



















جمهورية موريتانيا

مَحْكَمَةُ النِّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةُ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للموارد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية  
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الخامسة والعشرين

من يناير إلى يونيو سنة ١٩٧٤

ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٤

الطبعة  
الهيئة العامة للشؤون القانونية

١٩٧٧







## القسم الأول

الأحكام الصادرة من هيئة المواد المدنية والتجارية والأحكام  
الصادرة في طلبات رجال القضاء والمواد المدنية والتجارية  
والأحوال الشخصية

---







# ( ١ ) الأحكام الصادرة من هيئة المواد المدنية والتجارية

## جلسة ٤ من مارس ١٩٧٤

برئاسة السيد رئيس المحكمة المستشار جمال صادق المرصفاوى وعضوية السادة نواب رئيس المحكمة المستشارين : أحمد حسن هيكى ، محمد صادق الرشىدى ، محمود عباس العمرانى ، أمين أحمد فتح الله . والسادة المستشارين : عباس حلى عبد الجواد ، سليم راشد أبو زيد ، عبد العليم بالله عثمان ، عدلى بغدادى ، محمد أسعد محمود ، أديب قصبجى .

### ( ١ )

#### الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٥ القضائية :

نقض ” إجراءات الطعن . ” بحاماه ” التوقيع على تقرير الطعن ” بطلان ” بطلان الإجراءات “ . وكالة .

الطعن بالنقض . جواز حصول التقرير به من نفس الخصم الطاعن إذا كان محاميا مقبولا أمام محكمة النقض . لا محل لاشتراط المغايرة بين الطاعن والمحامى الحاصل منه للتقرير بالطعن طه ذلك .

إن المشرع إذ قضى فى كل من المواد ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة نقض وإبرام و ٤٢٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ و ٧ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، بأن يوقع تقرير الطعن المحامى المقبول أمام محكمة النقض الموكل عن الطالب ، فقد أفصح فى المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون المشار إليه عما تغياه من ذلك بقوله ” إن القاعدة التى ترخص لجميع المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف بالحضور عن الخصوم أمام محكمة النقض والإبرام يجب استبعادها ، لأنه لا اختيار



فيها ، ولكي يأتي إنشاء محكمة النقض والابرام بالتأجيل التي تظنرها منها البلاد ، فلما من الضروري حتما أن يكون المحامون الذين سيشترون مع محكمة النقض في درس مشكلات المسائل القانونية العويصة مختصين بقدر ما حتى تكون الدعوى قبل رفع النقض قد درست بواسطة فقيه ذي خبرة ، لا يرفع النقض إلى المحكمة إلا إذا كانت النقط القانونية التي يشترطها تستحق بحثا على يد أعلى هيئة قضائية في البلاد ، وهذا البحث الدقيق — المرغوب فيه جدا قبل رفع النقض لكي لا تزدهم جداول المحكمة بالطعون التي لا فائدة منها أو التي ترفع دون ترو — لا يكون ممكنا إلا إذا حتم القانون على الخصوم ألا ينيبوا عنهم أمام محكمة النقض إلا أماميا من ذوي الخبرة القانونية الكافية التي تسمح لهم بالقيام بهذه المهمة خير قيام وبذلك يكون المشرع بنصه في كل من القوانين — اللغة الذكر على أن يصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ... .. ويوقعه المحامي المقبول أماميا الموكل عن السال — لم يقصد سوى أن تكون وكالة المحامي سابقة على حصول التقرير بالطعن فيما لو لم يكن الساعن نفسه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ، وآية ذلك أن المشرع حين استبان ما في استلزام أسبقية التوكيل من عنت ، عمس القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ إلى تعديل نص المادة السابعة من قانون حالات وإجراءات الضعن أمام محكمة النقض باستبداله بعبارة ” ويوقعه المحامي المقبول أماميا الموكل عن الطالب عبارة ” يوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض “ ، ملغيا بذلك عبارة ” الموكل عن السال “ ومبيننا في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مادعا إلى ذلك بقوله ” ألغى المروع ما كنت تشترطه — المادة السابعة — من ضرورة حصول المحامي المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير ، وقد استهدف الإلغاء تبسيط الإجراءات والتخفيف من التمسك بالشكليات ، إذ أن المحامي قد يضطر في كثير من الأحيان إلى المبادرة بالتقرير بالطعن قبل إتمام إجراءات التوكيل ، على أن ذلك بطبيعة الحال لا يعفى المحامي من إبراز التوكيل فيما بعد “ .

وأخيرا أخذ قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في المادة ٢٥٣ منه بالتعديل الذي أدخله القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ على المادة السابعة آتية الذكر ، وفي ذلك كله ما يدل على أن عبارة ” الموكل عن الطالب “ — اللغة — لم تكن تعنى منذ وضعها إلزام الخصم المحامي المقبول أمام محكمة النقض .



أن يذنب عنه محاميا للتقرير بالطعن . لما كان ذلك وكانت الاعتبارات التي من أجلها أوجب المشرع على الخصوم أن ينيبوا عنهم أمام محكمة النقض محامين متبولين لديها ، متحققة في الخصم — وهو الأصيل — إذا كان هو نفسه محاميا مقبولا أمام هذه المحكمة ، فإن ما ذهبت إليه الأحكام السابق صدورها من دوائر المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها ، من استلزام الغيرية بين الخصم وبين المحامي الحاصل منه التقرير بالطعن بالنقض ، وما يستتبعه ذلك من إلزام الخصم على الرغم من كونه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض بتوكيل محام للنيابة عنه في ذلك ، وبطلان الطعن الذي يوقع هذا الخصم المحامي تقريره بنفسه<sup>(١)</sup> يكون غير سليم ومن أجل ذلك فإن هذه الهيئة تقضى بإجماع الآراء بالعدول عن المبدأ الذي قرره الأحكام السابقة بالمخالفة لهذا النظر .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه المستشار المقرر والمرافعة وبعد الدالة .

من حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تنحصر في أن بنك القاهرة — المطعون ضده الأول — أقام الدعوى رقم ٤١٦ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة على شركة ... .. وعلى الطاعنين بغية إلزامهم متضامين بأن يؤدوا إليه مبلغ ٤٩٦٤ جنيها و ٥١٧ مليا تأسيسا منه على أنه في ٩ من يونيو سنة ١٩٥٤ رست على تلك الشركة عملية

١ — نقض ١٩٦٦/٤/٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ٨١٩

ونقض ١٩٦٧/٥/٣١ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ١١٨٠

ونقض ١٩٦٩/١٢/١٦ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ١٢٧٢

ونقض ١٩٧٠/٢/٢٤ مجموعة المكتب الفني السنة ٢١ ص ٢٩٥

وقارن نقض ١٩٥٦/١/١٩ مجموعة المكتب الفني السنة ٧ ص ٩٤

ونقض جنائ ١٩٦٦/٢/٨ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٠٦



إنشاء كوبرى لحساب ... .. فطابت إلى البنك فتح  
اعتماد لصالحها في صورة حساب جار بمبلغ عشرة آلاف جنيه بضمن تنازلها له  
عمائستحقته عن العمدة وبكفالة الطاعنين ، فتفتح لها البنك ذلك الاعتماد في ٣١  
مايو سنة ١٩٥٥ وأبرم مع الطاعنين عقد كفالة تضامنية كفلاها فيه الشركة فيما  
يستحقه البنك قبلها ، وقد أذهر قفل الحساب في ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٧  
مديونية الشركة بمبلغ ٤٩٦٤ جنيها و ٥١٧ مليا بيد أنها احتجمت هي وكفلازها  
عن سدادها وإذا أشهر انلاس الشركة فقد اختصم البنك وكيل الدائنين — المطعون  
ضده الثاني — وفي ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة الابتدائية بنذب  
خبير لبيان مقدار الرصيد المدين عند قفل الحساب ، وبعد أن قدم الخبير تقريره  
قضت المحكمة في ٣ من أبريل سنة ١٩٦٥ للبنك بطلباته آتفة الذكر ، استأنف  
الطاعنون هذا الحكم وقد استأنفهم برقم ٤١٣ سنة ٨٢ القضائية القاهرة  
وفي ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف  
طعن الطاعنون في هذا الحكم بتقرير مؤرخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٥ وقعه  
الطاعن الأول بوصفه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض . وقدمت النيابة العامة  
مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

وحيث إن دائرة المواد المدنية والتجارية المختصة بنظر الطعن رأت بجباستها  
المعقودة في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧١ العدول عن المبدأ الذي قرره الأحكام  
السابقة الصادرة من دوائر المراد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية  
والمواد الأخرى بالمحكمة من بطلان الطعن بالنقض إذا وقع الخصم التقرير وكان  
هو نفسه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ولذلك قررت تلك الدائرة حالة الدعوى  
إلى هيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية والمراد الأخرى للفصل  
فيها عملا بنص النقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية  
الصادر بأثناون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . وقد أبدت النيابة رأيها أمام الهيئة بالعدول  
عن الأحكام السابقة .



وحيث إن مبنى الأحكام السابقة ، المراد-العدل عن المبدأ الذي قرره  
أن المادة السابعة من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض  
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ اذ نصت على أن "يحصل الطعن بتقرير  
يكتب في قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه المحامي  
المقبول أمامها الموكل عن الطالب ... فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه  
حكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه " فقد دلت على وجوب أن يكون التقرير  
بالطعن من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه ولو كان هو ذاته محاميا  
مقبولا أمام محكمة النقض ، وذلك لاطلاق النص ولأن عبارة المحامي الموكل  
عن الطالب تقتضي الغيرية بين الطاعن وبين وكيله الحاصل منه التقرير ، وأنه  
لا يغير من هذا النظر ما طرأ على تلك المادة من تعديل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢  
بالنص على أن .... " يرفع التamen بتقرير يودع قلم كتاب محكمة النقض  
أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض " لأن  
هذا التعديل - وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - إنما  
أريد به إلغاء ما كانت تستلزمه المادة قبل تعديلها من حصول المحامي المقرر  
بالطعن على توكيل سابق على التقرير ، ولم يجاوز به المشرع هذا النطاق ،  
وأن النص على أن تقرير الطعن " يوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض " يدل  
بمفهومه ويقتضي هو الآخر المغايرة بين الطاعن وبين المحامي الحاصل منه التقرير .

وحيث إن المشرع إذ قضى في كل من المواد ١٥ من المرسوم بقانون  
رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة نقض وإبرام و ٤٢٩ من قانون المرافعات  
المدنية والإجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ و ٧ من قانون حالات  
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
بأن يوقع تقرير الطعن المحامي المقبول أمام محكمة النقض الموكل عن الطالب ،  
فقد أفسح في المذكرة الإيضاحية لمرسوم بقانون المشار إليه عما تغيا من ذلك  
بقوله " أن القاعدة التي ترخص لجميع المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف  
بالحضور عن الخصوم أمام محكمة النقض والإبرام ، يجب استبعادها لأنه  
لا اختيار فيها ولكي يأتي إنشاء محكمة النقض والإبرام بالنتائج التي تنتظرها  
منها البلاد فإنه من الضروري حما أن يكون المحامون الذين سيشترون مع محكمة



النقض في درس مشكلات المسائل القانونية العويصة مختصين بقدر ما حتى تكون الدعوى قبل رفع النقض قد درست بواسطة فقيه ذي خبرة لا يرفع النقض الى المحكمة الا اذا كانت النقطة القانونية التي يثيرها تستحق بحث على يد أعلى هيئة قضائية في البلاد وهذا البحث الدقيق — المرغوب فيه جدا قبل رفع النقض لكي لا تزدحم جداول المحكمة بالطعون التي لا فائدة منها أو التي ترفع دون ترو — لا يكون ممكنا إلا إذا حتم القانون على الخصوم ألا ينيبوا عنهم أمام محكمة النقض إلا محاميا من ذوي الخبرة القانونية الكافية التي تسمح لهم بالقيام بهذه المهمة خير قيام “ وبذلك يكون المشرع — بنصه في كل من القوانين سالفة الذكر على أن ” يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض . . . ويوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب “ — لم يقصد سوى أن تكون وكالة المحامي سائدة على حصول التقرير بانطعن فيما لو لم يكن الطاعن نفسه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ، وآية ذلك أن المشرع حين استبان ما في استلزام أسبقية التوكيل من عنت عمد بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ إلى تعديل نص المادة السابعة من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض باستبداله بعبارة ” ويوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب “ عبارة ” يوقعه أمام مقبول أمام محكمة النقض “ ملغيا بذلك عبارة ” الموكل عن الطالب “ ومبيننا في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ما دعاه إلى ذلك بقوله : ” الغي المشروع ما كانت تشترطه — المادة السابعة — من ضرورة حصول المحامي المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير وقد استهدف الإلذاء تبسيط الإجراءات والتخفيف من التمسك بالشكليات إذ أن المحامي قد يضطر في كثير من الأحيان إلى المبادرة بالتقرير بالطعن قبل إتمام إجراءات التوكيل ، مع أن ذلك بطبيعة الحال لا يعنى المحامي من إبراز التوكيل فيما بعد “ . وأخيرا أخذ قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في المادة ٢٥٣ منه بالتعديل الذي أدخله القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ على المادة السابعة آتية الذكر ، وفي ذلك كلما يدل على أن عبارة ” الموكل عن الطالب “ — الملغاه — لم تكن تعنى منذ وضعها إلزام الخصم المحامي المقبول أمام محكمة النقض بأن ينيب عنه محاميا للتقرير بالطعن . لما كان ذلك وكانت الاعتبارات التي من أجلها أوجب المشرع على الخصوم أن ينيبوا عنهم أمام محكمة النقض أمين مقبولين لديها ، متحققة في الخصم — وهو الأصيل — إذا كان هو



نفسه محاميا مقبولا أمام هذه المحكمة ، فإن ما ذهبت إليه الأحكام السابق صدورها من دوائر المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية والمواد الأخرى من استلزام الغيرية بين الخصم وبين المحامي الحاصل منه التقرير بالطعن بالنقض ، وما يستتبعه ذلك من إلزام الخصم — على الرغم من كونه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض — بتوكيل محام للنيابة عنه في ذلك ، وبطلان الطعن انذى يوقع هذا الخصم المحامي تقريره بنفسه ، يكون غير سديد ومن أجل ذلك فإن هذه الهيئة تقضى — باجماع الآراء — بالعدول عن المبدأ الذى قرره الأحكام السابقة بالمخالفة لهذا النظر .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية قد ناطت بهذه الهيئة الفصل فى ادعوى المحاماة إليها . فيتعين من ثم الفصل فى هذا الطعن .

وحيث إنه لما تقدم وإذا كان الطعن قد استوفى وضاعه الشكلية ، فيتعين قبوله شكلا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال ويقولون فى بيان ذلك أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع ببراءة ذمة المطعون ضده الثانى وادعوا تبعا لذلك من الدين المطالب به تأسيسا على ما ورد بتقرير الخبير المندوب فى الدعوى من أن صافي قيمة الشيك رقم ١١١٢٥٨ البالغة ٤٦٩ جنيهات ٩٠ مايا والى تزايد على المبلغ المرفوعة به الدعوى وهو ٤٩٦٤ جنيهات و ٥١٧ مايا كانت ضمن الدفعات المنصرفة إلى المطعون ضده الثانى والمرسلة من تفتيش المشروعات إلى البنك المطعون ضده الأول ، غير أن الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه لم يحفل بتحقيق هذا الدفاع على الرغم من جوهرية ورد عليه ردا غير سائح بقوله أنه ليس من المقبول عقلا أن يقوم التفتيش بصرف الشيك المذكور على البنك فى ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ قبل أن يبدأ البنك فى تنفيذ تعهده بفتح حساب جار للشركة ، فى حين أن هذا الرد لا ينفى صحة ما تمسكوا به من دخول قيمة ذلك الشيك فى ذمة البنك فعلا مما كان حريا بالمحكمة تحقيقه ، وفى ذلك ما يعيب الحكم المطعون فيه بانقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال .



وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى أن الطاعنين قد أقاموا دفاعهم على أن البنك - المطعون ضده الأول - استوفى المبلغ المطالب به وذلك بالشيك الصادر من ... .. لحساب الشركة - المطعون ضدها الثانية - بمبلغ ٤٩٦٥ جنيها و ٩٩٠ مليا ، مستدلين على ذلك بما جاء بكتاب التفتيش في هذا التمدد وما ورد في شأنه في تقرير الخبير المندوب في الدعوى ، وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه ، قد أورد نقلا عن ذلك التقرير قوله " إنه تبين من مراجعة البيان الذي أرسله ... .. بشأن المبالغ المنصرفة للبنك عن ... .. أن صافي الدفوعات قد أدرجت بدفاتر بنك ... .. فيما عدا مبلغ ٤٩٦٥ جنيها و ٩٩٠ مليا حيث ورد بالبيان المذكور أن هذه الدفعة أصلها ٥٠٠٠ جنيه استقطع منها ٣٠ جنيها و ١٠ مليات ... .. وأنها بالشيك رقم ١١١٢٥٨ في ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ ، وأنها لم تدرج بحساب الشركة بدفاتر البنك نظرا لأن الحساب المذكور بدأ في ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٥ " ثم أسس الحكم رفضه لدفاع الطاعنين آنف البيان وقضاء في الدعوى بالزامهم بالمبالغ المطالب به على قوله أنه " ليس من المقبول عتلا قيام التفتيش بصرف الشيك المذكور إلى البنك في ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ قبل أن يبدأ البنك في تنفيذ تعهده بفتح حساب جار للشركة " لما كان ذلك وكان ما ورد بكتاب التفتيش المشار إليه في شأن الشيك منار التزاع هو بيان رقمه وتاريخه - وهو ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ - وأصل قيمته وما استقطع منها وصافي القيمة المنصرفة إلى البنك - ولم يشر ذلك الكتاب إلى تاريخ صرف الشيك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه ، على عدم استساعة صرف الشيك للبنك في ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ أي قبل فتح الحساب الجاري ، في حين أن هذا التاريخ إن هو إلا تاريخ سحب الشيك لا تاريخ صرفه وأنه لا تلازم بين هذين الأمرين إذ يجوز أن يكون صرف الشيك قد تم في تاريخ لاحق على سحبه ، وهو ما لم يحققه الحكم ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسيب والنساذ في الاستدلال بما يستوجب نقضه لهذا السبب ، فير حابة إلى بحث باقي أسباب الاعتراض .



## فأهذه الأسباب

حكمت المحكمة منعقدة بهيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية والمواد الأخرى (أولا) بإجماع الآراء بالمدول عن المبدأ الذى قرره الأحكام السابقة الصادرة من دوائر المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية والمواد الأخرى — من بطلان الطعن بالنقض إذا وقع الخصم التقرير وكان هو نفسه عاميا مقبولا أمام محكمة النقض . ( ثانيا ) بقبول الطعن شكلا وبنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة وألزم المطعون ضده الأول بالمصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

---



## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد رئيس المحكمة المستشار جان صادق المرصفاوي وعضوية المستشارين السادة  
عقوب رئيس المحكمة : أحمد حسن هيكل ، محمد صادق الرشيدى ، محمود عباس العمرأوى ،  
أمين أحمد فتح الله والمستشارين السادة : عباس حلمى عبد الجواد ، سليم راشد أبوزيد ،  
عبد العليم الدمشان ، عدلى بنسدادى ، محمد أسعد محمود ، أديب نصيبى .

( ٢ )

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) دعوى "إعادة الدعوى للرافعة" . حكم "إصدار الحكم" . بطلان .

إعادة الدعوى للرافعة . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها إلا إذا حضروا وقت النطق بالقرار .  
لا يفتى عن إعلان الغائب تقرير المحكمة اعتبار الطق بقراردا إعلانا له .

( ٢ ) دعوى "الصنعة فى الدعوى" . محاماة . وكالة .

للحامى أن ينوب عنه محاميا أو تمثيلا . فى الخصومة دون توكيل خاص . حسب المحكمة  
أن يقرر المحامى — تحت مسؤوليته — نيابته عن زميله الغائب . المادة ٣٣ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .

( ٣ ) بطلان "بطلان الإجراءات" دعوى "إعادة الدعوى للرافعة" .  
حكم . "إصدار الحكم" .

إعادة الدعوى للرافعة . حضور الخصم أو من يمثله بجلسة المرافعة يفتى عن دعوته للاتصال  
بها . لا بطلان لتحقيق الغاية من الاجراء .

( ٤ ) دعوى "إدفاع فى الدعوى" . حكم "إصدار الحكم" .

التصميم على الطلبات بالجلسة التى أعيدت إليها الدعوى للرافعة . مناده . اكتفاء الطالب  
بما سبق إبدائه فيها من دفاع . لا على المحكمة أن تعتبر المرافعة منتهية ومجزت الدعوى لإصدار  
الحكم فيها .



## (٥) بطلان "بطلان الإجراءات" محاماه .

إغفال المحامي استصدار إذن من النيابة قبل أن يشكو زميلاً له أو يتخذ إجراءات قانونية ضده . المادة ٣١ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لا يؤدي إلى بطلان الإجراء . مخالفة المحامي لهذا النص . أثردا . مساكنة تأديدا .

## (٦) محاماه « تقدير الأتعاب » اختصاص « اختصاص ولائي » .

تقدير أتعاب المحامي . الاختصاص به لجنة نخاسية يؤلفها مجلس النيابة . صحة اجتماع اللجنة بحضور ثلاثة أعضاء . المادة ٤٦ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . القرارات الصادرة من اللجنة . لا يلزم لصحتها أن تشمل على بيان تشكيلها الأصلي . كفاية بيان أسماء الأعضاء الثلاثة الحاضرين .

## (٧) حكم " تسبب الحكم " . محكمة الموضوع . شاماه . عرف .

نفي الحكم بأسباب سائغة قيام نية التبرع في مباينة المحامي للقضايا الخاصة بزميله . استخلاص موضوع مستقل به محكمة الموضوع . لا محل للتحدى بقيام عرف يقضى بعدم اقتضاء الأتعاب . طالما أن الحكم قد دلى بأسباب سائغة على اتفاق الطرفين على خلافه .

## (٨) دعوى « الدفاع في الدعوى » . حكم « إصدار الحكم » .

عدم تقييد الجهة المطروح عليها النزاع للمصوم في دفاعهم . فعر المحكم دفاعه — رغم ذلك — على وجه معين . الفصل في موضوع النزاع برمته . لا إخلال بحق الدفاع .

١ — متى انعقدت الخصومة بإعلان الخصوم على الوجه المنصوص عليه في قانون المرافعات واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم انقطعت صلة الخصوم بها ، ولم يبق لهم اتصال بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة ، وتصبح الدعوى في هذه المرحلة — مرحلة المداولة وإصدار الحكم بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها فإذا بدا لها بعدئذ أن تعيد الدعوى إلى المرافعة استئنافاً للسير فيها ، تحتم دعوة طرفيها للاتصال بها بإعلانها قانوناً إلا إذا حضرا ، وقت النطق بالقرار <sup>(١)</sup> ، ولا يغني عن إعلان الدائب ، أن تقر المحكمة اعتبار النطق بقرارها إعلاناً له ، لما في ذلك من إغفال لإجراء يوجب القانون .

(١) نقض ١٩٥٦/٢/٢ مجموعة المكتب الفني السنة ٧ ص ١٥٦

ونقض ١٩٧٢/٥/١١ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٣ ص ٨٩٠



٢ — إذ نصت المادة ٣٣ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — وانذى كان معمولاً به أبان نظر الدعوى — على أن « للمحامى سواء أكان خصماً أصلياً أو وكيلًا فى دعوى أن ينيب عنه فى الحضور أو المرافعة أو غير ذلك من إجراءات التقاضى محامياً آخر تحت مسئوليته دون توكيل خاص » فانها تكون بذلك قد أعفت المحامى المنيب من إصدار توكيل خاص إلى المحامى النائب عنه ، ولم تستلزم من هذا الأخير بالتالى أن يثبت للمحكمة وكالته بتقديم صندها ، ومن ثم فبحسب المحكمة فى هذا المقام الأخير الأخذ بما يقرره المحامى الحاضر أمامها — تحت مسئوليته — من نيابته عن زميله النائب . ولما كان الثابت من الأوراق أن المحامى .. قد حضر نيابة عن الطاعن — وهو محام — بجلسته ١٩٦٦/٥/٥ التى أعيدت إليها المرافعة ، فنظرت محكمة الاستئناف الدعوى على هذا الأساس ، وصمم هذا المحامى على طلبات الطاعن السابقة فانه لا يكون ثمة وجه للنعمى على الحكم إذا اعتبرت المحكمة ذلك المحامى ذا صفة فى تمثيل الطاعن بتلك الجلسة .

٣ — يعد الإجراء باطلاً — وفقاً لنص المادة ١/٢٥ من قانون المرافعات السابق الذى تم الإجراء فى ظله — إذا نص القانون على بطلانه أو شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم ، وإذا كان حضور الخصم أو من يمثله بجلسة المرافعة التى تعاد إليها الدعوى ، يغنى عن دعوته للاتصال بها ، وذلك لتحقيق الغاية من هذا الإجراء ، وكانت الحال فى الطعن المائل أنه قد حضر محام عن الطاعن بالجلسة سالفة الذكر ، فانه ينتمى بذلك وجه الضرر من إغفال دعوته .

٤ — للخصم أن يبدى أوجه دفاعه ويدلى بطلباته الختامية فى الدعوى على النحو الذى يريده شأنها كان أو كتابة أوهما معاً ، وإذا كان المحامى الحاضر عن الطاعن — بالجلسة التى أعيدت إليها المرافعة فى الدعوى — قد أفصح عن تصميمه على طلباته فى الدعوى ، مما يفيد اكتفاؤه بما سبق إبدائه فيها من دفاع ، فانه لا جناح على المحكمة إن هى اعتبرت المرافعة فى الدعوى منتهية وحجزتها لإصدار الحكم فيها .

٥ — إذا جرى نص المادة ٣١ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — المنطبق على واقعة الدعوى — بأنه « على المحامى الذى يريد أن



يشكوز ميلا له أو يتخذ إجراءات قانونية ضده أن يحصل على إذن في ذلك من مجلس النقابة ، ويجوز في حالة الاستعجال صدور هذا الإذن من النقيب " فانه يكون قد دل بذلك على أن الخطاب في هذا النص موجه إلى المحامي الشاكي أو متخذ الاجراء مما يعنى أن إقدامه على تلك المخالفة يؤدي إلى مساءلته تأديبيا ، وإذا كان المشرع لم يرتب البطلان على مخالفة حكمه ، فان إغفال المحامي استصدار ذلك الإذن قبل مباشرة الاجراء لا يعيبه .

٦ - المادة ٤٦ من قانون المحاماة - الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - إذ جعلت الاختصاص بتقدير الأتعاب للجان خماسية يؤلفها مجلس النقابة من بين أعضائه قد قضت بصحة اجتماع كل لجنة منها بحضور ثلاثة من أعضائها ، مما مؤدأ أن وجوب ذكر اسم الأعضاء الخمسة الذين تتألف منهم اللجنة إنما يكون في القرار الصادر من مجلس النقابة بتشكيلها - وهو ما لم يكن محل نعي من الطاعن - أما محاضر جلسات انعقادها والقرارات الصادرة منها ، فلا يلزم لصحتها أن تستعمل على بيان تشكيلها الأصلي ، وإنما يكفي بيان أسماء الحاضرين من أعضائها ممن يصح انعقادها بحضورهم ، وإذا كان أمر التقدير مثار النزاع صادرا من لجنة ثلاثية فإن النول ببطلانه - لعدم اثبات أسماء الأعضاء في محاضر جلساتهم وديباجة قرارها - يكون غير صحيح .

٧ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد نفى قيام نية التبرع - في مباشرة قضايا الطاعن - لدى المطعون ضده - محام - ودلل على ذلك بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ، وهو من الحكم استخلاص موضوعي مما تستقل به محكمة الموضوع : ولا رقابة عليها فيه من محكمة النقض وكان لا محل لما يتعدى به الطاعن - محام - من أن ثمة عرفا يجرى بمحاملة المحامي لزميله بعدم اقتضاء أتعاب منه ، ذلك أنه يفرض قيام هذا العرف ، فقد دلل الحكم المطعون فيه بأسباب سائغة على اتفاق الطرفين على خلافه مما ينتفى معه وجه الاستناد إليه ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر ، ورتب عليه اختصاص اللجنة المشكلة بقرار مجلس النقابة بنظر طلب تقدير الأتعاب فانه لا يكون قد خالف القانون .



٨ — الخصوم هم أصحاب الشأن فيما يدورن من أوجه الدفاع ، فإذا كانت الجهة المطروح عليها النزاع لم تقيدهم في دفاعهم ، وإنما كانوا هم الذين آثروا جعل دفاعهم مقصورا على وجه معين ، فلا يسوغ لهم النعي على المحكمة اخلاصا بحقهم في الدفاع . لما كان ذلك و كان الثابت من الأوراق أن اللجنة المنظور أمامها طلب تقدير الأتعاب ، عندما قررت حجزه لإصدار قرارها فيه ، لم تقتصره على الفصل في الدفع بعدم الاختصاص ، فلا عيبا أن هي أصدرت قرارها في موضوع النزاع برمته .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المحامي المطعون ضده تقدم إلى مجلس نقابة المحامين طالبا تقدير مبلغ ثلاثة آلاف جنيه كقابل أتعاب له عن بعض قضايا كان الطاعن قد وكله في المرافعة عنه فيها . وفي ١٠ من مارس سنة ١٩٦٣ قرر له المجلس مبلغ ألف جنيه يخص منه مبالغ مائة وخمسين جنيها كان قد استوفاه من الطاعن من قبل تظلم المطعون ضده والطاعن من أمر التقدير إلى محكمة سوهاج الابتدائية بالتظلمين رقمي ١٣١ ، ١٧٢ ، سنة ١٩٦٣ سوهاج وبعد أن ضمتها المحكمة قضت في ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٣ بتأييد أمر التقدير استأنف الطرفان هذا الحكم بالاستئناف رقمي ١٠٠ و ١١٩ سنة ٣٨ قضائية سوهاج رقمي ٥ من مايو سنة ١٩٦٦ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم



بقرار مؤرخ ٣ من يوليو سنة ١٩٦٦ وقم به بنفسه بوصفه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بت قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

وحيث إن دائرة المواد المدنية والتجارية المختصة بنظر الطعن رأت — بجلستها المعقودة في ٢٥ من مايو سنة ١٩٧١ — العدول عن المبدأ الذي قرره الأحكام السابقة الصادرة من دوائر المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية والمراد الأخرى بالمحكمة — من بطلان الطعن بالنقض إذا وقع الخصم التقرير وكان هو نفسه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض — ولذلك قررت تلك الدائرة إحالة الدعوى إلى هيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية والمواد الأخرى للفصل فيها عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . وقد أبدت النيابة رأيها أمام الهيئة بالعدول عن الأحكام السابقة .

وحيث إن هذه الهيئة قد قضت بإجماع الآراء بجلسة اليوم في الطعن رقم ٥٩٢ سنة ٣٥ ق بالعدول عن المبدأ الذي قرره الأحكام السابقة الصادرة من دوائر المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية والمواد الأخرى من بطلان الطعن بالنقض إذا وقع الخصم التقرير وكان هو نفسه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما كان نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية قد ناط بهذه الهيئة الفصل في الدعوى المحالة إليها فيتعين من ثم التوصل في هذا الطعن .

وحيث إنه لما تقدم وإذا كان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية، فيتعين قبوله شكلا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه بطلانه واخلاله بحق الدفاع ذلك أنه بعد أن نظرت محكمة الاستئناف الدعوى بجلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٦٦ أجلت لإصدار الحكم

ففيها إلى جلسة د من مايو سنة ١٩٦٦ وفيها قررت المحكمة — بهيئة أخرى — إعادة الدعوى إلى المرافعة للجلسة ذاتها — لتعذر المداولة بسبب تغيب أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة — واعتبرت النطق بهذا القرار إعلانا للتصوم ، ولما نودي على القضية لنظرها بهذه الجلسة حضر عن الطاعن محام لم يوكله في الحضور عنه ولا تربطه به صلة وصمم على الطلبات فقررت المحكمة — بهيئتها الجديدة — النطق بالحكم آخر الجلسة ثم أصدرت حكمها المطعون فيه ، وإذ كان يتحتم ، إذا مارأت المحكمة إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حجزها للحكم ، أن يعان الطاعن إعلانا صحيحا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى مادام أنه لم يحضر النطق بقرار العودة إلى المرافعة ، وكان لإثبات حضور محام عنه بتلك الجلسة عند نظر الدعوى بغير أن يقدم الدليل على وادله كي تتحقق المحكمة من صحة تمثيله للطاعن ، ليس من شأنه أن يصحح ما شاب الإجراءات من بطلان ، وكان قد ترتب على هذا البطلان نظر الدعوى أمام هيئة لم يبد الطاعن أمامها دفاعه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بني بذلك على إجراء باطل أدى إلى الإخلال بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك بأنه وإن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى انعقدت التصومة بإعلان الخصوم على الوية المنصوص عليه في قانون المرافعات واستوفى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم انقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة وتصبح الدعوى في هذه المرحلة — مرحلة المداولة وإصدار الحكم بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها فإذا بدا لها بعدئذ أن تعيد الدعوى إلى المرافعة استثنافا لاسير فيها تحتم دعوة طرفيها للاتصال بها بإعلانهما قانونا إلا إذا حضر وقت النطق بالقرار ، وأنه لا يفي عن إعلان الغائب أن تقرر المحكمة اعتبار النطق بقرارها إعلانا له ، لما في ذلك من إغفال لإجراء يوجب التافرن وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة الاستئناف — الموضحة صورتها الرسمية في ملف الطعن — أن الطاعن حضر بنفسه بجلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٦٦ أمام تلك المحكمة وطلب حجز القضية للحكم فحددت المحكمة جلسة د من مايو سنة ١٩٦٦ للنطق به وبهذه الجلسة الأخيرة عقدت



المحكمة برئاسة أخرى وأصدرت قرارا بإعادة الدعوى إلى المرافعة بإسبة ذاتها — لتعذر المدعى عليه بسبب تغيب عضو اليسار — واعتبرت النطاق بقرارها إعلانا للتصوم ، ثم نودى على الخصوم بحضور المحامي ... عن الطاعن ، ومحام آخر عن المطعون ضده وصمم الطرفان دلي طلباتهما فقررت المحكمة إصدار الحكم في آخر الجلسة ثم نطقت بحكمها المطعون فيه ، لما كان ذلك وكدت المادة ٣٣ من قانون التماسه الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — والذي كان معمولا به أيام نظر الدعوى — إذ نصت على أن "المحامي سواء أكان خصما أصليا أو وكيل في دعوى أن يتيب عنه في الحضور أو المرافعة أو غير ذلك من إجراءات التقاضى محاميا آخر تحت مسئولية دون توكيل خاص" فانها تكون بذلك قد أعفت المحامي المنيب عن إصدار توكيل خاص إلى المحامي النائب عنه ، ولم تستلزم من هذا الأخير بالثاني أن يثبت للمحكمة وكلاءه بتقديم سندها ، ومن ثم فيجوز للمحكمة في هذا المقام الأخذ بناتية رده المحامي الحاضر أمامها — تحت مسئولية — من نيابته من زميله الغائب . ولما كان لا يثبت من الأوراق أن المحامي ... قد حضر نيابة عن الطاعن — وهو عام — بجلسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٦ التي أجريت إليها المرافعة نظارت محكمة الاستئناف الدعوى دلي هذا الأسرار وصمم هذا المحامي على طلبات الطاعن السابقة ، فانه لا يكون ثمة وجه لتعذر دلي الحكم إذ أعتبرت المحكمة ذلك المحامي ذا صفة في تمثيل الطاعن بذلك الجلسة . لما كان ذلك وكان الاجراء يعد — وفقا لنص المادة ١/٢٥ من قانون المرافعات السابق الذي تم الاجراء في ظله — باطلا إذا نص القانون دلي بطلانه أو شابه حجب جردهوى ترتيب عليه ضرر للخصم وكان حضور الخصم أو من يمثل بجلسة المرافعة التي تعاد إليها الدعوى يغنى عن دعوته للاتصال بها وذلك لتحقيق الغاية من هذا الاجراء وإذا كانت الحال في الطاعن المالى أنه قد حضر عام عن الطاعن بإسبة مخالفة للذكر فانه يتفق بذلك وجه الضرر من إغفال دعوته لما كان ماثقا قدم وكان ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه صدر بغير مراعاة أمام الهيئة التي أصدرته مردودا بأنه لما كان للخصم أن يبدى أوجه دفاعه ويدلى بطلباته الختامية في الدعوى على النحو الذى يريده شفاه كان أو كتابة أوهما معا ، وكان المحامي الحاضر عن الطاعن بجلسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٦ قد انصح عن تصحيحه على طلباته في الدعوى ، مما يفيد

اكتفاؤه بما سبق إيدأه فيها من دفاع ، فانه لا جناح على المحكمة إن هي اعتبرت المرافعة في الدعوى منتهية وحجزتها لاصدار الحكم فيها ، ويكون غير صحيح قول الطاعن بإقتناء حكم المطعون فيه على إجراءات باطلة أثرت في قضائه أو أنه قد أخل بحقه في الدفاع ويكون النعي على الحكم بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من أربعة أوجه يحصل أولها في أن المطعون ضده استصدر أمر التقدير مثار النزاع ضد زميله الطاعن دون سبق الحصول على إذن من مجلس نقابة المحامين بالمخالفة لحكم المادة ٣١ من قانون المحاماة سالف الذكر التي توجب على المحامي الذي يريد أن يشكو زميلا له أو يتخذ إجراءات قانونية ضده ، أن يحصل على إذن في ذلك من مجلس النقابة ، وإن ذلك يؤدي — فيما يرى الطاعن — إلى بطلان أمر التقدير ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه — إذا اعتبر رفع الطلب إلى اللجنة التي أصدرت الأمر استنادا من مجلس النقابة — يكون قد خالف القانون .

وحيث أن النعي بهذا الوجه مردود ذلك بأن نص المادة ٣١ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — المنطبق على واقعة الدعوى — إذ جرى بانه "على المحامي الذي يريد أن يشكو زميلا له أو يتخذ إجراءات قانونية ضده أن يحصل على إذن في ذلك من مجلس النقابة و يجوز في حالة الاستعجال صدور هذا الإذن من النقيب" فانه قد دل بذلك على أن الخطاب في هذا النص موجه إلى المحامي الساكي أو متخذ الاجراء . مما يعني أن إقدامه على تلك المخالفة يؤدي إلى مساءلته تأديبيا وإذا كان المشرع لم يرتب البطلان على مخالفة حكمه فإن اغتيال المحامي استصدار ذلك الاذن قبل مباشرة الاجراء لا يعيبه ومن ثم فإن النعي على الحكم بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه قد اعتبر اللجنة التي أصدرت أمر التقدير مشككة تشكيلا صحيحا على الرغم من انها مكونة من ثلاثة أعضاء في حين أن القانون يشترط تأليفها من خمسة وإن كان يصح اجتماعها بحضور ثلاثة منهم ، مما كان يتعين معه اثبات أسماء الأعضاء الخمسة في محضر جلساتها وديباجة قرارها ، وإذا كان أمر التقدير لم يبين به إلا أسماء ثلاثة من



أعضاء اللجنة فانه يكون باطلا ويكون الحكم المطعون فيه ، إذا اعتد بقرارها ، قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المادة ٤٦ من قانون المحاماة آتت الذكر ، إذ جعلت الاختصاص بتقدير الأتعاب للجان الخمسية يؤلفها مجلس النقابة من بين أعضائه ، قد قضت بصحة اجتماع كل لجنة منها بحضور ثلاثة من أعضائها مما مؤداه إن وجوب ذكر أسماء الأعضاء الخمسة الذين تتألف منهم اللجنة إنما يكون في التمرار الصادر من مجلس النقابة بتشكيكها — وهو ما لم يكن محل نعي من الطاعن — أما محاضر جلسات انعقادها والقرارات الصادرة منها فلا يلزم لصحتها أن تشمل على بيان تشكيلها الأصلي ، وإنما يكفي بيان أسماء الحاضرين من أعضائها ممن يصح انعقادها بحضورهم ، وإذا كان أمر التقدير مثار النزاع صادرا من لجنة ثلاثية فإن القول بطلانه لهذا السبب يكون غير صحيح ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن شأن الطاعن في نزاعه مع المطعون ضده على تقدير ارتعاب هو شأن أي موكل مع وكيله امتثالا إلى أن الطاعن كان يشغل وظيفة قضائية قبل أن يصير محاميا وإلى أن الخلاف بينه وبين المحامي المطعون ضده ليس خلافا مهنيا ، وإلى أن هذا الأخير وإن لم يكن قد أبرم مع الطاعن عقدا مكتوبا بتحديد أتعابه إلا أنه بصفته محترفا لمهنة المحاماة التي ينبغي محترفيها الحصول على أجر منها ، لم يتصور القيام بالعمل لصالح الطاعن على وجه التبرع ، وهذا في حين أن دفاع الطاعن أمام المحكمة إنما كان يقوم على أن دواعي الزمالة بين المحامين هي التي أدت إلى بجمامة المحامي المطعون ضده له عملا بعرف جار لم يرد في قانون المحاماة ما ينافي معه وقد أخطأ الحكم المطعون فيه في استدلاله بحكم المادة ٤٤ من ذلك القانون التي تميز للمحامي أن يشترط في أي وقت أتعابا مقابل عمله ، ذلك بأن المطعون ضده لم يستعمل هذه الرخصة ، وإن الأمر لا يخرج عن كونه ودلة زميل عن زميل له وهي تبرعية ونفا للأصل المقرر في القانون المدني علاوة على العرف ، وإذا كانت الوساطة بين المحامين فيما يقع بينهم من خلاف بسبب مهنتهم هي مما يدخل في اختصاص مجلس النقابة مجتمعا ، فقد دفع الطاعن بعدم اختصاص اللجنة بنظر

طلب تقدير الاتعاب غير أنها رفضت هذا اندفع وجارها في ذلك الحكم المطعون فيه تأسيسا على أن العبرة في تحديد اختصاصها هي بتاريخ مباشرة المحامي عمله نيابة عن الغير في حين أن المناط في التعرف على ما إذا كان المطلوب تقدير الاتعاب ضده محاميا أو غير عام هو تاريخ تقديم الطلب إلى مجلس النقابة لأن الاختصاص إنما يتحدد بتاريخ اتصال علم المجلس بالنزاع وأن اختصاصه بتقدير الاتعاب لا يعتمد إلا إذا كان النزاع قائما بين محام وبين موكل من غير المحامين، وإذ جازب الحكم المصعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون.

وحيث إن النعي بهذا الوجه مردود ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمبطل بالنقض المصعون فيه قد رد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص بقوله "ان الأستاذ ... « الطاعن » عندما وكل الأستاذ ... « المطعون ضده » لم يكن وقتئذ محاميا ... وأن الجهود الكبيرة التي بذله الأستاذ ... كما يتضح فيما بعد ينفي أن يكون الطرفان قد اتفقا صراحة أو ضمنا على أن يرفع الأستاذ ... القضايا ويباشرها بدون أجر وليس عمل المحامي كما يفهم من الاصطلاح الشائع مجرد وكالة عن الخصوم والقول بالنسبة أن الوكالة في الأصل تبرع بل إن المحاماة مهنة كغيرها من المهن تحتاج إلى دراسة وعلم وخبرة وعلى هذا النحو لا يعتبر عمل المحامي في الأصل تبرعا ، وقول المتظلم « الطاعن » مردود أيضا بأنه هو نفسه ذكر في نهاية صحيفة تظلمه ما ينفي اتفاقه مع المتظلم ضده « المطعون ضده » على أن يرفع له الأخير قضاياها ويستمر في مباشرتها دون أتعاب إذ قال أن المائة وخمسين جنيها التي دفعها المتظلم « الطاعن » إلى المتظلم ضده « المطعون ضده » كانت من جانب المتظلم وفاء للأتعاب المطلوبة فما كان يجوز بعده التظلم ضده أن يسلك السبيل الذي سلكه " ثم استطرد هذا الحكم إلى القول بأنه « ليس الخلاف العالي المطروح خلافا بين الطرفين بسبب المهنة أي بين محام ومحام في أمر يتعلق بمباشرة كل منهما لمهنة المحاماة — بل هو خلاف على تقسدير أجر عن عمل يقول أحدهما باستحقاقه له ... وأغداف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله « لا محل على الإطلاق لنا بتمسك به المستأنف — الطاعن — من أنه محام ولا يجوز لمحام آخر أن يطلب تقدير الاتعاب ضده لاسيما إذا كانت ظروف الحال تقطع على غير ما يقرره المستأنف — الطاعن —



من ان المفهوم أن المستأنف عليه — المطعون ضده — كان يقوم بعمله تبرعا» بل على العكس فقد وكله «الداعن» توكيلا خاصا للسير في الدعاوى كما تقدم انتخابا يرى هو أنها كانية لما قام به من عمل على عكس ما يراه المستأنف عليه كما أنه رغم انتهاء عمله الحكومي واشتغاله بالسماء يكلف المستأنف عليه بالسير في الدعاوى وإجراءاتها ، وهذا كله ينفي شبهة القول بأن المفهوم أن العمل كان تبرعا من جانب المستأنف عليه « ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد نفى قيام نية التبرع لدى المطعون ضده ردال على ذلك بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما انتهت اليه، وهذا من الحكم استخلاص موضوعي مما يستقل به محكمة الموضوع ولا رقبة عليها فيه من محكمة النقض ، ولا محل لما يتهدى به الطاعن من أن ثمة عرفا يجري بحاملة الحامي لزميله بعدم اقتضاء أتعاب منه ، ذلك أنه بفرض قيام هذا العرف فقد دلل الحكم المطعون فيه بأسباب سائغة على اتفاق الشرفين على خلافه مما ينتهي معه وجه الاستناد اليه ، وإذا أترم الحكم هذا النظر ورتب عليه اختصاص اللجنة المشكلة بقرار مجلس النقابة بنشر طلب تقدير الأتعاب فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث ان حاصل الوجه الرابع أن دفاع الطاعن أمام اللجنة — شفها وكتابة — كان مقصورا على الدفع بعدم اختصاصها وإذا جاوزت اللجنة هذا النطاق وفصامت في موضوع النزاع وأقرها الحكم المطعون فيه على ذلك فإنه يكون قد أخل بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعي بهذا الوجه مردود بأن الخصوم هم أصحاب الشأن فيما يبدون من أوجه الدفاع ، فإذا كانت اللجنة المطروح عليها النزاع لم تنيدهم في دفاعهم وإنما كانوا هم الذين آثروا جعل دفاعهم مقصورا على وجه معين فلا يسوغ لهم النعي على المحكمة إخلالها بحقوقهم في الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن اللجنة المنظور أمامها طلب تقدير الأتعاب — عندما قررت حجزه لإصدار قرارها فيه لم تقصره على الفصل في الدفاع بعدم الاختصاص فلا عليها إن هي أصدرت قرارها في موضوع النزاع برمه ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال ذلك بأنه استند في قضائه إلى أسباب اللجنة والحكم الابتدائي في حين أن هذه وتلك مقصورة على التنزيه بأهمية الدعاوى والجهود المبذول فيها وثروة الموكل — الطاعن — دون أن تعرض لما أثاره من أن هذه الدعاوى قليلة الأهمية وأن المطعون ضده لم يبذل فيها إلا جهداً ضئيلاً ، إذ أنه لم يحضر في كل الجلسات التي تداولت تلك الدعاوى فيها وأن الخبير المندوب فيها هو الذي كشف عن مغالطات الخصم وذلك بمعاونة الطاعن نفسه ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه ، ذهب — خلافاً لما هو ثابت في الأوراق — إلى أن المطعون ضده هو الذي قام بتنفيذ الحكم الصادر في الدعاوى المذكورة مما كان له أثره — بغير حق — في تقدير الأتعاب ، وكذلك فإن استدلال الحكم على أن الوكالة لم تكن تبرعية — بأن الطاعن قد أدى إلى المطعون ضده مائة وخمسين جنيهاً ، هو استدلال فاسد إذ أن أداء هذا المبلغ بعد الفصل في القضايا ، يعد قرينة على أن حضور المطعون ضده عن الطاعن كان بغير متبادل .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول غير سديد ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه بعد أن أثبت إطلاعه على القضايا التي باشرها المطعون ضده — استعرض صحفها والمذكرات التي حررها فيها وأشار إلى الجلسات التي حضرها المطعون ضده سواء أمام المحكمة أو أمام الخبير المندوب ، ثم انتهى الحكم من ذلك إلى القول بأنه ، على ضوء الوقائع سائفة الذكر التي بان منها أهمية الدعاوى وثروة الموكل والجهود المبذولة ترى المحكمة إن تقدير الأتعاب بمبلغ ألف جنية وهو المبلغ انتهى قضى به مجلس النقابة هو تقدير مناسب ، ولما كان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة وإضراح ماعداها دون حاجة منها إلى الرداستقلالاً على ما لم تأخذ به من أوجه الدفاع ما دام أن حكمها يقوم على أسباب تكفي لحمله ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في شأن تقديره لقيمة الأتعاب المناسبة ، قائماً على أسباب سائفة فلان النعي عليه بالقصور لعدم رده على أوجه الدفاع التي أثارها الطاعن يكون على غير أساس . والنعي في شقه الثاني مردود بأنه لما كان الحكم



الابتدائي — وهو بصدد تحصيل الأسباب التي قام عليها قرار اللجنة — قد أورد في أسبابه أنه تبين للجنة من الاطلاع على القضايا التي باشرها المطعون ضده أنه هو الذي اتخذ إجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة فيها وكان الطاعن لم يقدم في هذا الطعن ما يفيد أنه تقدم إلى محكمة الاستئناف بما ينقص ما أثبتته الحكم الابتدائي قولا عن قرار اللجنة في هذا الصدد فلما نعيه على الحكم المطعون فيه بخالفه الثابت في الأوراق يكون عاريا عن الدليل أما ما ينهه الطاعن على الحكم من الفساد في الاستدلال فإنه مردود بما سبق الرد به على الوجه الثالث من السبب الثالث من أسباب الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة منقذة بهيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية والمواد الأخرى بناء على الحكم الذي أصدرته في الطعن رقم ٥٩٢ سنة ٣٥ قضائية بجلسة اليوم بالعدول بأجمع الآراء عن المبدأ الذي قرره الأحكام السابقة الصادرة من دوائر المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية والمواد الأخرى من بطلان الطعن بالقض إذا وقع الخصم التقرير وكان هو نفسه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض — بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، وألزم الطاعن بالمصروفات ، وحكمت بمصادرة الكفالة . .

## (ب) الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدي وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد سيد أحمد حماد ، علي صلاح الدين ، أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسيني .

( ٣ )

الطلب رقم ٣٠ لسنة ٤٠ ق . "رجال القضاء" .

( ١ ) إجراءات . "ميعاد تقديم الطلاب" . مرتبات .

الطعن في القرار المحكى الذى اتجهت إليه نية وزارة العدل برفض منح الطالب علاوة الدورية  
 اسنادا للقانون ٦٠ لسنة ١٩٧٠ المنشور في ١٣/٨/١٩٧٠ . تحقن علم الطالب بذلك القرار  
 علما يقينيا بصرف راتبه دون إضافة تلك الملاوة في أول أكتوبر سنة ١٩٧٠ تاريخ قبض مرتبه  
 التالى لنشر القانون المذكور . تقديم الطلب في ٣١/١٠/١٩٧٠ . قبول .

( ٢ ) مرتبات . قانون .

تعديل مواعيد منح الملاوة الدورية الذى تناوله القانون ٦٠ لسنة ١٩٧٠ . علم انصرافه  
 إلى العاملين المدنيين والعسكريين العاملين بالنظم والكادرات الخاصة ومنهم رجال القضاء .

١ - متى كانت المنازعة المطروحة تتضمن الطعن في القرار المحكى الذى  
 اتجهت إليه نية وزارة العدل برفض منح الطالب علاوة الدورية التى يرى أنه  
 يستحقها بالتطبيق للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ الذى نشر في ١٣/٨/١٩٧٠ وكان علم  
 الطالب بالقرار المطعون فيه علما يقينيا قد تحققت من تاريخ صرفه لراتبه على النحو الذى  
 لا يرتضيه بدون إضافة الملاوة التى يطالب باستحقاقها في أول أكتوبر سنة ١٩٧٠ ،  
 وهو تاريخ قبض مرتبه التالى لنشر القانون المذكور وكان الطالب قد قدم طلبه



في ١٩٧٠/١٠/٣١ فإن الدفع — بعدم قبوله — يكون على غير أساس ، ويتعين رفضه .

٢ — القرار بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ الصادر بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية بعد أن نص في المادة الأولى منه على تعديل تاريخ منح العلاوة الدورية المقررة في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نص في المادة الثانية منه على أنه : ” استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين الداملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية ، وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاقها طبقاً لأحكام تلك النظم والكادرات “ ثم صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وإلغاء المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة دون المادة الثانية منه الخاصة بالعاملين المدنيين والعسكريين المعاملين بالنظم والكادرات الخاصة ، مما مؤداه أن تعديل مواعيد منح العلاوة الدورية انتهى تناوله القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ لا ينصرف إلى المعاملين بتلك النظم والكادرات ، ومنها كادر رجال القضاء .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ .. المحامي العام تقدم إلى المحكمة في ١٩٧٠/١٠/٣١ طالباً الحكم باستحقاقه للعلاوة الدورية الأولى التالية للترقية اعتباراً من ١٩٦٨/١١/٨ وتسوية مرتبه على هذا الأسس وصرف الفروق المستحقة وقال في بيان طلبه أن مرتبه بلغ وهو رئيس النيابة العامة ١٥٠٠ جنيه بزيادة ١٠٠ جنيه سنوياً على بداية مربوط درجة المستشار ثم عين مستشاراً في ظل أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ الذي نص على أن

تستحق أول علاوة دورية بعد الترقية بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاقها أي بعد سنتين من تاريخ العلاوة السابقة وسوى بذلك بين من كان قد وصل إلى أول مربوط الدرجة التي رقي إليها وبين من لم يصل إليها الأمر الذي دعا المشرع إلى إصدار القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ في ١٢/٨/١٩٧٠ بتعديل أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه بالنص على منح من وصل مرتبه إلى بداية مربوط الدرجة المرقى إليها علاوة دورية بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة وإذا كان قد تجاوز بداية مربوط درجة مستشار التي رقي إليها وكانت علاوته الدورية تستحق طبقاً لهذا القانون في ٨/١١/١٩٦٨ أي بعد مضي سنة واحدة من تاريخ آخر علاوة دورية سابقة على الترقية ولم تصرفها له الوزارة فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطالباته وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطلب شكلاً لتقديمه بعد الميعاد .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة أن الطالب يطعن في القرار الحكيم الذي اتجهت إليه فيه وزير العدل برفض منحه علاوة الدورية التي يقول باستحقاقها في ٨/١١/١٩٦٨ استناداً إلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١٢/٨/١٩٧٠ ولم يقدم طلبه إلا في ٣١/١٠/١٩٧٠ بعد ميعاد الثلاثين يوماً المقرر في المادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي يحكم واقعة الطلب .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه لما كانت المنازعة المطروحة تتضمن الطعن في القرار الحكيم الذي اتجهت إليه وزارة العدل برفض منح الطالب علاوته الدورية التي يرى أنه يستحقها بالتطبيق للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ الذي نشر في ١٣/٨/١٩٧٠ وكان علم الطالب بالقرار المطعون فيه علماً يقينياً قد تحقق من تاريخ صرفه مرتبه على النحو الذي لا يرتضيه بدون إضافة العلاوة التي يطالب باستحقاقها في أول أكتوبر سنة ١٩٧٠ وهو تاريخ قبض مرتبه التالي لنشر القانون المذكور وكان الطالب قد قدم طلبه في ٣١/١٠/١٩٧٠ فلما كان الدفع يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن القرار بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ الصادر بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية بعد أن نص في المادة الأولى على تعديل تاريخ منح العلاوة الدورية المقررة في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نص في المادة الثانية منه على أنه استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاقها طبقاً لأحكام تلك النظم والكادرات ثم صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبإلغاء المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة دون المادة الثانية منه الخاصة بالعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بالنظم والكادرات الخاصة مما مؤداه أن تعديل مواعيد منح العلاوة الدورية الذي تناوله القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ لا ينصرف إلى العاملين بتلك النظم والكادرات ومنها كادر رجال القضاء ومن ثم فإن مطالبة الطالب بتعديل موعد استحقاق علاوته الدورية استناداً إلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ عريدي . وعضوية السادة  
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، علي ملاح الدين ، عز الدين الحسيني ، عبد المال  
حامد السيد .

( ٤ )

الطلب رقم ٥ لسنة ٣٩ ق . « رجال القضاء » .

أقدمية . موظفون .

تعيين الخبراء في درجة وكيل النائب العام . شرطه . جواز تحديد أقدمية من يعينون من  
خارج السلك القضائي في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات .  
للقرار الجمهوري ٢٣١٨ - سنة ١٩٦٧ نظم وضع المنقول من أحد الكدورات الخاصة إلى الكادر  
العام أو العكس . شغل الدرجة الخامسة في الكادر العام لا يعتبر معادلاً لدرجة وكيل النائب العام  
إلا إذا بلغ راتبه ٥٤٠ ج سنوياً .

مضاد نص المادة ١٢٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥  
— الذي عين الطالب في ظله — أن جواز التعيين في درجة وكيل النائب  
العام مشروط بالنسبة للخبراء بأن يكون كل منهم قد أمضى في وظيفته أو عمله  
السابق ثلاث سنوات على الأقل ، وكانوا في درجة ماثلة لدرجة وكيل النائب  
العام أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود تلك الدرجة . وإذا كانت المادة ٥٧  
من ذات القانون التي أحالت إليها المادة ١٣١ تنص على أنه يجوز أن تحدد  
أقدمية من يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف القضاء  
المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ، كما تنص المادة الثانية



من القرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ على أنه في حالة النقل من أحد الكادرات الخاصة إلى الكادر العام أو العكس في الحالات التي يجوز فيها ذلك — يوضع المنقول في الدرجة المعادلة للدرجة المنقول منها طبقا للجدول المرفقة وكان يؤدي ما ورد بهذه الجداول أن شاغل الدرجة الخامسة في الكادر العام لا يعتبر معادلا لدرجة وكيل النائب العام إلا إذا بلغ راتبه خمسمائة وأربعين جنيها لأن القانون جعل الدرجة الرابعة وبداية مربوطها خمسمائة وأربعون جنيها معادلة لدرجة وكيل النائب العام — فإن طاب تعديل أقدمية الطالب بجعلها من ١٩٦٤/٧/١ تاريخ شغله الدرجة الخامسة في أول مربوطها وهو أربعمائة وعشرون جنيها يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة . بعد المداولة .

حيث : ١- الوائع على ما بين من الأوراق تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧ — تقدم الطالب بالطلب رقم ٥ سنة ٣٩ ق — رجال القضاء طالبا الحكم بتعديل أقدميته في وظيفة وكيل نيابة وجعلها اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ قبل الأستاذ .. .. واحتياطيا — جعل هذه الأقدمية تالية للأستاذ .. .. وقبل الأستاذ .. .. — ومن باب الاحتياط الكلي — جعلها تالية للأستاذ .. .. وسابقه على الأستاذ .. .. — وقال يانا للطلاب أنه عين في ١٩٦٩/٢/٢٤ وصدر القرار الوزاري رقم ٢١٠ بتحديد أقدمية في وظيفة وكيل نيابة اعتبارا من ١٩٦٩/١/١ بعد الأستاذ .. .. استندا إلى تاريخ استكمال مقومات الصلاحية في وظيفة وكيل نيابة وإلى أن الأستاذ .. .. كان يسبقه في الترتيب الوظيفي أثناء عمله معه بذلك الائتمن العقاري واستكمل بدوره مقومات التعيين في وظيفة وكيل نيابة في ١٩٦٧/١/١ وهذا القرار مخالف للقانون لأن المادة ١٢٢ من قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩١٥ تجعل الصلاحية للعيين في وظيفة

وكيل نيابة للوظائف اثنين بإدارة قضايا الحكومة ونظرائهم من أمضى كل منهم في وظيفته أو عمله ثلاث سنوات على الأقل — وكانوا في درجة مماثلة لدرجة وكيل نيابة أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الوظيفة وهذه الشروط وإن كانت خاصة بالصلاحية في التعيين إلا أنه لا شأن لها بتحديد الأقدمية التي بينها المشرع في المادتين ١٣١، ٥٧ من قانون السلطة القضائية وجعلها من أريخ تعيينهم في الوظائف المماثلة لدرجاتهم لمن يعينون من خارج السلك القضائي. إذ ثبت حصوله على الدرجة الخامسة في ١٩٦٤/٧/١ فإنه يتعين تحديد أقدميته في وظيفة وكيل نيابة من هذا التاريخ إذ أن المعيار هو الحصول على الدرجات المماثلة طبقا لما حدده القرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بالكادر العام — وقد حصل على الدرجة الخامسة في ١٩٦٤/٧/١ — كما أنه لا يحتاج بأسبقية الأستاذ ... له في الترتيب الوظيفي بينك الائتمان العقارى لأنها نتجت عن وضع خاطيء ويضاف إلى ذلك أن الوظائف الفنية بإدارة الشؤون القانونية بينك الائتمان العقارى التي يعتبر شاغلوها نظراء وفقا لقرار مجلس القضاء الأعلى في ١٩٦٤/١١/٤ تجعل وظيفة وكيل نيابة تتعادل مع محام "أ" ونائب "ب" ولقد تدرج الطالب في هذه الوظائف حتى وصل إلى وظيفة محام "أ" التي تعادل وظيفة وكيل نيابة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ ثم رقى بعد ذلك إلى وظيفة نائب "ب" اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ وأنه مع مسaire القرار المطعون فيه بوضعه بين خريجي سنة ١٩٦٣ وتحديد أقدميته في وظيفة وكيل نيابة في ١٩٦٧/١/١ — فقد كان يتعين وضعه في مقدمتهم مراعاة لأقدميته في التخرج إذ تخرج في سنة ١٩٥٧ بدرجة جيد مما يجعله سابقا على الأستاذ ... — ولاحقا للأستاذ ... فضلا عن أنه كان يتقاضى مرتبا قدره ٤١ جنيا في ١٩٦٧/١/١ في ذات الوقت الذي كان فيه الأستاذ ... يتقاضى مرتبا قدره ٤٣ جنيا والأستاذ ... يتقاضى مرتبا قدره ٤٠ جنيا مما يؤهله لأن تكون أقدميته قبل الثاني. دفعت وزارة العدل بعدم قبول الطلب شكلا لرفعه بعد الميعاد وطلبت رفض الطلب موضوعا — وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت قبول الطلب شكلا وفي الموضوع برفضه .



وحيث إن مبنى الدعوى بعدم قبول الطلب شكلاً هو عدم تقديمه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار في ١٩٦٩/٢/٢٤ .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أن الثابت من صورة مذكرة تحديد الأقدمية المؤرخة ١٩٦٩/٢/١ والمقدمة من وزارة العدل — أن الطالب علم بتحديد أقدميته في ١٩٦٩/٣/٥ وإذ قدم طلبه في ١٩٦٩/٣/٢٧ فإنه يكون قد قدم خلال الثلاثين يوماً المنصوص عليها في المادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كانت المادة ١٢٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي عين الطالب في ظله تنص على أنه يجوز أن يعين مباشرة في وظيفة وكيل النائب العام الموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة ونظراؤهم بمجلس الدولة والنيابة الإدارية والمعيدون والمدرسون المساعدون الذين يقومون بتدريس القانون بجامعة الجمهورية العربية المتحدة — متى أمضى كل منهم في وظيفته أو عمله ثلاث سنوات على الأقل وكانوا في درجة مماثلة لدرجة وكيل النائب العام أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود هذه الدرجة — أى أن جواز التعيين في درجة وكيل النائب العام مشروط بالنسبة للنظراء بأن يكون كل منهم قد أمضى في وظيفته أو عمله السابق ثلاث سنوات على الأقل وكانوا في درجة مماثلة لدرجة وكيل النائب العام أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود تلك الدرجة لما كان ذلك — وكانت المادة ٥٧ من ذات القانون التي أحالت إليها المادة ١٣١ تنص على أنه يجوز أن تحدد أقدمية من يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات وكانت المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ تنص على أنه في حالة النقل من أحد الكدورات الخاصة إلى الكادر العام أو العكس في الحالات التي يجوز فيها ذلك — يوضع المنقول في الدرجة المعادلة للدرجة المنقول منها طبقاً للجدول المرفقة وينص الجدول الملحق الخاص بمعادلة وظائف كادر رجال السلطة القضائية بدرجات الكادر العام على أن الدرجة الرابعة ومروطها المالي من ٥٤٠

إلى ٩٦٠ جنيا تعادل وظيفة وكيل النائب العام وراتبها من ٤٨٠ — ٧٨٠ جنيا وأن الدرجة الخامسة وراتبها من ٤٢٠ إلى ٧٨٠ جنيا — تعادل درجة وكيل النائب العام ومربوطها من ٤٨٠ إلى ٧٨٠ جنيا ومؤدى ذلك أن شاغل الدرجة الخامسة في الكادر العام لا يعتبر معادلا لدرجة وكيل النائب العام إلا إذا بلغ راتبه ٤٨٠ جنيه لأن القانون جعل الدرجة الرابعة وبداية مربوطها ٥٤٠ جنيا معادلة لدرجة وكيل النائب العام ولذلك فإن طلب تعديل أقدمية الطالب يجعلها من ١ / ٧ / ١٩٦٤ تاريخ شغله الدرجة الخامسة في أول مربوطها وهو ٤٢٠ جنيا يكون على غير أساس .

وحيث إنه بين من ملف خدمة الطالب أن مرتبه بلغ في ١ / ١ / ١٩٦٧ ٤٠٦٠٠ جم شهريا وأنه بذلك التعيين قد استكمل صلاحية التعيين في درجة وكيل النائب العام اعتبارا من ذلك التاريخ — ولما كان الطالب قد وضع في الإقدمية تاليا للأستاذ ... الذي كان يسبقه في الترتيب الوظيفي بملك الأثمان العفاري — فإن تحديد أقدميته عند التعيين بالنيابة تاليا له يكون قد تم وفقا للقانون — ولا عبرة بما يقوله الطالب من أنه من يجب أن يكون سابقا للعيين من تحري سنة ١٩٦٣ على أساس أسبقيته في التخرج وأن يكون سابقا للأستاذ ... وتاليا للأستاذ ... — ذلك أن أقدمية التعيين في النيابة لا تحدد حسب أقدمية التخرج وإنما تحدد على النحو السالف الإشارة إليه .

وحيث إنه عن طلب تحديد أقدمية الطالب يجعله تاليا للأستاذ ... وسابقا للأستاذ ... — تأسيسا على أن مرتبه الشهري بلغ ٤١ جنيا في ١ / ١ / ١٩٦٧ في ذات الوقت الذي كان فيه الأستاذ ... يتقاضى مرتبا شهريا قدره ٤٣ جنيا والأستاذ ... يتقاضى مرتبا شهريا قدره ٤٠ جنيا — فإن



هذا الطلب في غير ماله — ذلك أن الثابت من المذكرتين الرسميتين المقدمتين من وزارة العدل — أن مرتب الطالب بلغ ٤٠ جنيهاً و ٦٠٠ ملياً شهرياً في ١/١/١٩٦٧ — وأن مرتب الأستاذ ... .. بلغ ٤٠ جنيهاً في ٣٠/١٢/١٩٦٥ و ٤٣ جنيهاً في ١/٧/١٩٦٦ — وإن مرتب الأستاذ ... .. بلغ ٤٠ جنيهاً في ٢٥/٨/١٩٦٦ و ٤٣ جنيهاً في ١/٧/١٩٦٧ — أي أن مرتب كل منهما كان يزيد على مرتب الطالب في وقت صدور القرار بتعيينه في ٢٤/٢/١٩٦٩

---

## جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدي وعضوية السادة المستشارين :  
محمد سيد أحمد حماد ، علي صلاح الدين ، عز الدين الحسني ، عبد العال حامد السيد .

( ٥ )

الطبلان رقما ٢٤ لسنة ٣٩ ق و ١٢ لسنة ٤٠ ق  
” رجال القضاء ”

( ١ ) أقدمية . اختصاص . ” اختصاص محكمة النقض ”

ورود الطعن على تحديد الأقدمية دون إقرار الصادر بالعين . إدراج في طلبات  
رجال القضاء والنيابة المتعاقبة بشأن من شئونهم . اختصاص محكمة النقض دون غيرها بالفصل  
فيه م . ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥

( ٢ ) أقدمية .

تعيين الطالب في درجة معاون نيابة طبقا لنص المادة ١٢١ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . تثبيت  
نهائيا في هذه الدرجة دون أن يطلب تعديل أقدميته . مؤداه . استقرار أدميته نهائيا في تلك  
الدرجة . صدور القرارات المطعون فيها — بتوقيته إلى درجة مساعد نيابة ثم إلى درجة وكيل  
نيابة — على أساس هذا الوضع . الطعن على هذين القرارين . لا أساس له .

١ — متى كان الطلب لا ينصب على القرار الصادر بتعيين الطالب ، وإنما  
ينصب على تحديد أقدميته بين زملائه ، وهو يندرج في طلبات رجال القضاء  
والنيابة المتعاقبة بشأن من شئونهم ولا يعتبر من القرارات التي لا يجوز الطعن  
فيها ، والتي وردت على سبيل الحصر استثناء من هذا الأصل بنص المادة  
٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، فإن هذه المحكمة تكون  
مختصة دون غيرها بالفصل فيه (١) .



٢ — إذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب قد عين بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٦٨ معاونا للنياحة على سبيل الاختبار تطبيقا لنص المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وصدر قرار وزير العدل بتثبيتته نهائيا في هذه الدرجة اعتبارا من ٢٩ / ٤ / ١٩٦٩ دون أن يطلب تعديل أقدميته بين زملائه من معاوين النياحة ، فان أقدميته بينهم تكون قد استقرت نهائيا في تلك الدرجة ، وإذا صدر القرار ان المطعون فيهما — بترقيته إلى درجة مساعد نياحة ثم إلى درجة وكيل نياحة — على أساس هذا الوضع ، ولم يدع الطالب أن أحدا قد تخطاه بالترقية فيهما حسب أقدميته التي استقرت من قبل ، فان الطعن فيهما يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ .. ..  
... .. تقدم إلى هذه المحكمة في ٨ / ١٠ / ١٩٦٩ بالطلب رقم ٢٤ سنة ٣٩ ق رجال القضاء للحكم بتعديل أقدميته في درجة مساعد نياحة بحيث يكون سابقا على الأستاذ .. .. وقال بيانا لطلبه أنه عين معاونا للنياحة بقرار وزير العدل الصادر في ١٨ / ٤ / ١٩٦٨ — وكان مرتبه الشهري في عمله السابق قد بلغ ٣٢ جنيه وفي ١١ / ٩ / ١٩٦٩ صدر القرار الجمهوري رقم ١٦٢٩ سنة ١٩٦٩ متضمنا ترقيته إلى درجة مساعد نياحة — تاليا للأستاذ .. .. وهو آخر المعينين في درجة معاون من تحريجي دفعة يونيو سنة ١٩٦٧ — ولما كانت الأعمال التي باشرها من وقت تخرجه في يونيو سنة ١٩٦٠ تعتبر نظيرا لأعمال إدارة قضايا الحكومة حسب أحكام المرسوم الصادر في ١٣ / ١١ / ١٩٥٠ وكانت هذه الأعمال التي تؤهله للتعيين في وظيفة وكيل نياحة لولا أن مرتبه وقت التعيين في النياحة العامة لم يكن يدخل في حدود مرتب تلك الدرجة تؤهله للتعيين في وظيفة مساعد نياحة — وجعل أقدميته سابقة على أول من هم في هذه الدرجة وهو الأستاذ .. ..

المعين معاونا للنيابة في ١٩٦٨/٢/٢١ — والذي كان في تلك الدرجة وقت تعيين الطالب في النيابة العامة في ١٩٦٨/٤/١٨ وأداف أن لما كنت وظيفة معاون نيابة لا تعدو أن تكون وظيفة ياتحق من يبين بها في النيابة العامة تأديلا له لشغل وظيفة مساعد نيابة التي تعتبر في حقيقة الأمر وصيبتها بداية الوظائف القضائية ولا يعين فيها من معاوني النيابة — إلا من أمضى فترة الاختبار بشراح فانه لم يكن هناك مجال لتحديد أقدمية له في وظيفة معاون نيابة التي وضع فيها بعد آخر المعينين من حريجي سنة ١٩٦٧ — وكان يأمل ان تعديل أقدميته عند تعيينه في وظيفة مساعد نيابة بما يتفق وعمله السابق إلا أن وصيه لم يتغير عند ترقية هذه الدرجة — الأمر الذي دفعه إلى تقديم طلبه — وفي ١٩٧٠/٨/٢٣ قدم الطالب العلب رقم ١٢ سنة ٤٠ ق رجال القضاء طلب فيه الحكم بتعديل أقدميته في درجة وكيل نيابة بحيث يكون سابقا على الأستاذ .. .. وقال يـاـنا لهذا الطلب أن القرار الجمهوري الصادر بالحركة النضائية والذي نشر بالصحف في ١٩٧٠/٨/١٤ اشتمل على ترقية الأستاذ .. .. مساعدا للنيابة إلى درجة وكيل نيابة وأداف أنه لذات الأسباب التي استند إليها في طلبه السابق — استنادا إلى قرار وزير العدل رقم ١٤١ سنة ١٩٧٠ الصادر في ١٩٧٠/١٠/٢١ الذي يتضح منه أن جميع الأعمال التي باشرها من وقت تخرجه حتى تعيينه في النيابة العامة تعتبر نديرا لعمل أعضاء إدارة قضايا الحكومة فانه يحق له المطالبة بتعديل أقدميته في درجة وكيل نيابة بحيث يكون سابقا للأستاذ .. .. دفعت وزارة العدل بعدم اختصاص المحكمة — وطلبت على سبيل الاحتياط عدم قبول الطلب شكلا أو رفضه موضوعا — وقدمت النيابة مذكرة وطلبت رفض الدعين والحكم بطلبات المدعي .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم الاختصاص أن الطالب وإن كان قد صدر طلبه بأنه تعديل أقدمية إلا أنه في الحقيقة طعن في القرار الصادر بتعيينه معاونا للنيابة في ١٩٦٨/٤/١٨ فلا تختص المحكمة بنظره إعمالا لنص المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي رفع الطالب في ظله .



وحيث إن هذا الدفع مردود بأن الطلب لا ينصب على القرار الصادر بتعيين الطالب وإنما ينصب على تحديد أقدميته بين زملائه وهو يندرج في طلبات رجال القضاء والنيابة المتعلقة بشأن من شئونهم ولا يعتبر من القرارات التي لا يجوز الطعن فيها والتي وردت على سبيل الحصر استثناء من هذا الأصل بنص المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ فتكون هذه المحكمة مختصة دون غيرها بالفصل فيه .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم القبول أن الطلب قدم بعد مضي أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار الوزاري بتعيين الطالب معاونا للنيابة في ٩٦٨/٤/١٨ .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله — ذلك أن الطعن لا يتجه إلى القرار الصادر بتعيينه معاونا للنيابة وإنما إلى القرار الجمهوري الصادر في ١٩٦٩/٩/١١ بتعيينه مساعدا للنيابة وإذا قدم الطلب في ١٩٦٩/١٠/٨ — فإنه يكون قد قدم في الميعاد .

وحيث إن الطالبين قد أستوفيا أرضاعهما الشككية .

وحيث إنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطالب قد عين بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٨ معاونا للنيابة على سبيل الاختبار تطبيقا لنص المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وصدر قرار وزير العدل بتثبيته نهائيا في هذه الدرجة اعتبارا من ١٩٦٩/٤/٢٩ دون أن يطلب تعديل أقدميته بين زملائه من معاوين النيابة فإن أقدميته بينهم تكون قد استقرت نهائيا في تلك — الدرجة وإذا صدر القراران المطعون فيهما على أساس هذا الوضع — ولم يدع الطالب أن أحدا قد تخطاه بالترقية فيهما حسب أقدميته التي استقرت من قبل — فإن للطعن فيهما يكون على غير أساس .

## جاسة ٧٠٧ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ ريدى وعضوية السادة المستشارين :  
محمد سيد أحمد حماد ، على صلاح الدين ، عز الدين الماسينى ، عبد الدال حامد السيد

(٦)

الطاب رقم ١٥ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء"

(١ و ٢) اختصاص "اختصاص محكمة النقض".

(١) اختصاص محكمة النقض بشئون رجال القضاء والنيابة العامة . مناطه . تتعلق هذه الشئون بصفاتهم هذه أثناء قيامهم بمزاولة وظائفهم القضائية دون الشئون المتعلقة بوظائفهم السابقة على التحاقهم بها . م . ٩٠ ق ٤٢ لسنة ١٩٦٥ .

(٢) اختصاص الدائرة المدنية والتجارية لمحكمة النقض بجميع شئون رجال القضاء والنيابة العامة ندأ قرارات التعيين والنقل والتدب والترقية . قرارات الترقية من اختصاص مجلس القضاء الأعلى وما ندأها من القرارات المستثناة غير قابل لأى طعن م . ٩٠ ق ٤٢ لسنة ١٩٦٥ .

١ - مؤدى نص المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - الذى يحكم الطلب - ومنتضاه أن المقصود بشئون رجال القضاء والنيابة العامة التى تختص بها هذه المحكمة هى تلك التى تتعلق بصفاتهم هذه أثناء قيامهم بمزاولة وظائفهم القضائية دون الشئون المتعلقة بوظائفهم السابقة على التحاقهم بها . وإذ كان القراران الوزاريان رقم ٠٠٠ والقرار الجمهورى رقم ٠٠٠ قد صدرت فى تاريخ سابق على التحاق الطالب بالقضاء - أبان عمله بإدارة قضايا الحكومة - فإن المحكمة لا تكون مختصة بنظر الطعن الموجه إلى هذه القرارات ، ولا بطلب التعويض الناشئ عنها .



٢ — حدد المشرع في المادة ٥٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٣ لسنة ١٩٦٥ اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض — بجمع شئون رجال القضاء والنيابة العامة — واستثنى من هذا الاختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والنقل والندب والترقية ، وجعل قرارات الترقية من اختصاص مجلس القضاء الأعلى ، ولم يجوز الطعن فيما عداها . وإذا انصرف الطعن — المائل — إلى إلغاء القرار الصادر بتعيين الطالب قاضيا بالمحاكم الابتدائية وتعديله إلى تعيينه في وظيفة رئيس محكمة وإلى التعويض الناشئ عنه ، فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون في محله (١) .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المنور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما بين من الأوراق تتحصل في أن الأستاذ ... ..  
... .. تقدم في ١٩٧١/١٢/٢ بطلب إلى قلم كتاب هذه المحكمة طلب فيه الحكم أصليا (١) بإلغاء قرار وزير العدل رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ فيما تضمنه من تحديد أقدميته في وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة بعد الأستاذ ... ..  
... .. وإرجاع أقدميته في هذه الوظيفة إلى ١/٧/١٩٥٢ تاريخ تعيينه فيها بقسم قضايا الحكومة وزارة الأوقاف ووضعه قبل الأستاذ ... .. المحامي بإدارة قضايا الحكومة آنذاك . (ب) بإلغاء قرار وزير العدل رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ فيما تضمنه من ترقية الأستاذ ... .. إلى وظيفة نائب إدارة قضايا الحكومة وأحقية الطالب في الترقية إلى هذه الوظيفة في هذا التاريخ ورد الفروق المالية المترتبة على ذلك (ج) إلغاء القرار الجمهوري رقم ١٨٨٥ الصادر في ١٩٦٨/١٢/٣١ فيما تضمنه من ترقية الأستاذ ... .. إلى وظيفة مستشار مساعد وأحقية الطالب في الترقية إلى هذه الوظيفة في هذا التاريخ ورد الفروق المالية المترتبة على ذلك . (د) بإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٦٢٩ الصادر

(١) لقض ١٩٦٨/٥/٢٧ مجموعة المكتب الفني . السنة ١٩٦٨ . ص ٦٧٤ .

في ١٩/١١/١٩٦٩ فيما تضمنه من تعيينه في وظيفة قاضي بالمحاكم الابتدائية نقلا من وظيفة نائب بأدارة قضايا الحكومة التي رقي إليها في ١٩٦٥/٩/٤ وتعديله بعمل تعيينه في وظيفة رئيس محكمة وجعل أقدميته في هذه الوظيفة في ١٩٦٨/١٢/٣١ وتحديد أقدميته بعد الأستاذ ... .. وقبل الأستاذ ... ..

ورد الفروق المالية المترتبة على ذلك ( هـ ) بالزام المدعى عليهما بصفتها متضامنين بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠٠٠ جم على سبيل التعويض واحتياطيا وقف سير هذا الطلب حتى يستصدر حكما من المحكمة العليا بعدم دستورية القرار بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ الخاص بضم قسم قضايا وزارة الأوقاف إلى إدارة الحكومة فيما تضمنته المادتان ٤ ، ٦ منه من حرمان من التقاضي وقال شرحا لطلبه أنه تحصل على إجازة الحقوق في مايو سنة ١٩٤٢ وعين بقسم قضايا وزارة الأوقاف في ١٩٤٢/٩/٧ ثم عين محاميا من الدرجة الثالثة في ١٩٥٢/٧/١ ولما صدر القرار بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن ضم قسم قضايا وزارة الأوقاف إلى إدارة قضايا المحكمة عين مع زملائه محاميا بها بالقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ الذي حدد أقدمية أقدم زملائه الأستاذ ... .. بعد الأستاذ ... ..

... .. الذي لم يتبين في وظيفة محام إلا في ١٩٦٩/١/١٩ في حين أنه أي الطالب استوفى شروط تعيينه في هذه الوظيفة منذ ١٩٥٢/٧/١ فضلا عن أن الأستاذ ... .. أقدم محام في إدارة قضايا الحكومة لم يعين في الوظيفة المذكورة إلا في ١٩٥٤/١١/١٧ أي بعد بأكثر من ستين ثم رقي الطالب إلى درجة نائب المعادلة لدرجة قاض في ١٩٦٧/٩/٤ وفي ١٩١٩/٩/١١ عين قاضيا بالمحاكم الابتدائية وحددت أقدميته بعد الأستاذ ... .. المتخرج سنة ١٩٥٨ نتيجة لعدم احتساب أقدميته على الوجه الصحيح عند تعيينه محاميا بإدارة قضايا الحكومة وانتهى من ذلك إلى طالب الحكم بطلباته . وقدمت الحكومة مذكرة دفعت فيها أولا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلبات الأصاية وثانيا بعدم قبولها شكلا واثالثا برفض الطلب الاحتياطي بوقف السير في الدعوى وقدمت النيابة العامة مذكرة انضمت فيها إلى الدفع المبدى من الحكومة بالنسبة للطلبات الثلاثة الأولى وبالطلب الخامس ودفعت بعدم جواز نظر الطلب الرابع الخاص بإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٦٢٩ لسنة ١٩٦١ وبطلب تعديله بجعل تعيينه في وظيفة رئيس محكمة .



وحيث إن مبنى الدفع بعدم الاختصاص الابدئى من الحكومة ومن النيابة الدائمة فى شأن الطلبات الثلاثة الأولى الخاصة بالطعن فى القرارات الوزارية رقمى ٢٢ ، ٤٣ لسنة ١٩٥٩ وفى القرار الجمهورى رقم ١٨٧٥ لسنة ١٩٦٨ فيما تضمنه من تعيين وترقية لأعضاء بادرة قضايا الحكومة وأنه وإن كانت المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالسلطة القضائية الذى صدر القراران الوزاريان فى ظله والمادة ٩٠ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ الذى صدر القرار الجمهورى فى ظله تنصان على اختصاص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى كافة الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة إلا أن شرط اختصاصها أن تتعلق هذه الطلبات بشأن من شئونهم الناشئة عن عملهم فى القضاء دون تلك التى تتعلق بعملهم قبل التحاقهم به ولا بطالب التعويض عنها .

وحيث إن هذا الدفع فى محله بالنسبة للطلبات الثلاثة الأولى والطلب الخامس ذلك أنه لما كان الطالب يطعن فى قرارى وزير العدل رقمى ٢٢ لسنة ١٩٥٩ و ٤٣ لسنة ١٩٥٩ فيما تضمنه أولهما من تشديد أقدميته فى وظيفة محام بادرة قضايا الحكومة وثانيهما من عدم ترقيته إلى وظيفة نائب بها وفى القرار الجمهورى رقم ١٨٧٥ لسنة ١٩٦٨ فيما تضمنه من عدم ترقيته إلى وظيفة مستشار مساعد بها أيضا وكانت المادة ٩٠ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ — الذى يحكم الطلب — تنص على أن تختص دائرة المسود المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى كافة الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم . . . وعلى أن تختص أيضا دون غيرها بالفصل فى طلبات التعويض الناشئة عن كل ما تقدم وكان مؤدى هذا النص أن المقصود بشئون رجال القضاء والنيابة العامة التى تختص بها هذه المحكمة هى تلك التى تتعلق بصفاتهم هذه أثناء قيامهم بمزاولة وظائفهم القضائية دون الشئون المتعلقة بوظائفهم السابقة على التحاقهم بها لما كان ذلك وكان القراران الوزاريان رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ ، ٤٣ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهورى رقم ١٨٧٥ لسنة ١٩٦٨ قد صدرت فى تواريخ سابقة على التحاق الطالب بالقضاء فإن المحكمة لا تكون مختصة بنظر الطعن الموجه إلى هذه القرارات ولا بطلب التعويض الناشئ عنها .

وحيث إنه بالنسبة للطعن في القرار الجمهوري رقم ١٦٢٩ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتعيين الطالب في وظيفة قاض بالمحاكم الابتدائية وطلب تعديله إلى تعيينه في وظيفة رئيس محكمة موضوع الطلب الرابع وطلب التعويض المتعلق به فإن المشرع بعد أن حدد في المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض على الوجه المبين آنفا استثنى من هذا الاختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والنقل والندب والترقية وجعل قرارات الترقية من اختصاص مجلس القضاء الأعلى ولم يجز الطعن فيما عداها . وإذا انصرف الطعن في هذا الشق من الطلب إلى إلغاء القرار الصادر بتعيين الطالب قاضيا بالمحاكم الابتدائية وتعديله إلى تعيينه في وظيفة رئيس محكمة وإلى التعويض الناشئ عنه فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون في محله .



## جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة المذكور حافظ هر يدي وعضوية السادة المستشارين :  
محمد سيد أحمد حماد ، علي ملاح الدين ، أحمد صفاء الدين ، عبد العال حامد السيد .

(٧)

الطالب رقم ٥ لسنة ١٣٤٤ ق. " رجال القضاء " .

إجراءات . حكم " الطعن في الحكم " . قضية " أسباب عدم الصلاحية " .  
قانون " الدفع بعدم الدستورية " . دفع .

نهائية الأحكام الصادرة من محكمة النقض في طلبات رجال القضاء . لا سبيل إلى إلغاء هذه الأحكام  
إلا إذا قام بأحد القضايا الذين أصدرها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون  
المرافعات . لا يغير من ذلك الدفع بعدم دستورية القانون سند الحكم المطعون فيه .

النص في قرانين السلطة القضائية المتعاقبة على اختصاص الهيئة العامة للمواد  
المدنية والتجارية بمحكمة النقض ، ثم دائرة المواد المدنية والتجارية بهذه  
المحكمة دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة  
العامة بإلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بأي شأن من شئونهم عدا ما استثنى منها  
صراحة ، وعلى أن تكون الأحكام الصادرة في هذه الطلبات نهائية غير قابلة  
للطعن بأي طريق من طرق الطعن — يدل على أن المشرع قد منع الطعن في الأحكام  
الصادرة من محكمة النقض في شئون القضية بأي طريق من طرق الطعن العادية  
وغير العادية وأنه لا سبيل إلى إلغائها إلا إذا قام بأحد القضايا الذين أصدرها  
سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات . وإذا  
كان الطعن في الحكم الصادر من دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض في  
الطلب المقدم من الطالب قد بني على وجوه لا تندرج تحت أسباب عدم الصلاحية  
المنصوص عليها على سبيل الحصر في قانون المرافعات ، فإن الطالب يكون غير

مقبول ، ولا يغير من ذلك تمسك الطالب بعدم دستورية القانون الذي صدر على أساسه حكم النقض المطلوب عدم الاعتداد به ، طالما أن هذا الدفع لم يتجه إلى نصوص قانون المرافعات المانعة للأطعن في أحكام محكمة النقض في غير الحالة سالفة البيان (١) .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٢ تقدم الطالب بعريضة إلى قلم كتاب هذه المحكمة يطلب الحكم ( أولا ) بعدم الاعتداد بالحكم الصادر بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ في الطلب رقم ٢ لسنة ٢١ ق "رجال القضاء" وإلغاء واعتباره كأن لم يكن ( ثانيا ) بقبول الطلب رقم ٢ لسنة ٢٩ ق شكلا وفي موضوعه بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٣ فيما تضمنه من تشديد أقدمية الطالب بعد الأستاذ ... .. وإرجاع أقدميته إلى تاريخ تعيينه عاميا من الدرجة الأولى بقسم قضايا وزارة الأوقاف في ١٩٥٤/٤/٢٩ وهي الدرجة الماثلة لوظيفة قاض - بحيث تكون أقدميته بعد الأستاذ ... .. الذي عين قاضيا في ١٩٥٤/٤/١٧ - وقال بيانا لذلك أنه سبق وطعن بالطلب ٤٢ لسنة ٢٧ ق رجال القضاء في القرار الجمهوري رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٨/٢٦ والمتضمن تعيينه قاضيا وذلك فيما قضى به من تشديد أقدميته بعد الأستاذ ... .. طالبا إلغاء في هذا الخصوص وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٩ أثبتت المحكمة نزوله عن هذا الطلب بعد إعادته إلى وظيفته السابقة بوزارة الأوقاف وفي ١٩٥٩/٢/٢٢ صدر القرار الجمهوري رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تعيينه قاضيا وتحديد أقدميته بعد الأستاذ ... .. فطعن في هذا القرار طالبا إلغاء فيما تضمنه من تشديد أقدميته وقيد طعنه برقم ٢ لسنة ٢٩ ق "رجال

(١) نقض ١٩٧٢/٤/٢٠ بمجموعة المكاتب القنى . السنة ٢٣ . ص ٦١٩ .



"قضاء" وبتاريخ ١٩/١١/١٩٦٤ حكمت المحكمة بعدم جواز الطعن استنادا إلى نص المادة ٣ من قانون إصدار قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ثم تقدم بطلبه الشاغل طالب الحكم له بطلباته انسانية مستندا في ذلك إلى ثلاثة وجوه (أولها) أن حظر الطعن في قرارات التعيين الصادرة وفقا لنص المادة ٢٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وامداد هذا الحظر إلى مشتدات التعيين ومن بينها تحديد الأقدمية ينطوي على مصادرة لحق الطعن في تلك القرارات أو التفاضل بشأنها ويخجل بمبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق الأمر الذي يترتب عليه عدم الاعتداد بالحكم الصادر في الطعن رقم ٢ لسنة ٢٠١ ق "رجاء القضاء" لا يثنائه على نص يخالف أحكام الدستور القائم مما يعين معه إلغاء هذا الحكم واعتباره كأن لم يكن . (وثانيهما) أن الحكم الصادر في الطعن المذكور لم يتعرض لموضوع الطلب رقم ٤٢ لسنة ٢٧ ق "رجاء القضاء" الذي قرر الطالب بالتنازل عنه مع عدم المساس بالحقوق موضوع المطالبة فيكون القضاء بعدم جواز الطعن متعارضا مع حق الطالب الذي كان وما زال قائما حتى تاريخ ذلك الحكم لاتحاد الموضوع في كلا الطعنين. (وثالثها) أن كلا القرارين الجمهوريين رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٥٧ المطعون عليه في الطلب الأول المتنازل عنه ورقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ المطعون عليه في الطلب الثاني ٢ لسنة ٢٩ ق رجال القضاء المحكوم فيه بعدم الجواز مشوب فيما يتعلق بتحديد أقدميته ، بعيب الانحراف بالسلطة فضلا عن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه مما تنبسط عليه رقابة الدائرة المدنية بمحكمة النقض . طلبت وزارة العدل الحكم بعدم جواز نظر الطلب لسابقة الفصل فيه واحتياطا رفضه ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ودفعت بعدم قبول الطلب لعدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة النقض ، إلا إذا قدم بأحد قضائهم الذين أصدروا الحكم سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات .

وحيث إن هذا اندفع في محله ، ذلك أن النص في قوانين السلطة القضائية المنعقدة على اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض ثم دائرة المواد المدنية والتجارية بهذه المحكمة دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم هذا ما استثنى منها صراحة وعلى أن تكون الأحكام الصادرة في هذه الطلبات نهائية

غير قابلة للطعن بأي طريق من طرق الطعن ، يدل على أن المشرع قد منع الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة النقض في شئون القضاة بأي طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية وأنه لا سبيل إلى إلغائها إلا إذا قام بأحد التضاة الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات إذ كان ذلك وكان الطعن في الحكم الصادر من دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض في الطلب رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ ق رجال القضاء المقدم من الطالب قد بني على وجوه لا تندرج تحت باب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل الحصر في قانون المرافعات فإن الطلب يكون غير مقبول ولا يغير من ذلك تمسك الطالب بعدم دستورية القانون الذي صدر على أساسه حكم النقض المطلوب عدم الاعتداد به طالما أن هذا الدنع لم يتجه إلى نصوص قانون المرافعات المانعة للطعن في أحكام محكمة النقض في غير الحالة سابقة البيان .

لذلك

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .



## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ دويدى وعضوية السادة المستشارين :  
محمد سيد أحمد حماد ، على صلاح الدين ، أحمد مناز الدين ، عز الدين الحسينى .

(٨)

الطلب رقم ١ لسنة ٢٨ ق . "رجال القضاء"

ترقية . "قرارات التخطى فى الترقية" . اختصاص . "اختصاص محكمة  
التنقض" . معاش .

اختصاص محكمة التنقض بالفصل فى الطعن فى قرارات التخطى فى الترقية فى ظل القوانين  
السابقة على القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . طلب إلغاء قرار التخطى فى الترقية وإجراء ما يترتب على  
ذلك من تسويات مالية . وفاة الطالب . مبرورة مصاحته ومصلحة وراثته قاصرة على الحكم بأحقية  
لمرتب تلك الوظيفة من تاريخ استحقاقه لها وما يترتب على ذلك من تسويات .

القوانين الصادرة بشأن رجال القضاء وأئنيابة العامة السابقة على القانون رقم ٥٦  
لسنة ١٩٥٩ صريحة فى اختصاص محكمة التنقض بالفصل فى طلبات رجال  
القضاء وأئنيابة العامة بإلغاء قرارات التخطى فى الترقية وبالحكم فى التعويض الناشئ  
عن ذلك . وإذا كان الثابت من الأوراق أنه لم يكن ثمة ما يقتضى تخطى الطالب  
فى الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى ، مما يتعين معه إلغاء قرار مجلس  
الوزراء فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى غير  
أنه وقد بلغ الطالب سن المعاش فى ... ثم وافته المنية فى ... وكان قد طلب  
إجراء ما يترتب على إلغاء القرار المذكور من تسويات مالية ، فقد أصبحت  
مصلحته ومصلحة وراثته من بعده قاصرة على الحكم بأحقية لمرتب قاض من الدرجة  
الأولى اعتباراً من ... وما يترتب على ذلك من فروق ، ومن ثم يتعين الحكم  
بإستحقاقه للمرتب المذكور من هذا التاريخ ، وإجراء ما يترتب على ذلك من تسويات

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة بعد المداولة .

حسب ان الرقائع — على مايبين من الأوراق — تتحصل فى أنه بتاريخ أول مارس سنة ١٩٥٦ عندما كان الطالب من بين رجال القضاء الشرعى رجع أمام محكمة القضاء الإدارى الذى رقم ١٠٣٠ لسنة ١٠ ق طالبا إلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١/١٢/١٩٥٥ فيما تضمنه من تخطيطه فى الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى وإلغاء قرار وزير العدل الصادر فى ١٤/١/١٩٥٦ برفض تظلمه مع مايقرب على ذلك من نسويات مالية وقان فى بيانها أن اسمه لم يرد بين من رقبوا من رجال القضاء الشرعى من قضات الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى مع أنه يستحق الترقية عقب الشيخ ... .. مباشرة ولما تظلم من هذا التخطيط أخطرت وزارة العدل فى ١٤/١/١٩٥٦ برفض تظلمه وإذا كان فى الصحيفة ومخلصا فى عمله ولم يوقع عليه أى جزاء طوال مدة خدمته وحسنت سيرته فإن تخليه فى الترقية يكون بغير مسوغ ومبتاد التعسف وسوء استعمال السلطة مما يجعل قرار مجلس الوزراء باطلا والقرار الصادر برفض تظلمه فى غير محله وإذا حال هذا التخطي بينه وبين الحصول على ما يستحقه من علاوات أسوة بزملائه من رقبوا فقد أقام دعواه بطلباته السابقة . وطابت وزارة العدل رفض الدعوى المتنادية إلى أن درجة استحقاق القاضى لترقية لا تقف عند حد الكفاية أو ما يحتويه ملفه السرى بل تتناول سمعة القاضى ومبلغ تمثله الخلق الفاضل وارتفاعه عن مستوى الشبهات ومدى محافظته على شرف الوظيفة وكرامتها وديتها عملا بالمادة ٣ من الأمر العالى الصادر فى ١٤/٣/١٩١٠ الذى يخضع له القضاة فى ترقياتهم قبل توحيد القضاء وأنه وقد عرض المدعى نفسه لما يربح حتى تردد اسمه فى تحقيقات جنائية وقمت بدائرة محكمة الاسكندرية ونزل من المستوى الذى يجب أن يكون عليه القاضى فقد رأت الوزارة أنه كان خليقا بعدم الترقية ورفضت تظلمه وهو منها تصرف لا مخالفه فيه لثمانون وفى ١٢/١٢/١٩٥٧ قضت محكمة القضاء الإدارى



بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها إلى محكمة النقض ببيئته جمعية عمومية وبعد إحالتها إلى هذه المحكمة دفعت الوزارة بعدم قبول الطالب شكلا وبطلان الإحالة من القضاء الإداري إلى محكمة النقض ونضمت النيابة العامة للوزارة في هذا الدفع وفي ١٩٦٣/١١/٢٠ حكمت الهيئة العامة برفض الدفع ببطلان الإحالة من القضاء الإداري وأحالت القضية إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وعند نظر الدعوى أمام هذه الدائرة قررت ضم ملف الطالب السري والتحقيقات الجنائية وبعد ضمها قرر الحاضر عن الحكومة أنه يفوض الرأي للمحكمة وقدمت النيابة العامة مذكرة قالت فيها أن مصلحة الطالب في طلب إلغاء قرار تخطيه في الترقية قاصر بعد إحالة على المعاش على الناحية المالية سواء فيما يتعلق بفرق المرتب أو بتسوية المعاش إلا أنه لم يطلب مثبت من ذلك وأنه إذا لم تأخذ المحكمة بهذا النظر فلأنها ترى إجابة الطالب إلى طلبه إلغاء قرار التخطي لتخالف المبررات التي استندت إليها الوزارة وعدم جديتها .

وحيث أنه لما كان البين من دفاع الوزارة أن تخطي الطالب في الترقية راجع إلى تعريض نفسه لما يريب حتى تردد ذكر اسمه في تحقيقات جنائية تمت بدائرة محكمة الاسكندرية وكان النابت من التحقيقات الجنائية رقم ٨٠١ سنة ١٩٥٥ عسكرية عاينا التي ألحقت إليها الوزارة أن من تدعى ... .. كانت قد نسبت لقاضي محكمة اللبان أنه اجتمع مع ... .. المتهمين في الجناية المذكورة بحجرة أرواحها واشترك معهم في الحديث بعد أن دخلت هي عليهم ومعها ... .. و ... .. ولقد اتفقت هي مع هاتين الأخيرتين على أن تكون الثانية منهما من نصيب قاضي اللبان عند حضوره مع الآخرين لسيدى بشر فاستدعت النيابة العامة الطالب يومئذ قاضي محكمة اللبان وواجهته بما قرره ... .. فأنكره ولما عرض عليها نفت علاقته بالواقعة وقالت إنها كانت تقصد ... .. وتعرفت عليه إذ كان ذلك فإنه يبين أن الطالب لم تكن له صلة بالوقائع التي تناولها التحقيق في الجناية المذكورة وإنه لم يكن هو المعنى باتهام .

وحيث إنه لما كانت القوانين "صادرة بشأن رجال القضاء والنيابة العامة السابقة على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ صريحة في اختصاص محكمة النقض بالفصل

في طلبات رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء قرارات التخطي في الترقية وبالحكم في التعويض الناشئ عن ذلك وكان قد ثبت مما سلف أنه لم يكن ثمة ما يقتضي تحطى الطالب في الترقية إلى وظيفة قاضي من الدرجة الأولى مما يتعين معه إلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٩/١٩٥٥ فيا تضمنته من تحطيه في الترقية إلى وظيفة قاضي من الدرجة الأولى غير أنه وقد بلغ الطالب سن المعاش في ١/٧/١٩٥١ ثم وافته المنية في ١٧/١٠/١٩٧٠ وكان قد طلب إجراء ما يترتب على إلغاء القرار المذكور من تسويات مالية فقد أصبحت مصلحته ومصلحة ورثته من بعده قاصرة على الحكم بأحقية لرتب قاضي من الدرجة الأولى اعتباراً من ٢١/٧/١٩٥٥ وما يترتب على ذلك من فروق ومن ثم يتعين الحكم باستحقاقه للرتب المذكور من هذا التاريخ وإجراء ما يترتب على ذلك من تسويات .

لذلك :

حكمت المحكمة باستحقاق المرحوم ... .. لمرتبة وظيفة قاضي من الدرجة الأولى اعتباراً من ٢١/٩/١٩٥٥ وتسوية مرتبه وما اشبه على هذا الأساس وحذف الفروق المستحقة .



## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ دريدى وعضوية السادة المستشارين:  
محمد سيد أحمد حماد ، على صلاح الدين ، أحمد صفاء الدين ، عبد العال السيد .

(٩)

الطالب رقم ١٦ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء"

إعارة . مرتبات . موظفون

جواز نذب للقاضى لأعمال قضائية أو فنية غير عمله أو بالإضافة إليه . تولى مجلس القضاء الأعلى وحده تحديد المكافأة المستحقة عن ذلك . م ٧٧ / ٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ صدر قرار وزير العدل بنذب الطالب للعمل بقطاع غزة مع صرف مكافأة استثنائية له . استحقاقه ما يتقوله من مكافأة بموافقة مجلس القضاء الأعلى لا يمنع من ذلك صدور قرار وزير العدل بتحويل النذب إلى إعارة .

نص قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — الذى نذب الطالب فى ظله — فى الفقرة الثانية من المادة السابعة والسبعين منه على أنه "يجوز نذب للقاضى لأعمال أخرى قضائية أو فنية غير عمله أو بالإضافة إلى عمله ، وذلك بموافقة مجلس القضاء الأعلى بعد أخذ رأى الجمعية العمومية التابع لها على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التى يستحقها القاضى عن هذه الأعمال ."

ولذا كان الثابت من مطالعة الأوراق أنه صدر قرار وزير العدل بنذب بعض رجال القضاء ومن بينهم الطالب للعمل بقطاع غزة ، مع صرف مكافأة استثنائية لهم بواقع ١٠٠٪ من المادية الأصلية خصما على اعتماد عمله فلسطين وبالإضافة إلى الشروط والميزات المعامل على أساسها زملائهم المتدربون بهذا القطاع وكان هذا القرار كما يبين من ديباجته — صادرا بعد أخذ رأى الجمعية العمومية التى يتبعها هؤلاء القضاة وبموافقة مجلس القضاء الأعلى ، فإن

الطالب باعتباره متدبياً لأعمال قضائية أخرى غير عمله يكون مستحقاً وفقاً لقانون السلطة القضائية المذكور لجميع ما كان يتقاضاه في عمله الأصلي من مرتبات وبدلات ومنح طوال مدة ندره لهذه الأعمال حتى انتهاء مدة النذب ملاوة على ما يتقرر له من مكانة بموافقة مجلس القضاء ، وذلك دون اعتبار للجهة المتدب إليها أو صدور قرار وزارة العدل بتحويل نديه إلى إعاره لتخلف شرط الإعاره وهو موافقته عليها كتابة طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٥١ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي كان سارياً وقت صدور هذا القرار ، ويكون ما أجرت وزارة العدل خصمه من مرتب الطالب من بدلات ومنح صرفت له في مدة نديه لإجراء أعمالنا للقانون .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداونة .

حيث إن الطالب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -- على ما يبين من الأوراق -- تنصل في أن الأستاذ ... .. تقدم إلى هذه المحكمة في ٢٣ أغسطس ١٩٦٩ بطلب قيد برقم ٣٩/١٦ ق رجال القضاء يطالب فيه بالحكم ضد وزارتي العدل والخزانة -- أولاً -- وبصفة مستعجلة بوقف الخصم من راتبه حتى يفصل في هذا الطلب -- ثانياً -- بعدم أحقية وزارة العدل في استرداد المبلغ المطالب به وقدره ٢٣٧ جنيه و ٩٧٣ ملياً وبسقوط حقها في الرد بالتسادم الثلاثي والامتناع عن اقتطاع أي مبلغ من مرتبه مقابل ما تدعيه من حق في استرداد قيمة بدل طبيعة عمل ومنحة إنتاج إبان انتداب الطالب للعمل قاضياً بقطاع غزة -- ثالثاً -- بإلزامها بأن يدفع له جميع المبالغ التي تكون قد استقطعت أو تستقطع في المستقبل من راتبه -- وقال بياناً لطلبه أنه حين كان قاضياً بمحكمة اسكندرية الابتدائية أصدر وزير العدل في ١٩٦٢/١٢/٢٦ قراراً بنديه للعمل



قاضيا باعكمة العليا في قطاع غزة لمدة تنهى في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٤ على أن تصرف له مكافأة استثنائية بواقع ١٠٠٪ من المساهمة الأصلية خصما على اعتماد حملة فلسطين بالإضافة الى الشروط والميزات المعامل على أساسها زملاؤه المتدربون للعمل بهذا القطاع وقد تسلم العمل تنفيذا لهذا القرار اعتبارا من أول يناير ١٩٦٣.

ولما انتهت مدة نديه وعاد إلى عمله رئيسا بمحكمة المنيا الابتدائية ثم بمحكمة اسكندرية الابتدائية فوجيء في ١٩٦٧/٥/٣ بمطالبة وزارة العدل برد بدل طبيعة العمل ومنحة الإنتاج التي صرفتها له خلال عمله بقطاع غزة والبالغ قدرها ٢٣٧ جنيا و ٩٧٣ مليا بحجة صرفها دون وجه حق استنادا إلى عدم أحقية المدارين في صرف بدل طبيعة العمل والمنحة السنوية طبقا لكتاب ديوان الموظفين المؤرخ ١٩٦٢/١٠/١٦ وبالرغم من تشبهه في ١٦ مايو ١٩٦٧، أجرت الوزارة خصم هذه المبالغ على أقساط شهرية لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من مرتب شهر يوليو ١٩٦٩ الذي صرف له في أول أغسطس التالي وذلك دون قبوله أو إخطاره بما تم في التظلم المقدم منه وأنه لما كان هذا الاجراء مخالفا للقانون ومشويا بساءة استعمال السلطة فقد انتهى إلى طلب الحكم بطلباته وأضاف في مذكرته الشارحة أن تحويل نديه إلى اعادة غير جائز وأن النذب لا يحول دون صرف بدل صبيعة العمل ومنحة الإنتاج كما دفع بسقوط الحق في استرداد ما صرف له من ذلك بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ صرانه وطلب الحاضر عن وزارتي العدل والخزانة رفض الطالب وتقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت الحكم لتطالب برد ما حصلته الوزارة منه ابتداء من ٤ أبريل ١٩٧١ لصدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق.

وحيث إنه لما كان قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥١ الذي نذب الطالب في ظله قد نص في الفقرة الثانية من المادة السابعة والسبعين منه على أنه يجوز نذب القاضي لأعمال أخرى قضائية أو فنية غير عمله أو بالإضافة إلى عمله وذلك بموافقة مجلس القضاء الأعلى بعد أخذ رأي الجمعية العمومية التابع له على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التي يستحقها القاضي عن هذه الأعمال . . . وكان الثابت من مطالعة الأوراق أنه بتاريخ ١٠

ديسمبر ١٩٦٢ صدر قرار وزير العدل رقم ١٨٥٤ لسنة ١٩٦٢ يندب بعض رجال القضاء ومن بينهم الطالب للعمل بقطاع غزة لمدة تنتهى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٤ مع صرف مكافأة استثنائية لهم بواقع ١٠٠٪ من المأهية الأصلية خصما على اعتماد حملة فلسطين بالإضافة إلى الشروط والميزات المعمول على أساسها زملاؤهم المنتدبون بهذا القطاع — إذ كان ذاك وكان هذا القرار ، كما يبين من ديباجته صادرا بعد أخذ رأى الجمعية العمومية التى يندبها هؤلاء القضاء وموافقة مجلس القضاء الأعلى فان الطالب باعتباره متدببا لأعمال قضائية أخرى غير عمله يكون مستحقا وفقا لقانون السلطة القضائية المذكور لجمعية ما كان يتقاضاه فى عمله الأصلي من مرتبات وبدلات ومنع طوال مدة نديه لهذه الأعمال حتى انتهاء مدة النذب فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٤ ، علاوة على ما يتقرر له من مكافأة بموافقة مجلس القضاء وذلك دون اعتبار للجهة المتدبب إليها أو صدور قرار وزارة العدل فى ١٠/١١/١٩٦٤ بتحويل نديه إلى إعاره لتخلف شرط الاعارة وهو موافقته عليها كتابة طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٥١ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى كان ساريا وقت صدور هذا القرار ويكون ما أجرت وزارة العدل خصمة من مرتب الطالب من بدلات ومنع صرفت له فى مدة نديه ، إجراء مخالفا للقانون ويتعين لذلك الغاؤه وإلزام المدعى عليهما برد ما استقطع من مرتب الطالب على أساسه .

لذلك

حكمت المحكمة بأحقية الطالب فيما صرف له من بدل طبيعة العمل المقررة لوظيفته ومقابل منح الإنتاج . خلال فترة نديه للعمل بقطاع غزة فى المدة من أول يناير سنة ١٩٦٣ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٤ والبالغ قدره ٢٣٧ جنيها و ٩٧٣ مليا ، وبإلزام المدعى عليهما بأن يردا للطالب ما استقطع من مرتبه مقابل ذلك .



## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدي وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد سيد أحمد حماد ، دلي صلاح الدين ، أحمد صفاء الدين ، عبد العال السيد .

( ١٠ )

الطلب رقم ١ لسنة ٤٠ ق . " رجال القضاء " :

معاش . " ضم مدة العمل السابقة " . موشانون .

حق المعينين بعد العمل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في طلب ضم مدد العمل السابقة وفقا  
 لاحكام الموضوعية في القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ . المبالغ المستحقة نظير الضم تطبق بشأنها  
 احكام المادة ٤١ من القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣

متى كان الطالب قد عين — في وظيفة القضاء — بعد العمل بالقانون رقم  
 ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فان من حقه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — <sup>(١)</sup> طلب  
 ضم مدة عمله السابق وفقا لاحكام الموضوعية اواردة في القانون رقم ٢٥٠ لسنة  
 ١٩٥٩ فيما عدا حساب المبالغ التي تستحق عليه نظير هذا انضم ، فانه يجرى طبقا  
 لاحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . واذا كانت هذه المسألة  
 الأخيرة حين ألزمت المنتفع بنصف القسط المستحق عليه ، وحلت الخزانة  
 بالنصف الآخر قد اشترطت لإعمان هذا الحكم أن يكون للنتفع مدة خدمة  
 سابقة لدى الدولة ، ولم يكن قد استحق معاشا ، وأن يعاد إلى الخدمة بعد العمل  
 بالقانون المذكور في وظيفة ينتفع شاغلها بأحكامه أو بأحكام قوانين الاذخار  
 والمعاشات الحكومية وأكدت هذا النظر حين بينت في الفقرة الرابعة منها كيفية

تسوية المعاش من فترتي الخدمة ، وكان الطالب لم يسبق له العمل لدى الدولة ، والمدة التي يتأهل حسبها في المعاش من مدد اختامة ، فانه يكون ملزما بالقسط المستحق بأكمله وفقا لتجدول رقم ٧ المرفق بالقانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار اقرر والمرافعة و بعد والمداورة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الأوراق — تتحصل في أن الاستاذ ... القاضي قدم في ١ / ١ / ١٩٧٠ طلبا ضد وزير العدل ووزير الخزانة ومدير الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ومدير المستخدمين بوزارة العدل بصفتهم ماليا الحكم بقبوله شكلا والزام المدعى عليهما الثاني والثالث في مواجهة المدعى عليهما الأول والرابع بتسوية حالته بضم مدة اشتغاله باعاشه البالغة ١١ سنة و ٥ شهور إلى معاشه واحتساب رأس المال الاحتياطي على أساس من المادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والجدول رقم ٢ والملاحظة رقم ٣ / ٢ من الجدول المذكور الملحق به وتحديد القسط الذي يخص من مرتبه بمبلغ ٤ جنهيات و ٢٢١ مليا بدلا من ٨ جنهيات و ٨٣٠ مليا مع رد ما يكون قد خصم من مرتبه زائد عن مبلغ ٤ جنهيات و ٣٢٩ مليا من تاريخ بداية الخصم حتى تاريخ تنفيذ الحكم وقال في بيان طلبه إنه عين قاضيا بمحكمة قنا في ٢٨ / ١ / ٦٩ بالقرار الجمهوري رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٩ وفي ٩ / ٣ / ٦٩ طلب ضم مدة خدمته الإعتيادية إلى المعاش عملا بحكم المادة ٧٠ من القانون ٥٠ لسنة ٦٣ وتطبيق الملاحظة ٣ / ٢ من الجدول رقم ٤ المرفق بالنانون المذكور واتى أحالت إليها المادة ٤١ منه إلا أن مراقبة شؤون العاملين بالوزارة أبلغته بخطابها المؤرخ ٢٤ / ٤ / ٦٩ بالمبلغ المطنوب نقدا وتقسيطا دون أن تطبق الملاحظة السابقة فأخطر رئيس محكمة قنا في ٢٥ / ٥ / ٦٩ باعتراضه على هذا الحساب وطالبه بإخطار المراقبة المذكورة تطبيق الملاحظة واحتساب نصف ماقدرته نقدا أو تقسيطا وفي ٣٠ / ١٢ / ٦٩ تسلم رد المراقبة المؤرخ ٢ / ٦ / ٦٩ الذي انتهت فيه إلى أن تخفيض



رأس المال إلى النصف عن أية مدة خدمة سابقة وإمشار إليه بالماجرزة رقم ٣ من الجدول رقم ٤ المرفق بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لا ينطبق في حالة ضم مدة العمل في إقاماه وطالبته بالموافقة على الخصم وإلا فلا يعد مشتركا عن المدة المطلوب ضمها فأخ طرأوافقة على الخصم محتفظا بحقه في رفع هذا الطلب وطنبت وزارة العدل رفض الطلب استنادا إلى أن المادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لا تنطبق إلا في شأن المعادين للخدمة دون غيرهم وأن المادة ٧٠ منه هي التي تنطبق بالنسبة لأحكام ضم مدة الخدمة الاعتيادية ومنها المحاماه وأنها طبقت بالفعل بالنسبة للطلاب واحتسب المبالغ الاحتياطي البالغ ١٤٣٨ جنيها و... ٥ مائيا على أساسها وبلغ قسطه الشهري ٨ جنيها و ٨٣٠ مليا وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطلب .

وحيث إنه لما كان الطالب قد عين بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فإن من حقه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — طلب ضم مدة عمله السابق وفقا للأحكام الموضوعية الواردة في القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ فيما عدا حساب المبالغ التي تستحق عليه نظيره ١٠ الضم فإنه يجرى طبقا لأحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لما كان ذلك وكانت هذه المادة الأخيرة حين ألزمت المتفع بنصف القسط المستحق عليه وحملت الخزانة بالنصف الآخر قد اشترطت لأعمال هذا الحكم أن يكون للمتفع مدة خدمة سابقة لدى الدولة ولم يكن قد استحق معاشا وأن يعاد إلى الخدمة بعد العمل بالقانون المذكور في وظيفة ينتفع شاغلها بأحكامه أو بأحكام قوانين الادخار والمعاشات الحكومية وأكدت هذا النظر حين بينت في الفقرة الرابعة منها كيفية تسوية المعاش عن فترتي الخدمة وإذا كان ذلك وكان الطالب لم يسبق له العمل لدى الدولة وكانت المدة التي يطلب حسابها في المعاش من مدد المحاماه فإنه يكون ملازما بالقسط المستحق بأكمله وفتما للجدول رقم ٧ المرفق بالقانون وإذا التزمت الوزارة هذا النظر فإن طلبه يكون على غير أساس .

## جاسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد سيد أحمد حماد ، على صلاح الدين ، أحمد مناه الدين ، عز الدين الحميدى .

( ١١ )

الطالب رقم ٤ لسنة ٣٤ ق. "رجال القضاء"

( ١ ) اختصاص . "اختصاص محكمة النقض" . عزل .

القرار ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية وما ترتب عليه من عزل مودث الطالبات من وظائفه كوكيل للنائب العام ، والقرار الجمهورى رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقله إلى وظيفة أخرى الصادر تنفيذا لـ . اختصاص محكمة النقض . الفصل فى طلب الغاء ما . زوال الصفة القضائية عند تقديم الطلب أو وفاة صاحبه . غير مانع من هذا الاختصاص .

( ٢ ) قانون . "التفويض التشريعى" . عزل .

التفويض التشريعى فى القرار بانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ . حدوده . ما تضمنه القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بالاستناد إليه . من اعتبار رجال القضاء والنيابة العامة الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين فى وظائفهم أو النقل إلى وظائف أخرى محالين إلى المعاش بحكم القانون خروجه عن نطاق تانون التفويض . أثر ذلك .

( ٣ ) قانون . عزل .

عزل أعضاء النيابة العامة من وظائفهم من الأمر الذى لا يجوز — وفقا لدستور سنة ١٩٦٤ — تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . اعتبار ما تضمنه القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ من اعتبار من لم تشملهم قرارات التعيين أو النقل من رجال القضاء أو النيابة العامة محالين إلى المعاش غير قائم على أساس من الشرعية ومعدوم الأثر . عدم صلاحية أساسا لصدور قرار بمزورى بالعزل من وظيفة النيابة العامة والنقل إلى وظيفة أخرى .

( ٤ ) . عزل . معاش .

- إلغاء القرارات المتضمنة عزل مورث الطالبات من وظيفته في النيابة العامة ونقله إلى وظيفة أخرى .
- مؤداه . بقاؤه في وظيفته واستحقاقه لعلاوة التي حل موعدها في الفترة بين تاريخ النقل والوفاة
- وتسوية معاش الورثة على هذا الأساس .

( ٥ ) مرتبات . " بدل طبيعة العمل " . موظفون .

- بدل طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء . ' مناط استحقاقه هو مزاولة العمل القضائي .

( ٦ ) معاش . موظفون .

- تسوية المعاش والتأمين على أساس المادة ٢٠ من القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . مناطه .

( ٧ ) عزل . مسؤولية . " المسؤولية التمهيدية " . تعويض . ارث .

- وفاة المضرور بسبب فعل ضار من الغير . ثبوت حق المضرور في التعويض عن الضرر الذي لحقه حسبما يتطور ويتفاقم . انتقال هذا الحق إلى ورثته . التعجيل بالوفاة بفعل الغير عن عمد أو خطأ يلحق بالمضرور ضررا ماديا محققا . مثال بشأن العزل من وظيفة النيابة العامة على خلاف أحكام القانون .

١ — القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية والقرار الجمهوري رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ الصادر تنفيذا له من إقرارات المتعلقة بشأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة غير التعيين والنقل والندب والترقية ، إذ ترتب على أولهما عزل مورث الطالبات من وظيفته كوكيل للنائب العام ، وتضمن الثاني نقله إلى وظيفة بوزارة الري ، ومن ثم فإن دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض تكون هي المختصة دون غيرها بالفصل في الطلب المقدم بالغائهما ، عملا بمحكم المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ لأن مبناه مخالفة لقرارين المطعون فيهما للقانون ، ويكفي لاختصاصها بنظره أن يكونا صادرين في شأن قاض أو عضو نيابة ، ولو زالت عنه هذه الصفة عند تقديم طلبه ، وسواء قدم الطلب حال حياته أو قدمه ورثته بعد وفاته .

٢ — إذا كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ قد صدر بناء على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الذي فوض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها



قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة في جميع الموضوعات التي تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة إمكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربي والاقتصاد الوطني وبصفة عامة في كل ما يراه ضروريا لمواجهة الظروف الاستثنائية ، وكان اقرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء والنيابة العامة الذين لا تشاءهم قرارات إعادة التعيين في وظائفهم أو النقل الى وظائف أخرى محالين الى المعاش بحكم القانون قد صدر في موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون الذويض ، ويخالف مؤدى نصه ومقتضاه ، فإنه يكون مجردا من قوة القانون .

٣ — مؤدى نص المادتين ١٥٨ ، ١٥٩ من دستور سنة ١٩٦٢ أن عزل أعضاء النيابة العامة من وظائفهم لا يجوز تنظيمه بإداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . وإذا كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ يسحق حق رجال القضاء والنيابة العامة وضماناتهم مما يتصل باستقلال القضاء ، وهو لا يجوز تنظيمه الا بقانون صادر من السلطة التشريعية ، فإن ذلك القرار فيما تضمنه من اعتبار من لم تشاءهم قرارات التعيين أو النقل محالين الى المعاش غير قائم على أساس من الشرعية ، ومشوبا بعيب جسيم يجعله عديم الأثر ، ومن ثم لا يصلح أداة لإلغاء أو تعديل أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن محاكمة رجال القضاء والنيابة العامة وناديتهم ، كما لا يصلح أساسا لصدور القرارين الجمهوريين رقمي ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ ، ١١٠٥ فيما تضمنه أولهما من عزل مورث الطالبين من وظيفته في النيابة العامة ، وما تضمنه ثانيهما من نقله إلى وظيفة أخرى بوزارة الري .

٤ — مؤدى إلغاء القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ والقرارات الأخرى المنفذة له — والمتضمنة عزل مورث الطالبات من وظيفته في النيابة العامة ونقله إلى وظيفة أخرى — بقاء المورث المذكور في وظيفته بالنيابة العامة ، واستحقاقه لعلاوات المقررة في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والتي حل موعدها في النقرة بين تاريخ نقله منها وتاريخ وفاته ، وتسوية المعاش المستحق لورثته على هذا الأساس .

٥ — مناط استحقاق بدل طبيعة العمل المقصور لرجال القضاء هو مزاوله العمل القصائي .

٦ — تسوية المعاش والتأمين على أساس المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لا تكون إلا في حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم الإياقة الصحية لإصابة عمل ، وقد بين المشرع في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أن المقصود بإصابة العمل الإصابة بأحد الأمراض المبيية بالجدول رقم (١) الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية أو الإصابة نتيجة حادث أثناء العمل أو بسببه ، ويتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمتفع خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه . وإذا كانت الأمراض التي أصيب بها مورث الطالبات والمينة بالتقرير الطبي المقدم منهن تخرج عن تلك المبيية بالجدول السالف الإشارة إليه على سبيل الحصر ، فإنه يتمين رفض هذا الشق من الطلب .

٧ — إنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إذا تسببت وفاة المضرور عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لابد أن يسبق الموت ولو بلحظة ، ويكون المضرور في هذه اللحظة أهلا لكسب حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور هذا الضرر ويتأقم . ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته ، فإن ورثته يتقونه عنه في تركته ، ويحق لهم بالتالي مطالبة المسئول بحجر الضرر المادى الذى سببه لمورثهم الموت الذى أدى إليه الفعل الضار باعتباره من مضاعفاته . وإذا كان الموت حقا على كل إنسان إلا أن التعجيل به بفعل الغير عن عمد أو خطأ يلحق بالمضرور ضررا ماديا محققا ، إذ يترتب عليه حلاوة على ما يصاحبه من آلام حرمانه من الحياة في فترة كان يمكن أن يعيشها لو لم يعجل المسئول عن الضرر بوفاته . وإذا كان الثابت من التقرير الطبي أن فصل مورث الطالبات من عمله — في النيابة العامة — هو الذى أدى إلى ازدياد حالته المرضية سوءا ، وعجل بوفاته ، وكان الفصل ليس له ما يبرره وتم على خلاف أحكام القانون ، فإنه يكون فعلا ضارا تتوافر به أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر . ومن ثم يتعين الزام المدعى عليهما بما يستحقه المورث من تعويض عما أصابه من ضرر مادى تقدره المحكمة بمبلغ . . . . . يوزع بين الطالبات طبقا للفريضة الشرعية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أن ورثة المرحوم .. .. .. قدمن فى ١٨/١/١٩٧٣ هذا الطلب ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل ووزير الرى ووزير الخزانة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للساحة للحكم لأن أولاً بالغاء القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ والقرارين الجمهوريين رقمى ١٦٠٣ ، ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من عزل مورثن .. .. .. من النيابة العامة والحاقه بوزارة الرى واعتبارها عديمة الاثر ثانياً بالزام المدعى عليهم بأن يدفعوا لهم عن أنفسهم وبصفتهم ورثة المرحوم .. .. .. وبالسوية فيما بينهم مبالغ عشرة الاف من الجنيهات تعويضاً عن الاضرار المادية والأدبية التى لحقت بمورثن حال حياته وبمن من بعده من جراء قرارات العزل والنقل المعدومة بما فى ذلك بدل طبيعة العمل وفرق علاوة ١/٧/١٩٧٠ المستحقين له منذ العزل والنقل حتى الوفاة. ثالثاً بالزام المدعى عليهم بإعادة تسوية المعاش المستحق للمدعيتين الأوليين وإعادة تسوية التأمين المستحق للمدعيات جميعاً طبقاً للسادة ٢٠ بدلاً من المادة ١٩ من القرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأن التأمين والمعاشات وعلى أساس المرتب الذى كان يستحقه المورث لو بقى فى وظيفته الأصلية إلى يوم وفاته ولم تشمل قرارات العزل والنقل وقدره ٨٠ جنيهاً بدلاً من ٧٥ جنيهاً وأداء فروق المعاش والتأمين المستحقة لهم تبعاً لذلك وقلن فى بيان الطلب أن مورثن تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٥٨ وعين فى النيابة العامة وعمل بناية طنطا وسوهاج ولما تبين امتيازاه من التفتيش على عمله نقل إلى نيابة القاهرة ثم إلى مكتب النائب العام ولما أعيد تشكيل الهيئات القضائية فى ١/٨/١٩٦٩ وأغفل القرار رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ إعادة تعيينه



والحقه القرار رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ في وظيفة بوزارة الري أصيب بصدمة نفسية وعضوية الزمتة الفراش عدة أشهر عانى خلالها عدة أمراض ومضاعفات من بينها إصابته بدرجة عالية من الحموضة الهبت دوالى المرئ التى كانت كامنة عنده على غير علم منه ولقد ضاعف من سوء حالته الطريقة المهينة التى نفذت بها تلك القرارات وما ترتب عليها من شائعات وتشهير وإرهاب حرصت جهة الإدارة على افتعاله بواسطة أجهزتها السرية مما أدى إلى إصابته بتزيف متكرر وأنيما وانهميار فى الكبد ولما استعصى عليه مواجهة تكاليف العلاج طلب فى ١٦/٢/١٩٧١ من وزارة الري علاجه على نفقة الدولة إلا أن اللجنة الطبية المشكلة طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ٣١٨٣ لسنة ١٩٦٦ أشارت بمعالجته بمستشفى الفوات المسلحة بالمعادى لمدة شهر فى حدود ١٠٠ جنيه وفى ١٧/٣/١٩٧١ أشارت اللجنة الطبية المشكلة بالمستشفى المذكور بعلاجه فى الخارج ووافق رئيس الوزراء بالفعل على علاجه بلندن إلا أن المنية وافته فى ٩/٤/١٩٧١ وهو ذات التاريخ الذى تحدد لسفوه وإذ ثبت من تقرير الدكتور ... .. الذى تولى علاجه أن سوء حالته النفسية نتج عن عزله من عمله بالنيابة العامة وإلحاقه بمصاحبة المساحة ومما صاحب ذلك من ارتفاع كبير فى حموضة المعدة مما مهد وعجل بحصول نوبات التزيف من دوالى المعدة والمرئ وانتهى بحصول الوفاة ولقد كانت حالته عند عزله تسمح بامتداد عمره لسنوات كثيرة يمكن أن تزيد عن عشر سنوات — ولما كان قرار العزل مشوبا بعيوب دستورية وقانونية تتحدر به إلى مرتبة الانعدام فلما أنه يعتبر خطأ بوجب تعويض من أضربه وإذ ترتب عليه مضاعفة حالة المورث والتعجيل بوفاته فإن الوفاة تكون قد حدثت بسبب العمل مما يوجب إعادة تسوية المعاش والتأمين المستحق للطالبات بالتطبيق لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أى على أساس ٨٠٪ من المرتب وليس ٤٠٪ وإذ كان المقيد وحيد واندته وأخته وأباً لطفته وليس لمن عائل غيره وكان المعاش المقرر للأرم مبلغ ٨ جنيهات و ٣٥٠ ملياً ويقل عن أجرة سكنها البالغ ٢٠٠ ر. ١٠ جم بخلاف مقابل الإثارة والمياه وكان من بين الأضرار التى ترتبت على العزل حرمانه من بدل طبيعة العمل ومن العداوة التى كان من المقرر حصوله عليها فى ١/٥/١٩٧٠ لو استمر

في عمله بدلا من ١/٥/١٩٧١، التاريخ المحدد لصرف علاوات موظفي المساحة كما سوى معاش رائدته وابنته على أساس راتبه ٧٠ جنيها لا ٨٠ جنيها الذي كان يستحقه في ١/٢/١٩٧٠، وحال عزله دون بلوغه نقد أقمن دعواهن بطلباتهن السابقة ودفعت الحكومة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب على أساس أن مورث الطالبات لم يكن من بين رجال القضاء وأعضاء النيابة بل كان في وظيفة معاون بوزارة الري وارتضاها ولم يعترض عليها حال حياته ولم يحتفظ عند استلامها بما يفيد أنه راغب عنها وأنه بذلك يختص بمجالس الدولة بنظر الطلب طبقا لأحكام القانون العام لموظفي الدولة الذي يحكم العلاقة الجديدة بين المورث وجهة الإدارة وقدمت النيابة العامة مذكرة طالت فيها رفض اندفع بعدم الاختصاص وإلغاء القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ والحكم للطالبات بتعويض عن الضرر المادي الذي أصاب المورث وما أصاب الطالبات من ضرر أدبي من جراء وفاة المورث وتسوية المعاش لمستحقه على أساس العـلاوة التي كان يستحقها المورث في موعدها ورفض طلب تسوية المعاش المستحق للطالبتين الأولى والثانية على أساس ٨٠٪ من المرتب .

وحيث إن اندفع بعدم اختصاص مردود ، ذلك أنه لما كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية والقرار الجمهوري رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ الصادر تنفيذا له من القرارات المتعلقة بشأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة غير التعيين والنقل والندب والترقية إذ ترتب على أولهما عزل مورث الطالبات من وظيفته كوكيل للنائب العام وتضمن الثاني نقله إلى وظيفة بوزارة الري فإن دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض تكون هي المختصة دون غيرها بالفصل في الطلب المقدم بالغائها عملا بحكم المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ لأن مبناه مخالفة لقرارات المطعون فيها للقانون ويكفي لاختصاصها بنظرها أن يكونا صادرين في شأن قاض أو عضو نيابة ولو زالت عنه هذه الصفة عند تقدم طلبه وسواء قدم الطلب حال حياته أو قدمه ورثته بعد وفاته ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .

وحيث أنه لما كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ قد صدر بناء على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الذي فوض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات

لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية النائمة في جميع الموضوعات التي تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة إمكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربي والاقتصاد الوطني وبصفة عامة في كل ما يراه ضروريا لمواجهة الظروف الاستثنائية وكان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء والنيابة العامة الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائفهم أو النقل إلى وظائف أخرى محالين إلى المعاش بحكم القانون قد صدر في موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون التفويض ويخالف مؤدى نصه ومقتضاه مما يجعله مجردا من قوة القانون فضلا عن أنه يمس حقوق رجال القضاء والنيابة العامة وضماناتها مما يتصل باستقلال القضاء وهو مالا يجوز تنظيمه إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية على ما أفصحت عنه المادتان ١٥٨ ، ١٥٩ من دستور سنة ١٩٦٤ من أن ينظم القانون وظيفة النيابة العامة واختصاصاتها وصلتها بالقضاء — ويكون تعيين أعضاء النيابة العامة في المحاكم وتأديبهم وعزلهم وفقا للشروط التي يقرها المشرعون — فإن عزل أعضاء النيابة من وظائفهم لا يجوز تنظيمه بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون ويكون القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار من لم تشملهم قرارات التعيين أو النقل محالين إلى المعاش غير قائم على أساس من الشرعية ومشوبا بعيب جسيم يجعله عديم الأثر ومن ثم فلا يصح أداة لإلغاء أو تعديل أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن محاكمة رجال القضاء والنيابة وتأديبهم كما لا يصلح أساسا لصدور القرارات الجمهوريين رقمي ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ ، ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه أولهما من عزل مورث الطالبين من وظيفته في النيابة العامة وما تضمنه ثانيهما من نقله إلى وظيفة أخرى بوزارة الري .

وحيث إنه عن طلب فرق العلوة فإنه وقد انتهت المحكمة إلى إلغاء القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ والقرارات الأخرى المنفذة له فإن مؤدى ذلك بقاء مورث الطالبات في وظيفته بالنيابة العامة واستحقاقه لعلاواته المقررة في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والتي حل موعدها في الفترة بين تاريخ نقله منها في ١١/٨/١٩٦٩ وتاريخ وفاته في ٩/٤/١٩٧١ وتسوية المعاش المستحق للطالبتين الأولى والثانية



عن هذا الأساس وهو ما يتعين إلزام المدعى عليهما به ولا وجه لمطالبة ببدل طبيعة العدل لأن مناط استحقاقه هو مزاولة العمل القضائي .

وحيث إنه عن طلب تسوية المعاش والتأمين المستحق للطالبتين الأولى والثانية على أساس المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فإن هذه التسوية لا تكون إلا في حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم اللياقة الصحية نتيجة لإصابة عمل وإذا بين المشرع في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أن المقصود بإصابة العمل الإصابة بأحد الأمراض المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمتفع خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه وإذا كانت الأمراض التي أصيب بها مورث الطالبات والمبينة بالتقرير الطبي المقدم منهن تخرج عن تلك المبينة بالجدول السالف الإشارة إليه على سبيل الحصر نانه يتعين رفض هذا الشق من الطلب .

وحيث أنه عن طلب التعويض عن الإضرار المادية التي لحقت بالمورث حل حياته فانه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إذا تسببت وفاة المضرور عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لا بد أن يسبق الموت ولو بلحظة ويكون المضرور في هذه اللحظة أهلاً لكسب حقه في التعويض من الضرر الذي لحقه وحسبها يتطور هذا الضرر ويتفاقم ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فان ورثه يتاقونه عنه في تركته ويحق لهم بالتالي مطالبة المسئول بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم من الموت الذي أدى إليه الفعل الضار باعتباره من مضاعفاته وإذا كان الموت حقاً على كل إنسان إلا أن التعجيل به بفعل الغير من عمد أو خطأ يلحق بالمضرور ضرراً مادياً محققاً إذ يترتب عليه علالة على ما يصاحبه من الآلام ، حرمانه من الحياة في فترة كان يمكن أن يعيشها لو لم يعجل المسئول عن الضرر بوفاته وإذ يبين من تقرير الطبيب ... .. الذي أوقع الكشف على مورث الطالبات في أواخر سنة ١٩٧٠ أن المورث كان في حالة إحياء تام ولا يكاد يستطيع الحركة وأن كبده ضامر الحجم من فيروس وفي حالة غير مرضية لدرجة توازي الفشل التام فضلاً عن وجود استسقاء في البطن وتسخم في الطحال

هو فقر دم شديد ودوالي بالجزء الأسفل من المريء وأنه كان يعاني من تليف بالكبد وتضخم بالطحال من فترة حوالى أربع سنوات سابقة على توقيع الكشف الطبي وأنه تعرض لنوبات نزيف دموى من المريء بدأ حدوثها في غضون النصف الأول من عام سنة ١٩٧٠ وتكررت مما استلزم إجراء نقل دم له وأنه تعرض في الأشهر الأخيرة من عام سنة ١٩٦٩ والأشهر الأولى من عام ١٩٧٠ لارتفاع طارئ كبير في نسبة الحموضة في المعدة أدى وساعد على حدوث التزيف من الدوالي ومثل هذا التزيف يستمر في كثير من الأحيان سنوات عديدة إلا أنه كان قاتلاً بالنسبة للمورث نظراً لفشل الكبد والزيادة المستمرة في الحموضة بالمعدة وكلاهما من الأمراض التي تزداد سوءاً وتقل فرص معالجتها في حال تزايد التوتر العصبي والتغشى للمريض كما لاحظ الطبيب أنه كان يعاني من حالة اكتئاب نفسي شديد وضيق وتبرم مع توتر شديد في حالته العصبية فهم من حديث معه أن ذلك راجع إلى عزله من منصبه في النيابة العامة ونقله إلى وظيفة أخرى بوزارة أرى ورأى الدكتور أن حالة المورث النفسية البالغة السوء والتي طرأت عليه نتيجة فصله من عمله بالنيابة العامة أدت إلى ارتفاع كبير في نسبة الحموضة بالمعدة مما مهد وساعد على حصول نوبات التزيف وتكرر حدوثها وشدها وازدادت حالة الكبد سوءاً مما ساهم في التعجيل بحدوث الوفاة في اليوم المحدد لسفره إلى لندن للعلاج على نفقة الدولة في حدود مبلغ قدرته بألف جنيه وأثبت الطبيب في تقريره أن حالته الصحية عند عمله كانت من الناحية الطبية تسمح بامتداد عمره لمدة يمكن أن تزيد عن عشر سنوات لما كان ذلك فإن فعل المورث من عمله يكون هو الذي أدى إلى ازدياد حالته سوءاً وعجل بوفاته وإذا لم يكن للفصل ما يبرره وتم على خلاف أحكام القانون فإنه يكون فعلاً ضاراً تتوافر به أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر ومن ثم يتعين إلزام المدعى عليهما بما يستحقه المورث من تعويض عما أصابه من ضرر مادي تقدره المحكمة بمبلغ ألف جنيه يوزع بين الطالبات طبقاً للفريضة الشرعية .

وحيث إنه عن الضرر المادى والأدبى الذى أصاب .. ..  
ابنة المورث من بعد والدها وعائلتها قترى المحكمة تقديره بمبلغ ألف جنيه .

وحيث أنه عن الضرر المادى الذى تطالب به الأم والاختان ترى المحكمة  
رفضه اذ لم يقدم دليل من الأوراق على أن أحدا منهن قد أصيب بضرر مادى  
نتج عن وفاة المورث أما عن الضرر الأدبى الذى أصابهن من جراء فقدته قترى  
المحكمة تقدير مبلغ ٢٠٠ جنيه للام ، ٢٠٠ جنيه للأختين مناصفة بينهما .



## جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدي وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد سيد أحمد حماد ، علي صلاح الدين ، أحمد مناه الدين ، عبد العال السيد .

( ١٢ )

الطلب رقم ٢٩٠ لسنة ٣٥ ق . " رجال القضاء "

أقدمية . محاماه .

صلاحية المحامي للتعين في القضاء بمرور أربع سنوات متوالية على اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف . وجوب تحديد أقدميته بين أغلبية زملائه الذين استوفوا هذا الشرط في نفس التاريخ .

النص في الفقرة هـ من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية الذي عين الطالب في ظله على أنه يشترط لتعيين المحامي قاضيا أن يكون قد اشتغل أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية ، وفي الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ منه على أنه بالنسبة للمحامين فتحدد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — على أنه فبعد أن يجعل من المساواة في الأقدمية مع من هم داخل الكادر القضائي أساسا عادلا لزمانة حقة تستند إلى صلاحية المحامي للتعين في القضاء وصيرورته بهذا التعيين زميلا متكافئا لمن سبقه في التعيين بداخل الكادر القضائي في تاريخ صلاحته هو لهذا التعيين بمرور أربع سنوات متوالية على اشتغاله بالمحاماه أمام محاكم الاستئناف فتحدد أقدميته بين أغلبية زملائه الذين استوفوا شرط الصلاحية في نفس التاريخ وعينوا في القضاء قبله .

(١) . نقض ١٩٥٨/٥/٣١ مجموعة المكتب الفني . السنة ٩ . ص ٢٨٥

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطالب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين الأوراق - تتحصل في أن القاضي ... ..  
تقدم إلى قلم كتاب هذه المحكمة في ١١/٦/١٩٦٥ بطاب قيد برقم ٢٩٠ لسنة ٣٥ ق طالبا فيه إلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٢٦٤ لسنة ١٩٦٥ فيما تضمنه من تحديد أقدميته بعد القاضي ... .. ووضعها بين أفدم القضاة في جدول الأقدمية العامة لرجال القضاء مع ما يترتب على ذلك من آثار - وقل شرحا عليه أنه تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٤٩ وقيد بالجدول العام للمحاميين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف في ١٠/٥/١٩٥٥ وأمام محكمة النقض في ١٩٦٣/٦/٤ ثم عين قاضيا بالقرار الجمهوري رقم ٣٢٦٤ لسنة ١٩٦٥ المنشور في ١٠/١٠/١٩٦٥ على أن تكرر أقدميته بعد القاضي ... .. ولما كان تحديد أقدميته على هذا النحو مخالفا لقواعد تحديد الأقدمية الواردة بالفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والتي تنص بأن يكون تحديد أقدمية المحامين " بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي " ذلك أن الزملاء الذين قصدهم المشرع في هذه المادة هم الذين تخرجوا في نفس السنة بدليل ما ذكره وزير العدل عند مناقشة هذه المادة أمام اللجنة التشريعية بمجلس الأمة من عدم الحاجة إلى إضافة عبارة " من ذات الدفعة " المقترح إضافتها بعد عبارة بين أغلبية الزملاء لوضوح النص في هذا الشأن. وذلك تحقيقا للمساواة بين المحامي الذي يعين في القضاء وبين زميله في التخرج الذي سبقه في التعيين عتب تخرجه ولما كانت أقدمية العائيب قد حددت رغم ذلك بعد أغلبية زملائه بأعداد كبيرة ومنهم من تخرج أو قيد بجدول المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف بعده فضلا عن أنه استوفى شروط الصلاحية للتعين في القضاء قبل

الكثير ممن سبقونه في الأقدمية ولم يستوفوا هذه الشروط إلا بعده بسنوات فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته وأضاف إليها طلبا احتياطيا، وأن تكون أقدميته ناليتها لرئيس المحكمة .. وسابقة على رئيس المحكمة .. مع ما يترتب على ذلك من آثار. وطابت وزارة العدل رفض الطلب على أساس أن القاضي .. الذي حددت أقدمية الطالب بعده مباشرة تخرج سنة ١٩٤٢ وقيد للمراعاة أمام محاكم الاستئناف في ١٥/٥/١٩٥٠ وقدمت النيابة العامة عدة مذكرات طلبت في آخرها تعديل أقدمية الطالب بوضعه ناليتها للقاضي .. الذي اكتسب صلاحية التعيين في وظيفة ناصي في ٣١/٧/١٩٥٩ قبل الطالب الذي اكتسبها في ٥/١٠/١٩٥٩

وحيث إن النص في الفقرة هـ من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية الذي عين الطالب في ظله على أنه يشترط لتعيين المحامي قاضيا أن يكون قد اشتغل أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية وفي الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ منه على أنه بالنسبة للمحامين فتحدد أقدميتهم بن أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه قد أعد أن يعمل من المساواة في الأقدمية مع من هم داخل الكادر القضائي أساسا عادلا لزمانة حق تستند إلى صلاحية المحامي لتعيين في القضاء وصيرورته بهذا المعين زميلا متكافئا لمن سبقه في التعيين بداخل الكادر القضائي في تاريخ صلاحيته ولهذا المعين بمرور أربع سنوات متوالية على اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف فتحدد أقدميته بين أغلبية زملائه الذين استوفوا شرط الصلاحية في نفس التاريخ وعينوا في القضاء به ولما كان الطالب قد استوفى شروط الصلاحية لتعيين في وظيفة قاض في ٥/١٠/١٩٥٩ — وكان يبين من كلف الأقدمية المقدم من وزارة العدل أن غالبية زملائه الذين استوفوا هذا الشرط في نفس التاريخ وعينوا في القضاء كان آخرهم الأستاذ .. ومن ثم يتعين تعديل أقدمية الطالب بوضعه في الأقدمية بعد هذا الزميل مباشرة .



## جلسة ٦ من يونية سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ دريدى وعضوية سادة المستشارين :  
على صلاح الدين وأحمد صفا الدين وعز الدين الحسينى وعبد العال السيد

( ١٣ )

الطالب رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" :

مرتبات . تقادم . "تقادم مسقط" .

استرداد المبالغ التى صرفت للقاضى بدون وجه حق . سقوطه بمضى ثلاث سنوات من وقت  
العلم بالحق فى الاسترداد . م ١٨٧ مدنى .

متى كان الحق الذى نشأ عن قيام وزارة العدل بصرف المبلغ المطالب باسترداده  
قيمة بدل طبيعة العمل ومنحة الإنتاج المنعومة لطلاب وأثناء نديه للعمل قاضيا  
بقطاع غزة — يسقط بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علمها بحقوقها فى استرداده  
طبقا للسادة ١٨٧ من القانون المدنى ، وكانت الوزارة قد أقرت فى مذكرتها بتحقيق  
هذا العلم فى . . . وإذا انقضت مدة تزيد على ثلاث سنوات من التاريخ المذكور  
ولم تتخذ الحكومة من جانبها اجراء قاطعا للتقادم ، فان حقوقها فى المطالبة بالمبلغ  
المذكور يكون قد سقط مما يتعين معه الحكم بعدم أحقيتها فى استرداده ، أو خصم  
أى جزء من مرتب الطالب استيفاء له .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطالب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الأوراق — تتحصل فى أن الأستاذ .. قدم فى ١٩٦٩/١٢/٢٧ عريضة إلى قلم كتاب هذه المحكمة قيدت برقم ٣٠ سنة ٣٩ رجال القضاء ، طلب فيها الحكم بعدم أحقية وزارة العدل فى استرداد مبلغ ٢٩٠ جنيها و ١٠ مليا قيمة بدل طبيعة العمل ومنحة الإنتاج المنصرفة له أثناء نديه للعمل قاضيا بقطاع غزة ، وبعدم أحقيتها فى خصم أى جزء من مرتبه وفاء للمبلغ المذكور . وقال بيانا لطلبه إنه أثناء نديه للعمل بقطاع غزة فى المدة من ١٩٦٤/١١/١ إلى ١٩٦٦/١٢/١ كانت وزارة العدل تصرف له بدل طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء ، كما صرفت له منحة الإنتاج التى تقرر إعطاؤها للعاملين بالدولة ، وقد فوجئ أخيرا بمطالبة وزارة العدل له برد مبلغ ٢٩٠ جنيها و ١٠ مليا قيمة ذلك البديل وتلك المنحة ، استنادا إلى عدم أحقية المعارين فى اقتضاء بدل طبيعة العمل ومنحة الإنتاج ، تنفيذا لحساب ديوان المحاسبات فى هذا الشأن ، وإذ كانت هذه المطالبة مخالفة للقانون ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته ، وتمسك الطالب فى مذكرته الشارحة بسقوط الحق فى استرداد المبلغ موضوع النزاع بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ صرفه . وقدم الحاضر عن وزارتي الخزانة والعدل مذكرة طلب فيما رضى الطلب ، وقال إن علم الحكومة بحقتها واسترداد المبلغ محل النزاع لم يتحقق إلا فى ١٩٦٩/١٢/٢٦ تاريخ صدور كتاب ديوان المحاسبات رقم ٩٣٥ — ١٠٠٨/٥/٢ وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت الحكم بسقوط حق الوزارة فى استرداد قيمة بدل طبيعة العمل وقبول ما يترتب على ذلك من طلبات ورضى ما عداها .

وحيث إن ما يدفع به الطالب من سقوط حق الوزارة في استرداد المبلغ موضوع النزاع بالتقادم في محله ، ذلك أنه لما كان الحق الذي نشأ عن قيام وزارة العدل بصرف هذا المبلغ يسقط بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علمها بحقها في استرداده طبقاً للسادة ١٨٧ من القانون المدني ، وكانت الوزارة قد أقرت في مذكرتها بتحقيق هذا العلم في ١٢/٢٦/١٩٦٦ ، وإذا انقضت مدة تزيد على ثلاث سنوات من التاريخ المذكور ولم تتخذ الحكومة من جانبها إجراء قاطعاً للتقادم ، فإن حقها في المطالبة بالمبلغ المذكور يكون قد سقط مما يترتب منه الحكم بعدم أحقيتها في استرداده، أو أي جزء من مرتب الطالب استيفاء له .

---



## جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى وعضوية السادة المستشارين :  
على صلاح الدين ، أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسينى ، عبد العال السيد .

( ١٤ )

الطالب رقم ٣٠ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" :  
مرتبات . موظفون .

خلو جدول المرتبات من تقرير بدل تمثيل لمن عدا رئيس محكمة النقض والنائب العام . مؤداه ..  
عدم أحقية الطالب الذى أعيد الى القضاء بدرجة مستشار ، فى طاب بدل التمثيل الذى كان يتقاضاه  
فى وظيفته السابقة .

تنص المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذى قدم  
الطالب فى ظله والى تقابل المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية الحالى رقم ٤٦  
لسنة ١٩٧٢ على أن "تحدد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق  
بهذا القانون ولا يصح أن يقرر لأحد منهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل  
معاملة استثنائية بأية صورة" . وإذا كان الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٣  
لسنة ١٩٦٥ لم يقرر بدل تمثيل لرجال القضاء ، ثم صدر القانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٧٢ ونص فى جدول المرتبات الملحق به على أن "تستحق البدلات  
المحددة قرين كل وظيفة فى جدول المرتبات لكل من يصدر قرار  
تعيينه فى إحدى الوظائف الواردة بالجدول—ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل  
القضاء" ولم يقرر ذلك الجدول بدل تمثيل لمن عدا رئيس محكمة النقض  
والنائب العام ، وكان الطالب قد أعيد إلى القضاء بمقتضى القانون رقم ٨٥  
لسنة ١٩٧١ بدرجة مستشار وخضع بالالى لقانون السلطة القضائية الذى يحظر  
معاملة رجل القضاء معاملة استثنائية بأية صورة فيما يتعلق بمرتبه ، فان المطالبة  
ببدل تمثيل— كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة تكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة  
وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع على ما بين من الأوراق تحصل فى أن المستشار . . . تقدم الى قلم  
كتاب هذه المحكمة فى ١٣/٤/١٩٧٢ بطالب قل فيه أنه عين مديرا للشئون القانونية  
بالمؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين بموجب قرار رئيس  
الجمهورية رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ الخاص بإعادة تعيين بعض العاملين فى الهيئات  
القضائية فى وظائف أخرى الصادرة تنفيذا للقرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩  
بإعادة تشكيل الهيئات القضائية وكان من بين رجل القضاء الذين لم يشعروهم قرار  
إعادة التعيين . وفى ١/١٠/١٩٦٩ تقرر منحه بدل تمثيل قدره ٥٠٠ جنيه سنويا بالقرار  
رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٩ زاد إلى ٦٠٠ جنيه بالقرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧١ واستمر  
يحصل على هذا البدل حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٧١  
بإعادة تعيينه فى القضاء بدرجة مستشار فى ٢٥/١٢/١٩٧١ استنادا إلى القانون  
رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ ولما كانت اللجنة الوزارية لبرنامج العمل الوطنى قد وافقت  
فى ٦/٢/١٩٧٢ على أن يحتفظ العامل بصفة شخصية بالمرتب وبدل التمثيل الذى  
كان يتقاضاه عند نقله من وظيفة إلى أخرى يقل مرتبها أو بدل التمثيل الخاص  
بها عما كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة فى جميع حالات النقل بين الحكومة  
والهيئات بولايات القطاع العام من مؤسسات وشركات فإن نقله إلى السلك  
القضائى لا يترتب عليه حرمانه من حقه فى بدل التمثيل الذى كان مقررا له فى وظيفته  
السابقة إعمالا للأبدأ الذى قرره اللجنة الوزارية المذكورة وخلص إلى طلب الحكم  
بتصحيح القرار الوزارى رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ فيما تضمنه من تحديد مرتبه بمبلغ  
١٢٧ جنيها و ٥٠٠ مليم بإضافة مبلغ ٦٠٠ جنيه بدل التمثيل إليه بصفة شخصية  
اعتبارا من ١٥/١٢/١٩٧١ وطلبت وزارة العدل رفض الطلب وقدمت النيابة  
العامة مذكرة انتهت فيها إلى هذا رأى .

وحيث إنه لما كانت المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي قدم الطلب في ظله والتي تقابل المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية الحالي رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن "تحدد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون ولا يصح أن يقرر لأحد منهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة" وكان الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ لم يقرر بدل تمثيل لرجال القضاء ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ونص في جدول المرتبات الملحق به على أن "تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة في جدول المرتبات لكل من يصدر قرار تعيينه في إحدى الوظائف الواردة بالجدول ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل القضاء". إذ كان ذلك وكان الجدول المذكور لم يقرر بدل تمثيل لمن عدا رئيس محكمة النقض والنائب العام وكان الطالب قد أعيد إلى القضاء بمقتضى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بدرجة مستشار وخضع بالنسبة لقانون السلطة القضائية الذي يحظر معاملة رجل القضاء معاملة استثنائية بأية صورة فيما يتعلق بمرتبه فإن المطالبة ببدل تمثيل كان يتأمنه في وظيفته السابقة يكون على غير أساس .



## جلسة ٢٠ من يونية سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى وعضوية السادة  
المستشارين : على صلاح الدين ، أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسينى ، عبد العال السيد .

( ١٥ )

الطلب رقم ٣١ لسنة ٤٠ ق . "رجال القضاء" :

أقدمية . موظفون .

تعيين أحد النظراء مساعدا للنيابة العامة . وجوب مضى سنتين متواليتين على اشتغاله بعمل قانونى .  
العبرة في تحديد الأقدمية في هذه الحالة هي بمدة الخدمة القانونية في المصالح الأخرى .

تشرط المادة ١٢٠ من قانون الساطة القضائية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ الذى يحكم  
الطلب فيمن يعين مساعدا بالنيابة العامة إن كان من النظراء أن يكون قد قضى  
سنتين متواليتين مشغلا بعمل قانونى . وإذا كان النص في المادة ١٣١ من هذا  
القانون على أن تحدد أقدمية أعضاء النيابة وفقا للقواعد المقررة لتحديد أقدمية  
رجال القضاء طبقا للمادة ٥٧ ، التى تنص في فقرتها الأخيرة على أنه " يجوز  
أن تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون  
من خارج السلك القضائى عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من  
تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات " يدل على أن العبرة في تحديد الأقدمية هي بمدة  
الخدمة القانونية في المصالح الأخرى أو بتاريخ القيد بجدول المحامين العام ،  
وكان يبين من ملف الطالب أنه عين كاتباً ممتازاً بشركة البويات والكيماويات  
من الفئة السابعة منذ ١٩٦٦/٢/٢١ حتى ندب محامياً بإدارة الشؤون القانونية بها  
في ١٩٦٧/١٢/١٤ فإن هذه المدة لا تحسب له ، ولا يغير من ذلك أنه كان يقوم  
بتحرير المذكرات في بعض القضايا والمرافعة فيها لأن هذا العمل ليس هو عمله  
بمقتضى وظيفته الكتابية ، بل أضيف إليه إضافة لا تأثير لها في تغيير حقيقة عمله

الكتابي ، فعمله يعتبر كتابيا لا قانونيا حتى يمكن أن تطبق عليه أحكام المادة ٥٧ المشار إليها ، ومن ثم يعتبر الطالب أنه قد بدأ مدة خدمته القانونية من ١٩٦٧/١٢/١٤ عند ندبه محاميا بإدارة الشئون القانونية ، ويكون وضعه في كشف الأقدمية مع غالبية ممن يمثّلونه في بدء العمل القانوني ومدته ممن بدأوا معه مدة خدمتهم في سنة ١٩٦٧ وضعا سليما يتحقق منه قصد الشارع في المادة ٥٧ من قانون السلطة القضائية المشار إليها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطالب امتوى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تحصل في أن الأستاذ ... ..  
... .. أقدم في ١٩٧٠/١٢/٥ طالبا إلى قلم كتاب هذه المحكمة قيد برقم ٣١ لسنة ٤٠ قضائية طلب فيه الحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٨٩٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١٩٧٠/١١/١٨ فيما تضمنه من تحديد أقدميته ووضعه بين أغلبية زملائه من أعضاء النيابة خريجي ١٩٦٥ وقال بيانا لطلبه أنه تخرج من كلية الحقوق دور مايو سنة ١٩٦٥ بتقدير جيد وعمل منذ تخرجه بالمحاماه حتى صدر القرار الجمهوري آنف الذكر بتعيينه مساعدا للنيابة واحتسبت أقدميته في هذه الوظيفة في ١٩٦٩/١٢/١٤ بعد بعض زملائه المعينين معه في نفس القرار رغم تخرجهم في ١٩٦٦/١٩٦٧ . وقد تبين له أن أقاميته احتسبت على أساس أن تاريخ اشتغاله بعمل قانوني قد بدأ في ١٩٦٧/١٢/١٤ وهو تاريخ ندبه محاميا بشركة البويات والصناعات الكيماوية . في حين أنه اشتغل بالمحاماه تحت التمرين منذ تخرجه حتى ١٩٦٦/٢/١٢ وذلك في ظل القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماه الذي لم يكن يشترط القيد في الجدول العام قبل ممارسة المحاماه ثم عين في وظيفة فنية من الكادر العالي بمصلحة الشهر العقاري اعتبارا من ١٩٦٦/٢/١ حتى استقال في ١٩٦٦/٢/٢١ على

درجة كاتب منازل عدم وجود وظيفة عام مبتدئ من الفئة السابعة بمجدول توصيف الوظائف بالشركة وأنه كان يباشر فعلاً أعمال التحقيقات والشكاوى والحضور أمام المحاكم عن الشركة ثم رقى إلى وظيفة محام من الدرجة السادسة منذ اتحاقه بها في ١٩٦٦/٢/٢١ وليس في ١٩٦٧/١٢/١٤ تاريخ نديه للفئة السادسة المرقى إليها كما قيد بمجدول المحامين المتبولين للرافعة أمام المحاكم الابتدائية في ١٩٦٩/٥/٧ وإذا كان تحديد الوزارة لأقدميته على النجوالسالف مخالفاً للقانون فقد انتهى إلى طاب الحكم له بطابعه وطلبت الحكومة رفض الطلب وقدمت النيابة العامة مذكرة انتهت فيها إلى هذا الرأي .

وحيث إنه لما كانت المادة ١٢٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي يحكم الطلاب تشترط فيمن يعين مساعداً بالنيابة العامة إن كان من النظراء أن يكون قد قضى سنتين متواليتين مشغلاً بعمل قانوني وكان النص في المادة ١٣١ من هذا القانون على أن تحدد أقدمية أعضاء النيابة وفقاً للفواعد المقررة لتحديد أقدمية رجال القضاء طبقاً للمادة ٥٧ التي تنص في فقرتها الأخيرة على أنه يجوز أن تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات يدل على أن العبرة في تحديد الأقدمية هي بمدة الخدمة القانونية في المصالح الأخرى أو بتاريخ القيد بمجدول المحامين العام . لما كان ذلك وكان يبين من ملف الطالب أنه عين كاتباً بمنازا بشركة البويات والكيمويات من الفئة السابعة منذ ١٩٦٦/٢/٢١ حتى ندب عامياً بإدارة الشؤون القانونية بها في ١٩٦٧/١٣/١٤ فإن هذه المدة لا تحسب له ولا يغير من ذلك أنه كان يقوم بتحرير المذكرات في بعض القضايا والمرافعة فيها لأن هذا العمل ليس هو عمله بمقتضى وظيفته الكتابية بل أضيف إليه إضافة لا تأثير لها في تغيير حقيقة عمله الكتابي فعمله يعتبر كتابياً لا قانونياً حتى يمكن أن تطبق عليه



أحكام المادة ٥٧ المشار إليها ومن ثم يعتبر الطالب أنه قد بدأ مدة خدمته القانونية من ١٤/١٢/١٩٦٧ عند نديه محاميا بإدارة الشؤون القانونية ويكون وضعه في كشف الأقدمية مع غائبية من سبب المونة في بدء العمل القانوني ومدة من بدأوا معه مدة خدمتهم في ١٩٦٧ : وضعا سابقا يتفق معه قصد الزايع في المادة ٥٧ من قانون السلطة القضائية المشار إليها. ومن ثم فإن الطعن على انقراض الجمهوري رقم ٨٩٦ لسنة ١٩٧٠ يكون في غير محله .

---

## جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ خريزى وعضوية السادة المستشارين :  
 على صلاح الدين ، أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسيني ، عبد العال السيد .

( ١٦ )

الطلبان رقما ٥٤ لسنة ٤٣ و ٢١ لسنة ٤٤ ق " رجال  
 القضاء " :

ترقية .

العائد إلى وظيفة في الهيئات القضائية وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٣ أو تنفيذاً لحكم قضائي .  
 شغله لوظيفته الأصلية بصفة شخصية . ترقية زملائه التاليين له في الأقدمية إلى درجة أعلى .  
 وبحسب إعادته إلى هذه الدرجة واحتساب أقدميته فيها متى كان مستوفياً لدرجة الأهلية . تخلى الطالب  
 في الترقية بسبب وقائع أقيمت بشأنها دعوى تأديبية قضى فيها بالبراءة . مؤداه . اعتبار قرارات  
 التخطي المعلنون فيها مخالفة للقانون ومشو به بسوء استعمال السلطة .

نصت المادة الثانية من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن إعادة بعض  
 أعضاء الهيئات القضائية إلى وظائفهم الأصلية على أن " يشغل من يعاد إلى وظيفته  
 في الهيئات القضائية وفقاً لحكم المادة السابقة أو تنفيذاً لأحكام قضائية وظيفته  
 الأصلية بصفة شخصية . . وتحتسب المدة من تاريخ انطباق القرار بقانون رقم ٨٣  
 لسنة ١٩٦١ - المشار إليه حتى تاريخ الإعادة مدة خدمة في الهيئات القضائية ،  
 كما تحتسب في تحديد المرتب واستحقاق العلاوة والمعاش باقتراض عدم ترك العضو  
 الخدمة ، فإذا كان زملاؤه التاليون له في الأقدمية قد رفقوا إلى درجة أعلى أعيد  
 إلى هذه الدرجة ، واحتسبت له أقدميته فيها متى كان مستوفياً لدرجة الأهلية  
 اللازمة للترقية " وإذا كان الثابت بالأوراق أن الطالب قد أعيد إلى وظيفة قاض  
 من الفئة ١ تنفيذاً للحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٣ وأن وزارة العدل

أخطرت في ١٩٧٣/٧/٢ بأن مشروع الحركة القضائية لم يشمل في الترقية إلى درجة رئيس المحكمة فئة ب أو ما يعادلها رغم حلول دوره في الترقية بسبب الوقائع المودعه ملفه ، والتي أقيمت من أجلها الدعوى التأديبية ضده ، فتظلم الطالب أمام اللجنة المشار إليها بالمادة ٧٩ من القرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وأصدرت اللجنة قرارها برفض تظلمه ، وأيد مجلس الهيئات القضائية هذا القرار ، وصدرت القرارات المطعون فيها متضمنة تخطي الطالب في الترقية ، وكان مجلس التأديب قد حكم بتاريخ ١٩٧٤/٤/١١ — في الدعوى التأديبية المقامة ضد الطالب براءته من جميع الوقائع المنسوبة إليه مؤسسا قضاءه على عدم صحتها ، وكان يبين من ملف الطالب أنه كان مستوفيا لدرجة الأدلية اللازمة للترقية ، فان القرارات الصادرة بتخطيه تكون فضلا عن مخالفتها للقانون غير قائمة على أساس من الواقع ، ومشوبة بسوء استعمال السلطة ، ويتعين لذلك إلغاؤها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطالبين استوفيا أوضاعهما الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تحصل — في انه بتاريخ ١٩٧٣/٦/٥ قدم القاضي . . . . عريضة إلى قلم كتاب هذه المحكمة قبلت برقم ٥٤ سنة ٤٣ ق رجال القضاء طلب فيها الحكم باستحقاقه للترقية إلى درجة رئيس المحكمة من الفئة ب اعتبارا من الحركة القضائية التي تمت في صيف سنة ١٩٦٩ ، وبإلغاء القرارات الجمهوريين رقمي ١٢٠٨ سنة ١٩٧٣ و ١٢٣٩ سنة ١٩٧٣ فيما تضمنته من تخطيه في الترقية لدرجة رئيس المحكمة من الفئة ١ وبتربيته لهذه الدرجة على أن تكون أقدميته قبل الأستاذ . . . . وبعد الأستاذ . . . . مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية ، وقال يانا لطلبه أنه كان ضمن رجال القضاء الذين أحيلوا إلى المعاش نقاذا للقرار الجمهوري رقم ٨٣ سنة ١٩٦٩ بإعادة تشكيل



الهيئات القضائية ، بأن أغفلت الكشف المرفقة بالقرار الجمهوري رقم ١٦٠٣  
اسمه ين من أعيد تعيينهم ، وبتاريخ ١٥/٣/١٩٧٣ صدر حكم محكمة النقض  
في الطلب رقم ٢٧ سنة ٤١ "رجال القضاء" بإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ سنة ١٩٦٩  
وقرار وزير العدل رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنناه من إحالته إلى المعاش ،  
ونفذ الحكم وتسلم عمله في ١٤/٤/١٩٧٣ — واستطرد الطالب إلى القول بأنه  
كان يستحق الترقية إلى درجة رئيس بالمحكمة في الحركة القضائية التي أجريت في  
صيف سنة ١٩٦٩ عتب إحالته إلى المعاش كما كان يستحق الترقية إلى درجة  
رئيس بالمحكمة من الفئة (أ) في الحركة القضائية التي صدرت في ١٢/٨/١٩٧٣  
إلا أن وزارة العدل أخطرت في ٢/٧/١٩٧٤ بأنه رغم حلول دوره في الترقية إلى  
درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) فإن مشروع الحركة لم يشمل بسبب الوقائع  
المودعة ملفه السري والتي أقيمت عليه من أجلها الدعوى التأديبية قبل إحالته إلى  
المعاش ، ولما تظلم أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قانون  
السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قررت رفض تظلمه ، وعرض هذا القرار  
على المجلس الأعلى للهيئات القضائية فأقره ، ومن ثم صدر القرار الجمهوري  
رقم ١٢٠٨ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالات العائدين من رجال القضاء متضمنة تخطيه في  
الترقية ، ثم القرار الجمهوري رقم ١٢٢٩ لسنة ١٩٧٣ في ١٢/٩/١٩٧٣ بالحركة  
القضائية متخطيا في الترقية إلى درجة رئيس بالمحكمة من الفئة (ب) وبالتالي  
إلى درجة رئيس بالمحكمة من الفئة (أ) التي رقي إليها زملاؤه التالون في الأقدمية ،  
وإذا كانت القرارات الصادرة بتخطيه مخالفة للقانون ومشوبة بسوء استعمال السلطة  
لأن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن إعادة بعض أعضاء الهيئات القضائية  
إلى وظائفهم الأصلية قد أوجب إعادتهم إلى الدرجة التي رقي إليها زملاؤهم  
التالون لهم في الأقدمية ، ولأن إقامة الدعوى التأديبية عليه لا يشكل بذاته سببا  
للتخطي ، فضلا عن عدم صحة الوقائع المنسوبة إليه في تلك الدعوى فقد انتهى إلى  
طلب الحكم له بطلانته المقدمة ، ولما صدر القرار الجمهوري رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤  
بتعيينات قضائية ، قدم الطالب عريضة قيدت برقم ٢١ سنة ٤٤ في رجال القضاء  
طلب فيها إلغاء القرار المذكور فيما تضمنته من إغفال ترقيته إلى درجة رئيس

بالمحكمة من الفئة ( ١ ) والحكم له بطلباته السالف الإشارة إليها . وأمرت المحكمة بضم هذا الطالب إلى الطالب الأول . وفوض الحاضر عن وزارة العدل الرأي للمحكمة . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت الحكم للطالب بطلباته .

وحيث إنه لما كانت المادة ٨٣ من القرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السطة القضائية المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى العيب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، وكانت المادة النازية من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن إعادة بعض أعضاء الهيئات القضائية إلى وظائفهم الأصلية قد نصت على أن يشغل "من يعاد إلى وظائفه في الهيئات القضائية وفقاً لحكم المادة السابقة أو تنفيذاً لأحكام قضائية ، وظيفته الأصلية بصفة شخصية — وتحتسب المدة من تاريخ انطباق القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه حتى تاريخ الإعادة مدة خدمة في الهيئات القضائية ، كما تحتسب في تحديد المرتب واستحقاق الملاوة والمعاش بانتزاع عدم ترك المضو للخدمة فإذا كان زملاؤه النالون له في الأقدمية قد رفقوا إلى درجة أعلى أعيد إلى هذه الدرجة واحتسبت له أقدميته فيها متى كان مستوفياً لدرجة الأهلية اللازمة للترقية . " وكان الثابت بالأوراق أن الطالب قد أعيد إلى وظيفة قاض من الفئة أ تنفيذاً للحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٠ في الطلب رقم ٢٧ سنة ٤١ ق رجال القضاء ، وأن وزارة العدل أخطرت في ١٩٧٢/٧/٢ بأن مشروع الحركة القضائية لم يشمل في الترقية إلى درجة رئيس المحكمة فئة "ب" أو ما يعادلها رغم حلول دورة في الترقية بسبب الوقائع المودعة مانده والتي اقيمت من أجلها الدعوى التأديبية ضده . فتعلم الطالب أمام اللجنة المشار إليها بالمادة ٧٩ من القرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وأصدرت اللجنة قرارها برفض تظلمه ، وأيد مجلس الهيئات القضائية هذا القرار ، وصدرت القرارات المطعون عليها من ضمنه تمنحى الطالب في الترقية ، لما كان ذلك وكان مجلس التأديب قد حكم

يتلخّص ١١/٤/١٩٧٤ في الدعوة التأديبية رقم ٢ لسنة ١٩٦٨ المقامة ضد الطالب براءته من جميع الوقائع المنسوبة إليه ومزمّسا قضاءه على عدم صحتها وكان يبين من ملف الطالب أنه كان (مستوفيا الأهلية اللازمة) للترقية فإن القرارات للصادرة بتخطيه تكون فضلا عن مخالفتها للقانون غير قائمة على أساس من الواقع، وشبهة بسوء استعمال السلطة ويتمين لذلك الغاؤها ، وإذ ثبت من الأوراق أن زملاء الطالب التاليين له في الأقدمية قد رُقوا إلى درجة رئيس بالمحكمة أو ما يعادلها اعتبارا من ١٢/٧/١٩٧٠ بالقرار الجمهوري رقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٠ ، ثم رُق هؤلاء الزملاء إلى درجة رئيس بالمحكمة من الفئة "أ" أو ما يعادلها اعتبارا من ٢٩/٧/١٩٧٣ بالقرار الجمهوري رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٧٣ ، فإنه يتعين الحكم للطالب بطلانته .



## جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى وعضوية السادة المستشارين :  
 على صلاح الدين ، أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسنى ، عبد العال السيد .

(١٧)

الطلب رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق . "رجال القضاء" :

استقالة . مرتبات . معاش .

تسوية معاشات — من دون المستشارين ومن في درجتهم — من رجال القضاء ومن في حكمهم  
 الذين يعتزلون الخدمة لترشيح لعضوية مجلس الأمة . كيفية ذلك . وجوب صرف مرتب هؤلاء  
 مضافا إليه إعانة الغلاء شهرين حتى تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات ثم لمدة مكملة لثلاث سنوات  
 اعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة في حالة عدم النجاح في الانتخابات . لا فرق في ذلك بين من  
 كان مستقلا معاشا أو مكافأة .

بعد أن أوضح القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ في البند "أولا"  
 التفسيرات الخاصة بالمستشارين ومن ثم درجتهم الذين يرضون في اعتزال الخدمة  
 لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة ، نص في البند "ثانيا" على أن من دون  
 أولئك من رجال القضاء يسرى معاشه على أساس  $\frac{3}{4}$  مرتبه الأخير قبل الاستقالة  
 إذا كانت مدة خدمته المحسوبة في المعش بما فيها مدة اشتغاله بالمحاماه لا تقل  
 عن ١٢ سنة كاملة ، فإذا كانت المدة دون ذلك تسرى مكافأته القانونية على  
 أساس مدة خدمته حتى تاريخ الاستقالة وتحرف إليه ، ونص كذلك على أن  
 يصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الخالى مضافا إليه إعانة الغلاء المستحقة  
 شهرا فشهرا حتى تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات ، ويستمر الصرف إليه لمدة  
 مكملة لثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة ، وذلك في حالة عدم  
 نجاحه في الانتخابات ، وهو كما يبين حكم عام يشمل جميع من تقدم ذكرهم دون

متمركة بين من كان مستحقا منهم لمعاش أو مكانة وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطالب قد عين في القضاء بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٤ وقدم استقالته وهو في درجة رئيس محكمة (ب) للترشيح لعضوية مجلس الشعب في ٣٠/٣/١٩٧٤ وأنه لم ينجح في الانتخابات فإنه يكون محقا في طلبه الاستمرار في صرف المرتب الذي كان يتقاضاه قبل الاستقالة ولمدة ثلاث سنوات اعتبارا من هذا التاريخ ، فضلا عن أحقيته في تسوية معاشه على أساس  $\frac{2}{3}$  مرتبه الأخير قبل الاستقالة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطالب استوفى أرضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الاستاذ ... .. تقدم إلى هذه المحكمة في ١٧/٤/١٩٧٤ بطلب ذكر فيه أنه عين معاونا للنيابة في ١٤/١٠/١٩٥٤ وتدرج في سلك القضاء حتى عين رئيس محكمة من الفئة (ب) ثم قدم استقالته من عمله في ٣٠/٣/١٩٧٤ للترشيح لعضوية مجلس الشعب واذ رفضت وزارة العدل معامته طلبا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٦٥ — فقد اختصمها والمدعى طيها الماني والثالث طالبا الحكم بالزامهم الاستمرار في صرف مرتبه شهراته حتى ظهور نتيجة الانتخابات ولمدة مكملة لثلاث سنوات من تاريخ الاستقالة في حالة عدم فوزه مع تسوية معاشه على أساس ثلاثة أرباع مرتبه الأخير — وقدم اثباتا لذلك شهادة من مديرية أمن القاهرة تفيد أنه قدم أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب بالدائرة العاشرة ولم يفز في الانتخابات التي أجريت في ٧ مايو سنة ١٩٧٤ وقدم الحاضر عن المدعى طيهم مذكرة مؤرخة في ١/١٢/١٩٧٤ من إدارة شؤون العاملين بوزارة العدل ، تفيد تعديل معاش الطالب وتسويته على أساس ثلاثة أرباع مرتبه الأخير اعتبارا من تاريخ الاستقالة ، وعدم الاستمرار في صرف مرتبه من هذا التاريخ لمدة ثلاث سنوات

لعدم انطباق هذا الحكم على من يستحق معاشا ببلوغ مدة خدمته اثني عشر سنة طبقا للفقرة الأخيرة من البند ثانيا من القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ كما قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها اترأى بقبول الطلب .

وحيث إنه بالرجوع إلى القرار الجمهوري المشار إليه يبين أنه بعد أن أوضح في البند أولا التيسيرات الخاصة بالمستشارين ومن في درجتهم الذين يرغبون في اعتزال الخدمة لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة نص في البند ( ثانيا ) على أن من دون أولئك من رجال القضاء يسرى معاشه على أساس  $\frac{3}{4}$  مرتبه الأخير قبل الاستقالة إذا كانت مدة خدمته المحسوبة في المعاش بما فيها مدة اشتغاله بالمحاماه لا تقل عن ١٢ سنة كاملة . فاذا كانت المدة دون ذلك تسوى مكافأته القانونية على أساس مدة خدمته حتى تاريخ الاستقالة وتصرف إليه . ثم نص كذلك في هذا البند على أن يصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الحال مضافا إليه إعانة الغلاء المستحقة شهرا فشهرا حتى تاريخ اعلان نتيجة الانتخابات ويستمر الصرف إليه لمدة مكتملة لثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة — وذلك في حالة عدم نجاحه في الانتخابات وهو كما يبين حكم عام يشمل جميع من تقدم ذكرهم دون تفرقة بين من كان مستحقا منهم لمعاش أو مكافأة . إذ كان ذلك وكان النائب من الأوراق أن الطالب قد عين في القضاء بتاريخ ١٤ / ١٠ / ١٩٥٤ وقدم استقالته وهو في درجة رئيس محكمة (ب) لترشيح لعضوية مجلس الشعب في ٣٠ / ٣ / ١٩٧٤ وأنه لم ينجح في الانتخابات فإنه يكون محقافي طبقه الاستقرار في صرف المرتب الذي كان يتقاضاه قبل الاستقالة ولمدة ثلاث سنوات اعتبارا من هذا التاريخ فضلا عن أحقيته في تسوية معاشه على أساس  $\frac{3}{4}$  مرتبه الأخير قبل الاستقالة .



# (ج) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

## جلسة أول يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار عباس خلى عبد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :  
على بغدادى ، وعثمان حسين عبد الله ، محمد توفيق المدنى ، محمد كمال عباس

( ١٨ )

الطعن رقم ٥٣ و ٥٧ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) حكم . "عيوب التدليل" . التناقض .

التناقض الذى يبطل الحكم هو ما تتماهى به أسبابه . أو ما يكون واقعاً فى الأسباب بحيث لا يمكن منه فهم أساس قضاء المنطوق .

( ٢ ) حكم . "مالا يعد تناقضاً" . عقد . "إبطال العقد" . بطلان .  
"بطلان التصرفات" . أهلية .

قضاء الحكم ببطلان تصرفات المحجور عليه تأسيساً على أنه كان عند تصرفه فى حالة عته معدوم لإرادته . كفاية ذلك لحمل قضائه . استطراده إلى بحث حالة السفه أو انقضاء هذا الوصف عند تصرف المحجور عليه إلى آخرين . تزيد .

( ٤٣ ) حكم . "حجية الحكم" . قوة الأمر المقضى . أهلية .

القرار الصادر بتوقيع المجرى لفته . حواره حجية مطلقة بوصفه منشأ حالة مدنية .  
قضاء المنطوق هو المعزل عليه فى الحكم . حجية الأمر المقضى لا ترد إلا على هذا القضاء وما يكون من الأسباب مرتبطاً به ارتباطاً وثيقاً .

## (٥) محكمة الموضوع . نقض . "مسائل الواقع" . أهلية .

تقدير حالة العته مما يتعلق بنهم الواقع في الدعوى . لامعقب من محكمة النقض على القاضي في ذلك متى كان استخلاصه سائدا .

(٦) بطلان . "بطلان التصرفات" . عقد . "إبطال العقد" . أهلية .  
محكمة الموضوع . خبرة .

القاضي مطلق الحق في تقدير ما يدلى به الخبراء من آراء . حقه في إقامة قضائه ببطلان العقد لعته المنصرف على ما يطمئن إليه من شهادة الشهود والقرائن ولو كانت مخالفة لرأى الطبيب .

## (٧) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الأدلة" . نقض . "سلطة محكمة النقض" .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة . حقها في أن تأخذ بنتيجة دون أخرى . لارقابة محكمة النقض عليها في ذلك متى كانت الأدلة التي أوردتها من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة .

## (٨) حكم . "تسبب الحكم" . محكمة الموضوع . إثبات .

عدم التزام محكمة الموضوع ببيان أسباب عدم اطمئنانها إلى ما لم تأخذ به من أقوال الشهود تعزيز أقوال الشهود بقرائن قضائية يكمل بعضها بعضا . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حده للتدليل على عدم كفايتها في ذاتها .

## (٩) محكمة الموضوع . "مسائل الواقع" . أهلية . حكم . عيوب التدليل .

تعرف حسن نية المتصرف إليه أو سوء نيته من مسائل الواقع التي يستدل بتقديرها قاضي الموضوع . عدم مخالفة ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود للثابت بحضر التحقيق . تدليله على سوء نية المتصرف إليه وعليه بعته المتصرف بأسباب سائفة . لاقصور ولاخفا في الاستناد .

١ - التناقص الذي يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تنافي به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه ، أو ما يكون واقعا في أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أي أساس قضت المحكمة ، اقضت به في منطوقه .

٢ — متى كان يبين أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان التصرفات الصادرة من محجور المطعون ضدها وما ترتب عليها من تصرفات — قد أثبت أن ذلك المحجور عليه كان عند تصرفه إلى الطاعتين في حالة عته معذم لإرادته، وهو ما اتخذته الحكم أساساً للقضاء ببطلان تلك التصرفات، وكان هذا وحده كافياً لحمل قضائه فإنه لا يعيبه ما يكون قد استطرد إليه بعدئذ من بحث حالة السفة أو انتفاء هذا الوصف عن تصرفات المحجور عليه إلى زوجته وأولاده، وإذا كان ذلك من باب الفرض الجدلي والتزيد الذي يستقيم الحكم بدونه، وليس من شأنه أن يغير من الأساس الذي أقام الحكم عليه قضاءه ومن ثم يكون النعي عليه بالتناقض غير صحيح.

٣ — المعول عليه في الحكم هو قضاؤه الذي يرد في المنطوق دون الأسباب، إلا أن تكون قد تضمنت الفصل في بعض أوجه النزاع التي أقيم عليها المنطوق والأصل أن حجية الأمر المقضى لا ترد إلا على منطوق الحكم، وعلى ما يكون من أسبابه مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً.

٤ — القرار الصادر بتوقيع المجرلاته — بوصفه منشئاً للحالة المدنية — له حجية مطلقة تسري في حق الناس جميعاً، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، واعتد بحجية ذلك القرار، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

٥ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة<sup>(٢)</sup> أن تقدير حالة العته هو مما يتلقى بفهم الواقع في الدعوى فلا يخضع فيه قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه في ذلك سائفاً.

٦ — الطبيب ليس هو الذي يعطى الوصف القانوني للحالة المرضية التي يشاهدها، بل الشأن في ذلك للقاضي الذي يملك أن يقيم قضاءه ببطلان العقود لعته المتصرف على ما يطمئن إليه من شهادة الشهود والقرائن، ولو كانت مخالفة لرأي الطبيب، إذ للقاضي مطلق الحق في تقدير ما يدلي به الخبراء من آراء.



٧ — لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أفعال الشهود والنرائن واستخلاص ما تقتنع به منها متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، وهي إذ تباشر سادتها في تقدير الأدلة تملك الأخذ بنتيجة دون أخرى متى أقامت قضاها على أسباب كافية لحمة ، ولارقابة لمحكمة التقض عليها في ذلك متى كانت الأدلة التي أوردتها من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة .

٨ — لا إنرام على محكمة الموضوع — إذ تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود — بأن تسوق أسباب عدم اطمئنانها إلى ما لم تأخذ به منها ، وهي إذا ساندت قضاها — بعد اعتمادها على أقوال الشهود — بقرائن قضائية يكمل بعضها بعضها ، فانه لا يسوغ مناقشة كل قرينة منها على حدة للتدليل على كفايتها بذاتها في إثبات الحقيقة التي اطمأنت إليها .

٩ — تعرف حسن نية المتصرف إليه أو سوء نيته هو من مسائل الواقع التي يستفل بتقديرها قاضي الموضوع وإذا كان ما استخلصه المحكم من أقوال الشهود لا مخالفة فيه للثابت بأقوالهم بمحض التحقيق ، وكانت الأسباب التي أستند إليها المحكم في التدليل على سوء نية الطاعنين المتصرف إليهم ممن تصرف له المحجور عليه — وعليهما بعته شجور المطعون ضدها سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه المحكم عليها ، فان النعي عليه بالخصا في الإسناد والقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقريرين اللذين تلاهما السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطاعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه رسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضدها الأولى في الطاعنين أقامت الدعوى رقم ٥٠٤ سنة

١٩٦١ كل المنيا على الطاعنين الثلاثة في الطعن رقم ٥٣ سنة ٣٨ ق — وهم المطعون ضدهم الثلاثة: الأخيرون في الطعن ٥٧ سنة ٣٨ ق ٠ وعلى المطعون ضدهما الثاني والثالث في الطعن الأول. وهما الطاعنان في الطعن الثاني — وطلبت الحكم ببطلان عقود البيع الميمنة بصحيفة الدعوى والصادرة من محجورها إلى الطاعنين الثلاثة في الطعن الأول وببطلان التصرفات التي ترتبت عليها واعتبارها جميعا كأن لم تكن وقالت في بيان ذلك أن هؤلاء الطاعنين الثلاثة استغلوا عته زوجها وفساد رأيه واستكتبوه ستة عقود خلال سنتي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ببيع له خمسة وعشرين فدانا وأنها لذلك طلبت الحجر عليه وقضت محكمة الأحوال الشخصية بالجيزة في ٢٠/١١/١٩٥٩ بالحجر عليه وتعيينها قيمة عليه وأنه إزاء بطلان تلك التصرفات وما تبعها من تصرف أولئك الطاعنين الثلاثة بالبيع في تلك الأطنان إلى المطعون ضدهما الأخيرين فقد أقامت على هؤلاء الخمسة — بصفتها قيمة على المحجور عليه — هذه الدعوى بطاياتها سالفة البيان — دفع الطاعنون الثلاثة بسقوط الحق في طلب أبطال عقود البيع الصادرة إليهم لمضي ثلاث سنوات على إبرامها. وفي ٢٨/٥/١٩٦٣ قضت المحكمة الابتدائية برفض هذا الدفع وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية "المطعون ضدها الأولى بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود أن حالة عته محجورها وسفهه كانت شائعة ومعروفة ويعلمها المدعى عليهم جميعا أو يستطيعون العلم بها وقت حصول التصرف وكانوا على بينة منها، أو أن التصرف تم بالنسبة للمدعى عليهم الثلاثة الأولى "الطاعنين الثلاثة" نتيجة استغلال أو تواطؤ مع المحجور عليه استباقا لصدر قرار الحجر ولينفي المدعى عليهم ذلك وبعد سماع شهود الطرفين قضت المحكمة في ٢٩/٣/١٩٦٦ للمطعون ضدها الأولى بطاياتها استأنف المحكوم عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٨ ، ٨٩ سنة ٢ ق بني سويف "مأمورية المنيا" وفي ٤/١٢/١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف. طعن المشترون من المشتريين من المحجور عليه في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٥٣ سنة ٣٨ ق ، كما طعن فيه المشتريان منهم بالطعن رقم ٥٧ سنة ٣٨ ق ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعنين ، وبالجلسة المحددة لنظرهما قررت هذه المحكمة ضم ثانيهما إلى الأول ليصدر فيهما حكم واحد والتزمت رأيا السابق .

وحيث إن الطعن الاول بنى على سبعة أسباب والطعن الثانى على أربعة ينعى الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب الخامس من الطعن الاول وبالسبب الاول من الطعن الثانى ، التناقض فى اتسيب ويقولون فى بيان ذلك أنه بينما ذهب الحكم الى القول بأن محجور المطعون ضدهما الاولى كان فى حالة عته وسفه منا ، وهما مما لا يتصور اجتماعهما ، عاد فتنى عته العته ووصفه بالسفه وحده ، وذلك فى الوقت الذى اعتبر فيه تصرفته الماصرة بالبيع الى زوجته وأولاده صحيحة وهو ما يوجب الحكم بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن التناقض الذى يفسد الأحكام هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ما تمسحى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكرن واقعا فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه .

ولما كان الحكم الابتدائى الصادر فى موضوع الدعوى بتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٣ — الذى أيد به الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه — قد أثبت فى مبدوناته ماسبق لمحكمة الدرجة الاولى أن قضت به فى ٢٨/٥/١٩٦٣ من رفض الدفع بسقوط الحق فى الدعوى لمضى المدة ، وإحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات شيوع حالة عته المحجور عليه ، ونقل عن هذا الحكم — فى مقام تأميسه لما قضى به — قوله ” إن المدعية — المطعون ضدها الاولى — بصفتها قيمة على زوجها أقامت دعواها بطلب الحكم ببطالان عقود البيع التى صدرت من زوجها وأن المقرر قانونا أنه بالنسبة لمن صدر له التصرف ممن وقع عليه الحجر للعته عملا بالمادة ١١٤/٢ من القانون المدنى أنه إذا صدر التصرف قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلا الا إذا كانت حالة العته شائعة وقت التعاقد أو كان العرف الآخر دلي يينة منها باعتبار أن العته معدم لإرادة من يصاب به فتصبح تصرفاته باطالة من رقت ثبوته ولذلك لا يتطلب بطلانها توافر التحايل على القانون أو الغش أو التواطؤ بين من حجر عليه للعته والمتصرف له “ ومار الحكم الابتدائى الصادر فى الموضوع على هذا النهج فى قضائه وانتهى بعد استعراضه لأدلة الطرفين الى قوله ” أنه على مدى ما تقدم يبين أن الدعوى الماثلة تكاملت لها عناصر صحتها فقد قام الدليل على أن حالة العته المحجور عليه كانت شائعة وتم إبرام العقود موضوع الدعوى . ولا مناص



أعمالاً لحكم القانون من القضاء ببطلان هذه التصرفات قاطبة " وكان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه — إذ قضى ببطلان التصرفات الصادرة من محجور المطعون ضدها الأولى وما ترتب عليها من تصرفات — قد أثبت أن ذلك المحجور عليه كان عند تصرفه إلى الطاعنين الثلاثة في حالة عته معدم لإرادته ، وهو ما اتخذته المحكمة أساساً للقضاء ببطلان تلك التصرفات ، وكان هذا وحده كافياً لحمل قضائه ، فإنه لا يعيبه ما يكون قد استظروا إليه بعدئذ من بحث حالة السفة أو التناء هذا الوصف عن تصرفات المحجور عليه إلى زوجته وأولاده إذ كان ذلك من باب الفرض الجدل والتزيد الذي يستقيم الحكم بدونه وليس من شأنه أن يغير من الأساس الذي أقام عليه الحكم قضائه ومن ثم يكون النفي على الحكم بالنقض غير صحيح .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول من الطعن الأول وبالوجه الثاني من السبب الثاني والوجه الأول من السبب الثالث من الطعن الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ويقولون في بيان ذلك أن دفاعهم أمام محكمة الموضوع كان يقوم على أن الحجر الواقع على محجور المطعون ضدها الأولى إنما كان للسفة لا العته إذ اقتضت أسباب قرار الحجر على إثبات سفة ، مما لا يجوز معه القرار — فيما قضى به في منطوقه من الحجر عليه للعته أينما — قوة الأمر المقضى كما أنه لا يجوز هذه القوة لصدوره بناء على تواطؤ بين المحجور عليه وزوجته المطعون ضدها الأولى ، وإذا غفل الحكم المطعون فيه الرد على ما تمسك به الطاعنون من ذلك فإنه يكون علاوة على خطئه في تطبيق القانون مشوباً بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النفي غير سديد ذلك أنه لما كان المعول عليه في الحكم هو قضاؤه الذي يرد في المنطوق دون الأسباب إلا أن تكون قد تضمنت الفصل في بعض أوجه النزاع التي أقيم عليها المنطوق ، كما أن حجية الأمر المقضى لا ترد إلا على منطوق الحكم وعلى ما يكون من أسبابه مرتباً بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن محكمة الأحوال الشخصية قد " انتهت إلى القضاء بتوقيع الحجر العته والسفة على " محجور المطعون

ضد ما الأولى " وأنه ورد بأسباب قرار الحجر الصادر من تلك المحكمة " أنه ثبت من الكشف الطبي الشرعي أنه مصاب بانحلال عصبي لإدمانه المسكرات كما ظهر من مناقشته بمعرفة النيابة أن إجاباته تؤيد قيام هذه الحالة " . وهو ما يتفق والنايت بقرار الحجر — وقد رتب الحكم المطعون فيه على ذلك قوله " أن ما ورد بمخاطرة القرار من أن المطلوب الحجر عليه معنوه وسفيه حاز قوة الأمر المقضى ومرتبطة ارتباطا وثيقا بأسبابه ولا محل لإعادة مناقشته أرائنا له فيه " وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد رد على الإدعاء بصوريته قرار الحجر بقوله " أنه لا جدوى مما يشير المدعى عليهم من صورية قرار الحجر لأن هذا الحكم هو عنوان الحقيقة فيما يتعلق بحالة المحجور عليه العقلية والذهنية ، وفيما يتعلق بتصرفاته السابقة على الحجر صحة وبطلانا في حدود ما يرضى به القانون . ولا محل للقول بأنه صدر تواطؤا بين الزوج وزوجته إضرارا بمن تصرف إليهم في أمواله لأن القضاء في هذه الأمور لا يكون رهنا باتفاقات تتم بين شخص وآخر لتعلقها بأهلية الشخص زوالا أو نقصا وتلك أمور متعلقة بالنظام العام فإذا ما استظرت محكمة الأخوان الشخصية صحة طلب الحجر فلا يسمع بعد ذلك من إنسان قول بعكس ما قالت به المحكمة بل ولا تملك محكمة أخرى أن تنتهي إلى قرارات تتعارض مع ما قالت به محكمة إذ حوال الشخصية في هذا الصدد بقرار الحجر الذي وضع حدا لبطل في هذا الأمر وكان هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أن القرار الصادر بتوقيع الحجر قد حاز قوة الأمر المقضى فيما قضى به من الحجر على زوج المطعون ضدها الأولى لاعتبه وأن هذا القرار — بوصفه منشأ حالة مدنية له حجية ، طائفة تسرى في حق الناس جميعا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتد بحجية ذلك القرار فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسبيب ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالسبب الثاني من الطعن الأول وبالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ويقولون في بيان ذلك أن الحكم قضى برفض الدفع المبدى منهم بسقوط حق المطعون ضدها الأولى في طلب أبطال عقود البيع موضوع النزاع لعدم تمسكها به خلال ثلاث

سنوات من تاريخ إبرام تلك العقود ، تأسيسا من الحكم على أن طلب البطلان في واقعة الدعوى يتقدم بمضي خمس عشرة سنة عملا بنص المادة ١٤١ من القانون المدني ، في حين أن طلب المطعون ضدها الأولى ابطال تصرفات محجورها مبناه بطلانها بطلاننا نسبيا يسقط الحق في التمسك به بمضي ثلاث سنوات طبقا لنص المادة ١٤٠ من ذلك القانون وفي ذلك ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أنه طبقا لنص المادة ١٤١ من القانون المدني لا تسقط دعوى البطلان إلا بمضي خمس عشرة سنة من وقت العقد . ولما كان الحكم المطعون فيه — وعلى ما صنف بيانا — قد أقام قضاءه على أن محجور المطعون ضدها انولى كان مصابا بعته مدم لا رادته في تاريخ العقود الصادرة منه إلى الداعين الثلاثة — مما يقع معه تصرفه باطلا عملا بنص المادة ١١٤ من ذلك القانون . وأنه لم تمضي خمس عشرة سنة على إبرام تلك العقود ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض الدفع بسقوط الحق في طلب ابطال تلك التصرفات بمضي ثلاث سنوات ، فلما كان يكون قد التزم جميع القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب غير مفيد .

وحيث أن الطاعنين ينعون بباقي أسباب الطعن الأول وبالوجهين الثاني والثالث من السبب الثالث وبالسبب الرابع من الطعن الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والتصور في التسبيب ويقولون في بيان ذلك أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بعدم قيام حالة العته بمحجور المطعون ضدها الأول في تاريخ العقود المطلوب إبطالها واستدلوا على ذلك بما أثبتته الطيب الشرعى الذى تولى فحصه في تقريره الذى قدمه إلى محكمة الأحوال الشخصية في قضية الحجر وبما أدلى به أمام تلك المحكمة من أن حالة العته ترجع إلى شهر سبتمبر سنة ١٩٥٥ وهو ما أيد فيه التقرير الطبي الاستشارى المقدم من الطاعن الأول إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذه الأدلة لتفنيه وأقام قضاءه على أن حالة عته المتصرف كانت قائمه به منذ تاريخ سابق على التصرفات الصادرة في غضون سنة ١٩٥٤ ومستهل سنة ١٩٥٥ والقضاء تبعا لذلك يبطلانها وما ترتب عليها من



من تصرفات واستند في ذلك إلى أقوال شهود وقرائن لاتصلح لحمل قضائه إذ أنه علاوه على وجوب الاستناد في تقدير الحالة العقلية إلى آراء ذوي الخبرة يمثل هذه المسألة الفنية ، فإن ماساقه الحكم من قرائن حاصلها أن توقيع المتصرف على تلك العقود تم بعيدا عن موطنه بمغارة وأن الطاعنين الثلاثة في الطعن الأول لم يكونوا الا ستارا للطاعنين في الطعن الثاني اللذين اشتريا الأطيان مشار النزاع منهم بعد تصرف محجور المطعون ضدها الأولى إليهم فيها لاتنهض دليلا على ثبوت عنه ذلك المتصرف لأن العقود الصادرة منه قدمت إلى مكتب الشهر العقاري بمغارة مراجعتها وأن التوقيع عليها في القاهرة انما كان لاقامته بها وقتئذ كما أن شراء الطاعنين في الطعن الثاني لتلك الأطيان كان على قترات متباعدة وكذلك فإنه ليس فيما شهد به شهود المطعون ضدها الأولى من اعتياد محجورها معاقرة الخمر منذ أمد بعيد ، أو ما أبداه أحدهم أمام المحكمة الابتدائية من أقوال تخالف ماسبق له الادعاء به أمام محكمة الأحوال الشخصية في قضية الحجر ، ما يصلح لاثبات عنه ذلك المتصرف في تاريخ العقود الصادرة منه إلى الطاعنين الثلاثة ، وفي ذلك كله ما يعيب الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

وحيث أن هذا النعي في شقه الأول مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن تقدير حالة العته هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى فلا يخضع فيه قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه في ذلك سائغا وأن من حقه أن يحيل الدعوى إلى التحقيق لاثبات عنه المتصرف وقت صدور العقود المطعون فيها وأن الطبيب ليس هو الذي يعطى الوصف القانوني للحالة المرضية التي يشاهدها بل الشأن في ذلك للمناضى الذي يملك أن يقيم قضائه ببطلان العقود لعته المتصرف على ما يطمئن إليه من شهادة الشهود والقرائن وأركان مخالفة لرأى الطبيب إذ للقاضي مطلق الحق في تقدير ما يدلى به الخبراء من آراء ، ولما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه واحال إلى أسبابه قد اورد في مقام الرد على ما تمسك به الطاعنون من رأى الطبيب الشرعى قوله ” إن ما قال به الطبيب الذي وقع الكشف على المحجور عليه بمناسبة طلب الحجر من ارجاع حالة العته إلى تاريخ أو آخر يعتبر في هذا الشأن دليلا ظنيا لا يرقى إلى مرتبة الدليل

القطعي . . . وقد قرر الطبيب أنه من الممكن ارجاع ما اتى العتة والسففة إلى أغسطس أوسبتمبر سنة ١٩٥٥ ورغم أن تلك التواريخ متقاربة مع تواريخ التصرفات موضوع الدعوى مما يوحي في حد ذاته بأن حالتى العتة والسففة كانتا قائمتين وقت ابرامها إلا أن الذى تراه المحكمة مؤكدا هذا المعنى مؤيدا لما أدلى به شهود المدعية وعلى الأخص الأول والثالث منهم ولما كان هذا من الحكم سائغا ولا خطأ فيه فإن النعى عليه بهذا الشق لا يبعد أن يكون جردا موضوعيا لا يتجاوز آثاره أمام محكمة النقض ، والنعى فى شقه الآخر مردود أيضا بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أقوال الشهود والقرائن واستخلاص ما تقتضيه منها متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق وأنها إذ تباشر سلطتها فى تقدير الأدلة تملك الأخذ بنتيجة دون أخرى متى أقامت قضاها على أسباب كافية للحكم ولارفاة لمحكمة النقض عليها فى ذلك متى كانت الأدلة التى أوردتها من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة ، وأنه لا إلزام على محكمة الموضوع — إذ تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود — بأن تسوق أسباب عدم اطمئنانها إلى ما لم تأخذ به منها كما أنه إذا ساندت قضاها — بعد اعتمادها على أقوال الشهود — بقرائن قضائية يكمل بعضها بعضها فإنه لا يسوغ مناقشة كل قرينة على حدة للتدليل على عدم كفايتها بذاتها فى إثبات الحقيقة التى اطعنات إليها . ولما كان الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه ، بعد أن أورد شوى أقوال شهود أطراف النزاع الذين استعنت إليهم محكمة الدرجة الأولى فإذا حكمها الصادر فى ٢٨/٥/١٩٦٣ أخذ بأقوال شهود المطعون ضدها الأولى — التى اطعان إليها فى التدليل على عته محجورها فى تاريخ تصرفه بالبيع إلى انطاعنين الثلاثة وشيوع هذه الحالة علاوة على علمهم بها ، رساند ذلك بما أوردته من قرائن واتخذ من هذه وتلك قواما لتقضائه وكان الحكم المطعون فيه قد اضاف إلى ذلك قوله " إن المحكمة تطمئن أقوال شاهدى المستأنف ضدها (المطعون ضدها الأولى) الأول أو الثالث إذ قرر أولهما أن المحجور عليه . . . كان متخفيا فى المذات يحتسى الخمر ويغيب عن وعيه وفى حالة انهيار كما أنه لا يعرف أن يوجه نفسه . . . وأن جميع الذين يقيمون بمحافظه المنيا يعلنون بحالته . . . كما شهد الثالث بما يؤيد أقوال الشاهد السابق . . . وأن المحكمة تطمئن لا أقوال هذا

الشاهد الأخير التي أدلى بها أمام المحكمة ولا تثريب عليها ان هي اعتمدت على أقواله دون الأقوال التي أدلى بها أمام محكمة الأ—وال شخصية لما كان ذلك وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من أقوال الشهود يتفق مع ما ورد بشأنها بمحضر التحقيق ولا خروج فيه عما يؤدي إليه مذلولها ، وكانت القرائن التي استند إليها مستمدة من أوراق الدعوى ومتسائدة يكمل بعضها بعضها بما لا يجوز معه مناقشة كل منها على حدة ، وكانت هذه الأدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم من قيام حالة العته بمحجور المطعون ضدها الأولى إبان تصرفه بالبيع إلى الطاعنين الثلاثة مما لا رقابة لمحكمة النقض عليه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين في الطعن الثاني يفتيان بالوجه الرابع من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في الأسناد والتقصير في التسييب ويقولان في بيان ذلك أنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأنهما كانا يتجهلان قيام حالة العته المقول بها بمحجور الطعن ضدها الأولى إذ أن تاريخ طيب الحجير لاحق على تاريخ التصرفات الصادرة منه إلى الطاعنين الثلاثة في الطعن الأول بعد شرائهما من هؤلاء بعض الإطيان المبيعه إليهم وكذلك فإن الطلب والقرار الصادر بتوقيع الحجير لم يسجلا ، وأنهما كانا بذلك حسني النية وأن محكمة الدرجة الأولى قدرت جدية هذا الدنا نقضت باحارة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية " المطعون ضدها الأولى " أن حالة العته كانت شائعة في تاريخ التصرفات المطلوب إبطالها وأن المدعى عليهم " الطاعنين في الطعنين " كانوا على علم بها ، وقد اتفقت كلمة الشهود إثباتا وتقيما على أنهم لا يعلمون شيئا عن سوءنية الطاعنين ، ولكن الحكم المطعون فيه نسب إلى الشهود ما لم يقولوه وقضى ببطلان التصرفات الصادرة إليهما ، دون أن يعنى بالرد على دفعهما مما يعيبه بالخطأ في الأسناد والتقصير في التسييب .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه دلل على سوءنية الطاعنين . في الطعن رقم ٥٧ سنة ٣٨ ق . — بقوله " إنه يبين من الحكم المستأنف أنه اقام فضاه ضد المستأنفين على ما قرره من أن الشاهد



الأول شهد عن صلة المدعى عليه الرابع وزوجته المدعى عليها الخامسة - الطاعنين في الطعن رقم ٥٧ - سنة ٣٨ ق - بالمدعى عليهم الثلاثة الأول "الطاعنين في الطعن رقم ٥٣ سنة ٣٨ ق" - ومن مدى عليهم بحالة محجور المطعون ضدها الأولى وأنه نما لعلمه بأن المدعى عليهم الثلاثة الأول تصرفوا فيما ابتاعوه من . . . من أطيان إلى المدعى عليه الرابع وزوجته المدعى عليها الخامسة وأن . . . وأطيانه تابعان لزمام بلدة طنبدى وأن المدعى عليه الرابع بحكم وظيفته كعمدة يعلم كل ما يدور ببلدته خصوصا وأن التصرفات التي صدرت من . . . للمدعى عليهم الثلاثة الأول كانت أمرا شائنا لكل الناس وقرر الشاهد الثالث أن العمدة يعلم بحالة . . . بحكم مجاورته . . . وأطيانه التي تبعد عنه بحوالي ٢ كيلو متر كما أن كل من بمحافضة المنيا على علم بحالته وأن هذه المحكمة تطعن لأقوال هذين الشاهدين في شأن علم المستأجرين بحالة . . . "وقد اضاف الحكم " وقد قطع شهود المدعية بصفتها بعلم المدعى عليهم جميعا بما كانت عليه حالة المحجور عليه وقت إبرام تلك التصرفات بل إن هؤلاء الشهود قد قطعوا بسوء نية المدعى عليها الأخيرين "الطاعنين في الطعن رقم ٧ سنة ٣٨ ق. " إذ قد رفضا الشراء بادىء ذي بدء من المحجور عليه لما يعلمان من حالته ثم إذ بهما بعد برهة وجيزة تمضى بين كل العقود الصادرة إلى المدعى عليهم الثلاثة الأول ثم ينتقل بعد ذلك مباشرة إلى المدعى عليهما الأخيرين بل أن هذه الصورة تقرب إلى الذهن معنى أكبر عمقا من ذلك مؤداه أن المدعى عليهما الأخيرين قد جعلتا من المدعى عليهم الثلاثة الأول منارا لستر التصرفات التي استهدفت أصلا أن تكون لهما لأنه لا يمكن تصور أن تكون الصدفة وحدها هي العامل الوحيد في أن تصدر عقود أربعة من المحجور عليه إلى المدعى عليهم الثلاثة الأول ثم تعاقب هذه التصرفات الأربعة رأسا وإلى المدعى عليهما الرابع والخامسة " . لما كان ذلك وكان تعرف حسن نية المتصرف إليهما أو سوء نيتيهما هو من وسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع وكان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود لا شائفة فيه للثابت بأقوالهم بمحضر التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى وكانت الأسباب التي استند إليها الحكم في التدليل على سوء نية الطاعنين المذكورين وعليهما بعته محجور المطعون ضدها الأولى سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى

مارتبه الحكم عليها فإن النعى على الحكم المظعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعنين .

لذلك

رفضت المحكمة الطعنين وازمت الطاعنين فى كل منهما بمصروقات طعنهم وبمبلغ عشرين جنيتها مقابل أتعاب المحاماه للطعون ضدها الأولى وحكمت بمصادرة الكفالة فى كل من الطعنين .

---

## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن ديبكل وعضوية ائسادة المستشارين :  
محمد أسعد محمود و ابراهيم السعيد ذكرى واسماعيل فرحات عثمان وجلال عبد الرحيم عثمان

(١٩)

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٦ القضاية :

ضرائب « الضريبة العامة على الإراد » تركة .

الوانعة المنشئة للضريبة العامة على الإراد . بيانها . إخطار المورث — الممول — بربط  
الضريبة العامة لعلاقة له بنشوء الضريبة التي استحدثت بوفاته . التزام الورثة بأدائها من  
أموال التركة .

دين الضريبة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ينشأ بمجرد توافر  
الواقعة المنشئة له طبقاً للقانون ، وهذه الواقعة تولد مع ميلاد الإراد الخاضع  
للضريبة ، ولما كانت الواقعة المنشئة للضريبة العامة على الإراد هي في الأصل  
حصول الممول على إيراد صاف يتجاوز حد الإعفاء خلال السنة الميلادية التي  
تنتهي في ٣١ من ديسمبر ، كما تستحق هذه الضريبة ب وفاة الممول ، وكان إخطار  
المورث بربط الضريبة العامة على الإراد لعلاقة له بنشوء الضريبة التي استحدثت  
بوفاته ويلزم الورثة بأدائها من مال تركته طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧  
من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ . لما  
كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن  
الضريبة العامة على الإراد لم تستحق في ذمة المورث ، تأسيساً على عدم إخطاره  
بربط الضريبة ، ولأن الإخطار حرر في تاريخ لاحق لوفاته ، فإنه يكون قد  
أخطأ في تطبيق القانون .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداونة .

حيث إن الطعن استوفى أوزاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من مطالعة الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الملمعون عليه الأول اتخذ الاجراءات لزرع ملكية ٥١ فداناً و ١٨ قيراطاً و ٨ أمهم ضد ورثة المطعون عليهم من الثانية إلى الثامن — وضد المطعون عليها التاسعة وفاء لمبلغ ٧٠٩٣ جنيتها و ٨٥٠ ملياً وأودع قائمة بمروط البيع ، وأعانت مصلحة الضرائب — الطاعنة — بإيداع القائمة فتمرت بالاعتراض عليها باندعوى رقم ٧٠٢ سنة ١٩٦٤ مدنى الزقازيق الابتدائية طالبة تعديل البنود الثالث والخامس والثامن والتاسع منها على النحو المبين بالتقرير استناداً إلى أنها تدين المطعون عليهم من الثانية إلى الثامن في مبلغ ١٣٢٥١ جنيتها و ٤٤٩ ملياً ضريبة تركت ومبلغ ١٨ جنيتها ٥٩٠ ملياً رسم الملوثة عن مورثهم ومبلغ ٢٩٨ جنيتها و ٨٨٩ ملياً ضريبة إيراد عام كما أن مورثهم مدين لها في مبلغ ٢٥٦ جنيتها و ٩٦٢ ملياً ضريبة إيراد عام ومبلغ ١٩ جنيتها و ٦٥٠ ملياً عن والده ، وأن هذه المبالغ من الديون الممتازة فيكون لها الحق في استيفائها من أموال مدينها قبل أى حق آخر . وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣٠ حكمت المحكمة بقبول الاعتراض شكلاً ورفضه موضوعاً . أستاذت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٣ سنة ٨ ق مدنى المنصورة ( مأمورية الزقازيق ) طالبة الغاء والحكم لها بطلباتها . وبتاريخ ١٩٦٦/١/٣١ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم فيما يتعلق بدين ضريبة الإيراد العام المستحق على المورث وعرض الطعن على هذه الدائرة في غونة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها تنازلت الطاعنة عن الوجه الأول من سبب الطعن المتعلق بعدم

أحققتها في الامتياز في تحصيل ضريبة التركات ورسم الأيلولة بالنسبة لدين مباشر الاجراءات ، وأصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثاني من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه انطفا في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول بأن الحكم أقام قضاءه بأن مورث المطعون عليهم من اثنائية إلى الثامن غير مدين بضريبة إيراد عام استنادا إلى أن الإخطار بربط هذه الضريبة لم يعلن إلى المورث وأنه محرو بعد وفاته ، في حين أن ضريبة الإيراد العام تستحق على الممول بمجرد الوفاء بأن خطأ مصلحة الضرائب في توجيه الإخطار بربط الضريبة لا يعنى عدم مستحقا وتخصيها من الورثة بل يبقى هذا الدين مستحق الوفاء طالما أنه لم ينفذ بالتقادم ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان دين الضريبة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ينشأ بمجرد توافر الواقعة المنشئة له طبقا للقانون وهذه الواقعة تولد مع ميلاد الإبراد الخاضع لضريبة ، وكانت الواقعة المنشئة للضريبة العامة على الإيراد هي في الأصل حصول الممول على إيراد صاف يتجاوز حد الإعفاء خلال السنة الميلادية التي تنتهى في ٣١ من ديسمبر كما تستحق هذه الضريبة بوفاء الممول ، ولما كان إخطار المورث بربط الضريبة العامة على الإيراد لا علاقة له بنشوء الضريبة التي استجنت بوفاته ويأتزم الورثة بأدائها من مال تركته طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المنقاة بالتانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الضريبة العامة على الإيراد لم تستحق في ذمة مورث المطعون عليهم من الثانية إلى الثامن تأسيسا على عدم إخطاره بربط الضريبة ولأن الإخطار حرر في تاريخ لاحق لوفاته ورتب على ذلك رفض الاعتراض على قائمة شروط البيع ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن ديكل ومضوية السادة المستشارين :  
جودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى وإسماعيل فرحات وعبدو جلال عبد الرحيم عثمان.

( ٢٠ )

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ و ٢ ) ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » . « الربط المحكى »  
حكم « الضعن في الحكم » .

(١) ناعدة الربط المحكى في القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . مبرورة الربط نهائيا عن أية سنة  
لاحقة لسنة ١٩٥٥ . أثره . عدم جواز إعمال هذه القاعدة .

(٢) القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . المقصود بالربط النهائي . ينفى لاعتبار الربط غير  
نهائي أن يكون التقدير محل طعن من المدول أو المصاحبة . لا محل لأعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار  
بطنه .

١ — مؤدى نص المادة ٥٥ والفقرة الثالثة من المادة ٥٥ مكررا من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافتين بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ المعدول به من  
تاريخ نشره في ١٩٥٨/٧/٣١ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> أن الأصل في  
حساب الضريبة على المدول الذى يخضع لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨  
أنه إذا كان نشاطه سابقا على سنة ١٩٥٥ وتجاوزت أرباحه في هذه السنة الأخيرة  
مائة وخمسين جنيها ولم تتعد خمسمائة جنية ، اتخذت أرباحه التى ربطت عليها  
الضريبة في هذه السنة أساسا لربط الضريبة عليه في السنتين التاليتين  
وهما ١٩٥٦ و ١٩٥٧ مادامت الضريبة لم تربط وربط نهائيا عن أية سنة لاحقة  
لسنة ١٩٥٥ .

(١) نقض د مايو سنة ١٩٧١ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٢ ص ٦٠٢



٢ — المقصود بالربط النهائي — في القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ — ذلك الذي لم يند قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص ، سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها ، سواء كان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا . ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصاحبة الضرائب هو الطاعن في قرار تشديد الربح ، ذلك أنه يمكن لاعتبار الربط غير نهائي ، أن يكون التقدير محل طعن من أي من الطرفين . ولا محل في هذا الصدد لأعمال قاعدة أن للطاعن لا يضار بظمنه ، لما كان ذلك وكان ثابت في الدعوى أن لجنة الطعن قررت تأييد تقدير المأمورية لأرباح المبحرين عليه في سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٦٠٠ جنيه بما كان يتمتع منه أثناء أرباح هذه السنة أساسا لربط الضريبة عليه في سنة ١٩٥٦ لتباعد ما بمبلغ ٢٠٠ جنيه ، وإذا طعن المبحرون عليه في هذا القرار رفضت محكمة أول درجة بتخفيض أرباح سنة ١٩٥٥ إلى مبلغ ٣٦٠ جنيه ، فتبدت توافرت شروط أعمال قاعدة الربط المحكي سابقة الذكر ، وتعين على المحكمة تطبيقها .

## المحاكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه — رسائل أوراق الطعن — تتضمن في أن مأمورية ضرائب دسوق قدرت صافي أرباح المطعون عليه من نشاطه في استغلال سيارات النقل في سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٦٠٠ جنيه وفي سنة ١٩٥٦ بمبلغ ٣٠٠ جنيه واتخذت الأرباح المتدرة عن هذه السنة أساسا للربط عن كل

(١) نفص ١٩٦١/١٠/٢١ مجموعة المكتب الفني السنة ١٢ ص ٥٨٧

» ١٩٦١/١١/١٥ » » » ١٢ ص ٦٧٦

» ١٩٥٩/١٢/٢٤ » » » ١٠ ص ٨٥٣ راجع

من سنتي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، وإذ اعترض أحيل الاستئناف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦١/١١/٦ بتأييد تقديرات المأمورية لصافي أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٦٠٠ جنيه وفي سنة ١٩٥٦ بمبلغ ٣٠٠ جنيه وبعدم جواز اتخاذ ربح المطعون عليه في سنة ١٩٥٦ أساساً للربط عليه في سنة ١٩٥٧ ، نقد أقام الدعوى رقم ٥٧ سنة ١٩٦١ تجاري أمام محكمة كفر الشيخ الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالذات في هذا الترار طالبا إلغاء وتعديل أرباحه إلى مبلغ ٣٦٠ جنيتها في سنة ١٩٥٥ ومبلغ ٢٢٥ جنيتها في سنة ١٩٥٦ ، وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٦ حكمت المحكمة بنصب مكتب خبراء وزارة العدل بكفر الشيخ لأداء المأمورية الميمنة بنطوق ذلك الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره دأبت وبتاريخ ١٩٦٤/١/١٢ حكمت بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار صافي أرباح المطعون عليه من نشاطه في استغلال سيارات النقل في سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٣٦٠ جنيتها وفي سنة ١٩٥٦ بمبلغ ٢٢٥ جنيتها . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٦١ سنة ١٤ ق تجاري طالبة إلغاء واتخاذ أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٥٥ وقدرها ٣٦٠ جنيتها أساساً للربط الضريبة عليه في سنة ١٩٥٦ إعمالاً لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، وبتاريخ ١٩٦١/٣/١٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طأنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالظور وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم اتخاذ أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٥٥ وقدرها ٣٦٠ جنيتها أساساً للربط عليه عن سنة ١٩٥٦ استناداً إلى أن لجنة الطعن رفضت اتخاذ أرباحه المقدرة بمعرفة المأمورية في سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٦٠٠ جنيه أساساً للربط عن السنتين التاليتين وأن مصلحة الضرائب لم تطعن في هذا القرار بل طأبت تأييده أمام محكمة أول درجة وانصب دفاعها في الاستئناف على مجرد طلب قياس أرباح سنة ١٩٥٦

على أرباح سنة ١٩٥٥ — وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون . ذلك أن المطعون عليه ممول فرد وكان يزاول نشاطه من قبل سنة ١٩٥٥ وتم الربط عليه عن هذه السنة بطريق التقدير بأرباح مقدارها ٣٦٠ جنيه وأن هذا الربط لم يصبح نهائيا وهو ما يتعين معه اتخاذ هذه الأرباح أساسا للربط عن سنة ١٩٥٦ ، ولا يغير من ذلك أن مصلحة الضرائب لم تطعن في قرار اللجنة لأنه كان صحيحا إذ أيد تقدير المأمورية لأرباح سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٦٠٠ جنيها وأن شرط اتخاذها سنة أساسا ألا تتجاوز الأرباح المقدرة عنها مبلغ ٥٠٠ جنيه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ — المعمول به من تاريخ نشره في ١٩٥٨/٧/٣١ — يبين أنه أضاف إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أربع مواد جديدة بأرقام ٥٥ ، ٥٥ مكررا ، ٥٥ مكررا ( ١ ) ، ٥٥ مكررا ( ٢ ) ، وإذ نصت المادة ٥٥ من القانون المذكور على أنه ” استثناء من أحكام الفصولين الثالث والخامس من الكتاب الثاني من هذا القانون تتخذ الأرباح التي ربطت عليها الضريبة في سنة ١٩٥٥ الميلادية أو السنة المالية للممول المنتهية خلافا — وتسمى سنة الأساس — أساسا لربط الضريبة عن عدد من السنوات التالية لها طبقا لما هو مبين بالمادة ٥٥ مكررا وذلك بالنسبة إلى أفراد الممولين الذين لا تتجاوز أرباحهم في سنة الأساس ٥٠٠ جنيه فإذا كان الممول قد بدأ نشاطه أو استأنفه خلال سنة ١٩٥٥ أو السنة المالية المنتهية خلالها أو لم يكن له نشاط في تلك السنة فتعتبر أول سنة ميلادية أو مالية لاحقة للسنة التي بدأ نشاطه خلالها هي سنة الأساس . أما في الحالات التي تكون الضريبة قد ربطت فيها على الممول ربطا نهائيا عن أية سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ المشار إليها فتتخذ السنة التالية للسنة التي تم فيها الربط النهائي سنة أساسا بالنسبة للممول . . . . . “ ، كما نصت الفقرة الثالثة من المادة ٥٥ مكررا منه على أنه ” بالنسبة إلى الممولين الذين تتجاوز أرباحهم في سنة الأساس مائة وخمسين جنيها ولا تتعدى خمسمائة جنيه تتخذ أرباح تلك السنة أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنتين التاليتين “ ، فلإن مؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الأصل في حساب الضريبة على الممول الذي يخضع لأحكام القانون رقم ١٠٢



لسنة ١٩٥٨ أنه إذا كان نشاطه سابقا على سنة ١٩٥٥ وتجاوزت أرباحه في هذه السنة الأخيرة مائة وخمسين جنيها ولم تتعد خمسمائة جنية أتمتحت أرباحه التي ربطت عليها الضريبة في هذه السنة أساسا لربط الضريبة عليه في السنتين التاليتين وهما ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ما دامت الضريبة لم تربط ربطا نهائيا عن أية سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ ، والمتصود بالربط النهائي ذلك الذي لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك بلجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها ، سواء كان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا ، ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الطاعن في قرار تحديد الأرباح ، ذلك أنه يكفي لاعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير محل طعن من أي من الطرفين ، ولا محل في هذا الصدد لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن لجنة الطعن قررت تأييد تقدير المأمورية لأرباح المطعون عليه في سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٦٠٠ جنية مما كان يتمتع معه اتخاذ أرباح هذه السنة أساسا لربط الضريبة عليه في سنة ١٩٥٦ لتجاوزها مبلغ ٥٠٠ جنية ، وإذا طعن المطعون عليه في هذا القرار وقضت محكمة أول درجة بتخفيض أرباح سنة ١٩٥٥ إلى مبلغ ٣٦٠ جنية فقد توافرت شروط أعمال قاعدة الربط المحكي سالفة الذكر وتعين على المحكمة تطبيقها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على عدم اتخاذ أرباح المطعون عليه التي حددتها محكمة أول درجة عن سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٣٦٠ جنية أساسا لربط الضريبة عليه عن سنة ١٩٥٦ استنادا إلى أن المصلحة لم تطعن في قرار اللجنة الذي رفض اعتبار سنة ١٩٥٥ سنة أساس للسنتين التاليتين مع أن تحديد اللجنة لأرباح سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٦٠٠ جنية يجعلها غير صالحة لأن تكون سنة أساس على ما سلف بيانه ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد أسعد محمود وجودة أحمد غيث واسماعيل فرحات عثمان وجلال عبد الرحيم عثمان .

( ٢١ )

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) ضرائب " رسم الدمغة " . شركات .

اعفاء الصرفيات الحكومية من رسم الدمغة ، المادة ٥٧ ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ . قاصر على تعامل مصلحة صناديق التأمين والمعاشات في الأوراق المالية . اكتتاب هذه المصلحة في رأس مال الشركات عند تأسيسها . لا يشملها الاعفاء من الرسم . غلة ذلك .

( ٢ ) قانون " تفسير القانون " . ضرائب " رسم الدمغة " .

مضى كانت نصوص انقائون واضحة جازية المضى ، فلا محل للبحث عن حكمة انتشر يع ودوائيه .  
 مثال في الاعفاء من رسم الدمغة .

١ - تنص المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ / الملاحق بقانون الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أنه " يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الإنابة على النحو الآتي . . . " وتقضى المادة ١٢ من ذات القانون بأن كل تعامل بين الحكومة والغير يشمل هؤلاء دائما رسم الدمغة ، وإذ كانت الذممة الأخيرة من المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات تنص على أنه " تدرى على معاملات المصاحبة في الأوراق المالية وعلى المتعاملين معها في هذه الأوراق الأحكام ذاتها الخاصة بفرض رسوم الدمغة على معاملات الأفراد فيما بينهم " وكان هذا النص صريحا في أن يقتصر حكمه وما يستتبعه ذلك من عدم تطبيق نص

المادة ١٢ من قانون الدمغة ، على تعامل مصلحة صناديق التأمين والمعاشات في الأوراق المالية ، ولا يتعداه إلى اكتاب هذه المصلحة في رأس مال الشركات عند تأسيسها ، لأن الاكتاب مرحلة سابقة على تأسيس الشركة ، ولا يعتبر تعاملها في أوراق مالية ، فضلا عن أن الإعفاء من الضريبة هو استثناء من الأصل ولا يكون إلا بنص صريح ، وبالتالي فإن الإعفاء من رسم الدمغة على الصرفيات الحكومية المنصوص عليه في المادة ٥٧ صالفة الذكر ، لا يسرى على اكتاب مصلحة صناديق التأمين والمعاشات في رأس مال الشركة المطعون عليها .  
 كما يؤيد هذا النظر أنه عندما أراد المشرع إعفاء الاكتاب في رأس مال الشركات من رسم الدمغة ، نص على ذلك صراحة ، وهو ما فعله في المادة ٣٠ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ ، وهو ما تنص عليه أيضا المادة ٣١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذي ألغى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

٢ — من المفور في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت نصوص القانون واضحة جلية المعنى ، فإن البحث عن حكمة الشريع ودراعيه لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على سريان الاعفاء من رسم الدمغة الخاص بتعامل مصلحة صناديق التأمين والمعاشات في الأوراق المالية المنصوص عليه في المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ — على اكتاب هذه المصلحة في رأس مال الشركة المطعون عليها عند تأسيسها في سنة ١٩٤٨ استنادا إلى أن المحكمة من الاعفاء متوافرة في الحالين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٤٠٨ سنة ١٩٦٣ تجارى  
اسكندرية الابتدائية ضد مصالحة الضرائب طالبة الحكم ببراءة ذمتها من مبلغ  
١١٦٠ جنيها قيمة رسوم الدمغة التدرجية على صرفيات مصلحة صناديق التأمين  
والمعاشات ومؤسسة التأمينات الاجتماعية ووزارة الأوقاف ، وقالت بيانا لدعواها  
أن مصلحة الضرائب طالبتها بسداد مبلغ ١١٦٠ جنيها رسوم دمغة مستحقة على  
المبالغ التي اكتتبت بها الجهات سالفة الذكر في رأس مال الشركة عند  
تأسيسها في سنة ١٩٥٨ استنادا إلى أنها صرفيات تخضع لرسم الدمغة المنصوص  
عليه في المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول الثانى الملحق بالقانون  
رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، من ذلك مبلغ ٨٤٠ جنيها قيمة رسوم على المبالغ المدفوعة  
من مصلحة صناديق التأمين والمعاشات ومبلغ ٣٢٠ جنيها قيمة رسوم على المبالغ  
المدفوعة من مؤسسة التأمينات الاجتماعية ووزارة الأوقاف ، واذ كانت المبالغ  
المكتتبت بها من تلك الجهات في رأس مال الشركة لا تخضع لرسم الدمغة  
التدرجى ، فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلباتها . وبتاريخ ١٤/٤/١٩٦٤  
حكمت المحكمة ببراءة ذمة الشركة المطعون عليها من مبلغ ٨٤٠ جنيها قيمة رسوم  
الدمغة التدرجية على صرفيات مصلحة صناديق التأمين والمعاشات ورفضت  
الدعوى فيما عدا ذلك . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم  
٣٠٤ سنة ٢٠ ق تجارى اسكندرية كما استأنفته الشركة بالاستئناف رقم ٣١٢  
سنة ٢٠ ق تجارى اسكندرية ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الثانى  
إلى الأول حكمت بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٦ فى الاستئناف رقم ٣٠٤ سنة ٢٠ ق  
برفضه وتأيد الحكم المستأنف وفى الاستئناف رقم ٣١٢ سنة ٢٠ ق بإلغاء الحكم  
المستأنف فيما قضى به بالنسبة لمبلغ ٣٢٠ جنيها وببراءة ذمة الشركة من هذا  
المبلغ . طعنّت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم فيما قضى به فى الاستئناف رقم  
٣٠٤ سنة ٢٠ ق بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى  
بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير  
بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطالبة تنحر دلي الحكم المطعون فيه مخالفة لقانون والخطأ في تطبيقه ، وتقول في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءه بعدم خضوع المبالغ التي اكتتبت بها مصلحة صناديق التأمين والمعاشات في رأس مال الشركة المطعون عليها — لرسم الدمغة التدريجي تأسيسا على أنه طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ تسري على المصلحة والمتعاملين معها في الأوراق المالية نفس الأحكام الخاصة برسم الدمغة على معاملات الأفراد فيما بينهم : وأنه لا محل للفرقة بين ما إذا كانت المصلحة قد اشترت الأوراق المالية من البورصة أو اشترتها عند بدء الاكتتاب ، إذ المقصود في الحالين حصول المصلحة على أوراق مالية تستدريه أوالها ، وهذا من الحكم مخالفته للقانون وخدأ في تطبيقه لأن الإعفاء من الضريبة استثناء من الأصل لا يجوز التوسع فيه ، وأن البين من نص المادة ٥٧ من القانون سالف الذكر ومذكرته الإيضاحية أن الإعفاء ينصرف إلى عمليات شراء وبيع الأوراق المالية دون اكتتاب المصلحة في رؤوس أموال الشركات عند تأسيسها ، ولو أراد الشارع أن يشل الإعفاء الاكتتاب في رأس المال نص على ذلك صراحة كما فعل في قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ .

وحيث إن هذا النحر في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه ” يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تدبره الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الإنابة على النحو الآتي .. “ ، وكانت المادة ١٢ من ذات القانون تقضي بأن كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دئما رسم الدمغة ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإشياء صندوق التأمين والمعاشات تنص على أنه ” تسري على معاملات المصلحة في الأوراق المالية وعلى المتعاملين معها في هذه الأوراق الأحكام ذاتها الخاصة بفرض رسوم الدمغة على معاملات الأفراد فيما بينهم “ وكان هذا النص صريحا في أن يقتصر حكمه وما يستتبعه ذلك من عدم تطبيق نص المادة ١٢ من قانون الدمغة — على تعامل مصلحة صناديق التأمين والمعاشات في الأوراق المالية ولا يتعداه إلى اكتتاب هذه المصلحة في رأس مال الشركات عند تأسيسها لأن

الاكتتاب مرحلة سابقة على تأسيس الشركة ولا يعتبر تعاملًا في أوراق مالية ، فضلاً عن أن الإعفاء من الضريبة هو استثناء من الأصل فلا يكون إلا بنص صريح ، وبالتالي فإن الإعفاء من رسم الدمغة على الصرفيات الحكومية المنصوص عليه في المادة ٥٧ سابقة الذكر لا يسرى على اكتتاب مصالحة صناديق التأمين والمعاشات في رأس مال الشركة المطعون عليها ، يُريد هذا النظر أنه عندما أراد المشرع إعفاء الاكتتاب في رأس مال الشركات من رسم الدمغة نص في ذلك صراحة وهو ما فعله في المادة ٢٠ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ إذ تنص هذه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ على أن "تعفى من رسوم الدمغة المفروضة بمتتخى أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ اكتتابات هذه المؤسسات في رهوس أموال الشركات وما تدفعه المؤسسة ثمنًا لشراء الأوراق المالية" ، كما تنص هذه المادة بعد تعديلها على أن "تعفى المبالغ التي تصرفها المؤسسات العامة نظير مساهمتها في رهوس أموال الشركات والإيجارات التعاونية والمعاشات التابعة لها وما تدفعه ثمنًا لشراء أوراق مالية من رسم الدمغة المفروض على صرفيات الحكومة والإذنيات العامة" ، وهو ما تنص عليه أيضاً المادة ٣١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات وشركات القطاع العام الذي أنقح القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت نصوص القانون واضحة جلية المنبى فإن البعث عن حكمة التشريع ودوافعه لا يكون له محل ، لما كان ذلك وما أن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على سريان الإعفاء من رسم الدمغة الخاص بتمامل مصالحة صناديق التأمين والمعاشات في الأوراق المالية والمنصوص عليه في المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٦ — على اكتتاب هذه المصلحة في رأس مال الشركة المطعون عليها عند تأسيسها في سنة ١٩٥٨ استناداً إلى أن المحكمة من الإعفاء متوافرة في الحالين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يجب أنتمضه في هذا الخصوص .



## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسين ديكلي وعضوية الدادة المستشارين :  
جودة أحمد غيث و ابراهيم السعيد زكري وسماحيل فرحات عزن وجايل عبد الرحيم عزن

( ٢٢ )

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٦ القضائية :

ضرائب "الذات الضريبي" .

لجنة الطعن . هيئة إدارية منحها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومه . وجوب ارتباطها  
بالمبادئ العامة للتقاضي . اختصاصها بتصوير على الفصل في أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة  
دون غيرها .

إنه وأن كانت لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ هيئة إدارية ، إلا أنها ورغم  
أعطائها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب  
قد وجب عليها — وهي بهذه الصفة — أن ترتبط بالأصول الهامة والمبادئ  
الدائمة للتقاضي والتي من مقتضاها ألا تتعرض لتزاع غير معروض عليها . ولما كان  
النص في المادتين ٥٢ و ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلهما  
بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ ، يدل على أن اختصاص بلجان الطعن  
مقتصر على الفصل في الأوجه التي ينور بشأنها الخلاف بين الممول والمصلحة ،  
أما تلك التي لم تكن مثل خلاف ، فإنها لا تكون معروضة على اللجنة ، ويمتنع عليها  
أن تتعرض لها في قرارها من تلقاء نفسها لما كان ذلك ، وكان يبين من  
البريضة التي ضمنها الشركة المطعون عليها اعتراضاتها على تقدير المأمورية ، أنها  
لم تعترض على ما انتهت إليه المأمورية من إضافة فائدة رأس مال حصة التوصية

إن نصيب هذه الحصة في الأرباح ، وكانت لجنة الطعن قد تعرضت إلى هذا العنصر وناقشته من تلقاء نفسها وانتهت في قرارها إلى استبعادها من وعاء الضريبة باعتباره من التكاليف ، فإنها تكون قد تجاوزت حدود اختصاصها في هذا الخصوص . ولما كانت مصداقة الضرائب قد نعت هذا العيب على قرار اللجنة أمام محكمة الموضوع ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي أيد قرار اللجنة ، دون أن يرد على هذا الدفاع الجوهرى ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وشابه قصور يطله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تدل على أن المطعون عليها وهى شركة توصية بسيطة تمارس نشاطها فى تجارة النطن وحاجبه وضرب الأرز وتجارته وتوزع أرباحها بنسبة ٩٠ ٪ لحصة الشريك المتضامن و ١٠ ٪ لحصة التوصية قدمت إقرارا بأن صافى أرباحها فى ١٩٥٣ / ١٩٥٤ مبالغ ٩٨٧ مليا و ٢٥١٠٧ جنيها وأدخلت عليه المأمورية بعض تعديلات وحددت صافى ربح الشركة بمبلغ ٤٧٨ مليا و ٥٨٣٠٤ جنيها وخصمت منه فائدة رأس المال فأصبح الباقي مبلغ ٧٠٣ مليا و ٦١١١ جنيها وزعت بين الشريك المتضامن وحصة التوصية ثم أضافت إلى نصيب كل منهما ما خصه فى فئة رأس المال وقدره ٦٠٧٥ جنيها للشريك المتضامن و ٥٨٥٠ جنيها لحصة التوصية ، وإذا اعترض المزلون وإحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٢ بتخفيض صافى ربح المنشأة عن سنة المحاسبة إلى مبلغ ٣١٧ مليا و ٣٠٥٥١ جنيها وتحديد قيمة التوزيعات الخاضعة لضريبة القيم المقولة بمبلغ ٩٩٤ مليا و ٢٨٩٥٥ جنيها وتحديد وعاء ضريبة فوائد الديون بمبلغ ٥٨٥٠ جنيها ، فقد أقامت مصداقة الضرائب الدعوى رقم ١٩٧

لسنة ١٩٦٢ تجارى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية ضد الشركة المطعون عليها بالطعن في هذا القرار طالبة الغاء، فيما قضى به من استبعاد مبلغ ٥٨٥٠ جنيها والحكم بإضائة هذا المبلغ إلى أرباح الشركة .

وبتاريخ ١٥/١/١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة . واستأنفت المصلحة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ١٦٤ سنة ١٩٦٣ ق تجارى ، وبتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لظظه وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنمى الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والمقصود في التسيب ، وتقول في بيان ذلك أن اشركة المطعون عليها لم تعترض على ما اجرته المأمورية من إضافة فائدة رأس مال حصة اتوديسة ومقدارها ٥٨٥٠ جنيها إلى نصيب هذه الحصة في الأرباح وبالتالي أصبح الربط في هذا الخصوص نهائيا غير قابل للطعن ، غير أن لجنة الطعن تطوعت لبحث هذا الأمر دون أن يطلب منها ذلك وخصمت مبلغ ٥٨٥٠ جنيها من وعاء الضريبة باعتباره من التكاليف وقد نعت الطاعنة على قرار اللجنة أمام محكمة الموضوع أنه تعرض لأمر لم يكن محل خلاف أمامها ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري ، فيكون فضلا عن مخالفته للقانون بتأييده قرارا معيبا قد انطوى على قصور يعيبه ويبطله .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه وإن كانت لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ هيئة إدارية إلا أنها وقد أعطى القانون ولاية القضاء للتصّل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب فقد وجب عليها وهي بهذه الصفة أن ترتبط بالأصول الهامة والمبادئ العامة للتقاضى والتي من مقتضاها ألا تعرض لتزاع غير معروض عليها . ولما كان النص في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤



لسنة ١٩٢٥ بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه "للول خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة في الحالتين المنصوص عليهما في المقتريين الرابعة والسادسة من المادة ٤٥ أن يطعن في الربط وإلا أصبح غير قابل للطعن فيه . . . . ." وفي المادة ٥٣ من ذات القانون بعد تعديلها بالمرسوم بقانون سالف الذكر على أنه "تختص بشأن الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين المير والمصلحة . . . ." يدل على أن اختصاص بلان الطعن بمقتصور على الفصل في الأوجه التي يثور بشأنها الخلاف بين المير والمصلحة ، أما تلك التي لم تكن محل خلاف فلأنها لا تكون معروضة على اللجنة ويمتنع عليها أن تعرض ذاتها في قرارها ، لما كان ذلك وكان يبين من العريضة التي ضمنها الشركة المطعون عليها اعتراضاتها على تقدير المأمورية أنها لم تعرض على ما انتهت إليه المأمورية من إضافة فائدة رأس مال حصة التوصية وتقديرها ٨٥٠ دجنيها إلى نصيب هذه الحصة في الأرباح ، وكانت لجنة الطعن قد تعرضت إلى هذا المنصر وتناقشته من ثلثاء تمسها وانتهت في قرارها إلى استبعاد المبلغ المشار إليه من وعاء الضريبة باعتبارها من التكاليف فأنها تكون قد تجاوزت حدود اختصاصها في هذا الخصوص ، ولما كانت متعاضدة الضرائب قد نعت هذا العيب على قرار اللجنة أمام محكمة الموضوع إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بإياد الحكم المستأنف الذي أيد قرار اللجنة دون أن يرد على هذا المدافع الجوهري ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وشابه مقتور بطلانه بما يوجب نقضه لهذا الوجه دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن ديكل وعضوية الدادة المستشارين :  
محمد أسعد محمود وجودة أحمد غيث وإبراهيم السعيد ذكرى واسماعيل فرحات عثمان .

( ٢٣ )

الذعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) اختصاص "الاختصاص النوعي". أحوال شخصية "دعوى الأحوال الشخصية". جنسية . أجنب .

الجنسية المصرية . شرط تمتع الابن بها . المدعون ثبتت زنا المدعى في والده المصري  
الجنسية . إقامتها أمام دائرة الأحوال الشخصية للمصريين . صحيح .

( ٢ ) اختصاص "الاختصاص النوعي". أحوال شخصية . إحالة . أجنب .

قرار المحكمة بإحالة المدعى إلى الدائرة المختصة بنظر دعاوى الأجنب . لا ينطوى على قضاء  
بعدم الاختصاص . تشكيل دوائر بنظر قضايا الأحوال الشخصية للأجنب . من التنظيم الداخلي  
لكل محكمة . عدم تسميته بالاختصاص النوعي .

( ٣ ) أحوال شخصية "دعوى الأحوال الشخصية". دعوى "طريقة رفع الدعوى".

التزام الاجراءات المقررة لرفع الدعوى في المادتين ٨٦٩ و ٨٧٠ من الكتاب الرابع من قانون  
المرافعات . محله . أن تكون الدعوى قد رفعت باعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية للأجنب .

( ٤ ) أحوال شخصية "النسب" « إثبات الاقرار » .

النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش وبالإقرار و  
الاقرار بالنسب . يخفى به كونه من الزنا ولا يصدق الزوجان في إطلاله .

(٥) أحوال شخصية « إثبات الدعوى » . إثبات « طرق الإثبات » .

الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الإثبات الشكائية خضوعها لقانون المرافعات  
قواعد الإثبات الموضوعية . خضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية .

(٦) أحوال شخصية « الديانة » .

الولد يتبع خير الأبوين ديناً متى كان صغيراً لم يبلغ . بقاؤه على إسلامه إلى البلوغ . عدم  
الحاجة بعد البلوغ إلى تجديد إسلامه .

(٧) حكم « إصدار الحكم » . دعوى . إعادة الدعوى للمرافعة . إثبات « الاستجواب » .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة أو طلب استجواب الخصم .

١ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه — برفض الدفع بعدم  
اختصاص دائرة الأحوال الشخصية للمصريين . على أن المدعين يتمتعان بالجنسية  
المصرية أخذاً بالقاعدة التي قررها قانون الجنسية المصري من أن من يولد لأب  
مصري ، يكون مصرياً هو الآخر ، دون نظر إلى مكان ولادته أو جنسية الأم  
أو قيام الزوجية وقت الميلاد ، ولأنه لم يثبت كما قرر المحكم أنها اكتسبت الجنسية  
البريطانية ، ولما كانت هذه الدعامة من الحكم ليست محل نفي من الطاعنة ،  
فإنه يكون صحيحاً إقامة الدعوى ابتداءً ، بثبوت وراثتها من والدهما المصري  
الجنسية أمام دائرة الأحوال الشخصية للمصريين .

٢ — إذ كان القرار الذي أصدرته محكمة الاستئناف بأحوال الدعوى إلى الدائرة  
المختصة بنظر دعاوى الأجانب ، لا ينطوي على قضاء بعدم الاختصاص ،  
فلا محل للتذرع بحكم المادة ١٣٥ من قانون المرافعات السابق معمله بالقانون  
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — لإثبات الدفع بعدم اختصاص دائرة الأحوال الشخصية  
للمصريين ، ذلك أن تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية للأجانب يدخل  
في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة مما تنص به الجمعية العمومية بها ، ولا يتعلق  
بالاختصاص النوعي .

٣ — إذ كانت الدعوى طلبة لعلايات المدعين — بثبوت وراثتهما من  
المتوفي — من الإداري التي كانت تنص إلى أنهما مصريتان بنزولهما ، وراعت إلى



دائرة الأحوال الشخصية للمصريين بطريق التكليف بالحضور وفقا للإجراءات المقررة في القانون ، فإنه لا يكون هناك وجه للدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم رفعها وفقا للإجراءات المقررة في المادتين ٨٦٩ ، ٨٧٠ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، إذ محل التزام هذه الإجراءات ومحل البطلان لعدم التزامها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون الدعوى قد رفعت باعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية للأجانب ، ومن الخلط والتلفيق في إجراءات المناقضى أن ترفع الدعوى إلى دائرة الأحوال الشخصية للمصريين ، ثم تلتزم فيها وفي الإجراءات ، أحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، أما ما أضافه الحكم المطعون فيه من أن هذه الإجراءات قصد بها التيسير على المناقضين ، وأن الشارع لم يربط جزاء على مخالفتها ، فقد أورده الحكم تزييدا بافتراض أن المدعين أجنبيان .

٤ — النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش وبالإقرار وبالبيئة ، وهو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي ، لأن النفي يكون انكارا بعد الإقرار فلا يسمع ، والإقرار يتعلق به حق المقر له في أن يثبت نسبه من المقر ، وينتفى به كونه من الزنا ، ولا يصدق الزوجان في إبطاله . ولما كان يبين من الحكم انطعون فيه أنه استند في قضائه بثبوت نسب المطعون عليه من المورث إلى البيئة وأن المورث أقر ببنته في شهادة ميلاده ، وكان الحكم لم يثبت أن المورث أقرباؤه المطعون عليه ابن زنا ، وإنما ادعته انطاعة — الزوجة الأخرى للمورث — استنادا إلى قرائن أوردها في سبب النعي ، ولما كان هذا الإقرار بالبنة قد تلقى به حق المطعون عليه في أن يثبت نسبه من المورث ولا يبطله أن تاريخ وثيقة زواجه من والدة المطعون عليه لاحق على ولادته بثلاثة أشهر ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم يكون على غير أساس .

٥ — متى كانت الدعوى بثبوت الوارثة — من الدعاوى التي كانت تختص بالحكم الشرعية بنظرها ، وكان مفاد المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل فاختص إجراءات الإثبات كبيان الوقائع وكيفية التحقيق ، وسماع الشهود ، وغير ذلك من الإجراءات الشكلية لقانون المرافعات ، على خلاف قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل ، كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته ، وبيان قوته وأثره القانوني ، نقد أبقانا المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية ، فإنه لا تريب على الحكم إذ هو طبق على واقعة النزاع قواعد الإثبات الموضوعية في الشريعة الإسلامية دون قانون المرافعات .

٦ — المنصوص عليه شرعا ، أن الولد يتبع خير الأبوين ديناً ، متى كان صغيراً لم يبلغ ويبق على إسلامه إلى البلوغ ، ولا يحتاج بعد البلوغ إلى تجديد إسلامه ، وإذا كان الحكم قد أقام قضاءً بالإسلام المطعون عليه — مدعى الوراثة — على أنه مسلم تبعاً لإسلام أبيه أخذاً بما سلف وان لأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت ما يخالفه وأن هذا لم يثبت إذ لم تأخذ المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية بالادلة والقرائن التي استندت إليها الطاعة في أن المطعون عليه كان مرتداً وقت وفاة والده ، ولما كانت هذه الزعماء كافية حمل قضائها في هذا الخصوص ، دون ما حاجة للاستناد إلى أقوال شهود المطعون عليه أو إلى المتمدن المؤرخ ٢٦ من أكتوبر ١٩٦٥ — الذي أقر فيه المطعون عليه بعد رفع دعواه بثبوت وراثته بأنه لم يرتد عن دين الإسلام — فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والفساد في الاستدلال يكون لا محل له .

٧ — المحكمة غير مازدة بإجابة طلب فتح باب المرافعة ، كما أنها غير ملزمة بإجابة الخصم إلى طلب استجواب خصمه : لأنه من الرخص المخولة لها طبقاً لنص المادة ١٠٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فلها أن ترفضه متى وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الإجراء .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن النظم استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن .. المطعون عليه وشقيقته أقاما الدعوى رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٢ الجزئية الابتدائية للأحوال الشخصية للمصريين "نفس" ضد الطاعنة عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها القاصرين يطلبان الحكم بثبوت وفاة المرحوم .. وأنها من ورثته واستحقاق الأول سبعة قراريط والثانية ثلاثة قراريط ونصف القيراط من أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها التركة - وقالوا شرحا لدعواهما إن المرحوم .. توفى بتاريخ ٢٠ من سبتمبر ١٩٥٨ وخلف تركته من عقارات ومنقولات تقدر قيمتها بحوالى عشرين ألفا من الجنيهات ، وانحصر ميراثه فى زوجته الطاعنة وولديه القاصرين منها وفيهما وهما مولودان له من زواجه شرعى بأمرها السيدة .. بتاريخ ٢ من أغسطس ١٩٣٣ ، وإذ نازعتهما الطاعنة فى ميراث والدهما وامناثت بكل التركة . فقد انتهيا إلى طلباتهما سألقة البيان ، دفعت الطاعنة الدعوى بعدة دواع من بينها الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاص دائرة الأحوال الشخصية للأجانب استنادا إلى أن المدعين أجنبيان ، كما دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى المنصوص عليه بالمادة ٨٦٩ من قانون المرافعات . وبتاريخ ٢١ من أكتوبر ١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض الدفوع ، ثم حكمت فى ١٦ من مارس ١٩٦٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعيان أن المرحوم .. توفى بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ وانحصر إرثه الشرعى فى زوجته الطاعنة وأولاده .. فقط بدون وارث لسواهم ، وعدم وجود مانع من الإرث بأحد من



الورثة وقت الوفاة ، وأنه ليس للتوفى من يستحق الوصية الواجبة ، وأنه ترك تركته تحت يد الطاعنة ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٨ مارس ١٩٦٦ حكمت للمدعين بطلباتهما - استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣ لسنة ٨٣ ق القاهرة "أحوال شخصية" طالبة إلغاء والحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني وفي الموضوع برفضه . و بتاريخ ١١ من مارس ١٩٦٧ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى الدائرة المختصة بنظر قضايا الأجانب ، ثم حكمت بتاريخ ١٩ من مايو ١٩٦٩ بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع ، وبإلغائه فيما قضى به من أحقية المدعية الثانية ... لثلاثة قرارات ونصف القيراط من أربعة وعشرين قيراطا ورفض دعواها وتأيبده فيما قضى به من أحقية المطعون عليه لسبعة قرارات من أربعة وعشرين قيراطا من تركته المرحوم ... تنقسم إليها تركته تعصبا باعتبارها أحد أبناء المورث المذكور . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وباجلسة المحددة لنظره التزمت رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنمى الطاعنة بالأوجه الثلاثة الأولى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قضى برفض الدفع بعدم اختصاص دائرة الأحوال الشخصية للمصريين بنظر الدعوى على سند من القول بأن اختصاص هذه الدائرة بنظر قضايا الأحوال الشخصية للأجانب ليس اختصاصا متعلقا بالوظيفة ، وإنما يعتبر تنظيما داخليا بحيث يكون لها أن تفصل فيها أو تحيلها إلى الدائرة المختصة في حين أن دوائر الأحوال الشخصية للأجانب أنشئت بموجب القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ أثر إلغاء المحاكم المختلطة ، ولوحظ في تشكيلها وفي القانون الذى طبقه نظام معين بحيث يعد اختصاصها نوعيا وليس مجرد تنظيم داخلي ، هذا إلى أن القرار المسبب الذى أصدرته محكمة الاستئناف في ١١ من مارس ١٩٦٧ بإحالة الدعوى إلى الدائرة المختصة بنظر قضايا الأجانب لامتناع نظرها

عليها هو في واقع الأمر قضاء بعدم اختصاصها تأميسا على أن أحد الخصوم أجنبي ومن ثم فدا كان لها عملا بمفهوم المادة ١٣٥ من قانون المرافعات السابق أن تحيل القضية إلى دائرة أخرى ، بل كان يتعين عليها القضاء بالفاء الحكم المستأنف و يقبول الدفع بعدم الاختصاص ، وهو ما كان على الدائرة المختصة بنظر قضايا الأجانب أن تقضى به بعد أن أحيلت إليها القضية ، غير أنها قضت برفض الدفع بعدم الاختصاص ، علاوة على ذلك فإن الحكم رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني استنادا إلى أن ما توجبه المادة ٨٦٩ من قانون المرافعات من رفع الطلب في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب بمريضة تردع فلم كتاب المحكمة قصد به التيسير على المتقاضين وتبسيط الإجراءات وأن الشارع لم يرتب جزاء على مخالفته ، مع أن الشارع عندما ينص على طريقة معينة لرفع الدعوى يقدر تعلقها بالنظام العام ، فتوجب مخالفتها البطلان دون حاجة إلى نص ، الأمر الذي يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي بكافة وجوهه مردود ، ذلك أن البين من الاطلاع على حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ٢١ من أكتوبر ١٩٦٣ الذي أيده الحكم المدعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص على أن " ... هذا الدفع مردود عليه بما نصت عليه المادة الثانية من القرار الجمهوري بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة من أنه ( يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة : أولا : من ولد لأب متمتع بهذه الجنسية ) . ولا جدال بين الطرفين المتنازعين في أن المرحوم ... كان قبل وفاته متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، والمدعيان — المدعون عليه وشقيقته — يدعيان أبوته لهما ، ولو فرض جدلا تجنسهما بجنسية أجنبية — وقد خلت الأوراق من دليل يؤيد هذا القول — فإنه يشترط صدور إذن سابق بقرار من السيد وزير الداخلية إذ قبل الحصول على هذا الإذن يظل معتبرا متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وذلك وفق المادة ١٧ من القانون سالف الذكر ، وإن استناد المدعي إليها — الطاعة — في دفعها على ما جاء بحافظة مستندات المدعين المقدمة بملسة ١٠/١٢/١٩٦٢ من تغيير اسم أحد المدعين من ...

إلى ... لا يكفي ذلك وحده للدلالة على تجنسه بالجنسية البريطانية ... “  
ومفاد ذلك أن الحكم أسس قضاءه في هذا الخصوص على أن المدعين - المطعون  
عليه وشقيقته - يتمتعان بالجنسية المصرية أخذاً بالقاعدة التي قررها قانون  
الجنسية المصري من أن من يولد لأب مصري يكون مصرياً هو الآخر ، دون  
نظر إلى مكان ولادته أو جنسية الأم أو قيام الزوجية وقت الميلاد ، ولأنه لم  
يثبت كما قرر الحكم أنهما اكتسبا الجنسية البريطانية ، ولما كانت هذه الدعامة  
من الحكم ليست محل نعي من الطاعنة فإنه يكون صحيحاً إقامة الدعوى ابتداءً  
أمام دائرة الأحوال الشخصية للمصريين ، ولا يغير من هذا النظر انقرار الذي  
أصدرته محكمة الاستئناف في ١١ من مارس ١٩٦٧ بأحالة الدعوى إلى الدائرة  
المختصة بنظر دعاوى الأجانب إذ هو لا ينطوي على قضاء بعدم الاختصاص  
كما يتنفي معه التذرع بحكم المادة ١٣٥ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون  
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، ذلك أن تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية  
للأجانب يدخل في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة مما تختص بالجمعية العمومية  
بها ولا يتعلق بالاختصاص النوعي . وإذا كانت الدعوى طعناً لتأليبات المطعون  
عليه وشقيقته من الدعاوى التي كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها ورفعت إلى  
دائرة الأحوال الشخصية للمصريين بطريق التكليف بالحضور ونفاً للإجراءات  
المقررة في القانون فإنه لا يكون هناك وجه للدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم  
رفعها ونفاً للإجراءات المقررة في المادتين ٨٦٩ ، ٨٧٠ من الكتاب الرابع من  
قانون المرافعات ، إذ محل التزام هذه الإجراءات وتعلل البطلان لعدم التزامها -  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون الدعوى قد رفعت باعتبارها من  
قضايا الأحوال الشخصية للأجانب ، ومن الخلط والتلفيق في إجراءات التنازع  
أن ترفع الدعوى إلى دائرة الأحوال الشخصية للمصريين ثم تستمر فيها وفي  
الإجراءات أحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، أما ما أضافه الحكم  
المطعون فيه من أن هذه الإجراءات قصد بها التيسير على المقاصين وأن الشارع  
لم يرتب جزاء على مخالفتها فقد أورد الحكم مزيداً بافتراض أن المطعون عليه  
وشقيقته أجنبيان .



وحيث إن حاصل الوجه الرابع من السبب الأول مخالفة الحكم المطعون فيه لأحكام الشريعة الإسلامية في التوريث، ذلك أن الثابت من المستندات المقدمة من المطعون عليه أنه ولد بتاريخ ٧ من مايو ١٩٣٣ وأن المورث تزوج من والدته الانجليزية بعد ذلك في ٢ من أغسطس ١٩٣٣ ، وأنه هو الذي أبلغ عن ميلاد المطعون عليه ، وأطلق على والدته لفظ "الأم" ، "لا" ، "الزوجة" ، وثبت أنه يقطن في مسكن مغاير لمسكنها ، مما يدل على أن المورث كان على علاقة غير شرعية بوالدة المطعون عليه وأنه أقرب بانه ولده من الزنا ، وإذ لا يثبت الزنا نسبا ولا يترتب عليه توريث . وقضى الحكم المطعون فيه بثبوت نسب المطعون عليه من المورث وبأنه يرث في ما أليه ، فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش وبالإقرار وبالبيئة ، وهو بعد الإقرار به لا يحتدل النفي لأن النفي يكون إنكارا بعد الإقرار فلا يسمع ، كما أن الإقرار يتعلق به حق المقر له في أن يثبت نسبه من المقر وينتفى به كونه من الزنا ولا يصدق تزوجان في إبطاله ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بثبوت نسب المطعون عليه من المورث إلى البيئة وأن المورث أقرب بنوته في شهادة ميلاده ، وكان الحكم لم يثبت أن المورث أقرب بأن المطعون عليه ابن زنا وإنما ادعته الطاعنة استنادا إلى قرائن أوردتها في سبب النعي ، ولما كان هذا الإقرار بالبوة قد تعلق به حق المطعون عليه في أن يثبت نسبه من المورث ولا يبطله أن تاريخ وثيقة زواجه من وائدة المطعون عليه لاحق على ولادته بثلاثة أشهر ، لما كان ذلك فان النعي على الحكم بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن ما تنعاه الطاعنة بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بأوراق ، وتقول بيانا لذلك إن الحكم استند في ثبوت نسب المطعون عليه من المورث إلى أنه أقرب بذلك في مانع خدمته وتقل عن الحكم الابتدائي أن بهذا الملف اقرارات بحالته الاجتماعية عن السنوات من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٣ تتضمن أن المطعون عليه ابنه ، في حين أن هذا الملف غير موجود بأوراق الدعوى وليس فيها ما يدل على ضمه ، ويكون الحكم قد استند إلى وقائع ليس لها أصل ثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أن محكمة أول درجة اطلعت على الاقرارات المقدمة من المورث بمآله الاجتماعية عن السنوات من ١٤٤١ حتى ١٩٥٣ وثبت لها أنه أقر فيها بأن المطعون عليه ابنه ، ولم تقدم الطاعنة ما ينفي أن هذه الإقرارات قد ضمت إلى ملف الدعوى .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالوجهين الخامس والسادس من السبب الأول والوجه الثاني من السبب الثاني والسبب الثالث مخالفة للقانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قضى بتوريث المطعون عليه وهو مرتد من أيه المسلم استنادا إلى أقوال شاعدي المطعون عليه وإهدار أقوال شهودها قولاً منه بأن واقعة الردة مما لا تقبل فيها الشهادة بالتسامع وأطرح شهادة أحدهم أخذاً بأنه لا ولاية لغير المسلم على المسلم ، وأعتبر المطعون عليه مسلماً تبعاً لاسلام والده ، كما قرر أن مجرد تغيير المطعون عليه لاسمه لا يصلح دليلاً على رده لأن الاعتقاد الديني مسألة نفسانية لا يمكن البحث فيها إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأنه طبق قواعد الشريعة الإسلامية في إثبات مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالأجانب خلافاً لما تقضى به المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات من تطبيق أحكامه في هذا الخصوص ، فيجوز إثبات الردة بكافة الطرق باعتبارها واقعة مادية ، كما تقبل شهادة الذمي على المسلم ، هذا إلى أن المظاهر الخارجية في الدعوى تقطع بردة المطعون عليه وهي تغيير اسمه الاسلامي إلى اسم مسيحي ، وتنصله من نسبته لوالده واتخاذ لقب له اسم عائلة أمه المسيحية ، وتجنسه بجنسيته ، وانقطاع صلته بأبيه منذ الطفولة ، فضلاً عما شهد به شهود الطاعنة من أنه ارتد عن دين الإسلام وقت وفاة المورث ، علارة على أنه لا محل للاستناد إلى أقوال شاعدي المطعون عليه ذلك أن شهادة أولهما استتاجية لا عن رؤية أو سماع فلا يعول عليها إذ قرر أن المطعون عليه مسلم لأن أباه مسلم ، وشهادته الثانية قاصرة إذ قرر أنه لا يعلم من ديانة الطعون عليه شيئاً . وليس يسوغ اعتداد الحكم بالمستند المؤرخ ٢٦ من أكتوبر ١٩٦٥ الذي أقر فيه المطعون عليه بأنه لم يرتد عن دين

الاسلام لانه مصطنع لخدمة الدعوى وحرر بعد رفعها ، وهو ما يشوب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الدعوى قد أسنقرت — وعلى ما سلف بيانه — على أنها من الدعوى التي كانت تخص الشاكن الشرعية بنظرها ، وكان مفاد المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل فأخضع لإجراءات الإثبات كبيان الوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات الشكلية لقانون المرافعات على خلاف قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانوني فقد أبتزاد المشرع على حاله خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية ، فانه لا تريب على الحكم إذ هو طبق على واقعة النزاع قواعد الإثبات الموضوعية في الشريعة الإسلامية دون قانون المرافعات ، ولما كان المنصوص عليه شرعا أن الولد يتبع خير الأبوين ديناً متى كان صغيراً لم يبلغ ويبقى على إسلامه إلى البلوغ ولا يحتاج بعد البلوغ إلى تجديد إسلامه ، وكان الحكم قد أقام قضاء بإسلام المطعون عليه على أنه مسلم تبعاً لإسلام أبيه أخذاً بما سلف وأن الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت ما يخالفه ، وأن هذا لم يثبت إذ لم تأخذ المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية بالأدلة والقرائن التي استندت إليها الطاعة في أن المطعون عليه كان مرتداً وقت وفاة والده ، ولما كانت هذه الدعامة كافية لخل قضائها في هذا الخصوص دون ما حاجة للاستناد إلى أقوال شهود المطعون عليه أو إلى المستند المؤرخ ٢٦ من أكتوبر ١٩٦٥ فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال يكون لا محل له .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم رفض إجابتها إلى طلب استجواب المطعون عليه وتوجيه التلمين الحاسمة إليه وقرر حجز الدعوى للحكم ، دون أن يستجيب لطلبها بإعادة الدعوى إلى المرانة لتقديم ما يثبت ردة المطعون عليه عن الإسلام وللتنحى عن ديانته ، وهو ما يعتبر إخلالاً بحق الدفاع .



وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة ، كما أنها غير ملزمة بإجابة الختم إلى استجواب خصمه لأنه من الرخص المذولة لها طبقاً لنص المادة ١٠٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فلها أن ترفضه متى وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الاجراء ، ولما كان يبين من حكم التحقيق الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٦ من مارس ١٩٦٥ أن من بين ما كلفت المحكمة المطعون عليه بإثباته أنه لا يوجد به مانع من الارث وقت وفاة المورث ، ويدخل في ذلك إثبات أنه مسلم ولم يرتد عن دين الاسلام وهي الواقعة التي ادعت الطاعنه نقيضها ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برنض طالب الاستجواب لتوافر العناصر الكافية لتكوين رأيه ، وأنه لم ير سبباً لتوجيه التمييز إلى المطعون عليه على الواقعة التي كلف بإثباتها ، وهي اعتبارات لا محل لتعيينها في صورة الواقعة المدروسة ، لما كان ذلك فإن المعنى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس

## جلسة من ٩ يناير سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين :  
جودة أحمد غيث وإبراهيم السعيد ذكرى وإسماعيل فرحات عثمان وجلال عبد الرحيم عثمان .

( ٢٤ )

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤ التضيائية "أحوال شخصية" .

(١) ، (٢) أحوال شخصية "البينة الشرعية" إثبات. "البينة": نقض .  
"أسباب الطعن" .

( ١ ) عدم بيان مدعى أمام محكمة الموضوع ماهيته الخصومة بينه وبين الشاهد . تمسكه أمام محكمة النقض بقيام عدالة دنيوية بينهما لاتهامه بالاعتداء عليه بالضرب . نعى غير مقبول لعدمه بواقع مما تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه .

(٢) اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان . لا يمنع قبول الشهادة متى كان الشهود به قولاً محضاً .

١ — إذ كان البين من الحكم المتضمن فيه أن دفاع الطاعن اقتصر على طلب استبعاد أقوال الشاهد الثاني للطعن عليها لوجود خصومة بينهما ، وكان الطاعن لم يبين في دفاعه أمام محكمة الموضوع ماهية هذه الخصومة وسببها على نحو ما أناره بسبب النعى من أن هذا الشاهد سبق أن اتهمه بالاعتداء عليه بالضرب في قضية جنحة ، كما خلت أوراق الطعن بما يدل على أنه قدم صورة من هذا المحضر إلى محكمة الموضوع لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب — بأنه لا تقبل شهادة العدو على عدوه إذا كانت العدواة بينهما دنيوية — يكون غير مقبول لما يخالفه من واقع تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه .

٢ — من المقرر في الفقه الحنفى أنه إذا كان الشهود به قولاً محضاً ، فإن اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لأنهما لم يكلفا

حفظ ذلك . وإذ كان الثابت مما أورده الحكم أن أقول شاهدي المطعون عليها قد تطابقت فيما وجهه الطاعن إلى المطعون عليها من ألفاظ السب، واستخاضت المحكمة من أقوالهما في حدود سلطتها الموضوعية أن الطاعن قد أضر بزوجه المطعون عليها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم — بأن الشاهدين لم يتفقا في الوقائع المتهود عليها في الزمان والمكان والحادثة — يكون على غير أساس (١) .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت ضد الطاعن الدعوى رقم ٩٤ سنة ١٩٦٩ طنطا الابتدائية للأحوال الشخصية "نفس" طالبة الحكم بتطابقها منه طلاقة بائنة للضرر تأسيسا على أنها زوجة له بصحيح العقد الشرعي المؤرخ ١٩٦٧/٣/٢٢ وأنه دأب على توجيه ألفاظ جارحة إليها كلما قابلها في الطريق مما لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما . وبتاريخ ١٩٦١/١٠/٢١ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن زوجها الطاعن عمد إلى الإضرار بها ودأب على الاعتداء عليها بألفاظ جارحة وشكا والدها وأساء معاملتها على نحو لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت المحكمة وبتاريخ ١٩٧٠/١/٢٠ لحكمت بتطابق المطعون عليها من زوجها الطاعن طلاقة بائنة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١ سنة ٢٠ ق في طنطا للأحوال الشخصية "نفس" ، وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت

(١) (راجع تقض ١٩٦٦/٣/٢٢ مجموعة المكنب الفنى السنة ١٧ ص ٦٦٦)



النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم استند في قضائه إلى أقوال الشاهد الثاني للمطعون عليها مع أنه من المقرر في فقه الحنفية الواجب تطبيقه أنه لا تقبل شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة بينهما دنيوية وقد سبق أن أبلغ هذا الشاهد كذبا ضد الطاعن في قضية اللجنة رقم ٣٢٨٤ سنة ١٩٦٨ بليون بأنه ما عتدى عليه بالضرب وهو ما يؤكد العداوة اندنيوية بينهما ويتعين معه عدم قبول شهادته، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف غير أن الحكم المطعون فيه لم يعن بتحييصه وأخذ بأقوال الشاهد المذكور الأمر الذي يعيبه بخيانة القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعن اقتصر في هذا الخصوص على طلب استبعاد أقوال الشاهد الثاني للمطعون عليها لوجود خصومة بينهما، وكان الطاعن لم يبين في دفاعه أمام محكمة الموضوع ما فيه هذه الخصومة وسببها على نحو ما أثاره بسبب النعي من أن هذا الشاهد سبق أن اتهمه بالاعتداء عليه بالضرب في قضية اللجنة رقم ٣٢٨٤ سنة ١٩٦٨ بليون، كما خلت أوراق الطعن مما يدل على أنه قدم صورة من هذا المحضر إلى محكمة الموضوع، لما كان ذلك فإن هذا السبب يكون غير مقبول لما يخالطه من واقع تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه يبين من أقوال شاهدي المشعون عنهما أنهما لم يتفقا في الوقائع المشهود عليها في الزمان والمكان والحادثة خلافا لما يشترطه المذهب الحنفي، مما يتعين معه رد شهادتهما، وإذا استند الحكم إلى هذه الشهادة فإنه يكون قد خالف القانون لقيامه على غير دليل مقبول شرعا .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه من المقرر في الفقه الحنفى أنه إذا كان المشهود به قولاً محضاً فإن اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لأنهما لم يكلفا حفظ ذلك ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بثبوت الضرر على ما قرره من أنه "أما عن الضرر فقد ثبت من أقوال شاهدي المستأنف عليهما — المطعون عليهما — إذ قرر الأول أنه سمع المستأنف — الطاعن — يقول للمستأنف عليهما ما نصه ( يا شرموطة وبكره أجيبك في ذيل الحصان ) كذلك قرر الشاهد الثاني أن سمع المستأنف بسبب المستأنف عليهما بنفس الوصف الجارح السابق . وإذا يكون امتداد محكمة أول درجة إلى أقوال هذين الشاهدين في توفر الضرر الموجب للتطبيق في محله — لأن اللفظ الذي رماها به زوجها المستأنف عليهما ينطوي على شتم مقدع ينبىء عن استمالة دوام العشرة بينهما ، وكن الدأب مما أورده الحكم أن أقوال شاهدي المظنون عليهما قد تطابقت فيما وجهه الطاعن إلى المطعون عليهما من ألقاظ السب واستخاضت المحكمة من أقوالهما في حدود ما طعنوا به الموضوعية أن الطاعن قد أضر بزوجه المطعون عليهما بما لا يستطاع معه درام العشرة بينهما ، لما كان ذلك فان النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جاسة . ١ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدي وعضوية السادة المستشارين :  
محمد سيد أحمد حماد ، علي صلاح الدين ، أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسيني .

( ٢٥ )

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) حكم . " بيانات الحكم " . بطلان " بطلان الحكم " .

البيانات الواجب تضمينها بالحكم . يخالف ذكر حضور الخصوم ومكان إصدار الحكم . لا بطلان .  
م . ٢٤٩ مرافعات سابق .

( ٢ ) دفع . " الدفع بعدم قبول الدعوى " . استئناف " الأثر الناقل للاستئناف " .

دعوى . نقل بحوى .

الحكم بعدم قبول الدعوى طبقاً للادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية . قضاء  
في الموضوع تستنفد به المحكمة ولايتها . استئناف هذا الحكم بطرح الدعوى برمتها على محكمة  
الاستئناف في حدود طابات المستأنف .

( ٣ ) حكم . " مالا يعد تناقضا " . " استئناف " . " الحكم في الاستئناف " .

حكم محكمة أول درجة بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى . قضاء الحكم المطعون فيه — في  
أسبابه بإلغاء هذا الحكم وفي موضوع الدعوى برفضها . تنميين الأسباب أن هذا القضاء يتفق في  
نتيجته مع قضاء محكمة أول درجة بعدم التبول . القضاء من بعد في المنطوق برفض الاستئناف —  
وتأييد الحكم المستأنف . لا تناقض .

( ٤ ) حكم . " تسبيب الحكم " . تسبيب كاف . " محكمة الموضوع .

عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على ما يقدمه الخصوم من مستندات . يجب أن تقيم حكمها  
على ما يصالح من الأدلة لملله .



## (٥) نقض . "تقرير الطعن" .

النعي بأن الحكم أغفل الرد على الدفع الوارد بصحيفة الاستئناف دون بيان هذا الدفع في تقرير الطعن . غير مقبول .

## (٦) دعوى . "إعادة الدعوى إلى المرافعة" . حكم . "تسيب الحكم" محكمة الموضوع .

المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة أو مد أجل الحكم لتقديم مستندات بعد حجز الدعوى للحكم دون الإذن بتقديم مذكرات أو مستندات عدم الاستجابة لطلب إعادة الدعوى للمرافعة وإثقال الحكم بالإشارة إليه وإلى المستند المقدم معه . لا عيب .

١ - إنه وإن كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق قد أوجبت تضمين الحكم ببيانات معينة من بينها مكان إصداره وحضور الخصوم أو غيابهم ، إلا أن هذه المادة - كما يبين من فقرتها الثانية - لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم ، وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ، ومؤدى ذلك أن إغفال الحكم إثبات حضور الخصوم ومكان إصداره لا يترتب عليه بطلانه ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

٢ - متى كانت محكمة أول درجة قد حكمت بعدم قبول الدعوى تطبيقاً لحكم المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية ، وكان هذا القضاء منها هو قضاء في الموضوع ، فإنها تكون قد استنفدت به ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى ، ويكون الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم قد طرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف في حدود داللات المستأنف وإذا كانت الطاعة قد طلبت في صحيفة استئنافها إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لها في موضوع الدعوى بطلباتها . فأثبتت محكمة الاستئناف الحكم الصادر في الدفع . وقضت برفض الدعوى ، فأبوابها لا تكون قد خالفت القانون .

٣ - إذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن ألغى - في أسبابه - الحكم الابتدائي الصادر بقبول الدفع - بعدم قبول الدعوى - عاد وقضى في موضوع الدعوى

برفضها ، وأشار في أسبابه إلى أن هذا القضاء يتفق في نتيجته مع ما قضت به محكمة أول درجة من عدم قبول الدعوى ، وأنه لذلك لا يسع المحكمة إلا أن تنقض برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وكان القضاء بعدم قبول الدعوى في واقعة التراجع يتفق في نتيجته والقضاء برفضها فإن النعمى على الحكم بالتناقض والنصوص في التسيب يكون على غير أساس .

٤ — محكمة الموزوع غير ملزمة بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات ، وحسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح من الأدلة لملفه .

٥ — متى كانت الطاعنة لم تبين في تقرير الطعن أوجه الدناع التي ضمنها صحيفة استئنافها ، والتي تنعى على الحكم إغفال الرد عليها ، فإن النعمى على الحكم بهذا السبب يكون غير مقبول .

٦ — المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المراجعة أو مدجل الحكم لتقديم مستند جديد في الدعوى . وإذا كانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن محكمة الاستئناف عندما قررت حجز القضية للحكم قد أذنت بتقديم مذكرات أو مستندات ، فإنه لا يوجب الحكم عدم الاستجابة لهذا الطلب أو إغفال الإشارة إليه وإلى المستند المقدم منه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاع الشكاية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه رسائر أوراق الطعن — تحصل في أن شركة التأمين الأهلية ( الطاعة ) أقامت الدعوى رقم ٨١ لسنة ١٩٦٤ تجارى كللى اسكندرية ضد شركة اسكندرية للتوكيلات

الملاحية عن نفسها وبصفقتها وكيلة عن السفينة اجيوس نيكولاس (المطعون عليها) تطلب الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٤٠٠٠ جنيه ، وقالت يينا لدعواها إن شركة النصر للسيوكلات كانت قد استوردت كمية من الحديد الخام على السفينة المشار إليها ، وعهدت إلى المدعى عليها بصفقتها الشخصية بتفريغ الرسالة عند وصولها وحراستها على الأرصفة الجمركية ، وتبين بعد تفريغ الرسالة بميناء الاسكندرية في ١٩٦٣/١/٢٤ وجود عجز بها قدر الخبير قيمته بالمبلغ المطالب به وإذ كانت تلك البضاعة مؤمنا عليها لدى المدعية فقد قامت بدفع هذا المبلغ للشركة المستوردة التي تنازلات لها عن حقوقها في الرجوع على الغير وإذ كانت المدعى عليها مسئولة عن العجز بصفقتها وكيلة عن السفينة الناقلة ، كما تسأل عنه بصفقتها الشخصية باعتبارها مقاولا للتفريغ والحراسة على الأرصفة الجمركية ، فقد أقامت الدعوى بطلباتها . ودفعت المدعى عليها بعدم قبول الدعوى إعمالا لحكم المادتين ٢٧٥، ٢٧٤ من قانون التجارة البحري . وفي ١٩٦٧/١/٩ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى الموجهة للمطعون عليها بصفقتها وكيلة عن السفينة ورفضها قبلتها وبصفقتها الشخصية — استأنفت الشركة المدعية هذا الحكم وطلبت إلغاءه والقضاء لها بطلباتها وقيد الاستئناف برقم ١٥٦ سنة ٢٢ ق اسكندرية . وفي ١٩٦٨/١/٢٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف — فطاعت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل الوجهين الأول والثاني من السبب الخامس بطلان الحكم المطعون فيه ، ولطوه من بيان مكان إصداره وإثبات حضور الطاعة أو غيابها ، مخالفًا لذلك نص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه وإن كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق قد أوجبت تضمين الحكم بيانات معينة من بينها مكان إصداره وحضور الخصوم أو غيابهم ، إلا أن هذه المادة — كما يبين من فقرتها الثانية — لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاء الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ، ومؤدى ذلك أن إغفال الحكم لإثبات



حضور الخصوم ويمكن إصداره، لا يترتب عليه بطلانه ومن ثم يكون النعى بهذين الوجهين على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك تقول أن محكمة الاستئناف بعد أن ألغت حكم محكمة أول درجة القاضي برفض الدفع، بعدم قبول الدعوى تصدت للموضوع، تأسيسا على أنه دفع موضوعي تستند محكمة أول درجة بالفصل فيه ولايتها بنظر الدعوى، في حين أن هذا الدفع لا يمس الموضوع لأن المادتين ٢٧٤، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية تتعلقان بالدعوى لا بالحق المراد حمايته بمقتضاها، كما أن الاستئناف لا ينقل إلى محكمة الدرجة الثانية غير النزاع الذي فصلت فيه محكمة أول درجة حقيقة أو حكما وفي حدود ما رفع عند الاستئناف فقط وإذا كان الحكم الابتدائي لم يفصل إلا في الدفع بعدم القبول فإن الطعن فيه بالاستئناف لا يشمل غير القضاء في هذا الدفع، ومن ثم فإن على محكمة الاستئناف أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها طالما أن هذه المحكمة لم تفصل فيه ولم تتعرض له، وإذا تصدت محكمة الاستئناف لهذا الموضوع، تكون قد حرمت الطاعة من إحدى درجتي التقاضي، وهو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها، ولا يجوز للخصوم الاتفاق على خلافها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت محكمة أول درجة قد حكمت بعدم قبول الدعوى تطبيقا لحكم المادتين ٢٧٤، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية، وكان هذا القضاء منها هو قضاء في الموضوع فإنها تكون قد استنفدت به ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى، ويكون الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم قد طرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف في حدود طلبات المستأنف، ولما كانت الطاعة قد طلبت في صحيفة استئنافها إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لها في موضوع الدعوى بطلباتها، فألغت محكمة الاستئناف الحكم الصادر في الدفع وقضت برفض الدعوى، فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجهين الأول والثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه التناقض والقصور في التسييب، ذلك أنه رغم قضائه في الأسباب برفض

الدفع بعدم قبول الدعوى ، فإنه انتهى في المناقش إلى تأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بقبوله . كما لا يفهم من أسبابه ما إذا كانت المحكمة قد قصدت إلى تأييد قضاء محكمة أول درجة في الدفع بعدم القبول أم إلى إلغائه .

وحيث إن هذا النعى مرود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن ألغى الحكم الابتدائي الصادر بقبول الدفع ، عاد وقضى في موضوع الدعوى برفضها ، وأشار في أسبابه إلى أن هذا القضاء يتفق في نتيجته مع ما قضت به محكمة أول درجة من عدم قبول الدعوى وأنه لذلك لا يسع المحكمة إلا أن تقضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، إذ كان ذلك وكان القضاء بعدم قبول الدعوى في واقعة النزاع يتفق في نتيجته والقضاء برفضها ، فإن النعى على الحكم بالتناقض والقصور في التسبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من السبب الثاني القصور في التسبب ، ذلك أن الداعنة أضافت أمام محكمة الاستئناف سببا جديدا لدعواها قبل الشركة المطعون عليها بصفتها الشخصية هو مسئوليتها عن الرسالة باعتبارها حارسة دليها ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا السبب الجديد ، واكتفى في رفض الدعوى قبل المطعون عليها بصفتها المذكورة بالإحالة على الأسباب التي استند إليها الحكم الابتدائي .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعنة طلبت في صحيفة افتتاح الدعوى إزام المطعون دليها بصفتها الشخصية بالتعويض على أساس أنها المفاوض الذي قام بتفريغ البضاعة والمسئولة عن حراستها على الأرضية الجمركية ، إذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه . وأحال إلى أسبابه في هذا الخصوص ، قد نفى مسئولية الشركة بصفتها الشخصية باعتبارها مقاولا للتفريغ أو حارسا ، فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث أن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والنساذ في الاستدلال والقصور في التسبب من وجوه (أولها) أنه

أخطأ في فهم نظام تسليم صاحبه ذلك أن المطعون عليها قدمت للتدليل على عدم وجود عجز برسالة إقرار صادرا في ١١/٢/١٩٦٣ من الشركة المستوردة باستلام الرسالة كاملة ، وقد ردت الطاعنة على هذا الإقرار بأنه في ظل نظام تسليم صاحبه لا تصرح السلطات الجمركية للمرسل إليه باستلام البضاعة إلا بموافقة شركة الملاحقة الناقصة التي لا تعطى موافقتها إلا إذا وقع المرسل إليه قبل بدء التسليم إقرارا باستلام الرسالة كاملة ، وبالرغم من ذلك فقد استند الحكم في نفي وجود عجز برسالة إلى ذلك الإقرار الذي وقعته المستوردة مكرهة حتى تتمكن من استلام البضاعة فعلا ، ورد على دفاع الطاعنة في هذا الشأن بقوله أنه لرفع لحرر الإقرار قبل وصول السفينة وتفريغ حمولتها ، وهو مالا يصلح ردا على هذا الدفاع لأن التسليم الفعلي لم يبدأ إلا في ١/٣/١٩٦٣ . و ( ثانيها ) أنه أغفل الرد على المستندات التي قدمتها الطاعنة والتي تقطع بوجود العجز . و ( ثالثا ) أنه لم يرد على دفاع الطاعنة الوارد في الأسباب الثالث والرابع والخامس بصحيفة الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهيه الأولين ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استدل على قيام المطعون عليها بالرفاء بالتزامها بتسليم الرسالة إلى المستوردة طبقا لبيانات سند الشحن ، بالإقرار الصادر منها في ١١/٢/١٩٦٢ باستلام الرسالة كاملة ، واستبعد صدور هذا الإقرار تحت تأثير الإكراه لعدم تقديم الدليل عليه ، ونفى تمامه قبل تسليم البضاعة فعلا بتحريره بعد وصول السفينة وتفريغ حمولتها في ٢٠/١/١٩٦٣ وإتمام الإجراءات الجمركية في ٩/٢/١٩٦٣ وبمناسبة استلام الشركة المستوردة الرسالة من الجمرك عند الإفراج عنها ، وهو استخلاص سائق له أصله الثابت في الأوراق ويكفي لحمل قضائه ، إذ كان ذلك وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات وحسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح من الأدلة لحمله ، فإن النعي بهذين الوجهين لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا محل لاثارته أمام محكمة النقض . والنعي بالوجه الثالث غير مقبول ذلك أن الطاعنة لم تبين في تقرير الطعن أوجه الدفاع التي ضمنها صحيفة استئنافها والتي تنعى على الحكم بإغفال الرد عليها .



وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث والوجه الثالث من السبب الخامس على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقوقها في الدفاع والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أنا قدمت طلبا لمحكمة الاستئناف أثناء فترة حجز القضية للحكم بإعادتها إلى المرافعة أو مد أجل الحكم حتى يتسنى للطعون عليها الاطلاع على المستند الذي أرفقته بطبها والذي يعبر بوضوح عن حقيقة الإقرار الصادر من مندوب الشركة المستوردة باستلام الرسالة كاملة ، غير أن المحكمة لم تستجب لطلبها وامرت بالتعباد المستند برغم أهميته دون أن تضمن حكما الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد على المستند المرفق به .

وحيث إن هذا المعنى مردود ذلك أنه لما كانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن محكمة الاستئناف عندما قررت حجز القضية للحكم قد أذنت بتقديم مذكرات أو مستندات ، وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة أو مد أجل الحكم لتقديم مستند جديد في الدعوى ، فإنه لا يعيب الحكم عدم الاستجابة لهذا الطلب أو إغفال الإشارة إليه وإلى المستند المقدم معه .

## جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وحضرة السادة المستشارين :  
أديب نصيجى ، محمد فاضل المرجوشى ومحمد مصطفى المنفلوطى ، وممدوح عطيه .

( ٢٦ )

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٧ التضايبية :

( ١ ) عمل . " الأجر " .

أجر العامل . جواز الاتفاق على تحديده بنسبة مئوية من قيمة المبيعات .

( ٢ ) عمل . " عقد العمل " . حكم . " عيوب إبتدليل " . " القصور " .

تبعية العامل لرب العمل . عنصر جوهري فى عقد العمل . فنى الحكم قيام هذه التبعية دون  
بيان الدليل على ذلك . قصور .

١ — من المقرر قانونا أن أجر العامل كما يكون مبلغا محددًا يكون أيضا نسبة  
مئوية معينة متفقا عليها .

٢ — تبعية العامل لرب العمل هى عنصر جوهري فى عقد العمل ، وإذا كان  
الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى انتفاء هذه التبعية استنادا إلى ماقرره من أن  
الثابت من أقوال الشهود الذين سمعوا فى الدعوى ومن المستندات المقدمة فيها أن  
علاقة الطاعن بالشركة المطعون ضدها كانت علاقة وكالة بالعمولة وليست علاقة  
عمل دون أن يحصل الحكم فى أسبابه أقوال هؤلاء الشهود أو يبين هذه المستندات  
ومضمونها وكيف استقى منها هذه الحقيقة التى قام عليها فإن ذلك يعد قصورا  
مبطلا للحكم إذ لا يمكن معه تعيين الدليل الذى أقامت عليه المحكمة اقتناعها  
والتحقق من أنه يفضى إلى النتيجة التى انتهت إليها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصن فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ عمال كلى القاهرة ضد الشركة المتهمة ضدها . وقال فى صحيفةها أنه التحق بالعمل لدى الشركة فى ١٩٦١/٣/١ لتدرب للبيعات بأجر قدره ١٪ من قيمة مبيعاته وبلغ متوسط أجره الشهري مبلغ ١١٦ جنيها ٤٤٥ مليما وقد عمد المختصون بالشركة إلى رفض بعض طلباته فأنخفضت بالتالى نسبة عمره وذلك لا كراهة على ترك عمله إلا أنه ظل يباشر عمله حتى قامت الشركة بفعله فى ١٩٦٤/٥/٩ فتقدم بشكوى إلى مكتب العمل أحاله بدوره إلى محكمة شئون العمال الجزئية بعد أن تعذر عليه التوفيق وقيدت الدعوى برقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ عمال جزئى القاهرة . وبتاريخ ١٩٦٤/١١/٩ قضت المحكمة بوقف تنفيذ قرار فصل الطاعن وإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع له أجره بواقع ثمانية جنيهات من تاريخ فصله حتى يتمضى فى الموضوع وحادثت جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ليعان الطاعن طلباته الموضوعية فقام برفع دعواه الخالية وطلب من صحيفةها الحكم بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ٧٠٩٩ جنيها ٨٠٢ مليما قيمة أجره المتأخر ومقابل الإجازة عن السنة الأخيرة وبذل الإنذار والمنحة السزوية والتعويض عن فصله بغير مبرر . وبتاريخ ١٩٦٦/٤/١٩ قضت محكمة أول درجة قبل الفصل فى الموضوع بحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى ( الطاعن ) بكافة وسائل الإثبات القانونية أنه التحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها بوظيفة مندوب مبيعات وكان يخضع فى عمله لإشراف الشركة ومقره - أرمكان يتقاضى من أجر شهري وأن الشركة المطعون ضدها فصلته تعسفيا وبغير



مبرر ومقدار ما ناله من ضرر نتيجة ذلك الفصل وصرحت للشركة المطعون ضدها بالنفي بذات الوسائل ثم عدل الطاعن طلباته إلى طلب الحكم بالزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ٣٩٨٣,٣٥٧ ج وبيان مبلغ ١١٩٩,٣٧٠ ج قيمة الأجر المتأخروه مبلغ ٥٤,٣٢٠ ج بدل الأجازة و ٥٥٥ ج المنح السنوية و ١٧٤,٦٦٧ ج حصته في الأرباح و ٢٠٠٠ ج كتعويض عن الفترة التي ظل خلالها مفصولا من ١٩٦٤/٥/٩ حتى ١٩٦٤/١٢/٢٣ تاريخ إعادة عمله . وإذا استمعت المحكمة إلى أقوال شهود الطرفين قضت بجماعة ١٩٦٦/١٠/٢٥ بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ١٣١٦,٦٦٠ ج والمصروفات المناسبة وأعفت الطاعن من باقي المصروفات استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٣١٤ سنة ٨٣ ق — كما استأنفه الطاعن أمام ذات المحكمة وقيد استئنافه برقم ١٣١٩ سنة ٨٣ ق وقررت المحكمة ضمهما ايصدر فيهما حكم واحد بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٧ قضت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المدعى ( الطاعن ) وأعفته من المصروفات . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم . وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٧٣/١٢/١ . وفي هذه الجلسة انترمت النيابة رأيها الثابت في مذكرتها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل الأول منها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور إذ أنه انتهى إلى أن عقد الطاعن مع المطعون ضدها عقدا وكالة وليس بعقد عمل استنادا إلى انتفاء عنصر التبعية لأن إشراف الشركة عليه كان في حدود تصرفه البضاعة ولم يكن إشراف رب عمل بالنسبة لإنتاج والعمل وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون إذا لم يأخذ بالمعايير المقررة لتوفر عنصر التبعية والتي يكفي لتحقيقها ظهورها ولو في صورتها التنظيمية والإدارية كما لم يناقش دفاع الطاعن بشأنها ومنها ما هو ثابت بالدعوى من أن الطاعن يبيع لحساب صاحب العمل طبقا لتوجيهاته وفي

حدود تعليماته وأوامره وبطريقة تخضعه لرقابته في كل تصرفاته ويتقاضى أجره بصورة منتظمة وطبقا لأعرف وذلك في صورة نسبة مئوية على رقم المبيعات مما يعيب الحكم بما هوور .

وحيث ان هذا النعي صحيح ذاك لأن الحكم المطعون فيه قال في هذا الشأن "أن الثابت من أوراق الدعوى وأقوال الشهود الذين سمعوا أمام محكمة أول درجة أن علاقة الطاعن بالشركة المستأنفة كانت علاقة وكيل بالعمولة يأخذ نسبة محددة بواقع ١٪ من قيمة المبيعات ولم يكن له أجر محدد هذا بالإضافة إلى أنه يشترط لقيام علاقة العمل أن يكون العامل تحت إشراف وتوجيه رب العمل وتخضع لأوامره الأمر المنتفى في علاقة ... .. بالشركة المستأنفة أما ما يستند إليه المذكور من إنذار الشركة إليه بفصله من العمل بالنسبة لبعض البيوع فلا يعتبر إشرافا وإنما هو إنذار بفسخ عقد الوكالة بالعمولة وترى هذه المحكمة استنادا إلى المستندات المقدمة من الشركة المستأنفة أن علاقة الطرفين كانت عقد وكالة بالعمولة وأن كشوف الحساب المقدمة من الشركة تؤيد هذا النظر وأن إشراف الشركة كان في حدود تعريف البضاعة ولم يكن إشراف رب عمل بالنسبة للإنتاج والعمل والتوجيه والرقابة " ولما كان من المقرر قانونا أن أجر العامل كما يكون مبالا محمدا يكون أيضا نسبة مئوية معينة متفقاعا عليها وأن تبعية العامل لرب العمل هي عنصر جوهري في عقد العمل وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى انتفاء هذه التبعية استنادا إلى ما قرره من أن الثابت من أقوال الشهود الذين سمعوا في الدعوى ومن المستندات المقدمة فيها أن علاقة الطاعن بالشركة المطعون ضدها كانت علاقة وكالة بالعمولة وليست علاقة عمل دون أن يحصل الحكم في أسبابه أقوال هؤلاء الشهود أو يبين هذه المستندات ومضمونها وكيف استقى منها هذه الحقيقة التي قائم عليها فإن ذلك يعد قصورا مبطلا للحكم إذ لا يمكن معه تعيين الدليل الذي أقامت عليه المحكمة انتاعها والتحقق من أنه يفضي إلى النتيجة التي انتهت إليها مما يتعين معه نقض الحكم دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود العمراوى ومضوية تالسادة المستشارين : سليم  
واشد وعبد العليم الدهشان ومصطفى كمال سليم ومحمد صالح أبو رلى .

(٢٧)

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) إصلاح زراعى . " تصرف كبار الملاك فى اطيانهم الزراعية " . بيع .  
بطلان . ملكية .

تصرف المالك فيما لم يستول عليه من الاطيان الزراعية الزائدة عن الحد الأقصى . جوازه لمن  
يحترف الزراعة من صغار الزراع .

صغار الزراع . المقصود بهم . من يحترفون الزراعة باعتبارها مورد رزقهم الرئيسى .

(٢) إصلاح زراعى . " تصرف المالك إلى صغار الزراع " .  
أمر ولأنى .

أمر الناضى بالتصديق على التصرف الصادر من المالك إلى صغار الزراع . عمل رلائى . جواز  
التمسك ببطلان التصرف بأثبات عدم صحة الأقوال التى صدر التصديق بناء عليها .

(٣) نقض . " السبب الجديد " .

دفاع موضوعى لم يسبق مرضه على محكمة الموضع . عدم جواز اثارة لأول مرة أمام  
محكمة النقض .

١ — أجاز البند "ب" من المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى رقم  
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقمى ٣١١ لسنة ١١٥٢ ، ٣٠٠٤ لسنة ١٩٥٢



لمن يملك اطيانا تزيد على الحد الأقصى الجائز تملكه قانونا أن ينتقل إلى صغار  
الزراع ملكية ما لم يستول عليه من اطيانه الزائدة على هذا الحد ، واشترطت  
لذلك شروطا منها أن تكون حرفة المتصرف إليهم هي الزراعة ، وذلك تحقيقا  
للهدف من قانون الإصلاح الزراعي وهو إرساء قواعد العدالة في توزيع الأرض  
دلى من يفلحونها ويعيشون من زراعتها كمورد رئيسي لهم ، وتحقيقا لذات الهدف  
وضمانا لبقاء الأرض المتصرف فيها بمقتضى هذه المادة في أيدي صغار الزراع  
فقد نص في المادة الرابعة مكررا على عدم جواز التصرف فيها إلا إلى صغار  
الزراع ، وعلى ذلك يكون من صغار الزراع في حكم هاتين المادتين من تكون  
حرفته الزراعة باعتبارها مورد رزقه الرئيسي الذي يعول عليه في معيشته وهو  
ما أفصح عنه التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ الصادر من الهيئة العامة  
لإصلاح الزراعي ، وبالتالي فإن من يزرع أرضا ويعول في معيشته على حرفة  
أخرى لا يكون من صغار الزراع بالمعنى المقصود قانونا . إذ كان ذلك وكان  
الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن مهنة الطاعن الرئيسية التي يعول عليها في  
معيشته هي التدريس للأسباب السائنة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى  
ما انتهى إليه ورتب على ذلك بطلان العقد الصادر إلى الطاعن لمخالفته لحكم  
المادتين ٤ ، ٤ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي فإنه يكون قد التزم صحيح  
القانون .

٢ - مؤدى نصوص المواد ٤ ، ٤ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي ،  
٩ من التفسيرات التشريعية التي أصدرتها اللجنة العليا للإصلاح الزراعي وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> أن القاضى الجزئى إنما يعول في إصدار قراره  
بالتصديق على مجرد ما يدلى به المشتري من أقوال تفيد توفر الشروط المنصوص  
عليها في المادة ٤ دون أن يقوم من جانبه بأى إجراء من شأنه التحقق من صحة  
هذه الأقوال ، مما يجعل أمر القاضى بالتصديق عملا ولائيا يجوز معه لكل ذى  
مصلحة يؤثر فيها اعتبار العقد صحيحا أن يتمسك بطلانه ويثبت عدم صحة الأقوال  
التي صدر التصديق بناء عليها .

(١) نقض ١٩٦٧/١١/٧ مجموعة الميكنب الفنى السنة ١٨ ص ١٦٢١ .

٣ — إذ كان النعى ينطوى على دناع موضوعى جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى طنطا بطلب الحكم بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينه وبين المطعون ضده السادس بموجب عقد البيع المؤرخ ١٩٥١/٢/١٨ من الأرض الزراعية الميية الحدود والمعالم بمقد البيع المذكور وصحيفة الدعوى المشهورة فى ١٩٦٠/٥/٢٩ ، وأثناء نظر الدعوى طلب مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول قبول تدخله خصما فى الدعوى ليطلب الحكم برفضها تأسيسا على أنه اشترى ذات الأقطان موضوع الدعوى من نفس البائع بعقد تم شهره فى ١٩٦٠/٦/١٩ وفى ١٩٦١/٥/٢٩ قضت المحكمة بعدم قبول طلب التدخل وبصحة التعاقد الصادر للطاعن واستأنف مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٧ لسنة ١١ ق طنطا طالبا الغاءه وقبول تدخله خصما فى الدعوى والحكم برفضها مستندا فى ذلك إلى بطلان عقد شراء الطاعن لمخالفته لأحكام المادتين ٤٤ ، ٤٥ مكرر من قانون الإصلاح الزراعى . وفى ١٩٦٢/١/٢٣ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف نيا قضى به من عدم قبول تدخل — المستأنف وبقبول تدخله وبرفض طالباته موضوعا وتأييد الحكم فيما قضى به من صحة وتقاذ العقد المؤرخ ١٩٥٩/٢/١٨ ، وطعن مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول فى هذا الحكم بطريق القضا وقيد طعنه برقم ٣٢/٨٣ ق وفى أول نوفمبر سنة ١٩٦٦ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية

إلى محكمة استئناف طنطا للنظر في سبب الاستئناف آنف الذكر الذي يجب الحكم نفسه عن بحثه . وفي ١٩٦٨/٤/٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول تدخل المطعون ضدهم الخمسة الأول خصوصاً في الدعوى ورفضها . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وقد عرض على غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم قضى برفض الدعوى تأسيساً على بطلان عتد البيع الصادر إليه بمقولة أنه ليس من صفار الزراع الذين أجازت المسادتان ٤، ٤ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي التصرف إليهم في الأطيان الزائدة على النصاب الجائز تملكه قانوناً ، إذ يعمل مدرسا في حين أن اشتغاله بالتدريس لا يحل دون اعتباره من صفار الزراع مادام أنه يعمل بالزراعة فعلا .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن البند (ب) من المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقمي ٣١١ لسنة ١٩٥٢ ، ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ أجازت لمن يملك أطيانا تزيد على الحد الأقصى الجائز تملكه قانوناً أن ينقل إلى صفار الزراع ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزائدة على هذا الحد واشترطت لذلك شروطاً منها أن تكون حرفة المتصرف إليهم هي الزراعة وذلك تحقيقاً للهدف من قانون الإصلاح الزراعي وهو إرساء قواعد العدالة في توزيع الأرض على من يفلحونها ويعيشون من زراعتها كمورد رئيسي لهم وتحقيقاً لذات الهدف وضماناً لبقاء الأرض المتصرف فيها بتمتضي هذه المادة في أيدي صفار الزراع فقد نص في المادة الرابعة مكرراً على عدم جواز التصرف فيها إلا إلى صفار الزراع ، وعلى ذلك يكون من صفار الزراع في حكم هاتين المادتين من تكون حرفته الزراعة باعتبارها مورد رزقه الرئيسي الذي يعول عليه في معيشته وهو ما أفصح عنه التفسير التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ الصادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وبإلته لي فإن



من يزرع أرضا ويعول في معيشته على حرفة أخرى لا يكون من صغار الزراع بالمعنى المقصود قانونا — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن مهنة الطاعن الرئيسية التي يعول عليها في معيشته هي التدريس للأسباب السائغة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ورتب على ذلك بطلان العقد الصادر إلى الطاعن لمخالفته لحكم المادةين ٤، ٤ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي فإنه يكون قد اترم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاسناد وخالف القانون ذلك أن المحكمة الجزئية وعملا بالمادة اربعة من قانون الإصلاح الزراعي قد صدقت على عقد البيع الصادر إليه بعد أن أجرت تحقيقا ثبت منه اشتغاله بالزراعة وقد أهدر الحكم المطعون فيه حجة هذه القرينة دون تحقيق واستند إلى أسباب عامة غير محددة ولا سند لها في أوراق الدعوى .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن مؤدى نصوص المواد ٤ ، ٤ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي ، ٩ من التفسيرات التشريعية التي اصدرتها اللجنة العليا للإصلاح الزراعي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، أن القاضي الجزئي إنما يعول في اصدار قراره بالتصديق على مجرد ما يدعى به المشتري من أقوال تفيد توفر الشروط المنصوص عليها في المادة ٤ دون أن يقرر من جانبه بأي إجراء من شأنه التحقق من صحة هذه الأقوال مما يجعل أمر القاضي بالتصديق عملا ولائيا يجوز معه لكل ذي مصلحة يؤثر فيها اعتبار العقد صحيحا أن يتمسك ببطلانه ويثبت عدم صحة الأقوال التي صدر التصديق بناء عليها ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على قوله ” ان الثابت من إقرار الطاعن بالجلسة ومن الاطلاع على بطاقة العائلة أنه كان يعمل مدرسا وقت التصرف إليه بالبيع وأن صافي مرتبه ١٤ جنيه شهريا ومن ثم لا يكون الطاعن مزارعا أي لا يكون حرفته الأصلية الزراعة وحصوله على بطاقة حيازة زراعية لا يدل على أنه مزارع ولا ينفي أنه مدرس إذ أن بطاقة الحيازة تمنح لكل من يملك أو يستأجر أطيانا وملكية الطاعن سنة قرار يبط حسب الكشف الرسمي المقدم منه لا تدل على أنه مزارع يعتمد في معيشته أصلا على الزراعة “ وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه له

أصله الثابت في الأوراق ومائع ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ولا مخالفة فيه للقانون وبالنسبة إلى كون النعي على غير أساس .

وحيث أن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ انتهى إلى أن للطعون ضدهم الخمسة الأولى مصلحة في التمسك ببطلان العقد الصادر إليه دون أن يتحقق من أن مورثهم من صغار الزراع الذين يصبح التصرف لهم إليهم والحال أنه كان صاحب مخبز .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول لأنه ينطوي على دفاع موضوعي جسيم لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولا يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة القضاء . ولكل ما تقدم يكون الطعن برهته على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ١٦ يناير سنة ١٩٧٤

بقيادة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين :  
محمد أحمد محمود وجودة أحمد غيث وإبراهيم السعيد ذكرى وإسماعيل فرحات عثمان

( ٢٨ )

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . دعوى " الدعوى  
البوليصة " . تنفيذ

دين الضريبة ينشأ بمجرد توافر الواقعة المنشئة له طبقاً للقانون . للورد أداة تنفيذية لتحويل  
الضريبة . تصرف الممول في عقاره بالبيع . الحكم بإلغاء الحجز الإداري على هذا العقار استيفاء لضريبة  
الأرباح التجارية المستحقة بعد سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ إقامة الحكم قضاءه على أن الورد لم يوجه  
إلى الممول قبل تاريخ التصرف الذي سجل في سنة ١٩٥٩ ، وبالتالي عدم توافر شروط الدعوى  
البوليصة خطأ في القانون .

( ٢ ) ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية "

ضريبة الأرباح التجارية . استحقاقها سنوياً منوط بنتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي  
يشاركها الممول في بحر السنة .

١ — دين الضريبة ينشأ بمجرد توافر الواقعة المنشئة له طبقاً للقانون ، وهذه  
الواقعة تولد مع ميلاد الإرادة الخاضعة للضريبة ، أما الورد فهو أداة تنفيذية  
لتحويل الضريبة ولا يعتبر مصدراً للالتزام بالضريبة أو شرطاً لتكونه ، يؤيد هذا  
النظر أنه يبين من نصوص بعض مواد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن دين  
الضريبة ينشأ ويصبح واجب الأداء قبل أن يصدر به الورد ، فقد ألزم المشرع  
الممولين في المادتين ٤٤ ، ٤٨ من هذا القانون بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٤٦  
لسنة ١٩٥٠ بالوفاء بالضريبة على أساس الأقرار المقدم منهم ، وتقرر المادة ٤٥



وما بعدها أن الضريبة تصبح واجبة الأداء طبقا لما يستقر عليه رأى المصلحة إذا أصرت على تصحيح الاقرار المقدم من الممول ، وأجازت المادة ٩٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥١ لمصلحة توقيع حجز تنفيذى بقيمة ما هو مستحق من الضرائب على أساس الاقرار إذا لم يتم أداؤها في الموعد القانوني دون حاجة إلى إصدار الورد ، وتقضى المادة ٩٣ مكررا ( ١ ) بالزام الممول بفائدة قدرها ستة في المائة عن الضريبة التي لم يؤدها في ميعاد تقديم الاقرار اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ انتهاء المواعيد المحددة لأداؤها حتى تاريخ الأداء . ولا محل للنقد بما تنص عليه المادة ٩٢ من ذات القانون ، ذلك أن هذه المادة صريحة في أنها تعلق تحصيل الضريبة لانشؤها على صدور الأوراد الواجبة التنفيذ . ولا يغبر من ذلك مانعت عليه المادة ٩٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ ، ولما أورده القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقادم الضرائب والرسوم في مادته الثانية ، لأن هذين القانونين لم يستهدفا الإلزام عن الواقعة المندبة لدين الضريبة ، وإنما شرطا اتخاذ إجراءات معينة تيسيرا على الممولين في استرداد ما دفعوه بغير حق ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ ، وكذلك ما أوضحت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ تعليقا على المادة الثانية وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وجرى في قضائه على أن دين الضريبة لا ينشأ في ذمة الممول إلا بعد صدور الورد ، وأن دين ضريبة الأرباح التجارية موضوع التنفيذ المستحق عن سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ ، نال في الوجود لتاريخ التصرف الصادر منه — ببيع العقار المحجوز عليه إداريا — إلى المطعون عليه والمسجل في ٣ من سبتمبر ١٩٥٦ تأسيسا على أن الورد لم يكن قد وجه إليه حتى ذلك التاريخ . ورتب الحكم على ذلك عدم نوافر شروط الدعوى البوليصة بالنسبة لهذا التصرف ، وإلغاء الحجز الموقف على العقار المبيع ، فإنه يكون قد خالف القانون .

٢ — الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وفق المادتين ٣٨ و ٣٩/١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تستحق سنويا واستحقاقها منوط بنتيجة العدائيات على اختلاف أنواعها التي يباشرها الممول في بحر السنة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليهن الثلاث الأوليات أقمن الدعوى رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٢ مدني أمام محكمة المنصورة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب — انطاعة — ومراقب الشهر العقاري — المطعون عليه الرابع — طالبين فيها الحكم بإلغاء الحجز العقاري المسجل في ١٠ من أغسطس ١٩٦١ والموقع على المنزل المبين بالحدود والمالم بصحيفة الدنوى والملوك لمن بمقتضى العقد المسجل في ٣ من سبتمبر ١٩٥٩ ، وقلن شرحا للدعوى إنهن تملكن هذا المنزل عن طريق الشراء من والدهن المرحوم ... .. بموجب العقد سالف الذكر مثالثة بينهن ، غير أن مأمورية ضرائب المنصورة وقعت عليه بحجزا عقاريا مسجلا في ١٠ من أغسطس ١٩٦١ ظنا منها أنه مملوك لمدينها ... .. وإذا وقع هذا الحجز باطلا لأن العقار المحجوز عليه غير مملوك للمدين فقد أقمن ... .. بالطلبات سالفه البيان وردت معاهدة الضرائب بأن المادة ١١٣٩ من القانون المدني تخولها حق تتبع عقارات مدينها تحت أية يد كانت ، كما دفعت بعدم نفاذ التصرف الصادر إلى المطعون عليهن في حتمها طبقا لمادة ٢٣٧ وما بعدها من ذات القانون . وبتاريخ ٣٠ من يناير ١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهن الثلاث الأوليات هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ١١٠ لسنة ١٧ ق مدني المنصورة ، وبتاريخ ٥ من مارس ١٩٦٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء الحجز العقاري المسجل في ١٠ من أغسطس ١٩٦١ الموقع على المنزل المملوك للمطعون عليهن بمقتضى العقد المسجل في ٣ من سبتمبر ١٩٥٩ واعتبار الحجز كأن لم يكن . طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم

بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .  
وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت  
جلسة لنظره ، وفيها تنازلت الطائفة عن الوجه الأول من سبب الطعن المتعلق  
بعدم أحقيتها في تتبع عقارات مدينتها ، والتزمت النيابة وأبها .

وحيث أن الطائفة تنعى بالوجه الثاني من سبب الطعن على الحكم المطعون  
فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى بعدم توافر شروط  
الدعوى البوليصة بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى المطعون عليه على  
سند من القول بأن دين الضريبة المستحق على المورث عن سنتي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧  
قال في الوجود لحصول التصرف لأن الضريبة لا تعتبر ديناً في ذمة الممول إلا بعد  
صدور الورد الخاص بها طبقاً لنص المادة ٩٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
هذا في حين أن دين الضريبة يستحق في ذات التاريخ الذي تنشأ فيه الواقعة التي تولد  
عنها ، ولا يعلق على أي قرار أو إجراء تتخذه الإدارة المالية ، وقد جعل المشروع  
استحقاق الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية منوطاً بنتيجة العمليات التي  
يباشرها الممول خلال سنته المالية وبالتالي تستحق الضريبة في نهاية السنة  
الضريبة ، الأمر الذي يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث أن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان دين الضريبة ينشأ بمجرد  
توافر الواقعة المنشئة له طبقاً للقانون ، وهذه الواقعة تولد مع ميلاد الإراد  
الخاضع للضريبة ، أما الورد فهو أداة تنفيذية لتحويل الضريبة ، ولا يعتبر  
مصدراً للالتزام بالضريبة أو شرطاً لتكونه ، يؤيد هذا النظر أنه يبين من نصوص  
بعض مواد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن دين الضريبة ينشأ ويصبح واجب  
الاداء قبل أن يصدر به الورد ، فقد ألزم المشرع المولين في المادتين ٤٤ ، ٤٨  
من هذا القانون بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بالوفاء بالضريبة على  
أساس الاقرار المقدم منهم ، وتقرر المادة ٤٥ وما بعدها أن الضريبة تصبح واجبة  
الاداء طبقاً لما يستقر عليه رأي المصلحة إذا أصرت على تصحيح الاقرار المقدم  
من الممول ، وأجازت المادة ٩٢ بعد تعديلهما بالقانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٦ ،  
للمصلحة توقيع حجز تنفيذي بقيمة ما هو مستحق من الضرائب على أساس الاقرار



إذا لم يتم أداؤها في الموعد القانوني دون حاجة إلى إصدار الورد ، وتقضى المادة ٩٣ مكررا ( أ ) بالزام الممول بفائدة قدرها ستة في المائة عن الضريبة التي لم يؤدها في ميعاد تقديم الإقرار اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ انتهاء المواعيد المحددة لأدائها حتى تاريخ الاداء ، وكان لا محل للتحدى بما تنص عليه المادة ٩٢ من ذات القانون من أن ” يكون تحصيل الضرائب بمقتضى أوارد واجبة التنفيذ تصدر باسم من هم ملزمون قانونا بتسديدها للخرانة بغير اخلال بما قد يكون لهم من حق الرجوع على من هم مدينون بها . وتوقع هذه الأوراد من الموظفين الذين تعينهم اللأئحة التنفيذية ، ذلك أن هذه المادة صريحة في أنها تعلق تحصيل الضريبة لا تسوؤها على صدور الأوراد الواجبة التنفيذ ، وكان لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٩٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ من أن المدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٩٧ — وهي الخاصة بسقوط حق الممول في المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق — تبدأ من تاريخ إخطار الممول بربط الضريبة ، وإنه إذا عدل الربط بدأت مدة جديدة من تاريخ إخطاره بالربط المعدل ، ولا ما أورده القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقادم الضرائب والرسوم في مادته الثانية من بدأ سريان تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق من يوم دفعها إلا إذا ظهر الحق في طلب الرد بعد إجراءات اتخذتها الجهة التي قامت بالتحصيل ، فيبدأ التقادم من تاريخ إخطار الممول بحقه في الرد بموجب كتاب موصى عليه ، — لا يغير من ذلك ما تقدم — لأن هذين القانونين لم يستهدفا الإبانة عن الواقعة المنشئة لدين الضريبة وإنما شرطا اتخاذ إجراءات معينة لتيسيرها على الممولين في استرداد ماتفوه بغير حق ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بقولها أنه ” كذلك اختلف في شأن تاريخ بدء المدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٩٧ التي تقضى بأن يسقط حق الممول بالمطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق بمضى سنتين ، فمن قائل أن هذه المدة تبدأ من تاريخ دفع الضريبة أو تحصيلها ، ومن قائل أنها تبدأ من تاريخ إخطار الممول بربط الضريبة وعلمه بمقدارها ونفقا لأحكام القانون ، ولما كانت

أحكام القانون توجب على الممولين أداء الضريبة من واقع الاقرار، وقد ينطوي الممول في ذلك أو قد يلتبس عليه أمر مقدار المستحق عليه إذا ما تراكت عليه ضرائب أكثر من سنة، أو حدثت وقائع من شأنها تعديل ربط الضريبة كوفوق خسارة في سنة يجوز نقلها إلى سنة أخرى، أو كصدور قرار من لجنة الطعن أو حكم من المحكمة من شأنه تعديل أساس تحصيل الضريبة، وقد تمر مدة السنتين في أثناء تلك الوقائع ويختلط الأمر على الممول فلا يدري على وجه التحديد مقدار ما يعتبر مؤدي بالزيادة في سنة وبالنقص في سنة أخرى، ولا يجوز في هذه الحالة القول بسر يان المدة مع جهل الممول بحقوقه أو التزاماته، لذلك رؤى وضعاً للأمور في نصابها وتأميناً لحقوق الممولين أنفسهم أن تبدأ المدة من تاريخ أخطار الممول بالربط فإذا كان قد أدى زيادة على الربط الذي أعلن به كان عليه أن يبادر فيطالب بحقه وإلا كان سكوته مدعاة لسقوط حقه. فإذا أدى بعد الربط مبالغ ثم عدل هذا الربط وفقاً لأحكام القانون وجب أن يترتب للمول الحق ذاته في الاسترداد خلال سنتين من تاريخ إخطاره بالربط المعدل . . . .

وكذلك ما أوضحته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ تعليقاً على المادة الثانية بقولها " وتنص المادة الثانية من هذا المشروع على ميعاد بدء التقادم بالنسبة لحق المطالبة بما دفع من الضرائب والرسوم بغير حق، فنصت على أن يبدأ من يوم الدفع، وهذا ما يقرره القانون المدني، وأضاف المشروع أنه إذا ظهر الحق في طلب الرد بعد إجراءات اتخذتها الجهة التي قامت بالتحصيل فيبدأ التقادم من تاريخ إخطار الممول بحقه في الرد بموجب كتاب موصى عليه. وهذا الحكم الجديد تمليه العدالة"، لما كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أن الضريبة موضوع التنفيذ مستحقة على أرباح تجارية لمورث المطمعون عليهن عن سنتي ١٩٥٦، ١٩٥٧، وكانت الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وفق المادتين ٣٨، ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تستحق سنوياً واستحقاقها منوط بنتيجة العمليات على اختلاف أنواعها

التي يباشرها الممول في بحر السنة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر  
وجرى في قضائه على أن دين الضريبة لا ينشأ في ذمة الممول إلا بعد صدور الورد ،  
وأن دين ضريبة الأرباح موضوع التنفيذ تال في الوجود لتاريخ التصرف الصادر  
منه إلى المطعون عليهن الثلاث الأوليات والمسجل في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٩  
تأسيسا على أن الورد لم يكن قد وجه إليه حتى ذلك التاريخ ، ورتب الحكم على  
ذلك عدم توافر شروط الدعوى البوليصة بالنسبة لهذا التصرف وإلغاء الجز  
الموقع على العقار المبيع ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب  
نقضه .

---



## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٤

بقيادة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هبكل وعضوية السادة المستشارين :  
جودة أحمد غيث وإبراهيم السعيد ذكرى وإسماعيل فرحات عثمان وجلال عبد الرحيم عثمان .

( ٢٩ )

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ القضائية "أحوال شخصية" .

( ١ و ٢ و ٣ ) وقف " التغيير في الوقف " . دعوى " سماع الدعوى " .

أحوال شخصية . بطلان " بطلان التصرفات " .

( ١ ) التصرفات التي تندرج تحت المادة ١/١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ٧٨ لسنة ١٩٣١ ومن بينها التغيير في الوقت . الاثبات ليس شرطاً لصحتها قبل العمل بقانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، بل هو شرط لسماع الدعوى بها عند الانكار . بعد صدور قانون الوقف . الاثبات شرط لصحة هذه التصرفات . اغفال إثبات الإذن بالانتقال خارج مقر المحكمة في إظهار التغيير الحاصل في سنة ١٩٣٨ لا بطلان .

( ٢ ) التغيير في الوقف . قاصر على موضوع التغيير دون أن يتعدى إلى غيره من شروط ونصوص كتاب الوقف . مثال بشأن الشروط العشرة في كتاب الوقف .

( ٣ ) النص في كتاب الوقف على حق الواقعة في تكرار الشروط العشرة . استعمال حقها في واحد منها لا يسقط حقها في استعماله بعد ذلك .

( ٤ ) حكم " تسبب الحكم " . استثناء " الحكم في الاستئناف " .

تأييد الحكم المطعون فيه ، الصادر بعد التقض والإحالة ، للحكم الابتدائي ، والإحالة إليه في أسبابه فيما لا تعارض فيه . لا عيب .

١ — مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، و المادة ٣٦٤ من هذه اللائحة قبل إلغائها بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ ، أنه منذ صدور هذه اللائحة — كما كان الحال في ظل اللائحتين الشرعيتين الصادرتين في سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩١٠ — وحتى تاريخ العمل بقانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في ١٧ / ٦ / ١٩٤٦ ، لم يكن الإشهاد شرطا لصحة التصرفات التي تندرج تحت المادة ١٣٧ سالفه الذكر ومن بينها التغير في الوقف ، وإنما كان شرطا لسماع الدعوى بهذه التصرفات في حالة الإنكار فقط ، فاذا كان هناك إقرار من الخصم فلا يحتاج الدعوى إلى مسوغ للسماع ، أما بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فقد جعل المشرع الإشهاد شرطا لصحة هذه التصرفات ، وهو ما نص عليه في المادة الأولى منه ، وما أوضحت المذكرة التفسيرية للقانون تعليقا على هذه المادة . ولما كان الثابت في الدعوى أن التغير في الوقف المطلوب لإبطاله حصل في ١ / ٩ / ١٩٣٨ وقبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وأنه لا نزاع بين الخصوم على صدوره من الواقفه ، فإن التصرف به يكون صحيحا متى استوفى شرائطه الفقهية دون نظر إلى وجود إشهاد رسمي به أو ما إذا كان قد أذن لكاتب المحكمة بالانتقال إلى المكان الذي ضبط فيه ، لما كان ذلك فلا محل للطعن بالبطلان على هذا الإشهاد استنادا إلى أن كاتب المحكمة الذي أحيل إليه ضبطه قد حرره خارج مقر المحكمة دون أن يثبت فيه أنه كان مأذونا بالانتقال .

٢ — التغير في الوقف يكون قاصرا على الموهوع الذي حصل فيه التغير ولا يتعدى إلى غيره من الشروط والنصوص الأخرى الواردة بكتاب الوقف . ولما كان الثابت من أشهاد ٢٧ / ٦ / ١٩٣٨ أنه لا يوجد به ما يدل على أن الواقفة قد أسقطت ما اشترطته لنفسها من الشروط العشرة وكان لا وجه لاستدلال الطاعنين بالعبارته التي ضمنها الواقفة الإشهاد المذكور من ” أنها جعلت العمل والمعمول عليه فيما غيرت فيه اليوم هو ما جاء بهذا الإشهاد وما لا يخالفه أو ينافيه مما هو مدون بكتب الوقف والتغير السابقة عليه إذ هي لا يفيد ما فهمه الطاعنون منها من أن الواقفة أسقطت حقها في الشروط العشرة ، لأن معنى قولها ” أنها جعلت العمل والمعمول عليه فيما غيرت فيه اليوم هو ما جاء بهذا الإشهاد “ هو

وجوب العمل فيما غيرت فيه بالأحكام الثلاثة التي أوردتها الإثبات . وقولها " وما لا يخالفه أو ينافيه مما هو مدون بكتب الوقف والتغير السابقة عليه " أنها جعلت العمل أيضا بما لا يخالف هذه الأحكام الثلاثة مما جاء في كتب الوقف والتغير السابقة ، فيكون الذي لا يخالف التغير من الكتب السابقة ويجب استمرار العمل به هو ما عدا هذه الأمور الثلاثة ، ومنه الشروط العشرة ، الأمر الذي يفيد أن هذه العبارة هي تأكيد لمضمون التغير ، ودليل على بقاء الشروط العشرة على عكس ما يقوله الطاعنون ، وبذلك قول الواقعة في هذا الإثبات أنها " أشهدت على نفسها بما لها من الشروط للعشرة المذكورة أنها غيرت فيما — أى في كتب الوقف — بالصيغة الآتية . . . . " وليس أدل على أن الواقعة لم تقصد في هذا الإثبات ، إسقاط حقها في الشروط العشرة أنها نصت في إثبات تغيير ١٩٣٨/٩/١ على أنها تنازلت عن الشروط العشرة ، وأن هذا التنازل من الآن ، وهو ما لم تفعله في إثبات ١٩٣٨/٦/٢٧ . لما كان ذلك فإن إثبات التغير الصادر في ١٩٣٨/٩/١ يكون قد وقع ممن يملكه .

٣ — قول الطاعنين بأن الواقعة لا تملك التغير — في إثبات الوقف — بإثبات أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ لأن مجرد استعمال حقها في واحد من الشروط العشرة بإثبات التغير الصادر في ١٩٣٨/٦/٢٧ يسقط حقها في استعماله بعد ذلك ، مردود بأن الواقعة قد نصت على حقها في تكرار هذه الشروط ، بعبارة تفيد صراحة بمنطوقها جواز تكرار استعمال الشروط العشرة ، وأن هذه الشروط لا تنهى بوقوع أى شرط منها على أى فعل تراه الواقعة .

٤ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي ، وكان يبين من مراجعة أسباب الحكمين أنه لا خلاف بينهما في وجهات النظر ، فتعتبر أسباب الحكم الابتدائي في هذه الحالة مكملات لأسباب الحكم المطعون فيه فيما لا تعارض فيه ، ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه أنه أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي ، ويكون النعي عليه — بأنه لا وجه للإحالة إلى هذه الأسباب لأن دفاع الطاعنين بعد نقض الحكم الأول والإحالة منبت الصلة بدفاعهم السابق — في غير محله .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن .. أقاموا الدعوى ٦٧٣ سنة ١٩٦٠ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد كل من .. ووزارة الأوقاف يطلبون الحكم ببطلان إسهاد الصادر من محكمة طابدين الشرعية بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ وما ترتب عليه من آثار ، مؤسسين دعواهم على أنه بموجب الإسهاد الصادر أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية فى ٢ رجب سنة ١٣٥٢ هجرية الموافق ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وقفت المرحومة ... المنزل رقم ١٦ شارع طور سيناء والمنزل رقم ٢١ شارع الشيخ قمر قسم الوايل محافظة القاهرة على نفسها مدة حياتها ومن بعدها يكون ذلك جميعه وقفا على شقيقها ... ينتفع بالموقوف المذكور كانتفاع الواقعة مدة حياته ، ثم من بعده يكون ذلك جميعه وقفا على أولاده ينتفعون بالموقوف المذكور بالتساوى بينهم مدة حياتهم ، وشرطت فى وقفها هذا شروطا منها أن النظر على هذا الوقف يكون للواقعة مدة حياتها ثم من بعدها يكون لشقيقها ... ثم من بعده يكون لابنه ... إلى آخر من شرطت لهم النظر بالإسهاد المذكور ، كما شرطت لنفسها دون غيرها الشروط العشرة وهى الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والإبدال والاستبدال وزيادة وتقص ما ترى زيادته أو نقصانه من الشروط فى هذا الوقف وأن تفعل هذه الشروط كلها أو بعضها وتكرر ما تفعله منها مرارا عديدة كلما شئت مدة حياتها ، ولكنها أقرت بأنه لاحق لها من الآن فى تغيير مركز أخيها ... من حيث استحقاقه فى هذا الوقف وتنظره عليه ، كما أقرت بأنها لاحق لها من الآن فى تغيير أنصبة أولاد أخيها — الطاعنين — بالزيادة أو النقصان ولها الحق فى فعل الشروط فيما عدا ذلك ،

وقد توفي شقيقها حال حياتها في ١٩٣٧/٦/٣ عن أولاده الطاعنين، وبموجب إشهاد التغير الصادر أمام محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية بتاريخ ١٩٣٨/٦/٢٧ غيرت في الأوقاف الثلاثة المدينة بهذا الإشهاد ومنها وقفها الصادر بتاريخ ١٩٣٣/١١/٩ بأن أخرجت ربيبتها المطعون عليها الأولى هي وأولادها وذريتها من وقف المنزل رقم ١٤ بشارع القرية قسم الدرب الأحمر وجعلت لها مبالغاً تتقاضاه شهرياً من الأوقاف الثلاثة، وبموجب إشهاد التغير الصادر أمام محكمة عابدين الشرعية في أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ غيرت في مصارف الوقف بأن جعلته على نفسها مدة حياتها ومن بعدها يكون وقفاً على المطعون عليها الأولى تنتفع به وبما شاءت منه بسائر وجود الانتفاع الشرعية، ثم من بعدها يكون وقفاً معروفاً على أولادها وعلى زوجها بالتساوي بينهم على الوجه المشروع بهذا الإشهاد. وإذ توفيت الواقعة في ١٩٤٣/٩/١٦ وتمسكت المطعون عليها الأولى بهذا الإشهاد الأخير زاعمة أن الوقف جميعه قد صار إليها بموجبه ولا حق للطاعنين فيه رغم بطلان الإشهاد لصدوره من لا يملكه، فقد انتهوا إلى طلب الحكم بطايلتهم سالفه البيان.

وبتاريخ ١٩٦٤/٥/٣١ حكمت المحكمة بإخراج وزارة الأوقاف من الدعوى بلا مصروفات ويرفض دعوى الطاعنين. استأنف المدعون وورثة من توفي منهم هذا الحكم طالين بإلغاء الحكم لهم بطايلتهم وقيد الاستئناف برقم ٩٨ سنة ٨١ ق القاهرة للأحوال الشخصية، وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبطلان إشهاد التغير الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ من محكمة عابدين الشرعية وبطلان ما ترتب عليه من آثار ومنع منازعة المطعون عليها الأولى في ذلك. طعن المطعون عليها الأولى في هذا الحكم بطريق النقص بالطعن رقم ١٧ سنة ٣٥ ق "أحوال شخصية"، وبتاريخ ١٩٦٧/٤/٥ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة. مؤسسة قضاءها على أن الواقعة إنما أسقطت عن نفسها التغير في أنصبة أولاد أخيها بالزيادة أو النقصان وأبقت على حقها فيما عدا ذلك بحيث تملك إخراجهم من الوقف وحرمانهم من الاستحقاق فيه، وهو حال يغير حال الزيادة والنقصان في أنصبتهم ولا يعارضه. وعجل الطاعنون الاستئناف ضد المطعون عليها الأولى ووزارة الأوقاف، وطلب المطعون عليه الثاني التدخل خصماً منضمّاً إلى المطعون عليها



الأولى لأنها باصت له المنزل رقم ١١٦ بشارع طور سيناء . دفعت وزارة الأوقاف بعدم قبول الاستئناف شكلا بالنسبة لما لرفعه بعد الميعاد ، وبتاريخ ١٥/٦/١٩٦٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف بالنسبة لوزارة الأوقاف لرفعه بعد الميعاد ، وبقبول المطعون عليه الثاني خصما منضميا إلى المطعون عليهما الأولى وفي الموضوع برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بدفاع جديد مؤداه أن إشهاد التغير الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ حرر في منزل ... لا في مقر المحكمة دون أن يثبت كاتب المحكمة المحال عليه ضبطه أنه كان ماذونا بالانتقال وهو ما يبطل الإشهاد وقد رد الحكم على هذا الدفاع بأن عدم الإذن بالانتقال لا يترتب عليه إبطال الإشهاد ، وحسب الكاتب أن يذكر أنه ماذون بضبطه حتى يكون عمله صحيحا لأن هذا الإذن يشمل الانتقال إلى أي مكان لضبط الإشهاد ، في حين أن الإشهادات الشرعية طبقا للمادة ١٣٧ ، ٣٦٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تكون صحيحة إلا إذا ضبطت في مقر المحكمة أو الجهة التي يؤمر ويؤذن بالانتقال إليها ، وهذا الإذن بالانتقال لازم إذا وجد ما يبرره ويتعين إثباته في الإشهاد وهو ما أغفله الكاتب الذي جرد إشهاد التغير ، علاوة على أن الإذن بالضبط لا يغني عن الإذن بالانتقال من مقر المحكمة ، ولم يغير قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من أحكام هاتين المادتين إلا ما يتعلق منها بالجهة المنوط بها سماع الإشهاد ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه " يمنع عند الإنكار سماع دعوى الوقف أو الإقرار به أو استبداله أو الإدخال أو الانحراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه إلا إذا وجد



بذلك إسهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعى بالفطر المصرى أو ماذون من قبله كالمين فى المادة ٣٦٤ — من هذه اللائحة كان مقيدا بدفتر إحدى المحاكم الشرعية المصرية، والنص فى المادة ٣٦٤ من هذه اللائحة قبل إلغائها بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه "تؤخذ الإسهادات فى أحكام الكلية لدى الرئيس أو من يحيلها عليه من القضاة أو الكتاب. وفى المحاكم الجزئية لدى قضاتها أو من يحيلونها عليه من الكتاب ويجوز الانتقال بأخذ الإسهاد متى كان فى دائرة المحكمة"، يدل على أنه منذ صدور هذه اللائحة — كما كان الحال فى ظل اللائحتين الشرعيتين الصادرتين فى سنة ١٨٩٧ ، سنة ١٩١٠ — وحتى تاريخ العمل بقانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فى ١٧/٦/١٩٤٦ لم يكن الإسهاد شرطا لصحة التصرفات التى تتدرج تحت المادة ١٣٧ سالف الذكر ومن بينها التغير فى الوقف وإنما كان شرطا لسماع الدعوى بهذه التصرفات فى حالة الإنكار فقط فإذا كان هناك إقرار من الخصم فلا تحتاج الدعوى إلى مسوغ للسماع، أما بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فقد جعل المشرع الإسهاد شرطا لصحة هذه التصرفات وهو مانص عليه فى المادة الأولى منه إذ تقول "من وقت العمل بهذا القانون لا يصح الوقف ، ولا الرجوع فيه . ولا التغير فى مصارفه وشروطه ولا الاستبدال به من الواقف، إلا إذا صدر بذلك إسهاد ممن يملكه، لدى إحدى المحاكم الشرعية بالملكة المصرية ، على الوجه المبين بالمادتين الثانية والثالثة . وضبط بدفتر المحكمة"، وما أوضحته المذكرة التفسيرية للقانون تعليقا على هذه المادة بقولها "وقد اتجه التشريع وجهة أخرى لا يتقيد فيها بمذهب الإمام أبى حنيفة وتفتح الطريق للقضاء على البقية الباقية التى يسمح بها الحكم الشكلى ويكون التشريع الخاص بالوقف متسقا فى آثاره مع التشريعات الأخرى الخاصة بالتصرفات العقارية، ولحمل الناس على أن يعنوا عناية تامة بتوثيق الوقف وما يتعلق به توثيقا يتفق مع أهميته، لذلك اختار هذا المشروع أن يجعل الحكم الإجرائى حكما موضوعيا وأن يأخذ بأن جميع ما يحصل بعد العمل بهذا القانون من الوقف أو التغير فى مصارفه وشروطه أو الاستبدال به من الواقف لا يكون صحيحا إلا إذا صدر به إسهاد ممن يملكه لدى إحدى المحاكم الشرعية وقيد بدفترها ، كما جاء بهذه المادة، ولما كان الثابت فى الدعوى أن التغير فى الوقف المطلوب إبطاله حصل فى ١/٩/١٩٣٨ وقبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وأنه لا نزاع بين الخصوم على صدوره من الواقعة فإن التصرف به يكون صحيحا

متى استوفى شرائطه الفقهية دون نظر إلى وجود إشهاد رسمي به أو ما إذا كان قد أذن لكاتب المحكمة بالانتقال إلى المكان الذي ضبط فيه ، لما كان ذلك فلا محل للطعن بالبطلان على هذا الإشهاد استنادا إلى أن كاتب المحكمة الذي أحيل إليه ضبطه قد حرره خارج مقر المحكمة دون أن يثبت فيه أنه كان مأذونا بالانتقال وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض هذا الدفاع فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة الفاتون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أن الواقعة بإصدارها الإشهاد المؤرخ ١٩٣٨/٦/٢٧ بانحراج المطعون عليها الأولى وأولادها وذريتها من الاستحقاق في جميع أوقافها وجعلهم من أصحاب المرتبات والنص فيه على "أنها جعلت العمل والمعمل عليه فيما غيرت فيه اليوم هو ما جاء بهذا الإشهاد وما لا يخالفه أو يتناقضه مما هو مدون بكتب الوقف والتغيير السابقة عليه" قد أسقطت بذلك حقها في الشروط العشرة وأبطلت مشيئتها في تغيير الأوضاع الجارية المدونة في كتب الوقف والتغيير السابقة على إشهاد التغيير المذكور فلا تملك بعد ذلك إصدار إشهاد التغيير المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ الذي جعلت فيه وقف المنزل رقم .. من بعدها على ... ثم على أولادها وزوجها وقصرت ... على استحقاقها الموضح بهذا الإشهاد وألفت استحقاقها بإشهاد ١٩٣٨/٦/٢٧ ويقول الطاعنون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف ببطلان إشهاد ١٩٣٨/٩/١ استنادا إلى هذا الدفاع ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعول عليه وأكتفى بالقول بأن الواقعة لم تحرم نفسها من حق الإدخال الانحراج والإعطاء والحرمان في إشهاد ١٩٣٨ ٦/٢٧ فيكون لها الحق في إجراء التغيير ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن التغيير في الوقف يكون قاصرا على الموضوع الذي حصل فيه التغيير ولا يتعدى إلى غيره من الشروط والنصوص الأخرى الواردة بكتاب الوقف ، ولما كان الثابت من إشهاد ١٩٣٨/٦/٢٧ أنه لا يوجد ما يدل على أن الواقعة قد أسقطت ما اشترطته لنفسها من الشروط العشرة ، وكان لا وجه لاستدلال الطاعنين بالعبارة التي ضمنها الواقعة الإشهاد



المذكور من "أنها جعلت العمل والمعول عليه فيما غيرت فيه اليوم هو ما جاء ، بهذا الإشهاد وما لا يخالفه أو ينافيه مما هو مدون بكتب الوقف والتغير السابقة عليه" . إذ هي لاتفيد مافهمه الطاعنون منها من أن الواقعة أسقطت حقها في الشروط العشرة لأن معنى قولها "أنها جعلت العمل والمعول عليه فيما غيرت فيه اليوم هو ما جاء بهذا الإشهاد وهو وجوب العمل فيما غيرت فيه بالأحكام الثلاثة التي أوردها الإشهاد ( وأولها ) إخراج المطعون عليها الأولى وأولادها وذريتها من وقف المنزل رقم ... .. وجعل مرتب لها قدره ... .. تتقاضاه شهريا من الأوقاف الثلاثة ثم من بعدها يكون لذريتها على ما هو مدون بإشهاد التغير ( وثانيها ) إخراج الخيرات من مبلغ ٣٠ جنيها وردها لأصل الوقف ( وثالثها ) اشتراط عزل الناظر إذا تأخر عن صرف المرتب المخصص للمطعون عليها الأولى ، وقولها " وما لا يخالفه أو ينافيه مما هو مدون بكتب الوقف والتغير السابقة عليه " أنها جعلت العمل أيضا بما لا يخالف هذه الأحكام الثلاثة مما جاء في كتب الوقف والتغير السابقة ، فيكون الذي لا يخالف التغير من الكتب السابقة ويجب استمرار العمل به هو ما عدا هذه الأمور الثلاثة ومنه الشروط العشرة : الأمر الذي يفيد أن هذه العبارة هي تأكيد لمضمون التغيرات ودليل على بقاء الشروط العشرة على عكس ما يقوله الطاعنون ، وبذلك قول الواقعة في هذا الإشهاد أنها أشهدت على نفسها بما لها من الشروط العشرة المذكورة أنها غيرت فيها — أى في كتب الوقف — بالصيغة الآتية ... .. وليس أدل على أن الواقعة لم تقصد في هذا الإشهاد إسقاط حقها في الشروط العشرة من أنها نصت في إشهاد تغير ١/٩/١٩٣٨ على أنها تنازلت عن الشروط العشرة وأن هذا النزاع من الآن ، وهو ما لم تفعله في إشهاد ٢٧/٦/١٩٣٨ أما القول بأن الواقعة لاتملك التغير بإشهاد أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ لأن مجرد استعمال حقها في واحد من الشروط العشرة بإشهاد التغير الصادر في ٢٧/٦/١٩٣٨ يسقط حقها في استعماله بعد ذلك ، فهو مردود بأن الواقعة قد نصت على حقها في تكرار هذه الشروط إذ قالت في كتاب وقف ٩/١١/١٩٣٣ " وأن تفعل كل هذه الشروط أو بعضها وتكرر ما تفعله منها مرارا عديدة كما شئت مدة حياتها " ، وهي عبارة تفيد صراحة بمنطوقها جواز تكرار استعمال الشروط العشرة وأن هذه الشروط لاتنتهى بوقوع أى شرط منها على أى فعل تراه الواقعة ، لما كان ذلك فإن



إشهاد التغير الصادر في ١٩٣٨/٩/١ يكون قد وقع ممن يملكه، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أحال إلى ما أورده الحكم الابتدائي من أسباب لاتعارض معه مع أنه لا وجه للإحالة لأن دفاع الطاعنين بعد نقض الحكم الأول والإحالة منبت الصلة بدفاعهم السابق ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن هذا المعنى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي ، وكان النزاع في الدعوى يدور حول صحة إشهاد التغير الصادر من الواقعة في ١٩٣٨/٩/١ وانتهى القضاء فيه إلى صحة هذا الإشهاد ورفض دعوى الطاعنين ، وكان يبين من مراجعة أسباب الحكمين أنه لا خلاف بينهما في وجوأت النظر فتعتبر أسباب الحكم الابتدائي في هذه الحالة مكمله لأسباب الحكم المطعون فيه فيما لاتعارض فيه ، ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه أنه أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدي، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد سيد أحمد حماد وعلى صلاح الدين وأحمد صفاء الدين وعز الدين الحسيني .

( ٣٠ )

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الأدلة » .

سلطة قاضي الموضوع في بحث المستندات المقدمة له ، وفي استخلاص ما يراه متفقا مع الواقع متى كان استخلاصه سائغا .

( ٢ ) أموال « أموال عامة » . تقادم « التقادم المكسب » . حيازة . ملكية .

وضع اليد على الأموال العامة — مهما طالت مدته — لا يكسب الملكية ما لم يقع بعد زوال صفة المال العام عنها . مثال بشأن وضع اليد على أرض طرح النهر .

١ — لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث المستندات المقدمة له ، وفي استخلاص ما يراه متفقا مع الواقع متى كان استخلاصه سائغا .

٢ — وضع اليد على الأموال العامة مهما طالت مدته لا يكسب الملكية ما لم يقع بعد زوال صفة المال العام عنها . وإذا كانت محكمة الاستئناف — بما لها من سلطة موضوعية في تقدير الدليل — قد استخلصت مما ورد بتقرير الخبير أن الأطيان محل النزاع قد استقرت وأصبحت ثابتة منذ ... مما مؤداه زوال صفة المال العام عنها من هذا التاريخ وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر من أقوال شاهدي المطعون عليه وأحد شهود الطاعن أن والد المطعون عليه وضع اليد على الأطيان من قديم الزمان حتى توفي سنة ... فاستمر المطعون عليه في وضع اليد

عليها وضما مستوفيا كافة شروطه القانونية مدة تزيد على خمس عشرة سنة قبل أن يتعرض له الطاعن أو يعكر عليه حيازته ، فإن النعي عليه بالفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق لا يحدو أن يكون جدلا في تقدير الدليل مما تستغل به محكمة الموضوع بلا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكيم المطعون فيهما وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن وزير الخزانة بصفته ( الطاعن ) أقام الدعوى رقم ٢٧٣ سنة ١٩٥٥ كلى بنى سويف ضد ... .. ( المطعون عليه ) يطلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى الأطيان بالمدينة بصحيفتها والبالغ مساحتها ٧ ف و ١ ط و ١٥ س وقال شرحا للدعوى أن هذه الأطيان من أراضي طرح النهر والمملوكة للحكومة وأن المدعى عليه وضع يده عليها بغير حق ، وأن مصلحة الأموال المقررة كانت تجري حصرها عليه سنويا باعتبار أنه يقوم بزراعتها خفية وتربط عليه مقابل الاتفاقات بها ، ورغم قيامه بسداد جزء من هذا المقابل على فترات متعاقبة ، إلا أنه أقام الدعوى رقم ٢٣٢ سنة ١٩٥١ مدنى بنى سويف الجزئية بطلب منع تعرض مصلحة الأموال المقررة له في جزء من هذه الأطيان استنادا إلى وضع اليد عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وقضى فيها لصالحه ومن ثم لقد يادر المدعى برفع دعواه للحكم بطلباته سالفة البيان . وفي ١٩٥٨/١/١ حكمت المحكمة بنسب خير لتطبيق مستندات الطرفين على أرض النزاع وتحقيق وضع اليد عليها ومدته وسببه وبعد أن أعادت المحكمة المأمورية للتبوير لبيان ما إذا كانت الأطيان من أراضي طرح النهر وتاريخ ارتفاع مستواها عن منسوب ارتفاع المياه في وقت الفيضان العلادى ، حكمت في ١٩٦٦/٥/٣١ للدعى بطلباته . استأنف المدعى عليه



هذا الحكم طالبا إلغاء والقضاء برفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٨٢ سنة ٤٤ ق  
 بنى سوييف ، وفي ١٩٦٧/٦/٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت  
 المستأنف بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود أنه وضع اليد على  
 أرض النزاع مدة ١٥ سنة سابقة على تاريخ رفع الدعوى وإينفى المستأنف عليه  
 ذلك — وبمسند أن سمعت المحكمة شهود الطرفين ، عادت بتاريخ  
 ١٩٦٨/٢/١٠ فحكمت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى — طعن الطاعن  
 في هذا الحكم وفي الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٦/٧ بطريق النقض — وقدمت  
 النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطاعن بأولها على الحكامين  
 المطعون فيهما القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه أقام دناعه على أن  
 حيازة المطعون عليه لأرض النزاع هي حيازة عارضة لا تؤدي إلى كسب الملكية  
 بالتقادم ، فقد ظلت لحان الحصر التابعة لمصلحة الأموال المقررة ترعها منذ  
 سنة ١٩٤٥ وتحتصر الزراعة القائمة بها خفية باسم المطعون عليه الذي كان يقوم  
 بسداد مبالغ من مقابل الإنتفاع الربوط على الأطيان ، وقدم الطاعن استمارات  
 حصر الخفيه والكشوف الدالة على السداد ، وإذ عرض الخبير الذي ندبته  
 محكمة أول درجة هذه المستندات على المطعون عليه بمحض أعماله المؤرخ  
 ١٩٦٠/٤/٢٢ أقر بسداد المبالغ الواردة بها وإن كان قد أدعى أنها عن أطيان أخرى  
 بزرعها خفيه بحوض القنولة ١٠ ، وقدم للتدليل على ذلك كشفين يتضمنان استجاره  
 ١٦ ف ، ط ٩٦ بالحوض المذكور عن سنتي ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ وإذ كان المطعون عليه لم  
 يقدم الدليل على استجاره لهذا القدر أو وضع يده عليه بطريق الخفية قبل سنة ١٩٥٩  
 وكانت بعض المبالغ مسدده قبل السنة المذكورة ، وكان الثابت من الكشف الرسمية  
 المقدمة من الطاعن أن الأيجار المطلوب هو عن مساحة ٧ ف ، ١ ط ، ١٥ س فقد انتهى  
 الخبير إلى أن المطعون عليه لم يزرع قبل سنة ١٩٥٩ سوى أطيان النزاع — ويضيف  
 الطاعن أن الكشف المقدمة منه هي أوراق رسمية وتعتبر حجة فيما تضمنته ما لم  
 يظن فيها بالتروير وأن الحكم الابتدائي نفي نية التملك لدى المطعون عليه استنادا إلى  
 ثبوت سداد المبالغ الواردة بهذه الكشف مقابل انتفاعه بأرض النزاع ، إلا أن محكمة  
 الاستئناف اكتفت بمناقشة بعض المستندات المقدمة من الطاعن دون أن تعرض

لباقيا ، وذهبت إلى أن أوراق الدعوى خلو من عقد إيجار أو إيصال بسداد مقابل الانتفاع بأرض انتزاع وناتها أن الانتفاع بطريق الخفية يتم بغير عقد وأن قسائم دفع مقابل الانتفاع توجد تحت يد المستفيع — كما اغفلت الرد على الأسباب الواردة بتقرير الخبير والتي استند إليها الحكم الابتدائي في قضائه للطاعن بطلباته .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٦/٧ أنه رد على الاستندات المقدمة من الطاعن للتدليل على أن المطعون عليه كان يحوز الأطنان موضوع النزاع بطريق الخفية ، فإنه لا يوجد في أوراق الدعوى ما يستفاد منه قيام المطعون عليه بسداد مقابل الانتفاع بأرض النزاع الكائنة بحوض ... ، وأن الكشف المقدمة من الصراف لا تفيد استئجار المطعون عليه للأرض موضوع النزاع وإنما تدل على مجرد الادعاء بالتأخير في سداد الأجرة وأن قسيمي السداد المؤرختين ١٩٥٩/٩/٧ ، ١٩٥٩/٩/٨ تتعلقان بأطنان أخرى يضع المطعون عليه اليد عليها خفية ، وانتهى الحكم من ذلك إلى أن الطاعن قد عجز عن إثبات وجود علاقة بينه وبين المطعون عليه بشأن الانتفاع بالأطنان محل النزاع تبين بأن وضع يد هذا الأخير على تلك الأطنان لم يكن بنية التملك ، ولما كان ما أثبتته الحكم في خصوص المستندات المقدمة من الطاعن له أصالة الثابت في الأوراق ويكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها ، وفيه الرد الكافي على ما خلص إليه الخبير من أن المطعون عليه كان يحوز الأطنان موضوع النزاع بطريق الخفية ، ولما كان لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث المستندات المقدمة له وفي استخلاص ما يراه متفقا مع الواقع متى كان استخلاصه سائغا ، وكان المطعون عليه لا يحتاج بالكشف المقدمة من الطاعن والتي تنهض دليلا على أن يده على أرض النزاع كانت يدا عارضة ، فإن النعى على الحكمين بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث الخطأ في القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الخبير أوضح في تقريره أن أطنان النزاع كانت سنة ١٩٠٦ عبارة عن جزء من خور وهو قطعة من نهر النيل ، وقد طعنت وارتفعت بالتدريج إلى أن ظهرت في

الطبيعة سنة ١٩١٠ ، وأصبحت ثابتة ولا تتأثر بنهر النيل اعتباراً من عملية المساحة الخيرية سنة ١٩٣٥ ، وعلى الرغم من ذلك فقد استخلصت محكمة الاستئناف من هذا التقرير أن الأطنان أصبحت مستقرة منذ سنة ١٩١٠ في حين أن طرح النهر لا يعتبر مستقراً بمجرد ظهوره في الطبيعة . بل من الوقت الذي يرتفع فيه منسوب الأرض إلى الحد الذي يتجاوز منسوب ارتفاع الماء في وقت الفيضان العادي — وقد ترتب على هذا الخط أن المحكمة لم تظن إلى أن أرض التراجع في المدة من سنة ١٩١٠ حتى سنة ١٩٣٥ تعتبر من الأموال العامة بحسبانها جزءاً من النهر ، وأن وضع اليد عليها مهما طال مدته لا يؤدي إلى كسب ملكيتها بالتقادم ، ومع ذلك فقد استندت المحكمة في قضائها برفض دعوى الطاعن إلى أن الثابت من أقوال شاهدي الإنبات والشاهد الثاني من شهود النفي أن والد المطعون عليه وضع يده على أطنان التراجع من قديم الزمان بعصفته ماله كما أنها حتى توفي سنة ١٩٢٢ فوضع المطعون عليه اليد عليها باعتباره ماله كما ووارثاً لها عن والده — وهذا الذي أورده الحكم مفاده أن حيازة أرض التراجع انتقلت إلى المطعون عليه باعتباره خلفاً لأبيه عقب وفاته سنة ١٩٢٢ في وقت كانت فيه الأرض غير ثابتة كطرح نهر ، ومن ثم فإن هذه الحيازة تكون معيبة فلا تؤدي إلى كسب الملكية بالتقدم حتى بعد تاريخ استقرار طرح النهر في الحفية ، إلا بفعل يعتبر من جانب الحائز معارضة لحق الحكومة ، لأن حيازة السلف تنتقل إلى الخلف العام بصفاتها .

وحيث إن هذا النفي مردود ذلك أنه وإن كان وضع اليد على الأموال العامة مهما طال مدته لا يكسب الملكية مالم يقع بعد زوال صفة المال العام عنه ، إلا أنه لما كانت محكمة الاستئناف بما لها من سلطة موضوعية في تقدير الأدلة — قد استخلصت مما ورد بتقرير الخبير أن الأطنان محل النزاع قد استقرت وأصبحت ثابتة منذ سنة ١٩١٠ ، مما مؤداه زوال صفة المال العام عنها من هذا التاريخ



وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٨ قد استظهر من أقوال شاهدي المطعون عليه وأحد شهود الطاعن أن والد المطعون عليه وضع اليد على الأتبان من قديم الزمان حتى توفي سنة ١٩٢٢ فاستمر المطعون عليه في وضع اليد عليها وضعا مستوفيا كافة شروطه القانونية مدة تزيد على خمس عشرة سنة قبل أن يتعرض له الطاعن أو يكرهه حيازته ، فان النعى بهذين السببين لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بلا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب قصبجى ، ومحمد فاضل المرجوشى ومحمد مصطفى المنفلوطى ، وممدوح عطية .

( ٣١ )

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) بنوك . مؤسسات عامة .

اقتضى ملكية بنك مصر إلى الدولة واعتباره مؤسسة عامة . ق ٣٩ لسنة ١٩٦٠ . القرار  
الجمهورى ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ . بغير شخصيته المعنوية باعتباره مؤسسة عامة . تحول البنك إلى  
شركة مساهمة بقرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ .

( ٢ ) بنوك . مؤسسات عامة . موظفون . عمل . اختصاص . اختصاص  
ولائى .

الدعوى يثبت مصر — قبل تحويله إلى شركة مساهمة — موظفون عموميون . تطبيق لأئحة  
القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على موظفى المؤسسات العامة . بقاء علاقتهم بها رغم ذلك  
علاقة لأئحة تنفيذية . اختصاص القضاء الإدارى دون غيره بنظر المستوى الخاصة بهم .

( ٣ ) بنوك . عمل . اختصاص .

الجهة القضائية المختصة ينظر دعوى تعامل بثبوت حقه فى الترقية . العبرة فى تحديدها بوقت  
نشوء الحق . عدم الاعتماد بزوال صفة المؤسسة العامة عن البنك بعد ذلك وتحويله إلى شركة مساهمة .

١ — نص القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن ملكية بنك مصر إلى الدولة  
فى مادته الأولى على أن يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنقل ملكيته إلى الدولة  
ونص فى مادته السادسة على أن يبقى بنك مصر مسجلا كبنك تجارى ويجوز  
له أن يباشر كافة الأعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون

وقد ظل البنك وإلى أن صدر القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ بتحويله إلى شركة مساهمة مصرية على ذلك الوضع الذي لم يغيره ما نصت عليه المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ الخاص بإنشاء "مؤسسة مصر" من أن رأس مال هذه المؤسسة يتكون من أنصبة بنك مصر في رؤوس أموال الشركات المساهمة ومن رأس مال بنك مصر وغيره من المؤسسات العامة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية ، ذلك لأن الفقرة الثانية من تلك المادة نصت على أن تظل لبنك مصر شخصيته المعنوية وقد تحددت هذه الشخصية في القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه باعتبار البنك مؤسسة عامة .

٢ — إذ كان النزاع في الدعوى يقوم على امتناع البنك (بنك مصر) عن إصدار قرار بترقية المطعون ضده إلى الدرجة السادسة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ مع أنه كان يجب على البنك اتخاذ هذا الإجراء تنفيذاً للمنفور رقم ٨٧٢ الصادر في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٦٤ ، وكان ذلك البنك يعتبر وقتذاك مؤسسة عامة ، فإن علاقة المطعون ضده به تكون علاقة تنظيمية بوصفه موظفاً عاماً بحكم تبعيته لشخص من أشخاص القانون العام ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة من سريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ، لأن سريان هذه اللائحة على هؤلاء العاملين لا يتأدى منه أن علاقتهم بالمؤسسة لم تعد علاقة تنظيمية وإنما يعني أن أحكام هذه اللائحة أضحت بالنسبة للعاملين في المؤسسات العامة وهي من أشخاص القانون العام وتحكمها قواعده جزاء من هذه القواعد والأنظمة اللائحية التي تخضع لها علاقتهم بالمؤسسة العامة إذ أن المشرع لم يقصد من إصدار القرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه وعلى ما صرحت به مذكرته الإيضاحية — سوى توحيد المعاملة لجميع العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها بغية إزالة الفوارق بين العاملين في قطاع واحد خاصة وأنهم يعملون في ظروف واحدة لتحقيق أهداف مشتركة ، وذلك بمنأى عن المساس بطبيعة علاقة العاملين بالمؤسسات العامة التي بقيت كما هي تقوم



على أسس لائحية أو تنظيمية باعتبارهم موظفين عموميين . إذ كان ذلك فإن الاختصاص بنظر الدعوى يكون معقودا لجهة القضاء الإدارى دون جهة القضاء العادى أخذا بأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

٣ — العبرة فى تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى هى وقت نشوء حق المطعون ضده ( العامل ) فى الترقية فى ديسمبر سنة ١٩٦٤ الذى امتنع فيه البنك ( بنك مصر ) عن إصدار قرار بترقيته إلى هذه الدرجة ، دون اعتداد بزوال صفة المؤسسة العامة عن البنك بعد ذلك بتحويله إلى شركة مساهمة وانتهاء صفة الموظف العام عن المطعون ضده تبعا لذلك فى وقت لاحق (١) .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٤٢ سنة ١٩٦٥ عمال كلى القاهرة ضد البنك الطامن وطلب الحكم بترقيته إلى الدرجة السادسة اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ مع ما يقترب على ذلك من آثار مالية وقال فى بيان دعواه أنه التحق بخدمة البنك فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بعد أن حصل على دبلوم التجارة المتوسطة وفى ٢٥ يولييه سنة ١٩٦٤ أصدر البنك المنشور الدورى رقم ٨٧٢ — بتنظيم ترقية العاملين به وهو يقضى بترقية العامل الحاصل على شهادة التجارة الثانوية وما فى حكمها إلى الدرجة السادسة إذا أمضى فى خدمة البنك عشر سنوات كاملة ولم يوقع عليه خلال السنوات الثلاث الأخيرة جزاء تأديبى أو إدارى بغرامة توازى

(١) دراجع تفص ١٥/١٢/١٩٧١ مجموعة المكتب الفنى ص ٢٢ من ١٠٢٨ .

أجر خمسة أيام أو أى جزاء أشد ، واذ تخطأ البنك في الترقية الى هذه الدرجة بعد أن استوفى تلك المدة مع أن تقاريره في السنوات الثلاث الأخيرة تضمنت تقديره بدرجة ممتازة، ولم يستجب البنك لاعتراضه فقد أقام دعواه بطلباته المتقدمة وبتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة الابتدائية بأحقية المطعون ضده للدرجة السادسة اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ وما يترتب على ذلك من علاوات فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٣٦٨ سنة ٨٣ ق وفي ٤ مايو سنة ١٩٦٧ قضت تلك المحكمة برفض الدفع المبدي من الطاعن بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وباختصاصها وتأيد الحكم المستأنف — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنتجده جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاذ الطاعن في سبب الطعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى مستندا في ذلك إلى أن العاملين بالبنك لا يعتبرون موظفين عموميين بل يخضعون في منازعاتهم معه لإحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأن المادة ٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام قد استبعدت سريان القوانين المتعلقة بالوظائف العامة عليهم ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ نص في مادته الأولى على أن يعتبر البنك مؤسسة عامة بينما نصت المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ — الذى يحكم واقعة الدعوى دون القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ — على أن تسرى على موظفى المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التى يضعها مجلس الإدارة، وقد أصدر مجلس إدارة البنك استنادا إلى هذا النص قرارا باستمرار العمل باللائحة التنظيمية لموظفى وعمال البنك وظل هذا الوضع الى أن صدر القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ المعدول به من ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٥ بتحويل البنك إلى شركة مساهمة، كما أن صدور نظام العاملين بالقطاع العام بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٦ تقاذا لما نصت عليه المادة

٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ من أن لرئيس الجمهورية أن يصدر قراراً بتنظيم جميع أوضاع العاملين في — المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، لم يغير من كون علاقة العاملين بالمؤسسات والشركات العامة علاقة تنظيمية لائحية بوصفهم موظفين عموميين وإذا كان العاملون بالبنك يعتبرون في فترة النزاع موظفين عموميين وعلاقتهم به علاقة تنظيمية فإن مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري يكون هو المختص دون غيره بنظر هذه الدعوى ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى انعقاد الاختصاص لجهة القضاء العادي قد خالف قواعد الاختصاص الولائي .

وحيث أن هذا النعى صحيح ذلك أن القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر إلى الدولة قد نص في مادته الأولى على أن يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنقل ملكيته إلى الدولة ، ونص في مادته السادسة على أن يبقى بنك مصر مسجلاً كبنك تجاري ويجوز له أن يباشر كافة الأعمال المصرفية التي كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون ، وقد ظل البنك وإلى أن صدر القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ بتحويله إلى شركة مساهمة عربية على ذلك الوضع الذي لم يغيره ما نصت عليه المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ الخاص بإنشاء "مؤسسة مصر" من أن رأس مال هذه المؤسسة يتكون من أنصبه بنك مصر في رؤوس أموال الشركات المساهمة ومن رأس مال بنك مصر وغيره من المؤسسات العامة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية ذلك لأن الفقرة الثانية من تلك المادة نصت على أن تظل لبنك مصر شخصيته المعنوية وقد تحددت هذه الشخصية في القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه باعتبار البنك مؤسسة عامة ولما كان النزاع في الدعوى يقوم على امتناع البنك عن إصدار قرار بترقية المطعون ضده إلى الدرجة السادسة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ مع أنه كان يجب على البنك اتخاذ هذا الاجراء تنفيذاً للنشور رقم ٨٧٢ الصادر في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٦٤ ، وكان ذلك البنك يعتبر وقتذاك مؤسسة عامة فإن علاقة المطعون ضده به تكون علاقة تنظيمية بوصفه موظفاً عاماً بحكم تبعيته لشخص من أشخاص



القانون العام ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة من سريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة لأن سريان هذه اللائحة على هؤلاء العاملين لا يتأدى منه أن علاقتهم بالمؤسسة لم تعد علاقة تنظيمية وإنما يعنى أن أحكام هذه اللائحة أصبحت بالنسبة للعاملين فى المؤسسات العامة وهى من أشخاص القانون العام وتحكمها قواعد جزء من هذه القواعد والأنظمة اللائحية التى تخضع لها علاقتهم بالمؤسسة العامة إذ أن المشرع لم يقصد من اصدار القرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه — وعلى ما صرحت به مذكرته الإيضاحية — سوى توحيد المعاملة لجميع العاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لها بغية إزالة الفوارق بين العاملين فى قطاع واحد خاصة وأنهم يعملون فى ظروف واحدة لتحقيق أهداف مشتركة ، وذلك يتأتى عن المساس بطبيعة علاقة العاملين بالمؤسسات العامة التى بقيت كما هى تقوم على أسس لائحية أو تنظيمية باعتبارهم موظفين عموميين ، ولما كان ذلك فإن الاختصاص بنظر الدعوى يكون معقودا لجهة القضاء الإدارى دون جهة القضاء العادى أخذا بأحكام المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، ولا يغير من ذلك أن بنك مصر قد تحول من بعد إلى شركة مساهمة لأن العبرة فى تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر هذه الدعوى هى بوقت نشوء حق المطعون ضده فى الترقية إلى الدرجة السادسة — مستمدا من المنشور رقم ٨٧٢ آنف البيان فى ديسمبر سنة ١٩٦٤ الذى امتنع فيه البنك عن اصدار قرار يترقيته إلى هذه الدرجة دون اعتداد بزوال صفة المؤسسة العامة عن البنك وانتفاء صفة الموظف العام عن المطعون ضده تبعا لذلك فى وقت لاحق . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم اختصاص

المحكمة ولائيا بنظر الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما  
يوجب نقضه .

وحيث أن الموضوع صالح للحكم فيه - ولما تقدم بتعين الغاء الحكم المستأنف  
وقبول هذا الدفع والقضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى .

### لذلك

قضت المحكمة الحكم المطعون فيه وحكمت في الاستئناف رقم ١٣٢٨ سنة ٨٢  
قضائية بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى  
وللزم المطعون ضده بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

## جاسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نقيب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب نصيبى ومحمد فاضل المرجوش ومحمد مصطفى المنفلوطى ، وممدوخ عطية

( ٣٢ )

الطامن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) وكالة . محاماة . دعوى . " إعادة الدعوى إلى المرافعة " .

المحامى الموكل بالخصومة . - جواز اقامة غيره من الشامين فى القيام بأعمال الوكالة ما لم يكن ممنوعا من ذلك صراحة . حضور محام بالنيابة عنه بجاسة إعادة الدعوى إلى المرافعة . عدم اعتراضه على ذلك بالجلسات التالية . إجازة ضمنية .

( ٢ ) حكم " بيانات الحكم " . بطلان . " بطلان الأحكام " .

أسماء الوكلاء . عن الخصوم . ليست من البيانات الجوهرية التى يترتب على الخطأ فى إثباتها بطلان الحكم .

١ - من الآثار التى تترتب على التوكيل بالخصومة - جواز اقامة المحامى غيره من المحامين فى القيام بأعمال هذه الوكالة ، وذلك ما لم يكن ممنوعا من الاقامة صراحة فى التوكيل طبقا لأحكام المادة ٨٦ من قانون المرافعات الملغى . و إذا لم يثبت من الطاعن أو وكيله اعتراض على حضور الأستاذ . . . عن هذا الأخير فى الجلسات التالية - جلسة إعادة الدعوى إلى المرافعة التى حضر فيها محام نائبا عن وكيل الطاعن - فإن ذلك ينطوى على إجازة ضمنية لهذا الاقامة .

٢ - لا عبرة باختلاف اسم وكيل الطاعن فى محضر الجلسة عنه فى الحكم ، لأن الفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات الملغى قصرت للبطلان على النقص أو الخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم وصفاتهم وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية ، وليست أسماء الوكلاء من البيانات الجوهرية التى يترتب على الخطأ فى إثباتها بطلان الحكم .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن تقدم بطاب إلى مكتب العمل بشبرا الخيمة قال فيه أنه التحق بالعمل بمصنع المطعون ضده فى وظيفة مدير فنى من ١/٣/١٩٦٣ بمرتبة شهرى قدره ٥٥ ج بمقد غير محدد المدة ثم فصل بدون مبرر فى ٢/١/١٩٦٦، وإذ تعذر التوفيق بين الطرفين فقد أحال المكتب الشكوى إلى محكمة قاىوب التى قضت بجلسة ١٥/٥/١٩٦٦ بوقف تنفيذ قرار الفصل والزام المطعون ضده بأن يؤدى للطاعن أجره بواقع ٥٥ ج شهريا من تاريخ فصله حتى يقضى فى الموضوع . وأعان الطاعن طلباته الموضوعية وهى إلزام المطعون ضده بأن يدفع له مبلغ ١٦٥ ج مكافأة عن مدة خدمته و ٥٥ ج مقابل الانذار ومبلغ ١٠٠٠٠ ج عشرة آلاف جنيه تعويضا عن فصله تعسفا مع المصروفات . ثم احيات الدعوى باتفاق الطرفين إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيمت برقم ٤٦٩ سنة ١٩٦٦ عمال كلى القاهرة .

وبتاريخ ٢٥/١/١٩٦٦ قضت المحكمة أولا : بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة للشق الخاص بطاب مكافأة نهاية الخدمة ثانيا : وقبل انفصل فى الموضوع بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى ( الطاعن ) أن المدعى عليه فصله من عمله دون مبرر ومدى ما أصابه من ضرر من جراء فصله وصرحت للمدعى عليه بالنفى، وبعد أن تم التحقيق قضت المحكمة فى ٢٧/١٢/١٩٦٦ بالزام المدعى عليه ( المطعون ضده ) بأن يدفع للطاعن مبلغ ٢٠٥٥ جزيها والمصروفات استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٤٩٣ سنة ٨٣ ق كما استأنفه المطعون ضده وقيد استئنافه برقم ٢٤ سنة ٨٤ ق وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد . وبجلسة ٣١/٥/١٩٦٧

قضت المحكمة في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى الزام شركة . . . . . بأن تدفع للسيد . . . . . (الطاعن) مبلغ ٣٥٥ جنيها والمصروفات المناسبة عن الدرجتين . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ثم عرض الطعن على غرفة المشورة فقررت قصر النظر فيه على الوجه الأول من السبب الأول من أسباب الطعن وحددت لذلك جلسة ١٩٧٣/١٢/٨ وفيها اترمت النيابة رأيها النابت في مذكرتها .

وحيث أن وجه النمي يقوم على أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان جوهرى في الإجراءات أثر في الحكم ذلك لأن الهيئة التي نظرت الدعوى بجملة ١٩٦٧/٣/٢ كان من بين أعضائها السيد المستشار . . . . . كما ثبت من محضر الجلسة التي سمعت فيها المرافعة وحجرت الدعوة للحكم بجملة ١٩٦٧/٣/٣٠ إلا أن الهيئة التي نظرت الدعوى في هذا التاريخ أعادتها إلى المرافعة دون مداولة مع المستشار الغائب وبغير دعوة الخصوم إلى الحضور طبقا للقانون وكلفت محاميا بالحضور عن الطاعن في نفس الجلسة دون أن يكلفه الطاعن أو محاميه بالحضور ثم حجرت الدعوى للحكم لذات اليوم وأصدرت الحكم النمي كان معدا من الهيئة السابقة ، كما ثبت بالحكم أن المستأنف عليه (الطاعن) حضر معه الاستاذ . . . . . المحامي مما يتعارض مع ما ثبت بمحضر الجلسة ويستوجب بطلان الحكم .

وحيث أن هذا النمي مردود بأن الثابت من محضر جلسة ١٩٦٧/٣/٢ (مستند رقم ٩ حافظة رقم ٦) أن الهيئة التي سمعت المرافعة وحجرت الدعوى للحكم لم يكن السيد المستشار . . . . . بين أعضائها . كما ثبت من محضر جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ حضور الاستاذ . . . . . عن . . . . . عن الطاعن والاستاذ . . . . . عن الاستاذ . . . . . المحامي عن المطعون ضده وأصدرت الهيئة قرارها بفتح باب المرافعة لذات اليوم وثبت بمحضر الجلسة تصميم المحامين الحاضرين على

الطلبات وقررت المحكمة محرز القضية للحكم لذات الجلسة حيث صدر الحكم برفض الادعاء بالتروير وقبول الاستئناف شكلا وحددت جلسة لنظر الموضوع ، ولما كان مؤدى ما تقدم أن السيد المستشار . . . . لم يحضر الجلسة التي جُمعت فيها الدعوى للحكم وأن الدعوى أُعيدت إلى المرافعة بحضور الدفاع عن طرفي الخصومة وكان حضور الاستاذ . . . . المحامي عن الأستاذ . . . . المحامي عن الطاعن بجلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ لا مخالفة فيه للقانون إذ أنه من الآثار التي تترتب على التوكيل بالخصومة جواز إنابة المحامي غيره من المحامين في القيام بأعمال هذه الوكالة وذلك ما يكن ممنوعا من الإنابة صراحة في التوكيل طبقا لأحكام المادة ٨٦ من قانون المرافعات الملغى ولم يثبت من الطاعن أو وكيله اعتراض على حضور الأستاذ . . . . عن الأستاذ . . . . في الجلسات التالية لجلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ الأمر الذي ينطوي على إجازة ضمنية لهذه الإنابة ، وكان لاعتباره أيضا باختلاف اسم وكيل الطاعن في محضر الجلسة في الحكم لأن الفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات الملغى قصرت البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وعدم بيان أسماء التقضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية وليست أسماء الوكلاء من البيانات الجوهرية التي يترتب على الخطأ في إثباتها بطلان الحكم . لما كان ما تقدم — فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .



## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعشرية السادة المستشارين :  
أديب نصيجي ، وحافظ انوكيل ومحمد مصطفى المنفلوطي ، وممدوح عطية

( ٣٣ )

نظم رقم ١٣٩ لسنة ١٣٧ القضائية :

( ١ ) عمل . « عتد العمل » . « الاجازات » . نظام عام .

اجازات العامل بقراءها . فرضها لاعتبارات تتعلق بالنظام العام . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .  
استبدالها بأيام آخر أو بمقابل نقدي . شرطه . رفض الترخيص بالاجازة . إخلال بالتزام  
جوهرى يوجب تعويض العامل عنه .

( ٢ ) تأمينات اجتماعية . « تأمين الشيخوخة . المكافأة » . عمل . «  
مكافأة نهاية الخدمة .

تأمين الشيخوخة . حلولة محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتبارا من ١/١/١٩٦٢ . الالتزام  
بأداء مكافأة نهاية الخدمة بعد هذا التاريخ . وقوعه على عاتق مؤسسة التأمينات الاجتماعية دون  
رب للعمل .

١ — أجازات العامل بأنواعها — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> —  
قد فرضها الشارع لاعتبارات من النظام العام ، وهى فى نطاق القانون رقم ٩١  
لسنة ١٩٥٩ أيام معدودات من كل سنة لا يجوز فى غير الأحوال المقررة فى القانون  
ولغير مقتضيات العمل استبدالها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية ، كما لا يجوز

(١) نقض ١٩٦٨/٣/٢٠ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٩ ص ٥٥٠ ، ١٩٦٧/٢/١٥

استبدالها بمقابل تقضى وإلا فقدت اعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستحوالت إلى "عوض" وبمجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل ، وفي ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها ، والقول بأن للعامل أن يتراخى بأجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه لا عين حقه بينما لا يرد له فيه ، وهو حال يخالف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهرى من التزاماته التي يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العمل عنه .

٢ — مناد نص المادتين ٧٠ و ٧١ مكررا من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ انتهى بحكم واقعة الدعوى والمادة ٤ من القانون الأخير على ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أن نظام تأمين الشيخوخة قد حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ وأن الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة يقع على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل بعد هذا التاريخ . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى بطلب المكافأة قبل الوزارة المطعون ضدها على ذلك الأساس فإنه لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٩٠ سنة ١٩٦٤ عمال كلى القاهرة على

( ١ ) قض ١٢/٥/١٩٧٢ بحزمة المكتب القنى السنة ٢٣ ص ٨٩٤ .

وزارة الخزانة — المطعون ضدها — طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٦١٤ جنيها و ٣١٧ مليا من ذلك مبلغ ٨٤ جنيها و ٩١٦ مليا قيمة مكافأة نهاية الخدمة ومبلغ ٦ جنيهاً و ٩٤٢ مليا قيمة أمره عن المدة من ١٠/١/١٩٦٣ إلى ١٠/٥/١٩٦٣ ومبلغ ٤١ جنيهاً و ٦٦٦ مليا مقابل الإنذار ومبلغ ٢٩ جنيهاً و ١٥٩ مليا مقابل أجازة السنة الأولى المنتهية في ١٦/٨/١٩٦١ و ٥٠ جنيهاً مقابل الإجازة عن سنتين من ١٧/٨/١٩٦١ إلى ١٦/٨/١٩٦٣ — يخص منها ستة أيام منحتها أجازة فعلا ومبلغ جنيهاً مقابل الأجازة عن المدة من ١٧/٨/١٩٦٣ حتى انتهاء خدمته في ٣٠/٩/١٩٦٣ وقال في بيان ذلك إنه بعقد مؤرخ ١٧/٨/١٩٤٩ عين مديراً لدائرة ورثة المرحوم .. بأجر شهري قدره ٤٠ جنيهاً يضاف إليه مبلغ ٢٠ جنيهاً سنوياً تصرف في يناير من كل عام ، وفي أكتوبر سنة ١٩٦١ فرضت الحراسة على أموال .. واستمر على هذه الحال حتى أنهت إدارة الحراسة عمله بتاريخ ٣٠/٩/١٩٦٣ وأبدت استعادتها لدفع مستحقاته إلا أنها رفضت بعد ذلك الدفع ، ولما كانت أملاك .. قد آلت جميعاً إلى وزارة الخزانة لذلك فقد تقدم بطلب إليها لتسوية حقوقه إلا أنها لم تبت فيه الأمر الذي دعاه إلى رفع الدعوى بطلباته سالفه البيان . وبتاريخ ١٤/٢/١٩٦٦ حكمت محكمة أول درجة بالزام المدعى عليها — المطعون ضدها — بأن تدفع للطاعن مبلغ ٦٨ جنيهاً والمصروفات المناسبة . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٣٢٤ سنة ٨٣ ق كما استأنفته الوزارة المطعون دمه باستئناف فرعي قيد برقم ٣٦٤ سنة ٨٤ ق — وبتاريخ ١١/٥/١٩٦٧ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة لطالب مكافأة نهاية الخدمة لرفعها على غير ذي صفة وتعديل الحكم المستأنف وإلزام الوزارة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٦٨ جنيهاً . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١/١٢/١٩٧٣ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل السبب الأول من سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على عدم أحقية الطاعن لمقابل أجازاته في مدة خدمته السابقة على السنة التي فصل فيها وقصر استحقاقه على مقابل أجازة السنة الأخيرة ، وهو من الحكم



خطأ في تطبيق القانون لأن نزول العامل عن أجازته سواء أكان صريحاً أو ضمناً غير جائز طبقاً لنص المادة ٥٨ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأن مقابل هذه الأجازة يستحق التأمين إذا ترك العمل قبل استعماله لها بالنسبة لمدة التي لم يحصل على أجازته عنها مهما طالت هذه المدة ، كما يقع على عاتق رب العمل إثبات قيام العامل بأجازته وأوراق النزاع خلو من أى دليل على قيام العامل بما يستحق له من أجازات .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن أجازات العامل بأنواعها — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد فرضها الشارع لاعتبارات من النظام العام وفى شأن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أيام معدودات من كل سنة لا يجوز في غير الأحوال المقررة في القانون رفيع مقتضيات العمل استبدالها بأيام أخر من السنة أو السنوات التالية ، كما لا يجز — استبدالها بمقابل تقضى ، وإلا فقدت اعتبارها وتمطلت وظيفتها ولم تحتج الفرض منها واستعالت إلى «عرض» ومجرد ما سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل وفى ذلك منهادة على اعتبارات النظام العام التى دعت إليها ومخالفة لها ، والقول بأن للعامل أن يتراخى بأجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنردة أن يتمل صاحب العمل بالتزام — هو عوض حقه لا عين حقه بينما لا يد له فيه وهو حال يختلف عما إذا حل مبداءها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهرى من التزاماته التى يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه ، وإذا كان البات فى الدعوى أن الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه طالب بالأجازة وأن رب العمل رفض التصريح له بها فإنه لا يخفى له المطالبة بمقابلها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر وقضى برفض مقابل الأجازات عدا السنة الأخيرة التى فصل فيها الطاعن من العمل فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى من سببى الطعن مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قرر بالنسبة لمسكافة نهاية الخدمة أن هيئة التأمينات الاجتماعية هى المزمة بها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة فى حين

أنه مع التسليم جدلاً بأن هذا هو حكم ذلك القانون فليس له أثر رجعي بالنسبة للمكافأة المستحقة عن المدة السابقة على صدوره و يكون للطعون ضده صفة في الدعوى بشأن هذه المدة ، هذا فضلاً عن أنه ليس ثمة ما يمنع قانوناً أن يرجع العامل على رب العمل بمكافأته ولهذا الأخير أن يرجع على هيئة التأمينات بمادفعه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان مفاد نص المادتين ٧١ و ٧٠ مكرراً من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الذي ينكم واقعة الدعوى والمادة ٤ من القانون الأخير — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن نظام تأمين الشيخوخة قد حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ وأن الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة يقع على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل بعد هذا التاريخ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بعدم قبول الدعوى بطلب المكافأة قبل الوزارة المتضمن أنها على ذلك الأساس فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار : سليم راشد وعضوية السادة المستشارين : عبد العليم المدشان ،  
مصطفى كمال سليم ، محمد توفيق المنزوي محمد صالح أبو راس .

( ٣٤ )

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٥ القضائية :

( ٢١ ) حجز . " حجز ما للدين لدى الغير " . تنفيذ .

( ١ ) وجوب إعلان المحكوم عليه بالعزم على التنفيذ على ماله لدى الغير قبل إحراؤه بثمانية أيام  
على الأقل — م ١٤٤ مرافعات سابق . عدم جواز أداء الغير لشكركم به أو إجباره  
على ذلك قبل تمام هذا الإعلان .

( ٢ ) المادة ٥٦٧ مرافعات سابق . وضعها قاعدة عامة تسحب على الحالات الثلاث التي  
حدتها لقيام المحجوز لديه بالتوفاء بما في ذمته أو إيداعه . على ذلك .

١ — إذ نصت المادة ٥٧٤ مرافعات سابق — التي تحكم الدعوى — على  
أن لا يجوز للغير أن يؤدي المحكوم به ولا أن يبر على أدائه إلا بعد إعلان  
المحكوم عليه بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل " فقد أوجبت  
هذا الإعلان للمحكوم عليه — وعلى ماورد بالمذكرة الإيضاحية لقانون توقيا له  
من أن يفاجأ بالتنفيذ على مائعت يد الغير من أمواله دون علمه أو دون أن تتاح له  
الفرصة الكافية لمنع مع احتمال أن يكون له الحق في منعه بوجه من وجوه الاعتراض  
التي قد يجهلها الغير المطلوب منه التنفيذ ولا تكون له — على كل حال — صفة في  
التمسك بها .

٢ — مؤدى المادة ٥٦٧ من قانون المرافعات السابق — وعلى ما أفصححت  
عنه المذكرة الإيضاحية أنه إذا مضى خمسة عشر يوما من تاريخ التقرير بما في



الذمة وجب على المحجوز لديه أن يدفع للحاجز المبلغ الذى أقربه أو ما بنى منه بحق الحاجز بشرط أن يكون حتمه وقت الدفع ثابتا بسند تنفيذى وأن يكون قد اتخذ الإجراءات التى توجبها المادة ٧٤ للتنفيذ على الغير — فإذا تعدد الحاجزون وكان المبلغ المحجوز كافيا — فى ذلك الوقت المبين — لأداء حقوقهم جميعا وجب على المحجوز لديه أن يدفع إليهم مما فى ذمته بالشروط المتقدمة الذكر وإذا وقع تنجز جديد — فى الحالى — بعد انقضاء الميعاد المذكور فلا يزاحم الحاجز الجديد الحاجز السابق . وأما إذا لم يكن المبلغ الذى أقربه المحجوز لديه كافيا — فى الوقت المذكور — للوفاء بشقوق الحاجزين المتعدين وجب عندئذ إيداعه خزانة المحكمة لتقسيمه ورجاز لكل دائن آخر أن يتدخل فى إجراءات التقسيم فى الميعاد المعين لذلك مما يفيد أن هذه المادة إنما تضع قاعدة عامة تنسحب على الحالات الثلاث التى حددتها لوجوب قيام المحجوز لديه بالوفاء بما فى ذمته أو إيداعه على تقدير أن الوفاء وإيداع كلاهما ضرب من ضروب التنفيذ على الغير مما يتعين معه فى كليهما مراعاة الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٧٤ من قانون المرافعات .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتجهل فى أن الطاعن أقام ادعوى رقم ٥٩٠ سنة ٦٢ مدنى كلى الاسكندرية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بأحقية وحده فى صرف مبلغ ٤٧٢٣ جنيه و ١٢١ مليا المودعة خزانة محكمة العطارين الحزبية تأسيسا على أنه قد حصل على حكم نهائى بالزام المطعون عليه السادسة — الشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان بأن تدفع له هذا المبلغ وبتاريخ ١٩٦١/٣/٢ وتنفيذا لهذا الحكم أوقع حجرا تنفيذيا

على ما لها لدى المطعون ضده الأول — بنك بور سعيد — فلم يودع البنك المبلغ المحجوز عليه وقام بتقرير ما في ذمته في ١٤/٢/١٩٦١ بقلم كتاب محكمة العطارين الجزئية وبين في التقرير أسماء الاثنين الآخرين الحاجزين تحت يده ولما تخلف البنك عن الدفع أو الإيداع ، نفذ الطاعن على أموال البنك الخاصة في ٣/٤/١٩٦١ أقام البنك بدفع المبلغ المحجوز للمحضر طالبا منه إيداعه خزنة المحكمة لسبق توقيع شحور تنفيذية أخرى عليه فأودعه المحضر رغم اعتراض الطاعن الذي أقام دعوى مستعجلة قضى به فيها بأحققته في صرف هذا المبلغ إلا أن هذا الحكم ألغى استئنافا بدصره المبلغ المذكور فاضطر لإقامة الدعوى الماثلة بأحققته في صرف المبلغ ، بينما أقامت ضده المطعون عليها الثالثة — مه لحة الضرائب — دعوى فرعية بطلب الزامه برد هذا المبلغ وفي ٢٥ من يونيو سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى الفرعية وبعدم الاعتداء بالمحجز الموقع من مصلحة الضرائب على الوديعة المشار إليها ورفض أحقية الطاعن لهذا المبلغ واستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٥٤ سنة ١٩ ق مدني الاسكندرية وفي ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة بفرقة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو الخطأ في تطبيق القانون إذ انتهى إلى أن المحجوز لديه غير ملزم بإيداع ما في ذمته خزنة المحكمة على ذمة الحاجزين المتعدين لتقسيمه بينهم في حالة عدم كفاية المبلغ المودع لوفاء حقوقهم جميعا إلا بعد إعلان المحكوم عليه بالعزم على التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل في حين أن القانون لا يشترط هذا الإعلان إلا في الحالة التي يكون فيها المبلغ المحجوز كافيا للوفاء بحقوق الحاجزين أما في حالة عدم كفايته فقد أوجبت المادة ٣٦٧ من قانون المرافعات على المحجوز لديه إيداعه خزنة المحكمة لتقسيمه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ٤٧٤ مرافعات السابق — التي تحكم الدعوى — إذ نصت على أنه " لا يجوز للغير أن يؤدي المحكوم به ولا أن

يجبر على أدائه إلا بعد إعلان المحكوم عليه بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل " قد أوجبت هذا الإعلان للمحكوم عليه وعلى ماورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون — توقيماً له من أن يشاجأ بالتنفيذ على ما تحت يد الغير من أمواله دون علمه أو دون أن تتاح له الفرصة الكافية لمنع ، مع احتمال أن يكون له الحق في منعه بوجه من وجوه الاعتراض التي قد يجولها الغير المطلوب منه التنفيذ ، ولا تكون له — على كل حال — صفة في التمسك بها ، وإذا كان مؤدى المادة ٥٦٧ من قانون المرافعات السابق — وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية أنه إذا مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ التقرير بما في الذمة وجب على المحجوز لديه أن يدفع للحاجز المبلغ الذي أقربه أو ما ينفي منه بحق الحاجز بشرط أن يكون حقه وقت الدفع ثابتاً بسند تنفيدي وأن يكون قد اتخذ الإجراءات التي توجبها المادة ٤٧٤ للتنفيذ على الغير فإذا تعدد الحاجزون وكان المبلغ المحجوز كافياً في ذلك الوقت المبين لأداء حقوقهم جميعاً وجب على المحجوز لديه أن يدفع اليهم مما في ذمته بالشروط المتقدمة المذكورة وإذا وقع حجز جديد في الحالين بعد انقضاء الميعاد المذكور فلا يزاحم الحاجز الجديد الحاجز السابق وأما إذا لم يكن المبلغ الذي أقربه المحجوز لديه كافياً في الوقت المذكور — للوفاء بحقوق الحاجزين المتعددين وجب عندئذ إيداعه خزانة المحكمة لتقسيمه وجاز لكل دائن آخر أن يتدخل في إجراءات التقسيم في الميعاد المعين لذلك ، مما يفيد أن هذه المادة إنما تضع قاعدة عامة تنسحب على الحالات الثلاثة التي حددتها لوجوب قيام المحجوز لديه بالوفاء بما في ذمته أو إيداعه على تقدير أن الوفاء والإيداع كلاهما ضرب من ضروب التنفيذ على الغير مما يتعين معه في كليهما مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٧٤ من قانون المرافعات وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن الطاعن عندما نفذ على المحجوز لديه — المطعون ضده الأول — لم تكن مدة الثمانية أيام التي يلزم بعدها بالوفاء أو الإيداع قد انقضت ، ورتب على ذلك أن استلامه لمبلغ المودع لم يكن تنفيذاً على مال المحجوز لديه الخاص فانه يكون قد أصاب صحيح القانون بما يتعين معه رفض الطعن .



## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار عباس حلمي عبد الخواد وعضوية السادة المستشارين : محمد مأمون راشد  
وعثمان حسين عبد الله ومحمد توفيق الملقى ومحمد كمال عباس .

( ٣٥ )

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ) تزوير . " إنبات التزوير " . إنبات .

الحكم بقبول بعض شواهد التزوير لتحقيقه دون أية نص . هذه ، فاد . رفض دلائل التزوير  
الأخرى . بقاء حق المحكمة في تحيينها وصولاً إلى الانتع بجمعة الورقة أو تزويرها .

( ٢ ) تزوير . محكمة الموضوع . إنبات .

حق محكمة الموضوع في الحكم بالتزوير من تلقاء قديمها وفي أية حالة كانت عليها الدعوى  
م . م ٢٩٠ مرافعات سابق . لها في حالة تشككها في صحة الورقة أن تستعين في تكوين عقيدتها  
بما يثبت لديها في أوراق الدعوى من تحقيقات أو بما يظهر لها من الظروف وقرائن  
الأحوال .

( ٣ ) إنبات . " الإستجواب " . محكمة الموضوع .

إجابة طلب الاستجواب من الرخص المحولة لمحكمة الموضوع . حقنا في الالتمات منه متى  
وجدت في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الإجراء .

( ٤ ) إنبات . " الإحالة إلى التحقيق " . تزوير . " إنبات التزوير " .

محكمة الموضوع . نقض . " سلطة محكمة النقض " .

انقضاء بتزوير الأوراق المطعون فيها بالتزوير بناء على قرائن كافية الحملة . رفض منى لطلب الإحالة  
إلى التحقيق . قيام الحكم في هذه الحالة على موجب حاصل فهم محكمة الموضوع للدعوى بما لا رتبة .  
عليها فيه لمحكمة النقض .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> أن قبول محكمة الموضوع لشاهد من شواهد التزوير لتحقيقه سواء بالشهود أو بالخبرة لا يعني أنها رفضت دلائل التزوير الأخرى التي أوردتها مدعى التزوير بتقرير الطعن أو بمذكرة الشواهد مادام من حقها أن تحققها لتصل إلى الاقتناع بصحة الورقة أو تزويرها .

٢ - مفاد نص المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم من تلقاء نفسها برد أي ورقة وبطلانها إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة . وإذا جاءت هذه المادة خالية من أي قيد أو شرط ، فإن مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(٢)</sup> - هو تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، سواء حصل ادعاء بالتزوير أو لم يحصل ، وسواء نجح هذا الادعاء أو فشل كما يجوز للمحكمة في حالة تشكيكها في صحة الورقة المتمسك بها أن تستعين في تكوين عقيدتها في شأن تزوير الورقة بما يثبت لديها في أوراق الدعوى من تحقیقات ، أو بما يظهر لها من الظروف ومرائن الأحوال .

٣ - جرى قضاء هذه المحكمة <sup>(٣)</sup> على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الاستجواب لأنه من الرخص المخولة لها ، فلها أن تلتفت عنه إذا وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الإجراء .

٤ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة <sup>(٤)</sup> أنه متى قضت محكمة الموضوع بتزوير العقد متممة قضاؤها ، على ما أوردته من قرائن كافية لجملة ، فانها بذلك تكون قد رفضت ضمنا طلب الإحالة إلى التحقيق لما تبينته من عدم الحاجة إليه اكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى ، ويكون حكمها الصادر بهذه المثابة واقعا على موجب حاصل فهمها في الدعوى مما لا مراقبة عليه محكمة النقض .

( ١ ) نقض ١٩٦٧/١/٣١ مجموعة المآكثب الفنى . س ٠ ١٨ ص ٢٧٣

( ٢ ) نقض ١٩٣٤/٢/٢٢ مجموعة القواعد في ٢٥ سنة .

( ٣ ) نقض ١٩٧١/٥/٢٠ مجموعة المآكثب الفنى الجزع الأول ص ٤١٢ بند ٢٧ ص ٢٢ ص ٦٦٩

( ٤ ) نقض ١٩٧٠/٤/٢ مجموعة المآكثب الفنى . س ٠ ٢١ ص ٥٥٩

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت دعواها ابتداء أمام محكمة الجحرك الحزبية ضد الطاعن طالبة الحكم بطرده من الشقة الكائنة بالدور الأول العلوي من المنزل المبين بصحيفة الدعوى وتسليمها إليها خالية . وقالت بيانا لذلك أنها تملك بوصفها من وريثة ... .. حصة قدرها أربعة قراريط شائعة في ذلك المنزل وقد خصها باقى الوريثة بالشقة المذكورة ، والتي كانت مؤجرة من أحد الملاك على الشيوع إلى ... .. مورث المطعون عليهما الثانية والثالثة — كما نزل لها باقى وريثة هذا المستأجر بموافقة باقى الملاك على الشيوع عن إيجار الشقة السالف ذكرها ، ولما أرادت تسلمها فوجئت بالطاعن يستولى عليها بطريق الغصب . دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن طالب الطرد غير متدر التبعة . نقضت المحكمة بعدم اختصاصها وأحالت الدعوى إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية حيث قيدت برقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٢ طلب الطاعن رفض الدعوى لأنه استأجر الشقة من مورث الطاعن عليهما الثانية والثالثة ثم اشترى منه الحصة الشائعة التي كان يملكها في المنزل بعقد ابتدائي مؤرخ في ١٩٦٠/١١/٢٥ ووضع يده على الشقة بهذه الصفة من تاريخ الشراء . أدخلت المطعون عليهما الأولى المطعون عليهما الثانية والثالثة للحكم في مواجهتهما بطلباتهما فدفع الحاضر عنهما بعدم علمهما بصدر عقد البيع من مورثهما ، ثم عدل عن ذلك إلى الادعاء بترويز العقد مستندا إلى عدة شواهد من بينها أن التوقيع المنسوب إلى مورثهما ليس توقيعه وأن صلب العقد به تحشير يقطع بتروييره . وفي ١٩٦٤/١٢/١ نذبت المحكمة قسم أبحاث التزييف والتروير بمصلحة الطب



الشرعى بالاسكندرية لإجراء المضاهاه بين التوقيع المدعى بتزويره وبين توقيعات المورث المعترف بها . قدم الحبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أنه وإن كان التوقيع صحيحا وصادرا من صاحبه إلا أنه كان موقعا به أصلا أسفل بيانات أخرى تغاير بيانات عقد البيع موضوع النزاع وأن البيانات الأصلية قد محيت وأثبتت في موضعها عبارات العقد في وقت لاحق . واذ أطمأنت المحكمة إلى تزوير العقد المذكور فقد حكمت في ١٤/١٢/١٩٦٥ برده وبطلانه وبطرد الطاعن من العين وتسليمها إلى المطعون عليها الأولى خالية مما يشغلها . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ١٣٢ سنة ٢٢ ق . وبتاريخ ٢٢/٥/١٩٦٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتها أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينحصر الطاعن بالسبب الثانى وبالشق الأخير من السبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ويقول في بيان ذلك أن المحكمة قد قبلت الشاهد الأول من شواهد التزوير الذى ينصب على توقيع مورث المطعون عليها الثانية والثالثة على عقد البيع ونذبت قسم أبحاث التزييف والتزوير لبحثه والتفتت عما أشار إليه تقرير انطعن في موضع آخر من وجود تمشير في الكتابة ، وأنه على الرغم من أن الحبير قد ثبت له أن التوقيع صحيح وصادر من يد صاحبه إلا أنه لم يقف عند حد المهمة التى كلفته بها المحكمة بل بحث صلب الورقة ورأى أن الكتابة الأصلية فيها قد محيت وحلت محلها كتابة غيرهما مما يعيب تقريره في هذا الخصوص بالبطلان غير أن المحكمة انتهت إلى القضاء بتزوير العقد أخذا بهذا التقرير ، واستنادا إلى حكم المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات ( السابق ) على الرغم من أن هذه المادة لا تنطبق على وائعة الدعوى إذ تشترط للحكم بالتزوير شروطا غير متوافره فيها وهي أن تستظهر المحكمة التزوير من تلقاء نفسها وأن يكون التزوير ظاهرا بجلاء من حالة الورقة ومن ظروف الدعوى كما أن المحكمة لم تبين الظروف والقرائن التى استبانت منها التزوير ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفه القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعمى في غير محله . ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قبول محكمة الموضوع لشاهد من شواهد التزوير لتحقيقه سواء بالشهود أو بالخبرة لا يعنى إنها رفضت دلائل التزوير الأخرى التي أوردتها مدعى التزوير بتقرير الطعن أو بمذكرة الشواهد ما دام من حقها أن تحقّقها لتصل إلى الاقتناع بصحة الورقة أو تزويرها وكانت المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق ( المنطبق على واقعة الدعوى ) تنص على أنه يجوز للمحكمة ولو لم يدع أمامها بالتزوير أن تحكم برد أية ورقة وببطلانها إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، ويجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك ، ممّن مفاده أنه يجوز للمحكمة الموضوع أن تحكم من تلقاء نفسها برد أى ورقة وببطلانها إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى إنها مزورة وقد جاءت هذه المادة خالية من أى قيد أو شرط ، فإن مؤدى ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو تطبيقها في أى حالة كانت عليها الدعوى ، سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح هذا الادعاء أو فشل كما يجوز للمحكمة في حالة تشكيكها في صحة الورقة التمسك بها أن تستعين في تكوين عقيدتها في شأن تزوير الورقة بما يثبت لديها في أوراق الدعوى من تحقيقات أو بما يظهر له من الظروف وقرائن الأحوال — لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد أشار إلى ما أوردته مدعيتا التزوير في مذكرة شواهد التزوير من أن العقد مكتوب بطريق التحشير وأن خبير مصاحبة الطب الشرعي قد خلص من فحص السند بالوسائل العلمية والفنية إلى أنه وأن كان توقيع المورث صحيحا وصادرا عن يده ، إلا أنه كان موقفا به في الأصل تحت بيانات أخرى معاربه لصلب العقد المطعون عليه ، وقد بحيث البيانات الأصلية محوآليا وكتبت بيانات الحالية محلها وبعد أن أثبتت المحكمة اطلاعها على العقد انتهت إلى أنه مزور واستندت في ذلك إلى قرائن أهمها أن التوقيع كان بالقلم الرصاص في الوقت الذي حدد فيه صلب الورقة بالقلم الكرييا ، وأنه توجد آثار جرات للألفاظ السابقة بالقلم الرصاص في مواضع تحرير البيانات الحالية وأن بيانات العقد حررت على ورقة هي بيضاء في الأصل ثم سطرت بسطور مصطنعة وأن مظهر العقد يدل على أنه كتب على ورقة قديمة متآكلة الحواف مما يشير إلى أنها



من أوراق قديمة مستعملة في الكتابة فعلا ، وقد هيات للطاعن صداقته  
للمسئوب إليه العقد سبيل الحصول على هذه الورقة القديمة وأن بهذه الورقة  
بيانات متروكة وأن الكتابة محشورة مما يدل على أن كاتبها كان يهدف إلى ملء  
الفراغ في حيز لا يتعدى به التوقيع ، وأن أحدا لم يشهد على العقد على خلاف  
ما جرت به العادة . . . وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى ذلك قوله : إن  
المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات قد أجازت للمحكمة وأولم يدع أمامها  
بالتزوير أن تحكم برد أى ورقة وبطلانها إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من  
ظروف الدعوى أنها مزورة ومن ثم فإن النعى على محكمة أول درجة من تعرضها  
لصلب المحرر الذى لم يطعن عليه يضحى في غير محله استنادا إلى الحق المخول للمحكمة  
بالمادة المتقدمة ، ولما هو ثابت من تقرير الطعن ومذكرة شواهد التزوير من  
أن الطاعتين قد انصب طعنهما على التوقيع وعلى صلب العقد — وبين من ذلك  
أن الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالتزوير إلى أدلة وقرائن سائغة  
اطمأننت إليها المحكمة وتضافرت في تكوين عقيدتها بتزوير العقد ومن شأنها  
أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها — لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم  
بمخالفة القانون والقصور في التسبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول والشق الأول من السبب الثالث  
على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب ويقول  
في بيان ذلك أنه طلب استجواب المطعون ضدهما الثانية والثالثة في شأن التوكيل  
الصادر منهما للحامى الذى ادعى بالتزوير وذلك لأنهما غادرتا مصر نهائيا  
للإقامة في اليونان وأصبح توكيلهما للحامى المذكور ملغيا ، غير أن الحكم المطعون  
فيه لم يستجب لهذا الطلب قولا منه بأنه لا جدوى من مناقشة مدعيتى التزوير  
بعد أن ثبت تزوير العقد في حين أن الطاعن كان يستهدف من هذه المناقشة  
إثبات أن الحامى لم تكن له صفة في الادعاء بالتزوير نيابة عنهما كما أن الطاعن  
قد طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حصول البيع فعلا ، ومناقشة زوج  
المطعون عليها الثانية في إقرار الصادر منه بتسليمه من الطاعن باقى ثمن الحصة  
المبيعة إلا أن الحكم أغفل الرد على هذين الطالين ، وفي ذلك ما يعيبه بالقصور  
في التسبب والإخلال بحق الدفاع .



وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود ذلك أنه لما كانت المادة ١٦٨ من قانون المرافعات ( السابق ) تنص على أنه " إذا رأت المحكمة أن الدعوى ليست في حاجة إلى استجواب رفضت طلب الاستجواب " وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الاستجواب لأنه من الرخص المحولة لها ، فلها أن تلتفت عنه إذا وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الإجراء وكان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب الاستجواب المقدم من الطاعن بأنه لا يرى حاجة إلى إجراء الاستجواب بعد أن ثبت له تزوير السند استنادا إلى الأدلة التي سلفت الإشارة إليها في الرد على السبب السابق ومن بينها حق المحكمة من تلقاء نفسها في القضاء بالتزوير ولو لم يدع أمامها به فهذا حسبها في الرد على الطلب المشار إليه . والنعي في شقه الثاني مردود بأنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى قضت محكمة الموضوع بتزوير العقد مقيمة قضاءها على ما أوردته من قرائن كافية لخله فإنها بذلك تكون قد رفضت ضمنا طلب الإحالة إلى التحقيق لما تبينته من عدم الحاجة إليه اكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى ، ويكون حكمها الصادر بهذه المثابة واقعا على موجب حاصل فهمها في الدعوى مما لا مراقبة عليه من محكمة النقض — وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بنى قضاءه برد وبطلان العقد على الأدلة وانقراض التي أوردتها والتي رآها كافية لتكوين عقيدته بما يفي عن إجراء التحقيق وشهادة الشهود — لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع وبالقصور في اتسبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المدعون فيه خالف القانون بأن قضى بطرد الطاعن من الشقة موضوع النزاع استنادا إلى ما انتهى إليه من تزوير عقد شرائه لحصة في العقار وأغفل ما تمسك به الطاعن من أنه مستأجر هذه الشقة من مورث المطعون عليهما الثانية والثالثة قبل أن يشتري حصة هذا الأخير في العقار بالعقد المدعى بتزويره كما أن الحكم قضى لصالح المطعون ضدها برد وبطلان العقد المذكور وبطرد الطاعن من العين مع أن هذا العقد لم يكن محررا بينه وبينها ، وأنه لا تربطه بها أي رابطة ولم ينازعها في ملكيتها للحصة الشائعة

في العقار ، بما لا يجعل لها صفة في رفع الدعوى ضده ، غير أن الحكم المطعون فيه جانب هذا النظر بما يعيبه بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك أنه لما كان البين من الأوراق أن الدعوى أقيمت من المطعون ضدها الأولى على الطاعن بطلب طرده من الشقة موضوع النزاع لأنه يضع يده عليها فصباً ، وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه — قد أورد في أسبابه دفاع الطاعن من أنه يستند في حيازته للشقة المذكورة إلى عقد إيجار صادر إليه من مورث المطعون ضدهما الثانية والثالثة ، ورد الحكم على ذلك بأن الطاعن لم يقدم دليلاً على هذا الدفاع ، واستند الحكم في قضائه بطرد الطاعن من الشقة إلى أنه وقد ادعت المطعون عليهما الثانية والثالثة تزوير عقد البيع المنسوب صدره إلى مورثهما والذي يركن إليه الطاعن في حيازته للشقة المذكورة وتبينت المحكمة تزويره فحكمت برده وبطلانه فقد أصبحت يده عليها بد غاصب لا سند لها من القانون وانتهت المحكمة من ذلك إلى القضاء لصالح المطعون ضدها الأولى بالزام الطاعن بتسليم الشقة إليها ، تأسيساً على التنازل عن إيجار تلك الشقة الصادر إليها من ورثة المستأجر السابق لها بموافقة باقي ملاك العقار . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون في غير محله .

## جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار عباس حلمي عبد الجواد وعضوية السادة المستشارين : عدلي بخدادى  
وعثمان حسين عبد الله ومحمد توفيق المدنى ومحمد كمال عباس

(٣٦)

### الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١) تقضى . "إعلان الطعن" . إعلان . "بطلان الإعلان" . بطلان .

إعلان الطعن بالنقض فى الميعاد . حضور المظنون ضده وتقديمه مذكرة بدفاعه . التمسك  
ببطلان الإعلان دون بيان وجه المصلحة . غير مقبول .

(٣ ، ٢) عقد . "عيوب الإرادة . الإكراه" . بطلان . "بطلان  
التصرفات" .

(٢) الإكراه المطلق للرضا . تحققه . تهديد المتعاقد بخاطر جميع ممتلكات نفسه أو بماله  
أو باستعمال وسائل ضغط لا قبل له بالحيل أو التخلص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة  
تجمله على الأثر بقبول ما لم يكن ليقبله اختيارا .

(٣) الإكراه الذى يعتد به سببا لإبطال العقد . شرطه أن يكون غير مشروع ١/٢٧٣  
مدنى . استخدام وسيلة قانونية — التهديد بالتنفيذ بدین — فى الضغط على المتعاقد للوصول  
إلى فرض غير مشروع . إكراه .

(٤ ، ٥) عقد . "عيوب الإرادة . الإكراه" . تقضى . "سلطة محكمة  
النقض" . محكمة الموضوع .

(٤) تقدير كون الأعمال التى وقع بها الإكراه مشروعة أو غير مشروعة . دخولها تحت رقابة  
محكمة النقض متى كانت تلك الأعمال مبينة فى الحكم .



( ٥ ) تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها على قسر التعاقد . أمور موضوعة تستغل بها محنة الموضع دون مقب من محكمة النقض .

( ٦ ) عقد. "عيوب الإرادة. الإكراه". حكم. "ما لا يعد قصورا".  
إثبات الحكم أن المظعون ضده اضطر — تحت تهديد الطائن له بتنفيذ حكم الطارد من العين المؤجرة في الظروف المحيطة التي أوردتها — إلى التوقيع للطاعن على عقد يبعه له المبانى التي أقامها على العين المؤجرة بشمن بخمر ، وإلى الاتفاق على زيادة الأجرة . مؤداه . تحقق الإكراه بمعناه القانوني . لا خطأ ولا قصور .

١ — متى كان إعلان الطعن قد تم في الميعاد ، وكان المظعون ضده قد حضر في هذا الطعن وقدم مذكرة بدفاعه ، ولم يبين وجه مصلحته في التمسك ببطلان إعلانه ، فإن هذا الدفع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> وأيا كان وجه الرأي في الإعلان لا يكون مقبولا .

٢ — الإكراه المبطل للرضا إنما يتحقق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(٢)</sup> — بتهديد التعاقد المذكور بخطر جسم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختيارا .

٣ — أنه وإن كان يشترط في الإكراه الذي يعتد به سببا لإبطال العقد أن يكون غير مشروع وهو ما أشارت إليه المادة ١/١٢٧ من القانون المدني إذ نصت على أنه . يجوز إبطال العقد للإكراه إذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة بعثها التعاقد الآخر في نفسه دون حق وكانت قائمة على أساس « مما مفاده أنه يجب في الرهبة أن يكون المسكره قد بعثها في نفس المسكره بغير حق ، وعلى ذلك فإن الدائن الذي يهدد مدينه بالتنفيذ عليه إنما يستعمل وسيلة قانونية للوصول إلى غرض مشروع ، فلا يعتبر الإكراه قد وقع منه بغير حق — إلا أنه إذا أساء الدائن استعمال الوسيلة المقررة قانونا بأن استخدمها للوصول إلى غرض غير مشروع كما إذا استغل المسكره ضيق المسكره ليلتزم منه ما يزيد عن حقه ،

فإن الإكراه في هذه الحالة يكون واقعا بغير حق ولو أن الدائن قد اتخذ وسيلة قانونية لبلوغ غرضه غير المشروع ، وذلك على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية للقانون المدني .

٤ — تقدير كون الأعمال التي وقع بها الإكراه مشروعة أو غير مشروعة هو مما يدخل تحت رقابة محكمة النقض متى كانت تلك الأعمال مبينة في الحكم ، لأن هذا التقدير يكون هو الوصف القانوني المعطى لواقعة معينة يترتب على ما قد يقع من الخطأ فيه الخطأ في تطبيق القانون .

٥ — تقدير وسائل الإكراه ومبالغ جسامتها وتأثيرها على نفس المتعاقد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع ، ولا رقابة لمحكمة انتقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

٦ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حدود سلطته الموضوعية ، وفي أسباب سائغة حصلها من أوراق الدعوى وملايساتها أن المطعون ضده — تحت ضغط تهديد الطاعن له بتنفيذ حكم الطرد — من العين المؤجرة المستعملة مدرسة — في الظروف التي أحاطت به ، واعتقادا منه بأن خطرا جسيما أصبح وشيك الحلول يهدده من هذا الإجراء ، يتمثل في حرمان التلاميذ من متابعة الدراسة والإلزام بأثاث المدرسة في عرض الطريق والتشهير بسمعته بين أقرانه — قد اضطر إلى التوقيع للطاعن على عقد بيعه له المباني التي أقامها على العين المؤجرة بشمن بخس يقل كثيرا عن قيمتها الحقيقية ، وإلى الاتفاق على زيادة أجرة العين . وأن الداعن بذلك قد استغل هذه الوسيلة للوصول إلى غرض غير مشروع ، وهو ابتزاز ما يزيد على حقه ، وكان ما أثبتته المحكمة على النحو المتقدم ذكره يتحقق به الإكراه بمعناه القانوني ، وفيه الرد الكافي على ما أناره الطاعن من أن المطعون ضده لم يكن يهدده خطر جسيم حال ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراجعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطاعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ١٨٥ سنة ١٩٦٢ كلّي طعنًا وقال في صحيفة إتهامه بتقاضى عتد مؤرخ في د/٣/١٩٥١ استأجر من الطاعن العين الميعة بالتمتع لاستعمالها مقرا المدرسة الابتدائية بأجرة شهرية قدرها خمسة عشر جنيها وأنه أقام عليها — بإذن من المالك (المؤجر) مبان جديدة وانتفا على أن يكون المستأجر عند إخلاء العين المؤجرة بالخيار بين إزالتها من المباني وبين إبنائها لاسات لقاء دفع قيمتها في ذلك الوقت وأنه قد نشب نزاع بين الطرفين انتهى إلى صدور حكم بإخلاء المستأجر — المطعون ضده — من العين المؤجرة وإذا شرع الطاعن في تنفيذ ذلك الحكم أثناء العام الدراسي وخشيته أن يترتب على ذلك حرمان التلاميذ من الدراسة والإلقاء بأناث المدرسة في عرض الطريق علاوة على الشهور بسبعة المطعون ضده ، فقد اضطر تحت تأثير هذه الظروف وتعاذيا لتنفيذ حكم الإخلاء وما يترجم عنه من أضرار ، التوقيع للطاعن في ١٩٥٦/٣/٢١ على عقد يفيد تملكه للمباني التي أقامها المطعون ضده — وأثبت في العقد على خلاف الواقع أن البيع تم لقاء ثمن قدره ٩٠٠ جنية كما وقع له على اتفاق آخر بزيادة الأجرة الشهرية إلى مبلغ خمسة وعشرين جنيها — ولما كان هذان المقدان قد صدرا من المطعون ضده تحت تأثير إكراه يتمثل في تهديد الطاعن بإياه بإخلاء المدرسة مع ما يترتب على ذلك من نتائج واستندامه هذه الوسيلة في الاستيلاء منه على ما يزيد كثيرا عن حقه فقد انتهى المطعون ضده إلى طلب الحكم بإبطال العقدین المشار إليهما — وبإاريخ ١٩٦٢/١١/٢٨ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى . أستاذف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٣ سنة ١٢ ق طنطا — ومحكمة الاستئناف حكمت في ١٩٦٨/٥/٦ بإلغاء الحكم المستأنف وإجابة المطعون ضده إلى



طلباته آتفة الذكر — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون ضده ببطالان الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسته لنظره وفيها التزمت للنياية رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن الذي أبداه المطعون ضده أن إعلانه بتقرير الطعن وقع باطلا قسولا منه بأنه أعلن إليه في المدرسة في مواجهة ابنه الذي لا يدرك أهمية الإعلان لإصابته بمرض عقلي في حين أنه كان يتعين طبقا لنص المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق إعلانه به لشخصه أو في موطنه — مما يبطل الإعلان .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه لما كان إعلان الطعن قد تم في الميعاد وكان المطعون ضده قد حضر في هذا الطعن وقدم مذكرة بدفاعه ولم يبين وجه مصاحته في التمسك ببطلان إعلانه فلان هذا الدفع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وأيا كان وجه الرأي في الإعلان لا يكون مقبولا .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون . فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ويقول في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءه على أن تهديد الطاعن للمطعون ضده باتخاذ إجراءات تنفيذ حكم الطرد أثناء العام الدراسي يتحقق به الإكراه المفسد للرضا في حين أن التهديد باستعمال وسيلة — مشروعة — كفلها القانون لا يترتب عليه إبطال العقود التي أبرمت تحت تأثير هذا التهديد لأن الإكراه فيها مشروع وأنه يشترط في الإكراه المبطل طبقا لنص المادة ١/١٢٧ من القانون المدني أن يكون غير مشروع — هذا إلى أن المطعون ضده لم يكن عند توقيعه على العقدين مهددا بخطر حال وجسيم إذ أن حكم الإخلاء قد صدر في ١٢/٢٦/١٩٥٧ على ألا ينفذ إلا في ١/٩/١٩٥٨ ولم يشرع الطاعن في تنفيذه إلا في ٢١/٣/١٩٥٩ كما أن المطعون ضده وهو ناظر مدرسة وعلى درجة كبيرة من التعليم ، لم يكن يسهل الضغط على إرادته

باستغلال هذه الظروف لإكراهه على التوقيع إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى بإبطال مآثرين المآثر إليهما استنادا إلى وقوع إكراه مؤثر على إرادة المطعون ضده وقت توقيعه عليهما على النحو المتقدم ذكره مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق الثاين من صور في التسبب .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن إكراه المبتل للرضا إنما يمتنع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة بتهديد المتعاقد المكره بخطر جسيم يحدق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو امتصاصها و يكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختاراً وأنه وإن كان يشترط في الإكراه الذي يعتد به سبباً لإبطال العقد أن يكون غير مشروع وهو ما أشارت إليه المادة ١٢٧/١ من القانون المدني إذ نصت على أنه "يحظر أبطال العقد لإكراه إذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة بعثها المتعاقد الآخر في نفسه دون حق وكانت قائمة على أساس" مما مفاده أنه يجب في الرهبة أن يكون المكره قد بعثها في نفس المكره بغير حق وعلى ذلك فإن الدائن الذي يهدد مدينه بالتنفيذ عليه إنما يستعمل وسيلة قانونية للوصول إلى غرض مشروع فلا يعتبر الإكراه قد وقع منه بغير حق إلا أنه إذا أساء الدائن استعمال الوسيلة المقررة قانوناً بأن استخدمها للوصول إلى غرض غير مشروع كما إذا استغل المكره - ضيق المكره لبيتر منه ما يزيد عن حقه فإن الإكراه في هذه الحالة يكون واقعاً بغير حق ولو أن الدائن قد اتخذ وسيلة قانونية لبلوغ غرضه غير المشروع وذلك على ما صرح به المذكرة الإيضاحية للقانون المدني ولما كان تقدير كون الأعمال التي وقع بها الإكراه مشروعة أو غير مشروعة هو مما يدخل تحت رقابة محكمة النقض متى كانت تلك الأعمال مبنية في الحكم لأن هذا التقدير يكون هو الوصف القانوني المعطى لواقعة معينة يترتب على ما قد يقع من الخطأ فيه الخطأ في تطبيق القانون أما تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها على نفس المتعاقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضائها على أن باب سائغة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تحقق الإكراه واستند في ذلك إلى قوله (إن محكمة الاستئناف

لاتساطر محكمة أول درجة رأيها في أن الإكراه لا يتوافر إذا اتخذ المكره وسائل مشروعة لأن هذه الوسائل المشروعة إذا قصد بها الوصول الذي غرض غير مشروع يمكن أن تعد من وسائل الإكراه وأن تنفيذ حكم بعد وسيلة إكراه إذا اضطر معها المنفذ ضد، إلى التسليم للمنفذ بأكثر من حتمه حتى يتفادى هذا التنفيذ الجبري الذي سيحدث أضرارا بالغة بسمعته أو نشاطه العام... كما أن هذه المحكمة قطعت في أسباب حكمها الصادر في ٨ يونيو سنة ١٩٦٤ بأن المستأنف ضده الطاعن لم يدفع الثمن المسمى في العقد وهو ٩٠٠ جنيه نقدا وأن ثمن المنشآت التي أقامها المستأنف هو التنازل عن حكم الطرد وأن ثمن المنشآت كان نتيجة محاسبة على مطاوبات المستأنف ضده الطاعن من المستأنف المطعون ضده، وأن المستأنف ضده كان يملك مطاوباته إملأ، وأن محامي المستأنف ضده واحد شهوده هو الذي انفرد بذكر مطاوبات المستأنف ضده من المستأنف التي تحرر عقد بيع المنشآت التي أقامها المستأنف للمستأنف عليه في مقابلها... كما أن هذه المحكمة قطعت في أسباب حكمها السابق بتوافر حالة الإكراه في حق المستأنف "المطعون ضده" عند ما حرر عقد افق ١٩٥٩/٣/٢١ وقالت في أسباب حكمها "إن ظاهر هذه التقديرات التي بينها محامي المستأنف عليه "الطاعن" وشاهده إن دلت على شيء فلأنما تدل على التحكم في التقدير وإملأ الرغبة وانتهاز الفرصة السانحة واستغلال الضيق الذي ألم بالمستأنف "المطعون ضده" وذلك لحاجة المستأنف في البقاء في العين المؤجرة وعدم تنفيذ حكم الطرد حتى لا تنهار مؤسسته ويفتضح أمره ويتبدد شرفه أمام التلاميذ والمدرسين وأولياء الأمور ورفقائه في المدينة وهذه الظروف مجتمعة تبين معنى الإكراه المبطل للعقود في حكم المادة ١٢٧ مدني وفيصل ذلك أن الإكراه بصور حالة نفسية تعثر المتعاقد فتصور له أن خطرا جسيما يحدق به يهدده في نفسه أو شرفه أو ماله والإكراه النفسي لا يستلزم انعدام الرضا انعداماً كلياً لأن ذلك لا يكون إلا في الإكراه المادي أما الإكراه النفسي فيمكن فيه حصول الرهبة والرغبة في تفادي ما تمحوره المكره من خطر جسيم في ماله أو شرفه والإكراه النفسي كما يحدث باستعمال وسائل غير مشروعة لتحقيق أغراض غير مشروعة فإنه يتم أيضاً باستعمال وسائل مشروعة لتحقيق أغراض غير مشروعة وعلى ذلك فإن التهديد بتنفيذ حكم قضائي بالطرد وقبل انتهاء الأهم



الدراسي وما يترتب عليه من ارتباك المدرسة وتشتيت التلاميذ وإتلاف محتويات حجراتها الدراسية من معامل وغيرها وفضع صاحب المدرسة والتشهير به في المجتمع الذي يعيش فيه مادام الغرض من تنفيذ الحكم هو الاستيلاء على أكثر من حقوقه بحيث يفعل ذلك رضا المتعاقد معه معينا ويخلص مما ماف أن المستأنف ضده الطاعن أراد أن يستولى على مبان قيمتها حسب تقدير الخبير الهندسي الحكومي مبلغ ١٦١٢ جنيا وكسور مقابل ٣٢١ جنيا له في ذمة المستأنف المطعون ضده " وكان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أثبت في حدود سلطته التقديرية وفي أسباب سائغة حصاها من أوراق ادعوى وملايساتها أن المطعون ضده — تحت ضغط تهديد الطاعن له بتنفيذ حكم الطرد في الظروف التي أحاطت به واعتقادا منه بأن خطرا جسيما أصبح رشيك الحلول يتبدده من هذا الإجراء يمثل في حرمان التلاميذ من متابعة الدراسة والإلقاء بأثاث المدرسة في عرض الطريق والتشهير بسمعته بين أقرانه — اضطر إلى التوقيع للطاعن على عقد بعه له المباني التي أقامها على العين المؤجرة بثمن بخس يقل كثيرا عن قيمتها الحقيقية وإلى الاتفاق على زيادة أجرة العين وأن الطاعن بذلك قد استغل هذه الوسيلة للوصول إلى غرض غير مشروع وهو ابتزاز ما يزيد على حقه ، وكان ما أثبتته الحكم على النحو المتقدم ذكره يتحقق به الإكراه بمعناه القانوني على ما سلف إيضاحه وفيه الرد الكافي على ما أثاره الطاعن من أن المطعون ضده لم يكن يهدده خطر جسيم حال فإن النص على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار عباس حلي عبد الخواد وعشرية أئمة المستأدين : دة لي بغدادى ،  
ومحمد طايى راشد ، وعثمان حنين عبد الله ، ومحمد توفيق المدنى

( ٣٧ )

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ القضائية

( ١ ) تزوير . " إثبات التزوير " . إثبات . نقض . " أسباب الطعن " .

جواز إثبات صحة الورقة أو تزويرها بكافة الطرق ومنها الترائن . اعتماد الحكم المطعون  
فيه فى نضائه بصحة العقد على أن للقرائن التى استند إليها الحكم المتأنف لاندل على تزويره فضلا  
ع إقرار البائع أمام محكمة الاستئناف بصحته . المنازعة فى ذلك جدل فى تقدير الأدلة . عدم جواز  
إثارة أمام محكمة النقض .

( ٢ ) حكم . " حجية الحكم " . قوة الأمر المنقضى . استئناف .

حجية الحكم الابتدائى مؤقته . وقفها بمجرد رفع الاستئناف منه . عودتها فى حالة النضاء  
بتأييده وزوالها فى حالة الإلغاء .

( ٣ ) صورية . " إثبات الصورية " . محكمة الموضوع .

تقدير كفاية أدلة الصورية دو بما يستقل به قاضى الموضوع .

( ٤ ) إثبات . " البيئة " . محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير أقوال  
الشهود " .

تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان محكمة الموضوع . سلطتها فى الأخذ  
بأقوال شاهد دون آخر .

( ٥ ) محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير القرائن " . نقض . " سلطة  
محكمة النقض " . إثبات . " القرائن " .

استئلال قاضى الموضوع بتقدير القرائن دون معقب متى كان استنباطه سائفا .

(٦) صورية . بيع . ” دعوى صحة التعاقد “ . دعوى ” المصلحة “ .  
الطن بصورية عقد . عدم قبوله إلا بمن له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة . ” مثال “

١ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> أنه يجوز إثبات صحة الورقة أو تزويرها بكافة الطرق القانونية ومنها القرائن القضائية ، ومن ثم فلا على محكمة الموضوع إن هي أقامت قضاءها بصحة الورقة على ما اطعانت إليه من القرائن مادامت مؤدية إلى ما استخلصته منها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه بصحة العقد على أن القرائن التي استند إليها الحكم المستأنف لا تدل على تزوير العقد . علاوة على إقرار البائع أمام محكمة الاستئناف بصحته وبصدوره منه . وكانت هذه الاعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . فإن النعي عليه لا يعدو أن يكون مجادلة في تندير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة التقض .

٢ — حجية الحكم الابتدائي مؤقتة ، وتقف بمجرد رفع الاستئناف عنه ، وتظل موقوفة إلى أن يقضى في الاستئناف ، فإذا تأيد الحكم عادت إليه حجيته ، وإذا ألغى زالت عنه هذه الحجية . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم الابتدائي فإن أسبابه تزول بزواله ، ويسقط ما كان لها من حجية مؤقتة .

٣ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة<sup>(٢)</sup> أن تقدير كفاية أدلة الضرورية هو مما تستقل به محكمة الموضوع لتعقده بفهم الواقع في الدعوى .

٤ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان محكمة الموضوع ، فلها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما ترتاح إليه وتثق به ، ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها .

٥ — تقدير القرائن هو ما يستقل به قاضي الموضوع ، ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه منها متى كان استنباطه سائفا .



٦ — الطعن بصورية عقد لا يقبل إلا ممن له مصلحة فيه ، وفي حدود هذه المصلحة وإذا كان المطعون ضدهم إذ طعنوا على العقد الصادر من البائع إلى الطاعن المخرجل في اندعوى المرفوعة منهم يطلب صحة العقد الصادر من نفس البائع لمورثهم — بالصورية إنما قصدوا إن إهداره في خصوص القدر البالغ مساحته . . . . . الداخل في القدر الذي اشترته مورثهم ، والمرفوعة به اندعوى ، وذلك ابتغاء إزالة المائق الذي يحول دون تحقق أثر هذا العقد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل ادفع بالصورية وقضى في أسبابه بقبول هذا الدفع ، ورتب على ذلك قضاءه للمطعون ضدهم بصحة العقد الصادر إلى مورثهم ، فإن مؤدى ذلك هو عدم إهدار العقد الصادر إلى الطاعن إلا بالنسبة للقدر البالغ مساحته . . . . . دون ما جاوزته من القسط الأخرى المنبئة إليه .

### “ المحكمة ”

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير انتهى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطاعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضدهم الخمسة الأول أناموا الدعوى رقم ٤٢٤ سنة ١٩٦٦ كلى المنصورة على مورثهم والمطعون ضدهم من السادسة إلى الأخيرة بصعيفة أعلنت في ١٧/٤/١٩٦٦ وطلبوا فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٥/١٠/١٩٥٨ الصادر منه إلى مورثهم — زوجة البائع بالنسبة لتصبيهم وقدره فدان وهو قرار يبط ٢٣ سم ١٠ أطيافا زراعية مبنية بالعقد وقالوا شرحا لدعواهم أن ذلك المورث باع إلى والدتهم الأطياف السالف ذكرها لقاء ثمن مقبوض قدره ٦٨٠ جنيها وقد انحصر إرثها فيهم باعتبارهم أولادها وفي زوجها البائع وإذا امتنع هذا الأخير عن القيام بالإجراءات اللازمة لتسجيل العقد في حدود حصتهم فقد أقاموا عليه

الدعوى بطلباتهم السابقة . ادعى البائع تزوير العقد ، وتاريخ ١٩٦٦/١٢/١ تدخل الطاعن في الدعوى طالبا رفضها استنادا إلى أنه يمتلك في الأطنان موضوع الدعوى قطعة أرض مساحتها ١٤ قيراطا و ٢٢ سهمًا وذلك بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٦٦/٥/٢ ومسجل في ١٩٦٦/٦/٧ صادر إليه من البائع ذاته بيعه له فدانا و ١٢ قيراطا و ٥ أسهم على خمس قطع منها القطعة آتفة الذكر فطعن المطعون ضدهم الخمسة الأول على هذا التصرف بالصورية المطلقة وتاريخ ١٩٦٧/١/٥ قضت المحكمة الابتدائية بقبول تدخل الطاعن وبرد وبطلان عقد البيع المطلوب الحكم بصحته ونفاذه ورفض دعوى المطعون ضدهم الخمسة الأول ، فاستأنفوا هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافهم برقم ٧١ سنة ١٩٦٧ وطالبوا بإلغاء الحكم المستأنف والحكم لهم بطلباتهم وقدموا ورقة صادرة من البائع إثر فيها بصحة عقد البيع موضوع الدعوى وتمازله عن الادعاء بتزويره — ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٧/١٢/٥ — بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم الخمسة الأول — بكافة طرق الإثبات — صورية عقد البيع الصادر إلى الطاعن ولينفي هذا الأخير ذلك بذات الطرق وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٦٨/٥/٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٢٥ بالنسبة لتصيب المطعون ضدهم الخمسة الأول وقدره ١ فدان و ٥ قيراط و ٢٣ سهم شيوعا في ١ فدان و ١٥ قيراط و ٢٢ سهم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعن بالثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ويقول في بيان ذلك أن هذا الحكم استند في قضائه بصحة العقد موضوع الدعوى إلى إقرار البائع بتاريخ ١٩٦٧/٤/٥ بحصول البيع منه في حين أن هذا الإقرار يعد إنشاء لعقد جديد لا يسرى في حق الطاعن بعد أن انتقلت إليه الملكية بعقده المسجل في ١٩٦٦/٦/٧ وبعد أن تعلق حقه بما أثبتته المحكمة الصادر من المحكمة الابتدائية من تزوير العقد موضوع الدعوى للأسباب التي أوردها ، وإذا أهدر الحكم

المطعون فيه حجية ذلك الحكم الابتدائي وقضى على خلافه أخذاً باقرار البائع فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه نساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى في شقة الأول مردود، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز اثبات صحة الورقة أو تزويرها بكافة الطرق القانونية ومنها القرائن القضائية فلا على محكمة الموضوع إن هي أقامت قضاءها بصحة الورقة على ما اطمأنت إليه من القرائن مادامت مؤدية إلى ما استخلصته منها — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه بصحة العقد على أن القرائن التي استند إليها الحكم المستأنف لا تدل على تزوير العقد علاوة على إقرار البائع أمام محكمة الاستئناف بصحته وبصدوره منه — وكانت هذه الاعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم فإن النعى عليه بهذا الشق لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض — والنعى في شقة الثاني مردود بأنه ، لا وجه لاحتجاج الطاعن بحجية الحكم الابتدائي والحدس فيما ورد به من أسباب ، بعد أن قضى الحكم المطعون فيه بالغائه ذلك أن حجية الحكم الابتدائي مؤقتة وتقف بمجرد رفع الاستئناف عنه وتظل موقوفة إلى أن ينحى في الاستئناف فإذا تأيد الحكم عادت إليه حجيته وإذا ألغى زالت عنه هذه الحجية وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم الابتدائي فإن أسبابه تزول بزواله ويسقط ما كان له من حجية مؤقتة — لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالأسباب الثالث والرابع والخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بمهورية عقده على ما استخلصه من أقوال شاهدي المطعون ضدهم الخمسة الأول المستأنفين في حين أن أقوالهما لا تنهض دليلاً على ذلك إذ قررا بعدم علمهما بعقد الطاعن وأن ما قرراه من أنه لم يضع يده على الأطيان لا يؤدي إلى صورية عقده إذ يصح البيع وترتب عليه آثاره ولو لم يتسلم المشتري المبيع في حين أن الطاعن يضع يده على الأطيان فعلا بعد أن حول إليه عقد إيجارها كما أطرحت الحكم



أقوال شاهده قولا منه بأنها متناقضة مع أنها ليست كذلك وأنه بفرض تناقضها فإن ذلك لا يصلح دليلا على صورية عقده ، وفي ذلك كله ما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير كفاية أدلة الصورية هو مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بنهم الواقع في الدعوى وكان تقدير أقوال الشهود مردونا بما يطمئن إليه وجدان تلك النكته فلها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما ترتاح إليه وتثق به ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها ، كما أن تقدير القرائن هو أيضا مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه منها متى كان استنباطه مائغا ، لما كان ذلك وكان الحكم المظهر فيه بعد أن أورد أقوال شهود الطرفين قضى بقبول الدفع بالصورية وأقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله : " أن الواضح من استعراض أقوال الشهود أن ثمة تناقضا في أقوال شاهدي المستأنف عليه الثاني الطاعن — فيينا يقرر الشاهد الأول منهما أن الباقي من الثمن قد اتفق على دفعه عند التسجيل يقرر الشاهد الثاني أن هذا الباقي حرره كميالة في الوقت الذي يقرر فيه المستأنف عليه الثاني في كل مذكرات دفاعه أنه قد عجل الثمن كله للبائع قبل التوقيع على عقد البيع الابتدائي ويشير العقد المسجل ذاته في البند الثاني منه إلى أن الثمن بأكمله وقدره ٩٠٠ ج قد دفع قبل التوقيع على العقد الابتدائي المؤرخ ١٩٦٦/٥/٢ وقد اختلف الشاهدان أيضا في تحديد شخص محرر العقد الابتدائي فقرر الشاهد الأول إن محرر العقد يدعى ... .. إذ يقرر الثاني أنه يظهر أن محرر العقد شخص يدعى ... وإذا كان ما تقدم وكان شاهدا المستأنفين قد أجمعا على أن المستأنفين — المطعون ضدهم الخمسة الأول هم الذين يزرعون الأرض ولم يقدم المستأنف عليه الثاني الطاعن — ما يدل على أنه قد وضع يده على الأطنان المقول ببيعها له منذ منتصف سنة ١٩٦٦ فإن الذي تستخلصه المحكمة من كل ذلك أن عتمد البيع الصادر من المستأنف عليه الأول — مورث المطعون ضدهم — للمستأنف عليه الثاني هو عقد صوري لا وجود له في الحقيقة وأنه قصد من تحريره إلى افلات المستأنف عليه الأول من التزاماته المترتبة على

عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٢٥ — الصادر منه لمورثته ومورثة المسألتين — المطعون ضدهم الخمسة الأول — وكان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض أقوال الشهود اثباتاً ونقياً ووازن بينهما انتهى إلى ترجيح أقوال شاهدي المطعون ضدهم الخمسة الأول لاطمئنانه إليها واطراح أقوال شاهدي الطاعن لعدم ثقته فيها لتناقضها ودلل على الصورية بأدلة سائغة مستمدة من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها — لما كان ذلك فإن ما يشير الطاعن من أسباب النعي لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير الدليل مما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ويقول في بيان ذلك أن الحكم قضى بصورية عقد البيع الصادر إليه من مورث المطعون ضدهم يبعه له ١٢ ط ودس في حين أنه لا يدخل في هذا العقد من الأتيان موضوع العقد المرفوعة به الدعوى سوى أفدان و ٤ ط و ١٢ س مما كان يتعين معه عدم قبول الدفع بالصورية إلا في هذا النطاق غير أن الحكم المطعون فيه قضى بصورية العقد بأكمله مما يعيبه بالخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان الطاعن بصورية عقد لا يقبل إلا من له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة وكان المطعون ضدهم الخمسة الأول إذ طعنوا على القدر الصادر من البائع إلى الطاعن بالصورية إنما قصدوا إلى إهداره في خصوص العقد البالغ مساحته ١٤ ط و ١٢ س الداخل في القدر الذي اشترته مورثتهم والمرفوعة به الدعوى وذلك ابتغاء لإزالة العائق الذي يحول دون تحقق أثر هذا العقد فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل الدفع بالصورية وقضى في أسبابه بقبول هذا الدفع ورتب على ذلك قضاءه للمطعون ضدهم الخمسة الأول بصحة العقد الصادر إلى مورثتهم فإن مؤدى ذلك هو عدم إهدار العقد الصادر إلى الطاعن إلا بالنسبة للقدر البالغ مساحته ١٤ ط و ٢٢ س دون ما جاوزه من القطع الأخرى المبيعة إليه — لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن ديكل وعضوية السادة المستدارين :  
جودة أحمد غيث ، ابراهيم السعيد ذكرى ، اسماعيل فرحات عثمان ، جلال عبد الرحيم عثمان .

( ٣٨ )

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ و ٢ ) ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية « الربط الحكمي » .  
حكم « ما يعد قصورا » .

( ١ ) القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ربط الضريبة على الأرباح الفعلية . شرطة . أن تجازز أرباح الممول ١٥٠ جنيها ولا تتعدى ٥٠٠ جنيها في سنة الأساس ، مع زيادة أرباحه في إحدى السنتين المقريتين زيادة جوهرية سواء من ذات النشاط أو من نشاط مستحدث .

( ٢ ) تمسك الطاعة — مصلحة الضرائب — بأن أرباح الممول الفعلية قد زادت زيادة جوهرية عن سنة الأساس بما يوجب ربط الضريبة على أرباحه الفعلية في السنتين المقريتين أعمالا للقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . إغفال الحكم تحييص مقومات هذه الزيادة بما يعجز محكمة التقض عن مراقبة تطبيق القانون . قصور .

١ — مؤدى نص المادة ٥٥ والبند (٢) من المادة ٥٥ مكررا ، والمادة ٥٥ مكر (١) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهي المواد المضافة إليه بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ المعمول به في ٣١/٧/١٩٥٨ ، أن المشرع قرر العدول عن قاعدة الربط الحكمي بالنسبة للمول الذي يخضع لأحكام هذا القانون ممن تجاوز أرباحه في سنة الأساس مائة وخمسين جنيها ولم تتعد خمسمائة جنيها وأن تربط الضريبة على أرباحه الفعلية إذا زادت في إحدى السنتين المقريتين زيادة جوهرية



عما كانت عليه في سنة الأساس ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الزيادة ناشئة عن ذات النشاط أو من نشاط مستحدث ، وقد استهدف المشرع من هذا القانون ، وعلى ماورد في مذكرته الإيضاحية تذيي العيوب التي بدت في تشريعات الربط الحكمي السابقة عليه وأهمها اتخاذ أرباح سنة الأساس وعاء ثابتا لربط الضريبة على سنوات الربط الحكمي بصرف النظر عن أى تغيير قد يطرأ على أرباح الممول في هذه السنوات المقيسة عنها في سنة الأساس ، ولا محل لاستدلال الحكم المطعون فيه بالمذكرة الإيضاحية للقانون تأييدا لما ذهب إليه من أن ربط الضريبة على الأرباح الفعلية لا يكون إلا في حالة تغيير النشاط أو مزاولة نشاط جديد لم يكن يزاوله الممول في سنة الأساس ، ذلك أن ماورد بهذه المذكرة عن هاتين الحالتين لا يعدوان يكون غريبا لأمثلة للربط على الأرباح الفعلية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وجرى في قضائه على عدم ربط الضريبة على الأرباح الفعلية للممول في سنتي ١٩٦١ و ١٩٦٢ استنادا إلى أنه لم يغير نشاطه ولم يكن يزاول نشاطا جديدا في هاتين السنتين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - إذ يبين من المذكرة التي قدمتها الطاعنة - مصلحة الضرائب - أمام محكمة الاستئناف أنها تمسكت في دفاعها بأن رقم أعمال المطعون عليه - .مقاول- في سنة ١٩٦١ بلغ ضعف الرقم في سنة ١٩٦٠ ، كما بلغ في سنة ١٩٦٢ بما يعادل ثلاثة أضعاف رقم أعماله في سنة ١٩٦٠ وأن أرباحه الفعلية زادت تبعا لذلك في هاتين السنتين مما لا يجوز معه اتخاذ أرباح سنة ١٩٦٠ أساسا للربط عليه في السنتين المذكورتين وإنما تربط الضريبة في كل منهما على أرباحه الفعلية طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، وكان الحكم المطعون فيه لم يحص .مقولات هذه الزيادة ويبين الأسباب التي دعت إلى قهها مما يهجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون دلي واقعة الدعوى فإنه يكون معيا بالقصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب أسيوط قدرت صافي أرباح المطعون عليه من نشاطه في أعمال المقاولات في المدة من ١٩٥٩/٥/١٦ حتى ١٩٥٩/١٢/٣١ والسنوات ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٢ بالمبالغ الآتية على التوالي ١٤٠ ج ، ٥١١ ج ، ٩٩٠ ج ، ١٤٧٠ ج ، وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٢ بتحديد صافي أرباحه بمبلغ ١٠٥ ج في الفترة الأولى وبمبلغ ٣٧٢ ج في سنة ١٩٦٠ واتخاذها أساسا للربط في كل من سنتي ١٩٦١ و ١٩٦٢ طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٤ تجاري أسيوط الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة الغاءه فيما قضى به من اتخاذ أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٦٠ أساسا للربط في سنتي ١٩٦١ و ١٩٦٢ ومحاسبته عن أرباحه الفعلية في هاتين السنتين واعتبار أرباحه اصفية في سنة ١٩٦١ بمبلغ ٧٢٠ ج وفي سنة ١٩٦٢ بمبلغ ١١٠٣ ج وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى وتأييد اقرار المطعون فيه استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٦ ، فيقضي تجاري طالبة الغاءه والحكم لها بطلباته وبتاريخ ١٩٦٦/١١/٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فوات أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيما أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سببين حاصل السبب الأول منها أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم ربط الضريبة على أرباح المطعون عليه الفعلية في سنتي

١٩٦١ و ١٩٦٢ امتنادا إلى أن المقصود بالتغير الجوهرى للأرباح المنصوص عليه فى المادة ٥٥ مكررا ( ١ ) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والذي يستتبع الربط على الأرباح النهائية هو تغيير النشاط أو مزاولة نشاط جديد لم يكن يزاوله الممول فى سنة الأساس ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه ذلك أن المقصود بالأرباح التى تكون محلا للزيادة فى المادة المذكورة هى أرباح ذات النشاط فى سنة الأساس أما النشاط المستحدث الذى يباشره الممول فإنه يكون أساسا لربط مستقل ، وقد أصدر المشرع هذا القانون تلافيا للعيوب التى كانت تدوب قوانين الربط الحكى السابقة عليه ، ولأعيرة فى هذا المقام بما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون من أمثلة على هذه الزيادة إذ أنها لا تتفق وصراحة النص وتتناقى مع الضوابط العامة للربط الحكى ولأن ما جاء بهذه المذكرة كان على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .

وبحث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ المعدول به من ١٩٥٨/٧/٣١ بين أنه أضاف إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أربع مواد جديدة بأرقام ٥٥ و ٥٥ مكررا و ٥٥ مكررا ( ١ ) و ٥٥ مكررا ( ٢ ) . وإذ تنص المادة ٥٥ على أنه استثناء من أحكام الفصلين الثالث والخامس من الكتاب الثانى من هذا القانون تتخذ الأرباح التى ربطت عليها الضريبة فى سنة ١٩٥٥ الميلادية أو السنة المالية للمول المنتهية خلالها — وتسمى سنة الأساس — أساسا لربط الضريبة عن عدد من السنوات التالية لها طبقا لما هو مبين بالمادة ٥٥ مكررا وذلك بالنسبة إلى أفراد المولين الذين لا تتجاوز أرباحهم فى سنة الأساس خمسمائة جنيه فإذا كان المول قد بدأ نشاطه أو استأنفه خلال سنة ١٩٥٥ أو السنة المالية المنتهية خلالها أو لم يكن له نشاط فى تلك السنة فتعتبر أول سنة ميلادية أو مالية لاحقة للسنة التى بدأ نشاطه خلالها هى سنة الأساس أما فى الحالات التى تكون الضريبة قد ربطت فيها على المول ربطاً نهائياً عن أية سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ المشار إليها فتتخذ السنة التالية للسنة التى تم فيها الربط النهائى سنة أساس بالنسبة إلى المول . . . . “

وينص البند ( ٢ ) من المادة ٥٥ مكررا على أنه ” بالنسبة إلى المولين الذين تجاوز أرباحهم فى سنة الأساس مائة وخمسين جنيها ولا تتعدى خمسمائة جنيه



تتخذ أرباح تلك السنة أساساً لربط الضريبة عليهم عن السنتين التاليتين . . . .”  
وتنص المادة ٥٥ مكرراً ( ١ ) على أنه ” بالنسبة إلى الممولين الوارد ذكرهم  
بالبند ( ٢ ) من المادة السابقة تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية للمول  
عن إحدى السنتين المشار إليهما في البند المذكور في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا تغيرت أرباح الممول تغيراً جوهرياً عما كانت عليه في سنة الأساس  
بشرط أن يطلب الممول محاسبته على أرباحه الحقيقية بكتاب موصى عليه بعلم  
الوصول في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٨ مبيناً به مبررات هذا الطلب  
( ٢ ) إذا ثبت لمصلحة الضرائب أن أرباح المول الحقيقية قد زادت في إحدى  
السنتين المقيستين زيادة جوهرياً عما كانت عليه في سنة الأساس . وفي هذه  
الحالة تحظر مصلحة الممول بالأسباب التي بنت عليها حكمها وذلك بخلاف موصى  
عليه بعلم الوصول . . . . وفي جميع الأحوال المتقدمة تعتبر السنة التي ربحت  
الضريبة على أرباحها الحقيقية سنة أساس بالنسبة إلى السنين التالية لها ، فانه  
يبين من هذه النصوص أن المشرع قرر العدول عن قاعدة الربط الحكيم بالنسبة  
للمول الذي يخضع لأحكام هذا القانون ممن تجاوز أرباحه في سنة الأساس مائة  
ونعمسين جنيهاً ولم تتعد خمسمائة جنيه وأن تربط الضريبة على أرباحه الفعلية  
إذا زادت في إحدى السنتين المقيستين زيادة جوهرياً عما كانت عليه في سنة  
الأساس يستوى في ذلك أن تكون هذه الزيادة ناشئة عن ذات النشاط أو من  
نشاط مستحدث ، وقد استهدف المشرع من هذا القانون وعلى ما ورد في مذكرته  
الإيضاحية تلافى العيوب التي بدت في تشريعات الربط الحكيم السابقة عليه  
وأهمها اتخاذ أرباح سنة الأساس وعاء ثابتاً لربط الضريبة على سنوات الربط  
الحكيم بصرف النظر عن أي تغيير قد يطرأ على أرباح المول في هذه السنوات  
المقيسة عنها في سنة الأساس ولا محل لاستدلال الحكم المضمن فيه بالمذكرة  
الإيضاحية لقانون تأييداً لما ذهب إليه من أن ربط الضريبة على الأرباح  
الفعلية لا يكون إلا في حالة تغيير النشاط أو مزاولة نشاط جديد لم يكن يزاوله  
المول في سنة الأساس ، ذلك أن ماورد بهذه المذكرة عن هاتين الحالتين لا يعدو  
أن يكون ضرباً بالأمثلة للربط على الأرباح الفعلية بدليل بقوله ” أجاز المشروع  
المقترح لمصلحة الضرائب تعديل الربط الحكيم إذا تجمع لديها من البيانات

ما ثبت زيادة أرباح الممول في السنوات الخاضعة للربط الحكى زيادة جوهرية كما في حالة تغير النشاط أو مزاولة نشاط جديد لم يكن يزاوله الممول في سنة الأساس أو غير ذلك . . . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النفاذ وجرى في قضائه على عدم ربط الضريبة على الأرباح الفعلية للمول في سنتي ١٩٦١ و ١٩٦٢ استنادا إلى أنه لم يغير نشاطه ولم يكن يزاوله نشاطا جديدا في هاتين السنتين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة بالنسب الثاني على الحكم المطعون فيه التصور في التسبب ذلك أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن أرباح المطعون عليه الحقيقية في السنتين المقيستين قد بلغت ١١٠٣ جنيه و ٧٢٠ مليا على التوالي في حين أنها في سنة الأساس لم تتجاوز ٣٧٢ جنينا وهذه الزيادة تعتبر زيادة جوهرية تبرر ربط الضريبة على أرباحه الحقيقية ، إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى بنفي هذه الزيادة الجوهرية دون أن يبين العناصر الواقعية التي بني عليها قضاءه في هذا الخصوص ، وهو ما يعيبه بالنصير .

وحيث إن هذا المعنى في محله ، ذلك أنه لما كان يبين من المذكرة التي قدمتها الطاعة أمام محكمة الاستئناف أنها تمسكت في دفاعها بأن رقم أعمال المطعون عليه في سنة ١٩٦١ بلغ ١٢٠٠ جنيه وهو ضعف الرقم في سنة ١٩٦٠ ، كما بلغ في سنة ١٩٦٢ ١٨٣٧٨ جنينا بما يعادل ثلاثة أضعاف رقم أعماله في سنة ١٩٦٠ وأن أرباحه الفعلية زادت تبعا لذلك في هاتين السنتين إلى ١١٠٣ ج و ٧٢٠ مليا مما لا يجوز معه اتخاذ أرباح سنة ١١١٠ أساسا للربط في السنتين المذكورتين وإنما تربط الضريبة في كل منهما على أرباحه الفعلية طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ولم كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالرد على هذا الدافع قائلا أنه لم يحصل في أي من السنتين ١٩٦١ و ١٩٦٢ أية زيادة جوهرية في أرباح المستأنف ضد المطعون عليه عما كانت عليه في سنة أساس دون أن يخصص مقومات هذه الزيادة ويبين الأسباب التي دفعه إلى قهها مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه لهذا السبب أيضا .

## جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن ديكل وعضوية السادة المستشارين : محمد  
تأسعد محمود ، جوده أحمد غيث ، إبراهيم السعيد ذكرى ، اسماعيل فرحات

( ٣٩ )

الطعن رقم ٥ لسنة ٤ القضاية "أحوال شخصية" .

( ١ و ٢ ) أحوال شخصية "الولاية على المال" . محكمة الموضوع .

( ١ ) جواز تنحي الولى عن ولايته بإذن من المحكمة . تقدير الظروف التى دعت إلى ذلك . نموز  
أن يطلب من المحكمة رد الولاية إليه .

( ٢ ) تقدير الظروف المبصرة لرد الولاية إلى الولى بعد الإذن له بالتنحي . هو مما يستقل به قاضى  
الموضوع متى أقام قضاؤه على أسباب سائفة .

١ - تنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام  
الولاية على المال على أنه "للأب ثم للجد الصحيح إذا لم يكن الأب قد اختار وصيا ،  
الولاية على مال القاصر ، وعليه القيام بها ، ولا يجوز له أن يتنحي عنها إلا بإذن  
المحكمة" ويبين من هذا النص أن الولاية واجبة فى الأصل ، ولكن يجوز للولى  
أن يتنحي عن ولايته بإذن المحكمة لظروف تتطلب ذلك ، مما يقتضاه أنه إذا  
تغيرت الظروف التى دعت الولى إلى طلب التنحي أوزالت ، وكان قادرا على  
تحمل أعبائها ، فله أن يطلب من المحكمة رد الولاية إليه ، وهو ما يستفاد مما جاء  
فى المذكرة الإيضاحية للقانون تعليقا على هذه المادة .

٢ - تقدير الظروف التى تبرر رد الولاية إلى الولى ، بعد الإذن له بالتنحي ،  
بما يجعله قادرا على تحمل أعبائها ، هو مما يستقل به قاضى الموضوع بلا رقابة عليه  
من محكمة النقض ، متى أقام قضاؤه على أسباب سائفة .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرانة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاع الشكاية .

وحيث إن الرقائع - على ما يبين من الحكم المنعرون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أنه بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٧ قدم المطعون عليه إلى نيابة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية القضية رقم ٩٤ سنة ١٩٦٦ مصر الجديدة طابا باسترداد ولايته على حفيده ... .. ، رقال بيانا لذلك أنه سبق أن طاب قبول تتيية عن الولاية على حفيده ... .. بحجة كبر سنه وضعف صحته رغم تمتعه بصحة جيدة إرضاء لوالدة القاصر - الطاعة - التي رشعها للوصاية عليه وقد أجابته محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية إلى طابه فقررت بتاريخ ١٩٦٦/٥/٧ قبل تتييه عن ولايته على القاصر وتعيين الطاعة وصية عليه وتعيين ابنه ... .. مثرقا على الوصية إلا أنه وقد تزوجت الوصية وانشغلت بالزواج عن مصاحبة القاصر ولأنه يتمتع بصحة جيدة فقد تقدم بطليه لاسترداد ولايته على القاصر ، وبعد أن وانقت النيابة عليه عرض على محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية فقررت بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٢ رفضه استأنف المطعون عليه هذا القرار بالاستئناف رقم ٣٨ سنة ٨٥ ق القاهرة للأحوال الشخصية "ولاية على المال طابا إلزائه والحكم له بدياته . وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٦ قررت المحكمة إلغاء القرار المستأنف ورد ولاية المطعون عليه على حفيده . طعنت الطاعة في هذا القرار بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالظار وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعة بالسبين الأول والثاني منها على القرار المطعون فيه مخالفته القانون والفساد في الاستدلال ، وتقول بيانه

لذلك أن القرار قضى برد ولاية المطعون عليه على القاصر استنادا إلى نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ وزوال الأسباب التي دعت إلى سلب الولاية لما تبين من الشهادة الطبية المقدمة من المطعون عليه أنه سليم البنية وخال من الأمراض ومكتمل القوى العقلية ولأنه سافر إلى الأراضي المجازية لأداء فريضة الحج مما يدل على أنه أصبح قادرا على تحمل أعباء الولاية، في حين أن الثابت من قرار محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٥/٧ أنه قضى بقبول تنحي المطعون عليه عن الولاية لأنه طاعن في السن وما يستتبع ذلك من ضعف صحي، وتقول الطاعنة أن هذا السبب لم يتغير بل إنه يزيد بتقدم السن بالمطعون عليه فلا تكون أسباب سلب الولاية قد زالت وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون فلاوة على أن ما استند إليه القرار في قضيته برد ولاية المطعون عليه لا يدل على تغير حالته الصحية لأن الطاعنة لا تقول في دفاعها بضعف صحته لمرضه بل تمسكت بأن حالته الصحية قد ساءت بتقدم السن هذا إلى أنه واضح من دفاع المطعون عليه أنه مانع من بطشه إلا بسبب زواج الطاعنة الأمر الذي يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال تنص على أنه للأب ثم للجد الصحيح إذا لم يكن الأب، قد اختار وصيا الولاية على مال القاصر وتليه القيام بها ولا يجوز له أن يتنحى عنها إلا بإذن المحكمة .، وكان يبين من هذا النص أن الولاية واجبة في الأصل ولكن يجوز للأب أن يتنحى عن ولايته بإذن من المحكمة لظروف تتطلب ذلك، مما يقتضاه أنه إذا تغيرت الظروف التي دعت الولي إلى طلب التنحي أوزالت وكان قادرا على تحمل أعبائها فإنه أن يطلب من المحكمة رد الولاية إليه، وهو ما يستفاد مما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون تعليقا على هذه المادة بقولها "وقد نصت هذه المادة على أنه لا يجوز للولي أن يتنحى عن ولايته إلا بإذن من المحكمة فالولاية واجبة في الأصل ولكن يجوز للولي أن يطلب إقالته منها إذا كان في ظروفه ما يقتضي ذلك - وقد جعل التنحي معقودا بإذن المحكمة حتى تتخذ في هذه المناسبة من الإجراءات ما يكفل مصالح من شمله الولاية" ولما كان تقدير الظروف التي تبرر رد الولاية إلى الولي بعد الإذن بالتنحي بما يجعله قادرا

على تحمل أعبائها هو مما يستقل به قاضي الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائغة ، وكان يبين من القرار المطعون فيه أنه قضى برد ولاية المطعون عليه على حفيده تأسيسا على ماقرره من أن الثابت من الأوراق ومن محضر تحقيق السيد المعاون المؤرخ ٣٠/٤/١٩٦٦ . . . جذا القاصر - المستأنف - المطعون عليه - قرر أنه نظرا لضعف صحته وكبر سنه إذ يبلغ من العمر ٨١ سنة إنه لا يستطيع القيام بأعباء الولاية على حفيده القاصر وأنه يتنازل عن ولايته الشرعية على حفيده ورشح والده القاصر الطاعنة لتكون وصية عليه وكذلك رشح عم القاصر مشرفا عليها . . . وأن الثابت من المستندات المقدمة من المستأنف أنه قام بأداء فريضة الحج في عام ١٩٦٧ - كما أن الثابت من الشهادة الطبية المقدمة منه إنه سليم البنية خال من الأمراض مكتمل القوى العقلية وأن ذاكرته سايمة ويدرك إدراكا صحيحا لكل ما يدور حوله من أحداث ومناقشات ويرد على كل ما يوجه إليه من أسئلة ردا منطقيا سليما ومن ثم تكون الأسباب التي دعت إلى سلب ولاية المستأنف قد زالت وأصبح قادرا على القيام بأعباء الولاية على حفيده القاصر . ولما كان يبين مما أورده الحكم إنه استخلص من وقائع الدعوى والمستندات المقدمة فيها أن المطعون عليه أصبح قادرا على القيام بما تتطلبه رعاية أموال القاصر من واجبات والتزامات مما يتبين معه رد الولاية إليه ، واستند الحكم في ذلك إلى اعتبارات سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، لما كان ذلك ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو شابه فسادا في الاستدلال ويكون النعي عليه لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض ، ولا يؤثر في سلامة قضائه استناده خطأ إلى المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاصة باسترداد الولاية إذا زالت الأسباب التي دعت إلى سلبها أو الحد منها أو وقفها والتي أوردها المراد من ٢٠ إلى ٢٢ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

وحيث إن النعي بالسبب الثالث يتحصل في أن الطاعنة تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأنها قامت نحو القاصر بواجبات لم يلتفت إليها الجدل فقد رفعت دعوى تعويض عن وفاة والد القاصر وقامت بتسوية الضريبة المستحقة على التركة



ولم يفعل الجدل شيئاً لعدم اهتمامه بسبب شيخوخته ، وهو ما يدل على عدم صلاحيته للولاية غير أن القرار المطعون فيه لم يعن بالإشارة إلى هذا الدفاع أو الرد عليه مما يعيبه بالإخلان بحق الدفاع — والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن ماثيره الطاعة في هذا السبب ليس إلا تأييداً لدفاعها بعدم صلاحية المطعون عليه للولاية على القاصر ، وإذا كان البين من القرار المطعون فيه وعلى ما سلف البيان في الرد على السجين الأول والثاني أن المحكمة انتهت في حدود سلطتها الموضوعية إلى أن المطعون عليه قادر على مباشرة أعباء الولاية على القاصر للأسباب السائغة إلى أوردتها وتكفي خمل قضائها ، فلا تكون المحكمة من بعد ملزمة بأن تتعقب كل حجة للطاعة وترد عليها استقلالاً لأن قيام الحقيقة الواقعية التي استخلصتها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ، لما كان ذلك فإن النعى على القرار بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن ، محمد  
السيد النرقعي ، صلاح الدين حبيب ، محمود المصري

( ٤٠ )

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٨ القضائية :

(٢٠١) تزوير " تقرير الطعن " . الحكم في الدعوى .

( ١ ) وجوب بيان كل مواضع التزوير في تقرير الإدعاء بالتزوير . عدم جواز إضافة مواضع  
أخرى في مذكرة شواهد التزوير أو في دفاع الطاعن أمام المحكمة .

( ٢ ) غرامة التزوير لا تعدد بتعدد الأوراق الملعونة فيها متى كان الطعن عليها بتقرير واحد .  
غرامة تعدد بتعدد الإدعاء ذاته .

١ — إذ أوجبت المادة ٢٨١ من قانون المرافعات السابق على مدعى التزوير  
تحديد كل مواضع التزوير المدعى به في تقرير الإدعاء بالتزوير الذي يحضر في قلم  
الكتاب ولا كان لتقرير باطلا فلا يتم ان تكون قد جعلت تقرير الطعن بالتزوير وحده  
هو المعمول عليه في تحديد مواضع التزوير فلا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف في مذكرة  
شواهد التزوير أو في دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى للتزوير غير التي حددها  
في ذلك التقرير ، لأن ذلك منه يكون ادعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون  
وهو طريق التقرير في قلم الكتاب (١) .

٢ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق هي —  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) — جزاء مدني يحكم به على من نشل في ادعائه

( ١ ) نقض ١٩٦٩/٣/٤ السنة ٢٠ ص ٣٨٢

( ٢ ) نقض ١٩٦٨/٥/٣٠ مجموعة المآتب انقضى السنة ١٩ ص ١٠٤٥

التزوير فلا تعدد بتعدد الأوراق المطعون فيها، متى كان الطعن عليها بتقرير واحد. وإذا كانت المادة ٢٩١ من ذات القانون والخاصة بدعوى التزوير الأصلية قد أحالت إلى المادتين ٢٨١ و ٢٨٨ من القانون المذكور في تحقيق هذه الدعوى والحكم فيها، فإن جزاء الزرارة لا يتعدد بتعدد الأوراق المطعون فيها بالتزوير، وإنما يتعدد بتعدد الإدعاء ذاته سواء كان هذا الادعاء في صحيفة دعوى تزوير أصلية أم في تقرير ادعاء أمام قلم الكتاب في دعوى قائمة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراعاة وبعد المداولة .

وحيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق الطعن — تتحصل في أن السيدة ... أقامت الدعوى ٤٣٨ سنة ١٩٥٣ الجيزة الابتدائية ضد الطاعن تطلب الحكم بالزامه بقيمة الربع عن ... وقد نازعها الطاعن ملكيتها لهذه الأرض فأوقفت المحكمة نظر الدعوى حتى يفصل في هذا النزاع وأقام الطاعن الدعوى رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٤ الجيزة الابتدائية ضد المطعون عليها الثالثة وإبنها المطعون عليه الأول الذي باعته الأرض موضوع النزاع — بطلب الحكم بتثبيت ملكيته لهذا القدر استنادا إلى اكتسابه الملكية بالتقادم ودفع المدعى عليهما الدعوى بأن وضع يد المدعى على الأرض إنما كان بوصفه مستأجرا لها وقدم عقد إيجار منسوباً إليه تاريخه ١٩٤٩/٥/٢٤ وإنذارا موجهاً إليه في ١٩٤٩/١/٦ ورد المدعى على ذلك بأقامته دعوى التزوير الأصلية رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٩ الجيزة الابتدائية يطلب فيها الحكم برد وبطلان عقد الإيجار والإنذار سالف الذكر وطلب المدعى عليه ضم ملف تفنيش رى الجيزة رقم ١٢٠٩/١٤ وملف الترخيص للدعى بحمل السلاح لإثبات أن وضع يد المدعى كان بصفته ناظرا على هذه الأرض فأقام المدعى



دهوى تزوير أصلية أخرى برقم ٣١٨ سنة ١٩٦١ الجيزة الابتدائية يطلب فيها الحكم برده بطلان الأوراق التي تقدم بها المدعى عليهما وتلك التي أشارا إليها بمنفردى الجيزة صالف الذكر كما قرر أمام قلم كتاب المحكمة في ١٥/٤/١٩٦١ بالطعن بتزوير هذه الأوراق ذاتها وبعد أن أمرت المحكمة بضم هذه الدعاوى الثلاث قرر المدعى — الطاعن — أمام قلم الكتاب للمرة الثانية في ٣/٦/١٩٦١ بالطعن بتزوير الأوراق الواردة بملف رخصة السلاح التي استند إليها المدعى عليهما وبتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة برفض الإدعاء بالتزوير وبتغريم المدعى ٢٥ جنيتها عن كل ورقة من الأوراق الخمسين التي طعن بتزويرها وبرفض طلب تثبيت الملكية استأنف المدعى هذا الحكم لدى استئناف القاهرة طالبا الغاء والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٤٢ سنة ٧٨ ق القاهرة وبتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة وبتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ قررت غرفة المشورة عدم قبول أوجه الطعن عدا الوجه الأخير من السبب الثاني (الخاص بغرامة التزوير) وحللت جلسة لنظره وبالجلسة أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل النعي أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تغريم الطاعن ٢٥ جنيتها عن كل ورقة طعن عليها في الدعاوى الثلاث فبلغت الغرامة المقررة بها ١٢٥٠ جنيتها عن خمسين ورقة حين أن هذه الدعاوى كلها مرتبطة ببعضها ويدور النزاع فيها حول ملكية الأطنان موضوع الدعاوى الأولى بتثبيت الملكية وأمرت المحكمة لذلك بضمها ليحكم فيها معا ويكون الحكم المطعون فيه بقضائه بتمدد الغرامة قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن المادة ٢٨١ من قانون المرافعات السابق — المطبق في الدعوى — إذ أوجبت على مدعى التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى به في تقرير الإدعاء بالتزوير الذي يحضر في قلم الكتاب بولا كان التقرير باطلا تكون قد جعلت تقرير الطعن بالتزوير وحده المعول عليه في تحديد مواضع التزوير . فلا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف في مذكرة شواهد التزوير أو في دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى للتزوير

غير التي حددها في ذلك التقرير لأن ذلك منه يكون إيداعاً بتزوير بغير الطريق الذي  
رسمه القانون وهو طريق التقرير به في قلم الكتاب وإذا كانت الغرامة المنصوص  
عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات — السابق — هي — وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة — جزاء مدني يحكم به دلي من فشل في ادعائه بالتزوير فلا تعدد  
بتعدد الأوراق المطعون فيها متى كان الطعن عليها بتقرير واحد وكانت المادة ٢٩١  
من ذات القانون والخاصة بدعوى التزوير الأصلية قد أحالت إلى المادتين سالفتي  
الذكر في تحقيق هذه الدعوى والحكم فيها فإن جزاء الغرامة لا يتعدد بتعدد الأوراق  
المطعون فيها بالتزوير وإنما يتعدد بتعدد الإدعاء ذاته سواء كان هذا الإدعاء في صحيفة  
دعوى تزوير أصلية أم في تقرير ادعاء أمام قلم الكتاب في دعوى قائمة وإذ خالف  
الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى تأييداً للحكم الابتدائي — بتعدد الغرامة  
بتعدد الأوراق المطعون فيها بالتزوير فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

ولما تقدم يتعين تعديل الحكم المنشأ فيما قضى به من غرامة بمبلغ ٢٥  
جنيهاً من كل ادعاء بالتزوير من الإدعاءات الأربع في دعوى التزوير الأصلية  
رقم ٣٨ سنة ٥٩ ك الجيزة و ٣١٨ سنة ٦١ ك الجيزة وتقرير الطعن بالتزوير أمام  
قلم الكتاب في ١٥/٤/١٩٦١ ، ٣٠/٦/١٩٦١ .

## جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود العمراوى وعضوية السادة المستشارين سليم  
زاشد ، وعبد العليم الدهشان ، ومسطفى سليم ، ومحمد صالح أبو راس

( ٤١ )

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣٨ القضائية :

فضالة . حكم . ” عيوب التدليل ” . ” الفصور ” .

قيام الفضالة . عدم كفاية أن يكون ما يتصدى له الفضول نافذا أو مفيدا . وجوب أن  
يكون شانا عاجلا رب العمل . عدم تحقيق الحكم ذلك . تصور .

لا يكفي لتبرير قيام الفضالة : وعلى ما جاء بالملذكرة الإيضاحية للشروع  
التمهيدى للقانون المدنى تعليقا على المادة ١٨٨ منه أن يكون ما يتصدى له الفضولى  
نافعا أو مفيدا بل لابد أن يكون ضروريا أى شانا عاجلا ما كان رب العمل  
ليتوانى عن القيام به ، وإذ كان الحكم المأعون فيه قد اعتبر مجرد سداد البنك  
المطعون ضده لباقى أفساط الأسهم كافيا لقيام الفضالة استنادا الى أنه ” حال  
دون سريان فوائد التأخير كما منع بيع الأسهم لحساب المورث ” مع أن الفوائد  
سوف تسرى لصالح البنك عما سده ، وهو ما طلبه بدعواه وقضى له به ، كما أن  
الحكم لم يحقق ما إذا كان السداد ضروريا وناثرا للطاعنين أم لا ، بتبين سعر  
الأسهم وقت السداد وما إذا كان قد تدهور عما كان عليه وقت الاكتتاب كما  
يقول الطاعنون وأن البنك ابتغى بالسداد مصلحة نفسه فقط ، وإذ لم يقم الحكم  
المطعون فيه بتحقيق ذلك ، فنجد حجب نفسه عن استظهار أركان الفضالة ومن  
ثم يكون مشوبا بالفصور بما يتعين معه نقضه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الدائن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتصل فى أن البنك المطعون ضده، أقام الدعوى رقم ٤٦١٨ لسنة ١٩٦٣ كلى  
القاهرة ضد الطاعنين بطاب إلزامهم بأن يدفعوا له من تركة مورثهم  
مبلغ ٢٨٩٠ جنيه و ٢٢ مايا والفوائد وبإلزام الطاعن الأخير بأن يدفع له من ماله مبلغ  
١٩٧٨ جنيه و ٥٣٣ مايا والفوائد، مؤسدا دعواه على أن مورث الطاعنين كلفه بأن يكتب  
باسمه وباسم ابنه — الطاعن الأخير الذى كان قاصرا وقتذاك، — فى عدد من  
أسهم شركة مصر للفنادق وبسداد القيمة من حساب المورث ، ونفذ البنك  
عملية الاكتتاب وسدد ربع قيمة الأسهم من ذلك الحساب ولما استعجفت باقى  
الأقساط قام البنك بأدائها ، ولم يكن رصيد المورث يسمح بذلك ، فأقام البنك  
دعواه مطالبا بما دفعه . وفى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بإلزام  
الطاعنين بالمبلغ المطالب به وفوائده من تركة المورث ، وبرفض الدعوى ضد  
الطاعن الأخير . استأنف المحكوم عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٠ لسنة  
٨٣ ق القاهرة ، وفى ١١ من أبريل سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة برفضه . طعن  
الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها  
الرأى بنقض الحكم فيما قضى به بشأن الفوائد ، وعرض الطعن بنزعة المشورة  
لحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينهاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه فى السببين الرابع  
والخامس أنه إذ أقام قضاءه على أساس الفضالة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون  
وشابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأن تصدى البنك المطعون ضده لسداد باقى  
أقساط الأسهم التى اكتب فيها مورثهم لم يكن ضروريا لأنه ليس من الشئون

العاجلة بما لا تتوافر معه أركان الفضيحة كما أن البنك المطعون ضده لم يقصد بهذا السداد إلا تحقيق مصلحته هو باعتباره أحد المؤسسين للشركة التي اكتب مورثهم في أسهمها ، وهي مصلحة تتعارض مع مصلحتهم ، لتدهور قيمة تلك الأسهم في السوق تدهورا ملحوظا ، ولقد جاءت أسباب الحكم قاصرة عن بيان أن السداد كان ضروريا نافعا ، وكان على الحكم المطعون فيه وقد استند إلى قواعد الفضالة أن يتحقق من قيامها بتوافر عنصرها .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ رد على هذا الدفاع بقوله « ليس من شك في أن السداد الذي قام به البنك من ماله حال دون مريان فوائد التأخير كما منع بيع الأسهم لحساب المورث وما كان يترتب على هذا البيع من أضراره ولا مراء في أن المورث لم يكن ليتوانى عن القيام بهذا السداد لو كان ذلك في إمكانه ، ولا يقدح في سلامة هذا النظر القول بأن البنك كان من بين مؤسسي شركة الفنادق وأنه ابتغى تحقيق مصلحة له من قيامه بالسداد من المورث ذلك لأن الفضالة تتحقق على ما يجري به نص المادة ١٨٩ من القانون المدني ولو كان التخصيص في أثناء توليه شأنا لنفسه قد تولى شأن غيره لما بين الشائين من إرتباط « لما كان ذلك وكان لا يكفي لتبرير قيام الفضالة وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع التأييدى للقانون المدني على المادة ١٨٨ منه أن يكون ما يتصدى له الفضولى نافعا أو مفيدا بل لا بد أن يكون ضروريا أى شأنا عاجلا ما كان رب العمل ليتوانى عن القيام به ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مجرد سداد البنك المطعون ضده لباقي أقساط الأسهم كافيا لقيام الفضالة استنادا إلى أنه « حال دون مريان فوائد التأخير كما منع بيع الأسهم لحساب المورث » مع أن الفوائد سوف تسرى لصالح البنك عما سددته ، وهو ما طلبه بدعواه وقضى له به كما أن الحكم لم يحقق ما إذا كان السداد ضروريا ونافعا للطاعنين أم لا ، بتبين سعر الأسهم وقت السداد وما إذا كان قد تدهور عما كان عليه وقت الاكتتاب كما يقول الطاعنون وأن البنك ابتغى بالسداد مصلحة نفسه فقط ، وإذا لم يقم الحكم المطعون فيه بتحقيق ذلك فقد حجب نفسه عن استظهار أركان الفضالة ، ومن ثم يكون مشوبا بالقصور بما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين :  
يحيى أحمد غيث وإبراهيم السيد ذكري ، وإسماعيل فرحات عثمان ، وجلال عبد الرحيم عثمان

( ٤٢ )

### الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) ضرائب " ضريبة المرتبات والأجور " دعوى " رفع الدعوى " .

الدعوى المتعلقة بضريبة كسب العمل . . . المرتبات وما في حكمها — وجوب رفعها بطريق  
التكليف بالحضور لا بطريق إيداع صحيفة قلم الكتاب . عنه ذلك .

( ٢ ) ضرائب " ضريبة كسب العمل " استئناف " الأثر الناقل للاستئناف " .  
دفع . نظام عام . قوة الأمر المقضى .

دفع مصلحة الضرائب بطلان صحيفة الدعوى لرفعها بطريق القانوني . القضاء برفضه .  
استئناف المصلحة لقضاء المحكمة في الموضوع دون الدفع . أثره . عدم اعتبار قضاء محكمة أول درجة  
في الدفع مطرحة على محكمة الاستئناف ولو كان منطبقاً بالنظام العام . عنه ذلك .

١ — اندعاوى المتعاقبة بالضريبة على كسب العمل المقررة بمقتضى الباب الأول  
من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ترفع بطريق التكليف  
بالحضور لا بطريق الإيداع وتقديم صحيفة قلم الكتاب المحكمة المختصة طبقاً  
للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من هذا القانون ، لأن هذه المادة  
وصل ما يبدو من سياقها استثناء من الفواء العامة لرفع اندعاوى في قانون  
المرافعات ، وقد وردت ضمن مواد الكتاب الثاني من القانون سالف الذكر ،  
فيقتصر أثرها على طرق وإجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على  
الأرباح التجارية والصناعية ، ولا يمتدّها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى



الا بنص خاص في القانون ، ولم يرد ضمن مواد الضريبة على كسب العمل المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث نص مماثل أو نص يحيل على هذه المادة .

٢ — اذ كان الثابت في ادعوى — المتعلقة بضريبة المرتبات والأجور وما في حكمها — أنها رفعت بصحيفة قدمت الى قلم الكتاب ، ودفعت الطاعنة — مصلحة الضرائب — بطلان صحيفة الدعوى لرفضها بغير الطريق القانوني ، وكان الحكم الابتدائي قد قضى في أسبابه المرتبطة بالمنطوق برفض هذا الدفع ، وكانت الطاعنة قد قبلت هذا القضاء وقصرت استئنافها لهذا الحكم على ما قضى به في الموضوع من سقوط حقها في المطالبة بأية ضريبة عن المبالغ المدفوعة قبل سنة ١٩٥٠ وإذا كان الاستئناف لا ينتقل الدعوى لمحكمة ثانية درجة الا في حدود طلبات الاستئناف فان الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لا يكون مطروحا أمام محكمة الاستئناف ولو كان متعلقا بالنظام العام ، لأن قضاء محكمة أول درجة برفض هذا الدفع قد حاز قوة الأمر المفضى ، وهي تسمو على قواعد النظام العام . لما كان ذلك فإن محكمة الاستئناف لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون اذ هي لم تعرض لهذا الدفع (١) .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير انتهى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتجهل في أن مأمورية ضرائب حابدين قامت بربط ضريبة كسب العمل

( ١ ) راجع قض ١١/١٢/١٩٥٨ بمجموعة المكتب الفني السنة التاسعة ص ٧٦٥

المستفيدة دلى المطعون عليهما عن إيرادات مرتبة لدى الحياة دفعا لكل من  
 .. .. . و .. .. . فأقاما الدعوى  
 رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٥٥ تجارى القاهرة الابتدائية بصحيفة أودعها قلم كتاب  
 المحكمة فى ١٩٥٥/٢/٢٠ طلبا فيها الحكم أولا - بسقوط حق مصلحة الضرائب  
 فى المطالبة بأية ضريبة من الإيرادات المرتبة لدى الحياة المدفوعة عن المدة  
 السابقة على أول يناير سنة ١٩٥٠ ثانيا - بعدم أحقية مصلحة الضرائب فى  
 اقتضاء ضريبة كسب العمل عن الإيرادات المرتبة التى تسلمها كل من المرحوم  
 .. .. . ، ثالثا - بطلان الإجراءات التى اتخذتها مصلحة  
 الضرائب فى هذا الشأن ، دفعت مصلحة الضرائب ببطلان صحيفة الدعوى لرفعها  
 بنير الطريق القسانونى ، وبتاريخ ١٩٥٧/٢/٦ حكمت المحكمة بسقوط حق  
 مصلحة الضرائب فى المطالبة بأية ضريبة عن المبالغ المدفوعة عن المدة السابقة  
 على أول يناير سنة ١٩٥٠ ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، استأنفت مصلحة  
 الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء فيما قضى به من  
 سقوط حقا فى المطالبة بالضريبة المستفيدة على المبالغ المدفوعة عن المدة السابقة  
 على أول يناير سنة ١٩٥٠ ورفض دعوى المطعون عليهما فى هذا الخصوص ،  
 وقيد استئنافها برقم ٦٢٩ سنة ٧١ ق تجارى ، وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٩ حكمت  
 المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعنتم مصلحة الضرائب  
 فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى  
 بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير  
 بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف  
 القانون وأخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول الطاعنة أن المطعون عليهما  
 أقاما الدعوى بصحيفة أودعها قلم كتاب المحكمة فى ١٩٥٥/٢/٢٠ طبقا للقواعد  
 والإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٤٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ،  
 فى حين أن هذه الدعوى تتعلق بضريبة كسب عمل مستفيدة على إيرادات مرتبة  
 لدى الحياة وكان يلزم رفعها بطريق التكليف بالحضور ولا تسرى عليها المادة ٤٤  
 مكررا سالف الذكر لأنها قاصرة على الطعن فى قرارات اللجان الخاصة بضريبة

الأرباح التجارية والصناعية ولم تتضمن المواد المتعلقة بالضريبة على المرتبات وما في حكمها نصا مماثلا أو نصا يحيل عليها فكان يتعين على محكمة أول درجة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني ولو لم يدفع بذلك أمامها لأن طريقة رفع الدعوى من الأمور المتصلة بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه وإن كانت الدعاوى المتعلقة بالضريبة على كسب العمل المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٥ ترفع بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع وتقديم صحتها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من هذا القانون لأن هذه المادة وعلى ما يبدو من من سياقها استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات وقد وردت ضمن مواد الكتاب الثاني من القانون سالف الذكر فيقتصر أثرها على طرق وإجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا يتعداها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص في القانون ولم يرد ضمن مواد الضريبة على كسب العمل المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث نص مماثل أو نص يحيل على هذه المادة ، وكان الثابت في الدعوى أنها رفعت بصحيفة قدمت إلى قسّم كتاب المحكمة في ١٩٥٥/٢/٢٠ ودفعت الطاعة ببطلان صحيفة الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني ، إلا أنه لما كان الحكم الابتدائي قد قضى في أسبابه المرتبطة بالمنطوق برفض هذا الدفع ، وكانت الطاعة قد قبلت هذا القضاء وقصرت استئنافها لهذا الحكم على ما قضى به في الموضوع من سقوط حتمها في المطالبة بأية ضريبة عن المبالغ المدفوعة قبل سنة ١٩٥٠ ، وكان الاستئناف لا ينقل الدعوى إلى محكمة ثانية درجة إلا في حدود طلبات المستأنف فإن الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لا يكون مطروحا أمام محكمة الاستئناف ولو كان متعلقا بالنظام العام لأن قضاء محكمة أول درجة برفض هذا الدفع قد حاز قوة الأمر المقتضى وهي تسمى على قواعد النظام العام ، لما كان ذلك فإن محكمة الاستئناف لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ هي لم تعرض لهذا الدفع . ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس ويتعين رفضه .



## جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين :  
محمد أسعد محمود وجوده أحمد غيث ، وإبراهيم السيد ذكري وإسماعيل فرحات عثمان

( ٤٣ )

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٦ القضائية :

ضرائب " الضريبة الإضافية " . شركات " الشركات المساهمة " .

الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة بالشركات المساهمة . وماؤها . استمرار العضو المذكور في تقاضي ذات المرتب الذي كان يحصل عليه منذ كان مديراً عاماً للشركة دون زيادة . لا اثر له . وجوب خضوعه للضريبة .

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة ، يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على كافة المبالغ التي يتقاضاها عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل فيها بهذه الصفة ، سواء كانت ثمار عذوية أي مقابل حضور الجلسات والمكافآت والانتعاب الأخرى ، أو كانت من غير ثمارها كالمرتبات والأجور التي يحصل عليها من نفس الشركة ، إذا كانت تربطها في ذات الوقت علاقة وظيفية ، أو كان يؤدي لها أية خدمة أخرى ، يؤكد ذلك ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون من أن المادة الأولى بينت الإرادات التي تناولها هذه الضريبة فاختصت لها جميع ما يتقاضاه عضو مجالس الإدارة من شركة أو أكثر من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور ، وأحالت في بيان هذه الإرادات إلى البند الرابع من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هذا إلى أن المادة الخامسة من القانون ألزمت كل شركة مساهمة

بأن تقدم قبل يوم ١٥ يناير من كل سنة إقراراتين فيه جميع المبالغ التي صرفت لوضعت تحت تصرف أى عضو من أعضاء مجلس إدارتها خلال السنة التقويمية السابقة. ولا يغير من هذا النظر استدلال الحكم المطعون فيه، بأن المطعون عليه كان مديرا عاما للشركة، بل أن يعين عضوا متدببا بمجلس إدارتها. ، وأنه ظل يتقاضى نفس المرتب الذى كان يحصل عليه منذ كان مديرا عاما دون زيادة ، لأن ذلك لا يعول عليه إزاء ما نص عليه القانون على النحو السابق ذكره .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المنطعون فيه وماتر الأوراق — تحصل فى أن مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالإسكندرية حددت إيرادات المطعون عليه الخاضعة للضريبة الإضافية والتي حمل عليها بصفته عضوا متدببا بمجلس إدارة كل من شركة التجارة فى محاصيل الشرق الأدنى وشركة المضارب المصرية للارز ومديرا عاما للشركة الأخيرة خلال السنوات من ١٩٥٧ حتى ١٩٥٩ بمبالغ ٥٩٠٢ جنيها و ٩٦٢ مليا، ٥٨٨٦ جنيها و ٩٠٠ مليا، ٤٤١٥ جنيها و ١٧٥ مليا على الترتيب ، وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها فى ٣١ من مارس ١٩٦٣ بتخفيض إيراداته الخاضعة للضريبة الإضافية فى سنوات المحاسبة إلى مبالغ ٥٤٣٩ جنيها و ٧٠٠ مليا، ٤٨٠٥ جنيها و ٩٢٠ مليا، ٢٥٦٨ جنيها و ٧٣٢ مليا على التوالى ، فقد أقام الدعوى رقم ٥١١ لسنة ١٩٦٣ تجارى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية طعنا فى هذا القرار بطلب الغائه فيما قضى به من إخضاع المرتب الذى تقاضاه كمدير عام من شركة المضارب المصرية للضريبة الإضافية والحكم باستبعاد هذا المرتب من وعاء الضريبة ، كما أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٦٣ تجارى بالطعن فى القرار المذكور أمام

ذات المحكمة طالبة تحديد وعاء الضريبة طبقا للمبالغ التي حددتها المأمورية . وبتاريخ ١٢ من يناير ١٩٦٥ حكمت المحكمة في دعوى المطعون عليه برفضها وفي دعوى المصلحة بتعديل قرار اللجنة على أساس عدم سريان الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على الضريبة ورد نسبة ٧,٥٪ المخصصة من مرتبات المطعون عليه في سنوات انزعاج إلى وعاء الضريبة . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف المقيّد برقم ٩٤ لسنة ٢١ ق تجارى الاسكندرية ، ومحكمة الاستئناف حكمت في ١٣ من أبريل ١٩٦٦ بإلغاء الحكم المستأنف في الدعوى رقم ٥١١ سنة ١٩٦٣ وإلغاء قرار اللجنة فيما قضى به بالنسبة لمرتب المطعون عليه الذي تقاضاه كمدير عام من شركة المضارب المصرية للارز والقضاء باستبعاد هذا المرتب من وعاء الضريبة الإضافية ، وفي الدعوى رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٦٣ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في خصوص نسبة ٧,٥٪ احتياطي المعاش والقضاء بتأييد قرار اللجنة باستبعاد هذه النسبة من مرتبات المدعون عليه الخاضعة للضريبة الإضافية . طعنت مصنعة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها آراء برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلقة المحددة لنظره تنازلت مصلحة الضرائب عن الوجه الأول من سبب الطعن المألق بنحو نسبة ٧,٥٪ من مرتب المطعون عليه . وأصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل الوجه اثنائي من سبب الطعن مخالف للحكم المطعون فيه للقانون والخاص في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم أسس قضاءه باستبعاد المرتبات التي تقاضاها المطعون عليه بصفته مديرا عاما لشركة المضارب المصرية للارز من وعاء الضريبة الإضافية في سنوات المحاسبة ، على سند من القول بأن هذه الضريبة لا تفرض طبقا لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ . لاهل مايتقاضاه عضو مجلس لإدارة من اشركه بصفته هذه ، وأن مايجعل عليه بصفته مديرا عاما لا تناوله الضريبة لأنه مقبل عمل إداري ، وأن المطعون عليه كان مديرا عاما للشركة نظير أجره من قبل إسناد وظيفة عضو مجلس الإدارة إليه في سنة ١٩٥٦ ، ولم يزد ما تقاضاه بعد تعيينه عن ذلك الأجر ، في حين أن نص المادة سالفة الذكر جاء عاما فينطبق على كافة الإيرادات التي



يحصل عليها عضو مجلس إدارة الشركة التي يعمل فيها بهذه الصفة أو بآية صفة أخرى ، يؤيد ذلك أن المادة المذكورة أحالت في شأن تنفيذ وعاء الضريبة الإضافية إلى المادتين ٤/١ ، ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مما يدل على أن هذا الوعاء إنما يشمل علاوة على الإيرادات التي يتقاضاها عضو مجلس الإدارة بصفته هذه - كافة المرتبات وما في حكمها التي تدفعها له الشركة بصفة أخرى كأن يكون مرتبطاً معها بعلاقة وظيفية ، وإذا كان المطعون عليه عضواً متدبياً بمجلس إدارة كل من شركة التجارة في محاصيل الشرق الأدنى وشركة المضارب المصرية للأرز ، وتربطه في ذات الوقت علاقة وظيفية بهذه الشركة الأخيرة بصفته مديراً عاماً لها ، فإن كافة ما يحصل عليه من إيرادات من هاتين الشركتين يخضع للضريبة الإضافية وهو ما يجيب الحكم بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث أن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة على أنه "علاوة على الضرائب المقررة قانوناً تفرض ضريبة إضافية سنوية على جميع ما يتقاضاه عضو مجلس إدارة في الشركات المساهمة من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور أو غير ذلك من المبالغ المشار إليها في المادة الأولى (البند رابعاً) والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه" ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على كافة المبالغ التي يتقاضاها عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل فيها بهذه الصفة سواء كانت ثمار عضوية أي مقابل حضور الجلسات والمكافآت والأتعاب الأخرى ، أو كانت من غير ثمارها كالمرتبات والأجور التي يحصل عليها من نفس الشركة إذا كانت تربطه بها في ذات الوقت علاقة وظيفية أو كان يؤدي لها أية خدمة أخرى ، يؤكد ذلك ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون من أن المادة الأولى بينت الإيرادات التي تناولها هذه الضريبة فأخضعت لها جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة من شركة أو أكثر من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور ، وأحالت في بيان هذه الإيرادات إلى البند الرابع من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هذا إلى أن المادة الخامسة من القانون ألزمت كل شركة مساهمة بأن تقدم

قبل يوم ١٥ يناير من كل سنة لإقرارا تبين فيه جميع المبالغ التي صرفت أو وضعت تحت تصرف أى عضو من أعضاء مجلس إدارتها خلال السنة التقويمية السابقة ، وكان لا يغير من هذا النظار استدلال الحكم المطعون فيه بأن المطعون عليه كان مديرا د.ا.ا لشركة مضارب الأرز قبل أن يعين عضوا متديبا بمجلس إدارتها وأنه ظل يتقاضى نفس المرتب الذى كان يحصل عليه منذ كان مديرا عاما دون زيادة ، لأن ذلك لا يعزل عليه ازاء ما نص عليه القانون على النحو السابق ذكره ، أما أن ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظار وجرى فى قضائه على أنه لا تخضع للغيرية الإضافية فى سنى النزاع المرتبات التى حصل عليها المطعون عليه بصفته مديرا عاما للشركة المصرية لمضارب الأرز والتي كان يعمل فى نفس الوقت عضوا متديبا بمجلس إدارتها ، فإنه يكون قد أخذ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

## جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٤

بقيادة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين :  
محمد أسعد محمود وجودة أحمد غيث وإبراهيم السعيد ذكرى وجلال عبد الرحيم عثمان .

( ٤٤ )

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٩ القضائية "أحوال شخصية" :

( ١ ) حكم "إعادة الدعوى للرافعة" . دعوى "نظر الدعوى" .

طلب فتح باب الرافعة لتقديم مذكرات أو مستندات . إجابته . من إطلاقات محكمة الموضوع .

( ٢ ) أحوال شخصية "الإعلام الشرعى" . إراث . حكم "نتيجة الحكم"

دفع .

حجة الإعلام الشرعى . دعوها بحكم من المحكمة المختصة في دعوى أصلية أو في صرعة دفع .  
اختصاص الهيئة التي فعلت في الدفع بالحكم فيه . وجوب التمويل على هذا القضاء . ولو خالف  
ماورد بالإعلام الشرعى .

( ٣ ) أحوال شخصية "دعوى الأحوال الشخصية" . دعوى "سماع الدعوى"

وقف .

منع التضاء من منع أندوى بمضى ١٥ سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى ،  
وانتكارا في تلك المسئلة . قاعدة وردت بالمادة / ٣٧٥ من اللائحة الشرعية الصادرة في  
١٩٣١ ، ولائحة سنة ١٨٩٧ ، والمادة ٢٧٦ ق ٣١ لسنة ١٩١٠ المعدل لللائحة الأخيرة  
والمادة ٦١٤ من قانون العدل والإنصاف

١ — لا أثر يرب على محكمة الموضوع أن هي لم تجب الطلب المقدم إليها بفتح  
باب المرافعة لتقديم مذكرات أو مستندات ، متى كان قد قدم إليها بعد انتهاء  
المرافعة في الدعوى ، إذ يصبح هذا الطلب من الإطلاقات التي لا يعيب المحكمة  
للافتات عنها .



٢ — حجية الإعلام الشرعى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة " تدفع وفقا لنص المادة / ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بحكم من المحكمة المختصة وهذا الحكم كما يكون فى دعوى أصلية ، يصبح أن يكون فى صورة دفع أبدى فى الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعى وهو ما سلكته المطعون عليها أمام محكمة الموضوع ، وإن كانت الهيئة التى فصلت فى الدفع مختصة أصلا بالحكم فيه ، فإن قضاءها هو الذى يعول عليه ، ولو خالف ماورد بالإعلام الشرعى ولا يعد ذلك إهدارا لحجية الإعلام لأن المشرع أجاز هذا القضاء وحد به من من حجية الإعلام الشرعى الذى صدر بناء على إجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة .

٣ — ما تقضى به المادة / ٣٧٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ من أن القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى فى عدم إقامتها وهذا كله مع إنكار الحق فى تلك المدة ، هو ترديد لقاعدة أساسية نص عليها فى المادة / ٩٦ من اللائحة الشرعية الصادرة فى سنة ١٨٩٧ والمادة / ٣٧٦ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ المعدل لللائحة الأخيرة ، وعلى ذلك جاء نص المادة ٦١٤ من قانون "عدل والإنصاف" الذى يقضى بأنه لا تسمع الدعوى فى استحقاق غلة الوقف بعد تركها بلا عذر شرعى مدة خمس عشرة سنة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق وسماع التقرير الذى تلاوه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المرحوم .. .. — مورث الطاعنين —

أقام الدعوى رقم ٦٦ سنة ١٩٥٣ القاهرة الابتدائية الشرعية — التي قيدت بعد إلغاء المحاكم الشرعية برقم ٥٦٦ سنة ١٩٥٦ "أحوال شخصية" القاهرة الابتدائية — ضد وزارة الأوقاف — المطعون عليها — بصحيفة معانة في ١١/٢/١٩٥٣ طالبا الحكم باستحقاقه لحصة قدرها  $\frac{4}{9}$  ٢٠ منها من قيراط من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها وقف المرحوم .. .. . وقال يانا لدعواه أن .. .. . وتسليه هذا النصيب ، وقال يانا لدعواه أن الواقف أنشأ وقفه المدين بالهبة المحررة أمام محكمة الصالحية بمصر بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١٠٨٠ هـ على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده .. .. . ومن سيحدثه الله من الأولاد ذكورا وأنثا بالفريضة الشرعية بينهم ، ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم على أولاد أولاده ، ثم على ذريته ونسله وعقبه من أولاد الظهور دون أولاد البطون على النص والترتيب المشروحين في عريضة الدعوى ، فإذا انقرض أولاد الظهور كان ذلك وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون بالفريضة الشرعية ، فإذا انقرض أولاد البطون كان ذلك وقفا على مصالح مسجدي .. .. . وقد توفى الواقف كما توفى أولاده وانقرضت ذريته من أولاد الظهور وآل الوقف بتمامه إلى السيدة .. .. . بنت .. .. . ابن الشيخ .. .. . ابن الشيخ .. .. . ابن الشيخ .. .. . بن .. .. . ابن الواقف ، ثم توفيت .. المذكورة وانحصر الاستحقاق في أولادها الخمسة وهم .. .. . لكل منهم  $\frac{4}{9}$  قراريط من ٢٤ قيراط ينقسم إليها الوقف ، كما توفى .. .. . بن .. .. . عن أولاده — مورث الطاعنين — .. .. . و .. .. . فاستحق كل منهم  $\frac{4}{9}$  ٢٠ منها من قيراط من ٢٤ قيراط ينقسم إليها الوقف ، وإذا امتنعت وزارة الأوقاف عن تسليمه نصيبه المذكور فقد أقام الدعوى بطابعاته . وبصحيفة معانة في ٢٧/٣/١٩٥٣ اختتم مورث الطاعنين وزارة الأوقاف وطلب فيها الحكم باستحقاقه  $\frac{2}{9}$  ٢ منها من قيراط في وقف المرحوم .. .. . وتسليه له تأسيسا على أن الواقف المذكور أنشأ وقفه المدين بالهبة المحررة أمام محكمة مصر الشرعية

في تاريخين ثانيهما ٤ شوال سنة ١٣٩٩ هـ على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون  
 الثالث على ولديه ... .. ومن سيحدثه الله من الذرية ثم من  
 بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم الذكر والأنثى  
 في ذلك سواء، والثالث الأني على جامع ... .. والثالث  
 الثالث على عتقاء الواقف، وشرط أن يكون النظر لنفسه حال حياته ثم من  
 بعده للأرشد فالأرشد من أولاده وذريته وعقبه. وقد توفي الواقف واتمى  
 أمر النظر عليه إلى وزارة الأوقاف بمقتضى قرار صادر بتاريخ ١٩٢٣/٢/٢٤،  
 وقد انحصر الاستحقاق في الوقف في وقف المرحوم ... .. بن  
 ... .. وتوفي الحاج ... من بناته الثلاث ... ..  
 ... فاستحق كل واحدة منهن  $\frac{1}{3}$  قيراط من ٢٤ قيراط ينقسم إليها  
 الوقف المذكور، ثم توفيت ... عن بقرا ... التي توفيت عن بنتها  
 ... .. ثم توفيت ... من أولادها الخمسة  
 ... أولاد المرحوم ... ..  
 فاستحق كل منهم  $\frac{1}{3}$  سهماً، ثم توفي ... عن أولاده ... — مورث  
 الطاعنين — ... فاستحق كل منهم  
 $\frac{2}{3}$  سهماً، وإذا تضرع وزارة الأوقاف اليد على الوقف بصفتها ناظرة عليه فإنه  
 يطلب الحكم له بطلباته. وبجلسة ١٩٦١/١٢/١٨ عدل مورث الطاعنين طلباته  
 في وقف ... .. طالبا استحقاقه ثلث  
 حصة والده أي  $\frac{1}{3}$  من غلة الوقف جميعه، وقال في بيان ذلك أن الاستحقاق  
 انحصر في ... أولاد المرحوم ... ..  
 ... بنتي المرحوم ... و ... بنت ... ..  
 ... بنت ... و ... بنت ... ، وقد توفي  
 الأناث من هؤلاء المستحقين ولا استحقاق لذريتهن عملاً بشرط الواقف انتهى  
 حصر الاستحقاق في أولاد الظهور فانحصر الاستحقاق في الأربعة الذكور  
 يستحق كل منهم ربع غلة الوقف، ثم توفي ... عن أولاده الثلاثة ... — مورث  
 الطاعنين — ... ، وبذلك استحق ثلث حصة والده، أي  
 $\frac{1}{3}$  من غلة الوقف جميعه. دفعت وزارة الأوقاف بعدم سماع الدعوى لمضى



المدة المانعة من سماعها مع التمكن وعدم العذر الشرعى إعمالا لنص المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية وطلبت في الموضوع رفض الدعوى واحتياطيا وقفها حتى يحصل الطاعنون على حكم بالوفاة والوراثة في مواجهتها ، واستندت في ذلك على أنها تضع اليد على أعيان الوقف بمقتضى القرار الصادر من محكمة مصر الشرعية في ١٩٢٣/٢/٢٤ وأنها تنكر استحقاق المورث ولا تحتاج بإشهادات الوفاة والوراثة المأثمة إذ لم تكن طرفا فيها . وبتاريخ ١٩٦٩/٢/١٠ حكمت المحكمة بعدم سماع الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤ سنة ٨٦ ق "أحوال شخصية" القاهرة واليى الغاء والحكم لهم بطالبتهم ، وبتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٥ حكمت المحكمة بالنسبة لوقف ... .. برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وبالنسبة لوقف ... .. بالغاء الحكم المستأنف وسماع الدعوى وباستحقاق مورث الطاعنين ... .. لحصة قدرها  $\frac{1}{5}$  منهما من قيراط من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها الوقف المذكور مع الزام المطعون عليها بالتسليم . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر . وحدثت جلسة لنظره رفيا تمسكت النيابة برأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثمانية أسباب ، ينمى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع ، ذلك أنهم قدموا إلى محكمة الاستئناف طلبا بفتح باب المرافعة للرد على مذكرة المطعون عليها وتقديم مستندات رسمية لتصحيح أخطاء مادية تضمنتها المذكرة ، إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب مما أدى إلى وقوع الحكم في هذه الأخطاء .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه بحسب الأصل لا تريب على محكمة الموضوع أن هى لم تجب الطالب المقدم إليها بفتح باب المرافعة لتقديم مذكرات أو مستندات متى كان قدم إليها بعد انتهاء المرافعة فى الدعوى إذ يصبح هذا الغلب من الإطلاقات التى لا ييب المحكمة الالتفات عنها ، ولما كان الثابت فى الدعوى أن طرفى الخصومة كانا اثنتين كلاً منهما بجاسة ١٩٦٩/١٠/٤ وقررت

المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٦٩/١٠/٢٥ بناء على طلبها وصرحت بتقديم مذكرات ان يشاء في خلال خمسة عشر يوما ولتقدم النيابة رأيها والمدة مئاللة ، فانه لا محل للنعي على الحكم بالاخلال بحق الدفاع لانه لم يصرح للطاعنين بفتح باب الرافعة لتقديم مذكرة ومستندات ردا على دفاع المطعون عليها الذي أبدته في مذكرتها .

وحيث ان حاصل الأسباب الثاني والرابع والخامس أن الحكم المطعون فيه أخضا في تطبيق القانون وشابه قصور ، ويقول الطاعنون في بيان ذلك أن الحكم أهدر ما أثبتته اشهاد تحقيق وفاة ووراثه مورثهم وفي هذا مخالفة للسادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ التي تقضى بأن المحررات الرسمية حجة على الكانة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته ، كما التفت الحكم عن الشجرتين المقدمتين منهم لإثبات تسلسل نسب مورثهم إلى كل من الواقفين .. .. وابنه .. .. مع أنها حررت قلا عن مستندات رسمية وليست من صنع مورثهم وهي لا تخلف عما دون بقرارات النظر على وقفي .. .. وباعلامات الوراثة الخاصة بهما ، واذ ترتب على ذلك أن قضى لهم الحكم بحصة نقل عن استحقاقهم في وقف .. .. فانه يكون معيبا بانطأ في تطبيق القانون وبالقصور .

وحيث ان هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قرر في هذا الخصوص ما يلي ”والقول بأن جد المستأنفين من أولاد الظهور فضلا عن كونه من أولاد انبطون يكذبه أن أولاد الواقف الواردة أسمائهم في الحجة وهم .. .. في الحجة اسم لآخرين ممن ينسب اليهم رافع الدعوى نفسه سواء من جهة الأم .. .. أو الأب .. .. كما أن التسلسل الذي جاء من رافع الدعوى خلا من ذكر أبناء الواقف المذكورين في الحجة وبيان مصيرهم ومصير ذريتهم — كما أن رافع الدعوى لم يتحدث عنهم — على أية صورة من الصور في جميع مراحل الدعوى التي ادعى فيها أنه من أبناء الظهور عن طريق والده .. .. ، كما يكذبه قرار النظر الصادر من محكمة بندر المحلة الكبرى بتاريخ .. ..

٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٠٣ هـ المسجل في ٢٦ منه والمتضمن إقامة الشيخ .. .. وأخيه السيد .. .. في النظر على الوقف المذكور بعد وفاة الناظرة السابقة زنوبة عبد الله النعري إذ ثبت في هذا القرار أن ذرية الواقف هم تسعة أشخاص من أربعة ذكورهم أبناء زنوبة وخمس إناث... إذ أن في ذكر هؤلاء باعتبارهم دون سواهم ذرية الواقف ونسبتهم جميعاً إلى أمهاتهم ما يقطع بصحة القول بانقراض أولاد الظهور وأن الاستحقاق قد آل إلى هؤلاء باعتبارهم من أولاد البطون . . . ولا يغير من هذه النظرة ما تقدم به المستأنفون من اعلام بالوفاة والوراثة الصادر لمصلحتهم في سنة ١٩٦٥ محمداً صلاتهم بالواقف على النحو الذي يدعونه — ذاك أن هذا الإعلام صدر خصيصاً لخدمة ادعائهم وبعد مضي حوالى اثني عشر عاماً على رفع الدعوى — كما صدر في غير مواجهة وزارة الأوقاف وهي خصيمهم الذي ينكر عليهم صحتهم وقد كان الواجب — وهذا الاعلام صادر أثناء سير الخصومة — أن تختصم فيه الوزارة أما وذلك لم يحدث وصدر الاعلام في غيبتهم مع انكارها لهؤلاء المستحقين فانه يفقد حججه بمجرد الانكار سواء كان في صورة دعوى أو دفع ، كما لا يغير منها شجرة الوقف التي تقدم بها رافع الدعوى لانها ليست رسمية وإنما من صنع يديه فضلاً عن وجود شجرة في إحداها نسبة رافع الدعوى إلى .. .. فقط وفي الأخرى نسبته إلى .. .. ثم تسلسل بالأجداد إلى الواقف على النحو الذي يؤيد الدعوى . وإنما يقوم قرار النظر الصادر سنة ١٣٠٣ هـ وإعلام وفاة جد المستأنفين الصادر في سنة ١٩١٩ هـ على الوزارة لأنها صدرت قبل نظارتهما وقبل اختصاصهما فلم تكن طرفاً في النزاع إذ ذاك وهاتان الورقتان رسميتان لهما حجيتهما على الكافة . . . وأنه يثبت من كل ما تقدم أن أولاد الظهور قد انقرضوا وأن الاستحقاق قد آل إلى أولاد البطون ومنهم .. .. ولم تكن المستحقة الوحيدة بل كان يشاركها . . . ومن ثم ينقسم الوقف إلى ستة أقسام متساوية . وبوفاة .. .. يختص أولادها بسدس الوقف أي أربعة قرار يبط أي أن .. جد المستأنفين يخصه قيراط واحد وبوفاته ترك ثلاثة ذكور وثلاث إناث يوزع عليهم القيراط للذكر مثل حظ الأنثيين فيخص .. ابنه — مورث الطاعنين —  $\frac{2}{4}$  من القيراط أي  $\frac{1}{2}$  منهم ، ولما كان



يبين مما أورده الحكم أنه لم يأخذ بالاستند إليه مورث الطاعنين في تعديل طلباته من أنه من أولاد الظهور فضلا عن كونه من أولاد البطون وانتهى الحكم إلى أنه من أولاد البطون للأسباب السائغة سالقة البيان ، ولأن الإعلام الشرعى الصادر لصالحهم فى سنة ١٩٦٥ لا يطابق الواقع ، ولما كانت حجبة الإعلام الشرعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تدفع وفقا لنص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكمات الشرعية بحكم من المحكمة المختصة وهذا الحكم كما يكون فى دعوى أصدية يصح أن يكون فى صورة دفع أبدى فى الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعى وهو ما سلكته المطعون عليها أمام محكمة الموضوع ، وكانت الهيئة التى فصلت فى هذا ادفع مختصة أصلا بالحكم فيه فإن قضاءها هو الذى يعول عليه ، لو خالف ما ورد بالإعلام الشرعى ولا يعد ذلك إهدارا لنجبة الإعلام لأن المشرع أجاز هذا القضاء ، وحده به من حجية الإعلام الشرعى لى يصدر بناء على إجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة ، ولما كان الأخذ بما فى المستندات أو إطراحها مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية التى تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما ومستمدا من أوراق الدعوى ، لما كان ذلك نازا النعى على الحكم بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن الأسباب السادس والسابع والثامن تتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور ، ذلك أنه قضى بعدم سماع الدعوى بالنسبة لوقف ... لمضى خمسة عشر عاما استنادا إلى أن وزارة الأوقاف المطعون عليها وصمت اليد على هذا الوقف فى سنة ١٩٢٣ ولم يرفع مورث الطاعنين دعواه إلا فى سنة ١٩٥٣ ، فى حين أن القانون الذى قرر بعدم السماع لم يصدر إلا فى سنة ١٩٣١ وقطعت المدة فى سنة ١٩٤٥ بالطلب الذى قدمه المورث فى مادة التصرفات رقم ٦٧٢ سنة ١٩٤٥/١٩٤٦ مصر الشرعية للطالبة باستحقاقه فى هذا الوقف ، هذا إلى أنهم قدموا مستندا سابقا على سنة ١٩٢٣ يثبت أن الوقف المذكور كان فى حيازة أجدادهم ولم تأنفت إليه المحكمة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن ما تنص به المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ من أن القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى فى عدم إقامتها وهذا كله مع إنكار الحق فى تلك المدة، هو ترديد لقاعدة أساسية نص عليها فى المادة ٩٦ من اللائحة الشرعية الصادرة فى سنة ١٨٩٧ والمادة ٣٧٦ من القانون رقم ٣١ سنة ١٩١٠ المعدل لللائحة الأخيرة، وعلى ذلك جاء نص المادة ٦١٤ من قانون العدل والإنصاف الذى يقضى بأنه لا تسع الدعوى فى استحقاق غسلة الوقف بعد تركها بلا عذر شرعى مدة خمس عشرة سنة، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه بعدم سماع الدعوى بالنسبة لوقف ... .. إلى أن وزارة الأوقاف وضعت اليد على أعيان الوقف فى ١٩٢٣/٢/٤ ولم يرفع مورث الطاعنين دعواه إلا فى سنة ١٩٥٣ مع التمكن وعدم العذر الشرعى، وأنه عن طلب الاستحقاق فى مادة التصرفات رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٤٥/١٩٤٦ مصر الشرعية فقد قدم بعد أن اكتملت المدة فى سنة ١٩٣٨، ولما كانت المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية اطرحت المستند الذى استدل به الطاعنون على وضع يد أجدادهم على الوقف المذكور، فإن النعى على الحكم بهذين السببين يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه أنه خالف الثابت بالأوراق بتقريره أن الطاعنين من ذرية ... .. ولا علاقة لهم بوقف ... .. مع أن البين من حجتى الوقف أن ... .. مما يثبت استحقاقهم فى الوقف الأول.

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه لم يخالف القانون فيما قضى به من عدم سماع الدعوى بالنسبة لوقف ... .. فإن النعى عليه بهذا السبب يكون غير منتج.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدي وعشرية السادة المستشارين :  
محمد سيد أحمد حماد وعلى صلاح الدين وأحمد صفاء الدين وعز الدين الحسيني .

( ٤٥ )

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) إيجار . " إيجار الأماكن " . سورية .

الأجور المتعاقد عليها في معنى المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . هي تلك الأجور الحقيقية التي تم التعاقد عليها منذ بدء الإيجار . ثبت أن الأجور الواردة بالتعاقد سورية وأن الأجور الحقيقية هي المزدادة فعلا من المستأجرين . وجوب التعويض على هذه الأجور الأخيرة عند إجراء التخفيض .

( ٢ ) حكم " عيوب التدليل " . نقض " مالا يصلح سببا للطعن " .

ذكر الحكم في سياق مرد دفاع الطاعنين عبارة معينة . خلوه مما يؤيد أخذه بمدلول هذه العبارة مودة . إعتباره لغوا . النقص على الحكم بالتناقض . لا محل له .

( ٣ ) سورية . إيجار " إيجار الأماكن " . إثبات .

التمسك بصورية الأجرة الميئة بمتنود الإيجار سورية تدليسية مبناها التحايل على القانون للتوصل إلى إقتضاء أجرة أكثر من الأجرة القانونية . جواز إثبات ذلك بين المتعاقدين بطرق الإثبات كافة .

( ٤ ) سورية . " إثبات الصورية " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الأدلة " .

سلطة قاضي الموضوع في تقدير أدلة الصورية . لارعاية عليه في ذلك مادام الدليل الذي أخذه مقبولا قانونا .



## ( ٥ ) نقض "أسباب الطعن . السبب الجديد " .

خلو الأوراق مما يدل على تمسك الطاعن في الاستئناف بما ورد بوجه النعى من دفاع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

## ( ٦ ) نقض . "أسباب الطعن . مالا يصاح سببا للطعن" . إيجار . "إيجار الأماكن" . صورية .

استخلاص الحكم من أقوال الشهود والقرائن صورية الأجرة الثابتة يعقود الإيجار وأن الأجرة الحقيقية هي المزداء فعلا . كفاية هذه الددومة لخل صائه . المعنى عليها فيما أورده من تقرير لم يبين مصدره . غير متج .

## ( ٧ ) إيجار . "إيجار الأماكن" صورية . حكم "تسيب الحكم" .

استخلاص الحكم من أقوال الشهود والقرائن أن الأجرة الحقيقية المعاندها هي الأجرة المزداء فعلا . وجوب إجراء تخفيض المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ على تلك الأجرة محظوم بحث مطابقة هذه الأجرة لأجرة المثل .

## ( ٨ ) نقض . "أسباب الطعن . السبب المتعلق بالواقع" . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الأدلة" .

إبتناء الحكم على ماله أصل ثابت في الأوراق . تضمنه الرد الضمني المسقط لما ساءه الطاعنون من أوجه دفاع . المنازعة في ذلك جدل في تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

١ — النص في المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على أن تخفيض "بنسبة ٣٥٪" الأجر المتعاقد عليها للأماكن الخاصة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقا لحكم هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه " يدل على أن المقصود بالأجور المتعاقد عليها هي تلك الأجور الحقيقية التي تم التعاقد عليها منذ بدء الإيجار دون الأجور الصورية . فإذا ثبت أن الأجور الواردة بعقود الإيجار صورية ، وأن الأجور الحقيقية هي المؤداة فعلا من المستأجرين ، فإن هذه الأجور الأخيرة هي التي يجب التحويل عليها عند إجراء التخفيض .

٢ - متى كانت عبارة "وأضافوا بحق أن حالة النزاع المطروح لا تخضع لحكم المادة ٢٠٥ مدني" التي يعول عليها الطاعنون في تعيب الحكم المطعون فيه بالتناقض - لانتباهه إلى عكس مدلولها - قد وردت في سياق سرد دفاع الطاعنين الذي ضمنوه مذكرتهم ، ولم يرد بالحكم ما يؤيد أخذه بما دلت عليه هذه العبارة ، فإن من شأن ذلك أن تكون كلمة "بحق" الواردة في العبارة المذكورة لغوا ، ويكون النفي المؤسس على احتواء الحكم عليها واردا على غير محل .

٣ - إذا كان المطعون عليهم قد تمسكوا بصورية الأجرة المبينة بعقود الإيجار المبرمة بينهم وبين الطاعنين صورية تدليسية مبناها الفس والتحايل على القانون للتوصل إلى إقتضاء أجرة أكثر من الأجرة القانونية ، فإنه يجوز إثبات هذه الصورية بين المتعاقدين بطرق الإثبات كافة بما فيها البينة والقرائن .

٤ - لقاضي الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي يأخذ بها في ثبوت الصورية أو نفيها ولا رقابة عليه في ذلك مادام الأدليل الذي أخذ به مقبولا قانونا .

٥ - متى كانت الأوراق قد خلت مما يدل على تمسك الطاعنين في الاستئناف بما ورد بوجه النفي من دفاع ، فإنه لا يجوز لهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٦ - إذا كان الحكم قد استخلص من أقوال الشهود التي ألح إليها ومن القرائن التي عددها صورية الأجرة الثابتة بعقود الإيجار وبايصالات السداد ، وأن الأجرة الحقيقية هي المؤداة فعلا وكانت هذه الدعامة وحدها تكفي للحمله ، فإن تعييبه - فيما أورده من بعد من تقدير لم يبين مصدره - يكون يفرض صحته غير متج .

٧ - متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت من أقوال الشهود والقرائن أن الأجرة الحقيقية المتعاقد عليها هي الأجرة المؤداة فعلا ، وكانت هذه الأجرة هي التي يتعين إجراء التخفيض منها - طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٧

لسنة ١٩٦٥ — وأيا كانت نتيجة ذلك ، فإن بحث مطابقة تلك الأجرة لأجرة المثل يكون غير لازم .

٨ — إذا كان ما قرره الحكم سائفا وله أصله اثبات في الأوراق ، ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ويتضمن الرد الضمني المسقط لما ساقه الطاعنون من أوجه دفاع وكان ما يشيره هؤلاء بسبب النعى لا يعدر أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للأدلة وترجيح يده على أخرى ، فإنه لا يجوز اتعاض به أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — دلى ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليهم اتسعة الأول أقاموا الدعوى رقم ٣٥١١ سنة ١٩٦٦ كلى القاهرة ضد الطاعنين طالبين الحكم أولا بتخفيض إيجار الشقق المكونة من ثلاث غرف وصالة إلى مبلغ ٧ جنيهات و ٧٧٠ مليا وتخفيض إيجار الشقق المكونة من أربع غرف وصالة إلى مبلغ ٩ جنيهات و ٧١١ مليا وذلك اعتبارا من تاريخ التعاقد وعلى التفصيل الموضح بالعريضة وقالوا في يابها أن كلا منهم قد استأجر شقة بعلمارة المطعون عليهم التي شيدت وتمت في أوائل سنة ١٩٦٢ هذا الشقتين ٥ بالدور الثانى ، ١٢ بالدور الثالث اللتين تمتا قبل ١٩٦١/١٢/٣١ وذلك نظير أجرة نهريّة قدرها ١٦ جنيا و ٦٠٠ مليا للشقة المكونة من ثلاث غرف وصالة وب ٢٠ جنيا و ٧٥٠ مليا للشقة المكونة من أربع غرف وصالة وذلك على أساس أن العلمارة خضعت لأحكام القانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ ولما اخذجوا على الأجرة المسمّاة طمانهم الطاعنون بأنهم لن يدفعوا لا الأجرة المنفق عليها وبالبالعة ١١ جنيا و ٩٥٠ مليا لكل من شقق النوع الأول ، ١٤ جنيا و ٩٤٠ مليا لكل من شقق النوع الثانى وبالفعل ظلوا يدفعون



الأجرة على هذا النحو بإيصالات أثبت الطاعنون فيها مقدار الأجرة باعتباره ١٦ جنيها و ٦٠٠ مليم للشقة من النوع الأول حسب المقد يستزل منها ٣ جنيهات و ٣٢٠ مليم بواقع ٢٠٪ حسب القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ١٦ جنيها و ٥٩٥ مليم بواقع ١٥٪ قيمة الضريبة العقارية ويضاف إليها ٢٦٢ مليم بواقع ٢٪ رسم شاغلين وباعتبار الأجرة ٢٠ جنيها و ٧٥٠ مليم للشقة من النوع الثاني حسب العقد يستزل منها ٤ جنيهات و ١٥٠ مليم بواقع ٢٠٪ حسب القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ٦ جنيه و ٩٩٢ مليم بواقع ١٥٪ قيمة الضريبة العقارية ويضاف إليها ٣٣٢ مليم بواقع ٢٪ رسم شاغلين ولما كانت العارة لم تتم ولم تشغل بالسكن إلا اعتبارا من ١٩٦٢/٢/١ فقد خضعت لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقدرت لحان التأجير أجرتها بالفعل بواقع ١٠ جنيهات و ١٠٠ مليم للشقة من النوع الأول ١٢ جنيها و ٦٥٠ مليم للشقة من النوع الثاني إلا أن المؤجرين لم يقبلوا هذا التفسير وتظاهروا منه أمام مجلس المراجعة وقبل أن يتم النصل في التظلم صدر القانون رقم ٧ لسنة ٦٥ الذي خفض الأجور المتعاقد عليها للاماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه بنسبة ٣٥٪ إلا أن المؤجرين تحايّلوا على نص هذا القانون وخفضوا الأجرة بواقع ٣٥٪ من الأجرة الصورية المسماة في العقود وتقاضوا الأجرة بواقع ١٠,٧٩٠ جنيها للشقة من النوع الأول ١٣,٤٨٧ جنيها للشقة من النوع الثاني مع أنه يتعين إجراء خفض من الأجرة الفعلية التي كانوا يدفعونها كما أقام المطعون عليه العاشر الدعوى رقم ٢٧٠٢ سنة ١٩٦٦ كلى القاهرة ضد الطاعنين الأولين طالبا الحكم بتحديد أجرة الشقة رقم ١٨ بالعامة السابقة بمبلغ ٨٦٥ جنيها شهريا باعتبارها من بدء الإيجار وأقام المطعون عليه الحادى عشر الدعوى رقم ٢٧٠٣ سنة ١٩٦٦ كلى القاهرة ضد الطاعنين الأولين أيضا طالبا الحكم بتحديد أجرة الشقة رقم ١٧ من نفس العامة بمبلغ ٧,٨٩٥ ج شهريا اعتبارا من بدء الإيجار وشرح كل منهما دعواه على النحو الوارد بالدعوى الأولى وقررت المحكمة ضم الدعوى الثلاث ليصدر فيها حكم واحد ودفع الطاعنون بأنهم أجروا الشقتين ١٢,٥ فى أكتوبر سنة ١٩٦١ اعتبارا من أول الشهر الثانى ولما صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ خفضوا إيجارهما بنسبة ٢٠٪ عملا بالمادة الأولى منه ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢

وثار الجدل حول ما إذا كانت المباني التي لم يكن قد أجر غير بعض شققها قبل العمل بالقانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ هل تؤجر باقى شققها بأجر المثل ثم تخفض بنسبة ٢٠٪ أم تخضع للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وتقدر أجزتها بمعرفة اللجان ولما أفتت الجمعية العمومية لمجلس الدولة بأنها تخضع لأحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وتؤجر بأجرة المثل وتخفيض بنسبة ٢٠٪ اعتبروا أجرة الشقة رقم ١٢ البالغة ٢٠ جنيتها و ٧٠٠ مليا وأجرة الشقة رقم ٥ البالغة ١٦ جنيتها و ٦٠٠ مليا أجرة المثل لباقى الشقق المماثلة بنفس العماره ذلك بإيصالات سداد الاجرة ولما صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ ونص على سريان أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على ما لم يتم تأجيره من شقق المبنى قبل العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ خضعت الشقق التي لم تكن أجرت لتقدير اللجان فقدرت أجزتها بمبلغ ١٠ جنيات و ١٠٠ مليا للشقة من النوع الأول ١٢٠ جنيتها و ١٥٠ مليا للشقة من النوع الثانى فظلموا من هذا التقدير ولم صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أصبح من المتعين تخفيض الاجرة المتعاقد عليها بنسبة ٣٥٪ دون الأجرة المنخفضة إلا أن المطعون عليهم تمسكوا بأن الشقتين ١٢٥٥ أجرتا إيجارا صوريا لكل من ... .. وفى ١٩٦٧/١/٤ حكمت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم بكل طرق الاثبات القانونية بما فيها البينة أن الاجرة المساءة فى عقودهم أجرة صورية لم يقصد المتعاقدون أعمالها ولم يراع فى تقديرها أجرة الشقتين ١٢٥٥ بحسب الأحوال وان المؤجرين لم يخفوا الاجرة الصورية بنسبة ٢٠٪ وبمقدار الضريبة العقارية خطأ منهم ولكن تحايلا على القانون وسترا للأجرة الحقيقية وأنهم يعلمون بخضوع شقق الزراع للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وخطرنا اللجنة المنبثقة عن هذا القانون فى الميعاد المحدد فى المادة الثالثة منه لمباثمة مهمتها ولمن يشاء من المدعى عليهم نفى ذلك كله أو بعضه وإثبات أن الأجرة العقدية هى الأجرة الحقيقية المحدده قياسا على أجرة الشقتين ١٢٥٥ وأنهما أجرتا فعلا اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦١ واتخذت أجزتهما أساسا لإيجار باقى الشقق وان أعمالهم التخفيض وفقا لما اثبت فى ايصالات سداد الأجرة كان خطأ منهم فى تفسير القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وحكمت فى ١٩٦٧/٥/٣١



أولا وفي الدعوى رقم ٣٥١١ سنة ١٩٦٦ بتخفيض إيجار الشقق ذات الغرف الثلاث وصالة إلى ٧ جنيهات و ٧٧٠ مليا شهريا وتخفيض إيجار الشقق ذات الغرف الأربع وصالة إلى ٩ جنيهات و ٧٠٠ مليا شهريا وذلك بأثر رجعي من بداية التعاقد ثانيا: وفي الدعوى المنصمتين بتخفيض إيجار الشقتين ١٧ و ١٨٠ إلى ٧ جنيهات ٨٦٥ مليا شهريا بأثر رجعي منذ بداية التعاقد - وستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاءه ورفض الدعوى الثلاث ودفع المطعون عليهم بعدم جواز الاستئناف لنهائية الحكم وطلبوا من باب الاحتياط رفض الاستئناف موضوعا وتأييد الحكم. وفي ٢١/١/١٩٦٨ حكمت المحكمة أولا برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبمجاوزه ثانيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وطعن الطاعنون في هذا الحكم به الرق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض التلن .

وحيث إن الطاعنين يتعنون في السبب الأول على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون والحد في تطبيقه وتاويله ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قرر أن الدبرة في تحديد الأجرة التي يصير تخفيضها هي بالأجرة الموداه فعلا لا بالأجرة الواردة في عقد الإيجار وهو منه مخالفه للقانون وخطأ في تطبيقه وتاويله إذ أن نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ صريح في أن الخفض بنسبة ٣٥٪ إنما يكون من الأجور المتعاقد عليها للإماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بفض النظر عن التخفيض الذي سبق تطبيقه عليها خطأ طبقا للقانونين ١٦٨ ، ١٦٩ ، سنة ١٩٦١ أولا يهما وذلك على أساس أن المؤجرين استادوا إضافة هذه النسبة إلى الأجرة الحقيقية .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه يبين أنه بعد أن عرض لدفاع الطرفين وما قدما من مستندات وما شهد به الشهود خلاص إلى القول " إن المحكمة ترى في تقويمها الدليل تقصيا لوجه الحق في الدعوى أن المدعين قد دللوا بالبيئة والمستندات المقدمة على صحة ما ذهبوا إليه من أن الشقتين ١٢٦٥ لم تعدا لاكتنى



ولم تشغلا فـلا قبل ١٩٦١/١١/٥ وبالتالى فليس صحيحا أن أجرتها اتخذت  
 لإيجار المثل في باقى العقود المبرمة بينهم وبين المدعى عليهم" وبعد أن ساق الأدلة  
 والقرائن اتى أيديهم هذا النظر انتهى إلى القول "لأن استخلاصا مما تقدم جميعه لا تطمئن  
 المحكمة إلى ما أدلى به المدعى عليهم من دفاع مفاده اتخاذها لإيجار الشقتين: ١٢،٥  
 أساسا لتحديد إيجار شقق العمارة الرباعية والثلاثية في تطبيق خاطيء لأحكام  
 القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ قبل صدور القانون ١٣٣ سنة ١٩٦٣ وأنه وقد انتهت  
 المحكمة إلى ما تقدم وكان من المسلم به قانونا أن العبرة في تحديد الأجرة هي بالإيجار  
 الفعلي المعمول به لا بالأجرة المدونة بالقد فلا تأخذ المحكمة بما أثبت بالعقود من  
 تحديد لإيجار الشقق المؤجرة للدعين ولا بما أدرج في الايصالات من أنها خفضت  
 على مقتضى القانونين ١٦٨، ١٦٩ لسنة ١٩٦١ وترى من ثم أن الأجرة المؤداة فعلا  
 بواقع ١٤ جنيتها و ١٣٠ مايا للشقة ذات الغرف الأربع والصالة ١١,٩٥٠ ج للشقة  
 ذات الغرف الثلاث والصالة هي الأجرة الحقيقية التى يتعين النظر إليها عند إجراء  
 التخفيض بنسبة ٣٥٪ بأثر رجعى منذ بداية التعاقد أعمالا لقانون ٧ لسنة ١٩٦٥"  
 وهذا الذى قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون ذلك أن النص في المادة الثانية من  
 القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على أن "تخفيض بنسبة ٣٥٪ الاجور المتعاقد عليها  
 للاماكن الخاضعة للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها  
 الايجارية طبقا لأحكام هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه" يدل على  
 أن المقصود بالأجور المتعاقد عليها هي تلك الأجور الحقيقية التى تم التعاقد عليها  
 منذ بدء الإيجار دون — الأجور الصورية فاذا ثبت أن الأجور الواردة بعقود  
 الإيجار صورية وأن الأجور الحقيقية هي المؤداة فعلا من المسأجرين فإن هذه  
 الاجور الأخيرة هي التى يجب التويل إليها عند إجراء التخفيض وإذا التزم الحكم  
 المطعون فيه هذا الذر فإن النعى عليه بخالفه القانون والمطأ في تطبيقه وأويله  
 يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب اثنان على الحكم المطعون فيه التناقض  
 ومخالفة القانون والمقصود في التسييب من وجوه (أولها) أن أساس دعاوى  
 لمطعون عليهم أن الأجرة المحددة في العقود أجرة صورية لم يقصدها المتعاقدان  
 استنادا إلى المادة ٢٤٥ من القانون المدنى وأنه لذلك أحالت محكمة أول درجة

الدعوى إلى التحقيق لاثبات وتفى صورية الأجرة ولما أصدرت المحكمة حكمها القطعى ذكرت فى أسبابه أن الطاعنين إضافوا بحق أن حالة النزاع المطروح لا تخضع لحكم المادة ٢٤٥ سالفه الذكر مما كان يتعين معه أطراح بحث الصورية والقضاء برفض الدعوى إلا أنها عادت وناقشت أقوال الشهود وخلصت منها إلى القول بثبوت صورية الأجرة الواردة فى عقود الإيجار وحكت للمطعون عليهم بطلباتهم مما يعيب الحكم بالتناقض ورغم تمسك الطاعنين بما ورد بهذا الوجه من النعى لصحيفة استئنافهم فقد أيدت محكمة الاستئناف الحكم المستأنف لأسبابه قافية وجود تناقض بين الحكيم التمهيدى والقطعى مع أنهم تمسكوا بتناقض الحكم القطعى ذات (وثانيها) أنه تبين من أقوال ... .. شاهدى المطعون عليهم أن الأجرة المسماة فى العقود لم تكن صورية بل كانت أجرة المثل اتفق المتعاقدان على تخفيضها طبقا للقانونين ١٩٦٨، ١٩٦١ لسنة ١١٦١ وبفرض أن المطعون عليهم كانوا يضمرون عند تحرير عقود الإيجار ما ذهبوا إليه فيما بعد من الأجرة التى قاموا بدفعها هى أجرة المثل لا الأجرة المخفضة فان هذا لا يعتبر من قبيل الصورية التى تكون نتيجة تدبير راتفاق بين الطرفين بل تعتبر من قبيل التحفظ الذهني الذى استغل به المطعون عليهم دون أن يتفقوا مع الطاعنين عليه وبذلك تكون المحكمة قد أخطأت فى تطبيق القانون على الوقائع التى ثبتت لديها والتى لم يكن من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت الصورية (وثالثها) أن الحكم الصادر بحالة الدعوى إلى التحقيق قد ألقى على المطعون عليهم عبء اثبات علم الطاعنين بخضوع شقق النزاع للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وأنهم أخطروا اللجنة المنشقة عن هذا القانون فى الميعاد المحدد بالمادة الثالثة منه لمباشرة مهمتها إلا أن المطعون عليهم لم يتقدموا سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية ما يدل على علم الطاعن بخضوع شقق النزاع للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وعلى أخطارهم اللجنة فى الميعاد المحدد بينما قدم الطاعنون ما يدل على أنهم لم يخطر ببال اللجنة ستظر فى تحديد الإيجار إلا فى ٢٨/٤/١٩٦٣ أى بعد صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بأكثر من سنة وأنهم اعترضوا على خضوع الشقق لقانون المذكور فى ٣٠/٤/١٩٦٣ كما قدموا فتوى مجلس الدولة المؤيدة



لوجهة نظرهم ورغم تمسكهم بمعجز المطعون عليهم عن إثبات ذلك إلا أن كلا من الحكم الابتدائي والحكم الاستثنائي قد أغفل الرد على هذا الدفاع (ورابعها) أن الحكم الابتدائي قرر أن الطاعنين كانوا يعلمون بأن شقق العمارة لا تخضع للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وأنهم لتقدير أمرهم واعداد ايجار الشقتين ١٢٥٥ بالتوافق مع الشاهد ... .. وابنته ليتحايلوا على إخضاع شقق العمارة للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ والحرب من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ إلا أن الحكم لم يبين المصدر الذي استقى منه هذا التقرير وإذا اختلف الرأي بالنسبة لمثل هذه الشقق ولم تستقر القاعدة في شأنها إلا بصدر القانون التفسيري رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ في ٥/٩/١٩٦٣ فلا يصح في الفهم ما قال به الحكم الابتدائي من أنهم كانوا يعلمون بعدم خضوع شقق النزاع للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ (وخامسها) إنه بفرض صحة ما استخلصته محكمة الموضوع من أقوال الشهود من أن عقدي ... .. وابنته حوربان فليس من شأن ثبوت هذه الصورية أن تؤدي بطريق اللزوم إلى أن أجرة المثل في العمارات الأخرى للشقق المماثلة تقل عن ١٩,٦٠٠ ج للشقة من النوع الأول ، ٢٠,٧٥٠ ج للشقة من النوع الثاني وبالتالي فكان يتعين على المحكمة أن تتحقق ما إذا كان أجر المثل للشقق المماثلة في العمارات الأخرى يقل عن أجر المثل المشار إليه في هذين العقدين كما كان يتعين على المطعون عليهم وهم المكلفين بإثبات الصورية أن يقيموا الدليل على أن الأجور المسماة في العقود المسببة بينهم وبين الطاعنين لم تكن أجور المثل (وسادسها) أنه إذا كان الطاعنون قد ترفعوا بالمطعون عليهم وتسددوا منهم أجرة منخفضة فليس من المقبول أن يكون مركزهم أسوأ من مركز المؤجرين الذين ظالوا في تقدير الأجرة وظلوا يتقاضونها إلا أن انتهت بلجان التقدير من أعمالها حتى صدر القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ الذي كان الباصت على إصداره أرهاق المؤجرين للمستأجرين .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول ذلك إنه وقد قضت محكمة أول درجة بتاريخ ٩٦٧/١/٤ بحالة اندعزى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة وشهادة الشهود أن الأجرة المسماة في عقودهم



أجرة صورية لم يقصد المتعاقدون إعمالها ولم يراع في تقديرها أجرة الشقتين ١٢٤٥ بحسب الأحوال وأن المؤجرين لم يخفضوا الأجرة الصورية بنسبة ٢٠٪ - وبمقدار الضريبة العقارية خطأ منهم ولكن تحايلاً على القانون وستراً للأجرة الحقيقية ثم نفذت هذا الحكم بسماع شهود الطرفين وانتهت في حكمها الصادر في ١٩٦٧/٥/٣١ إلى أن الأجرة المؤداة نهلاً هي الأجرة الحقيقية التي يتعين النظر إليها عند إجراء التخفيض بنسبة ٣٥٪ وكانت عبارة وأضافوا بحسب أن حالة النزاع المطروح لا يخضع لحكم المادة ٢٤٥ مدني التي يعول عليها الطاعنون في تعيب الحكم المطعون فيه بالتناقض قد وردت في سياق مرد دفاع الصاعنين الذي ضمنوه مذكرتهم المودعة في ١٩٦٧/٥/١٧ ولم يرد بالحكم ما يؤيد أخذه بما دلت عليه هذه العبارة فإن من شأن ذلك أن تكون كلمة "بحسب" الواردة في العبارة المذكورة لغوا ويكون النعي المؤسس على احتواء الحكم عليها وارداً على غير محل. والنعي مردود في الوجه الثاني ذلك إنه لما كان المطعون عليهم قد تمسكوا بصورية الأجرة المبينة بعقود الإيجار المبرمة بينهم وبين الطاعنين صورية تدليسية مبنية على الغش والتحايل دلي القانون للترصل إلى اقتضاء أجرة أكثر من الأجرة القانونية والتي يجوز إثباتها بين المتعاقدين بطرق الإثبات كافة بما فيها البيئة والقرائن وكانت محكمة الموضوع قد حصلت من شهادة شهود المطعون عليهم الأولين ومن باقى القرائن التي عدتها ثبوت صورية هذه الأجرة وانتهت إلى أن الأجرة الحقيقية التي يتعين النظر إليها عند إجراء التخفيض بنسبة ٣٥٪ هي الأجرة المؤداة فعلاً وكان ما حصلته من البيئة والقرائن له أصله الثابت بالأوراق وكان لقاضي الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي يأخذ بها في ثبوت الصورية أو نفيها ولا رقابة عليه في ذلك مادام الدليل الذي أخذ به مقبولاً فإن النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الوجه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس. والنعي غير مقبول في الوجه الثالث ذلك أنه لما كانت الأوراق قد خلت مما يدل على تمسك الطاعنين في الاستئناف بما ورد بهذا الوجه فإنه لا يجوز لهم أنارته لأول مرة أمام محكمة النقض. والنعي غير مستجيب في وجهه الرابع ذلك أنه وقد استخلص الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه صورية الأجرة الثابتة بعقود الإيجار وبايصالات

السداد وأن الأجرة الحقيقية هي المؤداة — فعلا وذلك من أقوال الشهود التي أُلح إليها ومن القرائن التي عددها وكانت هذه الدعاة وحدها تكفي لجملة فإن تعيبه مما قرره بشأن علم الطاعنين بأن شقق العمارة لا تخضع للقانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ وباعدادهم إيجار الشقتين ١٢ و ٥ بطريق التعايل مع شاهدهم ... وأنته دون أن يبين المصدر الذي أستقى منه هذا التقرير بفرض صحته — يكون غير منتج . والنعي غير صديد في الوجهين الخامس والسادس ذلك أنه وقد استخلصت محكمة الموضوع من أقوال الشهود والقرائن أن الأجرة الحقيقية المتعاقد عليها هي الاجر المؤداة فعلا وكانت هذه الأجرة هي التي يتعين إجراء التخفيض منها وأيا كانت نتيجة ذلك فإن بحث مطابقة تلك الأجرة لأجرة المثل يكون غير لازم .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا بأن الشقتين رقمي ٥ ، ١٢ من العمارة أجرتا ... .. وابنته ... .. بعقد إيجار مؤرخين ١٩٦١/١٠/٢٥ ابتداء من ١٩٦١/١١/١ الأمر المؤيد بما — ورد بالكشف الرسمي من استكما لهما وتأجيرهما ابتداء من التاريخ المذكور وبما ورد بصحيفة افتتاح الدعوى من أن هاتين الشقتين — لهما وضع خاص يختلف عن باقي الشقق التي قرر المطعون عليهم أنها استكملت وبدأ تأجيرها من ١٩٦٢/٢/١ وبعد إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية هذين العقدين اتجه المطعون عليهم إلى القول بأن الشقتين المذكورتين لم تؤجرا أو تشغلا إلا ابتداء من ١٩٦٢/٢/١ وأشهدوا ... .. فاعتمدت محكمة أول درجة أقوالهم رغم ما ثبت من كشف العوائد ومن عقود الإيجار المقدمة من الطاعنين والصادرة للمطعون عليهم الرابع والسادس والثامن والسابقة على تحرير عقد الشقة رقم ١٢ الأمر الذي يدل على عدم صحة ما قرره الشاهدان الأولان من أن أول شقة أجرت هي الشقة ١٢ ثم توالي بعد ذلك تأجير باقي الشقق ورغم ما للشاهد الثالث من مصلحة في الإدلاء بشهادته على هذا النحو بوصفه مستأجرا ورغم ما ثبت من أن لجنة التقدير لم تخضع الشقتين ١٢ و ٥ للتقدير لثبوت تأجيرهما في ١٩٦١/١١/١ ولقد لفتنا نظر محكمة الاستئناف إلى ذلك وأوضحوا في صحيفة الاستئناف تواريخ عقود الإيجار الصادرة للمطعون عليهم الرابع والسادس والثامن

إلا أن محكمة الاستئناف أغفلت الرد عليه إكتفاء بالقول بأن دفاع الطاعنين يدور في مجموعة حول تقدير الدلائل ولقد ناقش الحكم المستأنف أقوال الشهود والمستندات المقدمة من الطرفين وانتهى إلى نتيجة سائغة قرره محكمة الاستئناف عليها كما تكفل بالرد على ما أثاره الطاعنون في هذا الخصوص دون أن يعرض لمناقشة الأدلة وخاصة ما لم يكن قد سبق التمسك به منها أمام محكمة أول درجة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أيده وأخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن خلاص إلى أن الشككتين ١٢٠٥ لم تعدا للسكنى ولم تشغلا قبل ١٩٦١/١١/٥ وأنه ليس يحا أن أجرتهما اتخذت إيجار المثل في باقي العقود استنادا إلى ما استخلصه من أقوال الشهود وقرائن السمع التي حددها أنتهى إلى القول بأنه لا يقدح في هذا النظر ما ورد بكشف العوائد من أن هاتين الشككتين أعدتا للسكنى قبل باقي الشقق ذلك أن ما تضمنته على وجه الدقة هو أنهما تمنا قبل ١٩٦١/١٢/٢١ وهو بيان لا يفيد أنهما تمنا قبل ١٩٦١/١١/٥ المتخذ موقفا لنفاذ اتفاق ١٦٨ لسنة ١٩٦١ كما أن هذا البيان لم يثبت إلا بمجرد سنة ١٩٦٢ وكذلك الحال بالنسبة لما نأشربه على العقدين منسوباً إلى مندوب البلدية في ١٩٦٢/٢/٢٥ فكلاهما - ثبيران والتأشير - لاحقان في تاريخهما على الموعد المقول بأن الشاهد الأول وابسته أخليا فيه الشككتين وهما لاحقان أيضا على نفاذ القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وهلم المؤجرين بمضمونه . . .” ولما كان هذا الذي قرره الحكم سائغا وله أصله الثابت في الأوراق - ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ويتضمن الرد الضمني المسقط لما ساقه الطاعنون من أوجه دافع فإن ما يشير به الطاعنون في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بدة على أخرى مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ مريدي ومضوية السادة المستشارين :  
على صلاح الدين ، أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسيني ، عبد العال حامد

(٤٦)

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٨ التضيائية:

(١) ملكية . إرتفاق . محكمة الموضوع .

الناور التي تعلو قاعدتها عن قامة الإنسان المعتادة . هدم اشتراط أية مسافة لصحتها م ٨٢١ مدني . تقدير محكمة الموضوع الارتفاع المطلوب بـ ١٨٠ سم . لاخطأ .

(٢) ملكية . إرتفاق . حكم . "ما بعد قصورا" . أموال . أموال عامة . تقادم .

رد الحكم على دفاع الطاعن — باكتساب حق المظل بالتقادم — بأنه غير مجد تأسيسا على أن الفتحات تطل على مال مخصص للنفع العام "حديقة مدرسة" . إغفاله عن مسافة ما قال . الطاعن من أن عتاره لا يطل مباشرة على المدرسة ، وعدم بيانه أوجه التعارض بين استعمال حق المظل وبين الإستهمال الذي خصص له عقار المطعون عليه كمدرسة . قصور .

١ — النص في المادة ٨٢١ من القانون المدني على أنه : "لا يشترط أية مسافة لفتح المناور وهي التي تعلو قاعدتها عن قامة الإنسان المعتادة" دون تخصيص هذا المعيار بارتفاع معين — يدل على أن المشرع قد ترك لمحكمة الموضوع تقدير الارتفاع المطلوب وفقا لذلك المعيار . وإذا كان الثابت بتقدير الخبير المتدب أن الدرف جرى على احتساب القسامة المعتادة للإنسان بـ ١٨٠ سم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعن برفع قاعدة الفتحات — موضوع الدعوى — إلى العلو المشار إليه استنادا إلى ما جاء بتقرير الخبير ، فلما لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن رد على دفاع الطاعن باكتساب حق المثل قبل إنشاء المدرسة الإعدادية بأنه غير مجسد في النزاع إستنادا إلى أن حق الارتفاق ينتهي بهلاك العقار المرتفق به - هلاكا ماديا أو قانونيا - إلا أن يكون وجوده غير متعارض مع تخصيص العقار للنفع العام - خاص إن أنه سواء صح ما يدعيه المستأنف - الطاعن - من أنه اكتسب حق المثل بالتفادم أو لم يصبح فلا محل لمطالبة البتة بتثبيت ملكية له على الأساس المذكور ، إذ الثابت أن التمتع تطل حاليا على ما خصص للنفع العام " حديقة لمدرسة كفر الشيخ الإعدادية " وكان هذا الذي قرره الحكم لا يكفي لمواجهة دفاع الطاعن ، ذلك أنه فضلا عن أنه لم يناقش قوله أن العقار المملوك له لا يطل مباشرة على المدرسة سالفة الذكر وإنما يفصله عنها من الناحية النبلية أرض فضاء وشارع بعرض عشرة أمتار - فانه لم يبين أوجه التعارض بين استعمال حق المثل الذي يدعيه الطاعن وبين الاستعمال الذي خصص له عقار المطعون عليها كمدرسة إعدادية للبنين ومن ثم يكون معيبا بالقصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوصافه الشككية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن وزير التربية والتعليم ومحافظ كفر الشيخ ( المطعون ضدهما ) أقاما الدعوى رقم ١٤٣ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى كفر الشيخ - وقالوا بصحتها أن المدعى عليه ( الطاعن ) يملك منزلا مجاورا لمدرستى كفر الشيخ الإعدادية والثانوية للبنين وأحدث به عدة مطلات تطل على المدرستين دون أن يترك المسافة القانونية وطالبا الحكم بسدها - وأقام الطاعن بدوره الدعوى ١٤٩ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى كفر الشيخ ضد المحافظة ووزارة التربية والتعليم قائلا بأنه اشترى العقار

المطل على حديقة المدرستين وبه فتحات بالناحية الشرقية بطول ٨٠ سم وعرض ٥٠ سم وارتفاع ١٦٥ سم بالطوابق الأربعة من العتاروفى كل طابق فتحة ناز — وكذلك ثمانى فتحات بالناحية القبلية المطلة على حديقة المدرسة الاعدادية بطول متر وعرض متر وارتفاع متر بارتداد نصف متر — ولما كانت هذه الفتحات موجودة بالعين منذ سنة ١٩٢٧ فانه يكون قد اكتسب حق الارتفاق بالتقادم وإذ كان المدعى عليهما قد نازعاه فى ثبوت حقه فيها — فقد أقام دمواه للحكم بتثبيت ملكيته لتلك الفتحات ومنع تعرضهما له فيها وفى ١٩٦٣/٦/٢ نذبت المحكمة خبيراً لمعاينة العتار المرتفق لبيان ما إذا كان بامتحانات على العقارين الخاويين سواء كانت مواجهة أم متعززة وفى الحالة الأخيرة بيان ما إذا كانت مواجهة لطريق عام وتحديد المسافة الفاصلة بينه وبين العتارين الخاويين ووقت إنشاء تلك المطات ومدى ظهورها وعلى العموم تحقيق وضع يد الطاعن على حق الارتفاق ومدتها — وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٥/١/١ فى الدعوى رقم ١٤٣ سنة ١٩٦٢ بسد المطات الثمانية الموجودة بالناحية القبلية من منزل المدعى عليه ورفض ما عدا ذلك من التعلبات ورفض الدعوى رقم ١٤٩ سنة ١٩٦١ — استأنف الطاعن هذا الحكم طالباً بالنقض ورفض الدعوى رقم ١٤٣ سنة ١٩٦٢ — أوقفها والحكم بتعلباته فى الدعوى رقم ١٤٩ سنة ١٩٦٤ واستأنف الطاعن مطالباً بإحالتها إلى التحقيق — ليثبت تملكه حق الارتفاق بالمطل بالتقادم المكسب الطويل قبل صدور القانون الذى يحرم تملك أموال الدولة الخاصة بالطريق المذكور قبل نشوء ملكية وزارة التربية والتعليم — وقيد استئنائه برقم ١٠٧ سنة ١٥ ق ط ١ وأقامت المحكمة استئنافاً فرعياً طالبة تعديل الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٤٣ سنة ١٩٦٢ والقضاء لما يباقى طلباتهما وقيد الاستئناف برقم ١١٥ سنة ١٦ ق — وفى ١٩٦٨/١/٣٠ حكمت المحكمة فى موضوع الاستئناف الأصيل والفرعى برفض الاستئناف الأصيل وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به ضد المستأنف أصلياً ( الطاعن ) فى الدعويين رقمى ١٤٣ سنة ١٩٦٢ و ١٤٩ سنة ١٩٦٤ مدنى كلّى كفر الشيخ وبالفائه فيما قضى به فى الدعوى الأولى من رفض المطالبة بسد الفتحات محل النزاع القائمة بالناحية الشرقية من منزل المستأنف موضوع الاستئناف الفرعى وبإعمال المستأنف الأصيل أجل مدة أربعة شهور من تاريخ اعلانه بالحكم ليقوم خلالها بتعديل الفتحات المذكورة متجاوزاً



بقواعدها ارتفاع ١٨٠ سم وإلا قام المستأثنان فرحيا بصفتهما بسدها على نفقته ووطن  
الطاعن في هذا الحكم بطريق التخص — وقدمت الياية العامة مذكرة برأيها  
وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن أقيم دلي سدين حاصل ثانيا الخطأ في تطبيق للقانون  
وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الخبير أثبت في تقريره وجود مناور تطل على  
الناحية الشرقية للعقار المملوك له وترتفع قاعدتها بمقدار ١٦٥ سم ولما كانت  
هذه المناور لا يترب دلي وجودها أى مساس بملكية إدار يجيز له المطالبة  
بسدها أو تغيير موقعها — وكان المشرع قد حدد المدار في المادة ٨٢١ من  
القانون المدني بأنها الفتحات التي تعلو قاعدتها عن قمة الانسان المعتادة — ولما  
كان الارتفاع المذكور يتفق والمعيار الوارد بنص المادة — فإن الحكم المطعون  
فيه إذ خالف هذا النظم وقضى بإلزام الطاعن برفع قاعدة هذه الفتحات إلى  
١٨٠ سم يكون قد اخطأ في — ما جديدا لم يرد بنص في القانون مما يعيبه  
ويستوجب نقضه .

وحيث إن النص في المادة ٨٢١ من القانون المدني على أنه لا يشترط أية  
مسانة لتتبع المناور وهو اتي تمار قاعدتها عن قمة الانسان المعتادة دون  
تخصيص — هذا المعيار بارتفاع معين يدل على أن المشرع قد ترك  
للمحكمة الموضوع تقدير الارتفاع المعادب ونقلا لذلك المعيار — ولما  
كان الثابت بتقرير الخبير المتناوب أن العرف جرى على احتساب القمة المعتادة  
للانسان بـ ١٨٠ سم — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن برفع قاعدة  
الفتحات الموجودة بالجهة الشرقية لمناره والمعللة على المدرسة الثانوية إلى  
العلو المشار إليه استند إلى ما جاء بتقرير الخبير لا يكون قد أخطأ في تطبيق  
القانون ويكون انتهى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن ما ينهض الطاعن في السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ  
في القانون ومخالفا الثابت في الأوراق — وفي بيان ذلك يقول أن الثابت بتقرير  
الخبير المقدم لمحكمة الاستئناف أن العقار المملوك له يفصله عن المدرسة الإعدادية

من الناحية القباية أرض فضاء تحمل رقم ١٣٦ مملوكة لصلحة الأملاك ثم شارع بعرض ١٠ م ثم المدرسة الإعدادية التي تبعد كثيرا عن عقار الطاعن — وبالرغم من أن هذا الذي أثبتته التحجير لا يدع مجالا لقيام حق الارتفاق للعقار المملوك للطاعن على المدرسة فإنه يفرض التسليم بقيام حق الارتفاق وتخصيص العقار المرتفق به للمنفعة العامة وزوال حق الارتفاق تبعا لذلك فإنه يجوز طبقا للمادة ١٠١٥ من القانون المدني قيام هذا الحق على مال عام إذا كان لا يتعارض مع الاستعمال الذي خصص له هذا المال — وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظار وقضى بسد تلك المطالبات رغم دفاع الطاعن سالف الذكر فإنه يكون قد أسخطا في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن رد على دفاع الطاعن باكتساب حق المثل قبل إنشاء — المدرسة الإعدادية — بأنه غير مجد في النزاع استنادا إلى أن حق الارتفاق ينتهي بهلاك العقار المرتفق به — فلا كما ماديا أو قانونيا — إلا أن يكون وجوده غير متعارض مع تخصيص العقار للمنفعة العام خلص إلى أنه سواء نزع ما يدعيه المستأنف ( الطاعن ) من أنه اكتسب حق المثل بالمقادم أو لم يصبح فلا محل لمطالبته بنسبته ملكيته له على الأساس المذكور إذ الثابت أن الفتحات تظل حاليا على مال خصص للمنفعة العام "حديقة لمدرسة كفر الشيخ الإعدادية" وهذا الذي قرره الحكم لا يكفي لمواجهة دفاع الطاعن — ذلك أنه فضلا عن أنه لم يناقش قوله — أن العقار المملوك له لا يطل مباشرة على المدرسة سالفة الذكر وإنما ينصله عنها من الناحية القباية أرض فضاء وشارع بعرض عشرة أمتار — فإنه لم يبين أوجه التعارض بين استعمال حق المثل الذي يدعيه الطاعن وبين الاستعمال الذي خصص له عقار المطعون عليهما كمدرسة إعدادية للبنين — مما يبيحه بالقصور ويوجب نقضه .

## جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب نصيجى ، محمد فاضل المرجوشى ، وافظ الوكيل ، وممدوح عطية

( ٤٧ )

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٧ انقضائية :

( ١ ) نقض . "تقرير الطعن" . بطلان "بطلان الإعلان" . نظام عام .  
وكالة .

بطلان إعلان التقرير بالطعن غير تعلق بالنظام العام . عدم جواز التمسك به إلا عن شرع  
المصلحة . صدور توكيل المحام من المطعون ضده بصفته رئيساً لشركة في القضايا الخاصة بها . مفاد  
عدم وكالة عنه بصفته الشخصية . الدفع المبدى من الشاخص عن المطعون ضده بصفته الشخصية .  
غير مقبول .

( ٢ ) نقض . "إعلان الطعن" إعلان . "بطلان الإعلان" بطلان .  
تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه في المهاد المقرر لذلك . أثره . تحقيق أغاية من الإعلان  
التمسك بالبطلان لعيب شاب لإجراءات الإعلان في هذه الحالة . لا عمل له .

( ٣ ) حكم "عيوب التدايل" . عمل . "الأجر" .

استخلاص الحكم من مستندات الطاعن ( العامل ) أن تمسك رب العمل بأنه خير وليس موظفاً  
بالشركة هو في مصلحته إذ لم يكن ليحول دون التعرّيج له بالجمع بين المرتب والمعاش . عدم مخالفة  
ذلك لما أثبت الحكم بصدده المستندات . لافساد في الاستدلال .

( ٤ ) حكم "سبب الحكم" . نقض "ما لا يصلح سبباً للطعن" . عمل .  
"الأجر" .

إقامة الحكم على دعوات متعددة . كفاية إحداهما لحل قضائه . التمسك على أخرى أياً كان  
وجه الرأى توبه — غير منتج . مثال في عمل .



## (٥) حكم . "تسريب الحكم" .

إقامة الحكم على دعامات متعددة . كفاية أحداً من الخصماته . عدم الرد على دواع مبناه  
مناقشة دعامة أخرى . لا عيب .

١ — اذ كان يبين من الأوراق أن الأستاذ . . . الجاسمى أودع مذكرة أبدى فيها الدفع ببطلان إعلان المطعون ضده عن نفسه وأزفنى بها التوكيل رقم . . . .  
أثبت به أنه صادر إليه من الطعون ضده بصفته رئيساً وعضواً منتدباً لمجلس إدارة الشركة الشرقية للدخان في جميع القضايا التي ترفع من الشركة أو عليها أمام جميع المحاكم . ، مما يفاده أنه غير موكل من المطعون ضده بصفته الشخصية .  
لما كان ذلك وكان بطلان إعلان التقرير بالطمع هو بطلان غير متعلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به إلا من شرع أصلحته فانه يتعين لذلك عدم قبول هذا الدفع .

٢ — متى كان الثابت أن الطعون ضده بصفته رئيساً لمجلس إدارة الشركة قد أودع في الميعاد القانوني . مذكرة بدفعه ، فانه لا يتقبل منه التمسك ببطلان إعلانه ، ذلك أن المادة الأولى من قانون المرافعات الحالي المعمول به من ١٩٦٨/١١/١٠ قد نصت على صريح أن أحكامه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى إلا ما استلته ذات المادة ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المذكور على أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء . وإذا كان الثابت أن المطعون ضده علم بالطمع وقدم مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن ، فان الغاية التي يتغيا المانع من الإجراء تكون قد تحققت ويكون الدفع على غير أساس (١) .

٣ — اذ كانت المستندات التي أشار إليها الطاعن وأودعها ملف الطعن غير مؤشراً عليها بما ينبغي سبق تقديمها لمحكمة الموضوع ، وكان ما أنبته الحكم الابتدائي بصدد مستندات الداعى لا يؤدي إلى نتيجة شالفت ما استخلص منها من أن

(١) قضاة ١٩٧١/١١/٣٠ مجموعة المسكبات الفتى من ٢٢ ص ٩٤٦ .

تمسك المطعون ضده بأن الطاعن خبير وليس موظفا بالشركة هو امر في صالح الطاعن ولم يكن ليحول دون التعمير له بالجور بين المرتب والمعاش ، بان النعي دلي الحكم بالخلفاء في الاستدلال يكرن دلي غير اساس .

٤ - متى كان الحكم قد أقام قضاءه دلي دعوات مستقلة متعددة من بينها أن المطعون ضده لم يرتكب خطأ يوجب مسئولته بل على العكس كان تمسكه بأن الطاعن خبير بالشركة ثم لا يحول دون حجه بين المرتب والمعاش ، وكانت هذه الدفعة الثانية وحدها لحمل قضائه ، ناز تعييه في أية دمه أخرى - أيا كان وجه لرأى فيها - يكون غير متبع .

د - اذ كان الحكم قد أقام قضاءه على عدة دعوات تكفي لاحدادها ليستقيم بها قضاؤه نانه لا يبيح عدم رده على دفاع يقوم على مناقشة أية دفعة أخرى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الوقائع - دلي ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٠٥ سنة ١٩١٥ عمال كى الجيزة على المطعون ضده عن نفسه وبصفته رئيسا لمجاسر إدارة الشركة الثمرية للدخان وطلب الحكم بالزامه بصفته الشخصية وبالضامن واتكأ على أن الشركة بأن يدفع له مبلغ ١٦٩٤ جنيا ، وقال ثم رجا لدعواه أنه في سنة ١٩٥١ انحق بالشركة الثمرية للدخان مديرا لأمناها ورئيسا لقسم المظاه بها بترتب أصاى بلغ ٦٠ جنيا ثم رجا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٨ وكن في قسم الوقت يتقاضى م. شامريا مقداره ٧٧ جنيا من وزارة الداخلية التي كان يعمل بها مديرا عاما سابقا لإدارة الماريق . ثم صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين مرتب موظفة في الشركات التي تقدم فيها الأول وبين المعاش المستحق قبل تعيين فيها ، وتطبيقا لأخطره

وزارة اذخالية بوقف صرف معاشه اعتبارا من ٦٢/٩/٢٧ ، ولما كان هذا القانون قد أجاز لمجلس إدارة الشركة — بعد موافقة وزير الخزانة — أن يقرر الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف وذلك في الحدود وبالشروط التي نظمها القانون ، فقد تقدم إلى الشركة يطالب موافقتها على الجمع بين مرتبه ومعاشه ، إلا أن المطعون ضده — لخلافات شخصية بينه وبين الطاعن — أصر على اعتباره خيرا بالشركة ينقضي مكافأة وأن علاقته بها لا يحكمها قانون العمل ، واستمر على موقفه هذا حتى بعد أن استصدر الطاعن حكما ضد الشركة في الدعوى رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٦٢ عمال بندر الحيزة يفيد خضوعه في علاقته بها لقانون العمل وبعد أن تأيد هذا الحكم في الاستئناف رقم ٢٤١ سنة ١٩٦٤ مدنى مستأنف الحيزة ، ورفض عرض الأمر على مجلس إدارة الشركة ما أذاع عليه معاشه الشهري في المدة من ٦٢/٩/٢٧ إلى تاريخ انتهاء علاقته بالشركة في ٦٤/٦/٣٠ وهو ما يقدره بالمبلغ الذى يطالب به . وبجلسة ٦٦/٤/٣٠ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٠٦٦ سنة ٨٣ ق . وفى ٦٧/٥/٢٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت الشركة الشرقية للدخان مذكرة دفعت فيها ببطلان إعلان التقرير بالطعن إلى المطعون ضده عن نفسه وبصفته ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت انظره جلسة ٧٣/١٢/١٥ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفاع ببطلان إعلان التقرير بالطعن هو أن إعلان المطعون ضده عن نفسه وبصفته رئيسا لمجلس إدارة الشركة الشرقية للدخان تم في مقر الشركة مع أحد موظفيها ، ولما كانت المادة ١١ من قانون المرافعات السابق تنص على تسليم الأوراق المراد إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإن إعلان المطعون ضده بصفته الشخصية في مقر الشركة يكون باطلا كما أن إعلان بصفته باطل كذلك لأن المادة ١٤ من ذات القانون توجب تسليم صورة الإعلان إلى الممثل القانوني للشركة ، وما كان يجوز تسليمها إلى شخص غيره دون إثبات غيابه .



وحيث إنه عن الشق الأول من هذا الدفع فانه يبين من الأوراق أنه بتاريخ ١٠/٨/٦٧ أودع الاستاذ . . . المحامي مذكرة أبدى فيها الدفع بطلان اعلان المطعون ضده عن نفسه وأرفق بها التوكيل رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٦٢ توثيق الجيزة الثابت به أنه صادر إليه من المطعون ضده بصفته رئيسا وعضوا منتدبا لمجلس إدارة الشركة الشرقية للسخان في جميع القضايا التي ترفع من الشركة أو عليها أمام جميع المحاكم ، مما مفاده أنه غير موكل من المطعون ضده بصفته الشخصية . لما كان ذلك وكان بطلان إعلان التقرير بالطعن هو وبطلان غير متعلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته ، فإن يتعين لذلك عدم قبول هذا الشق من الدفع

وحيث إن الدفع في شقه الثاني مردود بأنه لما كان الثابت أن المطعون ضده بصفته رئيسا لمجلس إدارة الشركة قد أودع في الميعاد القانوني مذكرة بدفاعه ، فانه لا يقبل منه التمسك ببطلان إعلانه ، ذلك أن المادة الأولى من قانون المرافعات الحالي المعمول به من ١٠/١١/٦٨ قد نصت على سريان أحكامه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى إلا ما استثته ذات المادة كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المذكور على أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء . ولما كان الثابت على ما سلف البيان أن المطعون ضده قد علم بالطعن وقدم مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن ، فان الغاية التي يتبناها المشرع من الاجراء تكون قد تحققت ويكون الدفع على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه تضمن أن جميع أوراق الدعوى خصوصاً مستندات الطاعن ناطقة بأن المطعون ضده لم يمانع في أى وقت في جمع الطاعن بين المرتب والمعاش المستحق لذمن وزارة الداخلية ، وهذا الذي انتهى إليه الحكم لا يمكن أن تؤدي إليه أوراق

الدعوى ومستنداتها ومنها الخطابات المتبادلة بين الشركة وبين إدارة شئون العاملين بوزارة الداخلية وبين وزارة الخزانة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المستندات التي أشار إليها الطاعن وأودعها ملف الطعن غير مؤثرة عليها بما يفيد سبق تقديمها لمحكمة الموضوع وكان الحكم الابتدائي قد أورد بمحدد مستندات الطاعن أنه " قدم تأييدا لدعواه حافظة مستندات طويت على (١) صورة طبق الأصل من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٦٨ سنة ١٩٦٢ عمال بندر الجيزة المرفوعة من المدعى ( الطاعن ) والقاضي بالزام المدعى عليه ( المطعون ضده ) بأن يدفع له مبلغ ٤٤٧ جنيها و ٦٠٠ مليم والمصروفات والأتعاب ( ٢ ) صورة طبق الأصل من الحكم ٢٤١ سنة ١٩٦٤ مدني مستأنف الجيزة باستئناف الحكم السابق وقد قضى فيه بالقبول والتأييد كما قدم حافظ أخرى طويت على صورة أخرى للأحكام السابقة وخطاب وزارة الداخلية بإخطاره بوقف صرف معاشه في ٦٢/٩/٦٣ وصورة من إخطار الشركة باعتباره مستشارا خيرا بالشركة وليس موظفا بها وصورة تقرير الشركة إلى وزارة الخزانة بهذا المعنى وخطاب من وزارة الخزانة للشركة بعرض الموضوع على مجلس الإدارة للجمع بين المرتب والمعاش وخطاب الشركة للوزارة باصرارها على موقفها ورد الوزارة عليه بأن الشركة رفضت عرض أمره على مجلس الإدارة ، وكان ما أثبتته ذلك الحكم بيانا لتلك المستندات لا يؤدي إلى نتيجة تخالف ما استخلصه منها من أن تمسك المطعون ضده بأن الطاعن خبير وليس موظفا بالشركة هو أمر في صالح الطاعن ولم يكن ليحول دون النصريح له بالجمع بين المرتب والمعاش ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالخطأ في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين ذهب في تفسير القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ إلى أن قرار الجمع بين المعاش والمرتب الذي تصدره الشركة يتوقف على موافقة وزارة الخزانة سلفا على هذا الجمع ، وهو تفسير خاطيء يهدم القواعد الدستورية والإدارية ويجعل لمجلس إدارة الشركة هيئته على تلك الوزارة التي يجب أن يكون لها الرأي الأخير في الأمر .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما أورده بشأن تفسير القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ وعلى ماورد بالحكم المستأنف من أسباب أخرى أقرها الحكم المطعون فيه . وكان يبين من الحكم الابتدائي أنه استند في قضائه برفض دعوى الطاعن على أسباب مختلفة منها " أن جميع أوراق الدعوى خصوصا مستندات المدعى ( الطاعن ) ناطقة بأن المدعى عليه ( المطعون ضده ) لم يمانع في أى وقت من الأوقات في جمع المدعى بين المرتب والمعاش المستحق له من وزارة الداخلية ولم يقف في أى وقت عقبة في هذا السبيل ولم يكن لأى فعل صادر منه شأن في إعاقه هذا المطلب بل على العكس من ذلك كان تمسك المدعى عليه ( المطعون ضده ) بأن المدعى ( الطاعن ) يعتبر خيرا يتقاضى مكافأة نظير هذه الخبرة وليس موظفا بها يتقاضى مرتبا في صالح المدعى ولم يكن يحول دون التصريح له بالجمع بين المرتب والمعاش " . . ثم استورد الحكم بعد ذلك إلى أن التصريح بالجمع بين المرتب والمعاش منوط أولا بوزارة الخزانة ، وإلى أن الموافقة عليه أمر جوازى لمجلس إدارة الشركة ، و انتهى الحكم إلى أنه " وحيث أنه ترتيبا على ذلك تكون دعوى المدعى ( الطاعن ) ومبناها المسئولية التقصيرية كما يبدو من وقائعها قد فقدت أول أركان تحقق هذه المسئولية وهو الخطأ الموجب لها إلى جانب المدعى عليه ( المطعون ضده ) ولم يترتب ما حاق بالمدعى ( الطاعن ) من ضرر على خطأ من جانب المدعى عليه ( المطعون ضده ) . . " ولما كان يبين من ذلك أن الحكم أقام قضاءه على دعائم مستقلة متعددة من بينها أن المطعون ضده لم يرتكب خطأ يوجب مسئوليته بل على العكس كان تمسكه بأن الطاعن خير بالشركة مما لا يحول دون جمعه بين المرتب والمعاش ، وكانت هذه الدعامة كافية وحدها لحل قضائه ، فإن تعييبه في أية دعامة أخرى — أيا كان وجه الرأى فيها — يكون غير متج .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطال لإغفاله الرد على دفاع جوهرى أبداه الطاعن ، وفي بيان ذلك يقول أنه أوضح في صحيفة الاستئناف أنه على سبيل الفرض الجدل بأن المرافقة على الجمع بين المرتب والمعاش أمر جوازى لمجلس إدارة الشركة حسبما ذهب إليه الحكم الابتدائي ،



فإن المطعون ضده يكون قد أساء استغلال هذا الحق لمجرد قصد الأضرار به ،  
إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل كلية الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وقد أقام الحكم قضاءه على عدة دعائم  
تكفي إحداها لاعتقاده بها قضاؤه على ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق ،  
فإنه لا يعيب الحكم عدم رده على دفاع يقوم على مناقشة أية دعامة أخرى .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس .

---

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار عباس حلمي عبد الجواد وعضوية السادة المستشارين : عدلي بنغادي  
ومحمد طاييل راشد ومهمن حسين عبد الله ومحمد توفيق المدني

( ٤٨ )

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ القضائية .

( ١ ) حكم " الأحكام الجائز الطعن فيها " . قوة الأمر المقضي .

فصل الحكم — الماد في دفع بعدم القبول — فصلا قاطعا في الأساس الذي يثبت طيه  
الدعوى . جواز الطعن فيه استقلالا . — عدم استثناءه في المبدأ القانوني . أنه م . ٣٧٨  
مرافعات سابق .

( ٢ ) حراسة " حراسة إدارية " .

رفع الحراسة وفقا للاثانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . مايجوز الى الدولة تنفيذ الأحكامه . نطاقه .  
الأموال الخاضعة للحراسة عند بدء العمل به .

( ٣ ) حكم " حجية الحكم " . قرار إداري . اختصاص . " الاختصاص  
الولائي " .

التزام مدير الأموال التي آلت الى الدولة باحترام الأحكام القضائية المحددة لنطاق الحراسة .  
حجيتها قبله .

قرار لجنة تحقيق الديون باضافة أموال لم تكن خاضعة لحراسة الى أصول ذمة من رفعت عنه  
بالمخالفة لحكم قضائي نهائي — قرار معدوم . خضوعه لاختصاص المحاكم .

( ٤ ) قوة الأمر المقضي . استئناف . حكم " تسبيب الحكم " نقض .

النمى على قضاء المحكمة الابتدائية متى حاز حكما قوة الأمر المقضي . غير جائز . ليس لمحكمة  
الاستئناف أن تعرض لبعده . مايرد بأسباب حكمها بشأن هذا البحث . قافله . متى كان الطعن  
على قضاء محكمة أول درجة مستنعا فلا تمثل إثارة أمام محكمة النقض .

(٥) دعوى . "الدفع بعدم سماع الدعوى" . دفع . "الدفع بعدم القبول"

الدفع المؤسس على أن الدائن لم يرفع الدعوى بالحراسة لا يجوز له دفع الدعوى بدية ضد المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة قبل الجوء إلى هذا المدير لإصدار قرار بذاته هو دفع بعدم القبول . م ١٤٢ مرافعات سابق .

(٦) دعوى . "الدفع بعدم القبول" . استئناف . "نطاق الاستئناف" .

الدفع بعدم قبول الدعوى . قضاء المحكمة بقبوله تستنفد به ولايتها في موضوع الدعوى . لا يجوز للمحكمة الاستئناف عند إلغاء حكم محكمة أول درجة وقبول الدعوى ، أن تعيد إليها النظر موضوعها

(٧) استئناف "الطلب الجديد" .

ودالاستئناف على دفع خصمه بما يؤكد طلبه . وسيلة دفاع . لا يعد طلبا جديدا بخير موضوع الدعوى أو المصير فيها .

(٨) فوائد . التزام .

مريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . أن يكون محل الالتزام مبلغا معلوم القرار وقت رفع الدعوى . المقصود يكون محل الالتزام معلوم المقدار ألا يكون للقضاء سلطة في التقدير .

(٩) فوائد . وكالة "أجر الوكيل" . محاماة . "أتعاب المحامي" .

م ٧٠٩ مدني . أتعاب المحامي المتفق عليه قبل تنفيذ الوكالة . أجر وكيل . خاضع للتقدير المحكمة . الفوائد تسرى من تاريخ الحكم النهائي .

١ — إذا كان الحكم قد فصل فصلا قاطعا في أسبابه التي قام عليها والمرتبطة بمنطوقه ارتباطا وثيقا في جوهر النزاع بين طرفي الخصومة — فإذيا بعدم خضوع أتعاب المحاماة المطالب بها لتدابير الحراسة — فإنه يكون قد ثبت في جزء من الخصومة هو الأساس الذي بنيت عليه ، ويكون المعلن فيه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — جائزا على استقلال عملا بنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ولما كان الحارس العام لم يطعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف في الميعاد القانوني فإنه يصبح نهائيا حائزا قرة الأمر المقضى .



٢ — إن ما يثول إلى الدولة تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قاصر على الأموال التي كانت خاضعة للحراسة في تاريخ بدء العمل به دون غيرها. إذ العبرة في تحديد تلك الأموال هي بالمراكز المستقرة في التاريخ المذكور وب نطاق الحراسة الذي يتحدد به مهمة مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة .

٣ — لا يسوغ لمدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة أن يضيف إلى تلك الأموال مالا لم يكن خاضعا للحراسة أصلا أو مالا كان قد قضى نهائيا باستبعاده من الخضوع لها — إذ يلتزم باحترام الأحكام التي حددت نطاق الحراسة وتكون هذه الأحكام حجة عليه بوصفه ممثلا — قانونا — للسلطة العامة التي آلت إليها الأموال وهي ذات السلطة التي كانت قد عينت الحارس العام وناطت به المحافظة على تلك الأموال تحقيقا للمصلحة العامة التي اقتضت فرض الحراسة . وإذا كان ذلك فإن قرار لجنة تحقيق الديون الصادر بعد رفع الحراسة وأثناء نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في موضوع الدعوى بإضافة مبلغ الاتعاب المطالب به إلى الأصول التي آلت إلى الدولة بحكم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ يكون قد اقتطع مالا لم يكن خاضعا للحراسة ، فهو قرار ينطوي على مخالفة من جانب اللجنة التي أصدرته للحكم القضائي النهائي الذي كان قد قضى من قبل بعدم خضوع هذه الاتعاب لتدابير الحراسة مما يجعله اعتداء من جانب جهة إدارية على ولاية السلطة القضائية وإهدارا لمجبة حكم من أحكامها ومن ثم غصبا للسلطة<sup>(١)</sup> نخد إلى مستوى الفعل المسمى المعدوم الأثر قانونا ، وبذلك يغدو مجرد عقبة مادية في سبيل استعادة ذوى الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة وهو ما يخرجهم من عداد القرارات الإدارية ويجرده من الحصانة المقررة لها ويخضعه لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص ومن ثم لا يدخل الطعن عليه في اختصاص القضاء الإداري .

٤ — إذا كان حكم المحكمة الابتدائية قد حاز قوة الأمر المقضى ، فإنه لا يجوز النعي على قضائه ، إذ تحول قوة الأمر المقضى دون ذلك . ولا يغير من ذلك شيئا أن أسباب

(١) أنظر تقيض مدني ١٩٦٧/١٢/٢٨ سنة ١٨ ص ١٩٢٥

الحكم المطعون فيه تناولت بحث ما قضى فيه مرة أخرى، إذ ما كان لمحكمة الاستئناف أن تعرض لبحثه. ومن ثم يكون كل ماورد بهذه الأسباب بشأن هذا البحث نافلة. ومتى كان الطعن على قضاء محكمة أول درجة ممتنعاً بعد أن حاز قوة الأمر المقضى فلا تقبل انارته أمام محكمة النقض.

٥ - الدفع المؤسس على أنه لا يجوز لدائن الشخص الذي رفعت الحراسة عن أمواله وآلت إلى الدولة بحكم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن يقيم دعوى ضد المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة طالبا إلزامه بإداء دينه، قبل أن يتقدم بهذا الدين إلى المدير العام المذكور ليصدر قراراً بشأنه، هو - - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - - دفع بعدم سماع الدعوى لرفضها قبل اتخاذ إجراء معين استلزمه القانون هو اللجوء إلى المدير العام، ومن ثم فهو في حقيقته دفع بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق إذ العبرة بحقيقة الدفع وحرماه لا بالتسمية التي يطلقها عليه الخصوم.

٦ - من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> - أن محكمة أول درجة تستنفذ عند الحكم بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى ولايتها. ويطرح الاستئناف المقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام محكمة الاستئناف. فإذا ألفت هذه المحكمة ذلك الحكم وقبلت الدعوى فإنه لا يجوز لها أن تعيدها إلى محكمة الدرجة الأولى بل عليها أن تفصل في موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها تصدياً.

٧ - لما كان المطعون ضده قد رد على دفاع خصمه أمام محكمة الاستئناف بأن المبلغ المرفوعة به الدعوى هو أتعاب محاماة لم تشملها الحراسة ومن ثم لا تندرج ضمن الأموال التي تثول إلى الدولة بحكم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، ورتب على ذلك التمسك بطلب المبلغ المرفوعة به الدعوى مع عدم إضافته إلى أصول دئته التي آلت إلى الدولة بحكم القانون، فإن ما أبداه المطعون ضده بهذا الشأن لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع يؤكد بها طلبه ويرد بها على دفاع خصمه ولا يعد طلباً جديداً يتغير به موضوع الدعوى أو الخصوم فيها.

(١) نقض ٩ مارس ١٩٧٢ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٣ ص ٣٣٣٩.

٨ — مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني أن لا تسرى الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية إلا عن المبالغ التي تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى ، والمقصود يكون محل الإلزام معلوم المقدار هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير .

٩ — لما كانت المادة ٧٠٩ من القانون المدني تنص في فقرتها الثانية على أنه "إذا اتفق على أجر للوكالة كان هذا الأجر خاضعا لتقدير القاضي إلا إذا دفع طوعا بعد تنفيذ الوكالة" . وكان المبلغ الذي طلب به المطعون ضده هو أتعاب محاماة متفق عليها قبل تنفيذ الوكالة فهو أجر وكيل يخضع لتقدير المحكمة عملا بالمادة — المذكورة . ومن ثم لا يكون معلوم المقدار وقت الطلب فلا تستحق عنه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بل من تاريخ الحكم النهائي .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٥٦٤٠ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى القاهرة على الحارس العام على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ طالبا إلزامه بصفته ممثلا لورثة . . . بأن يدفع له من أموالهم مبلغ ٦٠٠٠ جنيه وقال بيانا لدعواه أنه اتفق مع الورثة المذكورين بمقد مؤرخ في ١٩٥٨/٤/٢ على أن يقوم بوصفه محاميا بالإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لتسليم تركة مورثهم

(١) نقض ٧ يناير ١٩٧٠ مجموعة المكتب الفنى لسنة ٢١ ص ١٨ .

(١) نقض مدنى ١٩٧٠/٤/٣٠ مجموعة المكتب الفنى لسنة ٢١ ص ٧٦٧ .



مقابل أتعاب قدرها ١٣٠٠٠ جنيه ، وإذ أنجز مهمته وقبض من الأتعاب مبلغ ٧٠٠ جنيه ووضعت أموال بعض الورثة تحت الحراسة ، فقد تقدم إلى الحارس العام بطلب أداء المبلغ الباقي له ولما لم يجبه إلى طلبه أقام دعواه ، وأدخل فيها السيدات . . . . . بنات المورث المذكور ( المطعون ضدهم من الخامسة إلى الثامنة ) اللاتي لم يخضعن للحراسة طالبا الزامهن بدفع ٢٤٠٠ جنيه كما عدل طلباته إلى الزام الحارس العام على أموال الورثة . . . المطعون ضدهم من الثاني إلى الرابع بأن يدفع له ٣٦٠٠ جنيه بواقع ١٢٠٠ جنيه بالنسبة لكل منهم والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية . دفع الحارس العام بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة استنادا إلى أن رافعها ( المطعون ضده الأول ) قد خضعت أمواله للحراسة بمقتضى الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ وفي ١٩/١/١٩٦٤ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم القبول تأسيسا على أن المادة ٢ من الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ استثنت من نطاق الحراسة الأموال التي يحصل عليها الخاضعون لها نتيجة مزاولتهم المهنة الحرة التي يشتغلون بها وإذ صدر القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بإنهاء الحراسة وأيلولة الأموال التي كانت خاضعة لها إلى الدولة فقد وجه المطعون ضده الأول دعواه إلى مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة (الطاعن الأول) وإلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخزانة (الطاعنين الثاني والثالث) كما وجهها إلى المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع دفع الطاعن الأول بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن الفصل في المنازعات الخاصة بالديون التي كانت على الخاضع للحراسة منوط بمدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة وبتاريخ ٩/٥/١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول هذا الدفع بالنسبة إلى الطاعن الأول والمطعون ضدهم من الثاني إلى الرابع والزمته كلا من المطعون ضدهم من الخامسة إلى الثامنة بمبلغ ٦٠٠ جنيه والفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٢٥٩ لسنة ٨٢ ق . وحكمت هذه المحكمة في ٨/٦/١٩٦٧ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة وقضت باختصاصها بنظر الدعوى وحددت جلسة لنظر الموضوع أمامها . وبتاريخ ١٥/٢/١٩٦٨ حكمت بإلزام الطاعن

الأول — في مواجهة باقى الطاعنين بأن يدفع المطعون ضده الأول — خصما مما آت إلى الدولة من أموال المطعون ضدهم الثانى والثالث والرابع — مبلغ ٣٢٠٠ جنيه متألثة بينهم والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية إلى السداد . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأى برفض الطعن . و بالجلسة المحددة لتظاوه التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينسب الطاعنون بالوجه الثانى من السبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ويقولون فى بيان ذلك أن الحكم خالف قواعد الاختصاص المتعلقة بالولاية والتي تخول القضاء الإدارى دون غيره ولاية الفصل فى الطعون فى القرارات الإدارية وذلك أن تعرض الحكم لقرار لجنة تحقيق الديون الصادر فى ٢١/١/١٩٦٧ بإضافة المبلغ موضوع هذه الدعوى إلى أصول ذمة المطعون ضده الأول اتى آلت إلى الدولة بعد رفع الحراسة عن أموالهم ، وهو قرار إدارى صدر بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بالاستناد إلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بأحقية المطعون ضده الأول فى صرف ذلك المبلغ بالمخالفة للقرار الإدارى المذكور فإنه يكون قد قضى ضمنا بإلغاء هذا القرار بخالف بذلك توزيع الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والإدارى وفى ذلك ما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى غير شديد ذلك أنه لما كان الثابت من مطالعة أوراق الطعن أن المطعون ضده الأول أقام دعواه على الحارس العام على أموال المطعون ضدهم من الثانى إلى الثامنة طالبا لإلزامه بأداء باقى أتعاب المحاماة المستحقة له فى ذمتهم فدفع الحارس العام بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على أن المطعون ضده الأول قد خضع لأحكام الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ فوضعت أمواله تحت الحراسة وأصبح الحارس العام هو صاحب الصفة وحده



في رفع الدعاوى المتعلقة به وبتاريخ ١٩/١/١٩٦٤ رفضت المحكمة الابتدائية هذا الدفع وأسست قضاءها على قولها أن الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ قد نص في مادته الثانية فقرة ٢ على أنه استثناء من أحكام المادة الأولى التي قضت بفرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الواردة أسماؤهم بالكشف المرافق يجوز للأشخاص الخاضعين لهذا الأمر الاستمرار في مزاولة المهن الحرة التي يشتغلون بها ولا تسرى بالنسبة للأعمار التي يزاولونها في هذا الخصوص الأوامر والنواهي المنصوص عليها في الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ولا تخضع لتدابير الحراسة الأموال التي يحصلون عليها نتيجة مزاولة المهن سالفة الذكر. ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢ من الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ على أن المهن الحرة المشار إليها في الفقرة ٢ تحدد بقرار من نائب رئيس الجمهورية وقد صدر قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ١٩٦١ الذي نص على أن هذه المهن هي مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمحاسب والخبير، ويدين من ذلك أن أصحاب المهن الحرة المذكورين قد أجاز لهم الاستمرار في مزاولة المهن الحرة التي يشتغلون بها، كما قضى الأمر بأن لا تخضع لتدابير الحراسة الأتعاب التي يحصل عليها أصحاب المهن الحرة المذكورين نتيجة مزاولة المهن السالفة الذكر ومن ثم كانت أتعاب المحامي من مزاولة مهنته لا شأن للحراسة بها وله مباشرة الدعوى متى قامت على المطالبة باتعابه، إذ العبرة هي بطبيعة المال الذي يطالب به، ومادام مصدره هو مزاولة المهنة الحرة التي استثنائها المشرع من نطاق الحراسة فمن ثم يحق للمحامي رفع الدعوى بالمطالبة باتعابه عن ذلك النشاط لا فرق في ذلك بين الأتعاب المستحقة قبل فرض الحراسة أو بعدها ودون النفقات لما قالته الحراسة من أن أعمال المهن المستثناء تنطبق فقط على الأعمال التي تمت بعد فرض الحراسة، وأن الأعمال التي تمت قبل فرض الحراسة ليس للدعي أن يحصل أتعابه منها إذ هذا القول مردود بأن النص ورد دون تخصيص أو تقييد في هذا الشأن فهو لم يفرق بين الأتعاب المستحقة قبل أو بعد فرض الحراسة كما لا وجه لما تقول به الحراسة من أن المحامي وإن كان قد أجاز له الاستمرار في مزاولة مهنته والحضور عن موكله للدفاع عنهم إلا أنه غير جائز له أن يرفع اندموى عن نفسه، فذلك مردود بأن طبيعة الأشياء تقضي — طالما



سمح له المشرع بممارسة مهنته بأن يجنى ثمار عمله وأن ينال حقه المقابل للخدمة التي يؤديها عن طريق مهنته وعمله فإذا نشأ له هذا الحق تنشأ له دعوى تحمي هذا الحق بطريق اللزوم فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن المدعى يطالب بمقابل عمله في مهنة المحاماة وقد أباح له المشرع بمقتضى التشريعات المشار إليها بالاستمرار في مزاولة مهنته وكفل له الحقوق الناتجة عن هذا النشاط فإن ذلك يستلزم الاعتراف بالدعوى التي تحمي هذه الحقوق "ومفاد ذلك أن جوهر النزاع الذي ثار بين طرفي الخصومة هو ما إذا كانت أتعاب المحاماة موضوع الدعوى قد دخلت ضمن الأموال التي فرضت عليها الحراسة نظاذا للأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ أم أنها بقيت من الأموال الخاصة للمطعون ضده الأول طليقة من قيد الحراسة مما يجزله استيفاءها ممن تجب له في ذمتهم وقد فصل الحكم على نحو ما تقدم في هذا النزاع فصلا قاطعا بما قضى به في أسبابه التي قام عليها والمرتبطة بمنطوقه إرتباطا وثيقا - من عدم خضوع الأتعاب المطالب بها لتدابير الحراسة وأحقية المطعون ضده الأول في المطالبة بها بنفسه تأسيسا على عدم وجود وجه للفرقة بين الأتعاب المستحقة عن أعمال سابقة على الحراسة وأعمال تالية لها ، وبذلك يكون الحكم قد بت في جزء من الخصومة هو الأساس الذي بنيت عليه ، ويكون الطعن فيه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة جائزا على استقلال عملا بنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ولما كان الحارس الهام لم يطعن في ذلك الحكم بطريق الاستئناف في الميعاد القانوني فإنه يصبح نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى . وبذلك تكون قد تحددت أموال المطعون ضده الأول الخاضعة لتدابير الحراسة وتحددت المراكز القانونية بالنسبة إليه وإلى الحراسة العامة واستقر الأمر على خروج الأتعاب موضوع الدعوى من نطاق الحراسة وذلك بحكم نهائي غير مطعون فيه أمام هذه المحكمة وإذا كان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذي صدر بعد ذلك يقضى برفع الحراسة وبأيلولة الأموال التي كانت خاضعة لها إلى الدولة ، فإن ما يثول إلى الدولة تنفيذا لأحكام ذلك القانون إنما يقتصر على الأموال التي كانت خاضعة للحراسة عند بدء العمل به دون الأموال التي لم تكن في ذلك التاريخ خاضعة للحراسة ، إذ العبرة في تحديد الأموال التي تثول إلى الدولة وفقا للقانون سالف الذكر هي بالمراكز المستقرة في التاريخ المذكور ونطاق الحراسة الذي

يقتصر على الحدود الآتية ذكرها والذي تحدت به مهمة مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة (الطاعن الأول) فلا يسوغ له أن يضيف إلى تلك الأموال مالا لم يكن خاضعا للحراسة أصلا أو مالا كان قد قضى نهائيا باستبعاده من الخضوع لها ، إذ يلزم المدير باحترام الأحكام التي حددت نطاق الحراسة وتكون هذه الأحكام حجة عليه وذلك بوصفه ممثلا قانونيا للسلطة العامة التي آلت إليها الأموال ، وهي ذات السلطة التي كانت قد عينت الحارس العام وناطت به المحافظة على تلك الأموال تحقيقا للمصلحة العامة التي اقتضت فرض الحراسة ، لما كان ذلك فإن قرار لجنة تحقيق الديون الصادر في ١٩٦٧/١/٢١ بعد رفع الحراسة واثناء نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في موضوع الدعوى بتاريخ ١٩٦٥/٥/٩ — بإضافة مبلغ الأتعاب المطالب به إلى أصول ذمة المطعون ضده الأول التي آلت إلى الدولة بحكم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ يكون بذلك قد اقتطع من أموال المطعون ضده المذكور مالا لم يكن خاضعا للحراسة فهو قرار ينطوي على مخالفة من جانب اللجنة التي أصدرته للحكم القضائي النهائي الصادر في ١٩٦٤/١/١٩ مما يجعله اعتداء من جانب جهة إدارية على ولاية السلطة القضائية وإهدارا لمجبة حكم من أحكامها ومن ثم فصبها للسلطة ينحدر إلى مستوى الفعل المسمى المعلوم الأثر قانونا فيغدو بذلك مجرد حقبة مادية في سبيل استفادة ذوى الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة ، وهو ما يخرجهم من عداد القرارات الإدارية ويجرده من الحصانة المقررة لها ويخضعه لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص ومن ثم لا يدخل الطعن فيه في اختصاص القضاء الإداري . لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه اعتبر الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ١٩٦٤/١/١٩ حجة على الطاعن الأول مع أنه لم يكن طرفا في الخصومة التي صدر ذلك الحكم فيها ، كما أن الحكم المطعون فيه أطلق القول بأن أتعاب المحاماة المستحقة لمن فرضت الحراسة على أمواله لا تخضع لتدابير الحراسة



سواء منها ما كان مستحقاً قبل فرضها أو بعد ذلك ، في حين أن مؤدى نص المادة ٢٠ من الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ هو قصر الاستثناء من الخضوع للحراسة على الأتعاب التي تستحق نتيجة مزاولة أعمال المهنة بعد فرض الحراسة وفي ذلك ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود بما سبق الرد به على السبب السابق وهو في شقه الثاني غير مقبول ذلك أنه وقد انتهت هذه المحكمة وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب المذكور إلى أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ١٩٦٤/١/١٩ قد حاز قوة الأمر المقضى في شأن عدم خضوع المبلغ المرفوعة به الدعوى للحراسة بوصفه أتعاب المحاماة استحققت قبل فرض الحراسة فإنه ما كان يجوز للطاعن النعي على قضاء ذلك الحكم إذ تحول قوة الأمر المقضى دون ذلك . ولا يغير من ذلك شيئاً أن أسباب الحكم المطعون فيه تناولت بحث هذا الأمر مرة أخرى إذ ما كان لمحكمة الاستئناف أن تعرض لبحثه ، ومن ثم يكون كل ماورد بهذه الأسباب بشأن هذا البحث نافله . ومتى كان الطعن على قضاء محكمة أول درجة الصادر في ١٩٦٤/١/١٩ ممتنعاً بعد أن حاز قوة الأمر المقضى فإنه لا يقبل من الطاعن إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ويقولون في بيان ذلك أنهم دفعوا أمام محكمة الدرجة الأولى بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى وقد قبلت المحكمة هذا الدفع غير أن محكمة الاستئناف ألغت ذلك الحكم وقضت برفض الدفع وباختصاصها ونظرت موضوع الدعوى وقضت فيه بالحكم المطعون فيه في حين كان يتعين عليها أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى ولا تفصل في موضوعها حتى لا تنوت على الخصوم إحدى درجتي التقاضي وإذا تجانبت محكمة الاستئناف هذه القاعدة وتصدت لموضوع الدعوى وفصلت فيه لأول مرة فإن حكمها يكون مشوباً بمخالفة القانون ولا يغير من ذلك أن الطاعنين لم يتمسكوا أمامها بطلب إعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى ذلك أن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم الاتفاق على خلافها .



وحيث إن هذا النعى مردود، وذلك أن الدفع الذي أثاره الطاعنون والمؤسس على أنه لا يجوز لدائن الشخص الذي رفعت الحراسة عن أمواله وآلت إلى الدولة بحكم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن يقيم دعوى ضد المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة طالبا إلزامه بأداء دينه قبل أن يتقدم بهذا الدين إلى المدير العام المذكور ليصدر قرارا بشأنه ، هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — دفع بعدم سماع الدعوى لرفعها قبل اتخاذ إجراء معين استلزمه القانون هو اللجوء إلى المدير العام ومن ثم فهو في حقيقته دفع بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق ، وإذ كانت العبرة بحقيقة الدفع ومرماه لا بالتسمية التي يطلقها عليه الخصوم ، وكان من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن محكمة أول درجة تستنفذ عند الحكم بقبول هذا الدفع ولايتها، وي طرح الاستئناف المقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام محكمة الاستئناف فإذا ألغت هذه المحكمة ذلك الحكم وقبلت الدعوى فإنه لا يجوز لها أن تعيدها إلى محكمة الدرجة الأولى بل عليها أن تفصل في موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها تصديا، فإن محكمة الاستئناف إذ التزمت هذا النظر وقضت في موضوع الدعوى بعد أن رفضت الدفع ، لا تكون قد خالفت القانون ، وبذلك يكون النعى على الحكم بهذا السبب غير صحيح .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أن محكمة الاستئناف قبلت طلبات جديدة بالمخالفة لحكم المادة ٤١١ من قانون المرافعات ( السابق ) ذلك أن المطعون ضده الأول كان قد أقام دعواه على الحارس العام بوصفه نائبا عن المدينين طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له المبلغ المرفوعة به الدعوى مما تحت يده من أموال المدينين غير أن المطعون ضده الأول أبدى أمام محكمة الاستئناف طلبا جديدا لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة هو عدم إضافة ذلك المبلغ إلى أصول ذمته التي آلت إلى الدولة بحكم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وهو طلب يختلف من حيث الموضوع والخصوم والسبب عن الطلب الأصلي .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول قد أقام دعواه على الحراسة بطلب المبلغ المبين بمحضرها

على أساس أنه أتعاب محاماة مستحقة له في ذمة موكله ورثة ... الخاضعة أموالهم للحراسة ، وحين رفعت الحراسة عن أموالهم وجه الدعوى إلى هؤلاء الورثة بأشخاصهم ، وبعد أن صدر القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بإنهاء الحراسات وأيلولة الأموال التي كانت خاضعة لها إلى الدولة عاد فوجه دعواه إلى إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة ، وكان الطاعن الأول قد رفع الدعوى أمام محكمة الاستئناف بأن أموال رافعها كانت قد وضعت تحت الحراسة ثم رفعت عنها الحراسة وآلت إلى الدولة وأنه قد صدر قرار من لجنة تحقيق الديون بإضافة الدين المطالب به إلى أصول ذمة المطعون ضده الأول التي آلت إلى الدولة ، وكان هذا الأخير قد رد على دفاع خصمه أمام محكمة الاستئناف بأن المبلغ المرفوعة به الدعوى هو أتعاب محاماة لم تشملها الحراسة ومن ثم لا تندرج ضمن الأموال التي تقول إلى الدولة بحكم القانون السالف ذكره ، ورتب على ذلك التمسك بطلب المبلغ المرفوعة به الدعوى مع عدم إضافته إلى أصول ذمته التي آلت إلى الدولة بحكم القانون ، لما كان ذلك فإن ما أبداه المطعون ضده الأول بهذا الشأن لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع يؤكد بها طلبه ويرد بها على دفاع خصمه ولا يعد طلبا جديدا يغير به موضوع الدعوى والخصوم فيها ويكون النعى على الحكم بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه احتسب الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على الرغم من أن المبلغ المطالب به في الدعوى هو أتعاب محاماة يخضع لتقدير القاضي عملا بحكم المادة ٧٠٩ من القانون المدني وقد مارست المحكمة سلطتها في تقدير الأجر المذكور مما يجعله مبلغا غير معلوم المقدار وقت الطلب فلا يجوز الحكم بالفوائد عنه من تاريخ المطالبة القضائية عملا بحكم المادة ٢٢٦ من القانون المدني . وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في محله . ذلك أن مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني أن لا تسرى الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية إلا على المبالغ التي تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى والمقصود بكون محل الالتزام معلوم المقدار



هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في تقديره ولما كانت المادة ٧٠٩ من القانون المدني تنص في فقرتها الثانية على أنه إذا اتفق على أجر لوكالة كان هذا الأجر خاضعا لتقدير القاضي إلا إذا دفع طوعا بعد تنفيذ الوكالة، وكان المبلغ الذي طالب به المطعون ضده الأول هو أتعاب محاماه متفق عليها قبل تنفيذ الوكالة فهو أجر وكيل مما يخضع لتقدير المحكمة عملا بالمادة المذكورة. ومن ثم لا يكون معلوم المقدار وقت الطلب فلا تستحق عنه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بل من تاريخ الحكم النهائي وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية رغم ما قرره من أن موضوع الدعوى هو أجر وكيل يخضع لتقدير القاضي — فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين تعديل الحكم المطعون فيه بجعل بدء سريان الفوائد القانونية المقضى بها للمطعون ضده الأول من مبلغ ٣٢٠٠ جنيه من تاريخ الحكم الصادر في ١٥/٢/١٩٦٨ .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا في خصوص ما قضى به من جعل بدء سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية ورفضت الطعن فيما عدا ذلك ، وحكت في موضوع الاستئناف رقم ١٢٥٩ سنة ٨٢ ق القاهرة في حدود ما نقض الحكم فيه بجعل بدء سريان الفوائد عن المبلغ المحكوم به من تاريخ الحكم النهائي الصادر في ٥/٢/١٩٦٨ وبإلزام الطاعن الأول بالمصروفات المناسبة عن الفوائد المقضى بها. وألزم المطعون ضده الأول بربع مصروفات الطعن والطاعنين بباقي مصروفاته وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماه .



## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية القضاة المستشارين :  
محمد أسعد محمود وجوده أحمد غيث وإبراهيم السعيد ذكرى واسماعيل فرحات .

(٤٩)

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" .

تصفية المنشأة . بدء توقف المنشأة من تاريخ انتهائها . فترة التصفية . فترة عمل . عمليات التصفية . اختيارها استمرارا لنشاط المول الخاضع للضريبة .

(٢ و ٣) ضرائب "ضريبة التركات" . محكمة الموضوع "مسائل الواقع"

(٢) حق مصلحة الضرائب في أن تستبعد نهائيا من دماء رسم الأيلولة ، الديون المدونة ، وهي التي يفقد الأمل في تحصيلها .

(٣) اعتبار الدين معسودا . من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى أقام قضاة على أسباب سليمة .

(٤) ضرائب "ضريبة التركات" . هبة .

الهبات الصادرة من المورث خلال خمس السنوات السابقة على وفاته ، إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الارث كان متوافرا وقت صدورهما لا تحتاج بها مصلحة الضرائب . المادة

٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤

(٥) ضرائب "ضريبة التركات" . هبة . قانون .

هبة المورث لسندات القرض الوطني إلى أولاده خلال السنوات الخمس السابقة على وفاته في ظل القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٣ الذي كان يفي السندات من كافة الضرائب . خضوعها لضريبة التركات متى كان المورث قد توفي بعد صدور القانون ١٤٩ لسنة ١٩٦١ الذي أخضعها للضريبة . لا بعد ذلك انسحابا لآثار القانون الجديد على الماضي . علة ذلك .

١ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في أحوال التصفية ، لا يبدأ توقف المنشأة من تاريخ بدء التصفية ، ولكن من تاريخ إنتهاؤها ، ولهذا فإن فترة التصفية تكون فترة عمل يباشر فيها المول نشاطه الخاضع للضريبة وتعد عمليات التصفية استمرارا لهذا النشاط ومن عمليات المزاولة العادية .

٢ — نص المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم آيلولة على التركات ، يدل على أن المشروع راعى أنه قد يتعذر أو يستحيل تحصيل بعض الحقوق المطلوبة للتركة ، وخول مصلحة الضرائب أن تستبعد نهائيا من من وماء رسم الآيلولة الديون المدومة ، وهي التي يفقد الأمل في تحصيلها . ولما كان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أوضح أن الشركة — التي كان لمتوفى نصيب فيها — وإن كانت قد بدأت تصفيتها في غضون سنة ١٩٥٧ ، إلا أنه لم يتم تصفيتها بعد ، حتى وفاة المورث ، وأن مأمورية الضرائب قد استبعدت من أصول التركة الديون التي أعتبرتها معدومة فعلا ، ولم يقدم دليل على إنعدام ديون سواها ، فإن هذا القول من الحكم يكفي للرد على دفاع الطاعنين — من أنه كان يتعين عدم اخضاع نصيب المورث في تلك الشركة للرسم — ويكون النعى على الحكم بالقصور في التسيب على غير أساس .

٣ — اعتبار الدين معدوما أو غير قابل للتحويل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(٢)</sup> من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى أقام قضاء على أسباب سليمة .

٤ — مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معسلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(٣)</sup> أن المشرع اتخذ من خمس السنوات السابقة على وفاة المورث فترة رية بحيث لا يحتاج

(١) قرض ١٩٦٧/٥/٢٤ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ١٠٩٩

(٢) قرض ١٩٦٤/١٢/٣١ مجموعة المكتب الفني السنة ١٥ ص ١٢٣٧

(٣) قرض ١٩٦٧/٦/٢١ مجموعة المكتب الفني السنة ٨ ص ١٣١٠

مصلحة الضرائب بالهبات الصادرة منه إلى شخص أصبح وارثا خلافا بسبب من من أسباب الإرث كان متوفرا وقت صدورهما ، وقد اقترض المشرع بشأنها مظنة الغش والتحايل على أحكام القانون .

٥ - ولئن كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تقضى ألا تدخل في تقدير قيمة التركة الأوراق والقيم المالية التي ينص القانون على إعفاؤها من رسم الأيلولة ، وكانت هبة مورث الطاعنين لسندات القرض الوطني إلى ابنه وابنته قد تمت بتاريخ ١٣ من نوفمبر ١٩٥٨ ، في ظل سريان المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٣ الذي كان يعفى هذه السندات من كافة الضرائب بما في ذلك ضريبة الأيلولة على التركات ، إلا أنه لما كان قدر صدر قبل وفاة المورث القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦١ ، وهو ينص على تحويل القرض الوطني  $\frac{3}{4}$  % ( ١٩٦٣ - ١٩٧٣ ) إلى قرض إنتاج وإعفاء القرض المحول وفوائده من الضرائب فيما عدا الضريبة على التركات بجميع أنواعها ، وكانت الوفاة طبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، هي الواقعة المنشئة لرسم الأيلولة والضريبة على التركات باعتبارها سبب الأيلولة والحادث المؤثر في انتقال الملك من الميت إلى الحي وينشأ حق الخزانة العامة بتحقيقه ، فإن السندات الموهوبة المشار إليها تخضع لرسم الأيلولة لصدورها في خلال السنوات الخمس السابقة على وفاة الواهب ، ولا يغير من ذلك أن القانون المذكور لا يعمل به إلا من تاريخ نشره في ٢٨ من أغسطس ١٩٦١ ، لأن هذا لا يعتبر إنسحابا لأثر القانون الجديد على الماضي ، وإنما تطبيقا للأثر الفوري لهذا القانون ، كما لا يغير منه تصرف الورثة بالبيع في السندات الموهوبة إلى الغير قبل وفاة المورث ، لأن المناط هو تحقق شرائط انطباق المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ عند الوفاة .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن مأمورية ضرائب التركات بالاسكندرية قدرت صافي تركة .. .. . — مورث الطاعنين — المتوفى بتاريخ ٣ من يوليو ١٩٦٢ بمبلغ .. .. . ، وإذا عترض الورثة استنادا إلى أن نصيب المورث فى رأس مال شركة ف هيرلنج لا تحتسب له قيمة ضمن أصول التركة ولأن سندات القرض الوطنى  $\frac{٣}{٤}$  التى وهبها لإبنه وابنته فى سنة ١٩٥٨ لا تخضع لضريبة التركات ورسم الأيلولة ، وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت بتاريخ ٨ من ديسمبر ١٩٦٥ قرارها برفض الاعتراض ، فقد أقاموا الدعوى رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٦٦ تجارى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب — المطعون عليها — بالطعن فى هذا القرار طالبين الفاء وعدم احتساب قيمة نصيب المورث فى رأس مال الشركة سالفة الذكر وعدم خضوع سندات القرض الوطنى لضريبة التركات ورسم الأيلولة . وبتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة . استأنف الورثة هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ٣٢٦ لسنة ٢٢ ق تجارى الاسكندرية ، وبتاريخ ١٦ من نوفمبر ١٩٦٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الورثة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم فى خصوص السبب الثانى . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر، وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين، ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسيب وفى بيان ذلك يقولون إن

مراقبة الضرائب أضافت إلى أصول الشركة نصيب المورث في رأس مال شركة ... .. ، في حين أن هذه الشركة قد صفت نهائيا منذ سنة ١٩٥٨ ولم يعد لها وجود ، واستنفدت كافة الوسائل لتحصيل حقوقها لدى بعض المدينين وأصبحت ديونا معدومة ، الأمر الذي كان يتعين معه عدم إخضاع هذا النصيب للرسم عملا بحكم المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، وإذ لم يرد الحكم ردا كافيا على هذا الدفاع الذي تمسكوا به واقتصر على القول بعدم وجود دليل على أن الديون معدومة ، مع إنه يتضح من القائمة التي قدموها بأسماء المدينين أنه يتعذر تحصيل الديون منهم ، فإنه فضلا عن مخالفته للقانون يكون قد عاره قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك إنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في أحوال التصفية لا يبدأ توقف المنشأة من تاريخ بدء التصفية ولكن من تاريخ انتهائها ولهذا فإن فترة التصفية تكون فترة عمل يباشر فيها الممول نشاطه الخاضع للضريبة ، وتعد عمليات التصفية ، استمرارا لهذا النشاط ومن عمليات المزاولة العادية وكان النص في المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات على أن " يستبعد نهائيا أو مؤقتا من الأنصبة الخاضعة للرسم مطلوبات الشركة لدى مدينين في حالة إفلاس وكذلك ما لها من الديون المشكوك في تحصيلها والمعدومة ، ومن الحقوق المتنازع فيها وحق الرجوع على الغير بشرط أن يتعهد أصحاب الشأن باتخاذ إجراءات المطالبة القضائية لما قد تعينه مصلحة الضرائب منها وأن يشرعوا في اتخاذ الإجراءات في خلال ستة أشهر من تاريخ تعهدهم بذلك " يدل على أن المشرع راعى أنه قد يتعذر أو يستحيل تحصيل بعض الحقوق المطلوبة للتركة وخول مصلحة الضرائب أن تستبعد نهائيا من وعاء رسم الأيلولة الديون المعدومة وهي التي يفقد الأمل في تحصيلها ، ولما كان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أوضح أن شركة ف . هيرلنج وإن كانت قد بدأت تصفيتها في غضون سنة ١٩٥٧ إلا أنه لم يتم تصفيتها بعد حتى وفاة المورث ، وأن مأمورية الضرائب قد استبعدت من أصول التركة الديون التي اعتبرتها معدومة فعلا ، ولم يقم دليل على انعدام ديون سواها ، ولما كان هذا القول من الحكم يكفي للرد على دفاع الطاعنين في هذا

الخصوص ، وكان اعتبار الدين معدوما أو غير قابل للتحويل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سليمة ، لما كان ذلك فان النعي على الحكم بمخالفة القانون أو القصور في التسيب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه أضاف إلى أصل التركة قيمة سندات القرض الوطني  $\frac{1}{3}$  (١٩٦٣ سنة ١٩٧٣) التي وهبها المتوفى إلى ابنه وابنته في ١٣ من نوفمبر ١٩٥٨ مستندا في ذلك إلى أن الهبة صدرت إلى بعض ورثته خلال خمس السنوات السابقة على وفاته وفق المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ فيفترض أن المال موضوع الهبة ظل على ملك المورث حتى مماته ، وقد صدر القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦١ باخضاع هذه السندات للضريبة على التركات في تاريخ سابق على وفاته فيسرى حكمه على السندات المذكورة ، في حين أن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٣ أعفى سندات القرض الوطني من كافة الضرائب بما في ذلك ضريبة التركات ورسم الأيلولة ، وقد تمت هبة السندات لولديه في سنة ١٩٥٨ في ظل ذلك الإعفاء مما ينفي عنها نية التهريب من الضريبة ثم تصرف فيها ولداه بالبيع في نفس السنة ، وهذا إلى أن القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦١ ليس له من أثر رجعي فلا يحكم واقعة الدعوى ، علاوة على أن المال قابل للتداول فلا يفترض بقاءه على ملك المورث ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع اتخذ من خمس السنوات السابقة على وفاة المورث فترة ريبة بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات الصادرة منه إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الارث كان متوافرا وقت صدورهما وقد افترض المشرع بشأنها مظنة الغش والتعايل على أحكام القانون ، ولئن كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تقضي



بألا تدخل في تقدير قيمة التركة الأوراق والقيم المسالية التي ينص القانون على إصفاؤها من رسم الأيلولة ، وكانت هبة مورت الطامنين لسندات القرض الوطني إلى ابنه وابنته قد تمت بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ وفي ظل سريان الموسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٣ الذي كان يعنى هذه السندات من كافة الضرائب بما في ذلك ضريبة الأيلولة على التركات ، إلا أنه لما كان قد صدر قبل وفاة المورث القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦١ وهو ينص على تحويل القرض الوطني  $\frac{3}{4}$  % ( ١٩٦٣ — ١٩٧٣ ) إلى قرض إنتاج ، وأعفاء القرض المحول وفوائده من الضرائب فيما عدا الضريبة على التركات بجميع أنواعها ، وكانت الوفاة طبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة هي الواقعة المنشئة لرسم الأيلولة والضريبة على التركات باعتبارها سبب الأيلولة والحادث المؤثر في انتقال الملك من الميت إلى الحي وينشأ حق الخزينة العامة بتحقيقه فإن السندات الموهوبة المشار إليها تخضع لرسم الأيلولة لصدورها خلال السنوات الخمس السابقة على وفاة الواهب . لا يغير من ذلك أن القانون المذكور لا يعمل به إلا من تاريخ نشره في ٢٨ من أغسطس ١٩٦١ لأن هذا لا يعتبر انسحابا لأثر القانون الجديد على الماضي وإنما تطبيقا للأثر الفوري المباشر لهذا القانون . كما لا يغير منه تصرف الورثة بالبيع في السندات الموهوبة إلى الغير قبل وفاة المورث لأن المناط هو تحقق شرائط انطباق المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ عند الوفاة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة وأدخل السندات الموهوبة ضمن عناصر التركة فإنه لا يعيبه ما أورده تزييدا من قرارات قانونية خاطئة متعلقة باقتراض بقاء المال الموهوب حكما على ملكية المورث ، ويكون النعي بهذا السبب في غير محله .

## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن ميكل وعضوية السادة المستشارين :  
جودة أحمد غيث وإبراهيم تسعين ذكري واسماعيل فرحات عثمان وجلال عبد الرحيم عثمان

(٥٠)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٩ القضائية :

(١) نقض "ميعاد الطعن". أحوال شخصية "الطعن بالنقض".

ميعاد الطعن بالنقض في مواد الأحوال الشخصية . ستون يوما . المادة ٨٨١ مرافعات مدله  
بالمادة ٢/٣ ق ٤٢ لسنة ١٩٦٥ والقانون ٤ لسنة ١٩٦٧ .

(٢) نقض "إيداع الأراق". أحوال شخصية "الطعن بالنقض".

أمر رئيس محكمة النقض بضم ملفي الدعوى الابتدائي والاستئنافي في مواد الأحوال الشخصية  
الذين احتويا على مستندات الطاعن . الدفع بطلان الطعن لعدم إيداع الطاعن لمستنداته في الميعاد  
لا محل له .

(٣) حكم "بيانات الحكم". أحوال شخصية "دعوى الأحوال الشخصية".  
نيابة عامة .

صدور الحكم في ظل قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ . إخفاله ذكر اسم عضو النيابة الذي  
أبلى رأيه في دعوى الأحوال الشخصية . لا يترتب عليه بطلانه . حله ذلك .

(٤) حكم "إصدار الحكم". تزوير .

م ٤٤ من قانون الإثبات . عدم جواز الحكم بصحة الورقة المطعون فيها بالتزوير وفي موضوع  
الدعوى معا . حله ذلك .

١ — لما كان قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قد أبقى على المواد من  
٨٦٨ إلى ١٠٣٢ من قانون المرافعات السابق الخاصة بالإجراءات المتعلقة  
بمسائل الأحوال الشخصية ومنها المادة ٨٨١ ، وكان ميعاد الطعن بالنقض

طبقاً لهذه المادة معدلة بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ هو مستون يوماً، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٥ وطعن الطاعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢١ فان الطعن يكون قد رفع في الميعاد القانوني .

٢ — ضم ملف الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) من شأنه أن يبيع الخصوم تأييد وجهلت نظرهم استناداً إلى ما حواه من مستندات أو أوراق، ولا يعترض على ذلك بأن ضم ملف الدعوى أمر جوازي لأنه إذا رفض رئيس المحكمة الأمر بضمه فإنه يكون على الطاعن في هذه الحالة أن يقدم في المواعيد التي حددها القانون المستندات المؤيدة لطعنه، وإلا كان الطعن عارياً عن الدليل . إذ كان ذلك وكان الطاعن قد أودع وقت التقرير بالطعن صورة معلنة من الحكم المطعون فيه ، وأمر رئيس المحكمة بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢ بضم ملفي الدعوى الابتدائي والاستئنافي اللذين احتويا على الأوراق التي استند إليها الطاعن في طعنه ، فإن الدفع — بطلان الطعن لعدم تقديم الطاعن للمستندات المؤيدة لطعنه في الميعاد — يكون على غير أساس .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٥ في ظل العمل بقانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، فإن أحكام هذا القانون تكون هي الواجبة التطبيق في شأن البيانات التي يجب أن يشمل عليها الحكم المذكور لأنها من القواعد الإجرائية التي تسري بأثر فوري تطبيقاً للمادة الأولى من هذا القانون . وإذا كان النص في المادة ١٧٨ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) — على أن بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ليس من البيانات الأساسية التي يتوجب على إغفالها بطلان الحكم وذلك على خلاف ما كانت تقتضيه المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق ، وهو ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون . لما كان

(١) قضا ١٩٥٧/١٢/٢٩ مجموعة المكتب الفني السنة الثامنة ص ٩٣٠

(٢) قضا ١٩٧٣/٤/٢٥ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٤ ص ٦٧٧



ذلك و كانت النيابة قد أبدت رأيها في القضية وأثبت ذلك. الحكم المطعون فيه،  
فان النعى عليه — لعدم ذكر اسم عضو النيابة — يكون على غير أساس .

٤ — مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا  
يجوز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معا ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة  
الورقة سابقا على الحكم في موضوع الدعوى ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي  
احتج عليه بالورقة التي قضى بصحتها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه  
دفاع آخر بشأن ما أريد اثباته بتلك الورقة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتوصل في أن المطعون طيها الأولين و ... .. أقن ضد الطاعن  
والمطعون طيها الثالثة « وزارة الأوقاف » الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٦ المنصورة  
الابتدائية للأحوال الشخصية طابن فيها الحكم بوفاة ... .. وأنهن  
من ورثته وتستحق زوجته ... .. — المطعون عليها الأولى — ثلاثة قرار يبط  
وتستحق كل من بنيه ... .. — المطعون عليها الثانية — و ... .. قيراطين وثلاث  
قيراط من ٢٤ قيراطا تنقسم اليها أعيان الوقف التي آلت ملكيتها اليه ومنع تعرض  
الطاعن والمطعون طيها الثالثة لمن في هذا النصيب الشرعي ، وقلن شرحا للدعوى  
أن مووثن المذكور وقف الأعيان المينة بحجة الوقف الصادرة منه أمام محكمة  
المنصورة الجزئية الشرعية في ١٧/٢/١٩٤٣ على نفسه مدة حياته ثم من بعده على  
زوجته وأولاده وجعل منه نصيبا معيناً للخيرات ، وبما للواقف من حق التغيير  
في وقفه فقد تقدم بالطلب رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥١ لهيئة تصرفات محكمة المنصورة  
الابتدائية الشرعية اسماع اشهاد بالتغيير في وقفه ، وحضر الطاعن بجلسته ١٩٥٢/٧/٢  
ووافق والده على سماع الاشهاد وعدل من معارضته في سماعه ، كما أقر في حضر

مؤرخ ١٩٥٢/٩/٢٧ بأنه غير متمسك بعقد اتفاق ١٩٤٢/٧/٢٦ الذي كان يدعى بمقتضاه أن الوقف بغير موصى مالى ، واذ صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخسرات وصارت أعيان الوقف ملكا للمورث وقد توفى بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٤ وانحصر ميراثه الشرعى في زوجته - المطعون عليها الأولى - وفي أولاده ... - الطاعن - و ... - المطعون عليها الثانية - و ... ..

... .. ، ونازعهن الطاعن في ذلك مدعى أن الوقف كان مقابل عوض مالى ولا حق لوالده في التغيير فقد أتمن الدعوى للحكم لمن بالطلبات سالفة البيان دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنها دعوى ملكية وبعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ مدنى المنصورة الابتدائية التى أقامها ضد المطعون عليهما الأولى والثانية وباقي الورثة بطلب تثبيت ملكيته لأعيان الوقف وقضى فيها بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦ بتب خبير لقرز حصة الخيرات والمرتببات الميينة بحجة الوقف ، كما أنكر ما نسب إليه من أنه وافق والده على سماع اشهاد التغيير وأنه غير متمسك بالعوض الذى دفعه لوالده وطمع بالتزوير في محضر جلسة ١٩٥٢/٧/٢ في مادة التصرفات رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥١ ، وبتاريخ ١٩٥٨/٥/١٢ حكمت المحكمة برفض الدفيعين بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبعدم جواز نظرها وبرفض الادعاء بالتزوير وتغريم الطاعن ٢٥ جنيا لقلم كتاب المحكمة ، وبوفاة المرحوم ... ..

في ١٩٥٣/٤/٢٤ وأن من تركته الأعيان التى وقفها بكتاب وقفه المؤرخ ١٩٤٣/٢/١٧ والى أصبحت ملكا له من ١٩٥٢/٩/١٤ بصدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وأن من ورثته زوجته ... وتستحق ٣ ط وبنتيه ... و ... وتستحق كل منهما ٢ ١/٢ ط من ٢٤ ط تنقسم إليها تركته وبعدم تعرض الطاعن والمطعون عليها الثالثة لمن في هذا الاستحقاق . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢ سنة ١٩٥٨ ق أحوال شخصية المنصورة طالبا إلغاءه والحكم أصليا : بقبول الدفيعين اللذين أبداهما أمام محكمة أول درجة ، واحتياطيا بطلان محضر جلسة ١٩٥٢/٧/٢ في مسادة التصرفات ومن باب الاحتياط الكلى رفض الدعوى وتنازلت ... .. عن منازعة المستأنف وسلمت بحقوقه وبتاريخ ١٩٦٢/١/٣ حكمت المحكمة بطلان الحكم المستأنف لعدم ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية وبعدم جواز نظر الدعوى



لسبق الفصل فيها . طعنت المطعون عليهما الأوليان في هذا الحكم بطريق النقض بالظعن رقم ٦ سنة ٣٢ ق أحوال شخصية ، وبتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٧ حكمت المحكمة بنقض الحكم وبإحالة القضية إلى محكمة استئناف المنصورة مؤسسة قضاءها على عدم حجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٣٥ لسنة ١٩٥٣ المتصورة لتصوره من محكمة لا ولاية لها . وبعد تعجيل الاستئناف حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٦ ٦/٢ ببطلان الحكم المستأنف وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليهما الأوليان وفاة المرحوم ... عن ورثته وهم زوجته ... وأولاده ... وبعد سماع شهودي المطعون عليهما حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٧/٦/٦ بقبول شواهد التزوير وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن تزوير محضر جلسة ١١٥٢/٧/٢ في مادة التصرفات رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥١ المتصورة الابتدائية الشرعية وأن الإقرار المنسوب إليه في ذلك المحضر لم يصدر منه ، ولم ينفذ هذا الحكم ، وبتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٥ حكمت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير وللزام الطاعن بإثبات قدرها ٢٥ جنيه لصالح الخزانة وفي الموضوع بوفاة المرحوم ... في ١٩٥٣/٤/٢٤ وانحصار إرثه في زوجته ... وفي أولاده ... وأن من تركته الأعيان التي وقفها بكتاب وقفه المؤرخ ١٩٤٣/٢/١٣ وأن المطعون عليها الأولى ... تستحق في تركته ٣ قراريط والمطعون عليها الثانية ... تستحق فيها  $\frac{٢}{٣}$  قيراطا من ٢٤ قيراطا تنقسم إليها التركة وبعدم تعرض الطاعن لها في هذا الاستحقاق . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت المطعون عليهما الأوليان مذكرة دفعتا فيها بسقوط الحق في الطعن للتقريرية بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٨١ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ وهو ثمانية عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم ، كما دفعتا ببطلان الطعن لعدم إيداع المستندات المؤيدة له وقت التقرير بالطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفيعين وفي الموضوع برفض الطعن وبالحجاسة المحددة لنظر الطعن قرر الطاعن بترك الخصومة بالنسبة للمطعون عليها الثالثة - وزارة الأوقاف - ولترتب النيابة رأيها .



وحيث إن الدفع بسقوط الطعن مردود ذلك أنه لما كان قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قد أبقى على المواد من ٨٦٨ إلى ١٠٣٢ من قانون المرافعات السابق الخاصة بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ومنها المادة ٨٨١: وكان معاد الطعن بالنقض طبقاً لهذه المادة معدلة بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ذو ستون يوماً، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٥ وطعن الطاعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢١ فإن الطعن يكون قد رفع في الميعاد القانوني .

وحيث إن الدفع ببطلان الطعن لأن الطاعن لم يقدم في المواعيد التي حددها القانون المستندات المؤيدة له مردود بأن ضم ملف الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من شأنه أن يبيع للتصوم تأييد وجهات نظرهم استناداً إلى ما حواه من مستندات أو أوراق ، ولا يعترض على ذلك بأن ضم ملف الدعوى أمر جوازي لأنه إذا رفض رئيس المحكمة الأمر بضمه فإنه يكون على الطاعن في هذه الحالة أن يقدم في المواعيد التي حددها القانون المستندات المؤيدة لطعنه وإلا كان عارياً عن الدليل ، وإذا كان ذلك وكان الطاعن قد أودع وقت التقرير بالطعن صورة معلنة من الحكم المطعون فيه وأمر رئيس المحكمة بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢ بضم ملفي الدعوى الابتدائي والاستئنافي اللذين احتويا على الأوراق التي استند إليها الطاعن في طعنه فإن هذا الدفع يكون هو الآخر على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ؛

وحيث أن الطعن يقوم على أربعة أسباب ، ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان لعدم ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية ولأن الحكم لم يبين . وإذا كان عضو النيابة الذي ورد اسمه في الديباجة هو صاحب ذلك الرأي ، وهو بطلان من النظام العام ، لا يغير من ذلك مانع عليه في المادة ١٧٨ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لأن بيان الحكم يجب أن تم طيقاً للقانون الذي رفع الطعن في ظله .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٥ في ظل العمل بقانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وكانت أحكام هذا القانون هي الواجبة التطبيق في شأن البيانات التي يجب أن تشمل عليها الحكم المذكور لأنها من القواعد الإجرائية التي تسرى بأثر فوري تطبيقاً للمادة الأولى من هذا القانون ، وكان النص في الفقرة الأولى من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أنه "يجب أن يبين في الحكم ... أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة ، واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان" ، والنص في الفقرة الثانية على أن "عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم" ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ليس من البيانات الأساسية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم وذلك على خلاف ما كانت تقضى به المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق ، وهو ما أنصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون بقولها "لم يرتب المشروع على عدم ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية في الحكم - البطلان لأن ذكر اسمه ليس بياناً أساسياً مادامت النيابة قد أبدت بالفعل رأيها في مذكرتها ، وثبت ذلك في الحكم وعلة ذلك هي التخفيف من حالات البطلان" ، لما كان ذلك وكانت النيابة قد أبدت رأيها في القضية وأثبت ذلك الحكم المطعون فيه فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والمقصود في التسبب من ثلاثة أوجه ، ( أولها ) أنه طلب من المستشار المتدب لتحقيق الإدعاء بالتزوير تأجيل الدعوى إلى اليوم التالي وهو يقع خلال الأجل المحدد للتحقيق لأن زوج إحدى المطعون عليهما اقتل مشاجرة مع شاهديه واقتادهما إلى قسم الشرطة فلم يتمكن من الحضور للدلاء بشهادتهما كما طلب من المحكمة إصدار حكم آخر بالتحقيق فلم تجبه إلى ذلك واكتفت رداً عليه بأنه عجز من الإثبات في الأجل المحدد للتحقيق وهو أمر لا تؤيده وقائع الدعوى ، ( وثانيها ) أنه استند في إثبات تزوير محضر جلسة ١٩٥٢/٧/٢ إلى شهادة تفيد أنه



كان في عمله في اليوم المذكور غير أن الحكم أهدر دلالة هذه الشهادة مقررا أنه يحتمل أن يكون قد غادر عمله دون إجازة وهو أمر يخالف الثابت في الدعوى، (نالتها) أنه تمسك في دفاعه بأن طلب الإشهاد في الدعوى رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥١ تصرفات المنصورة الشرعية كان قد أجل بالجلسة ١٩٥٢/١٠/٦ ثم عجل بالجلسة ١٩٥٢/٧/٢ دون أن يعلن بالحضور للجلسة الأخيرة وحضر عنه عام كفيف أثبت حضوره في محضر الجلسة على غير الحقيقة ومع ذلك قضى الحكم برفض الإدعاء بتزوير هذا المحضر .

وحيث إن هذا النعى بجميع أوجهه مردود بما قرره الحكم المطلعون فيه من أنه " بالنسبة لطلاب المستأنف - الطاعن - إصدار حكم جديد بالتحقيق لإثبات ادعائه بتزوير محضر جلسة ١٩٥٢/٧/٢ في الدعوى رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥١ تصرفات المنصورة مردود بأنه لم يتبين لهذه المحكمة أن عدم تنفيذ الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٦/٦ كان لأمر خارج عن إرادة المستأنف حتى تجيبه إلى طلبه بل على العكس من ذلك فقد أوجب المستأنف إلى طلب التأجيل لإعلان شهوده أكثر من مرة ولم يسمع إلى إعلانهم ولم يحضرهم حتى انتهى أجل التحقيق بما يكشف عن أن قصد المستأنف من طلبه هو المطلق والتسويق ومن ثم لا تلتفت المحكمة إلى طلبه . . . ، وأنه بالنسبة لادعاء المستأنف بتزوير محضر جلسة ١٩٦٥/٧/٢ سالف البيان من أنه لم يحضر بالجلسة المذكورة ولم يصدر منه أقرار كما هو منسوب إليه بالمحضر المذكور من أنه يوافق والده على التغيير في الوقف مردود بأن المستأنف قد عجز عن إثبات مدعاه في هذا الشأن إذ أوجب إلى طلب إثبات التزوير بشهادة الشهود ولم يعمل على احضار شهوده خلال الأجل المعين للتحقيق ولم تسفر الأوراق عن أن عدم تنفيذ التحقيق كان بسبب خارج عن إرادته على النحو المتقدم يانه ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لا يجدى المستأنف تقديمه لشهادة من مصلحة السياحة التي كان يعمل بها بأنه لم يحصل على إجازة في يوم تاريخ الجلسة إذ من المستساغ حضوره فيها دون أن يكون حاصلا على إجازة بل دون أن يثبت أنه كان متغيبا عن عمله خاصة وأنه قد ثبت علمه بالجلسة ١٩٥٢/٧/٢ التي قصرت المواعيد إليها - حسبما هو ثابت من إعلانه بالجلسة المذكورة في مواجهة " نجله " . . . القيم معه لغيابه " بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٤ وتوقيع ولده



الذكور باستلام صورة الإعلان يضاف إلى ذلك أنه يبين من مطالعة محضر الجلسة المطعون فيه بالتزوير أن المستأنف لم يحضر بمفرده بل كان معه وكيله "الأستاذ .. .." الذي وكله المستأنف عنه بجلسة ١٩٥٢/٥/٥ ولو لم يكن المستأنف حاضرا بنفسه في الجلسة التي يدعى بتزوير محضرها لاثبت وكيله الحاضر ذلك أو لاعترض على إثبات حضور المستأنف شخصيا فيها وطالبا أن يثبت من ذلك لم يحدث فلا تسعف تلك الشواهد التي أوردتها في طعنه وإذا فادعاء المستأنف بتزوير محضر جلسة ١٩٥٢/٧/٢ يكون مفتقرا إلى الدليل ويضحي المحضر المذكور صحيحا وحجة بما تضمنه من ثبوت حضور المستأنف في تلك الجلسة ومن موافقته والدعوى على اشهاد التغير ومن ثم يتعين رفض الادعاء بالتزوير" ولما كان يبين مما أورده الحكم أن المحكمة في حدود سلطاتها الموضوعية لم تلخذ بدفاع الطاعن بشأن عدم حضور شاهديه في اليوم المحدد لسماع شهادتهما ولم ترعخلا لإجابته إلى طلبه إصدار حكم آخر بالتحقيق بعد أن تخاف عن تنفيذ حكم التحقيق الأول رقم تأجيل الدعوى لإعلان شهوده أكثر من مرة ، كما أنها اطرحت الشهادة التي قدموا للتدليل على أنه كان في عمله يوم الجلسة ، وتحققت من أنه علم بجلسة ١٩٥٢/٧/٢ في مادة التصرفات وأنه حضر فيها مع معلميه ، وانتهت إلى أنه قد عجز عن إثبات الإدعاء بالتزوير ، واستنتت في كل ذلك إلى أسباب سائغة ، ومن ثم يكون النتي على قضاء الحكم المطعون فيه برفض الادعاء بالتزوير على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه لم يقتصر في قضائه على الحكم برفض الادعاء بتزوير محضر جلسة ١٩٥٢/٧/٢ في الدعوى رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥١ تصرفات المتصورة الشرعية وإنما قضى في نفس الوقت في موضوع الدعوى بطلبات المطعون عليهما دون أن يبيع للطاعن فرصة استكمال دفاعه في هذا الموضوع فيكون قد خالف نص المادة ٤٤ من قانون الأثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨

وحيث إن هذا النعي في عمله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٤ من قانون الأثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه "إذا قضت المحكمة بصحة المحرر وأورده

أو قضت بسقوط الحق في اثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة" ومفاد ذلك أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معا بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقا على الحكم في موضوع الدعوى ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي احتج عليه بالورقة التي قضى بصحتها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخر بشأن ما أريد اثباته بتلك الورقة ، لما كان ذلك وكان قضاء الحكم المطعون فيه برفض الادعاء بتزوير محضر جلسة ١٩٥٢/٧/٢ في الدعوى رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥١ تصرفات المنصورة الشرعية لا يحول دون اثبات ما يدعيه الطاعن من أن الاستحقاق في الوقف كان بموضع مالي أو ابداء ما لديه من أوجه دفاع أخر تتصل بموضوع الدعوى ، فإن الحكم إذ قضى في الادعاء بالتزوير وفي موضوع الدعوى معا يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الطعن في المرة الأولى كان واردا على مدى حجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ مدني المنصورة الابتدائية بالنسبة للدعوى الحالية وهي مسألة تغاير المسألة موضوع الطعن الحالي فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

## جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب نصيجى ، محمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل ، ومحمد مصطفى المنفلوطى

(٥١)

الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) عمل . " التحكيم فى منازعات العمل " . تحكيم . حكم . " بيانات الحكم " . إثبات . " عبء الإثبات " .

حلف عضوى هيئة التحكيم البين . لاضرورة لإثباته فى محضر جلسة كل نزاع يعرض عليها .  
كفاية لإثباته بمحضر جلسة أول نزاع ينظر أو فى محضر مستقل . الأصل فى الإجراءات أنها روجبت .  
من يدعى خلاف ذلك عليه إقامة الدليل على مدعاه .

(٣٠٢) عمل . " مكافآت الإنتاج " .

(٣) التسوية بين الموظفين والعمال فى اقتضاء مكافآت الإنتاج أو البونص م ١ ق ٥٩ لسنة ١٩٦٣ . الحد الأقصى لتلك المكافآت بالنسبة لهم خمسين . مائة جنيه فى السنة .

مكافآت الإنتاج المنصوص عليها فى المادة ١ ق ٥٩ لسنة ١٩٦٣ . شمولها كافة صور هذه المكافآت ومنها مكافأة الإيراد . الحد الأقصى لتلك المكافآت فى الفترة من ١/٦/١٩٦٣ وإلى أن تتم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات وفقاً للنظام الصادر بقراو رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ . مائة جنيه فى السنة .

(٤) عمل . " مكافآت الإنتاج " . حق .

عدم جواز تحدى العمال بحق مكتسب فيما يزيد من الحد الأقصى الذى فرضه المشرع ١ مكافآت الإنتاج . لاشرع أن يعدل فى المراكز القانونية القائمة بحيث يمنع التمسك بالحق المكتسب .



١ — ما اشترطته المادة ٢٠١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أن يؤدي عضوا هيئة التحكيم عن وزارتي العمل والصناعة اليمين المبينة بها أمام رئيسها يقتضي أن يتم الحلف قبل مباشرتهما العمل في الهيئة ، وإذا كان هذا الاجراء يصح اثباته بمحضر جلسة أول نزاع يعرض على الهيئة دون ما حاجة إلى تكرار اثباته بمحضر كل نزاع تال كما يصح أن يفرد له محضر خاص قائم بذاته ، وكان الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت وعلى من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ما يدعيه . لما كان ذلك وكانت الطاعة لم تقدم سوى محاضر الجلسات التي نظر فيها هذا النزاع وهي لا تكفي بذاتها للتدليل على أن عضو وزارة العمل في الهيئة لم يؤد تلك اليمين ، فان نعيها يكون مجردا عن الدليل .

٢ — إذ كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أنه " إلى أن تم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، يكون صرف مكافآت الإنتاج أو البونص على أساس تطبيق أسس وقواعد الصرف المقررة للعمال في الشركة على الموظفين بها ، وبحد أقصى ١٠٠ جنيه في السنة . " فقد أفصح المشرع بذلك عن أنه أراد التسوية بين الموظفين والعمال في اقتضاء مكافآت الإنتاج أو البونص فأوجب أن يتم صرفها إليهم على أسس وقواعد واحدة ، كما قصد أن يفرض حدا أقصى لتلك المكافآت بالنسبة للعاملين جميعا من عمال وموظفين فنص على ألا يتجاوز مقدارها ١٠٠ جنيه في السنة .

٣ — إذ كان الثابت وعلى ما سجله القرار المطعون فيه أن الشركة الطاعة جرت على منع السائقين والمحصلين " مكافأة إيراد " إذا زاد الإيراد الإجمالي للسيارات التي يعملون عليها على المعدل المقرر له خلال الوحدة الزمنية التي يتقاضون عنها أجورهم الأصلية وتستحق المكافأة بنسبة معينة من هذه الزيادة ، وكان مؤدى ذلك أن هذه المكافأة تعد من قبيل مكافآت الإنتاج المنصوص عليها في تلك المادة التي ورد نصها بصيغة عامة مطلقة بحيث يشمل هذه المكافآت بكافة صورها والتي يجب ألا يتجاوز مقدارها في الفترة من ٦ يناير سنة ١٩٦٣ — تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ — وإلى أن تم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات

طبقا لأحكام نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ١٠٠ جنيه في السنة .

٤ — حظر تجاوز مكافآت الانتاج الحد الذي فرضه القانون لايدع محلا لتحدى عمال الشركة بأنهم كسبوا حقا مستقرا فيما يزيد على هذا الحد من تلك المكافأة لايصح المساس به باعتبارها جزءا من الأجر لأن من حق المشرع لاعتبارات من العدالة والمصلحة العامة يستقل هو بتقدير مبرراتها ودوافعها أن يعدل في المراكز القانونية القائمة بحيث يمتنع التمسك بالحقوق المكتسبة . إذ كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأطلق حق العمال في صرف تلك المكافأة تأميدا على أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ لاينطبق على العمال ولا تنصرف أحكامه إليهم ، وأن هذه المكافأة قد توافرت لها العناصر التي تجعلها جزءا من الأجر في حكم المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — وأصبحت حقا مكتسبا للعمال ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن النقابة المطعون ضدها تقدمت بشكوى إلى مكتب عمل وسط القاهرة ضد شركة النيل العامة لتوبيس وسط الدلتا الطاعنة — تطلب فيها صرف مكافأة الإيراد عن شهرى مايو ويونيه سنة ١٩٦٥ لسائقي ومحصلى الشركة بمنطقة المنوفية . وإذا لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع أحاله إلى لجنة التوفيق التى أحاله إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وقيسد بجدولها برقم ٢١ سنة ١٩٦٦ تحكيم القاهرة . وبتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٧ قررت الهيئة نذب مدير مكتب عمل وسط القاهرة خبيرا في النزاع لأداء المأمورية الميينة بمنطوق القرار

وبعد أن قدم الخبير تقريره قررت في ١٤ يونيو سنة ١٩٦٧ إلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدي إلى النقابة المطعون ضدها قيمة المكافأة المستقطعة من سائق ومحصل الشركة عن شهرى مايو ويونيو سنة ١٩٦٥ — طعنت الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض انقرار أصليا في خصوص السبب الأول واحتياطيا في خصوص السبب الثالث وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت — لنظره جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٧٤ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن بطلان القرار المطعون فيه وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن عضو وزارة العمل في هيئة التحكيم الذى سمع المرافعة في النزاع واشترك في المداولة ووقع على مسودة القرار لم يؤد اليمين المبينة بالمادة ٢٠١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ يبين من محاضر الجلسات التى نظر فيها النزاع أنه لم يؤد تلك اليمين بعد أن حل محل عضو آخر كان قد أداها في جلسة سابقة وبهذا جاء القرار المطعون فيه مشوبا بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان ما اشترطته المادة ٢٠١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أن يؤدي عضوا هيئة التحكيم عن وزارتي العمل والصناعة اليمين المبينة بها أمام رئيسها يقتضى أن يتم الحلف قبل مباشرتهما العمل في الهيئة ، وكان هذا الإجراء يصح إثباته بمحضر جلسة أول نزاع يعرض على الهيئة دون ما حاجة إلى تكرار إثباته بمحضر كل نزاع تال كما يصح أن يفرد له محضر خاص قائم بذاته ، وكان الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت وعلى من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ما يدعيه ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تقدم سوى محاضر الجلسات التى نظر فيها هذا النزاع وهى لا تكفى بذاتها للتدليل على أن عضو وزارة العمل في الهيئة لم يؤد تلك اليمين فلان نعيها يكون مجردا عن الدليل .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الثالث على القرار المطعون فيه أنه أقام قضاءه في النزاع على أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن صرف مكافآت الإنتاج أو البونص بمقد أقصى قدره ١٠٠ جنيه في السنة يخاطب بأحكامه الموظفين وحدهم فلا يسرى على العمال ، وأن مكافآت الإنتاج التى عنها هذا القانون



تختلف عن مكافأة الإيراد التي تصرفها الشركة لعمالها ، وأن هذه المكافأة قد اتخذت صفة الثبات والعمومية والاستمرار مما يجعلها جزءا من الأجر تلتزم الشركة بأدائه وهو من القرار خطأ في تطبيق القانون ذلك أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه قد استهدف معاملة الموظفين والعمال على أساس واحد بفعل الحد الأقصى لمكافآت الإنتاج أو البونص لجميع العاملين ١٠٠ جنيه في السنة كما أن مكافأة الإيراد التي تصرفها الشركة لعمالها ما هي الا مكافأة إنتاج يتوقف منحها على شروط معينة من بينها أن يحقق السائق والمحصل معا حدا أدنى لإيراد السيارة فتصرف لهما تلك المكافأة إذا زاد الإيراد على هذا الحد فضلا عن أن هذه المكافأة لم تتخذ صفة الثبات والعمومية والاستمرار حتى تعتبر جزءا من الأجر بل أن ما أثبتته الخبر في تقريره من أنها لا تصرف للعمال الذين يمنهم المرض أو العمل في الجراحات والصيانة من العمل على السيارات ينفي عنها صفة العمومية يضاف إلى ذلك أن مقدار المكافأة بالنسبة للعامل الواحد يختلف من شهر إلى آخر تبعاً لما يبذله من جهد وإن النسبة التي تمنح على أساسها هذه المكافأة تتحكم في تحديد عوامل أخرى يتأثر بها إيراد السيارات مما يدعو الشركة إلى تعديلها كلما اقتضى الأمر ذلك .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أنه " إلى أن تتم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، يكون صرف مكافآت الإنتاج أو البونص على أساس تطبيق أسس وقواعد الصرف المقررة للعمال في الشركة على الموظفين بها ، وبحد أقصى ١٠٠ جنيه في السنة " فقد أفصح المشرع بذلك عن أنه أراد النسوية بين الموظفين والعمال في اقتضاء مكافآت الإنتاج أو البونص فأوجب أن يتم صرفها اليهم على أسس وقواعد واحدة كما قصد أن يفرض حداً أقصى لتلك المكافآت بالنسبة للعاملين جميعاً من عمال وموظفين فنص على ألا يتجاوز مقدارها ١٠٠ جنيه في السنة ، ولما كان الثابت وعلى ما سجل القرار المطعون فيه أن الشركة الطاعنة جرت على منح السائقين والمحصلين " مكافأة إيراد " إذا زاد الإيراد الإجمالي للسيارات التي يعملون عليها على المعدل المقرر له خلال الوحدة الزمنية التي يتقاضون عنها أجورهم

الأصلية وتستحق المكافأة بنسبة معينة من هذه الزيادة ، وكان مؤدى ذلك أن هذه المكافأة تعد من قبيل مكافآت الإنتاج المنصوص عليها في تلك المادة التي ورد نصها بصيغة عامة مطلقة بحيث يشمل هذه المكافآت بكافة صورها والتي يجب الايتجاوز مقدارها في الفترة من ٦ يناير سنة ١٩٦٣ — تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه — وإلى أن تتم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات طبقاً لأحكام نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ١٠٠ جنيه في السنة ، وكان حظر تجاوز مكافآت الإنتاج ذلك الحد الذي فرضه القانون لايدع محلاً لتحدى عمال الشركة بأنهم كسبوا حقاً مستقراً فيما يزيد على هذا الحد من تلك المكافأة لايصح المساس به باعتبارها جزءاً من الأجر لأن من حق المشرع لاعتبارات من العدالة والمصاحبة العامة يستقل هو بتقدير مبرراتها ودوافعها أن يعدل في المراكز القانونية القائمة بحيث يمتنع التمسك بالحق المكتسب . لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأطلق حق العمال في صرف تلك المكافأة تأسيساً على أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ لاينطبق على العمال ولا تنصرف أحكامه إليها وأن هذه المكافأة قد توافقت لها العناصر التي تجعلها جزءاً من الأجر في حكم المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأصبحت حقاً مكتسباً للعمال فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم ولما كان الثابت من تقرير خبير النزاع المودعة صورته الرسمية ملف الطعن — أن الشركة الطاعنة وقبل أن تتم معادلة الوظائف الخاصة بها قد صرفت أعمالها مكافأة الأيراد خلال السنة المنتهية في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥ — وفقاً للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ وفي نطاق الحد الأقصى الذي قرره فإنه يتعين القضاء برفض طلب النقابة المطعون ضدها .

## جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب قصبجى ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل ، وممدوح عطيه

( ٥٢ )

الطعن رقم ٥١١ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) نقض . " السبب المفتقر للدليل " .

النقطة على الحكم اطعون فيه بأنه جاء على خلاف حكم آخر حار الحجة بين الخصوم أنفسهم دون تقديم ذلك الحكم . غار عن الدليل .

( ٢ ) عمل . " انتهاء عقد العمل " . اختصاص . " اختصاص ولائى " مؤنسات عامة .

اختصاص المحاكم التأديبية بتوقيع جزاء الفصل أو الوقف عن العمل . المادتان ١ ، ٢ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتعديل القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ . نطاه . عدم اختصاص تلك المحاكم بإعادة من يفصل إلى عمله أو تعويضه عن الفصل أو الوقف المخالف للقانون . الاختصاص بذلك للمحاكم العادية ذات الولاية العامة .

( ٣ ) نقض " حالات الطعن " .

الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . المادتان ٢ ، ٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩



١ — إذ كان الطاعن لم يودع ملف الطعن صورة من حكم المحكمة التأديبية الذي يستند إليه ، فإن نعيه هذا — أيا كان وجه الرأى فيه — يكون مجردا عن الدليل .

٢ — مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر بإضافة بند رابع إلى المادة الأولى وفقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بسريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ — أن المشرع رأى لاعتبارات خاصة أن ينقل حق توقيع جزاء الفصل أو الوقف عن العمل بالنسبة للمثبات التى حددها البند الرابع سالف الذكر إلى المحاكم التأديبية ، وذلك دون أن يسبغ على تلك المحاكم أى اختصاص آخر يتعلق بإعادة من يفصل من أفراد هذه الفئات إلى عمله — إن كان لذلك محل — أو بتعويضهم عن الفصل أو الوقف الذى يقع بالمخالفة لأحكامه ، وهو ما تختص به المحاكم العادية ذات الولاية العامة . إذ كان ذلك وكان الطاعن يطالب بإعادته إلى عمله فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون فيما يتعلق بقواعد الاختصاص الولاىى يكون على غير أساس .

٣ — إذ كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فلا يجوز الطعن فيه أمام محكمة النقض إلا إذا كان مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ، أو إذا كان قد فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشئ المحكوم به وذلك تطبيقا للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذى رفع الطعن فى ظاه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون أو يخطئ ، فى تطبيقه أو فى تأويله فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ، ولم يقدم الطاعن دليلا على مخالفته حكما حاز قوة الشئ المحكوم به فى ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم ، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن اقام الدعوى رقم ١٤٧ سنة ١٩٦٧ عمال جزئي السنبلادين على المطعون ضده وطلب الحكم باعادته إلى عملة مع الزامه بأن يدفع له مبلغ ٩,٣٣٥ ج قيمة أجره الذي لم يتقاضاه في المدة السابقة على تاريخ فصله من العمل ، وقال بيانا لدعواه أنه رئيس للجنة التقاية لعمال المناجم والبترول بالسنبلادين وكان يعمل لدى المطعون ضده محصلا ومنعهدا لتوزيع الزيوت والبترول وفوجيء بفصله من عمله في ١٠/٣/١٩٦٦ فتقدم بشكواه إلى مكتب العمل المختص الذي أحالها إلى محكمة السنبلادين الجزئية وفي ٥/٦/١٩٦٦ قضت المحكمة بوقف قرار فصله وحددت جلسة لنظر الموضوع فقام بإعلان المطعون ضده بطلباته السالف يانها . وبتاريخ ١٩/٤/١٩٦٧ حكمت المحكمة بإلغاء قرار فصل الطاعن وإعادته إلى عمله وبإلزام المطعون ضده بأن يؤدي إليه مبلغ ٩,٣٣٥ ج — استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة المنصورة الابتدائية وقيد استئنافه برقم ٣٨٩ سنة ٦٧ م ، وفي ١٩/٨/١٩٦٧ قضت تلك المحكمة — هيئة استئنافية — بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بشأن إلغاء قرار فصل المستأنف عليه (الطاعن) ورفض دعواه في هذا الشأن وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعن الطاعن في الشق الأول من هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي بعدم جواز الطعن لصدور الحكم المطعون فيه من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في حالة لا يجوز الطعن فيها بالنقض ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فقررت استبعاد السجين الثاني والرابع من أسباب الطعن وحددت لنظره بالنسبة للسجين الأول والثالث جلسة ١٢/١/١٩٧٤ وفيها التزمت النيابة رأيا السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه جاء على خلاف حكم نهائي سبق أن صدر في ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم وفي بيان ذلك يقول أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ أضاف بندا رابعا إلى المادة الأولى وفقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ تقضيان بمنع وقف أو فصل أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية إلا بناء على حكم من المحكمة التأديبية ، ولما كان الطاعن رئيسا للجنة النقابية لعمال المناجم والبتقول بالسبلاوين فقد تقدم المطعون ضده إلى النيابة الإدارية ثم إلى المحكمة التأديبية بالطلب رقم ١٣١ لسنة ٨ ق لفصله غير أن المحكمة قضت في ١٩/٦/١٩٦٦ برفض الطلب وهو حكم نهائي في هذا الخصوص ، واذ قضى الحكم المطعون فيه على خلافه برفض إعادته إلى عمله فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الطاعن لم يودع ملف الطعن صورة من حكم المحكمة التأديبية الذي يستند إليه ، فإن نعيه هذا — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون مجردا عن الدليل .

وحيث إن حاصل السبب الثالث هو الخطأ في تطبيق القانون في أمر متعلق بالاختصاص الولائي ويقول الطاعن بيانا له أنه الحكم المطعون فيه سلم بعدم جواز فصل العامل المنتمى للتشكيلات النقابية إلا عن طريق المحكمة التأديبية تطبيقا للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ ومع ذلك أيد قرار فصله الذي استقل به المطعون ضده ، ويكون بذلك قد جاوز اختصاصه الولائي وتعدى على اختصاص المحكمة التأديبية في هذا الشأن وهو ما يجوز معه الطعن فيه بالنقض تطبيقا للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ٦٣ الصادر ” بإضافة بند رابع إلى المادة الأولى وفقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بـسريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة “ قد نص في مادته الأولى على إضافة بند رابع إلى المادة الأولى من القانون



رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ نصها الآتي " ٤ — أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقاية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الادارة المتخفين طبقا لأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ " كما نصت مادته الثانية على إضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من ذات القانون نصها " ومع ذلك فلا يجوز وقف أحد الأعضاء المشار إليهم في البند الرابع من المادة الأولى أو توقيع عقوبة الفصل عليه إلا بناء على حكم من المحكمة التأديبية المشار إليها في المادة ٥ من القانون . " ولما كان مؤدى هاتين المادتين — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ — أن المشرع رأى لاعتبارات خاصة أن ينقل حق توقيع جزاء الفصل أو الوقف عن العمل بالنسبة للفئات التي حددها البند الرابع سالف الذكر إلى المحاكم التأديبية ، وذلك دون أن يسبغ على تلك المحاكم أى اختصاص آخر يتعلق بإعادة من يفصل من أفراد هذه الفئات إلى عمله — إن كان لذلك محل — أو بتعويضهم عن الفصل أو الوقف الذي يقع بالمخالفة لأحكامه ، وهو ما تختص به المحاكم العادية ذات الولاية العامة ، لما كان ذلك وكان الطاعن يطالب بإعادته إلى عمله ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون فيما يتعلق بقواعد الاختصاص الولائي يكون على غير أساس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فلا يجوز الطعن فيه أمام محكمة النقض إلا إذا كان مبنيًا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ، أو كان قد فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به وذلك تطبيقا للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذي رفع الطعن في ظله وكان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه لم يخالف القانون أو يخطئ في تطبيقه أو في تأويله في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ولم يقدم الطاعن دليلا على مخالفته حكما حاز قوة الشيء المحكوم به في ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم ، فإن الطاعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود العمراوى وعضوية السادة المستشارين عبد العليم الدهشان ومصطفى سليم ومصطفى الفقى ومحمد صالح أبو راس

(٥٣)

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) دفع . حكم .

الدفع بعدم جواز نظرا لدعوى سابقة الفصل فيها في التظلم من أمر أداء . بيان الحكم المطعون فيه أن القضاء في التظلم كان على أساس أنه رفع بعد الميعاد . لافصور .

(٢) أمر أداء . " قوة الأمر المقضى " .

أمر الأداء النهائى . هو بمثابة حكم حاز قوة الامر المقضى .

(٣) قوة الأمر المقضى . دعوى . الدفع بعدم التنفيذ . بيع .

أحقية البائع في اقتضاء باقى الثمن وحق المشتري في حبه وجهان متقابلان لشيء واحد . اقتضاء بأحقية البائع لباقى الثمن . يتدرج فيه حتما عدم أحقية المشتري في حبه .

١ — إذ كان الحكم المطعون فيه — كما يؤخذ من مدوناته — لم يسكت عن بيان ماتم في دعوى التظلم من أمر الأداء — والتي دفع بحجية الحكم الصادر فيها — بل بين أن القضاء فيها كان على أساس من أن التظلم رفع بعد الميعاد . فإن النعى عليه بالفصور يكون في غير محله .

٢ — أمر الأداء النهائى — بالزام المشتري بباقى الثمن — هو بمثابة حكم حاز قوة الأمر المقضى مانع من العودة إلى مناقشة مسألة أحقية البائع لباقى الثمن الذى أصبح حار الأداء بأية دعوى تالية وبأدلة قانونية أو واقعية لم تسبق أثارها قبل صيرورته انتهايا أو أنبرت ولم تبحث فعلا لعدم انفتاح بحثها .

٣ — أحقية البائع لاقتضاء باقى ثمن المبيع وحق المشتري فى حبسه وجهان متقابلان لشيء واحد والقضاء بأحقية البائع لباقى الثمن وبالزام المشتري بأدائه يندرج فيه حتما القضاء بأن المشتري لا يحق له أن يحبسه وتكون دعوى المشتري بأحقية فى حبسه خشية استحقاق المبيع كله أو بعضه لاغير عودة لا تجوز إلى ذات النزاع الذى حاز القضاء السابق فيه قوة الأمر المقضى وإلا انقلب دفعه بعدم تنفيذ التزامه إلى دفع بعدم تنفيذ الحكم الصادر ضده .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٧٢٤ لسنة ١٩٦٦ مدنى كلى الجيزة على المطعون ضدهم طالبا الحكم على الأولين فى مواجهة الثالثة بحقه فى حبس باقى ثمن الأرض المبيعة له منهما لحين زوال الأسباب التى يخشى منها استحقاق الأرض المبيعة كلها أو جزء منها لوزارة الأوقاف المطعون ضدها الثالثة — دفعت المطعون ضدها الثانية الدعوى بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها فى التظلم رقم ١١٩٦ لسنة ١٩٦٦ مدنى كلى الجيزة الذى رفع بعد الميعاد وأقيم على سند من القول بأحقية الطاعن فى حبس الثمن لخشية استحقاق بعض المبيع وقضت المحكمة الابتدائية فى ٢٦ مارس سنة ١٩٦٦ برفض هذا الدفع وبأحقية الطاعن فى حبس باقى ثمن الأرض المبيعة لحين زوال الأسباب التى يخشى منها استحقاق المبيع كله أو بعضه وذلك فى مواجهة المطعون ضدها الثالثة ، فاستأنف المطعون ضدهما الأول والثانية هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٠٩ لسنة ٨٤ قضائية استئناف القاهرة طالبن إلغاءه وبتاريخ ١١ إبريل سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . طعن الطاعن فى هذا



الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وقد عرض على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم أقام قضاءه على وحدة الموضوع والسبب في الدعويين رقمي ١١٩٦ لسنة ١٩٦٦ ، ١٧٢٤ لسنة ١٩٦٦ مدني كلي الجيزة حين قضى بعدم جواز نظر الدعوى الأخيرة ولم يبين ماتم في الدعوى الأولى وهي تنظم في أمر الأداء الصادر بدفع باقي الثمن بل سكت عن ذلك مع أن الثابت أن المحكمة لم تنظر في موضوع التظلم بل قضت بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد ، كما فات الحكم أن الدعويين مختلفتان موضوعا وسببا لأن حق المطالبة بباقي الثمن والحق في حبسه حقان متغايران بالرغم من وحدة محلها وسببها وإذا قضى الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها رغم هذا الاختلاف ورغم عدم تطرق الحكم الأول الصادر في التظلم من أمر الأداء إلى موضوع حق حبس باقي الثمن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور .

وحيث إن هذا النعي مردود في سببيه ، ذلك أن الحكم المطعون فيه كما يؤخذ من مدوناته لم يسكت عن بيان ماتم في الدعوى الأولى أي دعوى انتظم من أمر الأداء بل بين أن القضاء فيها كان على أساس من أن التظلم رفع بعد الميعاد ، وقد إلتزم الحكم المطعون فيه صحيح القانون حين اعتبر أمر الأداء النهائي — وهو بمثابة حكم حاز قوة الأمر المقضى — مانعا لطرفيه من العودة إلى مناقشة مسألة أحقية البائعين لباقي الثمن الذي أصبح حال الأداء بأية دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم تسبق إثارتها قبل صيرورته انتهائيا أو أثبت ولم تبحث فعلا لعدم انفتاح بحثها ذلك أن أحقية البائعين لاقتضاء باقي ثمن المبيع وحق المشتري في حبسه وجهان متقابلان لشيء واحد ، والقضاء بأحقية

البائعين لبقاى الثمن وبالزام المشتري بأدائه يندرج فيه حتما القضاء بأن المشتري لا يحق له أن يجلسه ، وتكون دعواه بأحقية في حبسه خشية استحقاق الأرض المبيعة كلها أو بعضها لوزارة الأوقاف المطعون ضدها الثالثة عودة لا تجوز إلى ذات النزاع الذى حاز القضاء السابق فيه قوة الأمر المقضى وإلا انقلب دفعه بعدم تنفيذ التزامه إلى دفع بعدم تنفيذ الحكم الصادر ضده ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه يكون في غير محله ويتمين رفض الطعن .

## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد/المستشار عباس حلس عبد الجواد وعضوية السادة المستشارين : عدلي بغدادى ،  
وعثمان حسين عبد الله ومحمد توفيق المدنى ، ومحمد كمال هيار

( ٥٤ )

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) مقالة .

سريان أحكام ق ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات على مقاولات الأعمال .  
ما يجوز لجهة الإدارة المتعاقدة اتخاذه من إجراءات ضاماً لحقوقها قبل المزاولة . م ٩٤ لائحة  
المناقصات والمزايدات .

( ٢ ) عقد . " عقد إدارى " .

حقوق جهة الإدارة بمقتضى ق ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ واللائحة الصادرة بمقتضاه . تعلقها  
بأحكام العقود الإدارية . لا شأن لها بأحكام الضمان المقررة فى القانون المدنى ولا بطرق التنفيذ  
المقررة فى قانونى المرافعات والحجز الإدارى .

( ٣ ) اختصاص . " اختصاص ولائى " . عقد . " عقد إدارى " . حيز  
" حيز إدارى " . محكمة الموضوع . " تكيف الطلبات " . نقض . " حالات  
الطعن " .

عقد مقارلة الأشغال العامة . عقد إدارى . تحفظ جهة الإدارة على أدوات المزاولة وآلاته  
وتحديد يوم لبيعها نتيجة سحب العمل منه اعتباره إجراء اتخذته الإدارة بمقتضى العقد . ليس  
أمراً بتوقيع الحيز الإدارى . اختصاص محكمة القضاء الإدارى . امتداده إلى الطلبات المستعجلة  
المتعلقة بالعقود الإدارية . مخالفة ذلك . جواز الطعن بالنقض م ٢٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩



١ — نص القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات في المادة ١١ منه على سريان أحكامه على مقاولات الأعمال وفي المادة ١٣ على أن ينظم بقرار من وزير المالية والاقتصاد ما لم ينظمه هذا القانون من أحكام وإجراءات ، وقد أصدر الوزير المذكور القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بلائحة المناقصات والمزايدات التي أجازت المادة ٩٤ منها لجهة الإدارة المتعاقدة أن تسحب العمل من المقاول وتحتجز ما يوجد بحمل العمل من آلات وأدوات ومواد ضامنا لحقوقها قبله وأن تبيعها دون أن تسأل عن أى خسارة تلحقه من جراء ذلك البيع .

٢ — الحقوق المقررة لجهة الإدارة بمقتضى قانون المناقصات والمزايدات واللائحة الصادرة . بمقتضاه ، تتعلق بأحكام العقود الإدارية ولا شأن لها بأحكام الضمان المقررة في القانون المدني ولا بطرق التنفيذ المقررة بقانون المرافعات وقانون المحجز الإداري .

٣ — إذا كان لاختلاف بين الطرفين في أن عقد رصف الطرق العامة الذي يربطهما هو عقد مقاوله أشغال عامة ، وهو من ثم عقد إداري ، وقد نص في دفتر الشروط الخاص به ، على أنه إذا خالف المقاول شروط العقد ، جاز لجهة الإدارة أن تبيع الآلات والأدوات والمواد التي استحضرها المقاول ، وتسترد من ثمنها ما تكبدته من خسائر نتيجة سحب العمل ، كما نص فيه على أن تنطبق بشأن هذا العقد أحكام قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تحفظت جهة الإدارة المتعاقدة — على أدوات المقاول — المطعون ضده وآلاته ، وحددت يوما لبيعها ، مستندة في ذلك إلى شروط العقد الإداري والتشريع الذي يحكمه ، فأقام المطعون ضده دعوى مستعجلة بطلب وقف تنفيذ ذلك الإجراء الذي وصفه بأنه محجز إداري ، ودفعت — جهة الإدارة المذكورة — بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى واختصاص القضاء الإداري بها لتعلقها بعقد إداري . وكان حكم محكمة أول درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد كيف الإجراء — المشار إليه — بأنه محجز إداري ورتب على ذلك اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات المتعلقة به ،

وكان على محكمة الموضوع أن لا تتقيد في تكييف الطلبات المعروضة بوصف الخصوم لها وإنما تلتزم بالتكييف الصحيح لها الذي تتبينه من وقائع الدعوى ، وكان التكييف الصحيح للحفاظ على أدوات المفاوض وآلاته وتمديد يوم ليعمها نتيجة سحب العمل منه هو أنه إجراء اتخذته جهة الإدارة بمقتضى شروط العقد الإداري الذي يربطها — بالمفاوض — وهو ليس في حقيقة أمره بتوقيع الحجز الإداري مما يخضع لأحكام قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — الذي رفعت الدعوى في ظله — والمقابلة للمادة ١٠ بند ١١ من القانون الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن محكمة القضاء الإداري تختص — دون غيرها — بالمنازعات الخاصة بالعقود الإدارية وهو اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعات وما يتفرع عنها ومن ثم يمتد اختصاصها إلى الطلبات المستعجلة المتعلقة بهذه العقود كما يشمل ما يكون قد صدر بشأن العقد الإداري من إجراءات أو قرارات ، وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر ورفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي وانتهى إلى اختصاص القضاء العادي بالدعوى وقضى فيها . فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في مسألة اختصاص تتعلق بولاية المحاكم مما يجيز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ٤٣٦ سنة ١٩٦٦ مستعجل الاسمايلية وطلب فيها الحكم بوقف تنفيذ بيع معداته وأدواته المحدد له يوم ١٤/١/١٩٦٧ وذلك حتى تفصل محكمة القضاء الإداري في النزاع القائم بينه وبين الطاعنين . وقال يانا لدعواه أنه تعاقد مع الطاعنين في شهر مايو سنة

١٩٦٥ على رصف بعض شوارع مدينة الاسماعيلية ، وبعد أن نفذ جزءا من العمل فوجيء بسحب منه وبالتحفظ الإداري على أدواته ومعداته في موقع العمل وتحديد يوم ١٤/١/١٩٦٧ لبيعها وفاء لمبلغ ١٤٠٩ جنيهات و ٨٧ مليا ادعى الطاعنان أنه مدين لهما به ، وأنه لذلك أقام أمام محكمة القضاء الإداري دعوى لاثبات حالة ماتم من أعمال وأخرى بطلب التعويض عما لحقه من خسارة بسبب سحب العمل منه بدون حق ثم أتبع ذلك بأن رفع دعواه الحالية ، فدفعها الطاعنان بعدم اختصاص المحاكم بنظرها . وبتاريخ ١٤/٩/١٩٦٧ حكمت المحكمة بوقف تنفيذ إجراءات البيع . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة الاسماعيلية الابتدائية وقيد استئنافهما برقم ٧٠ سنة ١٩٦٧ مدني مستأنف الاسماعيلية ، فقضت تلك المحكمة في ٥/٦/١٩٦٨ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وفي موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره . وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ويقولان في بيان ذلك أن الحكم قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي استنادا إلى القول بأن الاجراء الذي اتخذته الطاعنان بالتحفظ على أدوات المطعون ضده وآلاته وتحديد يوم لبيعها هو حيز إداري لم يقم الدليل على توقيعه بالطرق القانونية . ورتب على ذلك اعتبار هذا الاجراء غصبا ماديا لايسانده قانون هذا في حين أن الطرفين يربطهما عقد إداري هو عقد مقاومة أشغال عامة ينحول الطاعنين في حالة مخالفة شروطه الحق في سحب العمل من المطعون ضده ، وفي احتجاز أدواته وآلاته ضمنا لحقوقهما قبله ، كما ينحول لبيعها لاقتضاء حقهما من ثمنها ، دون أن يسالا عن أية خسارة تنجم من ذلك البيع ، وإذا كانت هذه الحقوق لا تستند إلى أحكام الضمان المقررة في القانون المدني أو إجراءات التنفيذ المبينة بقانوني المرافعات والحجز الإداري ، وإنما هي ناشئة عن العقد الإداري ومتعلقة بوسائل تنفيذه ، وقد



تم سحب العمل من المطعون ضده تطبيقاً لنصوص ذلك العقد وأحكام قانون المناقصات والمزايدات ولوائحه ، فإن المنازعات الخاصة بها تدخل في اختصاص القضاء الإداري دون القضاء العادي . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون في مسألة اختصاص متعلقة بولاية المحاكم مما يجيز الطعن فيه بالنقض .

وحيث إنه لما كان القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات قد نص في المادة ١١ منه على سريان أحكامه على مقاولات الأعمال ، وفي المادة ١٣ على أن ينظم بقرار من وزير المالية والاقتصاد ما لم ينظمه هذا القانون من أحكام وإجراءات ، وقد أصدر الوزير المذكور القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بلائحة المناقصات والمزايدات التي أجازت المادة ٩٤ منها لجهة الإدارة المتعاقدة أن تسحب العمل من المقاول وتحتجز ما يوجد بمحل العمل من آلات وأدوات ومواد ضمناً لحقوقها قبله وأن تبيعها دون أن تسأل عن أية خسارة تلحقه من جراء ذلك البيع ، وكانت هذه الحقوق المقررة لجهة الإدارة بمقتضى قانون المناقصات والمزايدات واللائحة الصادرة بمقتضاه تتعلق بأحكام العقود الإدارية ولا شأن لها بأحكام الضمان المقررة في القانون المندى ولا بطرق التنفيذ المقررة بقانون المرافعات وقانون الحجز الإداري ، وكان لاختلاف بين الطرفين في أن عقد رصف الطرق العامة الذي يربطهما هو عقد مقاوله أشغال عامة وهو من ثم عقد إداري ، وقد نص في دفتر الشروط الخاص به والمقدم من الطاعنين على أنه إذا خالف المقاول شروط العقد جاز لجهة الإدارة أن تبيع الآلات والأدوات والمواد التي استحضرها المقاول وتسترد من ثمنها ما تكبدته من خسائر نتيجة سحب العمل ، كما نص فيه على أن تطبق بشأن هذا العقد أحكام قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ السالف ذكره ، وقد تحفظ الطاعنان على أدوات المطعون ضده وآلاته وحددا يوماً لبيعها مستندين في ذلك إلى شروط العقد الإداري والتشريع الذي يحكمه فأقام المطعون ضده دعوى مستعجلة بطلب وقف تنفيذ ذلك الإجراء الذي وصفه بأنه حجز إداري ، ودفع الطاعنان بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى واختصاص القضاء الإداري بها لتعلقها بعقد إداري ، ولما كان حكم محكمة أول

درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه واحال إلى أسبابه قد كيف الاجراء الذي اتخذ الطاعنان بأنه حجز إداري ورتب على ذلك اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات المتعلقة به ، وكان على محكمة الموضوع الا تنقبد في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لها وإنما تلتزم بالتكييف الصحيح لها الذي تبينه من وقائع الدعوى ، وكان التكييف الصحيح للحفاظ على أدوات المداول "المطعون ضده" وآلاته وتحديد يوم لبيعها نتيجة سحب العمل منه هو إنه اجراء اتخذته جهة الإدارة بمقتضى شروط العقد الإداري الذي يربطها بالمطعون ضده ، وهو ليس في حقيقته أمرا بتوقيع الحجز الإداري مما يخضع لأحكام قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . الذي رفعت الدعوى في ظله . والمقابلة للمادة ١٠ بند ١١ من القانون الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن محكمة القضاء الإداري تختص — دون غيرها — بالمنازعات الخاصة بالعقود الإدارية ، وهو اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعات وما يتفرع منها ومن ثم يمتد اختصاصها إلى الطلبات المستعجلة المتعلقة بهذه العقود كما يشمل ما يكون قد صدر بشأن العقد الإداري من اجراءات وقرارات وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر ورفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي وانتهى إلى اختصاص القضاء العادي بالدعوى وقضى فيها ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في مسألة اختصاص تتعلق بولاية المحاكم مما يجيز الطعن فيه بالنقض عملا بالمادة ٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما سبق ذكره يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم بعدم اختصاص جهة القضاء العادي بنظر الدعوى .

## جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب نصيجي ، محمد فاضل المرجوشي ، محمد مصطفى المنفلوطي ، وممدوح عطية

(٥٥)

الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) نقض ” إجراءات الطعن “ ، ” إيداع الأوراق والمستندات “ .

الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات . لا ضرورة لتقديم صورها عند التقرير بالطعن .  
انقضاء أسباب الحكم المطعون فيه على بيان لوقائع النزاع بما يفي في خصوصها عن الإحالة  
إلى الحكم الابتدائي . تقديم صورة حكم نذب الخبير الذي أحال إليه الحكم الابتدائي .  
غير لازم .

(٢) عمل ” الأجر “ . شركات .

تحديد متوسط المنفعة الواجب ضمنها للرتب . المناط فيه . المنفعة التي صرفتها الشركة  
للعاملين في الثلاث السنوات السابقة على تعادل وظائف الشركة بوظائف الجدول المرفق بالقرار  
الجمهوري ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

١ — جرى قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> بأن المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات  
الملف قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ والتي تحكم الطعن ، وهي بصدد  
بيان الأوراق التي يجب إيداعها لم تستوجب تقديم صورة من الأحكام الصادرة  
بإجراءات الإثبات . وإذا كانت الطاعة قد قدمت صورة رسمية من الحكم

(١) نقض ١٩٦٢/١١/٨ مجموعة المكاتب الفنى السنة ١٣ ص ٩٩٥

نقض ١٩٦٨/١/٨ السنة ١٩ ص ٧٧



الابتدائي وأخرى من الحكم المطعون فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه بيانا كافيا لوقائع الدعوى وأسباب الخسوم فيها بما يغنيه عن الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي بشأن تلك الوقائع والأسانيد ، فإن تقديم صورة الحكم الصادر بتدب خبير أو صورة التقرير — تقرير الخبير — ليس واجبا لصحة إجراءات الطعن .

٢ — متى كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أن المطعون ضده العامل — وحتى ١٩٦٣/٦/٣٠ تاريخ انتهاء المدة التي حددها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لإجراء التعادل ، لم يكن قد حصل على المؤهل الذي تقدم به للشركة وسويت حالته على أساسه إذ حصل عليه في يوليو سنة ١٩٦٣ وعين في الدرجة التاسعة ابتداء من ١٩٦٣/٩/١ وإذا كانت العبرة في تحديد المرتب ومتوسط المنة التي يجب ضمها له وفقا للقرار الجمهوري السالف الإشارة إليه والمادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦٦/٨/٢٨ قبل صدور الحكم المطعون فيه ، هي بالمنحة التي صرفتها الشركة للعاملين في السنوات الثلاث السابقة على تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المرفق بالقرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذي يحدد لإتمامه مدة لا تتجاوز سنة أشهر من تاريخ العمل به في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باستحقاق المطعون ضده منحة لم تكن مستحقة له عند إجراء التعادل ولم يسبق صرفها إليه ، فإنه يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩٤٧ سنة ١٩٦٤ مدني كلي طنطا ضد

الشركة الطاعة وقال في صحيفة أنها التحق في ١٩٥٧/٦/١ بخدمة شركة أقطان كفر الزيات بوظيفة مراقب يتسم الصودا وفي شهر يوليو سنة ١٩٦٣ حصل على دبلوم التجارة الثانوية فقامت الشركة بتسوية حالته على هذا الأساس ووضعت في الدرجة التاسعة . وعند تطبيق القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم العمل في المؤسسات والشركات قامت الشركة بتطبيقه على موظفيها وذلك تأسيسا على أنه منح درجته بعد تطبيق القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ المشار إليه . وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٨ قضت محكمة أول درجة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بطنطا ليعهد إلى أحد خبرائه بالاطلاع على أوراق الدعوى ومستندات الطرفين لبيان ما إذا كانت للدعي حقوق طبقا للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بإلزام الشركة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٩٨ جنيها قيمة المنفعة عن ثمانية وعشرين شهرا اعتبارا من سبتمبر سنة ١٩٦٣ مع زيادة مرتبه اعتبارا من يناير سنة ١٩٦٦ مبلغ ثلاثة جنيها ونصف شهريا استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافها برقم ٣٧٧ سنة ١٦ ق مدني طنطا . وبتاريخ ١٩٦٧/٨/٢١ قضت بتأييد الحكم المستأنف طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقدم الحاضر عن المطعون ضده مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن شكلا لأن الطاعة لم تقدم صورة رسمية من الحكم الصادر في ١٩٦٥/٦/٢٨ بنذب خبير رغم أن الحكم الصادر في الموضوع بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٠ قد أحال إليه كما دفع بيطلان تقرير الطعن لعدم بيان أسبابه بيانا كافيا طبقا لسلادة ٧ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ وقدمت النيابة المصانة مذكرة طلبت فيها رفض هذين الدعين وقبول الطعن شكلا وتقض الحكم المطعون فيه ثم عرض الطعن على غرفة المشورة فحسدت لتظره جلسة ١٩٧٤/١/١٩ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع الأول أن الشركة الطاعة قدمت صورة رسمية من الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٦/٦/٢٠ وصورة من الحكم الاستئنافي الصادر في ١٩٦٧/٨/٢١ ولم تقدم صورة رسمية من الحكم الصادر في ١٩٦٥/٦/٢٨ والقاضي بنذب خبير في الدعوى وصورة من تقرير ذلك الخبير رغم أن الحكم الصادر

في الموضوع قد أحال إليه وتبنى الحكم المطعون فيه أسبابه وأحال إليها مما يترتب عليه بطلان الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بأن المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات الملغى قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ والتي تحكم الطعن وهي بصدد بيان الأوراق التي يجب إيداعها لم تستوجب تقديم صورة من الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات وإذا كانت الطاعنة قد قدمت صورة رسمية من الحكم المطعون فيه، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه يافا كافيا لوقائع الدعوى وأسانيد الخصوم فيها بما يغنيه عن الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي بشأن تلك الوقائع والأسانيد فإن تقديم صورة الحكم الصادر بتدب خير أو صورة التقرير ليس واجبا لصحة إجراءات الطعن الأمر الذي يتعين معه رفض الدفع .

وحيث إن مبنى الدفع الثاني أن المادة السابعة من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ قد أوجب على الطاعن أن يبين في تقرير طعنه الأسباب التي يقوم عليها وإلا كان باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وإذا جاء سبب الطعن غامضا لا يمكن المطعون ضده من الوقوف على ماهيته فإنه يكون باطلا .

وحيث إن هذا الدفع مردود فإن الثابت من تقرير الطعن أن الشركة الطاعنة أقامته على سبب واحد هو الخطأ في تطبيق القانون وأوضحت ذلك قائلة أن المحكمة لم ترع ما نص عليه القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ بالنسبة للنوع الواجب ضمها إلى المرتب من أنها المستحقة والتي تصرف فعلا وقت صدوره وأن الحكم أضاف خطأ إلى مرتب المطعون ضده المنحة المقررة للوظفين طبقا للأنظمة الشركة رغم أنه لم يكن موظفا وقت صدور ذلك القرار وإنما كان عاملا بأجريومي يستحق المنحة المقررة للعمال ، ولما كان سبب الطعن على هذا النحو واضحاً لا غموض فيه فإنه يتعين رفض الدفع ببطلان الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن سبب الطعن حسبما سلف بيانه صحيح ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضده وحتى ١٩٦٣/٦/٣٠ تاريخ انتهاء المدة التي حددها القرار الجمهوري لإجراء التعادل لم يكن قد حصل على المؤهل الذي تقدم به للشركة وسويت حالته على أساسه إذ حصل عليه في يوليو سنة ١٩٦٣ وعين في الدرجة التاسعة ابتداء من ١٩٦٣/٩/١ ، ولما كانت العبرة في تحديد المرتب ومتوسط المنحة التي يجب ضمها له وفقاً للقرار الجمهوري السالف الإشارة إليه والمادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦٦/٨/٢٨ قبل صدور الحكم المطعون فيه هي بالمنحة التي صرفتها الشركة للعاملين في السنوات الثلاث السابقة على تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة بالجدول المرفق بالقرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذي تحدد لإتمامه مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باستحقاق المطعون ضده منحة لم تكن مستحقة له عند إجراء التعادل ولم يسبق صرفها إليه فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

## جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة : المستشارين : على عبد الرحمن ،  
محمد السيد الرفاعي ، صلاح الدين حبيب ، الدكتور محمد زكي عبد البر .

(٥٦)

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) إعلان "الإعلان في المحل المختار" . استئناف "إعلان الاستئناف" .

إعلان صحيفة الاستئناف بالمحل المختار المبين في ورقة إعلان الحكم في ساعة تقع في الفترة المحددة  
في المادة ٨ مرافعات سابق . صحيح .

(٢) ضرائب "الضريبة الإضافية" . شركات "شركات مساهمة" .

الضريبة الإضافية المقررة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ . وعازدا . المبالغ التي يتقاضاها  
عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعين فيها بهذه الصفة . يستوى في ذلك أن تكون  
تجارة مضمونة أو من غير تمارها .

١ - قانون المرافعات السابق المنطبق على الدعوى حدد في المادة الثامنة  
منه الساعات التي يجوز إجراء الإعلان خلالها بأنها الفترة بين الساعة السابعة  
صباحا أو الخامسة مساء ، ولم تفرق المادة / ٣٨٠ من هذا القانون بين الإعلان  
لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار ، فتصت على أن إعلان الطعن  
يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ،  
وإذ كان الثابت أن إعلان صحيفة الاستئناف تم في الفترة التي حددها القانون -  
لمكتب المحامي باعتبارها المحل المختار للاستئناف عليه فإن النعي - بأن مكاتب  
المحامين تكون مغلقة عادة وقت حصول الإعلان - يكون على غير أساس .

٢ - النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة بدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - على أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على كافة المبالغ التي يتقاضاها عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل فيها بهذه الصفة سواء كانت ثمار عضوية أي مقابل حضور الجلسات والمكافآت والأرباح الأخرى ، أو كانت من غير ثمارها كالمرتبات والأجور التي يحصل عليها من نفس الشركة إذا كانت تربطه بها في ذات الوقت علاقة وظيفية أو كان يؤدي لما أياً علاقة أخرى يؤكد ذلك ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون من أن المادة الأولى بنيت الإيرادات التي تتناولها هذه الضريبة فأخضعت لها جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة من - شركة أو أكثر من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور ، وأحالت في بيان هذه الإيرادات إلى البند الرابع من المادة الأولى والمادة / ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، هذا إلى أن المادة الخامسة من القانون ألزمت كل شركة مساهمة بأن تقدم قبل يوم ١٥ يناير من كل سنة إقراراً تبين فيه جميع المبالغ التي صرفت أو وضعت تحت تصرف أي عضو من أعضاء مجلس إدارتها خلال السنة التقويمية السابقة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظار ، وجرى في قضائه على أن تخضع للضريبة الإضافية في سنى النزاع المرتبات التي حصل عليها الطاعن بصفته مديراً عاماً للشركة والتي كان يعمل بها في نفس الوقت عضواً بمجلس إدارتها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(١) نقض ١٩٧٣/١٢/٢١ مجموعة المكنب الفنى السنة ٢٤ ص ١٧٥٢

نقض ١٩٧٢/١٢/٢٧ > > > السنة ٢٣ ص ١٤٧١



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن عين سنة ١٩٥٢ مديرا عاما لشركة مصر لنسج الحرير بحلوان ، وفى سنة ١٩٥٤ أختير بالإضافة إلى وظيفته — عضوا بمجلس إدارة الشركة . وقد قامت مصلحة الضرائب بربط الضريبة الإضافية المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ على ما تقاضاه من هذه الشركة المساهمة ومن شركات مساهمة أخرى كان عضوا بمجالس إدارتها ، خلال سنى ١٩٥٧ : ١٩٥٨ . وإذ اعترض طالبا عدم احتساب مرتبه بصفته مديرا عاما لشركة مصر لنسج الحرير ضمن وعاء هذه الضريبة وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ١٧/٣/١٩٦١ برفض الطعن ، فقد أقام الدعوى برقم ٥١٤ سنة ١٩٦١ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبا إلغائه والحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٤/١/١٩٦٣ حكمت المحكمة بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه وبعدم خضوع مرتب الطاعن عن وظيفته كمدير عام لشركة مصر لنسج الحرير بحلوان فى سنى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ للضريبة الإضافية . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٦١ سنة ٨٠ قضائية تجارى القاهرة . وفى ٦/٥/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف وبقبوله شكلا ، ثم حكمت فى ٢١/٤/١٩٦٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبتأييد قرار اللجنة . طعن الطاعن فى هذين الحكمين بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وبالحلقة التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون بقضائها

أسس دفعه هذا على أن إعلان صحيفة الاستئناف تم بتسليم صورتها للضابط المنوب بقسم شرطة قصر النيل يوم ١٩٦٣/٩/١١ بعد أن أثبت المحضر أنه انتقل في الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة من مساء نفس اليوم إلى مكتب الأستاذ ( .. .. ) المحامي — باعتباره المحل المختار للاستئناف عليه — فوجد المكتب مغلقا ، وأنه لما كان من المقطوع به أن مكاتب المحامين تكون مغلقة في ذلك الوقت فإن الإعلان — وقد تم على هذه الصورة — يكون باطلا .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن قانون المرافعات السابق المنطبق على الدعوى حدد في المادة الثامنة منه الساعات التي يجوز إجراء الإعلان خلالها بأنها الفترة بين الساعة السابعة صباحا والخامسة مساء ، ولم تفرق المادة ٣٨٠ من هذا القانون بين الإعلان لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار فنصت على أن إعلان الطعن يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ، وإذا كان الثابت أن إعلان صحيفة الاستئناف تم في الفترة التي حددها القانون فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم الصادر في ١٩٦٦/٤/٢١ الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن هذا الحكم انتهى في قضائه إلى أن وعاء الضريبة الإضافية يشمل كل ما يتقاضاه عضو مجلس إدارة الشركة المساهمة بأية صفة كانت من مكافآت أو أتعاب أو مرتبات أو غير ذلك من المبالغ المشار إليها في المادتين الأولى ( بند رابعا ) ٩١٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اللتين أحالت عليهما المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن تحديد وعاء الضريبة ، وأخضع المرتبات التي تقاضاها الطاعن بصفته مديرا عاما لشركة مصر لنسج الحرير بحلول تلك الضريبة ، وهذا الذي جاء في الحكم مخالف للقانون ذلك أنه يشترط لفرض الضريبة الإضافية شرطان : أن يكون الممول عضوا بمجلس إدارة شركة مساهمة ، الثاني — أن يكون ما يخضع للضريبة هو ما يحصل عليه هذا العضو مما يؤخذ من أرباح الشركة ، وبذلك يخرج من وعاء هذه الضريبة ما يتقاضاه المدير العام للشركة من مرتبات مقابل عمله الإداري فيها ، إذ أنها تؤدي له بوصفه موظفا في الشركة وتقاضا لعقد العمل ، هذا فضلا عن أنها — وعلى خلاف الحال

بالنسبة إلى مرتبات ومكافآت عضو مجلس الإدارة — لا تؤخذ من الأرباح ولا يشترط لإدائها أن تحقق الشركة أرباحا .

وحيث إن هذا النقي غير سديد ذلك أن النص في المادة الأولى في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ يفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة على أنه "علاوة على الضرائب المقررة قانونا تفرض ضريبة إضافية سنوية على جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور أو غير ذلك من المبالغ المشار إليها في المادة الأولى (البند رابعا) والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩" . يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على كافة المبالغ التي يتقاضاها عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل بها بهذه الصفة سواء كانت ثمار عضوية أي مقابل حضور الجلسات والمكافآت والأتعاب الأخرى أو كانت من غير ثمارها كالمرتبات والأجور التي يحصل عليها من تقرر الشركة إذا كانت تربطه بها في ذات الوقت علاقة وظيفية أو كان يؤدي لها أية خدمة أخرى يؤكد ذلك ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون من إن المادة الأولى بينت الإيرادات التي تتناولها هذه الضريبة فأخضعت لها جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة من شركة أو أكثر من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور، وأحالت في بيان هذه الإيرادات إلى البند الرابع من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، هذا إلى أن المادة الخامسة من القانون ألزمت كل شركة مساهمة بأن تقدم قبل يوم ١٥ يناير من كل سنة إقرارا تبين فيه جميع المبالغ التي صرفت أو وضعت تحت تصرف أي عضو من أعضاء مجلس إدارتها خلال السنة التقويمية السابقة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر وجرى في قضائه على أنه تخضع للضريبة الإضافية في سقي النزاع المرتبات التي حصل عليها الطاعن بصفته مديرا عاما لشركة مصر لنسج الحرير بحلوان والتي كان يعمل في نفس الوقت عضوا بمجلس إدارتها فإنه لا يكون قد خالف القانون ، مما يتعين معه رفض الطعن .



## جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرقاعي  
وصلاح الدين حبيب ومحمود المصري ، والدكتور محمد زكي عبد اللبر .

( ٥٧ )

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) ضرائب "الضريبة العامة على الإيراد" .

إيراد الأراضي الزراعية الداخل في وعاء الضريبة العامة . يحدد بالقيمة التجارية المتخذة أساساً  
لرابط الضريبة العقارية بعد خصم ٣٠٪ . تحديد الحكم المطعون فيه لإيراد الأطنان باعتبار القيمة  
الإيجارية سبعة أمثال الضريبة . خطأ في القانون .

( ٢ ) حكم "ما بعد قصورا" ، ضرائب "الضريبة العامة على الإيراد" .

تمسك مصلحة الضرائب بوجوب احتساب عنصر الأرباح التجارية في وعاء الضريبة العامة . إنغال  
الحكم المطعون فيه هذا الدفاع . قصور .

١ — نصت الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن  
فرض ضريبة عامة على الإيراد قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ على أنه  
" يكون تحديد إيراد الأراضي الزراعية على أساس القيمة الإيجارية التي اتخذت  
أساساً لضريبة الأطنان بعد خصم ٣٠٪ نظير الإدارة والصيانة واستهلاك المباني  
والآلات " ونصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص  
بضريبة الأطنان الممددة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٩ على أنه " تكون الضريبة  
بنسبة ١٤٪ من الإيجار السنوي للأراضي ... " مما يبين منه أن المرجع  
في تحديد إيراد الأراضي الزراعية هو القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة  
العقارية بعد خصم ٣٠٪ ، فتكون القيمة الإيجارية ١٤/١٠٠ من الضريبة

العقارية أي  $\frac{1}{7}$  منها وإذا لم يلتزم الحكم هذا النظر ، وجرى في قضائه على اعتماد تقرير الخبير الذي قدر لإيراد المطعون عليه من الأراضي الزراعية حسب القيمة التجارية باعتبارها سبعة أمثال الضريبة فإنه يكون قد خالف القانون .

٢ — إذ ورد بالحكم المطعون فيه أن الطاعنة — مصالحة الضرائب — تمسكت بوجوب احتساب عنصر الأرباح التجارية في وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، وكان الحكم قد استبعد هذا العنصر دون أن يتناول هذا انتدفاع رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون قاصر التسيب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مأمورية ضرائب قاقوس قدرت الإيراد العام للطعون عليه في سنة ١٩٤٩ بمبلغ ١٠٥٦٢ جنيا وفي سنة ١٩٥٠ بمبلغ ١٢٣٢٠ جنيا فطعن المطعون عليه في هذا التقرير أمام لجنة الطعن التي قررت في ١ / ٧ / ١٩٥٨ تخفيضه إلى مبلغ ٧٠٧٠ جنيا عن سنة ١٩٤٩ و ٧٩٦٠ جنيا عن سنة ١٩٥٠ فطعن المطعون عليه في هذا التقدير بالطعنين ٢٠٢ و ٢٠٣ سنة ٥٨ تجاري الزقازيق الابتدائية فأمرت المحكمة بضم الطعنين لبعضهما وحكت في ١١ / ٢ / ١٩٦٠ بندي الخبير الحسابي بمكتب خبراء وزارة العدل بالزقازيق لتقدير صافي إيراد المطعون عليه في سنتي النزاع . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٣ / ١١ / ١٩٦٢ بتعديل القرار المطعون فيه وبتمحيض إيراد المطعون عليه إلى مبلغ ٥٨٨٥,٨٠٠ جنيا في سنة ١٩٤٩ وإلى مبلغ ٦٦٩٤,٨٠٠ في سنة ١٩٥٠ استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٢ سنة ٦ ق تجاري ، وفي ٢٥ / ٣ / ١٩٦٣ حكمت المحكمة بندي مكتب

الخبراء بالزقازيق لفحص اعتراضات المطعون عليه الواردة بأسباب الحكم المستأنف وبصحيفة الاستئناف وتحديد إرادته العام عن ستنى النزاع . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ٢٧/٤/١٩٦٦ بتعديل الحكم المستأنف واعتبار صافي إيراد المطعون عليه مبلغ ٤٤٥٣,٦٠٨ جنيتها في سنة ١٩٤٩ ، ٥٣٣٦ في سنة ١٩٥٠ طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ووقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وبالجلسة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بني على سببين حاصل الوجهين الأولين من السببين الأول والثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه . وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن مقتضى الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالضريبة العامة على الإيراد قبل تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان المعدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٩ أن تحدد القيمة التجارية للأطيان الداخل إيرادها في وعاء الضريبة العامة على أساس أن هذه القيمة تعادل  $\frac{1}{3}$  من قيمة الضريبة العقارية أي  $\frac{1}{3}$  أمثال الضريبة ولكن الحكم المطعون فيه رغم تقريره القاعدة الصحيحة وهي أنه لا محل لاحتساب إيراد الفدان على أساس سبعة أمثال الضريبة لأن القوانين الصادرة بذلك جاءت لاحقة لسنى الربط المتنازع عليها فانه أخذ بما جاء في تقرير الخبير من تقدير القيمة التجارية بسبعة أمثال الضريبة مما يجعل أسبابه متهاثرة ومتناقضة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه نص في الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ على أنه "يكون تحديد إيراد الأراضى الزراعية على أساس القيمة التجارية التي اتخذت أساسا لضريبة الأطنان بعد خصم ٣٠٪ نظير الإدارة والصيانة واستهلاك المباني والآلات" ونص في المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان المعدلة بالقانون رقم ٦٥



لسنة ١٩٤٩ على أنه "تكون الضريبة بنسبة ١٤٪ من الإيجار السنوي للأراضي...".  
 مما يبين منه أن المرجع في تحديد إيراد الأراضي الزراعية هو القيمة الإيجارية  
 المتخذة أساساً لربط الضريبة العقارية بعد خصم ٣٠٪ فتكون القيمة الإيجارية  $\frac{1}{14}$   
 من الضريبة العقارية أي  $\frac{1}{7}$  منها وإذا لم يلتزم الحكم هذا النظم وجرى في قضائه  
 على اعتماد تقرير الخبير الذي قدر إيراد المطعون عليه من الأراضي الزراعية حسب  
 القيمة الإيجارية باعتبارها سبعة أمثال الضريبة ، فإنه يكون قد خالف القانون  
 وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في الوجه الثاني من كل من السببين الأول والثاني  
 القصور في التسيب ذلك أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأنه وفقاً للأدتين  
 ٥٣ و ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يحدد عنصر الأرباح التجارية في  
 وعاء الضريبة العامة على الإيراد على حسب تقدير قرار لجنة الطعن  
 الصادر في مادة الأرباح التجارية على أن يعدل هذا التقدير حسب حكم المحكمة  
 الابتدائية ولكن الحكم المطعون فيه لم يضيف عنصر الأرباح التجارية دون أن  
 يرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يجعله قاصر التسيب .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه جاء في الحكم المطعون فيه أن الطاعنة  
 تمسكت بوجوب احتساب عنصر الأرباح التجارية في وعاء الضريبة العامة على  
 الإيراد ولكن الحكم استبعد هذا العنصر دون أن يتناول هذا الدفاع رغم أنه  
 دفاع جوهرى قد يغير به وجه الرأى في الدعوى مما يجعله قاصر التسيب .

وحيث إن لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

## جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود العمراوى وحضوية السادة المستشارين : سليم راشد ، وحيد العليم الدهان ومصطفى سليم ، ومحمد صالح أبو راس .

(٥٨)

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ القضائية .

نقض . " أثر نقض الحكم نقضا كليا " . إستئناف . " سلطة محكمة الإحالة " .  
تعويض . " عناصر التعويض " .

نقض الحكم نقضا كليا . أثره . عدم اقتضاره على ما تناولته أسباب الطعن وحدها امتداده إلى ما ارتبط بها أو تبعها من أجزاء الحكم الأخرى مثال :

إن نقض الحكم نقضا كليا لا ينحصر أثره فيما تناوله سبب من أسباب الطعن ، بل يمتد أثره إلى ما ارتبط به أو تبعه من أجزاء الحكم الأخرى ، ولو لم يذكرها حكم النقض على وجه التخصيص . وإذن فتى كان البين أن حكم النقض السابق قد نقض الحكم الاستئنافى الذى قضى للطاعنين بتعويض شامل لعنصرى الخسارة اللاحقة والكسب الضائع ، فإنه يترتب على هذا النقض الكلى زوال ذلك الحكم وإعادة القضية إلى محكمة الاستئناف لتعيد تقدير هذا التعويض الشامل للعنصرين وفقا للأساس الذى رسمته لها محكمة النقض ، مما يقتضاه أن تعود القضية بعد الإحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم الاستئنافى المنقوض وألا يكون لهذا الحكم أية حجية أمام محكمة الاستئناف فى شأن مقدار التعويض ويعود لمحكمة الاستئناف ساططانها المطلق على الحكم الابتدائى ويكون لها أن تسلك فى الحكم فى الدعوى

ما كان جائزا لها قبل إصدار الحكم المنقوض ، فتقضى إما بتأييد الحكم الابتدائي أو بتعديله إلى أقل على ضوء ما تكشف عنه إعادة التقدير ، ولا يغير من ذلك رفض محكمة النقض لسبب الطعن الآخر متى كان رفضها له مؤسسا على أن الحكم الاستثنائي لم يخالف المادة ٢٢١ من القانون المدنى فى شأن اشتغال التعويض على عنصرى الخسارة اللاحقة والكسب الضائع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق — تحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٧٧٥٣ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضدهما طالبين الحكم بالاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٢ فى الدعوى رقم ١٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة مع كف منازعة المطعون ضده الأول فى تنفيذه وقالوا شرحا لها أنهم كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٢٩٥ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضدهما بطلب الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعما لهم مبلغ خمسة وعشرين ألفا من الجنيهات على سبيل التعويض عما أصابهم من اضرار نتيجة حرمانهم من الانتفاع بأرض زراعية مساحتها ١٦١ ف و ٤ ط و ١٢ س كانوا قد استأجروها من مصلحة الأموال المقررة بعقد يتهى فى أكتوبر سنة ١٩٥٧ وتكبدوا مصاريف كثيرة فى إصلاحها واستولى المطعون ضدهما عليها فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ قبل انتهاء الإيجار وبغير حق وبتاريخ ١٩٥٧/٢/١٨ قضت المحكمة بتدب خير لأداء المهمة الميينة بمنطوق ذلك الحكم وقدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن الطاعنين أنفقوا مبلغ ٧٤٣٤ جنيه و ١٠٤٤ مليما فى إصلاح الأرض وإقامة ما كيتين عليها وأن مافاتهم من كسب بسبب عدم



الانتفاع بالأرض المؤجرة في المدة الباقية من الإيجار يقدر بمبلغ ٥٩٨٢ جنيه و ٧٣٠ ملياً وهو الفرق بين الأجرة المتفق عليها في العقد بواقع ١٤,٥ جنيها سنوياً للفدان وبين الأجرة بواقع سبعة أمثال الضريبة — وفي ١٩٥٨/٦/٢٢ قضت المحكمة بإلزام المدعى عليهما بأن يدفعما لهم مجموع هذين المبلغين وقدره ١٣٤١٧ جنيه و ١٧١ ملياً وأسأنف المطعون ضدتهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٧٤ لسنة ٧٥ ق استئناف القاهرة طالبين إلغاءه ورفض الدعوى ، وفي ١٩٥٩/٤/٣٠ قضت المحكمة بتعديل الحكم المسأنف إلى إلزام المطعون ضدّه الأول بأف يدفع للطاعنين مبلغ ٧٣٠ و ٥٩٨٢ ج وطعن الطاعنون في ذلك الحكم بطرق النقض وقيد طعنهم رقم ٢٧٦ لسنة ٢٩ ق — وقالوا أنهم استوفوا المبلغ الذي قضى لهم به الحكم الاستئنافي خصماً مما يستحقونه وأقاموا طعنهم على سببين أولهما أن الحكم اخطأ في تكييف الدعوى إذ اعتبرها دعوى إثراء بلا سبب مع أنها مسئولية عقدية كما خالف المادة ٢٢١ من القانون المدني حين رفض القضاء لهم بقيمة ما انفقوه في إصلاح الأرض والذي قدره الخبير بمبلغ ٧٤٣٤ جنيه و ٤٤١ ملياً وهو ما يمثل الخسارة التي لحقتهم واقتصر على الحكم لهم بمبلغ ٥٩٨٢ جنيه و ٧٣٠ ملياً قيمة ما ضاع عليهم من كسب . والثاني أن الحكم شابه القصور ذلك أنه أغفل الرد على ما تمسكوا به من أن التعويض المستحق لهم يتمثل في الفرق بين القيمة الفعلية لغلة الأرض خلال الخمس سنوات الباقية من عقد الإيجار وبين الأجرة المستحقة للطعون — ضدتهما بمقتضى العقد ، ولم يقض الحكم لهم إلا بمبلغ ٥٩٨٢ جنيه و ٧٣٠ ملياً وهو عبارة عن الفرق بين الأجرة بواقع سبعة أمثال الضريبة وبين الأجرة المتفق عليها في العقد — وفي ١٩٦٤/٤/٢ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه في خصوص ماورد في السبب الثاني وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة وبمريضة أعلنت للطعون ضدّها في ١٩٦٥/٨/١٤ طالب الطاعنون الحكم بسقوط الخصومة في الاستئناف رقم ٩٧٤ لسنة ٧٥ ق تأسيساً على مضي سنة من تاريخ صدور حكم النقض دون أن يقوم المستأنف بتعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة وقيدت هذه الدعوى برقم ١٤٤٥ لسنة ٨٢ ق ، وبتاريخ ١٩٦٦/٢/١٣ قضت المحكمة بسقوط الخصومة في الاستئناف رقم ٩٧٤ لسنة ٧٥ ق دون أن تفصل في الخلاف القائم بين الطرفين حول أثر حكم النقض المذكور ولذلك فقد أقاموا الدعوى الحالية بطلباتهم سالفة الذكر وفي ١٩٦٧/٣/٢٩ قضت محكمة

القاهرة بالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٢ في القضية رقم ١٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ فيما يتعلق بمبلغ الـ ٧٤٣٤ جنيه و ٤٤١ مليا واستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٩٢ لسنة ٨٤ ق طالبين إلغائه ورفض الدعوى وفي ١٩٦٨/٤/١٨ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن — وقد عرض على غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على أن حكم النقض قد نقض الحكم الاستثنائي نقضا جزئيا لا ينصب إلا على مبلغ الـ ٥٩٨٢ جنيه و ٧٣٠ مليا الذي يمثل مافاتهم من كسب، وأبرم قضاء ذلك الحكم برفض الدعوى بالنسبة لمبلغ الـ ٧٤٣٤ جنيه و ٤٤١ مليا، الذي يمثل الخسارة التي أصابتهم، وأن هذا الأساس يخالف الثابت في حكم النقض ذلك أنه يبين من عباراته أنه وإن لم يأخذ بما نعاه الطاعنون في السبب الأول؛ إلا أن ذلك لم يكن مبنيا على عدم أحقيتهم في استيفاء قيمة الإصلاحات التي أجروها في الأطنان المؤجرة بل أن الحكم اعتد بحقوقهم في ذلك في نطاق ما يستحقونه من غلة ، هذا إلى أن اشتغال طلب التعويض على عنصرى الخسارة اللاحقة والكسب الضائع لا يعنى تعدد الطلبات فإذا كانوا قد طلبوا تعويضا يشمل هذين العنصرين ووافقوا على أن يكون مقداره ١٣٤١٧ جنيها و ١٧١ مليا حسبما انتهى إليه الخبير وقضت لهم به محكمة الدرجة الأولى ثم عدلته محكمة الاستئناف إلى مبلغ ٥٩٨٢ جنيها و ٧٣٠ مليا ظنا منها أن هذا المبلغ يغطي العنصرين معا ، ثم نقضت محكمة النقض هذا التقدير الشامل للعنصرين وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف لإعادة تقدير غسلة الأطنان في المائة الباقية من عقسد الإيجار وهو التقدير الذي يغطي هذين العنصرين فإنه لا يبقى بعد ذلك محل للقول بأن النقض كان جزئيا لا ينصب على الحق في استيفاء نفقات الإصلاح ذلك أن الإحالة لإعادة تقدير الغلة التي تشمل العنصرين معا مؤداها ألا تتقيد محكمة الاستئناف في التقدير بحكمها السابق بمبلغ ٥٩٨٢ جنيها و ٧٣٠ مليا إذا ما ظهر لها أن قيمة الغلة



الحقيقية تزيد عن ذلك ولا يتأتى هذا إلا بأن يكون لها سلطانها المطلق على الحكم الابتدائي فتقضى إما بتأييده أو بتعديله إلى أقل وبالقدر الذى يظهر أنه القيمة الحقيقية للغلة على أساس أن الطاعنين كانوا يزرعون الأرض بأنفسهم ورتب الطاعنون على ذلك أنه كان على المطعون ضدهما وحدهما تعجيل الاستئناف لأنه ينصب بعد حكم النقض على تقدير الغلة التى تشمل كل عناصر التعويض .

وحيث ان هذا النعى فى محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الدرجة الأولى قضت فى الدعوى رقم ١٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة بالزام المطعون ضدهما بأن يدفعما للطاعنين تعريضا قدره ١٣٤١٧,١٧١ ج منه مبلغ ١٤٣٤,٤٤١ ج قيمة ما أنفقوه فى إصلاح الأرض المؤجرة ومبلغ ٥٩٨٢,٧٣٠ ج قيمة الفرق بين الأجرة المتفق عليها فى العقد بواقع ١٤,٥ جنيها سنويا للفدان والأجرة بواقع سبعة أمثال الضريبة وفقا لقانون الإصلاح الزراعى وبتاريخ ١٩٥٩/٤/٣٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بتعديل ذلك الحكم إلى إلزام المطعون ضدهما بمبلغ ٥٩٨٢,٧٣٠ ج فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وأقاموا طعنهم على سببين أولهما أن الحكم أخطأ إذ كيف الدعوى بأنها إثراء بلا سبب كما خالف المادة ٢٢١ من القانون المدنى إذ لم يقض لهم بقيمة ما أنفقوه فى إصلاح الأرض واقتصر على الحكم لهم بقيمة ماضع عليهم من كسب والثانى أن الحكم شابه القصور إذ أغفل الرد على ما تمسكوا به من أن التعويض المستحق لهم يتمثل فى الفرق بين القيمة الفعلية لغلة الأرض خلال المدة الباقية من عقد الإيجار وبين الأجرة المتفق عليها فى العقد ولم يقض لهم إلا بالفرق بين الأجرة المتفق عليها فى العقد والأجرة بواقع سبعة أمثال الضريبة وفق قانون الإصلاح الزراعى على الرغم من تسايدهم بأنهم كانوا يزرعون الأرض بأنفسهم ولا يؤثرونها للغير وقد رفضت محكمة النقض السبب الأول تأسيسا على أن الحكم وإن أخطأ فى تكييف الدعوى بأنها دعوى إثراء بلا سبب مع أنها دعوى مسئولية عقدية إلا أنه بنى قضاءه على أساس المسئولية العقدية وراعى فى تقدير التعويض ما تقضى به المادة ٢٢١ من القانون المدنى من أن يكون التعويض شاملا ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب وأدخل فى اعتباره عند تقدير التعويض النفقات التى تكبدها الطاعنون فى إصلاح الأرض وأن ما قضى لهم به من تعويض على أساس ما فاتهم من كسب



في المدة الباقية من عقد الإيجار تندرج فيه الخسارة التي لحقتهم والتي تتمثل في تلك النفقات وقبلت المحكمة السبب الثاني تأسيسا على أن الحكم شابة قصور إذ لم يرد على ما تمسكوا به من وجوب احتساب التعويض عما فاتهم من كسب في المدة الباقية من عقد الإيجار على أساس ما حرموا منه من الغلة النعابية للأرض وذلك باعتبار أنهم يزرعون الأرض بأنفسهم وقدر التعويض استنادا إلى القيمة الإيجارية المقررة في قانون الإصلاح الزراعي رغم تسليمه بأن الطاعنين كانوا يزرعون الأرض بأنفسهم ولا يؤجرونها للغير وعلى ذلك فانه وإن كان هذا الحكم قد نقض الحكم في المطعون فيه خصوص ماورد في السبب الثاني وأحال القضية فيما يتعلق بذلك إلى محكمة الاستئناف إلا أن هذا النقض كان نقضا كليا لا ينحصر أثره فيما تناوله السبب الثاني وحده من سببي الطعن بل يمتد أثره إلى ما ارتبط به أو تبعه من أجزاء الحكم الأخرى وأولم يذكرها حكم النقض على وجه التخصيص ذلك أن البين من سرد الوقائع على النحو المتقدم ذكره أن حكم النقض قد نقض الحكم الاستئنافي الذي قضى للطاعنين بتعويض شامل لعنصرى الخسارة اللاحقة والكسب الضائع مقداره ٥٩٨٢ جنيها و ٧٣٠ مليا ويترتب على هذا النقض الكلي زوال ذلك الحكم وإعادة القضية إلى محكمة الاستئناف لتعيد تقدير هذا التعويض الشامل للعنصرين وفقا للأساس الذي رسمته لها محكمة النقض وهو احتساب قيمة الغلة الفعلية للأطيان المؤجرة خلال المدة الباقية من عقد الإيجار على أن يخصم منها الأجرة المستحقة للمطعون ضدهما بواقع ١٤٠٥ جنيها سنويا للفدان وهذا يقتضى أن تعود القضية بعد الإحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم الاستئنافي المنقوض وإلا يكون لهذا الحكم أية حجية أمام محكمة الاستئناف في شأن مقدار التعويض ويعود لمحكمة الاستئناف سلطانها المطلق على الحكم الابتدائي فتكون لها أن تسلك في الحكم في الدعوى ما كان جائزا لها قبل إصدار الحكم المنقوض فتقضى أما بتأييد الحكم الابتدائي أو بتعديله إلى أقل على ضوء ما تكشف عنه إعادة التقدير وهذا لا يتأتى إلا إذا كان القرض كليا ولا يغير من ذلك رفض محكمة النقض للسبب الأول لأن هذا الرفض وعلى ما سبق بيانه كان مؤسسا على أن الحكم الاستئنافي لم يخالف المادة ٢٢١ من القانون المدني في شأن اشتغال التعويض على عنصرى الخسارة اللاحقة والكسب الضائع لما كان ذلك

وكانت محكمة استئناف القاهرة قد قضت بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦٦ بسقوط الخصومة في الاستئناف رقم ٩٧٤ لسنة ٣٥ ق وكانت المادة ٣٠٥ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم الدعوى تنص على أنه يترتب على الحكم بسقوط الخصومة في الاستئناف اعتبار الحكم الابتدائي نهائيا في جميع الأحوال فإنه يتعين اعتبار الحكم الصادر بتاريخ ٢٢/١/١٩٥٨ في الدعوى رقم ١٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ مدني كلي القاهرة نهائيا وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر أن نقض الحكم الاستئنافي كان نقضا جزئيا ورتب على ذلك قضاءه برفض الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث أن الحكم الابتدائي رقم ٧٧٥٣ لسنة ١٩٦٣ مدني كلي القاهرة الصادر بتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٧ قد قضى بالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ٢٢/١/١٩٥٨ في القضية رقم ١٢٩٥ سنة ١٩٥٤ فيما يتعلق بمبلغ ٧٤٣٤,٤٤١ ج تأميسا على أن النقض كان كليا فإنه يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة و يتعين لذلك تأييده .

## جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار / محمود العدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المتحاررين :  
 سليم راشد وعبد الحليم الممشان ومصطفى سليم ومصطفى الفقي .

( ٥٩ )

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٨ القصبائية :

( ١ ) إيجار . " ولاية إيجار الوقف " . وقف .

ولاية إيجار الوقف للناظر عليه . استجاره لوقف باطل . علة ذلك .

( ٢ ) الترام . " انقضاء الالتزام بالتجديد " حكم . " مالا يحد قصورا " .  
 نقض . " أسباب الطعن . السبب غير المنتج " .

التجديد لا يرد على عقد باطل . ما نرد الحكم بذاته تزييدا . انتهى فيه غير منتج .

( ٣ ) نقض . " أسباب الطعن . السبب المتعلق بالواقع " .

عدم تنفيذ ما يدل على التمسك أمام محكمة الاستئناف بدفع موضوع عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض

( ٤ ) وقف . " حل الوقف " . حراسة . " الحراسة على الوقف " . إيجار .

حل الوقف على غير الخيرات أثره بقاء الأول تحت يد الناظر كما مر حتى تمام التسليم

١ — مؤدى نص المادتين ٦٢٨ ، ٦٣٠ / ١ من القانون المدني ، أن ولاية  
 اجازة الوقف تكون للناظر عليه الذي يتولى إدارته ولا يملكها المستحقوا وانحصر  
 فيه الاستحقاق الا بأذن من القاضي أو الناظر كما أنه لا يجوز للناظر أن يستأجر  
 الوقف لانه يكون في حكم المستأجر من نفسه فيقع العقد باطلا .



٢ — التجديد لا يرد على العقد الباطل . وإذا كان مقرر الحكم بشأن مثل هذا التجديد ، تزيدا يستقيم الحكم بدونه ، فإن النقص عليه في هذا الصدد يكون غير منتج ولا جدوى منه .

٣ — إذ كان الطاعن لم يتم ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده الثاني كان رشيدا وقت أن صدر منه العقد المتنازع فيه — فإن ما يثيره الطاعن من ذلك يعتبر دفاعا موضوعيا جديدا ، لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — مژدى نصوص القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الأوقاف على غير الخيرات أن الأوقاف الأهلية اعتبرت جميعها منقضية وأصبحت أموالها ملكا حرا للواقف أو المستحقين على النحر المبين في تلك النصوص ، وإلى أن يتم تسليم هذه الأموال إليهم فتتأهل تكون تحت يد الناظر لحفظها وإدارتها ، وتكون للناظر في هذه الفترة صفة الحارس ، ويمتنع عليه بصفته هذه أن يستأجر تلك الأموال من المستحقين ، وإنما يجوز له ذلك بعد أن يتم تسليمها إليهم .

## المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا اندعوى رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى قنا على الطاعن وقالوا شرحا لها أنه بمقتضى حجة وقف مؤرخة ١٩١١/١١/٥ أوقف المرحوم ( .. ) أطيانا زراعية مساحتها ٢٤ فدانا و ١٢ قيراطا وسهمان من بينها حديقة بها أشجار مختلفة ، ومنزل وقد عين الطاعن ناظرا على هذا الوقف ثم صار حارسا عليه بحكم القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الوقف على غير الخيرات . وأنهم

يستحقون ستة أجزاء من ثلاثة وعشرين جزءاً في هذه الوقف وأن الطاعن استولى على هذه الحصة ولم يسلمهم ربيعاً خلال المدة من سنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ الزراعية ولهذا فقد أقاموا هذه الدعوى بطلب إلزامه بتقديم حساب عن ربيع هذه الحصة خلال المدة المذكورة والحكم لهم بما يظهره الحساب وقدم الطاعن كشف الحساب وقضت المحكمة بنسب خير لبيان ما يستحقه المطعون ضدهم من ربيع في الأرض والمنزل والحديقة . تمسك الطاعن بأنه كان يستأجر حصة المطعون ضدهم بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٤٨/٧/٢٢ صادر إليه من الوصية عليهم وأن هذا العقد تجدد ضمناً وأضاف أنه استأجر هذه الحصة من المطعون ضده الثاني بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٦/١٢/٢٩ بأجرة سنوية مقدارها ٦٣ جنيه وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٧ بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدهم مبلغ ٥٢ دجنيهاً و ٣٨٧ مليماً وقالت في أسباب حكمها أنها أجرت المحاسبة على أساس ربيع الحصة دون انتفات لقيمتها الإيجارية وذلك بعد خصم المبالغ التي دفعها الطاعن . واستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٩ سنة ٤٢ ق استئناف أسبوط طالبا إلغاء ورفض الدعوى . وفي ١٩٦٨/٥/٢٠ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض على غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل أولها الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه تمسك بأنه على الرغم من أنه كان ناظراً على الوقف إلا أن كل مستحق كان ينتفع بنفسه بما يعادل حصته عدا الوصية على المطعون ضدهم التي كانت تقوم بتأجير حصتهم للغير حتى سنة ١٩٤٨ حيث استأجرها هو منها بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١٩٤٨/١٠/٢٢ وأن هذا العقد تجدد ضمناً عملاً بالمادة ٥٩٩ من القانون المدني إلى أن صدر قانون الإصلاح الزراعي فامتد العقد بحكمه وأنه لذلك يجب أن تكون المحاسبة على أساس القيمة الإيجارية وقد رفض الحكم هذا الدفاع استناداً إلى أنه لا يجوز للمستحق أن يؤجر حصته وأن العقد الصادر من الوصية قد انتهى ولم يثبت تجديده وأن التجديد الضمني يتطلب رضا الطرفين وهذا انتهى استند إليه الحكم خطأ ذلك أنه ليس ثمة ما يمنع من اتفاق ناظر الوقف

مع المستحق على أن يضع يده على ما يعادل حصته — كما أنه لا يلزم للتجديد الضمني رضا الطرفين وإنما يكفي أن يستمر المستأجر في الانتفاع بالعين المؤجرة دون اعتراض من المستأجر — وأضاف الطاعن في السبب الثاني أنه قدم للتدليل على التجديد إيصالا تاريخه ١٩٥٢/١٠/٢٤ يفيد استلام المطعون ضدهم أجرة سنة ١٩٥١ — ١٩٥٢ الزراعية وإذا خلا الحكم الابتدائي والمطعون فيه من الرد على هذا الدفاع الجوهري فإنه يكون مشوبا بقصور يبطله — وقال في بيان السبب الرابع أن الحكم إذ قرر أن العقد الصادر إليه من الوصية على المطعون ضدهم لا يعدو أن يكون مجرد إقرار منها بقبض استحقاقها عن سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ قد خالف الثابت في هذا العقد ، إذ نص فيه على أن الوصية قد أجرت له حصه المطعون ضدهم .

وحيث إن النعي بالسبب الأول مردود في شقه الأول بأنه يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أنه جاء به قوله "أن المدعى عليه (الطاعن) هو الناظر على الوقف وبعد صدور القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٤ بحل الوقف على غير الخيرات أصبح هو الحارس على أعيان الوقف ومن ثم فلا يحق له بصفته المذكورة أن يستأجر أى أطيان من أعيان الوقف ولو بأجر المثل وذلك عملاً بنص المادة ١/٢٣٠ من القانون المدني وبل وأنه ممنوع على أى مستحق أن يؤثر أى جزء من أعيان الوقف إذ أن ولاية إجارة الوقف هي لناظر الوقف وحده والحارس عليه بمد حل الأوقاف الأهلية بالقانون المذكور وذلك عملاً بالمادة ٢٢٨ من القانون المدني وبالتالي كان استئجار المدعى عليه (الطاعن) من ... بصفته وصية على المدعين (المطعون ضدهم) وقت أن كانوا قصراً على أساس غير سليم هذا فضلاً عن الإيجار المذكور كان عن سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ وقد انتهى بانتهاء مدته ولم يثبت بالأوراق من جانب المدعى عليه تجديدها لمدة أخرى وخاصة أن عقد الإيجار لم يتضمن جواز تجديده لمدة أخرى هذا فضلاً عن أن تجديد الإيجار ضمناً عملاً بنص المادة ٥٩٩ من القانون المدني يتطلب رضا الطرفين عن ذلك ولم يضم بالأوراق ما يفيد هذا الرضاء من جانب المؤجرة المذكورة" وهذا الذي قرره الحكم يفيد أنه اعتمد بصفة أساسية على أن عقد الإيجار الصادر من الوصية على المطعون ضدهم إلى



الطاعن وقع باطلا لمخالفته لنص المادتين ٦٢٨، ٦٣٠ من القانون المدني وهو صحيح في القانون ذلك أن مؤدى نص المادتين ٦٢٨، ٦٣٠ من القانون المدني أن ولاية إجازة الوقف تكون للناظر عليه الذى يتولى إدارته ولا يملكها المستحق ولو انحصر فيه الاستحقاق إلا بإذن من القاضى أو الناظر كما أنه لا يجوز للناظر أن يستأجر الوقف لأنه يكون فى حكم المستأجر من نفسه فيقع العقد باطلا . لما كان ذلك وكان التجديد لا يرد على العقد الباطل وكان مقررره الحكم بشأن تجديد العقد الصادر من الوصية تزيد استقيم الحكم بدونه وكان النعى على الحكم بالسببين الثانى والرابع يدور حول مقررره الحكم فى هذا الصدد فإنه يكون غير منتج ولا جدوى منه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور وفى بيز ذلك يقول الطاعن أنه طالب بإجراء المراجعة على أساس عقد إيجار مؤرخ ٢٩/١٢/١٩٥٦ صادر إليه من المأمون ضده الثانى ولم يأخذ الحكم الابتدائى بهذا العقد استنادا إلى أنه صدر من المأمون ضده الثانى وهو قاصر كما أنه لا يحتج به على باقى المأمون ضدهم ، وأمام محكمة الاستئناف تمسك الطاعن بأن المؤجر لم يكن قادرا وتقدم شهادة ميلاده التى تبين منها أنه كان قد تجاوز من الرشد وقت العقد وقد خلا الحكم المطعون فيه من الرد على هذا الدفاع الجوهرى فشابه قصور يبطله .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن المأمون ضده الثانى كان رشيدا وقت أن صدر منه العقد المؤرخ ٢٩/١٢/١٩٥٦ وبالكالى فإن ما يشير الطاعن فى هذا السبب يعتبر دفاعا موضوعيا جديدا لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون حين قرر أن الطاعن إذ استأجر الأطنان رغم كونه حارسا عليها بحكم القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الوقف على غير الخيرات قد خالف القانون،

ذلك أن صفة الحارس التي أسبغها عليه القانون المذكور ليست إجبارية وليس لها صفة الاستمرار بل هي موقوتة إلى أن يقوم الناظر بتسليم كل مستحق حصته وأنه ليس ثمة ما يمنع من أن يتم هذا التسليم فور صدور القانون المذكور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن مؤدى نصوص القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الأوقاف على غير الخيرات أن الأوقاف الأهلية قد اعتبرت جميعها منقضية وأصبحت أموالها ملكا حرا للواقف أو المستحقين على النحو المبين في تلك النصوص وإلى أن يتم تسليم هذه الأموال إليهم فإنها تكون تحت يد الناظر لحفظها وإدارتها وتكون للناظر في هذه الفترة صفة الحارس ويمتنع عليه بصفته هذه أن يستاجر تلك الأموال من المستحقين وإنما يجوز له ذلك بعد أن يتم تسليمها إليهم لما كان ذلك وكان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع أنه قام بتسليم أعيان الوقف إلى مستحقيها تنفيذا للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وليس في أوراق الدعوى ما يفيد ذلك فإنه لا يجوز للطاعن بصفته المذكورة أن يستاجر تلك الأعيان من مستحقيها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ولما تقدم يكون الطعن برمته غير سديد ويتعين رفضه .

## جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد / المستشار عباس حلمي عبد الجواد وعضوية السادة المستشارين / عدلى بغدادى ،  
ومحمد طايلى راشد ، وعثمان حسين عبدالله ومحمد كمال عباس .

( ٦٠ )

الطعن رقم ٢٣٣ سنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) نقض . " التوكيل بالطعن . "

مدم تقديم المعاملى الذى قرر بالطعن سند وكالته عن الطاعنين . أثره . بطلان الطعن ٤٢٩م٠  
مرافعات سابق .

( ٢ ) تأميم . " تقييم المنشأة المؤممة " .

تقييم المنشأة المؤممة . المقصود به . تقدير قيمتها لتحديد التعويض المستحق لأصحابها .  
كيفية حصول هذا التقدير . استبعاد لجنة التقييم عن عناصر من عناصر الأصول . أثره .

( ٣ ) " أعمال تجارية . " تأميم .

حساب رأس مال المنشأة . خلافة . ما يودعه صاحبها فيها من نقود وبضاعة . وأصول أخرى .  
ما يأخذه لنفسه منها . مسحوبات . . مديونته لها بقيمة ما أخذ . عند قفل حساب المسحوبات  
نهائيا . وجوب ترحيل الرصيد المدين إلى حساب رأس المال انخفاض قيمته بمقدار تلك  
المسحوبات .

( ٤ ) تأميم . " تقييم المنشأة المؤممة " .

قرار لجنة تقييم الشركة بإدراج مسحوبات الشركاء ضمن أصولها بوصفها ديونا لها في ذمتهم .  
العودة إلى إضافتها إلى خصوم الشركة . أثر ذلك . عدم احتسابها ضمن مالى أصول الشركة التى آل  
إلى .



١ — إذ كان المحامي الذي قرر بالطعن ، لم يقدم سند وكالته عن الطاعنين الثاني والثامن ، كما لم يقدم التوكيل الصادر من الطاعنتين الخامسة والسابعة إلى الطاعن الأول الذي وكل المحامي بهذه الصفة ، فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة إليهم وفقا لما تقضى به المادة ٤٢٩ من قانون المرافعة السابق — الذي تم الطعن في ظله — والتي توجب أن يحصل الطعن بتقرير يوقعه المحامي المقبول أمام محكمة النقض الموكل عن الطاعن فإذا لم يحصل على هذا الوجه كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه .

٢ — تقييم المنشأة المؤتممة إنما يقصد به إلى تقدير قيمتها وقت التأميم توصلا لتحديد التعويض الذي يستحقه أصحاب المنشأة مقابل نقل ملكيتها إلى الدولة وفقا لأحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ويتم ذلك بتحديد أصول المنشأة وخصومها واستئزال هذه من تلك ، فإذا استبعدت لجنة التقييم عنصرا من عناصر الأصول انخفضت قيمة الأصول بمقداره وقل بالتالي صافي هذه الأصول .

٣ — من المقرر في أصول علم المحاسبة أن حساب رأس مال المنشأة يتمثل فيما يودعه صاحبها فيها من نقود وبضاعة وأصول أخرى بما يجعله دائئا للمنشأة بقيمتها وأن ما يأخذه لنفسه من أموال المنشأة يعد من المسحوبات التي تجعله مدينا لها بقيمة ما أخذ ، فإذا ما رأى قفل حساب المسحوبات نهائيا وجب ترحيل رصيده المدين إلى حساب رأس المال الذي تنخفض قيمته تبعا لذلك بمقدار تلك المسحوبات .

٤ — إذا كان الثابت من قرار لجنة تقييم الشركة — التي صدر قرار بتأميمها — أنها أدرجت ضمن أصولها — مسحوبات الشركاء ( الطاعنين ) — ومنها المبالغ المرفوعة بها الدعاوى الراهنة — وذلك بوصفها ديونا للشركة في ذمتهم ، ثم عادت فأضافت تلك المبالغ ذاتها إلى خصوم الشركة ، وبذلك لا تكون قد احتسبتها ضمن صافي أصول الشركة البالغ قدره ٧٥١٧٧ جنيها و ٤١٤ مليا الذي آل إلى الدولة والذي يعرض الشركاء عنه نفاذا لقانون التأميم مما مقتضاه أن تلك

## الحكمة

حيث إن — الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت على الطاعنين الدعاوى رقم ٣٢ ،  
٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ سنة ١٩٦٥ تجارى  
كلى القاهرة وطلبت الزامهم بأداء المبالغ المبينة بصحف تلك الدعاوى وقالت  
بيانا لذلك أن الطاعنين عقدوا فيما بينهم شركة توصية بسيطة هى الشركة الصناعية  
للصباغة والتجهيز والطباعة " رايان تكس " وإذ صدر فى ٨/٨/١٩٦٣  
اتقارار الجمهورى رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات ومن بينها  
الشركة المشار إليها وتبين عند تقيسها أن الطاعنين قد سحبوا المبالغ موضوع  
الدعاوى آتفة الذكر من الحساب الجارى للشركة وامتنعوا عن ردها إلى الشركة  
المطعون ضدها اتى أدجت شركة رايان تكس فيها فقد أقامت عليهم هذه الدعاوى  
بطلبات المقدمة دفع الطاعنون بأن مسحوباتهم من الشركة كانت من حساب  
أرباحهم وقد أدرجتها اللجنة التى تولت تقييم الشركة عتب تأميمها ضمن أصولها  
ثم عادت إلى إدراجها ضمن خصومها وبذلك لا تكون قد احتسبتها ضمن الأصول  
لأنه لا يجوز مطالبتهم بها — وبعد أن ضمت المحكمة الابتدائية تلك الدعاوى للارتباط  
قضت للشركة المطعون ضدها فى ٢٩/٣/١٩٦٦ بطلباتها استئناف الطاعنون هذا  
الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٠ سنة ٨٣ ق القاهرة . وفى ٥/٣/١٩٦٨ أيدت  
محكمة الاستئناف الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى  
الطاعنين الثانى والخامسة والسابعة والثامن لرفعه من غير ذى صفة مالم يقدم وكيلهم

سند وكالته عنهم ويقبول الطعن شكلا بالنسبة إلى الباقيين ورفضه موضوعا وبالجلسة المحددة لنظرة التزممت الغيابة رأيا .

وحيث إنه لما كان المحامي الذي قرر بالطعن لم يقدم سند وكالته عن الطاعنين الثاني والثامن كما لم يقدم التوكيل الصادر من الطاعنتين الخامسة والسابعة إلى الطاعن الأول الذي وكل المحامي بهذه الصفة فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة إليهم وفقا لما تقضى به المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات السابق — الذي تم الطعن في ظله — والتي توجب أن يحصل الطعن بتقرير بوقعة المحامي المقبول أمام محكمة النقض الموكل عن الطعن فإذا لم يحصل على هذا الوجه كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه .

وحيث إن الطعن بالنسبة إلى من عدا الطاعنين الأربعة السالف ذكرهم استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ويقولون في بيان ذلك أن لجنة تقييم شركة راياتكس قد أدرجت مسحوبات الطاعنين — وهي المبالغ المطالب بها — ضمن أصول الشركة ثم عادت وأدرجتها ضمن خصومها باعتبارها ديونا معدومة واستترلت هذه من تلك توصلا لبيان صافي الأصول الذي يتحدد به التعويض المستحق للطاعنين فتكون بذلك قد أجرت مقاصة بين مسحوباتهم وبين التعويض المستحق لهم مما يترتب عليه فسخ هذا التعويض بقدر تلك المسحوبات وبذلك تكون الدولة التي آلت إليها ملكية الشركة — التي اندمجت في الشركة المضمون ضدها — قد اقتضت قيمة هذه الديون من التعويض المستحق للطاعنين وتعد المبالغ بهذه المبالغ في الدعاوى الراهنة اقتضاء للدين مرتين وهو مالا يجوز قانونا ، وأنه على الرغم من تمسك الطاعنين بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإن الحكم المطعون فيه رد عليه بقوله : " إذا ما قام المستأنفون — الطاعنون — بدفع المبالغ المحكوم بها إلى الشركة المستأنف عليها — المطعون ضدها — فإن هذا الوفاء سيترتب عليه حتما زيادة أصول الشركة بمقدار المبالغ محل الوفاء وسيترتب على ذلك زيادة التعويض الذي سيحصلون عليه ويعني آخر ستعود تلك المبالغ في صورة سندات على الخزنة



طبقاً لأحكام قانون التأميم — هذا في حين أن قرار لجنة التقييم نهائي وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان تقييم المنشأة المؤممة إنما يقصد به إلى تقدير قيمتها وقت التأميم توصلاً لتحديد التعويض الذي يستحقه أصحاب المنشأة مقابل نقل ملكيتها إلى الدولة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ويتم ذلك بتحديد أصول المنشأة وخصومها واستئصال هذه من تلك، فإذا استبعدت لجنة التقييم عنصراً من عناصر الأصول أنخفضت قيمة الأصول بمقداره وقل بالتالي صافي هذه الأصول وكان من المقرر في أصول علم المحاسبة أن حساب رأس مال المنشأة يمثل فيما يودعه صاحبها فيها من نقود وبغذاء وأصول أخرى بما يجعله دائناً للمنشأة بقيمتها وأن ما يأخذه لنفسه من أموال المنشأة يعد من المسحوبات التي تجعله مدیناً لها بقيمة ما أخذ فإذا ماروى قتل حساب المسحوبات نهائياً وجب ترحيل رصيده المدین إلى حساب رأس المال الذي تنخفض قيمته تبعاً لذلك بمقدار تلك المسحوبات لما كان ذلك وكان الثابت من قرار لجنة تقييم شركة راياتكس المؤممة الصادر في ١٩٦٤/٤/٨ أنها أدرجت ضمن أصول الشركة مسحوبات الشركاء — ومن بينها المبالغ المرفوعة بها الدعاوى الراهنة وذلك بوصفها ديوناً للشركة في ذمتهم ثم عادت فأضافت تلك المبالغ ذاتها إلى خصوم الشركة وبذلك لا تكون قد احتسبتها ضمن صافي أصول الشركة البالغ قدرها ٧٥١٧٧ جنيهاً و٤١٤ ملياً الذي آل إلى الدولة والذي يعرض الشركاء منه نفاذاً للقانون التأميني مما مقتضاه أن تلك المسحوبات لم تكن من بين الحقوق التي انتقلت ملكيتها إلى الدولة وقت التأميم فلا تكون الشركة المطعون ضدها التي أدرجت فيها الشركة المؤممة دائنة بتلك المبالغ للشركاء حتى يحق لها مطالبتهم بها — لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وقضى على خلافه

فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث والرابع والسادسة والتاسعة دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعاوى رقم ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٣٣ ، ٤٢١ سنة ١٩٦٥ تجارى كلى القاهرة على الطاعنين الخمسة المذكورين وبرفضها .

## جلسة ٢٠ من فبراير ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين : جودة أحمد غيث وإبراهيم السعيد ذكري وإسماعيل فرحات عثمان وجلال عبد الرحيم عثمان .

(٦١)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٧ القضائية :

( ٢٤١ ) ضرائب "الطعن الضريبي". شركات "شركات التضامن". دعوى "الصفة". وكالة .

( ١ ) ضريبة الارباح التجارية والصناعية . فرضها على كل شريك شخصيا في شركة التضامن . وجوب أن يظن في الربط بنفسه أو بمن ينييه في ذلك من الشركاء أو الغير .

( ٢ ) إفانة الشريك في شركة التضامن طعنا في قرار اللجنة عن قسمة وحصته مديرا للشركة . عدم إفصاحه عن صفته كوصى أو وكيل عن بائى الشركاء . مؤداه . عدم انصراف أثر الطعن إلى سواء .

١ — مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح ، ولكنه فرض الضريبة على كل شريك شخصيا عن مقدار نصيبه في الربح يعادل حصته في الشركة ، مما يقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ، ومن ثم يكون على هذا الشريك أسوة بالمول الفرد أن يظن في الربط بنفسه أو بمن ينييه في ذلك من الشركاء أو الغير وإلا أصبح الربط نهائيا والضريبة واجبة الأداء .



إذ كان الثابت في الدعوى أن الشركة — التي كانت مكونة من المرحوم (....) ومن المطعون عليه الأول — هي شركة تضامن وأن المطعون عليه الأول أذرفع الدعوى بالطعن في قرار اللجنة لم يرفعها إلا عن نفسه وبصفته مديرا للشركة ، فإنه بهاتين الصفتين وعملا بحكم المادة ٢/٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يمثل إلا نفسه ولا ينصرف أثر الطعن إلى سواه من ورثة الشريك المتوفى ، ولا محل لاستناد الحكم إلى أن المطعون عليه الأول وصى على شقيقتيه القاصرتين ووكيل عن باقي الورثة من المطعون عليهم ، ذلك لأنه لم يرفع الدعوى بهذه الصفة بل رفعها عن نفسه وبصفته مديرا للشركة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب شين الكوم قدرت أرباح شركة التضامن التي كانت مكونة من المرحوم (....) — مورث المطعون عليهم — وولده (....) المطعون عليه الأول عن نشاطها في صناعة وتجارة الدخان المعسل بمبلغ ٩٢٣٠ جنيها في سنة ١٩٥٤ وبمبلغ ١١٢٠٠ جنية في المدة من ١/١/١٩٥٥ حتى ٢٨/١١/١٩٥٥ تاريخ وفاة الشريك (....) ، وإذا عترض المطعون عليهم وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦١/٢/٨ بتخفيض تقدير المأمورية لصافي ربح الشركة إلى مبلغ ٦٥٩٠ جنيها في سنة ١٩٥٤ وبمبلغ ٧٣٦٠ جنيها في المدة من ١/١/١٩٥٥ إلى ٢٨/١١/١٩٥٥ يقسم بين الشريكين طبقا لعقد الشركة واعتبار رأس المال التجاري للمرحوم (....) في تاريخ وفاته بمبلغ ١٢١٦٥ جنيها ،

فقد أقامت مصلحة الضرائب — الداعنة — الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٦١ تجارى شين الكوم الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبة الغاءه وتأييد تقديرات المأمورية لأرباح المنشأة وشهرة المحل بمبلغ ١٣١٥٧ جنيها ، كما أقام المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته مديرا للشركة الدعوى رقم ١١ سنة ١٩٦١ تجارى أمام نفس المحكمة بالطعن فى ذات القرار طالبا تعديله واعتبار أرباح المنشأة بمبلغ ١٠٥٢ جنيها فى سنة ١٩٥٤ ومبلغ ١٠٥٥ جنيها فى المدة من ١/١/١٩٥٥ حتى ٢٨/١١/١٩٥٥ يقوم بين الشريكين المتضامنين طبقا للعقد . قررت المحكمة ضم الدعوى الثانية الى الأولى ثم حكمت بتاريخ ٢٩/١١/١٩٦١ بقبول الطعن شكلا وندبت مكتب خبراء وزارة العدل لفحص دفاتر المنشأة وتقدير صافي الأرباح فى سنتى النزاع فى حالة عدم انتظام الدفاتر ، وبعد أن قدم الخبير تقريره دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى رقم ١١ سنة ١٩٦١ لرفعها من غير ذى صفة بالنسبة لورثة انمريك المتوفى عدا المطعون عليه الأول استنادا الى أنه أقام الدعوى عن نفسه وبصفته مديرا للشركة دون باقى الورثة . وبتاريخ ١٧/٣/١٩٦٥ حكمت المحكمة فى الطعن رقم ١٠ سنة ١٩٦١ برفضه وفى الطعن رقم ١١ سنة ١٩٦١ برفض الدفع وتعديل القرار المطعون فيه واعتبار صافي أرباح الشركة بمبلغ ١٩١١ جنيها فى سنة ١٩٥٤ ومبلغ ٣١٨٣ جنيها فى المدة من ١/١/١٩٥٥ حتى ٢٨/١١/١٩٥٥ ورأس مال الشريك المتوفى فى تاريخ وفاته مبلغ ١٠٥٠٩ جنية استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٧ سنة ١٩٥٥ ق تجارى طالبا طالبة الغاءه والحكم بعدم قبول الطعن رقم ١١ سنة ١٩٦١ بالنسبة لورثة المرحوم (...) عدا المطعون عليه الأول لرفعه من غير ذى صفة وفى موضوع الطعن رقم ١٠ سنة ١٩٦١ بالغاه قرار اللجنة والحكم لها بطلباتها ، وبتاريخ ١٤/١١/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعننت مصلحة الضرائب بطريق النقض فى هذا الحكم فيما قضى به فى الدعوى رقم ١١ سنة ١٩٦١ ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث أن الطاعنة تنهى بسبب الطعن دلي الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة لمن عدا المطعون عليه الأول من ورثة الشريك المتضامن الآخر تأسيسا على أن المطعون عليه الأول وصى على شقيقته القاصرتين . . . . . ووكيل عن باقي الورثة فضلا عن أن له مصلحة في الطعن بصفته مديرا للشركة وأحد الشركاء المتضامين فيها وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أنه طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تربط الضريبة على انشريك المتضامن في حدود ما يصيبه من ربح واعتبر المشرع هذا الشريك هو الممول الذي توجه إليه الإجراءات شخصيا من مصلحة الضرائب فيتعين عليه أن يطعن في هذه الإجراءات بنفسه أو بواسطة من ينوبه ، وإذ طعن المطعون عليه الأول وحده دون باقي الورثة في قرار اللجنة فإن الطعن يقتصر أثره عليه ، لا يغير من ذلك أنه وصى على شقيقته ووكيل عن باقي الورثة لأنه لم يرفع الطعن بهذه الصفة وإنما رفعه عن نفسه وبصفته مديرا للشركة .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه " وفيما يتعلق بشركات التضامن تفرض ضريبة على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشركة تعادل نصيبه في الشركة " ، وكان مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح ولكنه فرض الضريبة على كل شريك شخصيا عن مقدار نصيب في الربح يعادل حصته في الشركة ، مما يقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ، ومن ثم يكون على هذا الشريك أسوة بالمول الفرد أن يطعن في الربط بنفسه أو بمن ينوبه في ذلك من الشركاء أو الغير وإلا أصبح الربط نهائيا والضرية واجبة الأداء ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الشركة وهي شركة تضامن كانت مكونة من المرحوم ( . . . ) مورث المطعون عليهم ومن المطعون عليه الأول ، وأن المطعون عليه الأول أذ رفع الدعوى رقم ١١ سنة ١٩٦١ بالطعن في قرار اللجنة لم يرفعها إلا عن نفسه وبصفته مديرا للشركة فإنه بهاتين الصفتين وعملا بحكم المادة ٣٤ فقرة ٢ آتفه الذكر على ما سلف البيان لا يمثل إلا نفسه



ولا يتعرف أثرانها من إلى مواد من وريثة الشريك المتوفى ، ولا محل لاستناد الحكم إلى أن المطعون عليه الأول وصى على شقيقتيه القاصرتين ووكيل عن باقي الورثة من المطعون عليهم ذلك لأنه لم يرفع الدعوى بهذه الصفة بل رفعها عن نفسه وبصفته مديرا للشركة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه برفض الدفع بالنسبة لباقي المطعون عليهم على أن المطعون عليه الأول وصى على شقيقتيه القاصرتين ووكيل عن الباقيين وأن له مصلحة في الطعن بصفته مديرا للشركة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع الخلل في الفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى رقم ١١ سنة ١٩٦١ تجارى شين الكوم الابتدائية من رفض الدفع وبقوله بالنسبة لمن عدا المطعون عليه الأول .

## جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية لسادة المستشارين : محمد  
أسعد محمود وجودة أحمد غيث وإبراهيم السيد ذكرى وإسماعيل فرحات هنان والسيد رئيس النيابة  
الدكتور أحمد حسني

( ٦٢ )

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٧ القضائية

ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية الصناعية . الربط الحكي "

الربط الحكي في القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ غير تطبيقه على الممولين من الأفراد دون  
الشركات ، الشريك في شركة التضامن لا تسرى عليه أحكام هذا الربط ، عدم صحة الاستدلال  
بنص المادة ٣٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ لقول بـريـان الربط الحكي عليه

مؤدى نص المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الضافة بالقانون  
رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أن الربط الحكي في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٠٢  
لسنة ١٩٥٨ يقتصر تطبيقه على الممولين من الأفراد دون الشركات سواء أكانت  
شركات أشخاص أو شركات أموال ، إذ لم يشأ المشرع القانون المذكور أن يطبق  
تطبيق هذا النظام بحيث يشمل كافة الممولين ، بل خصصهم بأن نص صراحة  
على أنهم أفراد الممولين ممن لا تتجاوز أرباحهم في سنة الأساس خمسمائة جنيه ،  
وهو ما أوضحته المذكرة الإيضاحية للقانون بقولها يقتصر تطبيق هذا النظام على  
أفراد الممولين الذين لا تتجاوز أرباحهم ٥٠٠ جنيه سنوياً ، فلا يسرى على  
الشركات بأنواعها ، ولا على الشركاء المتضامنين في شركات التضامن والتوصية  
ولا محل أمام صراحة النص لاستدلال الحكم بما تقتضيه المادة ٣٤ من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقول بـريـان أحكام الربط الحكي المقرر بمقتضى القانون  
رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ على الشركات في شركات الأشخاص .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التمرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرانة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل في أن مأمورية ضرائب دمنهور قدرت صافي أرباح المطعون عليه عن نشاطه في تجارة الحبوب في السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ بالمبالغ الآتية على التوالي ٥٤٥ جنيها ، ٥٨٠ جنيها ، ٦١٥ جنيها ، ٦٥٠ جنيها ، وإذا عترض ومن بين الأسباب التي استند إليها أن المنشأة شركة واقع بينه وبين أخيه ( . . . ) وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦١/١١/١١ بتعديل صافي أرباحه عن سنة ١٩٥٥ إلى مبلغ ٣٥٠ جنيها واتخاذها أساسا للربط عن سنتي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ وتعديل أرباحه عن سنة ١٩٥٨ إلى مبلغ ٣٥٠ جنيها ، فقد أقام الدعوى رقم ٢٥٤ سنة ١٩٦١ تجارى دمنهور الابتدائية بالطعن في هذا القرار ، وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٥ حكمت المحكمة باعتبار المنشأة شركة بين المطعون عليه وشقيقه . . . وتأيد قرار اللجنة بشأن تحديد ربح المنشأة عن سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٣٥٠ جنيها واتخاذها أساسا للربط عن سنتي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ تطبيقا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ وتأيد قرار اللجنة بشأن تحديد ربح سنة ١٩٥٨ بمبلغ ٣٥٠ جنيها على أن يقسم الربح عن هذه السنوات بين الطعون عليه وشقيقه . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٢ سنة ٢١ ق تجارى اسكندرية طالبة إلغاء والحكم باعتبار المنذاة فردية باسم المطعون عليه وحده وتأيد قرار اللجنة ، وبتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٠ حكمت لمحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .



وحيث إن الطاعة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وتقول في بيان ذلك أن الحكم قضى بتطبيق أحكام الربط الحكمي على المنشأة باعتبارها شركة واقع عن سنتي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ استنادا إلى أن المشرع سوى في حكم المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بين الشريك المتضامن وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة وأن لفظ "الممول" الوارد بنص المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ يندرج تحت مدلوله الممول الفرد والشريك في شركات الأشخاص ، في حين أن الواضح من المادة ٥٥ سالنة البيان أن المشرع قصد تطبيق أحكام الربط الحكمي على فئة معينة من الممولين الأفراد الذين لا تتجاوز أرباحهم في سنة الأساس مبلغ ٥٠٠ جنيه بدليل أن النص لم يورد لفظ الممولين مطلقا ليحمل على إطلاقه كما فعل في قوانين الربط الحكمي السابقة وإنما خصص هذا العموم بالأفراد منهم فلا يدخل الممولون الشركاء في شركات التضامن أو التوصية في مدلول عبارة النص ، يؤيد ذلك ماورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، أما عن النسوية في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بين الشريك المتضامن وبين الممول الفرد فإن مجال أعماله هو تحديد شخص الملزم بالضريبة ووجوب إجراء الربط على كل شريك متضامن على حدة أسوة بالمول الفرد .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ على أنه "استثناء من أحكام الفصولين الثالث والخامس من الكتاب الثاني من هذا القانون تتخذ الأرباح التي ربطت عليها الضريبة في سنة ١٩٥٥ الميلادية أو السنة المالية للمول المنتهية خلالها - وتسمى سنة الأساس - أساسا لربط الضريبة عن عدد من السنوات التالية لها طبقا لما هو مبين بالمادة ٥٥ مكررا وذلك بالنسبة إلى أفراد الممولين الذين لا تتجاوز أرباحهم في سنة الأساس خمسمائة جنيه " ، يدل على أن الربط الحكمي في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ يقتصر تطبيقه على الممولين من الأفراد دون الشركات سواء أكانت شركات أشخاص أو شركات أموال إذ لم يشأ المشرع بالقانون المذكور أن يطلق تطبيق هذا النظام بحيث يشمل كافة

الممولين بل خصصهم بأن نص صراحة على أنهم «أفراد الممولين» ممن لا يتجاوز أرباحهم في سنة الأساس خمسمائة جنيه ، وهو ما أوصفتها المذكرة الإيضاحية للقانون بقولها ، «يقتصر تطبيق هذا النظام على أفراد الممولين الذين لا يتجاوز أرباحهم ٥٠٠ جنيه سنوياً فلا يسرى على الشركات بأنواعها ولا على الشركاء المتضامنين في شركات التضامن والتوصية» ، ولا محل أمام صراحة النص لاستدلال الحكم بما تقتضيه المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقول بسريان أحكام الربط الحكمي المقرر بمقتضى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ على الشركاء في شركات الأشخاص إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على سريان تلك الأحكام على المطعون عليه وهو شريك متضامن في شركة واقع فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

---

## جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن ميكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد  
أسعد محمود وجودة أحمد فهد وإبراهيم السيد ذكرى وإسماعيل فرحات عثمان .

(٦٣)

الطعن رقم ٦ لسنة ٤ ق "أحوال شخصية"

(١) أحوال شخصية "الأحوال الخاصة بالمصريين المسلمين . الطلاق" . قوة  
الأمر المقضى . دفع "الدفع بعدم جواز نظر الدعوى" .

لزوجة حق رفع دعوى جديدة بالتطليق للضرر استناداً إلى وقائع استجبت بعد صدور الحكم  
الأول برفض التطليق القضاء برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . صحيح .

(٢)، (٣) أحوال شخصية "الأحوال الخاصة بالمصريين المسلمين . الطلاق"

( ٢ ) إقامة الزوجة دعوى جديدة بالتطليق للضرر . مجزها عن إثبات ما تشكركه . وجوب  
أن يثبت القاضي حكمين . إزاء محكمة الاستئناف قضاء محكمة أول درجة بالتطليق لعدم اطمئنانها  
لشهود الزوجة ، ثم مضى في نظر الدعوى والقضاء ببيت الحكمين . لا عيب .

( ٣ ) الأحكام الخاصة ببيت القاضي حكمين ، مستمدة من فقه المالكة . الحكمان طريقهما  
الحكم لا الشهادة ولا الوكالة التفسير يرجع لجهل الحال والتفريق بين الزوجين . مترك للحكمين .  
استخلاص الحكم بجهل الحال من اختلاف الحكمين والقضاء بالتطليق . خطأ .

١ - النص في المادة "السادسة" من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩  
ببعض أحكام الأحوال الشخصية ، يدل على أن من حق الزوجة أن ترفع دعوى  
جديدة تطلب فيها التطليق لذات السبب وهو الضرر ، على أن تستند في ذلك إلى  
وقائع مغايرة لتلك التي رفعت الدعوى الأولى على أساسها . لما كان ذلك وكان  
البين من الحكم المطعون فيه أن الموضوع مختلف في الدعويين ، لأن الدعوى



الأولى رفعت عن الوقائع السابقة عليها ، أما الدعوى الماثلة فهي من واقعة أخرى استجلبت بعد صدور الحكم في الدعوى الأولى إذ حدثت عند انصراف المطعون عليها عقب نظر الاستئناف المرفوع عن دعوى الطاعة ، ولما كان من حق المطعون عليها أن ترفع دعواها بالتطليق عن هذه الواقعة الجديدة لتدفع عن نفسها الضرر الذي ادعت وقوعه أثناء قيام الحياة الزوجية دون أن يلزم لذلك أن تكون مقيمة مع زوجها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يكون قد خالف القانون .

٢ — مفاد نص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه إذا كررت الزوجة شكواها طالبة التطليق لإضرار الزوج بها بعد رفض طلبها بالتفريق ولم تثبت ما تشكو منه ، فإنه يتعين أن يبعث القاضي حكيم على النحو المبين بالمواد من ٧ إلى ١١ من القانون المذكور ، وهو حكم مأخوذ من مذهب الإمام مالك في أحكام الشقاق بين الزوجين . ولما كان الثابت أن المطعون عليها أقامت دعواها الأولى طالبة التطليق للضرر ، وقضى برفضها نهائيا لعجزها عن الإثبات ثم أقامت دعواها الحالية بنفس الطلبات وقضى فيها ابتداءيا بالتطليق ، ولما كانت محكمة الاستئناف بعد أن ألغت حكم محكمة أول درجة بالتطليق — لعدم الإطمينان إلى أقوال شهود المطعون عليها — قد مضت في نظر الدعوى وقضت ببعث الحكيم تطبيقا لما يوجبه القانون على النحو سالف البيان ، النعى على الحكم يكون في غير محله .

٣ — مؤدى نصوص المواد الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشر من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن المشروع خول الحكيم أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ، ويبدلا جهدهما في الإصلاح فإن أمكن على طريقة معينة قرراها وإذا عجزا عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج أو الزوجين معا أو جهل الحال ولم يعرف من أى جانب كانت الإساءة قررا التفريق بينهما بطلقة بائنة ، وإذا اختلف الحكمان أمرهما القاضي بمعاودة البحث ، فإن استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما ، وعلى الحكيم أن يرفعا إلى القاضي ما يقرران ، وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه . وهذه الأحكام مستمدة من فقه المالكية ، ومن المنصوص عليه

فيه أن الحكّمين طريقهما الحكم لا الشهادة ولا الوكالة ولو كان من جهة الزوجين لأن الحكم في اللغة هو الحاكم ، فإن اتفقا الحكّمان نفذ حكمهما ووجب على الحاكم إمضاؤه من غير تعقيب ولو خالف مذهبه ، وإن اختلفا فطلق أحدهما ولم يطلق الآخر ، فلا يكون هناك فراق لأن إلى كل واحد منهما ما إلى صاحبه باجتماعهما عليه . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحكّمين الآخرين ، كسابقيهما اختلفا ولم يقررا بجهل الحال ، وكان يتعين أزاء اختلافهما أن تكلفهما المحكمة بمعاودة البحث تطبيقا لحكم المادة العاشرة من القانون ، وإذا استنتج الحكم جهل الحال من اختلاف الحكّمين ، وقضى بتطبيق المطعون عليها مع أن المشرع ترك للحكّمين التقرير بجهل الحال وبالتفريق بين الزوجين تبعاً لذلك ، على أن يحكم القاضي بالتطبيق حسبما قراره عملاً بحكم المادتين التاسعة والحادية عشر من القانون ، لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه المستشار السيد المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٠٤٧ لسنة ١٩٦٦ أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية "نفس" ضد الطاعن بطلب الحكم بتطبيقها منه طلاقه بائنة للضرر وأمره بمنع التعرض لها في شئون الزوجية ، وقالت شرحاً لدعواها أنها زوجة للطاعن بصحيح العقد الشرعى المؤرخ ٢ من ديسمبر ١٩٤٣ ، وسبق أن أقامت عليه الدعوى رقم ١٠٠٦ لسنة ١٩٦٤ أمام نفس المحكمة طالبة الحكم بتطبيقها منه تأسيساً على أنه دأب على الإساءة إليها بالسب والضرب علاوة على هجره أياها وقضى برفض دعواها وتأييد هذا الحكم استثنافياً ، غير أن الخلاف استمر قائماً بينهما وأقام عليها دعوى بدخولها في طاعته ، وإذا

اترض طريقها يوم ٤ من أكتوبر ١٩٦٦ عند انصرافها بعد نظر استئناف تلك الدعوى وتطاول عليها بالسب وكاد أن يضربها لولا أن حيل بينه وبينها ، وفي ذلك إضرار بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها ، فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان — دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالدعوى رقم ١٠٠٦ لسنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية لأحوال الشخصية واستئنافها رقم ٢٥ لسنة ٨٣ ق أحوال شخصية . وبتاريخ ٢٨ من فبراير ١٩٦٧ حكمت برفض الدفع ، ثم حكمت في ٢٩ من أبريل ١٩٦٧ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أنها زوجة للطاعن بصحيح العقد الشرعى وقد دخل بها ولا تزال على عصمته وطاعته وأنه أساء إليها بالقول والفعل بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ ٥ من مارس ١٩٦٨ بتطبيق المطعون عليها من زوجها الطاعن طلاقه بائنة . امتأف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥ لسنة ٨٥ ق أحوال شخصية القاهرة ، وبتاريخ ٢٩ من يونيو ١٩٦٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى ، وبإلغاء الحكم القاضى بالتطبيق موضوعا ، وتكليف كل من الخصمين بتقديم كشف ببعض الأسماء التى يرضب أن يكون منها الحكم عنه ، وبتاريخ ٣ من مايو ١٩٦٩ حكمت المحكمة باختيار .. .. .. .. .. حكما عن الطاعن .. .. .. .. بين الزوجين وأن يبذلا جهدهما فى الإصلاح فان أمكن على طريقة معينة قرراها مع إبداء رأيها بتقرير يرفع إلى المحكمة ، وإزاء اختلاف الحكيم فى رأى فقد أمرتهما المحكمة فى ٤ من يناير ١٩٧٠ بمعاودة البحث ، وإذا استمر الخلاف بينهما حكمت فى ٥ من أبريل ١٩٧٠ باختيار .. .. .. .. .. حكما عن الطاعن .. .. .. .. .. حكما عن المطعون عليها لأداء ذات المهمة ، وبعد أن قدم الحكمان الأخيران تقريرهما حكمت فى ٣١ من أكتوبر ١٩٧٠ بتطبيق المطعون عليها من الطاعن طلاقه بائنة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .



وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينعى الطاعن بالسبب الخامس منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالدعوى رقم ١٠٠٦ لسنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية واستئنافها رقم ٢٥ لسنة ٨٣ ق الأحوال شخصية القاهرة ، في حين أن الادعاء بالسبب والضرب في الدعويين إدعاء مكرر ، علاوة على أنه لم تحدث بينهما معاشرة شرعية منذ إقامة دعواها الأولى بالتطبيق الأمر الذي يجعل دعواها الثانية منبئة الصلة بالحياة الزوجية ، ويكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى على أساس سليم من القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه " إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق ، وحينئذ يطلقها القاضي طلاقاً بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما ، فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضي حكماً على الوجه المبين بالمواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، يدل على أن من حق الزوجة أن ترفع دعوى جديدة تطلب فيها التطبيق لذات السبب وهو الضرر ، على أن تستند في ذلك إلى وقائع مغايرة لتلك التي رفعت الدعوى الأولى على أساسها . ولما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الموضوع مختلف في الدعويين لأن الدعوى الأولى رقم ١٠٠٦ لسنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية رفعت عن الوقائع السابقة عليها ، أما الدعوى المسائلة فهي عن واقعة أخرى استجدت بعد صدور الحكم في الدعوى الأولى إذ حدثت عند انصراف المطعون عليها يوم ٤ من أبريل ١٩٦٦ عقب نظر الاستئناف المرفوع عن دعوى الطاعة ، ولما كان من حق المطعون عليها أن ترفع دعواها بالتطبيق من هذه الواقعة الجديدة لتدفع عن نفسها الضرر الذي أدعت وقوعه أثناء قيام الحياة الزوجية دون أن يلزم لذلك أن تكون مقيمة مع زوجها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أن الطاعن ينعى بالسببين الأول والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والتناقض ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم تقي وقوع خطأ في جانب الزوجة على سند من أن الزوج لم ينسب إليها أية إساءة واقتصر قوله على الرغبة في استئناف الحياة الزوجية ، واعتبر الحكم أن مرحلة التحكيم مرحلة مستقلة مبنياها عدم ثبوت الضرر لمعجز الزوجة عن إقامة بينتها عليه ، في حين أن الثابت من تقارير الحكّمين الأولين والآخرين أن المطعون عليها أحالت في تعرف أسباب الشقاق إلى ما أوردته بصحف الدعاوى التي أقامت ضد الطاعن ، وبالرجوع إلى الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠٠٦ لسنة ١٩٦٤ كلى أحوال شخصية القاهرة واستئنافها رقم ٢٥ لسنة ٨٣ ق القاهرة وكذلك الحكم المطعون فيه يبين أن هذه الأحكام دمغت المطعون عليها بأنها تسعى إلى الطلاق بأية وسيلة ، وأطرحت أقوال الشهود الذين استعانت بهم في دعويها ، ويتعين أخذاً بروح التشريع وحكمته الاعتداد بحجية هذه الأحكام لبيان خطأ الزوجة وبالتالي وجوب رفض دعاوها وعدم تعيين الحكّمين ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال . هذا إلى أن محكمة الاستئناف بقضائها بالتطبيق في حكمها المطعون فيه الصادر بتاريخ ٣١ من أكتوبر ١٩٧٠ قد ناقضت حكمها السابق الذي أصدرته بتاريخ ٢٩ من يونيو ١٩٦٨ وقضت فيه بإلغاء حكم محكمة أول درجة بالتطبيق ، ذلك أن الحكم السابق أنهى موضوع الخصومة فلا يجوز للمحكمة العدول عنه والقضاء بيمين الحكّمين إذ لم يطلبه أحد من الخصوم كما لا يجوز لها التصدي للأوضاع مرة ثانية والحكم بالتطبيق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد نص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه : إذا كررت الزوجة شكواها طالبة التطلق لإضرار الزوج بها بعد رفض طلبها بالتفريق ولم تثبت ما تشكو منه فإنه يتعين أن يبعث القاضي حكّمين على النحو المبين بالمواد من ٧ إلى ١١ من القانون المذكور ، وهو حكم مأخوذ من مذهب الإمام مالك في أحكام الشقاق بين الزوجين ، ولما كان يبين من الحكم الاستئنافي الصادر بتاريخ ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٨ أن المطعون عليها أقامت دعاوها الأولى رقم ١٠٠٦ لسنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية طالبة التطلق للضرر وقضى برفضها نهائياً



لعجزها عن الإثبات ، ثم أقامت دعواها الحالية رقم ١٠٤٧ لسنة ١٩٦٦ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية بنفس الطلبات وقضى فيها ابتدائياً بالتطبيق وألقى هذا الحكم استئنافاً لعدم اطمئنان المحكمة لأقوال شهودها ، ثم قرر الحكم أنه يرى بعث حكيم لمعجز المطعون عليها عن إثبات دعواها الثانية ، وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ قد ناقش تقارير الحكيم الأولين والحكيم الآخرين ثم أضاف قوله ” كما أنه من ناحية أخرى لا يمكن اعتبار امتناع الزوجة عن عودة الحياة الزوجية إساءة من جانبها ، ذلك أنه لكي يعتبر الأمر إساءة من جانب الزوجة يجب أن يصدر منها قول أو فعل تنسب به إلى الزوج وإلى الحياة الزوجية ذاتها بغرض إيجاد وسيلة للتخلص من هذه الحياة الزوجية التي لا ترغب في استمرارها ، فإذا كان الثابت هو أن الزوج لم ينسب إليها إساءة ما ولم يقل بخطأ صدر منها بل اقتصر قوله على الرغبة في استئناف الحياة الزوجية وقيام الزوجين معا برعاية ابنهما فإنه لا يمكن القول بأن الزوجة هي المتسببة في الخلاف أو أن الإساءة منها ... “ ، وكان ما انتهى إليه هذا الحكم من نفي الخطأ في جانب المطعون عليها ليس فيه تعارض مع الحكم الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٨ والحكم في الدعوى السابقة إذ اقتصر على القضاء برفض دعوى التطبيق لمعجز المطعون عليها عن الإثبات ولم ينسب إليها خطأ ما ، ولما كان يبين مما سلف أن محكمة الاستئناف بعد أن ألغت حكم محكمة أول درجة بالتطبيق قد مضت في نظر الدعوى وقضت بعث الحكيم تطبيقاً لما يوجبها القانون على النحو سالف البيان ، وهو ما أبرزه الحكم المطعون فيه بقوله ” لا يفوت المحكمة وهي تقضى بالتطبيق إعمالاً لهذه المواد أن تشير إلى أن حكمها الصادر بجلسته ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٨ بإلغاء حكم التطبيق إنما مبناه كما وضع في الأسباب المكملية للنطق بعدم كفاية البيئة القائمة على القول بإضرار الزوج بزوجه بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، ونتيجة لهذا صدر الحكم بتعيين الحكيم فالحكم بإلغاء التطبيق لم يكن منهاياً للمصومة ولا قاطعاً فيها وإنما كان نتيجة لعدم ثبوت الضرر بالبيئة ، فسارت إجراءات التحكيم بعد ذلك وفقاً للقانون “ ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بهذين السهين يكون في غير محله .



وحيث أن حاصل النعى بالسببين الثنائي والثالث أن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه بالتطبيق على سند من القول بأن الحكمين الآخرين عجزا عن الاتفاق على رأى معين في التعرف على أسباب الشقاق بين الزوجين شأنهما في ذلك شأن الحكمين الأولين، وأن الحال بهذه المثابة يعتبر مجهلا يتعين معه القضاء بالتطبيق وفق المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه طبقا للمادة الحادية عشرة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ — ومصدره المذهب المالكي — إذا قضت المحكمة ببعت الحكمين فإنها تكون قد فوضت الأمر إليهما وليس لها أن تتدخل في أية دراسة موضوعية أو أن تستنتج خلاف ما يراه الحكمان بل يتعين عليها أن تحكم بما قرراه ، وقد ثبت من تقرير الحكمين الأولين والآخرين أنهما اختلفا ولم يقررا بجهالة الأمر فما كان للحكم أن يستنتج الجهالة من اختلافهما إذ الجهالة يقررها الحكمان لأن ولاية الحكم أو بعت لهما، ويكون الحكم بذلك قد خلط بين الجهالة وهي الحالة التي يقضى فيها بالتفريق وبين اختلاف الحكمين وهي الحالة التي يقضى فيها بتكليف الحكمين بمعاودة البحث طبقا للمادة العاشرة من القانون المذكور ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالتطبيق على خلاف رأى الحكمين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بأن " على الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبذلا جهدهما في الإصلاح فإن أمكن على طريقة معينة قرراها " ، وفي المادة التاسعة على أنه " إذا عجز الحكمان عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج أو منهما أو جهل الحان قررا التفريق بطلقة بائنة " ، وفي المادة العاشرة على أنه " إذا اختلف الحكمان أمرهما القاضي بمعاودة البحث فإن استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما " ، وفي المادة الحادية عشرة بأن " على الحكمين أن يرفعا إلى القاضي ما يقررانه وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه " يدل على أن المشرع خول الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبذلا جهدهما في الإصلاح ، فإن أمكن على طريقة معينة قرراها ، وإذا عجزا عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج أو من الزوجين معا أو جهل الحال ولم يعرف من أى جانب كانت الإساءة قررا التفريق بينهما بطلقة بائنة . وإذا اختلف الحكمان أمرهما

القاضي بمعاودة البحث ، فان استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما وعلى الحكيم أن يرفعا إلى القاضي ما يقرران وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه . وهذه الاحكام مستمدة من فقه المالكية ومن المنصوص عليه فيه أن الحكيم طريقهما الحكم لا الشهادة ولا الوكالة ولو كانا من جهة الزوجين لأن الحكم في الافة هو الحاكم ، فان اتفق الحكمان نفذ حكمهما ووجب على الحاكم إمضاؤه من غير تعقيب ولو خالف مذهبه ، وإن اختلفا فطلق أحدهما ولم يطلق الآخر فلا يكون هناك فراق لأن إلى كل واحد منهما ما إلى صاحبه باجتماعهما عليه ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى اختلاف الحكيم الأولين وتكليفهما بمعاودة البحث واستمرار الخلاف بينهما أورد مايلي ” فأصدرت المحكمة بتاريخ ٥ من أبريل ١٩٧٠ حكما ثانيا باعتبار ... ..  
حكما عن المستأنف / الطاعن - و ... ..  
حكما عن المستأنف عليها - المطعون عليها - لأداء ذات المهمة ... وجاء في ذيل تقريرهما فقرة خاصة بالحكم عن الزوجة أنه يرى أن الخلف مبعثه الزوج وهو مصدره والمتسبب فيه وأن الحياة أصبحت مستحيلة مما يرى معه الحكم المذكور انفريق ، ثم تقدم الحكمان معا بمذكرة في ٢٨ من أبريل ١٩٧٠ برأى حكم الزوجة على النحو سالف الذكر ورأى حكم الزوج أن سبب عدم عودة الحياة الزوجية هو عند الزوجة وأنه لا سبيل إلى التفرقة بينهما ، وقال في مذكرة خاصة به مقدمة لجلسة ١٣ من مايو ١٩٧٠ أنه يقصد بعدم وجود سبيل للتفرقة هو عدم وجود المبرر لأن الخلاف القائم مرجعه الزوجة ... ” . ثم انتهى الحكم إلى قوله ” ونتيجة لهذا كله وإذ عجز الحكمان عن إبداء رأى متفق عليه بينهما شأنهما في ذلك شأن سابقيهما تعين الأخذ بالثابت من أعمال الحكيم ، وترى المحكمة من خلافهما أن الحال مجهل وأن الأساءة المساعة من الحياة الزوجية غير معروف من أى منهما صدرت ، ومن ثم يتعين الحكم بالتطبيق أعمالا لنص المواد من ٨ إلى ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ” ، ولما كان الثابت من الحكم أن الحكيم

الأخيرين كسابقيهما اختلفا ولم يقررا بجهل الحال وكان يتعين إزاء اختلافهما أن تكلفهما المحكمة بمعاودة البحث تطبيقا لحكم المادة العاشرة من القانون ، وإذ استنتج الحكم جهل الحال من إختلاف الحكمين وقضى بتطابق المطعون عليهما مع أن المشروع ترك للحكمين التقرير بجهل الحال وبالتفريق بين الزوجين تبعا لذلك على أن يحكم انقاضي بالتطليق حسبما قرراه عملا بحكم المادتين التاسعة والحادية عشرة من القانون ، لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نفيه في هذا الخصوص .

---



## جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حانظ هريدى وعضوية المادة المستشارين :  
محمد سيد أحمد حماد ، وعلى صلاح الدين وأحمد صفاء الدين ، وعبد الغال حامد السيد

( ٦٤ )

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٨ القضائية .

( ١ ) بطلان . ” بطلان الإجراءات ” . دعوى . ” انقطاع سير الخصومة ” .  
نظام هام .

بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع  
الانقطاع لحمايته . ليس الخصم الآخر التمسك بهذا البطلان .

( ٢ ) محكمة الموضوع . ” سلطاتها في تقدير عمل الخبير ” . حكم .  
” تسيب الحكم ” . خبرة .

تمويل المحكمة في قضائها على التقرير الأصلي للخبير محمولا على أسبابه . إفادة ذلك لإطراحها لما  
ورد بملاحقه مخالفا له .

( ٣ ) محكمة الموضوع . ” سلطاتها في تقدير التعويض ” . نقض . ” سلطة  
محكمة النقض ” . تعويض .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة التعويض متى كان غير مقرر في القانون دون معتب .

( ٤ ) دعوى . ” الطلبات في الدعوى ” . تضامن .

المبرة في تحديد طلبات الخصم هي : ” بطلب الحكم له ” . تضمنين صحيفة الدعوى أن مسئولية  
الدعى منهم تضامنية دون طلب الحكم بالتضامن . القضاء بذلك . خطأ .

١ - بطلان الإجراءات التي تم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> بطلان نسيي قرره القانون لصالح من شرع الانقطاع لحمايتهم ، وهم خلفاء المتوفى ، أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون علمهم ، ويصدر الحكم في غفلة منهم ، ومن ثم فلا يجوز للحكم الآخر التمسك بهذا البطلان .

٢ - متى كانت المحكمة قد عولت في قضائها على التقرير الأصلي - فحير - محمولا على أسبابه دون ملحقه كدليل في الدعوى . فإنها لا تكون ملزمة بالرد على المطاعن الموجهة إليه إذ في أخذها به ما يتضمن إطراحها لما ورد بملحقه مخالفا له .

٣ - تحديد قيمة التعويض متى كان غير مقدر في القانون من سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك من محكمة النقض ، مادام قد بين عناصر التقدير وأوجه أحقية طالب التعويض .

٤ - العبرة في تحديد طلبات الخصم هي بما يطلب الحكم له به . وإذا كانت الشركة المطعون عليها الأولى لم تطلب الحكم على الطاعن والمطعون ضده الثاني بالتضامن ، وإنما أشارت في صحيفة افتتاح الدعوى إلى أن مسئوليتهما تضامنية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى رغم ذلك بالتضامن تأسيسا على أن المطعون عليها الأولى طلبت الحكم به في صلب الصحيفة ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

( ١ ) نقض ١٩٧٢/٥/٩ مجموعة المسكوب الثاني . السنة ٢٣ . ص ٨١٩ .

» ١٩٦٧/١/٥ » » » » السنة ١٨ . ص ٩٢ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن شركة مصنع الشرق للأسطوانات — أقامت الدعوى رقم ١١١٦ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة ضد المهندس — .. .. ( الطاعن ) والمقاول — .. .. ( المطعون ضده ) وآخرين — تطلب الحكم عليهما فى مواجهة باقى المدعى عليهم بأن يدفعوا لها مبلغ ١٩٠٩٠ جنيها والمصاريف — وقالت شرحا للدعوى أنها عهدت فى سنة ١٩٥٨ إلى المدعى عليه الأول ( الطاعن ) بوضع تصميم وتحضير الرسوم المعمارية والانشائية لمصنع طبع الاسطوانات والإشراف على التنفيذ — وقام المقاول .. .. بعمل الأساسات وفى مارس سنة ١٩٦٣ — أى بعد خمس سنوات من تشغيل المصنع ظهرت شروخ فى المبنى وهبوط وكسور وتشققات فى الأرضيات والحوائط — ترتب عليها توقف العمل فى المصنع ونقل ماكيناته وآلاته إلى مصنع آخر — فرفعت دعوى إثبات الحالة رقم ٣١٣٥ سنة ١٩٦٣ . مستعجل القاهرة — وثبت من تقرير الخبير المنتدب مسئولية المهندس والمقاول عن تلك العيوب وإذ حدثت هذه العيوب خلال العشر السنوات من وقت تسليم المصنع فإنهما يسألان عما لحق المدعية من أضرار أديية ومادية وقدرتها بالمبلغ المطالب به وطلب المدعى عليه الأول ( الطاعن ) رفض الدعوى بمقولة أنه اقتصر على وضع التصميم — دون أن يكلف بالرقابة على التنفيذ فلا يسأل إلا عن العيوب الناشئة عن التصميم — بينما القى المدعى عليه الثانى ( المقاول ) المسئولية على عاتق المدعى عليه الأول وحده — لأنه المهندس الذى وضع التصميم وعمل الجلسات وأن هبوط الأرض يرجع إلى تسرب المياه — وسوء استعمال المبنى ووضع الماكينات والآلات بدون حشو وتاريخ ١٩٦٥/١٢/٧ حكمت المحكمة بالزام — المدعى عليهما الأولين ( الطاعن والمطعون ضده ) الثانى



متضامنين بأن يدفعاً للشركة المدعية خمسة آلاف جنيه — استأنف المدعى عليه النأى (المقاول) هذا الحكم طالبا إلغاءه والقضاء بإخراجه من الدعوى — واحتياطيا برفضها — وقيد الاستئناف برقم ١٧٥ سنة ٨٣ ق القاهرة — كما استأنفه المدعى عليه الأول — (الطاعن) طالبا إلغاءه والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة أو رفضها موضوعا — وقيد الاستئناف برقم ١٩٦ سنة ٨٣ ق القاهرة وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين — حكمت بتأريخ ٩٦٨/٢/٢٦ — برفضها وتأيد الحكم المستأنف — وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض — وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطابت نقض الحكم في خصوص السبب الأول .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل أولها — مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والقصور في التسييب — بيان ذلك يقول الطاعن — أنه دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة استنادا إلى أن العقد أساس الدعوى قد تم بينه وبين ... .. ولم يثبت أنه كان نائبا عن المطعون عليها الأولى وأنه لا يضاف على الشركة هذه الصفة قول الحكم بأن المصنع موضوع الدعوى قد تأسس وعين مفوض لإدارته تولى رفع دعوى إثبات الحالة التى اختصم فيها ... .. ووافق على طلباته فيها — ولم يعترض على صفته في رفعها إذ ليس من شأن ذلك أن ينقل للشركة ما تولد عن العقد من حقوق .

وحيث أن هذا النعى مردود — ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع على قوله "أنه ثبت من الأوراق ومن دفاع المستأنف عليها الأولى — أن المصنع منازع النزاع قد صدر قرار بإنميحه وعين عليه مندوب مفوض هو الاستاذ ... .. الذى رفع الدعوى رقم ٣١٣٢ سنة ١٩٦٣ مستعجل القاهرة — بإثبات حالة المصنع ضد المستأنفين وآخرين من بينهم ... .. الذى لم يبد أى اعتراض على صفة المفوض كما وافق على الحكم له بطلباته ... .. فإن شركة مصنع الشرق للاستطوانات إذ أقامت الدعوى — المستأنف حكمها عن طريقها ... .. المندوب المفوض بإدارتها فتكون الدعوى قد رفعت ممن له صفة في رفعها " لما كان ذلك — وكان ما استخلصه

الحكم له أصله الثابت في الأوراق وسائغا ويكفى لحمل قضائه فان النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والقصور في التسبيب إذ صدر الحكم الابتدائى لصالح الشركة برغم انقضائها وفقدانها أهلية الوجوب قبل صدوره — مما يجعل الحكم باطلا بطلانا مطلقا — وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى القول بأن هذا البطلان نسبي دون أن يتحقق من سببه — فانه يكون فضلا عن مخالفته القانون ميبيا بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود — ذلك بأن بطلان الاجراءات التى تم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي قرره القانون لصالح من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته — وذلك حتى لا تتخذ هذه الاجراءات دون علمهم ويصدر الحكم في غفلة منهم ومن ثم فلا يجوز للخصم الآخر التمسك بهذا البطلان لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر — وكان الطاعن قد اخضع في الاستئناف — لشركة الاجرة — فلان النزاع عن الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث الخطأ في الإسناد والقصور في التسبيب ذلك أن الحكم المطعون فيه حصر أسباب مسئولية الطاعن في ثلاث أمور نقلا عن تقرير الخبير أولها : — أنه لم يحدد بعد عمل الجسة — أطوال الخرازيق — إذ لم يظهر في الرسومات والأوراق المقدمة إنه قام بذلك وهو ما تفاه الطاعن مستندا إلى النص على تلك الأطوال في عقد المفاولة — مما دعا الخبير إلى وضع ملحق للتقرير — أطرح فيه هذا السبب إلا أن المحكمة الابتدائية استبعدته بحجة تقديمه بعد الميعاد المحدد لتقديم المذكرات — وأغفلت محكمة الاستئناف الرد عليه — رغم التمسك به في صحيفة

الاستئناف وثانيها — إن الطاعن لم ينبه صاحب المصنع إلى أن أطوال الخوازيق غير كافية لأن دلمه بما أسفرت عنه الجلسة لا يستتبع علمه، بحقيقة الأطوال بعد التنفيذ. وثالثها — إن الطاعن لم يأمر بانزال الخوازيق إلى طبقة الرمل وتركها معلقة في الردم بالرغم من توقيعه على عقد المفاوضة بما يفيد الإشراف على التنفيذ — إلا أنه لم يقيم بهذه المهمة — بعد أن أعفاه رئيس العمل منها — ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفوع الجوهرى مما يعيبه بالقصور والخطأ فى الإسناد .

وحيث إن هذا النعى بجملة مردود — ذلك أن المحكمة بعد أن عرضت لدفاع الطاعن الذى يستند فيه إلى مالحق التقرير — اقامت قضاءها بمسئولية الطاعن على ما تضمنه التقرير الاصلى — وبذلك تكون قد عرّلت فى قضائها على التقرير الاصلى محمولا على أسبابه — دون ملاحقه كدليل فى الدعوى — وهى بعد لا تكون ملزمة بالرد على المضاعن الموحية إليه إذ فى أخذها به ما يتضمن إطراحها لما ورد بالملاحق مخالفا له .

وحيث إن حاصل السبب الرابع — القصور فى التسبيب ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أيدى فيه الحكم المطعون فيه أضاف إلى مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيهه التى قدرها الخبيران مقابل اصلاح المبنى مبلغ ٣٠٠٠ جنيهه بمقولة أنه مقابل تعطّل المصنع فى فترة الإصلاح وتلفقات نقل الآلة وإعادة ثانياً فى حين أن الشركة لم تقدم الدليل عما ما تكبدته من تلفقات مما كان يترتب عليه رفض طلب التعويض — أو اتخاذ ما يلزم نحو التحقق من إنفاق هذا المبلغ رغم تمسك الطاعن بهذا الدفوع إلا أن الحكم المطعون فيه سائر الحكم الابتدائى بمقولة أن مبلغ الـ ٣٠٠٠ مقابل تكاليف نقل المصنع وإعادة ثمة ومالحق الشركة من خسارة — وما فاتها من كسب فضلا عما أصابها من أضرار أدبية — فى حين أن الحكم الابتدائى — قد استبعد عنصر الضرر الأدبى وهو ما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم الابتدائى خلص إلى تقدير مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لتغطية كل التكاليف المناسبة من فك الماكينات والآلات القائمة بالمصنع المتصدع ومصاريف نقلها إلى المصنع المؤقت وإعادة ثمة ومالحق



المصنع من خسارة خلال مدة التوقف وما فاتته من كسب . ولتغطية ما لحق الشركة من اضرار اديبة نتجت من تصدع المبنى — وعدم تلبية حاجة الأسواق في الوقت الملائم — لما كان ذلك وكان تحديد قيمة التعويض متى كان غير مقرر في القانون من سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك من محكمة النقض — مادام قد بين عن صر التقدير وأوجه أحقية طالب التعويض — فإن الحكم المطعون فيه إذ — قضى بتأييد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص وأحال إليه في أسبابه لا يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن حاصل السبب الخامس مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ذلك أن الشركة المطعون عليها الأولى إن كانت قد تحدثت في صحيفة افتتاح الدعوى عن تضامن المهندس والمقاول في المسؤولية إلا أنها لم تضمن طلباتها الختامية الحكم عليهما متضامنين بالمبلل المطالب به وإذا قضى الحكم بإلزامهما متضامنين فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله — ذمك أنه وأن كانت الشركة ( المطعون سدها الأولى ) قد أشارت بصحيفة افتتاح الدعوى إلى أن مسؤولية الطاعن والمطعون ضده الثاني مسؤولية تضامنية إلا أنها لم تطالب الحكم عليهما بالتضامن — ولما كانت العبرة في تحديد طلبات الخصم هي بما يطلب الحكم به — وكانت الشركة لم تطالب الحكم على الطاعن والمطعون ضده الثاني بالتضامن فإن الحكم المدعى فيه إذ قضى رغم ذلك بالتضامن تأسيساً على أن المدعية طالبت الحكم به في صلب الصحيفة رغم أنها لم تطالب ذلك — يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه في هذا الخصوص . ولما كان الموضوع صافياً للفصل فيه — ولما تقدم بتعين إلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إلزام الطاعن بالمبلغ المحكوم به بالتضامن مع المطعون ضده الثاني .

## جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٤

بقيادة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ مريدى وحضرة السادة المستشارين :  
محمد سيد أحمد حماد ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد صفا الدين ، وعز الدين الحسينى

( ٦٥ ) .

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٨ القضائية .

( ١ ) نقص . " إعلان الطعن " . إعلان . بطلان .

على نظام مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير فى الصفة ليعلم بالطعن من يوم يصح  
اختصاصه قانوناً بصفته . م ٢٨٣ مرافعات سابق . وفاة الخصم . وجوب توجيه إعلان الطعن  
إلى ورثته جملة ولا كان باطلا .

( ٢ ) أوراق تجارية . " التظهير المغيب " . دعوى . " شروط قبض  
الدعوى . الصفة " . وكالة .

التظهير المغيب يعتبر توكيلاً للظهير إليه فى قبض قيمة السند . م ١٢٥ من قانون التجارة للظهير  
إليه مقامات المدين باسمه خاصة وإن كان ذلك لحساب المظهر .

( ٣ ) أوراق تجارية . " رجوع الحامل على المظهر " .

رجوع الحامل على المظهرين وضمانهم الاحتياطين لإجراءاته . إعفاء الحامل من كل أو بعض  
هذه الإجراءات بالاتفاق على شرط الرجوع بلا مصاريف . جواز ورود هذا الشرط فى ذات  
الورقة التجارية أو فى ورقة مستقلة مريبها أو ضمناً .

١ — مفاد نص المادة ٣٨٣ من قانون المرافعات السابق — والذي تم  
الطعن فى غرضه — أن على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة  
أو تغيير فى الصفة ليعلم بالطعن من يوم يصح اختصاصه قانوناً بصفته ، فإن وجد

أن خصمه قد توفي كان عليه إعلان ورثته جملة بتقرير الطعن في الميعاد المقرر قانونا . وهو طبقا للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق ، والمنطبقة على الطعن الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن ، وهذا الإجراء من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إقفالها بإعلان الطعن . وإذا كان يبين من صورة تقرير الطعن المعانة للطعون عليهم أن المطعون عليه الثالث أجاب المحضر الذي قام بإجراء الإعلان بأن والده المطعون عليه الرابع توفي منذ شهرين سابقين على الإعلان ، ولم تقم الطاعنة بتوجيه الطعن إلى ورثة المطعون عليه جملة فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة له دون باقي المطعون عليهم لأن موضوع الدعوى قابل للتجزئة .

٢- التظهير المعيب يعتبر — على ما قضى به المادة ١٣٥ من قانون التجارة توكيلا للمظهر إليه في قبض، قيمة السند ، وإذا كان المظهر إليه وكيلا في القبض والتحصيل ومكلفا بتقديم حساب للمظهر عن المبالغ التي قبضها والمصاريف التي أنفقها ، وهو ما عبرت عنه المادة المذكورة بقولها ان "عليه أن يبين ما أجراه مما يتعلق بهذا التوكيل" فقد وجب إعمالا لمضمون هذه الوكالة وتمكيننا للمظهر إليه من الوفاء بالتزاماته قبل المظهر أن يسلم له بمقاضاة المدين باسمه خاصة وإن كان ذلك لحساب المظهر .

٣- إنه وإن أوجب القانون لرجوع الحامل على المظهرين وضمائمهم الاحتياطين تحرير احتجاج عدم الدفع في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق ، وإعلان الاحتجاج وورقة التكليف بالحضور إلى من يريد الرجوع عليه منهم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تحرير الاحتجاج ورتب على إهمال أى من هذه الإجراءات سقوط حقه في الرجوع إلا أنه يجوز إعفاء الحامل من كل أو بعض هذه الواجبات بالاتفاق على شرط الرجوع بلا مصاريف ، والذي قد يرد بذات الورقة التجارية أوفى ورقة مستقلة ، كما قد يكون صريحا أو ضمنيا يستخلص من قرائن الحال فإذا لم يتخذ الحامل أيا من هذه الإجراءات التي أعفى منها بهذا الشرط ، فإنه لا يجوز للمظهر أو ضامنه الاحتماء بالسقوط "المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ وما بعدها من قانون التجارة" (١)

(١) قض ١٩٧١/٥/٢٠ مجموعة المكتب الثاني . السنة ٢٢ . ص ٦٥٩ .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتحصل في أن شركة مصر للتجارة الخارجية أقامت الدعوى رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٦٣  
تجارى كلى القاهرة ضد ... .. و ... .. و ... ..  
... .. وشركة مصر للتأمين ومدير إدارة الأموال التي آلت إلى  
الدولة طالبة الزام المدعى عليهما الأول والثاني بصفتهما مدينين والثالث والرابعة  
والخامس بصفتهن ضامنين متضامين بأن يدفعوا لها مبلغ ١١٥٠ ج والفوائد بواقع  
٧ ٪ سنويا ابتداء من تاريخ تحرير احتجاجات عدم الدفع حتى تمام السداد  
وبالزام المدعى عليه الأخير بأن يدفع لها هذا المبلغ وفوائده من الأموال التي آلت  
من ... .. إلى الدولة وقالت شرحا للدعوى أنه بموجب وثيقة التأمين  
رقم ٦٢١ لسنة ١٩٦٠ تعهدت شركة البحر الأسود والباطيق للتأمينات العامة  
التي أدمجت في شركة مصر للتأمين بضمان سداد السندات الاذنية التي يظهرها  
... .. للشركة المدعية وإعمالا لشروط الوثيقة ظهور المؤمن له ... ..  
... .. لصالحها عدة سندات اذنية مسحوبة على بعض عملائه بعد أن تعهدت  
شركة التأمين كتابة بضمان سدادها ومن بينها السندات المسحوبة بتاريخ  
١٢/٤/١٩٦٠ على المدعى عليهما الأول والثاني بضمان المدعى عليه الثالث والبالغ  
عدد ١٠ سندات قيمتها الإجمالية ١١٥٠ جنيا ولما لم يتم المدينون بسدادها  
حررت في الميعاد احتجاجا بعدم الدفع عن كل سند أرفقته به وظهرت هذه  
السندات إلى شركة التأمين لتقوم بسداد قيمتها وإذا امتنعت وباقى المدعى عليهم  
عن السداد فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطاياتها ودفعت شركة مصر للتأمين  
بأن حق الشركة المدعية قبلها بصفته ضامنة احتياطية قد سقط بسقوط حق  
الأخيرة في الرجوع على المظهر المضمون ... .. إذ لا يملك الحامل  
الرجوع على المظهر أو ضامنه الاحتياطي إلا إذا قام بالواجبات التي فرضها عليه

قانون التجارة من إعلان المدين الأصلي باحتجاج عدم الدفع خلال اليوم التالى لايعاد الاستحقاق ورفع الدعوى على المظهر وضامنه الاحتياطى خلال ١٥ يوما من تاريخ الاحتجاج وهو ما أهملت الشركة المدعية اتباعه فضلا عن أن التزامها قد انقضى بانقضاء دين المضمون والغاء السندات الإذنية بمقتضى الاتفاق المبرم بين المدعى طبعها الأول والثانى وبين ... .. بفسخ عقد البيع الذى تمثل السندات قيمة باقى الثمن الوارد به وفى ١٩٦٧/٥/٢١ حكمت المحكمة بالزام المدعى عليهم الأول والثانى بصفتهم مدينين والثالث بصفته ضامنا متضامنا معهما والرابع والخامس بصفتهم ضامين متضامين بأن يدفعوا إلى الشركة المدعية مبلغ ١١٥٠,٠ جنيها والفوائد بواقع ٧٪ سنويا من تاريخ تحرير البروتستات حتى تمام السداد . استأنفت شركة مصر للتأمين هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إغائه ورفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ٤٢٤ لسنة ٨٤ قضائية . وفى ١٩٦٨/٥/٢١ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وطعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطالبت عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون عليه الرابع ... .. وبقبوله بالنسبة لباقي المطعون عليهم ورفض الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون عليه الرابع أن المطعون عليه الثالث أجاب المحضر عند قيامه بإعلان تقرير الطعن بوفاة والده المطعون عليه المذكور ووقف الأمر عند هذا الحد فلم توجه الطاعة الطعن إلى ورثته .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك إن المادة ٣٨٣ من قانون المرافعات السابق واندى تم هذا الطعن فى ظله قد قضت بأن "موت المحكوم له أثناء مياد الطعن يجيز لخصمه إعلان الطعن إلى ورثته جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك فى آخر وطن كان مورثهم ومتى تم إعلان الطعن على الوجه المتقدم وجب إعادة إعلانه لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو فى موطن كل منهم قبل الحلية المحددة لنظر الطعن أو فى ايعاد الذى تحدده المحكمة لذلك" ومفاد ذلك أنه على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصوصه من وفاة أو تغيير فى الصفة ليعلن

بالطعن من يصح اختصاصه قانونا بصفته فإن وجد أن خصمه قد توفي كان عليه إعلان ورثته جملة بتقرير الطعن في الميعاد المقرر قانونا وهو طبقا للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق والمنطبقة على الطعن الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وهذا الإجراء من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إفعالها بطلان الطعن . لما كان ذلك وكان يبين من صورة تقرير الطعن المعلنة للطعون عليهم أن المطعون عليه الثالث أجاب المحضر الذي قام بإجراء الإعلان بأن والده المطعون عليه الرابع قد توفي منذ شهرين سابقين على الإعلان في ١٩٦٨/٧/٣٠ ولم تقم للطاعة بتوجيه الطعن إلى ورثة المطعون عليه جملة فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة له دون باقي المطعون عليهم لأن موضوع الدعوى قابل للتجزئة .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة بحجة إن لشركة مصر للتجارة الخارجية المظهر إليها تظهيراً معيباً أن ترفع دعوى المطالبة بقيمة السندات المظهرة على هذه الصورة باسمها دون حاجة إلى رفعها بالوكالة عن المظهر ... .. وهذا الذي قرره الحكم يخالف لحكم المادة ١٣٥ من قانون التجارة ذلك أنه لا يكون للمظهر إليه في التظهير الناقص إلا صفة الوكيل بالحصول فلا يحق له أن يرفع الدعوى باسمه بل بهذه الصفة .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله « أنه لا يجدى المستأنفة النعي على التظهير الصادر للمستأنف عليها الأولى بأنه تظهير توكيلي غير ناقل للملكية لأن هذا التظهير المعيب في ذاته يخول للمستأنف عليها الأولى وهي شركة مصر للتجارة الحق في أن ترفع دعوى المطالبة باسمها دون أن ترفعها بالوكالة عن المظهر ... .. » وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أن التظهير المعيب يعتبر على ما تقضى به المادة ١٣٥ من قانون التجارة — توكيلاً للمظهر إليه في قبض قيمة السند وإذا كان المظهر إليه وكيلًا في القبض والتحصيل ومكتفياً بتقديم حساب للمظهر عن المبالغ التي قبضها والمصاريف التي ألقاها وهو ما عبرت عنه المادة المذكورة



بقولها إن عليه أن يبين ما أجراه مما يتعلق بهذا التوكيل فقد وجب إعمالا لمضمون هذه الوكالة وتمكيننا لأظهر إليه من الوفاء بالتزاماته قبل المظهر أن يسلم له بمقاضاة المدين . باسمه خاصة — وإن كان ذلك لحساب المظهر .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد الاستدلال من وجوه (أولها) أنه أستدل من خلو وثيقة التأمين من نص صريح بوجوب اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المواد ١٤١ و ١٦٤ و ١٦٥ من قانون التجارة قرينة على أنها تضمنت شرط الرجوع بلا مصاريف في حين أن هذا الشرط لا يفترض إنما يجب النص عليه صراحة إذ أنه استثناء من القواعد العامة التي توجب قيام حامل الورقة التجارية باتباع إجراءات الرجوع ما لم يتفق صراحة على إعفائه منها و (ثانيها) أن القول بأن البند السادس من وثيقة التأمين يؤيد ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من وجود شرط الرجوع بلا مصاريف يتنافى مع مدلول هذا البند ومع إرادة الطرفين إذ أن ما ورد فيه من اشتراط قيام الشركة المطعون عليها الأولى — في حالة عدم الوفاء بقيمة السند — بتظهيره إلى شركة التأمين الطاعنة تظهيراً ناقلاً للملكية و بارساله إليها مرفقاً به ورقة البرتستو وصداد قيمته إلى "البنك" حدا أية رسوم أو مصاريف أخرى ينصرف إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على دعوى الرجوع كإعلان البرتستو وإقامة الدعوى في المواعيد وبالأوضاع المقررة في قانون الصرف وإلا سقط حق الشركة المطعون عليها الأولى في الرجوع على شركة التأمين و(ثالثها) أن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن شركة التأمين الطاعنة ضامنة احتياطية للدينين ومن ثم يكون للشركة المظهر إليها المطعون عليها الأولى الحق في مطالبتها بقيمة السندات دون اتباع الإجراءات المقررة لدعوى الصرف أخذاً بما جاء في البند السادس من وثيقة التأمين من الترام شركة التأمين بدفع قيمة السندات عند عدم الوفاء بها في ميعاد استحقاقها مشوب بالفساد في الاستدلال ذلك أن الضمان الاحتياطي يرتب التراماً صرفياً بقيمة الورقة التجارية في حالة امتناع المدين عن الوفاء في الميعاد المذكور ويكون لها الرجوع بقيمتها على المظهر والمدين معا . أما وقد أهملت الشركة المطعون عليها الأولى في اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المواد ١٤١ و ١٦٤ و ١٦٥ من قانون التجارة

فإنها تكون قد اسقطت حقها في دعوى الصرف ولا يحق لها بالتالي الرجوع على شركة التأمين الطاعة .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن القانون وإن أوجب لرجوع الحامل على المظهريين وضمائمهم الاحتياطين تحرير احتجاج عدم الدفع في اليوم التالي لمواد الاستحقاق وإعلان الاحتجاج وورقة التكليف بالحضور إلى من يريد الرجوع عليه منهم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تحرير الاحتجاج ورتب على إهمال أي من هذه الإجراءات سقوط حقه في الرجوع إلا أنه يجوز إعفاء الحامل من كل أو بعض هذه الواجبات بالاتفاق على شرط الرجوع بلا مصاريف والذي قد يرد بذات الورقة التجارية أو في ورقة مستقلة كما قد يكون صريحا أو ضمنا يستخلص من قرائن الحال . فإذا لم يتخذ الحامل أيًا من هذه الإجراءات التي أعفى منها بهذا الشرط فإنه لا يجوز بظهور أو ضمانة الاحتماء بالسقوط ( المواد ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٥ وما بعدها من قانون التجارة ) وإذا خاف المحكم المطعون فيه أن "النصوص الواردة في عقد التأمين موزوع الزاع قد تضمنت شرط الرجوع بلا مصاريف انتهى معنى الحامل من تبرع الإجراءات التي نص عليها قانون التجارة في المواد ١٤١ و ١٦٤ و ١٦٥ .." بما نصت عليه المادة السادسة من الوثيقة من أنه عند عدم الوفاء بقيمة أن كميالية في تاريخ استحقاقها يقوم بتظهيرها لأمر الشركة تظهيراً فاقلاً لملكية ورسائلها مرفقة بها ورقة البروتستو وتولى شركة التأمين دفع قيمة الكميالية للبنك عدا أية مصاريف أخرى . ولا يستلزم عقلاً أن يكون قصد طرئ الوثيقة قد انصرف إلى التزام شركة مصر للتجارة الخارجية بالإجراءات المذكورة أعلاها في المواد ١٤١ و ١٦٤ و ١٦٥ تجاري في الوقت الذي تسلم فيه الكميالية لشركة التأمين لتحصيل قيمتها منها إذ كيف يتسنى لشركة أن ترفع الدعوى على المدين دون أن يكون تحت يدها سند الدين المشروط أن يكون تحت يد المؤمن له دورها " وكان هذا الاستخلاص سائفاً ومما تحمله عبارة البند السادس المشار إليه ولا خروج منه على المعنى الظاهر لها فإن النعي على المحكم بكل ما تضمنته هذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على ما دفعت به الطاعة من أن التظهير الصادر إلى شركة مصر للتجارة الخارجية من ... .. معيب لخلوه من ذكر تاريخ صدوره ومن ثم يجوز لها — أى للطاعة — أن تحتج قبل الشركة بالدفع التي لها قبل المظهر بوصفها ضامنة احتياطية له . وإذ كانت وثيقة التأمين المبرمة معه لا تجيز له مطالبتها بقيمة السندات التي ظهرها تظهيرا توكليا للشركة المذكورة فلا يجوز للأخيرة أن تطالبها بها . فضلا عن التماسخ الذي تم بين المظهر وبين الدائنين الأصليين المطعون عليهم الثالث والرابع والخامس عن التعاقد الذي كان مبرما بينهم وحررت السندات الأذنية تنفيذا له ومن ثم لم يعد للمظهر الحق في مطالبتهم وبالتالي مطالبة الطاعة بقيمتها وهو دفاع جوهري من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الحكم في الدعوى .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالزام الشركة الطاعة بالمبلغ المطالب به على قواه " أن الشركة المستأنفة ملتزمة قبل شركة مصر للتجارة الخارجية في سداد السندات الأذنية موضوع الدعوى المظهرة للأخيرة من ... .. المستأنف عليه الثاني بموجب وثيقة التأمين موضوع النزاع وكانت المستأنفة لم تذكر أنها اعتمدت السندات الإذنية الصادرة من المدينين الأصليين وضامتهما وهما المستأنف عليهم الثالث والرابع والخامس وكان التأمين قد رتبته المستأنف عليه الثاني ... .. لصالح شركة مصر للتجارة الخارجية عند امتناع محرر السند عن الدفع " وكانت هذه الدعامة تكفى لحمل الحكم فإن ما نشيره الشركة الطاعة بشأن التزامها كضامنة احتياطية في السندات الإذنية محل النزاع أيا كان وجه الرأي فيه وما نعت به على الحكم المطعون فيه من عدم الرد على دفاعها في هذا الشأن يكون غير منتج ولا جدوى منه .



## جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ درهوى ومضوية السادة المستشارين :  
محمد سيد أحمد حداد ، وعلى صلاح الدين عز الدين الحسيني ، ومبدئاً لجمال حامد

(٦٦)

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) نقض " أسباب الطعن . السبب الجديد " .

عدم تقديم ما يدل على التمسك بدفاع معين أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التعدي بهذا  
الدفاع أمام محكمة النقض .

(٢ و ٣) شركات . " شركات التضامن " . موظفون . تاجر . " صفة  
التاجر " . إفلاس .

(٢) الشريك المتضامن في الشركة التي تزاول التجارة على سبيل الاحتراف . تاجر بالمعنى  
النافذ . لا يمنع من ذلك كونه موظفاً ممن تحظر القوانين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة .

(٣) في الحكم ما ادعاء أحد الشركاء المتضامنين — وهو من موظفي شركات القطاع  
العالم من بيع حصته في شركة تجارية وانسحابه منها . فضاؤه بأشهار إفلاسه على هذا  
الأساس لاخطأ .

١ — متى كان الطاعن لم يقدم ما يدل على سبق تمسكه — بدفاع معين — أمام  
محكمة الموضوع فإنه لا يجوز له التعدي به أمام محكمة النقض .

٢ — وصف التاجر يصدق على الشريك المتضامن في الشركة التي تزاول التجارة  
على سبيل الاحتراف ، ولا يحول دون اعتباره تاجراً أن يكون موظفاً ممن تحظر  
القوانين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد نفى ما أدعاه أحد الشركاء المتضامن - وهو من موظفي شركات القطاع العام - من بيع حصته في شركة تجارية وأنسحابه منها ، وقضى بإشهار إفلاسه على هذا الأساس ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن ... .. ( المطعون عليه الساج ) أقام الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٦٤ إفلاس القاهرة ضد الطاعن والمطعون عليهم السنة الأولى طالبا القضاء بإشهار إفلاسهم وتحديد يوم ١١/٤/١٩٦٣ تاريخا لتوقفهم عن الدفع وقال فى بيانها أن إيفا انجلونيكيثا جور جبارسى حول له الدين الذى يدين به المدعى عليهم الأربعة الأول والثابت بعقد الصلح المصدق عليه فى الدعوى رقم ٤٨١٦ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة وأعلنهم بهذه الحوالة إلا أنهم لم يسددوا له الباقي منه وقدره ٢٩٣٠ ج والذى استحق بتمامه لتخلفهم عن سداد الأقساط ابتداء من القسط المستحق فى ١٠/٤/٦٣ طبقا لنصوص عقد الصلح المذكور ولما كان باقى المدعى عليهم شركاء متضامنين فى الشركة التى يمثلها المدعى عليه الأول وكانوا هم وباقى المدعى عليهم قد توقفوا عن دفع ديونهم فقد أقام المدعى بطليته السابقة كما أقام ... .. ( المطعون عليه الثامن ) وآخرون الدعوى رقم ١٠٨ سنة ١٩٦٥ إفلاس القاهرة ضد الطاعن والمطعون عليهم الأربعة الأول طالبين القضاء بإشهار إفلاس شركة وادى النيل للتجارة وتقسيم الأراضى التى يمثلها المدعى عليه الأول وباقى المدعى عليهم باعتبارهم شركاء متضامنين فيها وتحديد يوم ١٧/٩/١٩٦٤ تاريخا لتوقفهم عن الدفع وقالوا فى بيانها أنهم يدانسون الشركة

التي يمثلها المدعى عليه الأول في مبلغ ٣٢٩٧٠ جنيها و ٨٩٣ مايا حكم لهم به مع فوائده في الدعوى رقم ٨٥٠ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى القاهرة ولما توقفت عن سداده أقاموا الدعوى بطلباتهم السابقة وطلب المطعون عليهما السادس والتاسع وبنك بور سعيد قبولهم خصوما متضمنين لمدعى فيها وفى ١٢/٦/١٩٦٥ قدم الطاعن والمطعون عليهم الأول والثالثة والرابع طلب الصلح الواقي رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ طالبين الحكم بقبوله شكلا والأمر بافتتاح إجراءات الصلح الواقي عارضين سداد ٥٠٪ من الديون مقسطة على ١٤ شهرا بضمان الشركاء وأموال الشركة وعند نظره طلب المطعون عليهم من السابع تلافير قبولهم خصوما ثالثا فيه ودفعوا بعدم جواز نظر الطلب السابقة الفصل فيه فى الطلبين رقمى ٣ سنة ١٩٦٥ ، ٥٠ سنة ١٩٦٥ و بعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين ٥٢٧ سنة ١٩٦٤ ، ١٠٨ سنة ١٩٦٥ إفلاس القاهرة بطلب الصلح ليصدر فيها حكم واحد طادت وحكت فى ٣٠/٣/١٩٦٦ فى الطلب رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ واقي (أ) بقبول تدخل كل من .. و .. و .. و .. بصفته وكيل تغطية الشركة المالية العقارية خصوما فى الطلب (ب) و بقبول الدفع بعدم جواز نظر الطلب لسابقة الفصل فيه فى الطلب رقم ٣ سنة ١٩٦٥ صلح واقي القاهرة . وفى الدعويين رقم ٥٢٧ سنة ١٩٦٤ ، ١٠٨ سنة ١٩٦٥ إفلاس القاهرة (أ) بقبول تدخل كل من .. بصفته وكيل لدائى تغطية الشركة المالية والعقارية و .. خصمين فى الدعوى (ب) — وبإشهار إفلاس شركة وادى النيل للتجارة وتقسيم الأراضى والشركاء المتضامنين فيها وهم .. و .. و .. و .. وتحديد يوم ١١/٥/١٩٦٣ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع — واستأنف المطعون عليهم الخمسة الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاءه بكامل أجزائه وقيد استئنافهم برقم ٢٢٨ سنة ٨٣ ق كما استأنفه المطعون عليه الثانى طالبا إلغاءه فيما قضى به من إشهار إفلاسه وما ترتب عليه من آثار وقيد استئنافه برقم ٢٢٩ سنة ٨٣ ق القاهرة واستأنفه الطاعن وحده طالبا إلغاء الحكم الصادر فى الدعويين ٢٢٧ سنة ١٩٦٤ ، ١٠٨ سنة ١٩٦٥ إفلاس القاهرة



فما قضى به بالنسبة لـ ورفض الدعويين وقيد استئنافه برقم ٢٥٤ سنة ٨٣ ق القاهرة وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين الأولين للثالث ليصدر فيهما حكم واحد عادت وحكت في ١٩٦٧/١١/٢٨ أولا — برفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف المرفوع من ... .. و بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلا — ثانيا — بقبول تدخل ... .. خصما منضيا للاستئناف عليهم في طلباتهم — ثالثا — باستجواب المسئناف عليه ... .. وكيل الدائنين ثم حكمت في ١٩٦٨/٦/١١ في موضوع الاستئنافات الثلاثة برفضها وتأييد الحكم المستأنف وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن انطاعن يتعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان لفصور أسبابه الواقعية وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه استند في رفض استئنافه إلى ماقرره من أن ماأثارة — الطاعن من أنه لا شأن له بالشركة لأنه باع حصته فيها بتاريخ ١٩٦٣/٧/٤ مردود عليه بأنه لو كان ذلك صحيحا لما كان من بين الشركاء الذين اشتركوا في تقديم طلب الصلح رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٢ مع أن طلب الصلح مقدم من ... .. بصفته مديرا وحارسا على الشركة التي انفصل عنها ولم يشترك الطاعن في تقديمه كالموقع عليه ولم يعلم عنه شيئا وخلت الأوراق مما يدل على أنه دخل شريكا متضامنا في الشركة بعد انفصاله عنها في ١٩٦٣/٧/٤ .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله " أنه بالنسبة لما أثاره ... .. من أنه لا شأن له بالشركة المذكورة ولا تربطه بها أية رابطة لأنه باع حصته فيها بتاريخ ١٩٦٣/٧/٤ مردود عليه بأنه لو كان ما يذكره صحيحا لما كان من بين الشركاء الذين تقدموا لطلب الصلح الواقع رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٢ إذ يبين من الإطلاع على صحيفة انتاح هذا الطلب إنه أحد الشركاء المتضامنين في الشركة بعد أن أجريت في عقدها عدة تعديلات انتهت إلى تكوينها الجديد وكان هو من بين هؤلاء الشركاء " ويبين من هذا الذي قرره الحكم أن

محكمة الموضوع قد استخلصت من اشتراك الطاعن مع مدير الشركة وباقي الشركاء فيها في تقديم طلب الصلح الواقي في ١٩٦٥/٦/١٢ أن ما ادعاه من بيع حصته في الشركة بتاريخ ١٩٧٣/٧/٤ وانقطاع حصته بها من هذا التاريخ غير صحيح وهو استخلاص مائع وله أصله الثابت في الأوراق ويمكن للحكم المحكم ذلك إنه لما كان اشتراك الطاعن في تقديم طلب الصلح الواقي قد تم بعد التاريخ الذي حددته الطاعن لبيع حصته في الشركة وانسحابه منها — والذي خلت الأوراق مما يدل على شهره طبقاً لأحكام المادتين ٤٨ ، ٤٩ من القانون التجاري حتى يمكن الاحتجاج به على الغير — وكان لا يجوز للطاعن التحدي أمام هذه المحكمة بأنه لم يشترك في تقديم طلب الصلح الواقي والتوقيع عليه لعدم تقديمه ما يدل على سبق تمسكه بهذا المدفع أمام محكمة الموضوع — فإن الحكم المطعون فيه إذ — اعتمد على ماورد بطلب الصلح الواقي في استخلاص نفى انسحاب الطاعن من الشركة لا يكون معيياً بالقصور .

وحيث إن الطاعن ينفي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين أولهما — أنه انفصل عن الشركة بمقد مؤرخ ١٩٦٣/٧/٤ بعد أن أنذر الشركاء — المتضامنين فيها بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢ برغبته في الانفصال وبيع نصيبه لهم أو للغير وبعد أن فقد صفة التاجر لإشغاله من ١٩٦٢/٢/١٠ بأحدى شركات القطاع العام وإذ يشترط في الشريك المتضامن أن تتوافر فيه صفة الاحتراف بالتجارة وكان التعاقب بالشركة المذكورة مانعاً من احترامه التجارة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإفلاسه رغم ذلك يكون قد خالف القانون وثانيهما إنه أنذر باقي الشركاء في ١٩٦٣/٧/٢ برغبته في الانفصال من الشركة وتحول بينه وبينهم عقد بتاريخ ١٩٦٣/٧/٤ تضمن انفصاله منها وتقاضي قيمة حصته من بعض الشركاء بموافقة الباقيين وإذا كان انفصال أحد الشركاء في الشركة غير محدد المدة جازاً طبقاً لنص المادة ٥٣٩ من القانون المدني إذا تم بحسن نية وفي وقت ملائم أو لائق وكان يجوز للشريك إعلان باقي الشركاء به بأية وسيلة فإن انفصاله يكون قد تم وفقاً للقانون وتنقطع علاقته بالشركة من حصوله وإذا خالف الحكم هذا النظر وقضى رغم ذلك بإشهار إفلاسه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول بأن وصف التاجر يصدق على الشريك المتضامن في الشركة التي تزاول التجارة على سبيل الاحتراف ولا يحول دون اعتباره تاجرا أن يكون موظفا ممن تحظر القوانين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن الشركة تجارية ولم يعيب الطاعن قضاءه في هذا الخصوص فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس . والنعي مردود في الوجه الثاني ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ نفى ما ادعاه الطاعن من بيع حصته في الشركة وانسحابه منها بما سلف ذكره في الرد على السبب الأول وقضى بإفلاسه على هذا الأساس فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه وتأويله .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى وعضوية السادة  
المستشارين : محمد سيد أحمد حماد ، على صلاح الدين وأحمد صفاء الدين وعز الدين الحسينى .

(٦٧)

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ القضائية .

اختصاص . " الاختصاص الولائى " . عقد " العقد الإدارى " .

المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة وعقود التوريد الإدارى التى تنشأ بين الحكومة  
والطرف الآخر . اختصاص القضاء من العادى الإدارى بنظرها فى ظل القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ . القانون  
١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . جملة الاختصاص بنظر هذه المنازعات للقضاء الإدارى  
وحده إلا أنها استثيا الدعاوى المنظورة أمام جهات تعاليتها أخرى عند مرورهما .

مفاد نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩  
الخاص بمجلس الدولة — الذى رفعت الدعوى فى ظله — أن المنازعات الخاصة  
بعقود الالتزام والأشغال العامة وعقود التوريد الإدارية التى تنشأ بين الحكومة  
والطرف الآخر فى العقد — كان يختص بنظرها القضاء العادى والقضاء الإدارى  
على السواء وأن إقامتها أمام إحدى هاتين الجهتين يترتب عليه عدم جواز رفعها أمام  
الجهة الأخرى ولما صدر قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ نص فى  
المادة العاشرة منه على أن " يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره  
فى المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو بأى عقد إدارى  
آخر " وفى المادة ٧٣ من الباب الخامس الخاص بالأحكام الوقعية على أن جميع  
الدعاوى المنظورة الآن أمام جهات قضائية أخرى ، والتى أصبحت بمقتضى هذا  
القانون من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها  
نهائيا ، كما أن القرار بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة  
استبقى فى المادة العاشرة منه الاختصاص السابق ، ونص فى المادة الثانية من

قانون الإصدار على نفس الحكم الذى كان وارداً فى المادة ٧٠ من القانون المذكور. وإذا كانت الدعوى — الصادر فيها الحكم المطعون فيه — قد رفعت بطالب التعويض عن إخلال المطعون عليه بالتزاماته المترتبة على عقد المفاوضة المبرم بينه وبين الوزارة الطاعنة ، وكان هذا الحكم قد قضى بعدم الاختصاص بنظرها ، فإنه يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل فى أن وزير الأشغال العمومية أقام الدعوى رقم ٢٣٣٢ لسنة ٥٣ مدنى كلى القاهرة ضد .. .. . يطالب فيها الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٩٨٦,٠٢٥ ج وقال شرحاً للدعوى إن وزارة الأشغال أسندت إلى المدعى عليه عملية إنشاء مصرف الأوقاف وتطهير مجرى مصرف السيد بموجب عقد مؤرخ ١٩٤٦/٤/٢٨ — مقابل مبلغ ٨٣٥,٠٠٠ ج ونص فيه على أن يبدأ العمل فى ١٩٤٦/٥/٩ وأن ينتهى فى ١٩٤٦/٩/٨ إلا أنه تباطأ ولم ينفذ منه إلا جزءاً يسيراً لا يجاوز قيمته ١٢٤,٧٩٧ ج رغم منحه مهلة لإتمامه حتى ١٩٤٧/٨/١ وإزاء إخلال المدعى عليه بالتزاماته سمحت العملية منه واستندتها إلى مقال آخر وأخطرته بذلك فى ١٩٤٧/١٢/٤ مما كبدها المبلغ المطالب به . وفى ١٩٦٦/١٢/٢٥ حكمت المحكمة بالزام المدعى عليه بأن يدفع للوزارة مبلغ ١٨٣٩,٢٠٤ ج واستأقت الوزارة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة تعديل المبلغ المحكوم به إلى ١٩٨٦,٢٠٥ ج وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٢٢ لسنة ٨٤ قضائية . وفى ١٩٦٨/٦/٣٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى طعن الوزارة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن الدعوى رفعت في ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة الذي أجازت المادة الخامسة منه أن يشارك القضاء الإداري القضاء العادي الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية ومنعت القضاء الإداري من نظرها إذا ما رفعت أمام المحاكم العادية وإذا قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بعدم الاختصاص الولائي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا انتهى في محله ذلك أنه وقد رفعت الدعوى في ١٩٥٣/٤/٩ بطلب التعويض عن إخلال المطعون عليه بالتزاماته المترتبة على عقد المعاولة المبرم بينه وبين الوزارة الطاعنة وكان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة الذي رفعت الدعوى في ظله بعد أن نص في الفقرة الأولى من المادة الخامسة منه على أن " تفصل محكمة القضاء الإداري في المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة وعقود التوريد الإدارية التي تنشأ بين الحكومة والطرف الآخر في العقد " نص في الفقرة الثانية منها على أنه " يترتب على رفع الدعوى في هذه الحالة أمام المحكمة المذكورة عدم جواز رفعها إلى المحاكم العادية كما يترتب على رفعها إلى المحاكم العادية عدم جواز رفعها أمام محكمة القضاء الإداري " ومفاد ذلك أن المنازعات الخاصة بهذه العقود كان يختص بنظرها القضاء العادي والقضاء الإداري على السواء وأن إقامتها أمام إحدى هاتين الجهتين يترتب عليه عدم جواز رفعها أمام الجهة الأخرى . ولما صدر قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ نص في المادة العاشرة منه على أن يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره في المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو بأي عقد إداري آخر وفي المادة ٧٣ من الباب الخامس الخاص بالأحكام الوقفية على أن جميع الدعاوى المنظورة الآن أمام جهات قضائية أخرى والتي



أصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائيا ولما صدر القرار بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة استبقى فى المادة العاشرة منه الاختصاص السابق ونص فى المادة ٢ من قانون الاصدار على نفس الحكم الذى كان واردا فى المادة ٧٣ آتفة الذكر . واذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم الاختصاص بنظر الدعوى رغم ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

---

## جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار قائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب قصيجى ومحمد فؤاد وكيل ومحمد مصطفى المنفلوطى وممدوح عطيه .

(٦٨)

الظعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) عمل ” التحكيم فى منازعات العمل ” . تحكيم . حكم . بيانات الحكم  
اثبات . ” عبه اثبات ” .

حلف م.وى هيئة التحكيم ايمين . لانه وردة لاثباته فى محضر جلسة كل نزاع يعرض طرعا كفاية  
اثباته بمحضر جلسة اول نزاع ينظر اولى محضر مستقل الاصل فى الاجراءات انها روجيت . من يدعى  
خلاف ذلك عليه اقامة الدليل على مدعاه .

( ٢ ) عمل ” الأجر ” .

حق رب العمل فى تنظيم منذاته . عدم جواز التحدى به لتعديل طريقة تحديد الأجر بأرادة رب  
العمل المنفردة بما يؤدى إلى خفضه . مثال فى تعديل أسس احتساب الأجر الاضافى .

١ - ما اشترطته المادة ٢٠١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أن  
يؤدى عضوا هيئة التحكيم عن وزارتي العمل والصناعة ايمين المبينة بها أمام رئيسها  
يقتضى أن يتم الحلف قبل مباشرتهما العمل فى الهيئة ، وإذا كان هذا الإجراء  
يصح اثباته بمحضر جلسة اول نزاع يعرض على الهيئة دون ما حاجة إلى تكرار  
اثباته بمحضر كل نزاع تال ، كما يصح أن يفرد له محضر خاص قائم بذاته ، وكان  
الأصل فى الإجراءات أن تكون قد روجيت وعلى من يدعى أنها خولفت إقامة  
الدليل على ما يدعيه ، وكانت الطاعة لم تقدم سوى محاضر الجلسات التى نظرت فيها  
هذا النزاع وهى لا تكفى بذاتها للتدليل على أن عضوى وزارتي العمل والصناعة  
فى الهيئة لم يؤديا تلك اليمين ، فإن نعيها يكون مجردا عن الدليل .

٢ — متى كانت المادة ١١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه "لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ثمانى ساعات فى اليوم الواحد أو ٤٨ ساعة فى الأسبوع لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة" وجاء بالمادة ٣٩ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقضاء العام أن يحدد مجلس الإدارة أيام العمل فى الأسبوع وساعاته وفقاً لمقتضيات العمل و يمنع الدامل الأجر الإضافى المقرر عن الساعات التى يعملها فيما يجاوز ساعات العمل المحددة ، وكان اثبات فى النزاع أن الشركة الطاعنة كانت تحسب وقت العمل الفعلى من الوقت الذى يتسلم فيه العامل السيارة إلى الوقت الذى يسلمها فيه وكانت تدفع للعامل الأجر الإضافى كاملاً عن ساعات العمل الزائدة عن ثمانى ساعات طبقاً لحكم المادة ١٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ثم عدلت من جانبها عن هذا النظام إلى حساب الأجر الإضافى بنسب ترجع إلى طول خطوط التشغيل مما أدى إلى خفض هذا الأجر ، وكان لا يجوز لصاحب العمل أن يتذرع بحقه فى تنظيم ممتلكاته ليعدل بإرادته المنفردة من طريقة تحديد الأجر بما يؤدي إلى خفضه إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزم الشركة الطاعنة باحتساب الأجر الإضافى لها وفقاً للأسس السابقة قبل تعديلها لا يكون مخالفاً للقانون .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وإرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استند فى أوضاعه السكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تدل على أن النيابة المطعون ضدها تقدمت بشكوى إلى مكتب عمل الفيوم ضمنيتها أن عمال ومستخدمى الشركة الطاعنة كانوا يتقاضون طوال مدة عملهم أجراً مئابل ساعات العمل الإضافية طبقاً للقانون وأن الشركة خفضت هذا الأجر



منذ ١٩٦٥/٧/١ بأن احتسبت على أساس أجر ثلث يوم فقط عن جميع الساعات الإضافية التي يعملونها مهما بلغ عددها في حين أنه يجب إعطاء العامل أجره كاملاً عن الساعات الإضافية التي يعملها . أحال مكتب العمل الشكوى إلى لجنة التوفيق التي أحالتها إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف بني سويف فأحالتها هذه إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة للاختصاص وقيدت برقم ٩ لسنة ١٩٦٦ وبتاريخ ١٩٦٧/١/٢٥ قررت الهيئة قبل الفصل في الموضوع نذب السيد مدير مكتب عمل الفيوم خبيراً في النزاع لبيان نظام محاسبة الشركة لمستخدميها وعملها بشأن الأجر الإضافي لساعات العمل الإضافية مع إيضاح مدى مطابقة هذا النظام لقانون العمل ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قررت الهيئة في ١٩٦٧/٦/١٤ قبول الطلب الخاص بإعطاء المستخدم أو العامل في الشركة أجراً كاملاً عن الساعات الإضافية التي يعملها طبقاً للقانون والطلب الخاص بحاسبة سائق ومحصل خط الصحراء ( مصر - الفيوم ) بأجر كامل عن كل دور على ردة ورفض باقي الطلبات . طعنَت الشركة في هذا القرار بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فتصرت نظر الطعن على السببين الثاني والثالث من أسبابه وحددت لنظره جلسة ١٩٧٤/١/١٩ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من أسباب الطعن هو بطلان القرار المطعون فيه ذلك أن ... .. بصفته مندوباً عن وزارة الصناعة كان عضواً في هيئة التحكيم التي أصدرت قرار نذب الخبير في ١٩٦٧/١/٢٥ ولم يؤد هذا العضو اليمين القانونية أمام رئيس هيئة التحكيم على ما توجبه المادة ٢٠١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، كما أن الهيئة التي أصدرت القرار القطعي في النزاع بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٤ كان ضمن أعضائها ... .. مندوباً عن وزارة العمل وأنه لم يؤد هو الآخر اليمين القانونية سالفة البيان وأن ذلك ثابت من محاضر الجلسات المقدمة صورها بملف الطعن ، وإذ كان كل من المندوبين المذكورين عضواً بهيئة التحكيم بوصفه قاضياً فإن تخلفهما عن أداء اليمين يبطل القرار المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك إنه لما كان ما اشترطته المادة ٢٠١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أن يؤدي عضوا هيئة التحكيم عن وزارتي العمل والصناعة اليمين المبينة بها أمام رئيسها يقتضى أن يتم الحلف قبل مباشرتهما العمل في الهيئة ، وكان هذا الإجراء يصح إثباته بمحضر جلسة أول نزاع يعرض على الهيئة دون ما حاجة إلى تكرار إثباته بمحضر كل نزاع قال كما يصح أن يفرد له محضر خاص قائم بذاته ، وكان الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت وعلى من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ما يدعيه ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تقدم سوى محاضر الجلسات التي نظرت فيها هذا النزاع وهي لا تكفي بذاتها للتدليل على أن عضوي وزارتي العمل والصناعة في الهيئة لم يؤديا تلك اليمين فإن نعيها يكون مجردا عن الدليل .

وحيث إن الطاعنة تنهى على القرار المطعون فيه بالسبب الثالث من أسباب الطعن مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أن القرار الذي قضى بقبول الطلب الأول الخاص بإعطاء العامل أجرا كاملا عن الساعات الإضافية التي يعملها تأسيسا على ما ورد بتقرير الخبير من أن ما يجري عليه العمل في الشركة اعتبارا ١٩٦٥/٧/١ باحتساب الأجر الإضافي على أساس ارتباط التشغيل بالكيلومتر لكل خط وبالوقت المقرر للسيارة في الدور الواحد مخالف للقانون لأن المستقر عليه أن فترات التحميل والانتظار في المواقف وفترات الانتظار بسبب التمثيل تعتبر من ساعات العمل ، إذ لا يمكن للسائق أو للمحصل أثناءها ترك السيارة مما يتعين معه اتباع الطريق القانوني لاحتساب ساعات التشغيل الإضافية ، وهذا من القرار المطعون فيه مخالف للقانون ذلك أن الشركة الطاعنة رأت أن تأخذ بالنسبة للسائقين والمحصلين بنظام الأجر بالقطعة بما يتناسب مع ناتج العمل فتعطى الأجر الإضافي بنسب ترجع إلى طول خطوط التشغيل وتحديد هذه الطريقة من سلطة صاحب العمل باعتباره من أعمال الإدارة التي يستقل بها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت المادة ١١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه " لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعالياً أكثر من ثماني ساعات في اليوم الواحد أو ٤٨ ساعة في الأسبوع لا تدخل فيها الفترات

المخصصة لتناول الطعام والراحة“ وجاء بالمادة ٣٩ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن يحدد مجلس الإدارة أيام العمل في الأسبوع وساعاته وفقا لمقتضيات العمل ويمنح العامل الأجر الإضافي المقرر عن الساعات التي يعملها فيما يتجاوز ساعات العمل المحددة ، وكان الثابت في النزاع أن الشركة الطاعنة كانت تحتسب وقت العمل الفعلي من الوقت الذي يتسلم فيه العامل السيارة إلى الوقت الذي يسلمها فيه وكانت تدفع للعامل الأجر الإضافي كاملا عن ساعات العمل الزائدة عن ثمانى ساعات طبقا لحكم المادة ١٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ثم عدلت من جانبها عن هذا النظام إلى حساب الأجر الإضافي بنسب ترجع إلى طول خطوط التشغيل مما أدى إلى خفض هذا الأجر ، وكان لا يجوز لصاحب العمل أن يتذرع بحقه في تنظيم منشآته ليعدل بأرادته المنفردة من طريقة تحديد الأجر بما يؤدي إلى خفضه ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ ألزم الشركة الطاعنة باحتساب الأجر الإضافي لعمالها وفقا للأسس السابقة قبل تعديلها لا يكون مخالفا للقانون .



## جلسة ٢٤ من ذبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد / المستشار أمين فتح الله وعضوية المادة المستشارين : على عبد الرحمن ومحمد السيد  
الرفاعي ومحمود المعري ، الدكتور محمد زكي عبد البر .

(٦٩)

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٨ القضائية :

- (١) نقض « الخصوم في الطعن » . حكم « الطعن في الحكم » .  
عدم إلزام الحكم المطعون فيه للطاعن بشئ . طعنه في الحكم بطريق النقض .  
غير جائز .

(٣٤٢) نزع ملكية . فوائد . قانون .

- (٢) قانون نزع الملكية السابق ٥ لسنة ١٩٠٧ ، صيرورة عمل الخبير لتقدير التعويض  
نهائيا . حبس الحكومة للتعويض ، لا سند له ، الحكم بإلزامها بالفوائد عن هذا المبلغ  
من تاريخ المطالبة الرسمية ، صحيح .

- (٣) الفوائد التأخيرية عن المادة السابقة على العمل بالقانون المأني القائمة بتقدير الحكم خا  
بنسبة ٥ ٪ ثم تقديرها بعد ذلك بنسبة ٤ ٪ / صحيح .

(٤) نزع ملكية . اختصاص « اختصاص ولائي » .

- قانون نزع الملكية السابق ٥ لسنة ١٩٠٧ . القضاء بإلزام الحكومة بدفع مبلغ التعويض  
وفرائده على أساس أنها لم تردع المبلغ الذي قدره خبير رئيس المحكمة ، ثرائه المحكمة كما ألزمها  
ببأنى التعويض أخذا بتقرير الخبراء الآخرين . قضاء صحيح قائم على أسباب سائغة .

١ — إذ بين من الحكم المطعون فيه أنه لم يحكم بشيء على الطاعن الثاني ، فإن الطعن منه بالنقض يكون غير جائز عمل بالمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات السابق .

٢ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> أنه إذا كان عمل الخبير الذي ندب لتقدير التعويض عن الأرض المنزوعة ملكيتها — في ظل أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع الملكية — قد أصبح نهائيا في حق الحكومة ، فلا يقوم من القانون مسبب لحبس التعويض الذي قدره الخبير ، وبالتالي يكون استحقاق الفوائد عنه قد أصبح حال الأداء ، وإذا ائتم الحكم المطعون فيه هذا النظار والزم الحكومة بالمبلغ الذي قدره خبير رئيس المحكمة ، كما ألزمها بفوائد هذا المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ — إذا كان الحكم قد نضر بالفوائد التأخيرية — عن مبلغ التعويض الذي قدره خبير رئيس المحكمة مقابل نزع الملكية — عن المدة السابقة على العمل بالقانون المدني القائم أي المدة التي ضايتها ١٤/١٠/١٩٤١ — باعتبار أن القانون المذكور عمل به على ما جاء بالمادة ٢ من قانون إصداره ابتداء من ١٥/١٠/١٩٤٩ — بواقع ٥ ٪ كما هو مقدر في ذلك القانون ، ثم بواقع ٤ ٪ عن جميع المبلغ المحكوم به من تاريخ الحكم أعم إلا للقانون المدني القائم ، فإنه يكون قد التزم بجميع القانون .

٤ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة في ظل قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ الصادر في ٢٤/٤/١٩٠٧ والمعدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣١ في ١٨/٦/١٩٣١ المطبق على واقعة الدعوى ، أن المحكمة إذا قضت بالزام نازع الملكية بدفع الثمن الذي قدرته وفوائده أن تسبب حكمها بهذا الالتزام على ما يكون قد بدالها من أسباب الخاصة التي تقتضيه . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه بالزام الحكومة نازعة الملكية بدفع مبلغ التعويض وفوائده على أساس أنها لم تودع المبلغ — الذي قدره خبير رئيس المحكمة — خزانه المحكمة ،

(١) نقض ٢٤ / ١ / ١٩٥٧ مجموعة الكتب الفنى السنة ٨ ص ٧٩ .

كما ألزمها بدفع باقى مبلغ التعويض وفوائده من تاريخ الحكم أخذا بما جاء بالتقرير التكميلي للخبراء الثلاثة الذين ندبتهم المحكمة ، فان قضاء المحكمة بالالزام بمبلغ التعويض وفوائده ، يكون مبنيا على أسباب سائغة تقتضيه ، ويكون النعى — بأن سلطة المحكمة فى كل قوازين نزاع الملكية السابقة ، لا تنسح للحكم بالالزام بل تقتصر على تقدير الثمن فقط — فى غير محله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — فى أن المطعون عليه كان يمتلك قطعة أرض مساحتها ٢٩ فداناً و ٨ قراريط بحجة المعمورة بتاريخ ١٩٤٧/٨/٢٩ صدر مرسوم بترع ملكيتها وإلحاقها بالأملالك العامة ونشر هذا المرسوم بتاريخ ١٩٤٧/٩/١١ وإذ قدر ثمن الفدان الواحد منها مبلغ ٢٥٠ جنيها ولم يرتض المطعون عليه هذا التقدير فقد طلب من رئيس محكمة الاسكندرية المختلطة ندب خبير لتقدير ثمن الأرض فقدم تقريراً قدر فيه ثمن الفدان بمبلغ ٤٠٠ جنيه لم يرتض المطعون عليه هذا التقدير فعارض فيه بالدعوى رقم ١٧٣٤ سنة ١٩٤٩ مدنى الاسكندرية — الابتدائية بصحيفة معلنة فى ١٩/٤/١٩ إلى محافظ الاسكندرية بصفته ممثلاً للحكومة طالباً بصفة أصلية تقدير قيمة الأرض بمبلغ ٢١٣٧٦٤,٩٧ ج مع الفوائد واحتياطياً ندب ثلاثة خبراء لتقدير ثمن الأرض بتاريخ ١٩٥١/٥/٧ قضت المحكمة بندب ثلاثة خبراء لتقدير ثمن الأرض وقت نزاع ملكيتها — قدم الخبراء تقريرهم قروا فيه قيمة الفدان بمبلغ ٢٥٥ جنيه وأضافوا أنه إذا روعى فى هذا التقدير أن تقسم الأرض وتباع قطعاً صغيرة للبناء فإن ثمن الفدان فيها يساوى ٦٥٠ جنيه وعلى أساس صلاحيتها للزراعة فإن الفدان فيها يساوى ٣٠٠ جنيه وبذلك يكون متوسط ثمن الفدان ٤٠٠ جنيه — دفعت الحكومة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيساً على أن محافظ الاسكندرية



ليس له صفة في تمثيل الحكومة في الدعوى وصحح المطعون عليه شكل دعواه. مختصا وزارة الري (ادشغال) للحكم عليها مع المحافظ بطلباته — وطلبت الحكومة في الموضوع رفض الطعن واحتياطيا تقدير ثمن النقص بمبلغ ٢٢٥ جنيها وبتاريخ ١٩٦١/٦/٤ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة لمحافظ الاسكندرية وبإعادة الأمور إلى الجراء الثلاثة لتحصن اعتراضات الطرفين على التقرير وبعد أن قدم الجراء ملاحقا لتقريرهم اتهموا فيه إلى تقدير ثمن النقص بمبلغ ٦٥٠ جنية — قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٦/٤/٣٠ برفض المعارضة في تقرير خبير رئيس المحكمة وتأييد التقرير المذكور وبإرام محافظ الاسكندرية بأن يؤدي للطعون عليه مبلغ ١١٧٣٣ جنيها و٣٣٣ مليا وفوائد هذا المبلغ بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٤٩/٤/١١ لغاية ١٩٤٩/١٠/٢٤ وبواقع ٤ ٪ سنويا من ١٩٤٩/١٠/١٢ وبشرط أن لا تزيد القوائد عن المبلغ المحكوم به — استأنف اطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦١٧ سنة ٢٢ في استئناف الاسكندرية كما استأنفها اعان بالاستئناف رقم ٦٤١ سنة ٣٢ في استئناف الاسكندرية — وطلب اطاعان الحكم بطلان الحكم المستأنف لصدوره عن غير ذي صفة وقالا في شرح هذا اندفع أن محكمة أول درجة رغم سبق قضائها في ١٩٦٤/٦/٤ بعدم قبول الدعوى بالنسبة لمحافظ عادت فقضت بتاريخ ١٩٦٦/٤/٣٠ بالزامه بالنعويس عن نزع الملكية — وبعد أن قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين حكمت بتاريخ ١٩٦٦/٦/٣ — أولا — بطلان الحكم المستأنف الصادر بملسة ١٩٦٦/٤/٣٠ — ثانيا — بالزام وزارة الري بأن تؤدي للطعون عليه مبلغ ١٩٠٦٦ جنيها و٦٦١ مليا والفوائد بالنسبة لمبلغ ١١٧٣٣ جنيها و٣٣٣ مليا بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٤٩/٤/١٩ حتى ١٩٤٩/١٠/١٤ وبواقع ٤ ٪ سنويا من ١٩٤٩/١٠/١٥ حتى تاريخ صدور الحكم وبمسد النسبة الأخيرة عن جميع المبلغ المقضى به ١٩٠٦٦ جنيها و ٦٦٠ مليا ) من اليوم التالي لصدور الحكم ( ١٩٦٨/١/٤ ) حتى تمام السداد على أن لا تتجاوز القوائد المبلغ المحكوم به — طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض — وقدست النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز الطعن بالنسبة للطاعن الثاني وببطلان شكلا النسبة للطاعن الأول وفي موضوع الطعن

أ. بنقض الحكم نقضا جزئيا في شق الحكم التماضي بالإلزام بمبلغ ٧٣٣٢ جنيتها و ٣٢٧ مليا وفوائده — عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة وحددت جلسة لنظره — وبالحلقة اتمت اننيابة رايها .

وحيث إن النيابة تؤسس دفعها بعدم جواز الطعن من الطاعن الثاني على أن الحكم المطعون فيه لم يحكم عليه بشيء وقد قضى بإلزام وزارة الري (الطاعنة الأولى) بوحدها بالمبلغ الذي حكم به ويكون الطعن بذلك غير جائز من الطاعن الثاني .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يحكم بشيء على الطاعن الثاني فلا يكون الطعن منه جائزا عملا بالمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات السابق .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعنة الأولى ( وزارة الري ) قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول والوجه الثاني من السبب الخامس والوجه الأول من السبب السادس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون — ذلك أن الحكم قد اعتمد في قضائه بالتعويض على ملحق تقرير الخبراء الثلاثة والذي انتهوا فيه إلى تقدير ذلك التعويض على أساس استغلال الأرض مستقبلا بأعدادها مصيفا وتقسيمها إلى قطع صغيرة للبيع في حين أن نصوص القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ الخاص بترع الملكية والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١ الصادر في ١٧/٦/١٩٣١ والمنطبق على واقعة الدعوى ينص في مادته الخامسة على تقدير ثمن الأرض وقت ترع الملكية لا على أساس استغلالها مستقبلا — وإذا خلف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يتقدر ثمن الأرض وقت ترع ملكيتها فانه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الخبراء الثلاثة الذي أخذ بتقريرهم التكميلي ” . . . قد انتهوا إلى تقدير ثمن التفسدان وقت صدور المرسوم بترع الملكية بمبلغ ٦٥٠ جنيتها —

وأورد الحكم بعد ذلك قوله : — " إن المحكمة بعد مطالعة تقارير الخبراء المختلفة ترى أن التقرير التكميلي هو أجدرها بالثقة وذلك لما بنى عليه من أسس فنية وحسابية سليمة تتفق والثابت من معاينة الأرض المتنازع دليها وما كان قد أعدده المستأنف ( المطعون عليه ) للاستفادة منها بجعلها مصيفا على نسق مصيف شاطئ العجمي وثمره في ذلك فعلا ولذلك فإن تقدير ثمن الفدان بمبلغ ٦٥٠ جنيتها لا مبالغة فيه ولا يخفى " بما مؤداه أن تقرير الخبراء الذي أخذ به الحكم قدر ثمن الأرض على أساس قيمتها وقت نزع الملكية وأدخل في اعتباره ما كان قد أعدده المطعون عليه لاستغلال الأرض في هذا الوقت — لما كان ذلك فإن النعي بما تقدم يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني والثالث والوجه الأول من السبب الخامس والوجه الثاني من السبب السادس والسبب السابع على الحكم المطعون فيه قضاءه بالفوائد بالنسبة لمبلغ ٣٣٣ و ١١٧٣٣ ج من تاريخ المطالبة القضائية مخالفا بذلك المادة ٢٢٦ من القانون المدني من أنه لا يستحق فوائد تأخرية إلا على المبالغ معلومة المقدار وإذا لم يحدد مبلغ التعويض إلا بالحكم المطعون فيه فإنه لا يجوز الإلزام بالفوائد إلا من تاريخ الحكم ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ظل القانون المدني الجديد فإن نسبة الفوائد تكون ٤ ٪ فقط لا ٥ ٪ كما كانت في القانون المدني السابق وإذا قضى الحكم بفوائد قدرها ٥ ٪ فإنه يكون قد أخطأ أيضا في القانون — كما أن الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت بالأوراق إذ قرر في مجال الزام الحكومة بالفوائد أنها طلبت الحكم على مقتضى ما جاء بتقرير خير رئيس المحكمة ... .. في حين أنها طلبت الحكم على مقتضى ذلك التقرير في حدود مبلغ ٢٢٥ جنيتها ثمنا للفدان لا على أساس أن ثمنه ٤٠٠ جنيه .

وحيث إن النعي بما تقدم مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه ألزم الطاعنة بالفوائد التأخرية عن مبلغ ١١٧٣٣ جنيتها و ٣٣٣ مليا وهو ثمن الأرض المتزوع ملكيتها بواقع ٤٠٠ جنيه للفدان كما قدره خير رئيس المحكمة فامسحا على قوله " أنه بالنسبة لطلب الفوائد القانونية فإن الثابت من أوراق



الدعوى خلوها من دليل على قيام المستأنف عليها ( الطاعة ) بإيداع ثمن الأرض فور نزع الملكية سواء حسب تقديرها أو حسب تقدير خبير الرئاسة وذلك على خلاف ما تقضى به نصوص القانونين رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٦ ، ٥ لسنة ١٩٠٧ في شأن نزع الملكية للنافع العامة المعدلين بالمرسوم بقانون ٩٣ لسنة ١٩٣١ فقد أوجبت المادة ١٧ من ذلك القانون على طلب نزع الملكية لإيداع الثمن الذى قدره أهل الخبرة خزينة المحكمة — كما أجازت المادة ١/٢١ من ذلك القانون للنزوع ملكيته استلام المبلغ المودع رغم معارضته إذا كان هو الذى انقرد بالظمن فى عمن أهل الخبرة كما هو الشأن فى هذا النزاع ولعل ذلك هو ما جعل الحاضر من الحكومة يقرر بمحضر جلسة ١٩٥١/٥/٧ - ر على خلاف الحقيقة — بأن ثمن القطعة أودع بمقتضى محضر إيداع كما قرر أنه يوافق على تقرير خبير الرئاسة — وإذا كانت الفوائد تستحق قانوناً على الديون الحالة التى يحصل التأخير فى الوفاء بها بلا حنى وكانت الحكومة لم تقم بإيداع الثمن الذى قدره الخبير ... .. وهو مبلغ ١١٧٣٣ جنيهاً و ٣٣٣ ملياً وارتضته هى مقابلاً للأرض المنزوع ملكيتها وطلبت الحكم على مقتضاه فانه يتعين الحكم بإلزامها بفوائد هذا المبلغ من تاريخ المطالبة القضائية وبفوائد ما يجاوزه من المبلغ المحكوم به من تاريخ صدور هذا الحكم . . . وبما مؤداه أن الحكم قضى بإلزام الحكومة بالفوائد التأخيرية من تاريخ المعالجة القضائية عن المبلغ سالف البيان لما ثبت له من عدم إيداع الطاعة الثمن الذى قدره خبير المحكمة رغم أنها لم تطعن على تقرير هذا الخبير وانقرد المطعون عليه وحده بالمعارضة فيه — لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان عمل الخبير الذى ندب لتقدير التعويض عن الأرض المنزوعة ملكيتها قد أصبح نهائياً فى حق الحكومة فلا يقوم من القانون سبب لحبس التعويض الذى قدره الخبير وبالتالى يكون استحقاق الفوائد عنه قد أصبح حال الاداء وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر والزم الحكومة بمبلغ ١١٧٣٣ جنيهاً و ٣٣٣ ملياً وهو ما قدره خبير رئيس المحكمة كما ألزمها بفوائد هذا المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية فانه لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وإذا قضى الحكم بالفوائد التأخيرية عن هذا المبلغ عن المدة السابقة على العمل بالقانون المدنى القائم أى المدة التى فايتها

١٩٤٩/١٠/١٤ باعتبار أنه يعمل بالقانون المذكور على ما جاء بالمادة ٢ من قانون إصداره ابتداء من ١٩٤٩/١٠/١٥ — بواقع ٥٪ كما هو مقرر في ذلك القانون ثم بواقع ٤٪ عن جميع المبلغ المحكوم به من تاريخ الحكم أعمالاً للقانون المدني النائم فإنه يكون قد انتمى صحيح القانون ويكون النعى عليه بما تقدم على غير أساس — وإذا كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه أن الحكومة قد قررت بمحضر جلسة ١٩٥١/٧/١٩ أنها توافق على ما قدره خبير المحكمة لثمن الفدان بواقع ٤٠٠ جنيه وكانت الطاعنة لم تقدم صورة رسمية من محضر الجلسة المذكورة تؤيد ما تدعيه من أن موافقتها كانت على أساس أن ثمن الفدان ٢٥٥ جنيهًا فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت في الأوراق يكون عارياً عن الدليل .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قد أزمها بمباع التعويض مع إن سلطة المحكمة في حق قوانين نزع الملكية لا تنسحب للحكم بالإلزام بل تقتصر على تقدير الثمن فقط وإذا أزمها الحكم بمبلغ التعويض فإنه يكون مشوباً بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه قد طلب إلزام الحكومة بشمن الأرض المتزوع ملكيتها وفوائده — وإذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة في ظل قانون نزع الملكية رقم ٥ سنة ١٩٥٧ الصادر في ٢٤/٤/١٩٥٧ والمعدل بالقانون رقم ٩٣ في ١٨/٦/١٩٣١ والمنطبق على واقعة الدعوى أن المحكمة إذا قضت بالإلزام نزع الملكية بدفع الثمن الذي قدرته وفوائده أن تسبب حكمها بهذا الإلزام على ما يكون بدلاً من الأسباب الخاصة التي تقتضيه — إذا كان ذلك — وكان الحكم

المطعون فيه قد أسس قضاءه بأمرام الحكومة بأزعه الملكية بدفع مبلغ التعويض وفوائده على أساس أنها لم تودع مبلغ ١١٧٣٣٠ جنيتها و ٣٣٣ مليا خزانة المحكمة على ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني كما ألزمها بدفع باقى مبلغ التعويض وفوائده من تاريخ الحكم أخذا بما جاء بالتقرير التكميلي للخبراء الثلاثة الذين تدبتهم المحكمة وقدروا ثمن الفدان بمبلغ ٦٥٠ جنيتها فان قضاء المحكمة بالالزام بمبلغ التعويض وفوائده يكون مبنيا على أسباب سائغة تقتضيه ويكون النعى بهذا السبب في غير محله .

---



## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد / المستشار عباس علي عبد الجواد وعضوية السادة المستشارين : محمد طاهر راشد،  
عبدان حسين عبد الله، محمد توفيق المدني ومحمد كمال عباس .

(٧٠)

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) ، (٢) أحوال شخصية ” الولاية على المال . “ اختصاص .

(١) عدم اعتماد المجلس الحسبي الحساب نهائياً . قراره . باعادة النظر فيه عدم تمام تنفيذه  
البلوغ القاصر من الرشد . المناصر مطالبة وصيه أمام المحاكم بتقديم الحساب .

(٢) تكليف المجلس الحسبي للوصى بإيداع الموقوف طبقاً للحسابات المقدمة من عدم إقادة اعتماد  
الحساب نهائياً . المجلس قدب خير لفهمها .

(٣) نقض . ” سلطة محكمة النقض “ .

لمحكمة النقض أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تنقضه متى كان سليماً في نتيجته

(٤) حكم . خبة . قوة الأمر المقضي . استئناف . ” الأحكام الفسير  
جائز استئنافها “ .

الحكم بتدب خير لمجرد استكمال عناصر النزاع . لاحجية في خصوص تحديد أساس المحاسبة . عدم  
استئنافه استقلالاً في الميعاد . لا يجعله حائزاً قوة الأمر المقضي .

(٥) تقادم . ” تقادم مسقط “ دفع . استئناف .

التقادم دفع موضوعي . جواز إبدائه في أية حاة كانت عليها الدعوى ولأول مرتبة الاستئناف  
للنزول عنه لا يفترض .

(٦) ، (٧) ، (٨) . إثبات . "الإقرار القضائي" . تقادم . خبرة .

(٦) الإقرار القضائي . ماهية . أثره .

(٧) الأصل في الإقرار أن يكون سر بما قبول الإقرار انفضى . وجوب قيام دليل يقينى على وجوده ومرماه .

(٨) الطالب الاحتياطى بمنع ديب خبير ليس إقرارا ضاميا بإحق عدم دلالته على التنازل عن التمسك بالتقادم .

١ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المجلس الحسى إذا لم يعتمد الحساب نهائيا بل قرر إعادة النظر فيه ولم يتم تنفيذ ذلك القرار بسبب بلوغ القاصر من الرشد ، فإن لهذا القاصر أن يطالب وصيه أمام المحاكم بتقديم حساب عن وصايته .

٢ - تكليف المجلس الحسى . ورث الطاعنين (الوصى) بقراره الصادر فى ١٩٤٣/٦/٢٢ بإيداع المبالغ المتوفرة فى ذمته للقاصر - فى سنة ١٩٣٦ ، لا يفيد اعتماده للحسابات نهائيا إذ أن تكليف الوصى بإيداع المبالغ المتوفرة للقاصر طبقا للمواد المتقدمة قبل اعتمادها نهائيا لا ينافى واستمرار المجلس فى فحص تلك الحسابات بمعرفة خبير لبيان حقيقة المبالغ المستحقة فعلا فى ذمة الوصى توطئة لاعتماد الحساب نهائيا .

٣ - لمحكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاؤها<sup>(١)</sup> - أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بذير أن تنقضه ، متى كان سليما فى نتيجته التى انتهى إليها .

٤ - إذ كان ما أورده الحكم لا ينطوى على قضاء قطعى بحسم النزاع فيما ثار بين الطرفين فى شأن الأساس الذى يجب أن تجرى عليه المحاسبة بينهما ذلك أن الحكم لم يقصد بنسب الخبير على ما صرح به فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا - إلا مجرد استكمال عناصر النزاع لإمكان انفصل فيه ، فلا يكون لهذا الحكم

(١) نقض ١٩٦٩/٣/٢٧ السنة ٢٠ ص ٤٨٦

حجية في خصوص تحديد الاساس الذى تجرى عليه المحاسبة ، ومن ثم لا يجوز قوة الأمر المقضى بعدم استئنافه فى الميعاد القانونى على استقلال .

٥ — الدفع بالتقادم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — دفع موضوعى ، يجوز ابدائه فى أية حالة كانت عليه الدعوى ، ولأول مرة فى الاستئناف ، والتزول عنه لا يفترض ولا يؤخذ بالظن .

٦ — الإقرار القضائى هو — طبقا لنص المادة ٤٠٨ من القانون المدنى — اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه أثناء السير فى الدعوى المتلفة بهذه الواقعة ، بما يبنى عليه إقراره خصمه من إقامة الدليل على تلك الواقعة .

٧ — الأصل فى الإقرار أن يكون صريحا وأن الاقتضاء فيه استثناء من حكم هذا الأصل ، فلا يجوز قبول الإقرار الضمنى ، ما لم يقم دليل يقينى على وجوده ومرماه .

٨ — طلب نذب خبر بصفة احتياطية لا يعد إقرارا ضمينا بالحق بالمعنى الذى يتطلبه القانون ولا يدل بمجرد على نفي مشيئة — الخصم — فى التمسك بالتقادم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل أن المطعون ضده الأول أقام على مورث الطاعنين الدعوى رقم ٣٢٠ سنة ١٩٤٥ كلى



سوهاج وطلب فيها ابتداء الحكم بالزامه بأن يؤدي إليه مبلغ ٧٥٧١,٣٢٥ ج وفوائده القانونية وقال يينا لدعواه أن مورث الطاعنين عين وصيا في ١٩٢٦/٤/٦ وأنه تسلم أطيانه البالغة مساحتها ٣٠٩ ف و ١٣ ط و ١ س والتي آلت إليه بالميراث عن والده وشقيقته وظل يديرها حتى سنة ١٩٤٠ حيث تسلمها هو منه لإدارتها بنفسه لبلوغه الثامنة عشرة من عمره بناء على القرار الصادر في ١٩٤٠/١١/٥ من المجلس الحسبي وأنه بتاريخ ٤٣/١١/٣٠ قرر هذا المجلس انتهاء مهمته بالنسبة للمطعون ضده المذكور لبوغه سن الرشد — وإذ كان مورث الطاعنين — الوصي — قدم حسابا عن إدارته لأطيان — القاصر — عن المدة من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٦ وامتنع عن تقديم الحسابات عن المدة التالية من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٠ متذرعاً في ذلك بأن إدارة تلك الأطيان كانت هذه المدة في يد شقيقه المرحوم — .. كما أن الوصي — قصر في مطالبته بعض المستأجرين بالأجرة مما بلغت جملته ٣١١٣,٦٦٨ ج ولم يقيم بالوفاء بالدين المستحق للبنك العقاري في ذمة المطعون ضده حتى ازدادت قيمته فبلغت ٣٦٨٠,٦٤٣ ج وكذلك لم يودع باقي المتوفر لحساب القاصر حتى سنة ١٩٣٦ وبذلك يكون جملة المستحق في ذمته للقاصر هو المبلغ المرفوعة به الدعوى وبتاريخ ١٩٤٨/١١/١١ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل لأجراء المحاسبة بين الطرفين وقبل أن يقدم الخبير تقريره عدل المطعون ضده الأول طلباته بصحيفة معلقة في ١٩٥٢/٤/٣ إلى الزام مورث الطاعنين بأن يدفع له مبلغ ٢٩٣٣,٩٥٨ ج وفوائده القانونية على أساس أن هذا المبلغ هو ما يستحقه في ذمته عن إدارته لأمواله طوال مدة وصايته من ١٩٢٦/٣/١٤ إلى ١٩٤٠/١١/٥ وبتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦ أعادت المحكمة المأمورية إلى مكتب الخبراء لبيان صافي ريع أطيان القاصر عن المدة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٤٠ وفق قرارات المجلس ومقدار ما سدده هذا الرصي للبنك العقاري وقد باشر المكتب مهمته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن ما يستحقه المطعون ضده في ذمة مورث الطاعنين هو مبلغ ١١٢٥٤,٧٧٥ ج فدفعت هذا الأخير بدم جواز إعادة النظر في حسابات المدة ١٩٢٦ إلى ١٩٣٦

لسبق اعتمادها من المجلس الحسبي وبسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بحسابات المدة من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٠ لمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء الوصاية عليه لبلوغة سن الرشد في ١٩٤٢/١٠/٢ دون المطالبة بهذا الحساب - وفي ١١٦٢/٢/٧ قضت المحكمة الابتدائية بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بحسابات المدة من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٠ وبالزام مورث الطاعنين بأن يدفع له مبلغ ٩٦٥,٦٢٠ ج ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات استأنف المطعون ضده الحكم بالاستئناف رقم ٤٩ سنة ٣٨ ق أسبوط - كما استأنفه الحارس العام على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ بصفته حارسا على أموال مورث الطاعنين الذي خضع لحكم هذا الأمر وذلك بالاستئناف رقم ٦٥ سنة ٣٨ ق أسبوط وإذا رنعت الحراسة عن أمواله وآلت إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ فقد حل المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة محل الحارس العام في الخصومة وبعد أن قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين حكمت بتاريخ ١٠/١/١٩٦٨ في الاستئناف رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٨ ق برفضه وفي الاستئناف المرفوع من المطعون ضده بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض إعادة مناقشة حساب السنوات من سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٤٠ وبرفض هذين الدعين وبتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المدير العام لإدارة أموال التي آلت إلى الدولة بأن يدفع للمطعون ضده الأول في مواجهة الطاعنين من مورثهم مبلغ ١١٢٥٤ جنيها و ٧٧٥ مليا والتموائد الثانوية بواقع ٥٪ عن مبلغ ٧٥٧٩ جنيها و ٢٢٥ مليا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٨/٤/١٩٤٥ حتى ١٤/١٠/١٩٤٩ وبواقع ٤٪ من ١٥/١٠/١٩٤٩ حتى السداد وبواقع ٤٪ بالنسبة لباقي المحكوم به وقدره ٣٦٧٥ جنيها و ٥٠٠ مليا ابتداء من ٣/٤/١٩٥٢ حتى السداد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقص وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لتغزيره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ويقولون في بيان ذلك أن الحكم قضى برفض الدفع بعدم جواز إعادة مناقشة



الحسابات المعتمدة من المجلس الحسبي عن السنوات من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٦ استنادا إلى ما استظهره من الأوراق من أن الوصى أدخل الغش على المجلس الحسبي بتواطئه مع الخبراء الذين ندبوا لفحص تلك الحسابات وقد صادق المجلس عليها واعتمدها تحت تأثير هذا الغش الذي كان من مظاهره ما درج عليه الوصى من زراعة أطيان القاصر بنفسه دون تأجيرها على الرغم من تحذير المجلس له من ذلك وما اعتاده من عدم إمساك دفاتر حسابات منتظمة وما ادعاه على خلاف الحقيقة من سداد بعض ديون البنك العقاري علاوة على تقصيره في تحصيل الديون المناخرة للقاصر أو المقاضاه بشأنها . ولو تكشف للمجلس ذلك وقت فحص الحسابات لما اعتمدها ويرى الطاعنون أن هذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ومخالف لحجية القرارات النهائية الصادرة من المجلس الحسبي باعتماد الحسابات المشار إليها ذلك أن قرارات المجلس الحسبي بالتصديق على حسابات الوصى تعتبر حجة نهائية للتولى يحتج بها على ناقص الأهلية كأنها صادرة منه وهو ذو أهلية تامة بما لا يجيز له مطالبة الوصى مرة أخرى لدى القضاء بتقديم الحساب مالم تظهر أسباب جديدة تسوغ ذلك كما أن تلك القرارات تعتبر بمثابة اتفاق رسمي بين المجلس بصفته حالا محل ناقص الأهلية وبين الوصى كأى عقد واجب الاحترام ولئن كان يجوز العدول عنها بسبب عيب من عيوب الرضا ومنها الغش إلا أنه يشترط فيه ألا يكون ظاهرا ومعلوما للمجلس قبل التصديق على الحساب وإذا كانت مظاهر الغش التي استند إليها الحكم المطعون فيه تبريرا لإهداره حجية قرارات المجلس الحسبي الآتية ذكرها علاوة على أنها لا يتحقق بها الغش بالمعنى الذى يتطلبه القانون فقد سبق إثارتها ومناقشتها أمام ذلك المجلس فتناولها في قراره الصادر في ١٩٤١/١١/١٨ بإعادة مناقشة تلك الحسابات وائذى عدل عنه بقراره المؤرخ في ١٩٤٣/٣/١٦ نتيجة تظلم الوصى من القرار الأول إلى وزارة العدل التي رفضت التصديق عليه وأعدت الأمر إلى المجلس فرأى العدول عنه إذ كان ذلك فإن القرارات السابقة صدورها باعتماد حساب السنوات من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٦ تكون بذلك قد عادت إليها بحجيتها الملزمة التي تمنع من إعادة فحصها مرة أخرى ولما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وقضى على خلافه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النعى مردود - ذلك أن لما كان من المتور في قضاء هذه المحكمة أن المجلس الحسبي إذا لم يعتمد الحساب نهائيا بل قرر إعادة النظر فيه ولم يتم تنفيذ ذلك القرار بسبب بلوغ القاصر سن الرشيد فإن لهذا القاصر أن يطالب وصيه أمام المحاكم بتقديم حساب عن وصايته وكان الثابت من الأوراق المودعة ملف الطعن والتي كانت مقدمة إلى محكمة الاستئناف أن المجلس الحسبي قرر في ١٩٤١/١١/١٨ قبول طلب القاصر - المطعون ضده الأول - بإعادة النظر في محاسبة الوصي - مورث الطاعنين - من تاريخ وفاة مورث المطعون ضده المذكور حتى تاريخ صدور ذلك القرار . وندب مكتب الخبراء لإعدادة فحص الحسابات مع مراعاة محاسبة الوصي على أجر المثل لأطيان القاصر المترعة طبقا لقرار المجلس الصادر في ١٩٣٠/١٠/٢١ إلا أن القرار المؤرخ ١٩٤١/١١/١٨ لم يتم تنفيذه بسبب بلوغ القاصر سن الرشيد في ١٩٤٢/١٠/٢ وانتهاء منحة المجلس والوصي بالنسبة له بالقرار الصادر في ١٩٤٣/١١/٣٠ وقد سجل الحكم المطعون فيه ذلك بقوله " إن المجلس أصدر في ١٩٤١/١١/١٨ قرارا بإعادة النظر في محاسبة الوصي من تاريخ الوفاة إلى الآن وندب مكتب الخبراء الحكومي لمباينة المأمورية وقد أعقب هذا القرار تظلمات وأحداث عديدة تنطق بها الأوراق انتهت بقرار ١٩٤٣/٣/١٦ ثم بانتهاء مأمورية الوصي والمجلس تاركين المستأنف - المطعون ضده - ضحية لتلك التصرفات الجائرة . " ولما كان الطاعنون لم يقدموا ما يثبت عدول المجلس عن قراره الصادر في ١٩٤١/١١/١٨ بإعادة النظر في محاسبة الوصي أو أنه أصدر قرارا بعد ذلك باعتماد حسابات السنوات المشار إليها وكان الثابت من البيان الذي دونه كاتب أول المجلس الحسبي على تقرير مكتب الخبراء المؤرخ ١٩٤٢/٥/١٨ أن المجلس قرر بجلسته ١٩٤٣/٣/١٦ اعتماد حساب سنّي ١٩٣٥ و١٩٣٦ مما مؤداه أن المجلس لم يعدل بمقتضى هذا القرار عن قراره الصادر في ١٩٤١/١١/١٨ وذلك خلافا لما يدعيه الطاعنون وأنه مما يؤيد ذلك أن المجلس قرر بجلسته ١٩٤٣/٦/٢٢ ندب مكتب الخبراء لأداء المأمورية المينة بقراره الصادر في ١٩٣٩/٢/٢١ وهي فحص المناخرات لدى المستأجرين عن السنين السابقة وبيان سبب ارتفاع دين البنك في سنة ١٩٤٠ عما كان عليه في سنة ١٩٣٠ ومسئولية الوصي عن ذلك لما كان ذلك وكان تكليف المجلس - مورث الطاعنين - بقراره

الصادر في ١٩٤٣/٦/٢٢ بإيداع المبالغ المتوفرة في ذمته للقصر حتى سنة ١٩٣٦ لا يفيد اعتماد المجلس للحسابات نهائيا إذ أن تكاليف الوصى بإيداع المبالغ المتوفرة للقصر طبقا للحسابات المقدمة قبل اعتمادها نهائيا لا يتنافى واستمرار المجلس في فحص تلك الحسابات بحرفة خبير لبيان حقيقة المبالغ المستحقة فعلا في ذمة الوصى توطئة لاعتماد الحساب بصحة نهائية فإن ما يدعيه الداعون من أن المجلس الحسبي قد عدل عن قراره الصادر في ١٩٤١/١١/١٨ المشار إليه يكون غير صحيح ، ولما كان الثابت من تقرير مكتب الخبراء الذي ندبته المحكمة الابتدائية . والذي أعتدله الحكم المطعون فيه وعول عليه في قضائه وبذلك أصبح جزءا متما له — وقد اعتمد حساب سنتي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ طبقا لما جاء بشأنهما بتقرير مكتب الخبراء المؤرخ ١٩٤٢/٥/١٨ والمقدم إلى المجلس الحسبي وذلك لموافقة طرفي النزاع على هذا الحساب أمام الخبير — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يعتد بقرارات المجلس الحسبي عن حسابات المدة من ١٩٢١ إلى ١٩٣٥ لعدم اعتمادها نهائيا حتى بلوغ القاصر سن الرشد ورتب على ذلك حق الناصر في مطالبة وصيه — مورث الطاعنين — أمام المحاكم المدنية بتقديم حساب عن تلك المدة واقتضاء حقه في ضوء ما يسفر عنه هذا الحساب ، لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون كما أنه لم يخطئ فيما خاض إليه من اعتماد حساب سنتي ١٩٣٥ و ١٩٣١ طبقا لما ورد بتقرير الخبير المؤرخ ١٩٤٢/٥/١٨ والحكم في الدعوى على مقتضى ذلك . لما كان ما سلف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انتهى في قضائه في شأن حسابات السنوات من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٦ إلى النتيجة التي تتفق وصحيح حكم القانون فلا يعيبه ما ينفي به الطاعنون عليه من عدم وافر الغش المبطل لحساب السنوات المتقدمة والذي استند إليه الحكم في قضائه ذلك أن المحكمة التقضت وعلى ماجرى به قضاؤها أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تنتهضه متى كان سليما في نتيجته التي انتهى إليها ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون باهداره حجية الحكم القطعي الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦ ذلك أن المطعون ضده تمسك أمام المحكمة الابتدائية بوجوب تصفية الحساب

عن مدة الرصاية بأكملها ابتداء من ١٤/٣/١٩٢٦ على أساس أجراء المثل لأطيانه ، لا على الأساس الذي اعتمدته المجلس الحسبي وقد حسمت المحكمة هذا الخلاف الذي ثار بين الطرفين بحكمها آنف الذكر الذي قضت فيه بتدب خير حددت له فيه الأساس الذي يجب أن تجرى عليه المحاسبة وهو احترام قرارات المجلس المعتمدة وقد ارتفعاء المطعون ضده بعدم استثنائه في الميعاد القانوني طبقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق وبذلك أصبح هذا الحكم نهائيا حائزا لقوة الأمر المنع بما يتمتع معه المودة إلى مناقشة الحساب على أساس آخر وإذ جرى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك وجعل المحاسبة على أساس أجراء المثل فانه يكون معيبا بخالفته للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من مطالعة الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٣ أنه قضى قبل الفصل في الموضوع بتدب خير لبيان صافي ربح أطيان المطعون ضده عن السنوات من ١٩٢٦ إلى آخر ١٩٤٠ الزراعية وفق قرارات المجلس الحسبي وذلك بعد خصم الأموال الأميرية وكافة المصروفات واستند الحكم في ذلك إلى ما أورده بأسبابه — بعد استعراضه لوقائع النزاع — من أن الطرفين اتفقا إلى طلب تعيين خير لتصفية الحساب بينهما وترى المحكمة تحقيقا للدعوى وإمكان الفصل فيها إمادة الدعوى إلى مكتب خبراء وزارة العدل بوجوب القيام بالأمورية الموضحة بمنطوق الحكم ، وهذا الذي أورده الحكم لا ينطوي على قضاء قطعي يحسم النزاع فيما ثار بين الطرفين في شأن تحديد الأساس الذي يجب أن تجرى عليه المحاسبة بينهما ذلك أن الحكم لم يقصد بتدب الخير — على ما صرح به في أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا إلا مجرد استكمال عناصر النزاع لإمكان الفصل فيه ، وبذلك لا يكون لهذا الحكم حجية في خصوص تحديد الأساس الذي تجرى عليه المحاسبة ومن ثم لا يحوز قوة الأمر المقضي بعدم استثنائه في الميعاد القانوني على استقلال — لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون متهارا للأساس .



وحيث إنه لما تقدم يمين رنصر الطاعن فيما ادعى به الحكم المطعون فيه في شأن حساب المدة من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٦

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال ويقول الطاعنون في بيان ذلك إنهم تمسكوا لدى محكمة الموضوع بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بحساب السنوات من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١١٤٠ لمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء الوصاية عليه وبإوغه سن الرشد في ١٩٤٢/١٠/٢ وذلك طبقاً لأداة ٣٤ من المرسوم بقانون الخاص بترتيب المجالس الحسبية الصادر في ١٩٣٥/١٠/١٣ المذابة لأداة ٢٦ من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٢٧ غير أن الحكم المطعون فيه رنصر هذا الدفع استناداً إلى ما قاله من أنه بعد أن عدل المطعون ضده طلباته في الدعوى بأن أضاف إليها طلب الحساب عن المدة من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٠ وافق مورث الطاعنين على تعيين خبير لفحص الحساب وبذلك يكون قد أقر صراحة بالموافقة على إجراء الحساب بما يفيد نزوله عن الدفع بالتقادم في حين أن هذا الدفع هو من الدفع الموضوعية التي يجوز إبداءها في أية حالة كانت عليها الدعوى وأن النزول عنه لا يفترض بل يجب أن يقوم الدليل عليه بطريقة صريحة، وأن كان لقاضي الموضوع أن يستخلص من موقف المدعين ما يفيد نزوله عن التمسك بالتقادم بعد ثبوت الحق فيه إلا أن هذا الاستخلاص ينبغي أن يكون سائفاً ومستهدداً من الأوراق وإذا كان ما استند إليه الحكم على النحو المتقدم لا يفيد تنازل الطاعنين عن الدفع فإنه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الدفع بالتقادم هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — دفع موضوعي يجوز إبداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولأول مرة في الاستئناف والنزول عنه لا يفترض ولا يؤخذ بانظن — وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بنصر الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم مستنداً إلى القول بأنه " ما أن عدل المطعون ضده طلباته بصحيفته المعلقة في ١٩٥٢/٤/٣ وضمنها طلباته الخاصة بالسنوات من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١١٤٠

حتى أجاب المستأنف — مورث الطاعنين — على هذا الطلب بمذكرته رقمي ١٨ و ٢٤ دوسيه — بالموافقة على طلب تعيين خبير لفحص حساب تلك السنوات — كطلب احتياطي — وهذا الرد يعتبر منه إقرارا صريحا بالموافقة على إجراء الحساب فهو مأخوذ به باعتباره إقرارا قضائيا ملزما له وبالتالي فقد نزل عن حقه في الدفع بتقادم هذه الدعوى في شقها الجديد بمضي خمس سنوات عملا بالمادة ٣٨٨ من القانون المدني . لما كان ذلك وكان الإقرار القضائي هو طبقا لنص المادة ٤٠٨ من القانون المدني — اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة بما يبنى عليه إقالته خصمه من إقامة الدليل على تلك الواقعة وكان الأصل في الإقرار أن يكون صريحا وأن الافتضاء فيه استثناء من حكم هذا الأصل فلا يجوز قبول الإقرار الضمني ما لم يتم دليل يقيني على وجوده وصره . لما كان ماتقدم وكان يبين من مطالعة أوراق الدعوى أن مورث الطاعنين طلب في مذكرته المشار إليهما في الحكم المطعون فيه أصليا رفض الدعوى واحتياطيا تعيين خبير لإعادة فحص الحسابات السابقة فصرها والتي لم يعتمدها المجلس الحسبي مما مفاده أنه لم يعترف للمطعون ضده بالحق المدعى به بل إنه على العكس من ذلك قد أنكره عليه صراحة وأن طلبه نذب خبير بصفة احتياطية لا يعد إقرارا ضمينا بالحق بالمعنى الذي يتطلبه القانون على النحو السابق الإشارة إليه ولا يدل بمجرد على نفي مشيئة مورث الطاعنين في التمسك بالتقادم وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر طلب نذب الخبير في الظروف المتقدمة إقرارا قضائيا صريحا واستخلص من ذلك نزول المورث عن حقه في الدفع بالتقادم ورتب على ذلك فضاعه برفض هذا الدفع وبمسئولية مورث الطاعنين عن حساب المدة من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٠ فإنه يكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسييب بما يستوجب نقضه في خصوص قضائه بما أسفر عنه حساب تلك المدة دون حاجة لبحث السبب الأخير من أسباب الطعن لتعلقه بهذه المدة .

## جلسة ٢٧ من فبراير ١٩٧٤

بقيادة المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد أسعد محمود ، وزيراديم انسعيد ذكرى ، واصماعيل فرحات عثمان ، وجمال عبد الرحيم عثمان

( ٧١ )

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٧ القضائية:

( ١ ) ذرائب " مسائل متنوعة "

الضريبة لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة النائب والممول . جواز تدارك الخطأ الذي يقع فيها سواء من الممول أو المصلحة ما لم يكن الحق قد منط بالنادم .

( ٢ ) ضرائب " اطلعن الضريبي "

عدم منازعة الممول أمام لجنة الطعن في خضوع إيراد العقار في سنة معينة لضريبة العامة لعدم وجب الموائد عليه في هذه السنة — لا يحول دون إثارة ذلك لأول مرة أمام المحكمة الابتدائية .  
تعلق المنازعة بمبدأ الخضوع لضريبة وهي مسألة قانونية لا يجوز الاتفاق على خلافها .

( ٣ ) حكم " تسبيب الحكم " . خبرة . محكمة الموزوع .

إقامة الحكم قضاء على النتيجة التي انتهى إليها الخبير بأسباب سائغة بما يكفي لحل قضية .  
عدم التزام المحكمة بتعقب كل حجة للمحرم بعد ذلك .

( ٥٤٤ ) ضرائب " الضريبة العامة دلى الإيراد " .

( ٤ ) الدخل الذى لا يخضع لضريبة نوعية . لانهى عليه أحكام الضريبة العامة الضريبة العامة  
تقشاً بالنسبة للمقاربات البنية من تاريخ مريان العوايد عليها . المادة ٦ ق ١٩ لسنة ١٩٤٩



(٥) محاسبة الممول الخاضع للضريبة العامة على الإيراد على أساس الإيراد للفعل المنجز في حالة عدم ربط العوائد عليه فيرجائز .

(٦) ضرائب "ضريبة الدفاع" "الضريبة العامة على الإيراد" .

ضريبة الدفاع المفروضة على الإيجار السنوي للعقارات المبنية فرضها لأول مرة من ١/٧/١٩٥٥ مدم جراز خمسها من ولاء الضريبة العامة إلا إذا قام الدليل على ما إذا خلال تلك السنة

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الضريبة لا تتركب في أساسها على رباط عتدى بين مصالحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها ، وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها ، فللممول أن يسترد ما دفعه بغير حق ، ولل مصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع مالم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم .

٢ - إذا كان الثابت في الدعوى أن الطوبون عليه اعترض على تقدير المأمورية لإيراده عن سنوات النزاع ومن بينها سنة ١٩٥٠ وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ثم طعن في قرارها أمام المحكمة الابتدائية ، فمن حقه أن ينازع أمام المحكمة في خضوع إيراد العمارة في سنة ١٩٥٠ للضريبة العامة استنادا إلى أنه لم يربط عليها عوائد مبنى في تلك السنة ، لا يغير من هذا النظر أنه لم يثر هذه المنازعة أمام لجنة الطعن وإنما قصر اعترضه على خصم بعض التكايف وأنه قبل الربط في حدود مبلغ معين ، لك لأن هذه المنازعة إنما تتعلق بمبدأ الخضوع للضريبة وهي مسألة قانونية ، لا يجوز الاتمان على خلاف ما يقتضيه القانون في شأنها .

٣ - متى كانت المحكمة في حدود سلطاتها الموضوعية قد أخذت بالنتيجة التي انتهى إليها الخبير للأسباب التي أوجعها في تقريره ، وهي أسباب سائفة تكفي لحمل الحكم ، فلا عليه أن هو لم يرد على المستندات التي قدمتها الطاعنة - مصلحة الضرائب - لأن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب كل حجة للمخصوم وترد عليها استقلالاً إذ حسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها ، وأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة . كنى الحكم ، لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني والمسقط لكل حجة تخالفها .

٤ — انصر في المادة السادسة من ائقانون رقم ١٩ لسنة ١١٤٩ في نقراتها الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة ، يدل دلى أن المشرع حصر الإرادات التى يشماها وطاء الضريبة العامة دلى الإراد ، فيما يخص ضريبة نوعية ، وأن كل دخل لا يخضع لضريبة نوعية لا تدرى طلبة أحكام الضريبة العامة ، مما مقتضاه أن وطاء الضريبة النوعية وبالتالى وطاء الضريبة العامة ينشأ بالنسبة للعقارات المبنية اعتبارا من تاريخ سريان العوايد المربوطة ، وهو ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية لئقانون المذكور دلى ما جاء بتقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب ، وما جاء دلى لسان مجلس الحكومة فى مناقشات مجلس الشيوخ.

٥ — لا يجوز محاسبة الممول على أساس الإراد الفعلى فى حالة عدم ربط الضريبة دلى العقار لأن الأصل فى تحديد إيراد العقارات — وفق ما تنص طليه المادة السادسة من ائقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أن يكون حكيا بحسب القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة ، وإنما أجاز المشرع استثناء من هذا الأصل إجراء التحديد على الأساس الفعلى إذا طلب الممول ذلك فى موعد تقديم الإقرار واستوفى طلبة باقى الشروط التى نصت طليها المادة .

٦ — مؤدى نص المادة الأولى من ائقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة الدفاع وقبل تعديله بائقانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٠ ، ونص الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من ائقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية ، ونص الفقرة الثالثة من المادة السابعة من ائقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قبل تعديلها بائقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ الذى جعل به اعتبارا من إرادات سنة ١٩٦٩ ، أن ضريبة الدفاع المفروضة على الإيجار السنوى للعقارات المبنية قد فرضت ولأول مرة من أول يوليو سنة ١٩٥٦ وأنها فى خصوص هذه السنة تستحق بنصف مقدارها السنوى وتؤدى مقدما خلال خمسة عشر يوما الأولى من شهر يوليو من السنة المذكورة ، ولا تخعم من وطاء الضريبة العامة إلا إذا قام الدليل على سدادها خلال تلك السنة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أرواده الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المذعور فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب عابدين أول قدرت صافي إيراد المطعون عليه الخاضع للضريبة العامة على الإيراد في السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦ بمبالغ ٢٤٣٤ جنيها و ٥٦٧٩,٢٠٠ ج و ٦١٤,٦١٩ ج و ٣١٦٩,٠٤٧ ج و ١٧٧٢,٠٨٧ ج و ٣٣٥٣,٠٨٧ ج و ٣٣٥٧ جنيها و ٢٣٦١,٦٢٠ ج وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٤ بتخفيض تحديد المأمورية لصافي إيراد المطعون عليه في سنوات الخلاف إلى البالغ ٢٣٨٠,٤١٣ ج و ١٠٠,٠١٠ ج و ٣٤٨٢,٠١٠ ج و ٣١٦٩,٦١٤ ج و ٢١٣٨,٤٩٠ ج و ٢٩٦٥,١٩٥ ج و ٣٠٦٢,١٤٥ ج و ٢٩٣٨,٤٣٥ ج فقد أقام الدعوى رقم ٦٨١ سنة ١٩٦٢ بجاري أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا تعديل قرار اللجنة إلى اعتبار صافي إيراده في سنوات النزاع بمبالغ ١٣٨٠,٤١٣ ج و ١٠٠,٠١٠ ج و ٣٣٦٢,٠١٠ ج و ٣٠٤٩,٦١٤ ج و ٢٥١٨,٤٩٠ ج و ٢٨٤٥,١٩٥ ج و ٢٩٤٢,١٤٥ ج و ٣٨١٨,٤٣٥ ج ثم قدم مذكرة بملحة ١٩٦٣/٤/١٨ عدل فيها طلباته وطلب تعديل قرار اللجنة إلى مبلغ ٥١ جنيها و ٣٣٤٩,٥٦٠ ج و ٣٠٤٩,٦١٤ ج و ٢٣٨٠,٩٩٠ ج و ٢٨٤٥,١٩٥ ج و ٢٩٤٢,١٤٥ ج و ٣٦٤١,٤٣٥ ج على التوالي وتمسك في هذه المذكرة باستبعاد إيراد العمارة الكائنة بمدينة المنصورة في سنة ١٩٥٠ من وراء الضريبة العامة استنادا إلى أن عوائد المباني لم تربط عليها إلا في سنة ١٩٥١ ، ودفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الطلبات المعلقة بشأن إيراد العمارة عن سنة ١٩٥٠ لعدم إثارة هذا النزاع أمام لجنة الطعن ، وقالت من ناحية الموضوع نه ثابت من الشهادة المقدمة منها أن عوائد المباني ربطت على العمارة في سنة ١٩٥٠ — وبتاريخ ١٩٦٤/٥/٧ حكمت المحكمة برفض الدفع وبندب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق اعتراضات المطعون عليه وليبان ما إذا كان قد تم ربط عوائد المباني على العمارة في سنة



١٩٥٠ ومقدار هذه العوائد وتاريخ سدادها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٨ فحكت بتعديل قرار اللجنة إلى اعتبار إيراد المطعون عليه مبلغ ٥١٤ جنيهًا عن سنة ١٩٥٠ ، ١٠,٣٣٦٢ ج عن سنة ١٩٥١ ، ٦١٤,٣٠٤٩ ج عن سنة ١١٥٢ و ٩٩٠,٢٣٨٠ ج عن سنة ١٩٥٣ و ١٩٥٤,٢٨٤ ج عن سنة ١٩٥٤ ، ١٤٥,٢٩٤٢ ج عن سنة ١٩٥٥ و ٢٧٤٦,٤٣٥ ج عن سنة ١٩٥٦ ، وتأيد القرار المطعون فيه فيما عدا ذلك . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم والحكم الصادر في ١٩٦٤/٥/٧ لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٦١ لسنة ٨٣ ق تجارى طالبة إلغاءهما والحكم لها بطلباتها ، وبتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على طلباتها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد من أربعة أوجه تنعى الطاعنة بالوجه الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة التانون والخطأ في تطبيقه ، وتقول بياناً لذلك إن الحكم قضى برفض دفعها بعدم قبول طلب المطعون عليه استبعاد إيراد العمارة من وراء الضريبة العامة في سنة ١٩٥٠ على سند من التول بأنه وقد طعن المطعون عليه في التقدير فنه أن يضيف ما يشاء من أسباب من شأنها تخفيض هذا التقرير هذا في حين أن مؤدى نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والمواد ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة هي التي يجوز عرضها على لجنة الطعن وأن ما لم يكن محل خلاف يصبح انربط بشأنه نهائياً ولا يجوز عرضه ابتداء على محكمة الطعن ، وإذ لم ينازع المطعون عليه أمام لجنة الطعن في خضوع إيراد العمارة في سنة ١٩٥٠ للضريبة العامة بل قصر نزاعه على ما يراه من وجوب خصم بعض التكاليف ، فقد تحدد اختصاص المحكمة الابتدائية بهذا النزاع وحده دون أن يمتد ليشمل مبدأ خضوع هذا الإيراد للضريبة والذي أثاره المطعون عليه أمامها في مذكرة تعديل الطلبات ، هذا إلى أن المطعون عليه وقد طلب أمام اللجنة تحديد إيراداته الخاضعة للضريبة العامة في تلك السنة بمبلغ ١٥٠٤ جنيهات فإنه يكون قد قبل الربط في هذه

الحدود وصار انتهايا ، وإذ تعرض الحكم المطعون فيه لمبدأ خضوع إيراد العمارة للضريبة في سنة ١٩٥٠ وانتهى إلى عدم خضوعه وقضى بتحقيق تقدير الأمورية لإيرادات المطاعم عليه في السنة المذكورة إلى مبلغ ٥١٤ جنيا فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الضريبة لا ترتكن في أساسها على رباط عتدى بين مصاحبة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها فالممول أن يسترد ما دفعه بغير حق وللصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم ، وكان الثابت في الدعوى أن المطاعم عليه اعترض على تقدير المأمورية لإيراده عن سنوات النزاع ومن بينها سنة ١٩٥٠ وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ثم طعن في قرارها أمام المحكمة الابتدائية ، فمن حقه أن ينازع أمام المحكمة في خضوع إيراد العمارة في سنة ١٩٥٠ للضريبة العامة استنادا إلى أنه لم تربط عليها عوائد مباني في تلك السنة ، ولا يغير من هذا النظر أنه لم يثر هذه المنازعة أمام لجنة الطعن وإنما قصر اعتراضه على خصم بعض التكاليف وأنه قبل الربط في حدود مبلغ معين ، ذلك لأن هذه المنازعة إنما تتعلق بمبدأ الخضوع للضريبة وهي مسألة قانونية لا يجوز الاتفاق على خلاف ما يقتضي به القانون في شأنها وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعتد بالموافقة التي أبداهها المطاعم عليه في أول الأمر على احتساب إيراد للعمارة عن سنة ١٩٥٠ وقضى برفض الدفع الذي أبدته مصلحة الضرائب بعدم قبول طلب المدعون عليه استبعاد هذا الإيراد من وراء الضريبة فانه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق وشابه قصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم قضى بعدم خضوع إيراد العمارة في سنة ١٩٥٠ للضريبة العامة على الإيراد استنادا إلى ما أورده الخبير في تقريره من أن العمارة كانت تحت الإتمام ولم تربط عليها عوائد



المباني في تلك السنة وإنما ربطت عليها في سنة ١٩٥١ ، في حين أنه ثابت من الشهادة الصادرة من مصلحة الأموال المقررة أن العوائد ربطت على العمارة في سنة ١٩٥٠ وأقر المطعون عليه بمحضر المناقشة المؤرخ ١٠/١١/١٩٥٤ أنه أجز العمارة بعد إتمامها في شهر أبريل سنة ١٩٥٠ وهو ما أثبتته في اعتراضه على ربط المأمورية ثم في مذكرته أمام لجنة الطعن. وإذا خالف الحكم ما ثبت بالمستندات المقدمة ولم يناقش ما بساقته الطاعنة من الأدلة فإنه يكون معيبا بمخالفة الثابت في الأوراق والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ٧/٥/١٩٦٤ أنه إزاء الخلاف الذي ثار في الدعوى حول السنة التي ربطت فيها عوائد المباني على العمارة - رأت المحكمة نذب مكتب الخبراء بوزارة العدل للاطلاع على السجلات الخاصة لبيان وجه الحقيقة في هذه المسألة ، وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أنه لم تربط عوائد مباني على العمارة في سنة ١٩٥٠ وأخذت محكمة الموضوع بهذا التقرير وأورد الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص وقته " ثبت من مطالعة محاضر أعمال الخبير المندوب أنه انتقل إلى قلم العوائد بالقسم المالي بمحافظة الدقهلية بالمنصورة واطلع على الدفاتر والسجلات الخاصة بالعمارة موضوع النزاع وبيان له من دفتر المكلفة عن المدة من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٩ قسم خامس بندر المنصورة أن العقار المذكور باسم المستأنف عليه - الملمعون عليه - مكلمة رقم ٤٧٥٠ واتضح له من بيانات الدفتر عن سنة ١٩٥٠ أن الملك جميعه تحت الإتمام ولم تربط عليه عوائد هذا العام وقرر له الحاضر عن القسم المالي وهو موظف مسئول بأن المباني التي تحت الإتمام لا تربط عنها عوائد كما اتضح له من الاطلاع على الدفتر عن سنة ١٩٥١ أن البناء أصبح تاماً ومشغولاً في هذه السنة ولذلك ربطت عليه العوائد عن هذه السنة وقدرها ٢٤٠ جنيهاً ، وقرر الحاضر عن القسم المالي أن العوائد تربط اعتباراً من أول يناير عام عن المباني المستجدة أي أن العوائد ربطت على العقار موضوع النزاع من أول يناير سنة ١٩٥١ " ولما كان يبين من ذلك أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قد أخذت بالنتيجة التي انتهى إليها الخبير للأسباب التي أوضحها في تقريره وهي أسباب سائغة تكفي لحمل الحكم ، فلا عليه إن هو لم يرد على المستندات



التي قدمتها الطاعة لأن حكمه الموضوع غير منزهة بتعقب كس حجة للتصوم وتورد عليها استقلالاً إذ حسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لملء لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بمخالفة النابت في الأوراق والصور في التسبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثالث من سبب الطعن يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم استند في عدم خضوع إيراد العمارة في سنة ١٩٥٠ للضريبة العامة على الإيراد إلى أنه طبقاً لنص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ يحدد إيراد العقارات المبنية على أساس القيمة التجارية المتخذة أساساً لربط عوائد المباني ، وأنه طالما أن العمارة لم تربط عليها عوائد في سنة ١٩٥٠ فلا يصلح إيرادها وعاء للضريبة العامة ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن المشرع لم يهدف بنص المادة السادسة سالفه الذكر أن يستبعد من وعاء الضريبة العامة إيراد العقار الذي لم تربط عليه عوائد المباني أو ضريبة الأطيان بل قصد به فرض وسيلة حكومية لتقدير قيمة الإيراد بحيث يخضع للضريبة كل ما يحصل عليه الممول من إيراد في سنة المحاسبة إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة السادسة وإنما يكون تقديره على الأساس الحكيم الذي تضمنته الفقرة الثالثة من ذات المادة ، فإذا لم يكن العقار مربوطاً عليه عوائد مباني أو ضريبة أطيان فلا يكون هناك تقدير حكيم بل يتعين الربط على الأساس الفعلي وحده .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ تنص في فقراتها الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة على أنه " ويكون تحديد إيرادات العقارات المبنية على أساس القيمة التجارية التي اتخذت أساساً لربط عوائد المباني ... ومع ذلك يجوز تحديد إيراد العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس الإيراد الفعلي إذا طلب ذلك الممول في المدة التي يجب أن يقدم خلالها القرارات السنوية والاستقط حقه . ويشترط للأفادة من حكم الفقرة السابقة أن يحسب المدول دفاتر منتظمة . أما باقي الإيرادات فتحدد طبقاً للتقواعد المفردة

فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها، فإن ذلك يدل على أن المشرع حصر الإيرادات التي يشتملها وعاء الضريبة العامة على الإرادة فيما يخص لضريبة نوعية لا تسرى عليه أحكام الضريبة العامة مما مقتضاه. أ. وعاء الضريبة العامة ينشأ بالنسبة للعقارات المبنية اعتباراً من تاريخ سريان العوائد المربوطة، وهو ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون المذكور فجاء بتقرير لجنة الشئون المالية بمجلس النواب أنها "استعرضت أحكام وعاء الضريبة العامة على الإيرادات حسباً لكل خلاف اتباع المبدأ المقرر في التشريع الإيطالي وهو أن يكون وعاء الضريبة العامة هو مجموع أوعية الضرائب النوعية حسب القواعد المقررة لكل ضريبة، بمعنى أن الإرادة المعنى من الضريبة النوعية يعنى من الضريبة العامة وما يخص للضرائب النوعية يحضه بدوره للضريبة العامة" كما جاء في مناقشات مجلس الشيوخ على لسان ممثل الحكومة "أن طبيعة هذه الضريبة أنها ضريبة تكبيلية أو ثانوية بمعنى أن المال الذي يفرض عليه الضريبة يجب أن يكون قد تقرر من قبل فرض ضريبة أخرى عليه، ولذلك قيل أن وعاء هذه الضريبة هو مجموع أوعية الضرائب الأخرى"، ولما كان لا يجوز محاسبة الممول على أساس الإرادة الفعلية في حالة عدم ربط الضريبة على العتق لأن الأصل في تحديد إيراد العقارات — وفق ما تنص عليه المادة السادسة مالفه الذكر — أن يكون حكماً بحسب القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة وإنما أجاز المشرع استثناء من هذا الأصل لإجراء التحديد على الأساس الفعلي إذا طاب الممول ذلك في مرعد تقديم الأقرار واستوفى طابه باقي الشروط التي نصت عليها المادة، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه لم يطلب محاسبته على الأساس الفعلي في سنة ١٩٥٠ بل لم يقدم إقراراً عن إرادته في تلك السنة، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على استبعاد إيراد العمارة من وعاء الضريبة العامة في سنة ١٩٥٠ لأنه لم تربط عليها ضريبة في تلك السنة، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس.

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والمقصود في التسبيب وتقول في بيان ذلك أن الحكم وافق على خصم مبلغ ٧٢ جنيتها

باعتبار أنه ضريبة دفاع استحققت على إيراد العمارة في سنة ١٩٥٦ وهو قضاء مخالف للقانون ، ذلك أن ضريبة الدفاع فرضت بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ اعتبارا من ١/٧/١٩٥٦ ومن ثم فلا يجوز خصمها عن المدة التالية للعمل بالقانون هذا إلى أن المطعون عليه لم يقدم ما يدل على سداد هذه الضريبة عن السنة المذكورة حتى تعتبر من التكاليف التي يحق له خصمها طبقا لنص المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وقد تمسكت الطاعنة بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة الأولى من قانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة دفاع وقبل تعديله بالقانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٠ على أن تفرض ضريبة إضافية للدفع " . . . (ب) بنسبة ٢/١ من الأرباح السنوية للعقارات المفروضة عليها ضريبة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه . . . . . وتتقاضى هذه الضريبة مع أقساط الضريبة الأصلية المستحقة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٦ وبنسبتها وتأخذ حكمها وتسرى عليها القوانين الخاصة بتلك الضريبة . . . . . " ، والنص في الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية على أن "تؤدي الضريبة مقدما على قسطين متساويين خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير ويوليو من كل سنة " والنص في الفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ الذي يعمل به اعتبارا من إیرادات سنة ١٩٦٩ — على أن يخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من . . . " كافة الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإيراد . . . . . " ، يدل على أن ضريبة الدفاع المفروضة على الإيجار السنوي للعقارات المبنية قد فرضت ولأول مرة من أول يوليو سنة ١٩٥٦ وانها في خصوص هذه السنة تستحق بنصف مقدارها السنوي وتؤدي مقدما خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يوليو من السنة المذكورة ولا تخصم من وعاء الضريبة العامة إلا إذا قام الدليل على سدادها خلال تلك السنة ، لما كان ذلك وكان الثابت من ضرورة صحيفة الاستئناف المقدمة أن الطاعنة اعترضت على تقرير الخبير لأنه خصم مبلغ ٧٢ جنيها قيمة ضريبة الدفاع عن سنة كاملة من وعاء الضريبة العامة عن سنة



١٩٥٦ مع انها لا تستحق الا اعتبارا من ١/٧/١٩٥٦ فضلا عن أن المطعون عليه لم يقدم الدليل على سدادها وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتمد تقرير الخبير الذي خصم مبلغ ٧٢ جنيها قيمة ضريبة الدفاع عن سنة كاملة من وعاء الضريبة الدائمة عن سنة ١٩٥٦ واستند الحكم في ذلك إلى أن المبنى، وجر لمديرية الترية والتعلم بالمنصورة وأنها خصمت هذه الضريبة كما فعلت في السنوات اللاحقة ودون أن يتحقق الحكم من أن قيمة الضريبة الحقيقية سددت فعلا في سنة ١٩٥٦ فإنه يكون قد خالف القانون وعابا قصور في التسبيب بما يوجب نقضه في هذا الخصم.

## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن ديكل وعضوية ، السادة المستشارين :  
محمد أسعد محمود وجودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى وجلال عبد الرحيم عثمان

(٧٢)

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . التنازل عن المنشأة"  
بطلان " بطلان التصرفات " .

• استنازل إليه عن المنشأة مشمول عن دين ضريبة بالتضامن مع المتنازل . إبطال التنازل .  
أثره . زوال التزام المتنازل إليه بأداء الضريبة .

( ٢ ) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . التنازل عن المنشأة"  
بطلان " بطلان التصرفات " . حكم "حجية الحكم" خالف . عقد .

الحكم بإبطال العقد الصادر من حسين . حجة على دائته . غلة ذلك . إبطال عقد بيع المنشأة  
أثره . زوال أثر العقد من وقت انعقاده سواء بالنسبة للتعاقدين أو مصلحة الضرائب . مؤدى ذلك عدم  
مسئولية المتنازل إليه عن أداء دين "ضريبة" .

١ — النص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ ، يدل على أن مسؤولية  
المتنازل إليه عن دين الضريبة بالتضامن مع المتنازل إنما تتولد عن التنازل فإذا  
ما أبطل هذا التنازل زال التزام المتنازل إليه بأداء الضريبة .

٢ — تقضى المادة ١/١٤٢ من القانون المدني بأن العقد القابل للإبطال إذا تقرر بطلانه اعتبر كأن لم يكن وزال كل أثر له فيما بين المتعاقدين و بالنسبة للغير، وإذا كان الحكم بإبطال العقد الصادر من المدين يكون حجة على دائئه لأن المدين يعتبر ممثلاً لدائئه في الخصومات التي يكون هذا المدين طرفاً فيها ، لما كان ذلك وكان الثابت أنه حكم بإبطال بيع المنشأة الصادر إلى الطاعن — المتنازل إليه — للتدليس ، فإن هذا الحكم يستتبع إلغاء الآثار المترتبة على هذا العقد من وقت انعقاده ، سواء فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة لمصاحبة الضرائب الدائنة بالضريبة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وجرى في قضائه على أن حكم بإبطال البيع لا يحتاج به على مصلحة الضرائب لأنه لم يصدر في مواجهتها ورتب على ذلك مسئولية الطاعن عن الضرائب المستحقة على المنشأة بالتضامن مع المتنازل ، فإنه يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٦٢/١/١١ اشترى الطاعن المنشأة التجارية المملوكة ... .. لقاء ثمن قدره ١٠٠٠ جنيه دفع نصفه وقت تحرير العقد واتفق على سداد باقي الثمن عند التوقيع على عقد البيع النهائي ، وأخطرت مأمورية ضرائب محرم بك كلا من الطاعن والبائع بتقديراتها لصافي أرباح المنشأة في السنوات من ١٩٥٧/١٩٥٨ إلى ١٩٦٠/١٩٦١ ، وفي الفترة من ١٩٦١/٧/١ إلى ١٩٦٢/١/١١ وهي بمبالغ ١٥٥٣ جنيها ، ١٩٥٣ جنيها ، ١٧٤٩ جنيها ، ٧٩٣ جنيها ، ١٢٩٣ جنيها على التوالي ، وإذا عترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠ بعدم قبول الطعن



من المتنازل لرزقه بعد الميعاد وبعدم مسئولية المتنازل له — الطاعن — عن الضرائب المستحقة على المنشأة امتنادا إلى أنه استصدر الحكم رقم ٩٨٠ سنة ١٩٦٢ تجارى الاسكندرية الابتدائية لإبطال البيع ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٩٦٦ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعن والمتنازل بالظعن في هذا القرار طالبة إلغائه والحكم بتأييد تقديرات المأمورية . وبتاريخ ١/٣/٦٦ ، حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمتنازل وبإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه وبمسئولية الطاعن التضامنية عن الضرائب المستحقة على المنشأة وتأييد تفسيرات المأمورية . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٨ سنة ٢٢ ق تجارى الاسكندرية طالبا إلغائه والحكم برفض الدعوى وتأييد قرار اللجنة ، وبتاريخ ١١/٢/٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم بالاستئناف — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أشار فيها إلى أن رأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشور. فوُت أن جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم لمضعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على أن الحكم بإبطال البيع الصادر إلى الطاعن لا يؤثر على مسئولية عن الضرائب المستحقة عن المنشأة بالتضامن مع المتنازل ، لأن سبب هذا الالتزام هو امتنازل عن المنشأة وما دام أن هذه الواقعة قد شغقت فلا يجوز إلغاؤها إلا في مواجهة مصلحة الضرائب لأنها الخصم الحقيقي فيها ، في حين أن المتنازل لا يعتبر وفقا للمادة ٥٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٣٠ سببا لاستحقاق الضريبة بل يترتب عليه تصفيتها بالنسبة للمتنازل ومسئوليته عنها بالتضامن مع المتنازل إليه ، وإذا حكم بإبطال البيع وهو ما يترتب عليه إلغاء كالة آثاره فإن نصفية الضريبة تزول بزوال سببها وتبقى الضريبة مستحقة على مالك المنشأة وحده دون الطاعن الذي انقطعت علاقته بها .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان النص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ على أن " امتنازل عن كل أو بعض المنشأة يكون حكمه

فما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل ويطبق عليه أحكام المادة السابقة ويجب على المتنازل والمتنازل له تبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل في مدى ستين يوما من تاريخ حصوله ويكون كل من المتنازل والمتنازل له مسئولاً بالتضامن عما استحق من ضرائب على المنشآت المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل . . . ،”

بدل على أن مسؤولية المتنازل إليه عن دين الضريبة بالتضامن مع المتنازل إنما تتولد عن التنازل فإذا ما أبطل هذا التنازل زال التزام المتنازل إليه بأداء الضريبة ، وكانت المادة ١٤٢/١ من القانون المدني تقضى بأن الدفع القابل للإبطال إذا تقرر بطلانه اعتبر كأن لم يكن وزال كل أثر له فيما بين المتعاقدين وبالنسبة للغير ، وكان الحكم بإبطال انعقد الصادر من المدين يكون حجة على دائته لأن المدين يعتبر ممثلاً لدائته في الخصومات التي يكون هذا المدين طرفاً فيها ، لما كان ذلك وكان الثابت أنه حكم في الدعوى رقم ٩٨٠ سنة ١٩٦٢ تجارى الاسكندرية الابتدائية بإبطال بيع المنشأة الصادر إلى الطاعن للتدليس فإن هذا الحكم يستتب إلقاء الآثار المترتبة على هذا العقد من وقت انعقاده سواء فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة لمصلحة الضرائب الدائنة بالضريبة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن حكم إبطال البيع لا يحتاج به على مصلحة الضرائب لأنه لم يصدر في مواجهتها ورتب على ذلك مسؤولية الطاعن عن الضرائب المستحقة على المنشأة بالتضامن مع المتنازل فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن ديكال ومضوية السادة المستشارين :  
جودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وإسماعيل فرحات عثمان ، وجلال عبد الرحيم عثمان .

( ٧٣ )

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٧ القضائية :

( ٢٤١ ) ضرائب "ضريبة الارباح التجارية والمهنية" . "الربط  
الحكمي" . "الربط الإضافي" .

(١) إعمال قاعدة الربط الحكمي طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . شرطه .  
تجاوز أرباح الممول في سنة الأساس مبلغ خمسمائة جنيه .

(٢) الربط الإضافي . أحواله . الخطأ رائد ليس وظهور نشاط جديد للمول كان خافيا على  
الصلحة . قاعدة الربط الحكمي طبقا لقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . استثناء من الأصل المقرر  
في الفصلين الثالث والخامس من الكتاب الثاني من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . لا يتحول ذلك  
دون اجراء ربط اضافي متى توافرت إحدى حالات المادة ٤٧ مكررا الواردة بالفصل الخامس  
الإشارتيه .

١ - مفاد نص المادة / ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أضيفت  
بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٨ ، أنه يشترط لإعمال قاعدة الربط الحكمي طبقا  
لأحكام هذا القانون ألا تتجاوز أرباح الممول في سنة الأساس مبلغ خمسمائة جنيه  
فاذا تجاوزت هذا القدر ، فإن الضريبة تربط على أرباحه الفعلية عملا بالأصل  
المقرر في القانون المذكور .

٢ - مفاد نص المادة ٤٧ مكررا ( أ ) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
المضافة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أن الربط الإضافي جائز في الحالات التي



حددها المشرع بهذه المادة — وهي أحوال الخطأ والتدليس وظهور نشاط جديد كان خافيا على المصلحة . لا يغير من ذلك العبارة التي وردت في صدر المادة ٥٥ سالفة الذكر — "أنه استثناء من أحكام الفصلين الثالث والخامس من الكتاب الثاني من هذا القانون" إذ قصد بها إعمال قاعدة الربط الحكمي طبقا للأحكام التي قررها هذا القانون واستثناء من الأصل المقرر في الفصلين الثالث والخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهو ربط الضريبة على الأرباح الفعلية التي حققها الممول ، ولا تعني هذه العبارة استبعاد تطبيق ما تقضي به المادة ٤٧ مكررا الواردة في الفصل الخامس من الكتاب الثاني ، وبالتالي فلا تحول دون أحقية مصلحة الضرائب في اجراء ربط إضافي إذا ما توافرت إحدى الحالات المنصوص عليها في هذه المادة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب أبو تيج حاسبت المطعون عليه عن نشاطه في تجارة الغلال في السنوات من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٩ فاعترض ، وقررت لجنة الطعن بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٥ تخفيض تقديرات المأمورية عن هذا النشاط إلى مبلغ ٣٥ جنيها في سنة ١٩٥٧ واتخاذها أساسا لربط الضريبة عليه في كل من سنتي ١٩٥٨، ١٩٥٩ تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ثم تبين للمأمورية أنه يمارس نشاطا آخر في تجارة الأقطان فأجرت عليه ربطا إضافيا عن هذا النشاط في سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ بمبلغ ٨٧٣ جنيها و ٩٠ مليا وفي سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ بمبلغ ٨٧٣ جنيها و ٦٩٥ مليا يضاف إلى أرباحه من النشاط الأصلي في تجارة الغلال وقدرها ٣٥ جنيها فأصبحت جملة صافي أرباحه في كل من هاتين السنتين مبلغ ٩١٠ جنيها تقريبا

وحددت صافي أرباحه في سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ من نشاطه في تجارة الاقطان بمبلغ ٢٧١٢ جنيتها وفي تجارة الغلال بمبلغ ١٢٥ جنيتها فتكون جملة الأرباح في هذه السنة مبلغ ٢٨٤٠ جنيتها ، وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٤ بالغاء الربط التكميلي على أرباحه في سنتي ١٩٥٨ ، سنة ١٩٥٩ لسبق الربط عليه وتحديد أرباحه في سنة ١٩٦٠ بمبلغ ٣٥ جنيتها تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٣١٠٣٠ لسنة ١٩٦٥ تجاري أسيوط الابتدائية أولاها بورقة تكاليف بالحضور والثانية بصحيفة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة بالطعن في هذا القرار طالبة إلغائه وتأييد المأمورية . قررت المحكمة ضم الطعن الثاني إلى الدعوى الأولى ثم حكمت بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦٦ برفض الطعنين وتأييد القرار المطعون فيه . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٦ لسنة ٤١ ق تجاري أسيوط طالبة إلغائه والحكم لها بطبائها ، وبتاريخ ١٢/٧/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنّت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بإلغاء الربط الإضافي عن نشاط المطعون عليه في تجارة الاقطان عن كل من سنتي ١٩٥٧/١٩٥٨ و ١٩٥٨/١٩٥٩ وبأخذ أرباحه من نشاطه في تجارة الغلال ، سنة ١٩٥٧ أساسا لربط الضريبة عليه في سنة ١٩٦٠ مستندا في ذلك إلى أن لجنة الطعن قررت في ٢٥/٧/١٩٦٢ تخفيض تقديرات المأمورية لأرباحه عن نشاطه في تجارة الغلال في سنة ١٩٥٧ إلى مبلغ ٣٥ جنيتها واتخاذها أساسا للربط عليه في كل من سنتي ١٩٥٨، ١٩٥٩ تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ وقد أصبح هذا القرار نهائيا ، وأن أحكام القانون المذكور لا تجز بعادة الربط على أرباح الممول الحقيقية في السنوات المقيسة إذا قلت أرباحه في سنة الأساس عن مبلغ ١٥٠ جنيتها ، وإن المادة ٤٧ مكررا قد وردت في الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وجاء نص المادة ٥٥ من هذا القانون المضافة بالقانون

رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ استثناء من أحكامه فلا يجوز الاستناد إلى المادة ٤٧ مكررا للقول بأحقية مصلحة الضرائب في إجراء ربط إضافي ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن أرباح المطعون عليه من نشاطه في تجارة ارقطان والغلال كانت تربو على مبلغ ٥٠٠ جنيه في كل من سنوات النزاع فلا يكون من الممولين الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، هذا إلى أن قرأين الربط الحكمي لا تحول دون أحقية مصلحة الضرائب في إجراء ربط إضافي لتدارك الخطأ الذي يشوب ربط الضريبة .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك إنه لما كانت المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أضيفت بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ تنص على إنه ” استثناء من أحكام النصلين الثالث والخامس من الكتاب الثاني من هذا القانون القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — تتخذ الأرباح التي ربطت عليها الضريبة في سنة ١٩٥٥ الميلادية أو السنة المالية للممول المتبعية خلالها — وتسمى سنة الأساس — أساسا لربط الضريبة عن عدد من السنوات التالية لها طبقا لما هو مبين بالمادة ٥٥ مكررا وذلك بالنسبة إلى أفراد الممولين الذين لا يتجاوز أرباحهم في سنة الأساس خمسمائة جنيه “ ، وكان مفاد هذا النص إنه يشترط لأعمال قاعدة اربط الحكمي طبقا لأحكام هذا القانون ألا تتجاوز أرباح الممول في سنة الأساس مبلغ خمسمائة جنيه فإذا تجاوزت هذا القدر فإن الضريبة تربط على أرباحه الفعلية عملا بالأصل المقرر في القانون المذكور ، ولما كانت المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضادة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أنه ” يعتبر التنبية على الممول بالدفع نهائيا وقطعيا ، ومع ذلك إذا تحققت مصلحة الضرائب دون إخلال بأجل القادام المنصوص عليه في المادة ٥٧ من هذا القانون والقوانين المعدلة لها — من أن الممول لم يتقدم بأقرار صحيح شامل ، بأن أخفى نشاطا أو مستندات أو غيرها أو قدم بيانات غير صحيحة ، أو استعمل طرقا احتيالية للتخاخر من أداء الضريبة كلها أو بعضها باخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة فتجرى المصلحة ربطا إضافيا يكون قابلا للطعن فيه كالربط الأصلي . . . “ فإنها تكون قد دلت على أن الربط الإضافي جائز في الحالات التي



حددها المشرع وهي أحوال الخطأ والتدليس وظهور نشاط جديد كان خافيا على المصلحة ، لا يغير من ذلك العبارة التي وردت في صدر المادة ٥٥ سالفة الذكر من أنه ” استثناء من أحكام الفصلين الثالث والخامس من الكتاب الثاني من هذا القانون . . . “ إذ قصد بها أعمال قاعدة الربط الحكيم طبقا للأحكام التي قررها هذا القانون استثناء من الأصل المقرر في الفصلين الثالث والخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو ربط الضريبة على الأرباح الفعلية التي حققها الممول ، ولا تعني هذه العبارة استبعاد تطبيق ما تقضي به المادة ٧ مكررا الواردة في الفصل الخامس من الكتاب الثاني وبالتالي فلا تحول دون أحقية مصلحة الضرائب في إجراء ربط إضافي إذا ما توافرت إحدى الحالات المنصوص عليها في هذه المادة ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن لجنة الضمان قررت بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٥ تخفيض تقديرات المأمورية عن نشاط المتعوزين عليه في تجارة الغلال إلى مبلغ ٣٥ جنيها في سنة ١٩٥٧ واتخاذها أساسا لربط الضريبة عليه في كل من سنتي ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، ثم تبين لمصلحة الضرائب إنه يمارس نشاطا آخر في تجارة القطن وهو يختلف في النوع عن نشاطه الأصلي في تجارة الغلال وأن أرباحه من تجارة القطن بلغت حسب تقديرها ٨٧٣,٩٠ ج في سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ ٦٩٥,٨٧٣ ج في سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ و ٢٧١٢ جنييه في سنة ١٩٥٩ ١٩٦٠ فن حتى مصلحة الضرائب إذا ثبت ذلك ، إجراء ربط إضافي عن هذا النشاط في كل من سنتي ١٩٥٧/١٩٥٨ ، ١٩٥٨/١٩٥٩ كما يحق لها ربط الضريبة على أرباحه الشعاعية في سنة ١٩٦٠ لأنها تزيد على خمسمائة جنييه وهو الحد الأقصى لتطبيق قاعدة الربط الحكيم المقررة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلغاء الربط الإضافي الذي أجرته المصلحة عن نشاط المطعون عليه في تجارة الأقطان في السنتين الأولى واتخذ أرباحه المقدرة في سنة ١٩٥٧ من نشاطه في تجارة الغلال وقدرها ٣٥ جنيها أساسا لربط الضريبة عليه في سنة ١٩٦٠ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

## جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد/المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى . وعشرة السادة المستشارين :  
أديب نصبجى ، محمد فاغل المرحوشى ، وحافظ التوكيل ، ومحمد مصطفى المنفلوطى .

(٧٤)

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ انقضائية :

(١) عمل . ” الأجر ” . حكم . ” حجية الحكم ” . قوة الأمر المقضى .  
نقض . ” حالات الطعن ” .

قضاء الحكم فى مسألة أساسية — تحديد الأجر الإضافى فى تعامل تذى يأخذ حكم الأجر الأصلى .  
جوازته قوة نأىء المحكوم فيه . مانع مخصص من تقديم من المتنازع فيها فى دعوى تالية تكون فيها  
هذه المسألة بذاتها الأساس فيما يدعى أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متربة عليها . عدم  
التقيد بهذه الحجة يجيز العمل بالنقض

(٢) نقض . ” أثر نقض الحكم ” . حكم . ” الطعن فى الحكم ” .  
” المصلحة فى الطعن ” .

جواز الطعن بالنقض فى الحكم الاثنائى لصدوره على خلاف حكم سابق جاز لثورة الأمر  
المقضى ، لا يغير من ذلك نقض الحكم الأخير بعد صدور الحكم المطعون فيه على ذلك مصلحة  
فى الطعن ، المعبرة فى قيامها حتى يوقت صدور الحكم المطعون فيه

١ — متى كان يبين من الحكم الصادر فى الدعوى رقم . . . المودعة صورته  
الرسمية ملف الطعن أنه عرض فى أسبابه للخلاف الذى قام بين الطرفين حول تحديد  
الأجر الإضافى الذى يأخذ حكم الأجر الأصلى وفقا للسادة ١ مكررا من القانون  
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ — المضافة بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ — وبت فى  
هذا الخلاف بتقريره أن ذلك الأجر الإضافى لا يصح أن يتجاوز أجر ساعتين إضافيتين

يومياً، وكان قضاء ذلك الحكم في هذه المسألة الأساسية وقد صدر نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، يمنع الخصوم أنفسهم من التنازع فيها في أية دعوى تالية تكون فيها تلك المسألة هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه في الدعوى على أن أجر الطاعن الإضافي يأخذ حكم الأجر الأصلي مهما بلغت ساعات العمل الإضافية التي تناقض عنها الطاعن ذلك الأجر يكون قد أعاد النظر في ذات المسألة التي فصل فيها الحكم المشار إليه وناقض هذا الحكم الذي سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه . ويكون الطعن بالنقض فيه جائزاً رغم صدوره من محكمة ابتدائية هيئة استئنافية عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الذي رفع الطعن في ظله .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد ناقض الحكم الذي سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزاً رغم صدوره من محكمة ابتدائية هيئة استئنافية عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الذي رفع الطعن في ظله . ولا يزال من هذا النظر أن المحكمة قد قضت في طعن آخر - رفع عن الحكم السابق - بتمس هذا الحكم لأن ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - <sup>(١)</sup> لا يغير من حقيقة أن هذا الحكم كان جائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه وما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن ينال منه كما أن ذلك لا يؤثر على تحقق مصلحة الطاعنة وتوافرها في الطعن لأن العبرة في قيام هذه المصلحة هي بوقت صدور الحكم المطعون فيه .

( ١ ) نقض ١٩٤٧/٤/٢٤ بمجموعة التواضع القانونية لمحكمة النقض في ٢٥ سنة الجزء الثاني



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩٢٣ سنة ١٩٦٧ عمال جزئى الاسكندرية على اشركة الطاعنة وطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٨١٩ جنيها ٣١ مليا قيمة فرق الأجر المستحق له عن المدة من ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٥ - حتى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٧ ، وقال بيانا لما أنه سبق أن رفع على الطاعنة الدعوى رقم ٤١١٨ سنة ١٩٦٢ عمال جزئى الاسكندرية طالبا إلزامها بفرق الأجر المستحق له عن المدة من ٢٨ يولييه سنة ١٩٦١ حتى ٢٧ يولييه سنة ١٩٦٢ على اعتبار أنه تناضى اجرا إضافيا عن ٩٠٪ من أيام عمله خلال الستة الأشهر السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ وأن هذا الأجر يأخذ حكم الأجر الأصيل وفقا للمادة (١) مكررا من هذا القانون المضافة بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ - وقضت المحكمة بطلباته وتأييد هذا الحكم استئنافيا فى الدعوى رقم ٩٩١ سنة ١٩٦٣ عمال مستأنف الاسكندرية ، ولما امتنعت اشركة عن صرف فرق الأجر إليه من بعد على هذا الأساس طالبا به فى الدعوى رقم ٤٧٦٠ سنة ١٩٦٣ ، عمال جزئى الاسكندرية عن المدة من ٢٨ يوليو سنة ١٩٦٢ حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ وفى الدعوى رقم ٢١٦١ سنة ١٩٦٥ عمال جزئى الاسكندرية عن المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٦٣ حتى ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٥ وقضى فيهما لصالحه ثم أقام الدعوى الحالية بطلباته المتقدمة . وبتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة الجزئية بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٧٣٨ جنيها و ٤٣٧ مليا فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بالدعوى رقم ١٤٦٩ سنة ١٩٦٧ عمال مستأنف . وبتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ قضت تلك المحكمة بهيئة استئنافية بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وأودع المطعون ضده

مذكرة تمسك فيها بأنه طعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠١٧ سنة ١٩٦٥ عمال مستأنف الإسكندرية وقيد طعنه برقم ٦٥ سنة ٣٨ قضائية وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٧٤ وفيها ألزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف الحكم السابق صدوره بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٧ في الاستئناف رقم ١٠١٧ سنة ١٩٦٥ عمال الاسكندرية — المرفوع عن الدعوى رقم ٤٧٦٠ سنة ١٩٦٣ عمال جزئي الاسكندرية — بين الخصوم أنفسهم والذي قضى بأن أجر المطعون ضده الإضافي الذي يأخذ حكم الأجر طبقاً لأحكام القانونين ١٣٣ و ١٧٥ لسنة ١٩٦١ لا يصح أن يتجاوز أجر ساعتين إضافيتين يومياً ، وإذا كان قضاء الحكم في تلك المسألة قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه بحيث يمنع على المحكمة إعادة النظر فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه في الدعوى على أن أجر المطعون ضده الإضافي يأخذ حكم الأجر الأصلي مهما بلغت ساعات العمل الإضافية يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه مما يجيز الطعن فيه بالنقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠١٧ سنة ١٩٦٥ عمال مستأنف الاسكندرية — المودعة صورته الرسمية ملف الطعن — أنه عرض في أسبابه للخلاف الذي قام بين الطرفين حول تحديد الأجر الإضافي الذي يأخذ حكم الأجر الأصلي وفقاً للمادة ١ مكرراً من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ — المضافة بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ — وبت في هذا الخلاف بتقريره أن ذلك الأجر الإضافي لا يصح أن يتجاوز أجر ساعتين إضافيتين يومياً ، وكان قضاء ذلك الحكم في هذه المسألة الأساسية وقد صدر نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم فيه يمنع الخصوم أنفسهم من التنازع فيها في أية

دعوى تالية تكون فيها تلك المسألة هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه فى الدعوى على أن أجر الطاعن الإضافى يأخذ حكم الأجر الأصلى مهما بلغت ساعات العمل الإضافية التى تقاضى عنها الطاعن ذلك الأجر يكون قد أعاد النظر فى ذات المسألة التى فصل فيها الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٠١٧ سنة ١٩٦٥ عمال مستأنف الاسكندرية بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٧ وناقض هذا الحكم الذى سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ويكون الطعن بالنقض فيه جائزا رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية عملا بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الذى رفع الطعن فى ظله . ولا ينال من هذا المنظر أن المحكمة قد قضت فى الطعن رقم ٦٥ سنة ٣٨ قضائية بنقض الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٠١٧ سنة ١٩٦٥ عمال مستأنف الاسكندرية لأن ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يغير من حقيقة أن هذا الحكم كان حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه وما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يخالفيه ، كما أن ذلك لا يؤثر على تحقق مصلحة الطاعنة وتوافرها فى الطعن لأن العبرة فى قيام هذه المصلحة هي بوقت صدور الحكم المطعون فيه . وإذا كان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .



## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار/عباس حلمي عبد الجواد وعنوة السادة المستشارين/هدى بغدادى ومحمد  
طاهل راشد وعثمان حسين عبد الله ومحمد كمال عباس .

( ٧٥ )

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٨ ق

( ١ ) ريع . "تقدير الريع" . تعويض . إصلاح زراعى .

النصب عمل غير مشروع . التزام مرتكب بالتعويض . عدم التقيد فى القضاء . ريع الأرض  
المقتضية بحكم م ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى .

( ٢ ) تعويض "تقديره" . إثراء بلا سبب . إصلاح زراعى

تقدير التعويض عن الإثراء بلا سبب . عدم الالتزام بحكم م ٣٣ لإصلاح زراعى .

( ٣ ) اثبات . "اليمين الحاسمة" . استئناف حكم . "الأحكام غير الجائز  
الطعن فيها" . تقتض .

عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة . منطوقه . أن يكون توجيهها أو  
حلفها أو النكول عنها غير مطابقاً للقانون .

١ — إذا كان النصب باعتباره عملاً غير مشروع، ينزم من ارتكبه — وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) بتعويض الأضرار الناشئة عنه ولا تقيد المحكمة  
بحكم المادة ٣ من قانون الإصلاح الزراعى عند قضائها بالريع لمصاحب الأرض  
المقتضية مقابل ما حرم من ثمار ، وذلك باعتبار هذا الريع بمثابة تعويض ، فإن

(١) تقتض مدنى ٢٧/٢/١٩٦٨ مجموعة المكنب الفنى السنة ١٩ ص ٣٦٨

الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون بتجاوزه الحد الأقصى المقرر لإيجار الاراضى الزراعية طبقا للمادة ٣٣ المشار إليها .

٢ — لا يلتزم الناضى فى تقديره للتعويض عن الإثراء بلا سبب بحكم المادة — ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى .

٣ — لما كان مناط عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة بناء على التمين الحاسمة أن يكون توجيهها أو خالفها أو النكول عنها مطابقا للقانون . وكانت التمين الحاسمة التى وجهتها الطاعن إلى المطعون ضده أمام محكمة الاستئناف قد وجهت فى واقعة غير مخالفة للنظام العام ومنصبة على المبلغ المطالب به ومتعلقة بشخص من وجهت إليه خالفها المطعون ضده طبقا للقانون وأعمل احكم المطعون فيه الاثر الذى يترتب عليه القانون على أدائها بأن قضى بتعديل الحكم الابتدائى وحكم على مقتضاها ، فان احكم المطعون فيه لا يكون فى ذلك كله قد خالف القانون ، ومن ثم يكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٧٨ سنة ١٩٦٤ كلى قنا ضد الطاعن وآخرين وطلب الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٤٢٩ جنيزا وقل فى بيان دعواه أنهم اغتصبوا أطيانا زراعية يملكها بطريق الميراث عن والده مقدارها ٤ ف و ٢ ط موضحة بصحيفة الدعوى وأنها استولوا على ريعها مدة ثلاث سنوات من سنة ٦٢/٦١ الزراعية دون وجه حق وإذا امتنعوا عن أداء هذا الريع إليه فقد أقام عليهم الدعوى بطلباته السابقة . وبتاريخ ١٩٦٦/٣/١٦ نذبت المحكمة خيرا لتحقيق وضع اليد وتقدير الريع خلال تلك السنوات وبعد

أن باشر مهمته قدم تقريراً أثبت فيه أن الطاعن أقر بوضع يده وانتهى إلى تقدير الربيع المستحق بمبلغ ١٩٢ جنيهاً ، ٠٨٧ مليم . وفي ٢٨/١٢/٦٦ قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون ضده المبلغ المشار إليه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨ سنة ٤٢ ق أسيوط كما استأنفه المطعون ضده بالاستئناف رقم ١١٤ سنة ٤٢ ق أسيوط وأثناء نظرهما قرر الطاعن أنه سدد للمطعون ضده قيمة الربيع المطالب به بقرره ٤٢٩ جنيهاً وركن في إثبات ذلك إلى ذمة هذا الأخير بأن وجه التمين الحاسمة بالصيغة الآتية : " أحلف بأنني لم أتخالف مع الطاعن عن ربيع ٤ ف ٢ ط موضوع الدعوى المطالب به من سنة ٦١/٦٢ إلى ٦٣/٦٤ الزراعية ولا أقل من ذلك " . وبعد أن حلف المطعون ضده هذه التمين قضت محكمة الاستئناف برفض استئناف الطاعن وفي استئناف المطعون ضده بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يؤدي إليه مبلغ ٤٢٩ جنيهاً طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن حاصل الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن التمين الحاسمة التي وجهها الطاعن إلى المطعون ضده كانت متعلقة بالوفاء بمبلغ ١٩٢ جنيهاً ، ٨٧ مليم الذي قسمت به المحكمة الابتدائية وهو ما يدخل في حدود الأجرة المقررة للأرض الزراعية مثار النزاع وهي سبعة أمثال الضريبة طبقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي المتعلقة بالنظام العام غير أن محكمة الاستئناف عدلت الحكم الابتدائي دون أن تورد أسباباً لهذا التعديل وقضت بإلزام الطاعن بالمبلغ المرفوع به الدعوى وهو ٤٢٩ جنيهاً بعد أن حلف المطعون ضده التمين الحاسمة التي وجهها إليه الطاعن ، في حين أن صيغة تلك التمين لم تتضمن تحديداً للمبلغ وأن ما قضت به محكمة الاستئناف يزيد على الحد الأقصى للأجرة المقررة بقانون الإصلاح الزراعي والذي كان يتعين على تلك المحكمة أن تلتزمه في قضائها سواء كان المبلغ المطالب به ريعاً لأرض مقتصبة أو تمويئياً عن الأثر على حساب الغير ولكن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى في الدعوى على أساس



أن اليمين كانت متعلقة بالوفاء بالمبالغ المرفوعة به اندعوى وإلزام الطامن به مع مخالفة ذلك للنظام العام مما يجيز له الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على قوله : « إن الحكم الصادر بجلسته ٢٠ / ٢ / ١٩٦٨ قضى حضورياً أولاً — بقبول الاستئناف شكلاً — ثانياً — في موضوع الاستئناف الأول المرفوع من المستأنف بسقوط حقه في الطعن بالاستئناف بالنسبة للادعاء بوجود علاقة إيجارية لرفعه بعد الميعاد في هذا الخصوص ثالثاً — بإعادة القضية للمرافعة بجلسته ٢٤ / ٢ / ١٩٦٨ لمناقشة المستأنف بشأن صيغة اليمين وكذلك مناقشة المستأنف عليه الأول بشأنها ، وفيما جاء بأسباب استئنافه المقابل بشأن الطعن على تقرير الخبير بربع نصيبان موضوع النزاع وأبقت الفصل في المصروفات وباقي الطلبات وحيث إن هذا الحكم أصبح النزاع قاصراً على مطالبة المستأنف عليه للمستأنف بربع الأطين في قضية المستأنف يدد عليها عن السنوات المطالب بربعها في تلك المدة . وأن محكمة أول درجة قضت بإلزام المستأنف أصلياً بأن يدفع للمستأنف عليه مبلغ ١٩٢ جنيه و ٨٧ ملياً والمصاريف المناسبة ومائتي قرش مقابل أتعاب محامه أخذاً بمادة تقرير الخبير المودع في اندعوى . وقد أقام المستأنف عليه استئنافاً فرعياً طالباً بتعديل الحكم المستأنف والحكم بإعكاس المبلغ المطالب به وقدره ٢٩٠ جنيهاً مع باقي الطلبات . وأن المستأنف أصلياً والمستأنف عليه في الاستئناف الفرعي دفع الدعوى أخيراً بأنه سدد جميع قيمة الربع المطالب به وقدره ٤٢٩ جنيهاً ورجأ في إثبات دفاعه إلى ذمة المستأنف فرعياً وطالب توجيه اليمين الخامسة إليه بالصيغة الآتية : أحلف بأنني لم اتخااص مع المستأنف أبو الحسن محمد محمود عن ربع الأربعة الأفدنة وقيراطين موضوع الدعوى المطالب بها من سنة ٦١ / ٦٢ إلى ٦٣ / ٦٤ الزراعية ولا أقل من ذلك وحددت لحلف اليمين جلسته ١٧ / ٦ / ١٩٦٨ . أن المستأنف فرعياً ... .. حلف اليمين بالجلسة الأخيرة وأن مثار الخلاف حول ما إذا كان الربح المطالب به وقدره ٤٢٩ جنيه سدد جميعه أم لا قد انقسم بحلف المستأنف فرعياً اليمين الموجهة إليه ومن ثم يكون المستأنف أصلياً ... .. قد عجز عن إثبات مدعاه بأنه سدد قيمة الربع موضوع التداعى وأقل منه الأمر

الذي يتعين معه تعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس والحكم بالزام أبو الحسن محمد محمود بأن يدفع للمستأنف فرعيا مبلغا وقدره ٤٢٩ جنيها . ولما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده رفع استئنافا عن الحكم الابتدائي طالبا الحكم له بالمبلغ المرفوعة به الدعوى وقدره ٤٢٩ جنيها وقد أجاب الطاعن على ذلك بأنه أوفى المطعون ضده بهذا المبلغ وطلب توجيه اليمين الحاسمة إليه وكانت اليمين اتى وجهها الطاعن قد وجهت بشأن المبلغ المرفوعة به الدعوى ولم تقتصر على المبلغ المحكوم به ابتدائيا حسبما ذهب إليه الطاعن . ان كان ذلك وكانت المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعى تنص على أنه لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها . وهذا النص صريح فى أنه لا يحكم سوى العلاقة التجارية التى تقوم بين المالك والمستأجر ولما كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان ، أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى ١٦/٣/١٩٦٦ والذي أصبح نهائيا بالقضاء بتمسك الحق فى استئنافه لرفعه بعد الميعاد القانونى قد نفى قيام علاقة تجارية بين الطاعن والمطعون ضده الذى كان يستغل الأرض بطريق انصب وبغير سند من قانون — وكان انصب باعتباره عملا غير مشروع يلزم من ارتكبه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بتعويض الأضرار الناشئة عنه ولا تنفيد المحكمة بحكم المادة ٢١ من قانون الإصلاح الزراعى عند قضائها بالريع لصاحب الأرض المنصبة مقابل ما حرم ثمار ، وذلك باعتبار هذا الريع بمثابة تعويض ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون بتجاوزه الحد الأقصى المقرر لإيجار الأراضى الزراعية طبقا للمادة ٢٣ المشار إليها — كما أن القاصى لا يلتزم فى تقديره بالتعويض عن الإثراء بلا سبب بحكم المادة المذكورة ، ومن ثم فان الواقعة اتى وجهت اليمين الحاسمة بشأنها لا تكون مخالفة لقاعدة من قواعد النظام العام — ولما كان مناط عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة أن يكون توجيهها أو حلفها أو النكول عنها

مطابقا للقانون — لما كان ذلك وكان يدين مما تقدم أن اليمين الحاسمة التي وجزها الطاعن إلى المطعون ضده أمام محكمة الاستئناف قد وجهت في واقعة غير مخالفة لانتظام العام ومنصبه على المبلغ المطالب به ومتعلقة بشخص من وجهت إليه خلفها المطعون ضده طبقا للقانون وأعمل الحكم المطعون فيه الأثر الذي رتبته القانون على أرائها بأن قضى بتعديل الحكم الابتدائي وحكم على مقتضاها بأن الحكم المطعون فيه لا يكون في ذلك كله قد خالف القانون ومن ثم يكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

---



## جلسة ٦ من مارس ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد أسعد محمود ، د. محمد سليم شعيب ، د. محمد زكريا ، د. سمير فرحات ، د. عثمان ، د. جلال عبد الرحيم عثمان .

(٧٦)

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ القضائية

ضرائب " الضريبة العامة على الإيراد "

( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ )

( ١ ) خسائر استغلال التجارى والصناعى . عدم جواز خصمها من الأرباح الداخلة في وعاء الضريبة العامة على الإيراد باعتبارها تكليفا على الأرباح التجارية والصناعية في السنوات الثلاث التالية . تعين . المادة ٦ / ٦ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بالقانون ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ . إجازة خصم هذه الخسائر من وعاء الضريبة العامة على الإيراد في سنة تحققها دون السنوات التالية .

( ٢ ) وعاء الضريبة العامة على الإيراد . تحديد وعاء الإيرادات التجارية بعد تطبيق المادة ٣٦ ق ١٤ لسنة ١٩٣١ كنص من عنصر وعاء الضريبة العامة . لا يمنع من إضافة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة إلى هذا الوعاء .

( ٣ ) للمول خصم الضرائب المباشرة التي يكون قد دفعها في سنة المحاسبة من وعاء الضريبة العامة على الإيراد . عريف أنظر عن سنوات استحقاقها . المادة ٧ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩

( ٤ ) للمول خصم المصاريف التي يلتزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه من وعاء الضريبة العامة . لا يفسر من ذلك إلغاء المادة ٨ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ التي كانت تحيز هذا الخصم .

١ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، أن خسارة الاستغلال التجارى والصناعى فى إحدى السنين تعتبر تكليفا على أرباح السنوات الثلاث التالية بما لا يتجاوز نطاق هذه الأرباح . ومؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد أن ما يعتبر من هذه المبالغ المشار إليها بالنص — تكليفا ويخصم من وعاء إحدى الضرائب النوعية ، لا يجوز خصمه من وعاء الضريبة العامة على الإيراد ومن ثم فإن خسائر الاستغلال التجارى لا يجوز خصمها من وعاء الضريبة العامة ، باعتبارها تكليفا على الأرباح التجارية والصناعية فى السنوات الثلاث التالية يؤيد هذا النظر ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ إذ هو والدلالة على أن المشرع استبعد المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من نطاق وعاء الضريبة العامة على الإيراد مكتفيا بما رأى النص عليه صراحة من خصم خسائر الاستغلال التجارى والصناعى من وعاء الضريبة العامة على الإيراد فى سنة تحققها دون غيرها من السنوات .

٢ — مؤدى نص الفقرة الأولى والمادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ونص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، أن إيرادات المول — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ( ١ ) يتحدد من واقع ما ينتج مما له من عقارات ورؤوس أموال منقولة ، وما يحصل عليه من المهوس والإيرادات التجارية ، وأن تحديد وعاء الإيرادات التجارية بعد تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كعنصر من عناصر وعاء الضريبة العامة على الإيراد لا يمنع من إضافة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة إلى وعاء الضريبة العامة .

٣ — النص فى المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يدل على أن من حق المول خصم الضرائب المباشرة التى يكون قد دفعها فى سنة المحاسبة بصرف النظر عن سنوات استحقاقها من وعاء الضريبة العامة .

٢ - مقتضى المادتين الأولى والسادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> أن تسرى الضريبة العامة على صافي الإيراد الكلي أو على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول فيحق للمول خصم المصاريف التي يستلزمها الحصول على الإيراد واستافعة عليه من وعاء الضريبة العامة التي يتكون من مجموع الأوعية النوعية بعد خصم كل منها طبقاً لأحكامه وأوضاعه لا يغير من ذلك أن المادة الثامنة من القانون المذكور التي كانت تجيز هذا الخصم قد ألغيت بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ، إذ ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، أن حكم المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لا يعدو أن يكون تزييداً وتكراراً للأحكام المنصوص عليها في المادة السادسة إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورفض طلب مورث الطاعنين استبعاد - المصاريف اللازمة للحصول على مكافآت العضوية وبدل الخضوع ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وإرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه رسائل أوراق الطعن - في أن مورث الطاعنين وهو شريك متضامن في شركة رينهارت قدم لإقرارات عن إرادته الخاضعة للضريبة العامة عن السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٧ وقامت مأمورية ضرائب العطارين أول بفحص هذه الإقرارات وأدخلت عليها بعض التعديلات وحددت الإيرادات بالمبالغ الآتية على التوالي

(١) تقض ١٩٧٣/٢/١٤ بمجوعة المكاتب التي السنة ٢٤ ص ٢٣٤



١٣٨٥٤٧ جنيهها و٦٢٢ مليا، ٧٦١٥٩ جنيهها و١٢٠ مليا، ٣٦٥٤٤ جنيهها و٤٦٤ مليا، ٣٤٠٧٧ جنيهها و٩٠٣ مليات، ٣٠٢٣٠٤ جنيهها و٨٤٧ مليا خسارة ٥٢٠٨٨٠ جنيهها و١٠٧ مليات، ٤٦٧٧٤ جنيهها و٨٢٣ مليا، وإذ وافق على هذا التحديد بالنسبة لسنة ١١٥٥ واعترض على باقى السنرات وأحيل النزاع إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٠/٥/١٩٦١ (أولا) برفض الرفع بسقوط حق مصلحة الضرائب فى إقتضاء الضريبة عن سنتى ١٩٥١، ١٩٥٢ بالتقادم (ثانيا) أحقية المورث فى خصم ١٠٪ من إيرادات التقييم المنقولة، ١٠٪ من أرباح العضوية وبدن الحضور مقابل مصاريف الحصول على تلك الإيرادات (ثالثا أن الوعاء التجارى يدخل ضمن وعاء الضريبة العامة على الإيراد بعد أعمال المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (رابعا) رفض باقى الاعتراضات (خامسا) اعتماد التبرعات فى حدود ٣٪ من صافى الإيراد، وقد أقام المورث الدوى رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٦١ تجارى الاسكندرية الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبا الحكم له بطلانه، كما طعت مصلحة الضرائب - المطعون فيها - فى القرار المذكور أمام نرس المحكمة بالدعوى رقم ٢٨١ لسنة ١٩٦١ تجارى طالبة الغاء وتأييد تنفيذ المأدورية. قررت المحكمة ضم الدعوى الثانية إلى الأولى ليصدر فيهما حكم واحد للارتباط وبتاريخ ٢٧/١/١٩٦٢ حكمت المحكمة (أولاً) بالغاء قرار اللجنة وبعدم أحقية الممول فى خصم ١٠٪ من إيرادات التقييم المنقولة، ١٠٪ من أرباح العضوية وبدن الحضور مقابل مصاريف تحميل الإيرادات وبأن الوعاء التجارى الذى يدخل ضمن وعاء الضريبة العامة على الإيراد يدخل فى أعمال المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (ثانيا) يحكم مبلغ ٢٣ جنيهها و٩٣٠ مليا، من إيرادات المورث فى سنة ١٩٥٣ (ثالثا) تأيد القرار المطعون فيه فيما عدا ذلك. استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٨ لسنة ٢٠ ق تجارى الاسكندرية طالبا الغاء والحكم له بطلانه، وبتاريخ ١٦/٦/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب فى مطالبة الممول بأية فروق ضريبة عن سنتى ١٩٥١، ١٩٥٢، ثم عادت وبتاريخ ١٢/٤/١٩٦٦ حكمت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض

الحكم في خصوص التوجزين الثاني والرابع من السبب الثاني ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها تنازل الطاعنون عن الطعن بالنسبة لسنة ١٩٥٦ وأصررت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول وبالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه رفض تطبيق المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تجيز خصم الخسائر المحققة في سنة ١٩٥٥ عن الأرباح الداخلة في وعاء ضريبة الأيراد العام عن سنة ١٩٥٧ تأسيسا على أن الخسائر لا تخصم من الوعاء المذكور إلا في سنة تحققها وأن القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ بتعديل الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ جاء مؤيدا لهذا النظر فيعتبر قانونا تفسيريا ينسحب أثره على الماضي ، في حين أن الفقرة السادسة من المادة سالفه الذكر أوجب تحديد الإيرادات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها ، ومن بين هذه القواعد بالنسبة لتحديد وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ما نصت عليه المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من ترحيل خسائر الاستغلال التجاري وخصمها من أرباح السنوات الثلاث التالية ، وقد تمسك مورث الطاعنين بهذا الدافع أمام محكمة الاستئناف وأوضح أن القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ قانون إنشائي وليس تفسيريا بدليل أن المادة الثالثة منه تنص على أن يعمل به من تاريخ نشره في ١٠/٨/١٩٥٩ فلا تنسحب أحكامه على الماضي ، غير أن الحكم رفض ترحيل الخسائر المشار إليها ولم يرض لهذا الدفاع الجوهرى مما يهيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وقد نصت المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه " إذا ختم حساب السنين بخسارة فإن هذه الخسارة تدخل ضمن مصاريف السنة التالية وتخصم من أرباحها فإذا لم يكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها نقل الباقي إلى السنة التالية . فإذا بقي بعد ذلك جزء من الخسارة نقل هذا الجزء إلى السنة

الثالثة ولكن لا يجوز نقل شيء من الخسارة إلى حساب سنة تالية“ ، ومؤداها أن خسارة الاستغلال التجارى والصناعى فى إحدى السنين تعتبر تكليفا على أرباح السنوات الثلاث التالية ، إلا يتجاوز نطاق هذه الأرباح ، ونصت المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد على أنه ”ينخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من (١) ... (٢) ... (٣) ... (٤) الخسائر التى يكون قد استهدف لها الممول فى حالة بيع المنشأة أو وقف عملها والمتعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها ويعد فى حكم التكاليف والتبرعات والإعانات المدفوعة للحكومة والهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المعترف بها من الحكومة المصرية والتى يكون مركزها بمصر على ألا تتجاوز قيمتها ٣٪ من الإيراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول . ويشترط فى خصم المبالغ السالفة الذكر عدم دخولها فى الحساب عند تقدير الإيرادات النوعية“ ، ومؤداها أن ما يعتبر من هذه المبالغ تكليفا وينخصم من وعاء إحدى الفرائب النوعية لا يجوز خصمه من وعاء الضريبة العامة على الإيراد — فإن خسائر الاستغلال التجارى والصناعى لا يجوز خصمها من وعاء الضريبة العامة — باعتبارها تكليفا على الأرباح التجارية والصناعية فى السنوات الثلاث التالية ، يؤيد هذا النظر ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ بقولها : ”أما باقى الإيرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها مع مراعاة خصم خسائر الاستغلال التجارى والصناعى من وعاء الضريبة العامة على الإيراد فى سنة تحققها دون غيرها من السنوات ، وعلى ألا يكون لنقل هذه الخسائر طبقا للمادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليها أثر عند تحديد وعاء الضريبة العامة“ ، إذ هو واضح الدلالة على أن المشرع استبعد المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من نطاق وعاء الضريبة العامة للإيراد مكنيا بما رأى النص عليه صراحة من خصم خسائر الاستغلال التجارى والصناعى من وعاء الضريبة العامة على الإيراد فى سنة تحققها دون غيرها من السنوات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضائه إلى عدم جواز خصم



خسارة مورت الطاعنين في سنة ١٩٥٥ من أرباحه الداخلة في وعاء الضريبة العامة في سنة ١٩٥٧ فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو عاره قصور ويكون النعي عليه في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن النوجه الثالث من السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه رفض أن يستبعد من وعاء الضريبة العامة ٩٠٪ من إيرادات النيم المنقولة وهو من الحكمه في تطبيق القانون ذلك أن الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩ تنص بأن الأرباح التجارية التي تدخل في وعاء الضريبة العامة تتمدد طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ وتوجب المادة ٣١ من هذا القانون أن يخضع من وعاء الضريبة التجارية ٩٠٪ من إيرادات رؤوس الأموال المدققة الداخلة في ممتلكات المشاة .

وحيث إن هذا النعي مردود . ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه "تخضع ضريبة عامة على الإيراد وتسرى على صافي الإيراد الكلي للأشخاص الطبيعيين المصريين" والنص في المادة السادسة منه على أن "تسرى الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي صافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة" ، ويتحدد هذا الإيراد من واقع ما ينتج من عقارات ورؤوس الأموال المدققة بما في ذلك الاستحقاق في الوقف وحتى الانتفاع ومن المدين والمرتببات وما في حكمها والأجور والمكافآت والتعاب والمعاشات ، الإيرادات المرتبة منى الحياة . . . أما باقي الإيرادات فتحدد طبقاً للتواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضريبة الفرعية الخاصة بها" . والنص في المادة ٣١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن "إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المشاة والتي تناولها الضريبة المقررة تقتضى انكتاب ادوار من هذا القانون . تخضع من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد دبريل نصيبها في مستأريه وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات" يدل على أن إيراد الممول — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يتحدد من واقع ما ينتج مما له من عقارات ورؤوس أموال منقولة وما يحصل

عليه من المدين والإيرادات التجارية ، وأن تمديد وعاء الإيرادات التجارية بعد تطبيق اسادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كعنصر من عناصر وعاء الضريبة العامة على الإيراد لا يمنع من إضافة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة إلى وعاء الضريبة العامة ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ويكون النعى عليه بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه رفض خصم ضريبة الأرباح التجارية وعوائد المباني التي دفعها مورث الطاعنين في سنوات النزاع من وعاء الضريبة العامة استنادا إلى أن هذه الضريبة تحدد على أساس الإيراد الإجمالي وليس على الإيراد الصافي مع أنه يتعين خصم هذه الضرائب تطبيقا للمواد ١ ، ٦ ، ٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٩

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الفصل في المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أنه ” ينخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول ( ١ ) . . . ( ٢ ) . . . ( ٣ ) كافة الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإيراد ، ولا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والغرامات “ ، يدل على أن من حق الممول خصم الضرائب المباشرة التي يكون قد دفعها في سنة المحاسبة بصرف النظر عن سنوات استحقاقها من وعاء الضريبة العامة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن الضريبة العامة تفرض على إجمالي الإيراد ورفض خصم الضرائب المباشرة التي دفعها مورث الطاعنين في سنوات النزاع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الوجه الرابع من السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه رفض أن ينخصم ١٠ ٪ من مجموع ما حصل عليه مورث الطاعنين من مكافآت وبدل حضور استنادا إلى أن الإيراد الذي ينخصم للضريبة العامة هو

الإيراد الإجمالي لا الإيراد الصافي ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ، ذلك لأن الإيراد الذي يخضع للضريبة العامة وفقاً لما تقضى به المادتان الأولى والسادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ هو الإيراد الصافي وتعد نسبة ١٠٪ المطلوب خصمها من التكاليف التي انقفت في سبيل الحصول على الإيراد الخاص للضريبة والمحافظة عليه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن مقتضى المادتين الأولى والسادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تسرى الضريبة العامة على " صافي الإيراد الكلي " أو على " المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول " ، فيحق للممول خصم المصاريف التي يستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه من وراء الضريبة العامة الذي يتكون من مجموع الأوعية النوعية بعد تصفية كل منها طبقاً لأحكامه وأوصافه ، لا يغير من ذلك أن المادة الثامنة من القانون المذكور التي كانت تميز هذا الخصم قد ألغيت بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ إذا ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن حكم المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ " لا يعدو أن يكون تزييداً وتكراراً للأحكام المنصوص عليه في المادة السادسة " ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا الظرور رفض دلب مورث الطاعنين استبعاد المصاريف اللازمة للحصول على مكائات عضوية وبدل الحضور فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص أيضاً .



## جلسة ٦ من مارس ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
محمد أسعد محمود، إبراهيم السعيد ذكرى ، إسماعيل فرحات عثمان، وجلال عبد الرحيم عثمان .

(٧٧)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . إرث . تركه .

الأرباح الناتجة عن بيع الوارث لمنشأة مورثة . خضوعها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية  
إذا كان قد استمر في استغلالها . اعتبارها ربحاً عارضاً لا تناوله الضريبة إذا ما كف الوارث عن  
استغلال المنشأة بعد وفاة المورث .

( ٢ ) حكم " تسبيب الحكم " . محكمة الموضوع .

عدم التزام الحكم بتبع الخصوم في مختلف أقوالهم ووجههم . مادام أن قيام الحقيقة التي إقنع  
بها وأورد دليلها فيه الرد الضمني لمسقط لتلك الأقوال والمجيب .

( ٣ ) حكم " عيوب التدليل " . قصور . ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية  
والصناعية " . إرث .

إغفال الحكم الرد على ما تمسكت به مصلحة الضرائب من استمرار الورثة في مزاوله نشاط مورثهم .  
عدم بيان الحكم ما إذا كان الورثة قد اقتصر على مجرد تصفية هذا النشاط أم أنهم قاموا  
باستغلاله بعد وفاة المورث . قصور .

١ - يشترط حتى تخضع الأرباح التي يحصل عليها الوارث من بيع منشأة  
مورثة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، أن يكون قد استمر في  
استغلال المنشأة الموروثة ، أما إذا كف عن استغلالها بعد وفاة مورثه ، فإن  
هذه المنشأة تعتبر بالنسبة له تركه ، ويكون الربح الناتج من بيعها ربحاً عارضاً  
لا تناوله الضريبة .

٢ — لقاضى الموضوع السلطة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وبحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لجملة ، ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ما دام أن قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها فى الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والمجج والطلبات .

٣ — إذ كان الثابت بصحيفة الاستئناف ان الطاعنة — مصالحة الضرائب — تمسكت فى دفاعها بأن الورثة استمروا فى مزاولة النشاط — الخاص بالسيارات — الذى كان يمارسه مورثهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل الرد على هذا الدفع الجوهرى ولم يبين ما إذا كان الورثة اقتصروا على مجرد تصفية النشاط الخاص بالسيارات أم أنهم استغلوا هذا النشاط بعد وفاة مورثهم ، فإنه يكون معيباً بقصور بيطله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المرحوم .. .. . — مورث المطعون عليهم — توفى بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٩ وقدرت مأمورية ضرائب أسبوط صافى أرباح المصنوع عليهم من نشاطهم فى تجمعية شركة مورثهم فى الآلة من ١٩٥٤/١٢/١ إلى ١٩٥٥/١٢/٢١ بمبلغ ٣٢٩٧ جنيهاً ، وإذا اعترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٦ بتخفيض تقديرات المأمورية إلى مبلغ ٨٣٦ جنيهاً ، فقد أقاموا الدعوى رقم ٤٢

سنة ١٩٦٢ تجارى أمام محكمة أسبوط الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبين إلغائه ، ومن بين الأسباب التي استندوا إليها أن قيامهم بتصفية شركة مورثهم لا يعتبر نشاطا تجاريا يخضع للضريبة على الأرباح التجارية . وبتاريخ ١٦/٥/١٩٦٥ حكمت المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط بالاستئناف رقم ١٣٦ سنة ٤٠ ق تجارى طالبة إلغائه والحكم بتأييد قرار اللجنة ، وبتاريخ ٩/١١/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطائفة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم قضى بأن الضريبة لا تفرض على الأرباح التي حصل عليها المطعون عليهم نتيجة بيع بعض ممتلكات المنشأة التي خلفها مورثهم تأسيسا على أن المنشأة توقفت عن العمل بوفاء المورث وأن الأرباح نتجت عن تصفية بعض عناصر الشركة ، في حين أن نشاط الورثة في سيارات النقل لم ترد عليه التصفية وأن المورث كان شريكا مع شقيقه ... في تجارة الاسمدة واستمر نشاط الشركة طوال سنة ١٩٥٥ وبذلك تكونت من الورثة شركة واقع كل بقدر نصيبه في الشركة وتخضع الأرباح الناتجة من هذا النشاط للضريبة التجارية سواء كانت أرباحا عادية نتجت عن مباشرة المنشأة نشاطها التجاري في الفترة التالية للوفاء وحتى بداية التصفية أو كانت أرباحا رأسمالية نتجت عن التصفية ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . هذا إلى أن ما قرره الحكم من أن النشاط التجاري للمورث توقف ولم يستمر بعد وفاته يخالف الثابت بالأوراق إذ ثبت من تقرير الخبير الذي ندبته محكمة الأحوال الشخصية أن المطعون عليها وهي الوصية على القصر كانت تستأجر بعض السيارات التي تركها المورث ، كما قررت المطعون عليها عند مناقشتها بمعرفة المأمور الفاحص أن محكمة الأحوال



الشخصية أصدرت قرارها بتصفية نشاط المورث في تجارة المواشي والسماد في ١٩٥٥/٤/٢٦ أي بعد الوفاة بحوالى ستة أشهر وأن التصفية تمت من هذا التاريخ حتى ١٩٥٥/١٢/٣١ وأن الشركة التي كانت قائمه بين المورث وشقيقه ... في مجاره السماد استمرت بينه وبين الورثة حتى صفت في نهاية سنة ١٩٥٥ وأقرت بأنها تقوم باستعمال أثاث المنشأة في أعمالها التجارية مقابل أجرة شهرية ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة الثابت بالأوراق . علاوة على أن الطاعنة تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن الورثة استمروا في مزاولة نشاط مورثهم واستدلت على ذلك بالوقائع سالفة الذكر ، غير أن الحكم المطعون فيه انتهى بتأييد الحكم الابتدائي ولم يناقش هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن النعى في خصوص تجارة الأسمدة والمواشي مردود ، ذلك أنه لم كان يشترط حتى تخضع الأرباح التي يحصل عليها الوارث من بيع منشأة مورثه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أن يكون قد استمر في استغلال المنشأة الموروثة ، أما إذا كف عن استغلالها بعد وفاة مورثه فإن هذه المنشأة تعتبر بالنسبة له تركة ويكون الربح الناتج من بيعها ربحا عارضا لا تتناوله الضريبة ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص في حدود سلطته الموضوعية أن الورثة لم يستمروا في استغلال نشاط مورثهم في تجارة الأسمدة والمواشي بل قاموا ببيعها بعد وفاته وأنه بالنسبة لنشاط المطعون عليها فقد اشتغلت بالتجارة لحسابهم الخاص بعد وفاة مورثها ، ودلل الحكم على ذلك بالمستندات التي قدمتها وثبت منها أن مصلحة الضرائب حاسبها عن هذا النشاط الخاص ، وهو ما يكفي لحل الحكم في قضائه ، ولما كان البين من الاطلاع على محضر مناقشة المأمور الفاحص أن المطعون عليها قررت أنها قامت ببيع المواشي التي خلفها المورث وكذلك جميع الأسمدة ومنها ما كان شركة بينه وبين شقيقه ... بعد أن حصلت على إذن بذلك من محكمة الأحوال الشخصية في ١٩٥٥/٤/٢٦ وأن لها نشاطا مستقلا في تجارة الأسمدة ، وكانت هذه الأقوال لا تتعارض مع ما استخلصه الحكم على النحو سالف البيان ، ولما كان لقاضي الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن

يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه مادام أن قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بسببي الطعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن النعى في محله بالنسبة للنشاط الخاص بالسيارات ؛ ذلك أنه لما كان البين من مذكرة المأمور الفاحص أنه ثبت له من تقرير الخبير الذي ندبته محكمة الأحوال الشخصية أن بعض السيارات التي تركها المورث أبرت في سنة ١٩٥٥ للطعن عليها لا استخدامها في تجارتها الخاصة وقدر لها الخبير إيراداً عن تلك السنة ، وكان يبين من صحيفة الاستئناف أن الطاعة تمكست في دفاعها بأن الورثة استمروا في مزاولة هذا النشاط الذي كان يمارسه مورثهم بدليل أن المطعون عليها استأجرت من باقي الورثة سيارات نقل لاستخدامها في نشاطها التجاري ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى ولم يبين ما إذا كان الورثة اقتصروا على مجرد تصفية النشاط الخاص بالسيارات أم أنهم استغلوا هذا النشاط بعد وفاة مورثهم ؛ فإنه يكون معيياً بقصور يبطله ويستوجب نقضه في هذا الخصوص .

## جلسة ١٠ من مارس ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين / على عبد الرحمن ،  
ومحمد السيد الرفاعي ، وصالح الدين حبيب ، ومحمود المصري ، أعزاء

(٧٨)

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٦ القضائية :

ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" "الربط الحكى".

وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية حتى سنة ١٩٥١  
بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير . ولو كانت الحسابات منتظمة في تلك  
السنوات الاستثناء . المولون الذين يسكون حسابات منتظمة عن السنوات من ١٩٥٢ —  
١٩٥٤

اتخذ الشارع بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة  
لربط الضريبة ، هي وجوب اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير  
الأرباح عن السنوات التالية وذلك بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة  
بطريق التقدير ، وقد استهدف بذلك تصفية قضايا المولين المتراكمة قبل صدوره  
مما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزانة وفقا لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية  
للقانون ، ومن ثم فإن القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من  
ناحية الممول أو من ناحية مصلحة الضرائب ، وهذه القاعدة التي وصفها المشرع  
تسرى باطراد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — كلما كانت الضريبة  
مستحقة عن إحدى السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ ، وكان الممول  
خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ أو أول سنة لاحقة بدأ فيها

(١) قض ١٩٦١/١١/٢١ مجموعة المكتب الفني السنة ١٢ ص ٦٩١ .



الممول نشاطه ، حتى لو كانت حساباته في تلك السنوات المعينة منتظمة ، ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا الممولون الذين يسكون حسابات منتظمة في السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ وذلك طبقا للقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من أرباح الطاعن في سنة ١٩٤٩ التي ربطت بطريق التقدير أساسا للربط عن سنة ١٩٥١ بغض النظر عن مدى انتظام حساباته في هذه السنة المعينة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن مأمورية ضرائب أسوان قدرت أرباح الطاعن من مقاولات النقل النيل في سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٥٤٠ جنيها وأتخذته أساسا للربط في الخمس سنوات التالية التي تنتهى سنة ١٩٥٤ وطعن الطاعن في هذا القرار وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أيدت قرار المأمورية في هذا الشأن فأقام الطاعن الدعوى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٦ تجارى القاهرة الابتدائية طعنا على قرار اللجنة تأسيسا على أنه إذ يمسك دفاتر حسابية منتظمة خلال سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ فإن أرباحه عنها تقدر فعليا لا حكما بطريق القياس لأن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في شأن اتخاذ سنة القياس أساسا للربط قاصر على المولين الخاضعين للربط بطريق التقدير الحكى في السنوات المقيسة وبتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٦ نذبت المحكمة مكتب الخبراء لبيان ما إذا كانت حسابات الطاعن منتظمة أم لا في السنوات المقيسة تأسيسا على أن اتخاذ سنة القياس يستلزم أن تكون هي والسنوات المقيسة خاضعة للربط بطريق التقدير الحكى ولما أودع الخبير

تقريره عادت بتاريخ ١٩٦١/٦/٢١ فحكمت باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٩ أساسا لتقدير الربح عن سنة ١٩٥٠ لعدم انتظام حساباته فيها على عكس الأمر في سنة ١٩٥١ والتي بلغت فيها الخسارة مبلغ ١٦٥٩ جنيها و ٤٥٤ مليا .

استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة الغاء وتأيد قرار اللجنة بشأن سنة ١٩٥١ وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٥٨ لسنة ٨١ ق ، وبتاريخ ١٩٦١/٦/٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكمين سالفى الذكر وقياس أرباح الطاعن في سنة ١٩٥١ على أرباحه في سنة ١٩٤٩ تطبيقا لأحكام المرسوم بق ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره و بالجلسة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل سبب النعى أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تفسير القانون وفي تأويله وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ نصت على أن تتخذ الأرباح المقررة عن سنة ١٩٤٩ بالنسبة للمولين الخاضعين للربط بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات التالية حتى سنة ١٩٥١ وهو ما يبين منه أن المشرع استعاض عن تقدير الأرباح الفعلية بتقدير حكى واشترط لإعمال هذه القاعدة أن يكون الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة الأساس وهى سنة ١٩٤٧ وكذلك في كل سنة مقبسة ولا يكفي لانطباق القاعدة توافر الربط بهذا الطريق في سنة القياس وحدها أو في السنة المقبسة وحدها ولا يغير من ذلك ما استند إليه الحكم المطعون فيه من أن ما يرد في القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ من استثناء المولين الذين يسكون حسابات منتظمة في السنوات المقبسة من قاعدة التقدير الحكى وخلق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ من هذا النص يدل على أن المشرع لم يقصد تطبيق هذا الاستثناء بالمرسوم بقانون الأخير — ذلك أن هذا التأويل غير صحيح لأن المشرع إنما وضع القاعدة سالفة الذكر في القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ تفسيرا لما غمض فيه الأمر في ظل المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الشارع اتخذ بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لربط الضريبة هي وجوب اتخاذ الأرباح المقدرة عن ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية وذلك بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير وقد استهدف بذلك تصفية قضايا الممولين المتراكمة قبل صدوره مما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزانة وفقا لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون ومن ثم فإن القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية الممول أو من ناحية مصلحة الضرائب وهذه القاعدة التي وضعها المشرع تسرى باطراد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كلما كانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ وكان الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ أو أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه — حتى لو كانت حساباته في تلك السنوات المقيسة منتظمة ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا الممولين الذين يمسكون حسابات منتظمة في السنوات من ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ وذلك طبقا للقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ — إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من أرباح الطاعن في سنة ١٩٤٩ التي ربطت بطريق التقدير أساسا للربط عن سنة ١٩٥١ وغض النظر عن مدى انتظام حساباته في هذه السنة المقيسة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تأويله .



## جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٤

ورئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة محمود العمراوى

ومضوية السادة المستشارين / سليم راشد ، وعبد العليم الدهشان ، ومصطفى سليم ،  
ومحمد صالح أبو راس

(٧٩)

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) إيجار « إيجار . الأماكن » . عقد . « عيوب الإرادة . الغلط » .

الغلط فى تحديد الفئة الإيجارية يبطل العقد فيما زاد من حدها القانونى جواز استرداد الزائد  
باعتباره إثراء على حساب الغير .

( ٢ ) حكم . « عيوب التدليل . ما بعد قصورا » . إيجار . « إيجار الأماكن »  
عقد . « عيوب الارادة » . « الغلط » .

عدم بحث الحكم لمطابقة الأجرة المحددة بعقد الإيجار من الباطن أو عدم مطابقتها للقانون  
لإثبات أوقى الغلط فى تحديدها . قصور

١ — الغلط فى تحديد الفئة الإيجارية يبطل العقد فيما زاد عن حدها المسموح  
به قانونا ، ويكون دفعه بغير حق يوجب استرداده باعتباره إثراء على حساب  
الغير ، دون اعتبار لاستمرار عقد الإيجار .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث ما إذا كانت الفئة  
الإيجارية المحددة بعقد الإيجار من الباطن تطابق أو لا تطابق ما يوجبه القانون ،  
فرد عليها التخفيض أو لا يرد وبالتالى يثبت أو ينفى وقوع الطاعة فى غلط  
فى تحديد الفئة الإيجارية ، لتقول المحكمة كلمتها فى ذلك بما قد يتغير معه وجه رأى  
فى الدعوى وفى طلب استرداد فرق الأجرة ومبلغ التأمين كذلك باعتباره مرتبطا  
فى تقديره بالفئة الإيجارية الواردة بالعقد فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل فى أن المطعون ضده استأجر من الحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين  
الفيلا الميمنة بالأوراق مقابل إيجار شهرى قدرها ٧٠ جنيها ثم أجرها من الباطن للجمعية  
الطاعنة مقابل ٢٨٠ جنيها شهريا مع تأمين قدر بأجر ثلاثة أشهر. ثم اشترت الطاعنة  
هذه الفيلا من المؤجر الأصيل، وأقامت الدعوى رقم ٢٦٨٢ لسنة ١٩٦٥، مدنى  
كلى القاهرة على المطعون ضده تطالبه بفرق الأجرة المدفوعة بعد أن تبين لها  
أن حقيقة الإيجار ٧٠ جنيها شهريا فقط، كما تطالبه بقيمة التأمين التى وجب ردها  
بانتهاى العقد بعد أن أصبحت مالكة للفيلا دفع المطعون ضده بأن شراء الطاعنة  
للفيلا المؤجرة لها لا يحقق اتحاد الذمة لأنها تستأجرها من الباطن وليس  
من المالك فلا يفسخ أى من العقدين ولا يرد التأمين . وفى ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٦  
قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٣٥  
لسنة ٨٤ قى القاهرة طالبة إلغاء والقضاء لها بطلباتها . وفى ١٥ / ١١ / ١٩٦٨ قضت  
المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض  
وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن — وعرض على المحكمة بغرفة  
المشورة فأحالة للمرافعة وبها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى التأويل والنقص  
فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أنها طلبت رد مبلغ التأمين وفرق الإيجار  
الزائد على الأجرة الأصلية الذى دفع بدون وجه حق فأثرى به المطعون ضده  
بلا سبب فيتمين رده إلا أن الحكم المطعون فيه رفض الدعوى استنادا إلى أن  
المطعون ضده اقتضى الأجرة المسماة فى العقد بناء على سبب قانونى هو عقد الإيجار

من الباطن الذي لم ينته بشراء الطاعة للعين المؤجرة ، فلا محل للقول بمحصل إثراء بلا سبب وهذا من الحكم قصور في التسبب ومخالفة للقانون لأنه رفض الدعوى على أساس قصور خاطيء باستمرار العلاقة الإيجارية وأنه كان على الطاعة أن تقيم دعوى بفسخ العقد مع أن هذا العقد يعتبر خير صحيح في تحديده للفئة الإيجارية بما يزيد على المقرر قانونا ، وإذا خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له لأسبابه أن الطاعة أمتست دعواها على أن المبلغ الذي تطالب برده — وهو فرق الإيجار ومبلغ التأمين المحدد بقيمة إيجار ثلاثة أشهر — قد اقتضاه منها المطعون ضده زائدا عن قيمة الإيجار الأصلي ، التي تبينت حقيقتها بعد شرائها للعين المؤجرة ، وأن هذا الغلط في التعاقد يبطله ويضعي معه اقتضاء المطعون ضده بغير حق للفرق الذي دفع منها ، إثراء بلا سبب على حساب الغير وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ذلك بقوله ” وحيث إنه : لنسبة للطلب الثاني الخاص باسترداد الفرق المقول به فإن المدعية — الطاعة — قد حددت سبب الدعوى في هذا الخصوص على أساس الإثراء بلا سبب . لما كان ذلك وكانت المحكمة لا تملك تغيير سبب الدعوى وكان اقتضاء المدعى عليه — المطعون ضده — للأجرة المسماة بعقد الإيجار تستند إلى سبب قانوني هو عقد الإيجار أي مقابل المنفعة واستغلال العين المؤجرة والأمر في خصوص العلاقة الإيجارية لم ينته بعد فإن هذا الطلب أيضا لا سند له ويتمين رفضه ” وما أورده الحكم من ذلك خطأ ومخالف للقانون وينطوي على قصور في البيان ذلك أن الغلط في تحديد الفئة الإيجارية يبطل العقد فيما زاد عن حدها المسموح به قانونا ، ويكون دفعه بغير حق يوجب استرداده باعتباره إثراء على حساب الغير دون اعتبار لاستمرار عقد الإيجار ، وإذا كان ذلك وكان الحكم



المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث ما إذا كانت الفئة التجارية المحددة بعقد  
الايجار من الباطن تطابق أولا تطابق ما يوجب القانون ، فيرد عليها التخفيض  
أو لا يرد . . . . . وبالتالي يثبت أو ينفي وقوع الطاعنة في غلط في تحديد الفئة  
الايجارية لتقول المحكمة كلمتها في ذلك بما قد يتغير معه وجه الرأي في الدعوى  
وفي طلب استرداد فرق الاجرة ومبلغ التأمين كذلك باعتباره مرتبطا في تقديره  
بالفئة الايجارية الواردة بالعقد فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا للبيان بما يستوجب  
نقضه دون ما حاجة لبحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

---

## جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار عباس حلي عبد الحواد وعضوية السادة المستشارين / عدل بغدادي ،  
ومحمد طاييل راشد ، وعثمان حسين عبد الله ، ومحمد كمال عباس

( ٨٠ )

الطعن رقم ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) ، ( ٢ ) محاماة . نقض " التوكيل في الطعن . " مؤسسات عامة . وكالة .

( ١ ) محامو أقلام قضايا الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنصيب في رأس المال . قبولهم  
لرافعة عنها أمام المحاكم . مدير الإدارة القانونية فيها . حقه في تمثيلها أمام محكمة النقض .  
التوكيل الصادر منه للمحامي الذي قرر بالطعن بالنقض نيابة عن الشركة صادر عن محامه . ق .  
٩٦ لسنة ١٩٥٧ .

( ٢ ) عدم التزام المحامي المقرر بالطعن بالنقض بتقديم سند وكالة عند التقرير به . حسب  
تقديمه عند نظر الطعن .

( ب ) عقد . " عقود الاذعان " .

عقد الاذعان . خصائصه . تعلقه بسلع أو مرافق ضرورية واحتكار الموجب لها احتكارا  
قانونيا أو فعليا أو قيام منافسة محدودة النطاق بشأنها مع صدور الإيجاب للناس كافة وبشروط واحدة  
ولمدة غير محددة . السلع الضرورية . ماهيتها . الانفراد بإنتاج سلعة ما أو الاتجار فيها .  
لا يعد بذاته احتكارا .

( ٤ ) حكم . " القصور في التسييب . ما يعد كذلك " .

اعتبار الحكم أن السيارات الخاصة من اللوازم الأولية للجمهور في هذا المجتمع دون أسباب  
سائفة . ترتيبه على ذلك أن الإعلان الموجه من الشركة محتكرة إنتاجها بإيجابا بالبيع وأن طلب  
حجز السيارة المقدم للشركة الموزعة قبولا . قام به عقد إذعان . حجب الحكم نفسه عن بحث

دفاع الشركة الطاعة من أن إعلانها مجرد دعوة إلى التعاقد وأن طالب الحجز إيجاب . وما إذا كان هذا الإيجاب صادقه قبول انعقد به عقد بيع السيارة . قصور .

### ( ٥ ) وكالة . " وكالة بالعمولة "

تميز الوكالة بالعمولة عن الوكالة العادية بطبيعة الشيء محل الوكالة . اعتبار الوكالة وكالة بالعمولة متى كان محلها من عروض التجارة . مريان أحكام قانون التجار عليها . جواز اعتبار الوكيل بالعمولة ضامنا لتنفيذ العقد . شرطه .

### ( ٦ ) نقض . " أثر نقض الحكم "

نقض الحكم نقضا كليا . " أثره . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وما كانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض .

١ - لما كانت المادة ٢٦ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تقضى بأن يقبل للرافعة أمام المحاكم عن المؤسسات العامة والهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل محامو أقلام قضايا هذه الجهات ، وكان قد صدر من وزير العدل في ١٩٥٧/٥/٢١ قرار بأن يقبل للرافعة أمام المحاكم عن الشركات التي تساهم الحكومة فيها بنصيب في رأس المال محامو أقلام قضايا هذه الشركات ثم أصدر في ١٩٦٢ / ٢ / ٢٤ قرار بإضافة شركة النصر لصناعة السيارات إلى الهيئات المنصوص عليها في قراره السابق ، فانه يكون لمدير الإدارة القانونية في هذه الشركة - الحق في تمثيلها أمام المحاكم ومنها محكمة النقض ، ويكون التوكيل الصادر منه إلى المحامي الذي قرر بالطعن الراجع نيابة من هذه الشركة صادرا ممن يملكه .

٢ - لا إلزام على المحامي المقرر بالطعن بالنقض بأن يقدم سند وكالته عن طالب الطعن عند تقريره به إذ حسبته تقديم هذا السند عند نظر الطعن .

٣ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن من خصائص عقود الإذعان أنها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة إلى المستهلكين أو المتفعين ، ويكون فيها احتكار الموجب هذه السلع أو المرافق احتكارا قانونيا



أو فعليا أو تكون سيطرته عليها من شأنها أن تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق ، وأن يكون صدور الإيجاب منه إلى الناس كافة وبشروط واحدة ولمدة غير محدودة . والسلع الضرورية هي التي لاغنى للناس عنها ، والتي لا تستقيم مصالحهم بدونها بحيث يكونون في وضع يضطرونهم إلى التعاقد بشأنها ، ولا يمكنهم رفض الشروط التي يضعها الموجب ولو كانت جائرة وشديدة ، كما أن انفراد الموجب بإنتاج سلعة ما أو الاتجار فيها لا يعد احتكارا يترتب عليه اعتبار العقد المبرم بشأنها من عقود الإذعان ما لم تكن تلك السلعة من الضرورات الأولية للجمهور بالمعنى المتقدم <sup>(١)</sup>

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الشركة الطاعنة محتكرة للسيارات التي أعلنت عن إنتاجها والمعدة للاستعمال الخاص دون أن يبين بأسباب سائغة وجه اعتبارها من اللوازم الأولية للجمهور في هذا المجتمع ، ورتب الحكم على ذلك أن الاعلان الموجه من تلك الشركة يعد إيجابا بالبيع ملزما لها ، وأن طلب حجز السيارة المتدم من المطعون ضده الأول إلى الشركة الموزعة يعتبر منه قبولا للإيجاب الصادر من الشركة المنتجة ، وأن العقد الذي تم بناء على ذلك يكون من عقود الإذعان ولا يمنع من انعقاده ماورد بطلب الحجز من شرط تعسفى أهله المحكمة ، وبذلك يجب الحكم نفسه عن بحث ما تمسكت به الشركة الطاعنة من أن ما صدر منها لا يعدو أن يكون دعوة إلى التعاقد وأن طلب حجز السيارة المقدم إلى الشركة الموزعة هو الذي يعتبر إيجابا وكذلك عن بحث ما إذا كان هذا الإيجاب قد صادفه قبول انعقد به عقد بيع السيارة موضوع النزاع — فانه يكون مشوبا بقصور في التسبيب أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون .

٥ — ان الوكالة بالعمولة تتميز عن الوكالة العادية — وعلى ما سبق لهذه المحكمة القضاء به — بطبيعة الشيء محل الوكالة فاذا كان من عروض التجارة اعتبرت الوكالة بالعمولة ومن ثم تسرى عليها أحكام قانون التجارة التي تتميز اعتبار الوكيل بالعمولة ضامنا تنفيذ العقد بناء على إرادة الطرفين ولو كانت ضمنية أو أعمالا للعرف التجاري <sup>(٢)</sup> .

(١) قض ١٩٥٤/١٤١٢٢ بمجموعة المسكتب الفني السنة ٥ ص ٧٨٨

(٢) قض ١٩٥٦/١٦١٢٨ بمجموعة المسكتب الفني السنة ٧ ص ٧٦٨

٦ — تقض للحكم تقضا كليا، يفتى عليه عودا لخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانتوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقريرين اللذين تلاهما السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده الأول في الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٧ قضائية ، وهو الطامن في الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٧ قضائية أقام الدعوى رقم ٦٩٤٣ لسنة ١٩٦٥ كلى القاهرة على شركة انجلو اجيشيان موتورز — المطعون ضدها الثانية في كل من الطعنين — وعلى شركة النصر لصناعة السيارات — الطاعنة في الطعن الأول والمطعون ضدها الأولى في الطعن الثانى — وطلب فيها الحكم بثبوت ملكيته للسيارة المبينة بصحيفة الدعوى — وهى من طراز نصر ١٣٠٠ والمخصصة له من بين السيارات المحجوزة لدى الشركتين لأعضاء نادى بلمس الدولة ، وإلزامهما بتسليمها إليه ، وقال يا نا لدعواه أن شركة النصر لصناعة السيارات التى تقوم بإنتاج هذا الطراز من السيارات ، عرضتها على الجمهور لشرائها بطريق الحجز وأداء مقدم الثمن لدى إحدى الشركات التى عهدت إليها بالتوزيع ، ومنها شركة انجلو اجيشيان موتورز وقد اتفق نادى مجلس الدولة مع هاتين الشركتين — المتبعة والموزعة — على تخصيص عدد من تلك السيارات لأعضائه وفي ١٩٦٢/١٢/٤ حجز " المدعى " إحداها وأدى معجل ثمنها وإذ حل دوره فى استلامها ولم تنفذ الشركتان التزامهما قبله فقد أقام عليهما هذه الدعوى بالطلبات السابقة ، وفي ١٩٦٦/٥/٣٦ قضت المحكمة الابتدائية بثبوت ملكيته للسيارة الموجودة لدى شركة انجلو اجيشيان موتورز وإلزامها بتسليمها إليه لقاء دفع الباقي من ثمنها وقدره ٦٣٠ جنيزها وبانحراج شركة النصر لصناعة السيارات من الدعوى استأنف للمدعى هذا الحكم فيما قضى به فى شقه الأخير ، بالاستئناف

رقم ١١٥٩ لسنة ٨٣ قضائية القاهرة ، كما استأنفته الشركة المحكوم عليها بالاستئناف رقم ١١٦٩ لسنة ٨٣ قضائية القاهرة ، وبعد أن ضمتها محكمة الاستئناف ليصدر فيهما حكم واحد قضت في ١١/٥/١٩٦٧ بانحراج شركة انجلو اجيشيان موتورز من الدعوى وبإلزام شركة النصر لصناعة السيارات بأن تسلم إلى " المدعى " سيارة من طراز نصر ١٣٠٠ لقاء دفع باقى ثمنها المقدّر بمبلغ ١٤٣٠ جنيها . طعنت الشركة المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٧ قضائية بتقرير مؤرخ ٩/٧/١٩٦٧ كما طعن فيه المحكوم له . فى الشق الخاص بتحديد الثمن وفيما قضى به من انحراج الشركة الموزعة من الدعوى ، بالطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٧ قضائية . دفع هذا الطاعن الأخير بىطلان الطعن الأول لعدم إيداع سند التوكيل الصادر من ممثل الشركة الطاعنة إلى وكيله الذى وكل بدوره المحامى الذى قرر بالطعن عنها ، وقدمت النيابة العامة مذكرة فى الطعن الأول أبدت فيها رأى بتعليق قبوله على ما يبين من مطالعة سند التوكيل المشار إليه فى حالة تقديمه وما إذا كان يبيح للوكيل توكيل غيره فى الطعن أم لا يبيحه ، ورفض الطعن موضوعا ، كما قدمت مذكرة فى الطعن الثانى أبدت فيها رأى برفضه ولدى نظر الطعن الأول أمام هذه المحكمة قدم الحاضر عن الشركة الطاعنة سند التوكيل الصادر من ممثلها إلى مدير الإدارة القانونية فيها ، فدفع المطعون ضده الأول فى هذا الطعن بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة على أساس أن مدير الإدارة المشار إليه ليس محاميا مقبولا أمام محكمة النقض وأنه لم يصدر من وزير العدل قرار بتحويله الحق فى تمثيل الشركة أمام القضاء ، وقدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية أبدت فيها رأى برفض الدفع ويقبول للطعن شكلا وقررت المحكمة ضم الطعن رقم ٣٩٨ - لسنة ٣٧ ق إلى الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٧ ق لإرتباط ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة تقرير الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٧ ق أن المحامى المقرر بالطعن قدم عند تقريره به سند الوكالة الصادرة اليه من مدير الإدارة القانونية لشركة النصر لصناعة السيارات الطاعنة وذلك بصفته وكلاء عن رئيس مجلس إدارتها بالتوكيل رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٦٧ حلوان وكانت الشركة الطاعنة



قد أودعت سند هذا التوكيل الأخير ملف الطعن عند نظره أمام هذه المحكمة ويبين منه أنه صادر من رئيس مجلس إدارة الشركة إلى مدير الإدارة القانونية فيها بتاريخ ١٩٦٧/٦/٤ وقد وكله فيه بالتقرير بالنقض عن الشركة واتخاذ جميع ما تقتضيه إجراءات التقاضى وأذن له في توكيل غيره عنه في ذلك ، ولما كانت المادة ٢٦ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تقضى بأن يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن المؤسسات العامة والهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل محامو أقلام قضايا هذه الجهات ، وكان قد صدر من وزير العدل في ١٩٥٧/٥/٢١ قرار بأن يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن الشركات التي تساهم الحكومة فيها بنصيب في رأس المال محامو أقلام قضايا هذه الشركات ثم أصدر في ١٩٦٢/٢/٢٤ قرارا بإضافة شركة النصر لصناعة السيارات - الطاعنة - إلى الهيئات المنصوص عليها في قراره السابق ، فإنه يكون لمدير الإدارة القانونية المشار إليه الحق في تمثيل الشركة الطاعنة أمام المحاكم - ومنها محكمة النقض ، ويكون التوكيل الصادر منه إلى المحامي الذي قرر بالطعن الراجع نيابة عن هذه الشركة صادرا من يملكه ، لما كان ذلك وكان لا إزام على المحامي المقرر بالطعن بالنقض بأن يقدم سند وكتاته عن طالب الطعن عند تقريره به إذ حسبته تقديم هذا السند عند نظر الطعن فإن الدفع بطلان الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٧ ق وعدم قبوله يكون على غير أساس ، وإذا كان هذا الطعن والطعن الآخر رقم ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق قد استوفيا أوضاعهما الإجرائية فانهما يكونان مقبولين شكلا .

وحيث أن مما تنعاه الشركة بطعنها رقم ٣٩٦ لسنة ٣٧ ق على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه اعتبر البيان الذي نشرته في الصحف في يوم ١٩٦٢/٣/٢٢ بالاعلان عن أسماء الموزعين المعتمدين لحجز سيارات الركوب طراز نصر ١٣٠٠ ، ولحث الجمهور على الشراء اترويج بضاعتها ، إيجابا منها بالبيع ملزما لها باعتبارها محتكرة لصناعة تلك السيارات التي وصفها الحكم بأنها من الملوازم الأولية للجمهور ، مما يعد معه طلب حجز السيارة وأداء جزء من ثمنها قبولا من جانب طالب الشراء طابق الإيجاب المنشور في الصحف فتم به عقد البيع وفقا للشروط المعان عنها ، وأنه لا يغير من ذلك ما تضمنته

طالب الحجز المقدم إلى الشركة الموزعة من أن أتمام إجراءات التعاقد متوقف على موافقة الشركة المنتجة — الطاعنة — وذلك قولا من الحكم بأن ذلك شرط تصفى ورد في عقد تم بطريق الاذعان فيحق للمحكمة أن تعفى الطرف المدعى منه هذا في حين أنه بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء الشركة الطاعنة ، اتفقت مع بعض موزعي السيارات على شراء انتاجها ليتولوا هم بيعه لحسابهم ، وان كانت قد وضعت لذلك شروطا تهدف إلى حماية الجمهور من استغلال أولئك الموزعين له ، ولكن بغير تدخل منها فيما ينشأ بين هؤلاء وبين المتعاقدين معهم من علاقات وأنه خفزا للجمهور على الاقبال على شراء تلك السيارات ، التي لم يكن قد بدأ انتاجها بعد ، نشرت في الصحف بيانا بأسماء أولئك الموزعين ، وإجراءات حجز السيارات لديهم ، وأثر ذلك تقدم نادى مجلس الدولة إلى شركة انجلو اجيشيان موتورز — المطعون ضدها الثانية — وهي إحدى الشركات الموزعة — طالبا حجز عدد من السيارات لأعضائه ، مما لم يكن للشركة الطاعنة شأن به وإذا كان التوجه المباشر إلى الجمهور عن طريق الاعلان لا يعد وأن يكون من قبيل الحث على التعاقد وان احتراف المعلن لمهنة أو تجارة معينة لا يعد — حسبما أورده الحكم المطعون فيه ذاته — إيجابا ، وكان قرار إنشاء الشركة قاطعا في نفي صفة الاحتكار عنها بما قرره من أن الترخيص لها لا يترتب عليه منحها أى احتكار أو امتياز ، كما أنه من غير المتصور قيام احتكار فعلى مما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من قبل أن تبدأ الشركة انتاجها من السيارات ، علاوة على أنه لا يمكن أن تعد السيارات الخاصة في هذا المجتمع من السلع الأولية للجمهور حتى يسوغ اعتبار منتجها محتكرا ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر الشركة الطاعنة محتكرة ورتب على ذلك أن ما صدر منها من اعلان عن أسماء الموزعين يعد إيجابا ملزما صادفه قبول قتم بذلك عقد بيع بطريق الاذعان تضمن شروطا تعسفيا أهدره الحكم ، فانه يكون خاطئا ، ذلك أن صدور الإعلان من الشركة على النحو المتقدم لا يعدو أن يكون دعوة للجمهور إلى التعاقد مع الموزعين على الثراء وليس إيجابا منها بالبيع مما يكون معه طلب حجز السيارة المقدم من المطعون ضده الأول إلى المطعون ضدها الثانية مجرد إيجاب صادر من طالب الشراء لا ينبغي به البيع إلا إذا طابقه قبول من



جانب البائع ، واذ لم يتحقق ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزامها بتسليم السيارة الى المطعون ضده الأول فإنه يكون قد شابه قصور في التسييب أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلزام الشركة الطاعنة بتسليم السيارة موضوع النزاع إلى المطعون ضده الأول على أساس أن الشركة محتكرة لصناعة السيارات من طراز نصر ١٣٥٠ ، مما يعد معه الإعلان الصادر منها بشأنها إيجابا حتميا بالبيع يمنع عليها الرجوع فيه وأن بيع السيارة موضوع النزاع قد تم بقبول طالب الشراء لهذا الإيجاب وأنه مع ثبوت احتكار الشركة الطاعنة لهذه السلعة التي تبدو الحاجة ملحة إليها فإن العقد يكون قد تم بطريق الاذعان وأنه لا يغير من ذلك ما ورد بطلب حجز السيارة المقدم من المطعون ضده الأول إلى الشركة المطعون ضدها الثانية من تعليق اتمام التعاقد على موافقة الشركة الطاعنة ، قولاً من الحكم بأن هذا الشرط تعسفي تملك المحكمة اعفاء الطرف المذعن منه طبقاً للمادة ١٤٩ من القانون المدني ، لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من خصائص عقود الاذعان أنها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة إلى المستهلكين أو المتفعين ويكون فيها احتكار الموجب هذه السلع أو المرافق احتكاراً قانونياً أو فعلياً أو تكون سيطرته عليها من شأنها أن تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق وأن يكون صدور الإيجاب منه إلى الناس كافة وبشروط واحدة ولمدة غير محددة ، وكانت السلع الضرورية هي التي لا غنى للناس عنها والتي لا تستقيم مصالحهم بदर्نها بحيث يكونون في وضع يضطرونهم إلى التعاقد بشأنها ولا يمكنهم رفض الشروط التي يضعها الموجب ولو كانت جائرة وشديدة وكان مجرد انفراد لموجب بإنتاج سلعة ما أو الاتجار فيها لا يعد بذاته احتكاراً يترتب عليه اعتبار العقد المبرم بشأنها من عقود الاذعان ما لم تكن تلك السلعة من الضرورات الأولية للجمهور بالمعنى المتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الشركة الطاعنة محتكرة للسيارات التي أطلت عن انتاجها والمعدة للاستعمال الخاص دون أن يبين بأسباب سائغة وجه اعتبارها من اللوازم الأولية للجمهور في هذا المجتمع ، ورتب الحكم على ذلك أن الإعلان الموجه من تلك الشركة يعد إيجاباً بالبيع ملزماً لها



وأن طلب حجز السيارة المقدم من المطعمون ضده الأول إلى الشركة الموزعة يعتبر منه قبولا للإيجاب الصادر من الشركة المنتجة وأن العقد الذي تم بناء على ذلك يكون من عقود الاذعان ولا يمنع من انعقاده ما ورد بطلب الحجز من شرط تعسفي أهلية المحكمة وبذلك حجب الحكم نفسه عن بحث ما تمسكت به الشركة الطاعنة من أن ما صدر منها لا يعدو أن يكون دعوة إلى التعاقد وأن طلب حجز السيارة المقدم إلى الشركة الموزعة هو الذي يعتبر إيجابا، وكذلك عن بحث ما إذا كان هذا الإيجاب قد صادفه قبول انعقد به عقد بيع السيارة موضوع النزاع ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون في خصوص قضائه بالنسبة إلى الشركة الطاعنة مشوبا بقصور في التسبب أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب من أسباب الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٧ ق دون حاجة إلى بحث باقي أسبابه .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق على الحكم المطعون فيه — القصور في التسبب ويقول في بيان ذلك أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الشركة الموزعة — المطعمون ضدها الناية — هي وكالة بالعمولة عن الشركة المنتجة — المطعمون ضدها الأولى — بما يجعلهما مسئولتين بالتضامن عن تسليمه السيارة موضوع النزاع إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع الجوهرى وقضى باخراج الشركة الموزعة من الدعوى دون أن يبرر إطراره بأسباب ماثلة مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بالدفاع المشار إليه وقد ردت المحكمة عليه بقولها "أن المحاولة الجاهدة اتى بذلها رافع الدعوى لتطبيق المواد الخاصة بالوكالة بالعمولة توحيلا لإيجاد تضامن بين الشركتين لا يتسع لها المجال ولأنها تستلزم تعمقا في تكوين عقد الوكالة وفي ارجاعه إلى جذوره وليس بين يدي المحكمة ما يسمع لها بذلك هذا مع ملاحظة أن الوكيل بالعمولة لا يلتزم شخصيا قبل الغير إلا اذا تعاقد باسمه الشخصى دون اسم الموكل وأن الشركة الموزعة كانت متعاقدة باسم الشركة المنتجة لا باسمها الخاص ، ويبين من ذلك أن الحكم المطعون

فيه اتخذ من مجرد تعاقد الشركة الموزعة باسم الشركة المنتجة سنداً لاعتبار العلاقة بينهما وكالة عادية وليست وكالة بالعمولة ، هذا في حين أن الوكالة بالعمولة تتميز عن الوكالة العادية وعلى ما سبق لهذه المحكمة القضاء به بطبيعة الشيء محل الوكالة فإذا كان من عروض التجارة اعتبرت وكالة بالعمولة ومن ثم تسرى عليها أحكام قانون التجارة التي تجيز اعتبار الوكيل بالعمولة ضامناً لتنفيذ العقد بناء على إرادة الطرفين ولو كانت ضمنية أو إعمالاً للعرف التجاري وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبحث دفاع الطاعن في هذا الشأن بما يقتضيه فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبب في خصوص قضائه لإخراج شركة الانجلو اجبشيان موتورز من الدعوى بما يستوجب نقضه لهذا السبب من أسباب الطعن رقم ٣٩٨ سنة ٣٧ ق دون حاجة إلى بحث باقي أسبابه .

وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم بتعيين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً كلياً ينبغي عليه عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل مجدداً في الاستئناف رقمى ١١٥٩ . ١١٦٩ لسنة ٨٣ قضائية القاهرة .

## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ مريدي وعضوية السادة المستشارين :  
محمد سيد أحمد حماد وعلى صلاح الدين وأحمد صفاء الدين وعز الدين الحسيني .

(٨١)

الطعن ٤١٤ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) حكم . "تسبب الحكم . استئناف . "الأحكام غير الجائز استئنافها" .  
دفع . نقض . "مالا يصلح سببا للطعن" .

قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي — فيما قضى به من رفض الدفع باعتبار الدعوى  
كان لم تكن — تأسيسا على تقريرات موضوعية سائغة وكافية لحل نتيجته تضمنت الأسباب أن  
الطاعنين لم يبادروا باستئناف الحكم الصادر — على استغلال — برفض الدفع المذكور — تزيد . التي  
به غير متج .

(٢) محكمة الموضوع . حكم . "تسبب الحكم" . شفعة .

استخلاص المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب سائغة أن ماقرره المطعون عليه — قبل  
إتمام بيع العقار المشفوع فيه — لا يتضمن تنازلا عن استعمال حقه في الشفعة استمهاده إلى القول  
بأن التنازل الضمني لا يثبت إلا بعد إتمام البيع . تزيد . غير مؤثر .

(٣) شفعه . إيداع الثمن . حكم . "عيوب التدليل . مالا يعد قصورا" .

اشتراط القانون المدني الجديد إيداع كامل الثمن وإلا سقط الحق في الاخذ بالشفعة إفعاله  
ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه خلافا لقانون الشفعة القديم عدم رد الحكم المطعون فيه على ما أثاره  
الطاعنان من سقوط حق المطعون عليه في الاخذ بالشفعة لعدم اشتغال صحيفة الدعوى على استمهاده  
لدفع الملحقات . لا تصور .



١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي - فيما قضى به من رفض الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن على تقارير موضوعية سائغة تكفى لحمل النتيجة التي انتهى إليها ، فانه لا يؤثر في هذه النتيجة الصحيحة ما أشار إليه في أسبابه من أن الطاعنين لم يبادروا باستئناف حكم الصادر - على استقلال - برفض الدفع المذكور ، إذ ان هذا التقرير جاء زائدا عن حاجة الدعوى ، ويستقيم قضاء الحكم بدونه ، ومن ثم يكون النعى عليه بهذا السبب غير منتج .

٢ - إذا كانت المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود وفي حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب سائغة أن ماقرره المطعون عليه الأول - من رفض الصفقة لضيق ذات يده وقت إبرام عقد بيع العقار المشفوع فيه - لا يتضمن تنازلا عن استعمال حقه في الشفعة ، فان ما استورد إليه الحكم تزييدا من أن " التنازل الضمني لا يثبت إلا بعد إتمام البيع " لا يؤثر على قضائه هذا الخصوص .

٣ - إذا كانت المادة ٩٤٢ من القانون المدني توجب على الشفيع إيداع كامل الثمن ضمانا لحدية طلب الشفعة ، وجعلت الجزاء على مخالفة ذلك هو سقوط الحق في الأخذ بالشفعة مما يدل على أن الشارع قد تعمد في القانون الجديد - خلافا لقانون الشفعة القديم - اغفال ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه ، اكتفاء منه بتقييد حق الشفعة بإيداع الثمن الحقيقي فحسب مما يتعين معه أعمال هذا القيد في أضيق الحدود ، دون أن ينسحب إلى ملحقات الثمن التي لم يرد بها تكليف في القانون ، فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد على ما يشير الطاعنان بسبب النعي - من سقوط حق المطعون عليه الأول في الأخذ بالشفعة لعدم اشتغال صحيفة ادعوى على استعداد ، لدفع الملاحقات - لا يعيبه بالقصور <sup>(١)</sup> .

(١) نقض ١٩٦٣/٢/٢١ مجموعة المكتب الفني . السنة ١٤ . ص ٢٧٨

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن — ... .. أقام المدعى رقم ٣٦٣٢ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة ضد ... .. وآخرين طالبا الحكم بأحققته في أخذ الحصة المبيعة في العقار المبين بصحيفتها بالشفعة مقابل الثمن الذى أودعه خزانة المحكمة وقال شرحا للدعوى أنه علم أن المدعى عليه الأول باع للدعى عليهما الثانى والثالث حصة قدرها ٦ ط من ٢ ط في العقار المشار إليه بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وإذا كان شريكا على الشيوع في العقار فقد أعلنهم في ١٠/٦/١٩٦٤ برغبته في أخذ الحصة المبيعة بالشفعة، ولما أنكروا عليه حقه في ذلك أودع الثمن خزانة المحكمة في ٢٨/٦/١٩٦٤ ثم رفع المدعى بالشفعة . ودفع المدعى عليه الثالث باعتبار المدعى كان لم تكن لعدم إعلان المدعى عليه الثانى في الميعاد ، وبسقوط حق المدعى في الشفعة لعدم إيداع ملحقات الثمن عند رفع المدعى ، وانزوله عن حقه في الشفعة قبل البيع وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا التنازل وفي ١٦/١/١٩٦٥ حكمت المحكمة قبل الفصل في الدفع باعتبار المدعى كان لم تكن بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى أن العنوان الذى تم فيه إعلان المدعى عليه الثانى بصحيفة افتتاح الدعوى هو المكان الذى يقيم فيه عادة وصرحت للمدعى عليهما الثانى والثالث بالنفى . وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شهود الطرفين حكمت في ١٩/٣/١٩٦٦ برفض الدفع باعتبار المدعى كان لم تكن وقبل الفصل في الموضوع بإحالة المدعى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليهما الثانى والثالث أنهما قد عرضا على المدعى شراء القدر موضوع الدعوى قبل شرائهما له بثمن قدره ٣٠٠٠ جنيه وأنه لم يقبل الشراء وليثبت المدعى أن الثمن الوارد بعقد البيع محل الدعوى ثمن صورى وأن حقيقته ٢٧٠٠ جنيه وليس ٣٠٠٠ جنيه

وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ١٩٦٧/٢/٤ بأحقية المدعى لأخذ القدر المشفوع فيه وهو ٦ ط شائعة في العقار المبين بصحيفة الدعوى لقاء مبلغ ١٠٠٠ جنيه وتسليمه له . استأنف المدعى عليهما الثاني والثالث هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ابتغاء إلغائه والحكم أصليا باعتبار الدعوى كأن لم تكن وببطلان إجراءات الشفعة لعدم إعلان إنذار الرغبة ومحضر الإيداع للمستأنف الأول اعلانا صحيحا في موطنه واحتياطيا بسقوط حق المستأنف عليه الأول في أخذ الحصص المبيعة بالشفعة لتنازله عنه قبل صدور البيع للمستأنفين ومن باب الاحتياط الكلي برفض الدعوى . وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٩٩ لسنة ٨٤ ق وفي ١٩٦٨/٥/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت قرض الحكم .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال من وجوه (أولها) أن الطاعنين تمسكا ببطلان إجراءات الشفعة لبطلان إعلانات الرغبة في الأخذ بالشفعة ومحضر الإيداع وصحيفة الدعوى لتوجيهها إلى الطاعن الأول ... .. في عنوان لا يقيم فيه — ودفعنا ترتيبا على ذلك باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلان صحيفة الدعوى إليه في موطنه الصحيح خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان الطاعن الثاني بها وبالتالي بسقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة لعدم انعقاد الخصومة في دعوى الشفعة بالنسبة للطاعن الأول وهو أحد المشتريين إلا أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خلص إلى صحة إعلان صحيفة الدعوى في العنوان الثابت بها استنادا إلى أن — إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ومحضر الإيداع اللذين تما في نفس العنوان قد وقعا صحيحين كما اتخذ الحكم المطعون فيه من صحة إعلان الدعوى سندا للقول بصحة إعلان الرغبة ومحضر الإيداع في حين أن طعنهما ينصب على أن الطاعن الأول لا يقيم في العنوان الوارد في هذه الإعلانات الثلاثة ولأنه ليس في استلام الطاعن الثاني لها عن نفسه ونيابة عن أبيه الطاعن الأول



ما يفيد نزول الأخير عن أوجه البطلان التي تشوب إعلانه لأن الدفع بالبطلان في هذه الصورة يتعلق بصحة انعقاد الخصومة ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى بل إن للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإذا انتهى الحكم إلى صحة الإعلانات وقضى برفض الدفع دون أن يناقش أقوال الشهود يكون معيبا بالفساد في الاستدلال والمصادرة على المطلوب و ( ثانيا ) أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الحكم برفض الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن يجوز استئنافه على استقلال واستخلص من عدم مبادرتهم إلى استئنافه عدم جدية دفعهما يكون قد خالف القانون ذلك أن هذا الحكم لا ينهى الخصومة كلها أو بعضها فلا يستأنف إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . ( وثالثها ) أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لباقي مستندات الطاعنين الرسمية والعرفية التي من شأنها لو صحت أن يتغير بها وجه الرأي — في الدعوى مما يشوبه بالقصور في التسيب .

وحيث إن النعي بالوجه الأول مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن " المستأنف عليه الأول أشهد .. .. . الذين شهدوا بإقامة المستأنفين في إحدى شقق المنزل موضوع النزاع ونفى شاهد المستأنفين وهما .. .. . إلى شهادة شاحدي المستأنف عليه الأول التي يؤيدها استلام المستأنف الثاني لإعلان الدعوى في نفس هذا المنزل نيابة عن الأول دون اعتراض وقد أثبت المحضر أنه يقيم معه ولو كانت الحقيقة تخالف ذلك لرفض المستأنف الثاني استلام الإعلان عن الأول وبذلك يكون الدفع على غير أساس وقد أصابت محكمة أول درجة في رفضه ومثله الدفع الآخر بطلان إجراءات الشفعة لعدم إعلان إنذار الرغبة ومحضر الإيداع لاستأنف الأول وقد ثبت إقامته بالعنوان الذي تم فيه الإعلان ومن ثم يكون هذا الدفع خليقا بالرفض كسابقه " وهي قرارات موضوعية سائغة تكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها الحكم والنعي بالوجه الثاني غير منتج ذلك أنه لا يؤثر في هذه النتيجة الصحيحة ما أشار إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه من أن الطاعنين لم يبادروا باستئناف الحكم الصادر

برفض الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذ أن هذا التقرير جاء زائدا عن حاجة الدعوى ويستقيم قضاء الحكم بدونه والنعي بالوجه الثالث غير مقبول لوروده مجهولا إذ لم يحدد الطاعنان المستندات التي أشار إليها في هذا الوجه من النعي ولم يبين وجه استدلالهما بها وأثر ذلك في الحكم المطعون فيه .

وحيث أن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه صدر على خلاف حكم سابق ذلك أن حكم محكمة أول درجة الصادر في ١٩٦٦/٣/١٩ الذي قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان أنهما عرضا على المطعون عليه الأول شراء القسدر موضوع الدعوى قبل شرائهما له بثمن قدره ٣٠٠٠ جنيه وأنه لم يقبل الشراء قطع في أسبابه بنجواز نزول الشفيع ضمينا من حقه في الأخذ بالشفعة ولو قبل البيع أخذا بما ورد في الفقرة الأولى من المادة ٩٤٨ من القانون المدني وهو قضاء قطعي في شق من النزاع أصبح نهائيا لعدم استئنائه استقلالا وحاز قوة الأمر المقضي إلا أن المحكمة الابتدائية بعد أن سمعت شهود الطرفين ذهبت إلى أن ما صدر من المطعون عليه الأول لا يعتبر تنازلا عن استعمال حقه في الشفعة وأوجبت أن يكون التنازل صريحا إذا صدر قبل البيع خلافا لقضائها السابق الذي أجاز التنازل الضمني في هذه الحالة وأحال الدعوى إلى التحقيق لاثباته وأيدها الحكم المطعون فيه في ذلك .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الحكم المظنون فيه أقام قضاؤه برفض الدفع بسقوط حق المطعون عليه الأول في أخذ الحصة المبيعة بالشفعة على أن "شهود المستأنفين أنفسهم .. لم يذكروا أن المستأنف عليه قد تنازل عن حقه في أخذ الحصة المبيعة بالشفعة وما قرروه من أنه رفض إتمام الصفقة لضيق ذات يده وقت إبرام العقد فلا ينطوي على قبوله ضمينا التنازل عن حقه في الشفعة" ومن ذلك يبين أن المحكمة استخلصت من أقوال الشهود في حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب سائغة أن ما قرره المطعون عليه الأول لا يتضمن تنازله عن استعمال حقه في الشفعة وذلك منه لا يتضمن مخالفة لقضاء الحكم السابق الصادر في ١٩٦٦/٣/١٩ أما ما استورد إليه الحكم تزييدا من أن "التنازل الضمني — لا يثبت إلا بعد إتمام البيع" فانه لا يؤثر على قضائه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الرابع القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أنهما تمسكا بسقوط حق المطعون عليه الأول في الأخذ بالشفعة لعدم اشتغال صحيفة الدعوى على استعداد المطعون عليه الأول لدفع الملحقات ومن بينها رسم تسجيل عقد البيع رغم الإشارة إلى سبق تسجيله في إعلان الرضبة وفي صحيفة الدعوى مع أنه من البيانات التي يتعين على الشفيع إبدائها وإلا سقط حقه في الشفعة وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفع فإنه يكون قاصر التسبيب .

وحيث أنه لما كانت المادة ٩٤٢ من القانون المدني توجب على الشفيع إيداع كامل الثمن ضمانا لجدية طلب الشفعة وجعلت اجزاء على مخالفة ذلك هو سقوط الحق في الأخذ بالشفعة مما يدل على أن الشارع قد تعمد في القانون الجديد — خلافا لقانون الشفعة القديم — اغفال ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه اكتفاء منه بتقييد حق الشفعة بإيداع الثمن الحقيقي فحسب مما يتعين معه أعمال هذا القيد في أضيق الحدود دون أن ينسحب إلى ملحقات الثمن التي لم يرد بها تكليف في القانون فإن اغفال الحكم المطعون فيه الرد على ما يثيره الطاعنان بسبب النعي لا يعيبه بالقصور .



## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
أديب نصيجي ، وهاظل الوكيل ومحمد مصطفى المنفلوطي وممدوح عطية .

(٨٢)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ القضائية :

عمل . " إصابات العمل " . " تأمينات اجتماعية " . " التحكيم الطبي " .

قواعد التحكيم الطبي المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . قواعد تنظيمية عدم اتباعها لا يحرم العامل من حقه الأصل في اللجوء إلى القضاء .

أنه وإن كانت المواد ٢٦ و ٢٧ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم واقعة الدعوى قد بينت طريقة إثبات العجز الحاصل للعامل من إصابة عمله وتقدير مدهاء — وكيفية نظلم العامل من قرار مؤسسة التأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص أمام لجنة التحكيم الطبي المشكلة لهذا الغرض ، إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية للتيسير على العامل في اقتضاء حقوقه ولا يحرمه من حقه الأصل في الانتحاء إلى القضاء إذا لم يرغب في التحكيم ، لاسيما وأنه لم يرد في تلك النصوص أو غيرها من مواد ذلك القانون ما يحرمه من هذا الحق . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يلجأ أصلاً إلى إجراءات التحكيم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط حقه في إثبات إصابته المهنية لتغاضيه عن التظلم أمام لجنة التحكيم الطبي المشار إليها بالمواد السابقة وأنه لا يعتد في إثبات إصابته بالعمل في حالة الخلاف إلا بقرار من تلك اللجنة ، إذ كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدوى رقم ١٧٨٩ سنة ١٩٦٢ عمال كلى القاهرة ضد الهيئة المطعون ضدها الأولى والشركة المطعون ضدها الثانية طالبا الحكم ( أصليا ) بإلزام الهيئة المطعون ضدها الأولى بعلاجه حتى تمام شفائه أو ثبوت عجزه المستديم وبأن تدفع له مبلغ ٦٢٤ جنية قيمة ٨٠ ٪ من أجره من ١٩٦١/٨/١٥ حتى ١٩٦٢/٩/١٥ مع ما يستجد حتى تاريخ الشفاء أو ثبوت العجز وبأن تؤدى له معاشا شهريا قدره ٣٦ جنيها من تاريخ ثبوت العجز الكامل وبأن تدفع له مبلغ ٣٠٠ جنية قيمة تكاليف العلاج التى تحملها مع إلزام الشركة المطعون ضدها الثانية بأن تدفع له ١٠٨,٧٩٠ ج قيمة نصيبه فى أرباح سنة ١٩٦١ والمكافأة السنوية من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٢ (واحتياطيا) الحكم بإلزام المطعون ضدهما بأن يدفع له بالتضامن مبلغ ٢٠٧,٥٣٢ ج قيمة التعويض عن الأضرار التى لحقت به ومكافأة مدة الخدمة والادخار وتكاليف العلاج التى تحملها وبإلزام الشركة المطعون ضدها الثانية بأن تدفع له مبلغ ١٤٧,٥٠٠ ج مقابل مهلة الإخطار والمكافأة السنوية من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٢ والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ بالنسبة لمبلغ ٨٥٧,٠٣٢ من ج تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد ، ثم تنازل اطاعن عن طلب باقى مكافأة سنة ١٩٦٠ ونسبة أرباح سنة ١٩٦١ — وأجور أجازته المرضية عن شهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٦١ ومكافأة سنة ١٩٦١ ، وقال الطاعن فى بيان ذلك أنه فى أول يوليو سنة ١٩٦٠ أثناء قيامه بعمله لدى الشركة وبسببه اخترق معمار حديدى قدمه اليسرى فسقط على ظهره مما تسبب عنه كسر فى الفقرات

العنقية الخامسة والسادسة والسابعة وقام طبيب الهيئة المطعون ضدها بعلاجه لمدة شهر ثم كانه بالعودة إلى عمله رغم عدم شفائه فاستلم عمله يوم ١٩٦٠/٨/١ وسامت حالته الصحية فأحالة الهيئة المطعون ضدها الأولى إلى المؤسسة الصحية العمالية حيث مكث بها تحت العلاج من ١٩٦٠/٨/١٧ حتى ١٩٦٠/٩/١٨ ثم أعيد إلى العمل ولكن صحته أخذت تسوء وفي يوم ١٩٦١/٢/١٥ عجز كلية عن السير والتحرك ورفضت الشركة إجابته إلى طلب عرضه على المؤسسة الصحية العمالية واكتفت بإحالة إلى العيادة الخارجية بالمستشفى اليوناني حيث استمر يعالج عن طريق التردد عليها خلال المدة من ١٩٦١/٢/١٥ حتى ١٩٦١/٩/٣٠ متحملا مصاريف الانتقال والأشعة والتحاليل من ماله الخاص ورغم أن الطبيب المعالج بالمستشفى اليوناني طلب من الشركة إجراء أشعة لاسلسلة الفقرية إلا أنها لم تعمر هذا الطلب الكتابي اهتماما وأضاف الطاعن أنه أدخل مستشفى القوات الجوية بناء على طلبه في ١٩٦١/٨/١٠ وبتاريخ ١٩٦١/١٠/١٢ قام طبيب أخصائي بإجراء جراحة له دون مقابل وترك المستشفى في ١٩٦١/١١/٤ بعد أن أوصى الجراح ببعض الأدوية والعلاج اللازم فاتصل بالشركة المطعون ضدها الثانية لتقوم بعلاجه على تقفها ومسداد أجره حتى يتم شفاؤه إلا أنها قامت بفصله من العمل مما أدى به إلى رفع دعواه بالطلبات السالف إيضاها وبتاريخ ١٩٦٤/٢/١ حكمت محكمة أول درجة بالزام الهيئة المطعون ضدها الأولى بأن تؤدي للطاعن مبلغ ٢٥٢,١٨٠ ج والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد - قيمة ما يستحقه الطاعن مقابل مدة الخدمة وحصلته في صندوق الادخار - ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات استأنفت الهيئة المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٢٥٢ سنة ٨١ ق كما استأنفه الطاعن لدى ذات المحكمة وقيد استئنافه برقم ٣٤٩ سنة ٨١ ق وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٥ قبل الفصل في الموضوع بنسب الأستاذ الدكتور .. .. رئيس قسم جراحة الأعصاب بجامعة القاهرة لتوقيع الكشف الطبي على الطاعن وبيان إصابة قدمه اليسرى وتاريخ حدوثها وبيان إصابة عنقه وميها وتاريخ حدوثها وما إذا كانت إصابة قدمه قد حدثت في أول يولييه سنة ١٩٦١ من دخول مسيار حديدى ثابت



طويل في قدمه اليسرى وما إذا كانت إصابة عنقه قد حدثت في ذلك التاريخ بسبب وقوعه على الأرض عندما حاول انتزاع قدمه من المسيار فوقع على ظهره وانزلقت من مكانها فقرات عنقه الخامسة والسادسة والسابعة كما يقول من عدمه وبيان شفاؤه بدون عاهة أو بهام من كل من هاتين الإصابتين. بأمر الخبير المأمورية وأودع تقريراً انتهى فيه إلى أن التغيرات الموجودة في الفقرات العنقية كانت موجودة قبل حادث وقوعه بمدة من الزمن وأنه إذا ثبت حدوث ضعف أو شلل بالأطراف بعد وقوعه مباشرة تكون الإصابة في هذه الحالة قد تسببت في بروز الغضروف المتآكل إلى الخلف بحيث يضغط على النخاع الشوكي مما يؤدي إلى ظهور الضعف أو الشلل. وبتاريخ ٢٦/٥/١٩٦٦ حكمت المحكمة بإعادة المأمورية إلى الخبير لبيان ما إذا كان من الممكن البت بصورة قاطعة فيما إذا كانت هناك صلة بين الانزلاق الغضروفي وبين الحادث الذي وقع في ١/٧/١٩٦٠ وهل ثبت حدوث ضعف أو شلل بالأطراف مباشرة بعد وقوعه من عدمه. قدم الخبير ملحق تقريره وذهب فيه إلى أنه لا يستطيع أن يقطع برأى فيما إذا كان قد حدث ضعف أو شلل بالأطراف مباشرة بعد وقوع الحادث من عدمه وأن المحكمة قد تستطيع أن تستجلب هذا الأمر بالبيئة ببيان طريقة انتقال المريض من مكان الإصابة إلى المستشفى وما إذا كان قد ذهب في عربة عادية أو عربة إسعاف أو حمله أحد أو كان يمشي. وبتاريخ ٣٠/١١/١٩٦٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بكافة طرق الإثبات أن أعراض الشلل قد حدثت فور وقوع الحادث وفي مكانه وصرحت للطعون ضدها الأولى بالنفي، وبعد أن أجرت المحكمة التحقيق حكمت في ٣١/٥/١٩٦٧ بإعادة المأمورية إلى ذات الخبير لإبداء رأيه النهائي في الموضوع. قدم الخبير تقريره الذي قطع فيه بأن إصابة العنق كانت نتيجة مباشرة لإصابة قدمه اليسرى الأمر الذي تسبب في حدوث ضعف الطرفين السفليين، وبتاريخ ١٦/١١/١٩٦٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحدثت لنظره جلسة ٩/٢/١٩٧٤ وفيها صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض طلباته المترتبة على إصابته استناداً إلى أنه أغفل اتباع إجراءات إثبات الإصابة عن طريق التحكيم الطبي التي نظمها المواد ٢٦ و ٢٧ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بأن لم يتظلم من القرار الذي أخطرت به المطعون ضدها الأولى في ١٩٦٢/٥/٨ والذي تضمن عدم وجود علاقة بين إصابته التي حدثت في ١٩٦٠/٧/١ وبين الانزلاق الغضروفي الذي حدث بعد ذلك بشهور مما يترتب عليه سقوط حقه في طلب التحكيم الطبي ويمتنع عليه طرح النزاع على القضاء مباشرة ، وهو من الحكم بخالفه للقانون إذ أن عدم اتباعه لقواعد التحكيم الطبي المقررة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا يسقط حقه في المطالبة بحقوقه أمام القضاء .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه وأن كانت المواد ٢٦ و ٢٧ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ انتهى بحكم واقعة الدعوى قد بينت طريقة إثبات العجز الحاصل للعامل من إصابة عمله وتقدير مداه وكيفية تظلم العامل من قرار مؤسسة التأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص أمام لجنة التحكيم الطبي المشكلة لهذا الغرض ، إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية للتيسير على العامل في اقتضاء حقوقه ولا يحرمه من حقه الأصلي في الالتجاء إلى القضاء إذا لم يرغب في التحكيم لاسيما وأنه لم يرد في تلك النصوص أو غيرها من مواد ذلك القانون ما يحرمه من هذا الحق ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يلجأ أصلاً إلى إجراءات التحكيم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط حقه في إثبات إصابته المهنية لتغاضيه عن التظلم أمام لجنة التحكيم الطبي المشار إليها بالمواد السابقة وأنه لا يعتد في إثبات إصابة العمل في حالة الخلاف إلا بقرار من تلك اللجنة ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون ، مما يستوجب نقضه لهذا السبب بغير حاجة لبحث باقي الأسباب .

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد / المستشار محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أديب نصيجي ، وحافظ الوكيل ، ومحمد مصطفى المنفلوطي ، وممدوح عطية

(٨٣)

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ القضائية :

( ٢٠١ ) عمل . « الأجر » شركات .

( ١ ) القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٢ تشريع خاص . القواعد المقررة بنصوصه تعتبر استثناء من أحكام نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للوحدات العامة وفقا لأحكامه يكون بقرار من الوزير المختص .

( ٢ ) القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٢ فرضه مرتبا خاصا للعينين وفقا لأحكامه . تقيد الشركات بهذا المرتب . لا محل لتحدي بكادر الشركة باعتباره أكثر قاندة أو بمرتبات الجدول المرفق بالقرار الجمهوري ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١

١ - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للوحدات العامة هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . وإذ كانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذلك القانون قد نصت صراحة على أن تعيين هؤلاء الخريجين بتلك الشركات يكون بقرار من الوزير المختص ، كما نصت المادة الثانية منه على أن يعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ - وكان الواقع في الدعوى كما سجله الحكم المطعون فيه هو أن الطاعنين جرى تعيينهم بالشركة المطعون ضدها بقرار وزير الصناعة رقم ٣٠



لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ وتلا ذلك أن أبرمت الشركة معهم عقود العمل المؤرخة أول أبريل وأول مارس و٨ فبراير سنة ١٩٦٢ على الترتيب، فإن هذا القرار يكون قد صدر ممن يملكه وطبقا للقانون .

٢ - متى كانت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن يمنح المعينون وفقا لأحكامه المرتب وعلاوة غلاء المعيشة بالفئات والأوضاع المقررة لمن يعين في وظائف الدرجة السادسة بالكادر العالي بالحكومة ، وكان المشرع قد استهدف من هذا النص وعلى ما صرحت به المذكرة الإيضاحية للقانون - إيجاد المساواة في الرتب بين خريجي الجامعات المعينين بالشركات وبين الخريجين المعينين وفقا للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ بوزارات الحكومة ومصالحها وهيئات والمؤسسات العامة ، مما مقتضاه أن ذلك القانون قد فرض مرتبا خاصا للمعينين وفقا لأحكامه يتعين على الشركات أن تنفذ به تحقيقا لتلك المساواة ، فإنه لا يجدى الطاعنين بعد ذلك - وطالما أن القرار الوزاري الصادر بتعيينهم ومن بعده عقود العمل المبرمة بينهم وبين الشركة قد حددت مرتباتهم طبقا لما يقضى به القانون - الاحتجاج بحكم المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أساس أن المرتبات التي حددها كادر الشركة هي الأكثر فائدة لهم ، أو بأن مرتباتهم تقل عن المرتبات المقررة بالجدول المرافق للقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، كما لا يسوغ لهم مطالبة الشركة بأن تسوى بينهم وبين زملائهم المعينين بها وفق القواعد العامة الواردة بالنظام الصادر بهذا القرار الجمهوري في المرتبات لأن هذه التفرقة ليست من عمل الشركة وإنما ترجع إلى التزامها بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ الذي يحكم تعيينهم بها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعاوى ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ سنة ١٩٦٤ عمال كلى القاهرة ضد الشركة المطعون ضدها وطلب كل منهم الحكم بإعلان البند الثالث من العقد المبرم بينه وبين الشركة فيما تضمنته من تحديد مرتبه الأساسى بواقع ١٥ جنيها شهريا وبأحققيه فى الدرجة الخامسة (أ) — بمرتب أساسى قدره ٢٠ جنيها شهريا منذ تعيينه بالشركة مع صرف الفروق المستحقة له على هذا الأساس . وقال كل منهم بيانا لدعواه أنه حين بالشركة تحت الاختبار بمرتب أساسى قدره ١٥ جنيها شهريا ولما انتهت فترة الاختبار طالبها بتسوية مرتبه وفقا للكتاب الذى وضعته لعمالها فى أول نوفمبر سنة ١٩٦١ ولجدول المرتبات المرافق للقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ — اللذين يكفلان له راتبا قدره ٢٠ جنيها فى الشهر ، وإذ لم تستجب الشركة لمطالبه بدعوى أن مرتبه قد حدده القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ الذى يحكم تعيينه بها فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته المتقدمة . وبتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة الابتدائية بعد أن ضمت تلك الدعاوى بنسب مكتب الخبراء لأداء المسامورية المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ٨ مايو سنة ١٩٦٧ بإعلان البند الثالث من عقود العمل المبرمة بين الطاعنين وبين الشركة المطعون ضدها وتسكين الطاعنين فى الفئة الخامسة (أ) مع إلزام الشركة بأن تصرف إليهم الفروق المترتبة على هذا التسكين وقدرها ٦٢٤ جنيها و ٧٨٦ مليا للطاعن الأول ، ٦١١ جنيها و ٤٤٧ مليا للطاعنة الثانية ، ٥٩٧ جنيها و ٧١٣ مليا للطاعنة الثالثة فاستأقت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٠٥٤ ٨٤ ق . وبتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة بالنسب الحكم المستأقت ورفض

دعوى الطاعنين . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . وعرض الطعن على غرفة المشورة لحددت لنظره جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٧٤ وفيها التزمت النيابة رأيا السابق .

وحيث إن أسباب الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون من سبعة أوجه وفي بيان ذلك يقول الطاعنون في الوجهين الأولين أن الحكم أقام قضاءه على أن تعيينهم بالشركة المطعون ضدها تم بمقتضى قرار وزير الصناعة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢ ورتب على هذا النظر تطبيق أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ عليهم وبذلك يكون الحكم قد اعتبر علاقتهم بالشركة علاقة تنظيمية ، في حين أن تعيينهم بالشركة لا يملكه سوى مجلس إدارتها طبقا لأحكام نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ويخرج عن سلطة الوزير الذي لا يفيد قراره سوى ترشيحهم للعمل بالشركة ولذلك خلت عقود العمل التي تنظم وحدها علاقتهم بها من الإشارة إلى هذا القرار . ويقول الطاعنون في الوجه الثالث أن الحكم عول في قضائه على قياس ارتباط بين قرار وزير الصناعة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢ وبين القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ الذي صدر لاحقا له وهو ما يؤدي إلى القول بأن تعيينهم بالشركة وممارستهم "عمل لم يكن له وحتى صدور هذا القانون أي سند ويتحصل الوجه الرابع في أن الحكم فسر نص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بأنه عين الحد الأقصى للأجر الواجب أدائه للعامل في حين أن عبارة هذا النص تفيد أنه قرر الحد الأدنى للأجر الذي لا يجوز للشركات التزول عنه ولم يمنعها من منح العامل أجرا يزيد على هذا الحد، وقد أدى ذلك بالحكم إلى إهدار حق الطاعنين في الأجر الذي حددته لائحة الشركة باعتباره الأكثر فائدة لهم وفقا لحكم المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ويتحصل الوجه الخامس في أن الحكم أقام قضاءه على قيام تعارض بين أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ وبين أحكام نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٦١ في حين أن هذا القرار ظل ساريا ولم يتناوله القانون بالإلغاء مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه اتباع أحكامه وبالتالي تقرير حق الطاعنين في الأجر الذي عينه الجدول المرافق له



ويقول الطاعنون في الوجه السادس أن الحكم استند في تطبيق أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ عليهم إلى أن تعيينهم بالشركة تم دون اختبار وناته أن الإعفاء من شرط الاختبار تميزه المادة السابعة من نظام موظفي وعمال الشركات المشار إليه بقرار من مجلس إدارة الشركة . وحاصل الوجه الأخير أن الحكم أهدر مبدأ المساواة في الأجر بين موظفي الشركة الذين يعملون في ظروف واحدة ويتساوون في المؤهلات .

وحيث إن هذا النعى في جميع وجوده غير سديد ذلك أنه لما كان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للؤسسات العامة هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥١١ لسنة ١٩٦١ ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذلك القانون قد نصت صراحة على أن تعيين هؤلاء الخريجين بتلك الشركات يكون بقرار من وزير المتصرفية نصت المادة الثانية منه على أن يعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ ، وكان الواقع في الدعوى كما سجله الحكم المطعون فيه هو أن المعاضين جرى تعيينهم بالشركة المطعون ضدها بقرار وزير الصناعة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ وتلا ذلك أن أبرمت الشركة معوم عقود العمل المؤرخة أول أبريل وأول مارس و٨ فبراير سنة ١٩٦٢ على الترتيب ، فإن هذا القرار يكون قد صدر ممن يتلكه وطبقاً للقانون . لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من هذا القانون قد نصت على أن يمنع المعينون وفقاً لأحكامه المرتب ودلاوة غلاء المعيشة بالائتات والأوضاع المقررة لمن يمين في وظائف الدرجة السادسة بالكادراً أعلى بالحكومة ، وكان المشرع قد استهدف من هذا النص — وعلى ما صرح به المذكرة الإيضاحية للقانون — إيجاد المساواة في المراتب بين خريجي الجامعات المعينين بالشركات و بين الخريجين المعينين وفقاً للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ بوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات والمؤسسات العامة مما يقتضاه أن ذلك القانون قد فرض مرتبة خاصة للمعينين وفقاً لأحكامه يمين على الشركات أن تنقيد به تحقيقاً لتلك المساواة ، فإنه لا يجدي المعاضين به ذلك — وطالب أن القرار

الوزارى الصادر بتعيينهم ومن بعده عقود العمل المبرمة بينهم وبين الشركة قد حددت مرتباتهم طبقا لما يقضى به القانون للاحتجاج بحكم المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أساس أن المرتبات التي حددها كادر الشركة هي الأكثر فائدة لهم أو بأن مرتباتهم تقل عن المرتبات المقررة بالجدول المرافق للقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، كما لا يسوغ لهم مطالبة الشركة بأن تسوى بينهم وبين زملائهم المميزين بها وفق القواعد العامة الواردة بالنظام الصادر بهذا القرار الجمهورى فى المرتبات لأن هذه التفرقة ليست من عمل الشركة وإنما ترجع إلى التزامها بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ الذى يحكم تعيينهم بها . لما كان ما تقدم فإن النعى يكون فى جميع ما تضمنته على غير أساس متعينا رفضه .

---

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار محمود النور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
سليم راشد ، وعبد العزيز الدمشقي ، ومصطفى سليم ، ومحمد صالح أبو راس

( ٨٤ )

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) و ( ٢ ) نقض . " أثر نقض الحكم " . إيجار " إيجار الأماكن " .

( ١ ) النقض الكلي . مادية . مثال بشأن إيجار الأماكن .

( ٢ ) نقض الحكم كليا . أثره . مودة الخصومة والمخبر إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض . وإلغاء الأحكام اللاحقة المؤسمة عليه ولو لم يشر إليها أثناء نظر الطعن .

( ٣ ) ، ( ٤ ) إيجار . " إيجار الأماكن " . صلح . نظام عام . عقد  
" عيوب الرضا " . الإكراه . حكم . " تسبيب الحكم " .

( ٣ ) الاتفاق على أجرة تجارز الحد الأقصى للأجرة المقررة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧  
بطلانه بطلانا مطلقا لعلقه بالنظام العام سواء ورد في العقد أم أثناء مراحله .

( ٤ ) الحكم يطلان الاتفاق على زيادة الأجرة لمخالفته لنظام العام . لا محل لمناقشة وجود  
أو عدم وجود إكراه بشوب هذا الاتفاق . تحت الحكم من وجود إكراه . تزيد يستقيم بدوره .

١ — إذ كان يبين من حكم النقض رقم ١٧٣ لسنة ٢٨ ق أنه قضى بنقض الحكم  
رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٧ مدني مستأنف الجيزة وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به  
من تأييد أمر الأداء — وإلغاء هذا الأمر وبعدم اختصاص قاضي محكمة الجيزة  
بالجزئية بإصداره تأسيسا على أن المنازعة القائمة بين الطرفين على مشروعية



الزيادة في الأجرة التي تضمنها عقد الصلح المؤرخ ١٩٥٦/١/١٢ تعتبر منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتستلزم تطبيق نصوصه ، مما يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية عملا بالمادة ١٥ من ذلك القانون ، فان هذا النقض يكون نقضا كلياً إذ ألغى الحكم كله .

٢ — يترتب على نقض الحكم نقضا كلياً أن تعود الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، كما يترتب عليه إلغاء الأحكام اللاحقة التي كان ذلك الحكم أساساً لها ، ويصح هذا الإلغاء بحكم القانون وبغير حاجة إلى حكم آخر يقضى به حتى ولو كان لم يشر إلى الأحكام اللاحقة أثناء نظر الطعن .

٣ — المستفاد من نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة المقررة بهذا القانون يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً لتعلقه بالنظام العام ويستوى أن يكون الاتفاق على هذه الزيادة قد ورد في عقد الإيجار أو أثناء سريانه وانتفاع المسأجر بالعين المؤجرة .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى — في صحيح القانون — إلى بطلان الاتفاق على زيادة الأجرة لمخالفته للنظام العام ، فلا يكون هناك ثمة محل لمناقشة وجود أو عدم وجود إكراه يشوب هذا الاتفاق ، وما قاله الحكم من وجود هذا الإكراه لا يعدو أن يكون من قبيل التريد الذي يقوم الحكم بدونه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تنحصر في أنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٤٢/١٠/١١ استأجر مورث المطعون

ضدّهم من مورث الطاعنين الدور الأول الأرضى والبدروم بالمنزل رقم ٩ بشارع قاسم بالدقي بأجرة شهرية مقدارها ١٧ جنيه ، وقد أقام الطاعنون الدعوى رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٥٥ مدنى بإيجارات الجيزة على مورث المداون ضدّهم بطلب إخلاء العين المؤجرة للهدم وإعادة البناء بشكل أوسع ، وقد انتهت هذه الدعوى بصلح أثبتته المحكمة فى محضر الجلسة التزم مورث المطعون ضدّهم بتخصّصه برفع الأجرة إلى ٣٠ جنيه شهريا مقابل تنازل الطاعنين عن طلب الإخلاء والاكتفاء بإقامة طابقين على العقار القائم ، وإذ امتنع المطعون ضدّهم عن دفع الزيادة التى أضيفت إلى الأجرة الأصلية بتقاضى عقد الصلح المذكور ، فقد استصدر الطاعنون ضدّهم أمر أداء بالفرق وتظلم المطعون ضدّهم من هذا الأمر بالدعوى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٧ مدنى بندر الجيزة وقضى برفض هذا التظلم وتأييد أمر الأداء فاستأنفوا هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٧ مدنى مستأنف الجيزة وقضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وطعن المطعون ضدّهم بطريق النقض ، وقيد طعنهم رقم ١٧٣ لسنة ٢٨ ق - وبتاريخ ١٤/٣/١٩٦٣ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وقضت فى الاستئناف رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٧ مدنى مستأنف الجيزة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تأييد أمر الأداء وإلغاء هذا الأمر وبعدم اختصاص قاضى محكمة الجيزة الجزئية بإصداره وكان مورث المطعون ضدّهم قد أقام الدعوى رقم ١٢٠٧ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى الجيزة على الطاعنين بطلب الحكم بإعلان زيادة الأجرة وجعلها ١٧ جنيه شهريا وبتاريخ ١٨/٢/١٩٦٠ قضت المحكمة برفض هذه الدعوى تأسيسا على أن الحكم رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٧ مستأنف الجيزة قد بحث عقد الصلح الذى رفع الأجرة إلى ٣٠ جنيه شهريا وقضى بصحته وحاز قوة الامر المقضى مما لا تجوز معه إقامة دعوى بتخفيض هذه الأجرة على خلافه - وبعد ذلك أقام الطاعنون الدعوى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٥ بإيجارات الجيزة على المظنون ضدّهم بطلب الحكم بإخلاء العين المؤجرة للتأخير فى دفع الأجرة المنصوص عليها فى عقد الصلح وبتاريخ ٢٧/١٢/١٩٦٥ قضت المحكمة لهم بطلباتهم تأسيسا على أنه قضى نهائيا فى الدعوى رقم ١٢٠٧ لسنة ١٩٥٨ كلى القاهرة برفض دعوى بطلان زيادة الأجرة وأن هذا الحكم قد حسم النزاع القائم بين الطرفين على تحديد الأجرة

وأنه يتمتع معسه على المطعون ضدهم العودة إلى المنازعة في قيمتها من جديد واستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٩ لسنة ٨٣ ق وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٩ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض على غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وإخطأ في تطبيقه وتأويله من ثلاثة أوجه وفي بيان الوجه الأول يقول الطاعنون أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن حكم النقض رقم ١٧٣ لسنة ٣٨ ق قضى بنقض الحكم رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٧ مدنى مستأنف الجيزة — وإلغاء أمر الاداء وأنه يترتب على نقض هذا الحكم نقض الحكم رقم ١٢٠٧ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى الجيزة المؤسس عليه عملاً بالمادة ٢٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٦ ويرى الطاعنون أن هذا الذى استند إليه الحكم المطعون فيه ينطوى على مخالفة للنانون لأن النقض جزئياً لا يتسع لما رتبته الحكم المطعون فيه عليه من آثار وإنما يقتصر أثره على ما تناوله سبب الطعن المقبول وهو القضاء بعدم اختصاص القاضى الجزئى باصدار أمر الاداء بالمبالغ التى كانت متنازع فى الدعوى ولا يتناول الحكم رقم ١٢٠٧ لسنة ١٩٥٨ — مدنى كلى الجيزة الذى قضى برفض طلب بطلان الزيادة فى الأجرة وحاز قوة الأمر المقضى كما أنه لا توجد أى رابطة بين هذا الحكم وبين الحكم المتخوض رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٧ مدنى مستأنف الجيزة وعلى ذلك فإنه ما كان للحكم المطعون فيه أن يعود إلى بحث ماهية الصلح الذى رفع الأجرة حتى بدهوى مخالفته للنظام العام لأن حجية الأحكام تعلو على اعتبارات النظام العام وفي بيان الوجه الثانى يقول الطاعنون أن الحكم أخطأ إذ أقام قضاءه على أن تحديد القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ للأجرة يعتبر من مسائل النظام العام التى لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها سواء كان ذلك وقت العقد أو أثناء سريانه ذلك أن الأمر المتعلق بالنظام العام والذى لا يجوز ، وفقاً للسادة الرابعة من هذا القانون الاتفاق على مخالفته هو الاتفاق على زيادة الأجرة فى عقد الإيجار



أما الاتفاق اللاحق فهو أمر جائز وإذا كان عقد الصلح الذي زيدت الأجرة بمقتضاه قد تم بعد العقد وتضمن نزول كل طرف عن جزء من ادعائه فإنه يكون صحيحا ولا مخالفة فيه للنظام العام . وأضاف الطاعنون في الوجه الثالث أن الحكم حاول النيل من عقد الصلح فذهب إلى القول بوجود إكراه يعيب إرادة مورث المطعون ضدهم إلا أن ما ساقه في هذا الصدد لا يكفي لحمل قضائه إذ لم ينصح الحكم عن نوع الإكراه الذي وقع على المورث .

وحيث إن النعي بالوجه الأول مردود بأنه يبين من الحكم رقم ١٢٠٧ لسنة ١٩٥٨ مدني كلى الجزية أنه أسس قضاءه برفض دعوى بطلان الزيادة في الأجرة على أن عقد الصلح المؤرخ ١٩٥٦/١/١٢ والذي زيدت الأجرة بمقتضاه قد قضى بصحته في الدعوى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٧ مدني مستأنف الجزية وإذا يبين من حكم النقض رقم ١٧٣ لسنة ٢٨ ق أنه قضى بنقض الحكم رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٧ مدني مستأنف الجزية وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تأييد أمر الأداء وإلغاء هذا الأمر وعدم اختصاص قاضي محكمة الجزية الجزئية بإصداره تأسيسا على أن المنازعة القائمة بين الطرفين على مشروعية الزيادة في الأجرة التي تضمنها عقد الصلح المؤرخ ١٩٥٦/١/١٢ تعتبر منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتستلزم تطبيق نصوصه مما يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية عملا بالمادة ١٥ من ذلك القانون ، مما مفاده أن النقض كان كليا إذ انقضى الحكم كله ويترتب على هذا النقض أن تعود الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدارها لحكم المنقوض كما يترتب عليه إلغاء الأحكام اللاحقة التي كان ذلك الحكم أساسا لها ويقع هذا الإلغاء بحكم القانون وبغير حاجة إلى حكم آخر يقضى به حتى ولو كان لم يشر إلى الأحكام اللاحقة أثناء نظر الطعن . لما كان ذلك فإن الخلاف القائم بين الطرفين على مشروعية الزيادة في الأجرة التي وردت بعقد الصلح المؤرخ ١٩٥٦/١/١٢ لا يكون قد حسم قبل رفع الدعوى الحالية بطلب إخلاء المطعون ضدهم من العين المؤجرة للتأخير في دفع تلك الزيادة في الأجرة ويكون لهم أن ينازعوا في مشروعيتها وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وفصل في أمر مشروعية هذه الزيادة

فانه يكون قد التزم صحيح القانون والنبي بالوجه الثاني مردود بأن المستفاد من نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الاتفاق على الأجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة المقررة بهذا القانون يقع باطلا بطلانا لتعلقه بالنظام العام ويستوى أن يكون الاتفاق على هذه الزيادة قد ورد في عقد الإيجار أو أثناء سريانه — وانتفاع المستأجر بالعين المؤجرة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اترم هذا النظر حين عرض لعقد الصلح المؤرخ ١٢/١/١٩٥٦ والذي تضمن زيادة الأجرة عن الأجرة القانونية المنصوص عليها في عقد الإيجار وانتهى إلى بطلان هذه الزيادة ورتب على ذلك رفض دعوى الإخلاء بعد أن ثبت له أن المطعون ضدهم لم يتخلفوا عن الوفاء للطاعنين بالأجرة القانونية فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إن النبي بالوجه الثالث غير منتج ولا جدوى منه ذلك أنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه في صحيح القانون وعلى ما سلف بيانه إلى بطلان الاتفاق على زيادة الأجرة لمخالفته للنظام العام ، فلا يكون هناك ثمة محل لمناقشة وجود أو عدم وجود إكراه يشوب هذا الاتفاق وما قاله الحكم من وجود هذا الإكراه لا يعدو أن يكون من قبل التريد الذي يقوم الحكم بدونه . لما كان ما تقدم فان النبي برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين /  
محمد أسعد محمود ، وجوده أحمد غيث ، واسماعيل فرحات عثمان ، وجلال عبد الرحيم عثمان

(٨٥)

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية".

(١ و ٢) أحوال شخصية "الطلاق". إثبات "الاقرار".

(١) ما يقع به الطلاق . شرطه . الطلاق يقع باللفظ الصريح قضاءً وديانة دون حاجة إلى نية الطلاق .

(٢) الاقرار بالطلاق كاذبا يقع قضاء لا ديانة . مثال .

١ — يشترط فيما يقع به الطلاق أن يصدر ممن يملكه ، ما يفيد رفع القيد الثابت بالزواج الصحيح بلفظ الطلاق أو ما يقوم مقامه حالا بالطلاق البائن ، أو ما لا بالطلاق الرجعي إذا لم تعقبه الرجعة أثناء العدة ، على أن يصادف محلا لوقوعه ، ويقع الطلاق باللفظ الصريح قضاء وديانة دون حاجة إلى نية الطلاق.

٢ — المنصوص عليه شرعا أن الاقرار بالطلاق كاذبا يقع قضاء لا ديانة ، وأن الرجل إذا سئل عن زوجته فقال أنا طلقها وعديت عنها ، والحال أنه لم يطلقها ، بل أخبر كاذبا ، فإنه لا يصدق قضاء — في ادعائه أنه أخبر كاذبا — ويدين فيما بينه وبين الله تعالى . ولما كان يبين من الاطلاع على الإقرارات الثلاثة المنسوبة للتوفى والتي كانت تحت نظر محكمة الموضوع — وهي الإقرارات المؤرخة ٢٨/٣/١٩٥٧ و ٨/٨/١٩٥٨ ، والثالث ورد بالحكم الصادر بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٩ في دعوى النفقة التي أقامتها الطاعنة وهي الزوجة الأخرى للتوفى — أن الفاظ



الطلاق الصريح والاقراءات بالطلاق المنسوبة إلى المتوفى ، يقع به الطلاق طبقاً للنصوص النقية ، وهو طلاق وقع لاحقاً على مراجعة المتوفى للمطعون عليها - الزوجة الأولى - بتاريخ ٣ من أكتوبر ١٩٣٤ المثبتة بأسفل اشهاد الطلاق المؤرخ ١٣ من سبتمبر ١٩٣٤ ، وهذه الألفاظ والاقراءات منبئة الصلة بما تضمنه الإقراران المؤرخان ٢٨ من مارس ١٩٥٧ و ٩ من أغسطس ١٩٥٨ من عبارات أخرى تشير إلى الإخبار عن الطلاق الرسمي الصادر بتاريخ ١٣ من سبتمبر ١٩٣٤ ، فلا محل من بعد لاستناد الحكم إلى أقوال شهود المطعون عليها - في إثبات قيام الزوجية حتى وفاة المورث - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الإقرارات المذكورة المنسوبة إلى المتوفى لا تعتبر إنشاء لطلاق ، بل هي إخبار عن الطلاق الذي أوقعه على المطعون عليها بالإشهار الشرعي المؤرخ ١٣ من سبتمبر ١٩٣٤ ، وأن الإخبار يحتمل التصديق والتكذيب وأن قوله في الإقرارات الثلاثة بأنه لم يراجعها يكذبه أنه راجعها بعد هذا الطلاق بتاريخ ٣ من أكتوبر ١٩٣٤ ، ورتب الحكم على ذلك أن المطعون عليها بقيت زوجة له حتى تاريخ وفاته وورث في تركته ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧٨٥ لسنة ١٩٦٤ أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية « نفس » ضد الطاعنة وآخرين بطلب الحكم لها بوفاء زوجها المرحوم .. وهي على عصمته واستحقاقها نصف ثمن تركته فرضاً وقدره ١١/٢ قيراط من أربعة وعشرين قيراط تنقسم إليها

تركته وأمرهم بعدم التعرض لها في ذلك . وقالت شرحا لدعواها أنه بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٦٤ توفى ... .. وانحصر ميراثه الشرعى فيها وفي زوجته الأخرى — الطاعة — وأولاده من كل منهما ، وإذ توفى وهى على عصمتها وامتنع باقى الورثة عن تسليمها نصيبها في تركته فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان . ردت الطاعة بأن المطعون عليها ليست زوجة للمورث وقت الوفاة لأنه طلقها طلاقا نالجا طبقا لما هو ثابت في القضية رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٩ أحوال شخصية الزيتون والاقرارين الصادرين منه في ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٧ ، ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٨ ، وبتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بانباط ترك المطعون عليها للتصومة بالنسبة لسائر المدعى عليهم عدا الطاعة ورفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ١٢٥ لسنة ٨٤ ق القاهرة للأحوال الشخصية . وبتاريخ ٢٥ من يناير ١٩٦٩ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها وفاة المرحوم ... بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٦٤ وانحصر ميراثه الشرعى في زوجته الطاعة والمطعون عليها وفي أولاده منها ، وأنه توفى والمطعون عليها زوجة له وعلى عصمتها حين وفاته ، وأنها تستحق نصف الثمن فرضا ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٠ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وبوفاة المرحوم ... .. في أبريل سنة ١٩٦٤ عن ورثة منهم الطاعة والمطعون عليها باعتبارهما زوجيه وأن المطعون عليها تستحق في تركته  $\frac{11}{7}$  قيراط أى نصف الثمن بالفريضة الشرعية من أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها التركة وأمرت الطاعة بعدم التعرض لها في ذلك . طعنت الطاعة في هذا الحكم وفي الحكم الصادر بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٩ بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فترأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك نقول أن الحكم استند في قضائه إلى أن المتوفى راجع المطعون عليها بتاريخ ٣ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ وأنه أثبت ذلك بخطه

على إتهاد الطلاق المؤرخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ ولم يعول الحكم على إقراره بطلاق المطعون عليها وعدم الرجعة في الإقرارين المؤرخين ٢٨ من مارس ١٩٥٧، ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وفي مجلس القضاء في القضية رقم ٨٣٩ لسنة ١٩٥٩ أحوال شخصية الزيتون تأسيسا على أن هذه الإقرارات لا تعتبر إنشاء لطلاق بل هي إخبار يسبق حصوله والإخبار يحتمل التصديق والتكذيب، في حين أن الإجماع والفتوى في المذهب الحنفي على أن الزوج لو أقر بالطلاق كاذبا أو هازلا وقع الطلاق ويثبت من وقت الإقرار به إذا كان مسندا إلى تاريخ ماض متى أنكرته الزوجة المطلقة، وقد أقر المتوفى بحدوث الطلاق وبعدم الرجعة في الإقرارات الثلاثة سالفة الذكر مما يؤداه أن الطلاق ثابت بيقين وأن الرجعة غير قائمة من تاريخ هذه الإقرارات وهو تاريخ لاحق على الرجعة الثابتة في إتهاد الطلاق، وإذا أصدر الحكم الإقرارات المذكورة وأعرض عن نفى الرجعة دون أن يورد تعليلا لذلك فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه لما كان يشترط فيما يقع به الطلاق أن يصدر ممن يملكه ما يفيد رفع القيد الثابت بالزواج الصحيح بلفظ الطلاق أو ما يقوم مقامه حالا بالطلاق البائن أو مالا بالطلاق الرجعي إذا لم تعقبه الرجعة أثناء العدة، على أن يصادف محلا لوقوعه، ويقع الطلاق باللفظ الصريح قضاء وديانة دون حاجة إلى نية الطلاق، وكان المنصوص عليه شرعا أن الإقرار بالطلاق كاذبا يقع قضاء لا ديانة، وأن الرجل إذا سئل عن زوجته فقال أنا طلقها وعديت عنها والحال أنه لم يطلقها بل أخبر كاذبا فإنه لا يصدق قضاء في أدعائه أنه أخبر كاذبا — ويدين فيما بينه وبين الله تعالى، ولما كان يبين من الإطلاع على الإقرارات الثلاثة المنسوبة للمتوفى .. والتي كانت تحت نظر محكمة الموضوع أن الإقرار المؤرخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٧ ورد بصدره ما يلي «أقرأنا .. أن .. — المطعون عليها — التي كانت منذ أكثر من عشرين عاما أي من قبل زواي بالسيدة .. — الطاعنة — سنة ١٩٣٧ كانت طالقة مني طلاقا بائنا منذ أن كنت بربة اليوزباشي من قبل مرضها وقبل دخولها



بالمستشفى المتساوى ولم ترد إلى عصمتي مطلقاً منذ ذاك التاريخ للآن ... “  
 وأن الاقرار المؤرخ ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٨ ورد في نهايته ما يلى :  
 “ ... وأشهد الله والناس أن السيدة ... طالق منى منذ أكثر من  
 سبعة وعشرين عاماً ولا زالت طالقة للآن وهذا اعتراف وإقرار منى بذلك “  
 وأن الاقرار الثالث ورد بالحكم الصادر بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩  
 فى الدعوى رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٩ أحوان شخصية الزيتون التى أقامتها الطاعنة  
 تطلب الحكم على زوجها ... .. بفرض نفقة لها وجاء بالحكم أن  
 المدعى عليه صادق على الزوجية وقرر “ ... إن حالته الاجتماعية ليست له  
 زوجة سوى المدعية — الطاعنة — وقد كان متزوجاً بمن تدعى ... ..  
 — المطعون عليها — ثم طلقها منذ عشرين سنة تقريباً ولم يراجعها ... “  
 وكانت ألفاظ الطلاق الصريحة والاعقرارات بالطلاق المنسوبة إلى المتوفى على  
 النحو سالف البيان يقع بها الطلاق طبقاً للنصوص الفقهية آتفة الذكر ، وهو  
 طلاق وقع لاحقاً على مراجعة المتوفى للمطعون عليها بتاريخ ٣ من أكتوبر  
 سنة ١٩٣٤ المثبتة بأسفل اشهاد الطلاق المؤرخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ ،  
 وهذه الألفاظ والاعقرارات منته بما تضمنته الاقرارات المؤرخان ٢٨ من مارس  
 سنة ١٩٥٧ ، ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٨ من عبارات أخرى تشير إلى الأخبار  
 عن الطلاق الرسمى الصادر بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، فلا محل بعد  
 لإستناد الحكم إلى أقوال شهود المطعون عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم  
 المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن الاقرارات المذكورة  
 المنسوبة إلى المتوفى لا تعتبر إنشاء لطلاق بل هى إخبار عن الطلاق الذى  
 أوقعه على المطعون عليها بالاشهاد التشريعى المؤرخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٣٤  
 وأن الإخبار يحتمل التصديق والتكذيب وأن قوله فى الاقرارات الثلاثة بأنه لم  
 يراجعها يكذبه أنه راجعها بعد هذا الطلاق بتاريخ ٣ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ ،  
 ورتب الحكم على ذلك أن المطعون عليها بقيت زوجة له حتى تاريخ وفاته وترث  
 فى تركته فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة  
 لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد / المستشار محمد مادي الرشيدى نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين:  
أديب نصيجي ، وحافظ الوكيل ، ومحمد مصطفى المنفلوطي ، وممدوح مطيه

(٨٦)

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) حكم . "حجية الحكم" "قوة الأمر المقضى" .

أسباب الحكم . حيازتها الحجية متى كانت مرتبطة بالمنطوق ولازمة لحل قبحته . ما ملا  
ذلك لا يجوز حجة . مثال بشأن حكم بوقف دعوى .

(٢) عمل . "انتهاء عقد العمل" "الاستقالة" عقد .

الاستقالة انتهاء للعقد بالارادة المنفردة . انتاجها لأثرها بمجرد تقديمها . لا يحول دون ذلك  
التأثير عليها بالحفظ من رب العمل أو اقراره بأن علاقة العمل ما زالت باقية .

١ - أسباب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز حجة إلا إذا  
كانت مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بمنطوقه ولازمة للنتيجة التي انتهى إليها وتكون مع  
منطوقه وحدة لا تقبل التجزئة . وإذا كان مفاد ما قرره الحكم الصادر  
في ١٩٦٢/٣/٣ بوقف الدعوى حتى يفصل في قضية اللجنة رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٦١  
قصر النيل ، أن طلي مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن عدم إعطاء شهادة  
نهاية الخدمة لا يمكن الفصل فيهما إلا بعد التحقق مما إذا كان العامل قد أخل  
بالتزاماته الجوهرية أو أن رب العمل كان متعسفا في الإبلاغ عن واقعة التبريد  
التي نسبها إليه ، وهو ما رأت معه المحكمة أن البت فيه معلق على ما ينتهي إليه  
الحكم في اللجنة المتهمة فيها الطاعن - العامل - لتبريد أموال الشركة المطعون  
ضدها ، فإن ما جاء بأسباب الحكم من أن الاستقالة التي قدمها الطاعن لا تنتج

أثرها إلا بقبول رب العمل لا يكون بلازم للنتيجة التي انتهى إليها الحكم من وقف الدعوى حتى يبت في قضية الجنحة السالف الإشارة إليها ومن ثم فلا تكون له حجية .

٢ — تجزئ المادة ٢/٦٩٤ من القانون المدني لكل من طرف عقد العمل غير المحدد المدة أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر بإرادته المنفردة وهو حق لا يقيد به سوى سبق الإخطار في الميعاد الذي حدده القانون أو التعويض عنه إذا لم يتم ، وإذا كانت المادة ٨٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « يجوز للعامل بعد إعلان صاحب العمل طبقا للمادة ٧٢ أن يستقيل من العمل » فإن الاستقالة تكون إنباء للعقد بالإرادة المنفردة ويتم بمجرد تقديمها ومن ثم فلا يحول دون أعمال أثرها التأشير عليها بالحفظ من رب العمل أو قول المطعون ضده أن الطاعن ما زال موظفا لديه بعد أن أنهى الطاعن عمله بإرادته المنفردة باستقالته منه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٦١ كلى القاهرة ضد الشركة المطعون ضدها وطلب في صحيفة الحكم بإلزامها بأن تؤدي له مبلغ ١٥٢٠ جنيها والمصاريف وقال إيضا حاشا لها أنه التحق بالعمل بفندق شبرد منذ سنة ١٩٤٢ وظل يتدرج في عمله حتى وصل رئيسا لخزينة الفندق وبلغ راتبه ٦٠ جنيه شهريا هذا مكافأته السنوية وبدل الطعام وقدره ٢٠ جنيها وللخلاف بينه وبين إدارة الفندق قدم استقالته ولهذا فهو يطالب بمكافأته عن مدة خدمته



وقيمة المتأخر من مرتبه ومقابل الإجازة ومجموع ذلك هو المبلغ المطالب به .  
 وإذا أجاب الحاضر عن الشركة بأن الطاعن مازال موظفا بالفندق . وأنه أوقف  
 عن عمله بسبب اتهامه باختلاس أموال في عهده وقيدت لذلك اللجنة رقم ٢٧٧٢  
 سنة ١٩٦١ قصر النيل فقد قضت المحكمة أولا بوقف الدعوى بالنسبة لطلب  
 مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن مقابل الامتناع عن إعطاء شهادة نهاية مدة  
 الخدمة إلى أن يقضى نهائيا في اللجنة رقم ٢٧٧٢ سنة ١٩٦١ قصر النيل ثانيا :  
 وقبل الفصل في باقي الطلبات بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت (الطاعن) بكافة  
 الطرق القانونية مقدار أجره ومقدار ما لم يحصل عليه من راتبه عن شهر يوليو  
 سنة ١٩٦١ وصرحت للمطعون ضده بالنفي بذات الطرق . وبعد أن قضى ببراءة  
 الطاعن في استئناف الحكم الصادر في اللجنة سالفة الذكر والمقيد برقم ٤٦٤٨  
 سنة ١٩٦٣ جنح مستأنفة مصر جدد الدعوى بإعلان في ١٠/٥/١٩٦٥ طلب فيه  
 الحكم أولا : بإلغاء قرار وقفه عن العمل الصادر في ٧/٨/١٩٦١ ثانيا :  
 إلزام المطعون ضده بصفته أن يدفع له مبلغ ٣٧١٧ جنيها قيمة مرتبه عن مدة  
 الوقف حتى صدور الحكم ببراءته . ثالثا : إلزام المطعون ضده بصفته أن يدفع  
 له مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض عما لحقه من ضرر نتيجة  
 الإجراءات التعسفية التي اتبعت معه و بتاريخ ٤/٢/١٩٦٧ قضت محكمة أول  
 درجة حضوريا برفض الدعوى وأعفت الطاعن من المصروفات فاستأنف الطاعن هذا  
 الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٣٤١ سنة ٨١ ق . و بتاريخ  
 ٢٢/٦/١٩٦٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن على هذا الحكم  
 بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم وعرض الطعن  
 على غرفة المشورة لحددت لنظره جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٣ وفيها ألزمت النيابة رأيها  
 الثابت بمذكرتها .

وحيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه  
 أخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المحكمة الابتدائية  
 فصلت بحكمها الصادر في ٣/٣/١٩٦٢ في شأن استقالة الطاعن من عمله وقالت  
 أن هذه الاستقالة لا تنتج أثرها إلا بقبولها وقضت بإيقاف الدعوى بشأن طلب  
 المكافأة والتعويض من عدم إعطاء شهادة نهاية الخدمة حتى يفصل في اللجنة

رقم ٢٧٧٢ سنة ١٩٦١ قصر النيل ثم أعادت المحكمة بحث هذه المسألة التي فصلت فيها وقضت في ١١٦٧/٢/٤ بأن استقالة الطاعن غير معلقة على قبول رب العمل وأن استقالته تنتج أثرها في إنهاء العقد بمجرد تقديمها في ١٩٦١/٧/١٤ وانتهت إلى رفض طلباته ، وإذ كان الحكم الأول قد أخرج بحث هذه المسألة من ولاية المحكمة وأصبح نهائيا بعدم الطعن فيه استقالاتا فما كان يجوز للحكم الثاني أن يخالف هذا القضاء بشأن أثر الاستقالة وأن يؤسس قضاءه برفض الدعوى على أن الاستقالة أنتجت أثرها منذ تقديمها ، ولما كان الحكم المطعون فيه أيد الحكم المستأنف لأسبابه رغم ما شابه من خطأ فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا التى مردود ذلك لأن أسباب الحكم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تخوز حجية إلا إذا كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بمنطوقه ولازمه للنتيجة التي انتهى إليها وتكون مع منطوقه وحدة لا تقبل التجزئة ، وإذ قضى الحكم الصادر في ١٩٦٢/٣/٣ بوقف الدعوى حتى يفصل في قضية اللجنة رقم ٢٧٧٢ سنة ١٩٦١ قصر النيل استنادا إلى ما قرره من " أنه متى كان يجوز في القانون للعامل أن يستقيل من عمله لأي باعث يحمله على إنهاء علاقته برب العمل وكانت الاستقالة لا تنتج أثرها إلا بقبولها مالم يكن رب العمل متعصفا ومتى كانت قد قدمت لأحكام المادة ٧٢ من قانون العمل الموحد وبشرط أن يكون العامل قد قام بالتزاماته على الوجه الأكمل وكان يجوز في القانون لصاحب العمل حرمان العامل من مكافأة مدة الخدمة إذا لم يقم بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد استخدامه كما يجوز له وقفه عن عمله إذا نسب إليه ارتكابه أية جنحة داخل دائرة العمل وذلك من تاريخ إبلاغ الحادث إلى الجهة المختصة حين صدور قرار منها في شأنه ولما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المدعى إذ تقدم باستقالته من عمله فقد أشر عليها رب العمل بارجاء — التصرف فيها حتى ينحسم موضوع الخزانة المعهودة إليه من الجهة الإدارية ثم قام بوقفه لما نسب إليه من واقعة الاختلاس المشار إليها في التحقيق وفي تحقيقات النيابة وهو إجراء يملكه — وكانت واقعة الاختلاس المسندة إليه وقد قام عليها من الجدل بقيدتها ضده وتقديمه لمحاكمة مما يجعل المدعى عليه بمنجاة عن شبهة العسف حين أرجأ البت في الاستقالة حتى يتم التصرف في موضوع الخزانة وكان التصرف



في التزام رب العمل أو انحرافه في استعمال حقه في خصوص الاستقالة المعروضة عليه وحقوق المدعى في المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن التراخي في إتمامها له إنما يتوقف على ما يفسر عنه الحكم نهائيا في واقعة الاختلاس المسندة للمدعى في اللجنة رقم ٢٧٧٢ سنة ١٩٦١ قصر النيل فان المحكمة ترى ان ذلك وأخذها بما أذن لها به القانون في هذا الخصوص وقف الدعوى في شقها الخاص بطلبي مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن عدم إعطاء شهادة نهاية الخدمة حتى يقضى نهائيا في اللجنة المذكورة وكان مفاد مقررته الحكم على هذا النحوا أن طلبي مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن عدم إعطاء شهادة نهاية الخدمة لا يمكن الفصل فيهما إلا بعد التحقق مما إذا كان العامل قد أخل بالتزاماته الجوهرية أو أن رب العمل كان متعسفا في الإبلاغ عن واقعة التبديد التي نسبها إليه وهو ما رأت معه المحكمة أن البت فيه معلق على ما انتهى إليه الحكم في اللجنة المتهم فيها الطاعن بتبديد أموال الشركة المطعون ضدها لما كان ذلك فان ما جاء بأسباب الحكم الصادر في ١٩٦٢/٣/٣ من أن الاستقالة التي قدمها الطاعن لا تنتج أثرها إلا بقبول رب العمل لا يكون بلازم للنتيجة التي انتهى إليها الحكم من وقف الدعوى حتى يبت في قضية اللجنة السالف الإشارة إليها ومن ثم فلا تكون له حجية ويكون النعى في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قرر أن استقالة الطاعن المقدمة للشركة المطعون عليها في ١٩٦١/٧/١٤ تنتج أثرها من هذا التاريخ في حين أن رئيس مجلس الإدارة أشر عليها بحفظها حتى ينظر في موضوع الخزينة بواسطة الجهات المختصة ورغم أن علاقة العمل قد استمرت بسبب عدم قبول الاستقالة حتى ١٩٦١/٨/٧ تاريخ صدور قرار وقف الطاعن عن العمل حتى يفصل في الاتهام الموجه إليه واستمرت كذلك بتقرير وكيل المطعون ضده بحضور جلسة ١٩٦٢/٢/١٧ مما يقطع بأن علاقة العمل قد مجددت وتكون الاستقالة قد أضحت وكأنها لم تكن كما أن الحكم المطعون فيه أطرح الحكم الجنائي رقم ٤٦٤٨ سنة ١٩٦٣ جنح مستأنفة القاهرة الصادر ببراءة الطاعن رغم ما جاء به من أن المبلغ كان متعسفا في إبلاغه وأن الاتهام كان على غير أساس .



وحيث إن النعى في وجهه الأول مردود بأن المادة ٢/٦٩٤ من القانون المدني تميز لكل من طرفي عقد العمل غير المحدد المدة أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر بإرادته المنفردة وهو حق لا يقبده سوى سبق الإخطار في الميعاد الذي حدده القانون أو التعويض عنه إذا لم يتم ، ولما كانت المادة ٨٠ من القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ تنص على أنه "يجوز للعامل بعد إعلان صاحب العمل طبقا للمادة ٧٢ أن يستقيل من العمل ، . . . . " فإن الاستقالة تكون إنهاء للعقد بالإرادة المنفردة ويتم بمجرد تقديمها ومن ثم فلا يحول دون أعمال أثرها التأشير عليها بالحفظ من رب العمل أو قول المطعون ضده أن الطاعن مازال موظفا لديه بعد أن أنهى الطاعن عمله بإرادته المنفردة باستقالته منه .

وحيث إن النعى في شقه الثاني مردود بأن الحكم المطعون فيه قال أن الإدعاء بأن ( المستأنف ) المطعون ضده تعسف معه بإبلاغه عن واقعة الاختلاس التي بني عليها الاتهام الذي وجه إليه فإن النابت من مطالعة الحكم الناضى بالبراءة أن المحكمة نذبت خيرا لفحص المسائل التي نسبت للمستأنف (الطاعن) ولتتبع رصيد الشيكات السياحية التي قيل أنه لم يورد قيمتها وانتهى الخبير إلى القول بأن أربعة شيكات فقط هي التي لم يتمكن من معرفة ما إذا كان المستأنف قد وُرد قيمتها من عدمه فقضت المحكمة ببراءته استنادا إلى الشك في الاتهام المسند إليه ولم تأخذ بأقواله التي قررها في التحقيق الإداري من أنه هو المسئول عن هذه الشيكات وتعهد بسداد قيمتها لشكها في أن يكون هذا القول قد صدر تحت تهديد مفتش مصلحة الشركات . . . . . ويبين من ذلك أن المحكمة لم تقض ببراءة المتهم لكون الاتهام غير صحيح أو أن البلاغ كاذب أو كان بتدبير صاحب العمل وإنما كان حكم البراءة مبنيا على عدم كفاية الدليل وبالتالي فإن المستأنف عليه ( المطعون ضده ) لا يكون قد تعسف مع المستأنف (الطاعن) أو أخطأ في حقه حينما أبلغ بواقعة الاتهام بل أن واجبه كان يحتم عليه ذلك . . . . " ولما كانت المبررات التي ساقها الحكم المطعون فيه سائلة هي شأنها أن تؤدي إلى نفي وصف التعسف عن رب العمل عند اتهامه للطاعن فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد شابه الفساد في الاستدلال إذ قرر أن مبنى حكم البراءة عدم كفاية الدليل رغم أن ذلك الحكم انتهى في أسبابه إلى أن الاتهام على غير أساس .

وحيث إن هذا النمی مردود بما سبق الرد به على السبب السابق فضلا عن أن الثابت من الحكم الصادر من محكمة الجنتح المستأنفة المرفق بمحافظه الطاعن أن المحكمة قضت ببراءته لشكها في الاتهام مما يفيد أن التهمة يعوزها الدليل الكافي ومن ثم فإن النمی بهذا السبب يكون غير صحيح .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار محمد العمراوى قاضى رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سليم  
راشد وعبد العليم النعمان ومعتضى سليم ، ومعتضى الفقى .

(٨٧)

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٩ القضائية :

(١) دعوى . "سقوط الخصومة" . نقض "أثر نقض الحكم" .

نقض الحكم يزيله . تعجيل الدعوى لتساقط سيرها أمام محكمة الإحالة يتم بتكليف بالحضور  
على بناء طلب من يهمل الأمر من الخصوم إلى الطرف الآخر خلال سنة من صدور حكم النقض  
لكل ذى المصلحة التمسك بسقوط الخصومة لانقضاء سنة من آخر إجراء صحيح فى الدعوى .

(٢) دعوى "سقوط الخصومة" . تقادم "تقادم مسقط" . "قطع التقادم" .  
استئناف .

يتمتع الدعوى فاطمة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين . فاصر  
على صحيفة الدعوى أو الطعن . وحسب إتمام إعلان المستأنف ضده بتعجيل الاستئناف بعد انقطاع  
سير الخصومة خلال الميعاد المقرر . تقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين لا يقطع التقادم أو  
السقوط .

١ - نقض الحكم لا ينشئ خصومة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض  
ليتابع الخصوم السير فى الخصومة الأصلية أمام محكمة الإحالة ، ويكون تحريك  
الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيرة بعد نقض الحكم ، بتعجيلها ممن يهمل الأمر  
من الخصوم ، قدسأت الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعان بناء على طلبه إلى  
الطرف الآخر فى خلال سنة من صدور حكم النقض وإلا كان لكل ذى مصلحة  
من الخصوم أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة لانقضاء سنة من آخر إجراء



مصحح من إجراءات التقاضى وهذا كله عملا بأحكام المواد ٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٢/٤٤٤ من قانون المرافعات السابق الذى يحكم الدعوى .

٢ — نص المادة ٣/٧٥ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — وان كان مفاده أن مدة التقادم أو السقوط تنقطع بتقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم المقرر كاملا — إنما جاء استثناء من حكم المادة السادسة من قانون المرافعات السابق التى لم يتناولها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالإلغاء بل أبقى عليها ، وهى تقضى بأنه إذ نص القانون على ميعاد حتى لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان ، فلا يعتبر الميعاد مرعيا إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ، ومؤدى هذا أن يعد ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى المادة ٣/٧٥ سالفة الذكر — من اعتبار الدعوى قاطعة للتقادم أو للسقوط بتقديم صحيفتها إلى قلم المحضرين بعد دفع الرسم كاملا — قاصرا على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداه إلى غيرها ويظل أثر نص المادة السادسة الآنف ذكرها باقيا بالنسبة لاستئناف الدعوى سيرها بعد انقطاع سير الخصومة إعمالا لنص المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات السابق التى لم يتناولها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالتعديل ، فلا يعتبر الميعاد مرعيا إلا إذا تم الإعلان خلاله ، ومن ثم فقد كان يتعين أن يتم إعلان المستأنف ضده بتعجيل الاستئناف خلال الميعاد المقرر وعدم الاكتفاء فى هذا الخصوص بتقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين فى غضون هذا الميعاد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى حدود ما يتطلبه الفصل فى هذا الطعن فى أن الطاعنين أقاموا

الدعوى رقم ٨١٢ لسنة ١٩٥٣ مدنى كلى المنصورة على المطعون ضده وبتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة برفض الدعوى فأقام الطاعنون الاستئناف رقم ٣٧٨ لسنة ١٤ ق قضائية المنصورة وفيه قضى بتأييد الحكم المستأنف فطعنوا بالنقض فى هذا الحكم وقيد طعنهم برقم ٥٨ لسنة ٣٤ قضائية ، وبتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٧ قضت محكمة النقض بتقضى الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية إلى محكمة استئناف المنصورة ، قدم الطاعنون صحيفة تعجيل الخصومة إلى قلم المحضرين فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٨ وأعلنت هذه الصحيفة فى ٨ مايو سنة ١٩٦٨ إلى المستأنف ضده فندفع بسقوط الخصومة لعدم السير فيها مدة تزيد على سنة من تاريخ صدور حكم محكمة النقض ، وفى ٥ من أبريل سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة بقبول الدفع وبسقوط الخصومة ، فطعنوا على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وقد عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن الطاعنين بنوا طعنهم على سبب واحد هو الخطأ فى تطبيق القانون وقالوا فى بيانه إن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط الخصومة تأسيسا على أن المطعون ضده لم يعان بعريضة تعجيل استئنافهم إلا فى ٨ من مايو سنة ١٩٦٨ أى بعد أكثر من سنة من تاريخ حكم النقض الصادر فى ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٧ فى حين أن مقتضى المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالثانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن تعتبر الدعوى قاطعة لمدة سقوط الخصومة من وقت تقديم صحيفتها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا مما مؤداه أن يترتب على تقديم صحيفة تعجيل الاستئناف إلى قلم المحضرين فى ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٨ — الذى امتد إليه الميعاد لأن اليوم السابق كان عطلة (يوم جمعة) قطع مدة السقوط المنصوص عليها فى المادتين ٣٠١ ، ٣٠٣ من قانون المرافعات السابق ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بسقوط الخصومة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أن نقض الحكم لا ينشئ خصومة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض ليتابع الخصوم السير فى الخصومة الأصلية أمام

محكمة الإحالة ويكون تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيرة بعد تقض الحكم بتعجيلها ممن يهمة الأمر من الخصوم فتستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعلن بناء على طلبه إلى الطرف الآخر في خلال سنة من صدور حكم النقض وإلا كان لكل ذى — مصلحة من الخصومة أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة لانتضاء سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات — التقاضى وهذا عملاً بأحكام المواد ٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٤٤٤/٢ من قانون المرافعات السابق الذى يحكم الدعوى ولا محل للتعدي بما نصت عليه المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى فقرتها الثالثة من أن "تعتبر الدعوى قاطعة لمدة التقدم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً أما باقى الآثار التى تترتب على رفع الدعوى فلا تسرى إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحيفتها " ذلك أن هذا النعى — وأن كان مفاده أن مدة التقدم أو السقوط تنقطع بتقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم المقرر كاملاً — إنما جاء استثناء من حكم المادة السادسة من قانون المرافعات السابق التى لم يتناولها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — بالإلغاء بل أبى عليها وهى تقضى بأنه إذا نص القانون على ميعاد حتمى لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ومؤدى هذا أن يعد ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى المادة ٣/٧٥ سالف الذكر — من اعتبار الدعوى قاطعة للتقدم أو السقوط بتقديم صحيفة إلى قلم المحضرين بعد دفع الرسم كاملاً — قاصراً على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداه إلى غيرها ويظل أثر نص المادة السادسة الآن فى ذكرها باقياً بالنسبة لاستئناف الدعوى سيرها بعد انقطاع سير الخصومة أعمالاً لنص المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات السابق التى لم يتناولها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالتعديل فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله ومن ثم فقد كان يتعين أن يتم إعلان المستأنف ضده بتعجيل الاستئناف خلال الميعاد المقرر وعدم الاكتفاء فى هذا الخصوص بتقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين فى غضون هذا الميعاد لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .



## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار عباس حلمي عبد الجواد وعضوية السادة المستشارين : عدلي بنهادي ،  
وعثمان حسين عبد الله ، ومحمد توفيق المدني ، ومحمد كمال عباس .

( ٨٨ )

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) ، ( ٢ ) / جمارك . اثبات . "الفرائض القانونية" . جمارك " محكمة  
الموضوع .

( ١ ) وجود نقص في مقدار البضائع المفروضة من السفينة عما هو مدرج في قائمة الشحن .  
قرينة قانونية دلي التهرب . الريان قضاها بتحرير النقص أما بمستندات جديّة في الحالات التي —  
استلزم فيها القانون ذلك أو بكافة طرق الاثبات فيما عداها . انتهاء تلك القرينة في حالة النقص  
الجزئي بسبب عوامل طبيعية أو ضعف العلاقات متى كان لا يجاوز نسبة التسامح التي يحددها  
مدير الجمارك .

( ٢ ) استئصال محكمة الموضوع بتقدير ما لا يقل عن الريان لتبرير النقص متى أُنشئت فضاء على  
ما يكفي لخله .

( ٣ ) جمارك . " اثبات . حكم . " تسبب الحكم . نقص .

اتهاء الحكم إلى أن النقص الجزئي في مقدار البضاعة يرجع إلى أسباب لا تدخل لإرادة الريان فيها .  
الذي ما به بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه بخارضة هذا النقص نطاق نسبة التسامح المقررة . غير  
متج .

١ — مفاد نصوص المواد ٣١ ، ٣٨ ، ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦  
لسنة ١٩٦٣ مترابطة أن المشرع قد أقام قرينة مؤداها أن وجود نقص في مقدار  
البضائع المنفردة — الصب — أوفى عدد الطرود المأثرة من السفينة أوفى  
محتوياتها عما هو مدرج في قائمة الشحن ، يفترض فيه أن الريان قد هرب إلى

داخل البلاد دون أداء الضريبة الجمركية المستحقة عليه ، إلا أنه أجاز للربان دفع مظنة التهريب هذه بإيضاح أسباب النقص وتقديم البراهين المبررة له ، واستلزم المشرع أ - يكون هذا التقرير بمستندات جديدة في حالات ثلاث هي عدم شحن البضاعة على السفينة من ميناء الشحن أصلاً أو عدم تفريغها من السفينة في ميناء الوصول أو سبق تفريغها في ميناء أخرى ، أما في غير هذه الحالات المحددة فإن المشرع لم يقيد تقص القرينة بالتبرير بطريق معين من طرق الإثبات ومن ثم يجوز نقضها بكافة الطرق حسبما تقضى القواعد العامة فإذا ما أوجب الربان سبب النقص ، أياً كان قدره إذا لم يفيد القانون ذلك بنسبة معينة ، وأقام البرهان عليه انتفت القرينة على التبرير ، أما إذا لم يثبت الربان سبب النقص أو لم يبراهه بمستندات جديدة في الحالات التي يستلزم فيها القانون ذلك ، ظلت تلك القرينة قائمة في حقه والزم بأداء الضريبة المقررة وذلك ما لم يكن النقص راجعاً إلى عوامل طبيعية أو ضعف في العلاقات يؤدي إلى انسياب محتوياتها إذ افترض المشرع في هذه الحالة انتفاء القرينة على التهريب إذا كان النقص لا يتجاوز نسبة التسامح التي نوض المدير العام للجمارك في تحديداتها ، ويترب على دخول النقص في حدود تلك النسبة بالشروط المتقدمة عدم إخضاعه للضريبة المستحقة على البضاعة لانتفاء المسوغ لاستحقاقها إذ هي لا تستحق في حالة النقص الجزئي إلا حيث لا تدفع القرينة على التهريب .

٢ - الإقتناع : ما يقدمه الربان لتبرير النقص أمر تستعمل به محكمة الموضوع بغير رداية عليهم من محكمة النقض مادام قضائهم قائماً على أسباب سائغة تكفي لحمله .

٣ - متى كان الحكم - المطعون فيه - قد انتهى في استدلال سائغ إلى أن النقص الجزئي في مقدار البضاعة - يرجع إلى أسباب لا تدخل لإدارة الربان فيها بما ينفي عنه مظنة التهريب وكانت هذه الدعامة الواقعية - التي لم تكن محل نعي من الطاعنة كانية بذاتها محل قصاء الحكم بغير حاجة إلى سبب آخر ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى قام الحكم على دعامة صحيحة كانية لحمله فإنه يكون غير منتج النعي عليه في باقى ماورده ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم الطعون فيه بخلافه القانون وإن طأى تطبيقه لمجاوزة النقص الجزئي في أوزان بعض الأجولة نطاق نسبة التسامح المقررة يضحى - أياً كان وجه الرأي به - غير منتج .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مصلحة الجمارك — الطاعنة — أقامت الدعوى رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٥ تجارى كلى بورسعيد على الشركة المطعون ضدها وطلبت فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٦٠٥,٢٦٥ جنيها ، وقالت بيانا لدعواها أنه بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٩ وصلت إلى ميناء بورسعيد السفينة "وباش" التي تمثلها الشركة المطعون ضدها وعليها شحنة من الدقيق معبأة في ١٩٥٦٢٦ جوالا وعند تفريغها ظهر بها عجز في العدد قدره ١٤٢ جوالا . علاوة على نقص في محتويات ٩٦٦٢ جوالا بلغ وزنه ٤٧٨٩٦ كيلو جراما وإذ لم تبرر المطعون ضدها هذا النقص وذلك العجز بمستندات حقيقية على نحو ما تستلزمه المادة ٣٨ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فإنما تكون مسئولة عن الضريبة والرسوم الجمركية التي تقدر قيمتها بالمبلغ المطالب به ولا متناهما عن أدائه فقد أقامت عليها مصلحة الجمارك دعواها بالطلبات السابقة . وفي ١٩٦٦/٣/٢٧ قضت لها المحكمة بطلباتها . امتنعت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٣ لسنة ٧ ق المصورة ( مأمورية بورسعيد ) وفي ١٩٦٧/٤/٦ قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضدها بأداء مبلغ ٢٥٥ جنيها و٦١٥ مليا طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وباجلسة المحددة انظره الترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنص به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالف القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وتقول في بيان ذلك أن الحكم بنبى قضاءه برفض دعواها بالنسبة إلى الرسوم الجمركية المستعقة عن النقص في وزن بعض الأجوالة على أساس أن هذا النقص يدخل في حدود نسبة الإصفاء المقررة قانونا



وهي ٥٪ من مجموع وزن الشحنة بوصف أن الدقيق يعد من البضائع المنفردة المشحونة صبا ولو كان مميا في أجرة إذ لا يعدو ذلك أن يكون وسيلة لتيسير نقله وإفادة على نظامه هذا في حين أن نسبة الإعفاء المشار إليها إنما تنسب إلى وزن كل جوال على حدة بوصفه طردا قائما بذاته وذلك أعمالا لحكم إقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الصادر من المدير العام للجمارك والمصر بمشوره رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٦٤ وذلك بناء على التفويض الممنوح للوزير في المادة ٣٧ من قانون الجمارك وإذا كان النص في وزن الأجرة البالغ عددها ٩٦٦٢ جوالا يصل إلى ٤٧٨٩١ كيلو جراما في حين أن الحد الأقصى للنقص المسموح فيه بالنسبة إليها هو ٣٠٨٦٠ كيلو - رافا فإنه يكون مجاوزا حدا الإعفاء وتستحق عليه بالمال الرسوم الجمركية المصالب بها . وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك وكان لاصحة لما ذهب إليه من اعتبار رسالة الدقيق من قبيل البضائع المنفردة - الصب - عزو الرغيم من تعبئتها في أجرة ذات أنه بهذه التعبئة يدير كل جوال منها طردا متميزا عما سواه وينظر إن النقص في وزنه على حده فإن في ذلك ما يوجب الحكم بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه وأويله .

وحيث إن هذا النقص غير سديد ذلك أنه لما كانت المادة الخامسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن تخضع البضائع التي تدخل في أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المفردة والتعريف الجمركية ونقض المادة ٣١ منه أن بضاعة واردة بطريق البحر يجب أن تسجل في قائمة الشحن العامة والوحيدة لمحولة السفينة ( المانيست ) ومنص المادة ٣٧ منه على أن يكون ربان السفينة أو من يشترطهم مسئولين عن النقص في عدد الطرود أو محتوياتها أو في مقدار البضائع المنفردة ( الصب ) إن حين استلام البضاعة في المخازن الجمركية أو في المستودعات أو بحرنة أصحاب الشأن وتحديد بقرار من المدير العام للجمارك نسبة التسامح في البضائع المنفردة زيادة أو نقصا وكذلك النقص الجزئي في البضاعة الناجم عن عوامل طبيعة أو نتيجة لضعف الفسافات وإنسياب محتوياتهم ونقض المادة ٣٨ من ذلك القانون بأنه إذا كان مقدار البضائع أو عدد الطرود المنفردة أقل مما هو مبين في قائمة الشحن وجب على ربان السفينة أو من

يمثله إيضاح أسباب النقص وإذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أصلاً أو لم تفزع أو فرغت في جهة أخرى. وجب أن يكون تبرير النقص مؤيداً بمسندات جديّة كما تنص المادة ١١٧ منه على أن تفرض على ربانية السفن غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المأمضة للبضائع ولا تزيد على مثلها فضلاً عن الضرائب المستحقة وذلك في حالة النقص غير المبرر عما أدرج في قائمة الشحن في عدد انطرد أو محتوياتها أو البضائع المنقرطة فإن مفاد هذه النصوص مترابطة أن المشرع قد أقام قرينة مؤداها أن وجود نقص في مقدار البضائع المنقرطة — الصب — أو في عدد الطرود المرغة من السفينة أو في محتوياتها عما هو مدرج في قائمة الشحن . يفترض فيه أن الربان قد هربه إلى داخل البسلاد دون أداء الضريبة الجمركية المستحقة عليه ، إلا أنه أجاز للربان دفع مظنة التهريب هذه بإيضاح أسباب النقص وتقديم البراهين المبررة له واستلزم المشرع أن يكون هذا التبرير بمسندات جديّة في حالات ثلاث هي عدم شحن البضاعة على السفينة من ميناء الشحن أصلاً أو عدم تفريغها من السفينة في ميناء الوصول أو سبق تفريغها في ميناء آخر أما في غير هذه الحالات المحددة فإن المشرع لم يقيد نقص قرينة التهريب بطريق معين من طرق الإثبات ومن ثم يجوز نقضها بكافة الطرق حسبما تقضى القواعد العامة فإذا ما أوضح الربان سبب النقص أياً كان قدره إذ لم يقيد القانون ذلك بنسبة معينة وأقام البرهان عليه انتفت القرينة على التهريب ، أما إذا لم يثبت الربان سبب النقص أو لم يبرره بمسندات جديّة في الحالات التي يستلزم فيها القانون ذلك ظلت تلك القرينة قائمة في حقه والزم بإداء الضريبة المقررة وذلك ما لم يكن النقص راجعاً إلى عوامل طبيعية أو ضعف في الغلافات يؤدي إلى انسياب محتوياتها إذ افترض المشرع في هذه الحالة إنتفاء القرينة على التهريب إذا كان النقص لا يتجاوز نسبة التسامح التي يفرض المدير العام للجمارك في تحديداتها ، ويترب على دخول النقص في حدود تلك النسبة بالشروط المتقدمة عدم إخضاعه للضريبة المستحقة على البضاعة لانفء المسوغ لاستحقاقها إذ هي لا تستحق في حالة النقص الجزئي إلا حيث لا تنفي القرينة على التهريب ، لما كان ماسلف وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه في مقام رفض طلب الضريبة الجمركية عن النقص الجزئي في مقدار البضاعة مثار النزاع قوله ، " أن هناك مجزاً جزئياً مقداره ٧٦٦, ٤٧ طناً ظهر في مشمول عدد من الأجلة تبين أنها ممزقة وقد

أشار إليها خبير اللويدز في تقريره المقدم من الشركة المسانقة — المطعون ضدها كما أشار إلى أنه تبين له وجود عدة جوانات ممزقة وهي مازالت حستفة في المخزن وكذلك عدد كبير من جوانات الدقيق المتحجرة ، وقيل له إن ذلك يرجع إلى تسرب مياه البحر الملحة إلى العنبر رقم ١ الذي كانت به إحدى المواشير . . . . وأن المحكمة ترى أن الشركة تلزم بالرسوم الجمركية عن مقدار العجز الكلي دون الرسوم الجمركية المقررة على العجز الجزئي . . وذلك لأن العجز الجزئي حسبما يبين من الأوراق وما تضمنته تقرير خبير اللويدز يرجع إلى عوامل طبيعية وإلى مساهمته أعمال الشحن والتفريغ من تسرب بعض من حول «الجوانات» مما مفاده أن الحكم قد رأى فيما تقدم ما يبرر النقص الذي ظهر في أوزان بعض الأجولة المفرغة من السفينة ، ولما كان الاقتناع بما يقدمه الرابن بـ «برير النقص» أصرا تستقل به محكمة الموضوع بغير رقابة عليها من محكمة النقض . مادام قضاؤها قائما على أسباب سائفة تكفي لحمله ، وكان الحكم قد انتهى في الاستدلال سائق إلى أن النقص الجزئي آنف الذكر يرجع إلى أسباب لا تدخل لإرادة الرابن فيها بما ينفي عنه مظنة التهريب وكانت هذه الدعامة الواقعية التي لم تكن محل نعي من الطاعة كافية بذاتها لحمل قضاء الحكم بغير حاجة إلى سبب آخر وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى قام الحكم على دعامة صحيحة تكفي لحمله فإنه يكون غير منتج النعي عليه في باقي ماورد به . لما كان ما سلف فإن للنعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه لمجاوزة النقص الجزئي في أوزان بعض الأجولة نطاق نسبة التسامح المقررة يضحى — أيا ما كان وجه الرأي فيه — غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم بيمين رفض الطعن .



## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٤

رئاسة السيد المستشار عباس حلمي عبد الجواد وعصوية نسيادة المستشارين : عدل بغدادى و  
وعثمان حسين عبد الله ، ومحمد توفيق ، المدنى ومحمد كمال عباس .

(٨٩)

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ القصائية :

( ١ ) دعوى . « تدخل النيابة » . نيابة عامة .

إختيار النيابة العامة بدعوى انقصر . اجراء جوهوى . حضوره اقباجوازى م . ١٠٠ هـ  
١٠٣ مراعات سابق .

( ٢ ) اعتراض الخارج عن الخصومة . إرث . قوة الأمر المقضى .

اعتبار المورث من لا لورث فيما يرفع منه أو يرفع عليه من الدعوى . للورث أن يعترض على  
الحكم الصادر ضد مورثه متى أثبت غشه أو تواطؤه أو هماله الجسم وكانت له مصلحة قانونية .

( ٣ ) اعتراض الخارج عن الخصومة .

قبول الاعتراض بطرح موضوع الخصومة من جديد . علم وجوب تحديد جلسة لظفر الموضوع  
أو صدور حكم مستقل فيه م . ٤٥٥ مراعات سابق .

( ٤ ) اعتراض الخارج عن الخصومة . أمر أداء . حكم . « حجية الحكم » .

اعتراض الورثة على إجراءات التنفيذ المقامى المنحلة بناء على أمر أداء صادر ضد المورثة .  
الحكم نهائيا برفض استنادا إلى أن أمر الأداء المذكور لم تصدر منه المورثة وهو حجة على الورثة .  
لا يحول دون دفعهم دعوى اعتراض الخارج عن الخصومة على هذا الأمر .

( ٥ ) اعتراض الخارج عن الخصومة . محكمة الموضوع . « سلطتها في تقدير

الدليل » .

قبول الاعتراض . شرط ثبوت الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم من جانب من كان يمثل  
المعرض وعلاقة السببية بين ذلك وبين الحكم الصادر في الدعوى . ظواهر الغش أو التواطؤ أو الإهمال  
الجسيم . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها .

( ٦ ) ، ( ٧ ) إثبات . « البيئة والفرائن » . دعوى « الدفاع في الدعوى » .  
أمر أداء . بطلان « حكم . تسبيب الحكم » . « محكمة الموضوع » . تقض .

( ٦ ) محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب جميع أوجه دفاع الخصوم ، حسبما إقامة قضائها  
على ما يكفي لملء .

( ٧ ) استخلاص محكمة الموضوع بطلان السند موضوع الدعوى من البيئة والفرائن  
بما لا يخالف الثابت بالأوراق . إنذارها أمر الأداء . بالصادر بمقتضاه . لاقصود ولا مخالفة للثابت  
في الأوراق .

١ — لما كان المشرع قد أجاز للنيابة العامة بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون  
المرافعات السابق أن تتدخل في القضايا الخاصة بالقصر وأوجب في المادة ١٠٢  
من ذلك القانون على كاتب المحكمة اخبار النيابة بها كتابة بمجرد قيدها ، ومفاد  
ذلك أن إخبارها بهذه المداوى إجراء جوهري ، وحضورها بجوازي ، وكانت  
محاضر الجلسات المقدمة صورها من الطاعن ، وإن دلت على عدم حضور  
النيابة جلسات نظر الدعوى ، إلا أنها لا تدل على عدم قيام قلم الكتاب بإخبارها  
بإدعوى ، فإن العيب على الحكم المطعون فيه بالبطلان يكون عاريا عن الدليل .

٢ — إذا كانت المادة ٥٠ من قانون المرافعات السابق تنص في فقرتها  
الأولى على أنه « يجوز لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد  
أدخل أو تدخل فيها أن يعترض على هذا الحكم بشرط إثبات غش من كان يمثل  
أو تواطؤه أو إهماله الجسيم » ، مما مفاده أن القانون أجاز لمن يمتد إليه أثر الحكم  
الصادر في الدعوى ويعتبر حجة عليه مع أنه لم يكن ماثلا فيها بشخصه أن يعترض  
عليه بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة ، ذلك أن جواز الاعتراض على الحكم  
يرتبط ارتباطا وثيقا بحجيته ، فكلما كان هذا الحكم حجة على شخص لم يكن طرفا  
في الخصومة بنفسه يكون له الحق في سلوك هذا الطريق وكانت حجية الأحكام

تعدى الخصوم إلى خلفهم ، فيكون الحكم الصادر على الخصم حجة على خلفه ومنهم ورثته ، وكان الورثة يخلفون مورثهم في ما في حقوقه وينفذون بالأحكام الصادرة ضده كما يفيدون من الأحكام الصادرة له ، فإن المورث يعتبر بذلك ممثلاً لورثته في الدعاوى التي ترفع منه أو عليه ، إلا أنه إذا أثبت الوارث غش مورثه أو تواضعه أو إهماله الجسيم ، كان له أن يترضى على الحكم الذي صدر ضد المورث بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة طالبا اعتباره من الغير بالنسبة إلى ذلك الحكم والتقرير بأنه ليس حجة عليه متى كانت له مصلحة قانونية ، ويكفى لذلك أن تكون صفته كوارث متحققة وقت إقامة الاعتراض .

٣ - لما كانت المادة ٥٥٥ من قانون المرافعات السابق تنص على أنه " يترتب على الاعتراض على الحكم إعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد " ومفاد ذلك أن المحكمة تنظر في شأن قبول الاعتراض إذا رأت أنه مبدولاً بمحتة موضوع الخصومة الذي يعتبر مطروحاً أمامها من جديد ، وكانت المادة المذكورة لا توجب على المحكمة في حالة قبول الاعتراض أن تحدد جلسة لظن الموضوع ، كما لا توجب أن يصدر في الموضوع حكم مستقر ، وكان البين من الحكم الصادر فيه أنه بعد أن استوفى الطرفان دواعيها في شأن قبول الاعتراض في الموضوع قضت المحكمة فيها بحكم واحد ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أحكم في تطبيق القانون .

٤ - إذ يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في انقضية رقم . . . استئناف المنيا أن المظالمون ضدهم أقاموا دعوى الاعتراض على إجراءات التنفيذ الصادرى التي باشرها الطاعن بناء على أمر الأداء موضوع التراجع فقضت لمحمة رفض الاعتراض والاستمرار في إجراءات التنفيذ وتأييد ذلك بحكم الاستئناف تأسيساً على أن أمر الأداء المذكور صدر ضد المورثة ولم تعلم منه فيعتبر حجة على رثتها ولما كان هذا القضاء لا يحصل بين هؤلاء الورثة وبين الاعتراض على أمر المذكور بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة ، ذلك لأن مناط قبول هذا الاعتراض هو أن يكون الحكم حجة على المعارض دون أن يكون مانعاً في الخصومة بخصمه .



لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أرم هذا النظر إذ التفت عن الدفع بعدم جواز نظر ادعوى وخلص إلى أن حجية أمر الأداء على المورثة وامتداد هذه الحجية إلى ورثتها لا تمتعهم من الاعتراض على الأمر بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة ، بل إن هذه الحجية هي شرط لقبول الاعتراض ، لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون يكون في غير محله .

٥ - إنه وإن كان يشترط لقبول اعتراض الخارج من الخصومة ثبوت الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم من جانب من كان يمثل المعارض ، وتوافر علاقة السببية بين ذلك وبين الحكم الصادر في الدعوى ، إلا أن ظواهر الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم لا تقع تحت حصر وتستقل بتقديرها محكمة الموضوع . ولما كان المستفاد من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد استظهرت في حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب سائغة وقوع إهمال جسيم من جانب مورثة المطعون ضدهم ، وذلك إذ استبانت أن هذه المورثة قد أساءت قيادها لابنها الطاعن الذي كانت تعيش في كنفه بحيث كانت تستجيب للتوقيع على كل ورقة يقدمها لها ووكاته عنها في القيام بكل ما يتعلق بشئونها وكانت طاعة في السن لا تحسن تقدير أمورها ولا إدارة أموالها ، وانتهت المحكمة إلى أن مظاهر الإهمال الجسيم هذه هي التي أدت إلى صدور أمر الأداء موضوع اعتراض الخارج عن الخصومة المقام من المطعون ضدهم - بدين صوري لصالح زوجة الطاعن ضد مورثة المطعون ضدهم وأن هذه المظاهر بالإضافة إلى عدم طعن هذه المورثة في الأمر سالف الذكر حتى أصبح نهائيا ، هي مما يتوافر به شرط الإهمال الجسيم الذي تنعابه المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات ( السابق ) لقبول اعتراض الخارج عن الخصومة لما كان ذلك وكان فيها أوردته محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه ما يكفي لحمل قضائها ويتضمن الرد الكافي على أسباب الحكم الابتدائي وعلى دفاع الخصوم في هذا الشأن ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخلاف في تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون في غير محله .

٦ - المحكمة غير ملزمة بأن تتعقب جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم جميعا وأن ترد على كل منها استقالاتا ، وحسبها أن تقيم قضائها على أدلة سائغة كافية للحل .

٧ — إذ كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون عليه — أن محكمة الموضوع قد استخلصت من أقوال الشهود وقرائن الأحوال بما لا يخالف الثابت في الأوراق وفي حدود سلطتها الموضوعية في تقدير الدليل ، بطلان السند موضوع الدعوى ، وانتهت من ذلك إلى الحكم بإلغاء أمر الأداء الصادر بمقتضاه ، فإن النعى على حكمها — المطعون عليه بالقصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق يكون نعيًا على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوصاعه الشكية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن — المطعون ضدهم أقاموا على الطاعن ادعى رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٥ مدنى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية وقالوا ببيانها إن الطاعن استغل كبر سن والدته — مورثة الطرفين — وضعف سمعتها وإدراكها قاعى على غير الحقيقة أنها استدانت من زوجته .. .. . مبلغا قدره ١٩٥ دجنيها حرره سنداً مصطنعاً واستصدر به نيابة عن الدائنة أمر الأداء رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٣ كلى الاسكندرية ، وقد أعلن ذلك الأمر إلى المورثة قبل وفاتها فلم تتعلم منه ، وإذا اتخذ الطاعن اجراءات التنفيذ على تركة مورثتهم نيابة عن زوجته ثم بصفته وارثاً هذه الزوجة وولياً على ابنه القاصر منها بعد وفاتها ، فقد أقام المطعون ضدهم هذه الدعوى باذعراض على أمر الأداء سالف الذكر إعمالاً لحكم المادة ٤٥٠ وما بعدها من قانون المرافعات السابق ، وطلبوا المحكم ببطلان سند الدين المنسوب صدره إلى مورثتهم وإلغاء أمر الأداء الصادر بإنشاء عليه وذلك استناداً إلى أن صدره وعدم التظلم منه قد بنيا على الفس والإهمال الجسيم وأن المورثة كانت في حالة عته وسفه وإن كانت

قد توفيت قبل الحجر عليها . وفي ١٩٦٥/١٢/٤ قررت المحكمة الانتقال إلى محكمة الأحوال الشخصية للاطلاع على تحقيقات الطلب رقم ٤٣ ب لسنة ١٩٦٣ ولاية على المال المقدم من المطعون ضده الأول اتوقيع الحجر على والدته . وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣١ قضت المحكمة بعدم قبول الاعتراض ورفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافهم برقم ٢٣٠ لسنة ٢٣ ق . وفي ١٩٦٨/٥/٢٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول اعتراض المطعون ضدهم على أمر الأداء الصادر ضد مورثهم . واعتباره كأن لم يكن بالنسبة إليهم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق القرض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها ان رأى برفض الطعن . وقد عرض على المحكمة في غرفة مشورة فأدلت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ستة أسباب ، ينمى الطاعن بالسبب السادس منها على الحكم المدعون به البطلان وفي بيان ذلك يقول إنه اختصم بصفته وليا على ابنه القاصر ولم تخطر النيابة العامة بالدعوى أمام محكمة الاستئناف وذلك بالمخالفة لما توجهه المادة ١٠٢ من قانون المرافعات ( السابق ) مما يجعل الاجراءات مشوبة ببطلان أثرى الحكم .

وحيث إن هذا النعى في غير محله . ذلك أنه لما كان المشرع قد أجاز للنسبة العامة بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون المرافعات السابق أن تتدخل في القضايا الخاصة بالقصر وأوجب في المادة ١٠٢ من ذلك القانون على كاتب المحكمة إخبار النيابة بها كتابة بمجرد قبضها ، ومفاد ذلك أن إخبارها بهذه الدعوى إجراء جوهري ، وحضورها فيها جوازى ، وكانت محاضر الجلسات المقدمة صورها الرسمية من الطاعن وإن دلت على عدم حضور النيابة بالجلسات التي نظرت فيها الدعوى إلا أنها لا تدل على عدم قيام فلم الكتاب بإخبارها بالدعوى ، بل إن النعى بهذا السبب يكون عاريا من الدليل .

وحيث إن الطاعن بنى بالسبب الثانى عن الحكم المدعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ويى بيان ذلك يقول إن مؤدى حكم المادة ٤٥٠ من قانون



الرافعات السابق الذي رقت الدعوى في ظله أنه يجب لقبول اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها أن تكون نعمة رابطة قانونية قائمة وقت صدور الحكم بين من صدر الحكم ضده وبين المعارض وإذا كان أمر الأداء المعارض عليه قد صدر ضد والددة الطرفين سنة ١٩٦٣ في وقت كانت فيه وحدها هي صاحبة الصفة في التقاضي ، ولم تكن للطعون ضدهم صفة كورثة لها ، وما كان يجوز إدخالهم في الدعوى المتقاة ضدها أثناء حياتها أو تدخلهم فيها وكان من شأن وفاتها ووراثته المطعون ضدهم لها أن يصبح الحكم الصادر ضدها حجة عليهم ، فإنه لا يكون لهم حتى الاعتراض عليه اعتراض الخارج عن الخصومة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك فقد خالف القانون ، وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كانت المادة ٥٠ من قانون المرافعات السابق تنص في فقرتها الأولى على أنه « يجوز لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها أن يعترض على هذا الحكم بشرط إثبات غش من كان يمثله أو نواظره أو إهماله الجسيم » ، مما مفاده أن القانون أجاز أن يمتد إليه أثر الحكم الصادر في الدعوى ويعتبر حجة عليه مع أنه لم يكن مائلا فيها بشخصه أن يعترض عليه بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة ذلك أن جواز الاعتراض على الحكم يرتبط ارتباطا وثيقا بعجزه ، فكلاما كان هذا الحكم حجة على شخص لم يكن طرفا في الخصومة بنفسه يكون له الحق في سلوك هذا الطريق ؛ لما كان ذلك وكانت حجية الأحكام تعدى الخصوم إلى خلفهم فيكون الحكم الصادر على الخصم حجة على خلفه ومنهم ورثته . وكان الورثة يخفون مورثهم في دافى حقوقه ويتقيدون بالأحكام الصادرة ضده كما يفيدون من الأحكام الصادرة له فإن المورث يعتبر بذلك ممثلا لمورثته في الدعاوى التي ترفع منه أو عليه ، إلا أنه إذا ما أثبت الرأى غش مورثه أو نواظره أو إهماله الجسيم ، كان له أن على يعترض الحكم الذي صدر ضد المورث بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة طالبا اعتباره من الغير بالنسبة إلى ذلك الحكم والقرار بأنه ليس حجة عليه متى كانت له مصلحة قانونية ويكفى لذلك أن تكون صفة كوارث متحققة وقت إقامة الاعتراض ؛ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد

أخذ بهذا النظر إذا أجاز للمطعون ضدهم بوصفهم ختلاً عاماً لمورثة الطرفين رفع دعوى الاعتراض على أمر الأداء الصادر ضدها قبل وادها ، وذلك متى توافرت باقى شروط المادة ٥٥٠ السالف ذكرها فإن النعى عليه تخالف القانون والخطأ فى تطبيقه لهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المحكمة قبلت الاعتراض وقضت فى موضوع الدعوى فى الحكم ذاته ، فى حين أن مژدى أحكام قانون المرافعات ( السابق ) أنه فى حالة اعتراض الخارج من الخصومة يفصل فى الدعوى على مرحلتين : المرحلة الأولى النظر فى قول الاعتراض بالتحقق من ثبوت النقص من جانب من كان يمثل المعارض فى الخصومة ، والمرحلة الثانية تبنى بعد قبول الاعتراض ونهيا يطرح موضوع النزاع على المحكمة لنظره من جديد ، وإذا خالفت محكمة الاستئناف ذلك وقضت بقبول الاعتراض وفى الموضوع بشك واحد ، فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا الذى فى غير محله . ذلك أنه لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون المرافعات ( السابق ) تنص على أنه يترتب على الاعتراض على الحكم إعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد ومفاد ذلك أن المحكمة تنظر فى شأن قبول الاعتراض فإذا رآه مقبولا بنحت موضوع الخصومة الذى يعتبر مطروحا أمامها من جديد ، وكانت المادة المذكورة لا توجب على المحكمة فى حالة قبول الاعتراض أن تحدد جلسة لنظر الموضوع ، كما لا توجب أن يصدر فى الموضوع حكم مستقل ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استوفى الطردان دواعهما فى شأن قبول الاعتراض وفى الموضوع قضت المحكمة فيها بشك واحد ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون بذلك النعى عليه بهذا السبب غير صحيح .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك أنه دفع الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر فى

الدعوى التى أقامها المطعون ضدهم بطلب بطلان إجراءات نزع الملكية التى اتخذها الطاعن نفاذا لأمر الأداء ، ذلك أن محكمة استئناف المنيا قضت فى الاستئناف رقم ١١ لسنة ٢ ق برفض دعواهم المذكورة تأسيسا على أن ذلك الأمر أعلن إلى المورثة فلم تتظلم منه وبذلك أصبح نهائيا وحجة عليها وعلى وريثها من بعدها ومنهم المطعون ضدهم فلا يجوز لهم أن يطعنوا فيه بالصورية إلا إذا كان بيدهم ورقة ضد وإذا رفضت المحكمة بحكمها المطعون فيه هذا المدعى ونظرت الدعوى على الرغم من سبق الفصل فيها فإن حكمها يكون مشوبا بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر فى القضية رقم ١١ لسنة ٢ ق استئناف المنيا أن المطعون ضدهم أقاموا دعوى رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى المنيا بالاعتراض على إجراءات التنفيذ العقارى التى باشرها الطاعن بناء على أمر الأداء موضوع النزاع ، فقضت المحكمة برفض الاعتراض والاستمرار فى إجراءات التنفيذ وتأيد ذلك بحكم محكمة استئناف المنيا تأسيسا على أن أمر الأداء المذكور صدر ضد المورثة ولم تتظلم منه فباعتبار حجة على وريثها ، ولما كان هذا القضاء لا يحول بين هؤلاء الورثة وبين الاعتراض على الأمر المذكور بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها ذلك لأن مناط قبول هذا الاعتراض هو أن يكون الحكم حجة على المعارض دون أن يكون ماثلا فى الخصومة بشخصه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر إذ التفت عن المدعى بعدم جواز نظر الدعوى وخلص الى أن حجة أمر الأداء على المورثة وامتداد هذه الحجة الى وريثها لا يمنعهم من الاعتراض على الأمر بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة بل إن هذه الحجة هى شرط لقبول الاعتراض ، وكان حكم محكمة استئناف المنيا رقم ١١ لسنة ٢ ق قد انتهى صحيحا الى أن أمر الأداء قد أصبح نهائيا فهو حجة على الورثة وكان ما ورد به بعد ذلك من قوله ( إنه لا يجوز للورثة الطعن فى الأمر بالصورية إلا إذا كان معهم ورقة ضد ) يعسد استطرادا زائدا عن حاجة المدعى يستقيم الحكم بدونهم فلا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه فيما غرض له من ذلك ، لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون لهذا السبب يكون فى غير محله .



وحيث، إن الطاعن ينهى بالشق الثانى من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب ، وفى بيان ذلك يقول أن محكمة الاستئناف لم تحقق من شرط غش من كانت تمثل المعارضين أو تواطؤها أو إهمالها الجسيم على نحو أدى إلى صدور أمر الأداء المعارض عليه ، ولم ترد على أسباب حكم محكمة أول درجة فى هذا الشأن ، مما يعرب الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه وإن كان يشترط لقبول اعتراض الخارج عن الخصومة ثبوت الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم من جانب من كان يمثل المعارض ، وتوافر علاقة السببية بين ذلك وبين الحكم الصادر فى الدعوى ، إلا أن ظواهر الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم لا تقع تحت حصر ، وتستقل بتقديرها محكمة الموضوع ، ولما كان المستفاد من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد استظهرت فى حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب سائغة وقوع إهمال جسيم من جانب مورثة المطعون ضدهم ، إذ استبانت أن هذه المورثة قد أسلمت قيادها لابنها الطاعن الذى كانت تعيش فى كنفه بحيث كانت تستجيب للتوقيع على كل ورقة يقدمها لها ووكانته عنها فى القيام بكل ما يتعلق بشئونها ، وكانت طاعنة فى السن لا تحسن تقدير أمورها ولا إدارة أموالها وخلصت المحكمة إلى أن مظاهر الإهمال الجسيم هذه هى التى أدت إلى صدور أمر أداء آتف اذكر بدين صورى لصالح زوجة الطاعن ضد مورثة المطعون ضدهم وأن هذه المظاهر بالإضافة إلى عدم طعن هذه المورثة فى الأمر سالف اذكر حتى أصبح نهائيا ، هى مما يتوافر به شرط الإهمال الجسيم الذى تتطلبه المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات (السابق) لقبول اعتراض الخارج عن الخصومة - لما كان ذلك وكان فيما أوردته محكمة الاستئناف فى حكمها المطعون فيه ما يكفى لحمل قضائها ويتضمن الرد على أسباب الحكم الابتدائى وعلى دفاع الخصوم فى هذا الشأن ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب يكون فى غير محله .

وحيث أن النعي بالشق الأول من السبب الثالث وبالسبب الخامس يحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور في التسبب والاستناد إلى غير البات في الأوراق، وفي بيان ذلك يتناول الطاعن أن الحكم لم يرد على اندفاع الذي تمسك به أمام محكمة الاستئناف وحاصله أن الدين الصادر به أمر الأداء صحيح ذلك أن المورثة كانت مدينة بدين مضمون برهن على أطيائها وقد اقترضت من زوجته المبلغ - موضوع السند - لتوفى به الدين المذكور، وأنها لم تكن تملك سوى عقار مهدم وهبته إلى أولادها عدا المطعون ضده الأول وتولى الطاعن بناءه من حائه، هذا إلى أنه متى كان لم يحجر على المورثة فالأصل أن تصرفاتها صحيحة قانوناً، وقد قطع الحكم المطعون فيه بوجود حالة العتة لديها على الرغم مما رآه الطبيب الشرعي من أن قواها العقلية سليمة وأما ماورد بطلب الحجر أو بمذكرة النيابة العامة فلا يعد دليلاً على العتة، كما أن الحكم لم يورد أدلة قاطعة على أن حالة العتة كانت قائمة لديها في وقت توقيعها على سند الدين. . وأضاف الطاعن قوله إن المورثة لم تكن تقيم معه على نحو ماذهب إليه الحكم المطعون فيه وإنما كانت تقيم مع ابنتها، وأن الحكم استند في إثبات الاستغلال والغش إلى عتد صاح أبرم بين الطاعن وبين المطعون ضدهما الأول والثاني في دعوى حساب أقيمت سنة ١٩٤٧ في حين أن ذلك ليس دليلاً على الاستغلال أو الغش وإذا لم يلتفت الحكم المطعون فيه إلى دفاع الطاعن وخالف مؤدى المستندات التي قدمها تأييداً لذلك فإنه يكون قد شابه القصور في التسبب ومخالفة البات في الأوراق.

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت المحكمة غير ملزمة بأن تتعقب جميع الخصوم وأوجه دفاعهم جميعاً وأن ترد على كل منها استقلالاً وحسبها أن تقيم قضائها على أدلة سائغة كافية لحنه وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض أقوال الشهود الذين سمعوا في طلب الحجر على مورثة المطعون ضدهم وتحقيقات النيابة العامة التي أجريت في ذلك الطلب، أقام قضاؤه ببطلان السند موضوع الدعوى على قرأه «إنه من استعراض حالة المورثة على نحو ما تقدم بين أنها قد وقعت على سندات إذنية بمبالغ تجاوزت ١٥ ألف جنيه ومنها خمس سندات كل سند يالف جنيه لابنها... وسند بألف جنيه لإمحاء زوجته بخلاف السند ذي الخمسة

آلاف جنيه الذي صدر بموجبه أمر الأداء ، وسند بخمسة آلاف جنيه حرته لولدها .. . وقد أقر — الطاعن — في تحقيقات النيابة بصدور السندات المذكورة له ولزوجته متعللاً بأنه كان يتفق على جامع شيدته المورثة وأنه أخذ السندات تأميناً للبالغ التي كان يدفعها على ذمة بناء الجامع — وهذا الادعاء غير معقول لأنه كان يكفي استصدار سند واحد لا أن تتعدد السندات . وقرر في تعليل مديونية المورثة لزوجته بأنها اقترضت الخمسة آلاف جنيه لسداد دين الرهن المقرر لمعامله ولصالح شقيقه .. — وهذا القول ينقضه ما أقر به .. من أن الدين كان ضرورياً وظاهر الحال يؤيد هذا الإقرار لأنه لم يكن ثمة ما يدع المورثة إلى الاستدانة في عام ١٩٥٢ وهو تاريخ إنشاء الدين والسبب الذي قاله المستأنف عليه — الطاعن — لتبرير هذه المديونية من أن المورثة كانت قد اشترت أرضاً محل شك لأن النابت أن المورثة اشترت الأطنان في سنة ١٩٤٣ وفي سنة ١٩٥٠ ولم يقدم المستأنف عليه — الطاعن — ما يدل على تملك المورثة لأطياناً بطريق الشفعة ولا تاريخ ذلك وهو الادعاء الذي نهجه لتبرير دائنيته لزوجته للمورثة بالسند موضوع أمر الأداء ، مع ما هو ثابت من أن المورثة كانت ثرية وإرادتها لا يقل عن ١٢٠٠ جنيه ، فإذا أضيف إلى ما تقدم وما قرره المورثة لدى مناقشتها من أنها لم تكن مديونة إلا بمبلغ خمسمائة جنيه لزوجته ابنها .. — الطاعن — وأنها أوقتها بهذا المبلغ ، وأنها كانت توفق بعممة خاتمتها على جميع الأوراق التي يطلب المذكور منها التوقيع عليها ، قام الدليل على أن المورثة ما كانت تعلم شيئاً عن أحوالها المالية إلى درجة أنها قالت إن إرادتها من الأطنان سبعون جنيهاً بينما هذا الإراد لا يقل عن ٦٠٠ جنيه ، بل أنها كانت تجهل العملة والتعريف بأيام الأسبوع حسب ما بان من المناقشة التي أجرتها النيابة والتي حاول المستأنف عليه تبريرها برهبة المناقشة وقد شهد .. .. في تحقيقات النيابة بأن المطلوب المجر عليها كانت سيدة طاعة في السن ولم تكن تحسن التصرف في أموالها وأنها تصرفت في بعض أموالها لبعض أولادها دون البعض الآخر ( عقد الحبسة ) وحررت سندات ورهنت أطيانها بالأمنيا لولديها .. .. دون مقابل وبقصد حرمان بان أولادها “ وانتهت المحكمة من ذلك



إلى أنها "اطمئنانا منها إلى ما ثبت الاطلاع عليه من التحقيقات التي أجرتها النيابة على النحو سالف البيان ترى أن المرحومة شقيقة فتدليل — المورثة — وإن لم تكن مصابة بآفة عقلية غير أنها كانت في حالة ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس أثرت على حسن إدارتها في أموالها وتقديرها للأموال مما جعلها في حالة غفلة وأن المستأنف عليه — الطاعن — كان وكيلًا عنها وكانت يده — تجري في كل مالها ولم تكن المورثة إلا تستجيب إلى التوقيع على كل ورقة يقدمها لها وكانت طاعة في السن وتعيش في رعاية ابنها المذكور فأتاحت له هذه الظروف جمعا أن يستغلها مسيطرا عليها كل السيطرة وهو لم ينكر التوكيل ولا أنه كان يقوم بتلك الصفة المطلقة بكل ما يتعلق بشئون وادته وهذه السيطرة وذلك الاستغلال كان لهما صداهما في إقرار المؤرخ ١٩٤٧/٣/٣٠ الذي وصف بأنه محضر صلح بين أولادها المذكور ومنهم المستأنف عليه — الطاعن — الذي تعهد بالمحافظة على أموال وادته وأن كل تصرف يجريه في هذه الأموال يكون باطلا وأنه مسئول عن كل ذلك أدم جميع الورثة . وبشأن الاستغلال مع ثبوت أن المورثة كانت في حالة غفلة فإن الدير الصادر به أمر الأداء رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٣ مدني كلي الاسكندرية يكون باطلا بملاحظة أن سند هذا الدين لم يحمل تاريخا ثابتا إلا في ١٩١٢/٦/٢٠ وأمر الأداء لم يصدر إلا في ١٩٦٣/١/٣١ وأعني به تقديم طلب الحجر في ١٩٦٣/٧/٨ ولا يغير من هذه النتيجة أن يكون سند الدين قد حرر باسم .. .. فهذه كانت زوجة .. — الطاعن — وهي بلا شك كانت تعلم بحقيقة الحال وظروف استصدار السند ... وطالما قد ثبت بطلان السند الذي بني عليه أمر الأداء فيتعين القضاء بالقضاء هذا الأمر بالنسبة للسنتين (المطعون ضدهم) "إما كان ذلك وكان يؤدي ما تقدم أن محكمة الموضوع قد استخلصت من أقوال الشهود وقرائن الأحوال بما لا يخالف الثابت في الأوراق وفي حدود سلطتها الموضوعية في تقدير الدليل ، بطلان السند موضوع الدعوى وانتهت من ذلك إلى حكم بالأداء أمر الأداء الصادر بالقضاء ، فإن النعي على حكمها — انطعون عليه — بالقصور في التسبيب وشاللة الثابت في الأوراق يكون نعيًا على غير أساس .

وحيث إنه لم تقدم بتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار عباس حلمي عبد الجواد وعضوية السادة المستشارين علي بغدادى ،  
ومحمد طاهل راشد ، وعثمان حسين عبد الله ، ومحمد كمال عباس .

(٩٠)

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) عقد "تفسير العقد" . محكمة الموضوع .

سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود . التزامها بعدم الخروج عن المعنى الظاهر لعباراتها .

(٢) وكالة . تأمين . حكم . شركة .

الحكم في الدعوى على أساس ثبوت وكالة الطاعنة عن شركة التأمين . حظر الوكالة على الطاعنة  
بالتانون ١٠٧ لسنة ١٩٦١ . لا أثر له . الوكالة التجارية التي تراولها . صحيحة  
وترتب آثارها . طه ذلك .

(٣) حكم . "بيانات الحكم" . دعوى . "الدفاع في الدعوى" .  
بطلان .

القصور المبطل للحكم هو ما يرد في أسبابه الواقعية . الذات الحكم من الزد على دفاع لاسنده  
من القانون . لا يعيه .

١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لقاضى الموضوع  
السلطة التامة في تفسير العقود واستخلاص ما يرى أنه الواقع الصحيح في اندعوى  
بها لا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ما دام لم يخرج في تفسير العقود عما تحتمله  
عباراتها أو يجاوز المعنى الظاهر لها .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على أساس ثبوت وكالة الشركة الطاعة عن شركة التأمين بناء على نصوص وثيقة التأمين ، فإنه لا يغير من ذلك أن تكون هذه الوكالة محظورة على الطاعة بحكم القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم أعمال الوكالة التجارية ، إذ ليس من شأن ذلك إلا — استمدانها للعقوبات التي تقضى بها المادة الرابعة منه ، أما الوكالة التجارية التي تراوحت الشركة الطاعة فعلا بالمخالفة لحكم القانون آنف الذكر فثمة تنقيد صحيحة وترتب آثارها القانونية فيما بين أطرافها إذ لا يفيد من القانون من يخالف أحكامه .

٣ — إذا كان التصور الذي يترتب عليه بطلان الحكم هو ما يرد في أسباب الحكم الواقعية فإنه لا يعيب الحكم الغائه عن الرد على ما يتمسك به الخصم من دفاع لا سند له من القانون ما دامت النتيجة التي انتهى إليها الحكم موافقة للقانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الداعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الداعن — تتحصل في أن وزارة التكوين — المطعون ضدها — أقامت الدعوى رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦١ تجارية كلى — الاسكندرية على شركة مذكرو كرمسيون الشرق للتجارة بصفتها وكالة عن شركة التأمين الروسية " انجوستراخ " الطاعة وطلبت فيها الحكم بالزامها بأن تؤدي إليها مبلغ ١١٧٨ جنديا و ٢١٦ مليا وقال البيان أن ذلك أنه بتاريخ ١٩٦١/٨/٢١ وصلت إلى ميناء الاسكندرية السفينة " لينسيك " وعليها شحنة من الزيت مستوردة لحساب الوزارة المطعون ضدها وعند تفتيشها



ظهورها عجز تهر قبحته بالبلغ آنف الذكرو إذ كانت الشحنة مؤمنا عليها لدى الشركة الطاعنة فقد اقامت عليها هذه الدعوى بطلباتها السابقة . دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذات صفة تأسيسا على انها لا تملك شركة التأمين الروسية المؤمن لديها في ١٩٦٧/٦/٦ قضت المحكمة الابتدائية برفض هذا الدفع ورفض الدعوى . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٨ سنة ٢٧ ق الاسكندرية وفي ١٩٦٨/٦/١١ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الشركة الطاعنة بإداء المبلغ المطالب به طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنحى الطاعنة بالأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وأويله في شأن وكالاتها عن شركة انجوس تراخ للتأمين وحدود هذه الوكالة ونقول في بيان ذلك أنها تمسكت في دفاعها امام محكمة الموضوع بأنها ليست وكالة عن تلك الشركة وانما هي مجرد خبيرة عوارية تتحدد مهمتها بالقيام بأعمال مادية بحتة تتمثل في معاينة الرسالة المؤمن عليها عند تلقيها من المزمع له اخطارا بموجب مدالته ، وذلك لإببات حاتبا و بيان ما لحقها من تلف أو عجز وتحديد قدره وقبحته ، دون أن يمتد ذلك إلى القيام بأي عمل قانوني لحساب شركة التأمين وأنه وإن كان الحكم المطعون فيه لم يخطئ في استظوره من وثيقة التأمين من أنه في حالة وجود مطالبة وفقا لشروطها تخاطر شركة التأمين أو أحد وكلائها في ميناء الودول إلا أنه جانب الصواب في تفسيره لمدلول الوكالة المقصودة في الوثيقة بأن وقف عند ظاهر نصها الذي اسبق صفة الوكالة على صلة الشركة الطاعنة بشركة التأمين دون أن يكيف هذه الصلة التكيف القانوني الصحيح على أساس من طبيعة العمل المنوط بالطاعنة والذي هو في حقيقةه مقارلة لا وكالة كما ورد بملك الوثيقة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظار وقضى برفض ما تمسكت به الطاعنة من عدم ركالتها عن شركة التأمين وعدم جواز اختصاصها في الدعوى نيابة عنها

إذ لا تتسع الوكالة المدعى بها لتمثيلها لها في التقاضي ورتب الحكم على ذلك قضاءه بإرام الشركة الطاعنة بالمبلغ المطالب به بصفتها وكالة عن شركة التأمين المشار إليها فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لتقاضى الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود واستخلاص ما يرى أنه الواقع الصحيح في الدعوى بما لا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ما دام لم يخرج في تفسير العقود عما تحتمله عباراتها أو يجاوز المعنى الظاهر لها ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما دعت به الشركة الطاعنة من عدم قبول الدعوى قبلها باعتبار أنها لا تمثل شركة التأمين وأنها لا تمدو أن تكون خبيرة عوارية ، بما حاصره أن وثيقة التأمين تقضى بأنه في حالة وجود أية مطالبة ناشئة عنها تخطر شركة التأمين أو أحد وكلائها في ميناء الوصول قبل إجراء أية خبرة وأن الثابت من مطالعة الوثيقة أن الشركة الطاعنة هي وكالة شركة التأمين بمصر وهي التي تمثلها ، وكانت الطاعنة لا تنازع في صواب ما استظهره الحكم من نصوص هذه الوثيقة التي أضفت على الطاعنة صفة الوكالة عن شركة التأمين ، وكان تفسير الحكم لتلك النصوص هي مما تحتمله عباراتها ، ومن شأنه أن يؤدي إلى وكالة الشركة الطاعنة عن شركة التأمين وصحة تمثيلها لها في المطالبة الموجهة إليها والمستندة إلى حق المطعون ضدهما الناشئ عن وقوع الخطر المؤمن منه بموجب وثيقة التأمين فلان مجادلة الطاعنة في ذلك التفسير وانكارها عن محكمة الاستئناف أخذها بالمعنى الظاهر لعبارة الوثيقة لا يعدوان يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل تلك المحكمة بتقديره بغير معقب عليها من محكمة النقض ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وتقول في بيان ذلك أن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم أعمال الوساطة التجارية يحظر مراوطة هذه الأعمال على غير المقيدين بالسجل المعد لذلك بوزارة الاقتصاد وإذا كان هذا التبدد مقصورا على الشركات

الحكومية والشركات التابعة لإؤسسات الدامة مما لا قيام لبقي الشركة الطاعنة التي تمسكت بهذا الدواع الجوهري أمام محكمة الاستئناف ، إلا أنها لم تعره التفاتاً بأن أغفلت الإشارة إليه وبالتالي لم ترد عليه واعتبرت الشركة الطاعنة على الرغم من ذلك وكيله عن شركة التأمين فإن حكماً يكون : المفا للقانون ومشوباً بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي غير مديد ذلك أنه وقد أدام الحكم المطعون فيه قضاءه في الدعوى ، وعلى ما سلف يأنه ، على أساس ثبوت وكالة الشركة الطاعنة عن شركة التأمين بناء على نصوص وثيقة التأمين ، فإنه لا يغير من ذلك أن تكون هذه الوكالة محظورة على الطاعة بحكم القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم أعمال الوكالة التجارية إذ ليس من شأن ذلك إلا استهدافها للمقوبات التي تقضى بها المادة الرابعة منها أما الوكالة التجارية التي تزولها الشركة الطاعنة فلا بالخلفة لحكم القانون آنف ، الذكر فلإنها تنعقد صحيحة وترتب آثارها القانونية فيما بين أطرافها إذ لا يغير من انعمان من يخالف أحكامه ، لما كان ذلك فإن دواع الطاعنة آنف الذكر يكون على غير أساس من القانون وإذ كان القصور الذي يترتب عليه بطلان الحكم هو ما يرد في أسباب الحكم الواقعية فإنه لا يعيب الحكم الثباته عن الرد على ما يتمسك به الخصم من دفاع لا سند له من القانون ، ما دامت النتيجة التي انتهى إليها الحكم موافقة للقانون ، لم كان ما تقدم وإن الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف الرد به على السببين السابقين . قد أقام قضاءه على أسباب واقعية تكفي لملءه فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد/ المنشار عباس حلي عبد الجواد وعضوية السادة المتشارين : عدلي بن دادي ،  
وعثمان حدين عبد الله ، وعبد توفيق المدني ، وعبد كحل عباس .

(٩١)

### الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) نقض . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” . إيجار . ” إيجار الأماكن ” .

الطعن في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بالنقض لمخالفة القانون . جائز . عدم جواز  
الطعن بهذا الطريق عملاً بنص م ١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محله أنه أن يكون وارد على حكم صادر من  
المحكمة الابتدائية في مازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون .

(٢) دعوى . ” الصفة في الدعوى ” . بطلان . ” بطلان الإجراءات ” .  
نقض . ” السبب الجديد ” .

بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له بالنظام العام .  
عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض لأول مرة .

(٣) إيجار . ” إيجار الأماكن ” . اختصاص . ” الاختصاص الولائي ” .

اختصاص الجان . مشكلة طبقاً لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . بتحديد أجنور الأماكي  
الخاصة له . عدم اختصاصها بتقدير الأجرر المعافاة عليها للأماكراني أشارت إليها م ١/٢ ق ٧  
لسنة ١٩٦٥ . شرط . اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بتقدير هذه الأجنور .

(٤) إيجار . ” إيجار الأماكن ” . اختصاص . ” الاختصاص الولائي ” .

لاجية لقرار مجلس المراجعة الصادر خارج حدود ولاية . للمحكمة ذات الولاية أن تنظر  
في النزاع كأنه لم يسبق حرمته عليه .

تطبيق القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . الإخلال بالمساواة بين المستأجرين لشقق مماثلة في مبنى واحد . لا أثر له . عليه ذلك .

٢ - لما كان بطلان الاجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - (١) بالنظام العام ، وكان الثابت من أوراق الدعوى أن الطاعن قرر بجملة ١٩٦٨/١١/١٠ أمام محكمة الاستئناف بأنه لايمانع في اعتبار الخصومة في الاستئناف موجهة إلى المطعون ضده ، الثاني - عن نفسه وبصفته - والثالث وأنه رد في مذكرته المقدمة لتلك المحكمة بجملة ١٩٦٨/١١/١١ على الدفع المبدى منهما بعدم جواز الاستئناف . فإن ما يتبره الطاعن من إنعدام صفة المطعون ضدهما المشار إليهما في الاستئناف لما أورده بسبب الطعن يكون سببا جديدا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

٣ - إنه وإن كان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ قد ناط باللجان المشكلة طبقاً لأحكامه بتحديد أجور الأماكن الخاضعة لهذا القانون ، إلا أن المشرع أصدر بعد ذلك القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بـ أن تخفيض إيجار الأماكن ونص في الفقرة

(١) قض ١٩٦٧/٥/٢٢ بمجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ١٠٨٤ .

تقاضی ۱۹۶۸/۲/۵      ۲      ۲      ۲      ۱۹      ۵۰۱

الأولى من المادة الثانية منه على أن تخفض بنسبة ٣٥٪ الأجر المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام هذا القانون تقديراً نهائياً غير قابل للطعن فيه . كما أصدرت اللجنة العليا لفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه تفسيراً تشريعياً رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ نص في المادة الثانية منه على أنه " لا تختص اللجان المشكلة طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتقدير أجرة الأماكن المتعاقد عليها قبل ١٩٦٥/٢/٢٢ إذا كان قد تم إخطار اللجان عنها أو شغلت فعلاً قبل هذا التاريخ " ومفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وما نص عليه في قرار التفسير التشريعي المذكور أنه لا اختصاص للجان بتقدير الأجر المتعاقد عليها للأماكن التي أشارت إليها المادة ١/٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ متى كان المؤجر قد أخطرها تلك اللجان في تاريخ سابق على ١٩٦٥/٢/٢٢ أو ثبت أن الأماكن المؤجرة بهذه العقود قد شغلت بموجبها قبل التاريخ المذكور ، وإنما يكون الاختصاص للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .

٤ — متى كان القرار الصادر من مجلس المراجعة خارجاً عن حدود ولايته ، فلا تكون له حجية ويعتبر كأن لم يكن بحيث يكون للحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع أن تنظر فيه كأن لم يسبق عرضه على المجلس المشار إليه .

٥ — لا وجه لما يثيره الطاعن من أن تطبيق القانون — رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على الشقة موضوع النزاع من شأنه أن يخل بالمساواة بين المستأجرين لشقق مماثلة في مبنى واحد ، ذلك أن هذا القانون قد اتخذ من الأجرة التعاقدية — والتي قد تختلف من عدد لآخر وفقاً لإرادة المتعاقدين — أساساً يجرى عليه التخفيض دون النظر إلى ما قد يكون بين الوحدات من تماثل .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتمثل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٠١ سنة ١٩٦٧ كلى القاهرة على المطعون ضدها الأولى وطلب فيها الحكم بتحديد أجرة الشقة التى يشغلها بالمبنى المبين بصحيفة تلك الدعوى بمبلغ ١٥ جنيها و ٥٠٠ مليم شهريا اعتبارا من تاريخ التعاقد الحاصل فى ٥ / ٨ / ١٩٦٥ وقال شرحا لدعواه إنه بموجب عقد إيجار مبرم فى ذلك التاريخ استأجر الشقة المشار إليها من ... .. بأجرة شهرية قدرها ٤٢ جنيها خفضت بنسبة ٣٥ ٪ طبقا للدانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فأصبحت ٢٧ جنيها و ٢٠٠ مليم ، وبتاريخ ١٦ / ٦ / ١٩٦٦ قدرت لجنة الإيجارات أجرة الشقة بمبلغ ١٦ جنيها و ١٥٠ مليم شهريا وإذا امتنعت الشركة المصرية لإعادة التأمين المطعون ضدها الأولى — التى آلت إليها ملكية المبنى الواقعة به تلك الشقة عن تنفيذ قرار اللجنة فقد أقام عليها الطاعن دعواه بطلباته آنفة الذكر . وفى ١٤ / ٥ / ٦٧ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٣٤٦ سنة ٨٤ ق القاهرة وبجاسة ١٠ / ١١ / ١٩٦٨ طلب المطعون ضده الثانى عن نفسه وبصفته نائبا عن الحارس العام على أموال المؤجر والمطعون ضده الثالث قبول حلوهما فى الاستئناف محل الشركة المستأنف ضدها — المطعون ضدها الأولى — على أساس أن ملكيتها للمبنى الواقعة به الشقة قد زالت عنها وعادت إليهما الملكية نتيجة لرفع الحراسة عن أموالهما . ودفعاً بعدم جواز الاستئناف لانتهاية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وفى ٧ / ١٢ / ١٩٦٨ قضت محكمة الاستئناف برفض هذا الدفع وبتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض فدفع

المطعون ضدهما الثاني — عن نفسه وبصفته — والثالث — بدم جواز الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى اندفع بعدم جواز الطعن الذي أبداه المطعون ضدهما الثاني والثالث أن حكم المحكمة الابتدائية نهائي ولا يجوز الطعن فيه بطريق النقض وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧

وحيث إن هذا المدفع مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف فإن الطعن فيه بالنقض لمخالفة القانون يكون جائزا وفقا لنص المادة ١/٢٤٨ من قانون المرافعات ولا محل لما يثيره المطعون ضدهما الثاني والثالث من أن الطعن في الحكم بطريق النقض غير جائز عملا بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ٤٧ إذ أن محل تطبيق هذا النظم هو أن يكون الطعن واردا على حكم صادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون .

وحيث إن المعلن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينشأ الطعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ويقول في بيان ذلك أن محكمة الاستئناف قبلت حلول المطعون ضدهما الثاني عن نفسه وبصفته — والثالث كمستأنف ضدهما بدلا من المطعون ضدهما الأولى (استنادا إلى زوال صفتهما واستردادهما ملكية المبنى الواقعة به الشقة موضوع النزاع أثناء نظر الاستئناف) في حين أن هذا المبنى ليس مملوكا لهما بل لأولادهما ، وأن المطعون ضده الثاني لا يمثل الحارس العام ، كما أن زوال ملكية المبنى عن المطعون ضدهما الأولى لا ينفي مسئوليتها عن رد فرق الأجرة خلال الفترة التي كانت فيها مالكة وكذلك فإنه لا يجوز أن يتدخل في الاستئناف من لم يكن خصما في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف عملا بنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات وبذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بزوال صفة المطعون ضدهما الأولى وقبول تدخل باقي المطعون ضدهم في الاستئناف قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالنظام العام وكان الثابت من أوراق الدعوى أن الطاعن قرر بجلسته ١٩٦٨/١١/١٠ أمام محكمة الاستئناف بأنه لا يمانع في اعتبار الخصومة في الاستئناف موجهة إلى المطعون ضدهما الثاني — عن نفسه وبصفته واثالث وأنه رد في مذكرته المقدمة لتلك المحكمة بجلسته ١٩٦٨/١١/١٦ على الدفع المبدى منهما بعدم جواز الاستئناف ، فإن ما يثيره الطاعن من انعدام صفة المضمون ضدهما المشار إليهما في الاستئناف لما أورده بسبب الطعن يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا المذهب غير مقبول .

وحيث إن الدامن ينمى بباقي أسباب الطعن على الحكم المضمون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ويقول في بيان ذلك إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض الدعوى على سند من القول بأن أجره الشقة التي يستأجرها الطاعن تخضع في تحديدها لنص المادة الثانية من القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ ولا تملك لجنة تقدير الإيجارات ولاية تحديد الأجرة مع أن المطعون ضدها الأولى مالكة العقار هي التي طلبت من اللجنة تحديدها وكانت بعض وحدات المبنى لم يتم تأجيرها ومن ثم تخص لجنة التقدير بتحديد أجرتها ويقتضى ذلك منها تقدير أجره المبنى جميعه وتوزيعها على سائر وحداته بما في ذلك الوحدات التي تم التعاقد طيها وأن مخالفة هذا النظر قد تؤدي إلى تحديد أجرتين مختلفتين لوحدين متماثلتين في مبنى واحد الأمر الذي لا يتفق مع ما حرص عليه المشرع من أعمال مبدأ المساواة بين المستأجرين هذا بالإضافة إلى أن أجره الشقة موضوع النزاع قد تحددت بقرار لجنة التقدير الصادر في ١٩٦١/٦/١١ والذي أصبح نهائياً بصدور قرار مجلس المراجعة في ١٩٦٧/١٢/٦ وهو قرار إداري لا يجوز الطعن فيه إلا أمام جهة القضاء الإداري وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .



وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أقام قضاؤه على قوله أن المدعى "الطاعن" يستند في دعواه إلى أنه استأجر الشقة في ١٩٦٤/٨/٥ اعتبارا من ١٩٦٤/١/١ بمبلغ ٤٢ جنيها إيجارا شهريا ثم صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ خفضت القيمة الإيجارية بنسبة ٣٥٪ لتصبح ٢٧ جنيها و ٣٠٠ مليم اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٥ ثم صدر بعد ذلك قرار لجنة تقدير الإيجارات بتقدير أقل يطالب بسيرانه على الشقة التي يستأجرها فمن هذا الذي يذهب إليه أمر غير شديد في القانون ذلك أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ نص في مادته الثانية على أن تخفض بنسبة ٣٥٪ الأجر المتعقد عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقا لأحكام هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه ونص في الفقرة الثانية من المادة ذاتها على أن تعتبر الأجرة المخفضة طبقا للفقرة السابقة محددة نهائيا غير قابل للطعن في القيمة الإيجارية ويسرى بأثر رجعي من بدء تنفيذ عقد الإيجار ومعنى ذلك أن المباني التي تخضع لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير أجزائها تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه تخفض بنسبة ٣٥٪ من القيمة الإيجارية النابتة بعقد الإيجار وهو ما حدث في هذه الدعوى إذ أن عقد الإيجار محور في ١٩٦٤/٨/٥ اعتبارا من ١٩٦٤/١/١ نصير أجرة قدرها ٤٢ جنيها خفضها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بنسبة ٣٥٪ لتصبح ٢٧ جنيها و ٣٠٠ مليم ويعتبر هذا المحدد بعد التخفيض نهائيا للأجرة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الثانية غير قابل للطعن ويسرى بأثر رجعي من بدء تنفيذ عقد الإيجار وبالتالي يكون قرار لجنة تقدير الإيجارات الصادر بعد ذلك قد صدر من جهة لا تملك ولاية تحديد القيمة الإيجارية لعين النزاع التي حددت وفق أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . . . . " وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف منه للقانون ، ذلك أنه وإن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد نط بالمجان المشكلة طبقا لأحكامه تحديد أجور الأماكن الخاضعة لهذا القانون ، إلا أن المشرع أصدر بعد ذلك القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن تخفيض إيجار الأماكن ، ونص في الفقرة الأولى من المادة الثانية منه على أن ( تخفض

بنسبة ٣٥ ٪. الأجر المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقا لأحكام هذا القانون تقديرًا نهائيًا غير قابل للطعن فيه ) كما أصدرت اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه تفسيرًا تشريعيًا رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ نص في المادة الثانية منه على أنه ( لا يختص اللجان المشكّلة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتقدير أجرة الأماكن المتعاقد عليها قبل ١٩٦٥/٢/٢٢ إذا كان قد تم إخطار اللجان عنها أو شغلت فعلا قبل هذا التاريخ ومفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وما نص عليه في قرار التفسير التشريعي المذكور أنه لا اختصاص للجان بتقدير الأجر المتعاقد عليها للأماكن التي أشارت إليها المادة ١/٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ متى كان المؤجر قد أخطر عنها تلك اللجان في تاريخ سابق عن ١٩٦٥/٢/٢٢ أو ثبت أن الأماكن المؤجرة بهذه العقود قد شغلت بموجبها قبل التاريخ المذكور وإنما يكون الاختصاص للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما امتثنى بنص خاص ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى أخذاً بما هو ثابت في الأوراق إلى أن الأجرة الواردة في العقد المؤرخ ١٩٦٤/٨/٥ هي الأجرة المتفق عليها وأن شقة النزاع من المباني الخاضعة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقا لأحكام هذا القانون تقديرًا نهائيًا حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وأن المطعون ضده قد شغلها منذ ١٩٦٤/٩/١ ورتب الحكم على ذلك تخفيض أجرتها المحددة في العقد بنسبة ٣٥ ٪. أعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وهو مما تختص به المحاكم دون لجان التقدير ومجالس المراجعة على النحو السالط بيانه ، لما كان ذلك فإن القرار الصادر من مجلس المراجعة يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — خارجاً عن حدود ولايته ولا تكون له حجية ويعتبر كأن لم يكن بحيث يكون للمحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع

أن تنظر فيه كأنه لم يسبق عرضه على المجلس المشار إليه ، لما كان ذلك وكان لا وجه لما يشتره الطاعن من أن تطبيق القانون الأخير على الشقة موضوع النزاع من شأنه أن يخل بالمساواة بين المستأجرين لشقق مماثلة في مبنى واحد ذلك أن هذا القانون قد اتخذ من الأجرة التعاقدية — والتي قد تختلف من عقد لآخر وفقا لإرادة المتعاقدين أساسا يمرى عليه تخفيض دون النظر إلى ما قد يكون بين الوحدات من تماثل ، لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يترتب رفض الطعن .

---



## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار عباس حلمي عبد الجواد ، ومضوية السادة المستشارين : عدل بغدادي ،  
ومحمد طايي راشد ، وسلمان حسين عبد الله ، ومحمد كحاف عيسى .

(٩٢)

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ القضائية :

(١) إثبات . " طرق الإثبات " . " إيجابيات بالكتابة " .

الورقة العرفية حجة على طرفيها بكافة بياتها بما في ذلك تاريخها إلى أن يثبت العكس وهذا لأنواع  
القائمة . ادعاء أحد طرفيها بعدم مطابقة تاريخها للواقع . ادعاء بالسورية حجة إثبات بالكتابة .

(٢) إثبات . " الإثبات بالكتابة " . وكالة . لموت . خلف . غير .

تاريخ الورقة العرفية الموقعة من الوكيل حجة على الأصل ودارته . الأصل لا يندرج .  
لحجته بخلاف التصرف الذي أمره وكيله لمدايه .

(٣) إثبات . " طرق الإثبات " . " القيمة والقرائن " . وكالة . لموت .

ادعاء الأصل أو دارته بتقديم تاريخ الورقة العرفية غشا حتى لا يكشف حقيقة صدور التعريف  
من الوكيل بعد زوال مكانه . جواز إثباته بكافة الطرق . غش ذلك .

(٤ ، ٥ ، ٦) إثبات . " طرق الإثبات " . محكمة الموضوع . حكم "تسيب" .  
استئناف . " تسيب الحكم الاستئنافي " .

(٧) استقلال محكمة الموضوع بتفسير أقوال الشهود مادامت لم تخرج عن مداركها .

(٨) استنباط القرائن من إعلانات محكمة الموضوع . عدم جواز مناقشة كل قرينة على  
حدة لإثبات عدم كفايتها .

( ٦ ) لا إثم على محكمة الاستئناف بتقيد أسباب الحكم الابتدائي التي ألفتها متى قام قضاؤها على أسباب تكفي لحله . مثال .

( ٧ ) تزوير . صورية . حكم . إثبات . "الكتابة" .

لأعمال لإعمال م ٢٧٦ مرافعات سابق بشأن عدم جواز الحكم في الادعاء بالتزوير والموضوع مما متى كان دفاع الخصم في تكييفه الصحيح دفعا بصورية تاريخ المحرر العرفي وليس ادعاء بالتزوير . جواز القضاء بحكم واحد بعدم صحة التاريخ ورفض الدعوى تبعا لذلك .

( ٨ ) نقض . "سلطة محكمة النقض" .

لمحكمة النقض أن تصحح أسباب الحكم المنطوية على أخطاء قانونية بخير أن تنقضه .

١ — من المقرر أنه متى ثبت صدور الورقة العرفية ممن نسب إليه التوقيع عليها فإنها تكون حجة على طرفيها بكافة بياناتها — بما في ذلك تاريخها — إلى أن يثبت العكس وفقا للقواعد العامة في إثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي ، فإن ادعى أحد طرفي المحرر أن التاريخ المدون به غير مطابق للواقع ، كان عليه — بحكم الأصل — أن يثبت هذه الصورية بطريق الكتابة ، وذلك خلافا للغير الذي لا تكون الورقة الدرفية حجة عليه في تاريخها إلا منذ أن يكون لها تاريخ ثابت .

٢ — متى كانت الورقة العرفية موقعة من الوكيل فإن تاريخها يكون حجة على الأصلين — ولو لم يكن لها تاريخ ثابت — إذ أنه لا يعتبر غيرا لأنه كان ممثلا في التصرف الذي أبرمه وكيله لحسابه ، كما يكون هذا التاريخ حجة على وارث الأصل بحكم كونه خلفا عاما لمورثه .

٣ — إذا ادعى الأصل — أو وارثه — عدم صحة التاريخ المدون بالورقة العرفية — وأنه قدم غشا حتى لا ينكشف أن التصرف الذي أجراه الوكيل صدر في وقت كانت وكالته فيه قد زالت فانه يكون لذلك الأصل — أو وارثه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يثبت مدعاء بكافة طرق الإثبات ومنها البيئة والقرائن إذ المضرور بالغمس لم تكن له خبرة فيه فلا وجه للتضييق عليه في الإثبات بحصره في طريق دون آخر .

٤ — تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع مادامت لم تخرج في ذلك عما تحتمله أقوالهم .

٥ — استباط القرائن هو من إطلاقات محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائغة ولا يجوز مناقشة كل قرينة منها على حدة للتدليل على عدم كفايتها في الإثبات .

٦ — متى كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضاؤه إلى ما اطمأن إليه من أقوال الشهود بما لا خروج فيه على مدلولها وإلى القرائن المتساندة التي ساقها والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من عدم صحة التاريخ المدون بعقد البيع وأنه إنما حرر بعد وفاة مورثة المطعون ضده الأول وأستند إلى تاريخ سابق للزيمام بصدوره حال حياتها وكانت أسباب — الحكم في هذا الخصوص — كافية لحمل قضاؤه برفض الدعوى، فإنه لا إلزام على محكمة الاستئناف — من بعد — بأن تفند أسباب الحكم الابتدائي الذي ألتته .

٧ — لأعمال المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة الدعوى — بشأن عدم جواز الحكم في الادعاء بالتزوير أو الموضوع معا — مادام أن دفاع المطعون ضده الأولى وإن اتخذ صورة الادعاء بالتزوير — إلا أنه بحسب انتكيف الصحيح دفع بصورية التاريخ المدون بالعقد وبعدم الاحتجاج بهذا التاريخ على المورثة وعلى المطعون ضده الأول باعتباره خلفا لها وليس ادعاء بالتزوير كما ذهبت إلى ذلك خطأ محكمة الاستئناف ومن ثم فلا عليها إن هي قضت بحكم واحد بعدم صحة التاريخ وبرفض اندعوى تبعا لذلك تأسيسا على أن العقد حرر بعد وفاة المورثة فيكون بذلك صادرا ممن لا صفة له في النيابة عنها .

٨ — إذ كان الحكم المطعون فيه سليما في نتيجته التي انتهى إليها فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة القضا أن تصحح هذه الأسباب بذير أن تنقضه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أودائه اشكالية .

وحيث ان الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٦ على شين الكوم على المطعون ضدها وقالت في حقيقتها أنه بمقتضى العقد المبرم ١٩٦٣/١٢/٣٠ باعت فاما مورثة المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته بانياً طبيعياً على أولاده القصر ٢٠ ط و ١٥ س أطباء زراعية بمطاري من مبان مبنية بمهينة الدعوى لقاء ثمن مة وخم قدره ٨٠٠ جنيه وإذ تراخت الياسة في تنفيذ التزامها بنقل الملكية فقد أقامت الطاعنة هذه الدعوى بطلب الحكم بصحة وتعاقد عقد البيع المشار إليه في مواجهة المطعون ضده الثانى وقدمت تأييداً لدعواها ذلك العقد موقعاً من وكيل البائعه بتوكيل رقم ٥٣٣٨ لسنة ١٩٦٣ القاهرة . دفع المطعون ضده الأول بأن مورثه لم تصرف إلى الطاعنة بالبيع حتى وقتها في ١٩٦٥/١/٢٢ وأن العقد المشار إليه صدر من وكيلها بعد انقضاء وكالته عنها بوثاتها وأن التاريخ الذى يحمله العقد غير صحيح إذ أرجعه الماقتدان إلى ما قبل الوفاة للايهام بأن التصرف صدر لبيان قيام الوكالة وادعى المطعون ضده الأول بتزوير هذا التاريخ . وفى ١٩٦٧/٤/٣٠ قضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى المتحقق لثبت المطعون ضده الأول بكافة طرق اللابيات أن عقد البيع موضوع النزاع إنما حرر في تاريخ لاحق لتاريخ التثبت به وبعد وفاة المورثة وانتهى للطاعنة ذلك وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ١٩٦٨/٢/٤ برفض الادعاء بالتزوير وبصحة وتعاقد عقد البيع . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٩ طعناً وتاريخ ١٩٦٩/١/١٢ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان عقيد البيع المدعى بتزويره

وبرفض الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق التماس وطلعت النيابة  
للدعوة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض للطعن على المحكمة  
في غرفة مشورة خلصت جلسة لظفره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنمى الطاعنة بالمشق الثاني من السبب  
الأول منها على الحكم للمطعون فيه مخالفة القانون وتقول في بيان ذلك أن دفاع  
المطعون ضده الأول بأن القصد من موضوع الدعوى قد صدر من وكيل موثقه  
بعد زوال صفة يوفاته وأما التاريخ المدون في العقد ليس صحيحا لا يعتبر ادعاء  
يقدر العقد مادام توقيع الوكيل عليه مترا به ، وقد ألبس المطعون ضده الأول  
هذا الدفاع ثوب الادعاء بالزور ليوصل بذلك إلى إثبات دفاعه بغير الطريق  
القانوني وإذ قبلت محكمة الموضوع هذا الادعاء وسارت في تحقيقه بشهادة الشهود  
وعولت على هذا التحقيق في قضائها فانما تكون قد خالفت القانون .

وحيث أنه وإن كان من المقرر أنه متى ثبت صدور الورقة من نسب إليه  
التوقيع عليها فانما تكون حجة على طرفها بكافة بياناتها — بما في ذلك تاريخها  
على أن يثبت للعكس وفقا لقواعد العامة في إثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل  
كتابي . فان ادعى أحد طرفي المجرور أن التاريخ المدون به غير مطابق للواقع فكان  
عليه بحكم الأصل أن يثبت هذه الصورية بطريق الكتابة وذلك خلافا للغير  
الذي لا تكون الورقة الدفعية حجة عليه في تاريخها إلا منذ أن يكون لها تاريخ  
ثابت وأنه إذا كانت الورقة العرفية موقعة من الوكيل فان تاريخها يكون حجة على  
الأصيل — ولولم يكن لها تاريخ ثابت إذ أنه لا يعتبر غيرا لانه كائن بمقتضى  
في التصرف الذي أومر وكيله لحسابه ، كما يكون هذا التاريخ حجة على وارث  
الأصيل بحكم كونه خلفا عاما لمورثه — انه وإن كان ذلك إلا أنه إذا ادعى  
الأصيل أو وارثه — عدم صحة التاريخ المدون بالورقة وأنه قدم غشا حتى  
لا يتكشف أن التصرف الذي أجراه الوكيل صدر في وقت كانت وكالة فيه قد  
زالت فانه يكون لذلك الأصيل أو وارثه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن  
يجب سداه بكافة طرق الأنبيات ومنها البيعة والقرائن إذ المصروع بالتمس لم تكن  
له خبرة فية فلا وجه للتضييق عليه في الإثبات بحصره في طريق دون آخر ،



كان ذلك وكان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ١٩٦٧/٤/٣٠ قد قضى بإحالة ادعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته بكافة طرق الإثبات عدم صحة التاريخ المدون بعقد البيع الموقع من وكيل المورثة وأنه حرر بعد وفاتها وزوال صفة الوكيل تبعاً لذلك فإنه لا يكون بذلك قد خالف القانون فيما انتهى إليه من جواز إثبات عدم صحة تاريخ الورقة العرفية منار النزاع بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود ولا ينال من ذلك خطؤه في تكيف الدفع بالصورية بأنه ادعاء بالتزوير ولا يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ حول في قضائه على ما استخلصه من أقوال الشهود الذين سمعهم المحكمة الابتدائية فيما أجرته من تحقيق ، لما كان ما تقدم فإن النتي على الحكم بهذا الشق يكون غير متج .

وحيث أن الطامنة تنهى بالسببين النائي والثالث على الحكم المطعون فيه الفصور في التسبب وتقول في بيان ذلك أن الحكم استند في قضائه بعدم صحة التاريخ المدون في العقد إلى أقوال شاعدي المطعون ضده الأول التي كانت المحكمة الابتدائية قد اطرحتها دون أن يرد الحكم على أسباب الحكم الابتدائي في هذا الشأن ويورد ما يبرر أخذه بها كما استند الحكم المطعون فيه إلى قرائن ليس من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها مما يحية بالفصور في التسييت .

وحيث أن هذا النتي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضائه على قوله " أن هذه المحكمة استعرضت أقوال الخصوم وشهودهما وألمت بظروف الدعوى وخلصت إلى ترجيح أقوال شاعدي المستأنف وقد قرر أولهما . . . . . عضو مجلس إدارة شركة فنادق نفرتي وقريب الطرفين أنه سمع على لسان الوكيل . . . . . أنه مزق التوكيل الصادر له من المرحومة . . . . . أنه لم يستعمله في أي تصرف من التصرفات وكان ذلك رداً على . . . . . عندما طالبت به برد توكيلها وقرر الشاهد الثاني . . . . . كاتب العقود بأن . . . . . طلب إليه تحرير عقد بيع صادر منه بصفته وكيلاً من . . . . . إلى المستأنف عليها الأولى . . . . . فرفض تحرير العقد لعله بأن صاحبة



التوكيل قد توفيت لرحمة الله وأنه قام بأداء واجب العزاء فيها وكانت هذه الواقعة في شهر  
سبتمبر أو أكتوبر سنة ١٩٦٥ وأن الذي تستخلصه المحكمة من أقوال شاهدي  
المستأنف أن عقد البيع موضوع الدعوى قد تحرر بعد وفاة المرحومة . . . .  
وأعطى له تاريخ سابق على وفاتها يؤكد ذلك ويؤيده ما يأتي : — أولاً أن ليس  
من المستساغ عقلاً ومنطقاً أن تدفع السيدة المستأنف عليها الأولى ثمن الدين المبيعة  
قدره ٨٠٠ جنيه في حين أنها تدان البائعة في مبلغ ١٧٠٠ جنيه المرفوع بها أمر  
الأداء رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ القاهرة وكان الأولى بالمشتري إذا كان العقد صحيحاً  
أن يخصم ثمن المبيع من الدين الذي في ذمة البائعة — ثانياً إذا كان عقد البيع  
موضوع الدعوى صحيحاً وصادراً في حياة البائعة في سنة ١٩٦٣ فكان أولى  
بالمشتري المبادرة إلى شهره وتسجيله في إبان حياة بنتها البائعة ولا تراخي حتى  
سنة ١٩٦٦ برفع دعواها الابتدائية . ثالثاً ليس من المستساغ عقلاً ومنطقاً أن  
يصدر عقد البيع بين البائعة ووالدتها المشتري ولا تحرره البائعة شخصياً لأنها ودون  
وكيل بينهما أو وسيط . رابعاً وليس من المستساغ كذلك أن تقيم البائعة والمشتري  
بالقاهرة ثم تنتقل المشتري إلى قرية . . . . . لتحرر العقد هناك وأنه لذلك تؤكد  
هذه المحكمة بجلاء أن عقد البيع موضوع الدعوى قد حرر بعد وفاة المورثة المرحومة  
. . . . . في تاريخ لاحق للتاريخ المثبت به وأنه زور على المورثة المذكورة  
وأنه لذلك يكون الحكم المستأنف قد جانب الصواب فيما قضى به “ ولما كان  
تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو ما تستعمل به محكمة الموضوع مادامت  
لم تخرج في ذلك عما تحتمله أقوالهم ، وأن استنباط القرائن هو من إطلاقات  
تلك المحكمة متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة وأنه لا يجوز مناقشة كل قرينة  
منها على حدة للتدليل على عدم كفايتها في الإثبات — لما كان ذلك وكان الحكم  
المطعون فيه على ما سلف البيان قد استند في قضائه إلى ما اطعن أن اليه من أقوال  
شهود الإثبات بما لا خروج فيه على — مدلولها وإلى القرائن المتساندة التي ساقها  
والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من عدم صحة التاريخ المدون  
بعقد البيع وأنه إنما حرر بعد وفاة مورثة المطعون ضده الأول وأسند إلى تاريخ  
سابق للإيهام بصدوره حال حياتها وكانت أسباب الحكم آتية الذكر كافية لحل

قضائه برفض الدعوى فانه لا التزام على محكمة الاستئناف من بعد بأن تفند أسباب الحكم الابتدائي الذي ألقته . لما كن ما تقدم نأن النى على الحكم المطعون فيه بهذين السبين يكون فى غير محله .

وحيث أن الطاعة تنى بالشق الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه قضى فى الادعاء بالتروير برد وبطلان عقد البيع وفى الموضوع برفض الدعوى بحكم واحدة زالماتقضى به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات السابق من أنه إذا قضت المحكمة بصحة الورقة أوردها أخنت فى نظر الموضوع فى الحار أو حددت لنظره أقرب جاسة مما مفاده أنه لا يجوز للحكم فى شأن التروير . وفى موضوع الدعوى مما وإذا جانب الحكم المطعون فيه ذلك فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث أن هذا النى مردود ذلك أنه لا مجال لأعمال المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق على واقعة الدعوى مادام أن دفاع المطعون ضده الأول وأن اتخذ صورة الادعاء بالتروير — إلا أنه بحسب التكيف التصحيح وما سبق الرد به على الشق الثانى من السبب الأول — هو دفع بصورية الأريخ المدون بالعقد وبعدم الاحتجاج بهذا التاريخ على المورثة وعلى المطعون ضده الأول، باعتباره خلف لها وليس ادعاء بالتروير كما ذهبت إلى ذلك خطأ محكمة الاستئناف ومن ثم فلا عليها إن هى قضت بحكم واحد بعدم صحة التاريخ ورفض الدعوى تبعا لذلك تأسيسا على أن العقد حرر بعد وفاة المورثة فيكون بذلك صادرا ممن لا صفة له فى النيابة عنها إذ كان ذلك وكل الحكم المطعون فيه سليما فى نتيجته التى انتهى إليها فانه لا يطله ما يكرن قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ محكمة التقضى أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تقضه وبذلك يكون النى على الحكم المطعون فيه بهذا الشق على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٧ من مارس ١٩٧٤

رئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، رعضوية السادة المستشارين :  
 محمد أحمد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وإبراهيم السيد ذكرى ، وجلال عبد الرحيم حيان .

(٩٣)

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٧ القضائية :

( ٢٠١ ) ضرائب " الطعن الضريبي " . شركات " شركات التضامن " ووكالة . دعوى " الصفة " .

( ١ ) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . فرضها على كل شريك شخصيا في شركة التضامن وجوب أن يضمن في الربط بنفسه أو بمن ينييه في ذلك من الشركة أو الغير .

( ٢ ) الطعن في قرار الجهة من الشريك التضامن بصفته مديرا لشركة التضامن . أثر الطعن لا ينصرف إلى شخصه ولا إلى باقي الشركاء المتضامنين . لا يغير من ذلك أقامة الشركة له في عقد الشركة لتمثيلهم أمام القضاء طالما أنه لم يرفع الدعوى بصفته قائما بهم ، بل رفضوا بصفته مديرا للشركة .

١ — مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ —  
 وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تتبعه شركات التضامن من أرباح ، ولكنه فرض الضريبة على كل شريك شخصيا من مقدار نصيبه في الربح يعادل حصته في الشركة بما يقتضيه ان الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ، ومن ثم يكون على هذا الشريك أسوة بالمول المفرد أن يضمن في الربط بنفسه أو بمن ينييه في ذلك من الشركة أو الغير ولا أصبح لربط نهائيا والضرورية واجبة الأدلة .



٢ - إذ كان النابت أن الطاعن أقام الدعوى بالطعن في قرار اللجنة بصفته مديرا للشركة ، وهي شركة تضامن ولم يرفعها عن نفسه وبصفته نائبا عن باقي الشركاء المتضامنين ، وهم الذين ربطت عليهم الضريبة ، ويتعين عليهم أن يطعنوا بأشخاصهم في قرار اللجنة فإن أن الطعن لا ينصرف إلى شخصه ، ولا إلى باقي الشركاء المتضامنين ، ولا محل للتحدى بأن هؤلاء الشركاء قد أنابوا الطاعن عنهم في عقد الشركة لتمثيلهم أمام القضاء ، ذلك أنه لم يرفع الدعوى بصفته نائبا عنهم ، بل رفعها بصفته مديرا الشركة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن مأمورية ضرائب الخيزة أدخلت تعديلات على الإقرارين المقدمين بأرباح الشركاء في شركة أقطان الخيزة بالعباط — وهي شركة تضامن — عن سنتي ١٩٥٣/١٩٥٤ ، ١٩٥٤/١٩٥٥ وأخطرت الشركاء بأرباحهم ، وإذا اعترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ٢ من مايو سنة ١٩٦٢ بتأييد تقديرات المأمورية ، فقد طعن الطاعن بصفته مديرا للشركة في هذا القرار بالدعوى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ تجاري أمام محكمة الخيزة الابتدائية . دفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن في قرار اللجنة لرفعه من غير ذي صفة استنادا إلى أن الطعن رفع من الطاعن بصفته مديرا للشركة مع أن الضريبة ربطت على كل من الشركاء المتضامنين وأخطروا بالربط فكان عليهم أن يطعنوا بصفته الشخصية في هذا القرار . وبتاريخ ١١ من

ديسمبر ١٩٦٥ حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة . استأنف الطاعن بصفته مديرا للشركة هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ٥١ لسنة ٨٣ ق تجارى القاهرة . وبتاريخ ٢٥ من يناير ١٩٦٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل سبب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على سند من القول بأن مؤدى نص المادة ٢/٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الشريك المتضامن هو الذى تربط عليه الضريبة ويكون له وحده الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة ، وأن الطعن إنما رفع من الطاعن بصفته مديرا للشركة فيتعين عدم قبوله سواء بالنسبة لحصته فى أرباح الشركة أو بالنسبة لنصيب باقى الشركاء ، فى حين أن النابت من عقد الشركة المقدم لمحكمة الموضوع أن الشركاء فوضوا الطاعن لتمثيلهم أمام القضاء مما يقتضاه أن يكون نائبا عنهم فى كل ما يتعلق بنشاطهم فى الشركة ، ويندرج تحت ذلك التظلم نيابة عنهم فى تقدير مصلحة الضرائب لأرباحهم . علاوة على أن الحكم فصل بين صفة الطاعن الشخصية وصفته كدير للشركة مع أن هذه التفرقة غير متصورة بحكم الواقع لأنه هو بذاته مدير للشركة ، الأمر الذى يعيب الحكم بخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه "وفىما يتعلق بشركات التضامن تفرض ضريبة على كل شريك شخصيا عن حصة فى أرباح الشركة تعادل نصيبه فى الشركة" ، وكان مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتجه شركات

التضامن من أرباح ، ولكنه فرض للضريبة على كل شريك شخصيا عن مقدار نصيب في الربح يعادل حصته في الشركة ، مما يقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ، ومن ثم يكون على هذا الشريك أسوة بالمول للفرد أن يضمن في الربط بنفسه أو بمن ينيبه في ذلك من الشركة أو الغير وإلا أصبح لربط نهائيا وللضريبة واجبة الأداء ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن أقام الدعوى بالظن في قرار اللجنة بصفته مديرا للشركة وهي شركة تضامن ولم رفعها عن نفسه وبصفته نائبا عن باقي الشركاء المتضامنين وهم الذين ربطت عليهم الضريبة ويتعين عليهم أن يظنوا باشتغالهم في قرار اللجنة ، فلو أن الظن لا ينصرف إلى شخصه ولا إلى باقي الشركة المتضامنين ، ولا عمل لتعدي أن هؤلاء الشركاء قد أتيوا الطاعن عنهم في عقد الشركة لتثيلهم أمام القضاء ، ذلك أنه لم يرفع الدعوى بصفته نائبا عنهم بل رفعها بصفته مديرا للشركة وإذا لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الظن .



## جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المسددين :  
محمد أحمد محمود محمود أحمد غيث ، وإبراهيم السيد ذكري ، وإسماعيل فرحات هنان .

(٩٤)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" :

(٢٤١) شركات . "شركات التوصية" ملكية .

(١) شركة التوصية . شركة تجارية ذات شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء .  
خروج حصة الشريك عن ملكه ووجودها مملوكة للشركة .

(٢) الأصل أن حصة الشريك في شركات الأشخاص غير قابلة للتنازل إلا بموافقة سائر الشركاء . تنازل الشريك دون موافقتهم . أثره - ينقل هذا التنازل قائما بينه وبين الغير مع عدم قضاؤه قبل الشركة أو الشركاء . حله ذلك .

١ - شركة التوصية البسيطة ، هي شركة تجارية قلت شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ، ومن مقتضى هذه الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء ، فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائنها وحدهم ، كما تخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح أو نصيب في رأس المال عند قسمة الشركة .

٢ — الأصل في حصة الشريك في شركات الأشخاص أنها غير قابلة للتنازل إلا بموافقة سائر الشركاء أخذاً بأن الشريك قد لوحظت فيه اعتبارات شخصية عند قبوله شريكاً ، إلا أنه مع ذلك — يجوز له أن يتنازل عن حقوقه إلى الغير بدون موافقتهم ، ويبقى هذا التنازل قائماً بينه وبين الغير لأن الشريك إنما يتصرف في حق من حقوقه الشخصية التي تتمثل في نصيبه في الأرباح وفي موجودات الشركة عند تصفيتها ، ولكن لا يكون هذا التنازل نافذاً في حق الشركة أو الشركاء ، ويبقى هذا الغير أجنبياً عن الشركة وهو ما نصت عليه المادة ٤٤١ من التقنين المدني السابق بقولها " لا يجوز لأحد من الشركاء أن يسقط حقه في الشركة كله أو بعضه إلا إذا وجد شرط يقضى بذلك ، وإنما يجوز له فقط أن يشرك في أرباحه غيره ويبقى هذا الغير خارجاً عن الشركة " ولكن التقنين المدني الحالي لم يأت بنص مقابل لأن حكمه يتفق مع القواعد العامة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنة الأولى أقامت الدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ أحوال شخصية للمصريين غير المسلمين أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية — والتي قيدت بعد إحالتها إلى دائرة الأجانب برقم ٥٥ لسنة ١٩٦٥ الاسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية — بطلب الحكم ضد المطعون عليها عن نفسها وبصفقتها وصية على ابنتها . . . . . وضد الطاعنة الثانية بثبوت وفاة المرحوم . . . . . بتاريخ ١٣ من إبريل ١٩٦٥ وانحصار إرثه فيها وفي الطاعنة الثانية وبإعلان أى تصرف يكون قد صدر منه ، وقالت شرحاً لدعواها أن شقيقها المرحوم . . . . . المصري الجنسية توفي بتاريخ ١٣ من

ابريل ١٩٦٥ وانحصر أرثه فيها وفي شقيقته الأخرى الطاعنة الثانية ، وقد نازعتهما المطعون عليهما وادعت أنها زوجته . طلبت المطعون عليها الحكم بانحصر الارث فيها وفي ابنتها انقاصر من المورث وفي شقيقتيه الطاعنتين ، وأضافت أن المورث توفي بعد أن أوصى لها ولابنتها الناصر بثلاث تركته ، كما وهبهما حصة قدرها النصف في شركة توصية بسيطة — هو شريك متضامن فيها — بموجب عقد الهبة الموثق بتاريخ ٣٠ من مارس ١٩٦٥ بواقع سنة قرار يطال كل منهما . ادعت الطاعنة الثانية بتزوير عقد الهبة . وبتاريخ ٩ من يونيو ١٩٦٦ حكمت المحكمة ( أولا ) بثبوت وفاة المرحوم . . . . . في ١٣ من ابريل ١٩٦٥ وانحصر ارثه الشرعى في زوجته المطعون عليها ولها الثمن في تركته فرضا وفي ابنته منها ولها النصف فرضا وفي شقيقتيه الطاعنتين ولهما باقى التركة تعصيا . ( ثانيا ) بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصنعة الطب الشرعى لآداء المأمورية الميينة بمنطوق ذلك الحكم . وبعد أن قدم الخبر تقريره الذى انتهى فيه إلى صحة التوقيع المذسوب للمورث على عقد الهبة تنازلت الطاعنة النازية عن إجراءات الإداء بالتزوير ، ودفعت الطاعنة الأولى بصدور الهبة في مرض موت المورث وباعتبارها تصرفا تسرى عليه أحكام الوصية ، وبتاريخ ٢٧ من يونيو ١٩٦٨ حكمت المحكمة بانتهاء إجراءات الإداء بالتزوير وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبيت الطاعنة الأولى أن عقد الهبة صدر من مورثها خلال فترة تزايد المرض واشتداد وطأته عليه للدرجة التى يغلب فيها الهلاك وشعوره بدنو أجله وانتهاء حالته المرضية سالفة الذكر بوفاته ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ١٢ من يونيو ١٩٦٩ برفض الدعوى . استأنفت الطاعنتان هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ٦ لسنة ٢٥ ق أحوال شخصية أجانب الأسكندرية ، وبتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .



وحيث إن المعلن أقيم على أربعة أسباب ، تنمى للطاعتان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه التناقض ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي التي يستفاد منها أنه اعتبر عقد الهبة موقوفا على أجلزة للشركاء في حين أن الحكم المطعون فيه اعتبره بائنا ، وهو من الحكم تعارض في التسيب بعينه ويطله .

وحيث أن هذا التمس غير سديد ، ذلك أن البين من الإطلاع على حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٢ من يونيو ١٩٦٥ أنه أورد في هذا الخصوص قوله " . . . ومن ثم كان عقد الهبة المزمع ٣٠ من مارس ١٩٦٥ . وقد تم توثيقه أمام موظف رسمي مستوفيا لشرائط صحة شكلا وموضوعا إذ صدر الإيجاب من الموجب وصادف قبولا حذلا ومقررا في مجلس العقد ، و قد تمت هذه الهبة في مرض موت الموهب فلا تعتبر نصرا مضافا إن ما بعد الموت تسرى عليها أحكام الوصية ، وإنما تخضع لأحكام الهبة الصحيحة المقررة في القانون ، ولا يقدح في هذه النتيجة والتي تنمى وصحبح حكم القانون ما ذهبت إليه المصلحة الطاعنة الأولى — في دفاعها من أن عقد الهبة المنقذ موقوفا على أجلزة بائ الشركة في الشركة ذلك أن هذه الإجازة بالنسبة لحصة الشريك للموهب ليست من الأركان اللازمة توافرها لانعقاد الهبة وإنما هي لازمة لاستمرار الشركة . . . " وكان مفاد ما قرره هذا الحكم إنه انتهى إلى أن عقد الهبة منجز ولم يعتبره موقوفا على إجازة باقي الشركاء وهو بذلك يستقيم مع ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص فلا يكون هناك ثمت تناقض .

وحيث إن حاصل التمس بالأسباب الثاني والثالث والرابع منها أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه برفض الدعوى إلى أن العبارة الواردة بالبند الرابع من عقد الهبة لم يقصد منها تطبيق الهبة على موافقة باقي الشركاء وإنما مجرد الحصول على هذه الموافقة لحسن سير استغلال الشركة ، ولأن عقد الشركة لم يتضمن أي قيد على تصرف الشريك في حصته حال حياته بل إنه نص على إمكانية حصة المورث بعد وفاته إلى ابنه . . . ، ولأن هذا ينطع بأن عقد الهبة صدر منجزا والبرضاء باقي الشركاء بدليل أنهم لم يمتنعوا عليه ولم يطعنوا حل الشركة وتصفياتها ، وهو

من الحكم مخالفة للقانون وخداعاً في الإسناد وفاد في الاستدلال ، ذلك لأنه نرج  
بعبارة البند الرابع من عقد الحبة عن مدلولها فثبتت العبارة ليست حاشية وإنما  
مقرر بحيث لو لم تكن موجودة لتحتم العمل بوجوبها ، هذا إلى أن المنطوق  
مما قرره الحكم أنه سمح للشريك في شركة النوصية بالبسيطة — وهي من شركات  
الأشخاص — بالتزول عن حصة في الشركة وأباح انتقال حصة الحق بالملكية إلى  
من يخلقه ، وفي ذلك مخالفة للقانون لأن المادة ١/٥٣٨ ٣٥ من التقنين المدني  
تقضي بأن للشركة تسمى بموت أحد الشركاء ما لم ينص في عقد الشركة على  
استمرارها بين الشركاء الأحياء وورثة الشريك المتوفى مما يفاده أنه لا يجوز نزول  
الشريك عن حصة في الشركة إلا بإجازة باقي الشركاء سواء بنص في العقد أو باتفاق  
لاحق ، علاوة على أن الحكم أخذ من سكرت بقية الشركاء واجتماعهم عن طلب  
حل الشركة قرينة على موافقتهم على الحبة مع أنه كان ينبغي على الحكم أن يثبت  
علمهم بنصول الحبة ، بل أن مسائلهم في دعوى الحراسة المقامة من الطاعتين  
يتم من عدم موافقة على الحبة ، الأمر الذي يوجب الحكم بالخطأ في الإسناد  
والقصد في الاستدلال .

وحيث إن هذا الذي مرورد ، ذلك أنه إذا كانت شركة النوصية البسيطة التي  
كان المورث شريكاً متضامناً فيها هي شركة تجارية ذات شخصية معنوية مستقلة  
عن أشخاص الشركاء فيها ، ومن مقتضى هذه الشخصية — وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة — أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء فتكون أموالها مستقلة  
عن أموالهم وتعتبر ضمناً عاماً لدائنها وحدهم ، كما تخرج حصة الشريك في الشركة  
عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ، ولا يكون له بعد ذلك إن مجرد حق في نسبة  
معينة من الأرباح أو نصيب في رأس المال عند قسمة الشركة ، وكان  
الأصل في حصة الشريك في شركات الأشخاص أنها غير قابلة للتنازل إلا بموافقة  
سائر الشركاء أخذاً بإذن الشريك. لوحظت فيه اعتبارات شخصية عند قبوله شريكاً ،  
إلا أنه — مع ذلك — يجوز له أن يتنازل عن حقوقه إلى الغير بدون موافقتهم ،  
ويبقى هذا التنازل قائماً بينه وبين الغير لأن الشريك إنما يتصرف في حق  
من حقوقه الشخصية التي تمثل في نصيبه في الأرباح وفي موجودات الشركة

عند تصفيتها ولكن لا يكون هذا التنازل نافذا في حق الشركة أو الشركاء ويبقى هذا الغير أجنبيا عن الشركة ، وهو ما نصت عليه المادة ٤٤١ من التقنين المدني السابق بقولها " لا يجوز لأحد من الشركاء أن يسقط حقه في الشركة كله أو بعضه إلا إذا وجد شرط يقضى بذلك . وإنما يجوز له فقط أن يشرك في أرباحه غيره ويبقى هذا الغير خارجا عن الشركة " ، ولكن التقنين المدني الحالي لم يأت بنص مقابل لأن حكمه يتفق مع القواعد العامة . لما كان ذلك وكان اثبات أن مورث الطرفين وهب المطعون عليها الحصة التي كان يمتلكها بصفته شريكا متضامنا وقدرها النصف في شركة التوصية البسيطة فإن هذا التصرف وعلى ما سلف البيان يكون صحيحا فيما بين الواهب والموهوب لهما لأنه ينصرف إلى نصيبه في الأرباح وفي موجودات الشركة عند تصفيتها ، وكان النزاع قد ثار في الدعوى بين الموهوب لهما وبين باقي الورثة — الطاعين — حول صدور الهبة في مرض موت المورث ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الهبة لم تصدر في مرض الموت ورتب على ذلك أن العقد صدر منجزا ، وكان ما أورده الحكم بشأن اجازة باقي الشركاء لعقد الهبة وموافقتهم عليه هو استطراد زائد عن حاجة الدعوى لأنه لم يكن لازما للفصل في موضوع النزاع الدائر بين الطرفين حول صحة الهبة وإنما يتصل بمدى نفاذ هذا العقد في حق الشركة وهو ما يخرج عن نطاق الدعوى ، وإذا انصب النعي بالأسباب الأولى والثالثة والرابع على هذه القرارات الزائدة ولم يوجه إلى قضاء الحكم في موضوع الخصومة فإن النعي عليه بهذه الأسباب يكون غير مستج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٧ من مارس ١٩٧٤

بمبادرة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فيث ، واسماعيل فرحات عثمان ، وجلال عبد الرحيم عثمان

(٩٥)

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية :

( ٢ ، ١ ) أحوال شخصية "الولاية على المال" . أهلية . حكم "عيوب  
التدليل . قصور" .

( ١ ) السفه . تبذير المال واتلافه فيما لا يعود العقل من أهل الديانة فرضاً صحيحاً .  
الغفلة . ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير . وتؤدي إلى  
ضيق الشخص في معاملاته مع الغير .

( ٢ ) القضاء بتوقيع الجبر . اكتفاء الحكم بمرور تصرفات المحجور عليه دون بيان الوقائع  
التي تنبئ عن قيام حالة السفه أو الغفلة . استناد الحكم إلى أقوال المحجور عليه بالتحقيقات  
دون إيراد هذه الأقوال وبيان دلالتها . قصور .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة (١) أن السفه هو تبذير المال واتلافه  
فيما لا يعود العقل من أهل الديانة فرضاً صحيحاً، وهو فكرة معيارية تبنى بوجه عام  
على إساءة استعمال الحقوق، ومن ضوابطه أنه خفة تعترى الإنسان فتجمله على  
العمل على خلاف مقتضى العقل والشرع. وأن الغفلة هي ضعف بعض الملكات  
الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير ويترتب على قيامها بالشخص  
أن يقبض في معاملاته مع الغير .

(١) ١٩٧٢/١٠/٢٥ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٣ ص ١٢١٦

قض ١٨/٥/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١١٧٩

قض ٢/٢/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ٢٢٧

٢ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتوقيع الحجر على الطاعن قد اكتفى بسرد التصرفات الصادرة منه ، حسبما أوردتها المطعون عليه في طلبه الحجر ، وساق عبارة مجملة دون أن يناقش هذه التصرفات يبين الوقائع التي تأتي عن اتفاق المسائل وإتلافه على غير ما يقتضيه العقل والشرع ، وعن الغبن الذي لحق الطاعن من هذه التصرفات . واستدل الحكم في قضائه بتوقيع الحجر على ما جاء بأقوال الطاعن في التحقيقات دون أن يورد هذه الأقوال ويكشف عن دلالتها على السفه والغفلة ، وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن القدر الذي باعه إلى .. .. مرهون وأن البيع لم يشمل .. .. وأنه أخذ على المشتري ورقة ضد هذا المعنى ، قدم صورة منها ضمن مستنداته ، غير أن الحكم التفت من تحقيق هذا الدفاع الجوهرى ولم يتناوله بلوى رد ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالتصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأودائق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع من ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليه قدم لنيابة أسبوط الكلية في ١٩٦٩/٢/٤ طلياً بتوقيع الحجر على عممه الطاعن للسفه والغفلة وتصيغه فيما عليه ، وقال بياناً لطليه أنه سبق توقيع الحجر على الطاعن للسفه في الدعوى رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٢ حسى أسبوط ثم رفعه الحجر بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨ ، إلا أنه نادى إلى سيرته الأولى فأخذ يتصرف في أملاكه على غير منتضى العقل والشرع ويهين فاحش مما يوجب توقيع الحجر عليه لسنة والغفلة إذ ناع ٤ أئذنة و ٣ قراويط و ٩٣ سهما في ١٩٦٥/٣/٢٤ بمبلغ ١٨٠٠ جنيه وأثر في دعوى صحة العقد بنسبته كامل الثمن مع أنه

لم يقبض منه سوى مبلغ ٥٠ جنيها نقدا وحرر له سنداً بإذن بمبلغ ٣٠٠ جنية، وباع للسيدة .. .. قيراطا واحدا و  $\frac{١٠}{٧}$  سهم بعقد مؤرخ ١٩٦٥/١١/١٩ مقابل ثمن قدره ٣٠٠ جنية أقر باستلامه في دعوى صحة التعاقد، كما باع لها وللسيدة أخرى قيراطا واحدا بعقد مؤرخ ١٩٦٦/١٢/٢٤ نظير ثمن قدره ٢٠٠ جنية أقر باستلامه في دعوى صحة التعاقد ، ثم باع أخيرا ١٥١٩ مترا مربعا إلى شقيقته .. .. مقابل ثمن قدره ٣٠٠٠ جنية حالة أنها تساوى ٧٠٠٠ جنية ولم يقبض شيئا من الثمن. وحقت النيابة الطلب وقيد برقم ٩١ ب سنة ١٩٦٩ أحوال شخصية مال أسبوط الابتدائية . وبتاريخ ١٩٧٠/١/١٤ حكمت المحكمة بتوقيع الحجر على الطاعن لاسفه والغفلة وتعين المطعون عليه قيا بلا أجر . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢ سنة ١٩٧٠ ( ٤٥ ق ) أحوال شخصية مال أسبوط طالبا إلغاء والحكم برفض الدعوى، وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث أن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه قضى بتوقيع الحجر دون أن يبين الوقائع التي استند منها الدليل على اسفه والغفلة ، كما استند الحكم إلى أقوال الطاعن في التحقيقات دون أن يوضح من وجه دلائلها على ذلك ومع أن هذه الأقوال في ذاتها تكشف عن سلامة الإدراك وحسن التقدير ، هذا إلى أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن الأطيان التي باعها إلى مرهونة وأن البيع لا يدخل فيه ٣ أفدنة و ٣ قراريط و ٤ أسهم وأنه أخذ على المشتري ورقة ضد تثبت ذلك وأنه باع هذه المقادير وسلم ثمنها لشقيقته .. التي يقيم معها لينفق فيها على نفسه إذ لا يزال عملا ، فير أن الحكم المطعون فيه أغفل تحقيق هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور .

وحيث أن هذا النعي صحيح ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن السفه هو تبذير المال واتلافه ونفا لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضا



مهيما وهو فكرة معيارية تبقى بوجه عام على اسامة استعمال الحقوق ومن ضوابطه أنه خفة تعثرى الانسان فتحمله على العمل على خلاف مقتضى العقل والشرع ، وان الغفلة هي ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير ويترتب على قيامها بالشخص أن يغيب في معاملاته مع الغير ، وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه سرمد مضمون طلب الحجر والتصرفات التي صدرت من الطاعن واستند إليها المطعون عليه في طلبه وهي تصرفه بالبيع في ٦ أفدنة و ٣ قراريط و ١٣ سهما بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٤ إلى .. .. مقابل ثمن قدره ١٨٠٠ ج أقر باستلامه في دعوى صحة ونفاذ

العقد مع أنه لم يقبض سوى ٥٠ ج نقداً وحرره المشتري سنداً اذنياً بمبلغ ٣٠٠ ج وأنه باع بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٩ قيراطاً  $\frac{٥}{٧}$  - ١٠ سهم مقابل ثمن قدره ٣٠٠ ج ، أقر باستلامه في دعوى صحة التعاقد ، ثم باع بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٤ قيراطاً واحداً نظير ثمن قدره ٢٠٠ ج أقر باستلامه في دعوى صحة التعاقد ، وباع أخيراً بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٢ ، ١٥١٩ متراً مربعا لشقيقته .. .. بـ ثمن قدره ٣٠٠٠ ج في حين أنها تساوى ٧٠٠٠ ج ولم يقبض شيئاً من الثمن المبين بالمقد ، ثم أورد الحكم ما يلي " أنه يبين من تصرفات المطلوب توقيع الحجر عليه سالفه البيان أنه أساء استعمال حقه وأسرف في تبرعاته وأنه تصرف دون أن يهتدى إلى الربح من تلك التصرفات بل وبغين فاحش بأيسر وسائل الانخداع مما يهدد ماله بخطر الضياع ومن ثم ترى المحكمة حفاظاً على أمواله توقيع الحجر عليه لاسفه والغفلة " وأضاف الحكم المطعون فيه قوله " أن ما يشبه المستأنف - الطاعن - في أسباب استئنافه على ما سبق الالماسح إليه لا يغير من وجه الرأي الذي انتهى إليه الحكم المستأنف من دمج المستأنف بوصف السفة والغفلة على ما استخلصه من الواقع الصحيح المستند مما تم في القضية من تحقيقات ومما ورد على لسان المستأنف لدى سؤاله فيها ومن أقوال شهود التحقيق فضلاً عما ثبت مما قدم من مستندات في الدعوى وانضج فيها من وقائع تبقى دلائلها جميعاً على أن المستأنف سار في تصرفاته على غير مقتضى العقل والشرع ، بل وعلى التبذير في ماله واتلانه غير مبصر بعواقب الأمور ، ويتعين لما تقدم بيانه ولما ساقه الحكم المستأنف من أسباب صحيحة تأخذ بها المحكمة أسباباً لحسا القضاء

يرفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتوقيع الحجر على الطاعن قد اكتفى بسرد التصرفات الصادرة منه حسبما أوردها المطعون عليه في طلب الحجر وساق عبارة مجملة دون أن يناقش هذه التصرفات ويبين الوقائع التي تنبئ عن إتفاق المساء واتلافه على غير ما يقتضيه العقل والشرع . وعن الغبن الذي لحق الطاعن من هذه التصرفات ، هذا إلى أن الحكم استدل في قضائه بتوقيع الحجر على ما جاء بأقوال الطاعن في التحقيقات دون أن يورد هذه الأقوال ويكشف عن دلالتها على السفه والغفلة ، وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن القدر الذي باعه إلى .. .. مرهون وأن البيع لم يشمل ٣ أفدنة و ٣ قراريط و ٤ أسهم وأنه أخذ على المشتري ورقة ضد بهذا المعنى قدم صورة منها ضمن مستنداته غير أن الحكم التفت عن تحقيق هذا الدفاع الجوهرى ولم يتناوله بأى رد ، ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار الدكتور حافظ دريدى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد سيد أحمد حماد ، وعمل صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين ، وعبد الباق حامد

( ٩٦ )

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) اعلان " الاعلان في النيابة " . نقض . " اعلان تقرير الطعن " .  
 بطلان .

توجيه اعلان الطعن الى المطعون عليهم في محل إقامتهم لإثبات المحضر أنه ليس لهم محل إقامة بهذا العنوان وأن آخر يقيم فيه وأنهم تركوا الإقامة به من مدة طويلة ولا يعلم لهم محل إقامة .  
 قيام الطاعن بإعلانهم الى النيابة دون بذل أى جهود لتعرف على محل إقامتهم . أثره . بطلان  
 الاعلان .

( ٢ ) تجزئة " أحوال عدم التجزئة " . نقض " بطلان اعلان " . بطلان .  
 صورية .

مدرر الحكم المطعون فيه في موضوع غير قابل لتجزئة — صورية عند بيع — بطلان  
 الطعن بالنقض بالنسبة لبعض المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .

١ — متى كان يبين من إعلان تقرير الطعن أن المحضر توجه لإعلان المطعون  
 عليهم الخمسة الأولين في محل إقامتهم اذى حددته الطاعن في ورقه إعلان تقرير  
 الطعن ، وأثبت أنه " ليس لهم محل إقامة في هذا العنوان ، وأن الذى يقيم  
 به هو . . . وأنهم تركوا الإقامة في هذا المنزل من مدة طويلة ولا يعلم لهم محل  
 إقامة " ولمسارده الإعلان الى الطاعن فام بإعلانهم مباشرة الى النيابة العامة ،  
 دون أن يبدل أى مجهود في تعرف على محل إقامة المراد إعلانهم ، مع أن إعلان



الأوراق القضائية للنيابة لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام طالب الإعلان بالتحريات الكافية للتقصى من محل إقامة المعلن إليه ، ولم يهده بحنه وتنقصه إلى معرفته ، وكان الطاعن لم يقم بالتحريات الكافية للتعرف على محل إقامة المطعون عليهم الخمسة الأول بعد تركهم محل إقامتهم الذى حدده فى ورقة إعلان تقرير الطعن قبل إعلانهم ، فإن إعلان الطعن لهم يكون باطلا .

٢ — إذا كان الطاعن قد وجه دفعه بصورة عقد البيع الصادر لمورث المطعون عليهم وصدر الحكم المطعون فيه مقررا راض هذا الدفع فى مواجهة هؤلاء الخصوم جميعا ، وكان موضوع الصورية بهذا الوضع الذى انتهت به الدعوى غير قابل للتجزئة ، وكان مناط النعى على الحكم المطعون فيه هو موضوع الصورية الآنف ذكره ، فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهم الخمسة الأولين يستتبع بطلانه بالنسبة للمطعون عليه السادس مما يتعين معه بطلان الطعن برده .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدلولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن — .. .. . أقام الدعوى رقم ٩١٨ لسنة ١٩٥٤ مدنى كلى المنصورة ضد .. .. . وآخرين طالبا الحكم بتثبيت ملكيته إلى ٥ قرارىط و ١٦ سهما مبينة الحدود والمعالم بصحيفتها وإزالة ما أقاموه من بناء والتسليم وقا شرحا للدعوى أنه اشترى هذه المساحة من ورثة المرحومة .. .. . المسالكة الأهلية بثن — ٢٠٠ جنيه بموجب عقد بيع ابتدأ مؤرخ ١٥/١٢/١٩٤٩ قضى بصحته وتفاذه فى الدعوى رقم ٢٢٣٥ لسنة ١٩٥٠ مدنى مركز المنصورة المسجلة ضحيفتها فى ٢٨/١١/١٩٥٠ وسجل الحكم فى ١٦/١٠/١٩٥٢ واستلم الأرض — إلا أن المدعى عليه الأول وهو عمدة البلدة إذا اراد اقبال هذه المساحة وادعى أنها أرض بور ومهمة

وأوهر إلى باقي المدعى عليهم بإقامة مبانى عليها دون ترخيص فأقام ضدهم الدعوى رقم ١٥٧٦ لسنة ١٩٥١ مدنى بتدر المنصورة بنفس الطلبات موضوع الدعوى الحالية إلا أنه قضى برفضها لعدم تسجيل الحكم الصادر لصالحه بصحة التعاقد — ولما سجله وأقام هذه الدعوى تمسك المدعى عليه الأول بأنه سبق أن اشترى هذه الأرض القضاء من نفس البائعين بعقد ابتدائى مؤرخ ١٩٤٣/١/١٦ واستلمها ثم باعها بجزأة إلى باقي المدعى عليهم وأقام كل منهم بقاء الجزء الذى اشتراه كما دفع بصورية عقد المدعى إذ لم يدفع ثمنها ولم يستلم الأرض وطلب رفض الدعوى واحتياطيا — إحالتها إلى التحقيق لإثبات الصورية . وفى ١٩٥٩/١/٢٨ حكمت المحكمة بتثبيت ملكية المدعى إلى ٥ قراريط و ٢١ سهما المينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى — استأنف المدعى عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاء مرفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣٢ لسنة ١٢ ق وفى ١٩٦٨/٢/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت الحكم بإعلان الطعن بالنسبة للطعون عليهم الخمسة الأول وقبوله شكلا بالنسبة للطعون عليه السادس ورفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة أن الطاعن وجه الإعلان إلى المطعون عليهم الخمسة الأول بالعنوان الذى ذكره ولم يتم الاعلان بسبب ما قرره المحضر من أنه لا سكن لهم بهذا العنوان وأن عبارة " لا يعلم لهم محل إقامة " التى أثبتتها المحضر فى الإجابة مضافة من عنده — فأعلن الطعن إليهم فى مواجهة النيابة دون أن يقدم ما يدل على أنه قام بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصى عن محل إقامتهم وأن هذه التحريات أسفرت عن عدم معرفة موطن معلوم لهم ومن ثم يكون إعلان الطعن للمطعون عليهم الخمسة الأول قد وقع باطلا — ويكون الطعن باطلا بالنسبة لهم .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أنه يبين من إعلان تقرير الطعن أن المحضر توجه فى يوم ١٩٦٨/٤/١٧ لإعلان المطعون عليهم الخمسة الأول فى المنزل رقم ٥ بشارع عزيز المتفرع من شارع جمال الدين الافغانى وأثبت أنه " ليس لهم محل

إقامة في هذا العنوان وأن الذي يقيم به هو .. .. وأنهم تركوا الإقامة في هذا المنزل من مدة طويلة ولا يعلم لهم محل إقامة" ولما رد الإعلان إلى الطاعن قام بإعلانهم مباشرة إلى النيابة العامة بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٠ دون أن يبذل أى مجهود في تعرف محل إقامة المراد إعلانهم مع أن إعلان الأوراق القضائية للنيابة لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام طالب الإعلان بالتحريات الكافية للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه ولم يهده بحثه وتقصيه إلى معرفته إذ كان ذلك وكان الطاعن لم يقم بالتحريات الكافية للتعرف على محل إقامة المطعون عليهم الخمسة الأول بمسند تركهم محل إقامتهم الذي حدده في ورقة إعلان تقرير الطعن قبل إعلانهم للنيابة فإن إعلان الطعن لم يكن باطلاً واذ وجه الطاعن دفعه بصورية عقد البيع الصادر لمورث المطعون عليهم وصدر الحكم المطعون فيه مقررًا رفض هذا الدفع في مواجهة هؤلاء الخصوم جميعاً وكان موضوع الصورية بهذا الوضع الذي انتهت به الدعوى غير قابل للتجزئة وكان مناط النعي على الحكم المطعون فيه هو موضوع الصورية الآتف ذكره فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهم الخمسة الأول يستتبع بطلانه بالنسبة للمطعون عليه السادس مما يتعين معه بطلان الطعن برمته .



## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٤

رئاسة السيد المستشار الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد سيد أحمد حماد ، وعلى صلاح الدين وأحمد صفا الدين ، وعمر الدين الحامق

(٩٧)

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٣٨ القضائية

فوائد . « تقاضى فوائد أكثر من رأس المال » . « نظام عام » . دفع غير المدعى  
سقوط الدعوى . « دعوى » . تقادم .

قاعدة عدم جواز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد أو تقاضى فوائد أكثر من رأس المال .  
منطقة بالنظام العام منذ نفاذ القانون المدنى فى ١٥/١٠/١٩٤٩ قيام المدعى بسداد آخر قسط من  
الدين فى ٨/٣/١٩٥٨ اقامه الدعوى باسترداد ما دفع من الفوائد زائدا عن رأس المال فى  
١٦/٤/١٩٦١ أثره سقوط الدعوى .

القاعدة التى قررتها المادة ٢٣٢ من القانون المدنى ، واتى لا تبيز تقاضى  
فوائد على متجمد الفوائد وتقضى بأنه لا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد  
اتى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال تعتبر من القواعد المتعلقة بالنظام  
العام التى يفترض علم الكافة بها . وإذا كان نص هذه المادة قد جرى منذ نفاذ  
التقنين المدنى الجديد فى ١٥/١٠/١٩٤٩ فإن علم المدعى بـسريانه منذ هذا التاريخ  
يكون مفترضا ، فإذا تولى المدعى سداد أقساط الدين وفوائده منذ تاريخ الاتفاق  
وحتى ٨/٣/١٩٥٨ فإن علمه بمقدار ما دفعه يكون تابعا وإذا كان سداد آخر قسط  
قد تم فى ٨/٣/١٩٥٨ بينما لم ترفع الدعوى باسترداد ما دفع من الفوائد زائدا عن  
رأس المال إلا فى ١٦/٤/١٩٦١ أى بعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات من  
تاريخ علمه بحقه فى الاسترداد فإن الدعوى بالاسترداد تكون قد سقطت ، وإذا  
خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه  
بما يوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى موضوعه للشكائية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن ... ( مورث المطعون عليه ) أقام الدعوى رقم ١٣١ سنة ١٩٦١ كلى كفر الشيخ ضد مدير شركة مساهمة البحيرة ، وحققش تفتيتها طلبا للحكم بترافعها أحضا مدين بأن يدفع له مبلغ ٦٨٠ جنيها و ٥٠٠ مليا وقال في بيانها إنه لما قدم إلى لجنة تسوية الديون المقاربية طلبا لتسوية ديونه ومن بينها تلك المستحقة لشركة مساهمة البحيرة اتفقت معه هذه الشركة على أن ينزل من طلب الدية بالنسبة لديونها وذلك بمقد مؤرخ ٢٢/١/١٩٤٢ تمحدث فيه هذه الديون والفوائد المستحقة عليها واتفق على سدادها على أقساط سنوية ابتداء من سنة ١٩٤٢ ولقد سدد الأقساط المستحقة في مواعيد ما حتى تاريخ رفع الدعوى وإذا صدر القانون المدني الجديد في سنة ١٩٤٩ وحرمت المدة ٢٣٢ منه تقاضى الدائن قوائد تتجاوز رأس المال . وكان دين الشركة قد بلغ في تاريخ صدوره ٣٣٥ جنية و ٨٠٠ لم يلم فإله لا يجوز لها أن تتقاضى فوائد منه تزيد عليه أي أن جملة ما تستدعي الحصول عليه نظير الدين وفوائده يجب ألا تتجاوز ٦٧٠ جنيها و ٩٧٢ مليا إلا أنها حصلت ٨٢٨ و ١٠٠ ج أي أكثر مما تستحق بمبلغ ٣٣٥ جنيها و ٥٠٠ مليات فضلا عن ٢٤٥ جنيها حصلت بها بدون وجه حق ٧٢٠ جنيها و ٨٤٨ مليا ، فمن أ ف و ١٩٠ ط و ٢٠ س كانت مملوكة له وجملة بحق امتياز للشركة نزع ملكيتها للشفعة العامة ولم تخصصه من الدين رغم تحصيله ، ٢١٠ جنية و ٧٦٨ مليا تزعم أنها أجور خفراء ، ٥٣٢٩ ج — حصلت بها بدون وجه حق أي قبلوا إذ بلغ مجموع ما يستحقه لديها المبلغ اللطالب به فقد أقام الدعوى للحكم له به وفق - ١/٦/١٩٦١ . نثبت المحكمة خيرا التسوية المطلوبة بينهما ولو تقدم الأخير بتقريرها

انتهى فيه إلى أن المبالغ الواجبة الرد حتى نهاية سنة ١٩٦١ تبلغ ٣١١ جنيا و ٤١٧ مليا واعتضت الشركة على التقرير بمقولة أنه خالف الأصول الفنية للحاسبة كما خالف اتفاق ١٩٤٢/١/٢٣ وخالف القانون بأعماله حكم المادة ٢٣٢ من القانون المدني الجديد فضلا عن خروج العمليات التي تقوم بها من الحظر الوارد في المادة المذكورة كما دفعت بسقوط الحق بمضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ العلم بدفع غير المستحق وبانقضاء ١٥ عاما بدأت من تاريخ انعقاد الحاصل في ١٩٤٢/١/٢٣ وبعد الحكم بانقطاع سير الخصومة بوفاة المدعى ثم بوفاة أخرى من ورثته عجل المطعون عليهم السير فيها وفي ١٩٦٧/٤/٢٤ حكمت المحكمة بإلزام الشركة بأن تدفع للدين مبلغ ٢٣٨ جنيا و ٥٦٩ مليا ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات واستأنف المدعى طيها هذا الحكم لدى — محكمة استئناف طنطا طالين الحكم بالفائه ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٦٢ سنة ١٧ ق — وفي ١٩٦٨/٥/٢٨ حكمت المحكمة أولا — بدم جواز استئناف مفتش الشركة ثانيا — بقبول استئناف الشركة شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وطعت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طابت فيها نقض الحكم في خصوص السبب الثالث .

وحيث إن مما تنهاه الطاعنة في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة للثابت في الأوراق والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بسقوط حق المطعون عليهم بالتقادم طبقا للمادة ١٨٧ من القانون المدني تأسيسا على أن مورث المطعون عليهم لم يكن يعلم بأنه يدفع غير المستحق وأنه ليس هناك تاريخ معين قبل رفع الدعوى يمكن رد هذا العلم إليه وهو منه مخالف للثابت في الأوراق ولنص المادة ١٨٧ من القانون المدني لأن الثابت من الأوراق أن — مورث المطعون عليهم هو الذي أبرم اتفاق ١٩٤٢/١/٢٣ الذي حدد مقدار الدين وفوائده وكيفية سداد الأقساط



ومن ثم فإن علمه بمقدار ما يدفعه من الأقساط تحت حساب رأس المال والفوائد ثابتا ثبوتنا مؤكدا وإذا استمر في دفع الأقساط حتى ١٩٥٨/٣/٨ وكان علمه بدفعه غير المستحق من الفوائد التي تجاوز رأس المال منذ ١٩٤٩/١٠/١٥ مفترضا فإن حقه في استرداد ما دفع بغير حق يكون قد سقط بمضي أكثر من ثلاث سنوات بين ١٩٥٨/٣/٨ وتاريخ رفعه الدعوى في ١٩٦١/٤/٦ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يسكون قد خالف الثابت في الأوراق وأخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النفي في محله ذلك أنه لما كانت القاعدة التي قررتها المادة ٢٣٢ من القانون المدني والتي لا تجيز تقاضي فوائد على متجمد الفوائد وتقضي بأنه لا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال تعتبر من الفوائد المتعلقة بالنظام العام التي يفترض علم الكافة بها وكان نص هذه المادة قد سري منذ نفاذ التقنين المدني الجديد في ١٩٤٩/١٠/١٥ فإن علم المدين بسريانه منذ هذا التاريخ يكون مفترضا فاذا تولى المدين سداد أقساط الدين وفوائده منذ تاريخ الاتفاق الحاصل في ١٩٤٢/١/٢٣ حتى ١٩٥٨/٣/٨ فإن علمه بمقدار ما دفعه يكون ثابتا لما كان ذلك وكان سداد آخر قسط قد تم في ١٩٥٨/٣/٨ بينما لم يرفع المطعون عليه الدعوى باسترداد ما دفع من الفوائد زائدا عن رأس المال إلا في ١٩٦١/٤/١٦ أي بعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ علمه بحقه في الاسترداد ، فمن الدعوى بالاسترداد تكون قد سقطت ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يسكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه — ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بسقوط الدعوى .

## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٤

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة المذكور حافظ هريدي رعضوية السادة  
المستشارين : محمد سيد أحمد حاد ، وعمل صلاح الدين ، وأحمد وصفاء الدين ، عز الدين  
الحسيني

(٩٨)

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) شركات « شركات التضامن » . إفلاس حكم « ما لا يمد قصودا »

شركات التضامن . الحكم بشهر إفلاسها يستتبع حتماً شهر إفلاس الشركاء فيها . استدلال  
الحكم على كون المعلن شركة صغرى في شركة تضامن بتوقيعه على مستندات أذنيه وعنده ومصادرات  
أخرى خلصت بالشركة . استخلاص ذلك من إلهامه له على وكساره على نتيجة الحكم .  
لا تصور ولا فساد في الاستدلال .

(٢) شركات « شركات التضامن » . إفلاس . دعوى « الطلبات في  
الدعوى » . نظام عام .

المحكمة أن تقضى بشهر الإفلاس بغير طلب متى توافرت الشروط الموضوعية لذلك لتعلق  
أحكام الإفلاس بالنظام العام . انقضاء شهر إفلاس المعلن — دون طلب — بقاء شركاءه شركاء  
متصافين في شركة تبعاً لبقاء إفلاس هذه الشركة . لا غلطاً .

١ — جرى قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> على أن شهر إفلاس شركة التضامن يستتبع  
حتماً شهر إفلاس الشركاء فيها بغير حاجة إلى الحكم على كل شريك بعينه  
الشخصية ، وإن التعرف على نية المشاركة في نشاط ذي تبعه هو ما يتعلق  
بفهم الواقع في الدعوى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استدلل على كون

(١) قض ١٩٧٢/٣/٧ بمجموعة المسكن للفني ، السنة ٢٣ ، ص ٢١١

قض ١٩٧١/١/١٩ ، ، ، السنة ٢٢ ، ص ٦٢

الطاعن شريكا في شركة بقوله إنه « قد وقع على مستندات أذنية وعقود ومستندات بالشركة ، الأمر الذي ترى معه المحكمة أنه شريك فيها ، ولا يغير من هذا النظر خلو عقد الشركة من النص على أنه شريك فيها أو كونه يشغل وظيفة عامة ، فإن ذلك لا يحول دون اعتباره شريكا مستترا فيها ، ومن ثم فلا يسوغ أن يحتج قبل دائني الشركة بأنه ليس شريكا ، وطالما قد ثبت أن الشركة قد توقفت عن سداد ديونها التجارية وأشهر إفلاسها ، فإن ذلك يستتبع إشهار إفلاس جميع الشركاء فيها . . . » وكانت هذه الأسباب مستمدة من أوراق الدعوى ومستنداتها ، وتكفي لحل النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فإن النعي عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

٢ - إذ كان الحكم الابتدائي قد قضى بشهر إفلاس الشركة والطاعن باعتباره شريكا متضامنا فيها ، وكان للمحكمة أن تقضي بشهر الإفلاس بغير طلب ومن تلقاء نفسها طبقا للمادة ١٩٦ من القانون التجاري متى تبينت من ظروف النزاع المطروح عليها توافر الشروط الموضوعية لذلك دون أن يعتبر قضاؤها هذا قضاء بما لم يطلب منها القضاء فيه لتعلق أحكام الإفلاس بالنظام العام ، فإن الحكم المطعون فيه إذايد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص لا يكون مخطئا في القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن .. .. ( المطعون عليه الأول ) أقام الدعوى رقم ١٩٦٤/٢٢٧ إفلاس القاهرة ضد .. .. بصفته الشخصية وبصفته حارسا ومديرا



وممثلا لشركة وادى النيل للتجارة وتقسيم الأراضي ، و .. .. (الطاعن) والمطعون عليه الثالث وآخرين ، طالبا الحكم بشهر إفلاسهم وتحديد يوم ١١/٤/١٩٦٣ تاريخا لتوقفهم عن الدفع — وقال في بيانها أن .. .. حول له محضر الصلح المصدق عليه في الدعوى رقم ٤٨١٦ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة بكافة حقوقه ومنها الترام شركة وادى النيل للتجارة وتقسيم الأراضي وآخرين — منهم الطاعن والمطعون عليه الثالث — متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٣٧٣٠ جنيها على أقساط شهرية ، وأنه أعلنهم بهذه الحوالة ولكنهم لم يسددوا له الباقي من هذا المبلغ وقدره ٢٩٣٠ جنيها الذى استحق بتمامه فى ١٠/٤/١٩٦٣ بتوقفهم عن سداد الأقساط التى استحققت فى موعدها رغم إعلانهم باحتجاج عدم الدفع — ولما كان بعض المدعى عليهم تجارا والباقيون شركاء متضامنين فى الشركة وتوقفوا جميعا عن دفع ديونهم فقد أقام الدعوى بطلباته السابقة كما أقام .. .. (المطعون عليه الثانى) وآخرون الدعوى رقم ١٠٨/١٩٦٥ إفلاس القاهرة يطلبون الحكم بشهر إفلاس الشركة المذكورة والشركاء المتضامنين فيها لتوقفها عن سداد مبلغ ٣٢٩٧٠ جنيها و ٨٩٢ مليا وفوائده المحكوم بها فى الدعوى رقم ٥٨٠/١٩٦٤ مدنى كلى القاهرة — وطلب المطعون عليهما الثالث والرابع وبنك بور سعيد قبولهم خصوما متضامين لادعين فيها — وبعد ضم الدعويين حكمت المحكمة فى ٣٠/٣/١٩٦٦ بقبول تدخل المطعون عليهما الثالث والرابع خصمين فى الدعوى وبشهر إفلاس شركة وادى النيل للتجارة وتقسيم الأراضي والشركاء المتضامنين فيها ومنهم الطاعن وتحديد يوم ١١/٥/١٩٦٣ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع — استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه فيما قضى به من شهر إفلاسه وما ترب عليه من آثار وقيد استئنافه برقم ٢٢٩ لسنة ٨٣ ق — كما استأنفه باقى المحكوم عليهم بالاستئناف ٢٢٨ و ٢٥٤ سنة ٨٣ ق — وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الأولين إلى الاستئناف الأخير — حكمت فى ٢٨/١١/١٩٦٧ بقبول الاستئناف شكلا وبقبول تدخل .. .. خصما منضيا للاستئناف عليهم فى طلباتهم — وفى ١١/٦/١٩٦٨ حكمت بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن حاصل الأسباب الثانى والثالث والرابع القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بشهر إفلاس الطاعن دون أن يتعرض لدفاعه من أنه ليس تاجرا ودون أن يبين المصدر الذى استقى منه صفته كشريك مطرحا فى ذلك دلالة عدم ورود اسمه فى عقد الشركة وعدم اختصاصه فى دعوى الإفلاس كشريك ومستندا فى قضائه إلى مجرد توقيعه على بعض الأوراق مع أن توقيعه عليها لم يكن إلا باعتباره مراقبا لحسابات الشركة وهو ما لا يكتفى لاعتباره شريكا إذ لا يصح أن تسبغ عليه هذه الصفة إلا إذا قام الدليل على توافر أركان الشركة فى حقه .

وحيث إن هذا النعى مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن شهر إفلاس شركة التضامن يستتبع حتما شهر إفلاس الشركاء فيها بغير حاجة إلى الحكم على كل شريك بصفته الشخصية وأن التعرف على نية المشاركة فى نشاط ذى تبعه هو مما يتعلق بفهم الواقع فى الدعوى — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على كون الطاعن شريكا فى شركة وادى النيل للتجارة وتقسيم الأراضى بقوله إنه " يبين من مراجعة حواظ المستندات المقدمة من وكيل الدائنين ( أرقام من ٢٠ - ٢٣ دوسيه ) أن السيد .. .. ( الطاعن ) قد وقع على مستندات إذنية وعهود ومستندات خاصة بالشركة الأمر الذى ترى معه المحكمة أنه شريك فيها ولا يغير من هذا النظر خلو عقد الشركة من النص على أنه شريك فيها أو كونه يسفل وظيفة عامة فإن ذلك لا يحول دون اعتباره شريكا مستترا فيها ومن ثم فلا يسوغ له أن يحتج قبل دائنى الشركة بأنه ليس شريكا وما لما قد ثبت أن الشركة قد توقفت عن سداد ديونها التجارية وأتمهر إفلاسها فإن ذلك يستتبع إشهار إفلاس جميع الشركاء فيها .. " وكانت هذه الأسباب مستمدة من أوراق الدعوى ومستنداتها وتكفى لحل النتيجة التى انتهى إليها الحكم فإن اتنى عليه بالقصور والفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك يقول الطاعن أنه لم يختصم فى الدعوى ١٩٦٤/٢٢٧ إفلاس القاهرة بوصفه شريكا فى الشركة التى حكم بشهر إفلاسها بل باعتباره يمارس

التجارة على استقلال وتختلف عن الوفاء بدين .. .. وهو موضوع يختلف اختلافًا بيننا عن الموضوع الذي حاول الخصوم طرحه أمام محكمة الاستئناف من اعتباره شريكا مستترا في الشركة المذكورة واعتباره بهذا الوصف وحده مسئولاً عن جميع ديون الشركة . ورغم تمسكه بأن هذا الطلب لم يسبق طرحه على محكمة أول درجة ولا يجوز قبوله في الاستئناف طبقا لنص المادة ٤١١ — من قانون المرافعات السابق ( م ٢٣٥ جديد ) فإن المحكمة قد قبلته وقضت بإشهار إفلاسه على هذا الأساس .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائي قد قضى بإشهار إفلاس الشركة والطاعن بإصابته شريكا متضامنا فيها — وكان للمحكمة أن تقضى بإشهار الإفلاس بغير طلب ومن تلقاء نفسها طبقا للمادة ١٩٦ من القانون التجاري متى تبينت من ظروف النزاع المطروح عليها توافر الشروط الموضوعية لذلك دون أن يعتبر قضاؤها هذا قضاء فيما لم يطلب منها القضاء فيه لتعلق أحكام الإفلاس بالنظام العام — فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص لا يكون مخطئا في القانون .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد/المستشار نائب رئيس المحكمة المذكور حافظ هريدي وعضوية السادة المستشارين :  
مل صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين ، ومز الدين الحسيني ، وعبد الغال حامد

( ٩٩ )

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) نقض . " الخصوم في الطعن " . دعوى . " شروط قبول الدعوى .  
المصلحة " .

لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المصون فيه  
بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره .

( ٢ ) إثبات . " طرق الإثبات . الإقرار " .

الإفرادجة قاطعة على المقر . وحسب أخذ القاضي بالواقعة المقر بها لا يتضمنه الإقرار من  
قول المقر من حقه في مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه .

( ٣ ) إثبات . " طرق الإثبات . الإقرار " . محكمة الموضوع . " ملكية .

سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الإقرار بالحق أو قبه بشرط بيان كيف أفادت الأدق  
ذلك وأن يكون ملا لبيان ما تنا . مثال في دعوى تثبيت ملكية .

( ٤ ) دعوى . " الطلبات في الدعوى " . " مجزئة " . " أحوال عدم التجزئة " .

نقض . " أثر نقض الحكم " .

ارتباط الدعوى الفرعية بالدعوى الأصلية متى كانت طلبات المدعين في الدعوى الأولى لا تندرج  
تكون دقاً في الدعوى الثانية . موزى ذلك أن نقض الحكم الصادر في الدعوى الأصلية يترتب  
عليه نقض الحكم الصادر في الدعوى الفرعية .

١ - لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الرابع بصفته قد اختصم في الدعوى دون أن توجه طلبات إليه ، وإنه وقف من الخصومة موقفا سلبيا ، وطلب انراجعه من الدعوى ولم يحكم بشيء عليه ، وكان الطاعن قد أسس طعنه على أسباب تتعلق بالمطعون عليهم الثلاثة الأول وحدهم ، فإن اختصاص المطعون عليه الرابع في الطعن يكون غير مقبول .

٢ - الإقرار بحجة قاطعة على المفر ، فتصبح الواقعة التي أقربها ، الخصم في غير حاجة إلى الإثبات ويأخذ بها القاضي واقعة ثابتة بالنسبة لخصم الذي أقربها ، ويتضمن الإقرار نزول المفر عن حقه في مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه .

٣ - لأن كان استخلاص الإقرار بالحق من الأوراق أو نفى ذلك هو من شئون محكمة الموضوع ، إلا إنه يشترط أن تبين كيف أفادت الأوراق معنى ما استخلصته وأن يكون هذا البيان سائغا . وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم - ردا على الدعوى الأصلية المقامة من الطاعن وآخرين بطلب تثبيت ملكيتهم لقدر من الأطنان - أقاموا دعواهم الفرعية ، وقالوا في محيقتها أن المرحوم ... الذي باع لهم القدر موضوع الدعوى الأصلية كان قد حرر عقد بدل مع والد المدعين في هذه الدعوى ، اختص الأخير بموجبه بفدان واحد وقرار بطو ١٣ سهما من الأطنان موضوع الدعوى المذكورة ، في حين أخذ البائع لهم أطيانا أخرى مساحتها فدان واحد و ١٢ سهما وتقد بالبدل من وقت إبرامه ، ووضع كل من عاقديه اليد على القدر الذي ناله ، وانتهى المطعون عليهم في دعواهم إلى طلب تثبيت ملكيتهم إلى فدان واحد و ١٢ سهما مقابل تثبيت ملكية المدعين في الدعوى الأصلية للقطع أرقام .... المينة بصحيفتها ، وقد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن ماورد بصحيفة الدعوى الفرعية ينطوي على إقرار من المطعون عليهم بملكية المدعين في الدعوى الأصلية لجزء من الأطنان المينة بصحيفتها استنادا إلى عقد للبدل الذي لم يكن هناك نزاع حول تاريخ إبرامه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول على هذا الذي تضمنته صحيفة الدعوى الفرعية واعتبره من قبيل سوء الدفاع

بمقولا أن مساحة القطع الخمس المشار إليها تزيد عن تلك التي حددتها المطعون عليهم وهي أسباب غير سائغة ولا تكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص ، — لأن الخلاف حول مساحة الأطيان موضوع الاقرار لا يتنى وجود الاقرار بجزء منها — فان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى الأصلية برمتها يكون قد خالف القانون وشابه الفساد في الاستدلال .

٤ — إذ كانت طلبات المدعين في الدعوى الفرعية لاتعدو أن تكون دفاعا في الدعوى الأصلية ، فإن الدعوى الفرعية تكون مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا وثيقا لا يمكن فصله ويترتب على نقض الحكم الصادر في الدعوى الأخيرة نقض الحكم الصادر في الدعوى الفرعية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن وآخرين أقاموا الدعوى رقم ١١٧١ لسنة ١٩٥٢ كلى سوهاج ضد المطعون عليهم الأولى والثانية ومورثة المطعون عليه الثالث ومدير مديرية سوهاج الذي حل محله المطعون عليه الرابع ، وطلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم الى أطيان مساحتها ٩ أفدنة و ١٤ قيراطا و ١٢ سهما على عشر قطع مينة الحدود والمعام بصحيفة الدعوى ، مع كف المنازعة والتسليم ، وقالوا بيانا للدعوى انهم يمتلكون هذه الأطيان بالميراث عن والدهم المرحوم ... .. وبوضع يدهم عليها منذ وفاته سنة ١٩٢٨ ، وإن الملكية آلت لوالدهم بالميراث عن ابن عمه الشقيق المرحوم ... الذي توفي في ١٨/٦/١٩٢٢ ، وكان هذا الأخير قد تلقى الملكية بدوره إرثا عن والده المرحوم ... المتوفى بتاريخ ٥/١/١٩٢٢ والذي انحصر إرثه في زوجته



وابنه .. وإذا كانت المدعى عليهن الثلاث الأوليات — واثبات .. ..  
الذي توفي قبل وفاة والده المورث الأصل .. .. — نازهن  
المدعين في ملكية الأطيان وادعين شراؤها بمقد صدر لمن من جدهن  
المرحوم .. .. مسجل في ١٩٢٢/١/٢١ ، كما زعمن صدور إقرار  
من والد المدعين في ١٩٢٧/١٢/١٨ بصحة هذا العقد ، وإذا لم يقدمن أصل عقد  
البيع المشار إليه كما ينكر المدعون توقيع مورثهم بختمه على ذلك الإقرار ، فقد  
أقاموا الدعوى بطلباتهم السابقة مختصين فيها المدعى عليه الرابع لوقف تنفيذ أي  
عقد بشأن هذه الأطيان — كما رفعت المدعى عليهن في الدعوى السابقة دعوى  
فرعية ضد المدعين فيها وقلن شرحا لهما أن المرحوم .. .. باع اليهن  
٦ أفدنة و ١٤ قيراطا و ١٢ سهما الموضحة بصحيفة الدعوى الأصلية بمقد  
بيع مشهور في ١٩٢٢/١/٢١ وتم نقل الكليف إلى سمهن ، وأنه كان قد حرر عقد  
بدل مؤرخا ١٩١٠/٨/١ بين البائع لمن وبين مورث المدعى عليهم اختص هذا  
الأخير بموجبه بمساحة فدان واحد و ٥ قراريط و ١٢ سهما وهي القطع أرقام  
٧٤٦٥٠٣٠٢ الميينة بصحيفة الدعوى الأصلية بينما اختص البائع لمن بأطيان  
مساحتها فدان واحد و ١٢ سهما الموضحة بصحيفة دعواهن وأن عند البدل قد نفذ  
فور إبرامه ووضع كل متعاقد فيه اليد على القدر الذي اختص به ، واتهن إلى  
طلب ، الحكم بتثبيت ملكيتهن إلى فدان واحد و ١٢ سهما الميينة بصحيفة الدعوى  
الفرعية مقابل تثبيت ملكية المدعى عليهم للقطع أرقام ٧٤٦٥٠٣٠٢ الموضحة بصحيفة  
الدعوى الأصلية — وفي ١٩٦٦/١/٢٥ قضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق  
لنبت المدعون في الدعوى الأصلية أنهم وضعوا أيدهم على الأرض موضوع  
دعواهم المدة الطويلة المكسبة للكية ولينفى المدعى عليهن ذلك — وبعد  
أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٤ برفض الدعوى  
الأصلية ، وبإعادة الدعوى للرافعة لمناقشة الخصوم في الدعوى الفرعية ،  
وفي ١٩٦٥/١١/٢٧ حكمت في الدعوى الفرعية بتثبيت ملكية المدعين فيها —  
للطعون عليهم الثلاثة الأول — إلى فدان واحد و ١٢ سهما الموضحة  
بصحيفة الدعوى المذكورة — استأنف المدعون في الدعوى الأصلية الحكم  
المصادر فيها بالاستئناف رقم ١٠٢ سنة ١٩٦٨ في أسبوط كما استأنفوا الحكم للمصادر

في الدعوى الفرعية بالاستئناف رقم ١٩٩ سنة ٤٠ ق أسيوط وبعد ضم الاستئناف  
قضت المحكمة في ١٩٦٩/١٠/١٥ بتأييد الحكمين المستأنفين — طعن الطاعن في هذا  
الحكم بطريق النقض وقدم المطعون عليه الرابع مذكرة طلب فيها — إنجازه من  
الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إنه إذ كان لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة  
التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم  
حين صدوره وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الرابع بصفته قداختصم  
في الدعوى دون أن تدرجه طلبات إليه وأنه وقف من الخصومة موقفا سلبيا  
وطلب إنجازه من الدعوى ولم يحكم بشئ عليه ، وكان الطاعن قد أسس طعنه على  
أسباب تتعلق بالمطعون عليهم الثلاثة الأول وخدمهم ، فمن اختصاص المطعون عليه  
الرابع في الطعن يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في  
الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إنه وبقي ورثة المرحوم ... أقاموا الدعوى  
الأصلية بطلب تثبيت ملكيتهم لأطيان مساحتها ٦ أفدنة و ١٤ قيراطا و ١٢ سهما  
على عشر قطع ، فطلب المطعون عليهم الثلاثة الأول رفض الدعوى بالنسبة لخمس  
منها ، ورفعوا دعواهم الفرعية بطلب تثبيت ملكيتهم إلى فدان و ١٢ سهما مقابل  
تثبيت ملكية المدعين في الدعوى الأصلية للقطع أرقام ٢، ٣، ٥، ٦، ٧ مما مفاده  
إقرار المطعون عليهم بملكية المدعين في الدعوى الأصلية للقطع الخمس الأخيرة آتفة  
الذكر والبالغ مساحتها ٣ أفدنة و ١٦ قيرطا و ٢٠ سهما وتسليمهم بطلباتهم  
بالنسبة لها ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى رغم ذلك برفض الدعوى الأصلية  
برمتها ، والتفت عن إقرارهم بملكية المدعين في الدعوى الأصلية للمساحة المذكورة  
استنادا إلى أن طلب المطعون عليهم ثبوت ملكيتهم إلى فدان واحد و ١٢ سهما  
مقابل تثبيت ملكية الطاعن ومن معه للقطع أرقام ٢، ٣، ٥، ٦، ٧ هو من قبيل



سواء الدفاع لأن مساحة هذه القطع ٣ أفدنة و ١٦ سهما بينما يقول المطعون عليهم أن مساحتها فدان واحد و ٥ قراريط و ١٢ سهما وهو مالا يسوغ اطراح الأقرار للقضائي الصادر منهم في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان الإقرار حجة قاطعة على المقر فتصبح الواقعة التي أقربها الخصم في غير حاجة إلى الإثبات ويأخذ بها القاضي واقعة ثابتة بالنسبة للخصم الذي أقربها ويتضمن الإقرار نزول المقر عن حقه في مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه وكان استخلاص الإقرار بالحق من الأوراق أو نفي ذلك هو من شئون محكمة الموضوع بشرط أن تبين كيف أفادت الأوراق معنى ما استخلصته وأن يكون هذا البيان سائفاً — لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم — رداً على الدعوى الأصلية المقامة من الطاعن وآخرين ، أقاموا دعواهم الفرعية وقالوا في صحيفة إن المرحوم ... .. الذي باع لهم القدر موضوع الدعوى الأصلية كان قد حرر عقد بدل بتاريخ ١/٨/١٩١٠ مع والد المدعين في هذه الدعوى اختص الأخير بموجبه بـ ١ فدان و ٥ قراريط و ١٢ سهما من الأطنان موضوع الدعوى المذكورة في حين أخذ البائع لهم أطناناً أخرى مساحتها ١ فدان و ١٢ سهما ونفذ البديل من وقت إبرامه ووضع كل من عاقديه اليد على القدر الذي ناله ، وانتهى المطعون عليهم في دعواهم إلى طلب تثبيت ملكيتهم إلى ١ فدان و ١٢ سهما مقابل تثبيت ملكية المدعين في الدعوى الأصلية للقطع أرقام ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ المينة بصحيفتها وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن ما ورد بصحيفة الدعوى الفرعية ينطوي على إقرار من المطعون عليهم بملكية المدعين في الدعوى الأصلية لحظه من الأطنان المينة بصحيفتها استناداً إلى عقد البديل المؤرخ في ١/٨/١٩١٠ الذي لم يكن هناك نزاع حول تاريخ إبرامه وكان الحكم المطعون فيه لم يحول على هذا الذي تضمنته صحيفة الدعوى الفرعية واعتبره من قبيل سوء الدفاع بمقولة أن مساحة القطع الخمس المشار إليهما تزيد عن تلك التي حددها للمطعون عليهم ، وكان ما استند إليه الحكم غير سائغ ولا يكفي لخل قضائه في هذا الخصوص ، لأن الخلاف حول مساحة الأطنان موضوع الإقرار لا ينفي



وجود الإقرار بجزء منها، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى الأصلية برمتها يكون قد خالف القانون وشابه الفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه بالنسبة لهذه الدعوى دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن المتعلقة بها — وإذا كانت طلبات المدعين في الدعوى الفرعية لا تعدو أن تكون دفاعا في الدعوى الأصلية، فإن الدعوى الفرعية تكون مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا وثيقا لا يمكن فصله ويترتب على نقض الحكم الصادر في الدعوى الأخيرة نقض الحكم الصادر في الدعوى الفرعية .

## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٤

ورئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب نصيجي ، وحافظ الوكيل ، ومحمد مصطفى المنفلوطي ، وممدوح عطية

( ١٠٠ )

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٨ القضائية :

تأمينات اجتماعية . "التأخر في أداء الاشتراكات" . قانون . "الأثر الرجعي" .

المادة ١٧ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . سرعان أحكامها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . تأخر رب العمل في أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة . جزائه . تقرير الحكم المطعون فيه أن المادة ١٧ لا تنطبق إلا في حالة التخلف عن الاشتراك . خطأ .

متى كانت المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ — أى عمل به قبل الفصل نهائيا في الدعوى — قد نصت على سرعان أحكام المادة ١٧ منه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وكانت المادة ١٧ — تنص في فقرتها الثانية على أن يلزم صاحب العمل في حالة عدم أدائه الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المبينة في هذا القانون بأداء مبلغ إضافي إلى هيئة التأمينات الاجتماعية يوازي ١٠ ٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر بعد أقصى ٣٠ ٪ وذلك فضلا عما تقضى به المادة ١٤ من ذات القانون من احتساب فوائد بسعر ٦ ٪ عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد . إذ كان ذلك وكان الواقع الذي مجله الحكم المطعون فيه طبقا لما انتهى إليه الخبير المتدب من محكمة أول درجة ، والذي لم ينازع فيه المطعون ضده ، هو أنه تأخر في سداد الاشتراكات بما رتب في ذمته فروقا لها والفوائد المستحقة عليها ، فإنه يكون

قد استحق عليه أيضا المبلغ الإضافي المقرر بالفقرة الثانية من المادة ١٧ السالف بيانها وفي حدود النسب الواردة بها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مقررًا أن المادة ١٧ بفقرتها لا تنطبق إلا في حالة التغلف عن الاشتراك ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراعاة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٣ مدني كلى دمياط على كل من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ورئيس مكتبها بدمياط بصفتيهما طالبا الحكم ببراءة ذمته قبلهما من مبلغ ٣٦٥ جنيا ، وقل بيانا لدعواه إن هيئة التأمينات الاجتماعية أوقعت بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٤ حجزا إداريا على منقولات وأدوات المدرسة التي يملكها ويديرها وفاء لأقساط متأخرة كما طالبت بمبلغ ٣٦٥ جنيا عبارة عن الجزء المقرر في المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ولما كان يسدد الاشتراكات في مواعيدها فقد أقام دعواه بطلباته السالف بيانها بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٧ قضت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان المبالغ التي دفعها المطعون ضده إلى هيئة التأمينات الاجتماعية ومواعيد سدادها والمبالغ التي لم يتم بأدائها وتصفية الحساب بينه وبين الهيئة مع بيان ما احتسبته الهيئة من فوائد تأخير وغرامات إضافية خاصة بالتأخير وغرامات التخلف وأساس ذلك . وبعد أن باشر الخبير مهمته قدم تقريرًا انتهى فيه إلى أن فرق الاشتراكات المستحقة على المطعون ضده هو مبلغ ٣٥ جنيا و ٥٠ مليا وأن الفوائد الناشئة عن تطبيق المادة ١٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هي مبلغ ٤٥ جنيا و ٥١٥ مليا وأن الغرامات المترتبة على تطبيق المادة ١٧ من ذات



القانون هي مبلغ ١٩٠ جنيها و ٧٢٤ مليا . وفي ١٦/٢/١٩٦٧ قضت المحكمة ببراءة ذمة المطعون ضده فيما زاد على مبلغ ٨٠ جنيها و ٦٦٥ مليا ، استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد الاستئناف برقم ١٥٣ سنة ١٩ ق . وبتاريخ ١٢/٦/١٩٦٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأي بتقضى الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٤/٣/٢ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنه تطبيقا للأثر الرجعي للمادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد استحق على المطعون ضده مبلغ إضافي يوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها وبمحد أقصى قدره ٣٠٪ . وذلك بالإضافة إلى الفوائد المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون المذكور إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أنه لا مبرر لإقحام المادة ١٧ على واقعة النزاع لأن الهيئة لم تنسب إلى المطعون ضده التخلف عن الاشتراك ، وإذا أهدر الحكم بذلك ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ١٧ سالفة البيان فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي عمل به قبل الفصل نهائيا في الدعوى - قد نصت على سرية أحكام المادة ١٧ منه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وكانت المادة ١٧ هذه تنص في فقرتها الثانية على أن يلتزم صاحب العمل في حالة عدم أدائه الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في هذا القانون بأداء مبلغ إضافي إلى هيئة التأمينات الاجتماعية يوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر بمحد أقصى ٣٠٪ وذلك فضلا عما تقضى به المادة ١٤ من ذات القانون من احتساب فوائد بسعر ٦٪ عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ

السداد . لما كان ذلك وكان الواقع الذي سجله الحكم المطعون فيه طبقا لما انتهى إليه التعبير المتطلب من محكمة أول درجة ، والذي لم ينازع فيه المطعون ضده ، هو أنه تأخر في سداد الاشتراكات بما رتب في ذمته فروقا لها والفوائد المستحقة عليها ، فإنه يكون قد استحق عليه أيضا المبلغ الإضافي المقرر بالفقرة الثانية من المادة ١٧ الصالف يانها وفي حدود النسب الواردة بها . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، مقررا أن المادة ١٧ بفقرتها لا تنطبق إلا في حالة التخلف عن الاشتراك ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

---

## جلسه ٣١ من مارس ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن ومحمد  
السيد الرقاص وملاح الدين حبيب ومحمود المصري

( ١٠١ )

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) إعلان " الاعلان بالبريد " ضرائب " الطعن الضريبي " . يريد .

اجراءات الاعلان برط الضريبة . اختلافا عن اجراءات الاعلان في قانون المرافعات .  
لائحة البريد . كيفية تسليم المراسلات المسجلة .

( ٢ ) ضرائب " الطعن الضريبي " .

وجوب الطعن في الميعاد في تقديرات مصلحة الضرائب للأرباح سواء كان الطعن منعفا بالأوقاف  
أو مبدأ فرض الضريبة في ذاته . انقضاء ميعاد الطعن . أثره . ضرورة الرط نهائيا .

( ٣ ) نقض " أسباب الطعن " ضرائب .

النقض بطلان التعديل الذي أجرت لجنة الطعن الضريبي في رقم الأرباح . سبب جديد . مهم  
جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون  
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع وضع  
إجراءات خاصة باعلان الممول ، وهي إجراءات تختلف عن نظام الاعلان على  
يد محضر الذى كان ينص عليه قانون المرافعات السابق في المواد من ١٥ الى ١٩ قبل  
إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وقد جعل المشرع الاعلان المرسل من  
المأمورية إلى الممول بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، في قوة الاعلان



الذي يتم بالطرق القانونية ، ولم ينأ أن يقيد بإجراءات الاعلان التي فرضها قانون المرافعات ، واعتبر الاعلان صحيحا ولو رفض الممول استلام الخطاب بالاعلان . كذلك وبالرجوع إلى اللائحة الصادرة بالاستناد إلى المادة الثانية عشرة من اذكريتو المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ الخاص بتنظيم مصلحة البوستة والمصدق عليها من مجلس النظار بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٠ والمعدلة في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٦ ، بين أن النص في البند التاسع والخمسين على " أن المرسلة إليهم المراسلات لهم الحق في رفضها بشرط أن يحصل ذلك بحال استلامها وقبل فتحها " والنص في المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على أن " المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى المرسلة إليهم أو إلى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ " والنص في البند ٢٥٨ على أن " المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة للمسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدقائه بعد التحقق من صفتهم والتوقيع عنهم وذلك نمشيا مع قانون المرافعات ، وعند امتناع المرسل إليهم أو الأشخاص المذكورة أيضا عن تسلم المراسلات المشار إليها يتعين على موزعي البريد إثبات امتناعهم على المظروف وعلى دفتر الإيصالات وأن يكتب موزع البريد اسمه واضحا ويوقع على التأشير بخط واضح مع إثبات التاريخ " يدل على أن اللائحة عملت على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم . ووضعت الإجراءات التي فرضت على عامل البريد إتباعها في حالة امتناعهم عن استلامها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها .

٢ — مؤدى نصوص المواد ٤٧ ، ٤٥ / ٦ ، ١ / ٥٢ ، ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المشرع في حالة ربط الضريبة بطريق التقدير حدد ميعادا للطعن في تقديرات مصلحة الضرائب سواء كان الطعن متعلقا بالأرقام التي حددتها الأرباح أو بمبدأ فرض الضريبة في ذاته بحيث إذا أخطأ الممول بالتقدير فإنه يتعين عليه

أن يقدم طعنه في غضون الشهر الذي حددته المادة ٥٢ من القانون أيا كان سبب الطعن ، وعندئذ يكون له أن يدلى بأوجه دفاعه ودفعه فإذا قوت هذا الميعاد فقد أفلق أمامه باب الطعن وأصبح الربط نهائيا .

٣ — إذ كان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بيطلان التعديل الذي أجرته لجنة الطعن في رقم الأرباح فإنه لا يقبل منه التحدى به ، لأنه سبب جديد لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب ملوى قدرت صافي أرباح الطاعن عن استغلال ماكينة رى وطحن بمبلغ ٤٥٠ جنيها عن سنة ١٩٥٠ واتخذتها أساسا لربط الضريبة عليه عن السنوات من سنة ١٩٥١ حتى سنة ١٩٥٤ تطبيقا للرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولل قانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ، وأرسلت إليه المأمورية بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٣ كتابا موصى عليه بعلم الودول لإخطاره بهذه التقديرات على النموذج رقم ١٩ ضرائب وارته إليها المقاروف في ١٩٥٦/١٢/٣٠ مؤشرا عليه بعبارة " المذكور رفض الاستلام " ثم قامت المأمورية بالربط عليه على النموذج رقم ٤ ضرائب في ١٩٥٧/٩/١٩ وأخطرته بذلك بخطاب مماثل للأول ارته إليها مؤشرا عليه في ١٩٥٧/٩/٢٦ برفضه الاستلام وبتاريخ ١٩٥٧/١١/١٤ تقدم الطاعن إلى المأمورية بطلب طعن فيه على تقديراتها ، وإذا لم تقم بأحالة الأوراق إلى لجنة الطعن ، فقد طلب إلى هذه الأخيرة في ١٩٥٨/١/٢١ نظر الطعن ، وأصدرت اللجنة قرارها بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٥ بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد القانوني واعتماد تقدير المأمورية لصافي أرباح الطاعن وفي ١٩٥٩/٣/٢٤ صححت



اللجنة رقم الأرباح إلى مبلغ ٤٨٠ جنيها عن سنة ١٩٥٠ وهي سنة الأساس استنادا على وقوع خطأ مادي في حساب أرباح الممول وأعلته بقرارها وتصحيحه في ٢٢/٣/١٩٥٩. أقام الطاعن الدعوى رقم ١١٦ سنة ١٩٥٩ تجارى المنيا الابتدائية بالظعن في قرار اللجنة طالبا إلغاءه ، وبتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة بعدم قبول الظعن . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣ سنة ٢ ق بنى سوف ، وبتاريخ ٨/١١/١٩٦٦ حكمت محكمة استئناف بنى سوف (مأمورية المنيا) بتأييد الحكم المستأنف . ظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الظعن ، وعرض الظعن على المحكمة في غرفة مشورة ، فجددت جلسة لنظره ، وبالجلسة الترتت النيابة رأيا .

وحيث أن حاصل السبين الأول والثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ويقول الطاعن بيانا لذلك أنه تمسك ببطلان إخطار المأمورية له بالكتابين الموصى عليهما مع علم الوصول لعدم اتباع الاجراءات التى رسمها قانون المرافعات من وجوب بيان الخطوات التى اتبعها عامل البريد واسم الشخص الذى خاطبه وصفته ، ولكن الحكم المطعون فيه اعتبر الإخطار صحيحا ورتب على ذلك فوات ميعاد الظعن ، هذا فضلا عن أنه قدم لمحكمة الموضوع شهادة مرضية للتدليل بها على أنه كان مريضا ومقيا في مكان آخر غير ذلك الذى وجه إليه الاعلان فيه ، ولكن المحكمة لم تلتفت إلى هذه الشهادة وبذلك لا يكون قد أطن بتقدير المأمورية ويكون الحكم إذ قضى بصحة الاعلان قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن يكون للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الاعلان الذى يتم عادة بالطرق القانونية ويعتبر الاعلان صحيحا ولو رفض الممول استلامه ، وفي حالة غلق المنشأة أو غياب صاحبها يثبت ذلك بموجب محضر يحضره أحد موظفى مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية وينشر عن ذلك في لوحة المأمورية المختصة " يدل وعلى ماقررت هذه المحكمة على أن المشرع وضع إجراءات خاصة بإعلان الممول ، وهي إجراءات تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، كما



تختلف عن نظام الاعلان على يد محضر الذي كان ينص عليه قانون المرافعات السابق في المواد ١٥ إلى ١٩ قبل الغائهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وقد جعل المشرع الاعلان المرسل من المأمورية إلى المحول بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الاعلان الذي يتم بالطرق القانونية ولم يشأ أن يقيدته بأجراءات الاعلان التي فرضها قانون المرافعات واعتبر الاعلان صحيحا ولو رفض المحول استلام الخطاب بالإعلان ، كذلك وبالرجوع إلى اللائحة الصادرة بالاستناد إلى المادة الثانية عشرة من اذكرتو المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ الخاص بتنظيم مصلحة البوستة والمصدق عليها من مجلس النظار بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٠ والمعلقة في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٦ ، وبين أن النص في البند التاسع والخمسين على " أن الرسالة إليهم المراسلات ثم الحق في رفضها بشرط أن يحصل ذلك بحال استلامها وقبل فتحها " والنص في المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على أن " المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى الرسالة إليهم أو إلى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها " البند ٢٥٨ والنص في البند ٢٥٨ على أن " المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربة أو أصهاره بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم وذلك تمشيا مع قانون المرافعات وعند امتناع المرسل إليهم أو الأشخاص المذكورة أيضا عن تسلم المراسلات المشار إليها يتعين على موزعي البريد إثبات امتناعهم على المظروف وعلى دفتر الايصالات وأن يكتب موزع البريد اسمه وأخا ويوقع على التأشير بخط واضح مع إثبات التاريخ « يدل على أن اللائحة عملت على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ، ووضعت الاجراءات التي فرضت على عامل البريد اتباعها في حالة امتناعهم عن استلامها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه برفض الدفع بإعلان الطاعن بتقدير المأمورية على ما أورده من « أنه لما كان الثابت من مطالعة الخطابين

المرتدين إلى مصلحة الضرائب أنه مثبت على كل من الطرفين اسم المستأنف (الطاعن) وعنوانه ومؤشرا عليها بأن المذكور رفض الاستلام ومفاد ذلك بما لا مجال به للشك أن المذكور هو المرسل إليه المستأنف ، الأمر الذي يتعين معه أطراح دفاعه . . . من أنه لم يخطر ولم يستلم أى المظروفين لمجاناة ذلك لما هو ثابت عليهما ولا مشاحة في حجية هذه التاشيرة من موظف رسمي لا سبيل إلى النيل منها أو التشكيك فيها إلا بالطعن عليها بالتزوير الأمر الذي قعد المستأنف عن اتخاذ سبله . . . مما يجعل الدفع المبدى بطلان الاعلان غير ذي سند من الواقع والقانون فانه يكون قد ائتم القانون ، ولا على المحكمة بعد ذلك أن هي لم تعرض للشهادة المرضية التي قدمها الطاعن وإذا أن ما أوردته من أسباب على ماسلف البيان ينطوى مدلوله على إطراح هذه الشهادة .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب لثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، ويقول الطاعن بيانا لذلك أنه تمسك في جميع مراحل الدعوى بأنه لا يزاوّل نشاطا تجاريا ، وأنه لذلك لا يخضع لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا للمواعيد والإجراءات التي نظمها هذا القانون . إلا أن المحكمة أطرحت هذا الدفاع ولم تحققه .

وحيث إن هذا النص غير صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ على أنه « فيما يتعلق بالربط والتفسير يسرى على سائر الممولين ما يسرى على الشركات المساهمة من الأحكام المبينة في المادة ٥٥ من هذا القانون والنص في الفقرة السابعة من المادة ٥٥ من القانون المذكور » . « على أنه إذا امتنعت الشركة عن تقديم الاقرار أو المستندات أو البيانات المنصوص عليها في المادتين ٤٣، ٤٤، ٤٥ ، وكذلك إذا لم ترد الشركة على ما طلبته المصلحة من ملاحظات على التعديل أو التصحيح ، قدرت المصلحة الأرباح وربطت الضريبة وفقا لهذا التقدير ، وتكون الضريبة واجبة الأداء فورا وإنما يكون للشركة أن تطعن في التقدير وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٢ » والنص في الفقرة الأولى من المادة ٥٢ على أنه « للممول خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط



الضريبة في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٤٥ أن يطمن في ارتباط وإلا أصبح غير قابل للطعن فيه » والنص في المادة ٥٣ على أنه « تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة » يدل على أن المشروع في حالة ربط الضريبة بطريق التقدير حدد ميعادا للطعن في تقديرات مصلحة الضرائب سواء كان الطعن متعلقا بالأرقام التي حددتها للأرباح أو بمبدأ فرض الضريبة في ذاته ، بحيث إذا أخطر الممول بالتقدير ، فإنه يتعين عليه أن يقدم طعنه في غضون الشهر الذي حددته المادة ٥٢ من القانون أيا كان سبب الطعن ، وعندئذ يكون له أن يدلي بأوجه دفاعه ودفعه ، فإذا فوت هذا الميعاد فقد أغلق أمامه باب الطعن وأصبح الربط نهائيا . ولما كان الثابت في الدعوى أن مأمورية ضرائب ملوى أخطرت الطاعن بتقديراتها لأرباحه عن نشاطه في استغلال ما كينة رى وطحن عن المدة من ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٤ فكان لزاما عليه أن يقدم طعنه عن هذه التقديرات في الميعاد الذي حدده القانون أيا كان سبب الطعن ولو كان مبنيا على منازعته في مبدأ خضوعه للضريبة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر « أنه عما سطره المستأنف من أنه إذ لم يمارس أي نشاط تجاري فإن له أن يطعن في ربط الضريبة في أي وقت شاء فردود بأنه كان عليه لزاما أن يقدم طعنه في المواعيد التي حددها المشرع في القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ أيا كان سبب الطعن في التقدير ولو كان مبنيا على بطلان في الإجراءات وعندئذ كان له أن يدلي فيه بكافة دفعه أما وقد فوت هذا الميعاد حسبما سلف البيان فقد أغلق أمامه باب الطعن وأصبح التقدير نهائيا » . فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث أن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ويقول الطاعن بيانا لذلك إنه بعد أن قررت لجنة الطعن بتاريخ ١٥ / ٣ / ١٩٥٩ عدم قبول الطعن شكلا وباعتقاد تقدير المأمورية لأرباح الطاعن بمبلغ ٤٥٠ جنيها من سنة ١٩٥٠ وسريان هذا التقدير على كل من السنوات من ١٩٥١ — إلى



١٩٥٤ ، عادت في ١٩٥٩/٣/٢٤ وعدلت رقم الأرباح إلى ٤٨٠ جنيها دون أن تخطر ببعاد الجلسة الأخيرة التي أجرت فيها ذلك التعديل ، وقد صدر الحكم المطعون فيه على أساس قرار اللجنة الأخير المشوب بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود ، بأنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن أن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع ببطلان التعديل الذي أجرت به لجنة الطعن في رقم الأرباح من ٤٥٠ جنيها إلى ٤٨٠ جنيها ، وإذا كان ذلك ، فإنه لا يقبل منه التحدي به لأنه سبب جديد لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

---

## جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل ، ومضوية السادة المستشارين :  
محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، إبراهيم السيد ذكرى ، وإسماعيل فرحات عثمان .

( ١٠٢ )

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٧ القضائية :

ضمرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . سمرة

مبالغ السمرة أو العمولة . خضوعها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ولو كان الممول الذي  
دفعته لا يتمتع السمرة أو الاشتغال بالعمولة بل يقوم بها بصفة عارضة . التزام دافع السمرة  
أو العمولة العارضة بتوريد مبلغ الضريبة لحزاة بعد خصمها من العمولة أو السمرة . الممول  
غير المحترف ترفهة . مثال بشأن موردى الأتقار لتناول .

مؤدى نص المادة ٣٢ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة  
بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ ، والمادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٣٩  
لسنة ٢ : أن المشرع — وعلى ما جرى به قضاء المحكمة (١) — قد خرج عن  
الأصل وهو اشتراط ركن الإحتراف لخضوع أعمال السمرة وأشغال العمولة  
للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، فأخضع بالمادة ٣٢ مكررة سائلة  
الذكر للضريبة مبالغ السمرة والعمولة ولو كان الممول الذي دفعت له لا يتمتع  
السمرة أو الاشتغال بالعمولة ، وإنما يقوم بهما بصفة عارضة ، وقد أضيفت  
هذه المادة حسبما أنصحت منه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١  
لأن " كثيرا من الناس يعيشون من طريقة التوسط فى البيع والشراء ، دون أن  
يكون لهم مكتب فلا يسهل لذلك إقامة الدليل على أنهم يباشرون هذا العمل  
كهيئة ولا شك أن الفقرة التى أضيفت تسوغ اقتضاء الضريبة منهم " . ونص  
القرار الوزارى رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ فى مادته الأولى ضمانا لتحصيل الضريبة

(١) قض ١٩٧١/١١/٢٤ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٢ ص ٩٢٦ .

على أن دافع السمسرة أو العمولة العارضة للمول هو الذي يلزم بتوريد مبلغ الضريبة إلى الخزنة بعد خصمها من العمولة أو السمسرة المستحقة ، وعرف هذا القرار الممول غير الممتن بأنه من لا يكون له مكتب أو محل معروف باسمه لمباشرة مهنة السمسرة أو الاشتغال بالعمولة . على أن هذا لا يعني أن الممول لا يعد محترفا السمسرة أو أشغال العمولة إلا إذا كان له مكتب أو محل معروف باسمه بل يجوز إقامة الدليل على احترافه تلك المهنة رغم عدم وجود مكتب أو محل مباشر فيه الأعمال المذكورة ، وعندئذ تدرى عليه القواعد العامة في الضريبة على الأرباح التجارية ولا تطبق بالنسبة له أحكام السمسرة أو العمولة العارضة واذ يبين مما أورده الحكم أنه اعتبر موردى الأنفار الذين دفعت لهم العمولات — من الطاعن الذي يقوم بأشغال المقاولات — لا يمتنون السمسرة أو الاشتغال بالعمولة استنادا إلى عدم معرفة محال إقامتهم حسبما هو ثابت بمذكرة الأمور الفاحص ورتب على ذلك أنهم يقومون بأشغال السمسرة أو العمولة بصفتهم عرضية في حكم المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ وهو استخلاص سائغ لا مخالفة فيه للأنانون ، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعن — الممول — قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن مستندات الصرف لموردى الأنفار تضمنت بيان محال إقامة هؤلاء الموردين مما يعتبر معه هذا الدفاع سهيا جديدا لا تجوز إنارته لأول مرة أمام محكمة النقض فإن النعى على الحكم يكون على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن مأمورية ضرائب دمنهور قدرت صافي أرباح الطاعن الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من مزاولة أشغال المقاولات من سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٤٧٠٩ جنيهات وحددت قيمة الضريبة المستحقة على العمولات العارضة



المدفوعة لموردى الأنفار طبقا لنص المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بمبلغ ٥٣٢,٠١٥ ج، وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ٣ من يناير ١٩٦٢ بتخفيض أرباحه في سنة المحاسبة إلى مبلغ ٧٧٩ مليا و ٢١٠ ج وإلغاء ضريبة العمولات العارضة، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ تجارى أمام محكمة دمنهور الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغائه وتأييد تقديرات المأمورية ، وبتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بتعديل قرار اللجنة وتحديد أرباح الطاعن بمبلغ ٣٣٨٥ ج وبتأييده فيما انتهى إليه من إلغاء ضريبة العمولات العارضة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ٩٠ لسنة ٢١ ق تجارى اسكندرية طالبا إلغاءه وانقضاء بتأييد قرار اللجنة ، كما أقامت مصلحة الضرائب استئنافا فرعيا طلبت فيه إلغاء الحكم فيما قضى به بالنسبة للعمولات العارضة وإلزام الطاعن بدفع مبلغ ٥٣٢,٠١٥ ج، وبتاريخ ٥ من فبراير ١٩٦٧ حكمت المحكمة في الاستئناف الأصلي بإلغاء الحكم المستأنف بتحديد أرباح الطاعن وبتأييد قرار لجنة الطعن في هذا الخصوص وفي الاستئناف الفرعى بإلغائه فيما قضى به بالنسبة للضريبة على العمولات العارضة وإلزام الطاعن بدفعها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بالزامه بأداء الضريبة المستحقة على العمولات التي دفعها إلى موردى الأنفار على سند من القول بأن هؤلاء الموردين يزاولون نشاطا تجاريا يخضع للضريبة ، وأن المأمور الفاحص لم يستطع أن يقف على مكتب أو محل معروف لهم فيعتبرون من المولين انذين يقومون بأعمال السمسرة والمولة بصفة عرضية ، وبالتالي يلتزم الطاعن بالضريبة وفق المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ ، في حين أن هذه المادة تشترط لتطبيقها أن يكون المحول لا يمتن للسمسرة أو يشتغل بالعمولة وأن يقوم بها بصفة عرضية ،

علاوة على أن عدم معرفة مقر العمل إنما يقوم قرينة على عدم مزاوله مهنة السمسرة أو الاشتغال بالعمولة دون أن تستطيل إلى ثبوت القيام بها بصفة عرضية ، وإذا كان هؤلاء الموردون يقومون بعملهم على وجه الدوام والاستمرار واتخذ الحكم من عدم ذكر الطاعن محال إقامتهم قرينة على قيامهم بالعمل بصفة عرضية ، هذا إلى أن محال إقامة الموردين المذكورين ثابتة بمستندات الصرف المنوه عنها بدفاتر الطاعن والتي أثبت الحكم انتظامها ولم يمن الحكم بفحص هذه المستندات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ على أن " تسرى الضريبة بالسعر المقرر في المادة ٣٧ وبغير أى تخفيض على كل مبلغ يدفع على سبيل العمولة أو السمسرة ولو كان دفعه عن عمل عارض لا يتصل بمباشرة مهنته . ويصدر قرار من وزير المالية ببيان ما يلغى تقديمه من الإقرارات من الممول أو من الأشخاص الذين يدفعون إليه تلك العمولة والسمسرة ، وكذلك ببيان طريقة دفع الضريبة ومواعيده " وفي المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ على أن " يلتزم كل من يدفع أى مبلغ على سبيل العمولة أو السمسرة إلى ممول لا يمتن السمسرة أو الاشتغال بالعمولة وإنما يقوم بها بصفة عرضية بحجز الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة عليها ، ويكون الحجز على كل مبلغ على حدة وبغير أى تخفيض وبذات السعر المقرر في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وفي تطبيق الحكم المتقدم يعتبر ممولا غير ممتن من لا يكون له مكتب أو محل معروف باسمه لمباشرة مهنة السمسرة أو الاشتغال بالعمولة " ، يدل على أن المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة قد نرجع عن الأصل وهو اشتراط ركن الاعتراف بالخضوع أعمال السمسرة وأشغال العمولة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، فاختص بالمادة ٣٢ مكررة صالفة الذكر للضريبة مبالغ السمسرة والعمولة ولو كان الممول الذى دفعت له لا يمتن السمسرة أو الاشتغال بالعمولة وإنما يقوم بهما بصفة عارضة ، وقد أضيفت هذه المادة حسبما أفصحت عنه المذكرة



الإيضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ لأن " كثيرا من الناس يعيشون من طريقة التوسط في البيع والشراء دون أن يكون لهم مكتب فلا يسهل لذلك إقامة الدليل على أنهم يباشرون هذا العمل كهنة ، ولا شك أن الفقرة التي أضيفت تسوغ اقتضاء الضريبة منهم ونص اقرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ في مادته الأولى ضمنا لتحويل الضريبة على أن دافع السمسرة أو العمولة أراضة للمول هو الذي يلتزم بتوريد مبلغ الضريبة إلى الخزنة بمسد خصمها من العمولة أو السمسرة المستحقة ، وعرف هذا القرار الممول غير المتهن بأنه من لا يكون له مكتب أو محل معروف باسمه لمباشرة مهنة السمسرة أو الاشتغال بالعمولة ، على أن هذا لا يعني أن الممول لا يعد محترفا السمسرة أو اشتغال العمولة إلا إذا كان له مكتب أو محل معروف باسمه ، بل يجوز إقامة الدليل على احترافه تلك المهنة رغم عدم وجود مكتب أو محل يباشر فيه الأعمال المذكورة ، وعندئذ تدرى عليه للقواعد العامة في الضريبة على الأرباح التجارية ولا تطبق بالنسبة له أحكام السمسرة أو العمولة العارضة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في شأن إلزام الطاعن بالضريبة المستحقة على العمولات المدفوعة لموردي الانتفا قوله " . . . . . الثابت من الاطلاع على أوراق ملف الممول أن المأمور الفاحص لم يستطع أن يتبين عند الفحص — رغم أن دفاتر الممول منتظمة — عناوين محال هؤلاء الموردين أو مكاتبهم ولم يستطع — حتى الآن أن يقدم الممول ما يمكن منه الاستدلال عليهم فإنه والحالة هذه يعتبرون من الممولين الذين لا يمتنعون السمسرة أو يشتغلون بالعمولة بل يقومون بذلك بصفة مرضية ، وذلك في حكم المادة الأولى من القرار الوزاري المذكور . والقول بغير ذلك فيه إهدار لحق الخزنة وضبايع للضريبة المستحقة على تلك المبالغ التي قام الممول رب العمل بدفعها إلى موردي العمال . ولا يمكن القول بأن على المأمورية أن تتبع هؤلاء الموردين مادام أن رب العمل لم يقدم لها ما تستطيع به أن تستدل على هؤلاء الموردين ، ومن ثم كان من الطبيعي ورب العمل يعلم بظروف هؤلاء الموردين أن تقتطع الضريبة المستحقة على ما يستولون عليه من عمولات نظير توريد عمال ، فإن لم يفعل فعليه مخبة ذلك ولا يلوم إلا نفسه . . . . . " ، وكان يبين مما أورده الحكم أنه اعتبر موردي الانتفا الذين دفعت لهم العمولات لا يمتنعون السمسرة أو الاشتغال بالعمولة استنادا إلى عدم معرفة محال إقامتهم حسبما هو ثابت بمذكرة



المأمور الفاحص ورتب على ذلك أنهم يقومون بأشغال السمسرة أو العمولة بصفة عرضية في حكم المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ ، وهو استخلاص سائغ لا مخالفة فيه للقانون ، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن مستندات الصرف تضمنت بيان محال إقامة هؤلاء الموردين مما يعتبر معه هذا الدفاع سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

## جلسة ٣ من إبريل سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد نائب رئيس المحكمة / المستشار أحمد حسن هيكل ومضوية السادة المستشارين :  
محمد أسد محمود ، جودة أحمد غيث ، إبراهيم السيد ذكري وجلال عبد الرحيم

( ١٠٣ )

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) ضرائب "مسائل عامة"

الضريبة لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والمول . جواز تدارك الخطأ الذي يقع فيها - سواء في جانب المول أو المصلحة .

(٢) ضرائب "التركات"

اعتراض الورثة على تقدير المأمورية لقيمة التركة . جواز تمسكهم أمام اللجنة أو المحكمة بإعفاء الدار المخصصة لسكنى الأسرة من الضريبة . لا يغير من ذلك علم اعتراضهم على تقدير المأمورية لقيمة هذه الدار . علة ذلك .

(٣) ضرائب "ضريبة التركات" . هــ

إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من الضريبة . المادة ١٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تصرف المورث في هذه الدار بطريق المبة إلى ورثته خلال خمس السنوات السابعة على الوفاة . لا يمنع من سريان الإعفاء من الضريبة عليها . ولا يجوز لمصلحة الضرائب التمسك بانتقال ملكية الدار الموهوبة إلى الورثة قبل الوفاة . علة ذلك .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الضريبة لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والمول ، وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ، ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها فلهي محمول أن يسترد ما دفعه بغير حق وللصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم .

٢- إذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليها اعترضت على تقدير المأمورية لقيمة تركة المورث وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ، فمن حقها أن تملك أمام اللجنة أو أمام المحكمة باعفاء « الفيلا » من رسم الأيلولة تأسيسا على أنها مخصصة لمسكن الأسرة ، لا يغير من هذا النظر أنها لم تعترض على تقدير المأمورية لقيمة هذه « الفيلا » ووافقت عليه ، ذلك لأن الأمر إنما يتعلق بمسألة قانونية لا يجوز الاتفاق على خلاف ما يقضى به القانون في شأنها ، ويمكن تدارك ما يقع فيها من خطأ .

٣ - إذ تقضى الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من انقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بأن يعفى من الرسم ولا يدخل في تقدير قيمة التركة ائدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى على الأتباع خلال عشرة السنوات التالية للوفاء ؛ فلا يكون لمصلحة الضرائب أن تحتج بعدم سريان هذا الإعفاء على هذه الدار إذا وهبها المورث إلى ورثته في خلال خمس السنوات السابقة على وفاته استنادا إلى حكم المادة الرابعة من القانون المذكور ؛ ذلك أن النص في هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن « يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاء إلى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الارث كان متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة » يدل على أن الشارع اتخذ من هذه الخمس سنوات فترة ريبه بحيث تخضع لرسم الأيلولة الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثا خلالها ، بسبب من أسباب الارث كان متوافرا وقت صدورها ، مما يقتضاه ان الأموال موضوع الهبات المشار إليها ، تعتبر حكما ضمن عناصر التركة التي حددتها الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون المذكور ؛ فيسرى عليها تبعا لذلك الإعفاء الخاص بمنزل أسرة المتوفى المنصوص عليه بالمادة ١٢ سالفة الذكر إذا ما توافرت شروطه ، ولا يكون لمصلحة الضرائب من بعد أن تملك بانتقال ملكية الدار الموهوبة إلى الورثة قبل الوفاء .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير ائدى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداراة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣٠ أصدرت لجنة الطعن قرارا بتخفيض صافي  
قيمة شركة المرحوم .. .. المتوفى في ١٩٦١/٧/١٣ إلى مبلغ  
٢٧١٤٨,٨٤٩ ج على ألا يستفيد من هذا التخفيض الابنات المورث  
القاصرات ، فأقامت المطعون عليها الأولى بصفتها وصية على بناتها القصر ...  
.. .. الدعوى رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ تجارى الجيزة  
الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار تطلب تعديله وتخفيض  
صافي قيمة الشركة إلى مبلغ — ١٤٦٦٥,٩٧٩ ج ، كما أقامت مصلحة  
الضرائب الدعوى رقم ١٦ سنة ١٩٦٥ أمام ذات المحكمة بالطعن في القرار المذكور  
طالبه تعديله واعتبارها في قيمة الشركة طبقا لقبول الوصية بمبلغ ٤٧٦٨٧,٧٤٩ ج  
وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد حكمت بتاريخ  
١٩٦٦/٢/١٢ برفضها وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه . استأنفت المطعون عليها  
الأولى بصفتها والمطعون عليها الثانية بعد بلوغها سن الرشد هذا الحكم بالاستئناف  
رقم ١١٢ سنة ٨٣ فى تجارى القاهرة ، كما استأنفته مصلحة الضرائب بالاستئناف  
رقم ٢٠٢ سنة ٨٣ ق تجارى القاهرة ، فقررت المحكمة ضم الاستئنافين وحكمت  
بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٢ بتعديل الحكم المستأنف وتخفيض صافي قيمة الشركة إلى  
مبلغ ١٧٥٨٠,٤٤٩ ج — طعننت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق  
التقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض  
الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة  
لنظره ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على  
الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ومخالفة القانون ، وتقول فى بيان ذلك

أنها تمسكت في صحيفة الاستئناف بأن الحكم الابتدائي أخطأ إذا قضى بتأييد قرار لجنة الطعن في شأن تحديد قيمة الفيلا « الكائنة بشارع هنداوى رقم ٥ والحديقة المحيطة بها وما عليها من أشجار رغم أن الوصية لم تعترض على تقدير المأمورية لقيمة هذه «الفيلا» ووافقت عليه بالتالى فما كان يجوز للجنة أن تتعرض لمناقشة هذا العنصر لأن اختصاصها مقصور على أوجه الخلاف القائمة بين الممول ومصلحة الضرائب ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع وتعرض لبحث ما إذا كانت هذه «الفيلا» تعتبر مسكناً للأسرة مع أن هذه المسألة لم يطعن فيها أمام اللجنة ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الضريبة لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها فاللممول أن يسترد مادفعه بغير حق وللصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع مالم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم ، إذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية على بناتها القصر اعترضت على تقدير المأمورية لقيمة ترثة المورث وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ، فمن حقها أن تمسك أمام اللجنة أو أمام المحكمة بأصغاء «الفيلا» الكائنة بشارع هنداوى رقم ٥ من رسم الأيلولة تأسيساً على أنها مخصصة لمسكن الأسرة لا يغير من هذا النظر أن المطعون عليها الأولى لم تعترض على تقدير المأمورية لقيمة هذه «الفيلا» ووافقت عليه ، ذلك لأن الأمر إنما يتعلق بمسألة قانونية لا يجوز الاتفاق على خلاف ما يقضى به القانون في شأنها ويمكن تدارك ما يقع فيها من الخطأ ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعتد بالمواقفة التي أبدتها المطعون عليها الأولى في مبدأ الأمر على تقدير قيمة الفيلا المذكورة وعرض لبحث ما إذا كانت تعتبر مسكناً للأسرة حتى تعفى من الرسم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن السبب الثاني يحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم أقام قضاءه بأعفاء «القبلا» رقم ٥ شارع هندواي التي وهبها المورث إلى بناته من رسم الأيلولة تأسيسا على أنه لا محل للفرقة في هذا الخصوص بين ما إذا كان المورث لم يتصرف في العقار أو تصرف فيه إلى أحد ورثته خلال خمس السنوات السابقة على وفاته لأن مسكن الأسرة الذي لم يتصرف فيه المورث يعفى من الرسم ، فمن باب أولى يسرى الأعفاء على المسكن إذا وهبه إلى ورثته خلال تلك الفترة ، وأنه لا تعارض بين هذا الرأي وبين ما تقضى به المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لأنه يطبق على غير ماورد به الإعفاء ولأن المسكن الذي يتصرف فيه المورث في خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة يعتبر طبقا لحكم هذا القانون باقيا على ملكه ، في حين أن التصرف الصادر من المورث إلى ورثته خلال الفترة المذكورة وإن كان لا يعتد به في حكم القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ إلا أنه تصرف صحيح منتج لكافة آثاره ، وإذا تصرف مورث المطعون عليهما في القبلا إلى بناته بطريق الهبة في خلال خمس السنوات السابقة على وفاته فإنها تكون قد خرجت من ملكه وفقدت تخصيصها لسكن الأسرة فلا يسرى عليها الأعفاء .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ إذ تقضى بأنه يعفى من الرسم ولا يدخل في تقدير قيمة التركة الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى على ألا تباع خلال عشر السنوات التالية للوفاة ، فلا يكون لمصلحة الضرائب أن تحتج بعدم سريان هذا الإعفاء على هذه الدار إذا وهبها المورث إلى ورثته في خلال خمس السنوات السابقة على وفاته استنادا إلى حكم المادة الرابعة من القانون المذكور ، ذلك أن النص في هذه المادة بعد تعديها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أنه " يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الارث كان متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة " ، يدل على أن الشارع اتخذ من هذه الخمس سنوات فترة ريبه بحيث تخضع لرسم الأيلولة الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الارث



كان متوافرا وقت صدورهما ، مما يقتضاه أن الأموال موضوع الهبات المشار إليها تعتبر حكما ضمن عناصر التركة التي حددتها الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون المذكور فيسرى عليها تبعاً لذلك الاعفاء الخاص بمنزل أسرة المتوفى المنصوص عليه بالمادة ١٢ سالفة الذكر إذا ما توافرت شروطه ولا يكون لمصلحة الضرائب من بعد أن تتمسك بانتقال ملكية الدار الموهوبة إلى الورثة قبل الوفاة ، إذ كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن "الفيلا رقم ٥ شارع هنداو" التي وهبها المورث إلى بناته كانت مخصصة وقت الوفاة لسكنى أسرته فإن الحكم إذ جرى في قضائه على استبعاد قيمتها من عناصر التركة لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

## جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد / المستشار أمين فتح الله ومضوية السادة المستشارين : كل عبد الرحمن ،  
عبد السيد الرفاعي ، صلاح الدين حبيب ومحمود المصري .

( ١٠٤ )

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) إيجار " إيجار الأراضي الزراعية " . إصلاح زراعي .

الامتداد القانوني لعقود إيجار الأراضي الزراعية قاصر على إيجار الأراضي التي تزرع بالمحاصيل  
العادية . عدم شموله عقود إيجار الحدائق . مله ذلك .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأراضي الزراعية " . إصلاح زراعي . اختصاص  
" اختصاص ولائي " . دعوى " شروط الدهوى " .

النازعات المتعلقة بامتداد عقود إيجار الحدائق . انعقاد الاختصاص بنظرها للحاكم العادية دون  
بأن الفصل في المنازعات الزراعية . مؤدى ذلك . امتناع مرض مله المنازعات على تلك الجان قبل  
الالتجاء للقضاء . ق ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ .

١ - النص في المادة ٣٩ مكرر " أ " من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة  
١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي معدله بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ - التي كانت  
نافذة أثناء قيام الإجارة محل النزاع - على أن عقود الإيجار تمتد إلى نهاية السنة  
الزراعية ١٩٦٤ / ١٩٦٥ ، إنما ينصرف إلى عقود إيجار الأراضي الزراعية التي  
تزرع بالمحاصيل الحقلية العادية . أما عقود إيجار الحدائق فهي لا تخضع لحكم  
تلك المادة ، لأن التعاقد فيها لا يقع على منفعة الأرض فحسب ، وإنما يقع  
أيضا على منفعة الأشجار المثمرة القائمة فيها والتي تكبد المالك في سبيل غرضها  
والعناية بها نفقات كبيرة ، بل أن هذه المنفعة الأخيرة هي - في الواقع -  
الغاية الحقيقية التي يهدف إليها المستأجر وهي التي على أساسها تقدر الأجرة عند  
التعاقد ، ومن أجل ذلك نصت المادة الأولى من التفسير التشريعي رقم واحد

لسنة ١٩٥٣ على أنه "لايسرى تحديد الحد الأقصى للأجرة بسبعة أمثال الضريبة على إيجار الحدائق ...". "تقديرًا من المشرع أنه ليس من العدل ألا يشارك المالك المستأجر فيما تنتجه الحديقة من ربح يفوق كثيرا ما تغله الأرض الزراعية العادية . وإذا أنطلقت أجرة الحدائق من قيد التحديد المنصوص عليه في المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي ، فإنها تخضع في تقديرها عند التعاقد لظروف العرض والطلب والحالة الحديقة وطاقة أشجارها في الإثمار ، وهي أمور قد تتغير من آن لآخر فتؤثر على قيمة الأجرة ارتفاعا أو هبوطا ، ولذلك كان من المتعين أن تتدخل الإرادة بعد إنتهاء مدة الاجارة لتحديد الأجرة الجديدة في ظل الظروف التي سبق بيانها ، والقول بغير ذلك — أي بامتداد عقود إيجار الحدائق امتدادا قانونيا — يؤدي إلى ثبات هذه العقود عند قيمة الأجرة الأولى المحدد فيها ، وهو أمر يتعارض مع طبيعة تلك العقود . ولا يغير من هذا النظر أن المشرع لم يستثن العقود المذكورة من أحكام الأمتداد القانوني ، كما استثناهما من تحديد حد أقصى للأجرة بسبعة أمثال الضريبة إذ أنه — وعلى ما هو ظاهر من المذكرات الإيضاحية لقانون الإصلاح الزراعي والقوانين المتعاقبة التي نصت على إمتداد عقود الإيجار الزراعية ومنها القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه فيما تقدم — إنما يهدف إلى حماية صغار الزراع الذين يعتمدون بصفة رئيسية في معاشهم على ماتدره الأطيان المؤجرة إليهم من ربح ، فلم يتدخل بالنص على امتداد عقود الإيجار لحرمت الكثرة الغالبة من هؤلاء الزراع الذين يستأجرون من الأراضي الزراعية ما مساحته ثلاثة ملايين فدان تقريبا من مصدر رزقهم الوحيد وهو ما يترتب عليه خفض مستوى معيشتهم وانتشار البطالة فيهم في الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى توفير دخل معقول لكل مواطن . وهذا الذي جاء في المذكرات الإيضاحية يدل على أن قوانين الامتداد ما صدرت إلا لتطبق على عقود إيجار الأراضي التي تزرع بمحاصيل حقلية عادية دون الحدائق التي يعتبر استئجارها أدنى إلى الإستغلال التجاري منه إلى الإستغلال الزراعي خاصة وأن مستأجري هذه الحدائق غالبا ما يكونون من تجار الفاكهة أو على الأقل ليسوا من صغار الزراع الذين قصد المشرع حمايتهم ، يؤكد ذلك أنه بعد أن أضيفت المادة ٣٩ مكررا إلى قانون الإصلاح الزراعي بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ قاضية بامتداد عقود الإيجار التي تنتهي مدتها بنهاية السنة الزراعية ١٩٥١/١٩٥٢ لمدة سنة زراعية



واحدة أخرى صدر التفسير التشريعي رقم واحد لسنة ١٩٥٢ وجاء في المادة الثالثة منه أن "المستأجر الذي يمتد عقد إيجاره وفقا لحكم المادة ٣٩ مكررا هو الذي يستأجر الأرض لسنة زراعية كاملة ، فلا ينتفع بحكم المادة المذكورة من كان يستأجر الأرض محصول شتوي أو صيفي أو كان يستأجرها لزراعة الخضر أو المقات جزءا من السنة " . فهذا الاستثناء يحدد طبيعة الأراضي التي تخضع عقود استئجارها لأحكام "لامتداد القانوني" بأنها التي تزرع بمحاصيل حقلية عادية ، لأن هذه الأراضي — دون أحداث — هي التي يمكن تأجيرها على النحو المشار إليه في الشق الأخير من ذلك التفسير التشريعي .

٢ — نص القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ — الذي أنشأ بخان الفصل في المنازعات الزراعية والذي كان نافذا أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع — في البند ( أ ) من المادة الثالثة منه على أن هذه اللجان تختص بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكررا " أ " من قانون الإصلاح الزراعي . وإذا كان المناط في هذا الاختصاص أن يكون عقد الإيجار خاضعا لأحكام الإمتداد القانوني المنصوص عليه في تلك المادة ، فإن لخان الفصل في المنازعات الزراعية تكون — لما تقدم — غير مختصة بنظر المنازعات المتعلقة بامتداد عقود إيجار الحدائق ويتبع تبعا لذلك إعمال حكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه والتي تستوجب أن يطرح على تلك اللجان المنازعات المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون وأن تصدر قراراتها فيها قبل الالتجاء إلى الجهات القضائية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن —  
تحصلا ، في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٣٤٣ سنة ١٩٦٥ مدني الاسكتدرية

الإبتدائية وطلبت الحكم بإخلاء المطعون عليه من الاطيان المبيئة بالعريضة وتسليمها لها بما عليها من أشجار وبالزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض ، وقالت بيانا للدعوى أنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٤/١٠/١٩٦٠ أجرت للطعون صيه أربعة أفدنة أطيانا زراعية منها فدانان ونصف مزروعة بأشجار ارتفاع من ست سنوات لقاء أجرة سنوية قدرها مائة وخمسون جنيها ، وقد التزم المستأجر في العقد بأن يفرس باقى المساحة بأشجار الارتفاع كما التزم بأن يسلم الأطيان الموجرة بنحاتها في نهاية مدة الإيجار والا دفع ثلاثمائة جنيه عن كل فدان ، وإذ كانت الأجرة لمدة أربع سنوات انتهت في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٤ ولم يدفع المستأجر للامذار الذى وجهته إليه فى ٥/٨/١٩٦٤ تسليم لاطيان الموجرة لعدم رغبتها فى تجديد العقد فقد قامت هذه الدعوى بطلباتها سالفة البيان . دفع المطعون عليه مدم قبول ادعى تأسيسا على وجوب طرح النزاع على لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية وصدر قرارها فيه قبل الالتجاء إلى القضاء . طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ . وفى ٢٩/٤/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض اندفع ثم حكمت فى ٢٦/٣/١٩٦٦ بإخلاء المطعون عليه من الاطيان الموجرة وبالتعويض . استأنف المطعون عليه هذا الحكم والحكم برفض اندفع بعدم قبول الدعوى لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٣٥١ سنة ٢٢ قضائية وفى ٢٢/٤/١٩٦٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى . بتقضى الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وبالجلسة الترتت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك نقول الطاعنة أن الحكم أسس قضاءه بعدم قبول الدعوى على أن أحكام قانون الاصلاح الزراعى والقوانين المكملة له تسرى على عقود إيجار الأراضى الزراعية التى تستغل بزراعة أشجار الفاكهة ومن ثم فقد كان على المستأنف عنهما ( الطاعنة ) طرح النزاع فى شأن امتداد عقد الإيجار المؤرخ ١٤/١٠/١٩٤٠ على لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية لتصدر قرارها فيه قبل الالتجاء إلى القضاء . ووجه الحما فى هذا أن الحكم لم يفرق بين ما يؤجر أرضا

فقط دون أن يكون معها شيء آخر يؤثر به فيخضع إيجاره لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي وبين ما يؤثر أرضا مغروسة أشجارا أو مشاتل أو زهورا فلا يخضع لتلك الأحكام لأن العقد في هذه الحالة الأخيرة يشمل الأرض وما غرسه المالك وأتفق في سبيل إعداده والعناية به نفقات كبيرة ، وقد راعى المشرع هذه التفرقة فأصدر التفسير التشريعي رقم واحد لسنة ١٩٥٣ قاضيا بعدم سرمان تحديد الحد الأقصى للأجرة بسبعة أمثال الضريبة على إيجار الحدائق وارضى المشاتل والزهور ، هذا فضلا عن أن الحكمة التي اقتضت حماية مستأجرى الاراضى التي تنتج حاصلات حقلية ونباتات الخضر بتحديد حد أقصى للأجرة وامتداد عقود الإيجار امتدادا قانونيا وعدم جواز إنهاؤها إلا في حالات معينة نص عليها القانون ، هذه الحكمة لا تتوفر بالنسبة إلى مستأجرى حدائق الفاكهة فهم عادة من كبار التجار الذين لا يحتاجون لتلك الحماية ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لوجوب استصدار قرار من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية قبل الالتجاء إلى القضاء فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا الذي في محله ذلك أن ما نصت عليه المادة ٣٩ مكررا "١" من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي معدلة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٣ والتي كانت نافذة أثناء قيام الإجارة محل النزاع ، من أن عقود الإيجار تمتد إلى نهاية السنة الزراعية ١٩٦٤/١٩٦٥ إنما ينصرف إلى عقود إيجار الأراضى الزراعية التي تزرع بالمحاصيل الحقلية العادية أما عقود إيجار الحدائق فهي لا تخضع لحكم تلك المادة لأن التعاقد فيها لا يقع على منفعة الأراضى فحسب وإنما يقع أيضا على منفعة الأشجار المثمرة القائمة فيها والتي تكبد المالك في سبيل غرسها والعناية بها نفقات كبيرة ، بل أن هذه المنفعة الأخيرة هي — في الواقع — الغاية الحقيقية التي يهدف إليها المستأجر وهي التي على أساسها تقدر الأجرة عند التعاقد ، ومن أجل ذلك نصت المادة الأولى من التفسير التشريعي رقم واحد لسنة ١٩٥٣ على أنه "لا يدرى تحديد الحد الأقصى للأجرة بسبعة أمثال الضريبة على إيجار الحدائق .." تقديرا من المشرع أنه ليس من العدل ألا يشارك المالك المستأجر فيما تنتجه الحديقة من ربح



يفوق كثيرا ما تغله الأرض الزراعية العادية وإذا انطلعت أجرة الحدائق من قيد التحديد المنصوص عليه في المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي فلأنها تخضع في تقديرها عند التعاقد لظروف العرض والطلب وحالة الحديقة وطاقات أشجارها في الإثمار وهي أمور قد تتغير من آن لآخر فتؤثر على قيمة الأجرة ارتفاعا أو هبوطا ولذلك كان من المتعين أن تتدخل الإرادة بعد إتمام مدة الإجارة لتحديد الأجرة الجديدة في ظل الظروف التي سبق بيانها ، والقول بغير ذلك — أى بامتداد عقود إيجار الحدائق امتدادا قانونيا — يؤدي إلى ثبات هذه العقود عند قيمة الأجرة الأولى المحددة فيها وهو أمر يتعارض مع طبيعة تلك العقود ، ولا يغير من هذا النظر أن المشرع لم يستثن العقود المذكورة من أحكام الامتداد القانوني كما استثناه من تحديد حد أقصى للأجرة بسبعة أمثال الضريبة إذ أنه — وعلى ما هو ظاهر من المذكرات الإيضاحية لقانون الإصلاح الزراعي والقوانين المتعاقبة التي نصت على امتداد عقود الإيجار الزراعية ومنها القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه — فيما تقدم — إنما يهدف إلى حماية صغار الزراع الذين يعتمدون بصفة رئيسية في معاشهم على مائده الأطيان المؤجرة إليهم من ريع ، فلو لم يتدخل بالنص على امتداد عقود الإيجار لحرمات الكثرة الغالبة من هؤلاء الزراع الذين يستأجرون من الأراضي الزراعية ما مساحته ثلاث ملايين فدان تقريبا من مصدر رزقهم الوحيد وهو ما يترتب عليه خفض مستوى معيشتهم وانتشار البطالة فيهم في الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى توفير دخل معقول لكل مواطن ، وهذا الذي جاء في المذكرات الإيضاحية يدل على أن قوانين الامتداد ما صدرت إلا لتطبق على عقود إيجار الأراضي التي تزرع بمحاصيل حقاية عادية دون الحدائق التي يعتبر استئجارها أدنى إلى الاستغلال التجاري منه إلى الاستغلال الزراعي خاصة وأن مستأجري هذه الحدائق غالبا ما يكونون من تجار الفاكهة أو على الأقل ليسوا من صغار الزراع الذين قصد المشرع حمايتهم ، يؤكد ذلك أنه بعد أن أضيفت المادة ٣٩ مكررا إلى قانون الإصلاح الزراعي بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ قاضية بامتداد عقود الإيجار التي تنتهى مدتها بنهاية السنة الزراعية ١٩٥٢/١٩٥١ لمدة سنة زراعية واحدة أخرى ، صدر التفسير التشريعي رقم واحد لسنة ١٩٥٢ وجاء في المادة الثالثة منه أن "المستأجر الذي يمتد عقد إيجاره

وفقا لحكم المادة ٣٩ مكررا هو الذى يستأجر الأرض لسنة زراعية كاملة ، فلا ينتفع بحكم المادة المذكورة من كان يستأجر الأرض لمحصول شتوى أو نيل أو كان يستأجرها لزراعة الخضر أو المقات جزاء من السنة “ فهذا الاستثناء محدد طبيعة الأراضى التى تخضع عقود استئجارها لأحكام الامتداد القانونى بأنها التى تزرع بمحاصيل حقلية عادية لأن هذه الأراضى — دون الحدائق — هى التى يمكن تأجيرها على النحو المشار إليه فى الشق الأخير من ذلك التفسير التشريعى ، ولما كان القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ الذى أنشأ لجان الفصل فى المنازعات الزراعية والذى كان نافذا أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، قد نص فى الفقرة “ أ ” من المادة الثالثة منه على أن هذه اللجان تختص بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكررا “ أ ” من قانون الإصلاح الزراعى ، وكان المناط فى هذا الاختصاص أن يكون عقد الإيجار خاضعا لأحكام الامتداد القانونى المنصوص عليه فى تلك المادة ، فإن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية تكون — لما تقدم — غير مختصة بنظر المنازعات المتعلقة بامتداد عقود إيجار الحدائق ويمتنع تبعا لذلك إعمال حكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه والتى تستوجب أن يطرح على تلك اللجان المنازعات المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون وإن تصدر قراراتها فيها قبل الالتجاء إلى الجهات القضائية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأخضع عقد إيجار الحديقة المؤرخ ١٤/١٠/١٩٦٠ لأحكام الامتداد القانونى المنصوص عليها فى قانون الإصلاح الزراعى وقضى بناء على ذلك بعدم قبول الدعوى لوجوب عرض التراجع فى شأن إخلاء المستأجر من الأطنان المؤجرة على لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية وصدر قرارها فيه قبل الالتجاء إلى القضاء عملا بحكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار عباس حلي وبدا الخوادم وعضوية السادة المستشارين : عدلي بغدادى ،  
محمد طايىل راشد ، عثمان حسين عبدالله ، محمد توفيق المدنى .

( ١٠٥ )

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) نقض " تقرير الطعن " . بطلان . محاماه .

وجوب حصول الطعن بالنقض بتقرير يوقعه المحامى الموكل عن الطالب وإلا كان باطلا . م  
٤٢٩ مرافعات سابق .

( ٢ ) استئناف " ضم الاستئناف " . حكم .

ضم الاستئناف والحكم فيما معا ، لا يبنى مالكل منهما من استقلال عن الآخر . ماقد يشوب  
أحدهما من عيب اجرائى لا يؤثر فى الاستئناف الآخر .

( ٣ ) دعوى " تدخل النيابة العامة " . بطلان . حكم . أهليه . نيابة عامة

إغفال أخبار نيابة كتابة بمجرد فيه الدعوى فى تقصيا بالخاصة بالنقض . أنره . بطلان الحكم .

( ٤ ) حكم " ما يعد قصورا " . أهلية . دعوى . تدخل النيابة العامة .  
بطلان . نيابة عامة .

تمسك وصى الخصومة بالباطل لعدم أخبار نيابة بالدعوى . دفاع جوهرى . عدم التحقق  
من حصول هذا الاخبار . قصور .

( ٥ ) دعوى " تكييف الطلبات " . محكمة موضوع . حكم " حجية الحكم

فاضى الموضوع لا يمتد بتكييف المدعى لدعواه تكييفاً خاطئاً . حتمه فى إعطاء الدعوى وصفها  
الحق وتكييفها الصحيح . مثال فى دعوى بطلب التقرير بعدم صريان الحكم على من لم يكن ممثلاً فى  
الدعوى التى صدر فيها .



١ — توجب المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات السابق أن يحصل الطعن بالنقض بتقرير يوقعه المحامي الموكل عن الطالب فإذا لم يحصل على هذا الوجه كان إطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله .

٢ — أنه وأن كانت محكمة الاستئناف قد ضمت الاستئنافيين ليصدر فيهما حكم واحد وقضت فيهما بما بالحكم المطعون فيه إلا أن هذا الإجراء لا ينفي — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — ما لكل من الاستئنافيين من استقلال عن الآخر بحيث لا يؤثر ما قد يشوب أحدهما من عيب إجرائي في الاستئناف الآخر .

٣ — مفاد ما أوجبه المادة ١٠٢ من قانون المرافعات السابق على كاتب المحكمة من إخبار النيابة كتابة بمجرد قيد الدعوى في الأحوال المبينة في المادتين ٩٩ ، ١٠٠ منه وما أجازته هذه المادة الأخيرة للنيابة من التدخل أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في القضايا الخاصة بالقصر أن المشرع استوجب هذا الإخبار لتتاح للنيابة فرصة العلم بالتزاع المطروح على المحكمة المدنية والتجارية وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها فيه ، وذلك تحقيقاً لمصلحة استهداف المشرع وأفصح عنها في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات السابق لمصلحة بقوله "إن هذه المنازعات تمس مصالح جدية بحماية خاصة من جانب المشرع فلا استثناء عن سماع رأي النيابة في هذه الأحوال حتى لا يحرم القضاء من عون ضروري أو مفيد مما مفاده أن هذا الإخبار يعتبر إجراء جوهرياً يترتب على إغفاله — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان الحكم ولا يغير من ذلك أن يكون للنيابة — بعد إخبارها بالدعوى — ترخيص في التدخل إذ في عدم إخبارها نفوت لفرصة علمها بالتزاع ومنع لها من استعمال حقها في تقدير موجب التدخل وحرمان للقصر — إذا مارأت أن تتدخل — من ضمان مقرر لمصلحتهم هو أن تبدي رأيها الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

٤ — إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن بصفتهموصى خصومة على شقيقته القاصرين قد تمسك بإبطال الحكم المستأنف لعدم إخبار النيابة بالتدخل في الدعوى وكان ما رده الحكم المطعون فيه على هذا الدافع من القول بأن هذا

التدخل اختياري وأنه لا يترتب على عدم تدخل النيابة أي بطلان لا يواجه ذلك الدفاع الجوهري ولا يصلح ردا عليه وكان قد ترتب عليه أن حجبت محكمة الاستئناف نفسها عن تحقيق ما إذا كان قد تم اخبار النيابة أم لم يتم مع ما لذلك من أثر قد يتغير به وجه الرأي في الحكم في الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابة قصور في التسييب .

هـ - إذ كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تكيف المدعى لدعواه تكيفا خاطئا لا ينطبق على واقعها التي ذكرها في صحيفة لا يقيد القاضي ولا يمنعه من إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح وكان البين من أوراق الدعوى أن حقيقة مطلب الطاعنين فيها هو التقرير بعدم مريان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥١٨ لسنة ١٩٦٤ كلى الجيزة عليهم لأنهم لم يكونوا ممثلين فيها سواء بأنفسهم أو بمن ينوب عنهم وكان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا التكيف السليم وإنما بنى قضاؤه في الدعوى على أساس التكيف المستمد من ظاهر طلبات الطاعنين مخالفا بذلك ما تنفذه الوقائع التي أسسوا عليها طلباتهم وكان قد ترتب على ذلك أن حجبت محكمة الموضوع نفسها عن إعمال الآثار التي يترتبها القانون على الوقائع الثابتة في الدعوى من أن الطاعنين قد بلغوا سن الحادية والعشرين في السنوات ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ على التوالي - وبذلك زالت وصاية المطعون عليها الثانية عليهم عملا بنص المادة ٤٧ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال وأضحت بذلك غير ذات صفة في تمثيلهم في الدعوى رقم ٥١٨ لسنة ١٩٦٤ كلى الجيزة التي رفعت عليها في سنة ١٩٦٤ بصفتها وصية عليهم ولم تعلن صحيفتها إليهم ، مما لا يسوغ معه الاحتجاج عليهم بالحكم الصادر فيها باعتبار أن الحكم لا يكون حجة إلا على من كانوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٥١٨ سنة ١٩٦٤ كلى الجيزة على المطعون ضدها الثانية عن نفسها وبصفته وصية على أولادها القصر "الطاعنين" وطلبت الحكم بالزامها بأن تؤدي إليهما مبلغ ٦١٠٨ جنيهات و٦٣٦ ملياً قيمة دين مستحق لها في ذمة شقيقها زوج المطعون ضدها الثانية ووالد الطاعنين ، وفي ١٩٦٥/٣/٣ قضت محكمة الجيزة الابتدائية بإلزام المطعون ضدها الثانية عن نفسها وبصفته آتفة الذكر بأن تدفع للمطعون ضدها الأولى مبلغ ١٠٨٠ جنيهات و٦٣٦ ملياً وفي ٨/١٣/١٩٦٥ رفع الطاعن الأول عن نفسه والطاعنون من الثانى إلى الخامسة الدعوى رقم ٧٢١ سنة ١٩٦٥ كلى الجيزة على المطعون ضدهما وطلبوا فيها الحكم أصلياً بإعدام الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥١٨ سنة ١٩٦٤ كلى الجيزة واحتياطياً بإطلاقه ومن باب الاحتياط الكلى بقبول اعتراضهم عليه وبإلغائه وقالوا بيانا لذلك أن المطعون ضدها الثانية لم تكن لها صفة في تمثيلهم أمام القضاء في الدعوى الصادر فيها الحكم آنف الذكر إذ كانوا قد بلغوا من الرشد عند إقامة هذه الدعوى وانتهت من ثم وصايتها عليهم وإذ كانوا لم يعلنوا بصحيفة تلك الدعوى فإنه لا تكون قد انعقدت بينهم وبين المطعون ضدها الأولى خصومة ويكون الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥١٨ لسنة ١٩٦٤ باطلاً ولا أثر له عليهم قانوناً هذا إلى حقهم في الاعتراض عليه اعتراض الخارج عن الخصومة . وكذلك أقام الطاعن الأول بصفته وصى خصومة على شقيقتيه القاصرتين الدعوى رقم ٧٢٢ سنة ١٩٦٥ كلى الجيزة على المطعون ضدهما طلب فيها قبول اعتراضه على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥١٨ سنة ١٩٦٤ كلى الجيزة آنف الذكر والقضاء بإلغائه وخصوص نصيب القاصرتين في المبلغ المقتضى به . وبعد أن ضمت المحكمة الدعويتين ليصدر فيهما حكم واحد قضت في ١٨/٥/١٩٦٦ بعدم قبولهما . استأنف المدعون في الدعوى رقم ٧٢١ سنة ١٩٦٥ — الطاعن الأول عن نفسه والطاعنون من الثانى إلى الخامسة



هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٥١ سنة ٨٣ ق القاهرة كما استأنفه المدعى في الدعوى رقم ٧٢٢ سنة ١٩٦٥ — الطاعن الأول بصفته وصى خصومه بالاستئناف رقم ١١٥٢ سنة ٨٣ ق القاهرة وبعد ضمهما قضت محكمة الاستئناف في ٢٧/١١/١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها لرأى بطلان الطعن بالنسبة إلى الطاعنة الأخيرة ما لم يقدم المحامى الذى قرر بالطعن عنها توكيلا منها ورفض الطعن بالنسبة إلى من عداها وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه لما كان المحامى الذى قرر بالطعن عن الطاعنة الأخيرة لم يقدم توكيلا صادرا إليه منها وكانت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات السابق لمطبقة على هذا الطعن توجب أن يحصل الطعن بالنقض بتقرير يوقعه المحامى الموكل عن الطالب فإذا لم يحصل على هذا الوجه كان باطلا وحكت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه، لما كان ذلك فان الطعن الحاصل من الطاعنة الأخيرة يكون باطلا .

وحيث إن الطعن بالنسبة إلى باقى الطاعنين استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب ينعى الطاعنون بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسييب ويقولون فى بيان ذلك أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم المستأنف لعدم إخبار النيابة العامة بالدعوى على الرغم من تعلقها بقصر وذلك بالمخالفة لما توجبه المادة ١٠٢ من قانون المرافعات السابق — غير أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع بما لا يناسبه إذا طرحه قولا منه بأن تدخل النيابة فى مثل هذه الحالة اختياري ولا يترتب على عدم تدخلها بطلان الإجراءات . ولما كان مبنى دفاع الطاعنين هو عدم قيام كاتب المحكمة بإخبار النيابة بنقض النظر عن تدخلها فى الدعوى بعد إخبارها أو عدم تدخلها، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف بذلك القانون وشابه قصور فى التسييب .

وحيث إنه وإن كانت محكمة الاستئناف قد ضمت الاستئناف رقمى ١١٥١، ١١٥٢ سنة ٨٣ ق القاهرة ليصدر فيهما حكم واحد وقضت فيهما معا بالحكم المطعون فيه

إلا أنه لما كان هذا الإجراء لا ينفى وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ما لكل من الاستئناف من استقلال عن الآخر بحيث لا يؤثر ما قد يشوب أحدهما من عيب إجرائي في الاستئناف الآخر ، وكان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعن الأول عن نفسه والطاعنين الثاني والثالث والرابع في دعواهم رقم ٧٢١ سنة ١٩٦٥ كلى الجيزة المسأنف حكمها بالاستئناف رقم ١١٥١ سنة ٨٣ ق القاهرة يقوم على أنهم كانوا جميعا بالغين سن الرشد من قبل رفعهم الدعوى آنف الذكر ، وكان الترام كاتب المحكمة بإخبار النيابة العامة كتابة بمجرد قيد الدعوى قاصرا — على ما تنقضى به المادة ١٠٢ من قانون المرافعات السابق — على الأحوال الميئة في المادتين ٩٩، ١٠٠ منه مما لا انطباق له على هؤلاء الطاعنين ، فإن نعيمهم على الحكم المطعون فيه بهذا السبب — أياما كان وجه الرأي فيما رد به الحكم على دفاعهم — يكون على غير أساس إلا أنه لما كان الثابت من الحكم الابتدائي آنف الذكر من جانب آخر أن الدعوى رقم ٧٢٢ سنة ١٩٦٥ كلى الجيزة التي استؤنف الحكم الصادر فيها بالاستئناف رقم ١١٥٢ سنة ٨٣ ق — القاهرة — كانت مقامة من الطاعن الأول بصفته وصى خصومة على شقيقته القاصرتين — وكان مفاد ما أوجبه المادة ١٠٢ من قانون المرافعات السابق على كاتب المحكمة من إخبار النيابة كتابة بمجرد قيد الدعوى في الأحوال الميئة في المادتين ٩٩، ١٠٠ منه وما أجازته هذه المادة الأخيرة للنيابة من التدخل أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في القضايا الخاصة بالمقصر أن المشرع استوجب هذا الإخبار لتتاح للنيابة فرصة العلم بالتزاع المطروح على المحكمة المدنية أو التجارية وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها فيه ، وذلك تحقيقا لمصلحة استهدفها المشرع وانصع ضها في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات السابق — بقوله . " إن هذه المنازعات تمس مصالح جدية بحماية خاصة من جانب المشرع فلا استغناء عن سماع رأى النيابة في هذه الأحوال حتى لا يحرم القضاء من عون ضرورى أو مفيد . " مما مفاده أن هذا الإخبار يعتبر إجراء جوهرى يترتب دلى إغفاله وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بطلان الحكم ، وكان لا يغير من ذلك أن يكون للنيابة — بعد إخبارها بالدعوى — أن ترخص فى التدخل إذ فى عدم إخبارها تفويت لفرصة حلها



بالنزاع ومنع لها من استعمال حقها في تقدير موجب التدخل وحرمان للقصر — إذا ما رأت أن تتدخل من ضمان مقرر لمصلحتهم هو أن تبدي رأيها الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول بصفته وصى خصومة على شقيقتيه القاصرتين قد تمسك ببطلان الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٧٢٢ سنة ١٩٦٥ كلى الجيزة لعدم إخبار النيابة بالتدخل في الدعوى ، وكان ما رد به الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع من القول بأن هذا التدخل اختياري وأنه لا يترتب على عدم تدخل النيابة أى بطلان لا يواجه ذلك الدفاع الجوهرى ولا يصلح ردا عليه ، وكان قد ترتب عليه أن حجت محكمة الاستئناف نفسها عن تحقيق ما إذا كان قد تم إخبار النيابة أم لم يتم مع ما لذلك من أثر قد يتغير به وجه الرأي في الحكم في الاستئناف رقم ١١٥٢ سنة ٨٣ ق القاهرة — المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٢٢ سنة ١٩٦٥ كلى الجيزة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه — في خصوص قضائه في الاستئناف المشار إليه — قصور في التسبيب يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن الموجه إلى الحكم الصادر في هذا الاستئناف .

وحيث إن حاصل باقى أسباب الطعن المقام من الطاعن الأول عن نفسه والطاعنين الثانى والثالثة والرابع والموجه إلى الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١١٥١ سنة ٨٣ ق القاهرة المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٢١ سنة ١٩٦٥ كلى الجيزة ، أنهم دفعوا أمام محكمة الموضوع بأنهم لم يكونوا ممثلين في الدعوى رقم ١٨٥ سنة ١٩٦٤ كلى الجيزة لرفعها على والدتهم — المطعون ضدها الثانية — بصفتها وصية عليهم في حين أن هذه الوصاية كانت قد زالت قبل رفع تلك الدعوى عليها لبلوغهم سن الرشد ، مما لا يكون معه الحكم الصادر فيها حجة عليهم ، إلا أن الحكم المطعون فيه — مع ما أثبتته من زوال صفة المطعون ضدها الثانية في تمثيلهم لانتهاى وصايتها عليهم فقد انتهى على الرغم من ذلك إلى عدم قبول دعواهم بما يترتب عليه إلزامهم بالدين المقضى به عليهم بالحكم آنف الذكر ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .



وحيث أن هذا النعى في محله ذلك إنه . لما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي ايدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أن قوام الدعوى رقم ٧٢١ سنة ١٩٦٥ كلى الحيزة المقامه من الطاعن الأول عن نفسه والطاعنين الثانى والثالثة والرابع — أن اخكم الصادر فى الدعوى رقم ٥١٨ سنة ١٩٦٤ كلى الحيزة لا يسرى عليهم لأنهم لم يكونوا ممثلين فى الدعوى التى صدر فيها سواء بأشخاصهم أو بمن يمثلهم قانونا إذ أن وصاية المطعون ضدها الثانية التى اختصت فى الدعوى بصفتها وصية عليهم كانت قد زالت من قبل رفع تلك الدعوى ببلوغهم سن الرشد، وكان الحكم الابتدائي قد خلص فى أسبابه إلى أن المطعون ضدها الثانية كانت غير ذات صفة فى الدعوى رقم ٥١٨ سنة ١٩٦٤ كلى الحيزة بالنسبة إلى من بلغ من ابنائها سن الرشد لانتها وصايتها عليهم مما يبطل الحكم الصادر فى تلك الدعوى بالنسبة إليهم وأن هذا الحكم يعتبر صادرا على شخص المطعون ضدها الثانية مجردا من صفتها لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تكيف المدعى لدعواه تكييفا خاصا لا ينطبق على واقعتها التى ذكرها فى صحيفة لايقيد القاضى ولا يصح أن يمنعه من إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها لقانونى الصحيح ، وكان البين من أوراق الدعوى رقم ٧٢١ سنة ١٩٦٥ كلى الحيزة أن حقيقة مطلب الطاعنين الأربعة أننى اذكرونها هو التقرير بعدم سريان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥١٨ سنة ١٩٦٤ كلى الحيزة عليهم لأنهم لم يكونوا ممثلين فيها سواء بأنفسهم أو بمن ينوب عنهم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا التكيف السليم وإنما بنى قضاءه فى الدعوى على أساس التكيف المستمد من ظاهر طلبات الطاعنين مخالفا بذلك ما تنفذه الوقائع التى أسسوا عليها طلباتهم وكان قد ترتب على ذلك أن حجت محكمة الموضوع نفسها من أعمال الآثار التى يرتبها القانون على الواقع الثابت فى الدعوى من أن الطاعنين الأول عن نفسه والثانى والثالثة والرابع قد بلغوا سن الحادية والعشرين فى السنوات ١٩٥٨ و ١٩٥٩ و ١٩٦٠ و ١٩٦٢ على التوالى وبذلك زالت وصاية المطعون ضدها الثانية عليهم عملا بنص المادة ٤٧ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال واضحت بذلك غير ذات صفة فى تمثيلهم فى الدعوى رقم ٥١٨ سنة ١٩٦٤ كلى الحيزة التى رفعت عليها فى سنة ١٩٦٤ بصفتها وصية عليهم ولم تعلن صحيفتها إليهم ، مما لا يسوغ

معه الاحتجاج عليهم بالحكم الصادر فيها باعتبار أن الحكم لا يكون حجة إلا على من كانوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها ، لما كان ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه — الصادر في الاستئناف رقم ١١٥١ سنة ٨٣ ق القاهرة — يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المسأنف — الصادر في الدعوى رقم ٧٢١ سنة ١٩٦٥ كلى الجيزة — والتقدير بعدم الاحتجاج بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٥١٨ سنة ١٩٦٤ كلى الجيزة على الطاعنين الأول عن نفسه والثاني والثالثة والرابع .

## جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار عباس حلي عبد الجواد ومضوية السادة المستشارين : عدلي بطاوي ،  
عبد طابيل راشد ، عثمان حسين عبد الله . محمد توفيق الملقى .

( ١٠٦ )

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ القضائية:

( ١ ) دعوى " نظر الدعوى " . بطلان . نظام عام .

مباشرة كاتب الجلسة عملاً في الدعوى التي تربطه بأحد الخصوم فيها صلة قرابة للدرجة الرابعة  
آثره . بطلان اجراءات نظر الدعوى . عدم تعلق هذا البطلان بالنظام العام .

( ٢ ) بيع . تأمينات حينية " رهن حيازي " . صورية . عقد " تفسير  
العقد " .

استخلاص الحكم من تقرير التحير أن الإقرار اللاحق إنما ينصب على العقد السابق الذي وصف  
بأنه بيع بات . استنتاجه من عباراته أن العقد قصد به منذ البداية أن يكون سائراً رهن حيازي .  
لا خطأ . على ذلك .

( ٣ ) إثبات " عبء الإثبات " . تزوير . حكم .

عدم وفوف الطاعن عند حد الدفع بالجهالة أو إنكار توقيع مورته على المحرر . إدعائه بتزويره .  
فصل البحث على هذا الإدعاء والقائه عبء الإثبات على مدعى التزوير . لا خطأ .

( ٤ ) ، ( ٥ ) تزوير " الادعاء بالتزوير " . حكم .

( ٤ ) تحديد موضع التزوير في تقرير الإدعاء به بأن المورث اعتاد التوقيع بالامضاء لا بالختم .  
فصل البحث على عدم توقيع المورث بختمه على المحرر المدعى بتزويره . لا خطأ .

( ٥ ) المعول عليه في تحديد موضع التزوير هو تقرير الإدعاء به . عدم جواز إضافة مواضع  
أخرى في مذكرة شواهد التزوير أو في دفاع مدعى التزوير أمام المحكمة . على ذلك .



١ — إنه وإن كان يبين من مقارنة نصوص المواد ٢٨ ، ٣١٣ ، ٣١٤ من قانون المرافعات السابق أن المشرع قد رتب البطلان جزاء على مباشرة القاضي أو كاتب المحكمة عملاً في الدعوى التي تربطه بأحد الخصوم فيها صلة قرابة إلى الدرجة الرابعة ، إلا إنه غاير في التعبير بين الحالتين إذ بينما نص على وقوع البطلان بالنسبة لعمل القاضي أو قضائه ولو باتفاق الخصوم فإنه لم يورد نصاً مماثلاً لذلك بالنسبة لكاتب الجلسة ، وذلك على أساس أن البطلان الذي يشير إليه نص المادة ٢٨ المتقدم ذكرها لا يتعلق بالنظام العام فلا تحكم به المحكمة إلا إذا تمسك به الخصم صاحب المصلحة ويسقط حقه في التمسك به إذا نزل عنه . لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر جلسات الدعوى أمام المحكمة الابتدائية أنه بعد أن قرر كاتب الجلسة أنه ابن عم المدعى — المطعون ضده — وافق الحاضر عن الطاعن الثاني على حضور هذا الكاتب بالجلسة كما قرر الحاضر مع الطاعن الثاني عدم اعتراضه على ذلك ، وكذلك فإنه لم يثبت أن باقي الطاعنين الذين قدموا مذكرة بدفاعهم في الدعوى — قد اعترضوا على أن يباشر هذا الكاتب عمله في الدعوى ، لما كان ، ما تقدم فإن الطاعنين يكونون قد نزلوا عن حقوقهم في التمسك ببطلان إجراءات نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية لهذا السبب مما لا يجيز لهم العودة إلى التمسك به في الاستئناف ، وإذا انتهت محكمة الاستئناف إلى عدم بطلان الحكم المستأنف استناداً إلى نص المادة ٢٨ من قانون المرافعات السابق ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — إذ استخلص الحكم المطعون فيه مما أورده الخبير في تقريره أن الإقرار اللاحق للعقد محل الدعوى الموقوف بأنه عقد بيع بات إنما ينصب على هذا العقد ، واستنتج الحكم من عبارات هذا الإقرار — بما لا خروج فيه على المعنى الظاهر لها — أن العقد وإن كان في ظاهره بيعاً إلا أن طرفيه إنما قصدا به في الحقيقة منذ البداية إلى أن يكون ساتراً لرهن حيازي فإن الحكم لا يكون قد أخطأ ، إذ يكفي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — في اعتبار الإقرار المذكور ورقة ضد توافر المعاصرة الذهنية التي تربطه بالمقدور وإن اختلف تاريخهما .

٣ — إذ كان الثابت أن الطاعن لم يقف عند حد الدفع بعدم علمه بتوقيع مورثه على الإقرار أو إنكاره ذلك التوقيع ، وإنما ذهب إلى الادعاء بتزويره ،

فإن الحكم الابتدائي إذ قصر بحثه على الادعاء بالتزوير وألقى على الطاعن عبء الإثبات وأيده في ذلك الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يكون قد خالف قواعد الإثبات .

٤ - إذا أوجبت المادة ٢٨١ من قانون المرافعات السابق على مدعى التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى به في تقرير الإدعاء بالتزوير الذي يحور في قلم الكتاب وإلا كان التقرير باطلا ، وكان يبين من تقرير الإدعاء بالتزوير أن مدعى التزوير قد حدد في هذا التقرير موضع التزوير في الإقرار المدعى بتزويره بأن موثقه اعتماد التوقيع بالامضاء لا بالختم ، فإن المحكمة الابتدائية لا تكون قد أخطأت إذ قصرت بحث الإدعاء بالتزوير على عدم توقيع المورث بخطه على ذلك الإقرار .

٥ - إن الممول عليه في تحديد مواضع التزوير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تقرير الإدعاء بالتزوير ولا يجوز للمدعى التزوير أن يضيف في مذكرة شواهد التزوير ، أو في دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى غير التي حددها في ذلك التقرير ، لأن ذلك منه يكون ادعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير به في قلم الكتاب .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضده أقام اندعوى رقم ٦٧٧ لسنة ١٩٦٤ كلى المتبا على الطاعنين وقال في صحيفة أنه بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٥٨ اقترض من م. رشم مبلغ ٥٢٩ جنيها و ٩٦٠ مليا وأنه ضمنا لذلك رهن له ٢ فدان و ٨ قراريط أطيانا زراعية مبينة لصحيفة وسلمها إليه لاستثمارها وخصم ريمه من الدين ، وحرر بينهما عند ورود فيه على خلاف الحقيقة أن المطعون ضده باع تلك الأطيان إلى مورث الطاعنين بثمان قدره ٥٢٩ جنيها و ٦٦٠ مليا وإذا كان مورث الطاعنين قد



أقر كتابة في ١٩٥٩/٣/٢٨ أن التعقد هو في حقيقته رهن انعقد لمدة ست سنوات تنتهي في ١٩٦٤/١٠/٣١ وكان ذلك المورث وورثته من بعده — الطاعنون — قد استوفوا قيمة الدين وفوائده من صافي ريع الأطنان المرهونة فقد قام عابهم المطعون ضده هذه الدعوى وطلب فيها الحكم باستهلاك الدين واقضه الرهن الذي عقد ضمانا له وتسليمه الأطنان المذكور قوبل بتاريخ ١٩٦٥/٥/٩ نذبت المحكمة خيرا لبيان ما إذا كانت الأطنان الواردة بالاقرار المشار إليه تنطبق على العقد المؤرخ ١٩٥٨/١٢/٢٠ وتقدير ريعها وأجراء عملية الاستهلاك قدم الجبر تقريراً انتهى فيه إلى أن الأطنان الميئة بالاقرار هي بذاتها الواردة بعقد البيع وأنه بأجراء عملية الاستهلاك خلال المدة من ١٩٥٨/١٢/٢٢ حتى ١٩٦٤/١٠/١٤ تبين أنه لا يزال متبقيا في ذمة المطعون ضده من الدين مبلغ ٣٢٠ جنيهاً ٧٢٠ ملياً — ادعى الطاعن الثالث بتزوير الاقرار المشار إليه ، ونذبت المحكمة لتحقيق هذا الادعاء قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ، وإذ تخاف هذا الطاعن من إيداع الأمانة التي كلفته المحكمة إيداعها وتبين لها أن الدين لم يستهلك فقد قضت بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩ برفض الادعاء بالتزوير وبعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣ لسنة ٤ ق بني سويف وطلبوا إلغاءه والقضاء برفض الدعوى باعتبار أن العقد المؤرخ ١٩٥٨/١٢/٢٠ هو عقد بيع بات وليس عقد رهن . وبتاريخ ١٩٦٩/١/١١ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة إلى الطاعنة الأولى بصفتها وصية على الناصر ... .. استناداً إلى أن المحامي الذي قرر بالطعن لم يقدم توكيلاً صادراً إليه منها بهذه الصفة ، وفي الموضوع برفض الطعن بالنسبة إلى باقي الطاعنين ، ومرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث أنه لما كان المحامي الذي قرر بالنقض عن الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها وصية لم يقدم توكيلاً صادراً إليه منها بهذه الصفة وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجب تقديم التوكيل حتى تتحقق المحكمة من



وجوده ويستطيع معرفة صفات الخصوم وحدود الوكالة وما إذا كانت تشمل على الاذن للحامي الموكل في الطعن بطريق النقض ، فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة إلى الطاعنة الأولى بصفتها وصية للتقرير به من غير ذي صفة .

وحيث إن الطعن بالنسبة إلى باقي الطاعنين استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ، ينمى الطاعنون بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ويقولون فى بيان ذلك أن إجراءات الدعوى أمام محكمة أول درجة وقعت باطلاً ذلك أن كاتب المحكمة الذى حضر بالجلسات عند نظر الدعوى وبأشر عمله فيها هو ابن هم المطعون ضده وإذا كان هذا الكاتب قد وقع على النسخة الأصلية للحكم الابتدائى فإن ذلك الحكم يكون باطلاً طبقاً للمادة ٢٨ من قانون المرافعات السابق ، وأنه على الرغم من تمسك الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بهذا البطلان إلا أنها رفضته استناداً إلى القول بأن القانون لا يمنع كاتب المحكمة من الحضور فى مثل هذه الحالة وقضت بتأييد الحكم المستأنف مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٢٨ من قانون المرافعات السابق تنص على أنه لا يجوز للحضرين ولا للكتابة وغيرهم من أعوان القضاة أن يباشروا عملاً يدخل فى حدود وظائفهم فى الدعاوى الخاصة بهم أو بأزواجهم أو أقاربهم أو أصهارهم للدرجة الرابعة وإلا كان هذا العمل باطلاً "وكانت المادة ٣١٣ من ذلك القانون تقضى بأن يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعتها ولو لم يردده أحد من الخصوم فى الأحوال الآتية " :  
أولاً — إذا كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة وتنص المادة ٣١٤ منه على أن عمل القاضى أو قضاؤه فى الأحوال المتقدمة الذكر ولو باتفاق الخصوم يقع باطلاً فإنه يبين من مقارنته هذه النصوص أنه وإن كان المشرع قد رتب البطلان جزاء على مباشرة القاضى أو كاتب المحكمة عملاً فى الدعوى التى تربطه بأحد الخصوم فيها صلة قرابة إلى الدرجة الرابعة إلا أنه غاير فى التعبير بين الحالتين إذ بينما نص على وقوع البطلان بالنسبة لعمل القاضى أو قضاائه

ولو باتفاق الخصوم فإنه لم يورد نصا مماثلا لذلك بالنسبة لكتاب الجلسة وذلك على أساس — أن البطلان الذي يشير إليه نص المادة ٢٨ المتقدم ذكره لا يتعلق بالنظام العام فلا تحكم به المحكمة إلا إذا تمسك به الخصم صاحب المصلحة ويسقط حقه في التمسك به إذا نزل عنه ولما كان الثابت من محاضر جلسات الدعوى أمام المحكمة الابتدائية أنه بعد أن قرر كاتب الجلسة أنه ابن عم المدعى — المطعون ضده — وافق الحاضر عن الطاعن الثاني على حضور هذا الكاتب بالجلسة كما قرر الحاضر مع الطاعن الثالث عدم اعتراضه على ذلك وكذلك فإنه لم يثبت أن باقى الطاعنين — اللذين قدموا مذكرة بدفاعهم في الدعوى — قد اعترضوا على أن يشر هذا الكاتب عمله في الدعوى ، لما كان ما تقدم فإن الطاعنين يكونون قد نزلوا عن حقوقهم في التمسك ببطلان إجراءات نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية لهذا السبب مما لا يجيز لهم العودة إلى التمسك به في الاستئناف وإذا انتهت محكمة الاستئناف إلى عدم بطلان الحكم المستأنف استنادا إلى نص المادة ٢٨ من قانون المرافعات السابق ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ويقولون في بيان ذلك أن الحكم اعتبر عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/١٢/٢٠ رهنا استنادا منه إلى الإقرار المؤرخ ١٩٥٩/٣/٢٨ على أرغم من انتفاء المعاصرة بينهما مما لا يجوز معه اعتبار هذا الإقرار ورقة ضد بالنسبة إلى عقد البيع كما لا يجوز اعتبار هذا العقد يما وقائيا يحكمه نص المادة ٤٦٥ من القانون المدني فيقع باطلا — وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد وردا في هذا الخصوص قوله "أن الخبير انتهى في تقريره إلى أن القدر موضوع الدعوى بحسب حدوده الموضحة بالعريضة هي نفس الأعيان التي شملها عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٥٨/١٢/٢٠ بالحدود الموضحة به وهي نفس الأعيان التي شملها الإقرار المؤرخ ١٩٥٩/٣/٢٨ ... وأما ما يذكره المستأنفون — الطاعنون — من أن



ذلك الإقرار لا يعتبر ورقة ضد فردود بأن عبارات هذا الإقرار واضحة وصريحة في أنه يفسر عقد البيع المؤرخ في ١٩٥٨/١٢/٢٠ بأنه عقد رهن مما يعتبر معه أن حقيقة ورقة ضد ... وأنه وقد انقشع زيف ماري به المستأنفون الإقرار المؤرخ ١٩٥٩/٣/٢٨ بثبوت صحته فيغدو ورقة ضد لعقد البيع المذكور يؤكد أن نية الطرفين قد انصرفت من بادئ الأمر إلى الرهن "فإن مفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استخلص مما أورده الخبير في تقريره أن الإقرار اللاحق للعقد محل الدعوى الموصوف بأنه عقد بيع بات إنما ينصب على هذا العقد واستنتج الحكم من عبارات هذا الإقرار بما لاخروج فيه على المعنى الظاهر لها — أن العقد وإن كان في ظاهره يما إلا أن طرفيه إنما قصدا به في الحقيقة منذ البداية إلى أن يكون ساترا للرهن حيازى فإن الحكم لا يكون قد أخطأ إذ يكفي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — في اعتبار الإقرار المذكور ورقة ضد توافرا المعاصرة الزمنية التي تربطه بالعقد وإن اختلف تاريخهما — أما كان ذلك من النعى على الحكم المطعون بهذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني مخالفته القانون والقصور في التسبيب وذلك من ثلاثة أوجه ويقولون في بيان الوجه الأول والثاني الأول من الوجه الثالث أن الطاعن الثالث قرر أمام المحكمة الابتدائية أنه لا يعرف شيئا عن الإقرار المؤرخ ١٩٥٩/٣/٢٨ المسوب إلى مورثه مما يعتبر منه دفعا بالجهالة أو إنكار توقيع المورث عليه مما يقضى على عائق المتمسك بالإقرار عبء إثبات صحته ، غير أن تلك المحكمة التفتت عن ذلك وقصرت بحثها على تحقيق ادعائه بتزوير ذلك الإقرار وألزمته بإقامة الدليل على ادعائه وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي في هذا الخصوص على الرغم من تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف قواعد الإثبات وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه متى ثاب أن الطاعن الثالث لم ينف عند الدفع بعدم علمه بتوقيع مورثه على الإقرار أو إنكاره ذلك التوقيع وإنما ذهب إلى الادعاء بتزويره فإن الحكم الابتدائي إذ قصر بحثه على الادعاء



بالتزوير وألقى على هذا الطاعن عبء الإثبات وأيده في ذلك الحكم المطعون فيه فإنه لا يكون قد خالف قواعد الإثبات أو شابه قصور في التسيب ومن ثم فإن النعي عليه بما تقدم يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسيب ذلك أن ادعاء الطاعن الثالث بالتزوير لم يقتصر على أن مورثه لم يوقع على الإقرار بختمه بل أن ادعاءه قد شمل الإقرار صلبا وتوقيعا إذ قرر أن من المحتمل أن يكون الإقرار قد حرر بغير علم مورثه وإن التوقيع عليه بختمه قد تم نتيجة اختلاس الختم وأنه طلب تحقيق ذلك بشهادة الشهود خاصة وأن أحد شاهدي هذا الإقرار قد أنكر توقيعه عليه ، غير أن المحكمة الابتدائية لم تنجبه إلى طلبه هذا ، واقتصرت على تحقيق الادعاء بعدم توقيع المورث بختمه عن الإقرار وذلك بطريق المضاهاة ، وقد جارتها محكمة الاستئناف في ذلك على الرغم من تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمامها ولم ترد عليه وهو ما يعيب حكمها المطعون فيه بالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أن المادة ٢٨١ من قانون المرافعات السابق أوجبت على مدعي التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى به في تقرير الإدعاء بالتزوير الذي يحرق في قلم الكتاب وإلا كان التقرير باطلا — ولما كان يبين من تقرير الإدعاء بالتزوير المحرر في ١٩٦٦/١/١٦ بقلم كتاب محكمة المنايا الابتدائية أن الطاعن الثالث — مدعي التزوير — حدد في هذا التقرير موضع التزوير في الإقرار المدعى بتزويره بأن مورثه اعتاد التوقيع بالإمضاء لا بالختم فإن المحكمة الابتدائية لا تكون قد أخطأت إذ قصرت بحث الإدعاء بالتزوير على عدم توقيع المورث بختمه على ذلك الإقرار، وكان لاعتباره بما يقوله الطاعن الثالث من أنه تمسك في دفاعه أمام المحكمة الابتدائية بأن الإقرار قد حرر دون علم مورثه ورضائه وأنه من المحتمل أن يكون ختمه قد اختلس منه ووقع به على الإقرار ، ولا يتمسكه بذلك أمام محكمة الاستئناف وبأن الإدعاء بالتزوير قد شمل الإقرار صلبا وتوقيعا لاعتباره بقوله هذا أو ذاك لأن الممول عليه في تحديد مواضع التزوير وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو تقرير الإدعاء بالتزوير ولا يجوز لمدعي التزوير

لأن يضيف في مذكرة شواهد التزوير أو في دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى غير التي حدها في ذلك التقرير لأن ذلك منه يكون ادعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير به في قلم الكتاب وإذا كان الحكم الابتدائي قد انتهى بحق إلى أن ادعاء الطاعن الثالث بالتزوير قد انصب على عدم توقيع المورث بنحتمه على الإقرار دون ما جاوز ذلك مما لم يرد في تقرير الادعاء بالتزوير ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أيد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص دون أن يرد على ما أضافه الطاعن أمام محكمة الاستئناف من مواضع أخرى للتزوير لا يكون قد أخطأ أو شابه قصور في التسبب ومن ثم فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الشق الثاني من الوجه الثالث من السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور في التسبب ذلك أنه أيد المحكمة الابتدائية في رفضها طلب إقالته من الفرامتين المحكوم عليه بهما بجلستي ١٩٦٧/٥/٢٨ ، ١٩٦٧/٦/٢٥ على سند من القول بأن هذا الطاعن لم يبدعذرا مقبولا يبرر إقالته من الغرامة في حين أنه قدم الأعذار المبررة لذلك .

وحيث إن اتنى بهذا الشق مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد بأسبابه في هذا الخصوص أن الحكم بالغرامة على من يتخلف من الخصوم عن القيام بأي إجراء كافته به المحكمة غير قابل للطعن فيه بأي طريق وإذا كان هذا الذي أوردته الحكم لا مخالفة فيه للقانون فإن النعي عليه بالقصور في التسبب فيما تزيد فيه من القول بأن الطاعن لم يقدم عذرا مقبولا يبرر إقالته من الغرامة يكون غير متبع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٠ من إبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ، جوده أحمد غيث ، إبراهيم السعيد ذكرى ، إسماعيل فرحات عثمان .

( ١٠٧ )

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ القضائية " أحوال شخصية :

( ١ ) دعوى " قيمة الدعوى " . اختصاص " الاختصاص القيمي " .  
ارث . أحوال شخصية " دعوى الأحوال الشخصية " .

دعوى إثبات الوفاة والورثة . تقدير المحكمة لقيمة التركة بأكثر من مائتي ألف قرش . انعقاد الاختصاص للمحكمة الابتدائية . لا يمنع من ذلك دفع المدعى عليهم للدعوى بأن المورث تصرف في أعيان التركة قبل وفاته . مله ذلك .

( ٢ ) حكم " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى . نقض . ارث . أحوال شخصية .

القضاء نهائياً بنفى ردة المورث وأنه ظل على دين الإسلام حتى وفاته . عدم جواز الاستدلال على الردة بأمايد سبق آثارها ولم يعرض لها الحكم السابق . الحكم برفض الطعن السابق بالنقض في موضوع الردة . حكم نهائى واجب الاحترام .

١ — إذ كان المطعون عليه الأول قد رفع دعواه طالبا لإثبات وفاة والده وأنه الوارث الوحيد له ويستحق جميع تركته التي حدودها بأنها أطيان زراعية مساحتها ٨٤ فدان، و٢٣ فرياطا، و١٦ سهما، وعمل تجارى وقدر قيمتها بمبلغ عشرين ألف جنيه وكان الثابت أن الطاعنين أسسوا الدفع بعدم الاختصاص لأعلى إنكار وجود هذه التركة المخلفة عن المورث ، وإنما على أساس أنه قد تصرف فيها قبل وفاته إلى زوجته المسيحية وأحد أولاده منها ، الأمر الذى ينكره المطعون عليه الأول مدعيا صورية التصرفين ، وكان التحقق من صحة هذا الدفاع الأخير يخرج عن نطاق الدعوى المسائلة أخذاً بأنها دعوى وفاة وورثة يقصد بها إثبات صفة المدعى ، وليست نزاعاً مدنياً ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه



قد انتهى إلى تقدير قيمة الدعوى بأكثر من مائتي ألف قرش ، وهو ما يجعل الاختصاص معقود للحكمة الابتدائية وفق المسادتين ٨/٦ و ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — إذ كان البين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنين — المدعى عليهم في دعوى الوراثة — استندوا في استئنافهم المرفوع عن الحكم الابتدائي الصادر في ٤ مارس ١٩٦٣ إلى ردة المورث واستدلوا على ذلك بوقائع بعضها سابق على ولادة المطعون عليه الأول — مدعى الوراثة — والبعض الآخر لاحق لها ، وبحث الحكم المطعون فيه الأول الصادر بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ في ذلك الاستئناف هذه الأدلة سواء ما كان منها سابقا أو لاحقا على ميلاد المطعون عليه باعتبار أنه قصد بها إثبات ردة المورث الأمر الذي يمنع الوارث بينهما وانتهى الحكم إلى أن هذه الأدلة لانفيذ في ثبوت الردة ، وكانت الأسباب التي استند إليها الطاعنون في طعنهم السابق بالنقض على هذا الحكم قد تضمنت النعي باغفاله الرد على أوراق قدموها تثبت ردة المورث ، وكلها لاحقة على ميلاد المطعون عليه الأول ، وكانت محكمة النقض بحكمها السابق الصادر في ١٨ من مايو سنة ١٩٦٦ قد رفضت الطعن بالنسبة لهذه الأسباب استنادا إلى ما أورده الحكم المطعون فيه الأول من تقارير موضوعية سائغة ، يكفي للرد على دفاع الطاعنين ، لما كان ذلك فان هذا يعد قضاء نهائيا في نفى ردة المورث وأنه ظل على دين الاسلام حتى وفاته بحيث يتمتع على الطاعنين الاستدلال عليها بأسانيد سبق أن أثبت ولم يعرض لها الحكم الأول ، أو الاستناد إلى حكم صادر من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بأن المورث مرتد لا يرث من أبيه ، لأن حكم النقض آنف الذكر هو حكم نهائي في موضوع الردة واجب الاحترام . كذلك لا يسوغ القول بأن الأحكام في الحالة المدنية تزول حجبتها متى زالت أسبابها ، ذلك أن محكمة الاستئناف وعلى ما سلف البيان قد استغندت ولايتها بحكمها الأول في الفصل في الردة بأسانيد سابقة واللاحقة على ميلاد المطعون عليه الأول . وإذا التزم الحكم المطعون فيه الثاني الصادر بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٩ بهذا القضاء النهائي ، فان النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال يكون في غير محله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتمثل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ أمام محكمة المنصورة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الطاعنين والمرحوم ... .. مورث المطعون عليه الثانية بطلب الحكم بإثبات وفاة والده المرحوم ... .. وأنه الوارث الوحيد له ويستحق جميع تركته مع إلزامهم بتسليمه أعيان هذه التركة، وقال شرعا لدعواه أن والده كان مسيحيا وينتمي لطائفة الروم الأرثوذكس ثم أسلم وأشهر إسلامه بموجب إشهاد شرعى فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩١٣ وغر اسمه إلى ... .. وتزوج من المرحومة ... .. وأنجب منها المطعون عليه الأول فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩١٦ ولم ينجب غيره ولم يتزوج من غيرها بعد، شهر إسلامه إلى أن توفى بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٦١ فانحصر إرثه الشرعى فى المطعون عليه الأول المتحد معه ديانة وليس له فرع يستحق وصية واجبة وخلف تركته منها ٨٤ فدان و ٢٣ قيراطا و ١٦ سهما أطيانا زراعية كائنة ... .. ومحل تجارى بشارع ... .. وقدر قيمتها بمبلغ عشرين ألفا من الجنيهات ، وإذ نازعه الطاعنون ومورث المطعون عاير الثانية فى استحقاقه للتركة وامتنعوا عن تسليمها له ففسد أتمى إلى طلباته سائلة البيان . دفع الطاعن ومورث المطعون عليها الثانية بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى لأن المورث باع جميع أملاكه إلى المرحومة ... .. فى سنة ١٩٤٩ وبذلك تكون من اختصاص المحكمة الجزئية ، كما قرروا أن المورث ارتد عن دين الإسلام فى سنة ١٩١٤ فلا يرث فيه المطعون عليه الأول . وبتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ قررت المحكمة ضم الدفع للوضوع وحكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون



عليه الأول وفاة ... .. وأنه الوارث الوحيد له وأنه خلف التركة الميينة بالعريضة ولم يترك من يستحق الوصية الواجبة . استأنف الطاعنون ومورث المطعون عليها الثانية هذا الحكم بالاستئناف المقيّد برقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ أحوال شخصية المنصورة طالين إلغاءه والحكم بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى واحتياطيا بعدم قبولها أو رفضها ، ودفع المطعون عليه الأول بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن الحكم المستأنف ليس من الأحكام أو القرارات التي يجوز الطعن فيها على استقلال طبقا للمادة ٣٠٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، ومحكمة الاستئناف حكّت في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ ( أولا ) برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبجوازه وبقبول الاستئناف شكلا . ( ثانيا ) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها . ( ثالثا ) وفي موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . طعن الطاعنون ومورث المطعون عليها الثانية في هذا الحكم بطريق النقض ، وقيد الطعن برقم ٤٨ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" وتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٦٦ حكّت المحكمة ( أولا ) بعدم جواز الطعن في خصوص ما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بعدم الاختصاص ( ثانيا ) برفض الطعن فيما عدا ذلك . وبعد أن أعيدت الدعوى إلى المحكمة الابتدائية توفى مورث المطعون عليها الثانية واستمر فيها ورثته ، وتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ حكّت المحكمة ( أولا ) بعدم جواز نظر الدفع بعدم اختصاص المحكمة أو الدفع بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها ( ثانيا ) بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول وفاة ... .. وأنه الوارث الوحيد له وأنه ترك التركة الميينة بالعريضة ولم يترك من يستحق الوصية الواجبة ، وبعد سماع شهود الطرفين حكّت بتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٨ ( أولا ) باثبات وفاة ... .. في ١٠ من مارس سنة ١٩٦١ وانحصار إرثه في ولده ... .. المطعون عليه الأول — ويستحق جميع تركته تعصيا ( ثانيا ) بعدم اختصاص المحكمة فيما عدا ذلك ( تسليم أعيان التركة ) . استأنف الطاعنون والمطعون عليها الثانية الحكّين الصادرين في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ و ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٨



وطلبوا إلغاءهما والحكم بعدم سماع دعوى المطعون عليه الأول لعدم ثبوت نفيه للرحوم ... .. واحتياطيا برفضها لثبوت وفاة المرحوم ... .. وهو مسيحي وعدم اكتسابه مالا حال إسلامه ، وقيد الاستئناف برقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أحوال شخصية المنصورة ، ومحكمة الاستئناف حكمت في ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم وفي الحكم الصادر بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره الترتب رأيها .

أولا — عن الطعن في الحكم الصادر بتاريخ ١١/٣، ١٩٦٣ في الاستئناف

رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣

وحيث إن هذا الطعن أقيم على سببين ، ينحى الطاعنون بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى ، في حين أنه ما كان لمحكمة الاستئناف أن تفصل في هذا الدفع بينما كانت محكمة أول درجة قد ضمت الدفع للوضوع وأرجأت الفصل فيه ، وبذلك تكون قد تصدت لمسألة الاختصاص مع أنها لا تزال قيد البحث أمام محكمة أول درجة وهو أمر لا يجيزه قانون المرافعات أو لائحة ترتيب الشكوك الشرعية ، ولا يمنع من ذلك كون الطاعنين قد طالبوا في عريضة الاستئناف الفصل في الدفع لأن من واجب المحكمة أن تطبق القانون على وجهه الصحيح ولا تفصل في مسألة لم تقل محكمة أول درجة كلمتها فيها .

وحيث إن هذا النعي في غير محله . ذلك أنه لما ثبت أن محكمة أول درجة قررت في ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ ضم الدفع بعدم الاختصاص إلى الموضوع وحكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول وفاة المورث وأنه الوارث الوحيد له وأنه ترك التركة الميمنة بالعريضة ولم يترك من يستحق الوصية الواجبة ، واستأنف الطاعنون هذا الحكم طالبين إلغاءه بكامل أجزائه والحكم بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى أو بعدم سماعها لأن المورث ارتد

عن دين الإسلام ، وإذ أصدرت محكمة الاستئناف حكمها في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف ونجوازه وقبول الاستئناف شكلا ، ولم يكن هذا الشق من الحكم محل نعي — فقد تبين عليها بعد ذلك أن تفصل في الاختصاص ، وإذ عرض الحكم المطعون فيه المذكور للاختصاص وفصل فيه فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم أسس قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية على أن قيمة الدعوى حسب طلبات المطعون عليه الأول تزيد على مائتي جنيه ، في حين أنها دعوى ثبوت نسب ووراثه ويحدد الاختصاص فيها بقيمة التركة لا بقيمة ما يزعم المدعى أن المورث خلفه من الأموال ، وطبقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تخصص المحكمة الجزئية بالحكم في دعوى الإرث بجميع أسبابه في التركات التي لا تزيد قيمتها على عشرين ألف قرش ، وكان يتعين على المحكمة أن تثبت من قيمة التركة لا أن تنف عند مزاعم المطعون عليه الأول وتأخذ بها ، والفصل في الدفع كان يقتضي البحث في وجود التركة أو عدم وجودها وهو ما كانت محكمة أول درجة بسبيل تحقيقه .

وحيث إن هذا النعي غير مسديد ، ذلك أنه لما كان المطعون عليه الأول قد رفع دعواه طالبا لإثبات وفاة والده وأنه الوارث الوحيد له ويستحق جميع تركته التي حددها بأنها أطيان زراعية مساحتها ٨٤ فداناً و ٢٣ قيراطاً و ١٦ سهماً ومحل تجارى وقدر قيمتها بمبلغ عشرين ألف جنيه ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعنين أسسوا الدفع بعدم الاختصاص لا على إنكار وجود هذه التركة المخلفة عن المورث وإنما على أساس أنه قد تصرف فيها قبل وفاته إلى زوجته المسيحية وأحد أولاده منها الأمر الذي ينكره المطعون عليه الأول مدعياً ضرورة التصرفين ، وكان التحقق من صحة هذا الدفع الأخير يخرج من نطاق الدعوى الماثلة أخذاً بأنها دعوى وفاة ووراثه يقصد بها إثبات صفة المدعى وليست نزاعاً مدنياً ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تقدير قيمة الدعوى بأكثر



من ماتي ألف قرش وهو ما يجعل الاختصاص معقودا للمحكمة الابتدائية وفق المادتين ٨٠٨/٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

ثانيا - عن الطعن في الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٤ في الاستئناف

رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨

وحيث إن هذا الطعن أقيم على ستة أسباب ، ينمى الطاعنون بالأسباب الأربعة الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أقام قضاءه على أن الحكم الصادر في ٣٠ نونبر سنة ١٩٦٣ في الاستئناف رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ قد ثبت في أن المورث لم يرتد وظل على إسلامه حتى توفي سنة ١٩٦١ ، وأن هذا القضاء صادر من ذات المحكمة ويقيدها ثم أيده حكم النقض في الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية ، فلا تملك العودة إلى بحث الردة استنادا إلى وقائع أخرى مثبتة لها ، في حين أن الحكم الاستئنافي السابق اقتصر على البت في ردة المورث في سنة ١٩١٤ السابقة على ميلاد المطعون عليه الأول في سنة ١٩١٦ وهي التي يستلزمها الفصل في الدفع بعدم مسماع الدعوى ، دون وقائع الردة اللاحقة لذلك الميلاد والتي تنابت حتى وفاة المورث في سنة ١٩٦١ . ولم تكن مدروسة على محكمة الاستئناف عند إصدار حكمها الأول وليست بحاجة إليها لفصل في الدفع فلا يجوز حكمها بحجة في هذا الخصوص ، هذا إلى أن الأحكام التي تصدر في مسائل الأحوال الشخصية المتلفة بالحالات المدنية لا تحوز بطبيعتها قوة الشيء المنقضى متى ظهرت عناصر وأدلة أخرى تنفي ما قرره حكم سابق ، وقد ثبتت ردة المورث بالحكم الصادر ضده من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ في الاستئناف رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٧/٤٦ وهو يعد حجة على كل من يدعى أنه وارث له ، الأمر الذي يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال . علاوة على أن الطاعنين تمسكوا في صحيفة الاستئناف بوقائع أخرى تثبت الردة منها الاعلامات الشرعية الخاصة بوالدي لمورث وأخويه المسيحيين في سنوات ١٩٣٤ و ١٩٣٦ و ١٩٣٨ و ١٩٤٠ والوارد بها أنه أحد الورثة ، وتملكه بطريق الميراث الأطلان المخلفة عنهم ، وتسميه باسمه



المسيحي في البطاقة الشخصية وشهادة الجنسية والسجل التجارى ، وتوقيعه على محاضر جمعية طائفة الروم الأرثوذكس في سنة ١٩٤٩ باعتباره عضوا فيها ، فضلا عن تسليم المطعون عليه الأول برواج المورث من وندة الطاعنين المسيحية على يد الكاهن مما يفيد إقراره بترده ، غير أن الحكم لم يبحث أيا من هذه الوقائع الأمر الذى يجعله قاصر التسيب .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان البير من الاطلاع على أوراق أن الطاعنين استندوا في استئنافهم المرفوع عن الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ إلى ردة المورث واستدلوا على ذلك بوقائع بعضها سابق على ولادة المطعون عليه الأول والبعض الآخر لاحق لها وبحث الحكم المطعون فيه الأول الصادر بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ هذه الأدلة سواء ما كان منها سابقا أو لاحقا على ميلاد المطعون عليه الأول باعتبار أنه قصد بها إثبات ردة المورث الأمر الذى يمنع التوارث بينهما ، وانتهى الحكم إلى أن هذه الأدلة لا تفيد في ثبوت الردة ، وكانت الأسباب التى استند إليها الطاعنون في طعنهم السابق بالنقض على هذا الحكم قد تضمنت النعى بإغفاله الرد على أوراق قدموها تثبت ردة المورث وكلها لاحقة على ميلاد المطعون عليه الأول ، وكانت محكمة النقض بحكمها السابق الصادر في ١٨ من مايو سنة ١٩٦٦ قد رفضت الطعن بالنسبة لهذه الأسباب استنادا إلى أن ما أورده الحكم المطعون فيه الأول من تقارير موضوعية سائغة يكفى الرد على دفاع الطاعنين ، لما كان ذلك فإن هذا يعد قضاء نهائيا في نفي ردة المورث وأنه ظل على دين الاسلام حتى وفاته بحيث يتمتع على الطاعنين الاستدلال عليها باسناد سبق أن أثبت ولم يعرض لها الحكم الأول ، أو الاستناد إلى حكم صادر من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بأن المورث مرتد لا يرث من أبيه لأن حكم النقض آتف الذكر هو حكم نهائى في موضوع الردة واجب الاحترام . كذلك لا يسوغ القول بأن الأحكام في الحالة المدنية تزول حجيتها متى زالت أسبابها فلك أن محكمة الاستئناف وعلى ما سلف البيان قد استنفدت ولايتها بحكمها الأول في الفصل في الردة باسنادها السابقة واللاحقة على ميلاد المطعون عليه الأول ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه الثانى الصادر بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٩ بهذا

القضاء النهائي فإن النemy عليه بالخطأ في تطبيق القانون وانه قصور في السبب والفساد في الاستدلال يكون في غير محله .

وحيث أن حصل النemy بالسبب الخامس مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم اطرح أقوال شهود الطاعنين استنادا إلى أنها وردت على غير ذى موضوع بعد أن قطع الحكم المطعون فيه الأول بعدم ردة المورث ، لا أن الحكم اعتمد ذلك بأقوال شهود المطعون عليه الأول مع أنه كان على الحكم إما أن يأخذ بحجية الحكم السابق وفي هذه الحالة يطرح أقوال الشهود جميعا ، أو أن يستبعد هذه الحجية ويؤمن عليه عندئذ أن يوازن بين أقوال شهود الطرفين ، وإذا اعتمد الحكم على أقوال شهود المطعون عليه الأول دون أن يرجح بينها وبين أقوال شهود الطاعنين فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النemy غير صديد ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أصاب إذ تقيده بما حسمه الحكم المطعون فيه الأول بشأن عدم ردة المورث على ما سلف بيانه في الأسباب السابقة وهي دعامة تكفى لحمل الحكم فإنه لا يعيبه ما تزيد فيه بالاستناد إلى أقوال شهود المطعون عليه الأول ، ويكون النemy عليه بهذا السبب غير متعج .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالسبب السادس مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، ذلك أنه رد على دفاع الطاعنين من أن المورث تصرف بالبيع في أمواله حال حياته ولم يخلف تركة بما قرره الحكم الأول في رده على الدفع بعدم اختصاص المحكمة من وجود مال للمورث يورث عنه شرعا ، مع أنه لا يجوز الاستناد إلى هذا الحكم لبطلاته بسبب صدوره من محكمة لا ولاية لها .

وحيث إن هذا النemy مردود بأن الحكم المطعون فيه الأول — وعلى ما سلف البيان — لم يخطئ إذ عرض للاختصاص ونصل فيه ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم المطعون فيه الثاني إذ استند إلى ما قرره الحكم الأول في خصوص ما خلفه للمورث من تركة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين أديب قصبجى ، محمد قاضى المرحومى ، حافظ الوكيل ومحمد مصطفى المنفلوطى .

( ١٠٨ )

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٨ القضائية :

تأميم . مؤسسات عامة . خلف .

أيلولة ملكية مستشفى المواساة المزمع بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ إلى المؤسسة العلاجية لمحافظة الاسكندرية . عدم اعتبار هذه المؤسسة خلقا له . مؤدى ذلك . بناء حقوق الدائنين الناشئة قبل التأميم قائمة قبل أصحابه .

إذا كان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم المؤسسات العلاجية قد نص فى مادته الأولى على أن تؤول ملكية بعض المستشفيات ومنها مستشفى المواساة إلى الدولة وأن يستولى وزير الصحة عليها وعلى جميع موجوداتها المتعلقة بمباشرة نشاطها ، ونص فى مادته الخامسة على أن يؤول جميع ما يتم الاستيلاء عليه إلى المؤسسات العلاجية التى تنشأ فى المحافظات وأن تلتزم هذه المؤسسات بأداء التعويض الذى قد يكون مستحقا لذوى الشأن كما ألزم فى مادته الثامنة كل شخص توجد لديه أموال بأية صفة كانت لتلك المستشفيات أو يكون مدينا لأى منها بأن يقدم نيانا بذلك إلى وزير الصحة خلال شهر من تاريخ العمل به ، ونصت المادة العاشرة منه على أن ينقل عمال تلك المستشفيات بحالتهم إلى المؤسسات العلاجية بالمحافظات ، بينما نصت المادتان الأولى والثانية من القرار الجمهورى رقم ١٢١٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء مؤسسات علاجية بالمحافظات على أن تكون هذه المؤسسات الشخصية الاعتبارية وأن تقوم كل مؤسسة منها بإدارة المستشفيات التابعة لها فى دائرة المحافظة ، كما نصت المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٢١٣ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء مؤسسة علاجية لمحافظة الاسكندرية على أن تؤول إلى هذه المؤسسة ملكية المستشفيات الواردة فى الكشف المرافق له ومنها مستشفى المواساة ، فإن مؤدى هذه النصوص أن هذا المستشفى قد خلصت ملكيته للدولة بالتأميم وآل إلى المؤسسة العامة ، وأن المشرع



لم يشأ الإبقاء على شخصية المشروع المؤم . وإذا كان التأميم على هذه الصورة يرتب انقضاء المشروع المؤم وتصميمه ونشوء شخص معنوى جديد محله ، وكان مقتضى ذلك أن الدولة أو المؤسسة الطاعنة ليست إمتدادا لهذا المشروع فلا تعتبر بمثابة خلف له ، فإن هذه المؤسسة لاتزال بحسب الأصل عن الديون التي تترتب في ذمة ذلك المستشفى قبل تأميمه مالم ينص القانون على خلاف ذلك . وإذا كان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهورى رقم ١٢١٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها لم يتضمنا زعما باتتعالى التزامات المستشفيات المؤممة إلى الدولة أو المؤسسات العلاجية ، وكان المقصود بذوى الشأن الذين يحق لهم اقتضاء التعويض المنصوص عليه في المادة الخامسة من ذلك القانون هم أصحاب المستشفيات المؤممة دون دائرى هذه المستشفيات الذين لم يكلفهم القانون بتقديم بيان عن ديونهم كما فعل بالنسبة لمديريها وبذلك تبقى حقوق هؤلاء الدائنين قائمة قبل أصحاب تلك المستشفيات فإن المؤسسة الطاعنة لاتكون لها صفة في هذه الخصومة القائمة على مطالبة المطعون ضده بأجره وباقى استحقاقاته المترتبة على فصله الذى تم قبل تأميم المستشفى . إذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا الظن وجرى فى قضائه برفض الدفع المبدى من المؤسسة الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذى صفة استنادا إلى أن هذه المؤسسة تعتبر خلفا عاما لمستشفى المواساة المؤم ، ورتب الحكم على رفض هذا الدفع قضاءه بالزام الطاعنة بالمبلغ المحكوم به فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تنحصر فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٧٧ سنة ١٩٦٣ عمال كلى الاسكندرية وانتهى فيها إلى اختصاص المؤسسة العلاجية لمحافظة الاسكندرية —

الطاعة — طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٩٦١,٥٠٠ جنيهًا وقال بيانًا لها أنه التحق بخدمة مستشفى المواساة منذ سنة ١٩٣٦ ثم عين مديرا له في أول أغسطس سنة ١٩٥٢ وظل يباشر عمله إلى أن قرر مجلس إدارة المستشفى إنهاء خدمته اعتبارا من ١٠ مارس سنة ١٩٥٣ ، وإذ كان هذا الفصل تعسفيا ويستحق قبل المؤسسة التي آل إليها هذا المستشفى بعد تأميمه مبلغ ٩٦١,٥٠٠ دجنيها منه ٨٩٩ جنيه فرق المرتب عن المدة من أول مارس سنة ١٩٥١ حتى ٩ مارس سنة ١٩٥٣ ، ٢٠٦٢,٥٠٠ جنيهًا مكافأة نهاية الخدمة وبديل الانذار ومقابل الإجازة ، ٣٠٠٠ جنيه تعويضا عن الفصل التعسفي فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . وبتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة الابتدائية بنسب مكتب الخبراء لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٣ يناير سنة ١٩٦٧ برفض الدفع المبدى من الطاعة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وبالزامها بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٩٧٩,٤١٦ جنيه منه ٣٥١,٥٠٠ جنيه فرق المرتب ، ٦١٥,٥٤١ جنيهًا مكافأة نهاية الخدمة ، ١٢,٣٧٥ جنيهًا بدل إجازة ورفضت مانعا ذلك من الطلبات فاستأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ١٧٠ سنة ٣٢ ق كما استأنفه المطعون ضده وقيد استئنافه برقم ٢٢٨ سنة ٢٣ ق وبتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة بعد أن ضمت الاستئنافين بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة وأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٧٤ وفيها أقرت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقم قضاءه على نظر حاصله أن أولولة مستشفى المواساة إلى المؤسسة الطاعة بالتأميم يستتبع انتقال ذمته المالية إليها بما لها من أصول وما عليها من خصوم ومنها الديون التي لاير في ذمة المستشفى فتسأل عنها المؤسسة في حدود ما آل إليها من أموال المستشفى وحقوقه ، وأن مسئولية المؤسسة عن هذه الديون هي نوع من الخلافة العامة وفق المادة ١٤٥ من القانون المدني ، واستند الحكم في تأييد هذا النظار



إلى ما نصت عليه المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ من الزام المؤسسات العلاجية التي تؤول إليها المستشفيات المؤممة بأداء التعويض الذي يكون مستحقا لذوى الشأن هذا في حين أن ذلك القانون لم يتضمن نصا بانتقال التزامات هذه المستشفيات إلى الدولة سوى ماورد بالمادة العاشرة منه من نقل عمالها إلى المؤسسات العلاجية بمخاتهم وهو ما يعنى أن هذه المؤسسات لا تكون مسئولة عن الالتزامات المترتبة على عقود العمل التي انتهت قبل التأميم ، كما أن هذا القانون صدر مستقلا عن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ولم يشر إليه في ديباجته ونهجت أحكامه منها ماغيرا فلم تقرر مسئولية الدولة عن الالتزامات السابقة للمنشآت المؤممة في حدود ما آل إليها من أموال وحقوق هذه المنشآت في تاريخ التأميم كما هو شأن ذلك القانون ، ومن المقرر أن التأميم لا يستتبع انتقال التزامات المنشآت المؤممة إلى الدولة إلا إذا نص القانون صراحة على ذلك لأن الدولة لا تعتبر خلفا لهذه المنشآت تتقل إليها التزاماتها ، ولا محل لاستناد الحكم إلى المادة الخامسة من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ لأن المقصود بالتعويض المنصوص عليه في هذه المادة هو التعويض المستحق لأصحاب المستشفيات المؤممة مقابل التأميم وهؤلاء يلتمون بسداد ديون هذه المستشفيات الناشئة من إدارتهم لها .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المؤسسات العلاجية قد نص في مادته الأولى على أن تؤول ملكية بعض المستشفيات ومنها مستشفى الواساة إلى الدولة وأن يستولى وزير الصحة عليها وعلى جميع موجوداتها المتعلقة بمباشرة نشاطها ، ونص في مادته الخامسة على أن يؤول جميع ما يتم الاستيلاء عليه إلى المؤسسات العلاجية التي تنشأ في المحافظات وأن تلزم هذه المؤسسات بأداء التعويض الذي قد يكون مستحقا لذوى الشأن ، كما ألزم في مادته الثامنة كل شخص توجد لديه أموال بأية صفة كانت لتلك المستشفيات أو يكون مدينا لأي منها بأن يقدم بيانا لذلك إلى وزير الصحة خلال شهر من تاريخ العمل به ، ونصت المادة العاشرة منه على أن ينقل عمال تلك المستشفيات بمخاتهم إلى المؤسسات العلاجية باحفاظات ، بينما نصت المادتان الأولى والثانية من القرار الجمهوري رقم ١٢١٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء مؤسسات



علاجية بالمحافظات ، على أن تكون هذه المؤسسات الشخصية الاعتبارية وأن تقوم كل مؤسسة منها بإدارة المستشفيات التابعة لها في دائرة المحافظة ، كما نصت المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ١٢١٣ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء مؤسسة علاجية لمحافظة الاسكندرية على أن تؤول إلى هذه المؤسسة ملكية المستشفيات الواردة في الكشف المرافق له ومنها مستشفى المواساة . فإن مؤدى هذه النصوص أن هذا المستشفى قد خلصت ملكيته للدولة بالتأميم وآل إلى المؤسسة الطاعنة ، وأن المشرع لم يشأ الإبقاء على شخصية المشروع المزمع . ولما كان التأميم على هذه الصورة يرتب انقضاء المشروع المؤمم وتصفيته ونشوء شخص مسمى جديد محله وكان مقتضى ذلك أن الدولة أو المؤسسة الطاعنة ليست امتداد لهذا المشروع فلا تعتبر بمثابة خلف له ، فإن هذه المؤسسة لاتسأل بحسب الأصل عن الديون التي تترتب في ذمة ذلك المستشفى قبل تأميمه مالم ينص القانون على خلاف ذلك ولما كان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري رقم ١٢١٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما لم يتضمنا نصا بآلية انتقال التزامات المستشفيات المزممة إلى الدولة أو المؤسسات العلاجية ، وكان المقصود بذوى الذان الذين يحق لهم اقتضاء التعويض المنصوص عليه في المادة الخامسة من ذلك القانون هم أصحاب المستشفيات المزممة دون دائي هذه المستشفيات الذين لم يكلفهم بتقديم بيان عن ديونهم كما فعل بالنسبة لمدينها وبذلك تبقى حقوق هؤلاء الدائنين قائمة بأهل أصحاب تلك المستشفيات ، فإن المؤسسة الطاعنة لا تكون لها صفة في هذه المناصومة القائمة على مطالبة المطعون ضده بأجره و باقى استحقاقاته المترتبة على نصله الذي تم في ١٠ مارس سنة ١٩٥٣ قبل تأميم المستشفى . أما كان ذلك وكذا الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه برفض الدفع المبدي من المؤسسة الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفوها على غير ذى صفة استنادا إلى أن هذه المؤسسة تعتبر خلفا عاما لمستشفى المواساة المزمع ورتب الحكم على رفض هذا الدفع قضاءه . بالرام الداعنة بالبلغ المحكوم به فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم بتمين إلقاء الحكم المستأنف وقبول ذلك الدفع والحكم بعدم قبول الدعوى لرفوها على غير ذى صفة .

## جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار/أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن و محمد  
السيد الرفاعي وصالح الدين حبيب ومحمد المصطفى .

( ١٠٩ )

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) نقض " حالات الطعن " ، " التماس إعادة النظر " . حكم " الطعن في الحكم " .

الحكم بأكثر مما طلبه الخصم الأصل . الطعن فيه بطريق التماس . القضاء بذلك عن إدراك نطاق الدعوى وطلبات الخصوم . سبيل الطعن فيه هو النقض .

( ٢ ) ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " ، " الربط الحكى " .

تطبيق قاعدة الربط العكسى . ق ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ . شرطه . أن تكون الضريبة قد ربطت على الممول في سنة القياس بطريق التقدير .

١ - إنه وإن كان الحكم بأكثر مما طلبه الخصم من أوجه التماس إعادة النظر طبقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات المنطبق على الدعوى ، وبمقتضاه يعاد عرض النزاع على المحكمة التى فصلت فيه لتستدرك ما وقعت فيه من سهو غير متعمد ، فتبادر إلى إصلاحه متى تبينت سببه ، أما إذا كانت المحكمة قد بيّنت في حكمها المطعون فيه وجهه نظرها في النزاع وأظهرت أنها تدرك حتمية ما قدم لها من الطلبات ، وإنها بقضائها هذا تجاوز ما طلبه الخصم ، ومع ذلك أصرت على هذا القضاء ، مسببة إياه في هذا الخصوص ، إذا برز هذا الاتجاه واضحاً في الحكم امتنع الطعن عليه بطريق التماس إعادة النظر ، وكان سبيل الطعن عليه هو النقض " " وإذ كان يبين من الحكم المطعون فيه ، إن المحكمة لم تكن مدركة نطاق الدعوى ولا طلبات المستأنف فيها ، فإنه كان يتعين الطعن على الحكم -

في هذا الخصوص — بطريق التماس إعادة النظر ، ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

٢ — مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ — بشأن الربط الحكى — أن أرباح سنة القياس لا تتخذ أساسا لربط الضريبة في السنوات المتقيسة إلا إذا كانت الضريبة في سنة القياس قد ربطت على الممول بطريق التقدير بحيث إذا تخلف الشرط وتم ربط الضريبة من واقع الدفاتر المنتظمة ، فلا يكون هناك محل لأعمال حكم القانون المشار إليه وتطبيق قاعدة الربط الحكى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد بدفاتر المنشأة لما تبين له من سلامة القيود الواردة فيها ومطابقتها للواقع واخذ باقرار المطعون عليه الذي استند فيه إلى تلك الدفاتر من أن نشاطه التجاري في سنة ١٩٥٢ قد انتهى إلى خسارة ، فإن المطعون عليه لا يكون من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في تلك السنة ، وينتفع تبعا لذلك تطبيق قاعدة الربط الحكى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب دمياط ، بعد أن تبين لها عدم انتظام دفتر منشأة ... .. (المطعون عليه) وشريكته في السنوات ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ قدرت صافي أرباح المنشأة في السنة الأولى بمبلغ ٦٠٠ جنيه يخص المطعون عليه منها ٣٠٠ جنيه ، واتخذت هذه الأرباح أساسا لربط الضريبة عليه في السنتين التاليتين طبقا لحكم القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ، وإذا عارض المطعون عليه على هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٦٠/١١/٢١ بتخفيض تقدير المأمورية لنصيب المطعون عليه في أرباح المنشأة عن كل سنة من سنوات النزاع إلى مبلغ ١٦٦ جنينا



و ٥٠٠ مليم ، فقد أقام الدعوى رقم ١٨٨ سنة ١٩٦٠ تجارى دمياط الابتدائية بالطعن على هذا القرار طالبا استبعاد تقدير اللجنة عن سنة ١٩٥٢ واعتماد إقراره بأن خسارته في هذه السنة بلغت ٩٧ جنيه و ٤٠٨ مليا و بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٥ حكمت المحكمة بتقديرها صافي أرباح سنة ١٩٥٢ بمبلغ ١٦٥ جنيه و ٨٥٦ مليا واعتبارها أساسا لربط الضريبة على المطعون عليه في سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ — استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٤ سنة ١٧ قضائية تجارى المنصورة — وفي ٢٥/٦/١٩٦٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وقرار اللجنة المطعون فيه واعتماد إقرار المستأنف (المطعون عليه) واعتبار أن خسارته عن نشاطه في سنة ١٩٥٢ تبلغ ١٨٤ جنيها و ٨١٦ مليا وإجراء الربط في سنتي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ على هذا الأساس . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها انراى بنقض الحكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفي الجلسة التزمت النيابة رأيا .

وحيث أن الطعن بنى على سببين حاصل ثانيهما أن المطعون عليه قصر منازعته أمام محكمة الاستئناف على تقدير أرباح سنة ١٩٥٢ فقد طلب اعتماد دفاتر المنشأة والأخذ بالنتيجة التي أظهرتها والتي أوردها في إقراره وهي أن نشاطه التجارى في تلك السنة انتهى إلى خسارة مقدارها ٩٧ جنيها و ٤٠٨ مليا ولم يطلب إلغاء الحكم الابتدائي بالنسبة لأرباح سنتي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ فأصبح هذا الشق من الحكم نهائيا لعدم الطعن فيه بالاستئناف ، إلا أن المحكمة حكمت باعتبار خسارة المستأنف في سنة ١٩٥٢ مبلغ ١٨٤ جنيها و ٨١٦ مليا وإجراء ربط الضريبة عن سنتي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ على هذا الأساس وبذلك تكون قد خالفت القانون بمساسها بقوة الأمر المقضى بالنسبة للشق الذي صار نهائيا في حكم المحكمة الابتدائية وبقضائها بما يجاوز طلبات المستأنف في خصوص تقدير خسارته في سنة ١٩٥٢ مخالفة بذلك ما ثبت في أوراق الدعوى .

وحيث أن هذا النعى مردود أولا بأن الثابت في الدعوى أن المطعون عليه طعن في تقدير مأمورية الضرائب لأرباح المنشأة في سنوات النزاع جميعا (١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤) أمام لجنة الطعن وطلب اعتماد دفاتر المنشأة

لائنتظامها وقد أصدرت اللجنة قرارها بتقدير نصيب المطعون عليه في أرباح المنشأة في سنة ١٩٥٢ بمبلغ ١٦٦ جنيها و ٥٠٠ ملية واتخذت هذه الأرباح أساسا لربط الضريبة عن السنتين التاليتين عملا بأحكام القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ نطعن المطعون عليه في ذلك القرار أمام المحكمة الابتدائية التي قدرت صافي أرباحه سنة ١٩٥٢ بمبلغ ١٦٥ جنيها و ٨٥٦ ملية واعتبرتها أساسا لربط الضريبة عن سنتي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ولما كان المطعون عليه قد طعن في هذا الحكم بالاستئناف طالبا إلغاءه واستبعاد تقدير اللجنة لأرباحه في سنة ١٩٥٢ والأخذ باقراره المؤيد بدفاتر المنشأة والذي انتهى فيه إلى أن نشاطه التجاري في هذه السنة قد أدى إلى خسارة قدرها ٩٧ جنيها و ٤٠٨ ملية فقد ثبت أنه نازع في جميع المراحل في تقدير أرباحه في سنوات النزاع جميعا ، وإذ كان مؤدى ذلك أن المنازعة في تقدير أرباح سنتي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، كانت مطروحة أيضا أمام محكمة الاستئناف ، فإن هذه المحكمة بقضائها في ذلك الشق من الدعوى لا تكون قد خالفت القانون ومردود ثانيا بأنه وإن كان الحكم بأكثر مما طلبه الخصم ، من أوجه التماس إعادة النظر طبقا لنص الفقرة الخامسة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات السابق المنطبق على الدعوى وبمقتضاه يعاد عرض النزاع على المحكمة التي فصلت فيه لنستدرك ما وقعت فيه من سهو غير متعمد فتبادر إلى إصلاحه متى تبينت سببه ، أما إذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهة نظرها في النزاع وأظهرت أنها تدرك حقيقة ما قدم لها من الطلبات وانها بقضائها هذا تجاوز ما طلبه الخصم ومع ذلك أصرت على هذا القضاء ومسببه إياه في هذا الخصوص ، وإذا برز هذا الاتجاه واضحا في الحكم امتنع الطعن عليه بطريق التماس إعادة النظر وكان سبيل الطعن عليه هو النقض ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى الاعتداد بدفاتر المنشأة بعد أن استظهر سلامة القيود الواردة فيها ومطابقتها للواقع وأخذ باقرار المطعون عليه عن سنة ١٩٥٢ معتقدا خطأ أنه قرر أن نشاطه التجاري في هذه السنة انتهى إلى خسارة قدرها ١٨٤ جنيها ١٦٨ ملية ولم يفتن إلى أن المطعون عليه المذكور طلب أمامها اعتبار خسارته في السنة سألقة البيان ٩٧ جنيها و ٤٠٨ ملية فإن ذلك يدل على أن المحكمة الاستئنافية لم تكن مدركة نطاق الدعوى ولا طلبات المستأنف فيها ، لما كان ذلك فإنه كان يتعين الطعن على الحكم — في هذا الخصوص — بطريق التماس إعادة النظر ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .



وحيث إن حاصل السبب الأول أنه يشترط لأعمال قاعدة الربط الحكيم على السنوات المقيسة ونفا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ أن نحدد أرباح سنة القياس بطريقة التقدير، فإذا ربطت الضريبة من واقع دفاتر الممول وحساباته المنتظمة كان من غير اجازة تطبيق تلك القاعدة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أجرى ربط الضريبة على المطعون عليه عن سنة ١٩٥٢ وفقا للنتيجة التي أظهرتها دفاتر المنشأة وحساباتها ثم اعمل - رغم ذلك - قاعدة الربط الحكيم واتخذ خسارة تلك السنة أساسا لربط الضريبة عن سنتي ١٩٥٣، ١٩٥٤، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محلة ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ تنص على أنه "يستمر العمل بأحكام المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . وذلك بالنسبة إلى السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ فتتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريقة التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات المذكورة . فإذا لم يكن للمول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه أو استأنفه خلال هذه السنة اتخذ أساسا لربط ضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها نشاطه أو استأنفه "ومؤدى هذا أن أرباح سنة القياس لا تتخذ أساسا لربط الضريبة في السنوات المقيسة إلا إذا كانت الضريبة في سنة القياس قد ربطت على المول بطريقة التقدير بحيث إذا تخاف هذا الشرط وتم ربط الضريبة من واقع دفاتر المنتظمة فلا يكون هناك محل لأعمال حكم القانون المشار إليه وتطبيق قاعدة الربط الحكيم، ولما كان ذلك وكذا الحكم المطعون فيه قد إعتد بدفاتر المنشأة لما تبين له من سلامة القيود الواردة فيها وطابقتها للواقع وأخذ باقرار المطعون عليه مدى استند فيه إلى تلك الدفاتر من أن نشاطه التجاري في سنة ١٩٥٢ قد انتهى إلى خسارة، فإن المطعون عليه لا يكون من المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريقة التقدير في تلك السنة ويمتنع تبعا لذلك تطبيق قاعدة الربط الحكيم، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واتخذ خسارة سنة ١٩٥٢ أساسا لربط الضريبة عن سنتي ١٩٥٣، ١٩٥٤ فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .



## جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين :  
جودة أحمد غيث ، وإبراهيم السيد ذكرى ، وإسماعيل فرحات عثمان ، وجلال عبد الرحيم عثمان .

( ١١٠ )

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٧ القضائية :

ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . مقالة .

وهاء الضريبة . الأرباح الناتجة من مجموع العمليات التي باشرتها المنشأة خلال سنة كاملة .  
تنفيذ العملية على عدة سنوات . الجزء الذي يتم منها كل سنة ، تخضع نتيجته للضريبة إن كان ربحاً .  
لا يلزم أن يكون الربح قد تم قبضه فعلاً . مثال في أعمال المقارلات .

مؤدى نص المادتين ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الضريبة  
على الأرباح التجارية والصناعية تفرض على الأرباح الناتجة " من مجموع "  
العمليات التي تكون المنشأة قد باشرتها خلال سنة كاملة وفي نهاية السنة ، لا على  
ربح كل عملية فور باشرتها ويعتمد تولده . فإذا كانت هذه العمليات مما يستلزم  
تنفيذها عدة سنوات ، فإن الجزء الذي يتم منها كل سنة تخضع نتيجته للضريبة إن  
كانت ربحاً وليس من الضروري أن يكون هذا الربح قد قبض فعلاً . إذ كان  
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على تحديد  
أرباح المطعون عليه من أعمال المقاولات في سنة ١٩٥٦ على أساس ما قبضه  
خلالها بصرف النظر عن نتيجة العمليات التي تمت في تلك السنة وهي ما يتعين أن  
تفرض عليها الضريبة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب شبن الكوم قدرت أرباح المطعون عليه من نشاطه في المقاولات واستغلال سيارتي نقل في السنوات من ١٩٥٥ حتى ١٩٥٨ بالمبالغ الآتية على التوالي: — ٢٢١٥ جنيها، ٢٩١٥ جنيها، ٢١٢٥ جنيها، ١٣٣٥ جنيها، وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٦٠/٧/٢٠ بتأييد المأمورية في تقديرها لصافي أرباحه من أعمال المقاولات في السنوات المذكورة بمبالغ ١٨٦٥ جنيها، ٢٥٦٥ جنيها، ١٧٧٥ جنيها، ٩٨٥ جنيها وإلغاء تقدير المأمورية لربحه من سيارتي النقل، فقد أقام الدعوى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٠ تجاري شبن الكوم الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاء وتحديد ربحه في سنة ١٩٥٥ بمبلغ ١٢٩ جنيها نسرى على السنوات الذلية طبقا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨. وبتاريخ ١٩٦١/٢/٢٨ قضت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل للانتقال إلى مركز نشاط المطعون عليه وإلى الجهات الحكومية التي يتعامل معها للاطلاع على عقود المقاولات التي عهد إليه القيام بها لأية جهة حكومية خلال سنوات النزاع وطريقة محاسبته على تلك الأعمال مع تحقيق ما تكبده تنفيذها وما نتج منها من ربح بعد خصم جميع المصاريف الضرورية. وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٩ بتعديل قرار اللجنة وتحديد أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٥٦ بمبلغ ١٧٨٣,٩٧٥ جنيها وتأييده فيما عدا ذلك استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ١٤٩ سنة ١٦ ق تجاري طالبة إلغاء فيما قضى به من تعديل أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٥٦ وتأييد قرار اللجنة في هذا الخصوص. وبتاريخ ١٩٦٧/٣/١٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف. طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها.

وحيث أن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه قضى بتحديد أرباح المطعون عليه من نشاطه في المقاولات في سنة ١٩٥٦ بمبلغ ١٧٨٣,٩٧٥ جنيها استنادا إلى أن مبدأ سنوية الضريبة يقتضى

تقدير أرباح الممول على أساس المبالغ التي يقبضها كل سنة من الجهات الحكومية مقابل العمليات التي رست عليه وقام بتنفيذها، في حين أن مؤدى نص المواد ٣٠، ٣٨، ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن كل سنة تعتبر من الناحية الضريبية وحدة قائمة بذاتها لها أرباحها وعليها تكاليفها التي لا تمتد إلى غيرها من السنوات ومن ثم تقتصر الضريبة على أرباح جميع العمليات التي تمت أثناء السنة الضريبية بصرف النظر عن قبض الربح .

وحيث إن هذا النعمى في محله ، ذلك أنه ونفا للمادتين ٣٨ ، ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الإثني عشر شهرا التي اعتبرت نتيجةها أساسا لوضع آخر ميزانية " ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة " على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة والمنشأة " ، ومؤدى هاتين المادتين أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تفرض على الأرباح الناتجة من " مجموع " العمليات التي تكون المنشأة قد باشرتها خلال سنة كاملة وفي نهاية السنة ، لا على ربح كل عملية فور مباشرتها وبمجرد تولده ، فإذا كانت هذه العمليات مما يستلزم تنفيذها عدة سنوات فإن الجزء الذي يتم منها كل سنة تخضع نتيجته للضريبة إن كانت ربحا وليس من الضروري أن يكون هذا الربح قد قبض فعلا، إذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على تحديد أرباح المطاعم عليه من أعمال المقاولات في سنة ١٩٥٦ على أساس ما قبضه خلالها بصرف النظر عن نتيجة العمليات التي تمت في تلك السنة وهي ما يتعين أن تفرض عليها الضريبة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .



## جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن ويكل وعضوية السادة المستشارين: محمد  
أحمد محمود ، وبيودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وإسماعيل فرحات عثمان .

( ١١١ )

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ القضائية "أحوال شخصية"

( ١ و ٢ و ٣ ) أحوال شخصية "النسب" . إرث . إثبات "البينة" . دعوى  
"شروط قبول الدعوى" .

( ١ ) دعوى النسب . سماعها مجردة . شرطه . التناقض فيها مقتفر . سماعها ضمن حق آخر .  
شرطه . التناقض فيها لا يقتفر مادام لا يوجد ما يرفعه . مثال بشأن قبي التناقض في دعوى إرث .

( ٢ ) إشرادة في الإرث . نحو ادا . الشاهد له أن يعدل في شهادته أو يزيد عليها قبل أن يبرح  
محاسن القاضي .

( ٣ ) قبول الشهادة على الإرث في فقه الحنفية . شرطه . ذكر سبب الإرث وطريقه .

١ — الأصل في دعوى النسب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —  
إن ينظر إلى النسب المتنازع فيه ، فلو كان مما يصح إقرار المدعى عليه به  
ويثبت باعترافه وليس فيه تهميل النسب دلي الغير كالأبوة والبنوة فلانها تسمع  
مجردة أو ضمن حق آخر سواء ادعى لنفسه حقاً أو لم يدع ، ويقتفر فيها التناقض  
لأن مقصودها الأصلي هو النسب والذي مما يقتفر فيه التناقض  
لخفاء الحاصل فيه ، أما لو كان مما لا يصح إقرار المدعى عليه به ، ولا يثبت  
باعترافه ، وفيه تهميل النسب على الغير كالأخوة والعمومة فلا تسمع إلا أن يدعى  
حقاً من إرث أو نفقة ، ويكون هو المقصود الأول فيها ، ولا يقتفر فيها  
التناقض لأنه تناقض في دعوى مال لا في دعوى نسب ودعوى المال يضرها  
التناقض ما دام باقياً لم يرتفع ، ولم يوجد ما يرفعه بإمكان حمل أحد الكلامين

على الآخر أو بتعديق الخصم أو بتكذيب الحاكم ، أو بقول المتناقض تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر. لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون عليهما الأولين بالاشتراك مع سائر المطعون عليهم أقاما الدعوى المساتة — باثبات أوراثة — استنادا إلى أنهما من ورثة المتوفى بصفتها ابني عم لأب ، فإن التناقض بين التولين يرتفع — بين ما جاء بمحضر التحري في مادة الوراثة الخاصة بالمتوفى وبين الدعوى الحالية — لأنها لم ينفي في محضر التحري القرابة التي تربطهما بالمتوفى ، وإنما غم عليهما في البداية أن هذه القرابة من شأنها أن تورثهما بعد الصلة ، فقررا أنهما من أقاربه غير الوارثين ، ولدى وقوفهما على الحكم الشرعي الصحيح — من واقع ما أبادت به لجنة الفتوى بالجامع الأزهر — قررا في الدعوى الحالية أنهما من ورثته وبيننا جهة الإرث . وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الدليمة ، فإنه لا يعيبه ما أورده من تقريرات خاطئة باحلاق القول بأن التناقض في النسب ، عفو مفتقر ، ويكون النعي عليه في غير محله .

٢ — لما كان الثابت من الاطلاع على محضر التحقيق ، أن الشاهدين الأول والثاني من شهود المطعون عليهم — المدعين في دعوى الوراثة — قد شهدا بتسلسل نسب المتوفى والمطعون عليهم إلى الجد الجامع كما شهدا بأن المتوفى ترك ما هو مبين بالدعوى ، فإن نصاب الشهادة الصحيحة يكون قد اكتمل ، ولا يغير من ذلك أن الشاهد الثاني أخطأ في ذكر الإسم الكامل للمطعون عليه الأول ، ثم استدرك فوراً ومصححه ، لأن للشاهد أن يعدل في شهادته أو يزيد عليها قبل أن يبرح مجلس القاضي<sup>(١)</sup> .

٣ — نقه الحنفية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(٢)</sup> — على أنه لقبول الشهادة على الإرث ، لا بد من ذكر سببه وطريقة ، فإذا شهدوا أنه أخوه أو عمه أو ابن عمه ، لا تقبل حتى يبينوا طريق الأخوة والعمومة بأن يبينوا الأسباب المورثة لليت "وينسبوا الميت والوارث حتى يلتصقا إلى أب واحد" .

(١) راجع قض ١٩٦٧/١١/١٥ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ١٦٨٨

(٢) قض ١٩٦٧/١/٤ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٥٤

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرانة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم الثلاثة الأولين والمرحوم ... ..  
... .. — مورث المطعون عليها الرابعة عن قسما وبصفقتها — أقاموا الدعوى رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ أحوال شخصية أمام محكمة بنها الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بإثبات بوناة المرحوم ... .. بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وأنهم من ورثة الشرعيين بصفقتهم أبناء عم لأبيه ويستحق كل منهم ثلاثة قراريط وثلاثة أنماس القيراط من أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها تركة المتوفى وأن قيمة هذا النصيب ٢٧٧,٥٠٠ ج وقالوا شرحا لدعواهم أن المرحوم ... .. توفي بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وترك ما يورث عنه شرعا الأعيان الموضحة بصحيفة الدعوى ، وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته — الطاعنة الأولى — وتستحق الربع فرضا ، وفي أبناء عم لأب — المطعون عليهم والطاعن الثاني — ويستحقون الباقي تعصيا بالسوية بينهم وينحصر كل منهم  $\frac{3}{10}$  ط ، وإذا وضع الطاعنان اليد على جميع أعيان التركة وامتنعا عن تسليمهم انصبتهم نيتها دون وجه حق فقد اتهموا إلى طلب الحكم بطلباتهم سالفه البيان . دفع الطاعنان بعدم سماع الدعوى استنادا إلى أن المطعون عليهما الأولين سبق أن قررا في استمارة التحري المرفقة بمادة الوراثة رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٦٢ قلوب أنهما من أقارب المتوفى غير الوارثين بينما أقاما الدعوى الحالية باعتبارهما من ورثته ، وبين القولين تناقض مانع من سماع الدعوى ، واضافا بأنهما والمتوفى أبناء عم أشقاء لأن جدهم هو ... .. فيرث الطاعن الثاني باقي التركة تعصيا بعد نصيب الزوجة أما المطعون عليهم فهم أنزل منهما درجة لأن جدهم وهو ... .. لا ... .. فيكونون أبناء عم المتوفى ولا يرثون في تركته وبتاريخ ٢٩ من يونيو ١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض



الدفع بعدم سماع الدعوى وبسماعها وباحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم أن ... .. توفي بتاحية الصباح مركز قليب في ٦ من ديسمبر ١٩٦٢، وأن ميراثه الشرعى أنحصر في زوجته الطاعنة الأولى وفي أبناء عمه لأبيه الطاعن الثانى وسائر المطعون عليهم ، وأنه ترك مايورث عنه شرعا الأعيان لمينة بصحيفة الدعوى ، وأن الطاعنين يضعان اليد على التركة بغير وجه حق .

وبعد سماع شهود الطرفين ادعى المطعون عليهما الأول والثانى بتزوير التوقيعين المنسوبين إليهما باستمارة التحرى المودعة ملف مادة الوراثة رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٦٢ قليب ، وبتاريخ ٦ من مارس ١٩٦٥ حكمت المحكمة بعدم قبول الادعاء بالتزوير وحددت جلسة لنظر الموضوع ، وأثناء سير الدعوى تقدم المذعون عليهم باعلام شرعى صادر من محكمة قليب الشرعية في ٢٣ من يناير ١٩٤٤ فى المادة رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٤٣/٤٢ وراثات، بوفاة المرحوم ... .. وادعى الطاعن الثانى بتزويره . وبتاريخ ١٨ من مايو ١٩٦٨ حكمت المحكمة بعدم قبول الادعاء بالتزوير وبثبوت وفاة ... .. بتاريخ ٦ من ديسمبر ١٩٦٢ وانحصار إرثه فى زوجته الطاعنة الأولى وتستحق ربع تركته فرضاً وقدره ستة قراريط من ٢٤ قيراطا تنقسم إليها تركته والباقي لأبناء الدمين لأب تصيبا بالسوية بينهم وهم الطاعن الثانى والمطعون عليهم وبتاريخ ٦ من يونيو ١٩٦٨ صححت المحكمة اسم الطاعن الثانى إلى ... ..

... .. استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم م لسنة ١ ق أحوال شخصية تضم بنهما ( ٢٥ سنة ١٨ ق أحوال شخصية نفس طائفا ) طالبين إلغاء والحكم أصليا بعدم سماع الدعوى واحتياطيا برفضها . وبتاريخ ٢١ من يونيو ١٩٦٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الخصمان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة للنظر وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينسب الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ويقولان فى بيان ذلك أنهما تمسكا فى دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليهما الأولين

تناقضا في نسبهما إلى المتوفى ، إذ قرأتى استمارة تحريات المادة رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٦٢ ورأيت قلوب أنهما من أقارب المتوفى غير الوارثين بينما ذهب في الدعوى الماثلة إلى أنهما من ورثته باعتبارهما أبناء عم لأب ، وأن هذا التناقض يمنع من سماع الدعوى ، غير أن الحكم قضى برفض هذا الدفع على سند من القون بأن التناقض في النسب عذو منتفر ، في حين أن التراجع يتعلق بدعوى العمومة وما يتفرع عنها والتناقض فيها لا يغتفر لما فيه من تحميل النسب على الغير إذ المقصود بالدعوى هو المال أو الحق الآخر الذي يدعى ضمنه ، الأمر الذي يعيب الحكم بالحدأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان الأصل في دعوى النسب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ينظر إلى النسب المتنازع فيه فلو كان مما يصح إقرار المدعى عليه به ويثبت باعترافه وليس فيه تحميل النسب على الغير كالأبوة والبنوة فإنها تسمع مجردة أو ضمن حق آخر سواء ادعى لنفسه حقا أو لم يدع ، ويغتفر فيها التناقض لأن متصودها الأصلي هو النسب والنسب مما يغتفر فيه التناقض للتحفاء الحاصل فيه ، أما لو كان مما لا يصح إقرار المدعى عليه به ولا يثبت باعترافه وفيه تحميل النسب على الغير كالأخوة والعمومة فلا تسمع إلا أن يدعى حقا من إرث أو نفقة ويكون هو المقصود الأول فيها ولا يغتفر فيها التناقض لأنه تناقض في دعوى مال لا في دعوى نسب ، ودعوى المال يضره التناقض ما دام بقيا لم يرتفع ولم يوجد ما يرفعه بإمكان حمل أحد الكلامين على الآخر أو بتقصيق الخصم أو بتكذيب الحاكم أو يقول المتناقض تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر ، إلا أنه لما كان البين من الاطلاع على محضر الدعوى المؤرخ ١٩٦٣ من يناير ١٩٦٣ في المادة رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٦٢ ورأيت قلوب الخاصة بإثبات وفاة وورثة المرحوم ... أن المطعون عليه الأول وقع بإمضائه وبهم المطعون عليه الثاني بختمه باعتبارهما من الأقارب غير الوارثين ، وينضم من هذا المحضر أن إرث المتوفى المشار إليه انحصر في زوجته — الطاعنة الأولى — وفي أبناء أبنائه عمه الشقيق ، وفي أولاد أخيه من الأم ، ولما أفادت لجنة الفتوى بالجامع الأزهر بكتابها المؤرخ ٣ من مارس ١٩٦٣ أن ميراث المتوفى المذكور يتول إلى زوجته وأولاد



عمد لأب دون أولاد العم الشقيق لأنهم محجوبون بأبناء العم لأب ودون أولاد الأخ لأم لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات ، بادر المطعون عليهما الأولان بالاشتراك مع مائر المطعون عليهم إلى إقامة الدعوى الماثلة في ١١ مارس ١٩٦٣ استنادا إلى أنهما من ورثة المتوفى بصفتهم ابني عم لأب ، فإن التناقض بين القولين يرتفع لأنهما لم ينفيا في محضر التحري القرابة التي تربطهما بالمتوفى وإنما غم عليهما في البداية أن هذه القرابة من شأنها أن تورثهما بعد الصلة فقروا أنهما من أقاربه غير الوارثين ، ولدى وقوفهما على الحكم الشرعي الصحيح — من واقع الفتوى قررا في الدعوى الحالية أنهما من ورثته وبنا جهة الإرث ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة السليمة فإنه لا يعيبه ما أورده من تقارير خاطئة باطلاق القول بأن التناقض في النسب غفو مقتفر ، ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه قصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم أقام قضاءه على سند من أقوال شهود المطعون عليهم التي سجلت في مجموعها أن الجسد الأعلى نظري التداعى هو المرحوم .. .. وأن الشاهد الثاني للطاعنين أبد ذلك لقول ، في حين أن شاهد الاثبات الأول للمطعون عليهم قرر أن الجسد الجامع للمتوفى والطاعنين هو .. .. وهو يطابق الواقع ولكنه لم يذكر اسم الجسد الجامع للمطعون عليهم وهو .. .. وجعل جدهم القريب هو .. .. مما يبطل شهادته وأن شاهد الاثبات الثاني تردد في أقواله فذكر أولا أن جد المطعون عليه هو .. .. ثم عدل عن ذلك وقرر أنه .. .. مما يبعث الريبة في قوله ، هذا إلى أنه لم يذكر اسم الجسد الجامع ولم يبين درجة عصوبة المطعون عليهم للمتوفى ولا للطاعنين فلا يصح الأخذ بشهادته . كما أن شاهد الاثبات الثالث تردد في ذكر اسم الجسد الجامع للمطعون عليهم مما دعاهم إلى طلب التنازل عن شهادته ، وما أورده هؤلاء الشهود على هذا النحو ينطوي على قصور مبطل لأن أول ما يجب في الشهادة بالنسب عن طريق العصوبة بالجمومة وأبنائها هو ذكر الجسد الجامع للأعمام المتفرقين بحيث يعرف في الشهادة بأبيه وجده والتذرع بأقوال شاهد النفي الثاني فيه تحريف الكلم عن مواضعه لأن مفاد أقواله أن الجسد القريب



للمطعون عليه الأول وهو ... .. وليس الجد الجامع وهو ... .. هذا إلى أن المحكمة ضربت صفحا عن المستندات التي قدمها الطاعنان والتي تنهت أن الجد المباشر للمطعون عليهم هو ... .. وليس ... .. وأن الجد المباشر للطاعنين والمتوفى هو ... .. الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور وعلاوة على أن المطعون عليهم لم يبينوا كيف أنهم والطاعن الثاني أولاد عم لأب للمتوفى فتكون الدعوى بجهالة قاصرة عما ينبيء عن الحقيقة في النسب على خلاف ما يوجب به المذهب الحنفى والمادة ٧١ من قانون المرافعات السابق، الأمر الذي يعيب الحكم بخالفة القانون والقصور في التسريب .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من الاطلاع على محضر التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة بجملة ٩ من نوفمبر ١٩٦٣ أن الشاهدين الأول والثانى من شهود المطعون عليهم قد شهدا بتسلسل نسب المتوفى والمطعون عليهم إلى الجد الجامع وهو ... .. كما شهدا بأن المتوفى ترك ما هو مبين بالدعوى فان نصاب الشهادة الصحيحة يكون قد اكتمل ، لا يغير من ذلك أن الشاهد الثانى أخطأ في ذكر الاسم الكامل للمطعون عليه الأول ثم استدرك فوراً وصححه لأن للشاهد أن يعدل في شهادته أو يزيد عليها قبل أن يبرح مجلس القاضى ، وكان النعى بأنه يجب لقبول الشهادة على الوراثية بسبب العضوية أن يذكر الشاهد اسم والد الجد الجامع وجده مردود بأن فقه الحنفية — وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه لقبول الشهادة على الارث لا بد من ذكر سبه وطريقه فاذا شهدوا أنه أخوه أو عمه أو ابن عمه أو ابن عمه لا تقبل حتى يبينوا طريق الأخوة والعمومة بأن يبينوا الأسباب المورثة للبنت وينسبوا الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أب واحد ، فالمعتبر التعريف ، وهو ما بينه شاهدا الاثبات على ما سبق ذكره ، وكان شاهد النفى الثانى قد ذكر في أقواله أن جد المطعون عليه الأول هو ... .. وهو ما يتفق مع الأساس الذى اقام عليه المطعون عليهم دعواهم ، وكان اكتمال نصاب الشهادة على النحر المتقدم يجرى عن مناقشة أقوال الشاهد الثالث من شهود الاثبات وفيه الرد الكافى على الادعاء بتجهيل الدعوى ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد استعرضت مستندات الطرفين وناقشت شهادة الشهود واستخلصت من كل ذلك

استخلاصا مما إذا له أصله الثابت في أوراق الدعوى أن المطعون عليهم والطاعن  
الثاني أولاد عم أشقاء وأنهم أولاد عم لأب المتوفى وأن جدهم جميعا هو ...  
... ويرثون بالتالي باقي تركته بعد نصيب الزوجة - نصيبا بالسوية بينهم،  
واطرحت المستندات التي قدمها الطاعن تأسيسا على أن ما تضمنته من أن الحد  
المباشر للمطعون عليهم هو ... .. وليس ... .. إنما يرجع إلى  
مدرج عليه (شیر من الناس من اختصار أسمائهم، وهو ما يدخل في حدود سلطة  
محكمة الموضوع في تقدير الأدليل مما تستدل به دون رقابة عليها من محكمة النقض  
لما كن ما تقدم بان النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والقصور في  
تسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسببين الثالث والخامس على الحكم المطعون فيه  
النسب في الاستدلال والخطأ في فهم الواقع في الدعوى، ويقولان في بيان ذلك  
أن الطعن الثاني ادعى في ١٢ من أبريل ١٩٧٤ بتزوير الإعلام الشرعي المؤرخ ٢٣  
من يناير ١٩٤٤ المقدم من المطعون عليهم بوناة ... .. لصدوره على  
خلاف أحكام المادتين ٣٥٧، ٣٥٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وعلى الرغم  
من أن المحكمة الابتدائية التفتت عن تحقيق هذا الادعاء وانتهت بحكمها الصادر  
في ١٨ من مايو ١٩٦٨ إلى عدم قبوله إلا أنها اتخذت من إيمانها بحكمها عقد  
تقسمة المسجل برقم ٧١٧٢ لسنة ١٩٤٥ قلوبية في حين أن هذا العقد مؤسس  
على الإعلام الشرعي سالف الذكر علاوة على أن الحكم المطعون فيه خلط بين  
الادعاء بتزوير هذا الإعلام وبين ادعاء المطعون عليهم الأول والثاني بتزوير  
محضر التحري في مادة الوراثة رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٦٢ قلوب و كان من أثر هذا  
الخلط أن الحكم لم يبحث الادعاء بتزوير الإعلام الشرعي، وأو عن بتوجيهه  
لحاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى وهو ما يعيب الحكم بالنسب في الاستدلال  
والخطأ في فهم الواقع .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك لما كان يبين من الحكم الابتدائي  
الصادر بتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٦٨ الذي أبده الحكم المطعون فيه وأحال إلى  
أسبابه أنه قضى بعدم قبول الادعاء بتزوير الإعلام الشرعي المؤرخ ٢٣ من يناير

سنة ١٩٤٤ ب وفاة ... .. استنادا إلى أن هذا الادعاء هو في حقيقة طعن بالبطلان لأن مبناه صدور الإعلام خلافا للإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٣٥٩، ٣٥٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وأنه لا حاجة إلى تحقيق هذا البطلان لأن في أقوال الشهود والمستندات الأخرى الموجودة في الدعوة ما يكفي لتكوين عقيدة المحكمة ، لما كان ذلك فلا يعيب الحكم استناده إلى عقد القسمة الذي أشير فيه إلى الإعلام الشرعي المؤرخ ٢٣ من يناير ١٩٤٤ أو الخلط بين ادعاء المطعون عليهما الأول والثاني بتزوير محضر التحري المرفق بمادة "وراثه رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٦٢ قلوب وبين ادعاء الطاعن الثاني بتزوير الاعلام الشرعي سالف الذكر وعدم تحقيق الادعاء الثاني بالتزوير ذلك لأن في باقي دعائم الحكم وهي البيئة والمستندات الأخرى التي أقام عليها قضاءه على النحو سالف البيان في الرد عن السببين الثاني والرابع ما يكفي لحمله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برأيه .



## جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٤

رئاسة السيد نائب رئيس المحكمة / المستشار أحمد حسن فيكل ومشرية السادة المستشارين :  
محمد أسعد محمد ، وجودة أحمد عيت ، وبراءة السعيد ذكري . واسماعيل فرحات عثمان .

( ١١٢ )

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤ التضيائية « أحوال شخصية » :

( ١ ) دعوى « وقف الدعوى » . حكم « حجية الحكم » .

الحكم بوقف الدعوى حين الفصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها . حكم قطعي .  
نزه . أمناع العودة لنظر الموضوع دون تقديم الدليل على تنفيه ذلك الحكم .

( ٢ ) اختصاص « الاختصاص الولائي » . دعوى « وقف الدعوى » حكم  
« حجية الحكم » . قوة الأمر المقضي . نظام عام

احكم نهائيا بوقف الدعوى حين الفصل في شأن المنسبة من المحكمة الإدارية المختصة . قضاء  
بعدم الاختصاص الولائي بنظر هذه المسألة . امتثال عرضها من جديد على المحاكم العادية ولو كان  
هذا القضاء قد أخل في القانون . قوة الأمر المقضي تعلو على اعتبارات النظام العام . تحديد  
الحكم أطلا لإقامة الدعوى ، لا يجوز قوة الأمر المقضي .

( ٣ ) اختصاص « اختصاص ولائي » . إحالة . قوة الأمر المقضي .

إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة . لا تكون إلا عند الحكم بعدم الاختصاص . الحكم  
بعدم جواز نظر الدعوى — لما جنة الفصل فيها بعدم اختصاص القضاء العادي بنظرها — لا يعد  
فضلا في مسألة الاختصاص .

( ٤ ) دعوى « وقف الدعوى » . حكم « فساد الاستدلال » . دفع .

وقف الدعوى حين الفصل في مسألة أولية من جهة قضاء أخرى . تخلف الخصم عن إقامة  
الدعوى بإتمام هذه القضية . آخره . المحكمة الفصل في الدعوى بحالها . م ١٥ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥  
اعتبار الحكم هذا التخلل قاطبا على الخصم . فساد في الاستدلال .

- ١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> - أن تعاقب أمر الفصل في الدعوى حتى يفصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها ، والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب يجعل حكم الوقف حكما قطعيا فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ ممتضاءه ، بحيث يمتنع على المحكمة معاودة النظر في هذا الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم .
- ٢ - إذ كان الطاعن بصفته قد أقام الدعوى - أمام دائرة الأحرار الشخصية للأجانب - بصحة الوصية الصادرة لصالح الطائفة التي ينشأها ، ورأت المحكمة أن النزاع حول جنسية الموصية مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى وتخرج عن اختصاصها الولائي فقضت بحكم نهائي بوقفها مع تكليف الطاعن باستصدار حكم في خلال سنة من المحكمة الإدارية المختصة ، فإن الحكم يكون قد قطع في أن الفصل في مسألة جنسية الموصية - وهي من مسائل الواقع - يخرج عن الاختصاص الولائي للمحكمة ، وينعقد لمحكمة القضاء الإداري ، وتكون له في هذا النطاق حجية الأمر المقضى ، بحيث لا تملك المحكمة التي أصدرته أن تعدل عن هذا النظر وتقضى باختصاص جهة القضاء العادي بالفصل في هذه المسألة ، كما يمتنع على الخصوم إعادة طرحها من جديد على المحاكم العادية ، ولا يقبل القول بأن حجية هذا الحكم النهائي موقوتة بانتهاء الأجل المضروب لاستصدار الحكم في المسألة الأولية ، لأن في ذلك إهدارا لقاعدة الحجية ، ومن شأنه أن يجعلها مرهونة بإرادة الخصم إذا قصر في استصدار الحكم المطلوب ، لا يغير من ذلك ادعاء الطاعن أن القضاء العادي هو المختص دون القضاء الإداري على خلاف مذهب الحكم ، لأن الحكم النهائي ولو اشتمل على خطأ في القانون تكون له قوة الأمر المقضى ، وهي تعلو على اعتبارات النظام العام ، كما لا يغير منه أيضا أن الحكم بالوقف فيما تضمنه من تحديد أجل معين لاقامة الدعوى لا يحوز بطبيعته قوة الأمر المقضى في هذا الخصوص ، ويجوز العدول عنه من المحكمة التي أصدرته ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد سائر هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب في قضائه ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

(١) نقض ١٩٦٢/٣/٢١ مجموعة المصنفات القضائية ١٤ ص ٣٢٧ .

٣ — تقضى المادة ١١٠ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بأنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، مما مفاده أن الإحالة لا تكون إلا عند الحكم بعدم الاختصاص . ولما كان الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — بعدم اختصاص القضاء العادى بنظرها — لا يعتبر فصلا فى الاختصاص وإنما هو قضاء مانع من نظر الدعوى إعمالا لقاعدة حماية الأمر المقضى تفاديا لتضارب الأحكام ، فإن النعى — بأن الحكم ينطوى فى الحقيقة على قضاء بعدم الاختصاص الولائى وكان يتعين إحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة — يكون فى غير محله .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه حين عرض للفصل فى الدعوى المرفوعة بصحة الوصية ، قرر أن عدم قيام الطاعن برفع دعوى بجنسية الموصية أمام محكمة القضاء الإدارى — والتى أوقفت من أجلها الدعوى الأصلية لحين استصدار حكم فى هذا الشأن من تلك الجهة — يعد منه تسليما بدفاع خصمه القائم على أن الوصية مصرية الجنسية ، فإن هذا الذى أسس عليه الحكم قضاء ، استدلال غير سائر لا يؤولى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، ذلك أن الطاعن أقام الدعوى بالجنسية أمام المحاكم العادية لأنه يرى أنها الجهة المختصة بنظر هذه المسألة ، فلا يعتبر تخلفه عن إقامة الدعوى أمام القضاء الإدارى تسليما منه بدفاع خصمه بأن الوصية مصرية الجنسية ، وكان يتعين على المحكمة أن تقضى فى الدعوى بحالتها عملا بما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٥/ من قانون الساطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ — المنطبق على واقعة الدعوى — من أنه إذا قصر الخصم فى استصدار حكم نهائى فى الدفع فى المدة المحددة كان للمحكمة أن تفصل فى الدعوى بحالتها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قسدا عارضا فساد فى الاستدلال .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتصل فى أن ممثل طائفة السريان الكاثوليك بالاسكندرية — الطاعن — أقام  
الدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ أحوال شخصية أجانب أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية  
ضد المطعون عليهم الأربعة الأولين ومورث المطعون عليها الخامسة بطلب الحكم  
بإعلان الإشهاد رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ الصادر من محكمة الاسكندرية للأحوال  
الشخصية لغير المسلمين وعدم الاعتداد به ، وبصححة الوصية الصادرة من المرحومة  
... .. والمسجلة بقلم العقود بمحكمة الاسكندرية المختلطة فى ٩ من  
أغسطس ١٩٤٧ . وقال شرحا لدعواه أنه بتاريخ ١١ من يونيو ١٩٦٢ توفيت  
المرحومة ... .. — اللبنانية الجنسية — عن وصية رسمية مسجلة  
بقلم العقود بمحكمة الاسكندرية المختلطة أوصت فيها بكامل تركتها المنقولة  
والعقارية لطائفة السريان الكاثوليك بالاسكندرية ، وإذ تجاهل أشقاء الموصية  
— المطعون عليهم — هذه الوصية واستصدروا الإشهاد الشرعى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢  
بأنحصار الإرث فيهم وحدهم ، فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . دفع المطعون  
عليهم بعدم اختصاص دائرة الأحوال الشخصية للأجانب بنظر الدعوى تأسيسا  
على أن الوصية مصرية الجنسية وبتاريخ ١٥ من يونيو ١٩٦٤ حكمت المحكمة  
برفض هذا الدفع ، وبوقف الدعوى حتى يفصل بحكم نهائى من المحكمة الإدارية  
المختصة فى جنسية الوصية . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستئناف المقيد  
برقم ٥ لسنة ٢٠ ق الاسكندرية للأحوال الشخصية أجانب ، ومحكمة الاستئناف  
حكمت فى ٤ من ديسمبر ١٩٦٦ بتأييد الحكم المستأنف وحددت للطاعن سنة  
محسوبة من يوم صدور الحكم الاستئنافى لاستصدار الحكم النهائى بجنسية الوصية  
من القضاء الإدارى لاختصاص فاقام الطاعن بصفته ضد المطعون عليهم الدعوى  
رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ أحوال شخصية أجانب أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية

بطلب الحكم بثبوت الجنسية اللبنانية للوصية المرحومة ... .. ، وقال أنه رفع دعواه أمام القضاء المادى انتص لأن النزاع حول الجنسية لا يمس قرارا إداريا . دفع المطعون عليهم هذه الدعوى أصليا بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ كلى احوال شخصية أجانب الاسكندرية واحتياطيا بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظرها لأن محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة هى المختصة بنظر دعوى الجنسية ، وبتاريخ ١١ من شهر يناير ١٩٦٨ حكمت المحكمة برفض الدعين ، وحددت جلسة لنظر الموضوع وعلى أثر ذلك عجل المطعون عليهم الدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ كلى أحوال شخصية أجانب الاسكندرية طالبين القضاء برفضها ، قررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ، ثم حكمت بجلسته ٢٠ من فبراير ١٩٦٩ فى الدعوى رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ بثبوت الجنسية اثباتية لأوصية ، وفى الدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ بصحة الوصية المؤرخة ٩ من أغسطس ١٩٤٧ وبعدم الاعتداد بالاشهاد رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ لسنة ٢٥ فى الاسكندرية للأحوال الشخصية أجانب ، وبتاريخ ١٩ من مايو ١٩٧٠ حكمت المحكمة ( أولا ) فى الدعوى رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ ، ( ثانيا ) فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ بتعديل الحكم المستأنف وبصحة الوصية الصادرة من المرحومة ... .. لصالح طائفة المريان الكاثوليك بالاسكندرية فى حدود ثلث الزكاة الموضحة بالوصية وبصحيفة افتتاح الدعوى . طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فوات أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينحى الطاعن بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بعدم جواز نظر دعوى الجنسية رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ بوقفها حتى يفصل

من محكمة القضاء الإداري في جنسية الموصية ، على سند من القول بأنه حكم قطعي إذ قضى بأن جنسية الموصية مسألة أولية تختص محكمة القضاء الإداري بالنظر فيها فيحوز نتيجة تمنع من العودة إلى نظرها ، في حين أن الحكم لا تكون له حجية الأمر المقضي إلا حيث يفصل في مسألة واقع لا في مسألة قانون ، وقضاء الحكم الصادر بالوقف باختصاص المحكمة الإدارية بالنظر في الجنسية ليس إلا فصلا في مسألة قانونية لا يحوز أية حجية ، علاوة على أن هذا الحكم لا يمد قطعا إلا في خصوص تاليق الفصل في الدعوى على المسألة الأولية ، أما فيما تضمنه من استصدار الحكم من جهة معينة بالذات وفي خلال أجل محدد فهو قضاء تضيضي لا يكتسب حجية ويجوز العدول عنه ، هذا إلى أن الحكم بالوقف ذو حجية موقوتة تنتهي بانتهاء الأجل المضروب للطاعن لاستصدار حكم الجنسية وإذا حجب الحكم المطعون فيه عنه بهذا التقرير الثانوي الخاطيء عن الفصل في دعوى الجنسية التي أقامها الطاعن أمام جهة القضاء العادية التي رأى أنها هي الجهة المختصة بالفصل في هذه المسألة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأنه إما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تاليق أمر الفصل في الدعوى حتى يفصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب — يجعل حكم الوقف حكما قطعيا فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه بحيث يمنع على المحكمة العودة للنظر في هذا الموضوع دون أن يندم لما الدليل على تنييد ذلك الحكم ، وكان البين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن بصفته أدام الدعوى رقم ١٤٧٣ لسنة ١٩٧٣ أحوال شخصية أجنبية بصحة الودية الصادرة لصالح الطائفة التي يمثلها ورأت المحكمة أن النزاع حول جنسية الموصية مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى وتخرج عن اختصاصها الولائي ، فقضت بحكم نهائي بوقفها مع تكليف الطاعن باستصدار حكم في خلال سنة من المحكمة الإدارية المختصة ، فإن الحكم يكون قد قطع في أن الفصل في مسألة جنسية الموصية — وهي من مسائل الواقع يخرج عن الاختصاص الولائي للمحكمة وينعقد لمحكمة القضاء الإداري ، وتكون له في هذا



النطاق حجية الأمر المقضي بحيث لا تتمك المحكمة التي أصدرته أن تعدل عن هذا النظر وتقضي باختصاص جهة القضاء الأدنى بالفصل في هذه المسألة ، كما يمنع على المحكوم إعادة طرحها من جديد على المحاكم العادية ، ولا يقبل التول بأن حجية هذا الحكم النهائي موقوفة بانتهاء الأجل المضروب لاستصدار الحكم في المسألة الأولية لأن في ذلك إهدارا لتأدية الحجية ومن شأنه أن يجعلها مرهونة بإرادة الخصم إلا أن قصر في استصدار الحكم المطاوب ، لا يغير من ذلك ادعاء الطاعن أن القضاء العادي هو المختص دون القضاء الإداري على خلاف مذهب الحكم ، لأن الحكم النهائي ولو اشتغل على خطأ في القانون تكون لدقوة الأمر المدعى ، وهي تلوع على اعتبارات النظام العام ، كما لا يغير منه أن الحكم بالوقف فيما تضمنه من تحديد أجل معين لإقامة الدعوى لم يحوز بطبيعته قوة الأمر المقضي في هذا الخصوص ويحوز العدول عنه من المحكمة التي أصدرته ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ساير هذا النظر وخلص إلى أن حكم الوقف الصادر في الدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ أحوال شخصية أجاب له بحجية ملزمة تمنع من نظر موضوع الجنسية أمام جهة القضاء العادي بالدعوى رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ أحوال شخصية أجاب بأنه يكون قد أصاب في قراره ويكون النعي عليه بامطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إن حامل النعي بالوجه الثاني من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز نظر دعوى الجنسية رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ لسبق الفصل فيها بالدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ بأن مسألة الجنسية تختص بها محكمة القضاء الإداري وهو ينطوي في الحقيقة على قضاء بعدم الاختصاص الولائي . الأمر الذي كان يتعين معه على المحكمة أن تحيل دعوى الجنسية رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ إلى المحكمة الإدارية المختصة عملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ولو أنزلت المحكمة حكم القانون لحاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ الخاصة بصحة للرصية بإعادتها إلى الوقف حتى يفصل في جنسية الموصية .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تقضي بأنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها

أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية. مما معاده أن الالة لا تكون إلا عند الحكم بعدم الاختصاص ، وإلا كان الحكم بعدم ج. از نظر الدعوى رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ لسابقة الفصل فيها بحكم الوقت الصادر : الدعوى رقم ١٩١٣ لا يعتبر فصلا في الاختصاص ، إنما هو قضاء مانع من نظر الدعوى إعمالا لقاعدة حجية الأمر القضى تفاديا لنضارب الأحكام ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال . ون يان ذلك يقول أن الحكم اعتبر عدم قيام الطاعن برفع دعوى أمام محكمة القضاء لا أرى بجنسية الموصية تسليما منه بدفاع المطعون عليهم من أسما مصرية الجنسية ، فى حين أن الثابت أن الطاعن أثار دعواه بالجنسية أمام القضاء الذى متمسكا بأن الموصية لبانية الجنسية ، ومجرد لجوئه إلى هذا القضاء دون القضاء الإدارى أيا كان وجه الرأى فيه ، لا يمكن تفسيره بأنه تسليم بدفع الخصوم ، خاصة وأن مفهوم المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أنه إذا قصر الخصم فى استصدار حكم نهائى فى الدفع فى المدة المحددة فإنه يتعين على المحكمة أن تفصل فى الدعوى بحالتها أى بعد تقدير كافة أوجه دفاع الطرفين المطروحة والموازنة بين مراكز الخصوم . ليس بافتراض أن أحد الطرفين قد سلم بدفاع خصمه . وهو ما يعيب الحكم بالفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حين عرض للفصل فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ المرفوعة بصحة الوصية قر مايل " ونرى المحكمة إزاء عدم قيام المستأنف ضده - الطاعن - برفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى للحصول على حكم بالجنسية أن ذلك يعد منه تسليما بدفاع خصمه القائم على أن الموصية مصرية الجنسية ، وكان هذا الذى أسس عليه الحكم قضاءه استدلال غير سائ لا يؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها ، ذلك أن الطاعن أمام الدعوى رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ بالجنسية أمام المحاكم العادية لأنه يرى أنها الجهة المختصة بنظر هذه المسألة ، فلا يعتبر تخففه عن إقامة الدعوى أمام القضاء الإدارى تسليما منه بدفاع خصمه بأن الموصية مصرية

الجنسية ، وكان يتعين على المحكمة أن تقضى فى الدعوى بحالتها عملاً بما تنص عليه المادة الأخيرة من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ — المنطبق على واقعة المدعى — من أنه اذا قصر الخصم فى استصدار حكم نهائى فى الدفع فى ائدة المدة كان للمحكمة أن تنص فى الدعوى بحالتها ، لما كان ذلك فان الحكم يكون قد عاره فساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه .



## جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حاتم هريدي وعضوية السادة  
المستشارين : علي صلاح الدين ، أحمد صفا الدين ، عز الدين الحسيني ، عبد العال حامد .

( ١١٣ )

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٩ القضائية :

( ٢٤١ ) نقض . ” أسباب الطعن . السبب الجديد . السبب المقتصر  
للدليل “ .

( ١ ) واقع لم يسبق طرحه على محكمة الاستئناف . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة  
لتنقض .

( ٢ ) عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من الحكم المطعون به ، وورد بين نفس الخصوم . التي  
على الحكم المطعون فيه بفصله في النزاع دل خلاف ذلك الحكم . طار عن الدليل .

( ٣ ) إيجار ” إيجار الأماكن “ . محكمة الموضوع . نقض ” ساطة  
محكمة النقض “ .

المقصود بالأجور المتعاقدة عليها في معنى المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ استقلال  
قاضى الموضوع باستخلاص حقيقة تلك الأجور دون متعب متى كان استخلاصه سائفا .

( ٤ ) إيجار ” إيجار الأماكن “ . قانون ” تفسير القانون “ . حكم  
” مالا يعد قصورا “ .

القرار ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القرار بقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢  
القصود منه تحديد الأجرة التعاقدية للأماكن التي أجرت دون تسمية تلك الأجرة في العقد . انهاء  
الحكم بأسباب سائفة إلى أن الأجرة الحقيقية هي المدة في العقد . إغفاله الرد على دفاع مستند  
إلى أحكام قرار التفسير المشار إليه . لا تصور .

١ — متى كان سبب الطعن متعلقا بواقف لم يسبق طرحه على محكمة الاستئناف فإنه يعتبر سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — إذا كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة صورة رسمية من الحكم الصادر بين الخصوم أنفسهم ، والذي تنسك بأن احكم المطعون فيه قد فصل في النزاع خلافا له ، فإن النعى بهذا السبب يكون عاريا من الدليل .

٣ — مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجار المساكن أن المقصود بالأجور المتعاقد عليها هي تلك الأجور الحقيقية التي تم انعقاد دأبها مد بدء الإيجار ، واستخلاص حقيقة هذه الأجور مما يستقل به قاضي الموضوع دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا .

٤ — نص القرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا تفسيرا لأحكام القرار بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ على أنه إذا دفع المستأجر بصفة مستمرة مبلغا شهريا واو تحت الحساب ، فإنه يعتبر بمثابة القيمة الإيجارية التعاقدية وقت إبرام العقد ، وذلك كله مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وإذا قصد بذلك تحديد الأجرة التعاقدية للأماكن التي أجرت دون تسمية تلك الأجرة في عقودها فإنه لا يؤثر على سلامة الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على دفاع الطاعن المستند إلى أحكام ذلك القرار ، مادام قد انتهى للأسباب السائغة التي ذكرها إلى أن الأجرة الحقيقية هي الأجرة المدعاة بالعقد ، ومن ثم يكون النعى عليه يائلا في تطبيق القانون والقصور في انتسبب على غير أساس .

## المحكمة

وبعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٦ كلى الجيزة ضد المطعون

عليه طالبا الحكم باعتبار أجرة الشقة المينة بصحيفة الدعوى مبلغ ١٠,٢٩٦ شهريا والزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٦٦,٦٤٨ جنيها وقال المدعى يانا لدعواه أنه استأجر الشقة بالمذكورة من المدعى عليه بموجب عقد إيجار. ورخ ١٩٦٧/٨/٢٣، ذكر فيه أن أجرة الشهرية ١٨ جنيه ينحصر منها ١٢٪ مقابل الدوائد فتكون الأجرة ١٥,٨٤٠ جنيه يضاف إليها ٦٠٠ مليم مقابل أجرة البواب واستهلاك إنارة السلم، وأن البينة المختصة قدرت أجرة هذه الشقة بمبلغ ١١,٨٠٠ جنيها وقتنا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢، فتظلم الطرفان من هذا التقدير أمام مجلس المراجعة وقبل أن ينصل المجلس في التظلم صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ الذي قضى بتخفيض الأجرة بنسبة ٣٥٪ وإذا كانت الأجرة المتعاقد عليها هي ١٥,٨٤٠ جنيها وأصبحت بعد التخفيض ١٠,٢٩٦ جنيهاً وكان المدعى عليه قد أصر على احتساب نسبة التخفيض على أساس أن أجرة المساكن عليها ١٨ جنيه بخلاف أجرة البواب ومتقابل استهلاك إنارة السلم واقتضى منه مبلغ ٦٦,٦٤٨ جنيه زيادة عن الأجرة المستحقة له في المادة من أول سبتمبر سنة ١٩٦٢ حتى آخر فبراير سنة ١٩٦٦ فنقد أقام الدعوى بطلباته ودفع المدعى عليه بأن الأجرة المتعاقد عليها التي تسرى عليها النسبة بالتخفيض هي مبلغ ١٨,٦٠٠ جنيه بما فيها أجرة البواب ومتقابل استهلاك إنارة السلم، وفي ١٩٦٨/١/٣١ حكمت المحكمة بتخفيض أجرة الشقة، ووضوع النزاع إلى مبلغ ١٠,٦٨٦ جنيهاً وبإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٥٠,٢٦٨ جنيه فروق الأجرة عن المدة المشار إليها. استأنف المدعى عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٤٤ سنة ٨٥ ق القاهرة طالبا تحديد أجرة الشقة بمبلغ ١٢,٠٩٠ جنيه، وفي ١٩٦٩/٢/١٦ حكمت له بطلباته، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض. وقدم المطعون عليه مذكرة دفع فيها بطلان الطعن لحلو صحيفته من بيان الحكم المطعون فيه وتاريخ إصداره وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن.

وحيث إن الدفع ببطلان الطعن في غير محله إذ يبين من صحيفة الطعن أنها اشتملت على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخ إصداره على النحو الذي توجبه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.



وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن في السببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من وجهين (أولهما) أنه رغم قبول المطعون عليه للحكم المستأنف بصرفه الأجرة، ووضوح الحوالات البريدية التي أرسلها الطاعن إليه بعد صدوره — وعلى أساس ما انتهى إليه ذلك الحكم مما يعد قبولا منه له مانعا من الطعن فيه فقد قضى الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف وأنه وإن لم يتمسك الطاعن بعدم قبول الاستئناف لهذا السبب إلا أنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام . و (ثانيهما) أنه أعلن في ٢٨/٣/٦٨ بصحيفة الاستئناف للحضور بجماعة ١٢/١٠/١٩٦٨ وإذا كانت الدائرة المختصة بنظر قضايا الإيجارات لا تنعقد في هذا اليوم فقد نظر الاستئناف بجماعة ١٣/١٠/٦٨ مما يجعل إعلان الطعن بالصحيفة باطلا ولا يصححه إعلانه بها الحاصل في ١٦/٤/١٩٦٨ لتأخره بعد فوات ميعاد الاستئناف ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه القضاء ببطالان صحيفة الاستئناف وبعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في الوجهين غير مقبول لتعلقه بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الاستئناف ، ومن ثم يعتبر سببا جديدا لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون لصدوره على خلاف الحكم الصادر بين الطرفين في ادعوى رقم ١٩١ سنة ١٩٦٦ مدنى مستأنف القاهرة الذى قضى بوقف الدعوى التي أقامها المطعون عليه ضد الطاعن لمطابقته بالأجرة المتأخرة وذلك حتى تنصل المحكمة المختصة في النزاع حول حقيقة الأجرة المتعاقد عليها والذي استند في قضائه إلى أنه أثبت به — د الأضرار أن الأجرة ٨٤٠,١٥ جنيه وأن المؤجر اقتضى من المستأجر مثل هذا المبلغ كضامن مقابل الأجرة عن شهر واحد .

وحيث إن الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة صورة رسمية من الحكم رقم ١٩٦ سنة ١٩٦٦ مدنى مستأنف القاهرة الصادر بين الخصوم أنفسهم والذي تمسك بأن الحكم المطعون فيه قد فصل في النزاع خلافا له مما يجعل النعى عليه بهذا السبب عاريا عن الدليل .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه أقام دفاعه أمام محكمة الموضوع على أن الأجرة المتعاقد عليها بينه وبين المطعون عليه والتي يجرى عليها التخفيض المنصوص عليه في المادة ٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ هي مبلغ ١٥,٨٤٠ جنية، ودلل على ذلك بأن المطعون عليه استلم منه مثل هذا المبلغ كأمين للتأجير وباعتباره أجرة شهر واحد، وأنه استمر فعلاً بدفع الأجرة المذكورة إلى المطعون عليه عدة سنوات — كما تمسك بما نص عليه القرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا تفسيرا لأحكام القرار بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ من أن استمرار المستأجر في دفع مبلغ شهري معين يعتبر بمثابة الأجرة المتعاقد عليها، فإثر أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الأجرة المتعاقد عليها هي ١٨ جنية استناداً إلى أن هذا المبلغ هو الثابت بعقد الإيجار رغم تمسكه في دفاعه بأن هذه الأجرة لم تكن الأجرة الحقيقية التي ظل يدفعها شهرياً للمطعون عليه منذ بدء الإيجار والتي تعتبر بمثابة الأجرة المتعاقد عليها التي يسرى عليها التخفيض عملاً بالقرار التفسيري المشار إليه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك إنه إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجار المساكن على أن "تخفض بنسبة ٣٥٪ الأجر المتعاقد عليها للإماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها التجارية طبقاً لأحكام هذا القانون تقديراً نهائياً" فقد دلت على أن المنصوص بالأجور المتعاقد عليها هي تلك الأجور الحقيقية التي تم التعاقد عليها منذ بدء الإيجار، ولما كان استخلاص حقيقة هذه الأجور مما يستقل به قاضي الموضوع دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفاً وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استظهر مما ورد بعقد الإيجار المؤرخ ١٣/٨/١٩٦٨ المبرم بين الطاعن والمطعون عليه ومما أثبت بإيصالات سداد الأجرة أن إرادة الطرفين قد انصرفت إلى تحديد الأجرة بمبلغ ١٨,٦٠٠ جنية شهرياً وأن الزول بها إلى مبلغ ١٥,٨٤٠ جنية لم يكن إلا نتيجة لإعمال القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ وليس وليد اتفاق العاقدين وهو استخلاص سائغ يكفي لحمل الحكم، وكان نص القرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر

من اللجنة العليا تفسيرا لأحكام القرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أنه "إذا دفع المستأجر بصفة مستمرة مبلغا شوريا ولوثت الحساب فانه يعتبر بمثابة القيمة التجارية التعاقدية وقت إبرام العقد وذلك كله مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦" قد قصد به تمديد الأجرة التعاقدية للاماكن التي أجرت دون تسوية تلك الأجرة في عقودها فانه لا يؤثر على سلامة الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على دفاع الطاعن الاستناد إلى أحكام القرار المشار اليه . اذ ان قد انتهى للأسباب السائغة التي ذكرها الى أن الأجرة الحقيقية هي الأجرة المسماة بالعقد - ويكون انتهى دلي الحكم بانحاء في تطبيق القانون والنصوص في التسبيب على غير أساس .

وبما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جاسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب قصيجى ، محمد قاضى المرجوش ، وحفظ الوكيل ، ومدير عطية

( ١١٤ )

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٨ انقضائية :

( ١ ) عمل . مؤسسات عامة . شركات " شركات القطاع العام " . اختصاص  
" اختصاص ولائى " موظفون . قرار إدارى .

العاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . علاقتهم بها تعاقدية لانتظيمية . خضوعها لأحكام  
قوانين العمل ولنظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . عدم اعتبار القرارات التى  
تصدرها الشركات فى شأنهم قرارات إدارية . اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة  
بهذه القرارات .

( ٢ ) اختصاص " اختصاص ولائى " . مؤسسات عامة . شركات .  
" شركات القطاع العام " . عمل . قانون .

مشور الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة انتظم لإجراءات النظام من قرارات التقييم . تعاليات  
إدارية ليست لها مزية التشريع . عدم الاعويل على ما تضمنه بشأن الجهة المختصة بنظر النظام من  
قرارات التقييم . اعتماد الاختصاص للقضاء العادى بنظر النظام من هذه القرارات .

١ — مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من نظام العاملين بالشركات  
التابعة للمؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى  
يحكم واقعة الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أن علاقة  
العاملين بتلك الشركات هى علاقة تعاقدية لا تنظيمية — تخضع لأحكام قوانين  
العمل كما تخضع لأحكام ذاك النظام باعتباره جزءاً متمماً لعقد العمل . وإذا كان

مقتضى ذلك أن القرارات التي تصدرها هذه الشركات في شأن هؤلاء الداميين لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية، فإن جهة القضاء العادي تكون هي المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بهذه القرارات .

٢ — إذ كان منشور الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة المؤرخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٥ الذي رتب عليه الحكم قضاءه لا يعدو أن يكون مجرد تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع ولا يمكن أن تعدل من قواعد اختصاص جهات القضاء لأن هذا التعديل لا يجوز إجراؤه إلا بقانون ، فإن الاختصاص بنظر هذا النزاع يظل معقودا لجهة القضاء العادي — لما كان ما تقدم وكان الحكم المدعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى أن الاختصاص بنظر التظلم من قرارات التسوية والتقييم معقود للجان التي أنشأها ذلك المنشور وحدها ويخرج عن ولاية القضاء العادي ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥٨ سنة ١٩٦٥ عمال كلى القاهرة على الشركة المطعون صدها وطالب الحكم بأحقية للدرجة الخامسة اعتبارا من تاريخ العمل بجدول التبادل والتقييم الخاص بالشركة مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية ، وقال بربانها لها أنه انتحق بخدمة الشركة في غضون عام ١٩٤٨ وظل يتدرج في وظائفها إلى أن عين رئيسا لسكرتارية أقسام الصيانة وبلغ مرتبه الشهري ٤٩ جنيها و ٣٠٠ مليم ، وإذا أجرت الشركة تقييم وظيفته بالدرجة الثامنة باعتباره كاتب ( ١ ) بينما أدرجت وظائف زملائه الذين يتسارون معه في المؤهلات

وظروف العمل بالدرجة الخامسة فقد أتى إلى طلب الحكم له بطلباته المتقدمة .  
دفعت الشركة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أنها تدخل في  
اختصاص لجان التظلم من قرارات التقييم . وبتاريخ ٤ يونيو سنة ١٩٦٦ قضت  
المحكمة الابتدائية برفض هذا الدفع وبتدب مكتب الخبراء لأداء المأمورية المبينة  
بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره أضاف الطاعن إلى طلباته طلب الحكم  
بالزام الشركة بأن تؤدي له مبلغ ٤٣٦ جنيها و ٢٦٨ مليا قيمة العلاوات الدورية  
وفروق مكانة الإنتاج المستحقة له وبتعديل مرتبه الشهرى إلى ٥٥ جنيها و ٣٠٠ مليم  
مع ما يستجد من علاوات اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٧ بينما دفعت الشركة  
بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لاختصاص القضاء الإدارى بها .  
و بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وبأحقية الطاعن  
وتبنيته بالفئة المالية الخامسة وتعديل مرتبه الشهرى إلى ٥٥ جنيها و ٣٠٠ مليم  
اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٧ مع ما يستجد من علاوات وآثار من هذا التاريخ  
و بالزام الشركة بأن تؤدي له مبلغ ٣٦٠ جنيها و ٩٩١ مليا فأستأنفت الشركة هذا  
الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٧١٦ سنة ٨٤ ق .  
و بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم  
اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق  
النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على  
غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٧٤ وفيها ألزمت النيابة  
رأيها السابق .

وحيت إن الطعن يقوم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ  
في تفسير منشور الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة المؤرخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ذلك  
لأن إشارة هذا المنشور إلى نهائية القرارات الصادرة من لجنة المؤسسة في التظلمات  
التي ترفع إليها من قرارات التقييم لا يقصد منه سوى عدم جواز الطعن في تلك  
القرارات بالطريق الإدارى ولا يعنى عدم خضوعها لرقابة القضاء العادى الذى له  
الولاية العامة في نظر كافة الدعاوى إلا ما استثنى منها بقوانين خاصة ، فضلا عن  
إن القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحته نظام العاملين بالشركات  
الناطقة للمؤسسات العامة لم يخول الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة سلطة إصدار



قرارات تكون مشفه لأحكامه ولذلك لا يرقى هذا المنشور إلى مرتبه التشريع ولا يمكن أن يعدل من أحكام ذك القرار و إذ قضى الحكم الماعون فيه بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على أن ذلك المنشور جعل الاختصاص بنظر التظلم من قرارات التقييم للجان التي أنشأها بالشركة والمؤسسة دون جهة القضاء العادى فانه يكرن قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى على قوله " إن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة قد نظم اجراءات التنظيم من قرارات التقييم بالمشور الصادر فى ١٩٦٥/٩/٦ الذى نص على أن ينشأ فى كل مؤسسة أو شركة لجنة الشكاوى من قرارات التسوية على أن يبت فى الشكاوى خلال شهر من تاريخ تقديمها ويخطر المتظم بقرار اللجنة وله أن يتظلم من هذا القرار أمام لجنة المؤسسة خلال أسبوعين من تاريخ إخطاره بالقرار وعلى هذه اللجنة أن تفحص فى التظلمات خلال شهر من تاريخ تسلمها ويكون قرارها نهائياً وحيث إنه بناء على ما تقدم يكون البت النهائى فى التظلم من قرارات التسوية والتغيير والنظر فيها إذا كانت الدرجة التى ربط عليها المستأنف عليه (طاعن) متفقة مع شروطها أو يستحق درجة أعلى أخرى خلافها هو من صميم اختصاص اللجنة الخاصة التى يكون قرارها فى هذا الشأن نهائياً ويخرج عن اختصاص القضاء العادى " وهذا الذى انتهى إليه الحكم وأقام عليه قضاؤه غير صحيح فى القانون ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٤٦٤ د ٣ لسنة ١٩٦٢ الذى يحكم واقعة الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن علاقة العاملين بتلك الشركات هى علاقة تعاقدية لا تنظيمية تخضع لأحكام قوانين العمل كما تخضع لأحكام ذلك النظام باعتبارها جزءاً متمازجاً مع العمل وكان مقتضى ذلك أن القرارات التى تصدرها هذه الشركات فى شأن هؤلاء العاملين لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية ، فان جهة القضاء العادى تكون هى المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بهذه القرارات . لما كان ذلك وكان منشور الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة المؤرخ ٦ سبتمبر ١٩٦٥ الذى رتب عليه الحكم قضاؤه لا يعدو أن يكرن مجرد تعليات إدارية ليست لها منزلة التشريع ولا يمكن أن تعدل من قواعد اختصاص جهات القضاء ، لأن هذا

التي لا يجوز أجرأؤه إلا بقانون ، فإن الاختصاص بنظر هذا التراجع يظل معقودا بلجهة القضاء العادي . لما كن مانقدم ودان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا التفرو ونضى بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى أن الاختصاص بنظر التظلم من قرارات — اتسوية والتقييم — معقود للجان التي أنشأها ذلك المنشور وحدها ويخرج من ولاية القضاء العادي ، فانه يكون قد خالف القانون وأخذا في تطبيقه بما يوجب نقضه .

---

## جلسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن ، محمد السيد الرفاعي ، صلاح الدين حبيب ، محمود المصرى .

( ١١٥ )

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٧ القضائية :

( ٢٠١ ) ضرائب " ضريبة المهن غير التجارية " . مؤلف .

( ١ ) نشاط المؤلف فى نقل مؤلفه إلى الجمهور واستغلاله بطريق مباشر أو غير مباشر . خضوعه للضريبة على أرباح المهن غير التجارية . أعضاء هيئات التدريس بالجامعات . خضوعهم للضريبة المذكورة بالنسبة للأرباح التى يحققونها من نشر بحوثهم ومؤلفاتهم .

( ٢ ) القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن نظام الربط الثابت . مريانه فحسب على أصحاب المهن الحرة التى تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى . مهنة التأليف . خروجها عن مجال تطبيق أحكام ذلك القانون .

١ - من حق المؤلف أن يستغل مؤلفه بطريق مباشر أو غير مباشر ، ومن وسائل هذا الاستغلال أن يتولى طبع مؤلفه ونشره بنفسه أو بواسطة الغير بقصد تحقيق ربح مادي . ونشاط المؤلف - لا الغير - فى نقل مؤلفه إلى الجمهور واستغلاله على هذه الصورة ينحصر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -<sup>(١)</sup> للضريبة على أرباح المهن غير التجارية فى معنى المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وقولها " تسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا ينحصر للضريبة أخرى " وهما وضعان متغايران . فمحل الشارع بينهما بلفظ " أو " لى ينحصر للضريبة على المهن غير التجارية . أحوال استغلال كل نشاط لا ينحصر للضريبة نوعيه بقصد تحقيق ربح مالى وإن لم يتخذ صاحبه مهنة معتادة له . ولما كان أعضاء هيئة التدريس بالجامعات



يخضعون تبعاً لذلك للضريبة على المهن غير التجارية بالنسبة للأرباح التي يحققونها من نشر بحوثهم ومؤلفاتهم ، لا يغير من هذا النظر أن طبيعة عملهم تقتضى القيام بالابحاث والدراسات العلمية ونشرها تحقيقاً لرسالتهم ، ذلك أن المؤلف الذى يضع كتاباً متعلقاً بالمهنة التى يمارسها لا يختلف عن المؤلف العادى فكلاهما فى وضع واحد من حيث الخضوع للضريبة ، كما أنه لا أهمية للمناز على العمل فى نظر المشروع الضريبى هذا علاوة على أن قانون الجامعات لا يحول دون خضوع أعضاء هيئة التدريس للضريبة على أرباح المهن غير التجارية متى توفرت شروط تطبيقها فى حقهم ، لأن لكل قانون مجاله الخاص فى التطبيق ، خاصة وأن قانون الجامعات لم يتضمن نصاً باعفاء هيئات التدريس من الخضوع لهذه الضريبة .

٢ - القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة إنما يرمى وعلى المستفاد من مذكرته الإيضاحية على أصحاب المهن التى تستلزم مزاواتها الحصول على دبلوم عام من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وذلك طبقاً للأسس الواردة فى ذلك القانون . لما كان ذلك وكانت مهنة التأليف لا تستلزم فيمن يزاولها ضرورة الحصول على مؤهلات معينة بما يخرج صاحبها عن مجال تطبيق أحكام القانون سالف البيان فإن النعى - بأن الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن تطبيق القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ - يكون غير منتج .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن ماوردية الضرائب المنتهية قدرت صافى أرباح الطاعن - وهو

من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة — من نشاطه في التأليف بالمبالغ الآتية على التوالى :

٢٤٧ جنيها و ٦١٦ مليا في سنة ١٩٥١ ، ١٠٣٢ جنيها و ٨٣٢ مليا في سنة ١٩٥٣  
 ٤٨٨ جنيها و ٢٠٨ مليا في سنة ١٩٥٤ ، ١٠٠١ جنيها و ٣٤٨ مليا في سنة ١٩٥٥ ،  
 ١٢٩٦ جنيها و ٦٦٣ مليا في سنة ١٩٥٦ ، وإذا أعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة  
 الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٢/٣١/١٩٥٩ بتأييد تقديرات المأمورية قد  
 أقام الدعوى رقم ١٦٦ سنة ١٩٦١ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار  
 وبتاريخ ٢٩/٥/١٩٦٣ قضت المحكمة بإلغاء قرار اللجنة الماعون فيه فيما قضى به  
 من إخضاع مؤلفات الطاعن للضريبة وبعدم خضوع إراداته منها لضريبة المهن  
 الحرة وغيرها من المهن غير التجارية في سنوات النزاع — استأنفت مصلحة  
 الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٧ سنة ٤١ ق . — لدى محكمة استئناف  
 القاهرة طالبة إلغاء والحكم بخضوع إيرادات الطاعن من التأليف للضريبة في  
 سنوات النزاع وبتاريخ ٢٥/١/١٩٦٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف  
 وبخضوع هذه الإيرادات لضريبة المهن الحرة في سنوات النزاع وبتأييد  
 تقديرات المأمورية في هذا الخصوص — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق  
 النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن ، وعرض  
 الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وبالجلسة التزمت النيابة  
 رأيا .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه  
 الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ويقول في بيان ذلك أن الحكم  
 المطعون فيه أسس قضاءه بخضوع مؤلفاته للضريبة على أن هذه المؤلفات قد  
 حققت ربحا وأخذ الحكم من عنصر الربح وحده أساسا للالتزام بالضريبة في  
 حين أن المستفاد من نص المادة ٧٢/١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن  
 تكون مزاولا المهنة الحرة وغريدا من المهن غير التجارية بصفة مستقلة وليس  
 بصفة تبعية — كما تشترط المادة ٧٣ من ذلك القانون في المهنة تكرار العمليات  
 التي باشرها الممول ، إذ كان التأليف الذى باشره الطاعن إنما كان بصفة تبعية  
 لوظيفته وهى مهنة التدريس في الجامعة لا مستقلا عنها وكان ما ألفه الطاعن

إنما كان في سنوات متقطعة ولم يجاوز كتابا واحدا في السنة وهو مالا يكون عنصر التكرار فان الحكم المطعون فيه إذ أعتمد في قضائه على عنصر الربح وحده يكون قد خالف القانون و يضيف الطاعن أنه قدم إلى محكمة الاستئناف مذكرة أورد فيها أن نشاطه في التأليف لم يكن إلا إستجابة لما تفرضه قوانين الجامعات من أشرط البحث والتأليف للرقى في درجات هيئة التدريس وأن ما يحصل عليه الاستاذ الجامعى من مزاياه يكاد لا يفي إلا بمصروفات الطبع إذا روعى في الحساب ما يوزع من نسخ بالامتثال على زملاء الطاعن وما يقتضيه إعداد المؤلف من شراء مؤلفات أخرى للاستعانة بها على تأليف وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على دفاع الطاعن سالف البيان وأسس قضائه على أن مؤلفات الطاعن قد حققت ربحا فانه يكون معيب بالنسور في التسبيب .

حيث إن النعى بالسببين المتقدمين مردود ذلك أن من حق المؤلف أن يستغل مؤلفه بطريق مباشر أو غير مباشر ومن وسائل هذا الاستغلال أن يتولى طبع مؤلفه ونشره بنفسه أو بواسطة الغير بقصد تحقيق ربح مادي ونشاط المؤلف — لا الغير — فى نقل مؤلفه الى الجمهور واستغلاله على هذه الصورة يخضع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — للضريبة على أرباح المهنة غير التجارية فى معنى المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وقولها .. "تسرى هذه الضريبة على كل مؤنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى .." — وهما وضعان متغايران فصل الشارع بينهما باللفظ "أو" لكي يخضع للضريبة على المهنة غير التجارية أحوال استغلال كل نشاط لا يخضع لضريبة نوعية بقصد تحقيق ربح مالى وإن لم يتخذ صاحبه مهنة معتادة له — ولما كان أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يخضعون تبعا لذلك للضريبة على المهنة غير التجارية بالنسبة للارباح التى يحققونها من نشر بحوثهم ومؤلفاتهم ، لا يغير من هذا النظر أن طبيعة عملهم تقتضى القيام بالأبحاث وادراسات العلمية ونشرها تحقيقا لرسالتهم — ذات أن المؤلف الذى يضع كتابا متعلقا بالمهنة التى يمارسها لا يختلف عن المؤلف العادى فكلاهما فى وضع واحد من حيث الخضوع للضريبة — كما أنه لا أهمية تخافز على العمل فى نظر المشرع الضريبي هذا علاوة على أن قانون الجامعات لا يحول دون خضوع أعضاء هيئة التدريس للضريبة على أرباح المهنة



غير التجارية متى توافرت شروط تطايرية في مفهوم لأن لكل قانون مجاله الخاص في التطبيق خاصة وأن قانون الجامعات لم يتضمن نصا باعفاء هيئات التدريس من الخضوع لهذه الضريبة — ولما كان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر شروط الخضوع للضريبة بالنسبة للطاعن على قوله .. " أن الثابت من الأوراق أن المستأنف عليه ( الطاعن ) قد ألفت بعض الكتب دفع بها إلى مكتبة النهضة والآنجلو لبيعها وتكررت طبعاتها وحدث من جراء ذلك على أرباح في السنوات من ١٩٥١ — ١٩٥٦ — وإنه إن كان ( الطاعن ) من رجال التدريس بالجامعة ومؤلفاته لوحظ فيها وجه العلم شأن كثير من المصنفات الأخرى — إلا إنه لا يمكن — مع تحقيق هذه الأرباح من بيعها — القول بأنها بيعت لخدمة العلم فقط ، فقد تكون قد وضعت لخدمة علم أصلا ولأسباب خاصة بأعضاء هيئة التدريس إلا أنه من المحقق أنها استغلت لتحقيق ربح وقد حققته ومن ثم نقد تعين اخضاعه لضريبة المهن غير التجارية .. " لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق صحيح القانون — كما أنه فيما أورده من أسباب الرد الكافي على ما أثاره الطاعن من دفاع في هذا الخصوص ، ويكون النعي عليه بمخالفة القانون والقصور في الدليل على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول انه طالب في مذكرته المقدمة لمحكمة أولى درجة من باب الاحتياط تطبيق القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لإيرادات مؤلفاته عن سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، باعتبار أن سنة ١٩٥٤ هي سنة الأساس وقد رأت محكمة أول درجة عدم الخوض في هذا الطاب بعد أن استجابت لطلبات الطاعن الأصلية من عدم خضوع مؤلفاته للضريبة وإذا حال الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف إلى مذكرته أمام محكمة أول درجة والمتضمنة هذا الطلب الاحتياطي وإذا لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الطاب بعد أن أخذ بوجهة النظر الأخرى وهي خضوع مؤلفات الطاعن للضريبة فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة إنما يسرى — وعلى المستفاد من مذكرته الإيضاحية — على أصحاب المهن التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وذلك طبقاً للأسس الواردة في ذلك القانون — لما كان ذلك وكانت مهنة التأليف لا تستلزم فيمن يزاولها ضرورة الحصول على مؤهلات معينة بما يخرج صاحبها عن مجال تطبيق أحكام القانون سالف البيان فإن النعى بهذا السبب يكون غير متج .

وحيث إنه — لما تقدم — يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله ، وعضوية السادة المستشارين : علي عبد الرحمن ، محمد السيد الرقاعى ، صلاح الدين حبيب ، محمود المعرى .

( ١١٦ )

للطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٧ القضائية :

ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " " الربط الحكى " .

تطبق قاعدة الربط الحكى فى القانون ٨٧ لسنة ١٩٥٤ . الاستثناء استحداث نشاط جديد يختلف نوعا عن النشاط فى سنة الأساس ، أو التوقف عن مزاولة نشاط مستقل . المقصود بالنشاط فى هاتين الحالتين . التوقف عن الانتجار فى بعض السلع التى يتكون منها نوع معين من النشاط لا يعد توفقا عن نشاط مستقل .

نص المشرع فى المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ على قاعدة الربط الحكى باتخاذ الأرباح المندرجة فى سنة ١٩٤٧ ، بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم فى السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ثم نص فى المادة الثانية من ذلك القانون ببدل تدابيرها بالقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٥ من أن يستثنى من حكم تلك المادة الممولون الذين استحدثوا نشاطا جديدا يختلف فى نوعه عن نشاطهم فى السنة المنخذه أساسا للربط ، وذلك بالنسبة لهذا النشاط الجديد ، والممولون الذين يتوقفون عن مزاولة نشاط مستقل ، فيستمر العمل بالربط الحكى لغاية تاريخ التوقف . والمقصود بالنشاط فى هاتين الحالتين — وعلى ما جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ — هو كل نشاط يختلف نوعيا عن النشاط الأصلى ، ويصلح بذاته أن يكون أساسا لربط مستقل . وإذا كان الثابت أن نشاط المطعون عليه فى تجارة الحديد واللبويات والزجاج فى سنة ١٩٤٧ يمثل نشاطا مستقلا فى نوعه عن نشاطه الأخرى ، فإن استمرار المطعون عليه فى سنوات النزاع ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ فى مزاولة هذا النوع من النشاط ، وإن قصره على تجارة الحديد ، يستوجب تطبيق حكم



المادة الأولى من القاعدة رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ باتخاذ الأرباح المقدرة عن ذلك النشاط في سنة ١٩٤٧ أساساً لأربط في سنوات النزاع . ولا يغير من ذلك توقف المطعون عليه عن الاتجار في البويات والزجاج ، لأن التوقف عن الاتجار في بعض السلع التي يتكون منها نوع معين من النشاط لا يعتبر توقفاً عن نشاط مستقل ، ولا يمنع بالنسبة من تطبيق قاعدة الربط الحكمي .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن أستوفى أوضاعه الكتابية .

وحيث أن الوقائع — دلي ما يبين من الحكم المطعون فيه — أن الأوراق —  
تتصل في أن مأمورية ضرائب ملوى قدرت صافي أرباح المطعون عليه من تجارة  
الحديد والبويات والزجاج والمفروشات وأصلاحيه في كل من السنوات ١٩٥٢ ،  
١٩٥٣ ، ١٩٥٤ بمبلغ ٣٠٣ جنيهات قايماً على أرباح سنة ١٩٤٧ وذلك بالتطبيق  
لأحكام القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ، وإذا عارض وأحيل الخلاف إلى لجنة  
الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٨ بتأييد تقديرات المأمورية فقد  
طعن في هذا القرار بالمدعى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٨ تجاري المتبا الابتدائية ،  
وبتاريخ ١٨/٤/١٩٦٥ حكمت المحكمة بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه . استأنفت  
مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣ قضائية تجاري بخسوف  
وبتاريخ ١٦/٢/١٩٦٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن مصلحة  
الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت  
فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشوره فحددت  
جلسة لنظره . وفي الجلسة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن ما تنهاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون وخطئه في  
تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول أن محكمة الاستئناف قضت بإلغاء الربط  
الحكمي على سنوات النزاع ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ وبخضوع تقدير أرباح

المطعون عليه فيها لحكم القواعد العامة المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إعمالاً لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ واستناداً إلى أن المطعون عليه - في سنوات النزاع - اقتصر في نشاطه على تجارة الحديد والأخشاب وتوقف عن مزاولة بعض الأنشطة التي زاولها سنة ١٩٤٧ وهي تجارة البويات والزجاج والمنروشات وإصلاحها ، ووجه الخطأ في ذلك أنه إذا كان المطعون عليه - في تلك السنوات - وقد استحدث نشاطاً جديداً هو تجارة الأخشاب وتوقف عن نشاطه في تجارة المنروشات وإصلاحها وهو ما ينطبق عليه حكم المادة الثانية المشار إليها فإن الأمر يختلف بالنسبة إلى نشاطه في تجارة الحديد والبويات والزجاج ، لأنه لما كان شرط أعمال قاعدة الربط الحكمي هو توفر وحيدة النشاط في سنة القياس والسنوات المتباعدة وكان المعول عليه في هذا الصدد هو موضوع النشاط الذي يزاوله الممول بصرف النظر عن أنواع السلع أو العناصر التي يتجر فيها بمعنى أن توقفه عن الاتجار في بعضها لا يعول دون تطبيق تلك القاعدة إذ الأمر عندئذ لا يعد وأن يكون اختلافاً في كمية النشاط أو مقداره ، لما كان ذلك وكان استمرار المطعون عليه - في سنوات النزاع - في مزاولة نشاطه في تجارة الحديد التي كان يزاولها في سنة ١٩٤٧ يفيد استمراره في الاتجار في المهمات اللازمة للعمار والتجارة ومنها البويات والزجاج التي تعتبر ساماً تابعة ومكملة لتلك التجارة ، فقد كان على المحكمة أن تتخذ أرباح المطعون عليه المتدرة في تجارة الحديد والبويات والزجاج في سنة ١٩٤٧ أساساً للربط عليه بالنسبة لنشاطه في تجارة الحديد في سنوات النزاع .

وحيث إن هذا النتي في محله ذلك أن المشروع بعد أن نص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ على قاعدة الربط الحكمي باتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم في السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ، نص في المادة الثانية من ذلك القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ على أنه يستثنى من حكم تلك القاعدة الممولين الذين استحدثوا نشاطاً جديداً يختلف في نوعه عن نشاطهم في السنة المتخذة أساساً للربط وذلك بالنسبة لهذا النشاط

الجديد ، والممولون الذين يتوقفون عن مزاولة نشاط مستقل فيستمر العمل بالربط الحكيم لغاية تاريخ التوقف . ولما كان المقصود بالذات في هاتين الحالتين — وعلى ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ — هو كل نشاط يختلف نوعيا عن النشاط الأصلي ويصلح بذاته أن يكون أساسا لربط مستقل ، وكان الثابت في الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق أن النشاط الذي استحدثه المطعون عليه في سنوات النزاع ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ — وهو تجارة الأخشاب — يخرج عن نطاق المنازعة في الدعوى بهد أن استبعدته لجنة طعن الضرائب لعدم اتخاذ إجراءات الربط بالنسبة له ، وأن نشاط المطعون عليه في تجارة الحديد والبويات والزجاج في سنة ١٩٤٧ يمثل نشاطا مستقلا في نبرته عن أنشطته الأخرى وقد قدرت له لمح الضرائب بمجل ربحه منه في هذه السنة بمبلغ ٣٦٠ جنيها ، فإن استمرار المطعون عليه في سنوات النزاع في مزاولة النوع من النشاط إن قصره على تجارة الحديد ، يستوجب تطبيق حكم المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ باتخاذ الأرباح المقدرة عن ذلك النشاط في سنة ١٩٤٧ أساسا للربط في سنوات النزاع . ولا يغير من ذلك توقف المطعون عليه عن البويات والزجاج لأن التوقف عن الاتجار في بعض السلع التي يتكون منها نوع معين من النشاط لا يعتبر توقفا عن نشاط مستقل ولا يمنع بالتالي من تطبيق قاعدة الربط الحكيم . وإذا لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .



## جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل ، وعضوية السادة المستشارين  
جودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وسماح فرحات عثمان ، وجلال عبد الرحيم  
عثمان .

( ١١٧ )

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ التمهنية :

ضرائب " ضريبة المهن غير التجارية " " تقدير المصروفات "

تقدير المصروفات جزافا بخمس الإيراد في حالة عدم وجود حسابات منتظمة مزودة بالمستندات .  
عدم تحقيق الممول إيرادا . وجوب تقدير المصروفات تقديرا فعليا .

إن ما تضمن عليه لائحة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ " في عدم وجود حسابات منتظمة مزودة بالمستندات تقديرا المصروفات جزافا بخمس الإيراد " هي قاعدة حكمية لتقدير المصروفات في حالة عدم انتظام الحسابات افترض فيها المشرع تحقيق إيراد بحيث إذا لم يحقق الممول إيرادا ، فلا يتأتى أعمال الدسبة المقررة ، ويتعين أن تقدر المصروفات تقديرا فعليا . إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المعلن فيه وهو من الموالين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن غير التجارية — مهندس استشاري — لا يملك حسابات منتظمة ولم يحقق إيرادا ما في سنة ١٩٥٣ ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على تقدير مصروفات المعلن عليه في تلك السنة تقديرا فعليا من واقع المستندات فإنه لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المدعون عليه وهو من المولين الخاضعين لضميرية المزن غير التجارية — مهندس استشارى — قدم لأمورية ضرائب عابدين أول إقرارين عن نشاطه فى سلتى ١٩٥٣، ١٩٥٤ بخسارة قدرها ٦٦٧ جنيها و ٨٨٧ مليا و ٦٩١ جنيها و ٨٥٠ مليا على التوالى ونظرا لأنه لم يزاول موته فى هاتين السنتين بسبب اختياره عضوا بمجلس إدارة مؤسسة أبنية التعليم فقد قدرت الأمورية بإراداته بلائىء ، ولعدم انتظام حساباته فى سنة ١٩٥٣ وطبقا للمادة ٢/٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى تقضى بتقدير المصروفات جزافا بنحو الإيرادات فى هذه الحالة — قدرت الأمورية مصروفاته جزافا بلائىء فى سنة ١٩٥٣ و حددتها فى سنة ١٩٥٤ بمبلغ ٦٦٥ جنيها و ٧٥٦ مليا وفقا لحساباته المنتظمة فى هذه السنة ، وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٧/١١/٣٠ بتحديد خسارته فى سنة ١٩٥٣ بمبلغ ٥٣١ جنيها و ٢٩٣ مليا و برفض الاعتراض فيما يخص سنة ١٩٥٤ ، فقد أقامت مصاحبة الضرائب الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغاؤه فيما قضى به بالنسبة لسنة ١٩٥٣ وتأييد تقدير الأمورية . و بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١ حكمت المحكمة بندب مكب الخبراء لبيان ما إذا كانت مصروفات المطعون عليه فى سنة ١٩٥٣ التى اعتمدها القطار المطعون فيه صحيحة مؤكدة بمستندات أم لا ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة فى ١٩٦٠/٦/٢٨ بتعديل قرار اللجنة وتحديد خساره المطعون عليه فى سنة ١٩٥٣ بمبلغ ٤٩٢ جنيها و ٢٢٣ مليا استأنفت مصاحبة الضرائب هذين الحكيمين أمام محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاؤها والحكم لها بطلباتها وقيد استئنافها برقم ١٩٤ لسنة ٨١ ق تجارى . و بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعننت مصاحبة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض ،

وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتمنح الحكم . وعرض الطعن على هذه المذكرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصررت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على تقدير مصروفات المطعون عليه في سنة ١٩٥٣ تقديرا فعليا رغم عدم انتظام دفاتره وحساباته استنادا إلى أن تقدير المصروفات جزافا بخمس الإيرادات وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مشروط بتحقيق وجود الإيراد فإذا انعدم الإيراد فانه لا يفترض أنه لم تنفق مصروفات بل يجب تقديرها تقديرا فعليا متى كان وجودها محققا ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن المشرع لم يشترط وجود الإيراد لتقدير المصروفات جزافا وكل ما اشترطه هو ألا تكون حسابات الممول منتظمة ومؤيدة بالمستندات بغض النظر عما إذا كان قد حقق إيرادا أو لم يحقق ، وتقدير المصروفات بلا شيء يصلح معيارا لتقدير المصروفات جزافا في مذموم المادة سالف الذكر .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ " في حالة عدم وجود حسابات منتظمة ومؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جزافا بخمس الإيراد " ، وهي قاعدة حكيم لتقدير المصروفات في حالة عدم انتظام الحسابات اقترض فيها المشرع تحقيق إيراد بحيث إذا لم يحقق الممول إيرادا فلا يتأتى إعمال النسبة المقررة ويتعين في مثل الصيغة المعروضة أن تقدر المصروفات تقديرا فعليا ، إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه وهو من الممولين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن غير التجارية — مهندس استشاري — لا يملك حسابات منتظمة ولم يحقق إيرادا ما في سنة ١٩٥٣ ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على تقدير مصروفات المطعون عليه في تلك السنة تقديرا فعليا من واقع المستندات ، فانه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .



## جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن ديكل وعضوية السادة المستشارين :  
جودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وإسماعيل فرحات عثمان ، وجلال عبد الرحيم عثمان

( ١١٨ )

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٧ القضائية :

( ٢٠١ ) ضرائب " الطعن الضريبي " . دعوى " الصفة في الدعوى " .  
استئناف . دفعوع .

( ١ ) استنفاص الحكم الابتدائي استنفاصا سائغا أن المطعون عليه أقام الطعن في قرار اللجنة  
عن نفسه كأحد الشركاء المتضامنين في الشركة . فبول الحكم المطعون فيه للاستئناف بالنسبة للمطعون  
عليه عن نفسه . لا مخالفة لقانون .

( ٢ ) التزام محكمة الاستئناف بالفصل في كافة الدفع وأوجه الدفاع التي تملك بها  
المتنازعات عليه أمام محكمة أول درجة سواء ما أغضت الفصل فيه أو ما فصلت فيه لغير  
مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعي منه . شرط ذلك . أن يكون الحكم المستأنف  
قد قضى له بكل طلباته .

١ — متى كان ماقرره الحكم الابتدائي من أن المطعون عليه أقام الطعن في  
قرار اللجنة عن نفسه كأحد الشركاء المتضامنين في الشركة هو استخلاص سائغ ،  
تؤدي إليه عبارات صحيفة الطعن في مجموعها ، ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ،  
فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه عن نفسه  
لا يكون قد خالف القانون .

٢ — إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قرره ردا على الدفع بعدم  
قبول الطعن أمام محكمة أول درجة لرفعه من غير ذي صفة — باعتباره مرفوعا  
من الشراكة دون الشركاء المتضامنين بالطعن في قرار اللجنة — من أن قضاء محكمة  
أول درجة برفض الدفع عنه أصبح نهائيا بسبب عدم استئنافه من مصلحة الضرائب

ومن أنه لا يجوز أن يضار الطاعن من طاعنه بالاستئناف ، ذلك أن على محكمة الاستئناف وفقاً لنص المادة ١٠٤ من قانون المرافعات السابق أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة ، وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ، ومن ثم يتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة ، سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت هذه المحكمة التفصل فيها أو تلك التي تذكر قد فصلت فيها لغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعى منه متى كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى القضاء له بطباته كلها وكان لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه ، إذ لا محل لرفع الاستئناف الفرعى إلا إذا كان لم يترك له إلا بضر الطلقات وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في هذا الخصوص ، إلا أنه لما كان الحكم الابتدائي قد أصاب إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعون عليه عن نفسه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه لخطئه في تدبير قضائه بعدم جواز نظر الدفع بعدم قبول الدعوى يكون غير مستج .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن : أموراً ضرائب الخيطة قدرت صافي أرباح شركة .. .. وهي شركة تضامن يديرها المطعون عليه — من نشاطها في تجارة المشروبات الروحية في كل من السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ بمبلغ ١٣٥٣ جنيهاً ، وإذا عارض المطعون عليه عن نفسه وعن باقي الشركاء وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٨ برفض الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للشريكين .. .. وبقبول الطعن شكلاً وبتفويض تقدير الأمورية لهافي ربح الشركة إلى المبالغ المبينة

بمنطوق ذلك القرار ، فقد أقام المطعون عليه عن شركة ... ..  
 الدعوى رقم ١٢ سنة ١٩٦١ تجارى أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد مصلحة  
 الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبا إلغاءه وتحديد أرباح شركة ... ..  
 ... فى كل من السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ بمبلغ ٤٣٤ جنيها . فنت  
 مصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى لرفعها من الشركة دون الشركاء . وبتاريخ  
 ١٩٦٢/١/٢٧ حكمت المحكمة برفض الدفع وتحديد جاسة لنز الموضوع ثم عادت  
 وبتاريخ ١٩٦٣/١/١٦ فحكمت برفض الطعن وتأيد قرار اللجنة . استأنف  
 المطعون عليه عن نفسه وبصفته مديرا للشركة ووكيلا عن باقي الشركاء هذا الحكم  
 لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٠١ سنة ٨٠ ق تجارى وتمسكت  
 بمصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . وبتاريخ  
 ١٩٦٦/١/١٧ حكمت المحكمة بعدم قبول الاستئناف من المستأنف - المطعون  
 عليه - بصفته مديرا للشركة وبصفته وكيلا عن باقي الشركاء وبعدم جواز نظر  
 الدخ بعدم قبول الطعن أمام محكمة أول درجة . وبندب مكتب خبراء وزارة  
 العدل بالجيزة لإدعاء الأمورية المبينة بمنطوق ذلك الحكم ، وبمد أن قوم الخبير  
 تقريره حكمت بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٥ بتعديل الحكم المستأنف وتمديد صافي  
 أرباح المطعون عليه من السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ بمبلغ ٢٥٤ جنيها ،  
 ٣١٨ جنيها ، ٣٣١ جنيها ، ٣٢٩ جنيها ، طعت مصلحة الضرائب فى هذا  
 الحكم وفى الحكم الاستئنافى الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٧ بطريق النقض ،  
 وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على  
 هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها  
 أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعة تنعى بسبب السعن على الحكيم المطعون فيهما الخطأ  
 فى تطبيق لقانون من وجوهين ، حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه الصادر  
 بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٧ أخطأ إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا بالنسبة للمطعون عليه  
 عن نفسه كشريك متضامن ، فى حين أنه طبقا للمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات  
 السابق ليس لنير من كان طرفا فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم صفة  
 فى الطعن فى هذا الحكم ، وإذا كان الثابت أن الدعوى الابتدائية أقيمت من شركة



... .. وبعد أن صدر الحكم فيها استأنفه المطعون عليه عن نفسه وبصفته مدبراً للشركة ووكيلاً عن باقي الشركاء فإنه كان يتعين القضاء بعدم قبول الاستئناف من المطعون عليه عن نفسه لأنه لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى، لا يغير من هذا النظر أن يكون الحكم الابتدائي قد انتهى إلى أن المطعون عليه رفع الطعن عن نفسه استناداً إلى ما استخلصه من صحيفة الطعن، ذلك أن ما ورد في الصحيفة بهذا الشأن إنما كان بصدد الاعتراض على الربط الذي أجرتة المأمورية وليس بصدد طعن في قرار اللجنة، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أنه لما كان يبين من الصورة الرسمية لصحيفة الدعوى المرفوعة من المطعون عليه بالطعن في قرار اللجنة أنها مقدمة من ... .. عن شركة ... .. وأثبت فيها أن المأمورية حددت صافي أرباح الشركة عن سنة ١٩٥٥ بمبلغ ١٣٥٣ جنيهاً توزع على أربعة شركاء بالتساوي وبنفس المبلغ عن سنة ١٩٥٦ توزع على أربعة شركاء بالتساوي . وأطاعت الطالب بصفته مدبراً للشركة ووكيلاً عن باقي الشركاء بالنموذج ١٩ في ١٤/٥/١٩٦٠ فطعن أطاب عن نفسه وعن الشركاء وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ... وأصدرت اللجنة قراراً الذي يطعن فيه الغالب الآن ... ويتضمن بتحديد صافي ربح الشركة عن سنة ١٩٥٥ بمبلغ ١١٦٤ جنيهاً يقسم على الشركاء الأربعة بالتساوي ... كان قرار اللجنة المذكور قد جاء على خلاف حكم القانون ولم ياحظه التوفيق فإن الطالب يطعن فيه للأسباب الآتية .. "ولما كان الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٧ قد قضى برفض المدعى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعون عليه عن نفسه استناداً إلى أنه "ثبت من صحيفة الطعن أن مقدمها هو ... .. عن شركة ... .. ثم جاء في صلب الصحيفة وفي الصفحة الأولى منها أن الشركاء أربعة وتخرج الزميرك الرابع وأن ... .. يطعن عن نفسه وبصفته وكيلاً عن باقي الشركاء ثم طلب الحكم بتحديد أرباح شركة ... .. فيبين من صحيفة الطعن وهي كل لا يتجزأ أن الطعن رفعه ... .. عن نفسه وبصفته ..."، ولم كان ما أورده الحكم من أن المطعون عليه أقام الطعن

في قرار اللجنة عن نفسه كأحد الشركاء المتضامنين في الشركة هو استخلاص سائع تؤدي إليه عبارات صهيغة الطعن في مجموعها ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٥ إذ قضى بقبول الاستئناف بالنسبة للطعون عليه عن نفسه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا للوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٥ قضى بعدم جواز نظر الدفع بعدم قبول الطعن المرفوع أمام محكمة أول درجة استنادا إلى أن المطعون عليه هو الذي رفع الاستئناف فلا يضار من طعنه وأن الطاعنة لم تستأنف الحكم الصادر برفض هذا الدفع ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة لما تقضى به المادة ١٠٤ من قانون المرافعات السابق من أن على المحكمة أن تفصل في الاستئناف على أساس ما كان قد قدم لها من أدلة ودفاع ودفع أمام محكمة أول درجة ، هذا إلى أنه قضى في الموضوع برفض دعوى المطعون عليه ولم يحكم على مصلحة الضرائب بشيء حتى يجوز لها استئناف الحكم الصادر برفض الدفع .

وحيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قرره ردا على الدفع بعدم قبول الطعن أمام محكمة أول درجة لرفعه من غير ذي صفة من أن قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع قد أصبح نهائيا بسبب عدم استئنافه من مصلحة الضرائب ومن أنه لا يجوز أن يضار الطاعن من طعنه بالاستئناف ، ذلك أن على محكمة الاستئناف وفقا لنص المادة ١٠٤ من قانون المرافعات السابق أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم اليها من أدلة ودفع وأوجه ودفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ومن ثم يتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء في ذلك الأوجه التي أخفقت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التي تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعي منه متى كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى القضاء له بطلباته كلها وكان لم ينته تخليه عن هذه الأوجه إذ لا محل لرفع الاستئناف الفرعي إلا إذا كان لم يحكم له إلا ببعض الطلبات وإن كان الحكم المطعون

فيه يقد أخطأ في هذا الخصوص إلا إنه لما كان الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٧ قد أصاب إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعون عليه من نفسه وذلك على ما سلف بيانه في الرد على الوجه الأول ، فإن النعمى على الحكم المطعون فيه لخطئه في تسبيب قضائه بعدم جواز نظر الدفع بعدم قبول الدعوى يكون غير مشج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ مردي وعضوية السادة المستشارين :  
محمد سيد أحمد حماد ، علي ملاح الدين ، أحمد صفاء الدين ، هز الدين الحسيني .

(١١٩)

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٨ القضائية :

أموال . " الأموال العامة " . ملكية . وقف .

الأموال المملوكة أصلاً للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة . صيرورتها من الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل لمنفعة عامة . الأموال المملوكة للأفراد أو الأوقاف لا تكتسب صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها للمنفعة العامة إلا إذا انتقلت إلى ملكية الدولة بأحدى طرق كسب الملكية ثم خصصت بعد ذلك للمنفعة العامة أو كانت من المحلات المخصصة للعبادة أو البر والإحسان وقامت الحكومة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لصيانتها .

الأموال التي تصبح من الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل لمنفعة عامة هي الأموال التي تكون مملوكة أصلاً للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، وذلك عملاً بالمادة ٩ من القانون المدني القديم والمادة ٨٧ من القانون المدني الجديد ومن ثم لا تكتسب الأموال الأخرى المملوكة للأفراد أو الأوقاف صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للمنفعة العامة إلا إذا كانت قد انتقلت إلى ملكية الدولة بأحدى طرق كسب الملكية المنصوص عليها في القانون المدني ، ومنها وضع اليد المدة الطويلة ، ثم خصصت بعد ذلك للمنفعة العامة ، أو كانت من المحلات المخصصة للعبادة أو البر والإحسان بشرط قيام الحكومة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لصيانتها . وإذا كانت الدولة لم تتعقد بصدد الأرض محل الدعوى إجراءات نزع الملكية ، وسلمت في دفاعها بأن وضع يدها عليها لم يستمر مدة الثلاثة والثلاثين سنة اللازمة لكسب ملكية الوقف طبقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في ظل العمل بأحكام القانون المدني القديم ولما نصت عليه المادة ٩٧٠ من القانون المدني الجديد قبل تعديلها بالقانونين ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ،

٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، كما لم تكشف مدونات الحكم عن أن الدولة قد تولت إدارة الحياة — التي كانت مقامة فوقها — أو الإتفاق عليها ، فإن هذه الأرض بزوال تخصيصها للنفقة العامة تعود إلى ملكية الوقف الذي كانت تتبعه أصلا ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ جرى قضاؤه على أنها انتقلت إلى الملكية الخاصة للدولة بزوال هذا التخصيص أو بوضع اليد عليها مدة تزيد على خمسة عشر عاما يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاع الشكيلة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٤٤٢ سنة ١٩٥٩ كلى أسيوط ضد وزارة التربية والتعليم وآخرين ( المطعون عليهم ) بطلب الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٩٩٠ جنيها وما يستجد من إيجار بواقع ١٥ جنيها في الشهر ابتداء من ١٩٥٩/٧/٤ حتى السداد . وقال شرعا لدعواه إن وزارة التربية والتعليم استولت على مدرسة صلفا المسيحية الأولية وهي مدرسة حرة مملوكة للوقف المشمول بنفقاته وكانت تديرها كأي مدرسة حرة أخرى ، وإذ طالبها ببقية المدعى عليهم بإيجار مبنائها ولم يمتثلوا رغم إنذارهم بذلك في ٣ مارس سنة ١٩٥٩ فقد أقام الدعوى بطالبتهم بحملة الإيجار المستحق عن ائدة من ٤ يناير سنة ١٩٥٤ حتى ٤ يوليو سنة ١٩٥٩ وما يستجد بواقع خمسة عشر جنيها شهريا — دفعت الوزارة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وفي ١٩٦١/١/٧ نذبت المحكمة خيرا لتحديد ما إذا كانت المدرسة المتنازع عليها تدخل في مستندات تملك المدعى بصفته أم أنها أقيمت على أرض مملوكة لمصلحة الأملاك الأميرية وبعد أن قدم الخبير تقريره طادت وحكمت في ١٤ مارس سنة ١٩٦٦ برفض الدفع وقبول الدعوى والزام المدعى عليهما الأول والثاني بصفتها متضامين

بأن يدفع المدعى بصفته مبلغ ٩٤٩ جنيها إيجارا للمدرسة عن المدة من ١/٤/١٩٥٤ حتى ١٩٦٦/٣/٢٠ استنادا إلى تقرير الخبير - استأنف المحكوم عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط طالبين إلغاء ورفض الدعوى وقيد استئنافهما برقم ١٧٦ سنة ٤١ ق أسبوط وفي ١٩٦٨/٣/٢٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه على أن الأرض التي أقيمت عليها المدرسة كانت في الأصل جبانة للأقباط بطل الدفن فيها من قبل سنة ١٩٠٥ وإذا دخلت في الملك العام للدولة بتخصيصها للنفعة العامة فإن زوان هذا التخصيص يعيدها إلى الملك الخاص للدولة وهو خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن هذه الأرض مملوكة أصلا لوقف الأقباط الخيري فإذا زال تخصيصها للنفعة العامة فأنها تعود إلى حالتها الأولى قبل هذا التخصيص ملكا لجهة الوقف المذكور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن الأموال التي تصبح من الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل لمنفعة عامة هي الأموال التي تكون مملوكة أصلا للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وذلك عملا بالمادة ٩ من القانون المدني القديم والمادة ٨٧ من القانون المدني الجديد ومن ثم لا تكتسب الأموال الأخرى المملوكة للأفراد أو الأوقاف صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للنفعة العامة إلا إذا كانت قد انتقلت إلى ملكية الدولة بإحدى طرق كسب الملكية المنصوص عليها في القانون المدني . ومنها وضع اليد المدة الطويلة ، ثم خصصت بعد ذلك للنفعة العامة أو كانت من المحلات المخصصة للعبادة أو البر والإحسان بشرط قيام الحكومة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لصيانتها ، لما كان ذلك وكانت الدولة لم تتخذ بصدد الأرض محل الدعوى إجراءات نزع الملكية وسلمت في دفاعها بأن وضع يدها عليها لم يستمر مدة الثلاثة والثلاثين سنة اللازمة لكسب ملكية الوقف طبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في ظل العمل بأحكام القانون المدني القديم ولما نصت عليه المادة ٩٧٠ من القانون المدني



الجديد قبل تعديلها بالقانونين ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، كما لم تكشف مدونات الحكم عن أن الدولة قد تولت إدارة الجبانة أو الاتفاق عليها، فإن هذا الأرض بزوال تخصيصها للنفعة العامة تعود إلى ملكية الوقف الذي كانت تتبعه أصلاً ويكون الحكم المطعون فيه إذ جرى قضاؤه على أنها انتقلت إلى الملكية الخاصة للدولة بزوال هذا التخصيص أو بوضع اليد عليها مدة تزيد على خمسة عشر عاماً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ مرمدى ومضوية السادة المستشارين :  
محمد سيد أحمد حماد ، علي صلاح الدين ، مزالدين الحسيني ، عبدالعال حامد .

( ١٢٠ )

### الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٩ القضائية :

للصوى تعتبر قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً . م ٧٥ مرافعات سابق . ترتب هذا الأثر ولو قدمت الصحيفة إلى قلم محضرين للمحكمة المرفوعة أمامها للصوى .

إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً ، فإنها لم تشترط لترتيب هذا الأثر أن تقدم الصحيفة إلى قلم المحضرين التابع للمحكمة التي ترفع إليها الدعوى بل جاء النص مطلقاً غير مقيد بأي قيد ، ولازم ذلك ومقتضاه وجوب اعتبار الصحيفة المسددة عنها الرسم كاملاً قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديمها في الميعاد لأي من أقلام المحضرين دون تخصيص . وإذا كان يبين من الاطلاع على أصل صحيفة الاستئناف المودعة ملف الطعن أن الطاعن بعد أن أدى الرسم كاملاً طيها في ٢٩/٦/١٩٦٨ سلمها في نفس اليوم إلى قلم محضري كفر سعد الذي قيدها برقم . . . . . وقام بختمها في نفس التاريخ وأمر بإرسالها إلى قلم محضري بندر دمياط لإعلانها وإعادة تسليمها إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح تاريخ تقديم صحيفة الاستئناف المسددة عنها الرسم كاملاً إلى قلم محضري كفر سعد في الميعاد الذي يقول الطاعن أنه امتد بسبب العطلة التي صادفت آخر يوم فيه وإضافة يوم للسافة بين المكان الذي يجب الانتقال منه وبين المكان الذي يجب الانتقال إليه ، واعتد بتاريخ تقديمها إلى قلم محضري بندر دمياط ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ولا يغير من ذلك ما جاء بشهادة

قلم محضري كفر سعد من أن الطاعن طلب سحب الصحيفة قبل قيدها بالدفتر ليتولى تقديمها إلى قلم محضري بندر دمياط ليتولى إعلانها بنفسه وتحت مسؤوليته .  
إذ لا يترتب على ذلك زوال أثرها في قطع مدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم  
صحيفتها لقلم محضري كفر سعد (١) .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن —  
تتصل في أن .. .. . قدم طلبا إلى رئيس محكمة دمياط ليصدر أمرا  
بالزام .. .. . بأن يؤدي له مبلغ ٨٩٩ جنيا و ٥٤٠ مليا وقال فيه أنه الرصيد  
المستحق له عن عقد مقاوله لإقامة عمارة كلفه بها الأخير وامتنع رئيس المحكمة  
عن إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الموضوع وقبضت الدعوى برقم ١٩٦١  
لسنة ١٩٦٢ كلى. دمياط وطالب فيها المدعى عليه الحكم بالزام المدعى بأن يدفع  
له مبلغ ٢٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض عن إخلاله بالتزاماته المقررة في عقد  
المقاوله وفي ١٩٦٨/٤/٢٨ حكمت المحكمة في الدعوى الأصلية بالزام المدعى عليه  
بأن يدفع للمدعى مبلغ ٨٣٨ جنيا و ٤٥٠ مليا وفي الدعوى التوعية برفضها . استأنف  
المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاءه وعدم قبول  
الدعوى الأصلية والحكم بطلانها في الدعوى التوعية وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٩٢  
لسنة ٢٠ ق دفع المستأنف عليه بسقوط الحق في الاستئناف لرنه بعد الميعاد .  
وفي ١٩٦٩/٤/٩ حكمت المحكمة بقبول هذا الدفع . طعن الطاعن في هذا الحكم  
بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

(١) قض ١٩٧١/٥/٢٠ بمجموعة المكتب لثني لسنة ٢٢ ص ٦٦٦ .



وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بسقوط حق الاستئناف في الاستئناف على أن الحكم الابتدائي قد صدر بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٨ ولم يقدم الطاعن صحيفة الاستئناف إلى قلم محضري محكمة بندردمياط إلا في ١٩٦٨/٦/٣٠ بعد مضي أكثر من ميعاد الستين يوما المحددة بالمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن الطاعن سدد الرسم على صحيفة الاستئناف في ١٩٦٨/٦/٢٩ ثم سلمها إلى قلم محضري كفر سعد في نفس التاريخ وبذلك يكون تسليم الصحيفة إلى قلم المحضرين قد تم في ميعاد الستين يوما مضافا إليه يوم ميعاد مسافة فضلا عن يوم ١٩٦٨/٦/٢٨ لأنه صادف يوم جمعه وهو عطلة رسمية فيمتد إلى اليوم التالي . وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بتاريخ تسليم الصحيفة إلى قلم محضري بندردمياط دون قلم محضري كفر سعد رغم عدم النص في القانون على تحديد قلم المحضرين الذي تسلم إليه الصحيفة فإنه يكون قد خالف القانون ولا يغير من ذلك استلام الطاعن الصحيفة من قلم محضري كفر سعد لتقديمها إلى قلم محضري بندردمياط بسبب عدم وجود طوابع يريد بقلم محضري كفر سعد الذي كان عليه أن يتولى إرسالها إلى بندردمياط بطريق البريد .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ نصت على أن الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا فإنها لم تشترط لترتيب هذا الأثر أن تقدم الصحيفة إلى قلم المحضرين التابع للمحكمة التي ترفع إليها الدعوى بل جاء النص مطلقا غير مقيد بأي قيد ولازم ذلك ومقتضاه وجوب اعتبار الصحيفة المسند عليها الرسم كاملا قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديمها في الميعاد لأي من أقلام المحضرين دون تخصيص لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على أصل صحيفة الاستئناف المودعة ملف الطعن أن الطاعن بعد أن أدى الرسم كاملا عليها في ١٩٦٨/٦/٢٩ سلمها في نفس اليوم إلى قلم محضري كفر سعد الذي قيدها برقم ٦٩ وقام بختمها في نفس التاريخ وأشر بارسالها إلى قلم محضري بندردمياط لإعلانها وإعادتها إليه وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح تاريخ تقديم صحيفة

الإستئناف المسدد عليها الرزم كاملا إلى قلم محضري كفر سعد في الميعاد الذي يقول الطاعن أنه امتد بسبب العطلة التي صادفت آخر يوم فيه وإضافة يوم للصفة بين المكان الذي يجب الانتقال منه وبين المكان الذي يجب الانتقال إليه واعتمد بتاريخ تقديمها إلى قلم محضري بندر دمياط فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ولا يغير من ذلك بما جاء بشهادة قلم محضري كفر سعد من أن الطاعن طلب سحب الصحيفة قبل قبضها بالدفتر ليتولى تقديمها إلى قلم محضري بندر دمياط ليتولى إعلانها بنفسه وتحت مسئوليته طالما أنها قدمت فصلا وقيلت برقم ٦٩ وختمت بخاتم قلم محضري كفر سعد وتأثير عليها بإرسالها إلى قلم محضري بندر دمياط لإعلانها مما يجعلها قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة لقلم محضري كفر سعد إذ لا يترتب على استلام الطاعن للصحيفة لتقديمها لقلم محضري بندر دمياط زوال هذا الأثر مما يتعين معه نقض الحكم .

وحيث إنه لما كان الحكم قد تعجب بهذا الخطأ من تحقيق دفاع الطاعن وتمسكه بامتداد الإستئناف رغم تسليمه بمضي ستين يوما على تاريخ صدور الحكم الابتدائي فإنه يتعين أن يكون النقض مع الإحالة .

## جلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله ومضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن ومحمد السيد  
الرفاعي وصالح الدين حبيب ومحمود المصري .

( ١٢١ )

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٨ القضائية :

دهوى " نظر الدعوى " . استئناف . حكم " إصدار الحكم " .

عدم جواز ايداع المستأنف عليه مذكرات أو مستندات في غير جلسة دون علم الخصم  
الآخر .

الاستئناف لإداعها قبل طرح ندعوى على المحكمة بثلاثة أيام . المادتين ١٠٨/١٦٢ و ١٦٢  
مرافعات سابق .

( ٢ ) دعوى " الاخلال بحق الدفاع " . بطلان . استئناف .

إداع المستأنف عليه بعد إعذاره ، مذكرة بدفاعه مرفقا بها مستنداته فلم تناب المحكمة .  
استناد الحكم في قضائه بطلان صحيفة الاستئناف إلى ماورد بذلك المذكرة . اخلال بحق الدفاع .

١ — أوجبت المادة ١٠٨/٢ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون  
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ التى ينطبق حكمها على إجراءات الاستئناف عملا بالمادة ٤١٦  
منه ، على المستأنف عليه فى سائر الدعاوى هذا المستعجلة أن يودع قلم الكتاب  
مذكرة بدفاعه يرفق بها مستنداته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام  
على الأقل ، ومؤدى ذلك أن المشرع أجاز هذا الإيداع فى الميعاد المذكور —  
وهو ميعاد تنظيمى — دون إعلان الخصم بها ، طالما أن الدعوى لم تطرح لنظرها  
أمام المحكمة ، أما بعد أن تجرى المرافعة فيها فى أول جلسة ، فإنها تخرج عن نطاق  
تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ سالقة البيان ، فلا يجوز لخصم أن يودع  
مستندات أو مذكرات — فى غير جلسة — دون أن يعلم أو يعلن بذلك الخصم



الآخر، إذ أن هذا أصل من أصول المرافعات تؤيده المادة ٢/٣٤٠ من قانون المرافعات السابق ، وضع كفالة لعدالة التقاضى وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها .

٢ - إذ كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن أن المطعون عليه لم يحضر الجلسة الأولى التى حددت لنظر الاستئناف وأجلت المحكمة الدعوى بالجلسة ١٩٦٨/٣/٢٣ لإعادة إعلانه ولما أعيد إعلانه لم يحضر وأودع قلم الكتاب فى ١٩٦٨/٣/١٤ مذكرة أرفق بها صورة صحيفة الاستئناف المعلنة له ودفع فى مذكرته بطلان تلك الصحيفة تأسيساً على أن المحضر لم يبين فى صورتها هذه غيابه وقت الإعلان وصفة المخاطب معه فى استلام تلك الورقة على خلاف ما ثبت بالأصل المودع ملف الاستئناف، وقد قضى الحكم بقبول هذا الدفع استناداً إلى ما أثبتته المحضر من بيانات فى صورة إعلان تلك الصحيفة ، وكان الثابت من الصورة الرسمية لهذه للورقة المقدمة من الطاعن بملف الطعن أنها لم تؤثر عليها بما يفيد إعلان هذا الأخير بإداعها والمذكرة سالفة الذكر أو علمه بها، وكانت تلك المذكرة ومسرفها قد أودعا قلم الكتاب - فى غير جلسة - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حول فى قضائه على مادفع به المطعون عليه فى مذكرته وعلى ماورد بصورة الإعلان من بيانات دون أن يعلم أو يعلن بها الطاعن غفره ذلك من إبداء دفاعه فى هذا الدفع وبشأن صورة هذا الإعلان فىكون الحكم بذلك قد شابته البطلان لإخلاله بحق الدفاع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٩٣٣ سنة ١٩٥٤ مدنى القاهرة الابتدائية ضد الطاعن طلب فيها الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٨٣٤ جنيهاً .

وبتاريخ ١٩/٤/١٩٤٧ حكمت المحكمة بالزام الطاعن بأن يؤدي المطعون عليه مبلغ ٢٣٩٢ جنيها و ٩٥٠ مليا وفوائده بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٤٧ سنة ٨٤ ق القاهرة . دفع المطعون عليه ببطلان صحيفة الاستئناف لعب في إعلانها وذلك في مذكرة أودعها ملف الطعن أرفق بها صورة تلك الصحيفة المعلنة إليه وبتاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٦٨ حكمت المحكمة بقبول الدفع ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف وبطلانه واعتباره كأن لم يكن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وبالجلسة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع ويقول في بيان ذلك إن المطعون عليه — الذي لم يحضر جلسات الاستئناف — أودع مذكرة أرفق بها الصورة المعلنة له من صحيفة الاستئناف ، ودفع في هذه المذكرة ببطلان تلك الصحيفة تأسيسا على أن المحضر لم يبين في صورة إعلانها غياب المطلوب إعلانها ، وصفة المخاطب معه في استلام تلك الورقة ، وقد عول الحكم المطعون فيه في قضائه ببطلان الاستئناف على هذه المذكرة ومرفقها رغم أن الطاعن لم يعلم أو يعلن بهما ، وبذلك حرم الطاعن من إبداء دفاعه ذلك أنه لو أن صورة تلك الصحيفة قد قدمت في الدعوى بالطريق القانوني لأوضح أنها تحوى البيانات التي يتطلبها القانون لإعتبار الاعلان صحيحا مما يجعل الحكم معيبا للاخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٠٨/٢ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، التي ينطبق حكمها على إجراءات الاستئناف عملا بالمادة ٤١٦ منه ، قد أوجبت على المستأنف عليه في سائر الدعاوى هذا المستعجلة أن يودع قلم الكتاب مذكرة بدفاعه يرفق بها مستنداته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل ، فإن مؤدى ذلك أن المشرع أجاز هذا الإيداع في الميعاد المذكور — وهو ميعاد تنظيمي — دون اعلان الخصم بها ، طالما أن الدعوى لم تطرح بعد لنظرها أمام المحكمة

أما بعد أن تجرى المرافعة فيها في أول جلسة ، فاتها تخرج عن نطاق تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ سالفه البيان ، فلا يجوز لحصم أن يودع مستندات أو مذكرات — في غير جلسة — دون أن يعلم أو يعلن بذلك الخصم الآخر ، إذ أن هذا أصل من أصول المرافعات تؤيده المادة ٣٤٠/٢ من قانون المرافعات السابق وضع كفالة لعدالة التقاضي وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفا فيها ، وإذا كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن أن المطعون عليه لم يحضر جلسة ١٩٦٧/١٢/٩ وهي الجلسة الأولى التي حددت لنظر الاستئناف ، وأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ١٩٦٨/٣/٢٣ لإعادة إعلانه ، ولما أعيد إعلانه بتاريخ ١٩٦٨/٣/٥ لم يحضر وأودع قلم الكتاب في ١٩٦٨/٣/١٤ مذكرة أرفق بها صورة صحيفة الاستئناف المعلقة له ، ودفع في مذكرته بيطان تلك الصحيفة تأسيسا على أن المحضر لم يبين في صورتها هذه غياب وقت الاعلان ، وصفة المخاطب معه في استلام تلك الورقة على خلاف ما ثبت بالأصل المودع ملف الاستئناف — وقد قضى الحكم بقبول هذا الدفع استنادا إلى ما أثبتته المحضر من بيانات في صورة اعلان تلك الصحيفة ، وكان الثابت من الصورة الرسمية لهذه الورقة المقدمة من الطاعن بملف الطعن انها لم يؤثر عليها بما يفيد اعلان هذا الأخير بإبداءها والمذكرة سالفه الذكر أو علمه بها ، وكانت تلك المذكرة مصرفها قد أودعها قلم الكتاب — في غير جلسة — ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على ما دفع به المطعون عليه في مذكرته وعلى ماورد بصورة الإعلان من بيانات دون أن يعلم أو يعلن بها الطاعن فحرمه ذلك من ابداء دفاعه في صدد هذا الدفع وبشأن صورة هذا الإعلان فيكون الحكم بذلك قد شابه البطلان لاخلاله بحق الدفاع بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد السراوي، وعضوية السادة المستشارين :  
عبد الحليم الدخان ، مصطفى سليم ، ومصطفى الفنى ، ومحمد صالح أبو راس .

(١٢٢)

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٨ القضائية :

تأمين . تعويض . الترام . "حوالة" . نقل بحرى .

الاتفاق في وثيقة التأمين على البضاعة المنقولة بحرا على حلول المؤمن بما يدفعه من تعويض محل المؤمن له فيما له من الدعاوى والحقوق قبل المسئول . مفاده . ليس للمؤمن له أن يجمع بين مبلغ التعويض ومقابل التأمين . ملة ذلك .

إذا كان يبين من وثيقة التأمين على البضاعة المنقولة بحرا أن الطاعنة — وزارة التموين — قد وافقت بمقتضاها على أن تحمل شركة التأمين — بما تدفعه من تعويض من الخسائر والأضرار — بمقتضى هذه الوثيقة — عملها في جميع الدعاوى والحقوق التي لها قبل الغير المسئول فمفاد ذلك أن الطاعنة حوت حقها في التعويض عن الضرر قبل المسئول لشركة التأمين مما لا يجوز معه للطاعنة — وهي المؤمن لها — أن تجمع بين مبلغ التعويض ومقابل التأمين والا استعمال تنفيذ ما اتفق عليه بالمشاركة من رجوع شركة التأمين على الناقلة وهي المسئولة عن الضرر .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون ضدهما الدعوى رقم ١٤٨٩

لسنة ١٩٦٤ تجارى كلى اسكندرية ويطلب الحكم بالزام المطعون ضدها الأولى بمبلغ ٤٨٧ جنيها، ٢٤٥ مليا والزام المطعون ضدها الثانية بمبلغ ٤٤٢ جنيها، ٦٩٩ مليا تعويضا لها من العجز بمشمول الرسالة المشحونة باعتبار الشركة الأولى ناقلة لها والثانية مؤمنة عليها ، وبتاريخ ١٩٦٥/٥/٣١ قضت المحكمة بالزام المطعون ضدها الأولى بطلبات الطاعة قبلها وبعدم قبول الدعوى قبل المطعون ضدها الثانية لرفعها قبل الآوان ، فاستأنفت الطاعة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٥١ سنة ٢٢ ق اسكندرية طالبة إلغاء والحكم بالزام كل من الشركتين المطعون ضدهما بكامل طلباتها أمام محكمة الدرجة الأولى ، وبتاريخ ١٩٦٨/٥/١٤ ، قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف قطعت الطاعة في الحكم بطريق التقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ومرض على المحكمة بغرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم قبول الدعوى قبل المطعون ضدها الثانية ( شركة التأمين ) استنادا إلى أنه وقد حكم لها بالتعويض على المطعون ضدها الأولى ( الشركة الناقلة ) لا يجوز لها الجمع بين التعويض ومبلغ التأمين وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون لا خلاف سبب الالتزامين إذ التزام الناقل سببه عقد النقل البحري أما التزام المؤمن فسببه عقد التأمين وما مبلغ التأمين الذى تطالب به إلا مقابل الأقساط التى استوفاهما المؤمن ويدخل فى الاحتمالات الطبيعية لعقد التأمين وأنه ليس للأؤمن شأن فى التعويض من الناقل لكونه ليس طرفا فى عقد النقل .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأنه يبين من وثيقة التأمين على البضاعة المنقولة بحرا — ان الطاعة قد وافقت بمقتضاها على أن تحمل شركة التأمين — بما تدفعه من تعويض من الخسائر والاضرار بمقتضى هذه الوثيقة — محلها فى جميع

الدعوى والحقوق التي لها قبل الغير المسئول ، ومفاد ذلك أن الطاعنة حولت حقها في التعويض عن الضرر قبل المسئول لشركة التأمين مما لا يجوز منه للطاعنة " وهي المؤمن لها " أن تجمع بين مبلغ التعويض ومقابل التأمين والا استحالة تنفيذ ما اتفق عليه بالمشاركة من رجوع شركة التأمين على الناقلة وهي المسئولة عن الضرر لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون العطن على غير أساس جويتين رفضه .



## جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد العمراوى وعضوية السادة المستشارين / سليم  
واشد وحيد العليم الدهشان ومصطفى سليم ومصطفى الفقى .

( ١٢٣ )

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٩ القضائية :

( ٢٠١ ) إثبات . " القرائن القانونية " . دفع . دعوى . " الطلبات  
في الدعوى " . قوة الأمر المقضى . نظام عام .

( ١ ) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . اعتباره من النظام العام . ١٠١٢  
من قانون الإثبات .

( ٢ ) التزام محكمة الموضوع بالقضاء في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من تلقاء  
نفسها متى كان باديا من واقع طلبات المدعية .

١ - نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات ونص المادة ١١٦ من قانون  
المرافعات يدلان على أن - المشرع قد استحدث - وعلى ما جاء في المذكرة  
الإيضاحية للمادة الأخيرة حكما جديدا مقارنا لما كانت تنص عليه الفقرة الثانية  
من المادة ٤٠٥ من القانون المدنى قبل الغائها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨  
بإصدار قانون الإثبات إذ اعتبر الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل  
فيها من النظام العام ، تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، وعلّة ذلك احترام حجية  
الحكم السابق صدوره في نفس الدعوى ، وهذه الحجية أجدر بالاحترام وأكثر  
اتصالا بالنظام العام من أى أمر آخر لما يترتب على إهدارها من تأييد المنازعات  
وعدم استقرار الحقوق لأصحابها .

٢ - إذ كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى  
رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى الزقازيق مثارا أمام محكمة الموضوع من واقع  
طلبات المدعية ، فإنه باعتباره من النظام العام كان يتعين على المحكمة أن تقضى

به من تلقاء نفسها ، ولما كانت محكمة الموضوع لم تفتن له لتقول كلمتها فيه ،  
فإنها تكون قد خالفت القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المفسر  
والمرافعة وبعد المداولة ؛

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق —  
تتوصل في أن المطعون ضدها الأولى السيدة نعمات طاهر أقامت ادعوى ١٨٤  
لسنة ١٩٦٥ مدني كلي الزقازيق على الطاعنة والمطعون ضدهما الثاني والثالث  
طالبة الحكم ببراءة ذمتها من الالتزام بنقل ملكية ٢ ف و ٤ ط وهي الأطنان  
موضوع العقد العرفي المؤرخ في ١٩٥٦/١/٢٤ الذي قضى بصحته ونفاذه في الدعوى  
٦٠١ لسنة ١٩٦٣ ، مدني كلي الزقازيق وذلك في مواجهة المطعون ضدهما الثاني  
والثالث قائلة أنها كانت قد باعت بموجب عقد بيع عرفي مؤرخ في ١٩٥٤/١/٢٤  
مئة أفدنة للطاعنة كما باعها بموجب عقد بيع مؤرخ في ١٩٥٦/١/٢٤ ف و ٤ ط  
بنفس الحوض ، وقد قامت المشتريية بإشهار عقد البيع النهائي الصادر منها بمقدار  
٨ ف و ١٢ ط في ١٩٥٧/١١/٢٠ وهو القدر المباع لها بمقتضى عقدي البيع  
المذكورين بالإضافة إلى ثمانية قراريط هي مساحة مسقى واستطردت قائلة أن  
المشتريية قامت باستصدار حكم بصحة عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/١/٢٤ ونفاذه في  
الدعوى رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٣ سالفة الذكر ولما كان هذا الحكم مادرا عن نفس  
القدر الذي دخل في عقد البيع المسجل في ١٩٥٧/١١/٢٠ ولم تتمكن من استئنافه  
لقوات الميعاد فقد رفعت الدعوى رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٦٤ مدني كلي الزقازيق  
بطلب القضاء بطلانه واذا قضت المحكمة برفضها عادت هي رفعت هذه الدعوى  
بطلباتها السابقة . دفعت الطاعنة — المشتريية — بعدم جواز نظر الدعوى  
لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٦٤ مدني كلي الزقازيق .  
وبجلسة ٥ من يناير سنة ١٩٦٦ قضت محكمة الزقازيق الابتدائية برفض الدفع

بعدم جواز نظر الدعوى ورفض الدعوى فأقامت المطعون ضدها الأولى الاستئناف رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية أمام محكمة استئناف المنصورة وفي ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ ، قضى بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بتدب خير لبيان ما إذا كان المبيع بالعقد المؤرخ ١٩٥٦/١/٢٤ قد دخل ضمن القدر ٨ ف و ١٢ ط . بالعقد المسجل في ١٩٥٧/١١/٢٠ سالف الذكر وفي ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة ذمة المستأنفة من الالتزام بنقل ملكية الـ ٢ ف و ٤ ط موضوع عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/١/٢٤ والمقضى بصحته وقاذه في الدعوى رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى الزقازيق . طعنت الطاعنة بالنقض في هذا الحكم وفي الحكم السابق عليه الصادر في ١٩٦٦/١١/٢٦ والمؤيد للحكم الابتدائى لأسبابه فيما انتهى إليه من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها بنقض الحكم الصادر برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لصحة الوجه الأول من سبب الطعن الأول ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه ، إذ اقتصر على رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى الزقازيق ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٣ — مدنى كلى الزقازيق كان متاراً أمام المحكمة من واقع الطلبات ولم يعرض له الحكم ليقول كلمته فيه ومن ثم فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن النص في المادة ١٠١ من قانون الإثبات على أن "الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً . وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها " كما أن النص في المادة ١١٦ من قانون المرافعات على أن "الدفع بعدم جواز



نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة تلقاء نفسها "يدلان على أن المشرع قد استحدث - وعلى ما جاء في المذكرة الإيضاحية للسادة الأخيرة - حكما جديدا مغايرا لما كانت تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من القانون الملغى قبل إلغائها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات إذ اعتبر الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام العام ، تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، وعلّة ذلك احترام حجّية الحكم السابق صدوره في نفس الدعوى ، وهذه الحجية أجدر بالاحترام وأكثر اتصالا بالنظام العام من أى أمر آخر لما يترتب على إهدارها من تأييد المنازعات وعدم استقرار الحقوق لأصحابها . لما كان ذلك وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى الزقازيق مثارا أمام محكمة الموضوع من واقع طلبات المدعية فإنه باعتباره النظام العام كان يتعين على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ولما كانت محكمة الموضوع لم تفتن له لتقول كلمتها فيه فإنها تكون قد خالفت القانون بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان أمر الفصل في ذلك يحتاج إلى تحقيق موضوعي تتحسر عنه وظيفة محكمة النقض فيتعين أن يكون مع النقض الإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

## جلسه ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٤

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود العراوى وعضوية السادة المستشارين : سليم راشد ،  
عبد الحليم الدهشان ، مصطفى سليم ، مصطفى الفقى .

( ١٢٤ )

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) جمارك . " العجز فى البضاعة " إثبات "الفرائن القانونية" . رسوم  
"رسوم جمركية" .

النقص فى الظروف المفرغة من السفينة لربنة على التهريب . لربان نقض هذه القرينة بسندات  
حقيقية فى حالات حدوثها اللائحة الجمركية . تنويم البراهين المبررة للنقص خلال أربعة وعشرين  
ساعة من كشفه . أثره . جواز منح الربان مهمة لا تتجاوز أربعة أشهر لتقديم تلك البراهين .

( ٢ ) جمارك . " العجز فى البضاعة " . محكمة الموضوع .

لربان أن يقدم إلى المحكمة ما لم يسبق عرضه من البراهين المبررة للنقص فى البضاعة على  
مصلحة الجمارك . ولو بعد ميعاد الأربعة الأشهر المنصوص عليه فى اللائحة الجمركية .

( ٣ ) جمارك . "العجز فى البضاعة" . نقل بحرى . " نظام تسليم صاحبه " .  
مسئولية .

احتلال مسئولية الربان من العجز فى البضاعة أمام مصلحة الجمارك من مسئولية من أمام  
صاحب الرسالة فى ظل نظام تسليم صاحبه . انتهاء المسئولية أمام صاحب الرسالة بتسليمها إليه  
فى الميناء المتفق عليه . بقاء المسئولية أمام مصلحة الجمارك قائمة لحين اتمام المراجعة .  
هذه ذلك .

١ — مفاد نص المادتين ١٧ ، ٣٧ من اللائحة الجمركية الصادرة فى ٢ من  
أبريل سنة ١٨٨٤ واتى تحكم واقعة الدعوى — أن المشرع قد رسم طريقا محددا  
ليبان وقع البضاعة المفرغة ، وبذلك قد اقترض فى حالة وجود نقص فى الطرود  
المفرغة من السفينة عما هو مدرج فى قائمة الشحن — المانيفستو — قيام مظنه

التحريب ، وأجاز للربان رفع هذه المظنة بتقديم البراهين المبررة لهذا النقص فإذا ادعى أن النقص راجع إلى أن البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أصلاً من ميناء الشحن أو أنها لم تفرغ في ميناء الوصول أو فُرقت في ميناء آخرى وجب أن يكون البرهان على ذلك بمستندات حقيقية أى كتابياً . فإذا أمكن للربان تقديم البراهين المبررة للنقص خلال أربعة وعشرين ساعة من كشفه فلا يلزم بشيء من الغرامة المقررة في المادة ٣٧ أو من الرسوم الجمركية ، وإذا لم يستطع وطلب مهلة لتقديم هذه البراهين ، جاز لمصلحة الجمارك أن تمنحه مهلة بحيث لا تتجاوز أربعة أشهر .

٢ — للربان عملاً بالحق المخول له في المادة ٣٦ من اللائحة الجمركية أن يقدم ما شاء من أوجه الدفاع والأدلة المؤيدة لادعائه بما في ذلك البراهين المبررة للنقص الذي وجد في شحنة سفينته ولو لم يسبق عرض تلك الأوجه وهذه الأدلة على مصلحة الجمارك وسلطة المحكمة في قبول تلك الأوجه والأدلة تامة وغير مقيدة إلا بما قد يرد عليها من قيود في قانون المرافعات ، فالربان تقديم البراهين المبررة للنقص إلى المحكمة ولو كان قد استعصى عليه تقديمها لمصلحة الجمارك خلال الأربعة أشهر المنصوص عليها في المادة ١٧ من اللائحة الجمركية .

٣ — رسم المشرع طريق إثبات وجود عجز بالبضاعة في مواجهة الربان ، كما حدد مسؤولية الربان عن هذا العجز ، وأبان له طريق نفى مسؤوليته ، وذلك باعتبار الربان هو المسئول مباشرة أمام مصلحة الجمارك من أى عجز يظهر في شحنة سفينته . وهي مسؤولية مستقلة عن مسؤوليته أمام صاحب الرمالة التي تدهى — في ظل نظام تسليم صاحبه — بمجرد تسليمها إليه في الميناء المتفق عليه ، بينما تبقى مسؤولية الربان قائمة أمام مصلحة الجمارك لحين حصول المطابقة وبعد أتمام إجراءات القيد والمراجعة على النحو الذي رسمته المادة ١٧ من اللائحة الجمركية في مواجهتهما كليهما ولا تعذرت الرقابة الجمركية . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ونفى مسؤولية الشركة الناقلة عن العجز بمجرد تسليم البضاعة لصاحبها وقبل أن يقوم بأمور الجمرك بالمراجعة ، فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة ،

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق —  
تتحصل في أن الباترة "تورلانديا" التابعة للشركة المطعون ضدها وصلت إلى ميناء  
الاسكندرية يوم ١٩٦٢/١/٣١ ، وإذ تبين عند تفريغها وجود عجز في البضاعة  
مقداره ١٥٦ جوالا من الدقيق عما هو مبين بمانيستو الشحن ولم تقم الشركة  
بتقريره ، طالبتها مصلحة الجمارك بإداء الرسوم المستحقة من هذا العجز وقدرها  
٢٥٨ جنبا و ٨٢٠ مليا إعمالا لنص المادتين ١٧ و ٣٥ من اللائحة الجمركية فلم تقم  
الشركة بأدائها فأقامت ضدها الطاعنة الدعوى رقم ٨٤٧ سنة ١٩٦٢ ت ك  
أسكنوية مطالبة بهذه الرسوم . وفي ١٩٦٥/١٢/٢٩ نذبت المحكمة خيرا  
لتحديد العجز وسببه انتهى بتقريره إلى أن الرسالة وصلت بالكامل وأن عجزا  
قدره ١٥٦ جوالا حدث عند اتمام عملية الإفراج ولم تبين الأوراق سبب حدوثه  
وأن قيمة الرسوم المستحقة منه ٢٥٧ جنبا و ٨٠٧ مليا ، وفي ١٩٦٨/١٠/١٧  
قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت المحكوم ضدها هذا الحكم بالإستئناف  
رقم ١١٧ سنة ٢٤ ق طالبة إلغائه والحكم لها بطلباتها السابقة . وفي ١٩٦٩/١/١٦  
قضت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في  
هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم  
ومرض الطعن على غرفة المشورة فعددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت  
النيابة وأياها .

وحيث إن مما تنهاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ  
في تطبيقه وتأويله ، ذلك أنه أقام قضاءه على أن مناط مسئولية الشركة الناقلة  
هو بقاء البضاعة المفرفة في ظل نظام تسليم صاحبه في حيازتها حتى تتم عملية المطابقة  
والقيد والمراجعة بمعرفة أحد مأموري الجمر ك . فإذا خرجت البضاعة من حيازتها

إلى حيازة المرسل إليه ، انتهت مسئوليتها ، وهذا القول من الحكم مخالف لنص المادة ١٧ من اللائحة الجمركية ، إذ مسئولية المطعون ضدها قبل الطاعة نفل قائمة إلى أن تتم عملية تسديد البضائع على إحدى صور المائيفستو ومطابقتها عليها بمعرفة مأمور الجمرک المختص .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدعوى على قوله ، وإن كانت شركة الملاحة مسئولة قبل مصلحة الجمارك عن البضاعة المفرغة في ظل نظام تسليم صاحبه حتى تتم عملية مطابقة هذه البضائع بما هو وارد بالمائيفستو بمعرفة أحد مأموري الجمرک وبعد إجراءات المراجعة والقيّد إلا أن أساس هذه المسئولية ومناطها بقاء البضاعة في ظل هذا النظام في حيازة شركة الملاحة أو تحت حراستها حتى تمام عملية المطابقة والقيّد والمراجعة فإذا خرجت البضاعة من حيازة شركة الملاحة إلى حيازة المرسل إليه انتهت بذلك مسئولية شركة الملاحة وكان مفاد نص المادة ١٧ و ٣٧ من اللائحة الجمركية الصادرة في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ والتي تحكم واقعة الدعوى أن المشرع قد رسم طريقا محددًا لبيان واقع البضاعة المفرغة بنصه بالمادة ١٧ من اللائحة على أن تسدد البضائع والطرود المفرغة على إحدى صور المائيفستو بمعرفة أحد مأموري الجمرک في حضور قبطان السفينة أو وكيله. وإذا كان مقدار البضائع أو عدد الطرود المفرغة أقل مما هو مبين في المائيفستو فيجب على القبطان أو وكيله أن يبرهن على أسباب النقصان الحاصل ، وإذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أو لم تفرغ أو أفرغت في غير الجهة المرسلة برسمها في الأصل فيجب أن يكون البرهان بواسطة مستندات حقيقية مؤيدة صحة الواقع وكان المشرع بذلك قد اقترض في حالة وجود نقص في الطرود المفرغة من السفينة عما هو مدرج في قائمة الشحن — المائيفستو — قيام مظنة التهريب وأجاز للربان دفع هذه المظنة بتقديم البراهين المبررة لهذا النقص ، فإذا ادعى أن النقص راجع إلى أن البضائع والطرود الناقصة لم تشحن أصلا من ميناء الشحن أو أنها لم تفرغ في ميناء الوصول أو أفرغت في ميناء آخر وجب أن يكون البرهان على ذلك بمستندات حقيقية أي كتابيا ، فإذا أمكن للربان تقديم البراهين المقررة للنقص خلال أربع وعشرين ساعة من كشفه فلا يلزم بشيء من الغرامة المقررة في المادة ٣٧ أو من الرسوم الجمركية

وإذا لم يستطع وطلب مهلة لتقديم هذه البراهين. جاز لمصلحة الجمارك أن تمنحه مهلة بحيث لا تتجاوز أربعة أشهر، وللربان كذلك، وعملا بالحق المخول له في المادة ٣٦ أن يقدم للمحكمة ما شاء من أوجه الدفاع والأدلة المؤيدة لادعائه بما في ذلك البراهين المبررة للنقص الذي وجد في شحنة سفينته ولو لم يسبق عرض تلك الأوجه وهذه الأدلة على مصلحة الجمارك، وسلطة المحكمة في قبول تلك الأوجه والأدلة تامة وغير مقيدة إلا بما قد يرد عليها من قيود في قانون المرافعات، فللربان تقديم البراهين المبررة للنقص إن المحكمة ولو كان قد استعصى عليه تقديمها لمصلحة الجمارك خلال الأربعة الأشهر المنصوص عليها في المادة ١٧ من اللائحة الجمركية وكان المشرع بذلك قد رسم طريق إثبات وجود عجز بالبضاعة وفي مواجهة الربان على النحو السالف، كما حدد مسؤولية الربان عن هذا العجز، وأبان له طريق نفي مسؤوليته، وذلك باعتبار الربان هو المسئول مباشرة أمام مصلحة الجمارك عن أي عجز يظهر في شحنة سفينته، وهي مسؤولية مستقلة عن مسؤوليته أمام صاحب الرسالة التي تنتهي في ظل نظام تسليم صاحبها بمجرد تسليمها إليه في الميناء المتفق عليه، بينما تبقى مسؤولية الربان قائمة أمام مصلحة الجمارك لحين حصول المطابقة وبعد إتمام إجراءات القيد والمراجعة على النحو الذي رسمته المادة ١٧ من اللائحة على النحو السالف في مواجهة كليهما وإلا تعذرت الرقابة الجمركية لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ونفى مسؤولية الشركة الناقصة عن العجز بمجرد تسليم البضاعة لصاحبها وقبل أن يقوم مأمور الجمارك بالمراجعة، فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله مما يستلزم نقضه.



## جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد السواوي، وعضوية السادة المستشارين : طه راشد  
وعبد العليم الدمضان ومصطفى حليم ومصطفى الفقي .

( ١٢٥ )

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٩ التضيائية :

( ١ ) إثبات . " الكتابة " . تزوير .

إقامة الحكم لقضائه برفض الإدعاء بالتزوير على تقرير خبير أخذ صوراً فوتوغرافية لأصل إظهار  
وقف وأجرى المضاماة عليه . تعيب قضاء المحكمة بعدم اطلاعها على هذا الأصل . غير مقبول مادام  
الطاعن لم ينازع في مطابقة الصورة لأصلها .

( ٢ ) ، ( ٣ ) ، ( ٤ ) ، ( ٥ ) خبرة . محكمة الموضوع . " سلطتها في  
إجراءات الإثبات " . حكم تسببه . " تزوير " . نقض " السبب غير المنتج " .

( ٢ ) عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تدب خبير آخر متى وجدت في أوراق الدعوى وفي تقرير  
الخبير السابق تدب ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها . عدم انضمامها بالرد استقلالاً على ماوجه إلى  
تقرير الخبير من مطاعن متى أخذت به محولاً على أسبابه . علة ذلك .  
( ٣ ) عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب تدب خبير . عدم إشارتها إلى هذا الطلب . قضاء  
ضمني رفضه .

( ٤ ) استخلاص الحكم بأسباب سائفة صحة الورقة المدعى بتزويرها . تعيبه في أسبابه النافذة .  
غير منتج .  
( ٥ ) إقامة الحكم على أسباب سائفة تكفي لحل قضائه . تعيبه فيما استورد إليه بعد ذلك .  
غير منتج .

( ٦ ) بيع . وصية . دعوى . " دعوى صحة ونفاذ العقد " . محكمة  
الموضوع . عقد . حكم . " ما بعد قصورا " .

البت في أمر صحة العقد وقفاؤه فيما كان أو وصية . توفقه على تكييفه ومعرفة الأحكام القانونية التي  
تنطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ . لإراض الحكم من الفصل في النزاع حول تكييفه أخذاً  
بإسراع الزكة للنفاذ والتصرف في العالين . مخالفة للقانون ونصود .

١ - إذ كان البين من الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي أنه أقام قضاءه برفض الإدعاء بالتزوير على ما أطمأن إليه من صحة البصمة والختم الموقع بهما على العقد أخذاً بتقرير الخبير الذي أجرى المضاماة على إشهاد الوقت الذي لم يطعن عليه ، وأرفق بتقريره صوراً فوتوغرافية منه ، وعلى مآراته المحكمة بنفسها من أن المظهر العام للبصمات الثابتة على العقد يتفق والمظهر العام لتلك الثابتة على أشهر الرقف حسباً بدا لها من مقابلة بصمات العقد على البصمات الثابتة في الصور الفوتوغرافية المأخوذة ببصمات الأشهار ، فلا يتبل من الطاعنين تعيب الحكم بعدم اطلاع المحكمة على أصل الأشهار واكتفائها بالصور الفوتوغرافية المأخوذة منه ماداموا لم ينازعوا في مطابقة هذه الصور لأصلها ولم يدعوا أنها غير واضحة تعجزهم أو تعجز المحكمة عن استظهار مقوماتها .

٢ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر متى وجلت في تقرير الخبير السابق ندبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، كما أنها ليست ملزمة بالرد استقلالاً على المطاعن التي وجهت إلى تقرير الخبير مادامت أنها أخذت بما جاء فيه محملاً على أسبابه لأن في أخذها به ما يفيد أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته التقرير ، وهي في تقديرها لذلك لاسمطان عليها لمحكمة النقض .

٣ - إذ كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب ندب خبير أصلاً ، فإن عدم أشارتها صراحة إلى طلب ندب خبير يعتبر بمثابة قضاء ضمنى برفض هذا الطلب إذ إقامة الحكم على اعتبارات تبرره يعتبر دأً ضمنياً على ما أثبت من دفاع .

٤ - متى كانت محكمة الموضوع - قد استخلصت - في حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب ماثلة صحة الورقة المدعى بتزويرها ، فإن تعيب حكمها في أسبابه النافذة يكون غير مشج .

٥ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما تمسك به الطاعنون من أن التصرف قد صدر من «ورثتهم» تحت تأثير التسلط على إرادتها وأطرحة بأسباب ماثلة لها أم أنها الثابت في الأوراق فلا على المحكمة إن هي استطردت بعد هذه

الأسباب التي تكفي لحمل قضائها إلى التحدث عن وسيلة إثبات التسلط وعن تعارض طلب إثباته مع أوجه دفاع أخرى ، مما يجعل تبيين حكمها في هذا الاستطراد غير متبع .

٦ - إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أعرض عن قول كلمة الفصل فيما أثير من نزاع حول تكييف العقد وهو في صدد القضاء بصحته ونفاذه مأخوذاً بتأنيدها للتركة لنفاذ التصرف سواء باعتباره بيعاً أو باعتباره وصية ، وكانت المحكمة لا تستطيع البت في أمر صحة العقد ونفاذه سواء باعتباره بيعاً أو باعتباره وصية إلا بعد تكييفه إذ يتوقف على هذا التكييف معرفة الأحكام القانونية التي تطبق عليه من حيث الصحة ، والنفاذ ، ولا يجوز لها حتى بفرض أن التركة تنسج لنفاذ التصرف في الحالين أن تقضى بنفاذه قبل أن تبت في أمر تكييفه وهل هو بيع أو وصية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وقصرت أسبابه عن حمل قضائه بصحة التعاقد ونفاذه بعد ما تناقضت فتاوت .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق تحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى رقم ٧٥٧ لسنة ١٩٦٤ مدني على كل من سواهاج طالبين الحكم على الطاعنين والمطعون ضدهم الرابع والخامس والسادس وآخر في مواجهة وزير الخزانة بوصفه الرئيس الأعلى للأمورية ضرائب جرباً بصحة التعاقد في عقد البيع المؤرخ في ١٩٦١/٢/٢٠ الصادر لهم من مورثة الطاعنين .. .. . بيع ٢٨ فدانا أطيافاً زراعية ، ١٤ و ٥٢ متراً شاملاً في ١٧٦٣ متراً من الدكاكين والمنازل والوكايل مقابل ثمن إجمالي قدره ٧٢١٨ جنيهاً و ٥٦٠ ملياً دفع جميعه نقداً إليها . ادعى الطاعنون الأول والثاني والخامس ومورث الطاعنين الثالثة والرابعة بتزوير فلك العقد . قضت محكمة أول درجة



في ١١/٥/١٩٦٥ قبل الفصل في موضوع الدعوى وموضوع الادعاء بالتزوير مندوب تحقيق الشخصية بسوهاج لمضاهاة بصمات الأصبع المنسوبة للبائعة على كل ورقة من أوراق عقد البيع على بصمة أصبعها على إظهار وقف . وبتاريخ ١٩/٤/١٩٦٦ قضت برفض الادعاء بالتزوير وبصمة التعاقد عن عقد البيع وذلك في مواجهة وزير الخزانة ، فأقام عنه الطاعنون الاستئناف رقم ١٩٦ لسنة ١٩٤١ قضائية مأمورية استئناف سوهاج طالبن إلغاؤه والقضاء برده وبطلان عقد البيع ورفض الدعوى . وفي ٦ من مارس سنة ١٩٦٩ قضت محكمة ثانية درجة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنون بالطعن المائل وقدمت النيابة مذكرة أدت فيها وأنها بنقض الحكم فيما قضى به من صحة التعاقد وعرض الطعن على المحكمة في طرفة مشورة فجددت جلسة لتظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن الطعن على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الادعاء بالتزوير وصحة نسبة العقد إلى مورثة الطاعنين — أقيم على أسباب أربعة من الثالث إلى السادس وحاصل الثالث مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم طلبوا من محكمة أول درجة ضم إظهار الوقف الذي أجريت عليه المضاهاة فرفضت هذا الطلب ولما عاودوه أمام محكمة ثانية درجة لم تتحدث عنه في أسبابها مكتفية بما ورد بشأنه في الحكم الابتدائي وبذلك تكون المحكمة قد تخلت عن الحكم في الدعوى لتخالف القانون وأخلت بحقوقهم في الدفاع .

وحيث إن النعي بهذا السبب مردود ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي أنه أقام قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على ما اطمأن إليه من صحة البصمة والتم الموقع بهما على العقد أخذاً بتقرير الخبير الذي أجرى المضاهاة على إظهار الوقف الذي لم يطعن عليه وأرفق بتقريره صوراً فوتوغرافية منه ، وعلى ما رآته المحكمة بنفسها من أن المظهر العام للبصمات الثابتة على العقد يتفق والمظهر العام لتلك الثابتة على إظهار الوقف حسباً بما لها من مقابلة بصمات العقد على البصمات الثابتة في الصور الفوتوغرافية المأخوذة لبصمات الإظهار ، فلا يقبل من الطاعنين تعيب الحكم بعدم اطلاع المحكمة على أصل الإظهار واكتفائها بالصور الفوتوغرافية المأخوذة منه ماداموا لم ينازعوا في مطابقة هذه الصور لأصلها ولم يدعوا

أنها غير واضحة تعجزهم أو تعجز المحكمة من استظهار مقوماتها ويكون النعى على الحكم بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الرابع الإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم طلبوا من محكمة ثاني درجة نذب قسم أبحاث التزييف وانتزوير بمصلحة الطب الشرعى لإجراء المضاهاة بين الختم المنسوب إلى المورثة على العقد المطعون فيه وبين ختمها على إشهاد الوقف وليبان ما إذا كان همر المداد المحرر به العقد يتفق مع عمر المداد المستعمل في التوقيع عليه بالختم والأصبع وما إذا كان كله متفقاً مع التاريخ المعطى للعقد أم لا وهو طاب جوهرى فلم تشر إليه المحكمة بما يجب حكمها .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود ذلك أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر متى وجدت في تقرير الخبير السابق نذبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكتفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها، كما أنها ليست ملزمة بالرد استقلاً على المطاعن التي وجهت إلى تقرير الخبير مادامت أنها قد أخذت بما جاء فيه محمولاً على أسبابه لأن في أخذها به ما يفيد أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته التقرير وهي في تقديرها لذلك لا سلطان عليها لمحكمة النقض، بل أنها ليست ملزمة بإجابة طلب نذب خبير أصلاً، ومن ثم فإن عدم الإشارة صراحة إلى طلب نذب خبير لبيان عمر المداد على النحو السالف التفصيل يعتبر بمثابة قضاء ضمنى برفض هذا الطلب إذ إقامة الحكم على اعتبارات تبرره يعتبر رداً ضمنياً على ما أتى من دفاع ويكون النعى على الحكم بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الخامس قيام الحكم على مالا سند له في الأوراق وعلى سبب غير صحيح وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم المطعون فيه قال بأن « المورثة استزلت الأطيان موضوع التصرف في الإقرار المقدم منها لمصلحة الضرائب من الأيراد العام لسنة ١٩٦٣ وهي واقعة أقربها المستأنفون وتقطع بصور عقد البيع المذكور منها وإدارتها لآثاره القانونية ولا يجحده القول المرسل من جانب المستأنفين بأن المورثة لم تقدم هذا الإقرار » مع أنهم أبرزوا



للمحكمة أمارات مجدهم لهذه الواقعة بأن مورتهم كانت تجهل القراءة والكتابة وبأنه لو صح أن العقد صدر في التاريخ المعطى له وهو ١٩٦١/١١/٢٠ لكان القدر المبيع قد استبعد من إقرار سنتي ١٩٦٢/٦١ مما يقطع بتزويره خاصة وأن المورثة نشرت بعدد جريدة الأهرام الصادر في ١٩٦٣/١١/٢٥ عن فقد ختمها وعدم وجود عقود صادرة منها ، ومن ثم يكون الحكم — إذا اعتبر قولهم مرسلًا وسلم بأن المورثة هي التي تقدمت بالإقرار أو وقعته بنفسها دون أن تتحقق المحكمة من ذلك — قد قام على مالا سند له في الأوراق وعلى سبب غير صحيح .

وحيث إن النعي بهذا السبب مردود ذلك بأن البين من أسباب محكمة أول درجة ومن أسباب محكمة ثاني درجة أن كلا منهما قد بحثت الإدعاء بتزوير العقد ووجدت في تقرير الخبير المؤيد بالمضاهاة التي أجرتها المحكمة بنفسها ثم في التحقيقات التي تمت أمام محكمة الدرجة الثانية ما يكفي للاقتناع بصحة العقد المدعى بتزويره وهي أسباب مقبولة وسائغة فيكون تزايد الحكم في بسط قرائن أخرى تؤيد ما انتهت إليه المحكمة مما لا ينال من سلامته مادام إنها قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب سائغة صحة الورقة المدعى بتزويرها مما يجعل تعيب حكمها في أسبابه النافلة غير منتج ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب السادس مخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم قد تمسكوا بأنه إذا ثبت صحة العقد فإنه يكون قد أبرم تحت تأثير تسلط المشترين المزعومين على المورثة وطلبوا تمكينهم من إثبات ذلك فرفضت المحكمة إجابة طلبهم قائلة إنهم لم يبينوا طريقة إثبات التسلط مع أنه ثبت قانونًا بشهادة الشهود ، وقائلة إن مما ينفي التسلط أن المورثة تركت سبائك من الذهب والفضة والتزمت في تصرفها الثلث مما تملك ولو كانوا متسلطين على إرادتها لاستولوا على تلك السبائك ولحصلوا على أكثر من الثلث كما قالت المحكمة إن دفاعهم قام دائمًا على أن المورثة كانت سليمة الإرادة والتقدير وأنها تنفستهما في حالة تعاظم الأدوية التي تفقدها الوعي فخالفت المحكمة الثابت في الأوراق إذ أن طعنهم بتزوير العقد قام دائمًا على أن مورتهم



لم توقعه بل انتهز الخصوم فرصة فقدما الوعى بسبب تناولها الأدوية والمنومات ووضعوا بصمة أصبعها وختمها على العقد .

وحيث أن النعى بهذا السبب مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد عرض لما تمسك به الطاعنون من أن التصرف قد صدر من مورثتهم تحت تأثير التسلط على إرادتها وأطرحه إلى ما انتهى إليه من انتفاء هذا التسلط بأسباب سائغة لم أصلها الثابت في الأوراق من أن المورثة تركت سبائك من اذهب والفضة والتزمت في تصرفها الثلث مما تملك ولو كان المتصرف إليهم يتسلطون على إرادتها لاستولوا على تلك السبائك ولحصلوا على أكثر من الثلث ، فلا على المحكمة أن هي استطردت بعد هذه الأسباب التي تكفى لحمل قضائها إلى التحدث عن وسيلة إثبات التسلط وعن تعارض طلب إثباته مع أوجه دفاع أخرى مما يجعل تعيب حكمها في هذا الاستطراد غير منتج ، ومن ثم يكون الطعن على الحكم المطعون فيه فيما قضى من رفض الإدعاء بالتزوير في غير محله ومتعين الرفض .

وحيث إن مما ينهه الطاعنون على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من صحة التعاقد التناقض والقصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن محكمة الاستئناف حجت نفسها عن تحقيق دفاعهم بأن العقد في حقيقته وصية بقوله أن تحقيقه غير منتج مادام أن تصرف المتوفاه به فيما يعادل الثلث من الأطنان والعقارات وهو ما تملك المتصرف فيه بالإيصاء يصح قانوناً سواء كان العقد بيعاً أو إيصاء في صورة بيع ، فاستبعدت البحث في كفاءة المشترين المالية وقدرتهم على دفع الثمن وفي تكييف العقد على فرض ثبوت عجزهم عن دفعه ونافضت بذلك ماورد في الحكم الابتدائي من أن عجز المشترين عن دفع الثمن لا ينال من سلامة العقد لا مكان إفراغ الهبة في صورة عقد بيع وباتت متناقضة في أسبابها تارة تقول بلسان محكمة الدرجة الأولى التي أخذت بأسبابها واعتبرتها أسباباً لحكمها أن المتصرف هبة في صورة بيع وتارة أخرى تقول بصريح أسبابها أنه لا محل لبحث هذه المسألة ومن ثم فإنها تفصل في دعوى صحة تعاقد عن بيع يتعين أن تبحث أركانه فنقضت بصحة التعاقد دون أن يثبت في قضائها أن المشترين قادرين على أداء الثمن أو يتحدث عن نية التبرع وجاء حكمها متناقضاً معيباً بالقصور في أسبابه فضلاً عن خطئه في القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه أنه أعرض عن قول كلمة الفصل فيما أثير من نزاع حول تكييف العقد وهو في صدد القضاء بصحته وتفاذه مأخوذاً باتساع التركة لتنفيذ التصرف سواء باعتباره بيعاً أو باعتباره وصية ، لما كان ذلك وكانت المحكمة لا تستطيع البت في أمر صحة العقد وتفاذه سواء باعتباره بيعاً أو باعتباره وصية إلا بعد تكييفه إذ يتوقف على هذا التكييف معرفة الأحكام القانونية التي تطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ ولا يجوز لها حتى بفرض أن التركة تأسع لتنفيذ التصرف في الحالين أن تعضي بنفاذه قبل أن ثبت في أمر تكييفه وهل هو بيع أو وصية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وقصرت أسبابه عن حمل قضائه بصحة التعاقد وتفاذه بعدما تناقضت فتاوت بما يوجب نقضه مع الإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن في هذا الشأن .

## جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود المراوى ، وعضوية السادة المستشارين :  
سليم راشد ، وعبد العليم الدهشان ، ومصطفى سليم ، ومصطفى الفقى .

( ١٢٦ )

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) ، ( ٢ ) إيجار . " إيجار الاماكن " . استئناف . " الأحكام الغير  
جائز استئنافها " .

( ١ ) الحكم بتخفيض الأجرة وفقا لأحكام ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ منازعة ناشئة عن تطبيقه  
في معنى المادة ١٥ منه .

( ٢ ) قضاء المحكمة الابتدائية بتخفيض أجرة عين النزاع وفقا لأحكام القانون رقم ١٢١  
لسنة ١٩٤٧ . عدم قابليته لأى طعن . استرشاد المحكمة في تقدير مقابل الإصلاحات بما يوازى  
٥٪ من التكاليف بما نص عليه في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ لايعنى تطبيقها لأحكامه .

١ — إذ كان الثابت أن الطاعن رفع الدعوى بطالب تخفيض أجرة مسكنه  
الذى يستأجره من المطعون ضدها وذلك على أساس أن الأجرة المتفق عليها بينهما  
تزيد على الأجرة القانونية بحسب القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة  
له ، وكان تحديد الأجرة من المسائل التى يحكمها القانون المذكور لنصه عليها  
في المادة الرابعة منه ، وقد قضت المحكمة بتخفيض الأجرة مطابقة أحكام ذلك  
لل قانون ، فإن حكمها يكون صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١  
لسنة ١٩٤٧ بالمعنى المقصود في المادة ١٥ منه .

٢ — إذ كانت العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة أو غير  
ناشئة عن تطبيق القانون الاستثنائى رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هى بما قضت به  
المحكمة ، وكان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية قد فصل في النزاع  
بتخفيض الأجرة وفقا لأحكام هذا القانون فإنه يكون غير قابل لأى طعن طبقا



للفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون المذكور ، ولا يقدح في ذلك أن تكون المحكمة عند تحديد الأجرة قد استرشدت في تقدير مقابل الإصلاحات التي أدخلت على العين في المدة من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٥٧ بما يوازي ٥٪ من التكاليف بما نص عليه في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ أن ذلك لا يعنى إنها قد طبقت أحكام القانون الأول إنما هي قد اتخذت من تحديد العائد من تكاليف الإصلاح مجرد وسيلة اهتمت بها في تقدير الزيادة التي تضاف إلى الأجرة نظير نفقات الإصلاح.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضدها بطلب تخفيض أجرة "الفيللا" المؤجرة له إلى مبلغ ١٣ جنيها وبرد فروق الأجرة عن المدة من بدء التأجير في ١٢/١٢/١٩٦٣ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٥ وذلك استنادا إلى أنه استأجر الفيللا من المطعون ضدها مقابل إيجار قدره ٥٠ جنيها شهريا ثم تبين له بعد ذلك أن حقيقة الإيجار ١٣ جنيها دافعت المطعون ضدها بأن العين المؤجرة عبارة عن حديقة وفيللا وأنها أجرت بها عدة إصلاحات وإضافات . وطلبت نذب خبير لتقديرها وفي ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٧ نذبت المحكمة خبيرا لتقدير إيجار العين في شهر أبريل سنة ١٩٤١ وبيان الإصلاحات والإضافات التي أجريت بها في المدة من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٥٧ وتقويمها إن وجدت وقدم الخبير تقريراً خلص فيه إلى أن الفيللا كانت مؤجرة بمبلغ ٢٠ جنيها وأن المطعون ضدها أضافت إليها أرضاً للحديقة وتعديلات تكلفت ٥٠٠٠ جنية فتصير الأجرة ٤١ جنيها وبجلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة بتخفيض الأجرة إلى ٤١ جنيها شهريا وبرد فروق الإيجار ٤٣٢ جنيها استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٥ سنة ٨٦ ق القاهرة

طالبه الغاء والحكم برفض الدعوى ودفع المستأنف عليه الطاعن بعدم جواز الاستئناف وبجلسة ٩ من مارس سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة برفض الدفع وبالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضيه ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وبها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إنه أقام دعواه بطلب تخفيض الأجرة استنادا إلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وأصدرت المحكمة قضاءها تطبيقا لأحكامه وقد دفع بعدم جواز الاستئناف على هذا الأساس وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع وتبني الاستئناف شكلا استنادا إلى أن العين المؤجرة قد ألحقت بها حديقة ميزتها عن مثيلاتها وخرجت بها من نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ حالة الحديقة لصيقة بالفيلا ولا يمكن استغلالها استقلالاً عنها فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم الابتدائي قد أسس قضاءه على أنه " نهت للمحكمة من الاطلاع على الأوراق ... على أن الأجرة السابقة العين موضوع النزاع - الفيلا - قبل استحداث أي إضافات هي ٢٠ جنيها شهريا ، وأن المدعى عليها - المطعون ضدها - قد أضافت بعد ذلك أراض لحديقة المنزل وأجرت تعديلات عدة . . في المدة من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٥٧ بلغت مصاريفها ٥٠٠٠ جنيه وأن المازعة إقتصرت على القدر الواجب إضافته زيادة مقابل هذه التكاليف على الأجرة السابقة . . . لما كان ذلك وكانت المادة ٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يستفاد منها أن الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم ويضاف مقابل ارتفاع المستأجر بها إلى الأجرة . . . ترى المحكمة في حدود سلطتها التقديرية ، وعلى مدى الأسس الواردة بالفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ طالبا أن القانون لم يضع معايير معينة يتعين التزامها في هذا الخصوص - تقدير مقابل ارتفاع هذه الإضافات والتحسينات بواقع ٥٪ /

منها . . . وأنه لذلك يتعين تخفيض قيمة أجرة الفيلا من مبلغ ٥٠ جنيها شهريا إلى مبلغ ٤١ جنيها شهريا منذ بدء التأجير في أول ديسمبر سنة ١٩٦٣ أى أن المحكمة الابتدائية استندت في قضائها بتخفيض الأجرة إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ واستندت في التقدير بالأسس التي رتبها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن رفع الدعوى بطلب تخفيض أجرة مسكنه الذي يسأجره من المطعون ضدها وذلك على أساس أن الأجرة المتفق عليها بينهما تزيد على الأجرة القانونية بحسب انقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له . وكان تحديد الأجرة من المسائل التي يحكمها القانون المذكور لنصه عليها في المادة الرابعة منه وقد قضت المحكمة بتخفيض الأجرة مطابقة أحكام ذلك القانون فإن حكمها يكون صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالمعنى المقصود في المادة ١٥ منه ، لما كان ذلك وكانت العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة أو غير ناشئة عن تطبيق هذا القانون الاستثنائي هي بما قضت به المحكمة . . . . . وكان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية قد فصل في النزاع وفقا لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على ما سلف البيان فإنه يكون غير قابل لأي طعن طبقا للفقرة الرابعة من المادة ١٥ المشار إليها ولا يقدح في ذلك أن تكون المحكمة عند تحديد الأجرة قد استرشدت في تقدير مقابل الاصلاحات التي أدخلت على العين في المدة من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٥٧ بما يوازي ٥٪ من التكاليف بما نص عليه في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي لم يدمج في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ أن ذلك لا يعني أنها قد طبقت أحكام القانون الأول وإنما هي قد اتخذت من تحديد العائد من تكاليف الإصلاح مجرد وسيلة انتهت بها في تقدير الزيادة التي تضاف إلى الأجرة نظير نفقات الإصلاح ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والحكم بعدم جواز الاستئناف .



## جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار سليم راشد وعضوية السادة المستشارين / عبد العليم الدمشان ، ومصطفى سليم ، ومصطفى الفتي ، ومجد صالح أبو راس .

( ١٢٧ )

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) دعوى . " دعوى عدم نفاذ التصرف " . صورية . استئناف .  
" الطلبات الجديدة " .

جواز الجمع بين دعوى الصورية والدعوى البوليصة معا متى كان الدائن يهدف بهما إلى عدم نفاذ تصرف المدين في حقه . إغفال محكمة الدرجة الأولى الفصل في طلب الصورية ، لا يجعله طلبا جديدا أمام محكمة الاستئناف .

( ٢ ) ، ( ٣ ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . بيع . إثبات .  
القرائن القضائية . صورية .

( ٢ ) حق محكمة الموضوع بصدد الدليل على صورية عقد البيع في الاستمانة بأقوال الشهود في تحقيق أثره حول تقديم تاريخ هذا العقد . اعتبار ما اتصله من تلك الأقوال . قرينة تساعد الأدلة الأخرى .

( ٣ ) إقامة الحكم بصورية عقد البيع صورية مطلقة على قرائن متساندة ، عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها . التي على الحكم في هذا الصدد . جدل موضوعي .

١ — أنه وإن كان الطعن بالدعوى البوليصة يتضمن الإقرار بجسدية التصرف والطعن بالصورية يتضمن إنكار التصرف ، مما يقتضي البدء بالطعن بالصورية إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من إبداء الطعنين معا إذا كان الدائن يهدف بهما إلى عدم نفاذ تصرف المدين في حقه . لما كان ذلك وكان الثابت من مذكرة المطعون ضدها الأولى أمام محكمة الدرجة الأولى أنها تمسكت بالدعويين معا ، إذ طلبت الحكم بعدم نفاذ عقد البيع الصادر إلى الطاعنة من مورث باقي المطعون

ضدّهم تأسيساً على أنها دائنة له وأن العقد صوري محض وقصد به تهريب أمواله وعلى فرض أنه جدي فإنه إنما عقد لإضرار بحقوقها كدائنة وتنطبق عليه شروط المادتين ٢٣٧ ، ٢٣٨ من القانون المدني ولما استأنفت تمسكت بدفاعها المتقدم ذكره ، والثاني فإن طلب الصورية كان معروفاً على محكمة الدرجة الأولى وإغفالها الفصل فيه لا يجعله طلباً جديداً أمام محكمة الاستئناف .

٢ — لما كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير الدليل من كافة الأوراق المقدمة في الدعوى بحيث يكون لها أن تقضي في موضوعها بما تراه حقاً وعدلاً ، فإنه لا تريب عليها إن هي استعانت في شأن الدلائل على صورية عقد البيع موضوع الدعوى بأقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته في شأن تقديم تزيف هذا العقد لإضرار بالمطعون ضدها الأولى الدائنة للبائع وذلك على تقدير أن ما حصله الحكم من أقوال هؤلاء الشهود يعتبر قرينة تساند الأدلة الأخرى التي ساقها .

٣ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصورية عقد البيع — موضوع الدعوى — صورية مطلقة بقصد الإضرار بالدائنة للبائع — المطعون ضدها الأولى — على ما استخلصه من شهادة شاعدي المطعون ضدها الأولى من أن مورث المطعون ضدهم — البائع — عرض على المطعون ضدها الأولى أن تشتري منه العقارات موضوع العقد الصادر منه للطاعة وقاء لدينها قبله وكان ذلك بحضور الطاعة التي لم تبد أي اعتراض على هذا العرض من جانب البائع وأن الثمن الوارد في عقدها بخمس إذ يقل عن الثمن الذي عرض البيع به وأنه لا يعقل أن يسلمها الربع مع أنه لم يقبض منها سوى نصف الثمن وأنها تراخت في إجراءات شهر هذا البيع عدة سنوات وأن التصرف انصب على كل ما يملك إلى شقيقة زوجته وهي قرائن متساندة استنبطتها المحكمة من الأوراق المقدمة في الدعوى وهي سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ولا تجوز مناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها وبالتالي فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير الدليل الذي تستقل به محكمة الموضوع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٣٨٢ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضدهم هذا الأولى طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٧/٢٨ الصادر إليها من مورثهم عن حصة مقدارها  $\frac{١٣}{١٠٠}$  ط من ٢٤ ط شيوعا فى العتارات الميمنة بصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره ٤٠٠ ، وبجلسة ١٩٦٥/د/٢٠ ، طابت المطعون ضدها الأولى قبول تدخلها خصما فى الدعوى للحكم بعدم نفاذ عقد البيع فى حقها تأسيسا على أنها تدين البائع فى مبلغ ٦٥٢ جنيها بمقتضى أمر أداء وأن البيع صورى محض كما تمسكت بصورية التاريخ الثابت على العقد وأن المورث قصد تهريب جميع ما يملك إضرارا بها ، وفى ١٩٦٧/٤/١٩ قضت المحكمة بقبول تدخلها خصما فى الدعوى ورفض طلباتها وحكمت للطاعنة بطلباتها واستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٤٦ لسنة ٨٤ قى استئناف القاهرة طالبة إلغاء ورفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٨/٢/١٧ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها الأولى بكافة الطارق أن التاريخ الثابت على عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٧/٢٨ غير صحيح وأنه قدم للإضرار بها وصرحت للطاعنة بالنفى وسمعت المحكمة شهود المظنون ضدها الأولى راكتفت الطاعنة بالاستناد إلى صورة رسمية من الطلب رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ شهر عقارى الوابى للتدليل على صحة التاريخ الثابت على عقد البيع . وفى ١٩٦٩/٣/٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبليت فيها رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فعددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيا .



وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل أولها الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة : إن المطعون ضدها تمسكت أمام محكمة الدرجة الأولى بعدم نفاذ التصرف في حقها عملاً بالمادتين ٢٣٧ ، ٢٣٨ من القانون المدني ومؤدى ذلك أنها لا تطعن ببطالان العقد وتسلم بوجوده ولما رفضت محكمة الدرجة الأولى طلباتها استأنفت الحكم وطلبت رفض الدعوى تأسيساً على صورية العقد صورية مطلقة وهو طلب جديد لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ولأنه لا يجوز إبداء الدفع بالصورية الذي يتضمن إنكار العقد بعد الدفع بعدم النفاذ الذي يتضمن الإقرار به .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه وإن كان الطعن بالدعوى البوليصة يتضمن الإقرار بجدية التصرف ، والطعن بالصورية يتضمن إنكار التصرف مما يقتضى البدء بالطعن بالصورية إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من إبداء الطعنين معاً إذا كان الدائن يهدف بهما إلى عدم نفاذ تصرف المدين في حقه . لما كان ذلك وكان الثابت من مذكرة المطعون ضدها الأولى أمام محكمة الدرجة الأولى أنها تمسكت بالدعويين معاً إذ طلبت الحكم بعدم نفاذ عقد البيع الصادر إلى الطاعنة من مورث باقي المطعون ضدهم تأسيساً على أنها دائنة له وأن العقد صوري محض وقصد به تهريب أمواله ، وعلى فرض أنه جدى فإنه إنما عقد للإضرار بحقوقها كدائنة وتنطبق عليه شروط المادتين ٢٣٧ ، ٢٣٨ من القانون المدني ولما استأنفت الحكم تمسكت بدفائها المتقدم ذكره وبالتالي فإن طلب الصورية كان معروضاً على محكمة الدرجة الأولى وإغفالها انفصل فيه لا يجعله طالبا جديداً أمام محكمة الاستئناف وعلى ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الأسباب الثاني والثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور والإخلال بحق الدفاع حين أسس قضاءه بصورية العقد ورفض الدعوى على ما استخلصه من شهادة شاهدي المطعون ضدها الأولى ذلك أن الواقعة التي كانت محل التحقيق بمقتضى حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٨ هي واقعة تقديم التاريخ الثابت على عقد البيع بقصد الإضرار بالمطعون ضدها الأولى ، وما كان يجوز لمحكمة الاستئناف أن تأخذ بشهادة

شاهدى المطعون ضدها إلا في هذا النطاق وإذا استندت عليها في إثبات صورية العقد فإنها تكون قد خالفت القانون ، كما أخلت بحق الطاعة في الدفاع إذ كان على المحكمة إذا مارأت التعرض لصورية العقد أن تقضى بإحالة الدعوى إلى التحقق لإثبات هذه الصورية ونفيها هذا إلى جانب أن الحكم المطعون فيه استند إلى قرائن لا تقوم على أساس صحيح من الأوراق وإنما استنبطها من أقوال شاعدى المطعون ضدها الأولى التي تضمنت أن المورث تصرف في كل الحصص التي ورثها عن زوجته إلى شقيقتها الطاعة نظير ثمن قدره ٤٠٠ جنيه وهو ثمن بخس يقل عن الثمن الذي قبل البيع به للمطعون ضدها الأولى وقدره ١٠٠٠ جنيه وهي قرائن لا تكفى لحال قضائه ذلك أن البيع إلى شقيقة الزوجة دليل على جدية التصرف خصوصا وأن المبيع عبارة عن حصة ضئيلة في عقارات متفرقة الأمر الذي تتعذر معه على غير الشركاء استغلالها ، كما أنه لم يقيم دليل على بخس الثمن وأضافت الطاعة أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه بشأن الإنذار الموجه إلى الشريكة الثلاثة في العقارات المبيعة والطلب المقدم من الطاعة لشهر العقد من أنهما لا يصاحبان للتدليل على جدية العقد ، لا ينهض دليلا على صوريته وفيه خا ط بين دعوى الصورية والدعوى البوليصية بالإضافة إلى أنها وإن لم تتم إجراءات شهر العقد إلا أنها كانت تقوم بتجديد الطاب سنويا .

وحيث إن النعى بهذه الأسباب مردود بأن المطعون ضدها الأولى وعلى ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بدرجتها بصورية العقد صورية مطلقة بقصد الإضرار بها كدائنة كما تمسكت بعدم نفاذه في حقها ويوساقت في مذكرتها عدة قرائن للتدليل على هذه الصورية من بينها ما قرره شاهدها في التحقيق الذي أجرته محكمة الاستئناف بشأن تقديم التاريخ الثابت على عقد البيع ، ولما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير الدلائل من كافة الأوراق المقدمة في الدعوى بحيث يكون لها أن تقضى في موضوعها بما تراه حقا وعدلا فإنه لا تريب عليها إن هي استعانت في شأن التدليل على صورية عقد البيع موضوع الدعوى بأقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته في شأن تقديم تاريخ هذا العقد للاضرار بالمطعون ضدها الأولى الدائنة للبائع وذلك على تقدير أن ما حصاه الحكم من أقوال هؤلاء الشهود يعتبر قرينة تساند الأدلة الأخرى التي

ساقطها وكانت الطاعنة لم تطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لنفي الصورية وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بصورية عقد البيع صورية مطلقة بقصد الإضرار بالدائنة المطعون ضدها الأولى على ما استخلصه من شهادة شاعدي المطعون ضدها الأولى في أن مورث المطعون ضدهم عدا الأولى عرض على المطعون ضدها الأولى أن تشتري منه العقارات موضوع العقد الصادر منه للطاعنة وفاء لدينها قبله وكان ذلك بحضور الطاعنة التي لم تبد أى اعتراض على هذا العرض من جانب البائع ، وأن الثمن الوارد في عقدها بنحو إذيقل عن الثمن الذى عرض البيع به وأنه لا يعقل أن يسلمها الربيع مع أنه لم يقبض منها سوى نصف الثمن وأنها تراخت في إجراءات شهر هذا البيع عدة سنرات وأن التصرف قد انصب على كل ما يملك إلى شقيقة زوجته وهي قرائن متساندة استنبطتها المحكمة من الأوراق المقدمة في الدعوى وهي سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ولا يجوز مناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها و بالتالى فإن النعى على الحكم في هذا الصدد لا يمدو أن يكون مجادلة في تقدير الدليل الذى تستقل به محكمة الموضوع .

ولما تقدم يكون الطعن برمته غير سديد ويتعين رفضه .



## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار عباس حلي عبد الجواد وعضوية السادة المستشارين / عدلي بغدادي .  
عثمان حسين عبد الله ، ومحمد توفيق المدني ، ومحمد كمال عباس .

( ١٢٨ )

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٩ القضائية :

قوة الأمر المقضي " حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية " . تعويض .

حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه . الحكم بالبراءة . إقامته على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء لإنتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر . أثر ذلك . عدم ثبوت حجية الشيء المحكوم أمام المحكمة المدنية . للحكمة المدنية بحث ما قد نشأ عن هذا الفعل من ضرر يصح أن يكون أساساً للتعويض .

مؤدى حكم المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجزائية والمادة ٤٠٦ من القانون المدني المطابقة لنص المادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن الحكم الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، وأن الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر فإنه لا تكون له حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية وبالتالي فإنه لا يمنع تلك المحكمة من البحث فيما إذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة ، قد نشأ عنه ضرر يصح أن يكون أساساً للتعويض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتصل فى أن — المطعون ضده الأول أقام على الشركة الطاعنة والمطعون ضده  
الثانى الدعوى رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٧ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية وطلب  
فيها الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١١٩١,٩١٠ ج ، وقال بيانا  
لدعواه إن الطاعنة باعت إلى المطعون ضده الثانى كمية من الأرز بثمان قدره ٤١٤٩ ج  
على أنها أرز طبيعى غير خاضع للتسعير التجبرى وقد اشتراها المطعون ضده الأول  
على أساس أنها من النوع المذكور غير أنه تبين بعد ذلك أنها من النوع "المسوح"  
الخاضع للتسعير التجبرى وتؤكد ذلك من تحليل عينات منه ، وقامت وزارة التموين  
بضبط ما وجدته لديه من ذلك الأرز وبيع بالسعر التجبرى بمبلغ ٢٨٨٧ جنيه ثم  
أقامت النيابة العامة على المطعون ضده الأول الدعوى الجنائية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٦٥  
جنح مستعجل طنطا لمخالفته أحكام قانون التسعير التجبرى بشأن الأرز المذكور  
فقضت محكمة الجنح ببراءته لعدم توافر القصد الجنائى لديه . وإذ كانت الشركة  
الطاعنة قد أخطأت ببيعها ذلك الأرز على أنه من النوع الطبيعى غير المسعر ثم  
تبين أنه من النوع "المسوح" المسعر ولحق بالمطعون ضده الأول نتيجة ذلك  
إضرار ، فقد أقام الدعوى بطلباته السابقة للتعويض عنها . وبتاريخ ١٠/٢٨/١٩٦٧  
حكمت المحكمة الابتدائية بالزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده الأول  
مبلغ ٩٠٠,٠١٠ ج .

استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها  
برقم ٥٦٤ لسنة ٢٣ ق تجارى . وفى ١٦ يناير سنة ١٩٦٩ قضت محكمة الاستئناف  
بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت  
النيابة العامة مذكرة ابلت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة  
فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن اقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم بنى قضاءه بالتعويض على أن الأرز الذي سلمته الطاعنة إلى المطعون ضده الثاني وباعه الأخير بدوره إلى المطعون ضده الأول كان من النوع المسوخ المسعر بالمخالفة لاتفاق عليه بينها وبين المشتري منها ، واستند الحكم في ذلك إلى نتيجة تحايل عينات من الأرز الذي ضبط لدى المطعون ضده الأول هذا في حين أن الحكم الجنائي الصادر في اللجنة رقم ٤٩١٠ لسنة ١٩٦٥ قد اهدر نتيجة ذلك التحليل تأسيسا على الشك فيها وعلى الرغم من أن المتهم — المطعون ضده الأول — كان يعتقد أن الأرز من النوع الطبيعي غير المسعر ذلك بغض النظر عن نتيجة التحليل وإذا أسس الحكم الجنائي قضاءه بالبراءة على ذلك وكان فصله فيه ضروريا ولازما في الواقعة التي تكون الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، فقد كان على المحكمة المدنية أن تنقيد بهذا القضاء وتلتزم بحجته غير أن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر وقضى في الدعوى المدنية بالزام الطاعنة بالتعويض مهدرا بذلك حجية الحكم الجنائي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان البين من الحكم الابتدائي الجنائي الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٩ في قضية اللجنة رقم ٤٩١٠ لسنة ١٩٦٥ مستعجل طنطا الذي تأيد استضافيا لأسبابه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده الأول وآخرين واتهمته بأنه ١ — باع سلعة مسخرة (أرزا) بسعر يزيد من السعر المقرر ٢ — حاز بقصد البيع أرزا معبأ في عبوات (أجولة) غير موضح عليها البيانات المطلوبة ٣ — اشترى بقصد الاتجار سلعة مسخرة (أرزا) بسعر يزيد عن السعر المقرر — وقد قضت محكمة الجناح ببراءته من هذه التهم استنادا إلى قولها أنه لم يكن يعلم إلا أن الأرز المضبوط لديه هو طبيعي / ٤ وما اشتراه إلا على هذا الأساس يؤيده في اعتقاده السائع هذا إقرار البائع له ببيعه إليه الصفقة على أساس هذا النوع وإثبات ذلك بفاتورته التي حولت لهذا المتهم ونضلا عن ذلك فإن أحدا من رجال التموين إلى حد المراقب العام لم يقل قبل تحليل الأرز المضبوط أنه ليس طبيعي / ٤ ولم يخالف هذا الاعتقاد في ذهن الكافة من مشاهدي الأرز المضبوط إلا تقرير التحليل الذي انتهى إلى أن نسب



الأرز المذكور في حدود نسب الأرز اخصوص المسوح ويقول فيما يختص بنتيجة التحليل أنها إنما تتأثر بمؤثرات عديدة .. من شأنها أن تقيم شكاً كثيفاً حول نتيجة التحليل يتعين معه الالتماسات عن تلك النتيجة من حيث وسيلتها الفنية . . . وبالإضافة إلى ما تقدم فإنه يتعذر أن يحاج المتهمون بما أسفرت عنه نتيجة التحليل بعد أن كان أمر الأرز موضوع الاتهام قد اختلط على الكافة وقال مراقب عام تموين وجه بحري فيه أنه يتعذر معرفة نوعه من مجرد المناظرة إلا بالتحليل ووصفه محرر المحضر في تحقيقه بأنه " ناتورال " وبعد أن كان هؤلاء المتهمون قد أحيطوا فيما يختص به بالمستندات من الفواتير ومن ظروف بيده التي تحملهم على الاعتقاد السائغ بأنه ليس إلا طبيعي / ٤ الأمر الذي ينفي عنهم القصد الجنائي المطلوب توافره والذي هو مناط علمهم بحقيقة نوع الأرز مع كابة ظروف الواقعة وكان مفاد ذلك أن الحكم الجنائي قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده الأول على انتفاء القصد الجنائي لديه وليس على أساس ثبوت أن الأرز المضبوط عنده هو من النوع غير الخاضع للتفسير الجبري ولئن كانت المحكمة الجنائية قد أبدت تشككها في نتيجة تحليل ذلك الأرز فإنها لم تقطع في حقيقة نوعه وماذا كان مما يخضع للتفسير الجبري أم لا ، ومن ثم لم تبين قضاها على أن الأرز المذكور هو من النوع غير المسعر لما كان ذلك وكان مؤدى حكم المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٠٦ من القانون المدني المطابقة لنص المادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن الحكم الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان قد فصل نصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، وأن الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر فإنه لا تكون له حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية وبالتالي فإنه لا يمنع تلك المحكمة من البحث فيما إذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة ، قد نشأ عنه ضرر يصح أن يكون أساساً للتعويض لما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة في حكمها الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه لم يخالف هذا النظر وبنت قضاها

بالتعويض على ما ثبت لمسا من نتيجة التحليل من أن الأرز موضوع الدعوى هو من النوع الخاضع للتسمير الجبرى فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حجبة الحكم الجنائى الذى قضى بالبراءة على أساس عدم توافر القصد الجنائى لدى المطعون ضده الأول ، ويكون النemy عليه بهذا السبب المؤسس على مخالفة الحكم المطعون فيه لأداتين ٤٥٦ إجراءات جنائية ، ٤٠٦ مدنى فى غير محله . ويتعين لذلك رفض الطعن .

---

## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار عباس حلمي عبد الجواد وعصوية السادة المستشارين : طحل بغدادى ،  
محمد طابيل راشد ، وعثمان حسين عبد الله ، محمد توفيق المدنى .

( ١٢٩ )

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) تنفيذ عقارى "تسجيل" .

تسجيل تنبيه نزع الملكية هو الحد الفاصل بين التصرفات النافذة في حق الدائنين وتملك التي  
لا تنفذ في حقهم أيا كان شخص المتصرف مدينا أو حائزا ودون تفرقة بين الخابزين دائنين عاديين  
كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة .

( ٢ ) تنفيذ عقارى . بيع . دعوى . "تسجيل" .

اعتبار التصرف الذى لم يشهر قبل تسجيل التنبيه بنزع الملكية غير نافذ في حق الحاجز .  
صدر حكم بصدقة هذا التصرف ليس من شأنه تفضا التصرف المذكور ما دام هذا الحكم لم يشهر  
قبل تسجيل التنبيه أو يؤثر بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفه الدهوى . الحكم بصدقة وقفاذ العقد  
قضاء بانقضاء صحيفا وقفاذا بين طرفيه ولا يعطى لأيهما مزية في المفاضلة مع حق سابق مشهر .

( ٣ ) تنفيذ عقارى . تقادم . "التقادم المكسب" . تسجيل . ملكية .

واضع اليد الذى يحق له طلب منع بيع العقار هو من أكتسب ملكيته بالتقادم الطويل أو القصير  
قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . السبب الصحيح للتملك بالتقادم الخمس . وجوب أن يكون سند  
مسجلا من شأنه نقل الملكية لو أنه صدر من المالك الحقيقى .

( ٤ ) دعوى . "المصلحة في الدعوى" . تنفيذ عقارى . ملكية .

عدم تفضا عقد شراء الخصم للعقار في حق الحاجز . عدم اعتبار الخصم مالكا لهذا العقار ولا  
حائزا له . لامصلحة له عندئذ في تعيب إجراءات التنفيذ بأنها اتخذت بشأن عقار غير مملوك لمدين  
ذلك الحاجز .



١ — تقضى المادة ٦١٦ من قانون المرافعات السابق — الذى اتخذت لإجراءات التنفيذ فى ظله — بأن تصرف المدين أو الحائز فى العقار لا ينفذ فى حق الحاجزين ولو كانوا دائنين عاديين ولا فى حق الراسى عليه المزداد إذا كان التصرف قد حصل شهره بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية. مما مفاده — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أن القانون قد جعل العبرة فى نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه فى حق الحاجزين عموماً والراسى عليه المزداد هى شهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية ، فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذاً فى حق هؤلاء أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر على الإطلاق فإنه لا يبرى فى حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه وبذلك يكون تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات التى تنفذ فى حق الدائنين وبين تلك التى لا تنفذ فى حقهم أياً كان الشخص الذى يصدر منه التصرف مديناً كان أو حائزاً ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة ، ذلك أن ما اشترطه القانون المشار إليه لنفاذ التصرف فى حق الدائن العادى الحاجز من أن يكون هذا التصرف مشهراً قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية إنما قصد به إلى مخالفة ما كان يجرى عليه القضاء فى ظل قانون المرافعات السابق عليه من الاكتفاء بالنسبة لهذا الدائن بثبوت تاريخ التصرف قبل تسجيل التنبيه .

٢ — إذ كان قانون المرافعات — السابق — الذى يحكم واقعة الدعوى قد اعتبر التصرف الذى لم يشهر قبل تسجيل التنبيه نافذاً فى حق الحاجز ، فإن صدور حكم بصحة هذا التصرف لا يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور مادام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه فى هامش تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بصحة هذا التصرف إذا كانت قد سجلت قبل تسجيل التنبيه ، إذ أن الحكم بصحة وتفاذ العقد هو قضاء بانعقاده صحيحاً ونازلاً بين طرفيه ولكنه لا يعطى لأى منهما مزية فى المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التنبيه ، وعلى ذلك فلا يصح لمن لم يسجل عقد شرائه للعقار أن يحتج بعقده على نازع الملكية استناداً إلى القول بأنه مادام البيع حجة على البائع فهو حجة على دائئه العادى

المعتبر خلفا عاما ، ولما كان الثابت من قرارات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن عقد شراء الطاعة للنزل الذي تستند إليه في دعواها — بثبت ملكيتها له — لم يشهر كما لم يشهر الحكم الصادر بصحته وتقاضه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بعدم قبول دعواها على أن هذا التصرف لا ينفذ في حق الدائن نازع الملكية لعدم شهره قبل تسجيل نزع الملكية فإنه يكون قد طبق القانون في هذا الخصوص تطبيقا صحيحا .

٣ — لما كان واضح اليد الذي يحق له طلب منع بيع العقار هو من اكتسب ملكيته بالتقادم الطويل أو القصير قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية ، وكان الحكم المطعون فيه — وعلى ما أورده في أسبابه — قد نفى عن الطاعة تملكها المنزل المتخذة بشأنه إجراءات البيع بوضع اليد المدة القصيرة على اعتبار أن عقدها غير المشهر لا يصح اعتباره سببا صحيحا لتلك بالتقادم الخمسي لما يشترطه القانون في السبب الصحيح من أن يكون سنداً مسجلاً من شأنه نقل الملكية لو أنه صدر من المالك الحقيقي وكانت الطاعة لم تدع اكتسابها بمضى المدة الطويلة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بوضع يد الطاعة على هذا المنزل مثار النزاع لعدم توافر شروط اكتسابها ملكيته بالتقادم ، كما نفى عنها صفة الحائز في مفهوم المادتين ١٠٦٠ من القانون المدني ، ٦٢٦ من قانون المرافعات السابق . فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٤ — لا مصلحة للطاعة فيما تعييه على إجراءات التنفيذ من أنها اتخذت بشأن عقار غير مملوك لمدين مورث المطعون ضدها الأولى . طالما أن الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا إلى أن عقد شراء الطاعة لا ينفذ في حق الحاجز — مورث المطعون ضدها الأولى — لعدم شهره ، وأن الطاعة لا تعد مالكة للنزل . مثار النزاع ولا حائز له .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الداعن — تتحصل في أن الطاعة أقامت على المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٠١١ سنة ١٩٦٦ كلى المنصورة وطابت الحكم أصلي . ثبتت ملكيتها للمنزل المتخذ بشأنه إجراءات البيع في الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٦٥ كلى المنصورة واحتياطيا بيطلان إجراءات البيع وعموما ترتب عليها من تسجيلات وقالت شرعا لدعواها أن مورث المطعون ضدها الأولى اتخذ إجراءات التنفيذ عن المنزل المذكور باعتبارها مالكا لمورث المطعون ضدهم من الثاني إلى الأخير في حين أنه مملوك للطاعة بطريق الشراء بعقد مؤرخ ١٩٦١/٣/١٠ من آخر كان قد اشتراه من مورث المطعون ضدهم آنفى الذكر بعقد مؤرخ ١٩٥٧/٨/١٦ ، وأنها أقامت على البائع لها الدعوى رقم ١٩٤ سنة ١٩٦٢ كلى المنصورة التى سجلت صحيفتها . بطلب الحكم بصحة البيع الصادر لها ونفاذه وانتهت الدعوى بينهما صلحا وتسلمت المنزل وعقود الإيجار المحولة إليها وإذ كان مورث المطعون ضدها الأولى دائما عاديا لمورث باقى المطعون ضدهم ومن ثم خلفا عما له تسرى عليه تصرفات مدينه ما لم ينته صوريتها أو صدورها إضرارا به فإن البيع الصادر من ذلك المدين — مورث المطعون ضدهم من الثاني إلى الأخير — إلى البائع للطاعة يحتاج به على المطعون ضدها الأولى ، ولما أن بازعت هذه الأخيرة الطاعة فى ملكيتها باتخاذها إجراءات التنفيذ على ذلك المنزل فقد أقامت عليها وعلى باقى المطعون ضدهم الدعوى الراهنة بطلباتها سالقة البيان . وبتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣ سنة ٢٠ قى المنصورة وبتاريخ ١٩٦٩/٢/٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة



للغامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسببين الأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وتقول في بيان ذلك إن دفاعها أمام محكمة الموضوع كان يقوم على أن عقد شرائها للمنزل الذي اتخذت المطعون ضدها الأولى بشأنه إجراءات التنفيذ ثابت التاريخ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فيكون هذا العقد حجة عليها بوصفها دائنة عادية لمدينها مورث المطعون ضدهم الآخرين وهي دائنة عادية باعتبارها خذاعاما لمدينها ومن ثم يعد اتخاذها تلك الإجراءات على المنزل المشار إليه تعرضا منها للطاعنة ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا النظر وأغفل الرد على دفاعها المتقدم ذكره مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن المادة ٦١٦ من قانون المرافعات السابق — الذي اتخذت اجراءات التنفيذ في ظله — تقضى بأن تصرف المدين أو لحائز في العقار لا يتخذ في حق الحاجزين ولو كانوا دائنين عاديين ولا في حق الراعى عليه المزاد اذا كان التصرف قد حصل شهره بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية مما مفاده — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن القانون قد جعل العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق الحاجزين عموما والراعى عليه المزاد هي شهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فاذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذا في حق هؤلاء أما اذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر على الاطلاق فانه لا يسرى في حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه ، وبذلك يكون تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات التي تنفذ في حق الدائنين وبين تلك التي لا تنفذ في حقهم أيا كان الشخص الذي يصدر منه التصرفات مدينا كان أو حائزا ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة ، ذلك أن ما اشترطه القانون المشار إليه لنفاذ التصرف في حق الدائن العادي الحاجز من أن يكون هذا التصرف مشهورا قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية إنما قصد به الى مخالفة

ما كان يجوز عليه القضاء في ظل قانون المرافعات السابق عليه من الاكتفاء بالنسبة لهذا الدائن بثبوت تاريخ التصرف قبل تسجيل التنبيه وإذا كان قانون المرافعات الذي يحكم واقعة الدعوى قد اعتبر التصرف الذي لم يشهر قبل تسجيل التنبيه غير نافذ حق الحاجز ، فإن صدور حكم بصحة هذا التصرف لا يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور مادام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤثر بمنطوقه في دأش تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بطلب صحة هذا التصرف إذا كانت قد ثبتت قبل تسجيل التنبيه إذ أن الحكم بصحة ونفاذ العتد هو قضاء بانعقاده صحيحا ونافذا بين طرفيه ولكنه لا يعطى لأى منهما مزية في المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التنبيه وعلى ذلك فلا يصح لمن لم يسجل عقده شرائه للعقار أن يحتج بعقده على نازع الملكية استنادا إلى القول بأنه مادام البيع حجة على البائع فهو حجة على دائئه العادى المعتبر خلفا لها ، ولما كان الثابت من قرارات الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه أن عقد شراء الطعنة للمنزل الذى تستند إليه فى دعواها لم يشهر كما لم يشهر الحكم الصادر بصحته ونفاذه فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بعدم قبول دعواها على أن هذا التصرف لا ينفذ فى حق الدائن نازع الملكية — مورث المطعون ضدها الأولى — لعدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فإنه يكون قد طبق القانون فى هذا الخصوص تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتقول فى بيان ذلك أنها استندت فى دعواها إلى أنها تسبت للمنزل مثر النزاع من البائع لها والذى اشتراه من المدين الذى كان قد اشتراه هو الآخر من قبل بعدم غير مسجل ، ووضعت اليد عليه نفاذا لعقدها وأنها بذلك تفضل المدين المشار إليه الذى لم يعد واضعا اليد على المنزل مما يحق لها معه طلب إبطال إجراءات البيع المتخذة بشأنه ، غير أن الحكم المطعون فيه أ طرح هذا الدفاع تأسيسا على أنها لا تعتبر حائزة للمنزل فى حكم المادة ١٠٦٠ من القانون المدنى فى حين أنها لم تستند إلى تلك المادة وإنما استندت إلى وضع



يدها و بذلك يكون الحكم قد أتاح للمطعون ضدها الأولى اتخاذ اجراءات البيع على عقار في وضع يد الطاعة ولم يكن مملوكا للدين ، وفي ذلك ما يجيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أورد في هذا المقام قوله : "إنه من المتفق عليه أن البيع غير المسجل ترتب عليه آثاره بوصفه بيعا ولكنه لا يصلح أن يكون سببا صحيحا لكسب الملكية بالتقادم الخمسى وإن جاز أن يصلح كذا قبل صدور القانون المدني الجديد فإنه لا يصلح كذلك بعد صدوره إذ نص في المادة ٩٦٩ منه على أن السبب الصحيح سند يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحبا لشيء الذي يراد كسبه بالتقادم ويجب أن يكون مسجلا وفقا للقانون . وحيث إنه وفقا للبدا المتقدم يكون عقد البيع المؤرخ ١٩٦١/٢/١٠ الصادر من ... .. للمدعية لا ينقل الملكية لها بذاته لأنه لم يسجل كما أنه لا يصلح أن يكون سببا صحيحا تملك بمقتضاء المدعية العقار المتنازع عليه بوضع اليد مدة خمس سنوات لذات السبب. فضلا عن أن أحدا لم يقل بصدور العقد المذكور من غير مالك ولا يقدر في ذلك قيام المدعية بتسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد المرفوعة بشأن هذا العقد والسالف ذكرها لأن تسجيل الصحيفة في ذاته لا ينقل الملكية وإنما يجب أن يضاف إلى ذلك إجراء آخر هو التأشير بالحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد على هامش الصحيفة المسجلة ، وينبنى على ذلك أن هذه المحكمة وإن كانت تقر وكيل المدعية فيما قاله من أن عقد البيع يفتح آثاره إلا أنها تختلف معه في أنه لا يصلح سببا صحيحا للأسباب المشار إليها آنفا " وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك : " أن القول بأن المستأنفة — الطاعة — حائزة للعقار منذ شرائه فإنه يقتضى الرجوع إلى تعريف الحائز في المادة ١٠٦٠ من القانون المدني والتي تنص على أن كل من انتقلت إليه بأى سبب من الأسباب ملكية العقار أو أى حق عيني عليه قابل للرهن دون أن يكون مسئولاً مسئولية شخصية عن الدين المضمون بالرهن . والحائز الذى يتعين على اثنى مواجهته بالإجراءات



هو من آن إليه العقار بعقد مسجل قبل تسجيل انتبيه ومتى ثبت أن المستأففة لم تسجل عقد ملكيتها بعد كما لم تسجل الحكم الصادر لها بصحة عقدها فإن المطالبة بتثبيت الملكية أو إبطال إجراءات البيع تكون قبل أو انهما". لما كان ذلك وكان واضح اليد الذي يحق له طلب منع بيع العقار هو من اكتسب ملكيته بالتقادم الطويل أو القصير قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية وكان الحكم المطعون فيه — وعلى ما سلف البيان — قد أنى عن الطاعنة تمسكها المنزل المتخذة بشأنه إجراءات البيع بوضع اليد المدة القصيرة على اعتبار أن عقدها غير المسمى لا يصح اعتباره سببا صحيحا للتمسك بالتقادم الخمس لما يشترطه القانون في السبب الصحيح — من أن يكون — مندا — مجلا من شأنه نقل الملكية لو أنه صدر من المالك الحقيقي ، وكانت الطاعنة لم تدع اكتسابها الملكية بمضى المدة الطويلة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بوضع يد الطاعنة على هذا المنزل منار النزاع لعدم توافر شروط اكتساب ملكيته بالتقادم ، كما نفى عنها صفة الحائز في مفهوم المادتين ١٠٦٠ من القانون المدنى ، ٦٢٦ من قانون المرافعات السابق فإنه لا يكون قد خالف القانون ، لما كان ذلك وكان لا مصلحة للطاعنة فيما تعيبه على إجراءات التنفيذ من أنها اتخذت بشأن عقار غير مملوك لمدين مورث المطعون ضدها الأولى ، طالب أن الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا إلى أن عقد شراء الطاعنة لا ينفذ في حق الحاجز — مورث المطعون ضدها الأولى — لعدم شهره وأن الطاعنة لا تعد مالكة بمنزل منار النزاع ولا حائزة له — فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة أول مايو سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين / محمد أحمد محمود ، وإبراهيم السيد ذكرى ، وإسماعيل فرحات عثمان ، وجلال عبد الرحيم عثمان .

( ٢١٣ )

الطعن رقم ٣٦ لسنة . ٤ القضائية "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية "الزنى" . دعوى . "شروط سماع الدعوى" :

التناقض يمنع من سماع الدعوى فيما لا يخفى سببه ، مادام باقيا لم يرتفع . إمكان التوفيق بين الكلامين . لا يمنع من سماع الدعوى . مثال في دعوى نسب .

التناقض يمنع من سماع الدعوى فيما لا يخفى سببه ، مادام باقيا لم يرتفع ، فلو ارتفع بإمكان التوفيق بين الكلامين لم يمنع من سماع الدعوى . ولذا يبين من الأوراق أن دعوى الطاعة على المطعون عليه بأنها زوجة له بالعقد الصحيح الشرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزق منها على فراش الزوجية بينت بتاريخ ١٩٦٦/١١/٨ ، لا يتناقض مع ما ذكرته في الشكوى التي قدمتها في شهر يوليو سنة ١٩٦٦ إلى الجهة الرئيسية للمطعون عليه ذلك أن النابت في الدعوى أن الطاعة تقول من الأصل بأن علاقتها بالمطعون عليه هي علاقة زوجية ، وهو ما أثبتته في استمارة الخالة الاجتماعية التي حررتها في سنة ١٩٦٤ من أنها زوجة له وذلك على نحو ما شهد به مدير العلاقات العامة بالشركة التي تعمل فيها وما أثبتته في الشكوى التي قدمتها إلى الشرطة بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٣ ، أما عن الشكوى التي قدمتها بعد ذلك في شهر يوليو سنة ١٩٦٦ إلى الجهة الرئيسية للمطعون عليه ، فواضح أن الطاعة تقصد منها بعد أن تنكر لها المطعون عليه وطردها من منزل الزوجية ، مساعدتها على تصحيح الوضع وأن يوثق العقد بالطريق الرسمي صيانة للحقوق واحتراما لروابط الأسرة بدلالة ما قالته في الشكوى من أنه "راوغ في إتمام" العقد وهو ما يتفق مع سبق تقريرها بقيام علاقة زوجية ، لما كان ذلك وقصد أمكن

التوفيق بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر ، فيتعين المصير إليه ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم سماع الدعوى للتناقض بين دعوى الطاعة وما جاء بالشكوى التي قدمتها إلى رئاسة المطعون عليه وما قرره شهودها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٣١٥ لسنة ١٩٦٦ أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد المطعون عليه ، وقالت في صحيفة إنفاها زوجته بالعقد الصحيح الشرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزق منها على فراش الزوجية بنت تسمى .. بتاريخ ١٩٦٦/١١/٨ ، وإنكر نسبها بدون حق فقد أقامت دعواها طالبة الحكم عليه بثبوت نسب البنت المذكورة منه وبتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة أنها زوجة للمطعون عليه بالعقد الصحيح الشرعى وأنه دخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزق منها على فراش الزوجية بالبنت .. بتاريخ ١٩٦٦/١١/٨ ، وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شهود الطرفين عادت بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣٠ نهكت بطلبات الطاعنة . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٩ سنة ٨٦ ق "أحوال شخصية" القاهرة طالبا الغاء ورفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٠/٥/٩ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبعدم سماع الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأبها .



وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أسس قضاءه بعدم السماح على أن دعوى الطاعنة على المطعون عليه أنه تزوجها زواجا شرعيا ورزقت منه على فراش الزوجية بهنت ، تناقض مع أقوالها في الشكوى المقدمة منها إلى مدير الشرطة العسكرية وهي تتضمن أنها تعرفت بالمطعو عليه ومكثت معه في شقته أكثر من ثلاث سنوات وولدها بالزواج ثم راع في إقامته متعللا بأكثر من سبب ، ولما طالبت بتصحيح الوضع والعقد عليها طردها من المأوى ، وكانت نتيجة المعاشرة إنجاب روح بريئة لا ذنب لها ، وأنه ينضح من هذا الشكوى أن زواجا رسميا أو عرفيا صحيحا أو فاسدا لم يقع ، وهذا التناقض قائم كذلك بين هذه الأقوال وبين ما قرره شهودها في التحقيق الذي أجرته المحكمة وهو في الحالين غير مغتفر إذ هو في حقيقة يتعلق بادعاء الزوجة والفراش الصحيح . هو ليس محل خفاء كما أنه لا يمكن التوفيق بين الكلامين أو حمل أحدهما على الآخر فتكون دعوى النسب المرفوعة على المطعون عليه بسبب الزوجية غير صحيحة وغير مسموعة وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه يمكن التوفيق بين الكلامين لأن الطاعنة قصدت في دعواها بحصول ازواج بالمطعون عليه لزواج عرفي غير الموثق رسميا وهدفت من شكواها لرئاسته العسكرية وهو نقيب بالجيش حمله على تزويج الزواجا رسميا لأنه الزواج المعترف به في الدولة بدليل أنها قالت في ختام الشكوى " التمس مساعدتي على تصحيح الوضع " يؤكد هذا أن زواجا شرعيا كان قائما بينهما بإقامتها معه أكثر من ثلاث سنوات وأن الشرطة وجدتها في منزله حين ذهبت لتحقيق شكواها وما قرره الشهود أمام المحكمة من أنه كان يتردد عليها في محل عملها بصفته زوجها ويستصحبها بعد انتهاء المواعيد ويتنظرها ليخرجها من محل العمل ويحادثها تليفونيا من الاسكندرية وهي أدلة تؤيد صدق ما جاء بشكواها إلى رئاسته من أنها تقصد منها حمله على توفيق زواجا بالطريق الرسمي ومتى أمكن التوفيق بين الكلامين المتناقضين ارتفع التناقض .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان التناقض يمنع من سماع الدعوى فيها لا ينبغي سببه ما دام باقيا لم يرتفع فلوارتفع بامكان التوفيق بين الكلامين فيجتمع من سماع الدعوى ، وكان يبين من الأوراق أن دعوى الطاعنة

الى المطعون عليه بأنها زوجة له بالعقد الصحيح الشرعى ودخل بها وعاشرها مباشرة الأزواج ورزق منها على فراش الزوجية بينت تدهى .. .. بتاريخ ١٩٦٦/١١/٨ لا يتناقض مع ما ذكرته الشكوى التى قدمتها فى شهر يوليو سنة ١٩٦٦ الى الجهة الرئيسية للمطعون عليه وهو تقيب بالجيش من أنها تعرفت به ومكثت معه أكثر من ثلاث سنوات وأنه وعدها بالزواج ولكنه راوغ فى إتمامه متعللاً بأكثر من سبب ، من ذلك موافقة رئاسته كما هو متبع بالنسبة لرجال القوات المسلحة وأنها عندما طلبت منه تصحيح الوضع والعقد عليها طردها من المنزل وأن ما فعله المطعون عليه فيه انتهاك لآدمية شخصية بريئة وقعت تحت تأثيره وكانت نتيجة هذه المعاشرة انجذاب روح بريئة فى الحياة لا ذنب لها فى ذلك وأنها تنتمس مساعدتها على تصحيح الوضع الذى هى فيه ، لاتناقض بين القولين ذلك أن الثابت فى الدعوى أن الطاعنة تقول من الأصل بأن علاقتها بالمطعون عليه هى علاقة زوجية وهو ما أثبتته فى استمارة الحالة الاجتماعية التى حورتها فى سنة ١٩٦٤ من أنها زوجة له وذلك على نحو ما شهد به مدير العلاقات العامة بالشركة التى تعمل بها وما أثبتته من الشكوى التى قدمتها الى الشرطة بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٣ وقيلت برقم ٤٧٩٩ لسنة ١٩٦٦ إدارى مصر الجديدة وقد أورد الحكم الابتدائى مضمونها وذكرت فيها الطاعنة أن المطعون عليه تزوجها بمقد عرفى وأنه منذ ثلاثة أيام سابقة على تقديم الشكوى تمكن من الاستيلاء على العقد ومرفقه وطردها من الشقة ، أما عن الشكوى التى قدمتها بعد ذلك فى شهر يوليو سنة ١٩٦٦ الى الجهة الرئيسية للمطعون عليه فواضح أن الطاعنة تقصد منها بعد أن تنكر لها المطعون عليه وطردها من منزل الزوجية مساعدتها على تصحيح الوضع وأن يوثق العقد بالطريق الرسمى صيانة للحقوق واحتراماً للروابط الأسرة لدلالة ما قالته فى الشكوى من أنه راوغ فى إتمام العقد وهو ما يتفق مع سبق تقريرها بقيام علاقة الزوجية ، ولما كان ذلك وقد أمكن التوفيق بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر فيتعين المصير إليه وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم سماع الدعوى للتناقض بين دعوى الطاعنة وما جاء بالشكوى التى قدمتها الى رئاسة المطعون عليه وما قرره شهودها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون على واقعة الدعوى بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمبحث باقى الأسباب .

## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار قاض رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين :  
أديب قصبجى ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل ، وممدوح عطية .

( ١٣١ )

الطعن رقم ٧٣ ٤ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) عمل . ” وقف العامل ” . شركات . ” شركات القطاع العام ” .

اختصاص النيابة الإدارية بفحص تحقيق الشكاوى المقدمة ضد موظفى الشركات المشار إليها  
فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ . ابلاغ النيابة الإدارية بتبديد موظف لأموال الشركة . ابلاغ  
للجنة المختصة فى حكم المادة ٦٧ من قانون العمل .

( ٢ ) عمل . ” عقد العمل ” . قوة الأمر المقضى . نقض . ” السبب الجديد ”

عدم استئناف حكم محكمة أول درجة الذى قطع بأن عقد العمل غير محدد المدة . موداه .  
صيرورة نهائيا حازما لقوة الأمر المنقضى . النعى على ما قضى به ذلك الحكم لأول مرة أمام النقض .  
غير مقبول .

( ٣ ) استئناف . ” نطاق الاستئناف ” . ” الطلبات الجديدة ” . نظام عام  
حكم . ” عيوب التدليل ” . ” ما لا يعد قصورا ” .

عدم جواز ابداء طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف كأصل عام . مل محكمة الاستئناف  
أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول هذه الطلبات . م ١١ ٤ مرافعات سابق . اغفال المحكمة  
الاستئنافية الرد على طلب جديد غير مقبول أمامها . لا عيب .

( ٤ ) عمل . ” انتهاء عقد العمل ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها فى مسائل  
الواقعة ” . نقض . ” ما لا يصلح سببا للطعن ” .

تقدير دور الفصل . من مسائل الواقع . استقلال قاضى الموضوع به متى بنى على أسباب  
سابقة .



١ — عبارة "السلطة المختصة" التي أوردتها المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عبارة عامة لا تخصص فيها للنيابة العامة بالذات . وإذا كان مفاد نصوص المواد ٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن النيابة الإدارية و ١ ، ١٧ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن مريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، أن تختص النيابة الإدارية بفحص وتحقيق الشكاوى المقدمة إليها ضد موظفي الشركات المشار إليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، فإن رأت النيابة الإدارية أن في الأمر جريمة أبلغت به النيابة العامة ، وكان الثابت أن الشركة المطعون ضدها قد أبلغت المؤسسة التابعة لها بالجريمة المنسوبة إلى مورث الطاعنة وأن هذه بدورها أبلغت النيابة الإدارية بذلك ، فإن البلاغ يكون قد قدم إلى الجهة المختصة التي أشار إليها المشرع في المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وطبقا للقانونين سالف الذكر .

٢ — متى كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذي قضى باحالة الدعوى إلى التحقيق أنه قطع في أسبابه بأن عقد عمل مورث الطاعنين هو عقد عمل غير محدد المدة وإذا كان الطاعنون لم يستأنفوا هذا الحكم ، فإنه لا يقبل النعي لأول مرة أمام محكمة النقض على ما قضى به الحكم المذكور إذ تحول قوة الأمر المقضى التي حازها دون ذلك .

٣ — إذ كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أن طلبات الطاعنين النهائية أمام تلك المحكمة كانت المطالبة بالأجر عن مدة إيقاف المورث وبعشرين ألف جنيه تعويضا عن الفصل التعسفي ، فإن ما زاد عن هذه الطلبات المبداء أمام المحكمة المذكورة يكون طلبا جديدا لا يجوز ابدائه لأول مرة في الاستئناف وعلى المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملا بالمادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق ، إلا أن يكون هذا الطلب في حدود الاستثناء الوارد بالفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة . وإذا كان طلب أجر المدة السابقة على الوقف لا يدخل في عداد هذا الاستثناء مما يعتبر معه طلبا جديدا ، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه اغفاله الرد على هذا الطلب .

٤ — تقدير مبرز الفصل من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع وإذا كانت أسباب الحكم سائغة وتؤدي إلى ما انتهى إليه من قيام مبرز الفصل لترغيع الثقة الواجب توافرها في مورت الطاعنين والشك في نزاهته ، فإن النعى يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مورت الطاعنين أقام الدعوى رقم ٨١٥ سنة ١٩٦٢ عمال كلى القاهرة على المطعون ضدهما طالبا الحكم بإلزام الشركة المطعون ضدها الأولى في مواجهة المؤسسة المصرية للأغزل والنسيج — المطعون ضدها الثانية — بأن تدفع له مبلغ ٣٣٢٩٥ جنيها وما يستحقه في صندوق التأمين والادخار — وقال في بيان ذلك أنه انضم إلى الشركة المطعون ضدها الأولى في سنة ١٩٥٤ كشريك متضامن ثم تحولت من شركة توصية بالأسهم إلى شركة مساهمة وتقرر تعيينه مديرا عاما لها ووقع عقد عمل مع رئيس مجلس الإدارة لمدة تبدأ من ١٩٥٧/١١/١٥ وتنتهى في آخر فبراير سنة ١٩٦٠ على أن تجدد بعد ذلك لمدة سنتين وتحدد راتبه بمبلغ ١٥٠٠ جنيه سنويا بما في ذلك علاوة الغلاء يضاف إليه نسبة مئوية ثابتة من صافي أرباح الشركة قدرها ٤٪ ثم تجدد العقد بعد ذلك من مارس سنة ١٩٦٠ إلى آخر فبراير سنة ١٩٦٣ ، وحسب صدور القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ألحقت الشركة المطعون ضدها الأولى بالمؤسسة المطعون ضدها الثانية وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢٢ أبلغه المندوب المفوض للشركة بأن هناك اتهامات موجهة ضده وبأن المؤسسة تطلب منه تقديم استقالته فرفض مورت الطاعنين ذلك . وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٧ أصدر مفوض الشركة قرارا بإيقافه عن عمله واستمر موقوفا مع برمانه من صرف

راتبه حتى تاريخ رفع الدعوى مما يعتبر فسخا للعقد دون مبرر وانتهى مورث الطاعنين في مذكرته الختامية المقدمة لمحكمة أول درجة إلى طلب الحكم بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ٣٧٠١٥ جنيها منه ١٧٠١٥ جنيها متاخر أجر ونسبة مئوية من أرباح الشركة من تاريخ الإيقاف في ١٩٦١/١٢/٧ حتى ١٩٦٤/٥/٩ وعشرون ألف جنيه تعويضاً عن الفصل التعسفي. وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٠ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الشركة المطعون ضدها الأولى أن مورث الطاعنين أخل بالتزاماته المترتبة على العمد وليثبت هذا الأخير أن الإهمال الموجه إليه بتدبير من رب العمل ولينفي كل منهما ما يثبت الآخر وقطع هذا الحكم في أسبابه بأن علاقة المورث المذكور بالشركة المطعون ضدها هي علاقة عمل بعقد غير محدد المدة، وبتاريخ ١٩٦٦/٤/١٧ حكمت المحكمة برفض اندعوى استئناف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهم برقم ٦٧٨ سنة ٨٣ ق وبتاريخ ١٩٦٧/٦/١٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل الوجه الأول من السبب الأول منها أن الحكم خالف القانون إذ قضى برفض طلب أبرم مورث الطاعنين عن مدة إيقافه عن العمل تأسيساً أن الشركة المطعون ضدها الأولى أبلغت المؤسسة بما هو منسوب إلى المورث من تبديد أموال الشركة وإن هذه بدورها أبلغت الأمر إلى النيابة الإدارية وأن الشركة إذ أوقفت المورث بعد ذلك وفقاً احتياطياً ولم يثبت أن اتهامه بالتبديد كان بتدبير من صاحب العمل أو وكيله المسئول فإن المورث لا يستحق أجراً من مدة الوقف لأن الشركة تكون قد سلكت ما يطابق أحكام المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، هذا في حين أن حق صاحب العمل في وقف العامل عن عمله وفقاً احتياطياً بمقتضى المادة ٦٧ سالفة الذكر ليس حقاً مطلقاً وإنما هو مقيد بما أورده الشارع في ذلك النص من أنه يجب أن يكون الإيقاف تالياً لقيام صاحب العمل بتبليغ السلطة المختصة بارتكاب العامل جريمة مما هو منصوص عليها فيه وأن يكون التبليغ إلى السلطة



المختصة وهي النيابة العامة . كما تكشف عن ذلك عبارات النص ولأنها تلك السلطة صاحبة الدعوى العمومية، فإذا لم يتم التبليغ مستوفيا لهذه الشرائط فلا يعتد قانونا بالوقف ، وإذا كانت المؤسسة والنيابة الإدارية كلاهما لا تعتبران سلطة مختصة بتحقيق الجناية أو الجنحة وبتقديم المتهم للمحاكمة أو بحفظ الأوراق لأن المؤسسة ليست إلهيئة إشراف وتوجيه وليست النيابة الإدارية بحسب القانونين ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و ١٩٥٩ إلا جهازا يتولى إجراء التحقيق في المخالفات الإدارية والمالية ويوقف اختصاصها عند حد مباشرة الدعوى التأديبية أمام المحاكم هذا فضلا عن أنه ليس لها اختصاص بالأموال التي وقعت من أحد العاملين في ظل قيام الشركة بأعمالها كقطاع خاص فإن البلاغ المقدم من مفوض الشركة إلى المؤسسة لا يمكن اعتباره تبديعا من الشركة إلى السلطة المختصة التي عنها نص المادة ٦٧ من قانون العمل وعلى ذلك لا يكون قرار الشركة بوقف مورث الطاعنين صحيحا .

وحيث إن هذا النص مردود بأن عبارة السلطة المختصة (التي أوردتها المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عبارة عامة لا تخصيص فيها للنيابة العامة بالذات وإذا نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن النيابة الإدارية على أنه "مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تختص النيابة الإدارية بالنسبة إلى الموظفين الداخلين في الهيئة والخارجين عنها والعمال بما يأتي : - (١) ٠٠٠ (٢) ٠٠ (٣) إجراء التحقيق في المخالفات الإدارية والمالية التي يكشف عنها إجراء الرقابة وفيما يحال إليها من الجهات الإدارية المختصة وفيما تلقاه من شكاوى الأفراد والهيئات التي ثبت انفحص جسدتها" . ونصت المادة الأولى من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة على أنه "مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسري أحكام المسواد من ٣ إلى ١١، ١٤، ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه على ١ - (١) ٠٠٠ (٢) ٠٠ (٣) موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها

أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح". كما نصت المادة ١٧ من ذات القانون على أنه "إذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية أحالت النيابة الإدارية الأوراق إلى النيابة العامة وتتولى النيابة العامة التصرف في التحقيق واستيفاءه إذا تراءى لها ذلك وعلى أن يتم ذلك على وجه السرعة" فإن مفاد ذلك أن تختص النيابة الإدارية بفحص وتحقيق الشكاوى المقدمة إليها ضد موظفي الشركات المشار إليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فإن رأت النيابة الإدارية أن في الأمر جريمة أبغت به النيابة العامة ، ولما كان الثابت أن الشركة المطعون ضدها قد أبغت المؤسسات التابعة لها بالجريمة المنسوبة إلى مورث الطاعنين وأن هذه بدورها أبغت النيابة الإدارية بذلك فإن البلاغ يكون قد قدم إلى الجهة المختصة التي أشار إليها المشروع في المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وطبقا للقانونين سالفى اندكرو يكون النعى بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن حاصل السببين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر أن علاقة مورث الطاعنين بالشركة كانت بعقد غير محدد المدة في حين أنهم تمسكوا بأنه كان عقدا محدد المدة وقد أدى به هذا الخطأ إلى تطبيق حكم المادة ٦٧ من قانون العمل في حين أنه لا مجال للوقوف المنصوص عنه في هذه المادة في العقود محددة المدة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٠ والذي قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق أنه قطع في أسبابه بأن عقد عمل مورث الطاعنين هو عقد عمل غير محدد المدة ولم يستأنف الطاعنون هذا الحكم فإنه لا يقبل النعى لأول مرة أمام محكمة النقض على ما قضى به في الحكم المذكور إذ تحول قوة الأمر المقضى التي حازها دون ذلك .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الطاعنين أوضحوا في مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف أن الأجر المطالب به يتكون من عناصر ثلاثة أولها مبلغ نقدي محدد بالف ونعمسمائة جنيه في السنة وثانيها نسبة من الأرباح قدرها ٤٪ وثالثها بعض المزايا العينية وهي السيارة الخاصة واشتراك التليفون، وأن المورث يستحق في العنصرين الثانى والثالث جزءا من المبلغ المطالب به عن المدة السابقة



على الوقف من ١٩٦١/٣/١ — حتى حصول الوقف في ١٩٦١/١٢/٧ وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض طلب الأجر بجميع عناصره دون أن يورد أسبابا لرفض هذا الجزء من الأجر فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الثابت من حكم محكمة أول درجة الصادر في ١٩٦٦/٤/١٧ أن طلبات الطاعنين النهائية أمام تلك المحكمة كانت المطالبة بالأجر عن مدة إيقاف المورث من ١٩٦١/١٢/٧ حتى ١٩٦٤/٥/٩ وبعشرين ألف جنيه تعريضا عن الفصل التعسفي ، فإن ما زاد عن هذه الطلبات المبداه أمام المحكمة المذكورة يكون طلبا جديدا لا يجوز إبداءه لأول مرة في الاستئناف وعلى المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملا بالمادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق إلا أن يكون هذا الطلب في حدود الاستثناء الوارد بالفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة وإذا كان طلب أجر المدة السابقة على الوقف لا يدخل في عداد هذا الاستثناء مما يعتبر معه طلبا جديدا فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على هذا الطلب .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الخامس من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قال في خصوص واقعة التبديد التي أسندت إلى مورث الطاعنين أنه ثبت من تحقيق النيابة الإدارية أن هذا الاتهام كان على جانب كبير من الصحة ، في حين أن هذا الذي ذكره الحكم لم يرد في تقرير النيابة المذكورة بل ورد في — تقريرها أنها لم تروجها لإبلاغ النيابة العامة عن شيء يتعلق بهذه الواقعة وأن الأمر في خصوصها لا يعدو المخالفة الإدارية ، كما أن الحكم ذكر في تقريراته أنه لم يثبت حصول إخلال من المورث بالالتزامات الجوهرية المترتبة على عقد العمل وأن تصرفاته أثناء إدارته للشركة كان لها ما يبررها لأنها وقعت أثناء أن كانت الشركة قطاعا خاصا ثم عاد الحكم واتخذ من تلك الأفعال ذاتها مبررا للفصل فائلا أنها تكشف بعض جوانبها عن الانحلال وتكشف في البعض الآخر عن الارتياح والشك في التראה ، مما يشوب الحكم بمخالفة الثابت في الأوراق والتناقض في الأسباب .



وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان يبين من الاطلاع على مذكرة النيابة الإدارية المقدمة صورة رسمية منها ، ان الطعن أنها أوردت "أن الثابت — في خصوص واقعة ابتييد — من شهادة كل من المندوب المفوض ونائبه وأقوال كل من المدير المالي ومدير المشتريات وخفير البوابة فضلا عن إقرار المدير العام نفسه — مورث الطاعنين — أن هذا الأخير نبه ببيع عوادم الشركة ومخلفاتها دون قيدها بالدفاتر وأن يظل أمرها سرا مكتوما وحصل ثمنها ولم يودعه خزينة الشركة أسوة بغيره من المبيعات " وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من التحقيق الثابت بتلك المذكرة أن الاتهام الموجه إلى مورث الطاعنين كان على جانب كبير من الصحة فإنه يكون مستمدا من وقائع ثابتة تؤدي إليه ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قال بصدد مبرر لفصل أنه " بالرجوع إلى المخالفات المنسوبة إلى المدعى موضوع تحقيقات النيابة الإدارية المنضمة يبين أن هذه المخالفات ولو أنها تعد خطأ مهنيا جسيما ولا تصل إلى حد الإخلال بالالتزامات الجوهرية المترتبة على عقد العمل إذا ما روعي أنها وقعت إبان أن كانت الشركة قطاعا خاصا إلا أنها ما من شك تعد على الرغم من ذلك إخطاء صادرة من المدعى بوصفه مديرا عاما للشركة تزعزع الثقة الواجب توافرها فيه لأنها تكشف في بعض جوانبها عن أهماله وتكشف في بعضها الآخر عن أمور تبعث الشك فيما يمس النزاهة والاعتبار " وكان تقدير مبرر الفصل من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع وقد جاءت أسباب الحكم على النحو السابق سائغة وتؤدي إلى ما انتهى إليه من قيام مبرر الفصل لتزعزع الثقة الواجب توافرها في مورث الطاعنين والشك في نزاهته فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٧٤

بقيادة السيد المستشار / أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن ، محمد  
سيد الرفاعي ، صلاح الدين حبيب ، محمود المصري .

( ١٣٢ )

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٦ القضائية :

( ٢٥١ ) استئناف . ” الاستئناف الفرعى ” . نقض . ” أثر نقض الحكم ” .

( ١ ) نستأنف عليه فى الاستئناف الأصل إقامة استئناف فرعى ولو بعد مضي ميعاد  
الاستئناف فى حق رافعه .

( ٢ ) نقض الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف الفرعى . أثره . وجوب إعادة نظر  
موضوع الاستئناف الأصل أمام محكمة الإحالة .

١ — أجازت المادة ٤١٣ من قانون المرافعات السابق المنطبق على الدعوى  
للمستأنف عليه إلى ما قبل افعال باب المرافعة أن يرفع استئنافا فرعيا فى مواجهة  
المستأنف ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف فى حق رافعه أو بعد قبوله للحكم  
المستأنف وبينت طريقة رفع هذا الاستئناف بأن يكون بالإجراءات المعتادة  
أو بمذكرة مشتملة على أسباب الإستمئناف . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون  
فيه قد قضى بقبول الإستمئناف الأصل المرفوع من المطعون عليهم وبعدم قبول  
إستمئناف الطاعنة لسقوطه بفوات الميعاد ، فانه يكون قد خالف القانون .

٢ — متى كانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها عن بحث موضوع  
الاستئناف الفرعى — بعد قضائها بعدم قبوله — على الرغم مما له من أثر على  
موضوع الاستئناف الأصل ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من قانون  
المرافعات تنص على أنه ” يترتب على نقض الحكم ، إلغاء جميع الأحكام  
أيا كانت الجهة التى أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى  
كان ذلك الحكم أساسا لها ” فإنه يترتب على نقض الحكم فى الاستئناف الفرعى  
إعادة نظر موضوع الاستئناف الأصل عند الإحالة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على — ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة أخطرت ورثة المرحوم . . . .  
بتقدير تركة مورث بمبلغ ٢٦٣٢٠ جنيها و ٩٥ مليا ولم يقبلوا هذا التقدير .  
وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ١١/٢٩/١٩٥٨  
بتعديل قيمة صافي التركة إلى مبلغ ٢٠٧٩٢ جنيها و ٤٩٧ مليا ومن ثم فقد أقاموا  
الدعوى رقم ٩٥ سنة ١٩٥٩ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن  
فى هذا القرار طالبين تعديله واعتبار قيمة صافي التركة مبلغ ١٧٨٣١ جنيها و ٥٤٠  
مليا وفى ١١/١٢/١٩٦١ قضت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار صافي  
التركة مبلغ ١٩٤٣٥ جنيها و ٩٧٤ مليا وقام الورثة بإعلان هذا الحكم إلى الطاعنة  
فى ٣١/٣/١٩٦٢ استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٦  
سنة ٧٩ ق لدى محكمة استئناف القاهرة وقيدت صحيفته فى ٢٩/٤/١٩٦٢  
وأعلن فى ١/٥/١٩٦٢ طالبين إلغاء الحكم المستأنف واعتماد صافي التركة بمبلغ  
١٧٨٠٢ جنيها و ٦٦٢ مليا — كما استأنفته مصلحة الضرائب بالاستئناف رقم ٣١٢  
سنة ٣٩ ق القاهرة وقيدت صحيفته فى ٣٠/٥/١٩٦٢ وأعلنت فى ذات اليوم  
طالبة تأييد قرار اللجنة وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف قضت فى ١٢/٥/١٩٦٦  
فى الاستئناف رقم ٣١٢ سنة ٧٩ ق . بسقوط حق مصلحة الضرائب فى الطعن  
بالاستئناف لرفعه بعد الميعاد وبقبول الاستئناف رقم ٢٦٦ سنة ٧٩ ق . المرفوع  
من الورثة شكلا وقبل الفصل فى موضوعه بنسب خير طعنت الطاعنة فى هذا  
الحكم بطريق النقض فيما قضى به فى استئنافها رقم ٣١٢ سنة ٧٩ ق . وقدمت  
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة  
فى غرفة مشورة وحددت جلسة لنظره وبالحلقة التزمت النيابة رأيها .



وحيث إن حاصل سبب النعى أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بسقوط حق الطاعة في الطعن بالاستئناف على أنه رفع بعد الميعاد القانوني وهو من الحكم مخالف للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن المادة ٤١٣ من قانون المرافعات السابق تجيز للاستئناف عليه استثناء من القواعد العامة أن يرفع استئنافا مقابلا في مواجهة المستأنف ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله الحكم المستأنف إذا كان القبول قد تم قبل رفع الاستئناف الأصلي وفي هاتين الحالتين يطلق على الاستئناف المقابل الاستئناف الفرعي وإذا كان استئناف مصلحة الضرائب رقم ٣١٢ سنة ٧٩ ق . إنما هو استئناف فرعي رفع بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣٠ أي بعد رفع الاستئناف الأصلي رقم ٢٦٦ سنة ٣٩ ق . المرفوع من المطعون عليهم وقبل إقفال باب المرافعة في الاستئناف الأخير فإنه يكون مقبولا شكلا دون ما حاجة إلى البحث فيما إذا كان قد رفع في الميعاد المحدد للاستئناف من عدمه وإذا لم يلتزم الحكم هذا النظر وقضى بسقوط حق الطاعة في استئنافها رقم ٣١٢ سنة ٧٩ ق . لرفعه بعد الميعاد رغم تبعيته للاستئناف الأصلي فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المادة ٤١٣ من قانون المرافعات السابق المنطبق على الدعوى أجازت للاستئناف عليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافا فرعيا في مواجهة المستأنف ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف وبينت طريقة رفع هذا الاستئناف بأن يكون بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب الاستئناف وإذا كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم أقاموا استئنافهم رقم ٢٦٦ سنة ٧٩ ق . وقيدت صحيفته في ١٩٦٢/٤/٢٩ وأن الطاعة أقامت استئنافها عن ذات الحكم برقم ٣٢١ سنة ٧٩ ق . وقيدت صحيفته في ١٩٦٢/٥/٣٠ بعد مضي ميعاد الاستئناف فإن استئنافها يعتبر استئنافا فرعيا يتبع الاستئناف الأصلي وينزل بزواله لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الاستئناف الأصلي المرفوع من المطعون عليهم وبعدم قبول استئناف الطاعة لسقوطه بفوات الميعاد فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه وإذا كانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها عن بحث موضوع الاستئناف الفرعي على الرغم مما له

من أثر على موضوع الاستئناف الأصلي وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات تنص على أنه " يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام أيا كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها " ، فإنه يترتب على نقض الحكم في الاستئناف الفرعى إعادة نظر موضوع الاستئناف الإصلي عند الإحالة .

## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار عباس حلمي عبد الجواد وعضوية السادة المستشارين : عدلي بن دادى ومحمد  
منايف راشد وعثمان حسين عبد الله ومحمد توفيق المدنى .

( ١٣٣ )

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تفسير العقود " . هــ

التزام محكمة الموضوع في تفسير العقود بالأخذ بما تفيد عباراتها بأكملها وفي مجموعها . تفسيرها  
لعبارات دون اعتبار لما يكملها من عبارات . نسخ لنصوص العقود ومخالفة لقواعد التفسير .

( ٢ ) هــ . " عقد إدارى " .

للعقود الإدارية تحكمها أصول القانون الإدارى دون أحكام القانون الخاص .  
مصادرة التأمين من فنيين الجزاءات المالية التي توقعها الإدارة دون حاجة إلى حكم قضائى .  
نقض باعتراف قواعد الأجرة المتأخرة لجهة الإدارة ثم بضا كفى بغير عن مصادرة التأمين . مخالف  
للقانون .

١ - إذ كان لا يجوز للمحكمة وهي تعالج تفسير المحررات أن تعتد بما تفيد عبارات  
معينة دون غيرها من عبارات المحرر ، بل يجب عليها أن تأخذ بما تفيد العبارات  
بأكملها وفي مجموعها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ وقف عند البندين ١٧ ، ١٨ وفهم  
عبارتهما دون اعتبار لما يكملهما من عبارات البنود الأخرى ومنها البند ٣ فإنه  
يكون قد نسخ نصوص العقد وخالف بذلك قواعد التفسير .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن قضاءه بفوائد الأجرة المتأخرة  
على المطعون ضده ، هو تعويض كاف للطاعة يغنى عن مصادرة التأمين ، في حين  
أن العقد أساس الدعوى قد توافرت فيه الخصائص الذاتية للعقد الإدارى بإبرامه  
بين جهة إدارية عامة للطاعة ( مصلحة مصايد الأسماك ) وبين المطعون ضده ،



خصصت له بمقتضاه أجزاء من الملك العام هو بعض مناطق الترع والمصارف العامة للائتماع بها اتفاقا خاصا لقاء جعل معين بشروط غير مألوفة في القانون الخاص منها حق جهة الإدارة في إلغاء العقد ومصادرة التأمين بمجرد الإخلال بالالتزامات الناشئة عنه، وكان من المقرر أن العقود الإدارية تحكمها أصول القانون الإداري دون أحكام القانون الخاص، وكانت هذه الأصول تقضى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بأن الاتفاق على حق جهة الإدارة في مصادرة التأمين لإخلال التعاقد معها بالالتزامات التي يرتبها عليه العقد يعتبر من قبيل الجزاءات المالية التي تملك الجهة توقيعها عليه وكانت هذه الجزاءات لا تستهدف تقويم إصراج في تنفيذ الالتزامات التعاقدية بقدر ما تنوحي لتحقيق الصالح العام، وكان السبيل لذلك هو منع جهة الإدارة الحق في توقيع الجزاءات الاتفاقية بقيام موجبها دون حاجة للالتجاء إلى القضاء لاستصدار حكم بها، لما كان ماسلف فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برد مبلغ التأمين إلى المطعون ضده على الرغم من أحقية الطاعة في مصادرته يكون قد خالف القانون.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٢٢ سنة ١٩٥١ بنذر أسبوط على مصلحة مصايد الأسماك — الطاعة — طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٢٠ جنيا وقال في بيان دعواه إن الطاعة رخصت له في صيد الأسماك بإحدى المناطق الواقعة بمركز أبنوب لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ إطلاق المياه في المنطقة في ١٨/٩/١٩٤٩ وتنتهى في ٣١/٥/١٩٥٢ لقاء أجرة سنوية قدرها ١٨٠ جنيا تسدد على ثلاثة أقساط متساوية تستحق في يونيه وسبتمبر وأكتوبر من كل سنة وأنه أودع عند الترخيص له تأميناً قدره ٦٠ جنيا كذا أوفى بالقسط الأول من الأجرة

المستحقة عن السنة الأولى، وإذ لم تتحقق الغاية من الترخيص بسبب عدم توالد الأسماك لتأخير إطلاق المياه عن موعدها، فقد أقام دعواه بطلباته السابقة. أجابت الطاعنة على الدعوى بأن المطعون ضده لم يسدد سوى القسط الأول من أجرة السنة الأولى وقعد عن الوفاء بباقي الأقساط مما دعاها إلى طرح حق الصيد في المنطقة عن السنتين الباقيتين في المزاد طبقاً لشروط الترخيص فرسأ المزاد على شخص آخر مقابل ٨١ جنياً في السنة. ووجهت إلى المطعون ضده دعوى فرعية طلبت فيها إلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٣١٨ جنياً ونوائده وهو قيمة الباقي من أجرة السنة الأولى والفرق بين أجرة السنتين الأخيرتين وبين القيمة التي رسا بها المزاد مع الحكم بأحقيتها في مصادرة التأمين طبقاً لشروط الترخيص. وبتاريخ ١٦/٥/١٩٥١ أحالت المحكمة الجزئية الدعوى إلى محكمة أسبوط الابتدائية حيث قبلت برقم ٣٦٩ سنة ١٩٥١ وفي ٢٨/١١/١٩٦٤ قضت تلك المحكمة في الدعوى الأصلية برفضها، وفي الدعوى الفرعية بإلزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعنة مبلغ ٣١٨ جنياً والفوائد بواقع ٤.٠٪ بالنسبة إلى مبلغ ٢٥٨ جنياً من ١٨/٤/١٩٥١ حتى السداد، وبالنسبة إلى مبلغ ٦٠ جنياً اعتباراً من ٣١/٦/١٩٥٦ حتى السداد استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦ سنة ٤٠ ق أسبوط. وفي ٢٢/١/١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وفي الدعوى الأصلية بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ التأمين وقدره ٦٠ جنياً ورفض الاستئناف المرفوع عن الدعوى الفرعية طعن الطاعنة في هذا الحكم فيما قضى به في الدعوى الأصلية بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها تمسكت النيابة برأيها.

وحيث إن الطعن بني على سببين تنعى الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه ونسخ نصوص العقد سند الدعوى وتقول في بيان ذلك أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بحقها في مصادرة التأمين المدفوع من المطعون ضده لإخلاله بالتزامه بدفع الأجرة المتعاقد عليها في مواعييدها وذلك استناداً إلى الحق المخول لها في البنود ٣، ١٧، ١٨ من العقد سالف الذكر غير أن الحكم المطعون فيه وقف في تفسيره للعقد عند حد بعض بنوده والتفت عما سواها واستخلص منها أن التأمين لا تجوز مصادرته في حالة عدم الوفاء بالأجرة على أساس أنه ليس ضماناً



لدفعتها وإنما هو ضمان لتنفيذ شروط العقد الأخرى في حين أن نصوص العقد تقضى بمصادرة التأمين في تلك الحالة، وبهذا يكون الحكم قد فسخ نصوص العقد وخالف قواعد التفسير، كما اعتبر الحكم أن القضاء للطاعة بفوائد الأجرة المتأخرة بمثابة تعويض كاف لها يغني عن مصادرة التأمين مع أن لها الحق في مصادرته عند عدم وفاء المطعون ضده بأداء الأجرة إعمالاً لنصوص العقد الإداري المبرم بينهما، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون علاوة على مخالفته لقواعد التفسير قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعي بسببيه في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برد قيمة التأمين إلى المطعون ضده على أساس عدم أحقية الطاعة في مصادرته قولاً من الحكم بأنه "بالنسبة لمبلغ التأمين فقد اشترط في العقد في بنده الثامن عشر أنه إذا وقعت من المستأجر المطعون ضده أو أحد رجاله أية مخالفات للاشتراطات المبينة بالعقد فيكون للحكومة الطاعة الحق إما في إلغاء هذه الشروط بدون تنبيه ولا اتخاذ إجراءات إدارية أو قضائية ومصادرة التأمين المدفوع أو بتوقيع غرامة على المستأجر تقدر الحكومة قيمتها بالنسبة للمخالفة بدون أي معارضة من المستأجر بحيث لا تزيد هذه الغرامة عن ٢٠ جنيهاً عن كل مخالفة، ولا يتجاوز بأي حال من الأحوال قيمة التأمين المدفوع"، كما نص في البند السابع عشر على أن التأمين دفع تأميناً على القيام بالشروط ولا يرد إليه إلا بعد قيامه بجميع أحكام هذه الشروط، ولما كان يبين من مطالعة شروط العقد أنه اتفق على كيفية صيد الأسماك والاشتراطات التي تتطلبها المستأنف ضدها — الطاعة — في حالة الصيد وأن المستأجر مسئول عن كافة التلقيات مما ترى معه المحكمة أن القصد من مصادرة التأمين هو الإخلال بالاشتراطات المتفق عليها وليس التأمين ضماناً لدفع الإيجار يصادر في حالة عدم الوفاء به. "ولما كان الثابت من العقد آنف الذكر أن عبارة البند الثالث منه يجري نصها كالاتي: "إذا تأخر المستأجر عن دفع أي قسط بعد أربعة أيام من تاريخ استحقاق دفعه فيكون للحكومة الحق المطلق في معاملته بحسب أحكام البند ١٨ من هذه الشروط". وكانت هذه العبارة تفيد أنه في حالة تخلف المطعون ضده عن دفع الأقساط المستحقة في الآجال المحددة لذلك فإنه يحق للمصاحبة الطاعة



معاملته على مقتضى أحكام البند الثامن عشر من العقد ، والتي من بينها حقها في مصادرة التأمين المدفوع لما كان ذلك وكان لا يجوز للحكمة وهي تعالج تفسير المحررات أن تعد بما تفيد عبارات معينة دون غيرها من عبارات المحرر، بل يجب عليها أن تأخذ بما تفيد العبارات بأكملها وفي مجموعها فإن الحكم المطعون فيه إذ وقف عند البندين السابع عشر والثامن عشر وفسر عبارتهما دون اعتبار لما يكملهما من عبارات البنود الأخرى ومنها البند الثالث فإنه يكون قد نسخ نصوص العقد وخالف بذلك قواعد التفسير . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن قضاءه بفوائد الأجرة المتأخرة على المطعون ضده ، هو تعويض كاف للطاعة يقضي عن مصادرة التأمين في حين أن العقد أساس الدعوى قد توافرت فيه الخصائص الذاتية للعقد الإداري بإبرامه بين جهة إدارية عامة — الطاعة — وبين المطعون ضده ، خصصت له بمقتضاه أجزاء من الملك العام هو بعض مناطق الترع والمصارف العامة للانتفاع بها انتفاعا خاصا لقاء جعل معين بشروط غير مألوفة في القانون الخاص منها حق جهة الإدارة في إلغاء العقد ومصادرة التأمين بمجرد الإخلال بالالتزامات الناشئة عنه وكان من المقرر أن العقود الإدارية تحكمها أصول القانون الإداري دون أحكام القانون الخاص وكانت هذه الأصول تقضى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بأن الاتفاق على حق جهة الإدارة في مصادرة التأمين لإخلال المتعاقد معها بالالتزامات التي يرتبها عليه العقد يعتبر من قبيل الجزاءات المالية التي تملك الجهة توقيعها عليه وكانت هذه الجزاءات لا تستهدف تقويم أو جاج في تنفيذ الالتزامات التعاقدية بقدر ما تنوحي تحقيق الصالح العام وكان السبيل لذلك هو منح جهة الإدارة الحق في توقيع الجزاءات الاتفاقية بقيام موجبها دون حاجة للانتجاء إلى القضاء لاستصدار حكم بها لما كان ما سلف فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برد مبلغ التأمين إلى المطعون ضده على الرغم من أحقية الطاعة في مصادرته ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سلف بيانه يتعين تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب المطعون ضده رد مبلغ التأمين إليه وبأحقية الطاعة في مصادرة هذا المبلغ .

## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار عباس حلمي عبد الجواد وعضوية السادة المستشارين : عدلي بغدادي  
ومحمود طيل راشد وثمان حسين عبد الله ومحمد كمال عباس .

( ١٣٤ )

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٨ القصائية :

( ١٠٢٠٣٠٤٠٥٠٦٧ ) تزوير . "الإدعاء بالتزوير" . خبرة . محكمة  
الموضوع . نقض " تقرير الطعن " . محاماة . حكم . " بطلان " .

( ١ ) الحكم بسقوط الادعاء بالتزوير لعدم إعلان مذكرة شواهد في ثمانية الأيام التالية لتقرير  
به . جوازي .

( ٢ ) للمحكمة رفض دليل التزوير اعتمادا على الفحص الذي تجريه بنفسها . علة ذلك .

( ٣ ) حصول المحامي على إذن نقابة المحامين للترافع ضد زميله ليس شرطا لقبول التقرير  
بالضد بالنقض منه .

( ٤ ) عدم التزام المحكمة بالأخذ برأي مخالف لما انتهت إليه من صحة الإمضاء المدعى بتزويره .  
علة ذلك .

( ٥ ) عدم التزام المحكمة بإجراء تحقيق لأدلة التزوير . مناطه .

( ٦ ) وجوب ايداع مسودة الحكم عند صدوره عدم ترتيب البطلان إذا أودعت المسودة بالملف  
عند صدوره الحكم ثم تبين عدم وجودها فيه في تاريخ لاحق . علة ذلك .

( ٧ ) لقاضي الموضوع سلطة فهم الواقع في الدعوى . خضوعه لرعاية محكمة النقض في تكليف  
هذا الفهم وفي تطبيق ما يقضى تطبيقه من أحكام القانون .

( ٨ ) إيجار . إيجار الأماكن .

الحكم بعدم خضوع أجرة شقة معدة للسكنى لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . إقامة الحكم  
فضاه على أن الميزات الإضافية التي غولها المؤجر للمستأجر غير لصيقة بالعين المؤجرة ويمكن  
الانقضاء بها بدورها . خطأ في القانون

١ — انه وإن كانت المادة ٤٩ من قانون الاثبات توجب على مدعى التزوير أن يعلن خصمه بمذكرة شواهد التزوير في ثمانية الأيام التالية للتقرير به والإجازة للمحكمة الحكم بسقوط إدعائه ، وكان المطعون ضده قد تأخر في إعلان مذكرة الشواهد إلى الطاعن عن ذلك الميعاد ، إلا أنه لما كان الجزاء المذكور جوازياً للمحكمة ، وكانت هذه المحكمة لا تجد في ظروف الدعوى ما يدعو إلى إعماله فانها ترفض طلب الحكم بسقوط الإدعاء .

٢ — للمحكمة في سبيل الفصل في الإدعاء بالتزوير — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن تجري المضاهاة بنفسها ، فهي الخبير الأعلى في الدعوى ولها الحق في رفض دليل التزوير اعتماداً على الفحص الذي تجريه .

٣ — حصول المحامي على إذن نقابة المحامين للترافع ضد زميله المحامي — المطعون ضده — ليس شرطاً لقبول تقرير الطعن بالنقض منه .

٤ — من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه إذا اقتنعت المحكمة المدعى أمامها بالتزوير فما استبانت من الأدلة بأن الإمضاء المدعى بتزويرها صحيحة ، فإن لها أن لاتأخذ برأى أهل الخبرة المخالف لما انتهت إليه ، إذ أن هذا الرأي لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الاثبات التي تقدم لتكون المحكمة فيها رأياً في الدعوى ، فإذا هي لم تطمئن إليه كان لها أن تطرحه كأي دليل آخر، ولا يكون واجباً عليها قانوناً أن تفندد بأسباب ومريضة مادام بيانها للأسباب التي تعتمد عليها يغني .

٥ — للمحكمة — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمها القانون بأجراء تحقيق متى اطمأنت إلى عدم جدية الادعاء بالتزوير، ووجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لاقتناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها .

٦ — إيجاب إيداع مسودة الحكم — على النحو المبين بالمادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق — مقصود به ضمان أن يكون الحكم قد صدر بعد مداولة شملت أسبابه ومنطوقه ، واستقرت عقيدة المحكمة بشأنه على أساس ماورد



بالمسودة التي وقعت وأودعت عند النطق به مما مفاده أن المشرع قد رتب البطلان على عدم إيداع المسودة وقت صدور الحكم بحيث لا يكون ثمة محل للبطلان إذا أودعت المسودة المالف عند صدور الحكم ثم تبين في تاريخ لاحق عدم وجودها به ، يؤيد ذلك أن المادة ٣٤٨ من القانون ذاته التي أوجبت حفظ المسودة بالملف لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة حكمها .

٧ — من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه إذا كان لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى من الأدلة المقدمة له ومن وزن هذه الأدلة وتقديرها ، إلا أنه يخضع لرقابة محكمة النقض في تكييف هذا الفهم بحكم القانون وفي تطبيق ما ينبغي تطبيقه من أحكام القانون .

٨ — إذ كان البابت مما أورده الحكم المطعون فيه ومن عقد الإيجار أن موضوع عقد الإيجار هو شقة معدة للسكنى فلا يغير من طبيعة هذا الموضوع بوصفه مكاناً من الأماكن المعدة للسكنى والتي تسمى عليها أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة والمكملة له — أن يكون المؤجر قد خول المستأجر بمقتضى العقد الحق في إيداع سيارته بمحراج العمارة ، وفي الانتفاع باستاريتين معدنيتين لبعض نوافذ الشقة ومشمع لأرضية بعض غرفها ، مادام الغرض الأساسي من الإيجار على ما هو ثابت بالعقد ، هو المكان ذاته ، بحيث يعتبر ماخوله المؤجر للمستأجر في العقد على النحو المذكور هو عنصر ثانوي بالنسبة للمكان المؤجر ، ولا يعدوان يكون من قبيل الميزات الإضافية التي تعتبر بهذا الوصف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — في حكم التحسينات التي يدخلها المؤجر في العين للمؤجرة قبل التأجير فيحق له تقويمها وإضافة مقابل الانتفاع بها إلى أجرة المكان التي تحدد على الأسس التي قررها القانون السالف ذكره ، ولما كان الحكم المطعون فيه ، وإن لم يخرج في تكييفه للعقد موضوع الدعوى عن أنه عقد إيجار مكان معد للسكنى ولم يعتبر المزايا المذكورة مقصودة لذاتها بوصفها الغرض الأساسي من التعاقد أو أن عقد الإيجار يختلط بعملية مالية أخرى مغايرة ، بل اعتبر ماخوله المؤجر للمستأجر من حقوقه مجرد مزايا ملحقة بالمكان المؤجر ، إلا أنه قضى — وعلى الرغم من ذلك — بعدم خضوع أجرة الشقة منازعة لاتخاذ أحكام القانون

رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة والمكملة له تأسيسا على أن ما ألحق بها من مزايا غير لصيق بها ، ويمكن الانتقاع به بدونه ، في حين أن ذلك ليس هو المناط في تكييف العقد قانونا ولا أثرا في تحديد طبيعته ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ بذلك في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٢٨٠٧ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقال فيها إنه استأجر من المطعون ضده الشقة رقم ١١ بالعمارة المملوكة له بشارع هارون الرشيد رقم ١٠١ بمصر الجديدة ابتداء من أول مارس سنة ١٩٦٤ بأجرة شهرية قدرها ٢٣,٥٠٠ ج وإذ تبين له أن الأجرة التي كان يدفعها المستأجر السابق هي ١٧,٥٠٠ ج ، وأنه يخضع العوائد منها وفقا للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ثم تخفيضها بنسبة ٢٠٪ عملا بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٥ ، فانها تصبح ١٥,٥٥٠ ج من بدء الإيجار حتى آخر فبراير سنة ١٩٦٥ ، ١٢,٤٤٠ ج عن المدة التالية لأول مارس سنة ١٩٦٥ ولذلك أقام دعواه بطلب تخفيض الأجرة على هذا الأساس . ثم عدل طلباته إلى تخفيض الأجرة إلى ١١,٧٠٠ ج من بداية العقد حتى آخر فبراير سنة ١٩٦٥ ، و ٨,٥٠٠ ج عن المدة التالية لذلك . أجاب المطعون ضده على الدعوى بأنه كان يسكن الشقة بنفسه قبل تأجيرها للطاعن ، وطلب اعتبار قيمتها الإيجارية ٣٦ ج قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الذى يقضى بتخفيض الأجرة بنسبة ٢٠٪ وتاريخ ١٤/٤/١٩٦٦ نذبت المحكمة خبرا لتقدير أجرة الشقة موضوع النزاع خلال السنة السابقة على مريان القانون المذكور أو أجرة شقة مماثلة لها ، مع مراعاة ما قد يكون بها من مزايا خاصة ، ثم تخفيض الأجرة بنسبة ٢٠٪ عملا بالقانون السالف ذكره ، وبيان مقدار ما يلحقها من تخفيض

تطبيقا للقانونين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ و٧ لسنة ١٩٦٥ قدم الخبير تقريراً قدر فيه  
أجرة الشقة في سنة ١٩٥٧ بمبلغ ٢١,٦٠٠ ج. ينخفض إعمالاً لأحكام القوانين رقم ٥٥  
لسنة ١٩٥٨ و١٦٩ لسنة ١٩٦١ و٧ لسنة ١٩٦٥ إلى ١٧,٢٨٠ ج، ١٥,٨٨٠ ج ،  
١٢,٧٠٤ ج على التوالي ، فطلب الطاعن أن ينضم من الأجرة التي قدرها الخبير  
مبلغ جنيهن شهرياً قيمة أجرة جراج العمارة لأن الطاعن يستعمله ، كما طلب  
الزام المطعون ضده برد مبلغ ٣٨١,٦٧٨ قيمة فروق الأجرة المدفوعة إليه حتى  
١٩٦٧/١١/١ رفع المطعون ضده بعدم انطباق تشريعات إيجار الأماكن على  
العين المؤجرة وطلب رفض الدعوى لذلك . وبتاريخ ٦٨/١/٢٥ حكمت المحكمة  
برفض هذا الدفع وبتخفيض الأجرة إلى ١٥,٨٨٠ ج ابتداء من أول مارس  
سنة ٦٤ وإلى ١٢,٧٠٤ ج من أول مارس سنة ١٩٦٥ وبالزام المطعون ضده  
بأن يدفع للطاعن مبلغ ٣٠٤,٦٥٣ ج استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى  
محكمة استئناف القاهرة . وقيد استئنافه برق ٢٨٢ سنة ٨٥ ق . وفي ١٩٦٨/٤/٢٠  
قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق  
النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض  
الطعن على المحكمة بغرفة المشورة فجددت جلسة لنظره ، وبها التزمت  
النيابة رأيها .

وحيث إن المطعون ضده دفع ببطلان الطعن، تأسيساً على أن التوقيع على تقريره  
المنسوب إلى محامي الطاعن هو توقيع مزور عليه ، وقال بياناً لذلك أنه نفي إلى  
علمه أن الامضاءين الموقع بهما على تقرير الطعن بالنقض وعلى محضر إيداع  
الأوراق المتعلقة به بقلم كتاب هذه المحكمة لم يصدر من محامي الطاعن — الأستاذ  
..... الذي لم يكن موجوداً بقلم الكتاب في يوم التقرير بالطعن  
وهو يوم ١٩/٦/١٩٦٨ إذ كان قد غادر جمهورية مصر العربية إلى لبنان منذ  
سنة ١٩٦٥ وسلك المطعون ضده سبيل الادعاء بالتزوير وأعلن الطاعن بمذكرة  
شواهد التي تتحصل فيما يلي : ١ — أنه يبين من المضاهاة بالعين المجردة وجود  
اختلافات بين التوقيعات المنسوب صدورها إلى محامي الطاعن على تقرير الطعن



ومحضر الايداع وحوافظ المستندات . ٢- أن التوقيع على تقرير الطعن منسوب إلى محامى الطاعن وحده، في حين أن إعلان ذلك التقرير إلى المطعون ضده صدر من مكتب الأستاذين ..... وختم بختم أولهما ، مما يستدل منه على أن محامى الطاعن ليس هو الذى وقع على تقرير الطعن ، وإنما نسب إليه ذلك على غير الحقيقة ٣- أن محامى الطاعن استصدر الاذن بمباشرة الطعن ضد المحامى المطعون ضده من نقابة المحامين بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٣ ، في حين أنه لو كان هو الذى حرر تقرير الطعن ووقعه لحصل على إذن النقابة قبل التقرير في ١٩/٦/١٩٦٨ لم يكن بالمحكمة يوم تقديم التقرير ، وأن أحدهم أخبره بأن محامى الطاعن استنكر استغلال اسمه في هذا الطعن كما أنه استنجد من حديثه مع محامى الطاعن أنه غير ملم بموضوع الطعن ومراحله ، وخلص المطعون ضده إلى طلب الحكم بقبول مذكرة شواهد التزوير شكلا ، وفي الموضوع وبصفة أصلية برد و بطلان تقرير الطعن بالنقض ومحضر الايداع الخاص به ، وبطلان هذا الطعن ، واحتياطيا الاحالة لتحقيق بشهادة الشهود أو نذب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصاحبة الطب الشرعى لتحقيق الإدعاء بالتزوير بإجراء المضاهاة بين التوقيعات المدعى بتزويرها وبين التوقيعات الصحيحة لمحامى الطاعن وقدم المطعون ضده حافتين بمستنداته إنطوتا على صورة الحافظة المقدمة باسم انطاعن إلى قلم كتاب محكمة النقض وعليها توقيع منسوب إلى محاميه ، وصورة الطلب المقدم من هذا الأخير إلى نقابة المحامين للاذن بمباشرة الطعن ضد زميله المحامى المطعون ضده ، وثلاثة خطابات موجهة إلى المطعون ضده من الأساتذة ..... وشهادتين من نقابة المحامين بشأن قيد الأستاذ ..... أمام محاكم الاستئناف والأستاذ ..... أمام المحاكم الابتدائية ، وشهادة من قلم المحضرين بمحكمة مصر الجديدة بشأن تسليم إعلان تقرير الطعن إلى وكيل مكتب الأستاذ ..... وأصل إعلان الطعن بالنقض رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٣٨ فى الصادر من مكتب الأستاذ ..... كما قدم المطعون ضده تقريرا استشاريا من خبير فى الخطوط رأى فيه أن توقيع محامى الطاعن على الطلب المقدم إلى نقابة المحامين بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٣

— المشار إليه آنفا — يختلف اختلافا رئيسيا عن التوقيعين المنسوبين إليه على صورة غير مؤرخة لمذكرة مقدمة باسم الطاعن ، وعلى حافظة المستندات المقدمة منه في ١٩٦٨/٧/٦ مما يقطع في الدلالة على أن كاتب التوقيعين الأخيرين هو شخص آخر . ثم قدم المطعون ضده مذكرة شرح فيها إدعاءه بالتزوير .

وحيث إن محامي الطاعن طالب أصليا بالحكم بسقوط الادعاء بالتزوير لأن مذكرة الشواهد أعانت إليه بعد مضي أكثر من ثمانية أيام من التقرير به ، واحتياطيا رفض الادعاء وقال إنه وقع على تقرير الطعن وعلى جميع الأوراق المتعلقة به وقدمها إلى قلم كتاب محكمة النقض ، وأن زميله المرحوم الأستاذ . . . . المحامي كان قد طالب منه رفع هذا الطعن فأقامه ووقع على أوراقه بقلم كتاب المحكمة ، وإذا لم يتيسر له طلب الأذن من نقابة المحامين قبل رفعه فقد طلبه حين علم بتحديد جلسة لنظره ، واستطرد قائلا أنه وإن كان قد سافر إلى الخارج في سنة ١٩٦٥ إلا أنه عاد إلى مصر ولم يغادرها خلال سنة ١٩٦٨ إلا في شهر سبتمبر منها ، وقدم كتابا صادرا من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية يفيد أنه غادر البلاد في ١٩٦٨/٩/٣ وعاد إليها في ١٩٦٨/٩/٢٠ وأنه لم يستدل على سفره خلال سنة ١٩٦٨ غير هذه المرة . وذلك من واقع جواز سفره ، وأكد محامي الطاعن صدور التوقيعات منه شخصيا في قلم كتاب المحكمة أمام الموظف المختص الذي أثبت حضوره وتقديمه التوكيل الرسمي الصادر إليه من الطاعن ، وانتهى إلى القول بأن الادعاء بالتزوير كيدى قصده به إطالة أمد النزاع . وطلب المطعون ضده عدم الاعتداد بكتاب مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية المقدم من محامي الطاعن لأنه لا يجدى فيما تفياء منه الطاعن إذ يحتمل أن يسافر الشخص دون استعمال جواز سفره ، وأنه كان ينبغي أن تصدره شهادة بهذا الشأن من واقع البطاقات التي تحتفظ بها المصلحة المذكورة .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٤٩ من قانون الإثبات توجب على مدعى التزوير أن يعلن خصمه بمذكرة شواهد التزوير في ثمانية الأيام التالية للتقرير به وإلا جاز للمحكمة الحكم بسقوط إدعاءه ، وكان المطعون ضده قد تأخر في إعلان مذكرة الشواهد إلى الطاعن عن ذلك الميعاد ، إلا أنه لما كان الجزاء المذكور



جوازيًا للمحكمة ، وكانت هذه المحكمة لا تجد في ظروف الدعوى ما يدعو إلى إعماله ، فإنها ترفض طلب الحكم بسقوط الادعاء .

وحيث إن الإدعاء بالتزوير مقبول شكلاً .

وحيث إنه لما كان يبين من أوراق الدعوى أن التقرير بالظعن بالنقض قد تم في ١٩/٦/١٩٦٨ وتبادل الطرفان بشأنه المستندات والمذكرات ثم عرض بغرفة المشورة ونظرته المحكمة في جلسات سمعت فيها المرافعة وحجرت الدعوى للحكم بعد أن استكمل الطرفان دفاعهما ثم مد فيها أجل للنطق بالحكم بـ ١٩٧٤/٢/٥ لعذر طرأ على أحد أعضاء الهيئة ، وفي يوم ١٩٧٤/٢/٣ تقدم المطعون ضده بطلب لفتح باب المرافعة أورد فيه أنه نسي أن يلمه أن محامي الطاعن لم يوقع على تقرير الظعن وأنه غادر البلاد منذ سنة ١٩٦٥ فأجابته المحكمة إلى طلبه لتقف على وجه الحق فيه وأتاحت له الفرصة لاتخاذ إجراءات الادعاء بالتزوير . وقد قدمت النيابة العامة مذكرة في شأن ذلك الادعاء وشكل الظعن أبدت فيها رأى يطلان الظعن في حالة ثبوت تزوير التوقيع وبقبوله شكلاً في حالة نبوت صحة التوقيع .

وحيث إنه لما كان يحق للمحكمة في سبيل الفصل في موضوع الادعاء بالتزوير — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن تجري المضاهاة بنفسها فهي الخبير الأعلى في الدعوى ولها الحق في رفض دليل التزوير اعتماداً على الفحص الذي تجريه ، فإن هذه المحكمة قد رفضت المظروف المودعة به الأوراق المدعى بتزويرها وهي طلب التقرير وتقرير الظعن وحواظ المستندات ومحضر إيداع الأوراق ، وأجرت المضاهاة بنفسها فتبين لها أن الإمضاءات الموقع بها على هذه الأوراق والمنسوبة إلى محامي الطاعن متماثلة ولا توجد بينها أوجه اختلاف تستوقف النظر ، وأنها تماثل توقيع المحامي المذكور على طلب الإذن المقدم منه إلى نقابة المحامين ، وإمضاءاته التي وقع بها أمام هذه المحكمة بجلسته المرافعة على ورقة حررت مع الأوراق المدعى بتزويرها ، ولم تتبين المحكمة من المضاهاة التي أجرتها وجود فروق تدعو إلى القول بصدور الإمضاءات المدعى بتزويرها من يد شخص آخر غير محامي الطاعن . ولذلك تطعن المحكمة إلى ماقرره هذا المحامي أمامها من أنه هو الذي وقع بإمضاءه على تقرير الظعن والأوراق الأخرى



المتعلقة به . يؤيد ذلك أن المطعون ضده لم يدع بالتزوير إلا بعد مضي قرابة ست سنوات من التقرير بالظعن ، وبعد أن ترفع في موضوع الظعن وحجرت القضية للحكم ثم مد فيها أجل النطق به ، وأنه أسس طلب فتح باب المرافعة على أن محامي الطاعن قد غادر البلاد منذ سنة ١٩٦٥ ولم يكن موجودا بها يوم التقرير بالظعن بالنقض ثم لم يقدم دليلا على ما ادعاه بل على العكس من ذلك فقد تبين من كتاب مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية أنه لم يستدل على سفره في خلال سنة ١٩٦٨ إلا يوم ١٩/٩/١٩٦٨ أي بعد حصول التقرير بالظعن في ١٩/٦/١٩٦٨ . وأما تراخيه في استئذان نقابة المحامين للترافع ضد زميله المحامي المطعون ضده فلا وجه للاستدلال به على أنه لم يوقع بإمضائه تقرير الظعن ومائز أوراقه وأن الذي وقعها شخص غيره ، إذ أن عدم استئذانه النقابة قبل التقرير بالظعن لا يفيد أن غيره هو الذي وقع على ذلك التقرير لفصوله على إذن النقابة ليس شرطا لقبول الظعن منه كما أن تسليم وكيل مكتب الأستاذ ... .. إعلان الظعن لا يدل على أن محامي الطاعن لم يوقع بنفسه تقرير الظعن أو أن التوقيع المنسوب إليه على ذلك التقرير مزور ، فقد قرر في صراحته أمام هذه المحكمة أن الطاعن اتصل به عن طريق الأستاذ ... المحامي أمام محاكم الاستئناف وأن هذا الأخير وكل إليه أمر هذا الظعن فأقامه بنفسه موقعا بإمضائه على أوراقه ومقدما هذه الأوراق إلى قلم الكتاب ، ويستقيم ذلك مع ما تضمنته التوكيل المقدم من الطاعن عند التقرير بالظعن والمودع بالملف والمؤرخ ١٧/٦/١٩٦٨ أي في تاريخ سابق على التقرير بالظعن الحاصل في ١٩/٦/١٩٦٨ من أنه وكل عنه الأساتذة المحامين ... .. محامي الطاعن — ... .. ، ... .. ، ... .. ، ... .. وكذلك فإن الخطابات المقدمة من المطعون ضده والمنسوبة إلى ثلاثة من الأساتذة المحامين يلاحظ بشأنها أنها — فضلا عن كونها محررة في شهر فبراير سنة ١٩٧٤ في حين أن التقرير بالظعن يرجع إلى شهر يونيو سنة ١٩٦٨ — فإنها غير منتجة في إثبات واقعة التزوير المدعاة . ذلك أنه لم يرد بأي منها ما ينفي واقعة التوقيع على أوراق الظعن من جانب محامي الطاعن بأو ما يثبت أن شخصا آخر هو الذي وقع هذه الأوراق فالخطاب المنسوب إلى الدكتور ... .. يفيد أن الأستاذ ... .. كان قد طالب إليه منذ سنوات التوقيع على تقرير الظعن بالنقض ..

أعده عن أحد موكليه وهو ضابط شرطة يسكن بعارة المطعون ضده وأنه اعتذر له عن اتخاذ أى إجراء في هذا الطعن لاعتبارات الزمالة بينه وبين المطعون ضده ولا ترى المحكمة في ذلك ما يتصل بالواقعة محل الادعاء بالتزوير . والخطاب المنسوب إلى الأستاذ ... .. يخطر فيه المطعون ضده بحديث يقول إنه جرى بينه وبين محامى الطاعن نسب فيه إلى الأخير قوله إن مكتبا آخر استغل اسمه في الطعن بالنقض ، وفضلا عن أن هذا لا يفيد بذاته حصول تزوير في التوقيع على تقرير الطعن إراهن فإن محامى الطاعن أنكر ذلك وأكد صحة توقيعه على هذا التقرير وعلى جميع الأوراق المتعلقة به وهو ما اطمأنت إليه المحكمة على النحو السالف بيانه . والخطاب المنسوب إلى الأستاذ ... .. فحواه أنه بمناسبة تقريره بالطعن بالنقض في قضية أخرى — هي القضية رقم ٣٣٤ سنة ٣٨ ق . رأى الأستاذ ... .. بقلم الكتاب ولم يرد في ذلك اليوم محامى الطاعن وأضاف أنه انصرف لارتباطه بموعد هام تركا لزيل له مهمة إيداع التقرير الخاص به نيابة عنه — ولا تمارض بين ماورد بهذا الخطاب وبين حصول التوقيع من محامى الطاعن . ومن ثم فإنه ليس في هذه الخطابات التي قدمها المطعون ضده ما يمكن أن يكون متجنا في شأن إثبات واقعة تزوير الإمضاءات .

وحيث إنه لما كانت المحكمة تطمئن مما سلف بيانه إلى أن الإمضاءات المدعى بتزويرها صحيحة وصادرة من يد محامى الطاعن ، وتستخلص من ظروف الدعوى وملايساتها أن الادعاء بالتزوير غير صحيح ، وكان من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه إذا اقتنعت المحكمة المدعى أمامها بالتزوير مما استبانت من الأدلة بأن الإمضاء المدعى بتزويرها صحيحة فإن لها أن لا تأخذ برأى أهل الخبرة المخالف لما انتهت إليه إذ أن هذا الرأي لا يبدو أن يكون عنصرا من عناصر الإثبات التي تقدم لتكون المحكمة منها رأيا في الدعوى ، فإذا هي لم تطمئن إليه كان لها أن تطرحه كأي دليل آخر ولا يكون واجبا عليها قانونا أن تفنده بأسباب صريحة مادام بيانها للأسباب التي تعتمد عليها يغنى ، لما كان ذلك فإن هذه المحكمة تطرح التقرير الاستشاري المقدم من المطعون ضده لعدم الاطمئنان إليه . كما أنها لا ترى بها حاجة إلى إجابة المطعون ضده إلى ما طلبه من نذب خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير أو التحقيق بمماع الشهود ذلك أن المحكمة



— وعلى ما تنص عليه المادة ٥٢ من قانون الإثبات — لا تأمر بالتحقيق إلا إذا كانت وقائع الدعوى ومستنداتها غير كافية لإقناعها بصحة المحرر أو تزويره ، كما أن للمحكمة — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمها القانون بإجراء تحقيق متى اطمأنت إلى عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها ، لما كان ذلك فإن المحكمة تقضى برفض الادعاء بالتزوير وبصحة الأوراق محل الادعاء ، وتلزم مدعى التزوير — المطعون ضده — بالغرامة وفقا لحكم المادة ٥٦ من قانون الإثبات .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان لعدم إيداع مسودته عند النطق به ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم صدر في ١٩٦٨/٤/٢٠ ولم تودع مسودته ملف الدعوى حتى يوم ١٩٦٨/٤/٣٠ وذلك على ما هو ثابت من الشهادة الصادرة من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة والمقدمة منه ، مما يعيب الحكم بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى في غير محله . ذلك أنه لما كانت المادة ٣٤١ من قانون المرافعات ( السابق ) المطبقة على واقعة الدعوى تنص على أنه ” يجب في جميع الأحوال ، أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا “ . وكان إيجاب إيداع المسودة على النحو المبين بهذه المادة مقصودا به ضمان أن يكون الحكم قد صدر بعد مداولة شملت أسبابه ومنطوقه ، واستقرت عقيدة المحكمة بشأنه على أساس ما ورد بالمسودة التي وقعت وأودعت عند النطق به ، مما مفاده أن المشرع قد رتب البطلان على عدم إيداع المسودة وقت صدور الحكم ، بحيث لا يكون ثمة محل للبطلان إذا أودعت الملف عند صدوره ثم تبين في تاريخ لاحق عدم وجودها به ، يؤيد ذلك أن المادة ٣٤٨ من القانون ذاته التي أوجبت حفظ المسودة بالملف لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة حكمها ، لما كان ذلك وكانت الشهادة الصادرة من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة والمقدمة



من الطاعن تميد أنه تبين في يوم ١٩٦٨/٤/٣٠ عدم وجود مسودة الحكم الصادر في ١٩٦٨/٤/٢٠ بملف القضية ، غير أنه يبين من التحقيق الإداري الذي أجرته محكمة الاستئناف والمنظمة أوراقه إلى ملف الطعن أن المسودة أودعت عند النطق بالحكم وأن كاتب الجلسة سحبها بعد ذلك لنسخها ثم أعادها إلى الملف في ذات اليوم الذي أعطيت فيه الشهادة من قلم الكتاب ، وهو ما أكدته شهادة أخرى صادرة من قلم كتاب المحكمة ذاتها بتاريخ ١٩٦٨/٧/٢٧ قدمها المطعون ضده . لما كان ذلك وكان مفاد ما تقدم أنه لم يثبت عدم إيداع مسودة الحكم المطعون فيه ملف الدعوى عند صدوره ، فإن النعى عليه بالبطلان لهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن مما يتعمد الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم ذكر أن الشقة موضوع النزاع تتميز بميزات خاصة هي وجود مدفأة وستارتين معدنيتين وطلاء بعض حوائطها بالزيت وتنظية حوائط المطبخ والحمام بالقيشاني ووجود حدادين للنور والمياه ، وحق السأجر في إيداع سيارته بجراج العمارة ، واعتبر الحكم بعض هذه الميزات مستقلة ومنفصلة عن العين مما يخرجها عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وهو من الحكم خطأ في فهم الواقع وتكييفه وفي تطبيق القانون ، إذ أن هذه الميزات لا تعدو أن تكون تحسينات لصيقة بالعين المؤجرة أو مرافق ضرورية لها أو ملحقة بها ، وهي ليست مزايا مستقلة عنها ، كما أنها قليلة الأهمية وغير جدية ، فلا يجوز أن تتغير بها طبيعة العقد من عقد إيجار مكان إلى عقد من نوع آخر ، ومن ثم لا يسوغ إطلاق أجره العين من قيود قانون إيجار الأماكن . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى بسبب المزايا المذكورة إلى عدم تطبيق أحكام قانون إيجار الأماكن على الشقة وإلى الاعتداد بالأجرة المعينة بالعمد دون إجراء أي تخفيض عليها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله . ذلك أنه لما كان قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ينص في مادته الأولى على أن تسري أحكامه — فيما عدا الأراضي القضاء — على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها ،

المؤجرة للسكن أو غير ذلك من الأغراض ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى من الأدلة المقدمة له ومن وزنه هذه الأدلة وتقديرها إلا أنه يخضع لرقابة محكمة النقض في تكييف هذا الفهم بحكم القانون وفي تطبيق ما ينبغي تطبيقه من أحكام القانون ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد مضمون البيان المالحق بعقد الإيجار والمتضمن أنزيا الموجودة بالشقة موضوع النزاع وهي مدفأة وسارنان معدنية أن وطلاء حوائط ثلاث غرف بالزيت وقطعية حوائط الحامين والمطبخ بالقيشاني ووجود عدد للنور وأنحر لياح وحق المستأجر في إيداع سيارته بجراج العمارة ، أورد بعد ذلك قوله "إن النابت مما تقدم أن هناك ميزات خاصة قد ألحقت بالعين المؤجرة منار النزاع وهي حق المستأجر في إيداع سيارته بالجراج المهد لذلك بالعمارة ، وتركيب ستائر معدنية بها وفرشها بمشمع من نوع خاص ، وقد اتفق في عقد الإيجار على أن هذه الميزات قد روعيت عند التأجير وأن الأجرة المسماة في العقد تعتبر كلاً لا يتجزأ سواء استمر الانتفاع بتلك الميزات أم استغنى عنها ، ولا جدال في أن مثل هذه الميزات من شأنها أن تخرج العين المؤجرة من نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . . . وأن من بين الميزات التي ألحقت بشقة النزاع ما هو غير لصيق بالعين المؤجرة ويمكن الانتفاع بها بدوره . . . ومن ثم فإن مثل هذه الميزات المنفصلة عن العين والتي ألحقت بها في عقد الإيجار والكشف المرفق به من شأنها أن تنأى بها عن نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فيما يتعلق بتحديد أجرتها . ويتعين بحق الاعتداد بالأجرة المسماة في ذلك العقد وعدم المساس بها" لما كان ذلك وكان النابت مما أوردته الحكم المطعون فيه ومن عقد الإيجار المقدمة صورته من الطاعن أن موضوع عقد الإيجار هو شقة معدة للسكنى في عمارة المطعم ضده ، ولا يغير من طبيعة هذا الموضوع — بوصفه مكاناً من الأماكن المأهولة للسكنى والتي تسرى عليها أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة والمكملة له — أن يكون المؤجر (المطعمون ضده) قصد خول المستأجر (الطاعن) بمقتضى العقد الحق في إيداع سيارته في جراج العمارة ، وفي الانتفاع بالستارين المعدنيين والمشمع المشار إليهما في الحكم المطعون فيه ، مادام الغرض الأساسي من الإيجار على ما هو ثابت بالعقد ، هو المكان ذاته ، بحيث يعتبر ما خوله المؤجر للمستأجر في العقد دليلاً على الإشارة إليه هو عنصر

ثانوى بالنسبة للمكان المؤجر ، ولا يمدو أن يكون من قبيل الميزات الإضافية التى تعتبر بهذا الوصف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فى حكم التحسينات التى يدخلها المؤجر فى العين المؤجرة قبل التأجير فيحق له تقويمها وإضافة مقابل الانتفاع بها الى أجرة المكان التى تحدد على الأسس التى قررها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة والمكملة له ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن لم يخرج فى تكييفه للعقد موضوع الدعوى عن أنه عقد إيجار مكان معد للسكنى ولم يعتبر المزايا المذكورة مقصودة لذاتها بوصفها الغرض الاساسى من التعاقد أو أن عقد الإيجار يختلط بعمالية مالية أخرى مغايرة بل اعتبر ماخوله المؤجر للاستأجر من حقوق مجرد مزايا ملحقة بالمكان المؤجر ، إلا إنه قضى — على الرغم من ذلك — بعدم خضوع أجرة الشقة منازع النزاع لأحكام القانون آنف الذكر ، تأسيسا على أن ما ألحق بها من مزايا غير لصيق بها ، ويمكن الانتفاع بها بدونه ، فى حين أن ذلك ليس هو المناط فى تكييف العقد قانونا ولا أثر له فى تحديد طبيعته ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ بذلك فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

### لذلك

حكمت المحكمة أولا : برفض الادعاء بالتزوير وبتغريم مدعى التزوير (المطعون ضده) خمسين جنيها .

ثانيا — بقبول الطعن شكلا وبتنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة ، وألزمت المطعون ضده بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .



## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين :  
محمد أسعد محمد ، وجودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وإسماعيل فرحات عثمان .

( ١٣٥ )

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٧ القصبائية :

ضرائب " رسم الدمغة " .

رسم الدمغة . تعدده بتعدد الاعلانات ولو تضمنتها لوحة أو نشرة واحدة . تحقق التعدد بتغير الاعلان تباعا . الاعلانات المضيفة بانعكاسات ثابتة الموضوعة على دور السينما . يستحق عنها رسم جديد كلما تغيرت بتغير الفيلم المعروض . المادتان ١ و ٦ من الجدول ٣ ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

النص في المادة الأولى من الجدول ٣ — وقبل تعديلته بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ — الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة ، وفي المادة السادسة من ذات الجدول ، يدل على أن المشرع وضع في المادة الأولى من الجدول الثالث قاعدة عامة مفادها أن الضريبة تتعدد بتعدد الاعلانات ولو تضمنتها لوحة أو نشرة واحدة ، وقد يكون هذا التعدد في اللوحة الواحدة في وقت واحد ، أو يتم التعدد تباعا بتغير الاعلان ، أخذا بأن الوعاء الخاضع للضريبة هو الاعلان ذاته ، مما يقتضاه أن الاعلانات المضيفة بواسطة انعكاسات ثابتة الموضوعة على دور السينما والمنصوص عليها في المادة السادسة من الجدول المذكور يستحق عنها رسم جديد كلما تغيرت بتغير الفيلم المعروض ، سواء ظل الفيلم معروضا سنة كاملة أو جزءا من السنة لأن المقصود بأن الرسم يفرض سنويا هو تحديد فترة زمنية مدتها سنة لاستحقاق الرسم بحيث إذا امتد نشر الإعلان بحالته ودون تغيير لمدة تجاوز السنة استحق عنه رسم جديد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٦٥ تجارى اسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب طالبا الحكم بعدم خضوع الاعلانات المضيفة بواسطة انعكاسات ثابتة الموضوعة على سبيل الحلال المملوكة له لرسم الدفعة الأسبوعى وخضوعها للرسم السنوى ، وقال بيانا لدعواه إنه منذ صدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الذى حل محله القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ جرت مراقبة ضرائب الدفعة بالاسكندرية على اقتضاء رسم دفعة على الاعلانات المذكورة قدرة ٢٠ قرشا عن كل متر مربع أو جزء منه سنويا تطبيقا لنص المادة السادسة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون المذكور ، وإذ قامت المراقبة منذ منتصف سنة ١٩٥٩ بتحصيل هذا الرسم أسبوعيا لا سنويا على أساس أن موضوع الاعلان يتغير أسبوعيا ، وفى ذلك مخالفة لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ التى جعلت مناط الرسم هو مساحة الاعلان وليس موضوعه بحيث إذا تغير موضوع الاعلان مع بقاء مساحته ثابتة لا يحصل رسم جديد ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٩٦٦/١/٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٢ لسنة ٢٢ ق تجارى اسكندرية طالبا إلغاء الحكم له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٦٧/٦/١٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم خضوع الاعلانات موضوع النزاع لرسم دفعة أسبوعى وبخضوعها لرسم دفعة سنوى . طعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بأنه طبقا لنص المادة السادسة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تخضع الإعلانات المضئية بواسطة انعكاسات ثابتة موضوع النزاع لرسم دمغة سنوى ولو تغير برنامج السينما في خلال السنة ، وأنه لا محل للقول بتعدد الرسم في حالة تغير البرنامج استنادا إلى نص المادة الأولى من الجدول رقم ٣ سالف الذكر لأن مجال تطبيقها أن تحتوى الورقة في وقت واحد على أكثر من إعلان ، ولو أن المشرع قصد تعدد الرسم في مثل حالة الدعوى لما فاته النص على ذلك ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن مؤدى نص المادتين الأولى والسادسة المشار إليهما أن اللوحة أو الإعلان يفرض عليه رسم دمغة سنوى إذا بقى الإعلان دون تغير طوال السنة التى يخضع فيها للرسم أما إذا رفع هذا الإعلان ووضع مكانه إعلان آخر جديد فإن رسمًا جديدًا يسرى عليه إذ المقصود باللفظ أو الإعلانات أو الاخطارات ليس مكان وضع الإعلان ذاته وإنما هو مضمون الإعلان وذاتيته ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن النص في المادة الأولى من الجدول رقم ٣ — وقبل تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ — الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة على أن "جميع الإعلانات والاطارات العلنية ما عدا ما يصدر من السلطات العمومية خاضعة لرسم الدمغة ويتعدد الرسم بتعدد الإعلانات والاطارات التى تحتويها الورقة أو اللوحة أو النشرة الواحدة" وفى المادة السادسة من ذات الجدول على أن "اللفظ والإعلانات والاطارات العلنية المضئية بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات ثابتة تخضع لرسم دمغة قدره عشرون قرشا عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا ، ويضاعف الرسم على اللوحة المحتوية على أكثر من أربعة إعلانات مستقلة" ، يدل على أن المشرع وضع في المادة الأولى من الجدول الثالث قاعدة عامة مفادها أن الضريبة تتعدد بتعدد الإعلانات ولو تضمنتها لوحة أو نشرة واحدة ، وقد يكون هذا التعدد فى اللوحة الواحدة فى وقت واحد أو يتم التعدد تباعا بتغير الإعلان أخذاً بأن الوعاء الخاضع للضريبة هو الإعلان ذاته ، مما يقتضاه أن الإعلانات المضئية بواسطة انعكاسات ثابتة الموضوعة على دور السينما والمنصوص عليها فى



المادة السادسة من الجدول المذكور يستحق عنها رسم جديد كلما تغيرت بتغير الفيلم المعروض سواء ظل الفيلم معروضا سنة كاملة أو جزءا من السنة ، لأن المقصود بأن الرسم يفرض سنويا هو تحديد فترة زمنية مدتها سنة لاستحقاق الرسم بحيث إذا امتد نشر الإعلان بحالته ودون تغيير لمدة تجاوز السنة استحق عنه رسم جديد ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أنه يستحق رسم سنوى على الاعلانات المضيفة بواسطة انعكاسات ثابتة الموضوعة على دار سينما الهلال المملوكة للطعون عليه ولو تغير الإعلان بتغير الفيلم المعروض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين :  
جودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وإسماعيل فرحات عثمان ، وجلال عبد الرحيم عثمان

( ١٣٦ )

الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) ضرائب "ضريبة التركات" . ملكية . بيع . تسجيل .

يجوز بمقتضى القانون أو الاتفاق أن تكون ملكية سطح الأرض منفصلة عن ملكية ما فوقها  
أو ما تحته . آلات المظن الثابتة في الأرض على سبيل القرار . تعتبر عقارا لا تنقل ملكيته  
إلا بالتسجيل . العقارات التي يكون المورث قد اشتراها قبل وفاته بعقود حرفية لم تسجل .  
دخولها - في نطاق ضريبة التركات - ضمن أصول التركة .

( ٢ ) ضرائب "ضريبة التركات" . إنبات "الإقرار غير القضائي" . ملكية .

الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير القاضي بلا معقب عليه متى كان سائغا . إقرار أحد  
الورثة بملكية المورث لما كينة طامعين . جواز استناد الحكم إليه كقرينة . بالإضافة إلى الأدلة  
والقرائن الأخرى التي ساقها على ثبوت هذه الملكية .

( ٣ ) إنبات "القرائن" . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . نقض  
"أسباب الطعن" .

تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع . استنادها إلى جملة قرائن يكتفى بعضها بعضها وتقرى  
في مجموعها إلى النتيجة التي خلصت إليها . عدم قبول مناقشة كل قرينة على حدة لإنبات عدم كفايتها  
في ذاتها .

( ٤ ) نقض "حالات الطعن" . ضرائب "ضريبة التركات" . قوة  
الأمر المنفذ .

الطعن بالنقض في الحكم الاتهامي لفعله في نزاع على خلاف حكم سابق . شرطه . صيرورة الحكم  
الصادر من محكمة أول درجة . بتقدير قيمة التركة نهائيا بالنسبة لأحد الورثة بسبب استئناف مصلحة  
الضرائب لهذا الحكم بالنسبة لباقي الورثة فعسب . تعديل الحكم المطعون فيه لقيمة التركة  
لا يعد مناقضا للحكم السابق الصادر من محكمة أول درجة بالنسبة للورثة المذكور .

١ — إذا كانت ملكية الأرض طبقا للمادة ٢/٨٠٣ من القانون المدني تشمل ما فوقها وما تحتها إلا أن الفقرة الثالثة من هذه المادة نصت على أنه يجوز بمقتضى القانون أو الاتفاق أن تكون ملكية سطح الأرض منفصلة عن ملكية ما فوقها أو ما تحتها وهو ما أكدته المشروع في المادة ٩٢٢ من القانون المدني ، بتقريره أن كل ما على الأرض أو تحتها من بناء أو خراس أو منشآت أخرى يكون ملكا لصاحب الأرض وأنه مع ذلك يجوز أن يقام الدليل على أن أجنبيا قد أقام هذه المنشآت على نفقته . وإذن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن آلات المطحن الثابتة في الأرض على سبيل القسرار تعتبر عقارا لا تنقل ملكيته إلا بالتسجيل ، إلا أنه في نطاق ضريبة التركات تدخل ضمن أصول التركة العقارات التي خلقها المتوفى ، ويكون قد اشتراها قبل وفاته بعقود عرفية لم تسجل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في ملكية مورث الطاعنين لثلاثة أرباع ما كينة الطحين إلى عقد البيع العرفي وإلى قرائن أخرى أوردها في أسبابه فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في ملكية مورث الطاعنين لثلاثة أرباع الماكينة — ما كينة طحين — إلى إقرارات الطامن الأول — أحد الورثة — المرفقة بالملف الفردي للمورث ، لا على أنها اعتراف من الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية يدعى بها عليه أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة ، وهو الإقرار القضائي المنصوص عليه في المادة ٤٠٨ من القانون المدني ، ويعتبر حجة قاطعة على الخصم ، وإنما استند إليها الحكم على أنها إقرار غير قضائي واعتبرها بهذه المثابة قرينة بالإضافة إلى الأدلة والقرائن الأخرى التي ساقها على ملكية المورث لثلاثة أرباع الماكينة ، إذ من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإقرار غير القضائي يخضع لتقدير القاضي ، فله أن يأخذ منه دليلا كاملا أو مبداً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة ، ولا معقب على تقديره في هذا متى كان سائفا وله سنده من ذات الأقرال ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

٣ — متى كانت الأدلة والقرائن من شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى مارتبته عليها محكمة الموضوع ولما أصلها الثابت في الأوراق ، وكان تقدير الأدلة بما



يستدل به قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه فيه من محكمة النقض ، متى كانت هذه الأدلة مستمدة من أوراق الدعوى ومستخلصة منها استخلاصا سائما ومن شأنها أن تؤدي إلى نتيجة اتي انتهى إليها ، وكنت محكمة الموضوع متى استندت في قضائها إلى جملة قرائن يكل بعضها بعضها وتؤدي في مجملها إلى النتيجة التي خلصت إليها ، فإنه لا يقبل من الطاعنين مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، فإن النعي على الحكم يكون دلي غير أساس .

٤ - يشترط للطعن بالنقض في الحكم الاتمائي لفصله في نزاع على خلاف حكم آخر سابق حائز لقوة الأمر المقضي ، أن يكون هذا الحكم السابق صادرا بين الخصوم أنفسهم . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتقدير قيمة التركة بمبلغ ٦١٣٣ جنيها و ٩٢٠ مليا لم يصبح نهائيا إلا بالنسبة للوارث ..... دون الطاعنين - باقى الورثة - بسبب استئناف مصاحبة الخرائب هذا الحكم بالنسبة لهم دون الوارث المذكور . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل قيمة التركة إلى مبلغ ٩٣١٣ جنيها و ٩٢٠ مليا تكون حجته قاصرة على الطاعنين ولا يمتنع به على الوارث ..... وبالتالي لا يكون هذا الحكم قد ناقض الحكم السابق الصادر من محكمة أول درجة الحائز لقوة الأمر المقضي بالنسبة للوارث المذكور ، ويكون النعي على الحكم بهذا السبب في غير محله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المرحوم ..... مورت الطاعنين وآخرين من أولاده هم : ..... - توفي بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢ وقدرت مأمورية خرائب كفر الزيات صافي قيمة التركة بمبلغ ٦١٣٣ جنيها و ٩٢٠ مليا

ثم أجرت تقديرا تكميليا وقدرتها بمبلغ ١١٩٤١ جنيها و ٩٣ مليا ، وإذا اعترض الطاعنون من الورثة وكذلك ابنه ... .. وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٦ باعتبار تقدير المأمورية نهائيا بالنسبة لباقي الورثة إلى مبلغ ١١٩٨ جنيها و ٨٩٥ مليا فقد أقام هؤلاء الآخرون وهم انطاعنون وكذلك ... .. ابن المورث الدعوى رقم ٢١٤ سنة ١٩٥٩ تجاري ططا الابتدائية بالطعن في هذا القرار ، وبتاريخ ١٩٦٠/١١/١٥ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء الحكوميين بطنطا لبيان عناصر التركة وفحص اعتراضات الطاعنين وتقدير قيمة التركة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت المحكمة وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/١ فحكمت بتعديل اقرار المطعون فيه وتخفيض قيمة التركة إلى مبلغ ٦١٣٣ جنيها و ٩٢٠ مليا استأنفت مصاحبة الضرائب هذا الحكم ضد الطاعنين فقط بالاستئناف رقم ١١ سنة ١٥ ق تجاري طنطا ، وبتاريخ ١٩٦٧/٦/١٤ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وتحديد قيمة التركة بمبلغ ٩٣١٣ جنيها و ٩٢٠ مليا طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وفدست النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطاعنون بالسبب الأول منها على المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين : ويقولون في بيان الوجه الأول أن الحكم احتسب ضمن أصول التركة ثلاثة أرباع ما كينة طحين واستند في ملكيتها للمورث إلى عدة قرائن ، في حين أن هذه الماكينة كانت مملوكة لـ ... .. أخ المورث لأنه اشترى قطعة أرض مساحتها أربعة قراريط بموجب عقد مسجل في ١٩٣٥/٦/٢٥ وأقيمت الماكينة على هذه الأرض فيكون هو المالك لها طبقا لما تقضى به المادة ٨٠٣ من القانون المدني من أن ملكية الأرض تشمل مانوقها ومانحتها إلى الحد المنيد في التمتع بها علوا أو عمقا ، وبديل صدور رخصة إقامة جهاز طحن الغلال في ١٩٣٥/٦/٢٤ وترخيص إدارة المطحن في ١٩٣٧/٩/١٥ باسمه ، وقد ظلت هذه الماكينة على ملكه حتى تصرف فيها بموجب عقد بيع مسجل في ١٩٥٧/٦/١٢ إلى ... .. من أولاد

المورث، وإذا استدل الحكم على انتقال ملكية الماكينة إلى المورث بما ساقه من قرائن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويقول الطاعنون في بيان الوجه الثاني أن الحكم استند في ملكية المورث لهذا القدر من ما كينة الطحين إلى إقرارات مرفقة بالملف الفردي صادرة من ... .. الطاعن الأول ومن وكيل ... ..  
 ... .. إحدى الورثة ، في حين أن الإقرار الذي يؤخذ حجة على الخصم طبقا لنص المادة ٤٠٨ من القانون المدني هو الحاصل أمام القضاء بشأن واقعة قانونية ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في وجهه الأول مردود بأنه إذا كانت ملكية الأرض طبقا للمادة ٢/٨٠٣ من القانون المدني تشمل ما فوقها وما تحتها إلا أن الفقرة الثالثة من هذه المادة نصت على أنه يجوز بمقتضى القانون أو الاتفاق أن تكون ملكية سطح الأرض منفصلة عن ملكية ما فوقها أو ماتحتها ، وهو ما أكدته المشرع في المادة ٩٢٢ من القانون المدني بقريره أن كل ما على الأرض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى يكون ملكا لصاحب الأرض وأنه مع ذلك يجوز أن يقام الدليل على أن أجنيا قد أقام هذه المنشأة على نفقته، وأن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن آلات المطحن الثابتة في الأرض على سبيل القرار تعتبر عقارا لا تنتقل ملكيته إلا بالتسجيل ، إلا أنه في نطاق ضريبة التركات تدخل ضمن أصول التركة العقارات التي خلفها المتوفى ويكون قد اشترها قبل وفاته بعقود عرفية لم تسجل ، لما كان ذلك وكان الحكم انظمون فيه قد استند في ملكية مورث الطاعنين لثلاثة أرباع ما كينة الطحين إلى ما هو ثابت من عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٤٥/١٢/٢ من أن ... .. المالك الأصلي للأرض المقام عليها الماكينة قد باع إلى المورث وهو شريكه ربع الماكينة وأنه أصبح بذلك مالكا لثلاثة أرباعها ، كما استند الحكم في إثبات الملكية إلى قرائن أخرى أوردها في أسبابه ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . والنعي في وجهة الثاني مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في ملكية مورث الطاعنين الثلاثة أرباع الماكينة إلى إقرارات الطاعن الأول المرفقة بالملف الفردي للمورث لاعتبارها اعتراف من الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية يدعي بها عليه أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة وهو الإقرار



القضائي المنصوص عليه في المادة ٤٠٨ من القانون المدني ويعتبر حجة قاطعة على الخصم ، وأما استند إليها الحكم على أنها إقرار غير قضائي واعتبرها بهذه المثابة قرينة بالإضافة إلى الأدلة والقرائن الأخرى التي ساقها على ملكية المورث لثلاثة أرباع الماكينة ، إذ من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإقرار غير القضائي يخضع لتقدير القاضي فله أن يأخذ منه دليلاً كاملاً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة ولا معقب على تقديره في هذا متى كان سائفاً وله سند من ذات الأقوال .

وحيث إن الطاعنين ينون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم استند في ملكية مورثهم لثلاثة أرباع المطحن إلى عدة استدلالات ، أولها إقرار منسوب صدوره إلى المورث بأرباحه التجارية في سنة ١٩٤٦ ، في حين أن هذا الإقرار كان عن أرباح المورث لا ملكية المنشأة . وثانيهما بيان من السجل التجاري عن طلب قيد شركة تضامن لاستغلال ماكينة طحين بين المورث وأخسويه .. .. وأصبحت منذ ١٩٤٦/١٢/٨ قاصرة على المورث وأخيه .. .. ، في حين أن هذه الشركة خاصة باستغلال المطحن وليست شركة في الملكية . وثالثها طالب قدم من الطعن الأول إلى مدير الضرائب لإنهاء النزاع الضريبي في الاستئناف رقم ١٧٩ سنة ١ ق طنطا والدعوى رقم ١٦٩٥ سنة ١٩٦٠ طنطا الابتدائية ، في حين أن الاستئناف الأول رفع بعد وفاة المورث . ورابعها أن مأمور الضرائب انتقل إلى تفتيش آلات طنطا وتبين له من الاطلاع على ملف ماكينة الطحين أن .. .. .. قدم في ١٩٥١/٦/٢٦ طلباً قرر فيه أن .. .. .. باع ثلاثة أرباع مطعنه إلى المورث ، مع أن النابت أن ماكينة الطحين مرخصة باسم .. .. .. كما أنه لا حجية لهذا الطلب على المالك أو المورث . خامسها أن الطاعن الثاني أقر في محضر مناقشة مأمورية الضرائب بتاريخ ١٩٥٣/٩/٩ بأن الماكينة أصبحت بعد وفاة والده مملوكة له ولأخويه .. .. ، وأن الطاعن الأول أقر في محضر مناقشة المأمورية المؤرخة ١٤ ، ١٩٥٣/٩/٢٤ ، ١٩٥٤/١/٢٠ ، ١٩٥٨/١١/٥ ، أن والده كان يملك ثلاثة أرباع الماكينة وأن عمه ..

... .. يملك الربع الباقي وأن الماكنة أصبحت بعد وفاة والده شركة بين الورثة وبين عمه بنفس الحصص ، وقسدم للأمورية عقدا مؤرخا ١٩٤٥/١٢/٢ يتضمن بيع ... .. إلى المورث ربع الماكنة نظير مبلغ ١٢٠ ج وأنه أصبح بذلك مالكا لثلاثة أرباع المطحن مع أن هذه الاقرارات كانت بصدد تحديد نصيب الشركاء في أرباح المطحن لا بصدد تحديد نصيب الملاك ، هذا إلى أن حجيتها قاصرة على المقر دون باقي الورثة وصادسها إقرار مؤقت بمشتملات التركة مقدم من ... .. بصفته وكلاء عن زوجته ... .. إحدى الورثة وما قرره هذا الوكيل في محضر المناقشة المؤرخ ١٩٥٨/٥/٢٥ كما استند الحكم إلى شهادة إدارية تتضمن أن ورثة المرحوم ... .. حلوا محله بعد وفاته في إدارة المطحن في حين أن الاقرارين المشار إليهما لا حجية لهما على باقي الورثة . وكذلك فإن مدلول الشهادة الإدارية قاصر على الإدارة دون الملكية .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه احتسب ثلاثة أرباع ماكنة الطحين ضمن أصول تركة المورث واستند في ملكيته لها إلى ما قرره المورث نفسه في إقراره عن الأرباح التجارية في سنة ١٩٤٦ من أنه يملك هذه الماكنة بالاشتراك مع أخيه ، كما استند الحكم وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول إلى عقد البيع المؤرخ ١٩٤٥/١٢/٢ الذي يتضمن أن ... .. وهو المالك الأصلي للأرض المقام عليها الماكنة قد باع إلى المورث ربع الماكنة وأنه أصبح بذلك بائعا لثلاثة أرباعها ، وإلى بيان من السجل التجاري عن طلب قيد شركة تضامن لاستغلال الماكنة وقد صبحت الشركة منذ ١٩٤٦/١٢/٨ قاصرة على المورث وأخيه ... .. ، وإلى طلب مرفق بملف الماكنة بتفتيش الآلات بطنطا مقدم من ... .. يتضمن أنه اشترى الماكنة هو والمورث من ... .. بحق الربع له وثلثة الأرباع للمورث ، وإلى ما قرره الطاعن الثاني في محضر مناقشة مأمورية الضرائب من أن الماكنة أصبحت بعد وفاة والده مملوكة له ولأخوية ... .. ، وإلى ما قرره الطاعن الأول في محضر مناقشة المأمورية من أن والده كان يملك ثلاثة أرباع الماكنة وأن عمه يملك الربع الباقي



وأن المال كينة أصبحت بعد وفاة والده شركة بين الورثة وبين عمه ... بنفس الحصة ، وإلى اقرار مؤقت بمشتملات الشركة مقدم من زوج الوارثة ... ووكيلها وما قرره في محضر مناقشة المأمورية من أن المورث ترك ثلاثة أرباع ما كينة ، وإلى شهادة إدارية تتضمن أن ورثة المرحوم ... .. حلوا محله بعد وفاته في إدارة المال كينة ، ولما كانت هذه الأدلة والقرائن من شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى ما رتبته عليها محكمة الموضوع ولما أصلها الثابت في الأوراق وكان تقدير الأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه فيه من محكمة النقض متى كانت هذه الأدلة مستمدة من أوراق الدعوى ومستخلصة منها استخلاصا سائغا ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وكانت محكمة الموضوع متى استندت في قضائها إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضا وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي خلصت إليها فإنه لا يقبل من الطاعنين مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، لما كان ذلك إن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث مخالفته الحكم المطعون فيه للقانون ، ويقول الطاعنون في بيان ذلك إن الحكم الصادر من محكمة أول درجة حدد صافي قيمة الشركة بمبلغ ٦١٣٣ جنيا و ١٢٠ مليا وقدرت مصلحة الضرائب استئنافها لهذا الحكم على الطاعنين ولم تختصم الوارث ... .. فأصبح الحكم المذكور نهائيا بالنسبة لهذا الوارث ويكون الحكم المطعون فيه إذ حدد قيمة الشركة بمبلغ ٩٣١٣ جنيا و ٩٢٠ مليا قد صدر على خلاف حكم سابق حائز قوة الأمر المقضي ، الأمر الذي يستوجب نقضه طبقا لنص المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات السابق .

وحيث إن هذا النعى غير مفيد ، ذلك أنه لما كان يشترط للطعن بالنقض في احكام الاتهام لفصله في نزاع على خلاف حكم آخر سابق حائز لقوة الأمر المقضي أن يكون هذا الحكم السابق صادرا بين الخصوم أنفسهم ، وكان الثابت في الدعوى أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتقدير قيمة الشركة بمبلغ ٦١٣٣ جنيا و ٩٢٠ مليا لم يصعب نهائيا إلا بالنسبة للوارث ... .. دون الطاعنين بسبب استئناف مصلحة الضرائب هذا الحكم بالنسبة



لم دون الوارث المذكور، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل قيمة التركة إلى مبلغ ٩٣١٣ جنيهاً و ٩٢٠ مليماتكون حججته قاصرة على الطاعنين ولا يحتاج به على الوارث ... .. وبالتالي لا يكون هذا الحكم قد ناقض الحكم السابق الصادر من محكمة أول درجة الحائز قوة الأمر المقضى بالنسبة للوارث المذكور ، ويكون النعى على الحكم بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ مريدى وعضوية السادة المستشارين :  
محمد سيد أحمد حماد، وأحمد صفاء الدين، وعز الدين الحسينى، وعبدالعال حامد .

( ١٣٧ )

الطعن رقم ٣٨٢ / ٤٣٢ لسنة ٣٨ القضائية .

( ١ ) اعلان " بطلان الإعلان " . بطلان . نقض " اعلان الطعن " .

كفاية تسليم صورة واحدة من أصل الاعلان لمن كان له أكثر من صفة من المعلن إليهم . إتمام  
إعلان تقرير الطعن بالنقض على هذه الصورة صحيح . الدفع ببطلان إعلان التقرير الحاصل بعد  
ذلك — بفرض صحته — غير منتج .

( ٢ ) اعلان " بطلان الإعلان " . بطلان .

عدم جواز المجادلة في صحة ما أثبتته المحضر في أصل الإعلان من أنه وجسد مكتب المحامي  
المعلن إليه منطلقا طالما أن هذا الأخير لم يطعن بتزوير هذا البيان . لاسميل لاثبات المحضر بوان  
توجيه الخطاب الموصى عليه الذى على تسليم صورة الإعلان بلجهة الإدارة في تلك الصورة . إثبات  
هذا البيان في الأصل . لا بطلان .

( ٣ ) نقض " أسباب الطعن " " السبب الجديد " . بطلان . إعلان .

خلو الأوراق من تمسك الطاعن ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف أمام محكمة الموضوع . عدم  
جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٤ ) استئناف " صحيفة الاستئناف " .

لستأنف تقدير ما يرى بانه في صحيفة الاستئناف من الأسباب التى يستند إليها في طلب إلغاء  
الحكم المستأنف . إستاده . إل أوجه الدفاع التى لم يأخذ بها ذلك الحكم لايجمل الصحيفة خالوة  
من الأسباب .

(٥) حجز "حجز ما للدين لدى الغير". استئناف "الأحكام الجائزا استئنافها". محاماه .

وجوب تكليف المحجوز عليه — في حالة حجز ما للدين لدى الغير بأمر من قاضي الأمور الوقفية — الحضور لسامع الحكم بثبوت الدين وصحة إجراءات الحجز . طلب الطاعن في دعوى التظلم من أمر تقدير مجلس نقابة المحامين لاتباعه الحكم بثبوت الدين المحجوز من أجله وطلبه في الدعوى الثانية صحة إجراءات الحجز الموقع على ما لمدينه لدى الغير وقاء لهذا الدين . قضاء المحكمة الابتدائية بإجابته إلى طلباته في كل من الدعوين . جواز الطعن فيهما بالاستئناف .

(٦) حكم "تسبب الحكم" "الأسباب الزائدة". مسئولية "المسئولية التقصيرية".

كفاية ما أورده الحكم لنفي الكيدية عن الاجراء الذي اتخذه المضمون عليه . تزيده إلى أن خطأ الطاعن هو الذي جر المضمون عليه إلى الخطأ . غير مؤثر دلى سلامته .

(٧) محكمة الموضوع . تقض "مالا يصلح سببا للطعن". مسئولية . محاماه .

استخلاص محكمة الموضوع للخطأ الموجب لمسئولية محامي قبل موكله أو قسى ذلك مما يدخل في حدود سلطتها التقديرية متى كان استخلاصها سائفا . المنازعة في ذلك . عدم جواز إثارته أمام محكمة التقض .

(٨) محاماه "تقدير انتاب المحامي". اختصاص "اختصاص مجلس نقابة المحامين". بطلان .

اختصاص مجلس نقابة المحامين وبلجائه بتقدير انتاب المحامي عند اختلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق مكتوب . تقدير اللجنة للانتاب . قضاء في خصومه . مخالفة قرار التقدير لأسس النظام القضائي وانحرافه عن الأصول العامة . آره . بطلان القرار .

(٩) حكم "إصدار الحكم". بطلان "بطلان الأحكام".

ورد اسم أحد القضاة في ديباجه الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته . جواز أن يكون نتيجة خطأ مادي فلا يرتب البطلان . تصحوح هذا الخطأ يجب أن يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم الذي يعتبر مكمل له .



## (١٠) محاماة "أمر تقدير الاعتاب" . بطلان .

الجنة المختصة بأمر تقدير أتعاب المحامي . صدور قرار من اللجنة بتصحيح ماورد به حاجة الأمر لاستدراك ماوقع في اسم أحد الأعضاء من خطأ مادي . رفض الحكم المطعون فيه الدفع بالبطلان رغم أن التصحيح السابق لا يتفق مع ما ثبت بمحضر جلسة النطق بالأمر . خطأ في القانون .

١ — يكفي تسليم صورة واحدة من أصل الإعلان لمن كان له أكثر من صفة من المعلن إليهم — وإذ — كان الثابت من أصل ورقة تقرير الطعن المعلقة في ١٩٦٦/٨/٣ أن المحضر سلم إلى تابع المطعون عليهم صورتين من التقرير أحدهما للطعون عليه الأول بصفته والأخرى للطعون عليها الثالث ، فإن الإعلان على هذا النحو يكون صحيحا ، ويكون الدفع ببطلان الإعلان الحاصل من بعد — في ١٩٦٨/٨/٦ بفرض صحته غير منتج .

٢ — متى كان إعلان صحيفة الاستئناف قد تم ما بين الساعة السابعة صباحا والخامسة مساء على ما تنقضي به المادة الثامنة من قانون المرافعات السابق ، وكان لا يجوز المجادلة في صحة ما أثبتته المحضر في أصل الإعلان من أنه وجد مكتب — المحامي — المعلن إليه مغلقا ، طالما أن الطاعن لم يدع بتروير هذا البيان كما أن توجيه الخطاب الموصى عليه على تسليم الصورة بلجهة الإدارة ولا سبيل لإثبات هذا البيان إلا في أصل الإعلان دون الصورة التي يكون قد سلمها فعلا ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعي عليه بمقوله إن رده على الدفع بالبطلان جاء غامضا — يكون على غير أساس .

٣ — إذ كانت الأوراق قد خلت مما يدل على تمسك الطاعن ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف لعدم إثبات ساعة توجيه الخطاب بأصل الاعلان فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون دافعا جديدا لا يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — ترك المدعي الاستئناف تقدير ما يرى يأنه في صحيفة الاستئناف من الأسباب التي يستند إليها في طلب إلغاء الحكم المستأنف أو تعديله ، ولا يعيب الصحيفة

اشتمالها على أوجه الدفاع التي سبق للمستأنف التمسك بها أمام محكمة أول درجة ، والتي لم يأخذ بها الحكم المستأنف . وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة لم تعول على دفاع المطعون عليه الذي أثاره أمامها ، فإن استناده في صحيفة الاستئناف إلى هذا الدفاع لا يجعلها خالية من الأسباب . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة ، فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

٥ — توجب المادة ٥٢٢ من قانون المرافعات السابق على الحاجز — حجز ما للدين لدى الغير في الأحوال التي يكون فيها الحجز بأمر من قاضي الأمور الوقفية — أن يكلف المحجوز عليه الحضور أمام المحكمة لسمع الحكم عليه بثبوت الدين المحجوز من أجله وصحة إجراءات الحجز وإذا كان الطاعن قد طلب في الدعوى المرفوعة بالنظم من أمر تقدير مجلس نقابة المحامين لا تعابه — الحكم بثبوت الدين المحجوز من أجله وطلب في الدعوى رقم . . . صحة إجراءات الحجز — الموقع بناء على الأمر الصادر له بتوقيع الحجز على ما لمدينة لدى الغير — وكانت المحكمة الابتدائية قد قضت في الدعوى الأولى بثبوت حقه في مبلغ . . . وفي الدعوى الثانية بصحة إجراءات الحجز وفاء لهذا المبلغ فإن استئناف الحكم الصادر في كل من الدعويين يكون جائزا وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٦ — متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا لنفي الكيدية عن الإجراء الذي اتخذته المطعون عليه — استصدار أمر اختصاص بعقار الطاعن — فإنه لا يؤثر على سلامته ما ذهب إليه تزيذا من أن خطأ الطاعن بعدم سداد الأتعاب هو الذي جر المطعون عليه إلى الخطأ في استصدار أمر الاختصاص .

٧ — استخلاص محكمة الموضوع للنزاع الموجب لمسئولية المحامي قبل موكله أو نفي ذلك هو مما يدخل في حدود سلطتها التقديرية متى كان استخلاصها سائغا وإذا كان ما أورده الحكم في شأن نفي حصول خطأ من المحامي سائغا ويكفي لحل النتيجة التي انتهى إليها . فإن ما تضمنه وجه النعي لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٨ — ناط المشرع في القرار بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام مجلس المحاكم نقابة المحامين وبالجنان التي يشكلها المجلس تقديرًا لاعتاب المحامي عند الخلاف على بقيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها ، وذلك بناء على طلب المحامي أو الموكل وإذا كان تقدير اللجنة للاعتاب في هذه الحالة يعد قضاء في خصومة ، فإن مخالفة قرارات اللجنة لأسس النظام القضائي وانحرافها عن الأصول العامة يجعل هذه القرارات باطلة .

٩ — من الأصول العامة في النظام القضائي ما نصت عليه المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات السابق من أنه "لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا" ومن ثم فورد اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته وإن كان يجوز أن يكون نتيجة خطأ مادي يقع عند إصدار الحكم وتحريره فلا يترتب عليه بطلان الحكم ، إلا أن تصحيح هذا الخطأ يجب أن يستمد مما هو ثابت بحضر جلسة النطق بالحكم الذي يعتبر مكلا له وأن تكون المحكمة قد خلصت إلى هذه النتيجة بأسباب سائغة تؤدي إليها .

١٠ — متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أوضح أن الثابت من محضر جلسة ... التي صدر فيها امر تقدير الاعتاب أن اللجنة كانت مشككة من الأساتذة ... .. استند في رفض الدفع ببطلان الأمر إلى أن الوضع قد استقام بصدر قرار من الجهة التي أصدرت الأمر بتصحيح تشكيل اللجنة باستبدال اسم الأستاذ ... .. باسم الأستاذ ... لا استدراك ما وقع في إمام أحد الأعضاء من خطأ مادي وأنه قد تم التأشير بهذا التصحيح على نسخة الأمر الأصلية وكان التصحيح الذي أجرته لجنة النقابة لا يتفق مع ما ثبت بحضر جلسة النطق بالأمر الذي دل على حضور أربعة أعضاء من بينهم الأستاذ ... .. واشتراك هذا الأخير في المداولة وإصدار الأمر ، فانه لا يكون لهذا التصحيح من أثر على ما أثبتت ديباجة الأمر قبل تصحيحها وبالتالي يكون هذا الأمر باطلا ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا الظاهر فانه يكون قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تحصل في أن — الأستاذ .. .. المحامي تقدم بطلب إلى مجلس نقابة  
المحامين قيد رقم ١٠١ سنة ١٩٦٣ لتقدير مبلغ ١٩٤٠٠ جنيها أتعابا له ضد موكله  
السيد / .. .. مقابل ما بذله من جهد في القضايا والعقود الميينة بالطلب  
وفي ١٩٦٤/٥/٣ أصدر مجلس النقابة أمرا بتقدير الاتعاب بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيها  
تظلم الموكل من هذا الأمر بالدعوى رقم ١٠٩٦ لسنة ١٩٦٤ كلى اسكندرية  
طالباً الغاء ورفض التقدير ، وأثناء نظرها طلب المحامي تعديل الأمر والحكم له  
بجميع طلباته — وبجلسة ١٩٦٦/٥/١٨ طلب الموكل الزام المحامي بأن يدفع له مبلغ  
٢٥٩٧٨,٨٠٠ جنيها على سبيل التعويض لحصوله بطريق الكيد على أمر باختصاصه  
بعقار مملوك له استنادا إلى أمر التقدير رغم أنه غير واجب التنفيذ وتظلم الموكل  
من أمر الاختصاص وقضى نهائيا بالغائه ، ولأنه إذ أغفلت المحكمة الحكم  
بمدونات الدعوى رقم ١٩٣ لسنة ١٩٦٠ تجارى كلى دمنهور الذى أقامها  
الموكل ضد مصلحة الضرائب لم يرجع الى المحكمة التى أصدرت الحكم للفصل في  
المصروفات وإنما عارض في أمر تقدير الرسوم الذى استصدره قلم الكتاب ولما  
حكم برفض المعارضة استأنف الحكم الصادر فيها وقضى في الاستئناف بعدم قبوله  
لرفعه بعد الميعاد ، ولأنه لم يشر عليه باستئناف الحكم الصادر بوقف طعنه في تقدير  
إيراده العام من السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦ — وتاريخ ١٩٦٦/١١/٢ استصدر  
المحامي أمر بتوقيع الحجز على ما للموكل لدى المطعون عليهما الثانى والثالث ( فى  
الطنين رقم ٤٣٣ سنة ٣٨ ق وفاء للبلغ الصادر به أمر التقدير ، وقيدت دعوى  
صحة الحجز برقم ٢٩١٠ سنة ١٩٦٦ كلى اسكندرية ، وبعد أن أمرت المحكمة بضمها  
إلى دعوى التظلم من أمر التقدير حكمت فى ١٩٦٧/٥/٢٠ أولا : فى الدعوى رقم ١٠٩٦  
سنة ١٩٦٤ كلى اسكندرية بتعديل أمر التقدير المتظلم منه إلى مبلغ ٢٠٠٠ جنيها ،  
وبرفض دعوى التعويض — ثانيا : فى الدعوى رقم ٢٩١٠ سنة ١٩٦٦ كلى

اسكندرية) بصحة إجراءات الحجز وجعله نافذا بالنسبة لمبلغ ٢٠٠٠ جنيه — استأنف الموكل هذا الحكم بالاستئناف رقمى ٥٤٨ ، ٦٨٣ سنة ٢٣ ق اسكندرية وطلب فى أولهما الحكم أصليا بىطلان أمر التقدير ومن باب الاحتياط برفضه ، والحكم له فى دعوى التعويض بطلباته وطلب فى الثانى إلغاء أمر الحجز كما طعن المحامى فى الحكم بالاستئناف رقم ٥٨٣ سنة ٢٣ ق اسكندرية طالبا الحكم له بطلباته كاملة وبصحة إجراءات الحجز — وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافات الثلاثة حكمت فى ١٩٦٨/٦/٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الموكل فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٨٢ سنة ٣٨ ق ، كما طعن فيه المحامى بالطعن رقم ٤٣٣ سنة ٣٨ ق — ودفع الموكل بىطلان الطعن المرفوع عليه ، وقدمت النيابة مذكرتين ، وطلبت فى الطعن الأول نقض الحكم المطعون فيه وفى الطعن الآخر رفضه ، وقررت المحكمة ضم الطعن الثانى للطعن الأول ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث إن مبنى الدفع بىطلان الطعن رقم ٤٣٣ سنة ٣٨ ق أن المطعون عليهم الثلاثة أعلنوا بتقرير الطعن فى ١٩٦٨/٨/٣ ولم تسلّم إليهم سوى صورتين من التقرير وإذا لا يبين من هاتين الصورتين أى الخصوم قصد الطاعن ائفال تسليم صورة الإعلان إليه . وكان القانون يوجب تسليم صورة لىكل من المعلن إليهم ، فان هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا — ولا يصحح هذا البطلان إعادة اعلانهم بالتقرير فى ١٩٦٨/٨/٦ لوجود اضافات فى الصور المسلمة إليهم خلا منها أصل التقرير .

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله إذ يكفى تسليم صورة واحدة من أصل الإعلان لمن كان له أكثر من حصة من المعلن إليهم ، ولما كان الثابت من أصل ورقة تقرير الطعن المملنة فى ١٩٦٨/٨/٣ أن المحضر سلم إلى تابع المطعون عليهم صورتين من التقرير إحداهما للطعون عليه الأول بصنفيه والأخرى للطعون عليها الثالثة فان الإعلان على هذا النحو يكون صحيحا ، ويكون الدفع بىطلان الإعلان الحاصل مرة أخرى فى ١٩٦٨/٨/٦ — بفرض صحته — غير منتج .

وحيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

عن الطعن رقم ٤٣٣ سنة ٣٨ القضائية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالأوجه الثلاثة الأولى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه خطأ في قبول الاستئناف رقم ٥٤٨، سنة ٢٣ ق اسكندرية — المرفوعين ضده من المطعون عليه الأول .

وحيث إن أصل الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه التقصير في التسبب ، وفي بيان ذلك يقول أنه دفع بطلان صحيفة الاستئناف رقم ٥٤٨ سنة ٢٣ ق اسكندرية لأن المحضر لم يثبت في صورة الإعلان المسلمة لجهة الإدارة أنه وجد إلى الطاعن كتابا يخبره فيه بتسليم الصورة للجهة المذكورة كما لم يثبت في أصل الإعلان ساعة حصول هذا الإخبار ، فضلا عن غش المحضر لتوجهه لأجراء الإعلان في الساعة ١٢,٥٠ مساء وفي وقت يفترض فيه غلق مكتبه كما أن ما أثبتته المحضر في إعلان صحيفة الاستئناف من أنه وجد المكتب مغلقا لا ينفي وجود أحد فيه — ورفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع استنادا إلى أن عدم إثبات حصول الإخطار في صورة الإعلان لا يبطئه تمامه بعد تسليم الصورة لجهة الإدارة ولأنه لم يقدم دليل على غش المحضر ، وهو استناد — فيما يرى الطاعن — مشوب بالغموض ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه رد على هذا الدفع بقوله " أنه عن النعى ببطلان صحيفة الاستئناف رقم ٥٤٨ سنة ٢٣ ق فان الثابت في مطالعة هذه الصحيفة أن المحضر انتقل في الساعة ١٢,٥٠ مساء إلى مكتب المعلن إليه الأستاذ .. .. المحامي فوجده مغلقا فحرر محضرا بذلك ثم انتقل إلى قسم المناشئة حيث أجرى إعلانه للإدارة في نفس اليوم الساعة ١,٢٠ مساء ويحمل أصل الاعلان تأشيرته من المحضر بحصول الإخطار بالبريد يوم ١٩٦٧/٦/١ وليس في إجراء الاعلان على هذا النحو مخالفة للقانون ، ولم يقدم أي دليل على — ما ذهب إليه المستأنف عليه من الغش وإنصراف القصد إلى عدم لإرسال طلمه بالاستئناف وإذا كان الإخطار قد أرسل في اليوم التالي وفي خلال المدة القانونية فانه لا يكون ثمت وجه للنعي بالبطلان لمخالفة صورة الاعلان لأصله بعدم النص في الصورة على حصول الإخطار طالما أن الإخطار يحىء بعد تسليم صورة الاعلان لجهة الإدارة " وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ذلك



أنه لما كان الاعلان قد تم ما بين الساعة السابعة صباحا والخامسة مساء على ما تقضى به المادة الثامنة من قانون المرافعات السابق ، وكان لا يجوز المجادلة في صحة ما أثبتته المحضر في أصل الإعلان من أنه وجد مكتب المحامي المعلن اليه منفلا طالبا أن الطاعن لم يدع بتروير هذا البيان وكان توجيه الخطاب الموصى عليه على تسليم الصورة بلجهة الإدارة ولا سبيل لإثبات هذا البيان إلا في أصل الإعلان دون الصورة التي يكون قد سلمها فعلا — إذ كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على تمسك الطاعن بإعلان الإعلان لعدم إثبات ساعة توجيه الخطاب بأصل الإعلان فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص يكون دفاعا جديدا لما لا يجوز ابدأه لأول مرة أمام محكمة النقض — ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وانقصور في التسبب ذلك أنه تمسك بإعلان صحيفة الاستئناف رقم ٥٤٨ سنة ٢٣ ق اسكندرية — لا كفاء المستأنف فيها بترديد دفاعه الذي تضمنته مذكراته المقدمة لمحكمة أول درجة ، دون أن ينعى بجديد على قضاء الحكم المستأنف بما يجعل الصحيفة خالية من الأسباب وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفع بأن الصحيفة قد اشتهت على أسباب الاستئناف ، وهو مالا يكفي لمواجهة الدفع بما ينتضيه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان المشرع قد ترك للمستأنف تقدير ما يرى بيانه في صحيفة الاستئناف من الأسباب التي يستند اليها في طلب إلغاء الحكم المستأنف أو تعديله ، وكان لا يعيب الصحيفة اشتغالها على أوجه الدفاع التي سبق للمستأنف التمسك بهما أمام محكمة أول درجة والتي لم يأخذ بهما الحكم المستأنف ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة لم تعول على دفاع المطعون عليه الأول الذي اناره أمامها ، فإن استناده في صحيفة الاستئناف إلى هذا الدفاع لا يجعلها خالية من الأسباب وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من السبب الأول مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن انه دفع بعدم جواز الاستئناف رقم ٦٨٣ سنة ٢٣ ق اسكندرية المرفوع من المطعون عليه الأول عن الحكم الصادر بصحة اجراءات حجزها للدين لدى الغير لأن المستأنف لم يطلب سوى الغاء أمر الحجز مما يجعل الاستئناف في حقيقته تظلماً من ذلك الأمر تختص بنظره المحكمة التي أصدرته عملاً بالمادة ٣٧٣ من قانون المرافعات ( السابق ) دون محكمة الاستئناف ، إلا ان الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع بقوله انه ما دامت دعوى صحة الحجز قد قيدت برقم ٢٩١٠ سنة ١٩٦٦ كلى اسكندرية وصدر الحكم فيها فانه ليس للخصم إلا أن يطعن على ذلك الحكم بالاستئناف — في حين أن طلب صحة الحجز موضوع دعواه المشار اليها تابع لتظلمه من أمر تندير الاعاب موضوع الدعوى رقم ١٠٩٦ سنة ١٩٦٤ كلى اسكندرية ، ولا ينفي هذه التبعية قيد دعوى صحة الحجز برقم مستقل ، مما كان يتعين معه بقبول الاستئناف رقم ٦٨٣ سنة ٢٣ ق اسكندرية أن يتناول الدين المحجوز من أجله فضلاً عن طلب الغاء الحجز .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٥٢٢ من قانون المرافعات السابق توجب على الحاجز — حجزاً للدين لدى الغير — في الأحوال التي يكون فيها الحجز بأمر من قاضى الأمور الوقفية — أن يكلف المحجوز عليه الحضور أمام المحكمة ليسمع الحكم عليه بثبوت الدين المحجوز من أجله وصحة اجراءات الحجز ، وكان الطاعن قد طلب في الدعوى رقم ١٠٩٦ سنة ١٩٦٤ كلى اسكندرية الحكم بثبوت الدين المحجوز من أجله وطلب في الدعوى رقم ٢٩١٠ سنة ١٩٦٦ كلى اسكندرية صحة اجراءات الحجز ، وكانت المحكمة الابتدائية قد قضت في الدعوى الأولى بثبوت حقه في مبلغ ٢٠٠٠ جنيهاً وفي الدعوى الثانية بصحة اجراءات الحجز وفاء لهذا المبلغ ، فان استئناف الحكم الصادر في كل من الدعويتين يكون جائزاً ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون .

عن الطعن رقم ٣٨٢ سنة ٣٨ ق

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه — في خصوص قضائه برفض دطوى التعويض — الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب من وجهين ،



حاصل أولهما — أنه على الرغم من أن المطعون عليه لم يستهدف من استصدار أمر الاختصاص بمقتار الطاعن إلا الاضرار به ، فإن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه رفض طلب التعويض عن هذا الاجراء الكيدى واستند في ذلك إلى القول بأن الطاعن سعى إلى اهدار حقوق المطعون عليه وعدم دفع تعابه إليه ، وأنه إذا كان — تمت خطأ في استصدار أمر الاختصاص فقد جره إليه خطأ الموكل بعدم سداد التعاب المستحقة إليه — في حين أنه إذا صح وقوع خطأ من الطاعن فإن ذلك لا يفي خطأ المطعون عليه ولا مسئوليته عن الضرر الذي أصاب الطاعن ، هذا فضلا عن أن القول بامتناع الطاعن عن سداد تعاب المطعون عليه يتقضيه ما يجمله الحكم من أن المطعون عليه قبض مبلغ ٣٠٠ جنيه من التعاب ، وتناضى مصاريف الانتقال ومقابل المبيت خارج مدينة الاسكندرية ، وحاصل الوجه الثاني أن الحكم الابتدائي تفى خطأ المطعون عليه في اقامة المعارضة في أمر تقدير الرسوم وفي رفع استئناف بعد الميعاد عن الحكم الصادر برفضها بمثوله أن مثل هذا الخطأ يتعرض له كل مشتغل بالقانون ولقد كان قصده تعطيل تنفيذ القائمة ، حتى يفصل في الاستئناف المرفوع عن موضوع الدعوى — ويقول الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن طريقة استدراك ما أغفلت المحكمة الفصل فيه من طابات ومواعيد الاستئناف هي من المسائل الواضحة التي لا تمثل نقاشا ، غير أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص وأحال إلى أسبابه واغفل الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن النعى مردود في وجهه الأول ذلك أنه تبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه ، أنه استند في رفض طلب التعويض عن استصدار المطعون عليه أمر الإختصاص إلى ما حصله تحصيلات من وقائع الدعوى من أن قصده المطعون عليه من استصدار ذلك الأمر لم يكن الاساءة إلى الطاعن بل السعى وراء الحصول على تعابه التي ظل الطاعن يماطله في سدادها طوال خمس سنوات ، ولقد كان يعتقد أن من حقه الحصول على الاختصاص بناء على أمر تقدير التعاب ، وظل يدافع عن هذا الرأي أمام المحكمة التي نظرت التظلم من ذلك الأمر ، ولما كان ما أورده الحكم كافيا لنفى الكيدية عن الاجراء الذي اتخذته المطعون عليه ، فإنه لا يؤثر على سلامته ما ذهب إليه زيدا من أن خطأ



الطاعن بعدم سداد الاتعاب هو الذى نجر المطعون عليه الى الخطأ فى استصدار أمر الاختصاص — والنعمى مردود فى وجهه الثانى ذلك أنه لما كان استخلاص محكمة الموضوع للخطأ الموجب لمسئولية المحامى قبل موكله أو نفى ذلك هو مما يدخل فى حدود سلطتها التقديرية متى كان استخلاصها سائفاً ، وإذا يبين من الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه الى اسبابه أن المحكمة قد نفت حصول خطأ من المحامى المطعون عليه يوجب مسئوليته وأسست ذلك على ما تبينته من أوراق الدعوى من أنه لم يكن يقصد من المعارضة فى أمر تقدير الرسوم الذى استصدره قلم الكتاب إلا خدمة موكله وتأجيل التنفيذ على أمواله حتى يفصل فى الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فى موضوع الدعوى ، وأن ما وقع من المحامى من خطأ هو مما يقع فيه كل مشتغل بالقانون كما طلب من المحكمة التى أغفلت الحكم فى مصروفات الدعوى الفصل فيها ، وكان هذا الذى أورده الحكم سائفاً ويكفى خيال النتيجة التى انتهت إليها ، فإن ما تضمنته وجه النعمى لا يعدو أن يكون مجادلة فى تقدير محكمة الموضوع للدليل مما لا يجوز اثارته أمام محكمة القضا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على قضاء الحكم فى دعوى التظلم من أمر تقدير الاتعاب الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أنه دفع أمام محكمة الموضوع ببطلان أمر تقدير الاتعاب لأن اللجنة التى أصدرته غير تلك التى سمعت المرافعة فى الطلب إلا أن طلب التقدير نظر بجملة ١٩٦٤/٤/١٩ من الهيئة المكونة من الأساتذة .. .. . المحامين ، وقد سمعت هذه الهيئة المرافعة وحجرت الطلب للحكم بجملة ١٩٦٤/٥/٣ ، وفى هذه الجلسة الأخيرة التى صدر فيها الأمر — وعلى ما يبين من ديباجته — كانت اللجنة مكونة من الأساتذة .. .. . وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع مستنداً إلى أن ذكر اسم الأستاذ .. .. . كان مجرد خطأ مادي ، وأن مجلس نقابة المحامين قام بتصحيح هذا الخطأ من واقع محضر جلسة النطق بالأمر — فى حين أن الثابت بمحضر الجلسة المذكورة أن اللجنة التى أصدرت الأمر كانت مشكلة من الأساتذة .. .. . ومن ثم فإن

ما أثبت بهذا المحضر لا يصلح سنداً للقول بأن ماورد بديباجة الأمر لم يكن إلا مجرد خطأ مادي ، بل إنه على العكس من ذلك قاطع في الدلالة على اشتراك الأستاذ ... .. في المداولة واصدار الأمر .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان المشرع في القرار بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم قد قاطع بمجلس نقابة المحامين وبالمجان التي يشكلها المجلس ، تقدير اتعاب المحامي عند الخلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها وذلك بناء على طلب المحامي أو الموكل ، وكان تقدير اللجنة للاتعاب في هذه الحالة يعد قضاء في خصومه وكانت مخالفة لقرارات اللجنة لأمس النظام القضائي وانحرافها عن الأصول العامة يجعل هذه القرارات باطلة وكان من هذه الأصول ما نصت عليه المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات السابق من أنه " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاء الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً " وكان ورود اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته وإن كان يجوز أن يكون نتيجة لخطأ مادي يقع عند اعداد الحكم وتحريره فلا يترتب عليه بطلان الحكم ، غير أن تصحيح هذا الخطأ يجب ان يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم الذي يعتبر مكمل له ، وأن تكون المحكمة قد خلصت إلى هذه النتيجة بأسباب سائغة تؤدي إليها ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أوضح أن الثابت من محضر جلسة ١٩٦٤/٥/٣ التي صدر فيها أمر تقدير الاتعاب أن اللجنة كانت مشكلة من الاساتذة ... .. ،

استند في رفض الدفع ببطلان الأمر إلى أن الوضع قد استقام بصدر قرار من الجهة التي أصدرت الأمر بتصحيح تشكيل اللجنة باستبدال اسم الأستاذ ... .. باسم الأستاذ ... .. لاستدراك ما وقع في اسم أحد الأعضاء من خطأ مادي وأنه قد تم التأشير بهذا التصحيح على نسخة الأمر الأصلية وإذا كان التصحيح الذي أجرته لجنة النقابة لا يتفق مع ما ثبت بمحضر جلسة النطق بالأمر الذي دل على حضور أربعة أعضاء من بينهم الأستاذ ... .. واشترك هذا الأخير في المداولة واصدار الأمر ، ومن ثم فلا يكون لهذا التصحيح من أثر على ما ثبت بديباجة الأمر قبل تصحيحها ، وبالتالي يكون هذا الأمر باطلاً ،

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون أخطأ في القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء بطلان أمر مجلس النقابة بتقدير اتعاب المطعون عليه ورفض دعوى صحفه المحجز المترتبة عليه .

وحيث إنه لما كان الطعن رقم ٤٣٣ سنة ٣٨ ق قد رفع من المطعون عليه في الطعن السابق عن ذات الحكم وكان هذا الحكم قد نقض لبطلان أمر التقدير وما ترتب عليه ، فإنه لا محل بعد ذلك لمناقشة ما تضمنته أسباب الطعن رقم ٤٣٣ سنة ٣٨ ق من نعي عليه في هذا الخصوص .



## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد مادي الرشيدي وعضوية السادة المستشارين :  
أديب قصبجي ، ومحمد قاضل المرجوشي ، وحافظ الوكيل ، وممدوح عطية .

( ١٣٨ )

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) اختصاص " الاختصاص القيمي " . دعوى " الطلبات في الدعوى " .  
" الطلبات المرتبطة " . عمل " الدعاوى الناشئة عن عقد العمل " .

المحكمة الابتدائية . امتداد اختصاصها إلى ما عدا أن يكون مرتبطاً بالطلب المنفرد أمامها  
من طلبات تدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي . طلب الأجر من مدة الإيقاف . ارتباط  
طلب التعويض عن الوقف الخاطئ . علة ذلك . وحدة سببهما القانوني وهو عقد العمل .

( ٢ ) حكم " عيوب الدليل " " القصور " . بطلان " بطلان الأحكام " .  
عمل .

عدم تعيين الدليل الذي بنت عليه المحكمة افتتاعه . قصور مبطل . مثال في دعوى عمالية .

١ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> أنه متى كانت المحكمة الابتدائية  
مختصة بالنظر في طلب ما فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عدا أن يكون  
مرتبطاً به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوعي  
للقاضي الجزئي . وإذا كان يبين من الأوراق أن دعوى المطعون ضده قد  
تضمنت إلى جانب طلب الأجر عن مدة الإيقاف طلب التعويض عن وقفه  
خطأ عن العمل وهو يدخل في الاختصاص القيمي للمحكمة الابتدائية ، وكان  
هذا الطلب يرتبط بطلب الأجر لوحدة سببهما القانوني وهو عقد العمل ، فإن  
اختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر في طلب التعويض يمتد إلى طلب الأجر .

( ١ ) قض ١٦/٢/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ٣١٤

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في أسبابه على الإشارة إجمالاً إلى أوراق الدعوى ومذكرات الطاعن باعتبارها المصدر الذي استقى منه واقعة وقف المطعون ضده عن عمله بعد أن أصدرت النيابة العامة قرار الحفظ دون بيان مؤدى هذه الأوراق والمذكرات بما يتعذر معه تعيين الدلائل التي كانت منه المحكمة اقتناعها بوجهة نظرها حتى يمكن الوقوف على أن ما أثير حرله من دفاع لا يؤثر فيه والتحقق من أنه من الأدلة التي يصح قانوناً بناء الحكم عليها ، فإن الحكم يكون قد عاره قصور يبطله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٧٣ سنة ١٩٦٦ عمال كلى القاهرة على البنك الطاعن وطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٦٦٩,٣١٥ جنيهاً منه ٦٦٩,٣١٥ جنيهاً أجره عن مدة الإيقاف و ٥٠٠٠ جنيهاً كتعويض عن وقفه خطأ عن العمل ، وقال يباناً لها أنه كان يحصل مندوباً لبنك الجمهورية بمغاضة قبل اندماجه في البنك الطاعن إلى أن قام بعمالية مصرفية لأحد العملاء بداً لذلك البنك أنها تنطوى على مخالفة توجب مسئوليته فأبلغ عنها النيابة العامة التي رأت حفظ الأوراق لعدم الجناية كما أبلغ النيابة الإدارية فأحالته إلى المحكمة التأديبية التي قضت في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بمجازاته بنقص عشرة أيام من راتبه، ولما طالب البنك بأداء أجره من تاريخ إيقافه في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٣ حتى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٤ تاريخ إحالته إلى المعاش لبلوذه سن السنتين أجابه بأنه لا يستحق أجراً عن فترة الإيقاف طابقاً للمادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأنه لم يثبت أن اتهامه كان بتدبير من البنك وإذا كان هذا الإيقاف مخالفاً للقانون وأدى إلى حرمانه من مرتبه خلال تلك الفترة كما ألحق به أضراراً مادية

وأدبية فقد أقام دعواه بطلباته المتقدمة . بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٤٢٧ سنة ٨٤ ق. وفي ٢٨ مارس سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام البنك الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٧٦٧,٦١٥ جنيها طعن البنك في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٧٤ وفيها التزمت النيابة رأيا السابق.

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضده طلب في دعواه إلزامه بالأجر عن مدة الإيقاف وأجابته المحكمة إلى هذا الطلب مع أنه يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون المرافعات السابق ولا يغير من ذلك كون الدعوى قد تضمنت إلى جانب طلب الأجر طلب التعويض لأن هذا الطاب لا يعتد به في شأن هذا الاختصاص فضلا عن أن الطلبين يختلفان في سببهما القانوني فطلب الأجر يستند إلى عقد العمل بينما يستند طلب التعويض إلى العمل غير المشروع . وإذا كان الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي من النظام العام فقد كان يتعين على المحكمة أن تثيره وتقضي فيه من تلقاء نفسها أما وقد تصدت للفصل في موضوع الدعوى فلأنها تكون قد قضت ضمنا باختصاصها وخالفت القانون ويكون للطاعن التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النمي مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت المحكمة الابتدائية غفصة بالنظر في طلب ما فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي ، وكان يبين من الأوراق أن دعوى المطعون ضده قد تضمنت إلى جانب طلب الأجر عن مدة الإيقاف طلب التعويض عن وقته خطأ عن العمل وهو يدخل في الاختصاص القيمي للمحكمة الابتدائية ، وكان هذا الطلب يرتبط بطلب الأجر لوحدة سببهما القانوني وهو



عقد العمل ، فإن اختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر في طلب التعويض يمتد إلى طلب الأجر ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تحصيل الواقع وشابه القصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول الحكم إن أقام قضاءه على ما ذهب إليه من أن البنك أمر بوقف المطعون ضده عن العمل بعد أن ردت إليه الأوراق من النيابة العامة لمجازاته إداريا وهذا الذي حصله الحكم لا أصل له في الأوراق بل يناقض ما أوضحه الطاعن في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف بجلسة ٣١ يناير سنة ١٩٦٨ من أنه قد أوقف المطعون ضده عن العمل قبل أن تصدر النيابة قرارها بالحفظ وأن المطعون ضده لم يقدم ما يدل على أن البنك أوقفه عن العمل بعد صدور قرار النيابة ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى ولم يرد عليه مما يعيبه بالقصور والخطأ في فهم الواقع .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالزام الطاعن بأجر المطعون ضده عن مدة الايقاف وبالتعويض على بطلان قرار وقفه عن العمل مستندا في ذلك إلى قوله "وحيث إنه يبين للمحكمة من الاطلاع على الأوراق ومن مذكرات المستأنف ضده (الطاعن) أن المخالفات التي ارتكبها المستأنف (المطعون ضده) تمت في ١٩٦٢/٩/٢٥ وقام البنك بالتحقيق الإدارى معه وأبلغ النيابة العامة ضده لارتكابه جنحة داخل دائرة العمل طبقا للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وقد أصدرت النيابة قرارها بحفظ الأوراق لعدم الجناية ثم أبلغ البنك النيابة الإدارية في ١٩٦٣/٨/٢٦ ثم أصدر قرار بوقفه عن العمل اعتبارا من ١٩٦٣/٩/١٢ ولم يصرف له مرتبه حتى أحيل إلى المعاش لبلوغه السن القانونية في ١٩٦٤/١٠/١٦ . وأضاف الحكم بعد أن أورد حكم المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ "ومن ثم يكون البنك إذ قام بايقاف العامل بعد إبلاغ النيابة العامة بالحادث وصدر قرارها بحفظ التحقيق لعدم الجناية قد خالف القانون بإصداره أمر ايقاف المستأنف (المطعون ضده) عن العمل في حالة لم يحجز القانون الوقف فيها وبالتالي يكون هذا الوقف قد صدر باطلا لا سند له من القانون ويتعين الالتمات عنه وعدم أعماله أثر ...." ولما

كان مفاد هذا الذي أورده الحكم أنه قد اعتمد في قضائه على ما حصله من أوراق الدعوى ومذكرات البنك الطاعن من أن البنك أوقف المطعون ضده عن العمل بعد أن أمرت النيابة العامة بحفظ التحقيق لعدم الجناية، وكان يبين من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف بلجنة ٣١ يناير سنة ١٩٦٨ والمودعة صورتها الرسمية ملف الطعن أنه تمسك في دفاعه بأنه أبلغ النيابة بالجريمة المنسوبة إلى المطعون ضده في ١٧ أغسطس سنة ١٩٦٣ كما أبلغ النيابة الإدارية في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٣ وأنه قام بوقف المطعون ضده عن العمل في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٣ وقبل أن تتخذ النيابة العامة أي قرار في التحقيق الذي تجريه ، كما طالب الطاعن عن المطعون ضده في هذه المذكرة أنه أقام استئنافه على أساس أن البنك أمر بوقفه عن العمل بعد صدور قرار النيابة العامة بالحفظ ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في أسبابه على الإشارة إجمالاً إلى أوراق الدعوى ومذكرات الطاعن باعتبارها المصدر الذي استقى منه واقعة وقف المطعون ضده عن عمله بعد أن صدرت النيابة العامة قرار الحفظ دون بيان مؤدى هذه الأوراق والمذكرات بما يتعذر معه تعيين الدليل الذي كونت منه المحكمة اقتناعها بوجهة نظرها حتى يمكن الرقوب على أن ما أثير حوله من دفاع لا يؤثر فيه والتحقيق من أنه من الأدلة التي يصح قانوناً بناء الحكم عليها ، فإن الحكم يكون قد عاره قصور يبطئه ويتعين لذلك نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوة السادة المستشارين : على عبد الرحمن ،  
محمد السيد الرفاعي ، وملاح الدين حبيب ، ومحمود المصري

( ١٣٩ )

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) شركات "اندماج الشركات" . دعوى "الصفة في الدعوى" . نقض "تقرير الطعن" .

اندماج شركة في أخرى . أثره . خلافة الشركة الدامجة للشركة المندمجة خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . مباشرة الشركة الدامجة للدعوى . لا أهمية لأغفال هذه الصفة في تقرير الطعن بالنقض .

( ٢ ) حكم "بيانات الحكم" . بطلان "بطلان الأحكام" .

أغفال البيان الخاص بمكان المحكمة التي أصدرت الحكم بعد بيان اسم المحكمة . لا يترتب عليه البطلان .

( ٣ ) حكم "تسبيب الحكم" نقض "أسباب الطعن"

البيان الخاص بمراحل الدعوى الذي يترتب على إقفاله البطلان . شرطه . أن يكون ضروريا لفصل في الدعوى . عدم بيان الطاعن للمرحلة التي أغفل الحكم المطعون فيه ذكرها . نعى غير مقبول .

( ٤ ) حكم "بيانات الحكم"

إغفال الحكم بيان صلوره باسم الأمة وخلو محضر الجلسة من هذا البيان . لا يترتب عليه البطلان . هـ ذلك .

( ٥ ) اختصاص "اختصاص ولائى" . تحكيم .

اختصاص ميثاق التحكيم في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . شرطه . أن يكون جميع أطراف النزاع من شركات القطاع العام أو بينها وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .



(٦) حوالة "حوالة الحق" . دعوى "الصفة في الدعوى" . تأمين . نقل بحرى .  
الترام .

دعوى شركة التأمين قبل المثلول عن الغرر استنادا إلى حوالة الحق إليها من المؤمن له في وثيقة التأمين . هي دعوى من ذى صفة . وقوع الخطر المؤمن منه فعلا . صيرورة الحق المعال محققا وليس احتماليا . انتقال ددا الحق ليس معلقا على وفاة شركة التأمين بالتعويض للمؤمن له .

١ — اندماج شركة في أخرى يترتب عليه انقضاء الشركة الأولى وزوال شخصيتها ، وخلافة الشركة الثانية لها خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، فتغدو هذه الشركة الأخيرة وحدها — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — هي الجهة التي تنضم وتختصم في خصوص تلك الحقوق والالتزامات ، وإذ كان الثابت أن الشركة الطاعنة تباشر الدعوى باعتبارها الدائبة للشركة الأخرى ، فلا أهمية بعد ذلك لإغفال هذا البيان عند التقرير بالظن بالنقض .

٢ — بيان مكان المحكمة التي أصدرت الحكم — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — ليس له أهمية جوهرية بعد بيان اسم المحكمة التي أصدرته ومن ثم فإن عدم ذكر ذلك المكان لا يترتب عليه البطلان .

٣ — يتعين لاعتبار البيان الخاص بمراحل الدعوى جوهريا يترتب على إغفاله البطلان ، أن يكون ذكره — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — ضروريا لفصل في الدعوى لتعاقبه بسير الخصومة فيها باعتبارها حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه ، وإذ كانت الطاعنة لم تعين المرحلة التي أغفل الحكم المطعون فيه ذكرها حتى يمكن الوقوف على أثر ذلك في قضاء المحكمة ، فإن هذا الشق من النعي يكون غير مقبول .

٤ — النص في المادة ١٥٥ من الدستور الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ على أن "تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة" وهو ما رددته بعد ذلك المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ليس إلا إفصاحا عن أصل دستوري قوامه أن الأحكام إنما تصدر باسم السلطة العليا صاحبة السيادة وتصدر السلطات جميعا وهي الأمة ، وهو أصل ينهض عليه نظام الدولة ويصاحب الحكم

ويصنع عليه شرعية منذ بدء إصداره دون ما مقتضى لأى الترام بالإعلان عنه من القاضى عند النطق به أو الافصاح عنه فى ورقة الحكم عند تحريره ، ومن ثم فإن خلو محضر الجلسة مما يفيد صدور الحكم باسم الأمة لا ينال من شرعيته ولا يمس ذاتيته .

٥ - النص فى المادة ٦٦ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ على أن هيئات التحكيم المنصوص عليها فى ذلك القانون تختص دون غيرها بنظر المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبين شركة منها وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ، مؤداه أنه يلزم لاختصاص تلك الهيئات أن يكون جميع أطراف النزاع ممن عدتهم المادة سالفة الذكر ، وإذ كان الثابت فى الدعوى أن الطاعنه - شركة التأمين الأهلية - تطلب الحكم على المطعون عليهما - شركة اسكدرية للتوكيلات الملاحية والشركة العربية للشحن والتفريغ - متضامتين بالدين موضوع المنازعة وكانت المطعون عليها الأولى قد اختصمت أيضا بصفتها وكيله عن باخرة أجنبية ، فإن شرط تطبيق المادة ٦٦ المشار إليها يكون غير متوفر ، ويكون الاختصاص بنظر هذا النزاع معقود للمحاكم دون هيئات التحكيم .

٦ - إذ كان الثابت أن الطاعنة - وهى شركة تأمين - أقامت هذه الدعوى طالبة إلزام المطعون عليها الأولى - بوصفها مسئولة عن الضرر المؤمن منه - بما دفعته الشركة المستأمنة ، واستندت فى مطالبتها إلى شرط الحلول الوارد فى وثيقة التأمين ، وإذ كان هذا الشرط فى حقيقته حوالة حق احتمالى مشروطه بتحقيق الخطر المؤمن منه ، فإنه يكون خاضعا لأحكام حوالة الحق فى القانون المدنى وهى لا تستوجب لانعقاد الحوالة رضا المدين ، وترتب عليها - بالنسبة للحقوق الشخصية - انتقال الحق المحال به من المحيل إلى المحال له بمجرد انعقاد العقد . ولما كانت الحوالة النابتة فى وثيقة التأمين قد تمت باتفاق طرفيها طيها ، وكان الخطر المؤمن منه وهو حصول عجز تلف وعوار فى الرسالة المؤمن عليها قد وقع فعلا ، فقد زال عن الحق المحال صفته الاحتمالية وأضحى وجوده محققا وانتقل من ثم إلى شركة التأمين الطاعنة ، وإذ كان مؤدى ما سلف أن الحق فى الرجوع عن المسئول عن الضرر قد انتقل إلى الطاعنة بمقتضى

الحالة الثابتة في وثيقة التأمين ، وكان انتقال هذا الحق — على ما سلف القول — غير معلق على الوفاء بالتعويض ، فان الدعوى تكون قد أقيمت من ذي صفة ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وانتهى إلى أن الطاعة حين رفعت دعواها لم يكن لها ثمة حق في رفعها بسبب وفائها اللاحق بالتعويض ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعوى فيه وسائر أوراق الطعن — تتمحصل في أن الشركة الطاعة أقامت الدعوى رقم ٨٥٤ سنة ١٩٦٤ تجارى الاسكندرية الابتدائية وطلبت الحكم بالزام الشركتين المطعون عليهما متضامتين بأن تؤديا لها مبلغ أربعة آلاف جنيه وفوائده بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ الحكم حتى تمام السداد . وقالت شرعا للدعوى أن تتركبة النصر لاسبوكات أمنت لديها على رسالة من الحديد الزهر الخام قدرها ٤٥٠٠ طن استوردتها من ألمانيا على الباخرة (دورسيا) وقد تبين بعد وصول الرسالة إلى ميناء الاسكندرية وتفريغها أن بها عجزا وتلفا وعوارا قيمته أربعة آلاف جنيه فدفعت هذا المبلغ للشركة المؤمنة وأقامت الدعوى على المطعون عليهما — الأولى بصفتها وكيلة عن الباخرة ووكيلة عن مالكتها وبصفتها الشخصية والثانية بصفتها القائمة بأعمال الشحن والتفريغ ، بالطلبات سائلة للبيان . دفعت المطعون عليها الأولى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وفي ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى المطعون عليها الأولى ورفض الدعوى قبل المطعون عليها الثانية . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٦٧ تجارى استئناف الاسكندرية وفي ٢٦ مارس سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفي الجلسة التزمت النيابة رأيها .



وحيث إن المطعون عليها الثانية دفعت ببطلان الطعن لعدم إيداع الطاعة قلم كتاب المحكمة وقت التقرير بالطعن صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ولا من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه ذلك الحكم ، كما دفعت بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة استنادا إلى أن الطاعة باشرت الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف بصفتها الداعية لشركة الإسكندرية للتأمين ولكنها أغفلت هذه الصفة عند التقرير بالطعن بالنقض .

وحيث إن الدفع ببطلان الطعن غير صحيح ، ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعة أودعت قلم كتاب المحكمة في الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن للمطعون عليهما وصورة من الحكم المطعون فيه مطابقا لأصله وصورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه ذلك الحكم في أسبابه . أما الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة فردود ، ذلك أنه لما كان اندماج شركة الإسكندرية للتأمين في شركة التأمين الأهلية ( الطاعة ) يترتب عليه انقضاء الشركة الأولى وزوال شخصيتها وخلافة الشركة الثانية لها خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات فتغدو هذه الشركة الأخيرة وحدها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي الجهة التي تنحصر وتختصم في خصوص تلك الحقوق والالتزامات وكان الثابت أن الشركة الطاعة تباشر الدعوى باعتبارها الداعية لشركة الإسكندرية للتأمين فلا أهمية بعد ذلك لإغفال هذا البيان عند التقرير بالطعن بالنقض .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الأول من السبب الخامس على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم خلا من البيانات المتعلقة بمكان إصداره وإثبات حضور المستأنفة وما قدمته من طلبات ومراحل الدعوى ، وهي بيانات جوهرية يترتب على إغفالها بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود أولا بأن بيان مكان المحكمة التي أصدرت الحكم — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — ليس له أهمية جوهرية بعد بيان اسم المحكمة التي أصدرته ، ومن ثم فإن عدم ذكر ذلك المكان لا يترتب عليه البطلان ، ومردود ثانيا بأنه يتعين لإعبار البيان الخاص بمراحل الدعوى جوهريا

يترقب على إغفاله البطلان أن يكون ذكره — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ضروريا لفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها باعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه وإذا كانت الطاعنة لم تعين المرحلة التي أغفل الحكم المطعون فيه ذكرها حتى يمكن الوقوف على أثر ذلك في قضاء المحكمة فإن هذا الشق من النعي يكون غير مقبول . ومردود أخيرا بأن الحكم المطعون فيه — على ما يبين من صورته — أثبت حضور المستألفة ممثلة في شخص محامها كما تضمن بياناً بطلانها وبالأسباب التي قام عليها الاستئناف .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الخامس أن محضر جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٦٨ خلا من بيان صدور الحكم باسم الأمة ، وأنه لما كان الميلاد القانوني للحكم هو وقت النطق به لا وقت تحريره فإن هذا الإغفال يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن النص في المادة ١٥٥ من الدستور الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ على أن « تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة » وهو ما رددته بعد ذلك المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ليس إلا إفصاحا عن أصل دستوري قوامه أن الأحكام إنما تصدر باسم السلطة العليا صاحبة السيادة ومصدر السلطات جميعا وهي الأمة وهو أصل ينهض عليه نظام الدولة وصاحب الحكم ويسبغ عليه شرعيته منذ بدء إصداره دون مقتضى لأى التزام بالإعلان عنه من القاضي عند النطق به أو الإفصاح عنه في ورقة الحكم عند تحريره ، ومن ثم فإن خلو محضر الجلسة مما يفيد صدور الحكم باسم الأمة لا ينال من شرعيته ولا يمس ذاتيته .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الرابع أن محكمة الاستئناف خالفت القانون إذ فصلت في الشق الخاص بالتزاع بين الطاعنة والمطعون عليها الثانية رغم أنهما من شركات القطاع العام وكان من المتعين على المحكمة القضاء بعدم اختصاصها ولائيا بنظر ذلك التزاع والأمر بإحالة إلى هيئات التحكيم .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن النص في المادة ٦٦ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ على أن هيئات



التحكيم المنصوص عليها في ذلك القانون تختص دون غيرها بنظر المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام أو بين شركة منها وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ، مؤداه أنه يلزم لاختصاص تلك الهيئات أن يكون جميع أطراف النزاع ممن حددتهم المادة سالفة الذكر ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعنة تطلب الحكم على المطعون عليها متضامين بالدين موضوع المنازعة ، وكانت المطعون عليها الأولى قد اختصت أيضا بصفتها وكيلة عن باخرة أجنبية فإن شرط تطبيق المادة ٦٦ المشار إليها يكون غير متوفرا ويكون الاختصاص بنظر هذا النزاع معقود للحاكم دون هيئات التحكيم .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الرابع أن المحكمة أخطأت إذ قضت برفض الدعوى بالنسبة إلى المطعون عليها الثانية استنادا إلى أن الطاعنة لم تقدم ما يدل على قيام علاقة عقدية بينهما بالرغم من أن أساس مطالبتها في الدعوى هو القانون الذي يقصر امتياز التفريغ والشحن عليها وليس العقد .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى قبل المطعون عليها الثانية على أن المستأنفة لم تقدم ثمة دليل على قيام علاقة عقدية بينهما وبين المستأنف عليها الثانية بشأن عمالية تفريغ البضاعة وحراستها على الأرصفة كما لم تقدم الدليل على أن الأخيرة هي التي تولت فعلا هذه العملية وإذا كان مؤدى هذه الأسباب ألا وجه لإلزام المطعون عليها الثانية بالمبلغ المطالب به لعدم وجود الدليل على قيامها بعملية تفريغ الشحنة من السفينة الناقلة وحراستها على الأرصفة وكان هذا الذي سافته المحكمة كافيا لنفي مسؤولية المطعون عليها المذكورة عما أصاب تلك الشحنة من عجز وتلف وعوار ويصلح أساسا لرفض الدعوى قبالتها ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص بالخطأ يكون على غير أساس .

وحيث إن مما تنمى الطاعنة في باقى أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن حوالة الحقوق المستقبلية والتعامل فيها جائزا قانونا فيكون لشركة التأمين أن تتلقى الحق من المستأمن ولو لم يكن الضرر المؤمن منه قد تحقق بعد . وقد تضمنت وثيقة التأمين المقدمة في هذه الدعوى شرطا ينحولها الحق في الحلول محل الشركة المستأمنة فيما يكون لها من دعاوى وهو



شرط صحيح ويتعين أعمال أحكامه من غير حاجة إلى سند آخر مستقل ليعقد به الحلول وإذا كان هذا الشرط قائماً منذ تاريخ وثيقة التأمين وكانت الطاعة قد تمسكت به أمام المحكمة فإن إهداره بدعوى أنه لا يجدي "المستأنفة" التمسك به طالما لم تقم بالوفاء بالتعويض إلا في تاريخ لاحق لتقديم عريضة الدعوى لقلم المحضرين وأنها حين رفعت دعواها لم يكن لها ثمة حق في رفعها يكون من الحكم خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق أن الطاعة — وهي شركة تأمين — أقامت هذه الدعوى طالبة إلزام المطعون عليها الأولى بوصفها مسئولة عن الضرر المؤمن منه — بادفعته للشركة المستأمنة، واستندت في مطالبتها إلى شرط الحلول الوارد في وثيقة التأمين وإذا كان هذا الشرط في حقيقته حوالة حق احتمالي مشروطة بتحقيق الخطر المؤمن منه فإنه يكون خاضعاً لأحكام حوالة الحق في القانون المدني وهي لا تستوجب لانعقاد الحوالة رضا المدين وترتب عليها — بالنسبة للحقوق الشخصية — انتقال الحق المحال به من المحيل إلى المحال له بمجرد انعقاد العقد . ولما كانت الحوالة النابتة في وثيقة التأمين قد تمت باتفاق طرفيها عليها وكان الخطر المؤمن منه وهو حصول عجز وتلف وعوار في الرسالة المؤمن عليها — قد وقع فعلاً فقد زال عن الحق المحال صفته الاحتمالية واضمحى وجوده محققاً وانتقل إلى شركة التأمين الطاعة، وإذا كان مؤدى ما سلف أن الحق في الرجوع على المسئول في الضرر قد انتقل إلى الطاعة بتمتضي الحوالة النابتة في وثيقة التأمين وكان انتقال هذا الحق على ما سلف القول غير معلق على الوفاء بالتعويض، فإن الدعوى تكون قد أقيمت من ذي صفة ويكون الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر واتهم إلى أن الطاعة حين رفعت دعواها لم يكن لها ثمة حق في رفعها بسبب وفائها اللاحق بالتعويض يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن محكمة الاستئناف بقضائها بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون عليها الأولى قد حجبت نفسها عن نظر الموضوع، فإنه يتعين مع النقض الإحالة .

## جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين :  
سليم راشد ، وعبد الطيم الدهشان ، ومعتضى سليم ، ومحمد صالح أبو راس .

( ١٤٠ )

الطعن رقم ٣٧١ ، ٤٠١ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) حكم " تصحيح الحكم " . فوائد .

تصحيح منطق الحكم . مناطه . خذ منطق الحكم من النص على الفوائد التي عرض في أسبابه لطلبها وللخلاف القائم حوله مبينا سببها وسعرها ومحدد تاريخ استحقاقها ومنهيا إلى وجوب الزام المستأقنين بها . جواز تصحيحه . مله ذلك .

( ٢ ) ، ( ٣ ) بنوك " الحساب الجارى " " فوائد " . نقض . عرف .

( ٢ ) استخلاص الحكم بأن منازعة الطاعنين في الرصيد لم تكن جدية قدسرى الفوائد للقانونية عليه من تاريخ المطالبة القضائية بها . الجدل في ذلك موضوع لا يقبل أمام محكمة النقض .

( ٣ ) صيرورة الحساب الجارى باقائه — بوقاة العميل — دينا عاديا ، تسرى عليه الفوائد القانونية . عدم جواز تقاضى فوائد مركبة عنه ، الا إذا وجدت عادة تقضى بذلك .

١ — إذ كان الحكم قد عرض في أسبابه لطلب الفوائد وللخلاف القائم بين الطرفين حوله ، فبين سبب الفوائد وسعرها وحدد تاريخ استحقاقها وانتهى في شأنها إلى وجوب الزام المستأقنين بها ، فإن خلا منطق من النص عليها فإن الأمر لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ المصادى البحت الذى يجوز للمحكمة أن تصحيحه تصحيحا ترتفع عنه مظنة الرجوع في الحكم أو المساس بحجيته ، ذلك أن — التصحيح جائز مادام للخطأ المصادى أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه في نظره بحيث يبرز هذا الخطأ واضحا إذا ما قورن بالأمر الثابت فيه ، إذ أن ما يرد في الحكم من قضاء قطعى يعتبر كذلك بصرف النظر عن مكان وروده في المنطوق أو الأسباب وهو ما يتحقق كاملا في واقعة هذا الطعن ومن ثم يكون قرار التصحيح المطعون فيه قد صادف محله في نطاق المادة ٣٦٤ من

قانون المرافعات السابق المنطبق على الواقعة — إذ جاء مضمنا المنطوق بالإنهاء إليه في الأسباب من الفوائد ومحققا للصلة الوثيقة الواجب توافرها بين أسباب الحكم ومنطوقه .

٢ — إذ كان ماورد في أسباب الحكم المطعون فيه من أن منازعة الطاعنين في الرصيد لم تكن جدية فتسرى الفوائد القانونية عليه من تاريخ المطالبة القضائية بها ، هو رد سائق وله أصله بالأوراق ويدل على أن الدين المطالب به مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وقد تأخر المدينون في الوفاء به فتسرى عليه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، فتكون المجادلة من الطاعنين في ذلك مجادلة موضوعية لا تقبل أمام محكمة النقض .

٣ — لما كان الحساب الجارى بماله من طابع شخصى يقفل بوفاة العميل وتزول عنه صفته مما لا يجوز معه تطبيق المادة ٢٣٢ من القانون المدنى تقاضى فوائد مركبة عن رصيده إلا إذا ثبت وجود عادة تقضى بذلك وهو مالم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع ، كما تسرى على الرصيد بعدما أصبح ديناً عادياً محدد المقدار وحال الإداء الفوائد القانونية لا الفوائد الاتفاقية التى خلا العقد من الاتفاق على سريانها بعد قفل الحساب الجارى ، وهو ما استخلصته المحكمة من واقع الاتفاق فى حدود سلطتها الموضوعية ، لما كان ذلك وكان الحكم المنعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه يكون فى غير محله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والتقاريرين اللذين تلاهما السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

ثبت إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم وقرار تصحيحه المطعون فيهما — وسائر أوراق الطعنين — تتحصل فى أن بنك مصر أقام الدعوى رقم ١٦١٦ لسنة ١٩٥٧ تجارى كلى القاهرة ضد ورثة المرحوم .. .. بطلب الحكم



بالزامهم من تركة مورثهم بمبلغ ٢٥٥,١٥٦٠ جنيها والفوائد بواقع ٧٪ سنويا تضاف إلى الأصل شهريا ابتداء من ١/٩/١٩٥٤ حتى السداد على سند من أن ذلك المبلغ هو قيمة رصيد الحساب الجاري المتفق مع المورث في ٢٢/١١/١٩٥١ على فتحه له مع احتسابه فوائد تأخرية مركبة بواقع ٧٪ سنويا تضاف للأصل شهريا ، وبتاريخ ٤/١١/١٩٦٢ قضت المحكمة للبنك بطلباته فاستأنف الورثة حكمها وقيد استئنافهم برقم ٢٦٣ لسنة ٧٩ ق القاهرة طالبين إلغاءه . وبتاريخ ٧/٥/١٩٦٨ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين بأن يدفعوا من تركة مورثهم المرحوم ... إلى بنك مصر مبلغ ١٥٤٢,٧١٥ جنيها والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ونحوه جنيها مقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٨ أصدر رئيس الدائرة قرارا بتصحيح منطوق الحكم بجعله على النحو التالي : حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين أن يدفعوا من تركة مورثهم المرحوم ... إلى بنك مصر مبلغ ١٥٤٢,٧١٥ ج والفوائد القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٧ حتى السداد والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ونحوه جنيها مقابل أتعاب المحاماة " فطعن البنك في الحكم وقيد طعنه برقم ٣٧١ لسنة ٣٨ قضائية وطعن الورثة في قرار التصحيح وقيد طعنهم برقم ٤٠١ لسنة ٣٨ قضائية وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن الأول ومذكرة أخرى أبدت فيها الرأي بتنقض قرار التصحيح وعرض الطعنان على غرفة المشورة فحددت جلسة لنظرهما وفيها قررت المحكمة ضم الطعن الأول للطعن الثاني والتزمت النيابة رأيها .

أولا عن الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٨ ق قضائية .

وحيث إن حاصل سبب الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانها يقول الطاعنون أنه ما كان يجوز للمحكمة بعد أن قضت في منطوق حكمها بالزامهم بالدين أن تجرى عليه تصحيحا بإضافة إلزامهم بالفوائد القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٩/١٠/١٩٥٧ حتى السداد لأن ذلك لا يدخل في مضمون تصحيح الأحكام المنصوص عليه في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات السابق وكان يتعين على البنك المطعون ضده أما الرجوع إلى المحكمة للقضاء له بها باعتبار عدم النص عليها في المنطوق إغفالا لأحد الطلبات أو الطعن على الحكم

بالطريق المناسب، كما أن حكمها خطأ حين قضى بإلزامهم بالفوائد من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٩/١٠/١٩٥٧ لأن المطعون ضده هو الذي تسبب في إطالة أمد النزاع لامتناعه عن إعطائهم البيانات اللازمة للوقوف على مقدار الدين.

وحيث إن هذا النعي مردود في سببه الأول ذلك بأنه جاء بأسباب الحكم المطعون فيه مانعه "ومن حيث إنه لما كان البنك المستأنف عليه قد طالب ورثة المدين وهم المستأنفون بالدعوى المستأنف حكمها رقم ١٦١٦ لسنة ١٩٥٧ بجارى كل مصر وذلك بعريضة الدعوى المعلنة لهم في ٢٩/١٠/١٩٥٧ وقد امتنع المستأنفون عن وفاء البنك عن رصيد مورثهم الذي أظهره الخبير في الدعوى رقم ٢٢٢٢ لسنة ١٩٥٤ كل مصر بمبلغ ٢٥٥,٠٥٦ جنيهاً أي بما لا يزيد عن المبلغ الذي أظهره الخبير في الدعوى المطروحة إلا بمقدار ١٧,٤٢٠ جنيهاً فإن منازعة المستأنفين للرصيد الثابت في ذمة مورثهم للبنك لم تكن منازعة جديدة حتى يقال بأن البنك المستأنف عليه هو الذي تسبب في إطالة أمد النزاع بسوء نية مما ترى معة المحكمة إلزام المستأنفين بالفوائد القانونية المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدني. . . . ومن ثم فيلزمون بدفع الفوائد القانونية بواقع ٥٪/ البنك الدائن على سبيل التعويض ، ومنفاد هذا أن الحكم قد عرض في أسبابه لطلب الفوائد وللخلاف القائم بين الطرفين حوله فبين سبب الفوائد وسعرها وحدد تاريخ استحقاقها وانتهى في شأنها إلى وجوب التزام المستأنفين بها فإن خلا منطوقه الصادر في ٧/٥/١٩٦٨ من النض عليها فإن الأمر لا يبعد أن يكون من قبيل الخطأ المادى البحت الذي يجوز للمحكمة أن تصححه تصحيحاً ترتفع عنه مظنة الرجوع في الحكم أو المساس بحجيته ذلك أن التصحيح جائز مادام للخطأ المادى أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه في نظره بحيث يبرز هذا الخطأ واضحاً إذا ما قورن بالأمر الثابت فيه إذ أن ما يرد في الحكم من قضاء قطعي يعتبر كذلك بصرف النظر عن مكان وروده في المنطوق أو الأسباب — وهو ما يتحقق كاملاً في واقعة هذا الطعن ومن ثم يكون قرار التصحيح المطعون فيه قد صادف محله في نطاق المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات السابق المنطبق على الواقعة إذ جاء مضمناً المنطوق ما انتهى إليه في الأسباب من الفوائد ومحققاً للصلة الوثيقة الواجب توافرها بين أسباب الحكم ومنطوقه .



وحيث إن النعى بالسبب الثانى مردود بما ورد فى أسباب الحكم المطعون فيه على ما سبق بيانه من أن منازعة الطاعنين فى الرصيد لم تكن جدية فتسرى الفوائد القانونية عليه من تاريخ المطالبة القضائية بها وهو رد سائق له أصله بالأوراق ويدل على أن الدين المطالب به مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وقد تأخر المدينون فى الوفاء به فتسرى عليه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها وتكون مجادلة الطاعنين فى ذلك مجادلة موضوعية لا تقبل أمام هذه المحكمة ويكون الطعن على غير أساس فيتمين رفضه .

ثانياً — عن الطعن رقم ٣٧١ سنة ٣٨ ق .

وحيث إن حاصل سبب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وفى بيانها يقول البنك الطاعن أن الحكم المطعون فيه لم يقض له بفوائد على متجمد الثوائد رغم أن العادة والعرف المصرى اللذين دلت عليهما شهادة اتحاد البنوك المصرية وتميزت بشهادة بعض مديرى البنوك المحلية فى قضايا أخرى مماثلة تؤيد طلبه احتساب الفوائد المركبة على رصيد مورث المطعون ضدهم شهرياً وبعد قفل الحساب الجارى حين سداد رصيده ، كما أن الحكم قضى له بالفائدة القانونية بواقع ٥٪ سنوياً دون الفائدة الاتفاقية بواقع ٧٪ طبقاً للاتفاق المبرم مع مورث المطعون ضدهم وهو ما يسرى فى مواجهتهم .

وحيث إن هذا النعى مردود فى سببية ذلك بأن الحساب الجارى بما له من طابع شخصى يقفل بوفاة العميل وتزول عنه صفته مما لا يجوز معه طبقاً للمادة ٢٣٢ من القانون المدنى تقاضى فوائد مركبة عن رصيده إلا إذا ثبت وجود عادة تقضى بذلك وهو ما لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع كما تسرى على الرصيد بعد ما أصبح ديناً عادياً محدد المقدار وحال الأداء الفوائد القانونية لا الفوائد الاتفاقية التى خلا العقد من النص على سريانها بعد قفل الحساب الجارى وهو ما استخلصته المحكمة من واقع الاتفاق فى حدود سلطتها الموضوعية لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإن النعى يكون فى غير محله ويتمين رفضه .



## جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود الممرأوى ومضوية السادة المستشارين /  
سيد العايد الدهشان ، ومصطفى سليم ، ومصطفى الفقى ، ومحمد صالح أبو راس .

( ١٤١ )

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) قانون " دستورية القوانين " . دفع " الدفع بعدم دستورية القوانين " . نظام عام . نقض " السبب الجديد " .

الدفع بعدم دستورية القوانين واللوائح قبل وبعد إنشاء المحكمة العليا . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٢ ) حراسة " حراسة إدارية " . دعوى . " عدم سماع الدعوى " .  
خلف نظام عام .

الأموال والممتلكات التى وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ . صيرورتها ملكا للدولة بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من وقت رفع الحراسة . عدم اعتبار الدولة خلفا عاما أو خاصا لأصحاب هذه الأموال . الجوء إلى القضاء . طلب دين من المدير العام لإدارة هذه الأموال قبل عرضه عليه لاصدار قرار بشأنه . أثره . عدم سماع الدعوى . للمحكمة أن تقضى بذلك من تلقا نفسها .

١ — أن رقابة القضاء على دستورية القوانين واللوائح فيما قبل إنشاء المحكمة العليا ما كانت إلا بدفع من صاحب الشأن تفصل فيه محكمة الموضوع قبل الفصل فى الدعوى وما كان يجوز للمحكمة أن تتعرض له من تلقاء نفسها ، وهذه قواعد قننها الشارع فى المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا التى اختصها دون غيرها بالفصل فى عدم دستورية القوانين ، إذ يتخذ شكل دفع من صاحب الشأن أمام محكمة الموضوع فإن هى قدرت جديته حددت لصاحبه أجلا لرفع الأمر بشأنه للمحكمة العليا وإذا انقضى الأجل دون رفع الأمر إليها سقط الدفع ، ومقتضى ذلك كله أن الدفع بعدم الدستورية مازال غير متعلق .

بالنظام العام ولا يجوز للحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها ، ومن ثم لا تجوز إنثارته لأول مرة أمام محكمة النقض عند مباشرتها سلطتها في الفصل في الطعون على الأحكام .

٢ — مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع جعل الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ ملكا للدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون ، وأراد أن يكون التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى لا يجاوز المبلغ الإجمالي الذي قدره بثلاثين ألف جنيه ، والغرض من ذلك تصفية الحراسة التي فرضت على أصحابها وتجريدهم من أموالهم وممتلكاتهم وحصر مراكزهم المالية في نطاق التعويض الإجمالي لأعتبارات اقتضتها مصلحة الدولة بحفاظة على نظامها العام وحماية لأهدافها ، وإذ كانت أيلوية الملكية إلى الدولة بقوة القانون ولا تلقاها بمثابة خلف عام أو خاص عن أصحاب هذه الأموال فإنها لا تكون مسئولة بحسب الأصل عن ديونهم في الأموال والممتلكات التي كانت في الضمان العام أو الخاص محلا للوفاء بحقوق الدائنين ، إلا أن القرار الجمهوري الذي وضع القواعد الخاصة بالتصفية جعل من اختصاص المدير العام لإدارة هذه الأموال والممتلكات تقدير قيمتها والفصل في جدية الديون التي يتقدم بها أصحابها ، وأجاز له استثناء من هذا الأصل أن يصدر بشأنها قرار بقبول أداء الدين من قيمتها فيسده بعد استنزائه لتكون سندات التعويض بمثابة نتائج التصفية أو يصدر قرارا برفض الأداء لعدم جدية الدين أو صوريته أو لأي سبب يقرره القانون فيستبعده من حساب التعويض ولا يكون للدائن الإلحاق الرجوع على المدين ، وإذ كان القانون يجعل للمدير العام سلطة الفصل في جدية الديون ، يملك استنزال ما يقبله واستبعاد ما يرفضه من حساب التعويض ، ويعتبر قراره في هذا الشأن جزءا لا يتجزأ من نظام تصفية الحراسة يتوقف عليه تحديد نتائجها لتحقيق أغراضها المتعانة بالنظام العام ، فإنه لا يجوز للدائن أن يلجأ إلى القضاء بطلب دينه قبل عرضه على المدير العام ليصدر قراره بشأنه ، وإذ هو يلجأ إلى القضاء دون أن يسلك السبيل الذي رسمه القانون ، فإن الدعوى لا تكون

مسموعة ، ويكون لكل ذي مصلحة أن يتسك بعدم سماعها والمحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها ولو كان الدائن قد رفع دعواه على المدين قبل صدور القانون ما دام قد عدل طلباته بتوجيهها إلى المدير العام واختصمه للسير فيها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى طنطا على المطعون ضده الأول طالبا الحكم بإلزامه في مواجهة شركة نسيج الغربية أن يدفع له مبلغ ١١٥٠٠ جنيه مع المصاريف والأتعاب وقد انتهى فيها بعد — أن قضى مرتين بانقطاع سير الخصومة فعملوا — إلى طلب الحكم بإلزام المطعون ضده الأول بدفع ذلك المبلغ في مواجهة المطعون ضدهما الثانى والثالث دفع المطعون ضده الثانى مدير إدارة الأموال والممتلكات التى آلت إلى الدولة بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع الطريق المرسوم قانونا بالقرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن سريان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . وفى ١٠ من مايو سنة ١٩٦٧ قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان فأقام الطاعن الاستئناف رقم ٣٨٥ لسنة ١٧ قضائية استئناف طنطا وفى ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٩ قضت محكمة ثانى درجة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بالطعن المائل وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وقد عرض على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .



وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما في وجهه الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن محكمة الاستئناف قضت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من قبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان تأسيسا على أنه لم يتقدم قبل رفع الدعوى إلى المطعون ضده إلا بطلباته طبقا للقاعدة الرابعة المنصوص عليها في المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ فتكون المحكمة قد طبقت تلك القاعدة التي قيدت حقوق الدائنين في مقاضاة مدينهم الذين رفعت عنهم الحراسة بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ مع أنها قاعدة منصوص عليها في قرار جمهوري ليس من شأنه وضع قيد على حق التقاضي لم يضعه القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذي صدر تنفيذا له فجاوز بذلك الحدود التي رسمها الدستور للوائح اللازمة لتنفيذ القوانين عملا بالمادة ١٢٢ من دستور سنة ١٩٦٤ وبذلك يكون الحكم قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن رقابة القضاء على دستورية القوانين واللوائح فيما قبل إنشاء المحكمة العليا ما كانت إلا بدفع من صاحب الشأن تفصل فيه محكمة الموضوع قبل الفصل في الدعوى وما كان يجوز للمحكمة أن تتعرض له من تلقاء نفسها ، وهذه قواعد قننها الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا التي اختصها دون غيرها بالفصل في عدم دستورية القوانين إذ يتخذ شكل دفع من صاحب الشأن أمام محكمة الموضوع فإن هي قدرت حديثه حددت لصاحبه أجلا لرفع الأمر بشأنه للمحكمة العليا وإذا انقضى الأجل دون رفع الأمر إليها سقط الدفع ومقتضى ذلك كله أن الدفع بعدم الدستورية ما زال غير متعلق بالنظام العام ولا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها . ومن ثم لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض عند مباشرة سلطتها في الفصل في الطعون على الأحكام ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق أن الطاعن لم يثر هذا الدفع في أي من درجتي التقاضي فإن النعي على الحكم بخالفة القانون في هذا الخصوص يكون عرق غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجهين الثاني والثالث من السبب الأول وبالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وشابه القصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان الذي قضى بقبوله لم يبد من المطعون ضده الأول وهو الخصم الحقيقي في الدعوى وإنما أبدى من المطعون ضده الثاني الذي اختصم لصمدور الحكم في الدعوى في مواجهته ولما كان هذا الدفع ليس من النظام العام فلا يتحقق للحكمة أن تقضى به من تضاء نفسها ، وإذ فُتت بيننا لم يتمسك به الخصم الحقيقي الذي رفعت عليه الدعوى بعريضة معلقة في شهر أكتوبر سنة ١٩٦٣ أي بإجراء تم صحيحا قبل أن تفرض الحراسة على أمواله في سنة ١٩٦٤ وكان في حينه كامل أهلية التقاضي ثم اكتفت في الرد على ما أثير من ذلك بقولها أنه سراء كانت هذه الدعوى قد رفعت ضد المطعون ضده الأول قبل فرض الحراسة أو بعد فرضها فإن ذلك لا يغير وجه الحكم في الدعوى طالما أن أمواله قد آلت إلى الدولة نهائيا نقاذا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، فانها تكون قد خالفت القانون وشاب حكمها القصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم طبقا لأحكام قانون الطوارئ، والنص في مادته الثانية على أن "تؤول إلى الدولة الأموال والممتلكات المشار إليها في المادة السابقة ويوضع عنها صاحبها بتعويض إجمالي قدره ٣٠ ألف جنيه مالم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة" والنص في الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ على أن "الأموال والممتلكات التي تؤول إلى الدولة ويعوض عنها صاحبها وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه هي صافي قيمتها بعد استئزال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لنتائج التصفية ولا يجوز الرجوع على صاحب هذه السندات بغير الديون التي يرفض المدير العام أداؤها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صوريته أو لأي سبب آخر يقرره القانون" يدل على أن المشرع جعل الأموال، والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ ملكا للدولة من وقت رفع الحراسة بحكم



القانون وأراد أن يكون التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى لا يجاوز المبلغ الإجمالي الذي قدره بثلاثين ألف جنيه والغرض من ذلك تصفية الحراسة التي فرضت على أصحابها وتجريدهم من أموالهم وممتلكاتهم وحصر مزاكهم المالية في نطاق التعويض الإجمالي لاعتبارات اقتضتها مصلحة الدولة محافظة على نظامها العام وحماية لأهدافها، وإذا كانت أيلولة الملكية إلى الدولة بقوة القانون ولا تتلقاها بمثابة خلف عام أو خاص عن أصحاب هذه الأموال فإنها لا تكون مسئولة بحسب الأصل عن ديونهم في الأموال والممتلكات التي كانت في الضمان العام أو الخاص محلاً للوفاء بحقوق الدائنين إلا أن القرار الجمهوري الذي وضع القواعد الخاصة بالتصفية جعل من اختصاص المدير العام لإدارة هذه الأموال والممتلكات تقدير قيمتها والفصل في جدية الديون التي تقدم بها أصحابها وأجاز له استثناء من هذا الأصل أن يصدر بشأنها قراراً بقبول أداء الدين من قيمتها فيسدد بعد استزاله لتكون صندات التعويض ممثلة لناتج التصفية أو بصدور قراراً برفض الأداء لعدم جدية الدين أو صوريته أو لأي سبب يقرره القانون فيستبعد من حساب التعويض ، ولا يكون للدائن إلا حق الرجوع على المدين وإذا كان القانون يجعل للمدير العام سلطة الفصل في جدية الديون يملك استئصال ما يقبله واستئصال ما يرفضه من حساب التعويض ويعتبر قراره في هذا الشأن جزءاً لا يتجزأ من تسيير تصفية الحراسة يتوقف عليه تحديد نتائجها لتحقيق أغراضها المتعلقة بالنظام العام ، فانه لا يجوز للدائن أن يلجأ إلى القضاء بطلب دينه قبل عرضه على المدير العام ليصدر قراره بشأنه وإذا هو لجأ إلى القضاء دون أن يسلك السبيل الذي رسمه القانون فإن الدعوى لا تكون مسموعة ويكون لكل ذي مصلحة أن يتمسك بعدم مماعها ولا حكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها ولو كان الدائن قد رفع دعواه على المدين قبل صدور القانون مادام قد عدل طلباته بتوجيهها إلى المدير العام واختصمه للسير فيها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أترم هذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ولم يشب أسبابه القصور .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته في غير محله ويعين رفضه .



## جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار عباس حلمي عبد الجواد وعضوية السادة المستشارين : عدلى بغدادى ،  
ومحمد طايىل راشد ، وعثمان حسين عبد الله ومحمد كمال عباس .

( ١٤٢ )

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ) .

إثبات " طريق الإثبات " " الإحالة إلى التحقيق " . خبرة . تزوير .  
بيع . حكم " ما بعد فصوراً " . محكمة الموضوع . نقض " السبب غير  
المتج " .

- (١) جواز أن يكون الخبر المرحح رئيساً للخبر السابق لديه في الدعوى منه ذلك .
- (٢) عدم إدعاء الطاعن بأن تناقضاً قد شاب تقرير الخبر اثنائى الذى استند اليه الحكم فى قضائه بالتزوير . النعى على هذا التقرير بأنه خالف فى بعض ماورد به تقرير الخبر الأول . غير منتج .
- (٣) نعى المشتري بأن الحكم أطرح عقد الإيجار الذى استند به على صحة إمضاء البائع على عقد البيع . جادل موضوعى .
- (٤) عدم التزام محكمة الموضوع بالاستجابة إلى طلب الإحالة إلى التحقيق . مناطه .
- (٥) عدم إجابة المشتري إلى طلب تحقيق صحة بصمة الأصبع المنسوبة إلى البائع على عقد البيع بالمضاهاة استناداً إلى القول يتمذو التحقيق لطمس البصمتين المأخوذتين لهذا الغرض . عدم ثبوت استحالة الحصول على بصمات أخرى للبائع لصالح المضاهاة . قصور .

١ - مفاد نص المادتين ٢٤٦ ، ٢٤٤ من قانون المرافعات السابق أنه إذا قدم الخبير المشتدب فى الدعوى تقريره إلى محكمة وزأت ما يبرر استجلاء ماورد به أو إعادة بحثه فى ضوء ما اشتمل عليه تقرير استشارى تقدم به الخصوم ، فإنه يجوز لها لاستكمال عقيدتها أما أن تعيد المأمورية إلى الخبير نفسه أو أن تندب خبيراً غيره

أو ثلاثة خبراء للترجيح بين التقريرين ، وليس ثمة ما يمنع من أن يكون الخبير المرجح رئيسا للخبير السابق ندبه في الدعوى ، ذلك أن الوضع الوظيفي للخبير ليس هو المناط في الاستناد إلى عمله ، كما أن رأى الخبير لا يقيد محكمة الموضوع وتقدير عمله والموازنة بينه وبين غيره هو مما تستقل به ، وإذا تعددت التقارير فإنها تبنى اقتناعها على تقرير الخبير الذي تراه مدعاة لأطمئنانها بغض النظر عن مركزه الوظيفي بالنسبة إلى خبير آخر سبق ندبه في الدعوى . لما كان ذلك فإنه لا يعاب على الحكم الصادر بتدب رئيس قسم أبحاث التزييف والتزوير للترجيح بين التقريرين المقدم من أحد خبراء هذا القسم وبين التقرير الاستشاري .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بتزوير الإمضاء المنسوبة إلى — البائعة — على عقد البيع إلى تقرير مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذي اطمأنت إليه المحكمة وافتمتت بأسبابه ، وكان الطاعن — المشتري — لم يدع أن تناقضا قد شاب هذا التقرير ذاته ، فإن النعي عليه بأنه خالف في بعض ماورد به تقرير الخبير الأول يكون غير منتج .

٣ — أن ما ينعى به الطاعن من أن الحكم أطرح عقد الإيجار الذي استدل به على صحة الإمضاء — المنسوبة للبائعة — على عقد الإيجار لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وأسباب اطمئنانها إليها بما لا معقب عليه لمحكمة النقض .

٤ — محكمة الموضوع غير ملزمة بالاستجابة إلى طلب إلا حاطة إلى التحقيق متى رأت أن الأدلة القائمة في الدعوى كافية لتكوين عقيدتها .

٥ — إذا كان الحكم المطعون فيه لم يجب الطاعن — المشتري — إلى طلب تحقيق صحة بصمة الأصبع المنسوب إلى — البائعة — التوقيع بها على عقد البيع — استنادا إلى مجرد القول بأن تلك البصمة قد تعذر تحقيق صحتها بالمضاهاة لأن البصمتين اللتين أخذتا لهذا الغرض وجدتا مطموستين ، ولما كان هذا الذي استند إليه الحكم تبريرا لعدم تحقيق صحة البصمة ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها في هذا الخصوص إذ لم يثبت استعالة الحصول على بصمات أخرى للبائعة تصالح للمضاهاة ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الواقع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتمثل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٤٧ لسنة ١٩٥٧ مدنى أمام محكمة  
القاهرة الابتدائية على الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين وطلب فيها الحكم  
بصدقة ونفاذ العقد الصادر فى ٩/٩/١٩٥٦ من المطعون ضدها الأولى ببيعها اليه  
العقار المذنب بمسحفة الدعوى لقاء ثمن قدره ٣١٠٠ جنيه وبالتسليم ، وقال بيانا  
لذلك أن السيدة المذكورة باعت له ذلك العقار وأنه دفع لها من الثمن عند إبرام  
العقد مبلغ ٣٠٠٠ جنيه وانفقا على دفع الباقي عند اتوقيع على عقد البيع النهائي  
وإذ لم يتم ذلك ووضعت أموالها تحت الحراسة العامة التى فرضت على أموال  
الرعايا البريطانيين فقد أقام الطاعن هذه الدعوى على الحارس العام بطلباته السابقة .  
وفى ٢٦/٢/١٩٥٨ قضت المحكمة للطاعن بطلباته . استأنف الحارس العام  
هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٥٢١ لسنة ٧٥ ق  
وادعى بتزوير الأمضاء والبصمة المنسوبتين إلى البائعة على عقد البيع . واذ  
انتهت الحراسة على أموال المطعون ضدها الأولى فى سنة ١٩٦٠ فقد باشرت  
الدعوى بنفسها وتدخل منضما إليها فيها مورث المطعون ضدها الثانية كما أدخلت  
قنصل جمهورية البانيا ( المطعون ضده الثالث ) دون أن توجه إليه طلبات .  
وفى ٢٩/١٠/١٩٦١ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الشاهد الأول من شواهد  
التزوير وهو أن الأمضاء والبصمة الموقع بها على العقد تخالفان الإمضاء والبصمة  
الصحيحتين للمطعون ضدها الأولى وبندب خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير  
بمصلحة الطب الشرعى لتحقيق الإدعاء بتزوير الأمضاء بطريق المضاهات وبعد  
أن قدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن الأمضاء مزورة على المطعون ضدها  
الأولى ، ندبت المحكمة فى ٣١/١/١٩٦٧ خبيرا من مصلحة تحقيق الشخصية  
لمضاهاة البصمة الموقع بها على العقد على بصمتى المطعون ضدها الأولى المأخوذتين



لها بمعرفة أحد مكاتب التوثيق بموطنها بـ بريطانيا وقد، هذا الخبر تقريراً انتهى فيه إلى أن هاتين البصمتين مطموستان ولا تصلحان للمضاهاة واذ قدم الطاء تقريراً استشارياً يقول فيه واضحة ان الامضاء المدعى بتزويرها صحيحة وقد نذبت المحكمة في ١٩٦٧/٦/٢٧ مدير قسم البحوث التزييف والتزوير للترجيح بين هذا التمرير وبين تقرير خبير القسم المذكور ، وباشر مدير القسم مهمته وقدم تقريراً أورد به أن الامضاء مزورة. وفي ١٩٦٩/٣/٣١ قضت محكمة الاستئناف برد وبطلان عقد البيع موضوع الدعوى وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقضه . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه بالنسبة لقنصل جمهورية ألبانيا فإنه لم يعلن بالطعن وقد تنازل الطاعن عن مخاصمته وإذ كان المطعون ضده المذكور لم توجه إليه في الاستئناف أية طلبات ولم يحكم له فيه بشيء فإن اختصاصه في هذا الطعن لم يكن له محل ، ولا يكون إعلانه لازماً .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاع الشككية بالنسبة إلى المطعون ضدهما الأولى والثانية .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسببين الثاني والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وللقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه طالب أمام محكمة الاستئناف نذب ثلاثة خبراء أو كبير الأطباء الشرعيين للترجيح بين التقرير الاستشاري الذي قدمه وبين تقرير خبير قسم البحوث التزييف والتزوير غير أن المحكمة نذبت لذلك بحكمها الصادر في ١٩٦٧/٦/٢٧ مدير قسم البحوث التزييف والتزوير فأيد تقرير الخبير التابع له ، هذا في حين أنه وقد سبق لأحد خبراء هذا القسم أن قدم تقرير فإنه يعتبر معبراً عن رأى القسم بأكمله وبذلك ما كان يسوغ نذب رئيسه للترجيح . كما أن مدير القسم تناقض في تقريره مع ما أورده الخبير الرئيس له في شأن الصلاحية الفنية لأوراق المضاهاة ولم تعرض المحكمة في حكمها لهذا التناقض بما يرفعه هذا إلى أن الطاعن قدم

للمضاهاة عقد إيجار ثابت التاريخ قبل حصول البيع عليه إمضاء للطعون ضدها الأولى فلم يعتد الحكم المطعون فيه بذلك العقد كورقة للمضاهاة أخذا بما ذهب إليه مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أنه مزور مع أن ذلك لم يكن داخلا ضمن مأموريته كذلك أغفل الحكم الرد على ما طلبه الطاعن من الاذن له بإثبات صحة الإمضاء على عقد البيع بشهادة الشهود وفي ذلك كله ما يعيب الحكم بالخطأ في القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات السابق تنص أن المحكمة على أن تعيد المأمورية إلى الخبير ليتدارك ما تبينه له من وجوه الخطأ أو النقص في عمله أو بحثه ولما أن تعهد بذلك إلى خبير آخر أو إلى ثلاثة خبراء آخرين ول هؤلاء أن يستعينوا بمعلومات الخبير السابق كما تنص المادة ٢٤٦ منه على أن " رأى الخبير لا يقيد المحكمة " ومفاد ذلك أنه إذا قدم الخبير المتدب في الدعوى تقريره إلى المحكمة ورأت ما يبرر استجلاء ما ورد به أو إعادة بحثه في ضوء ما اشتمل عليه تقرير استشاري تقدم به الخصوم فانه يجوز لها لاستكمال عقيدتها إما أن تعيد المأمورية إلى الخبير نفسه أو أن تندب خبيراً غيره أو ثلاثة خبراء للترجيح بين التقريرين وليس ثمة ما يمنع من أن يكون الخبير المرجح رئيساً للخبير السابق ندبه في الدعوى ، ذلك أن الوضع الوظيفي للخبير ليس هو المناط في الاستناد إلى عمله كما أن رأى الخبير لا يقيد محكمة الموضوع وتقدير عمله والموازنة بينه وبين غيره هو مما تستقل به ، وإذا تعددت التقارير فانها تبني اقتناعها على تقرير الخبير الذي تراه مدعاة لاطمئنانها بغض النظر عن مركزه الوظيفي بالنسبة إلى خبير آخر سبق ندبه في الدعوى ، لما كان ذلك فانه لا يعاب على أخكم الصادر في ١٩٦٧/٦/٢٧ ندبه رئيس قسم أبحاث التزييف والتزوير للترجيح بين التقرير المقدم من أحد خبراء هذا القسم وبين التقرير الاستشاري . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بتزوير الإمضاء المنسوبة إلى المطعون ضدها الأولى على عقد البيع إلى تقرير مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذي اطمأنت إليه المحكمة واقتنعت بأسبابه ، وكان الطاعن لم يدع أن تناقضا قد شاب هذا التقرير ذاته فإن النعى عليه بأنه خالف في بعض ماورد به تقرير الخبير الأول يكون غير متعج ، كذلك فان ما ينمى به الطاعن



من أن الحكم اطرح عقد الإيجار الذي استدل به على صحة الإمضاء على عقد البيع ، لا يعد وأن يكون جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وأسباب اطمئنانها إليها مما لا معقب عليه لمحكمة النقض . لما كان ما تقدم وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالاستجابة إلى طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت أن الأدلة القائمة في الدعوى كافية لتكوين عقيدتها ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى برد وبطلان العقد على الرغم من عجز المطعون ضدها الأولى عن إثبات تزوير البصمة المنسوبة إليها والموقع بها عليه واستند الحكم في ذلك إلى أنه قد تعذر لأسباب فنية مضاهاة تلك البصمة على البصمتين المأخوذتين لما في حين أنه يمكن أخذ بصمات أخرى لما تصلح للمضاهاة، خاصة وأن الحاضر عنها أبدى بجلسة ١٩٦٨/٤/٩ أمام محكمة الاستئناف استعدادا لتقديم أوراق عليها بصمات لما يمكن المضاهاة عليها وإذا أغفلت المحكمة تحقيق صحة البصمة وقضت بالرد وبالبطلان تأسيسا على أن ثبوت تزوير الإمضاء يعني عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأولى ادعت تزوير الإمضاء والبصمة الموقع بهما على العقد موضوع النزاع وانتهت المحكمة إلى أن الإمضاء مزورة وصرفت النظر عن تحقيق صحة البصمة استنادا منها إلى القول بأن ما أثاره المستأنف عليه الأول الطاعن من أن البصمة التي على عقد البيع المطعون فيه تقيد المستأنفة — المطعون ضدها الأولى — مردود بأنه وقد قرر المستأنف عليه الأول أن المستأنفة هي التي وقعت بامضاءها على عقد البيع المطعون فيه وثبت من تقرير مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن التوقيع المذكور لم يكتب بيد صاحبه فلا يؤثر على ذلك كون البصمة المنسوبة إلى المستأنفة قد تعذر فحصها لأسباب فنية ومفاد ذلك أن الحكم لمطعون فيه لم يجب الطاعن إلى طلب تحقيق صحة بصمة الاصبع المنسوب إلى المطعون ضدها الأولى التوقيع بها على العقد استنادا إلى مجرد القول



بأن تلك البصمة قد تعذر تحقيق صحتها بالمضاهاة لأن البصمتين اللتين أخذتا لهذا الغرض وجدتا مطموستين ولما كان هذا الذي استند إليه الحكم تبرا لعدم تحقيق صحة البصمة ليس من شأنه أن يؤدي بذاته إلى النتيجة التي انتهى إليها في هذا الخصوص إذ لم يثبت استعالة الحصول على بصمات أخرى للطامون ضدها الأولى تصلح للمضاهاة فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في هذا الشأن بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ويرتب على نقض الحكم فيما قضى به من رد وبطلان عقد البيع نقض ما ترتب عليه من القضاء برفض دعوى الطاعن .

## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن ديكلى وعضوية المادة المستشارين :  
محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وسامعيل فرحات عثمان ، وجلال عبد الرحيم عثمان .

( ١٤٣ )

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٧ القضائية :

( ٢٠١ ) ضرائب " ضريبة المهن الحرة "

( ١ ) القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ . نطاقه . أصحاب المهن الحرة التى تستلزم مزاوتها  
الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى

( ٢ ) القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم مريان أحكامه على المهن الهندسية . علة ذلك . جواز  
مزاولة المهنة حملة دبلومات غير جامعية عملاً بقانون نقابة المهن الهندسية ٨٩ لسنة ١٩٤٦ قبل  
وبعد تعديله بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٥٧

١ - قصرت المادة الأولى من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تطبيق أحكامه  
على أصحاب المهن الحرة التى تستلزم مزاواتها الحصول على دبلوم عال من إحدى  
الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وخدمهم دون غيرهم من  
أصحاب المهن التى لا يجرى عليها هذا الوصف (١)

٢ - مؤدى نصوص المسود الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٨٩  
لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية - قبل تعديله بالقانون رقم ٧٧  
لسنة ١٩٥٧ - أنه لا يشترط لمزاولة مهنة الهندسة الحصول على دبلوم عال  
من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى بل يجوز أن  
يزاولها مهنة الدبلومات الأخرى التى أوردتها المادة الثالثة ، وهى دبلومات غير  
جامعية ، وهو ما لم يخرج عنه المشرع حين عدل بنود المادة الثالثة ساقفة الذكر

بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تسرى على المهنة الهندسية ، ورتب على ذلك أن — المطعون عليه — وهو مهندس حاصل على مؤهل جامعي — يتمتع بقاعدة الربط الحكمي المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون المذكور ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن ماورية ضرائب عابدين قدرت صافي أرباح المطعون عليه من مهنته كمهندس بمبلغ ٣٠٤١ جنيها و ٦٤٦ مليا في المدة من ١٤/٥/١٩٥٤ حتى ٣١/١٢/١٩٥٤ و بمبلغ ٣٦٦٩ جنيها و ٨٠ مليا في سنة ١٩٥٥ و بمبلغ ١٣٣٦٠ جنيها في سنة ١٩٥٦ ، وإذ اترض ومن بين الأسباب التي استند إليها أنه من أصحاب المهنة الحرة التي تستلزم مزاوالتها الحصول على دبلوم عال وتسرى عليه أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١/١٠/١٩٥٩ بخفيض صافي أرباحه في ستي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ إلى مبلغ ٢٨٥٨ جنيها و ٥١٠ مليا و ٣٣٢٧ جنيها و ٤٢٥ مليا على التوالي وبإعادة الفحص عن سنة ١٩٥٦ وتحديد صافي أرباحه من واقع دفاتره ومستنداته وبعدم انطباق أحكام القانون سالف الذكر على حالته ، فقد أقام الدعوى رقم ١١١٠ سنة ١٩٥٩ تجاري القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبا تخفيض أرباحه في ستي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ إلى مبلغ ٢٦٢٨ جنيها و ٣٠٨ مليا و ٣٠٨٣ جنيها و ٣٢٧ مليا واتخاذ أرباحه في سنة ١٩٥٥ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٥٦ إعمالا للقانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ ، وتدخلت نقابة المهنة الهندسية خصما منضما إلى المطعون عليه في دعواه ، ثم قدرت المأمورية صافي أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٥٧



بمبلغ ٣٦٠١ جنيها و ٩٣٥ مليا وفي سنة ١٩٥٨ بمبلغ ٤٥٠٢ جنيها و ٢٠٦ مليا فلم يقبل وأحيل النزاع إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٧ وهو يقضى باقرار وجهة نظر المأمورية في عدم تطبيق أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ على المطعون عليه وتخفيض صافي أرباحه في السنتين المذكورتين إلى مبلغ ٣٥٦٦ جنيها و ٦٩٥ مليا، ٤٤٣٢ جنيها و ١٣١ مليا على التوالي، فأقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٠٣٢ سنة ١٩٦٢ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار فيما قضى به من تخفيض أرباح المطعون عليه طالبا تأييد تقديرات المأمورية. قررت المحكمة ضم هذه الدعوى إلى الدعوى رقم ١١٠ سنة ١٩٥٩ ليصدر فيهما حكم واحد ثم حكمت بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٥ فى الطعن رقم ١٠٣٣ سنة ١٩٦٢ برفضه وتأيد قرار اللجنة وفى الطعن رقم ١١٠ سنة ١٩٥٩ (١) بقبول تدخل نقابة المهن الهندسية خصما فى الدعوى . ( ب ) برفض الطعن وتأيد قرار اللجنة فيما انتهى إليه من عدم انطباق القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ على حالة المطعون عليه . ( ج ) وقبل الفصل فى باقى أوجه النزاع بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لأداء المأمورية المبينة بمنطوق ذلك الحكم . لم يدفع المطعون عليه أمانة الخبير ، فحكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٨ برفض الطعن وأيد القرار المطعون فيه . استأنف المطعون عليه الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٥ بالاستئناف رقم ١٦٤ سنة ٨١ ق تجارى القاهرة طالبا إلغاء فيما قضى به من عدم انطباق القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ كما استأنف الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٨ بالاستئناف رقم ٣٣٠ سنة ٨١ ق تجارى القاهرة طالبا الحكم له بطلباته المبينة فى الاستئناف الأول . قررت المحكمة ضم الاستئنافين ثم حكمت بتاريخ ١٩٦٧/٢/٩ فى الاستئناف رقم ١٦٤ سنة ٨١ ق بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٥ قيا قضى به من عدم انطباق القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ على حالة المطعون عليه وبانطباق هذا القانون على حالته ، وفى الاستئناف رقم ٣٣٠ سنة ٨١ ق بتعديل الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٣/٨ وتحديد أرباح المطعون عليه فى المدة من ١٩٥٤/٥/١٤ حتى ١٩٥٤/١٢/٣١ بمبلغ ٢٨٤٥ جنيها و ٦٠٧ مليا وبالنسبة لسنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ برد أرباح الفترة السابقة إلى سنة كاملة يجعلها ٤٥٥٢ جنيها و ٩٧١ مليا واتخاذ هذا الرقم أساسا للربط على المطعون عليه عن كل من سنتي ١٩٥٥

١٩٥٦ . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بانطباق أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ على حالة المطعون عليه استنادا إلى أنه من أصحاب المهن الحرة الحاصلين على مؤهل عال وأنه لا يغير من ذلك أن مهنة الهندسة لا تستلزم لمزاومتها طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بشأن نقابة المهن الهندسية الحصول على مؤهل عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها طالما أن المول من حملة هذا المؤهل ، في حين أنه يشترط لتطبيق القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ أن يمارس الممول مهنة حرة تستلزم لمزاومتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وذلك وفقا لقانون هذه المهنة وأن يكون الممول حاصلا فعلا على هذا الدبلوم ، وطبقا لنصر المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ قبل وبعد تعديله بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ لا تستلزم مزاولة مهنة الهندسة الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى بل يجوز أن يزاولها حملة دبلومات أخرى غير جامعية ، مما ممتنضاه عدم تطبيق أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ على من يزاول هذه المهنة .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ - قصرت تطبيق أحكامه على أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاومتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وحدهم دون غيرهم من أصحاب المهن التي لا يجرى عليها هذا الوصف ، وبالرجوع إلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ - يبين أنه نص في المادة الأولى منه على أن تنشأ نقابة لأرباب المهن الهندسية ونص في المادة الثانية على شروط القيد في سجلات هذه النقابة ومنها أن يكون العضو " مهنيًا



أو تحت التمرين أو مهندسا مساعدا بالتطبيق لأحكام هذا القانون“ ، ونص في المادة الثالثة على ما يأتي : ” ( ١ ) يعتبر مهندسا في حكم هذا القانون من حصل على درجة بكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية أو دبلوم مدرسة الهندسة الملكية أو دبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا ( قسم العمارة ) أو على شهادة أخرى تتفق وزارة المعارف ووزارة الأشغال بعد أخذ رأى مجلس النقابة على اعتبارها معادلة لإحدى الشهادات المشار إليها أو من نجح في امتحان معادلة يحدد نظامه وتوضع مناهجه بالاتفاق بين . . . . .

( ب ) ويعتبر مهندسا تحت التمرين من حصل على دبلوم مدرسة الهندسة التطبيقية العليا أو من يحصل عليها من طلبتها الموجودين بها عند صدور هذا القانون ، وبعد المهندس تحت التمرين مهندسا متى أمضى خمس سنوات بعد تخرجه في أعمال هندسية يعتبرها وزير الأشغال بعد أخذ رأى مجلس النقابة كافية لمنحه لقب مهندس ، ( ج ) ويعتبر مهندسا مساعدا من حصل على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة ( قسم العمارة ) أو على شهادة هندسية معادلة لأيهما معترف بها من وزارة المعارف العمومية ، وبعد المهندس المساعد مهندسا إذا كان قد اكتسب قبل صدور هذا القانون لقب مهندس بقرار وزاري وكان عند منحه اللقب في الدرجة السادسة على الأقل أو إذا مارس بعد تخرجه أعمالا هندسية يعتبرها وزير الأشغال بعد أخذ رأى مجلس النقابة كافية لمنحه لقب مهندس وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات“ ، وتؤدي هذه النصوص الصريحة أنه لا يشترط لزوال مهنة الهندسة للحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى بل يجوز أن يزاولها المندبلومات الأخرى التي أوردتها المادة الثالثة وهي دبلومات غير جامعية ، وهو المخرج عنه المشرع حين عدل بنود المادة الثالثة سابقة الذكر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ، كما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف



هذا النظر وجرى في تفضائه على أن أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تسرى على المهن الهندسية ورتب على ذلك أن الممارسون عليه يتمتع بقاعدة الربط الحكيم المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون المذكور ، فإنه يمكن قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، والآن تقدم بتعين تأييد الحكيم المستأقن .

## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين :  
محمد أسعد محمود . وجوده أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكري وإسماعيل فرحات عثمان

( ١٤٤ )

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) ضرائب " ضريبة التراكات " . دعوى " الطلبات في الدعوى " . استئناف  
" نطاق الاستئناف " .

الضريبة لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي . أثردك . اعتراض الورثة على تقدير  
المأمورية لصافي التركة . موافقتهم أمام لجنة الطعن على تقدير قيمة الأشجار القائمة بالأرض بمبلغ  
معين . لا يمنعهم من المنازعة في الاستئناف بشأن تقدير قيمة مستقلة لهذه الأشجار لأنها منازعة  
تتعلق بمسألة قانونية . لا يعد ذلك طلباً جديداً في الاستئناف .

( ٢ ) ضرائب " ضريبة التراكات " .

الأراضي الزراعية الداخلة ضمن عناصر التركة . تقدير قيمتها استناداً لقيمه الإيجارية المتخذة  
أساساً لرابط الضريبة . يستوى في ذلك استغلال الأرض في زراعة المحصولات العادية أو زراعة  
الفواكه .

١ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة (١) أن الضريبة لا ترتكن في أساسها  
على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول ، وإنما تحددها القوانين التي  
تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ  
الذي يقع فيها سواء من الممول أو من المصلحة ، فالتمول أن يسترد ما دفعه  
بغير حق وللصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا  
الحق قد سقط بالتقادم . وإذا كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليهم اعترضوا  
على تقدير المأمورية لصافي تركة مورثهم ومن بينها أشجار العنب بالأراضي المتروكة

عنه ، وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ، ثم طعنوا في قرارها أمام المحكمة الابتدائية طالبين تعديله وتخفيض قيمة التركة طبقا لطلباتهم الختامية ، فمن حقهم أن ينازعوا أمام محكمة الاستئناف في دخول قيمة هذه الأشجار ضمن عناصر التركة استنادا إلى أنه لا تحتسب لها قيمة مستقلة عن قيمة الأرض ، لا غير من هذا النظر أنهم لم يثيروا هذه المنازعة أمام اللجنة وأنهم وافقوا على تقدير قيمة أشجار العنب بواقع ٥٠ جنيها للقدان ، ذلك لأن هذه المنازعة إنما تتعلق بمسألة قانونية لا يجوز الاتفاق على خلاف ما يقضى به القانون في شأنها ، ولا يعتبر هذا طالبا جديدا من المطعون عليهم أمام محكمة الاستئناف لأنه يدخل في نطاق طلباتهم الأصلية .

٢ — مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلاتها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) أن الشارع أراد أن يجعل من " القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة " معيارا حكما " لتقدير قيمة الأراضي الزراعية " الداخلة ضمن عناصر التركة بصرف النظر عن طريقة استغلالها الزراعي ، يستوى في ذلك ما يستغل منها في زراعة المحصولات العادية وما يستغل منها في زراعة الفواكه وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى باستبعاد القيمة المقدرة لأشجار العنب من أصول التركة ، فإن النعمى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية تركات القاهرة قدرت صافي تركة المرحوم .. .. مورث المطعون عليهم المتوفى بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣٠ بمبلغ ٧٠٣١٤ جنيها و٥١٥ مليما،



وإذا عترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٨ بتخفيض صافي قيمة التركة إلى مبلغ ٢٦١٨٣ جنيهاً ٧٤٨ ملياً، فقد أقاموا الدعوى رقم ١٤ سنة ١٩٦٧ تجارى أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار، ومن بين الأسباب التي استندوا إليها أن اللجنة حددت قيمة أشجار العنب المتزرعة في جزء من الأطنان المتروكة عن المورث بمبلغ ١٠٠ جنيه عن كل فدان في حين إنها تقدر بمبلغ ٥٠ جنيهاً، كما طعنت مصلحة الضرائب في ذات القرار بالدعوى رقم ١٦ سنة ١٩٦٧ تجارى أمام نفس المحكمة طالبة إلغاء وتأيد تقديرات المأمورية. قررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ثم حكمت بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٢ برفضهما وتأيد قرار اللجنة. استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٦٩ سنة ٨٤ ق تجارى طالبة إلغاء والحكم بتأيد تقديرات المأمورية، كما أقام المطعون عليهم استئنافاً فرعياً قيد رقم ٥٢٨ سنة ٨٤ ق طلبوا فيه استبعاد مبلغ ٢٧٠٠ جنيهاً و ٢٠٠ ملياً قيمة أشجار العنب من أصول التركة وتأيد الحكم فيما عدا ذلك. وبتاريخ ١٩٦٧/١١/٢ حكمت المحكمة الاستئناف الأصل بتعديل الحكم المستأنف بإضافة مبلغ ٢١٤٥٠ جنيهاً قيمة العقار رقم ١٣٩ شارع التحرير بالدقي إلى أصول التركة، وفي الاستئناف الفرعى باستبعاد مبلغ ٢٧٠٠ قيمة أشجار العنب وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك. طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض في خصوص قضائه في الاستئناف الفرعى، وقدمت النيابة العامة مذكر أبدت فيها رأى برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها.

وحيث إن حاصل سبب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون، ذلك أنه استبعد من أصول التركة مبلغ ٢٧٠٠ جنيهاً قيمة أشجار العنب المتزرعة في جزء من الأطنان التي خلفها المورث، في حين أن النزاع أمام اللجنة انحصر في تقدير قيمة هذه الأشجار ووافق المطعون عليهم على احتسابها بمبلغ ٥٠ جنيهاً للفدان، وإذا تقتصر ولاية المحكمة الابتدائية على نظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو من ذوى الشأن في قرار لجنة الطعن، ولم يطالب المطعون عليهم استبعاد قيمة

أشجار العنب إلا أمام محكمة الاستئناف فيعتبر هذا طلبا جديدا ويتعين على المحكمة أن تفضي بعدم قبوله من تلقاء نفسها .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الضريبة لا تترك في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها سواء من الممول أو من المصلحة فللممول أن يسترد ما دفعه بغير حق ولل مصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع مالم يكن هذا الحق سقط بالتقادم ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليهم اعترضوا على تقدير المأمورية لصافي تركة مورثهم ومن بينها أشجار العنب بالأراضي المتروكة منه وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ثم طعنوا في قرارها أمام المحكمة الابتدائية طالبين تعديله وتخفيض قيمة التركة طبقا لطلباتهم الختامية ، فمن حقهم أن ينازعوا أمام محكمة الاستئناف في دخول قيمة هذه الأشجار ضمن عناصر التركة استنادا إلى أنه لا تختص لها قيمة مستقلة عن قيمة الأرض ، لا يغير من هذا النظر إنهم لم يشيروا هذه المنازعة أمام اللجنة وأنهم وافقوا على تقدير قيمة أشجار العنب بواقع ٥٠ جنيها للقدان ، ذلك لأن هذه المنازعة إنما تتعلق بمسألة قانونية لا يجوز الاتفاق على خلاف ما يقضي به القانون في شأنها ، ولا يعتبر هذا طلبا جديدا من المطعون عليهم أمام محكمة الاستئناف لأنه يدخل في نطاق طلباتهم الأصلية ، لما كان ذلك وكان مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الشارع أراد أن يجعل من القيمة التجارية المنخفضة أساسا لربط الضريبة «معيارا حكيا» لتقدير قيمة الأراضي الزراعية «الداخلية ضمن عناصر التركة بصرف النظر عن طريقة استغلالها الزراعي ، يستوى في ذلك ما يستغل منها في زراعة المحصولات العادية وما يستغل منها في زراعة الفواكه ، وإذا أترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باستبعاد القيمة المقدرة لأشجار العنب من أصول التركة فإن النعي عليه بخالف القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٧٤

بمئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدي وعضوية السادة المستشارين :  
أديب قصيبي ، ومحمد فايزل المرجوعي ، وحافظ الوكيل ، وممدوح عطية .

( ١٤٥ )

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٨ القضائية :

( ٢٤١ ) عمل " توقيع الجزاءات التأديبية " " انتهاء عقد العمل " .  
شركات " شركات القطاع العام " . بنوك .

( ١ ) العاملون بينك مصر . علاقتهم به تعاقدية منذ تحوله إلى شركة مساهمة . يصدر القرار  
الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ . خضوعهم لأحكام قانون العمل ونظام العاملين بالشركات  
التابعة للمؤسسات العامة .

( ٢ ) سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية على موظفى الشركات المشار إليها في  
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ الذين تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا . شمولها حق  
توقيع عقوبة الفصل عند إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . عدم التزام رب العمل بإبلاغ النيابة  
الإدارية عند وقوع أية مخالفات منهم .

( ٣ و ٤ ) عمل " إنهاء عقد العمل " . شركات " شركات القطاع  
العام " .

( ٣ ) عدم إصاح المادة ٥٦ من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر  
بالقرار الجمهورى ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من الحالات التي يجوز فيها توقيع عقوبة الفصل . مؤداه .  
ترك ذلك التعميد للقواعد العامة الواردة بالمادة ٧٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

( ٤ ) عدم مراعاة قواعد التأديب . لا يمنع من فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها  
في المادة ٧٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

( ٦ و ٥ ) عمل " وقف العامل " . محكمة الموضوع . نقض " مالا يصحح  
سببا للطعن " .



( ٥ ) نص المادة ٦٧ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عدم إيجابه إبلاغ النيابة العامة عن ارتكاب العامل لجناية أو أية جنحة داخل دائرة العمل . حق رب العمل في فصله متى قدر أن ما وقع منه يكفي لانتهاء علاقة العمل طبقا للمادة ٧٦ من ذات القانون .

( ٦ ) المنازعة فيما انتهى إليه الحكم بأسباب سائفة من توافر شروط تطبيقه المادة ٧٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . جدل موضوعي . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

١ - بنك مصر تحول من مؤسسة عامة إلى شركة مساهمة عربية بصدور القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ في ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٥ وأصبحت علاقته بموظفيه اعتبارا من هذا التاريخ علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قانون العمل كما تخضع لأحكام نظام العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باعتباره جزءا متما لعهدة العمل .

٢ - مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن مريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> أن المشرع لم يتجه إلى تقييد سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية المقررة في القانون على موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح الذين تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا، بل أبقى له حق الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق ولم يلزمه بإبلاغ النيابة الإدارية عند وقوع أية مخالفات منهم ، وذلك كله يستلزم الاحتفاظ لرب العمل بسلطة توقيع جميع الجزاءات التأديبية التي يجيز قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ توقيعها ومنها عقوبة الفصل المقررة في المادة ٧٦/٦ منه عند إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية .

٣ - نصت المادة ٥٦ من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة المشار إليه في صدرها على مراعاة أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وعددت

( ١ ) نقض ١٩٦٧/١٢/٦ مجموعة الكتب الفني ص ١٨ ص ١٨٢٠

أسباب انتهاء خدمة العامل ومنها الفصل دون أن تفصح عن الحالات التي يجوز فيها للشركة أو المؤسسة العامة فصل العاملين بها، مما مؤداه أنها تركت أمر تلك الحالات محكوما بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٧٦ من قانون العمل المشار إليه ولم تنسخها .

٤ — عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع من فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أجاز للبنك فسخ عقد العمل لإخلال الطاعن بالتزاماته الجوهرية لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٥ — ما نصت عليه المادة ٩٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أنه إذا نسب إلى العامل ارتكاب جناية أو أية جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة حين صدور قرار منها في هذا الشأن ، لم يتضمن الالتزام بإبلاغ النيابة العامة عن الواقعة التي نسب إلى العامل ارتكابها ولم تنسب سلطة رب العمل في إجراء التحقيق الإداري والاكتفاء به في إجراء الفصل إذا قدر أن مصلحة منشأته تقتضي ذلك وأن ما وقع من العامل يكفي في إنهاء العلاقة التعاقدية بالفسخ طبقا لما تقتضيه المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

٦ — متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على أن فصل الطاعن كان بسبب إخلاله بالتزاماته الجوهرية طبقا للفقرة السادسة من المادة ٧٦ من قانون العمل ، وأن الحكم قد خلاص بأسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق إلى توافر هذا الإخلال في جانب الطاعن ، فإن هذا النعي لا يعدل أن يكون جدلا موضوعيا في قيام سبب الفصل وتوافره مما يستقل قاض الموضوع بتقديره ولا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٣٩ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى المنصورة على البنك المطعون ضده وطلب الحكم أصليا ببطالان قرار فصله وإعادةه إلى عمله ، ومن باب الاحتياط الحكم بإلزام البنك بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠٠ جنيه كتعويض عن فصله بغير مبرر وكان بياناً لدعواه لأنه التحق بخدمة البنك فرع المنصورة في غضون عام ١٩٥٩ وظل يباشر عمله الى أن نسب إليه البنك في فبراير سنة ١٩٦٥ واقعة صرف اذن مزور بمبلغ ١٤٠ جنيها من حساب أحد العملاء بتاريخ ١٩ يولييه ١٩٦٤ فنفى اتصاله بهذه الواقعة وطلب عرض الأمر على النيابة العامة غير أن البنك لم يستجب لطلبه ولجأ الى خبير خطوط من عملائه رأى أن الاذن تحرر بخط الطاعن وأيده في ذلك خبير آخر كلفه البنك بفحص هذا الاذن بعد أن أقر العميل صاحب ذلك الحساب بأنه أصدر الإذن بنفسه ثم أخطره البنك في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بوقفه عن العمل اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٦٥ و بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ قرر فصله واذ كان هذا الفصل باطلاً وبغير مبرر فقد أقام دعواه بطلباته المتقدمة . و بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافه برقم ٢٠١ سنة ١٩ ق . وفي ٦ فبراير سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٧٤ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .



وحيث إن الطعن بنى على ستة أسباب ينحى الطاعن بالأسباب الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والقصور في التسبيب ويقول في بيان ذلك أن الحكم قضى برفض الدعوى استنادا إلى أنه قد أخل بالتزاماته الجوهرية مما يجيز للبنك المطعون ضده فسخ عقد العمل بالتطبيق لحكم المادة ٧٦/٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأن هذا الفسخ لا يستلزم مراعاة قواعد التأديب وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون وتأويله لأن البنك المطعون ضده قد تحول إلى شركة مساهمة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٦٥ ويخضع العاملون به لأحكام نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى أشار في ديباجته إلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وبذلك جعل الاختصاص بتأديبهم لمحكمة التأديبية وحدها إذا تجاوزت أجرهم خمسة عشر جنيها شهريا طبقا للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون . وإذا كانت هذه القواعد تعتبر بالنسبة لهؤلاء العاملين أكثر سخاء من قواعد التأديب الواردة في قانون العمل ويتعين بالتالى اتباعها عملا بالمادة الأولى من نظام العاملين المشار إليه فلما قرر رئيس مجلس إدارة البنك بفصل الطاعن يكون قد صدر ممن لا يملكه ، هذا إلى أنه لا يسوغ اعتبار فسخ عقد العمل في هذه الحالة طريقا مستقلا لإنهاء خدمة العامل لأن هذا النظام حدد حالات انتهاء الخدمة على سبيل الحصر وليس منها فسخ العقد لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مما يدل على أن المشروع قصد استبعاد هذه الأسباب واستبدالها بتلك الحالات الواردة في ذلك النظام بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ومن ثم لا يجوز تطبيق أحكام هذه المادة عليهم . ويضيف الطاعن أن مقطع النزاع في الدعوى هو سرى أن أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عليه وما يستتبعه ذلك من أعمال القواعد المنصوص عليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأنه غير أن الحكم المطعون فيه أغفل بحيص هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان بنك مصر قد تحول من مؤسسة عامة إلى شركة مساهمة مصرية بصدر القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ في ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٥ وأصبحت علاقته بموظفيه اعتبارا من هذا التاريخ

علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قانون العمل كما تخضع لأحكام نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي يحكم واقعة الدعوى باعتباره جزءاً متماهاً لعقد العمل ، وكان مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع لم يتجه إلى تقييد سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية المقررة له في القانون على موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح والذين تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيهاً شهرياً بل أبقى له حق الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق ولم يلزمه بإبلاغ النيابة الإدارية عند وقوع أية مخالفات منهم وذلك كله يستلزم الاحتفاظ لرب العمل بسلطة توقيع جميع الجزاءات التأديبية التي يجيزها قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ توقيعها ومنها حقوبة الفصل المقررة في المادة ٧٦/٦ منه عند إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية فإن قرار رئيس مجلس إدارة البنك بنصل الطاعن بالتطبيق لحكم هذه المادة يكون قد صدر من يملكه . لما كان ذلك وكانت المادة ٥٦ من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة المشار إليه بعد أن نصت في صدرها على مراعاة أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عدت أسباب انتهاء خدمة العامل ومنها الفصل دون أن تفصح عن الحالات التي يجوز فيها للشركة أو المؤسسة العامة فصل العاملين بها مما مؤداه أنها تركت أمر تلك الحالات محكوماً بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٧٦ من قانون العمل المشار إليه ولم تسمحها ، وكان عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع من فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في هذه المادة فإن الحكم المطعون فيه إذ أجاز للبنك فسخ عقد العمل لإخلال الطاعن بالتزاماته الجوهرية لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولا يعيبه في هذا الخصوص أنه أغفل ذكر القواعد القانونية المتقدمة مادام قد انتهى إلى تلك النتيجة الصحيحة ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذه الأسباب على غير أساس .



وحيث إن الطاعن ينعى بالأسباب الثلاثة الأخيرة على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ويقول في بيان ذلك أن الحكم لم يلق بالالما أثاره من أن تزوير إذن الصرف يشكل جريمة يجب إبلاغ النيابة العامة عنها وأن البنك لم يستجب لطلبه عرض هذا الإذن على قسم أبحاث التزييف والتزوير لفحصه كما أن الحكم أسقط الدلالة المستفادة من كون الإذن قد تنازل به أيدي موظفين آخرين كان يتعين استكشافهم ومضاهاة توقيعاتهم بمعرفة الجهة المختصة وبذلك يكون الحكم قد أخل بحقه في الدفاع ، هذا إلى أن الحكم رد على إقرار العميل بمسئولية الحساب بأنه قد قصد به تغطية موقف الطاعن دون أن يورد الأساس الذي بني عليه هذا الافتراض وبذلك يكون الحكم قد أقام قضاء على الحدس والتخمين مما يعيبه بالفساد في الاستدلال ويضيق الطاعن أن الحكم أسند إليه — سبق اتهامه بالاختلاس من حساب العملاء وأنه كثير التغيب بإجازات مرضية متتالية من عرض نفسه على طبيب البنك في حين أن ملف خدمته يقطع نزاهته وأمانته طوال مدة خدمته وخلا أصلا من تلك الوقائع مما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان مانعت عليه المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أنه إذا نسب إلى العامل ارتكاب جريمة أو أية جريمة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة حين صدور قرار منها في هذا الشأن لم يتضمن الالتزام بإبلاغ النيابة العامة عن الواقعة التي نسب إلى العامل ارتكابها ولم يقيد سلطة رب العمل في إجراء التحقيق الإداري والاكتفاء به في إجراء الفصل إذا قدر أن مصلحة منشأته تقتضي ذلك وأن ما وقع من العامل يكفي في إنهاء العلاقة العقدية بالفسخ طبقا لما تقتضيه المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدعوى وكما تقدم بيانه



في الرد على أسباب الطعن السابقة على أن فصل الطاعن كان بسبب إخلاله بالتزاماته الجوهرية طبقاً للفقرة السادسة من تلك المادة ، وأن الحكم قد خلاص بأسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق إلى توافر هذا الإخلال في جانب الطاعن فإن هذا النعى لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً في قيام سبب الفصل وتوافره مما يستقل قاضي الموضوع بتقديره ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب نصيبى ومحمد فاضل المرجوشى وحافظ الزكىل وممنوح عطية

( ١٤٦ )

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٨ القضائية :

عمل . " إصابات العمل " تأمينات اجتماعية " التحكيم الطبى .

قواعد التعليم الطبى المنصوص عليها فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . قواعد تنظيمية . عدم  
اتباعها لا يحرم العامل من حقه الأصل فى الهجرة إلى القضاء .

إنه وإن كانت المواد ٢٦، ٢٧، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٦٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى يحكم واقعة الدعوى — قد بينت طريقة إثبات العجز الحاصل للمؤمن عليه وتمديد مدهاء وكيفية تعظيم المؤمن عليه من قرار هيئة التأمينات الاجتماعية فى هذا المنعصر أمام لجنة التحكيم الطبى المشككة لهذا الغرض، إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون تقريرا لقرارات تنظيمية للتيسير على العامل فى اقتضاء حقوقه ولا يحرمه من حقه الأصل فى الالتجاء إلى القضاء، إذا لم يرغب فى التحكيم لاسيما وأنه لم يرد فى تلك المنصوص أو فى غيرها من مواد ذلك القانون ما يحرمه من هذا الحق ، ولا يغير من هذا النظر ما نصحت عليه المادة ٥٤ من القانون المذكور — من أن قرار لجنة التحكيم الطبى نهائى وغير قابل للطعن — إذ أن مجال إعمال هذا النص يكون فى حالة ما إذا طالب العامل التحكيم الطبى وصدر قرار لجنة التحكيم فى موضوع النزاع. وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن لم يلجأ أصلا إلى إجراءات التحكيم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى به بطلان تأسيسا على أن الالتجاء إلى التحكيم الطبى ليس إزاميا ولا يسلب حق المؤمن عليه فى الالتجاء إلى القضاء العادى فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعى بالقصور على ما أورده الحكم فى شأن عدم إخطار الطاعة لاطنون ضده بالقرار الصادر فى شأن مدى عجزه — والذي ينفذ به ميعاد النظم أمام لجنة التحكيم — غير منتج .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما جاء في التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٥٥/١٩٦٥ عمل كلى القاهرة على الهيئة الطاعة طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع له معاشا شهريا قدره أربعة جنيهات ومبلغ ١٣٢ جنيا قيمة منجمد المعاش المستحق له من ١٩٦٢/٣/٨ تاريخ انتهاء عمله حتى ١٩٦٥/١/٧ وقال فى بيان ذلك أنه بتاريخ ١١٣٩/١/١ التحق بالعمل بشركة زهرة الصباح بأجر شهرى قدره عشرة جنيهات وأنه أصيب بالنزاع حاد بالعمود الفقري أقعده عن العمل منذ ١٩٦١/٩/٨ واستنفذ مدة العلاج المقررة وأصبح عاجزا عن العمل عجزا كاملا وإذا كان مشتركا لدى هيئة التأمينات الاجتماعية — الطاعة — منذ ١٩٥٩/٤/٧ حتى تاريخ انتهاء عمله فإنه يستحق معاش العجز المطالب به طبقا لنص المادتين ٦٢ ، ٦٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ . وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٦ حكمت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بنسب مصلحة الطب الشرعى بالقاهرة لتندب أحد السادة الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف على المطعون ضده وبيان ما أصابه من عجز وما إذا كان عجزا كاملا أم جزئيا وتقدير نسبة ذلك العجز ، وبعد أن باشر الطبيب الشرعى المأورية قدم تقريره الذى ضمنه أنه توجد حالة عجز كاملا لدى المطعون ضده بالنسبة لعامل بائع محل تجارى . وبتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٣ حكمت المحكمة بالزام الهيئة الطاعة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ١٣٢ جنيا منجمد معاشه من ١٩٦٢/٣/١ حتى ١٩٦٥/١/٧ ومبلغ أربعة جنيهات شهريا اعتبارا من ١٩٦٥/١/٨ . استأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٣٠٨ سنة ٨٣ ق . وبتاريخ ١٩٦٧/١/٢١ حكمت المحكمة قبل



الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده بكافة طرق الإثبات القانونية أن أجره الشهري كان عشرة جنيهات وصرحت للطاعة بالنفي بذات الطرق وبعد أن استتمت المحكمة إلى أقوال شاهد المطعون ضده حكمت في ١٤/٣/١٩٦٨ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الدّاعى . ورفض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٤/٥/١٩٧٤ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصل النعى به أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور في التسبب ذلك أن المادة ٦٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ نصت على أن للمؤمن عليه أن يطلب إعادة النظر في تقرير عدم ثبوت عجزه الكامل أو تقدير نسبته وفقا لأحكام التحكيم الطبي المشار إليه في تأمين أصابات العمل ، ومؤدى هذا النص أن المشرع عين للمؤمن عليه طريقا خاصا للفصل في المنازعة في تقرير مدى عجزه لا يجوز أن يسلك سواه هو طريق التحكيم الطبي المشار إليه في تلك المادة مما يتمتع معه على القضاء العادى أن يفصل في النزاع ، كما أن المشرع بمقتضى نص المادة ٥٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد جعل القرار الصادر من هيئة التحكيم الطبي نهائيا وغير قابل للطعن فيه وملزما للطرفين ، وإذا فصل الحكم المطعون فيه في النزاع مخالفا هذا النظر استنادا إلى أن قواعد التحكيم الطبي غير ملزمة للعامل فإنه يكون قد خالف القانون هذا فضلا عن أن الحكم إذ قال أن الطاعة لم تخطر المطعون ضده بالقرار الصادر بتقدير عجزه وأغفل دلالة الواقعة التي تمسكت بها الطاعة في دفاعها للتدليل على علمه اليقيني به ولم يحققها ويرتب نالها حكمها فإنه يكون قد شابه القصور في التسبب .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه وأن كانت المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى يحكم واقعة لدعوى قد بينت طريقة إثبات العجز الحاصل للمؤمن عليه وتقدير مسداه وكيفية تظلم المؤمن عليه من قرار هيئة التأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص أمام لجنة

التحكيم الطبي المشكلة لهذا النرض ، إلا أن ذلك لا يبدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية للتيسير على العامل في اقتضاء حقوقه ولا يحرمه من - منه الأصلي في الالتجاء إلى القضاء إذا لم يرغب في التحكيم لأسباب وانه لم يرد في تلك النصوص أو في غيرها من مواد ذلك القانون ما يحرمه من هذا الحق ، ولا غير من هذا النوع ما نصت عليه المادة ٤٥ من القانون المذكور - من أن قرار لجنة التحكيم الطبي نهائي وغير قابل للطعن - إذ أن مجال أعمال هذا النص يكون في حالة ما إذا طلب العامل التحكيم الطبي وصدر قرار لجنة التحكيم في موضوع النزاع ، ولما كان الزايت في الدعوى أن الطاعن لم ياجأ أصلاً إلى إجراءات التحكيم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى له بطلانته تأسيماً دلي أن الإلتجاء إلى التحكيم الطبي ليس الزامياً ولا يسبب حق المؤمن عليه في الإلتجاء إلى القضاء العادي فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعى بالقصور على ما أورده الحكم في شأن عدم إخطار الطاعنة للطاعن ضده بالقرار الصادر في شأن مدى عجزه - والذي يفتح به ميعاد التظلم أمام لجنة التحكيم غير منتج .

## جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن  
ومحمد السيد الرفاعي ، صلاح الدين حبيب ، ومحمد المصري .

( ١٤٧ )

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٦ القضائية :

ضرائب " ضريبة التركات " . إرث . تركة . تجزئة . وكالة .

الأصل في رسم الأيلولة أن ينقسم بين الورثة . النزاع بشأن عناصر التركة قبل أيلولتها للورثة  
نزاع غير قابل للتجزئة . طعن الوارث في تقدير التركة . اعتباره نائباً عنها وعن سائر الورثة بوكالة  
قانونية أساساً وحدة التركة واستقلالها .

إنه وإن كان الأصل في رسم الأيلولة أنه ينقسم بين الورثة ويستحق على  
صافي نصيب كل وارث وينتصب كل منهم خصماً عما يخصه منه بعد تحديده  
إلا أنه إذا كان النزاع منصفاً على عناصر التركة ومقوماتها قبل أيلولتها إلى الورثة  
وما يخضع منها لرسم الأيلولة وما يعفى منه ، وهي أمور لا تخضع للمغايرة ولا يتأتى  
أن تختلف باختلاف الورثة ، فإنه يكون نزاعاً غير قابل للتجزئة ، ويكون الوارث  
الذى يطعن في تقدير هذه التركة نائباً عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية أساساً  
وحدة التركة واستقلالها عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . إذ كان ذلك وكان  
الثابت في الدعوى أن النزاع قد انصب على عناصر التركة ومقوماتها قبل أيلولتها  
إلى المطعون عليهم ، فإنه يكون نزاعاً غير قابل للتجزئة ، ويكون المطعون عليه الأول  
إذا أثار هذا النزاع أمام لجنة الطعن ، نائباً عن التركة وسائر الورثة .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب العطاوين قدرت صافي تركة ... .. بمبلغ ٤٦٠٩ جنيهات وأخطرت كلا من ورثته بذلك وبمقدار نصيبه في التركة وبرسم الأيلولة المستحق عليه ، وإذا عترض المطعون عليه الأول — أحد الورثة المطعون عليهم — على هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٣/٧/١٩٦٣ بتعديل صافي قيمة التركة إلى مبلغ ٢٠٥٧ جنيها و ٦٩٠ مليا فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٩١٠ لسنة ١٩٦٣ ضرائب اسكندرية ضد الورثة بالطعن في هذا القرار طالبة الحكم بإلغائه وبعد قبول الطعن المقدم إلى اللجنة: كلاً بالنسبة للطعون عليهم من الثاني الى الثامنة واعتبار تقدير المأمورية بالنسبة لهم نهائياً وبتأييد تقديرها لصافي قيمة التركة بمبلغ ٤٦٠٩ جنيهات وبتاريخ ٢٣/٣/٦٤ حكمت المحكمة بتأييد اقرار المطعون فيه . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم بطلبائها وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٧٩ لسنة ٢٠ ق تجـ ارى ، وبتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المذكور . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك أنه انتهى في قضائه إلى أن إعتراض المطعون

عليه الأول وحده — وهو أحد الورثة — على تقدير قسمة التركة ونصيبه فيها ورسم الأيلوية المستحق عليه ، يفيد منه من لم يطعن من الورثة في حين أن رسم الأيلوية طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لا يفرض على التركة وإنما يفرض على كل وارث بقدر نصيبه ، وهو مما يقبل التجزئة بين الورثة ، فطعن أحد الورثة في هذا الرسم لا ينصرف أثره إلى غيره من سائر الورثة فلا يفيد منه الوارث الذي لم يطعن على هذا التقدير .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه وإن كان الأصل في رسم الأيلولة أنه ينقسم بين الورثة ويستحق على صافي نصيب كل وارث وينتصب كل منهم خصما على ما يخصه منه بعد تحديده إلا أنه إذا كان النزاع منصبا على عناصر التركة ومقوماتها قبل أيلولتها إلى الورثة وما يخضع منها لرسم الأيلولة وما يعفى منه وهي أمور لا تحتل الغاية ولا يتأتى أن تختلف باختلاف الورثة ، فإنه يكون نزاعا غير قابل للتجزئة ويكون الوارث الذي يطعن في تقدير هذه التركة نائبا عنها وعن سائر الورثة بركة قانونية أساسها وحدة التركة واستقلالها عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة ، وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن النزاع قد انصب على عناصر التركة ومقوماتها قبل أيلولتها إلى المطعون عليهم فإنه يكون نزاعا غير قابل للتجزئة ويكون المطعون عليه الأول إذا ثار هذا النزاع أمام لجنة الطعن نائبا عن التركة وسائر الورثة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا الظرف فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : هلى عبد الرحمن ،  
محمد السيد الرفاعى ، صلاح الدين حبيب ، محمد المصرى .

( ١٤٨ )

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٦ القضائية :

استئناف "الأحكام غير الجائز استئنافها". حكم "الطعن فى الحكم". نقض  
"الأحكام غير الجائز الطعن فيها". دفع .

الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع . لا يجوز الطعن فيها استقلالاً . المادة ٢٧٨  
مرافعات سابق . قضاء محكمة أول درجة بحكم واحد برفض الدفع بىطلان الصحيفة وفى الموضوع  
معا . قصر الاستئناف على الشق الخاص بالدفع دون الموضوع . الحكم الصادر فيه . عدم جواز  
الطعن فيه بالنقض .

النص فى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق — المنطبق على واقعة  
الدعوى — قد قصد به أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى  
الموضوع استقلالاً ، سواء كان الحكم الذى أنهى الخصومة فى الموضوع أو جزء  
منه قد صدر مع الحكم الصادر قبل الفصل فى الموضوع أو بعده ، كما قصد —  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلى أن الخصومة التى ينظر إلى انتهائها  
وفقاً لهذا النص هى الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك الخصومة  
التي تثار عرضاً فى خصوص دفع شكلى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها .  
إذ كان ذلك وكان الحال فى الدعوى أن محكمة أول درجة قضت بحكم واحد  
برفض الدفع بىطلان الصحيفة وفى الموضوع بتقدير أرباح المطعون عليه فى سنوات  
التزاع ، وقصرت الطاعنة — مصلحة الضرائب — استئنافها على الشق الخاص  
برفض الدفع دون الموضوع ، وهو مالا يجوز الطعن فيه على استقلال ، فإن الحكم  
المطعون فيه الصادر فى هذا الدفع يكون غير جائز الطعن فيه بالنقض .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية الضرائب قدرت أرباح المطعون ضده الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فى كل من السنوات من ١٩٥٥ — ١٩٥٨ بمبلغ ٨٨٠ جنيها وأخطرت به هذا التقرير وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتحديد أرباح المطعون عليه فى ١٩٥٥ بمبلغ ٤٢٠ جنيها واتخاذ ذلك أساسا للربط عليه فى سنى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ وتحديد صافى أرباحه فى سنة ١٩٥٨ بمبلغ ٤٢٠ جنيها فقد أقام الدعوى رقم ٣٠١ سنة ١٩٦١ تجارى أسيوط الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار بتكليف بالحضور، دفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن لرفعه بغير الطريق القانونى المنصوص عليه فى المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو أن يكون بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بتاريخ ٢٠/١١/١٩٦٥ قضت المحكمة برفض الدفع بىطلان صحيفة الطعن وبقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتعديل القرار المطعون فيه بجعل صافى أرباح المطعون عليه فى كل من السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ بمبلغ ٢٥٨ جنيها ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧ سنة ٤١ ق استئناف أسيوط وطلبت إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بىطلان صحيفة الطعن والحكم بىطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانونى الذى رسمه القانون فى المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبتاريخ ١٤/٥/٦٦ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بىطلان صحيفة الطعن وبقبوله شكلا وجاء بأسباب الحكم الاستئنافى " أنه يتعين تأييد الحكم المستأنف فى حدود رفض الطعن بىطلان صحيفة الطعن وهو ما رفع عنه الاستئناف " طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وطلبت قبول الطعن شكلا وفى الموضوع

بنقض الحكم المطعون فيه والحكم في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بإعلان صحيفة الطعن أمام محكمة أول درجة لرفعه بغير الطريق القانوني ، قدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن بالنقض وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة وبخددت جلسة انظاره وبالجلسة سمعت النيابة العامة على رأيها .

وحيث إن النيابة تؤسس دفعها بعدم جواز الطعن بالنقض على أن قضاء الحكم بقبول الاستئناف شكلا ليس محل طعن من الطاعنة وإنما اقتصر طعنها على ما قضى به الحكم من تأييد الحكم المستأنف في قضائه برفض الدفع — وإذا كان الحكم برفض الدفع بإعلان صحيفة الطعن لرفعه بغير الطريق المرسوم بالقانون لا يعدو أن يكون حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع وفقا للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق والذي يجري نصها على أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وكان استئناف الطاعنة قد اقتصر على الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع رغم أن قضاء الحكم الابتدائي قد فصل في الدفع والموضوع بحكم واحد وهو مالا يجوز الطعن فيه على استقلال فإن الحكم الصادر في هذا الدفع غير جائز الطعن فيه بالنقض .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن المشرع إذ نص في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة الدعوى على أن "الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء أكانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات . " — فإنه قد قصد أنه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع استقلالا سواء كان الحكم الذي أنهى الخصومة في الموضوع أو جزء منه قد صدر مع الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع أو بعده — كما قصد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلى أن الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لأن تلك الخصومة التي تثار عرضا في خصوص

دفع شكلي أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها — إذا كان ذلك — وكان الحال في الدعوى أن محكمة أول درجة قضت بحكم واحد برفض الدفع ببطلاق الصهيفة وفي الموضوع بتقدير أرباح المطعون عليه في سنوات النزاع وقصرت الطاعنة استئنافها على الشق الخاص برفض الدفع دون الموضوع وهو مالا يجوز الطعن فيه على استقلال — فإن الحكم الصادر في هذا الدفع يكون غير جائز الطعن فيه بالنقض .

---



## جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٤

يرئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : علي عبد الرحمن ، محمد السيد الرقاصى ، صلاح الدين حبيب ، محمود المصرى .

( ١٤٩ )

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٩ القضائية :

حكم " الطعن فى الحكم " . نقض " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " . تزوير .

قضاء محكمة أول درجة فى دعوى التزوير القرهية ، قبل الفصل فى موضوع الدعوى . استئناف .  
فصل المحكمة الاستئنافية فى الإدعاء بالتزوير برد وبطلان الورقة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض  
استقلا . المادة / ٢١٢ مرافعات .

إذ نصت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات القائم — الواجب التطبيق —  
على أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها  
الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام  
الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ،  
قد فصلت إلى أن الحكم المنهى للخصومة كلها هو ذلك الحكم الذى يصدر فى  
موضوع الدعوى برمه ، أو الحكم الذى ينهى الخصومة بغير حكم فى موضوعها .  
ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتناول إلا الفصل فى الإدعاء بالتزوير برد وبطلان  
ورقة التخالص المطعون فيها ، وكان هذا القضاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية  
المرددة بين الطرفين وهى النزاع حول الدين المطالب به ، بل لازال لمحكمة  
الدرجة الأولى بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر فى نظر ذلك الموضوع  
وهو مطروح عليها برمه ولم تفصل فيه ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه  
وقد صدر أثناء سير الدعوى دون أن تنتهى به الخصومة كلها ، كما أنه لا يندرج  
تحت الأحكام الأخرى التى أجتازت تلك المادة الطعن عليها استثناء ، لا يجوز  
الطعن عليه استقلا .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحمل فى أن المرحوم ... .. مورث المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ٢٢٠١ سنة ١٩٦٢ القاهرة الابتدائية يطلب إلزام المرحوم ... .. مورث الطاعنين بأن يؤدى له مبلغ ٢٧٩٤ جنيها على أنه المبلغ الباقي من اتفاق المحاسبة المؤرخ ٧ أبريل سنة ١٩٥٦ ، دفع المدعى عليه بالتخالف استنادا إلى الإيصال المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٦٢ بمبلغ ١١٤٤ جنيها وطعن المدعى بتزوير هذه المخالصة وبعد أن نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى حكمت بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٦٤ برفض الطعن بالتزوير وتغريم الطاعن ٢٥ جنيها وبتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٦٤ قضت بوقف الدعوى سنة شهور اتفاقا ، استأنف ورثة المدعى — المطعون عليهم — هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم برد وبطلان سند التخالف رقيده هذا الاستئناف برقم ١٣٤٠ سنة ٨١ ق ، وبتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبندب مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير خبيرا فى الدعوى وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٣ فبراير سنة ١٩٦٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان السند المطعون بتزويره . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة فعددت جلسة لنظره وبالجلسة أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات القائم — الواجب التطبيق — إذ نصت على أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ

الجبرى ، قد فصلت إلى أن الحكم المنهى لخصومه كلها هو ذلك الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى برمه أو الحكم الذى ينهى الخصومه بغير حكم فى موضوعها ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتناول إلا الفصل فى الادعاء بالتزوير برد وبطلان ورقة التخاض المطعون فيها وكان هذا القضاء لا تنهى به الخصومة الأماية المرددة بين الطرفين وهى النزاع حول الدين الذى يطالب به المطعون عليهم بل لا زال لمحكمة الدرجة الأولى بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر فى نظر ذلك الموضوع وهو مطروح عليه برمه ولما تفصل فيه — لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه وقد صدر أثناء سير الدعوى دون أن تنهى به الخصومه كلها ، كما أنه لا يندرج تحت الأحكام الأخرى التى أجازت تلك المادة الطعن عليه استثناء ، لا يجوز الطعن عليه استقلا .



## جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار محمد العمرادى وعضوية السادة المستشارين سليم راشد،  
وعبد المليم الددشان ، ومصطفى سايب ، ومصطفى الفقى .

( ١٥٠ )

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ، ٢ ) إيجار "نقص منفعة العين المؤجرة" . دعوى "تكييف  
الدعوى" "قيمة الدعوى" .

( ١ ) الادعاء بنقص في منفعة العين المؤجرة بعد تنفيذ العقد . نزاع غير ناشئ عن تطبيق  
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . خضوع هذه المنازعة للقواعد العامة .

( ٢ ) دعوى تخفيض أجرة المكان لنقص في المنفعة . تكييفها . دعوى فسخ جزئى لعقد  
الإيجار . تقدير قيمة الدعوى بأجرة المدة الرائدة في العقد أو الباقي منها .

( ٣ ) اختصاص "الاختصاص النيمى" . نظام عام . دنوع .

الدفع بعدم الاختصاص القيمى . عدم تماثل بالنظام العام . م ١٣٢ مرافعات سابق بعد  
تدليها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

١ — متى كان اثبات ، وفقا للتكييف القانونى الصحيح ، أن نزاعا لم يتم بين  
الطرفين حول مدى قانونية الاجرة ، وإنما دار النزاع حول الإدعاء بنقص في منفعة  
العين المؤجرة ، جد بعد تنفيذ العقد ، وأن تمسك المطعون ضده أمام المحكمة  
الابتدائية بتطبيق انقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على النزاع وتمسكت الطائفة بعدم  
انطباقه بما يجعل النزاع بهذه الصورة نزاعا في مسألة أولية تتعلق بانطباق القانون  
المشار اليه ، ويتوقف على الفصل فيها تطبيقه أو عدم تطبيقه ، إلا أن . وفقا  
للتكييف السالف البيان ذو نزاع غير مبنى في حقيقته على مخالفة أحكام القانون  
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المذكور بالمعنى الذى تتطلبه المادة ١٥ منه ، فيخضع  
من أجل ذلك للقواعد العامة القانونية ، وتكون على الواجبة التطبيق بشأنه .

٢ — مقتضى التواعد العامة أن يراعى عند تقدير قيمة الدعوى — دعوى تخفيض الاجرة مقابل النقص في المنفعة — أجرة المدة الواردة في العقد أو الباقي منها باعتبارها دعوى فسخ جزئي لعقد الايجار بالنسبة لترايا المدعى بالحرمان منها وفقا للمادة ٢/٣٨ من قانون المرافعات السابق (١).

٣ — اذ كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز ٢٥٠ جنيا ، وتمسكت الطاعنة بالدفع بعدم الاختصاص القيمي أمام المحكمة الابتدائية ، قبل ابداء أى طالب أو دفاع في الدعوى ورددته في صحيفة الاستئناف طبقا للمادة ١٣٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالذاتون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المنطبق على واقعة الدعوى ، والذي جعل هذا الاختصاص غير متعلق بالنظام العام ، فانه كان يتعين على الحكم المطعون فيه قبول الدفع والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها — واذ خالف الحكم هذا النظر واعتبر الدعوى غير قابلة للتقدير ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص القيمي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٥٣٨ سنة ٦٥ كلى القادرة ضد الطاعنة انتهى فيها إلى طالب تخفيض اجرة الشقة التى استأجرها منها ابتداء من أبريل سنة ١٩٦٤ من مبلغ ١٣ جنيرا إلى مبلغ ٨ جنيرات شهريا لحرمانه من بعض المزايا التى نص عليها بالعقد وهى المصعد وغرفة الغسيل والجراج والبواب —

( ١ ) تمض ١٩٧٠/٣/٢٤ السنة ٢١ ص ٥٠٣

دعت الطاعة بعدم اختصاص المحكمة نوعيا وقيما بنظر الدوى لأنه لا أنطباق للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة الدوى ولأن قيمتها ٢٤٠ جنيه فتختص المحكمة الجزئية بنظرها . وبجلسة ١٩٦٦/١١/٢٤ رفضت المحكمة الدفع وندبت خيرا لماينة الشقة . ووضوح النزاع وبيان أجزائها القانونية وقدم الخبير تقريرا انتهى فيه إلى أن الأجرة كانت ٢٠ جنيه وصارت ١٣ جنيه بعد التخفيض ، ويخصم منها جنيهاين مقابل نقص المدة فيصير ١١ جنيه ، وبجلسة ١٩٦٨/٦/٢٩ قضت المحكمة بتخفيض الأجرة إلى ١١ جنيه . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٨٣ سنة ٨٤ ق ورددت دفعها بعدم الاختصاص بصحيفة الاستئناف وبجلسة ١٩٦٩/٢/١٦ قضت المحكمة برفض الاستئناف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت جلسة لنظرها بالتمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص القيمي استنادا إلى أن الدوى بتحديد الأجرة ، فهي غير مقدرة القيمة وينعقد الاختصاص بها للمحكمة الابتدائية ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن الأجرة محددة بالعقد والنزاع على هذا التحديد ، إنما ينحصر النزاع حول ما يدعيه المطعون ضده من حرمانه من بعض المزايا التي نص عليها بالعقد وروعت في تحديد الأجرة ، مما يباعد بين الدوى وتطبيق قانون إيجار الأماكن ويخفضها لأحكام القانون المدني ، وأن الأجرة المحددة بالعقد هي ٢٠ جنيها شهريا أي ٢٤٠ جنيها سنويا بما يدخلها في نطاق اختصاص المحكمة الجزئية .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان الواقع بالثابت في الدوى الماثلة وفقا للتكييف القانوني الصحيح أن نزاعا لم يقم بين الطرفين حول مدى قانونية الأجرة ، وإنما دار النزاع حول الادعاء بنقض في منفعة العين المؤجرة جد بعد تنفيذ العقد ولئن تمسك المطعون ضده أمام المحكمة الابتدائية بتطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على النزاع وتمسكت الطاعة بعدم أنطباقه بما



يجعل النزاع بهذه الصورة نزاعاً في مسألة أولية تتعلق بانطباق القانون المشار إليه، ويتوقف على الفصل فيها تطبيقه أو عدم تطبيقه، إلا أنه ونقلاً للتكييف السالف البيان ذو نزاع غير مبني في حقيقته على مخالفة أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المذكور بالمعنى الذي تتطلبه المادة ١٥ منه فيخضع من أجل ذلك للقواعد القانونية الدائمة وتكون هي الواجبة التطبيق بشأنه ولما كان مقتضى هذه القواعد أن يراعى عند تقدير قيمة الدعوى أجرة المادة الواردة في العقد أو الباقي منها باعتبارها دعوى فسخ جزئي لعقد الإيجار بالنسبة لثرايا المدعى بالحرمان منها وفقاً للمادة ٢/٣٨ من قانون المرافعات السابق ولما كانت قيمة الدعوى على هذا الأساس لا تتجاوز ٢٠٠ جنيتها وكانت الطاعنة قد تسكت بالدفع بعدم الاختصاص التقضي أمام المحكمة الابتدائية قبل إبداء أي طاب أو دفاع في الدعوى ورددته في صحيفة الاستئناف طبقاً للمادة ١٣٢ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المنطبق على واقعة الدعوى والذي جعل هذا الاختصاص غير متعلق بالنظام العام، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه قبول الدفع والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها، وإذا خالف الحكم هذا النظر واعتبر الدعوى غير قابلة للتقدير ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص التقضي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب، دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن — ولما كان الموضوع صالحاً للفصل.

ولما تقدم فإنه يتعين قبول الدفع المبدى من الطاعنة والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى.

## جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل ومضوية السادة المستشارين: محمد أسعد  
محمود ، وجودة أحمد غيث ، وإسماعيل فرحات عثمان ، وجلال عبد الرحيم ٢٥٠ .

( ١٥١ )

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٨ القضائية :

( ٢ ، ١ ) ضرائب " الضريبة الإضافية " . شركات " شركات مساهمة " .  
هـ .

( ١ ) الضريبة الاضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس  
الادارة في الشركات المساهمة . التبرعات لا تدخل في نطاق التكاليف الجائز خصمها من وعاء الضريبة .

( ٢ ) الضريبة الاضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ . وعازها . المبالغ التي يحصل عليها  
عضو مجلس الادارة في الشركة المساهمة التي يعمل فيها بهذه الصفة . يستوى في ذلك أن تكون ممار  
عضوية أو من غير ممارستها .

١ — مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ يفرض  
ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة  
أن المشروع لم يدخل التبرعات في نطاق التكاليف الجائز خصمها من وعاء الضريبة  
الإضافية ، ولما كان المطعون عليه — الممول — قد وافق على التبرع بالمبالغ  
موضوع النزاع لمنكوبى بور سعيد في سنة المحاسبة ، فلا يجوز استبعادها من وعاء  
الضريبة الإضافية ، لا يغير من ذلك الاعتبارات التي دعت إلى التبرع أو أن  
الشركة هي التي خصمت قيمة التبرعات من المبالغ المستحقة للمطعون عليه ، لأن  
الثابت في الدعوى أن هذا كان تنفيذا لما اتفق عليه أعضاء مجالس الإدارة ومن  
بينهم المطعون عليه .

٢ - النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - (١) من أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على كافة المبالغ التي يتقاضاها عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل فيها بهذه الصفة سواء كانت ثمار عضوية أي مقابل حضور الجلسات والمكافآت والأتعاب الأخرى ، أو كانت من غير ثمارها كالمرتبات والأجور التي يحصل عليها من نفس الشركة إذا كانت تربطه بها في ذات الوقت علاقة وظيفية أو كان يؤدي لها أية خدمة أخرى يؤيد ذلك ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون من أن المادة الأولى بينت الإيرادات التي تتناولها هذه الضريبة فأخضعت لها جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة من شركة أو أكثر من مرتبات أو مكافآت ، أو بدل حضور وأحالت في بيان هذه الإيرادات إلى بند الرابع من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، هذا إلى أن المادة الخامسة من القانون ألزمت كل شركة مساهمة بأن تقدم قبل يوم ١٥ يناير من كل سنة إفرازا تبين فيه جميع المبالغ التي صرفت أو وضعت تحت تصرف أو عضو من أعضاء مجلس إدارتها خلال السنة التقويمية السابقة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظم ، وجرى في قضائه على أنه لا تخضع للضريبة الإضافية في سنة النزاع المرتبات التي حصل عليها المطعون عليه بصفته مديرا عاما للشركة والتي كان يعمل في نفس الوقت عضوا بمجلس إدارتها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة حددت إيرادات

(١) قس ١٩٧٢/١٢/٢٦ مجموعة الكتب الفتوى لسنة ٢٤ ص



المطعون عليه الخاضعة للضريبة الإضافية والتي حصل عليها بصفتها عضواً بمجلس إدارة كل من شركة مصر للحرير الصناعي وشركة مصر صباغى البيضاء ومديراً عاماً للشركة الأولى في سنة ١٩٥٧ بمبلغ ٩٤٣٤ جنيهاً و ٧٦٠ ملياً ، وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٥ بتأييد تقديرات المأمورية ، فقد أقام الدعوى رقم ٧٩٤ سنة ١٩٦٥ تجارى الاسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبا خصم المبالغ الآتية من وعاء الضريبة أولاً : ١٠٢ و ٢٨٧ ج قيمة التبرع لمنكوبى بورسعيد - ثانياً ٥٥٨ م و ٣١٦٠ ج إيرادات متعلقة بسنة ١٩٥٦ ، ثالثاً : ٥٨٣٦,٥٣٠ ج قيمة ما تقاضاه بصفتها مديراً عاماً لشركة مصر للحرير الصناعي ، رابعاً : خصم ٧,٥ ٪ احتياطي معاش من المرتبات الخاضعة لهذه الضريبة ، وباتاريخ ٢٧/٤/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى وتأييد القرار المطعون فيه . استأنف المطعون عليه هذا الحكم باستئناف رقم ٣٩٥ سنة ٢٢ ق تجارى الاسكندرية طالبا إلغاء الحكم له بطلباته ، بتاريخ ٢٩/١١/١٩٦٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم استبعاد مبلغ ١٠٢,٣٨٧ ج قيمة التبرعات ومبلغ ٥٣٠ م و ٥٨٣٦ ج ما حصل عليه من مرتبات بصفتها مديراً عاماً لشركة مصر للحرير الصناعي من وعاء الضريبة وباستبعاد هذين المبلغين وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بتنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين تنمى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول ان الحكم استبعد مبلغ ٣٨٧ جنيهاً و ١٠٢ ملياً قيمة تبرعات المطعون عليه لمنكوبى بورسعيد من وعاء الضريبة الإضافية في سنة المحاسبة استناداً إلى أن هذه التبرعات كانت أداء لواجب قومى على مستوى عام وإن المطعون عليه لم يحصل على المبلغ ثم تبرع به بل ان مجلس إدارة الشركة هو الذى قرر خصم نسبة ١٠ ٪ من قيمة مكافأة المطعون عليه لمنكوبى بورسعيد ثم صرف له الباقي فيكون صافي المبلغ الذى حصل عليه بعد خصم التبرع هو حقيقة المكافأة الخاضعة للضريبة ، في حين أن المسادة

الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ حددت المبالغ التي يجوز خصمها من وعاء الضريبة الإضافية وليس من بينها التبرعات الأمر الذي لا سبيل معه إلى خصمها ، هذا إلى أن أعضاء مجالس الإدارة في الشركتين ومن بينهم المطعون عليه وافقوا على التبرع بهذه المبالغ من جملة المكافأة .

وحيث أن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة تنص على أنه " تخصم من المبالغ التي تدعى عليها الضريبة الإضافية الضرائب الأخرى المقررة عليها قانونا فيما عدا الضريبة العامة على الإرادة وضريبة الدفاع المقررة على وعاثها والضريبة المقررة بهذا القانون " ، وكان يبين من هذا النص أن المشرع لم يدخل التبرعات في نطاق التكاليف الجائز خصمها من وعاء الضريبة الإضافية ، ولما كان المطعون عليه قد وافق على التبرع بالمبالغ موضوع النزاع لمنكوبى بورسعيد في سنة المحاسبة فلا يجوز استبعادها من وعاء الضريبة الإضافية ، لا يغير من ذلك الاعتبارات التي دعت إلى التبرع أو أن الشركة هي التي خصمت قيمة التبرعات من المبالغ المستحقة للمطعون عليه لأن الثابت في الدعوى أن هذا كان تنفيذا لما اتفق عليه أعضاء مجلس الإدارة ومن بينهم المطعون عليه في كل من شركة مصر للحريير الصناعي وشركة مصر صباغى البيضاء ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستبعد قيمة التبرعات من وعاء الضريبة الإضافية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قضى باستبعاد المرتبات التي تقاضاها المطعون عليه بصفته مديرا عاما لشركة الحرير الصناعي من وعاء الضريبة الإضافية في سنة المحاسبة على سند من القول بأن هذه الضريبة لا تفرض طبقا لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ إلا على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة من الشركة بصفته هذه ، وأن ما يحصل عليه بصفته مديرا عاما لا تناوله الضريبة ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ، ذلك أن نص المادة سالفة الذكر جاء عاما فينطبق على كافة الإيرادات التي يحصل



عليها عضو مجلس إدارة الشركة التي يعمل فيها بهذه الصفة أو بآية صفة أخرى،  
يؤيد ذلك أن نص المادة المذكورة أحوالت في شأن تحديد وعاء الضريبة الإضافية  
إلى المادتين ١/٤/٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مما يدل على أن هذا  
الوعاء إنما يشمل علاوة على الإيرادات التي يتقاضاها عضو مجلس الإدارة بصفته  
هذه — كافة المرتبات وما في حكمها التي تدفعها له الشركة بصفة أخرى كأن  
يكون مرتبطاً معها بعلاقة وظيفية، وإذ كان المطعون عليه عضواً بمجلس إدارة  
كل من شركة مصر صبغى البيض وشركة مصر للحرير الصناعي، وترتبة في  
ذات الوقت علاقة وظيفية بهذه الشركة الأخيرة بصفته مديراً عاماً لها، فإن  
كافة ما يحصل عليه من إيرادات من هاتين الشركتين يخضع للضريبة الإضافية.

وحيث إن هذا النعمى سيد ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون  
رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ على أنه "علاوة على الضرائب المقررة قانوناً تفرض ضريبة  
إضافية سنوية على جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة  
من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور أو غير ذلك من المبالغ المشار إليها في  
المادة الأولى (البند رابعا) والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار  
إليه..." يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الضريبة  
الإضافية إنما تفرض على كافة المبالغ التي يتقاضاها عضو مجلس الإدارة في الشركة  
المساهمة التي يعمل فيها بهذه الصفة سواء كانت ثمار عضوية أى مقابل حضور  
الجلسات والمكافآت والانتداب الأخرى أو كانت من غير ثمارها كالمرتبات  
والأجور التي يحصل عليها من نفس الشركة إذا كانت ترتبط بها في ذات الوقت  
علاقة وظيفية أو كان يؤدي لها أية خدمة أخرى، يؤيد ذلك ما أورده المذكرة  
الإيضاحية للقانون من أن المادة الأولى بينت الإيرادات التي تناولها هذه  
الضريبة فأخصت لها جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة من شركة أو أكثر  
من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور وأحوالت في بيان هذه الإيرادات إلى البند  
الرابع من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، هذا إلى أن  
المادة الخامسة من القانون ألزمت كل شركة مساهمة بأن تقدم قبل يوم ١٥ يناير  
من كل سنة إقراراً تبين فيه جميع المبالغ التي صرفت أو وضعت تحت تصرف  
أى عضو من أعضاء مجلس إدارتها خلال السنة التقويمية السابقة، لما كان ذلك



وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أنه لا تخضع للضريبة الإضافية في سنة النزاع المرتبات التي حصل عليها المطعون عليه بصفته مديرا عاما لشركة مصر للحريير الصناعي والتي كان يعمل في نفس الوقت عضواً بمجلس إدارتها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص أيضا .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من خضوع قيمة تبرع المطعون عليه لمذكوبي بورسعيد بقيمة ما تقاضاه بصفته مديرا عاما لشركة مصر للحريير الصناعي في سنة النزاع للضريبة الإضافية .

## جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد أسعد محمود ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وإسماعيل فرحات عثمان ، وجلال عبد الرحيم عثمان .

( ١٥٢ )

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٩ القضائية "أحوال شخصية" :

( ١ ) نقض " أثر نقض الحكم " . أحوال شخصية " نفقة الأقارب " . قانون .

نقض الحكم والإحالة . التزام المحكمة المحال إليها الدعوى باتباع حكم محكمة النقض في المسألة  
 القانونية التي فصلت فيها . للحكمة بعد ذلك مطلق الحرية في الفصل بما تراه في الموضوع . مثال  
 في تقدير نفقة الصغير .

النهي بشأن تقدير نفقة الصغير . جدل موضوعي . لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض

( ٢ ) أحوال شخصية " نفقة العدة " . دعوى " سماع الدعوى " .

نفقة العدة . شرط سماع الدعوى بها . ألا تزيد المدة المطالب بالنفقة عنها على ستة من تاريخ  
 الطلاق . وألا يكون قد مضى على هذه السنة ثلاث سنوات نهائياً تاريخ رفع الدعوى .  
 المادة ١٧ / ١ م . ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمادة ٦ / ٩٩ من اللائحة التشريعية .

١ — المادة ٢ / ٢٦٩ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لا تختم على  
 المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم فيها إلا أن تتبع في قضائها حكم  
 محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة ، فيكون لها مطلق  
 الحرية في الفصل بما تراه في كل ما يتعلق بالموضوع . ولما كانت محكمة النقض  
 قد نقضت الحكم الاستثنائي الأول في خصوص نفقة الصغير لأنه أقام قضاءه  
 بتعديل النفقة المحكوم بها ابتدائياً على أن الحكم الابتدائي جاء مشوباً بالمغالاة ،  
 وأن المحكمة رأت أن مبالغ ثلاثين جنيهاً فيه الكفاية لمواجهة متعلباته ، وانتهت  
 محكمة النقض إلى أن هذا يدل على أن ذلك الحكم التفت في تقدير نفقة الصغير

عن حالة أبيه عسرا ويسرا طبقا للقانون الأردني الواجب التطبيق والذي لم يجمعه الطاعن، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى نص المادة ٦٥/ج من قانون العائلة الأردني رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٥١ أورد المستندات التي قدمها كل من الطرفين للتدليل على يسار الأب أو إعساره، وبعد أن استعرض حالة الطاعن المالية قدر نفقة الصغير وفقا لحكم المادة ٦٥/ج من قانون العائلة الأردني، وهو القانون الواجب التطبيق حسبما تقضى به قاعدة الإسناد المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون المدني، لما كان ذلك فلا يعيب الحكم المطعون فيه أنه خالف الحكم السابق نقضه في التقدير، ولا يعدو أن يكون النعي بهذا الخصوص جدلا موضوعيا في تقدير نفقة الصغير لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض.

٢ — يشترط لسماع الدعوى بنفقة العدة ألا تزيد المدة المطالب بهذه النفقة عنها على سنة من تاريخ الطلاق وهو ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من أنه "لا تسمح الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق". ويشترط لسماع تلك الدعوى فوق ذلك ألا يكون قد مضى على هذه السنة ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى، وذلك عملا بحكم الفقرة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تنص على أنه "لا تسمح دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى" ولا محل للقول بأن هذا النص مقصور على نفقة الزوجية دون نفقة العدة، ذلك لأن لفظ النفقة جاء عاما مطلقا فيشمل نفقة الزوجية ونفقة العدة على سواء، ولأن نفقة العدة هي في حقيقتها نفقة زوجة على زوجها.



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٤١ سنة ١٩٦٥ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية للأجانب ضد الطامن بصحيفة معلقة فى ١٩٦٥/٤/٧ تطلب فيها الحكم لها عليه ( أولا ) بفرض نفقة شاملة للطفل ... .. من ١٩٦٣/١١/٥ ( ثانيا ) بفرض نفقة زوجية لها ابتداء من ١٩٦٠/١٢/١ إلى ١٩٦٣/١١/٥ بما فيها أجرة رضاعة وحضانة للطفل ... .. ونفقة عدة من ١٩٦٣/١١/٥ . وقالت ثمرها لدعواها أنها من رعايا الجمهورية العربية المتحدة وفى ١٩٦٠/٥/٣٠ تزوجت الطامن وهو أردنى الجنسية مسلم الديانة وبتاريخ ١٩٦١/٥/٢٠ رزقت منه وهى على فراش الزوجية الصحيحة بطفل اسمه ... .. ولكن الطامن ارتد عن الاسلام فى ١٩٦٠/٦/٩ وحكم بتاريخ ١٩٦٣/١١/٥ بالتفريق بينهما فى الدعوى رقم ٢١ سنة ١٩٦٢ أحوال شخصية أجانب القاهرة وإذ امتنع منذ أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ عن الاتفاق عليها وعلى ولدها منه رغم ثرائه وكان طفلها فقيرا لا مال له وهو فى حضانتها كما تستحق هى عليه نفقة زوجية من تاريخ إمتناعه عن الاتفاق عليها فى ١٩٦٠/١٢/١ إلى تاريخ الحكم بالتفريق ونفقة عدة ابتداء من الحكم المذكور ، فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها . وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٢١ حكمت المحكمة ( أولا ) بالزام الطامن بأن يدفع للطعون عليها عشرين جنيها أجر رضاعة للطفل ... .. اعتبارا من ١٩٦١/٥/٢٠ حتى ١٩٦٢/٤/٧ . ( ثانيا ) بالزام الطامن بأن يدفع للطعون عليها عشرين جنيها شهريا أجر حضانة للطفل ... .. من ١٩٦١/٥/٢٠ حتى ١٩٦٢/٤/٧ — ( ثالثا ) بالزام الطامن بأن يدفع للطعون عليها مائة

جنيه شهريا نفقة زوجية شاملة اعتبارا من ١٩٦٢/٤/٧ حتى ١٩٦٣/١١/٥ مع الزامه بأداء تلك النفقة اعتبارا من ١٩٦٣/١١/٥ كنفقة عدة حتى نهاية عدتها شرعا (رابعا) بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها ١٥٠ جنيها شهريا نفقة شاملة للطفل ... .. من تاريخ الحكم . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاء بكامل إجزائه فيما عدا النفقة المقدرة أصلا للطفل ومقدارها خمسة عشر جنيها شهريا ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٠ سنة ٨٣ ق أحوال شخصية . وتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٢ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به للمطعون عليها من نفقة زوجية ونفقة عدة ورفض الدعوى في هذا الشق منها وبتأييده فيما قضى به من أجر الرضاعة وأجر الحضانة للطفل ... .. ويتعديله فيما قضى به من نفقة شهرية شاملة له وذلك بجعل نفقته مبلغ ٣٠ جنيها شهريا . طعن المطعون عليها في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢٥ سنة ٣٧ ق أحوال شخصية وتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها مؤسسة قضاها على أن الفرقة تحصل بالردة وتثبت في الحال وإذا كانت ردة الرجل بعد الدخول فالزوجة المهر والنفقة إلى وقوع الفرقة ونفقة العدة ما دامت فيها ، ويكون الحكم المطعون في قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بأن المطعون عليها لا تستحق نفقة زوجية ولا نفقة عدة لأن الطاعن إرتد عن الإسلام كما أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفصور إذ التفت في تقدير نفقة الصغير عن حالة أبيه عسرا ونسرا طبقا للقانون الأردني الواجب التطبيق . عجبت المطعون عليها الاستئناف أمام محكمة الإحالة . وتاريخ ١٩٦٩/٦/٢ حكمت المحكمة ( أولا ) بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به للمطعون عليها من نفقة زوجية شاملة ورفض الدعوى في هذا الشق . ( ثانيا ) بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من نفقة العدة وجعل هذه النفقة مبلغ ١٠٠ جنيه شهريا ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ حتى ١٩٦١/٥/٣٠ وفيما قضى به من نفقة شهرية شاملة للطفل ... .. وجعلها مبلغ ١٠٠ جنيه من ١٩٦٦/٦/٢١ . طعن

الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم في خصوص السبب الأول ، وباجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن في كل سببين ، ينفي الطعن بالسبب الثاني منهما على الحكم الملمون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بمبلغ ١٠٠ جنيه نفقة شاملة للصغير وقال أن هذا المبلغ يتناسب مع حالة الطاعن يسرا وعسرا ، في حين أن الحكم لم يبين ركن اليسار أو الإعسار وفقا للقانون الأردني الواجب التطبيق والذي استمى أحكامه في هذا الخصوص من المذهب الحنفي ، ولم يلتفت الحكم إلى أنه وفقا لهذا القانون تعتبر نفقة الصغير واجب كفاية وتدخل فيها نفقة التعليم والمعروفات المنزلية ، هذا إن أن الحكم الاستثنائي الأول حين قدر نفقة الولد بمبلغ ثلاثين جنيها جاء صحيحا واكتسب قوة الأمر المقضي فما كان محكمة الإحالة أن تعيد التقدير بل كان يتعين عليها فحسب أن تطبق القانون الأردني وأن تفسره التفسير الصحيح على ضوء المذهب الحنفي .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ٢٦٩/٢ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لا تحتم على المحكمة التي تنال إليها المدعى بعد نقض الحكم فيها إلا أن تتبع في نفيها حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة فيكون لها نطاق الحرية في الفصل بما تراه في كل ما يتعلق بالموضوع ولما كانت محكمة النقض قد نقضت الحكم الاستثنائي الأول في خصوص نفقة الصغير لأنه أقام قضاء بتعديل النفقة المحكوم بها ابتدائيا على أن الحكم الابتدائي جاء مشوبا بالمغالاة وأن المحكمة رأت أن مبلغ ثلاثين جنيها فيه الكفاية لمواجهة متطلباته وانتهت محكمة النقض إلى أن هذا يدل على أن ذلك الحكم النفت في تقدير نفقة الصغير عن حالة أبيه عمرا ويسرا طبقا للقانون الأردني الواجب التطبيق والذي لم يحدد الطاعن ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى نص المادة ٦٤/٢ من قانون العائلة الأردني رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٥١ أورد المستندات التي قدمها كل من الطرفين للتدليل على يسار الأب أو إعساره ثم خلاص إلى ما يلي " أنه يبين من المستندات المقدمة أن المستأنف عليه —



الطاعن يقوم بأعمال المقاولات في الأدوات الصحية مع أخيه بالكويت ويمتد نشاطه إلى عقد صفقات كبيرة مثل صفقه القيام بالأعمال والتجديدات الصحية لمشروع فندق هيلتون بالكويت... ولم يجحد ما قدمته المستأنف عليها للتدليل على يساره من عقد صفقة في أحد الشهور باستيراد أدوات صحية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه سدد قيمتها كما أنه لم ينازع في استخدامه في عمله عمالاً وموظفين بأجور مرتفعة قدمت المستأنف عليها للتدليل عليه العقدين السالف الإشارة إليهما بحافظة مستنداتهما ومحاولة الإدعاء بأنه في حالة عسر بالتدليل على ذلك بما قدمه من مستندات لا يفيد ما يحاول التوصل به من النفقة الواجبة عليه للصغير والتي يجب أن تناسب مع حالته يسراً وعسراً إذ أن منح البنك له تسهيلات السحب على المكشوف بالقيمة الواردة في خطاب البنك يفهم منها أن الثقة في حالته المالية متوافرة... ومجرد تقاعسه عن تغطية الحساب لا يفيد وحده أنه في حالة عسر، كما أن قيام شركة الفنادق بالاتفاق... على دفع أجور عماله وموظفيه خصماً من حساب العملية لا يفيد قيام هذه الحالة به إذ لو أنه كانت حالته المالية سيئة كما جاء في شهادة شركة الفنادق الكويتية لما جعلته يستمر في العملية... ومجرد تقاعسه عن سداد دين النفقة مما حدا بالمستأنف عليها إلى اللجوء إلى وسيلة التنفيذ الجبري على أواله... لا يدل على حالة اعسار إذ أنه هو الذي تسبب في ذلك عامداً بامتناعه عن تنفيذ حكم النفقة الصادر ضده... وحيث أنه على ضوء ما تقدم ترى المحكمة أن مبلغ مائة جنيه هو المبلغ الذي تراه مناسباً مع حالة المستأنف يسراً وعسراً للنفقة الشاملة الواجب عليه أدائها إلى الصغير... لذلك يتعين تعديل الحكم المستأنف إلى هذا المبلغ...“ ولما كان يبين مما أورده الحكم أنه بعد أن استعرض حالة الطاعن المالية قدر نفقة الصغير وفقاً لحكم المادة ٦٥/ج من قانون العائلة الأردني وهو القانون الواجب التطبيق حسبما تقتضيه قاعدة الإسناد المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون المدني، لما كان ذلك فلا يعيب الحكم المطعون فيه أنه خالف الحكم السابق بقضه في التقرير، ولا يعدو أن يكون النعي بهذا الخصوص جديلاً موضوعياً في تقدير نفقة الصغير لا تجوز آثاره أمام محكمة النقض.

وحيث إن حاصل السبب الأول أن المحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى للمطعون عليها بنفقة عدة من ١٩٦٠/١٢/١ تاريخ امتناعه عن الإنفاق عليها حسب إقرارها حتى ١٩٦١/٥/٢٠ تاريخ انتهاء عدتها بوضع حملها وقرر أنه لا محل لتطبيق الفقرة السادسة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تقضى بعدم سماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى لأن هذه الفقرة خاصة بمن تسكت عن المطالبة بنفقة الزوجية مدة تزيد عن ثلاث سنوات ، في حين أن نص المادة ٩٩ سالفه المذكور وبصيغة عامة يشمل النفقة بكافة أنواعها سواء نفقة زوجية أم نفقة عدة ، وإذا قضى المحكم المطعون فيه للمطعون عليها بنفقة عدة من ١٩٦٠/١٢/١ حتى ١٩٦١/٥/٢٠ مع أن اندعوى لم ترفع إلا في ١٩٦٥/٤/٧ أى بعد أكثر من ثلاث سنوات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان يشترط لسماع الدعوى بنفقة العدة ألا تزيد المادة المطالب بهذه النفقة عنها على سنة من تاريخ الطلاق وهو ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من أنه " لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق " ، وكان يشترط لسماع تلك اندعوى فوق ذلك ألا يكون قد مضى على هذه السنة ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى وذلك عملاً بحكم الفقرة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تنص على أنه " لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع اندعوى " وكان لا محل للقول بأن هذا النص مقصور على نفقة الزوجية دون نفقة العدة ذلك لأن لفظ " النفقة " جاء عاماً مطلقاً فيشمل نفقة الزوجية ونفقة العدة على سواء ، ولأن نفقة العدة هي في حقيقتها نفقة زوجة على زوجها .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظار وجرى في قضائه على أن نص الفقرة السادسة سائغة الذكر لا يبرى على نفقة العدة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث أن الطعن في المرة الأولى كان وارداً على أحقية المطعون عليها في نفقة العدة وهي مسألة تغاير المسألة موضوع هذا السبب ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

---



## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق لرئيسي وعشرة السادة المستشارين :  
اديب قصبجي ، ومحمد فاضل المرجوش ، وحافظ الزكي ، وممدوح عطية

( ١٥٣ )

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) نقض " الخصوم في الطعن " .

عدم توجيه أي طلبات إلى أحد المدعين في الدعوى .  
اختصاصه في الطعن بالنقض . غير مقبول .

( ٢ ) تقادم " التقادم المسقط " . اثبات " الفرائض القانونية " .

التقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٢١٨ مدني . قيامه على قرينة الرقعة . وجوب توثيقها  
بيمين الاستيثاق . التقادم الخمس المنصوص عليه في المادة ٢٧٥ مدني لا يقوم على هذه القرينة .

١ - متى كان يبين من الحکم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأولى لم توجه  
أي طلبات إلى المطعون ضده، الثاني ولم يتمسك به أو عليه بشيء، وقضى الحكم  
باخراجه من الدعوى بلا معاريف فإن اختصاصه في الطعن لم يكن له محل  
ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة له .

٢ - التقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني يقوم  
على قرينة الوفاء ، وهي " مظنة " رأى الشارع توثيقها بيمين المدعى عليه -  
هي يمين الاستيثاق - وأوجب " على من يتمسك بأن الحق تقادم بسنة أن يحلف  
اليمين على أنه أدى الدين فعلاً " ، بينما لا يقوم التقادم الخمس المنصوص عليه في  
المادة ٣٧٥ على تلك القرينة . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطامن أنكر على

المطعون ضدها حقها في فروق الأجر مما لا عمل معه لإعمال حكم المادة ٣٧٨ من القانون المدني وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأعمل حكم المادة ٣٧٥ من ذلك القانون ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى تقدمت بشكوى إلى مكتب العمل بالمنصورة متظلمة من قرار فصلها وقالت في بيان ذلك أنها تعاقدت مع إدارة المدرسة الأمريكية للبنات بالمنصورة في ١/٩/١٩٥٠ للعمل كدرسة لمدة سنة تنتهي في ٣١/٨/١٩٥١ بأجر شهري قدره ستة جنيهات وظل العقد يتجدد إلى أن أخطرتها إدارة المدرسة في ١/٦/١٩٥٩ بعدم رغبتها في تجديد العقد الذي ينتهي في ٣١/٨/١٩٥٩ — وإذ لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع أحاله إلى محكمة الأمور المستعجلة بالمنصورة حيث اختصت المطعون ضدها في الدعوى مدير منطقة التعليم بالمنصورة — المطعون ضده الثاني — ليبدل بمعلوماته فيها، وبتاريخ ١٩/٨/١٩٥٩ حكمت المحكمة بوقف تنفيذ قرار الفصل وبالزام إدارة المدرسة بأن تؤدي طاراتها الشهرية بواقع ٨,٥٠٠ ج ابتداء من ١/٩/١٩٥٩ ، وبعد أن أحيلت الدعوى إلى محكمة المنصورة الابتدائية وقيدت برقم ٩٢٩ لسنة ١٩٥٩ كلى طلبت المطعون ضدها الحكم لها بمبلغ ١٩٤٣ ج و ٥٨٥ م قيمة فرق أجر ومقابل مهلة الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة وتعويض عن فصلها تعسفياً . وبتاريخ ٢٠/١٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ١٢ ج و ٧٥٠ م . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافها برقم ١٩ لسنة ١٣ ق . وبتاريخ

١٩٦١/٦/٦ حكمت المحكمة باخراج المطعون ضده الثاني من الدعوى وبتأييد الحكم المستأنف . طعن المطعون ضدها في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٣٦٨ سنة ٣١ ق وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٩ حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف المنصورة حيث عجلتها المطعون ضدها بالنسبة لطالب فرق المرتب والتعويض عن الفصل التعسفي ودفع الطاعن بسقوط حق المطعون ضدها في المطالبة بفرق الأجر بالتقادم طبقا للمادة ٣٧٨ من القانون المدني وأقام دفاعه على أنها لا تستحق هذا الفرق لأنه التزم حدود القانون في تحديد أجرها بمبلغ ٨ ج و ٥٠٠ م شهريا وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٧ رفضت المحكمة الدفع وحكمت باخراج المطعون ضده الثاني من الدعوى وتعديل الحكم بالنسبة لطالب فروق الأجر والتعويض عن الفصل التعسفي وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها مبلغ ٢٩٦,٥٠٠ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثاني استنادا إلى أنه لم توجه إليه طلبات في الدعوى وقضى باخراجه منها مما لا يعتبر معه خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه وبالنسبة للوضوع طلبت رفضه ، غرض من غرفة المشورة فقصرت نظره على السبب الأول من أسبابه وحددت له جلسة ١٩٧٤/٥/٤ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن دفع النيابة العسامة في محله ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأولى لم توجه أي طلبات إلى المطعون ضده الثاني ولم يقض له أو عليه بشيء وقضى بالحكم باخراجه من الدعوى بلا مصاريف فإن اختصاصه في الطعن لم يكن له محل ويكون الطعن غير مقبوا ، بالنسبة له .

وحيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بتقادم دعوى المطعون ضدها بالنسبة لفرق الأجر بالتقادم الجولي المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني لانقضاء سنة على استحقاقها وإذا رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع بقوله أن الاجر لا تقادم إلا بانقضاء خمس سنوات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن التقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدنى يقوم على قرينة الوفاء ، وهى « مظنه » رأى الشارع توثيقها بيمين المدعى عليه - هى يمين الاستيثاق - وأوجب على من يتمسك بأن الحق تقادم بسنة أن ينافى البين على أنه أدى الدين فعلا ، بينما لا يقوم التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ على تلك القرينة . ولما كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن انكر على المطعون ضدها حقا فى فروق الأجر مما لا محل معه لأعمال حكم المادة ٣٧٨ من القانون المدنى وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأعمل حكم المادة ٣٧٥ من ذلك القانون فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى على غير أساس .

## جاسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب نصبجى ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل ، وممدوح عطية .

( ١٥٤ )

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) تعليم . عمل ” إنهاء عقد العمل ” .

عدم التزام صاحب المدرسة الخاضعة لرقابة وزارة التربية والتعليم فى ظل القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بالحصول على إذن سابق منها عند اعتزامه فتح المدرسة . ضرورة ذلك الإذن فى ظل القانون القائم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ .

( ٢ ) عمل ” إنهاء عقد العمل ” .

قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٠٠ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل لجنة لبحث أسباب توقف منشآت القطاع الخاص . عدم إجابة الحصول على إذن من تلك اللجنة عند غلق المنشآت المشار إليها .

( ٣ ) عمل ” إنهاء عقد العمل ” . محكمة الموضوع .

القضاء برفض دعوى التعويض عن الفصل استنادا إلى أنه كان مبررا . عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض متى بنى على أسباب سائفة .

١ — أنه وإن كان المعهد المطعون ضده وفقا لأحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ المنطبق على واقعة الدعوى والمادة الأولى من لائحته التنفيذية الصادر بها القرار الوزارى رقم ٢٠ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٩ يعتبر من المدارس الخاصة للتعليم بالمراسلات ويخضع لرقابة وزارة التربية والتعليم ، إلا أنه لما كانت نصوص هذا القانون ولائحته التنفيذية قد خلت أصلا من أى نص يوجب على صاحب المدرسة الحصول على إذن سابق من الوزارة المشرفة عليه فى حالة اعتزامه

الغلق ، على خلاف ما يستلزمه القانون القائم الآن رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون إذ لم يعتبر المعهد المطعون ضده مدرسة يكون غير منتج .

٢ — قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٠٠ لسنة ١٩٦٥ وقد قضى "بتشكيل لجنة لبحث أسباب توقف منشآت القطاع الخاص واقتراح الحلول التي تكفل استمرار العمل فيها" لم يتضمن ما يوجب على المنشآت المشار إليها في ذلك القرار أن تحصل عند غلقها على إذن مسبق بالغلق من اللجنة المذكورة .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه برفض دعوى الطاعنين بالتعويض عن فصلهم من عملهم إلى ما استظهره من واقع النزاع المعروف من أن الفصل لم يكن بقصد الاساءة إليهم وأنه كان مبررا بما صادف المعهد من صعوبات مالية اعترضت سبيل إدارته مما اضطر المركز الرئيسى الذى يتبعه المعهد في خارج البلاد إلى التقرير بغلقه نظرا لتعذر ترميمه والانفاق عليه في مصر ، وإلى أن الطاعنين لم يقوموا بالتدليل على بطلان البواعث التي اقتضت غلق المعهد ولذا كان القرار الصادر بهذا الشأن لا يتسم بالتعسف في استعمال الحق الموجب للتعويض ، وإذا كان تقدير مبرر الغلق وما استتبعه من إنهاء عقود الطاعنين هو من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضى الموضوع متى قام قضاؤه على استخلاص سائغ ولا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن الطاعنين .. .. و .. و .. و .. و .. و ..



... أقاموا على التوالى الدعاوى رقم ٥٣٤ ورقم ٥٣٥ ورقم ٥٣٦ لسنة ١٩٦٦ عمال كلى القاهرة على المطعون ضدهما بطلب إلزامهما بأن يدفعوا لكل منهم مبلغ ألفى جنيه على سبيل التعويض ، وقالوا شرحا لما أنهم كانوا يعملون بمعاهد التعليم البريطانى بالمراسلات بالقاهرة التابعة لشركة مدارس المراسلات البريطانية وقد رأت هذه الشركة غلق فرعها المشار إليه وأخطرتهم المطعون ضده الأول بصفته مديرا للفرع بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٥ بانتهاء عقودهم اعتبارا من ١٥/١١/١٩٦٥ وإذا انطوى فصلهم من العمل على العنف بما أضرب بحقوقهم فانهم يستحقون مبالغ التعويض المطالب بها . ضمت محكمة أول درجة الدعويين الأخيرتين إلى الأولى ، وبتاريخ ١١/٦/١٩٦٧ قضت برفضها . استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٢٧٠ لسنة ٨٤ ق وبتاريخ ١٨/٤/١٩٦٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وبعرض الطعن على غرفة المشورة حددت لنظره جلسة ٤/٥/١٩٧٤ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه فى السبب الأول من الطعن الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه لم يعتبر المعهد الذى كان يعمل فيه الطاعنون خاضعا لنظم التعليم المصرية التى يحكمها القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ ولائحته التنفيذية الصادر بها القرار الوزارى رقم ٢٠ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٩ ورتب على ذلك أحقية الشركة المطعون ضدها فى غلق المعهد ، هذا فى حين أن معهد التعليم البريطانى بالمراسلة مدرسة تخضع لأحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ ولائحته التنفيذية مما يستلزم لغلقة موافقة الوزارة المشرفة عليه ، وإذا تم الغلق بغير موافقة وزارة التربية والتعليم فإن فصل الطاعنين يكون قد وقع عسفا ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان المعهد المطعون ضده وفقا لأحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ المنطبق على واقعة الدعوى والمادة الأولى من لائحته التنفيذية الصادر بها القرار الوزارى رقم ٢٠ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٩ يعتبر من المدارس الخاصة للتعليم بالمراسلات ويخضع لرقابة وزارة

التربية والتعليم، إلا أنه لما كانت نصوص هذا القانون ولائحته التنفيذية قد خلت أصلاً من أى نص يوجب على صاحب المدرسة الحصول على إذن سابق من الوزارة المشرفة عليه في حالة اعتزامه الغلق على خلاف ما يستلزمه القانون القائم الآن رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون إذ لم يعتبر المعهد المطعون ضده مدرسة يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه في السبب الثاني من الطعن الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن المعهد لم يحصل على إذن بتوقفه من لجنة توقف منشآت القطاع الخاص الصادرة بها قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٠٠ في ٢٤/٨/١٩٦٥ وبالتالى يكون إغلاقه غير مشروع إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن المعهد لا يندرج تحت منشآت القطاع الخاص الصادرة بشأنها قرار رئيس الوزراء المشار إليه ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن قرار رئيس الوزراء جاء عاماً ولم يحدد لانطباقه منشآت خاصة .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٠٠ لسنة ١٩٦٥ قد قضى "بتشكيل لجنة لبحث أسباب توقف منشآت القطاع الخاص واقتراح الحلول التي تكفل استمرار العمل فيها" ولم يتضمن ما يوجب على المنشآت المشار إليها في ذلك القرار أن تحصل عند غلقها على إذن مسبق بالغلق من اللجنة المذكورة فإن النعى بهذا السبب يكون غير منتج .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون فيما انتهت إليه أسبابه من إطلاق حق صاحب العمل في غلق منشآته دون مساءلته عن سبب الغلق، كما أن الحكم لم يحق دفاع الطاعنين الذى أثبتوه في مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف من إنكار الأسباب المدعاة تبريراً للغلق ولم يرد على ما جاء بها أو يستظهر وجه الصحة فيها فأخل بحق دفاع الطاعنين وشاب قضاءه القصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه استند في قضائه برفض دعوى الطاعنين بالتعويض عن فسادهم إلى ما استظهره من واقع النزاع المعروض من أن الفصل لم يكن بقصد الإساءة إليهم وأنه كان مبررا بما صادف المعهد من صعوبات مالية اعترضت سبيل إدارته مما اضطر المركز الرئيسى الذى يتبعه المعهد فى خارج البلاد إلى التقرير بغلقه نظرا لتعذر تمويله والإتفاق عليه فى مصر، وإلى أن الطاعنين لم يقوموا بالتدليل على بطلان البواعث التى اقتضت غلق المعهد ولذا كان القرار الصادر بهذا الشأن لا يتسم بالتعسف فى استعمال الحق الموجب للتعويض ، ولما كان تقدير مبرر الغلق وما استتبعه من إنهاء عقود الطاعنين هو من المسائل الموضوعية التى يستقل بها قاضى الموضوع متى قام قضاؤه على استخلاص سائغ ولا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه يتعين لما تقدم رفض الطعن .



## جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن ،  
محمد السيد الرقاصى ، صلاح الدين حبيب ، ومحمود المصرى .

( ١٥٥ )

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٦ القضائية :

نقل بحرى . تقادم . تقادم مسقط . معاهدات " معاهدة بروكسل " .

أحكام معاهدة بروكسل . شرط تطبيقها . أن يكون سند الشحن محررا فى دولة من الدول  
الموقعة عليها ، وأن يكون الناقل والشاحن متمايان لأحدى هذه الدول ، وأن يكون النقل بين ميناءين  
تابعين لدولتين مختلفتين . تطبيق قانون العبارة البحرى بشأن ميعاد رفع الدعوى رغم توافر شروط  
انطباق أحكام المعاهدة . خطأ فى القانون .

تنص معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن  
والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وانضمت اليها وأصدرت  
مرسوما بقانون فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ يقضى بالعمل بها من ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ ،  
فى مادتها العاشرة على أن تسرى أحكام هذه المعاهدة على كل سند شحن يعمل فى  
أحدى الدول المتعاقدة ومفاد هذا النص — وقد ورد فى المعاهدة التى أصبحت  
تشريعا نافذا المفعول فى مصر — أن أحكام المعاهدة تسرى على العلاقة القانونية  
المرتبة على النقل البحرى بين الناقل والشاحن اذا كان سند الشحن محررا  
فى دولة من الدول الموقعة عليها أو المنضمة اليها وكان الناقل والشاحن يتمايان  
لأحدى تلك الدول <sup>(١)</sup> وأن يكون النقل بين ميناءين تابعين لدولتين مختلفتين .

(١) تقضى ١٠/٥/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٠٥٠

تقضى ١٩/٥/١٩٧٠ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٠ ص ٨٤٣

ولما كان الثابت من الأوراق أن سند الشحن الذي استندت اليه الطاعنة (وزارة التموين المرسل اليها) قد حرر في إيطاليا لنقل الشحنة من ميناء ايطالى إلى ميناء مصرى ، وأن كلا من الشاحنة والشركة الناقلة تحمل الجنسية الايطالية ، وكانت ايطاليا من الدول التي انضمت إلى معاهدة بروكسل ، فقد وجب تطبيق أحكام هذه المعاهدة على واقعة النزاع . وإذا كانت الدعوى قد رفعت قبل مضي المدة المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة الثالثة من تلك المعاهدة وهي سنة من تسليم البضاعة أو من التاريخ الذي ينبغي تسليمها فيه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن وزارة التموين ( الطاعنة ) أقامت الدعوى رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٨ تجارى بورسعيد الابتدائية وطلبت الحكم بالزام شركة القناة للتوكيلات الملاحية التابع لها توكيل أسوان للملاحة بصفته وكيل عن ملاك ووربان الباخرة « فيموجوفولى » (المطعون عليها) بأن تدفع لها مبلغ ٥١٩ جنيها و ١٠٦ مليات وقالت ياتاللدعواها إنه بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٥٨ وصلت ميناء بورسعيد الباخرة سافقة الذكر حاملة ٢٠٥ و ٩٨٩ طنا من القمح الايطالى لحساب وزارة التموين ، وإذا تضح بعد تفريغ الشحنة في ١٦ مارس سنة ١٩٥٨ وجود عجز قدره ٢٠,٠٣٣ طنا وعوار قدره ١,٨٥٨ طنا فقد قام بنك التسليف الذى كان نائبا عن الوزارة فى استلام القمح باخطار المطعون عليها فى نفس اليوم بالاحتجاجين البحرين رقمى ٤٧٧٢، ٦٩٤ ثم رفعت الوزارة الدعوى فى ١٣ يونيه سنة ١٩٥٨ طالبة الحكم لها بطلباتها .

وبتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦ سنة ٨ قضائية المنصورة (مأمورية بور سعيد) وفي ١٥ فبراير سنة ١٩٦٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفي الجلسة التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك نقول الطاعنة أن الحكم أيد قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد إعمالا لنص المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية واستند في ذلك إلى أن شرط تطبيق معاهدة بروكسل أن يكون النقل دوليا بمعنى أن يكون الناقل والشاحن مختلفي الجنسية ، وأنه لما كان هذان الطرفان — في النزاع المطروح على المحكمة — يحملان الجنسية الإيطالية فقد امتنع تطبيق أحكام تلك المعاهدة دون أن يغير من ذلك أن تكون المرسل إليها مصرية الجنسية إذ لا عبرة بجنسية المرسل إليه في هذا الخصوص ووجه الخطأ في ذلك أن المادة ١٠ من معاهدة بروكسل تنص على أن أحكامها تسرى على كل سند شحن يعمل في إحدى الدول المتعاقدة . ولما كان إعمال حكم هذا النص على واقعة الدعوى يؤدي إلى ثبوت الصفة الدولية للنقل محصل المنازعة لتوفر العنصر الأجنبي فيه باعتبار أن المرسل إليها حاملة سند الشحن — وهي طرف أصيل فيه — مصرية الجنسية وإن كلا من الناقل والشاحن إيطالي الجنسية هذا فضلا عن أن سند الشحن صدر في إيطاليا وهي من الدول الموقعة على المعاهدة ونقل الشحنة إلى دولة أخرى موقعة عليها أيضا وهي مصر ، لما كان ذلك فقد كان على المحكمة تطبيق معاهدة بروكسل على واقعة الدعوى والقضاء بقبولها لرفعها خلال السنة المنصوص عليها في المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك إنه لما كانت معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وانضمت إليها وأصدرت مرسوما بقانون في ٣١ يناير



سنة ١٩٤٤ يقض بالعمل بها من ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ ، تنص في مادتها العاشرة على أن "تسرى أحكام هذه المعاهدة على كل سند شحن يعمل في إحدى الدول المتعاقدة" فان مفاد هذا النص — وقد ورد في المعاهدة التي أصبحت تشريعا نافذ المفعول في مصر — أن أحكام المعاهدة تسرى على العلاقة القانونية المترتبة على النقل البحري بين الناقل والشاحن إذ كان سند الشحن محررا في دولة من الدول الموقعة عليها أو المضممة إليها وكان الناقل والشاحن ينتميان لإحدى تلك الدول وأن يكون النقل بين ميناءين تابعين لدولتين مختلفتين ولما كان النابت من الأوراق أن سند الشحن الذي استلمت إليه الطاعنة (المرسل إليها) قد حرر في إيطاليا لنقل الشحنة في ميناء إيطالي إلى ميناء مصري وأن كلا من الشاحنة والشركة الناقلة تحمل الجنسية الإيطالية وكانت إيطاليا من الدول التي أنضمت إلى معاهدة بروكسل فقد وجب تطبيق أحكام هذه المعاهدة على واقعة النزاع، وإذا كانت الدعوى قد رفعت قبل مضي المدة المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة الثالثة من تلك المعاهدة وهي سنة من تسليم البضاعة أو من التاريخ الذي ينبغي تسليمها فيه فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن ،  
وعبد السيد الرقاعى ، وصلاح الدين حبيب ، ومحمود المصرى

( ١٥٦ )

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٩ القضائية :

( ٢٤١ ) هبة " الرجوع فى الهبة " . التزام " السبب " عقد " أركان العقد " أحوال شخصية .

( ١ ) هدايا الخطبة . من قبيل الهبات . الخطبة هى السبب فى هذا النوع من الهبات . فبغ الخطبة لا يودى إلى انقضاء السبب بعد أن تحقق . بقاء الهبة صحيحة قائمة رغم العدول عن الزواج .

( ٢ ) حق الخاطب الواهب فى استرداد هدايا الخطبة . خضوعة لأحكام الرجوع فى الهبة . إعمال محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية حكم المادة ٥٠٠ مدنى . القضاء بعدم أحقية الخاطب فى استرداد الشبكة والهدايا . لا مخالفة للقانون .

( ٣ ) أحوال شخصية . بطلان " بطلان التصرفات " . نقض " السبب الجديد " .

تمسك الطامن لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان محضر الخطبة . غير مقبول .

١ — الهدايا التى يقدمها أحد الخاطبين للآخر إبان الخطبة ومنها الشبكة ، تعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> — من قبيل الهبات فيسرى عليها ما يسرى على الهبة من أحكام فى القانون المدنى ، ولما كان السبب ركنا من أركان العقد وينظر فى توفره أو عدم توفره إلى وقت انعقاد العقد وكان العقد قد انعقد صحيحا بتوفر سببه فإنه لا يمكن القول بعد ذلك بخالف هذا السبب بعد

( ١ ) اتض ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٣ مجموعة الكتب الفنى الستة ١٤ ص ٩٦٧

وجوده ، ومن ثم فاذا كانت الخطبة هي السبب في هذا النوع من الهبات وذلك باعتبارها الباعث الدافع للتبرع فان فسخها لا يمكن أن يؤدي إلى انعدام هذا السبب بعد أن تحقق وتظل الهبة صحيحة قائمة رغم العدول عن الزواج .

٢ - حق الخطيب الواهب في استرداد هدايا الخطبة يخضع لأحكام الرجوع في الهبة الواردة في المادة ٤٠٠ وما بعدها من القانون المدني ، وتشتط المادة المذكورة للرجوع في الهبة في حالة عدم قبول الموهوب له أن يستند الواهب في الرجوع إلى عذر يقبله القاضي ، وإذا كانت محكمة الموضوع قد أعملت حكم هذه المادة وانتهت - في حدود سلطتها التقديرية - إلى عدم أحقية الطاعن في استرداد الشبكة والهدايا ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه .

٣ - النعي بطلان محضر الخطبة - عند المصريين غير المسلمين - غير مقبول ، ذلك إنه لما كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يصح له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧١٢١ سنة ١٩٦٦ مدنى القاهرة الابتدائية طالبة الحكم بالزام الطاعن بأن يؤدي لها مبلغ ٣٠٠ جنيه تعويضاً لها عن فسخ خطبته لها وعملاً لحقها من أضرار بسبب تشهير بها ومساسه بسمعها وأقام الطاعن الدعوى رقم ١٨٨٢ سنة ١٩٦٦ مدنى شبرا الخيرية وطلب الحكم بالزام المطعون عليها بأن ترد له الشبكة والهدايا المبينة بصحيفة الدعوى أو أن



تدفع له قيمتها مبلغ ٢٠٣,٩٢٠ ج وذلك تأسيسا على أنها هي التي ظلت فسخ الخطبة . أحيات هذه الدعوى الأخيرة إلى محكمة القاهرة الابتدائية لنظرها مع الدعوى الأولى وقيدت برقم ٢٣٣ سنة ١٩٦٧ — بجلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة — بدمضم الدعويين — بالزام الطاعن بأن يدفع للطعون عليه عشرة جنيهات ورفض دعواه قبلها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم واحد لسنة ٨٥ قضائية القاهرة كما رفعت المطعون عليها استئنافا فرعيا عن الحكم سالف الذكر . وبتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التماس وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفي الجلسة التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن بنى على سببين - أحدهما الخطأ في تطبيق القانون وتناوله ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم الابتدائي — المؤيد بالحكم المطعون فيه — استند في قضائه برفض طلب استرداد الشبكة والهدايا إلى أن أحكام الرجوع في الهبة تستوجب في حالة رفض الموهوب له ردها أن يقدم الواهب عذرا يقبله القاضي ودواء لم يتوقف في الدعوى كما استند إلى أن الطاعن — وقد كان فسخ الخطبة من جانبه — لا يحق له استرداد ما قدمه من شبكة وهدايا للطعون عليها أعمالا للشرط الوارد في محضر الخطبة في هذا الخصوص . وهذا من الحكم خطأ ذلك أن الباعث الدافع للهبات والهدايا التي يقدمها أحد الخاطبين للآخر هو إتمام الزواج فإذا لم يتم وفسخت الخطبة انعدم السبب وبطلت الهبة وحق للوالب أن يسترد هبته . أما ما جاء في محضر الخطبة من أنه إذا كان العدول من جانب الخاطب امتنع عليه استرداد ما يكون قد قدمه من مؤر وهدايا فلا عبرة به ، فليس هناك ثمة عقد يمكن إلزام أحكامه في هذا الخصوص لبطلان محضر الخطبة أو الوعد بالزواج بطلانا أصليا ينعدم معه كل أثره .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الهدايا التي يقدمها أحد الخاطبين للآخر أبان الخطبة ومنها الشبكة تعتبر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من قبيل الهبات فيسرى عليها ما يسرى على الهبة من أحكام في القانون المدني . ولما كان

السبب ركناً من أركان العقد وينظر في توفره أو عدم توفره إلى وقت انعقاد العقد ، وكان العقد قد انعقد صحيحاً بتوفر سببه فإنه لا يمكن القول بعد ذلك بتخلف هذا السبب بعد وجوده ، ومن ثم فإذا كانت الخطبة هي السبب في هذا النوع من الهبات وذلك باعتباره الباعث الدافع للتبرع فإن فسخها لا يمكن أن يؤدي إلى انعدام هذا السبب بعد أن تحقق وتظل الهبة صحيحة قائمة رغم العذر عن الزواج . وإذا كان حق الخاطب الواهب في استرداد تلك الهدايا يخضع لأحكام الرجوع في الهبة الواردة في المادة ٥٠٠ وما بعدها من القانون المدني ، وكانت المادة المذكورة تستلزم للرجوع في الهبة ، في حالة عدم قبول الموهوب له ، أن يستند الواهب في الرجوع إلى عذر يقبله القاضي ، وكانت محكمة الموضوع قد أعملت حكم هذه المادة وانتهت — في حدود سلطتها التقديرية — إلى عدم أحقيته الطاعن في استرداد الشبكة والهدايا — فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . هذا والنعي ببطلان محضر الخطبة غير مقبول ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعن لم يتسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يصح له إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

## جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار قاض رئيس المحكمة محمود العمراوى وعضوية السادة المستشارين :  
عبد العليم الزهدى ، ومصطفى سليم ، ومصطفى الفقى ، ومحمد صالح أبو راس .

( ١٥٧ )

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) دعوى . "نظر الدعوى" . تقادم "تقادم مسقط" "قطع التقادم" .

إعلان الخصوم بتعجيل السير فى الدعوى بعد شطبها . وجوب إتمامه خلال الميعاد المنصوص  
عليه فى م ٩١ مرافعات سابق . لا يفنى من ذلك تقديم صحيفة التعجيل إلى قلم المحضرين خلال  
هذا الأجل على ذلك .

( ٢ ) استئناف "الخصوم فى الاستئناف" . دعوى .

عدم الحكم على المطعون منه ابتداء بشئ . إختصاصه استئنافا ليصدر الحكم فى مواجهته فحسب .  
عدم اعتبار خصم حقيقيا فى النزاع .

١ — مفاد النص فى المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق التى تحكم واقعة  
على أنه "إذا بقيت الدعوى مشطوبة ستة شهور ولم يطالب المدعى السير فيها  
اعتبرت كأن لم تكن" أن تعجيل الدعوى بعد شطبها يتطلب اتخاذ إجراءين جوهريين  
هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تعاد القضية إلى جدول قضايا المحكمة وإعلان  
المدعى عليه بهذه الجلسة وفق ما نص عليه فى المادة ٦٩ من نفس القانون وبشرط  
أن يتم الإعلان قبل انقضاء الأجل المحدد فى النص ، وذلك إعمالا لنص المادة السادسة  
من ذات القانون التى تنص على أنه « إذ نص القانون على ميعاد حتمى لرفع دعوى  
أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرصفاً إلا إذا تم  
إعلان الخصم خلاله » ولا ينال من ذلك ما نص عليه بالفقرة الثالثة من المادة  
٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من أن الدعوى



تعتبر قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفتها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم المقرر كاملاً ، أما باقى الآثار التى تترتب على رفع الدعوى فلا تسرى إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحيفتها . ذلك أنه وإن كان مفاد هذا النص أن مدة التقادم أو السقوط تنقطع بتقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم المقرر كاملاً ، إلا أنه وقد جاء استثناء من حكم المادة السادسة من قانون المرافعات السابق التى لم يتناولها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالإلغاء بل أبقي عليها ، يعد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قاصراً على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداه إلى غيرها ويظل أثره من المادة السادسة مالفة الذكر باقياً بالنسبة لاستئناف الدعوى سيرها بعد شطبها ، فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله .

٢ — إذا كان الثابت أن المطعون ضدهما الثانى والثالث لم يحكم عليهما ابتداءً بشيء وقد اختصمتهما الطاعنة استئنفاً ليصدر الحكم فى مواجهتهما دون توجيه طلبات إليهما بالذات فهما لا يعتبران خصمين حقيقين فى النزاع وصحة إعلانهما لا تتعداهما إلى الخصم الحقيقى فيه وهى المطعون ضدها الأولى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع — فى حدود ما يتطلبه الفصل فى الطعن — وعلى ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصحفتها أقامت الدعوى رقم ٤٠٦٧ لسنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة بطلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة فى مواجهة المطعون ضدهما الثانى والثالث بدفع إيجار العين التى تشغلها بالعقار المملوك لها ولموكلها وقرره ١٥٤٠ جنيه سنوياً

اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٧ . وفي ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ قضت محكمة أول درجة باعتبار القيمة الإيجارية السنوية لعين النزاع والمجرتين المستحدثتين بالمنور البحري مبلغ ٦٨٠ جنيهاً و ٤٤٩ ملياً اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٧ . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩١ لسنة ٨٤ ق القاهرة . وفي ٧ من أبريل سنة ١٩٦٨ قررت المحكمة شطبه فطلبت الطاعنة السير فيه بصحيفة تم إعلانها للطعنين صدها الثاني والثالث في ٢٤ ، ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ ولم يتم إعلانها للطعنين صدها الأولى إلا في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٩ .

لجلسة ١٩٦٩/٢/٨ وفي هذه الجلسة حضرت المطعونان صدها المذكورة ودفعت باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لتعجيله بعد الميعاد وفي ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٩ قضت محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فطلعت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبين الأول والثاني الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالتطبيق للمادة ٩١ من قانون المرافعات السابق لأن المطعونان صدها الأولى لم يصح إعلانها بتجديد السير في الاستئناف إلا في ١٩٦٩/٢/٢٤ أي بعد أكثر من عشرة أشهر من شطبه ، وقد تمسكت بهذا المدعى بأول جلسة حددت لتجديد السير في المحكومة في حين أن الطاعنة قدمت صحيفة تجديد الدعوى بقلم المحضرين في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٨ وقبل انقضاء ميعاد الستة أشهر المنتصرص عليه بالمادة ٩١ سالفة الذكر وسددت عنها الرسم كاملاً ومن ثم يكون الحكم إذ أوجب إتمام الإعلان في الميعاد قد حمل نص هذه المادة ما لا يشمل كما التفتت عن أعمال نص المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالنانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ التي تعتبر الدعوى قاطعة لمدة التفرام أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً ، فأخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن مفاد النص في المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق التي تحكم واقعة الدعوى على أنه "إذا بقيت الدعوى مشطوبة ستة أشهر ولم يطلب المدعى السير فيها اعتبرت كأن لم تكن" أن تعجيل الدعوى بعد شطبها يتطلب اتخاذ إجراءين جوهريين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تعاد القضية إلى جدول قضايا الحكومة وإعلان المدعى عليه بهذه الجلسة وفق ما نص عليه في المادة ٩٩ من نفس القانون وبشرط أن يتم الإعلان قبل انقضاء الاجل المحدد في النص وذلك إعمالا لنص المادة السادسة من ذات القانون التي تنص على أنه إذا نص القانون على ميعاد حتمي لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ولا ينال من ذلك ما نص عليه بالفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من أن الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم المقرر كاملا ، أما باقى الآثار التي ترتب على رفع الدعوى فلا تسرى إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحيفتها ذلك أنه وإن كان مفاد هذا النص أن مدة التقادم أو السقوط ينقطع بتقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم المقرر كاملا إلا أنه وقد جاء استثناء من حكم المادة السادسة من قانون المرافعات السابق التي لم يتناولها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالإلغاء بل أبقى عليها بعد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قاصرا على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداه إلى غيرها ويظل أثر نص المادة السادسة سالفة الذكر باقيا بالنسبة لاستئناف الدعوى سيرها بعد شطبها ، فلا يعتبر الميعاد مرعيا إلا إذا تم الإعلان خلاله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل سببي الطعن الثالث والرابع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وقالت الطاعنة في بيان ذلك أن الحكم قد جنح إلى اعتبار الإعلان الحاصل في ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٩ تجديدًا للاستئناف مع أن الاستئناف كان قد حدد من قبل في الميعاد بإعلانه إلى المطعون ضدهما الثانى والثالث كما أنه لم يعرض



إلى السبب الذي من أجله لم يتم إعلان المطعون ضدها الأولى في ١٩٦٨/٩/٢٤ من "غلق مكتب وكيلها وفرض الحراسة على ملكه" ولو قفل لما أقر المحضر على احتجاجه عن اتمام إعلانها .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقة الأول بأن النابت أن المطعون ضدهما الثاني والثالث لم يحكم عليهما ابتداء بشيء وقد اختصمتها الطاعة استثناء ليصدر الحكم في مواجهتهما دون توجيه طلبات إليهما بالذات فهما لا يعتبران خصمين حقيقيين في النزاع وصحة إعلانهما لا تعداهما إلى الخصم الحقيقي فيه وهي المطعون ضدها الأولى ومردود في شقة الثاني بأن الدعوى بعد شطبها لا تعود إلى المحكمة لنظرها إلا إذا تم إعلان الخصوم بالفعل بتعجيلها في خلال ستة أشهر على ما سلف بيانه ووفقا لما رسمه القانون فطالما أن الطاعة لم ترسم الخطى المرسومة قانونا لآتمام الاعلان صحيحا فلا محل لما تثيره بوجه النعى من أن المحكمة لم تعرض لبحث سبب عدم إعلان المطعون ضدها الأولى وأثره ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذين السببين في غير محله كذلك .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض .

## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين : جودة أحمد غيث ، وإبراهيم السيد ذكرى ، وإسماعيل فرحات هنان ، وجلال عبد الرحيم هنان .

( ١٥٨ )

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٨ القضائية :

خرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " " الربط الحكى " .

تطبيق قاعدة الربط الحكى فى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . شرطة . مستوى فى ذلك أن تكون أرباح سنة الأساس موضوع ربط أصل فقط أو اشتملت على ربط إضافي . هـ ذلك .

مفاد نص المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ التى أضيفت بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، والفقرة الثانية من المادة ٥٥ مكررا المضافة بذات القانون أن الأصل فى حساب الضريبة على المول الذى يخضع لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أنه إذا تجاوزت أرباحه فى سنة ١٩٥٥ مائة وخمسين جنيها ولم تتعد خمسمائة جنيه اتخذت أرباحه التى ربطت عليها الضريبة فى هذه السنة أساسا لربط الضريبة عليه فى السنتين التاليتين وهما سنتا ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ مستوى فى ذلك أن تكون أرباح سنة الأساس موضوع ربط أصل أو اشتملت على ربط إضافي لأن الربط الإضافي هو ربط مكمل للربط الأصلي ويأخذ حكمه (١) .

(١) راجع قاض ١٩٧٤/٢/٢٧ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٥ ص ٤٥٤

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب بنى سويف ربطت الضريبة على المطعون عليه فى سنة ١٩٥٧ من نشاطه فى المقاولات على أساس أرباحه المقدرة فى سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٤٠٥ جنيه من ذلك ٣١٥ ج عن الربط الأصلى و ٩٠ ج عن الربط الإضافى بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ وقدرت صافى أرباحه من نشاطه فى المقاولات واستغلال الصنادل فى سنة ١٩٥٨ بمبلغ ٩٨٣ ج وفى كل من السنوات من ١٩٥٩ إلى ١٩٦١ بمبلغ ١٤٢٨ ج ، وإذ إعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ١٩٦٤/٤/٢٠ بتأييد تقدير المأمورية لصافى الأرباح عن نشاطه الفردى فى المقاولات بمبلغ ٤٠٥ ج عن سنة ١٩٥٧ وتخفيض تقديرها إلى مبلغ ٧٠٠ ج عن كل من السنوات من ١٩٥٨ حتى ١٩٦١ وتخفيض تقديرها لصافى أرباحه من نشاطه فى استغلال الصنادل على النحو المبين بالقرار ، فقد أقام الدعوى رقم ٥١ سنة ١٩٦٤ تجارى بنى سويف الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبا تحديد أرباحه فى سنة ١٩٥٧ عن نشاطه فى المقاولات بمبلغ ٣١٥ ج قياسا على سنة ١٩٥٥ وتخفيض أرباحه عن باقى السنوات طبقا للأسس التى بينها بصحيفة دعواه وبتاريخ ١٩٦٥/٦/١٥ حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بنى سويف لأداء المأمورية المبينة بمنطوق ذلك الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١ بتعديل القرار المطعون فيه وتحديد صافى أرباح المطعون عليه فى سنة ١٩٥٧ بمبلغ ٣١٥ ج على أساس أرباحه المقدرة فى سنة ١٩٥٥ وفى سنة ١٩٥٨ بمبلغ ٢٤٠ ج وفى كل من السنوات من ١٩٥٩ حتى ١٩٦١ بمبلغ



٤٧٧ جنيتها و٦٨٣ مليا أسأقت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف  
بني سويف بالاستئناف رقم ١٧ سنة ٥ ق تجارى طالبة الغاء وتأيد قرار لجنة  
الطعن بتاريخ ١٩٦٧/١١/٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم  
المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض في خصوص  
قضائه بتحديد أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٥٧ ، وقدمت النيابة العامة مذكرة  
أثبتت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة  
فراحت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة  
الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم قضى بربط الضريبة على  
المطعون عليه عن نشاط المقاولات في سنة ١٩٥٧ بمبلغ ٣١٥ ج استنادا إلى ما ثبت  
من تقرير الخبير من أن هذا المبلغ هو صافي أرباحه من النشاط المذكور في سنة  
١٩٥٥ وأن هذا هو ما قضى به أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ وأنه  
لا عمل لما تدميه الطاعنة من زيادة هذه الأرباح بمقدار ٩٠ ج عن النشاط الإضافي  
لما في ذلك من مخالفة لأحكام القانون سالف الذكر ولعدم تقديم أى دليل من  
الطاعنة يؤيد صحة هذا الادعاء ، أما عما قرره اللجنة في ١٩٦٦/١/١ من تقدير  
أرباح المطعون عليه من نشاطه الإضافي بمبلغ ٩٠ ج فلا علاقة له بالتزاع الحالي ،  
في حين أن الثابت من مذكرة ماورية الضرائب أنها قدرت أرباح المطعون عليه  
من نشاطه في المقاولات في سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٤٠٥ ج منها ٣١٥ ج عن الربط الأصلي  
بمقتضى قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٠ و ٩٠ ج عن الربط  
الإضافي الذي قررت لجنة الطعن تأييده بتاريخ ١٩٥٦/١/١ ، ويتعين الالتزام  
بهذين القرارين طالما أنه لم يصدر حكم على خلافهما ، وقد جرى دفاع الطاعنة  
في كافة مراحل النزاع على أنها اتخذت من مجموع الربطين في سنة ١٩٥٥ أساسا  
لتقدير الأرباح في سنة ١٩٥٧ ، وإذا استبعد الحكم المطعون فيه الربط الإضافي  
عند تحديد الربح في هذه السنة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فضلا عن  
مخالفته الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أضيفت بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه "استثناء من أحكام الفصلين الثالث والخامس من الكتاب الثاني من هذا القانون تتخذ الأرباح التي ربطت عليها الضريبة في سنة ١٩٥٥ الميلادية أو السنة المالية للمول المنتهية خلالها - وتسمى سنة الأساس - أساسا لربط الضريبة عن عدد من السنوات التالية لها طبقا لما هو مبين بالمادة ٥٥ مكررا وذلك بالنسبة إلى أفراد المولين الذين لا يتجاوز أرباحهم في سنة الأساس خمسمائة جنيه . فإذا كان المول قد بدأ نشاطه أو استأنفه خلال سنة ١٩٥٥ أو السنة المالية المنتهية خلالها أو لم يكن له نشاط في تلك السنة فتعتبر أول سنة ميلادية أو مالية لاحقة للسنة التي بدأ نشاطه خلالها هي سنة الأساس . . . . . " كما تنص الفقرة الثانية من المادة ٥٥ مكررا المضافة بذات القانون على أنه "بالنسبة إلى المولين الذين يتجاوز أرباحهم في سنة الأساس مائة وخمسين جنيها ولا تتعدى خمسمائة جنيه تتخذ أرباح تلك السنة أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنتين التاليتين" وكان مفاد هذين النصين أن الأصل في حساب الضريبة على الممول الذي يخضع لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أنه إذا تجاوزت أرباحه في سنة ١٩٥٥ مائة وخمسين جنيها ولم تتعد خمسمائة جنيه اتخذت أرباحه التي ربطت عليها الضريبة في هذه السنة أساسا لربط الضريبة عليه في السنتين التاليتين وهما سنتا ١٩٥٦ و ١٩٥٧ ، يستوى في ذلك أن تكون أرباح سنة الأساس موضوع ربط أصلي أو اشتملت على ربط إضافي لأن الربط الإضافي هو ربط مكمل للربط الأصلي ويأخذ حكمة ، إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه من المولين الذين يخضعون لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ وأن مصلحة الضرائب ربطت الضريبة عليه في سنة ١٩٥٧ من نشاطه في المقاولات على أساس أرباحه المقدرة في سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٤٠٥ ج منها ٣١٥ ج عن الربط الأصلي و ٩٠ ج عن الربط الإضافي الذي أيدته لجنة الطعن بقراوها الصادر في ١/١/١٩٦٦ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واتخذ من الربط الأصلي دون الربط الإضافي في سنة ١٩٥٥ أساسا لربط الضريبة على المطعون عليه في سنة ١٩٥٧ استنادا إلى أن ربط الضريبة

عن النشاط الاضافى فيه مخالفة للقانون وأن قرار لجنة الطعن الصادر فى ١/١/١٩٦٦ لا صلة له بالتزاع الحالى ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين اتخاذ أرباح المطعون عليه المقدرة فى سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٤٠٥ ج عن نشاطه فى المقاولات أساسا لربط الضريبة عليه فى سنة ١٩٥٧ وبالتالى إلغاء الحكم المستأنف فى قضائه بهذا الخصوص ورفض الدعوى .

---



## جلسة أول يونيه سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى ومضوية السادة المستشارين :  
أديب نصيبى ومحمد فاضل المرجوشى وحافظ الوكيل وممدوح عطيه .

( ١٥٩ )

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) حكم "تسيب الحكم" . استئناف .

أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائى . كفايتها لحمل قضائه ولرد على أسباب الاستئناف . لا عيب .

( ٢ ) عمل "التعويض عن الفصل التعسفى" . دعوى "الطلبات فى الدعوى" . عقد "فسخ العقد" . حكم "التناقض" . مالا يعد كذلك .

طلبا التعويض عن الفصل التعسفى والتعويض من عدم مراعاة مهلة الانذار المقررة لفسخ عقد العمل غير المحدد المدة . اختلافهما فى الأساس الذى يقوم عليه كل منهما وإن اتحدا فى المصدر وهو العقد . القضاء بمقابل مهلة الانذار مع رفض طلب التعويض عن الفصل التعسفى . لا تناقض .

( ٣ ) عمل "إنهاء عقد العمل" . عقد "فسخ العقد" . مسئولية "المسئولية العقدية" .

جواز إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بالإرادة المفردة بشرط مراعاة مهلة الاخطار المقررة فى القانون . هذا الإنهاء لا يرتب مسئولية طالما استند الى ما يبرره . تخطئه الحكم إذ أقر إنهاء العقد فى غير الحالات الواردة فى قانون العمل . لا سند له من القانون .

١ - لا يعيب الحكم المطعون فيه ترديده لأسباب محكمة أول درجة والأخذ بها متى كانت كافية لحمل قضائه وتتضمن الرد المسقط لأسباب الاستئناف .

٢ — أساس التعويض عن مهلة الإنذار المقررة قانونا في حالة فسخ العقد غير المحددة المدة هو إخلال الطرف المنهي للعقد بالتزامه باحترام هذه المهلة وعدم إعلانه الطرف الآخر في المواعيد المقررة بعزمه على إنهاء العقد . وأساس التعويض عن العمل غير المبرر هو ما يشوب تصرف رب العمل من عسف في استعماله حقه في فسخ العقد ، وإن كان إنهاء العقد لا يفيد بذاته أن هذا الإنهاء وقع عسفا ، بل يتمين أن يقوم الدليل على ذلك ، وكان الطلبان وإن اتحدا في مصدرهما وهو العقد إلا أن أساس كل منهما يختلف عن أساس الآخر ومن ثم فلا تناقض في أسباب الحكم المطعون فيه إن هو استجاب في قضائه لطلب مقابل مهلة الإنذار دون طلب التعويض عن فصل الطاعن عسفا .

٣ — إذ كان المشرع قد أجاز في المادة ٢/٦٩٤ من القانون المدني والمادة ١/٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لكل من طرفي عقد العمل غير المحدد المدة أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر بشرط مراعاة مهلة الإخطار المقررة في القانون ، وكان استعمال حق الفسخ بإرادة المتعاقد المنفردة — لا يربط مسؤولية طالما استند إلى ما يبرره فإن أعوزه المبرر كان للتضرر الحق في تعويض تقدره المحكمة تمشيا مع المبدأ العام من أن العقد غير المحدد المدة هو عقد مؤقت بطبيعته وليس أبديا ، فإن تخطئة الحكم المطعون فيه بأنه أقر إنهاء عقد الطاعن في حالة ليست من الحالات الواردة على سبيل الحصر في قانون العمل يكون لا سند له من القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٦٥ عمال كلى طنطا على

المطعون ضدهما الشركة الشرقية للكثان والقطن المندمجة فيها الشركة الحديثة للأقطان والتجارة والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — وطلب الحكم بالزامهما منضامين بأن تدفع له مبلغ ٢١٠٥ جنيها، وقال بيانا لها أنه في ١١/١/١٩٦٢ التحق بالشركة الحديثة للأقطان مندوبا لبيع منتجاتها من أقمشة وغزل مصانع المحلة الكبرى مقابل أجر قدره أربعون جنيها شهريا وقد فوجئ بتاريخ ٧/١٠/١٩٦٤ بفصله من العمل وأنه يستحق لذلك مبلغ ستين جنيها مكافأة عن مدة خدمته وخمسة وأربعين جنيها مقابل مهلة الإنذار وألغى جنيته تعويضا عن الفصل التعسفي وجملة ما تقدم هو المبلغ المطالب به . قضت محكمة أول درجة في ١٩/٥/١٩٦٦ بحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن مقدار أجره وأنه فصل من عمله بلا مبرر وبقصد الإضرار ولتنفي المطاوع ضدها الأولى ذلك، وبعد أن تم التحقيق حكمت في ٢٦/١٢/١٩٦٦ بالزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع للطاعن مبلغ أربعين جنيها مقابل مهلة الإنذار وبالزام المطعون ضدها الثانية بأن تدفع له مبلغ اثنين وخمسون جنيها وثمانمائة مليم قيمة استحقاقه في تعويض الدفعة الواحدة ورفضت طلب التعويض عن فصله . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وتفيد الاستئناف برقم ٦٠ لسنة ١٧ ق وبتاريخ ١٣/١٢/١٩٦٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن . وبعرض الطعن على غرفة المشورة قررت تحديد جلسة لنظره بعد استبعاد السببين الثاني والثالث من أسبابه وفي الجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينفي في السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ذلك أنه اقتصر على ترديد أسباب الحكم المستأنف دون مناقشة سببي استئناف الطاعن وأوجه دفاعه أو يبين أساس قضائه من القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن استظهر سببي استئناف الطاعن وأسانيده فيما أوجزه من تعييبه لحكم محكمة أول درجة لرفضها طلب التعويض عن فصله من العمل تعسفا ، قال ” وحيث إن هذا الذي نعاه المستأنف في السبب الأول لاستئنائه مردود بأنه وإن كان إدماج الشركة الحديثة للأقطان التي كان يعمل بها المستأنف أصلا



في الشركة المستأنف عليها الأولى لا يعتبر مبررا لانتهاء عقده أخذاً بالمادة ١/٨٤ ، ٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ على ما قاله المستأنف بحق إلا أن هذا الانهاء وقد جاء وايد ظروف اقتصادية وتنظيمية دفعت الشركة لاتخاذ هذا الإجراء ولم يكن بقصد الاضرار بالعامل — على ما ذهبت إليه محكمة أول درجة في حثاياتها والتي نقلتها عنها هذه المحكمة فيما سبق وتقرها على ما ورد بها — يكون قد وقع غير مشوب بالتعسف مما لا محل معه لتعويض المستأنف عنه خاصة وأن الشركة لم تقصد من استعمال حقها المشروع في إدارة عملها بالاستغناء عن المستأنف نظرا للتنظيم الجديد الذي أدخلته في معاملتها مع عمالها من الاستغناء عن الوسطاء ومنهم المستأنف إلا استعمال حقها في ذلك استعمال مشروعاً دون الرغبة في الإضرار بمصلحة المستأنف بل ذات ولأن مصالحها فيما فعلت من الأهمية بمكان بحيث يصغر معه ما قد يصيب المستأنف أو أمثاله من أضرار وهي الشرائط التي أعفى التقنين المدني بالمادتين ٥٤٤ منه من استعمال حقه استعمال مشروعاً من مسؤولية ما ينشأ عن ذلك من أضرار... ومتى تقرر ذلك فسواء أكانت الشركة المستأنف عليها الأولى تعتبر خلفاً أم غير خلف للشركة الحديثة للأقليات فإنها لا تكون مسئولة عن تصرفها مع المستأنف أو عن الضرر الذي لحقه للعملة المنوه عنها سابقاً بما يعتبر رداً على ما أثاره المستأنف في السبب الثاني لاستئنافه... ويتعين رفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف للأسباب التي ساقها المحكمة وللأسباب الأخرى التي سطرتها محكمة أول درجة والتي تأخذ بها هذه المحكمة...، لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه ترديده لأسباب محكمة أول درجة والأخذ بها متى كانت كافية لحمل قضائه وتنضد الرد المسقط لأسباب الاستئناف فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه التناقض في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه وقد أقر له الحكم حقه في مقابل مهلة الإنذار لعدم مراعاتها عند إنهاء عقد عمله ، فما كان يصح له أن يرفض تعويضه عن الفصل غير المبرر أماً وإنه قد نعل فقد تناقض في أسبابه لأن الواقعة المنشئة في الحالتين واحدة

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان أساس التعويض عن مهلة الإنذار المقررة قانونا في حالة فسخ العقد غير المحدد المدة هو اخلال الطرف المنهى للعقد بالتزامه باحترام هذه المهلة وعدم إعلانه الطرف الآخر في المواعيد المقررة بعزمه على إنهاء العقد، وكان أساس التعويض عن الفصل غير المبرر هو مايشوب تصرف رب العمل من عسف في استعمال حقه في فسخ العقد ، ولما كان إنهاء العقد لا يفيد بذاته إن هذا الإنهاء وقع عسفا بل يتعين أن يقدم الدليل على ذلك ، لما كان ذلك وكان الطالبان وإن اتحدا في مصدرهما وهو العقد إلا أن أساس كل منهما يختلف عن أساس الآخر ومن ثم فلا تناقض في أسباب الحكم المطعون فيه إن هو استجاب إلى طلب مقابل مهلة الإنذار دون طلب التعويض عن فصل الطاعن عسفا ، لما كان ما تقدم فان النعى بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون وفي بيان ذلك يقول إن حالات الفسخ وردت على سبيل الحصر في المواد ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ وأنه لما كان ما تعللت به المطعون ضدها الأولى من أسباب تبرير فصله يخرج عن الحالات سالفة البيان وقد أقرها على ذلك ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان المشرع قد أجاز في المادة ٢/٦٩٤ من القانون المدني والمادة ١/٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لكل من طرفي عقد العمل غير المحدد المدة أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر بشرط مراعاة مهلة الإنذار المقررة في القانون وكان استعمال حق الفسخ بإرادة المتعاقد المنفردة لا يرتب مسؤولية طالما استند إلى ما يبرره فإن أعوز المبرر كان للتغذر الحق في تعويض تقدره المحكمة تمشيا مع المبدأ العام من أن العقد غير المحدد المدة هو عقد مؤقت بطبيعته وليس أبديا ، لما كان ما تقدم فان تخطيطه الحكم المطعون فيه بأنه أقر إنهاء عقد الطاعن في حالة ليست من الحالات الواردة على سبيل الحصر في قانون العمل يكون لا سند له من القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢ من يونية سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعمومية السادة المستشارين : على عبد الرحمن ، ومحمد السيد الرفاعي ، وصلاح الدين حبيب ، ومحمود المصري .

( ١٦٠ )

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) جمارك . نقل بحرى .

وصف البضاعة بأنها مما تشحن صبا أو طرودا . أمر يرجع فيه إلى طريقة الشحن لا إلى نوع البضاعة . مثال بشأن رسالة أخشاب .

( ٢ ) إثبات " وسائل الإثبات " . جمارك . نقل بحرى .

إثبات مقدار العجز في الرسالة . لم يحدد له القانون وسيلة معينة . مثال بشأن رسالة أخشاب .

١ — وصف البضاعة بأنها مما تشحن صبا أو طرودا إنما يرجع إلى طريقة شحن البضاعة لا إلى نوعها فيجوز شحن السوائل صبا كما يجوز شحنها في طرود ، وكذلك فإن الجوامد كما تشحن في طرود يجوز شحنها صبا ، وهو ما أفصح عنه المشرع في المادة ٣٧ من قانون الجمارك الحالي رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من أن البصائع المصب هي البضائع المنفرطة . وإذا كان الثابت من الأوراق أن رسالة الأخشاب تم شحنها على الباخرة منفرطة ، وكان قضاء الحكم بأن هذه الأخشاب شحنت صبا قام على ما حصله من فهم لهذا الواقع الذى يتفق والثابت بالأوراق ، فلا معقب عليه في ذلك .

٢ — لقاضى الموضوع السلطة التامة في تحديد وسيلة الإثبات التى تتفق وحكم القانون ، وإذا كانت وسيلة إثبات مقدار العجز في الرسالة منقطع الصلة بطريقة



شحنها ، وكان القانون لم يحدد وسيلة بعينها لتحقيق ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اتخذ وهو بسبيل تحديد مقدار العجز في الشحنة ، لبيان ما إذا كان العجز قد تجاوز نسبة ٥٪ التي أعفاها القانون من الرسوم الجمركية ، عدد القطع الخشبية الناقصة منسوبا إلى عددها عند الشحن ، فإنه لا يكون قد شابه التناقض أو خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الباخرة (فالنكشتين) وصلت إلى ميناء الاسكندرية في ٣١/١٠/١٩٥٨ وتبين عند تفريغها أنه ثابت بقائمة شحن البضائع «المانفستو» وجود شحنة أخشاب دون ماركة أو نمبر بلغت ٢١٣٨٧١ قطعة وزن ٣٤٨١,٤٨٢ كيلو جراما وحجمها ١٦٥٧,٠٦٠ متر مكعب إلا أن ماتم تفريغها بلغ ٢٠٤١٢٦ قطعة فقط واحتسبت الجمارك العجز ١٩٥٢٣٥ كجم واذ خلا سند الشحن من التحفظات فقد طالبت مصاحبة الجمارك بالرسوم المستحقة على القدر محل العجز على أساس أنه تم تفريغها بالأراضي المصرية دون أداء الرسوم عنه وأقامت الدعوى رقم ١٦٦ سنة ٦١ تجارى الاسكندرية الابتدائية تطالب بمبلغ ١٦٥٩ جنيا و ٣٦٠ مليا واستندت في ذلك إلى المادتين ١٧ و ٣٧ من اللائحة الجمركية وطابت المدعى عليها رفض الدعوى لتجهيل أساس الرسوم المطالب بها والتعريف المطبقة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٦ نذبت المحكمة مكتب الخبراء لبيان الرسوم المستحقة وقيمة التعريف المقدرة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٣ بالزام المدعى عليها بأن تدفع للدعوى مبلغ ١٠٩٦ جنيا و ٥٧٨ مليا ، استأنفت مصاحبة الجمارك هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٠٢

سنة ١٩ قضائية كما أستاذته الشركة المطعون عليها برقم ٣١٢ سنة ١٩ قضائية وبتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة في مودوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى طاعت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وبالجلسة أصدرت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وفي تأويله وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه إستند في رفض الدعوى إلى ماقرره من أن طبيعة البضاعة المشحونة وهي عبارة عن ألواح خشبية تقتضى شحنها صبا وعلى ذلك يطبق عليها الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية المعدلة بالقانون رقم ٥٠٧ سنة ١٩٥٥ والتي تعفى العجز الذى لا يتجاوز ٥٪ من البضاعة المشحونة صبا من الغرامة أو استحقاق الرسوم الجمركية وإن صدر العجز موضوع المطالبة لا يتجاوز نسبة الإعفاء المقررة فى القانون فى حين أن البضاعة التى تشحن صبا هى تلك التى تشحن فى عتابر السفن أو تانكاتها ولا يمكن تمييزها بالوحدة نظرا لضآلتها ولا تحسب بالعدد بل بالوزن كالحبوب والسوائل والشحوم غير المعبأة فى أجولة أو براميل أما البضائع التى ترد طرودا فهى البضائع التى لها وحدات متميزة بحيث تعتبر كل وحدة منها طردا قائما بذاته كالأخشاب إذ تعتبر كل قطعة منها طردا مستقلا فتحسب بطريق العد لا بطريق الوزن ، وأنه لما كانت البضائع التى تشحن صبا عرضة للتسرب من شقوق العتابر خلال عمليات الشحن والتفريغ مما ينتج عنه عجزا فى الشحنة فقد رأى المشرع أن يمنحها "سماحا" فى العجز قدره ٥٪ من الوزن تعفى من الغرامة والرسم الجمركى وإذ كانت الأخشاب تخرج عن البضائع التى تشحن صبا وتعتبر من الطرود فإنه لا يسرى عليها الإعفاء سالف الذكر وأنه على فرض أن الأخشاب من البضائع التى تشحن صبا فإن حساب العجز فيها لا يكون إلا وفقا لمقامها لأن الأخشاب ترد بوحدات معينة يطلق عليها اصطلاح "استاندر" وباتخاذ ذلك الأساس فى حساب العجز تزيد نسبته عن ٥٪ فلا تتمتع الرسالة بالإعفاء المذكور ولكن الحكم المطعون فيه انتهى إلى غير ذلك مخالفا القانون

هذا إلى أن أسباب الحكم تناقضت بما يجعلها تتماهى ولا يبقى ما يحمله ذلك أنه اتخذ عدد القطع الخشبية الناقصة أساسا لتقدير نسبة العجز وهو ما يؤدي إلى اعتباره أن الشحنة قائمة على الوحدة وهو أساس مخالف للأساس الذي كان قد اتخذه الحكم فيما قرره من أن البضاعة شحنت صبا بغير نظر إلى الوحدة .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن وصف البضاعة بأنها مما تشحن صبا أو طرودا إنما يرجع إلى طريقة شحن البضاعة لا إلى نوعها فيجوز شحن السوائل صبا كما يجوز شحنها في طرود وكذلك فإن الجوامد كما تشحن في طرود يجوز شحنها صبا ، وهو ما أفصح عنه المشرع في المادة ٣٧ من قانون الجمارك الحالي رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من أن البضائع الصب هي البضائع المنفرطة ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن رسالة الأخشاب تم شحنها على الباخرة منفرطة وكان قضاء الحكم بأن هذه الأخشاب شحنت صبا قام على ما حصله من فهم لهذا الواقع الذي يتفق والثابت بالأوراق فلا معقب عليه في ذلك ، إذ كان ذلك وكان لقاضى الموضوع السلطة التامة في تحديد وسيلة الإثبات التي تتفق وحكم القانون ، وكانت وسيلة إثبات مقدار العجز في الرسالة منقطع الصلة بطريقة شحنها ، وكان القانون لم يحدد وسيلة بعينها لتحقيق ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ اتخذ وهو بسبيل تحديد مقدار العجز في الشحنة لبيان ما إذا كان هذا العجز قد تجاوز نسبة الـ ٥٪ التي أعفاها القانون — من الرسوم الجمركية — عدد القطع الخشبية الناقصة منسوبا إلى عددها عند الشحن ، فإنه لا يكون قد شابه التناقض أو خالف القانون ويكون النعى برمته على غير أساس .



## جلسة ٥ من يونية سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أحمد حسن هيكل ومضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، إسماعيل فرحات عثمان ، وجلال عبد الرحيم عثمان .

( ١٦١ )

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) حكم " حجية الحكم " . ضرائب " ضريبة التركات " .

حجية الحكم لا تكون إلا فيما فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها . مثال بشأن حكم نهب خير لتقدير صافي التركة .

( ٢ ) دعوى " مصروفات الدعوى " .

إخفاق كل من الخصمين في بعض طلباته . للمحكمة إلزام كل خصم بما دفعه من مصروفات الدعوى ، أو تقسيمها بينهما على أي أساس تراه ، أو تحكم بها جميعا على أحدهما .

( ٣ ) ضرائب " الطعن الضريبي " . دعوى " الطلبات في الدعوى " استئناف " نطاق الاستئناف " . وقف .

اعتراض الورثة على تقدير المأمورية لعاقبة التركة . عدم المنازعة أمام اللجنة في شأن عدم استبعاد المأمورية لقدر موقوف من الأطلان ثم فروه للخيرات . تمسكهم بذلك في الاستئناف لا يعد طالبا جديدا . علة ذلك .

( ٤ ) ضرائب " ضريبة التركات " . استئناف " أثر الاستئناف " .

الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وبالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط . إغفال الحكم المطعون فيه إدراج مبلغ ضمن أصول التركة دون بيان السبب مع عدم وجود ما يبرر ذلك قانونا ، ورغم موازنة الورثة على إدراجه . خطأ في القانون وقصور .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا حجية لحكم إلفيا يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب إلى لا يقوم المنطوق بدونها وإذ كان الثابت من الاطلاع على الحكم بنسب الخير أنه لم يتناول في أسبابه أو في منطوقه بقضاء صريح أو ضمني موضوع وثيقى التامين ولا الحصة المقررة للخيرات ، فانه لا يكون قد قطع بابقاء هذين العنصرين ضمن أصول التركة وحاز قوة الشئ المقضى في هذا الخصوص ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ عرض لبحثهما لم يخالف الحكم السابق بنسب الخير .

٢ - نص المادة ٣٥٩ من قانون المرافعات السابق ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة صريح في أن الأمر بالنسبة لمصاريف الدعوى جوازى متروك تقديره للمحكمة إذا أخفق كل من الخصمين في بعض الطلبات ، فلها أن تلزم كل خصم مادفعه من مصروفات الدعوى أو تقسمها بينهما على أى أساس تراه أو تحكم بها جميعا على أحدهما ، وإذ كانت محكمة الاستئناف رغم قضائها للطاعة ببعض طلباتها قد ألزمتها بمصروفات استئنافها فانها لا تكون قد تجاوزت الحق المخول لها قانونا .

٣ - لما كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليهما اعترضا على تقدير المأمورية لصافي تركة مورثتهما ومن بينها أطيان زراعية ، وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ، ثم طعنا في قرارها أمام المحكمة الابتدائية طالبين تعديله وتخفيض قيمة التركة طبقا لطلبتهما المبينة في الصحيفة ولما استأنفا الحكم الابتدائى حكمت محكمة الاستئناف بنسب مكتب الخبراء بوزارة العدل لتحقيق اعتراضات الطرفين ، وتقدير صافي التركة الخاضع لرسم الأيلولة وضريبة التركات ، ولما كان يبين من الاطلاع على تقرير مكتب الخبراء أنه استبعد من أموال التركة قيمة أطيان الوقف التي فرزت للخيرات طبقا لحكم لجنة القسمة بوزارة الأوقاف وطلب المطعون عليهما اعتماد هذا التقرير ورفض الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب ، وكان هذا القدر من الأطيان لا يعتبر بحكم تخصيصه للخيرات من أصول التركة ، ومن حق المطعون عليهما طلب استبعاده لا يغير من ذلك أنهم لم يشيرا هذه المنازعة أمام اللجنة لأن هذه المنازعة تتعلق بمسألة قانونية لا يجوز الاتفاق على خلاف ما يقضى به القانون في شأنها ، ويمكن تدارك الخطأ الذى يقع فيها ، ولا يعتبر هذا طلبا جديدا من المطعون

عليهما أمام محكمة الاستئناف لأنه يدخل في نطاق طلباتهما الأصلية . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتمد تقرير مكتب الخبراء بما تضمنه من استبعاد قيمة الأطنان المفروزة للخيرات ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

٤ — لما كان الثابت في الدعوى أن المأمورية احتسبت ضمن أصول التركة قيمة وثيقتي تأمين لصالح البنك العقاري ، ثم أدرجت ذات المبلغ ضمن الخصوم على أنه قيمة دين البنك المذكور وأن هذا تم بموافقة الورثة ، وكان المطعون عليهما قد إلزما هذا الحساب في مذكرتيها المقدمة أمام لجنة الطعن ، ولم ينعيا على الحكم الابتدائي إدخال هذا المبلغ ضمن الأصول ، وكان يبين من الاطلاع على تقرير مكتب الخبراء أنه أثبت دين البنك العقاري المذكور ضمن الخصوم ولكنه لم يثبت قيمة الوثيقتين ضمن الأصول خلافا لما سارت عليه المأمورية دون أن يذكر سبب هذا الإغفال مع أنه ليس هناك من سبب قانوني يبرره ، ولما كان الاستئناف وفقا لنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات السابق ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وبالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بتقرير مكتب الخبراء في هذا الخصوص دون أن يبين سبب عدم إدراج هذا المبلغ ضمن الأصول فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور يبطله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الرقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تفصل في أن مأمورية ضرائب حلوان قدرت صافي تركة المرحومة ... ..



... .. مورثة المطعون عليهما المتوفاة بتاريخ ١٩ من مايو ١٩٥٤ بمبلغ ١٣٧,٢١٣٥٥٠ ج ، وإذ اعترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ٢٩ من نوفمبر ١٩٦٠ أصدرت قرارها بتخفيض صافي التركة إلى مبلغ ٧٧٥٦٥ ج مع حفظ حق الورثة في خصم فروق الضريبة العامة على الإراد المستحقة على المورثة ، فقد أقامت مصلحة الضرائب — الطاعنة — الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ تجارى أمام محكمة الجيزة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاءه وتأييد تقديرات المأمورية ، كما أقام المطعون عليهما الدعويين رقمي ٣٣، ٥٤ لسنة ١٩٦١ تجارى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب طعنا في القرار المشار إليه طالبين إلغاءه في خصوص الأسس التي تضمنتها صحيفتا الطعن وأحيلت الدعويان إلى محكمة الجيزة الابتدائية لارتباطهما بطعن مصلحة الضرائب ، وبتاريخ ٩ من يناير ١٩٦٥ حكمت المحكمة ببطالان الطعن رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ تجارى القاهرة الابتدائية لرفعة بصحيفة أودعت قلم الكتاب وفي موضوع الطعنين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٦١ تجارى القاهرة و ١٣٤ لسنة ١٩٦١ تجارى الجيزة برفضهما وتأييد قرار اللجنة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٩ لسنة ٨٢ ق تجارى القاهرة بطلب إلغاءه والحكم بطلباتها ، كما أقام المطعون عليهما استئنافا فرعيا قيد برقم ٤٦٩ لسنة ٨٢ ق تجارى القاهرة بطلب إلغاء الحكم المستأنف فيما تضمنه من رفض لطلباتهما الميينة بصحيفة الاستئناف الفرعى . وبتاريخ ٣٠ من مارس ١٩٦٧ حكمت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل ومن بين ما كلفته به الانتقال إلى الأراضى المخلفة عن المورثة بنواحى صاقية مكى والطالبيه وترسا والكنيسة والمنيل ومعايتها وبيان ما إذا كانت تدخل ضمن كردون مدينتى القاهرة والجيزة ويشملها مشروع التقسيم وموقعها من العمران وما هو مربوط عليه ضريبة الأتبان منها وذلك لبيان ما إذا كانت كلها أو بعضها أرضا زراعية تخضع للتقدير الحكى المنصوص عليه فى المادة ٣٦/١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أم أنها أرض مبان تخضع للتقدير المنصوص عليه فى المادة ٣٧ من القانون آتف الذك مع تقدير الرسم والمصاريف التي اتفقها الورثة لإتمام عملية شهر إنهاء الوقف والخلوص من ذلك جميعه إلى تقدير صافي التركة الخاضع لرسم الآبولة وضريبة التركات على هدى ما جاء بأسباب الحكم ، وبعد أن قدم الخبير

تقديره حكمت المحكمة بتاريخ أول نوفمبر ١٩٦٧ (أولا) برفض الاستئناف الأصلي وألزمت مصلحة الضرائب بمصاريفه (ثانيا) وفي موضوع الاستئناف الفرعي بتعديل الحكم المستأنف وتحديد صافي التركة بمبلغ ٧٠٤٦٧,٨٦٧ ج مع حفظ حق المطعون عليهما في خصم فروق الضريبة العامة على الإراد المستحقة على المورثة وحفظ حق المصلحة في إضافة قيمة أرض المنيل إلى أصول التركة إذا انتهى النزاع القضائي القائم بشأنها لصالحهما وألزمت مصلحة الضرائب المصاريف المناسبة من الدرجتين . طعنتم مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم جزئيا ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنمى الطاعنة بالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن محكمة الاستئناف بحكمها الصادر في ٣٠ من مارس ١٩٦٧ قد وضعت لتعبير المتدب الأسس التي يحدد بمقتضاها قيمة تركة المورثة وبينت العناصر التي رأت إضافتها إلى أصول التركة وتلك التي تندرج ضمن الحصر ، وإذا اعتمد الحكم المطعون فيه تقرير الخبير الذي أغفل إضافة مبلغ ٤٨١٠,٧٥٠ ج قيمة وثيقتي تأمين خفيتهما المورثة إلى أصول التركة ، كما استبعد من هذه الأصول مبلغ ١٢٣٠ ج يمثل قيمة ٢٠ ط ٦ ف من الأطنان الزراعية الكائنة بناحية ادمو بمحافظة المنيا صار فرزها للخبيرات ، رغم أن الحكم الصادر بنسب الخبير لم يشر إلى استبعاد هذين المبلغين من أصول التركة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ناقض الحكم السابق الذي أصدرته ذات المحكمة وحاز قوة الشيء المقضي .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا حجية لحكم الاقيا يكون قد فصل فيه بين الحصر بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها ، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر بنسب الخبير أنه لم يتناول في أسبابه أو في منطوقه بقضاء صريح أو ضمني موضوع وثيقتي التأمين ولا الحصة المقررة



الخبرات ، فإنه لا يكون قد قطع بإبقاء هذين العنصرين ضمن أصول التركة وحاز قوة الشيء المقضى في هذا الخصوص ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ عرض لبحثها لم يخالف الحكم السابق بنسب الخبير .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه تناقض أسبابه مع المنطوق ، ذلك أن الحكم رغم استجابته لبعض الطلبات التى أثارها مصلحة الضرائب فى استئنافها ، وقضى استنادا إلى رأى مكتب الخبراء بتحقيق رسوم ومصاريف شهر إلغاء الوقف المعتبرة من خصوم التركة إلى ١٦٩٧,٣٥٣ جنيه بمسد أن كانت ١٧٧٢,٣١٤ جنيه ، كما حدد قيمة بعض الأطنان الزراعية باعتبارها من أراضى البناء بما يزيد من أصول التركة ، إلا أنه انتهى مع ذلك إلى القضاء برفض استئناف المصلحة والزمها بمصروفاته ، وهو ما يجعل المنطوق منبى الصلة بالأسباب التى قام عليها مما يبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد رفض الاستئناف الأصل الذى رفعت الطاعنة رغم أنه أخذ جزئيا بوجهة نظرها ، إلا أنه لما كان البين من الحكم أنه أخذ بتقرير الخبير الذى قسدر صافى التركة بمبلغ ٧٠٤٦٧,٨٦٧ جنيه وهو ما نص عليه الحكم فى منطوقه بشأن الاستئناف الفرعى وهو ما يبين منه وجه الرأى الذى أخذت به المحكمة وينتفى معه التناقض بين الأسباب والمنطوق ، وكان نص المادة ٣٥٩ من قانون المرافعات السابق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — صريح فى أن الأمر بالنسبة لمصاريف الدعوى جوازى متروك تقديره للمحكمة إذا أخفق كل من الخصمين فى بعض الطلبات ، فلها أن تلزم كل خصم ما دفعه من مصروفات الدعوى أو تقسمها بينهما على أى أساس تراه أو تحكم بها جميعا على أحدهما ، وكانت محكمة الاستئناف رغم قضائها للطاعنة ببعض طلباتها قد ألزمتها بمصروفات استئنافها فانها لا تكون قد جاوزت الحق المخول لها قانونا ، ويكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أن حاصل النعى بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والمقصود بالتصويب ،



وفي بيان ذلك تتول الطاعة أن الحكم انتهى إلى تأييد تقرير الخبير الذي استبعد من أصول التركة مبلغ ٧٥٠, ٨١٠ جنيه قيمة وثيقتي التأمين المختلفتين عن المورثة ومبلغ ١٢٣٠ جنيتها قيمة ٦ فدان و ٢٠ قيراط من الأطيان الزراعية بناحية آدمو مركز المنيا فرزت للخبرات ، في حين أن المطعون عليهما لم يعترضا طيلة مراحل التداعى على إدراج قيمة وثيقتي التأمين في أصول التركة ، كما أنهما قبلتا قرار اللجنة بتحديد عنصر الأطيان الزراعية واقتصرت المنازعة فيه من جانب مصلحة الضرائب طالبة تقدير مساحة من هذه الأطيان على أنها أرض مهددة للبناء وإنما طالب المطعون عليهما استبعاد قيمة الوثيقتين والحصة التي فرزت للخبرات أمام محكمة الاستئناف بعد أن قدم الخبير تقريره فيعتبر هذا طلبا جديدا يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله من تلقاء نفسها ، علاوة على أن استبعاد هذين العنصرين فيه مخالفة لنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ التي تخضع جميع الأموال التي تتألف منها التركة لرسم الأيلولة ، هذا بالإضافة إلى أن الحكم لم يبين سبب عدم احتساب قيمة وثيقتي التأمين ضمن أصول التركة وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن النعى في غير محله بالنسبة لقيمة الأطيان الزراعية التي فرزت لحصة الخبرات ، ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليهما إعترضا على تقدير المأمورية لصافي تركة مورثتهما ومن بينها أطيان زراعية وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ثم طعنا في قرارها أمام المحكمة الابتدائية طالبين تعديله وتخفيض قيمة التركة طبقا لطلباتهما المبينة في الصحيفة ، ولما استأنفا الحكم الابتدائي حكمت محكمة الاستئناف بنسب مكتب الخبراء بوزارة المدل لتحقيق اعتراضات الطرفين وتقدير صافي التركة الخاضع لرسم الأيلولة وضريبة التركات ، ولما كان يبين من الاطلاع على تقرير مكتب الخبراء أنه استبعد من أصول التركة مبلغ ١٢٣٠ جنيتها قيمة ٦ أفدنة و ٢٠ قيراطا من أطيان وقف ... بناحية آدمو مركز المنيا فرزت للخبرات طبقا لحكم لجنة القسمة بوزارة الأوقاف وطلب المطعون عليهما اعتماد هذا التقرير ورفض الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب وكان هذا القدر من الأطيان لا يعتبر بحكم تخصيصه للخبرات من أصول التركة ومن حق المطعون عليهما طالب استبعاده لا يغير من ذلك أنهما لم يشيرا هذه

المنازعة أمام اللجنة لأن هذه المنازعة تتعلق بمسألة قانونية لا يجوز الاتفاق على خلاف ما يقضى به القانون في شأنها ويمكن تدارك الخطأ الذي يقع فيها ، ولا يعتبر هذا طلبا جديدا من المطعون عليهما أمام محكمة الاستئناف لأنه يدخل في نطاق طلباتهما الأصلية ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتمد تقرير مكتب الخبراء بما تضمنته من استبعاد قيمة الأطنان المفروزة للخيرات فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون في غير محله .

وحيث إن النعي في محله بالنسبة لقيمة وثيقتي التأمين ، ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى أن المأمورية احتسبت ضمن أصول التركة مبلغ ٤٨١٠ جنيه و ٧٥٠ مليا يمثل قيمة وثيقتي تأمين لصالح البنك العقاري ثم أدرجت هذا المبلغ ضمن الخصوم على أنه قيمة دين البنك المذكور وأن هذا تم بموافقة الورثة ، وكان المطعون عليهما قد إلترما هذا الحساب في مذكرتهما المقدمة أمام لجنة الطعن ولم ينعيا على الحكم الابتدائي إدخال هذا المبلغ ضمن الأصول ، وكان يبين من الاطلاع على تقرير مكتب الخبراء أنه أثبت دين البنك العقاري وقدره ٤٨١٠ جنيه ضمن الخصوم ولكنه لم يثبت قيمة الوثيقتين ضمن الأصول خلافا لما سارت عليه المأمورية دون أن يذكر سبب هذا الإغفال مع أنه ليس هناك من سبب قانوني يبرره ، ولما كان الاستئناف وفقا لمص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات السابق ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وبالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بتقرير مكتب الخبراء في هذا الخصوص دون أن يبين سبب عدم إدراج هذا المبلغ ضمن الأصول ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور يبطله بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه في خصوص مبلغ ٤٨١٠ جنيه و ٧٥٠ مليا قيمة وثيقتي التأمين ، ولما تقدم يتعين تعديل الحكم المستأنف بإضافة هذا المبلغ إلى أصول التركة فيصبح صافيها ٧٠٤٦٧ جنيه و ٨٦٧ مليا + ٤٨١٠ جنيه و ٧٥٠ مليا = ٧٥٣٧٨ جنيه و ٦١٧ مليا .

## جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين :  
محمد أسعد محمود ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وإسماعيل فرحات عثمان ، وجلال عبد الرحيم عثمان

( ١٦٢ )

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ القضائية "أحوال شخصية" .

(١ و٢ و٣ و٤) أحوال شخصية "الاثبات" . إثبات "البيئة" . قانون دولي

( ١ ) التطلاق للضرر . وجوب اثباته طبقا لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة ، رغم أنه منقول من مذهب مالك . المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . البيئة تكون من رجلين .  
أ من رجل وامرأتين .

( ٢ ) السفير لا يملك القضاء على مواطنيه الموجودين بالدولة المعتمدين لديها . إعتباره في مقام الشهادة أمام المحاكم في أمر بين زوجين ، كغيره من أفراد الناس .

( ٣ ) وجوب معاينة الشاهد المشهود عليه بنفسه ، فيما لا تقبل فيه الشهادة بالتسامع .  
الطلاق لا تقبل فيه الشهادة بالتسامع .

( ٤ ) الشهادة . اخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لاثبات حق على الغير ولو بلا دعوى . الشاهد . يشترط فيه الاسلام اذا كان المشهود عليه مسلما وجود المسلم المشهود عليه في غير دار الاسلام . عدم إعتباره ضرورة مسوقة لمخالفة هذا الشرط . فله ذلك .

( ٥ ) أحوال شخصية "الطلاق" . استئناف " نطاق الاستئناف " دعوى  
"الطلبات في الدعوى" . نقض .

انامة الزوجة دعواها بالتطلاق للضرر . المادة ٦/م . ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . اضافتها أمام محكمة الاستئناف امتناع زوجها عن الاقاق طليما . المواد ٤ و٥ و٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٠ . بعد طلبا جديدا يختلف في موضوعه عن الطلب الأول . علة ذلك . النعى على الحكم بأنه أغفل الرد على طلب التطلاق لعدم الاقاق . غير متبع .

( ٦ ) أحوال شخصية "الطلاق" . دعوى "الدفاع في الدعوى" . مسئولية .  
نقض .



ادعاء الزوج في دعوى التطلاق ، بأن زوجته كانت على علاقة غير شرعية به وحملت منه قبل الزواج . أمر لا يقتضيه حق الدفاع . وجوب القضاء بالتطبيق لانتفاء ذلك الادعاء على مضارة — لا يمكن معها استدامة العشرة الزوجية .

١ — تقضى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، بأن تصدر الأحكام طبقاً لما دون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة فيأعدا الأحوال التي ينص فيها قانون إذا لم الشرعية على قواعد خاصة فتصدر الأحكام طبقاً لها . وإذا كان المشرع بعد أن نقل حكم التطلاق للضرر من مذهب مالك ، لم يحل في إثباته إلى هذا المذهب ، كما لم ينص على قواعد خاصة في هذا الشأن ، فيتمتع الرجوع في قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل إلى أرجح الأقوال ومذهب أبي حنيفة عملاً بما تنص عليه المادة ٢٨٠ سالفة الذكر ، فتكون البيئة من رجاءين أو من رجل وامرأتين في خصوص التطلاق للضرر .

٢ — السفير لا يملك مباشرة حق القضاء على مواطنيه الموجودين على إقليم لدولة المعتمد لديها وهو في مقام الشهادة أمام المحاكم في أمر بين زوجين كخبرة من أفراد الناس ، فلا تغنى صفته عن وجوب توافر نصاب الشهادة .

٣ — من شروط تحمل الشهادة ، معاينة الشاهد المشهود عليه بنفسه لا بغيره فيما لا تقبل فيه الشهادة بالتسامع ، والطلاق من بين مالا تقبل فيه .

٤ — الشهادة في اصطلاح الفقهاء — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي أخبار صادق في مجاس الحكم بالفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ، ولو بلا دعوى ، ويشترط في الشاهد الاسلام إذا كان المشهود عليه مسلماً وعلوا ذلك بأن الشهادة فرع من فروع الولاية لما فيها من الإلزام بالحكم ولا ولاية غير المسلم على مسلم . وإذا كان الحكم المطعون فيه — على الأساس المتقدم — لم يقبل الاقارارات المنسوبة إلى السيدات النمسيات لأنها صدرت في غير مجاس القضاء ، ومن مسيحيات على مسلم ، وكان لا محمل للاخذ بهذه الاقارارات واعتبارها قرينة قاطعة في حالة الضرورة ، ذلك أن الفقه المعمول به

لا يجوز شهادة غير المسلم على المسلم قصدا لأنها من باب الولاية على من مسلم ،  
والاقرارات المقدمة تتضمن شهادة مقصودة من غير المسلم على المسلم ، ووجود  
المسلم في غير دار الاسلام ، لا يعتبر ضرورة مسوغة لهذه الشهادة فتقضى كما أن  
الولاية مقطوعة باختلاف الدارين بين مقدمى الاقرارات لك السيدات  
التمسويات - وبين الزوجين . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه ، إذ لم  
يقبل الاقرارات المذكورة ، يكون قد التزم المنهج الشرعى السليم ويكون النعى  
عليه في غير محله .

٥ - لما كانت الطاعة قد أقامت دعواها ضد المطعون عليه بطلب تطليقها  
منه طلبة بائمة للضرر عملا بحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥  
لسنة ١٩٢٩ ، وكان ما أضافته الطاعة أمام محكمة الاستئناف من أن المطعون  
عليه أمتنع عن الاتفاق عليها بعد أن تزوجها ، يعد طلبا جديدا - يحتث في  
موضوعه عن الطلب الأول ، لأن الطلاق بسبب عدم الاتفاق يقع رجعا ، وله  
أحكام مختلفة أوردتها المواد ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، وبالتالي  
فلا يجوز قبول هذا الطلب الجديد أمام محكمة الاستئناف ، عملا بما تنص به  
المادة ٣٢١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بالأحكام ترتيب المحاكم  
الشرعية من أنه لا يجوز للتصوم أن يقدموا في الاستئناف طلبات بدعاوى جديدة  
غير الدعاوى الأصلية ، إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية ، وهى من المواد التى  
أبقى عليها القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم  
المطعون فيه بأنه لم يرد على طلب التطبيق لعدم الاتفاق يكون غير منتج .

٦ - إذ كان الثابت فى الدعوى أن المطعون عليه - الزوج - قدم بين  
مستنداته إن محكمة الموضوع تقريرا من مستشفى فيينا عان عليه بأن الطاعة  
- زوجته - كانت حاملا منه قبل أن يعتمد عليها ، وأنه أحبها ووقف منها  
موقف الرجولة ، لأنه كان فى استطاعته ألا يتزوجها ، كما قدم شهادتين من  
رجال الشرطة بالتدسا بأن الطاعة كانت تقيم معه قبل الزواج فى مكان واحد ،  
وذلك ردا على إدعائها بأنها لم تدرس أخلاقه الدارسة الكافية قبل الزواج ، وقد  
تمسكت الطاعة أمام محكمة الموضوع بأن هذا القذف الشائن من المطعون عليه

في حقها كلان تنفيذاً لوعيده أمام السفير المصري بالنمسا بأنه سيستخدم كل وسيلة لتشهيرها لو أقامت عليه دعوى بالطلاق ، وأن هذا يكفي لإثبات الضرر بما لا يمكن معه استدامة العشرة . ولما كانت العبارات التي أوردها المطعون عليه على النحو السالف البيان لا يستلزمها الدفاع في القضية التي رفعتها عليه الطاعة بطلب تطبيقها منه للضرر ذات أن مجرد قول الطاعة بأن فترة الخطبة كانت من القصر بحيث لم تسمح لها بالتعرف على أخلاق المطعون عليه ، كما أن رغبته في التدليل على حبه لها ووقوفه منها موقف الرجولة ، لم يكن يستلزم أن يتهمها في خلقها وعفتها مدعياً بأنها كانت على علاقة غير شرعية به ، وحملت منه قبل الزواج . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن تلك العبارات يقتضيها حق الدفاع في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . وإذا كان الموضوع صالح للفصل فيه ، وكان ما نسبته المطعون عليه إلى الطاعة على الوجه المتقدم ينطوي على مضارة لا يمكن مع وجودها استدامة العشرة للزوجية بينهما ، فإنه يتعين انقضاء بتطبيق الطاعة من المطعون عليه طلاقة بائنة للضرر عملاً بحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ أمام محكمة الجيزة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد المطعون عليه طالبة الحكم بتطبيقها منه طلاقة بائنة للضرر ، وقالت تبياناً لدعواها أنها تزوجت المطعون عليه بتاريخ ٨ من فبراير ١٩٦٤ في مصر ، وسافرا قبل نهاية ذلك الشهر إلى مدينة فيينا بالنمسا لإتمام دراستهما ، وما أن استقر بها المقام حتى دأب على إيذاها بالسب والضرب



وحدث أن اعتدى عليها أثناء حملها مما استدعى نقلها إلى المستشفى وتم اجهاضها في ٢٠ من مايو ١٩٦٤ ، وبادر والدها بالذهاب إليها وسافرت معها إلى مصر في ٢٠ من يونيو ١٩٦٤ لإتمام علاجها ، ثم عادت برفقة المطعون عليه إلى فيينا في أواخر شهر أكتوبر ١٩٦٤ بعد أن أفلح والدها في التوفيق بينهما وأقنعه بأن يحسن معاملتها ، ولكنه ما لبث أن عاود سيرته الأولى ، ولما تكرر اعتداؤه عليها اضطرت إلى الالتجاء للسفارة المصرية وعرضت على رجالها آثار الضرب الظاهرة بجسمها ، ثم رأت أن تعود إلى فويرا بمصر ووافقها المطعون عليه بعد أن حصل منها على مبلغ من المال ، غير أنه عند سفرها في شهر مارس ١٩٦٥ فأجأها بأنه لم يحصل على التأشيرة اللازمة ، ولم تستطع الرحيل إلا بمعاونة السفارة المصرية ، وإذا كانت هذه الأمور مما لا يستطيع معها دوام العشرة بينهما ، وكان المطعون عليه قد رفض تطبيقها إلا إذا نقاضى مبلغا حده بخمسة آلاف من الجنيهات ، فضلا عن تشهيره بها أثناء نظر الدعوى بادعائه أنه كان يعاشرها وحملت منه قبل الزواج ، فقد انتهت إلى طلباتها سالفة البيان ، وبتاريخ ٢٨ من يونيو ١٩٦٦ حكمت المحكمة بحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعة أن المطعون عليه قد أساء إليها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها ، وبعد أن سمعت المحكمة شاعدي الطاعة عادت وبتاريخ ٢٥ من أبريل ١٩٦٧ حكمت برفض الدعوى منأفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ٥٦ لسنة ٨٤ ق أحوال شخصية القاهرة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها ، وبتاريخ ٢٣ من مارس ١٩٦٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة أربع مذكرات أيدت في آخرها الرأي بنقض الحكم وبالحلوسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ، تنعى الطاعة بالأسباب الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم لم يعول على أقوال مغير جمهورية مصر العربية بالنمسا والأستاذ ... .. اللذين أشهدتهما في التحقيق وأهدر دالة الإقرارات الكتابية المقدمة من السيدات النمساويات اللاتي أثبتن ما رأيته بشأن اعتداء المطعون عليه على الطاعة ، مستندا في ذلك إلى أن شهادة الشاهد الثاني لا تقبل لأنها سماعية

مقولة عن الطاعة ووالدها وأن شهادة السفير شهادة فرد لا يبنى عليها حكم لان البيئة الشرعية في مثل هذا الموضوع رجلان أو رجل وامرأتان ، هذا إلى أنه لم يشهد بنفسه واقعة اعتداء الزوج على زوجته بل اقتصر على معاينة آثاره ، وأن الإقرارات الموقع عليها من النسويات لا تصلح دليلا لعدم صدورها في مجلس القضاء ولأنها لم تسبق بلفظ "أشهد" علاوة على أن من حررتها لسن بمسلمات ولا ولاية لغير المسلم على المسلم ، في حين أنه لا يصح التحدى بنصب الشهادة في مذهب الإمام أبي حنيفة لان التطبيق للضرر لا يقوم أصلا على مذهبه ويجب الرجوع بمنددة إلى مذهب الإمام مالك الذي نقل عنه المشرع حكمه في المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، والطاعة لم تلجأ إلى السفير المصري بالنسبة كفرد حادى ولكن بوصفه أملا ساطة مصرية ووجهة شكوى رسمية بالنسبة للمصريين هناك ، وقد سمع شكواها ورأى آثار اعتداء زوجها ظاهرة بجمعها وعاونها على الدفء إلى ذويها ثم حاول تسوية الخلاف مع المطعون عليه وعلم أنه أنه يطالب ثلاثة آلاف جنيه لإيقاع الطلاق ، وكانها أمور مرتبطة بوضعه كسفير فلا يلزم شرعا حتى عند الألف توافر نصاب الشهادة في شأنها خاصة وأنها تبرع مع غيرها شواهد حال وإثبات على صحة الادوى . هذا إلى أن السماع طريق طبيعى لإثبات الضرر الذى يجيز التفريق لانه بطبيعته يحدث أثناء المعاشرة داخل منزل الزوجية ولا يمكن الرئوف عليه إلا عن طريق السماع من الزوجة . علاوة على أن الشريعة السمحاء ليست بالصورة المتخلفة التى صورها بها الحكم المطعون فيه ، فهى بقصد تمكين النافذ من الودول إلى الصواب خولته القضاء بعلمه والأخذ بالعرف والعادة ، وقد جرى العرف فى معاملات الناس على عدم وجوب أن يكون المتأمل أو الشاهد عليها مسلما ، واشترائط الإسلام فى الشاهد إمتياز كان موجودا فى ظل الحكم الدينى ولم يصبح له محل فى هذه الأيام إذعانا لحكم الضرورة خاصة إذا كانت الوقائع حدثت فى بلد غير إسلامى . كما أنه بعد أن أضحت كيفية أداء الشهادة خاضعة لقانون المرافعات لم يعد يشترط أن تكون بلفظ "أشهد" وقد جرى العمل فى مسائل الأحوال الشخصية على قبول الشهادة المكتوبة متى صدرت من شخص صدقت المحكمة صدورها منه كشهادات الأطباء وغيرهم ، ولهذا فما كان يجوز إهدار دلالة الإقرارات الكتابية التى قدمتها ، فضلا عن



أنها تعتبر قرائن وشواهد حال لإثبات وقائع الدعوى وهو جائز شرعا ، الأمر الذى يعيب الحكم بخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى أحالت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ تقضى بأن تصدر الأحكام طبقا للدون فى هذه اللائحة ولا يرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة فيما عدا الاحزان التى ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة نتصدر الأحكام طبقا لها ، وكان المشرع بعد أن نقل حكم التطبيق للضرر من مذهب مالك لم يحل فى إثباته إلى هذا المذهب كما لم ينص على قواعد خاصة فى هذا الشأن ، فيتعين الرجوع فى قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل إلى أرجح الأقوال فى مذهب أبى حنيفة عملا بما تنص عليه المادة ٢٨٠ سالف الذكر ، فتكون البينة من رجلين أو من رجل وأمرأتين فى خصاص التطبيق للضرر ، ولما كان السفير لا يملك مباشرة حق القضاء على مواطنيه الموجودين على إقليم الدولة المعتمد لديها وهو فى مقام الشهادة أمام المحاكم فى أمر بين زوجين — كغيره من أفراد الناس فلا تغنى صفته عن وجوب توافر نصاب الشهادة ، وكان من شروط تحمل الشهادة معاينة الشاهد المشهود عليه بنفسه لا غيره فيما لا تقبل فيه الشهادة بالتسامع والطلاق من بين ما لا تقبل فيه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استبعد شهادة الأستاذ ... .. لأنه نقل عن الطاعنة ووالدها ولم يعتد بشهادة السفير لأنها شهادة فرد لا يبنى عليها حكم ولما كانت الشهادة فى اصطلاح الفقهاء — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هى إخبار صادق فى مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ولو بلاد دعوى ، وكان يشترط فى الشاهد الاسلام إذا كان المشهود عليه مسلما وعلو ذلك بأن الشهادة فرع من فروع الولاية لما فيها من الالتزام بالحكم والولاية لغير المسلم على مسلم ، وكان الحكم المطعون فيه — على الأساس المتقدم — لم يقبل الإقرارات المنسوبة إلى السيدات المنسويات لأنها صدرت فى غير مجلس القضاء ومن مسيحيات على مسلم ، وكان لا محل للاخذ بهذه الإقرارات واعتبارها قرينة قاطعة فى حالة الضرورة ذلك أن الفقه المعمول به لا يجيز شهادة غير المسلم على المسلم قصدا لأنها من باب الولاية على ما سلف ، والإقرارات المقدمة



تتضمن شهادة مقصودة من غير المسلم على المسلم ، ووجود المسلم في غير دار الإسلام لا يعتبر ضرورة مسوغة لهذه الشهادة فقها ، كما أن الولاية مقطوعة باختلاف الدارين بين مقدمي الإقرارات وبين الزوجين ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذا طرح شهادة السفير والأستاذ ... ولم يقبل الإقرارات الصادرة من السيدات النمسيات يكون قد التزم المنهج الشرعي السلي ، ويكون النعي عليه بهذه الأسباب في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الخامس أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليه أمسك يده عن الاتفاق عليها منذ أن تزوجها سواء في فترة إقامتهما سويا بفيينا أو بعد عودتها من الخارج ، غير أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع ، وهو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كانت الطاعة قد أقامت دعواها ضد المطعون عليه بطلب تطليقها منه طلبة بائنة للضرر عملا بحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وكان ما أضافه الطاعة أمام محكمة الاستئناف من أن المطعون عليه امتنع عن الاتفاق عليها بعد أن تزوجها يعد طلبا جديدا يختلف في موضوعه عن الطلب الأول لأن الطلاق بسبب عدم الاتفاق يقع رجعيا وله أحكام مختلفة أوردتها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وبالتالي فلا يجوز قبول هذا الطلب الجديد أمام محكمة الاستئناف عملا بما تقضى به المادة ٣٢١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية من أنه لا يجوز للخصوم أن يقدموا في الاستئناف طلبات بدعوى جديدة غير الدعوى الأصلية إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية — وهي من المواد التي أبقى عليها القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ — لما كان ذلك فان النعي على الحكم المطعون فيه بأنه لم يرد على طلب التطليق لعدم الاتفاق يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعة تنهى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت في مرحلتى التقاضى

بأن من مظاهر الإيذاء التي تحول دون إمكان استمرار المعاشرة الزوجية وفقاً للمادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ما نسبته إليها المطعون عليه تنفيذاً لوعيده أمام السفير من أنه كان يعاشرها ويساكنها وحملت منه قبل أن يتزوجها، وقدم تدليلاً على مدعاه شهادة غير موثقة صادرة من إحدى المستشفيات بالنمسا علق عليها بأنها كانت حاملاً في شهرها الخامس بتاريخ ٢٥ من أبريل ١٩٦٤ رغم أن الزواج تم بتاريخ ٨ من فبراير ١٩٦٤، كما قدم شهادتين صادرتين من شرطة النمسا تضمنتا أنه كان يساكنها في منزل واحد منذ ١ من ديسمبر ١٩٦٣، واعتبر حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أن ذلك من مقتضيات حق الدفاع وليس فيه خروج عن نطاقه، في حين أن هذا القذف الذي لم يكن له موجب ضاربها غاية الضرر إذا قيس أثره ببيئة الطاعة ودرجة ثقافتها والوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه، وهو يكفي لافساد الود وتوليد الشعور الحاد بالاهانة التي لا تقبل المصالحة أو استمرار العشرة خاصة وأنه ثابت من المستندات التي قدمتها إلى محكمة الاستئناف أنها كانت تقيم في دير الراهبات ثم بيت للطالبات بمدينة فيينا في الفترة السابقة على الزواج، الأمر الذي يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه قدم بين مستنداته إلى محكمة الموضوع تقريراً من مستشفى بفيينا علق عليه بأن الطاعة كانت حاملاً منه قبل أن يعقد عليها وأنه أحبها ووقف منها موقف الرجولة لأنه كان في استطاعته ألا يتزوجها، كما قدم شهادتين من رجال الشرطة بالنمسا بأن الطاعة كانت تقيم معه قبل الزواج في مسكن واحد منذ ١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ وذلك رداً على ادعائها بأنها لم تدرس أخلاقه الدراسة الكافية قبل الزواج، وقد تمسكت الطاعة أمام محكمة الموضوع بأن هذا القذف الشائن من المطعون عليه في حقها كان تنفيذاً لوعيده أمام السفير المصري بالنمسا بأنه سيستخدم كل وسيلة للتشهير بها لو أقامت عليه دعوى بالطلاق وأن هذا يكفي لإثبات الضرر بما لا يمكن معه استدامة العشرة، ولما كانت العبارات التي أوردها المطعون عليه على النحو مالف البيان لا يستلزمها الدفاع في القضية التي رفعها الطاعة بطلب تطليقها منه للضرر ذلك أن مجرد قول الطاعة بأن فترة الخطبة

كانت من القصر بحيث لم تسمح لها بالتعرف على اخلاق المطعون عليه ، كما أن رغبته في التدليل على حبه لها ووقوفه منها موقف الرجولة ، لم يكن يستلزم أن يتهمها في خلقها وعفتها مدعيا بأنها كانت على علاقة غير شرعية به وحملت منه قبل الزواج ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن تلك العبارات يقتضيها حق الدفاع في الدعوى فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، وإذ كان مانسبه المطعون عليه إلى الطاعة على الوجه المتقدم ينطوى على مضارة لا يمكن مع وجودها استدامة العشرة الزوجية بينهما ، ولما تقدم فانه يتعين القضاء بتطبيق الطاعة من المطعون عليه طلاقة بائنة للضرر عملا بحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩



## جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين :  
محمد أسعد محمود ، وجوده أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وإبراهيم فرحات عثمان .

( ١٦٣ )

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٨ القضائية :

ضرائب " الطعن الضريبي " . دعوى " رفع الدعوى " . بطلان " بطلان  
الإجراءات " .

الزام الطاعن بأن يقيد طعنه عند تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب والا كان الطعن باطلا . المادة  
٥٤ مكرر ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . الاجراء الذى يعتبر به الطعن مقدما لقلم الكتاب . وجوب الرجوع  
في ذلك إلى القواعد العامة في قانون المرافعات . وائنة أداء الرسم منبته الصلة بتقديم صحيفة الطعن  
إلى قلم الكتاب . عدم قيد الصحيفة في ذات يوم تقديمها إلى قلم الكتاب لتقدير الرسم . لا بطلان .

تنص المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون  
رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ على أنه " استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية  
والتجارية يتبع في الطعون التي ترفع أمام المحكمة الابتدائية الإجراءات الآتية ،  
أولا : يرفع الطعن بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ، ويجب  
أن تشمل عدا البيانات العامة ، المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم  
على بيان القرار المطعون فيه وتاريخه ، واللجنة التي أصدرته ، ومأمورية الضرائب  
المختصة والأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن . ثانيا : على الطاعن  
أن يقيد طعنه عند تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب والا كان الطعن باطلا وحكمت  
المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه . ثالثا : على الطاعن في الخمسة عشر يوما التالية  
لتقديم صحيفة الطعن أن يعلن صوره منها إلى جميع الخصوم . . . " وإذا كانت  
هذه المادة لم تحدد الإجراء الذي يعتبر به الطعن مقدما إلى قلم الكتاب حتى  
يلتزمه الطاعن في ميعاد قيد الطعن ، فيتعين الرجوع في هذا الخصوص إلى

القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات ومقاد نص المادة ٧١ والفقرتان الأولى والثانية من المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق بمسند تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن واقعة أداء الرسم منبته الصلة بتقديم صحيفة الطعن إلى قلم الكتاب وسابقة عليه ، إذ لم يربط المشرع بينهما ، وإنما عول في ذلك على تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب لقيدها ، ويتم هذا الإجراء بأن يقدم الطاعن إلى قلم الكتاب بعد أداء الرسم صوراً من صحيفة دعواه بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب كي يفرد ملفاً للدعوى بمجرد تقديمها ، ويقيدها في نفس اليوم في السجل الخاص بذلك ، ثم يعيدها إلى الطاعن ليتولى اتخاذ باقي الإجراءات القانونية التي ألزمته بها المادة ٥٤ مكرراً الفقرة الذكر ، وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بقولها "ومن أهم ما استحدثته المشرع النص على وجوب أداء الرسم كاملاً قبل تقديم صحيفة الدعوى لقلم الكتاب ... كما ألزم المشرع المدعى أن يقدم لقلم كتاب المحكمة وقت تقديم صحيفة دعواه صوراً منها بقدر عدد المدعى عليهم ، وصورة لقلم الكتاب حتى يفرد قلم الكتاب ملفاً للدعوى بمجرد تقديمها" ... لما كان ذلك وأن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وربط بين واقعة أداء الرسم وبين تقديم الصحيفة إلى قلم كتاب المحكمة لقيدها ، بأن اعتبر أن الصحيفة قدمت إلى قلم الكتاب ، بدفع الرسم عنها في ١٧/١٠/١٩٦٦ ورتب على قيدها في اليوم التالي بطلان الطعن ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب سوهاج قدرت أرباح الطاعنين من نشاطهم في

بجارة لبن عن كل من سنتي ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ بمبلغ ١٨٢٦ جنيه لكل منهم الثلث قدره ٦١٢ جنيه في السنة ، وإذا اعترضوا وأجبل الخلاف إلى لجنة الطعن التي صدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٦/٩/٢٨ بتخفيض تقديرات المأمورية لصافي أرباح كل منهم إلى مبلغ ٥٩١ جنيه في كل من سنتي النزاع ، فقد أقاموا الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٦ تجارى سوهاج الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبين بإلغاء فيما زاد على مبلغ ١٦٠ جنيه لكل منهم عن هاتين السنتين . وبتاريخ ١٩٦٧/٦/١٥ حكمت المحكمة ببطالان الطعن لأنه قيد في اليوم التالي لتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٨ / ٤٢ ق تجارى أسبوط ( مأمورية سوهاج ) طالبين الغاءه والحكم لهم بطلباتهم ، وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المساق . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ويقول الطاعنون في بيان ذلك أن الحكم قضى ببطالان للطعن تأسيسا على أن الطاعنين قدموا صحيفته إلى قلم الكتاب لدفع الرسم عنه في ١٩٦٦/١٠/١٧ ثم قبلوه في اليوم التالي خلافا لما يقتضى به المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من وجوب قيد الطعن عند تقديمه إلى قلم الكتاب وأن المشرع حسم بإضافة هذه المصلحة للتراخي في قيد الطعن بعمل إيجابي هو تكليف الطاعن بالتقدم إلى قلم الكتاب ودفع الرسم وقيد الطعن بحيث يكون التلازم قائما بين هذه الإجراءات في حين أنه ليس هناك من نص على التلازم بين أداء الرسم وقيد الطعن ، فأداء الرسم يتم وينتهي في قلم الحسابات ولو كان تابعا لمحكمة غير مختصة بنظر الطعن ويخرج عن مدلول تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب إذ للطاعن بعد أداء الرسم المدلول عن طعنه وعدم تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب أما تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب وقيدها بالجدول فيتم بعد سداد الرسم بتسليم الطاعن صحيفة الطعن من أصل وصور إلى قلم الكتاب فيؤشر عليها بتحديد جلسة ويحتفظ بالأصل بعد قيده



في الجدل ويعيد الصور الى الطاعن ليقوم بالاعلان ، هذا الى أن الشارع استهدف بالتعديل الذي أدخله بالمادة ٥٤ مكرراً لفظة البيان سرعة الفصل في النزعة الضريبية والخروج بها عن أحكام قانون المرافعات وقد تحققت هذه الغاية في الطعن المائل إذ رفع بصحيفة قدمت بعد دفع الرسم إلى قلم الكتاب وقيدت في نفس اليوم وتم الاعلان في الميعاد القانوني ، فلا يكون هناك محل للحكم بالبطلان خاصة وأن الأخذ بالتفسير الحرفي الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه يؤدي إلى نتيجة غير مقبولة هي تقديم الطعن وقيدته دون أن يؤدي الرسم عنه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٣ تنص على أنه "استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية يتبع في الطعون التي ترفع أمام المحكمة الابتدائية الاجراءات الآتية : أولاً - يرفع الطعن بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ويجب أن تشتمل على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان القرار المطعون فيه وتاريخه واللجنة التي أصدرته ومأمورية الضرائب المختصة والأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن . ثانياً - على الطاعن أن يقيد طعنه عند تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ثالثاً - على الطاعن في الخمسة عشر يوماً التالية لتقديم صحيفة الطعن أن يعلن صورة منها إلى جميع الخصوم . . . " وكانت هذه المادة لم تحدد الإجراء الذي يعتبر به الطعن مقدماً إلى قلم الكتاب حتى يلزمه الطاعن في ميعاد قيد الطعن فيتعين الرجوع في هذا الخصوص إلى القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات ، ولما كانت المادة ٧١ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه يجب أن يبين المدعى في صحيفة الدعوى وقائعها وأدلتها وطلباته وأسانيدها والموطن المختار الذي اتخذ في البلدة التي بها مقر المحكمة إذا لم يكن له موطن فيها وعليه أن يرفق بها جميع المستندات التي تؤيدها وعليه كذلك أداء الرسم كاملاً عند تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب وتنص الفقرتان الأولى والثانية من المادة ٧٥ منه بعد تعديلها على أنه "على المدعى

أن يقدم لـ قلم كتاب المحكمة وقت تقديم صحيفة دعواه صوراً منها بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب ويقيّد قلم الكتاب الدعوى في يوم تقديم الصحيفة في السجل الخاص بذلك بعد أن يثبت تاريخ الجلسة المحددة لنظرها في أصل الصحيفة وصورها ثم يعيدها إلى المدعى ليتولى تسليمها إلى قلم المحضرين لإعلانها، مما مفاده أن واقعه أداء الرسم منبة الصلة بتقديم صحيفة الطعن إلى قلم الكتاب وسابقة عليه إذ لم يربط المشرع بينهما وإنما عول في ذلك على تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب لقيدها ويتم هذا الإجراء بأن يقدم الطاعن إلى قلم الكتاب بعد أداء الرسم صوراً من صحيفة دعواه بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب كي يفرد ملفاً للدعوى بمجرد تقديمها ويقيدها في نفس اليوم في السجل الخاص بذلك ثم يعيدها إلى الطاعن ليتولى اتخاذ باقي الإجراءات القانونية التي الزمت بها المادة ٤٥ مكرر من الملة الذكر، وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بقولها ومن أهم ما استحدثته المشروع النص على وجوب أداء الرسم كاملاً قبل تقديم صحيفة الدعوى لقلم الكتاب... كما إلزم المشروع المدعى أن يقدم لقلم كتاب المحكمة وقت تقديم صحيفة دعواه صوراً منها بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب حتى يفرد قلم الكتاب ملفاً للدعوى بمجرد تقديمها، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وربط بين واقعه أداء الرسم وبين تقديم الصحيفة إلى قلم كتاب المحكمة لقيدها بأن اعتبر أن الصحيفة قدمت إلى قلم الكتاب بدفع الرسم عنها في ١٧/١٠/١٩٦٦ ورتب على قيدها في اليوم التالي بطلان الطعن فأه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

## جلسة ٥ من يونيو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل ، وعضوية العادة المستشارين :  
جودة أحمد فيث ، وإبراهيم سميد ذكري ، وإسماعيل فرحات عثمان ، وبيلال عبد الرحيم عثمان .

( ١٦٤ )

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٨ القضائية :

( ٢ ، ١ ) ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية الصناعية " " الربط المحكمي " .

( ١ ) القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . ربط الضريبة على الأرباح الفعلية . شرطه .  
أن يتجاوز أرباح الممول ١٥٠ جنيها ولا تتعدى ٥٠٠ جنيها في سنة الأساس ، مع زيادة أرباحه  
في إحدى السنتين المقيستين زيادة جوهرية سواء من ذات النشاط أو من نشاط مستحدث .

( ٢ ) إخلال مصلحة الضرائب للمول بأسباب ربط الضريبة على الأرباح الحقيقية في السنتين  
المقيستين لزيادتهما زيادة جوهرية . ق ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . عدم وجوب هذا الإخلال إذا  
تحققت شروط الربط المحكمي أثناء نظر النزاع في مرحلة من مراحلها .

١ - مفاد نص المادة ٥٥ والبنود ٢ من المادة ٥٥ مكررا والمادة ٥٥  
مكررا ( ١ ) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة  
١٩٥٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة " - إن المشرع قرر العدول عن  
قاعدة الربط المحكمي بالنسبة للمول الذي يخضع لأحكام هذا القانون ممن تجاوز  
أرباحه في سنة الأساس مائة وخمسين جنيها ولم تتعد خمسائة جنيها وأن تربط  
الضريبة على أرباحه الفعلية إذا زادت في إحدى السنتين المقيستين زيادة  
جوهرية عما كانت عليه في سنة الأساس ، يستوى في ذلك أن تكون هذه



الزيادة ناشئة عن ذات النشاط أو من نشاط مستحدث ، وقد استهدف المشرع من هذا القانون وعلى ما ورد في مذكرته الإيضاحية تلافى العيوب التي بنت في تشريعات الربط المحكى السابقة عليه وأهمها اتخاذ أرباح سنة الأساس وعاء ثابتا لربط الضريبة على سنوات الربط المحكى ، بصرف النظر عن أى تغير قد يطرأ على أرباح الممول في هذه السنوات المقيسة عنها في سنة الأساس ، ولا محل لاستدلال الحكم المطعون فيه بالمذكرة الإيضاحية للقانون تأييدا لما ذهب إليه من أن ربط الضريبة على الأرباح الفعلية لا يكون إلا في حالة تغير النشاط أو مزاولة نشاط جديد لم يكن يزاوله الممول في سنة الأساس ذلك أن ما ورد بهذه المذكرة عن هاتين الحالتين ، لا يبدو أن يكون ضربا لأمثلة اربط على الأرباح الفعلية بدليل قولها "أجاز المشروع المقترح لمصلحة الضرائب تعديل الربط المحكى إذا تجمع لديها من البيانات ما يثبت زيادة أرباح الممول في السنوات المتأخضة للربط المحكى زيادة جوهرية كما في حالة تغير النشاط أو مزاولة نشاط جديد لم يكن يزاوله الممول في سنة الأساس أو غير ذلك ..."

٢ - القول بأنه لا يجوز لمصلحة الضرائب أن تحتسب الأرباح في سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ - السنتين المقيستين - على أساس الأرباح الفعلية بحجة أن المصلحة لم تراعى ما اشترطه الفقرة الثانية من المادة ٥٥ مكررا (١) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضاهة بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ - من إخطار الممول بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بالأسباب التي بنت عليها قراؤها بربط الضريبة على الأرباح الحقيقية في السنتين المقيستين لزيادتها زيادة جوهرية ، مردود بأنه يبين من نص الفقرة سالفة الذكر أن هذا الإخطار لا يكون إلا إذا تحققت شروط تطبيق قاعدة الربط المحكى قبل ربط الضريبة على السنتين المقيستين أما إذا تحققت هذه الشروط بعد خروج الأمر من يد المأمورية وأثناء نظرا النزاع في مرحلة من مراحل ، فلا مجال لهذا الإخطار ، وحسب المصلحة في هذه الحالة أن تمسك بربط الضريبة على الأرباح الفعلية في السنتين المقيستين لزيادتها زيادة جوهرية عن أرباح سنة الأساس ، وعندئذ يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع . ولما كان الثابت في الدعوى أن المأمورية قدرت صافي أرباح المطعون عليه في السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ بمبالغ لا تتوافر معها

شروط تطبيق قاعدة الربط الحكى ، لتجاوز أرباح سنة ١٩٥٥ — وهى السنة التى اتخذها المشرع سنة أساس — مبلغ ٥٠٠ ج ، ثم قررت لجنة الطعن بناء على اعتراض المطعون عليه تخفيض تقديرات المأمورية — إلى أقل من ٥٠٠ ج فى سنة ١٩٥٥ وبعد أن طعن فى قرار اللجنة حكمت محكمة أول درجة بتخفيض تلك التقديرات ، فأستأنف المطعون عليه هذا الحكم طالبا اتخاذ أرباح سنة ١٩٥٥ أساسا لربط الضريبة على سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ وردت المصلحة متمسكة بأن أرباحه فى سنة ١٩٥٦ زادت زيادة جوهرية عما كانت عليه فى سنة ١٩٥٥ — وطلبت رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، مما مفاده أن شروط الربط الحكى لم تتوافر إلا بعد ربط الضريبة على المطعون عليه وطرح النزاع على لجنة الطعن ، فلا يكون هناك محل لأن تخطره المصلحة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بالاسباب التى بنت عليها قرارها بزيادة أرباحه فى السنتين المقيستين وزيادة جوهرية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب المنصورة قدرت صافى أرباح المطعون عليه من نشاطه فى تجارة المبيدات الحشرية والأسمدة والكسب فى السنوات من ١٩٥٥ حتى ١٩٥٨ بالمبالغ الآتية على التوالى — ١٠٧١ جنيه ، ١٢٦٤ ج ، ١٤١٠ ج ، ١٢٨٥ ج ، وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣١ بتخفيض أرباحه فى تلك السنوات إلى المبالغ التالية على الترتيب : ٤٨٥ ج ، ٩٠٢ ج ، ١٠٤٣ ج ، ١٢٥٠ ج ، فقد أقام الدعوى رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ تجارى المنصورة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبا إلغاءه وتقدير

أرباحه في سنى النزاع طبقا لما جاء باقراراته وحساباته . وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٣١ قضت المحكمة بئدب مكتب خبراء وزارة العدل بالقهلية لأداء المأمورية المدينة بمنطوق ذلك الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٣ بتعديل قرار اللجنة وتحديد صافي أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٢١٢ جنيه وفي سنة ١٩٥٦ بمبلغ ٥٤٥ جنيه وفي سنة ١٩٥٧ بمبلغ ٧٥٧ جنيه وفي سنة ١٩٥٨ بمبلغ ٧٥٤ جنيه . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٨٧ سنة ١٨ ق تجارى طالبا اتخاذ أرباحه في سنة ١٩٥٥ وقدرها ٢١٢ جنيه أساسا لربط الضريبة عليه في كل من سنتي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ عملا بأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ وتخفيض أرباحه في سنة ١٩٥٨ إلى مبلغ ١٦٩ جنيه و ٢٤ مليا وردت مصلحة الضرائب بعدم توافر شروط تطبيق قاعدة الربط الحكى طبقا للقانون المذكور لأن أرباح سنة ١٩٥٦ زادت زيادة جوهرية عما كانت عليه في سنة ١٩٥٥ وطلبت رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وبتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تحديد صافي أرباح المطعون عليه في سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٨ بمبلغ ٢١٢ جنيه ، ٧٥٤ جنيه على التوالي ، وتعديله بالنسبة لسنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ باتخاذ أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٥٥ وقدرها ٢١٢ جنيه أساسا لربط الضريبة عليه في هاتين السنتين . طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض فيما قضى به من تطبيق قاعدة الربط الحكى على سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قضى بتطبيق قاعدة الربط الحكى على أرباح المطعون عليه في سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ وعدم ربط الضريبة على أرباحه الفعلية في هاتين السنتين استنادا إلى أن الاستفادة من نصوص القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أن الزيادة الجوهرية في الأرباح التى تستتبع الربط على الأرباح الفعلية هى الزيادة الناتجة عن تغير النشاط أو مزاولته نشاط جديد لم يكن يزاوله الممول في سنة الأساس ، وهو من الحكم



مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ، ذلك أن المقصود بالأرباح التي تكون محلا للزيادة والمنصوص عنها في المادة ٥٥ مكررا ( ١ ) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ هي أرباح ذلت النشاط في سنة الأساس وأن النشاط المستحدث الذي يباشره الممول فإنه يكون أساسا لربط مستقل ، وقد أصدر المشرع القانون الأخير تلافيا للمعيب التي كانت تشوب قوانين الربط الحكمي السابقة عليه ، ولا عبرة في هذا المقام بما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون من أمثلة على هذه الزيادة إذ أنها لا تتفق وصراحة النص وتتناقى مع الضوابط العامة للربط الحكمي ولأن ما جاء به هذه المذكرة كان على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ المعمول به من ١٩٥٨/٧/٣١ بين أنه أضاف إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أربع مواد جديدة بأرقام ٥٥ و ٥٥ مكررا و ٥٥ مكررا ( ١ ) و ٥٥ مكررا ( ٢ ) ، وإذ تنص المادة ٥٥ على أنه " استثناء من أحكام الفصلين الثالث والخامس من الكتاب الثاني من هذا القانون تتخذ الأرباح التي ربطت عليها الضريبة في سنة ١٩٥٥ الميلادية أو السنة المالية للمول المنتهية خلالها وتسمى سنة الأساس - أساسا لربط الضريبة عن عدد من السنوات التالية لها طبقا لما هو مبين بالمادة ٥٥ مكررا وذلك بالنسبة إلى أفراد المولين الذين لا يجاوز أرباحهم في سنة الأساس خمسمائة جنيه . فإذا كان المول قد بدأ نشاطه أو استأنفه خلال سنة ١٩٥٥ أو السنة المالية المنتهية خلالها أو لم يكن له نشاط في تلك السنة فتعتبر أول سنة ميلادية أو مالية لاحقة للسنة التي بدأ نشاطه خلالها هي سنة الأساس . أما في الحالات التي تكون الضريبة قد ربطت فيها على المول ربطا نهائيا عن أية سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ المشار إليها فتتخذ السنة التالية للسنة التي تم فيها الربط النهائي سنة أساس بالنسبة إلى المول ويشتراط في سنة الأساس أن يكون المول قد حقق فيها ربحا " . وينص البند ( ٢ ) من المادة ٥٥ مكررا على أنه " بالنسبة إلى المولين الذين تجاوز أرباحهم في سنة الأساس مائة وخمسين جنيها ولا تتعدى خمسمائة جنيه تتخذ أرباح تلك

السنة أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنتين التاليتين . . ، وتنص المادة ٥٥ مكررا (١) على أنه " بالنسبة إلى الممولين الوارد ذكرهم بالبند (٢) من المادة السابقة تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية للمول عن إحدى السنتين المشار إليهما في البند المذكور في الحالتين الآتيتين :

( ١ ) إذا تغيرت أرباح الممول تيرا جوهريا عما كانت عليه في سنة الأساس بشرط أن يطلب الممول محاسبته على أرباحه الحقيقية بكتاب موسى عليه يعلم الوصول في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٨ مبينا به مبررات هذا الطلب . (٢) إذا ثبت لمصلحة الضرائب أن أرباح الممول الحقيقية في قد زادت في إحدى السنتين المقيستين زيادة جوهرية عما كانت عليه في سنة الأساس . وفي هذه الحالة تخطر المصلحة الممول بالأسباب التي بنت عليها حكمها وذلك بخطاب موسى عليه يعلم الوصول . . . وفي جميع الأحوال المتقدمة تعتبر السنة التي ربطت الضريبة على أرباحها الحقيقية سنة أساس بالنسبة إلى السنتين التالية لها " ، فإنه يبين من هذه النصوص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع قرر العدول من قاعدة الربط الحكى بالنسبة للمول الذي يخضع لأحكام هذا القانون ممن تجاوز أرباحه في سنة الأساس مائة وخمسين جنيا ولم تعد خمسمائة جنيا وأن تربط الضريبة على أرباحه الفعلية إذا زادت في إحدى السنتين المقيستين زيادة جوهرية عما كانت عليه في سنة الأساس يستوى في ذلك أن تكون هذه الزيادة ناتجة من ذات النشاط أو من نشاط مستحدث ، وقد استهدف المشرع من هذا القانون وعلى ماورد في مذكرته الإيضاحية تلافى العيوب التي بدت في تشريعات الربط الحكى السابقة عليه وأهمها إلتخاذ أرباح سنة الأساس وعاء ثابتا لربط الضريبة على سنوات الربط الحكى بصرف النظر عن أى تغير قد يطرأ على أرباح الممول في هذه السنوات المقيسة عنها في سنة الأساس ، ولا محل لاستدلال الحكم المطعون فيه بالمذكرة الإيضاحية للقانون تأييدا لما ذهب إليه من أن ربط الضريبة على الأرباح الفعلية لا يكون إلا في حالة تغير النشاط أو محاولة نشاط جديد لم يكن يزاوله الممول في سنة الأساس ، ذلك أن ماورد بهذه المذكرة من هاتين الحالتين لا يعدو أن يكون ضربا لأمثلة للربط على الأرباح الفعلية بدليل قولها " أجاز المشروع المقترح لمصلحة الضرائب تعديل الربط



الحكمي إذا تجمع لديها من البيانات ما يثبت زيادة أرباح الممول في السنوات الخاضعة للربط الحكمي زيادة جوهرية كما في حالة تغيير النشاط أو مزاولة نشاط جديد لم يكن يزاوله الممول في سنة الأساس أو غير ذلك... لما كان ذلك وكان لا وجه لما ذهب إليه المطعون عليه من أنه لا يجوز لمصلحة الضرائب أن تحتسب الأرباح في سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ على أساس الأرباح الفعلية بحجة أن المصلحة لم تراعى ما تشترطه الفقرة الثانية من المادة ٥٥ مكررا (١) من إخطار الممول بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بالأسباب التي بنت عليها قرارها بربط الضريبة على الأرباح الحقيقية في السنتين المقيستين لزيادتهما زيادة جوهرية — ذاك أنه يبين من نص الفقرة سالفة الذكر أن هذا الإخطار لا يكون إلا إذا تحققت شروط تطبيق قاعدة الربط الحكمي قبل ربط الضريبة على السنتين المقيستين، أما إذا تحققت هذه الشروط بعد خروج الأمر من يد المأمورية وأثناء نظر التراجع في مرحلة من مراحله فلا مجال لهذا الإخطار، وحسب المصلحة في هذه الحالة أن تلتزم بربط الضريبة على الأرباح الفعلية في السنتين المقيستين لزيادتهما زيادة جوهرية عن أرباح سنة الأساس وعندئذ يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع، ولما كان الثابت في الدعوى أن المأمورية قدرت صافي أرباح المطعون عليه في السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ بالمبالغ ١٠٧١ جنيها و ١٢٦٤ جنيها و ١١٤١ جنيها و ١٢٨٥ جنيها على التوالي وهو مالا تتوافر معه شروط تطبيق قاعدة الربط الحكمي لتجاوز أرباح سنة ١٩٥٥ — وهي السنة التي اتخذها المشرع سنة أساس — مبلغ ٥٠٠ جنيها، ثم قررت لجنة الطعن بناء على اعتراض المطعون عليه تخفيض هذه التقديرات إلى المبالغ ٤٨٥ جنيها و ٩٠٢ جنيها و ١٠٤٣ جنيها و ١١٢٥ جنيها وبعد أن طعن في قرار اللجنة حكمت محكمة أول درجة بتخفيضها إلى المبالغ ٢١٢ جنيها و ٥٤٥ جنيها و ٧٥٧ جنيها و ٧٥٤ جنيها فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم طالبا إتخاذ أرباح سنة ١٩٥٥ أساسا لربط الضريبة على سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ وردت المصلحة متمسكة بأن أرباحه في سنة ١٩٥٦ زادت زيادة جوهرية عما كانت عليه في سنة ١٩٥٥ وطلبت رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف، مما مقاده أن شروط الربط الحكمي لم تتوافر إلا بعد ربط الضريبة على المطعون عليه وطرح التراجع على لجنة



الطعن فلا يكون هناك محل لأن تخطره المصلحة بخطاب موسى طيه مع علم الوصول بالأسباب التي بنت عليها قرارها بزيادة أرباحه في السنتين المقيستين زيادة جوهرية ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على تطبيق قاعدة الربط الحكيم على أرباح المطعون عليه في سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ وبعدم ربط الضريبة على أرباحه الفعلية على سند من أن أرباحه لم تتغير في هاتين السنتين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص وإذا حجب الحكم نفسه فيما إنساق إليه من هذا الخطأ عن بحث ما إذا كانت الزيادة التي تدعيها المصلحة في أرباح سنة ١٩٥٦ تعد زيادة جوهرية ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار محمد سيد أحمد حماد ، وعضوية السادة المستشارين : علي ملاح الدين ،  
أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسني ، عبد العال حامد .

( ١٦٥ )

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) دعوى " تقديم المذكرات " . حكم " تسبيب الحكم " .

حجز الدعوى للحكم مع منح الخصوم أجلا لتقديم مذكرات في موعد محدد . استبعاد المذكرة  
المقدمة بعد الميعاد . لا إخلال بحق الدفاع .

( ٢ ) نقض " أسباب الطعن " ، " السبب الجديد " .

خلو الأوراق مما يدل على سبق تمسك الطاعن بدفاع أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إبدائه  
لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٣ ) حكم " مالا يعد فسادا في الاستدلال " . أدوية . إلزام  
" انقضاء الالتزام " .

تصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية وفقا للقانون ١٢ لسنة ١٩٦١ . عدم تقديم  
الدائن بياقا بديته الى لجنة التصفية في الميعاد المحدد . أثره . استبعاد هذا الدين من التوزيع .  
اتجاه الحكم الى عدم التعويل على قرار اللجنة في اثبات الوفاء بدين لم يقدم اليها . لافساد  
في الاستدلال .

( ٤ ) أوراق تجاريه " السند الإذني " : فوائد . التزام .

الفوائد المستحقة على أصل قيمة السند الإذني المعبر عنها تجاريا . سريلانها من تاريخ تحرير  
بروتستو عدم الدفع . ايداع أصل قيمة السند دون الفوائد في دفة الحالة . غير مبريء للذمة .

١ — متى كان يبين من الأوراق أن محكمة الاستئناف حيزت الدعوى للحكم ، ومنعت الخصوم أجلا لتقديم مذكراتهم في موعد حدته ، ولم يقدم الطاعن مذكرته في الميعاد . فانه لا اهل المحكمة أن استبعدت مذكرته ، ويكون النعى على الحكم باخلاله بحق الدفاع على غير أساس .

٢ — إذا كانت الأوراق قد خلت مما يدل على سبق تمسك الطاعن بدفاع أمام أمام محكمة الموضوع ، فان ما تضمنته وجه النعى — بشأن هذا الدفاع — يكون سببا جديلا لا يجوز اجتواؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — مؤدى نص المادتين الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بإنشائهما لحائ لتصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية . أن الأثر القانونى الذى يترتب على عدم تقديم أى من المائتين المتعلقة ديونهم بنشاط المخازن ببيان ديونه الى اللجنة فى الميعاد المحدد بالمادة الخامسة هو استبعادها من التوزيع الذى تجريه اللجنة ، وعدم حصول صاحبها على نصيب فيه وإذا كان يبين من قرار لجنة تصفيه ديون مخزن أدوية القاهرة أنها لم تتناول بالبحث دين المطعون عليه ، لأنه لم يقدم به الى اللجنة فانه لا محل للتمويل على هذا القرار لإثبات الوفاء بالدين موضوع الزاع وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة وخلت الأوراق مما يدل على أن المدين أو الضامن قدم لمحكمة الموضوع دليلا آخر على الوفاء بالدين المذكور ، فان النعى عليه بالخطأ فى القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس .

٤ — الفوائد المستحقة على أصل السند الإذنى متى كان معتبرا عملا تجاريا تصرى من تاريخ تحرير بروتستو عدم الدفع وفقا للمادتين ١٨٧ ، ١٨٩ من قانون التجارة . وإذا كان الثابت بالأوراق أن المطعون عليه قد وجه الى الطاعن احتجاجا بعدم الدفع فى اليوم التالى لحلول ميعاد استحقاق كل من السندات الصادرة منه ، فانه لا اهل للحكم المطعون فيه أن انتهى الى أن الإيداع غير برئ لدمة الطاعن من الدين لعدم سداد الفوائد .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول ( بنك بور سعيد المندمج فيه بنك الجمهورية ) أقام الدعوى رقم ٦٥ سنة ١٩٦٤ إفلاس القاهرة ضد الطاعن والمطعون عليهما الثانى والثالث طائفا بالحكم بفسخ عقد الصلح الذى تم بين — المدعى عليه الأول ودائنيه بكفالة المدعى عليه الثانى فى القضية رقم ١٣٣ سنة ١٩٦٠ إفلاس القاهرة وقال بما لا ريب أنه بتاريخ ١٩٦١/٥/٣٠ حكم فى القضية المذكورة بإشهار إفلاس المدعى عليه الأول ( الطاعن ) وبعد أن سارت إجراءات التعليسة تقدم هذا الأخير بطلب الصلح الواقع مع دائنيه وتعهد بسداد دين البنك البالغ ٤٩٢٠ جنيها و ٧٥ مليا على أربعة وعشرين قسطا شهريا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٣ وضمنه المدعى عليه الثانى ( مخزن أدوية القاهرة ) فى ذلك فوافق المدعى على الصلح وصدقت عليه المحكمة ، وإذ لم يتم المدعى عليهما بسداد أى قسط من الأقساط رغم إندارهما فى ١٩٦٤/٢/٢ فتمد أقام الدعوى بطلبائه — ودفع المدين والضامن بأن دين المدعى فى التعليسة هو قيمة خمسة عشر سندا إذنيا صادرة من المدين لامن الضامن الذى ظهر سبعة منها للمدعى تظهيرا ناقلا للملكية قيمتها ٢٥٧٠ جنيها و ١٩ مليا كما ظهر إليه باقى السندات البالغ قيمتها ٢٣٥٠ جنيها و ٥٦ مليا تظهيرا تاميزيا ، وتم الرضاء بقيمة السندات السبعة الأولى فى ١٩٦٢/٥/٢٩ على ما هو ثابت بدفاتر البنك المدعى ، كما تم سداد قيمة باقى السندات وقد قامت لجنة تصفية الديون المستحقة على مخزن أدوية القاهرة المشكلة طبقا لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ وقرارها نهائى غير قابل للطعن فيه — بفحص مطلوبات البنك من المدعى عليه الثانى وانتهت إلى أن البنك المدين مدين له وليس

دائنا — وفي ١٩٦٦/٤/٢٠ حكمت المحكمة للدعى بطلانته — استئناف المدعى عليهما الأولان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وطلبا إلغاء ورفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٢٨٥ سنة ٨٣ ق وفي ١٩٦٧/٣/١٤ حكمت المحكمة بنسب خير لبيان ما إذا كان المستأنف الثانى ( المطعون عليه الثانى ) قد سدد إلى البنك المستأنف عليه دينه فى التفليسة والمحرو عنه خمسة عشر سندا أذنيا مسحوية على على صاحب صيدلية ... .. ( الطاعن ) وقدم — الخبير تقريراً أثبت فيه أنه تبين من الاطلاع على دفاتر البنك أن السندات المظهرة تظهرياً ناقلاً للملكية سددت قيمتها بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٩، وأن السندات المظهرة تظهرياً تأملياً لم تفحصها لجنة تصفية ديون مخزن أدوية القاهرة ، وأن الطاعن سدد من قيمتها مبلغ ٢٠٠ جنيه دون الباقي وقدره ٢١٥٠,٠٥٦ ج بخلاف الفوائد والمصاريف وبتاريخ ١٩٦٩/٢/١١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض — وقدمت النيابة العامة مذكرة براياها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه بطلانه لإخلاله بحقه فى الدفاع ذلك أن محكمة الاستئناف قررت بجلسته ١٩٦٨/١١/١٦ حجز القضية للحكم بجلسته ١٩٦٩/٢/١١ وصرحت للطرفين بتبادل المذكرات فى ظرف ثلاثة أسابيع وجعلت المدة متناصفة تبدأ بالمستأنفين ، ولما قدم الطاعن مذكرته بعد الميعاد بثلاثة أيام لعذر أشار إليه فيها استبعادتها المحكمة مع أنه كان يتعين قبولها لتقدمها قبل الجلسة المحددة للنطق بالحكم بأكثر من شهر .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الأوراق أن محكمة الاستئناف حجزت الدعوى للحكم ومنحت المصوم أجلاً لتقديم مذكراتهم فى موعد حددته ولم يقدم الطاعن مذكرته فى الميعاد ، فلا على المحكمة أن استبعدت مذكرته ، ويكون النعى على الحكم بإخلاله بحق الدفاع على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه عول على ما انتهى إليه الخبير الذى ندبته محكمة الاستئناف من أن ما لم يسدد من دين المطعون عليه الأول مبلغ ٢١٥٠,٠٥٦ ج

بخلاف الفوائد والصاري في حين أن الخبير قد تجاوز المأمورية المحددة له بالحكم الصادر بتدبه والتي اقتضت على بيان ما سدد من أصل الدين دون فوائده .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه وقد خلت الأوراق مما يدل على سبق تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فإن ما تضمنته وجه النعى يكون سببا جديدا لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بيبقى أوجه السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم استند في قضائه بفسخ عقد الصالح إلى ما انتهى إليه الخبير من أن ما لم يسدد من دين البنك المطعون عليه الأول مبلغ — ٢١٥٠,٠٥٦ ج، معولا في ذلك على ما أورده الخبير من أسباب مؤداها أن لجنة تصفية الديون المشكلة طبقا لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ لم تفحص الدين موضوع السندات المظهرة بظهور تأمينيا ، وإنها كانت تهدف لفحص ديون المطعون عليه الثاني المتعلقة بنشاط الأدوية فقط ، واستدل على عدم سداد هذا الدين بطلب التسوية المقدم من الطاعن في ١٩٦٦/٥/٢٢ إلى البنك لسداد الدين على أقساط يخالف بذلك قرار اللجنة التي يتسع اختصاصها لفحص جميع ديون مخازن الأدوية متعلق منها بالاحتجار في الأدوية أم بغيرها والتي خصت الدين فعلا لتعلقه بنشاط المخزن والإحتجار في الأدوية، وانتهت إلى أن البنك مدين للمخزن وليس دائما، كما أهدر الحكم حجية هذا القرار مع أنه نهائي وغير قابل للطعن فيه ، وليس من شأن طلب التسوية المقدم للبنك الدلالة على عدم الوفاء بهذا الدين إذ قام دفاع الطاعن منذ البداية على أن المطعون عليه الثاني هو الذي أوفى الدين المذكور .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء لجان لتصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية قد نص في المادة الثالثة منه على أن "تسليم لجان التصفية التعويضات المستحقة لمخازن الأدوية لدى المؤسسة



العامه لتجارة وتوزيع الأدوية كما تتولى لجان التصفيه تحقيق الديون المستحقة على مخازن الأدوية وتصفياتها وتوزيع الباقي على الدائنين مع إعطاء الأولوية لديون مصلحة الضرائب والهيئات الحكومية ومستحقات العمال ثم يوزع المتبقى بين الدائنين المتعلقة ديونهم بنشاط المخزن كل بنسبة دينه وحسب ما قد يتبقى لصاحب المخزن فوراً ونص في المادة الثامنة منه على أن "يكون لكل من الدائنين ما يشار إليهم بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من هذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به الحق في التقدم للجنة التصفيه المختصة ببيان الديون المستحقة له قبل مخازن الأدوية ولا يلتفت إلى أى دين يتقدم به صاحبه بعد الميعاد" فقد دل على أن الأثر القانونى الذى يترتب على عدم تقدم أى من الدائنين المتعلقه ديونهم بنشاط المخازن ببيان ديونه إلى اللجنة فى الميعاد المحدد بالمادة الخامسة هو استبعادها من التوزيع الذى تجريه اللجنة وعدم حصول صاحبها على نصيب فيه، إذ كان ذلك وكان يبين من قرار لجنة تصفيه ديون مخزن أدوية القاهرة (المطعون عليه الثانى) أنها لم تتناول بالبحث دين المطعون عليه الأول لأنه لم يتقدم به للجنة، فإنه لا عمل للتحويل على هذا اقرار لإثبات اوفاء بالدين موضوع النزاع، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة وخات الأوراق، ما يدل على أن المدين أو الضامن قدم الحكمة الموضوع دليلاً آخر على الوفاء بالدين المذكور، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى القانون وشكالة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقول إنه أودع خزانة الحكمة على ذمة المطعون عليهما الأول والثانى مبلغ ٢١٥ جنيه ٦٠٠ ما يما الذى خالص الخبير إلى أنه الباقي من الدين ليصرف لمن يثبت أنه صاحب الحق فيه ومع أن هذا الإيداع يعتبر وفاء للباقي من الدين يتمتع معه القضاء بفسخ عقد التصالح، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بالفسخ استناداً إلى أن هذا الإيداع لا يعتبر مبرئاً للذمة إذ لم يودع الطاعن سوى أصل الدين دون الفوائد والمصاريف، فضلاً عن أنه لم يودع على ذمة المطعون عليه الأول وحده، فى حين أن دين المطعون عليه الأول الذى قبل فى التغطية

لا تستحق عليه فوائد إلا من تاريخ المطالبة القضائية بها نخلو سندات الدين من الإشارة إلى تاريخ استحقاقها، علاوة على أن ما قام بشأنه من نزاع جدى بين المطعون عليهما الأول والثانى يبرر إيداعه على ذمتهم طبقا للمادة ٣٣٨ من القانون المدنى.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت الفوائد المستحقة على أصل قيمة السند الأذنى - متى كان معتبرا عملا تجاريا تسرى من تاريخ تحرير بروتستو عدم الدفع وفقا للمادتين ١٨٧ ، ١٨٩ من قانون التجارة ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون عليه الثانى قد وجه إلى الطاعن احتجاجا بعدم الدفع فى اليوم التالى لحلول ميعاد استحقاق كل من السندات الصادرة منه ، فإنه لا على الحكم المطعون فيه أن انتهى إلى أن الإيداع غير مبرئ لزمه الطاعن من الدين لعدم سداد الفوائد ، ورتب على ذلك القضاء بفسخ عقد الصلح ، وإذا كانت هذه الدعامة تكفى وحدها لحمل قضاء الحكم فى هذا الخصوص ، فإنه لا يؤثر على سلامته قوله بأن الإيداع لم يكن لزمة البنك وحده - أيا كان وجه الرأى فيه - ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٧٤

( ١٦٩ )

؛ وياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد مادي الرشيدي ومضوية السادة المستشارين  
أديب نصيجي ، وعبد فاضل المرجوشي ، وحافظ الوكيل ، وممدوح طلبة .

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) موطن . نقض "ميعاد الطعن" . حكم "الطعن في الحكم"  
"ميعاد الطعن" .

الموطن الثابت للطعن بالحكم المطعون فيه بمدينة الاسكندرية . وجوب إضافة ميعاد المسافة بينه  
وبين مقر محكمة النقض المقرر بالطعن في قلم كتابها إلى ميعاد الطعن . لا يغير من ذلك ثبوت  
وجود موطن آخر للطعن بمدينة ابازة في إعلان الطعن . طه ذلك . جواز تعدد الوطن وفقاً للمادة  
٢/٤ من القانون المدني .

( ٢ ) شركات "شركات القطاع العام" . عمل . اختصاص . "اختصاص  
ولائي" .

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومضو مجلس الإدارة المنتخب بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .  
اعتبارهم من العاملين بها منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ متى روعي في  
تكوينهم القطاع واندرجوا في العمل بالشركة . اختصاص لقضاء المعادى بتظار المنازعات بينهم وبين  
الشركات التي يعملون بها .

( ٣ ) شركات "الشركات المساهمة" . عمل . وكالة .

أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة . اعتبارهم وكلاء عن الشركة طبقاً لقانون التجارة .  
عدم اعتبارهم من العاملين بتلك الشركات قبل العمل بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام  
العاملين بشركات القطاع العام .



١ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن يقيم بمدينة الاسكندرية ، وكان يجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن طبقاً للمادة ٢/٤٠ من القانون المدني وكان للطاعن أن يضيف إلى الميعاد المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه بالاسكندرية وبين مقر محكمة النقض في القاهرة التي قرر بالطعن في قلم كتابها ، وكانت المسافة بين الاسكندرية والقاهرة تزيد على مائتي كيلومتر مما يجب معه إضافة ميعاد مسافة قدره أربعة أيام طبقاً لنص المادة ٢١ من قانون المرافعات السابق الذي تم الإجراء في ظله ، فإن الطعن يكون بعد إضافة هذا الميعاد إلى ميعاد الطعن قد رفع في الميعاد ومن ثم يتعين رفض الدفع بسقوط الحق في الطعن بالنقض للتقرير به بعد قوات ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم بقوله أنه لا يحق للطاعن إضافة ميعاد مسافة طالما ثبت من إعلان الطعن أنه يقيم بمدينة الجيزة .

٢ - إذ نصت المادة ٩٣ من نظام العاملين بالشركات التابعة للتوسعات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أن يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق له وأن يعتمد ذلك الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة وأن يكون المرتب المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة هو أعلى مرتب في الشركة ، وتضمن الجدول المرافق لهذا النظام بيان فئات الوظائف والمرتبات بصفة عامة وفي مقدمتها وظيفة رئيس مجلس إدارة الشركة التي تحدد لها أجر أسامي قدره ١٢٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه في السنة وبذلك تمثيل بعد النص ١٠٠٪ من الأجر الأصلي ، فقد أفصح المشرع بذلك عن أن عمل رئيس مجلس إدارة الشركة يعد وظيفة من وظائفها يتقاضى شأطها ذلك الأجر وذلك التمثيل مقابل انصرافه إلى عمله بالشركة والتفرغ له شأنه في ذلك شأن سائر العاملين بها ، وتماشياً مع هذا التفسير ينبغي اعتبار عضو مجلس الإدارة المنتدب وأعضاء مجلس الإدارة - وإن خلا نظام العاملين المشار إليه من أي نص في شأنهم - من عداد العاملين بالشركة منذ العمل بهذا النظام في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ متى روعي في تعيينهم الانتطاع والمخرج للعمل بالشركة . إذ كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن كان يعمل عضواً منتدباً لمجلس إدارة الشركة العربية للعطن والتجارة متفرغاً لهذا العمل حتى تقرر انتطاع

هذه الشركة في الشركة المطعون ضدها مما يعنى أنه كانت تربطه بالشركة المندمجة وليس بالمؤسسة العامة - علاقة عمل تنفى عنه صفة الموظف العام، وكان النزاع في الدعوى لا يتعلق بقرار إدارى بل يقوم على مطالبة الطاعن الشركة المندمجة - المطعون ضدها - بالتعويض لامتناعها عن تهيئة عمل له بعد أن اندمجت فيها تلك الشركة وفقا لحكم المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وذلك بوصفه أحد العاملين بهذه الشركة وليس بصفته عضوا منتدبا بمجلس إدارتها التي زالت بزوال شخصيتها تبعاً لاندماجها في الشركة المطعون ضدها مما تختص بنظره جهة القضاء العادى ، فإن الدفع بعدم الاختصاص الولاى المبنى على أن الطاعن يعتبر موظفاً عاماً . وبالتالى يكون طعنه على فصله من العمل طعناً على قرار إدارى يختص به وبطلب التعويض عنه مجلس الدواة بهيئة قضاء إدارى - يكون على غير أساس .

٣ - أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة ، ولأن كانوا يعتبرون وكلاء عن الشركة طبقاً لقانون التجارة ولا تقوم بينهم وبين الشركة بصفتهم هذه علاقة عمل ، وظل هذا النظر قائماً بعد صدور القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى إذ أن مؤدى نصوص هذين القانونين فى شأن أعضاء مجالس الإدارة الذين يمثلون رأس المال العام أنهم ينوبون عن المؤسسة العامة فى مجالس إدارة الشركات ويتقاضون مرائبهم أو مكافأتهم من خزانة المؤسسة وهم على هذا الوضع لا يعتبرون من العاملين بهذه الشركات ، كما لم يتضمن القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ ولا نظام موظفى وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ما يفيد صراحة أو دلالة تحول نظرة المشرع إلى أعضاء مجالس الإدارة بما يجعلهم من عداد العاملين بالشركات ، إلا أن وضع رؤساء مجالس إدارة الشركات المساهمة وأعضاء مجالس الإدارة المتفرخين قد تغير بصدور نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بالقرار الجمهورى رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٩٦١ فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ فأصبحت



علاقتهم بهذه الشركات منذ هذا التاريخ — وكما تقدم بيانه في الرد على الدفع المبدى من النيابة بعدم الاختصاص الولاى — علاقة عمل بحيث يعتبرون من عداد العاملين بها . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدعوى على أن علاقة الطاعن بالشركة المندمجة فى الشركة المطعون ضدها هى علاقة وكالة وليست علاقة عمل وحجبه هذا الخطأ بحث مارتبه الطاعن على قيام هذه العلاقة بينه وبين تلك الشركة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٢١٩ سنة ١٩٦٦ عمال كلى الاسكندرية على شركة الاسكندرية التجارية — المطعون ضدها — وطلب الحكم بالزامها بأن تؤدى له مبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض ، وقال يائنا لها أنه كان يشغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية للتجارة والأقطان الى أن صدر قرار مؤسسة مصر فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ بتعيينه وآخر مندوبين مفوضين لها بمجتمعين سلطات مجلس الإدارة للشركة الغربية للقطن والتجارة التى اندمجت فيها تلك الشركة ثم عين بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٢٩١ لسنة ١٩٦٢ عضوا متدبا بمجلس إدارة الشركة الغربية للقطن والتجارة وظل يباشر عمله الى أن تقرر فى أول مايو سنة ١٩٦٥ اندماج هذه الشركة المطعون ضدها وفى ٨ مايو سنة ١٩٦٥ صدر القرار الجمهورى رقم ١٢٣٣ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها ولم يشمله هذا التشكيل بينما لم يصدر أى قرار آخر بانتهاء خدمته وإذ كان من المقرر أن اندماج الشركة الغربية للقطن والتجارة فى الشركة المطعون ضدها لا يؤثر على حقوقه بأصباره من العاملين



بالشركة المندجة وأن تشكيل مجلس إدارة الشركة انداجة دونه لا يعنى فصله من العمل فقد أنذر الشركة المطعون ضدها بأن تعهد إليه بعمل يتناسب مع مؤهلاته غير أنها لم ترد على إنذاره فطالبها بترتبه في الدعوى رقم ٤٩٢ سنة ١٩٦٦ عمال جزئي الاسكندرية وقضى له بطلباته وأستأقت الشركة هذا الحكم وقضى بإلغائه في الاستئناف رقم ١٢٦٦ سنة ١٩٦٦ الاسكندرية . ولما كان تصرف الشركة قبله على هذا النحو قد أضربه أديا وماديا فقد أقام الدعوى الحالية بطلباته المقدمة . وبتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى فأستأنف . الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقد استأنفه برقم ٥٦٠ سنة ٢٣ ق . وفي ١١ ابريل سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت المطعون ضدها مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن لرفعه بعدم الميعاد وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى وطلبت لذلك نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٧٤ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مبنى الدفع بسقوط الحق في الطعن الذي أبدته المطعون ضدها أن الحكم المطعون فيه صدر في ١١ ابريل سنة ١٩٦٨ وقرر بالطعن بالنقض في ١١ يولية سنة ١٩٦٨ أي بعد فوات ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، وأنه لا يحق للطاعن إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن إذ يبين من إعلان الطعن أنه يقيم بمدينة الجيزة التي تقل المسافة بينها وبين مقر محكمة النقض عن خمسة كيلومترا .

وحيث إن الدفع مردود ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن يقيم بمدينة الإسكندرية وكان يجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن طبقا للمادة ٢/٤٠ من القانون المدني ، وكان للطاعن أن يضيف إلى الميعاد المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه بالإسكندرية وبين مقر محكمة النقض في القاهرة التي قرر بالطعن في قلم كتابها ، وكانت المسافة بين الإسكندرية والقاهرة تزيد على مائتي كيلومتر مما يجب معه إضافة ميعاد مسافة

قدره أربعة أيام طبقا لنص المادة ٢١ من قانون المرافعات السابق الذى تم الإجراء فى ظله ، فإن الطعن يكون بعد إضافة هذا الميعاد إلى ميعاد الطعن قد رفع فى الميعاد ومن ثم يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن النيابة العامة أسست : فم بعدم الاختصاص الولائى على أن الطاعن كان يعمل عضوا متدبيا بمجلس إدارة الشركة الخيرية للقطن والتجارة فيعتبر موظفا عاما لأنه معين من قبل المؤسسة العامة التى تتبعها هذه الشركة وعلاقته بهذه المؤسسة علاقة تنظيمية وبالتالي يكون طعنه على فصله من العمل طعنا على قرار إدارى يختص به ويطلب التعويض عنه مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى ويخرج عن ولاية القضاء العادى .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أن نظام العاملين بالشركات التابعة للأوسدة العامة الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ إذ نص فى المادة ٦٣ منه على أن يضع مجلس إدارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة فى حدود الجدول المرافق له وأن يعتمد ذلك الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة وأن يكون المرتب المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة هو أعلى مرتب فى الشركة ، وتتضمن الجدول المرافق لهذا النظام بيان فئات الوظائف والمرتبات بصفة عامة وفى مقدمتها وظيفة رئيس مجلس إدارة الشركة التى تحدد لها أجر أساس قدره ١٢٠٠ إلى ٢٠٠٠ ج فى السنة وبديل تمثيل بمقد أقصى ١٠٠٪ من الأجر الأسمى ، فقد أفصح المشرع بذلك عن أن عمل رئيس مجلس إدارة الشركة يعد وظيفة من وظائفها يتقاضى شاغلها ذلك الأجر وبديل التمثيل . مقابل انصرافه إلى عمله بالشركة والتفرغ له شأه فى ذلك شأن سائر العاملين بها وتمشيا مع هذا النظر يتعين اعتبار عضو مجلس الإدارة المتدب وأعضاء مجلس الإدارة — وإن خلا نظام العاملين المشار إليه من أى نص فى شأنهم من عداد العاملين بالشركة منذ العمل بهذا النظام فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ متى روى فى تعيينهم الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن



كان يعمل عضواً متدبياً بمجلس إدارة الشركة الغربية للقطن والتجارة منفرداً لهذا العمل حتى نقرر في أول مايو سنة ١٩٦٥ اندماج هذه الشركة في الشركة المطعون ضدها مما يعني أنه كانت تربطه بالشركة المندمجة — وليس بالمؤسسة العامة — علاقة عمل تنفي عنه صفة الموظف العام ، وكان النزاع في اندعوى لا يتعلق بقرار إداري بل يقوم على مطالبة الطاعن الشركة المندمجة — المطعون ضدها — بالتعويض لامتناعها عن تهيئة عمل له بعد أن اندمجت فيها تلك الشركة وفقاً لحكم المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — وذلك بوصفه أحد العاملين بهذه الشركة وليس بصفته عضواً متدبياً بمجلس إدارتها التي زالت بزوال شخصيتها تبعاً لاندماجها في الشركة المطعون ضدها مما تختص بنظره جهة القضاء العادي ، فإن ذلك الدفع يكون على غير أساس متعيناً ورفضه .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنازل الطاعن في جلسة المرافعة عن أولها وتحصيل السببان الثاني والثالث في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويقول الطاعن في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على أن عمله كعضو متدبٍ بمجلس إدارة الشركة الغربية للقطن والتجارة لا يجعله عاملاً أو أجيراً بهذه الشركة بل تكون علاقته بها علاقة وكالة وأن هذه العلاقة قد انتهت بعدم تعيينه عضواً بمجلس إدارة الشركة المطعون ضدها بعد أن اندمجت فيها تلك الشركة هذا في حين أن أعضاء مجالس الإدارة المتدربين لشركات القطاع العام تربطهم بهذه الشركات علاقة عمل تخضع لأحكام نظام موظفي وعامل الشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ونظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ كما تسري عليهم قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية وإنما كان عدم تعيين الطاعن بمجلس إدارة الشركة المطعون ضدها لا يفيد إنهاء خدمته لخروجه عن أسباب انتهاء الخدمة الواردة بالنظامين المشار إليهما على سبيل الحصر وكان اندماج الشركات لا يؤثر على حقوق العاملين وفق المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن الشركة المطعون ضدها إذ مرته من العمل يكون مسلكها مشوباً بالتعسف بما يتحقق به مسئوليتها .



وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة ولئن كانوا يعتبرون وكلاء عن الشركة طبقا لقانون التجارة ولا تقوم بينهم وبين الشركة بصفتهم هذه علاقة عمل ، وظل هذا النثار قائما بعد صدور القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي إذ أن مودى نصوص هذين القانونين في شأن أعضاء مجالس الإدارة الذين يمثلون رأس المال العام أنهم ينوبون عن المؤسسة العامة في مجالس إدارة الشركات ويتقاضون مرتباتهم أو مكافآتهم من خزانة المؤسسة وهم على هذا الوضع لا يعتبرون من العاملين بهذه الشركات ، كما لم يتضمن القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ ولا نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ما يفيد صراحة أو دلالة تمحول نظرة المشرع إلى أعضاء مجالس الإدارة بما يجعلهم من عداد العاملين بالشركات ، إلا أن وضع رؤساء مجالس إدارة الشركات المساهمة وأعضاء مجالس الإدارة المتفرغين قد تغير بصدور نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ فأصبحت علاقتهم بهذه الشركات منذ ذلك التاريخ — وكما تقدم بيانه في الرد على الدفع المبدى من النيابة — علاقة عمل بحيث يعتبرون من عداد العاملين بها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدعوى على أن علاقة الطاعن بالشركة المندمجة في الشركة المطعون ضدها هي علاقة وكالة وليست علاقة عمل وحجة هذا الخطأ من بحث ما رتبته الطاعن على قيام هذه العلاقة بينه وبين تلك الشركة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث السبب الأخير من أسباب الطعن .

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية شادة المستشارين  
أديب نصبحى ، ومحمد ذامل المارجوشى ، وحافظ الوكيل ، وممدوح عطيه .

( ١٦٧ )

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٩ القضائية :

قانون " سريان القانون من حيث الزمان " . حكم " الأحكام غير الجائز  
الطعن فيها " . نقض " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " . استئناف . تأمينات  
اجتماعية .

القضاء بإلغاء الحكم المألف فيما نضى به بالنسبة للأشخاص الذى يجب احتساب الاشتراكات  
المستعجلة لطئة التأمينات الاجتماعية وفقاً له ووجوب احتسابها على أساس معين . قضاء  
لا تنهى به الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بالنقض على استغلال . مادة ٢١٢ من قانون  
المرافعات .

إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعد سريان القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨  
بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الذى بدأ العمل به اعتباراً من ١٠/١١/١٩٦٨  
وكان الطعن فى هذا الحكم يخضع — وفقاً لنص المادة الأولى من هذا القانون —  
للقانون السارى وقت صدوره ، وكانت المادة ٢١٢ من ذات القانون تنص  
على أنه " لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها  
الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام  
الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى " وذلك  
على ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون — منعا من تقطيع أوصال القضية  
قبل صدور الحكم الختامى النهى للخصومة . إذ كان ما تقدم وكان قضاء الحكم

المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للأساس الذى يجب احتساب الاشتراكات وبقائه ووجوب احتسابها على أساس معين لا يعتبر قضاء تنهى به الخصومة كلها كما أنه ليس حكما من الأحكام التى استثنى عنها على سبيل الحصر - المادة ٢١٢ سالفة الذكر ، فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٠ لسنة ٦٧ مدنى كلى المنصورة على المطعون ضدهم من الثانى إلى الخامس طالبا الحكم ببراءة ذمته قبلهم من مبلغ ٥٤٣ جنيها و ٢٥٠ مليا وقال بياقا لدعواه أن باثمر عملية تحسين طرق الري والصرف بمنطقة الإصلاح الزراعى ببيلا والبرلس واستحق عليه هيئة التأمينات الاجتماعية عن هذه العملية مبلغ ١٨١ جنيها و ٧٥٠ مليم فم بسداد فى ١١/٥/٦٣ إلا أن الهيئة عادت وطالته فى ٢/١/٦٧ بمبلغ ٥٤٣ جنيها و ٢٥٠ مليا قيمة متأخرات عن ذات العملية ، ولما كانت هذه المطالبة لا تستند إلى أساس فقد أقام دعواه بطلب براءة ذمته من هذا المبلغ . وبتاريخ ٢١/٥/٦٧ قضت محكمة المنصورة الابتدائية بعدم اختصاصها محلها وإحالة الدعوى إلى محكمة طنطا الابتدائية حيث قيدت برقم ٥٨٣ سنة ٦٧ مدنى كلى ، كما قام الضغن باختصاص رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ( المطعون ضده الأول ) موجها إليه ذات الطلبات . وبتاريخ ٢٤/٤/٦٨ حكمت المحكمة ( أولا ) بسقوط حق المطعون ضدهم فى الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ( ثانيا ) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بخير الطريق الذى رسمه القانون وبقبولها ( ثالثا ) بقبول الاعتراض شكلا ( رابعا ) بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لحساب الاشتراكات المستعقة للهيئة فى ذمة الطاعن عن العاملين لديه فى أنواع التأمين



المهيئة في القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٤ سواء التي تقع على عاتقه أو التي يقتضيها من أجور محله على أساس الأجور الفعلية أو الحقيقية لمؤلاء العاملين، استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ٣٢٩ سنة ١٨ ق وبتاريخ ١٧/٤/١٩٦٩ حكمت المحكمة بعدم جواز الاء تشتاف بالنسبة لشقى الحكم القاضين بسقوط الحق في الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بنير الطريق القانونى ، وبقبول الاستئناف بالنسبة للشقى القاضى بنذب مكتب الخبراء وإلغاء الحكم المستأنف فى هذا الخصوص وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها على أن يكون احتساب الأجور التى يجرى على أساسها أداء الاشتراكات فى أعمال المقاوله محل التداعى طبقا لنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لهذه المقاوله وفقا للجدول المرافق للقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ . طعن الدفاع فى هذا الحكم بطريق النقض وقامت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن وعرض الطعن عن غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٨/٥/١٩٧٤ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن أن الحكم المطعون فيه لم ينفه الخصومة كلها فلا يجوز الطعن فيه استقلالا عملا بالمادة ٢١٢ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظنه

وحيث إن هذا الدفع فى محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٩ بعد مريان القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الذى بدأ العمل به اعتبارا من ١٠/١١/١٩٦٨ وكان الطعن فى هذا الحكم يخضع - وفقا لنص المادة الأولى من هذا القانون - للقانون السارى وقت صدوره ، وكانت المادة ٢١٢ من ذات القانون تنص على أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كذا وذلك فيما عدا - الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة لتنفيذ الجبرى

وذلك على ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون — منها من تقطيع  
أوصال القضية قبل صدور الحكم الختامي المنهي للتصومة ، لما كان ما تقدم  
وكان قضاء الحكم المطعون فيه بالنساء الحكم المستأنف فباقضى به بالنسبة  
للأساس الذى يجب احتساب الاشتراكات وفقاً له ووجوب احتسابها على  
أساس معين لا يعتبر قضاء تنهى به التصومة كلها كما أنه ليس حكماً من  
الأحكام التى استثنى عنها على صيغ الحصر — المادة ٢١٢ سالفه الذكر فإن الطعن  
فيه بالنقض يكون غير جائز .

## جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٧٤

رئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن ، ومحمد السيد الرافعي ، وصالح الدين حبيب ، ومحمود المعري .

( ١٦٨ )

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٧ القضائية :

حراسة " حراسة إدارية " . حجز " الحجز الإداري " .

إنهاء الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين المفروضة بالأمر العسكري ، لسنة ١٩٥٦ ، إجابة المشرع للحارس نيابة قانونية في إدارة هذه الأموال حين تسليمها لأصحابها . وقد للحارس بدو غير ثابت في ذمة من دفعت عنه الحراسة في تلك الفترة . خروجه من نطاق سلطة الحارس في أعمال الإدارة . وجوب توجية اعلان الحجز الإداري استيفاء . لتدين المذكور الى صاحب المال المحجوز عليه .

نص الاتفاق المعقود بين مصر والمملكة المتحدة ( بريطانيا ) بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٨ والذي اعتبر نافذا من تاريخ التوقيع عليه - في المادة الثالثة على إنهاء كافة تدابير الحراسة بالنسبة لممتلكات الرعايا البريطانيين كما نصت الفقرة ٢ من الملحق ب من هذا الاتفاق على أن تتولى حكومة الجمهورية العربية المتحدة ( مصر ) أمر إدارة هذه الممتلكات وحمايتها حين تسليمها لأصحابها بناء على طلبهم . وإذا كان من مقتضى إنهاء الحراسة أن يعود حق انتقاض إلى الرعايا البريطانيين من تاريخ إنهاؤها إلا أن المشرع تصور أن هناك فترة قد تضي بين إنهاء الحراسة حكما وبين إنهاؤها فعلا . يتسلم هؤلاء الرعايا أمراهم فنص على أن تتولى حكومة مصر أمر إدارة هذه الأموال حين تسليمها لأصحابها وبذلك أذاب المشرع الحراس على تلك الأسوال نيابة قانونية في إدارة أموال الرعايا البريطانيين الوضوعة في حراستهم وإذا كانت هذه النيابة وإردة في ألفاظ عامة لا تخصيص فيها لنوع العمل القانوني الحاصل فيه الإنابة ، فإنها



حسبما تقضى به المادة ٧٠١ من القانون المدني لا تخول الحارس صفة إلا في أعمال الإدارة ، وما يستتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٧٠١ من القانون المدني تنص على أن وفاء الديون يعتبر من أعمال الإدارة ، ومن ثم فإن وفاء الديون متى كانت ثابتة في ذمة المدين ، يدخل في سلطة الحارس ، ويدخل في سلطته تبعاً لذلك توجيه الإجراءات والإعلانات منه وإليه فيما ينشأ عن هذا الوفاء من منازعات . وإذا كان الحال في الدعوى أن الدين المرقع به الحجز الإداري — لصالح مصلحة الضرائب — لا شأن للمطعون عليها الأولى به ، إذ أن المدين به زوجها ، فإنه لا يدخل في نطاق أعمال الحارس على أموال المطعون عليها الأولى سلطة الوفاء من مالها بدين غير ثابت في ذمتها ، وبالتالي لا تكون له صفة في تمثيلها في تلقى الإعلانات عنها بشأن هذا الدين ، ومنها تلقى الإعلان بالحجز الإداري وتكون المطعون عليها الأولى هي التي يجب أن تعين بمحضر الحجز وفق حكم المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، الأمر لأننى استخلص الحكم المطعون فيه من واقع الدعوى وفق سلطته الموضوعية — عدم حصوله وهو ما لم يكن محل نص من الطاعنة ، ورتب عليه الحكم اعتبار الحجز كان لم يكن ، وإذا كان الحكم المطعون فيه — انتهى إلى النتيجة الصحيحة في القانون وكان لا يؤثر في سلامته ما يكون قد وقع في بعض تقاريره القانونية من خطأ ، فإن الطعن يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت اندحوى رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٥ مدنى

بور سعيد الابتدائية ضد الطاعنة والمطعون عليه الثانى طالبة الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الإدارى الموقع من الطاعنة على رصيدها الدائن لدى البنك المطعون عليه الثانى والزام الطاعنة بأن ترد لها مبلغ ٢٣٥٨,٠٩٤ جنيه وقالت شرحا لدعواها أن مأمورية ضرائب بورسعيد أوقمت بتاريخ ١٩٦٣/١١/٣ حجزا إداريا تحت يد بنك الماهرة المطعون عليه الثانى على رصيدها الدائن لدى البنك استيفاء لدين الضرائب المدين به زوجها " .. " وقدره ٢٦٧٦,٨٧٩ جنيها مستندة فى ذلك إلى أن الرصيد المذكور مصدره زوجها المدين وقد أعلن البنك بالحجز فى ١٩٦٣/١١/٩ وقرر بما فى ذمته فى ١٩٦٣/١٢/٣ وقام بتوريد المبلغ المحجوز عليه إلى مصلحة الضرائب بناء على طلبها وإذ كانت غير مدينة لمصلحة الضرائب وإنما المدين زوجها واكل منهما ذمته المالية المستقلة عن الآخر فقد انتفى المبرر القانونى للحجز على رصيدها لدى البنك وإذ كان الحجز قد وقع باطلا لعدم إعلانها به طبقا للمادة ٢٩ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والتي تنص على وجوب إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبينا بها تاريخ اعلانه للمحجوز لديه ، فقد أقامت دعواها بطلباتها سائلة البيان دفعت مصاحبة الضرائب الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على أن المطعون عليها من الرعايا البريطانيين الذين فرضت عليهم الحراسة بالأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ والذي حظر عليهم مباشرة الدعاوى باسمهم أمام القضاء وخول هذا الحق للحارس على أموالهم وبذلك لا تكون للدعية (الطاعنة) حق رفع الدعوى باسمها ، وبتاريخ ١٩٦٦/٤/٣٠ قضت المحكمة برفض الدفع وقبول الدعوى وباعتبار الحجز الإدارى المتوقم بتاريخ ١٩٦٣/١١/٣ من الطاعنة محت يد المطعون عليه الثانى كأن لم يكن وبالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها الأولى مبلغ ٢٣٥٨,٠٩٤ جنيها . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٨ لسنة ٧ ق لدى محكمة استئناف المنصورة مأمورية بورسعيد وبتاريخ ١٩٦٧/٣/٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة ونفذت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .



وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التأسيس والتناقض وتقول في بيان ذلك أن المطعون عليها الأولى وزوجها المدين لمصاحبة الضرائب من الرعايا البريطانيين الذين فرضت عليهم الحراسة بالأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٩ برفع هذه الحراسة - وأبقى أموال هؤلاء الرعايا تحت يد الحارس العام لإدارتها إلى أن يتم تسليمها لأصحابها أو أوكلائهم وإذا لم تكن المطعون عليها قد تسلمت أموالها عند توقيع الججز فقد تم إعلان الججز إلى الحارس العام وهو الذي خوله القانون حق إدارة هذه الأموال في الفترة بين رفع الحراسة وتسليم الأموال لأصحابها - وإذا نصت المادة ٧٠١ من القانون المدني على أن وفاء الديون بعد من أعمال الإدارة التي تدخل في سلطة الحارس فإن إعلانه بالججز يكون قد وقع صحيحا وإذا قضى الحكم المطعون فيه باعتبار الججز كأن لم يكن تأسيسا على أن للمطعون عليها الأولى حق التقاضي دون الحارس - بعد رفع الحراسة من أموالها - ورتب على ذلك بطلان الججز لعدم إعلانه للمطعون عليها فإنه يكون قد خالف القانون وتضيف الطاعنة أن الحكم المطعون فيه معيب بالتناقض ذلك أنه وبعد أن سلم بحق الحارس في إدارة الأموال حين تسليمها لأصحابها انتهى إلى انتفاء صفة الحارس في التقاضي بشأنها بعد رفع الحراسة مع أنه من غير المنصور أن يكون للحارس حق الإدارة ويمنع في ذات الوقت من حق التقاضي بشأن هذه الأموال - كما أن الحكم المطعون فيه لم يمن بمبحث سلطة الحارس في إدارة الأموال حين تسليمها لأصحابها وما يستتبع ذلك من حقه في الوفاء بالديون المستحقة عليهم وبالتالي تلقى إعلانات الججز الموقعة ضدهم مما يعيب الحكم بالقصور في التأسيس .

وحيث إن النعي برمته مردود ذلك أن الاتفاق المعقود بين مصر والمملكة المتحدة ( بريطانيا ) بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٨ والذي اعتبر نافذا من تاريخ التوقيع عليه بعد أن نص في المادة الثالثة على انتهاء كافة تدابير الحراسة بالنسبة للممتلكات الرعايا البريطانيين نصت الفقرة ٢ من الملحق من هذا الاتفاق على أن تتولى حكومة جمهورية مصر العربية ( مصر ) أمر إدارة هذه الممتلكات وحمايتها حين تسليمها لأصحابها بناء على طلبهم وإذا كان من مقتضى إنهاء الحراسة أن يعود



حق التقاضى الى الرعايا البريطانيين من تاريخ انتهاءها إلا أن المشرع تصور أن هناك فترة قد تمضى بين انتهاء الحراسة حكماً وبين انتهاءها فعلاً بتسليم هؤلاء الرعايا أموالهم فنص على أن تتولى حكومة مصر إدارة هذه الأموال لحين تسليمها لأصحابها وبذلك أناب المشرع الحراس على تلك الأموال نيابة قانونية في إدارة أموال الرعايا البريطانيين الموضوعة في حراستهم واذ كانت هذه النيابة واردة في الفاظ عامة لا تخصص فيها لنوع العدل القانونى الحاصل فيه الإنابة فإنها حسياً تقضى به المادة ٧٠١ من القانون المدنى لانتحول الحارس صفةً إلا في أعمال الإدارة وما يستتبع ذلك من حق التقاضى فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٧٠١ من القانون المدنى تنص على أن وفاء الديون يعتبر من أعمال الإدارة ، ومن ثم فوفاء الديون متى كانت ثابتة في ذمة المدين يدخل في سلطة الحارس ويدخل في سلطته تبعاً لذلك توجيه الإجراءات والإعلانات واليه فيما ينشأ عن هذا الوفاء من منازعات — لما كان ذلك وكان الحال في الدعوى أن الدين الموقع به المحجز لاشان للطعون عليها الأولى به إذ المدين به زوجها فإنه لا يدخل في نطاق أعمال الحارس على أموال المطعون عليها الأولى سلطة الوفاء من مالها بدين غير ثابت في ذمتها وبالتالي فلا تكون له صفة في تمثيلها في تلقى الإعلانات عنها بشأن هذا الدين ومنها تلقى الإعلان بالمحجز الإدارى وتكون المطعون عليها الأولى هى التى يجب أن تعلن بمحضر المحجز وفق حكم المادة ٢٩ من قانون المحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الأمر الذى استخلص الحكم المطعون فيه من واقع الدعوى وفق سلطته الموضوعية — عدم حصوله ولم يكن محل نهي من الطاعنة في هذا الصدد ورتب عليه الحكم اعتبار المحجز كأن لم يكن — إذ كان ذلك وكان ما تقول به الطاعنة من تناقض الحكم المطعون فيه إذ سلم للحارس بحق الإدارة ومنعه في ذات الوقت من تلقى الإعلان بالمحجز أصبح وارداً على غير محل بعد أن انتهت صفة الحارس في خصوص تمثيل المطعون عليها في

تلقى إعلان المجز على ماسلف بيانه — كما أنه لا ينبز من الامر شيئا عدم تعرض  
الحكم لسلطة الحارس في إدارة أموال الرعايا البريطانيين إلى أن يتم تسايه ما لم  
ذلك أن هذا الأمر ما كان ليتغير به وجه الرأي في الحكم بعد أن تبين عدم ثبوت  
صفة الحارس كنائب قانوني في النزاع المردد في الدعوى، لم كان ذلك وكان  
الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة في افانون وكان لا يؤثر في  
سلامته ما يكون قد وقع في بعض تقاريراته افانونية من خطأ ومن ثم يكون المعلن  
على غير أساس ويتعين رفضه .

---

## جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن ، محمد السيد الرفاعي ، وصلاح الدين حبيب ، محمود المصرى .

( ١٠٦٩ )

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٨ القضائية :  
بيع "أثار عقد البيع" . التزام "انقضاء الالتزام" . تسجيل . تأميم ملكية .

نظم تسجيل عقد بيع العقار - مضرب أرز - قبل تأميمه . أثره . بقاء الملكية للبائع حتى نقلها للتأميم إلى الدولة . لا أهمية لثبوت تاريخ التصرف أو تسليم المبيع قبل التأميم . استحالة تنفيذ الالتزام بنقل الملكية . أثره . اقتضاخ العقد .

إذ يبين من مطالعة الأوراق أن البيع موضوع الدعوى الذى انتهى بالحكم المطعون فيه - إن خطأ أو صواباً - إلى اعتقاده صحيحاً قبل حصول التأميم ، قد أنصب على مقومات مضرب الأرز من أرض ومبان وآلات ثابتة ، وكان المضرب بمقوماته هذه يعتبر عقاراً ، وإذا كانت ملكية العقار لا تنتقل لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل ، وكان عقد بيع هذا المضرب لم يسجل قبل حصول التأميم ، فإن تلك الملكية تكون قد بقيت للبائنة حتى نقلها للتأميم إلى الدولة ، وبذلك استحال على البائنة تنفيذ التزامها بنقل الملكية إلى المشتري . متى كان ذلك وكان قانون التأميم لم يتضمن نصاً كالتى تضمنته قوانين الإصلاح الزراعى بالاعتداد بتصرفات مالك الثابتة التاريخ قبل العمل به ، بل أنه خلا من أى تنظيم لهذه التصرفات وبذلك بقيت على أصلها خاضعة لأحكام القانون المدنى ، من اشتراط التسجيل لا تنقل ملكية العقار فيما بين المتعاقدين ، ولا يفتى تسليم المبيع عنه شيئاً فى نقل الملكية (١) ، وإذا كان



عقد البيع ينفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي، ويترتب على الانقراض ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد، ويحمل تبعه الاستحالة المدعى بالتزام الذي استحال تنفيذه عملاً بما بدأ تحمل التبعة في العقد المزمع للجانبين وذلك بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدني. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى الزام الطاعنة — المشتري — بأن تدفع ثمن المضرب إلى المطعون عليها الأولى — البائعة — تأميداً على القول بانقضاء البيع صحيحاً بين الطرفين وتنفيذه بتسليم المضرب إلى الطاعنة تمهيداً لتحرير العقد النهائي الناقل للملكية، بأنه لا أثر للتأميم على حق البائعة في اقتضاء ثمن الصفقة، لحصوله في تاريخ لا حق لانقضاء ذلك العقد، فإنه يكون معيباً بخالفته القانون.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٩٨ سنة ١٩٦٤ تجارى كلى القاهرة ضد الطاعنة طالبة الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد، وقالت ياناً لدعواها أنها كانت تمتلك م ضرباً للأرز مرهوناً لبك الإسكندرية — المطعون عليه الثانى — وقد فوضت اندائن المرتهن المذكور في بيعه وفي قبض الثمن وخصمه من دينه، فأجرى البنك اتصالات مع الطاعنة انتهت بموافقتها في ١٦/١٠/١٩٦١ على شراء أرض ومباني المضرب ومعدات وأدواته بثمن مقداره ٧٠٠٠٠ جنيه وعلى أن يتعهد المطعون عليها بالانضمام بتأمين المبنى خالية من الرهون وكافة الحقوق العينية والالتزامات وعلى وجه الخصوص مستحقات مصلحة

الضرائب وتسوية النزاع مع مصلحة الأملاك الأميرية بشأن أرض المضرب ونقل ملكيتها إلى الطاعة ، وبتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٤ أخطرت المطعون عليها الأولى كلا من الطاعة والمطعون عليه الثانى بموافقتها على هذا العرض ، وتأكيدها لذلك عرضت على الشركة المشترية أن تسلم لها المضرب ابتداء من ١٩٦١/١١/١ على أن تدفع مقابلاً للانتفاع حتى إتمام عقد البيع النهائى ، وتم تسليم المضرب فعلاً للطاعة بعد جرده فى ١٩٦١/١١/٢٤ ، وحدث بعد ذلك أن أم نصف المضرب بمقتضى القانون ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ثم أمم بأكمله فى سنة ١٩٦٣ ، ولم تحاول الطاعة النحل من الصفقة ورفضت تنفيذ التزامها بدفع الثمن رغم إنذارها بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢ ، أقامت المطعون عليها الأولى دعواها بطليتها السالفة البيان . دفعت الطاعة بأن عقد البيع لم ينعقد لأنها اشترطت فى إيجابها الذى وجهته إلى المطعون عليها الأولى أن يلتزم البنك المطعون عليه الثانى مع هذه الأخيرة على وجه التضامن بتسليم الدين المبعة خالية من الرهن وكافة الحقوق العينية وبتسديد مستحقات مصلحة الضرائب وإنهاء النزاع مع مصلحة الأملاك الأميرية حول ملكية الأرض المقام عليها المضرب ، وقد ظل هذا الإيجاب بغير قبول إذ لم يعلن المطعون عليه الثانى حتى تاريخ تأميم المضرب تأمياً نصفيًا فى ١٩٦٢/٢/٩ قبوله ضمان المطعون عليها الأولى فى تعهداتها سالفة البيان ، وإن قبوله هذا الضمان بعد ذلك فى ١٩٦٢/٣/١٥ يكون قد صدر بشأن النصف الباقى من المضرب ويعتبر إيجاباً جديداً لا ينعقد به البيع إلا إذا قبلته الطاعة . وفى ١٩٦٦/٦/٢٢ قضت المحكمة برفض الدعوى استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥١٨ سنة ٨٣ ق وبتاريخ ١٩٦٨/٦/٤ قضت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعة بأن تدفع للمطعون عليها الأولى مبلغ سبعين ألفاً من الجنيهات والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ١٩٦٤/٣/٢٩ حتى السداد على أن يكون الوفاء بإيداع المبلغ خزانة محكمة القاهرة الابتدائية على ذمة المطعون عليها الأولى والدائنين المتوهم عنهم فى أسباب الحكم . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وبالحلقة التزمت النيابة رأياً .



وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم بعد أن انتهى إلى أن عقد بيع المضرب قد انعقد بإيجاب وقبول متطابقين قبل صدور قوانين التأمين ذهب إلى انعدام كل أثر للتأمين اللاحق لانقضاء العقد على حق البائعة في اقتضاء ثمن المضرب، وهو خطأ من الحكم المطعون فيه، ذلك أنه على فرض التسليم بصحة ما انتهى إليه من أن هذا العقد قد انعقد صحيحا قبل حصول التأمين، إلا أن هذا العقد لم يتم تسجيله قبل صدور قوانين التأمين النصفى ثم الكلى، وأصبح شهره مستحيلا بعد صدور تلك القوانين، وبالتالي يستحيل نقل الملكية بموجبه، وينقضى العقد بانفساخه لاستحالة تنفيذه طبقا للمادة ١٥٩ مدنى، ويترتب على ذلك وفقا للمادة ١٦٠ مدنى وجوب إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد، وانقضاء الإلتزامات المقابلة للإلتزام الذى أصبح تنفيذه مستحيلا ومؤدى ذلك انقضاء الإلتزام المشتري اداء الثمن، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها الأولى هذا الثمن فإنه يكون مخالفا للقانون.

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من مطالعة الأوراق أن البيع موضوع الدعوى الذى انتهى الحكم المطعون فيه — إن خطأ أو صوابا — إلى انعقاده صحيحا قبل حصول التأمين، قد انصب على مقومات المضرب من أرض ومبان وآلات ثابتة، لما كان ذلك وكان المضرب بمقوماته هذه يعتبر عقارا وإذا كانت ملكية العقار لا تنتقل لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل وكان عقد بيع هذا المضرب لم يسجل قبل حصول التأمين فإن تلك الملكية تكون قد بقيت للبائعة — المطعون عليها الأولى — حتى نقلها التأمين إلى الدولة، وبذلك استحال على البائعة تنفيذ الإلتزام بنقلها إلى المشتري، ومتى كان ذلك وكان قانون التأمين لم يتضمن نصا كالتى تضمنته قوانين الإصلاح الزراعى بالاعتداد بتصرفات المالك الثابتة التاريخ قبل العمل به بل أنه خلا من أى تنظيم لهذه التصرفات وبذلك بقيت على أصلها خاضعة لأحكام القانون المدنى، فإن عقد البيع الميزم بين الطرفين يظل من حيث العلاقة بين طاقديه خاضعا لأحكام القانون المدنى، من اشتراط التسجيل لانتقال ملكية العقار فيما بين المتعاقدين



ولا يغني تسليم المبيع عنه شيئا في نقل الملكية ، لما كان ذلك وكان عقد البيع ينفسخ حتما ومن تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب اجنبي و يترتب على الانفساخ ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ويتمثل تبعه الاستحالة المدين بالالتزام الذي استحال تنفيذه عملا بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجانبين وذلك بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدني ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وانتهى إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع ثمن المضرب إلى المطعون عليها الأولى تأسيسا على القول بانعقاد البيع صحيحا بين الطرفين وتنفيذه بتسليم المضرب إلى الطاعنة تمهيدا لتحرير العقد النهائي الناقل للملكية وبأنه لا أثر للتأمين على حق البائعة في اقتضاء ثمن الصفقة لحصوله في تاريخ لاحق لانعقاد ذلك العند ، فانه يكون معيبا بخالفه القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما كانت الدعوى قد أقمتها المطعون عليها الأولى مطالبة بثمن المبيع ، وانتهى الحكم المستأنف إلى القضاء برفض الدعوى فانه يتعين لما تقدم تأييده .

## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وحضرة السادة المستشارين :  
محمد أحمد محمود ، وجودة أحمد فيث ، واسماعيل فرحات عثمان ، وجلال عبد الرحيم عثمان

( ١٧٠ )

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٨ القضائية :

ضرائب "الطعن الضريبي" استئناف "نصاب الاستئناف". حكم "الأحكام  
الجائز الطعن فيها" .

أحكام المحاكم الابتدائية بشأن الطعون في قرارات بلجان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية  
جواز استئنافها أيا كانت قيمة النزاع . المادة ٥٤ / ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالمرسوم بقانون  
٩٧ لسنة ١٩٥٢ . هذا النص استثناء من قانون المرافعات السابق عليه فاصح له في خصوص  
هذا الحكم .

مفاد نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمرسوم بقانون  
رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ أن الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون في  
قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، يجوز استئنافها  
أيا كانت قيمة النزاع . وقد راعى المشرع بهذا التعديل حسبا أفصحت عنه  
المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور أنها أنزعة تمثل فيها وجهات نظر بعيدة  
الأثر من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية يحذر معها تحييصها أمام القضاء  
العالى بصرف النظر عن قيمتها المادية فضلا عما في ذلك من دواعي طمأنينة  
الممولين ولا يذير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٥١ من قانون المرافعات  
السابق من تحديد النصاب الانتهاثي لأحكام المحاكم الابتدائية بمبلغ ٢٥٠ جنيها، ذلك  
أن نص المادة ٥٤ سالفه الذكر جاء بحكم خاص استثناء من التشريع العام  
السابق عليه ، فيعتبر ناسخا له في خصوص هذا الحكم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الممول ... .. أخطر مأمورية ضرائب بنى سوييف بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٠ بتنازله عن المقهى والفندق الذين كان يستغلها إلى مورث المطعون عاينهم وقدرت المأمورية صافي أرباح المورث المذكور من نشاطه في استغلال تلك المنشأة عن المدة من ١٩٥٢/ ١١/٢١ إلى ١٩٥٢/ ١٢/ ٣١ بمبلغ ٤٠ جنيه ، وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٧ بتأييد تديرات المأمورية ، فقد أقام الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٠ تجارى بنى سوييف الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاءه وبتاريخ ١٩٦٧/١/٥ حكمت المحكمة بطلانته . إستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم طالبة الحكم بطلانته وفي الموضوع بإلغائه وتأييد قرار لجنة الطعن وقيد هذا الاستئناف برقم ٥/١٩ ق تجارى بنى سوييف وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/٦ حكمت المحكمة برفض الدفع بالبطلان وبعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتقول في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أن قيمة الدعوى وهى أربعون جنيها تدخل في النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية ويكون الحكم الصادر فيها غير قابل للاستئناف طبقا لنص المادة ٥١ من قانون المرافعات السابق في حين أن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدله بالمرسوم



بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ تقضى بأن الأحكام السادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون المتعلقة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية قابلة للاستئناف أيا كانت قيمة الأرباح المتنازع عليها .

وحيث إن هذا اتفق عليه ، ذلك أنه لما كانت المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٤ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه " لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ إعلانه بالقرار على الوجه المبين بالمادة السابقة . ويجوز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في هذا الشأن أيا كانت قيمة النزاع " وكان مفاد هذا النص أن الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يجوز استئنافها أيا كانت قيمة النزاع ، وقد راعى المشرع بهذا التعديل حسبا أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور أنها أنزعه تمثل فيها وجهات نظر بعيدة الأثر من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية بجدر معها منحصرها أمام القضاء العالى بصرف النظر عن قيمتها المادية فضلا عما في ذلك من دواعى طمأنينة الممولين وكان لا يغير من هذا للنظر ما نصت عليه المادة ٥١ من قانون المرافعات السابق من تحديد النصاب الانتهاى لأحكام المحاكم الابتدائية بمبلغ ٢٥٠ جنيها ، ذلك أن نص المادة ٥٤ سالفة الذكر جاء بحكم خاص إستثناء من التشريع العام السابق عليه فيعتبر ناسخا له في خصوص هذا الحكم إذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن قيمة الدعوى تدخل في النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية طبقا لنص المادة ٥١ من قانون المرافعات السابق فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن ديكل وعضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجوده أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى . وإسماعيل فرحات عثمان .

( ١٧١ )

الطاعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) دعوى "الدفاع في الدعوى" . حكم "سبب الحكم" . أحوال شخصية .  
إثبات .

دفاع المغمم بأنه على فرض احتياد أحد الإمراتين الذين يستند إليهم . فإن الإقرار الآخر يكفي سنداً لدعوى . دفاع لا يفيد تنازله عن الإقرار الأول كدليل في الإثبات . جواز إقامة الحكم قضاء على الإقرار المذكور .

( ٢ ) عقد "عيوب الرضا" "الإكراه" . محكمة الموضوع . حكم . نقض .

نقض محكمة الموضوع وقوع إكراه مؤثر على إرادة المغمم عند تحرير الإقرار . إنامة قضاءها على أسباب سائفة . لافساد في الاستدلال .

( ٣ ) حكم "حجية الحكم" . إثبات "الإحالة للتحقيق" . أحوال شخصية .

عدم تضمين الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق قضاء قطعياً له حجية في التراجع . أثره . عدم تقييد المحكمة عند الفصل في الموضوع بما يكون قد ورد بذلك الحكم من أسباب . مثال في دعوى طلاق .

( ٤ ) إثبات "الإقرار غير القضائي" . محكمة الموضوع . نقض .

تفسير الإقرار . اتساق انقي الذي استخلصته المحكمة من ورائع الدعوى . لاسبيل لمحكمة النقض على محكمة الموضوع في ذلك .

( ٥ ) أحوال شخصية "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" طلاق .

دعوى بطلان الزواج لغش في بكارة الزوج . شرط قبولها . المادتان ٣٨ ، ٣٧ من مجموعة سنة ١٩٢٨ لأحوال الشخصية للأقطاط الأرثوذكس .

١ - إذ كان الثابت أن الطاعة - الزوجة - قد أدعت أمام محكمة أول درجة بأن الإقرارين حررتهما تحت تأثير إكراه من المطعون عليه - الزوج - واستدلت على ادعاءها بأنه هو الذى حرر مسودة أحدهما وأملأه عليها ، فرد المطعون عليه بأنه على فرض استبعاد هذا الإقرار فإن الإقرار الآخر يكتفى سنداً للدعوى ، ولما كان هذا القول من المطعون عليه لا يفيد التنازل عن الإقرار المشار إليه كدليل مطروح من أدلة الدعوى ، فإن الحكم إذ استند إليه فى قضائه لم يخطئ فى تطبيق القانون .

٢ - إذ كان يبين مما أورده الحكم أن المحكمة قد نفت لأسباب سائغة ، فى حدود سلطتها التقديرية وقوع إكراه مؤثر على إرادة الطاعة عند تحرير الإقرارين فإن النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال ، يكون فى غير محله .

٣ - إذ كان الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق - لم يتضمن قضاء قطعيًا له حجته فى أى شق من النزاع ، وإذا استند الحكم فى الموضوع إلى الإقرار - الصادر من الزوجة - للتدليل على أن بكاره الطاعة قد أزيلت نتيجة سوء سلوكها ، فلا يعتبر مخالفًا لحكم التحقيق المشار إليه لمجرد قوله إن الإقرارين - الصادرين من الزوجة - لا يؤخذ منهما حتماً أن إزالة بكاره الطاعة كان بسبب سوء سلوكها .

٤ - متى كانت عبارة الإقرار - الصادر من الزوجة الطاعة - تحمل المعنى الذى حصلته المحكمة منها ، وكان هذا المعنى متسقاً مع الوقائع الثابتة فى الدعوى والى فصلتها المحكمة فى الحكم ، فلا سبيل لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فى ذلك .

٥ - مفاد نص المادتين ٣٧ ، ٣٨ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقطاط الأرثوذكس الصادرة فى سنة ١٩٣٨ التى طبعتها المحكمة ، أن النش فى



بكارة الزوجة يحيز إبطال الزواج على أساس أنه غلط في صفة جوهرية يعيب الإرادة ، وبشرط أن يرفع الزوج دعوى البطلان في ظرف شهر من وقت علمه بالفش ، على ألا يكون قد حصل اختلاط زوجي بين الطرفين بعد هذا العلم لأن ذلك يعتبر إجازة ضمنية للعقد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر .  
والمرافعة وبعد المداوله .

حيث إن انطن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام اندعوى رقم ٦٧٤ سنة ١٩٦٦ أحوال شخصية "ملى" القاهرة الابتدائية بصحيفة معونة فى ١١/٧/١٩٦٦ ضد الطاعنة يطلب فيها الحكم بىطلان عقد زواجه منها المؤرخ ١٥/٥/١٩٦٦ واحتياطيا بتطبيقها منه طلبة بائنة ، وقال ياء للدعوى أنه تزوج من الطاعنة بالعقد المشار إليه طبقا لشريعة الأقباط الارثوذكس على أنها بكر ولم يتمكن من الدخول بها بعد العقد لتعليقها بشتى الأسباب ولما طال امتناعها قرابة شهر ونصف وصمم على استعمال حقه الشرعى صارحته بأن آخر أزال بكارتها قبل الزواج فحصل منها على إقرارين بهذا المعنى وكان ذلك فى أوائل شهر يوليو سنة ١٩٦٦ ، وإذ ظهر أنها أدخلت عليه الفش مما يعيب رضاه ويىطل العقد فتد أقام دعواه للحكم له بطلباته . ردت انطاعنة بأن المطعون عليه دخل بها فى اليوم التالى للعقد وظل يعاشرها إلى أن أصيبت بسبب ذاك بحالة استدعى عرضها على إحدى الطبيبات بتاريخ ١/٦/١٩٦٦ وأضافت أن المطعون عليه حصل منها على الإقرارين بطريق الاكراه وبتاريخ ١١/٣/١٩٦٧ حكمت المحكمة بابطال عقد الزواج المنعقد بين المطعون عليه والطاعنة بتاريخ ١٥/٥/١٩٦٦ استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢ سنة ٨٤ ق أحوال شخصية "ملى" القاهرة طالبة

إلغاء والحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد واحتياطيا برفضها . وبتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعة أن الإقرارين المنسوبين إليها حررا تحت تأثير إكراه من المطعون عليه وأن اختلاطا جنسيا تم بينهما بعد علمه بالغش ، وبعد أن سمعت المحكمة شاهدي الطرفين قضت بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعة أن المطعون عليه كان على علم بالغش في بكارتها في التواريخ — ١٩٦٦/١/٧ ، ٢ ، ١ — تواريخ عرضها على الطيبة وثمراء الدواء وأنه عاشرها معاشرة الأزواج بعد علمه بالغش وبعد سماع شهود الطاعة عادت وبتاريخ ١٩٧٠/١/١٢ فحكمت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها أرائي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ، تنمي الطاعة بالوجهين الأول والثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى بعلان عقد زواجها من المطعون عليه استنادا إلى أنها اعترفت في الإقرارين غير المؤرخين بأنها ليست بكر أو أنها حررتها دون إكراه ، واستخلص الحكم أن بكارتها أزيلت بسبب سوء سلوكها من عبارة وردت في أحد الإقرارين مفادها أنه إذا ظهر أنها حامل فإن الحنين لا يكون من المطعون عليه ، في حين أن المطعون عليه اعترف بجلسة ١٩٦٦/١٢/١٠ بأنه حرر مسودة هذا الإقرار وأملأه على الطاعة وهو ما يدل على حصول إكراه في تحرير الإقرارين أو بالنسبة للإقرار المذكور على الأقل ، علاوة على أن المطعون عليه اضطر إزاء ذلك إلى التنازل عن التمسك بالإقرار المشار إليه مما يسقط حجته كدليل في الدعوى ويكون الحكم المطعون فيه إذا استند إليه في نفي الإكراه معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النفي بوجهيه مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠ أمام محكمة أول درجة أن الطاعة ادعت بأن

الافرارين حرراً تحت تأثير إكراه من المطعون عليه وابتدلت على ادعائها بأنه هو الذى حرر مودة الإقرار الذى أشير فيه إلى الحل وأملاه عليها ، فرد المطعون عليه بأنه على فرض استبعاد هذا الإقرار فإن الإقرار الآخر يكفى سنداً للدوى ولما كان هذا الذول من المطعون عليه لا يفيد التنازل عن الإقرار المشار إليه كدليل معاروخ من أدلة الدعوى ويكون الحكم إذا استند إليه فى قضائه لم يخطئ فى تطبيق القانون ، ولما كان البين من الحكم الابتدائى الذى أيد به الحكم المطعون فيه وأحال إليه فى أسبابه أنه قرر فى نفي حصول إكراه فى تحرير الافرارين ما يلى . . . أنه بالنسبة للإكراه المقول به ذاته مردود بأن المدعى عليها - الداعنة - لم تقدم الدليل على حصوله وإنما جاءت أقوالها فى هذا الصدد مرسله فضلاً عن تناقضها بالنسبة لما كان ووسيلة وتاريخ وقوع هذا الإكراه إذ قررت فى المحضر المؤرخ ١٩٦١/٧/٥ الخالص بالشكوى الإدارى رقم ٧٥٣٤ سنة ١٩٦٦ الساحل وكذا فى مذكرتها أن الإكراه وقع بالاسكندرية فى حين أنها قررت فى المحضر المؤرخ فى ١٩٦٦/٧/١٤ الخالص بالشكوى المقدمة منها إلى النيابة الساحل فى ١٩٦٦/٧/١٣ والمرقعة بالشكوى الإدارى مسالمة الذكر أن الإكراه وقع بالذاهرة وفى منزل الزوجية وبالإضافة إلى أنها قررت فى الشكوى الأولى بأن الوسيلة المستعملة كانت التهديد بالقتل بينما ذكرت فى محضر المناقشة وفى مذكرتها ( ص ٣ ) أن الامتكتاب صاحبه اعتداء بالضرب المبرح وتلك فإن هالك تناقضاً فى أقوال المدعى عليها بشأن تاريخ متابعته من إكراه إذ قررت فى المحضر المؤرخ ١٩٦٦/٧/١٤ - سالف الذكر أن هذا الإكراه وقع منذ خمسة عشر يوماً ( سابقة على تاريخ سؤالها ) أى فى أول شهر يوليو سنة ١٩٦٦ تقريباً بينما عادت وقررت فى مذكرتها ( ص ٣ ) أن الإكراه وقع عليها فى اليوم الرابع من الزواج أى فى يوم ١٩٦٦/٥/٢٠ تقريباً وبالنسبة لما ورد على لسان المدعى عليها فى أوراق الدعوى من أن الافرارين أحذا منها وهى فى حالة غيبوبة وعن غير وعى فإن هذا الذى ذكرته يتناقض مع ما تدعيه من وقوع إكراه عليها ذلك لأنه فى حالة الإكراه فإن إرادة المسكره تكون موجودة وقائمة ويحس بما يقع عليه من إكراه وهو ما لا يتفق مع ما ذكرته من أنها كانت فى حالة غيبوبة نتيجة شربها الخمر مع المدعى - المطعون عليه - بالإضافة إلى ما تقدم فإن



الذي تستظهره المحكمة من مطالعة الاقراء المطعون عليهما أن حالتها وطريقة كتابتهما ووضوح الخط الذي كتب به يقطع بأن محررتهم كانت في تمام إدراكها ووعيا وفي كامل شعورها " وضاف الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص قوله أن التحقيق الذي أجرته المحكمة تنفيذا للحكم الصادرين بجلستي ١٩٦٨/٣/٢٥ ، ١٩٦٩/١/٢٠ لم يثبت منه أن الاقراء موضوع الدعوى قد حررا تحت ظل الاكراه ، ولما كان يبين مما أورده الحكم أن المحكمة قد نفت لأسباب سائفة في حدود سلطتها التقديرية وقوع اكراه مؤثر على إرادة الطاعة عند تحرير الاقراء فان النعي على الحكم بالتصادف الاستدلال يكون في غير محله .

وحيث إن السبب الثاني يحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف حكما قطعيا سابقا صدر في الدعوى وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك أن محكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٨/٣/٢٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعة أن الاقراء المنسوبين إليها حررا تحت تأثير اكراه من المطعون عليه وأورد هذا الحكم في أسبابه أن ما تضمنته الاقراء لا يؤخذ منه حتما أن إزالة بكاره الطاعة كان بسبب سوء سلوكها فكون هذا الحكم قد قطع في تفسير عبارات الاقراء واعتبرهما غير حاسمين في هذه الواقعة مما لا يسوغ معه للمحكمة أن تهدر حججه ، وإذا استخلص الحكم المطعون فيه أن بكاره الطاعة أزيلت نتيجة سوء سلوكها من عبارة وردت في أحد الاقراء مضمونها أنه لاصلة للمطعون عليه بما قد يظهر من حل في المستقبل ، فإنه يكون قد نافذ قضاء سابقا صدر بين الخصوم أنفسهم ، فضلا عن أنه يكون قد حمل العبارة المشار إليها أكثر مما تحتمل .

وحيث إن هذا النعي غير مديد ، ذلك أنه يبين من مطالعة حكم التحقيق الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥ أنه قرر في هذا الخصوص ما يلي " أنه بالنسبة لأوضاع فإن الحكم المستأنف على ما يبين من أسبابه قد أبطال عقد الزواج على ما استبان من الاقراء المنسوب صدورهما إلى المستأنفة - الطاعة - التي تقرر فيهما بزوال بكارتها قبل ازواج ، وإذا كان ظاهر هذين الاقراء لا يؤخذ منه حتما أن زوال بكاره المستأنفة كان بسبب سوء سلوكها خصوصا وقد طعنت الزوجة المستأنفة بأنها حررا تحت تأثير الاكراه ومن ثم لا ترى المحكمة مناصا تبينا لوجه الحق

في الدعوى من إحالتها إلى التحقيق لإثبات ونفى ما هو موضع بمنطوق هذا الحكم، وانتهى الحكم من ذلك إلى اقضاء بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعة أن الإقرارين المنسوبين إليها قد حررا وهي تحت تأثير الإكراه الواقع عليهما من المطعون عليه وأن هناك اختلاطا جنسيا تم بينهما بعد العلم بالغش، ولما كان هذا الحكم لم يتضمن قضاء قطعيًا له حججه في أي شق من النزاع وإنما صدر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى الوقائع سالفة الذكر، وإذا استند الحكم في الموضوع إلى الإقرار الذي أشير فيه إلى احتمال ظهور جنين للتدليل على أن بكاره الطاعة قد أزيلت نتيجة سوء سلوكها فلا يعتبر مخالفا للحكم التحقيق المشار إليه لمجرد قوله أن الإقرارين لا يؤخذ منهما حتماً أن إزالة بكاره الطاعة كان بسبب سوء سلوكها، ولما كانت الطاعة قد أقوت في الإقرار المشار إليه بما يأتي "وإذا ظهر أو تبين باني حامل - اعترف بأن هذا الجنين لا يمت بصلته إلى السيد ... .. - المطعون عليه ولما كانت هذه العبارة تحمل المعنى الذي حصلته المحكمة منها على النحو سالف البيان وكان هذا المعنى منسفاً مع الوقائع الثابتة في الدعوى والتي فصلتها المحكمة في الحكم، فلا سبيل لمحكمة النقض على محكمة الموضوع في ذلك، ويكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثالث من السبب الأول وبالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب، ذلك أنه استند في قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد أكثر من شهر إلى أن الطاعة حررت الإقرارين في ١٩٦٦/٧/١ وأن المطعون عليه رفع دعواه في ١٩٦٦/٧/١١ قبل أن يخطأها، واستدل الحكم على تحرير الإقرارين في التاريخ المذكور بأقوال شاهد المطعون عليه في التحقيق وبأقوال الطاعة في شكاواها التي قيدت برقم ٧٥٣٤ سنة ١٩٦٦ إداري الساحل، في حين أن المطعون عليه دخل بها في اليوم التالي للعقد وليس في أقوال شاهده ما يؤدي إلى ما استخلصه الحكم، كما أن الاستناد إلى ما ذكرته الطاعة في الشكوى التي قدمتها بعد تجزئة لهذه الأقوال، ذلك أنها قررت في الشكوى المذكورة أن المطعون عليه أرغمها على كتابة الإقرارين أثناء إقامتهما في الاسكندرية بعد عقد الزواج أي في النصف الثاني من شهر مايو سنة ١٩٦٦، هذا إلى أن المطعون عليه تضارب في تحديد



تاريخ كتابة الاقراين ، اذ قرر امام محكمة اول درجة بـجلسة د/١١/١٩٦٦ انه احررا في ليلة ١٩٦٦/٦/٣٠ وأثبت هو في صحيفة دعواه التي أعلنت في ١٩٦٦/٦/١١ أنه رفعوا قيس ائـئـاء ثلاثة أيام من حصونه على الاقراين ، علاوة على أن المطعون عليه علم بمخالـتها وأنها ليست بـكـرا بعد أن كشفت عليها الدكتورـة ... .. في ١٩٦٦/٦/١ واشترى لها ادواء اللـازم لـلاجـها والذي لا تستعمله عذراء وهو ما أيدته الصيدلى ... .. في التحقيق ، ثم أن المطعون عليه ظل يعاشرها بعد شـئـانها في ١٩٦٦/٦/١٨ حتى تركت منزل الزوجية الأمر ائـدى تكون معه الدعوى غير مقبولة ، وقد تمسكت الطاعنة بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف ، وإذ انتهى الحكم إلى أن الاقراين حررا في ١٩٦٦/٧/١ وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى دون أن يرد على دفاعها سالف الذكر يكون مـيـبا بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في السبب .

وحيث إن هذا النـي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ التي طبقها الحكم تـس على أنه يجوز الطعن في الزواج ” اذ وقع غش في شأن بـكارـة الزوجة بأن ادعت أنها بـكـرو ثبت أن بـكارـتها ازيات بسبب سرء ساوكها أو في خلوها من ائـمل وثبت أنها حامل “ كما تنص المادة ٣٨ من تلك اللائحة على أنه ” لا تقبل دعوى البطلان في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة إلا إذا قدم الشـاب في ظرف شهر من وقت أن علم الزوج بالغش وبشرط أن لا يكون حصل اختلاط زوجى من ذلك الوقت “ وكان مفاد هذين النصين أن الغش في بـكارـة الزوجة يـجـز ابطال الزواج على أساس أنه غلط في صفة جوهرية يعيب الإرادة بشرط أن يرفع الزوج دعوى البطلان في ظرف شهر من وقت علمه بالغش على ألا يكون قد حصل اختلاط زوجى بين الطرفين بعد هذا العلم لأن ذلك يعتبر اجازة ضمنية للتقـد ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد قرر ردا على الدفع بعدم قبول الدعوى مايل ” أنه بالنسبة لـشرط الثالث فإن النـابـث أن المدعى المطعون عليه — علم بالغش عنده صـارـحته المدعى عليها — الطاعنة — بأنها ليست بـكـرا وسطرت الاقراين المذكورين اللذين أقرت فيهما بذلك وكان ذلك في أوائل شهر يوليو سنة ١٩٦٦ وفقا لما جاء في أقوال المدعى



في الصحيفة التي تأيدت بما ذكرته المدعى عليها نفسها في محضر الشرطة المؤرخ ١٩٦٦/٧/١٤ سالف الإشارة إليه . . . . . وكان النابت أيضا أن اندعوى رنمت في ١٩٦٦/٧/١٠ . . . . . " وأصاب الحكم المطعون فيه قوله أن التحقيق الذي أجرته المحكمة تنفيذا للحكمين الصادرين بجلستي ١٩٦٨/٣/٢٥ و ١٩٦٩/١/٢٠ لم يثبت منه أن الاقرارين موضوع الدعوى قد حررا تحت ظل الاكراه أو أن المستأنف عليه - المطعون عليه - قد حاشر المستأنفة - الطاعنة - جنسيا ، بل أن الثابت من شهادة شاهد المستأنف عليه أنه ذهب إلى منزل طرفي الخصومة في أول يوليو سنة ١٩٦٦ فوجد الزوج المستأنف عليه نائرا ومعه الإقرار المكتوب واندى أقرت فيه الزوجة المستأنفة أنها تزوجته ولم تكن بكرا الأمر الذي يبين منه أن هذين الإقرارين حررا في أول يوليو سنة ١٩٦٦ وأن كان لم يدون بهما تاريخ تحريرهما . . . . . وأن النابت من الشكوى رقم ٧٥٣٤ سنة ١٩٦٦ إدارى الساحل المقدمة من المستأنفة في ١٩٦٦/٧/٣ أنها أوردت فيها أنها تركت منزل الزوجية منذ ثلاثة أيام سابقة على تقديمها على أثر نزاع قام بينها وبين زوجها المستأنف عليه وأخذت متقولاتها المنزلية أي أنها تركت منزل الزوجية طبقا لإقرارها في أول يوليو سنة ١٩٦٦ وهو يوم كتابة الاقرارين مما يقطع بأن زوجها المستأنف عليه لم يحاشرها بعد علمه بإزالة بكارتها ، كما لم يثبت أن المستأنف عليه قد حاشرها قبل كتابة هذين الاقرارين ، بل ان الثابت من أقوال الدكتورة . . . . . أن المستأنفة حضرت إليها للعلاج من التهابات نتيجة عوامل مختلفة ولم تجزم بأنها نتيجة معاشرة زوجية بل أضافت أن مثل حالة المستأنفة المرضية وقت الكشف عليها تجعل الزوجة تزهد في المعاشرة الجنسية وأن كانت حالتها لاتمنع من الجماع ولكن بالم مما يؤكد رواية المستأنف عليه بأن زوجته المستأنفة كانت ترفض معاشرته جنسيا بحجة مرضها أو العادة الشهرية طوال المدة السابقة وحيث إن الثابت من الأوراق أن المستأنف عليه أقام دعواه في ١٩٦٦/٧/١١ أي في الميعاد القانوني وفقا للمادة ٣٨ من قانون الأحوال الشخصية للاقباط الارثوذكس سنة ١٩٣٨ فمن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد غير صام ويتعين الالتفات عنه " ، ولما كان يبين من الحكم أنه استخلص تحرير الاقرارين في ١٩٦٦/٧/١ من أقوال شاهد

المطعون عليه في التحقيق ومما ذكرته الطاعنة في شكاوها الثانية المؤرخة ١٩٦٦/٧/١٤ وهو استخلاص يدخل في سلطة محكمة الموضوع ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، أما أقوال الطاعنة في شكاوها الأولى المؤرخة ١٩٦٦/٧/٣ فإن الحكم لم يستند إليها في خصوص تحديد تاريخ الإقرارين وإنما للتدليل على أن المطعون عليه لم يعاشر الطاعنة بعد علمه بإزائه بكارتها وكان ما أورده الحكم المطعون فيه على هذا النحو وما قرره الحكم الابتدائي في أسبابه التي أحال إليها الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليه لم يعلم بالغش إلا عندما صارحته الطاعنة في ١٩٦٦/٧/١ بأنها ليست بكرا يكفي لئلا يرد على دفاع الطاعنة بأن الملموم عليه علم بحالتها في ١٩٦٦/٦/١ وأنه عاشرها بعد شفاؤها في ١٩٦٦/٦/٨ ولما انتهى الحكم إلى أن المطعون عليه رفع دعواه في الميعاد دون أن يخالط الطاعنة بعد علمه بالغش في بكارتها ، فإن النعي عليه بهذين السببين يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حانظ مريدى وعضوية السادة المستشارين:  
 عل صلاح الدين ، أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحسيني ، عبد المال حامد .

(١٧٢)

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٨ القضائية .

(١) نقل بحرى "سند الشحن" . مسئولية . امتثاف . "الحكم فى الامتثاف" .  
 عقد . "تفسير العقد" . قانون . محكمة الموضوع .

اتهام الحكم الى ان التعاقد على شحن البضاعة تم بمشارطة إيجار لا تخضع لأحكام معاهدة سندات الشحن . تمصيله فى حدود — سلطته الموضوعية — لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون نقل البضائع بحرا الصادر بانجلترا فى سنة ١٩٢٤ . أعماله مانصت عليه أحكام ذلك القانون . عدم رده على أسباب الحكم الابتدائى الذى أثاره . لا خطأ .

(٢) نقل بحرى "مسئولية الناقل" . مسئولية "الاعفاء من المسئولية" .

إعفاء الناقل والسفينة — طبقا لقانون نقل البضائع بحرا الصادر بانجلترا فى سنة ١٩٢٤ — من المسئولية عن الهلاك أو التلف الناتج عن خطأ الربان فى الملاحة أو فى إدارة السفينة ولو كان جسيما . شمله ذلك الخطأ سواء وقع فى أعالي البحار أم فى المياه الإقليمية .

(٣) عقد "تفسير العقد" . وكالة . محكمة الموضوع . دفع .

استخلاص محكمة الموضوع بما لها من سلطة فى تفسير العقود أن الشركة المطعون عليها أبرمت مشارطة التأجير بصفتها وكالة وفى حدود نيابتها . قضاؤها بعدم قبول الدعوى الناشئة عن هذا العقد قبل الشركة المذكورة . لا خطأ .

١ — متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن خلص إلى أن التعاقد على شحن البضاعة المؤمن عليها بمعرفة الطاعة تم بمشارطة إيجار لا تخضع لأحكام معاهدة سندات



الشحن ، أعمل ماتم اتفاق الطرفين عليه من تطبيق أحكام قانون نقل البضائع بحرا الصادر بانجلترا في سنة ١٩٢٤ — والقواعد الملحقه به ، وكانت المادة الرابعة من تلك القواعد تقضى بعدم مسئولية الناقل أو السفينة عن الهلاك أو التلف الناتج عن أعمال أو إهمال أو خطأ البحارة أو المرشد أو مستخدمى الناقل فى الملاحة أو فى إدارة السفينة ، وكان تمصيل الحكم لما ورد ، شارطتى الإيجار وسند الشحن من أنه يفسد الاتفاق على تطبيق القانون المذكور هو من قبيل نهم الواقع فى الدعوى ، ما يستقل به قاضى الموضوع متى كان سائغا وله أصله الثابت فى الأوراق ويكفى لحمل قضائه ، فإن المحكمة لا تكون بعد ملزمة بتتبع أسباب الحكم الابتدائى — الذى ألقته — والرد عليها ويكون النعى بما ورد فى هذا السبب على غير أساس .

٢ — إذ تقضى القاعدتان الأولى والرابعة من القواعد الملحقه بقانون نقل البضائع بحرا الصادر بانجلترا فى سنة ١٩٢٤ بعدم مسئولية الناقل أو السفينة عن الهلاك أو التلف الناتج عن أعمال أو خطأ الربان أو البحارة أو المرشد أو مستخدمى الناقل فى الملاحة أو إدارة السفينة من الوقت الذى ينقضى بين شحن البضائع فى السفينة وتفريغها منها ولو كانت أخطاء جسيمة ، فإن مفاد ذلك أن الإحصاء يدرى على تلك الأخطاء سواء وقعت فى أعالي البحار أم فى المياه الإقليمية .

٣ — تنص المادة ١٠٥ من القانون المدنى على أنه إذا أبرم النائب فى حدود نيابته عقدا باسم الأصيل ، فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف إلى الأصيل . وإذ كان النائب بالأوراق أن الدعوى قد رفعت ضد الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى التى اندمجت فى شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية — بصفتها وكالة عن الشركة العامة للرقابة — وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة فى تفسير العقود قد استخلصت — مما له أصله الثابت بالأوراق — أن الشركة العامة للرقابة قد أبرمت مشارطة التأجير بصفتها وكالة عن شركة ريوجراندى وفى حدود نيابتها عنها ، ورتبت على ذلك قضاءها بعدم قبول الدعوى الناشئة عن هذا العقد والمرفوعة قبل الشركة العامة للرقابة بصفتها الشخصية ، فإن النعى على حكمها بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن شركة اشراق للتأمين (الطاعنة) أقامت الدعوى رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٥٨  
تجارى كلى اسكندرية ضد الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى توكيل  
أبو سمبل الدامجة لشركة دى كاسترو وشركاه ( التى حلت محل شركة اسكندرية  
للتوكيلات الملاحية ) بمغفها وكالة عن السفينة "ناديا" وعن شركة (ريوجراندى)  
وعن الشركة العامة للرقابة وآخرين . طالبة الحكم بالزام المدعى عليهم متضامين  
بأن يدفعوا لها مبلغ ٧٧٣٤٥ جنيها وفوائده القانونية اعتبارا من ١٩٥٩/٣/٢٤ حتى  
السداد . وقالت يانا للدعوى ان شركة الحديد والصلب المصرية كانت  
قد استوردت كمية من الفحم المعدنى قيمتها ٧٧٣٤٥ جنيها أمنت عليها لدى المدعية  
وتم شحنها على السفينة ( ناديا ) المقيدة بسجل شركة لويديز باسم شركة الملاحة  
( ريوجراندى ) — والى تستأجرها الشركة العامة للرقابة بمشارطة تأجير لصالح  
اللجنة العامة لشئون النقل البحرى للقاهرة من شركة تريشبرى — ولما حاولت  
السفينة عند وصولها يوم ١٩٥٨/٣/١٣ دخول ميناء الاسكندرية بغير مرشد  
إبان عاصفة شديدة اصطدمت بصخور فى مدخل الميناء — مما أدى الى غرقها  
بمحولتها — وإذ دفعت المدعية قيمة البضاعة الى الشركة المستوردة التى حولت  
إليها حقوقها فقد أقامت الدعوى بطلباتها ، ودفعت المدعى عليها الأولى  
( المطعون عليها الأولى ) بعدم قبول الدعوى الموجهة اليها باعتبارها وكالة الشركة  
العامة للرقابة لرفعها على الربان لعدم اصطحابه مرشدا عند دخول ميناء الوصول  
لأنه من أخطاء الملاحة المسئول هو وحده عنها دون الناقل أو مالك السفينة  
وقد صدر مند الشحن تنفيذ لمشارطة الايجار المبرمة فى ١٩٥٨/٢/١٤ بين



شركة الملاحة ( ريوجراندى ) مالكة السفينة وشركة ( تريشيري ) ونص فيه وفي المشاركة على سريان قانون نقل البضائع بحرا الصادر بانجلترا والقواعد الملحقه به الذى يعنى الناقل أو السفينة من المسئولية من الهلاك أو التلف الناتج أو النشئ عن أعمال أو إهمال أو خطأ الربان أو البحارة . وفى ١٩٦٤/٢/٢٠ حكمت المحكمة أولا - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذات صفة المبدى من المدعى عليها الأولى بصفته وكيل الشركة العامة للمراقبة - ثانيا - بالزام الشركة المدعى عليها الأولى بصفته وكيل الباخرة ( ناديا ) ووكيلة شركة الملاحة ( ريوجراندى ) ووكيلة الشركة العامة للمراقبة - بأن تدفع للمدعية مبلغ ٧٧٣٤٥ جنيتها وفوائدة القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا حتى تمام السداد . استأنفت الشركة العامة للمراقبة ( المطعون عليها الثانية ) هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاء والحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذات صفة واحتياطيا رفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٧ سنة ٢١ ق تجارى ، كما استأنفته شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية (المطعون عليها الأولى) طالبة إلغاء والحكم بعدم قبول الدعوى الموجهة إليها بصفته وكيل الشركة العامة للمراقبة لرفعها على غير ذات صفة ورفض الدعوى بالنسبة لها بصفته وكيل السفينة ومالكها وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٨ سنة ٢١ ق تجارى اسكندرية وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف حكمت فى ١٩٥٨/٢/٢١ فى الاستئناف رقم ٤٧ سنة ٢١ ق تجارى بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذات صفة وفى الاستئناف رقم ٤٨ سنة ٢١ ق تجارى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وطلبت المطعون صدها الأولى رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل أولها بطلان الحكم المطعون فيه لتصور أسبابه . ذلك أنه وقد انتهى إلى انتهاء مسئولية الناقل أو السفينة عن الهلاك أو التلف الناتج عن أعمال أو إهمال أو خطأ البحارة أو مستخدمي الناقل فى الملاحة ، أغفل الرد على أسباب حكم محكمة أول درجة التى انتهت إلى عدم انطباق معاملة سندات الشحن على واقعة الدعوى وإلى أن قانون التجارة البحرى



المصري قانون ميناء التفريغ هو الواجب التطبيق لعدم اتفاق الطرفين على تطبيق أحكام قانون معين آخر — واذ لم ينظم هذا القانون الأخير مسؤولية الناقل — فإنه يتعين الرجوع إلى أحكام المواد ۹۱ و ۹۲ و ۹۷ من القانون التجاري وإلى أحكام المسؤولية التعاقدية بصفة عامة ( المادة ۲۱۵ مدنى ) ومقتضاها أنه إذا لم يقر الناقل بتنفيذ التزامه بنقل البضاعة سليمة إلى ميناء الوصول في الميعاد المتفق عليه فإنه يفترض خطؤه — ويتعين عليه تعويض الشاحن عما أصابه من ضرر وما فاته من كسب سواء كان عدم التنفيذ راجعاً إلى خطأ الناقل الشخصى أو خطأ تابعيه البحريين .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن خلص إلى أن التعاقد على شحن البضاعة المؤمن عليها بتعرفة الطاعة تم بمشارطة إيجار لا تخضع لأحكام معاهدة سندات الشحن أعمل ما تم اتفاق الطرفين عليه من تطبيق أحكام قانون نقل البضائع بحراً الصادر بإنجلترا في سنة ۱۹۲۴ والقواعد الملحقه به واذ تقضى المادة الرابعة من تلك القواعد بعدم مسؤولية الناقل أو السفينة عن اهلاك أو التلف الناتج عن أعمال أو إهمال أو خطأ البحارة أو المرشد أو مستخدمى الناقل في الملاحة — أو في إدارة السفينة ، وكان تمصيل الحكم لما ورد بمشارطتى الإيجار وسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق القانون المذكور هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يستقل به قاضى الموضوع — وكان هذا الاستخلاص سائفاً وله أصله اثبات فى الأوراق ويكفى لحمل قضائه فإن المحكمة لا تكون بعد ملزمة بتتبع أسباب الحكم الابتدائى الذى ألغته والرد عليها ، ويكون النعى بما ورد فى السبب على غير أساس .

وحيث إن الطائفة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه تناقض أسبابه ، ذلك أنه بعد أن استبعد تطبيق معاهدة بروكسل باعتبار أن التعاقد تم بمشارطة إيجار استنداً إلى الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من ذات المعاهدة طاد وأعمل نصوصها تأسيساً على أن مشارطة الإيجار قد تضمنت شرطاً يقضى بتمتع ملاك السفينة بجميع الامتيازات والحقوق المنصوص عليها فى القانون الإنجليزى ومن بينها شرط عدم مسؤولية الناقل عن خطأ الران فى حين أن إحالة

المشاركة إلى مواد القانون الإنجليزي لا يعدو أن يكون اتفاقاً على بعض الشروط يتعين تفسيرها في نطاق أحكام المسؤولية في القانون المصري لوقوع الحادث في المياه الإقليمية المصرية .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يطبق أحكام معاهدة بروكسل وإنما طبق أحكام القانون الإنجليزي الصادر في سنة ١٩٢٤ والقواعد الملحقه به التي أنفق الطرفان في المشاركة وسند الشحن على تطبيق أحكامه والتي تعفى الناقل أو السفينة من المسؤولية طوال الرحلة البحرية من ميناء الشحن إلى ميناء الوصول متى كان الهلاك أو التلف ناشئاً عن أعمال أو خطأ الربان أو البحارة أو المرشد أو مستخدمى الناقل في الملاحة أو في إدارة السفينة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه استند في القضاء بالإعفاء السفينة وملاكها من المسؤولية عن هلاك الشحنة إلى أحكام معاهدة سندات الشحن مع أنه يفرض انطباق أحكامها على واقعة النزاع ، فإن هذا الإعفاء لا يسرى إلا في حالة الخطأ اليسير دون الخطأ الجسيم . علاوة على أنه يتعين تطبيق أحكام المادة ٢١٧ من القانون المدني المصري والتي لا تعفى الناقل أو السفينة إذا صدر من الربان غش أو خطأ جسيم لعدم الاتفاق على هذا الإعفاء . وإذا أوجب قانون الإرشاد بميناء الاسكندرية رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ على ربان السفن الاستعانة بمرشد لدخول الميناء وإلا تعرضوا للعقوبة الجنائية . فإن مخالفة ربان السفينة لهذا النص يعتبر خطأ جسيماً يوجب مسئولته ومسئولية الناقل والسفينة مادام الحادث قد وقع في المياه الإقليمية التي تتحقق فيها رقابة مالك السفينة بواسطة وكلائه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استخلص من مشاركة الإيجار وسند الشحن أن طرفي عقد النقل قد اتفقا على تطبيق أحكام قانون نقل البضائع بحراً الصادر بانجلترا في سنة ١٩٢٤ والقواعد الملحقه به انتهى إلى أن تطبيق هذه الأحكام يعفى الناقل والسفينة من المسؤولية عن الأخطاء في الملاحة أو في إدارة السفينة التي تقع من الربان وإذا

تقضى القاعدتان الأولى والرابعة من تلك القواعد بعدم مسئولية الناقل أو السفينة عن الهلاك أو التلف الناتج عن أعمال أو خطأ الربان أو البحارة أو المرشد أو مستخدمى الناقل في الملاحة أو في إدارة السفينة من الوقت الذى ينقضى بين شحن البضائع في السفينة وتفريغها منها ولو كانت أخطاء جسيمة بما مفاده أن الإعفاء يسرى على تلك الأخطاء سواء وقعت في أعالي البحار أم في المياه الإقليمية فإن النعمى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك تقول أنه قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للشركة العامة للمراقبة لرفعها على غير ذات صفة ، واستند في ذلك إلى أن الشركة المذكورة قد أبرمت مشارطة الإيجار المؤرخة ١٤ / ٢ / ١٩٥٨ بصفتها وكالة عن شركة ريوجراندى مالكة السفينة ، ومن ثم تنصرف آثار العقد إلى الأصل دون الوكيل في حين أن الدعوى لم توجه إلى الشركة العامة للمراقبة بوصفها مسئولة مسئولية أصلية وإنما وجهت إلى شركة دى كاسترو والى اندمجت في شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية بصفتها وكالة عن السفينة وعن شركة ريوجراندى وعن الشركة العامة للمراقبة ، وأن هذه الشركة الأخيرة لاتنكر وكالة شركة دى كاسترو عنها ، بل إن الاستئناف رقم ٤٧ سنة ٢١ ق تجارى أسكندرية قد رفع من شركة دى كاسترو بصفتها وكالة عنها . فضلا عن أن توقيع الشركة العامة للمراقبة على مشارطة الإيجار بصفتها وكالة مالكة السفينة يحيز اختصاصها في الدعوى باعتبارها طرفا في التعاقد .

وحيث إن هذا النعمى مردود ذلك أنه لما كانت المادة ١٠٥ من القانون المدنى تنص على أنه إذا أبرم النائب في حدود نيابته عقدا باسم الأصل فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف إلى الأصل . وإذا كان الثابت بالأوراق أن الدعوى قد رفعت ضد الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى التى اندمجت في شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية بصفتها وكالة عن الشركة العامة للمراقبة . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع



بما لها من سلطة في تفسير العقود قد استخلصت مما له أصله الثابت بالأوراق أن الشركة العامة للرقابة قد أبرمت مشاركة التأجير المؤرخة ١٩٥٨/٢/١٤ بصفتها وكالة عن شركة ريو جراند في حدود نيابتها عنها . ورتبت على ذلك قضاءها بعدم قبول الدعوى الناشئة عن هذا العقد والمرفوعة قبل الشركة العامة للرقابة بصفتها الشخصية . فإن المعنى على حكمها بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ مريدى وعضوية السادة المستشارين  
محمد سيد أحمد حماد ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين ، وهز الدين الحسينى

(١٧٣)

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) حكم . "بيانات الحكم" . بطلان . "بطلان الأحكام" .

رفع الاستئناف ضد المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز ضد شركة المطاحن . حضور محامى  
للمؤسسة عن هذه الشركة أيضا . مفاده أن الشركة كانت خصما في الاستئناف . إغفال الحكم  
الإشارة إلى ذلك في أسبابه . عدم اعتباره نقضا أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ٢٤٩ مرافعات  
سابق أن ترتب عليه بطلان الحكم .

(٢) تأميم . "مسئولية الدولة عن التزامات المشروع المؤمم" .

عدم مسؤولية الدولة — في حالة تأميم المنشأة الفردية — إلا عن التزامات مالك المنشأة في  
حدود ما آل إليها من أصولها .

(٣) حكم "تسبيب الحكم . الأسباب الزائدة" . قوة الأمر المقضى .  
اختصاص . دفع .

الدفع بعدم الاختصاص أو الدفع بعدم القبول . كل ما يلزم للفصل فيه هو التحقق من قيام سببه .  
الحكم الصادر بقبول الدفع . ما كان من أسبابه زائدا ويستقيم قضاء المنطوق بدونه . عدم اكتسابه  
قوة الأمر المقضى . مثال .

١ — متى كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الاستئناف مرفوع  
ضد المطعون عليه الأول والمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز وضد شركة  
مطاحن مصر العليا وأنه حضر أيضا عن شركة المطاحن الأستاذ . . . المحامى

عن المؤسسة ، وهو ما يدل على أن الشركة كانت خصما في الاستئناف وبأشرت الخصومة فيه بنعمها وأن إغفال الحكم الإشارة إليها في أسبابه لا يعتبر خطأ جسيما يخفى به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم المذكور ، وكان هذا التخصيص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى ، فإنه لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ٣٤٩ مراعات سابق أن ترتب عليه بطلان الحكم .

٢ — الذين عن مسئولية الدولة عن الالتزامات السابقة في حدود ما آل إليها من أصول المشروع المؤم في تاريخ التأميم ، يدل على أن الدولة — في حالة تأميم المنشأة الفردية — لا تسأل إلا عن التزامات مالك المنشأة وفي حدود ما آل إليها من أصولها . وإذا كان الثابت في أوراق الدعوى أن محل المطالبة هو مبلغ من النقود دفنه الطاعن إلى مستاجر المظن لا مالكة . فإن هذا الدين لا يكون مما تسأل عنه الدولة حتى في حدود ما آل إليها من أصول المشروع ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخطئا في القانون .

٣ — ما يلزم المحكمة عند الفصل في الدفع بعدم الاختصاص أو الدفع بعدم قبول الدعوى ، هو التحقق من قيام سببه طبقا للأحكام الواردة في قانون المرافعات وإذا كانت مسئولية المطعون عليه الأول عن دين الطاعن أو عدم مسئوليته لا أثر لها في قبول الدفع أو رفضه ، فإن يبحث المحكمة لهذه المسئولية يكون غير لازم لقضاها ، وبالتالي فإن ما ورد بأسباب الحكم السابق الصادر في الدعوى . . . والذي قضى بعدم قبول الدعوى من أنه " لا مسئولية على المدعى عليه الأول — المطعون عليه الأول — حيث وبالنسبة لآرى المحكمة داعيا للعرض لبحث الدفع بعدم الاختصاص المحل المبدى منه لانعدام مصلحته في التمسك به " يكون زائدا على حاجة الدعوى التي فصل فيها ذلك الحكم ، وغير متصل بمنطوقه فيستقيم قضاؤه بدونه وإذا كانت قوة الأمر المنضى لا تلحق إلا بمنطوق الحكم وأسبابه التي تتصل به أعمالا وثيقة بحيث لا تنوم له قسمة إلا بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتد بما قرره الحكم رقم . . . زائدا عن حاجة الدعوى بشأن عدم مسئولية المطعون عليه الأول يكون مخطئا في القانون " .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن .. .. .. الطاعن أقام الدعوى ٦٥/٥٩٢ مدنى كلى قنا ضد .. .. .. المطعون عليه الأول والمؤسسة العامة للطاحن والمصارب والمخازن يطلب الحكم أصليا بالزام الأول بأن يدفع له مبلغ ١١٥٠ جنيها واحتياطيا الزام المدعى عليها الثانية بدفع هذا المبلغ إليه وقال فى بيانها أنه بموجب اتفاق مؤرخ ١٩٦٢/٤/١ تعهد المدعى عليه الأول بأن يورد له دقيقا من إنتاج المطحن الذى يديره بناحية المنشأة بمحافظة سوهاج ليعه مقابل عمولة محددة تخصم من ثمن الدقيق المورد على أن يدفع له ثمن الدقيق مقدما فتملا من تأمين قدره خمسمائة جنية وتنفيذا لهذا الاتفاق قام بدفع مبلغ التأمين ومبلغ ستائة وخمسين جنيها ثمنًا لثتى شوال من الدقيق ولمسلم يقيم المدعى عليه بتوريد الدقيق المطلوب وامتنع عن رد التأمين ومجبل الثمن أقام دعواه بالطلبات السالفة مختصما فيها المؤسسة العامة للطاحن والمصارب والمخازن باعتبارها مسئولة عن الوفاء بهذا الدين فى حدود ما آل اليها من أصول المطحن بعد تأميمه وأيلوته إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون ٥١ لسنة ١٩٦٣ دفع المطعون عليه الأول بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها ، كما دفعت المؤسسة بعدم قبولها بالنسبة لها تأسيسا على أن المدعى عليه الأول كان يستاجر المطحن ولم يكن مالكا له . وبتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمؤسسة لرفعها على غير ذى صفة وبعدم جواز نظرها بالنسبة للمدعى عليه الأول لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٢٥٧ سنة ٦٤ مدنى كلى قنا استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالبا إلغاء الحكم

له بطلانه وقيد استثنائه برقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق تجارى وفى ١٧/٦/١٩٦٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطابت نقض الحكم .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب حاصل السببين الأول والرابع منها بطلان الحكم المطعون فيه وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه أقام استثنائه أصلاً ضد المطعون عليه الأول والمؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن ، وإذ زالت صفة هذه المؤسسة أعلن الاستئناف لشركة مطاحن مصر العليا التى حلت محلها وخلا الحكم المطعون فيه من هذا البيان وأثبت أن المستأنف عليها الثانية هى المؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن مما يعتبر قصوراً فى أسبابه الواقعية وخطأ جسيماً فى أسماء الخصوم وصفاتهم يترتب عليه البطلان .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الاستئناف مرفوع ضد ... .. (المطعون عليه الأول) والمؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن وشركة مطاحن مصر العليا وأنه حضر "أيضاً عن شركة المطاحن الأستاذ ... .. المحامى عن المؤسسة" وهو ما يدل على أن الشركة كانت خصماً فى الاستئناف وباشرت الخصومة فيه بنفسها وأن أغفال الحكم الإشارة إليها فى أسبابه لا يعتبر خطأ جسيماً يخفى به وجه الحق فى التعريف بشخص الخصم المذكور وإذ كان هذا النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ مرافعات سابقة أن ترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم الابتدائى قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن لرغمها على غير ذى صفة تأسيساً على أن الحكومة بتأميمها المطعن تحل محل مالكه دون مستأجره المطعون عليه الأول وإذ أيد الحكم المطعون فيه قضاءه فى هذا الخصوص فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه يترتب على تأميم المنشأة حلول

الدولة بحماها في كل مالها من حقوق وما طارها من التزامات وتقوم بينها وبين مدني المنشأة ودائنها علاقة مباشرة فتطالب بما لها وتدفع ما عليها في الحدود المنصوص عليها في القانون .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن النص على مسئولية الدولة عن الالتزامات السابقة في حدود ما آل إليها من أصول المشروع المؤم في تاريخ التأمين ، يدل على أن الدولة — في حالة تأمين المنشأة الفردية — لا تسأل إلا عن التزامات مالك المنشأة وفي حدود ما آل إليها من أصولها لما كان ذلك وكان الثابت في أوراق الدعوى أن محل المطالبة هو مبلغ من القود دفعه الطاعن إلى مستاجر المطعم لا مالكة ، فإن هذا الدين لا يكون مما تسأل عنه الدولة حتى في حدود ما آل إليها من أصول المشروع ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخطئا في القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الدعوى السابقة رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٦٤ مدني كلي قنا رفعت على المطعمون عليه الأول ومدير مؤسسة المطاحن والمضارب والمخازن فدفع الأول بعدم اختصاص المحكمة محيا بنظر الدعوى ودفع الثاني بعدم قبولها لرفوها على غير ذي صفة ، وقضى الحكم في الدفع بعدم قبول الدعوى ولم يفصل في الدفع بعدم الاختصاص ولا في الموضوع ، وإذا كانت أسباب هذا الحكم التي عرضت لموضوع الخصومة لا تحوز قوة الشيء المحكوم به لأنها غير لازمة لقضائه ، فإن الحكم المطعون فيه بتأييده قضاء الحكم الابتدائي بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على أساس أن هذه الأسباب العرضية تعتبر مكحلة للنطوق وفاصلة في الموضوع ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن ما يلزم المحكمة عند الفصل في الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم قبول الدعوى ، هو التحقق من قيام سببه طبقا للأحكام الواردة في قانون المرافعات وإذا كانت مسئولية المطعمون عليه الأول من دين الطاعن أو عدم مسئوليته لا أثر لها في قبول الدفع أو رفضه ، فإن بحث



المحكمة لهذه المسؤولية يكون غير لازم لانضمامها ، وبالتالي فإن ما ورد بأسباب الحكم انسابق الصادر في الدعوى رقم ٢٥٧ سنة ٦٤ مدنى كلى قبا والذي نضى بعدم قبول الدعوى من أنه " لا مسئولية على الماعى طبا الأول ( المطعون عليه الأول ) حينئذ وبالتالي لا ترى المحكمة داعيا للتعرض فى بحث الدنع بعدم الاختصاص المحلى المبدى منه لانعدام مصاحته فى التمسك به " يكون زائدا على حاجة الدعوى التى فصل فيها ذلك الحكم وغير متصل : بتطوقه ليستقيم قضاؤه بدونه إذا كان ذلك وكانت قوة الأمر المقضى لا تتعلق إلا بتطوق الحكم وأسبابه التى تتعلق به اتصالا وثيقا بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد بما قرره الحكم رقم ٦٤/٢٥٧ مدنى كلى قبا زائدا من حاجة الدعوى بشأن عدم مسئولية المطعون عليه الأول يكون غلطاً فى القانون بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .

## جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ مريدى وعضوية السادة المستشارين  
على صلاح الدين وأحمد صفاء الدين وعز الدين الحسينى وعبد العال حامد

(١٧٤)

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٩ القضائية :

(١) حكم " حجية الحكم " . إيجار " إيجار الأماكن " .

صدر حكم بطلب غير لبيان ما إذا كانت العمارة التى حصلت بالعين المؤجرة فى سنة ١٩٥٩ من مجرد إصلاحات أم تعديلات جوهرية . ثبت أن تاريخ إنشاء العمارة لم يكن محل نزاع . تناول الحكم الابتدائى الصادر من بعد بحث تاريخ إنشاء العمارة وارتباطه إلى أنها تمت فى سنة ١٩٦٤ . للقضاء بتأييد هذا الحكم . لا خطأ .

(٢) محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير عمل الخبير " . خبرة .

تقرير الخبير من عناصر الإثبات التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع دون معقب .

(٣) إيجار " إيجار الأماكن " .

استناد الحكم فى اعتبار شقة النزاع فى حكم المنشأة فى سنة ١٩٦٤ على ما حصله من أنها أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ مكوّنة من أربع حجرات وأصبحت فى سنة ١٩٦٤ مكوّنة من شقتين نتيجة للتعديلات الجوهرية التى أدخلت عليها . كفاية ذلك لحل قضائه .

(٤) استئناف " الحكم فى الاستئناف " . حكم " عيوب التدليل " .  
ما لا يعد قصورا " . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " .

استناد محكمة أود درجة فى قضائها بحصول التعديلات بالعين المؤجرة فى سنة ١٩٦٤ إلى ما استخلصته من كشف الجرد المقدم إليها . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى أخذا بأسبابه دون إنشائه . لا خطأ ولا قصور .

١ - حجية الحكم تقتصر على ما يفصل فيه من وقائع أو حقوق متنازع فيها سواء كان ذلك في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به ارتباطاً وثيقاً بحيث لا تقوم للحكم قائمة إلا بها ، وتكون معه وحدة لا تتجزأ ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ..... انتهى في منطوقه إلى نذب خير ليان ما إذا كانت العارة التي حصلت بالعين المؤجرة في سنة ١٩٥٩ هي مجرد إصلاحات أم تعديلات جوهرية تجعلها في حكم الإنشاء الجسدي ، وكانت واقعة حصول العارة بالشفقة في سنة ١٩٥٩ لم تكن محل نزاع فصل فيه ذلك الحكم ، فإن الحكم الابتدائي الصادر في ... والمؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه إذ تناول بحث تاريخ إنشاء العارة ، وخلص إلى أنها تمت في سنة ١٩٦٤ لا يكون قد خالف حجية حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بخالف القانون على غير أساس .

٢ - تقدير عمل الخبير هو مما يستقل به قاضي الموضوع ، لأن تقارير الخبراء لا تعدل أن تكون من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديره دون معقب عليه في ذلك .

٣ - متى كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أنه استند في اعتباره من النزاع في حكم المنشأة في سنة ١٩٦٤ على ما حصله من الكشف الرسمي المستخرج من سجلات بلدية القاهرة عن العقار الكائنة به العين المذكورة في المدة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٧ من أن الشقة أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ مكونة من أربع حجرات ، وأصبحت في سنة ١٩٦٤ بفعل المدعى عليها مكونة من شقتين منفصلتين نتيجة التعديلات التي أدخلت عليها من سد وفتح أبواب ، وإلى أن هذه التعديلات تعتبر تعديلات جوهرية في حكم المنشأة حديثاً في سنة ١٩٦٤ ، وتسرى عليها أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وليست إصلاحات ضرورية وتحسينات كما ذهب إلى ذلك الخبير في تقديره ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم يكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص . ويؤدي إلى تطبيق أحكام القانونين رقمي ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وفيه الرد الكافي على دفاع الطاعنة الوارد بسبب النعي ، وكان لا يجب الحكم ما أورده -



في صدد سرد الوقائع — من أن الخبير قد أثبت في تقريره أن بعض نجارة الشقة قد غيرت طالما أن ذلك التغير لم يكن محل اعتبار محكمة الموضوع فيما استخلصته من أن ما أجرى بالعين هو تعديلات جوهرية ، فإن النعى عليه بخالفته الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

٤ — إذا كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة في تقدير الدليل قد استندت في قضائها بمحصول التعديلات — بالعين المؤجره — في سنة ١٩٦٤ إلى ما استخلصته من كشف الجرد المقدم إليها من المطعون عليه ، وكان هذا الاستخلاص منها سائنا وله أصله الثابت في الأوراق ، وكان لا تريب على محكمة الاستئناف عند وضع حكمها أن تستند إلى الأسباب التي أقيم عليها الحكم الابتدائي متى رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد جديد ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وبخالفته الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون عليه اقام الدعوى رقم ٥١٩٨ سنة ١٩٦٥ مدني كلى القاهرة ضد الطاعنه بعالم الحكم بتخفيض أجرة العين الموضوعة بصحيفة افتتاح الدعوى إلى مبلغ ٣,٥٧٥ ج — وقال بيانا لها أنه استأجر هذه الشقة من المدعى عليها بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٤/٦/٢٦ بأجرة قدرها ٥,٧٤٠ ج خفضت إلى ٥,٥٠٠ ج وتبين من الكشف الرسمي المستخرج من سجلات بلدية القاهرة أن العين المؤجرة كانت مكونة من أربع حجرات وأن أجزائها

الشهوية ٢,٣٠٠ ج ثم حلت تعديل فيها سنة ١٩٥٩ فأصبحت مكونة من ثلاث حجرات وأن أجرة الشقة يسرى عليها التخفيض بواقع ٣٥ ٪ من بدء التأجير طبقا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فتصبح مبلغ ٣,٥٧٥ ج ، وإذا امتنعت المدعى عليها من تخفيض الأجرة على النحو السالف الذكر ولم ترد الفروق المستحقة له فقد أقام الدعوى بطلباته . وطلبت المدعى عليها رفض الدعوى لعدم خضوع المكان المؤجر لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وفي ١٩٦٦/١٢/٢٥ نذبت المحكمة خيرا في الدعوى لمعاينة العين المؤجرة و بيان ما إذا كانت العمارة التي حصلت بها في سنة ١٩٥٩ هي مجرد اصلاحات وتحسينات فيها أم تعديلات جوهرية تجعلها في حكم الانشاء الجديد وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت في ١٩٦٨/٣/٣١ بحكت بتخفيض أجرة الشقة موضوع النزاع إلى مبلغ ٤,٠٦٩ ج من بدء تنفيذ عقد الايجار استأنفت المدعى عليها ( الطاعنة ) هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء ورفض الدعوى . وقيد الاستئناف برقم ١١٢٩ سنة ٨٥ ق وفي ١٩٦٩/١/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت للطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل الأول والثالث منها مخالفة لقانون ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن العمارة التي أجريت بشقة التراجع تمت في سنة ١٩٦٤ ومن ثم تخضع في تقدير اجرتها لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في حين أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٥ ينسب خيرا لبيان ما إذا كانت العمارة المذكورة تعتبر تعديلا في العين المؤجرة أم مجرد اصلاحات قد قطع في أسبابه بأن العين انشئت قبل ١٩٤٤/١/١ وأن عمارتها قد تمت في سنة ١٩٥٩ وإذ حاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى لعدم استئنافه فإنه كان يتعين تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تقدير اجرتها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه حجية ذلك الحكم فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت حجبة الحكم تقتصر على ما يفصل فيه من وقائع أو حقوق متنازع فيها سواء كان ذلك في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به ارتباطاً وثيقاً بحيث لا تقوم للحكم قائمة إلا بها وتكون معه وحدة لا تجزأ ، وكان الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٩٦٦/١٢/٢٥ انتهى في منطوقه إلى نذب خير لبيان ما إذا كانت العمارة التي حصلت بالعين المؤجرة في سنة ١٩٥٩ هي مجرد إصلاحات أم تعديلات جوهرية تجعلها في حكم الانشاء الجديد ، وكانت واقعة حصول العمارة بالشقة في سنة ١٩٥٩ لم تكن محل نزاع فصل فيه ذلك الحكم ، فإن الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٨/٣/٣١ والمؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه إذ تناول بحث تاريخ انشاء العمارة وخلص إلى أنها تمت في سنة ١٩٦٤ لا يكون قد خالف حجبة حكم سابق صدر بين الخصوم انقسم ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثاني والخامس على الحكم المطعون فيه بخالفة الثابت في الأوراق والقصور في التسيب وفي بيان ذلك نقول إن الحكم جرى في قضائه على اعتبار شقة انزع في حكم المنشأة حديثاً وذلك رغم ما انتهى إليه الخبير من أن الأعمال التي تمت بالشقة لا تعتبر من التعديلات الجوهرية وإنما مجرد إصلاحات وتحسينات لا يترتب عليها تغيير القانون المنطبق عليها أصلاً ، كما استند الحكم إلى أن الخبير أثبت حصول سد وفتح أبواب بالشقة وتغيير بعض النجارة بها في حين أن ما ذكره الخبير هو تزيح الأبواب والشبابيك أي مجرد الإصلاح دون التغيير ، هذا إلى أن الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه أقر صراحة في عقد الإيجار بقبول دفع الزيادة مقابل الإصلاحات والتحسينات التي تمت بالعين تنفيذاً لقرار التنظيم الصادر في ١٩٥٧/١٢/١١ وأن ذلك يؤيد النتيجة التي انتهى إليها الخبير في تقريره مما كان يتعين منه اعتماد هذا التقرير أو الاستعانة بخبير آخر ، ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بما يقتضيه .

وحيث إن هذا النعى مردود — ذلك أن تقدير عمل الخبير هو مما يستقل به قاضي الموضوع لأن تقارير الخبراء لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي



تخضع لتقديره ودون معتمد عليه في ذلك واذا يبين من الحكم الابتدائي الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أنه استند في اعتبار عين النزاع في حكم المنشأ في سنة ١٩٦٤ على ما حصله من الكشف الرسمى المستخرج من سجلات بلدية القاهرة عن العقار الكائن به العين المذكورة في المدة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٧ من أن الشقة انشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ مكونه من أربع حجرات وأصبحت في سنة ١٩٦٤ بفعل المدعى عليها مكونة من شقتين منفصلتين نتيجة التعديلات التى أدخلت عليها من سد وفتح أبواب وإلى أن هذه التعديلات تعتبر تعديلات جوهرية في حكم المنشأ حديثا في سنة ١٩٦٤ وتمسرى طيها أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وليست اصلاحات ضرورية وتمسرى طيها أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وكان هذا الذى استخلصه الحكم يكفى لحمل قضائه في هذا الخصوص ويؤدى الى تطبيق أحكام القانونين رقمى ٤٦ سنة ٦٢ و ٧ سنة ١٩٦٥ وفيه الرد الكافى على دفاع الطاعنة الوارد بسبب النعى ، وكان لا يعيب الحكم ما أورده خطأ في صدد مرد الوقائع من أن الخبر قد اثبت في تقريره أن بعض نجارة الشقة قد غيرت طالما أن ذلك التغير لم يكن محل اعتبار محكمة الموضوع فيما استخلصته من أن ما أجرى بالعين هو تعديلات جوهرية لما كان ما تقدم فان النعى على الحكم بخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب ذلك أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن الاصلاحات قد تمت بالشقة سنة ١٩٥٩ وأيدت ذلك بكشف الجرد المقدم منها مما كان يتعين معه تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع وخالف ماورد بالكشف المذكور وأعمل أحكام القانونين رقمى ٤٦ لسنة ٦٢ و ٧ سنة ١٩٦٥

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه ، أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة في تقدير الدليل قد استندت في قضائها بمحصول التعديلات في سنة ١٩٦٤

إلى ما استخلصته من كشف الجرد المقدم إليها من المطعون عليه وكان هذا الاستخلاص منها سائغا وله أصله الثابت بالأوراق ، وكان لا تريب على محكمة الاستئناف عند وضع حكمها أن تستند إلى الأسباب التي أقيم عليها الحكم الابتدائي متى رأت في هذه الأسباب ما يفنى عن إيراد جديد ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

---

## جلسة ١٥ من يولية سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار قائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية الدادة المستشارين  
أديب نصيبى ، ومحمد قاضى المرحوشى ، وحافظ الوكيل ، وممدوح عليه

(١٧٥)

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . قض " سلطة محكمة التقض " تأمينات  
اجتماعية .

تقدير كفاية المستندات المقدمة من العامل لتقدير التعويض المستحق له قبل هيئة التأمينات الاجتماعية  
ومدى جدية المنازعة التى أدت إلى تأخرها فى صرف التعويض له . استغلال قاضى الموضوع به بلا  
مغيب من محكمة التقض متى كان سائفا .

(٢) تأمينات اجتماعية . تعويض .

وقا، هيئة التأمينات الاجتماعية للعامل بحجزه من المبلغ المقتضى له به . القضاء بعدم استحقاق العامل  
لجزاء المال المقرر بالمادة ٩٥ ق ٢ لسنة ١٩٦٤ عن الجزء غير المدفوع من يوم التنفيذ الجزئى  
حتى السداد . خطأ .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائفة إلى عدم اعتبار  
هيئة التأمينات متأخرة فى الوفاء للطاعن بالتعويض المستحق له منذ التاريخ الذى  
يقول به وحتى صدور الحكم الابتدائى ، وكان تقدير كفاية المستندات المطلوبة  
لتقدير التعويض وجدية المنازعة التى أدت إلى تأخير صرفه من مسائل الواقع  
التي يستقل بتحصيلها قاضى الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة التقض فإن النعى  
على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون إذ اعتبر الهيئة غير متأخرة فى الوفاء بالتعويض  
المستحق للطاعن يكون على غير أساس .

٢ - إذ كان الثابت فى الدعوى أن هيئة التأمينات المطعون ضدها سددت  
للطاعن ما قضى له به الحكم الابتدائى مبلغ . . . فى ١٩٦٧/٨/٨ ولم تقدم



ما يفيد سدادها له باقى المبلغ المحكوم به وقدره ... ، فان الحكم المطعون فيه  
لذا قضى بعدم استعتمان الطاعن للجزاء المالى المقرر بالمادة ٩٥ من القانون  
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للبائع - غير المسدد - المحكوم به من يوم التنفيذ  
الجزئى فى ١٩٦٧/٨/٨ حتى السداد يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتحصل فى إن الطاعن أقام الدعى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٦٧ عمال كلى الاسكندرية  
على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المطعون ضدها طالبا الحكم بالزامها بأن  
تدفع له مبلغ ٧٨١,٠٩٠ ج وغرامة تأخير بواقع ٧,٨١١ ج عن كل  
يوم تأخير اعتبارا من ١٩٦٦/١٢/٢٦ حتى السداد وقال فى بيان ذلك إنه كان  
يعمل مديرا للجمعية المصرية المنعقدة لمقاومة التآمر الرئوى اعتبارا من ١/١/١٩٥١  
حتى أنهى عمله فى ١٩٦٦/١١/١٧ وكان مشتركا لدى الهيئة المطعون ضدها ونظرا  
لأنه خرج من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية نهائيا بافتتاحه مكتبا  
للحاسبة فقد أصبح من حقه اقتضاء تعويض الدفعة الواحدة طبقا لنص المادة  
٨١/ب من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وأنه تقدم للهيئة بطلب صرف قيمة هذا  
التعويض وأرفق به المستندات المؤيدة له وتأثر عليه من الهيئة فى ١٩٦٦/١١/٢٨  
إلا أنه فوجئ، بظهاب من الهيئة فى ١٩٦٧/١/٣٠ برد مستنداته لعدم إمكان  
الصرف بحجة عدم استحقاقه التعويض ، وإذ كان يتعين على الهيئة صرف  
التعويض المستحق له خلال أربعة أسابيع من تاريخ إستيفائه المستندات اللازمة  
فى ١٩٦٦/١١/٢٨ والى تنهى فى ١٩٦٦/١٢/٢٧ وفقا لنص المادة ٩٥ من  
القانون المذكور فانه يستحق بذلك اقتضاء ١٪ من قيمة التعويض عن كل يوم  
تأخير لذلك رفع دعواه بالطلبات سائلة البيان . وبتاريخ ١٩٦٧/٧/١١ حكمت

المحكمة بالزام الهيئة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٥٦٥,٢٥٠ ج يضاف إليه ١/١٠ منه عن كل يوم يتأخر فيه الصرف بعد إعلانها بهذا الحكم استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ٧٥٢ سنة ٢٣ ق كما استأنفته الهيئة المطعون ضدها وقيد استئنافها برقم ٧٦٧ سنة ٢٣ ق ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف حكمت في ١٩٦٨/٤/٢٥ بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الهيئة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٥٦٥,٢٥٠ ج وبالفائه فيما عدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في خصوص ما قضى به من إلغاء جزاء التأخير وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه جزئيا في خصوص الوجه الثاني من السبب الرابع وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٤/٥/١٨ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن الثلاثة الأولى أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر هيئة التأمينات الاجتماعية — المطعون ضدها — غير متأخرة في الوفاء بالتعويض المستحق للطاعن وبالتالي غير ملزمة بالغرامة المقررة بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، هذا في حين أن الطاعن قام بكل التزاماته وقدم كافة المستندات المطلوبة منه قانونا في ١٩٦٦/١١/٢٨ ورغم ذلك لم تصرف هيئة التأمينات التعويض المستحق له خلال أربعة أسابيع من هذا التاريخ مما يدمنها بالتأخير ويستتبع إلزامها بالغرامة المشار إليها آنفا عن كل يوم اعتبارا من ١٩٦٦/١٢/٢٧ حتى السداد .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة إلى عدم اعتبار هيئة التأمينات متأخرة في الوفاء للطاعن بالتعويض المستحق له منذ التاريخ الذي يقول به في ١٩٦٦/١٢/٢٧ حتى صدور الحكم الابتدائي وكان تقدير كفاية المستندات المطلوبة لتقدير التعويض وجدية المنازعة التي أدت إلى تأخير صرفه من مسائل الواقع التي يستقل بتحصيها فاضى الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض فإن هذا النعى في جملة يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع من أسباب الطعن مخالفة القانون من وجهين أولا أنه قضى بإلغاء غرامة التأخير التي قضى بها الحكم الابتدائي من تاريخ إعلانه للهيئة استنادا إلى أن الأخيرة لم تمنع أو تتأخر في صرف قيمة التعويض المحكوم به، هذا في حين أن الحكم الابتدائي قضى للطاعن بمبلغ ٥٦٥ جنيها و ٢٥٠ مليا وأعلن للهيئة في ١٩٦٧/٧/٢٢ ولم تنفذه إلا تنفيذا جزئيا في ١٩٦٧/٨/٨ حيث صرفت للطاعن مبلغ ٥٣٣ جنيها و ٣٢٦ مليا فقط وامتنعت عن صرف الباقي وقدره ٣١ جنيها و ٩٢٤ مليا مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه أن يقضى للطاعن بغرامة تأخير بواقع ١٪ يوميا عن مبلغ ٥٦٥ جنيها و ٢٥٠ مليا من تاريخ إعلان الحكم الابتدائي حتى الوفاء بهذا المبلغ الذي تأيد القضاء به استئنافيا . وثانيا أن المطعون ضدها لم تدفع للطاعن مما قضى له به الحكم الابتدائي إلا مبلغ ٥٣٣ جنيها و ٣٢٦ مليا في ١٩٦٧/٨/٨ وأمتنعت عن دفع باقي المبلغ المحكوم به وقدره ٣١ جنيها و ٩٢٤ مليا مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه أمام هذا الامتناع عن تنفيذ الحكم الابتدائي أن يقضى بغرامة التأخير بواقع ١٪ عن المبلغ المذكور من ١٩٦٧/٨/٨ تاريخ تنفيذ الحكم جزئيا حتى السداد .

وحيث إن هذا النعى في وجهه الأول مردود بأن الطاعن إذ لم يقدم ما يدل على إعلانه الحكم الابتدائي للهيئة المطعون ضدها فإن نعيه في هذا الخصوص يكون مجردا عن الدليل وحيث إن النعى في وجهه الثاني صحيح ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى أن الهيئة المطعون ضدها صدت للطاعن مما قضى له به الحكم الابتدائي مبلغ ٥٣٣ جنيها و ٣٢٦ مليا في ١٩٦٧/٨/٨ ولم تقدم ما يفيد سدادها له باقي المبلغ المحكوم به وقدره ٣١ جنيها و ٩٢٤ مليا فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم استحقاق الطاعن للجزاء المالي المقرر بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة لمبلغ ٣١ جنيها و ٩٢٤ مليا المحكوم به من يوم التنفيذ الجزئي في ١٩٦٧/٨/٨ حتى السداد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فانه يتعين الزام الهيئة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن ١٪ يوميا عن مبلغ ٣١ جنيها و ٩٢٤ مليا من ١٩٦٧/٨/٨ حتى السداد .



## جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد / المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن ،  
وعبد السيد الرقاصى ، وملاح الدين حبيب ، ومحمود المصرى

(١٧٦)

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٦ القضائية :

ضرائب "مسائل منوعة" . دفع غير المستحق . محكمة الموضوع .

استخلاص محكمة الموضوع بأسباب سائغة أن مطالبة مصلحة الضرائب للمحل بالرسوم المتحقة  
لا تتضمن تهديدا له . علم أحقيه في استرداد ما دفع من رسوم .

متى كانت محكمة الاستئناف بعد أن استبانت فحوى خطابات المطالبة  
برسم الدفعة الصادر من مصلحة الضرائب للشركة الطاعنة استخلصت بما لها  
من سلطة في التقدير أن تلك الخطابات لا تتضمن أى تهديد للشركة الطاعنة ،  
وأن هذه الأخيرة لم تكن مكروهة على أداء رسم الدفعة ، فلا يحق لها بالتالى  
استرداده ، وإذ كان هذا الاستخلاص سائغا ، فإن النعى يكون على غير  
أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتمثل فى أن الشركة الطاعنة اقامت الدعوى رقم ٦٣٦٠ سنة ١٩٦٣  
مدنى القاهرة الابتدائية طالبة الحكم بالزام مصلحة الضرائب — المطعون عليها —

بان ترد اليها مبلغ ٦٠٢٦,٣٩٨ جنيها وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد ، وقالت بياناً للدعوى إن المصلحة المذكورة طالبتها بمبلغ ٣٦١٥٨,٣٨٨ جنيها مقابل رسم الدفعة النسبي على رأس مال الشركة عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٩ وقد اضطرت الى دفع ذلك المبلغ جميعه لها تحت تأثير التهديد بنحصيله عن طريق الحجز الادارى . حال أن الرسم المقرر عن سنة ١٩٥٤ وقدره ٦٠٢٦,٣٩٨ جنيها كان قد سقط بالتقادم وإذ كان من حقها استرداد هذا المبلغ الأخير فقد رفعت الدعوى بطلباتها سالفة البيان . وبتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بالزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعنة المبلغ المطالب به وفوائده القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تاريخ الحكم . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٨٨ سنة ٨٢ قضائية المنصورة . وفي ١٨ أبريل سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بالفاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الشركة المستأنف عليها . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فعددت جلسة لنظره وبالجلسة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك تقول ، إن الحكم أسس قضاءه برفض للدعوى عل أن رسم الدفعة النسبي على رأس مال الشركة عن سنة ١٩٥٤ بدأ تقادمه في أول يناير سنة ١٩٥٥ وقد طالبت مصلحة الضرائب بأدائه بخطاب مسجل مصحوب بعلم وصول في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ قبل أن تتكامل مدة التقادم — وهي خمس سنوات — في نهاية هذا الشهر ، وبذلك يكون التقادم المسقط للحق في اقتضاء ذلك الرسم قد انقطع طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وأنه على فرض اكتمال مدة التقادم قبل المطالبة بأداء الرسم فإن الشركة الطاعنة لم تكن مكروهة على الوفاء به حتى تستطيع استرداده طبقاً لنص المادة ١٨١ من القانون المدني إذ أن أخطارات المطالبة انى ارسلتها مصلحة الضرائب اليها لم تتضمن أى تهديد . وأنه بالإضافة الى ما تقدم جميعه فقد رنعت الدعوى في ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٣ بعد سقوط الحق في طلب رد رسم — طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٣ ، آتفة الذكر — لمضى

أكثر من سبتين من يوم أدائه لمصلحة الضرائب . وتقول الطاعنة إن بإقام عليه قضاء الحكم المطعون فيه مخالف للقانون من ثلاثة أوجه ، الأول أن رسم الدمغة النسبي على رأس المال يستحق مقدما طبقا للمادة الثانية من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ المرفق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ويتعين توريده لمصلحة الضرائب في الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير ، ومؤدى ذلك أن مدة التقادم بالنسبة لرسم الدمغة من سنة ١٩٥٤ تسرى اعتبارا من ١٦ يناير سنة ١٩٥٤ وتنتهى في ١٥ يناير سنة ١٩٥٩ ، ولما كانت مصلحة الضرائب قد طالبت بأداء هذا الرسم في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ فإن هذه المطالبة تكون قد تمت بعد سقوط الحق بالتقادم . والثاني أن النابت عن كتاب شعبة الحجز والتحصيل المؤرخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٦١ أنه تضمن التهديد باتخاذ إجراءات التنفيذ وسحب قيمة كتاب الضمان ومن ثم فقد أدت الشركة الطاعنة ما أدته لمصلحة الضرائب تحت تأثير التهديد بالحجز والتنفيذ الذى لم يقف عند هذا الحد بل اتخذ مظهرها إيجابيا تمثل في سحب قيمة كتاب الضمان فعلا ، والثابت أن الحكم المطعون فيه انتهى الى سقوط حق الشركة الطاعنة فى الاسترداد لرفعها الدعوى بعدمضى أكثر من سنتين من تاريخ أداء المبلغ المطلوب رده دون أن يعين الحكم هذا التاريخ ورغم ما لذلك البيان من أهمية بسبب تعدد المبالغ التى دفعت لمصلحة الضرائب حال أن واقع الأمر أن المبلغ محل المنازعة دفع يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٦١ وبذلك تكون الدعوى قد أقيمت قبل سقوط الحق فى الاسترداد .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه أيا كان وجه الرأى فيما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدعوى من عدم سقوط حق مصلحة الضرائب فى اقتضاء رسم الدمغة النسبي على رأس مال الشركة الطاعنة من سنة ١٩٥٤ ، ومن أن الدعوى رفعت بعد سقوط الحق فى طلب رد الرسم ، فقد أقام الحكم قضاءه أيضا على انتفاء أداء الشركة الطاعنة للرسم المطالب برده تحت تأثير الإكراه بعد أن استعرض خطابات المطالبة التى وجهتها مصلحة الضرائب إليها ومنها الخطاب المؤرخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٦١ على القول بأن " المادة ١٨١ من القانون المدنى الخاصة بدفع غير المستحق نصت فى الفقرة الثانية منها على أنه لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون ناقص



الأهلية أو يكون قد أكره على هذا الوفاء ، وما من شك أن الأهلية غير ناقصة كما أنه لا يمكن اعتبار أخطارات المطالبة المرسلّة من المصلحة للشركة إكراها على هذا الوفاء الذي أدته الشركة . . . . “ وإذ كان مفاد ذلك أن المحكمة بعد أن استبانت مخوى خطابات المطالبة استخلصت بما لها من ساطعة في التقدير أن تلك الخطابات لا تتضمن أى تهديد للشركة الطاعنة وأن هذه الأخيرة لم تكن مكرهة على أداء رسم الدمغة في سنة ١٩٥٤ فلا يحق لها — بالتالى — استرداده ، وكان هذا الاستخلاص سائغا فإن النعى في وجهه الثانى يكون على غير أساس . وإذ كانت هذه الدعامة تكفى وحدها لحمل الحكم دون حاجة إلى أى أساس آخر فإن النعى في وجهيه الأول والثالث على الدعامين الآخرين — على فرض صحته — يكون غير مستج .

## جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن ، محمد السيد  
الرفاعي ، وصلاح الدين حبيب ، محمود المصري

( ١٧٧ )

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ و ٢ ) ضرائب " ضريبة المهن الحرة " .

(١) للقانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ . نعتد تطبيق أحكامه على أصحاب المهن الحرة التي تستلزم  
مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى  
(٢) مهنة المحاسبة . هم اشتراط الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات لمزاوتها . ق ١٣٣  
لسنة ١٩٥١ . هم مريان قاعدة الربط الحكيم الواردة بالقانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥  
على المحاسب .

١ — المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ — بشأن الضريبة  
الثابتة — قصرت تطبيق أحكامه على أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاوتها  
الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات  
الأخرى وحدهم دون غيرهم من أصحاب المهن التي لا يجري عليها هذا الوصف .

٢ — مؤدى نص المادتين الأولى والسادسة من القانون رقم ١٣٣ لسنة  
١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسب والمراجعة ، أنه لا يشترط لمزاولة مهنة المحاسبة  
الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات  
الأخرى بل يجوز أن يزاولها حملة الدبلومات الأخرى التي أوردتها المادة السادسة  
وهي دبلومات غير جامعية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف  
هذا النظم وجرى في قضائه على أن أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تسرى  
على مهنة المحاسبة ، ورتب على ذلك أن الطاعنين يخضعان لقاعدة الربط الحكيم  
المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون المذكور ، فإنه يكون قد أخطأ  
في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن مأمورية ضرائب الموسيقى اتخذت أرباح الطاعنين من مهنتهما كمحاسبين فى سنة ١٩٥٤ ومقدارها ٥٠٩٢ ج و ٧٠٠ م مناصفة بينهما أساما لربط الضريبة عليهما فى كل من سنتى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ استنادا إلى المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ وخطرتهم بهذا الربط وإذ اضرضا وتمسكا بأنهما لا يخضعان لقاعدة الربط الحكى التى قررها القانون المذكور وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ١٩٦٤/١٢/٣١ برفض الطعن، فقد أقاما الدوى رقم ١٨٦ سنة ١٩٦٥ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار تأسيسا على النول بعدم مريان أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ عليهما وبتاريخ ١٩٦٦/١١/١٢ حكمت المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه استأنفا هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٧١ سنة ٨٣ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٧/٣/١٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابلت فيها رأى بتقضى الحكم ، عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة ، فجددت جلسة لنظره ، وبالجلسة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينهائى الطاعنان أن الحكم المطعون فيه قضى بتطبيق قاعدة الربط الحكى على أرباحهما فى سنتى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ مستندا فى ذلك إلى أن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ يشترط لمزاولة مهنة المحاسبة أو المراجعة الحصول على أحد المؤهلات العالية المبينة فى المادة السادسة منه، وأن الطاعنين لا ينكران حصولهما على مؤهل عال ينحولها مزاوله هذه المهنة ومن ثم ينطبق عليها القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ ، وهذا من الحكم خطأ ، ذلك لأن الأحكام التى أوردها هذا



القانون الأخير ومن بينها الربط الحكى لاتسرى إلا على المواين أصحاب المهن الحرة التى يستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى ، فى حين أجاز القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ لبعض حملة الدبلومات غير الجامعية مزاوله مهنة المحاسبة ، فلا يخضع بذلك أصحاب هذه المهنة لأحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ مالف الذكر .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ قصرت تطبيق أحكامه على أصحاب المهن الحرة التى يستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وحدهم دون غيرهم من أصحاب المهن التى لا يجرى عليها هذا الوصف ، وبالرجوع إلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة يبين أنه نص فى المادة الأولى منه على أنه "لا يجوز أن يزاول مهنة المحاسبة أو المراجعة إلا من كان اسمه مقيدا فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة التجارة والصناعة ويشمل هذا السجل ثلاثة جداول : ( ١ ) جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين . ( ب ) جدول المحاسبين والمراجعين ، ( ج ) جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين . " ونص فى المادة السادسة على أنه " يشترط للقيد فى جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين أن يكون الطالب حاصلا على أحد المؤهلات الآتية : ( ١ ) دبلوم مدرسة التجارة العليا . ( ٢ ) بكالوريوس التجارة من شعبة المحاسبة ( ٣ ) بكالوريوس العلوم المالية والتجارية ( ٤ ) بكالوريوس التجارة من شعب إدارة الأعمال مع دبلوم معهد الضرائب ويشترط فى هذه المؤهلات أن تكون قد منحت للطالب من أحد معاهد التعليم المصرية . ( ٥ ) شهادة من أحد المعاهد الأجنبية تقرر وزارة المعارف العمومية بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة اعتبارها معادلة لأحد المؤهلات الأربعة السابقة " ومؤدى هذه النصوص أنه لا يشترط لمزاولة

مهنة المحاسبة الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها : من الجامعات الأخرى ، بل يجوز أن يزاوئها حملة الدبلومات الأخرى التي أوردتها المادة السادسة وهي دبلومات غير جامعية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا الاظر وجرى في قضائه على أن أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تسرى على مهنة المحاسبة ورتب على ذلك أن الطاعنين يخضعان لقاعدة الربط الحكمي المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون المذكور فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٧٤

رئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وحضوية السادة المستشارين ، على عبد الرحمن ، محمد السيد الرفاعي ، صلاح الدين حبيب ، محمود المصري .

(١٧٨)

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ القضائية :

دعوى " الصفة في الدعوى " . حكم " عيوب التدليل . القصور " . دفع .  
امتناف .

الدفع بعدم قبول الامتناف لرفعه من غير ذى صفة . القضاء بقبول الامتناف شكلا .  
لا بعد قضاء ضمنا في هذا الخصوص . عدم مواجهته بالحكم المطعون فيه لهذا الدفع والرد عليه . قصور .

إذ يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن دفع أمام محكمة ثانى درجة بعدم قبول الامتناف لرفعه من غير ذى صفة مستندا في ذلك إلى أن الامتناف قد أقيم من الشركة للداجة للشركة البائعة — المدعى عليها — مع أن الشركة الداجة ليس لها الحق في رفع الامتناف باسمها إذا كان يجب رفعه من المؤسسة العامة للنقل البحرى التى ضمت إليها الشركة الداجة بعد صدور الحكم الابتدائى وقبل رفع الامتناف بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٦١ وإذا كان هذا الدفع يتعلق بصاحب الصفة في رفع الامتناف ، ويترتب عليه — لو صح — أن يتغير به وجه الرأى في الحكم ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يواجه هذا الدفع ولم يرد عليه مكتفيا بقبول الامتناف شكلا ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضت محكمة الامتناف ضمنا برفض دفع هام ، وكان الحكم لا يشمل في أسبابه على ما يمكن حمل هذا القضاء الضمنى عليه ، فإن الحكم يكون خاليا من بيان الأسباب التى بنى عليها هذا القضاء بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ويعيبه بالبطلان ، لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعن اقام الدعوى رقم ١٠٣٣ سنة ١٩٥٨ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد شركة بوانر البوستة الخديوية التى ادجت فى الشركة المطعون عليها الأول وضد شركة النيسل للتأمين التى ادجت فى الشركة المطعون عليها الثانية وقال فى بيانها إنه بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ فى ١٩٥٨/١/١٢ بائته الشركة الأولى الناقلتين البحريتين "نجع حمادى" و"حوامدية" بدون محركات بشمن قدره ٨٠٠٠ جنيه أوفى به جميعه — وقبل تسليمهما إليه استعملت الشركة البائعة البائرتين وادى ذلك إلى فرق البائرة "حوامدية" فى ١٩٥٨/١/١٤ ولم كانت هذه البائرة مؤمنا عليها لدى الشركة الثانية فقد طلب الطاعن الحكم على الشركة البائعة أولا بتثبيت ملكيته للناقلة "نجع حمادى" والزام الشركة البائعة بتسليمها إليه بالحالة الموصوفة بها فى عقد البيع وتثبيت الحجز التحفظى الموقع عليها فى ١٩٥٨/٢٣/٢٨ . ثانيا باحقية فى اقتضاء التأمين على البائرة الناقلة الفارقة "حوامدية" طبقا لشروط وثيقة التأمين الخاصة بها وذلك فى مواجهة شركة التأمين وبتاريخ ١٩٦١/٣/٣١ قضت المحكمة بطلبات الطاعن . لم ترض الشركة البائعة هذا الحكم فاقام مجلس إدارة الشركة العامة لللاحة البحرية — الذى كانت إدارة الشركة البائعة موكولة إليه إليه حتى تم إجراءات اندماجها عملا بالقانون رقم ١٠٩ سنة ١٩٦١ — الاستئناف رقم ٢١٩ لسنة ١٧ ق الاسكندرية وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٢ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فعددت جلسة لنظره وبالحلقة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن اقيم على سببين حاصل السبب الأول والوجه الأول من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفع الطاعن بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذى صفة ، ذلك أنه بعد صدور الحكم الابتدائي وقبل رفع الاستئناف صدر القانون رقم ١٠٩ سنة ١٩٦١ بنقل ملكية شركة البوستان الخديوية إلى المؤسسة العامة للنقل والمواصلات وزالت بذلك شخصية الشركة المذكورة الامر الذى كان يتعين معه أن يرفع الاستئناف من هذه المؤسسة ولا يقدح في ذلك ما نص عليه القانون المذكور من اتخاذ الاجراءات لادماج الشركة البائعة في الشركة العامة للملاحة البحرية ذلك هذه أن الشركة الأخيرة قد ضمت أيضا إلى المؤسسة المشار إليها مما كان يقتضى أن يرفع الاستئناف من تلك المؤسسة أيضا ولا يؤثر في ذلك وصف الشركة البائعة في صحيفة الاستئناف بأنها تحت الاندماج ذلك أن القانون لا يعرف هذا الوصف ولا يقبل لتصف به الشخصية القانونية وأنه وعلى فرض أن للشركة العامة للملاحة البحرية رافعة الاستئناف حق إدارة الشركة البائعة حين اتمام اجراءات اندماجها فإن هذا الحق لا يبيع للشركة الاولى حق التقاضى عن الشركة الأخيرة لاختلاف أهلية الإدارة عن أهلية التقاضى وإذا اقيم الاستئناف من الشركة العامة للملاحة البحرية بوصفها الشركة المنوط بها حق إدارة الشركة البائعة حين اندماجها وليس من المؤسسة العامة للنقل والمواصلات فإنه يكون قد رفع من غير ذى صفة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قبل الاستئناف شكلا دون أن يرد على الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبوله لرفعه من غير ذى صفة فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن النعى بما تقدم في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الطاعن قد دفع أمام محكمة ثانيا درجة بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذى صفة مستندا في ذلك إلى أن الاستئناف قد أقيم من الشركة العامة للملاحة البحرية وهى الشركة الداعية لشركة البواخر الخديوية بائعة الناقتين موضوع النزاع مع أن الشركة الداعية المذكورة ليس لها الحق في رفع الاستئناف باسمها إذ كان يجب رفعه من المؤسسة العامة للنقل البحري التى ضمت إليها الشركة الداعية المذكورة . وإذا كان هذا الدفع يتعلق بصاحب الصفة في رفع الاستئناف . و يترتب عليه — لوضح — أن يتغير به وجه الرأى في الحكم لما كان ذلك وكان بين من مدونات

الحكم المطعون فيه أنه لم يواجه هذا الدفع ولم يرد عليه مكتفيا بقبول الاستئناف شكلا وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضت محكمة الاستئناف ضمنا برفض دفع هام وكان الحكم لايشتمل في أسبابه على مايمكن حمل هذا القضاء الضمني عليه فإن الحكم يكون خاليا من بيان الأسباب التي بنى عليها هذا القضاء بما يعجز محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون وبعديه بالبطلان ، لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ١٦ من يونية سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : علي عبد الرحمن ، وعبد السيد  
الترقاوي ، وصالح الدين حبيب ، ومحمود المصري

( ١٧٩ )

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) أمر أداء . استئناف " نطاق الاستئناف " . بطلان .  
مريضة استصدار أمر الأداء . ما بينها . بديل ورقة التكليف بالحضور . شرط التكليف بالوفاء .  
لم تعلقه بالمريضة ذاتها . قضاء محكمة الاستئناف بطلان الأمر لبطلان التكليف بالوفاء . وجوب  
الفصل في موضوع النزاع .

( ٢ ) كفالة . نقض " السبب الجديد " . تضامن .  
للنفع بطلان تضامن الكفيل مع المدين . عدم جواز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( ٣ ) أوراق تجارية . كفالة .

الكفيل التضامن مع المدين الأصلي . تمسكه بسقوط حق حامل الورقة التجارية في الرجوع عليه  
طبقاً لنص المادة ١٦٩ من قانون التجارة . لا محل له .

١ - المريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء هي - وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> - بديله ورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوى بالقضاء .  
وإذا لا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالمريضة ذاتها إنما هو شرط له لصدور  
الأمر ، وكان الطاعن لم ينع بأي عيب على هذه المريضة ، وانصب نفيه على  
إجراء سابق طيها هو التكليف بالوفاء ، فإن قضاء محكمة الاستئناف بطلان  
أمر الأداء المطعون فيه بسبب بطلان تكليف المستأنف ( الطاعن )

(١) قض ١٩٦٩/١١/٦ مجموعة المكتب الفني لسنة ٢٠ ص ١١٧٠

قض ١٩٦٩/١١/٢٠ مجموعة المكتب الفني لسنة ٢٠ ص ١٢٢٠

بالوفاء. بالدين المطالب به ، لا يحجبها — وقد اتصلت الخصومة بالقضاء اتصالاً  
صحيحاً — عن الفصل في موضوع النزاع .

٢ — لما كان الثابت في الأوراق أن الطاعن لم يسبق له الدفع أمام محكمة  
الموضوع ببطلان تضامته مع المدين في الوفاء بالدين للمطالب به ، فإنه لا يجوز له  
إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — لأن كان تحرير احتجاج عدم الدفع شرطاً للرجوع على مظهرى الورقة  
التجارية وضمائمهم فإنه لا يعتبر كذلك بالنسبة للرجوع على المدين الأصلي وضامته  
الاحتياطى . وإذ كان الطاعن قد استند في نعيه إلى المادة ١٦٩ من قانون التجارة  
وهى على ما هو ظاهر من نصها خاصة بسقوط حق حامل الورقة التجارية في الرجوع  
على المظهرين وضمائمهم الاحتياطيين إذا أهمل الواجبات المنصوص عليها فيها ،  
فلا وجه تبعاً لذلك لتمسك الطاعن وهو كفيل متضامن مع المدين الأصلي بتطبيق  
تلك المادة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أنه بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٦٨ استصدر المطعون عليه الأول  
أمر أداء بالزام الطاعن والمطعون عليهما الثانى والثالث متضامين بأن يؤدوا له  
مبلغ ٣٦٥١ جنيهاً بمقتضى خمسة سندات إذنية مؤرخة ٦ فبراير سنة ١٩٦٨ ،  
طعن الطاعن فى هذا الأمر مباشرة بالاستئناف رقم ١٨٣٠ سنة ٨٥ ق القاهرة ،  
وبتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة ببطلان أمر الأداء وبالزام  
المستأنف ( الطاعن ) والمستأنف ضدهما الآخرين ( المطعون عليهما الثانى  
والثالث ) متضامين بأن يؤدوا للمستأنف ضده الأول ( المطعون عليه الأول )

المبلغ سالف الذكر . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفي الجلسة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ، ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم لم يقف عند حد القضاء ببطلان أمر الأداء لبطلان التكليف بالوفاء بالنسبة للطاعن ، بل مضى في نظر الموضوع وقضى بألزام الطاعن بالدين المطالب به وقد استند الحكم في ذلك إلى أن المستأنف (الطاعن) لم ينحى بأي عيب على العريضة التي قدمت لإستصدار الأمر والتي تعتبر بديلا عن ورقة التكليف بالحضور وتعمل بموجبها الدعوى بالمحكمة ، هذا في حين أن بطلان التكليف بالوفاء بالتالي أمر الأداء يترتب عليه إنعدام كل أثر للعريضة التي قدمت لإستصداره فلا يصح اعتباره بديلا عن ورقة التكليف بالحضور ، ويكون تصدى المحكمة لنظر الموضوع والفصل فيه — كدعوى عادية — باطلا لمخالفة ذلك لقاعدة أساسية تصل بنظام التقاضى . ثم أضاف الطاعن أن الحكم المطعون فيه معيب أيضا بالتناقض ذلك أنه مع قضائه ببطلان أمر الأداء ، وهو ما يستتبع بطلان عريضة إستصداره ، اعتبر هذه العريضة سببا صحيحا لإتصال الخصومة بالقضاء ، ومع تقريره أن حامل السند الأدنى الرجوع على المحور وضامنه الاحتياطى عن طريق إستصدار أمر بالأداء ولو لم يحور احتجاج عدم الدفع ، مضى في نظر الموضوع وفصل فيه عن طريق الدعوى العادية .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن العريضة التي تقدم لإستصدار أمر الأداء هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بديلة ورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوى بالقضاء ، وإذا لا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة ذاتها إنما هو شرط إصدار الأمر ، وكان الطاعن لم ينحى بأي عيب على هذه العريضة وانصب عليه على إجراء سابق عليها هو التكليف بالوفاء ، فإن قضاء محكمة الاستئناف ببطلان أمر الأداء للطعون فيه بسبب بطلان تكليف المستأنف (الطاعن) بالوفاء بالدين المطالب به ، لا يعجبها وقد اتصلت الخصومة .



بالقضاء اتصالاً صحيحاً — عن الفصل في موضوع النزاع . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخطئاً في تطبيق القانون أو مشوباً بالتناقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم ذهب إلى أن المستأنف (الطاعن) تنازل في سندات الدين عن الدفع بالتجريد باعتبار أنه كفيلاً متضامناً ، حال أن هذا التضامن وقع باطلاً . طبقاً للمادة ١٢٥ من القانون المدني بعد أن تبين تواطؤ الدائن مع المدين والكفيل الآخر على الإضرار به واتخاذهم الغش مهلاً إلى ذلك ، وهو ما ثبت قيامه في الدعوى عند إعلان التكليف بالوفاء السابق على استصدار الأمر بالأداء .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يسبق له الدفع أمام محكمة الموضوع بطلان تضامنه مع المدين في الوفاء بالدين المطالب به ، فإنه لا يجوز له إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بما تقضى به المادة ١٦٩ من قانون التجارة — التي تسرى على السندات الإذنية التجارية — من أن حق حامل الورقة التجارية في الرجوع على المدينين يسقط بعدم تحرير احتجاج عدم الدفع في الميعاد ، إلا أن المحكمة رفضت هذا الدفاع وأجرت في حق الطاعن أحكام الضمان الاحتياطي رغم أن هذا الضمان منعدم في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه واجه دفع الطاعن بسقوط الحق في مطالبته بعدم إعلانه باحتجاج عدم الدفع بالقول بأن حق حامل السند الإذني التجاري في الرجوع على المدينين وضامته الاحتياطي لا يسقط لعدم تحرير ذلك الاحتجاج وأن له أن يرجع على هذين الأخيرين عن طريق استصدار أمر بالأداء طبقاً للمادتين ٨٥١ و ٨٥٢ من قانون المرافعات السابق ثم انتهى إلى الحكم على الطاعن بالدين باعتباره كفيلاً متضامناً مع المدين الأصلي

وإذ كان ما قرره الحكم — في هذا الخصوص — صحيح في القانون ذلك أنه إذا كان تحرير احتجاج عدم الدفع شرطاً للرجوع على مظهرى الورقة التجارية وضمائمهم فإنه لا يعتبر كذلك بالنسبة للرجوع على المدين الأصلي وضامته الإحتياطي . وإذ كان الطاعن قد استند في نفيه إلى المادة ١٦٩ من قانون التجارة وهي على ما هو ظاهر من نصها خاصة بسقوط حق حامل الورقة التجارية في الرجوع على المظهرين وضمائمهم الإحتياطيين إذا أهمل الواجبات المنصوص عليها فيها ، وكان لا وجه — تبعاً لذلك — لتمسك الطاعن — وهو كفيل متضامن مع المدين الأصلي — بتطبيق تلك المادة فإن النعى يكون قائماً على غير أساس .

---

## جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٧٤

بقيادة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل ومضوية السادة المستشارين : جوده أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد زكري ، وإسماعيل قرحات عثمان ، وجلال عبدالرحيم عثمان .

( ١٨٠ )

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٨ القضائية :

ضرائب "ضريبة التركات" . دفع غير المستحق .

طلب الوارث استرداد ما دفعه من ضريبة التركات استنادا إلى عدم استحقاق مصلحة الضرائب له . الالتجاء إلى انقضاء مباشرة رد ما دفع بغير وجه حق . صحيح . علة ذلك .

إذ كانت الطاعنة تؤسس دعواها بطلب استرداد رسم الأيلولة وضريبة التركات على أنها مالكة للرقبة في العقار بعد أشهر الغاء وقفه وأن حق الانتفاع قد آل إليها بوفاة الواقعة فلا يندرج هذا الحق في أصول تركتها ولا يخضع لضريبة التركات أو رسم الأيلولة ، ومن حقها استرداد المبالغ التي سددتها لمصلحة الضرائب لأنها غير مستحقة لها قانونا . ولما كانت انهوى على هذه الصورة هي دعوى رد ما دفع بغير وجه حق ولا تعتبر طعنا في قرار صادر من لجنة الطعن بحيث تخضع في رفعها لميعاد الطعن المنصوص عليه في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، بل يكون للطاعنة أن ترفعها إلى القضاء مباشرة ذلك لأن الضريبة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول ، وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها فالممول أن يسترد ما دفعه بغير حق والمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع مالم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و انتهى إلى أن الطاعنة اخطرت بالربط ولم تطعن فيه أمام



الجنة في الميعاد فصار نهائيا ، ورتب على ذلك أن المبالغ موضوع النزاع أصبحت مستحقة لمصلحة الضرائب ولا يحق للطاعة إستردادها ثم قضى برفض دعواها ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٣٧٥٠ لسنة ١٩٦٥ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب — المطعون عليها — صالبة الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٦٠٨ جنيهات و ٥٤٨ مليا وفوائده من تاريخ ١٩٦٣/٦/٢٣ حتى السداد ، وقالت شرحا لدعواها أنه بتاريخ ١٩٤٣/١١/١١ وقفت المرحومة ... .. أرض وبناء العقار رقم ٢٨٧ بشارع الملكة نازلى قسم الوايل على نفسها مدة حياتها ثم من بعدما على الطاعة ، وبعد صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات وتطبيقا لحكم المادة اربعة منه أشهلت الواقعة على نفسها بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٦ أن الاستحقاق فى الوقف سالف اد كوكان بعوض مالى قدره ثلاثة آلاف جنيه من الطاعة ، وبتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٧ أشهر عقد إلغاء الوقف وأشير فيه إلى أن العقار الموقوف أصبح ملكا ، وبذلك آلت ملكية الرقبة إلى الطاعة على أن يكون للواقفة حق الانتفاع مدى حياتها ، ثم توفيت الواقعة بتاريخ ١٩٥٨/٥/٣١ وقدرت مصلحة الضرائب تركتها بمبلغ ٩٦٥١ جنيها و ٢٩٥ مليا وحددت الرسم المد تدفع على حق الانتفاع بمبلغ ٦٠٨ جنيهات و ٥٤٨ مليا فقامت الطاعة بسداده بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٣ قبل إخطارها بالنموذج ٨ ضرائب فى ١٩٦٢/٦/٢٥ ، وإذا انقضى حق الانتفاع ب وفاة الواقعة وكان لا يعتبر عنصرا من عناصر تركتها بل آلت إلى الطاعة وتكون مصلحة الضرائب قد تسلمت المبلغ سالف الذكر وهو

غير مستحق لها ويتعين عليها رده ، فقد أقامت دعواها بطلباتها سائلة البيان .  
وبتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٢ حكمت المحكمة بالزام مصلحة الضرائب بأن تدفع للطاعنة مبلغ ٦٠٨ جنيهات و٥٤٨ مليا والمعروفات ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات .  
استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٤/١٢٣٦ ق مدني ، وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ،  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضي الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها اصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وتقول في بيان ذلك أن الحكم أسس قضاءه على أن الطاعنة أقامت دعوى مبتدأه أمام القضاء دون أن تعترض على التقدير في الميعاد أمام لجنة الطعن مع أن الأصل هو وجوب البدء بعرض الخلاف على اللجنة بحيث لا يخفى للمصلحة ولأصحاب الشأن رفع النزاع مباشرة إلى المحكمة إلا في الأحوال الاستثنائية التي قد يتبين فيها أن الخلاف بين الممول والمصلحة ليس من قبيل المنازعات الضريبية ، خاصة وأن لجان الطعن أصبحت تختص بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة ، وهي إجراءات يلزم اتباعها لأنها تتعلق بنظام التقاضي ، هذا في حين أن طلب استرداد ما دفع بغير وجه حق لا تختص به لجان الطعن بل هو نزاع مدني ترفع به الدعوى ابتداء أمام القضاء ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بأن المبالغ المدفوعة إلى مصلحة الضرائب أصبحت مستحقة قانونا ولا يجوز استردادها لأن الربط أصبح نهائيا ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في عمله ، ذلك أنه لما كانت الطاعنة تؤسس دعواها على أنها مالكة للرقبة في العقار الذي أوقفته المرحومة ... .. وأن حق الانتفاع قد آل إليها بوفاء الواقعة فلا يندرج هذا الحق في أصول تركتها ولا يخضع لضريبة التركات أو رسم الأيلولة ومن حقها استرداد المبالغ التي سددتها لمصلحة الضرائب لأنها غير مستحقة لها قانونا .

ولما كانت الدعوى على هذه الصورة هي دعوى رد ما دفع بغير وجه حق ولا اعتبار طعنا في قرار صادر من لجنة الطعن بحيث تخضع في رفعها لمبدأ الطعن المنصوص عليه في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بل يكون للطاعة أن ترفعها إلى القضاء مباشرة ذلك لأن الضريبة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها فللدول أن يسترد ما دفعه بغير حق ولا مصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم لما كان ذلك. وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وانهى إلى أن الطاعة أخطرت بالربط ولم تطعن فيه أمام اللجنة في المبدأ فصار نهائيا ورتب على ذلك أن المبالغ موضوع النزاع أصبحت مستحقة لمصلحة الضرائب ولا يحق للطاعة استردادها ثم قضى برفض دعواها، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تقضيه. وإذا حجب الحكم نفسه بهذا التقرير القانوني الخاطيء عن بحث الموضوع، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الاحالة.



## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين :  
أديب نصهجي ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل ، وممدوح عطية

( ١٨١ )

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٨ القضائية :

تأمينات اجتماعية " التأمين الصحى " .

قواعد التأمين الصحى المقررة للأوضاع التى يقعها العامل المريض حتى تنترم هيئة التأمينات الاجتماعية بنفقات علاجه . قواعد تنظيمية . القصد منها عدم تحميل الهيئة بنفقات غير حقيقية وغير ضرورية . التزام الهيئة إذا تثبتت من حقيقة مصروفات علاج وضرورتها بصرفها للعامل ولو لم يقع الاجراءات المنصوص عليها فى القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤

لئن كانت المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٦ و ٥٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد تطلبت لالتزام الهيئة بنفقات علاج العامل أن يقوم باخطارها بمرضه وأن يلتزم بتعليمات العلاج الذى تقرر له فى المكان الذى تعينه ، إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية قصد منها عدم تحميل الهيئة بنفقات غير حقيقية وغير ضرورية ، ومفاد ذلك أنه إذا ما تثبتت الهيئة من حقيقة المصروفات التى اتفقت فى علاج العامل وضرورتها أن تقوم بصرفها له بناء على التزامها بعلاجه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد أن الثابت يقين أن المطعون ضده كان مريضاً فعلاً وأنه لم يكن من سبيل لعلاجه إلا فى الخارج وفق ما ثبت من تقرير الإدارة العامة للقومسيونات الطبية بوزارة الصحة وأن الهيئة منحتة إجازة لمدة شهر بعد عودته واستطلعت رأى القومسيون الطبي العام فى شأن احتساب المدة السابقة على تلك الإجازة وانتهى الحكم صحيحاً بعد استعراض مستندات المطعون ضده الأول الخاصة بالمبلغ المطلوب إلى جدية نفقات الانتقال والعلاج بالمستشفى التى قضى له بها دون أية نفقات أخرى فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون . إذ قضى بالزام الهيئة العامة للتأمين الصحى بنفقات

العلاج رغم أن العامل لم يتبع الاجراءات التي حددتها المواد المشار إليها آنفا —  
يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٤٢٣  
سنة ١٩٦٦ عمال كلى الإسكندرية ضد الهيئة العامة للتأمين الصحى  
بالإسكندرية — الطاعنة — والمطعون ضدهما الثانية والثالثة طالباً الحكم  
بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٦٥٣ جنياً قيمة ما أنفق في سفره  
وعلاجه بمستشفى الكلية الملكية في لندن وقال في بيان ذلك أنه يعمل لدى  
شركة اسكندرية العامة للقاولات — المطعون ضدها الثانية — وأنه أصيب  
بمرض تعرض نفسه بموافقة الشركة على الإدارة العامة للقومسيون الطبى العام  
وقامت اللجنة الطبية المختصة بفحص حالته وتشخيصها وقررت أنها تتطلب  
جراحة بمستشفى الكلية الملكية في لندن وقدرت نفقات العلاج بمبلغ ٣٠٠ جنياً  
فسافر في ١٩٦٥/٧/٩ وعاد بعد أن أجريت له تلك الجراحة في ١٩٦٥/٨/٢٤  
وقد أنفق في مصاريف السفر والعلاج والإقامة مبلغ ٦٥٣ جنياً طالب بها  
الهيئة الطاعنة فأفادته بأنها لا تحمل هذه النفقات طالما أن سفره وعلاجه لم  
يكن بقرار منها . وأضاف الطاعن أنه إذ يستقطع من أجره قسط التأمين الصحى  
ويدفع للهيئة الطاعنة لذلك أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان وبتاريخ ١٩٦٧/١/١٨  
حكمت محكمة أول درجة بإلزام الطاعنة بأن تدفع للطاعن مبلغ ٥٥٣ جنياً  
و ٢٠٠ مليم استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية وقيد  
استئنافها برقم ٢٥٤ سنة ٢٣ ق عمال وبتاريخ ١٩٦٨/٢/١٥ حكمت المحكمة  
بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق الطعن وقدمت

النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجدت لنظره جلسة ١٩٧٤/٥/٢٥ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن الانضمام إلى نظام التأمين الصحي طبقا لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ليس أمرا اختياريا بل حتميا ومن ثم فإن علاقة الهيئة الطاعنة بمن تسرى عليهم نظم التأمينات هي علاقة قانونية مردها إلى نصوص آمرة ، وليست علاقة تعاقدية ترد عليها الإجازة إذا ما خولفت أوضاعها ، ومؤدى ذلك أن حقوق الممان والتزامات الهيئة قبلهم تتحدد بنطاق مانص عليه القانون سالف الذكر من قواعد موضوعية وإجرائية في المواد ٥٢ و ٥٤ و ٥٦ و ٥٧ منه وقد تطلبت لتحمل الهيئة بنفقات العلاج أن يخطر بها العامل بمرضه وأن يتبع التعليمات الطبية التي يقررها أطباؤها في المكان الذي تعينه له وإذا كان الثابت أن المطعون ضده قد عوج عن غير طريق الطاعنة ودون مراعاة للقواعد التي الزمه المشرع باتباعها كشرط لانتفاعه بنظام التأمين الصحي فإن الطاعنة لا تلتزم بأداء نفقات العلاج وإذا قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك وحمل الطاعنة بهذه النفقات مستندا إلى أن الطاعنة أجازت تصرف المطعون ضده فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعمي مردود ذلك أنه لما كانت المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٦ و ٥٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد تطلبت لالتزام الهيئة بنفقات علاج العامل أن يقوم باخطارها بمرضه وأن يلتزم بتعليمات العلاج الذي تقرر له في المكان الذي تعينه إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون تقريرا لقواعد تنظيمية قصد منها عدم تحميل الهيئة بنفقات غير حقيقية وغير ضرورية ومفاد ذلك أنه إذا ما تثبتت الهيئة من حقيقة المصروفات التي أنفقت في علاج العامل وضرورتها أن تقوم بصرفها له بناء على التزامها بعلاجه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أن الثابت يبين أن المطعون ضده كان مريضا فعلا وأنه لم يكن من سبيل لعلاجه إلا في الخارج وفق ما ثبت من تقرير الإدارة العامة



للقومسيونات الطبية بوزارة الصحة وأن الهيئة منحت إجازة لمدة شهر بعد هودته واستطلعت رأى القومسيون الطبي العام فى شأن احتساب المدة السابقة على تلك الإجازة وانتهى الحكم صحيحا بعد استعراض مستندات المطعون ضده الأول الخاصة بالمبلغ المطلوب إلى جدية تفقات الانتقال والعلاج بالمستشفى التى قضى له بهادون أية تفقات أخرى فان النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٢ من يونية سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى ومضوية السادة المستشارين  
أديب نصبجى ، ومحمد قاضى المرجوشى ، وحافظ الوكيل ، ومحمود عطية .

( ١٨٢ )

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٨ القضائية :

( ٢٠١ ) تأمينات اجتماعية . قانون .

( ١ ) عمال الزراعة المستثنون من نطاق تطبيق قانونى تأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود بهم . العاملون بالزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ومنهم الذين يؤدون الأعمال الإدارية والكتابية المتعلقة بالزراعة . علة ذلك .

( ٢ ) اذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . إيرادها فى مقام التطبيق على مادته الثانية أن المقصود بعبارة العاملين فى الزراعة من يقومون بأعمال الفلاحة البحتة لأن يؤدون الأعمال الإدارية أو أعمال الحراسة . تخرج عن المعنى الصحيح للنص وبسط . عدم الاعتداد بما ورد بها فى هذا الخصوص .

١ — إذ كان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نص فى المادة الثانية منه على أن يستثنى من نطاق تطبيقه . ” العمال الذين يستخدمون لأجل فى الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص ” كما جرى نص المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن أحكامه لا تسرى على ” العاملين فى الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص ” . وكان المشرع حين أصدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمقد العمل الفردى واستثنى من أحكامه العاملين فى الزراعة إنما أراد بهذا الاستثناء — وعلى ما يبين من المناقشات البرلمانية الخاصة بهذا القانون — استبعاد كل من يعمل فى الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بحيث يشمل الاستثناء العمال الذين يؤدون الأعمال الإدارية والكتابية المتعلقة بالزراعة مما يكشف عن أن لمصطلح ” العاملين فى الزراعة ” مدلولاً معيناً فى قصد المشرع ، وكانت نصوص القانون رقم ٤١٩

لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للاداء للعامل الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي والذي استثنى بدوره العاملين في الزراعة من نطاق تطبيقه، وكذلك نصوص قانوني التأمينات الاجتماعية الصادرين بالقانونين ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد خلت مما يشعر بتحول المشرع عن مدلول ذلك المصطلح ، فإنه يتعين إلزام هذا المعنى في تفسير نص المادة الثانية من القانونين الأخيرين لأن الأصل في قواعد التفسير أن المشرع إذا أورد مصطاحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه .

٢ — إذ أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حين تحدثت عن فئات العاملين التي استثناءها القانون في مادته الثانية من أحكامه "العاملين في الزراعة والمقصود بهم من يقومون بأعمال الفلاحة البعثة ولا يمتد الاستثناء إلى من يؤدون الأعمال الإدارية أو أعمال الحراسة كناظر الزراعة والحولى والخفير أو كاتب الزراعة وغير هؤلاء ممن يؤدون أعمالا مماثلة " تكون قد خرجت عن المعنى الصحيح لعبارة النص حسبما قصده الشارع فضلا عن تخصيصها لعمومه بغير تخصيص وتجاوزت حد الإيضاح وبسطت مجال تطبيق القانون على بعض طوائف من عمال الزراعة دون سند من نصوصه التي قصرت صريحا أحكامه فيما يتعلق بالعاملين في الزراعة وفقا لمادة ١٩ منه التي صيغت على غرار المادة ١٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على العاملين المشتغلين بالآلات الميكانيكية أو المعرضين للأمراض المهنية بالنسبة لتأمين إصابات العمل وهو ما لا تملك تلك المذكرة ومن ثم فلا يعتد بما ورد بها في هذا الخصوص .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن مورث الطاعنين إقام الدعوى رقم ٧١٨ سنة ١٩٦٥ كالى المنيا  
على المطعون ضدهم وطلب الحكم براءة ذمته قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية  
المطعون ضدها الأولى من مبلغ ٣٥٢,٨٧٩ ج وقال بيانا لها أن الهيئة نهبت عليه  
بالوفاء بهذا المبلغ على اعتبار أنه يمثل قيمة الاشتراكات المستحقة لها عن عماله  
الزراعيين — المطعون ضدهم الخمسة الآخرين — بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٩٢  
لسنة ١٩٥٩ مع أن هذا القانون يستثنى من أحكامه عمال الزراعة ولذلك تكون  
ذمته بريئة من ذلك المبلغ . وبتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة  
الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف مورث الطاعنين هذا الحكم لدى محكمة  
استئناف بنى سويف ( مأمورية المنيا ) وقيد استئنائه برقم ٢٧ سنة ٣ ق . و في  
١٨ مايو سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون  
في هذا الحكم بطريق النقض وقامت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم  
وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٧٤ وفيها  
الزمت النيابة العامة رأيها السابق .

وحيث إن مما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في  
تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على نظر  
حاصله أن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ يدرى على عمال  
مورثهم — المطعون ضدهم الخمسة الآخرين — ولا يمتد إليهم الاستثناء الوارد في  
المادة الثانية منه لأن هذه المادة إذا كانت قد استثنت من نطاق تطبيقه  
العمال الذين يستخدمون للعمل في الزراعة فقد قصبت بذلك العمال الذين يقومون  
بأعمال الفلاحة البعثة دون أولئك الذين يؤدون الأعمال الإدارية أو أعمال  
الحراسة كما هو شأن هؤلاء العمال ، وقال الحكم تبريرا لهذا النظر أن المذكرة  
الإيضاحية لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وضعت هذا  
التفسير الذى يتضمن تعريف العامل الزراعى عندما عرضت لحكم المادة الثانية  
من هذا القانون التى يماثل نصها نص المادة الثانية من القانون التأمينات  
الاجتماعية السابق مما يستتبع محبة عليها ، هذا فى حين أن نص المادتين ١٩٦٢  
من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليهما يفيد استثناء العمال الزراعيين من نطاق

تطبيقهما على المشتغلين منهم بالآلات الميكانيكية أو المعرضين للأمراض المهنية بالنسبة لتأمين إصابات العمل وأن ماورد به تلك المذكرة لا يمكن أن يعدل من أحكام القانونين في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نص في المادة الثانية منه على أن يستثنى من نطاق تطبيقه "العمال الذين يستخدمون للعميل في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص" كما جرى نص المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن أحكامه لا تسرى على "العاملين في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص" وكان المشرع حين أصدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي واستثنى من أحكامه العاملين في الزراعة إنما أراد بهذا الاستثناء — وعلى مايبين من المناقشات البرلمانية الخاصة بهذا القانون — استبعاد كل من يعمل في الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بحيث يشمل الاستثناء العمال الذين يؤدون الأعمال الإدارية والكأبية المتعلقة بالزراعة مما يكشف عن أن المصطلح "العاملين في الزراعة" مدلولاً معنياً في قصد المشرع ، وكانت نصوص القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي الذي استثنى بدوره العاملين في الزراعة من نطاق تطبيقه وكذلك نصوص قانوني التأمينات الاجتماعية الصادرين بالقانونين ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد خلت ممايشعر بتحول المشرع عن مدلول ذلك المصطلح فإنه يتعين التزام هذا المعنى في تفسير نص المادة الثانية من القانونين الأخيرين لأن الأصل في قواعد التفسير أن المشرع إذا أورد مصطلحاً معنياً في نص ماالمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه . لما كان ذلك فإن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه إذا أوردت حين تحدثت عن فئات العاملين التي استثنائها القانون في مادته الثانية من أحكامه "العاملين في الزراعة والمقصود بهم من يقومون بأعمال الفلاحة البعثة ولايمتد الاستثناء إلى من يؤدون الأعمال الإدارية أو أعمال الحراسة كمنظر الزراعة والحولى والخفير أو كاتب الزراعة وغير هؤلاء ممن يؤدون أعمالاً مماثلة " تكون قد خرجت من

المعنى الصحيح لعبارة النص حسب مقصده الشارع فضلا عن تخصيصها لعمومه بغير  
مخصص وتجاوزت حد الإيضاح وبسطت مجال تطبيق القانون على بعض طوائف  
من عمال الزراعة دون سند من نصوصه التي قصرت سرعان أحكامه فيما  
يتعلق بالعاملين في الزراعة وفقا للمادة ١٩ منه التي صيغت على غرار المادة ١٩  
من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على العمال  
المشتغلين بالآلات الميكانيكية أو المعرضين للأمراض المهنية بالنسبة لتأمين  
إصابات العمل وهو مالا تملكه تلك المذكرة ومن ثم فلا يعتد بما ورد بها  
في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا  
النظر وأقام قضاؤه على أن الاستثناء الوارد بالمادة الثانية من قانون التأمينات  
الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ مقصور على العاملين في الزراعة  
الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ولا يمتد إلى من يؤدي منهم الأعمال  
الإدارية أو أعمال الحراسة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما  
يوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله ، وعضوية السادة المستشارين ، على عبد الرحمن ،  
عبد السيد الرقاصى ، صلاح الدين حبيب ، محمود المصرى .

( ١٨٣ )

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٧ القضائية :

( ٣٤٢٤١ ) ضرائب « الطعن الضريبي » . حكم « الطعن فى الحكم » .  
بطلان .

( ١ ) عدم جواز رفع دعوى مبتدأة بطلان قرارات لجان الطعن الضريبي . وجوب الالتجاء  
إلى الطريق الذى رسمه القانون للطعن فى هذه القرارات فى الميعاد المحدد .

( ٢ ) قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة العامة على الإيراد . الطعن فيها . بصحيفة تقدم  
إلى قلم كتاب المحكمة وليس بطريق التكليف بالحضور . المادة ٥٤ مكررا من القانون ١٤ لسنة  
١٩٣٩ التى أحال إليها ٩٩ لسنة ١٩٤٩

( ٣ ) القضاء بطلان الطعن فى قرار بخنة الضرائب لرفعه بغير الطريق القانونى . لا محل بعد  
ذلك لبحث أسباب الطعن .

١ — من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل الطعن فى الأحكام بدعوى  
بطلان مبتدأة مادام أن القانون قد نظم طرقا للطعن عليها ، ولما كانت المادتان  
٥٤ و ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اللتان أحال عليهما القانون رقم  
٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد ، قد رسمتا لذوى الشأن طريق  
الطعن فى قرارات لجان الضرائب إذا أرادوا التظلم منها بقصد إعادة النظر فيها  
قضت به أو يقصد الغائها بسبب بطلانها أو بطلان الإجراءات التى بنيت عليها  
وحددتا لذلك مواعيد وإجراءات خاصة ، فإنه لا يجوز رفع دعوى مبتدأة  
ببطلان تلك القرارات ، ويكون السبيل إلى بحث أسباب العوار التى قد  
تلحقها هو الطعن عليها بذلك الطريق الذى نص عليه القانون .

٢ - إذ أحال القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ في اجراءات رفع الطعن في قرارات لجان الضرائب على المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإنه يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يرفع الطعن بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وإذا قضى الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه ببطلان الطعن لرفعه بطريق التكاليف بالحضور على خلاف مقتضى تلك المادة ، فإنه لا يكون مخطئا في تطبيق القانون .

٣ - إذ قضت محكمة الموضوع ببطلان الطعن في قرار لجنة الضرائب لرفعه بغير الطريق القانوني ، وكان هذا الحكم منبها لخصومه أمام المحكمة ، ولا يجوز لها بعد ذلك أن تتعرض لأسباب الطعن أو أن تحقق ما تمسك به الطاعن من أنه لم يخطر بنموذج الضرائب ، فإن الحكم المطعون فيه بوقوفه عند حد القضاء ببطلان الطعن لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في إن مأمورية ضرائب المنيا قدرت صافي إيرادات الطاعن الخاضعة للضريبة العامة على الإيراد في السنوات من ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٩ ، وإذا اعترض على هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت في ٢/١٠/١٩٦٢ عدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد ، فقد رفع الدعوى رقم ٣٣٥ سنة ١٩٦٢ ضرائب المنيا الابتدائية طالبا الحكم ببطلان ذلك القرار وقبول طعنه وإعادة الأوراق إلى اللجنة للفصل في اعتراضاته . وبتاريخ ١٥/١/١٩٦٣ حكمت المحكمة ببطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٧ سنة ٢ قضائية تجارى  
بنى سويف ، وبتاريخ ١٠/٥/١٩٦٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .  
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت  
فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة  
لنظره ، وبالجلسة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل السببين الأول والثالث منها  
مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وخطؤه في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن  
أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الدعوى لرفضها  
بغير الطريق القانوني استنادا إلى أنها — وقد طعن بها في قرار اللجنة — أقيمت  
بصحيفة معلنه للحكم لا بصحيفة مقدمة إلى قلم كتاب المحكمة حسبما توجبه المادة  
٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . في حين أن الطاعن لم يناقش في هذه  
الدعوى أسس تقدير المأمورية لإيراداته وكان كل ما طلبه فيها هو الحكم بطلان  
قرار اللجنة المؤرخ ٢/١٠/١٩٦٢ ، ومن ثم فهي لا تعدر أن تكون دعوى بطلان  
عادية تخضع لإجراءات رفعها للقواعد العامة في قانون المرافعات لتلك الإجراءات  
الاستثنائية التي نص عليها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ويضيف الطاعن أن  
الحكم المطعون فيه أخطأ أيضا إذ قضى بعدم قبول الدعوى لمجرد أنها رفعت  
بصحيفة معلنه للحكم رغم أنها أقيمت في الميعاد المحدد للطعن في قرارات اللجان  
وتضمنت صحيفتها كافة البيانات التي استلزمها البند الأول من المادة ٥٤ مكررا  
المشار إليها واتباع في قيد الدعوى وإعلانها إلى الخصم ما نص عليه البندان الثاني  
والثالث في تلك المادة . ولما كان من المقرر أن القانون بنصه على طريق  
استثنائي لرفع الدعوى إنما يهدف إلى التيسير على أصحاب الشأن ، فإن عدم  
سلوك ذلك الطريق ورفع الدعوى بالإجراءات المعتادة لا يترتب عليه البطلان  
طالما أن الشروط التي يتطلبها القانون — في هذا الخصوص — قد روعيها .

وحيث إن هذا النعي مردود أولا بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه  
لا يقبل الطعن في الأحكام بدعوى بطلان مبتدأة مادام أن القانون قد نظم طرقا  
للطعن عليها . ولما كانت المادتان ٥٤ ، ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤



لسنة ١٩٣٩ اللتان أحال عليهما القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد قد رسمتا لذوى الشأن طريق الطعن في قرارات لجان الضرائب إذا أردوا التظلم منها بقصد إعادة النظر فيما قضت به أو بقصد إلغائها بسبب بطلانها أو بطلان الإجراءات التي بنيت عليها وحددتا لذلك مواعيد وإجراءات خاصة، فإنه لا يجوز رفع دعوى مبتدأة بطلان تلك القرارات ويكون السبيل إلى بحث أسباب العوار التي قد تلحقها هو الطعن عليها بذلك الطريق الذي نص عليه القانون . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى أن الدعوى هي طعن في قرار اللجنة المؤرخ ١٠/٢/١٩٦٢ وليست دعوى بطلان مبتدأة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . ومردود ثانياً بأنه إذا أحال القانون في إجراءات رفع الطعن في قرارات لجان الضرائب على المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإنه يتعين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يرفع الطعن بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات المدنية والتجارية وإذا قضى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه بطلان الطعن لرفعه بطريقة التكليف بالحضور على خلاف مقتضى تلك المادة فإنه لا يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن لجنة الطعن استندت في قرارها بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد إلى أن الطاعن أخطر بالنموذج رقم ٦ ضريبة عامة على الإيراد في ١٠/٢/١٩٦٢ ولم يعرض عليه إلا في ٢٢/٤/١٩٦٢، وقد انكر الطاعن أمام محكمة أول درجة استلام ذلك النموذج إلا أنها اغفلت تحقيق هذا الدفاع الذي لو ثبتت صحته لاعتبر قرار اللجنة معدوماً وكان من حقه — وهو يطلب الحكم ببطلان القرار المذكور — الاتيقيد بالمواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد محكمة أول درجة بطلان الطعن لرفعه بطريقة التكليف بالحضور، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن محكمة الموضوع انتهت إلى أن الطاعن طعن بالدعوى في قرار اللجنة وقضت — على ما سلف البيان — بإعلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني ، وإذا كان هذا الحكم منبهاً لتحصومة أمام المحكمة وكان لا يجوز لها بعد ذلك ، أن تتعرض لأسباب الطعن أو أن تحقق ما تمسك به الطاعن من أنه لم يخطر بنموذج الضرائب ، فإن الحكم المطعون فيه بوقوفه عند هذا القضاء بإعلان الطعن ، لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

## جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود المصراوى ومضوية السادة المستشارين :  
 سليم راشد ، عبد الطيم الدمشقي ، مصطفى سليم ، مصطفى النقي .

( ١٨٤ )

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) عقد " تفسير العقد " . بيع . حكم . محكمة الموضوع " سلطتها  
 في تفسير العقود " . نقض " سلطة محكمة النقض " . نيابة .

استقلال قاضى الموضوع بتفسير العقد بلا رقابة طيه من محكمة النقض . متى أقام قضاءه على  
 ما يتفق ونصوص العقد الواضحة ويؤدى إلى ما انتهى إليه . مثال في تفسير عقد بيع  
 بطريق النيابة .

( ٢ ) دعوى " الطلبات في الدعوى " . استئناف " نطاقه " .

طلب الطاعن أصليا الحكم له بصفته الشخصية بثبوت ملكية عقار واحتياطا الحكم له بصفة  
 أخرى مع آخرين بثبوت ملكية ذات العقار . إلغاء الحكم الابتدائي القاضي بإجابة الطلب  
 الأصل ورفض الطلب الاحتياطي . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لتفصل في الطلب  
 الاحتياطي بالنسبة للطاعن . علة ذلك .

١ — متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاؤه بإلغاء الحكم  
 المستأنف ورفض الدعوى على أن الثابت من عقد البيع أن الطاعن بصفته قائما  
 عن المجمع العام لكنيسة المسيح قد اشترى العقار موضوع النزاع لاستعماله  
 صالة للمحاضرات تلحق بكنيسة المسيح بالاسكندرية وأن أثر هذا العقد  
 لا ينصرف إلى الطاعن شخصيا وأن نية المتعاقدين انصرفت إلى إنشاء صالة  
 للمحاضرات تلحق بكنيسة المسيح ورتب على ذلك اتقاء حتى الطاعن شخصيا  
 في المطالبة بالملكية وهذا الذى استند إليه الحكم يتفق مع عبارة العقد الواضحة



ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ، ولما كان النعى يدور حول مناقشة نصوص العقد وتفسيرها على أنها تفيد ملكية الطاعن شخصيا للعقار فانه لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تفسير العقد مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فيه .

٢ — إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن رفع الدعوى للحكم له أصليا بصفته الشخصية واحتياطيا بصفته هو والمطعون ضدهما الثاني والثالث ممثلين لكنيسة المسيح ، بثبوت ملكية العقار وقضى الحكم الابتدائي للطاعن بطلبه الأصلي وهو ثبوت ملكيته شخصيا للعقار ومن ثم فما كان يجوز له أن يطعن في هذا الحكم بالاستئناف في شأن طلبه الاحتياطي وهو القضاء له بصفته ممثلا لكنيسة المسيح ، وإذا استأنف المطعون ضده الأول وانتهى الحكم المطعون فيه إلى انتفاء حق الطاعن شخصيا في المطالبة بملكية هذا العقار أخذا بصريح عبارة عقد البيع ومقصود العاقدين وأنه إنما اشترى العقار بصفته نائبا عن كنيسة المسيح ورتب على ذلك إلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى بعد أن قال في تبرير رفض الطلب الاحتياطي "وحيث أنه على فرض أن المستأنف عليهم — الطاعن والمطعون ضدهما الثاني والثالث — بصفاتهم الواردة بالصحيفة إنما يمثلون تلك الكنيسة فإن أحدا منهم لم يطعن على الحكم المستأنف ولذلك يتعين إلى جانب تقرير إلغاء الحكم المذكور القضاء برفض الدعوى" وهذا الذي قرره الحكم خطأ ومخالف القانون ذلك أنه وإن صدق هذا القول في حق المطعون ضدهما الثاني والثالث اللذين لم يكن لهما سوى طلب واحد وهو الحكم لهما بصفتهما ممثلين لكنيسة المسيح وقد قضت محكمة الدرجة الأولى برفضه ولم يستأنفا حكما إلا أنه لا يصدق في حق الطاعن لأنه ما كان يجوز له استئناف الحكم الابتدائي الذي قضى له بطلبه الأصلي ، في شأن رفضه طلبه الاحتياطي ، وكان على محكمة الدرجة الثانية عملا بحكم المادة ٢٣٤ من

قانون المرافعات الجديد — الذى يحكم الدعوى — وقد ألفت الحكم الصادر فى الطلب الأصل أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتفصل فى الطلب الاحتياطى وهو ثبوت الملكية للطاعن بصفته ممثلاً لكنيسة المسيح وإذا لم تفعل استناداً إلى ما قررته خطأ من أن الطاعن لم يستأنف الحكم الابتدائى فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن بصفته الشخصية وبصفته نائباً عن المجمع العام لكنيسة المسيح والمطعون ضدهما الثانى والثالث رفعوا الدعوى رقم ٣٧٨ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى الاسكندرية على المطعون ضده الأول طالبين الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى كامل أرض وبناء الكنيسة الميمنة بصحيفة الدعوى وكف منازعة المطعون ضده الأول والتسليم وقالوا شرحاً للدعوى أن أتباع كنيسة المسيح وهم من طائفة الأقباط الإنجليديين رغبوا فى إقامة كنيسة لهم فى الاسكندرية وتحقيقاً لهذا الغرض جمعوا تبرعات وأنابوا الطاعن فى شراء قطعة أرض تقام عليها الكنيسة وبعد أن اشتراها بتلك الصفة بمقتضى عقد بيع مسجل بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٢ وأقيمت عليها الكنيسة موضوع الدعوى عينوا المطعون ضده الأول خادماً لها وعلى الرغم من أن مجمع الكنيسة قد فصله من الخدمة فقد بقى فيها وأكمل إقامة الشعائر الدينية بها واعتنق المذهب الأرثوذكسى واتخذها مسكناً له ولهذا فقد رفعوا الدعوى بطلباتهم سالفة الذكر بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١١ قضت المحكمة بثبوت ملكية الطاعن بصفته الشخصية للمعار المبين بالصحيفة وكف منازعة المطعون ضده الأول له فيه مع إلزامه بالتسليم . استأنف المطعون ضده الأول

هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٢ سنة ٢٣ ق مدني استئناف الاسكندرية وبتاريخ ١٩/٥/١٩٦٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبطلت فيها الزأى بنقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فعددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثاني أنه انتهى إلى إلغاء الحكم المستأنف الذى قضى له بصفته الشخصية بالملكية ورفض الدعوى استنادا إلى أن البند الرابع من عقد البيع يفيد أنه ليس له صفة شخصية في المطالبة بالملكية وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون والثابت بالأوراق ذلك أن التفسير الصحيح لهذا البند يفيد أن الطاعن قد التزم بأن ينقل الملكية إلى كنيسة المسيح عندما تتوفر لها الشخصية الاعتبارية وهو ما يستتبع أولا تخلص ملكية العقار من مازعة المطعون ضده الأول ثم يقوم هو بعد ذلك بتنفيذ الترامة الثانى بنقل الملكية إلى الكنيسة .

وحيث إن هذا النعى غير سديد فلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى على أن الثابت من عقد البيع أن الطاعن بصفته نائبا عن المجلس العام لكنيسة المسيح قد اشترى العقار موضوع النزاع لاستعماله مائة للمعاضرات تلحق بكنيسة المسيح بالاسكندرية وأن أثر هذا العقد لا ينصرف إلى الطاعن شخصيا وأن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى إنشاء صيانة للمعاضرات تلحق بكنيسة المسيح ورتب على ذلك انتفاء حق الطاعن شخصيا في المطالبة بالملكية وهذا الذى استند إليه الحكم يتفق مع عبارة العقد الواضحة ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ولما كان النعى يدور حول منافسة نسو ص العمد وتفسيرها على أنها تفيد ملكية الطاعن شخصيا للعقار فإنه لا يبعد أن يكون جدلا موضوعيا في تفسير العقد مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فيه .



وحيث إن حاصل التوجه الثاني من السبب الأول الخطأ في القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه ضم في عريضة الدعوى ، إلى جانب صفته الشخصية في المطالبة بالملكية، صفته كممثل لكنيسة المسيح هو والمطعون ضدهما الثاني والثالث ورغم أن المطعون ضده الأول لم يدع ملكية العقار فلان الحكم المطعون فيه رفض دعوى الطاعن بصفته الشخصية وممثلا للكنيسة بما يبيحه وليستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الذمى صحيح ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن رفع اندعوى للحكم أصليا بصفته الشخصية واحتياطيا بصفته هو والمطعون ضدهما الثاني والثالث ممثلين لكنيسة المسيح ، بثبوت ملكية العقار وقضى الحكم الابتدائي للطاعن بطلبه الأصلي وهو ثبوت ملكيته شخصيا للعقار ومن ثم فما كان يجوز له أن يطعن على هذا الحكم بالاستئناف في شأن طلبه الاحتياطي وهو القضاء له بصفته ممثلا لكنيسة المسيح ، وإذا استأنف المطعون ضده الأول وانتهى الحكم المطعون فيه إلى استفاء حق الطاعن شخصيا في المطالبة بملكية هذا العقار أخذا بصريح عبارة عقد البيع ومقصود العاقدين وأنه إنما اشترى العقار بصفته نائبا عن كنيسة المسيح ورتب على ذلك إلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى بعد أن قال في تقرير رفض الطلب الاحتياطي "وحيث إنه على فرض أن المستأنف عليهم — الطاعن والمطعون ضدهما الثاني والثالث بصفاتهم الواردة بالصحيفة — إنما يمثلون تلك الكنيسة فإن أحدا منهم لم يطعن على الحكم المستأنف ولذلك يتبين إلى جانب تقرير إلغاء الحكم المدّور القضاء برفض الدعوى " وهذا الذي قرره الحكم خطأ ومخالف للقانون ذلك أنه وإن صدق هذا القول في حق المطعون ضدهما الثاني والثالث اللذين لم يكن لهما سوى طلب واحد وهو الحكم لهما بصفتهما ممثلين لكنيسة المسيح وقد قضت محكمة الدرجة الأولى برفضه ولم يستأنف أحدهما إلا أنه لا يصدق في حق الطاعن لأنه ما كان يجوز له استئناف الحكم الابتدائي ، الذي قضى

له بطلبه الأصل ، في شأن رفضه طلبه الاحتياطي ، وكان على محكمة الدرجة الثانية عملاً بمحكم المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات الجديد الذي يحكم الدعوى وقد ألفت الحكم الصادر في الطلب الأصل أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لفصل في الطلب الاحتياطي وهو ثبوت الملكية للعامة بصفته ممثلاً لكنيسة المسيح وإذا لم يفعل استناداً منها إلى ماقررت خطاً من أن الطامن لم يسأف الحكم الابتدائي فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون بما يوجب نقضه في خصوص عدم قضائه بإحالة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في الطلب الاحتياطي .

## جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٤

بمهاصة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود العمراوى ومضوية السادة المستشارين :  
 سليم راشد وعبد العظيم الدهشان ومصطفى سليم ومصطفى الفقى .

( ١٨٥ )

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٣٩ القضائية :

استئناف " أثره . السبب الجديد " . حكم . " استئناف الولاية " .  
 جمارك "رسوم جمركية" .

فضاء محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى بحالتها . استئنافها ولايتها فى الفصل فى موضوعها .  
 استئناف مصلحة الجمارك إلى قرار مدير عام الجمارك لسنة ١٩٦٣ الذى عمل به أثناء نظر الاستئناف .  
 القضاء فى الدعوى على أصاحه . لا يعد اختلافاً بنظام التقاضى على درجتين .

لئن كان الأصل أن يعد طلباً جديداً الطلب الذى يستند إلى سبب قانونى  
 غير السبب الذى بنى عليه الطلب أمام محكمة الدرجة الأولى وكانت الطلبات  
 الجديدة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٢٥ من قانون المرافعات غير مقبولة  
 فى الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها إلا أن المشرع أورد على  
 هذا الأصل استثناء بما نصت عليه الفقرة الثالثة من ذات المادة من أنه " يجوز  
 مع بقاء موضوع الطلب الأصل على حاله تغيير سببه والإضائة إليه " مراعاة منه  
 لدقة الفرق بين سبب الدعوى وبمجرد وسائل الدفاع فيها وما تقتضيه مصلحة  
 الخصوم من حسم النزاع القائم بينهم عن موضوع واحد خصومة واحدة على ما أفصحت  
 منه المادحة التفسيرية للسادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق التى استحدثت  
 هذا الاستثناء ، لما كان ذلك وكان موضوع الخصومة المرددة بين أطرافها  
 أنفسهم والذى طرح على درجتى التقاضى موضوعاً واحداً وهو المطالبة برسوم  
 جمركية فرضها القانون على التهريب الجمركى المدعى به فقد كان على محكمة الدرجة



الثانية أن تقسول كلمتها وتحسم النزاع في الخصومة على الرغم من أن الطاعنة — مصلحة الجمارك — تمسكت بتطبيق قرار مدير هام مصلحة الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الذي سرى بنشره في الجريدة الرسمية أثناء نظرها الدعوى وليس في ذلك إخلال بنظام التقاضي على درجتين إذ استنفدت محكمة الدرجة الأولى بقضائها برفض الدعوى بحالتها ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى وأضنى الاستئناف المرفوع عن حكمها طارحا للدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الدرجة الثانية<sup>(١)</sup>.

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مصلحة الجمارك الطاعنة رفعت الدعوى رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى بور سعيد بطلب انزام الشركة المطعون ضدها بوصفها وكالة من السفينة «ميدى» بأداء مبلغ ٣٦٥ جنيها و ١٥٠ مليا وفوائده على أساس أنه قيمة الرسوم المستحقة عن عجز وجد في شحنة الشاي التي فرغتها تلك السفينة بميناء بور سعيد في ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٦ قدره ١٤٢٨,٦٠٠ كيلو جراما واستندت في طلبها إلى المسواد ٣٧، ٣٨، ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٨ قضت المحكمة برفض الدعوى بحالتها فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف ٣٦ لسنة ٩ ق قضائية المنصورة طالبة الغاء وبتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعنت الطاعنة بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة بالرأى اتهمت فيها إلى أن الطعن غير مقبول وقد عرض على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها

(١) ذات المبدأ قررة الأحكام الصادرة بذات الجلسة في الطعون أرقام ٥٠٩، ٥١١،

٥١٢، ٥١٥، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٥ لسنة ٢٩ ق

وحيث أن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالوجه الثاني من السبب الأول مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إن محكمة أول درجة قضت برفض اندعوى بحالتها استنادا إلى أن نص المادة ٣٧ من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قرر حقا للناقل في نسبة تسامح ترك تحديد مدير عام مصلحة الجمارك في حالة النقص الجزئي في البضاعة الناشئة عن عوامل طبيعية أو ضعف الغلافات وإذا كانت الرسالة صناديق شاي وجد بعضها مكسورا ومصلحا ١٤ ترى معه أن العجز نتيجة لضعف الغلافات ، وكان مدير عام مصلحة الجمارك لم يحدد بقرار ملزم نسبة التسامح وإذا لم ينشر قراره رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ ، بالجريدة الرسمية فإن الدعوى تكون غير صالحة للفصل فيها — وقد أيدت محكمة الدرجة الثانية ذلك الحكم على الرغم من نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦٨ أثناء نظر الدعوى أمامها — لأسبابه السابقة وأضافت إليها أن إعمالها لقرار فيه إخلال بمبدأ التقاضي على درجتين وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ذلك بأن الدعوى سبق عرضها على محكمة أول درجة وقد استأنفت الطاعنة حكمها ولم تعدل طلباتها أو تضيف إليها طلبا جديدا لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك بأنه وأن كان الأصل أن يعد طلبا جديدا الطلب الذي يستند إلى سبب قانوني غير السبب الذي بني عليه الطلب أمام محكمة الدرجة الأولى وكانت الطلبات الجديدة طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات غير مقبولة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلفاء نفسها بعدم قبولها إلا أن المشرع أورد على هذا الأصل استثناء بما نصت عليه الفقرة الثالثة من ذات المادة من أنه "يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والإضافة إليه" مراعاة منه لدقة الفرق بين سبب الدعوى وبمجرد وسائل الدفاع فيها وما تقتضيه مصلحة الخصوم من حسم النزاع القائم بينهم عن موضوع واحد في خصومة واحدة ، على ما أفصحته عنه المذكرة التفسيرية للمادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق التي استحدثت هذا الاستثناء ، لما كان ذلك وكان موضوع الخصومة المردد بين أطرافها أنفسهم والذي طرح على درجتي التقاضي موضوعا واحدا وهو المطالبة برسوم جمركية فرضها القانون عن التهريب الجمركي

المدعى به فقد كان على محكمة الدرجة الثانية أن تقول كلمتها وتحمي النزاع في الخصومة على الرغم من أن الطاعة تمسكت بتطبيق قراره مدير عام مصلحة الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الذي جرى نشره في الجريدة الرسمية أثناء نظرها للدعوى، وليس في ذلك إخلال بنظام التقاضي على درجتين إذ استنفدت محكمة أول درجة بقضائها برفض الدعوى بحالتها ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى وأضحى الاستئناف المرفوع من حكمها طارحا للدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة ثاني درجة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظم فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

---



## جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين :  
محمد أحمد محمود ، وإبراهيم السيد ذكري ، ومحمد فاضل المربجوشي ، وجلال عبد الرحيم عثمان .

( ١٨٦ )

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) استئناف " نطاق الاستئناف " . حكم " حجية الحكم " .

الأحكام المنهية للتصومة كلها أو بعضها لا تعد مستأنفة باستئناف الحكم الموضوعي الذي يصدر بعد ذلك . المادة ٤٠٤ مرافعات سابق . عدم استئنافها في الميعاد . أثره . صيرورتها حائزة لقوة الأمر المقضي .

( ٢ ) ضرائب " رسم الدفعة " .

رسم الدفعة على الأوراق . الواقعة المنشئة له . وجوب التوقيع على العقد من طرفين أو أن يكون لدى كل متعاقدة نسخة منه موقعه من الآخر . لا يثنى عن التوقيع كتابة اسم المتعاقدة على المحرر .

( ٣ ) ضرائب " رسم الدفعة " . تأميمات عينيه " رهن " . تجرئة .

تسليف النفود على رهونات . تصرف قانوني مركب لا يحنل التجزئة . وجوب تحصيل رسم دفعة  
اتساع واحد

١ — الأحكام المنهية للتصومة كلها أو بعضها أوفى جزء منها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تعتبر مستأنفة باستئناف الحكم الموضوعي الذي يصدر بعد ذلك في الدعوى إلا إذا رفع عنها استئناف خاص في الميعاد القانوني

وذلك طبقا لـ المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات السابق التي لا تنصرف عبارتها إلا إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يستأنف الحكم الصادر بنسب الخبير في قضائه القطعي فإن هذا القضاء يكون قد حاز قوة الأمر المقضي وإذا التزم الحكم المطعون فيه - الصادر في الموضوع - هذه الحجية وأخذ بتقرير الخبير الذي احتسب رسوم دفعة على العقود المكتوبة التي لم يقدمها الطاعن وتقل قيمتها عن ٢٥٠ قرشا فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - الواقعة المنشئة لرسم الدفعة على الأوراق هي تحرير الورقة ، وإن كان المحرر عقدا فيتعين حتى يستحق عليه الرسم أن يوقع عليه من طرفه أو أن يكون لدى كل متعاقد صورة موقعه من المتعاقد الآخر ولا يبنى عن التوقيع طبع أو كتابة اسم المنشأ على المحرر .

٣ - يبين من الرجوع إلى الأمر العالي الصادر في ٢٣ / ٣ / ١٩٠١ بشأن سير البيوعات المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات والتعديلات التي أدخلت عليه ، ومن قبله الأمر العالي الصادر في ٢٤ / ١٢ / ١٩٠٠ ، أن الشارع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> - نظم أوضاع عملية تسليف النقود على رهونات وشروطها وأحكامها على أنها تنصرف قانوني مراكب ومن طبيعة خاصة لا تشمل التجزئة ، ومن ثم فإنه لا يحصل عليها سوى رسم اتساع واحد . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى استحقاق رسم الدفعة على اتساع الورق على أساس أن عمالة تسليف النقود على رهونات تشمل على عمليتين ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(١) قض ٢٨ / ٢ / ١٩٧٣ مجموعة المسكنب الفني السنة ٢٤ ص ٣٦٣

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وممّاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتوصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٦٨ سنة ١٩٥٥ تهاوى القاهرة  
الابتدائية ضد مصلحة الضرائب المطعون عليها طالبا الحكم ببراءة ذمته من  
مبلغ ١٨٤٢ جنيها و ٨٥٠ مليا ، وقال يانا لدعواه إنه يقوم بعمليات التسليف على  
رهونات وأن مصلحة الضرائب طالبت به هذا المبلغ قيمة رسوم دفعة اتساع عن ٩٩٧٧  
عملية قام بها خلال المدة من ١٩٥٠/١/٤ حتى ١٩٥٥/٣/٣١ بواقع مائة مليم عن كل  
عملية باعتبارها عملية قرض ورهن شملها محرر واحد ، وإذ لا تستحق عليها هذه  
الرسوم لانه لا يستعمل إلا عقودا من صورة واحدة لا تحمل توقيعات من أحد  
هذا إلى أن معاملاته تقوم على التعاقد الشفوى وهو لا يخضع لرسم الدفعة إلا إذا  
قدم إلى القضاء وثبت وجوده ، ملاوة على أن عملية التسليف على رهونات تتضمن  
قد رهن حيازى واحد لا عقدين ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته  
وبجلسة ١٩٥٦/٥/٢٦ عدل الطاعن طلباته إلى طلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ  
٢١٠٦ جنيها و ٩١٠ مليا و إلغاء الحجز الإدارى الواقع بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٣  
استنادا إلى أن المصلحة طالبت به هذا المبلغ قيمة رسوم دفعة اتساع ونوعية  
وتدريجية من العمليات مألقة الذكر . وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/٨ حكمت المحكمة  
بندب مكتب الخبراء الحكوميين بالقاهرة لتحقيق أوجه الخلاف بين الطرفين  
وحصر العقود التى تعامل فيها الطاعن وبيان ما إذا كانت كلها أو بعضها موقعا  
عليها من الطرفين أم أنها لا تحمل توقيعاً من أحد وكلفت الخبراء بالاحتساب  
رسوم دفعة على العقود ومصورها التى يقدمها الطاعن سواء ما كان منها قد سددت  
عليها الرسوم بالكامل أم تلك التى لم يوقع عليها أحد وتمت مشافهة ، أما العقود



التي لم يقدمها الطاعن فتحسب عليها رسوم دمغة اتساع ونوعية وتدرجية طبقا للقانون والحدادول المرافقة وذلك بمقدار عددها الوارد بالسكوب المتخذة عن أصل العقود ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٦٢/٢/٣ بإعادة المأمورية لمكتب الخبراء لفحص اعتراضات المصاحبة على التقرير ، وبعد أن قدم الخبير رده بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٤ براءة ذمة الطاعن من مبلغ ١٠٢٠ جنيا و ٤١٠ مليات استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٨ سنة ٨١ في تجارى القاهرة طالبا تعديله والحكم بإبطاله ، كما استأنفه مصلحة الضرائب بالاستئناف رقم ٤٩٤ سنة ٨١ في تجارى أمام ذات المحكمة طالبة الغاء والحكم برفض الدعوى قررت المحكمة ضم الاستئناف الثانى إلى الأول ثم حكمت بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٠ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، بين الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم نقضا جزئيا ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرنة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة نظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن المدعى أقيم على أسباب ثلاثة ينمى تطاعن بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين ، أولهما أن الحكم المطعون فيه أخضع لرسم الدمغة ٣١٨٦ عقد رهن ثبت من تقرير الخبير أن قيمة الأشياء المرهونة فيها تقل عن ٢٥٠ قرشا ، في حين أن هذه العقود لا تخضع لرسم الدمغة طبقا لحكم المادة الرابعة من الأمر العالى الصادر فى ٢٤ / ١٢ / ١٩٠٠ المعدل بالأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ إذ أوجبت هذه المادة على المودع أن يوقع على عقد إيداع الشيء المرهون أما إذا كان أميا وقع ضامنه على العقد واستثنت المادة من هذا الحكم عقود الإيداع الخاصة بالأشياء التى تقل قيمتها عن ٢٥٠ قرشا ، مما يقتضاه أن هذه العقود تتم مجانا وبالتالى فلا يحصل عليها رسم دمغة طبقا لنص المادة الثانية من قانون الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ . ثانيهما أن الحكم المطعون فيه احتسب رسم دمغة على عقود لا تحمل توقيعاً مع أن المخرج غير المذيل بتوقيع لا يعتبر عقداً ولا يفرض عليه رسم دمغة .

وحيث إن هذا النعي في وجهة الأول مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٩٥٦/١٢/٨ بتدب الخبير قرر في هذا الخصوص مايلي " أنه لما كان الحكم الجنائي قد قضى بتغريم المدعى - الطاعن - عشرة جنهات عن جريمة إتلاف عقود الرهن موضوع الجريمة وأصبح هذا الحكم انتهائيا وحائزا لحجية الأمر المقضى فيما يتعلق بوقوع الجريمة منه بالوصف القانوني الوارد بالحكم فإن هذه الحجية تلزم المدعى أداء كاتة الرسوم المتنوعة التي كانت مستحقة على عقود الرهن وقتئذ إلا أنه لما كانت هذه الرسوم غير محددة أو مقدرة لا في تحقيق البوليس أو بتحقيق النيابة أو أمام المحكمة وكان دفاع المتهم منصرفا إلى أنه كان يسدد رسما مقداره ٥٠ مليما عن كل عقد تم إعدامه بعد إستلامه من الراهن دون أن يقدم الدليل على صحة أقواله هذه رغما عن مخالفة لنص المادة ١/١٤ من قانون الذممة التي توجب عليه الاحتفاظ بكافة الأوراق والمستندات والعقود طوال المدة التي لا يسقط نيا - ق الحكومة في المطالبة بالرسوم وهي خمس السنوات المبينة بالمادة ٢٣ من القانون نفسه وكانت محاضر أعمال رجال مصلحة الضرائب بمواف الدعوى مشيرة إلى أن بعض هذه الأوراق قد سددت عليها بعض أنواع الذممة المتعددة على ذات الورقة . وكان بحث هذه الأمور وتحقيقها وبيان وجه الحق فيها من المسائل الفنية الدقيقة فإن المحكمة ترى لكل هذه الملابسات أن تدب مكتب الخبراء المحاسبين لمباشرة فحص هذه الدعوى وتحقيق دفاع الطرفين فيها وذلك وفق الأسس البيئية بمنطوق هذا الحكم " ، ثم حدد الحكم لتقرير في منظوقه القواعد التي يتعين عليه أن يتبعها في مأموريته وهو الإلتزام بسب رسوم ذممة على العقود بصورها التي يقدمها الطاعن سواء ما كان منها قد تسددت عليه الرسوم بالكامل أم تلك التي لم يوقع عليها أحد وتمت مشافهة بين الطرفين . وأن ما لم يقدمه الطاعن من عقود تحصل عليها أنواع الذممة طبقا للقانون والمداول الموافقة وذلك بمقدار عددها الوارد بالكعوب المتخلفة عن أصل العقود ، ولما كان يبين من هذا الحكم أنه قطع في منظوقه في أن رسم الذممة يحتمل على العقود المكتوبة التي لم يقدمها الطاعن إلى الخبير بمقدار عددها الوارد في الكعوب المتخلفة من الأصل مما مقتضاه أن تشمل هذه العقود تلك التي تقل فيها قيمة الأشياء المرهونة عن ٢٥٠ قرشا واستند



الحكم في ذلك إلى حجية الحكم الجنائي الذي أدان الطاعن بتهمة إتلاف عقود الرهن التي امتنع عن تقديمها خلافا لما توجبه المادة ١٤/١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وأنه بالتالي يستحق الرسم على هذه العقود أخذاً بأن الطاعن أنفقها بقصد التهرب من أداء الرسم ، ولما كانت الأحكام المنهية لخصومة كلها أو بعضها أو في جزء منها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تعتبر مستأنفة باستئناف الحكم الموضوعي الذي يصدر بعد ذلك في الدعوى إلا إذا رفع عنها استئناف خاص في الميعاد القانوني وذلك طبقاً للمادة ٤٠٤ من قانون المرافعات السابق التي لا تنصرف عبارتها إلا إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يستأنف الحكم الصادر في ١٢.٨/١٩٥٦ في قضائه القطعي سالف الذكر فإن هذا القضاء يكون قد حاز قوة الأمر المقتضى ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذه الحجية وأخذ بتقرير الخبر الذي احتسب رسوم دمنة على العقود المكتوبة التي لم يقدمها الطاعن وتقل قيمتها عن ٢٥٠ قرشاً فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النemy عليه بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن النemy في وجهه الثاني صحيح ، ذلك أن الواقعة المنشئة لرسم الدمنة على الأوراق هي تحرير الورقة ، فإن كان المحرر عقداً فيتعين حتى يستحق عليه الرسم أن يوقع عليه من طرفيه أو أن يكون لدى كل متعاقد صورة موقعة من المتعاقد الآخر ولا يغني عن التوقيع طبع أو كتابة اسم المنشأة على المحرر ، لما كان ذلك وكان غير صحيح ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الحكم الصادر بنسب الخبر قطع في إلزام الطاعن برسم دمنة عن المحررات غير الموقعة بل على العكس من ذلك فإن هذا الحكم قضى بأنه لا تستحق رسوم دمنة على العقود وصورها التي يقدمها الطاعن إذا لم يكن موقعاً عليها من أحد وتمت مشافهة ، وإذا احتسب الحكم رسم دمنة على أوراق غير موقع عليها من الراهن والمرتهن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب تقضيه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم جرى في قضائه



على أن عملية تسليف النقود على رهونات عمليتان لاعلمية واحدة ويستحق على كل منها رسم دمغة الاتساع المفروض عليه ، في حين أنه يبين من الأمر العالى الصادر فى ١٩٠٠/١٢/٢٤ المعدل بالأمر العالى الصادر فى ١٩٠١/٣/٢٣ أن عملية تسليف النقود على رهونات تصرف قانونى مركب فلا يحصل عليه سوى رسم اتساع واحد ، يؤيد ذلك أن المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تقضى بأنه إذا شملت الورقة الواحدة أحكاما ممتدة يحصل على كل حكم منها رسم الدمغة المفروض عليه مما مفاده أن المقصود بالتعدد فى هذه المادة أن يشتمل المحرر على تصرفات مستقلة لا يعتبر أحدها من بين عناصر تكوين التصرف الآخر ، وإذا اعتبر الدين فى الرهن الحيازى ركنا من أركان العقد ولا يجوز فصله عن الرهن فلا يستحق عليه إلا رسم واحد .

وحيث إن هذا النعى صحيح أيضا ، ذلك أنه بالرجوع إلى الأمر العالى الصادر فى ١٩٠١/٣/٢٣ بشأن سير البيوتات المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات والتعديلات التى أدخلت عليه ومن قبله الأمر العالى الصادر فى ١٩٠٠/١٢/٢٤ يبين أن الشارع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — نظم أوضاع عملية تسليف النقود على رهونات وشروطها وأحكامها على أنها تصرف قانونى مركب ومن طبيعة خاصة لا تشمل التجزئة ومن ثم فإنه لا يحصل عليها سوى رسم اتساع واحد . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضائه إلى استحقاق رسم الدمغة على اتساع الورق على أساس أن عملية تسليف النقود على رهونات تشتمل على عمليتين فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص أيضا .

## جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكل وعضوية المادة المستشارين :  
جودة أحمد غيث . وإبراهيم شعيد ذكرى . وإسماعيل فرحات عثمان . وجلال  
عبد الرحيم عثمان .

( ١٨٧ )

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٨ القضائية :

ضرائب "الطعن الضريبي" . استئناف "ميعاد الاستئناف" . قانون .

أحكام ١٠٠ كم الابتدائية في الطعون في قرارات بشأن الطعن الخاصة بالضريبة العامة على  
الإيراد . ميعاد استئنافه . ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون  
١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الحكم من وقت النطق به . عدم جواز إهدار القانون  
الخاص لإعمال القانون العام

مفاد نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد  
تعديلها بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ ، والمادة ٢٤ من القانون سالف الذكر  
المعجلة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ ، والمادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة  
١٩٣٩ أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى المرفوعة بالطعن في  
قرارات الجان الخاصة بالضريبة العامة على الإيراد يكون ثلاثين يوما من تاريخ  
إعلانها ولا يغير من ذلك أن المشرع بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل  
ميعاد الطعن في الحكم ساريا من وقت النطق به بدلا من وقت إعلانه ، ذلك  
أن المشرع نفسه نص في المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق معجلة بالقانون  
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه "يبدأ الطعن في الحكم من وقت صدوره ما لم ينص  
القانون على غير ذلك" فضلا عن أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص  
بالمواعيد والإجراءات في حين أن النص في المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤

السنة ١٩٣٩ على أن يعاد استئناف الأحكام الميينة فيها ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الحكم ، انما هو نص خاص ، ومن المقرر قانونا أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير ائدى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين على من الحكم انطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه اقام الدعوى رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ تجارى اليوم الابتدائية بالطعن في قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٩ طالب تعديله والحكم بنقص التكاليف قدرها ٢١١٤ جنيها و ٥٠٠ مليم من صافي إيراده الخاضع للضريبة العامة على الإيراد في السنوات من ١٩٥٧ إلى ١٩٦١ ، ودفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى لرفعها بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الابداع ، وبتاريخ ١٩٦٥/٥/١٩ حكمت المحكمة برفض الدفع وندب مكتب الخبراء الحكوميين بالقيوم لأداء المأمورية الميينة بمطوق ذلك الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٦/١١/١٦ حكمت بتعديل القرار المطعون فيه وتحديد صافي الإيراد العام بمبلغ ١٢٢٤ جنيها ١٩٣ مليم ، ١٣١٣ جنيها ٨٣٤ مليم ، ١٣٣٩٠ جنيها ٣٥٢ مليم ، ١٣٥٣٠ جنيها ١٩٤ مليم ، ١١٦٢ جنيها ٣٨٤ مليم ، على التوالي . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩ سنة ٣ ق تجارى بنى سوييف ( مأمورية اليوم ) ودفع المطعون عليه إسقاط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد القانوني ، وبتاريخ ١٩٦٨/٥/١١ حكمت المحكمة بإسقاط الحق في الاستئناف . طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .



وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد تأسيسا على أن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أحالت إليها المادة ٣٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد لم تحدد ميعاد استئناف الحكم ولا تأريخ بدئه مما يتعين معه الرجوع في هذا الخصوص إلى القواعد العامة في قانون المرافعات وأنه طبقا للمادتين ٣٧٩ ، ٤٠٢ من القانون المذكور يكون ميعاد الاستئناف هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم وأن الحكم المستأنف صدر بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٦ ولم ترفع مصلحة الضرائب استئنافها إلا في ١٩٦٧/٦/٢٤ أي بعد الميعاد ، هذا في حين أن مؤدى نص المادتين ٢٠ ، ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أنه يجب إعمال القواعد المنصوص عليها في المواد ٥٤ ، ٥٤ مكرر ، ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهي تقضى بأن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في قرارات بلجان الطعن بشأن الضريبة على الإيراد العام هو ثلاثون يوما من تاريخ إعلانها .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ تنص على أن " لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرارات اللجنة وفقا لما هو منصوص عليه المادتين ٥٤ ، ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " وتنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ على أنه " في تطبيق أحكام هذا القانون تسرى الأحكام الواردة في الفصل الأول من الكتاب الرابع من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بحق الاطلاع ومصر المهنة كما تسرى أيضا الأحكام المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكررة والمواد من ٨٨ إلى ١٠٣ من القانون المذكور " ونص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه " يكون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم منعقدة بهيئة تجارية طبقا للمادة ٥٤ ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم " فان ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى المرفوعة بالطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة العامة على الإيراد يكون ثلاثين يوما من تاريخ إعلانها ، ولا يغير من ذلك أن المشرع وبمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

جعل ميعاد الطعن في الحكم ساريا من وقت النطق به بدلا من وقت اعلانه ،  
ذلك أن المشرع نفسه نص في المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق معدلة  
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه "يبدأ الطعن في الحكم من وقت صدوره  
مالم ينص القانون على غير ذلك" ، فضلا عن أن قانون المرافعات هو القانون العام  
فما يختص بالمواعيد والاجراءات في حين أن النص في المادة ٩٩ من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن ميعاد استئناف الأحكام المبيته فيها ثلاثون يوما من  
تاريخ إعلان الحكم إنما هو نص خاص ، ومن المقرر قانونا أنه لا يجوز  
إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للفرض  
الذي من أجله وضع القانون الخاص إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه  
قد خالف هذا النظر وانتهى إلى أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم  
الابتدائية في قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة العامة على الإرادة هو ستون  
يوما من تاريخ صدور الحكم ثم قضى بسقوط الحق في الاستئناف لأن الحكم  
المستأنف صدر بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٦ واستأنفته مصلحة الضرائب في ٢٤/٩/١٩٦٧  
فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن ، محمد السيد أنرفاعي ، صلاح الدين حبيب ، محمود المصرى

( ١٨٨ )

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ و ٢ ) ضرائب " ضريبة التركات " .

( ١ ) تخصيص جزء من الدار المخلفة عن المورث لسكنى الأسرة . وجوب قصر الإعفاء من الرسم على هذا الجزء دون باقى أجزاء الدار .

( ٢ ) شهرة المحل التجارى . ماهيتها . وجوب تقدير قيمة التركة فى تاريخ وفاة المورث متبعا بمقابل شهرة المنشأة من عناصر التركة بسبب هدمها بعد وفاة المورث . خطأ فى القانون .

١ — تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من الرسم ، وعدم دخولها فى تقدير قيمة التركة ، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان جزء من الدار هو الذى خصص لسكنى الأسرة ، اقتصر الإعفاء على هذا الجزء دون باقى الأجزاء .

٢ — شهرة المحل هى مجموع العناصر التى تعمل على خفض التكاليف أو تحقيق أرباح تفوق الأرباح العادية ، وهى بهذه المثابة تشكل جزءا من أصول ذلك المحل . وإذا كان من المتعين تقدير قيمة التركة فى تاريخ وفاة المورث باعتبار أن الوفاة هى الواقعة المنشئة لضريبة التركات بغض النظر عما يطرأ على التركة بعد ذلك من تعديل ، فإن الحكم المطعون فيه بأخذه بتقرير الخبير الذى استبعد مقابل شهرة المنشأة — المخلفة عن المورث — من عناصر التركة بسبب هدمها بعد وفاة المورث ، يكون قد خالف القانون .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن مأمورية ضرائب الدرب الأحمر قدرت صافى تركة مورث المطعون عليهم بمبلغ ٢١٢٢٩٢,٨٨٦ ج وإذ أخطرت المطعون عليهم بهذا التقدير واعتضوا عليه وأحيل الخلاف إلى لجنة طعن الضرائب التى أصدرت قرارها فى ١٩٥٨/١٠/٢١ بتعديل صافى قيمة التركة إلى مبلغ ١٨٢٥٦١,٥٢٢ ج فقد أقام المطعون عليهم الدعوى رقم ٧٢٢ سنة ١٩٥٨ ضرائب القاهرة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبين إلغائه وتقدير صافى تركة المورث بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه . وبتاريخ ١٩٦٠/٤/١١ حكمت المحكمة بنسب خبير فى الدعوى وتضمن هذا الحكم القضاء باعفاء المنزل ... .. من الرسم وبعدم دخوله فى تقدير التركة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة فى ١٩٦٦/٢/٢٨ بتعديل القرار المطعون فيه وباعتبار صافى قيمة التركة بمبلغ ٨٩٥٧٣,٢٩٦ ج . استأنفت مصاحبة الضرائب الحكيم سالفى الذكر لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغائها وتأيد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٦١ سنة ٨٣ قضائية ، كما رفع المطعون عليهم استئنافا فرعيا طالبين تخفيض صافى التركة إلى مبلغ ٧٣٤٢٣,٣٦١ ج . وبتاريخ ١٩٦٧/٤/١٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكيم المستأنفين . طعنت مصاحبة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها رأى بنقض الحكم ، عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فعددت جلسة لنفاذه وبالجلسة الترتب النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعة تنمى بالوجهين الأول والثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن من المقرر طبقاً للمادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أن اختصاص لجان الطعن قاصر على الفصل فيما أحيل إليها من أوجه خلاف بين الممولين وبين مصلحة الضرائب ، وهى مقيدة فى هذا الصدد بتقدير المصلحة وطلبات الخصوم ، وأن المحاكم الابتدائية تختص بالفصل فى الطعون التى ترفع إليها فى قرارات لجان الطعن مما مفاده أن ما لم يسبق عرضه على اللجنة وأصدرت قرارها فيه لا يجوز طرحه بداءة على المحكمة وقد دفت الطاعة بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر دأب المطعون عليهم استبعاد المنزل ... .. من عناصر تركة المورث لعدم سبق إثارة هذا الوجه من الخلاف أمام اللجنة وعدم فصلها فيه ، الأمر الذى يكون معه تقدير المأمورية بالنسبة لهذا العنصر نهائياً . إلا أن المحكمة رفضت هذا الدفع وأيدت محكمة الاستئناف هذا القضاء تأسيساً على أن الورثة (المطعون عليهم) طعنوا فى العريضة على تقديرات مأمورية الضرائب للتركة فى جميع أقلامها ، ومن ثم فقد شمل النزاع أمام اللجنة كل عناصر التركة بما فيها المنزل سالف الذكر الذى قدرته المأمورية وتضمنه النموذج رقم ٨ تركت وكل ما فى الأمر أن الورثة لم يقدموا سبب منازعتهم إلا أمام المحكمة الابتدائية ، هذا فى حين أنهم بعد ذلك التعميم الذى ورد فى عريضة الطعن أوضحوا فى مذكراتهم المقدمة للجنة أوجه الخلاف بينهم وبين مأمورية الضرائب ولم تتضمن هذه الأوجه استبعاد المنزل المذكور من عناصر التركة وبذلك يكون هذا الوجه خارجاً عن نطاق المنازعة أمام اللجنة ويكون الحكم المطعون فيه باستخلاصه ، ما يخالف هذا النظر وقبوله طلباً جديداً لم يسبق طرحه على اللجنة ، وقد شابه فساد فى الاستدلال جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع بعدم الاختصاص بنظر الاعتراض على إدخال المنزل ... .. فى تقدير قيمة التركة لعدم سبق عرضه على لجنة الطعن ، واستند فى ذلك إلى أن "النايت من الأوراق . . أن الورثة طعنوا على تقديرات المأمورية للتركة فى

جميع أقلامها ومن ثم فقد شمل النزاع كل عناصر التركة بما في ذلك المنزل رقم ٤٣ شارع أبو بكر الصديق الذي قدرته المأمورية ضمن عناصر التركة وشمله النموذج ٨ تركت وكل ما في الأمر أن الورثة لم يقدموا سبب منازعتهم بخصوص المنزل المذكور إلا أمام المحكمة الابتدائية ومن ثم فقد كان النزاع بخصوص هذا المنزل معروضا أمام اللجنة وإن كان سببه لم يصرح به إلا أمام المحكمة الابتدائية . . وإذ كان ذلك وكان الدأب من الكتاب المؤرخ ١٩٥٧/٥/٥ الذي اعترض بموجبه الورثة (المطعون عليهم) على تقدير مأمورية الضرائب لقيمة التركة أنهم يطعنون على هذا التقدير في جميع أقلامه لأنه جاء مبالغا فيه إلى حد كبير وغير متلاف مع الحقيقة . . " وكانت المحكمة في تفسيرها لهذا الكتاب قد أخذت من عباراته أن الاعتراض على تقدير المأمورية شمل المنازعة في إدخال المنزل رقم ٤٣ شارع أبو بكر الصديق ضمن عناصر التركة وهو تفسير مقبول عقلا ويدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بلا رقابة عليها من محكمة النقض فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي في قضائه باستبعاد المنزل رقم ٤٣ شارع أبو بكر الصديق بأكمله من عناصر التركة تأسيسا على أنه مخصص لسكنى أسرة المتوفى ، ولم يفتن إلى أن الورثة قدموا كشفين بأجرة ذلك المنزل في شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٤ وهما الشهران السابقان على وفاة المورث ، وأنه ثابت من هذين الكشفين أن المنزل يحوى ثمان شقق ، سبع منها مؤجرة للغير وشقة واحدة فقط هي المؤجرة لأحد أبناء المتوفى وبذلك يكون الحكم المطعون فيه باعفائه المنزل جميعه قد خالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المسادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ تقضى بسريان أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة إلى الضريبة على التركات ، وقد نصت الفقرة الثالثة من المسادة ١٢ من هذا القانون الأخير على إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من الرسم وعدم دخولها في تقدير قيمة التركة . وإذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان جزء من الدار



هو الذى خصص لسكنى الأسرة اقتصر الإعفاء على هذا الجزء دون باقى الأجزاء وكان يبين من الملف الضريبي أنه تضمن كشفين مقدمين من الورثة بسكان المنزل ... .. الذى يحوى ثمان شقق محددة القيمة الإيجارية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتعرض لما ورد بهذين الكشفين اللذين يستند إليهما دفاع مصلحة الضرائب من أن المنزل سالف الذكر غير مخصص لسكنى أسرة المتوفى ، يكون قد شبه القصور .

وحيث إن الطاعنة نعت بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أن العبرة فى تقييم أصول التركة بتاريخ الوفاة ، ولما كان الحكم الابتدائى قد أخذ بما ذهب إليه الخبير من استبعاد نسبة الورشة التى هدمت بعد وفاة المورث من عناصر التركة فقد تمسكت الطاعنة أمام محكمة الاستئناف بوجوب احتساب هذا العنصر فى تقدير قيمة التركة دون نظر لما أصابها بعد وفاة المورث ، إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفع الجوهرى ولم يرد عليه وهو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن شهرة المحل هى مجموع العناصر التى تعمل على خفض التكاليف أو تحقيق أرباح تفوق الأرباح العادية ، وهى بهذه المثابة تشكل جزءاً من أصول ذلك المحل . وإذا كان من المتعين تقدير قيمة التركة فى تاريخ وفاة المورث باعتبار أن الوفاة هى الواقعة المنشئة لضرية التركات بفض النظر عما يطرأ على التركة بعد ذلك من تعديل ، فإن الحكم المطعون فيه بأخذه بتقدير الخبير الذى استبعد مقابل شهرة الورشة من عناصر التركة بسبب هدمها بعد وفاة المورث . يكون قد خالف القانون .

## جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن ومحمد السيد  
الرفاعي وصلاح الدين حبيب ومحمود المصري .

( ١٨٩ )

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٧ القضائية :

ضرائب " ضريبة التركات " ملكية . أكل النهر .

الحق في التعويض عن أكل النهر عينيا كان أو نقديا المصوص عليه في القوانين ٢ لسنة ١٠٥٣ - ١٨١ لسنة ١٩٥٧ و ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على التوالي .  
وجوب دخوله في دعاة ضريبة تركات .

أوجب القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٢ توزيع طرح النهر على أصحاب أكل النهر  
بنسبة ما فقدوه ، فكان لكل من أكل النهر أرضه - في ظل أحكامه - الحق  
في تملك قطعة أرض مساوية للأكل مما يطرحه النهر ، وقد ألغى هذا القانون  
بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٨ الذي حل محله اعتبارا من ١٣/٧/١٩٥٧ وفيه عدل  
المشرع عن مبدأ توزيع أراضي طرح النهر كتعويض عيني يقتضيه أصحاب أكل  
النهر ، وقضى بتقرير تعويض نقدي تؤديه الحكومة لهم عن طريق شراء حشهم  
في تعويض أكل النهر الذي يتم حصره بثمن يعادل خمسين مثالا للضريبة المقدرة  
على الحياض الواقع بها أكل النهر ، فإذا لم تكن هذه الحياض موجودة وقت  
الشراء ، فيحسب خمسين مثالا للضريبة المقدرة على أقرب الحياض إليها ، ويكون  
تقدير الضريبة في الحالتين بحسب فئاتها المقدرة وقت الشراء ، ثم تضمن  
الفانونان ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ اللذان حلا - على التوالي -  
محل ذلك القانون ، تلك القاعدة المستخدمة في التعويض ، وألزم المادة ١٤  
من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الهيئة العامة للإصلاح الزراعي نيابة عن الحكومة

تعويض أكل النهر الذي يتم حصره بما يعادل خمسين مثلاً للضرية العقارية، وقد حددت هذه القوانين جميعاً شروط معينة وإجراءات يلزم اتباعها لاقتضاء التعويض. وإذا كان مفاد ما تقدم أن الحق في التعويض عن أكل النهر — عينا كان أو نقدياً — مقرر في القانون وتقوم الحكومة بأدائه لصاحب أكل النهر طبقاً للشروط وبعد اتخاذ الإجراءات الخاصة بذلك، وهو ما تنفي معه المنازعة في أصله أو وجوده، فإن الحكم المطعون فيه بتكييف الحق سالف الذكر، بأنه متنازع عليه واستبعاده قيمته — لهذا السبب — من عناصر التركة نهائياً، يكون قد خالف القانون.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقب بعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوداعه الشككية.

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب أسيوط قدرت صافي تركة مورث المطعون عليهم المتوفى في ١٩٥٧/٨/٢٩ بمبلغ ١,٩١٨,٢٥٥ ج، واخطرت الورثة بهذا التقدير، وإذا اعتراضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٦٠/٩/٢١ بتخفيض صافي التركة إلى مبلغ ٣٠٢٣١,٣٠٦ جنيهاً، فقد أقاموا الدعوى رقم ٣١٧ سنة ٦٠ تجاري أسيوط الابتدائية بالطعن في هذا القرار. نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٦٦/٤/٢٤ بتعديل القرار المطعون فيه وتحديد صافي التركة بمبلغ ١,٩٧٣,٢٥٥ ج. استأنفت موصلة الضرائب هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٤٢ سنة ٤١ قضائية أسيوط، وبتاريخ ١٩٦٧/٥/١٠ حكمت بأيد الحكم المستأنف. طعن الطاعنة في هذا



الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم. عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وبالحلقة الترتيب النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه اعتبر قيمة أطيان أكل النهر من الحقوق المتنازع عليها استنادا إلى أن ملكية أكل النهر وإن بقيت في المكلفات على أسماء أصحابها إلا إنها تزول بمجرد أكل النهر لها وأن الطرح بالحديد يصعب منذ ظهوره ملكا للدولة إلى أن يوزع على أربابه طبقا لشروط القانون ورتب على ذلك استبعاد تلك القيمة من عناصر التركة بالتطبيق لنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وهذا من الحكم خطأ ، ذلك أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ كان يعطى الحق لمالك أكل النهر في أن يعوض عما فقده بقطعة أرض أخرى من طرح النهر . وبموجب القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ ألغى توزيع طرح النهر واستبدل به شراء حق تعويض الأكل فأضحى لصاحب أكل النهر أن يبيع حقه في التعويض بثمن يعادل خمسين مثلا للضريبة المقررة على الجباض الواقع بها أكل النهر لصندوق خاص نص القانون على إنشائه بقرار جمهوري . ولما كانت ملكية أكل النهر قد انتقلت إلى الورثة بوفاء المورث وكان هذا الحق قابلا للتصرف فيه بكافة أنواع التصرفات فيجوز لمالكه أو لمشتريه أن يبيع ذلك الصندوق وبالثمن المحدد بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٧ الذي حدثت في ظله الواقعة المنشئة للضريبة ، فقد وجب إدخال الحق المذكور باعتباره حقا ماليا غير متنازع عليه ضمن عناصر التركة وتقديره بقيمة التعويض وهو الثمن الذي يشتريه به الصندوق . ويكون استبعاد هذا العنصر من وعاء الضريبة مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ أوجب توزيع طرح النهر على أصحاب أكل النهر بنسبة ما فقدوه ، وكان لكل من أكل النهر أرضه في ظل أحكامه الحق في تملك قطعة أرض مساوية للأكل مما يطرحه النهر . وقد ألغى هذا القانون بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ الذي حل محله اعتبارا من ١٣/٧/١٩٥٧ وفيه عدل المشرع عن مبدأ توزيع أراضي طرح النهر كتعويض

ينبغي بتفضيه أصحاب أكل النهر وقضى بتقرير تعويض تقضى تؤديه الحكومة لهم عن طريق شراء حقهم في تعويض أكل النهر الذى يتم حصره بثمن يعادل خمسين مثلاً للضريبة المقررة على الحياض الواقع بها أكل النهر فإذا لم تكن هذه الحياض موجودة وقت الشراء فيحسب خمسين مثلاً للضريبة المقررة على أقرب الحياض إليها ويكون تقدير الضريبة في الحالتين بحسب فئاتها المقررة وقت الشراء. ثم تضمن القانون رقم ١٩٢ سنة ١٩٥٨، ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٤ اللذان حلا — على التوائ — محل ذلك القانون تلك القاعدة المستحدثة في التعويض. وألزم المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الهيئة العامة للإصلاح الزراعى نيابة عن الحكومة تعويض أكل النهر الذى يتم حصره بما يعادل خمسين مثلاً للضريبة العقارية. وقد حددت هذه التوائين جميعاً شروطاً معينة وإجراءات يلزم اتباعها لاقتضاء التعويض وإذا كان مفاد ما تقدم أن الحق في التعويض عن أكل النهر عينياً كان أم تقديماً مقرر في القانون وتنوم الحكومة بإدائه لصاحب أكل النهر طبقاً للشروط وبعد اتخاذ الإجراءات الخاصة بذلك وهو ما انتهى معه المنازعة في أصله أو وجوده فإن الحكم المضمن فيه بتكليفه الحق مالف الذكر بأنه متنازع عليه واستبعاد قيمته لهذا السبب من عناصر التركة ثانياً، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

## جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن ديكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
ابراهيم السعيد ذكري ، وعثمان حسين عبدالله ، ومحمد توفيق المدني ، ومحمود ممان درويش .

(١٩٠)

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٩ التضاوية :

(١) إرث . تركه . ملكية .

شخصية الإرث مستقلة عن شخصية المورث . تتعلق ديون المورث بركة الوارث الذي خلصت له ملكية أعيان التركة أو جزء منها قبل وفاة المورث . لا يعتبر مسئولاً عن التزامات الأخير قبل من تعامل معه بشأنها ولم تنتقل إليه ملكيتها بعد .

(٢ و ٣) بيع « دعوى صحة التعاقد » . ملكية .

(٢) دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . وجوب بحث ما عدا أن يثار فيها من منازعات بشأن ملكية البائع للبيع كله أو بعضه .

(٣) وحسب الفصل في دعوى صحة التعاقد في حدود القدر من البيع التي ثبتت ملكية البائع له . لا حاجة قدمى إلى تعديل طلباته إلى اندر الأقل أو التأشير بذلك بالنهر الحقارى .

١ — شخصية الوارث — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — تعتبر مستقلة عن شخصية المورث وتعلق ديون المورث بتركته ، لا بذمة ورثته ، ولا يقال بأن التزامات المورث تنتقل إلى ذمة الوارث بمجرد كونه وارثاً ، إلا إذا أصبح الوارث مسئولاً شخصياً عن التزامات المورث كنتيجة لاستفادته من التركة ، وتبعا لذلك لا يعتبر الوارث الذي خلصت له ملكية أعيان التركة أو جزء منها قبل وفاته مورثه مسئولاً عن التزامات هذا الأخير قبل من تعامل معه بشأنها ولم تنتقل إليه ملكيتها بعد . ويعتبر هذا الوارث شأنه شأن الغير في هذا الخصوص .

٢ — دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — دعوى استحقاق ما لا يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التي من



شأنها نقل ملكية المبيع إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ، ويتعين عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه .

٣ - إذ يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام الدعوى بصحة ونفاذ عقده عن القدر المبيع بأكله ومساحته ١٣٤,٥٤ متراً مربعاً . وأن المطعون عليه الأول اشترى ١٠٦ متراً مربعاً من العين المبينة ، وأن ملكية هذا القدر قد انتقلت إليه بتسجيل الحكم بصحة ونفاذ عقده وأنه بقي على ملك البائع ٢٨,٥٤ متراً مربعاً فكان يتعين على المحكمة أن تعرض لبحث دعوى الطاعن في حدود هذا المقدار لأنه يدخل في نطاق ما هو مطروح عليها بغير حاجة إلى أن يعدل الطاعن طلباته إلى القدر الأقل ، وليس في قانون الشهر العقاري ما يحد من سلطة المحكمة في هذا الخصوص عند نظر الدعوى والقضاء فيها بما ثبت لديها من حقوق الخصوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٨٨ سنة ١٩٦٦ مدني طناً الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦١/٨/٢٠ المتضمن بيع مورثهم له قطعة أرض فضاء مساحتها ١٥٢ متراً مربعاً تحت العجز والزيادة تبين أن حقيقة مساحتها ٥٤ و ١٣٤ متراً مربعاً لقاء ثمن قدره ١٣٤٤,٥٩٠ ج أقر المورث بقبضه . ورد المطعون عليه الأول بأن هذا العقد صوري ولم يقبض المورث ثمناً من الطاعن وبأن المطعون عليه الأول اشترى من المورث المذكور ١٠٦ متراً مربعاً من ذات الأرض موضوع الدعوى بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٠/٨/١

حكم بصحته ونفاذه في مواجهة الطاعن في الاستئناف رقم ٨٧ سنة ٤ ق مدني بورسعيد وسجل هذا الحكم بتاريخ ١٩٦٧/٣/٤ وقد انتقلت له الملكية اعتبارا من ١٩٦١/١٠/٢٣ تاريخ تسجيل صحيفة دعواه بصحة ونفاذ العقد . وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧ سنة ١٨ ق مدني طنطا طالبا الغاء والحكم له بطالباته وبتاريخ ١٩٦٩/٢/٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها ارأى بنقض الحكم جزئيا في خصوص السبب الثالث . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنقاره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض الدعوى تأسيسا على أن المطعون عليه الأول اشترى من المورث ١٠٦ مترا مربعا من الأرض موضوع النزاع وحكم له بصحة ونفاذ عقده في مواجهة الطاعن وسجل هذا الحكم وانتقلت له الملكية اعتبارا من ١٩٦١/١٠/٢٣ تاريخ تسجيل صحيفة ادعوى التي رفعها بصحة ونفاذ العقد وأنه لم يعد من الممكن تنفيذ التزام المورث بنقل ملكية العقار المبيع إلى الطاعن تنفيذاً عينياً ، هذا في حين أن الطاعن لم يختصم المطعون عليه الأول بصفته الشخصية حتى يمكن بحث ما إذا كان هذا الأخير قد أصبح من الغير بتسجيل الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقده وإنما اختصمه مع باقي المطعون عليهم بوصفهم ورثة البائع ليقضى للطاعن بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من مورثهم لأنهم يلتزمون بتنفيذ ما كان ملتزماً به ، ومتى ثبت أن الطاعن قد وفى بالتزامه للبائع وتحلف الأخير أو ورثته في تنفيذ ما ألزمهم به القانون من نقل ملكية العين المبيعة إليه فكان يتعين على المحكمة أن تقضى بصحة ونفاذ عقده دون أن تتعرض لبعث ملكية العين المبيعة ، ذلك لأن أمر هذه الملكية لم يكن مطروحا عليها وإنما يكون مجال هذا البحث عند قيام نزاع بشأن المفاضلة بين العقدين .

هذا إلى أن المطعون عليه الأول لم يقدم دليلاً كتابياً على صحة دفاعه من صورية عقد الطاعن أو عدم سداد الثمن علاوة على أنه يلتزم بما أصدره مورثه من إقرارات كتابية بأنه قبض كامل الثمن .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن شخصية الوارث - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر مستقلة عن شخصية المورث وتعلق ديون المورث بتركته لا بذمة ورثته . ولا يقال بأن التزامات المورث تنتقل إلى ذممة الوارث بمجرد كونه وارثاً إلا إذا أصبح الوارث مسئولاً شخصياً عن التزامات المورث كنتيجة لاستفادته من التركة . وتبعاً لذلك لا يعتبر الوارث الذي خلصت له ملكية أعيان التركة أو جزء منها قبل وفاة مورثه مسئولاً عن التزامات هذا الأخير قبل من تعامل معه بشأنها ولم تنتقل إليه ملكيتها بعد . ويعتبر هذا الوارث شأنه شأن الغير في هذا الخصوص . ولما كانت دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دعوى استحقاق مالا يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع إلى المشتري تنفيذاً عيانياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ويتعين عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر . وكان لا محل للتحدى بأن المطعون عليه الأول لم يقدم دليلاً كتابياً على صورية عقد البيع الصادر إلى الطاعن وعدم دفعه إثني إلى البائع ذلك أن الحكم لم يستند إلى هذه الدعامة في قضائه ، لما كان ما تقدم فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون في هذا الخصوص . ويكون النعي عليه بهذين السببين في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن عقد المطعون عليه الأول لم يشمل كل مساحة العين المبيعة إلى الطاعن بل شمل بعضها وبقى على ملك المورث البائع ٢٨,٥٤ متراً مربعاً فكان يتعين على الأقل القضاء للطاعن بصحة ونفاذ عقده بالنسبة لهذا القدر دون حاجة إلى تعديل طلباته . وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدعوى برمتها فإنه يكون قد خالف القانون .



وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام الدعوى بصحة ونفاذ عقد، عن القدر المبيع بأكمله ومساحته ١٣٤,٥٤ مترا مربعا وأن المطعون عليه الأول اشترى ١٠٦ مترا مربعا من العين المبعة وأن ملكية هذا القدر قد انتقلت إليه بتسجيل الحكم بصحة ونفاذ عقده وأنه بقي على ملك البائع ٢٨,٥٤ مترا مربعا فكان يتعين على المحكمة أن تعرض لبحث دعوى الطاعن في حدود هذا المقدار لأنه يدخل في نطاق ما هو مطروح عليها بغير حاجة إلى أن يعدل الطاعن طلباته إلى القدر الأقل ، وليس في قانون الشهر العقاري ما يمنح من سلطة المحكمة في هذا الخصوص عند نظر الدعوى والقضاء فيها بما ثبت لديها من حقوق الخصوم ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى بالنسبة للقدر الباقي من العين المبعة استنادا إلى أن المستأنف الطاعن - حين رفع الدعوى الابتدائية لم يحدد طلباته في العريضة ويؤشر عليها من الشهر العقاري على ضوء الحكم النهائي الصادر ضده بل رفع الدعوى بالقدر جميعه متجاهلا الحكم المذكور ولم يعدل طلباته " ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في هذا الخصوص بما يوجب نقضه .

## جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار : أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم السيد ذكري ، عثمان حسين عبدالله ، ومحمد صديق العصار ، ومحمود عثمان  
درويش .

( ١٩١ )

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) نقض ” الأحكام الجائز الطعن فيها “ . حكم ” الطعن في الحكم “ . إيجار  
” إيجار الأماكن “ .

م ١٥٠ و ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها أن يكون الطعن وارداً على حكم من المحكمة  
الابتدائية في منازعة إيجارية . الحكم الاستئنافي بعدم جواز الاستئناف . جواز الطعن  
فيه بالنقض .

( ٢ ) إيجار ” إيجار الأماكن “ . حكم ” الطعن في الحكم “ .

المنازعة في مدى صلاحية شقة القياس لتقدير أجرة المثل . منازعة إيجارية ناشئة من  
تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها . م ١٥٠/٤  
من القانون المذكور .

( ٣ ) إيجار ” إيجار الأماكن “ . استئناف ” الأحكام الجائز استئنافها “ .  
قانون ” إلغاء القانون “ .

( ٣ ) جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان  
في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم . م ٣٩٦ مرافعات سابق معدلة بالقانون ١٣٧  
لسنة ١٩٥٦ . القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر  
استثناء من قانون المرافعات لاسيما إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء .  
تعديل المادة ٣٩٦ مرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . لا يفيد إلغاء المادة ٤/١٥ ق

( ٤ ) الحكم الصادر في منازعة إيجارية قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الحالي . خضوعه من حيث جواز الاستئناف للمادة ٤/١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعمول بها وقت صدور الحكم المادة ٣/١ مرافعات .

١ — لما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف ، فإن الطعن فيه بالنقض لمخالفة القانون يكون جائزا عملا بالمادة ٢٤٨ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، ولا وجه لما يشير به المطعون عليهم من أن الطعن في الحكم بطريق النقض غير جائز عملا بالمادة ١٥/٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ أن محصل تطبيق هذا النص أن يكون الطعن واردا على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة من تطبيق هذا القانون<sup>(١)</sup> .

٢ — تقضي المادة ٤/١٥ من قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأي طعن ، ولما كانت المنازعة في مدى صلاحية شقة القياس لتقدير أجرة المثل هي منازعة إيجارية ينطبق عليها القانون سالف الذكر فلا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها عملا بالمادة ٤/١٥ من ذلك القانون .

٣ — إن ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ من استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، لا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —<sup>(٢)</sup> استثناء من حكم المادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ذلك أن هذا القانون هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ، ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ المقصود بهذا التعديل — على ما أوضحته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — هو دفع اللبس الذي تار حول معنى عبارة "بصفة

( ١ ) نقض ٤ / ٢ / ١٩٧٠ مجموعة المكتب الفني السنة ٢١ ص ٥٤٩

( ٢ ) ٢٦ / ١١ / ١٩٧٠ > > > > > > ص ١١٧٠



نهائية" التي وردت بنص هذا المادة. بدت تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦، فرأى المشرع أن يستبدل بها عبارة "في حدود نصابها الاثنائي" حتى يوضح أن المقصود بالنص هو استثناء الأحكام الصادرة في حدود النصاب الاثنائي للمحكمة .

٤ - إذ صدر الحكم الابتدائي - في منازعة إيجارية - في ٢٠/١١/١٩٦٧ قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الحالي ، فتسرى عليه من حيث جواز الاستثناء المادة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدول بها وقت صدور الحكم وهو ما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات الحالي من عدم مريان القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين مفعلة أو مدسنة لطريق من تلك الطرق .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا ضد الطاعنين الدعوى رقم ١٥١٣ سنة ١٩٦٥ أمام دائرة الإيجارات بمحكمة القاهرة الابتدائية ، وقالوا فى بيانها إنه بمقتضى عقد إيجار تاريخه ١٠/١٠/١٩٥٠ استأجر مورثهم المرحوم انطون رزق الله من الطاعن الأول شقة بالمتر المين بصحيفة الدعوى بأجرة شهرية قدرها سبعة جنيهات ، وإذ ظم المطعون عليهم أن هذا المتر قد انتهى قبل سنة ١٩٤٤ وأن أجرة المتر لهذه الشقة فى شهر ابريل سنة ١٩٤١ هى جنيهان ، فقد أقاموا دعواهم وطلبوا فيها الحكم بتخفيض أجرة الشقة المذكورة الى مبلغ جنيهين شهريا . وبتاريخ ٣/٥/١٩٦٥ حكمت المحكمة بنسب خبير المعاينة للشقة موضوع النزاع وبيان ما إذا كانت قد انشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ أم بعد هذا التاريخ ، وفى الحالة الأولى بيان أجرهما فى شهر ابريل سنة ١٩٤١

وأجرة مثلها في ذلك الشهر مضافا إليها الزيادة القانونية. قدم الخبير تقريره ثم حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٦ بأعادة المأمورية إليه لإبداء رأيه في اعتراضات الطاعنين على الشقة التي اتخذت أساسا لتقدير أجرة المثل وإبداء رأيه فيما يرشده إليه الطاعنان من أماكن أخرى بعد معاينتها ولتقدير أجرة المثل حسبما يستقينه من المعاينات. وبعد أن قدم الخبير رده حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٠ بتخفيض أجرة الشقة إلى مبلغ ٤٤٠ قرشا شهريا اعتبارا من تاريخ التعاقد في ١٩٥٠/١٠/١ وإلى مبلغ ٣٨٩ قرشا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهما برقم ٩٨ سنة ٨٥ ق. وبتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٦٩ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المطعون عليهم مذكرة دفعوا فيها بعدم جواز الطعن عملا بالمادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وطلبوا في الموضوع رفض الطعن. وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن. وعرض الطعن على هذه اندائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف فإن الطعن فيه بالنقض لمخالفة القانون يكون جائزا عملا بالمادة ٢٤٨ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، ولا وجه لما يشير به المطعون عليهم من أن الطعن في الحكم بطريق النقض غير جائز عملا بالمادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ أن محل تطبيق هذا النص أن يكون الطعن واردا على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية وفي منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان إنهما نازعا أمام محكمة الموضوع في صلاحية شقة القياس التي طابها الخبير لتقدير أجرة المثل لأن إنشاءها

غير معاصر لإنشاء الشقة موضوع الدعوى وتعتبر هذه المنازعة مسألة أولية تطبق بشأنها أحكام القانون العام دون أحكام تشريع إيجار الأماكن ويكون الحكم الصادر فيها ، ما يجوز استثنائه ، كما أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بطلان الحكم الابتدائي لأنه نبي على إجراءات باطلة إذ أغفل الخبير دعوة الطاعنين للحضور عند مباشرة العمل ، مما يجعل تقريره الذى أخذ به الحكم الابتدائي باطلا ، وهذا البطلان فى الحكم من شأنه أن يجعله قابلا للاستئناف عملا بحكم المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، فذلك أنه لما كانت المادة ٤/١٥ من قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تقضى بأن الأحكام الصادرة فى المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأى طعن ، وكانت المنازعة فى مدى صلاحية شقة القياس لتقدير أجرة المثل هى منازعة إيجارية ينطبق عليها القانون سالف الذكر ولا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها عملا بالمادة ٤/١٥ من ذلك القانون ، وكان ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ من استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم ، لا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — استثناء من حكم المادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ذلك أن هذا القانون هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ، ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ، ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ المقصود بهذا التعديل الأخير على ما أوضحته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون هو دفع اللبس الذى قارح حول معنى عبارة "بصفة نهائية" التى وردت بنص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ فرأى المشرع أن يستبدلها بعبارة "فى حدود نصابها الاتهابى" حتى يوضح أن المقصود بالنص هو استئناف الأحكام الصادرة فى حدود



النصاب الانتهاى للمحكمة . وكان لا محل لما ذهب إليه الطاعنان في مذكرتهما التكميلية من جواز استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة استنادا إلى نص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات الحالى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المقابلة للمادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق وإلى أن المادة ١٥ / ٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد ألغيت ضمنا بما نص عليه المشروع في المادة الأولى من قانون المرافعات الحالى من إلغاء كل نص آخر يخالف أحكامه ، ذلك أن هذا النظر أيا كان وجه الرأى فيه — مردود بأن الحكم الابتدائى صدر فى ٢٠ / ١١ / ١٩٦٧ قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الحالى فتسرى عليه من حيث جواز الاستئناف المادة ٤ / ١٥ سالفه الذكر المعمول بها وقت صدور الحكم وهو ما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات الحالى من عدم سريان القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتخفيض أجرة العين المؤجرة تطبيقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . فإن النعى عليه بخالفه القانون والخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس .

## جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن ديكلي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم السعيد ذكرى ، وعثمان حسين عبد الله ، وعبد توفيق المدني ، ومحمود عثمان  
درويش .

( ١٩٢ )

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) حكم " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى . ريع . إثبات .

الحكم في دعوى ريع ، جواز استناده إلى تقرير الخبير في دعوى ريع عن مدة سابقة  
باعتباره من مستندات الدعوى . لا مخالفة في ذلك لأحكام قوة الأمر المقضى .

( ٢ ) حكم " تسبب الحكم " . إثبات .

مطابقة بيانات المسند المقدم من الطاعن لمحكمة الاستئناف . عدم إحاق تقديم لمحكمة أول  
درجة . تدب المحكمة خبيراً لتحقيق دفاع الطاعن . إلغاء الحكم المطعون فيه بالإشارة لمسند الأخير  
لا يجب .

( ٣ ) تعويض " تقدير التعويض " ريع .

الريع . ماهية . تعويض . صاحب العقار المنتصب مدين . ما حرم من ثماره . تقديره . من  
سلطة محكمة الموضوع . جواز تقدير الريع بقدر أجرة العين .

١ — إذا كان استناد المحكمة — في دعوى ريع — إلى تقرير الخبير في الدعوى  
السابقة — وهي دعوى ريع بين ذات الخصوم عن ذات الأطيان في مدة سابقة —  
لم يكن على اعتبار أن الحكم الصادر في تلك الدعوى له حجية تلزمها وإنما على  
أساس أنه من مستندات الدعوى الحالية يجوز التعويل عليه في تكوين عقيدتها

في خصوص نصيب المطعون عليه في الأطنان وما تفرغ من ريع ، ومن ثم فلا يصح الطعن في الحكم بأنه خالف القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به . وجعل للحكم في الخصومة الأولى حجية متعديّة إلى غير موضوع الدعوى .

٢ — لما كان الكشف المستخرج من مصلحة الأموال المقررة الذي قدمه الطاعن أمام محكمة الاستئناف يطابق في بياناته الخاصة بمساحة الأطنان ، ورد المال الذي قدمه الطاعن أمام محكمة أول درجة لتدليل على مساحة هذه الأطنان ، وقد رأت المحكمة الأخيرة أن هذا الورد لا يكفي لإثبات صحة دفاعه ، ونذبت خبيراً لتحقيقه ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم المطعون فيه بأنه أغفل الإشارة إلى الكشف سالف الذكر .

٣ — لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه — الصادر في دعوى ريع — أن المحكمة لم تلزم الطاعن بأداء أجرة عن نصيب المطعون عليه في الأطنان وإنما استرشدت بقيمتها الإيجارية التي بينها الخبير في تقريره والمقدم في الدعوى الأولى لتحديد الريع المناسب لهذه الأطنان بعد أن خلصت إلى أنه ليس ثمة دليل على أنه لحقها تغيير في معدنها أو في مساحتها ، ولا مخالفة في ذلك للقانون . لأن الريع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثماره . وتقدير هذا التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه ، هو من سلطة قاضي الموضوع ، ولا تريب عليه إن هو قدر قيمة التعويض المستحق لصاحب الأرض عن حرمانه من الانتفاع بأرضه بقدر الأجرة خلال المدة التي حرم فيها من هذا الانتفاع ، مادام أن القاضي قد رأى في هذه الأجرة التعويض العادل الجابر للضرر الناشئ عن هذا الحرمان .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٨٠ سنة ١٩٦٤ مدني مركز المنصورة  
ضد الطاعن طالبا الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٨٩ ج قيمة ربح ٢ فدان و ١١ قيراطا  
و ٢١ سهما أطيانا زراعية مبنية بصحيفة الدعوى عن المدة من أكتوبر ١٩٦١ إلى  
أكتوبر سنة ١٩٦٤ . وقال بيان الدعوى إن المرحوم .. والد طرف الخصومة وقف  
١٢ فدانا و ١٣ قيراطا أطيانا زراعية بمقتضى حجة وقف مؤرخه ١٩٠٤/٨/١٤  
واشترط لنفسه النظر طول حياته ثم من بعده لولده .. بإشراف ومساعدة  
ومراقبة الطاعن على أن يكون الربيع للناظر والمشرف ومن بعدهما يكون الربيع  
لأولاد الواقف الأرشد ، وقد توفي الواقف ومن بعده ابنه .. وتسلم الطاعن  
الأطيان ليتولى النظر والأشراف عليها واستأثر بريعتها عملا بشرط الواقف إلى  
أن صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات فأصبح  
من حق الورثة أن يتسلموا حصصهم في هذه الأطيان ، غير أن الطاعن امتنع  
عن ذلك فاستصدر المطعون عليه ضد الطاعن الحكم رقم ٢٤٦ سنة ١٩٥٦  
المنصورة الابتدائية باستحقاقه لحصة قدرها فدانين و ١١ قيراطا و ٢١ سهما من الأطيان  
المذكورة وتأييد هذا الحكم استئنافيا ، ثم حصل على حكم في الدعوى رقم ٤٤٤  
سنة ١٩٥٧ مدني مركز المنصورة بالزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٢٤٨ جنيها ٦٢٠ مليا  
قيمة نصيبه في الربيع عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٥٢ إلى أكتوبر سنة ١٩٥٦  
وتأييد هذا الحكم استئنافيا ، كما حصل على حكم نهائي بالزامه بأن يدفع له مبلغ  
٣١٤ جنيها ٣٤٠ مليا قيمة الربيع عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٥٦ إلى أكتوبر سنة ١٩٦١  
وإذا امتنع عن دفع قيمة الربيع المستحق له عن المسلة من أكتوبر سنة ١٩٦١

الى اكتوبر سنة ١٩٦٤ فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . رد الطاعن بأن مساحة الأطيان أصبحت ١٠ أفدنة و قيراط و ٧ أسهم بسبب نزع ملكية جزء منها يخص المطعون عليه فيها فدانين و ٥ قراريط و بتاريخ ١٩٦٥/١/٣ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء الحكوميين بمحافضة الدقهلية لبيان مساحة الأطيان الحالية ومقدار ما يخص المطعون عليه فيها وتقدير صافي الربح الذي يستحقه في المدة المطالب بها وكلفته بدفع أمانة الخبير إلا أنه تنازل عن التمسك بهذا الحكم وطلب الفصل في الدعوى بحالتها ، واذ عرض الطاعن أن يدفع الأمانة فقد أصدرت المحكمة بتاريخ ١٩٦٥/٤/٤ حكماً آخر قضى بنسب مكتب الخبراء لأداء المأمورية سالفة الذكر وبيان ما إذا كان جزء من الأطيان قد نزلت ملكيته مما اثر على نصيب المطعون عليه وكلفت الطاعن بدفع الأمانة ، غير أن الخبير أعاد المأمورية إلى المحكمة لتكليف المطعون عليه أو من ترى تكليفه بأن يقدم المستندات التي طلبها حتى يستطيع مباشرة العمل .

صل المطعون عليه طلباته إلى الزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٣١٥ جنيها قيمة الربح حتى اكتوبر سنة ١٩٦٦ ، وبتاريخ ١٩٦٧/١/١٥ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها إلى محكمة المنصورة الابتدائية حيث قيدت بمجلد لها برقم ١١٩ سنة ١٩٦٧ مدنى وبجلسة ١٩٦٧/١١/١٤ عاد المطعون عليه وعدل طلباته إلى مبلغ ٣٨٠ جنيها قيمة الربح من اكتوبر سنة ١٩٦١ إلى اكتوبر سنة ١٩٦٧ ، وبتاريخ ١٩٦٨/١/١٦ حكمت المحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٣٧٧ جنيها ، ٩٠٤ ملياً استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٨ سنة ٢٠ ق مدنى المنصورة طالبا الغاءه والحكم برفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٩/٤/٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن المطعون عليه يخصه في الأطيان التي تركها الواقف ٢ ف و ١١ ط و ٢١ س وأن هذا هو ما انتهى إليه الخبير في الدعوى رقم ٤٤٤ سنة ١٩٥٧ مدنى مركز

المنصورة ولا محل للعودة إلى بحث هذا الموضوع وأنه ليس هناك ما يمنع من قياس ريع سنة على أخرى طالما أن مساحة الأطنان لم تتغير ولم يطرأ عليها ما يغير من طبيعتها ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسيب من وجوه ، أولا : قدم الطاعن إلى محكمة الموضوع وردا للمال وكشفا رسميا من مصاحبة الأموال المقررة للتدليل على أن مساحة الاطيان التي تركها الواقف ١٠ ف ١٠ ط ٧٧ وليس ١٢ ف ١٣ ط كما ورد في صحيفة الدعوى وأن المطعون عليه ينحصر فيها ٢ ف ٥ ط وهما مستندان رسميان لهما حجيتهما ولا يجوز نفي ما تضمناه الا عن طريق الطعن بالتزوير ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الإشارة إلى هذين المستندين ولو أنه غنى بجهتها لحاز أن ينتهي إلى نتيجة أخرى .

ثانيا : أن الحكم في الدعوى ٤٤٤ سنة ١٩٥٧ مدنى مركز المنصورة لا يجوز اتخاذه حجة عند المطالبة بالريع في الدعوى الحالية لعدم وحدة الموضوع في الدعويين بسبب اختلاف المدة المطالب عنها بالريع في كل منهما ، علاوة على تغير مساحة الأطنان بحيث صار نصيب المطعون عليه ٢ ف ٥ ط وهو ما ثبت من ورد المال والكشف الرسمي سالفى الذكر نتيجة الاستيلاء على جزء من الأطنان للنافع العامة ، خاصة وأنه لم يحكم للمطعون عليه باستحقاقه لنصيب محدد في أطنان الوقف كما ذكر في صحيفة دعواه وإنما قضى له بحصة قدرها قيراطان من تسعة قراريط تنقسم إليها أعيان الوقف تبعاً لذلك فإن النصيب في الريع يتغير بتغير أصل الحق ذاته . ثالثا : أن الخبير قد يخطئ ماديا وبالتالي يجوز العودة الى المنازعة في قلت النصيب المدفوع بشأنه الريع ، ويعتبر تقديم الطاعن ورد المال والكشف الرسمي طعنا في تقرير الخبير المقدم في الدعوى ٤٤٤ سنة ١٩٥٧ مدنى مركز المنصورة ، وكان يتعين على المحكمة تحقيقه . رابعا : لم تلتفت المحكمة إلى أن الريع هو صافي الغلة التي قد تتغير زيادة ونقصا وأساسه الغصب وهو يختلف عن الايجار الذى يقرم فيه المستأجر يدفع فئة ثابتة ويستند الى العقد ، واذا حكمت المحكمة بالريع على أساس القيمة الايجارية فإنها تكون قد أخطأت تطبيق القانون .



وحيث إن النعى برمته مردود ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكيم الصادرين في ١٩٦٥/١/٣ ، ١٩٦٥/٤/٤ من محكمة مركز المنصورة أن محكمة أول درجة عرضت لدفاع الطاعن ومبناه تغيير مساحة الأطيان التي تركها الواقف وما تغله من ريع وأشارت الى ورد المال المقدم منه ورأت أنه لا يكفي بمجرد دليله على صحة المنازعة فندبت خيرا لمعاينة تلك الأطيان ومعرفة نصيب المطعون عليه فيها وتقدير صافي الربح وتحقيق ما يدعيه الطاعن من أن جزءا من الأطيان قد نزع ملكيته مما أثر على نصيب المطعون عليه ، غير أن الخبير رد المأمورية الى المحكمة لتكليف المطعون عليه أو من ترى تكليفه بأن يقدم المستندات التي طلبها حتى يستطيع مباشرة العمل ، فأبدى الطاعن استعدادا لتقديم هذه المستندات وازاء تخلفه رأت المحكمة الأخذ بتقرير الخبير المقدم في الدعوى رقم ٤٤٤ سنة ١٩٥٧ مدنى مركز المنصورة وهى الدعوى التي أقامها المطعون عليه على الطاعن يطالبه بالربح المستحق عن نصيبه في الأطيان في مدة سابقة ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه انضج للخبير المذكور من تحقيق أوجه دفاع الطرفين والاطلاع على مستنداتهم والانتقال الى قلم نزع الملكية أن المطعون عليه يخصه في الأطيان بعد استبعاد ما أخذته المشروعات ٢ ف ١١ وط ٢١ س وأن القيمة الأيبحارية للفدان ٢٩ جنيها و ٤٠٠ مليا يستحق عنه أموال أميرية ٤ جنيها و ٢٥٠ مليا في السنة وانتهت المحكمة الى أنه لم يطرأ تغيير على ذلك بعد تقديم تقرير الخبير سالف الذكر ، وأن منازعة الطاعن في هذا الخصوص غير جدية ولا يقصد منها الا إطالة أمد التقاضى لانه لم يقدم دليلا على صحة دفاعه رغم حضوره أمام الخبير في الدعوى الحالية ولانه لم يقدم المستندات التي طلبها الخبير رغم تعهده بتقديمها أكثر من مرة مما تسبب عنه تأجيل الدعوى ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم بنسب الخبير حتى فصل في الدعوى . ولما كان استناد المحكمة الى تقرير الخبير في الدعوى رقم ٤٤٤ سنة ١٩٥٧ لم يكن على اعتبار أن الحكم الصادر في تلك الدعوى له حجية تلزمها وإنما على أساس أنه من مستندات الدعوى الحالية يجوز التعويل عليه في تكوين عقيدتها في خصوص نصيب المطعون عليه في الأطيان وما تغله من ريع ، ومن ثم فلا يصح الطعن في الحكم بأنه خالف القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى به وجعل للحكم في الخصومة الأولى حجية متعديّة الى غير

موضوع الدعوى ، ولما كان الكشف المستخرج من مصلحة الأموال المقررة الذى قدمه الطاعن أمام محكمة الاستئناف يطابق في بياناته الخاصة بمساحة الأقطان التى تركها الواقع ورد المال الذى قدمه الطاعن أمام محكمة أول درجة للتدليل على أن مساحة هذه الأقطان ١٠ أفدنة و ١ قيراط و ٧ أسهم وقد رأت المحكمة الأخيرة أن هذا الورد لا يكفى لإثبات صحة دفاعه ونذبت خبيرا لتحقيقه ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم المطعون فيه بأنه أغفل الإشارة الى الكشف سالف الذكر أو أنه اعتمد تقرير الخبير فى الدعوى السابقة دون أن يحقق دفاعه بالطعن على هذا التقرير ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تازم الطاعن بأداء أجرة عن نصيب المطعون عليه فى الأقطان وإنما استرشدت بقيمتها الإيجارية التى بينها الخبير فى تقريره المقدم فى الدعوى الأولى لتحديد الربح المناسب لهذه الأقطان بعد أن خلصت إلى أنه ليس ثمة دليل على أنه لحقها تغيير فى معدنها أو فى مساحتها ، ولا مخالفة فى ذلك للقانون لأن الربح — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار ، وتقدير هذا التعويض متى قامت أسبابه ، ولم يكن فى القانون نص يلزم باتباع معايير معينة فى خصوصه هو من سلطة قاضى الموضوع ولا تريب عليه أن هو قدر قيمة التعويض المستحق لصاحب الأرض عن حرمانه من الانتفاع بأرضه بقدر الأجرة خلال المدة التى حرم فيها من هذا الانتفاع مادام أن القاضى قد رأى فى هذه الأجرة التعويض العادل الجابر للضرر الناشئ عن هذا الحرمان وإذا كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون أو بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن ميكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : ابراهيم السيد ذكري ومهان حسين مبداه وعبد مدق الصار ومحمود ممان دويش .

( ١٩٣ )

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) نقض ” إجراءات الطعن “ . بطلان ” بطلان الإجراءات “ .

رفع الطعن بالنقض بقرار أودع في الكتاب على خلاف ما تنص به المادة ٢٥٣ مرافعات .  
من وضع بصحيفة . لا بطلان . حلة ذلك . توافر البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن  
تحقق منه النية من الإجراء .

( ٢ ) نقض ” صحيفة الطعن “ . دعوى ” الخصوم في الدعوى “ . بطلان  
” بطلان الإجراءات “ .

وجوب اشتغال صحيفة الطعن على أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ٢٥٣م٠ مرافعات .  
حلة ذلك . خلو الصحيفة من بيان أسماء بعض الطاعنين . أثره . بطلان الطعن . لا يخفى عن هذا البيان  
ذكر أرقام التوكيلات المصادرة منهم .

( ٣ ) نقض ” تقرير الطعن “ . بطلان ” بطلان الإجراءات “ .

خلو صورة تقرير الطعن بالنقض من بيان تاريخ الطعن واسم الموظف الذي حصل امامه لا يطل  
الطعن .

( ٤ و ٥ ) تنفيذ حقارى . بطلان ” بطلان الإجراءات “ .

( ٤ ) تدخل الطاعة كشرية لتقدم من الأطيان محل التنفيذ . لا يفيد نزولها عن حقها في الطعن  
على إجراءات التنفيذ التي اتخذت منها على غير آخر من الأطيان في ذات الدعوى .



( ٥ ) تحديد الثمن الاساسى فى قائمة شروط البيع تقديرين من الاطيان محل التنفيذ . طلب مباشر الاجراءات بعد ذلك امام المحكمة تخصيص كل قدر بحوزه من هذا الثمن دون لادخال تعديل عليه . لاجلان .

( ٦ ) وكالة . تنفيذ عقارى . بيع .

الوكالة الخاصة فى المعاضات . عدم وجوب بيان العقارات محل التصرف على وجه التحديد فى التوكيل . مثال فى توكيل بالشراء فى تنفيذ عقارى .

( ٧ ) تنفيذ عقارى " الحائز " . تأمينات عينية . إرث .

الحائز فى التنفيذ العقارى . تعريفه . الوارث لا يهد حائزا للعنار المرهون من المورث موضوع التنفيذ . لا محل لانتذاره بامدفع أو التخلية تطبيقا للمادة ٦٢٦ مرافعات سابق .

( ٨ ) دفع " الدفع بعدم القبول " . دعوى " الصفة فى الدعوى " . نظام عام . بطلان .

الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة . لا يتعلق بالنظام العام . لا يلقى لغير من هو مقرر لمصلحته الاحتجاج به .

١ - إنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - الذى رفع الطعن فى ظله - تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، إلا أن هذا التعديل الذى أدخله المشرع على طريقة رفع الطعن بتقرير حسبما أفصحت منه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقا على المادة ٢٥٣ سالفة الذكر إنما قصد به تيسير الإجراءات ، وحتى لا يتجشم المحامى مشقة الانتقال بنفسه إلى قلم الكتاب للتقرير بالطعن ، فاستحسن المشرع استعمال عبارة " يرفع الطعن بصحيفة تودع " بدلا من عبارة " يرفع الطعن بتقرير يودع " منعا لكل لبس هذا إلى أن العبارة التى يتطلبها القانون فى ورقة الطعن ، بحيث لا تريب على الطاعن إن هو أودع قلم الكتاب تقريرا توافرت فيه تلك البيانات ، لأن الغاية من هذا الاجراء تكون قد تحققت ، الأمر الذى يكون معه الدفع ببطلان الطعن لرفعه بنبر الطريق القانونى فى غير محله .

٢ — توجب المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وإلا كان الطعن باطلاً، وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه وقد رعى المشرع من ذكر هذه البيانات إلى إعلام ذوي الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته وموطنه علماً كافياً<sup>(١)</sup>. وإذ يبين من الاطلاع على الصورة المعلقة إلى المطعون عليها الأولى من تقرير الطعن أن ورقة الإعلان اشتملت على بيان باسم الطاعنه الأولى، أما بالنسبة للطاعنين الآخرين فإنه يبين من تقرير الطعن أنه قد أثبت به أن الطعن رفع من الأسناد... المحامي ناباً عن السيد... الطاعنة الأولى — وآخرين بتوكيلات ذكرت أرقامها — دون أن يشمل التقرير ذاته على بيان بأسماء هؤلاء الطاعنين الآخرين أو يرد به ما تحدد به أشخاصهم الأمر الذي لا تتحقق به الغاية التي قصدها المشرع من إيراد البيان الخاص بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على النحو سالف الذكر، ولا يفنى عن ذلك ورود أسمائهم في التوكيلات الصادرة منهم إلى محامي الطاعنة الأولى لأنها أوراق مستقلة عن التقرير، لم كان ذلك فإن الطعن يكون باطلاً بالنسبة لمن عدا الطاعنة الأولى.

٣ — خلو صورة التقرير المعلقة من بيان تاريخ الطعن واسم الموظف الذي حصل أمامه هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مما لا يبطل الطعن.

٤ — تدخل الطاعنة الأولى كمشتريه لجزء من الأطنان موضوع التنفيذ، لا يمنعها من أن تعترض على الإجراءات التي اتخذت ضدها على قدر آخر من الأطنان — في ذات الدعوى — بوصفها مدينة، إذ هو لا يفيد أنها نزلت عن حقها في الطعن على هذه الإجراءات.

٥ — لما كان الثابت أن الأطنان موضوع دعوى البطلان لم تلحقها تجزئة مالية لإيداع قائمة شروط البيع، وإنما طلب البنك (مباشر الإجراءات) بالجلسة

(١) قض ٩ / ٥ / ١٩٦٣ بمجموعة المكتب الفني السنة ١٤ ص ٧٥٠

توزيع الثمن الأساسى وقدره ٢٠٠ جنيه المحدد لها مع قطعة أخرى فى ذات الصفقة وتخصيص كل قطعة بجزء من هذا الثمن دون إدخال تعديل عليه ، وقد خلت مواد قانون المرافعات الخاصة بالتنفيذ على العقار من النص على بطلان البيع فى هذه الحالة ، فان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض هذا الوجه من أوجه البطلان ، لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

٦ - النص فى المادة ٧٠٢/٢ من القانون المدنى على أن الوكالة الخاصة فى نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص إلا إذا كان العمل من التبرعات يدل على أن الوكالة الخاصة فى المعاوضات يصح أن تصدر دون تحديد لمحل التصرف ، ولما كان التوكيل الصادر من المطعون عليه الأولى لمحاميا ينص على أن له أن يشتري لذمتها العقار المطلوب بيعه فانه يخوله صفة فى أن يشتري عنها الاطيان موضوع التنفيذ عملاً بالمادة ٧٠٢/٢ السالف ذكرها دون حاجة إلى أن يعين فيه على وجه التحديد بيان هذه العقارات التى انصب عليها التصرف ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون لرفض دفاع الطاعنة من أن التوكيل لم يكن يخول الوكيل شراء العقار بجلسة المزاد لان عبارته غامضة ولا تتضمن تحديدا لموضوعه يكون على غير أساس .

٧ - الحائز فى التنفيذ العقارى الذى أوجبت المادة ٦٢٦ من قانون المرافعات السابق اذاره برفع الدين أو تخلية العقار هو - كما عرفت المادة ١٠٦٠/٢ من القانون المدنى - كل من انتقلت اليه بأى سبب من الاسباب ملكية العقار المرهون أو أى حق عينى آخر عليه قابل للرهن دون أن يكون مسئولاً مسئولية شخصية عن الدين ، مما مؤداه - وعلى ماقررتة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى أن الوارث لا يعتبر حائزاً للعقار المرهون من المورث لأن المبدأ القاضى بالآركة الأبعد سداد الديون من شأنه ألا يجعل ملكية العقار المرهون تنتقل اليه من المورث الأبعد سداد الدين المضمون وزوال الرهن ، ولما كانت الطاعنة من ورثة المدين فلا تعتبر حائزة للعقار المرهون موضوع التنفيذ بحيث يلزم اذارها كقتضى المادة ٦٢٦ سالفه الذكر .



٨ — الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —<sup>(١)</sup> لا شأن له بالنظام العام، إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته، فلا يحق لغيره أن يحتج بهذا البطلان ومن ثم فلا يجوز للطاعة — وهي من ورثة المدين — التمسك ببطلان إجراءات البيع المبني على أن المطعون عليه السادس لم تكن له صفة في تمثيل المحجور عليه في إجراءات التنفيذ العقارى التى اتخذها البنك .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعة الاولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها انقصر المرزوقين لها من المرحوم . . . . . أقامت ادعوى رقم ٣١٩ سنة ١٩٦٠ مدنى المنيا الابتدائية ضد المطعون عليهم طالبة الحكم ببطلان إجراءات البيع التى تمت فى القضية رقم ٣٥ سنة ١٩٥٥ بيوع المنيا وما ترتب عليها من إيقاع بيع ٢ ف و ٦ ط و ٤ س على المطعون عليهم — الاولى واعتبارها كأن لم تكن ، وقالت شرحا لدعواها إن البنك العقارى المصرى — المطعون عليه — كان يداين مورثها ومورث المطعون عليهم من الثالثة إلى التاسعة فى مبلغ مضمون برهن رسمى ، ولعدم قيام المدين أو ورثته من بعده بالوفاء بهذا الدين باشر البنك الدائن بإجراءات التنفيذ العقارى على أطيان المورث فى القضية رقم ٣٥ سنة ١٩٥٥ بيوع المنيا الابتدائية، وحددت جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٦٠ للشرع عن البيع بالنسبة لصفقتين من هذه الأطيان الاولى مساحتها ٢ ف و ٦ ط و ٤ س والأخرى مساحتها ١ ف و ١٩ ط ، وقد صدر الحكم فى الجلسة المذكورة بإيقاع بيع الصفقة الاولى على المطعون عليها الاولى

( ١ ) بغض ١٩٦٣/٥/٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٤ ص ٧٥٠

بمثن قدره ٢٥٠ ج وتنازل البنك مباشر الإجراءات عن بيع الصفقة الثانية ، وإذ كانت إجراءات البيع قد شابتها عيوب جوهرية تبطلها منها أنها لم تعلن إعلاناً قانونياً بجلسة البيع التي كان محدد لها يوم ١٨/٩/١٩٥٧ وأن البنك أحدث تجزئة في العقار المبيع وغير ثمنه الأساسى بعد إيداع قائمة شروط البيع ، وأن التوكيل الصادر إلى محامى المطعون عليها الأولى لم يكن ينحوله شراء العقار بالمزاد وأن البنك لم ينذر الطاعنة بوصفها حائزة للعقار ، هذا إلى أن البنك أعلن ... ..

المطعون عليه السادس بصفته قياً على المحجور عليه ... مع أنه لاصفقه في تمثيله ، فقد انتهت الطاعنة إلى طلب الحكم لها بطلانها . وبتاريخ ٢١ إبريل سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بطلان إجراءات البيع في الدعوى رقم ٣٥ سنة ١٩٥٥ بيوع المنيا الابتدائية وما ترتب عليها من إيقاع بيع ٢ ف و ٦ ط و ٤ س على المطعون عليها الأولى واعتبار الحكم الصادر فيها بجلسة ٣ فبراير سنة ١٩٦٠ كأن لم يكن تأسيساً على السبب الخاص بطلان إعلان الطاعنة بجلسة ١٨/٩/١٩٥٧ المحددة للبيع . استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالإستئناف رقم ١١٧٠ سنة ٧٩ ق القاهرة طالبة إلغائه والحكم برفض الدعوى . وبتاريخ ٦/٣/١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعن المطعون عليها الأولى في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٧٢ سنة ٣٣ ق وبتاريخ ٢/٣/١٩٦٧ حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف بنى سويف مؤسسة قضاءها على أن الإعلان بجلسة البيع المحدد لها يوم ١٨/٩/١٩٥٧ والذي ادعت الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها بطلانه إنما كان يتعلق بصفقة أخرى غير الصفقة التي رسامزادها على المطعون عليها الأولى . وبعد تعجيل الإستئناف حكمت المحكمة بتاريخ ٦/٤/١٩٦٩ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة . طعن المطعون في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون عليها الأولى بطلان الطعن واحتياطياً بعدم قبوله وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بقبول الطعن شكلاً بالنسبة للطاعنة الأولى وبطلانه بالنسبة لمن عداها وفي الموضوع برفضه . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن أنه رفع بتقرير بينما كان يتعين أن يرفع بصحيفة تودع قلم الكتاب وأن ذلك التقرير خلا من بيان جوهرى هو أسماء الطاعنين، كما أن صورته المعلقة خلت من بيان إسم الطاعنة الأولى وتاريخ التقرير بالطعن واسم الموظف الذى قدم إليه ، مما يترتب عليه بطلان الطعن عملا بالمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ — الذى رفع الطعن فى ظله — تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، إلا أن هذا التعديل الذى أدخله المشرع على طريقة رفع الطعن بتقرير حسبما أفصحته عنه المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات تطبيقا على المادة ٢٥٣ سالفه الذكر إنما قصد به تيسير الاجراءات وحتى لا يتجشم المحامى مشقة الانتقال بنفسه الى قلم الكتاب للتقرير بالطعن فاستحسن المشرع استعمال "عبارة يرفع الطعن بصحيفة تودع . . . ." بدلا من عبارة " يرفع الطعن بتقرير يودع " ، منعا لكل لبس هذا إلى أن العبرة هى بتوافر البيانات التى يتطلبها القانون فى ورقة الطعن بحيث لا تثير على الطاعن إن دو أو دوع قلم الكتاب تقريراً توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحققت الامر الذى يكون معه الدفع ببطلان الطعن لرنعه بغير الطريق القانونى فى غير محله ، ولما كانت المادة ٢٥٣ السالف ذكرها توجب أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وإلا كان الطعن باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وقد رعى المشرع من ذكر هذه البيانات إلى إعلام ذوى الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم فى الدعوى وصفته وموطنه وعلماء كافيا ، وكان يبين من الاطلاع على الصورة المعلقة الى المطعون عليهاولى من تقرير الطعن أن ورقة الاعلان اشتملت على بيان باسم الطاعنة الاولى ، أما الألبسة للطاعنين الآخرين فانه يبين من تقرير الطعن أنه قد أثبت به أن الطعن رفع من الاستاذ .. المحامى نائبا عن السيدة .. الطاعنة الأولى — وآخرين بتوكيلات ذكرت أرقامها — دون أن يشتمل التقرير ذاته على بيان بأسماء هؤلاء الطاعنين



الآخرين أو يرد به ما تحدد به اشخاصهم الأمر الذي لا يتحقق به الغاية التي قصدها المشرع من إيراد البيان الخاص بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على النحو سالف الذكر، ولا يغني عن ذلك ورود أسمائهم في التوكيلات الصادرة منهم إلى محامي الطاعة الأولى لأنها أوراق مستقلة عن التقرير، ولما كان خلوص صورة التقرير المعلنة من بيان تاريخ الطعن واسم الموظف الذي حصل أمامه هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مما لا يبطل الطعن، ولما كان ذلك فإن الطعن يكون صحيحا بالنسبة إلى الطاعة الأولى وباطلا بالنسبة لمن عداها من الطاعنين .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن من الطاعة الأولى أنها دخلت مشترية للجزء الثاني من صفقة الأطيان موضوع التنفيذ ومساحته ٢ فـ ١١ و ١ ط و ٤ س مما مؤداه أنها أقرت إجراءات البيع العقاري وتنازلت عن التمسك ببطولانها .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن تدخل الطاعة الأولى كمشترية لجزء من الأطيان موضوع التنفيذ لا يمنعها من أن تعترض على الإجراءات التي اتخذتها على قدر آخر من الأطيان بوصفها مدينة إذ هو لا يفيد أنها نزلت عن حقها في الطعن على هذه الإجراءات .

وحيث إن الطعن من جانب الطاعة الأولى قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، تنمى الطاعة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن البنك مباشر الإجراءات أجرى تعديلا في قائم شروط البيع بعد أن أودعت قلم الكتاب وأصبحت نهائية بأن غير في الثمن الأساسي وأحدث تجزئة في العقار دون إعلان الخصوم ، ذلك أن البنك طلب في جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٠ تقسيم الصفقة الثانية ومساحتها ٥ أفدنة و ١٨ قيراطا و ٤ أسهم بناحية أبو جرج إلى ثلاث صفقات الأولى حرف ١ مساحتها ٢ فدان و ١١ قيراط و ٤ أسهم بثمن قدره ١٠٥ جنيهاً والثانية حرف ب مساحتها ١ فدان و ١٩ قيراط بثمن قدره ٧٠ جنيهاً والثالثة حرف ج مساحتها فدان و ١٢ قيراط بثمن قدره ٧٠

جنيها وفي ذلك مخالفة لأحكام المواد ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٣ من قانون المرافعات السابق مما يترتب عليه بطلان الاجراءات عملا بالمادة ٦٣٤ من القانون المذكور ، وقد اعترضت الطاعنة في محضر الجلسة دلى هذا التقسيم ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا السبب من أسباب البطلان استنادا الى أن الصفقة موضوع دعوى البطلان الحالية ومساحتها ٢ فدانان و ٦ قراريط و ٤ أسهم لم يلحقها أى تعديل ، وإنما جراً البنك الثمن بجلسة ١٨/١٠/١٩٥٥ بأن حدود مبلغ ١٥٠ جنيها لهذا القسم ومبلغ ٢٠٠ جنيها للقسم الثانى من هذه الصفقة ومساحتها ٢ فدان و ٣ قراريط بعد أن كان ٢٠٠ جنيها للقسمين معا ولا يعتبر هذا تعديلا للثمن الاساسى فضلا عن أنه لم يحصل من ذلك ضرر للطاعنة بل ان القسم الأول موضوع دعوى البطلان رسا مزاده على المطعون عليها الأولى بمبلغ ٢٥٠ جنيها أى بأكثر من الثمن الاساسى ، فى حين أن هذا القدر جميعه مملوك للطاعنة وقد تعتمد البنك بيعه وإرساء مزاده على المطعون عليها الأولى وهو ما يعود على الطاعنة بالضرر ومن مصلحتها إبطال هذا البيع .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذك أن الثابت من الاطلاع على ملف دعوى البيوع رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٥ المنيا الابتدائية أن قائمة شروط البيع اشتملت على ثلاث صفقات مساحة الأولى منها ٤ أفدنة و ٩ قراريط و ٤ أسهم أطيانا زراعية كائنة بناحية أبو جرج مركز بنى مزار وهى تنقسم الى قطعتين الأولى مساحتها ٢ فدانان و ٦ قراريط و ٤ أسهم وهى موضوع دعوى البطلان الحالية والثانية مساحتها ٢ فدانان و ٣ قراريط وقد حدد لهذه الصفقة بجزئها فى قائمة شروط البيع ثمن أساسى قدره ٢٠٠ جنيها ثم طلب البنك مباشر الاجراءات بجلسة ١٨/١٠/١٩٥٥ توزيع هذا الثمن على جزئى الصفقة بحيث يخص القطعة الأولى ١٥٠ جنيها والثانية ٥٠ جنيها وقررت المحكمة التأجيل للنشر عن ذلك بجلسة ٢٠/١٢/١٩٥٥ طلب البنك تقسيم الصفقة الثانية ومساحتها ٥ أفدنة و ١٨ قيراط و ٤ أسهم الى ثلاثة أقسام الأول فدانان و ١١ قيراطا و ٤ أسهم والثانى فدان و ١٩ قيراطا والثالث فدان و ١٢ قيراطا وبتاريخ ٣/٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة بإيقاع بيع فدانين و ٦ قراريط و ٤ أسهم موضوع الصفقة الأولى على السيدة ...

... — المطعون عليها الأولى بثمان قدره ٢٥٠ جنيها ولما كان يبين من ذلك أن القطعة موضوع دعوى البطلان الحالية ومساحتها ٢ ف و ٦ ط و ٤ س لم تلحقها تجزئة تالية لإيداع قائمة شروط البيع ، وإنما طلب البنك بالجلسة توزيع الثمن الأساسي وقدره ٢٠٠ جنيه المحدد لها مع قطعة أخرى في ذات الصفقة وتخصيص كل قطعة بجزء من هذا الثمن دون إدخال تعديل عليه على النحو سالف البيان ، وقد خلت مواد قانون المرافعات الخاصة بالتنفيذ على العقار من النص على بطلان البيع في هذه الحالة فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض هذا الوجه من أوجه البطلان لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، ذلك أن التوكيل الصادر إلى محامي المطعون عليها الأولى لم يكن يخوله شراء العقار بجلسة المزاد لأن عبارته غامضة ولا تتضمن تحديدا لموضوعه، ومن المقرر طبقا لنص المادة ٧٠١ من القانون المدني أن الوكالة الواردة بالفاظ عامة لا تخصيص فيها لنوع العمل الحاصل فيه التوكيل لا تخول الوكيل صفة الا في أعمال الإدارة، وإذا تمسكت الطاعنة بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف وقضى الحكم المطعون فيه برفضه تأسيسا على أن التوكيل الصادر إلى محامي المطعون عليها الأولى يبيع له حق الشراء عنها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن النص في المادة ٧٠٢/٢ من القانون المدني على أن الوكالة الخاصة في نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص إلا إذا كان العمل من التبرعات يدل على أن الوكالة الخاصة في المعاوزات يصح أن تصدر دون تحديد لمحل التصرف، ولما كان التوكيل الصادر من المطعون عليها الأولى لمحاميها ينص على أنه أن يشتري لنعما العقار المطلوب ببيع فإنه يخوله صفة في أن يشتري عنها الاطيان موضوع التنفيذ عملا بالمادة ٧٠٢/٢ السالف ذكرها دون حاجة إلى أن يعين فيه على وجه التحديد بيان هذه العقارات التي انصب عليها التصرف ، لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .



وحيث إن السبب الثالث يحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن مورث الطاعنة إشتري جزءا من العقار موضوع التنفيذ بعقد مسجل قبل تسجيل التنبيه ، فيعتبر هو وورثته من بعده ومنهم الطاعنة حائزين للعقار يجب إنذارهم بالدفع أو التخلية عملا بحكم المادة ٦٢٦ من قانون المرافعات السابق ، وإذا أغفل البنك اتخاذ هذا الإجراء مما يترتب عليه بطلان البيع ونفى الحكم المطعون فيه صفة الحائز عنها لمجرد كونها وارثة للمدين ومسئول شخصيا عن الدين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى على غير أساس ، ذلك أن الحائز في التنفيذ العقاري الذي أوجبت المادة ٦٢٦ من قانون المرافعات السابق إنذاره بدفع الدين أو تخلية العقار هو — كما عرفت المادة ١٠٦٠/٢ من القانون المدني — كل من إنتقلت إليه بأى سبب من الأسباب ملكية العقار المرهون أو أى حق عيني آخر عليه قابل للرهن دون أن يكون مسئولاً مسئولية شخصية عن الدين ، مما مؤداه — وعلى ماقررتة الأعمال التحضيرية للقانون المدني — أن الوارث لا يعتبر حائزا للعقار المرهون من المورث لأن المبدأ القاضي بالآ تركة إلا بعد سداد الديون من شأنه ألا يجعل ملكية العقار المرهون تنتقل إليه من المورث إلا بعد سداد الدين المضمون وزوال الرهن — ولما كانت الطاعنة من ورثة المدين فلا تعتبر حائزة للعقار المرهون موضوع التنفيذ بحيث يلزم إنذارها كقتضى المادة ٦٢٦ سالفه الذكر ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن البنك العقاري أعلن ... .. المطعون عليه السادس بصفته قima على المحجور عليه ... .. مع أنه لم يكن قima عليه ولا صفة له في تمثيله ، وقد تمسكت الطاعنة ببطلان الاجراءات لهذا السبب غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفضه مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لأشأن له بالنظام العام اذ هو مقرر لمصلحة من وضع حمايته فلا يحق لغيره أن يحتج بهذا البطلان ومن ثم فلا يجوز للطاعة التمسك ببطلان اجراءات البيع المبني على أن المطعون عليه السادس لم تكن له صفة في تمثيل المحجور عليه .. .. في اجراءات التنفيذ العقاري التي اتخذها البنك ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الوجه من أوجه البطلان فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

السيد المستشار أحمد حسن ميكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم السعيد ذكرى ، عثمان حسين جداقة ، محمد صدق العصار ، ومحمود عثمان درويش .

( ١٩٤ )

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) هـه "موانع الرجوع في الهبة" .

الهبة لدى رحم محرم . من موانع الرجوع فيها . الفقرة هـ من المادة ٥٠٢ مدنى . نص عام مطلق . سرية على هبة الوالد لولده . عدم جواز الرجوع فيها .

( ٢ ) قانون " تفسير النصوص " .

النص الصريح الجلى . لا محل لخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستدعاء بمصدره التاريخى أو قصد الذارع منه .

١ — يجوز للواهب طبقاً لنص المادة ٥٠٠ من القانون المدنى الرجوع في الهبة إذا تراضى على ذلك مع الموهوب له أو استند إلى عذر يقبله القاضى إلا إذا وجد مانع من الرجوع في الهبة وقد حددت المادة ٥٠٢ من القانون ذاته موانع الرجوع في الهبة ومن بينها ما نصت عليه الفقرة " هـ " وهو " إذا كانت الهبة لدى رحم محرم " ، ولما كان نص هذه الفقرة قد جاء عاماً بغير تخصيص ، مطلقاً بغير قيد فيسرى على جميع الهبات التى تربط الواهب فيها بالموهوب له قرابة الرحم والمحرومية ومنها هبة الوالد لولده ، إذ هى هبات لازمة لتحقيق غرض الواهب منها وهو صلة الرحم بصدور الهبة ذاتها ، فلا يجوز للواهب الرجوع فيها بغير التراضى مع الموهوب له ، أما القول بانحراج هبة الوالد لولده من حكم الفقرة " هـ " سالفة الذكر بحيث يجوز الرجوع فيها طبقاً لقواعد



الشريعة الإسلامية التي استمد منها القانون المدني الأحكام الموضوعية في الهبة ، فإنه يكون تقييدا لمطلق النص بدون قيد وتخصيصا لعمومه بغير تخصيص وهو مالا يجوز .

٢ — متى كان النص صريحا جليا فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بمصدره التاريخي أو البحث عن قصد الشارع منه لأن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٥٦ سنة ١٩٦٧ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهم الأربعة الأول وفي مواجهة الخامس وقال في بيانها إنه اشترى بثلاثة عقود مسجلة لأولاده المطعون عليهم الأربعة الأول حصصا بن مجموعها ١٣ ط و ٢٩ ١٢ س شائعة في كامل أرض وبناء العقار المبين بصحيفة الدعوى ، ودفع ثمنها وقدره ٤٠٠ جنيه من ماله الخاص ، ومنحها لهم على سبيل الهبة كما هو ثابت من اقرارهم بحضور رسمي حرر أمام معاون محكمة الاسكندرية للأحوال الشخصية ، واذ أظهر له أولاده المذكورون العقوف والمجود كما إنه رزق بعد الهبة بأولاد آخرين مما يجيز له الرجوع فيها لقيام العذر وعدم وجود مانع مما نصت عليه المادة ٥٠٢ من القانون المدني ، فقد أقام دعواه طالبا لترخيص له بالرجوع في هذه الهبة والغاء التسجيلات الخاصة باسماء المطعون عليهم الأربعة الأول وتسجيلها باسمه وتاريخ ١٩٦٧/١١/١٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية طالبا الغاء

والحكم له بطلباته، وقيد استئنافه برقم ٨٧٧ سنة ٢٣ ق مدني، وبتاريخ ١٧/٢/١٩٦٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن الهبة في حالة الدعوى هي من والد لأولاده فتكون لدى رحم محرم ولا يجوز الرجوع فيها طبقا لنص المادة ٥٠٢ هـ من القانون المدني ، هذا في حين أن التقنين المدني الحاسي استمد الأحكام الموضوعية في الهبة وموانع الرجوع فيها من الشريعة الإسلامية مما يتعين معه أن يرجع في تفسير نصومه في هذا الشأن إلى أحكام الشريعة ، وقد اتفق الأئمة الأربعة على امتناع الرجوع في الهبة إذا كانت لدى رحم محرم كما اتفقوا على صحة رجوع الوالد فيما وهب لولده وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بظاهر نص المادة ٥٠٢ هـ من القانون المدني وتأثر بعمومه ولم يرجع في تفسيره إلى الشريعة وقضى برفض الترخيص للطاعن بالرجوع في هبته لأولاده رغم وجود العذر وعدم قيام المانع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه لما كان يجوز للواهب طبقا لنص المادة ٥٠٠ من القانون المدني الرجوع في الهبة إذا تراضى على ذلك مع الموهوب له أو استند إلى عذر يقبله القاضي إلا إذا وجد مانع من الرجوع في الهبة، وكانت المادة ٥٠٢ هـ من القانون ذاته قد عدت موانع الرجوع في الهبة ومن بينها ما نصت عليه الفقرة "هـ" هو إذا كانت الهبة لدى رحم محرم ولما كان نص هذه الفقرة قد جاء عاما بغیر تخصيص ، مطلقا بغیر قيد فيسرى على جميع الهبات التي تربط الواهب فيها بالموهوب له قرابة الرحم والمحرمية ومنها هبة الوالد لولده أدهى هبات لازمة لتحقيق غرض الواهب منها وهو صلة الرحم بصدور الهبة ذاتها

فلا يجوز للواهب الرجوع فيها بغير التراضي مع الموهوب له، أما القول بإخراج  
 هبة الوالد لولده من حكم الفقرة "هـ" سالفة الذكر بحيث يجوز الرجوع فيها طبقا  
 لقواعد الشريعة الإسلامية التي استمد منها القانون المدني الأحكام الموضوعية  
 في الهبة فإنه يكون تقييدا مطلقا للنص بدون قيد وتخصيصا لعمومه بغير  
 تخصيص وهو مالا يجوز، ومتى كان النص صريحا جليا فلا محل للخروج عليه  
 أو تأويله بدعوى الاستهداء بمصدره التاريخي أو البحث عن قصد الشارع منه  
 لأن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه. لما كان  
 ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض الدعوى التي  
 أقامها الطاعن بالرجوع في الهبة لأولاده المطعون عليهم الأربعة الأول، فإن النعي  
 عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله يكون في غير محله ويتعين رفضه .



## جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم السعيد ذكرى ، وهمان حسين عبدالله ، وجلال عبد الرحيم هتان ، ومحمود  
هتان درويش .

( ١٩٥ )

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) نقض " ميعاد الطعن " . حكم " الطعن في الحكم " .

جواز إيداع صحيفة الطعن بالنقض فلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم .  
المادة / ٢٥٣ مرافعات . وجود مقر الشركة الطاعنة بالاسكندرية . اختيارها لإيداع الصحيفة  
فلم كتاب محكمة النقض . إضافة ميعاد مضافة إلى ميعاد الطعن .

( ٢ ) حكم " الطعن في الحكم " . نقض " التنازل عن الطعن " .

قبول الحكم الذي يتمتع به الطعن فيه . وجوب أن يكون دالا على ترك الحق في الطعن  
دلالة واضحة لا تختمل الشك .

( ٣ ) حكم " عيوب التدليل " " قصور " . بطلان " بطلان الحكم " .

وجوب أن يكون الحكم مستوفيا بذاته جميع أسبابه . الإحاطة على أسباب حكم آخر .  
فقطها . عدم بيان الحكم للأسباب التي أحال عليها والاشارة فيه " ينقل من الصفحة . . . .  
حتى نهايته " قصور يطل الحكم بطلاقا جوهريا .

١ - لما كان يجوز للشركة الطاعنة طبقا للمادة ٢٥٣ مرافعات أن تودع  
صحيفة الطعن فلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون  
فيه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن مقر هذه الشركة بمدينة الاسكندرية ،  
فإنه يجوز لها وقد اختارت أن تودع صحيفة الطعن فلم كتاب محكمة النقض

أن تضيف إلى الميعاد المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين مقرها بالاسكندرية ومقر محكمة النقض بالقاهرة ، ولما كانت المسافة بين مدينتي الاسكندرية والقاهرة تزيد على مائتي كيلو متر مما يتعين معه اضافة ميعاد مسافة قدره أربعة أيام طبقا لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات . فيكون الطعن بعد اضافة هذا الميعاد قد رفع في الميعاد القانوني .

٢ — يشترط في القبول الذي يمتنع معه الطعن في الحكم أن يكون دالا على ترك الحق في الطعن دلالة واضحة لا تختمل الشك ، ولما كان استعلام الشركة الطاعنة من مراقبة الضرائب عن الضرائب المستحقة على المطعون عليه حتى تقوم الشركة بحجزها تحت يدها من المبلغ المحكوم به عليها لا يعتبر منها قبولا لمسا قضي به الحكم المطعون فيه ، فإن الدفع بسقوط الحق في الطعن يكون في غير محله .

٣ — لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد وقائع النزاع وأسانيد الحكم الابتدائي إشاراتي موجزا لأسباب الاستئناف الذي رفعته الشركة ( الطاعنة ) عن هذا الحكم ثم اقتصر على اضافة العبارة الآتية ” وحيث إن — ينقل بعد ذلك من الحكم رقم ١ د سنة ٢٤ ق تجاري ابتداء من السطر الثامن من الصفحة الثالثة حتى نهايته ” دون أن تنقل الأسباب التي أحال عليها ثم قضى برفض الاستئناف ونأييد الحكم المستأنف . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن أصل أن يكون الحكم مستوفيا بذاته جميع أسبابه ، وإذا منح للحكمة أن تحيل على أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى ، فشرط ذلك أن يكون هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم ومودعا ملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعنصرها من عناصر الإثبات فيها يتناضل الخصوم في دلالته ، وإذا كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٦ سنة ٢٤ ق الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه — في مقام الرد على استئناف الشركة الطاعنة — لم يكن مقدما في الدعوى الحالية فلا يعتبر من ضمن مستنداتها ، ولا يشفع في ذلك أن الحكم المحال إلى أسبابه قد صدر من المحكمة نفسها في نفس اليوم بين الخصوم أنفسهم ، إذ كان من المنعين على المحكمة وقد أحالت في قضائها في الدعوى الحالية على أسباب الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٦ سنة ٢٤ ق

أن تورء الأسباب اللى تصلح أسبابا لقضاؤها فيها ، وإذ هى لم تفعل واكتفت بإحالتها عليه على النحو سالف البيان ، فإن إحالتها تكون قاصرة لا تجزىء عن تسبب قضاؤها ، ويكون الحكم المطعون فيه قد عاره بطلان جوهرى يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٦٨١ سنة ١٩٦٦ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد الشركة الطاعنة يطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٧٤٥٦ جنيها ٨٢٤ مليا ، وقال شرحا لدعواه إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٠/٨/٢٤ اتفق مع هذه الشركة على أن يكون وكيلها الوحيد بالعمولة فى توزيع منتجاتها فى منطقتى القاهرة والجيزة نظير عمولة نص عليها فى العقد وقد امتحق له المبلغ المطالب به كعمولة عن المبيعات التى تمت خلال الفترة من ١٩٦٠/٩/١٠ حتى ١٩٦١/٤/٣٠ ، وكانت الشركة الطاعنة قد أقامت الدعوى رقم ٥٠٩ سنة ١٩٦٥ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليه تطالبه بأن يدفع لها مبلغ ٨١٩,٣٧٠ ج ، نتيجة تصفية الحساب بينهما حتى تاريخ انتهاء العقد فى ١٩٦١/٢/٢٦ وأصدرت المحكمة فى تلك الدعوى حكما بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٧ قضى بنسب خبير لتصفية الحساب بينهما ، وإذ لم تدفع له الشركة قيمة العمولة التى يستحقها فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/١١ حكمت المحكمة بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٣٥٤٣ جنيها و ٤٥ مليا ، تأسيسا على أنه قيمة العمولة التى يستحقها طبقا لما اظهره الخبير فى تقريره المقدم فى الدعوى رقم ٥٠٩ سنة ١٩٦٥ . استأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧ سنة ٢٤ ق تجارى الاسكندرية طالبة الغاء والحكم



برفض الدعوى . وبتاريخ ١٦/٤/١٩٦٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض بصحيفة اودعت قلم كتاب هذه المحكمة في ١٩/٦/١٩٦٩ ، وقدم المطعون عليه مذكرة دفع فيها بسقوط الحق في الطعن وطلب في الموضوع رفضه . وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها اصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بسقوط الحق في الطعن . أن صحيفته لم تودع قلم كتاب محكمة النقض إلا بعد مضي أكثر من ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وأنه لا يجوز أن يضاف لها ميعاد مسافة لأن مقر الشركة الطاعنة بالاسكندرية وصدر الحكم المطعون فيه من محكمة استئناف الاسكندرية ولم يكن واجبا على الشركة الانتقال إلى محكمة النقض بالقاهرة لإيداع صحيفة الطعن بل أجاز لها القانون إيداع هذه الصحيفة قلم كتاب محكمة استئناف الاسكندرية ، هذا إلى أن الشركة قبلت الحكم المطعون فيه حسبا هو مستفاد من خطابها المرسل إلى مراقبة ضرائب العطارين بتاريخ ٣/٥/١٩٦٩ تستعلم فيه عن الضرائب المستحقة على المطعون عليه حتى تحجزها الشركة تحت يدها من قيمة الحكم .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان يجوز للشركة الطاعنة طبقا للمادة ٢٥٣ مرافعات أن تودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن مقر هذه الشركة بمدينة الاسكندرية فانه يجوز لها وقد اختارت أن تودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أن تضيف الى الميعاد المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين مقرها بالاسكندرية ومقر محكمة النقض بالقاهرة ، ولما كانت المسافة بين مدينتي الاسكندرية والقاهرة تزيد على مائتي كيلومتر مما يتعين معه إضافة ميعاد مسافة قدره أربعة أيام طبقا لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات فيكون الطعن بعد إضافة هذا الميعاد قد رفع في الميعاد القانوني ، ولما كان يشترط في القبول الذي يتمتع معه الطعن في الحكم أن يكون دالا على ترك الحق في الطعن

دلالة واضحة لا تحتمل الشك ، وكان استعلام الشركة الطاعنة من مراقبة ضرائب العطارين ثالث عن الضرائب المستحقة على المطعون عليه حتى تقوم الشركة بحجزها تحت يدها من المبلغ المحكوم به عليها لا يعتبر منها قبولاً لما قضى به الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك فإن الدفع بسقوط الحق في الطعن يكون في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول إن محكمة الاستئناف اكتفت في تسييب حكمها بأسباب مجملة مقتضبة لاتعين على فهمه ذلك أنها أحالت إلى أسباب الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٦ سنة ٢٤ ق تجارى الاسكندرية الذى أحال بدوره الى أسباب الحكم الابتدائى الصادر فى القضية رقم ٥٠٩ سنة ١٩٦٥ تجارى الاسكندرية الابتدائية وهى تختلف فى موضوعها عن القضية المطروحة ، هذا الى أن الحكم المطعون فيه أشار فى أسبابه الى نقل بعض أسباب الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٥٦ سنة ٢٤ ق دون أن تنقل هذه الأسباب ودون أن يرد على دفاع الطاعنة الذى أبدته أمام محكمة الاستئناف اذ تمسكت بأن الخبير احتسب عمولة عن مبيعات للتصدير وللقوات المسلحة مع انه لا يستحق عنها عمولة طبقاً للعقد وأن الدفتر الذى استند اليه الخبير ليس من الدفاتر المنتظمة التى يعول عليها ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد وقائع النزاع وأسانيد الحكم الابتدائى أشار الى موجز لأسباب الاستئناف الذى رفعتة الشركة عن هذا الحكم ثم اقتصر على إضافة العبارة الآتية « وحيث إن — ينقل بعد ذلك من الحكم رقم ٥٦ سنة ٢٤ ق تجارى ابتداء من السطر الثامن من الصفحة الثالثة حتى نهاية » دون أن تنقل الأسباب التى أحال عليها ثم قضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الاصل أن يكون الحكم مستوفياً بذاته جميع أسبابه

وإذا صح للحكمة أن تحيل على أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى فشرط ذلك أن يكون هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم ومودعا ملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعنصرا من عناصر الإثبات فيها يتناضل الخصوم في دلالته ولما كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٦ سنة ٢٤ ق الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه في مقام الرد على استئناف الشركة الطاعنة لم يكن مقدما في الدعوى الحالية فلا يعتبر من ضمن مستنداتها، ولا يشفع في ذلك أن الحكم المحال إلى أسبابه قد صدر من المحكمة نفسها في نفس اليوم بين الخصوم أنفسهم إذ كان من المتعين على المحكمة وقد أحالت في قضائها في الدعوى الحالية على أسباب الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٦ سنة ٢٤ ق أن تورد الأسباب التي تصلح أسبابا لقضائها فيها وإذا هي لم تفعل واكتفت بإحالتها عليه على النحو سالف البيان فإن إحالتها تكون قاصرة لا تجزئ عن تسبيب قضائها ويكون الحكم المطعون فيه قد عاره بطلان جوهري يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار حسن أبو الفتوح الشريفي ، ومضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجلال عبد الرحيم عثمان ، وسعد أنشاذل ، ومبد السلام الجندى .

( ١٩٦ )

الطعن ٩٥ لسنة ٣٨ القضائية :

ضرائب " الضريبة العامة على الإيراد " . حكم " تسبيب الحكم "

التكاليف الجائز خصمها من وعاء الضريبة العامة . ماديها . مثال لتقريرات موضوعية غير منضبطة ولا سائغة

التكاليف التي يجوز خصمها من وعاء الضريبة العامة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — هي تلك التي لا تسمح أحكام الضرائب النوعية بخصمها ويستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه حسب أوضاع كل حالة وظروفها ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد جرى على أنه بالنسبة لنصم ٥٪ من المبالغ التي تقاضاها المطعون ضده من الشركة والتي خضعت لضريبة القيم المنقولة وذلك مقابل المصاريف اللازمة للحصول على هذا الإيراد فإن المحكمة ترى صواب ما ذهبت اليه اللجنة في هذا الخصوص وأن تلك المصاريف إما أن تحدد طبقا للمستندات التي يقدمها الممول وأما أن تحدد بطريق التقدير وقد رأت اللجنة تقديرها بـ ٥٪ وهو تقدير سليم ومناسب ولايس فيها أى تعارض مع مانصت عليه المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩، وهى تقريرات موضوعية غير منضبطة ولا سائغة خالف بها الحكم المطعون فيه أحكام القانون ولا تصالح لملءه ، فانه يكون متعيينا نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن المطعون عليه رئيس مجلس إدارة شركة اتحاد صناعة المنسوجات  
المتأزلة والعضو المتدب قدم إلى مأمورية الضرائب المختصة إقرارات عن صافي  
إيراداته الخاضعة للضرائب العامة على الإيرادات فى السنوات من سنة ١٩٥٣  
إلى سنة ١٩٥٧ بالمبالغ الآتية ١٣٤٨٦,٩٤٠ ج و ١٥٦٥١,١٧٥ ج  
و ٣٢٠٥٧,٤١٢ ج و ٣٧٥٣٧,٩٩٦ ج و ٢٦٨٩٣,٩٦٨ ج عدلتها مراقبة الضرائب  
إلى ٢٠٧٠٧,٢٣٤ ج و ٣٠٤٠٧,٤١٩ ج و ٣٤١٩٥,١٧٤ ج و ٤٢٩١٣,٢٤٢ ج  
و ٣٠٥٧٨,٧٧٧ ج وإذا لم يوافق على هذه التعديلات وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن  
التي أصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتعديل صافي الإيراد  
إلى المبالغ الآتية : ٢١١٨٢,١٨٧ ج و ٣٧٦٠١,١٢٧ ج و ٢٨٩٩٧,١٥٠ ج  
و ٤١٩٦٣,٩٩٢ ج و ٢٩٨٠٩,٢٩٤ ج فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى  
رقم ١٢٠٦ سنة ١٩٥٩ الاسكندرية الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبة  
تعديله واعتبار صافي الإيراد الخاضع للضريبة طبقا لقرار مراقبة الضرائب .  
وبتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا  
وفى الموضوع برفضه وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه . استأنفت مصلحة  
الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة الغاء والحكم  
برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠٩ سنة ٢١ قضائية . وبتاريخ ٢٧

من ديسمبر حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة . فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره حيث تنازلت الطاعنة عن السبب الأول وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه للقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه قضى بخم نسبة هـ / من صافي الإيرادات التي حصل عليها المطعون عليه من مرتبات ومكافآت وبدل حضور جلسات مجلس الإدارة ومن إيراده عن القيم المنقولة في سني النزاع باعتبارها تكاليف انفقت في سبيل تحقيق إرادته الحاض للضريبة والمحافظة عليه استنادا إلى أن تلك النسبة إما أن تحدد طبقا للمستندات التي يقدمها الممول أو بطريق التقدير وأن اللجنة قدرتها تقديرا سليما لا يتعارض مع نص المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الذي أورد بيان المصاريف الجائز خصمها على سبيل المثال لا الحصر ولم يناقش الحكم ما أثارته الطاعنة من أن المطعون عليه لم يقدم أي مستند يدل على إنفاقه تلك المصاريف أو يؤيد أنها كانت لازمة للحصول على الإيراد والمحافظة عليه ، وأن ماساقه الحكم من اعتبارات لهذا الخصم لا تبرره مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن التكاليف التي يجوز خصمها من وعاء الضريبة العامة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي تلك التي لا تسمح أحكام الضرائب النوعية بخصمها ويستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه حسب أوضاع كل حالة وظروفها ، وإذا كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد جرى على أنه " بالنسبة لخصم الهـ / من المبالغ التي تقاضاها المطعون ضده من الشركة والتي خضعت لضريبة القيم المنقولة وذلك مقابل المصاريف



اللازمة للحصول على هذا الايراد فان المحكمة ترى صواب ما ذهبت إليه اللجنة في هذا الخصوص وان تلك المصاريف إما أن تحدد طبقاً للمستندات التي يقدمها الممول وأما أن تحدد بطريق التقدير وقد رأت اللجنة تقديرها بـ ٥٪ وهو تقدير سليم ومناسب وليس فيها أى تعارض مع ما نصت عليه المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، وهى قرارات موضوعية غير منضبطة ولا سائغة خالف بها الحكم المطعون فيه أحكام القانون ولا تصلح لحمله فانه يكون متعيناً نقضه .

---

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى ، ومضوية السادة المستشارين :  
أديب قصبجى ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل ، وممدوح عطيه .

( ١٩٧ )

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٨ القضائية :

عمل . قانون " سريانه من حيث الزمان " . نقض .

الحكم برفض دعوى العامل بطلب رفع أجوره إلى الحد الأدنى المقرر باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . صدور القانون ٥١ لسنة ١٩٦٨ فى ١٩٦٨/٩/٢٨ - بعد إقامة الطعن بالنقض - الذى منع المطالبة بالحد الأدنى المذكور . وجوب رفض الطعن . هـ ذلك .

نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ - الصادر فى ١٩٦٨/٩/٢٨ - فى مادته الأولى على أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية لا يجوز للعاملين الذين سرت فى شأنهم لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد إلى الحد الأدنى المقرر فى الجدول المرافق لهذه اللائحة للمطالبة برفع مرتباتهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف أية فروق عن الماضى" كما نص فى مادته الثانية على أن " ... يعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه " . لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام دعواه فى سنة ١٩٦٤ بطلب رفع مرتبه استناداً إلى الحد الأدنى المقرر فى الجدول المرافق باللائحة الصادرة بالقرار رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وهو ما نص القانون ٥١ لسنة ١٩٦٨ على عدم جواز المطالبة به وقد صدر الحكم المطعون فيه فى ١٩٦٨/٥/١٦ بتأييد الحكم المستأنف برفض الدعوى فان الطعن يكون متعين الرفض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٤٩ سنة ٦٤ عمال كلى القاهرة على المطعون ضده بصفته طالبا الحكم بأحقته فى احتساب مرتبه الشهرى على أساس أنه يشغل وظيفة يدخل ربطها المالى فى الشريحة الأولى ( من ٩٦٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه ) وفقا لللائحة العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وذلك اعتبارا من ١٩٦١/١٠/٢١ مع ما يترتب على ذلك من علاوات دورية وفروق ماله . وقال بيانا لدعواه أنه يشغل وظيفة المدير المالى لشركة مصر للسياحة بمرتبه شهرى قدره ٧٣ جنيا ، ولما كانت اللائحة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ قد نصت فى الجدول المرفق بها على أن يتقاضى مدير وعموم الشركات والمصانع مرتبا من ٩٦٠ جنيه الى ٢٠٠٠ جنيه سنويا فقد أصدرت الشركة المطعون ضدها قرار فى ١٥/٦/٦٤ بمنحه أول مربوط هذه الفئة من تاريخ العمل بتلك اللائحة ، إلا أنها عادت وألغت هذا القرار مما يعد إخلالا منها بالتزاماتها ترتب عليه نقص مرتبه ، فأقام دعواه بطلباته السالف بيانها . وتاريخ ٢٢/٢/٦٦ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة قويد الاستئناف برقم ٣٧٢ سنة ٨٣ ق وفى ٢٨/٢/١٩٦٦ حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان ما إذا كان الطاعن يستحق الدرجة التى يطالب بها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ١٦/٥/١٩٦٨ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظرة جلسة ١٢/١٠/١٩٧٤ وفيها التزمت النيابة رأيها .



وحيث إن حاصل أسباب الطعن الثلاثة أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه بصدور القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ قد اكتسب حقا ومركزا قانونا لا يتأثر بعد ذلك بإلغاء هذا القرار بموجب المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر بقضائه بعدم استحقاق الطاعن للرتب الذي يطالب به ورفض دعواه قولا بأن إجراءات تسوية مرتبه لم يتم اتخاذها إلى أن ألغى القرار رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وهو ما يؤدي إلى استفادة الشركة المطعون ضدها من تراخيها في تنفيذ أحكام هذا القرار ، وذلك فضلا عن إغفال الحكم الرد على ما غنمته دفاعه من أن القرار الصادر في ١٥/٦/١٩٦٤ بمنحه أول مربوط الفئة الأولى هو قرار صحيح صدر ممن يملكه بناء على تفويض من مجلس إدارة الشركة .

وحيث إن هذا النعي في جملته غير منتج ذلك أنه بتاريخ ١٩٦٨/٩/٢٨ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ ونص في مادته الأولى على أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية لا يجوز للعاملين الذين سرت في شأنهم لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد إلى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لهذه اللائحة المطالبة برفع مرتباتهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف أية فروق عن الماضي" كما نص في مادته الثانية على أن "يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه". لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام دعواه بطلب رفع مرتبه استنادا إلى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لللائحة الصادرة بالقرار رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وهو مانص القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ على عدم جواز المطالبة به ، فإن الطعن يكون متعينا للرفض .

## جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أمن فتح الله ومضوية السادة المحترمين :  
على عبد الرحمن ، ومحمد السيد الرفاعي ، وملاح الدين حبيب ، ومحمد كمال عباس .

( ١٩٨ )

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٨ قضائية :

قانون . " سريان القانون من حيث الزمان " . ضرائب " ضريبة الأرباح  
التجارية " .

الإعفاء من أداء الضريبة على النشاط في تربية المواشي م ٤٠ ، ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل  
بالقانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩ . سريانه اعتبارا من ١/٥/١٩٦٠ . عدم انطباقه على السنوات  
السابقة . طه ذلك .

تقضى المادة ٤٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه " يعفى من أداء  
الضريبة المنشآت التي تقوم بتربية المواشي . . . إذا لم تكن متخذة شكل  
الشركات المساهمة " وقد أضيفت إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون  
رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩ الذي نشر بالجريدة الرسمية في ٢٦/١٢/١٩٥٩ ،  
وكانت المادة ٦٧ من الدستور المؤقت الصادر في مارس ١٩٥٨ تقضى بالعمل  
بالقوانين بعد عشرة أيام من تاريخ العمل به أو من النص على العمل بأحكامه  
بأثر رجعي ، ومقتضى ذلك سريان الإعفاء المنصوص عليه فيه اعتبارا من  
١/٥/١٩٦٠ ، إذ كان ذلك فان الحكم المطعون فيه بتطبيقه القانون سالف  
الذكر على السنوات ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩ وهي سنوات سابقة على تاريخ العمل به  
وإعفائه المطعون عليه من أداء الضريبة عن نشاطه في تربية المواشي عن تلك  
السنوات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون  
فيه تقضا جزئيا بالنسبة للسنوات المذكورة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — يتحصل في أن مأمورية ضرائب بنى سويف قدرت صافي أرباح المطعون عليه من تجارة الماشية في السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٢ بمبلغ ١٠٤٠ جنيها في السنة اعترض المطعون عليه على هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة طعن الضرائب فأصدرت قرارها في ١٩٦٣/١٠/٢٦ بإعلان محاسبة المطعون عليه عن سنة ١٩٥٦ وبسقوط حق مأمورية الضرائب في اقتضاء دين الضريبة عن سنة ١٩٥٥ وبتخفيض تقدير المأمورية لصافي أرباح المطعون عليه إلى مبلغ ٧٥٠ جنيها في سنة ١٩٥٥ وفي كل من السنوات من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٢ طعن المطعون عليه في قرار اللجنة بالدعوى رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ تجارى كلى بنى سويف الابتدائية طالبا الحكم الغائه واعتباره كأن لم يكن . وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٢ حكمت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه وتقدير أرباح المطعون عليه بمبلغ ٣١٢ جنيها في كل من السنوات من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٢ . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩ سنة ٥ قضائية تجارى بنى سويف بتاريخ ١٩٦٨/١/٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار لجنة الطعن فيما قضى به من تقدير أرباح تجارية للمطعون عليه في سنوات المنازعة . طعن مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وبالجلسة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن إن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم أقام قضاءه بإلغاء تقدير صافي أرباح المطعون عليه في السنوات من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٢، على أن مصلحة الضرائب



عجزت عن إثبات مزاولته لنشاط الاتجار في المواشي خلال سنوات النزاع وأن  
النايب من الأوراق أن نشاطه في تلك الفترة كان قاصرا على تربية المواشي وهو  
نشاط معفى من أداء الضريبة بمقتضى المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
المضافة بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩. وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ،  
ذلك أنه لما كان العمل بهذا القانون الأخير قد بدأ من ١٩٦٠/١/٥ وكانت  
الواقعة المنشئة للضريبة عن السنوات ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ قد اكتملت قبل  
ذلك التاريخ لأنها تتحقق بانتهاء السنة الميلادية ، فإن نشاط المطعون عليه في  
تربية المواشي في السنوات المذكورة يكون خاضعا للضريبة على الأرباح التجارية  
ولا ينسحب عليه على - خلاف ما قضى به الحكم المطعون فيه - الإعفاء الذي  
نصت عليه المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم  
المستأنف وإلغاء قرار لجنة طعن الضرائب بتقدير أرباح تجارية للمطعون عليه في  
في السنوات من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٢ تأسيسا على أن نشاط المطعون عليه المذكور  
قاصر على تربية المواشي وأن هذا النشاط معفى من أداء الضريبة طبقا لنص  
المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩. وإذا كانت المادة المذكورة تنص  
على أنه "يعفى من أداء الضريبة المنشآت التي تقوم بتربية المواشي . . . إذا لم تكن  
متخذة شكل الشركات المساهمة" وقد أضيفت إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩ الذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٩٥٩/١٢/٢٦ ،  
وكانت المادة ٦٧ من الدستور المؤقت الصادر في مارس سنة ١٩٥٨ تقضى بالعمل  
بالقوانين بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها ، وقد خلا القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩  
من بيان تاريخ العمل به أو من النص على العمل بأحكامه بأثر رجعي ومقتضى ذلك  
مريان الإعفاء المنصوص عليه فيه اعتبارا من ١٩٦٠/١/٥ إذ كان ذلك فإن الحكم  
المطعون فيه بتطبيقه القانون سالف الذكر على السنوات ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ١٩٥٩  
وهي سنوات سابقة على تاريخ العمل به وإعفائه المطعون عليه من أداء الضريبة عن  
نشاطه في تربية المواشي عن تلك السنوات ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون  
مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا بالنسبة للسنوات المذكورة.

## جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : ابراهيم السعيد ذكرى ، عثمان حسين عبدالله ، محمد صدق انصار ، ومحمود  
حاتن درويش .

( ١٩٩ )

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) حيازة "دعوى الحيازة" . ملكية . تقادم "التقادم المكسب" . دعوى .

عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق . مخالفة ذلك . أثره . سقوط الادعاء  
بالحيازة . قيام دعوى الحيازة . اعتبارها مانعا من رفع دعوى الملكية لوقف مريان التقادم  
المكسب للملكية طوال مدة نظر دعوى الحيازة .

( ٢ ) وكالة . حيازة . ملكية . محكمة الموضوع .

استخلاص المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية ، أن الحائز يجوز العقار نيابة عن زوجته وأنه  
كان يمثلها في دعوى الحيازة التي أقيمت عليها . لا خطأ .

١ - النص في المادة ١/٤٨ من قانون المرافعات السابق على أنه " لا يجوز  
أن يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط إدعاؤه  
بالحيازة " يدل على أنه لا يجوز للدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل  
الحق ، يستوى في ذلك أن يطالب في دعوى الحيازة ذاتها بموضوع الحق  
أو أن يرفع دعوى الحيازة مستقلة عن دعوى الملكية ، وذلك لاعتبارات  
قدرها المشرع هي استكمال حماية الحيازة لذاتها مجردة عن أصل الحق ، ويبقى  
هذا المنع قائما مادامت دعوى الحيازة منظورة وإلا سقط حق المدعى في الإدعاء  
بالحيازة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أنه كان يتعذر

على الشركة المطعون عليها الثانية (المدعية في دعوى الحيازة) أن ترفع دعوى الملكية طوال المدة التي نظرت فيها دعوى الحيازة بسبب عدم جواز الجمع بين الدعويين مما يعتبر مانعا يوقف مريان التقدم المكسب للملكية ، عملا بحكم المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

٢ — إذ كان يبين مما أورده الحكم أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قد استخلصت من وقائع ثابتة بالأوراق تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها أن المطعون عليه الثانى كان يحوز الأرض موضوع النزاع نيابة عن زوجته الطاعنة وأنه كان يمثلها في دعوى الحيازة التي أقامتها عليه الشركة المطعون عليها الأولى ، ورتب الحكم على ذلك وقف مريان التقدم المكسب للملكية الذي تمسكت به الطاعنة المدعى عليها في دعوى الملكية أثناء نظر دعوى الحيازة باعتبارها مانعا للشركة من رفع دعوى الملكية ، فإن النعى على الحكم بهذا الوجه يكون في غير محله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن شركة الإدارة العقارية التي حلت محلها الشركة العقارية للاسكان والتعمير — المطعون عليها الأولى — أقامت الدعوى رقم ١٦٠٦ سنة ١٩٦٢ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعنة والمطعون عليه الثانى بصحيفة معلنة في ١٩٦٤/٨/٢٠ وطلبت فيها الحكم بتثبيت ملكيتها لقطعة الأرض البالغ مساحتها ٤٥٠ ذراعا مربعا الميمنة الحدود والمعالم بالصحيفة وإزالة ما عليها من مباني وتسليمها إليه خالية مما يشغلها ، وقالت بيانا لدعواها إنه بمقتضى عقد بيع مسجل في ١٩٥٢/١١/١١ برقم ٧٠٧ اشترت من ورثة المرحوم ... .. قطعة أرض



فضاء معدة للبناء مساحتها ٨٩ر٥٦٦٢ ذراعا مربعا بشارع واللى قسم الرمل ووضعت اليد عليها بعد التوقيع على العقد النهائى فى ١٣/١٠/١٩٥٢ ، ثم تعرض لها المطعون عليه الثانى فى ٢/١١/١٩٥٢ فى وضع يدها على جزء من هذه الأرض مساحته ٤٥٠ ذراعا مربعا فأقامت عليه الدعوى رقم ٢٩٤ سنة ١٩٥٣ مدنى جزئى الرمل طالبة الحكم بمنع تعرضه ، وبتاريخ ٢١/٥/١٩٥٦ قضى لها بطلباتها فى تلك الدعوى فاستأنف المطعون عليه الثانى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩٢ سنة ١٧ ق مدنى الاسكندرية وبتاريخ ١٦/٦/١٩٦٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول دعوى الحيازة تأسيسا على أن الشركة لم تضع اليد على الأرض مدة سنة سابقة على تاريخ رفع الدعوى ، وإذ نازعتها الطاعنة فى ملكيتها لهذه الأرض فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلباتها وردت الطاعنة بأنها تملك الأرض موضوع النزاع بالتقادم الخمسى المكسب للملكية إذ وضعت اليد عليها فهاذا الحكم مرسى مراد مسجل فى ١٠/٢/١٩٥٢ . وبتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٥ حكمت المحكمة بثبوت ملكية الشركة المطعون عليها الأولى للأرض البالغ مساحتها ٤٥٠ ذراعا مربعا بمينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . استأنفت الطاعنة والمطعون عليه الثانى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٦ سنة ٢٢ ق مدنى الاسكندرية طالبين بإلغاء والحكم برفض الدعوى ، وبتاريخ ١٥/٦/١٩٦٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من وجهين (أولا) تمسكت الطاعنة فى دفاعها بأنها تملك الأرض موضوع النزاع بالتقادم الخمسى ، غير أن الحكم لم يعول على هذا الدفاع استنادا الى أن مدة التقادم لم تكتمل لأنها أوقفت طبقا للمادة ٣٨٢ من القانون المدنى بسبب رفع دعوى الحيازة من الشركة وهى تعتبر مانعا من رفع دعوى الملكية عملا بحكم المادة ٤٨ من قانون المرافعات السابق ، فى حين أن النص الأخير لا يمنع المدعى من إقامة دعوى مستقلة للطالبة بأصل الحق الى جانب

دعوى الحيازة ، أما الحغار الذى نصت عليه هذه المادة فهو يرد على الجمع بينهما فى دعوى واحدة ، يؤيد ذلك أن الفقرة الثانية من المادة تحظر على المدعى عليه أن يرفع دعوى المطالبة بالحق قبل الفصل فى دعوى الحيازة وتنفيذ الحكم الذى يصدر فيها إلا إذا تخلى لخصمه عن الحيازة ، مما يفيد أن المنع المشار إليه مقصور على المدعى عليه دون المدعى وإلا جاء النص شاملا دون تفرقة بينهما ، إذ أن المشرع أعطى للمدعى الحق فى إقامة دعوى الحيازة ولم يمنعه من المطالبة بأصل الحق حتى يتسنى له قطع التقادم المكسب للملكية من المدعى عليه (ثانيا) قرر الحكم المطعون فيه أن الطاعنة كانت ممثلة فى دعوى الحيازة التى أقامتها الشركة المطعون عليها ضد زوجها المطعون عليه الثانى باعتباره نائبا عنها فى حين أن هذه الدعوى لم ترفع عليه بصفته وكيلا عنها وإنما رفعت عليه شخصيا ، وخير صحيح ما خلاص إليه الحكم من أن المطعون عليه الثانى كان يضع اليد على أرض النزاع بوصفه وكيلا عن الطاعنة إذ الثابت من الحكم رقم ٤٩٢ سنة ١٧٧٢ ق استئناف الاسكندرية الصادر فى دعوى الحيازة أن المطعون عليه الثانى قرر أن زوجته الطاعنة هى التى تضع اليد على الأرض ولا يجوز الادعاء بالوكالة أو النيابة إلا إذ قدم الوكيل أو النائب ما يدل عليها وهو ما تقضى به المادتان ٨٢٤، ٨١ من قانون المرافعات السابق ؛ يؤيد ذلك أن مفهوم المادة ٩٥٨ من القانون المدنى أن للحائز بالنيابة عن غيره ، أن يسترد الحيازة وليس العكس صحيحا فلا يجوز استرداد الحيازة ممن كان حائزا بالنيابة عن غيره ، مما يقتضاه أن دعوى الحيازة التى أقامتها الشركة ضد المطعون عليه الثانى لم يكن لها أثر فى وقف التقادم بالنسبة لها .

وحيث إن النعى بالوجه الأول مردود بأنه لما كان النص فى المادة ١/٤٨ من قانون المرافعات السابق على أنه لا يجوز أن يجمع المدعى فى دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق والإسقاط ادعاؤه بالحيازة يدل على أنه لا يجوز للمدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق يستوى فى ذلك أن يطالب فى دعوى الحيازة ذاتها بموضوع الحق أو أن يرفع دعوى الحيازة مستقلة عن دعوى الملكية وذلك لاعتبارات قدرها المشرع هى استكمال حماية الحيازة لذاتها مجردة من أصل الحق ، ويبقى هذا المنع قائما مادامت دعوى الحيازة منظورة ، وإلا



سقط حق المدعى في الإدعاء بالحيازة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أنه كان يتعذر على الشركة المطعون عليها الثانية أن ترفع دعوى الملكية طوال المدة التي نظرت فيها دعوى الحيازة بسبب عدم جواز الجمع بين الدعويين مما يعتبر مانعا يوقف سريان التقادم المكسب للملكية عملا بحكم المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثاني من النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه فيما خلاص إليه من أن الطاعنة كانت ممثلة في دعوى الحيازة على ما قرره من أنه لأشبهه في أن المستأنفة الأولى — الطاعنة — كانت ممثلة في دعوى منع التعرض فزوجها — المطعون عليه الثاني — هو الذي تسلم الأرض موضوع النزاع في ١٩٥٢/٢/٢٠ كنائب عنها وهو الذي قدم الشكوى في شرطة الرمل ضد الخفير المعين على الأرض من قبل الشركة المستأنفة عليها — المطعون عليها الأولى — مقررا أنه يمتلك الأرض موضوع النزاع ولكن خفي الشركة تعرض له عند ما شرع في بنائها وعندما صدر الحكم ضده بمنع تعرضه للشركة استأنفه طالبا إلغاءه مقررا أنه يضع اليد على الأرض بصفته وكيلًا عن زوجته فدعوى منع التعرض باعتبارها دعوى حيازة رفعت منه كائز عن المستأنفة الأولى ووكيلها وما كان للشركة أن تتخذ قبله أو قبل من يحوز عنها أي إجراء من الإجراءات القانونية للطالبة بأصل حقها وهو ملكية الأرض موضوع النزاع طوال فترة نظر دعوى الحيازة التي رفعتها فلما قضى في دعوى الحيازة انتهايا وزال المانع من المطالبة بحقها في الملكية رفعت الدعوى الحالية ، ولما كان يبين مما أورده الحكم أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قد استخلصت من وقائع ثابتة بالأوراق تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها أن المطعون عليه الثاني كان يحوز الأرض موضوع النزاع نيابة عن زوجته الطاعنة وأنه كان يمثلها في دعوى الحيازة التي أقامتها عليه الشركة المطعون عليها الأولى ورتب الحكم على ذلك وقف سريان التقادم المكسب للملكية الذي تمسكت به الطاعنة أثناء نظر دعوى الحيازة باعتبارها مانعا للشركة من رفع دعوى الملكية ، فإن النعى على الحكم بهذا الوجه يكون في غير محله . وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم السعيد ذكرى ، وهيثم حسين عبد الله ، ومحمد صديق العصار ، ومحمود  
ممتاز درويش .

( ٢٠٠ )

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) أموال " الأموال العامة " . ملكية .

الأموال التي تصبح أموالاً عامة بمجرد تخصيصها للخدمة العامة بالفعل هي الأموال المملوكة  
لدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة . الأموال المملوكة للأفراد . عدم اكتسابها صفة الأموال  
العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للخدمة عامة . اكتسابها هذه الصفة . شرطه .

( ٢ ) حكم " عيوب التدليل " " قصور " . نقض " أسباب الطعن " .

عدم بيان الطعن مواطن القصور في الحكم أو مواضع الخطأ فيه التي يدعيها . نفي محتمل .  
غير مقبول .

١ — الأموال التي تصبح من الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للخدمة  
عامة هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — الأموال المملوكة للدولة  
أو للأشخاص الاعتبارية العامة وذلك عملاً بالمادتين ٩ من القانون المدني  
المملو ٨٧ من القانون المدني الجديد ، ومن ثم لا تكتسب الأموال المملوكة للأفراد  
صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للخدمة عامة إلا إذا انتقلت ملكيتها إلى  
الحكومة بإحدى طرق كسب الملكية المنصوص عليها في القانون ثم خصصت  
بعد ذلك للخدمة العامة .

(١) نقض ١٩٦٨/٣٠٧ مجموعة المكتب الفني السنة ٦٩ ص ٤٣٤

٢ - متى كان الطاعن لم يبين مواطن القصور التي ينعاها على الحكم ولا الأوراق التي يدعى أن الحكم خالف الثابت فيها ولا مواضع الخطأ في الحكم فإن النعمى بهذا السبب يكون مجهلاً وغير مقبول .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير انتهى تلاء السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المرحوم .. .. مورث المطعون عليهم الاتي عشر الأول - والمطعون عليهم الثالثة عشر والرابعة عشرة أقاموا الدعوى رقم ٩٥٤ سنة ١٩٥٦ مدنى المنصورة الابتدائية ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم يطلبون الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى العقار المبين بصحيفة الدعوى وتسليمه لهم ومنع تعرض الطاعن لهم فيه مع الزامه هو وباقي المطعون عليهم بدفع الريع ، وقالوا شرحاً لدعواهم إن مورثهم .. .. أقام بناء مكوناً من سبعة دكاكين يطوها دور سكنى ويتبعها مسجد ألحقت به مقبرة خصصها لدفنه وأظهر الطاعن تطوعه لمساعدته في أعمال البناء التي تمت في شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ ، غير أنه بعد وفاة مورثهم في ١١/٥/١٩٥١ اغتصب هذه الأعيان بالقوة وأستأجر بيت الدكاكين التي يستأجرها المطعون عليهم من الخامس عشر إلى العشرين ، فأقاموا دعواهم للحكم لهم بالطلبات سالفة البيان . ورد الطاعن بأن العقار موضوع النزاع من الأموال العامة لأن المسجد مخصص لإقامة الشعائر الدينية وألحق به سكن ودكاكين للاتفاق من ريعها على المسجد . بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٠ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء الحكوميين بالدقهلية لمعاينة المسجد والدكاكين موضوع النزاع وبيان مالكمها وسبب الملكية ومن أقام هذه المباني وتاريخ إقامتها ، ما إذا كانت الدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة

تملك هذه المباني وما إذا كان قد صدر تشريع بتخصيص أى منها للشفعة العامة وتاريخ ذلك ومن يقوم بإدارة المسجد ويتولى صرف ما يلزم لحفظه وبقائه وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/١١/٣٠ بالشق الأول من الطلبات ، وندبت مكتب الخبراء بالدقهلية لتصفية حساب الريع . استأنف الطاعن الشق الأول من هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤ سنة ١٧ ق مدنى المنصورة طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٣ حكمت المحكمة بإعادة الدعوى إلى مكتب الخبراء لبيان مدى رعاية الدولة وإدارتها للمسجد موضوع النزاع ، ولم يباشر مكتب الخبراء المأمورية لعدم قيام الطاعن بدفع أمانة الخبير . وبتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول إن العقار موضوع النزاع مخصص بالفعل للشفعة العامة لأنه مسجد مخصص لإقامة الشعائر الدينية فأصبح من الأموال العامة ، هذا إلى أن الطاعن قدم إقرارا من المرحوم ... .. وإقرارا مماثلا من ورثته بأنه لا شأن لهم بالعقار المذكور ويقبلون ضمه إلى وزارة الأوقاف لتكفل به ، وإذا هدر الحكم المطعون فيه الأثر المترتب على هذين الإقرارين وقضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم الأربعة عشر الأول لهذا العقار فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كانت الأموال التى تصبح من الأموال العامة بمجرد تخصيصها للشفعة عامة هى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الأموال المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وذلك عملا بالمادتين ٩ من القانون المدنى الملى و ٨٧ من القانون المدنى الجديد ومن ثم لا تكتسب الأموال المملوكة للأفراد صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للشفعة عامة إلا إذا انتقلت



ملكيتها إلى الحكومة بإحدى طرق كسب الملكية المنصوص عليها في القانون ثم خصصت بعد ذلك للنفقة العامة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعتبر المباني موضوع النزاع من الأموال العامة لأنها ليست مملوكة للدولة ولا لأي من الأشخاص الاعتبارية العامة ولأن الطاعن أخفق في التدليل على أن المسجد دخل تحت ولاية الدولة وتولت إدارته أو الصرف عليه بل أنه ثبت من تقرير الخبير أن مورت المطعون عليهم الأربعة عشر الأول هو الذي أنشأ المسجد والمقبرة التي دفن فيها وكذلك الدكاكين من ماله الخاص ، ثم أضاف الحكم أنه لا يغير من هذا النظر الإقرار الصادر من الورثة لأنه لم يوضع موضع التنفيذ إذ لم يدع الطاعن أنه سلم المسجد إلى وزارة الأوقاف لتتولى إدارته والاتفاق عليه من ربيع باقى العقار وأنه لهذا يظل معتبرا من الأموال الخاصة ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذين السببين فى غير محله .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد فى الاستدلال والقصور ، ذلك أنه ثابت من المستندات ومن تقرير الخبير أن أرض المبنى موضوع النزاع كانت زاوية للصلاة تتبعها دورة مياه وضريح وتجاورها أضرحة ومدافن وقد ظلت على هذه الحالة حتى ربط عوائد سنة ١٩٥٠ ثم هدمت وأنشئ مكانها البناء موضوع الدعوى وربط بوصفه مسجدا وورد فى مكلفة المرحوم .. .. الذى توفى بتاريخ ١٩٥١/٥/١١ وهو ما يدل على أنه لم يضع اليد على الأرض المدة الطويلة المكسبة للملكية حسبما قرر الحكم ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف وطلب التحقق من التبرعات النقدية والعينية حتى يتبين أن المرحوم .. .. لم يكن هو وحده الذى أقام المبنى بماله الخاص وأنما ساهم فيه كغيره من المتبرعين مما يدل على أن المسجد أصبح بعد تخصيصه لإقامة الشعائر الدينية مالا عاما ، غير أن الحكم المطعون فيه أعرض عن بحث هذا الدفاع الجوهرى وقرأن المرحوم .. .. تملك الأرض المقام عليها المبنى بالتقادم الطويل ، وهو ما يعيب الحكم بالفساد فى الاستدلال والقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قرر أن العبرة ليست بالتكليف وإنما بوضع اليد الفعل وأن الطاعن لم يدع أن الأرض المقام عليها المبنى كانت حتى سنة ١٩٥١ مخصصة للدفن ولم يظهر لهذا الإدعاء أثر في تقرير الخبير ثم خلص الحكم إلى أن المرحوم .. .. قد وضع اليد على هذا الأرض وتملكها بالتقادم بعد زوال تخصيصها للدفن واندثار معالمها وآثارها بكبانة ، وكان يبين من تقرير الخبير الذي اعتمده الحكم أن الشهادة الإدارية الموقع عليها من عمسة وشيخ بندر المنزلة وأقوال شهود المرحوم .. .. والمطعون عليهما الثالثة عشرة والرابعة عشرة تضمنت أن الأرض المقام عليها المبنى كانت مدافن للموتى وبطل استعمالها والدفن فيها منذ خمسين سنة . كما أثبت الخبير أن المرحوم .. .. هو الذي أقام المبنى من مائة الخاص عدا اليسير من التبرعات ، ولما كان ما قرره الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم هو استخلاص سائح حصته المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية ، وكان الحكم قد انتهى وعلى ماسلف بيانه في الرد على السببين الأولين إلى أن المباني موضوع النزاع ليست من الأموال العامة للأسباب الصحيحة التي استند إليها ولما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال والقصور يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه غير محمول على أسباب تبرره وذلك لانعدام سنده ولتناقضه مع الثابت بالأوراق وللخطأ في التكليف القانوني للنزاع مما أدى إلى اغفال النتيجة السليمة والقضاء بطلبات المطعون عليهم الأربعة عشر الأولين .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يبين مواطن القصور التي ينعاها على الحكم ولا الأوراق التي يدعى بأن الحكم خالف الثابت فيها ولا مواضع الخطأ في الحكم فإن النعى بهذا السبب يكون مجمولا وغير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار حسن أبو الفتوح الشريفي وعضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجلال عبد الرحيم عثمان ، وسعد الشاذلي ، وعبد السلام البخندي .

( ٢٠١ )

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٨ القضائية :

ضرائب " الضريبة الإضافية " . حكم " قصور " . دعوى " وقف الدعوى "

الضريبة الإضافية . رطوفا . إغفال المحكمة الإشارة إلى طلب وقف الدعوى بشأن الضريبة الإضافية حين الفصل فيها نهائيا في المنازعة بخصوص تحديد وماء الضريبة على القيم المنقولة . تصور .

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاصد أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة بدل على أنه يشترط في تحديد وعاء الضريبة الإضافية أن يكون المستولى على الإيراد عضوا بمجلس الإدارة لشركة مساهمة وأن تكون المكافآت والأجور والأتعاب ثمار هذه العضوية ، إما توزيعات تخضع للضريبة على إيرادر رؤوس الأموال المنقولة وفقا لحكم البند الرابع من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وإما إيرادات مستمدة من كسب العمل وتخضع للضريبة على المرتبات والأجور وما في حكمها طبقا لحكم المادة ٦١ من القانون المذكور وهو ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون . ولا ينفي ذلك أن الضريبة الإضافية من ناحية فرضها هي ضريبة مضافة للضرائب النوعية المحددة . لم كان ذلك وكان البين من مطالعة مستندات الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن أخضاع قيمة مصاريف إقامته بالخارج للضريبة على القيم المنقولة محل طعن من الشركة التي يعمل عضوا بمجلس إدارتها في الدعوى رقم ... وأنه طلب وقف السير في دعواه الماثلة حتى يفصل نهائيا في تلك الدعوى وإذا جاء الحكم المطعون فيه خلوا من الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد طارده قصور في التسبب علاوة على خطئه في تطبيق القانون .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالاسكندرية حددت إيرادات الطاعن الخاضعة للضريبة الإضافية والتي حصل عليها بوصفه عضواً منتدباً بمجلس إدارة شركة سيارات فورد " مصر " خلال سنة ١٩٥٧ بمبلغ ٤٣٠٧ جنيهات و٩٢ ملياً، من ذلك مبلغ ١٦٣٩ جنينها و١٧٥ ملياً جملة صافى مرتبه حتى تقديمه استقالته فى ١٥ من إبريل ١٩٥٧ ومبلغ ٢٦٦٧ جنينها، ٩١٧ ملياً يمثل نفقات إقامته بالخارج أثر الاستقالة . وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ٣١ من ديسمبر ١٩٦٤ بتأييد تقديرات المأمورية، فقد أقام الدعوى رقم ٧٥١ لسنة ١٩٦٥ تجارى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طعناً على هذا القرار بطلب الغائه فيما قضى به من اخضاع مصاريف الإقامة بالخارج للضريبة الإضافية والحكم باستبعادها من وعاء الضريبة ، وبتاريخ ٨ من مارس ١٩٦٦ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ٣٨٦ لسنة ٢٢ ق اسكندرية ومحكمة الاستئناف حكمت فى ٢٧ من ديسمبر ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك لدى محكمة الاستئناف بأن الضريبة الإضافية تفرض على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة من مبالغ تخضع أصلاً للضريبة على القيم المنقولة وفق حكم البند رابعاً من المادة الأولى

من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وأن تحديد طبيعة المبلغ الذى يمثل نفقات إقامة الطاعن بالخارج وهل يدخل فى وعاء تلك الضريبة لا يزال محل نزاع فى طعن مرشد بين شركة سيارات فورد وبين مصلحة الضرائب ، الأمر الذى يتعين معه ارجاء الفصل فى إدراجه ضمن إرادات الطاعن الخاضعة للضريبة الإضافية لحين تبين ماهيته ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الإشارة الى ذلك وقضى بادخال هذا المبلغ فى وعاء الضريبة الإضافية وهو ما يعيبه بالقصور فى التسبيب والخطأ فى القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المساهمة على أنه "علاوة على الضرائب المقررة قانونا تفرض ضريبة إضافية سنوية على جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة فى الشركات المساهمة من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور أو غير ذلك من المبالغ المشار إليها فى المادة الأولى (البند رابعا) والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه" ، يدل على أنه يشترط فى تحديد وعاء الضريبة الإضافية أن يكون المستولى على الإيراد عضوا بمجلس الإدارة لشركة مساهمة وأن تكون المكافآت والأجور والأتعاب ثمار هذه العضوية إما توزيعات تخضع للضريبة على إيراد رؤس الأموال المنقولة وفقا لحكم البند الرابع من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإما إيرادات مستمدة من كسب العمل وتخضع للضريبة على المرتبات والأجور وما فى حكمها طبقا لحكم المادة ٦١ من القانون المذكور ، وهو ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون من أنه " . قد بينت الفقرة الأولى من المادة الأولى الإيرادات التى تتناولها هذه الضريبة فأخضعت لها جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة من شركة أو أكثر من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور وأحالت فى بيان هذه الإيرادات إلى البند الرابع من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حتى يمكن الاهتداء بآراء الفقهاء ومبادئ القضاء التى استقرت حول هذه النصوص الأمر الذى يساعد على سهولة التطبيق . . " وكان ذلك لا ينفى كون الضريبة الإضافية من ناحية فرضها هى ضريبة مضافة للضرائب النوعية المحددة . لما كان ذلك ، وكان البرين من مطالعة مذكرة الطاعن لدى محكمة الاستئناف

أنه تمسك بأن إخضاع مبلغ ٢٦٦٧ جنيبها و٩١٧ مليا قيمة مصاريف إقامته بالخارج للضريبة على القيم المنقولة محل طعن من شركة سيارات فورد "مصر" في الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ تجارى كلى الاسكندرية ، وأنه طلب وقف السير في دعواه الماثلة حتى يفصل نهائيا في تلك الدعوى ، وإذا جاء الحكم المطعون فيه خلوا من الإشارة إلى هذا الطلب أو إرد عليه رغم أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، فانه يكون قد عاره قصور في التسيب علاوة على خطئه في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

---



## جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار حسن أبو الفتوح الثريخى وعضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجلال عبد الرحيم عثمان ، وسعد الشاذلى ، ومحمد السلام الجندى .

( ٢٠٢ )

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) وقف " منع سماع الدعوى " . دعوى "تبرؤط قبول الدعوى" . نقض محكمة الموضوع .

المحروم من الاستحقاق في الوقف . عدم إقامته اندعوى بوقفه ، مع التمكن وعدم الطر  
الشرعى خلال سنتين شمسيين من تاريخ موت الوائف ، أثره . عدم سماع الدعوى . الامتداد  
للشرعية لم ترد على سبيل الخصر . المبادلة في تقدير دليل الطر . جدل موضوعى حول عدم جواز  
إثارة أمام محكمة النقض .

( ٢ ) وقف " الاستحقاق في الوقف " . قانون .

وفاة الوائف بعد صدور قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . الورثة المحرومون من الاستحقاق .  
جواز منازعتهم في ذلك استنادا لنص المادة ٢٤ من قانون الوقف . لا يغير من ذلك صدور  
القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى ألغى نظام الوقف على غير الخيرات .

( ٣ ) إثبات " إجراءات الإثبات " .

إحالة الدعوى للتحقيق ليست حكما لمقصود . محكمة الموضوع ألا تجيب المأهول إلى ذلك متى  
وأت في الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدة .

١ — النص في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون أحكام الوقف رقم ٤٨  
لسنة ١٩٤٦ على أنه " ... ولا يتغير شيء من الاستحقاق إذا لم يرفع المحروم  
الدعوى بحقه مع التمكن وعدم الطر الشرعى خلال سنتين شمسيين من تاريخ  
موت الوائف أو رضى كتابة بالوقف بعد وفاة الوائف ، ويتفد رضاء بترك  
بعض حقه ولا يمس ذلك ما بقى منه " . يدل على أن المشرع جعل جواز الحرمان  
من التصيب الواجب ، موقوفا على إجازة صاحب الحق صراحة أو ضمنا وأنه

يتحقق ضمنا بسكوت المحروم عن المطالبة النضائية بحقه وعدم رفع الدعوى بذلك مع التمكن وعدم العذر الشرعي خلال سنتين شمسيتين من تاريخ موت الواقف ولما كان المناط في اعتبار الشخص معذورا أن يكون في وضع لا يتمكن معه من رفع الدعوى بالحق المدعى به وكانت الأعذار الشرعية غير واردة على سبيل الحصر بل يترك الأمر في تقدير قوتها وكونها مانعة أو غير مانعة لقطة القاضي وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للسادة المشار إليها بقولها إن "من الواضح أن أمر الأعذار موكول إلى تقدير المحكمة" فإن المجادلة في تقدير دليل العذر المانع من رفع الدعوى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢ — النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات على أن "يصبح ما يتهيأ فيه الوقف على الوجه المبين في المادة السابقة ملكا للواقف إن كان حيا وكان له حق الرجوع فيه ، فإن لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق ... " لا يمنع من المنازعة أو التداعي بشأن هذا الاستحقاق سواء كانت هذه المنازعة سابقة على صدور القانون أو لاحقة له لأن المشرع إنما أورد هذا النص استصحابا لحال الوقف والمستحقين فيه وقت صدوره ، وعلى افتراض خلو استحقاق المستحقين من المنازعة دون أن يحصر الاستحقاق فيهم أو يمنع من المنازعة أو التداعي مع أيهم في شأنه ، وهو ما دلت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، لما كان ذلك وكان النابت في الدعوى أن الواقف توفي بتاريخ ١٥ من يونيو ١٩٤٩ في تاريخ لاحق لصدور قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فإن المادة ٢٤ من ذلك القانون بشأن الاستحقاق الواجب في وقف ما زاد على ثلث مال الواقف تظل هي السند للمركز القانوني لورثة الواقف المحرومين من وقفه دون أن يتأثر ذلك المركز بصدور قانون إلغاء الوقف رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .

٣ — طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ليس حقا لمصوم يقسم على المحكمة لإجابتهم إليه في كل حال بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ولها ألا تجيب

المدعى إليه متى رأت في ظروف الدعوى والأدلة اتى استندت إليها ما يكفى لتكوين عقيدتها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليهما الأولى والثانية أقامتا الدعوى رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٠ أمام محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية واتى قبضت فيها بعد برقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٦ كلى المنصورة الابتدائية بعريضة أعلنت في ١٥ من أغسطس ١٩٥١ إلى الطاعنين والمطعون عليهما الثالثة وأخرى توفيت إلى رحمة الله بطلب الحكم باستحقاقهما مناصفة لمقدار سبعة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا في مساحة ١٣ ف ١٧ ط ١٣ س من الأطيان الزراعية والمثل الميمنة بالعريضة كل ذلك فيما زاد على ثلث مال الواقف . . . وأمرهم بعدم التعرض لهما في ذلك وبأن يؤدوا لهما مبلغ ٤٠٦ جنيهات و ٦٠٢ مليا ريع هذا النصيب من تاريخ وفاة الواقف حتى رفع الدعوى وقالوا شرحا لها أنه بتاريخ ٢٢ من أغسطس ١٩٣٤ وقف المرحوم . . . . . .. .. منزلا وأطيانا زراعية كائنة بناحية أبو قراميط وكفر غنام مركز السنبلوين بمحافظة الدقهلية على نفسه مدى حياته ثم من بعده على زوجته . . . . . اتى توفيت بعده وعلى أولاده . . . . . الطاعنين والمطعون عليهما الأخيرة واحتفظ لنفسه بحق الرجوع وإذا توفى الواقف في ١٥ من يونيو ١٩٤٩ وانحصر ميراثه في الطاعنين والمطعون عليهما ، وكان قد حرم بنتيه . . . . . المطعون عليهما الأولى والثانية — من الوقف دون أن يعطى أيا منهما بغير عوض ما يساوى نصيبهما الميراثى عن طريق تصرف آخر ، وكانت قيمة الأعيان الموقوفة تزيد على ثلث ما تركه المتوفى من وقف وملك وكانتا بهذه المثابة تستحقان نصيبا واجبا في الوقف يساوى ما تستحقه كل منهما إرثا فيما زاد على ثلث تركه الواقف عملا بالمادة ٢٢ من القانون رقم ٤٨



لسنة ١٩٤٦ فقد انتهى إلى طلباتهما سالفه البيان . دفع الطاعنان بعدم سماع الدوى وفق المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف والمادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وبتاريخ ١٠ من ديسمبر ١٩٥٦ حكمت المحكمة بضم الدفوع للوضوع وبندب مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير قيمة المال الذى تركه المورث ملكا ووقفا عند وفاته وبيان ما إذا كانت قيمة الأتيان الموقوفة تخرج عن الثلث وتمتد ما تزيده الأعيان الموقوفة عن ثلث أموال المتوفى ملكا ووقفا مع تحقيق ما إذا كانت المطعون عليهما الأولى والثانية قد عوضتا بما يوازى نصيبهما فى الزائد عن الثلث . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت فحكمت فى ١٠ من نوفمبر ١٩٥٨ برفض الدفوع ، وبأحقية المطعون عليهما الأولى والثانية لاستحقاقهما لمقدار سبعة قرارات من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم اليها ما زاد عن ثلث تركه المورث الواقف ، مناصفة بينهما ، وبعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب الرجوع استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف المفيد برقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ أحوال شخصية المنصورة ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ٥ من مايو ١٩٦٠ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان والمرحومة . . . فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقيد الطعن برقم ٣١ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية ، وبتاريخ ٧ من نوفمبر ١٩٦٢ حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية على محكمة استئناف المنصورة تأسيسا على بطلان الحكم المنقوض لخلوه من بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية . ومحكمة الاستئناف حكمت فى ٢ من يونيو ١٩٦٦ ببطلان الحكم المستأنف وبضم الدفوع للوضوع وبندب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء ذات المأمورية السابقة ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره عادت فحكمت بتاريخ ٢٢ من يناير ١٩٧٠ برفض الدفوع وبأحقية المطعون عليهما الأولى والثانية فى استحقاقهما لمقدار سبعة قرارات من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم اليها ما زاد عن ثلث تركه مورثهما المرحوم . . . . . وقيمة هذه الزيادة مبلغ ٤٣٤١ جنيها ٤٩٨ ملجا مناصفة بينهما . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى خرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلقة المحددة أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن نفي على ثلاثة أسباب ، ينحى الطاعنان بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى لرفعها بعد انقضاء أكثر من سنتين شمسيين على تاريخ وفاة الواقف إعمالاً لحكم المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على سند من القول بأن قيام المطعون عليهما الأولى والثانية برفع الدعوى رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ شرعى المنصورة باستحقاقهما الواجب يعتبر عذراً مانعاً من رفع الدعوى المسائلة ، فى حين أن الحكم بجهالة الطلب فى الدعوى الأولى المشار إليها لا يجعل هناك خصومه منعقدة ، ورفع الدعوى بحق مجمل لا يعتبر قوة قاهرة أو عذراً شرعياً يحول دون رفع دعوى صحيحة نتيجة لآثارها ، كما أن المطالبة القضائية الباطلة ليس من شأنها قطع التقادم وإذ رفعت الدعوى فى ١٥ من أغسطس ١٩٥١ وبعد مضي أكثر من سنتين شمسيين على وفاة الواقف بتاريخ ١٥ من يونيو ١٩٤٩ فإن الدفع بعدم السماع يكون فى محله ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ؛ ذلك أن النص فى الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أنه " . . . ولا يتغير شئ من الاستحقاق إذا لم يرفع المحروم الدعوى بحقه مع التمكن وبعدم العذر الشرعى خلال سنتين شمسيين من تاريخ موت الواقف ؛ أو رضى كتابة بالوقف بعد وفاة الواقف وينفذ رضاه بترك بعض حقه ولا يمس ذلك ما بقى منه " يدل على أن المشرع جعل جواز الحرمان من النصيب الواجب موقوفاً على أجازة صاحب الحق صراحة أو ضمناً ، وأنه يتحقق ضمناً بسكوت المحروم عن المطالبة القضائية بحقه وعدم رفع الدعوى بذلك مع التمكن وعدم العذر الشرعى خلال سنتين شمسيين من تاريخ موت الواقف ، ولما كان المناط فى اعتبار الشخص معذوراً أن يكون فى وضع لا يتمكن معه من رفع الدعوى بالحق المدعى به ، ولما كانت الأعذار الشرعية غير واردة على سبيل الحصر بل يترك الأمر فى تقدير قوتها وكونها مانعة أو غير مانعة لفطنة القاضى وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لآراء المشارة إليها بقولها "إنه من الواضح أن أمر الأعذار موكل إلى تقدير المحكمة " وإذ انتهى الحكم المطعون فيه فى حدود سلطته التقديرية وللأسباب السائفة التى أوردها إلى أنه ما كان فى مكتنة المطعون عليهما الأولى



والثانية إقامة الدعوى الحالية قبل أن يفصل في قدر استحقاقهما في الوقف بعد أن قضت المحكمة بتجهيل الطلبات في دعواها الأولى ، فإن المجادلة في تقدير دليل العذر المانع من رفع الدعوى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ولا مساغ بعد ذلك للتذرع بتطبيق أحكام التقادم ووقعه في القانون المدني بالنسبة للمدة المنصوص عليها في المادة لسماع الدعوى . ويكون النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الأول من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى أن الاستحقاق الواجب في وقف مازاد على ثلث مال الواقف مقرر بحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وليس في القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ما يلغى هذا الحق أو يعارضه ، وهو من الحكم مخالفة للقانون ، ذلك أن مؤدى المادة الثالثة من القانون الأخير أن الشارع جعل ملكية ما انتهى الوقف فيه للواقف إن كان حيا و كان له حق الرجوع ، فإن لم يكن حيا أو لم يكن له حق الرجوع آلت الملكية للمستحقين كل بقدر حصته يستوى في ذلك أن يكون الموقوف زائدا عن الثلث أو أقل منه وهو ما يتضمن إلغاء المادة ٢٤ آنفة الذكر ، والقول بغير ذلك تخصيص للنص بغير تخصيص ومخالفة للتطبيق القانوني السليم .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات على أن "يصبح ما ينتهي فيه الوقف على الوجه المبين في المادة السابقة ملكا للواقف إن كان حيا و كان له حق الرجوع فيه فإن لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق . . . " لا يمنع من المنازعة أو التداعي بشأن هذا الاستحقاق سواء كانت هذه المنازعة سابقة على صدور القانون أولا حقة ، لأن المشرع إنما أورد هذا النص استصحا بالحال الوقف والمستحقين فيه وقت صدوره وعلى افتراض خلواستحقاق المستحقين من المنازعة دون أن يحصر الاستحقاق فيهم أو يمنع من المنازعة أو التداعي مع أيهم في شأنه ، وهو ما دلت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بالقانونين



رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الواقف توفي بتاريخ ١٥ من يونيو ١٩٤٩ أى في تاريخ لاحق لصدور قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فإن المادة ٢٤ من ذلك القانون بشأن الاستحقاق الواجب في وقف مازاد على ثلث مال الواقف تظل هي السند للمركز القانوني لورثة الواقف المحرومين من وقفه ، دون أن يتأثر ذلك المركز بصدور قانون إلغاء الوقف رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجه الثالث من السبب الأول وبالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بصحة وقف الأطيان موضوع الدعوى لأن قيمتها لا تزيد على ثلث مال الواقف وقت وفاته بإضافة قيمة المنقولات التي خلفها والتي لم يحسبها الخبير في تقريره وطلبا بمذكرتهما الختامية إحالة الدعوى إلى التحقيق ، إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الطلب ورفضه ضمنا دون أن يبين ما يبرره ورفضه هذا إلى أن الحكم عزف عن الأخذ بالثابت من شهادة رسم الأيلولة المستحقة على تركه المورث بتقدير نصيب للطاعنة الثانية في المنقولات المخلفة رغم أنها ورقة رسمية لا يجوز التعقيب عليها ، كما أ طرح الاقرارات المنسوبة إلى المطعون عليها الأولى والثانية بوجود منقولات بالتركة سواء في صحيفة تعديل الطلبات بالدعوى رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٤٩ مدنى السنبلاوين ، أو عريضة الدعوى المعروضة رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٦ أحوال شخصية كلى المنصورة ، أو في محضر مناقشة مأمور ضرائب التركات لوكيل المطعون عليهما السالفتين مع أن هذه الأقوال تعد حجة قاطعة وملزمة . علاوة على أن الحكم استند إلى محضر الصلح المبرم بين أطراف الخصومة في دعوى السنبلاوين المشار إليها وفاته أن هذا الصلح خاص بالأطيان الزراعية الواردة به ولم يتضمن ما يفيد خلو تركه المورث من المنقولات ، وهو ما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما جاء بسبب النعى في قوله "إنه عن الأمر الثاني الخاص بعدم إضافة قيمة المنقولات لقيمة التركة المخلفة عن المورث فإن الذي تراه المحكمة أنه لا عبرة في هذا الصدد بما ادعته المستأنف طيهما — المطعون عليها الأولى والثانية — في صحيفة تعديل الطلبات في الدعوى رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٤٩ مدنى السنبلاوين من أن المورث خلف منقولات ، ولا عبرة بما تنهى إليه علاقة واحدة فقط من المستأنف طيهن مع مصلحة الضرائب وإنما العبرة بحقيقة الواقع الذى يتوافر عليه الدليل المثبت لكافة مخلفات المورث من منقول وعقار . بدليل أن المصنفى الذى ندبته محكمة السنبلاوين لتصفية التركة لم يتسلم أية منقولات ولم يزعم أى من المستأنفين — الطاعنين — على أن المصنفى تسلم أو عثر على أية منقولات يضاف إلى ما تقدم أن محضر الصلح الذى تم بين الطرفين فى دعوى السنبلاوين سالفة الذكر قد جاء حاسما فى هذا الشأن لأن المدعين فى تلك الدعوى ذكرا فى إعلان تعديل الطلبات أن المستأنف الحالى وضع يده على أموال التركة من ملك ووقف واستولى على نقودها ومنقولاتها الموضحة بصلب العريضة وعلى المحصولات التى كانت بالمخازن والأطيان وانتهت الدعوى بمحضر الصلح المشار إليه و الذى نص على اقتسام الأطيان المتروكة من المورث وجاء فى البند الثانى منه ( ليس لأحد الطرفين أن يرجع على الآخر بأى حق أو ادعاء فى الحال وفى المستقبل ويعتبر هذا الصلح حاسما لكل نزاع بين الطرفين فيما يتعلق بقسمة التركة ) ، وجاء فى البند التاسع ( يقر الطرفان بانتهاء مأمورية المصنفى وزوال صفته وأنه لم يعد له أى حق فى مباشرة أى إجراء ) وكانت المحكمة قد عينت خبيرا لقسمة أطيان التركة وآخر لتصفية باقى أعيانها كما جاء بمحضر الصلح . . . ، وبالترتيب على مجموع ما تقدم يكون تقرير الخبير المودع ملف الدعوى قد جاء سليما وتكون الاعتراضات التى وجهت إليه من جانب المستأنفين على غير سند من الواقع أو القانون . . . " وهذا الذى قرره الحكم لا يخالفه فية للقانون ، ذلك أنه لما كان الحكم قد اعتمد التقدير الذى انتهى إليه الخبير بعد أن اقتنعت المحكمة بكفاية الأبحاث التى أجراها وسلامة الأسس التى بنى عليها رأيه ، وقرر الحكم أنه لا يعول على تقديرات مصلحة الضرائب ، ولم يعتبر الأقوال المسندة إلى المطعون عليها الأولى والثانية إقرارات بل عدتها من قبيل الادعاءات المتبادلة

في الخصومات المرددة بناء على ماوضح من الأدلة التي أوردتها ، كما خلص إلى تفسير سائغ لفحوى الصلح المبرم بين الأطراف مما تحتمله عباراته ، فإن مايشير به الطاعنان بسبب النعى ليس إلا جدلا موضوعيا في كفاية الدليل الذي اقتنعت به محكمة الموضوع مما لايجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ليس حقا للخصوم يتحتم على المحكمة اجابتهن إليه في كل حال بل أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ولها ألا تجيب الخصوم متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها ، وكانت الأسباب التي أوردتها المحكمة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه على النسق السابق تجليته فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .



## جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار حسن أبو القتوح الشريفي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجلال عبد الرحيم عثمان ، وسعد الشاذلي ، وعبد السلام الجنتي .

( ٢٠٣ )

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية :

نقض "الأحكام غير الجائزة الطعن فيها". أحوال شخصية "الولاية على المال" أهلية .

الطعن بالنقض في مواد الحجر . المادة ١٠٢٥ مرافعات . القرار الصادر في طلب صرف مبلغ من أموال المحجور عليه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

النص في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات على أنه "يجوز الطعن بالنقض للنيابة العامة ولمن كان طرفاً في المادة في القرارات الانتهائية الصادرة في مواد الحجر والغنية والمساعدة القضائية وسلب الولاية أو وقفها أو الحسد منها أو ردها أو استمرار الولاية أو الوصاية والحساب" يدل على أن المشرع لم يشأ أن يطلق الطعن بالنقض في كافة القرارات الصادرة في مواد الولاية على المال وإنما قصره على القرارات التي تصدر في المسائل المبينة بتلك المادة والتي حددها على سبيل الحصر لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر في مادة طلب صرف مبلغ من أموال المحجور عليه وهي ليست من بين المسائل الواردة في المادة المذكورة ، فلما الطعن بالنقض في هذا القرار يكون غير جائز .

### المحكمة

بعد الاضلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعنة تقدمت بطلب إلى محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال

الشخصية لصرف مبلغ ألفى جنيه من أموال والدها المحجور عليه — المطعون عليه الأول — لاتفاقه في شئون جهازها وبتاريخ ١١/٢/١٩٧٠ قررت المحكمة التصريح للقيم — المطعون عليه الثانى — بأن يصرف للطاعنة مبلغ ٦٠٠ ج من أموال المحجور عليه التى تحت يده . استأنف المطعون عليه الأول هذا القرار لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه وقيد استئنافه برقم ٢٤ سنة ٨٧ ق ، كما رفعت الطاعنة استئنافا فرعيا برقم ٣٦ سنة ٨٧ ق طالبة تعديل القرار المستأنف والقضاء لها بطلباتها . وبتاريخ ٨/٦/١٩٧٠ قضت المحكمة بإلغاء القرار المستأنف ورفض طلب الطاعنة طعنت الطاعنة فى هذا القرار بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وباجلسة المحددة أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن النص فى المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات على أنه ” يجوز الطعن بالنقض للنيابة العامة ولمن كان طرفا فى المادة فى القرارات الإتهائية الصادرة فى مواد الحجر والغيبة والمساعدة القضائية وصبب الولاية أو وقفها أو الحد منها أو ردها أو استمرار الولاية أو الوصاية والحساب “ يدل على أن المشرع لم يشأ أن يطلق الطعن بالنقض فى كافة القرارات الصادرة فى مواد الولاية على المال وإنما قصره على القرارات التى تصدر فى المسائل الميئة بتلك المادة والتى حددها على سبيل الحصر ، لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر فى مادة طلب صرف مبلغ من أموال المحجور عليه وهى ليست من بين المسائل الواردة فى المادة المذكورة ، فإن الطعن بالنقض فى هذا القرار يكون غير جائز .

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار قاتب رئيس المحكمة محمود العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد فتحي مرمى ، ومصطفى سليم ، ودكتور مصطفى كبره ، وقاروق سيف النصر .

( ٢٠٤ )

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٣٩ قضائية :

( ١ ) عقد "انقضاء العقد" . مسئولية . "المسئولية التقصيرية" . نقل بحرى .

انقضاء عقد النقل البحرى بالتنفيذ وتسليم البضاعة . مسئولية الناقل عن تلف البضاعة نتيجة تدرب مياه من الباخرة إلى الرصيف . مسئولية تقصيرية .

( ٢ ) مسئولية "مسئولية تقصيرية" . تعويض "تقديره" .

التعويض فى المسئولية التقصيرية . شموله لكل ضرر مباشر ، متوقفاً كان أو غير متوقع ، تنويعه على أساسين . الخسارة للاختلال الكسب الثالث . م ١/٢٢١ مدنى .

١ — لما كان الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه قد انتهى كلاهما إلى أن التلف الذى أصاب الرسالة نتيجة اندفاع المياه من مواصير الباخرة إلى الرصيف الذى كانت عليه البضاعة حدث بعد انتهاء الرحلة البحرية وتسليم البضاعة إلى الوزارة الطاعنة ، فإن التكييف الصحيح لمسئولية الشركة المطعون ضدها (الناقلة) فى هذه الحالة أنها مسئولية تقصيرية لاعقدية ، حيث ينقضى عقد النقل بالتنفيذ وتسليم البضاعة .

٢ — لما كان التعويض فى المسئولية التقصيرية يشمل كل ضرر مباشر ، متوقفاً كان هذا الضرر ، أو غير متوقع ، ويقوم الضرر المباشر وفقاً للسادة ١/٢٢١ من القانون المدنى على عنصرين أساسيين هما الخسارة التى لحقت المضرور والكسب الذى فاته . وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى تقدير التعويض على قيمة البضاعة حسب فواتير الشراء ، مغفلاً فى تقديره عنصراً أساسياً من عناصر الضرر المباشر



هو ما يصاه يكون قد فات الوزارة الطاعنة من كسب، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا :

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاع الشكيلة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق — تمحل في إن وزارة البوين ( الطاعنة ) رفعت الدعوى رقم ١٠٧٤ سنة ١٩٦٥ تجارى كلى الاسكندرية ضد الشركة المطعون ضدها بوصفها وكالة عن البانحة ( مولد ) انتهت فيها الى إطلب الحكم بالزامها بأن تؤدي اليها مبلغ ٥٢٨ جنيا ، ٦٥٣ مليا على سبيل التوضيح مع الفوائد القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد، واسمعت الطاعنة دعواها على انها استوردت صفقة من السكر الألماني الى البانحة (مولد) التي وصلت الى الاسكندرية في ١٠/٨/١٩٦٥ وعند افراغ شحنتها بواسطة الوزارة الطاعنة ، تبين لها وجود اضرار بها تقدر بالمبلغ المطالب به . وفي ٢٨/٥/١٩٦٧ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بالزام الشركة المطعون ضدها بوصفها وكالة عن البانحة ( مولد ) بأن تؤدي للوزارة الطاعنة مبلغ ٩٦ جنيا ، ٤٣٨ مليا وفوائد هذا المبلغ بواقع ٥٪ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا حتى تمام السداد . استأنفت الوزارة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٤ سنة ٢٣ ق تجارى ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت في ٣٠/٤/١٩٦٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الوزارة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة وحددت جلسة لنظره وبالجلسة المحددة أصرت النيابة على رأيا .

ومن حيث إن الطعن أقيم على مربب واحد تنعى الوزارة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . وفي بيان ذلك نقول إن حكم محكمة الدرجة الأولى انتهى في قضائه إلى أن مسئولية الشركة المطعون ضدها عن التلف انذى أصاب الرسالة ، مسئولية تقصيرية لاعقدية ، حيث وقع هذا التلف بعد تنفيذ عقد النقل وانتهاء الرحلة البحرية ، وتسليم الرسالة إلى الوزارة الطاعنة وذلك نتيجة اندفاع المياه من مواشير الباخرة إلى الرصيف انذى كانت عليه البضاعة ومقتضى هذا التكييف الصحيح لمسئولية الشركة الناقلة أن يشمل التعويض كل ضرر مباشر ، وأن يكون تقديره على أساس ما لحق الطاعنة من خسارة وما فاتها من كسب وفقا لنص المادة ٢٢١/١ من القانون المدنى . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى أن الشركة المطعون ضدها لا تسأل إلا عن الضرر الذى كان متوقعا وقت التعاقد وهو فقط قيمة البضاعة حسب فواتير الشراء ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه قد انتهى كلاهما إلى أن التالف الذى أصاب الرسالة قد حدث بعد انتهاء الرحلة البحرية ، وتسليم البضاعة إلى الوزارة الطاعنة ، فإن التكييف الصحيح لمسئولية الشركة المطعون ضدها في هذه الحالة أنها مسئولية تقصيرية لاعقدية حيث ينقضى عقد النقل بالتنفيذ وتسليم البضاعة . ولما كان التعويض في المسئولية التقصيرية يشمل كل ضرر مباشر متوقعا كان هذا الضرر أو غير متوقع ، ويقوم الضرر المباشر وفقا للمادة ٢٢١/١ من القانون المدنى على عنصرين أساسيين هما الخسارة التى لحقت المضرور والكسب الذى فاته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في تقدير التعويض على قيمة البضاعة حسب فواتير الشراء ، مغفلا من تقديره عنصرا أساسيا من عناصر الضرر المباشر هو ما عساه يكون قد فات الوزارة الطاعنة من كسب ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ويتعين لذلك نقضه .

## جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن ديكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : ابراهيم السيد ذكري ، وجلال دبد الرحيم عثمان ، وعبد صدق الهمار ، ومحمود  
عثمان درويش .

( ٢٠٥ )

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) حكم " عيوب التدليل " .

التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده . ماهيته .

( ٢ ) إيجار . عقد " انقضاء العقد " . التزام . نزع الملكية للمنفعة العامة . تعويض .

نزع ملكية العين المؤجرة للمنفعة العامة . بعد دلائل كافية يترتب عليها انقضاء عقد الإيجار  
بإتفاق القانون . عدم جواز مطالبة المؤجر بالتعويض في هذه الحالة م ٦٩ م دنى .

١ - التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده هو الذي تنحصر به الأسباب بحيث  
لا يبقى بعدها ما يمكن من الحكم عليه ، وليس من التناقض أن يكون في عبارات  
الحكم ما يورث بوقوع مخالفة بين الأسباب بعضها مع البعض ما دام قصد المحكمة ظاهراً  
ورأيها واضحاً فيه .

٢ - نزع ملكية العين المؤجرة للمنفعة العامة بعد دلائل كافية يترتب عليها انقضاء  
العقد بقوة القانون لانعدام الأصل ولا يجوز الاستأجر في هذه الحالة أن يطالب المؤجر  
بتعويض وهو مائة في المائة من القيمة الأولى والثالثة من المائدة ٦٩ من القانون المدني  
وإذا كان الثابت في الدعوى أنه صدر قرار وزاري بتزوير ملكية العمارة التي كان  
يستأجرها المليونر عليه الأول مثمة فيما لا يترتب عليه في حكم المالك دلائل كافية وينسخ  
القد من تلقاء نفسه ، ويكون الحكم المعطون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون  
إذا اعتبر أن المليونر (المؤجرة) قد أخطأت بإخلاء المليونر عليه الأول من الشقة  
التي كان يسكنها ووقع في له بالتعويض على هذا الأساس .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٦٢٣ سنة ١٩٦٨ مدنى القاهرة الابتدائية ضد وزارة الأوقاف — الطاعنة — طالبا الحكم بتمكينه من شغل الشقة الموضحة بصحيفة الدعوى ، وقال بيانا لدعواه إنه استأجر الشقة المذكورة من وزارة الأوقاف التى كانت تتولى النظر على وقف الله بأجرة شهرية قدرها ١١ جنيها و ٧٥٠ مليا ، وفى غضون سنة ١٩٥٥ أخطرت الوزارة وهو باقى سكان العمارة بإخلاء شققهم حتى تتمكن من هدمها فأذعن لذلك وأخل الشقة التى كان يتخذ منها عيادة طبية بعد أن أفهمه المختصون فى الوزارة أنهم يحتفظون له بالشقة فى حالة عدم تنفيذ مشروع الهدم ، ولما علم أن الهدم لم يتم فقد طالب الوزارة بخطاب مسجل ثم بإصدار على يد محضر بتمكينه من العودة إلى الشقة ، لكنها لم تجبه إلى طلبه فأقام دعواه للحكم له بطلباته . ثم قدم المطعون عليه الأول مذكرة حدى فيها طلباته إلى إلتزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٨٠٠ جنيه تعويضا عما لحقه من أضرار استنادا إلى أنه اضطر إلى استئجار شقة أخرى بالاشتراك مع زميل له بمبلغ ٢٥ جنيها مكتفيا بغرفتين صغيرتين ومستغنيا عن معمل التحليل والمستشفى اللذين كانا بالشقة الأولى فضاغ عليه دخل كبير وفقد الكثير من مرضاه ، هذا إلى أنه تكلف نفقات فى نقل الأثاث والمعدات . وبتاريخ ١٣/٤/١٩٦٢ حكمت المحكمة بنسب الخبير المهندس صاحب الدور لمعاينة شقة الزاع والشقة التى انتقل إليها المطعون عليه الأول وتقدير مدى الأضرار التى أصابته بسبب إخلاء الشقة الأولى وعدم تمكنه من العودة إليها وتقدير التعويض الذى يستحقه عن ذلك ، وبعد أن أودع الخبير تقريره أدخلت الطاعنة المطعون عليه الثانى ضامنا فى الدعوى وطلبت الحكم عليه بما عصى

أن يحكم به عليها تأسيسا على أن المذّور استأجر شقة النزاع بعد العدول من هدمها بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١٧/١٠/١٩٥٧ تمهد فيه بأن يتحمل كافة التضمينات التي قد يطلبها المستأجر السابق . دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة استنادا إلى أن أعيان الوقف التي كانت تنظر عليه وزعت على المستحقين . وبتاريخ ٢٢/١٢/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الدفع وبإلزام الطاعنة بأن تدفع للطعون عليه اذّول ٤٠٩ جنيها و ٢٧٠ مليا و برفض دعوى الضمان إستأنف المطعون عليه اذّول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٤٣ سنة ٨٤ ق مدنى القاهرة طالبا تعديله والحكم له بطلباته ، كما استأنفته الطاعنة بالاستئناف رقم ٤٢١ سنة ٨٤ ق مدنى أمام ذات المحكمة طالبة إلغاءه والحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة واحتياطيا برفض الدعوى ومن باب الاحتياط الكلى بإلزام المطعون عليه الثانى بما عساه أن يحكم به عليها . قررت المحكمة صم الإستئناف الثانى إلى الإستئناف الاول ثم حكمت بتاريخ ٢/٢/١٩٦٩ برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم فى خصوص الوجهين الثانى والثالث من السبب الثالث ، و عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها تمسكت النيابة برأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنمى الطاعنة بالسبب الأول منها وبالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والتناقض ، وفى بيان ذلك نقول أنها دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على أن وقف ائلايه الأهلى الذى كان مشمولا بنظارتها قد تم حله عملا بأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات ووزعت أعيانه ومن بينها العمارة التى بها شقة النزاع على المستحقين فيه ، ومن ثم لم تعد للطاعنة صفة فى تمثيل هذا الوقف ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع إستنادا إلى أن الخطأ المنسوب إلى الطاعنة قد وقع من موظفى الوزارة مستقلا عما يقتضيه النظر على الوقف وبالتالي لا يرتفع هذا الخطأ بمجرد حل الوقف ولا ينتقل إلى المستحقين فيه ، فى حين أن الطاعنة قد تماقت مع المطعون عليه الأول على تأجير الشقة بصفتها وكالة عن المستحقين وفقا للسادة ٥٠ من القانون



رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ثم أصبحت حارسه على الوقف بمقتضى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وسواء أكانت وكالة عن المستحقين أم حارسه على الوقف فإنها تعتبر نائبة عن صاحب الحق وينصرف أثر ما تجريه من تصرفات إلى الأصيل وإذا كان قد لحق المطعون عليه أو أول ضرر من تأجير الشقة إلى المطعون عليه الثانى فإن المستحقين فى الوقف هم الذين يلتزمون بالتعويض ، هذا إلى أن الحكم عاد وقرر أن خطأ الطاعنة قد وقع منها بصفتها حارسه على الوقف وأثناء إدارة العقار ، وهو يناقض ما سبق أن قرره من أن الطاعنة ارتكبت خطأ مستقلا عما يقتضيه النظر على الوقف وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والتناقض .

وحيث إن هذا التمسى مردود ، ذلك أنه لما كان التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده هو الذى تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعده ما يمكن حل الحكم عليه ، وأنه ليس من التناقض أن يكون فى عبارات الحكم ما يوهم بوقوع مخالفة بين الأسباب بعضها مع البعض مادام قصد المحكمة ظاهرا ورأيا وانحازا فيه ، وكان الثابت من الحكم الابتدائى المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة إلى قوله « إن هذا الدفع مردود بأن الدعوى الماثلة كما قرر المدعى - المطعون عليه الأول - فى محضر الجلسة وفى مذكراته الأخيرة قد وجهت إلى السيد وزير الأوقاف - الطاعن - لمطالبته بتعويض عن خطأ وقع من الوزارة أثناء مباشرتها النظر أو الحراسة على الوقف المذكور ، وهذا الخطأ المنسوب لها مستقل تمام الاستقلال عما يقتضيه النظر أو الحراسة على الوقف فهو خطأ مستقل وقع من موظفى وزارة الأوقاف التابعين للمدعى عليه بصفته ولا علاقة له بالوقف ولكنه وقع بمناسبة وإثناء تولىهم أمور هذا الوقف وإشرافهم على إدارة أعيانه ولا يرتفع هذا الخطأ المنسوب للوزارة ولا يزول بمجرد حل الوقف وبالتالي لا ينقل إلى المستحقين فيه ، ويبقى هذا الخطأ قائما إذا توافرت أركانه ويجب مساءلة المتسبب فيه وتعويض من لحقه الضرر بسببه لأن حل الوقف لا يبرئ مرتكب الخطأ » ولما كان يبين مما أورده الحكم أنه أقام قضاؤه برفض الدفع على أساس



أن الخطأ المنسوب إلى وزارة الأوقاف الطاعنة هو خطأ شخصي وقع من موظفيها أثناء إدارة أعيان الوقف وأنه لهذا لا يرتفع بمجرد حله ولا ينصرف إلى المستحقين فيه ، أما ما أورده الحكم الابتدائي بعد ذلك في أسبابه من أن «وزير الأوقاف بصفته قد أخطأ أثناء إدارة العقار موضوع التداعي بصفته حارسا عليه فانه وانح أن الحكم قصد بهذه العبارة أن الخطأ وقع من وزارة الأوقاف وهي تقوم بإدارة العقار أثناء مباشرة الحراسة على الوقف ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثاني من السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك أنه أسند إلى الطاعنة أنها أخطأت لأنها أخلت المطعون عليه الأول من الشقة التي كان يقيم بها بسبب الرغبة في هدم العقار وأنه كان يتعين عليها أن تعيده إلى هذه الشقة بعد العدول عن الهدم ، في حين أن هذه الأفعال لا تعتبر خطأ يوجب مسئوليتها لأن الطاعنة لم تخل بأي التزام قانوني أو تعاقدى ، ذلك أنه بتاريخ ٢٠ / ١٠ / ٥٤ صدر قرار وزاري بترع ملكية العمارة للنفقة العامة فطلبت إدارة التنظيم والتخطيط والمباني بحافطة القاهرة من سكان العمارة بما فيهم المطعون عليه الأول إخلاء الشقة التي يسكنونها وقد ترتب على هذا القرار انقضاء العقد المبرم بين الطاعنة وبين المطعون عليه الأول لهلاك العين هلاكاً قانونياً فلا يكون له أي حق في التعويض ، ولما أعيدت العمارة إلى الطاعنة في سنة ١٩٥٧ بعد العدول عن مشروع الهدم أعلنت عن تأجيرها وكان المطعون عليه الأول لم يتقدم لاستئجار الشقة التي كان يشغلها فقامت بتأجيرها إلى المطعون عليه الثاني اعتباراً من ١ / ٨ / ١٩٥٧ ثم طلب المطعون عليه الأول في ١٧ / ١٠ / ١٩٥٧ إعادته إلى الشقة ، مما مفاده أن خطأ لم يقع من جانب الطاعنة وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض دون أن يبين سند المطعون عليه الأول في طلب إعادته إلى الشقة التي كان يشغلها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور .

وحيث إن هذا النعمي صحيح ، ذلك أنه لما كان نزع ملكية العين المؤجرة للنفقة العامة يعد هلاكاً كلياً يترتب عليه انقضاء العقد بقوة القانون لانعدام المحل ولا يجوز للاستأجر في هذه الحالة أن يطالب المؤجر بتعويض وهو ما تنقض به الفقرتان الأولى والثالثة من المادة ٥٦٩ من القانون المدني ، وكان الثابت من الدعوى أنه صدر قرار وزاري بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٥٤ بنزع ملكية العمارة التي كان يستأجر المطعمون عليه الأول شقة فيها فإنها تعد في حكم المالكة هلاكاً كلياً وينفسخ العقد من تلقاء نفسه ، ويكون الحكم بالمطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر أن الطاعنة قد أخطأت بإخلاء المطعمون عليه الأول من الشقة التي كان يسكنها وقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، لما كان ذلك وكان الحكم قد نسب إلى الطاعنة خطأ آخر يتمثل في عدم إعادة المطعمون عليه الأول إلى الشقة المذكورة في سنة ١٩٥٧ بعد أن طلب هو ذلك وأنه أثر عليه المطعمون عليه الثاني وأجرها له ، وقرر الحكم أن هذا السلوك من جانب الطاعنة في الإدارة يعتبر سلوكاً خاطئاً لا يتفق مع عناية الرجل المعتاد ، لا يتعين مساءلتها عنه وتعويض المطعمون عليه الأول عما لحقه من ضرر دون أن يبين الحكم مسنده فيما قرره من التزام الطاعنة بإعادة المطعمون عليه الأول إلى الشقة التي كان يشغلها ، لما كان ما تقدم فإن الحكم بالمطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وعابه قصور يبطله بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم بالمطعون فيه خالف الثابت في الأوراق ، ذلك أنه أسس قضاءه بالتعويض على أن الوزارة الطاعنة أخطأت في إخلاء المطعمون عليه الأول من شقة النزاع وأنه لا يشفع في ذلك أنها اضطرت لاختلافه بسبب الرغبة في هدم العمارة ، في حين أن الثابت في الدعوى أنه لا دخل للطاعنة في ذلك وأن إدارة التنظيم والتخطيط بمحافظة القاهرة هي التي رضت في هدم العمارة وأمرت بإخلاء من السكان تنفيذاً لقرار وزاري بنزع ملكيتها .

وحيث إن هذا النعمي مردود ، ذلك أنه لما كان لا يجوز للمطعون عليه الأول أن يطالب الطاعنة بتعويض عن إخلاء الشقة بعد صدور قرار نزع ملكية العمارة



للمنفعة العامة وذلك على ما سلف بيانه في الرد على الوجه الثاني من السبب الثالث، فإن النعي على الحكم بخالفه الثابت بالأوراق تأسيسا على أن الطاعنة لم تكن هي التي أمرت بالإخلاء يصبح غير منتج .

وحيث إن النعي بالوجه الثالث من السبب من الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إستند في رفض دعوى الضمان الفرعية التي أقامتها الطاعنة ضد المطعون عليه الثاني إلى أنه لم يثبت أن الطاعنة قد أخطرت به بأن المطعون عليه الأول أبدى رغبته في العودة إلى شقة النزاع حتى يكون هناك مجال لإعمال ما تعهد به المطعون عليه الثاني في عقد الإيجار الصادر إليه من إخلاء الشقة في حالة تمسك المطعون عايه الأول بعودته إليها وبتممله كافة التعويضات التي يطلبها المستأجر المذكور، في حين أن الطاعنة أدخلت المطعون عليه الثاني في الدعوى وطلبت الحكم بالزامه بما عسى أن يحكم به عليها تنفيذا لتعهد سالف الذكر ولكنه لم يبد أية رغبة في إخلاء الشقة فيتحمل بكافة التعويضات التي حكم بها للمطعون عليه الأول ، وإذا قضي الحكم المطعون فيه برفض الدعوى الفرعية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح أيضا ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطاعنة أدخلت المطعون عايه الثاني في الدعوى بصحيفة معلنة في ١١/٢٤/١٩٦٤ طالبة الحكم بالزامه بما عسى أن يحكم به عليها لصالح المطعون عليه الأول وتضمنت هـ- هذه الصحيفة أن المطعون عليه الأول طلب في دعواه الحكم بتمكينه من شغل الشقة ثم عدل طلباته إلى طلب الحكم بالزام الطاعنة بالتعويض ، ولما كانت صحيفة الدعوى الفرعية بما تضمنته من البيانات المذكورة تعتبر إخطارا من جانب الطاعنة إلى المطعون عليه الثاني بطلب المطعون عليه الأول بالعودة إلى الشقة التي كان يشغلها بالعمارة، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي برفض الدعوى الفرعية تأسيسا على أن المطعون عليه الثاني لم يخطر بطلب المطعون عليه الأول سالف الذكر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص أيضا .



## جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار سليم راشد أبو زيد ، وعضوية السادة المستشارين : مصطفى الفقى ،  
ومحمد محمد المهدي ، وحافظ رفق ، ومحمد البنداري العشري .

( ٢٠٦ )

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٩ قضائية :

نزاع الملكية تمنفعة العامة . إستئناف " الأحكام غير الجائز أستئنافها " . حكم  
" الطعن في الحكم " .

المعارضة في تقدير التعويض عن نزاع الملكية وعن عدم الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء  
الذلى . نهاية حكم المحكمة الابتدائية في الطعن على قرار لجنة المعارضات .

تنص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ على حق صاحب الشأن  
في العقار المستولى عليه بطريق التنفيذ المباشر في تعويض عن مقابل عدم الانتفاع  
به من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزاع الملكية .  
ولصاحب الشأن خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بقيمة التعويض عن عدم  
الانتفاع حق المعارضة في هذا التقدير، ويكون الفصل في المعارضة طبقا لنصوص  
الخاصة بالمعارضة في تقدير التعويض عن نزاع الملكية ، وقد بينت المادتان  
١٢ ، ١٣ من القانون المذكور الإجراءات الخاصة بالمعارضة في تقدير الجهة نازمة  
الملكية ، وتشكيل لجنة الفصل في هذه المعارضات ، وخولت المادة ١٤ منه  
للصلحة نازمة الملكية وكل ذي شأن حق الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام  
المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم  
بقرار اللجنة ، ونصت على أن حكم المحكمة الابتدائية في هذا الطعن يكون نهائيا ،  
وعلى ذلك فإن الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية — في طعن على قرار لجنة  
المعارضات — بتقدير التعويض سواء فيما يختص بتقدير قيمة العقار المنزوع

ملكيته أو بمقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليه حين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية يكون نهائيا طبقا لأداة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أنه صدر قرار بالاستيلاء المباشر لصالح وزارة التربية والتعليم (المطعون ضدها الأولى) على قطعة أرض تقيم الطاعنة عليها جراجا وقد رتبته المساحة ثمن المبنى الجراج مبلغ ٣٧٢١ جنيها ٩٢٠٠ مليا وعارضت الطاعنة في هذا التقدير أمام لجنة الاعتراضات بمحكمة الاسكندرية طالبة رفعه إلى مبلغ ١٠٠٠٠ ج وقيمت معارضة رقم ٦ سنة ١٩٦١ وكان ضمن ما تمسكت به في هذه المعارضة أن إدارة نزع الملكية بمصاحبة المساحة أغفلت تقدير التعويض عن عدم انتفاعها بالجراج من تاريخ الاستيلاء الفعلي حتى سداد التعويض الذي قدرته وبتاريخ ١٨/٤/١٩٦٧ قررت اللجنة برفض المعارضة وطعنت الطاعنة في هذا القرار بالطعن رقم ٩٠٧ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى اسكندرية طالبة الغائه والحكم لها على المطعون ضدهم بطلباتها سالفة الذكر وبتاريخ ١٢/٤/١٩٦٧ قضت المحكمة بنسب خبير لتقدير التعويض عن مبنى الجراج المتزوعة ملكيته ومقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء الفعلي وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٢٧/١/١٩٦٩ بالزام المطعون ضدهم بأن يدفعوا للطاعنة مبلغ ٣٨٦٦ جنيها ٦٤٠٠ مليا . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٠ سنة ٢٥٠ ق بالنسبة للتعويض عن عدم الانتفاع بالجراج من تاريخ الاستيلاء الفعلي حين دفع التعويض وطلبت تعديل هذا التعويض إلى مبلغ ٤٥٢٦ جنيها

وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٣ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بعدم جواز الاستئناف وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ولما عرض على غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور حين أسس قضاءه على أن المعارضة في تقدير التعويض عن مقابل عدم الانتفاع بالعقار منذ تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية تخضع للقواعد المنصوص عليها في المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ ذلك أن المادة ١٤ منه خاصة بثن العقار المتزوع ملكيته وإذا كانت المعارضة المرفوعة من الطاعن قاصرة على المنازعة في تقدير ثمن مباني الجراج دون التعويض عن عدم الانتفاع بالجراج من تاريخ الاستيلاء الفعلي وأنها إنما أضافت هذا الطلب في الطعن على قرار لجنة الاعتراضات فإنه يعتبر طلبا جديدا يرفع لأول مرة أمام المحكمة الابتدائية ويخضع الحكم الصادر فيه للقواعد العامة في قانون المرافعات فيجوز استئنافه وإذا خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد فلك ان المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ تنص على حق صاحب الشأن في العقار المستولى عليه بطريق التنفيذ المباشر في تعويض عن مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية ولصاحب الشأن خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقيمة التعويض عن عدم الانتفاع حق المعارضة في هذا التقرير ويكون الفصل في المعارضة طبقا للنصوص الخاصة بالمعارضة في تقدير التعويض عن نزع الملكية وقد بينت المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون المذكور الاجراءات الخاصة بالمعارضة في تقدير الجهة نازعة الملكية وتشكيل لجنة الفصل في هذه المعارضة وخولت المادة ١٤ منه للسلطة نازعة الملكية وكل ذي شأن حق الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهم بقرار اللجنة ونصت على ان حكم المحكمة الابتدائية في هذا الطعن يكون



نهاییا وعلى ذلك فان الحكم الذى يصدر من المحكمة الابتدائية فى طعن على قرار لجنة الاعتراضات بتقدير التعويض سواء فيما يختص بقيمة العقار المتزوع ملكيته أو بمقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء الفعلى عليه لحین دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية يكون نهائيا طبقا للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ ولما كان الثابت من صحيفة المعارضه المقدمة للجنة الفصل فى المعارضات أن الطاعنه نعت على الجهة نازعة الملكية اغفالها تقدير التعويض المستحق عن عدم الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلى لحین دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية كما نعت عليها بخس التعويض المقدّر عن نزع الملكية وطلبت تقدير التعويض بمبلغ عشرة آلاف جنيه وقضت اللجنة برفض هذه المعارضه واذ كانت المحكمة الابتدائية بعد عرض الطعن عليها قد فصلت فى تقدير التعويض عن نزع الملكية وعن مقابل عدم الانتفاع وفى حدود المبلغ الذى كان مطلوباً امام لجنة المعارضات فانها تكون قد فصلت فى النزاع فى حدود السلطة المخولة لها بمقتضى القانون رقم ٥٧٧ سنة ٥٤ ويكون حكمها نهائيا غير جائز استئنافه واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون صحيحا ويكون النعى عليه فى غير محلهويتين لذلك رفض الطعن .

## جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار سليم راشد أبو زيد ، وعضوية الدادة المستدارين : مصطفى الفقى ،  
ومحمد محمد المهدي ، وحافظ رفق ، ومحمد البندارى العشرى .

( ٢٠٧ )

الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) دعوى " الصفة فى الدعوى " . نظام عام . دفع .

الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى . عدم تعلقه بالنظام العام .

( ٢ ) حراسة " حراسة إدارية " . دعوى . " الصفة فى الدعوى " .

الأموال والممتلكات التى وضعت تحت ائحراسة بموجب قانون الطوارئ . صيرورتها ملوكا  
للدولة بحكم القانون منوقت رفع الحراسة . تحديد التعويض عنها . بمقدار صافي قيمتها وبعد أقصى  
مقداره ثلاثون ألف جنيه . ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . مؤدى ذلك . اعتبار الدولة صاحبة الصفة  
فى المطالبة بهذه الأموال والممتلكات .

١ — الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة <sup>(١)</sup> — غير متعلق بالنظام العام ، إذ هو مقرر لمصلحة من وضع  
لحمايته ، فلا يجوز للمحكمة أن تقضى فيه من تلقاء نفسها . وإذا كانت أوراق  
الدعوى قد خلت مما يدل على أن المطعون ضده — وهو من تقرر الدفع لمصلحته —  
قد تمسك بانعدام صفة الطامن فى طلب استئناف السير فى الدعوى ، فإن الحكم  
المطعون فيه وقد أيد قضاء الحكم الابتدائي بعدم قبول الطلب لتقديمه من غير  
ذى صفة يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

٢ - مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ تثول إلى الدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون ، وذلك مقابل تعويض عنها بمقدار صافي قيمتها وبعد أقصى لا يتجاوز ثلاثين ألف جنيه ، ويترتب على ذلك أن تصبح الدولة صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الأموال والممتلكات ولا يبرهن ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ ، مما يقتضاه أن يعود إليهم حق التقاضي . وأن تكون لهم مصلحة في الدفاع عن حقوقهم حتى لا ينتقص التعويض المستحق لهم عن الحد المقرر في هذا القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المرحوم .. أقام الدعوى رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٥٩ تجارى كلى القاهرة على المطعون ضده طالبا فسخ عقد المقاولة المؤرخ في ١٩٥٨/٦/١ والزام المطعون ضده بأن يدفع له مبلغ ٧٠.٠٧٨ ر. ١٧٨ ر. ٧٠ جنيا وفوائده بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد، وأثناء تداول القضية أمام محكمة أول درجة نرضت الحراسة الإدارية على أموال المدعى وانقطع سير الخصومة إلى أن عجلها الحارس العام على أموال الحاضرين للحراسة ، ثم توالى انقطاع سير الخصومة وتعجيله التغير شخص الحارس العام ثم لوفاة الحاضع للحراسة وحلول ورثته محله ، وبعد صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص ومنهم ورثته المدعى وأيلولة هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة قضت المحكمة بتاريخ



١٩٦٤/٦/٩ بانقطاع سير الخصومة في الدعوى لزوال صفة الحارس العام .  
وتنظيم اعادته بصفته بطالب استئناف السير في الدعوى، وبتاريخ ١٩٦٧/١١/١٠ قضت المحكمة بعدم قبول هذا الطلب لتقديمه من غير ذي صفة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣ لسنة ٨٥ ق . وبتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٨ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت نيابة النقض مذكرة أبطلت فيها الرأي بتقضى الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن ممأ ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتبينا ذلك يقول إن محكمة أول درجة قضت من تلقاء نفسها بعدم قبول طلب تعجيل الدعوى لتقديمه من غير ذي صفة تأسيسا على أن الدفع بانكار الصفة من الدفع التي تتعلق بالنظام العام والتي يجوز للمحكمة أن تقضى فيها من تلقاء نفسها ، وأن صاحب الصفة في السير في الدعوى هو المدعى الأصلي وورثته من بعده ، وأنه لا صفة للطاعن في السير فيها بعد أن رفعت الحراسة عن أموال وممتلكات المدعى الأصلي بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، وقد أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه وهو منه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن الدفع بانكار الصفة غير متعلق بالنظام العام وإنما هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته . كما أن الحق المطالب به في الدعوى قد آلت ملكيته إلى الدولة بمقتضى القانون المذكور فأصبحت له مصلحة وصفة في المطالبة .

وحيث إن النعي في شقيه شديد ذلك أن الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى - سواء على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير متعلق بالنظام العام اذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته فلا يجوز للمحكمة أن تقضى فيه من تلقاء نفسها . ولما كانت أوراق الدعوى قد خلت مما يدل على أن المطعون ضده وهو من تقرر الدفع لمصلحته قد تمسك بانعدام صفة الطاعن في طلب استئناف السير في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه وقد أيد قضاء الحكم الابتدائي بعدم قبول الطلب لتقديمه من غير ذي صفة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، كما أن مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن الأموال والممتلكات التي

وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ تؤول إلى الدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون وذلك مقابل تعويض عنها يحدد بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى لا يجاوز ثلاثين ألف جنيه ويترتب على ذلك أن تصبح الدولة صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الأموال والممتلكات ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ مما مقتضاه أن يعود اليهم حق التقاضي وأن تكون لهم مصلحة في الدفاع عن حقوقهم حتى لا ينتقص التعويض المستحق لهم عن الحد المقرر في هذا القانون . لما كان ذلك وكان الحق المطالب به في اندعوى هو من الأموال التي آلت إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فإن الطاعن يكون ذا صفة في المطالبة به وفي مواصلة السير في الدعوى بطلبه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وانتهى في قضائه على أنه لا صفة للطاعن في السير في الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---

## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين :  
أديب قصبجى ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الزكى ، وممدوح عطيه .

( ٢٠٨ )

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٣٨ التمهائية :

إثبات . " طرق الإثبات " . عمل

جواز إثبات التعامل وحده بحقوقه المالية بكافة طرق الإثبات . شرطه . عدم وجود عقد عمل  
مكتوب . م ٤٣ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

لما كانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على وجوب  
إثبات عقد العمل بالكتابة وعلى أنه إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل وحده  
إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات وكان الطاعن قد أقام دعواه بالمطالبة بحقوقه  
العالية دون أن يكون في حوزة عقد بعمله لدى ورث المطعون ضدهم مما يقتضاه  
أنه يجوز له وفقاً للسادة المشار إليها إثبات تلك الحقوق بطرق الإثبات كافة ، لما  
كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن  
استناداً إلى أنه لا يتحقق له أن يركز في الإثبات إلى البيئة ليغنى ما جاء بمستندات  
المطعون ضدهم من أنه كان يعمل مفاولاً رغم عدم وجود عقد عمل مكتوب  
واحتجب بما وقع فيه من خطأ عن تقدير مدى صحة الدلالة المستمدة من أقوال  
من سمع من شهود أمام محكمة أول درجة في إثبات أو نفي قيام علاقة العمل  
فإنه يكرن قد خالف القانون .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٨٩ لسنة ١٩٦٣ عمال كلى القاهرة وطلب الحكم بالزام مورث المطعون ضدهم .. بأن يدفع له مبلغ ٣٣٤ جنيها ، وقال شرحا لما أنه في أول يناير سنة ١٩٥١ عمل برادا بمصنع مورث المطعون ضدهم ، ووصل أجره إلى أربعين قرشا يوميا ، غير أنه فصل بلامبر في ٣ فبراير سنة ١٩٦٣ ، فاستحق له المبلغ المتعالب به مقابل مهلة الانذار ومقابل الأجازة عن سنة عمله الأخيرة والتعويض عن فصله تعسفا . دفع المورث الدعوى بإنهاء علاقة العمل فيما بين الطرفين اعتبارا من ١٢ يونية ١٩٦١ إذ امتن الطاعن أعمال المفاولة فلا عمل بالذالى لتطبيق أحكام قانون عقد العمل الفردى ، كما دفع بسقوط الحق في رفع الدعوى لاقامتها بعد أكثر من سنة من تاريخ انتهاء عقد العمل في ١٢ يونية سنة ١٩٦١ . قضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٢/٤/١٩٦٤ برفض هذين الدفعين وأحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن عمله لدى المورث وتاريخ فصله منه وسببه وما أصابه من ضرر نتيجة فصله ومدااه ومبلغ ما كان يتقاضاه من أجر خلال مدة عمله وليثبت المورث حصول الطاعن على إجازته الأخيرة أو ما يقابلها وليبنى كل من الطرفين ما يثبت به الطرف الآخر . وبتاريخ ٧ يونية سنة ١٩٦٤ قضت بانقطاع سير الخصومة في الدعوى بوفاة المورث فقام الطاعن بتجديدها بمتاعها ورثة المطعون ضدهم ، وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق واستتمت إلى أقوال شاهدى الطاعن إلا أنه تقرر بجلسة ٦ يونية سنة ١٩٦٥ شطب الدعوى لتخلف الطاعن عن الحضور بحدود السير فيها ، وقضى بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ بإحالة الدعوى إلى التحقيق

مرة أخرى لسماع شهود المطعون ضدهم وإذ تم ذلك بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة في ٣٠ يناير سنة ١٩٦٨ بالزام المطعون ضدهم بأن يدفعوا إلى الطاعن مبلغ ١١٤,٤٠٠ جنيها . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة قوتة بيد الاستئناف برقم ٣٠٧ لسنة ٨٥ ق . وبتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم ، ومرض الطعن على غرفة المشورة حددت لنظره جلسة ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٤ وفي هذه الجلسة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في السبب الأول من الطعن الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أسس قضاءه على أنه قد ثبت له من المستندات المقدمة من مورث المطعون ضدهم أن الطاعن كان يعمل مقاولا اعتبارا من تاريخ ١٢ يونية سنة ١٩٦١ ، وأنه ما كان يصح لمحكمة أول درجة إحالة الدعوى إلى التحقيق وتبجيز نفى هذا الذي ثبت كتابة بنفي الكتابة ، هذا في حين أن نص المادة ٤٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تبجيز للعامل في حالة عدم وجود عقد مكتوب - أن يثبت حقوقه المالية بكافة طرق الإثبات مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النفي في محله ذلك أنه لما كانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على وجوب إثبات عقد العمل بالكتابة وعلى أنه إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل وحده إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات ، وكان الطاعن قد أقام دعواه بالمطالبة بحقوقه المالية دون أن يكون في حوزته عقد بعمله لدى مورث المطعون ضدهم مما مقتضاه أنه يجوز له وفقا للمادة المشار إليها إثبات تلك الحقوق بطرق الإثبات كافة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون

فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن استنادا إلى أنه لا يحق له أن يرآن في الإثبات إلى البيئة لينفى ما جاء بمستندات المطعون ضدهم رغم عدم وجود عقد عمل مكتوب واحتجب بما وقع فيه من خطأ عن تقدير مدى صحة الدلالة المستمدة من أقوال من سمع من شهود أمام محكمة أول درجة في إثبات أو نفي قيام علاقة العمل فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---



## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

بإقامة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أمين فتح الله وعفوية السادة المستشارين :  
 طه عبد الرحمن ، ومحمد السيد الراعي ، وصالح الدين حبيب ، ومحمود المصري .

(٢٠٩)

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) ضرائب « ضريبة الأرباح غير التجارية » . جمعيات .

الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب . إعفاؤها من ضريبة الأرباح غير التجارية في حدود  
 نشاطها الاجتماعي أو العلمي أو الرياضي . انتفاء هذا الإعفاء بالنسبة لنشاط آخر يخضع  
 بطبيعته تلك الضريبة .

(٢) جمعيات . محكمة الموضوع . نقض .

قيام الجمعيات التعاونية بجانب نشاطها الاجتماعي بنشاط آخر ترمى به إلى الكسب المادي .  
 استقلال محكمة الموضوع بتقديره بالإرقابة من محكمة النقض .

(٣) ضرائب « ضريبة الأرباح غير التجارية » .

ضريبة الأرباح غير التجارية . وعافؤها . صافي الأرباح بعد خصم التكاليف التي تصرف  
 بموجب وتكون لازمة مباشرة النشاط .

١ — إذ نصت المادة ٢/٧٢ معدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في  
 شأن ضريبة المهن غير التجارية على أنه " تسرى هذه الضريبة على كل مهنة  
 أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى ، ومع ذلك يعني من أداؤها (١) الجماعات  
 التي لا ترمى إلى الكسب وذلك في حدود نشاطها الاجتماعي أو العلمي  
 أو الرياضي ... " فإن مفاد ذلك أن المشرع أخضع النشاط الذي تمارسه

الجماعات ويكون مؤديا إلى الربح للضريبة على الأرباح غير التجارية ولم يستثن من ذلك إلا الجماعات التي ترمى إلى نشاط اجتماعي أو دلسي أو رياضي في حدود ذلك النشاط ، فإذا تعدى نشاطها هذه الحدود إلى نشاط آخر يخضع بطبيعته لضريبة المهن غير التجارية انتهى عنها هذا الإعفاء بالنسبة لهذا النشاط .

٢ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من واقع الأوراق المقدمة قيام الطاعنة — جمعية تعاونية — بجانب نشاطها الاجتماعي بنشاط آخر ترمى به إلى الكسب المادي وهو القيام بعمليات القبالة لحسابها وباسمها ، وكان ما انتهى إليه الحكم في ذلك سائغا ، فإن مجادلة الطاعنة القائمة على أنها لا ترمى إلى الكسب المادي لا يبد وأن يكون مجادلة موضوعية مما تستغل بحكمة الموضوع بتقديره ولا رقابة لمحكمة النقض عليها .

٣ — إذ كان النابت من الحكم المطعون فيه أن الضريبة ربطت على أرباح القبالة وهو نشاط خرجت به الجمعية الطاعنة من نطاق أغراضها الاجتماعية ، وكانت المادة ٧٣ مبدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٤ تنص على : " تحدد الضريبة سويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة ويكون تحديد صافي الأرباح على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باثرها البول بدخهم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة . . . " فإن ما يخهم من الأرباح هو التكاليف التي تصرف بمسوغ وتكون لازمة لمباشرة النشاط الذي أدى إلى الربح الخاضع للضريبة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا المظهر ولم يستقطع من الأرباح والتكاليف المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للجمعية ، فلما لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافى إيراد الطاعنة ( الجمعية التعاونية لقبانى مينا البصل ) فى الفترة من ١٠/٧/١٩٥٨ حتى ٣١/١٢/١٩٥٨ بمبلغ ٨٥ جنيها و ٨٣٩ مليا وفى سنة ١٩٥٩ بمبلغ ٩٧٥ جنيها و ٦٥١ مليا وربطت عليها ضريبة أرباح المهن غير التجارية واذ اعترضت وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتأييد تقديرات المأمورية لصافى الإيرادات وخضوعها للضريبة سالفة الذكر فقد طعنت الطاعنة على هذا القرار بالدعوى رقم ١٠٥١ سنة ١٩٦٥ تجارى الاسكندرية الابتدائية . وبتاريخ ٢٥/٥/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الطعن استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٨ سنة ٢٢ ق الاسكندرية وبتاريخ ١٤/٢/١٩٦٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وبالحلقة التزمت النيابة وأياها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول إن الحكم اخضع الطاعنة لضريبة المهن غير التجارية فى حين أن هذه الضريبة قوامها عنصر العمل وحده فلا تفرض إلا على الشخص الطبيعي إذ لا يتصور أن يكون الشخص الاعتبارى طرفا فى عمل وأنه لم كانت الطاعنة جمعية تعاونية لها شخصيتها الاعتبارية وتكونت ونفا لأحكام قانون الجمعيات التعاونية ومجئلت سنة ١٩٥٨ كما أنها بحكم تكوينها من عدة



أفراد استهدفوا القيام بأغراض اجتماعية واقتصادية لخدمة أعضائها ولا تسمى إلى الربح فإنه لا يجوز إخضاع نشاطها للضريبة هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الجمعية الطاعنة أنها تباعدت عن أغراضها الاجتماعية وسعت إلى الكسب المادى في حين أن عقد تأسيس الجمعية ينص على أن رسالتها اجتماعية بحتة فإذا حققت ربحا من نشاطها هذا فإنه يتفق على تحسين حال أعضائها ماديا واجتماعيا ورعايتهم صحيا وإذا كانت الإرادات على تلك الصورة لا تعتبر ربحا يخضع للضريبة فإن الحكم المطعون فيه إذ أخضع هذه الإرادات لضريبة المهن غير التجارية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى بسببه في غير محله ذلك أن المادة ٧٢ معدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن ضريبة المهن غير التجارية تنص في فقرتها الثانية على أنه «تسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى، ومع ذلك يعفى من أدائها (١) الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب وذلك في حدود نشاطها الاجتماعى أو العلمى أو الرياضى . . .» ومفاد ذلك أن المشرع أخضع النشاط الذى تمارسه الجماعات ويكون مؤديا إلى الربح للضريبة على الأرباح غير التجارية ولم يستثن من ذلك إلا الجماعات التي ترمى إلى نشاط اجتماعى أو علمى أو رياضى في حدود ذلك النشاط فإذا تعدى نشاطها هذه الحدود إلى نشاط آخر يخضع بطبيعته لضريبة المهن غير التجارية انتفى عنها هذا الإعفاء بالنسبة لهذا النشاط. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من واقع الأوراق المقدمة قيام الطاعنة بجانب نشاطها الاجتماعى بنشاط آخر ترمى به إلى الكسب المادى وهو القيام بعمليات القبالة لحسابها وباسمها وكان ما انتهى إليه الحكم في ذلك سائغا فان مجادلة الطاعنة القائمة على أنها لا ترمى إلى الكسب المادى لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية مما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ويكون النعى بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه لم يستنزل من وعاء الضريبة التكاليف المنوّه عنها في عقد تأسيس الجمعية الطاعنة

الذي يوجب خصم نسبة معينة من الربح لتكوين احتياطي للجمعية ومواجهة أغراضها الاجتماعية وقد أوجب المشرع في المادة ٧٣ معدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قصر فرض الضريبة على صافي الأرباح وحدها أي بعد استبعاد جميع التكاليف التي تستلزمها مباشرة المهنة أو النشاط واذ لم يستنزل الحكم المطعون فيه قيمة التكاليف اللازمة لمواجهة أغراض الجمعية ونشاطها الاجتماعي من وعاء الضريبة فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الضريبة ربطت على أرباح القبالة وهو نشاط خرجت به الجمعية الطاعنة عن نطاق أغراضها الاجتماعية وكانت المادة ٧٣ معدلة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن "تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة ويكون تحديد صافي الأرباح على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرها المتول بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة . . . . ." فإن ما ينخصم من الأرباح هو التكاليف التي تصرف بمسوغ وتكون لازمة لمباشرة النشاط الذي أدى إلى الربح الخاضع للضريبة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر ولم يستقطع من الأرباح التكاليف المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للجمعية ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم السعيد ذكري ، عثمان حسين عبد الله ، محمد صدق العصار ، ومحمود عثمان درويش .

( ٢١٠ )

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٨ القضائية :

( ٢٠١ ) أعمال تجارية . إفلاس . شركات « طبيعة الشركة » .

(١) تحديد صفة الشركة . العبرة فيه هي طبيعة العمل الرئيسي الذي تقوم به وبالفرض المحدد في عقد تأسيسها . مثال في قيام الشركة بأعمال تجارية بطبيعتها .

(٢) إشهار إفلاس المدين الجار . مناطه . استدلال الحكم من توقف الشركة عن دفع بعض ديونها التجارية على اختلال أوضاعها . لا محل بعد ذلك لبحث باقى الديون .

(٣) دعوى « نظر الدعوى » . حكم « الإعادة للمرافعة » .

طلب فتح باب المرافعة . تقدير مدى الجد فيه . مما تستقل به محكمة الموضوع .

١ — العبرة في تحديد صفة الشركة هي بطبيعة العمل الرئيسي الذى تقوم به وبالفرض الذى تسمى إلى تنقيته حسباً حددته في عقد تأسيسها ، وإذ يبين مما أورده الحكم أنه استخلص من عقد الشركة الطائفة وباقى أوراق الدعوى أنها تقوم بالاتجار فى أدوات ولوازم المعمار وبأعمال ومقاولات البناء ومقاولات بيع الأراضى بصفتها وكيله بالعمولة ، وهى أعمال تجارية بطبيعتها وتعتبر الشركة الطائفة شركة تجارية لقيامها بهذه الأعمال ، لما كان ذلك فإن النعى يكون على غير أساس .

٢ — يجوز قانوناً إشهار إفلاس المدين التاجر متى ثبت أنه قد توقف عن دفع بعض ديونه أيا كان عددها متى كان توقفه ناشئاً عن مركزه مالى مضطرب



يترزع معه اثمائه ، ولما كان الحكم قد استدل من توقف الشركة عن دفع بعض ديونها التجارية ومما تضمنته طلبها للصالح الواقى ، على اختلال أشغالها وعدم الثقة بها فى السوق التجارية ، وفى ذلك ما يبنى عن بحث باقى الديون فإن النعى على الحكم بأن هناك ديناً مدنياً أقيمت به دعوى الإفلاس وغير مستحق لرافعها يكون فى غير محله .

٣ — المحكمة غير ملزمة بالاستجابة لطلب فتح باب المرافعة لأن تقدير مدى الجدل فى هذا الطلب هو من الأمور التى تستقل بها محكمة الموضوع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٦٤ إفلاس القاهرة الابتدائية ضد الطاعن وآخرين وطلب فيها الحكم بإشهار إفلاسهم استناداً إلى أنه يداين شركة وادى النيل للتجارة وتقسيم الأراضى التى يمثلها الطاعن بدين مستحق الأداء مقداره ٢٩٣٠ جنيهاً وقد توقفت عن دفعه . وأقام المطعون عليه الثانى وآخران الدعوى رقم ١٠٨ سنة ١٩٦٥ إفلاس القاهرة طالبين إشهار إفلاس الشركة المذكورة والشركاء المتضامنين فيها وذلك لأنها اشترت منهم قطعة أرض فضاء لتقسيمها وبيعها وحرر مديرتها لصالحهم سندات اذنية وشيكات بباقي الثمن وقدره ٣٢٩٧٠ جنيهاً و٨٩٢ ملياً وقضى فى الدعوى رقم ٥٨٠٠ سنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة بالزام الشركة بهذا المبلغ ، غير أنها توقفت عن الدفع . كما تقدم الطاعن بطلب الصالح الواقى رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ القاهرة وقال فيه إن غرض الشركة تقسيم وبيع الأراضى ، وأنها نظراً للكساد وارباك حالتها المالية تطلب سداً

٥٠ / من ديونها . قررت المحكمة ضم الدعويين إلى طلب الصلح ، ثم حكمت بتاريخ ١٩٦٦/٣/٣٠ بقبول طالبي التدخل ، وبعدم جواز نظر طلب الصلح الواقع لسبق الفصل فيه بالطلب رقم ٣ سنة ١٩٦٥ ، وبإشهار إفلاس الشركة التي يمثلها الطاعن والشركاء المتضامنين فيها . استأنف الطاعن والشركاء المتضامنون هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ٢٢٨ سنة ٨٣ ق تجارى القاهرة كما استأنفه الشريك . . . . . بالاستئناف رقم ٢٢٩ سنة ٨٣ ق تجارى والشريك . . . . . بالاستئناف رقم ٢٥٤ سنة ٨٣ ق تجارى أمام ذات المحكمة . قررت المحكمة ضم الاستئنافين الأولين إلى الاستئناف الثالث ، وبتاريخ ١٩٦٨/٦/١١ حكمت برفض هذه الاستئنافات وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينمى الطاعن بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، ويقول في بيان ذلك أن الشركة التي يمثلها شركة مدنية لا تحترف التجارة لأن عملها الرئيسي هو شراء الأرض بقصد بيعها حسبما هو ثابت من مستنداتها ، فلا يجوز إشهار إفلاسها ، وإذا كانت قد باشرت عملية بيع أرض بالعمولة فإن هذا كان بصفة طارئة لا يجعل منها شركة تجارية ، وإذا اعتبرها الحكم المطعون فيه شركة تجارية وأشهر إفلاسها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا التمس غير صحيح ، ذك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بأن الشركة التي يمثلها الطاعن شركة تجارية إلى ما قرره من أنه مما أثاره المستأنفون — الطاعنون — عن الشركة المحكوم بشهر إفلاسها بأنها شركة مدنية لم تحترف التجارة وأنها تقوم بشراء العقارات بقصد بيعها فردود عليه بأن اسم الشركة ذاتها شركة وادى النيسل للتجارة وتقسيم

الأراضي والغرض منها الوارد في عقد إنشائها بإقرار المستأففين هو القيام بأعمال مقاولات البناء والاتجار في أدوات ولوازم المعمار ، يدلان بجلاء على الصفة التجارية للشركة ، وما يؤكد ذلك أنه يبين من مراجعة محضر أعمال وكيل الدائنين المحرر في ١٩٦٦/٤/٦ بحضور الاستاذ . . . . . المحامي عن الشركة وحضور كل من السيد . . . . . مدير الشركة — الطاعن — والسيد . . . . . — أحد الشركاء المتضامنين — أنه ثبت بإقرار الثلاثة أن الشركة كانت تباشر عمليات بيع أراضي مقسمة بصفقتها وكالة بالعمولة عن أصحابها منها (١) مساحة ٩ ف ١٢ ط تقريبا بشارع الهرم بالجيزة بنسبة ٢٠ ٪ عمولة من اجمالي الثمن . . . . . وقد تم بيع المساحة المذكورة بالكامل (٢) مساحة ١٠ ف ١٤ ط ٨ س بشبرا الخيمة بنسبة ٣٠ ٪ وقد بيع أغلب هذه المساحة . . . . . ولما كان ليس هناك شك في أن مقاوله الوكالة بالعمولة تعتبر عملا تجاريا طبقا لنص المادة الثانية من قانون التجارة طالمقاد تحقق لها عنصر تكرار العمل ووجود تنظيم يهدي إلى القيام بهذا العمل ، وهما أمران قد تحققا بالنسبة للشركة المشار إليها ، فلما هذه الشركة إذ تمارس بيع الأراضي بصفقتها وكالة بالعمولة تعتبر قد قامت بأعمال تجارية مما يبنى عليه اعتبارها شركة تجارية ، ولما كانت العبرة في تحديد صفة الشركة هي بطبيعة العمل الرئيسي الذي تقوم به وبالفرض الذي تسمى إلى تحقيقه حسب حدته في عقد تأسيسها ، وكان يبين مما أورده الحكم أنه استخلص من عقد الشركة الطاعنة وباقي أوراق الدعوى أنها تقوم بالاتجار في أدوات ولوازم المعمار بأعمال ومقاولات البناء ومقاولات بيع الأراضي بصفقتها وكالة بالعمولة ، وهي أعمال تجارية بطبيعتها وتعتبر الشركة الطاعنة شركة تجارية لقيامها بهذه الأعمال ، وكانت الطاعنة لم تقدم دليلا على أن الحكم خالف الثابت بالأوراق في هذا الخصوص ، لما كان ذلك فلما النعى عليه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن النعى بالاسباب الثالث والرابع والخامس يحصل في أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب ، ذلك أن الدين الذي أقيمت به الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٦٤ إفلاس من المطعون عليه الأول



هو دين مدني لأنه باق ثمن أرض كانت الشركة قد اشترتها من . . . . .  
 . . . . . ثم باعها للمدعى عليهم في تلك الدعوى الذين تعهدوا بالوفاء له بباقي  
 الثمن بضمان الشركة، ولا يعد هذا الغمان سببا لاعتبار الدين المذكور تجاريا كما ذهب  
 إلى ذلك الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه، علاوة على أن هذا الدين غير  
 مستحق لرفع الدعوى المذكورة إذ أن الدائن الأصلي سالف الذكر حوله إليه بحالة  
 تاريخها صوري تهربا من التنفيذ عليهم من مصلحة الضرائب، هذا إلى أن الدعوى  
 رقم ١٠٨ سنة ١٩٦٥ إفلاس أقيمت بدين متنازع فيه لا يصلح سببا لشهر  
 الإفلاس لأنه صدر به حكم ابتدائي لم يصبح نهائيا بعد، واذ قضى الحكم  
 المطعون فيه بإشهار إفلاس الشركة فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون  
 والقصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون  
 فيه أنه أشهر إفلاس الشركة التي يمثلها الطاعن لتوقفها عن سداد ديون تجارية  
 منها دين مؤسسة الأهرام البالغ قدره ١٤٦ جنيها وهو ثابت بسنتين إذنين  
 تاريخهما ١٩٦٣/١٢/٧ و ١٩٦٤/٢/٢٣ ومرفق بكل سند احتجاج عدم الدفع  
 وكذلك فواتير عن أجرة نشر إعلانات خاصة بالشركة في جريدة الأهرام عن بيع  
 أراضي، ومنها دين بنك مصر البالغ قيمته ٨٤٩٢ جنيها و ٢٥٦ مليا الصادر به  
 الحكم في الدعوى رقم ١٠٤١ سنة ١٩٦٢ تجاري القاهرة ضد شركة وادي النيل  
 للتجارة وتقسيم الأراضي شركة تضامن - الطاعنة - ومبنى هذا الدين فتح حساب  
 تجاري للشركة تنفيذ العقد فتح اعتماد وقد انتهت المحكمة في أسباب هذا الحكم  
 إلى أن الدعوى صحيحة من عقد فتح الاعتماد بضمان أوراق تجارية الموقع عليه من  
 ممثل الشركة، وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال  
 إلى أسبابه أنه لم يعول في قضائه على الدين الذي رفعت به الدعوى رقم ١٠٨  
 سنة ١٩٦٥ إفلاس لأن الحكم الصادر به لم يصبح نهائيا، وإنما استند في الدعوى  
 المذكورة إلى دين طالب التدخل . . . . . المطعون عليه الثالث -  
 ولما كان يجوز قانونا إشهار إفلاس المدين التاجر متى ثبت أنه قد توقف عن دفع  
 بعض ديونه أيا كان عددها متى كان توقفه ناشئا عن مركز مالي مضطرب  
 يترزع مع اثمائه، وكان الحكم قد استدل من توقف الشركة عن دفع بعض

ديونها التجارية سالفة البيان ، ومما تضمنته طلبها للصلح اللواقى — على اختلال أشغالها وعدم الثقة بها فى السوق التجارية ، وفى ذلك ما يبنى عن بحث باقى الديون ومنها الدين الذى دفعت به الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٦٤ افلاس ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب يكون فى غير محله .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الطاعن قدم للمحكمة طلبا لفتح باب المرافعة أرفق به محضرى صلح ومخالفات بشأن بعض الديون ، مما تزول معه أسباب التوقف عن الدفع ، إلا أن الحكم لم يجب هذا الطلب ولم يشر إلى هذه المستندات وقضى بإفلاس الشركة ، وهو ما يعيبه بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المحكمة غير ملزمة بالاستجابة لطلب فتح باب المرافعة لأن تقدير مدى الجدل فى هذا الطلب هو من الأمور التى تستقل بها محكمة الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم السعيد ذكري ، عثمان حسين عبد الله ، محمد عدلى المصار ، ومحمود عثمان درويش .

(٢١١)

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٩ القضائية :

(٢٠١) إيجار " إيجار الأماكن " .

(١) عدم صيرورة قرار لجنة تقدير الإيجارات نهائيا وقت العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥  
آثره وجوب تخفيض الأجرة المتعاقدة طبقا بنسبة ٣٥٪ .

(٢) قرار التفسير التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . طائفة . الحالات التي لم ينفق فيها المالك والمستأجر على تحديد أجرة  
للعين بل تركا تحديدها إلى لجنة التقدير .

(٣) إيجار " إيجار الأماكن " . إثبات " البيئة " . نظام عام .

تحديد أجرة الأماكن من مسائل النظام العام . جواز إثبات التحايل على زيادة الأجرة بكافة  
طرق الإثبات .

١ — لما كان الثابت في الدعوى أن لجنة التقدير المشكلة وفقا لأحكام القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قدرت أجرة شقة النزاع وتظلم الطامن — المؤجر — والمستأجر  
السابق من هذا التقدير أمام مجلس المراجعة ولم يكن هذا التقدير قد أصبح نهائيا  
وقت العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فإنه يتعين تطبيق المادة الثانية من هذا  
القانون على أجرة هذه الشقة وهي تنص على أن " تخفض بنسبة ٣٥٪ الأجر  
المتعاقدة عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ والتي لم يكن  
قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقا لأحكام هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل  
للطعن فيه " .



٢ — ينص قرار التفسير التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في المادة الأولى منه على أنه "إذا اتفق المالك والمستأجر على تحديد أجرة الوحدة المؤجرة طبما لما تقرره لجنة التقدير فلا يكون هناك أجرة اتفاقية متعاقد عليها وتستمر بلحان التقدير في تقدير الأجرة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وإذ كان المكان قد حددت أجرته لجنة التقدير ولم يصبح قرارها نهائيا فتستمر بمجلس المراجعة في نظر الطعون ، أما إذا كانت قرارات بلحان التقدير بالنسبة لهذه الأماكن نهائية ، فيعتبر تقديرها هو الأجرة النهائية المتعاقد عليها " مما مفاده أن هذا القرار إنما يواجه الحالة التي لم يتفق فيها المالك والمستأجر أصلا على تحديد أجرة للعين بل تركا تحديدها إلى لجنة التقدير ، إذ لا تكون هناك أجرة متفق عليها وقت صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ حتى يمكن تخفيضها بنسبة ٣٥ ٪ طبقا لما تقضى به المادة الثانية من القانون المذكور ، وفي هذه الحالة تستمر اللجنة في تقدير الأجرة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فإذا كانت اللجنة قد حددت الأجرة ولم يصبح قرارها نهائيا بسبب التظلم منه يستمر مجلس المراجعة في نظر الطعن . ولما كانت هناك أجرة متعاقد عليها بين الطاعن والمستأجر السابق لعمين موضوع التزاع ولم يكن تقدير اللجنة للأجرة قد صار نهائيا وقت العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فلا يكون هناك محل لتطبيق قرار التفسير التشريعي سالف الذكر ويتمين تطبيق حكم المادة الثانية من هذا القانون على أجرة شقة التزاع .

٣ — تحديد أجرة الأماكن طبقا للقوانين المحددة لإيجارات هو من مسائل النظام العام ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، ومن ثم يجوز إثبات التعايل على زيادة هذه الأجرة بكافة طرق الإثبات .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تجصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٢٥٢ سنة ١٩٦٦ مدنى المنصورة  
الابتدائية ضد الطاعن يطلب الحكم باعتبار قيمة الأجرة القانونية للشقة التى  
يستأجرها منه بالعقد المؤرخ ١ يناير سنة ١٩٦٦ هى مبلغ ٥ جنيهات و ٨٥٠ مليما شهريا  
اعتبارا من تاريخ التعاقد ، وقال شرحا لدعواه إنه استأجر من الطاعن شقة بمنزله  
بأجرة شهرية مقدارها ١١ جنينا و ٠٠٠ مليما وذكر فى العقد أنها القيمة الإيجارية بعد  
تخفيض ٣٥ ٪ عملا بأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، غير أنه تبين أن هذه  
الأجرة تنطوى على زيادة غير قانونية إذ أن الطابق الكائنة به الشقة أنشئ وأعد  
للسكنى فى سنة ١٩٦٣ وأجرها الطاعن لأول مرة إلى . . . . .  
اعتبارا من ١ يولييه سنة ١٩٦٣ بأجرة شهرية قدرها تسعة جنيهات ثم  
أصدرت لجنة الإيجارات قرارا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بتقدير  
الأجرة بمبلغ ٨ جنيهات و ٧٥٧ مليما شهريا طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢  
فرفع كل من المستأجر السابق والطاعن تظلمًا من هذا التقدير ، وإذ صدر القانون  
رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يصبح تقدير الأجرة نهائيا بسبب عدم الفصل فى التظلم  
فما يتعين معه تطبيق أحكامه وهى تقضى بتخفيض الأجرة بنسبة ٣٥ ٪ ، فقد أقام  
دعواه للحكم له بطلانته . . . . . بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٨ أحالت المحكمة  
الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن العين موضوع النزاع كانت مؤجرة  
إلى سلفه بأجرة شهرية قدرها تسعة جنيهات ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت  
بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٨ بطلان المطعون عليه . استأنف الطاعن

هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٨ سنة ٢٠ ق مدني المنصورة ، ودفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ يجعل قرار مجلس المراجعة في التظلم نهائيا ، وقد أصدرت اللجنة العليا القرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ وهو تفسير تشريعي ملزم يقضى باستمرار مجالس المراجعة في نظر الطعون التي رفعت إليها ، هذا إلى أن صلحا قد تم بين الطاعن والمستأجر السابق مما يجعل قرار اللجنة بتقدير الأجرة نهائيا وتكون دعوى المطعون عليه غير مقبولة . وبتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٦٩ حكمت المحكمة برفض الدفع وبرفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم للمطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ومسح الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ جعل القرار الصادر من مجلس المراجعة نهائيا غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة وإذا تم الصلح بينهما بين المستأجر السابق قبل منازعة المطعون عليه فتكون دعواه غير مقبولة ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع على سند من أن الطاعن والمطعون عليه اتفقا في العقد على أجرة معينة وأن القرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ لا ينطبق إلا إذا اتفق المالك والمستأجر على تحديد الأجرة طبقا لما تقدره اللجنة ، في حين أن الفقرة الثانية من القرار المذكور توجب استمرار مجالس المراجعة في نظر الطعون التي رفعت إليه إذا كان المكان قد حددت أجرته بلجنة التقدير ولم يصبح قرارها نهائيا هذا إلى أن الحكم لم يرد على دفاع الطاعن بأن الصلح تم بينه وبين المستأجر السابق فيكون تقدير الأجرة نهائيا ، علاوة على أن الحكم ذهب إلى أن الخلاف بين الطرفين يدور حول ما إذا كان العقد الذي تمسك به الطاعن أو العقد الذي تمسك به



المطعون عليه هو الذي يخضع لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ مع أن الطاعن لم يقل بذلك وطالب في مذكرته استبعاد الأجرة التي انتهى التعاقد إليها وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور ومسوخ الثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الثابت في الدعوى أن لجنة التقدير المشكلة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قدرت أجرة شقة النزاع بمبلغ ٨,٧٥٧ ج وتظلم الطاعن والمستأجر السابق من هذا التقدير أمام مجلس المراجعة ولم يكن هذا التقدير قد أصبح نهائيا وقت العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فإنه يتعين تطبيق المادة الثانية من هذا القانون على أجرة هذه الشقة وهي تنص على أن "تخفض بنسبة ٣٥ ٪ الأجور المتعاقد عليها للأما كن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقا لأحكام هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه" ، وكان لا محل للتحدي بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى قرار التفسير التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ذلك أن هذا القرار ينص في المادة الأولى منه على أنه "إذا اتفق المالك والمستأجر على تحديد أجرة الوحدة المؤجرة طبقا لما تقرره لجنة التقدير فلا يكون هناك أجرة اتفاقية متعاقد عليها وتستمر لجان التقدير في تقدير الأجرة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وإذا كان المكان قد حددت أجرته لجنة التقدير ولم يصبح قرارها نهائيا فستمر بمجلس المراجعة في نظر الطعون . أما إذا كانت قرارات لجان التقدير بالنسبة لهذه الأما كن نهائية فيعتبر تقديرها هو الأجرة النهائية المتعاقد عليها" ، مما مفاده أن هذا القرار إنما يواجه الحالة التي لم يتفق فيها المالك والمستأجر أصلا على تحديد أجرة للعين بل تركا تحديدها إلى لجنة التقدير إذ لا تكون هناك أجرة متفق عليها وقت صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ حتى يمكن تخفيضها بنسبة ٣٥ ٪ طبقا لما تقضى به المادة الثانية من القانون المذكور ، وفي هذه الحالة تستمر اللجنة في تقدير الأجرة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فإذا كانت اللجنة قد حددت الأجرة ولم يصبح قرارها نهائيا بسبب التظلم منه يستمر مجلس المراجعة في نظر الطعن ، وإذا كانت هناك أجرة متعاقد عليها بين الطاعن والمستأجر السابق للعين موضوع النزاع ولم يكن

تقدير اللجنة للأجرة قد صار نهائيا وقت العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فلا يكون هناك محل لتطبيق قرار التفسير التشريعي سالف الذكر ، وكان لا وجه لاستناد الطاعن إلى الصلاح الذي تم بينه وبين المستأجر السابق في الدعوى التي رفعها والقول بأن هذا الصلاح يجعل تقدير الأجرة نهائيا ذلك أن الصلاح المشار إليه لم يعقد إلا في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ فلا تكون الأجرة قد تم تقديرها بصفة نهائية وقت العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ مما يتعين معه تطبيق حكم المادة الثانية من هذا القانون على أجرة شقة النزاع ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن يتمسك بالأجرة التي تم التعاقد عليها مع المطعون عليه وهي سبعة عشر جنيها بينما يتمسك المطعون عليه بالأجرة الحقيقية المتفق عليها مع المستأجر السابق وهي كما يدعى تسعة جنيهات فلا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت في الأوراق بقوله إن الخلاف بين الطرفين يدور حول ما إذا كان العقد الذي تمسك به الطاعن أو الذي تمسك به المطعون عليه هو الذي يخضع لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ، ذلك أن الحكم قضى باعتبار أجرة الشقة موضوع النزاع مبلغ ٥ جنيهات و ٥٨٠ مليا شهريا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٦ تاريخ التعاقد على سند من أن أجزتها الفعلية التي تعاقد عليها الطاعن مع المستأجر السابق في أول يوليو سنة ١٩٦٣ هي تسعة جنيهات يسرى عليها التخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وأن الحكم لا يعول على الأجرة الواردة بعقد الإيجار الذي قدمه الطاعن والمحضر بينه وبين المستأجر السابق وقدرها سبعة عشر جنيها شهريا لأنه عقد صوري اصطنع خدمة للطاعن ، في حين أنه لا وجود للصورية المدعى بها لأن اللجنة قدرت أجرة الشقة بمبلغ ٨ جنيهات ٧٥٧ مليا وتظلم كل من الطاعن والمستأجر السابق من هذا التقدير ثم تصالحا في الدعوى رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٦٥ المنصورة الابتدائية على تخفيض الأجرة إلى مبلغ ١٠ جنيهات ٤٠٠ مليا تطبيقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، على أنه ليس للمطعون عليه أن يتمسك بالأجرة التي تعاقد عليها الطاعن مع المستأجر السابق لأن القانون رقم ٧ لسنة

١٩٦٥ لا يعترف بأجرة المثل كما أن المطعون عليه لا يستفيد من أحكام هذا القانون أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ لأنهما صدرا قبل تعاقد مع الطاعن وإنما يتعين الأخذ بالأجرة المتفق عليها في العقد ، هذا إلى أن المطعون عليه ليس من الغير فلا يجوز له أن يثبت خلاف عقده المكتوب بغير الكتابة ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف غير أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد عليه وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن تحديد أجرة الأمانة طبقا للقوانين المحددة للإيجارات هو من مسائل النظام العام ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ومن ثم يجوز إثبات التحايل على زيادة هذه الأجرة بكافة طرق الإثبات ، ولما كان الثابت أن محكمة الموضوع بعد أن أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن العين موضوع النزاع كانت مؤجرة بمبلغ تسعة جنيهات شهريا قد استعرضت مستندات الخصوم وناقشت شهادة الشهود واستخلصت من كل ذلك استخلاصا سائغا وفي حدود سلطتها الموضوعية أن العقد الذي قدمه الطاعن والمحرر بينه وبين المستأجر السابق بأجرة شهرية قدرها سبعة عشر جنيها هو عقد صوري وأن الأجرة الحقيقية التي تم التعاقد عليها مع المستأجر المذكور هي تسعة جنيهات شهريا وهو ما يكفي لحمل الحكم ويتضمن الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص وكانت الأجرة الحقيقية لشقة النزاع وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول يسرى عليها التخفيض الذي نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

بقيادة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم السعيد ذكرى ، وعثمان حسين عبد الله ، وعبد صدق العصار ، ومحمود عثمان درويش .

( ٢١٢ )

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٩ القضائية :

دعوى « المصلحة في الدعوى » .

رفض دعوى صحة وتنفيذ عقد البيع لبطلانه . قدعى مصلحة قائمة في إقامة دعوى بصحة التوقيع على هذا العقد . عنه ذلك .

دعوى صحة التوقيع هي دعوى تحفظية الفرض . منها إثبات أن التوقيع الموضوع على المحرر هو توقيع صحيح صادر من يد صاحبه ، ويكفي لقبول الدعوى وفقاً لما تقضى به المادة الثالثة من قانون المرافعات أن يكون لرافعها مصلحة قائما يقرها القانون . ولما كان الحكم في الدعوى — السابقة — برفض طلب الطاعن صحة وتنفيذ عقد البيع الصادر إليه من المطعون عليه لبطلانه لا ينفي أن للطاعن مصلحة في الحصول على حكم بصحة التوقيع على عقد البيع المشار إليه ذلك أن بطلان هذا العقد يترتب عليه طبقاً للمادة ١/١٤٢ من القانون المدني أن يعاد المتعاقدان إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ، فيسترد كل متعاقد ما أعطاه ، مما يكون معه للطاعن مصلحة في طلب إثبات صحة توقيع المطعون عليه على المحرر مالف الذكر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أنه لا مصلحة للطاعن في رفع دعواه بصحة التوقيع على عقد البيع الصادر إليه من المطعون عليه بعد أن حكم ببطلان هذا العقد ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٣٧ سنة ١٩٦٦ مدنى المنصورة الابتدائية ضد المطعون عليه طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ المتضمن بيع المطعون عليه لـ ٥ أفدنة شائعة في ٩ أفدنة و ١٨ قيراط و ٢٠ سهم مبنية الحدود والمعلم بالعقد مقابل ثمن قدره خمسمائة جنيه ، دفع المطعون عليه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٨٨٦ سنة ١٩٥٦ مدنى المنصورة الابتدائية التى أقامها الطاعن بذات الطلبات ضده وفي مواجهة مصالحة الأملاك المالكة أصلا للأطيان المبيعة وقضى برفضها لمخالفة شرط المنع من التصرف الذى تضمنه عقد البيع الصادر من المصلحة المذكورة إلى المطعون عليه . عدل الطاعن طلباته في الدعوى الماثلة إلى طلب الحكم بصحة توقيع المطعون عليه على عقد البيع ، وبتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة برفض اندفع وبطلبات الطاعن . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٤ سنة ١٩ ق مدنى المنصورة ، وطعن بالتزوير على العقد موضوع الدعوى . وبتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير ثم حكمت بتاريخ ٨ / ٥ / ١٩٦٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ويقول في بيان ذلك أن الحكم بنى قضاءه بعدم قبول الدعوى بصحة التوقيع على عقد البيع الصادر له من المطعون عليه تأسيسا على أن الحكم في هذه الدعوى لا يرتب للطاعن حقا يستفيد منه طالما أنه قضى بحكم نهائي في الدعوى رقم ٨٨٦ سنة ١٩٥٦ المنصورة الابتدائية برفض طلب صحة ونفاذ العقد المذكور لبطلانه . وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن المصلحة كشرط لقبول الدعوى وهي الفائدة العملية التي تعود على رافعها من الحكم إله بطلباته تتميز عن الحق الذي تقام الدعوى لحمايته ، وقد خلط الحكم بين مصلحة الطاعن في الحصول على حكم بصحة التوقيع على عقد البيع الصادر له من المطعون عليه وبين القضاء برفض طلبه بصحة هذا العقد في الدعوى رقم ٨٨٦ سنة ١٩٥٦ مدني المنصورة الابتدائية لأن الغرض من دعوى صحة التوقيع هو الحصول على حكم بثبوت أن التوقيع على عقد البيع هو للمطعون عليه ، وللطاعن مصلحة في ذلك تتمثل في الرجوع على المطعون عليه بالحقوق الناشئة عن هذا العقد بعد أن حكم ببطلانه ، خاصة وأن المطعون عليه قد جحد هذا العقد بالطمع عليه بالتزوير .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أنه لما كانت دعوى صحة التوقيع هي دعوى تحفظية الغرض منها إثبات أن التوقيع الموضوع على المحرر هو توقيع صحيح صادر من يد صاحبه ، وكان يكفي لقبول الدعوى وفقا لما تقضى به المادة الثالثة من قانون المرافعات أن يكون لرافعها مصلحة قائمة يقرها القانون ، وكان الحكم في الدعوى رقم ٨٨٦ سنة ١٩٥٦ مدني المنصورة الابتدائية برفض طلب الطاعن صحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه من المطعون عليه لبطلانه لا ينفي أن للطاعن مصلحة في الحصول على حكم بصحة التوقيع على عقد البيع المشار إليه ، ذلك أن بطلان هذا العقد يترتب عليه طبقا للمادة ١٤٢ / ١ من القانون المدني أن يعاد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد فيسترد كل متعاقد ما أعطاه ،



مما يكون معه للطاعن مصلحة في طلب إثبات صحة توقيع المطعون عليه على المحرر سالف الذكر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أنه لا مصلحة للطاعن في رفع دعواه بصحة التوقيع على عقد البيع الصادر إليه من المطعون عليه بعد أن حكم ببطالان هذا العقد ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدي وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد صفاء الدين ، عز الدين الحيسى ، وعبد العال حامد ، عثمان الزيني .

( ٢١٣ )

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ القضائية :

( ٢٤١ ) بيع « فسخ العقد » . عقد .

(١) طلب كل من البائع والمشتري فسخ العقد بناء على سبب مغاير للسبب الذي بناء عليه الآخر .  
القضاء بالفسخ تأسيسا على تلاقى الإرادتين . لا خطأ .

(٢) المادة ١٥٧ مدني . مجال أعمالها . حالة الشرط الفاسخ الضمني . الفسخ الاتفاق  
يفسخ العقد حتما دون خيار بين الفسخ والتنفيذ .

١ — متى كان المطعون عليه قد رفع دعواه طالبا فسخ عقد البيع المبرم بينه وبين الطاعنين وطلب هؤلاء الآخرين فسخ هذا العقد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالفسخ تأسيسا على تلاقى إرادة المشتري والبائعين لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولا ينال من ذلك أن كلا من البائعين والمشتري بنى طلب الفسخ على سبب مغاير للسبب الذي بناء عليه الآخر إذ أن محل مناقشة ذلك وإعمال آثاره هو عند الفصل في طلب التعويض .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاب طرفي التعاقد إلى ما طلباه من من فسخ العقد فإنه لا يكون ثمة محل بعد ذلك للتحلل عن شروط انطباق أحكام المادة ١٥٧ من القانون المدني لأن مجال أعمالها هو حالة الشرط الفاسخ الضمني أما في حالة الفسخ الاتفاقى فالعقد يفسخ حتما دون أن يكون للقاضي خيار بين الفسخ والتنفيذ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٣٤٩ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنين طالبا الحكم بفسخ عقد البيع المبرم بينه وبينهم فى ١٩٦٧/٣/٢٩ والزامهم متضامنين بأن يردوا له ضعف المبلغ المدفوع ، وقال بيانا للدعوى أنه اشترى من الطاعنين العمارة السكنية الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٦٧/٣/٢٩ ونص فى البند الثانى منه على انتهاء العقد فى بحر شهرين من تاريخ تحريره كما نص فى البند السادس على أنه نظرا لأن السيد . . . . . تعتبر الآن قاصرت ومشمولة بولاية والدها وستبلغ سن الرشد فى نهاية أبريل سنة ١٩٦٧ فقد تعهد البائعون متضامنين باحضار شهادة ميلاد لإثبات بلوغها سن الرشد فى بحر شهر من تاريخ العقد للتوقيع على العقد النهائى منها شخصيا او استحضار تصريح من محكمة الأحوال الشخصية ببيع نصيبها ، كما تعهدوا بتسليم المشتري شهادة ميلاد . . . . . القاصر لإثبات أنه قاصر ولانجاز العقد النهائى ، وإذ قام هو بالوفاء من جانبه بكامل التزاماته فى مواعيدها المحددة وتقدم لمأمورية الشهر العقارى بمصر الجديدة بالطلب رقم ٣٤٩ سنة ١٩٦٧ فى ١٩٦٧/٤/١ فأوقفته بسبب عدم تقديم المستندات المطلوبة رغم إلحاحه على البائعين بتسليمها له بالطريق الودى حتى ظهر أن السيدة . . . . . لن تبلغ سن الرشد فى نهاية أبريل كما ذكروا فى العقد وأنهم نكلوا عن الوفاء بالتزاماتهم حتى انقضت المواعيد المحددة فى العقد ، الأمر الذى سبب له أضرارا مادية وأدبية بالغة مما اضطره إلى انذارهم على يد محضر فى ١٩٦٧/٤/٢٥ و ١٧ و ١٩٦٧/٧/٢٦ مسجلا عليهم غشهم ونكولهم عن إتمام البيع طالبا إعمالا لنص البند الثالث من العقد ، أن يردوا له المبلغ الذى



استلموه منه وهو ٢٠٠٠ جنيه ومثله معه ، واعتبار العقد مفسوخا إلا أنهم لم يحركوا ساكنا مما دعاه إلى إقامة الدعوى استنادا إلى المادتين ١٥٧ و ١٥٨ من القانون المدني ، طلب المدعى عليهم ( الطاعنون ) رفض الدعوى تأسيسا على أنهم أوفوا بجميع التزاماتهم ، وأنهم مستعدون للتوقيع على العقد النهائي في اليوم التالي للجلسة أو في أي وقت آخر ، وأن التأخير في تقديم المستندات اللازمة يرجع إلى طول الإجراءات للحصول على قرار محكمة الأحوال الشخصية . وإذا أصر المدعى على طلباته وجه إليه المدعى عليهم ، دعوى فرعية بطلب القضاء بفسخ عقد البيع وأحقيتهم للمبلغ المدفوع عند التعاقد ، قائلين بأن أساس طلب الفسخ في الدعوى الأصلية هو عدم وفائهم بالتزاماتهم وقد ثبت قيامهم بتلك الالتزامات ، في حين أن أساس الفسخ في دعواهم الفرعية هو عدم وفاء المشتري بتنفيذ التزاماته بالرغم من اعدائهم له بانذارين في ١٩٦٧/٥/٣١ و ١٩٦٧/١٠/٢٦ ، وأضافوا أن مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه هو مجرد عربون طبقا لنص المادة ١٠٣/٢ من القانون المدني والعربون في مقابل العدول بخلاف الحق في التعويض ، وأنه إذا اعتبر هذا المبلغ تعويضا كما ورد خطأ في العقد فإنه تعويض يقل عما أصابهم من أضرار وفي ١٩٦٨/١/٢٧ حكمت المحكمة أولا : في الدعوى الأصلية برفضها ، ثانيا : في الطلب العارض المبدى من المدعى عليهم ( الطاعنين ) بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٧/٣/٢٩ المبرم بين المدعى والمدعى عليهم مع أحقية الأخيرين في الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ جنيه من مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه معجل الثمن المدفوع لهم من المدعى ، استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ابتغاء تعديله والقضاء بأحقيتهم لمبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه المدفوع لهم من المدعى وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٣٩ سنة ٨٥ ق كما استأنفه المطعون عليه طالبا إلغاءه بكامل أجزائه واعتبار عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦٧/٣/٢٩ مفسوخا بخطأ المستأنف عليهم ( الطاعنين ) وإلزامهم متضامنين بأن يردوا له ضعف المبلغ الذي قبضوه ورفض الدعوى الفرعية وقيد استئنافه برقم ٦٨٧ سنة ٨٥ ق ، وفي ١٩٦٩/١٢/٢٩ حكمت المحكمة أولا : في الاستئناف ٦٨٧ سنة ٨٥ ق في الموضوع (١) في الدعوى الأصلية (١) بإلغاء الحكم المستأنف (٢) بفسخ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٧ .

٣ — بإلزام المستأنف ضدهم ( الطاعنين ) بأن يردوا للمستأنف ( المطعون عليه ) معجل الثمن ومقداره ٢٠٠٠ ج وبأن يدفعوا له مبلغ ١٥٠ ج على سبيل التعويض ورفض ما زاد على ذلك من الطلبات . "ب" في الطلب العارض ( ١ ) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من أحقية المستأنف ضدهم في الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ جنيه من مبلغ ٢٠٠٠ جنيه معجل الثمن المدفوع لهم من المستأنف ورفض هذا الشق من الطلب العارض ( ٢ ) برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من فسخ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦٧/٣/٢٩ — ثانياً — وفي الاستئناف رقم ٣٣٩ سنة ٨٥ ق برفضه . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن المطعون عليه أقام دعواه بطلب فسخ العقد تأسيساً على إخلال الطاعنين بالتزاماتهم في حين أنهم أوفوا بجميع تلك الالتزامات وأبدوا استعدادهم للتوقيع على العقد النهائي ورأت محكمة أول درجة ألاحق له فيه ولكن محكمة الاستئناف نعت عليها إغفال واقعة تمسك الطاعنين بطلب الفسخ في الدعوى الفرعية فتلاقت الإرادتان — في حين أن تلاقى الإرادتين — إنما يكون في وعاء قانوني واحد وأساس الدعوى الأصلية في هذا النزاع غير أساس الطلب العارض والطلب الأصلي له مقوماته من حيث أطرافه وموضوعه وطلبات المتخاصمين فيه ومن غير الجائز أن يضار الطاعنون بطلبهم العارض الذي جاء نتيجة لتعنت المشتري ( المطعون عليه ) وأن يفيد هذا الأخير من الطلب الذي تقدم به البائعون ( الطاعنون ) ومما ترتب عليه من آثار بإلزام المتعاقد الناكل والمتسبب في الضرر بالتعويض . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الابتدائي وإجابة المطعون عليه إلى طلب الفسخ بمقوله أن البائعين ( الطاعنين ) تقدموا بطلب عارض طلبوا فيه الفسخ رغم اختلاف الأساس الذي بني عليه القضاء في الدعوى الأصلية عنه في الدعوى الفرعية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المطعون عليه رفع دعواه طالبا فسخ عقد البيع المبرم بينه وبين الطاعنين وطلب هؤلاء الآخرون فسخ هذا العقد ومن ثم

فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ هذا العقد تأسيساً على تلاقى إرادة المشتري والبائعين، لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ولا ينال من ذلك أن كلا من البائعين والمشتري بنى طلب الفسخ على سبب مغاير للسبب الذي بنى عليه الآخر إذ أن محل مناقشة ذلك وإعمال آثاره هو عند الفصل في طلب التعويض .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه، أنه إذ أورد في أسبابه عند حديثه عن التعويض المترتب على الفسخ أن مسلك الطاعنين لا يتم عن عدول من جانبهم عن إتمام الصفقة لقيامهم بتنفيذ كافة التزاماتهم وإن كانوا قد تأخروا بعض الوقت في تنفيذها وأن مسلك المشتري (المطعون عليه) لا يتم بدوره عن عدول من جانبه عن إتمام الصفقة، يكون قد أخطأ في تفسير القانون وتطبيقه، ذلك أن إصرار المشتري على طلب الفسخ رغم استكمال المستندات ووجود العقد محتوماً بخاتم صالح للشهر هو أوضح صور العدول، فضلاً عن أنه يشترط للحكم بالفسخ طبقاً لنص المادة ١٥٧ من القانون المدني أن يبقى المدين على تخلفه في تنفيذ التزامه، وإذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعنين قد قاموا بتنفيذ التزامهم قبل الفصل في الدعوى، وأن المطعون عليه هو الذي نكل عن تنفيذ التزامه فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى في الدعوى الأصلية بالفسخ كما قضى بالتعويض للمطعون عليه ورفض طلبهم إياه، يكون قد خالف حكم المادة ١٥٧ مدني وأخطأ في تطبيقها بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك بأن الحكم المطعون فيه إذ أجاب الطرفين إلى ما طلباه من فسخ العقد، فلا محل بعد ذلك للتحدث عن شروط انطباق أحكام المادة ١٥٧ من القانون المدني — لأن مجال أعمالها هو حالة الشرط الفاسخ الضمني — أما في حالة الفسخ الاتفاق، فالعقد يفسخ حتماً دون أن يكون للقاضي خيار بين الفسخ والتنفيذ، أما عن التعويض، فإن الطرفين استندا في طلب الحكم به إلى ما جاء



بالبند الثالث من عقد البيع ، وإذ استخلص الحكم المطعون فيه من العقد أن المشتري دفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه كجزء من الثمن وليس عربونا ، وأن إعمال الشرط الجزائي الوارد بالبند الثالث منه ، لا يكون إلا في حالة عدول أى من الطرفين عن إتمام الصفقة ، وأعمل لذلك أحكام القواعد العامة في شأن التعويض المطالب به ورأى بعد أن أثبت خطأ الطاعنين تقدير مبلغ ١٥٠ جنيها تعويضا للمشتري عن ذلك ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب المحكمة الدكتور حافظ هريدى ومضوية السادة المستشارين :  
على صلاح الدين ، عز الدين الحسنى ، عبد العال حامد ، هبأن الزينى .

( ٢١٤ )

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٩ القضائية :

(١) استئناف « الحكم فى الاستئناف » . حكم « تسبیب الحكم » .

تأييد محكمة الاستئناف بالحكم الابتدائى فى شق منه . جواز الاحالة إلى ما جاء فيه سواء  
فى بيان الوقائع ، ودفاع الخصوم أو فى الأسباب التى أقام عليها قضاءه فى ذلك الشق .

(٢) حكم « تسبیب الحكم » . محكمة الموضوع . إثبات .

عدم التزام محكمة الموضوع ببحث كل قرينة غير قانونية يدلى بها الخصوم وإيراد كل حججه  
وتفصيلها طالما أنها أقامت قضاءها على ما يكفى لحمله .

(٣) دعوى « دعوى صحة التعاقد » . تسجيل . بيع . شهر عقارى .

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التى يرفعها المشتري . إحداث أثره بالنسبة لجميع من  
تربط لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد حصوله . عدم زوال هذا الأثر بتصحيح شكل  
الدعوى بتحويل النائب القانونى عن المشتري غمك له بالطلبات التى تضمنتها الصحيفة المسجلة .  
مثال .

١ - لمحكمة الاستئناف إذ هى تؤيد الحكم الابتدائى فى شق منه أن تحيل  
على ما جاء فيه سواء فى بيان وقائع الدعوى وما قدمه الخصوم من دفاع وخلاصة  
ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية ، أو الأسباب التى أقام  
عليها قضاءه فى ذلك الشق متى كانت كافية لحمله .

٢ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث فى حكمها عن كل قرينة من القرائن  
بغير القانونية التى يدلى بها الخصوم استدلالا على دعواهم ، كما أنها غير مكلفة  
بأن تورد كل حجج الخصوم وتفننها طالما أنها أقامت قضاءها على ما يكفى لحمله .

٣ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التي يرفعها المشتري على البائع —  
على ما قضت به المادة السابعة عشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر  
الدقاري — يحلث أثره بالنسبة لجميع من ترتبت لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد  
تسجيل تلك الصحيفة ، واذ كان هذا الأثر لا يزول بدخول النائب القانوني عن  
المشتري في الدعوى للحكم له بالطلبات التي تضمنتها الصحيفة المسجلة وكان يبين  
من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه ، ان  
محكمة الموضوع قد حصلت بأدلة سائغة ومماله أصله الثابت في الأوراق ان الطلبات  
الواردة بصحيفة تصحيح شكل الدعوى هي ذات الطلبات الواردة بصحيفة  
افتتاحها المسجلة ، والتي طلبت فيها المطعون عليها الأولى الحكم بصحة ونفاذ  
عقد البيع الصادر لولديها ، وان ما طرأ على الدعوى من تعديل ينحصر في دخول  
المطعون عليه الثاني فيها كولي شرعي على ولديه المشتريين طالبا الحكم بصحة ونفاذ  
العقد المذكور ، وهي ذات الطلبات المبينة بصحيفة الدعوى الأصلية ، فان  
الحكم المطعون فيه اذ قضى بأفضلية هذا العقد لتسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة  
عنه قبل الحكم الصادر بصحة عقد الطاعة ، لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتوصل في أن . . . . . ( المطعون عليها الأولى ) أقامت الدعوى رقم ٧١٩  
سنة ١٩٦٣ مدني كلى المنصورة ضد المطعون عليهما الثالث والرابع طلبت في صحيفة  
افتتاحها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١/٤/١٩٦٣ والمتضمن  
شراءها من المرحوم ... .. مورث المدعى عليهما المنزل الموضع الحدود والمعالم  
بالصحيفة مقابل ثمن قدره ٦٥٠ جنيها ، وقالت بيانا للدعوى إنه بموجب ذلك العقد



باع لها المرحوم ... .. المنزل المذكور بصفتها قابلة للشراء عن ولديها القاصرين ... .. ، وقامت بسداد الثمن من مالها الخاص متبرعة به لولديها وإذا امتنع البائع وورثته من بعده عن التوقيع على عقد البيع النهائي فقد أقامت الدعوى بطلباتها . وبصحيفة معلقة في ١٩٦٦/٣/٢٩ ثم تصحيح شكل الدعوى بأن وجهها المطعون عليه الثاني بصفة وليا طبيعيا على ولديه القاصرين . . . . . والمطعون عليها الأولى بصفتها قابلة للشراء عنها ، وطلبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المألف الإشارة إليه — وطلبت الطاعنة قبول تدخاها في الدعوى والحكم برفضها وبثبوت ملكيتها للمنزل موضوع عقد البيع الصادر للمدعين تأسيسا على أنها اشترته من المدعى عليهما بعد وفاة مورثهما بالعقد المبين بحكم صحة التعاقد رقم ٨٢٧ سنة ١٩٦٣ كلى المنصورة والمسجل في ١٩٦٤/٧/٢٥ تمسك المدعى عليهما وطالبة التدخل بصدر عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/٤/١ من البائع المورث في مرض الموت ، وبتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩ حكمت المحكمة بقبول تدخل الطاعنة في الدعوى وبإحالتها إلى التحقيق لاثبات ونفى صدور العقد في مرض موت البائع ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت في ١٩٦٧/١١/١٦ أولا — بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/٤/١ والصادر من مورث المدعى عليهما للمدعية الأولى بصفتها قابلة للشراء عن ولديها القاصرين . . . . . ببيع المنزل المبين الحدود والمعالم بعقد البيع المذكور وصحيفة الدعوى لقاء ثمن قدره ٦٥٠ جنيه ثانيا — وفي طلب التدخل بحالة بتثبيت ملكيتها للمنزل المبين بحكم صحة التعاقد رقم ٨٢٧ سنة ١٩٦٣ كلى المنصورة والمسجل في ١٩٦٤/٧/٢٥ . استأنف المدعى عليهما والتدخله هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧ سنة ٢٠ ق المنصورة وطلبوا الغاءه في خصوص قضائه بصحة ونفاذ عقد البيع ورفض دعوى المدعين ، كما استأنفه المدعيان وطلبا الغاءه فيما قضى به من ثبوت ملكية التدخله للمنزل ورفض طلبها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠ سنة ٢٠ ق المنصورة ، وبتاريخ ١٩٦٩/٤/٥ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت ملكية الطاعنة للمنزل وبتأييده فيما عدا ذلك ، طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثاني وبالوجه الثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه البطلان ومخالفة القانون والقصور في التسييب وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بصدور عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/٤/١ من المرحوم . . . . في مرض الموت ، استنادا الى أن البائع وقت التعاقد كان قد جاوز السابعة والسبعين من عمره وأن المستفاد من شهادة شهودها صدور العقد في مرض الموت وأن المطعون عليها الأولى كانت تعمل خادمة لدى البائع ولا يمكنها سداد الثمن ، وأن شهود المطعون عليهما الأولين شهدوا بأن المطعون عليها الأولى لم تدفع الثمن أمامهم وأنها كانت تتردد على مسكن البائع لقضاء حاجاته ، وأن انتقال البائع يوم ١٩٦٣/٥/٢٢ الى محكمة جنح المنصورة للرافعة عن نفسه في قضية الجنحة رقم ١٠٢٩ سنة ١٩٦٣ لا ينفي أنه في ذلك التاريخ كان مريضا بمرض الموت إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الإشارة الى أوجه دفاع الطاعنة في هذا الشأن ولم يرد عليها بخالف بذلك ما تقضى به المادة ١٧٨ من قانون المرافعات من وجوب انتحال الحكم على أسبابه الواقعية والا كان باطلا .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن لمحكمة الاستئناف إذ هي تؤيد الحكم الابتدائي في شق منه أن تحيل على ما جاء فيه سواء في بيان وقائع الدعوى وما قدمه الخصوم من دفاع وخلاصة ما امتدوا إليه من الأدلة الواقعية والجميع القانونية ، أو الأسباب التي أقام عليها قضاءه في ذلك الشق متى كانت كافية لحمله ، إذ كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائي - انذى أيده وأحال اليه الحكم المطعون فيه - أنه بعد أن عرض للأدلة والقرائن التي ساقها الطاعنة تدليلا على صدور عقد البيع في مرض الموت ، وحصل شهادة شهود الطرفين ووازن بينها ، اعتمد في قضائه بنفي صدور العقد في مرض الموت على القرائن التي أوردها وعلى عدم اطمئنان المحكمة الى شهادة شهود الطاعنة وأن أيا منهم لم يفصح عن كونه مرض البائع ، وعلى أن شهادة شهود المطعون عليهما الأولين تقطع بأن البائع لم يكن مريضا ، وكان هذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينة



من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم استدلالا على دعواهم ، كما أنها غير مكلفة بأن تورد كل حجج الخصوم وتفندها طالما أنها أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله فإن ماثيره الطاعنة بهذا النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الأول والوجه الأول من السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور في التسيب ، ذلك أنه أجرى المفاضلة بين حكم صحة التعاقد الصادر لصالح الطاعنة في الدعوى رقم ٨٢٧ سنة ١٩٦٣ كلى المنصورة الشهر في ١٩٦٤/٧/٢٥ وبين عقد المطعون عليهما الأولين غير المسجل ، فعقد الأفضلية للأخير تأسيسا على أن صحيفة صحة هذا التعاقد قد سجلت قبل تسجيل حكم الطاعنة ، في حين أن تسجيل صحيفة الدعوى قد فقد أثره بتصحيح شكل اندعوى وتعديل الطلبات ودخول المطعون عليه الثاني خصما فيها وتوجيه صحيفة جديدة لم تسجل بالطلبات المعدلة ، كما أنه لا صحة لما قرره الحكم من أن جوهر الطلبات في الصحيفتين واحد ولم يتغير وأن دخول المطعون عليه الثاني في الدعوى بصفته وليا طبيعيا على ولديه القاصرين . . . . . لا يؤثر على تسجيل صحيفة افتتاح الدعوى ذلك أن الطلبات الواردة بصحيفة تصحيح شكل الدعوى تختلف تماما عن تلك الواردة بصحيفة افتتاحها ، إذ بينما طلبت المطعون عليها الأولى في صحيفة افتتاح الدعوى الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١ / ٤ / ١٩٦٣ على أساس أنها اشترت المنزل لنفسها فقد طلب المطعون عليهما الأولان في صحيفة التصحيح الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد استنادا إلى أن المشتري فيه هما القاصران المشمولان بولاية المطعون عليه الثاني .

وحيث إنه لما كان تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التي يرفعها المشتري على البائع على — ما تقضى به المادة السابعة عشر من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري — يحدث أثره بالنسبة لجميع من ترتبت لهم على العقار المبيع حقوق عينيه بعد تسجيل تلك الصحيفة ، وكان هذا الأثر لا يزول بدخول النائب القسانوني عن المشتري في الدعوى للحكم له بالطلبات التي تضمنتها الصحيفة المسجلة ، وإذا كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه — أن محكمة الموضوع قد حصلت بأدلة



سائفة ومما له اصله الثابت في الأوراق أن الطلبات الواردة بصحيفة تصحيح شكل الدعوى هي ذات الطلبات الواردة بصحيفة افتتاحها المسجلة والتي طلبت فيها المطعون عليها الأولى الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لولديها وأن ما طرأ على الدعوى من تعديل ينحصر في دخول المطعون عليه الثانى فيها كولى شرعى على ولديه المشترين طالبا الحكم بصحة ونفاذ العقد المذكور ، وهى ذات الطلبات المبينة بصحيفة الدعوى الأصلية فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأفضلية هذا العقد لتسجيل صحيفته الدعوى المرفوعة عنه قبل تسجيل الحكم الصادر بصحة عقد الطاعة ، لا يكون قد خالف القانون أو شابه القصور في التسبيب .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى وعضوية السادة  
المستشارين : على صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين ، وعزالدين الحسينى ، وعبد العال حامد .

(٢١٥)

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٣٩ القضائية :

بيع « انفساخ العقد » . عقد . إصلاح زراعى . التزام .

انفساخ عقد البيع بسبب استحالة نقل ملكية الأطنان المبيعة لاستيلاء الإصلااح الزراعى  
عليها . أثره . وضع المشتري يده على تلك الأطنان بعد الاستيلاء . القضاء على البائع بتعويض من  
أجرة الأطنان المستحقة للإصلااح الزراعى فى المدة التالية لانفساخ العقد . خطأ .

يترتب على الانفساخ ما يترتب على الفسخ من عسودة المتعاقدين إلى الحال  
التي كانا عليها قبل العقد ، فيرد المشتري المبيع وثماره إذا كان قد تسلمه ، ويرد  
البائع الثمن وفوائده . وإذا كان الثابت أن المطعون عليها قد أقاما دعواهما  
طالبين الحكم بفسخ عقد البيع الصادر لهما من المرحوم . . . . الذى مثله  
الطاعن لاستيلاء الإصلااح الزراعى على الأطنان موضوع العقد فى يونيه سنة ١٩٥٨  
اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ وبتعويضهما عن الأجرة التى دفعاها إلى الهيئة  
العامة للإصلااح الزراعى عن المدة من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٥٨ ، وكان يترتب على  
هذا الإستيلاء انفساخ العقد حتما ومن تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٥٩ من القانون المدنى  
بسبب استحالة نقل الملكية إليهما ، فإنه يكون عليهما وقد أنسخ العقد أن يردا الثمار  
إلى البائع عن المدة السابقة على إستيلاء الإصلااح الزراعى على الأرض مقابل  
رد البائع ما عجل من الثمن وفوائده حتى تاريخ الإستيلاء ، أما بعد هذا الإستيلاء  
فإن وضع يد المطعون عليهما على الأطنان لا يكون مستندا إلى أية رابطة تربطهما  
بالطاعن بعد أن إنفسخ عقده ، وآلت الملكية للإصلااح الزراعى بحكم القانون

الأمر الذي يترتب عليه قيام علاقة جديقتين المطعون عليهما والاصلاح الزراعى من تاريخ الإستيلاء، ولا شأن للطاعن بالأطيان مادام أنه لا خلاف في أن المطعون عليهما الأولين هما اللذان كانا يضعان اليد عليهما في المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٨ ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليهما ضد الطاعن بمبلغ . . . . . تعويضا عن أجرة الأطيان المستحقة للاصلاح الزراعى في المدة المذكورة التالية لانتفاخ العقد قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد للمداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المرحوم . . . . . والسيدة . . . . . المطعون عليهما الثانية أقاما الدعوى رقم ٣٤٣٢ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة طلبا فيها الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ في ٢٣/١٠/١٩٥٣ المبرم بينهما وبين المرحوم . . . . . مورث المدعى عليها السيدة . . . . . مع إلزامها بأن تدفع لهما من تركة مورثها مبلغ ٣٠٥ جنيهات على سبيل التعويض ، وقالوا بيانا للدعوى ان المرحوم . . . . . باع لهما قطعة أرض زراعية مساحتها ١ فدان وقيراطين و ١٢ سهما بثمن قدره ٢٤٢ جنيها ٩١ مليا دفعا منه مبلغ ١٤٠ جنيها واتفق على تقسيط الباقي — ولما كان القدر المبيع من أطيان البائع الزائدة عن الحد الأقصى الذى حدده قانون الاصلاح الزراعى فقد حصلنا على تصديق محكمة الواسطى الجزئية على العقد المذكور وسددا مبلغ ١٧ جنيها رسوم التسجيل ، إلا أن مشروع العقد أوقف لإعتراض الاصلاح الزراعى على أساس أن المساحة المبيعة تدخل في القدر الزائد على النصاب القانونى ، وفي شهر يونيه ١٩٥٨ استولى



الاصلاح الزراعى على الأرض المبيعة بإعتبارها مملوكة له ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ و ألزمهما بدفع الإيجار المستحق عنها خلال الثلاث السنوات التالية لهذا التاريخ ومن ثم أقاما هذه الدعوى للحكم بما طلباه، وبيننا عناصر التعويض ومن بينها مبلغ ٧٥ جنيه مقابل الأجرة التى اضطرا لسدادها للاصلاح الزراعى عن المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٨ التى انتفعا فيها بالأرض بعد ان اعتبرت مملوكة للاصلاح الزراعى ونظرا لخضوع البائع للحراسة فقد وجهت الطلبات إلى الحارس العام، وفى ٢١/١١/١٩٦٣ قضت المحكمة بفسخ عقد البيع المبرم بين المدعين والمرحوم ... .. المؤرخ ٢٦/١٢/١٩٥٣ والمصدق على توقيعاته بتاريخ ٢٣/١/١٩٥٤ مع الزام السيد الحارس العام على أموال السيدة ... .. بأن يدفع من تركه مورثها المرحوم ... .. مبلغ ٢٣٢ جنيها وبإخراج وزارة الاصلاح الزراعى من الدعوى. استأنف المحكوم عليه الذى حل الطاعن محله، هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء ورفض الدعوى، وقيد الاستئناف برقم ١٥٣ سنة ٨١ ق وفى ١٧/٦/١٩٦٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض طالبا نقضه فى خصوص قضائه بالزامة بمبلغ ٧٥ جنيها مقابل إيجار السنوات ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧ الزراعية، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها، وطلبت نقض الحكم.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بسبب الطعن، أن الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه—وأحال إليه فى أسبابه—قد استند فى الزام الطاعن بتعويض المشتريين عن مقابل الإيجار الذى استحق للاصلاح الزراعى بعد انفساخ عقد البيع، إلى أنه، رغم عدم قيام دليل فى الأوراق على سداد المشتريين لقيمته، فإنه يتناسب مع الإيجار القانونى وهو خطأ فى القانون، وقصور فى التسبيب، وفساد فى الاستدلال، ذلك أنه وإن كان يترتب على انفساخ العقد أو فسخه طبقا لنص المادة ١٦٠ من القانون المسدنى أن يعاد المتعاقدان إلى الحالة التى كان عليها قبل العقد وكان الحكم للطعون عليهما الأولين بقيمة الإيجار المستحق للغير عن الأرض المبيعة يستتبع الحكم عليهما برد قيمة الثمار التى حصلها عليهما

إلا أن ذلك مقصور على المدة السابقة على تاريخ تحقيق الانقراض دون المدة التالية أما القول بتناسب الإيجار المطالب به مع الأجرة القانونية رغم عدم قيام الدليل على سدادها فإنه لا يصلح أساساً لإلزام الطاعن به .

وحيث إنه لما كان المطعون عليهما الأولان قد أقاما دعواهما طالبي الحكم بفسخ عقد البيع الصادر لهما من المرحوم ... .. الذي يمثله الطاعن لاستيلاء الاصلاح الزراعي على الأطيان موضوع العقد في يونيو سنة ١٩٥٨ اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ وبتعويضهما عن الأجرة التي دفعها إلى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي عن المدة من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٥٨ وكان يترتب على هذا الاستيلاء انقراض العقد حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب استحالة نقل الملكية إليهما . وكان الانقراض يترتب عليه ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ، فيرد المشتري المبيع وثماره إذا كان قد تسلمه ويرد البائع الثمن وفوائده . وكان الثابت أن المطعون عليهما الأولين كانوا قد تسلموا المبيع ، فكان عليهما وقد انقضى العقد أن يردا الثمار إلى البائع عن المدة السابقة على استيلاء الاصلاح الزراعي على الأرض مقابل رد البائع ما عجل من الثمن وفوائده حتى تاريخ الاستيلاء ، أما بعد هذا الاستيلاء فإن وضع يد المطعون عليهما على الأطيان لا يكون مستنداً إلى أية رابطة تربطهما بالطاعن بعد أن انقضى عقده وآلت الملكية للاصلاح الزراعي بحكم القانون ، الأمر الذي يترتب عليه قيام علاقة جديدة بين المطعون عليهما الأولين والاصلاح الزراعي من تاريخ الاستيلاء ، ولا شأن للطاعن بالأطيان مادام أنه لا خلاف في أن المطعون عليهما الأولين هما اللذان كانوا يضمنان اليد عليها في المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٨ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى للمطعون عليهما المذكورين ضد الطاعن بمبلغ ٧٥ جنيهاً تعويضاً عن أجرة الأطيان المستحقة للاصلاح الزراعي في المدة المذكورة التالية لانقراض العقد فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ، ولما تقدم بتعين القضاء باستبعاد مبلغ الـ ٧٥ جنيهاً من التعويض المقضى به .

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدي وعضوية السادة المستشارين :  
أديب نصيجي ، ومحمد فاضل المرجوشي ، وحافظ الوكيل ، وممدوح صفيح .

( ٢١٦ )

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٨ القضائية :

اختصاص « اختصاص ولائ » . تأمينات اجتماعية . قرار إداري .

المعاش عن العجز الجزئي الناشئ عن إصابة عمالة بوزارة الصحة أثناء العمل استنادا إلى المادة ٢٠ ق  
٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ماهيته . تعويض يؤدي للعامل في صورة معاش . الدعوى بطلبه .  
اختصاص جهة القضاء العادي بنظرها . مله ذلك .

لما كان المعاش الذي تطالب به الطاعنة عن العجز الجزئي الناشئ عن إصابتها  
استنادا إلى المادة ٣٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢  
لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم واقعة الدعوى لا يخرج عن كونه تعويضا رأى المشرع  
وكما جاء بالمذكرة الإيضاحية لكل من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن  
التأمين والتعويض عن إصابات العمل والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه  
أن يؤدي للعامل المصاب في صورة معاش بدلا من تعويض الدفعة الواحدة  
التي كان مقررا بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ في شأن التعويض عن إصابات  
العمل فلا يتدرج ذلك المعاش في المعاشات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من  
المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة والتي تربط  
للموظفين العموميين عند انتهاء خدمتهم بمقتضى القوانين المقررة لهذه المعاشات  
وكان مناط اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بطلبات التعويض طبقا  
للمادة التاسعة من ذلك القانون أن تكون هذه الطلبات مترتبة على القرارات



الادارية المنصوص عليها في المادة الثامنة منه وكانت دعوى الطاعنة لا تتعلق بقرار إداري بل تقوم على واقعة مادية هي إصابتها أثناء العمل فان الاختصاص بنظر هذه الدعوى يكون معقودا لجهة القضاء العادى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير ائذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٧٦٩ سنة ١٩٦٥ عمال كلى القاهرة على المطعون ضدها — وزارة الصحة — انتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزامها بأن تؤدى لها معاشا شهريا قدره عشرة جنيئات استنادا إلى أنها تعمل بمستشفى الأمراض العقلية بالعباسية وأصيبت أثناء تأدية عملها في يوم ٢٥ يولييه سنة ١٩٦٢ وتخلفت عن هذه الإصابة عاهة مستديمة . وبتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام المطعون ضدها بأن تدفع للطاعنة معاشا شهريا قدره جنيهان ٥٧٢ مليا اعتبارا من ١١ أغسطس سنة ١٩٦٦ . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٩٥٥ سنة ٨٤ ق كما استأنفته المطعون ضدها وقيد استئنافها برقم ٦٠٦ سنة ٨٤ ق . وفي ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة بعد أن ضمت الاستئنافين بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فحدث لنظره جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٤ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ قضى بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر

الدعوى استنادا إلى أن المنازعة التي تضمنتها تعتبر من المنازعات الخاصة بالمعاشات المستحقة للموظفين العموميين مما ينفرد القضاء الإداري بنظرها عملا بنص المادة ٢/٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في حين أن المعاشات المنصوص عليها في هذه المادة هي تلك التي تستحق لموظفي الدولة طبقا للقواعد الواردة في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فيكون أساسها مدة خدمة الموظف وأقساط المعاش التي أداها خلالها ولا تنصرف إلى التعويضات والمعاشات المقررة لهؤلاء الموظفين في قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بسبب إصابة العمل والتي لم تتناولها أحكام قوانين العاملين المدنيين بالدولة ومنها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى على قوله "وبما أنه عن الدفع المبدي من الحكومة بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى فإن الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تنص على اختصاص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم وتنص المادة التاسعة منه على أن يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره في طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في المادة السابقة بما فيها الفقرة الثانية إذا رفعت إليه بصفة أصلية أو تبعية مما مقتضاه أن اختصاص المجلس بنظر طلبات التعويض مقصور على القرارات المتعلقة بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى اشتغالها على طلب تقدير معاش شهري للعاملة فيكون الاختصاص منوطا بالقضاء الإداري دون القضاء المدني" وهذا الذي انتهى إليه الحكم وأقام عليه قضاء غير صحيح في القانون ذلك أنه لما كان المعاش الذي تطالب به الطاعنة عن العجز الجزئي الناشئ عن إصابتها استنادا إلى المادة ٣٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم واقعة الدعوى لا يخرج عن كونه تعويضا رأى المشرع سو كاجاء بالمذكرة الإيضاحية لكل من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه - أن يؤدي للعامل المصاب

في صورة معاش بدلا من تعويض الدفعة الواحدة الذي كان مقررا بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ في شأن التعويض عن اصابات العمل فلا يندرج ذلك المعاش في المعاشات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة والتي تربط للموظفين العموميين عند انتهاء خدمتهم بمقتضى القوانين المقررة لهذه المعاشات ، وكان مناط اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاءه إداري بطلبات التعويض طبقا للمادة التاسعة من ذلك القانون أن تكون هذه الطلبات مترتبة على القرارات الإدارية المنصوص عليها في المادة الثامنة منه ، وكانت دعوى الطاعنة لا تتعلق بقرار إداري بل تقوم على واقعة مادية هي اصابتها أثناء العمل ، فإن الاختصاص بنظر هذه الدعوى يكون معقودا لجهة القضاء العادي .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باختصاص القضاء الاداري بنظر الدعوى فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .



## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار قائب ونيس المحكمة محمود العمراوى وعضوية السادة المستشارين /أحمد فتحى مرسى ، ومصطفى سليم ، وأحمد سيف الدين سابق ، وفاروق سيف النصر .

( ٢١٧ )

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٩ القضائية :

( ٢٠١ ) دعوى « تكيف الدعوى » . حكم « إهدار الحكم » .  
مسئولية تقصيرية . تعويض .

( ١ ) تكيف محكمة الموضوع للدعوى وأن تنزل عليها وصفها الصحيح فى القانون .  
وجوب تقبدها فى ذلك بالوفائى والطلبات المطروحة عليها .

( ٢ ) تكيف الحكم المطعون فيه للدعوى تعويض أقيمت على أساس المسئولية التقصيرية ، على أنها دعوى بطلان تصرفات . فضاؤه بسقوطها على هذا الأساس . غرض بالدعوى من نطاقها .

١ — لئن كان لمحكمة الموضوع أن تكيف الدعوى بما تبينه من وقائعها ، وأن تنزل عليها وصفها الصحيح فى القانون ، إلا أنها مقيدة فى ذلك بالوقائع والطلبات المطروحة عليها ، فلا تملك التغير فى مضمون هذه الطلبات ، أو استعدادات طلبات جديدة لم يطرحها عليها الخصوم .

٢ — إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الدعوى أن الجمعية الطاعنة أقامت دعواها بطلب تعويض ما نالها من أضرار نتيجة ما نسبته إلى المطعون ضدهم من أخطاء فى إبرام الصفقة ( حوالة عقد بيع أرض بين طرفيه وبين رئيس مجلس إدارة الجمعية ورئيس مجلس المراقبة بها ) ، ولم تقصر دعواها

على أعضاء مجلس الإدارة ، وإثما وجهتها إلى البائعين وإلى أعضاء مجلس الرقابة بالجمعية ، طالبة إلزامهم جميعا متضامنين بتعويض ما نالها من ضرر على أساس المسؤولية التقصيرية ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ كيف الدعوى على أنها دعوى بطلان تصرفات أعضاء مجلس الإدارة استنادا لنص المادة ٦٤ من القانون المدق ، وهو طلب لم يطرحه عليه الخصوم ، وقضى بسقوطها على هذا الأساس ، يكون قد خرج بالدعوى من نطاقها المطروح عليه وخالف قاعدة أصلية من قواعد المرافعات توجب على القاضي التقيد في حكمه بمسودد الطلبات المقدمة في الدعوى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تخلص في أن الجمعية الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٨٤٦ سنة ١٩٥٩ مدني كلي القاهرة على المطعون ضدهم طالبة القضاء على المطعون ضده السادس ، براءة ذمتها من مبلغ ٢٨٠٠ جنيه وبإلزام المطعون ضدهم جميعا بأن يؤدوا لها متضامنين مبلغ ١٧٦٨٠ جنيها وأسست دعواها على أن المطعون ضدهم الخمسة الأول كانوا قد باعوا بمقتضى عقد عرقي مؤرخ ١٩٥٥/١٢/٢٢ إلى شركة المقاولات المعمارية مساحة مقدارها ٥ ف و ١٢ ط و ١٧ س مبنية المعالم بالعقد ، نظير ثمن قدره ١٢٣٠٠ جنيها للقدان الواحد ، دفعت منه الشركة المشترية مبلغ ٤٠٠٠ جنيه واتفق على دفع الباقي عند التوقيع على العقد النهائي ونص في العقد على أن من حق الشركة المشترية تحويل العقد للغير . وبمقتضى عقد مؤرخ ١٩٥٦/٢/٢٠ بين الشركة المشترية والبائعين ، وبين المطعون ضده السادس بوصفه رئيس مجلس إدارة الجمعية الطاعنة والمطعون ضده الثامن بوصفه رئيس مجلس المراقبة بإتمام

تحويل عقد البيع السالف إلى الجمعية الطاعنة على أن تحمل بمقتضاه محل الشركة المشترية فيما لها وما عليها . وأنه لما كان هذا التعاقد لا يرتب أى التزامات على عاتق الجمعية الطاعنة لأن مجلس إدارتها لا يملك وفقا لقانونها النظامى شراء العقارات إلا بموافقة جميعتها العامة ، وكان هذا التصرف قد أضر بالجمعية نتيجة خطأ رئيس وأعضاء مجلس إدارتها الذين خرجوا عن حدود نيابتهم عنها ، وكذلك خطأ البائعين الذين لم يتحققوا من مدى سلطة مجلس الإدارة فإنهم يكونون جميعا مسئولين بالتضامن عن تعويض الأضرار التى أصابت الجمعية والتي تقدرها بمبلغ ١٧ جنيها ٦٨٠ مليا تمثل فيما نعلمته وأنفقته من أموالها فضلا عن الأضرار الأخرى التى لحقتها . مع طلب براءة ذمتها من مبلغ ٢٨٠٠ ج كان المطعون ضده السادس قد دفعها من ماله لحسابها فى هذه الصفقة . وفى ٢٤ / ٢ / ١٩٦٨ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى . استأنفت الجمعية الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٨٥ سنة ٨٥ ق القاهرة ، ودفع المطعون ضدهم الخمسة الأول أمام محكمة الاستئناف بسقوط الحق فى الدعوى استنادا إلى أن دعوى بطلان تصرفات أعضاء مجالس إدارة الجمعيات يجب إقامتها خلال سنة من تاريخ التصرف طبقا لنص المادة ٦٤ من القانون المدنى وأن هذا الأجل قد انقضى قبل إقامة الدعوى الحالية . وفى ١٧ / ٣ / ١٩٦٩ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط حق الجمعية الطاعنة فى إقامة دعواها . طعنتم الجمعية الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وبالجلسة المحددة أصرت النيابة العامة على رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الجمعية الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون ، ومسئولية طلباتها فى الدعوى وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بسقوط حقها فى إقامة الدعوى على أن دعواها تتضمن طلب بطلان التصرفات التى قام بها أعضاء مجلس الإدارة متجاوزين حدود اختصاصهم ونظام الجمعية ، فتسقط بمضى سنة من تاريخ التصرف وفقا لنص المادة ٦٤ من القانون المدنى وهو من الحكم مسخ للدعوى ، ومخالفة



للقانون ونحرج على طلبات الطاعة الصريحة ، ذلك أن الطاعة لم تقم دعواها بطلب بطلان تصرف أعضاء مجلس الإدارة ، وإنما أقامت بطلب الزام المطعون ضدهم بالتعويض عما ارتكبوه من خطأ يتمثل في أن بائعي الأرض ( المطعون ضدهم الخمسة الأول ) لم يتحققوا من سلطة أعضاء مجلس الإدارة في إبرام الصفقة كما أن أعضاء مجلس الإدارة تجاوزوا حدود اختصاصهم المقرر في نظام الجمعية كما أهمل أعضاء مجلس الرقابة بدورهم في وقف هذا التصرف المخالف للقانون مما يقتضي الزامهم جميعا متضامنين بتعويض الأضرار التي لحقت الجمعية على أساس المسؤولية التقصيرية .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تكيف الدعوى بما تبينه من وقائعها وأن تنزل عليها وصفها الصحيح في القانون ، إلا أنها مقيدة في ذلك بالوقائع والطلبات المطروحة عليها ، فلا تملك التغير في مضمون هذه الطلبات أو إستحداث طلبات جديدة لم يطرحها عليها الخصوم ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الدعوى أن الجمعية الطاعة أقامت دعواها بطلب تعويض مائها من اضرار نتيجة مانسبته إلى المطعون ضدهم من أخطاء في إبرام الصفقة ، ولم تقصر دعواها على أعضاء مجلس الإدارة وإنما وجهتها إلى البائعين وإلى أعضاء مجلس الرقابة بالجمعية طالبة إزامهم جميعا متضامنين بتعويض مائها من ضرر على أساس المسؤولية التقصيرية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ كيف الدعوى على أنها دعوى بطلان تصرفات أعضاء مجلس الإدارة استنادا لنص المادة ٦٤ من القانون المدني وهو طلب لم يطرحه عليه الخصوم وقضى بسقوطها على هذا الأساس يكون قد خرج بالدعوى عن نطاقها المطروح عليه وخالف قاعدة أصلية من قواعد المرافعات توجب على القاضي التقيد في حكمة بحدود الطلبات المقدمة في الدعوى .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود المرادى وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد فتحي مرسى ، ومصطفى سليم ، وأحمد سيف الدين سابق ، وقادوق سيف النصر .

( ٢١٨ )

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٩ القضائية :

( ٢٠١ ) حكم " الأحكام الجائز الطعن فيها "

(١) الأحكام الصادرة في شق من الموضوع ، ولا تنهى بها الخصومة . عدم قابلية الطعن إلا  
بعد صدور الحكم المتى لخصومة كلها . استثناء الأحكام للقابلة لتنفيذ الجبرى . م ٧١٢  
مرافعات .

(٢) قضاء الحكم الابتدائي — في الطلب الأصل — بفسخ العقد والتسليم مع التنفيذ المعجل  
بلا كفالة . الحكم الاستثنائي بإلغائه ورفض الدعوى في هذا الطلب . قابلية الطعن المباشر .  
على ذلك . قابلية تنفيذ الجبرى لازالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي .

( ٣ ) بيع " التزامات المشتري " . التزام " الحق في الحبس " .

حق المشتري في حبس الثمن . مناهة . وجود سبب جدى يحدى عنه نزع المبيع من تحت  
يده . م ٧٥٧/٢ ملق . علم المشتري وقت الشراء بهذا السبب لا يطل بذاته على نزوله عن  
حق الحبس .

( ٤ ) بيع " التزامات المشتري " . محكمة الموضوع . تقض .

تقدير جدية السبب الذى يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده . من  
سلطة قاضى الموضوع بلا رقابة من محكمة النقض متى أقام قضاء على أسباب سائغة .

( ٥ ) بيع " التزامات المشتري " " حبس الثمن " " التزامات البائع " .  
" الالتزام بنقل الملكية " . تسجيل .

١ - لأن صبح أن الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة لا تكون قابلة للطعن إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلياً ، إلا أن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات قد استثنت من ذلك الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر - في الطلب الأصلي - بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وكان الأصل في الأحكام الصادرة برفض الدعوى أنها لا تقبل التنفيذ الجبرى ، إلا أنه لما كان الثابت أن الحكم الابتدائى قد صدر بفسخ العقد والتسليم مع النفاذ المعجل بلا كفالة ، فإن الحكم الاستثنائى الصادر بالغاء هذا الحكم ورفض الدعوى ، يكون بدوره قابلاً للتنفيذ الجبرى لازالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائى ، وبالتالي يكون قابلاً للطعن المباشر دون انتظار للحكم المنهى لمصومة كلها ، ويكون الدفع بعدم جواز الطعن على غير أساس

٣ — مفاد نص المادة ٤٥٧/٢ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أن المشرع أجاز للمشتري الحق في حبس الثمن إذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، فمجرد قيام هذا السبب لدى المشتري ينحول له الحق في أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده ، وعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده لا يكتفى بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محيطا بالخطر الذى يهدده ، ويكون في ذات الوقت معتمدا على البائع لدفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي في ذمته من الثمن .

٤ — لم يقصر المشرع في المادة ٤٥٧/٢ من القانون المدني حق المشتري في حبس الثمن على وقوع تعرض له بالفعل ، وإنما أجاز له هذا الحق أيضا ولو لم

(١) نقض ١٩٧٠/٤/١٤ مجموعة المكتب الفني ١ لسنة ٢١ ص ٦٠٤  
نقض ١٩٦٧/١/١٩ » » » » لسنة ١٨ ص ١٤٣



يقع هذا التعرض ، إذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، وتقدير جدية السبب الذى يولد الخشية فى نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده هو من الأمور التى يستقل بها قاضى الموضوع ، ولارقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى استدلال شديد ، إلى أن عدم تسجيل الطاعن عقد مشتراه العرفى من المالكين الأصليين من شأنه أن يولد فى نفس المطعون ضده خشية جدية تؤذن بنزع العقار من تحت يده ، فإن ما يثيره الطاعن به ذلك بشأن جدية هذه الخشية لا يعلو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل أمام محكمة النقض .

هـ - الترام المشتري بدفع الثمن فى عقد البيع يقابله الترام البائع بنقل الملكية إلى المشتري فإذا وجدت أسباب جدية يخشى معها ألا يقوم البائع بتنفيذ الترامة كأن يكون غير مالك للعقار المبيع ، كان من حق المشتري أن يقف الترامة بدفع الثمن حتى يقوم البائع من جهته بتنفيذ الترامة . ولما كان النابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يسجل عقد مشتراه من المالكين الأصليين حتى يستطيع بدوره نقل ملكية العقار المبيع إلى المطعون ضده ، بل ظل هذا العقار على ملك المالكين الأصليين مع قيام خطر التصرف فيه إلى الغير بعقد مسجل مما يهدد المطعون ضده بنزعه من تحت يده . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذا انتهى فى قضاائه إلى أن من حق المطعون ضده حبس باقى الثمن حتى يقوم الطاعن بتسجيل عقد مشتراه من المالكين الأصليين ، لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ فى تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى المنيا  
على المطعون ضده طالبا الحكم أصليا : بفسخ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦٢/١٠/٢٦  
والمضمن بيع الطاعن له ٣ أفدنة و ٨ أسهم أرضا زراعية مبينة المعالم بالعقد ،  
واعتبار ما دفع من الثمن حقا للطاعن ، وطرده المطعون ضده من الأرض  
المبيعة وتسليمها إليه واحتياطيا : بإلزام المطعون ضده بأن يؤدي إليه  
مبلغ ٥٥٧ جنيها و ٥٠٠ مليا قيمة باقى الثمن والفوائد . وأسس دعواه على أن المطعون  
ضده اشترى منه هذه الأرض بثمان قدره ١٥٠٧ جنيهات دفع منه عند تحرير العقد  
مبلغ ٤٧٠ جنيها ، واتفق على سداد الباقي على أقسام مبينة فى العقد ، كما اتفق  
فى العقد على أنه فى حالة تأخر المشتري عن سداد أى قسط تحمل باقى الأقساط مع  
الفوائد ، كما يكون للبائع اعتبار العقد مفسوخا مع استرداد الأرض المبيعة  
واحفاظه بالمبالغ المسددة على سبيل التعويض ، وإذا كان المطعون ضده قد سدد  
ثلاثة أقساط فقط من ثمن الأرض المبيعة ، ولم يسدد القسط الرابع الذى حل  
فى ١٩٦٤/١٠/١ فقد أقام دعواه بطلباته السالفة ، وفى ١٩٦٩/١/١٤ قضت المحكمة  
باعتبار عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/١٠/٢٦ مفسوخا ، وباعتبار مبلغ ٤٧٠ جنيها  
المدفوع عند التعاقد حقا للطاعن مع طرده المطعون ضده من الأرض المبيعة  
وتسليمها إليه .

استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦ سنة ٥٠ ق ، ومحكمة استئناف  
بنى سويف قضت فى ١٩٦٩/٤/١٩ فى الطلب الأصلى بإلغاء الحكم المستأنف  
ورفض دعوى الطاعن ، وبالنسبة للطلب الاحتياطى بإعادة القضية لمحكمة الدرجة  
الأولى للفصل فيه طعن الطاعن بطريق النقض فى هذا الحكم ، وقدمت النيابة  
العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة

مشورة فحددت جلسة لنظره وبالجلسة المحددة أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن المطعون ضده دفع بعدم جواز الطعن استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه صدر في الطلب الأصلي وحده ، ولم تنته به الخصومة بين الطرفين ، إذ مازالت هذه الخصومة مطروحة على محكمة الدرجة الأولى للفصل في الطلب الاحتياطي ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه غير قابل للطعن استقلالا وفقا للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، كما دفع المطعون ضده بسقوط الحق في الطعن ثم نزل بجلسته المرافعة عن هذا الدفع .

وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن مردود بأنه وإن صح أن الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة لا تكون قابلة للطعن إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ، إلا أن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات قد استثنت من ذلك الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري .

وحيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر في الطلب الأصلي بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وكان الأصل في الأحكام الصادرة برفض الدعوى أنها لا تقبل التنفيذ الجبري ، إلا أنه لما كان الثابت أن الحكم الابتدائي قد صدر بفسخ العقد وباتسليم مع النفاذ المعجل بلا كفالة . فإن الحكم الاستئنافي الصادر بالغاء هذا الحكم ورفض الدعوى يكون بدوره قابلا للتنفيذ الجبري لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي ، وبالتالي يكون قابلا للطعن المباشر دون انتظار للحكم المنهي للخصومة كلها ، ويكون الدفع بعدم جواز الطعن على غير أساس .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الضمن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال . وفي بيان ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى على أن من حق المطعون ضده



حبس الثمن حتى ينفذ الطاعن التزامه بتسجيل العقد الابتدائي الصادر له من المالكين الأصليين ، إذ في تخلفه عن تسجيل هذا العقد ما يمثل خطراً يهدد المطعون ضده ، ويؤذن بنزع المبيع من تحت يده ويبيع له حبس الثمن طبقاً للمادة ٤٥٧ من القانون المدني ، وهو من الحكم خطأ في القانون وفي الاستدلال ذلك أن المطعون ضده قد اشترى الأطيان من الطاعن وهو يعلم أن سند ملكيته غير مسجل ولم يرد في العقد الصادر من الطاعن إلى المطعون ضده أى التزامات بتسجيل العقد الصادر له من المالكين الأصليين وقد تعهد هؤلاء بالتوقيع على كل عقد نهائي للشترى من الطاعن مما ينفي معه أى خطر يخول للمطعون ضده حبس باقى الثمن .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن مفاد نص المادة ٤٥٧/٢ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع أجاز للشترى الحق فى حبس الثمن إذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، فجرد قيام هذا السبب لدى المشتري بخول له الحق فى أن يحبس مالم يكن قد أداه من الثمن ولو كان مستحق للأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده وعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده لا يكفى بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محيطاً بالخطر الذى يهدده ، ويكون فى ذات الوقت معتمداً على البائع لدفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي فى ذمته من الثمن . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما أورده من أن « من حق المستأنف حبس الثمن ، لأن عدم قيام المستأنف عليه بتسجيل عقد مشتراه العرفى المؤرخ ١٩٦١/١١/١٠ الصادر من البائعين الأصليين من شأنه أن يثير لدى المستأنف خشية جدية من نزع الأطيان المبيعة بعقد ١٩٦٢/١٠/٢٦ سواء من جانب البائعين الأصليين أو ممن يتصرفان إليه ، ولن تزايله هذه الخشية إلا بعد أن يطمئن إلى انتقال ملكية الأطيان المبيعة إلى البائع له من البائعين الأصليين ذلك أن ملكية العقار لا تنتقل فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل ، فلا تنتقل لمشتري لم يسجل عقد البيع الصادر إليه ، ومن ثم لا يكون لهذا المشتري أن ينقل الملكية لمن اشترى منه ، لأنها لا تؤول إليه هو إلا بتسجيل عقده ... أما ما ذهب إليه المستأنف

عليه من أن البائعين الأصليين قد تعهدوا له في عقد مشتراه بأن يوقعا على عقد البيع النهائي ، وأن هذا التعهد يجعل الخشية التي تساور المستأنف غير جدية هذا الذي قرره المستأنف عليه مردود من جهة بأن عقد ١٩٦٢/١٠/٢٦ موضوع النزاع قد خلا من هذا التعهد ، ومن جهة أخرى فإن هذا التعهد لا يذهب بالخطر الذي يتهدد المستأنف ولا يقلل من الخشية التي تساوره من نزع البيع من تحت يده ، ذلك أنه لما كانت لم تنتقل إلى المستأنف عليه ملكية ما باع إلى المستأنف ، فإنه يكون للبائعين الأصليين الحق في التصرف إلى الغير فيما باعاه إلى المستأنف عليه ، وبذلك يظل خطر نزع الاطيان من يد المستأنف قائما سواء من البائعين الأصليين أو من الغير . لما كان ذلك ، وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه يكفي لحمل قضائه فيما انتهى إليه من حق المطعون ضده في حبس باقي الثمن حتى يسجل الطاعن عقد مشتراه من المالكين الأصليين فإن النعي عليه بالخطأ في القانون وفي الاستدلال يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه التصور في التسبيب والخطأ في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه إلى أن ثمة تخوف جدي يتهدد المطعون ضده دون أن يبين الأسباب التي تضمني على هذا التخوف صفة الجدية لاسيما أن الثابت من ظروف النزاع ومستنداته أن أحدا لم يتعرض للمطعون ضده من تاريخ شرائه سنة ١٩٦٢ حتى انتهاء المرافعة في الاستئناف في أبريل سنة ١٩٦٩ .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن المشرع لم يقصر في المادة ٥٧/٢ من القانون المدني حق المشتري في حبس الثمن على وقوع تعرض له بالفعل ، وإنما أجاز له هذا الحق أيضا ولو لم يقع هذا التعرض ، إذا تبين له وجود سبب جدي يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، وتقدير جدية السبب الذي يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده هو من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى ، في استدلال سديد ، إلى أن عدم تسجيل الطاعن عقد مشتراه العرفي من المالكين

الأصليين من شأنه أن يولد في نفس المطعون ضده خشية جدية تؤذن بترع العقار من تحت يده على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول فإن ما يثيره الطاعن بعد ذلك بشأن جدية هذه الخشية لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه انتهى في قضائه إلى أن من حق المطعون ضده حبس الثمن لعدم وفاء الطاعن بتسجيل عقد مشتراه من المالكين الأصليين في حين أنه لا يوجد أي تلازم أو تقابل بين التزام المشتري بسداد أقساط الثمن في موعدها وبين التزام البائع بتسجيل عقد مشتراه من المالكين الأصليين .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن التزام المشتري بدفع الثمن في عقد البيع يقابله التزام البائع بنقل الملكية إلى المشتري . فإذا وجدت أسباب جدية يخشى معها ألا يقوم البائع بتنفيذ التزامه ، كأن يكون غير مالك للعقار المبيع ، كان من حق المشتري أن يقف التزامه بدفع الثمن حتى يقوم البائع من جهته بتنفيذ التزامه ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يسجل عقد مشتراه من المالكين الأصليين حتى يستطيع بدوره نقل ملكية العقار المبيع إلى المطعون ضده بل ظل هذا العقار على ملك المالكين الأصليين مع قيام حظر التصرف فيه إلى الغير بعقد مسجل ، ما يتهدد المطعون ضده بترعه من تحت يده ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى في قضائه إلى أن من حق المطعون ضده حبس باقي الثمن حتى يقوم الطاعن بتسجيل عقد مشتراه من المالكين الأصليين لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم السعيد ذكري ، عثمان حسين عبد الله ، محمد صدق العصار ، محمود عثمان درويش .

(٢١٩)

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٩ القضائية :

(١) حكم " حجية الحكم " . اختصاص " اختصاص ولائى " . مسئولية " المسئولية التقصيرية " . تعويض .

الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها . يعد معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية . المنازعات المتعلقة بالمسئولية عن العمل غير المشروع . لا تدخل في اختصاص جهة القضاء الإدارى . رجوع المتبوع على التابع بالتعويض المحكوم به الذى أداه للضرر . اختصاص للقضاء العادى بنظر هذه المنازعة .

(٢) مسئولية " المسئولية التقصيرية " . تعويض .

رجوع المتبوع على التابع بالتعويض المحكوم به الذى دفعه للضرورة . لتابع إثبات اشتراك المتبوع معه فى الخطأ . أثر ذلك . تقسيم التعويض بينهما بنسبة اشتراك كل منهما فى الخطأ .

١ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن لحوة القضاء العادى بما لها من ولاية عامة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجيته عليها والذى أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر فى حدود الولاية القضائية لهذه الجهة ولما كان الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها يعد معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية فى النزاع . وكانت جهة القضاء الإدارى لا يدخل فى اختصاصها الفصل فى المنازعات المتعلقة بالمسئولية عن العمل غير المشروع ، ذلك أن محاكم القضاء العادى هى المختصة أصلاً بنظر هذه المنازعات لما كان ذلك فإن الحكم المطعون

فيه يكون قد التزم صحيح القانون إذ لم يعتد بحجية حكم محكمة القضاء الإداري فيما قرره من عدم أحقية الهيئة المطعون عليها في الرجوع على الطاعن وهو تابعها الذي تسبب في الضرر بما يزيد على مبلغ خمسين جنيها من مبلغ التعويض الذي أدته للمحكوم لها — المدعية بالحق المدني في قضية الخمتة — ويكون النعي على الحكم في غير محله .

٢ — يجوز للتابع إذا رجع عليه المتبوع بما دفعه للضرر أن يثبت أن المتبوع قد اشترك معه في الخطأ وفي هذه الحالة يقسم التعويض بينهما بنسبة اشتراك كل منهما في الخطأ الذي تسبب عنه الضرر وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن — التابع — قد تمكن في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليها — المتبوع — اشتركت معه في الخطأ الذي نشأ عنه الحادث ، وكان الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه مع أنه دفاع جوهري قد يتغير معه وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد عاره قصور يبطله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن النيابة العامة اتهمت الطاعن في القضية رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٥٧ جنح الزيتون بأنه في يوم ١٩٥٦/١٢/٤ تسبب من غير قصد ولا عمد في إصابة . . . . . بأن لم يتأكد من خلو الطريق من الركاب الصاعدين والنازلين من القطار قبل إعطاء السائق إشارة القيام حالة كونه عاملا بالهيئة المطعون عليها ، وأثناء نظر الدعوى الجنائية تدخلت المجنى عليها مدعية بحقوق مدنية وطلبت الحكم لها على الطاعن والمحكوم عليها متضامنين بمبلغ ٥٠٠٠ جنية على سبيل التعويض

نظير ما لحقها من ضرر ، وفي ١٢/١/١٩٦١ حكمت محكمة جنح الزيتون غيايا بحبس الطاعن ثلاثة أشهر مع "شغل وبالإلزام الطاعن والمطعون عليها متضامتين بأن يدفعن للدعوى بالحق المدني مبلغ ألف جنيه والمصروفات المناسبة ومبلغ ٣٠٠ جنيه مقابل أنعاب المحاماة وعارض الطاعن نقضى بوقف تنفيذ العقوبة وتأيد الحكم فيما عدا ذلك ، واستأنف الطاعن والمطعون عليها هذا الحكم وقضت محكمة الجنح المستأنفة بتاريخ ٨/١١/١٩٦١ فى الاستئناف رقم ٣٣٠٢ سنة ١٩٦١ القاهرة بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا وبرفض استئناف المطعون عليها وتأيد الحكم المستأنف فى خصوص الدعوى المدنية . فأقامت المطعون عليها الدعوى رقم ١٨٣٥ سنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة الابتدائية وقالت فى بيانها إنها قامت بصرف مبلغ ١٠٠٣ جنيه المحكوم به عليها للدعوى بالحق المدني باعتبارها مسئولة عن أعمال الطاعن ، وإذ يحق لها الرجوع عليه بما دفعته ، فقد طلبت الحكم لها بالإلزام بهذا المبلغ . دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر النزاع استنادا إلى أن علاقته بالهيئة تحكمها قواعد القانون الإدارى وأن الخطأ المسند إليه خطأ مرفقى .

وبتاريخ ٢٣/١/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الرفع وبندب مكسب الخبير لبيان مقدار ما استقطعت الهيئة من مرتب الطاعن ، وفاء لما دفعته عنه من تعويض قدم الخبير تقريره ودفع الطاعن بيطان عمل الخبير ، وبجاسة ٢٢/٤/١٩٦٧ أقام دعوى فرعية طلب فيها إلزام المطعون عليها بأن ترد له مبلغ ٦١ جنيها و ٥٤٠ مليم استنادا إلى أن المطعون عليها استقطعت من راتبه مبلغ ١١١ جنيها و ٥٤٠ مليا مع أن المحكمة الإدارية لوزارة المواصلا ت حكمت فى الدعوى رقم ٧١٢ سنة ١١ ق بأحقية الهيئة فى الرجوع عليه بمبلغ ٥٠ جنيها فقط من قيمة التعويض المحكوم به .

وبتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٧ حكمت المحكمة بيطان عمل الخبير وبقبول الدعوى الفرعية ثم حكمت بتاريخ ٢٦/٣/١٩٦٨ فى الدعوى الأصلية برفضها وفى الدعوى الفرعية بالإلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٦١ جنيها و ٥٤٠ مليا . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٨٧ سنة ٨٥ ق مدنى القاهرة وبتاريخ ١١/٢/١٩٦٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبالإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها مبلغ ٨٩١ جنيها و ٤٦٠ مليا وبرفض الدعوى الفرعية . طعن الطاعن



في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتعي الطاعن في السببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه أنه فصل في النزاع على خلاف حكم نهائي سابق صدر بين الخصوم أنفسهم ، وفي بيان ذلك يقول ، إن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة النقل والمواصلات في الدعوى رقم ٧١٢ لسنة ١١ ق والمؤيد من المحكمة الإدارية العليا قضى بعدم احتمية الهيئة المطعون عليها في الرجوع على الطاعن بما يزيد على مبلغ خمسين جنيها من مبلغ التعويض الذي أدته للمحكوم لها في القضية رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٥٧ جنح الزيتون وذلك لوجود خطأ مشترك بين الطاعن والمطعون عليها ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بأحقية المطعون عليها في الرجوع على الطاعن بمبلغ التعويض بالكامل والمصاريف المحكوم بها تأسيسا على أن الحكم الإداري صدر من جهة قضائية لا ولاية لها في حين أن الحكم الإداري سالف الذكر صدر في دعوى من اختصاص القضاء الإداري وهي المنازعة في مدى شرعية تصرف الجهة الإدارية بنخصم ربيع راتب الطاعن وفاء لقيمة التعويض المحكوم به و انتهى هذا الحكم إلى وجود خطأ مرفق ساهم في وقوع الحادث ، وإذا أهدر الحكم المطعون فيه حجية الحكم المذكور وقضى على خلافه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي بسببيه في غير محله ، لذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الجهة القضاء العادية بما لها من ولاية عامة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجيته عليها والذي أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة ، وكان الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها بعدم معلوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع ، وكانت جهة القضاء الإداري لا يدخل في اختصاصها الفصل في المنازعات المتعلقة بالمسئولية عن العمل . غير المشروع ، ذلك أن محاكم القضاء العادية هي المختصة أصلا بنظر هذه المنازعات ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون إذ لم يعتد

بحجية حكم محكمة القضاء الإداري فيما قرره من عدم أحقية الهيئة المطعون عليها في الرجوع على الطاعن وهو تابعها الذي تسبب في الضرر بما يزيد على مبلغ خمسين جنيها من مبلغ التعويض الذي أدته للحكوم لها في قضية الجمحة رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٥٧ الزيتون ، ويكون النعي على الحكم بهذين السببين في غير محله .

وحيث إن مما ينداه الطاعن في باقي الأسباب على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ذلك أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الهيئة المطعون عليها ساهمت في الخطأ الذي تسبب عنه الحادث ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يحقق هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان يجوز للتابع إذا رجع عليه المتبوع بما دفعه للضرر أن يثبت أن المتبوع قد اشترك معه في الخطأ وفي هذه الحالة يقسم التعويض بينهما بنسبة اشتراك كل منهما في الخطأ الذي تسبب عنه الضرر ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليها اشتركت معه في الخطأ الذي نشأ عنه الحادث ، وكان الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه مع أنه دفاع جوهري قد يتغير معه وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون قد عاره قصور يبطله بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن ديكل نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة المستشارين :  
ابراهيم السعيد ذكرى ، عثمان حسين ، دة الله ، محمد صدق انصار ، محمد عثمان درويش .

( ٢٢٠ )

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) عقد " تفسير العقد " . محكمة الموضوع .

تفسير العتود والشروط . من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمله عبارتها . عدم  
تقديمها بما تفيد عبارة معينة ين بما يفيد العقد في جملة .

( ٢ ) إثبات " اليقنة " . شركات .

اتفراد أحد الشركاء بإدارة الشركة خلافا لما تضمنه العقد ، ومدة استمرار الشركة . فعلى  
ومتدار ما اتجه . وقائع مادية . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات .

( ٣ ) خبرة . نقض " مالا يصلح مديا للطعن " .

لتخير الاستعانة بما يراه ضروريا من معلومات فنية يستقيها من معادنها . لا وجه للزعم بأن  
المحكمة نذبت خبيرا حساييا لإدراية له بالمسائل الزراعية محل البحث .

١ - تفسير العتود والشروط للعرف على مقتضود العاقدين من سلطة محكمة  
الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج  
فيه على المعنى الظاهر لها ولا تنقيح المحكمة بما تفيد عبارة معينة منها وإنما بما  
تفيدة في جملة .

٢ - اتفراد أحد الشركاء بإدارة الشركة خلافا لما تضمنه العقد ، ومدة  
استمرارها الفعلي ومقدار ما أتعجه أثناء قيامها هو من الوقائع المادية التي يجوز  
إثباتها بكافة طرق الإثبات ولا مخالفة في ذلك لما هو ثابت في العقد ، لما كان  
ذلك فلا على المحكمة أن هي نذبت خبيرا لبحث الوقائع المادية سالفة البيان  
وصرحت له بسماع شهود دون حلف يمين .



٣ - فغير أن يستعين عند القيام بمهمته بما يرى ضرورة له من المعلومات الفنية التي يستقيها من مصادرها ولما كان الرأي الذي ينتهي إليه في تقريره نتيجة أبحاثه الشخصية محل مناقشة بين الخصوم ومحل تقدير موضوعي من المحكمة فلا وجه لادعى بأن المحكمة تدبت خيرا حسايا لا دراية له بالمسائل الزراعية التي يتطلبها بحث موضوع النزاع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٢٣٤ سنة ١٩٦٤ مدنى المنصورة الابتدائية ضد الطاعن طالبا الحكم بالزامه بتقديم كشف حساب مؤيدا بالمستندات عن شركة المواشى المعقودة بينهما بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٩ حتى يحكم بنتيجته بعد فحصه بمعرفة أهل الخبرة ، وقال شرحا لدعواه أنه بمقتضى عقد شركة مؤرخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٩ اتفق مع الطاعن على الاشتراك في المواشى المبينة بهذا العقد وأن يكون مبلغ ٥٠٠ جنيها ١٩٦ مليا الوارد به مناصفة بينهما ، وإذ أودع الطاعن هذه المواشى لدى الأشخاص المذكورين بالعقد وجعل مصيرها بعد التعاقد فيكون ملزما بتقديم حساب عنها وعن نتاجها وبتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٣ سنة ١٨ القضائية مدنى المنصورة وبتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بنسب خبير حسابي بمكتب خبراء وزارة العدل بالدقهلية لتحقيق ما إذا كانت الشركة المعقودة بين الطرفين بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٩ استمرت قائمة حتى رفع الدعوى وتاريخ انتهائها وما إذا كان الطاعن هو الذى كان قائما بإدارتها ومدة إدارتها وما إذا كان مدينا للمطعون عليه في مبلغ ما نتيجة أعمال هذه الشركة مع بيان هذا المبلغ وبعد

أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦٩ بالفاء الحكم .  
المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع للطعون عليه مبلغ ٢٥٥ جنيها و ١٨ مليم .  
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت  
فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورتها  
أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأول والرابع  
منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور ، وفي بيان ذلك  
يقول أن محكمة الاستئناف قضت في حكمها الصادر بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٦٧  
بنسب خبر حسابي لبيان مدة استمرار الشركة مما مفاده أنها اعتبرت الورقة  
المؤرخة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٩ عقد الشركة في حين أن المحكمة المذكورة قالت  
عن ذات الورقة في موضع آخر من حكمها أنها ورقة إدارة مواشي وهناك فرق  
بين الأمرين ، هذا إلى أن المحكمة كلفت الخبير بتحقيق مدة استمرار الشركة وبيان  
ما للطعون عليه قبل الطاعن ، مع أنه كان يتعين التحقق أولا من قيام شركة  
وانفراد الطاعن بإدارتها وهو أمر لم يثبت ، علاوة على أنه لا يجوز إثبات ما تقدم  
بخبر حسابي غير مؤهل في المسائل الزراعية التي يتطلبها بحث موضوع النزاع  
وعلى خلاف سند المطعون عليه انذى يبين منه أن الماشية كانت في حيازة آخرين  
وبالمخالفة لقواعد الإثبات التي تقضى بعدم جواز الإثبات بالبينة فيما يجاوز عشرة  
جنيهاً وبعدم جواز الإثبات بشهود يسمعونهم الخبير دون حلف يمين إذا كانت  
الواقعة تخالف الثابت بدليل كتابي ، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بالتقرير انذى  
قدمه الخبير ولم يرد على دفاعه الذي تمسك به في هذا الخصوص ، فإنه يكون قد  
أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور .

وحيث إن هذا النعي بسببيه مردود ، ذلك أنه لما كان تفسير العقود  
والشروط للتعرف على مقصود العاقد من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة  
لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى  
الظاهر لها ولا تنقيح المحكمة بما تفيد به عبارة معينة منها وإنما بما تفيد في جملتها  
وكان الحكم الصادر في ٦ يونيو سنة ١٩٦٧ بنسب خبر قد أورد في هذا الخصوص



أنه " يبين من الاطلاع على العقد المؤرخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أن كلا من المستأنف - المطعون عليه - ، والمستأنف عليه - الطاعن - قد أودع مواشى قيمتها ١٩٦ جنيها و ٥٠٠ مليم وأقرا في صدر البيان إنهما مواشى مشتركة بينهما وأقر كل منهما في خلف هذا البيان في نفس اليوم أنه لا يجوز لأحد منهما التصرف في إحدى المواشى من فصال أبيع أو بدل إلا برأى الآخر وإنه إذا تصرف أحدهما بغير رأى الآخر يكون مسئولاً أمام القضاء " . وانتهى الحكم الى ندب خبير في الدعوى جعل من مهمته تحقيق مدة استمرار الشركة المعقودة بين الطرفين بالعقد المؤرخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، مما مفاده أن الحكم فسر هذا العقد بأنه عقد شركة مواشى وهو استخلاص سائغ تؤدي إليه عباراته في مجموعها ولا تناقض في ذلك مع ماقرره الحكم من أن الطاعن قد استقل بإدارة المواشى إذ أورد الحكم هذا القول وهو في سبيل شرح أقوال المطعون عليه ولا علاقة له بالتفسير الذى أخذ به ، ولما كان الحكم قد خلص الى قيام شركة مواشى بين الطاعن والمطعون عليه ، وكان أفراد أحد الشركاء بإدارة الشركة خلافا لما تضمنه العقد ومدة استمرارها الفعلى ومقدار ما ألتجته أثناء قيامها هو من الوقائع المادية التى يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات ولا عارفة في ذلك لما هو ثابت في العقد . ومن ثم فلا على المحكمة إن هى نذبت خبيرا لبحث الوقائع المادية سالفة البيان وصرحت له بإسماع شهود دون حاف يمين ، ولما كان للخبير أن يستعين عند القيام بمهمته بما يرى ضرورة له من المعلومات الفنية التى يستقيها من مصادرها ، وكان الرأى الذى ينتهى إليه في تقريره نتيجة أبحاثه الشخصية محل مناقشة بين الخصوم ومحل تقدير موضوعى من المحكمة مما لا وجه معه للنمى بأن المحكمة نذبت خبيرا حسابيا لا دراية له بالمسائل الزراعية التى يتطلبها بحث موضوع النزاع ، لما كان ذلك فإن النمى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه في باقى الأسباب الفساد فى الاستدلال ويقول بيانا لذلك أن الخبير اعتبر أن الأرقام المذكورة فى العقد المؤرخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ومجموعها ١٩٦ جنيها و ٥٠٠ مليم تمثل قيمة الماشية المشتركة بينه وبين المطعون عليه والمودعة لدى الغير ، فى حين أن هذه الأرقام



تمثل مقدار ما على كل رأس من الدين لحائزها، وإذا أجرى الخبير الحساب على هذا الأساس الخاطئ واعتمد الحكم تقرير الخبير فإنه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النمي صحيح ، ذلك أنه بالرجوع إلى عقد الشركة المؤرخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٩ يبين أنه معنون بعبارة "كشف عن بيان المواشي المشتركة بين كل من . . . . . الطاعن - وأخيه . . . . . المطعون عليه . . . . . وبيانها كالاتي ، ثم تضمن الكشف أربعة أقسام - القسم الأول خصص لبيان "عدد الماشية" والثاني لبيان "التقوية المطلوبة" والثالث لبيان "نوع الماشية" والرابع لبيان "إسم الثاني" وأثبت بجوارده قيمة الدين على الماشية ثم حصة الثاني وأثبت تحت بيان "التقوية المطلوبة" مبلغ معين ومجموع ذلك ١٩٦٥٠٠ ج غير أن بعض الماشية لم يذكر بجواردها شيء تحت هذا البيان ، ثم كتبت بظاهر الكشف العبارة الآتية "إقرار واعتراف - نقر ونعترف نحن . . . . . أن المواشي الموضحة باطنه لنا بالصفة الموضحة باطنه ومبلغ المائة ستة وتسعون جنينا مصرياً ونحسون قرشا صاغا الموضحة باطنه هو مناصفة بيننا دينا على نصيب الشركاء القانين لهذه المواشي ولا يجوز لأحدنا التصرف في إحدى المواشي . . . . . " ولما كان يبين من تقرير الخبير أنه اعتبر المبلغ الوارد تحت بيان "التقوية المطلوبة" هو قيمة الماشية عند بدء الشركة وقاس عليه قيمة الماشية التي من نفس النوع ولم يذكر أمامها مبلغ معين ، مع أنه يبين من نصوص عقد الشركة ساقطة البيان أنها صريحة في أن هذا المبلغ إنما يمثل دينا على نصيب الشركاء القانين لـ ماشية ، ولما كان لهذا الأساس الخاطئ أثر في تقرير الخبير لقيمة الماشية عند نهاية العقد وتصفية الحساب بين الطرفين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على تقرير الخبير فإنه يكون معيبا لمصرح عبارات العقد مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار سليم راشد أبو زيد وعشرية السادة المستشارين : مصطفى الفقى ،  
 محمد محمد المهدي ، وحافظ رنق ، محمد البدارى العشرى .

( ٢٢١ )

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٣٩ القضائية :

اختصاص " الاختصاص الولائى " . إصلاح زراعى .

اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى . نطاقه . طلب الطاعن الحكم بصحة وقاذا  
 عقد البيع ثبوت أن جزءا من الأطلان المبيعة دخل فيما استولى عليه الإصلاح الزراعى لدى الطاعن . ادعاء  
 وارث البائع بتقويض عقد البيع . اعتبار ذلك منازعة منها للإصلاح الزراعى وللطاعن فى ملكية قدر  
 من الأطلان المستولى عليها . اختصاص اللجنة القضائية بنظر الدعوى .

مفاد نص المادة ١٣ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون  
 رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ وما ورد فى  
 المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير وفى اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعى  
 رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن اختصاص  
 اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى يتناول العمل فى كل ما يترتب الاستيلاء  
 من منازعات ، سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعى وبين المستولى  
 لديهم بشأن البيانات الواردة فى الإقرارات المقدمة منهم وصحة الاستيلاء  
 على ما تقرر الاستيلاء عليه من أراضيه أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح  
 الزراعى وبين الغير ممن يدعى ملكيته للأرض التى تقرر الاستيلاء عليها أو التى  
 تكون عرضة للاستيلاء وفقا للإقرارات المقدمة من الملاك الخاضعين لقانون  
 الإصلاح الزراعى ، وذلك كله لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام

هذا القانون ، وتعين أصحاب الحق في التعويض . وإذا كان الثابت أن الطاعن طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه من مورث المطعون ضدها الأولى وأن المطعون ضده - الإصلاح الزراعي - قرر أن جزءا من الأطيان موضوع هذا العقد قد احتفظ بها الطاعن لنفسه ، وأن الباقي دخل فيما استولى عليه الإصلاح الزراعي لديه ، وكانت المطعون ضدها الأولى قد ادعت تزوير هذا العقد وطلبت رفض الدعوى على أساس أن الأطيان موضوع العقد مملوكة لها ولم يتصرف فيها مورثها بالبيع ، فإن هذا يعتبر منازعة منها بلجهة الإصلاح الزراعي والطاعن في ملكية قدر من الأطيان المستولى عليها لديه مما تختص بنظرها اللجنة القضائية المخصوص عاينها في المادة ١٣ مكررا من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالفه الذكر ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائي بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه رسائل أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٣ مدني كلي الفيوم على المطعون ضدهما طالبا الحكم في مواجهة الثاني بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٧/١٠/١٠ المتضمن بيع مورث المطعون ضدها الأولى المرحوم .. إليه أطيانا زراعية مساحتها ٢٤ فدان و ٣ قيراط و ٤ سم موضحة الحدود بالعقد والصحيفة لقاء ثمن قدره ٤٠٠ جنيه ، وقال أنه أدخل المطعون ضده الثاني ليقرر أن الأطيان موضوع الدعوى تدخل ضمن ما احتفظ به الطاعن لنفسه بعد الاستيلاء وبجلسة ١٩٦٥/١٠/٢١ قرر المطعون ضده الثاني أن الطاعن قد استبقى



لنفسه مساحة ١١ فوه طواس من القدر المبيع وأن الاصلاح الزراعى قد استولى على الباقي باعتباره زائدا عن الحد القانونى . وادعت المطعون ضدها الأولى بتزوير عقد البيع موضوع الدعوى . بتاريخ ١٩٦٥/١١/٨ قضت المحكمة بنسب قسم أبحاث الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لتحقيق هذا الادعاء . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٣١ برد وبطلان عقد البيع ، ثم قضت بجلسته ١٩٦٨/١٢/٩٢ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذين الحكمين بالاستئناف رقم ٧٤ سنة ٤ ق . بتاريخ ١٩٦٩/١١/٣ قضت محكمة استئناف بنى صويف بتأييد الحكمين المستأنفين . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت جلسته لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل السبب الأول بطلان الحكم الصادر برد وبطلان عقد البيع المزمع ١٩٥٧/١٠/١٠ وما ترتب عليه لصدره من جهة لا ولاية لها ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه يملك من الأطنان الزراعية ما يزيد على الحد الأقصى المقرر فى القانون وأن الأطنان موزع العقد محل الدعوى قد دخلت فى نطاق ملكيته وأصبحت خاضعة للاستيلاء بقدر ما تجاوز الحد الأقصى للملكية ، ولما كان ممثل الاصلاح الزراعى قد قرر أمام محكمة الدرجة الأولى بجلسته ١٩٦٥/١٠/٢١ إن من القدر المتنازع عليه ١١ فوه طواس احتفظ بها الطاعن لنفسه وأن باقى هذا القدر قد دخل فيما استولى عليه الاصلاح الزراعى وكان الادعاء من جانب المطعون ضدها الأولى بتزوير العقد المذكور ، وهو سند ملكيته يعتبر منازعة من جانبها فى ملكية أطنان مستولى عليها فتخصص بنظرها اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى دون غيرها ، وذلك عملاً بالمادة ١٣ مكرراً من القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاص القضاء العادى بنظرها لتطه بالنظام العام وإذا خالف الحكم هذا النظر وقضى برد وبطلان عقد البيع ورتب على ذلك قضاءه برفض الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المادة ١٣ مكررا من القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ١٣١ سنة ١٩٥٣ والمعلقة بالقانون رقم ٢٢٥ سنة ١٩٥٣ قد حددت اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى بأن يكون مهمتها فى حالة المنازعات تحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضى المستولى عليها وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لأحكام هذا القانون ، ومفاد نص المادة ١٣ مكررا المذكوره وماورد فى المذكرة الأيضاحيه للقانون رقم ٢٢٥ سنة ١٩٥٣ وفى اللائحة التنفيذية لقانون الأصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — ان اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى يتناول الفصل فى كل ما يعترض حق الاستيلاء من منازعة سواء قامت بين جهة الاصلاح الزراعى وبين المستولى لديهم بشأن البيانات الواردة فى الإقرارات المقدمة منهم وصحة الاستيلاء على ماتقرر الاستيلاء عليه من أراضيهام أو كانت المنازعه بين جهة الاصلاح الزراعى وبين الغير ممن يدعى ملكية للأرض التى تقرر الاستيلاء عليها أو التى تكون عرضه للاستيلاء وفقا للإقرارات المقدمة من الخاضعين لقانون الاصلاح الزراعى وذلك كله لتحديد مايجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون وتعيين أصحاب الحق فى التعويض . ولما كان الثابت من الوقائع السالف بيانها ان الطاعن طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر اليه من مورث المطعون ضدها الأولى وان المطعون ضده الثانى قرر ان جزاء من الأطيان موضوع هذا العقد قد احتفظ بها الطاعن لنفسه وان الباقي دخل فيما استولى عليه الاصلاح الزراعى لديه وكانت المطعون ضدها الأولى قد ادعت تزوير هذا العقد وطلبت رفض الدعوى على أساس ان الأطيان موضوع العقد مملوكه لها ، ولم يتصرف فيها مورثها بالبيع فان هذا يعتبر منازعه منها لجهة الاصلاح الزراعى وللطاعن فى ملكية قدر من الأطيان المستولى عليها لديه ، مما تختص بنظرها اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكررا

من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى في موضوع الدعوى فإنه يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائي بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم ، فإنه يتعين الغاء الحكمين المستأنفين والحكم بعدم اختصاص القضاء العادي ولائيا بنظر الدعوى واختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بنظرها .

---



## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب نصيجي ، وحافظ الوكيل ، وممدوح عطيه ، ومحمد صلاح الدين عبد الحميد .

( ٢٢٢ )

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٨ القضائية :

تأمينات اجتماعية . قانون " سريانه من حيث الزمان " . مقالة .

قرار وزير الشؤون الاجتماعية ٢٠ لسنة ١٩٥٩ ، بحساب أجور عمال المقارلات بنسبة  
مئوية من قيمة العملية أو المقالة في تأمين إصابات العمل . اعتبار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤  
تاسيلا له ، لقيام التعارض بينهما . حساب الاشتراكات في ظل هذا القانون وقبل العمل بأحكام  
قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ على أساس أجورهم الفعلية . لا خطأ .

إذ كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية قد  
نص في مادته السابعة على أن يستمر العمل بالقرارات التي صدرت تنفيذا لقانون  
التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والتي لا تتعارض مع  
أحكامه وذلك إلى حين صدور القرارات المنفذة له ، وكان قرار وزير الشؤون  
الاجتماعية والعمل المركزي رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ قد صدر — وعلى ما يبين من  
عنوانه وديباجته — لبيان طريقة وشروط حساب الأجر في تأمين إصابات  
العمل بالنسبة للعمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة ومنهم عمال  
المقارلات تنفيذا للمادة ٧٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون  
رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي نصت بعد أن نظمت كيفية حساب الاشتراكات  
على أساس الأجور الفعلية للعمال المؤمن عليهم على أنه يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية  
والعمل المركزي بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة أن يضع شروطا أخرى  
لحساب الأجر في حالات معينة ، وكان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر  
بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد قصر في المادتين ٢ و ١٩ منه حق العمال الذين

يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة في التأمينات على تأمين إصابات العمل بينما امتد إليهم نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيما يختص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، فإن هذا القانون وبالتطبيق لحكم المادة السابعة منه يعد ناسخاً لذلك القرار الوزاري المشار إليه لقيام تعارض بينهما يمثل في أن هذا القرار كانت غايته وكما تقدم القول بيان طريقة وشروط حساب أجور هؤلاء العمال في تأمين إصابات العمل وحده تنفيذاً لقانون التأمينات الاجتماعية السابق وهو ما لا يتوافق مع تنظيم القانون الحالي لوضعهم على النحو المبين به ولا يجعل لهذا القرار مجالاً في التطبيق بعد صدور هذا القانون . ولا ينال من هذا النظر أن يكون قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ الذي صدر تنفيذاً للمادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — التي التزمت هي أيضاً الأصل المقرر في المادة ٧٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وهو أن يكون أداء الاشتراكات على أساس الأجور الفعلية للعمال المؤمن عليهم — قد أبقى على الطريقة التي وضعها القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ لحساب أجور عمال المقاولات والاشتراكات المستحقة عنهم للهيئة مادام أن هذا القرار يتعارض مع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على النحو السالف الإشارة إليه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظم وأجرى حساب الاشتراكات الخاصة بعمال المطعون ضدهما الأولين — الذين استخدموا في عملية مؤقتة خاصة بتوريد الأسماك السنوية لجسور النيل — على أساس أجورهم الفعلية طبقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، الذي يحكم واقعة الدعوى ، واستبعد حسابها وفق أحكام القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأولين أقاما الدعوى رقم ٢٩٦ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى بنى سويف على الطاعنة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — وفى مواجهة المطعون ضده الثالث — وزير الرى بصفته — وطلبا الحكم ببراءة ذمتهما قبل الهيئة من مبلغ ٥٧٨ جنيها و ٥٤٣ مليا وقالا بيانا لها أن تفتيش رى بنى سويف أسند اليهما عملية توريد الأحجار السنوية لحسور النيل فى المدة من أول يونيه سنة ١٩٦٦ حتى ٣٠ ابريل سنة ١٩٦٧ ، وأنهما قاما بالتأمين على عمالهما القائمين بهذه العملية لدى الهيئة وسددا لها الاشتراكات على أساس الأجور الفعلية لهؤلاء العمال طبقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ولكن الهيئة أخطرت تفتيش الرى بنخص مبلغ ٥٧٨ جنيها و ٥٤٣ مليا من مستحققاتهما لديه وهو مايعادل ٥ ٪ من قيمة تلك العملية بدعوى أنه يمثل قيمة الاشتراكات المستحقة عن العمال المؤمن عليهم طبقا لقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر تنفيذا لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ مع أنه لايجوز للهيئة حساب تلك الاشتراكات بمقتضى هذا القرار الوزارى لأن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية وإن نص فى مادته السابعة على استمرار العمل بالقرارات التى صدرت تنفيذا للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ إلى حين صدور القرارات المنفذة له إلا أنه قصر ذلك على القرارات التى لا تتعارض مع أحكامه، واذ كان القرار الوزارى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ قد صدر لبيان طريقة وشروط حساب الأجور فى تأمين إصابات العمل بالنسبة للعمال المستخدمين فى أعمال عرضية



والذين كانوا ينتفعون بهذا التأمين وحده في ظل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩  
بينما جعلهم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يفيدون من كافة أنواع التأمينات عدا  
تأمين البطالة فإن هذا القانون الأخير يعد ناسخا لذلك القرار الوزاري لقيام هذا  
التعارض مما يتعين معه حساب الاشتراكات عن هؤلاء العمال على أساس  
أجورهم الفعلية وليس على أساس النسبة الافتراضية التي حددها هذا القرار ولذلك  
تكون ذمتها بريئة من ذلك البالغ . وبتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٧ قضت  
المحكمة الابتدائية ببراءة ذمة المطعون ضدهما الأولين من مبلغ ٧٨ دينجيا و ٥٤٣ مليما  
فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف وقيد استئنافها برقم ٢٩  
سنة ٦ ق . وفي ٤ يونيو سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت  
الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها  
رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ٢ نوفمبر  
سنة ١٩٧٤ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد تنمى به الطاعنة على الحكم المطعون  
فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيانه تقول ان الحكم أقام قضاءه  
ببراءة ذمة المطعون ضدهما الأولين من المبلغ المرفوعة به الدعوى على انه لا يجوز  
للهيئة حساب الاشتراكات المستحقة عليهما وفقا لأحكام القرار الوزاري رقم ٢٠  
لسنة ١٩٥٩ الذي صدر تنفيذا للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ونص على ان تحسب  
الاشتراكات المستحقة على المقاولين على أساس تحديد أجور العمال المؤمن عليهم  
بنسبة مئوية من قيمة العمالية أو المقابلة طبقا للجدول المرافق له ، بل يجب  
حساب تلك الاشتراكات على أساس الأجور الفعلية للعمال وفقا لأحكام القانون  
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، مستندا في ذلك إلى أن هذا القرار الوزاري قد صدر  
ليبان طريقة وشروط حساب الأجور في تأمين إصابات العمل بالنسبة للعمال  
المستخدمين في أعمال عرضية ومنهم عمال المقاولين والذين اقتصر حقهم في التأمينات  
في ظل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على هذا التأمين إنما يتعارض مع أحكام  
القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد أن كفلت لهم الإفادة من كافة أنواع التأمينات

عدا تأمين البطالة مما يستتبع إعتبار ذلك القرار ملغيا بصدر هذا القانون طبقا للمادة السابعة منه ، هذا في حين أن القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ قد وضع معيارا ثابتا لحساب أجور عمال المقاولين التي تحسب على أساسها الاشتراكات لما يتم به عمل هؤلاء العمال من عدم الاستقرار ولا ارتباط بين ذلك وبين نوع التأمين الذي ينتفعون به وبالتالي يبقى هذا القرار نافذ المفعول بعد صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إذ لا يتعارض معه لأن هذا القانون لم يأتي بمجديد في هذا الصدد ولم يضع معيارا مغايرا لحساب تلك الاشتراكات بل أن القرار الوزاري رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الإجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات الذي صدر أخيرا تنفيذا له ولا ينطبق على واقعة النزاع قد أبقى على ذلك المعيار الذي وضعه القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ لحساب أجور هؤلاء العمال والاشتراكات المستحقة عنهم للهيئة وهو ما يكشف عن أن هذا القرار لم يكن يتعارض مع أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وأنه كان واجب التطبيق في غيبة القرار الوزاري الأخير غير أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر مما يعيبه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية قد نص في مادته السابعة على أن يستمر العمل بالقرارات التي صدرت تنفيذا لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والتي لا تتعارض مع أحكامه وذلك إلى حين صدور القرارات المنفذة له ، وكان قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ قد صدر على ما يبين من عنوانه وديباجته لبيان طريقة وشروط حساب الأجر في تأمين إصابات العمل بالنسبة للعمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة ومنهم عمال المقاولات تنفيذا للمادة ٧٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي نصت بعد أن نظمت كيفية حساب الاشتراكات على أساس الأجور الفعلية للعمال المؤمن عليهم على أنه يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة أن يضع شروطا أخرى لحساب الأجر في حالات معينة ، وكان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد قصر في المادتين ٢ ، ١٩ منه حق العمال الذين

يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة في التأمينات على تأمين إصابات العمل بينما امتد اليهم نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيما يختص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، فإن هذا القانون وبالتطبيق لحكم المادة السابعة منه يعد ناصحاً لذلك القرار الوزاري المشار إليه لقيام تعارض بينهما يتمثل في أن هذا القرار كانت غايته وكما تقدم القول بيان طريقة وشروط حساب أجور هؤلاء العمال في تأمين إصابات العمل وحده تنفيذاً لقانون التأمينات الاجتماعية السابق وهو مالا يتوافق مع تنظيم القانون الحالي لوضعهم على النحو المبين به ولا يجعل لهذا القرار مجالا في التطبيق بعد صدور هذا القانون . ولا ينال من هذا النظر أن يكون قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ الذي صدر تنفيذاً للمادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي التزمت هي أيضا الأصل المقرر في المادة ٧٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وهو أن يكون أداء الاشتراكات على أساس الأجور الفعلية للعمال المؤمن عليهم قد أبقى على الطريقة التي وضعها القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ لحساب أجور عمال المقاولات والاشتراكات المستحقة عنهم للهيئة ، مادام أن هذا القرار يتعارض مع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على النحو السالف الإشارة إليه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأجرى حساب الاشتراكات الخاصة بعمال المطعون ضدهما الأولين على أساس أجورهم الفعلية طبقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم واقعة الدعوى واستبعد حسابها وفق أحكام القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه مما يتعين معه رفض الطعن .



## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد مادي الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب قصبجي ، محمد فاضل المرجوشي ، وحافظ الوكيل ، محمد صلاح الدين عبد الحميد .

( ٢٢٣ )

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٨ التمييزية :

تأمينات اجتماعية " تعويض الدفعة الواحدة " . تقادم " تقادم مسقط " .  
عمل " مكافأة نهاية الخدمة " . دعوى " سبب الدعوى " .

تقادم الدعوى الناشئة عن عقد العمل . م ١/٦٩٨ مدني . عدم سرية على طاب المكافأة  
ن نهاية الخدمة المتمثل في تعويض الدفعة الواحدة . حلة ذلك . منشأ الحق في هذا التعويض  
ليس عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية .

إذ كان البين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أن طاب المكافأة  
( مكافأة نهاية الخدمة ) قد تمثل — في حالة الدعوى المطروحة — في تعويض  
الدفعة الواحدة ، وتلتزم به الطاعنة ( الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ) وفق  
ما تنص عليه أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات  
الاجتماعية والمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، وكأن التقادم المنصوص  
عليه في المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني إنما يواجه الدعوى الناشئة عن عقد  
العمل ، وكان منشأ الحق في تعويض الدفعة الواحدة ليس عقد العمل بل قانون  
التأمينات الاجتماعية الذي رتب هذا الحق ونظم أحكامه ، فإن الحكم المطعون  
فيه إذ انتهى إلى رفض دفع الطاعنة بالمعقود المؤسس على نص المادة ٦٩٨  
مدني يكون صحيحا في القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن—  
تتحصل أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٣٤٥ لسنة ١٩٦٣ عمال كلى  
القاهرة على الشركة المطعون ضدها الثانية ومؤسسة التعدين وطلب الحكم بالزامهما  
متضامتين بأن تدفعا له مبلغ ١٠٠٥٨ جنيها ، وقال شرحا لها أنه فى أول فبراير  
سنة ١٩٦٢ اتفق بالعمل لدى المطعون ضدها الثانية محاميا بقسم الشئون  
القانونية بها لقاء أجر بلغ واحد وعشرين جنيها شهريا ، ثم رقى رئيسا له  
كما أسندت اليه الشركة القيام بأعباء السكرتير العام لها اعتبارا من أول اغسطس  
سنة ١٩٦٣ برتب إضافي قدره تسعة عشر جنيها ، الا أنها فصلته من العمل بغير  
مبرر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، وأنه يستحق مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا  
عن الفصل التعسفى فضلا عن باقى استحقاقاته المتمثلة فى بدل الانذار ومكافأة  
نهاية الخدمة . وبتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة بعدم  
قبول الدعوى بالنسبة لمؤسسة التعدين لرفعها على غير ذى صفة وقبل الفصل  
فى موضوع الطلبات عدا طلب المكافأة ، بأحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت  
المطعون ضده الأول مقدار أجره ، وأنه فصل من العمل بغير مراعاة المهابة القانونية  
وبغير مبرر وما أصابه من ضرر وكلفت المحكمة المطعون ضده الأول بإدخال الهيئة  
العامة للتأمينات الاجتماعية خصما فى الدعوى فقام المطعون ضده الأول بإدخالها  
بصحيفة اطلها اليها فى ١٥ مارس سنة ١٩٦٦ وطلب الزامها بالتضامن مع المطعون  
ضدها الثانية بحقوقه المترتبة على عقد العمل ، وبعد اجراء التحقيق قضت  
محكمة أول درجة بجلسته ١٩ فبراير سنة ١٩٦٧ بالزام المطعون ضدها الثانية بأن  
تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ عشرين جنيها قيمة بدل الانذار وبالزام الطاعنة  
بأن تدفع له مبلغ ٢٦ جنيها ٤٠٠ مليم قيمة تعويض الدفعة الواحدة . استأنف المطعون

ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وتتميد الاستئناف برقم ٤٦٩ لسنة ٨٤ ق . ثم أقامت الطاعنة استئنافا مقابلا بمذكرة قدمتها بالجلسة وتفيد استئنافها برقم ٢٧٦ ق ، وبتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة في الاستئناف الأصلي رقم ٤٦٩ لسنة ٨٤ ق بتعديل الحكم المستأنف الى انزام المطعون ضدها الثانية بأن تدفع للطعون ضده الأول مبلغ سبعين جنيها ويرفض الاستئناف المقابل رقم ٢٧٦ لسنة ٨٥ ق وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به على الطاعنة . طعنت هذه الأخيرة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم . وبعرض الطعن على غرفة المشورة حددت لنظرة جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٤ وفي هذه الجلسة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن ان الحكم المطعون فيه خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنها دفعت في استئنافها المقابل رقم ٢٧٦ لسنة ٨٥ ق بسقوط حق المطعون ضده الأول في المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة طبقا للمادة ٦٩٨ مدني لتقادم هذا الحق بانقضاء سنة من انتهاء عقد العمل في ١٩٦٣/١٢/٣ إذ لم تختصم الا في ٥ مارس سنة ١٩٦٦ واذا رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع قولا بعدم انطباق تلك المادة فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان البين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أن طلب المكافأة قد تمثل في حاة الدعوى المطروحة — في تعويض الدفعة الواحدة — وتلزم به الطاعنة وفق ما تنص عليه أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ وكان التقادم المنصوص عليه في المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني إنما يواجهه اندعاوى الناشئة عن عقد العمل، وكان منشأ الحق في تعويض الدفعة الواحدة ليس عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية الذي رتب هذا الحق ونظم أحكامه ، فان الحكم المطعون فيه اذا انتهى الى رفض دفع الطاعنة بالسقوط المؤسس على نص المادة ٦٩٨ مدني يكون صحيحا في القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار قاضي رئيس المحكمة أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : علي عبد الرحمن ، وصالح الدين حبيب ، ومحمود المصري ، ومحمد كمال عباس .

( ٢٢٤ )

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٣٨ القضائية :

( ١ ) دعوى " وقف السير في الدعوى " " سقوط الخصومة " . ضرائب  
" دعوى الضرائب " " وقف السير فيها " .

الوقف الاتفاقى المقرر في المادة ٢٩٢ مرافعات سابق . اختلافه في نطاقه ومناطه عن  
أحكام الوقف مبنيًا للقانونين ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ و ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ . وقف الدعوى  
اتفاقا . أنه . وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات .

( ٢ ) نقض " أثر نقض الحكم " .

نقض الحكم . أنه . إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة متى كان الحكم المنقوض  
أساسا لها .

١ — وقف الدعوى طبقا للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ١٠٤  
لسنة ١٩٥٨ له أحكامه وشروطه وأوضاعه الخاصة والتميزة المقررة في القانون  
وهو يختلف في مناطه وفي نطاقه عن أحكام الوقف الاتفاقى المقرر في المادة  
٢٩٢ من قانون المرافعات السابق وبمقتضاها رخص الشارع للخصوم في أن يتفقوا  
على وقف السير في الدعوى لمدة لا تزيد على ستة شهور من تاريخ اقرار المحكمة  
لهذا الاتفاق أيا كان سببه وأوجب تعجيلها خلال الثمانية الأيام التالية لانقضاء  
هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها في الميعاد اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف  
تاركا استئنافه ، كما أنه ووفقا للسادة ٣٠١ من قانون المرافعات المشار إليه  
فإن لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى

أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي — وقد جرى قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> — على أنه لا وجه لتطبيق القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ على واقعة الدعوى متى كانت لم تتبع في شأنها الإجراءات التي نص عليها في هذا القانون ، كما لا وجه لتطبيق أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ إذ هو لا ينطبق إلا على الدعاوى الموقوفة طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤

٢ — يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة متى كان ذلك الحكم أساساً لها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥٢٧ سنة ١٩٤٨ تجارى كلى الاسكندرية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في قرار لجنة تقدير الضرائب لصافي أرباحه في السنوات من ١٩٣٩ — ١٩٤٣ ولرأس مالة المستثمر في السنوات من ١٩٤٠ — ١٩٤٣ طالبا إلغاء في السنوات ١٩٣٩ — ١٩٤٣ وبالنسبة لستى ١٩٤٢ و ١٩٤٣ فيما جاوز اقراراته وبراعة ذمته من الضرائب العادية والاستثنائية عن جميع سنوات النزاع ، وأثناء نظر الدعوى وبجلسة ١٩٥٥/١١/٢ إتفق الطرفان على وقفها لمدة ستة شهور للصلح وقضت المحكمة بوقفها لهذا السبب وفي ١٩٥٩/٢/١٥ عجل المدعى والمطعون عليه الدعوى وحدد لنظرها جلسة ١٩٥٩/١٠/١٥ وفيها دفعت مصلحة الضرائب بسقوط الخصومة بالتطبيق للسادة

(١) نقض ١٩٦٦/٥/٤ مجموعة المكتب التي السنة ١٧ ص ١٠٠٠

» ١٩٦٣/٤/١٠ » » » » ١٤ ص ٥٠٤

» ١٩٦٢/١/٣١ » » » » ١٣ ص ١٤١

٣٠١ من قانون المرافعات السابق وباعتبار المطعون عليه تاركا دعواه بالتطبيق للمادة ٢٩٢ من ذلك القانون . وبتاريخ ١٧/٢/١٩٦٠ قضت المحكمة بقبول الدفع بسقوط الخصومة . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٥ سنة ١٦ ق الاسكندرية ، وبتاريخ ٢٦/٦/١٩٦١ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض المدعين المقدمين من مصلحة الضرائب وبإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها . وفي ٢١/٤/١٩٦٥ قضت محكمة أول درجة في موضوع الدعوى بتعديل القرار المطعون فيه . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٢ سنة ٢١ ق الاسكندرية كما استأنفه المطعون عليه بالاستئناف رقم ٣٨٣ سنة ٢١ ق الاسكندرية وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين قضت في ١٧/٣/١٩٦٨ في الاستئناف رقم ٣٨٢ سنة ٢١ ق برفضه وفي الاستئناف رقم ٣٨٣ سنة ٢١ ق بتعديل الحكم المستأنف إلى خصم مبلغ ٧٧٦ جنيها و ٢٥٠ مليا من إيراد سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ ومبلغ ٣٢٦ جنيها و ٤٠٠ مليا من إيراد سنة ١٩٤٣ وتأييده فيما عدا ذلك . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم وفي الحكم رقم ١٣٥ سنة ١٦ ق استئناف الاسكندرية بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكمين وعرض المطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وبالجلسة صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مصلحة الضرائب تنعى على الحكمين المطعون فيهما مخالفتهما للقانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن الحكم رقم ١٣٥ سنة ١٦ ق أقام قضاءه برفض المدعين بسقوط الخصومة وباعتبار المطعون ضده تاركا دعواه على اعتبارات مؤداها أن وقف الدعوى للصالح بين المولين ومصلحة الضرائب توجب إعمال نصوص القانونين رقمي ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ و ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ سواء أكان الوقف قد تم اتفاقا إعمالا لنص المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات السابق أو طبقا لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ وأنه لا عمل بعد ذلك لأعمال أحكام المادتين ٢٩٢ و ٣٠١ من قانون المرافعات السابق في شأن اعتبار المدعى تاركا دعواه أو سقوط الخصومة واستطرد الحكم إلى القول بأنه وما دامت الدعوى



قد أوقفت في ١٩٥٥/١١/٢ وقت العمل بالقانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ ثم عجلت بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٥ أى قبل إنقضاء المسدة التى نصت عليها المادة الاولى من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ وهى آخريونيه سنة ١٩٥٩ فيكون التعجيل قد تم فى خلال الأجل الذى نص عليه القانون المذكور ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض الدفيعين المقدمين من مصلحة الضرائب ، وهذا من الحكم مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه ذلك أن محكمة أول درجة قد أوقفت الدعوى اتفاقا بين طرفيها إعمالا للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات السابق وليس بالتطبيق للقانونين ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ و ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ سالفى البيان ، وإذ كان لكل من قانون المرافعات والقانونين المذكورين مجال يعمل فيه وكانت محكمة أول درجة قد أوقفت الدعوى طبقا لأحكام قانون المرافعات فإنه كان من المتعين اعمال أحكام هذا القانون دون غيره وقد خالف الحكم رقم ١٣٥ سنة ١٦ ق هذا النظر مما يعيبه بمخالفة القانون وإذ قضى الحكم المشار إليه بعد رفض الدفيعين بإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فى موضوعها وكان هذا الحكم لا يجوز الطعن فيه استقلالا الا مع الحكم رقم ٣٨٢ سنة ٢١ ق الذى صدر فى الموضوع فإنه يترتب على نقض الحكم رقم ١٣٥ لسنة ١٦ ق نقض ما ترتب عليه من آثار بالحكم رقم ٣٨٢ لسنة ٢١ ق .

وحيت إن هذا النعى فى محله ذلك أن وقف الدعوى طبقا للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ له أحكامه وشروطه وأوضاعه الخاصة والتميزة المقررة فى القانون وهو يختلف فى مناطه وفى نطاقه عن أحكام الوقف الاتفاقى المقرر فى المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات السابق وبمقتضاها رخص الشارع للخصوم فى أن يتفقوا على وقف السير فى الدعوى لمدة لا تزيد على ستة شهور من تاريخ اقرار المحكمة لهذا الاتفاق أيا كان سببه وأوجب تعجيلها خلال الثمانية الأيام التالية لانقضاء هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها فى الميعاد اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه كما أنه ووفقا للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات المشار إليه فإن لكل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى — وقد جرى قضاء

هذه المحكمة — على أنه لاوجه لتطبيق القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ على واقعة الدعوى متى كانت لم تتبع في شأنها الاجراءات التي نص عليها في هذا القانون كما لاوجه لتطبيق أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ اذ هو لا ينطبق إلا على الدعاوى الموقوفة طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ ، إذ كان ذلك وكانت الدعوى أمام المحكمة الابتدائية قد أوقفت في ١٩٥٥/١١/٢ لمدة ستة شهور باتفاق الطرفين لاجراء الصلح ولم يعجلها المدعى الا في ١٩٥٩/٢/١٥ أى بعد أكثر من سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى وقد دفعت المدعى عليها بسقوط الحصومة بالتطبيق للمادة ٣٠١ من قانون المرافعات السابق وقبلت المحكمة الابتدائية هذا الدفع وقضت بسقوط الحصومة عملاً بالمادة سالفة الذكر ، إذ كان ذلك وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت في الاستئناف رقم ١٣٥ لسنة ١٦ ق الاسكندرية بالغاء الحكم المستأنف ورفض اندفع بسقوط الحصومة وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها فإن ذلك الحكم يكون خالف القانون واخطأ في تطبيقه مما يتعين نقضه .

وحيث إنه لما كان يترتب على نقض الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٣٥ لسنة ١٦ ق الاسكندرية إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة له متى كان ذلك الحكم أساساً لها وكان الثابت ان الاستئناف رقم ٣٨٢ لسنة ٢١ ق الاسكندرية المرفوع من مصلحة الضرائب ورقم ٣٨٣ لسنة ٢١ ق الاسكندرية المرفوع من المطعون عليه عن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية قد اقيم طعناً في الحكم الصادر في موضوع الدعوى بعد اعادتها الى محكمة اول درجة واذا قضى بنقض الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٣٥ لسنة ١٦ ق الاسكندرية فإن ذلك يستتبع إلغاء الحكم الصادر في الاستئناف المشار اليهما .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه — ولما تقدم — يتعين تأييد الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٤٨ تجارى الاسكندرية الابتدائية الصادر في ١٩٦٠/٣/١٧

## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم السيد ذكرى ، عثمان حسين دبد الله ، محمد صدق العصار ، ومحمود عثمان درويش .

( ٢٢٥ )

الطعن ٢٠٥ لسنة ٣٩ ق :

(٢٦١) بيع " بعض أنواع البيوع " . التزام " تنفيذ الالتزام " .

(١) البيع " فوب " . تنفيذ التزام البائع بالتسليم لا يتم إلا بشحن البضاعة على السفينة في ميناء القيام .

(٢) تسليم البضاعة في البيع " فوب " . لا محل لتعدي البائع بأن التسليم يحصل على النحو الذي يتفق مع طبيعة الشيء المبيع طبقاً لنص المادة ١/٤٣٥ مدني .

( ٣ ) التزام " تنفيذ الالتزام " . نقض " أسباب الطعن " .

الادعاء بقيام حادث طارئ جعل تنفيذ الالتزام مردفاً . دفاع يخالفه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٤ ) بيع " التزامات البائع " . التزام " انقضاء الالتزام " . عقد " فسخ العقد " .

فسخ عقد انبيع لاخلال البائع بالتزامه بتسليم المبيع . أمره . لا يجوز للبائع المطالبة بتكاليف اعداد المبيع للتسليم .

١ - متى كان التعاقد قد تم بين الطاعن - البائع - والشركة المطعون عليها الأولى - المشتريه - على بيع كميات الفول السوداني F.O.B ، وكان تنفيذ التزام البائع بالتسليم في البيع F.O.B لا يتم إلا بشحن البضاعة على السفينة في ميناء



القيام ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم ينفذ التزامه بشحن البضاعة على ظهر السفينة بالنسبة لما زاد على الخمسين طنا المسلمة ، لأن الحجر الزراعى لم يصرح بتصديرها بسبب مخالفة الشروط التى تتطلبها ، ومن ثم فليس للطاعن وقد ثبت عجزه عن شحن البضاعة أن يحتج قبل الشركة بأن العقد لم يتضمن نصا على ما يشترطه الحجر الزراعى من ضرورة خلو البضاعة من بذرة القطن أو أن هناك تعسفا من الحجر الزراعى فى رفض التصريح بالتصدير .

٢ - مقتضى بيع البضاعة F.O.B. أن تسليم البضاعة لا يتم إلا بشحنها على ظهر السفينة ، ولا تغنى عن ذلك مجرد إعدادها للشحن ، ومن ثم فلا محل لتعدي من جانب البائع - بما تنص عليه المادة ١/٤٣٥ من القانون المدنى من أن التسليم يحصل على الذم الذى يتفق مع طبيعة الشيء المباع .

٣ - إدعاء - البائع - بأن عدم ترخيص الحجر الزراعى بشحن البضاعة يعد حادثا طارئا يجعل تنفيذ الالتزام مرهقا ، هو دفاع يخالطه واقع وإذ لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، فلا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - متى كان الطاعن - البائع - قد أخل بالتزامه بتسليم البضاعة فيما حدا خمسين طنا ، وقضى تبعا بفسخ العقد فلا محل لأن يطالب الطاعن بالإبقاء على مقدم الثمن الذى استلمه بل يتعين عليه رده عملا بما تقتضى به المادة ١٦٠ من القانون المدنى من أن الفسخ يعيد المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد فيرد كل منهما ما تسلم بمقتضى العقد بعد أن تم فسخه ، ولا يجوز للطاعن بالتالى أن يطالب بتكاليف إعداد البضاعة للتصدير وهو لم يقوم بتسليمها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتمثل فى أن شركة مصر للتجارة الخارجية - المطعون عليها الأولى - أقامت ضد الطاعن والبنك المطعون عليه الثانى الدعوى رقم ٨٤٢ سنة ١٩٦١ تجارى الاسكندرية الابتدائية طلبت فيها الحكم بفسخ العقد المبرم فى ١٩٦٠/١٢/٢٥ بينها وبين الطاعن والزام الأخير بأن يدفع لها تعويض قدره خمسة وعشرون ألف جنيه، والزامه والبنك المطعون عليه الثانى بأن يدفع لها مبلغ عشرة آلاف جنيه . وقالت بيانا لدعواها أنها بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٠/١٢/٢٥ تعاقدت مع الطاعن على أن يبيع لها كمية من القول السودانى المقشور للعصير قدرها ألف طن طبقا للشروط والمواصفات المبينة بالعقد بسعر الطن ٦٨ جنيا ( فوب ) الاسكندرية للشحن إلى كوبا خلال المدة من شهر يناير إلى شهر أبريل سنة ٦١ فى المواعيد التى تحددها الشركة وعلى البواخر التى تعينها وتخطر بها ، وتمويل العملية سلمته الشركة شيكا بمبلغ عشرة آلاف جنيه على البنك المطعون عليه الثانى بشرط أن يسلمها شهادة إيداع تنفيذ تخزين خمسين طنا بمخازنه معدة للتصدير ، غير أنه تبين للشركة أن الكمية التى أودعها الطاعن غير مطابقة لخواصها التى تتطلبها رقابة الصادرات والمجر الزراعى والشروط المتفق عليها وان عبواتها جوالات مستعملة وغير صالحة للتصدير ، فرفضت تسلمها ، وإذا سلم البنك قيمة الشيك للطاعن مع أنه كان عليه أن يمتنع عن ذلك لعدم صلاحية هذه الرسالة للتصدير فإنه يكون مسئولا بالتضامن مع الطاعن عن رد المبلغ المذكور إلى الشركة ، هذا إلى أن الشركة أذرت الطاعن بأعداد الكميات المتعاقد عليها ولكنه لم يقم بتنفيذ التزامه مما يحولها الحق فى طلب فسخ العقد والتعويض الذى تقدره بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه

قيمة ما فاتها من كسب وما لحقها من ضرر أدبى بسبب عدم إتمام الصفقة . وأقام البنك دعوى فرعية طلب فيها إلزام الشركة بتسليم كمية الفول السوداني المودعه لديه لحسابها . نذبت المحكمة خبيرا زراعيا لمعاينة الفول السوداني المودع وبيان ما إذا كان صالحا للتصدير وقت إيداعه ومدى تأثيره من طول مدة الإيداع ، وتحديد ما فات الشركة من كسب وما لحقها من خسارة بسبب عدم إتمام الصفقة وبعد أن قدم تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢ بفسخ العقد فيما زاد على الخمسين طنا المسلمة ، وإلزام الطاعن بأن يرد للشركة مبلغ ٦٦٠٠ جنيه وبأن يدفع لها تعويضا قدره ٤١٣٥ جنيه و ٢٠٠ مليم ورفض ماعدا ذلك من الطلبات ، وفي الدعوى الفرعية بإلزام الشركة بتسليم الفول السوداني المودع لحسابها لدى البنك . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ٢٤٤ سنة ٢٠ ق تجارى وبتاريخ ١٩٦٩/٣/١٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينعى الطاعن بالسببين الأول والرابع منها وبالوجه الأول من السبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق اندفاع والفساد في الاستدلال ، ويقول في بيان ذلك أن الحكم قضى بفسخ العقد فيما زاد على الخمسين طنا المسلمة وبإلزامه بتعويض قدره ٤٠٣٥ جنيه و ٢٠٠ مليم عن سند من أنه لم يتمكن من شحن كميات الفول السوداني التي أخطرتة الشركة المطعون عليها الأولى بأعدادها وقدرها ٤٠ و ٨٠٧ طنا بسبب مخالفتها لشروط التي تتطلبها مراقبة الحجر الزراعى فيكون قد اخل بالتزامه المنصوص عليه في العقد وأنه لا دليل على ما إدعاه الطاعن من تعسف مراقبة الحجر الزراعى في رفض البضاعة في حين أن الطاعن قد تمسك في دفاعه بأنه أعد كميات من الفول السوداني للشحن في شهرى فبراير ومايو سنة ١٩٦١ وقدم شهادة من إدارة الصادرات لإثبات ذلك ولكن مراقبة الحجر الزراعى رفضت التصدير لمجرد وجود حبات معدودة من بذرة القطن في كل جوال ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض نذب خبير لتحقيق هذا الدفاع ولم يبين وجه مخالفة الطاعن لشروط العقد ، أما عن رفض مراقبة الحجر



الزراعى للتصدير فإنه لم يرد فى العقد ولا فى قرار الاقتصاد الخاص بالرقابة على تصدير الفول السودانى أى نص على وجوب خلو البضاعة من البذرة المذكورة هذا إلى أنه يستفاد من خطاب الشركة المؤرخ ١٩٦١/٢/٢٦ الذى أرسلته إلى الطاعن أنها مقرة بأنه لم تحصل مخالفة لشروط التعاقد وأن مراقبة الحجر الزراعى تعسفت فى رفض التصريح بالتصدير ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بفسخ العقد فيما زاد على الخمسين طنا المسلمة والزمه بالتعويض فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا انتهى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان احكم المطعون فيه قد أورد فى هذا الخصوص قوله "أنه نص فى عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٦٠/١٢/٢٥ المحرر بين المستأنف - الطاعن - والشركة المستأنف عليها الأولى - المطعون عليها الأولى على أن تسليم الكمية ( فوب ) من الاسكندرية للشحن إلى توبا خلال المدة من يناير إلى أبريل فى المواعيد وعلى البواخر والكميات التى يحددها الطرف الأول ولما كان المستأنف لم يتمكن من شحن البضاعة لمخالفتها لشروط الحجر الزراعى وبذلك يكون المستأنف قد أخل بالتزامه بالتسليم بأن قدم بضاعة مخالفة للشروط سالفة الذكر ، الأمر الذى حال دون شحنها ، فيكون هو المسئول عن عدم الشحن ومن ثم يكون قد أخل بالتزامه المنصوص عليه فى عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٦٠/١٢/٢٥ وهو أن التسليم لا يتم إلا بشحن البضاعة على ظهر السفينة ولا يجديهِ نفعا الاحتجاج بالشهادة المقدمة منه لأنه إن صح ما يدعيه من إعداد الكمية التى ذكرها فإنه قد أعدها مخالفة للشروط المتفق عليها والشروط الواجب توافرها حتى تصرح له مراقبة الحجر الزراعى بالشحن . ولادليل على ما أدعاه المستأنف من تعسف المراقبة المذكورة ، هذا فضلا عن أن هذه الكمية لم تسلم للشركة باعتراف المستأنف نفسه ، ولا يتم الالتزام بالتسليم إلا بتسليم البضاعة على ظهر السفينة كما سلف القول . . . . . ومن ثم تكون الشركة غير مسئولة عن ثمن الكمية التى لم تسلمها ، ويكون الحكم المستأنف قد حاله الصواب عندما احتسب ثمن الخمسين طنا المودعة فى مخازن المستأنف عليه الثانى - البنك - فقط ، ومتى انتهت المحكمة الى ذلك فإنها لا ترى إجابة المستأنف إلى طلب نذب خبير لتحقيق دفاعه لأن هذا الدفاع لا يجديهِ نفعا ،

وكان مفاد ذلك أن التعاقد تم بين الطاعن والشركة المعطون عليها الأولى على بيع كميات الفول السوداني F.O.B. وكان تنفيذ التزام البائع بالتسليم في البيع F.O.B. لا يتم إلا بشحن البضاعة على السفينة في ميناء القيام ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم ينفذ التزامه بشحن البضاعة على ظهر السفينة بالنسبة لما زاد على الخمسين طناً المسامة لأن الحجر الزراعي لم يصرح بتصديرها بسبب مخالفة الشروط التي يتطلبها ، ومن ثم فليس للطاعن وقد ثبت عجزه عن شحن البضاعة أن يحتج قبل الشركة بأن العقد لم يتضمن نصاً على ما يشترطه الحجر الزراعي من ضرورة خلو البضاعة من بذرة القطن أو أن هناك تعسفاً من الحجر الزراعي في رفض التصريح بالتصدير ، وإذا رتب الحكم المطعون فيه على ما انتهى إليه من إخلال الطاعن بتنفيذ التزامه بالتسليم قضاءه بفسخ العقد والتعويض ، ورأى أنه طالما أن الطاعن قد عجز عن شحن البضاعة على ظهر السفينة لعدم توافر الشروط التي يوجبها الحجر الزراعي فلم يعد مجدياً إجابته إلى طلبه نذب خبير للتحقق من إعداد الكيات من تلك البضاعة لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ويقول الطاعن في بيان ذلك انه أعد البضاعة طبقاً للعقد ووضعها تحت تصرف الشركة المشتريّة على نحو جعلها في حيازتها فيكون التسليم قد تم حسب طبيعة البيع عملاً بما تقضى به المادة ٤٣٥ من القانون المدني ، واذ قرر الحكم أن التسليم لا يتم إلا بشحن البضاعة على ظهر السفينة وهو امر لم يحصل بسبب عدم موافقة الحجر الزراعي على التصدير ، فإن الحكم يكون قد أهمل تطبيق ما توجبه المادة ١٥٠ من القانون المدني في تفسير العقود من بحث النية المشتركة للتعاقد والالتقاء بطبيعة التعامل والثقة بين الطرفين والعرف الجاري وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ، هذا إلى أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون من ناحية أخرى ذلك أنه وإن كان البيع B.O.F. إلا أن رفض الحجر الزراعي تصدير البضاعة لوجود أربع حبات من بذرة القطن في الحوال



هو من الظروف الطارئة التي لم يكن ممكنا توقعها عند التعاقد . فيعفى الطاعن من نتائجه ، غير أن الحكم جعله مسئولا عنها خلافا لما تنص عليه المادة ١٤٧ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود بأن التعاقد تم على بيع البضاعة F.O.B. وذلك على ماسلف بيانه في الرد على السبب الأول مما يتعين معه تطبيق أحكام هذا النوع من البيوع البحرية ومقتضاها أن تسليم البضاعة لا يتم الا بشحنها على ظهر السفينة ولا يغني عن ذلك مجرد اعدادها للشحن ، ومن ثم فلا محل للتجدي بما تنص عليه المادة ٤٣٥ / ١ من القانون المدني من أن التسليم يحصل على النحو الذي يتفق مع طبيعة الشيء المبيع ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله . والنعي مردود في شقه الثاني بأن الادعاء بأن عدم ترخيص المجر الزاعي بشحن البضاعة يعد حادثا طارئا يجعل تنفيذ الالتزام مرهقا هو دفاع يخالفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى النعي بالوجه الثاني من انسبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بإلزام الطاعن برد قيمة البضاعة التي تعذر شحنها وتبلغ ٦٦٠٠ جنيه في حين أن الشركة المطعون عليها الأولى دفعت له ذلك المبلغ كقسط ثمن وسلمها الطاعن بضاعة تزيد قيمتها على المبلغ المذكور مما لا محل معه لإلزامه برده ، هذا إلى أن إعداد البضاعة للتصدير كبده نفقات باهظة فكان على المحكمة أن تحملها للشركة وتستنزها من الثمن ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه وعلى ماسلف البيان أن الطاعن أخل بالتزامه بتسليم البضاعة فيما عدا خمسين طنا وقضى تبعا لذلك بفسخ العقد فلا محل لأن يطالب الطاعن بالإبقاء على مقدم الثمن الذي استلمه بل يتعين عليه رده عملا بما تقتضيه المادة ١٦٠ من القانون المدني من أن الفسخ يعيد المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد فيرد كل



منهما ما تسلم بمقتضى العقد بعد أن تم فسخه ، ولا يجوز للطاعن بالتالى أن يطالب بتكاليف إعداد البضاعة للتصدير وهو لم يقيم بتسليمها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلزام الطاعن برد الثمن الذى استلمه وقدره ١٠٠٠٠٠ جنيهاً مخصوماً منه مبلغ ٣٤٠٠ جنيهاً ثمن الخمسين طناً المسلمة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه خطأ في الإسناد ، ذلك أن الحكم قضى بإلزام الطاعن بالتعويض لمخالفة المواصفات المتفق عليها بالنسبة لكمية من البضاعة قدرها خمسون طناً ، في حين أن الطاعن أعد هذه الكمية وأودعها مخازن البنك في ١٩٦١ / ١ / ٢ فيعتبر التسليم قد تم في هذا التاريخ ، يدل على ذلك أن الشركة المطعون عليها الأولى وافقت على أن يصرف له مبلغ عشرة آلاف جنيه ، غير أنه تبين أنها تراخت في تصدير الكمية المذكورة فلم تعرضها على شركة المراجعة لفحصها إلا في ١٩٦١ / ٦ / ٢٩ أى بعد حوالى ستة أشهر من إعدادها للتصدير مما تسبب عنه فسادها لطول مدة التخزين ، وهو أمر تسأل عنه الشركة ، وإذا قرر الحكم المطعون فيه أن تسليم هذه الكمية قد تم في ١٩٦١ / ٦ / ٢٩ واعتبر الطاعن مسئولاً عن فسادها ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الإسناد .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذى أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أورد قوله " أن المادة الثامنة من عقد الاتفاق قد أوجبت على المدعى عليه الأول - الطاعن - تقديم شهادة فحص وتحليل ووزن واستلام من شركة الشرق الأدنى للمراجعة ... ومفهوم ذلك أنه هو الملزم باستخراج المستندات المثبتة لصلاحيه كميات الفول السودانى المبعة للتصدير . كما أن طرفى التعاقد ارتضيا شركة الشرق الأدنى للمراجعة لفحص وتحليل ووزن واستلام الكميات التى يقوم المدعى عليه الأول بتسليمها وأن تكون هذه الشهادة حجة عليهما .... وأنه وإن كان المدعى عليه قام بإيداع خمسين طناً من

الفول السوداني المبيع بمخازن المدعى عليه الثاني — البنك — بتاريخ ١٩٦١/١/٢ كما يبين من شهادة الإيداع الصادرة من المدعى عليه الثاني إلا أنه لم يتقدم للشركة المدعية — المطعون عليها الأولى — بشهادة الفحص والتحليل والوزن والاستلام من شركة الشرق الأدنى للمراجعة كما ألزمته بذلك المادة الثامنة من عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٦٠/١٢/٢٥ أو الشهادات والمستندات الأخرى المنصوص عليها في تلك المادة حتى يمكنه أن يحتج على الشركة المدعية بحالة البضاعة وقت إيداعها ومن ثم يكون مسئولاً عن بقاء هذه البضاعة بالمخازن في الفترة من تاريخ إيداعها حتى تاريخ فحصها في ١٩٦١/٦/٢٩ وهو الفحص الذي طلبته الشركة المدعية دون أن يلزمها عقد الاتفاق بذلك ويكون تسليم هذه الكمية قد تم في هذا التاريخ وبالحالة التي وصفت بها في تقرير الفحص المقدم من شركة الشرق الأدنى والتي ارتضاها الطرفان للعينة وفحص البضاعة “ ، وبين من ذلك أن الحكم استخلص من نصوص العقد المبرم بين المطعون عليها الأولى والطاعن أنهما قد ارتضيا شركة الشرق الأدنى للمراجعة خبيراً يتولى فحص البضاعة عند إيداعها وتكون الشهادة الصادرة منها حجة عليهما في هذا الخصوص وأن الطاعن هو الذي يتقدم بهذه الشهادة حتى يمكنه أن يحتج على المطعون عليها الأولى بحالة البضاعة وقت إيداعها ولما كان الثابت أن الطاعن قد أودع في ١٩٦١/١/٢ خمسين طناً من الفول السوداني بمخازن البنك المطعون عليه الثاني دون أن يقدم للمطعون عليها الأولى في تاريخ الإيداع شهادة الفحص المذكورة وتراخى في ذلك حتى طلبت المطعون عليها الأولى من شركة المراجعة فحص هذه الكمية فقامت به في ١٩٦١/٦/٢٩ ، وتبين من شهادة الفحص أن الكمية المذكورة مخالفة للواصفات المتفق عليها ، وإذا اعتبر الحكم أن الطاعن مسئول عن بقاء البضاعة بالمخازن في الفترة من تاريخ إيداعها حتى فحصها وانها سلمت بالحالة التي وصفت بها في شهادة الفحص ورتب على ذلك إلزام الطاعن بتعويض قدره مائة جنيه عنها فإن النعي عليه بهذا السبب يكون في غير محلة .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيسكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم السعيد ذكرى ، عثمان حسين عبد الله ، محمد صدق العصار ، ومحمود عثمان  
درويش .

(٢٢٦)

الطعن رقم ١ ٣٤ لسنة ٣٩ القضائية :

(١ ، ٢ ، ٣) ملكية . شيوع . ريع .

(١) وضع يد المالك على الشيوع على جزء مفروز من العقار يوازي حصته . لا يحق لأحد  
شركائه انتزاع هذا القدر منه . حق هذا الشريك في طلب القسمة أو مقابل الانتفاع .

(٢) المشتري لقدر مفروز في العقار الدائع . لا يجوز له طلب التسليم مفزاً . علة ذلك .

(٣) للشريك على الشيوع حق المطالبة بريع حصته من الشركاء الآخرين الذين يضعون اليد  
على ما يزيد عن حصتهم ، كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> أن لئالك على الشيوع إذا وضع  
يده على جزء مفروز من العقار يوازي حصته ، الحق في حماية وضع يده وليس من  
حق أحد الشركاء أن ينتزع منه هذا القدر بل كل ماله أن يطلب قسمة العقار  
أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الانتفاع .

٢ - لا يجوز للمشتري لقدر مفروز في العقار الشائع أن يطالب بالتسليم مفزاً  
لأن البائع له - الشريك على الشيوع - لم يكن يملك وضع يده على حصة مفروزة  
قبل حصول القسمة إلا برضاء باقي الشركاء جميعاً ، ولا يمكن أن يكون للمشتري  
حقوق أكثر مما كان لسلفه ، هذا إلى ما يترتب على القضاء بالتسليم في هذه  
الحالة من إفراز لجزء من المال الشائع بغير الطريق الذي رسمه القانون .

(١) نقض ٢٥ / ٣ / ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة ص ٩٩٢ بند ١٦

نقض ٢٥ / ١١ / ١٩٦٥ مجموعة المصنف الفقهي السنة ١٦ ص ١١٤٥



٣ - الثمار التي تنتج من المال الشائع أثناء قيام الشيوع من حق الشركاء جميعاً بنسبة حصة كل منهم ، وللشريك على الشيوع أن يرجع ببيع حصته على الشركاء الذين يضعون اليد على ما يزيد عن حصتهم كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليهم السنة الأولى أقاموا الدعوى رقم ٢٢٨ سنة ١٩٦٣ مدني بنها الابتدائية ضد الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية على باقي الطاعنين الذين كانوا قصراً وضد المطعون عليه السابع وآخر هو . . . . . وطلبوا الحكم بالزامهم بأن يسلموا لهم أطيافاً زراعية مساحتها فدان واحد و ٧ قراريط و ٧ أسهم مبينة بصحيفة الدعوى وبأن يدفعوا لهم متضامين مبلغ ٣١٥ جنيهاً ، وقالوا شرحاً لدعواهم أنه بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٥٦/١/٢٣ باع المطعون عليه السابع إلى مورثهم المرحوم . . . . . الأطياف سالفة الذكر وأقام مورثهم الدعوى رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٦ مدني المنصورة الابتدائية بصحة ونفاذ هذا العقد ضد المطعون عليه السابع وآخرين وفي مواجهة الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية على باقي الطاعنين وبتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٤ حكم له بطلباته في تلك الدعوى فاستأنفت الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٣١ سنة ١٠ ق مدني المنصورة وحكم بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٥ بتأييده وإذ لم يطلب مورثهم الحكم بالتسليم في الدعوى رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٦

مدنى المنصورة الابتدائية وكان المدعى عليهم يضعون اليد على هذه الأطنان ولم يدفعوا لهم قيمة الربيع ابتداء من سنة ١٩٥٧ الزراعية حتى سنة ١٩٦٣ ويبلغ مجموعه ٣٥١ جنيها ، فقد أقاموا دعواهم للحكم لهم بالطلبات سالفة البيان . ردت الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها بأن القدر موضوع الدعوى يدخل ضمن أطنان كانت مملوكة على الشيوع بين مورث المرحوم . . . . . وشقيقة المرحوم . . . . . مورث البائع — المطعون عليه السابع — وأنها وضعت اليد على هذا القدر مفرزا بموجب قسمة المهايأة التي تمت بينها وبين شركائها منذ سنة ١٩٤٦ حتى رفع الدعوى الحالية . وبتاريخ ٢٩/٢/١٩٦٤ حكمت المحكمة بئدب مكتب الخبراء الحكومى بنها للانتقال إلى الأرض موضوع النزاع وتقدير ريعها وبحث ملكيتها وعلاقتها بما كان يملكه المرحومان . . . . . مورث المطعون عليه السابع . . . . . مورث الطاعنين على الشيوع فيما بينهما من أطنان وبيان قدر كل منها وتحديد ما ورد عليها من تصرفات منهما أو من ورثتهما . وبعد أن قدم الخبير تقريره أقامت الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها دعوى فرعية ضد المطعون عليهم الستة الأول والمطعون عليه السابع بطلب الحكم بتثبيت أصل ملكيتها للعين موضوع النزاع تأسيسا على التقادم الطويل المكسب للملكية ، ثم قصر المطعون عليهم الستة الأول دعواهم على الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها وقرروا بترك الخصومة بالنسبة لباني المدعى عليهم . وبتاريخ ٢٧/٣/١٩٦٥ حكمت المحكمة فى الدعوى الأصلية بإثبات ترك الخصومة بالنسبة للمطعون عليه السابع . . . . . وبالإلزام — الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها بتسليم المطعون عليهم الستة الأول فدان واحد و٧ قراريط و٧ أسهم مبينة بالعقد الابتدائى المؤرخ ٢٣/١/١٩٥٦ وبأن تدفع لهم مبلغ ٢٤٠ جنيها و ٨٢٨ مليا وفى الدعوى الفرعية برفضها . إستأنفت الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٣٧ سنة ١٥ ق مدنى طنطا (٢١ سنة ١ ق مدنى مأمورية بنها) وبتاريخ ٧/٤/١٩٦٩ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف

طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم للأوجه الثلاثة الأولى من السبب الثاني. وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم قضى بالزام الطاعنين بتسليم الأطيان موضوع النزاع إلى المطعون عليهم الستة الأولين وبأن يدفعوا لهم ريعها على سند من أنهم وضعوا اليد عليها بطريق الغصب، ما يجيز للمطعون عليهم المذخورين وهم ورثة المشتري أن يدفعوا هذا التمرض المسمى ويطالبوا باستلام الأرض والريع، في حين أن الطاعنين شركاء على الشيوع مع البائع لمورث المطعون عليهم الستة الأول ويضعون اليد على قدر يوازي حصصهم فلا يجوز إنتزاعه من تحت أيديهم ومن حقهم الحصول على غلته لأنها حق لهم .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك انه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعنين في الدعوى يقوم على أن العين المباعة إلى مورث المطعون عليهم الستة الأولين تدخل ضمن أطيان كانت مملوكة على الشيوع بين مورث الطاعنين ومورث البائع وأن الطاعنين وضعوا اليد على هذا القدر مفرزا بموجب قسمة المهايأة التي تمت بينهم وبين شركائهم منذ ١٩٤٦، ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للمالك على الشيوع إذا وضع يده على جزء مفرز من العقار يوازي حصته الحق في حماية وضع يده وليس من حق أحد الشركاء أن ينتزع منه هذا القدر بل كل ماله أن يطلب قسمة العقار أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الانتفاع، وكان لا يجوز للمشتري لقدر مفرز في العقار الشائع أن يطالب بالتسليم مفرزا لأن البائع له لم يكن يملك وضع يده على حصة مفرزة قبل حصول القسمة الا برضاء باقي الشركاء جميعا ولا يمكن أن يكون للمشتري حقوق أكثر مما كان لسلفه ، هذا الى ما يترتب على القضاء بالتسليم في هذه الحالة من افراز لجوء من المال الشائع بغير الطريق



الذى رسمه القانون وكانت الثمار التى تنتج من الماس الشائع أثناء قيام الشيوع من حق الشركاء جميعا بنسبة حصة كل منهم وللشريك على الشيوع أن يرجع برجع حصته على الشركاء الذين يضعون اليد على ما يزيد عن حصتهم كل بقدر نصيبه فى هذه الزيادة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بالزام الطاعنين بتسليم الأطنان موضوع الدعى ان المطعون عليهم الستة الأولين وهم ورثة المشتري وبأن يدفعوا لهم ربعها فى مدة النزاع تأسيسا على أنهم وضعوا اليد عليها بطريق الغصب مع أن الطاعنين تمسكوا فى دفاعهم بأنهم ملاك على الشيوع فى هذه الأطنان وبأن هذا القدر يدخل فى حدود حصتهم ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

---

## جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار محمد أحمد محمود ، ومضوية المادة المستشارين : جلال عبد الرحيم  
عتمان ، وسعد الشاذلي ، وصفيان مهران الزيني ، وعبد السلام الجندى .

( ٢٢٧ )

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" :

(١) أجنب . قانون . قناصل .

اختصاصات البعثات القنصلية . الرجوع فيها لقواعد القانون الدولي العام . للقنصل  
اختصاصات إدارية بالنسبة لواطنيه وفقا لقوانين دولته ما لم يتعارض ذلك مع قوانين الدولة  
الموفد إليها .

( ٢ و ٣ ) أجنب . عرف . قناصل . معاهدات .

(٢) معاهدة مونترو الخاصة بإلغاء الامتيازات الأجنبية . أثرها على سلطات القناصل . حق القنصل  
في توثيق المحررات الخاصة برعايا دولته . قائم على الرضا الغرضي المستند إلى شرط التبادل وإلى  
العرف الدولي . المقصود بشرط التبادل .

(٣) قيام قناصل الدل الأجنبية في مصر بأعمال التوثيق . ليس هناك نص تشريعي يفرض قيامهم  
بذلك . اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية . بيانها وظائف القنصل .

( ٤ و ٥ ) أجنب . أحوال شخصية . قانون . عقد .

(٤) قانون التوثيق ٦٨ لسنة ١٩٤٧ . استمرار تطبيق قواعد القانون الدولي بالنسبة لمحررات  
الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب .

(٥) حق الأجانب المقرر لهم في التوثيق تطبيقا لقواعد الاسناد في القانون الدولي الخاص . عدم  
الخاص به بصدر القانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ المعدل لقانون التوثيق ٦٨ لسنة ١٩٤٧ .

(٦) أجنب . قانون . قناصل . عقد .

(٦) سلطة القناصل في توثيق العقود . لا تتأثر من سيادة الدولة . على ذلك .

## (٧ و ٨) أحوال شخصية . قانون . قناصل . وصية .

(٧) الوصية تعد من مسائل الأحوال الشخصية . قاعدة خضوع ثبوتها لقانون الموقع . نطاقها . لا شأن لهذه القاعدة بمسائل الأحوال الشخصية .

(٨) للوصى الأجنبي أن يفرغ الوصية في الشكل المقرر في قانون دولته ، أرفى الشكل المقرر في قانون البلد الذي توفيه الوصية . المادة ١٧ مدني . انتجائه إلى قنصل دولته لتوثيق الوصية . وجوب تطبيق قانون ذلك القنصل على شكل المحرر .

## (٩ و ١٠) إثبات . تنفيذ . قانون . قناصل .

(٩) المحررات التي يجربها القناصل المصريون في الخارج برسمهم موثقة . لها ذات القوة الرسمية للمحررات الموثقة في مصر . المادة ٦٤ ق ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

(١٠) المحررات التي يوثقها القناصل الأجانب في مصر وفقا لقانون دولتهم . تعد محررات رسمية أجنبية لها جبرها في الإثبات . جواز تنفيذها في مصر بعد شملها بأمر التنفيذ وفقا لنص المادة ٤٩٦ مرافعات سابق .

## (١١) حكم « تسبيب الحكم » . إثبات . قانون . وصية .

القانون الأجنبي . واثمة يجب على الخصوم إقامة الدلائل عليه . مثال في وصية الأجنبي . جواز استناد الحكم إلى أحكام محكمة التمس والامتنان الأثنية كمنع من عناصر البحث في قانون القانون اليوناني .

١ — القواعد المنظمة للتمثيل القنصلي بصيغة عامة مرجعها إلى قواعد القانون الدولي العام وضمن الاختصاصات المتعارف عليها للبعثات القنصلية ، قيام القناصل بعمان مرتق العقود ومسجل الأحوال المدنية فضلا عن ممارسة بعض الاختصاصات ذات الطبيعة الإدارية بالنسبة لمواطنيه وفقا لأحكام قوانين الدولة التي ينتمي لها ما لم يتعارض ذلك مع قوانين الدولة الموفد إليها .

٢ — النص في المادة الحادية عشر ، من معاهدة مونثرو الخاصة بإلغاء الامتيازات بمصر الصادر بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧ على أن يخضع قناصل الدول لقضاء المحاكم المختلطة مع مراعاة القيود المعترف بها في القانون الدولي ،



ولا يجوز بوجه خاص محابكتهم بسبب أعمال وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم ، ولهم بشرط التبادل أن يقوموا بالأعمال الداخلة في الاختصاصات المعترف بها عادة للقناصل في مواد اشهادات الحالة المدنية وعقود الزواج والعقود الرسمية الأخرى والتركات والنيابة عن مواطنيهم الغائبين أمام القضاء ومسائل الملاحة البحرية وأن يتمتعوا بالحماية الشخصية ... يدل على أن هذه المادة عملت في الفقرة الأولى منها إلى وضع حد للسلطات البوليسية والقنصلية التي كانت نحولة لموظفي السلك السياسي والقنصلي في فترة قيام الامتيازات فأخضعتهم لقضاء المحاكم المختلطة صراحة ومهدت بفقرتها الثانية السبيل لإرساء مركز القناصل خلال فترة الانتقال طبقا للاختصاصات المألوفة والمتعارف عليها في فقه القانون الدولي ، مما مفاده أن هذه الاختصاصات الأخيرة — ومن بينها حق القناصل في توثيق المحررات الخاصة برعايا دولهم — لم تكن مستقاة من نظام الامتيازات وليست موقوفة بفترة الانتقال وإنما هي قائمة على الرضاء الضمني المستند إلى شرط التبادل وإلى العرف الدولي المستقر وهو ما تشير إليه براءة اعتماد القنصل ، وتفيد قبوله بوظائفه المحددة له في قانون دولته وعلى أن يباشرها وفقا لهذا القانون يؤيد هذا النظر أن المرسوم بقانون الصادر في ٥ من أغسطس ١٩٢٥ والخاص بالنظام القنصلي والذي ظل معمولا به حتى الغائه بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ كان يعطى في المادة ٢٢ منه للقناصل المصريين حق تحرير العقود والمشارطات المتعلقة بالمصريين خاصة في فترة قيام الامتيازات ، ثم خلال فترة الانتقال ، وكذلك في المدة التالية لانتهائها . لما كان ذلك فانه وإن كان المقصود بشرط التبادل ألا تسمح الدولة لقنصل دولة أجنبية بمباشرة وظيفة التوثيق إلا إذا كانت دولة هذا القنصل تسمح لقنصل الدولة الأولى بمباشرة ذات الوظيفة على إقليمها إلا أن نطاق التبادل المشار إليه يقتصر على مجرد الاعتراف للقنصل بأداء وظيفة التوثيق دون أن يمتد إلى التماثل والتطابق في شروط أداء هذا الاختصاص وكيفية حصوله اعتبارا بأن القنصل بوصفه موثقا يخضع في أدائه لقانون الدولة التي يمثلها هو .

٣ — العرف مصدر أصيل من مصادر القانون الدولي ، ولا يوجد نص تشريعي في مصر يحظر قيام قناصل الدول الأجنبية في مصر بأعمال التوثيق ، ولا تعارض

بهذه المثابة بين هذا الوضع وبين ما نصت عليه الفقرة ( و ) من المادة الخامسة من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية والتي انضمت اليها جمهورية مصر العربية اعتبارا من ٢١ يوليو ١٩٦٥ والتي تقضى بأن الوظائف القنصلية " تشمل القيام بأعمال التوثيق والاحوال المدنية وممارسة الاعمال المشابهة وبعض الأعمال الأخرى ذات الطابع الإدارى مالم يتعارض مع قوانين ولوائىخ لدولة الموفد اليها . "

٤ — ان ماجاء بالمذكرة الايضاحية لقانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ من أنه " ... .. قد كان مقتضى توحيد جهات التوثيق ان تكون مكاتب التوثيق الجديدة هي التى تتولى توثيق جميع المحررات أيا كانت ... .. وهذه المكاتب توثق المحررات المتعلقة بمواد الأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المسلمين ، الا أنه بالنسبة إلى الاجانب يكون لهم الخيار فى توثيق محرراتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية لدى مكاتب التوثيق أو لدى جهاتهم القنصلية تطبيقا لقواعد القانون الدولى ... .. " وما أورده تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب عن ذات القانون من أنه " ... .. يقتضى توحيد جهات التوثيق أن تلغى اقلام التوثيق بالمحاكم الوطنية والمختلفة وأن تحال إلى مكاتب التوثيق جميع أصول العقود الموثقة بها والدفاتر والوثائق المتعلقة بها ... .. أما المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين فتختص بها مكاتب التوثيق إذ يجب أن تختص جهة واحدة بعد إلغاء المحاكم المختلطة بالتوثيق لغير المسلمين فى محررات أحوالهم الشخصية التى يتطلب القانون حالا أو مستقبلا توثيقها ، مع عدم حرمان الاجانب من حقهم فى توثيق هذه المحررات أمام جهاتهم القنصلية طبقا للقواعد العامة فى القانون الدولى الخاص ... .. " ماجاء بهذا التقرير وتلك المذكرة لا يعدو أن يكون افصاحا من المشروع عن ارادته فى توحيد جهات التوثيق التى كانت متفرقة ، وحرصا منه فى ذات الوقت على استمرار تطبيق قواعد القانون الدولى الخاص بالنسبة لمحررات الأحوال الشخصية الخاصة بالاجانب ، دون أن تكون هناك أدنى صلة لذلك بمسألة الامتيازات الأجنبية أو فترة الإنتقال التى صاحبت إلغائها .

٥ — أن تعديل قانون التوثيق — ٦٨ لسنة ١٩٤٧ — بمقتضى القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ اثر إلغاء المحاكم الشرعية والمالية ، لاعلاقة له البتة بحق



الأجانب المقرر لهم — في التوثيق — تطبيقا لقواعد الاسناد في القانون الدولي الخاص وهو ما افصححت عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون الاخير بقولها أنه ”بمناسبة صدور القانون بالغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية رؤى تنظيم توثيق عقود الزواج والاشهادات التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمجالس المالية ، وقد وضع المشروع الحالى متضمنا هذا التنظيم . . . . .“ يؤيد ذلك أن قواعد الاسناد المشار إليها كان معمولا بها خلال سريان الامتيازات الأجنبية وفي فترة الانتقال فكانت المادة ٧٨ من القانون المدنى المختلط تنص على أن تراعى في أهلية الموصى لعمل الوصية وفي صيغتها الأحكام المقررة لذلك في قانون الدولة التابع لها الموصى “ كما تنص المادة ٥٥ من القانون المدنى الأهل على أن ”تراعى في أهلية الموصى لعمل الوصية وفي صيغتها الأحكام المقررة لذلك في الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى وكذلك في المادة ٢٩ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلفة والمادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ بشأن إختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية اللتين تنصان على أن يرجع في الوصايا إلى قانون بلد الموصى ، وظل هذا الوضع في القانون المدنى الحالى عقب إلغاء الامتيازات إذ احتفظ بهذه القاعدة فيه مع تعميم في الصياغة لتشمل سائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ومع تعيين الوقت الذى يعتد فيه ببيان القانون الواجب التطبيق وهو ما نصت عليه المادة ١٧ منه .

٦ — سلطة القناصل في إجراء العقود الموثقة لا تنتقص من سيادة الدولة التي يباشرون على أرضها وظائفهم طالما أن لمثلها مباشرة السلطة ذاتها على وجه التبادل ، ذلك أن امتداد السلطة الاقليمية خارج حدود الدولة أمر تقتضيه دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة واستمرار الحياة الدولية وحاجاتها .

٧ — أدخل المشروع المصرى الوصية ضمن نطاق مسائل الأحوال الشخصية ولما كانت قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ١ إنما تنصرف إلى الأحكام المتعلقة بحيازته وما يمكن أن يكتسب فيه من الحقوق العينية وطبيعة هذه الحقوق ونطاق كل منها وطرق اكتسابها وانقضاءها .



وغيرها من الأحكام الخاصة بنظام الأموال في الدولة ، ولا شأن لها بمسائل الأحوال الشخصية ، فان وجود عقارات التركة التي خلفتها الموصية في مصر لا علاقة له بتوثيق الوصية في حد ذاتها .

٨ — النص في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون المدني المصري على أن "يسرى على شكل الوصية قانون الموصى وقت الايصاء أو قانون البلد الذي تمت فيه الوصية .." يدل على أن قاعدة قانون المحل يحكم شكل التصرف ليست قاعدة الزامية في التشريع المصري بل هي رخصة للموصى ابتغى بها التيسير عليه وترك له الحرية فيجوز له أن يتخذ الوصية اما في الشكل المقرر في قانون الدولة التي ينتمى إليها بخنسيته واما في الشكل المقرر في قانون البلد الذي تم فيه الوصية ولما كان إختيار الموصية لأول الطريقين والتجاؤها إلى قنصل دولتها لتوثيق الوصية ، من شأنه أن يجعل القانون الواجب التطبيق على شكل المحرر هو قانون ذلك القنصل طالما توافرت فيه الشروط اللازمة لذلك الإجراء ، أخذا بقاعدة شكل المحرر يخضع لقانون من إجراه وهي قاعدة تيسر جنبا إلى جنب مع قاعدة شكل المحرر يخضع لقانون بلد إبرامه وبمقتضاه يبرر الخروج على مبدأ الاقليمية في التوثيق مراعاة لحاجة المعاملات الدولية ، ويلزم الموثق في هذه الحالة باتباع الشكل الذي يقضى به قانون بلده وكان توثيق الوصية موضوع الدعوى بمعرفة القنصل لا يتعارض مع قانون التوثيق ولا مع معاهدة مونترو وإذا كان الخيار المخول للموصية في سلوك أحد الطريقين المشار إليهما لا يجعل الإلتجاء إلى الشكل القنصلي منظويا على مخالفة للنظام العام ، فإن النعمى على الحكم يكون ولا محل له

٩ — النص في الفقرة الثانية عشرة من المادة ٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، يعنى أن المحررات التي يجريها القناصل المصريون في الخارج بوصفهم موثقين يكون لها ذات القوة الرسمية للمحررات التي تحرر وتوثق في مصر ، وهو تطبيق لمبدأ الامتداد الاقليمي لسلطة الدولة خارج حدودها ولا يمكن أن يفيد النص قصر القوة الرسمية للعقود داخل حدود مصر وحدها ، لا يغير من ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من المرسوم الصادر بتاريخ ٥ من أغسطس ١٩٢٥ والمعدل بالقانون

رقم ٨ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالنظام القنصلى كانت تقضى بأن للعقود التى يحررها القناصل المصريون فى الخارج " .. قوة العقود الرسمية ، وتكون واجبة التنفيذ فى القطر المصرى بمقتضى صورها المسندة المصدق عليها بالصفة القانونية، وتكون كذلك واجبة التنفيذ فى الخارج اذا أجازت ذلك العادات والاتفاقيات السياسية " لأن هذه الفقرة إنما تتعلق بتنفيذ المحرر الرسمى لابقوته فى الإثبات ، ولم يجد المشرع داعيا لتردادها فى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ لأن القواعد العامة فى قانون المرافعات تفى عنها .

١٠ - المحررات الرسمية التى تقوم بتوثيقها الجهات القنصلية فى مصر وفقا لقوانين الدول التى تتبعها تلك الجهات ، تعتبر محررات رسمية أجنبية فىكون لها بهذه المثابة حجيتها فى الإثبات ولكنها لا تتمتع بالقوة التنفيذية الأبعد شمولها بالأمر بالتنفيذ وفق المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات السابق .

١١ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه إلى أحكام المحكمة النقض والاستئناف الأثينية وإلى فتوى صادرة من المعهد اليونانى للقانون الدولى كعنصر من عناصر البحث التى استأنس بها لتعرف الرأى السديد فى تأويل نصوص القانون اليونانى وكان لا يجدى الطاعنين التحدى بالفقرة الثانية من المادة ١٨٠٧ من القانون المدنى اليونانى ، لأن الثابت من تقارير الحكم أن الوصية قد تصرف بمقتضى وصيتها فى جميع تركتها وليس فى جزء منها ، ولما كان القانون الأجنبى لا يعدو أن يكون مجرد واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليه ، وكان الطاعنان لم يبينوا النص القانونى الذى يحول بين الزوجة وبين إمكان التصرف فى نصيب زوجها - الموصى له به واذى توفى قبل وفاة الموصية - ضمن الوصية ، فإن النعى على الحكم يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتمثل فى أن السيدة / ..... وأرملة ..... اليونانية الجنسية توفيت بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٦٢ بمدينة القاهرة عن تركه وأعيان كثة بمصر ، وبتاريخ ٨ من يوليو ١٩٦٢ تقدم ..... مورث المطعون عليها الثانية بطلب إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية قيد برقم ٩١ لسنة ١٩٦٢ تركت أجنب لاثبات وفاتها وانحصار إرثها فى وريثها طبقا لوصيتها المؤرخة ٢٧ من فبراير ١٩٦٠ والتي نشرت بالقنصلية اليونانية بالقاهرة بتاريخ ٢٨ من يونيو ١٩٦٢ ، وقال شرحا لهذا الطلب أن هذه السيدة توفيت بتاريخ ٢٥ من يونيو ١٩٦٢ وتركت وصية محررة بمعرفة قنصل اليونان العام بالقاهرة فى ٢٧ من فبراير ١٩٦٠ وبموجبها استبعت وريثها الشرعيين وأوصت بأموالها العقارية والمنقولة للمذكورين فيها . اعترضت السيدة / ..... بثيقة الوصية الطاعنة الثانية على هذا الطلب وتمسكت ببطلان الوصية المشار إليها وسقوطها وإذ قررت المحكمة بتاريخ ٢٦ من يونيو ١٩٦٣ حفظ طلب الاشهاد ، فقد أقام الطاعنان الدعوى رقم ٣١١٣ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية والتي قيدت فيما بعد برقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ أحوال شخصية أجنب بطلب الحكم أصليا بأن العقد المحرر من قنصل اليونان بالقاهرة فى ٢٧ من فبراير ١٩٦٠ رقم ١٤٠٠٨ والمفثور بمعرفته بتاريخ ٢٨ من يونيو ١٩٦٢ برقم ٤٦٨٩ لا يعتد به فى مصر وبأنه باطل ولا أثر له وبأن تركه ... .. أرملة ... .. وابنه ... .. مفتوحة بدون وصية وأنها تؤول إلى وريثها وهم شقيقتها السيدة ... .. الطاعنة الثانية - بحق النصف وأولاداً ختم الثلاثة ... .. - المطعون عليهما الأول والثالث



ومورث المطعون عليها الثانية — بحق النصف الآخر ، واحتياطيا الحكم بتخصيص ربح التركة المذكورة الى الورثة الشرعيين السابق بيان أسمائهم بذات النسب . كما أقام ... مورث المطعون عليها الثانية — الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ أحوال شخصية أجانب القاهرة ضد الطاعنة الثانية وباقي المطعون عليهم بطلب الحكم بإثبات وفاة ... .. وانحصار ارثها في وريثها حسب وصيتها المحررة في ٢٧ من فبراير ١٩٦٠ والمشهرة بالقنصلية الملكية اليونانية العامة بالقاهرة في ٢٨ من يونيو ١٩٦٢ وهم (أولا) الجمعية اليونانية بالقاهرة — المطعون عليها الخامسة — بالنسبة لحق الرقبة والانتفاع بالعقارات الكائنة بشارع الزيتون رقم ٢ قسم الزيتون وشارع البرجاس رقم ٢٠ بجاردن سيتي وشارع علي بن أبي طالب رقم ١٠ بمصر الجديدة (ثانيا) باقي أموالها الثابتة والمنقولة الى كل من ... ولدا ... — المطعون عليه الرابع — بالتساوى فيما بينهم وذلك بعد دفع الوصايا المنصوص عليها في الوصية . وبعد ضم الدعويين حكمت المحكمة بتاريخ ٣١ من مايو ١٩٦٦ في الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ أحوال شخصية أجانب بالطلبات ، وفي الدعوى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ أحوال شخصية أجانب برفضها . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ١٩ لسنة ٨٣ ق أحوال شخصية أجانب القاهرة ، وبتاريخ ٢٩ من مايو ١٩٦٧ حكمت محكمة الاستئناف بالتأييد . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على تسعة أسباب ، ينعي الطاعنان بالسببين الأول والخامس منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاء بصحة الوصية على سند من أن المادة ١١ من معاهدة مونترو الصادر بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧ تقضى بأن للقناصل بشرط التبادل القيام بالأعمال التي تدخل في اختصاصاتهم المعترف لهم بها عادة ، وأن العرف الدولي جرى على تخويلهم هذه السلطات بصفة عامة وبغض النظر عن أى اتفاق ، في حين أن الاختصاص التوثيقي للقناصل مرهون بانقضاء فترة إنتقال المحاكم المختلطة بتاريخ ١٣ من أكتوبر ١٩٤٩ ، خاصة وقد أصبح القناصل بعد هذا التاريخ

متمتعين بالحصانة القضاية التي تتنافى مع استمرار عملهم كوثائق ، ومن شأن ذلك ألا يجعل لقنصل اليونان في مصر اختصاصا بتوثيق عقد الوصية محل النزاع الصادر بتاريخ ٢٧ من فبراير ١٩٦٠ ، علاوة على انتهاء شرط التبادل لأنه وفقا للمادة ١٢ من التقنين المدني اليوناني أصبح الشكل المحلي مفروضا بصفة اجبارية على كل عقد خاص بالأموال الموجودة باليونان ، بمعنى أنه ليس للقنصل المصري في اليونان - الذي يلتزم بالشكل المصري - أن يعمل كوثق بالنسبة لليونان ، وبالتالي فإنه يمتنع على قنصل اليونان بمصر أن تكون له أهلية العمل كوثق فيها . هذا إلى أنه بالتطبيق للمادة الأولى من القانون المدني المصري لأجل الاستناد إلى العرف كمصدر تكميلي طالما أن مفاد النصوص التشريعية السالفة تحريم إجراء أعمال التوثيق على القناصل الأجانب بل أن نطاق العرف قد أكدته المادة الخامسة من اتفاقية فينا الخاصة بالعلاقات القنصلية التي قررت أن القناصل لا يقومون بأعمال التوثيق إلا إذا كان ذلك لا يتعارض مع قوانين ولوائح البلاد الموفدين إليها ، الأمر الذي يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت القواعد المنظمة للتمثيل القنصلي بصفة عامة مرجعها إلى قواعد القانون الدولي العام ، وكان ضمن الاختصاصات المتعارف عليها للبعثات القنصلية قيام القناصل بعمل موثق العقود ومسجل الأحوال المدنية فضلا عن ممارسة بعض الاختصاصات ذات الطبيعة الإدارية بالنسبة لمواطنيه وفقا لأحكام قوانين الدولة التي ينتمى لها ما لم يتعارض ذلك مع قوانين الدولة الموفد إليها ، وكان النص في المادة الحادية عشرة من معاهدة مونترو الخاصة بإلغاء الامتيازات بمصر الصادر بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧ على أن "يخضع قناصل الدول لقضاء المحاكم المختلطة مع مراعاة القيود المعترف بها في القانون الدولي ولا يجوز بوجه خاص مما كتهم بسبب أعمال وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم ، ولهم بشرط التبادل أن يقوموا بالأعمال الداخلة في الاختصاصات المعترف بها عادة للقناصل في مواد إسهادات الحالة المدنية وعقود الزواج والعقود الرسمية الأخرى والتركات والنيابة عن مواطنيهم الغائبين أمام القضاء ومسائل الملاحة البحرية وأن يتمتعوا بالحصانة الشخصية " . . يدل



على أن هذه المادة عمدت في الفقرة الأولى منها إلى وضع حد للسلطات البوليصة والقضائية التي كانت منوطة لموظفي السلك السياسي والقنصلي في فترة قيام الامتيازات فأخضعهم لقضاء المحاكم المختلطة صراحة وسمحت بفقرتها الثانية السبيل لارساء مركز القناصل خلال فترة الانتقال طبقا للاختصاصات المألوفة والمتعارف عليها في فقه القانون الدولي ، مما مفاده أن هذه الاختصاصات الأخيرة ومن بينها حق القناصل في توثيق المحررات الخاصة برعايا دولهم لم تكن مستقاة من نظام الامتيازات وليست موقوفة بفترة الانتقال وإنما هي قائمة على الرضاء الضمني المستند إلى شرط التبادل وإلى العرف الدولي المستقر ، وهو ما تشير إليه براءة اعتماد القنصل وتفيد قبوله بوظائفه المحددة له في قانون دولته وعلى أن يباشرها وفقا لهذا القانون يؤيد هذا النظر أن المرسوم بقانون الصادر في ٥ من أغسطس ١٩٢٥ والخاص بالنظام القنصلي والذي ظل معمولاً به حتى إلغائه بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ كان يعطى في المادة ٢٢ منه للقناصل المصريين حق تحرير العقود والمشارطات المتعلقة بالمصريين خاصة في فترة قيام الامتيازات ثم خلال فترة الانتقال وكذلك في المدة التالية لانتهائها ، لما كان ذلك فانه وإن كان المقصود بشرط التبادل ألا تسمح الدولة لقنصل دولة أجنبية بمباشرة وظيفة التوثيق إلا إذا كانت دولة هذا القنصل تسمح لقنصل الدولة الأولى بمباشرة ذات الوظيفة على إقليمها ، إلا أن نطاق التبادل المشار إليه يقتصر على مجرد الاعتراف للقنصل بأداء وظيفة التوثيق دون أن يمتد إلى التماثل والتطابق في شروط أداء هذا الاختصاص وكيفية حصوله اعتبارا بأن القنصل بوصفه موثقا يخضع في أدائه لقانون الدولة التي يمثلها هو ، وكان حكم المحكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قد عرض لشرط التبادل في قوله و .. ترى المحكمة إن قيام قنصل اليونان بتوثيق وصية في مصر طبقا للشكل الذي رسمه القانون المدني اليوناني هو من صميم عمله طبقا للمادة ٨١ من القانون اليوناني رقم ٤٩٥٢ لسنة ١٩٣١ بشأن تنظيم السفارات والقنصليات التي نصت صراحة على أن من مهام الساطات القنصلية القيام بوظيفة أمور الأحوال الشخصية والتوثيق كما يقوم بنشر الوصايا وملحقاتها المحررة أمامها أو المودعة طرفها ، كما نص في قانون الوصايا اليوناني رقم ٣٧٨٠ لسنة ١٩٦١ في المادة ٥٣ على أن يقوم بجهة التوثيق بالوصية العلنية أو السرية رئيس السلطة القنصلية الذي يمكنه استدعاء شهود معروفين لديه وتؤكد حق القناصل



في هذا بالمواد ١٧٦١ و ١٧٧٣ و ١٧٧٥ و ١٧٧٨ من القانون المدني اليوناني فقد نص في المادة الاولى منه على إجراءات تسليم الوصية إلى السلطة القنصلية اليونانية في الخارج والإجراءات التي تتبع بعد ذلك ونص في المادة الثانية على الإجراءات التي تتبعها هذه السلطة عند وفاة الموصى ونص في المادتين الأخيرتين على أعمال هذه السلطة بالنسبة للوصية ومن ثم فلا نزاع في أنه طبقاً لأحكام القانون اليوناني يكون للقنصل اليوناني حق توثيق الوصايا لليونانيين المقيمين في الجمهورية العربية المتحدة ولا يوجد في القوانين المصرية ما يمنع من هذا . . . . . خاصة وأن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإصدار قانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي نص على حق القناصل المصريين في استلام الوصايا على سبيل الأمانة فإذا ما أضيف إلى ما تقدم أن للسلطات القنصلية الأجنبية في اليونان مباشرة تلك المهمة بمطلق الحرية ( يراجع الخطاب الرسمي الصادر من القنصلية اليونانية المودع بحافظة مستندات . . . . . في الدعوى ٦ لسنة ١٩٦٥ مستند رقم ١٦ دوسيه ) . . . . . "وكان ماقرره الحكم في هذا المجال كافياً لإثبات شرط التبادل اعتداداً بما تقرره المادة ١٢ من القانون اليوناني لأنها متعلقة بكيفية الأداء لا بشرط التبادل في حد ذاته ، لما كان ما تقدم وكان العرف مصدراً أصيلاً من مصادر القانون الدولي ، وكان لا يوجد نص تشريعي في مصر يحظر قيام قناصل الدول الأجنبية في مصر بأعمال التوثيق لما سلف بيانه ولما سبى في الرد على السبب الثاني من أسباب الطعن ، وكان لا تعارض بهذه المثابة بين هذا الوضع وبين ما نصت عليه الفقرة ( و ) من المادة الخامسة من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية والتي انضمت إليها جمهورية مصر العربية اعتباراً من ٢١ يوليو ١٩٦٥ والتي تقضي بأن الوظائف القنصلية تشمل القيام بأعمال التوثيق والأحوال المدنية وممارسة الأعمال المشابهة وبعض الأعمال الأخرى ذات الطابع الإداري ما لم يتعارض مع قوانين ولوائح الدولة الموقد إليها فإن النعي على الحكم بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الأسباب الثاني والسادس والثامن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن من بين ما استند إليه الحكم للقول باختصاص القناصل الأجانب بتحرير عقد الوصية المطعون

عليه أن المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ جعلت للأجانب الخيار في توثيق محرراتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية إما في مكاتب التوثيق أو لدى جهاتهم القنصلية ، وأن تعديل هذه المادة بمقتضى القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ لم يسلب القناصل هذا الحق في حين أن عناية المشروع باستثناء عقود الأحوال الشخصية للأجانب مرده إلى صدوره قبل انقضاء فترة الانتقال المنتهية في ١٤ من أكتوبر ١٩٤٩ ، وتعديل تلك المادة بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ في تاريخ لاحق جعل توثيق كافة العقود بالنسبة لجميع المقيمين في مصر من اختصاص مكاتب التوثيق المصرية دون اعتداد بجنسيتهم ، وبذلك أصبح التوثيق احتكار للدولة أمته دوافع دليلا باعتباره من أعمال السيادة ليضع حدا لاعتداء القناصل الأجانب على إختصاص الموثق المصري ، وإذ لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع الجوهري وخالف حكما سابقا لمحكمة النقض في الناحية رقم ٢٤ لسنة ٢٧ ق أحوال شخصية قطع بأنه لم يعد للقناصل الأجانب إختصاص بأعمال التوثيق في مصر وقررت فيه المحكمة وجوب أن يكون التوكيل موثقا بأحد مكاتب التوثيق المصرية دون أن تعدد باعتداد القائم بأعمال السفارة اليونانية لإمضاء الموكل ، خاصة وأن العقود المبرمة مع الأحياء تخضع وفقا للمادة ٢٠ من القانون المدني لذات الشروط التي تحكم التصرفات المضافة إلى مابعد الموت من حيث جواز استعمال الشكل المنصوص عليه في قانون موطن المتعاقدين فإنه فضلا عن مخالفة القانون يكون قد طرد قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه عرض لمدى تأثير قانون التوثيق على حق القناصل في توثيق المحررات بقوله "وتضمنت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق تعليقا على المادة الثالثة أنه فيما يختص بالأجانب يكون لهم الخيار في توثيق محرراتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية لدى مكاتب التوثيق أو لدى جهاتهم القنصلية طبقا لقواعد القانون الدولي الخاص ، وليس صحيحا ما زعمه المسأنفان الطاعنان من أن القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ الذي عدل نص المادة الثالثة



المشار إليها قد سلب هذا الحق من القناصل ، ذلك لأن هذا التعديل قد صدر بمناسبة إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية منظما لعملية التوثيق بالنسبة للمحركات المتعلقة بالمصريين المسلمين وغير المسلمين المتعدى الطائفة والملة اذ قضى بالقانون المشار إليه في مادته الثالثة بإلغاء أقلام التوثيق بالمحاكم الشرعية وعملية التوثيق بالمجالس المالية وإحالة جميع المضابط والسجلات والدفاتر المتعلقة بها الى مكتب التوثيق ، دون أن يتعرض لحق الأجانب الذين خيروهم القانون المدني صراحة بين اتباع الشكل المقرر في قانون جنسيتهم أو الشكل المحلي في توثيق محركاتهم . . . .” وهذا الذي قرره الحكم لا يخالفه فيه للقانون ذلك أن ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ من أنه ” .. قد كان مقتضى توحيد جهات التوثيق أن تكون مكاتب التوثيق الجديدة هي التي تتولى توثيق جميع المحركات أيا كانت . . . وهذه المكاتب توثق المحركات المتعلقة بـ واد الأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المسلمين إلا أنه بالنسبة للأجانب يكون لهم الخيار في توثيق محركاتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية لدى مكاتب التوثيق أو لدى جهاتهم القنصلية تطبيقا لقواعد القانون الدولي الخاص” . وما أورده تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب عن ذات القانون من أنه ” .. يقتضى توحيد جهات التوثيق أن تلغى أقلام التوثيق بالمحاكم الوطنية والمختلطة ، وأن تحال إلى مكاتب التوثيق بجميع أصول العقود الموثقة بها والدفاتر والوثائق المتعلقة بها ، أما المحركات المتعلقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين فتختص بها مكاتب التوثيق إذ يجب أن تختص جهة واحدة بعد إلغاء المحاكم المختلطة بالتوثيق لغير المسلمين في محركات أحوالهم الشخصية التي يتطلب القانون حالا أو مستقبلا توثيقها مع عدم حرمان الأجانب من حقهم في توثيق هذه المحركات أمام جهاتهم القنصلية طبقا للقواعد العامة في القانون الدولي الخاص . . . .” ما جاء بهذا التقرير وتلك المذكرة لا يعدو أن يكون إفصاحا من المشرع عن إرادته في توحيد جهات التوثيق التي كانت متفرقة ، وحرصا منه في ذات الوقت على استمرار تطبيق قواعد القانون الدولي الخاص بالنسبة لمحركات الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب ، دون أن تكون هناك أدنى صلة لذلك بمسألة الامتيازات الأجنبية أو فترة الانتقال التي صاحبت إلغائها ، وبالتالي فإن تعديل قانون التوثيق بمقتضى القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥



إثر إلغاء المحاكم الشرعية والمالية لاعلاقة له البتة بحق الأجانب المقرر لهم في التوثيق تطبيقاً لقواعد الاسناد في القانون الدولي الخاص، وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون الأخير بقولها أنه " . . . بمناسبة صدور القانون بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية رؤى تنظيم توثيق عقود الزواج والإشهادات التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمجالس المالية وقد وضع المشروع الحالي متضمناً هذا التنظيم . . . " يؤيد ذلك أن قواعد الاسناد المشار إليها كان معمولاً بها خلال سريان الامتيازات الأجنبية وفي فترة الانتقال فكانت المادة ٧٨ من القانون المدني المختلط تنص على أن " تراعى في أهلية الموصى لعمل الوصية وفي صيغتها الأحكام المقررة لذلك في قانون الدولة التابع لها الموصى " كما تنص المادة ٥٥ من القانون المدني الأهل على أن " تراعى في أهلية الموصى لعمل الوصية وفي صيغتها الأحكام المقررة لذلك في الأحوال الشخصية المختصة بالمللة التابع لها الموصى " ، وكذلك في المادة ٢٩ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة والمادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ٣٧ ق بشأن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية اللتين تنصان على أن يرجع في الوصايا إلى قانون بلد الموصى، وظل هذا هو الوضع في القانون المدني الحالي عقب إلغاء الامتيازات إذ احتفظ بهذه القاعدة فيه مع تعميم في الصياغة لتشمل سائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ومع تعيين الوقت الذي يعتد فيه ببيان القانون الواجب التطبيق فقصت المادة ١٧ منه على أن يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته ، ومع ذلك يسرى على شكل الوصية قانون الموصى وقت الإيصاء أو قانون البلد الذي تمت فيه الوصية ، وكذلك الحكم في شكل سائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ، لما كان ذلك وكانت سلطة القنصل في إجراء العقود الموثقة لا تنقص من سيادة الدولة التي يباشرون على أرضها وظائفهم طالما أن لمثلها مباشرة السلطة ذاتها على وجه التبادل ، ذلك أن امتداد السلطة الإقليمية خارج حدود الدولة أمر تقتضيه دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة واستمرار الحياة الدولية وحاجاتها ، لما كان ما تقدم وكان لا وجه للمراجعة بحكم النقص المشار إليه بسبب النقي ، لأنه خاص بتوكيل محام للطعن بطريق النقص وهو ليس

من قبيل المحررات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وإذا سائر الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بخالفة القانون والقصور في التسيب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثالث مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم طبق المادة ١٧ من القانون المدني المصري فأخضع الوصية من حيث الشكل إما لقانون الموصي وقت الإيصاء أو لقانون البلد الذي تمت فيه وجعل الخيار في هذا الشأن للموصي ، وانتهى إلى صحة الوصية موضوع النزاع استنادا إلى أن الوصية آثرت تحرير وصيتها وفق قانون جنسيتها أمام قنصل دولتها ، في حين أن المادة ١٢ من التقنين المدني اليوناني إذ توجب تطبيق الشكل المحلي على جميع العقود المتعلقة بالأموال المنقولة أو العقارية فإنه يتعين على قنصل اليونان تحرير العقد ارسى طبقا للشكل المنصوص عليه في القانون المحلي المصري تبعا لوجود كافة أعيان التركة في مصر ، وهو ما يتعذر عليه اتباعه بوصفه قنصلا لليونان خاصة وأن قاعدة يحكم العقد مكان عمله لازمة وأمرة بالنسبة للعقود الرسمية التي لا يجوز تحريرها إلا في الشكل الذي يفرضه القانون المحلي على الموظف العمومي المختص هذا إلى أن المادة ٢٣ من القانون المدني المصري تحظر سر يان المادة ١٧ آتفة الذكر إذا وجد نص على خلافها في قانون خاص أو معاهدة دولية نافذة ، وقد وجد ذلك النص في قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ وفي معاهدة مونترو المبرمة سنة ١٩٣٧ وعلاوة على ما تقدم فإن المادة ٢٨ من القانون المدني المصري تستبعد تطبيق أحكام القانون الأجنبي إذا كانت مخالفة للنظام العام وهو طابع وظيفة التوثيق بعد أن أصبحت وفقا على الدولة ، الأمر الذي يشوب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان المشرع المصري قد أدخل الوصية ضمن نطاق مسائل الأحوال الشخصية ، وكانت قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما تنصرف إلى الأحكام المتعلقة بميازته وما يمكن أن يكتسب فيه من الحقوق العينية وطبيعة هذه الحقوق ونطاق كل منها وطرق اكتسابها وانقضائها وغيرها من الأحكام الخاصة بنظام



الأموال في الدولة ولا شأن لها بمسائل الأحوال الشخصية ، فإن وجود عقارات التركية التي خلفتها الموصية في مصر لعللاقة له بتوثيق الوصية في حد ذاتها ويكون ولا محل بالتالي للتذرع بنص المادة ١٢ من القانون المدني اليوناني أيا كان نصها لما كان ذلك وكان النص في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون المدني المصري على أن " ... يسرى على شكل الوصية قانون الموصى وقت الإيصاء أو قانون البلد الذي تمت فيه الوصية " يدل على أن قاعدة قانون المحل يحكم شكل التصرف ليس قاعدة إلزامية في التشريع المصري بل هي رخصة للموصى ابتغى بها التيسير عليه وترك له الحرية فيجوز له أن يتخذ الوصية إما في الشكل المقرر في قانون الدولة التي ينتمى بجنسيته وأما في الشكل المقرر في قانون البلد الذي تم فيه الوصية وكان اختيار الموصية لأول الطريقين والتجأها إلى قنصل دولتها لتوثيق الوصية من شأنه أن يجعل القانون الواجب التطبيق على شكل المحرر هو قانون ذلك القنصل طالما توافرت فيه الشروط اللازمة لذلك الاجراء ، أخذا بقاعدة شكل المحرر يخضع لقانون من اجراء وهي قاعدة تسير جنباً إلى جنب مع قاعدة شكل المحرر يخضع لقانون بلد ابرامه ، وبمقتضاه يبرأ الخروج على مبدأ الإقليمية في التوثيق مراعاة لحاجة المعاملات الدولية ، ويلزم الموثق في هذه الحالة باتباع الشكل الذي يقضى به قانون بلده ، لما كان ما تقدم وكان توثيق الوصية موضوع الدعوى بمعرفة القنصل لا يتعارض مع قانون التوثيق ولا مع معاهدة مونترو على نحو ما سلف في الرد على السببين السابقين ، وكان اختيار المحل للموصية في سلوك أحد الطريقين المشار اليهما لا يجعل الالتجاء إلى الشكل القنصلي منظوياً على مخالفة للنظام العام ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون ولا محل له .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسببين الرابع والتاسع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين ( أولهما ) أن الحكم تذرع لتأييد حق القناصل الأجانب بتحرير العقود الرسمية في مصر بما أورده الفقرة ١٢ من المادة ٦٤ من قانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ من أن لبعثات التمثيل القنصلي المصري في الخارج اختصاصاً بتوثيق المحررات واستلام الوصايا



وحفظها وشهرها وان ذلك يقابله حق القناصل الاجانب في ممارسة مثل هذه الاختصاصات في مصر ، مع أن عجز هذه الفقرة لا يجعل للعقود التي يوثقها القناصل المصريون في الخارج من أثر الا داخل جمهورية مصر وحدها ، وعملا بمبدأ التبادل ولا تكون هناك قيمة للعقود الرسمية التي يوثقها القناصل الاجانب في مصر إلا في الخارج وبالتالي فلا يحوز العقد المتنازع عليه قوة العقد الرسمي الا في نطاق بلاد اليونان فحسب وهو ما تدل عليه المقارنة بين ذلك النص والنص المقابل في المرسوم الصادر بتاريخ ٥ من أغسطس ١٩٢٥ بشأن النظام القنصلي اذ يتضح منه أن المشرع المصري اراد قصر القيمة الرسمية للعقود التي يحورها القناصل المصريون في الخارج على حدود الاراضي المصرية ليس غير (الثاني) أن الحكم حول على عقد الوصية موضوع الدعوى رغم تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بحلوه من صدور الامر بتنفيذه عملا بالمادة ٤٩٦ من قانون المرافعات السابق ، وهو بهذا الوضع لا يعتد به ولا ينتج اثرا قانونيا في مصر .

وحيث ان هذا النعي بوجهيه على غير أساس ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية عشر من المادة ٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي على "أن يباشر أعضاء بعثات التمثيل القنصلي الاختصاصات الآتية وذلك في حدود العادات والاتفاقات والمعاهدات على ألا تتعارض هذه الاختصاصات مع قوانين البلاد التي يؤدون فيها أعمالهم ويشترط اتباع احكام القوازين واللوائح المصرية ... (١٢) تحرير التصرفات الصادرة من مصريين خاصة وكذلك التصرفات التي يكون الصادر منهم التصرف أو أحدهم من الأجانب إذا كانت متعلقة بأموال موجودة في مصر وتكون لهذه المحررات قوة المحررات الرسمية في مصر ... " يعني أن المحررات التي يجريها القناصل المصريون في الخارج بوصفهم موثقين يكون لها ذات القوة الرسمية للمحررات التي تحرر وتوثق في مصر ، وهو تطبيق لمبدأ الامتداد الاقليمي المشار اليه في السبب السابق ، ولا يمكن ان يفيد النص قصر القوة الرسمية للعقود داخل حدود مصر وحدها ، لا يغير من ذلك ان الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من المرسوم الصادر بتاريخ ٥ اغسطس ١٩٢٥ والمعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالنظام القنصلي كانت تقض بأن للعقود التي يحورها

القناصل المصريون في الخارج ” . . . قوة العقود الرسمية وتكون واجبة التنفيذ في القطر المصري بمقتضى صورها المسلمة المصدق عليها بالصفة القانونية وتكون كذلك واجبة التنفيذ في الخارج إذا أجازت ذلك العادات والاتفاقات السياسية . . . “ لأن هذه الفقرة إنما تتعلق بتنفيذ المحرر الرسمي لا بقوته في الإثبات ، ولم يجد المشرع داعيا لتردادها في القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ لأن القواعد العامة في قانون المرافعات تفي عنها . لما كان ذلك وكانت المحررات الرسمية التي تقوم بتوثيقها الجهات القنصلية في مصر وفقا لقوانين الدول التي تتبعها تلك الجهات تعتبر محررات رسمية أجنبية فيكون لها بهذه المثابة حجيتها في الإثبات ولكنها لا تتمتع بالقوة التنفيذية إلا بعد شمولها بالأمر بالتنفيذ وفق المادة ٩٦ من قانون المرافعات السابق ، وكان الجدل في الدعوى الماثلة يدور حول صحة الوصية أو بطلانها كمحرر رسمي دون أن يستطيل إلى مدى قابليتها للتنفيذ ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قرر ذلك صراحة فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يقولان بالسبب السابع أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى رفض الطلب الاحتياطي بتخصيص الورثة الشرعيين بالنصيب الموصى به للزوج الذي توفي قبل وفاة الموصية والموازى لربع التركة استنادا إلى ما تنقضى به المادة ١٨٠٧ / ١ من القانون المدني اليوناني من توزيع هذه الحصة على باقي الورثة الممتازين دون الورثة الشرعيين بنسبة نصيب كل منهم ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن مفاد الفقرة الثانية من هذه المادة أنه لا يجوز للوصية — باعتبارها زوجة لا أرملة — أن تتصرف إلا في ثلاثة أرباع مالها أما الربع الباقي فلا يجوز أن تشمل الوصية علاوة على أن المادة ١٧١٠ من القانون نفسه تنقضى بانتقال ذمة المتوفى كتركة إلى الورثة الشرعيين في حالة عدم وجود وصية أو عدم توافر شرائط الميراث الايصائي مما يعني أن الفقرة الأولى من المادة ١٨٠٧ التي اعتمد عليها الحكم تعتبر استثناء يتعلق تطبيقه على شروط غير متوفرة في الدعوى الماثلة .



وحيث إن هذا النعى مردود بما استند اليه كل من الحكيم الإبتدائي والإستثنائي من نصوص القانون اليوناني الذي يحكم النزاع ، فقد ذهب الحكم الأول وهو يعرض لأثر وفاة زوج المورثة — وهو أحد الموصي لهم — قبل وفاتها على الوصية وكيفية أيلولة ذلك النصيب بقوله " . . . انه عن القول ببطلان الوصية بأكملها لوفاة أحد الموصي لهم فإن المادة ١٧١٠ من القانون المدني اليوناني تنص على أنه بمجرد وفاة الشخص تنتقل ذمته كجموعة إلى شخص أو أكثر بمقتضى القانون أو بوصية ، ونصت المادة ١٧١١ على أنه لا يصبح وارثا إلا من كان حيا أو حملا وقت استحقاق الميراث وهو وقت وفاة المورث كما نصت المادة ١٧١٢ على أنه يجوز للتوفي أن يقيم وارثا بتصرف لما بعد الموت من جانب واحد وحيدا وتعرف الإرادة الأخيرة وترى المحكمة من مجموع هذه المواد أنه يجوز للشخص أن يحرر وصيته على خلاف الميراث الشرعي ، وفي هذه الحالة يجب العمل بالوصية ولا يضار الموصي لهم الذين على قيد الحياة وقت وفاة المورث من وفاة أحد الموصي لهم ، قبل المورث لأن إرادة المورث انصرفت على الايصاء لهم ومن ثم فلا محل للقول ببطلان الوصية أو سقوطها سقوطا كليا بوفاة أحد الموصي لهم كما أن القانون لم يتضمن أى نص على البطلان في هذه الحالة ، ومن ثم فإنه يتعين بعد ذلك البحث عن مآل نصيب الموصي له المتوفي قبل وفاة الموصية . . . ومن ثم فيبين من هذه الوصية أنها أوصت بكل تركتها إلى عدة ورتة يستبعد معهم الميراث الشرعي ويحكم هذه الحالة المادة ١٨٠٧ من القانون المدني اليوناني التي نصت على أنه إذا أقيم عدة ورتة على نحو يستبعد معه الميراث الشرعي ولم يعرض واحد منهم قبل افتتاح التركة أو بعده فإن نصيبه يرد إلى الآخرين بنسبة حصصهم . وإذا كان بعض الورثة المقامين قيدت له حصة مشتركة فإن الرد يكون بالترجيح فيما بينهم ، وإذا كانت إقامة الورثة عن نصيب من التركة وكان الميراث الشرعي في الباقي فإن الرد لا يكون بين المقامين إلا إذا كان قد جعل لهم حصة مشتركة ويجوز للموصي أن يستبعد الرد . والواضح من صريح نص هذه المادة أنه إذا أقام المورث عدة ورتة يستبعد معهم الميراث الشرعي وتوفي أحد منهم قبل افتتاح التركة فإن نصيبه يرد إلى الآخرين بنسبة حصصهم وهي الحالة القائمة في هذه الدعوى وما جاء بهذه المادة هو ترديد لما اتجهت إليه نية المورث في توزيع تركته على ورتة معينين دون



الورثة الشرعيين وهذه النية أى إرادة المورث هى التى بحثت عنها محكمة النقض والاستئناف فى الحكمين المقدمين من ... ، فقد جاء فى الحكم الصادر من محكمة النقض بأثينا بتاريخ ٢٨ من سبتمبر ١٩٥٩ فى القضية ١٣٤ "أنه عن نفس الوصية يتضح رغبة الموصى فى منح الزيادة فى حالة فقد حق أحد الزوجين فى الميراث أيلولة حقهما إلى الورثة" كما جاء فى حكم محكمة استئناف أثينا الصادر فى القضية ٩٤١ لسنة ١٩٥٤ بتاريخ ٢٨ من يناير ١٩٥٤ "أن المادة ١٨٠٧ من القانون اليونانى تتطلب شرطين أولهما فقد حق أحد الورثة من الميراث بوفاة الوارث قبل المورث وإظهار رغبة المورث سواء بإقرار صريح أو ضمنى بأن الورثة الذين أقامهم هم ورثته الوحيدون" (راجع المحكمات المسودعان حافظة .... رقم ٩ دوسية ملف القضية ٧١ لسنة ١٩٦٥ أحوال شخصية أجنبى ) . ولما كان يبين من صريح نص الوصية محل التداعى أن المورثة بعد أن أوضحت الموصى لهم أنها تترك باقى أموالها المنقولة والثابتة التى ستد بعد وفاتها إلى ورثتها الأربعة المذكورين وهو قول منها صريح لاضمنى فى أن جميع أموالها التى تتركها بعد وفاتها وبعد إعطاء الموصى لهم نصيبهم توزع على ورثتها المبينة أسماؤهم وهذا صريح فى رغبتها فى حرمان من عداهم فى تركتها أى حرمان ورثتها الشرعيين وأعمال هذه الرغبة ولنص المادة ١٨٠٧ من القانون المدنى اليونانى يكون طلب .... الاحتياطى على غير أساس ( تراجع فتوى المعهد اليونانى للقانون الدولى والاجنبى والصادرة بتاريخ ١٠ من يناير ١٩٦٣ حافظة رقم ٧ دوسية فى القضية رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ ) ... " وهذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه لا مخالفة فيه للقانون استند فيه إلى أحكام محكمة النقض والاستئناف الأثينية وإلى فتوى صادرة من المعهد اليونانى للقانون الدولى كعنصر من عناصر البحث التى استأنس بها لتعرف الرأى السديد فى تأويل نصوص القانون اليونانى ، وليس

يحدى الطاعنين التحدى بالفقرة الثانية من المادة ١٨٠٧ من القانون المدني اليوناني لأن الثابت من تقارير الحكم أن الموصية قد تصرفت بمقتضى وصيتها في جميع تركتها وليس في جزء منها ، ولما كان القانون الاجنبي لا يعدو أن يكون مجرد واقعة يجب على الخصوم اقامة الدليل عليه وكان الطاعنان لم يبينوا النص القانوني الذي يحول بين الزوجة وبين امكان التصرف في نصيب زوجها ضمن الوصية فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

---

## جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ،  
وسعد الشاذلي ، وعثمان مهران الزيني ، وعبد السلام الجندى .

( ٢٢٨ )

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ و ٢ ) ضرائب " الطعن الضريبي " . دعوى . " رفع الدعوى " .  
نظام عام .

( ١ ) الطعن في قرارات اللجان الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وجوب رفعه  
بصحيفة تقدم لقلم كتاب المحكمة الابتدائية .

( ٢ ) إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين . القانون ١٤ لسنة  
١٩٦٢ والقانون ٥١ لسنة ١٩٦٧ . شرطه . ألا تكون المنازعة مشوبة بعيب شكلي متعلق  
بالنظام العام . القضاء ببطالان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني . اطراح المحكمة كتاب لجنة  
إعادة النظر . لا خطأ .

١ — النص في المادة ٥٤ مكررا الواردة ضمن مواد الكتاب الثاني من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمضادة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ ، يدل — وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة  
على الأرباح التجارية والصناعية ، يرفع بصحيفة تقدم الى قلم كتاب المحكمة  
الابتدائية استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات ولا يغير  
من ذلك ان المادة ١١٨ من قانون المرافعات السابق بعد تعديها بالقانون رقم  
١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وضعت قاعدة عامة متضاهها أنه بالنسبة للدعاوى التي يوجب  
القانون الفصل فيها على وجه السرعة تتبع بصددتها القواعد العامة في رفع الدعاوى  
وهي طريقة التكليف بالحضور وأن الطعون الخاصة بضريبة الأرباح التجارية  
والصناعية يفصل فيها على وجه السرعة طبقا لنص المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤



لسنة ١٩٣٩ ، ذلك أن المشروع نفسه نص في المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق على أن " ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك " هذا الى أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص بالمواعيد والاجراءات في حين أن نص المادة ٥٤ مكررا سالفة الذكر هو نص خاص جاء استثناء من أحكام قانون المرافعات ، ومن المقرر قانونا أنه لا يجوز اهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص .

٢ - أجازت المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين - والذي امتد العمل به بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة للدعاوى المقيدة في ١٢/٧/١٩٦٧ - لمصلحة الضرائب إعادة النظر في جميع المنازعات القائمة بينها وبين الممولين إذا لم تكن مشوبة بعيب شكلي متعلق بالنظام العام ، ولما كانت مخالفة أوضاع التقاضى الأساسية وإجراءاته المقررة في شأن رفع اندعاوى والطعون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تفترض الضرر ويترتب عليها البطلان لتعلقها بالنظام العام وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى بطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني ، إذ أقيم أمام المحكمة الابتدائية بصحيفة تكليف بالحضور ، فلا عليه إذا هو أ طرح كتاب لجنة إعادة النظر ، ولم يعول عليه لأن الاستجابة له تنطوي على مخالفة للقانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن مأمورية ضرائب أسيوط قدرت صافى أرباح الطاعنين الخاضعين  
للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بمبلغ ١٦٥٠ جنيها فى كل من السنوات  
١٩٥٥ حتى ١٩٥٧ و بمبلغ ١٠٦٥ جنيها من ١/١/١٩٥٨ إلى ٢٤/٨/١٩٥٨ ،  
وإذا عترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ٧/٤/١٩٦٢  
بتخفيض أرباح المنشأة إلى مبلغ ١٣٥٤ جنيها فى كل من السنوات من ١٩٥٥  
حتى ١٩٥٧ وإلى مبلغ ٨٧٢ ج فى الفترة من ١/١/١٩٥٨ إلى ٢٤/٨/١٩٥٨ ،  
فقد أقاموا الدعوى رقم ٢٥١ سنة ١٩٦٢ تجارى أمام محكمة أسيوط الابتدائية  
بصحيفة تكليف بالحضور ضد مصلحة الضرائب — المطعون عليها — طالبين  
الأخذ بتقديراتهم للأرباح ، دفعت مصلحة الضرائب ببطلان الطعن لرفعه بغير  
الطريق القانونى ، وبتاريخ ١١/٢/١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض الدفع وبقبول  
الطعن شكلا و بنadb مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير الأرباح ، وبعد أن قدم  
الخبير تقريره عادت لحكت فى ١١/١٢/١٩٦٦ بجعل صافى أرباح الطاعنين  
فى كل من السنوات من ١٩٥٥ حتى ١٩٥٧ مبلغ ٣٧٧ جنيها وفى المدة من ١/١/١٩٥٨  
إلى ٢٤/٨/١٩٥٨ مبلغ ٢٣١ جنيها و ١٠٩ مليات . إستأنفت مصلحة الضرائب هذا  
الحكم بالاستئناف رقم ٤٥ سنة ٤٢ ق تجارى أسيوط ، وبتاريخ ٧/٢/١٩٦٨  
حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان صحيفة الطعن لرفعها بغير الطريق  
القانونى . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة  
مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة  
مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة أصرت النيابة على رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعنون بالأسباب الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم قضى ببطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع في قلم الكتاب ، على سند من أن المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سنت إجراءات خاصة لطريقة تقديم الطعون يجب اتباعها دون سواها في الدعاوى التي تنظمها ، وأن مخالفة هذه الإجراءات يترتب عليها البطلان ، وأن المادة ١١٨ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لم تعرض للدعاوى التي تنظم إجراءاتها نصوص خاصة تعتبر استثناء من قواعد قانون المرافعات ، في حين أن المادة ٥٤ مكررا آنفة الذكر أصبحت منسوخة بالمادة ١١٨ معدلة ، لأن هذه المادة وضعت قاعدة عامة مقتضاها أن الدعاوى التي يوجب قانون المرافعات أو غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة تسرى عليها القواعد العامة في رفع الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق أي بصحيفة تعلن على يد محضر ، وهذه القاعدة العامة واجبة الاتباع بالنسبة للطعون الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لأنها من الدعاوى التي يحكم فيها على وجه السرعة وفق المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . علاوة على أن نص المادة ٥٤ مكررا لم يرتب جزاء البطلان في فقرته الأولى الخاصة بطريقة رفع الطعن كما فعل عند مخالفة الإجراءات المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة منه ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث ان هذا النعى في غير محله ، ذلك ان النص في المادة ٥٤ مكررا الواردة ضمن مواد الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ على انه "استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية يتبع في الطعون التي ترفع امام المحكمة الابتدائية الاجراءات الآتية : أولا : يرفع الطعن بصحيفة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة" يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على ان الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يرفع بصحيفة تقدم الى قلم كتاب المحكمة الابتدائية استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات ولا يغير من ذلك ان المادة ١١٨ من قانون



المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وضعت قاعدة عامة مقتضاها أنه بالنسبة للدعوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة تتبع بصددتها القواعد العامة في رفع الدعوى وهى طريقة التكليف بالحضور وان الطعون الخاصة بضرية الارباح التجارية والصناعية يفصل فيها على وجه السرعة طبقا لنص المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ذلك ان المشرع نفسه نص في المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق على ان "ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك" هذا الى ان قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص بالمواعيد والاجراءات في حين ان نص المادة ٥٤ مكررا سالفة الذكر هو نص خاص جاء استثناء من أحكام قانون المرافعات ، ومن المقرر قانونا انه لا يجوز اهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى وضع من أجله القانون الخاص لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون النعى عليه على غير أساس .

وحيث ان حاصل السبب الرابع اخلال الحكم المطعون فيه بحق الطاعنين في الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولون ان لجنة اعادة النظر في المنازعات الضريبية طلبت من محكمة الاستئناف الملف الفردي لإنشاء لإمكان بحث طلب التصالح المقدم من الممولين ، واتمس الطاعنون من المحكمة اعادة الدعوى الى المرافعة لهذا السبب ، غير انها لم ترد على أى من الطلبين مع أن من شأن عرض النزاع على لجنة المصالحة تغيير وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن اعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين — والذي امتد العمل به بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة للدعوى المقيدة فى ٧/١٢/١٩٦٧ — أجازت لمصلحة الضرائب لادة النظر فى جميع المنازعات القائمة بينها وبين الممولين إذا لم تكن مشوبة بعيب شكلى متعلق بالنظام العام ، ولما كانت مخالفة أوضاع

التقاضى الأساسية وإجراءاته المقررة في شأن رفع الدعاوى والطعون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تفترض الضرر ويترتب عليها البطلان لتعلقها بالنظام العام، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى بطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني على ما سلف بيانه ، فلا عليه إذا هو أطرح كتاب لجنة إعادة النظر ولم يعول عليه لأن الاستجابة له تنطوي على مخالفة للقانون، ويكون النعى على الحكم بالاخلال بحق الدفاع على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود ومضوية السادة المستشارين : جلال عبد الرحيم صان ،  
وصعد الشاذلي ، وهيمان مهران الزيني ، وعبد السلام الجنتي .

( ٢٢٩ )

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٨ القضائية :

ضرائب « ضريبة المهن الحرة » .

مهنة الهندسة . لا يشرط إزاولتها الحصول على دبلوم عال . ق ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بعد  
تعديله بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٥٧ . المهندس الحاصل على بكالوريوس الهندسة . لا يتمتع  
بالإعفاء الموقوف من ضريبة المهن الحرة في السنوات الخمس من تاريخ حصوله على الدبلوم ٧٦:٢٠٠ ق  
١٤ لسنة ١٩٣٩

مفاد نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء  
نقابة المهن الهندسية بعد تعديله بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ، أنه لا يشترط  
لمزاولة مهنة الهندسة الحصول على دبلوم عال ، بل يجوز أن يزاولها حملة الدبلومات  
المتوسطة الذين تنطبق عليهم الشروط التي أوردها الفقرة (ج) من المادة  
الثالثة . لما كان ذلك وكان النص في الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن " يعفى  
من الضريبة أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال  
في السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم ، ولا يلزمون بالضريبة  
إلا اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء السنوات الخمس المذكورة " يدل على  
أن الإعفاء الموقوف المشار إليه فيها مقصور على المهن التي تستلزم مزاولتها  
الحصول على هذا المؤهل طبقاً لما سلف تفصيله ، وإذا خالف الحكم المطعون  
فيه هذا النظر وقضى بإعفاء المطعون عليه - مهندس - من الضريبة في السنوات  
الخمس التالية لحصوله على بكالوريوس الهندسة فإنه يكون قد خالف القانون  
وأخطأ في تطبيقه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من المحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافى أرباح المطعون عليه من مزاولة مهنة الهندسة بمبلغ ١٢٠ جنيها عن المدة من ١/٧/١٩٥٧ حتى ٣١/١٢/١٩٥٧ و بمبلغ ٢٤٠ جنيها عن كل سنة من السنوات ١٩٥٨ إلى ١٩٦١ ، وإذ اعترض وأحيل الخلاف على لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ٩/٢/١٩٦٤ بتخفيض تقدير المأمورية إلى مبلغ ٩٦ جنيها عن المدة من ١/٧/١٩٥٧ حتى ٣١/١٢/١٩٥٧ وإلى مبلغ ١٩٢ جنيها عن كل سنة من السنوات ١٩٥٨ إلى ١٩٦١ فقد أقام الدعوى رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ أمام محكمة طنطا الابتدائية طالبا القضاء بعدم خضوعه للضريبة فى سنوات النزاع لأنه يتمتع بالاعفاء المؤقت المنصوص عليه فى المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وبتاريخ ٨/١/١٩٦٦ حكمت المحكمة بإلغاء قرار لجنة الطعن وبعدم خضوع المطعون عليه للضريبة فى سنوات النزاع. استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاءه وتأييد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٩ لسنة ١٦ ق وبتاريخ ٤/٣/١٩٦٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل سبب الطعن إن الحكم المطعون فيه قضى بإعفاء المطعون عليه من الضريبة فى سنوات النزاع إستنادا إلى أنه من أصحاب المهن الحرة الحاصلين على مؤهل ثان وأن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بشأن رقابة المهن

الهندسية ، قصر مهنة الهندسة على الحاصلين على بكالوريوس الهندسة ، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن الإعفاء المؤقت المنصوص عليه في المادة ٢/٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قاصر على من يزاول مهنة تستلزم ممارستها الحصول على دبلوم عال ومهنة الهندسة طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ لا يلزم لمزاوتها الحصول على هذا المؤهل .

وحيث إن هذا النعى في محله ، فلك أن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية بعد تعديله بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ نص في المادة الأولى منه على أن تنشأ نقابة لأرباب المهن الهندسية ، ونص في المادة الثانية على شروط القيد في سجلات هذه النقابة ومنها أن يكون العضو مهندسا أو مهندسا تحت التمرين أو مهندسا مساعدا بالتطبيق لأحكام هذا القانون ونص في المادة الثالثة على ما يلي : ( أ ) يعتبر مهندسا في حكم هذا القانون من حصل على دبلوم مدرسة الهندسة بالجيزة أو على درجة بكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا قسم العمارة أو كلية الفنون الجميلة " قسم العمارة " أو على شهادة أخرى من الخارج تتفق وزارتا الأشغال العمومية والتربية والتعليم ومجلس النقابة على اعتبارها معادلة لأحدى الشهادات المذكورة أو من نجح في امتحان معادلة يحدد نطاقه وتوضع مناهجه بالاتفاق بين ... ، ( ب ) ويعتبر مهندسا تحت التمرين من حصل على دبلوم مدرسة الهندسة التطبيقية العليا ، ويعد المهندس تحت التمرين مهندسا إذا مارس مدة خمس سنوات على الأقل بعد تخرجه أعمالا هندسية يعتبرها وزير الأشغال العمومية بعد أخذ رأى مجلس النقابة كافية لمنحه لقب مهندس ( ج ) ويعتبر مهندسا مساعدا كل من حصل على دبلوم الفنون الجميلة والصناعات ، أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة " قسم العمارة " أو على شهادة هندسية من الخارج قبل العمل بهذا القانون تتفق وزارتا الأشغال العمومية والتربية والتعليم ومجلس النقابة على اعتبارها معادلة لأحد الدبلومات المذكورين ويعد المهندس المساعد مهندسا إذا كان قد اكتسب لقب مهندس بقرار وزارى قبل العمل بهذا القانون .

وكان عند منحه اللقب موظفا حكوميا في الدرجة السادسة على الأقل ، أو اذا مارس مدة عشر سنوات على الأقل بعد تخرجه اعمالا هندسية يعتبرها وزير الاشغال العمومية بعد أخذ رأى مجلس النقابة كافية لمنحه لقب مهندس ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أنه لا يشترط لمزاولة مهنة الهندسة الحصول على دبلوم عال بل يجوز أن يزاولها حملة الدبلومات المتوسطة الذين تنطبق عليهم الشروط التي أوردتها الفقرة ج من المادة الثالثة ، لما كان ذلك وكان النص في الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن يعفى من الضريبة أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاومتها الحصول على دبلوم عال في السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم ولا يلزمون بالضريبة الا اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء السنوات الخمس المذكورة يدل على أن الإعفاء الموقوف المشار إليه فيها مقصور على المهن التي تستلزم مزاومتها الحصول على دبلوم عال ، فيخرج من نطاقها مهنة الهندسة طالما لا يشترط فيمن يزاولها الحصول على هذا المؤهل طبقا لما سلف تفصيله ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإعفاء المطعون عليه من الضريبة في السنوات الخمس التالية لحصوله على بكالوريوس الهندسة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه . وإذا حجب الحكم نفسه بذلك عن بحث تقديرات أرباح المطعون عليه خلال سني المحاسبة فإنه يتعين أن يكون مع النقض والإحالة .



## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى ومضوية السادة المستشارين :  
محمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل ، وممدوح عطيه ، ومحمد صلاح الدين عبد الحميد .

( ٢٣٠ )

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٨ القضائية :

تأمينات اجتماعية . دعوى « شروط قبول الدعوى » . دفع .

تقديم طلب كتابى لهيئة التأمينات الاجتماعية للمطالبة باستحققات المؤمن عليه . م ١١٩ ق  
٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ليس شرطاً لقبول الدعوى . إعلان الهيئة بصحيفة الدعوى للطالبة به  
المستحقات خلال خمس سنوات المحددة بالنص المذكور . يتحقق به معنى الطلب الكتابى .

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤  
إن المشرع رأى أن يحفظ للمؤمن عليه أو المستحقين عنه حقوقهم فى المستحقات  
بمجرد تقديم طلب كتابى إلى هيئة التأمينات الاجتماعية خلال خمس سنوات  
من التاريخ الذى تعتبر فيه هذه المستحقات واجبة الاداء ، وذلك دون أن يشترط  
شكلاً معيناً لهذا الطلب الكتابى أو يرتب عليه أية إجراءات أو مواعيد يتعين  
على المؤمن عليه أو المستحقين عنه أو هيئة التأمينات الاجتماعية اتباعها بعد تقديمه  
إذ كان ذلك وكان إعلان الهيئة بصحيفة دعوى المطالبة بالمستحقات خلال المدة  
المحددة فى الفقرة الأولى من المادة ١١٩ سالفه البيان يتحقق به معنى الطلب  
الكتابى الذى قصده المشرع بحيث تستطيع الهيئة بعد مطالبتها بتلك الصحيفة أن  
تراجع مستحقات الطالب وأن تصرفها ودياً — إذا ثبت الحق فيها — بما يغنى  
عن الاستمرار فى التقاضى ، فإن ما تنعاه الطاعنة — الهيئة العامة للتأمينات  
الاجتماعية — على الحكم المطعون فيه الذى أيد قضاء الحكم الابتدائى برفض  
الدفع المبدئى من الهيئة بعدم قبول الدعوى لعدم مطالبتها كتابة بالمستحقات قبل  
رفع الدعوى يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — في نطاق هذا الطعن وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٠٨ سنة ٦٥ مدني كلى المنيا ضد الهيئة الطاعنة طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٤٣٧ جنيها و ٥٠٠ مليم قيمة مكافأة نهاية الخدمة المستحقة له عن مدة عمله لدى وريثة المرحوم . . . . باعتبارها المسئولة عن هذه المكافأة بموجب القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ . وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨ قضت المحكمة برفض الدفع المبدئي من هيئة التأمينات الاجتماعية بعدم قبول الدعوى لعدم مطالبة الهيئة كتابة بالمستحقات وإلزامها بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٣٩ جنيها و ٧٨٠ مليم استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف بني سويف (مأمورية المنيا) وقيد الاستئناف برقم ٢ لسنة ٤ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٨/٨/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٤/١١/٩ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنه تطبيقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية لا تقبل دعوى المطالبة بالمستحقات إلا إذا طولبت بها الهيئة كتابة خلال خمس سنوات من تاريخ استحقاقها ، ولما كان المطعون ضده لم يطالب الهيئة كتابة بمستحققاته قبل رفع دعواه فإنها تكون غير مقبولة إلا أن الحكم المطعون

فيه رفض هذا الدفع قولا بأن الطلب الكتابي ليس شرطا لقبول الدعوى بداءة وإنما هو إجراء قاطع للتقدم ، وما ذهب إليه الحكم ينطوي على مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن نص المادة ١١٩ سالف الذكر صريح في أن تقديم الطلب الكتابي إجراء سابق على رفع الدعوى لا بد من تحققه لقبولها بما لا محل معه للاجتهاد أو التأويل ، علاوة على أن المشرع قصد من اشتراط الطلب الكتابي ما قد يترتب على تقديمه من صرف المستحقات وديا مما يغني عن مشقة الالتجاء إلى طريق الدعوى ويخفف العبء على المحاكم .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه "لا تقبل دعوى المطالبة بمستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه إلا إذا طولبت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه هذه المستحقات واجبة الأداء" ومؤدى ذلك أن المشرع رأى أن يحفظ للمؤمن عليه أو المستحقين عنه حقهم في المستحقات واجبة الأداء ، وذلك دون أن يشترط شكلا معيناً لهذا الطلب الكتابي أو يترتب عليه أية إجراءات أو مواعيد يتعين على المؤمن عليه أو المستحقين عنه أو هيئة التأمينات الاجتماعية اتباعها بعد تقديمه . لما كان ذلك وكان إعلان الهيئة بصحيفة دعوى المطالبة بالمستحقات خلال المدة المحددة في الفقرة الأولى من المادة ١١٩ سالفه البيان يتحقق به معنى الطلب الكتابي الذي قصده المشرع بحيث تستطيع الهيئة بعد مطالبتها بموجب تلك الصحيفة أن تراجع مستحقات الطالب وأن تصرفها وديا إذا ثبت الحق فيها بما يغني عن الاستمرار في التقاضي ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .



## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب نصيجى ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل ، ومحمد صلاح الدين عبد الحميد .

( ٢٣١ )

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٣٨ القضائية :

تأمينات اجتماعية «تعويض الدفعة الواحدة» . قانون «مراتب التشريع»  
موظفون .

ضم مدة الخدمة السابقة لمن كان خاضعا لقانون التأمينات الاجتماعية والتحق بإحدى الوظائف  
جوازى للتأمين عليه . م ٤٢ ق ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . اعتبار اللائحة التنفيذية للقانون هذا الضم  
إجباريا . لأجل لأعمالها . للتأمين عليه المطالبة بتعويض الدفعة الواحدة . ملة ذلك .

إذ كان البين من نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص  
بالتأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين أن ضم مدة  
الخدمة السابقة للتأمين عليه الذى كان يخضع لقانون التأمينات الاجتماعية ويلتحق  
بإحدى الوظائف التى ينتفع شاغلها بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أمر  
جوازى للتأمين عليه ، وكان القرار الجمهورى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن  
ضم مدة الخدمة السابقة المحسوبة طبقا لقوانين المعاشات الحكومية أو طبقا  
لقانون التأمينات الاجتماعية فى المعاش قد نص فى المادة الرابعة منه على  
أن «تسرى أحكام هذا القرار بالنسبة إلى العاملين الخاضعين لأحكام قوانين التأمين  
والمعاشات الحكومية بالنسبة إلى مدة خدمتهم المحسوبة فى المعاش وفقا لأحكام  
قانون التأمينات الاجتماعية . ويكون التحويل إجباريا فى جميع الحالات المبينة  
فى المادة الأولى » فإن هذا القرار - حسبما جاء بديباجته - وقد صدر باعتباره  
لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وفى درجة تشريعية أدنى منه لا يملك  
إلغاء أو تعديل أو تعطيل أحكامه أو الإعفاء منها ، فإن جاءت أحكامه مخالفة

التشريع الأعلى ينبغي إعمال قواعد هذا التشريع دون التشريع الأدنى . ولما كانت المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ قد جعلت ضم مدة الخدمة السابقة إجباريا ، فإن هذا القرار يكون قد عدل القاعدة القانونية التي نص عليها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وهو التشريع الأعلى والذي نص في المادة ٤٢٠ منه على أن يكون ضم تلك المدة أمرا جازيا للمؤمن عليه ، مما يتعين معه — في هذا الخصوص — إعمال حكم هذه المادة دون القرار الجمهوري سالف الذكر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وطبق المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ بأن اعتبر ضم مدة الخدمة أمرا إجباريا وأهدر حق المؤمن عليه الطاعن في اختياره طلب تعويض الدفعة الواحدة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ عمال كلي الاسكندرية ضد المطعون ضدهما — رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ومدير مكتب الهيئة المذكورة بقسم العطارين بالاسكندرية — طالبا الحكم بإلزامهما متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٣٤ جنيها و ٦٢٠ مليا قيمة تعويض الدفعة الواحدة المستحق له من مدة خدمته لدى شركة مساهمة البحيرة و ١ / يوميا من قيمة التعويض من تاريخ المطالبة الحاصلة في ١٣/٢/١٩٦٦ حتى السداد ، وقال في بيان ذلك أنه بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٩ التحق بخدمة شركة مساهمة البحيرة محاميا بقسم الشؤون القانونية بموجب عقد عمل فردي وقامت الشركة بالتأمين عليه لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — المطعون ضدها الأولى — بتاريخ ٥/١٢/١٩٦٥ صدر

قرار وزير العدل بتعيينه مندوبا بإدارة قضايا الحكومة فقدم استقالته من خدمة الشركة وقبلت الاستقالة اعتبارا من ١٩٦٥/١٢/٢٢ ، وأنه بهذا التعيين الأخير يكون قد خرج نهائيا عن نطاق تطبيق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية وخضع فيما يتعلق بمعاشه للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ واستحق بذلك طبقا لأحكام المادة ٢/٨١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تعويض الدفعة الواحدة الذي يصرف للأؤمن عليه الذي يخرج نهائيا من نطاق تطبيق القانون، وعلى هذا أساس قدم طلبا للهيئة المطعون ضدها في ١٩٦٦/٢/١٢ لصرف التعويض المشار إليه إلا أنها لم ترد عليه لذلك رفع دعواه بالطلبات سالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٢ حكمت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لحساب مقدار تعويض الدفعة الواحدة المستحق للطاعن مدة خدمته لدى شركة مساهمة البحيرة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩٦٨/١/٣١ بإلزام الهيئة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٣٣١ جنيها و ٩٦٦ مليا مضافا إليه ١٪ من المبلغ المذكور عن كل يوم اعتبارا من ١٩٦٧/٨/١٩ حتى السداد ، استأنفت الهيئة المطعون ضدها الحكم الأول القاضي بنسب الخبير لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٨٤٧ سنة ٢٢ ق. كما استأنفت الحكم الثاني لدى ذات المحكمة وقيد استئنافها برقم ١٨٢ سنة ٢٤ ق. ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين قضت في ١٩٦٨/٦/١٣ بإلغاء الحكمين المستأنفين وبرفض دعوى الطاعن ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٧٤/١١/٢ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثاني من أسباب الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أنه خرج نهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بتعيينه بإدارة قضايا الحكومة بالقرار الوزاري الصادر في ١٩٦٥/١٢/٥ ويكون له طبقا للمادة ٨١ من ذلك القانون صرف تعويض الدفعة الواحدة ، وإذا كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي



الدولة ومستخدميها تميز للؤمن عليه الذى يعين بخدمة الحكومة أن يطلب حساب مدة خدمته السابقة فى إحدى الهيئات الخاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية فى المعاش مما مفاده أن هذا الأمر جوازى له ، وكان الطاعن قد آثر المطالبة بحقه فى صرف تعويض الدفعة الواحدة فان الحكم المطعون فيه اذ رفض دعواه بمقولة أن القرار الجمهورى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن ضم مدة الخدمة السابقة قد جعل هذا التحويل اجباريا يكون قد خالف القانون بالتزامه حكم ذلك القرار وهو لا يعدو أن يكون قرارا اداريا تنظيميا خالف قاعدة أساسية فى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — الواجب التطبيق — التى جعلت ضم مدة الخدمة السابقة جوازيا .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين تنص على أنه "إذا التحق موظف أو مستخدم أو عامل بالخدمة فى إحدى الوظائف التى ينتفع شاذلها بأحكام هذا القانون ، وكانت له مدة خدمة محسوبة فى المعاش وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية ، جاز له أن يطلب حساب تلك المدة أو أى جزء منها فى معاشه ، وله فى هذه الحالة أن يطلب تحويل احتياطى معاشه من مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ويكون تقدير المبالغ التى تلتزم المؤسسة المذكورة بتحويلها وتحديد قواعد حساب مدد الخدمة فى المعاش فى تلك الحالات وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ " وقد نصت هذه الفقرة على أنه " ويكون تحديد الحالات التى يجوز فيها التحويل واصدار الجداول التى يتم التحويل بمقتضاها وكذا تحديد قواعد حساب مدد الخدمة فى المعاش فى تلك الحالات بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزيرى الخزانة والعمل " ولما كان بين من نص المادة ٤٢ سالفه الذكر أن ضم مدة الخدمة السابقة للؤمن عليه الذى كان يخضع لقانون التأمينات الاجتماعية ويلحق بإحدى الوظائف التى ينتفع شاذلها بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أمر جوازى للؤمن عليه وكان القرار الجمهورى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ — فى شأن ضم مدة الخدمة السابقة المحسوبة طبقا لقوانين المعاشات الحكومية أو طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية فى المعاش — قد نص فى المادة الرابعة منه على أن

”تسرى أحكام هذا القرار بالنسبة الى العاملين الخاضعين لأحكام قوانين التأمينات والمعاشات الحكومية بالنسبة الى مدة خدمتهم المحسوبة في المعاش وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية . ويكون التحويل اجبارياً في جميع الحالات المبينة في المادة الأولى . .“ فان هذا القرار حسبما جاء بديباجته وقد صدر باعتباره لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وفي درجة تشريعية أدنى منه لا يملك الغاء أو تعديل أو تعطيل أحكامه أو الإعفاء منها فان جاءت أحكامه مخالفة لقواعد وأحكام التشريع الأعلى ينبغي أعمال قواعد هذا التشريع دون التشريع الأدنى . ولما كانت المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ قد جعلت ضم مدة الخدمة السابقة اجبارياً فان هذا القرار يكون قد عدل القاعدة القانونية التي نص عليها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وهو التشريع الأعلى والذي نص في المادة ٤٢ منه على أن يكون ضم تلك المدة أمراً جوازياً للمؤمن عليه مما يتعين معه في هذا الخصوص أعمال حكم هذه المادة دون القرار الجمهوري سالف الذكر لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وطبق المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ بأن اعتبر ضم مدة الخدمة أمراً اجبارياً وأهدر حق المؤمن عليه الطاعن في اختياره طلب تعويض الدفعة الواحدة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين :  
 علي عبد الرحمن ، وملاح الدين حبيب ، ومحمود المصري ، ومحمد كمال عباس .

( ٢٣٢ )

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٨ القضائية :

( ٢٠١ ) إيجار « إيجار الأماكن » « انتهاء الإيجار » . قانون  
 « تفسير القانون » .

( ١ ) وجوب تطبيق الأحكام العامة لعقد الإيجار في القانون المدني عدا الأحكام التي  
 صدرت بها تشريعات خاصة . النص في التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن على منع المؤجر من  
 طلب إخلاء المكان المؤجر إلا لأحد الأسباب المبينة بها . أثره . إمتداد عقود إيجار الأماكن  
 بقوة القانون .

( ٢ ) عقد الإيجار المبرم — لغرض الاستغلال التجاري — في ظل القانون المدني الملغى .  
 عدم انتهائه بموت المستأجر بعد إمتداده بقوة القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . حلة ذلك .

١ — نظم المشرع الأحكام العامة لعقد الإيجار في القانون المدني وهي واجبة  
 التطبيق على ما أبرم في ظلها من عقود ولا يستثنى من ذلك إلا الأحكام التي  
 صدرت بها تشريعات خاصة فإنها تسرى في نطاق الأغراض التي وضعت لها  
 دون ما توسع في التفسير . ولما كانت التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن  
 وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ابتداء بالأوامر العسكرية التي صدرت  
 اعتباراً من سنة ١٩٤١ حتى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ثم القانون رقم ٥٢  
 لسنة ١٩٦٩ قد نصت على منع المؤجر من طلب إخلاء المكان المؤجر للسكنى  
 أو لغير ذلك من الأغراض ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد  
 الأسباب المبينة بها ، فقد ترتب على ذلك . إمتداد عقود إيجار الأماكن بقوة



القانون واستمرار العلاقة التأجيرية بين طرفيها بعد انقضاء مدة العقد إلى أن يتقرر انتهاءها وفقاً للقانون في الحالات التي يجوز فيها ذلك أو بتشريع جديد يلغى ذلك الامتداد .

٢ - إذ كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى ، الذي حاز قوة الأمر المقضى وتمسكت به الطاعنة أمام محكمة الموضوع ، أن عقد الإيجار المبرم بتاريخ ١٥ / ٣ / ١٩٤٠ ، كان الغرض منه الاستغلال التجاري وأنه يخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، لما كان ذلك وكان هذا القانون الأخير قد جاء خلواً من تنظيم أثر وفاة المستأجر الذي امتد عقده امتداداً قانونياً فقد تعين الرجوع إلى حكم القانون المدني في هذا الخصوص ، وإذ نصت المادة ٣٩١ من القانون المدني الملغى الذي تم التعاقد في ظله على أنه " لا يفسخ الإيجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر . . . . . " وكان الغرض من عقد الإيجار محل المنازعة - وفقاً لما سلف البيان - هو الاستغلال التجاري فإن موت المستأجر ( مورث الطاعنة ) بعد امتداد العقد بقوة القانون لا ينهي وينتقل الحق في الإجارة إلى ورثة المستأجر من بعده .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤١ سنة ١٩٦٤ مدنى الاسكندرية الابتدائية وطلب الزام الطاعنة بأن تؤدي له مبلغ ١٢٣٧ جنيهاً ، ٦٠٧ مائة وفوائده القانونية مقابل ريع الارض الميئنة بالصحيفة في المدة من ١ / ٨ / ١٩٤٩ إلى ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ . كما أقامت الطاعنة الدعوى رقم ١١٩٧ سنة ١٩٦٤ مدنى الاسكندرية الابتدائية وطلبت الحكم بأحققتها في امتداد عقد الإيجار المورخ

١٩٤٠/٣/١٥ المحرر بسين مورثها المرحوم . . . . والحارس القضائي . . . . عن الأرض الميينة بالعقد ومنها القطعة محل النزاع في الدعوى السابقة وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين للارتباط حكمت في ١٩٦٥/٢/٨ برفض أولاهما وبطلبات المدعية (الطاعنة) في الدعوى الثانية . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٨ سنة ٢١ قضائية الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٦٨/٦/١٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام المستأنف عليها (الطاعنة) بأن تدفع للمستأنف (المطعون عليه) مبلغ ١٢٣٧ جنيها ، ٦٠٧ مليات وفوائده بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ الحكم ورفض طلبات المستأنف عليها في الدعوى المرفوعة منها ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره ، وبالجلسة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في سبب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وخطئه في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم قضى بانتهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٤٠/٣/١٥ بوفاة المستأجر (مورث الطاعنة) تأسيسا على أن أحكام التشريع الاستثنائي وإن كانت تقضى ببقاء المستأجر في المكان الذي يشغله بعد انقضاء مدة الإيجار الأصلية مادام قائما بالالتزامات التي فرضها القانون إلا أن الامتداد القانوني حق شخصي للمستأجر رتبته له القانون بصفته شاغلا المكان المؤجر وينقضى بوفاته بزوال السبب الذي تقرر من أجله ، وهذا من الحكم مخالف للقانون ، ذلك أن المنازعة لم تكن بصدد عقد إيجار مسكن توفي مستأجره الذي كان يشغله وإنما كانت بصدد إجارة لمصبغة تجارية فقد كان الغرض من عقد ١٩٤٠/٣/١٥ استغلال الأرض الفضاء والأبنية التي عليها والأبنية التي يقيمها المستأجر لغرض التصيف هذا فضلا عن أن الحقوق الناشئة عن هذا العقد حقوق مالية بحتة وليست حقوقا سكنية خاصة بشغل العين ومن ثم فهي تورث وفقا لنص المادة ٦٠١ من القانون المدني .

وحيث أن هذا النص في محله ذلك أن المشروع نظم الأحكام العامة لعقد الإيجار في القانون المدني وهي واجبة التطبيق على ما أبرم في ظلها من عقود ولا يستثنى من

ذلك إلا الأحكام التي صدرت بها تشريعات خاصة فانها تسرى في نطاق الأغراض التي وضعت لها دون ما توسع في التفسير . ولما كانت التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ابتداء بالأوامر العسكرية التي صدرت اعتباراً من سنة ١٩٤١ حتى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ثم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على منع المؤجر من طلب إخلاء المكان المؤجر للسكنى أو لغرض ذلك من الأغراض ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب المبينة بها ، فقد ترتب على ذلك امتداد عقود إيجار الأماكن بقوة القانون واستمرار العلاقة التأجيرية بين طرفيها بعد انقضاء مدة العقد إلى أن يتقرر إنهاؤها وفقاً للقانون في الحالات التي يجوز فيها ذلك أو بتشريع جديد يلغى ذلك الامتداد . ولما كان النابت من الحكم الصادر في الدوى رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٤٧ مدنى الإسكندرية الابتدائية الذى حاز قوة الأمر المقضى وتمسكت به الطاعنة أمام محكمة الموضوع ، أن عقد الإيجار المبرم بتاريخ ١٥/٣/١٩٤٠ كان الغرض منه الاستغلال التجارى وأنه يخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، لما كان ذلك وكان هذا القانون الأخير قد جاء خلواً من تنظيم أثر وفاة المستأجر الذى امتد عقده امتداداً قانونياً فقد تعين الرجوع إلى حكم القانون المدنى في هذا الخصوص ، وإذ نصت المادة ٣٩١ من القانون المدنى الملغى الذى تم التماقد في ظله على أنه « لا ينسخ الإيجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر . . » وكان الغرض من عقد الإيجار محل المنازعة وفقاً لما سلف البيان هو الاستغلال التجارى فان موت المستأجر بعد امتداد مدة العقد بقوة القانون لا ينيهه وينتقل الحق في الإجارة إلى ورثة المستأجر من بعده . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بانتهاء الامتداد القانونى لعقد الإيجار المؤرخ ١٥/٣/١٩٤٠ بوفاة المستأجر وفصل في النزاع على هذا الأساس فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود المراوى وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد فتحى مرمى ، ومصطفى سليم ، ودكتور مصطفى كيرة ، وأحمد سيف الدين صابق .

( ٢٣٣ )

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) ارتفاق .

تمكين قاضى الموضوع لحق الركوب على عقار مجاور بأنه حق ارتفاق . القضاء بإتفاء هذا الحق يهدم العقار المرتفق به . لاخطأ .

( ٢ و ٣ ) ملكية . محكمة الموضوع . تقادم « تقادم مسقط » .

( ٢ ) استقلال محكمة الموضوع بتقدير حسن نية البانى فى أرض الغير أو سوء نيته متى أقام لقضاه على أسباب سائغة .

( ٣ ) إلتفاء الحكم إلى أن علم المطعون ضدها بإقامة المبانى على أرضها بدأ من تاريخ فيها دهوى لإثبات الحالة . احتسابه ميعاد السنة لرفع دهوى الإزالة من ذلك التاريخ . كفاية ذلك لحل قضائه . تزيده فى شأن اعتبار دهوى لإثبات الحالة قاطعة لتقادم مدة السنة . لايعيبه .

١ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى مصدر حق الطاعن محل النزاع بقوله أن منشأ هذا الحق هو عقد شرائه للعقار المجاور وقد نص فيه على حق الركوب وانتهى فى تكييفه لهذا الحق من واقع مصدره ومن العقد الصادر من وزارة الأوقاف التى تنظرت على الوقف المشمول بحراسة المطعون ضدها فى إحدى الفترات وما صرحت به هيئة التصرفات بحكمة مصر الابتدائية الشرعية من إجراء فتحتين فى حوائط الدكان وفتح ثقب فى سقفه ليتمكن المستأجر من زلف الطاعن من الوصول إلى شقته بالملك المجاور إلى أنه حق ارتفاق مستندا إلى مبررات ساقها ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ورتب على ذلك انتهاء حق

الإرتفاق بهدم العقار الخادم طبقا للسادة ١٠٢٦ من القانون المدني ، وما قاله الحكم من ذلك صحيح ولا مخالفة فيه للقانون ذلك أن لقاضي الموضوع السلطة التامة في تعرف حقيقة الدعوى من وقائعها ومن الأدلة المقدمة إليه فيها كما أن له تلك السلطة في تفسير المضارطات والعقود وسائر المحررات على حسب ما يراه أدنى إلى نية فاقسديها أو أصحاب الشأن فيها مستهديا في ذلك بوقائع الدعوى وظروفها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص في حدود سلطة المحكمة الموضوعية إلى تكييف ذلك الحق بأنه حق ارتفاق لا يتصور وجوده بغير العقار المرتفق ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولا عمل بعد ذلك للأدب عن الملكية المشتركة أو ملكية الطبقات ويكون النعي — على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله — على غير أساس إذ لا يبدو أن يكون مجرد جدل في حق المحكمة في تفسير المضارطات والعقود .

٢ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد اطرح دفاع الطاعن بحسن نيته في جميع الصور وانتهى إلى أنه قد قام عامدا بهدم عقار المطعون ضدها دون مسوغ وأقام بناءه على أرض ذلك العقار المملوكة لغيره ، ودلل سائغا على علم الطاعن بإقامة البناء على ملك الغير وسوء نيته فيما أقدم عليه ، وكان أمر العلم بإقامة البناء وثبوت حسن نية من أقامه أو سوء نيته مما تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب عليها من محكمة النقض مادامت قد أقامت قضاها فيه على أسباب سائغة تكفي لحمله فإن النعي على الحكم المطعون بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون في غير محله .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن علم المطعون ضدها بإقامة المباني على أرضها بدأ من تاريخ رفعها لدعوى إثبات الحالة في ١١ ، ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٠ وأنها رفعت الدعوى الحالية بطلب الإزالة في ديسمبر سنة ١٩٦٠ أي أن ميعاد السنة لم يكن قد انقضى فإن ذلك يكفي لحمل قضائه دون ما حاجة إلى ما تطرق إليه تزيدها منه في شأن اعتبار دعوى إثبات الحالة قاطعة لتقادم مدة السنة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى بصفتها حارسة على وقف . . . وحرمة رفعت الدعوى ١١٢ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة على الطاعن والمطعون ضدهما الثانى واثالث خالبة الحكم بإزالة المباني المملوكة لأولهم فوق ملك الوقف المشمول بحراستها إزالة تامة تحوط الانتفاع بملكها والعلوبه وإلزام المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا طامبل الفى جنيته على سبيل التعويض والمصروفات إستنادا إلى أن الوقف الذى تمثله يملك الأرض المقام دائما لبناء المطلوب إزالته وبقى كن مقاما عليها فكان مؤجر لمطعون ضدها الثانى واثالث ومقرر عليه حق ركوب الملك المجاور له المملك للطاعن ولكن هذا الأخير متواطئا مع المستأجرين هدم الدكان المذكور عند هدم منزله المقرر له حق الركوب ، وأقام فى أرض العقارين بناء واحدا مما يجوز لما طلب الحكم بطلانها سالفة الذكر . وبتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة أولا بإزالة المباني التى أقامها المدعى عليه الأول ( الطاعن ) على عين النزاع المملوكة لوقف . . . وحرمة والمشمولة بحراسة المدعية والموضحة بصحيفة الدعوى وبتقرير الخبير المقدم بتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٦٦ ثانيا بإلزام المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعية مبلغ ١٤٨٩ جنيه أو البصاريف المناسبة ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف ١١٤٥ لسنة ٨٤ قضائية القاهرة طالبا إلغاءه ورفض الدعوى وبتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعن فى حكمها بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بطالب رفض الطعن وقد عرض على المحكمة فى غرفة مشورة فجدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .



وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبين الأول والثاني أنه كيف حق ملكيته بالركوب على دكان المطعون ضدها بأنه حق ارتفاق ورتب على ذلك إنتهاء بهلاك العقار المرتفق به وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون وتأويله لأن حق الطاعن هو حق ملكية مؤبد لا يزول بعدم الإستعمال ويمكن تصور وجوده دون أن يكون لصاحبه عقار ملاصق للعقار المقرر عليه وبالتالي فهو شريك في ملكية أرض الوقف وملكية أجزاء العقار المعسدة للاستعمال المشترك بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأن الحكم المطعون فيه قد عرض الى مصدر حق الطاعن محل النزاع بقوله إن منشأ هذا الحق هو عقد شرائه للعقار المجاور وقد نص فيه على حق الركوب وانتهى في تكييفه لهذا الحق من واقع مصدره ومن العقد الصادر من وزارة الأوقاف التي تنظرت على الوقف المشمول بحراسة المطعون ضدها في إحدى الفترات وما صرحت به هيئة التصرفات بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية من أجراء فتحتين في حوائط الدكان وفتح ثقب في سقفه ليتمكن المستأجر من سلف الطاعن من الوصول الى شقته بالملك المجاور الى أنه حق ارتفاق مستندا الى مبررات ساقها ومن شأنها أن تودى إلى النتيجة التي انتهى اليها ورتب على ذلك انتهاء حق الارتفاق بهدم العقار الخادم طبقا للسادة ١٠٢٦ من القانون المدني ، وناقاله الحكم من ذلك صحيح ولا مخالفة فيه للقانون ذلك أن لقاضى الموضوع السلطة التامة في تعريف حقيقة الدعوى من وقائعها ومن الأدلة المقدمة اليه فيها كما أن له تلك السلطة في تفسير المشارات والعقود وسائر المحررات على حسب ما يراه أدنى الى نية عاقدتها أو أصحاب الشأن فيها مستهديا في ذلك بوقائع الدعوى وظروفيها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خاص في حاود سلطة المحكمة الموضوعية الى تكييف ذلك الحق بأنه حق ارتفاق لا يتصور وجوده بغيرالة المرتفق فانه لا يكون قد خالف القانون ، ولا محل بعد ذلك للحديث عن الملكية المشتركة او ملكية الطبقات ويكون هذا النعى على غير أساس إذ لا يعدو إن يكون مجرد جدل في حق المحكمة في تفسير المشارات والعقود .

وحيث إن الطاعن ينعي دلي الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث أنه اسند اليه على خلاف الثابت في الاوراق أنه لا يجادل في الملكية المشتركة بينه وبين المطعون ضدها حين أنه نازع في ذلك في اسباب الاستئناف بما يعيب الحكم بالخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك بان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم ينف عن الطاعن مجادلته بشيوع الملكية بينه وبين المطعون ضدها وتمسكه بذلك في أسباب الاستئناف وأطرح هذا الدواع استنادا الى أن الطاعن ما كان ليفكر في أن يكون له حق في البناء على ملك المطعون ضدها بدلالة اختلاف الرسم في الترخيص الذي طلبه بالبناء قاصرا على ملكه عما أقيم فعلا من مبان تجاوزها الى ملك الوقف المجاور مما يدحض ادعاءه بشيوع الملكية بينه وبين المطعون ضدها وهو رد سائع ولا مخالفة فيه للثابت في الاوراق طالما أن الطاعن لا يجادل في الاختلاف القائم في الرسم المقدم منه عن البناء ومغايرته لما تم تنفيذه بالفعل .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسببين الرابع والخامس أنه استدل على سوء نيته بمجرد قيامه بالبناء في ملك المطعون ضدها وهو عالم بملكيتها مع أن له حق ركوب ودلو على عقارها يجعله شريكا على الشيوع في ملكية الأرض المقام عليها بما يتيح له الاعتقاد بحسن نية بأن له الحق في اقامة تلك المباني باعتباره مالكا على الشيوع أو معاملته على أساس أنه قد جار بحسن نية على أرض غيره عند البناء ، وأن الحكم أخيرا اعتمد بدعوى اثبات الحالة واعتبرها قاطعة لسقوط حق المطعون ضدها في طلب الإزالة بمرور أكثر من سنة وهو من الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك بأن الحكم المطعون فيه قد أطرح دفاعا عن بحسن نيته في جميع الصور وانتهى إلى أنه قد قام عامدا بهدم عقار المطعون ضدها دون مسوغ وأقام بناءه على أرض ذلك العقار الملوكة لغيره وكان بين ما قاله للحمل هذا القضاء أن تمت وقائع مادية ثابتة لا يمكن المبرأة في صحتها وليس في إمكان المستأنف انكارها فقد استبان من التقارير الثلاثة للخبراء في دعوى إثبات الحالة

ودعوى فسخ عقد الإيجار ثم دعوى الإزالة المستأنف حكمها أن المستأنف حين شرع في هدم العقار الذي اشتراه لم يقتصر على مبانيه المملوكة له بل تعدى على العقار المشمول بحراسة المستأنف عليها واجتثته من أساسه وجعله أثرا بعد عين ثم هوجن عمداً إلى إقامة البناء من جديد أدخل عقار الوقف ضمن مباني عمارته بحيث أصبحا معاً عقاراً واحداً وهيكلًا متكاملًا لا يظهر منه البكان المستقل لعقار الوقف وما قاله الحكم في ذلك شديد ولا مخالفة فيه للقانون ويكفي لحمل قضائه إذ دلل سائغاً على علم الطاعن بأقامته البناء على ملك الغير وسوء نيته فيما أقام عليه ، لما كان ذلك وكان أمر العلم بأقامة البناء وثبوت حسن نية من إقامه أو سوء نيته مما تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيه بلا معقب عليها من محكمة النقض ما دامت قد أقامت قضائها فيه على أسباب سائغة تكفي لحمله وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن علم المطعون ضدها بأقامته المباني بدأ من تاريخ رفعها لدعوى إثبات الحالة في ١١ و ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٠ وأنها رفعت الدعوى الحالية بطلب الإزالة في ديسمبر سنة ١٩٦٠ أي أن ميعاد السنة لم يكن قد انقضى ، وهو ما يكفي لحمل قضائه دون ما حاجة إلى ما تطرق إليه تزيده منه في شأن اعتبار دعوى إثبات الحالة قاطعة لتقادم مدة السنة فإن هذا النعى يمكن في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض .



## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود العمراوى ومضوية السادة المستشارين :  
أحمد فتحى مرمى ، ومصطفى سليم ، ودكتور مصطفى كيرة ، وأحمد سيف الدين سابق .

( ٢٣٤ )

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٩ القضائية :

( ٢ و ١ ) إفلاس .

( ١ ) عدم قابلية أوامر مأمور التفليسة للتظلم وفقا للمادة ٢٣٦ من قانون التجارة . مناطه  
صدورها فى حدود اختصاصه . م ٢٣٦ من قانون التجارة .

( ٢ ) قرار مأمور التفليسة بالفصل فى حساب التفليسة المقدم من وكيل اتحاد الدائنين .  
خارج عن حدود اختصاصه . قابليته للتظلم منه أمام المحكمة .

١ — الأوامر التى يصدرها مأمور التفليسة — ولا تكون قابلة للتظلم وفقا  
لنص المادة ٢٣٦ من قانون التجارة — هى تلك التى يصدرها فى حدود اختصاصه  
المبين فى القانون ، فإذا كان الأمر صادرا فى شأن لا يدخل فى اختصاصه ،  
كان قابلا للتظلم منه أمام المحكمة الابتدائية .

٢ — إذ كان لجماعة الدائنين وحدها — متى بلغت التفليسة مرحلة الاتحاد  
فحص حسابات وكيل الاتحاد المؤقتة منها وانتهائية وفقا للمادتين ٣٤٥ ،  
٣٤٦ من قانون التجارة ، فإذا حصلت منازعة فى الحساب النهائى أحالها مأمور  
التفليسة للحكمة للفصل فيها ، فإن القرار الذى يصدره مأمور التفليسة بالفصل  
فى حساب التفليسة المقدم من وكيل الاتحاد يكون خارجا عن حدود اختصاصه  
وقابلا للتظلم منه أمام المحكمة . وإذا كان يبين من الأوراق أن السيد مأمور  
التفليسة ندب خيرا لفحص حساب التفليسة المقدم من وكيل الاتحاد ( الطاعن )  
ثم أصدر أمرا باعتماد تقرير الخبير عن مصروفات التفليسة ، وتكليف وكيل

الاتحاد بإيداع المبلغ الذى أسفر عنه تقرير الخبير خزانة المحكمة وذلك برغم منازعة الطاعن فى هذا التقرير ، ودون عرض الأمر على جماعة الدائنين ، وإحالة النزاع للمحكمة للفصل فيه . فان الحكم المطعون فيه إذ انتهى فى قضائه إلى عدم جواز التظلم من هذا الأمر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بإشهار إفلاس شركة تجار الاسكندرية . كما قضت بتعيين الطاعن وكيلا للدائنين فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٥٥ ثم بتعيينه وكيلا لاتحاد الدائنين فى ١٩ مارس سنة ١٩٦٠ وقد باشر الطاعن مهمته ، وتقدم بكشوف عن إيرادات ومصروفات التفليسة إلى السيد مأمور التفليسة الذى أصدر فى ١٢ مايو سنة ١٩٦٢ قراراً بنذب خبير لمراجعة الحساب . وبعد أن قدم الخبير تقريره ، وأبدى الطاعن اعتراضاته عليه ، أصدر السيد مأمور التفليسة أمراً فى ١١ يونيو سنة ١٩٦٦ بإلزام الطاعن بإيداع مبلغ ٣٣٤٩ جنيهاً و ٦٨٤ ملياً الذى أسفر عنه تقرير الخبير خزانة المحكمة فى خلال أسبوعين . تظلم الطاعن من هذا القرار إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية التى حكمت فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بعدم قبول التظلم . أستاذ الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٢٢ لسنة ٢٢ ق ، ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت فى ٢٦ مارس سنة ١٩٦٩ برفض الإستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة

العامّة مذكرة أبنت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة ، فحددت جلسة لنظره . وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاذ الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الاصل فى اختصاص مأمور التفليسة أنه اختصاص ولائى لا يتعدى سلطة الاشراف على ادارة التفليسة وتعجيل سيرها . ومن أجل ذلك لم يجوز القانون الطعن فى قراراته إلا فى الأحوال المبينة فى القانون . فإذا خرج مأمور التفليسة عن حدود هذا الاختصاص اللائى ، وتضمن قراره الفصل فى نزاع ما ، كان قراره قابلا للطعن . وإذا كان قرار مأمور التفليسة الصادر فى ١١/٦/١٩٦٦ باعتماد تقرير الخبير عن مصروفات التفليسة ورفض الأخذ باعتراضات وكيل اتحاد الدائنين ( الطاعن ) ، قد تضمن الفصل فى نزاع موضوعى بشأن الحساب ، وهو ما يخرج عن اختصاصه ، إذ تختص به محكمة الإفلاس ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الطعن فى هذا القرار يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى فى محله . ذلك أن الأوامر التى يصدرها مأمور التفليسة ولا تكون قابلة للتظلم وفقا لنص المادة ٢٣٦ من قانون التجاره هى تلك التى يصدرها فى حدود اختصاصه المبين فى القانون ، فإذا كان الأمر صادرا فى شأن لا يدخل فى اختصاصه ، كان قابلا للتظلم منه أمام المحكمة الابتدائية . ولما كان لجماعة الدائنين وحدها متى بلغت التفليسة مرحلة الاتحاد فحص حسابات وكيل الاتحاد المؤقتة منها والنهائية وفقا لسايتين رقم ٣٤٥ ، ٣٤٦ من قانون التجارة فإذا حصلت منازعة فى الحساب النهائى أحالها مأمور التفليسة للمحكمة للفصل فيها ، فإن القرار الذى يصدره مأمور التفليسة بالفصل فى حساب التفليسة المقسّم من وكيل الإتحاد ، يكون خارجا عن حدود اختصاصه ، وقابلا للتظلم منه أمام المحكمة ، ولما كان يبين من الأوراق



أن السيد مأمور التفليسة ندب خبيراً لفحص حساب التفليسة المقدم من وَاَيْل الإتحاد (الطاعن) . ثم أصدر أمراً باعتماد تقرير الخبير عن مصروفات التفليسة وتكليف وَاَيْل الإتحاد بإيداع مبلغ ٣٢٤٩ جنيهاً و ٦٨ مليماً ، الذي أسفر عنه تقرير الخبير خيانة المحكمة . وذلك برغم منازعة الطاعن في هذا التقرير ودون عرض الأمر على جماعة الدائنين وإحالة النزاع إلى محكمة للفصل فيه فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه إلى عدم جواز التظلم من هذا الأمر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---

## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : ابراهيم المعيد ذكرى ، وعثمان حسين عبدالله ، ومحمد صدق العصار ، ومحمود  
مئان درويش .

( ٢٣٥ )

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) حكم « حجية الحكم » . قوة الأمر المقضى . ملكية .

حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . الحكم بإدانة المتهم في جريمة سرقة  
مسدس وأشياء أخرى وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص ، لاحتج بها المدعى بالبراءة بأسباب الحكم  
الجنائي بشأن ملكية هذه المسروقات لشخص معين بالذات . علة ذلك .

( ٢ ) حكم « تسبیب الحكم » .

إقامة الحكم على أسباب سائفة تكفي لخله . لاهل المحكمة أن هي لم تتبع جميع الخصوم  
وترد على كل منها استقلالاً .

١ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر  
بالإدانة أو بالبراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة دون  
أن تلحق الحجية الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو بالإدانة .  
ولما كان يبين من الحكم الصادر في قضية الجنحة أن شخصاً اتهم فيها بأنه سرق  
المسدس والنقود والأشياء الأخرى المينة بالمحضر والملوكة لكل من الطاعن  
وزوجته من مكان معد للسكنى بواسطة فض الأختام والكسر من الخارج ، وقضى  
ببئس المتهم سنة مع الشغل ويبين من الحكم الصادر في قضية الجنحية أن المتهم  
سالف الذكراً اتهم فيها بأنه في نفس التاريخ أحرز سلاحاً ناريّاً وذخائراً بدون ترخيص ،  
وقضى بمعاقبته بالإشغال الشاقة المؤبدة ، وكان ما عرض له الحكم الصادر من محكمة  
الجنح بشأن تحديد شخص المالك للمسدس وباقي المضبوطات للتدليل على عدم صحة

دفاع المتهم من أنه هو مالكرها ، لم يكن لازماً للفصل في تهمته السرقة ، ولا يتعلق بأركان هذه الجريمة المنسوبة إلى المتهم ، إذ يكفي لإقامة هذا الحكم نفي ملكية المتهم لتلك المضبوطات ، وكذلك بالنسبة للحكم الصادر في الجناية إذ يكفي لإقامته إثبات أن المتهم أحرز المسدس والطقات بغير ترخيص وأن السلاح مرخص باسم الغير حتى لا يقضى بعقوبة المصادرة ، وذلك دون حاجة من الحكيم للفصل في ملكية السلاح و باقي المضبوطات لشخص معين بالذات ، لما كان ذلك فإنه لا يكون لهذا الذي ورد بأسباب هذين الحكيم بشأن الملكية حجية أمام المحاكم المدنية ، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر وناقش ملكية الأشياء المبروقة من الفيلا ، وانتهى إلى أنها ليست للطاعن الذي أقام بهذه الفيلا بعد أن رحل أصحابها عن البلاد فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون .

٢ - بحسب قاضي الموضوع أن يتم قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ولا عليه أن يتبع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم ويرد على كل منها استقلالاً لأن قيام الحقيقة التي اقتصع بها وأورد دليلاً فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ مدنى القاهرة الابتدائية ضد وزارة الداخلية والحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين المطعون عليهما طالباً الحكم بإلزامهما متضامين بأن يدفعه له مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض ، وقال بياناً لدعواه أنه كان يستأجر "الفيلا" المملوكة لعائلة ...



... البريطانية الجنسية ببور سعيد بموجب أمر عسكري صدر من المحافظ ونقل إليها أمتعته بعد أن تهدم مسكنه ، وفي يوم ١٩٥٧/١/٣ حضر له الصاغ ...  
 ... الذي أفهمه أنه عين حارسا خاصا على أموال عائلة ... وأخرجه عنوة من المسكن ووضع عليه الأختام ، وتحطم أثاثه أثناء النقل وضاعت حقائبه ووقع مكرها على أفرار يفيد تسلمه كافة منقولاته مع أنه لم يتسلم خزانته الحديدية وبداخلها أوراق ومصوغات ونقود مملوكة له بسبب امتناع الحارس الخاص بدعوى أنها لعائلة ... ، وفي يوم ١٩٥٧/١/٧ تعرضت الفيلا للسطو وسرقت محتويات الخزانة ثم ضبطت بعض المسروقات ومن بينها مسدس في حيازة أحد الأشخاص وقدم للمحاكمة الجنائية وقضى بإدانته من محكمة الجنايات عن تهمة إحراز سلاح بدون ترخيص ومن محكمة الجناح عن تهمة السرقة ،  
 وبتاريخ ١٩٥٧/٤/٤ تسلم الطاعن باقي منقولاته من الحراسة ، واذ تسأل المطعون عليهما عما وقع من الحارس الخاص ورجال البوليس من أعمال تعسفية وإهمال في حراسة الفيلا مما أدى إلى وقوع حادث السرقة ، وتقدر قيمة المسروقات التي كانت بالخزانة بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه وما لحقه من أضرار أدبية بمبلغ ١٠٠٠٠ ر. جنيا ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلبائه . وبتاريخ ١٩٦٧/٢/١٨ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن خطأ وقع من المطعون عليهما يمثل في إقصائه من الفيلا وأنها تسلمت منه مفاتيحها ومفتاح الخزانة الحديدية التي كانت في إحدى حجراتها ، ولم يضعها الحراسة الكافية على الفيلا مما سهل للجناة فتح الأختام التي كانت موضوعة عليها وكسر بابها الخارجي وسرقة محتويات الخزانة وأنه أصيب من جراء ذلك بضرر مادي وأدبي ومداه وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٢١ حكمت برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٧٠ سنة ٨٩ ق مدنى القاهرة طالبا الغاء والحكم له بطلبائه . وبتاريخ ١٩٦٩/٤/٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه استند في ملكيته لمحتويات الخزانة الحديدية إلى ما ثبت بالحكم الصادر في الجنبعة رقم ٨٠ سنة ١٩٥٧ شرق بورسعيد من أن المسروقات التي أدين عنها المتهم بالسرقة مملوكة للطاعن ولزوجته وإلى ما ثبت بالحكم الصادر في الجنبعة رقم ١٨٥٣ سنة ١٩٥٧ شرق بورسعيد من أن المتهم المذكور أحرز المسدس المملوك للطاعن بغير ترخيص غير أن الحكم المطعون فيه أهمل حجية هذين الحكمين وناقش ملكية الخزانة ومحتوياتها وخلص إلى أنها مملوكة لعائلة ... صاحبة الفيلا ، في حين أن الحكمين المذكورين أقيا على وقائع وبيانات جوهرية لا يستقيمان بدونها وتؤدي جميعها إلى أن المسدس وباقي المضبوطات مملوكة له ولزوجته وقد ناقش كلا الحكمين إدعاء المتهم أنه المالك للمضبوطات ونفى هذا الادعاء ، ولم يقض الحكم الصادر في الجنبعة بالمصادرة لأن السلاح مرخص باسم الطاعن مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه أن يتقيد بحجية هذين الحكمين .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة دون أن تلحق النتيجة الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو بالإدانة ، وكان يبين من الحكم الصادر في قضية الجنبعة رقم ٨٠ سنة ١٩٥٧ شرق بورسعيد أن شخصا يدعى ... اتهم فيها بأنه في يوم ١٩٥٧/١/٧ سرق المسدس والنقود والأشياء الأخرى المبيعة بالمحضر والمملوكة لكل من الطاعن وزوجته من مكان معد للسكنى بواسطة فض الاختام والكسر من الخارج وقضى بحبس المتهم سنة مع الشغل ، ويبين من الحكم الصادر في قضية الجنبعة رقم ١٨٥٣ سنة ١٩٥٧ شرق بورسعيد أن المتهم سالف الذكر اتهم فيها بأنه في نفس التاريخ أحرز سلاحا ناريا وذخائر بدون ترخيص حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للرية في جريمة سرقة واختفاء أشياء مسروقة وقضى بحاقبه بالاشتغال الشاقة المؤبدة ، ويبين من أسباب هذين الحكمين أن الطاعن أبلغ بسرقة محتويات

خزانة حديدية من فيلا ... التي كان يقيم فيها ، وكان مودعا بها جميع أمواله ومصوغات زوجته ، وبتفتيش منزل المتهم عثر به على المسدس والطلقات وبعض المسروقات التي تعرف عليها الطاعن وزوجته ، وبسؤال المتهم قرر أنه اشترى المسدس من شخص لا يعرفه وتمكن من الحصول على باقي المضبوطات لأنه كان يتعامل مع القوات البريطانية وانتهت محكمة الجنح إلى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من ضبط المسروقات بمنزله ومن أقوال وكيل إدارة المباحث الجنائية والمجنبي عليه — الطاعن — وأن شهوده على شراء المسدس من الغير كذبوه ، وقضت محكمة الجنايات بإدانة المتهم إستنادا إلى أقوال الشاهدين سالفى الذكر واعتراف المتهم بأحراز السلاح والطلقات المضبوطة بدون ترخيص ، ولما كان ما عرض له الحكم الصادر من محكمة الجنح بشأن تعديد شخص المالك للمسدس وباقي المضبوطات للتدليل على عدم صحة دفاع المتهم من أنه هو مالكها لم يكن لازما للفصل في تهمة السرقة ولا يتعلق بأركان هذه الجريمة المنسوبة إلى المتهم إذ يكفي لإقامة هذا الحكم نفي ملكية المتهم لتلك المضبوطات ، وكذلك بالنسبة للحكم الصادر في الجناية إذ يكفي لإقامته إثبات أن المتهم أحرز المسدس والطلقات بغير ترخيص وأن السلاح مرخص باسم الغير حتى لا يقضى بعقوبة المصادرة وذلك دون حاجة من الحكيم للفصل في ملكية السلاح وباقي المضبوطات لشخص معين بانذات ، لما كان ذلك فإنه لا يكون لهذا الذي ورد بأسباب هذين الحكيم بشأن الملكية حجية أمام المحاكم المدنية وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر وناقش ملكية الأشياء المسروقة من الفيلا الملوكة لعائلة ... . . . وانتهى إلى أنها ليست للطاعن الذي أقام بهذه الفيلا بعد أن رحل أصحابها عن البلاد وقت انسحاب القوات المعتدية فإن الحكم يكون قد التزم بجميع القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب ذلك أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن الإقرار الصادر منه في ١٩٥٧/١/٤ باستلامه كافة منقولاته التي كانت بالفيلا يخالف الواقع واستدل على ذلك بالتحقيقات التي تمت في قضيتي الجناية والجنحة وأوضح



أن فيها ما يكفي لإثبات ملكيته للخزانة وجميع محتوياتها غير أن الحكم لم يشير إلى ما تضمنته هذه التحقيقات وقد ترتب على هذا الإغفال أن خفى عليه الكثير من الوقائع المتبعة في بحث الدعوى .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض ادعاء الطاعن ملكيته للخزانة الحديدية ومحتوياتها على ما قرره من أنه بعد أن رأى المحقق عرض الأمر على النيابة للتصرف فيما طلبه الطاعن من رفع الاختتام وتمكينه من العودة إلى الفيلا عاد في اليوم التالي وهو يوم ١٩٥٧/١/٤ الساعة الثامنة مساء وأقر في المحضر أنه حضر متازلا عن بلاغه الذي قدمه أمس بخصوص موضوع فيلا . . . حيث توجه في الصباح صحبة السيد الحارس إلى السيد القائم مقام . . . وقد اتفقوا على أن يقوم بنقل عفشه وممتلكاته من الفيلا وفعلًا تم ذلك وأصبح لا ينحصر شيء داخل الفيلا وما بها يخص . . . وورثته فإذا أدخل في الاعتبار شخصية الصادر منه هذا الإقرار ومدى علمه بحقوقه وهو المحامي الذي كان يوما من الأيام نقيبًا للمحامين في بور سعيد كما يقول فلا يصدق عقلا ومنطقا أن يصدر منه هذا الإقرار الصريح ثم يدعى بعد ذلك أن الخزانة الحديدية بما تحوى من أموال ومجوهرات يدعيها والتي بقيت في الفيلا إنما هي مملوكة له بمحتوياتها خصوصا ولم يصدق في محاولة تبريره هذا الموقف من جانبه بأن الضابط قيد إقراره فيما عدا الخزانة اذ ليس في صور المحاضر الرسمية المقدمة منه ما يفيد صحة هذا الزعم وهو من جانبه لم يطعن على هذا الإقرار بأي مطعن وهي تقارير موضوعية سائغة وتكفي لحمل الحكم وتؤدي عقلا إلى ما انتهى إليه من أن الإقرار المؤرخ ١٩٥٧/١/٤ الصادر من الطاعن كان صحيحا وأنه لا يملك محتويات الخزانة التي كانت بداخلها ويستفاد منها أن الحكم أطرح ماورد في التحقيقات الجنائية التي تمت في هذا الموضوع خلافا لما تقدم دون حاجة إلى الإشارة إليها في أسبابه إذ بحسب قاضي الموضوع أن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ولا عليه أن يتبع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم ويرد على كل منها استدلالا لأن قيام الحقيقة التي ائتمن بها وأورد دليلها فيه الرد انتمنى المستطاع لكل حجة تنالها ويكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه تبنى أسباب الحكم الابتدائي في خصوص البحث في ركن الخطأ وما ذهب إليه من أنه لا يرى في إقصاء الطاعن عن التقيلا والحيلولة بينه وبين حيازتها والمحافظة عليها والاكتفاء بتكليف المطعون عليهما بواب العمارة المجاورة بحراستها أى خطأ يمكن نسبته إليهما بسبب الظروف الاستثنائية التي كانت تعيشها مدينة بورسعيد عقب العدوان الثلاثي في حين أن ما قرره الحكم هو خطأ يوجب مسؤولية المطعون عليهما، ذلك أن إقصاء الحائز نتيجة وضع الاختام يتطلب عدم الاكتفاء بالواجب العام من المحافظة على الأموال كما يتطلب تعيين حارس خاص على المكان انذى وضعت عليه الاختام، ولا يمكن اعتبار ظروف مدينة بورسعيد في شهر يناير سنة ١٩٥٧ ظروفًا استثنائية بسبب هدوء الحياة في المدينة بعد انسحاب قوات العدوان .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في هذا الخصوص قوله " أنه لم يثبت على الوجه سالف البيان ومن المستندات المقدمة من المستأنف - الطاعن - والذي اعتمد عليها في إثبات دعواه وطلب الفصل في الاستئناف على هداها أن ضررا أصابه من جراء سرقة محتويات الخزانة أو أن أمتعة له ضاعت عليه نتيجة ما يدعيه من إهمال المستأنف عليهما - المطعون عليهما - أو أن رجال المستأنف عليهما وعمالهما قد أساءوا استعمال السلطة مما ترتب عليه إلحاق الضرر به فإنه على هذا الأساس يكون نعيه على الحكم المستأنف نعيًا غير صحيح دون حاجة بعد ذلك لبحث ما يثيره بشأن تعيب الحكم المستأنف بالرغم من خروجه عن واقع الدعوى أو أخذه بظروف العدوان الثلاثي تبريرا لانتفاء الخطأ ، مما مفاده أن الحكم المطعون فيه لم يبين ما ذهب إليه الحكم المستأنف من نفي الإهمال في الحراسة المنسوب للطاعن عليهما ، وإنما أسس رفضه برفض الدعوى على أن ضررا لم يلحق بالطاعن لأنه لم يثبت أنه مالك للسروقات أو أن رجال المطعون عليهما قد أساءوا استعمال السلطة معه ، ومن ثم فإن النعى يكون واردا على غير محل .

وحيث إن مبنى السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه عاره قصور في التسبب ذلك أنه طلب تعويضا قدره عشرة آلاف جنيه عن الأضرار الأدبية نتيجة الإجراءات التعسفية التي اتخذها معه رجال الحراسة غير أن الحكم قضى برفض الدعوى دون أن يبين أساس قضائه في خصوص التعويض عن الضرر الأدبي.

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض طلب التعويض عن الأضرار الأدبية على سند من أنه لم يثبت أن رجال المطعون عليهما قد أساءوا استعمال السلطة معه فيكون الحكم قد نفى الأساس الذي استند اليه الطاعن في هذا الطلب .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هـ بكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : ابراهيم السعيد ذكرى ، وعثمان حسين عبد الله ، ومحمد صادق العصار ، ومحمود  
عثمان دريش .

( ٢٣٦ )

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) دعوى " سقوط الخصومة " .

انقطاع سير الخصومة بوفاء المدعى عليه . وجوب موالاة المدعى السير في الإجراءات في  
مواجهة ورثته قبل انقضاء سنة ، جهل المدعى بهؤلاء الورثة وصفاتهم وموطنهم ، لا يعتبر عذرا  
مانعا من سقوط الخصومة . م ١٢٤ مرافعات . تعجيل الدعوى في الميعاد بالنسبة لبعض المدعى  
عليهم . لا يمنع الآخرين من التمسك بسقوط الخصومة .

( ٢ ) دعوى " سقوط الخصومة " . تقادم " تقادم مسقط " .

اعتبار الدعوى ناطقة بالتقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين فاصر على  
صحيفة إفتاء الدعوى أو الطعن . م ٢/٧٥ من قانون المرافعات السابق . إعلان الورثة بعد  
انقطاع سير الخصومة بالتعجيل . وجوب إتمامه خلال الميعاد . تقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين  
لا يقطع التقادم أو السقوط .

١- . يؤدى نص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أنه متى كان  
انقطاع الخصومة راجعا لوفاء المدعى عليه أو من في حكمه كالمستأنف عليه  
كما في صورة الدعوى تعين على المدعى أو المستأنف في هذه الحالة أن يعلن ورثة  
خصمه المتوفى مدعى عليهم كانوا أو مستأنف عليهم بقيام الخصومة  
بينه وبين مورثهم ، ويكون عليه موالاة السير في إجراءاتها في مواجهتهم قبل  
انقضاء سنة ، ولا يعتبر جهل المدعى أو المستأنف بورثة خصمه وصفاتهم  
وموطنهم عذرا ، مانعا بل عليه هو البحث والتحري عنهم محافظة على مصلحته

وعدم تعريض دعواه للتسقوط بفعل أو امتناعه ، ويؤجل لم يعان بالتعجيل في الميعاد من المدعى عليهم أو المستأنف عليهم طالب الحكم بسقوط الخصومة ولو كان الآخرون من هؤلاء قد أعلنوا في الميعاد .

٢ - نص المادة ٣/٧٥ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> - جاء استثناء من حكم المادة السادسة من قانون المرافعات السابق التي لم يتناولها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالإلغاء وهي تقضى بأنه إذا نص القانون على ميعاد حتمي لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان ، فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ، ومؤدى ذلك أن ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ في المادة ٣/٧٥ من اعتبار الدعوى قاطعة للتقدم . أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين بعد دفع الرسم كاملاً قاصر على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداها إلى غيرها ، ويظل أثر نص المادة السادسة الأتف ذكرها باقياً بالنسبة لاستئناف الدعوى سيرها بعد انقطاع سير الخصومة فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله ، ولما كان نص المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات السابق والذي يقضى بأن تستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعان إلى من يقوم مقام الخصم الذى توفى ، قد بقى على حاله ولم يتناوله المشرع بالتعديل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه يتعين أن يتم إعلان ورثة الخصم المتوفى بالتعجيل خلال الميعاد المقرر ، ولا يكتفى في هذا الخصوص بتقديم طالب التمهيل إلى قلم المحضرين في غضون هذا الميعاد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ سواهج الابتدائية

(١) قض ٢٠ يناير ١٩٧٠ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢١ ص ١٣٩

ضد المطعون عليه الأول والمرحوم . . . . . مورث المطعون عليهم  
من الثانية إلى التاسعة والمرحوم . . . . . مورث المطعون  
عليهم من العاشر إلى الثاني عشر — وضد المطعون عليهما الثالث عشر والرابع  
عشر ، وطلب فيها الحكم بأحققته لقطعة الأرض الميينة الحدود والمعالم بصحيفة  
الدعوى والمنزل المقام عليها وإلغاء إجراءات نزع الملكية المتخذة بشأنها . وقال  
بيانا لدعواه إنه لدين للمطعون عليه الأول ولمورث المطعون عليهم من الثانية  
إلى التاسعة على باقي المطعون عليهم ، إتخذ إجراءات نزع ملكية قطعة الأرض  
سابقة الذكر وما عليها من مبان ، وإذا كان قد اشترى هذه الأرض والمباني بعقد  
عرفي صدر إليه في ١١/٣/١٩٥٨ من المرحوم . . . . . واستصدر  
حكما بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٥٨١ سنة ١٩٥٨ مدني سوهاج الابتدائية ،  
فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . وبتاريخ ٢٣/١/١٩٦١ حكمت المحكمة برفض  
الدعوى وبالاتمرار في التنفيذ ، استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف  
أسيوط وقيد استئنافه برقم ٢٢٠ سنة ٣٦ ق (مأمورية سوهاج) ، وبتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٣  
حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاة . . . . . مورث المطعون عليهم  
من الثانية إلى التاسعة ، وعجل الطاعن الاستئناف ، ولدى نظره دفع من حضر من  
الورثة بسقوط الخصومة ، وبتاريخ ١٦/٤/١٩٦٥ حكمت المحكمة بسقوط الخصومة  
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت  
فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه  
جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط الخصومة تأسيسا  
على أنه حكم بانقطاع سير الخصومة بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٣ بوفاة المرحوم . . .  
. . . مورث المطعون عليهم من الثانية إلى التاسعة ، وأنهم لم يعلنوا بتعجيل  
الاستئناف إلا في ٣/١٢/١٩٦٦ أي بعد انقضاء أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح  
من إجراءات التقاضي ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه بعد  
الحكم بانقطاع سير الخصومة عجل الطاعن الاستئناف في ٣١/١٠/١٩٦٤ وأعلن  
بعض الخصوم بهذا التعجيل دون البعض الآخر بسبب جهالة بموطنهم ، وظل  
الاستئناف متدولا بالجلسات إلى أن حكم فيه ، مما لا محل معه للقول بأن



الاستئناف قد تعرض منذ الحكم بانقطاع سير الخصومة لحالة عدم السير فيه مدة سنة كاملة ، هذا إلى أن الطاعن اتخذ إجراءات جديدة للبحث عن عنوان خصومه وبذل محاولات عديدة لإعلانهم بحال إقامتهم ، ولم يسارع بتسليم الإعلان بلجهة الإدارة حرصا منه على أن تكون الخصومة حقيقية تتصل بعلم الخصوم ، علاوة على أن تقديم هذه الإعلانات إلى قلم المحضرين في الفترة ما بين ١٠/١٢/١٩٦٣ و ٣/١٢/١٩٦٤ يترتب عليه قطع مدة السقوط ، ذلك أن العبرة في تمام الإجراء بالإيداع في قلم المحضرين وليس بالإعلان إلى الخصم وهو ما تقتضي به المادة ٣/٧٥ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من أن الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم حذيفتها إلى قلم المحضرين .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٣٤ من قانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ التي تنطبق على واقعة الدعوى تنص على أن لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي ، مما مؤداه أنه متى كان انقطاع الخصومة راجعا لولاء المدعى عليه أو من في حكمه كالمستأنف عليه كما في صورة الدعوى تعين على المدعى أو المستأنف في هذه الحالة أن يعلن ورثة خصمه المتوفى مدعى عليهم كانوا أو مستأنفا عليهم بقيام الخصومة بينة وبين مورثهم ويكون عليه موالاة السير في إجراءاتها في مواجهتهم قبل إنقضاء سنة ولا يعتبر جهل المدعى أو المستأنف بورثة خصمه وصفاتهم وموطنهم عذرا مانعا بل عليه هو البحث والتحرى عنهم محافظة على مصلحته وعدم تعريض دعواه للسقوط بفعله أو امتناعه ، وكان يجوز أن لم يعلن بالتعجيل في الميعاد من المدعى عليهم أو المستأنف عليهم طالب الحكم بسقوط الخصومة ولو كان الآخرون من هؤلاء قد أعلنوا في الميعاد ، وكان لا محل لاستناد الطاعن إلى المادة ٣/٧٥ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والقول بأن تقديم صحف تعجيل الاستئناف إلى قلم المحضرين يترتب عليه قطع مدة السقوط ، ذلك أن هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جاء استثناء من حكم المادة

السادسة من قانون المرافعات السابق التي لم يتناولها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالغاء وهي تقضى بأنه اذا نص القانون على ميعاد حتمى لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا إلا اذا تم إعلان الخصم خلاله ، ومؤدى ذلك أن ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى المادة ٣/٧٥ - من اعتبار الدعوى قاطعة للتقدم أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها الى قلم المحضرين بعد دفع الرسم كاملا - قاصر على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداها الى غيرها ، ويظل أثر نص المادة السادسة الآنف ذكرها باقيا بالنسبة لاستئناف الدعوى سيرها بعد انقطاع سير الخصومة فلا يعتبر الميعاد مرعيا إلا إذا تم الإعلان خلاله ، ولما كان نص المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات السابق والذي يقضى بأن تستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعلن الى من يقوم مقام الخصم الذى توفى ، قد بقى على حاله ولم يتناوله المشرع بالتعديل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فإنه يتعين أن يتم إعلان ورثة الخصم المتوفى بالتعجيل خلال الميعاد المقرر ، ولا يكتفى فى هذا الخصوص بتقديم طلب التعجيل الى قلم المحضرين فى غضون هذا الميعاد لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بسقوط الخصومة استنادا الى أنه حكم فى ١٠ / ١٢ / ١٩٦٣ بانقطاع سير الخصومة بوفاة . . . . . وأن الطاعن لم يعلن ورثة خصمه الا فى ٣ / ١٢ / ١٩٦٦ بعد أن اكتملت مدة السنة المقررة لسقوط الخصومة ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون مما يتعين معه رفض الطعن .

## جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار محمد أحمد محمود وعضوية السادة المستشارين : جلال عبد الرحيم .  
عثمان ، وسعد الشاذلي ، وعثمان مهران الزيني ، وعبد السلام الجندى .

( ٢٣٧ )

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ و ٢ و ٣ ) ضرائب « ضريبة المهن غير التجارية » .

( ١ ) المهن غير التجارية الخاضعة لضريبة . نطاقها . لا محل للفرقة بين الشخص الطبيعي  
والشخص الاعتباري .

( ٢ ) إعفاء الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب من أداء ضريبة المهن غير التجارية . مناهة .  
مزاولة النشاط في حدود أغراضها الاجتماعية أو العلمية أو الرياضية . استقلال قاضي الموضوع  
بتقدير أن النشاط قصد به تحقيق كسب مادي للأعضاء مما يخضعه للضريبة .

( ٣ ) التكاليف الواجبة الخصم من وراء الضريبة على الأرباح غير التجارية . التبرعات  
والاحتياطات . لا تعد من التكاليف اللازمة لممارسة المهنة . هبة ذلك .

١ — النص في المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدله بالقانونين  
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ورقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٠ يدل على أن المشرع الضريبي  
عنى بالمهن غير التجارية تلك التي يباشرها المزاوون بصفة مستقلة ويكون العنصر  
الأساسي أو الغالب فيها هو العمل باستهداف تحقيق الربح دون تفرقة في خصوص  
قرض الضريبة بين الشخص الطبيعي وبين الشخص الاعتباري .

٢ — إعفاء الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب من أداء الضريبة على  
المهن غير التجارية مقصور — فيما عدا المعاهد التعليمية — على أرباح النشاط  
الذي تزاوله في حدود أغراضها الاجتماعية أو العلمية أو الرياضية ، فإذا زاولت  
نشاطا يتعدى حدود أغراضها وحقت من هذه المزاولة ربحا ، خضع هذا



الربح للضريبة النوعية الخاصة به . ولما كان الثابت مما حصله الحكم من واقع الملف الفردي والتقارير السنوية لمجلس إدارة الجمعية — الجمعية التعاونية لقباني مينا البصل — أنها تقوم بنشاط في عمليات القبانة باسمها ولحسابها بقصد تحقيق كسب مادي لأعضائها على شكل مرتبات ، وكان يساند هذا القول المادة السادسة من عقد التأسيس والمادة الرابعة من النظام الداخلي للجمعية من أن من اغراضها تحسين حال أعضائها اقتصاديا واجتماعيا عن طريق تشغيل الأعضاء بفتح مكتب للقيام بأعمال الوزن فان ذلك مما يستقل قاضي الموضوع بتقديره دون رقابة من محكمة النقض طالما كانت الأسباب مؤدية إلى النتيجة ، وكان لا يجدى التذرع بكون الجمعية تعاونية مسجلة طبقا للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ أو القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ وأنها أسست لتحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية ، ما دام الثابت أنها قامت بنشاط بقصد الربح حتى وأن قيل بخروجه عن نطاق نظامها الداخلي ، ولما كانت الدعامة التي استند إليها الحكم على النحو السالف صحيحة وتكفي لإقامته دون حاجة لأساس آخر ، فإن إشارة الحكم — في غير محاله — إلى القرار الوزاري رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٨ بإضافة مهنة القبانة إلى عداد المهن الخاضعة لضريبة الأرباح غير التجارية يضحى تزيدها ، إذ العبرة هي بخضوع النشاط لتلك الضريبة بعد أن أصبحت ضريبة القانون العام ، ويكون النعي على غير أساس .

٣ — النص في المساده ١/٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يدل على ان وعاء الضريبة على الأرباح غير التجارية هو الأرباح الصافية بعد خصم جميع التكاليف التي تصرف بمسوغ وتكون لازمة لمباشرة المهنة ، فتخرج بذلك التبرعات لأنها تعتبر تصرفا أو استعمالا لإيراد ، يؤيد ذلك أن اعتبارهما في حكم التكاليف قد استلزم تعديلا تشريعا أضيفت بموجبه فقرة ثانية إلى المساده ٧٣ سالفه الذكر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ ولا يعمل به إلا اعتبارا من سنة ١٩٦٧ ولئن خلا الباب الثاني من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بأرباح المهن غير التجارية من نص مماثل للمادة ٣٩ من ذات القانون الواردة في الكتاب الثاني الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والتي قضت صراحة باستبعاد جميع

الاحتياطات المكونة لمواجهة خسائر محتملة من التكاليف الواجب خصمها من وعاء تلك الضريبة ، إلا أن شرط خصم التكاليف من أرباح المهن غير التجارية هو أن تكون لازمة لمباشرة النشاط الذى أدى إلى الربح الخاص للضريبة . لما كان ذلك وكان الحكم قد رفض خصم المبلغ المخصص للتبرعات فى سنى المحاسبة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٢ واستظهر انتقاد شرط اللزوم لمباشرة النشاط فى المبالغ المخصصة للاحتياطات ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن مأمورية ضرائب مينا البصل حددت صافى ايراد الجمعية التعاونية لقبائى مينا البصل الطاعنة الخاضعة للضريبة على المهن غير التجارية خلال السنوات من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٢ بمبلغ ٨٠١ و ١٨٤ جنيها ، ٧٧٨ و ٦٣٩ جنيها ٩٦١٦ جنيها على التوالى ، واذا اعترضت واحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ١٦ من أبريل ١٩٦٥ بتأييد تقديرات المأمورية ، فقد أقامت الدعوى رقم ١٠٥٢ لسنة ١٩٦٥ تجارى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية طالبة الغاء قرار اللجنة والقضاء بعدم خضوعها للضريبة ، وبتاريخ ٢٥ من مايو ١٩٦٦ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة . استأنفت الجمعية هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ٤٠٧ لسنة ٢٢ ق تجارى الاسكندرية ، وبتاريخ ١٤ من فبراير ١٩٦٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وباجلسة المحددة لترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسببين الأول والثاني والشق الثاني من السبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أسس قضاءه بخضوع نشاط الجمعية للضريبة على المهن غير التجارية على سند من القول بأنها تكونت بغرض مزاولة مهنة القبالة لحسابها وباسمها بقصد تحقيق كسب مادي يعود جانب منه إلى أعضائها على شكل مرتبات وأن هذه المهنة خاضعة للضريبة بموجب القرار الوزاري رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٨ الصادر نفاذا للمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وليس في التشريع الضريبي ما يحول بين غير الأشخاص الطبيعيين وبين مزاولة مهنة تخضع لهذه الضريبة في حين أن قوام الضريبة على الأرباح غير التجارية هو العمل بقصد تحقيق كسب للقائم به ، وهو مالا يتصور إلا من الشخص الطبيعي ، وإذا تأسست الجمعية طبقا لأحكام قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض تحسين حال أعضائها اقتصاديا واجتماعيا ، فهي شخص اعتباري له مقوماته المستقلة عن شخصية أعضائها المكونين لها ولا تخضع للضريبة . هذا إلى أن الطاعنة تعتبر من الجمعيات والمؤسسات الخاصة المكونة وفق القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ الذي يستوجب ألا يكون من أغراضها الحصول على ربح مادي ، وهو ما أورده المادة الرابعة من قانون النظام الداخلي للجمعية ، ما يتعين معه إعفاؤها من أداء الضريبة عملا بحكم المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . علاوة على أن القرار الوزاري رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٨ خاص بالنشاط الفردي للقبالة . وقد أصبح ولا محل للاستناد إليه بعد تعديل المادة ٧٢ المسالفة بالتانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ الأمر الذي يعيب الحكم بمخالفة التانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٧٢ من التانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالتانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ورقم ٧٤ لسنة ١٩٥٠ على أن " . . . تفرض ضريبة سنوية . . . على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي يمارسها المولون بصفة مستقلة ويكون عنصر العائد فيها العمل وتسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى ومن ذلك يعني من أداؤها (١) الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب وذلك في حدود أهدافها الاجتماعية أو العلمية أو الرياضية وكذلك المعاهد التعليمية . . . " وفي المادة ٧٢ من د.ا.ب. أن



بأنه "على الأفراد والهيئات الخاضعين لأحكام هذه الضريبة أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب قبل أول أبريل من كل عام إقراراً مبيناً به الإيرادات وصافي الأرباح والخسائر عن السنة السابقة" يدل على أن المشروع الضريبي عني بالمهن غير التجارية، تلك التي يباشرها الممولون بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي أو الغالب فيها هو العمل باستهداف تحقيق الربح، دون تفرقة في خصوص فرض الضريبة بين الشخص الطبيعي وبين الشخص الاعتباري وأن إعفاء الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب من أداء الضريبة مقصور - في أعدا المعاهد التعليمية - على أرباح النشاط الذي تزاولة في حدود أغراضها الاجتماعية أو العلمية أو الرياضية فإذا زاولت نشاطاً يتعدى حدود أغراضها وحقت من هذه المزاولة ربحاً خضع هذا الربح للضريبة الخاصة به ولما كان الثابت مما حصله المحكم من واقع الملف الفردي والتقارير السنوية لمجلس إدارة الجمعية أنها تقوم بنشاط في عمليات القبالة باسمها ولحسابها بقصد تحقيق كسب مادي لأعضائها على شكل مرتبات وكان يساند هذا القول المادة السادسة من عقد التأسيس والمادة الرابعة من النظام الداخلي للجمعية من أن من أغراضها تحسين حال أعضائها اقتصادياً واجتماعياً عن طريق تشغيل الأعضاء بفتح مكتب للقيام بأعمال الوزن، فإن ذلك مما يستقل قاضي الموضوع بتقديره دون رقابة من محكمة النقض طالما كانت الأسباب مؤدية إلى النتيجة، وكان لا يجدي التذرع بكون الجمعية تعاونية مسجلة طبقاً للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ أو القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦، وإنما استلحت لتحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية، مادام الثابت أنها قامت بنشاط بقصد الربح حتى وإن قيل بخروجه عن نطاق نظامها الداخلي. ولما كان ذلك، وكانت الدعامة التي استند إليها المحكم على النحو السالف صحيحة وتكفي لإقامته دون حاجة لأسباب آخر فإن إشارة المحكم - في غير محاله - إلى القرار الوزاري رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٨ بإضافة مهنة القبالة إلى عداد المهن الخاضعة لضريبة الأرباح غير التجارية يضحى تزيدها، إذ العبرة هي بخضوع النشاط لتلك الضريبة بعد أن أصبحت ضريبة القانون العام، ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن حاصل النعي بالشق الأول من السبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن المحكم المطعون فيه أدخل في وعاء

الضريبة على المهن غير التجارية التبرعات وكذلك الاحتياطات التي كونتها الجمعية لعدم وجود نص على إعفاء هذه المبالغ من الضريبة . في حين أن المشرع جعل الواقعة المنشئة للضريبة هي تحقيق أرباح صافية للمول متخذاً نظام الربح النقدي أساساً للحاسبة ومستبعداً قاعدة الربح المستحق ، وإذا اقتطعت التبرعات من الربح ، وأوجببت المادة ٣٩ من قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٤٩ من النظام الداخلي للجمعية تكوين الاحتياطات ، فإن هذه المبالغ لا تخضع للضريبة .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن النص في المادة ٧٣/١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن "تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة ، ويكون تحديد صافي الأرباح على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرها الممول بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة ماعدا الضريبة على أرباح المهن غير التجارية التي يؤديها طبقاً لهذا القانون . . . " يدل على أن وعاء الضريبة على الأرباح غير التجارية هو الأرباح الصافية بعد خصم جميع التكاليف التي تصرف بمسوغ وتكون لازمة لمباشرة المهنة ، نتخرج بذلك التبرعات لأنها تعتبر تصرفاً أو استعمالاً للإيراد ، يؤيد ذلك أن اعتبارها في حكم التكاليف قد استلزم تعديلاً تشريعياً أضيفت بموجبه إقرة ثانية إلى المادة ٧٣ سالفه الذكر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ ولا يعمل به إلا اعتباراً من سنة ١٩٦٧ ولئن خلا الباب الثاني من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بأرباح المهن غير التجارية من نص مماثل للمادة ٣٩ من ذات القانون الواردة في الكتاب الثاني الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، والتي قضت صراحة باستبعاد جميع الاحتياطات المكونة لمواجهة خسائر محتملة من التكاليف الواجب

خصمها من وعاء تلك الضريبة ، إلا أن شرط خصم التكاليف من أرباح المهن غير التجارية هو أن تكون — وعلى ما سلف تفصيله — لازمة لمباشرة النشاط الذي أدى إلى الربح الخاضع للضريبة ، لما كان ذلك وكان الحكم قد رفض خصم المبلغ المخصص للتبرعات في سني المحاسبة ، واستظهر افتقار شرط اللزوم لمباشرة النشاط في المبالغ المخصصة للاحتياطيات ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً ويكون النعي عليه في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

---



## جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين : جلال عبد الرحمن  
مثمان ، وسعد الشاذلي ، وعثمان مهران الزيني ، وعبد السلام البندى .

( ٢٣٨ )

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » .

السنة المالية للنداء . الأصل فيها أنها تتمشى مع السنة التقويمية . تحديد بدء  
السنة المتداخلة . متروك لتقدير الممول . لا يجوز لمصلحة الضرائب أن تعدل في بداية السنة  
المتداخلة .

( ٢ و ٣ ) ضرائب « تقادم الضريبة » . تقادم « تقادم مسقط » .

( ٢ ) اكتمل تقادم الضريبة قبل توجييه النموذج " ١٩ " ضرائب . أثره . سقوط  
الحق في اقتضاء الضريبة بالتقادم .

( ٣ ) قطع تقادم الحق في اقتضاء الضريبة . أسبابه . قرار لجنة الطعن بإعادة الملف إلى  
المأمورية لإعادة تقدير الضريبة . لا يزال أثر الإجراءات السابقة القاطعة للتقادم .

١ — مؤدى نص المادة ٣٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن السنة المالية  
في الأصل تتمشى مع السنة التقويمية وأن المشرع اعتد بنظام السنوات المتداخلة  
رعاية منه لصالح الممولين ممن تختلف سنتهم المالية عن السنة التقويمية مما مفاده  
أن تحديد بدء السنة المتداخلة متروك لمحضر تقدير الممول طبقاً للظروف التي تملها  
عليه طبيعة العمل الذي يزاوله ، فلا يسوغ لمصلحة الضرائب أن تعدل في بداية  
السنة المتداخلة التي عومل الممول على مقتضاها لما كان ذلك وكان الثابت من  
أوراق الملف الفردي المودع أن مصلحة الضرائب جرت على عاسبة المطعون  
عليه عن أنشطته المختلفة على أساس السنوات المتداخلة حتى سنة ١٩٥٨/١٩٥٩

دون أن ينازع في ذلك الأساس فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار السنة المالية للمول تسير مع السنة التقويمية ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، غير أنه لما كان البين من قرار لجنة الطعن أن السنة المالية للمول تبدأ في أول أغسطس وتنتهي في آخر يولييه من كل سنة ، ولم يحدد المول هذا التحديد ، فإنه لا يحق لمصلحة الضرائب أن تغير من بداية ونهاية سنة المول المتداخلة فتجعلها من أول سبتمبر حتى نهاية أغسطس .

٢ — إذ كانت الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٥/٥٤ على أساس التحديد الذي ارتضاه المول — تحديد السنة المالية للنشأة من أول أغسطس حتى آخر يوليو من كل سنة — قد اكتمل تقادمها في آخر أكتوبر ١٩٦٠ أي قبل توجيه النموذج رقم ١٩ ضرائب إليه بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٦٠ فإن ما انتهى إليه الحكم من سقوط الحق في اقتضاء الضريبة بالتقادم عن هذه السنة يكون صائباً في نتيجته .

٣ — وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالمرسوم بقانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ تنقطع مدة التقادم بالتنبيه على المول بأداء الضريبة أو بالإحالة على لجان الطعن وذلك علاوة على أسباب قط التقادم المنصوص عليها في القانون المدني . وفقاً للمادة الثالثة من القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ يعتبر تنبيهها قاطعاً للتقادم أورداد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والاضطرابات إذا سلم إحداها إلى المول أو من ينوب عنه قانوناً أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول ، ومؤدى ذلك أن يقطع تقادم الحق في الضريبة إخطار المول بربط الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن . لما كان ذلك وكانت مصلحة الضرائب قد أخطرت المطعون عليه بالنموذج رقم ١٩ ضرائب عن أرباح سنة ١٩٥٦/٥٥ في ٥ من نوفمبر ١٩٦٠ أي قبل انقضاء مدة التقادم عنها في ٣١ من أكتوبر ١٩٦١ — نهاية السنة المالية للنشأة — وكان صدور قرار من لجنة الطعن في ١٤/١/١٩٦٢ — بإعادة الملف إلى المأمورية لأجراء التقدير على هدى أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ لا يلغى الإجراءات السابقة القائمة لمدة التقادم وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعول

دلى الإخطار الأول الموجه للمطعون عليه في ٥ من نوفمبر ١٩٦٠ ورتب على ذلك سقوط الحق في اقتضاء الضريبة المستحقة من سنة ١٩٥٦/٥٥ بالتقادم فإنه يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن : أمورية ضرائب سوهاج قدرت أرباح المطعون عليه عن نشاطه في تجارة الأقطان والسماد والبصل الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في السنوات المتداخلة من سنة ١٩٥٥/٥٤ حتى سنة ١٩٥٧/٥٦ بمبلغ ٥٠٥ جنيهاً وفي سنة ١٩٥٨/٥٧ بمبلغ ٥٧٠ جنيهاً وسنة ١٩٥٩/٥٨ بمبلغ ٥٣٥ جنيهاً ، وأخطرتة بالربط عن هذه السنوات على النموذج رقم ١٩ ضرائب بتاريخ ٥ من نوفمبر ١٩٦٠ ، كما أجرت عليه ربطاً إضافياً عن نشاطه في تجارة البصل خلال السنوات من ١٩٥١/٥٠ حتى ١٩٥٤/٥٣ بمبلغ ١٥٠ جنيهاً وأخطرتة بالربط التكميلي على النموذج رقم ٢٠ ضرائب في ذات التاريخ ، وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها في ١٤ من يناير ١٩٦٢ (أولاً) بتخفيض صافي الأرباح من تجارة البصل في سنة ١٩٥١/٥٠ لمبلغ ١٢٠ جنيهاً (ثانياً) تطبيق القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ باتخاذ هذه الأرباح أساساً للربط الإضافي عن كل من السنوات ١٩٥٢/٥١ حتى ١٩٥٤/٥٣ (ثالثاً) تخفيض الأرباح عن كافة أوجه النشاط في سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ إلى مبلغ ٢٥٣ جنيهاً (رابعاً) إلغاء الربط عن كل من السنوات ١٩٥٦/٥٥ حتى ١٩٥٩/٥٨ وتكليف المأمورية بإعادة الربط عليها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ (خامساً) سقوط الضرائب المستحقة عن سنتي ١٩٥١/٥٠ ، ١٩٥٤/١٩٥٥



بالتقادم ، فقد أقامت مصلحة الضرائب — الطاعنة — الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢ تجارى أمام محكمة سوهاج الابتدائية طعنا فى القرار لإلغائه فيما قضى به من سقوط الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٤/٥٤ واعتماد تقدير المأمورية لأرباحه عنها ، كما أقام المطعون عليه الدعوى رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ تجارى أمام ذات المحكمة بطلب القضاء بسقوط الضريبة المستحقة عن السنوات من ١٩٥٢/٥١ حتى ١٩٥٤/٥٣ بالتقادم . ونفاذا للبند (رابعا) من قرار اللجنة آنف الذكر قامت المأمورية بإعادة الربط عن سنتى ١٩٥٦/٥٥ ، ١٩٥٧/٥٦ وأخطرت المسؤول به على النموذج رقم ١٩ ضرائب بتاريخ ١٨ من مارس ١٩٦٢ ، واذ اعترض وعرض الخلاف على اللجنة التى أصدرت قرارها فى ٢٢ من يناير ١٩٦٣ بتأييد تقديرات المأمورية فقد أقام المطعون عليه أيضا دعوى رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ تجارى أمام نفس المحكمة بطلب إلغاء القرار واعتباره كأن لم يكن قررت محكمة أول درجة ضم الدعاوى الثلاث لارتباطها ، وحكمت بتاريخ ٤ من مارس ١٩٦٧ فى الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢ برفضها ، وفى الدعوى رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ بإلغاء قرار اللجنة المؤرخ ١٤ من يناير ١٩٦٢ وبسقوط حق المصلحة فى الضريبة المستحقة عن السنوات من ١٩٥٢/٥١ حتى ١٩٥٤/٥٣ ، وفى الدعوى رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٢ بإلغاء قرار اللجنة المؤرخ ٢٢ من يناير ١٩٦٣ وبسقوط حق المصلحة فى الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٦/٥٥ وبتأييده فيما عدا ذلك . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ٢٥٦ لسنة ٤٢ ق أسبوط طالبة إلغاء فيما قضى به من سقوط الضريبة عن سنتى ١٩٥٥/٥٤ ، ٥٥/٥٦ بالتقادم وتأييد تقديرات المأمورية عنها ، وبتاريخ ٤ من مايو ١٩٦٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، تنعى الطاعنة بالوجهين الأول والثانى من السبب الأول وبالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أسس قضاءه بسقوط حق المصلحة فى

اقتضاء الضريبة عن سنة ١٩٥٥/٥٤ بالتقادم على سند من القول بأن أنشطة المطعون عليه متعددة ، الأمر الذي ينفي خضوعه لسنة موسمية فتكون سنته المالية متفقة مع السنة التقويمية في حين أن المأمورية حاسبت المطعون عليه على أساس السنوات المتداخلة التي تبدأ من أول سبتمبر وتنتهي في آخر أغسطس في جميع سنوات المحاسبة حتى سنة ١٩٥٤/٥٣ وذلك عن نشاطه في تجارة الأقطان وهو نشاط موسمي ، ولم يطلب الممول تعديل سنته الضريبية فتابعت المأمورية الربط خلال سنوات المحاسبة طبقاً لذات الأساس علاوة على أن الحكم احتسب بدء التقادم عن سنة ١٩٥٥/٥٤ في أبريل ١٩٥٥ باعتبارها سنة تقويمية مع أن ذلك لا يصدق إلا على الأرباح المحققة في نهاية سنة ١٩٥٤ دون أرباح سنة ١٩٥٥ التي لا يبدأ التقادم عنها - وفقاً لمنطق الحكم - إلا من أول أبريل ١٩٥٦ ، وإذا أخطر الممول بالنموذج رقم ١٩ ضرائب في ٥ من نوفمبر ١٩٦٠ فإن الضريبة عن سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ لا تكون قد سقطت بالتقادم ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن مؤدى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن السنة المالية في الأصل تتمشى مع السنة التقويمية وأن المشرع اعتد بنظام السنوات المتداخلة رعاية منه لصالح الممولين ممن تختلف سنتهم المالية عن السنة التقويمية مما يفاده أن تحديد بدء السنة المتداخلة متروك لمحض تقدير الممول طبقاً للظروف التي تملأها عليه طبيعة العمل الذي يزاوله فلا يسوغ لمصلحة الضرائب أن تعدل في بداية السنة المتداخلة التي عومل الممول على مقتضاها لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الملف الفردي المودع أن مصلحة الضرائب جرت على محاسبة المطعون عليه عن أنشطته المختلفة على أساس السنوات المتداخلة حتى سنة ١٩٥٩/٥٨ دون أن ينازع في ذلك الأساس فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار السنة المالية للممول تسير مع السنة التقويمية ينطوي على خطأ في تطبيق القانون غير أنه لما كان البين من قرار الطعن المؤرخ ٢٤ من يناير ١٩٦٢ أن السنة المالية للممول تبدأ في أول أغسطس وتنتهي في آخر يوليو من كل سنة ولم يحدد الممول هذا التحديد وكان لا يحق لمصلحة الضرائب أن تغير من بداية ونهاية سنة



المول المتداخلة فتجعلها من أول سبتمبر حتى نهاية أغسطس على ما سلف بيانه وكانت الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٥/٥٤ على أساس التحديد الذي ارتضاه الممول. قد اكتمل تقادمها في آخر أكتوبر ١٩٦٠ أي قبل توجيه النموذج رقم ١٩ ضرائب إليه بتاريخ ٥ من نوفمبر ١٩٦٠ فإن ما انتهى إليه الحكم من سقوط الحق في اقتضاء الضريبة بالتقادم عن هذه السنة يكون صائبا في نتيجته ويكون النعي عليه بهذه المثابة غير منتج .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثالث من السبب الأول مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٦/٥٥ استنادا إلى أن النموذج رقم ١٩ ضرائب وجه إلى المطعون عليه بتاريخ ١٨ من مارس ١٩٦٣ وبعد مضي أكثر من خمس سنوات على بدء مدة التقادم ، وأن الأخطار المؤرخ ٥ من نوفمبر ١٩٦٠ خاصا بتلك السنة أصبح غير ذي موضوع بعد أن انتهت لجنة الطعن بقرارها الصادر بتاريخ ١٤ من يناير ١٩٦٢ إلى الربط من جديد عن تلك السنة ، مع أن الإخطار بالربط متى تم تسليمه أو إعلانه بالطريقة التي رسمها القانون يربط آثاره وليس من شأن مجرد تعديل الربط المساس بسلامة الإخطار الأول وكونه إجراء صحيحا قاطعا للتقادم . هذا إلى أن الإحالة إلى لجنة الطعن الحاصلة في ٢٤ من ديسمبر ١٩٦٠ وصدور قرار اللجنة في ١٤ من يناير ١٩٦٢ تعتبر من الإجراءات القاطعة للتقادم إعمالا لنص المادة ٢/٩٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه وفقا للفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ تنقطع مدة التقادم بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو الإحالة على لجان الطعن وذلك علاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني ، ووفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ يعتبر تنبيهها قاطعا للتقادم أو راد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدها إلى الممول أو من ينوب عنه قانونا أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول ،



ومؤدى ذلك أنه يقطع تقادم الحق فى الضريبة ، إخطار المحول بربط الضريبة أوبالإحالة الى لجان الطعن ، لما كان ذلك وكانت مصلحة الضرائب قد أخطرت المطعون عليه بالنموذج رقم ١٩ ضرائب عن أرباح سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ فى ٥ من نوفمبر ١٩٦٠ أى قبل اكتمال مدة التقادم عنها فى ٣١ من أكتوبر ١٩٦١ ، وكان صدور قرار من لجنة الطعن بإعادة الملف الى المأمورية لإجراء التقدير على هدى أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ لايلغى الاجراءات السابقة القاطعة لمدة التقادم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعول على الاخطار الأول الموجه للمطعون عليه فى ٥ من نوفمبر ١٩٦٠ ورتب على ذلك سقوط الحق فى اقتضاء الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٦ / ٥٥ بالتقادم ، فإنه يكون قد خالف القانون مما يترتب عنه نقضه فى هذا الخصوص .

## جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار سليم راشد أبو زيد وعضوية السادة المستشارين : مصطفى الققي ،  
ومحمد صالح أبو راس ، وحافظ رقي ، ومحمد البنداري العثري .

( ٢٣٩ )

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٩ القضائية :

حكم "الطعن في الحكم . الأحكام غير الجائز الطعن فيها" . نقض . تنفيذ .

تضمن الدعوى طلبا أصليا هو فسخ عقد البيع وآخر احتياطيا هو دفع باقي الثمن . الحكم  
ابتدائيا بإجابة الطلب الأصلي . قضاء المحكمة الاستئنافي بالغاء الحكم المستأنف وإحالة الطلب  
الاحتياطي لمحكمة أول درجة للفصل فيه . قضاء غير منه تخصصة كلها وغير قابل للتنفيذ الجبري .  
الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . غير جائز م ٢١٢ مرافعات .

متى كان الطاعن قد ضمن دعواه طلبا أصليا هو الحكم بفسخ عقد البيع واعتبار  
ما دفع من الثمن حقا خالصا له . وطلبا احتياطيا هو إلزام المطعون ضده بالباقي  
من الثمن مع فوائده . وكان الحكم الابتدائي قد قضى للطاعن بطلبه الأصلي ،  
وألغى الحكم المطعون فيه ذلك الحكم وقضى برفض هذا الطلب ، وأحال الطلب  
الاحتياطي إلى محكمة أول درجة للفصل فيه ، فإن هذا الحكم لا يكون قد أنهى  
الخصومة كلها ، وإذا كان غير قابل للتنفيذ الجبري ، فإن الطعن فيه بطريق  
النقض على استقلال يكون غير جائز وفقا لنص المادة ٢١٢ من قانون  
المرافعات .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمناقشة وبعد المناقشة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٧١ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى المنيا على المطعون ضده طالبا الحكم أصليا بفسخ عقد البيع المؤرخ ٢٢/١٠/١٩٦٢ الصادر منه إلى المطعون ضده والمتضمن بيعه له أطيانا مساحتها فدان و١٢ قيراطا واعتبار مادفع من الثمن حقا له وطرده المطعون ضده من الأطيان المبيعة وتسليمها للطاعن واحتياطيا الزام المطعون ضده بأن يدفع له مبلغ ٤٩٠ جنيها قيمة الباقي من الثمن مع فوائده بواقع ٥/ سنويا من تاريخ الاستحقاق الحاصل في ١/١٠/١٩٥٣ حتى ١/٤/١٩٦٨ وما يستجد من فوائد بواقع ٥/ سنويا من ١/٤/١٩٦٨ حتى تمام السداد وبتاريخ ١٤/١/١٩٦٩ قضت محكمة أول درجة للطاعن بطلبه الأصلي . أستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١ سنة ٥ ق وبتاريخ ١٦/٤/١٩٦٩ قضت محكمة استئناف بنى سويف أولا بالنسبة للطلب الأصلي بإلغاء الحكم المستأنف ورفض هذا الطلب ونانيا وبالنسبة للطلب الاحتياطي بإحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيه وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض على المحكمة بغرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها دفع الحاضر عن المطعون ضده بعدم جواز الطعن وأصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده أن الحكم المطعون فيه وأن قضى برفض طلب فسخ عقد البيع وهو الطلب الأصلي في الدعوى إلا أنه لم يفصل في الطلب الاحتياطي الخاص بالزام المطعون ضده بباقي الثمن وإحاله إلى محكمة أول درجة للفصل فيه وبذلك فإن الخصومة لم تنته بهذا الحكم ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .



وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن الطاعن ضمن دعواه طلبا أصليا هو الحكم بفسخ عقد البيع واعتبار ما دفع من الثمن حقا خالصا له وطلبا احتياطيا هو الزام المطعون ضده بالباقي من الثمن مع فوائده ولما كان الحكم الابتدائي قد قضى للطاعن بطلبه الأصلي وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الابتدائي وقضى برفض هذا الطلب وأحال الطلب الاحتياطي إلى محكمة أول درجة للفصل فيه فإن هذا الحكم لا يكون قد أنهى الخصومة كلها وإذ كان غير قابل للتنفيذ الجبري فإن الطعن فيه بطريق النقض على استقلال يكون غير جائز وفقا لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات مما يتعين معه قبول الدفع المبدى من المطعون ضده والقضاء بعدم جواز الطعن .

#### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم جواز الطعن والزمّت الطاعن بالمصروفات ومبالغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة وبمصادرة الكفالة .

## جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار سليم راشد أبو زيد ، وعضوية السادة المستشارين : مصطفى الفقى ،  
ومحمد صالح أبو راس ، وحافظ رفقى ، ومحمد البندارى العشرى .

( ٢٤٠ )

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٩ القضائية :

وقف . بيع . الترام .

قائمة مزاد استبدال الأموال الموقوفة . عند بيع معلق على شرط واقف هو الموافقة على الاستبدال  
وصدور صيغته من المحكمة الشرعية . قرار الموافقة على الاستبدال وصيغته . أجازة للعقد بشروطه  
السابق الاتفاق عليها بين الطرفين على أساس من القائمة .

قائمة مزاد استبدال الأموال الموقوفة — وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة<sup>(١)</sup> — عقد بيع معلق على شرط واقف ، هو إجازة الاستبدال من المحكمة  
الشرعية ، وصدور صيغته منها ، وأنه يتحقق هذا الشرط يكون البيع نافذا  
من وقت رسو المزاد ، ومؤدى ذلك أن قرار الموافقة على الاستبدال وصيغته  
لا يخرجان عن كونهما أجازة للعقد بشروطه السابق الاتفاق عليها بين الطرفين  
على أساس من قائمة مزاد الاستبدال وأن هذه الإجازة تكون بقرار بالموافقة  
على الاستبدال وصيغته يصدران من المحكمة الشرعية بعد موافقتها على الشروط  
التي رسا على أساسها مزاد الاستبدال ، وبالتالي فإن قرار الموافقة على الاستبدال  
وصيغته يؤكدان شروط قائمة مزاد الاستبدال ، مما لا يسوغ معه أطراح  
أى شرط منها بمقولة أنه لم يرد في قرار الاستبدال .

(١) قض ١٩٧١/٥/٢٥ بمجموعة المكتب الفقى ٥ السنة ٢٢ ص ٦٨١

» ١٩٦٢/١/١٧ » » » » السنة ١٤ ص ١٢٢

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنة بصفتها أقامت الدعوى رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥١ مدنى كلى كفر الشيخ على المرحوم ... .. مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول وعلى المطعون ضدهما السادس والسابع ووالد المطعون ضدها الثامنة بصفته ولها عليها طالبة الزامهم متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ١٠٤١ جنيها ، ٣٠٠ مليم باقى الثمن والريع حتى آخر يوليو سنة ١٩٥١ وما يستجد من الريع بواقع ٣ جنيهاً و ٨٥٥ ملياً شهرياً حتى تمام السداد استناداً إلى أنه فى ٢٥/١٠/١٩٤٤ وما مرزاد قطعة أرض فضاء من الوقف المشمول بنظارتها على مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول ووالد المطعون ضدها الثامنة بثن قدره ١٨٧٤ جنيهاً ، ٢٠٠ مليم بناء على قائمة مرزاد موقع عليها منهما تضمنت الزامهما بدفع جزء من الثمن والباقى لسدد مقطوعاً مع ريعه بواقع ٦ ٪ سنوياً حتى السداد وتنفيذاً لذلك دفع الرامى عليهما المرزاد ١٠٠ جنيه من الثمن وما تبقى وقدره ٨٧٤ جنيهاً ، ٢٠٠ مليم قسم على ثلاثة أقساط سنوية متساوية يدفع أولها فى ٦/١٠/١٩٤٦ وبناء على ذلك صدر قرار الاستبدال وصيغته من محكمة طنطا الشرعية فى المادة ٢٠٣ لسنة ١٩٤٤ / ١٩٤٥ فى ٧/١٠/١٩٤٥ لصالح مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول والمطعون ضدهما السادس والسابع ووالد المطعون ضدها الثامنة بصفته ولها عليها الثلاثة الأول بحق الثلثين بالتساوى بينهم والآخر بحق الثلث ولكنهم لم يدفعوا من باقى الثمن إلا مبلغ ١٢ جنيهاً ، ٣٤٩ ملياً ولهذا فقد أقامت الطاعنة الدعوى بطلباتها سالفة الذكر بتاريخ ٤/٤/١٩٦٥ قضت محكمة أول درجة بالزام المطعون ضدهم الخمسة الأول من تركة مورثهم المرحوم . . . والمطعون ضدهما السادس



والثامنة بأن يؤدوا للطاعة مبلغ ٧٧١ جنيها و ٧٦١ مليا فاستأنفت الطاعة الحكم بالاستئناف رقم ٧٩ لسنة ١٥ ق . وبتاريخ ١٣/٩/١٩٦٩ قضت محكمة استئناف طنطا بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضدهم الخمسة الأول من تركه مووئهم المرحوم .. .. وإلزام باقي المطعون ضدهم من ما لهم الخاص بأن يؤدوا للطاعة بصفتها مبلغ ٧٧١ جنيها و ٧٦١ مليا فطعنت الطاعة على الحكم بالنقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة بغرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتبينا لذلك نقول إن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه أقام قضاءه برفض طلب الريع على أنه وإن نص في قائمة الاستبدال على التزام المستبدل بدفع الريع إلا أن هذه القائمة تعتبر بمثابة عقد ابتدائي وأن قرار الاستبدال الذي صدر من المحكمة الشرعية يعتبر بمثابة عقد نهائي ويكون ماورد فيه هو الواجب الاتباع دون القائمة وقد خلا هذا القرار من النص على التزام المستبدلين بالريع وهو من الحكم خطأ في القانون إذ أن التكييف الصحيح لقائمة الاستبدال أنها عقد بيع معلق على شرط واقف هو صدور قرار المحكمة الشرعية بالاستبدال ومادام قد تحقق هذا الشرط نفذ العقد طبقا لشروطه التي وردت في قائمة الاستبدال .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أن الطرفين قد اتفقا ابتداء على شروط التعاقد بينهما والتي وردت مفصلة في قائمة مزاد الاستبدال ووجرت المزايدة على أساسها وقبل الرامى عليهم المزاد ما جاء فيها ووقع كل منهم بما يؤيد ذلك على القائمة نفسها في وقت المزايدة ، وقد نص في البند العاشر من قائمة مزاد الاستبدال على استحقاق الطاعة بصفتها بريع الباقي من الثمن ، كما نص في البند الثالث عشر على أن الاستبدال لا يتم إلا إذا وافقت المحكمة الشرعية وصدرت له الصيغة الشرعية فعلا ومادام أن هذه الصيغة لم تحصل فلا يكون البديل قد تم ومفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن قائمة مزاد استبدال الأموال الموقوفة عقد بيع معلق على شرط واقف هو اجازة الاستبدال من المحكمة

الشرعية وصدور وصيغته منها ، وأنه يتحقق هذا الشرط يكون البيع نافذا من وقت رسو المزاد ، ومؤدى ذلك أن قرار الموافقة على الاستبدال ووصيغته لا يخرجان عن كونهما اجازة للعقد بشروطه السابق الاتفاق عليها بين الطرفين على أساس من قائمة مزاد الاستبدال وأن هذه الاجازة تكون بقرار بالموافقة على الاستبدال ووصيغته يصدران من المحكمة الشرعية بعد موافقتها على الشروط التي رسا على أساسها مزاد الاستبدال ومن ثم فإن قرار الموافقة على الاستبدال ووصيغته يؤكّان شروط قائمة الاستبدال مما لا يسوغ معه اطراح أى شرط منها بمقوله أنه لم يرد في قرار الاستبدال ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

---

## جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار محمد أحمد محمود وعضوية السادة المستشارين : جلال عبد الرحيم  
عتمان ، وسعد الشاذلي ، وعثمان مهران الزيني ، ومجد السلام الجندى .

( ٢٤١ )

الطعن رقم ٢٧ و ٢٩ لسنة ٤ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) أحوال شخصية "الاستئناف" . استئناف "رفع الاستئناف" .

رفع الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية يكون بتقرير في قسم الكتاب . م ٨٧٧  
مرافعات . لا يلزم أن يتضمن التقرير أسباب الاستئناف .

( ٢ ) أحوال شخصية "الاستئناف" . استئناف "رفع الاستئناف" . نقض  
"أسباب الطعن" .

عدم جواز التمسك بسبب النقص بدفع لامصلحة للمعاز فيه . مثال بشأن رفع الاستئناف  
في مسائل الأحوال الشخصية .

( ٣ ) استئناف "الحكم فيه" . حكم "تسبيب الحكم" .

إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم التزامها بالرد على ما ورد بذلك الحكم .  
حسبها أن تقيم قضاءها على أسباب تكفي للحل .

( ٤ و ٥ و ٦ ) أحوال شخصية "المسائل الخاصة بغير المسلمين" . اثبات .

( ٤ ) الاعتقاد الديني من الأمور التي تبنى الأحكام فيها على الإقرار بظاهر اللسان . عدم  
جواز البحث في جديتها ولا في بواعثها أو دواعيها .

( ٥ ) نطق المسيحي بالشهادتين وثبوت تركه لديانته نهائيا وصيرورته مسلما إسلاما حقيقية .  
كاف في اعتباره مسلما . لا حاجة إلى إعلان هذا الإسلام أو اتخاذ أى إجراء آخر .

( ٦ ) صحة الإسلام بالشهادتين . التبري من أى دين آخر لا يعد شرطا للإسلام .



١ — خص الشارع مسائل الأحوال الشخصية بإجراءات معينة بينها الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، والنص في المادة ٨٧٧ منه يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الشارع قد حدد الصورة التي يرفع بها الاستئناف فنص على أن يكون بتقرير ولم يستلزم أن يتضمن هذا التقرير أسبابا كما فعل في المادة ٨٦٩ عند رفع الطلب ابتداء ، كما أن إحالة المادة ٨٧٧ على المادة ٨٧٠ قاصرة على أمرين هما تحديد الجلسة ودعوة ذوى الشأن إليها ، أما ما ينص عليه المشرع في المادة الأخيرة من أن ورقة التكليف بالحضور يجب أن تشمل على ملخص الطلب فلا قياس عليه بالنسبة للاستئناف تبعاً لأن الشارع لا يتطلب مع التقرير بالاستئناف أسبابا .

٢ — لا مصلحة للطاعن في تمسكه بسبب النعى — من بطلان استئناف النيابة للحكم لعدم تحرير أسباب الاستئناف قبل انعقاد الطعن — لأنه طالما لا مطعن لديه على استئناف المطعون عليه الأول — لذات الحكم الذى استأنفته النيابة — من ناحية الشكل ، فإن قيام هذا الاستئناف بذاته مؤد إلى نفس النتيجة التى يستهدفها استئناف النيابة .

٣ — من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا ألغت محكمة الدرجة الثانية حكماً ابتدائياً فإنها لا تكون ملزمة بالرد على جميع ماورد فى ذلك الحكم من الأدلة مادامت قد أقامت حكمها على أسباب تكفى لحل قضائها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام فضله باعتبار المورثة مسلمة على تقريرات موضوعية سائغة فإن ما يثيره الطاعن بسبب النعى هو جدل موضوعى فى حوى الدليل وتقدير كفايته أو عدم كفايته فى الاقتناع ولا دخل لمحكمة النقض به .

٤ — المستقر فى قضاء هذه المحكمة أن الاعتقاد الدينى من الأمور التى تبنى الأحكام فيها على الأقوال بظاهر اللسان ، واتى لا يجوز لقاضى الدعوى أن يبحث فى حديثها ولا فى بواعثها أو دوافعها .

٥ — من المقرر شرعاً أنه إذا نطق المسيحي بالشهادتين وثبت من وقائع الدعوى أنه ترك ديانته المسيحية نهائياً وصار مسلماً إسلاماً حقيقياً فإن ذلك

كأن في اعتباره مسلما شرعا ومعاملة المسلمون مصريان أحكام الإسلام  
حايه بدون حاجة إلى إعلان هذا الإسلام رسميا أو اتخاذ أى إجراء آخر لاعتباره  
في عداد المسلمين .

٦ - المفتي به في الراجع من مذهب الخفية هو صحة الإسلام بالشهادتين  
بلا تيرى، لأن التلفظ بالشهادتين أصبح علامة على الإسلام وعنوانا له . لما كان ذلك  
وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بأن المتوفاة ماتت على دين الإسلام استنادا  
إلى ما ثبت لديه من اليقينة الشرعية بأنها نطقت بالشهادتين وأنها كانت تؤدي  
بعض شعائر الدين الإسلامى من صلاة وصوم وتلاوة للقرآن، ولم يجعل من النطق  
بالتبري من أى دين آخر شرطا لاعتبارها مسلمة ، فإن الحكم لا يكون قد خالف  
القانون أو تنكب نهج الشرع الإسلامى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل  
في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦١ أحوال شخصية  
"نفس" أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى طلب فيها  
الحكم بثبوت وفاة عمته ... بتاريخ ٧ من يناير ٦٥ مسلمة وانحصار إرثها الشرعى  
فيه بصفته ابن أخيها الشقيق المسلم ويستحق جميع تركتها تعصيبا . وقال شرعا  
لمدعاه إن عمه أطراف التداعى ... .. توفيت بتاريخ ٧ من يناير ١٩٦٥  
بعد أن اعتنقت الدين الإسلامى ونطقت بالشهادتين ، وإذا صار إرثها إليه وحده  
باعتبار أنه سيق إشهار إسلامه بتاريخ ٢٥ من يونيو ١٩٦١ ، وأنكر عليه الطاعن  
والمطعون عليه الثانى ذلك وحاولا استصدار إعلام شرعى بوراثتهما اعتبارا بأن

المتوفاة مسيحية في المادتين رقم ١٦ لسنة ١٩٦٥ وراثات الأزبكية ورقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ وراثات الاسكندرية الجزئية ، ووضعنا اليد على تركة المورثة فقد انتهى إلى طلباته سالفه البيان ، وأقام المطعون عليه الأول أيضا الدعوى رقم ٩١٨ لسنة ١٩٦٦ أحوال شخصية "نفس" أمام ذات المحكمة ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى وأمين عام مصلحة الشهر العقارى والتوثيق - المطعون عليه الثالث - ذهب فيها إلى أن الأولين استطاعا في غفلة منه استصدار إعلام شرعى بانحصار إرث المتوفاة فيهما وفي شقيقة لهما محجور عليها من محكمة عابدين في المادة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ وراثات ، وإذ صدر هذا الإشهار باطلا ومن محكمة غير مختصة بإصداره فقد انتهى إلى طلب الحكم بإبطال إلهاد تحقيق الوفاة والوراثة الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير ١٩٦٦ في المادة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ وراثات محكمة عابدين للأحوال الشخصية وأمر الطاعن والمطعون عليه الثانى بعدم التعرض له بهذا الإلهاد فى أى شأن من شئون المتوفاة ومحو كل ما ترتب على هذا الإلهاد من آثار . دفع الطاعن والمطعون عليه الثانى الدعوى الأولى بعدم قبولها لوجوب استصدار حكم بإثبات إسلام المتوفاة بداعة ، وبعدم سماعها تبعا لعدم تقديم أوراق مبينة لصحتها طبقا للمادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، كما دفعا الدعوى الثانية بسقوط حق رافعها فى إبداء طلبه فى الوقت المناسب . وبعد ضم الدعويين حكمت المحكمة بتاريخ ٢٥ من فبراير برفض الدفع الثلاث ، وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المطعون عليه الأول وفاة المتوفاة ... .. وأنها اعتنقت الدين الإسلامى حال حياتها وماتت وهى طيه وأن وراثتها منحصرة فيه بصفة كونه ابن شقيقها دون الطاعن والمطعون عليه الثانى لاختلاف الدين وأن المتوفاة ليس لها وارث آخرولا مستحق لوصية واجبة وأنها تركت مايورث عنها شرعا وأن الطاعن والمطعون عليه الثانى واضعان اليد على التركة وممتنعان عن تسليمها إليه - وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ١٧ من فبراير ١٩٦٨ برفض الدعويين - استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ١٥ لسنة ٨٥ ق أحوال شخصية القاهرة ، كما استأنفته النيابة العامة بالاستئناف رقم ١٨ لسنة ٨٥ ق أحوال شخصية القاهرة ، دفع الطاعن والمطعون عليه الثانى بسقوط استئناف النيابة لعدم إيداع أسنابه خلال



ميعاد التقرير به ، وبتاريخ ٢٨ من مارس ١٩٧٠ حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفع ببطلان الاستئناف رقم ١٨ لسنة ٨٥ ق وبقبوله وفي موضوع الاستئناف بالنسبة للحكم المستأنف والقضاء في الدعوى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٦ بثبوت وفاة ... .. في ٧ يناير ١٩٦٥ مسلمة وانحصار إرثها الشرعى في المطعون عليه الأول بصفته ابن أخيه الشقيق المسلم واستحقاقه لجميع تركتها تعصيا ، وفي الدعوى رقم ٩١٨ لسنة ١٩٦٦ بإبطال اشهاد تحقيق الوفاة والورثة الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير ١٩٦٦ في المادة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ وراثات عابدين ومحو كل ماترب على هذا الاشهاد من آثار وذلك في مواجهة المطعون عليه الثالث بصفته . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بموجب الطعنين رقمي ٢٧ ، ٢٩ لسنة ٤٠ ق مختصا في الطعن الأخير نيابة الأحوال الشخصية — المطعون عليها الرابعة — وقدمت النيابة العامة مذكرة في كل طعن أبدت فيها الرأي برفضهما وعرض الطعنان على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنهما جديران بالنظر وحددت جلسة لنظرهما ، وبالجلسة المحددة قررت المحكمة ضم الطعن الثاني الى الاول ليصدر فيهما حكم واحد كما التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعنين أقيما على ستة أسباب ، ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أسس قضاءه برفض الدفع ببطلان استئناف نيابة الأحوال الشخصية رقم ١٨ لسنة ٨٥ ق على سند من القول بأن المشرع لا يتطلب في رفع الاستئناف من النيابة سوى مجرد التقرير في قلم كتاب المحكمة التي إصدرت الحكم المستأنف ودعوة ذوى الشأن بالطريق الذى رسمه القانون ، وإن استئناف النيابة مؤسس على ذات الأسباب التى أوردتها الطاعن في استئنافه رقم ١٥ لسنة ٨٥ ق ، فى حين أن مفاد المواد ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧٧ من قانون المرافعات أنه يجب لقبول الاستئناف أن يشتمل التقرير بالطعن على البيان الكافى لموضوع الطلب والأسباب التى يستند إليها حتى يكون الخصم على بينة من طلبات المستأنف ، مما يتعين معه تقديم الأسباب فى ميعات لا يتجاوز ميعاد الطعن نفسه على الأكثر ، لا يغنى عن ذلك أن الأسباب موحدة فى كل من استئناف النيابة والمطعون عليه الأول لأن النيابة خصم مستقل تمثل المصلحة العامة ، علاوة على أن استئناف المطعون عليه الأول لم يعلن إلا فى تاريخ

لاحق لتقرير النيابة باستئنافها مما لا يتصور معه بداهة عليهما المسبق بأسباب استئنافه ، وإذا اكتفت النيابة بالتقرير باستئنافها في ٢٤ من فبراير ١٩٦٨ ولم تحور أسبابا له إلا بتاريخ ٧ من يونيو ١٩٦٩ وبناء على توجيه من المحكمة فإن هذا الاستئناف يكون باطلا .

وحيث إن هذا النعي مردود ، وذلك لأنه لما كان الشارع قد خص مسائل الأحوال الشخصية بإجراءات معينة بينها الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، وكان النص في المادة ٨٧٧ منه على " أن ترفع المعارضة أو الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وتبج في تحديد الجلسة ودعوة ذوي الشأن إليها مانص عليه في المادة ٨٧٠ وفي المادة ٨٧٧ على أن يحدد رئيس المحكمة أو قاضي محكمة المواد الجزئية جلسة لنظر الطلب أمام المحكمة ويعين الأشخاص الذين يدعون إليها ويعلن قلم الكتاب ورقة التكليف بالحضور التي يجب أن تشمل على ملخص الطلب بالطريق المعتاد إلا إذا نص في الأمر على الإعلان بطريق البريد وفقا لما هو مبين في المادة ١٦ وما بعدها بالطريق الإداري ، يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الشارع قد حدد الصورة التي يرفع بها الاستئناف فنص على أن يكون بتقرير ولم يستلزم أن يتضمن هذا التقرير أسبابا كما فعل في المادة ٨٦٩ عند رفع الطلب ابتداء ، كما أن إحالة المادة رقم ٨٧٧ على المادة ٨٧٠ مرافعات قاصرة على أمرين هما تحديد الجلسة ودعوة ذوي الشأن إليها ، أما مانص عليه المشرع في المسألة الأخيرة من أن ورقة التكليف بالحضور يجب أن تشمل على ملخص الطلب فلا قياس عليه بالنسبة للاستئناف تبعا لأن الشارع لا يتطلب مع التقرير بالاستئناف أسبابا على ما سبق القول ، لما كان ذلك وكن الحكم المطعون فيه لم يتخذ من وحدة الأسباب في استئناف النيابة والمطعون عليه الأول سبيلا للرد على الدفع بالبطلان وإنما ساقها وهو في معرض مردد الوقائع ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس . علاوة على أنه لا مصلحة للطاعن في تمسكه بسبب النعي لأنه طالما لا مطمئن لديه على استئناف المطعون عليه الأول من ناحية الشكل فإن قيام هذا الاستئناف بذاته مؤد إلى نفس النتيجة التي يستهدفها استئناف النيابة .



وحيث إن حاصل النفي بالأسباب الثاني والرابع والخامس مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في الاستناد والتقصير في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم عول فيما انتهى إليه من أن وفاة المورثة مسلمة على قول المطعون عليه الأول اخذاً بان المستخلص من الفقه الحنفى أنه تكفى الدعوة في هذه الحالة ، كما قرر ان الشهادة من باب الولاية وهى مرتبة اقوى من القضاء لأنها ملزمة للقاضي اعتباراً بان حكم القاضي يستق من حكم الشهادة ، في حين أنه لا يجوز أن يكون الدليل الذى يقدمه الخصم على صحة دعواه هو مجرد أقواله وادعاءاته ، كما أن التزام القاضي بالشهادة على نحو ما قرر الحكم يترتب عليه حرمانه من سلطة الترجيح بين البيّنات والموازنة بين الأدلة وهو أمر غير جائز . هذا الى ان الحكم على الرغم من إقراره القادة الصحيحة بقبول شهادة شهود النفى وإن كانوا غير مسلمين لأنها شهادة من غير المسلم على المسلم تبعاً لا قصداً عمداً الى الأخذ بأقوال شهود الإثبات دون أن يفند أقوال شهود النفى رغم أن محكمة أول درجة اعتدت بشهادتهم وكونت عقيدتها على أساسها بالإضافة الى ما استبان لها من تصرفات المطعون عليه الأول ، وكان يتعين على المحكمة الاستثنائية أن ترد على ما أورد الحكم الابتدائى في خصوصها وأن تواجه المسألة المتنازع عليها وهى احتناق المورثة الإسلام وموتها طاهية مواجهة صريحة . علاوة على أنها كان الحكم لم ينقل من الشاهد الثانى .. .. ذكره ان المتوفاة نطقت بالشهادتين وكانت شهادة .. .. غير مقبولة قانوناً للتهمة ، لأنها إحدى الموصى لها بجزء من تركّة المتوفاة وشهادتها توجب لها مغنا إزاء اعتراف المطعون عليه الأول بالوصية الصادرة اليها ، وبذلك تصبح الدعوى خالية من الدليل ولا يبقى فيها سوى أقوال .. .. وحدها وهى غير كافية بذاتها لاستكمال نصاب الشهادة ، الأمر الذى يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في الاستناد والتقصير في التسييب .

وحيث إن هذا النفي غير مديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه بوفاة المورثة مسلمة على قوله .. .. أن المحكمة تطعن الى ما شهد به شهود المستأنف المطعون عليه الأول أمام محكمة الدرجة الأولى ، وهم .. .. وقد قرر الأول أن السيدة .. .. حضرت الى مسجد القائد ابراهيم الذى يقع في محطة



الرميل بالاسكندرية والذي يعمل هو إماما له وذلك في شهر سبتمبر ١٩٦٤ وأرسلت في طلبه عن طريق أحد عمال المسجد وأنهمته أنها مسلمة وتصلي ثم سأله عن كيفية الصلاة وهي جالسة وعن كيفية التيمم ثم أعطته عنوانها فذهب إليها حيث صلت أمامه ونطقت أثناء ذلك بالشهادتين وأنه كان يتردد عليها كل أسبوع حيث تصلى أمامه ، وأنه في أواخر ديسمبر كان قد هل شهر رمضان فدعته إلى الإفطار ولما ذهب تلبية للدعوة في الجمعة الأولى من ذلك الشهر علم أنها توفيت في اليوم السابق .. وأضاف أن المستأنف هو الوارث الوحيد لها لأنه مسلم وهي ماتت مسلمة كما كرر قوله أن السيدة المذكورة نطقت أمامه بالشهادتين العديد من المرات . وقرر الثاني أنه كان يتردد على بيت .. ابن بلدته المقيم مع السيدة .. حيث كانت تسأله عن أمور الدين الاسلامي وأنها كانت تصوم وتصلى وتقرأ القرآن أمامه وأن المستأنف دون المستأنف عليهما الطاعن والمطعون عليه الثاني — كان يتردد عليها وأنها توفيت وهي مسلمة فلا يرثها إلا هذا ، وأضاف انه علم انها دفنت في مقابر المسيحيين ولو كان قد حضر الجنازة لمنع ذلك . وقررت كل من الثالثة والرابعة أنهما تعرفان .. منذ عشرين عاما منذ بدأت الأولى منهما تخدم لديها وأنها أسلمت وماتت مسلمة لأنها كانت تصوم وتصلى وتنطق الشهادتين وأن المستأنف هو الوارث الوحيد لها لأنه مسلم ... وهذه الشهادة التي تطمئن اليها المحكمة قاطعة في أن .. قد أسلمت قبل وفاتها ونطقت بالشهادتين وأخذت تمارس بعض العبادات الاسلامية وماتت وهي مسلمة . والحدير بالذكر في هذا الخصوص أن الأمر في هذه الدعوى يتعلق بدعوى من المستأنف بإسلام عمته .. وقد صادفت هذه الدعوى تصديقا من البيئة الشرعية التي قدمها متخذاً من شهادة شهود اطمأنت المحكمة إلى شهادتهم مما يجعل دعوى المستأنف حرة بالاجابة . وإذا كان المستخلص من الفقه الحنفي أنه تكفى الدعوى في هذه الحالة إلا أن الواقع أن هذه المسألة قد صدقتها البيئة الشرعية على ماسلف ..

وبين من هذا الذي قرره الحكم أنه لم يحجب نفسه عن الترجيح بين البيئات واستظهار واقع الحال ووجه الحق بل عمد إلى الموازنة بينها فأثر الأخذ بدلالة

أقوال شهود الأثبات بعد أن اطمأن إلى أقوالهم وظهر له صدقها ، كما أنه لم يأخذ بقول المطعون عليه الأول قضية مسلمة بل قرر أنه صادفته البيئة الشرعية ولا تثريب على الحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه أو في التفاته عن الإشارة إلى أقوال شهود النفي . وتفنيد ما استخلصه الحكم الابتدائي منها لأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا ألغت محكمة الدرجة الثانية حكماً ابتدائياً فإنها لا تكون ملزمة بالرد على جميع ماورد في ذلك الحكم من الأدلة مادامت قد أقامت حكمها على أسباب تكفي لحمل قضائها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتبار المورثة مسلمة على تقارير موضوعية سائغة ، وكان ما أثبتته من شهادة الشهود لا تخالف ماورد بمحاضر التحقيق ومن شأنه أن يؤدي عقلاً إلى النتيجة التي خلص إليها ، وكان لا يغير من ذلك أن الحكم لم ينقل عن الشاهد ... قوله أن المتوفاة نطقت بالشهادتين أمامه لأنه ذكر تقريره بأنها توفيت مسلمة ، كما أن أخذه بأقوال ... يفيد ضمناً أنه لم ير أنها متهمة في شهادتها وأن صدور وصية إليها من المتوفاة وإقرار المطعون عليه الأول بصحتها ليس فيه ما ينطوي على أنها تاجر لنفسها نفعا أو تدفع عنها مغرماً ، فإن ما يثيره الطاعن بسبب النعي هو جدل موضوعي في خوى الدليل وتقدير كفايته أو عدم كفايته في الإقناع ولادخل لمحكمة النقض فيه ، ويكون النعي على الحكم بخالفة القانون والخطأ في الإسناد والقصور في التسبيب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن المستفاد من كتب الحنفية أن أرجح الأقوال في إسلام أهل الكتاب ألا يحكم بأسلامهم لمجرد النطق بالشهادتين لا غير بل يجب أن يقرن ذلك بالتبني من كل دين يخالف دين الإسلام باعتباره شرطاً لإجراء أحكام الإسلام عليه ، غير أن الحكم اكتفى بالقول بدخول المتوفاة في دين الإسلام بالنطق بالشهادتين دون أن يستلزم التلفظ بالبراءة من كل دين غيره ، وهو ما يخالف أرجح الأقوال في مذهب الحنفية .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة بأن الاعتقاد الديني من الأمور التي تبني الأحكام فيها على الإقرار بظاهر اللسان



والتي لا يجوز لقاضي الدعوى أن يبحث في جدتها ولا في بواحيها أو دواحيها ، وكان المقرر شرعا إذا نطق المسيحي بالشهادتين وثبت من وقائع الدعوى أنه ترك ديانته المسيحية نهائيا وصار مسلما إسلاما حقيقيا فإن ذلك كان في اعتباره مسلما شرطا ومعاملة معاملته المسلمين ومريان أحكام الإسلام عليه بدون حاجة الى اعلان هذا الإسلام رسميا او اتخاذ أى إجراء لاعتباره في عداد المسلمين ، وكان المفتى به في الراجح من مذهب الحنفية هو صحة الإسلام بالشهادتين بلا تبرى لأن التلفظ بالشهادتين أصبح علامة على الإسلام وعنوانا له ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاء بأن المتوفاة ماتت على دين الإسلام استنادا إلى ما ثبت لديه من البيئة الشرعية بأنها نطقت بالشهادتين وأنها كانت تؤدي بعض شعائر الدين الإسلامى من صلاة وصوم وتلاوة للقرآن على ما نرى تفصيله في السبب السابق ولم يجعل من النطق بالتبرى من أى دين آخر شرطا لاعتبارها مسلمة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو تنكب نهج الشرع الإسلامى .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب السادس أن الطاعن كان قد دفع الدعوى أمام محكمة أول درجة بعدم السماع لأنه يكذبها ظاهر الحال ، ولم تجد تلك المحكمة داعيا للتعرض لهذا الدفع استقلا لا أخذا بأن قضاها في موضوع دعوى المطعون عليه الأول بالرفض قد استغرقه ، وإذا ألقى هذا الحكم في الاستئناف فإن الدفع بعدم السماع ينبعث إلى الوجود من جديد ويكون من المتعين على محكمة الاستئناف أن تتصدى له وتحسمه قبولا أو رفضا ، وهو ما يشوب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان البين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الاستئناف بالدفع بعدم سماع الدعوى وخلا الحكم المطعون فيه مما يفيد ذلك فإنه لا يجوز للطاعن أن يعيب على الحكم عدم البحث في هذا الدفع .



## جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ دريدى وعضوية السادة  
المستشارين : على صلاح الدين ، وعزالدين الحسنى ، وعبدالمعالي حامد ، وعثمان الزينى .

( ٢٤٢ )

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٩ القائية :

( ١ ) استئناف . "الخصوم فى الاستئناف" .

الخصومة فى الاستئناف تتحدد بمن كان مختصا أمام محكمة أول درجة . تحديد الخصم .  
مناطه .

( ٢ ) عقد "الشرط الجزائى" . التزام ، تعويض . إثبات .

إخلال الطاعن بالتزامه التعاقدى . أثره . مسئولية عن التعويض . ورود شرط جزائى  
بالعقد . أثره . جعل عبء إثبات عدم وقوع الضرر على الطاعن .

( ٣ ) حكم "تسبب الحكم" .

التفات الحكم عن دفاع عار عن الدليل . لاعيب .

( ٤ ، ٥ ) تزوير "غرامة التزوير" .

( ٤ ) النزول عن التمسك بالوثقة أو يجرئها المظنون عليه بالتزوير . أثره . انتهاء إجراءاته .  
م ٢٨٩ مرافعات سابق .

( ٥ ) غرامة التزوير المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ مرافعات سابق . مناط الحكم بها .

( ٦ ) حكم "القضاء بما لم يطلبه الخصوم" . عقد "الشرط الجزائى" .

تعويض . دعوى .

الطلبات التى يجب على الحكم أن يتقيد بها . هى الطلبات الصريحة الجازمة . اصرار الخصم  
فى جميع مراحل الدعوى على الحكم له بالتعويض الاتفاقى وحده دون رد العربون . القضاء له  
بهذا العربون . خطأ .

١ - الخصومة في الاستئناف تحدد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> بالأشخاص الذين كانتوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى ، والمناط في تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات إليه في الدعوى .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن أخل بالتزامه بتوريد باقى كمية .. المتعاقد عليها ، فيكون مسئولاً عن التعويض ، وكان الطرفان قد اتفقا بالعقد على تقدير هذا التعويض ، فإن هذا الشرط الجزائى يقتضى أن يكون على الطاعن عبء إثبات أن مورث المطعون عليهم لم يصبه ضرر نتيجة عدم التوريد .

٣ - لا على الحكم إن هو انتفت عن دفاع الطاعن العارى عن الدليل .

٤ - يترتب على النزول عن التمسك بالورقة أو بجزئها المطعون عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الإدعاء به فى أية حالة تكون عليها الدعوى طبقاً للمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات السابق الذى يحكم واقعة النزاع ، ولا يجوز لمحكمة الاستئناف بعد هذا النزول أن تعود فتبحث أمر صحة الادعاء أو عدم صحته ، ثم تقطع بصحة الورقة ، بل كان عليها أن تصحح الخطأ الذى وقع فيه الحكم الابتدائى بعدم إنجائه الإجراءات لنزول مورث المطعون عليهم عن التمسك بالعبارات المضافة إلى العقد .

٥ - مناط الحكم بالغرامة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق هو الحكم بسقوط حق مدعى التزوير فى أدعائه أو برفضه ، إما فى حالة التنازل عن الطعن بالتزوير أو ترك الخصومة فيه أو فى حالة إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير بسبب تنازل المدعى عليه فيها عن التمسك بالورقة أو بجزئها المطعون عليه عملاً بالمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات السابق ، فلا يحكم بالغرامة ، ذلك لأن المادة ٢٨٨ آتتة الذكر قد فرضتها فى الحالتين الواردتين فيها دون غيرهما .

٦ - الطلبات التي يجب على الحكم أن يتقيد بها هي الطلبات الصريحة الجازمة . وإذا كان مورت المطعون عليهم قد أصرف جميع مراحل الدعوى على طلب الحكم له بالتعويض الاتفاقى وحده دون طلب رد مبلغ العريون ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بهذا العريون يعيبه بخالفته لقاعدة أصلية من قواعد المرافعات ، توجب على القاضى التقيد فى حكمه بمحدود الطلبات المقدمة إليه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائرالأوراق تحصل فى أن ... .. أقام الدعوى رقم ١٢٤٢ لسنة ١٩٦٥ تجارى كلى اسكندرية ضد ... .. يطلب فيها الحكم بفسخ الاتفاق المؤرخ ١٩٦٥/٦/٥ المبرم بينهما عن توريد كمية من التبن وبالإلزامه بأن يدفع له تعويضا قدره ٧٦٠ جنيها وقال شرحا للدعوى إن المدعى عليه تعهد بموجب هذا الاتفاق بأن يورد له ١٠٠٠ حمل من التبن بسعر ٢٢٥ قرشا على أن يبدأ التسليم من ١٩٦٥/٦/٧ وينتهى فى ١٩٦٥/٦/٣٠ وإلا حق له المطالبة بفسخ العقد وبتعويض قدره جنيه عن كل حمل يتأخر فى تسليمه دون تنبيه أو اذار ودفع مبلغ ١٠٠ جنيه عربونا لتنفيذ العقد وإذا لم يورد المدعى عليه ٧٦٠ حملا من الكمية المتعاقد عليها رغم سداد ثمن ماتم توريده وإنذاره فى ١٩٦٥/٨/٢٨ بتوريد الكمية المتأخرة فقد أقام الدعوى للحكم له بطلباته وقد أقام المدعى عليه من جانبه الدعوى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٦ تجارى كلى اسكندرية ضد المدعى فى الدعوى السابقة طلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٤٤١ جنيها و ٨ مليات وقال بيانا لدعواه إنه ورد للأخير ٢٤٠ حملا و ١١٢ كيلو من التبن بموجب اتفاق ١٩٦٥/٦/٥ المشار إليه .



إلا أنه لم يسدد ثمن ما استلمه وقدره ٥٤١ جنيها و٨ مليات يستتر من مبلغ ١٠٠ جنيه قيمة العربون المدفوع فيكون الباقي ٤٤١ جنيها و٨ مليات وهو ما طلب الحكم له به . وبعد أن ضمت القضيتان قرر ... .. الطعن بالتزوير في العبارات المضافة إلى عقد الاتفاق المذكور وفي السبعة التوقيعات المنسوبة إليه وإلى ابنه . . . . على ورقة بيان التبن المورد من . . . . المقدمة من ... .. وأعلن ابنه . . . . ليدلى بأقواله فيما نسب إليه من التوقيع على هذا البيان وقبض ثمن التبن المورد . وفي ١٩٦٧/١/٢٨ حكمت المحكمة بنسب قسم أبحاث الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي بالإسكندرية لبيان ما إذا كانت عبارات عقد ١٩٦٥/٦/٥ الميينة بتقرير الطعن قد أضيفت بطريقة التحشير وبمعداد مخالف للمداد المحررة به باقي عبارات العقد المذكور وما إذا كانت التوقيعات الثابتة على الورقة الخاصة ببيان التبن الوارد من ... .. هي لابن المدعى الخصم المدخل ... .. أم لا . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩٦٨/٣/٢٣ برد وبطلان العقد المؤرخ ١٩٦٥/٦/٥ والورقة الخاصة ببيان التبن الوارد من ... .. المطعون عليهما بالتزوير وفي الدعوى رقم ١٢٤٢ لسنة ١٩٦٥ تجارى كلى اسكندرية بفسخ العقد المؤرخ ١٩٦٥/٦/٥ بالنسبة لما لم يتم توريده من التبن ورفض طلب التعويض . وفي الدعوى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٦ تجارى كلى اسكندرية بالزام المدعى عليه ... .. بأن يدفع للمدعى فيها ... .. مبلغ ٤٤١ جنيها و٨ مليات استأنف ... .. هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية طالبا إلغاء عدا ما يتعلق بفسخ العقد والزام المستأنف عليه بأن يدفع له مبلغ ٧٦٠ جنيها وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٩٦ سنة ٢٤ قضائية تجارى . وفي ١٩٦٨/١١/٢٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليه أن العبارات العشر المطعون عليها بالتزوير والواردة بعقد الاتفاق المؤرخ ١٩٦٥/٦/٥ قد أضيفت جميعها دون علمه بعد توقيع الطرفين عليه وأنه قام بنفسه بتوريد كميات التبن التي استلمها المستأنف دون أى شخص آخر وأنه لم يقبض باقى ثمن هذه الكميات وقدره ٤٤١ جنيها و٨ مليات وأنه لم ينب عنه أحدا آخر في استلامه . وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة في ١٩٦٩/٥/٢٧ أولا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رد وبطلان العقد المؤرخ ١٩٦٥/٦/٥ والورقة الخاصة ببيان التبن الوارد

من . . . . المطعون طليهما بالتزوير ورفض الادعاء بتزوير هذه الأوراق، وبصحتها وتقرير مدعى التزوير مبلغ ٢٥ جنيا ( ثانيا ) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٦ تجارى كلى اسكندرية من إلزام المستأنف بأن يدفع للمستأنف عليه مبلغ ٤٤١,٠٠٨ جنيا ورفض هذه الدعوى ثالثا - بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى رقم ١٢٤٢ لسنة ١٩٦٥ تجارى كلى اسكندرية من رفض طلب التعويض بإلزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنف مبلغ ١٥٢ جنيا طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت لنقض الحكم نقضا جزئيا في خصوص قضائه في الادعاء بالتزوير.

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان في الإجراءات أثر فيه ذلك أن . . . المنسوب إليه التوقيع على ورقة بيان كيات التبن الموردة وقبض ثمنها كان مختصا أمام المحكمة الابتدائية ولم يختصم أمام محكمة الاستئناف وبذلك لم تتمتع له فرصة إبداء وجهة نظره أمامها بشأن ما جاء بتقرير الخبير عن تلك التوقيعات مما أثر في الحكم .

وحيث إن هذا النعى غير صديد ذلك أن الخصومة في الاستئناف تتحدد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى ولما كان المناط في تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات إليه في الدعوى وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن اختصم ابنه عبد المنعم أمام محكمة أول درجة ليبدى رأيه فيما نسب إليه من أنه وقع على كشف بيان التبن المورد وقبض ثمنه ولم يوجه إليه أحد من الخصوم أية طلبات فإنه لا على موث المطعون عليهم إن هو لم يختصم في الاستئناف سوى الطاعن ويكون النعى على الحكم بالبطلان بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب من وجهين ( أولهما ) أنه قضى برفض الادعاء بتزوير التوقيعات المنسوبة لابن الطاعن استنادا الى ما انتهى اليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير



من أن ستة توقيعات محررة بيد . . . . في حين أن الثابت من هذا التقرير أن توقيعاً سابغاً حرر بيد شخص آخر خلاف . . . . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الادعاء بالتزوير بالنسبة للتوقيعات جميعها يكون قد شابه القصور في التسبب (وثانيهما) أن الحكم المطعون فيه حدد قيمة التعويض بمبلغ ١٥٢ جنيه دون أن يبين مدى الضرر الذي قدر التعويض عنه بهذا المبلغ .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أقوال شهود الطرفين ومنهم شاهد مورث المطعون عليهم الذي قرر أن الطاعن كان يرسل التبغ مع ابنه وأنه أرسله في إحدى المرات مع السائق الذي قبض الثمن خلص إلى رفض الإدعاء بالتزوير استناداً إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بالنسبة لتوقيعات ابن الطاعن الستة وإلى أقوال شاهد مورث المطعون عليهم بالنسبة للتوقيع السابع ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه على غير أساس ، ومردود في وجهه الثاني بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن المستأنف قد قام بالوفاء بالتزامه بدفع ثمن التبغ الذي استلمه وأنه لم يقصر في الوفاء بأي التزام نص عليه في عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٦٥/٦/٥ فيكون المستأنف عليه مقصراً حينما امتنع عن تنفيذ التزامه بتوريد باقي كمية التبغ المتعاقد عليه بدون وجه حق وبحق للمستأنف أن يطالبه بالتعويض عن الضرر الذي لحقه من جراء عدم قيامه - أي المستأنف عليه - بتنفيذ التزامه بتوريد باقي الكمية المتعاقد عليها . ووقوع هذا الضرر بغير حق لأنه يكلف المستأنف بإثباته مادام قد نص في البند الخامس من الاتفاق المؤرخ ١٩٦٥/٦/٥ على أنه إذا تأخر الطرف الثاني عن تسليم الكمية المتفق عليها يكون ملزماً بدفع ١ جنيه عن كل حمل ينقص وفيما يتعلق بمبلغ التعويض فترى المحكمة أن المبلغ المنصوص عليه في البند الخامس من عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٦٥/٦/٥ مبالغ فيه إلى درجة كبيرة وغير متناسب مع الضرر الذي وقع وترى المحكمة تخفيضه إلى الحد الذي يتناسب مع هذا الضرر وهذا الذي أورده الحكم لا قصور فيه ذلك أنه أثبت أن الطاعن أخل بالتزامه بتوريد باقي كمية التبغ المتعاقد عليها فيكون مسئولاً عن التعويض وإنه وقد اتفق الطرفان بالعقد على تقدير هذا التعويض فإن هذا الشرط الجزائي يقتضي أن يكون على الطاعن عبء إثبات أن مورث المطعون عليهم لم يصبه ضرر نتيجة



عدم توريد التبغ ولما كان يبين من الأوراق أن الطاعن قصر دفاعه على مجرد القول بأن التبغ متوافر في السوق بنفس السعر المتفق عليه بينهما وأن مخازن المورث مملوءة بالتبغ دون تقديم ما يؤيد ذلك فلا على الحكم إن هو التفت عن دفاع الطاعن العارى عن الدليل ويكون النعى عليه بالقصور في التسيب على غير أساس .

وحيث إن حاصل الأسباب الثانى والثالث والسادس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أن مورث المطعون عليهم قرر صراحة في مذكرته الختامية المقدمة لمحكمة أول درجة بنزوله عن التمسك بالعبارات المضافة إلى العقد المؤرخ ١٩٦٥/٦/٥ مما كان متعيينا معه إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير عملا بالمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات وألا يقضى عليه بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من هذا القانون طالما أن هذا النزول يفيد ثبوت بعض ما ادعاه ويعفيه بالتالى من تلك الغرامة ومن ثم فإن الحكم إذ انتهى إلى صحة هذا العقد وتغريم الطاعن يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يترتب على النزول عن التمسك بالورقة أو بجزئها المطعون عليه إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى طبقا للمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات السابق الذى يحكم واقعة النزاع ولا يجوز لمحكمة الاستئناف بعد هذا النزول أن تعود فتبحث أمر صحة الادعاء أو عدم صحته ثم تقطع بصحة الورقة بل كان عليها أن تصحح الخطأ الذى وقع فيه الحكم الابتدائى بعدم إنجازه الإجراءات لنزول مورث المطعون عليهم عن التمسك بالعبارات المضافة إلى عقد ١٩٦٥/٦/٥ المشار اليه كما أن مناط الحكم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق هو الحكم بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه أو برفضه إما في حالة التنازل عن الطعن بالتزوير أو ترك الخصومة فيه أو في حالة إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير بسبب تنازل المدعى عليه فيها عن التمسك بالورقة أو بجزئها المطعون عليه عملا بالمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات السابق فلا يحكم بالغرامة ذلك لأن المادة ٢٨٨ آتفة الذكر قد فرضتها في الحالتين الواردين فيها دون غيرها . لما كان

ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة الورقة المطعون فيها ويتفرع الطاعن يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور في التسبب ذلك أنه قضى بالزام الطاعن برد العربون بعد أن أصبح جزءاً من الثمن وذلك دون طلب من مورث المطعون عليهم الذي طالب بقيمة التعويض الاتفاقي وحده .

وحيث إن النعي صحيح فلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن خفض التعويض الاتفاقي إلى ١٥٢ جنيهاً قرر أن يضاف إلى هذا المبلغ مبلغ ١٠٠ جنية قيمة العربون الذي دفعه المستأنف للمستأنف عليه كما جاء بالبند الثالث من الاتفاق المؤرخ ١٩٦٥/٦/٥ في حين أن مورث المطعون عليهم قد أصر في جميع مراحل الدعوى على طلب الحكم له بالتعويض الاتفاقي وحده دون طلب رد مبلغ العربون ولا عبرة بما أشار إليه في إحدى مذكراته من أن هذا التعويض لا يتضمن العربون ذلك أن الطلبات التي يجب على الحكم أن يتقيد بها هي الطلبات الصريحة بالحازمة ومن ثم فإن قضاء الحكم للمطعون فيه بهذا العربون يعيبه بخالفته لقاعدة أصلية من قواعد المرافعات توجب على القاضي التقيد في حكمه بمحدود الطلبات المقدمة إليه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

## جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المندشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين  
أديب نصيجى ، ومحمد فاضل المبرجوشى ، وحافظ الوكيل ، وممدوح عطية .

( ٢٤٣ )

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) حكم " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " .

الحكم الصادر بتدب الخبير . عدم فصله فى أية منازعه . الطعن فيه استئلالا . غير جائز .  
م ٣٧٨ مرافعات سابق .

( ٢ ) عقد . عمل .

تكليف العامل بأعمال وظيفة تعلو المتفق عليها فى عقد العمل . لا يفيد بذاته تعديل العقد .  
العود بالترقية إليها لا يكسبه حقا فيها .

١ - متى كان الحكم - الصادر بتدب الخبير - لم يحسم النزاع فى منطوقه  
واسبابه حول وضع الطاعن الوظيفى وانما روى بقضائه إلى إعداد الدعوى -  
بتسوية حالة الطاعن مع تعديل مرتبه - لفصل فى موضوعها بعد أن يقدم الخبير  
تقريره ، فهو بهذه المثابة لا يكون قد أنهى الخصومة كلها أوفى شق منها ولا يجوز  
الطعن فيه إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من  
قانون المرافعات السابق .

٢ - إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلص إلى أن وضع الطاعن  
الوظيفى الذى حدده العقد المبرم بينه وبين الجمعية المطعون ضدها لم يتغير وانتهى  
من ذلك إلى أنه لا يحق للطاعن أن يطالبها بتسوية حالته على أساس الدرجة  
والمرتب المقررين لوظيفة تعلو وظيفته مادام أنه لم يرق إليها فعلا ، فإن ماقرره



الحكم في هذا الخصوص لا مخالفة فيه للقانون لأن مجرد تكليف العامل بأعمال وظيفة أخرى تملو الوظيفة المتفق عليها في عقد العمل لا يفيد بذاته تعديل هذا العقد ولا يبرر مطالبته بدرجة تلك الوظيفة أو راتبها أو بوضعه فيها ، كما أن واصله بالترقية إليها لا يكسبه حقا فيها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير اذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٤٨ سنة ١٩٦٤ عمال كلى القاهرة على الجمعية المطعون ضدها وانتهى فيها إلى طلب الحكم بتسوية حالته برد أقدميته في وظيفة أمين مخزن إلى بدء تعيينه بالجمعية في ٣ فبراير سنة ١٩٥٩ على أن يسبق زميله مع تعديل مرتبه اعتبارا من هذا التاريخ بحيث لا يقل في أول يناير سنة ١٩٦٤ عن ٧٦٢ و ٢١ ج أسوة بزميله وصرف الفروق المستحقة له على هذا الأساس وقال بيانا لدعواه أنه التحق بخدمة الجمعية في وظيفة عامل موزع للبوتاجاز بأجريومي قدره ٢٠٠ مليم واذ كان حاصلا على الشهادة الاعدادية فقد رأت الجمعية أن تعهد اليه بوظيفة أمين مخزن غير أنها عندما طبقت لائحة العاملين بالشركات التابعة للقطاع العام في أول يناير سنة ١٩٦٤ وضعت في الدرجة العاشرة باعتبار أنه يشغل وعلى خلاف الواقع وظيفة عامل موزع بينما وضعت أمناء المخازن الذين يتساوون معه في المؤهل ومدة الخدمة في الدرجة التاسعة واذ لم يجد تظلمه من هذا الوضع الخاطئ فقد أقام دعواه بطلباته المتقدمة . وبتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة الابتدائية بنذب مكتب خبراء القاهرة لاداء المهمة المينة بمنطوق هذا الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٤ يونيو سنة ١٩٦٦ بإعادة المأمورية إليه لإستيفائها على ضوء ما أبداه الطاعن من اعتراضات

على هذا التقرير ، وبعد أن قدم الخبير تقريره الثاني قضت في ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بجعل مرتب الطاعن في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ مبلغ ٩٥٦ ر ١٨ جنيا شاملا العمولات وبالزام الجمعية المطعون ضدها بأن تدفع له الفروق المستحقة عن المدة من أول مايو سنة ١٩٦٠ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وقدرها ٣٠٥ جنيا ٥١٢ مليا فاستأنفت الجمعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٦٦٥ سنة ٨٤ ق وبتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن يقوم على خمسة أسباب حاصل الأربعة الأولى منها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه كما شابه الفساد في الاستدلال وفي بيانها يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن الحكم الابتدائي الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥ بنذب خير هو حكم تمهيدى من قبيل الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ويعتبر مستأنفا باستئناف الحكم الموضوعى ، في حين أن هذا الحكم قد أنهى بصفة قطعية جزءا من الخصومة بتقريره أن الطاعن شغل وظيفة مساعد أمين مخزن منذ بدء تعيينه بالجمعية مما يجوز الطعن فيه على استقلال عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق وإذ فات المطعون ضدها أن تستأنف هذا الشق من الحكم في الميعاد فإنه ما كان لمحكمة الاستئناف أن تتعرض لبحث هذا القضاء الذى حاز قوة الأمر المقضى بل كان يتعين عليها أن تقضى ومن تلقاء نفسها بسقوط الحق في استئنافه ، كما أن الحكم المطعون فيه استند في وصفه ذلك الحكم بأنه حكم تمهيدى لم يحسم النزاع حول وضع الطاعن الوظيفى الى أنه لم يتضمن سوى الإشارة الى تعديل عمل الطاعن فكلف الخبير ببيان حقيقته وفاته أن الحكم لم يقف في عبارته عند هذا الحد بل قضى بأن الطاعن عمل في وظيفة مساعد أمين مخزن منذ بدء تعيينه ونذب خيرا لاستظهار ما إذا كان الطاعن قد شغل وظيفة أمين مخزن من بعد استكمال عناصر التسوية ، ما يشوب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد أسس دعواه على أنه كان يشغل وظيفة أمين مخزن منذ بدء تعيينه بالجمعية في ٣ فبراير سنة ١٩٥٩ حتى أول يناير سنة ١٩٦٤ ، وكان يبين من الحكم الابتدائي الصادر بـجلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥ المودعة صورته الرسمية ملف الطعن — أنه اقتصر في أسبابه بعد أن استعرض وقائع النزاع على تقرير ما حصله من المستندات المقدمة من المطعون ضدها من أنها قد عدلت العمل المسند إلى الطاعن كعامل توزيع للبوتاجاز إلى القيام بعمل مساعد أمين مخزن منذ تعيينه بها ثم قضى في منطوقه بنسب خبير كان من مأموريته بيان نوع العمل الذي يؤديه الطاعن منذ بدء التحاقه بالعمل لدى المطعون ضدها في ٣ فبراير سنة ١٩٥٩ حتى الآن ، فإن هذا الحكم لا يكون قد حسم النزاع في منطوقه وأسبابه حول وضع الطاعن الوظيفي وما إذا كان يشغل وظيفة أمين مخزن أم وظيفة مساعد أمين مخزن خلال تلك الفترة وإنما رمى بقضائه إلى اعداد الدعوى للفصل في موضوعها بعد أن يقدم الخبير تقريره وهو بهذه المثابة لا يكون قد أنهى الخصومة كلها أو في شق منها فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أقام قضائه برفض الدعوى على أن وضع الطاعن الوظيفي كعامل توزيع وفقاً للعقد المبرم بينهما وبين المطعون ضدها لم يتغير ذلك أن تكليف الطاعن من جانب أحد رؤسائه بعمل آخر غير المتفق عليه في هذا العقد لا يترتب عليه تعديل ذلك الوضع وهذا من الحكم خطأ في تفسير القانون لأنه متى كان الثابت أن الطاعن قد كلف بعمل مساعد أمين مخزن من المدير المختص وكانت إدارة الجمعية تعلم بمباشرة هذا العمل ولم تعترض عليه بل وعدته بالترقية فانها تكون قد ارتضت عمله في وظيفة مساعد أمين مخزن منذ بدء تعيينه بها وتكون بذلك قد عدلت العقد من جانبها وبارادتها مما يستوجب التسوية بين الطاعن وبين زملائه في المرتب طبقاً لحكم المادة ٥٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .



وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلص إلى أن وضع الطاعن الوظيفة الذي حدده العقد المبرم بينه وبين الجمعية المطعون ضدها لم يتغير وانتهى من ذلك إلى أنه لا يحق للطاعن أن يطالبها بتسوية حالته على أساس الدرجة والمرتب المقررين لوظيفة تعلو وظيفته مادام أنه لم يرق إليها فعلا وكان مقرر الحكم في هذا الخصوص لامخالفة فيه للقانون لأن مجرد تكليف العامل بأداء أعمال وظيفة تعلو الوظيفة المتفق عليها في عقد العمل لا يفيد بذاته تعديل هذا العقد ، ولا يبرر مطالبته بدرجة تلك الوظيفة أو راتبها أو بوضعه فيها كما أن وعده بالترقية إليها لا يكسبه حقا فيها ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعن رفض الطعن .

## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أمين فتح الله . وعضوية السادة المستشارين :  
 على عبد الرحمن . وصالح الدين حبيب . ومحمود المصرى . ومحمد كمال عباس .

( ٢٤٤ )

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٣٧ القضائية :

ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " " إقليمية الضريبة " .

فرض الضريبة على أرباح المنشآت القائمة بالخارج وتزاول عمل في مصر . مناطه .

تستلزم المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لى تخضع المنشأة للضريبة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — قيامها في مصر ومزاوتها أعمالا تجارية أو صناعية بها ، وفي حالة قيام المنشأة في الخارج أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها ، فإذا لم يكن لها ممثلون ، أن تقوم في مصر بنشاط تجارى أى عمليات تجارية تنضم بسمة الاعتياد .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن شركة ديماج — المطعون عليها — وهى شركة ألمانية موطنها

(١) نقض ١٩٦٨/١١/٦ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٩ ص ١٢٩٥

التي هي من سيجر ابل المصنعة بواسطة الآلات اللازمة لإنشاء مصنع الحديد والصلب بحلوان نفاذا لعقدتان منه ٢٩/١٠/٧٠ و ٢٩/١٠/٧٠ ثم قامت بتركيب هذه الآلات بأعمالها العقدتان ١٩٦٥/١٢/١٠ و ١٩٦٥/١٢/١٠ وانفصلت عن سيجر ابل واذ كانت مصلحة الضرائب بتسليم الطابع عن نسبة نشاط المطعون عليها في تركيب الآلات لضريبة الأرباح التجارية والتجارية فقد اعترضت على ذلك أمام لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بخطأ في تنفيذ الشركة للضريبة / فقد أقامت الدعوى ٢٩/١٠/٧٠ سنة ١٩٦٤ ضرائب أمام محكمة القاهرة التي لا يتعدى الحق المطالبة بالحكم إلى إلغاء هذا القانون واعتبار نشاطها في تنفيذ الآلات عملية تجارية واحدة لا تخضع لضريبة الأرباح التجارية و بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٥ حكمت المحكمة بطلان المطعون عليها / استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٧ في ١٢/٤/١٩٦٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف / طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أدلت فيها للوأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فحدثت جلسة لمناقشته وفيها التزمت النيابة تأييدها .

وحيث إن الطعن في سيجر ابل على سبيل النعي الطاعنة في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون إذ اعتبر ما قامت به الشركة المطعون عليها من نشاط في تركيب آلات المصنع يمثل عملية واحدة لا تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية في حين أن ما قامت به الشركة المذكورة يمثل عملية مقاولية كبيرة تنطوي على عدة عمليات يتوفر بها ركن الاعتياد مما يخضعها لتلك الضريبة وتنعي الطاعنة بالسبب الثاني على الحكم الابتدائي المؤيد استئنافا مخالفته الثابت بالأوراق ذلك أن الشركة المطعون ضدها ركبت الآلات نفاذا لثلاثة عقود وليس لعقد واحد كما ذهب إليه الحكم فضلا عن أنه اعتبر عقد توريد الآلات هو الأصل لعقود التركيب وبالتالي بسط الإعفاء الضريبي المقرر للأصل على الفرع وهو فساد منه في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه عول في قضائه بأن تركيب الآلات تعتبر عملية واحدة على قوله "أن الشركة المستأنف عليها - المطعون عليها - هي شركة ألمانية مقرها مدينة دويسبرج بألمانيا الغربية قد باشرت نشاط توريد وتركيب آلات مصنع الحديد والصلب بحلوان وهي عملية واحدة وإن تعددت



أجزائها واستغرق إتمامها فترة من الزمن طالت أو قصرت دون أن يكون للشركة كيان مادي بمصر أو وكيل مفوض عنها كما هو ثابت من أوراق الدعوى ومن ثم يكون من المتعين التمسك بعدم سريان الضريبة على الأرباح التي حققتها من هذه العملية المقررة، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أن المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تستلزم لكي تخضع المنشأة للضريبة، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة قيامها في مصر ومزاوتها أعمالاً تجارية أو صناعية بها، وفي حالة قيام المنشأة في الخارج أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها، فإذا لم يكن لها ممثلون أن تقوم في مصر بنشاط تجاري أي عمليات تجارية تنسم بسمعة الاعتبار وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن نشاط المطعون عليه في تركيب آلات المصنع يعتبر عملية واحدة لا تتوفر بها ركن الاعتبار وهو تقرير موضوعي مما تستقل به محكمة الموضوع، ويكون صحيحاً ما رتبته الحكم على ذلك من عدم خضوع هذا النشاط لضريبة الأرباح التجارية والصناعية، هذا وليس صحيحاً ما تقول به الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه اعتبر عملية توريد الآلات المضافة من ضريبة الأرباح التجارية أصلاً وأن هذا الإعفاء ينسحب على عملية تركيب تلك الآلات باعتبارها فرعاً لذلك الأصل إذ أن الحكم أسس قضاءه في هذا الخصوص على أن المطعون عليه قد قامت بعملية واحدة لا تخضع لتلك الضريبة.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أمين فتح الله وعضوية السادة المستشارين : على عبد الرحمن ، صلاح الدين حبيب ، ومحمود المصري ، ومحمد كمال عباس .

( ٢٤٥ )

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) حكم " الأحكام الغير جائز الطعن فيها " . ضرائب .

الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بقبول الطعن الضريبي شكلا . غير منه لخصومة كلا أو بعضا .  
الطعن فيه استقلالا . غير جائز . م ٣٧٨ مرافعات سابق .

( ٢ ) حكم " القبول المانع من الطعن " . ضرائب . نقض .

القبول المانع من الطعن في الحكم . شرطه . الحكم بقبول الطعن شكلا ويندب خبير لفحص  
الاعتراضات . قيام الخصم بدفع الأمانة . عدم اعتباره قبولاً مانعاً من الطعن فيه .

( ٣ ) ضرائب " الطعن الضريبي " . قانون .

الطعن في قرارات الجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وجوب رفعه  
بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة . وجوب تقديم الطعن في الميعاد سواء كان الطعن متعلقاً بأرقام  
الأرباح أو مبدأ فرض الضريبة .

١ - لما كانت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم النزاع  
تقضى بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى  
ولا تنتهي بهل لخصومة كلها أو بعضها لالامع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ،  
وكان الحكم بقبول الطعن شكلا لا ينتهي به لخصومة كلها أو في شق منها ، فإنه

ما كان يجوز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية — في الطعن المرفوع من الممول — ، وإذا كانت مصلحة الضرائب قد طعنت في هذا الحكم مع طعنها في الحكم الصادر في الموضوع في الميعاد ، فإنها تكون قد توخت حكم القانون .

٢ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> أنه يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه به ، فإن كان قبولاً ضمنياً وجب أن يكون بقول أو عمل أو إجراء يدل دلالة واضحة لا تحتمل الشك على ترك الحق في الطعن فيه ، ولما كان الحكم المطعون قد رد على الدفع المبدى من الممول — بعدم جواز استئناف الحكم بقبول طعنه شكلاً — لقبول مصلحة الضرائب له ، بالقول بأن قيام هذه المصلحة بدفع أمانة الخبير الذي ندبته المحكمة في نفس الحكم لا يعني بأي حال من الأحوال رضاها به لأنها إنما كانت تبغى من دفع الأمانة متابعة السر في طعنها الذي ضم إلى الطعن السابق الإشارة إليه ، وكان من شأن ما سافته المحكمة في هذا الخصوص أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض تكون غير مقبولة .

٣ — مؤدى نص المادة ٥٤ مكرراً " ١ " الواردة ضمن مواد الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(٢)</sup> أن الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يرفع بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى في قانون المرافعات ، ولا يغير من ذلك أن المادة ١٨ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وضعت قاعدة عامة مقتضاها أنه بالنسبة للدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة يتبع في صيغتها القواعد العامة في رفع

(١) راجع في هذا الشأن ما تضمنه المجلد ١٧ من المجلدات التي نشرت في سنة ١٩٧٤  
 (٢) راجع في هذا الشأن ما تضمنه المجلد ١٧ من المجلدات التي نشرت في سنة ١٩٧٤  
 (٣) راجع في هذا الشأن ما تضمنه المجلد ١٧ من المجلدات التي نشرت في سنة ١٩٧٤  
 (٤) راجع في هذا الشأن ما تضمنه المجلد ١٧ من المجلدات التي نشرت في سنة ١٩٧٤



الدعوى وهى طريق التكليف بالحضور وأن الطعون الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية يفصل فيها على وجه السرعة طبقاً لنص المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ذلك أن المشرع نص في المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق على أن ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك هذا إلى أن قانون المرافعات هو قانون عام فيما يختص بالمواعيد والإجراءات في حين أن نص المادة ٥٤ مكرراً سالفة الذكر هو نص خاص جاء استثناء من أحكام قانون المرافعات ، ومن المقرر قانوناً أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى وضع من أجله القانون الخاص . ولا يغير من ذلك أيضاً أن يكون الطاعن قد نازع في خضوعه لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك أن مؤدى نص المواد ٤٥٥/٤٧٤، ٥٢٤/٥٣١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المشرع في حالة ربط الضريبة بطريق التقدير حدد ميعاداً للطعن في تهديدات مصلحة الضرائب سواء كان الطعن متعلقاً بالارفاق التى حددتها للأرباح أو بمبدأ فرض الضريبة فى ذاته بحيث إذا أخطر الممول بالتقدير فإنه يتعين عليه أن يقدم طعنه عليه فى غضون الشهر الذى حددته المادة ٥٢ من القانون أياً كان سبب الطعن عندئذ يكون له أن يدلى بأوجه دفاعه ودفعه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تقتضى فى أن مأمورية ضرائب روض الفرج قدرت أرباح الطاعن بمبلغ ٥٤١٥٠ جنيهاً فى السنة فى المدة من سنة ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ وإذا اعترض الطاعن وأحيل الخلاف

إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٦٣/٧/٣٠ بتخفيض الأرباح إلى ٢٠٢٩ جنيها عن سنة ١٩٥٥ ، ٢٨٥٠ جنيها عن سنة ١٩٥٦ ، ٣٥٧١ جنيها عن كل من سنتي ١٩٥٧ ؛ ١٩٥٨ فقد أقام الدعوى رقم ٨٥٧ لسنة ١٩٦٣ ضرائب القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبا الغاء تأسيسا على أنه منتج زراعي فلا يخضع نشاطه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وطلب احتياطيا تخفيض تقديرات لجنة الطعن لأرباحه في سنوات النزاع ، كما أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٦٣ ضرائب القاهرة الابتدائية وطلبت الحكم بإلغاء قرار اللجنة سالف الذكر وتحديد أرباح الطاعن طبقا لتقديرات المأمورية ، ضمت المحكمة الطعن وحكت فيهما بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٣ بقبولهما شكلا وبندب خير لفحص اعتراضات الطرفين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٦٧/٢/١١ بإلغاء القرار المطعون فيه وباعتبار الممول - الطاعن - غير خاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . استأنفت مصلحة الضرائب قضاء محكمة أول درجة بالاستئناف رقم ١٨١ لسنة ٨٤ قضائية القاهرة وطلبت الحكم أولا بإلغاء الحكم الصادر في ١٩٦٤/٥/٢٣ فيما قضى به من قبول الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ١٩٦٣ وببطلان هذا الطعن ، واحتياطيا بعدم قبوله لرفعه بغير الطريق القانوني ، وثانيا بإلغاء الحكم الصادر في ١٩٦٧/٢/١١ وتأييد تقديرات مأمورية الضرائب لأرباح المستأنف ضده - الطاعن - في سنوات النزاع . وبتاريخ ١٩٦٨/٢/١٤ حكمت المحكمة برفض المدفع بعدم قبول الاستئناف وبقبوله شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للطعن رقم ٨٥٧ لسنة ١٩٦٣ وبعدم قبول هذا الطعن شكلا وبرفض الاستئناف بالنسبة للطعن رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٦٣ وتأييد تقديرات اللجنة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره ، وبالجلسة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى برفض المدفع بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة أول درجة الصادر في ١٩٦٤/٥/٢٣ بقبول الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ١٩٦٣ شكلا ،



تأسيسا على أن ميعاد الاستئناف لا يبدأ طبقا للمادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلا من تاريخ اعلان الحكم وأن هذا الميعاد لم يكن قد جرى في حق مصلحة الضرائب وقت أن رفعت الاستئناف لعدم سبق اعلانها بالحكم ، وأن دفع تلك المصلحة نصيبها في أمانة الخبير الذي ندبته المحكمة في ذات الحكم لا يعد قبولا له يمنع من الطعن فيه إذ أنها إنما كانت تبغى من ذلك متابعة السير في دعواها رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٦٣ لوجدة القرار المطعون فيه في الدعويين ، وهذا من الحكم مخالفة للقانون ذلك أن قضاءه بقبول الطعن شكلا قضاء قطعي أنهى الخصومة في هذا الخصوص وكان من الجائز استئنافه على استقلال ، ومن ثم فقد أضحي نهائيا بفوات ميعاد الطعن فيه بالاستئناف وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم طبقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هذا فضلا عن أن مصلحة الضرائب نفذت الحكم دون تحفظ فدفعت نصيبها في أمانة الخبير وحضرت مباشرة للأمرية ثم حضرت جلسات المرافعة ولم تدفع بخطأ الحكم أو تتمسك بحقها في استئنافه وهو ما يعتبر منها قبولا للحكم مانعا من الطعن فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود أولا : بأنه لما كانت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم النزاع تقضى بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وكان الحكم بقبول الطعن شكلا لا تنتهى به الخصومة كلها أو في شق منها فإنه ما كان يجوز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٣ في الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ١٩٦٣ بقبوله شكلا ، لما كان ذلك وكانت مصلحة الضرائب قد طعنت في هذا الحكم مع طعنها في الحكم الصادر في الموضوع في الميعاد فإنها تكون قد توخت حكم القانون . والنعي مردود ثانيا : بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه به ، فإن كان قبولا ضمنيا وجب أن يكون بقول أو عمل أو إجراء يدل دلالة واضحة لا يحتمل الشك على ترك الحق في الطعن فيه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بعدم جواز استئناف الحكم بقبول الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ١٩٦٣ شكلا بقبول



مصلحة الضرائب له بالقول بأن قيام هذه المصلحة بدفع أمانة الخبير الذي ندبته المحكمة في نفس الحكم لا يعنى بأى حال من الأحوال رضائها به لأنها إنما كانت تبغى من دفع الأمانة متابعة السير في طعنها الذي ضم إلى الطعن السابق الإشارة إليه وكان من شأن ما ساقته المحكمة في هذا الخصوص أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم فلما المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض تكون غير مقبولة.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الحكم ألغى الحكم الابتدائي فيما قضى به من قبول الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ١٩٦٣ وقضى بعدم قبول هذا الطعن شكلا استنادا إلى أنه لم يرفع بصحيفة مقدمة إلى قلم كتاب المحكمة وفقا لما تنص به المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأن الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة هي الواجبة الاتباع باعتبارها استثناءا من القواعد العامة المقررة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات المنصوص عليها في المادة ١١٨ معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وإن تلك الإجراءات وقد وردت في قانون خاص فلا سبيل إلى الغائها إلا بقانون خاص آخر ينص على ذلك ، وهذا من الحكم مخالفة للقانون من ثلاثة وجوه الأول منها أن الحكم فاته أن طريق الطعن في قرارات اللجان طبقا للمادة ٥٤ مكرر سألقة البيان إنما يسرى في شأن الدعاوى التي ترفع عند المنازعة في تقديرات اللجان المذكورة لأرباح الممول أما إذا كان النزاع دائرا حول مبدأ خضوع الممول للضريبة — كما هو الحال في الدعوى الحالية — فإن رفعه إلى المحكمة يكون بالطريق المعتاد أى بطريق التكليف بالحضور . الثاني أن المادة ١١٨ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ نصت على سريان حكمها على الدعاوى التي يوجب قانون المرافعات أو غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة وهو ما مؤداه امتداد حكم تلك المادة باعتباره حكما عاما على كافة الدعاوى متى تحققت شروط تطبيقها دون ما اعتداد بقاعدة النص العام لا ينسخ النص الخاص ، ولما كانت الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن طريقة تقديم صحف الطعون في قرارات

اللبان إلى اقلام الكتاب بالمحاكم إنما تستند إلى وصف السرعة الذي يلحق دعاوى الضرائب الخاصة بالأرباح التجارية والصناعية فقد تعين لإعمال حكم المادة ١١٨ من قانون المرافعات ورفع تلك الدعاوى بطريق التكليف بالحضور . الثالث أن الفقرة الأولى من المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتي تنص على طريقة رفع الطعن لم تقرر أى جزاء على مخالفة حكمها على خلاف الحال بالنسبة للفقرتين الثانية والثالثة من تلك المادة الخاصتين بقيد الطعن وإعلانه فقد نصتا على البطلان جزاء على مخالفتها ، مما مفاده أن لأبطالان على مخالفة حكم الفقرة الأولى ساقطة الذكر ، ومن ثم إذا رفع الطاعن طعنه بطريق التكليف بالحضور والتزم مع ذلك حكم الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٥٤ مكررا فقد امتنع على المحكمة القضاء ببطلان الطعن ولما كانت صحيفة الدعوى رقم ٨٥٧ لسنة ١٩٦٣ قد قيدت يوم تقديمها إلى قلم كتاب المحكمة وأعلنت لمصلحة الضرائب في اليوم التالى فإن الإجراءات تكون متفقة مع ما تنص به تلك المادة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ٥٤ مكررا (١) الواردة ضمن مواد الكتاب الثانى الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ على أنه "استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية يتبع في الطعون التي ترفع أمام المحكمة الابتدائية الإجراءات الآتية : أولا يرفع الطعن بصحيفة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة .." يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يرفع بصحيفة تقدم الى قلم كتاب المحكمة الابتدائية استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى في قانون المرافعات ولا يغير من ذلك أن المادة ١١٨ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وضعت قاعدة عامة مقتضاها أنه بالنسبة للدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة يتبع بصددتها القواعد العامة في رفع الدعاوى وهى طريق التكليف بالحضور وأن الطعون الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية يفصل فيها على وجه السرعة طبقا لنص المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ذلك أن المشرع نص في المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق على أنه ترفع الدعوى إلى المحكمة



بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك هذا إلى أن قانون المرافعات هو قانون عام فيما يختص بالمواعيد والاجراءات في حين أن نص المادة ٥٤ مكررا سالفة الذكر هو نص خاص جاء استثناء من أحكام قانون المرافعات ومن المقرر قانونا أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص ولا يغير من ذلك أيضا أن يكون الطاعن قد نازع في خضوعه لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ذلك أن النص في المادة ٤٧ من هذا القانون على أنه "فيما يتعلق بالربط والتقدير يسرى على سائر الممولين ما يسرى على الشركات المساهمة من الأحكام المبينة في المادة ٥٥ من هذا القانون" والنص في الفقرة السادسة من المادة ٥٥ من القانون المذكور على أنه "إذا امتنعت الشركة عن تقديم الاقرار أو المستندات أو البيانات المنصوص عليها في المادتين ٤٣ و ٤٤ وكذلك إذا لم ترد الشركة على ما طلبته المصلحة من ملاحظات على التعديل أو التصحيح قدرت المصلحة الأرباح وربطت الضريبة وفقا لهذا التقدير وتكون الضريبة واجبة الأداء فورا وإنما يكون للشركة أن تطعن في التقدير وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٢" والنص في الفقرة الأولى من المادة ٥٢ على أنه "للممول خلال شهر من تاريخ اخطاره بربط الضريبة في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٥٤ أن يطعن في الربط وإلا أصبح غير قابل للطعن فيه" والنص في المادة ٥٣ على أنه "تختص بلجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة" يدل على أن المشرع في حالة ربط الضريبة بطريقة التقدير حدد ميعادا للطعن في تقديرات مصلحة الضرائب سواء كان الطعن متعلقا بالأرقام التي حددتها للأرباح أو بمبدأ فرض الضريبة في ذاته بحيث إذا اخطر الممول بالتقدير فإنه يتعين عليه أن يقدم طعنه عليه في غضون الشهر الذي حددته المادة ٥٢ من القانون أيا كان سبب الطعن وعندئذ يكون له أن يدلي بأوجه دفاعه ودفعه، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم قبول الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ١٩٦٣ شكلا لرفعه بطريق التكليف بالحضور فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .



وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن مصلحة الضرائب أقامت الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٦٣ طالبة إلغاء قرار اللجنة وتحديد أرباح الممول (الطاعن) في سنوات النزاع وفقا لتقديرات المأمورية وقد حكمت المحكمة برفض الطعن تأسيسا على أن الممول منتج زراعى لا يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الاستئناف الذى رفعته مصلحة الضرائب على هذا الحكم وتأييد تقديرات اللجنة لأرباح الممول واستند في ذلك الى أن الحكم المستأنف طبق القانون تطبيقا سليما وهو ما مؤداه تأييد قضاء محكمة أول درجة منطوقا وأسبابا وكانت هذه الأسباب تقوم على ماسلف البيان على عدم خضوع الممول لقانون الضرائب أصلا فانها تكون متناقضة مع ما انتهى اليه ذلك الحكم المطعون فيه في منطوقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ،ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بالنسبة للطعن رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٦٣ المرفوع من مصلحة الضرائب بتأييد تقديرات اللجنة تأسيسا على أن المحكمة تطعن إلى تلك التقديرات لمطابقتها للواقع واتسامها بطابع الاعتدال وعدم المغالاة التى جنحت اليها المأمورية واذ كان يبين من ذلك ان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالنسبة لما انتهى إليه من الاخذ بتقديرات اللجنة على أسباب جديدة تكفى لحمله ولم يحل في هذا الخصوص الى أسباب الحكم المستأنف فلا يعيبه ما يكون قد شابه من خطأ فيما استورد اليه بعد ذلك تزييدا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أفور أحمد خلف وعضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ،  
وجلال عبد الرحيم عثمان ، وسعد الشاذلي ، وعبد السلام الجندي .

( ٢٤٦ )

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٨ القضائية :

( ٢٤١ ) ضرائب " ضريبة التراكات " " الطعن الضريبي " .

( ١ ) الطعن أمام المحكمة الابتدائية في القرار الصادر من لجنة الطعن الضريبي . نطاقه .  
مثال بشأن استبعاد قيمة الشقة المخصصة لسكنى الأسرة من وعاء ضريبة التراكات .

( ٢ ) رفض لجنة الطعن استبعاد قيمة الحصة التي تصرف فيها المورث قبل وفاته . من وعاء  
ضريبة التراكات لعدم تقديم الدليل على التصرف . تعرض المحكمة لهذا التصرف بعد تقديم منده .  
لا يعد ذلك تصدياً لما لم يكن معروفاً على اللجنة .

١ - النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤  
بفرض رسم أيلولة على التراكات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ ،  
والنص في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون  
رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن  
ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصاحبة أو من ذوى الشأن  
في قرار لجنة الطعن مقصورة وفقاً للمادتين المشار إليهما على النظر في هذه الطعون  
ولا تعدى النظار فيما إذا كان قرار اللجنة صادر وفقاً لأحكام القانون أو بالمخالفة  
له مما يقتضيه أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحثه وأصدرت قراراً فيه ،  
لا يجوز طرحه ابتداءً أمام المحكمة ، لما كان ذلك وكان الثابت من قرار لجنة الطعن  
أنه لم يعرض عليها طالب خصم قيمة الشقة المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من وعاء

الضريبة ، وكان هذا الطلب قد أبدى لأول مرة أمام المحكمة الابتدائية فعرضت له وفصلت فيه وسايرتها في ذلك المحكمة الاستئنافية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — متى كان البين من مطالعة الأوراق أن التصرف — بالبيع الصادر من المورث المطلوب استبعاد قيمة الحصة المبعة من ولاء التركة — كان مطروحا أمام لجنة الطعن وأصدرت قرارا برفض اعتياده لعدم تقديم دليل عليه ، فإنه إذ عرضت المحكمة للتصرف بعد تقديم السند المثبت له . . . إيا كانت التسمية التي خلعتها عليه الورثة ، فلا يصح القول بأنها تعبدت لما لم يكن معروضا على اللجنة ، ويكون النعي على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه. وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب بني سوييف قدرت صافي تركة . . . . . مورث المطعون عليهم المتوفى بتاريخ ١٩٦٠/١/١٦ بمبلغ ١٣٧٥٢ جنيا و ٩٢٥ مليا وإذا اعترض الورثة وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٦٢/٧/٢١ بتخفيض صافي التركة إلى مبلغ ١٣٣٩ جنيا و ١٣٥ مليا مع تكليف المأمورية بنخصم دين ضريبة الأرباح التجارية التي لم تسدد حتى الوفاة ، فقد أقاموا الدعوى رقم ١١٨ سنة ١٩٦٢ بني سوييف الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبين تعديل وتقدير التركة وفقا للأسس الميمنة بصحيفة الطعن . وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٤ قضت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير قيمة التركة طبقا لأحكام القانون وعلى ضوء اعتراضات الورثة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره



حكمت المحكمة بتاريخ ١٩/١/١٩٦٧ بتعديل القرار المطعون فيه وتحديد صافي التركة بمبلغ ٩٤٣٢ جنيها و ١٠٣ مليا . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة إستئناف بنى سويف طالبة إلغاءه وتأييد قرار لجنة الطعن وقيد إستئنافها برقم ٢٥ سنة ٥٠ ق. تجارى . وبتاريخ ٨/١/١٩٦٨ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف واعتبار صافي التركة بمبلغ ٩٤٤٨ جنيها و ٣٣٩ مليا . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة أصرت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنعى الطاعنة بالوجه الأول منه على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه استبعد من أصول التركة قيمة الشقة المخصصة لسكن الأسرة وقيمة قيراط وثلاث من المنزل المخلف من المورث انصرفه في هذه الحصة بالبيع ، في حين أن هذين الأمرين لم يعرضا على لجنة الطعن ، ومن ثم فما كان يجوز أن يثار النزاع بشأنهما لأول مرة أمام المحكمة الابتدائية باعتبار أن نطاق اختصاصها محدد بما سبق أن عرض على اللجنة وقالت كذا فيها طبقا لنص المادتين ٥٣ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإذا تصدت المحكمة الابتدائية لهذين الأمرين وفصلت فيهما وتبعتهما في ذلك المحكمة الإستئنافية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه من إستبعاد مبلغ ٧٠٦ جنيها و ٤٠٠ مليا قيمة الشقة باعتبارها مخصصة لسكن الأسرة ، ذلك أن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أنه «... يجوز للمصلحة ولكل من ذوى الشأن من الورثة ومن في حكمهم الطعن في قرارات اللجان خلال شهر من تاريخ إعلانها أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها محل إقامة المتوفى ، فان لم يكن له محل إقامة بالجمهورية العربية المتحدة فيكون الطعن أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها أحيان التركة أو الجزء الأكبر قيمة منها طبقا لتقدير اللجنة وذلك وفقا للمادة ٥٤

من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، والنص في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه "لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية" يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو من ذوى الشأن في قرار لجنة الطعن مقصورة وفقا للمادتين المشار إليهما على النظر في هذه الطعون ، ولا تتعدى النظر فيها إذا كان قرار اللجنة صدر موافقا لأحكام القانون أو بالمخالفة له مما يقتضاه أن مالم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحته وأصدرت قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة ، لما كان ذلك وكان الثابت من قرار اللجنة الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢١ أنه لم يعرض عليها طلب ختم قيمة الشقة المخصصة لسكن أسرة المتوفى من وعاء الضريبة وكان هذا الدليل قد أبدى لأول مرة أمام المحكمة الابتدائية فعرضت له وفصلت فيه وسايرتها في ذلك المحكمة الاستئنافية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص. أما بالنسبة لطلب استبعاد قيمة الحصة التي تصرف فيها المورث من منزله فإن البين من مطالعة الأوراق أن التصرف كان مطروحا على اللجنة وأصدرت قرارا برفض اعتماده لعدم تقديم دليل عليه فاذا عرضت المحكمة للتصرف بعد تقديم السند المثبت له أيا كانت التسمية التي خلعتها عليه الورثة فلا يصح القول بأنها تصدت لما لم يكن معروضا على اللجنة ، لما كان ذلك فإن هذا الشق من النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول انطاعة أنها تمسكت أمام المحكمة الاستئنافية بأن الخبير اعتبر أن مبلغ ١٨٧٨ جنهما و ٢٥١ مليا الوارد بالإنذار الموجه إلى الورثة في ١٩٦٦/٣/٢٧ يمثل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على المورث وخصمه من أصول التركة ، مع أنه ينحصر الشركاء جميعا في المنشأة التجارية التي كانت تضم المورث وورثته الطاعنين ، وأن نصيب المورث فيه مبلغ ٨٤٧ جنهما و ٦٤٦ مليا فقط إلا أن الحكم المطعون فيه لم يلق بالآلى هذا الدفاع الجوهرى وقضى باستبعاد المبلغ الوارد بالإنذار جميعه من أصول التركة ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أن البين من الرجوع إلى الأوراق أن الطاعنة تمسكت لدى محكمة الاستئناف بأن المبلغ الوارد بالإندار المشار إليه بسبب النعى لا يمثل ضريبة الأرباح التجارية الخاصة بالمورث وحده وإنما بشركائه معه، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بقوله أن " ... .. الثابت من الأوراق ومن تقرير الخبير المتدب أمام محكمة أول درجة أن مأمورية ضرائب بنى سوييف قد أُنذرت ورثة ... .. ببيع المنزل المجهوز عليه نظير المستحقات ومنها مبلغ ١٨٧٨ جنيها و ٢٥١ مليا قيمة الأرباح التجارية المستحقة على المورث ... .. فلا تثير على محكمة أول درجة إن هي خصمت هذا المبلغ من الأصول الصافية للتركة ... .. " وكان يبين من ذلك أن المحكمة لم تواجه دفاع الطاعنة بما يقتضيه ولم تكن بجحته مع أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .



في ازالة رتبته من ابراهيمن زديليسمين سنة ١٩٧٠  
 لقبه قاضي في اقليم اذربايجان مدة ثمانية ايام وقد رفع له اوراق  
 بر يامه السيد المستشار آتورا احد خلفه وعضوية ، السيد المستشارين محمد اسعد محمود ،  
 وجلال عبد الرحيم ميان ، وسعد الشاذلي ، وعبد السلام الجندى

(٢٤٧)

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٨ القضائية

(٢٠١) خراب الخراج على التركات التأمين

- (١) سريان رسم الأيلولة على مبالغ التأمين على الحياة أو غيرها من التأمينات .  
 (٢) تقدير التركة يكون بحسب الوقت الذي انتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث أو المستفيد .  
 النص في عقد التأمين على استحقاق قيمته إذا ظل المستفيد على قيد الحياة حتى حلول مهلة الاستحقاق . لا محل لفرض رسم الأيلولة على قيمة هذا العقد عند وفاة المؤمن له .

١ - النص في المادتين ١ و ١٢ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات ، يدل - على أنه يشترط لسريان رسم الأيلولة على مبالغ التأمين على الحياة وكل ما عداها من التأمينات ، بأن يكون هذه المبالغ قد دفعت بمناسبة وفاة المؤمن عليه ، وهو المورث أصلاً ، وأن يكون الشخص الذي آل إليه مبلغ التأمين قد استفاد منه فعلاً ، سواء كان المستفيد من وريثة المتوفى أو من غيرهم ، بمعنى أن كل مبلغ يثول للوارث أو المستفيد تنفيذا لعقود التأمين بسبب وفاة المؤمن له أو بسبب نص فيها أورده لصالح وريثة أو غيرهم يعتبر في حكم التركة وينخفض بهذا الوصف لرسم الأيلولة على التركات .

٢ - الأصل في تقدير التركات في غير الأحوال التي وضع المشرع في شأنها قواعد خاصة لتقدير الأموال هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اعتبار الوقت الذي انتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث والمستفيد ، ذلك أن هذا النوع من الضريبة إنما يفرض بمناسبة ما وقع لأيهما من اغتناء أي من .

زيادة ، وتقويم هذه الزيادة إنما يكون لحظة تمامها . والمقصود بانتقال الأموال في هذا المجال هو الأيلولة المنجزة التي لو كان الأصل فيها أن تحقق قانونا في التركات بمجرد الوفاة إلا أنها في عقود التأمينات قد تكون ناجزة أو غير ناجزة طبقا لشروط وثيقة التأمين ، فتحدث الوفاة دون أن يستحق الرسم على مبالغ التأمين ، إذا كان دفع التأمين للمستفيد معلقا على شرط واقف لم يكن قد تحقق بعد . لما كان ذلك وكان المسلم به في عقود التأمين موضوع الدعوى أن قيمتها لا تستحق إلا إذا ظل المستفيد على قيد الحياة حتى تاريخ حلول الآجال المحددة في تلك العقود ، وكان من الجائز ألا تتحول هذه الأموال إلى المستفيد لاحتمال وفاته قبل أن تحمل تلك الآجال ، فإن الرسم لا يستحق إلا بالأيلولة الفعلية عند تحقق الشرط ، ويكون من ثم . ولا محل لفرض رسم الأيلولة عند وفاة المورث لا على المبالغ المستحقة في عقود التأمين سائلة الذكر ولا على الأقساط التي عجلها المورث المؤمن له قبل وفاته ، وإنما يذهب الحق في اقتضاء الرسم في التاريخ الذي تصبح فيه رؤوس الأموال المؤمن بها مستحقة الأداء للمستفيد حال حياته حتى تعتبر أنها قد آلت إليه وهو ما يتعين على مصلحة الضرائب أن تترصد له ، ولئن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بادراج الأقساط المسددة حتى تاريخ الوفاة ضمن ولاء التركة ، إلا إنه لما كانت مصلحة الضرائب هي التي انفردت بالطعن بالنقض على الحكم ، وكانت القاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه ، فلا تملك المحكمة إلا رفض الطعن .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تفصل في أن مأمورية ضرائب تركات القاهرة قدرت صافي تركة ... مورث المطعون عليهم المتوفى بتاريخ ١٩ من ديسمبر ١٩٥٧ بمبلغ ٦٠٤٦ جنيها و٤٤ مليا

وإذا احتضرت الورثة وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ٣١ من مارس ١٩٦٥ باعتبار ما يدخل ضمن التركة من بوالص التأمين أرقام ٣٠٣٣٢٢ ، ٣٠٣٩١٩ ، ٣٠٧٧٧٤ ، ٣٠٥٦٧٩ هو قيمة الأقساط المسددة حتى تاريخ الوفاة وليس قيمتها التي تصرف في تاريخ الاستحقاق اللاحق على وفاة المورث ، استنادا إلى أن قيمة وثائق التأمين المشار إليها والتي أبرمها لصالح أولاده لا تستحق عند وفاة المؤمن وإنما تدفع للمستفيد في تاريخ لاحق محدد سلفا عند تحقق شرطين أولهما أن تنقضى على إبرام الوثيقة خمسة عشر عاما والثاني أن يظل المستفيد على قيد الحياة في تاريخ الاستحقاق ، فقد أقامت مصلحة الضرائب - الطاعنة - الدعوى رقم ٧٥٦ لسنة ١٩٦٥ تجارى أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاء فيما انتهى إليه من تحديد رسم الأيلولة على المبالغ التي سددتها المورث حتى تاريخ الوفاة والقضاء باستحقاق الرسم على المبالغ المستحقة حال الوفاة وهي المحددة بقيمة بوالص التأمين الأربعة . وبتاريخ ٢٨ من فبراير ١٩٦٦ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ٢٦٧ لسنة ٨٣ ق القاهرة ، وبتاريخ ٣١ يناير ١٩٦٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وباجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأن يقتصر ما يدخل وعاء التركة بالنسبة لعقود التأمين على قيمة الأقساط المسددة منها خلال حياة المورث المؤمن وحتى تاريخ وفاته دون القيمة الحقيقية لهذه العقود والتي تصرف في تواريخ استحقاقها اللاحقة للوفاة ، على سند من القول بأن العبرة في تقدير التأمينات على الحياة هي بما يستحق تسديده بسبب وفاة المورث وفق المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وإن ذلك إنما يتحدد بقيمة الأقساط المستحقة فعلا وقت الوفاة في حين أن الواضح من شروط عقود التأمين موضوع الدعوى أن قيمة رؤوس الأموال المؤمن بها معلقة على شرط واقف هو بقاء المستفيد على قيد الحياة



حتى حلول استحقاق قيمة التأمين ، وتعلق الاستحقاق على هذا النحو لا يؤثر في خضوعه لضريبة التركات ورسم الأيلولة لأن الحق المعلق على شرط واقف حق موجود فعلا وآل إلى المستفيد بمناسبة وفاة المورث ، علاوة على أن مؤدى المادة ٢٧٠/١ من القانون المدنى أنه إذا تحقق الشرط الواقف المعلق عليه استحقاق المستفيد لقيمة التأمين - وهو بقاءه على قيد الحياة حتى تاريخ الاستحقاق - فإن رؤوس الأموال المؤمن بها تؤول بأثر رجعى منذ نشوء الحق فيها بوفاة المورث المؤمن ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما كان النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات على أن " يفرض على أيلولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافي نصيب الوارث " وفي المادة ١٢ من ذات القانون على " أن تشمل التركات الخاضعة لرسم الأيلولة جميع الأموال التى تتألف منها التركة منقولة أو ثابتة . . . والتأمينات على الحياة وكل ماعداها من التأمينات التى استحق تسديدها بسبب وفاة المورث . . . " يدل على أنه يشترط لسريان رسم الأيلولة على مبالغ التأمين على الحياة وكل ماعداها من التأمينات أن تكون هذه المبالغ قد دفعت بمناسبة وفاة المؤمن له وهو المورث أصلا وأن يكون الشخص الذى آل إليه مبلغ التأمين قد استفاد منه فعلا سواء كان المستفيد من ورثة المتوفى أو من غيرهم بمعنى أن كل مبلغ يؤول للوارث أو المستفيد تنفيذا لعقود التأمين بسبب وفاة المؤمن له أو بسبب نص فيها أورده لصالح ورثته أو غيرهم يعتبر فى حكم التركة ويخضع بهذا الوصف لرسم الأيلولة على التركات ، وكان الأصل فى تقدير التركات فى غير الأحوال التى وضع المشرع فى شأنها قواعد خاصة لتقدير الأموال هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اعتبار الوقت الذى انتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث أو المستفيد ، ذلك أن هذا النوع من الضريبة إنما يفرض بمناسبة ماوقع لأيهما من ائتمان أى من زيادة وتقويم هذه الزيادة إنما يكون لحظة تمامها ، لما كان ذلك وكان المقصود بانتقال الأموال فى هذا المجال هو الأيلولة المنجزة التى وإن كان الأصل فيها أن تتحقق قانونا فى التركات بمجرد الوفاة إلا أنها فى عقود التأمينات قد تكون ناجزة أو غير ناجزة طبقا لشروط وثيقة التأمين

فتحدث الوفاة دون أن يستحق الرسم على مبالغ التأمين إذا كان دفع التأمين للمستفيد معلقا على شرط واقف لم يكن قد تحقق بعد ، لما كان ماتقدم وكان المسلم في عقود التأمين موضوع الدعوى أن قيمتها لا تستحق إلا إذا ظل المستفيد على قيد الحياة حتى تاريخ حلول الآجال المحددة في تلك العقود ، وكان من الجائز ألا تؤول هذه الأموال إلى المستفيد لاحتمال وفاته قبل أن تحمل تلك الآجال فإن الرسم لا يستحق إلا بالأيلولة الفعلية عند تحقق الشرط ، ويكون من ثم ولا محل لفرض رسم الأيلولة عند وفاة المورث لأعلى المبالغ المستحقة في عقود التأمين سالفة الذكر ولا على الأقساط التي عجلها المورث المؤمن له قبل وفاته ، وإنما ينبعث الحق في اقتضاء الرسم في التاريخ الذي تصبح فيه رؤوس الأموال المؤمن بها مستحقة الأداء للمستفيد حال حياته حتى تغير أنها قد آلت إليه ، وهو ما يتعين على مصلحة الضرائب أن تترصد له ، ولئن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بادراج الأقساط المسددة حتى تاريخ الوفاة ضمن وعاء التركة ، إلا أنه لما كانت مصلحة الضرائب هي التي انفردت بالطعن بالنقض على الحكم وكانت القاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه فلا تملك المحكمة إلا رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أنور أحمد خلف ، وعضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجلال عبد الرحيم عثمان ، وسعد الشاذلي ، وعبد السلام الجندي .

( ٢٤٨ )

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤ القضائية "أحوال شخصية" :

( ١ ) نقض "أسباب الطعن" . استئناف "ميعاد الاستئناف"

تمسك المستأنف — في خصوص بدء ميعاد الاستئناف — بأن الحكم الابتدائي صدر غيائياً في حقه . سبب جديد . عدم جواز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٢ ) نقض "أسباب الطعن"

عدم تقديم الطاعن الدليل على ما تملك به من أوجه الطعن في الميعاد القانوني . لا دليل عليه .

( ٣ ) أحوال شخصية "الطعن بالنقض" . نقض "تقديم الأوراق والمستندات"

الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . جواز استناد الخصوم إلى ما حواه ملف الدعوى الابتدائي أو الاستئنافي من مستندات . شرطة . صدور أمر رئيس المحكمة بضم الملف قبل قوات ميعاد الطعن .

( ٤ ) حكم "الطعن في الحكم" . استئناف . محكمة الموضوع .

قبول المحكوم عليه للحكم الابتدائي المانع من استئنافه . شرطة . استقلال قاضي الموضوع بتقدير ما يعتبر قبولاً ضمناً للحكم . لارقابة محكمة النقض عليه في ذلك متى استند لأسباب ساقطة .

( ٥ ) اثبات "طرق الاثبات أحوال شخصية" الاثبات . ارث .

( ٥ ) الاثبات في مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الاثبات الشكائية . خضوعها لقانون الاثبات . قواعد الاثبات الموضوعية المتعلقة بالدليل . خضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية . لا يغير من ذلك إلغاء الباب الخاص بالأدلة من لائحة ترتيب المعاكم الشرعية .



( ٦ ) الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق في مسائل مواثيق المصريين غير المسلمين .  
تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الارث وانتقال التركة إليهم ، وتحديد نصاب الشهادة . وجوب  
الرجوع فيها لأحكام الشريعة الإسلامية .

١ — إذ يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يتمسك في  
الاستئناف المقام منه بأنه لم يمثل بشخصه في أية مرحلة من مراحل التقاضي ،  
وأن الحكم الابتدائي صدر غيابيا في حقه ، فإنه يتمتع عليه إثارة ذلك لدى  
محكمة النقض لخلل السبب .

٢ — من المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الإجراءات  
الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل  
على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في الموايد التي حددها القانون ، وإذا لم  
يقدم الطاعن وفق طعنه صورة رسمية من محاضر جلسات محكمة أول درجة ،  
حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة ما ينهض على الحكم المطعون فيه ، فإن قوله  
في هذا الخصوص يصبح عاريا عن دليله .

٣ — لا يسمح للخصوم في الطعن بالنقض بتأييد وجهات نظرهم استنادا إلى  
ما حواه ملف الدعوى — الابتدائي أو الاستئنافي — من مستندات وأوراق  
إلا إذا كان أمر رئيس المحكمة بضم الملف استعمالا للرخصة المخولة له بمقتضى  
المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات قد صدر قبل فوات ميعاد الطعن .

٤ — تقضى المادة ٢١١ من قانون المرافعات القائم بأنه لا يجوز الطعن في  
الأحكام من قبلها ، وقبول الحكم المانع من استئنافه كما يكون صريحا يكون  
ضمنيا ، ويستفاد القبول الضمني من كل فعل أو عمل يناهز الرغبة في رفع  
الاستئناف ويشعر بالرضا بالحكم والتخلي عن حق الطعن فيه ، وقاضي الموضوع  
هو الذي يقدر ما إذا كان ما صدر من الخصم يعتبر قبولا ضمنيا منه للحكم أو لا يعتبر  
ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى استند إلى أسباب سائغة .

٥ — مفاد المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٨٠  
من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل  
والإجراءات الدليل فالخضع لإجراءات الإثبات كبيان الوقائع وكيفية التحقيق

وسماع الشهود . وغير ذلك من القواعد الشكلية للنصوص الإجرائية الواردة في قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، أما قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانوني فقد أبقاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية ، ولا يغير من ذلك أن يكون المشرع قد نص في المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء الباب الثالث من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الخاص بالأدلة فيما عدا مواد معينه ليس من بينها الإرث ، لأنه لم يقصد بهذا الإلغاء الخروج على الأصل المقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

٦ — المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها هي الواجبة التطبيق في مسائل موارث المصريين غير المسلمين ويندرج فيها تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الأثر وانتقال التركة إليهم ، ومن ثم فإنه يرجع في ثبوت تعيين شخص الوارث إلى أحكام هذه الشريعة من حيث نصاب الشهادة باعتبارها من قواعد الإثبات الموضوعية في هذا المجال .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٧ « مل » أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد المطعون عليها الثانية ، وقالت له ر حالها أنه بتاريخ ١٤ من نوفمبر ١٩٦٥ توفي المرحوم . . . . . وترك ملبورث عنه ، وأنحصر إرثه فيها وفي . . . . . بوصفهما شقيقيه وفي زوجته المطعون عليها الثانية ، وأنها تستحق في تركته ستة قرارات من أربعة وعشرين

قيراطا ، ثم توفي . . . . . في ٧ من فبراير ١٩٦٦ وانحصر إرثه فيها فقط ، وإذا وضعت المطعون عليها الثانية اليد على التركتين ونازعتهما في استحقاقها لنصيبها الميراثي فقد أقامت دعواها بطلب الحكم بثبوت وفاة . . . . . و . . . . . وأنها من ورثتهما وتستحق في تركة الأول ستة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا كما تستحق جميع تركة الثاني . أنكرت المطعون عليها الثانية وراثته المطعون عليها الأولى وتقدمت باعلام شرعى صادر في ٢٤ من أكتوبر ١٩٦٦ تضمن انحصار إرث . . . . . فيها بوصفها زوجته وفي شقيقه . . . . . ، وانحصار إرث ذلك الأخير في ابن شقيقه . . . . . الطاعن - ، فأدخلت المطعون عليها الأولى كلا من الطاعن والمطعون عليه الثالث ، وأضافت إلى طلباتها الحكم ببطالان الإلزام الشرعى الصادر بتاريخ ٢٤ من أكتوبر ١٩٦٦ في المادة رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٦٦ وراثات عابدين ، وبتاريخ ٢٩ من مايو ١٩٦٨ حكمت المحكمة حضوريا للمطعون عليها الثانية وغايبيا للطاعن بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى أن شقيقها . . . . . توفي بتاريخ ١٤ من نوفمبر ١٩٦٥ وانحصر إرثه فيها وفي زوجته المطعون عليها الثانية وفي شقيقه . . . . . ، وأن ذلك الأخير توفي بتاريخ ٧ من فبراير ١٩٦٦ وانحصر إرثه فيها وحدها ولم يخلفه من يحجبها كأخت شقيقة ، وليثبت الطاعن والمطعون عليها الثانية أن أولهما ابن أخ شقيق للمتوفى يحجب المطعون عليها الأولى من الميراث ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٢٢ من مارس ١٩٦٩ حكمت حضوريا ( أولا ) بإثبات وفاة . . . . . في ١٤ من نوفمبر ١٩٦٥ وانحصار إرثه في كل من زوجته - المطعون عليها الثانية - ولها الربع فرضا وفي المطعون عليها الأولى و . . . . . ولهما باقى التركة للذكر مثل حظ الأنثيين ( ثانيا ) بإثبات وفاة . . . . . في ٧ من فبراير ١٩٦٦ وانحصار إرثه في شقيقته المطعون عليها الأولى ولها النصف فرضا وفي ابن شقيقه الطاعن وله الباقي تعصيبا . استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف المقيد رقم ٤٤ لسنة ٨٦ ق أحوال شخصية القاهرة طالبة تعديله فيما قضى به من وراثته الطاعن . . . . . تعصيبا وانحصار إرثه فيها ، كما استأنفته الطاعن بالاستئناف رقم ١٠٣ لسنة ٨٦ ق أحوال شخصية القاهرة



طالباً أصلياً بطلان الحكم المستأنف وبطلان إدخاله خصماً في الدعوى وبعدم قبول دعوى المطعون عليها الأولى ، واحتياطياً إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وبعد ضم الاستئناف دفعت المطعون عليها الأولى بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن لإقامته بعد الميعاد ، كما دفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف المقام من المطعون عليها الأولى لسبق قبولها الحكم المستأنف وتنفيذها له " وبتاريخ ١٩ من أبريل ١٩٧٠ حكمت المحكمة حضورياً (أولاً) في الاستئناف رقم ١٠٣ سنة ٨٦ ق برفضه (ثانياً) في الاستئناف رقم ٤٤ لسنة ٨٦ ق برفض الدفع بعدم جوازه وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من أن الطاعن ابن شقيق لا ... .. واستحقاقه نصف التركة تعصيباً والقضاء بالتمسار إرث المتوفى في اخته الشقيقة المطعون عليها الأولى ولما جميع تركته فرضاً ورداً وتأيد الحكم فيما عدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جديد بالنظر ، وبالجلسة المحددة أصدرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ، ينعي الطاعن بالأسباب الأول والثالث والسادس منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن حكم محكمة أول درجة صدر في غيبته وأنه لم يمثل في أية جلسة لأشخاصه أو بوكيل عنه ، كما أن ميعاد الاستئناف لا يبدأ بالنسبة له إلا من تاريخ إعلان ذلك الحكم ، وأن المطعون عليه الثالث إنما اختص بصفته الشخصية لا بصفته وكيلاً عنه غير أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى أن الحكم الابتدائي صدر حضورياً في حقه وبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره وأنه يتعين رفضه لإقامته بعد الميعاد عملاً بالمواد ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٢٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وترتب على ذلك أنه لم يمتح بالرد على طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد . تبين أن المطعون عليه الثالث هو الذي استحضر الشهود بصفته الشخصية ، لا أن الحكم لا يأخذ بالشهادة الصادرة من النيابة بتقرير كفة الكلدانية

عن زواج المطعون عليها الأولى لثبته بأنها ليست من نسل ... وأنها ابنة  
لاخر يدعى ... استنادا الى أن هذه الشهادة ليست معلقة لإثبات النسب،  
مع أن الشهادة المشار إليها ليست محل طعن، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ  
في تطبيق القانون والقصور في التسيب.

وحيث إن هذا النقص حذوفاً، ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم  
المطعون فيه أن الطاعن لم يتمسك في الاستئناف بالمقام منه رقم ١٠٣ لسنة ٨٦ ق  
بأنه لم يمثل بشخصه في أية مرحلة من مراحل التقاضي وأن الحكم الابتدائي  
صدر غيابيا في حقه وهو ما يمنع عليه إثارة لدى محكمة النقض لحجة السبب،  
لما كان ذلك، وكان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع قد من الاجراءات  
الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل  
على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون، وإذا لم يقدم  
الطاعن رفقا طعنه صورة رسمية من محاضر جلسات محكمة أول درجة كما  
لم يقدم صورة رسمية من شهادة زواج المطعون عليها الأولى المشار إليها بسبب  
النقص، حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة ما ينهض على الحكم المطعون فيه  
فإن قوله في هذا الخصوص يصبح عاريا عن دليله، لا يجزىء عن ذلك طلب  
الطاعن في مذكرته المقدمة بتاريخ ٢٧ من يونيو ١٩٧٠ - وبعد انقضاء ميعاد  
الطعن بالنقض - ضم الملفين الابتدائي والاستئنافي لأنه وعلى ما جرى قضاء  
هذه المحكمة - لا يسمح للخصوم في الطعن بالنقض بتأييد وجهات نظرهم  
استنادا إلى ما حواه ملف الدعوى من مستندات وأوراق إلا إذا كان أمر  
رئيس المحكمة بالنظم استنادا للخصومة المخولة له بمقتضى المادة ٨٨٢ من قانون  
المرافعات قد صدر قبل فوات ميعاد الطعن الأخر المقتضى في الدعوى المعروضة،  
لما كان ما تقدم، وكان قضاء الحكم المطعون فيه برفض استئناف الطاعن لوضعه  
بعد التمسك وفق المواد ٣٠٧ و ٨٠٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١  
بلاحة مرتبة المحاكم التشريعية من شأنه أن يحول بين الحكم وبين إمكان  
الاعتجابه إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو الرد على ذلك الطلب، اعتبارا  
بأن ما يميز الطاعن في هذا المجال إنما يجد طعنه موجه إلى قضاء الحكم المستأنف  
لا يجوز للمحكمة الاستئناف النظر فيه إلا إذا كان الاستئناف مقبولا، فإن النقص  
على الحكم المطعون فيه هذا الخصوص من يكون على غير أساس مبدئية رادعة



فإن وجهنا أن الطاعن نفي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القيد الاستدلالي،  
وفي بيان ذلك يقول أن من بين المستدللات المقدمة من المطعون عليه الثانية  
والثالثة شهادة الطاعن المؤرخة ٢٣ من أغسطس والثبوتية أقواله وأنه هو  
ووثيقة زواج والديه ، وكذا الصورة الرسمية ثلثه محضر جلسة القادة بالعمدة  
لسنة ١٩١٦ واثبات عايد بنه التي اقترنت فيها المطعون عليها بالأولاد وأن المذكر  
أخ شقيق للمورث ، غير أن الحكم اعتبر دلائل شهادة ميلاد الطاعن ، قولاً بأنه  
ليس من شأنه أن تثبت له ميراثاً ، وأغفل دليلاً يقوله المطعون عليها  
في مادة الولاية ، مع أن هذا الإقرار يفيد أنه والد الطاعن ، مع أنه لا يثبت  
شقيق للمورث ، ويؤكد الطاعن طعناً لشهادة ميلاد ابن أخ شقيق للمورث ويرثه  
تعميماً ، وهو ما يشوب الحكم بفساد الاستدلال ، وقد رجعنا في قبحه وطا

ر ، وحيث أنه لما كان الطاعن لم يقدم محضر جلسة مادة الولاية المشار إليها  
سبب النفي كما تحقق المحكمة من صحة الإقرار المنسوب صدوره إلى المطعون  
عليها الأولى وتمده ، وكان حكم محكمة أول درجة قد أقيمت ضمن مدوناته دفاع  
هذه الأخيرة من أنها لم تقرر في محضر جلسة مادة الولاية صحة الطاعن شقيق  
للمورث المذکور ، وما لنا قوربت أنه توفي من غير خمسين عاماً دون أن نتجسس ،  
فإن النفي على الحكم بفساد الاستدلال لعدم ربطه بين الإقرار وبين شهادة ميلاد  
الطاعن يكون جاريهاً من دلائله ، وقد رجعنا في قبحه وطا  
ر ، وحيث إن النفي بالسبب الثاني بمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان  
ذلك يقول الطاعن أنه دفع بعدم جواز الاستئناف رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٦ في جواب  
شخصية القاهرة المتزوج من المطعون عليها الأولى لقيومها الحكم المستأنف بإقامتها  
الدعوى رقم ٩١٨٧ لسنة ١٩٦٠ مستعجل القاهرة ضد الطاعن ، طالية فرض  
الحراسة القضائية على العقارات الخلفة عن المورث ، على أساس ما قضى به الحكم  
المستأنف من استحقاقها لنصف الزوج بما يفيد أنها سلمت بأنه ربه النصف  
الأكثر خاصة وأنها لم تطلب بإدعاء الزوج خزانة المحكمة بل طلست وتولت بموئيدتها  
في أن الحكم اتفق له انقضاء الدعوى على استند من القول بأن طلبة الفوج الحراسية  
لا يدل على قبول المطعون عليها الحكم وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ،



وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز استئناف المطعون عليها الأولى على قوله " ... .. أنه بالنسبة للاستئناف رقم ٤٤ لسنة ٨٦ ق فإن القول بأن المستأنفة المطعون عليها الأولى قد قبلت الحكم المستأنف مما لا يجوز معه استئنافه بعد ذلك هو قول لا يسنده دليل ، إذ أن الدعوى المستعجلة بطلب فرض الحراسة القضائية على الأعيان محل النزاع لا يمكن أن تدل على ذلك فهي بطبيعتها تستهدف إجراءات تحفظية ووقائية حتى يفصل من القضاء الموضوعي في أصل النزاع — وقبول الحكم المانع من استئنافه يتعين أن يكون صريحا وقاطعا ومتعلقا بموضوع النزاع ذاته .... " ، ولما كانت المادة ٢١١ من قانون المرافعات القائم تقضى بأنه لا يجوز الطعن في الأحكام من قبلها ، وكان قبول الحكم المانع من استئنافه كما يكون صريحا يكون ضمينا ، ويستفاد القبول الضمني من كل فعل أو عمل قانوني ينافي الرغبة في رفع الاستئناف ويشعر بالرضا بالحكم والتخلي عن حق الطعن فيه ، وقاضي الموضوع هو الذي يقدر ما إذا كان ما صدر من الخصم يعتبر قبولا ضمينا منه للحكم أو لا يعتبر ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى استند إلى أسباب سائغة ، وكانت الأسباب التي أوردها الحكم المطعون فيه على النحو السالف من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان غير صحيح ما يقوله الطاعن من أن المطعون عليها الأولى قد أقرت بحقه في الاستيلاء على نصف الريع إذعانا لما قضى به حكم محكمة أول درجة من أنه يرث نصف التركة أو أنها طلبت توزيع الريع دون تحفظ ، لأن الإجراءات التحفظية بوضع أعيان التركة تحت الحراسة علاوة على أنه بطبيعته موقوت بانتهاء النزاع الموضوعي قضاء أو رضاء ، فإن المطعون عليها الأولى إنما هدفت إلى تفادي أضرار تلحقها بسبب بقاء الأعيان الموروثة تحت يد المطعون عليها الثانية واستئثارها بحصيلة الريع ، ويكون النعى في هذا الخصوص غير وارد .

وحيث أن مبنى السبب الخامس خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم طبق قواعد الشريعة الإسلامية وأطرح أقوال من شهد لصالحه في التحقيقات التي أجرتها المحكمة على سند من عدم تحقق نصاب الشهادة وفقا للراجع في مذهب أبي حنيفة ، في حين أن الإحالة الواردة

بالمادة ٨٧٥ من القانون المدني إلى الشريعة الإسلامية بشأن تحديد الوثقة وأنصبتهم لا يقصد بها سوى القواعد الموضوعية دون إجراءات التحقيق التي تتبع فيها القواعد العامة الواردة في قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وهي لا تقيد الشهادة بنصاب معين ولا تستلزم شهادة رجلين أو رجل وامرأتين .

وحيث أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه يستبعد أقوال شاعدي الطائفتين واستناد إلى قوله " . . . أن من المسلم به أن موارد جميع المصريين مسلمين وغير مسلمين تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية عملاً بالمادة ٨٧٥ مدني ، وقواعد الشريعة الإسلامية المعنية في هذا الخصوص هي القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ والراجح من مناهج أبي حنيفة فيما لم يرد فيه نص بشأنه : ومن المعلوم طبقاً لمذاهب الشهادة أن نصاب الشهادة في هذه الدعوى هي رجلان أو رجل وامرأتان ، وإذا كان الحكم المستأنف قد اعتد في الإثبات بشهادة رجل واحد وامرأة واحدة كان هذا منه خطأ شرعاً ، وكان ما شهد به الشاهدان المذكوران غير مجد في الإثبات " وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون ذلك لأن مفاد المادتين ٦٥٥ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل فأخضع إجراءات الإثبات كبيان الوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود وغير ذلك من القواعد الشكلية للنصوص الإجرائية الواردة في قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، أما قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانوني فقد أبقاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية ، ولا يغير من ذلك أن يكون المشرع قد نص في المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء الباب الثالث من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الخاص بالأدلة فيما عدا المواد معينة ليس من بينها الإرث لأنه لم يقصد بهذا الإلغاء الخروج على الأصل المقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة

من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السالف الإشارة إليها لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها هي الواجبة التطبيق في مسائل موارث المصريين غير المسلمين ويندرج فيها تعيين الورثة وتحديد انصباهم في الإرث وانتقال التركة إليهم، ومن ثم فإنه يرجع في ثبوت تعيين شخص الوارث إلى أحكام هذه الشريعة من حيث نصاب الشهادة باعتبارها قواعد الإثبات الموضوعية في هذا المجال وإذا سائر الحكم المطعون فيه هذا الاتجاه ولم يطبق قواعد قانون الإثبات فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه على غير أساس .

---



## جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار سليم راشد أبو زيد وعضوية السادة المستشارين : مصطفى الفنى ،  
ومحمد محمد المهدي ، وحافظ رفقي ، ومحمد البنداري العشري .

(٢٤٩)

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤ القضائية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن " .

تأجير أرض قضاء لمدة ثلاثين سنة . الترخيص للتأجير في أن يتم عليها مصمما تتول  
ملكته لتؤجر عند فسخ العقد أو انتهاء مدته . الاتفاق على استحقاق الأجرة الواردة في العقد  
سواء أقيم المصنع أم لم يتم . خضوع ذلك للإيجار لأحكام القانون المدني دون قانون إيجار  
الأماكن .

(٢) إيجار " تحديد الأجرة " .

تحديد أجرة العين المؤجرة . عدم جواز استقلال المؤجر بذلك . تفويض المؤجر في  
زيادة الأجرة أثناء مدة الإيجار لظروف مبررة . عدم جواره إلا إذا قبل المستأجر هذه الزيادة  
أو صدر حكم بإعتمادها .

١ — متى كان الثابت من نصوص عقد الإيجار أن العين المؤجرة هي أرض  
قضاء أجزت لمدة ثلاثين سنة ، مع الترخيص للمستأجر في أن يقيم عليها مصمما  
على أن تؤول ملكية مبنية وملشاته وآلاته إلى المؤجر عند فسخ عقد الإيجار  
أو انتهاء مدته ، فإن إنشاء هذا المصنع لا يغير من موضوع عقد الإيجار — على  
اعتبار أنه أرض قضاء — إذ لا عبره في هذا الخصوص بالفرض الذي استؤجرت  
من أجله الأرض القضاء ، ولا بما يقيمه عليها المستأجر من منشآت تحقيقا  
لهذا الغرض ، مادام أن الأجرة المتفق عليها في العقد تستحق سواء أقام عليها  
المستأجر هذه المباني أم لم يقيمها مما يدل على أن المنشآت لم تكن هي

محل العقد ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن عقد الإيجار موضوع التذاعى يخضع لقواعد القانون المدنى ولا تسرى عليه أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ - لا يجوز للوئجر أن يحدد الأجرة بإرادته المنفردة ، بل يجب الاتفاق عليها بينه وبين المستأجر كما لا يجوز تفويض المؤجر في زيادتها أثناء مدة الإيجار إذا رأى أن الظروف تبرر ذلك إلا إذا قبل المستأجر تلك الزيادة ، أو صدر حكم قضائى باعتمادها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥١٩٠ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة وانتهت فيها إلى طلب الحكم بإبطال المجوز الذى أوقعها المطعون ضدها الأولى على منقولات الطاعنة فى ١١/٢٠ ١٩٦٢ و ١٩٦٨/٤/٧ واعتبارها كأن لم تكن ، واعتبار الإيجار السنوى للتر المربع من الأرض التى تستأجرها الطاعنة مبلغ أربعين ملياً وقالت الطاعنة شرعاً للدعوى أنه بموجب عقد إيجار مصدق على توقيعاته بتاريخ ١٩٤٧/٧/٢٢ استأجر . . . . من المطعون ضدها الأولى قطعة أرض فضاء مساحتها ٧٤٠ متراً مربعاً بالقطعة رقم ٢٥٥ بالمنطقة الصناعية الكائنة بقسم الجمالية لمدة ٣٠ سنة اعتباراً من ١٩٤٧/٢/٨ بأجرة سنوية قدرها أربعون ملياً للتر المربع وقد تنازل المستأجر المذكور عن الإيجار إلى الشركة الطاعنة وأقر القضاء هذا التنازل بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨١٥ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى القاهرة الذى تأيد استئنافياً بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٧٧ لسنة ٨٢ ق استئناف القاهرة وقامت الشركة الطاعنة بسداد الأجرة فى مواعيدها إلى أن فوجئت بتوقيع حجز إدارى على منقولاتها من قبل المطعون ضدها الأولى بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٠ وفاء لمبلغ ١٦٤٩,٠٢٧ جنيهاً بمقوله أنه فرق أجرة عن المدة من

١٣/٢/١٩٥٢ حتى ٣٠/٦/١٩٦٢ استحق نتيجة لرفع المطعون ضدها الأولى للأجرة من ٤٠ مليا إلى ٢٥٠ مليا للتر المربع إعمالا لنص البند التاسع من عقد الإيجار .  
وبتاريخ ٧/٤/١٩٦٥ أوقعت المطعون ضدها الأولى حجزا إداريا آخر على منقولات الطاعنة وفاء لمبلغ ١٢٩٠,٧٠١ جنيبها بقوله أنه فرق أجرة استحق من المدة من ٢٢/٧/١٩٥٧ حتى ٣٠/٦/١٩٦٥ ، ثم اتبعته بحجز إداري ثالث أوقعته بتاريخ ١١/١/١٩٦٨ واستطردت الطاعنة نائلة أنه وإن كان البند التاسع من عقد الإيجار قد نص على حق المطعون ضدها الأولى في زيادة الأجرة بعد عشر سنوات إذا رأت أن حالة المصنع تبرر ذلك إلا أن هذا النص باطل إذ لا يسوغ للتأجير أن يتفرد بزيادة الأجرة ومن ثم تكون تلك المحوز الإدارية الثلاثة قد وقعت باطلة .  
وبتاريخ ٢٧/٥/١٩٦٩ قضت محكمة أول درجة باعتبار الأجرة السنوية أربعون مليا للتر المربع طوال مدة عقد الإيجار وببطلان المحوز الموقعة في ٢٠/١١/١٩٦٢ ، — ٧/٤/١٩٦٥ ، ١١/١/١٩٦٨ واعتبارها كأن لم تكن وركنت المحكمة في قضائها إلى بطلان شرط زيادة الأجرة . إستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٢٦ لسنة ٨٦ ق وبتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعننت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة بغرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أنه عند إبرام عقد الإيجار موضوع التداوى في ٧/٧/١٩٤٧ كان في اعتبار المتعاقدين أن الأرض المؤجرة سيقام عليها مصنع ونص في العقد على أن المباني والمنشآت التي تقام على تلك الأرض تصبح ملكا للتأجير ومنفاد ذلك أن الإيجار ينصب على أرض وبناء ومن ثم يخضع لأحكام قانون إيجار الأملاك رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم خضوع العين المؤجرة لأحكام هذا القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه متى كان الثابت من نصوص عقد الإيجار أن العين المؤجرة هي أرض فضاء أجرت لمدة ثلاثين سنة مع الترخيص



للمستأجر في أن يقيم عليها مصنعا على أن تؤل ملكية مبانيه ومنشآته وآلاته إلى المؤجر عند فسخ عقد الإيجار وانتهاء مدته ، فإن إنشاء هذا المصنع لا يغير من موضوع عقد الإيجار — على اعتبار أنه أرض فضاء — إذ لا عبرة في هذا الخصوص بالغرض الذي استؤجرت من أجله الأرض الفضاء ولا بما يقيمه عليها المستأجر من منشآت تحقيقا لهذا الغرض ، أما الاتفاق على أن تؤل ملكية ما يقام عليها من منشآت إلى المؤجر فلا تأثير له على حقيقة العقد من حيث كونه واردا منذ البداية على أرض فضاء مادام أن الأجرة المتفق عليها في العقد تستحق سواء أقام عليها المستأجر هذه المباني أم لم يقيمها مما يدل على أن المنشآت لم تكن هي محل العقد ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن عقد الإيجار موضوع التداعى يخضع لقواعد القانون المدني ولا تسرى عليه أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثاني والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنه ورد بالبند التاسع من عقد الإيجار أن للمطعون ضدها الأولى الحق في زيادة الأجرة وإن قرارها في ذلك نهائي وأنه إعمالا لهذا البند قامت برفع الأجرة من ٤٠ مليا إلى ٢٥٠ مليا لآتر المربع دون موافقة الطاعنة على تلك الزيادة ، ولما كانت الأجرة تعتبر ركنا من أركان العقد فإنه يلزم الحصول على موافقة الطاعنة على تعديلها بالزيادة أو إقرار القضاء لها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى صحة الشرط المنصوص عليه في البند التاسع من عقد الإيجار المشار إليه وأقر حق المطعون ضدها الأولى في زيادة الأجرة بإرادتها المنفردة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لا يجوز للمؤجر أن يحدد الأجرة بإرادته المنفردة بل يجب الاتفاق عليها بينه وبين المستأجر كما لا يجوز تفويض المؤجر في زيادتها أثناء مدة الإيجار إذا رأى أن الظروف تبرر ذلك إلا إذا قبل المستأجر تلك الزيادة أو صدر حكم قضائي باعتمادها ، لما كان ذلك وكان البند التاسع من عقد الإيجار موضوع التداعى قد نص على مايل : — تحتفظ الحكومة لنفسها بالحق في زيادة الإيجار بعد مرور العشر سنوات الأولى من تاريخ

التوقيع على هذا العقد وذلك إذا رأت الحكومة أن حالة المصنع تبرر تلك الزيادة وقرارها في ذلك نهائي غير قابل للطعن ويتعهد المستأجر من الآن بأن يقبل هذه الزيادة وتقدرها الحكومة بدون أن يكون له حق الاعتراض على ذلك بتاتا، وكانت المطعون ضدها الأولى إعمالا لهذا النص قد رفعت الأجرة السنوية من ٤٠ مليا إلى ٢٥٠ مليا للتر المربع من الأرض المؤجرة بإرادتها المنفردة دون الحصول على موافقة المستأجرة (الطاعنة) فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه إلى صحة هذا الشرط في شأن التزام الطاعنة بزيادة الأجرة التي ارتأتها المطعون ضدها الأولى بإرادتها المنفردة إعمالا لذلك الشرط، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد أدى به هذا الخطأ إلى حجب نفسه عن الإدلاء برأيه في مدى ملاءمة تلك الزيادة .

لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

## جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدي ، وحضوية السادة  
المستشارين : علي صلاح الدين ، وعز الدين الحسني ، عبد العال حامد السيد ، وهيثم الزيني .

(٢٥٠)

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٩ القضائية :

(٢٤١) تقادم " تقادم سقط " . قوة الأمر المقضي . ريع .

رفع الطاعنات دعوى براءة ذمة من مبلغ يطالب به المطعون عليهما مقابل أجرة أرض تأسيسا على  
تملكهن للأرض بوضع اليد المدة الطويلة . ورفض الدعوى استنادا إلى أن هذا المبلغ يمثل ريع الأرض  
فلا يسقط بالتقادم الخمسي . هذا القضاء لا يعتبر فصلا في ملكية الأرض .

(٢) المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضية فيها . شروط . تأسيس الطاعنات دفاعهن في دعوى طلب  
تثبيت ملكية أرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة على أن قيامهن بدفع ريع تلك الأرض كان كرما  
وتوفيا من توقيع الحجز الإداري على أموالهن . عدم طرح هذه المسائل في الدعوى السابقة المرفوعة بطلب  
براءة الذمة من الريع . مؤداه . جواز نظر دعوى تثبيت الملكية .

١ - قوة الأمر المقضي لا تلاحق إلا ما يكون الحكم قد فصل فيه بين الخصوم  
وإذا كان مورث إحدى الطاعنات والطاعنتان الأخرتان قد طابوا في الدعوى  
السابقة براءة ذمتهم من المبلغ الذي يطالبهم به المطعون عليهما مقابل أجرة الأرض  
موضوع النزاع في الدعوى الحالية المرفوعة منهن ضد المطعون عليهما بطلب  
تثبيت ملكيتهن للأرض وإلغاء الحجز الإداري الموقع بسببه استنادا إلى أن هذه  
الأرض آلت إليهم بطريق الميراث عن والدهم الذي تملكها بوضع اليد المدة الطويلة  
وإلى أن المطالبة بالأجرة قد سقط الحق فيها بالتقادم الخمسي ، وكان المدعى عليهما  
قد طلبا رفض الدفع بالسقوط ، فإن المحكمة اذ قضت برفض هذا الدفع ورفض الدعوى  
استنادا إلى ما تمسك به المدعى عليهما من أن المبلغ المطالب به يمثل ريع  
الأرض مقابل الانتفاع بها خفية ، وليس أجرة لها ، فلا يسقط الحق في  
المطالبة به إلا بالتقادم الطويل فإنها لا تكون قد فصلت في الملكية سواء في  
منطوق حكمها أو في أسبابه المرتبطة به ارتباطا وثيقا .



٢ — المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعوى ، ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تتغير ، وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى ، واستقرت حقيقتها بينها بالحكم الأول استقرارا مانعا . وإذا كانت الطاعنات قد أسسن دفاعهن في الدعوى الراجعة على أن قيامهن بدفع الزرع عن الأرض موضع النزاع كان كرها عنهن توقيا من توقيع الحجز الإداري على أموالهن وما يترتب على ذلك من إجراءات البيع الإداري ، وأن شهودهن شهدوا بوضع يدهن ومورثهن من قبل على هذه الأرض المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وهي مسألة لم تكن مطروحة على المحكمة في الدعوى السابقة — المرفوعة بطلب براءة ذمتين من المبلغ الذي يطالب به المطعون عليهما مقابل أجرة أرض النزاع ، والمقضى برفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة به وبرفض الدعوى تأسيسا على أنه زرع لا يسقط الحق في المطالبة به إلا بالتقدم للطويل — ولم يناقشها خصوم تلك الدعوى ولم يعرض لها الحكم الصادر فيها ، وبالتالي لا يكون مانعا من نظرها والفصل فيها في الدعوى الراجعة ، ذلك أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن .. .. وآثرين أقاموا الدعوى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٠ مدني كلّي شين الكوم ضد وزير المالية وآثر يطلبون فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى ٤ ف ١٧ ط ١٥ س المدينة بصحيفتها وقالوا شرحا للدعوى أنهم وباقي ورثة والدهم .. .. قد خلفوا مورثهم المذكور بعد وفاته في سنة ١٩١٣ في وضع

يده على هذه الأرض وأنها ظلت في وضع يدهم جميعا حتى سنة ١٩٣١ حيث اقتسم الورثة تركة مورثهم فكانت تلك الأرض من بين ما اختصوا به وقد استطالت مدة وضع يدهم عليها بصفة هادئة ومستمرة وبدون منازعة مدة تزيد على خمسة عشر عاما فاكْتَسَبُوا بذلك ملكيتها وإذ نازعهم المدعى عليهما في هذه الملكية فقد اتفوا إلى طالب الحكم بطلباتهم . وفي ١٩٥٣/٣/٢ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعون أنهم ومورثهم من قبلهم قد اكتسبوا ملكية الأرض بالتقادم الطويل ولينفى المدعى عليهما ذلك ، وبعد أن سمعت المحكمة الشهود حكمت في ١٩٥٧/١/٧ بنسب خير لتطبيق عقد التحكيم المسجل في سنة ١٩٣٣ والذي بموجبه اقتسم المدعون وباقي ورثة . . . . . جميع ما خلفه لهم المورث المذكور من أطيان "أيا كان سبب ملكيته لها" على الأرض محل النزاع ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩٦٠/١٢/٢٦ بتثبيت ملكية المدعين إلى ٤ ف و ١٧ ط و ١٥ س الموضحة بصحيفة الدعوى . استأنف المدعى عليهما بصفتها هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبين إلغائه ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٨ لسنة ١١ قضائية ، وفي ١٩٦٢/١١/٢١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٢ قضائية وفي ١٩٦٦/٥/١٩ نقضت المحكمة الحكم وأحالت القضية إلى محكمة استئناف طنطا . وفي ١٩٦٩/٢/١٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى . طعن الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنات على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والقصور في التسيب ، ذلك أنه أقام قضاءه برفض طلبهن بتثبيت الملكية على أن اكتسابهن الملكية بوضع اليد سبق أن فصل فيه الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٧ مدنى كلى شين الكوم مما يحول دون إعادة عرضه في الدعوى الحالية نزولا على حجية الأمر المقضى في حين أن الدعوى السابقة كانت مرفوعة بطلب براءة ذمتين من المبلغ الذى يطالبهن به المطعون عليهما لوزارة الخزائنة ومحافظة المنوفية ، باعتباره ريعا من الاطيان المتنازع عليها وقضى برفضه على أساس أنه يسقط بالتقادم الطويل الذى لم تكتمل

مدته دون أن يتعرض لبحث الملكية المرددة في الدعوى الحالية ، وإذا أسبغ الحكم المطعون فيه على الحكم السابق حجية الأمر المقضي في خصوص النزاع الحالي المتعلق بالملكية دون بيان كيف توافرت عناصر الأمر المقضي بين الحكم النهائي السابق وبين النزاع الجديد بشأن الملكية فإنه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن قوة الأمر المقضي لا تلحق إلا بما يكون الحكم قد فصل فيه بين الخصوم . وإذا كان مورث إحدى الطاعنات والطاعتان الاثنتان قد طلبوا في الدعوى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٧ مدنى كلى شبين الكوم براءة ذمتهم من مبلغ ٥٥٤,٩٩٣ جنها الذى يطالبهم به المطعون عليهما مقابل أجرة الأرض موضوع النزاع عن السنوات من ١٩٤٤ إلى ١٩٤٩ والغاء المجزأ الإدارى الموقع بسببه استنادا إلى أن هذه الأرض آلت اليهم بطريق الميراث عن والدهم الذى يملكها بوضع اليد المدة الطويلة وإلى أن المطالبة بالأجرة قد سقط الحق فيها بالتقادم الخمسى وكان المدعى عليهما قد طلبا رفض الدفع بالسقوط فان المحكمة إذ قضت برفض هذا الدفع ورفض الدعوى استنادا إلى ما تمسك به المدعى عليهما من أن المبلغ المطالب به يمثل ريع الأرض مقابل الانتفاع بها خفية وليس أجرة لها فلا يسقط الحق في المطالبة به بالتقادم الطويل فإنها لا تكون قد فصلت في الملكية سواء في منطوق حكمها أو في أسبابه المرتبطة به ارتباطا وثيقا، ولما كان المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المفضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المفضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تغير وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعا مانعا ، وكانت الطاعنات قد أسسن دفاعهن في الدعوى الراضية على أن قيامهن بدفع الريع كان كرها عنهن توقيا من توقيع المجزأ الإدارى على أموالهن وما يترتب على ذلك من إجراءات البيع



الإدارى وأن شهودهم شهدوا بوضع يدهن ومورثين من قبل على هذه الأرض المدة الطويلة المكسبة للملكية، وهى مسألة لم تكن مطروحة على المحكمة فى الدعوى السابقة ولم يناقشتها خصوم تلك الدعوى ولم يعرض لها الحكم الصادر فيها، وبالتالي لا يكون مانعا من نظرها والفصل فيها فى الدعوى الراهنة، ذلك أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يكون له قوة الأمر المقضى، وإذا قضى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر فإنه يكون معيبا بخالفة القانون فى هذا الخصوص بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب نصيبى ، محمد فاضل المرجوشى ، وحافظ التوكيل ، محمد صلاح الدين عبد الحميد .

(٢٥١)

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) نقض "حالات الطعن" . قوة الأمر المقضى .

الطعن بالنقض المبني على تناقض حكيم انتهائين . شرطه .

(٢) حكم "حجية الحكم" . قوة الأمر المقضى .

انقضاء بدت حق أو بإتفاقه مترتب على ثبوت أو انتفاء مسألة أساسية . اكتسابه قوة الأمر المقضى فى تلك المسألة . — وموانع لذات الخصوم من التنازع فيها بطريق الدعوى أو الدفع بشأن أى حق آخر مترتب على ثبوتها أو انتفائها .

(٣) نقض "حالات الطعن" . قوة الأمر المقضى . عمل "إعانة خلاه المعيشة" .

انقضاء نهائيا بأحقية الطاعن — بحرى بشركة للاحه البحرية — فى إعانة خلاه المعيشة عن مدة سابقة على القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٤ الذى أنهى الدعاوى المقامة بطلب إعانة الغلاء . الحكم من بعد رفض دعواه بحقه فى هذه الإعانة عن مدة لاحقة . جواز الطعن فيه بالنقض — علة ذلك .

١ — مؤدى نص المادة الثالثة من انقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — (١)  
أن الطعن المبني على تناقض حكيم إنتهائين يصح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة تار حولها النزاع بين طرفى الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق .

(١) نقض ٨ يونيو سنة ١٩٧٢ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٣ ص ١٠٩٣

١٤ مارس سنة ١٩٦٧ > > > > ١٨ ص ٦٣١

٢ — المسألة الواحدة بعينها ، متى كانت أساسية ، وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطلوب فى الدعوى أو بانتفاءه فان هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم به فى تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع فى شأن أى حق آخر متوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفاؤها .

٣ — نص المشرع فى المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بإضافة مادة إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم شئون أفراد أطقم السفن التجارية المصرية على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية تعتبر الدعاوى المقامة أمام المحاكم من أفراد أطقم السفن البحرية للمطالبة بإعانة غلاء المعيشة بالإضافة إلى مرتباتهم منتهية بمجرد صدور هذا القانون ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رفض دعوى الطاعن — بحرى بشركة الملاحة البحرية ، بحقه فى إعانة الغلاء عن مدة تالية للمدة المحكوم بها فى الدعوى رقم ٠٠٠ قولا بعدم حجية ذلك الحكم لصدور القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ ، فإنه يكون قد ناقض قضاء الحكم السابق ، إذ يعودته إلى بحث أجر الطاعن وهل هو أجر أساسى أم شامل لإعانة غلاء المعيشة والانتفاء إلى أنه شامل لإعانة غلاء المعيشة يكون قد أعاد النظر فى ذات المسألة التى فصل فيها الحكم السابق وناقض هذا الحكم الذى صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى — قبل صدور هذا القانون لعدم استثنائه — ولا عبرة باختلاف المدة المطالب بفرق الأجر عنها فى الدعوى بين مادام الأساس فيها واحدا ، ذلك الأساس الذى فصل فيه الحكم الأول بأن أجر الطاعن أجر أساسى غير شامل لإعانة غلاء المعيشة وأنه يستحق بذلك تلك الإعانة ، لما كان ذلك وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر توجب احترام الأحكام النهائية فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن يكون قد فصل فى النزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى مما يكون معه الطعن بالنقض جائزا .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام ادعوى رقم ١٦٤٤ لسنة ١٩٦٦ عمال جزئي الاسكندرية ضد الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بالزامها بان تدفع له مبلغ ٥١٦ جنيها قيمة إعانة غلاء المعيشة عن المدة من ١٠/١/١٩٦٢ حتى ١/٥/١٩٦٦ وفوائده القانونية بواقع ٤.٠٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وقال في بيان ذلك أنه يعمل بوظيفة بحري على بواخر الشركة المطعون ضدها منذ عام ١٩٤٥ حتى رفع ادعوى بأجر أساس قدره ١٨,٥٠٠ جنية ، وكان قد سبق أن أقام على الشركة ادعوى رقم ٤٦٩٧ لسنة ١٩٦٢ عمال جزئي الاسكندرية بطلب متجمد فروق اعانة غلاء المعيشة المستحقة له عن المدة من ٣٠/٩/١٩٥٧ حتى ٣٠/٩/١٩٦٢ وضمت الى ادعوى رقم ٤٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ المرفوعة من زميل له وقضى فيهما بتاريخ ٢١/٣/١٩٦٦ بالزام الشركة بأن تدفع له متجمد إعانة غلاء المعيشة عن المدة المذكورة وذلك بعد أن قام الخبير الذي انسحب في ادعوى بتحديد قيمة إعانة الغلاء المستحقة له وأنه بذلك يحق له المطالبة بقيمة متجمد إعانة الغلاء عن المدة اللاحقة للمقضى بها وهي المطالب بها في ادعوى الحالية . وبتاريخ ٢٥/٢/١٩٦٧ حكمت محكمة أول درجة بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدي للطاعن مبلغ ٥١٦ جنيها والفوائد القانونية بواقع ٤.٠٪ سنويا من تاريخ رفع ادعوى في ٣/٥/١٩٦٦ حتى السداد . استأنفت الشركة المطعون ضدها الحكم الاخير لدى محكمة اسكندرية الابتدائية وقيد استئنافها برقم ٦٢٨ لسنة ١٩٦٧ عمال مستأنف وبتاريخ ٢٣/٦/٦٨ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٢٣/١١/١٩٧٤ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن يكون قد جاء على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم به ذلك أنه بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢١ صدر حكم في الدعوى رقم ٤٦٩٧ لسنة ١٩٦٢ عمال جزئي الاسكندرية التي رفعها ضد الشركة المطعون ضدها وضمنت للدعوى رقم ٤٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ المرفوعة من زميل له وقد قضى هذا الحكم بأحقية الطاعن في إعانة الغلاء بعد أن استعرض الخلاف الذي تار بين طرفي الخصومة في هذا الشأن ولم تستأنف الشركة المطعون ضدها ذلك الحكم فحاز بذلك قوة الأمر المقضى عن المدة المطالب بها في تلك الدعوى والمدة اللاحقة له ما بقيت علاقة العمل قائمة بينه وبين الشركة لأنه صدر بين نفس الخصوم وفي ذات الموضوع وهو اعتبار أجر الطاعن أجراً أساسياً يستحق معه إعانة غلاء المعيشة وهو بذاته ما ادعاه الطاعن بعد ذلك في الدعوى الثانية وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدعوى فإنه لا يكون قد إعتد بحجية الحكم السابق وقضى على خلافه مما يستوجب نقضه .

وحيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نصت على أن "لخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أي حكم إنتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به سواء دفع بهذا أم لم يدفع " وكان مؤدى هذا النص — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الطعن المبني على تناقض حكيم إنتهائين يصح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقاً حاز قوة الأمر المقضى في مسألة تار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقةً بينهما بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة بالمنطوق ، وكان يبين من الحكم الصادر في ١٩٦٦/٣/٢١ بين الخصوم في الدعوى رقم ٤٦٩٧ لسنة ١٩٦٢ عمال جزئي الاسكندرية — المقدمة صورته الرسمية بماف الطعن — أنه قضى بأحقية الطاعن لإعانة غلاء المعيشة تأسيساً على أن الأجر الذي يتقاضاه هو أجر أساسي غير شامل لإعانة الغلاء فيحق له المطالبة بها ولزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدي للطاعن مبلغ ٦٥٨ جنيهاً و ٥٠٠ ملياً قيمة فروق إعانة غلاء المعيشة المستحقة له عن المدة من ١٩٥٧/٩/٣٠ حتى ١٩٦٢/٩/٣٠ وقد حاز هذا الحكم قوة الأمر



المقضى لعدم استئنافه ، لما كان ذلك وكانت المسألة الواحدة بعينها إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطلوب فى الدعوى أو بانتفائه فإن هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم به فى تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى شأن حق آخر متوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفائها ، وكان المشرع بالنسبة لأفراد أطقم السفن التجارية المصرية قد رأى إحترام الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم فى خصوص إعانة غلاء المعيشة وعدم المساس بما قضت به حيث نص فى المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بإضافة مادة إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم شئون أفراد طقم السفن التجارية المصرية على أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية تعتبر الدعاوى المقامة أمام المحاكم من أفراد أطقم السفن البحرية للطالبة بإعانة غلاء معيشة بالإضافة إلى مرتباتهم منتهية بمجرد صدور هذا القانون . " لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رفض دعوى الطاعن بحقه فى إعانة الغلاء عن مدة تالية للمدة المحكوم بها فى الدعوى رقم ٤٦٩٧ لسنة ١٩٦٢ عمال جزى الاسكندرية قولاً بعدم حجية ذلك الحكم لصدور القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ ، فإنه يكون قد ناقض قضاء الحكم السابق ، إذ يعودته الى بحث أجر الطاعن وهل هو أجر أساسى أم شامل لإعانة غلاء المعيشة والانتفاء الى أنه شامل لإعانة غلاء المعيشة يكون قد أعاد النظر فى ذات المسألة التى فصل فيها الحكم السابق وناقض هذا الحكم الذى صدر بين الخصوم وحاز قوة الأمر المقضى ، ولا عبرة باختلاف المدة المطالب بفرق الأجر عنها فى الدعوى مادام الأساس فيها واحداً ذلك الأساس الذى فصل فيه الحكم الأول بأن أجر الطاعن أجر أساسى غير شامل لإعانة غلاء المعيشة وأنه يستحق بذلك تلك الإعانة ، ولما كان ذلك وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ سالفه الذكر توجب إحترام الأحكام النهائية ، فإن الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن ، يكون قد فصل فى النزاع خلافاً للحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى مما يكون معه الطعن بالنقض جائزاً ، واذا استوفى الطعن أوضاعه الشكلية ولما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .



## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين  
أديب نصيبى ، محمد فاضل المرجوشى ، وممدوح عطية ، ومحمد صلاح الدين عبد الحميد .

( ٢٥٢ )

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) نقض "ميعاد الطعن" . حكم .

انتهاء ميعاد الطعن بالنقض في يوم وافق آخر أيام عطلة عيد الفطر . استنادا إلى اليوم  
التالى له مباشرة . م ١٨ مرافعات .

( ٢ ) تأمينات اجتماعية " إصابات العمل " .

إصابة العامل . شرط اعتباره كذلك . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . حدوث الاقصال الشبكي —  
كحالة مرضية — تلقائيا بسبب تعرضه لحادث شديدا . عدم اعتباره إصابة عمل . لا يغير من  
ذلك اعتباره من الأمراض الزمنية . علة ذلك .

( ٣ ) محكمة الموضوع " ساطتها في تقدير الدليل " . خبرة .

استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل . مثال في الأخذ بتقرير غير .

( ٤ ) نقض " اسباب الجديده " . إثبات " التزام الخصم بتقديم  
أوراق تحت يده " .

عدم جواز إثارة المذهب الجديد أمام محكمة النقض . مثال بشأن التزام الخصم بتقديم أوراق  
تحت يده .

١ — إذ كان اليوم الذى ينتهى به ميعاد الطعن قد وافق آخر أيام عطلة  
عيد الفطر وكان إيداع صحيفة الطعن قد تم في اليوم التالى له مباشرة الذى يمتد إليه  
ميعاد الطعن طبقا لنص المادة ١٨ من قانون المرافعات ، فإن الطعن يكون قد  
تم في الميعاد القانونى .

٢ — مؤدى نص المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه يشترط لاعتبار أن الإصابة هي إصابة عمل أحد أمرين أولهما أن تكون قد وردت بالجدول رقم ١ المرفق بالقانون الخاص بأمراض المهنة والذي يوضح نوع المرض والأعمال المسببة لهذا المرض ، وثانيهما أن تكون الإصابة قد نتجت عن حادث أثناء العمل أو بسببه ، وإذا كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه برفض طلب التعويض على أن مرض الانفصال الشبكي الذي أصاب الطاعن ليس من قبيل إصابات العمل لأنه لم يرد في الجدول رقم ١ المرفق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ولأنه — اخذاً بتقرير الخبير المنتدب — لم يقع نتيجة حادث وإنما هو حالة مرضية حدثت تلقائياً بسبب قصر نظر خلقى شديد ، وكان قرار وزير العمل رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ الذي حل محل القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ والذي اعتبر الانفصال الشبكي من الأمراض المزمنة قد صدر في نطاق تحديد الأمراض المزمنة التي يستحق العامل المريض بإحداها أجره كاملاً ولا شأن له بتحديد أمراض المهنة الواردة بالجدول رقم ١ المرفق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والذي لا يجوز تعديله طبقاً للمادة ٤٤ من ذات القانون إلا بقرار يصدر من رئيس الجمهورية ، فإن ما ينعمه الطاعن — على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون — يكون على غير أساس .

٣ — النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور لأنه أخذ بتقرير الطبيب المنتدب — فيما أورده من إصابة الطاعن بضغط الدم وعدم صلاحيته للبقاء في وظيفته — هو جدل حول تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع .

٤ — اذ كانت الأوراق قد خلت مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بدرجةها بسبيل معين من سبل التحقيق أو طالب الزام خصمه بتقديم أوراق تحت يده ، فإن نعيه — على الحكم المطعون فيه بالقصور والاخلال بحق الدفاع — لعدم تحقيقه ذلك يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٦١ لسنة ٦٦ عمال كلى القاهرة على كل من شركة النيل العامة للطرق والكبارى والميثة العامة للتأمينات الاجتماعية طالبا الحكم بإلزامهما بأن تدفعا له متضامتين مبلغ ١٠٦٤ جنيها وبإلزام المطعون ضدها الثانية بأن تؤدى له معاشا شهريا قدره ٢٤ جنيها ، وقال بيانا لدعواه أنه كان يعمل ملاحظا بورشه الديكوفيل لدى المقاول ... .. منذ سنة ١٩٣٨ وظل فى عمله بعد أن أتمت المنشأة فى سنة ١٩٦٤ وأدجت فى الشركة المطعون ضدها الأولى ثم أصيب بتاريخ ١٩٦٤/٩/٣ أثناء تأدية عمله بانفصال شبكى فى عينه اليسرى وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٢٥٣ سنة ٦٦ إدارى مركز الصف ولما كان يستحق تعويضا عن هذه الإصابة يقدر بمبلغ ١٠٠٠ جنيه كما يستحق مبلغ ٦٤ جنيها مقابل ساعات عمل اضافية فى الفترة من ١٩٦٥/٢/٧ إلى ١٩٦٥/١٠/١٩ وكان يحق له الاستمرار فى العمل حتى سنة ١٩٧٤ إلا أن إصابته أعجزته عن ذلك بحيث يستحق معاشا يعادل ١/٣ مرتبه الأخير أى ٢٤ جنيها شهريا فقد أقام دعواه بطلباته السالف بيانها . وبتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٦ حكمت المحكمة بنسب أحد أطباء مصلحة الطب الشرعى لتوقيع الكشف الطبى على الطاعن لبيان الإصابة التى لحقت به ومداها ، وبعد أن قدم الطبيب المتدب تقريره الذى انتهى فيه إلى أن الانفصال الشبكى بعين الطاعن اليسرى هو حالة مرضية حدثت تلقائيا بسبب قصر نظر خلقى شديد بهذه العين لاعلاقة لما بعمله قضت المحكمة فى ١٩٦٧/١١/٢٦ برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٧٢٠ سنة ٨٤ ق وبتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون ضدها الأولى بعدم قبول الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد وقدمت النيابة العامة مذكره أبدت فيها رأى برنض الدفع ورنض الطاعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فحدثت انظاره جلسة ١٩٧٤/١١/٢٣ وفيها التزمت النيابة رأيا السابق .



وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن شكلا هو أن المحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٦٨ وأودعت صحيفة الطعن في ٢٣/١٢/١٩٦٨ بعد انتهاء مهلة السنتين يوما المقررة للطعن بالنقض .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أنه لما كان يوم ٢٢/١٢/١٩٦٨ الذي ينتهي به ميعاد الطعن قد وافق آخر أيام عطلة عيد القطر من سنة ١٣٨٨ هجرية وكان إيداع صحيفة الطعن قد تم في اليوم التالي له مباشرة الذي يمتد إليه ميعاد الطعن طبقا لنص المادة ١٨ من قانون المرافعات فإن الطعن يكون قد تم في الميعاد القانوني .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن اقيم على خمسة أسباب حاصل السبب الثاني منها أن المحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن العبرة في استحقاق العامل تعويضا عن اصابته طبقا للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هي أن تكون الإصابة قد حدثت اثناء العمل أو بسببه ولا يشترط أن تتوافر علاقة السببية بين أداء العمل وبين الإصابة فيستحق العامل التعويض إذا حدثت الإصابة اثناء العمل ولو لم تكن بسببه ، ولما كان قد ثبت من أقوال المستأجر في الشركة المطعون ضدها الأولى في المحضر رقم ١٢٥٣ سنة ٦٦ إداري مركز الصنف أن إصابة الطاعن حدثت اثناء عمله فإنه يستحق التعويض ، ويؤكد ذلك أن الشركة كانت قد خصمت ٣٠ ٪ من أجر الطاعن مدة مرضه بالانفصال الشبكي فتظلم الى مكتب العمل المختص الذي أرسل اليها كتابا بضرورة صرف ما استقطع من الأجر استنادا الى أن اصابته تعتبر من أمراض المهنة وفقا لأحكام قرارى وزير العمل رقمى ١٩ لسنة ١٩٦٤ و ٢ لسنة ١٩٦٦ ، وإذ خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى الى أن مرض الطاعن ليس إصابة عمل فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه "فى تطبيق أحكام هذا

القانون . . ( د ) يقصد بإصابة العمل الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه . . . ” ومؤدى ذلك أنه يشترط لاعتبار الإصابة هى إصابة عمل أحد أمرين : أولهما أن تكون قد وردت بالجدول رقم ١ المرفق بالقانون الخاص بأمراض المهنة والذي يوضح نوع المرض والأعمال المسببة لهذا المرض ، وثانيهما أن تكون الإصابة قد نتجت عن حادث أثناء العمل أو بسببه . ولما كان الحكم الابتدائي الذي اخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب التعويض على أن مرض الأنفصال الشبكي الذي أصاب الطاعن ليس من قبيل إصابات العمل لأنه لم يرد في الجدول رقم ١ المرفق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ولأنه - أخذاً بتقرير الخبير المتدب - لم يقع نتيجة حادث وإنما هو حالة مرضية حدثت تلقائياً بسبب قصر نظر خلقى شديد وكان قرار وزير العمل رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ والذي اعتبر الانفصال الشبكي من الأمراض المزمنة التي يستحق العامل المريض بأحداها أجره كاملاً ، ولا شأن له بتحديد أمراض المهنة الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، والذي لا يجوز تعديله طبقاً للسادة ٤٤ من ذات القانون الا بقرار يصدره رئيس الجمهورية فان ما ينعاه الطاعن بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن أن حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٦ بنذب أحد أطباء مصلحة الطب الشرعى لتوقيع الكشف الطبي على الطاعن ، قطع في أسبابه بأن إصابة الطاعن حدثت أثناء العمل وأصبح هذا القضاء نهائياً بعدم الطعن عليه بما لا يجوز معه للحكمة بعد ذلك أن تقضى برفض الدعوى تأسيساً على أن الإصابة لا علاقة لها بالعمل ، وإذا أيد الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة الذي جاء على خلاف حكم حاز قوة الأمر المقضى فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن ما تضمنه حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٦ من أن إصابة الطاعن حدثت أثناء العمل غير قاطع في اعتبارها إصابة عمل إذ لا يكفي - وعلى ما سبق بيانه في الرد على سبب النعى السابق -



لاعتبارها إصابة عمل مما نص عليه القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حدوثها أثناء العمل مالم تتوافر الشروط الواردة بالفقرة (د) من المادة الأولى والسابق الإشارة إليها .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن الثلاثة الأخيرة أن الحكم المطعون فيه شابه القصور والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه أقام دعواه بطلب التعويض عن إصابته أثناء العمل وعن إنهاء خدمته وهو لا يزال قادرا على أدائها ، إلا أن محكمة أول درجة وأيدها في ذلك الحكم المطعون فيه أخذت بتقرير الطبيب المنتدب فيما أورده عن إصابة الطاعن بضغط الدم وعدم صلاحيته للبقاء في وظيفته ، رغم أن هذا الطبيب قد استمد عناصر تقريره من تقرير طبيب الشركة المطعون ضدها الأولى وهي خصم للطاعن ، مما يصم تقريره والحكم الذي أخذ به بالقصور ، كما أن الحكم الابتدائي رفض طلب الطاعن أجره عن ساعات العمل الإضافية قولا بخلو المستندات المقدمة من دليل على قيامه بالعمل في هذه الساعات ، وقد أيد الحكم المطعون فيه هذا الحكم دون تخصيص حق الطاعن في هذا الأجر أو الزام الشركة بتقديم ما تحت يدها من مستندات ومنها ملف خدمة الطاعن وسجل الأجور الإضافية مما يعد قصورا وإخلالا بحقه في الدفاع ، وأخيرا فإن محكمة أول درجة لم تعرض لطلب الطاعن تقرير معاش شهري له ولم تبين أسباب رفض هذا الشق من طلباته ، وقضى الحكم المطعون فيه بتأييد حكمها دون أن يناقش بدوره هذا الطلب أو يحقق دفاع الطاعن بشأنه .

وحيث إن هذا النعي في جملته غير صحيح ، ذلك أنه لما كان ما ينعاه الطاعن بشأن تقرير الطبيب المنتدب هو جدل حول تقدير الدليل في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ، وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بدرجتها بسبيل معين من سبل التحقيق أو طلب الزام خصمه بتقديم أوراق تحت يده مما يجعل نعيه في هذا الخصوص سببا جديدا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد واجه طلب المعاش ورفضه للأسباب السائغة التي أوردها فإن ما ينعاه الطاعن بهذه الأسباب الثلاثة على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .



## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
الأديب قصبجى ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل ، وممدوح عطية .

( ٢٥٣ )

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) نقض ” الخصوم فى الطعن ” . حكم ” الطعن فى الحكم ” .

الخصم الذى وقف من الخصومة موقفا سليما ولم يكن للطاعة أى طلبات قبله ، ولم يحكم عليه بشئ . ولم تتعلق به أسباب الطعن . لا يقبل اختصاصه أمام محكمة النقض .

( ٢ ) تأميم . دعوى ” الصفة فى الدعوى ” . شركات .

المنشأة الفردية . تأميمها باعتبارها كذلك . انتقال تحولها من قبل إلى شركة . موافق صفة صاحبها فى تمثيلها بشخصه - قبل التأميم - أمام القضاء .

( ٣ ) تأميم . شركات .

تأميم المنشأة الفردية تأمينا كليا وادماجها فى شركة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة . أثره . انقضاء المشروع المؤمم وتصفيته . عدم اعتبار الدولة بمثابة خلف له . مسؤولية الشركة الدامجة عن الوفاء بالالتزامات السابقة على التأميم . نطاقها . م٣ ق ١١٧ لسنة ١٩٦١

( ٤ ) دعوى ” الصفة فى الدعوى ” . نقض ” أسباب الطعن ” .

التحقق من زوال أو استمرار صفة صاحب المنشأة الفردية فى تمثيلها أمام محكمة أول درجة بعد أن ساهم فيها القطاع العام . مسألة واقع . عدم قبول التحدى بزوال تلك الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٥ ) عمل ” مهلة الإخطار ” . ” التعويض عن الفصل بغير مبرر ” . تعويض .

التعويض عن مهلة الإخطار والتعويض عن الفصل بغير مبرر . اختلافهما فى الأساس القانونى . ماهية كل منهما .

## (٦) عمل "مكافأة نهاية الخدمة" . تأميمات اجتماعية .

الالتزام بالوفاء بمكافأة نهاية الخدمة للعامل . تنه من عائق صاحب العمل سواء اشترك في التأمين أو تخلف عنه إلى عائق مؤسسة التأمينات الاجتماعية . ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

١ — ليس يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الثالث بصفته قد وقف من الخصومة موقفا سلبيا ولم يكن للطاعة أي طلبات قبله ولم يحكم بشيء عليه ، وكانت الطاعة قد أسست طعنها على أسباب لا تتعلق به فإنه لا يقبل من الطاعة اختصاصه في الطعن .

٢ — إذ كان يبين من مطالعة الجدول المرافق للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بإضافة بعض شركات ومنشآت المقاولات إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت أن منشأة ..... قد أدرجت في ذلك الجدول باعتبارها منشأة فردية وهو ما ينفي أنها تحولت إلى شركة قبل صدور ذلك القانون في ٩ مارس سنة ١٩٦٤ الأمر الذي تتوافر به صفة صاحبها في تمثيلها بشخصه في الخصومة أمام محكمة أول درجة حتى صدر الحكم الابتدائي في الدعوى بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٦٤

٣ — لما كان تأميم منشأة فردية للمقاولات تأميا كأيادها في الشركة الطاعة يترتب عليه انقضاء المشروع المؤمم وتصفيته فلا تعتبر الدولة بمثابة خلف له ولا تسأل بحسب الأصل عن الديون التي ترتبت في ذمته قبل التأميم مالم ينص القانون على ذلك ، وكان التعبير في قوانين التأميم بانتقال ملكية المشروعات المؤممة إلى الدولة لا يقصد به سوى نقل ملكية هذه المشروعات من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة فحسب ، فإن تلك المنشأة تبعا لتأميمها وأدماجها في الشركة الطاعة — وهي مشروع عام له شخصيته الاعتبارية المستقلة عن الدولة — تكون قد آلت إليها بمالها وما عليها وتكون هذه الشركة مسئولة عن الوفاء بالتزاماتها السابقة في حدود ما آلت إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم طبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢

وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وكانت الطاعنة لم تدع أصلاً صدم كفاية أصول المنشأة لسداد دين المطعون ضده الأول ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٤ — متى كانت الطاعنة لم تتسك أمام محكمة الاستئناف بزوال صفة صاحب المنشأة — قبل تأميمها تأمياً كنياً وادماجها فيها — في تمثيلها أمام محكمة أول درجة بعد أن ساهم فيها القطاع العام فإنه لا يقبل منها التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يستلزم التحقق مما إذا كانت هذه الصفة قد زالت عنه فعلاً أم أنها استمرت أمام تلك المحكمة وهو بحث لواقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

٥ — التعويض عن مهلة الإخطار والتعويض عن الفصل بغير مبرر يختلفان في أساسهما القانوني ، فالتعويض الأول التزم فرضه القانون على من يفسخ العقد غير المحدد المدة دون مراعاة المهلة التي يجب أن تمضي بين الإخطار والفصل سواء أكان الفسخ بمبرر أو بغير مبرر ، وأما التعويض الثاني فهو مقابل الضرر الذي يصيب العامل نتيجة فصله بغير مبرر ، ولذلك أجاز المشرع الجمع بين التعويضين في المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وفي المادة ٢/٦٩٥ من القانون المدني .

٦ — مفاد نص المادتين ١/٦٣ و ٧٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع نقل التزام الوفاء بمكافأة نهاية الخدمة من عاتق صاحب العمل إلى عاتق مؤسسة التأمينات الاجتماعية وأن فرق في ذلك بين حالة اشتراك صاحب العمل في التأمين وفيها تحسب هذه المكافأة كاملة على أن تعود المؤسسة على صاحب العمل بالفرق بين المكافأة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو على الوجه المبين في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح أو النظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئة التحكيم أيهما أكبر وبين النتائج من الاشتراكات التي أداها ، وبين حالة تخلف صاحب العمل عن الاشتراك في التأمين



وفيها محسب المكافأة على أساس الحد الأدنى للأجور على أن يقتضى العامل من المؤسسة وكما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون باقى المكافأة على أساس الأجر الفعلى عندما تستوفى حقوقها من صاحب العمل ، ويكون للمؤسسة الرجوع على صاحب العمل بجميع الاشتراكات وفوائد تأخيرها والمبالغ الإضافية فضلا عما تكلفته من نفقات وتعويض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٠٣٤ سنة ١٩٥٩ عمال كلى القاهرة ضد المرحوم . . . مورت المطعون ضدهم الستة الآخرين وضد . . . الذى اندمجت منشأته فيما بعد فى الشركة الطاعنة — وباقى المطعون ضدهم وطلب الحكم بالزامهم متضامتين بأن يدفعوا له مبلغ ٨٥٠ جنيها وقال يانا لها إنه كان يعمل مهندسا مدنيا لدى المرحوم . . . ولما رست عليه عملية إنشاء مبنى الأقسام الأكلينية لمستشفى كلية الطب البيطرى بجامعة القاهرة لحساب المطعون ضده الثالث — مراقب المراقبة الإقليمية للشئون البلدية والقروية بمديرية الإسكان بالجيزة بصفته — تنازل عن هذه العملية للمقاول . . . وللمطعون ضده الثانى — البنك التجارى — غير أنه فوجئ بفصله من عمله فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٩ . وإذ كان هذا الفصل تعسفيا ويستحق لذلك مبلغ ٨٥٠ جنيها منه ٥٠ جنيها بدل إنذار ، ١٢٥ جنيها مكافأة نهاية الخدمة ، ١٧٥ جنيها متأخر الأجر ، ٥٠٠ جنيها تعويضا عن الفصل التعسفى فقد انتهى إلى طلباته السابق ياتها . وبتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة الابتدائية بالزام ورثة المرحوم . . . بأن يدفعوا للمطعون ضده الأول من مال وتركه مورثهم بالتضامن مع . . . مبلغ ٣٧٥ جنيها ، فاستأنف الورثة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقمى ٦٠١ سنة ٨١ ق ، ١٣٤٠ سنة ٨٥ ق كما استأنفه المطعون ضده الأول بالاستئناف رقم ٢٢٠

سنة ٨١ ق ، و... بالاستئناف رقم ٣٥٨ سنة ٨١ ق وضمت المحكمة هذه الاستئنافات ثم قضت بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٦٨ في الاستئناف الأولين بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وفي الاستئناف الثالث بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الشركة الطاعنة المندجة فيها منشأة... بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ٦٠٠ جنيه وفي الاستئناف الأخير برفضه . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وأودع المطعون ضده الثالث بصفته مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة له تأسيسا على أن النزاع ينحصر بين الطاعنة والمطعون ضده الأول وأنه لم يحكم بشيء ضده ولا تتعلق به أسباب الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم في خصوص الوجه الأول من السبب الثالث ورفض الطعن فيما عدا ذلك وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٤ وفيها التزمت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الدفع المبدى من المطعون ضده الثالث بصفته في محله ، ذلك أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الثالث بصفته قد وقف من الخصومة موقفا سلبيا ولم يكن للطاعنة أى طلبات قبله ولم يحكم بشيء عاياه ، وكانت الطاعنة قد أسست طعنها على أسباب لا تتعلق به فإنه لا يقبل من الطاعنة إختصاصه في الطعن ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن يقوم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه تقول الطاعنة إنها دفعت أمام محكمة الإستئناف بعدم قبول توجيه الإستئناف المرفوع من المطعون ضده الأول إليها بوصفها الشركة الدامجة للمنشأة ... .. واستندت في ذلك إلى أن المطعون ضده الأول إختصم ... .. في الدعوى بصفته الشخصية وصدر الحكم الابتدائي فيها على هذا الأساس مع أن هذه المنشأة صارت شركة منذ أن ساهم فيها القطاع العام



بنسبة ٥٠ ٪ في أغسطس سنة ١٩٦٢ بمقتضى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ والقرارين الجمهوريين رقمي ٦١٨ و ٩٤٤ لسنة ١٩٦٢ ، وهى الشركة التى أمت تأميا كاملا بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ وأدجت فى الشركة الطاعنة ، وبذلك لم تنعقد الخصومة أصلا بين الشركة الطاعنة وبين المطعون ضده الأول ، كما أنه وبفرض أن تلك المنشأة كانت هى المقصودة فى التداعى فإن ... لم يكن هو صاحب الصفة فى تمثيلها أمام محكمة أول درجة بعد أن ساهم فيها القطاع العام بل كان يمثلها مفوض آخر ومن ثم يكون الحكم الابتدائى قد صدر على غير ذى صفة وما كان يجوز بالتالى اختصاص الشركة الطاعنة لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، ومن جهة أخرى فقد نصت المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الذى أضيفت هذه المنشأة إلى الجدول المرافق له بمقتضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ على أن تؤول ملكية المشروعات المؤتممة إلى الدولة ولذلك كان يتعين على المطعون ضده الأول أن يوجه الدعوى إلى الدولة باعتبارها خالفا لتلك المنشأة لا إلى الشركة الطاعنة بل إن دعواه قبل الدولة لا تكون مقبولة إلا إذا أثبت أن تقييم المنشأة قد تم وأن أصولها تزيد على خصومها بحيث تفى بكافة ديونها وأن دينه يشمل قرار التقييم ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض ذلك الدفع تأسيسا على أن الشركة الطاعنة هى المسئولة عن الوفاء بالتزامات المنشأة المندمجة فيها فى حدود ما آل إليها من أصول المشروع المؤتم على أساس الاستخلاف القانونى ، وهذا الذى أورده الحكم لا يصلح فى القانون لإطراح هذا الدفع فضلا عن أن الحكم قد أغفل الرد على ما تمسكت به الشركة الطاعنة من زوال صفة ... فى تمثيل المنشأة أمام محكمة أول درجة بعد أن ساهم فيها القطاع العام .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من مطالعة الجدول المرافق للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ باضافة بعض شركات ومنشآت المقاولات إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت أن منشأة ... قد أدرجت فى ذلك الجدول باعتبارها منشأة فردية وهو ما ينفى أنها تحوات إلى شركة قبل صدور ذلك القانون فى ٩ مارس سنة ١٩٦٤ كما ذهب الطاعنة ، الأمر الذى تتوافر به صفة صاحبها فى تمثيلها



بشخصه في الخصومة أمام محكمة أول درجة حتى صدر الحكم الابتدائي في الدعوى بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٦٤ ، وكان تأميم هذه المنشأة تأميا كلياً وإدماجها في الشركة الطاعنة يترتب عليه انقضاء المشروع المؤمم وتصفيته فلا تعتبر الدولة بمثابة خالف لـ ولا تسأل بحسب الأصل عن الديون التي تترتب في ذمته قبل التأميم ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وكان التعبير في قوانين التأمين بانتقال ملكية المشروعات المؤممة إلى الدولة لا يقصده سوى نقل ملكية هذه المشروعات من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة فحسب ، فإن تلك المنشأة تبعا لتأميمها وإدماجها في الشركة الطاعنة - وهي مشروع عام له شخصيته الاعتبارية المستقلة عن الدولة - تكون قد آلت إليها بما لها وما عليها وتكون هذه الشركة مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها السابقة في حدود ما آلت إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم طبقاً لنص المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتم هذا النظر وكانت الطاعنة لم تدع أصلاً عدم كفاية أصول المنشأة لسداد دين المطعون ضده الأول كما أنها لم تتمسك أمام محكمة الاستئناف بزوال صفة صاحب المنشأة في تمثيلها أمام محكمة أول درجة بعد أن ساهم فيها القطاع العام ولا يقبل منها التحدي بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يستلزم التحقق مما إذا كانت هذه الصفة قد زالت عنه فعلاً أم أنها استمرت أمام تلك المحكمة وهو بحث لواقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق إذ بنى قضاءه على ما استخلصه من أوراق الدعوى من أن مورث المطعون ضدهم الستة الآخرين قد تنازل عن بعض عمليات المقاول لـ . . . . . صاحب المنشأة المندجة في الشركة الطاعنة وهذا الذي قرره الحكم يخالف الثابت بتلك الأوراق ولا يتفق مع مدلولها .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلص في نطاق سلطته الموضوعية وبأسباب سائغة تتفق مع الثابت بالأوراق إلى أن مورث المطعون ضدهم الستة الآخرين قد تنازل، عن بعض

عمليات المفاوضة لصاحب تلك المشاة فإن ماثيره الطائفة في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في حق محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والمستندات التي تقدم إليها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين وفي بيان الوجه الثاني تقول الطائفة أن الحكم قضى للطعون ضده الأول بمقابل مهلة الإنذار فضلا عن التعويض عن الفصل التعسفي وبذلك يكون قد جمع بين تعويضين عن ضرر واحد وهو ما لا يجوز .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن التعويض عن مهلة الإخطار والتعويض عن الفصل بغير مبرر يختلفان في أسماههما القانوني فالتعويض الأول إلزام فرضه القانون على من يفسخ العتد غير المحدد المدة دون مراعاة المهلة التي يجب أن تضي بين الإخطار والفصل سواء أكان الفسخ بمبرر أو بغير مبرر ، وأما التعويض الثاني فهو مقابل الضرر الذي يصيب العامل نتيجة فصله بغير مبرر ، ولذلك أجاز المشرع الجمع بين التعويضين في المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وفي المادة ٦٩٥ / ٢ من القانون المدني ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن الوجه الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بإلزام الشركة الطائفة بأداء مكافأة نهاية الخدمة للطعون ضده الأول في حين أنه فصل بعد سريان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي تقضى أحكامه بأن مؤسسة التأمينات الاجتماعية هي الملتزمة وحدها بأداء تلك المكافأة له .

وحيث إن النعي بهذا الوجه صحيح ذلك أنه لما كانت المادة ٦٣/١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم واقعة الدعوى تنص على أن " يحل الناتج من الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في هذا التأمين وفي صندوق الإدخار المشار إليه محل المكافأة التي تستحق للتأمين عليه في نهاية الخدمة والتي تحتسب على الوجه المبين بالمادة ٦٣ من القانون رقم ٩١



لسنة ١٩٥٩ أو على الوجه المبين في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح والنظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم أيهما أكبر، فإذا قل الناتج المذكور عما يستحق المؤمن عليه من مكافأة وجب على صاحب العمل تسديد ذلك الفرق إلى المؤسسة خلال أسبوع من تاريخ المطالبة به وإلا استعقت عليه فوائد تأخير بسعر ٦٪ سنوياً تدمر اعتباراً من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه “ كما تنص المادة ٧٩ منه على أنه ” لا يجوز أن تدمر عليه أحكام هذا القانون ولم يقيم صاحب العمل بالاشتراك منه في التأمين أن يطالب المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها المقررة إلا على أساس الحد الأدنى للأجور . ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرة السابقة والمادة ٧٦ يكون للمؤسسة حق الرجوع على صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة وفوائدها وتأخيرها وكذا بجميع ما تكلفته من نفقات وتعويض قبل من لم يقيم بالاشتراك عنه “ . فإن مفاد هذين النصين أن المشرع نقل التزام الوفاء بمكافأة نهاية الخدمة من عاتق صاحب العمل إلى عاتق مؤسسة التأمينات الاجتماعية فرق في ذلك بين حالة اشتراك صاحب العمل في التأمين وفيها تحسب هذه المكافأة كاملة على أن تعود المؤسسة على صاحب العمل بالفرق بين المكافأة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو على الوجه المبين في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح أو النظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئة التحكيم أيهما أكبر وبين الناتج من الاشتراكات التي أدائها ، وبين حالة تخلف صاحب العمل عن الاشتراك في التأمين وفيها تحسب المكافأة على أساس الحد الأدنى للأجور على أن يقتضى العامل من المؤسسة وكما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون باقى المكافأة على أساس الأجر الفعلي عندما تستوفى حقوقها من صاحب العمل ، ويكون للمؤسسة الرجوع على صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة وفوائدها وتأخيرها والمبالغ الإضافية فضلاً عما تكلفته من نفقات وتعويض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بالزام الشركة الطاعة بالمكافأة المستحقة للطامون ضده الأول وقدردا ١٢٥ جنياً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين خصم مبلغ ١٢٥ جنياً من المبلغ المحكوم به وقدره ٦٠٠ جنية وجعله ٤٧٥ جنياً .



## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صادق الرشيدى وعضوية السادة المستشارين :  
أديب نصيجى ومحمد فاضل المرجوشى وممدوح عليوة ومحمد صلاح الدين عبد الحميد .

( ٢٥٤ )

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) دعوى " الحكم برفض الدعوى " . تقادم " قطع التقادم " . حكم . عمل .

الحكم برفض الدعوى — دعوى وقف تنفيذ فعل العامل — يزول أثرها فى قطع التقادم .  
النسب على الحكم بالقصور أو التناقض فيما استورد إليه زائدا عن حاجة الدعوى . لا بدوى منه .

( ٢ ) حكم " تسبيبه " بطلان عمل " تقادم الدعوى العمالية " . نقض  
" سلطة محكمة النقض " .

إتباع الحكم بتقادم الدعوى العمالية إلى نتيجة سلبية . استناده خطأ إلى المادة ٢٨٧/١ مدنى  
بدلاً من ١٦٩٨ مدنى . لا بطلان . المحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ .

١ — من المقرر فى قضاء هذه المحكمة — (١) أن الحكم برفض الدعوى يزول  
أثرها فى قطع التقادم فيعتبر الانقطاع المبنى عليها كأن لم يكن والتقادم الذى كان  
قد بدأ قبل رفعها مستمرا فى السريان ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى  
فى قضائه إلى هذه النتيجة الصحيحة قانوناً فإن ما استورد إليه من أسباب زائدة  
عن حاجة الدعوى لا يكون له أثر على قضائه بحيث يضحى النسب عليها بالقصور  
أو التناقض — أيا كان وجه الرأى فيه — عديم الجدوى .

(١) نقض ١٢/١٢/١٩٦٢ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٣ ص ٢٤٤ .

نقض ٢٦/٤/١٩٦٢ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٣ ص ٥٠٦ .

٢ — لا يطل الحكم متى كان سليما في نتيجته بتقادم الدعوى العمالية ما يكون قد ورد في أسبابه من خطأ في الاستناد إلى المادة ١/٣٨٧ من القانون المدني — والصحيح أنها المادة ١/٦٩٨ من ذات القانون — إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٣٧ سنة ٦٠ عمال كلى القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٦٧٦٧ جنيها و ٤٧٢ مليا . وقال بيانا لدعواه إنه التحق بخدمة الشركة في ١/٩/١٩٥٣ مديرا للشئون العامة بها بمرتب أساسى قدره ٥٠ جنيها شهريا أصبح ٦٥ جنيها و ٥٥٠ مليا في سنة ١٩٥٨ لما حققه من نجاح في زيادة إيرادات الشركة ، وذلك بخلاف بدل التمثيل وبعض الميزات العينية الأخرى ، ثم فوجئ في ١٩/٢/١٩٥٩ بفصله من العمل بدون مبرر فتظلم إلى مكتب العمل المختص الذى أحال شكواه إلى محكمة شئون العمال الجزئية ، وإذ قضت تلك المحكمة في ٨/١٢/١٩٥٩ برفض طلب وقف تنفيذ قرار فصله ، فقد أقام دعواه الموضوعية بطلبائه سالفه البيان ، وهى عبارة عن مبلغ ٦٠٠٠ جنية تعويضا عن فصله التعسفى وقيمة مكافأة نهاية الخدمة ومقابل الإنذار وما اقتطع من مرتبه كادخار . دفعت الشركة المطعون ضدها بسقوط حق الطاعن في إقامة دعواه طبقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدني لاتقضاء أكثر من سنة منذ تاريخ فصله في ١٩/٢/١٩٥٩ حتى رفع دعواه في ٣/٣/١٩٦٠ ، وبتاريخ ٢٠/١١/١٩٦٠ حكمت المحكمة بسقوط الدعوى بالتقادم . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٢٤٣ سنة ٧٨ ق وفى ٢٢/٢/١٩٦٢

قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ١٩٠٨ جنيهات و ٧٤٠ ملياً، فطعننت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٣٣ سنة ٣٢ ق ، وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة استناداً إلى ما شابه من قصور إذ أغفل الرد على ما أبدته الشركة من دفاع يقوم على أنه وقد قضى برفض دعوى وقف تنفيذ قرار فصل الطاعن فإن هذا الحكم يزيل كل أثر لهذه الدعوى في قطع التقادم ، وهو دفاع جوهرى قد يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى . وبعد أن عجلت الشركة المطعون ضدها السير فى الاستئناف حكمت المحكمة فى ١٩٦٨/١٠/٣٠ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٧٤/١١/٢٣ وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن يقوم على أسباب ثلاثة حاصلها الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وتناقض الأسباب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بسقوط حقه فى إقامة دعواه بالتقادم على أن طلب وقف تنفيذ قرار فصله لا يقطع التقادم فى حالة الحكم برفضه ، وهو ما ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون ذلك أن مجرد قيد ادعى المستعجلة بطلب وقف تنفيذ قرار الفصل ونظرها يقطع التقادم أياً كان نوع الحكم الذى يصدر فيها لأنها دعوى لها طابعها الخاص المتميز عن سائر الدعاوى المستعجلة ولأن الحكم بوقف تنفيذ قرار الفصل مع إلزام رب العمل بأداء أجر العامل المفصول يتحتم معه التغافل فى بحث أسباب الفصل ، فضلاً عن أن هذا الأجر يتقاضاه العامل دون أن يؤدي عملاً فهو فى واقع الأمر تعويض يخضع مما يحكم به فى دعوى المراضوع الأمر الذى يشعين معه اعتبار طلب وقف تنفيذ قرار الفصل متفرعاً عن دعوى التعويض عن الفصل التعسفى وقاطعاً للتقادم بالنسبة لها . كما أن الحكم المطعون فيه شابه القصور إذ اعتبر أن رفض طلب وقف تنفيذ قرار الفصل لا يعد حكماً وإنما إجراء وقى دون أن يبين أساساً هذا الرأى ، وتناقضت أسبابه حين اعتبر النزاع أصلاً إجراء



وقتها لا يقطع التقادم ثم عاد واعتبره مطالبة بأصل الحق مما يقطع التقادم في حالة الحكم بقبول طلب وقف تنفيذ قرار الفصل ، هذا علاوة على استناده في القضاء بسقوط حق الطاعن بالتقادم إلى المادة ١/٣٧٨ من القانون المدني التي لا تنطبق شروطها على موضوع الدعوى .

وحيث إن هذا النعي في جملة مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن الحكم برفض الدعوى يزيل أثرها في قطع التقادم فيعتبر الانقطاع المبني عليها كأن لم يكن والتقادم الذي كان قد بدأ قبل رفعها مستمرا في السريان ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى هذه النتيجة الصحيحة قانونا ، فإن ما استورد إليه من أسباب زائدا عن حاجة الدعوى لا يكون له أثر على قضائه ، بحيث يضحى النعي عليها بالقصور أو التناقض — أيا كان وجه الرأي فيه — عديم الجدوى ، ولما كان لا يبطل الحكم متى كان سليما في نتيجته ما يكون قد ورد في أسبابه من خطأ في الاستناد إلى المادة ١/٣٧٨ من القانون المدني — والصحيح أنها المادة ١/٦٩٨ من ذات القانون — إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ ، فإن ما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود العمراوى وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد فتحى مرمى ، ومصطفى سليم ، ودكتور مصطفى كيره ، وأحمد سيف الدين سابق .

( ٢٥٥ )

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) نقض " إبداع الأوراق " .

إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه فى شق منه على أسباب مستقلة والاحالة فى الآخر إلى أسباب الحكم الابتدائى . قصر الطعن على الشق الأول دون النعى على الآخر . عدم وجوب تقديم صورة من الحكم الابتدائى .

( ٢ ) نقض « الخصوم فى الطعن » . دعوى « الخصوم فى الدعوى » .

الخصومة فى الطعن بالنقض . قاصرة على من كان خصما فى النزاع الذى فصل فيه بالحكم المطعون فيه . الخصم الذى لم يطلب فى الاستئناف سوى الحكم فى مواجهته ولم يقض له أو عليه بشئ . ليس خصما حقيقيا . عدم قبول اختصاصه فى الطعن .

( ٣ ) تأميم « أثره » . شركات .

عدم زوال الشخصية المعنوية للشروع بالتأميم . مسئولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأميم . لا يغير من ذلك أبالة أسهم الشركات المزمرة إلى الدولة وتحديد مسئوليتها عن التزاماتها السابقة فى حدود ما آل إليها من أموال وحقوق فى تاريخ التأميم .

( ٤ ) اختصاص " الاختصاص الولائى " . تحكيم . نظام عام . شركات .

التحكيم فى المنازعات بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين اختياري . عدم تعاته بالنظام العام ما لم يتم دليل على قبول هؤلاء الأشخاص له بعد وقوع النزاع .

١ — متى كان البين من مراجعة تقرير الطعن وطلبات الطاعة أن الطعن قد أنصب على ما قضى به الحكم المطعون فيه من إلغاء الحكم الابتدائى وإلزام الطاعنه

على وجه التضامن مع المطعون ضدها الثانية بأن يدعى للبنك المطعون ضده الأول مبلغ ... والفوائد ، وجاءت أسباب الطعن قاصرة على تعيب الحكم المطعون فيه في هذا الشق لما أورده من أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي ، أما الشق الخاص بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدعوى قبل الخصوم المدخلين والذي أحال فيه الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي فلم يكن محل نعي من الطاعة ، ولم تتضمن أسباب الطعن أى تعيب له ، إذ كان ذلك فلا موجب لتقديم صورة من الحكم الابتدائي .

٢ — الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانو خصوما في النزاع الذي فصل فيه بالحكم المطعون فيه . وإذا كان الثابت إنه لم يطلب من محكمة أول درجة الحكم على المطعون ضدها التاسع والعاشر بشيء ، وقضت تلك المحكمة بانحراجهما من الدعوى . وأمام محكمة ثانية درجة لم يطلب المستأنف ( المطعون ضده الأول ) سوى الحكم في مواجهتهما ، ثم لم تقض تلك المحكمة لهما أو عليهما بشيء ، وبالتالي فإنهما ليسا من الخصوم الحقيقيين في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه اختصاصهما في الطعن يكون في غير محله .

٣ — مؤدى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ومذكرته الايضاحية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — <sup>(١)</sup> أن الشارع لم يشأ انقضاء المشروع المؤم بمقتضى هذا القانون ، بل رأى الإبقاء على شكله القانوني ، واستمراره في ممارسة نشاطه مع إخضاعه للجهة الإدارية التي يرى الحاقه بها . وهذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤم بل تظل له شخصيته المعنوية التي كانت له قبل التأميم ، ودمته المالية المستقلة بما عساه يكون عالقاً بها من التزامات ، فيسأل المشروع مسئولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأميم كنتيجة حتمية لاستمرار شخصيته المعنوية ، ولا يغير من ذلك أيلولة أمهم الشركات المؤممة إلى الدولة ، مع تحديد مسئوليتها عن التزاماتها السابقة في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم . ذلك أن مسئولية الدولة — وقد أصبحت المساهم الوحيد بعد أن آلت إليها ملكية

(١) نقض جنائي ٢٤ / ٦ / ١٩٦٣ بمجموعة المكتب الفني السنة ١٤ ص ٥٦٥



جميع الأسهم — لا تعدو أن تكون تطبيقاً للقواعد العامة في مسئولية المساهم الذي لا يتنازل أثناء قيام الشركة عن التزاماتها ، وإنما تحدد مسئوليته عند التصفية بقيمة ما يملكه من أسهم .

٤ — لما كان قرار مجلس الوزراء الذي تستند إليه الطاعنة لا يتصل بتنظيم ولاية القضاء أو اختصاصه وإنما يتضمن توجيهات إدارية صادرة إلى جهات الإدارة ووحدات القطاع العام بطلب وقف السير في المنازعات المطروحة بينها على المحاكم ، والعمل على فض تلك المنازعات عن طريق هيئات التحكيم التي نص عليها ذلك القرار . وكان مفاد نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ أن التحكيم في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين هو تحكيم اختياري رهين بقبول هؤلاء الأشخاص بعد وقوع النزاع إحالته إلى التحكيم . وكان النزاع المطروح على المحكمة يضم أشخاصاً طبيعيين ، هم المطعون ضدهم من الرابع للثامن ، مما يجعل التحكيم في هذه الحالة اختياريًا لا يتعلق بالنظام العام طالما لم يقدم دليل على قبولهم له . لما كان ذلك وكان لا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت بالتقرير مالم يتعلق بالنظام العام ، فإن ما تنعاه الطاعنة بمذكرتها الشارحة من مخالفة قواعد الاختصاص المتعلق بالنظام العام يكون غير مقبول<sup>(١)</sup> .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير انتهى تلاء السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضده الأول ( بنك القاهرة ) أقام الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٦٤ تجارى كلى الاسكندرية ضد الشركتين الطاعنة والمطعون ضدها الثانية طالبا الحكم بالزامهما متضامتين بأن تؤديا إليه مبلغ ٥٠٠ جنيه والفوائد القانونية .

(١) ذات المبادئ الواردة في هذا الحكم قررنا الأحكام العادة بنفس البجاسة في الطعون رقم ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ لسنة ٣٩ ق .

وأسس دعواه على أنه يدين هاتين الشركتين بالمبلغ المطالب به بمقتضى سند اذنى مؤرخ ١٩٥٨/٧/١ صادر من الشركة الأولى قبل تأميمها لأمر الثانية ، ويستحق الوفاء في ١٩٦٢/٣/٣١ ومظهر لأمر البنك المطعون ضده ، وأن الشركة الطاعنة قد تخلفت عن الوفاء بقيمة هذا السند رغم إعلانها باحتجاج عدم الدفع ، وفي خلال سير الدعوى اختصم البنك المطعون ضده الأول باقى المطعون ضدهم استناداً إلى أن الشركة المدينة الأصلية ( شركة سيارات الاسكندرية والبحيرة ) قد أمت وحلت محلها الشركة الطاعنة وأن الخصوم المدخلين مسئولون عن ادين بوصفهم أصحاب الشركة المؤتممة وفقاً للقانون ١١٧ سنة ١٩٦١ والمعدل بالقانون ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ وفي ١٩٦٥/٣/١٥ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعوى قبل الشركة الطاعنة والمطعون ضدهم من الثالث للأخير وبالزام الشركة المطعون ضدها الثانية بأن تؤدي للبنك المطعون ضده الأول مبلغ خمسمائة جنيه ( ٥٠٠ جنيه ) والفوائد بواقع ٥ ٪ اعتباراً من ١٩٦٤/١/٧ . استأنف البنك المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٣ سنة ٢١ ق تجارى . ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت في ١٩٦٨/٤/١٠ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى للشركة الطاعنة ، وبالزامها على وجه التضامن مع الشركة المطعون ضدها الثانية بأن تؤدى للبنك المطعون ضده الأول مبلغ ٥٠٠ جنيه والفوائد . وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض . ودفع المطعون ضدهم الأول والتاسع والعاشر بعدم قبول الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما التاسع والعاشر ورفضه بالنسبة للباقيين وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فقررت تحديد جلسة لنظره وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياً .

ومن حيث إن مبنى الدفع المقدم من البنك ( المطعون ضده الأول ) أن الشركة الطاعنة لم تقدم صورة من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم . المطعون فيه فى أسبابه .

ونحيث إن هذا الدفع مردود بأن البين من مراجعة تقدير الطعن وطلبات الطاعنة ، أن الطعن قد انصب على ما قضى به الحكم المطعون فيه من إلغاء الحكم

الابتدائي والزام الطاعنة على وجه التضامن مع المطعون ضدها الثانية بأن يدفعها للبنك المطعون ضده الأول مبلغ ٥٠٠ جنيه والفوائد . وجاءت أسباب الطعن قاهرة على تعيب الحكم المطعون فيه في هذا الشق لما أورد من أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي وأما الشق الخاص بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدعوى قبل الخصوم المدخلين والذي أحال فيه الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي فلم يكن محل نعي من الطاعنة ولم تتضمن أسباب الطعن أى تعيب له ، مما لا موجب معه لتقديم صورة من الحكم الابتدائي .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المقدم من المطعون ضدهما التاسع والعاشر أنه لم توجه إليهما طلبات ولم يحكم عليهما بشئ وقضى ابتدائيا بانحراجهما من الدعوى .

وحيث إن هذا الدفع في محله . ذلك بأن الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه بالحكم المطعون فيه . وإذا كان الثابت أنه لم يطلب من محكمة أول درجة الحكم على المطعون ضدهما التاسع والعاشر بشئ ، وقضت تلك المحكمة بانحراجهما من الدعوى وأمام محكمة ثانية درجة لم يطلب المستأنف (المطعون ضده الأول) سوى الحكم في مواجهتهما ، ثم لم تقض تلك المحكمة لهما أو عليهما بشئ ، وبالتالي فانهما ليسا من الخصوم الحقيقيين في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه واختصاصهما في الطعن يكون في غير محله ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين مؤدى أولهما أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاء على أن المشروع المؤم يظل محفوظا بشخصيته المعنوية السابقة على التأميم ، ويلزم بكافة الديون التي ترتبت في ذمته قبل تأميمه ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أن التأميم وهو نقل ملكية المشروعات المؤمة من الملكية الخاصة إلى الملكية الجماعية يستتبع إنهاء الشخصية المعنوية للمشروع المؤم ونشوء شخصية معنوية جديدة منبئة الصلة بالمشروع الأصلي ، وبالتالي لا يعتبر المشروع



المؤم خلفا للشروع السابق ، ولا يسأل عن التزاماته ، وإنما تسأل عنها الدولة في حدود مآل إليها من أمواله وحقوقه في تاريخ التأميم ولا يغير من ذلك مانص عليه القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ من احتفاظ المشروع المؤم بشكله القانوني ، إذ المقصود من ذلك أن يتحرر المشروع الجديد في مزاوته لنشاطه من الإجراءات الحكومية التي لا تتفق وطبيعة هذا النشاط .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن مؤدى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمؤسسات ومذكرته الإيضاحية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع لم يشأ انقضاء المشروع المؤم بمقتضى هذا القانون - بل رأى الإبقاء على شكله القانوني واستمراره في ممارسة نشاطه مع إخضاعه للجهة الإدارية التي يرى إلحاقه بها . وهذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤم بل تظل له شخصيته المعنوية التي كانت له قبل التأميم وذمته المالية المستقلة بما عساه يكون عالقاً بها من التزامات فيسأل المشروع مسؤولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأميم كنتيجة حتمية لاستمرار شخصيته المعنوية . ولا يغير من ذلك أيلولة أسهم الشركات المؤممة إلى الدولة مع تحديد مسؤوليتها عن التزاماتها السابقة في حدود مآل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم . ذلك أن مسؤولية الدولة - وقد أصبحت المساهم الوحيد بعد أن آلت إليها جميع الأسهم - لا تعدو أن تكون تطبيقاً للقواعد العامة في مسؤولية المساهم الذي لا يسأل أثناء قيام الشركة عن التزاماتها ، وإنما تتحدد مسؤوليته عند التصفية بقيمة ما يملكه من أسهم - وإذا كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أترم هذا النظر في قضائه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد وفي بيان ذلك نقول إن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ استند إلى قرار وزير المواصلات الصادر في ١٧/٦/١٩٦٣ الذي يقضى بإدماج "شركة النيل العامة لأتوبيس الصحراء الغربية" و "شركة النيل العامة لأتوبيس البحيرة" في شركة واحدة تسمى "شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا" ورتب على ما أورده هذا القرار من اعتبار الشركة الجديدة خلفاً للشركات المندجة في حقوقها والتزاماتها مسؤولية هذه الشركة عن التزامات شركة سيارات

الاسكندرية والبحيرة قبل تأميمها في حين أن الثابت أنه بعد أن أمت شركة سيارات الاسكندرية والبحيرة وتبين أن خصوصيتها تزيد على أصولها . قررت مؤسسة النقل إنشاء شركة جديدة باسم "شركة النيل العامة لأتوبيس البحيرة" وهذه الشركة الجديدة هي التي شملها قرار الإدماج وهي التي خلقتها شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا ومن ثم فلا تسأل عن ديون شركة الاسكندرية والبحيرة التي أمت وانقضت قبل تأسيس شركة النيل العامة لأتوبيس البحيرة .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن شركة سيارات الاسكندرية والبحيرة ( المدينة الأصلية ) قد أمت بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ثم صدر قرار بإدماجها في الشركة العربية لأتوبيس غرب الدلتا وجنوبها بعد أن تعدل اسمها بعد ذلك إلى اسم شركة النيل العامة لأتوبيس البحيرة التي أدمجت هي وشركة أخرى في شركة واحدة هي شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا ( الشركة الطاعنة ) بموجب القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٣ انتهى نص في المادة الثانية على أن تعتبر هذه الشركة خلفا عاما للشركات المندمجة وتحمل محلها حلولا قانونيا في جميع مالها وما عليها ، لما كان ذلك وكان الثابت من قرار المؤسسة العامة للنقل رقم ١ لسنة ١٩٦١ المنشور بالوقائع المصرية في ٧/٩/١٩٦١ أن "شركة سيارات الاسكندرية والبحيرة" قد تعدل اسمها فقط إلى "شركة النيل العامة لأتوبيس البحيرة" ولم يتضمن القرار إنشاء شركة جديدة بهذا الاسم ، فإن ماتعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من خطأ في الاسناد يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة أضافت بمذكرتها الشارحة سببا ثالثا مؤداه ان الاختصاص بنظر النزاع كان معقودا لهيئة التحكيم إستنادا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٦٦ في شأن إنهاء المنازعات التي تقع بين الجهات الحكومية المؤسسات العامة وشركات القطاع العام، ومن ثم يكون الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه إذ فصلا في موضوع النزاع قد خالفا قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول . ذلك أن قرار مجلس الوزراء الذي تستند إليه الطاعة لا يتصل بتنظيم ولاية القضاء أو اختصاصه وإنما يتضمن توجيهات إدارية صادرة إلى جهات الإدارة ووحدات القطاع العام بطلب وقف السير في المنازعات المطروحة بينها على المحاكم والعمل على فض المنازعات عن طريق هيئات التحكيم التي نص عليها ذلك القرار ، كما أن مفاد نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ أن التحكيم في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين هو تحكيم إختياري رهين بقبول هؤلاء الأشخاص بعد وقوع النزاع إحالته إلى التحكيم ، ولما كان النزاع المطروح على المحكمة يضم أشخاصا طبيعيين ، هم المطعون ضدهم من الرابع للثامن ، مما يجعل التحكيم في هذه الحالة إختياريا لا يتعلق بالنظام العام طالما لم يقم دليل على قبولهم له . لما كان ذلك وكان لا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت بالتقرير مالم يتعلق بالنظام العام ، فإن ما تنعاه الطاعة بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة محمود العمراري وعضوية السادة المستشارين / أحمد فتحى مرمى ، ومصطفى سليم ، ودكتور مصطفى كبره ، وفاروق سيف النصر .

( ٢٥٦ )

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) نقض "ميعة الطعن" . "ميعة المسافة" .

وجوب إضافة ميعة مسافة إلى ميعة الطعن بين موطن الطاعن وبين مقر المحكمة التي يودع بقلم كتابها صحيفة الطعن .

( ٢ ) بطلان . دعوى "انقطاع سير الخصومة" .

زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن أحد الخصوم . أثره . انقطاع سيرها بحكم القانون دون حاجة إلى صدور حكم بذلك . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الاجراءات .

( ٣ ) استئناف . بطلان . دعوى "انقطاع سير الخصومة" . حكم . نقض "وقف التنفيذ" .

اختصاص الطاعة في الاستئناف برصفها وصية . عزلها من الوصاية أثناء سير الدعوى . عدم إعلانها بقيام الخصومة بعد صدور حكم النقض بوقف تنفيذ حكم الغزل . أثره . بطلان كل ماتم في هذا الاستئناف من اجراءات بما في ذلك الحكم المطعون فيه . علة ذلك .

١ — للطاعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> أن يضيف إلى الميعاد المحدد للطعن بالنقض ميعة مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة التي يودع بقلم كتابها صحيفة الطعن لما يقتضيه هذا الإيداع من حضور الطاعن في شخص محاميه إلى هذا القلم وإذا كانت المسافة بين مدينة الاسكندرية موطن الطاعة

(١) نقض ١٩٦٨/١١/٢٨ بمجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ض ١٤٥٧

ومقر محكمة النقض التي أودعت صحيفة الطعن فلم كتابها ، تزيد على مائتي كيلو متر ، فإنه زاد على ميعاد الطعن ميعاد مسافة قدره أربعة أيام وفقا لنص المادة ١١ من قانون المرافعات .

٢ — مفاد نص المادتين ١٣٠، ١٣٢ من قانون المرافعات أنه إذا زالت صفة من ينوب في مباشرة الخصومة عن أحد الخصوم ، انقطع سيرها بحكم القانون دون حاجة إلى صدور حكم بذلك . ولا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات الخصومة في فترة الانقطاع ، وقبل أن تستأنف الدعوى بالطريق الذى رسمه القانون وكل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلا بما في ذلك الحكم الذى يصدر في الدعوى .

٣ — متى كانت الطاعنة قد اختصمت في الاستئناف الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه بوصفها وصية على القاصرين . . . . . وأثناء سير الاستئناف عزلت من الوصاية بمقتضى الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٩ ، لم يترتب عليه انقطاع سير الخصومة بقوة القانون بحيث لا تستأنف سيرها إلا بإعلان صاحب الصفة في النيابة عن القاصرين . وكانت الطاعنة قد استعادت صفتها كوصية على القاصرين بمقتضى حكم محكمة النقض الصادر في ٢٠/١٠/١٩٦٩ بوقف تنفيذ حكم عزلها من الوصاية الذى يرتد أثره إلى تاريخ طلب وقف التنفيذ . وكانت لم تعلن - بعد عودة الصفة إليها - بقيام الخصومة حتى تستأنف سيرها في مواجهتها ، إذ يفترض جهامها بها بعد عزلها من الوصاية ، وانقطاع تلك الخصومة بقوة القانون . لما كان ذلك فإن كل ما تم في الخصومة من إجراءات بعد انقطاع سيرها يكون باطلا بما في ذلك الحكم المطعون فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تخلص في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٦٠٩ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى الاسكندرية

ضد الطاعة بصفتها وصية على القاصرين . . . . . ولدى المرحوم . . . . .  
 . . . . . طالبة القضاء بالزامها بصفتها بأن تقدم لها حسابا مؤيدا بالمستندات  
 عن ريع حصتها وقدرها الثمن في العقارات الميينة بصحيفة الدعوى ، وذلك عن  
 المدة من ١/٤/١٩٥٤ حتى ٣٠/٤/١٩٦٤ ثم بالزامها بصفتها من تركة مورث.  
 القاصرين بما يسفر عنه الحساب . وأسست المطعون ضدها دعواها على أنها تملك  
 هذه الحصة بالميراث عن زوجها . . . . . ، وأن مورث القاصرين المرحوم  
 . . . . . كان يحصل على ريعها باعتبارها أكبر أبناء المورث ، وأنه لم  
 يقدم حسابا أو يؤد لها شيئا عن المدة المشار إليها في ٥/٣/١٩٦٩ قضت المحكمة برفض  
 الدعوى . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤١١ سنة ٢٥ ق .  
 ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بإلغاء الحكم المستأنف  
 وبالزام الطاعة بصفتها وصية على القاصرين . . . . . (بأن تؤدي من تركة  
 مورثها للمطعون ضدها مبلغ ٢٣٤٩ جنيهًا و ٣٣٣ مليًا . طعنت الطاعة في هذا الحكم  
 بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطاعن وعرض  
 الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره . وبالجلسة المحددة التزمت  
 النيابة رأيها .

وحيث إن المطعون ضدها دفعت بسقوط الحق في الطعن لاقامته بعد الميعاد ،  
 استنادا إلى أن الطاعة تخلفت عن حضور جميع جلسات الاستئناف ، ومن ثم يبدأ  
 ميعاد الطعن بالنسبة لها من تاريخ اعلانها بالحكم المطعون فيه واذ كان هذا الحكم قد  
 أعلن للطاعة في ٢٢/١/١٩٧٠ ولم تقدم طعنها إلا في ٢٥/٣/١٩٧٠ ، فان الطعن يكون  
 قد أقيم بعد انقضاء الموعد القانوني .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن للطاعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —  
 أن يضيف إلى الميعاد المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة .  
 التي يودع بقلم كتابها صحيفة الطعن لما يقتضيه هذا الإيداع من حذر الطاعن  
 في شخص محاميه إلى هذا القلم ، ولما كانت المسافة بين مدينة الاسكندرية موطن  
 الطاعة على ما بين من الحكم المطعون فيه — ومقر محكمة النقض التي أودعت  
 صحيفة الطعن قلم كتابها ، تزيد على مائتي كيلومتر ، فانه يراى على ميعاد الطعن ميعاد



مسافة قدره أربعة أيام وفقا لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات . واذ كانت الطاعة قد اودعت صحيفة الطعن في ١٩٧٠/٣/٢٥ فان هذا الطعن يكون قد أقيم في حدود الميعاد القانوني بعد إضافة ميعاد المسافة ويتعين لذلك رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى فيه الطاعة على الحكم المطعون فيه بطلان الاجراءات والحكم . وفي بيان ذلك تقول أنه أثناء نظر الاستئناف الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه زالت صفتها كوصية على القاصرين الصادر ضدهما ذلك الحكم ، إذ عزلت من الوصاية في ٢٠ / ٥ / ١٩٦٩ بمقتضى حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في الاستئناف رقم ٣٥ سنة ١٩٦٨ ، سنة ١٩٦٩ حسبى على ما يترتب عليه انقطاع سير الخصومة بقوة القانون بحيث لا تستأنف الخصومة سيرها إلا باعلان من أصبح يمثل القاصرين بالطريق الذى رسمه القانون ولا يغير من ذلك أن الطاعة قد استعادت صفتها بعد ذلك في تمثيل القاصرين بمقتضى حكم محكمة انتقض الصادر في ٢١ / ١٠ / ١٩٦٩ بوقف تنفيذ حكم عزلها من الوصاية إذ أن صفتها كانت قد زالت من قبل ، وانقطعت صلتها بالخصومة واذ لم تمان الطاعة بقيام الخصومة بعد انقطاع سيرها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا لصدوره في خصومة غير منعقدة بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله . ذلك أن مفاد نص المادتين ١٣٠ ، ١٣٢ من قانون المرافعات أنه إذا زالت صفة من ينوب في مباشرة الخصومة عن أحد الخصوم انقطع سيرها بحكم القانون دون حاجة إلى صدور حكم بذلك ، ولا يجوز اتخاذ أى إجراء من اجراءات الخصومة في فترة الانقطاع ، وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذى رسمه القانون وكل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلا بما في ذلك الحكم الذى يصدر في الدعوى . ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعة قد اختصمت في الاستئناف الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه بوصفها وصية على القاصرين . . . . . ولدى المرحوم . . . . . وأثناء سير الاستئناف عزلت من الوصاية بمقتضى الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية بتاريخ ٢٠ / ٥ / ١٩٦٩ في الاستئناف رقم ٣٥ سنة ١٩٦٨ ، سنة ١٩٦٩ حسبى على ما يترتب عليه انقطاع سير

الخصومة بقوة القانون ، بحيث لا تستأنف سيرها إلا بإعلان صاحب الصفة في النيابة عن القاصرين . ولما كانت الطاعنة قد استعادت صفتها كوصية على القاصرين بمقتضى حكم محكمة النقض الصادر في ١٩٦٩/١٠/٢١ بوقف تنفيذ حكم عزلها من الوصاية الذي يمتد أثره إلى تاريخ طلب وقف التنفيذ وكانت لم تعلن بعد عودة الصفة إليها بقيام الخصومة حتى تستأنف سيرها في مواجهتها ، إذ يفترض جهلها بها بعد عزلها من الوصاية ، وانقطاع تلك الخصومة بقوة القانون لما كان ذلك فإن كل ما تم في الخصومة من إجراءات بعد انقطاع سيرها يكون باطلا بما في ذلك الحكم المطعون فيه . ويتعين لذلك نقضه .

---

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد حافظ هريدي ومضوية السادة المستشارين :  
على صلاح الدين ، أحمد صفاء الدين . وهز الدين الحديني ، وعبد العال السيد .

( ٢٥٧ )

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) استئناف « الحكم في الاستئناف » . حكم « استنفاد الولاية »  
بطلان .

حكم محكمة أول درجة في موضوع الدعوى . استنفاد ولايتها . قضاء المحكمة الاستئنافية  
ببطلان حكم محكمة أول درجة . التزامها بنظر الدعوى والفصل فيها .

( ٢ ) عمل « إصابات العمل » . تعويض .

التزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون إصابات العمل . غير مانع من التزام  
بالتعويض عن الحادث طبقاً لأحكام القانون المدني إذا وقع بسبب خطئه الجسيم .

( ٣ ) مسئولية « المسئولية التقصيرية » . عمل « إصابات العمل » .  
محكمة الموضوع . نقض « السبب المتعلق بالواقع » .

مسئولية المتبرع عن أعمال تابعة غير المشروعة . قيامها على خطأ مفترض لا يقبل إثبات  
العكس . إلتواء الحكم إلى اعتبار الاخطاء المستندة إلى تابعي الشركة الطاعنة — والتي نتج عنها حادث  
وفاة العامل — اخطاء جسيمة تميز الرجوع عليها طبقاً لأحكام القانون المدني . الجدل في نسبة  
الخطأ وتقدير درجته . موضوعي .

( ٤ ) محكمة الموضوع « مسئولية تقصيرية » .

علاقة السببية فيما بين الخطأ والضرر . من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع دون  
رقابة محكمة النقض .



١ - المحكمة الاستئنافية لا تملك عند القضاء ببطالان الحكم المستأنف لعبه أو في الإجراءات التي بني عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة التي فصلت في موضوعها للنظر فيها ، لأنها إذا فصلت في موضوع الدعوى تكون قد استغلت ولايتها عليها . وإنما يتعين على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة نظر الدعوى والفصل فيها .

٢ - التزام رب العمل بتمويض العامل طبقاً لأحكام قانون إصابات العمل لا يمنع من التزامه بالتعويض عن الحادث طبقاً لأحكام القانون المدني إذا وقع بسبب خطئه الجسيم وإذا يبين من الحكم المطعون فيه أنه استنزل من جملة التعويض الذي يستحقه المطعون عليهما عن جميع الإضرار التي لحقتهم المبلغ المقضي به في الدعوى رقم ٢١١٥ لسنة ١٩٥٨ عمال كلى القاهرة ، فإن النعى عليه بخالفة القانون أو القصور في التسبب يكون على غير أساس .

٣ - أقام القانون المدني في المادة ١٧٤ منه مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس ، مرجعه سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال في بيان الأخطاء المسندة إلى تابعى الشركة للطاعة والتي نشأ عنها الحادث - وفاة العامل - إلى تقرير اللجنة الفنية وانتهى في حدود سلطته في تقدير الأدلة إلى اعتبارها خطأ جسيماً يميز الرجوع عليها طبقاً لأحكام القانون المدني ، فإن المجادلة في مدى نسبة الخطأ إلى تابعى الشركة أو في تقدير درجته لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً .

٤ - استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل الواقع التي يقدرها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض إلا بالقدر الذى يكون فيه استخلاصه غير سائق .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن . . . . . وزوجته أقاما الدعوى رقم ٤٩١٧ سنة ١٩٥٨  
كلى القاهرة ضد مؤسسة الطيران العربية ومصلحة الطيران المدنى ووزير  
الحربية لالزامهم متضامين بأن يدفعوا لهما مبلغ ثلاثين ألفا من الجنيئات تعويضا  
عن الضرر الذى أصابهما بوفاة ولدهما . . . . . وقالوا شرحا لها أن  
ولدهما المذكور كان يقود طائرة للمدعى عليها الأولى يوم ١٩٥٨/٣/٧ من مطار أثينا  
قاصدا الاسكندرية فلما بلغها أخبره المسئولون بالمطار بعدم إمكان الهبوط بسبب  
عاصفة رملية تمنع الرؤية وطلبوا منه التوجه إلى مطار القاهرة ولما وصله  
أشار عليه المسئولون بالعودة إلى مطار الاسكندرية حيث أمره المختصون بالعودة  
تانية إلى مطار القاهرة ففعل إلا أن المسئولين طلبوا منه التوجه إلى مطار  
بورسعيد فلما بلغه ألفاه مظلما وغير معد لاستقباله فاستمر محلقا بالطائرة حتى أشرف  
وقودها على النفاذ وعندئذ اضطر إلى الهبوط فى مياه بحيرة المنزلة ليتجنب تحطم  
الطائرة وحرصا على حياة ركبها وتم له ذلك مقابل حياته التى فقدتها ، إذ شهد مدير  
مطار بورسعيد فى تحقیقات النيابة أنه تلقى الإشارة بتحويل مسار الطائرة قبل  
الحادث بنصف ساعة فقط فى حين أن اضاءة المطار لإمكان استقبال الطائرات  
ليلا يتطلب ساعتين على الأقل وأقرت مصلحة الطيران المدنى فى ذات التحقیقات  
بنخطئها وبخطأ قسم الحركة بمؤسسة الطيران العربية لعدم مبادرته باخطار قائد  
الطائرة باستدالة الهبوط فى جميع مطارات الجمهورية بسبب العاصفة الرملية  
التي اجتاحتها بالرغم من التحذيرات الموجهة اليه منها ، ودفعت المؤسسة بإحالة  
الدعوى إلى محكمة العمال لنظرها مع الدعوى رقم ٢١١٥ سنة ٥٨ عمال كلى القاهرة  
المرفوعة من المدعى وزوجته لالزامها بدفع مبلغ ٢٩٠٠ جنيه تعويضا عن وفاة ولدهما  
طبقا لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل ، وطلبت رفض  
الدعوى لعدم جواز مساءلتها طبقا لأحكام القانون المدنى لانتفاء الضرر الجسيم ،  
رفضت المحكمة الدفع بالإحالة لاختلاف السبب فى اندعويين ثم عادت فى ١٩٦٢/٢/٢٦  
وحكمت بالزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا للمدعين مبلغ عشرة آلاف جنيه .  
استأنف المدعيان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧٦٨  
سنة ٧٩ قضائية كما استأنفته كل من المؤسسة ومصلحة الطيران بالاستئناف  
١٧٢٤ ، ٧٦٩ لسنة ٧٩ ق — وفى ١٩٦٧/٢/٢٨ حكمت المحكمة بتعديل



الحكم المستأنف وبإلزام المحكوم عليهما بأن يدفعوا للدعويين مبلغ ٩٠٢٥ جنيها طمنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل السبب الأول منها مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والقصور في التسبيب من وجوه (أولها) أن الطاعنة تمسكت في صحيفة الاستئناف بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لبطلان الحكم الابتدائي لقصور أسبابه الواقعية واغفاله الرد على دفاعها الموضوعي ورفضت محكمة الاستئناف إجابة هذا الطلب بمقولة أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب ما يثيره الخصوم في مختلف مناحي دفاعهم وحسبها أن تقيم قضائها على أسباب مؤدية تكفي لجملة في حين أن قانون المرافعات يوجب تسبيب الأحكام وذكر ما قدمه الخصوم من طلبات أو دفاع ودفع وخلاصة ما استندوا اليه من أدلة واقعية وجميع قانونية وإلا كانت باطلة و (ثانيها) أنها دفعت لدى محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى محكمة العمال لنظرها مع الدعوى ٢١١٥ سنة ١٩٥٨ كلى القاهرة المرفوعة عليها من المطعون عليهما الأولين للطالبة بالتعويض المستحق عن وفاة مورثهما ورفضت المحكمة إجابة هذا الطلب بحجة اختلاف السبب في الدعويين وبالرغم من تمسك الطاعنة في صحيفة الاستئناف بوحدة السبب الناشئ عن وفاة المورث في الدعويين وتمسكها بمخالفة الحكم الابتدائي لنص المادة ١٣٧ من قانون المرافعات السابق التي توجب إحالة الدعوى إلى المحكمة التي رفع إليها النزاع أولا للفصل فيه على وجه المرفة فقد قضى الحكم المطعون فيه بتأييده في هذا الخصوص و (ثالثها) أن الطاعنة بعد أن قضى نهائيا في الدعوى رقم ٢١١٥ سنة ١٩٥٨ عمال كلى القاهرة أثناء نظر الاستئناف وأصبح الدفع بالإحالة غير ذي موضوع ، عادت ودفعت بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ولكن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى هذا الدفع ولم يرد عليه .

وحيث إن النعي بالوجه (الأول) مردود بأن المحكمة الاستئنافية لا تملك عند القضاء ببطلان الحكم المستأنف لغيب فيه أو في الإجراءات التي بني عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة التي فصلت في موضوعها للنظر فيها لأنها إذ فصلت



في موضوع الدعوى تكون قد استنفدت ولايتها عليها وإنما يتعين على المحكمة الاستثنائية في هذه الحالة نظر الدعوى بمقرقتها والفصل فيها . والنعي بالوجه (الثاني) مردود بأنه يبين من الاطلاع على تقرير الطعن أن الطاعنة قد عدلت أثناء نظر الاستئناف عن التمسك بطلب الاحالة أثر الفصل نهائيا في الدعوى العمالية التي كانت مرعدة بينها وبين المطعون عليهما الأولين ، والنعي بالوجه (الثالث) مردود بأن التزام رب العمل بتعويض العامل طبقا لأحكام قانون إصابات العمل لا يمنع من التزامه بالتعويض عن الحادث طبقا لأحكام القانون المدني إذا وقع بسبب خطئه الجسيم ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه استدل من جملة التعويض الذي يستحقه المطعون عليهما عن جميع الأضرار التي لحقتهم ، المبلغ المقضى به في الدعوى رقم ٢١١٥ سنة ١٩٥٨ عمال كلى القاهرة ، فإن النعي عليه بخالفة القانون ، أو القصور في التسبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني وبقية السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت لدى محكمة الموضوع بعدم جواز الرجوع عليها طبقا لأحكام القانون المدني أو أى قانون آخر غير قانون إصابات العمل لعدم ثبوت خطأ جسيم في جانبها وذلك طبقا لنص المادة الرابعة من القانون المذكور وتمسكت بعدم التعويل على تقرير اللجنة الفنية لتناقضه تناقضا واضحاً مع الوقائع الثابتة بتحقيقات تلك اللجنة الثابت بها أن الشركة الطاعنة قامت بإبلاغ التحذير الأول للطائرة المنكوبة وأن عدم وصول التحذير الثاني يرجع إلى إهمال مصلحة الطيران المدني وأن الأحوال الجوية قد ساءت بدرجة غير متوقعة عند وصول الطائرة ولأن المعلومات المبلغة لضباط وعمليات الشركة بشأن تحويل الطائرة إلى بور سعيد كانت تدعو إلى الاطمئنان ولا تستلزم تدخلهم للنصح وأن هذا الذي ثبت من التحقيقات المذكورة إن جاز اعتباره خطأ فهو خطأ عار من التعوت وإيهر بالخطأ الجسيم الذي هو في الحقيقة وفي مقصود الشارع خطأ عمدي اكتنفته من الظروف ما يجعل إثبات العمد فيه متعذرا وأن الخطأ الجسيم بمفهومه السابق لا يتصور افتراضه بالنسبة لرب العمل وإنما يتعين إثباته في جانبه إلا أن الحكم المطعون فيه رفض الأخذ بهذا النظر وقضى بالزامها بالتعويض وفقا لأحكام القانون المدني استنادا إلى

ما أظهره تقرير اللجنة الفنية من خطأ جسيم قارفته بعض الأجهزة المسئولة بالشركة وكان السبب في وقوع الحادث دون أن يوضح سبب نعت خطئهم بهذا الوصف ودون الرد على دفاع الطاعنة من وجوب اثبات الخطأ الجسيم في شخص من يمثلها قانونا لا مكان الخروج على أحكام قانون اصابات العمل فجاء قاصر البيان مخطئا .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بمسئولية الشركة على الأخطاء المنسوبة لتابعيها الواردة بتقرير اللجنة الفنية وهي تقصير ادارة العمليات بها في تزويد الطيار بالمعلومات الجووية الخاصة بسلامة الرحلة وبالتحذيرات الجووية وتنبؤات الهبوط بالمطارات التي تصاح لهبوط الطائرة فضلا عن عدم ابداء النصيح للطيار للتحويل في الوقت المناسب وخصوصا في المراحل الاخيرة التي وضحت فيها حالات الخطورة وكلها امور اثبتها اللجنة الفنية وتفصح بجلاء عن مدى الاهمال الجسيم الذي وقع من تابعيها ونجم عنها وقوع الحادث الذي اودى بحياة الطيار مورث المستأنف عليهما كما أن الحكم الاستدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لأسباب الحادث الثابتة بتقرير اللجنة وللاستندات المودعة بحفاظ مصلحة الطيران المدني خلاص إلى أن خطأ المضرور انما هو نتيجة أخطاء المدعى عليهم وخطأ تابعيهم وأن خطأ هؤلاء استغرق خطأ المضرور فأصبح وحده المحل للضرر مما يستتبع مسئولية المدعى عليهم مسئولية كاملة ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه قد أحال في بيان الأخطاء المسندة إلى تابعي الشركة الطاعنة والتي نشأ عنها الحادث إلى تقرير اللجنة الفنية وانتهى في حدود سلطته في تقدير الأدلة إلى اعتبارها خطأ جسيما يجيز الرجوع عليها طبقا لاحكام القانون المدني . لما كان ذلك وكان النص في المادة ١٧٤ من هذا القانون على أن يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأثرته وظيفته أو بسببها قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل اثبات العكس مرجعه سوء اختياره لتابعه وتقديره في رقابته فان المجدلة في مدى نسبة الخطأ إلى تابعي الشركة أو في تقدير درجته لا تعدو أن تكون جنلا موضوعيا ، ويكون النعي على الحكم بخالفه القانون والقصور على غير أساس .



وحيث إن حاصل السبب الثالث مخالفة القانون والقصور في التسبب وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إنها تمسكت لدى محكمة الموضوع بانعدام علاقة السببية بين الأخطاء المسندة إلى تابعيها بفرض صحتها وبين الضرر الذي لحق المطعون عليهما ومع ذلك قضى الحكم المطعون فيه بمسئوليتها استناداً إلى تقرير اللجنة الفنية في حين أن هذا التقرير عند سرده الأسباب التي أدت إلى وقوع الحادث لم يقتصر على ذكر خطأ موظفي الشركة الطاعنة وإنما أضاف إليها خطأ مورث المطعون عليهما وخطأ موظفي مصلحة الطيران المدني ووصول الطائرة عند عدم وضوح الرؤية بسبب تغير الأحوال الجوية فجأة وكل أولئك يعتبر في حكم المادة ١٦٥ من القانون المدني سبباً أجنبياً يحول دون إلزامها بتعويض الضرر .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني قد عدد الأخطاء المسندة إلى تابعي الشركة الطاعنة وخلص إلى اعتبارها أخطاء جسيمة أدت إلى وقوع الحادث كما أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن خطأ هؤلاء التابعين وقد استغرق خطأ المضرور أصبح وحده السبب المنتج للضرر ولما كان استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض إلا بالقدر الذي يكون فيه استخلاصه غير سائغ وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت وقوع الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث من تابعي الشركة الطاعنة استناداً إلى الأدلة السائغة التي ساقها وإلى أسباب الحكم الابتدائي التي اعتمدها فان ما تثيره الطاعنة في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارته أمام النقض ويكون ما قرره الحكم من أن الخطأ الذي وقع من الطاعنة يعتبر خطأ جسيماً يبرر مساءلتها عنه صحيحاً في القانون ولا قصور فيه .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المنشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى وعضوية السادة  
المستشارين: على صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين ، وعز الدين الحسيق ، وعبد العال حامد السيد .

(٢٥٨)

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) عقد «تجديد العقد» . دعوى . «الصفة فى الدعوى» . حكم «عيوب  
التدليل» . «مالا يعد قصورا» تأميم . دفع

دفع الشركة المطعون عليها بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بعد تأميم الشركة —  
المدينة — واقدماجها فيها . رفض هذا الدفع بأسباب سائفة . لا قصور . استخلاص تجديد العقد  
من مسائل الواقع .

(٢) تأميم «مسئولية الدولة عن ديون الشركة المؤممة» . مسئولية .  
تنفيذ «توزيع حصيلة التنفيذ» .

مسئولية الدولة عن مصاد التزامات الشركات واننشأت المؤممة . حذردها . ق ٢١٧ لسنة  
١٩٦١ . تقييم أسهم الشركة المؤممة بصفر . مؤاده . زيادة خصومها على أصولها . جواز  
توزيع الأصول بين الدائنين وقتا لاتواعد العامة .

١ — متى كان دفاع للطاعن أمام محكمة الموضوع قام على أساس تجديد عقد  
التوريد المبرم بينه وبين الشركة المؤممة لزوال شخصيتها القانونية بالتأميم وإنشاء شركة  
جديدة التزمت بذات المقد التزاما جديدا . وقد دفعت المطعون عليها بعدم قبول  
الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بعد تأميم شركة أنوبيس الغربية وإنشاء شركة  
أخرى اندمجت فيها فى النهاية ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفع  
وأقام قضاءه فى هذا الخصوص على قوله «وإن الدفع مردود بما نص عليه  
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ... بأن تظل الشركات والبنوك المؤممة محتفظة  
بشكلها القانونى ، وتستمر فى مزاولة نشاطها دون أن تسأل الدولة عن التزاماتها

السابقة إلا في حدود ما آل إليها ، وبما استقر عليه القضاء من أنه وإن كانت الدولة لا تسأل عن الإلتزامات الزائدة عن أصول الشركة المؤممة .. فإن ذلك لا يمنع من مقاضاة الشركة ومطالبتها بالديون السابقة على التأميم باعتبار أن شخصيتها الاعتبارية وأهليتها للتقاضى ما زالت قائمة بالنص على ذلك في المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، وأن مآل الحكم في النهاية يكون عند التنفيذ مما يتعين معه رفض هذا الدفع“ ، فإن هذا الذى أورده الحكم في أسبابه يتضمن التعليل المسقط لدفاع الطامن ، وإذ كان استخلاص تجديد العقد من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع . فإن النى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

٢ — إذ نص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الصادر بتأميم بعض الشركات والمنشآت — ومن بينها شركة أنويس الغربية التى أدمجت بعد ذلك في الشركة المطعون عليها بعد تغيير اسمها — في مادته الدلثة المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ على أن تتولى اللجان المنصوص عليها فيها تقييم المنشآت والشركات غير المتخذة شكل شركات مساهمة ، وعلى ألا تسأل الدولة عن الزامات هذه الشركات والمنشآت إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، فقد دل على أن تكون الدولة مسئولة أصلا عن سداد التزامات هذه الشركات والمنشآت في حدود ما آل إليها على هذا الوجه ، وإذ كانت أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه ، وكان جميع الدائنين متساويين في هذا الصمان إلا من كان له منهم حق التقدم وفقا للقانون وكان تقييم أسهم الشركة المزمع بصفر لا يعنى سوى زيادة خصومها على أصولها وهو مالا يحول دون إجراء توزيع لهذه الأصول بين الدائنين وفقا للقواعد العامة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اتبنى إلى إلغاء الحكم الابتدائى ورفض الدعوى مستندا في ذلك إلى استحالة تنفيذ هذا الحكم لتقييم أسهم الشركة بصفر يكون قد حال بين الطاعن وبين استثناء حقه من أموال مدينه التى هى ضمان عام لجميع دائليه ، ويكون بذلك قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠١٣ سنة ٦٥ تجارى كلى القاهرة  
ضد شركة النيل العامة لأتوبيس وسط الدلتا (المطعون عليها) طالبا الحكم  
بالزامها بأن تدفع له مبلغ ١٣٧٥٧ جنيها و ٢٣٩ مليا وفوائده القانونية من تاريخ  
المطالبة الرسمية حتى السداد ، وقال فى بيانها أنه اتفق بعقد مؤرخ ١٤/٦/١٩٦٠ ،  
مع شركة أتوبيس الغربية على أن يورد إليها ما تحتاجه من مواد بترولية خلال  
سبع سنوات من تاريخ التعاقد ، وأن تسحب الشركة من هذه المواد فى شهرين  
ما قيمته ١٢٠٠٠ جنيه تسدد على ستة أقساط سنوية قيمة كل قسط منها  
ألفان من الجنيهات ، وحررت الشركة بهذه الأقساط ستة سندات أذنية  
سلمتها إليه متعهلة بأن تسدد له نقدا قيمة ما تقوم بسحبه بالزيادة وإذا وضعت  
الشركة تحت الحراسة فى مارس ١٩٦١ حرره الحارس عليها سندات جديدة  
بمقدار ماله من دين منها ثمانية سندات أذنية بمجموع قيمتها ٢٥٩٤ جنيها و ٨٥٥ مليا  
تستحق شهريا من أغسطس ١٩٦١ حتى مارس ١٩٦٢ وخمسة سندات كل منها  
بألفى جنيه تستحق سنويا من ١٧/٦/١٩٦٢ وبعد تأميم الشركة فى يوليو  
سنة ١٩٦١ وافق رئيس مجلس إدارتها الجديد على الإستمرار فى السداد على النحو  
السابق وعلى استمرار التعامل معه بالشروط التى أوضحها فى كتابه المؤرخ ٣١/١٠/١٩٦١  
وسددت الشركة بالفعل جانبا من الدين وبقى منه مبلغ ٦٠٠٠ جنيه ثابتة  
بثلاثة سندات . ولكنها عادت وأخطرتة فى ٢٣/٥/١٩٦٤ بنخصم ماتم سداده  
من مستحقاته لديها وامتناعها عن سداد المبلغ الباقي ، مستندة فى ذلك إلى عدم  
التزامها بالديون السابقة على التأميم إلا فى حدود ما آل إليها من أصول طبقا  
للسادة الرابعة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦١ ورغم إخطاره لها بأن السداد غير



متعلق بدين قديم وإنما بدين جديد تجدد الالتزام به بتغيير في ذات الدين وفي شخص المدين ظلت الشركة ممتنعة عن السداد ولذلك فإنه يطلب الحكم له بطلباته دفعت الشركة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة إستنادا إلى أنها ليست خلفا للشركة المؤممة التى أنشأت الدولة بدلا منها شركة جديدة هى شركة النيل العامة لأتوبيس المنوفية التى اندمجت بعد ذلك فى الشركة المطعون عليها وطلبت على سبيل الاحتياط رفضها موضوعا لزيادة خصوم الشركة المؤممة على أصولها طبقا لقرار لجنة التقييم وفى ١٩٦٦/١٢/٨ حكمت المحكمة برفض الدفع وبإلزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ١٢٥٩٤ جنيها و ٨٥٥ مليا وفوائده القانونية بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وذلك فى حدود ما آله إليها . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الحكم بطلباته الأصلية وقيد استئنافه برقم ٢١ سنة ٨٤ ق . ، كما استأنفته الشركة المطعون عليها طالبة إلغاء والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ٨١ سنة ٨٤ ق وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستئنافين عادت وحكمت بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٦ فى موضوع الاستئناف رقم ٨١ سنة ٨٤ ق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن وفى الاستئناف رقم ٢١ سنة ٨٤ ق برفضه طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى الطاعن فيهما على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ومخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك فى دفاعه بتجديد عقد التوريد الذى أبرمه منذ البداية مع الشركة المؤممة إلا أن الحكم وقف عند دفاعه بشأن تجديد الدين وأغفل الرد على دفاعه بشأن تجديد العقد وهو دفاع جوهرى قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فى الدعوى ، كما أن تكييف الدعوى بأنها منازعة حول تجديد دين فى حين أنها منازعة حول تجديد عقد توريد يتضمن مخالفة القانون وخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك إنه لما كان دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع قد قام على أساس تجديد العقد المبرم بينه وبين الشركة المؤممة لزوال

شخصيتها القانونية بالتأميم وإنشاء شركة جديدة التزمت بذات العقد التراما جديدا وكانت المطعون عليها قد دفعت أيضا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بعد تأميم شركة اتوبيس الغربية وإنشاء شركة أخرى اندمجت فيها في النهاية إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفع وأقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله "إن الدفع مردود بما نص عليه القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بأن تظل الشركات والبنوك المؤممة محتفظة بشكلها القانوني وتستمر في مزاولة نشاطها دون أن تسأل الدولة عن التزاماتها السابقة إلا في حدود ما آل إليها بما استقر عليه القضاء من أنه وإن كانت الدولة لاتسأل عن الالتزامات الزائدة عن أصول الشركة المؤممة ... فإن ذلك لا يمنع من مقاضاة الشركة ومطالبتها بالديون السابقة على التأميم باعتبار أن شخصيتها الاعتبارية وأهليتها للتقاضى مازالت قائمة بالنص على ذلك في المادة الرابعة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ وأن مآل الحكم في النهاية يكون عند التنفيذ مما يتعين معه رفض هذا الدفع" وكان هذا الذي أورده الحكم في أسبابه يتضمن التعليل المسقط لدفاع الطاعن وكان استخلاص تجديد العقد من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الثاني إن الحكم المطعون فيه بعد أن أقر بصواب ما انتهت إليه محكمة أول درجة من إلزام المطعون عليها بأن توفى للطاعن ديونه في حدود ما آل للدولة من أموال وحقوق في تاريخ التأميم عاد وقضى برفض الدعوى مؤسسا قضاءه على إستعالة تنفيذ هذا الحكم لتقييم أسهم الشركة بصفر . وهو خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن نتيجة التقييم أمر ليس له دلالة ولا يؤدي بذاته إلى عدم تحمل دين الطاعن وأن اعتماد لجنة التقييم لدينه ضمن خصوم المنشأة يجعل الدولة مسئولة عن ادائه في حدود ما آل إليها من أصول ويحتم القضاء له بدينه دون اعتبار لإمكانية التنفيذ أو لإدراج دينه بواسطة اللجنة أو المؤسسة التي تتبعها الشركة ضمن الديون العادية التي لاتسأل الدولة عن سدادها فقواعد التوزيع بين الدائنين أمر يرجع فيه إلى القواعد العامة وينخرج عن ولاية لجنة التقييم وعمل القاضي يقتصر على الفصل في الدعوى دون البحث في مقدرة الدائن على التنفيذ أو مدى يسار المدين .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الصادر بتأميم بعض الشركات والمنشآت — ومن بينها شركة أتوبيس الغربية التي أدمجت بعد ذلك في الشركة المطعون عليها بعد تغيير اسمها — إذ نص في مادته الثالثة المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ على أن تتولى اللجان المنصوص عليها فيها تقييم المنشآت والشركات غير المتخذة شكل شركات مساهمة وعلى ألا تسأل الدولة عن التزامات هذه الشركات والمنشآت إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، فقد دل على أن تكون الدولة مسئولة أصلاً عن سداد التزامات هذه الشركات والمنشآت في حدود ما آل إليها على هذه الوجهة وإذا كانت أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه وكان جميع الدائنين متساويين في هذا الضمان إلا من كان له منهم حق التقدم وفقاً لقانون ، وكان تقييم أسهم الشركة المؤممة بصفر لا يعني سوى زيادة خصومها على أصولها وهو مالا يحول دون إجراء توزيع لهذه الأصول بين الدائنين وفقاً للقواعد العامة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى إلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى مستنداً في ذلك إلى استحالة تنفيذ هذا الحكم لتقييم أسهم الشركة بصفر يكون قد حال بين الطاعن وبين استثناء حقه من أموال مدينه التي هي ضمان عام لجميع دائنيه ويكون بذلك قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الدعوى صالحة للفصل فيها ولما تقدم يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .



## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

يرئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى وعضوية السادة  
المستشارين : على صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين ، وعز الدين الحسبى ، وعبد العال السيد .

(٢٥٩)

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ القضائية :

«إيجار» «رد العين المؤجرة» .

الالتزام برد العين المؤجرة . عدم كفاية التنبية بالاخلاء للوفاء به . وجوب وضع العين  
للمؤجرة تحت تصرف المؤجر بحيث يتمكن من الانتفاع بها دون عائق .

يجب على المستأجر وفقا لنص المادة ٥٩٠ من القانون المدنى أن يرد العين  
المؤجرة إلى المؤجر عند انتهاء الإيجار ، ولا يكتفى للوفاء بهذا الالتزام أن يذبه  
المستأجر على المؤجر بأنه سيقوم بإخلاء العين المؤجرة ، بل يجب على المستأجر  
أن يضعها تحت تصرف المؤجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها ، دون  
عائق . وإذا كان النزاع فى حقيقته يدور حول وفاء المـطعون عليه بالتزامه برد  
للأطيان المؤجرة إلى مورث الطاعنين فى نهاية مدة الإيجار فينما يقول المـطعون  
عليه إن علاقة الإيجار مع المورث انقضت بتأجيله الأطيان إلى الغير ، يتمسك  
الطاعنون باستمرار هذه العلاقة بوضع يد المستأجرين من المـطعون عليه على هذه  
الأطيان طبقا للاستندات المؤيدة لدفاعهم ، وكان ما أورده الحكم المـطعون  
فيه لا يتضمن ارد على دفاع الطاعنين بأن المـطعون عليه أجـر أرض النزاع من  
الباطن وأن المستأجرين منه استمروا يضعون يدهم عليها خلال المدة المطالب  
بالأجرة عنها ، وهو دفاع جوهرى ، يترتب عليه إن صـح إعتبار المـطعون عليه  
مغـلا بالتزامه برد العين المؤجرة فى نهاية العقد ووضعها تحت تصرف المؤجر  
وتمكنه من حيازتها والانتفاع بها دون عائق ما يفيد قيام الدليل على عكس القرينة

المستفادة من حكم المادة ٦٠٠ من القانون المدني التي لا يفترض معها تجديد عقد الإيجار الأصلي — بعد إذ نبه المطعون عليه على موث الطاعتين بالإخلاء — فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن موث الطاعتين تقدم بطلب إلى رئيس محكمة المنصورة الابتدائية قال فيه : إنه أبر للمطعون عليه ٩ فودط مينة بعقد الإيجار المؤرخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ بأجرة سنوية قدرها ٣٠ جنينها لغدان . وإذا تراخى المستأجر في الوفاء بالأجرة لمدة خمس سنوات تبدأ من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٦٠ فقد طلب توقيع المحجز التحفظي على ما يوجد بالعين المؤجرة من زراعة وفاء للأجرة المتأخرة ومقدارها ١٢٨١ جنينها و ٢٥٠ مليا وصادر الأمر بذلك فتظلم المطعون عليه منه أمام محكمة المنصورة الابتدائية بالدعوة رقم ٨٥٥ لسنة ١٩٦٠ . مدنى كلى المنصورة واتبع الموث أمر المحجز التحفظي باستصدار أمر أداء بالأجرة ذاتها عن هذه السنوات . فعارض المطعون عليه في هذا الأمر طالبا إلغاء بالدعوى رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى المنصورة وفي ١١/٢٦/١٩٦٠ قضت محكمة أول درجة بإلغاء الأمرين فاستأنف موث الطاعتين هذين الحكيم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاءهما وتأييد أمرى المحجز والأداء وقيد استئنائه عن الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء برقم ٢ لسنة ١٣ قضائية وفي التظلم من أمر المحجز برقم ٣ لسنة ١٣ قضائية وفي ١٣/٢/١٩٦٢ أمرت المحكمة بضم الاستئناف وقضت بإلغاء الحكيم المستأنفين ورفض تظلم الطاعن من أمر المحجز ورفض المعارضة في أمر الأداء وتأييد أمرى المحجز والأداء . طعن المطعون عليه في هذا

الحكم بطريق النقض بالطعن برقم ١٠٣ لسنة ٣١ ق ٠ وفي ١٩٦٦/١١/١ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف المنصورة. وفي ١٩٦٨/٥/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكمين المستأنفين. طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطالبت نقض الحكم.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصلا أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ذلك أنه أقام قضاءه برنض طابيات الطاعنين على أن عقد إيجار الأرض المتزرعة موزا قد انتهى فعلا في أبريل سنة ١٩٥٦ بموجب الإنذار الموجه من المطعون عليه إلى مورث الطاعنين في ١٣/١٠/١٩٥٥ بالتنبيه عليه بإنهاء عقد الإيجار في ذلك التاريخ أخذا بما فهمه خط من الحكم الصادر في الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣١ ق المرفوع من المطعون عليه ضد الطاعنين من أن الإنذار المذكور قد تضمن إعادة التنبيه بأن عقد الإيجار المؤرخ ١٠/١٠/١٩٤٣ قد أصبح منتهيا عن المساحة كلها سواء بالنسبة للأطيان التي ينتهي عقدها في سبتمبر سنة ١٩٥٥ وتلك التي ينتهي عقدها في أبريل سنة ١٩٥٦ وهي أرض الزراع المتزرعة موزا في حين أن الحكم الناقض رتب على الإنذار المشار إليه أن المطعون عليه ترك الأطيان الأولى وأنه على استعداد لتسليم الثانية عند نهاية مدة الإيجار في أبريل سنة ١٩٥٦ ، وأن الحكم المطعون فيه لم يتحقق من أن المطعون عليه قام فعلا بتنفيذ التزاماته بتسليم السعين المؤجرة تسليما قانونيا إلى مورث الطاعنين ووضمها تحت تصرفه في التاريخ المذكور هذا فضلا عن أن الطاعنين تمكنوا في مذكراتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن المطعون عليه أنذر مورثهم في ١٧/١/١٩٥٥ و ٢٠/٢/١٩٥٥ بأنه أجر من باطنه للغير ١٦ فدانا و ٢٣ قيراطا منها القطعة المتزرعة موزا من بين المساحة المؤجرة إليه بالعقد المؤرخ ١٠/١٠/١٩٤٣ وذلك قبل انتهاء مدته في أبريل سنة ١٩٥٦ واستمرار وضع يد المستأجرين من الباطن حتى ١٦/٩/١٩٦١ مما يترتب عليه تجديد عقد الإيجار الأصلي عنها خلال المدة من أبريل سنة ١٩٥٦ حتى أبريل سنة ١٩٦١ تجديدا ضمنيا استنادا إلى أن التأجير من الباطن - ولو كان مصرحا به - لا ينشئ علاقة إيجار قائمة بين المؤجر



وبين المستأجرين من الباطن بل تظل علاقة الإيجار قائمة بين المؤجر والمستأجر الأصلي ومن ثم تجدد عقده تجديداً ضمناً طالما استمر وضع يد المستأجرين من الباطن لأنهم يستمدون حقهم في وضع يدهم من قيام عقد الإيجار الأصلي ويبقى هذا المستأجر مسئولاً وحده عن سداد الإيجار للمؤجر وأن إبداء المطعون عليه إخلاء أطيان النزاع في إبريل سنة ١٩٥٦ وتسليمها إلى مورث الطاعنين الذي قام بتأجيرها إلى واضع اليد عليها يكذبه إقرار المطعون عليه في الإندارين المشار إليهما ومثبت من أوراق الدعوى ومستنداتها من أنه هو الذي أجر أطيان النزاع من الباطن قبل إبريل سنة ١٩٥٦ واستمر وضع يد المستأجرين من الباطن طوال المدة المطالب بالإيجار عنها ولكن الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع الجوهرى دون أن يرد عليه ودون أن يشير إلى مستندات الطاعن المؤيدة له أو يحدد الدليل الذى استند إليه فى تجديد عقد الإيجار تجديداً ضمناً بعد إبريل سنة ١٩٥٦ بالنسبة لأرض النزاع وهو ما يعيبه بالقصور وبالفساد فى الاستدلال فضلاً عن مخالفة القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد فى هذا الخصوص أنه "لما كان الثابت من الأوراق أن المستأنف ضده قد استمر متمسكاً بموقفه من اعتبار عقد الإيجار منتهاً ولم يقيم دليل على بقاء المستأنف ضده متفقاً بالعين المشار إليها بوصفه مستأجراً لها ومن ثم فلا محل للقول بتجديد الإيجار ضدها من بعد انتهائه ولا يسوغ من بعد الزام المستأنف ضده بمبلغ إيجار تلك الأرض عن تاريخ لاحق لتاريخ انتهاء عقد إيجارها السابق . وما يذهب إليه المستأنفون من نظر مخالف وقولهم باستمرار الإيجار وتجديده عن مدة تالية فهو لا يرتكن إلى أساس ولا دليل على صحته حال أن الواقع المستفاد من الأوراق ينفيه" وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وقصور فى التسبيب ذلك أنه يجب على المستأجر وفقاً لنص المادة ٥٩٠ من القانون المدنى أن يرد العين المؤجرة إلى المؤجر عند انتهاء الإيجار ولا يكفى للوفاء بهذا الإلتزام أن يذبه المستأجر على المؤجر بأنه سيقوم بإخلاء العين المؤجرة بل يجب على المستأجر أن يضعها تحت تصرف المؤجر بحيث يتمكن من حيازتها والإنتفاع بها دون عائق . لما كان ذلك وكان النزاع فى حقيقته يدور حول وفاء المطعون عليه

بالتزامه برد الأطنان المؤجرة إلى مورث الطاعنين في نهاية مدة الإيجار في أبريل سنة ١٩٥٦ فبينما يقول المطعون عليه إن علاقته الإيجارية مع المورث انقضت بتأجير الأطنان إلى الغير يتمسك الطاعنون باستمرار هذه العلاقة بوضع يد المستأجرين من المطعون عليه على هذه الأطنان طبقاً للمستندات المؤيدة لدفاعهم".

وكان هذا الذي أورده الحكم لا يتضمن الرد على دفاع الطاعنين بأن المطعون عليه أجزأ أرض النزاع من الباطن وأن المستأجرين منه استمروا يضعون يدهم عليها خلال المدة المطالب بالأجرة عنها وهو دفاع جوهري يترتب عليه إن صح اعتبار الطعون عليه مخالفاً بالتزامه برد العين المؤجرة في نهاية العقد ووضعها تحت تصرف المؤجر وتمكينه من حيازتها والإنتفاع بها دون مائق مما يقيد قيام الدليل على عكس القرينة المستفادة من حكم المادة ٦٠٠ من القانون المدني التي لا يفترض معها تجديد عقد الإيجار الأصلي وهو مما يعيب الحكم بالقصور ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الطعن للمرة الثانية وكان الموضوع غير صالح للفصل فيه .

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ مريدى وعضوية السادة  
المستشارين : على صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين ، وعز الدين الحسنى ، وعبد العال السيد .

(٢٦٠)

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٣٩ القضائية :

(١) ارث " أيلولة أموال التركة " . قانون " القانون الواجب التطبيق " . وصية .

استخلاص الحكم أن ملكية العقارات الكائنة بمصر انتقلت إلى الورثة بوفاته والالتهم بطريق  
الوصية لا الميراث . إباحة القانون الإنجليزي السارى على واقعه النزاع باعتباره قانون الوصية  
حرية الإيعاز . النعى على الحكم بخالفه القانون . لا محل له .

(٢) ارث . وصية . قسمة .

نص المادة ٩٠٨ مدنى . معالجته القسمة التى يجرى بها المورث فى تركته بين ورثته حال  
حياته . عدم أقادته أن الوارث يكتسب ملكية نصيبه فى التركة بالميراث إذا أوصى بما يعادل  
هذا النصيب .

(٣) ارث " اشهاد الوفاة والوراثة " . اثبات .

حجية اشهاد الوفاة والوراثة قاصرة على هذين الأمرين دون غيرهما .

(٤) حكم . " عيوب التدليل . مالا يعد قصورا " .

دفاع لا يستند إلى أساس قانونى صحيح . أغفال الحكم الرد عليه . لا قصور .

١ - أموال الشخص تؤول لغيره بوفاته بأحد طريقين ، الميراث أو الوصية .  
وإذا يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد استخلصت من المستندات



المقدمة إليها وفي حدود سلطتها الموضوعية ان ملكية العقارات الكائنة بمصر قد انتقلت إلى الطاعنين ب وفاة والدتهم بطريق الوصية الصادرة منها لا الميراث . وكان القانون الإنجليزي الذى يسرى على واقعة النزاع باعتبار قانون والد الطاعنين التى صدرت منها الوصية ، وذلك عملاً بقاعدة الإسناد الواردة بالمادة ١٧ من القانون المدنى المصرى والذى يبيح حرية الإيصاء ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون أو الخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس .

٢ — النص فى المادة ٩٠٨ من القانون المدنى على أن " تصبح الوصية بقسمة أعيان التركة على ورثة الموصى ، بحيث يعين لكل وارث أو بعض الورثة قدر نصيبه ، فإذا زادت قيمة ما عين لأحدهم على استحقاقه فى التركة كانت الزيادة وصية " لا يفيد أن الوارث يكتسب ملكية نصيبه فى التركة بالميراث إذا أوصى له المورث بما يعادل هذا النصيب . ذلك أن النص المذكور إنما يعرض إلى القسمة التى يجرى بها المورث فى تركته بين ورثته حال حياته وتكون فى صورة وصية .

٣ — نصت الفقرة الرابعة من المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على أن « يكون الاشهاد الذى يصدره رئيس المحكمة الابتدائية حجة بالوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم بخلافه . . . . » ومؤدى ذلك أن حجة الاشهاد قاصرة على هذين الأمرين وحدهما ، ولا شأن لها بسبب كسب ملكية الوارث لما آل إليه من التركة .

٤ — إذا كان ما تمسك به الطاعنون أمام محكمة الموضوع من دفاع لا يستند إلى أساس قانونى صحيح ، فإن إغفال الحكم الرد عليه لا يعتبر قصوراً مبطلاً له .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٢٣٩ سنة ١٩٦٧ كلى القاهرة ضد وزير العدل بصفته ( المطعون عليه ) وطلبوا فيها الحكم بعدم استحقاق رسم نسي على طلب شهر حق الارث رقم ٢٩١ سنة ١٩٦٦ ، وقالوا بيانا لها أن والدتهم والسيدة . . . البريطانية الجنسية تمتلك الربع على الشيوع في العقارين الميينين بصحيفة الدعوى والكاشنين بمدينة القاهرة وقد توفيت بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٩ وانحصر ارثها فيهم ثلاثة بالتساوى وانها كانت قد حررت وصية إوصت فيها ببعض منقولاتها لآخرين كما أوصت للمدعين بباقي أموالها بما فيها حصتها في العقارين المذكورين على أن يكون لكل منهم الثلث ، وصدر من محكمة القاهرة للأحوال الشخصية الإتهاد رقم ٣٩ سنة ١٩٦٦ بوفاتها الذي أثبت نص الوصية وانتهى الى أنهم وحدهم ورثتها وغير موصى إليهم ، ولما تقدموا الى مكتب الشهر العقارى بالموسكى بالطلب رقم ٢٩١ سنة ١٩٦٦ لإشهار حق إرثهم في هذين العقارين لم يقدر المكتب عليه رسما نسبيا إلا أنه لما قدم المحرر لتسجيله طالبتهم مصلحة الشهر العقارى برسم نسي مقداره ٢٢٣٨ جنيها و ٨١٠ مليات باعتبار أن الملكية قد آلت إليهم بالوصية ، مع أن الملكية قد آلت إليهم بالمراث ، وهو مالا تجوز معه للمصلحة اقتضاء الرسم النسي ، ومن ثم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم السالفة وفي ١٩٦٨/٥/٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وطلبوا إلغاء والقضاء لهم بطلباتهم وقيد الاستئناف برقم ١٢٦٠ سنة ٨٥ ق . وفي ١٩٦٩/٢/٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنون بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القاتون والخطأ في تطبيقه ، وذلك أنه على الرغم من أن ما أخذه كل منهم بالوصية يوازى ما يخصه بالمراث ، ورغم صدور الإتهاد رقم ٣٩ سنة ١٩٦٦ من محكمة القاهرة للأحوال الشخصية الذى نص في منطوقه على أنهم ورثة لوالدهم ولم يعتبرهم موصى إليهم ، فقد

ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن الملكية قد آلت إليهم بالوصية ، مخالفًا بذلك ما تقضى به المادة ٩٠٨ من القانون المدنى من أن الإيصاء بمثل الفريضة الشرعية يعد ميراثًا كما أهدر حجية الإشهاد الذى يعتبر حجة على المكافة ما لم يصدر حكم بخلافه طبقا لنص المادة ٩٣٤ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن أموال الشخص تؤول لغيره بوفاته بأحد طريقين ، الميراث أو الوصية ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد استخلصت من المستندات المقدمة إليها وفى حدود سلطتها الموضوعية أن ملكية العقارات الكائنة بمصر قد انتقلت إلى الطاعنين بوفاة والدتهم بطريق الوصية الصادرة منها لا الميراث ، وكان النص فى المادة ٩٠٨ من القانون المدنى على أن "تصح الوصية بقسمة أعيان التركة على ورثة الموصى ، بحيث يعين لكل وارث أو بعض الورثة قدر نصيبه ، فإذا زادت قيمة ما عين لأحدهم على استحقاقه فى التركة كانت الزيادة وصية" لا يفيد أن الوارث يكتسب ملكية نصيبه فى التركة بالميراث إذا أوصى له المورث بما يعادل هذا النصيب ذلك أن النص المذكور إنما يعرض إلى القسمة التى يجرىها المورث فى تركته بين ورثته حال حياته وتكون فى صورة وصية ، فضلا عن أنه غير واجب التطبيق فى واقعة النزاع التى يسرى عليها القانون الانجليزى باعتباره قانون والده الطاعنين التى صدرت منها الوصية ، والذى يبيح حرية الإيصاء وذلك عملا بقاعدة الاسناد الواردة بالمادة ١٧ من القانون المدنى المصرى ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الرابعة من المادة ٩٣٤ من قانون المرافعات قد نصت على أن يكون الإشهاد الذى يعمده رئيس المحكمة الابتدائية حجة بالوفاء والوراثة ما لم يصدر حكم بخلافه ، فان حجية الإشهاد تكون قاصرة على هذين الأمرين وحدهما ، ولا شأن لها بسبب كسب ملكية الوارث لما آل إليه من التركة لما كان ما تقدم فان النعى على الحكم بخلافه القانون أو الخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس .



وحيث أن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، ذلك أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بما تقضى به المادة ٩٠٨ من القانون المدني من أن الإيصاء للوارث يمثل الفريضة الشرعية لا يعتبر وصية ، كما تمسكوا بحجية الإشهاد رقم ٣٩ سنة ١٩٦٦ ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع فعزف عن بحثه ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا النعي غير منتج ذلك أنه لما كان ما تمسك به الطاعنون في هذا الصدد لا يستند إلى أساس قانوني صحيح — وعلى ما سلف بيانه عند الرد على السببين الأولين — فإن إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع — لا يعتبر قصورا مبطلا للحكم .

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور حافظ هريدى وعضوية السادة المستشارين : على صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين ، وعزالدين الحسيق ، وعبد العال السيد .

( ٢٦١ )

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٩ القضائية :

تقادم " التقادم المكسب " . " قطع التقادم " . ملكية . تسجيل .

التقادم المكسب لا ينقطع إلا بعمل جازم من قبل المالك الأصل . م ٨٢ مدنى قديم .  
قضاء الحكم المطعون فيه بإجابة طلب الخصم المتدخل بتثبيت ملكيته للأطيان تأسيسا على اكتمال مدة  
التقادم الطويل في مواجهة مصلحة الأملاك المالكة قبل العمل بقانون حظر تملك الأموال الخاصة للدولة  
للدولة بالتقادم . لا خطأ .

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتثبيت ملكية الخصم المتدخل  
لأطيان النزاع تأسيسا على " ان التقادم الطويل الذى اكتملت مدته قبل العمل  
بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ — الذى يحظر تملك الأموال الخاصة للدولة  
أو كسب حق عيني عليها بالتقادم — لم ينقطع برفع الدعوى رقم . . . . . ،  
إذ التقادم إنما كان يسرى في مواجهة المالكة للأطيان وهى الحكومة ،  
والدعوى المذكورة كانت مقامة من مورث المستأنفين . وهو لم يكن مالكا  
للأطيان محل النزاع طوال مدة سريان التقادم الطويل المكسب للملكية . . . . .  
وأن رفع تلك الدعوى لا يدخل ضمن أسباب الانقطاع الطبيعى ، هذا فضلا  
عن أنه لم يترتب على رفع الدعوى المذكورة إزالة الحيازة قهرا وفعلا إذ أنه قد  
صدر الحكم فيها بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى . وهى دعوى  
طرد وتأيد الحكم إستثنافيا " ، وكانت المادة ٨٢ من القانون المدنى القديم الذى  
بدا التقادم ورفعت الدعوى رقم . . . . . فى ظله تنص على أن " تنقطع المدة  
المقررة للتملك بوضع اليد . . . . . إذا طلب المالك استرداد حقه بأن كلف وواضع  
اليد بالحضور للرافعة أمام المحكمة . . . . . " وهو ما يدل على أن التقادم لا ينقطع إلا بعمل  
جازم من قبل مصلحة الأملاك المالكة ، التى يسرى التقادم ضدها . ولا يكفى

مجرد موافقتها على طلب رفع الدعوى رقم . . . . . سألقة الذكر — المقدم إليها — باسترداد الأطنان ونقل تكليفها إلى اسمه حتى تنتقل صفة المالك إليه ، مما يجيز له المطالبة القضائية التي من أثرها قطع التقادم طبقاً لـ مادة ٨٢ آتفة الذكر ، ذلك أن الملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل . وهو لم يسجل عقد الاسترداد إلا بعد أن اكتملت مدة التقادم . إذ كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المقرر والمرافعة وبعد  
المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتصل في أن ... .. مورث المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٥٧  
مدنى كلى الزقازيق ضد مورث الطاعنين وآخرين يطلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته  
إلى ٥٨ فدانا موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ونقل تكليفها من اسم  
المدعى عليه الثانى إلى اسمه وقال شرحا للدعوى إنه اشترى ٢٠٦ أفدنة منها المساحة  
موضوع النزاع بموجب عقد بيع رسمى مسجل بقلم الرهون بمحكمة المنصورة المختلطة  
في ١٩٢٠/٤/٢٦ رقم ١٥١٢٤ ووضع يده عليها . وإذ تواطأ المدعى عليهما الأولان  
على نقل تكليف المساحة المذكورة إلى اسم الثانى فقد أقام الدعوى للحكم له بطلباته .  
كما أقام ... .. الدعوى رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى الزقازيق ضد المورث  
المذكور و ... و ... يطلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى المساحة ذاتها  
وما يتبعها من آلات وأشجار ونخيل ومبان وقال شرحا للدعوى إنه اشترى ٢٩ فدانا  
منها على الشيوع من ... .. بموجب عقد بيع مسجل بـأموزية الزقازيق  
المختلطة في ١٩٢٧/٧/١٤ برقم ٤٨٩٣ و ٢٩ فدانا أخرى من ... .. بعقد  
بيع مسجل بنفس المأمورية في ١٩٣٠/٣/١٨ برقم ١٢١٥٢ وإذ تأخر فى سداد



الأموال الأميرية عن القطعتين، نزعت مصلحة الأموال المقررة ملكيتهما ورسا مزادهما على الحكومة بموجب محضري مرمى مزاد مسجلين بقلم رهون محكمة المنصورة المختلطة في ١٦/٢/١٩٣٥ برقم ٣٤٢ ، و ١٩٣٥/٤/٥ برقم ١١٩٧ ثم تحرر عقد استرداد بينه وبين تلك المصلحة في ٢٥/١/١٩٥٨ مسجل برقم ٥٣٠ الزقازيق بعد سداده الأموال الأميرية نص فيه على أنه تسلم المساحة كلها . واذ تواطأ المدعى عليهم على أن يبيع ..... هذه المساحة إلى ..... بيعا صوريا وتسليمها الأخير بموجب حكم التحكيم رقم ١١/١٩٥٨ كلى الزقازيق وتدخل في الدعوى الأولى خصما منضما إلى المدعى فيها وتدخل أيضا ..... خصما منضما إلى المدعى عليه بمقولة انه اشترى منه ٢٠ فدانا بعقد مسجل في ١١/١٠/١٩٥٩ فقد أقام الدعوى للحكم له بطلباته . قررت المحكمة ضم الدعويين وحكت قبل الفصل في الموضوع بنصب مكتب الخبراء بوزارة العدل بالزقازيق لبيان ما إذا كانت الأطيان موضوع النزاع تدخل في ملك أحد من الخصوم في الدعويين وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت في ٢٠/٣/١٩٦٨ فحكت أولا في الدعوى رقم ٥٦٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى الزقازيق بتثبيت ملكية الخصم المتدخل ..... إلى ٥٨ فدانا الموضحة الحدود والمعالم بصحيفتها ، ثانيا برفض الدعوى ٥٦٣ لسنة ١٩٥٧ مدنى كلى الزقازيق ، ثالثا في الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى الزقازيق برفضها ، ورابعا برفض دعوى الخصم المتدخل ..... استأنف الورثة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبين الغاء ورفض الدعوى رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٧ مدنى كلى الزقازيق والحكم بطلباتهم في الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى الزقازيق وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٧ لسنة ١١ قضائية . وفي ٩/٤/١٩٦٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القسانون وأخطأ في تطبيقه حين ذهب إلى أن الدعوى رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٤٣ مدنى فاقوس واستئنافها رقم ٤١٥ لسنة ١٩٤٣ الزقازيق التى أقامها مورث الطاعنين الأول بطرد ..... مورث

المطعون عليهم السبعة الأول . . . . . والمطعون عليه التاسع من الأَطِيان المتنازع عليها لا يقطع التقادم السارى لصالحهما استنادا إلى أنه لم يكن مالكا لتلك الأَطِيان عند رفع الدعوى في حين أنه كان قد تقدم بطلب استردادها من مصلحة الأملاك وافقت عليه في ١٢/٤/١٩٣٩ واصدرت القرار رقم ٥٢٩ في نوفمبر سنة ١٩٤١ بنقل تكليفها إلى اسمه ومن شأن ذلك أن يكون له حق خلافة المصلحة في دفع وضع يد فاضب الأرض ولا يؤثر في نشوء هذا الحق في تاريخ موافقة المصلحة تراخي تسجيل عقد الاسترداد حتى ٢٥/١/١٩٥٨ ومؤدى ذلك انقطاع التقادم وعدم اكتمال مدته حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي يحظر تملك الأموال الخاصة للدولة أو كسب حق عيني عليها بالتقادم . هذا فضلا عن إغفال الحكم المطعون فيه الرد على دفاعه بأن مصلحة الأملاك بموافقتها على طلبه استرداد الأَطِيان وعلى نقل تكليفها إلى اسمه قد أنشأت له مركزا قانونيا على أرض النزاع ينحول له حق رفع دعوى الطرد رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٤٣ المشار إليها وهو دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد فى هذا الخصوص قوله " إن التقادم الطويل الذى اكتملت مدته قبل العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ لم ينقطع برفع الدعوى ١١٢٧ مدنى مستعجل فاقوس كما قالت محكمة أول درجة خطأ إذ التقادم انما كان يسرى فى مواجهة المالك للأطيان وهى الحكومة والدعوى المذكورة كانت مقامة من مورث المستأنفين وهو لم يكن مالكا للأطيان محل النزاع طوال مدة سريان التقادم الطويل المكسب للملكية " واستطرد قائلا إن " الانقطاع المدنى هو الذى يكون سببه أعمالا قانونية صادرة ممن يسرى التقادم ضده أو ممن يسرى لمصلحته الأمر المنتفى فى حالة الدعوى رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٤٣ مدنى مستعجل فاقوس المذكورة فلم تكن الحكومة المالك للأطيان محل النزاع طوال مدة سريان التقادم ممثلة فى الدعوى رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٤٣ مدنى مستعجل فاقوس السالف ذكرها " وأضاف " أن رفع هذه الدعوى لا يدخل ضمن أسباب الانقطاع الطبيعى فضلا عن أنه لم يترتب على رفع الدعوى المذكورة إزالة الحيازة قهرا وفعلا إذ أنه قد صدر

الحكم فيها بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وهى دعوى طرد وتأيد الحكم استثنافيا " وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه صحيح فى القانون ذلك أن المادة ٨٢ من القانون المدنى القديم الذى بدأ التقادم ورفعت الدعوى رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٤٣ المشار اليها فى ظله تنص على أن " تنقطع المدة المقررة للملك بوضع اليد إذا طلب المالك استرداد حقه بأن كلف واضع اليد بالحضور للرافعة امام المحكمة ... " وهو ما يدل على ان التقادم لا ينقطع الا بعمل جازم من قبل مصلحة الأملاك المالكة التى يسرى التقادم ضدها ولا يكفى مجرد موافقتها على طلب رافع الدعوى رقم ١١٢٧ سالفة الذكر باسترداد الأطنان ونقل تكليفها إلى اسمه حتى تنتقل صفة المالك إليه مما يجيز له المطالبة القضائية التى من اثرها قطع التقادم طبقا للمادة ٨٢ آنفة الذكر ذلك أن الملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل وهو لم يسجل عقده الا فى ١٩٥٨/١/٢٥ بعد أن اكتملت مدة التقادم ومن ثم يكون النعى على غير أساس .



## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم السعيد ذكري ، وعثمان حسين عبد الله ، ومجد صدق العصار ، ومحمود عثمان درويش .

( ٢٦٢ )

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) استئناف " نطاق الاستئناف " . " دعوى سبب الدعوى " . ارتفاق .

للمحرم في الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله ، تغيير سببه والاضافة إليه .  
مثال بشأن حق المرور للأرض المحبوسة عن الطريق العام . المادتان ٨١٢ و ١٠١٧ مدني .

( ٢ و ٣ ) ارتفاق . ملكية . محكمة الموضوع .

( ٢ ) تصرف المالك في أرضه بما يجعل جزءا منها محبوسا عن الطريق العام . وجوب  
تقرير حق مرور لهذا الجزء في الأجزاء الأخرى . حق المرور في عقار مجاور . حالاته .  
المادة ٨١٢ / ٢ مدني .

( ٣ ) شرط اعتبار الأرض محبوسة عن الطريق العام . يكفي أن يكون المرفق كاف بحيث  
لا يتيسر للمالك الوصول إلى ذلك الطريق إلا بنقطة باهظة أو مشقة كبيرة . استقلال قاضي  
الموضوع بتقدير ذلك متى أقام قضاؤه على أسباب سائقة .

( ٤ ) حق المرور المقرر لمالك الأرض المحبوسة عن الطريق العام . عدم استعماله إلا في  
موضوع من العقار يكون فيه المرور أخف ضررا . الجدل الموضوعي في كفاية الدليل . عدم  
إثارة أمام محكمة النقض .

١ - لما كان الثابت أن المطعون عليهما إقامتا الدعوى بطلب تقرير حق ارتفاق  
بالمرور لعقاريهما على أرض الطاعنة بتخصيص المالك الأصلي تطبيقا لنص المادة  
١٠١٧ من القانون المدني ، وطلبا احتياطيا الحكم بإنشاء ممر قانوني في أرض  
الطاعنة للوصول من أرضهما للطريق العام عملا بما تقتضيه المادة ٨١٢ من

القانون المذكور من أن مالك الأرض المحبوسة عن الطريق العام أو التي لا يصلها بهذا الطريق ممر كاف يكون له حق المرور في الأراضي المجاورة بالقدر اللازم لاستغلال أرضه واستعمالها على الوجه المألوف وذلك في نظير تعويض عادل ، وإذا قضت محكمة أول درجة برفض الطلب الأصلي مع الاحتفاظ للطعون عليهما برفع دعوى مبتدأة بالطلب الاحتياطي . فقد استأنفا الحكم الابتدائي طالبين إلغاءه والحكم لهما بالطلب الأصلي أو بالطلب الاحتياطي ، ولما كان موضوع الطلبين سالف الذكر لم يتغير وهو حق المرور ، وإن تغير مصدر الحق فيهما وهو الاتفاق في حالة ترتيب حق المرور بتخصيص المالك الأصلي ، والقانون في حالة الطلب الخاص بإنشاء الممر القانوني ، ولا تعد المطالبة بأيهما في دعوى واحدة جمعا بين دعويين مختلفتين في الموضوع ، وكانت المادة ١١٤/٣ من قانون المرافعات السابق الذي رفع الاستئناف في ظله قد أجازت للخصوم في الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والإضافة إليه ، لما كان ذلك فإن تحلى محكمة أول درجة عن الفصل في الطلب الاحتياطي لا يؤثر على قبوله أمام محكمة الاستئناف ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه في هذا الطلب بإيجاد ممر قانوني في أرض الطاعنة ليصل أرض المطعون عليهما بالطريق العام ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بأنه فصل في الدعوى بإنشاء الممر دون أن يصدر فيها قضاء من محكمة أول درجة مخالفا بذلك نظام التقاضي على درجتين في غير محله .

٢ — مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٨١٢ من القانون المدني أنه إذا كان للأرض منفذ إلى الطريق العام ، ثم تصرف فيها صاحبها تصرفا قانونيا أدى إلى جعل جزء منها محبوسا عن هذا الطريق فيجب أن يتقرر حق المرور في الأجزاء الأخرى دون العقارات المجاورة كما كان الأمر قبل تجزئة العقار وبشرط أن يكون هذا مستطاعا ، فإذا لم يكن مستطاعا أما لأن العقار كله كان من مبدأ الأمر محبوسا عن الطريق العام أو لأنه لم يتيسر الحصول على ممر كاف في أجزاء العقار الأخرى ، فإنه يكون لمالك العقار عندئذ الحق في الحصول على الممر الكافي في أحد العقارات المجاورة وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٨١٢ سالف الذكر .

٣ — لا يشترط حتى تعتبر الأرض محبوسة عن الطريق العام ألا يكون لها أي منفذ يؤدي إلى هذا الطريق ، بل يكفي لتحقيق هذه الحالة وفقا لنص

المادة ١/٨١٢ من القانون المدنى أن يكون للأرض ممر إلى الطريق العام ولكنه غير كاف بحيث لا يقيم لئلا يسكنها الوصول إلى ذلك الطريق إلا بنفقة باهظة أو مشقة كبيرة ، وهو أمر يستقل قاضى الموضوع بتقديره متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .

٤ — تقضى المادة ١/٨١٢ من القانون المدنى بأن يكون المرور فى الأراضى المجاورة التى تفصل العقار المحبوس عن الطريق العام على ألا يستعمل هذا الحق إلا فى العقار الذى يكون فيه المرور أخف ضررا وفى موضع منه يتحقق فيه هذا الاعتبار ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بإنشاء الممر فى أرض الطاعنة وفى المكان الذى حدده الخبير لأنه لا يترتب على ذلك إلا إزالة حجرتين منفصلتين عن باقى الحجرات وحوائطها مشيدة بطريقة اندثرت من عشرات السنين ولا تتبع حتى فى بناء العزب ، وأن هذه هى أخف أضرار ممكنة تترتب على إنشاء الممر وهى تقارير موضوعية سائغة ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بكفاية الأبحاث التى أجراها الخبير وسلامة الأسس التى بنى عليها رأيه فإن ما تثيره الطاعنة بشأن طريقة بناء الغرفتين المطلوب هدمهما يكون جدلا موضوعيا فى كفاية الدليل الذى اقتنعت به محكمة الموضوع مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليهما إقامتا الدعوى رقم ٩٩٧ سنة ١٩٦٣ مدنى القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة وآخرين هم . . . . . طالبين الحكم بتقرير حق ارتفاق بالمرور عرضه



ثمانية أمتار وطوله ٢٤ مترا في أرض الطاعنة مع كف منازعتها ، وذلك في مواجهة باقي المدعى عليهم ، وقالوا بيانا للدعوى إنهما اشتريا من المدعى عليه . . . . .  
. . . . . قطعت أرض فضاء مجاورتين لشارع إبراهيم باشا وهو طريق عام بحلول  
كما اشترى باقي المدعى عليهم من البائع المذكور ثلاث قطع أخرى ملاصقة لأرضهما  
وتنتهى إلى شارع إبراهيم باشا ، وإذا تحجب أرضهما عن هذا الطريق قطعة  
أرض فضاء اشترتها الطاعنة مما دعا المالك الأصلي إلى أن يرب لأرضهما على هذه  
القطعة حق ارتفاق بالمرور للوصول إلى الطريق المذكور عملا بما تقضى به المادة  
١٠١٧ من القانون المدني ثم نازعتهما الطاعنة هذا الحق وأقامت بناء على أرضهما ،  
فقد أقاما الدعوى للحكم لهما بطلبتهما . وبتاريخ ١١/١١/١٩٦٣ حكمت المحكمة  
بندب الخبير الهندسى صاحب الدور لمعاينة أرض النزاع وبيان ما إذا كان لعقارى  
المطعون عليهما حق ارتفاق بالمرور إلى شارع إبراهيم باشا بتخصيص من المالك  
الأصلى . أودع الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أنه يوجد حق ارتفاق بالمرور  
للقطعتين المملوكتين للطعون عليهما في أرض الطاعنة ، فعدل المطعون عليهما  
طلبتهما بإضافة طلب احتياطى هو إنشاء ممر قانونى يصل عقاريهما بالطريق العام  
تطبيقاً لنص المادة ٨١٢ من القانون المدني . وبتاريخ ٢٥/٦/١٩٦٤ حكمت  
المحكمة برفض الدعوى بالنسبة للطلب الأصلى مع الاحتفاظ للطعون عليهما  
بالحق فى رفع دعوى مبتدأة بالطلب الاحتياطى . استأنف المطعون عليهما  
هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٦٤ سنة ٨١ ق مدنى القاهرة طالبين الغاء والحكم  
لهما بطلبتهما الأصلية أو الاحتياطية . وبتاريخ ١٦/٤/١٩٦٦ حكمت المحكمة  
بندب مكتب الخبراء الحكوميين بوزارة العدل بالقاهرة لبيان ما إذا كان  
لأرض النزاع أصلاً قبل تجزئتها وبيعها بمعرفة المالك الأصلى ممر على الطريق العام  
وفى هذه الحالة على الخبير بيان ما إذا كان من المستطاع إيجاد ممر لها فى الأجزاء  
المليعة الأخرى والتي كانت شائعة مع أرض النزاع وتقدير التعويض المناسب ،  
وإذا لم يكن ذلك فعليه تحقيق ما إذا كانت الأرض محبوسة عن الطريق العام  
أولا يتيسر للطعون عليهما الوصول إلى الطريق العام إلا بنفقة باهظة أو مشقة  
كبيرة ، وعليه فى هذه الحالة تحقيق إنشاء ممر لها يوصلها إلى الطريق العام فى الأرض  
المجاورة بالقدر اللازم لاستغلال الأرض واستعمالها على الوجه المألوف على  
ألا يستعمل هذا الحق إلا فى العقار الذى يكون المرور فيه أخف ضرراً وفى موضع

منه يتحقق فيه ذلك مع تقدير التعويض العادل . وبعد أن أودع الخبير تقريره حادت المحكمة وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٢١ حكمت بإعادة المأمورية إليه للرد على اعتراضات الطرفين ومعاينة الممرين الكائنين بملك السيدتين . . . . . وما إذا كان من الممكن استعمالهما دون نفقة باهظة أو مشقة كبيرة . أودع الخبير ملحقا لتقريره ثم حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٧ بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام طاعنة بإنشاء ممر قانوني بأرضها لقطعتي الأرض المملوكتين للطعون عليهما الواضحة حدوده ومعالمه بتقرير الخبير مقابل أن يدفع لها مبلغ ١٣٥ جنيا مناصفة بينهما . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحدثت جلسة لنظره وفيها تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على أربعة أسباب يتحصل النعي بالسبب الأول منها في أن محكمة أول درجة قضت برفض الطلب الأصلي الذي رفع به المطعون عليهما الدعوى وهو خاص بتقرير حق ارتفاع بالمرور لعقاريهما على أرض الطاعنة بتخصيص المالك الأصلي طبقا للمادة ١٠١٧ من القانون المدني وذلك لعدم قيام الدليل على وجود هذا الحق واحتفظت المحكمة للطعون عليهما بالحق في رفع دعوى مبتدأة بطلبهما الاحتياطي الخاص بإنشاء ممر قانوني لعقاريهما في أرض الطاعنة طبقا للمادة ٨١٢ من القانون المذكور ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى في الطلب الاحتياطي بإنشاء الممر المطلوب وهو منه خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم لم يفصل في حقيقة الأمر في طلب احتياطي أو عارض وإنما فصل في دعوى جديدة تتعلق بقيد فرضه القانون على حق الملكية وتختلف في الموضوع وفي السبب والأساس القانوني عن الدعوى التي فصلت فيها محكمة أول درجة وهي خاصة بتقرير حق ارتفاع بمعناه الصحيح ، وإذا فصل الحكم المطعون فيه في الدعوى الجديدة بإنشاء الممر مع أنه لم يصدر فيها قضاء من محكمة أول درجة حتى يكون محلا للطعن بالاستئناف فإنه يكون قد خالف نظام انتقاضي على درجتين ، الأمر الذي يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت أن المطعون عليهما أقاما الدعوى بطلب تقرير حق ارتفاق بالمرور لعقاريهما على أرض الطاعة بتخصيص المالك الأصلي تطبيقاً لنص المادة ١٠١٧ من القانون المدني وطلباً احتياطياً للحكم بإنشاء ممر قانوني في أرض الطاعة للوصول من أرضيهما للطريق العام عملاً بما تقضى به المادة ٨١٢ من القانون المذكور من أن مالك الأرض المحبوسة عن الطريق العام أو التي لا يصلها بهذا الطريق ممر كاف يكون له حق المرور في الأراضي المجاورة بالقدر اللازم لاستغلال أرضه واستعمالها على الوجه المألوف وذلك في نظير تعويض عادل وإذ قضت محكمة أول درجة برفض الطلب الأصلي مع الاحتفاظ للمطعون عليهما برفع دعوى مبتدأة بالطلب الاحتياطي ، فقد استأنفا الحكم الابتدائي طالبين إلغاءه والحكم لهما بالطلب الأصلي أو بالطلب الاحتياطي ، ولما كان موضوع الطلبين سالف الذكر لم يتغير وهو حق المرور وإن تغير مصدر الحق فيهما وهو الاتفاق في حالة ترتيب حق المرور بتخصيص المالك الأصلي والقانون في حالة الطلب الخاص بإنشاء الممر القانوني ولا تعد المطالبة بأيهما في دعوى واحدة جمعا بين دعويين مختلفتين في الموضوع وكانت المادة ٤١١/٣ من قانون المرافعات السابق الذي رفع الاستئناف في ظله قد أجازت للتصوم في الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والإضافة إليه ، لما كان ذلك فإن تخلى محكمة أول درجة عن الفصل في الطلب الاحتياطي لا يؤثر على قبوله أمام محكمة الاستئناف إذ قضى الحكم المطعون فيه في هذا الطلب بإيجاد ممر قانوني في أرض الطاعة ليصل أرض المطعون عليهما بالطريق العام ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تحصيل الواقع بما لا يطابق الثابت بالدعوى ، ذلك أن مؤدى الحكم أن حالة الحبس التي ضارت إليها أرض المطعون عليهما تتمثل في جنبها عن شارع إبراهيم باشا ولهذا قضى الحكم بإتخاذ الممر إلى هذا الشارع مجتازاً أرض الطاعة ومستلزماً هدم بعض مبانيها ، في حين أن حالة الحبس على فرض وجودها تكون متحققة بالنسبة لشارع لطيف بعد أن استغرقت تصرفات المالك الأصلي إلى الطاعة وغيرها الواجبة المطةلة على شارع إبراهيم باشا بأكملها ، وبقيت مساحة



كبيرة من الأرض تقع على شارع لطيف فإذا حدثت تجزئة في هذه القطعة ونشأ عنها حبس بعض أجزائها عن الطريق العام فإن حالة الحبس لا تكون متحققة بالنسبة لشارع ابراهيم باشا بل بالنسبة لشارع لطيف مما كان يتعين معه على المحكمة أن تحصر مأمورية الخبير في هذا المكان وإلا يتعدى الممر تطلق الأجزاء التي كانت مظلة على شارع لطيف ولا يجاوزها إلى الأجزاء الأخرى الواقعة على شارع ابراهيم وهو ما تقضى به المادة ٨١٢/٢ من القانون المدني ، وأضافت الطاعنة أن حالة عدم الاستطاعة المشار إليها في هذه المادة والتي تجيز إنشاء الممر في عقار مجاور إنما تكون إذا كان العقار كله لا يتصل في الأصل بطريق عام .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه وقد نصت المادة ٨١٢ من القانون المدني على أنه " ١ - مالك الأرض المحبوسة عن الطريق العام ، أو التي لا يصلها بهذا الطريق ممر كاف إذا كان لا ييسر له الوصول إلى ذلك الطريق إلا بنفقة باهظة أو مشقة كبيرة ، له حق المرور في الأراضي المجاورة بالقدر اللازم لاستغلال أرضه واستعمالها على الوجه المألوف مادامت هذه الأرض محبوسة عن الطريق العام ، وذلك في نظير تعويض عادل ولا يستعمل هذا الحق إلا في العقار الذي يكون المرور فيه أخف ضرراً وفي موضع منه يتحقق فيه ذلك . ٢ - على أنه إذا كان الحبس عن الطريق العام ناشئاً عن تجزئة عقار تمت بناء على تصرف قانوني وكان من المستطاع إيجاد ممر كاف في أجزاء هذا العقار ، فلا تجوز المطالبة بحق المرور إلا في هذه الأجزاء . " وكان مفاد الفقرة الثانية من هذه المادة أنه إذا كان للأرض منفذ إلى الطريق العام ثم تصرف فيها صاحبها تصرفاً قانونياً أدى إلى جعل جزء منها محبوساً عن هذا الطريق فيجب أن يتقرر حق المرور في الأجزاء الأخرى دون العقارات المجاورة كما كان الأمر قبل تجزئة العقار وبشرط أن يكون هذا مستطاعاً فإن لم يكن مستطاعاً إما لأن العقار كله كان من مبدأ الأمر محبوساً عن الطريق العام أو لأنه لم ييسر الحصول على ممر كاف في أجزاء العقار الأخرى فإنه يكون لمالك العقار عندئذ الحق في الحصول على الممر الكافي في أحد العقارات المجاورة وفقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ٨١٢ سالفة الذكر ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في هذا الخصوص "قوله إن الخبير عاين العين موضوع النزاع وهي عبارة عن جزء

من أرض العقار الكائن بناحيق شارع ابراهيم وشارع لطيف بمدينة حلوان الحمامات والملوك أصلاً المستأف ضده الأول . . . . . الذى باع أجزاء من الأرض للفضاء إلى باقى المستأف ضدهم وكذا إلى المستأفنين — المطعون عليهما — وتبين أنه بعد شراء المستأف ضدها الثانية — الطاعنة — لأرضها وبعد شراء المستأف ضدها الخامسة . . . . . لأرضها كان الوصول إلى أرض المستأفنين عن طريق أرض المستأف ضدهما الثالث والرابعة . . . . . إلى شارع لطيف ثم بعد بنائهما أصبح الوصول إلى أرض المستأفنين عن طريق منور بعرض متر يلاصق الجدار الغربى للعقار الأصلي وقد تركته المستأف عليها الرابعة تنفيذاً لحق ارتفاق الجدار الغربى على أرضها ولا يعتبر هذا المنور ممراً لصغر عرضه ويستحيل زيادته إلى ٢,٥ متراً للأضرار البليغة التى ستلحق المباني على شارع لطيف . . . . . ولذلك رأى الخبير أن يكون الممر بالجهة البحرية أرض المستأف ضدها الثانية وبعرض ٢,٥ متراً وطول ٢٤ متراً . . . . . ، مما مفاده أنه بعد تجزئة العقار نتيجة التصرف فيه بالبيع كان لأرض المطعون عليهما ممر فى جزء يطل على شارع لطيف باعه المالك إلى آخرين ثم أصبح من غير المستطاع إنشاء الممر فى هذا الجزء بسبب إقامة مباني عليه وتعذر هدمها لما يترتب على ذلك من أضرار بالغة ، وهى أسباب سائغة تبرر عدم إقامة الممر فى الجزء المطل على شارع لطيف ، لما كان ذلك وكان الخبير قد انتهى فى تقريره الذى اعتمده الحكم إلى إنشاء الممر بالجهة البحرية من أرض الطاعنة ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والتسادم فى الاستدلال ، ذلك أنها تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن حالة الانحباس غير قائمة لأن عقارى المطعون عليهما لهما حرور فعلى عن طريق الأبواب المفتوحة فى شارع لطيف فى ملك كل من . . . . . والمساحات المتروكة من ملك المطعون عليهما ، غير أن الخبير لم يعتبر هذه الأبواب ممرات لصغر عرضها ولا ختراقها ميان مأهولة ولأن واحداً منها قد أنشئ لفتح مطلات الجيران عليه ، فى حين



أنها تعتبر ممرات كافية في حكم المادة ٨١٢ من القانون ، ومما يدل على ذلك أن المطعون عليه الأول استطاع أن يقيم طابقا جديدا بمنزله وهو ما يستفاد منه أنه تيسر له استعمال هذه الممرات في إدخال مواد البناء ، وإذا أغفل الحكم هذه الدلالة ولم يعرذفاع الطاعنة إلتفاتا وانصرف إلى إيجاد ممر بشارع ابراهيم فانه يكون مشوبا بفساد الاستدلال والقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لا يشترط حتى تعتبر الأرض محبوسة عن الطريق العام ألا يكون لها أى منفذ يؤدي إلى هذا الطريق بل يكفي لتحقيق هذه الحالة وفقا لنص المادة ٨١٢/١ من القانون المدني أن يكون للأرض ممر إلى الطريق العام ولكنه غير كاف بحيث لا يتسير لمالكها الوصول إلى ذلك الطريق إلا بنفقة باهظة أو مشقة كبيرة ، وهو أمر يستقل قاضي الموضوع بتقديره متى أقام قضاءه على أسباب سائغة ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف كلفت الخبير بحكمها الصادر في ١٩٦٨/٤/٢١ بمعاينة الممرات التي تقول الطاعنة أنها توصل عقارى المطعون عليهما بشارع لطيف وبيان ما إذا كان يمكن استعمالها دون نفقة باهظة أو مشقة كبيرة وأضاف الحكم أنه تبين من تقرير الخبير أن المنور المتروك في الناحية الغربية لمنزل المستأنف عليها الرابعة . . . . . عرضه متر ولا يمكن اعتباره ممرا كافيا وأن الممر الذى تدعيه الطاعنة عن طريق الباب العمومى لمنزل المستأنف عليها . . . . . يستدعى المرور أسفل بسطة السلم وفى طريقة بالدور الأرضى بين شقتين أما الممر الثالث الذى تقول الطاعنة أنه يحترق منزل المستأنف عليها . . . . . فهو غير موجود ، وانتهت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية للأسباب السائغة مائلة البيان إلى أن الممرين المذكورين لا يصلان أرض النزاع بالطريق العام إلا بنفقة باهظة أو مشقة كبيرة ، وكان ماثيرة الطاعنة من أن المحكمة لم تعد بدلالة نقل مواد البناء إلى أرض المطعون عليه الأول لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية فى تقدير الأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التى انتهت إليها محكمة الموضوع وهو ما لا يجوز ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون فى غير محله .



وحيث إن مبنى السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، ذلك أن الحكم أخذ بتقرير الحبير ومقتضاه هدم حجرتين من ملك الطاعنة بدعوى أنهما منفصلتان عن باقي المبانى وقديمتان وبنيتا بطريقة بدائية بطل استعمالها ، في حين أن الحكم لم يبين كيف تحقق من أن هذه الطريقة في البناء قد بطل استعمالها وهو أمر لا يستتبع هدم كل بناء أقيم بهذه الطريقة ، هذا إلى أن الاستفادة من نص المادة ٨١٢ من القانون المدني أنه لا يجوز هدم بناء بأكمله لمجرد إنشاء ممر مكانه علاوة على أنه مادامت المحكمة قد انتهت إلى إيجاد ممر إلى شارع إبراهيم فكان يتعين ألا يقتصر الأمر على ملك الطاعنة بل يمتد البحث إلى ملك جيرانها الآخرين المطلين على نفس الشارع مع الأخذ بقاعدة أن الضرر الأشد يدفع بالضرر الأخف .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٨١٢/١ من القانون المدني تقضى بأن يكون المرور في الأراضى المجاورة التى تفصل العقار المحبوس عن الطريق العام على ألا يستعمل هذا الحق إلا فى العقار الذى يكون فيه المرور أخف ضررا وفى موضع منه يتحقق فيه هذا الاعتبار ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بإنشاء الممر فى أرض الطاعنة وفى المكان الذى حددته الحبير لأنه لا يترتب على ذلك إلا إزالة حجرتين منفصلتين عن باقى الحجرات وحوائطهما مشيدة بطريقة اندثرت من عشرات السنين ولا تتبع حتى فى بناء العزب وأن هذه هى أخف أضرار ممكنة تترتب على إنشاء الممر ، وهى تقارير موضوعية سائغة ، ولما كانت المحكمة قد اقتنعت بكفاية الأبحاث التى أجراها الحبير وسلامة الأسس التى بنى عليها رأيه فإن ماثيره الطاعنة بشأن طريقة بناء الغرفتين المطلوب هدمهما يكون جدلا موضوعا فى كفاية الدليل الذى اقتنعت به محكمة الموضوع مما لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم السعيد ذكرى ، وعثمان حسين عبد الله ، ومحمد صدق العصار ، ومحمد عثمان درويش .

( ٢٦٣ )

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٩ قضائية :

مسئولية "المسئولية عن الأشياء" . مقالة . تعريض .

الحراسة الموجبة للمسئولية عن الأشياء . . مناطها . إبرام مرفق المياه عقدا مع مقالول  
لاجراء حفر لوضع أنابيب المياه فيها . مسئولية المرفق عن الأضرار التي تحدثها على أساس الخطأ  
المفترض . عدم انتقال الحراسة إلى المقالول . علة ذلك . هذه المسئولية لا تنفي إلا باثبات السبب  
الأجنبي . لا يغير من ذلك النص في العقد على عدم مسئولية المرفق عن مثل هذه الأضرار .

إن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقا لنص المادة  
١٧٨ من القانون المدني انما تتحقق بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية في  
الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه ( ١ ) ولما كان الثابت في الدعوى أن  
مرفق مياه القاهرة عهد إلى مقالول بالقيام بأعمال الحفر في الطرق في مناطق معينة  
بالقاهرة لوضع أنابيب المياه ثم ردم الحفر ورفع المتخلفات الناتجة عن هذه  
الأعمال ، وكان من نتيجة هذا الحفر أن انكشفت الأسلاك الكهربائية  
وأصبحت غير مازلة للتيار الكهربائي وفي يوم الحادث سقطت من الطائر في إحدى  
الحفر فصدمته التيار ومات لساعته ، وإذا كانت الحراسة على الحفر التي أجراها  
المقالول في الطريق وعلى الأسلاك الكهربائية التي كشفت عنها منوطه بمرفق  
مياه القاهرة باعتبار أنه صاحب السيطرة الفعلية عليها وعلى أنابيب المياه التي قدمها

للمقاول ، وتظل هذه الحراسة للمرفق المذكور ولا تنتقل إلى المقاول إذ العقد المبرم بينهما هو من عقود الأشغال العامة يمارس المرفق العام بمقتضاه سلطة في الرقابة والتوجيه والإشراف على هذه الأعمال تحقيقا للصحة العامة ، ويقوم فيه المقاول بالعمل لحساب المرفق ، وكانت الحفر التي أجراها المقاول والأسلاك الكهربائية التي كشفت عنها هي من الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة فيكون المرفق المذكور مسئولا عن الضرر الذي أحدثته بالطاعن مسئولة أساسا خطأ مفترض طبقا لنص المادة ١٧٨ سالفه الذكر ولا تتنفي عنه هذه المسئولية إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يده فيه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أن مرفق مياه القاهرة قد نخل عن سيطرته الفعالية على أعمال الحفر في مكان الحادث إلى المقاول لأنه نص في عقد المقاولة على أنه مسئول وحده عن الإصابات والأضرار التي تحدث أثناء سير العمل وأنه التزم بأحاطة الحفر والخنادق بحواجز من الحبال وأذ المرفق لا يكون مسئولا إلى أن يتم له اسئلام العمل نهائيا ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه بعدم مسئولية المرفق لما كان ماتقدم فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٥١ سنة ١٩٦٥ مدنى أمام محكمة الزيتون الجزئية ضد مرفق مياه القاهرة — المطعون عليه — ومدير إدارة الكهرباء والغاز طالبا الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفع له تعويضا قدره ٣٠٠٠ ج وقال في بيان دعواه أن مرفق مياه القاهرة كان يقوم في يوم ١٨ / ١١ / ١٩٦٢ بحفر الطريق بالطرية لوضع أنابيب المياه فكشفت



عملية الحفر عن أسلاك الكهرباء وأصبحت غير عازلة للتيار الكهربائي ، ولم  
يقم المرفق بتغطية الحفر وحدث أن كان ابنه الصغير . . . يمر في الطريق  
فسقط في إحدى الحفر وصعقة التيار ومات لساعته ، وحرر بشأن هذه الواقعة  
محضر اللجنة رقم ٤٢٩٠ سنة ١٩٦٢ المطرية ضد مقال الحفر ورئيس العمال  
وقضى ببراءتهما ، وإذ وقع الحادث بخطأ مرفق المياه وإدارة الكهرباء والغاز  
فيكونان مسئولين عما لحق به من أضرار مادية وأدبية يقدر التعويض عنها بمبلغ  
٣٠٠٠ جنيه وهو المبلغ المطالب به . حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى  
ثم أحيلت إلى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ٣١١٦ سنة ١٩٦٧  
مدنى وبتاريخ ١٩٦٩/١/٧ حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعن مبلغ  
الف جنيه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المطعون عليه هذا الحكم  
أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٢٨٢ سنة ٨٨ ق مدنى . وبتاريخ  
١٩٦٩/٦/١٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن  
في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى  
برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير  
بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون  
وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم مسئولية مرفق مياه القاهرة عن  
الحادث على سند من أن مقال أعمال الحفر هو المسئول إذ كانت له السيطرة  
الفعلية على الطريق أثناء الحفر ويوجب عليه عقد المقاولة إحاطة الحفر والخنادق  
بحواجز من الخبال ويجعله مسئولا عن الأضرار التى تحدث بإهماله أو بإهمال  
عماله خلال سير العمل حتى يتم تسليمه نهائيا ، هذا فى حين أن العقد الذى يربط  
مرفق المياه بمقال الحفر ليس عقدا مدينا وإنما هو عقد إدارى يخول جهة الإدارة  
سلطات الرقابة والتوجيه والتدخل الفعلى فى التنفيذ وتوقيع الجزاءات فى حالة  
المخالفة ولا يقتصر حقها على الإشراف العام ، مما مؤداه أن تظل للمرفق الحراسة

على الأشياء وتقع على عاتقه مسئولية الأضرار الناشئة عنها طبقاً لما تقضى به المادة ١٧٨ من القانون المدنى ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذك أنه وقد نصت المادة ١٧٨ من القانون المدنى على أن " كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية ، مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يده فيه " فإن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقاً لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية فى الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه ، ولما كان الثابت فى الدعوى أن مرفق مياه القاهرة عهد إلى مقاول بالقيام بأعمال الحفر فى الطرق فى مناطق معينة بالقاهرة لوضع أنابيب المياه ثم ردم الحفر ورفع المتخلفات الناتجة عن هذه الأعمال ، وكان من نتيجة هذا الحفر بتاحية المطرية أن انكشفت الأسلاك الكهربائية وأصبحت غير عازلة للتيار الكهربائى ، وفى يوم الحادث سقط ابن الطاعن فى إحدى الحفر فصعقه التيار ومات لساعته ولما كانت الحراسة على الحفر التى أجراها المقاول فى الطريق وعلى الأسلاك الكهربائية التى كشفت عنها منوطه بمرفق مياه القاهرة ، باعتبار أنه صاحب السيطرة الفعلية عليها وعلى أنابيب المياه التى قدمها للمقاول ، وتظل هذه الحراسة للمرفق المذكور ولا تنتقل إلى المقاول ، إذ العقد المبرم بينهما هو من عقود الأشغال العامة يارس المرفق العام بتمتصاه سلطته فى الرقابة والتوجيه والإشراف على هذه الأعمال تحقيقاً للمصلحة العامة ويقوم فيه المقاول بالعمل لحساب المرفق ، وكانت الحفر التى أجراها المقاول والأسلاك الكهربائية التى كشفت عنها هى من الأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة ، فيكون المرفق المذكور مسئولاً عن الضرر الذى أحدثته بالطاعن مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سالفة الذكر ، ولا تتفى عنه هذه المسئولية إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يده فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم

المطعون فيه، قد خالف بهذا النظر وقرر أن مرفق مياه القاهرة قد تخلى عن سيطرته الفعلية على أعمال الحفر في مكان الحادث إلى المفاوض لأنه نص في عقد المقاولة على أنه مسئول وحده عن الإصابات والأضرار التي تحدث أثناء سير العمل وأنه التزم بإحاطة الحفر والخنادق بجواجز من الحبال وأن المرفق لا يكون مسئولاً إلى أن يتم له استلام العمل نهائياً ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه بعدم مسئولية المرفق لما كان ماتقدم فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم قضى بإزالة المبانى التى أقامها فوق الدكان الذى تدعى المطعون عليهن ملكيته مع أنه كان يعتقد أنه يبنى فى حدود ملكه ، وهو ما يمتنع معه الحكم بإزالة طبقا لما تنص عليه المادة ٩٢٨ من القانون المدنى ، وإنما يجوز للمحكمة أن تجبر المطعون عليهن على أن ينزلن لهن ملكية الجزء المشغول بالبناء نظير تعويض عادل ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف غير أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد عليه وقضى بالإزالة مما يعينه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٩٢٨ من القانون المدنى تنص على أنه "إذا كان مالك الأرض وهو يقيم عليها بناء قد جاز بحسن نية على جزء من الأرض الملاصقة جاز للمحكمة إذا رأت محلا لذلك أن تجبر صاحب هذه الأرض على أن ينزل لجاره عن ملكية الجزء المشغول بالبناء وذلك فى نظير تعويض عادل" ، وكان مؤدى هذا النص وعلى ما أوضحته المذكرة الإيضاحية للقانون المدنى ، أنه إذا كان مالك الأرض وهو يقيم عليها بناء قد جاوزها إلى جزء صغير من الأرض مملوك للجار الملاصق وكانت هذه المجاوزة من البانى قد وقعت بحسن نية ، فإنه يجوز للقاضى استثناء من قواعد الالتصاق التى تقضى بتملك هذا الجزء من البناء لصاحب الأرض الملاصقة أن يجبره على أن ينزل للبانى عن ملكية الجزء المشغول بالبناء مقابل تعويض عادل ، ولما كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأنه كان حسن النية حين أقام المبانى على الدكان الذى تدعى المطعون عليهن ملكيته ولم يجاوز ملكه إلا فى مساحة صغيرة وإنه لا يجوز فى هذه الحالة القضاء بإزالة المبانى وإنما يقتصر حق المطعون عليهن على المطالبة بالتعويض ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإزالة هذه المبانى دون أن يعرض لدفاع الطاعن سالف البيان ويعنى بالرد عليه مع أنه دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون مشوبا بقصور يبطله مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

# القسم الثاني

---

## فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة من هيئة المواد المدنية  
والأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء  
والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

---

السنة الخامسة والعشرون

١٩٧٤





( ١ ) الأحكام الصادرة من هيئة المواد  
المدنية والتجارية ومسائل الأحوال  
الشخصية والمواد الأخرى

الصفحة	القاعدة	
		<b>العدول عن مبدأ سابق</b>
		الطعن بالنقض . جواز حصول التقرير به من نفس الخصم الطاعن إذا كان محاميا مقبولا أمام محكمة النقض . لا محل لاشتراط المغايرة بين الطاعن والمحامي الحاصل منه التقرير بالطعن . علة ذلك .
٣	١	( الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) .. ..
١٢	٢	( والطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) .. ..
		<b>دعوى</b>
		<b>إعادة الدعوى للمرافعة :</b>
		١ — إعادة الدعوى للمرافعة . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها إلا إذا حضروا وقت النطق بالقرار . لا يغني عن إعلان الغائب تقرير المحكمة أعتبار النطق بقرارها إعلانا له .
١٢	٢	( الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) .. ..
		٢ — إعادة الدعوى للمرافعة . حضور الخصم أو من يمثله بجلسة المرافعة يغني عن دعوته للاتصال بها . لا بطلان لتحقيق الغاية من الإجراء .
١٢	٢	( الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		الدفاع في الدعوى :
		١ - التصميم على الطلبات بالجلسة التي أعيدت إليها الدعوى للرافعة . مفادة . اكتفاء الطالب بما سبق إبدائه فيها من دفاع . لاعلى المحكمة أن اعتبرت المراعاة منتهية وحجرت الدعوى لإصدار الحكم فيها .
١٢	٢	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٤) .. .. .
		٢ - عدم تقييد الجهة المطروح عليها النزاع الخصوم في دفاعهم . جعل الخصم دفاعه مقصورا - رغم ذلك - على وجه معين . الفصل في موضوع النزاع برمته . لا إخلال بحق الدفاع .
١٢	٢	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٤) .. .. .
		محاماة
		١ - للمحامي أن يذنب عنه محاميا آخر لتمثيله في الخصومة دون توكيل خاص . حسب المحكمة أن يقرر المحامي - تحت مسؤوليته - نيابته عن زميله الغائب . المادة ٣٣ ق ٩٦ لسنة ١٩٧٥ .
١٢	٢	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٤) .. .. .
		٢ - إغفال المحامي استصدار إذن من النقابة قبل أن يشكو زميلا له أو يتخذ إجراءات قانونية ضده . المادة ٣١ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . لا يؤدي إلى بطلان الإجراء . مخالفة المحامي لهذا النص . أثرها . مساءلته تأديبيا .
١٢	٢	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٤) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ — تقدير أتعاب المحامى . الاختصاص به للجنة محامية يؤلفها مجلس النقابة . صحة اجتماع اللجنة بحضور ثلاثة أعضاء .</p> <p>المادة ٤٦ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . القرارات الصادرة من اللجنة .</p> <p>لا يلزم لصحتها أن تشمل على بيان تشكيلها الأصلي . كفاية بيان أسماء الأعضاء الثلاثة الحاضرين .</p>
١٢	٢	<p>(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٤) ... ..</p> <p>٤ — نفى الحكم بأسباب سائغة قيام نية التبرع فى مباشرة المحامى القضايا الخاصة بزميل له . استخلاص موضوعى مستقل به محكمة الموضوع . لا محل للاتحدى بقيام عرف يقضى بعدم اقتضاء الأتعاب ، طالما أن الحكم قد دلل بأسباب سائغة على اتفاق الطرفين على خلافه .</p>
١٢	٢	<p>(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٤) ... ..</p>



(ب) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية  
في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة	
		<p>(١)</p> <p>إجراءات . اختصاص . إعاره . أقدمية</p> <p>إجراءات</p> <p>١ — الطعن في القرار الحكمي الذي اتجهت إليه نية وزارة العدل برقض منح الطالب علاوة الدورية استنادا للقانون ٦٠ لسنة ١٩٧٠ المنشور في ١٣/٨/١٩٧٠ . تحقق علم الطالب بذلك القرار علما يقينا يصرف راتبه دون إضافة تلك العلاوة في أول أكتوبر سنة ١٩٧٠ تاريخ قبض مرتبه التالي لنشر القانون المذكور . تقديم الطلب في ٣١/١٠/١٩٧٠ . قبول .</p>
٢٦	٣	<p>(الطلب رقم ٣٠ لسنة ٤٠ ق " رجال القضاء " جلسة ١٠/١/١٩٧٤) ..</p> <p>٢ — نهائية الأحكام الصادرة من محكمة النقض في طلبات رجال القضاء . لا سبيل إلى إلغاء هذه الأحكام إلا إذا قام بأحد القضاة الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات . لا يغير من ذلك الدفع بعدم دستورية القانون سند الحكم المطعون فيه .</p>
٣٠	٤	<p>(الطلب رقم ٥ لسنة ٤٣ ق " رجال القضاء " جلسة ٧/٢/١٩٧٤) ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		<h2 style="text-align: center;">اختصاص</h2> <p>١ — اختصاص محكمة النقض بشئون رجال القضاء والنيابة العامة . مناطه . تعاق هذه الشئون بصفاتهم هذه أثناء قيامهم بمزاولة وظائفهم القضائية دون الشئون المتعلقة بوظائفهم السابقة على التحاقهم بها . م . ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥</p> <p>(الطلب رقم ١٥ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٤/٢/٧) ..</p> <p>٢ — اختصاص الدائرة المدنية والتجارية لمحكمة النقض بجميع شئون رجال القضاء والنيابة العامة عدا قرارات التعيين والقل والنسب والترقية . قرارات الترقية من اختصاص مجلس القضاء الأعلى . ما عداها من القرارات المستثناة غير قابل لأى طعن . م . ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥</p> <p>(الطلب رقم ١٥ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٦٤/٢/٧) ..</p> <h2 style="text-align: center;">إعارة</h2> <p>جواز نذب القاضي لأعمال قضائية أوفنية غير عمله أو بالإضافة إليه . تولى مجلس القضاء الأعلى وحدة تحديد المكافأة المستحقة عن ذلك . م ٧٧/٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>صدور قرار وزير العدل - بنذب الطالب للعمل بقطاع غزة مع صرف مكافأة استثنائية له . استحقاقه ما يتقرر له من مكافأة بموافقة مجلس القضاء الأعلى . لا يمنع من ذلك صدور قرار من وزير العدل بتحويل النذب إلى إعارة . علة ذلك .</p> <p>(الطلب رقم ١٦ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٦٤/٣/٧) ..</p>
٤٠	٦	
٤٠	٦	
٥٣	٩	

الصفحة	القاعدة
	<p style="text-align: center;"><b>أقدمية</b></p> <p>١ - ورود الطعن على تحديد الأقدمية دون القرار الصادر بالتعيين . اندراجه في طلبات رجال القضاء والنيابة المتعلقة بشأن من شئونهم . اختصاص محكمة النقض دون غيرها بالفصل فيه . م . ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥</p> <p>(الطلاب رقاً ٢ لسنة ١٢٤٣٩ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٦٤/٢/٧)</p> <p>٣٦ ٥</p> <p>٢ - تعيين الطالب في درجة معاون نيابة طبقاً لنص المادة ١٢١ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ تثبيته نهائياً في هذه الدرجة دون أن يطالب بتعديل أقدمية بين زملائه . مؤداه . استقرار أقدمية نهائياً في تلك الدرجة . صدور القرارات المطعون فيها بترقيته إلى درجة مساعد نيابة ثم إلى درجة وكيل نيابة على أساس هذا الوضع . الطعن على هذين القرارين . لا أساس له .</p> <p>(الطلاب رقاً ٢ لسنة ١٢٤٣٩ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٤/٢/٧)</p> <p>٣٦ ٥</p> <p>٣ - تعيين النظراء في درجة وكيل النائب العام . شرطه . جواز تحديد أقدمية من يعينون من خارج السلك القضائي في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات . القرار الجمهوري ٢٣٧٨ لسنة ١٩٦٧ نظم وضع المنقول من أحد الكادرات الخاصة إلى الكادر العام أو العكس . شاغل الدرجة الخامسة في الكادر العام لا يعتبر معادلاً لدرجة وكيل النائب العام إلا إذا بلغ راتبه ٥٤٠ ج مستويا .</p> <p>(الطلب رقم ٥ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٤/٢/٧)</p> <p>٣٠ ٤</p>



الصفحة	القاعدة	
٨٠	١٥	<p>٤ - تعيين أحد النظراء مساعدا للنيابة العامة . وجوب مضي سنتين متواليتين مشغلا بمصل قانوني . العبرة في تحديد الأقدمية في هذا الحالة هي بمدة الخدمة القانونية في المصالح الأخرى .</p> <p>(الطلب رقم ٣١ لسنة ٤٠ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩٧٤/٦/٢٠)</p>
٧١	١٢	<p>٥ - صلاحية المحامي للتعيين في القضاء بمرور سنوات متوالية على اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف . وجوب تحديد أقدميته بين أغلبية زملائه الذين استوفوا هذا الشرط في نفس التاريخ .</p> <p>(الطلب رقم ٢٩٠ لسنة ٣٥ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)</p>
		<p>( ت )</p> <p>ترقية</p>
٤٠	٦	<p>١ - إختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض بجميع شئون رجال القضاء والنيابة العامة عدا قرارات التعيين والنقل والندب والترقية . قرارات الترقية من إختصاص مجلس القضاء الأعلى . ما عداها من القرارات المستثناة . غير قابل لأي طعن . م ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .</p> <p>(الطعن ١٥ لسنة ٤١ ق رجال قضاء جلسة ١٩٧٤/٢/٧) .. ..</p>
٤٩	٨	<p>٢ - إختصاص محكمة النقض بالفصل في الطعن في قرارات التخطي في الترقية في ظل القوانين السابقة على القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>طلب إلغاء قرار التخطي في الترقية وإجراء ما يترتب على ذلك من تسويات مالية . وفاء الطالب . صيرورة مصلحته ومصلحة ورثته قاصرة على الحكم بأحقية المرتب تلك الوظيفة من تاريخ استحقاقه لها وما يترتب على ذلك من تسويات .</p> <p>(الطلب رقم ١ لسنة ٢٨ ق . "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٤/٢/٧) ..</p>

## ترقية عزل

الصفحة	القاعدة	
		٣ - العائد إلى وظيفة الهيئات القضائية وفقا للقانون ٣ لسنة ١٩٧٣ أو تنفيذاً لحكم قضائي . شغله لوظيفته الأصلية بصفة شخصية . ترقية زملائه التاليين له في الأقدمية إلى درجة أعلى . وجوب إعادته إلى هذه الدرجة واحتساب أقدميته فيها متى كان مستوفياً لدرجة الأهلية . تخلى الطالب في الترقية بسبب وقائع أقيمت بشأنها دعوى تأديبية قضى فيها بالبراءة . خطأ .
		( الطلاب رقما ٥٤ لسنة ٤٣ ، ٢١ لسنة ٤٤ ق " رجال قضاء " جامعة
٨٤	١٦	... ( ١٩٧٤/٦/٢٧ ) ...
		( ع )
		عزل
		١ - القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية وما ترتب عليه من عزل مورث الطالبات من وظيفته كوكيل للنائب العام ، والقرار الجمهوري رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن نقله إلى وظيفة أخرى الصادر تنفيذا له . اختصاص محكمة النقض بالفصل في طلب إلغائهما . زوال الصفة القضائية عند تقديم الطلب أو وفاة صاحبها . غير مانع من هذا الإختصاص .
٦٠	١١	( الطلب رقم ٤ لسنة ٤٣ ق " رجال القضاء " جلسة ١٩٧٤/٣/٧ )
		٢ - التفويض التشريعي المقرر بقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ . حدوده . ما تضمنه القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بالاستناد إليه من اعتبار رجال القضاء والنيابة العامة الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائفهم أو النقل إلى وظائف

الصفحة	القاعدة	
		أخرى محالين إلى المعاش بحكم القانون . خروجه عن نطاق قانون التفويض . أثر ذلك .
٦٠	١١	(الطلب رقم ٤ لسنة ٤٣ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩٧٤/٣/٧) ..
		٣ — عزل أعضاء النيابة العامة من وظائفهم . هو من الأمور التي لا يجوز — وفقا لدستور سنة ١٩٦٤ — تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . اعتبار ما تضمنه القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ — من اعتبار من لم تشملهم قرارات التعيين أو النقل من رجال القضاء والنيابة العامة محالين إلى المعاش — غير قائم على أساس من الشرعية ومعلوم الأثر . عدم صلاحيته أساسا لصدور قرار جمهوري بالعزل من وظيفة النيابة العامة والنقل إلى وظيفة أخرى .
٦٠	١١	(الطلب رقم ٤ لسنة ٤٣ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩٧٤/٣/٧) ..
		٤ — إلغاء القرارات المتضمنة عزل مورث الطالبات من وظيفته في النيابة العامة ونقله إلى وظيفة أخرى . مؤداه . بقاءه في وظيفته وإستحقاقه لعلاواته التي حل دورها في الفترة بين تاريخ النقل والوفاة وتسوية معاش الورثة على هذا الأساس .
٦٠	١١	(الطلب رقم ٤ لسنة ٤٣ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩٧٤/٣/٧) ..
		٥ — وفاة المضرور بسبب فعل ضار من الغير . ثبوت حق المضرور في التعويض عن الضرر الذي لحقه حسبما يتطور ويتفاقم . انتقال هذا الحق إلى ورثته . التعجيل بالوفاة بفعل الغير عن عمد أو خطأ يلحق بالمضرور ضررا ماديا محققا . مثال . بشأن عزل من وظيفة النيابة العامة على خلاف أحكام القانون .
٦٠	١١	(الطلب رقم ٤ لسنة ٤٣ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩٧٤/٣/٧) ..



(م)

## مرتبات - معاش

## مرتبات

- ١ - الطعن في القرار الحكيم الذي اتجهت إليه نية  
وزارة العدل برفض منح الطالب علاوته الدورية استنادا  
للقانون ٦٠ لسنة ١٩٧٠ المنشور في ١٢/٨/١٩٧٠ . تحقق علم  
الطالب بذلك القرار علما بقيضا بصرف راتبه دون إضافة  
تلك العلاوة في أول أكتوبر سنة ١٩٧٠ تاريخ قبض مرتبه  
التالي لنشر القانون المذكور. تقديم الطلب في ٣١/١٠/١٩٧٠ قبول  
(الطلب رقم ٣٠ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" جلسة ١٠/١/١٩٧٤) ... ٢٦ ٣
- ٢ - تعديل مواعيد منح العلاوة الدورية الذي تناوله القانون  
٦٠ لسنة ١٩٧٠. عدم انصرافه إلى العاملين المدنيين والعسكريين  
المعاملين بالنظم والكادرات الخاصة ومنهم رجال القضاء .  
(الطلب رقم ٣٠ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" جلسة ١٠/١/١٩٧٣) ... ٢٦ ٣
- ٣ - جواز نذب القاضي لأعمال قضائية أو فنية غير عملة  
أو بالإضافة إليه . تولى مجلس القضاء الأعلى وحده تحديد  
المكافأة المستحقة عن ذلك . م ٧٧/٢ ق ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ .  
صدور قرار وزير العدل - بنذب الطالب للعمل بقطاع غزه  
مع صرف مكافأة استثنائية له . استحقاقه ما يقرر له من مكافأة  
بموافقة مجلس القضاء الأعلى . لا يمنع من ذلك صدور قرار من  
وزير العدل بتحويل النذب إلى إغارة . علة ذلك .  
(الطلب رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق "رجال قضاء" جلسة ٧/٣/١٩٧٤) ... ٥٣ ٩

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تسوية معاشات من دون المستشارين ومن في درجاتهم من رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يعتزلون الخدمة للترشيع لعضوية مجلس الأمة . كيفية ذلك . وجوب صرف مرتباتهم مضافا إليها اعانة الغلاء شهريا لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الاستقالة في حالة عدم النجاح في الانتخابات . لافرق في ذلك بين من كان مستحقا لمعاش أو مكافأة .
٨٩	١٧	(الطلب رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٩) ... ..
		٥ - بدل طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء . مناط استحقاقه هو مزاوله العمل القضائي .
٦٠	١١	(الطلب رقم ٤ لسنة ٤٣ ق " رجال قضاء " جلسة ١٩٧٤/٣/٧) ... ..
		٦ - خلو جدول المرتبات من تقرير بدل تمثيل لمن عدا رئيس محكمة النقض والنائب العام . مؤداه . عدم أحقية الطالب الذي أعيد إلى القضاء بدرجة مستشار ، في طلب بدل التمثيل الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة .
٧٧	١٤	(الطلب رقم ٣٠ لسنة ٤٢ ق " رجال قضاء " جلسة ١٩٧٤/٦/٦) ... ..
		٧ - حق استرداد المبالغ التي صرفت للقاضي بدون وجه حق . سقوطه بمضي ثلاث سنوات من وقت العلم بالحق في الاسترداد . م ١٨٧ .
٧٤	١٣	(الطلب رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق " رجال قضاء " جلسة ١٩٧٤/٦/٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		معاش
		١ — حق المعينين بعد العمل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في طلب ضم مدد العمل السابق وفقا للأحكام الموضوعية في القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ . طلب احتساب مدد المحاماة في معاش القاضي . وجوب التزامه بسداد القسط المستحق عليه بالكامل .
٥٧	١٠	(الطلب رقم ١ لسنة ٤٠ ق . " رجال القضاء " جلسة ١٩٧٤/٣/٧ ) ...
		٢ — تسوية المعاش والتأمين على أساس المادة ٢٠ من القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . مناطه .
٦٠	١١	(الطلب رقم ٤ لسنة ٤٣ ق " رجال قضاء " جلسة ١٩٧٤/٣/٧ ) ...



(ج) الاحكام الصادرة في المواد المدنية  
والتجارية والاحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة
	( ١ )
	إثبات إثراء بلا سبب . أجنب . إحالة . أحوال شخصية . اختصاص . أدوية . إرتفاق لموت . استئناف . إصلاح زراعى . إعتراض الخارج عن الخصومة . إعلان . أعمال تجارية . إفلاس . الترام . التماس إعادة النظر . أمر أداء . أموال . أهلية . أوراق تجارية . إيجار .
	إثبات
	عبء الإثبات :
	١ — حلف عضوى هيئة التحكيم المين . لا ضرورة لإثباته فى محضر جلسة كل نزاع يعرض عليها . كفاية إثباته بمحضر جلسة أول نزاع ينظر أو فى محضر مستقل . الأصل فى الإجراءات أنها روعية . من يدعى خلاف ذلك . عليه إقامة دليل على مدعاه .
٣١٦	٥١ ( الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٩ ) .. ..
٤١٤	٦٨ ( الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣ ) .. ..

## إثبات

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إخلال الطاعن بالتزامه التعاقدى . أثره . مسئوليته عن التعويض . ورود شرط جزائي بالعقد . أثره . جمل عبء إثبات عدم وقوع الضرر على الطاعن .
١٤٢٧	٢٤٢	(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٧٤) .. ..
		٣ — عدم وقوف الطاعن بعد الدفع بالجهالة أو إنكار توقيع مورثه على المحرر . إدعائه بتزويره . قصر البحث على هذا الإدعاء وإلقاء عبء الإثبات على مدعى التزوير . لا خطأ .
٦٥٨	١٠٦	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق جلسة ٩/٤/١٩٧٤) .. ..
		إجراءات الإثبات :
		(أولاً) الإحالة للتحقيق .
		١ — القضاء بتزوير الأوراق المطعون فيها بالتزوير بناء على قرائن كافية لحمل الحكم . رفض ضمنى لطالب الإحالة إلى التحقيق .
٢٠٠	٣٥	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٢/١/١٩٧٤) .
		١ — الحكم بقبول بعض شواهد التزوير لتحقيقه ، دون البعض . عدم إفادته رفض دلائل التزوير الأخرى . بقاء حق المحكمة في تحقيقها وصولاً إلى الاقتناع بصحة الورقة أو تزويرها .
٢٠٠	٣٥	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٢/١/١٩٧٤) .. ..
		٣ — عدم التزام المحكمة بإجراء تحقيق لادلة التزوير . مناعة .
٨١٣	١٣٤	(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ٧/٥/١٩٧٤) .. ..
٨٧٨	١٤٢	(والطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٤/٥/١٩٧٤) .. ..
١١٩٩	٢٠٢	(والطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٦/١١/١٩٧٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - عدم تضمين الحكم الصادر بالحالة الدعوى إلى التحقيق قضاء قطعيًا لهجية في النزاع . أثره . عدم تقييد المحكمة عند الفصل في الموضوع بما يكون قد ورد بذلك الحكم من أسباب . مثال في دعوى طلاق .
١٠٢٥	١٧١	(الطن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق ٠ - جلسة ١٢/٦/١٩٧٤) ... .. (ثانيًا) الاستجواب . إجابة طالب الاستجواب من الرخص المحولة لمحكمة الموضوع . حقها في الالتفات عنه متى وجدت في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الإجراء .
٢٠٠	٣٥	(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١/٢٢/١٩٧٤) ... .. (ثالثًا) إلزام الخصم بتقديم أوراق . عدم جوازه إثارة السبب الجديد أمام محكمة النقض . مثال بشأن إلزام الخصم بتقديم أوراق تحت يده .
١٤٨٧	٢٥٢	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٢/٢١/١٩٧٤) ... .. (رابعًا) ندب الخبراء . (راجع . خ . خبرة) (خامسًا) الإدعاء بالتزوير . (راجع . ت . تزوير)



الصفحة	القائمة	
		طرق الإثبات :
		الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الإثبات الشكلية خضوعها لقانون المرافعات . قواعد الإثبات الموضوعية . خضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية .
١٢٣	٢٣	الطن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٧٤/١/٩
١٤٦٢	٢٤٨	( والطن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ ق " أحوال شخصية " جلسة ١٩٧٤/١٢/١٨ )
		( أولا ) الكتابة .
		١ - الورقة العرفية حجة على طرفيها بكانة بياناتها بما في ذلك تاريخها إلى أن يثبت العكس وفقا للقواعد العامة . إدعاء أحد طرفيها بعدم مطابقة تاريخها للواقع . إدعاء بالصورية عليه إثباته بالكتابة .
٥٧٥	٩٢	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ... ..
		٢ - تاريخ الورقة العرفية الموقعة من الوكيل حجة على الأصيل ووارثه . الأصيل لا يعتبر غيرا . اعتباره ممثلا في التصرف الذي أبرمه وكيله لحسابه .
٥٧٥	٩٢	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ... ..
		٣ - إقامة القضاء برفض الإدعاء بالتزوير على تقرير خبير أخذ صورا فوتوغرافية لأصل أشهر وقف وأجرى المضاهاة عليه . تعيب قضاء المحكمة بعدم اطلاعها على هذا الأصل . غير مقبول ما دام الطاعن لم ينازع في مطابقة الصورة لأصلها .
٧٦١	١٢٥	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — مطابقة بيانات المستند المقدم من الطاعن لمحكمة الاستئناف لاستند السابق تقديمه لمحكمة أول درجة . ندب المحكمة خبيراً لتحقيق دفاع الطاعن . إغفال الحكم المطعون فيه الإشارة للمستند الأخير . لا يجب .
١١٤٦	١٩٢	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٧٤) ... ..
		٥ — المحررات التي يجريها القناصل المصريون في الخارج بوصفهم موثقين . لها ذات القوة الرسمية للمحررات الموثقة في مصر . المادة ١٤ ق ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطن ٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤/١٢/١٩٧٤) ... ..
		٦ — المحررات التي يوثقها القناصل الأجانب في مصر وفقاً لقانون دولهم . تعد محررات رسمية أجنبية لها حجيت في الإثبات . جواز تنفيذها في مصر بعد شمولها بأمر التنفيذ وفقاً لنص المادة ٤٩٦ مرافعات سابق .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطن ٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤/١٢/١٩٧٤) ... ..
		(ثانياً) شهادة الشهود .
		١ — التمسك بصورية الأجرة المينة بعقود الإيجار وصورية تدليسية مبناهما للتحويل على القانون للتوصل إلى اقتضاء أجرة أكثر من الأجرة القانونية . جواز اثبات ذلك بين المتعاقدين ... ..
٢٥٩	٤٥	(الطن ٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢١/١/١٩٧٤) ... ..

## البيانات

الصفحة	القاعدة	
١٢٤٣	٢١١	٢ - تحديد أجرة الاماكن من مسائل النظام العام . جواز إثبات التعايل على زيادة الاجرة بكافة طرق الاثبات . (الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٧٤) .. ..
٥٧٥	٩٢	٣ - ادعاء الأصيل أو وارثه تقديم تاريخ الورقة العرفية غشا حتى لا يتكشف حقيقة صدور التصرف من الوكيل بعد زوال وكالته . جواز إثباته بكافة الطرق . علة ذلك . (الطن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦/٣/١٩٧٤) .. ..
٩٦٧	١٦٠	٤ - إثبات مقدار المعجز في الرسالة . لم يحدد له القانون وسيلة معينة . مثال بشأن رسالة أخشاب . (الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢/٦/١٩٧٤) .. ..
١٢٢٨	٢٠٨	٥ - جواز إثبات العامل وحده لحقوقه العمالية بكافة طرق الاثبات . شرطة . عدم وجود عقد عمل مكتوب . م ٤٣ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . (الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٧٤) .. ..
١٢٩١	٢٢٠	٦ - انفراد أحد الشركاء بإدارة الشركة خلافا لما تضمنه العقد ، ومدة استمرار الشركة انفعلي ومقدار ما اتجته . وقائع مادية . جواز إثباتها بكافة طرق الاثبات . (الطن رقم ٢١٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤) ...
٢١٦	٢٧	٧ - تقدير أقوال الشهود . مرهون ، يطمئن به وجدان محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بأقوال شاهد دون آخر . لا معقب عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى مالا يؤدي إليه مدلولها . (الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢/١/١٩٧٤) .. ..
٥٧٥	٩٢	(والطن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦/٣/١٩٧٤) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ - استخلاص محكمة الموضوع بطلان السند موضوع الدعوى من البيئة والقرائن بما لا يخالف الثابت بالأوراق . إلغاؤها أمر الأداء الصادر بمقتضاه . لا قصور ولا مخالفة للثابت في الأوراق .
٥٤٨	٨٩	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق ج ٢٦/٢/١٩٧٤) ... .. " البيئة الشرعية " .
		١ - عدم بيان الطاعن أمام محكمة الموضوع ماهية الخصومة بينه وبين الشاهد . تمسكه أمام محكمة النقض بقيام حداوة دنيوية بينهما لا تراه بالاعضاء عليه بالضرب . نعى غير مقبول لعدمه بواقع مما تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه .
١٣٥	٢٤	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩/١/١٩٧٤) .. ٢ - اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان . لا يمنع قبول الشهادة متى كان المشهود به قولاً محضاً .
١٣٥	٢٤	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق - "أحوال شخصية ١٩/١/١٩٧٤) .. ٣ - وجوب معاينة الشاهد المشهود عليه بنفسه وفيما لا تقبل فيه الشهادة بالتسامح . الطلاق لا تقبل فيه الشهادة بالتسامح .
٩٧٩	١٦٢	(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٤/٦/٥) ٤ - التطبيق للضرر . وجوب إثباته طبقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة ، رغم أنه منقول من مذهب مالك . المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . البيئة تكون من رجلين أو من رجل وامرأتين .
٩٧٩	١٦٢	(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٤/٦/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الشهادة . إخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ولو بلا دعوى . الشاهد . يشترط فيه الإسلام إذا كان المشهود عليه مسلماً . وجود المسلم المشهود عليه في غير دار الإسلام . لا يعد ضرورة مسوقة لمخالفة هذا الشرط .
٩٧٩	١٦٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٤/٧/٥)
		٦ - السفير لا يملك القضاء على مواطنيه الموجودين بالدولة المعتمد لديها . اعتباره في مقام الشهادة أمام المحاكم في أمرين زوجين كغيره من أفراد الناس .
٩٧٩	١٦٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٦/٤)
		٧ - دعوى الذنب . سماعها بمجرد . شرطه . التناقض فيها مقتفر . سماعها ضمن حق آخر . شرطه . التناقض فيها لا يقتصر مادام لا يوجد ما يرفعه . مثال بشأن حق التناقض في دعوى إرث .
٦٨٩	١١١	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٤/١٧)
		٨ - الشهادة في الإرث . فحواها . الشاهد له أن يعدل في شهادته أو يزيد عليها قبل أن يبرح مجلس القاضي .
٦٨٩	١١١	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٤/١٧)
		٩ - قبول الشهادة على الإرث في فقه الحنفية . شرطها . ذكر سبب الإرث وطريقه .
٦٨٩	٢٦٦	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٤/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق في مسائل مواريث المصريين غير المسلمين . تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الإرث وانتقال الركة إليهم ، وتحديد نصيب الشهادة ، وجوب الرجوع فيها لأحكام الشريعة الإسلامية .
١٤٦٢	٢٤٨	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٨/١٢/١٩٧٤)
		(ثالثا) القرائن :
		(١) القرائن القانونية
		"قرينة قوة الأمر المقضى"
		(راجع . قوة الأمر المقضى - حكم "هجية الحكم")
		"قرينة التهريب الجمركي"
		١ - وجود نقص في مقدار البضائع المفرغة من السفينة عما هو مدرج في قائمة الشحن . قرينة قانونية على التهريب . للربان نقضها بتبرير النقص أيا كان قدره إما بمستندات جديدة في الحالات التي استلزم فيها القانون ذلك أو بكافة طرق الإثبات فيما عداها . انتفاء تلك القرينة في حالة النقص الجزئي بسبب عوامل طبيعية أو ضعف الغلافات متى كان لا يتجاوز نسبة التسامح التي يحددها مدير الجمارك .
٥٤٢	٨٨	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٦/٣/١٩٧٤) ... ..
		٢ - النقص في الطرود المفرغة من السفينة قرينة على التهريب . للربان نقض هذه القرينة بمستندات حقيقة



الصفحة	القاعدة	
		في حالات حدتها اللائحة الجزائية . تقديم البراهين المبررة للنقص خلال أربعة وعشرين ساعة من كشفه . أثره . جواز منح الربان مهلة لا تتجاوز أربعة أشهر لتقديم تلك البراهين .
٧٥٦	١٢٤	( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ) .. ..
		”قرينة الوفاء“
		التقدم الخولي المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ مدني . قيامه على قرينة الوفاء . وجوب توثيقها بيمين الاستيثاق . التقدم الخمسي المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ مدني لا يقوم على هذه القرينة .
٩٣٥	١٥٣	( الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٥ ) .. ..
		(ب) القرائن القضائية :
		١ — عدم التزام محكمة الموضوع ببيان أسباب عدم أطمئنانها إلى ما لم تأخذ به من أقوال الشهود . تعزيز أقوال الشهود بقرائن قضائية يكمل بعضها بعضا . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة للتدليل على عدم كفايتها في ذاتها .
٩٢	١٨	( الطعن رقم ٥٣ و ٥٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/١ ) .. ..
٨٣١	١٣٦	( والطعن رقم ٤٨١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٨ ) .. ..
٥٧٥	٩٢	والطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ .. ..
		٢ — حق محكمة الموضوع في الحكم بالتزوير من تلقاء نفسها وفي أية حالة كانت عليها الدعوى . م ٢٩٠ مرافعات سابق لها في حالة تشكيكها في صحة الورقة أن تستعين في تكوين عقيدتها

الصفحة	القاعدة	
		بما يثبت لديها في أوراق الدعوى من تعقيقات أو بما يظهر لها من الظروف وقرائن الأحوال .
٢٩٠	٣٥	(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٣٧ جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..
		٣ - جواز إثبات صحة الورقة أو تزويرها بكافة الطرق ومنها القرائن . اعتماد الحكم المأطعون فيه في قضائه بصحة العقد على أن القرائن التي استند إليها الحكم المستأنف لا تدل على تزويره فضلا عن إقرار البائع أمام محكمة الاستئناف بصحته . المنازعة في ذلك جدل في تقدير الأدلة . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٢١٦	٣٧	(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..
		٤ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير القرائن دون معقب متى كان استنباطه سائغا .
٢١٦	٣٧	(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..
		٥ - حق محكمة الموضوع بصدد الدليل على صورية عقد البيع في الاستعانة بأقوال الشهود في تحقيق أجرته حول تقديم تاريخ هذا العقد . اعتبار ما تحصله من تلك الأقوال . قرينة تستند الأدلة الأخرى .
٧٧٣	١٢٧	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ..
		٦ - عدم التزام محكمة الموضوع ببحث كل قرينة غير قانونية يدلي بها الخصوم أو إيراد كل مجموعهم وتفنيدها طالما أنها أقامت قضائها على ما يكفي لحمله .
١٢٦٠	٢١٤	(الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(رابعاً) الإقرار :
		١ - الإقرار القضائي . ماهيته . أثره .
٤٢٨	٧٠	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) ... ..
		٢ - الأصل في الإقرار أن يكون صريحاً . قبول الإقرار الضمني . وجوب قيام دليل يقيني على وجوده ومصرماه .
٤٢٨	٧٠	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) ... ..
		٣ - الطلب الاحتياطي بنسب خبير . ليس إقراراً ضمناً بالحق . عدم دلالة على التنازل على التمسك بالتقدم .
٤٢٨	٧٠	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) ... ..
		٤ - الإقرار حجة قاطعة على المقر . وجوب أخذ القاضي بالواقعة المقر بها لما يتضمنه الإقرار من نزول المقر عن حقه في مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه .
٤٢٨	٧٠	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٨) ... ..
		٥ - ساطة محكمة الموضوع في استخلاص الإقرار بالحق أو نفيه بشرط بيان كيف أفادت الأوراق ذلك وأن يكون هذا البيان سائفاً . مثال في دعوى تثبيت ملكية .
٦١١	٩٩	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٨) ... ..
		٦ - الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير القاضي بلامعقب عليه متى كان سائفاً . إقرار أحد الورثة بملكية المورث لما كينة



الصفحة	القاعدة	
		طعين . جواز استناد الحكم اليه كقرينة بالإضافة إلى الأدلة والقرائن الأخرى التي ساقها على ثبوت هذه الملكية .
٨٣١	١٣٦	(الظعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٨) ... ..
		٧ — تفسير الإقرار . اتساق المعنى الذي استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى . لاسبيل لمحكمة النقض على محكمة الموضوع في ذلك .
١٠٣٥	١٧١	(الظعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٢) ... ..
		٨ — النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش وبالإقرار وبالبيينة . ودو بعد الإقرار لا يحتمل النفي . الإقرار بالنسب . ينتفى به كونه من الزنا ولا يصدق الزوجان في إبطاله .
١٢٣	٢٣	(الظعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١/٩)
		٩ — ما يقع به الطلاق . شرطة . الطلاق يقع باللفظ الصريح قضاء وديانة دون حاجة إلى نية الطلاق .
٥٢٦	٨٥	(الظعن رقم ١١ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٣/٢٠)
		١٠ — الإقرار بالطلاق كاذبا يقع قضاء لا ديانة . مثال .
٥٢١	٨٥	(الظعن رقم ١١ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٣/٢٠)
		(خامسا) اليمين الحاسمة .
		عدم جواز الظعن في الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة .
		مناطة . أن يكون توجيهها أو حلفها أو النكول عنها مطابقا للقانون .
٤٦٤	٧٥	(الظعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<b>إثراء بلا سبب</b>
		١ - القاطن في تحديد القيمة الإيجارية يبطل العقد فيما زاد عن حدّها القانوني . جواز استرداد الزائد باعتباره إثراء على حساب الغير .
٤٨٨	٧٩	( الطعن رقم ٥٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٣/١٩٧٤ ) .. ..
		٢ - تقدير التعويض عن الإثراء بلا سبب . عدم الالتزام بحكم المادة ٣٣٣ إصلاح زراعي .
٤٦٤	٧٥	( الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٥/٣/١٩٧٤ ) .. ..
		<b>أجنب</b>
		١ - قرار المحكمة بإحالة الدعوى إلى الدائرة المختصة بنظر دعاوى الأجنب . لا ينطوي على قضاء بعدم الاختصاص .
		تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية للأجنب من التنظيم الداخلي لكل محكمة . عدم تعلقه بالاختصاص النوعي .
١٢٣	٢٣	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق " أحوال شخصية " - جلسة ٩/١/١٩٧٤ )
		٢ - الجنسية المصرية . شرط تمتع الإبن بها . الدعوى بثبوت وراثته المدعى في والده المصري الجنسية . إقامتها أمام دائرة الأحوال الشخصية للمصريين . صحيح .
١٢٣	٢٣	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق " أحوال شخصية " - جلسة ٩/١/١٩٧٤ )

الصفحة	القاعدة	
		٣ — قانون التوثيق ٦٨ لسنة ١٩٤٧ . استمرار تطبيق قواعد القانون الدولي بالنسبة لمحركات الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/١٢/٤)
		٤ — حق الأجانب المقرر لهم في التوثيق تطبيقا لقواعد الإسناد في القانون الدولي الخاص . عدم المساس به بصدور القانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ المعدل لقانون التوثيق ٦٨ لسنة ١٩٤٧
١٣٢٩	٢٢٧	(الطن رقم ٢٧ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/١٢/٤) ...
		٥ — اختصاصات البعثات القنصلية . الرجوع في القواعد القانون الدولي العام . للفنصل اختصاصات إدارية بالنسبة لمواطنيه وفقا لقوانين دولته مالم يتعارض ذلك مع قوانين الدولة الموفد إليها .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/١٢/٤)
		٦ — معاهدة مونترو الخاصة بإلغاء الامتيازات الأجنبية . أثرها على سلطات القناصل . حق الفنصل في توثيق المحركات الخاصة برعايا دولته . قائم على الرضاء الضمني المستند إلى شرط التبادل وإلى العرف الدولي . المقصود بشرط التبادل .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/١٢/٤)
		٧ — قيام قناصل الدول الأجنبية في مصر بأعمال التوثيق . ليس هناك نص تشريعي يحظر قيامهم بذلك . إتفاقية فينا للعلاقات القنصلية . بيانها وظائف الفنصل .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/١٢/٤)



## أحوال شخصية . أحوال شخصية

الصفحة	القاعدة	
		٨ — سلطة القناصل في توثيق العقود لا تنتقص من سيادة الدولة . علة ذلك .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/١٢/٤)
		<b>إحالة</b>
		قرار المحكمة بإحالة الدعوى إلى الدائرة المختصة بنظر دعاوى الأجانب . لا ينطوى على قضاء بعدم الاختصاص . تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية للأجانب . من التنظيم الداخلي لكل محكمة . عدم تعلقه بالاختصاص النوعي .
١٢٣	٢٣	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١/٩)
		<b>أحوال شخصية</b>
		<b>(أولا) الخطبة .</b>
		١ — هدايا الخطبة . من قبيل الهبات . الخطبة هي السبب في هذا النوع من الهبات . فسخ الخطبة لا يؤدي إلى إنعدام السبب بعد أن تحقق . بقاء الهبة صحيحة قائمة رغم العدول عن الزواج .
٩٤٨	١٥٦	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦) .. ..
		٢ — تمسك الطاعن لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان محضر الخطبة ، غير مقبول .
٩٤٨	١٥٦	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) الطلاق .
		”المصريين المسلمين“
		١ - للزوجة حق رفع دعوى جديدة بالتطليق للضرر . استنادها إلى وقائع استجلبت بعد صدور الحكم الأول برفض التطليق . القضاء برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . صحيح .
٣٧٩	٦٣	(الطن رقم ٤٦ لسنة ٤٠ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠)
		٢ - إقامة الزوجة دعوى جديدة بالتطليق للضرر . عجزها عن إثبات ما تشكو منه . وجوب أن يبعث القاضي حكيمين . إلغاء محكمه الاستئناف قضاء محكمة أول درجة بالتطليق لعدم إطاعتها لشهود الزوجة ، ثم مضى في نظر الدعوى والقضاء ببعث الحكيمين . لا عيب .
٣٧٩	٦٣	(الطن رقم ٤٦ لسنة ٤٠ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠)
		٣ - الأحكام الخاصة ببعث القاضي حكيمين ، مستمدة من فقه المالكية . الحكمان طريقهما الحكم لا الشهادة ولا الوكالة . التقرير بجهل الحال والتفريق بين الزوجين . متروك لحكيمين . استخلاص الحكم جهل الحال من اختلاف الحكيمين والقضاء بالتطليق . خطأ .
٣٧٩	٦٣	(الطن رقم ٤٦ لسنة ٤٠ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠)
		٤ - ما يقع به الطلاق . شرطه . الطلاق يقع باللفظ العريج قضاء وديانه دون حاجة إلى نية الطلاق .
٥٢٦	٨٥	(الطن رقم ١١ لسنة ٤٠ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٠)

## أحوال شخصية

القاعدة	المفصلة	
٨٥	٥٢٦	٥ — الإقرار بالطلاق كاذبا يقع قضاء لاديانة . مثال . (الطعن رقم ١١ لسنة ٤٠ ق. — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠)
١٦٢	٩٧٩	٦ — إقامة الزوجة دعواها بالتطليق للضرر . المسألة ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . إضاقتها أمام محكمة الاستئناف أمتناع زوجها عن الاتفاق عليها . المواد ٤ و ٥ و ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٠ يعد طلبا جديدا يختلف في موضوعه عن الطلب الأول . حلة ذلك . (الطعن رقم ٦ لسنة ٣٨ ق. — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٦/٥) ...
١٦٢	٩٧٩	٧ — إدعاء الزوج في دفاعه في دعوى التطليق بأن زوجته كانت على علاقة غير شرعية به وحملت منه قبل الزواج . أمر لا يقتضيه حق الدفاع . وجوب القضاء بالتطليق لانطواء ذلك الادعاء على مضارة لا يمكن معها استدامه العشرة الزوجية .
١٦٢	٩٧٩	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ ق. — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٦/٥) ..
١٧١	١٠٣٥	٨ — عدم تضمين الحكم الصادر بأحالة الدعوى إلى التحقيق قضاء قطعيًا له حجته في النزاع . أثره . عدم تقييد المحكمة عند الفصل في الموضوع بما يكون قد ورد بذلك الحكم من أسباب . مثال في دعوى طلاق . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق. — جلسة ١٩٧٤/٦/١٢) .. ..
١٥٢	٩٧٧	٩ — تقييد العلة . شرط سماع الدعوى بها . ألا تزيد المدة المطالب بالشفقة عنها على سنة من تاريخ الطلاق . والايكون قلعضي على هذه السنة ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ ق. — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٥/٢٢)



الصفحة	القاعدة	
		<p>” المصريين غير المسلمين “</p> <p>١ — دعوى بطلان الزواج لغش في بكاره الزوجة .          شرط قبولها . المادتان ٣٧ و ٣٨ من مجموعة سنة ١٩٣٨ للأحوال          الشخصية للأقباط الأرثوذكس .</p>
١٠٣٥	١٧١	<p>(الطن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٤)</p> <p>٢ — الاعتقاد الديني من الأمور التي تبنى الأحكام فيها على          الإقرار بظاهر اللسان . عدم جواز البحث في جديتها ولا في          بواعثها أو دوافعها .</p>
٤١٧	٢٤١	<p>(الطنان رقم ٢٧ و ٢٩ لسنة ٤٠ ق — “أحوال شخصية” جلسة ١١/١٢/١٩٧٤)</p> <p>٣ — نطق المسيحي بالشهادتين وثبوت تركه لديانه نهائيا          وصيرورته مسلما إسلاما حقيقيا . كاف في اعتباره مسلما .          لا حاجة إلى إعلان هذا الإسلام أو اتخاذ أى إجراء آخر .</p>
١٤١٧	٢٤١	<p>(الطنان رقم ٢٧ و ٢٩ لسنة ٤٠ ق — “أحوال شخصية” جلسة ١١/١٢/١٩٧٤)</p> <p>٤ — صحة الإسلام بالشهادتين . اتبدي من أى دين آخر          لا يعد شرطا للإسلام .</p>
١٤١٧	٢٤١	<p>(الطنان رقم ٢٧ و ٢٩ لسنة ٤٠ ق — “أحوال شخصية” جلسة ١١/١٢/١٩٧٤) .</p> <p>(ثالثا) النسب .</p> <p>١ — النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش والإقرار          وبالبينة . وهو بعد الإقرار لا يحتمل النفي . الإقرار بالنسب .          يقتضى به كونه من الزنا ولا يصدق بالزوجان في إبطاله .</p>
١٢٣	٢٣	<p>(الطن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق — “أحوال شخصية” جلسة ٩/١/١٩٤٧)</p>

## أحوال شخصية

الصفحة	القائمة	
		٢ — الولد يتبع خير الأبوين ديناً متى كان صغيراً لم يبلغ . بقاؤه على إسلامه إلى البلوغ . عدم الحاجة بعد البلوغ إلى تجديد إسلامه .
١٢٣	٢٣	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/١/٩ )
		٣ — دعوى النسب . سماعها مجردة . شرطة . التناقض فيها مقتفر . سماعها ضمن حق آخر . شرطة . التناقض فيها لا يقتفر مادام لا يوجد ما يرفعه . مثال بشأن نفي التناقض في دعوى إرث .
٦٨٩	١١١	( الطعن رقم ٣٤ سنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٤/١٧ )
		٤ — التناقض يمنع من سماع الدعوى فيما لا يخفى سببه ، مادام باقياً لم يرتفع . إمكان التوفيق بين الكلامين . لا يمنع من سماع الدعوى . مثال في دعوى نسب .
٧٩٢	١٣٠	( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/١/٥ )
		" نفقة الصغير "
		١ — قرض الحكم والإحالة . التزام المحكمة المحال إليها الدعوى اتباع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها . مثال . في تقدير نفقة الصغير .
٩٢٧	١٥٢	( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٥/٢٢ )
		٢ — النعي بشأن تقدير نفقة الصغير . جدل موضوعي . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٩٢٧	١٥٢	( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٤/٥/٢٢ )

الصفحة	القاعدة	
		( رابعا ) دعوى الأحوال الشخصية .
		( ١ ) الاختصاص
		١ — الجنسية المصرية . شرط تمتع الأب بها . الدعوى بثبوت وراثته المدعى في والده المصري الجنسية . إقامتها أمام دائرة الأحوال الشخصية للمصريين . صحيح .
١٢٣	٢٣	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١/٩)
		٢ — قرار المحكمة بأحالة الدعوى إلى الدائرة المختصة بنظر دعاوى الأجانب . لا ينطوى على قضاء بعدم الاختصاص . تشكيل دوائر انظر قضايا الأحوال الشخصية للأجانب . من التنظيم الداخلى لكل محكمة . عدم تعلقه بالاختصاص النوعى .
١٢٣	٢٣	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١/٩)
		٣ — حجية الاعلام الشرعى . دفعها بحكم من المحكمة المختصة فى دعوى أصلية أو فى صورة دفع . اختصاص الهيئة التى فصلت فى الدفع بالحكم فيه . وجوب التعويل على هذا القضاء ولو خالف ما ورد بالإعلام الشرعى .
٢٥٠	٤٤	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١/٣٠)
		٤ — دعوى أثبات الوفاة والوراثة . تقدير المحكمة لقيمة التركة بأكثر من مائتى ألف قرش . انعقاد الاختصاص للمحكمة الابتدائية . لا يمنع من ذلك دفع المدعى إليهم للدعوى بأن المورث تصرف فى أعيان التركة قبل وفاته . حلة ذلك .
٦٦٧	١٠٧	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/٤/١٠)



## أحوال شخصية

الصفحة	القاعدة	
		(ب) رفع الدعوى .
		١ — التزام الإجراءات المقررة لرفع الدعوى في المادتين ٨٦٩ و ٨٧٠ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات . محله . أن تكون الدعوى قد رفعت باعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية للأجانب .
١٢٣	٢٣	(الطن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١/٩)
		٢ — منع القضاة من سماع الدعوى بمضى ١٥ سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى، وإنكار الحق في تلك المدة . قاعدة وردت بالمادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية الصادرة في ١٩٣١ ولائحة ١٨٩٧ ، والمادة ٣٧٦ ق ٣١ لسنة ١٩١٠ المعدل لللائحة الأخيرة ، والمادة ٦١٤ من قانون العدل والإنصاف .
٢٥٠	٤٤	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٤/١/٣٠)
		(ج) الإثبات .
		١ — الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الإثبات الشكائية . خضوعها لقانون المرافعات . قواعد الإثبات الموضوعية . خضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية .
١٢٣	٢٣	(الطن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٢/٩)
١٤٦٢	٢٤٨	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/١٢/١٨)
		٢ — عدم بيان الطامن أمام محكمة الموضوع ماهية الخصومة بينه وبين الشاهد . تمسكه أمام محكمة النقض بقيام عداوة دينوية

الصفحة	القاعدة	
		بينهما لاتهامه بالاعتداء عليه بالضرب . نعى غير . مقبول لتعلقه بواقع مما تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه .
١٣٥	٢٤	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٤/١/٩) ..
		٣ — اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان . لا يمنع قبول الشهادة متى كان المشهود به قولاً محضاً .
١٣٥	٢٤	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٤/١/٩) .. ..
		٤ — الشهادة في الأثر . فخواها . الشاهد له أن يعدل في شهادته أو يزيد عليها قبل أن يبرح مجلس القاضي .
٦٨٩	١١١	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٤/٤/١٧) .. .. .. ..
		٥ — قبول الشهادة على الأثر في فقه الحنفية . شرطها . ذكر سبب الأثر وطريقه .
٦٨٩	١١١	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٤/٤/١٧) .. .. .. ..
		٦ — التلطيق للضرر . وجوب إثباته طبقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة ، رغم أنه منقول من مذهب مالك . المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . البيئة تكون من رجلين أو رجل وامرأتين .
٩٧٩	١٦٢	(الطن رقم ١٦ لسنة ٣٨ ق " أحوال شخصية " جلسة ١٩٧٤/٦/٥) .. .. .. ..

## أحوال شخصية

الصفحة	القاعدة	
		٧ — السفير لا يملك القضاء على مواطنيه الموجودين بالدولة المعتمد لديها . اعتباره في مقام الشهادة أمام المحاكم في أميين زوجين ، كغيره من أفراد الناس .
٩٧٩	١٦٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" ١٩٧٤/٦/٥ )
		٨ — وجوب معاينة الشاهد المشهود عليه بنفسه ، فيما لا تقبل فيه الشهادة بالتسامح . الطلاق لا تقبل فيه الشهادة بالتسامح .
٩٧٩	١٦٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ ق — "جلسة شخصية" جلسة ١٩٧٤/٦/٥ )
		٩ — الشهادة اخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لاثبات حق على الغير ولو بلا دعوى . الشاهد . يشترط فيه الاسلام إذا كان المشهود عليه مسلما . وجود المسلم المشهود عليه في غير دار الإسلام ، لا يعد ضرورة مسوغة لمخالفة هذا الشرط .
٩٧٩	١٦٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٦/٥ )
		١٠ — القضاء نهائيا بنفى ردة المورث وأنه ظل على دين الاسلام حتى وفاته . عدم جواز الاستدلال على الردة بأسانيد سبق إثارتها ولم يعرض لها الحكم السابق . الحكم برفض الطعن السابق بالنقض في موضوع الردة . حكم نهائي واجب الاحترام .
٦٦٧	١٠٧	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٤/٤/١٠ )



الصفحة	القاعدة	
١٤٦٢	٢٤٨	<p>١١ - الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق في مسائل مواريث المصريين غير المسلمين . تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الإرث وانتقال التركة إليهم ، وتحديد نصاب الشهادة . وجوب الرجوع فيها لأحكام الشريعة الإسلامية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية - جلسة ١٨/١٢/١٩٧٤)</p>
		الحكم في الدعوى :
٣٠٦	٥٠	<p>١ - صدور الحكم في ظل قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ . إغفاله ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في دعوى الأحوال الشخصية . لا يترتب عليه بطلانه . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ٦/٢/١٩٧٤)</p>
١٠٣٥	١٧١	<p>٢ - دفاع الخصم بأنه على فرض استبعاد أحد الإقرارين اللذين يستند إليهما فإن الإقرار الآخر يكفي سنداً للدعوى . دفاع لا يفيد تنازله عن الإقرار الأول كدليل في الإثبات . جواز إقامة الحكم قضاء على الإقرار المذكور .</p> <p>(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٤) ... ..</p>
		(هـ) الطعن بالاستئناف :
١٤١٧	٢٤١	<p>١ - رفع الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية يكون بتقرير في قلم الكتاب . م ٨٧٧ مرافعات . لا يلزم أن يتضمن التقرير أسباب الاستئناف .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٤)</p>

## أحوال شخصية

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم جواز التمسك بسبب النعى بدفاع لامصلحة للطاعن فيه . مثال بشأن رفع الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية .
١٤١٧	٢٤١	(الطعن رقم ٢٧ و ٢٩ لسنة ٤٠ ق الأحوال شخصية — جلسة ١١/١٢/١٩٧٤)
		(و) الطعن بالنقض .
		١ — ميعاد الطعن بالنقض في مواد الأحوال الشخصية . ستون يوما . المادة ٨٨١ مرافعات معدلة بالسادة ٢/٣ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والقانون ٤ لسنة ١٩٦٧ .
٣٠٦	٥٠	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٩ ق الأحوال شخصية — جلسة ٦/٢/١٩٧٤)
		٢ — أمر رئيس محكمة النقض بضم ملفي الدعوى الابتدائي والاستئنافي في مواد الأحوال الشخصية اللذين إحتويا على مستندات الطاعن . الدفع ببطلان الطعن لعدم إيداع الطاعن لمستنداته في الميعاد . لا محل له .
٣٠٦	٥٠	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٩ ق الأحوال شخصية — جلسة ٦/٢/١٩٧٤)
		٣ — الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . جواز استناد الخصوم إلى ما حواه ملف الدعوى الابتدائي أو الاستئنافي من مستندات . شرطه صدور أمر رئيس المحكمة بضم الملف قبل فوات ميعاد الطعن .
١٤٦٢	٢٤٨	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ ق الأحوال شخصية — جلسة ١٨/١٢/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		مسائل متنوعة :
		١ — الوصية تعد من مسائل الأحوال الشخصية . قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع . نطاقها . لا شأن لهذه القاعدة بمسائل الأحوال الشخصية .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق الأحوال شخصية — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤) ..
		٢ — للموصى الأجنبي أن يفرغ الوصية في الشكل المقرر في قانون دولته ، أوفى الشكل المقرر في قانون البلد الذي تم فيه الوصية . المادة ١٧ مدني ، التجاؤه إلى قنصل دولته لتوثيق الوصية . وجوب تطبيق قانون ذلك القنصل على شكل المحرر .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق الأحوال شخصية — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤) ..
		٣ — قانون التوثيق ٦٨ لسنة ١٩٤٧ . استمرار تطبيق قواعد القانون الدولي بالنسبة لمحررات الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق الأحوال شخصية — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤) ...
		٤ — حق الأجانب المقرر لهم في التوثيق تطبيقاً لقواعد الإسناد في القانون الدولي الخاص . عدم المساس به بصدور القانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ المعدل لقانون التوثيق ٦٨ لسنة ١٩٤٧ .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق الأحوال شخصية — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤) ...



## أحوال شخصية

الصفحة	القائمة	
		(خامسا) الولاية على المال .
		(١) الحجر .
		١ — تقدير حالة العته هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى . لا معقب من محكمة النقض على قاضي الموضوع في ذلك متى كان استخلاصه مائنا .
٩٢	١٨	(الطعان رقم ٥٣ ، ٥٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/١) ... ..
		٢ — للقاضي مطلق الحق في تقدير ما يدلى به الخبراء من آراء . حقه في إقامة قضاائه ببطالان العقد لعته المتصرف على ما يطمئن إليه من شهادة الشهود والقرائن ولو كان مخالفا لرأى الطبيب .
٩٢	١٨	(الطعان رقم ٥٣ ، ٥٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/١) ... ..
		٣ — القرار الصادر بتوقيع الحجر للعته . حيازته حجية مطلقة بوصفه منشئا لحالة مدنية .
٩٢	١٨	(الطعان رقم ٥٣ ، ٥٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/١) ... ..
		٤ — السفه . تبذير المال وإتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضا صحيحا . الغفلة . ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير وتؤدي إلى ضن الشخص في معاملاته مع الغير .
٥٩٣	٩٥	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧)
		٥ — القضاء بتوقيع الحجر . اكتفاء الحكم بسرد تصرفات المحجور عليه دون بيان الوقائع التي تلي عن قيام حالة السفه

الصفحة	القاعدة	
		أو الغفلة استنادا إلى أقوال المحجور عليه بالتحقيقات دون إيراد هذه الأقوال وبيان دلالتها . قصور .
٥٩٣	٩٥	(الطن رقم ٣١ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧)
		٦ — الطعن بالنقض في مواد الحجر. المادة ١٠٢٥ مرافعات . القرار الصادر في طلب صرف مبلغ من أموال المحجور عليه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
١٢٠٨	٢٠٣	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/١١/٦)
		(ب) الولي الطبيعي .
		١ — جواز تنحي الولي عن ولايته بإذن من المحكمة . تغير الظروف التي دعت إلى ذلك . للولي أن يطلب من المحكمة رد الولاية إليه .
٢٢٩	٣٩	(الطن رقم ٥ لسنة ٤٠ ق القضائية "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/١/٢٣)
		٢ — تقدير الظروف المبررة لرد الولاية إلى الولي بعد الإذن له بالتنحي . هو — استقل به قاضي الموضوع متى أقام قضائه على أسباب سائغة .
٢٢٩	٣٩	(الطن رقم ٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/١/٢٣)
		(ج) الوصاية .
		١ — عدم اعتماد المجلس الحسبي الحساب نهائيا . قراره بإعادة النظر فيه . عدم تمام تنفيذه لبلوغ القاصر سن الرشد . للقاصر مطالبه وصية أمام المحكمة بتقديم الحساب .
٤٢٨	٧٠	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) .. ..

## أحوال شخصية . اختصاص

المفحة	القاعدة	
		٢ — تكليف المجلس الحسبي للوصى بإيداع المتوفر طبقا لحسابات المقدمة منه . عدم إعادته اعتماد الحساب نهائيا . للمجلس نذب خير لفحصها .
٤٢٨	٧٠	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦ ) .. ..
<b>اختصاص</b>		
( أولا ) الاختصاص الولائي :		
		١ — لجنة الطعن . هيئة إدارية منحها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومه . وجوب ارتباطها بالمبادئ العامة للتقاضى . اختصاصها مقصور على الفصل في أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة دون غيرها .
١١٩	٢٢	( الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٢٤/١/٩ ) .. ..
		٢ — العاملون ببنك مصر قبل تحويله إلى شركة مساهمة . موظفون عموميون . تطبيق اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على موظفي المؤسسات العامة . بقاء علاقتهم بها رغم ذلك علاقة لائحية تنظيمية . اختصاص القضاء الإدارى دون غيره بنظر الدعاوى الخاصة بهم .
١٨٠	٣١	( الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/١/١٩ ) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٣ — الجهة القضائية المختصة بنظر دعوى العامل بثبوت حقه في الترقية. العبء في تحديدها بوقت نشوء الحق. عدم الاعتداد بزوال صفة المؤسسة العامة عن البنك بعد ذلك وتحويله إلى شركة مساهمة .
١٨٠	٣١	( الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/١/١٩ ) .. .. .
		٤ — الترام مدير الأموال التي آلت إلى الدولة باحترام الأحكام القضائية المحددة لنطاق الحراسة . قرار لجنة تحقيق الديون باضافة أموال لم تكن خاضعة للحراسة إلى أصول ذمة من رفعت عنه بالمخالفة لحكم قضائي نهائي. قرار معدوم. خضوعه لاختصاص المحاكم العادية .
٢٨٥	٤٨	( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٥ ) .. .. .
		٥ — اختصاص المحاكم التأديبية بتوقيع جزاء الفصل أو الوقف من العمل . نطاقه . عدم اختصاص تلك المحاكم بإعادة من يفصل إلى عمله أو تمويضه عن الفصل أو الوقف المخالف للقانون . الاختصاص بذلك للمحاكم العادية ذات الولاية العامة .
٣٢٢	٥٢	( الطعن رقم ٥١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٩ ) .. ...
		٦ — الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية شرطة . المادتان ٣٤٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٣٢٢	٥٢	( الطعن رقم ٥١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٩ ) ... .. .
		٧ — عقد مقاوله الأشغال العامة. عقد إداري . تفضي جهة الإدارة على أدوات المقاول وآلاته وتحديد يوم لبيعها نتيجة سحب العمل منه . اعتباره إجراء اتخذته الإدارة بمقتضى العقد. هو ليس أمراً بتوقيع المعجز الإداري . اختصاص محكمة القضاء

## اختصاص

الصفحة	القاعدة	
		الإدارى امتداده إلى الطلبات المستعجلة المتعلقة بالمقود الإدارية وشموله لما يصدر بشأنها من إجراءات وقرارات. مخالفة ذلك . جواز الطعن بالنقض م ٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٣٣١	٥٤	( الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٢ ) .. .. .
		٨ - المنازعات الخاصة بمقود الالتزام والأشغال العامة ومقود التوريد الإدارى . اختصاص القضاء العادى والإدارى بنظرها فى القانون ١ لسنة ١٩٤٩ . القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، ٥٥ لسنة ١٩٥٩ جملا الاختصاص بنظر هذه المنازعات للقضاء الإدارى وحده . الاستثناء . الدعاوى المنظورة أمام جهات قضائية أخرى عند صدورهما .
٤١٠	٦٧	( الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ ) .. .. .
		٩ - تقدير أتعاب المحامى . الاختصاص به للجنة خماسية يؤلفها مجلس النقابة . صحة اجتماع اللجنة بحضور ثلاثة أعضاء . القرارات الصادرة من اللجنة . لا يلزم لصحتها أن تشمل على بيان تشكيلها الأصل . كفاية بيان أسماء الأعضاء الثلاثة الحاضرين .
١٢	٢	( العامن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٤ ) .. .. .
		١٠ - اختصاص مجلس نقابة المحامين ولجانه بتقدير أتعاب لمحامى عند الخلاف على قيمتها فى حالة عدم وجود اتفاق مكتوب . تقدير اللجنة للاتعاب . قضاء فى خصومه . مخالفة قرار التقدير لأسس النظام القضائى وانحرافه عن الأصول العامة . أثره . بطلان القرار .
٨٤٠	١٣٧	( الطعن رقم ٢٨٢ ، ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٩ ) .. .. .

الفاصلة	الصفحة
١١ — اختصاص اللجان المشكلة طبقاً لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد أجور الأماك الخاضعة له . عدم اختصاصها بتقدير الأجور المتعاقد عليها للأماك التي أشارت إليها م ١/٢ ق ٧ لسنة ١٩٦٥ . شرطه . اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بتقدير هذه الأجور .	
٩١ ... (الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ...	٥٦٦
١٢ — لاجبة لقرار مجلس المراجعة الصادر خارج ولايته . للمحكمة ذات الولاية أن تنظر في النزاع كأنه لم يسبق عرضه عليه .	
٩١ ... (الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ...	٥٦٦
١٣ — المنازعات المتعلقة بامتداد عقود إيجار الحدائق . انعقاد الاختصاص بنظرها للمحاكم العادية دون لجان الفصل في المنازعات الزراعية . مؤدى ذلك . امتناع عرض هذه المنازعات على تلك اللجان قبل الاتجاه للقضاء . ق . ١٤٨ لسنة ١٩٦٢	
١٠٤ ... (الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٧) ...	٦٤٢
١٤ — إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة . لا تكون إلا عند الحكم بعدم الاختصاص . الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بعدم اختصاص القضاء العادي بنظرها . لا يعد فصلاً في مسألة الاختصاص .	
١١٢ (الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/٤/١٧)	٦٩٨
١٥ — الحكم نهائياً بوقف الدعوى حين الفصل في شأن الجنسية من المحكمة الإدارية المختصة . قضاء بعدم الاختصاص الولائي بنظر هذه المسألة . امتناع عرضها من جديد على المحاكم	



## اختصاص

الصفحة	الرقم	المادة
		العادية ولو كان هذا القضاء قد أخطأ في القانون . قوة الأمر المقضي تعلو على اعتبارات النظام العام . تجديد الحكم أجلا لإقامة الدعوى ، لا يحوز قوة الأمر المقضي .
٦٩٨	١١٢	(الطن رقم ٣٨ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٧/٤/١٩٧٤)
		١٦ — اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي . نطاقه . طلب الطاعن الحكم بصحة وتفاذ عقد البيع . ثبوت أن جزءا من الأطيان المبعة دخل فيما استولى عليه الإصلاح الزراعي لدى الطاعن . ادعاء وارث البائع بتزوير عقد البيع . اعتبار ذلك منازعة منها للإصلاح الزراعي وللطاعن في ملكية قدر من الأطيان المستولى عليها . اختصاص اللجنة القضائية بنظر الدعوى .
١٢٩٦	٢٢١	(الطن ٦٣٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٧٤) .. .. .
		١٧ — اختصاص هيئات التحكيم في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . شرطه . أن يكون جميع أطراف النزاع من شركات القطاع العام أو بينها وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .
٨٥٩	١٣٩	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٤) .. .. .
		١٨ — التحكيم في المنازعات بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين . اختياري . عدم تعلقه بالنظام العام مالم يقم دليل على قبول هؤلاء الأشخاص له بعد وقوع النزاع .
١٥٠٦	٢٥٥	(الطن ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٤) .. .. .
		١٩ — رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة المنتدب بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . اعتبارهم من

الصفحة	القاعدة	
		العاملين بها منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ متى روى في تعيينهم الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة. اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات بينهم وبين الشركات التي يعملون بها
١٠٠٩	١٦٦	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٨) ... ..
		٢٠ — المعاش عن العجز الجزئي الناشئ عن إصابة حامله بوزارة الصحة أثناء العمل استنادا إلى م ٣ ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ماهيته . تعويض يؤدي للعامل في صورة معاش . الدعوى بطلبه . اختصاص جهة القضاء العادي بنظرها . علة ذلك .
١٢٧٠	٢١٦	(الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٣) ... ..
		٢١ — الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها . يعد معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية . المنازعات المتعلقة بالمسئولية عن العمل غير المشروع . لا تدخل في اختصاص جهة القضاء الإداري . رجوع المتبوع على التابع بالتعويض المحكوم به الذي أداه للضرور . اختصاص القضاء العادي بنظر هذه المنازعة .
١٢٨٦	٢١٩	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٦) ... ..
		(ثانيا) الاختصاص النوعي .
		١ — الجنسية المصرية . شرط تمتع الابن بها . الدعوى بثبوت وراثته المدعى لوالده المصري الجنسية . اقامتها أمام دائرة الأحوال الشخصية للمصريين . صحيح .
١٢٣	٢٣	(الطن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١/٩)

## اختصاص

الصفحة	القائمة	
١٢٣	٢٣	٢ — قرار المحكمة بإحالة الدعوى إلى الدائرة المختصة بنظر دعاوى الأجانب . لا ينطوى على قضاء بعدم الاختصاص . تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية للأجانب . من التنظيم الداخلي لكل محكمة . عدم تعلقه بالاختصاص النوعي . (الطن رقم ٢١ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١/٩)
٤٢٨	٧٠	٣ — عدم اعتماد المجلس الحسبي الحساب نهائيا . قراره بإعادة النظر فيه . عدم تمام تنفيذه لبلوغ القاصر سن الرشد . للقاصر مطالبه وصية أمام الحاكم بتقديم الحساب . (الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) .. ..
٤٢٨	٧٠	٤ — تكليف المجلس الحسبي الوصي بإيداع المتوفر طبقا للحسابات المقدمة منه . عدم إفادته اعتماد الحساب نهائيا . للمجلس نذب خير لفحصها . (الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) .. ..
٨٥٤	١٣٨	٥ — المحكمة الابتدائية . امتداد اختصاصها إلى ماعساه أن يكون مرتبطا بالطالب المنظور أمامها من طلبات تدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي . طلب الأجر عن مدة الإيقاف لإرتباطه بطلب التعويض عن الوقف الخاطى . علة ذلك . وحدة سببهما القانوني وهو عقد العمل . (الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١١) .. ..
١٣٧٩	٢٣٤	٦ — عدم قابلية أوامر مأمور التفليسة للتظلم وفقا للمادة ٢٣٦ من قانون التجارة . مناطه . صدورها في حدود اختصاصه ٢٣٦م من قانون التجارة . (الطن ٢٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٩) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٧ — قرار مأمور التفليسة بالفصل في حساب التفليسة المقدم من وكيل اتحاد الدائنين . خارج عن حدود اختصاصه . قابليته للتظلم منه أمام المحكمة .
١٣٧٩	٢٣٤	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٩) ... ..
		( ثالثا ) الاختصاص القيمي .
		١ — دعوى أثبات الوفاة والوراثية . تقدير المحكمة لقيمة التركة بأكثر من مائتي ألف قرش . انعقاد الاختصاص للمحكمة الابتدائية . لا يمنع من ذلك دفع المدعى عليهم للدعوى بأن المورث تصرف في أعيان التركة قبل وفاته . علة ذلك .
٩٦٧	١٠٧	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/٤/١٠)
		٢ — الدفع بعدم الاختصاص القيمي . عدم تعلقه بالنظام العام . م ١٣٢ مرافعات سابق بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢
٩١٧	١٥٠	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠) ... ..
		٣ — الإدعاء بنقض في منفعة العين المؤجرة بعد تنفيذ العقد . نزاع غير ناشئ عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . خضوع هذه المنازعة للقواعد العامة .
٩١٧	١٥٠	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠) ... ..
		٤ — دعوى تخفيض أجره المكان لنقص في المنفعة . تكييفها . دعوى فسخ جزئي لعقد الإيجار . تقدير قيمة المدعى بأجرة المدة الواردة في العقد أو الباقي منها .
٩١٧	١٥٠	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(رابعاً) اختصاص محكمة النقض .
		١ - ورود الطعن على تحديد الإقدمية دون القرار الصادر بالتعيين . اندراجه في طلبات رجال القضاء والنيابة المتعلقة بتأن من شئونهم . اختصاص محكمة القضاء دون غيرها بالفصل فيه . م . ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥
٣٦	٥	(الطلبان رقا ٢٤ لسنة ٣٩ ، ١٢ لسنة ٤٠ ق . "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٤/٢/٧) .. .. .
		٢ - اختصاص محكمة النقض بشئون رجال القضاء والنيابة العامة . مناطه . تعلق هذه الشئون بصفتهم هذه أثناء قيامهم بمزاولة وظائفهم القضائية دون الشئون المتعلقة بوظائفهم السابقة على التحاقهم بها . م . ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥
٤٠	٦	(الطلب رقم ١٥ لسنة ٤١ ق - "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٤/٢/٧) ..
		٣ - اختصاص الدائرة المدنية والتجارية لمحكمة النقض بجميع شئون رجال القضاء والنيابة العامة عدا قرارات التعيين والنقل والندب والترقية . قرارات الترقية من اختصاص مجلس القضاء الأعلى . ما عداها من القرارات المستثناة غير قابل لأي طعن . م . ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥
٤٠	٦	(الطلب رقم ١٥ لسنة ٤١ ق - "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٤/٢/٧)
		٤ - اختصاص محكمة النقض بالفصل في الطعن في قرارات التخطي في الترقية في ظل القوانين السابقة على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . طلب إلغاء قرار التخطي في الترقية وإجراء ما يترتب على ذلك من تسويات مالية . وفاة الطالب . صيرورة مصالحته

الصفحة	القاعدة	
٤٩	٨	ومصلحة ورثته فاصرة على الحكم بأحقية لمرتب تلك الوظيفة من تاريخ استحقاقه لها وما يترتب على ذلك من تساويات . (الطلب رقم ١ لسنة ٢٨ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩٧٤/٣/٧) ..
٦٠	١١	٥ - القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية وما ترتب عليه من عزل مورث الطالبات من وظيفته كوكيل للنائب العام ، والقرار الجمهوري رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقله إلى وظيفة أخرى الصادر تنفيذا له . اختصاص محكمة النقض بالفصل في طاب إلغائهما . زوال الصفة القضائية عند تقديم الطالب أو وفاة صاحبها . ضمير مانع من هذا الاختصاص . (الطلب رقم ٤ لسنة ٤٣ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩٧٤/٣/٧) ..
١٠٥٣	١٧٣	مسائل متنوعة : الدفع بعدم الاختصاص أو الدفع بعدم القبول . كل ما يلزم للفصل فيه هو التحقق من قيام سببه . الحكم الصادر بقبول الدفع ، ما كان من أسبابه زائدا ويستقيم قضاء المنطوق بدونه . عدم اكتسابه قوة الأمر المقضى . (الطلب رقم ٤٣٢ لسنة ٢٨ القضائية جلسة ١٩٧٤/٦/١٣) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		<p><b>أدوية</b></p> <p>تصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية وفقاً للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ . عدم تقديم الدائن بياناً بدينه إلى لجنة التصفية في الميعاد المحدد . أثره . استبعاد هذا الدين من التوزيع . إتهاء الحكم إلى عدم التعويل على قرار اللجنة في إثبات الوفاء بدين لم يقدم إليها . لافساد في الاستدلال .</p>
١٠٠٢	١٦٥	<p>(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٦) .. .. .</p>
		<p><b>ارتفاع</b></p> <p>١ — رد الحكم على دفاع الطاعن — باكتساب حق المظل بالتقادم — بأنه غير مجد تأسيساً على أن الفتحات تطل على مال خصص للنفع العام "حديقة مدرسة" . اغفاله مناقشة ما قال به الطاعن من أن عقاره لا يطل مباشرة على المدرسة ٢ وعدم بيانه أرجح التعاوض بين استعمال حق المظل وبين الاستعمال الذي خصص له عقار المطعون عليه كمدرسة . قصور .</p>
٢٧٢	٤٦	<p>(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٣١) .. .. .</p>
		<p>٢ — المناور التي تعلو قاعدتها عن قامة الإنسان المعتاده . عدم اشتراط أية مسافة لصحتها م ٨٢١ مدني . تقدير محكمة الموضوع الارتفاع المطلوب بـ ١٨٠ سم . لا خطأ .</p>
٢٧٢	٤٦	<p>(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٣١) .. .. .</p>
		<p>٣ — تكييف قاضي الموضوع لحق الراوب على عقار مجاور بأنه حق ارتفاع . القضاء بانتهاء هذا الحق بهدم العقار المرفق به . لا خطأ .</p>
١٣٧٣	٢٣٣	<p>(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٩) .. .. .</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تصرف المالك في أرضه بما يجعل جزء منها محبوسا عن الطريق العام . وجوب تقرير حق مرور لهذا الجزء في الأجزاء الأخرى . حق المرور في عقار مجاور . حالته . المادة ٢/٨١٢ مدني .
١٥٤٧	٢٦٢	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ... ..
		٥ - شرط إعتبار الأرض محبوسة عن الطريق العام . يكفي أن يكون الممر غير كاف بحيث لا يتيسر لمالكه الوصول إلى ذلك الطريق إلا بنفقة باهظة أو مشقة كبيرة . استقلال قاضي الموضوع بتقدير ذلك متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .
١٥٤٧	٢٦٢	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ... ..
		٦ - حق المرور المقرر لمالك الأرض المحبوسة عن الطريق العام . عدم استعماله إلا في موضع من العقار يكون فيه المرور أخف ضررا . الجدل الموضوعي في كفاية الدليل . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
١٥٤٧	٢٦٢	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ... ..
		٧ - المحصوم في الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله ، تغير سببه والإضافة إليه . مثال بشأن حق المرور للأرض المحبوسة عن الطريق العام . المادتان ٨١٢ و ١٠١٧ مدني .
١٥٤٧	٢٦٢	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		إرث
		١ - حجية الإعلام الشرعى . دفعها بحكم من المحكمة المختصة فى دعوى أصاية أو فى صورة دفع . اختصاص الهيئة التى فصلت فى الدفع بالحكم فيه . وجوب التعويل على هذا القضاء ولو خالف ما ورد بالإعلام الشرعى .
٢٥٠	٤٤	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٤/١/٣٠) ..
		٢ - حجية إسهاد الوفاة والوراثة . قاصرة على هذين الأمريين دون غيرهما .
١٥٣٧	٢٦٠	(الطن رقم ١٥٤ لسنة ٣٩ القضائية - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ...
		٣ - دعوى إثبات الوفاة والوراثة . تقدير المحكمة لقيمة التركة بأكثر من مائتى ألف قرش . انعقاد الاختصاص للمحكمة الابتدائية . لا يمنع من ذلك دفع المدعى عليهم للدعوى بأن المورث تصرف فى أعيان التركة قبل وفاته . علة ذلك .
٦٦٧	١٠٧	(الطن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٤/٤/١٠)
		٤ - الشريعة الإسلامية هى الواجبة التطبيق فى مسائل مواريت المصرين غير المسلمين . تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم فى الارث وانتقال التركة إليهم ، وتحديد نصاب الشهادة . وجوب الرجوع فيها لأحكام الشريعة الإسلامية .
١٤٦٢	٢٤٨	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٨)



الصفحة	القاعدة	
		٥ — الولد يتبع خير الابوين ديناً متى كان صغيراً لم يباغ . بقاؤه على اسلامه إلى البلوغ . عدم الحاجة بعد البلوغ إلى تجديد اسلامه .
١٢٣	٢٣	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١/٩ )
		٦ — القضاء نهائياً بنفى رده المورث وأنه ظل على دين الاسلام حتى وفاته . عدم جواز الاستدلال على الردة بأسانيد سبق إثارتها ولم يعرض لها الحكم السابق . الحكم برفض الطعن السابق بالنقض في موضوع الردة . حكم نهائى واجب الاحترام .
٦٦٧	١٠٧	( الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/٤/١٠ )
		٧ — دعوى النسب . سماعها مجردة . شرطه . التناقض فيها مغتفر . سماعها ضمن حق آخر . شرطه . التناقض فيها لا يغتفر ما دام لا يوجد ما يرفعه . مثال بشأن نفى التناقض في دعوى إرث .
٦٨٩	١١١	( الطعن رقم ٣٤ سنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/٤/١٧ )
		٨ — الشهادة في الإرث . فحواها . الشاهد له أن يعدل في شهادته أو يزيد عليها قبل أن يبرح مجلس القاضي .
٦٨٩	١١١	( الطعن رقم ٣٤ سنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/٤/١٧ )
		٩ — قبول الشهادة على الإرث في فقه الحنفية . شرطها . ذكر سبب الإرث وطريقه .
٦٨٩	١١١	( الطعن رقم ٣٤ سنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/٤/١٧ )
		١٠ — على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة . أو تغيير في الصفة ليعلن بالطعن من يصح اختصاصه قانوناً

الصفحة	القائمة	أرث
		بصفته . م ٣٨٣ مرافعات سابق . وفاة الخصم . وجوب توجيه إعلان الطعن إلى ورثته جملة وإلا كان باطلا .
٣٩٦	٦٥	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) .. .. ١١ — اعتبار المورث ممثلا لورثته فيما يرفع منه أو يرفع عليه من الدعاوى . للوارث أن يمتدّض على الحكم الصادر ضد مورثه متى أثبت خشة أو تواطأ أو إهماله الجسيم وكانت له مصلحة قانونية .
٥٤٨	٨٩	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) .. .. ١٢ — تاريخ الورقة العرفية الموقدة من الوكيل حجة على الاصيل ووارثة . الاصيل لا يعتبر غيرا . إعتباره ممثلا في التصرف الذي أبرمه وكيله لحسابه .
٥٧٥	٩٢	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) .. .. ١٣ — إدهاء الأصيل أو وارثه تقديم تاريخ الورقة العرفية غشا حتى لا ينكشف حقيقة صدور التصرف من الوكيل بعد زوال وكالته . جواز إنباته بكافة الطرق . علة ذلك .
٥٧٥	٩٢	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) .. .. ١٤ — وفاة المضرور بسبب فعل ضار من الغير . ثبوت حق المضرور في التعويض عن الضرر الذي لحقه حسبا يتطور ويتفاقم . انتقال هذا الحق إلى ورثته . التعجيل بالوفاة بفعل الغير عن عمد أو خطأ يلحق بالمضرور ضررا ماديا محققا . مثال بشأن هزل من وظيفة النيابة العامة على خلاف أحكام القانون .
٦٠	١١	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٤/٢/٧) .. ..

الصفحة	القاعدة	
١١٣٥	١٩٠	١٥ — شخصية الوارث مستقلة عن شخصية المورث . تعلق ديون المورث بركة للوارث الذي خلصت له ملكية أعيان التركة أوجز منها قبل وفاة المورث . لا يعتبر مسئولاً عن التزامات الآخر قبل من تعامل معه بشأنها ولم تنتقل إليه ملكيتها بعد . ( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٤ ) .. ..
١٥٣٧	٢٦٠	١٦ — استخلاص الحكم أن ملكية العقارات الكائنة بمصر انتقلت إلى الطاعنين ب وفاة والدتهم بطريق الوصية لا الميراث . استناداً إلى أن القانون الانجليزي الساري على واقعة التراع باعتباره قانون الوصية يبيح حرية الإيصاء . لا خطأ . ( الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٣١/١٢/١٩٧٤ ) .. ..
١٥٣٧	٢٦٠	١٧ — نص المادة ٩٠٨ مدني . معالجته القسمة التي يجربها المورث في تركته بين ورثته حال حياته . عدم إفادته أن الوارث يكتسب ملكية نصيبه في التركة بالميراث إذا أوصى له المورث بما يعادل هذا النصيب . ( الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٣١/١٢/١٩٧٤ ) .. ..
١١٥٣	١٩٣	١٨ — الحائز في التنفيذ على العقار الوارث لا يعد حائزاً للعقار المرهون من المورث موضوع التنفيذ . لا محل لانتذاره بالدفع أو التخلي تطبيقاً للمادة ٦٢٦ مرافعات سابق . ( الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٤ ) .. ..
٤٧٩	٧٧	١٩ — اغفال الحكم الرد على ما تمسكت به مصلحة الضرائب من استمرار الورثة في مزاوله نشاط مورثهم . عدم بيان الحكم ما إذا كان الورثة قد اقتصروا على مجرد تصفية هذا النشاط أم أنهم قاموا باستغلاله بعد وفاة المورث . قصور . ( الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٦/٢/١٩٧٤ ) .. ..



## أرث . استئناف

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ — الأرباح الناتجة عن بيع الوارث لمنشأة مورثه . خضوعها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية إذا كان قد استمر في استغلالها . اعتبارها ربحا عارضا لا تتناوله الضريبة إذا ما كف الوارث عن استغلال المنشأة بعد وفاة المورث .
٤٧٩	٧٧	( الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٦ ) .. ..
		٢١ — الأصل في رسم الأيلولة أن ينقسم بين الورثة . النزاع بشأن عناصر التركة قبل أيلولتها للورثة . نزاع غير قابل للتجزئة . طعن الوارث في تقدير التركة . اعتباره نائبا عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية . أساسها وحدة التركة واستغلالها .
٩٠٧	١٤٧	( الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ ) .. ..

## استئناف

## الأحكام الجائز استئنافها :

١ — وجوب تكليف المحجوز عليه — في حالة حجز ماله لدين  
لدى الغير بأمر من قاضي الأمور الوقفية — الحضور لسماع الحكم  
بثبوت الدين وصحة إجراءات الحجز . طلب الطاعن في دعوى  
التظلم من أمر تقدير أتعاب الحكم بثبوت الدين المحجوز من أجله  
وطلبه في الدعوى الثانية صحة إجراءات الحجز الموقع على ما لمدينة  
ندى الغير وفاة لهذا الدين . قضاء المحكمة الابتدائية بإجابته إلى  
طلباته في كل من الدعويين . استئناف جائز .

( الطعن رقم ٣٨٢ ٤ ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٩ ) .

٨٤٠ ١٣٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الأحكام المنهية للخصومة كلها أو بعضها . لا تعد مستأنفة باستئناف الحكم الموضوعي الذي يصدر بعد ذلك . المادة ٤٠٤ مرافعات سابق . عدم استئنافها في الميعاد . أثره . صيورتها حائزة لقوة الأمر المقضى .
١١١٥	١٨٦	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٦) ... ..
		٣ — أحكام المحاكم الابتدائية بشأن الطعون في قرارات لجان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . جواز استئنافها أيا كانت قيمة النزاع . المادة ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالمرسوم بقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ . هذا النص استثناء من قانون المرافعات السابق عليه فاسخ له في خصوص هذا الحكم .
١٠٣٢	١٧٠	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٢) ... ..
		الأحكام غير الجائز استئنافها :
		١ — الحكم بنذب خبير لمجرد استكمال عناصر النزاع . لا محجة له في خصوص تحديد أساس المحاسبة . عدم استئنافه استقلالاً في الميعاد . لا يجعله حائزاً لقوة الأمر المقضى .
٤٢٨	٧٠	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) ... ..
		٢ — جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحكمة الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم . القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من قانون المرافعات . تعديل المادة ٣٩٦ مرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . لا يفيد إلغاء المادة ١٥/٤ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
١١٤٠	١٩١	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/١٥) ... ..

## استئناف

الصفحة	القاعدة	
		٣ — المعارضة في تقدير التعويض عن نزع الملكية وعن عدم الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلي . نهائية حكم المحكمة الابتدائية في الطعن على قرار لجنة المعارضات .
١٢٢٠	٢٠٦	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣/١١/١٩٧٤) ... ..
		٤ — الحكم الصادر في منازعة إيجارية قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الحالي . خضوعه من حيث جواز الاستئناف للمادة ٤/١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعمول بها وقت صدور الحكم . المادة ٣/١ مرافعات .
١١٤٠	١٩١	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٧٤) ... ..
		٥ — قبول المحكوم عليه للحكم الابتدائي المانع من استئنافه . شرطه . استقلال قاضي الموضوع بتقدير ما يعتبر قبولاً ضمنياً للحكم . لا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى استند لأسباب سائغة .
١٤٦٢	٢٤٨	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية جلسة ١٨/١٢/١٩٧٤) ... ..
		ميعاد الاستئناف :
		١ — أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون في قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة العامة على الإيراد . ميعاد استئنافها . ثلاثون يوماً من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الحكم من وقت النطق به . عدم جواز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام .
١١٢٢	١٨٧	(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٦/٦/١٩٧٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — تمسك المستأنف في خصوص بدء ميعاد الاستئناف بأن الحكم الابتدائي صدر غاييا في حقه . سبب جديد . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٦٢	٢٤٨	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٨/١٢/١٩٧٤ )
		رفع الاستئناف :
		١ — لاستأنف تقدير ما يرى يبان في صحيفة الاستئناف من الأسباب التي يستند إليها في طاب إلغاء الحكم المستأنف . استناده إلى أوجه الدفاع التي لم يأخذ بها الحكم المستأنف لا يجعل الصحيفة خالية من الأسباب .
٨٤٠	١٣٧	( الطعن رقم ٣٨٢ ، ٣٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٩/٥/١٩٧٤ )
		٢ — رفع الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية يكون بتقرير في قلم الكتاب . م ٨٧٧ مرافعات . لا يلزم أن يتضمن التقرير أسباب الاستئناف .
١٤١٧	٢٤١	( الطعن رقم ٢٧ و ٢٩ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ١١/١٢/١٩٧٤ )
		٣ — عدم جواز التمسك بسبب النعي بدفاع لا مصلحة للطاعن فيه . مثال . بشأن رفع الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية .
١٤١٧	٢٤١	( الطعن رقم ٢٧ و ٢٩ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» جلسة ١١/١٢/١٩٧٤ )

الصفحة	القاعدة	
		<b>الاستئناف الفرعى :</b>
		١ - للسئناف عليه فى الاستئناف الاصلى إقامة استئناف فرعى ولو بعد مضى ميعاد الاستئناف فى حق رافعه .
٨٠٤	١٣٢	(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٥) .. .. .
		٢ - تقض الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف الفرعى . آثره . وجوب إعادة نظر موضوع الاستئناف الاصلى أمام محكمة الإحالة .
٨٠٤	١٣٢	(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٥) .. .. .
		<b>إعلان الاستئناف :</b>
		١ - إعلان صحيفة الاستئناف بالمحل المختار المبين فى ورقة إعلان الحكم فى ساعة تقع فى الفترة المحددة فى المادة ٨ مرافعات سابق . صحيح .
٣٤٢	٥٦	(الطن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٧) .. .. .
		٢ - اعتبار الدعوى قاطعة لمدة التقدم أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين . قاصر على صحيفة الدعوى أو الطعن . وجوب إتمام إعلان المستأنف ضده بتعجيل الاستئناف بعد انقطاع سير الخصومة خلال الميعاد المقرر . تقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين لا يقطع التقدم أو السقوط .
٥٣٨	٨٧	(الطن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		<b>الخصوم في الاستئناف :</b>
		١ — عدم الحكم على المطعون ضده ابتداء بشيء . اختصاصه أمام محكمة الاستئناف ليصدر الحكم في مواجهته . عدم إعتباره خصما حقيقيا في النزاع في الاستئناف .
٩٥٢	١٥٧	( الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧ ) .. ..
		٢ — الخصومة في الاستئناف تتحدد بمن كان مختصا أمام محكمة أول درجة . تحديد الخصم . مناهة .
١٤٢٧	٢٤٢	( الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٣ ) .. ..
		٣ — اختصاص الطاعنة في الاستئناف بوصفها وصية . عزلها من الوصاية أثناء سير الدعوى . عدم إعلانها بقيام الخصومة بعد صا ور حكم النقض بوقف تنفيذ حكم الزل . أثره . إعلان كل ماتم في هذا الاستئناف من إجراءات بما في ذلك الحكم المطعون فيه . حلة ذلك .
١٥١٤	٢٥٦	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ ) .. ..
		<b>الطلبات في الاستئناف .</b>
		<b>“الطلبات الجديدة“</b>
		١ — عدم جواز إبداء طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف كاصل عام . على محكمة الاستئناف أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول هذه الطلبات . اذغال المحكمة الاستئنافية الرد على طلب جديد غير مقبول أمامها . لا عيب .
٧٩٦	١٣١	( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٤ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — اقامة الزوجة دعواها بالتطليق للضرر . المادة ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . إضاقتها أمام محكمة الاستئناف امتناع زوجها عن الاتفاق عليها . اواد ٤ و ٥ و ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٠ . يعد طلبا جديدا يختلف في موضوعه عن الطلب الأول . حالة ذلك .
٩٧٩	١٦٢	(الطن رقم ١٦ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٦/٥) .. "مالا يعد طلبا جديدا"
		١ — رد المستأنف على دفاع خصمه بما يؤكد طلبه . وسيلة دفاع . لا يعد طلبا جديدا يتغير به موضوع الدعوى أو الخصوم فيها .
٢٨٥	٤٨	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/٥) ... .. ٢ — التقادم دفع موضوعي . جواز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولأول مرة في الاستئناف . النزول عنه . لا يفترض .
٤٢٨	٧٠	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) ... .. ٣ — جواز الجمع بين دعوى الصورية والدعوى البوليصية معاً متى كان الدائن يهلف بهما إلى عدم نقاذ تصرف المدين في حقه . إغفال محكمة الدرجة الأولى الفصل في طلب الصورية . لا يجعاه طلبا جديدا أمام محكمة الاستئناف .
٧٧٣	١٢٧	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ — اعتراض الورثة على تقدير المأمورية لصافي التركة .  عدم منازعتهم أمام اللجنة في شأن عدم استبعاد المأمورية لقدر  موقوف من الأطيان تم فرزه للخيرات . تمسكهم بذلك في  الاستئناف لا يعد طلبا جديدا . علة ذلك .</p>
٩٧١	١٦١	<p>(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٥) .. .. .</p> <p>٥ — الضريبة لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي . أثر  ذلك . اعتراض الورثة على تقدير المأمورية لصافي التركة .  موافقتهم أمام لجنة الطعن على تقدير قيمة الاشجار القائمة بالأرض  بمبلغ معين . لا يمنعه من المنازعة في الاستئناف بشأن تقدير  قيمة مستقاة لهذه الاشجار . لا يعد ذلك طلبا جديدا في  الاستئناف .</p>
٨٩١	١٤٤	<p>(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٥) .. .. .</p> <p>“السبب الجديد”</p> <p>للتصوم في الاستئناف مع بقاء موضوع الدلب الأصلي على  حاله ، تغيير سببه والاضافة اليه . مثال بشأن حق المرور  للأرض المحبوسة عن الطريق العام . المادتان ٨١٢ و ١٠١٧  مدني .</p>
١٥٤٧	٢٦٢	<p>(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) .. .. .</p>

## استئناف

الصفحة	القاعدة	نطاق الإستئناف :
		١ — الحكم بعدم قبول الدعوى طبقا للسادتين ٢٧٥، ٢٧٤ من قانون التجارة البحرية . قضاء في الموضوع تستنفد به المحكمة ولايتها . استئناف هذا الحكم يطرح الدعوى برمتها على محكمة الاستئناف في حدود طلبات المستأنف .
١٣٩	٢٥	(الظن رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٤) .. ..
		٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى . قضاء المحكمة بقبوله تستنفد به ولايتها في موضوع الدعوى . لا يجوز لمحكمة الاستئناف عند الغاء حكم محكمة أول درجة وقبول الدعوى ، أن تعيدها إليها لنظر موضوعها .
٢٨٥	٤٨	(الظن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٥/٢/١٩٧٤) .. ..
		٣ — التزام محكمة الاستئناف بالفصل في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة سواء ما أغفلت الفصل فيه أو ما فصلت فيه لغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعي منه . شرط ذلك . أن يكون الحكم المستأنف قد قضى له بكل طلباته .
٧٣١	١١٨	(الظن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٧٤) .. ..
		٤ — دفع مصلحة الضرائب ببطلان صحيفة الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني . القضاء برفضه . استئناف المصلحة لقضاء المحكمة في الموضوع دون الدفع . أثره . عدم اعتبار قضاء محكمة أول درجة في الدفع مطروحا على محكمة الاستئناف ولو كان



الصفحة	القاعدة	
		متعلقا بالنظام العام . طلة ذلك . قوة الأمر المقضى تسمو على قواعد النظام العام .
٢٤١	٤٢	( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/١/٣٠ ) .. ..
		٥ - الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وبالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط . اغفال الحكم المطعون فيه ادراج مبلغ ضمن أصول التركة دون بيان السبب مع عدم وجود ما يبرر ذلك قانونا ، ورغم موافقة الورثة على ادراجه . خطأ في القانون وقصور .
٩٧١	١٦١	( الطعن رقم ٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٥ ) .. ..
		٦ - عريضة استصدار أمر الاداء . ما هيته . بديل ورقة التكليف بالحضور . شرط التكليف بالوفاء . عدم تعلقه بالعريضة ذاتها . قضاء محكمة الاستئناف بطلان الأمر بطلان التكليف بالوفاء . وجوب الفصل في موضوع النزاع .
١٠٨٢	١٧٩	( الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦ ) .. ..
		٧ - حكم محكمة أول درجة في موضوع الدعوى . استنفاد ولايتها . قضاء المحكمة الاستئنافية بطلان حكم محكمة أول درجة . الترامها بنظر الدعوى والفصل فيها .
١٥١٩	٢٥٧	( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ ) .. ..
		٨ - قضاء محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى بحالتها . استنفادها ولاية الفصل في موضوعها . اعتناد مصلحة الجمارك إلى قرار مدير عام الجمارك لسنة ١٩٦٣ الذي عمل

## استئناف

الصفحة	القائمة	
		به أثناء نظر الاستئناف . القضاء في الدعوى على أساسه . لا يعد اخلافا بنظام التقاضي على درجتين .
١١١١	١٨٥	(الظن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤) .. .. ٩ - طلب الطاعن أصليا الحكم له بصفته الشخصية بثبوت ملكية عقار واحتياطيا الحكم له بصفة أخرى مع آخرين بثبوت ملكية ذات العقار . إلغاء الحكم الابتدائي القاضي بإجابة الطلب الأصلي ورفض الطلب الاحتياطي . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لتفصل في الطلب الاحتياطي بالنسبة للطاعن . علة ذلك .
١١٠٥	١٨٤	(الظن رقم ٤٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤) .. ..  الحكم في الاستئناف :
		١ - ضم الاستئنافين والحكم فيهما معا . لا ينفي ما لكل منهما من استقلال عن الآخر . ما قد يشوب أحدهما من عيب إجرائي . لا يؤثر في الاستئناف الآخر .
٦٤٩	١٠٥	(الظن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٩) .. .. ٢ - عدم جواز إيداع المستأنف عليه مذكرات أو مستندات في غير جلسة دون علم الخصم الآخر . الاستثناء . إيداعها قبل طرح الدعوى على المحكمة بثلاثة أيام . المسادتين ٤١٦ و ٢/١٨٠ مرافعات سابق .
٧٤٥	١٢١	(الظن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨) .. .. ٣ - إيداع المستأنف عليه بعد اعذاره مذكرة بدفائه مرفقا بها مستنداته قلم كتاب المحكمة . استناد الحكم في قضائه

الصفحة	القاعدة	
		ببطلان صحيفة الاستئناف الى ما ورد بتلك المذكرة . اخلال بحق الدفاع .
٧٤٥	١٢١	(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨) ... .. ٤ — الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعة من غير ذي صفة . القضاء بقبول الاستئناف شكلا . لا يعد قضاء ضمنيا في هذا الخصوص . عدم مواجهة الحكم المطعون فيه لهذا الدفع والرد عليه . قصور .
١٠٧٨	١٧٨	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) ... .. ٥ — قضاء الحكم الابتدائي — في الطلب الأصلي — بفسخ العقد والتسليم مع النفاذ المعجل بلا كفالة . الحكم الاستئنافي بالغائه ورفض الدعوى في هذا الطلب . قابليته للطعن المباشر وعله ذلك . قابليته للتنفيذ الجبري لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي .
١٢٧٨	٢١٨	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥) ... .. "تسبيب الحكم" ١ — حكم محكمة أول درجة يقبل الدفع بعدم قبول الدعوى . قضاء الحكم المطعون فيه في أسبابه بالغائه هذا الحكم وفي موضوع الدعوى برفضها . تضمنين الأسباب أن هذا القضاء يتفق في نتيجته مع قضاء محكمة أول درجة بعدم القبول . القضاء من بعد في المنطوق برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . لاتناقص .
١٣٩	٢٥	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٠) ... ..



## الاستئناف

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تأييد الحكم المطعون فيه، الصادر بعد النقض والإحالة لحكم الابتدائي، والإحالة إليه في أسبابه فيما لا تعارض فيه . لا يجب .
١٦٤	٢٩	( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٤/١/١٦ )
		٣ - النعي على قضاء المحكمة الابتدائية متى حاز حكمها قوة الأمر المقضي . غير جائز . ليس لمحكمة الاستئناف أن تعرض لبعته . ما يرد بأسباب حكمها بشأن هذا البحث . نافله .
٢٨٥	٤٨	( الطعن ٢٠١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٥ ) .. .. .
		٤ - لا الزام على محكمة الاستئناف بتفنيد أسباب الحكم الابتدائي الذي ألغته متى قام قضاؤها على أسباب تكفي لحله .
٥٧٥	٩٢	( الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) .. .. .
١٤١٧	٢٤١	(والطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/١٢/١١ )
		٥ - أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائي . كفايتها لحمل قضائه والرد على أسباب الاستئناف . لا يجب .
٩٦٢	١٥٩	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١ ) .. .. .
		٦ - تأييد محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي في شق منه . جواز الإحالة إلى ما جاء فيه، سواء في بيان الوقائع أو دفاع الخصوم أو في الأسباب التي أقام عليها قضائه في ذلك الشق .
١٢٦٠	٢١٤	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢١ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		<h2 style="text-align: center;">إصلاح زراعى</h2> <p>١ — تصرف المالك فيما لم يستول عليه من الأطنان الزراعية الزائدة عن الحد الأقصى . جوازه لمن يحترف الزراعة من صغار الزراع . صغار الزراع . المقصود بهم . من يحترفون الزراعة باعتبارها مورد رزقهم الرئيسى .</p>
١٥١	٢٧	<p>(الطن رقم ٣١٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٤/١/١٩٧٤) ... ..</p> <p>٢ — أمر القاضى بالتصديق على التعرف الصادر من المالك إلى صغار الزراع . عمل ولائى . جواز التمسك بطلان التصرف باثبات عدم صحة الأقوال التى صدر التصديق بناء عليها .</p>
١٥١	٢٧	<p>(الطن رقم ٣١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٤) ... ..</p> <p>٣ — اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى . نطاقه . طلب الطاعن الحكم بصدقة ونفاذ عقد البيع . ثبوت أن جزءا من الأطنان المبيعة دخل فيما استولى عليه الإصلاح الزراعى لدى الطاعن . إدعاء وارثه البائع بترويعه عقد البيع . اعتبار ذلك منازعة منها للإصلاح الزراعى وللطاعن فى ملكية قدر من الأطنان المستولى عليها . اختصاص اللجنة القضائية بنظر الدعوى .</p>
١٢٩٦	٢٢١	<p>(الطن رقم ٦٣٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٧٤) ... ..</p>

## اصلاح زراعى

الصفحة	القاعدة	
		٤ — انقضاء عقد البيع بسبب استحالة نقل ملكية الأطنان المبيعة لإستيلاء الإصلاحي الزراعى عليها . أثره . وضع المشتري يده على تلك الأطنان بعد الاستيلاء . القضاء على البائع بتعويض عن أجرة الأطنان المستحقة للإصلاحي الزراعى فى المدة التالية لانقضاء العقد . خطأ .
١٢٦٦	٢١٥	(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٢١/١٩٧٤) ... ..
		٥ — الامتداد القانونى لعقود إيجار الأراضى الزراعية . قاصر على إيجار الأراضى التى تزرع بالمحاصيل العادية . عدم شموله عقود إيجار الحدائق . علة ذلك .
٦٤٢	١٠٤	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٨ ق . — جلسة ٤/٧/١٩٧٤) ... ..
		٦ — المنازعات المتعلقة بامتداد عقود إيجار الحدائق . انعقاد الاختصاص بنظرها للحاكم العادية دون لجان الفصل فى المنازعات الزراعية . مؤدى ذلك . امتناع عرض هذه المنازعات على تلك اللجان قبل الالتجاء للقضاء . ق ١٤٨ لسنة ١٩٦٢
٦٤٢	١٠٤	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٨ ق . — جلسة ٤/٧/١٩٧٤) ... ..
		٧ — الغصب عمل غير مشروع . الترام مرتكب بالتعويض . عدم التقيد فى القضاء ببيع الأرض المقتضية بحكم ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى .
٤٦٤	٧٥	(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٥) ... ..
		٨ — تقدير التعويض عن الإضرار بلا سبب . عدم الالتزام بحكم ٣٣ إصلاح زراعى .
٤٦٤	٧٥	(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		اعتراض الخارج عن الخصومة
		١ — اعتبار المورث ممثلاً لورثته فيما يرفع منه أو يرفع عليه من الدعاوى . للوارث أن يعترض على الحكم الصادر ضد مورثه متى أثبت غشه أو تواطؤه أو إهماله الجسيم وكانت له مصلحة قانونية .
٥٤٨	٨٩	( الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) .. ..
		٢ — قبول الاعتراض يطرح موضوع الخصومة من جديد . عدم وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع أو صدور حكم مستقل فيه . م ٤٥٥ مرافعات سابق .
٥٤٨	٨٩	( الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) .. ...
		٣ — قبول الاعتراض . شرطة . ثبوت الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم من جانب من كان يمثل المعارض وعلاقة السببية بين ذلك وبين الحكم الصادر في الدعوى . ظواهر الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها .
٥٤٨	٨٩	( الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ )
		٤ — اعتراض الورثة على إجراءات التنفيذ العقاري المتخذة بناء على أمر أداء صادر ضد المورثة . الحكم نهائياً برفضه استناداً إلى أن أمر الأداء المذكور لم تتظلم منه المورثة وهو حجة على الورثة . لا يحول دون رفعهم دعوى اعتراض الخارج عن الخصومة على هذا الأمر .
٥٤٨	٨٩	( الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ )

الصفحة	القاعدة	
		إعلان
		الإعلان في المحل المختار .
		إعلان صحيفة الاستئناف بالمحل المختار المبين في ورقة إعلان الحكم في بساعة تقع في الفترة المحددة في المادة ٨ مرافعات سابق . صحيح .
٣٤٢	٥٦	( الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٧ ) ... ..
		الإعلان في النيابة .
		توجيه إعلان الطعن إلى المطعون عليهم في محل إقامتهم . إثبات المحضر . أنه ليس لهم محل إقامة بهذا العنوان وأن آخر يقيم فيه وأنهم تركوا الإقامة به من مدة طويلة ولا يعلم لهم محل إقامة . قيام الطاعن بإعلانهم إلى النيابة دون بذل أي جهد للتعرف على محل إقامتهم . أثره . بطلان الإعلان .
٥٩٨	٩٦	( الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨ ) ... ..
		الإعلان لجهة الإدارة :
		عدم جواز المجادلة في صحة ما أثبتته المحضر في أصل الاعلان من أنه وجد مكتب المحامي المعلن إليه مغلقا طالما أن هذا الأخير لم يطعن بتروير هذا البيان . لا سبيل لإثبات المحضر بيان توجيه الخطاب الموصى عليه الذي يلى تسليم صورة الاعلان لجهة الإدارة في تلك الصورة . إثبات هذا البيان في الأصل . لا بطلان .
٨٤٠	١٣٧	( الطعن رقم ٣٨٢ ، ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٩ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		الاعلان بالبريد .
		اجراءات الاعلان بربط الضريبة . اختلافها عن اجراءات الاعلان في قانون المرافعات . لائحة البريد . كيفية تسليم المراسلات المسجلة .
٦٢٢	١٠١	( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ ) ... ..
		بطلان الإعلان .
		١ — إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . حضور المطعون ضده وتقديمه مذكرة بدفاعه . التمسك ببطلان الإعلان دون بيان وجه المصلحة . غير مقبول .
٢٠٨	٣٦	( الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ ) ... ..
		٢ — تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه في الميعاد المقرر لذلك . أثره . تحقق الغاية من الإعلان . التمسك بالبطلان لعب شاب إجراءات الإعلان في هذه الحالة . لا محل له .
٢٧٧	٤٧	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢ ) ... ..
		٣ — على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة ليعلن بالطعن من يصبح اختصاصه قانوناً بصفته . م ٣٨٣ مرافعات سابق . وفاة الخصم . وجوب توجيه إعلان الطعن إلى ورثته جملة وإلا كان باطلاً .
٣٩٦	٦٥	( الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ ) ... ..



## إعلان . أعمال تجارية

الصفحة	القاعدة	
٨٤٠	١٣٧	٤ — خلو الأوراق من تمسك الطاعن بإعلان إعلان صحيفة الاستئناف أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٨٢ ، ٤٢٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٩ ) .. ..
٨٤٠	١٣٧	٥ — كفاية تسليم صورة واحدة من أصل الإعلان لمن كان له أكثر من صفة من المعان إليهم . إتمام إعلان تقرير الطعن بالنقض على هذه الصورة صحيح . الدفع بإعلان إعلان التقرير الحاصل بعد ذلك . بفرض صحته غير منتج . (الطعن رقم ٢٨٢ — ٤٢٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٩ ) .. ..
٨٤٠	١٣٧	٦ — عدم الحكم على المطعون ضمه ابتداء بشيء . إختصاصه أمام محكمة الاستئناف ليصدر الحكم في مواجهته فحسب . عدم اعتباره خصما حقيقيا في النزاع . صحة إعلانه لا تبعدها إلى الخصم الحقيقي في الدعوى .
٩٥٢	١٥٧	(الطعن رقم ١٣ : لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧ ) .. ..
<b>أعمال تجارية</b>		
٣٦٤	٦٠	١ — حساب رأس مال المنشأة . نطاقه . ما يودعه صاحبها فيها من قهود وضاعة وأصول أخرى . ما يأخذه لنفسه منها "مسحوبات" . مديونيته لها بقيمة ما أخذ عند قفل حساب المسحوبات نهائيا . وجوب ترحيل الرصيد المدين إلى حساب رأس المال . انخفاض قيمته بمقدار تلك المسحوبات . (الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٩ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الشريك المتضامن في الشركة التي تراول التجارة على سبيل الاحتراف . تاجر بالمعنى القانوني . لا يمنع من ذلك كونه موظفا ممن تحظر القوازين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة .
٤٠٤	٦٦	( الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٨ القضائية جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ ) .. ..
		٣ — نفى الحكم ما ادعاه أحد الشركاء المتضامين — وهو من موظفي شركات القطاع العام — من بيع حصته في شركة تجارية وانسحابه منها . قضاءه باثبات إفلاسه على هذا الأساس . لا خطأ .
٤٠٤	٦٦	( الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ ) .. ..
		٤ — تمييز الوكالة بالعمولة عن الوكالة العادية بطبيعة الشيء محل الوكالة . اعتبار الوكالة وكالة بالعمولة متى كان محلها من عروض التجارة مريان أحكام قانون التجارة عليها وجواز اعتبار الوكيل بالعمولة ضامنا لتنفيذ العقد . شرطه .
٤٩٢	٨٠	( الطعن رقم ٣٩٦ و ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٢ ) .. ..
		٥ — عقد الإذعان . خصائصه . علاقه بسلع أو مرافق ضرورية واحتكار الموجب لها احتكارا قانونيا أو فعليا أو قيام منافسة محدودة النطاق بشأنها مع صدور الإيجاب للناس كافة وبشروط واحدة ولمدة غير محدودة .
٤٩٢	٨٠	( الطعن رقم ٣٩٦ و ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٢ ) .. ..
		٦ — السلع الضرورية . ماهيتها . الانفراد بانتاج سلع ما أو الاتجار فيها . لا يعد بذاته احتكارا .
٤٩٢	٨٠	( الطعن رقم ٣٩٦ و ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٢ ) .. ..

الزائدة	الصفحة	
٢١٠	١٢٣٧	٧ — تحديد صفة الشركة . العبرة فيه هي بطبيعة العمل الرئيسي الذي تقوم به وبالغرض المحدد في عقد تأسيسها . مثال في قيام الشركة بأعمال تجارية بطبيعتها . (الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١٩) .. .. .
٢١٠	١٢٣٧	٨ — إشهار إفلاس المدين التاجر . مناطه . استدلال الحكم من توقف الشركة عن دفع بعض ديونها التجارية على اختلال أشغالها . لا محل بعد ذلك لبحث باقي الديون . (الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١٩) .. .. .
<b>إفلاس</b>		
٦٦	٤٠٤	١ — الشريك المتضامن في الشركة التي تزاول التجارة على سبيل الاحتراف . تاجر بالمعنى القانوني . لا يمنع من ذلك كونه موظفا ممن تحظر القوايز واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة . (الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) .. .. .
٦٦	٤٠٤	٢ — نفى الحكم ما ادعاه أحد الشركاء المتضامين — وهو من موظفي شركات القطاع العام — من بيع حصته في شركة تجارية وانسحابه منها . قضاؤه بإشهار إفلاسه على هذا الاساس . لا خطأ . (الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) .. .. .
٩٨	٦٠٦	٣ — شركات التضامن . الحكم بشهر إفلاسها يستتبع حتما شهر إفلاس الشركاء فيها . استدلال الحكم على كون الطاعن شريكا مستترا في شركة تضامن بتوقيعه على مستندات إذنية وعقود ومستندات أخرى خاصة بالشركة . لا خطأ . (الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٨) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٤ — المحكمة أن تقضى بشهر الإفلاس بغير طلب متى توافرت الشروط الموضوعية لذلك لتعلق أحكام الإفلاس بالنظام العام . القضاء بشهر إفلاس الطاعن دون طلب باعتباره شريكا متضامنا في شركة تبعا للقضاء بإفلاس هذه الشركة . لا خطأ .
٦٠٦	٩٨	( الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨ ) ... ..
		٥ — تحديد صفة الشركة . العبرة فيه هي بطبيعة العمل الرئيسي الذي تقوم به وبالفرض المحدد في عقد تأسيسها . مثال في قيام الشركة بأعمال تجارية بطبيعتها .
١٢٣٧	٢١٠	( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١٩ ) ... ..
		٦ — إشهار إفلاس المدين التاجر . مناطه . استدلال الحكم من توقف الشركة عن دفع بعض ديونها التجارية على اختلال أشغالها . لا محل بعد ذلك لبحث باقى الديون .
١٢٣٧	٢١٠	( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١٩ ) ... ..
		٧ — عدم قابلية أوامر مأمور التفليسة للتظلم وفقا للمادة ٢٣٦ م من قانون التجارة . مناطه . صدورها في حدود اختصاصه .
١٣٧١	٢٣٤	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٩ ) ... ..
		٨ — قرار مأمور التفليسة بالفصل في حساب التفليسة المقدم من وكيل اتحاد الدائنين . خارج عن حدود اختصاصه . قابليته للتظلم منه أمام المحكمة .
١٣٧٩	٢٣٤	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٩ ) ... ..

## التزام

مصادر الالتزام :

( أولا ) العقد

” عيوب الإرادة ”

١ - الفاظ في تحديد القيمة الإيجارية فيما زاد عن الحد القانوني؛ حق استرداد الأجرة الزائدة. أساسه. الإثراء على حساب الغير .

٤٨٨ ٧٩ ... (الطن رقم ٥٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١١/٣/١٩٧٤) .. ..

٢ - عدم بحت الحكم مطابقة الأجرة المحددة بعقد الإيجار من الباطن أو عدم مطابقتها للقانون لإثبات أو نفي الفاظ في تحليدها . قصور .

٤٨٨ ٧٩ ... (الطن رقم ٥٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١١/٣/١٩٧٤) .. ..

٣ - الحكم ببطالان الاتفاق على زيادة الأجرة لمخالفته للنظام العام . لأجل مناقشة وجود أو عدم وجود إكراه يشوب هذا الاتفاق . تحدث الحكم عن وجود إكراه . تزيد يستقيم بدونه .

٥٢٠ ٨٤ ... (الطن رقم ٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤) .. ..

( ثانيا ) العمل غير المشروع .

( راجع مسئولية ” مسئولية تقصيرية ” ) .

( ثالثا ) الإثراء بلا سبب .

( راجع ١ . إثراء بلا سبب ) .

الصفحة	القاعدة	
		سبب الالتزام :
		١ - هدايا الخطبة . من قبيل الهبات . الخطبة هي السبب في هذا النوع من الهبات . فسخ الخطبة لا يؤدي إلى انعدام السبب بعد أن تحقق . بقاء الهبة صحيحة قائمة رغم العزل من الزواج .
٩٤٨	١٥٦	(الطن رقم ٦٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦) ... ..
		٢ - حق المخاطب الواهب في استرداد هدايا الخطبة . خضوعه لأحكام الرجوع في الهبة . أعمال محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية حكم المادة ٥٠٠ مدني . القضاء بعدم أحقية المخاطب في استرداد الشبكة والهدايا . لا مخالفة للقانون .
٩٤٨	١٥٦	(الطن رقم ٦٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦) ... ..
		أوصاف الالتزام :
		« الشرط »
		١ - قائمة مزاد استبدال الأموال الموقوفة . عقد بيع معاق على شرط واقف هو الموافقة على الاستبدال وصدور وصيغته من المحكمة الشرعية . قرار الموافقة على الاستبدال وصيغته . إجازة للعقد بشروطه السابق الاتفاق عليها بين الطرفين على أساس من القائمة .
١٤١٣	٢٤٠	(الطن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		“التضامن”
		١ — العبرة في تحديد طلبات الخصم هي بما يطلب الحكم له به . تضمين صحيفة الدعوى أن مسئولية المدعى عليهم تضامنيه طلب دون الحكم بالتضامن . القضاء بذلك . خطأ .
٣٨٩	٦٤	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) ... ..
		٢ — المنازل إليه عن المنشأة . مسئول عن دين الضريبة بالتضامن مع المنازل . إبطال المنازل . أثره . زوال التزام المنازل إليه بأداء الضريبة .
٤٥٠	٧٢	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧) ... ..
		٣ — الدفع ببطلان تضامن الكفيل مع المدين . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٨٢	١٧٩	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) ... ..
		٤ — الكفيل المتضامن مع المدين الأصلي . تمسكة بسقوط حق حامل الورقة التجارية في الرجوع عليه طبقا لنص المادة ١٢٩ من قانون التجارة . لا محل له .
١٠٨٢	١٧٩	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>انتقال الإلتزام :</p> <p>” الحوالة “ :</p> <p>١ — الاتفاق في وثيقة التأمين على البضاعة المنقولة بحرا على حلول المؤمن بما يدفعه من تعويض محل المؤمن له فيما له من الدعاوى والحقوق قبل المسئول . مفاده . ليس للمؤمن له أن يجمع بين مبلغ التعويض ومقابل التأمين . علة ذلك .</p> <p>(الطن رقم ٣٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ١٢٢ ٧٤٩</p> <p>٢ — دعوى شركة التأمين قبل المسئول عن الضرر استنادا إلى حوالة الحق إليها من المؤمن له في وثيقة التأمين . هي دعوى من ذى صفة . وقوع الخطر المؤمن منه فعلا . صيرورة الحق المحال محققا وليس احتماليا . انتقال هذا الحق ليس معلقا على وفاء شركة التأمين بالتعويض للمؤمن له .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٨ ق . — جلسة ١٩٧٤/٥/١٢) ... ١٣٩ ٨٥٩</p> <p>تنفيذ الإلتزام ..</p> <p>” حق الحبس “</p> <p>١ — أحقية البائع لاقتضاء باقي الثمن وحق المشتري في حبسه . وجهان متقابلان لشيء واحد . القضاء بأحقية البائع لباقي الثمن . يتدرج فيه حتما عدم أحقية المشتري في حبسه .</p> <p>(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١) ... ٥٣ ٣٢٧</p>

## التزام

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم تسجيل البائع عقد مشتراه من المالك الأصلي . خطر جدى يتهدد المشتري بترع البيع من تحت يده . حق المشتري في حبس باقى الثمن حتى يزول الخطر .
١٢٧٨	٢١٨	(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥) .. .. ٣ — حق المشتري في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يخلص معه نزع البيع من تحت يده . م ٢/٤٥٧ مدى . علم المشتري وقت الشراء بهذا السبب . لا يدل بذاته على نزول عن حق الحبس .
١٢٧٨	٢١٨	(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥) .. .. « حوادث طارئة » الادعاء بقيام حادث طارئ جعل تنفيذ الالتزام صريحا . دفاع بخالطه واقع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣١٥	٢٢٥	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٣) ... .. إقضاء الالتزام : « الوفاء » الفوائد المستحقة على أصل قيمة السند الإذنى المعتبر عملا تجاريا . صريحتها من تاريخ تحرير بروتستو عدم الدفع . إيداع أصل قيمة السند دون الفوائد في هذه الحالة . غير مبرئ للذمة .
١٠٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٠) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٢ - تصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية وفقا للقانون ١٢ لسنة ١٩٦١ . عدم تقديم الدائن بيانا بدينه إلى لجنة التصفية في الميعاد المحدد . أثره . استبعاد هذا الدين من التوزيع . انتهاء الحكم إلى عدم التمويل على قرار اللجنة في إثبات الوفاء بدين لم يقدم إليها . لافساد في الاستدلال .
١٠٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٦) .. .. . "استعالة التنفيذ"
		١ - عدم تسجيل عقد بيع العقار - مضرب أرز - قبل تأميمه . أثره . بقاء الملكية للبائع حتى نقلها التأميم إلى الدولة . لا أهمية لثبوت تاريخ التصرف أو التسليم المبيع قبل التأميم . استعالة تنفيذ الالتزام بنقل الملكية . أثره . انقراض العقد .
١٠٢٧	١٦٩	(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٨ ق . - جلسة ١٩٧٤/٦/٩) .. .. .
		٢ - انقراض عقد البيع بسبب استعالة نقل ملكية الأطيان المبيعة لاستيلاء الاصلاح الزراعي عليها . أثره . وضع المشتري يده على الاطيان بعد الاستيلاء . القضاء على البائع بتعويض عن أجرة الأطيان المستحقة للاصلاح الزراعي والمدة التالية لانقراض العقد . خطأ .
١٢٦٦	٢١٥	(الطن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢١) .. .. .
		٣ - نزع ملكية العين الموبحة للنفعة العامة . بعد هلاكها كليا يترتب عليه انقراض عند الإيجار بقوة القانون . عدم جواز مطالبة المؤجر بالتعويض في هذه الحالة م ٥٦٩ مدني .
١٢١٣	٢٠٥	(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٢) .. .. .

## التماس إعادة النظر : أمر أداء

الصفحة	القائمة	
		”التجديد“
		١ — التجديد لا يرد على عقد باطل . ماقروه الحكم بشأنه تزييدا . النعى عليه غير منتج .
٢٥٨	٥٩	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٨ ) .. ..
		٢ — دفع الشركة المطعون عليها بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذى صفة بعد تأمين الشركة — المدنية — واندماجها فيها . رفض هذا الدفع بأسباب سائغة . لاقصور . استخلاص تجديد العقد . من مسائل الواقع .
١٥٢٦	٢٥٨	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣١ ) .. ..
		التماس إعادة النظر
		الحكم بأكثر مما طلبه الخصم . الأصل . الطعن فيه بطريق الالتماس . القضاء بذلك عن إدراك بنطاق الدعوى وطلبات الخصوم . سبيل الطعن فيه هو النقض .
٦٨١	١٠٩	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٦ ق . — جلسة ١٩٧٤/٤/١٤ ) .. ..
		أمر أداء
		١ — أمر الأداء النهائي . هو بمثابة حكم حاز قوة الأمر المقضى .
٣٢٧	٥٣	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١ ) .. ..
		١ — اعتراض الورثة على إجراءات التنفيذ العقارى المتخذة بناء على أمر أداء صادر ضد المورثة . الحكم نهائيا برفضه

الصفحة	القاعدة	
		استنادا إلى أن أمر الأداء المذكور لم تنظم منه المورثة وهو جهة على الورثة . لا يحول دون دعوى إعتراض الخارج عن الخصومة على هذا الأمر .
٥٤٨	٨٩	الطن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) ... .. ٣ — استخلاص محكمة الموضوع بطلان السند موضوع الدعوى من البيئة والقرائن بما لا يخالف الثابت بالأوراق . إلغاؤها أمر الأداء الصادر بمقتضاه . لا خطأ .
٥٤٨	٨٩	(الطن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) ... .. ٤ — عريضة استصدار أمر الأداء . ما هيئتها . بديل ورقة التكليف بالحضور . شرط التكليف بالوفاء . عدم تعلقه بالعريضة ذاتها . قضاء محكمة الاستئناف بطلان الأمر لبطلان الوفاء . وجوب الفصل في موضوع النزاع .
١٠٨٢	١٧٩	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦ ) ... ..
<b>أموال</b>		
<b>الأموال العامة :</b>		
		١ — رد الحكم على دفاع الطاعن — باكتساب حق المثل بالتقادم — بأنه غير مجد تأسيسا على أن الفتحات تطل على مال خصص للنفع العام "حديقة مدرسة" . إغفاله مناقشة ما قال به الطاعن من أن عقاره لا يطل مباشرة على المدرسة ، وعدم بيانه أوجه التعارض بين استعمال حق المثل وبين الاستعمال الذي خصص له عقار المطعون عليه كمدرسة . قصور .
٢٧٢	٤٦	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٨ القضائية جلسة ١٩٧٤/١/٣١ ) ... ..



## أموال . أهلية

الصفحة	القاعدة	
		٢ — وضع اليد على الأموال العامة مهما طالت مدته . لا يكسب الملكية ما لم يقع بعد زوال صفة المال العام عنها . مثال بشأن وضع اليد على أرض طرح نهر .
١٧٤	٣٠	( انظر ١٨٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/١٧ ) .. .. .
		٣ — الأموال المملوكة أصلاً للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة . صيرورتها من الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل لمنفعة عامة . الأموال المملوكة للأفراد أو الأوقاف . لا تكتسب صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها للمنفعة العامة إلا إذا انتقلت إلى ملكية الدولة بإحدى طرق كسب الملكية ثم خصصت بعد ذلك للمنفعة العامة أو كانت من المحلات المخصصة للعبادة أو البر والإحسان وقامت الحكومة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لصيانتها .
١١٩٠	٢٠٠	(والنظر رقم ٣٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٥ ) .. .. .
<b>أهلية</b>		
<b>الولى الطبيعي :</b>		
		١ — جواز تنحي الولي عن ولايته باذن من المحكمة . تغير الظروف التي دعت إلى ذلك . للولى أن يطلب من المحكمة رد الولاية إليه .
٢٢٩	٣٩	(النظر رقم ٥ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١/٢٣ )
		٢ — تقدير الظروف المبررة لرد الولاية إلى الولي بعد الإذنه

الصفحة	القاعدة	
		بالتنحي هو مما يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة .
٢٢٩	٣٩	(الطن رقم ٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١/٢٣)
		<b>الوصاية :</b>
		١ — عدم اعتماد المجلس الحسبي الحساب نهائيا . قراره بإعادة النظر فيه . عدم تمام تنفيذه لبلوغ القاصر سن الرشد . للقاصر مطالبة وصيه أمام المحاكم بتقديم الحساب .
٤٢٨	٧٠	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) .. ..
		٢ — تكليف المجلس الحسبي للوصي بإيداع المتوفر طبقا للحسابات المقدمة منه . عدم إقادته اعتماد الحساب نهائيا . للمجلس نوب خبير لفحصها .
٤٢٨	٧٠	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) .. ..
		<b>توقيع الحجر :</b>
		١ — تقدير حالة العته هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى . لا معقب من محكمة النقض على القاضي في ذلك متى كان استخلاصه سائغا .
٩٢	١٨	(الطنان رقا ٥٣ ، ٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١) ..
		٢ — القرار الصادر بتوقيع الحجر للعته . حيازته حجية مطلقة بوصفه منشأ لحالة مدنية .
٩٢	١٨	(الطنان رقا ٥٣ ، ٥٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/١) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — السفه . تبذير المال واتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضا صحيحا . الغفلة . ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير وتؤدي إلى غبن الشخص في معاملاته مع الغير .
٥٩٣	٩٥	(الطنز رقم ٣١ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧)
		٤ — القضاء بتوقيع الحجر . اكتفاء الحكم بإسرد تصرفات المحجور عليه دون بيان الوقائع التي تنبئ عن قيام حالة السفه أو الغفلة استنادا إلى أقوال المحجور عليه بالتحقيقات دون إيراد هذه الأقوال وبيان دلالتها . قصور .
٥٩٣	٩٥	(الطنز رقم ٣١ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧)
		تصرفات المحجور عليه :
		١ — القضاء بطلان تصرفات المحجور عليه تأسيسا على أنه كان عند تصرفه في حالة عته معدم لإرادته . كفاية ذلك لحمل قضائه . استطراده إلى بحث حالة السفه أو انتفاء هذا الوصف عند تصرف المحجور عليه إلى آخرين . تزيد .
٩٢	١٨	(الطنان رقا ٥٣ ، ٥٧ لسنة ٣٨ ق ١/١/١٩٧٤) ... ..
		٢ — تعرف حسن نية المتصرف إليه أو سوء نيته . من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . عدم مخالفة ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود للثابت بمحضر التحقيق .
		يدلله على سوء نية المتصرف إليه وعلمه بعته المتصرف بأسباب سائفة . لا قصور ولا خطأ في الاستناد .
٩٢	١٨	(الطنان رقا ٥٣ ، ٥٧ لسنة ٣٨ ق ١/١/١٩٧٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ — للقاضي مطلق الحق في تقدير ما يدلى به الخبراء من آراء . حقه في إقامة قضائه بطلان العقد لعنه المتصرف على ما يطمئن إليه من شهادة الشهود والقرائن ولو كانت مخالفة لرأي الطبيب .
٩٢	١٨	(الطنان رقم ٤٢ ، ٥٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١/١/١٩٧٤) .. ..
		دعاوى القصر :
		١ — إخبار النيابة العامة بدعاوى القصر . إجراء جوهري . حضورها فيها جوازي . م ١٠٠ ، ١٠٢ مرافعات سابق .
٥٤٨	٨٩	(الطنان رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٦/٣/١٩٧٤) .. ..
		٢ — الطعن بالنقض في مواد المجزأة المادة ١٠٢٥ مرافعات . القرار الصادر في طلب صرف مبلغ من أموال المحجور عليه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
١٢٠٨	٢٠٣	(الطنان رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١/٦/١٩٧٤) .. ..
		تدخل النيابة في الدعوى :
		١ — إخبار النيابة كتابة بمجرد قيد الدعوى في القضايا الخاصة بالقصر . إجراء جوهري . إفعال يرتب بطلان الحكم .
٦٤٩	١٠٥	(الطنان رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٩/٤/١٩٧٤) .. ..
		٢ — تمسك وصي الخصومة بالبطلان لعدم إخبار النيابة بالدعوى . دفاع جوهري . عدم التحقق من أن إخبار النيابة قد تم من عدمه . قصور .
٦٤٩	١٠٥	(الطنان رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٩/٤/١٩٧٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		أوراق تجارية
		١ - رجوع الحامل على المظهرين وضمنهم الاحتياطين . إجراءاته . إعفاء الحامل من كل أو بعض هذه الإجراءات بالتفق على شرط الرجوع بلا مصاريف . جواز ورود هذا الشرط في ذات الورقة التجارية أو في ورقة مستقلة صريحا أو ضمينا .
٣٩٦	٦٥	(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) .. ..
		٢ - التظهير المعبى يعتبر توكيلا للتظهير إليه في قبض قيمة السند . م ١٣٥ من قانون التجارة للتظهير إليه مقاضاة المدين باسمه خاصة وأن كان ذلك لحساب المظهر .
٣٩٦	٦٥	(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) .. ..
		٣ - الكفيل المتضامن مع المدين الأصلي . تمسكه بسقوط حق حامل الورقة التجارية في الرجوع عليه طبقا لنص المادة ١١٩ من قانون التجارة . لا محل له .
١٠٨٢	١٧٩	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) .. ..
		٤ - الفوائد المستحقة على أصل قيمة السند الأذنى المعتبر عملا تجاريا . مرياتها من تاريخ تحرير بروتستو عدم الدفع . إيداع أصل قيمة السند دون الفوائد في هذه الحالة . غير مبرئ للذمة .
١٠٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٦) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<h2 style="text-align: center;">إيجار</h2> <h3 style="text-align: center;">القواعد العامة في الإيجار :</h3> <p>١ — الإدعاء بنقص في منفعة العين المؤجرة بعد تنفيذ العقد. نزاع غير ناشئ عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧. خضوع هذه المنازعة للقواعد العامة .</p> <p>(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠) ... .. ٩١٧ ١٥٠</p> <p>٢ — دعوى تخفيض أجرة المكان لنقص في المنفعة . مكيفها . دعوى فسخ جزئي لعقد الإيجار . تقدير قيمة الدعوى بأجرة المدة الواردة في العقد أو الباقي منها .</p> <p>(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٣٤/٥/٢٠) .. .. ٩١٧ ١٥٠</p> <p>٣ — الريع . ماهيته . تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثماره . تقديره . من سلطة محكمة الموضوع . جواز تقدير الريع بقدر أجرة العين .</p> <p>(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٢٩ قضائية جلسة ١٩٧٤/١٠/١٥) .. ١١٤٦ ١٩٢</p> <p>٤ — نزع ملكية العين المؤجرة لانقضاء العامة . يعد هلاكاً كلياً يترتب عليه انقضاء عقد الإيجار بقوة القانون . عدم جواز مطالبة المؤجر بالتعويض في هذه الحالة . م ٥٦٩ مدني .</p> <p>(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٢) .. .. ١٢١٣ ٢٠٥</p> <p>٥ — تأجير أرض فضاء لمدة ثلاثين سنة . الترخيص للمستأجر في أن يقيم عليها مصنعا تتول ملكيته للأجير عند فسخ</p>



الصفحة	القاعدة	
		العقد أو انتهاء مدته . الاتفاق على استحقاق الأجرة الواردة في العقد سواء أقيم المصنع أم لم يقيم . خضوع ذلك الإيجار للقانون المدني دون قانون إيجار الأماكن .
١٤٧٢	٢٤٩	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٧٤) ... ..
		٦ - تحديد أجرة العين المؤجرة . عدم جواز استقلال المؤجر بذلك . تفويض المؤجر في زيادة الأجرة أثناء مدة الإيجار لظروف مبررة . عدم جوازه إلا إذا قبل المستأجر الزيادة أو صدر حكم باعتمادها .
١٤٧٢	٢٤٩	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٧٤) ... ..
		٧ - الالتزام برد العين المؤجرة . عدم كفاية التنبية بالإخلاء للوفاء به . وجوب وضع العين المؤجرة تحت تصرف المؤجر بحيث يتمكن من الانتفاع بها دون عائق .
١٥٣٢	٢٥٩	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٣١/١٢/١٩٧٤) ... ..
		إيجار الأماكن :
		(أولا) تحديد الأجرة .
		١ - تحديد أجرة الأماكن من مسائل النظام العام . جواز إثبات التحايل على زيادة الأجرة بكافة طرق الإثبات .
١٢٤٣	٢١١	(الطن رقم ٣١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٧٤) ... ..
		٢ - إثبات الحكم أن المطعون ضده اضطر تحت تهديد الطاعن له بتنفيذ حكم الطرد من العين المؤجرة إلى التوقيع

الصفحة	القاعدة	
		للطاعن على عقد بيعه له المباني التي أقامها على العين المؤجرة بثمن بخس ، وإلى الاتفاق على زيادة الأجرة . . مؤداه . . تحقق الإكراه بمعناه القانوني . لا خطأ ولا قصور .
٢٠٨	٣٦	( الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ ) .. ..
		٣ - الحكم بطلان الاتفاق على زيادة الأجرة لمخالفته للنظام العام . لا محل لمناقشة وجود أو عدم وجود إكراه يشوب هذا الاتفاق . تحدث الحكم عن وجود إكراه . تزيد يستقيم بدونه .
٥٢٠	٨٤	( الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ ) .. ..
		٤ - الأجور المتعاقد عليها في معنى المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . هي تلك الأجور الحقيقية التي تم التعاقد عليها منذ بدء الإيجار . ثبوت أن الأجور الواردة بالعقد صورية وأن الأجور الحقيقية هي المؤداة فعلاً من المستأجرين . وجوب التمويل على هذه الأجور الأخيرة عند إجراء التخفيض .
٢٥٩	٤٥	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٣١ ) .. ..
		٥ - التمسك بصورية الأجرة المبينة بعقود الإيجار صورية تدلّسية مبناها التحايل على القانون للتوصل إلى اقتضاء أجرة أكثر من الأجرة القانونية . جواز إثبات ذلك بين المتعاقدين بطرق الإثبات كافة .
٢٥٩	٤٥	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٣١ ) .. ..

## إيجار

الصفحة	القاعدة	
		٦ - استخلاص الحكم من أقوال الشهود والقرائن أن الأجرة الحقيقية المتعاقد عليها هي الأجرة المؤداة فعلا . وجوب اجراء التخصيص على تلك الأجرة . عدم لزوم بحث مطابقة هذه الأجرة لأجرة المثل . ق ٧ لسنة ١٩٦٥ .
٢٥٩	٤٥	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٣١) ... ..
		٧ - استخلاص الحكم من أقوال الشهود والقرائن صورية الأجرة الثابتة بعقود الإيجار وأن الأجرة الحقيقية هي المؤداة فعلا . كفاية هذه الدعامة لحمل قضائه . النعى عليه فيما أورده من تقرير لم يبين مصدره . غير متبع .
٢٥٩	٤٥	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٣١) ... ..
		٨ - المقصود بالأجور المتعاقد عليها في معنى المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . استقلال قاضي الموضوع باستخلاص حقيقة تلك الأجور دون معقب متى كان استخلاصه سائفا .
٧٠٧	١١٣	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٤/١٨) ... ..
		٩ - القرار ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القرار بقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . المقصد منه . تحديد الأجرة التعاقدية للأماكن التي أجرت دون تسمية تلك الأجرة في عقودها . انتهاء الحكم بأسباب سائفة إلى أن الأجرة الحقيقية هي المسماة في العقد . إغضاله الرد على دفاع مستند إلى أحكام قرار التفسير المذكور . لا قصور .
٧٠٧	١١٣	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٤/١٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٠ - قرار تفسير تشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . نطاقه . الحالات التي لم يتفق فيها المالك والمستأجر على تحديد أجرة للعين بل تركا تحديدها إلى لجنة التقدير .
١٢٤٣	٢١١	(الطن رقم ٣١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٩) .. ..
		١١ - عدم صيرورة قرار لجنة تقدير الإيجارات نهائيا وقت العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . أثره . وجوب تخفيض الأجرة المتعاقد عليها بنسبة ٣٥٪ .
١٢٤٣	٢١١	(الطن رقم ٣١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٩) .. ..
		١٢ - الخلط في تحديد النقطة الإيجارية يبطل العقد فيما زاد عن حددها القانوني . جواز استرداد الزائد باعتباره إثراء على حساب الغير .
٤٨٨	٧٩	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١١) .. ..
		١٣ - الاتفاق على أجرة تتجاوز الحد الأقصى للأجرة المقررة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . بطلانه بطلانا مطلقا لتعاقبه بالنظام العام سواء ورد في العقد أو أثناء سريانه .
٥٢٠	٨٤	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨) .. ..
		١٤ - نقض الحكم نقضا كليا . أثره . إلغاء الأحكام اللاحقة المبنية عليه ولو لم ينشر إليها أثناء نظر الطعن مثال في إيجار الأماكن .
٥٢٠	٨٤	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨) .. ..

## إيجار

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — اختصاص اللجان المشكلة طبقاً لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد أجور الأماكن الخاضعة له . عدم اختصاصها بتقدير الأجور المتماقد عليها للأماكن التي أشارت إليها م ٢/١ ق ٧ لسنة ١٩٦٥ . شرطه . اختصاص المحكمة صاحبة الولاية العامة بتقدير هذه الأجور .
٥٦٦	٩١	(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ... ..
		١٦ — لاجعية لقرار مجلس المراجعة الصادر خارج ولايته . للمحكمة ذات الولاية أن تنظر في النزاع كأنه لم يسبق عرضه عليه .
٥٦٦	٩١	(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ... ..
		١٧ — تطبيق القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . الإخلال بالمساواة بين المستأجرين لشقق مماثلة في مبنى واحد لا أثر له . علة ذلك .
٥٦٦	٩١	(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ... ..
		١٨ — عدم بحث الحكم مطابقة الأجرة المحددة بعقد الإيجار من الباطن أو عدم مطابقتها للقانون لإثبات أو تقي الغلط في تحديدها . قصور .
٤٨٨	٧٩	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١١) ... ..
		١٩ — إقامة الحكم قضاءه بعدم خضوع أجرة شقة معدة للسكنى لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن الميزات الإضافية التي خولها المؤجر للمستأجر غير لصيقة بالعين المؤجرة ويمكن الانتفاع بها بدونها . خطأ في القانون .
٨١٣	١٣٤	الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٧ ... ..

الناقد	الصفحة	
		٢٠ — استناد الحكم في اعتبار شقة التراع في حكم المنشأة في سنة ١٩٦٤ على ما حصله من أنها أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ مكونة من أربع حجرات وأصبحت في سنة ١٩٦٤ مكونة من شقتين نتيجة التعديلات الجوهرية التي أدخلت عليها. كفايه ذلك لحمل قضائه .
١٧٤	١٠٥٩	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣/٦/١٩٧٤) ... ..
		٢١ — صدور حكم بنسب خبير لبيان ما إذا كانت العمارة التي حصلت بالعين المؤجرة في سنة ١٩٥٩ هي مجرد إصلاحات أم تعديلات جوهرية . ثبوت أن تاريخ إنشاء العمارة لم يكن محل نزاع . تناول الحكم الابتدائي الصادر من بعد بحث تاريخ إنشاء العمارة وانتهاه إلى أنها تمت في سنة ١٩٦٤ القضاء بتأييد هذا الحكم . لا خطأ .
١٧٤	١٠٥٩	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣/٦/١٩٧٤) ... ..
		٢٢ — وجوب تطبيق الأحكام العامة لعقد الإيجار في القانون المدني . سريان الأحكام التي صدرت بها تشريعات خاصة — دون توسع في التفسير — في نطاق أغراض التي وضعت لها .
٢٣٢	١٣٦٩	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ٨/١٢/١٩٧٤) ... ..
		٢٣ — عقد الإيجار المبرم لغرض الاستغلال التجاري في ظل القانون المدني الملقى . عدم انتهائه بموت المستأجر بعد امتداده بقوة القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . علة ذلك .
٢٣٢	١٣٦٩	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٨ ق — ٨/١٢/١٩٧٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — ضريبة الدفاع المفروضة على الإيجار السنوي ثاقتارات المبذبة . فرضها لأول مرة من ١٩٥٦/٧/١ . عدم جواز خصمها من وعاء الضريبة العامة إلا إذا قام بالدليل على سدادها خلال تلك السنة .
٤٣٩	٧١	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧ ) .. ..
		( ثانيا ) الطعن في الحكم .
		١ — الطعن في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بالنقض لمخالفة القانون . جائز . عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧
٥٦٦	٩١	(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) .. ..
		٢ — الحكم بتخفيض الأجرة وفقا لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيقه . عدم جواز الطعن فيه .
٧٦٩	١٢٦	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ) .. ..
		٣ — قضاء المحكمة الابتدائية بتخفيض أجرة عين النزاع وفقا لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم قابليته لأي طعن . استرشاد المحكمة في تقدير مقابل الإصلاحات بما يوازي ٥٪ من التكاليف بما نص عليه في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يعني تطبيقها لأحكامه .
٧٦٩	١٢٦	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — المنازعة في مدى صلاحية شقة القياس لتقدير أجرة المثل. منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧. عدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها. م ٤/١٥ من القانون المذكور.
١١٤٠	١٩١	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٤) ... ..
		٥ — جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحكمة الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم. القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧. تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر امتثاء من قانون المرافعات. لاسبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص. تعديل المادة ٣٩٦ مرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢. لا يفيد إلغاء المادة ٤/١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧.
١١٤٠	١٩١	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٢٩ ق — ١٥/١٠/١٩٧٤) ... ..
		٦ — الحكم الصادر في منازعة إيجارية قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الحالي. خضوعه من حيث جواز الاستئناف للمادة ٤/١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعمول بها وقت صدور الحكم. المادة ٣/١ مرافعات.
١١٤٠	١٩١	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٤) ... ..
		إيجار الأراضي الزراعية :
		١ — الغصب عمل غير مشروع. التزام مرتكبه بالتعويض. عدم التقيد في القضاء ببيع الأرض المغتصبة بحكم م ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي.
٤٦٤	٧٥	(الطن رقم ٤٣٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٥/٣/١٩٧٤) ... ..

## إيجار

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير التعويض عن الإثراء بلا سبب . عدم الالتزام بحكم المادة ٣٣ إصلاح زراعي .
٤٦٤	٧٥	( الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٥ ) .. .. .
		٣ — الامتداد القانوني لعقود إيجار الأراضي الزراعية . قاصر حل إيجار الأراضي التي تزرع بالمحاصيل العادية . عدم شموله عقود إيجار الحدائق . علة ذلك .
٦٤٢	١٠٤	( الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٧٤/٤/٧ ) .. .. .
		٤ — المنازعات المتعلقة بامتداد عقود إيجار الحدائق . انعقاد الاختصاص بنظرها للمحاكم العادية دون لجان الفصل في المنازعات الزراعية . مؤدى ذلك . امتناع عرض هذه المنازعات على تلك اللجان قبل الالتجاء للقضاء . ق ١٤٨ لسنة ١٩٦٢
٦٤٢	١٠٤	( الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٧ ) .. .. .
		إيجار الوقف
		١ — ولاية إيجار الوقف للناظر عليه . استيجاره للوقف باطل . علة ذلك .
٣٥٨	٥٩	( الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٨ جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ )
		٢ — حل الوقف على غير الخيرات . أثره . بقاء الأموال تحت يد الناظر كحارس حتى تمام التسليم . عدم جواز استيجاره هذه الأموال قبل تسليمها للمستحقين .
٣٥٨	٥٩	( الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٤/١٨ ) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		(ب)
		بريد . بطلان . بنوك . بيع
		بريد
		إجراءات الإعلان بربط الضريبة . اختلافها عن إجراءات الإعلان في قانون المرافعات . لائحة البريد . كيفية تسليم المراسلات المسجلة .
٦٢٢	١٠٦	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢١) ... ..
		بطلان
		(أولا) بطلان التصرفات .
		١ — التصرفات التي تندرج تحت المادة ١/١٣٧ من اللائحة الشرعية ومن بينها التغيير في الوقف . الاشهاد ليس شرطا لصحتها قبل العمل بقانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، هو شرط لسماع الدعوى بها عند الإنكار . بعد صدور قانون الوقف ، الاشهاد شرط لصحة هذه التصرفات . اغفال إثبات الإذن بالانتقال خارج مقر المحكمة في اشهاد تغيير الحاصل في سنة ١٩٣٨ . لا بطلان .
١٦٤	٢٩	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١/١٦) ... ..
		٢ — ولاية إيجار الوقف للنار عليه . استجاره للوقف باطل . علة ذلك .
٣٥٨	٥٩	(الطعن رقم ٣٨٥ ق لسنة ٣٨ — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨) ... ..

## بطلان

الصفحة	القاعدة	
		٣ — التجديد لا يرد على عقد باطل . ماقروه الحكم بشأنه تزييدا . النعي عليه غير منتج .
٣٥٨	٥٩	(الطن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٤ ) .. ..
		٤ — الحكم بإبطال العقد الصادر من المدين . حجة على دائمه . لإبطال عقد بيع المنشأة . أثره . زوال العقد من وقت انعقاده سواء بالنسبة للتعاقدين أو مصلحة الضرائب . مؤدى ذلك . عدم مسئولية المتنازل إليه عن أداء دين الضريبة .
٤٥٠	٧٢	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٧٤ ) .. ..
		٥ — المتنازل إليه عن المنشأة مسئول عن دين الضريبة بالتضامن مع المتنازل . إبطال التنازل . أثره . التزام المتنازل إليه بأداء الضريبة .
٤٥٠	٧٢	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٧٤ ) .. ..
		٦ — الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة المقررة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . بطلانه بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام سواء ورد في العقد أو أثناء سريانه .
٥٢٠	٨٤	(الطن ٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٤ ) .. ..
		٧ — تسك الطاعن لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان محضر الخطبه . غير مقبول .
٩٤٨	١٥٦	(الطن رقم ٦٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٦/٥/١٩٧٤ ) .. ..
		٨ — رفض دعوى صحة ونفاذ عقد البيع لبطلانه . للدعي مصلحة قائمة في إقامة دعوى بصحة التوقيع على هذا العقد . حالة ذلك .
١٢٥٠	٢١٢	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٤ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<b>”عيوب الإرادة“ .</b>
		١ — قضاء الحكم ببطلان تصرفات المحجور عليه تأسيسا على أنه كان عند تصرفه في حالة عته معدم لإرادته. كفاية ذلك لحمل قضائه . استطراده إلى بحث حالة السفه أو انتفاء هذا الوصف عند تصرف المحجور عليه إلى آخرين. تزيد .
٩٢	١٨	(الطعن رقم ٥٣ و ٥٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١١) ... ..
		٢ — للقاضي مطلق الحق في تقدير ما يدن به الخبراء من آراء . حقه في إقامة قضائه ببطلان العقد لعته المتصرف على ما يطمئن إليه من شهادة الشهود . واقرائن ولو كانت مخالفة لرأى الطبيب .
٩٢	١٨	(الطعن رقم ٥٣ و ٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١) ... ..
		٣ — الإكراه المبطل للرضا . ماهيته .
٢٠٨	٣٦	(الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..
		٤ — الإكراه المبطل للتعاقد . شرطه . أن يكون غير مشروع . استخدام وسيلة قانونية — التهديد بالتنفيذ بدین — في الضغط على المتعاقد للوصول إلى غرض غير مشروع اعتبارها إكراها .
٢٠٨	٣٦	(الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..
		٥ — الحكم ببطلان الاتفاق على زيادة الأجرة مخالفة للنظام العام . لا محل لمناقشة وجود أو عدم وجود إكراه يشوب هذا الاتفاق .
٥٢٠	٨٤	(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) بطلان الإجراءات
		”في الدعوى“
		١ — بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته . ليس مخصم الآخر التمسك بهذا البطلان .
٣٨٩	٦٤	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) ... ..
		٢ — زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن أحد الخصوم . أثره . انقطاع سيرها بحكم القانون دون حاجة إلى صدور حكم بذلك . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الإجراءات .
١٥١٤	٢٥٦	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠) ... ..
		٣ — إغفال المحامي إستصدار إذن من النقابة قبل أن يشكو زميل له أو يتخذ إجراءات قانونية ضده . المادة ٣١ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . لا يؤدي إلى بطلان الإجراءات . مخالفة المحامي لهذا النص . أثره . مساءلته تأديبيا .
١٢	٢	(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٤) ... ..
		٤ — إعادة الدعوى للرافعة . حضور الخصم أو من يمثله بجلسة المرافعة يغني عن دعوته للاتصال بها . لا بطلان لتحقيق الغاية من الإجراءات .
١٢	٢	(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - إعادة الدعوى للمرافعة . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها إلا إذا حضروا وقت النطق بالقرار . لا يغني عن إعلان الغائب تقرير المحكمة اعتبار النطق بقرارها إعلانا له .
١٢	٢	( الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) .. ..
		٦ - بطلان الاجراءات المبني على انعدام دقة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له بالنظام العام . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقص لأول مرة .
٥٦٦	٩١	( الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) .. ..
		٧ - الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة . لا يتعلق بالنظام العام . لا يتحقق لغير من هو مقرر لمصلحته الاحتجاج به .
١١٥٣	١٩٣	( الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢ ) .. ..
		٨ - مباشرة كاتب الجلسة عملا في الدعوى التي تربطه بأحد الخصوم فيها صلة قرابة للدرجة الرابعة . أثره . بطلان إجراءات نظر الدعوى . تعلق هذا البطلان بالنظام العام .
٦٥٨	١٠٦	( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٩ ) .. ..
		٩ - تمسك وصي الخصومة بالبطلان لعدم إخبار النيابة العامة بالدعوى . دفاع جرهمى . عدم التحقق من أن إخبار النيابة قد تم من عدمه . قصور .
٦٤٩	١٠٥	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٩ ) .. ..
		١٠ - إيداع المستأنف عليه بعد إعداره ، مذكرة بدفاعه مرفقا بها مستنداته قلم كتاب المحكمة . استناد الحكم في

## بطلان

الصفحة	القاعدة	
		قضائه يبطلان صحيفة الاستئناف إلى ما ورد بتلك المذكرة . إخلال بحق الدفاع .
٧٤٥	١٢١	( الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨ ) .. .. ١١ — عريضة استصدار أمر الاداء . ماهيتها شرط التكليف بالوفاء . عدم تعلقه بالعريضة ذاتها . قضاء محكمة الاستئناف ببطلان أمر لبطلان التكليف بالوفاء . وجوب الفصل في موضوع النزاع .
١٠٨٢	١٧٩	( الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦ ) .. .. ١٢ — تحديد الثمن الاساسي في قائمة شروط البيع لتقديري من الأطيان محل التنفيذ . طلب مباشر الإجراءات بعد ذلك أمام المحكمة تخصيص كل قدر بجزء من هذا الثمن دون ادخال تعديل عليه . لا يبطلان .
١١٥٣	١٩٣	الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢ ) .. .. ” في الإعلان “ ١ — تقديم المطعون ضده في النقض مذكرة بدفاعه في الميعاد المقرر لذلك . أثره . تحقق الاماية من الإعلان . التمسك بالبطلان لعيب شاب إجراءات الإعلان في هذه الحالة . لا محل له .
٢٧٧	٤٧	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢ ) .. .. ٢ — بطلان إعلان تقرير الطعن بالنقض . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز التمسك به إلا من شرع لمصلحته . صدور تركييل لحام من المطعون ضده بصفته رئيس لشركة في القضايا الخاصة بها . مفادة . عدم وكالته عنه بصفته الشخصية . الدفع



الصفحة	القاعدة	
		المبدى من المحامى عن المطعون ضده بصفته الشخصية . غير مقبول .
٢٧٧	٤٧	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢ ) .. ..
		٣ — توجيه إعلان الطعن إلى المطعون عليهم في محل إقامتهم . إثبات المحضر أنه ليس لهم محل إقامة بهذا العنوان وأن آخر يقيم فيه وأنهم تزكو الإقامة به من مدة طويلة ولا يعلم لهم محل إقامه . قيام الطاعن بإعلانهم إلى النيابة دون بذل أى جهد للتعرف على محل إقامتهم أثره . بطلان الإعلان .
٥٩٨	٩٦	( الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨ )
		٤ — عدم جواز المجادلة في صحة ما أثبتته المحضر في أصل الإعلان من أنه وجد مكتب المحامى المعلن إليه مقلدا طالبا أن هذا الأخير لم يطعن بتزوير هذا البيان . لاسبيل لإثبات المحضر بيان توجيه الخطاب الموصى عليه الذى يل تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة في تلك الصورة . إثبات هذا البيان في الأصل . لا بطلان .
٨٤٠	١٣٧	( الطعن رقم ٣٨٢ ، ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٩ ) ..
		٥ — كفاية تسليم صورة واحدة من أصل الإعلان لمن كان له أكثر من صفة من المعلن إليهم . إتمام إعلان تقرير الطعن بالنقض على هذه الصورة . صحيح . الدفع ببطلان إعلان التقرير الحاصل بعد ذلك — بفرض صحته — غير منتج .
٨٤٠	١٣٧	( الطعن رقم ٣٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٩ ) ..
		٦ — خلو الأوراق من تمسك الطاعن ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة الطعن
٨٤٠	١٣٧	( الطعن رقم ٣٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٩ ) ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ — اختصاص الطاعنة في الاستئناف بوصفها وصية . عزلها من الوصاية أثناء سير الدعوى . عدم إعلانها بقيام الخصومة بعد صدور حكم النقض بوقف تنفيذ حكم المزل . أثره . بطلان كل ماتم في هذا الاستئناف من اجراءات بما في ذلك الحكم المطعون فيه . علة ذلك .
١٥١٤	٢٥٦	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ ) ... .. <p>” في الطعن “</p>
		١ — على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة ليعان بالطعن من يصح اختصاصه قانونا بصفته م٣٨٣ مرافعات سابق . وفاة الخصم . وجوب توجيه إعلان الطعن إلى ورثته جملة وإلا كان باطلا .
٣٩٦	٦٥	( الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ ) ... ..
		٢ — الطعن بالنقض . جواز حصول التقرير به . نفس الخصم الطاعن إذا كان محاميا مقبولا أمام محكمة النقض . لا محل لاشتراط المغايرة بين الطاعن والمحامي الحاصل منه التقرير بالطعن . علة ذلك .
٣	١	( الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) ... ..
		٣ — صدور الحكم المطعون فيه في موضوع غير قابل للتجزئة . صورية — عقد بيع — بطلان الطعن بالنقض بالنسبة لبعض المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .
٥٩٨	٩٦	( الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - و جوب حصول الطعن بالنقض بتقرير يوقعه المحامي الموكل عن الطالب وإلا كما باطلا . م ٤٢٩ مرافعات سابق .
٦٤٩	١٠٥	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٩ ) .. ..
		٥ - خلو صورة تقرير الطعن بالنقض من بيان تاريخ الطعن واسم الموظف الذي حصل أمامه . لا يبطل الطعن .
١١٥٣	١٩٣	( الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢ ) .. ..
		٦ - رفع الطعن بالنقض بتقرير أودع قلم الكتاب على خلاف ماتقضى به المادة ٢٥٣ مرافعات من رفعه بصحيفة . لا بطلان .
		علة ذلك . توافر البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن تتحقق معه الغاية من الإجراء .
١١٥٣	١٩٣	( الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢ ) .. ..
		٧ - وجوب اشتغال صحيفة الطعن على أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم . م ٢٥٣ مرافعات . خلو الصحيفة من بيان أسماء بعض الطاعنين . أثره . بطلان الطعن . لا يفنى عن هذا البيان ذكر أرقام التوكيلات المبادرة منهم .
١١٥٣	١٩٣	( الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢ ) .. ..
		٨ - تدخل الطاعنة كمشترية لقدر من الأتيان محل التنفيذ . لا يفيد نزولها عن حقها في الطعن على اجراءات التنفيذ التي اتخذت ضدها على قدر آخر من الأتيان في ذات الدعوى .
١١٥٣	١٩٣	( الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		( ثالثا ) بطلان الحكم .
		١ — التناقض الذي يبطل الحكم هو ما تتماهى به أسبابه . أو ما يكون واقعا في الأسباب بحيث لا يمكن معه فهم أساس قضاء المنطوق .
٩٢	١٨	( الطعن ٥٢ ، ٥٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/١ ) .. ..
		٢ — البيانات الواجب تضمينها بالحكم . إغفال ذكر حضور الخصوم ومكان إصدار الحكم . لا بطلان . م ٣٤٩ مرافعات سابق .
١٣٩	٢٥	( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤ / ١ / ١٠ ) .. ..
		٣ — أسماء الوكلاء عن الخصوم . ليست من البيانات الجوهرية التي يترتب على الخطأ في إثباتها بطلان الحكم .
١٨٧	٣٢	( الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٩ ) .. ..
		٤ — رفع الاستئناف ضد المؤسسة العامة والشركة . حضور محامي المؤسسة عن هذه الشركة أيضا . مفادة أن المركة كانت خصما في الاستئناف . إغفال الحكم الإشارة بذلك في أسبابه . عدم اعتباره نقضا أو خطأ جسيما . لا بطلان .
١٠٥٣	١٧٣	( الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٣ ) .. ..
		٥ — القصور المبطل للحكم هو ما يرد في أسبابه الواقعية . التفات الحكم من الرد على دفاع لا سند له من القانون . لا يعيبه .
٥٦١	٩٠	( الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٣٦ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ - اخبار النيابة كتابة بمجرد قيـد الدعوى في الأحوال المبينة في م ٩٩ ، ١٠٠ مرافعات سابق . اجراء جوهرى . إغفاله يرتب بطلان الحكم .
٦٤٩	١٠٥	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٩ ) ... ..
		٧ - ورود اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته . جواز أن يكون نتيجة خطأ مادي . تصحيح هذا الخطأ يجب أن يستند مما هو ثابت بحضور جلسة النطق بالحكم انذى يعتبر مكمل له .
٨٤٠	١٣٧	( الطعان رقم ٣٨٢ ، ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٩ ) ..
		٨ - إيداع مسودة الحكم عند صدوره . عدم ترتب البطلان إذ أودعت المسودة بالملف عند صدور الحكم ثم تبين عدم وجودها به في تاريخ لاحق .
٨١٣	١٣٤	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٧ ) ... ..
		٩ - إغفال البيان الخاص بمكان المحكمة التي أصدرت الحكم بعد بيان اسم المحكمة . لا يترتب عليه البطلان .
٨٥٩	١٣٩	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٨ ق - - جلسة ١٩٧٤/٥/١٢ ) .. ..
		١٠ - وجوب أن يكون الحكم مستترفا بذاته جميع أسباب الإحالة على أسباب حكم آخر . شرطها . عدم بيان الحكم للأسباب التي أحال عليها والإشارة فيه " ينقل من الصفحة ... حتى نهايته " فصور يبطل الحكم بطلاة جوهرية .
١١٦٩	١٩٥	( الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٩ ) ... ..

## بطلان

الصفحة	القائمة	
		١١ — فصل محكمة أول درجة في موضوع الدعوى . استنفاد ولايتها . قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان حكم محكمة أول درجة . التزامها بنظر الدعوى والفصل فيها .
١٥١٩	٢٥٧	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) .. ..
		١٢ — اللجنة المختصة بأمر تقدير أتعاب المحامي . صدور قرار من اللجنة بتصحيح ماورد بديباجة الأمر لاستدراك ماوقع في اسم أحد الأعضاء من خطأ مادي . رفض الحكم المطعون فيه المدفع بالبطلان رغم أن التصحيح السابق لا يقطع به ما ثبت بمحضر جلسة النطق بالأمر . خطأ في القانون .
٨٤٠	١٣٧	(الطعن رقم ٣٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٩) .. ..
		١٣ — اختصاص مجلس نقابة المحامين و لجانته بتقدير أتعاب المحامي عند الخلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق مكتوب . تقدير اللجنة للأتعاب قضاء في خصومه . مخالفة قرار التقدير لأسس النظام القضائي وانحرافه عن الأصول العامة . أثره . بطلان القرار .
٨٤٠	١٣٧	(الطعن رقم ٣٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٩) .. ..
		١٤ — عدم جواز رفع دعوى مبتدأة ببطلان قرارات لجان الطعن الضريبي . وجوب الالتجاء إلى الطريق الذي رسمه القانون للطعن في هذه القرارات في الميعاد المحدد .
١١٠٠	١٨٣	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣) .. ..
		وراجع : حكم ( بيانات الحكم ) .



الصفحة	القاعدة	
		بنوك
		١ — العاملون ببنك مصر — قبل تحويله إلى شركة مساهمة — موظفون عموميون . تطبيق لأئحة القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على موظفي المؤسسات العامة . بقاء علاقتهم بها رغم ذلك علاقة لائحية تنظيمية . اختصاص القضاء الإداري دون غيره بنظر الدعوى الخاصة بهم .
١٨٠	٣١	الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٤ ) ٢ — الجهة القضائية المختصة بنظر دعوى العامل بثبوت حقه في الترقيه . العبرة في تحديدها بوقت نشوء الحق . عدم الاعتداد بزوال صفة المؤسسة العامة عن البنك بعد ذلك وتحويله إلى شركة مساهمة .
١٨٠	٣١	الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٤ ) ٣ — انتقال ملكية بنك مصر إلى الدولة واعتباره مؤسسة عامة . م ١ ق ٣٩ لسنة ١٩٦٠ القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء "مؤسسة مصر" لم يغير شخصية البنك المعنوية باعتباره مؤسسة عامة . تحول البنك إلى شركة مساهمة بالقرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ .
١٨٠	٣١	( الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٤ ) .. ٤ — العاملون ببنك مصر . علاقتهم به تعاقدية منذ تحويله إلى شركة مساهمة بصدور القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ . خضوعهم لأحكام قانون العمل ولنظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .
٨٩٥	١٤٥	( الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٤ ) .. ..

## بنوك . بيع

الصفحة	القائمة	
٨٦٧	١٤٠	٥ — استخلاص الحكم بأن منازعة الطاعنين في الوء يدلم تكن جديدة فتسرى الفوائد القانونية عليه من تاريخ المطالبة القضائية بها . الجلد في ذلك موضوعي ، لا يقبل أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٧١ و ٤٠١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٤) ..
٨٦٧	١٤٠	٦ — صيرورة الحساب الجاري بإقفاله بوفاة العميل ديناً عادياً ، تسرى عليه الفوائد القانونية . عدم جواز تقاضي فوائد مركبة عنه ، إلا إذا وجبت مادة تقضي بذلك . (الطعن رقم ٣٧١ و ٤٠١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٤) ..

## بيع

## إنعقاد البيع :

٩٢	٨٠	١ — اعتبار الحكم أن السيارات الخاصة من اللوازم الأولية للجمهور في هذا المجتمع دون أسباب مانعة . ترتيبه على ذلك أن الإعلان الموجه من الشركة محتكرة إنتاجها بإيجاباً بالبيع وأن طلب حجز السيارة المقدم للشركة الموزعة قبولاً قام به عقد اذعان . حجب الحكم نفسه عن بحث دفاع الشركة الطاعنة من أن إعلانها بمجرد دعوة إلى انعقاد وأن طلب الحجز إيجاب ، وما إذا كان هذا الإيجاب صادقة قبول انعقد به بيع السيارة . قصور . (الطعن رقم ٣٩٦ ، ٣٩٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٤) ..
		٢ — تصرف المسالك فيما لم يستول عليه من الأطنان الزراعية الزائدة عن الحد الأقصى . جوازه لمن يحترف الزراعة من صغار

الصفحة	القاعدة	
		الزراع . صغار الزراع . المقصود بهم . من يحترفون الزراعة باعتبارها مورد رزقهم الرئيسي .
١٥١	٢٧	(الطن رقم ٣١٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/١٤) .. ..
		٣ — أمر القاضي بالتصديق على التصرف الصادر من المالك إلى صغار الزراع . عمل ولائى . جواز التمسك بإعلان التصرف بإثبات عدم صحة الأقوال التى صدر التصديق بناء عليها .
١٥١	٢٧	الطن رقم ٣١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٤ .. ..
		٤ — الوكالة الخاصة فى المماوضات . عدم وجوب بيان العقارات محل التصرف على وجه التحديد فى التوكيل . مثال فى توكيل بالشراء فى التنفيذ العقارى .
١١٥٣	١٩٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢) .. ..
		٥ — قائمة مزاد استبدال الأموال الموقوفة . عقديع معلق على شرط واقف هو الموافقة على الاستبدال وصدور صيغته من المحكمة النزعية . قرار الموافقة على الاستبدال وصيغته . أجازة للعقد بشروطه السابق الاتفاق عليها بين الطرفين على أساس من القائمة .
١٤١٣	٢٤٠	(الطن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١١) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		التزامات البائع :
		( أولا ) نقل الملكية .
		آلات المطحن الثابتة في الأرض على سبيل القرار . تعتبر عقارا لا تنتقل ملكيته إلا بالتسجيل . العقارات التي يكون المورث قد اشتراها قبل وفاته بعقود عرفية لم تسجل . دخولها - في نطاق ضريبة التركات - ضمن أصول التركة .
٨٣١	١٣٦	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٨ ) .. .. " دعوى صحة التعاقد "
		١ - البت في أمر صحة العقد ونفاذه يباعا أو وصيه . توقفه على تكييفه ومعرفة الأحكام القانونية التي تنطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ . إعراض الحكم عن الفصل في النزاع حول تكييفه مأخوذاً باتساع التركة للنفاذ والتصرف في الحاليتين . مخالفة للقانون وقصور .
٧٦١	١٢٥	( الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ) .. .. ٢ - التصرف الذي لم يشهر قبل تسجيل التنبيه بترع الملكية . غير نافذ في حق الحاجز . صدور حكم بصحة هذا التصرف . ليس من شأنه نفاذ التصرف المذكور مادام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤثر بمنطوقه على هامش تسجيل صحيفة الدعوى . الحكم بصحة ونفاذ العقد قضاء بإعقاده صحيدا ونافذا بين طرفيه . لا يعطى لأيهما مزية في المفاضلة مع حق سابق مشهر .
٧٨٤	١٢٩	( الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
١١٣٥	١٩٠	٣ — دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . وجوب بحث ما عسى أن يثار فيها من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه ( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٤ ) .. ..
١١٣٥	١٩٠	٤ — وجوب الفصل في دعوى صحة التعاقد في حدود القدر من المبيع الذي ثبت ملكية البائع له . لا حاجة للمدعى إلى تعديل طلباته إلى القدر الأقل أو التأشير بذلك بالتمهر العقاري . ( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٤ ) .. ..
١٢٥٠	٢١٢	٥ — رفض دعوى صحة ونفاذ عقد البيع لبطلانه . للمدعى مصلحة قائمة في إقامة دعوى بصحة التوقيع على هذا العقد . علة ذلك . ( الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٤ ) .. ..
١٢٦٠	٢١٤	٦ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التي وقعها المشتري . لإحداث أثره بالنسبة لجميع من ترتبت لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد حصوله . عدم زوال هذا الأثر بتصحيح شكل الدعوى بدخول النائب القانوني عن المشتري للحكم له بالطلبات التي تضمنتها الصحيفة المسجلة . مثال . ( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢١/١١/١٩٧٤ ) .. ..
١٢٩٦	٢٢١	٧ — اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي . نطاقه . طلب الطاعن بالحكم بصحة ونفاذ عقد البيع . ثبوت أن جزءاً من الأطنان المبعة دخل فيما استولى عليه الإصلاح الزراعي لدى الطاعن . ادعاء وارث البائع بتزوير عقد البيع . اعتبار ذلك منازعة منها للإصلاح الزراعي وللطاعن في ملكية قدر من الأطنان المستولى عليها . اختصاص اللجنة القضائية بنظر الدعوى . ( الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٧/١١/١٩٧٤ ) .. ..

الزاعمة	الزاعدة	المعدة
		(ثانيا) التسليم .
		المشتري لقدر مفرز في العقار الشائع . لا يجوز له انطب بالتسليم مفرزا . علة ذلك .
١٣٢٤	٢٢٦	( الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٩ في - جلسة ١٢/٢/١٩٧٤ ) .. ..
		التزامات المشتري :
		” الوفاء بالثمن “
		١ - أحقية البائع لاقتضاء باقي الثمن وحق المشتري في حبسه وجهان متقابلان لشيء واحد . القضاء بأحقية البائع لباقي الثمن يخرج فيه حتما عدم أحقية المشتري في حبسه .
٣٢٧	٥٣	( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٨ - جلسة ١١/٢/١٩٧٤ ) .. ..
		٢ - حق المشتري في حبس الثمن . مناطة . وجود سبب جدي يخشى منه نزع المبيع من تحت يده . م ٢/٤٥٧ مدني . علم المشتري وقت الشراء بهذا السبب لا يدل بذاته على نزوله عن حق الحبس .
١٢٧٨	٢١٨	( الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٩ في - جلسة ١١/٢٥/١٩٧٤ ) .. ..
		٣ - تقدير جدية السبب الذي يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده . من سلطة قاضي الموضوع لرقابة من محكمة النقض متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة .
١٢٧٨	٢١٨	( الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٩ في - جلسة ١١/٢٥/١٩٧٤ ) .. ..



الصفحة	الرجوع	
		٤ — عدم تسجيل البائع عقد مشتراه من المالك الأصل . خطر جدى يتهدد المشتري بنزع المبيع من تحت يده . حق المشتري في حبس باقى الثمن حتى يزول الخطر .
١٢٧٨	٢١٨	( الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٢٥/١٩٧٤ ) .. ..  صورة البيع :
		١ — تعرف حسن نية المتصرف اليه أو سوء نيته . من مسائل الواقع التى يستقل بتقديمها قاضى الموضوع . عدم مخالفتها ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود للثابت بمحض التحقيق . تدليله على سوء نية المتصرف اليه وعلمه بنية المتصرف بـ سأته . لا قصور ولا خطأ فى الإسناد .
٩٢	١٨	( الطعن رقم ٥٣ ، ٥٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١/١/١٩٧٤ ) .. ..  ٢ — الطعن بصورية عقد . عدم قبوله إلا بمن له مصلحة فيه وفى حدود هذه المصلحة . مثال فى بيع .
٢١٦	٣٧	( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١/٢٢/١٩٧٤ ) .. ..  ٣ — حق محكمة الموضوع بصدد التدليل على صورية عقد البيع فى الاستعانة بأقوال الشهود فى تحقيق أجرته حول تقديم تاريخ هذا العقد . اعتبار ما حصله من تلك الأقوال قرينة تساند الأدلة الأخرى .
٧٧٣	١٢٧	( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٤/٢٩/١٩٧٤ ) .. ..  ٤ — استخلاص الحكم من تقرير الخبير أن الإقرار اللاحق لأنما ينصب على العقد السابق الذى وصفه بأنه بيع بات . استنتاجه

الصفحة	القاعدة	
		من عباراته أن العقد قصد به منذ البداية أن يكون ساترا لرهن حيّزى . لا خطأ . علة ذلك .
٦٥٨	١٠٦	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٩) .. ..
		<b>فسخ البيع :</b>
		١ — عدم تسجيل عقد بيع العقار — مضرب أرز — قبل تأميمه . أثره . بقاء الملكية للبائع حتى نقلها التأميم إلى الدولة . لا أهمية لثبوت تاريخ التصرف أو لتسليم المبيع قبل التأميم . استحالة تنفيذ الالتزام بنقل الملكية . أثره . انقاسح العقد .
١٠٢٧	١٦٩	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٨ ق . — جلسة ١٩٧٤/٦/٩) .. ..
		٢ — انقاسح عقد البيع بسبب استحالة نقل ملكية الأطيان المبيعة لاستيلاء الإصلااح الزراعى عليها . أثره . وضع المشتري يد على تلك الأطيان بعد الاستيلاء . القضاء على البائع بتعويض عن أجرة الأطيان المستحقة للإصلااح الزراعى فى المدة التالية لانقاسح العقد . خطأ .
١٢٦٦	٢١٥	(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢١) .. ..
		٣ — طلب كل من البائع والمشتري فسخ العقد بناء على سبب مغاير للسبب الذى بناء عليه الآخر . القضاء بالفسخ تأسيسا على تلاقى الارادتين . لا خطأ .
١٢٥٤	٢١٣	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢١) .. ..
		٤ — المادة ١٥٧ مدنى . مجال إعمالها . حالة الشرط القاسخ الضمنى . الفسخ الاتفاقى يفسخ العقد حتما دون خيار بين الفسخ والتنفيذ .
١٢٥٤	٢١٣	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢١) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - فسخ عقد البيع لاخلال البائع بالتزامه بتسليم المبيع .  أثره . لا يجوز للبائع المطالبة بتكاليف إعداد المبيع للتسليم .</p>
١٣١٥	٢٢٥	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق ١٢/٣/١٩٧٤ ) .. .. .
		<p>بعض أنواع البيوع :</p> <p>” البيع بطريق النيابة .</p> <p>استقلال قاضي الموضوع بتفسير العقد بلا رقابة عليه من  محكمة النقض متى أقام قضاءه على ما يتفق ونصوص العقد الواضحة  ويؤدي إلى ما انتهى إليه . مثال في تفسير عقد بيع بطريق  النيابة .</p>
١١٠٥	١٨٤	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤ ) .. .. .
		<p>” البيع فوب ” .</p> <p>١ - البيع ” فوب ” . تنفيذ التزام البائع بالتسليم لا يتم  إلا بشحن البضاعة على السفينة في ميناء القيام .</p>
١٣١٥	٢٢٥	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٤ ) .. .. .
		<p>٢ - تسليم البضاعة في البيع ” فوب ” . لا محل لتحدي  البائع بأن التسليم يحصل على النحو الذي يتفق مع طبيعة الشيء .  المبيع طبقا لنص المادة ١/٤٣٥ مدني .</p>
١٣١٥	٢٢٥	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٤ ) .. .. .



## (ت)

تأمين . تأمين . تأمينات اجتماعية . تأمينات عينية . تجزئة .  
تحكيم . تزوير . تسجيل . تعليم . تعويض تقادم . تنفيذ .  
تنفيذ عقارى .

## تأمين

## أثر التأمين :

١ — عدم مسئولية الدولة — فى حالة تأمين المنشأة  
الفردية — إلا عن التزامات مالت المنشأة فى حدود ما آل إليها  
من أصولها .

( المظن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٤ ) .. ١٧٣ ١٠٥٣

٢ — أيلولة ملكية مستشفى الواساة للمؤم بالقانون رقم ١٣٥  
لسنة ١٩٦٤ إلى المؤسسة العلاجية لمحافظة الاسكندرية . عدم  
اعتبار هذه المؤسسة خلفا له . مؤدى ذلك . بقاء حقوق لداثنين  
الناشئة قبل التأمين قائمة قبل أصحابه .

( المظن رقم ١٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٤ ) .. ١٠٨ ٦٧١

٣ — تأمين المنشأة الفردية تأميناً كلياً وادماجها فى شركة  
عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة . أثره . انقضاء  
المشروع المؤم وتصفيته . عدم اعتبار الدولة بمثابة خلف له .  
مسئولية الشركة الداخلة عن الوفاء بالالتزامات السابقة على  
التأمين . نفاذها . م ٣ ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

( المظن رقم ٤٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٢/٢٨/١٩٧٤ ) .. ٢٥٣ ١٤٩٣

الصفحة	القاعدة	
		٤ — عدم زوال الشخصية المعنوية للمشروع بالتأمين . مسئولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأمين . لا يغير من ذلك ايلولة أسهم الشركات المؤممة إلى الدولة وتحديد مسئوليتها، عن التزاماتها السابقة في حدود ما آل إليها من أموال وحقوق في تاريخ التأمين .
١٥٠٦	٢٥٥	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ ) ... ..
		٥ — مسئولية الدولة عن سداد التزامات الشركات والمشات المؤممة . حدودها . ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ . تقييم أسهم الشركة المؤممة بصفر . مؤداه . زيادة خصومها على أصولها . ذلك لا يمنع من توزيع الأصول بين الدائنين وفقا للقواعد العامة .
١٥٢٦	٢٥٨	( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ ) ... ..
		٦ — عدم تسجيل عقد بيع العقار — مضرب أرز — قبل تأمينه . أثره . بقاء الملكية للبائع حتى ينقلها التأمين إلى الدولة . لا أهمية لثبوت تاريخ الصرف أو تسليم المبيع قبل التأمين . استحالة تنفيذ الالتزام بنقل الملكية . أثره . انقراض العقد .
١٠٢٧	١٦٩	( الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٨ ق . — جلسة ١٩٧٤/٦/٩ ) ... ..
		تقييم المنشأة :
		١ — تقييم المنشأة المؤممة . المقصود به . تقدير قيمتها لتحديد التعويض المستحق لأصحابها . كيفية حصول هذا التقدير . استبعاد لجنة التقييم عن عناصر الأصول . أثره .
٣٦٤	٦٠	( الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — حساب رأس مال المنشأة . نطاقه . ما يودعه صاحبها فيها من تقسود وبضاعة وأصول أخرى . ما يأخذه لنفسه منها . مسحوبات . مديونيته لها بقيمة ما أخذ . عند قفل حساب المسحوبات نهائيا . وجوب ترحيل الرصيد المدين إلى حساب رأس المال . انخفاض قيمته بمقدار تلك المسحوبات .
٣٦٤	٦٠	( انظر رقم ٢٢٣ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٧٤ ) .. .. .
		٣ — قرار لجنة تقييم الشركة بادراج مسحوبات الشركاء ضمن أصولها بوصفها ديون لها في ذمتهم . العودة إلى إضافتها إلى خصوم الشركة . أثر ذلك . عدم احتسابها ضمن صافي أصول الشركة الذي آل إلى الدولة .
٣٦٤	٦٠	( انظر رقم ٢٢٣ سنة ٢٨ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١١٧٤ ) .. .. .
		الصفة في الدعوى :
		١ — المنشأة الفردية . تأميمها باعتبارها كذلك . انتفاء تحولها من قبل إلى شركة . توافر صفة صاحبها في تمثيلها بشخصية — قبل التأميم — أمام القضاء .
١٤٩٣	٢٥٣	( انظر رقم ٤٥١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٤ ) .. .. .
		٢ — دفع الشركة المطعون عليها بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بعدم أميم الشركة المدينة وإندهاجها فيها . رفض هذا الدفع بأسباب سائغة . لا قصور . استخلاص تجديد العقد . من مسائل الواقع .
١٥٢٦	٢٥٨	( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٧٤ ) .. .. .



الصفحة	القائمة	
		تأمين
		١ — الحكم في الدعوى على أساس ثبوت وكالة الطاعنة عن شركة التأمين . حظر الوكالة عن الطاعنة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦١ . لا أثر له . الوكالة التجارية التي تراولها . صحيحه وترتب آثارها . علة ذلك .
٥٦١	٩٠	( الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) .. ..
		٢ — الاتفاق في وثيقة التأمين على البضاعة المنقولة بحرا على حلول المؤمن بما يدفعه من تعويض محل المؤمن له فيما له من الدعاوى والحقوق قبل المستول . مفاده . ليس للمؤمن له أن يجمع بين مبلغ التعويض ومقابل التأمين . علة ذلك .
٧٤٩	١٢٢	( الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ) .. ..
		٣ — دعوى شركة التأمين قبل المستول عن الضرر إستنادا إلى حوالة الحق اليها من المؤمن له في وثيقة التأمين . هي دعوى من ذى صفة . وقوع الخطر المؤمن منه فعلا . صيرورة الحق المحال محققا وليس احتماليا . انتقال هذا الحق ليس معلقا على وفاء شركة التأمين بالتعويض للمؤمن له .
٨٥٩	١٣٩	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٢ ) .. ..
		٤ — سريان رسم الأيلولة على مبالغ التأمين على الحياة أو غيرها من التأمينات . شرطة .
١٤٥٧	٢٤٧	( الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٨ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>• — تقدير التركة يكون بحسب الوقت الذي انتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث أو المستفيد . النص في عقد التأمين على استحقاق قيمته إذا ظل المستفيد على قيد الحياة حتى حلول ميعاد الاستحقاق . لا محل لفرض رسم الأيلولة على قيمة هذا العقد عند وفاة المورث المؤمن له . هـ ذلك .</p>
١٤٥٧	٢٤٧	<p>( الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٧٤ ) .. ..</p> <p><b>تأمينات اجتماعية</b></p> <p><b>مكافأة نهاية الخدمة :</b></p> <p>١ — تأمين الشيخوخة . حلول محل نظام مكافأة نهاية للخدمة اعتباراً من ١/١/٩٦٢ : الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة بعد هذا التاريخ . وقوعه على طاق مؤسسة التأمينات الاجتماعية دون رب العمل .</p>
١٩١	٣٣	<p>( الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٤ ) .. ..</p> <p>٢ — تقادم الدعاوى الناشئة عقد العمل . م ١/٦٩٨ مدني . عدم سريره على طلب مكافأة نهاية الخدمة المتمثل في تعويض المدفوعة الواحدة . هـ ذلك . منشأ الحق في هذا التعويض ليس عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية .</p>
١٣٠٧	٢٢٣	<p>( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣٠/١١/١٩٧٤ ) .. ..</p> <p>٣ — الالتزام بمكافأة نهاية الخدمة . نقله من طاق صاحب العمل إلى طاق مؤسسة التأمينات الاجتماعية سواء اشترك في التأمين أو تخلف . ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩</p>
١٤٩٣	٢٥٣	<p>( الطعن ٤٥١ لسنة ٣٨ — جلسة ٢٨/١٢/١٩٧٤ ) .. ..</p>

الصفة	القاعدة	
		عمال الزراعة :
		١ — عمال الزراعة المستثنون من نطاق قانوني التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود بهم . العاملون بالزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ومنهم الذين يؤدون الأعمال الإدارية والكتابية المتعلقة بالزراعة . علة ذلك .
١٠٩٥	١٨٢	( الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٢ ) .. .. .
		٢ — المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . إيرادها في مقام التعليق على مادته الثانية أن المقصود بعبارة العاملين في الزراعة من يقومون بأعمال الفلاحة البحتة لا من يؤدون الأعمال الإدارية أو أعمال الحراسة . خروج عن المعنى الصحيح للنص . عدم الإعتداد بما ورد بها في هذا الخصوص .
١٠٩٥	١٨٢	( الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٢ ) .. .. .
		إصابات العمل :
		١ — إصابة العمل . شرط اعتبارها كذلك . ورودها بالجدول المرفق بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو أن تكون قد نتجت عن حادث أثناء العمل أو بسببه . حدوث الاتصال الشبكي — كحالة مرضية — تلقائيا بسبب قصر نظر خلقى شديد . عدم اعتباره إصابة عمل . لا يغير من ذلك اعتباره من الأمراض المزمنة .
١٤٨٧	٢٥٢	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢١ ) .. .. .



## لأمنيات اجتماعية

الصفحة	القائمة	
		٢ - المعاش عن العجز الجزئي الناشئ عن إصابة عاملة بوزارة الصحة أثناء العمل استنادا إلى م ٣٠ ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ماهيته . تعويض يؤدي للعامل في صورة معاش . الدعوى بطلبه . اختصاص جهة القضاء العادي بنظرها . عليه ذلك .
١٢٧٠	٢١٦	(الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٣) .. ..
		٣ - قواعد التحكيم الطبي المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . قواعد تنظيمية . عدم اتباعها لا يحرم العامل من حقه الأصل في اللجوء إلى القضاء .
٥٠٩	٨٢	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٦) .. ..
٩٠٣	١٤٦	(والطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٨) .. ..
		٤ - قواعد التأمين الصحي المقررة للأوضاع التي يتبعها العامل المريض . قواعد تنظيمية . القصد منها عدم تحميل الهيئة بنفقات غير حقيقة وغير ضرورية . التزام الهيئة إذا تثبتت من حقيقة مصروفات العلاج وضرورتها بصرفها للعامل ولو لم يتبع الإجراءات المنصوص عليها في القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
١٠٩١	١٨١	(الطن رقم ٦٠٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٢) .. ..
		أداء الاشتراكات :
		١ - المادة ١٧ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مريان أحكامها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . تأخر رب العمل في أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة . جزاؤه . تقرير الحكم المطعون فيه أن المادة ١٧ لا تنطبق إلا في حالة التخلف عن الاشتراك . خطأ .
٦١٨	١٠٠	(الطن رقم ٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٠) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢- أداء الاشتراكات على أساس الأجور الفعلية للعمال المؤمن عليهم . قرار وزير العمل ٢٠ لسنة ١٩٥٩ ، بحساب أجور عمال المقاولات بنسبة مئوية من قيمة العملية أو المقاول في تأمين إصابات العمل . اعتبار القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ناسخاً له . حساب الاشتراكات في ظل هذا القانون وقبل العمل بأحكام قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ على أساس أجورهم الفعلية . لا خطأ .
١٣٠١	٢٢٢	( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٣٠ ) .. ..
		٣- القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للأساس الذي يجب احتساب الاشتراكات المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية ونقائه . قضاء لا تنتهي به الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بالنقض على استقلال م ٢١٢ مرافعات .
١٠١٧	١٦٧	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٨ ) .. ..
		مسائل متنوعة :
		١- وفاء هيئة التأمينات الاجتماعية للعامل بجزء من المبلغ المقضى له به . القضاء بعدم استحقاق العامل للجزء المالي المقرر بالمادة ٩٥ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عن الجزء غير المدفوع من يوم التنفيذ الجزئي حتى السداد . خطأ .
١٠٦٦	١٧٥	( الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٥ ) .. ..
		٢- تقدير كفاية المستندات المقدمة من العامل لتقدير التعويض المستحق له قبل هيئة التأمينات الاجتماعية ومدى جدية المنازعة التي أدت إلى تأخرها في صرف التعويض له . استقلال قاضي الموضوع به .
١٠٦٦	١٧٥	( الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٥ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تقديم طلب كتابي لهيئة التأمينات الاجتماعية للطالبة بمستحقات المؤمن عليه . م ١١٩ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ليس شرطا لقبول الدعوى . إعلان الهيئة بصحيفة الدعوى للطالبة بهذه المستحقات خلال خمس السنوات المحددة بالنص المذكور . يتحقق به معنى الطلب الكتابي .
١٣٦١	٢٣٠	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٧) .. .. .
		٤ — ضم مدة الخدمة السابقة لمن كان خاضعا لقانون التأمينات الاجتماعية والتحق بإحدى الوظائف . جوازي للمؤمن عليه . م ٤٢ ق ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . اعتبار اللائحة التنفيذية لقانون هذا الضم اجباريا . لا محل لأعمالها . للمؤمن عليه المطالبة بتعويض الدفعة الواحدة . علة ذلك .
١٣٦٤	٢٣١	(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٧) .. .. .
<b>تأمينات عينية</b>		
		١ — استخلاص الحكم من تقرير الخبير أن الإقرار اللاحق إنما ينسحب على العقد السابق الذي وصف بأنه بيع بات . استنتاجه من عباراته أن العقد قصد به منذ البداية أن يكون ساترا لرهن حيازي . لا خطأ . علة ذلك .
٦٥٨	١٠٦	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٩) .. .. .
		٢ — تسليف القنود على رهونات . تصرف قانوني مركب لا يشتمل التجزئة . وجوب تحصيل رسم دفعة اتساع واحد .
١١١٥	١٨٦	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٦) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٣ — الحائز في التنفيذ العقاري . تعريفه . الوارث لا يعد حائزا للعقار المرهون من المورث موضوع التنفيذ . لا عمل لإذاره بالدفع أو التخلية تطبيقا للمادة ٦٢٦ مرافعات سابق .
١١٥٣	١٩٣	الطن رقم ٣٧١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢ ) ... ..
<b>تجزئة</b>		
		١ — صدور الحكم المطعون فيه في موضوع غير قابل للتجزئة — صورية عقد بيع — بطلان الطعن بالنقض بالنسبة لبعض المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .
٥٩٨	٩٦	( الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨ ) ... ..
		٢ — الأصل في رسم الأيلولة أن يتقسم بين الورثة . النزاع بشأن عناصر التركة قبل أيلولتها للورثة . نزاع غير قابل للتجزئة . طعن الوارث في تقدير التركة . اعتباره قائما عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية أساسها وحدة التركة واستقلالها .
٩٠٧	١٤٧	( الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ ) ... ..
		٣ — تسليف النقود على رهونات . تصرف قانوني مركب لا يحتمل التجزئة . وجوب تحصيل رسم دفعة اتساع واحد .
١١١٥	١٨٦	( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		تحكيم
		١ - حلف عضوى هيئة التحكيم اليمين . لاضرورة لاثباته فى محضر جلسة كل نزاع يعرض عليها . كفاية اثباته بمحضر جلسة أول نزاع ينظر أو فى محضر مستقل . الأصل فى الإجراءات أنها روعيت . من يدعى خلاف ذلك عليه إقامة الدليل على مدعاه .
٣١٦	٥١	(الطنز رقم ٤٨٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٩ ) .. ..
٤١٤	٦٨	(والطنز رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣ ) .. ..
		٢ - اختصاص هيئات التحكيم فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . شرطه . أن يكون جميع أطراف النزاع من شركات القطاع العام أو بينها وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .
٨٥٩	١٣٩	(الطنز رقم ٢٨٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٢ ) .. ..
		٣ - التحكيم فى المنازعات بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين . اختياري . عدم تعلقه بالنظام العام مالم يقم دليل على قبول هؤلاء الأشخاص له بعد وقوع النزاع .
١٥٠٦	٢٥٥	(الطنز ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>تزوير</b></p> <p><b>تقرير الطعن بالتزوير :</b></p> <p>١ — وجوب بيان كل مواضع التزوير في تقرير الإدعاء بالتزوير . عدم جواز إضافة مواضع أخرى في مذكرة شواهد التزوير أو في دفاع الطاعن أمام المحكمة .</p>
٢٣٤	٤٠	<p>( الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٧ ) .. ..</p> <p>٢ — تحديد موضع التزوير في تقرير الإدعاء بأن المورث إعتاد التوقيع الإمضاء لا بالخطم . قصر البحث على عدم توقيع المورث بخطمته على المحرر المدعى بتزويره . لأخطأ .</p>
٦٥٨	١٠٦	<p>( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٩ ) .. ..</p> <p>٣ — المعول عليه في تحديد مواضع التزوير هو تقرير الإدعاء به . عدم جواز إضافة مواضع أخرى في مذكرة شواهد التزوير أو في دفاع مدعى التزوير أمام المحكمة . علة ذلك .</p>
٦٥٨	١٠٦	<p>( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٩ ) .. ..</p> <p><b>إثبات التزوير :</b></p> <p>١ — عدم وقوف الطاعن عند حد الدفع بالجهالة أو أنكار توقيع مورثة على المحرر . إدعائه بتزويره . قصر البحث على هذا الادعاء والقضاء عبء الإثبات على مدعى التزوير . لأخطأ .</p>
٦٥٨	١٠٦	<p>( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٩ ) .. ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		٢ — الحكم بقبول بعض شواهد التروير لتحقيقه دون البعض . عدم إفادته رفض دلائل التروير الأخرى . بقاء حق المحكمة في تحقيقها وصولاً إلى الاقتناع بصحة الورقة أو تزويرها .
٢٠٠	٣٥	(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..
		٣ — القضاء بتروير الأوراق المطعون فيها بالتروير بناء على قرائن كافية لجملة . رفض ضمنى لطلب الإحالة إلى التحقيق .
٢٠٠	٣٥	(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..
		٤ — عدم التزام المحكمة بأجراء تحقيق لأدلة التروير . مناطه .
٨١٣	١٣٤	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٧) ... ..
		٥ — عدم إجابة المشتري إلى طلب تحقيق صحة بصمة الاصبع المنسوب إلى البائع على عقد البيع بالمضاهاة استناداً إلى القول بتعذر التحقيق بطمس البصمتين اللتين أخذنا لهذا الغرض . عدم ثبوت استحالة الحصول على بصمات أخرى للبائع تصلح للمضاهاة . قصور .
٨٧٨	١٤٢	(الطن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٤) ... ..
		٦ — جواز إثبات صحة الورقة أو تزويرها بكافة الطرق ومنها القرائن . المنازعة في تقدير محكمة الموضوع . جدل في تقدير الأدلة . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٢١٦	٣٧	(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..
		٧ — نفي المشتري بأن الحكم اطرح عقد الإيجار الذي استدل به على صحة إمضاء البائع على عقد البيع . جدل موضوعي .
٨٧٨	١٤٢	(الطن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — استخلاص الحكم بأسباب سائغة صحة الورقة المدعى بتزويرها . تعييه في أسبابه النافله . غير منتج .
٧٦١	١٢٥	( الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ) ... ..
		٩ — للمحكمة رفض دليل التزوير اعتمادا على الفحص الذي تجريه بنفسها . علة ذلك .
٨١٣	١٣٤	( الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٧ ) ... ..
		١٠ — إقامة القضاء برفض الإدعاء بالتزوير على تقرير خبير أخذ صوراً فوتوغرافية لأصل إشهار وقف وأجرى المضاهاة عليه . تعيب قضاء المحكمة بعدم إطلاعها على هذا الأصل . غير مقبول مادام الطاعن لم ينازع في مطابقة الصورة لأصلها .
٧٦١	١٢٥	( الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ) ... ..
		١١ — عدم إدعاء المشتري بأن تناقضا قد شاب تقرير الخبير الذي استند إليه الحكم في قضائه بتزوير الإمضاء . النعي على هذا التقرير بأنه خالف في بعض ما ورد به تقرير الخبير الأول . غير منتج .
٨٧٨	١٤٢	( الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٤ ) ... ..
		١٢ — جواز أن يكون الخبير المرجح رئيسا للخبير السابق نديه في الدعوى . علة ذلك .
٨٧٨	١٤٢	( الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٤ ) ... ..
		١٣ — عدم التزام المحكمة بالأخذ برأى خبير مخالف لما انتهت إليه من صحة الإمضاء المدعى بتزويره . علة ذلك .
٨١٣	١٣٤	( الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		الحكم في دعوى التزوير :
		١ - حق محكمة الموضوع في الحكم بالتزوير من تلقاء نفسها وفي أية حالة كانت عايتها الدعوى م. ٢٩٠ مرافعات سابق . لها في حالة تشكيكها في صحة الورقة أن تستعين في تكوين عقيدتها بما يثبت لديها في أوراق الدعوى من تحقيقات أو بما يظهر لها من الظروف وقرائن الأحوال .
٢٠٠	٣٥	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..
		٢ - عدم جواز الحكم بصحة الورقة المطعون فيها بالتزوير وفي موضوع الدعوى معا . علة ذلك .
٣٠٦	٥٠	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤ ٢/٦) ... ..
		٣ - عدم جواز الحكم في الإدعاء بالتزوير في الموضوع معا . لا محل لأعمال هذه القاعدة متى كان دفاع الخصم حسب تكييفه الصحيح دفعا بصورية تاريخ المحرر العرفي وليس إدعاء بالتزوير . جواز القضاء بحكم واحد بعدم صحة التاريخ ورفض الدعوى تبعا لذلك .
٥٧٥	٩٢	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ... ..
		٤ - قضاء محكمة أول درجة في دعوى التزوير الفرعية ، قبل الفصل في موضوع الدعوى . استثنائه . فصل المحكمة الاستثنائية في الادعاء بالتزوير برد وبطلان الورقة عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلا . المادة ٢١١/٢١١ مرافعات .
٩١٤	١٤٩	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ — الحكم بسقوط الادعاء بالتزوير لعدم اعلان مذكرة شواهد في ثمانية الأيام التالية للتقرير به . جوازي .
٨١٣	١٣٤	( الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٧ ) ... ..
		٦ — النزول عن التمسك بالورقة أو بجزئها المطعون عليه بالتزوير . أثره . إنهاء إجراءاته م ٢٨٩ مرافعات سابق .
١٤٢٧	٢٤٢	( الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٢ ) ... ..
		غرامة التزوير :
		١ — غرامة التزوير لا تتعدد بتعدد الأوراق المضعون فيها متى كان الطعن عليها بتقرير واحد . الغرامة تتعدد بتعدد الادعاء ذاته .
٢٣٤	٤٠	( الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٧ ) ... ..
		٢ — غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ مرافعات سابق . مناط الحكم بها .
١٤٢٧	٢٤٢	( الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٢ ) ... ..
		تسجيل
		١ — تسجيل تنبيه نزع الملكية . هو الحد الفاصل بين التصرفات النافذة في حق الدائنين وتلك التي لا تنفذ في حقهم أيا كان شخص المتصرف مدينا أو حائزا ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة .
٧٨٤	١٢٩	( الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - واضح اليد الذي يحق له طلب منع بيع العقار هو من اكتسب ملكيته بالتقادم الطويل أو القصير قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . السبب الصحيح للملك بالتقادم الخمسى . وجوب أن يكون سنداً مسجلاً من شأنه نقل الملكية لو أنه صدر من المالك الحقيقي .
٧٨٤	١٢٩	( الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠ ) ... ..
		٣ - التصرف الذى لم يشهر قبل تسجيل التنبيه بنزع الملكية غير نافذ فى حق الحاجز . صدور حكم بصحة هذا التصرف . ليس من شأنه نفاذ التصرف المذكور ما دام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل اثنييه أو يؤشر بمنطوقه فى هامش تسجيل صحيفة الدعوى . الحكم بصحة ونفاذ العقد . قضاء بانعقاده صحيحاً ونافذاً بين طرفيه . لا يعطى لأيهما مزية فى المفاضلة مع حق سابق مشهر .
٧٨٤	١٢٩	( الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠ ) ... ..
		٤ - آلات المطحن النابتة فى الأرض على سبيل القرار . تعتبر عقاراً لا تنتقل ملكيته إلا لتسجيل . العقارات التى يكون المورث قد اشتراها قبل وفاته بعقود عرفية لم تسجل . دخولها - فى نطاق ضريبة التركات - ضمن أصول التركة .
٨٣١	١٣٦	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٨ ) ... ..
		٥ - عدم تسجيل عقد بيع العقار - مضرب أرز - قبل تأميمه . أثره . بقاء الملكية للبائع حتى نقلها التأميم إلى الدولة . لأهمية لثبوت تاريخ التصرف أو تسليم المبيع قبل التأميم . استحالة تنفيذ الالتزام بنقل الملكية . أثره . انفساخ العقد .
١٠٢٧	١٦٩	( الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ — عدم تسجيل البائع عقد مشتراه من المالك الأصلي . خطر جدى يهدد المشتري بنزع المبيع من تحت يده . حق المشتري في حبس باقى الثمن حتى يزول الخطر .
١٢٧٨	٢١٨	(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥) ... ..
		٧ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التى يرفعها المشتري . إحداث أثره بالنسبة لجميع من ترتب لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد حصوله . عدم زوال هذا الأثر بتصحيح شكل الدعوى بدخول النائب القانونى عن المشتري للحكم له بالطلبات التي تضمنتها الصحيفة المسجلة . مثال .
١٢٦٠	٢١٤	(الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١ / ٢١) ... ..
		تعليم
		عدم التزام صاحب المدرسة الخاضعة لرقابة وزارة التربية والتعليم فى ظل القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ — بالحصول على إذن سابق منها عند اعتزامه خلق المدرسة . ضرورة هذا الإذن فى ظل القانون القائم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ .
٩٣٩	١٥٤	(الطن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	تعويض
		تقدير التعويض :
٣٥١	٥٨	١ - نقض الحكم نقضا كليا . أثره . عدم اقتصاره على ما تناولته أسباب الطعن وحدها . امتداده إلى ما ارتبط بها أو تبعها من أجزاء الحكم الآخرة . مثال بشأن تقدير التعويض . ( الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ ) ... ..
٣٨٩	٦٤	٢ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة التعويض متى كان غير مقدر في القانون دون معقب . ( الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ ) ... ..
١٢١٠	٢٠٤	٣ - التعويض في المسؤولية التقصيرية . شموله لكل ضرر مباشر ، متوقفا كان أو غير متوقع . تقويمه على أساسين . الحسارة اللاحقة والكسب الفائت م ١/٢٢١ مدني . ( الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١ ) ... ..
٤٦٤	٧٥	٤ - تقدير التعويض عن الأضرار بلا سبب . عدم الالتزام بحكم م ٣٣ إصلاح زراعي . ( الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٥ ) ... ..
٤٦٤	٧٥	٥ - الغصب عمل غير مشروع . التزام مرتكبه بالتعويض . عدم التقيد في القضاء يبيع الأرض المختصة بحكم م ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي . ( الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ — التريع . ماهيته . تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثماره . تقديره . من سلطة محكمة الموضوع . جواز تقدير التريع بقدر أجرة العين .
١١٤٠	١٩٢	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٤) .. ..
		الشرط الجزائي :
		١ — إخلال الطاعن بالتزامه التعاقدى . أثره . مسؤوليته عن التعويض . ورود شرط جزائي بالعقد . أثره . جعل عبء إثبات عدم وقوع الضرر على الطاعن .
١٤٢٧	٢٤٢	(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٧٤) .. ..
		٢ — الطلبات التي يجب على الحكم أن يتقيد بها هي الطلبات الصريحة الجازمة . اصرار الخصم في جميع مراحل الدعوى على الحكم له بالتعويض الاتفاقى وحده دون رد العربون . القضاء له بهذا العربون . خطأ .
١٤٢٧	٢٤٢	(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٧٤) .. ..
		مسائل متنوعة :
		١ — وفاة المضرور بسبب فعل ضار من الغير . ثبوت حق المضرور في التعويض عن الضرر الذي لحقه حسبما يتطور ويتفاقم . انتقال هذا الحق إلى ورثته . التعجيل بالوفاء بفعل الغير عن عمل أو خطأ يلحق بالمضرور ضرراً مادياً محققاً . مثال بشأن عزل من وظيفة النيابة العامة على خلاف أحكام القانون .
٦٠	١١	(الطلب رقم ٤ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ٧/٣/١٩٧٤) .. ..

## تعويض

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الاتفاق في وثيقة التأمين على البضاعة المنقولة بحرا على حلول المؤمن بما يدفعه من تعويض محل المؤمن له فيما له من الدعاوى والحقوق قبل المسئول . مقاده . ليس للمؤمن له أن يجمع بين مبلغ التعويض ومقابل التأمين . علة ذلك .
٧٤٩	١٢٢	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) .. ..
		٣ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه الحكم بالبراءة اقامته على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء لإنتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر . أثر ذلك . عدم ثبوت حجية الشيء المحكوم أمام المحكمة المدنية . بحث ما قد نشأ عن هذا الفعل من ضرر يصح أن يكون أساسا للتعويض .
٧٧٩	١٢٨	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠) .. ..
		٤ — الحق في التعويض عن أكل النهر عينا كان أو نقديا المنصوص عليه في القوانين ٧٣ لسنة ١٩٥٣ ، ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١٩٢ ، لسنة ١٩٥٨ ، ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على التوالي . وجوب دخوله في وعاء ضريبة التركات .
١١٣١	١٨٩	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣٠) .. ..
		٥ — وفاء هيئة التأمينات الإجتماعية للعامل بجزء من المبلغ المقضى له به . القضاء بعدم استحقاق العامل للجزء المالي المقرر بالمادة ٩٥ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من الجزء غير المدفوع من يوم التنفيذ الجزئي حتى السداد . خطأ .
١٠٦٦	١٧٥	(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٥) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٦ — التعويض عن مهلة الاخطار والتعويض عن الفصل بغير مبرر . ماهية كل منهما . جواز الجمع بينهما قانونا .
١٤٩٣	٢٥٣	(الطن رقم ٤٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨) ... ..
		٧ — التزام رب العمل بتعويض العامل طبقا لأحكام قانون إصابات العمل . غير مانع من التزامه بالتعويض عن الحادث طبقا لأحكام القانون المدني إذا وقع بسبب خطئه الجسيم .
١٥١٩	٢٥٧	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ... ..
		٨ — نزع ملكية العين المؤجرة للمنفعة العامة . يعد هلاكا كلما يترتب عليه إنفساخ عقد الإيجار بقوة القانون . عدم جواز مطالبة المؤجر بالتعويض في هذه الحالة . م ٥٦٩ مدني .
١٢١٣	٢٠٥	(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٢) ... ..
		٩ — تكليف الحكم المطعون فيه لدعوى تعويض أقيمت على أساس المسؤولية التقصيرية — على أنها دعوى بطلان تصرفات . قضاؤه بسقوطها على هذا الأساس . خروج بالدعوى من نطاقها .
١٢٧٤	٢١٧	(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥) ... ..
		١٠ — رجوع المتبوع على التابع بالتعويض المحكوم به الذي دفعه . للمضروور للتابع أثبات اشتراك المتبوع معه في الخطأ . أثر ذلك . تقسيم التعويض بينهما بنسبة اشتراك كل منهما في الخطأ .
١٢٨٦	٢١٩	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٩) ... ..

## تقادم

## التقادم المكسب :

١ — وضع اليد على الأموال العامة — مهما طالت مدته — لا يكسب الملكية ما لم يقع بعد زوال صفة المسال العام عنها .  
مثال بشأن وضع اليد على أرض طرح نهر .

١٧٤ ٣٠ ... (الطن رقم ١٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٤)

٢ — المنع من إعادة النزاع في المسالة المقضى فيها . شروطه .  
تأسيس الطاعنات دفاعهن في دعوى طلب تثبيت ملكية أرض النزاع  
بوضع اليد المدة الطويلة على أن قيامهن بدفع ريع تلك الأرض  
للمطعون عليهما كان توقيا من توقيع الحجر الإداري على أموالهن .  
عدم طرح هذه المسائل في الدعوى السابقة الموقوعة بطلب براءة الذمة  
من الريع مؤداه . جواز نظر دعوى ثبت الملكية .

١٤٧٧ ٢٥٠ ... (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — ١٩/١٢/١٩٧٤)

٣ — رفع الطاعنات دعوى براءة ذمة من مبلغ يطالب به  
المطعون عليهما مقابل أجرة أرض تأسيسا على تملكهن للأرض  
بوضع اليد المدة الطويلة . رفض الدعوى استنادا إلى أن هذا المبلغ  
يمثل ريع الأرض فلا يسقط بالتقادم الخمسى . هذا القضاء  
لا يعتبر فصلا في ملكية الأرض .

١٤٧٧ ٢٥٠ ... (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٧٤)

٤ — رد الحكم على دفاع الطامن — باكتساب حق المطل  
بالتقادم — بأنه غير مجد تأسيسا على أن الفتحات تطل على مال

الصفحة	القاعدة	
		خصص للرفع العام "حديقة مدرسه" . إغفاله مناقشة دفاع الطاعن بأن عقاره لا يطل مباشرة على المدرسة ، وعدم بيانه أوجه التعارض بين استعمال حق المثل وبين الاستعمال الذي خصص له عقار المطعون عليه كمدرسة . قصور .
٢٧٢	٤٦ ... ..	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٧٤/١/٣١ )
		٥ - واضح اليد الذي يحق له طلب منع بيع العقار هو من اكتسب ملكيته بالتقادم الطويل أو القصير قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . السبب الصحيح للتملك بالتقادم الخمسي . وجوب أن يكون سنداً مسجلاً من شأنه نقل الملكية لو أنه صدر من المالك الحقيقي .
٧٨٤	١٢٩ ... ..	(الطن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠ )
		٦ - عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق . مخالفة ذلك . أثره . سقوط الادعاء بالحيازة . قيام دعوى الحيازة . اعتبارها مانعاً من رفع دعوى الملكية . وقف سريان التقادم المكسب طوال مدة نظر دعوى الحيازة .
١١٨٥	١٩٩ ... ..	(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٥ )
		٧ - التقادم المكسب لا ينقطع إلا بعمل جازم من قبل المالك الأصلي ٨٢م . مدني قديم . قضاء الحكم المطعون فيه بإجابة طلب الخصم المتدخل تثبت ملكيته للأطيان تأسيساً على اكتمال مدة التقادم الطويل في مواجهة مصلحة الأملاك المالكة قبل العمل بقانون حظر تملك الأموال الخاصة للدولة بالتقادم . لا خطأ .
١٥٤٢	٢٦١ ... ..	(الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ )



الصفحة	القائمة	
		التقديم المسقط :
		١ - الدفع بالتقديم . دفع موضوعي . جواز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولأول مرة في الاستئناف . التزول عنه لا يفترض .
٤٢٨	٧٠	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) .. ..
		٢ - الطلب الاحتياطي بتدب خير . ليس اقاراراً ضمنية بالحق . عدم دلالة على التنازل عن التمسك بالتقديم .
٤٢٨	٧٠	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) .. ..
		٣ - قاعدة عدم جواز تقاضي فوائد على متجمد الفوائد أو تقاضي الدائن فوائد أكثر من رأس المال . متعلقة بالنظام العام منذ نفاذ القانون المدني لحالي . سداد المدين آخر قسط من الدين في ١٩٥٨/٣/٨ . اقامته الدعوى باسترداد ما دفع من الفوائد زائداً عن المال في ١٩٦١/٤/١٦ . أثره . سقوط الدعوى بالتقديم .
٦٠٢	٩٧	(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨) .. ..
		٤ - التقديم الحولي المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ مدني . قيامه على قرينة الوفاء . وجوب توثيقها بيمين الاستيثاق . التقديم الحملي المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ مدني . لا يقوم على هذه القرينة .
٩٣٥	١٥٣	(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٥) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — أحكام معاهدة بروكسل . شرط تطبيقها . أن يكون سند الشحن محررا في دولة من الدول الموقعة عليها ، وأن يكون الناقل والشاحن متبعاين لإحدى هذه الدول ، وأن يكون النقل بين مينائين تابعين لدولتين مختلفتين . تطبيق قانون التجارة البحري بشأن ميعاد رفع الدعوى رغم توافر شروط انطباق أحكام المعاهدة . خطأ في القانون .
٩٤٤	١٥٥	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٧٤) ... ..
		٦ — حق استرداد المبالغ التي صرفت للقاضي بدون وجه حق . سقوطه بمضي ثلاث سنوات من وقت العلم بالحق في الاسترداد . م ١٨٧ مدني .
٧٤	١٣	(الطلب رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق — رجال قضاء جلسة ٦/٦/١٩٧٤) ... ..
		٧ — تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . م ٦٩٨/١ مدني . عدم سريانه على طلب مكافأة نهاية الخدمة المتمثل في تعويض الدفعة الواحدة . علة ذلك . منشأ الحق في هذا التعويض ليس عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية .
١٣٠٧	٢٢٣	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣٠/١١/١٩٧٤) ... ..
		٨ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير حسن نية الباني في أرض الغير أو سوء نيته متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .
١٣٧٣	٢٣٣	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٧٤) ... ..
		٩ — اكتمال تقادم الضريبة قبل توجيه النموذج " ١٩ " ضرائب . أثره . سقوط الحق في اقتضاء الضريبة بالتقادم .
١٤٠٣	٢٣٨	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٧٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		انقطاع التقديم :
		١ - اعتبار الدعوى قاطعة لمدة التقديم أو السقوط من وقت تقديم صحيفتها إلى قلم المحضرين . قاصر على صحيفة الدعوى أو الطعن . وجوب إتمام الإعلان بتعجيل الدعوى بعد انقطاع سير الخصومة خلال الميعاد المقرر . تقديم طالب التعجيل إلى قلم المحضرين لا يقطع التقديم أو السقوط .
٥٣٨	٨٧	( الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥ ) ... ..
١٣٩١	٢٣٦	( والطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٠ ) ... ..
		٢ - الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التقديم أو السقوط من وقت تقديم صحيفتها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً . م ٧٥ مرافعات سابق . ترتب هذا الأثر ولو قدمت الصحيفة إلى قلم محضرين غير تابع للحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .
٧٤١	١٢٠	( الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٥ ) ... ..
		٣ - إعلان الخصوم بتعجيل السير في الدعوى بعد شطبها . وجوب إتمامه خلال الميعاد المنصوص عليه في م ٩١ مرافعات سابق . لا يفتى عن ذلك تقديم صحيفة التعجيل إلى قلم المحضرين خلال هذا الأجل . علة ذلك .
٩٥٢	١٥٧	( الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧ ) ... ..
		٤ - الحكم برفض الدعوى يزيل أثرها في قطع التقديم فيستمر في السريان .
١٥٠٢	٢٥٤	( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨ ) ... ..



الصفحة	القائمة	
		هـ - قطع تقديم الحق في اقتضاء الضريبة . أسبابه . قرار لجنة الطعن بإعادة الملف إلى المأمورية لإعادة تقدير الضريبة . لا يزال أثر الإجراءات السابقة المقاطعة للتقديم .
١٤٠٣	٢٣٨	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٧٤) ... ..
		<b>تنفيذ</b>
		١ - تصرف الممول في عقاره بالبيع . الحكم بإلغاء الحجز الإداري الموقع على هذا العقار استيفاء لضريبة الأرباح التجارية المستحقة بعد سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ . إقامة الحكم قضائه على أن الورد لم يوجه إلى الممول قبل تاريخ التصرف الذي سجل في سنة ١٩٥٩ ، وبالتالي عدم توافر شروط الدعوى البوليصة . خطأ في القانون .
١٥٧	٢٨	(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٦/١/١٩٧٤) ... ..
		٢ - وجوب إعلان المحكوم عليه بالغم على التنفيذ على ماله لدى الغير قبل إجرائه بثمانية أيام على الأقل . م ٤٧٤ مرافعات سابق . عدم جواز أداء الغير المحكوم به أو إجباره على ذلك قبل تمام هذا الإعلان .
١٩٦	٣٤	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢١/١/١٩٧٤) ... ..
		٣ - المادة ٥٦٧ مرافعات سابق . وضعها قاعدة عامة تنسحب على الحالات الثلاث التي حددتها لقيام المحجوز لديه بالوفاء بما في ذمته أو إيداعه . علة ذلك .
١٩٦	٣٤	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢١/١/١٩٧٤) ... ..

## تنفيذ

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حقوق جهة الإدارة بمقتضى القانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ واللائحة الصادرة بمقتضاه . تعلقها بأحكام العقود الإدارية . لأشأن لها بأحكام الضمان المقرر في القانون المدني ولا بطرق التنفيذ المقررة في قانونى المرافعات والحجز الإدارى .
٣٣١	٥٤	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٢) ... .. ٥ - الأحكام الصادرة فى شق من الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة . عدم قابليتها للطعن إلا بعد صدور الحكم النهى للخصومة كلها . استثناء الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . م ٢١٢ مرافعات .
١٢٧٨	٢١٨	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥) .. .. ٦ - قضاء الحكم الابتدائى - فى الطلب الأصيل - بفسخ العقد والتسليم مع النفاذ المعجل بلا كفالة . الحكم الاستثنائى بإلغائه ورفض ادعوى فى هذا الطلب . قابليته للطعن المباشر . علة ذلك . قابليته للتنفيذ الجبرى لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائى .
١٢٧٨	٢١٨	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥) .. .. ٧ - تضمن الدعوى طلبا أصليا هو فسخ عقد البيع وآخر احتياطيا هو دفع باقى الثمن . الحكم ابتدائيا بإجابة الطلب الأصيل . قضاء المحكمة الاستثنائية بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة الطلب الاحتياطى لمحكمة أول درجة للفصل فيه . قضاء غير منه للخصومة كلها وغير قابل للتنفيذ الجبرى . الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . غير جائز . م ٢١٢ مرافعات .
١٤١٠	٢٣٩	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — المحررات التى يجرىها القناصل المصريون فى الخارج بوصفهم موثقين . لها ذات القوة الرسمية للمحررات الموثقة فى مصر . المادة ٦٤ ق ١٦٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام السككين الدبلوماسى والقنصل .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤) ... ..
		٩ — المحررات التى يوثقها القناصل الأجانب فى مصر وفقا لقانون دولهم . تعد محررات رسمية أجنبية لها حجيتها فى الإثبات ، جواز تنفيذها فى مصر بعد شمولها بأمر التنفيذ وفقا لنص المادة ٤٩٦ مرافعات سابق .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤) ... ..
		١٠ — مسئولية الدولة عن سداد الترامات الشركات والمنشآت المؤتممة . حدودها . ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ . تقيم أسهم الشركة المؤتممة بصفر . مؤداه . زيادة خصومها على أصولها . ذلك لا يمنع من توزيع الأصول بين الدائنين وفقا للقواعد العامة .
١٥٢٦	٢٥٨	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ... ..
<b>تنفيذ عقارى</b>		
		١ — تسجيل تنبيه نزع الملكية هو الحد الفاصل بين التصرفات النافذة فى حق الدائنين وتلك التى لا تنفذ فى حقهم أيا كان شخص المتصرف مدينا أو حائزا ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة .
٧٨٤	١٢٩	(الطن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠) ... ..



## تنفيذ عقارى

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التصرف الذى لم يشهر قبل تسجيل التنبيه بنزع الملكية . غير نافذ فى حق الحاجز . صدور حكم بصحة هذا التصرف . ليس من شأنه نفاذ التصرف المذكور ما دام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤثر بمنطوقه فى هامش تسجيل صحيفة الدعوى . الحكم بصحة ونفاذ العقد . قضاء بانعقاده صحيحا وناظدا بين طرفيه . لا يعطى لأيهما مزية فى المفاضلة مع حق سابق مشهر .
٧٨٤	١٢٩	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠) .. ..
		٣ - واضع اليد الذى يحق له طلب منع بيع العقار هو من اكتسب ملكيته بالتقادم الطويل أو القصير قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . السبب الصحيح للتملك بالتقادم الخمسى . وجوب أن يكون سنداً مسجلاً من شأنه نقل الملكية لو أنه صدر من المالك الحقيقى .
٨٧٤	١٢٩	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠) .. ..
		٤ - عدم نفاذ عقد شراء الخصم للعقار فى حق الحاجز . عدم اعتبار الخصم مالكا لهذا العقار ولا حائزا له . لا مصلحة له عندئذ فى تعيب اجراءات التنفيذ بأنها اتخذت بشأن عقار غير مملوك لمدين ذلك الحاجز .
٧٨٤	١٢٩	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠) .. ..
		٥ - الحائز فى التنفيذ العقارى . تعريفه . الوارث لا يعد حائزا للعقار المرهون من المورث موضوع التنفيذ . لا محل لإذاره بالدفع أو التخلية تطبيقا للمادة ٦٢٦ من افعات سابق .
١١٥٣	١٩٣	(الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ — تدخل الطاعة كـشترية لقدر من الأَطيان محل التنفيذ . لا يفيد نزولها من حقها في الطعن على إجراءات التنفيذ التي اتخذت ضدها على قدر آخر من الأَطيان في ذات الدعوى .
١١٥٣	١٩٣	(الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢) ... ..
		٧ — تحديد الثمن الأساسى فى قائمة شروط البيع لقدرين من الأَطيان محل التنفيذ . طلب مباشر الإجراءات بعد ذلك أمام المحكمة تخصيص كل قدر بجزء من هذا الثمن دون إدخال تعديل عليه . لا بطلان .
١١٥٣	١٩٣	(الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢) ... ..
		٨ — الوكالة الخاصة فى المعاوضات . عدم وجوب بيان العقارات محل التصرف على وجه التحديد فى التوكيل . مثال فى توكيل بالشراء فى التنفيذ العقارى .
١١٥٣	١٩٣	(الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		( ج ) جمارك . جمعيات . جنسية
		جمارك
		١ — وجود نقص في مقدار البضائع المفرغة من السفينة عما هو مدرج في قائمة الشحن ، قرينة قانونية على التهريب . للربان نقضها بتبرير النقص أيا كان قدره إما بمستندات جدية في الحالات التي استلزم فيها القانون ذلك أو بكافة طرق الإثبات فيما عداها . انتفاء تلك القرينة في حالة النقص الحرثي بسبب عوامل طبيعية أو ضعف العلاقات متى كان لا يتجاوز نسبة التسامح التي يحددها مدير الجمارك .
٥٤٢	٨٨	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ... ..
		٢ — النقص في الطرود المفرغة من السفينة قرينة على التهريب . للربان نقض هذه القرينة بمستندات حقيقية في حالات حددتها اللائحة الجمركية . تقديم البراهين المبررة للنقص خلال أربعة وعشرين ساعة من كشفه . أثره . جواز منع الربان مهلة لا تتجاوز أربعة أشهر لتقديم البراهين .
٧٥٦	١٢٤	(الطن رقم ١١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ..
		٣ — للربان أن يقدم إلى المحكمة ما لم يسبق عرضه من البراهين المبررة للنقص في البضاعة على مصلحة الجمارك ، ولو بعد ميعاد الأربعة أشهر المنصوص عليه في اللائحة الجمركية .
٧٥٦	١٢٤	(الطن رقم ١١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ..



الصفحة	الترجمة	
		٤ — إثبات مقدار العجز في الرسالة . لم يحدد له القانون وسيلة معينة . مثال بشأن رسالة أخشاب .
٩٦٧	١٦٠	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢) ... ..
		٥ — استقلال مسؤولية الريان عن العجز في البضاعة أمام مصلحة الجمارك عن مسؤوليته عنه أمام صاحب الرسالة في ظل نظام تسليم صاحبه . انتهاء المسؤولية أمام صاحب الرسالة بتسليمها إليه في الميناء المتفق عليه . بقاء المسؤولية أمام مصلحة الجمارك قائمة لحين إتمام المراجعة . علة ذلك .
٧٥٦	١٢٤	(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ..
		٦ — انتهاء الحكم على أن النقص الجزئي في مقدار البضاعة يرجع إلى أسباب لا دخل لارادة الريان فيها . النعي عليه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه لمجاوزة هذا النقص نطاق نسبة التسامح المقررة . غير منتج .
٥٤٢	٨٨	(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ... ..
		٧ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير ما يقدمه الريان لتبرير النقص متى أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله .
٥٤٢	٨٨	(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ... ..
		٨ — قضاء محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى بحالتها . استنفادها ولايتها في الفصل في موضوعها . استناد مصلحة الجمارك إلى قرار مدير الجمارك ٤ لسنة ١٩٦٣ الذي عمل به أثناء نظر الاستئناف . القضاء في الدعوى على أساسه . لا يعد إخلالا بنظام التقاضي على درجتين .
١١١١	١٨٥	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤) ... ..

## جميعيات . جنسية

الصفحة	القاعدة	
		٩ - وصف البضاعة بأنها مما تشحن صبا أو طرودا . أمر يرجع فيه إلى طريقة الشحن لا إلى نوع البضاعة . مثال بشأن رسالة أخشاب .
٩٦٧	١٦٠	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢ ) ... ..
<b>جميعيات</b>		
		١ - الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب . إعفاؤها من ضريبة الأرباح غير التجارية في حدود نشاطها الاجتماعي أو العلمي أو الرياضي . انتقاء هذا الاعفاء بالنسبة لنشاط آخر .
١٢٣٢	٢٠٩	(الطن رقم ١٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٧ ) ... ..
		٢ - قيام الجمعيات التعاونية بجانب نشاطها الاجتماعي بنشاط آخر ترمى به إلى الكسب المادي . استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا رقابة من محكمة النقض .
١٢٣٢	٢٠٩	(الطن رقم ١٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٧ ) ... ..
<b>جنسية</b>		
		الجنسية المصرية . شرط تمتع الابن بها . الدعوى بثبوت وراثته المدعى في والده المصري الجنسية . إقامتها أمام دائرة الأحوال الشخصية للمصريين . صحيح .
١٢٣	٢٣	(الطن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٤/١/٩ )

الصفحة	القاعدة	
		( ح )
		حجز . حراسة . حكم . حيازة
		حجز
		١ — وجوب إعلان المحكوم عليه بالعزم على التنفيذ على ماله لدى الغير قبل إجرائه بثمانية أيام على الأقل . م ٤٧٤ مرافعات سابق . عدم جواز أداء الغير المحكوم به أو إجباره على ذلك قبل تمام هذا الإعلان .
١٩٦	٣٤ .. ..	( الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢١ )
		٢ — المادة ٥٦٧ مرافعات سابق . وضعها قاعدة عامة تنسحب على الحالات الثلاث التي حددتها لقيام المحجوز لديه بالوفاء بما في ذمته أو إيداعه . علة ذلك .
١٩٦	٣٤ .. ..	( الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢١ )
		٣ — حقوق جهة الإدارة بمقتضى القانون في ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ واللائحة الصادرة بمقتضاه . تعاقبها بأحكام العقود الإدارية . لاشأن لها بأحكام الضمان المقرره في القانون المدني ولا بطرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات والحجز الإدارى .
٣٣١	٥٤ .. ..	( الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٢ )
		٤ — وجوب تكليف المحجوز عليه — في حالة حجز ما للمدين لدى الغير بأمر من قاضى الأمور الوقتية — الحضور لسماع الحكم



الصفحة	القاعدة	
		<p>بثبوت الدين وصحة إجراءات الحجز . طلب الطاعن في دعوى التظلم من أمر تقدير الأتعاب ، الحكم بثبوت الدين المحجوز من أجله وطلبه في الدعوى الثانية صحة إجراءات الحجز الموقع على مالمدينه لدى الغير وفاء لهذا الدين . قضاء المحكمة الابتدائية بإجاقته إلى طلباته في كل من الدعويين . جواز الطعن فيهما بالاستئناف .</p>
٨٤٠	١٣٧	<p>الطنان رقا ٣٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٩ ) ...</p> <p>٥ — دقد مقاوله الأشغال العامة . عقد إدارى . تحفظ جهة الإدارة على أدوات المفاول وآلاته وتحديد يوم لبيعها نتيجة سحب العمل منه . اعتباره إجراء اتخذته الإدارة بمقتضى العقد . هو ليس أمرا بتوقيع الحجز الإدارى . اختصاص محكمة القضاء الإدارى . امتداده إلى الطلبات المستعجلة المتعلقة بالعقود الإدارية وشموله لما يصدر بشأنها من إجراءات وقرارات . مخالفة ذلك . جواز الطعن بالنقض . م ٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٣٣١	٥٤	<p>( الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٢ ) ...</p> <p>٦ — إنهاء الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين المفروضة بالأمر العسكرى ٥ لسنة ١٩٥٦ . أنابه المشرع للحارس نيابة قانونية فى إدارة هذه الأموال حين تسليمها لأصحابها . وفاء الحارس بدين غير ثابت فى ذمه من رفعت عنه الحراسة فى تلك الفترة . خروجه من نطاق سلطة الحارس فى أعمال الإدارة . وجوب توجيه إعلان الحجز الإدارى استيفاء للدين المذكور إلى صاحب المال المحجوز عليه .</p>
١٠٢١	١٦٨	<p>( الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٩ ) ...</p>

الصفحة	القاعدة	
		حراسة
		الحراسة على الوقف :
		حل الوقف على غير الخيرات . أثره . بقاء الأموال تحت يد الناظر كحارس حتى تمام التسليم . عدم جواز استجاره هذه الأموال قبل تسليمها للمستحقين .
٣٥٨	٥٩	( الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ )
		الحراسة الإدارية :
		١ — رفع الحراسة وفقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ما يؤول إلى الدولة تنفيذا لأحكامه . نطاقه . الأموال الخاضعة للحراسة عند بدأ العمل به .
٢٨٥	٤٨	( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/٥ )
		٢ — التزام مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة باحترام الأحكام القضائية المحددة لنطاق الحراسة . حجيتها قبله . قرار لجنة تحقيق الديون بإضافة أموال لم تكن خاضعة للحراسة إلى أصول ذمة من رفعت عنه بالمخالفة لحكم قضائي نهائي . قرار معدوم . خضوعه لاختصاص المحاكم .
٢٨٥	٤٨	( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٥ )
		٣ — الدفع المؤسس على أن الدائن لمن رفعت عنه الحراسة لا يجوز له رفع الدعوى بدينه ضد المدير العام لإداره الأموال

الصفحة	القاعدة	
٢٨٥	٤٨	<p>التي آلت إلى الدولة قبل الجلاء إلى هذا المدير لإصدار قرار بشأنه . هو في حقيقته دفع بعدم القبول . م ١٤٢ مرافعات سابق . ( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٥ )</p> <p>٤ — الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ من وقت رفع الحراسة بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . عدم اعتبار الدولة خلفا عاما أو خاصا لأصحاب هذه الأموال . تحويل الجلاء إلى القضاء يطلب دين من المدير العام لإدارة هذه الأموال قبل عرضه عليه لإصدار قرار بشأنه . أثره . عدم سماع الدعوى للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ( الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١٣ )</p> <p>٥ — الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ صيروتها ملكا للدولة بحكم القانون من وقت رفع الحراسة . تحديد التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى مقداره ثلاثون ألف جنيه . ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . مؤدى ذلك . اعتبار الدولة صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الأموال والممتلكات . ( الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٣ )</p> <p>٦ — إنهاء الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين المفروضة بالأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . إنابة المشرع للحارس نيابة قانونية في إدارة هذه الأموال حين تسليمها لأصحابها . وفاة الحارس بدون غير ثابت في ذمة من رفعت عنه الحراسة في تلك الفترة . خروجه من نطاق سلطة الحارس في أعمال الإدارة . وجوب توجيه إعلان المجز الإداري استيفاء للدين المذكور إلى صاحب المال المحجوز عليه . ( الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٩ )</p>
٨٧٢	١٤١	
١٢٢٤	٢٠٧	
١٠٢١	١٦٨	



الصفحة	التماعة	حكم
		إصدار الحكم : الإعادة للرافعة
٢٣	٢٣	١ — عدم التزم المحكمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة أو طلب استجواب الخصم . (الطن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق /أحوال شخصية جلسة ١٩٧٤/١/٩) ..
٢٣	٢٣	٢ — المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة أو مد أجل الحكم لتقديم مستندات . حجز الدعوى للحكم دون الإذن بتقديم مذكرات أو مستندات . عدم الاستجابة لطلب إعادة الدعوى للرافعة وإغفال الحكم الإشارة إليه وإلى المستند المقدم معه . لا عيب . (الطن رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٠) .. ..
١٣٩	٢٥	٣ — طلب فتح باب المرافعة لتقديم مذكرات أو مستندات . إجابته . من إطلاقات محكمة الموضوع . (الطن رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٣٠) .. ..
٢٥٠	٤٤	(والطن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٩) .. ..
١٢٣٧	٢١٠	٤ — إعادة الدعوى للرافعة . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها إلا إذا حضروا وقت النطق بالقرار لا يفتى عن إعلان الغائب تقرير المحكمة اعتبار النطق بقرارها إعلاناً له . (الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤) .. ..
١٢	٢	

الصفحة	القاعدة	
		٥ — إعادة الدعوى للرافعة . حضور الخصم أو من يمثله بجلسة المرافعة يغني عن دعوته للاتصال بها . لا بطلان لتحقيق الغاية من الإجراء .
١٢	٢	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤) ... ..
		٦ — التصميم على الطلبات بالجلسة التي أعييت إليها الدعوى للرافعة . مفاده . اكتفاء الطالب بما سبق إيدأؤه فيها من دفاع . لا على المحكمة إن اعتبرت المرافعة منتهية وحجرت الدعوى لإصدار الحكم فيها .
١٢	٢	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق — ١٩٧٤/٣/٤) ... ..
		” تقديم المذكرات والمستندات “ .
		١ — عدم جواز إيداع المستأنف عليه مذكرات أو مستندات في غير جلسة دون علم الخصم الآخر . الاستثناء . إيداعها قبل طرح الدعوى على المحكمة بثلاثة أيام . المسادتين ١٠٨/٢ و ١٦٦/٤ مرافعات سابق .
٧٤٥	١٢١	(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨) ... ..
		٢ — حجز الدعوى للحكم مع منع الخصوم أجلا لتقديم مذكرات في موعد محدد . استبعاد المذكرة المقدمة بعد الميعاد . لا إخلال بحق الدفاع .
١٠٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”الفصل في الموضوع“ .
		١ — م ٤٤ من قانون الإنبات . عدم جواز الحكم بصحة
		الورقة المطعون فيها بالتزوير وفي موضوع الدعوى . علة ذلك .
٣٠٦	٥٠	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٦ )
		٢ — عدم جواز الحكم في الادعاء بالتزوير والموضوع معا .
		لا محل لإعمال هذه القاعدة متى كان دفاع الخصم بحسب تكييفه
		الصحيح دفعا بصورية تاريخ المحرر العرفي وليس ادعاء بالتزوير .
		جواز القضاء بحكم واحد بعدم صحة التاريخ ورفض الدعوى .
٥٧٥	٩٢	( الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ )
		٣ — عدم تقييد الجهة المطروح عليها النزاع للخصوم في دفاعهم .
		قصر الخصم دفاعه — رغم ذلك — على وجه معين . الفصل
		في موضوع النزاع برمته . لا إخلال بحق الدفاع .
١٢	٢	( الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤ )
		”نهم دعويين“ .
		ضم الاستئناف والحكم فيهما معا . لا ينفي الكل منهما
		من استقلال عن الآخر . ما يشوب أحدهما من عيب إجرائي .
		لا يؤثر في الاستئناف الآخر .
٦٤٩	١٠٥	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٩ )



بحكم		
الصفحة	القاعدة	
		<p>”إيداع المسودة“</p> <p>وجوب إيداع مسودة الحكم عند صدوره . عدم قرب البطلان إذ أودعت المسودة بالملف عند صدور الحكم ثم تبين عدم وجودها به في تاريخ لاحق . آلة ذلك .</p>
٨١٣	١٣٤	<p>(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١١٩٧٤/٥/٧ ... ..)</p> <p>”الحكم بما لم يطلبه الخصوم“</p> <p>١ — العبرة في تحديد طلبات الخصم هي بما يطلب الحكم له به . تضمين صحيفة الدعوى أن مسئولية المدعى تضامنية دون طلب الحكم بالتضامن . القضاء بذلك . خطأ .</p>
٣٨٩	٦٤	<p>(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ ... ..)</p> <p>٢ — للمحكمة أن تقضي بشهر الإفلاس بغير طلب متى توافرت الشروط الموضوعية لذلك . تعلق أحكام الإفلاس بالنظام العام . القضاء بشهر إفلاس الطاعن — دون طلب — باعتباره شريكا متضامنا في شركة تبعا للقضاء بإفلاس هذه الشركة . لا خطأ .</p>
٦٠٦	٩٨	<p>(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨ ... ..)</p> <p>٣ — الطلبات التي يجب على الحكم أن بتقيد بها هي الطلبات الصريحة الجازمة . إصرار الخصم في جميع مراحل الدعوى على الحكم له بالتعويض الاتفاقي وحده دون رد العربون . القضاء له بهذا العربون . خطأ .</p>
١٤٢٧	٢٤٢	<p>(الطن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٢ ... ..)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الحكم بأكثر مما طلبه الخصم . الأصل . الطعن فيه بطريق الالتماس . القضاء بذلك عن إدراك بنطاق الدعوى وطلبات الخصوم . سبيل الطعن فيه هو النقض .
٦٨١	١٠٩	( الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٤ ) .. ..
		٥ - تكييف الحكم المطعون فيه لدعوى تويض أقيمت على أساس المسئولية التقصيرية على إنها دعوى بطلان تصرفات . قضاؤه بسقوطها على هذا الأساس . خروج بالدعوى عن نطاقها .
١٢٧٤	٢١٧	( الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٧٤ ) .. ..
		بيانات الحكم .
		١ - البيانات الواجب تضمينها الحكم . إغفال ذكر حضور الخصوم ومكان إصدار الحكم . لا بطلان م . ٣٤٩ مرافعات سابق .
١٣٩	٢٥	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٤ ) .. ..
		٢ - إغفال البيان الخاص بمكان المحكمة التي أصدرت الحكم بعد بيان اسم المحكمة . لا يترتب عليه البطلان .
٨٥٩	١٣٩	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٤ ) .. ..
		٣ - ورود اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته . جواز أن يكون نتيجة خطأ مادي فلا يترتب البطلان . تصحيح هذا الخطأ يجب أن يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم الذي يعتبر مكمل له .
٨٤٠	١٣٧	( الطعن رقم ٢٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٩/٥/١٩٧٤ )

الصفحة	القاعدة	
٨٥٩	١٣٩	<p>٤ — إغفال الحكم بيان صدوره باسم الأمة ، وخلو محضر الجلسة من هذا البيان . لا يترتب عليه بطلان . علة ذلك .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٢/١٩٧٤) ...</p>
٣٠٦	٥٠	<p>٥ — صدور الحكم في ظل قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ .</p> <p>إغفاله ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في دعوى الأحوال الشخصية . لا يترتب عليه بطلانه . علة ذلك .</p> <p>(الطن رقم ١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٦/٦/١٩٧٤) ...</p>
١٨٧	٣٢	<p>٦ — أسماء الوكلاء عن الخصوم . ليست من البيانات الجوهرية التي يترتب على الخطأ في إثباتها بطلان الحكم .</p> <p>(الطن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٤) ...</p>
١٠٥٣	١٧٣	<p>٧ — رفع الاستئناف ضد المؤسسة العامة وضد الشركة .</p> <p>حضور ممثلي المؤسسة عن هذه الشركة أيضا . مفاده أن الشركة كانت خصما في الاستئناف . إغفال الحكم الإشارة في أسبابه .</p> <p>عدم اعتباره تقصيا أو خطأ جسيما مما قصبت المادة ٣٤٩ مرافعات سابق أن ترتب عليه بطلان الحكم .</p> <p>(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٤) ...</p>
٣١٦	٥١	<p>٨ — حلف عضوي هيئة التحكيم اليمين . لا ضرورة لإثباته في محضر جلسة كل نزاع يعرض عليها . كفاية لإثباته بمحضر جلسة أول نزاع ينظر أو في محضر مستقل . الأصل في الإجراءات أنها روعيت . من يدعى خلاف ذلك عليه إقامة الدليل على مدعاه .</p> <p>(الطن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٩/٢/١٩٧٤) ...</p>
٤١٤	٦٨	<p>(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٧٤) ...</p>



الصفحة	القاعدة	
		تسبب الحكم :
		١ - عدم التزام محكمة الموضوع ببيان أسباب عدم إطمئنانها إلى ما تم تأخذه من أقوال الشهود . تعزيز أقوال الشهود بقرائن قضائية يكمل بعضها بعضا . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة للتدليل على عدم كفايتها في ذاتها .
٩٢	١٨	( الطعن رقم ٥٣ و ٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١ ) ...
		٢ - إقامة الحكم قضاءه بصورية عقد البيع صورية مطلقة على قرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها . النعي على الحكم في هذا الصدد . جدل موضوعي .
٧٧٣	١٢٧	( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ) ...
		٣ - عدم التزام محكمة الموضوع ببحث كل قرينة غير قانونية يدلي بها الخصوم أو إيراد كل مجهم وتفنيدها طالما أنها أقامت قضاءها على ما يكفي لملء .
١٢٦٠	٢١٤	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٦ ) ...
		٤ - عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على ما يقدمه الخصوم من مستندات . حسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح من الأدلة لملء .
١٣٩	٢٥	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٠ ) ...

الصفحة	القاعدة	
		٥ - مطابقة بيانات المستند المقدم من الطاعن لمحكمة الاستئناف للمستند السابق تقديمه لمحكمة أول درجة . ندب المحكمة خبيراً لتحقيق دفاع الطاعن . إغفال الحكم المطعون فيه الإشارة للمستند الأخير . لا عيب .
١١٤٦	١٩٢	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٧٤) ... ..
		٦ - إبتناء الحكم على ماله أصل ثابت في الأوراق . تضمينه الرد الضمني المسقط لما ساقه الطاعنون من أوجه دفاع . المنازعة في ذلك جدل في تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إنارته أمام محكمة النقض .
٢٥٩	٤٥	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٣١/١/١٩٧٤) ... ..
		٧ - إقامة الحكم قضاءه على النتيجة التي انتهى إليها الخبير بأسباب سائغة بما يكفي لحمل قضائه . عدم التزام المحكمة بتعقب كل حجة للتصوم بعد ذلك .
٤٣٩	٧١	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٧٤) ... ..
١٣٨٣	٢٣٥	(والطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٤) ... ..
		٨ - عدم التزام الحكم بتبع الخصوم في مختلف أقوالهم ومججهم ، مادام أن قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والمجج .
٤٧٩	٧٧	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٦/٣/١٩٧٤) ... ..
٥٤٨	٨٩	(والطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٧٤) ... ..
		٩ - استنباط القرائن من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها .
٥٧٥	٩٢	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٧٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — لا إلزام على محكمة الاستئناف بتنفيذ أسباب الحكم الابتدائي الذي ألقته متى قام قضاؤها على أسباب تكفي لحمله .
٥٧٥	٩٢	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) ... ..
١٤١٧	٢٤١	(والطنان رقم ٢٧ و ٢٩ لسنة ٤٠ جلسة ١٩٧٤/١٢/١١) ... ..
		١١ — تأييد الحكم المطعون فيه الصادر بعد النقض والإحالة للحكم الابتدائي ، والإحالة إليه في أسبابه فيما لا تعارض فيه . لا عيب .
١٦٤	٢٩	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق — أحوال شخصية جلسة ١٩٧٤/١/١٦) ... ..
		١٢ — أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائي . كفايتها لحمل قضائه والرد على أسباب الاستئناف لا عيب .
٩٥٧	١٥٨	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١) ... ..
		١٣ — تأييد محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي في شق منه . جواز الإحالة إلى ما جاء فيه سواء في بيان الوقائع ودفاع الخصوم أو في الأسباب التي أقام عليها قضائه في ذلك الشق .
١٢٦٠	٢١٤	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢١) ... ..
		١٤ — تعويل المحكمة في قضائها على التقرير الأصلي للتعبير محولا على أسبابه . إفادة ذلك أطراحها ما ورد بملحقه مخالفا له .
٣٨٩	٦٤	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) ... ..
		١٥ — عدم التزام المحكمة بإجابة نذب خير آخر متى وجدت في أوراق الدعوى وفي تقرير الخبير السابق نذبها يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها . عدم التزامها بالرد استقلالا على ماوجه



الصفحة	القائمة	
		إلى تقرير الخبير من مطاعن متى أخذت به محولا على أسبابه . علة ذلك .
٧٦١	١٢٥	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... .. ١٦ - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب ندب خبير . عدم إشارتها إلى هذا الطلب . قضاء ضمني برفضه .
٧٦١	١٢٥	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... .. ١٧ - نفي الحكم بأسباب سائغة قيام نية التبرع في مباشرة المحامي للقضايا الخاصة بزميل له . استخلاص موضوعي تستقل به محكمة الموضوع . لا محل لتحدي بقيام عرف يقضى بعدم اقتضاء الأتعاب ، طالما أن الحكم قد دلل بأسباب سائغة على اتفاق الطرفين على خلافه .
١٢	٢	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٤) ... .. ١٨ - البيان الخاص بمراحل الدعوى الذي يترتب على إغفاله البطلان . شرطه . أن يكون ضروريا للفصل في الدعوى . عدم بيان الطاعن للرحلة التي أغفل الحكم المطعون فيه ذكرها . نفي غير مقبول .
٨٥٩	١٣٩	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٢) ... .. ١٩ - استخلاص الحكم من أقوال الشهود والقرائن أن الأجرة الحقيقية للتعاقد عليها هي الأجرة المؤداة فعلا . وجوب إجراء تخفيض المسادة الثانية من الدانون ٧ لسنة ١٩٦٥ على تلك الأجرة . عدم لزوم بحث مطابقة هذه الأجرة لأجرة المثل .
٢٥٩	٤٥	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٣١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٤		٢٠ - دفاع الخصم بأنه على فرض استبعاد أحد الإقرارين اللذين يستند إليهما . فإن الإقرار الآخر يكفي سنداً للدعوى . دفاع لا يفيد تنازله عن الإقرار الأول كدليل في الإثبات . جواز إقامة الحكم قضاءه على الإقرار المذكور .
١٠٣٥	١٧١	(الطن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٤) ... ..
		٢١ - استناد محكمة أول درجة في قضائها بحصول التعديلات بالعين المؤجرة في سنة ١٩٦٤ إلى ما استخلصته من كشف الجرد المقدم إليها . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه دون إضافة . لا خطأ ولا قصور .
١٠٥٩	١٧٤	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٧٤) ... ..
		٢٢ - التكاليف الجائز خصمها من وعاء الضريبة العامة . ماهيتها . مثال لتقريرات موضوعية غير منضبطة ولا سائفة .
١١٧٥	١٩٦	(الطن رقم ٩٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٤) ... ..
		٢٣ - القانون الأجنبي . واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليه . مثال في وصية الأجنبي . جواز استناد الحكم إلى أحكام محكمة النقض والاستئناف الأثنية كعنصر من عناصر البحث في تأويل القانون اليوناني .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٧٤) ... ..
		”التقريرات الخاطئة“
		١ - لمحكمة النقض أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تنقضه متى كان سليماً في نتيجته .
٤٢٨	٧٠	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٧٤) ... ..

حكم		
الصفحة	القاعدة	
		٢ — محكمة النقض أن تصحح أسباب الحكم المنظوية على أخطاء قانونية بغير أن تقضه .
٥٧٥	٩٢	( الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) ... ..
		٣ — إنتهاء الحكم بتقادم الدعوى العمالية إلى نتيجة سليمة . استناده خطأ إلى م ٣٨٧/١ مدني والصحيح أنها م ١/٦٩٨ مدني لا يبطله . لمحكمة النقض أن تصحح الخطأ .
١٥٠٢	٢٥٤	( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٨ — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨ ) .. .. " الأسباب الزائدة " .
		١ — قضاء الحكم بطلان تصرفات المحجور عليه على أنه كان عند تصرفه في حالة عتة معدم لإرادته . كفاية ذلك لحمل قضاءه . استطراده إلى بحث حالة السفه أو انتفاء هذا الوصف عند تصرف المحجور عليه إلى آخرين . تزيد .
٩٢	١٨	( الطعن رقم ٥٣ و ٥٧ لسنة ٣٨ في — جلسة ١٩٧٤/١/١ ) ... ..
		٢ — إقامة الحكم على دهامات متعددة . كفاية إحداها لحمل قضائه . عدم الرد على دفاع مبناه مناقشة دعامة أخرى . لا عيب .
٢٧٧	٤٧	
		٣ — إقامة الحكم على دعامات متعددة . كفاية إحداها لحمل قضائه . النعي على أخرى أيا كان وجه الرأي فيها . غير متبع . مثال في عمل .
٢٧٧	٤٧	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ — التجديد لا يرد على عقد باطل ما قرره الحكم بشأنه تزييدا . النعى عليه غير منتج .
٣٥٨	٥٩	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٤) ... .. ٥ — استخلاص المحكمة في حدود سلطاتها الموضوعية وبأسباب سائغة أن ما قرره المطعون عليه قبل إتمام بيع العقار المشفوع فيه — لا يتضمن تنازلا عن استهال حقه في الشفعة . استطراده إلى القول بأن التنازل الضمني لا يثبت إلا بعد إتمام البيع . تزييد . غير مؤثر .
٥٠٢	٨١	(الطن رقم ٤١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٤) ... .. ٦ — قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي — فيما قضى به من رفض الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن تأسيسا على تقارير موضوعية سائغة وكافية لحمل نتيجته . تضمينه الأسباب أن الطاعنين لم يبادروا باستئناف الحكم الصادر — على استقلال — برفض الدفع المذكور . تزييد . النعى عليه غير منتج .
٥٠٢	٨١	(الطن رقم ٤١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٤) ... .. ٧ — الحكم بطلان الاتفاق على زيادة الأجرة لمخالفته للنظام العام . لا محل لمناقشة وجود أو عدم وجود إكراه يشوب هذا الاتفاق . تحدث الحكم عن وجود إكراه . تزييد يستقيم بدونه .
٥٢٠	٨٤	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٤) ... .. ٨ — استخلاص الحكم بأسباب سائغة صحة الورقة المدعى بترويرها . تعينه في أسبابه الدافلة . غير منتج .
٧٦١	١٢٥	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٧٤) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٩ - إقامة الحكم على أسباب سائفة تكفى لحمل قضائه . تعييه فيما استطرد إليه بعد ذلك . غير منتج .
٧٦١	١٢٥	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ..
		١٠ - كفاية ما أورده الحكم لنفى الكيدية عن الإجراء الذى اتخذه المطعون عليه . تزيده إلى أن خطأ الطاعن هو الذى جر المطعون عليه إلى الخطأ . غير مؤثر على سلامته .
٨٤٠	١٣٧	(الطنان رقما ٢٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٦) ... ..
		١١ - الدفع بعدم الاختصاص أو الدفع بعدم القبول . كل ما يلزم للفصل فيه هو التحقق من قيام سببه . الحكم الصادر بقبول الدفع . ما كان من أسبابه زائدا ويستقيم قضاء المنطوق بدونه . عدم انتسابه قوة الأمر المفضى .
١٠٥٣	١٧٣	(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٣) ... ..
		١٢ - أخذ الحكم بتقديرات اللجنة لأسباب جديدة كافية لحمله . خطؤه فيما استطرد إليه بعد ذلك تزيده . لا يعييه .
١٤٤٣	٢٤٥	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥) ... ..
		١٣ - الحكم برفض الدعوى يزيل أثرها في قطع التقادم فيستمر في المريان . النعى على الحكم بالفصو أو التناقض فيما استطرد إليه زائدا عن حاجة الدعوى . غير منتج .
١٥٠٢	٢٥٤	(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		عيوب التدليل :
		(أولا) القصور .
		« ما يعد قصورا »
١٤٧	٢٦	١ — تبعية العامل لرب العمل . عنصر جوهري في عقد العمل . في الحكم قيام هذه التبعية دون بيان الدليل على ذلك . قصور . ( الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٢ ) .. ..
		٢ — تمسك الطاعنة — مصلحة الضرائب — بأن أرباح الممول الفعلية قد زادت زيادة جوهريّة عن سنة الأساس بما يوجب ربط الضريبة على أرباحه الفعلية في السنتين المقيستين أعمالا للقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . إغفال الحكم تمحيص مقومات هذه الزيادة بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون . قصور .
٢٢٣	٣٨	( الطعن رقم ٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٣ ) .. ..
		٣ — قيام الفضالة . عدم كفاية أن يكون ماتصدي لالفضولي نافعا أو مفيدا . وجوب أن يكون شأنا عاجلا لرب العمل . عدم تحقيق الحكم ذلك . خطأ وقصور .
٢٣٨	٤١	( الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٨ ) .. ..
		٤ — رد الحكم على دفاع الطاعن — باكتساب حق المثل بالتقادم — بأنه غير مجد تأسيسا على أن الفتحات تطل على مال مخصص للنفع العام «جديقة مدرسة» . إغفاله مناقشة دفاع الطاعن من أن عقاره لا يطل مباشرة على المدرسة وعدم بيانه أوجه التعارض



الصفحة	القاعدة	
		بين استعمال حق المثل وبين الاستعمال الذي خصص له عقار المطعون عليه كدرسه . قصور .
٢٧٢	٤٦	(الطنز رقم ١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١) .. ..
		٥ - تمسك مصلحة الضرائب بوجوب احتساب عنصر الأرباح التجارية في وعاء الضريبة العامة . إغفال الحكم المطعون فيه هذا الدافع . قصور .
٣٤٧	٥٧	(الطنز رقم ٣٥٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٤) ..
		٦ - إغفال الحكم الرد على ما تمسكت به مصلحة الضرائب من استمرار الورثة في مزاوله نشاط مورثهم . عدم بيان الحكم ما إذا كان الورثة قد اقتصروا على مجرد تصفية هذا النشاط أم أنهم قاموا باستغلاله بعد وفاة المورث . قصور .
٤٧٩	٧٧	(الطنز رقم ١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٦) .. ..
		٧ - عدم بحث الحكم أمر مطابقة الأجرة المحددة بعقد الإيجار من الباطن أو عدم مطابقتها للقانون لإثبات أو نفي الغلط في تحديدها . قصور .
٤٨٨	٧٩	(الطنز رقم ٥٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١١) .. ..
		٨ - اعتبار الحكم أن السيارات الخاصة من اللوازم الأولية للجمهور في هذا المجتمع دون أسباب سائغة . ترتيبه على ذلك أن الإعلان الموجه من الشركة محتكرة لإنتاجها إيجابا بالبيع وأن طلب حجز السيارة المقدم للشركة الموزعة قبولا قام به عقد إذعان .
		حجب الحكم نفسه عن بحث دفاع الشركة الطاعنة من أن إعلانها مجرد دعوة إلى التعاقد وأن طلب الحجز إيجاب ، وما إذا كان هذا الإيجاب صادفه قبول انعقد به عقد بيع السيارة . قصور .
٤٩٢	٨٠	(الطنان رقم ٣٩٦ ، ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٢) ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ - القضاء بتوقيع المجرر . ا كفاء الحكم بسرد تصرفات المحجور عليه دون بيان الوقائع التي تنبئ عن قيام حالة السفه أو الغفلة استنادا إلى أقوال المحجور عليه بالتحقيقات دون إيراد هذه الأقوال وبيان دلالتها . قصور .
٥٩٣	٩٥	( الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ ) .. ..
		١٠ - تمسك وصي الخصومة بالبطلان لعدم إخبار النيابة بالدعوى . دفاع جوهري . عدم . الفصل من حصول هذا الخيار . قصور .
٦٤٩	١٠٥	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٩ ) .. ..
		١١ - البت في أمر صحة العقد وتقاذه بيعا أو وصية . توقفه على تكييفه ومعرفة الأحكام القانونية التي تنطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ . إعراض الحكم عن الفصل في النزاع حول تكييفه مأخوذاً باتساع التركة للنفاذ والتصرف في الحالين . مخالفة للقانون وقصور .
٧٦١	١٢٥	( الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ) .. ..
		١٢ - عدم تعيين الدليل الذي بنت عليه المحكمة اقتناعها . قصور مبطل . مثال في دعوى عمالية .
٨٥٤	١٣٨	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١١ ) .. ..
		١٣ - عدم إجابة المشتري إلى طلب تحقيق صحة بصمة الأصبع المنسوب إلى البائع على عقد البيع بالمضاهاة استنادا في ذلك إلى القول بتعذر التحقيق لطمس البصمتين المأخوذتين لهذا الغرض . عدم ثبوت استحالة الحصول على بصمات أخرى للبائع تصلح للمضاهاة . قصور .
٨٧٨	١٤٢	( الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٤ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير صفة . القضاء بقبول الاستئناف شكلا . لا يعد قضاء ضمينا في هذا الخصوص . عدم مواجهة الحكم المطعون فيه لهذا الدفع والرد عليه . قصور .
١٠٧٨	١٧٨	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٧٤) .. .. ١٥ — وجوب أن يكون الحكم مستوفيا بذاته جميع أسبابه . الإحالة على أسباب حكم آخر . شرطها . عدم بيان الحكم للأسباب التي أحال عليها والإشارة فيه "ينقل من الصفحة ....." حتى نهايتها "قصور يبطل الحكم بطلانا جوهريا .
١١٦٩	١٩٥	(الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٩/١٠/١٩٧٤) .. .. ١٦ — عدم بيان الطاعن مواطن القصور في الحكم أو ووضح الخطأ فيه التي يدعيها . نعى مجمل . غير مقبول .
١١٩٠	٢٠٠	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٥/١١/١٩٧٤) .. .. ١٧ — الضريبة الإضافية وءاؤها . إغفال المحكمة الإشارة إلى طلب وقف الدعوى بشأن الضريبة الإضافية حين الفصل فيها نهائيا في المناقشة بخصوص تحديد وءاء الضريبة على القيم لمنقولة . قصور
١١٩٥	٢٠١	(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٦/١١/١٩٧٤) .. .. ١٨ — إقامة المسالك بناء على أرضه . تجاوزه بحسن نية إلى جزء صغير من ملك جاره . جواز الزام الجار بالتزول عن ملكية هذا الجزء للباني مقابل تعويض عادل . المادة ٩٢٨ مدني . إغفال الحكم الرد على ما تمسك به الباني في هذا الخصوص . قصور .
١٥٦٢	٢٦٤	(الطن رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٣١/١٢/١٩٧٤) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		”مالا يعد قصورا“
		١ — تعرف حسن نية المتصرف إليه وسوء نيته من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . عدم مخالفة ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود للثابت بمحضر التحقيق . تدليله على سوء نية المتصرف إليه وعلمه بنية المتصرف بأسباب سائغة . لا قصور ولا خطأ في الإسناد .
٩٢	١٨	الطعن رقم ٥٣ و ٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١ .. ..
		٢ — إثبات الحكم أن المطعون ضده اضطر تحت تهديد الطامن له بتنفيذ حكم الطرد من العين المؤجرة في الظروف المحيطة التي أوردتها — إلى التوقيع للطاعن على عقد بيعه له المباني التي أقامها على العين المؤجرة بثمن بخس ، وإلى الاتفاق على زيادة الأجرة . مؤداه . تحقق الإكراه بمعناه القانوني . لا خطأ ولا قصور .
٢٠٨	٣٦	(الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ .. ..)
		٣ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في التظلم من أمر أداء . بيان الحكم المطعون فيه أن القضاء في التظلم كان على أساس أنه رفع بعد الميعاد . لا قصور .
٣٢٧	٥٣	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١ .. ..)
		٤ — اشتراط القانون المدني الجديد إيداع كامل الثمن وإلا سقط الحق في الأخذ بالشفعة . إغفاله ملحظات الثمن فيما يجب إيداعه خلافا لقانون الشفعة القديم . عدم رد الحكم المطعون فيه على ما أثاره الطاعنان من سقوط حق المطعون عليه في الأخذ

حكم	القاعدة	الصفحة
	بالشفعة لعدم اشتماله صحيفة الدعوى على استعداده لدفع الملاحقات . لا قصور .	
٥٠٢	٨١ (الطن رقم ٤١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٧٤) .. .. ٥ - استخلاص محكمة الموضوع بطلان السند موضوع الدعوى من البيئة والقرائن بما لا يخالف الثابت بالأوراق . إلغاؤها أمر الأداء الصادر بمقتضاه . لا قصور ولا مخالفة للنايت في الأوراق .	
٥٤٨	٨٩ (الطن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٧٤) .. .. ٦ - القرار ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القرار بقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . القصد منه . تحديد الاجرة التعاقدية للمساكن التي أجرت دون تسمية تلك الاجرة في عقودها . انتهاء الحكم بأسباب سائغة إلى أن الاجرة الحقيقية هي المسماة في العقد . إغفاله الرد على دفاع مستند إلى احكام قرار التفسير المشار إليه . لا قصور .	
٧٠٧	١١٣ (الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٧٤) .. .. ٧ - عدم جواز إيداء طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف كأصل عام . على محكمة الاستئناف كأصل أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول هذه الطلبات . اغفال المحكمة الاستئنافية الرد على طلب جديد غير مقبول أمامها . لا عيب .	
٧٩٦	١٣١ (الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٤/٥/١٩٧٤) .. .. ٨ - إقامة الحكم برفض طلب المعاش على ما أورده من أسباب سائغة . لا قصور .	
١٤٨٧	٢٥٢ (الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٧٤) .. ..	

الصفحة	القاعدة	
		٩ — دفع الشركة المطعون عليها بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بعد تأميم الشركة — المدنية — واندماجها فيها . رفض هذا الدفع بأسباب سائغة . لا قصور . استخلاص تجديد العقد . من مسائل الواقع .
١٥٢٦	٢٥٨	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ... ..
		١٠ — القصور المبطّل للحكم هو ما يرد في أسبابه الواقعية . التفات الحكم عن الرد على دفاع لا سند له من القانون . لا يعيبه .
٥٦١	٩٠	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٩) ... ..
		١١ — التفات الحكم عن دفاع عار عن الدليل . لا عيب .
١٤٢٧	٢٤٢	(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٢) ... ..
		١٢ — دفاع لا يستند إلى أساس قانوني صحيح . اغفال الحكم الرد عليه . لا قصور .
١٥٣٧	٢٦٠	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ... ..
		(ثانياً) الفساد في الاستدلال
		”ما بعد كذلك“ .
		١ — سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الاقرار بالحق أو نفيه بشرط بيان كيف أفادت الأوراق ذلك وأن يكون هذا البيان سائغاً . مثال في دعوى تثبيت ملكية . فساد في الاستدلال .
٦١١	٩٩	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - وقف الدعوى لحين الفصل في مسألة أولية من جهة قضاء أخرى . تخلف الخصم عن إقامة الدعوى أمام هذه الجهة . أثره . لمحكمة الفصل في الدعوى بحالتها . م ١٥ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ اعتبار الحكم هذا التخلّف تسليماً بدافع الخصم . فساد في الاستدلال .
٦٩٨	١١٢	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١٧) ... .. "ملا يعد كذلك"
		١ - استخلاص الحكم من مستندات الطامن (العامل) ان تمسك رب العمل بأنه خير وليس موظفا بالشركة هو في مصلحته إذ لم يكن ليحول دون التصريح له بالجمع بين المرتب والمعاش . عدم مخالفة ذلك لما أثبتته الحكم بصدد هذه المستندات . لافساد في الاستدلال .
٢٧٧	٤٧	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢) ... ..
		٢ - نفى محكمة الموضوع وقوع إكراه مؤثر على إرادة الخصم عند تحرير الإقرار . إقامة قضاها على أسباب سائغة . لافساد في الاستدلال .
١٠٣٥	١٧١	(الطن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٢) ... ..
		٣ - تصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية وفقا للقانون ١٢ لسنة ١٩٦١ . عدم تقديم الدائن بيانا بدينه إلى لجنة التصفية في الميعاد المحدد . أثره . استبعاد هذا الدين من التوزيع . انتهاء الحكم إلى عدم التعويل على قرار اللجنة في إثبات الوفاء بدين لم يقدم إليها . لافساد في الاستدلال .
١٠٠٢	١٦٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		( ثالثا ) التناقض :
		١ - التناقض الذى يبطل الحكم هو ما تنأحي به أسبابه . أو ما يكون واقعا فى الأسباب بحيث لا يمكن معه فهم أساس قضاء المنطوق .
٢٩	١٨	( الطعن رقم ٥٢ و ٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١ ) .. ..
١٢١٣	٢٠٥	( والطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٢ ) .. ..
		٢ - حكم محكمة أول درجة بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى . قضاء الحكم المطعون فيه فى أسبابه بالاء هذا الحكم وفى موضوع الدعوى برفضها . تضمنين الأسباب أن هذا القضاء يتفق فى نتيجته مع قضاء محكمة أول درجة بعدم القبول . القضاء من بعد فى المنطوق برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . لاتناقض .
١٣٩	٢٥	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٠ ) .. ..
		٣ - ذكر الحكم فى سياق سرد دفاع الطاعنين عبارة معينة . خلوه مما يؤيد أخذه بمدلول هذه العبارة . مؤداه . اعتبارها لغوا . النعى على الحكم بالتناقض . لا محل له .
٢٥٩	٤٥	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٣١ ) .. ...
		٤ - طلبا التعويض عن الفصل التعسفى والتعويض عن عدم مراعاة مهلة الانذار المقررة لفسخ عقد العمل غير المحدد المدة . اختلافهما فى الأساس الذى يقوم عليه كل منهما وإن اتحدا فى المصدر وهو العقد . القضاء بمقابل مهلة الانذار مع رضى طلب التعويض عن الفصل التعسفى . لاتناقض .
٩٦٢	١٥٩	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١ ) .. ...

الصفحة	القاعدة	
		حجية الحكم :
		١ - القرار الصادر بتوقيع الجمر للعتة . حيازته حجية مطلقة بوصفه منشأ لحالة مدنية .
٩٢	١٨	(الطنان رقم ٥٣ و ٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١) .. ..
		٢ - قضاء المنطوق هو المعول عليه في الحكم وحجية الأمر المقضى لا ترد إلا على هذا القضاء وما يكون من الأسباب مرتبطا به إرتباطا وثيقا .
٩٢	١٨	(الطنان رقم ٥٣ و ٥٧ لسنة ٣٨ القضائية جلسة ١٩٧٤/١/١) .. ..
		٣ - أسباب الحكم . حيازتها الحجية متى كانت مرتبطة بالمنطوق ولازمة لحمل نتيجته . ما عدا ذلك لا يحوز حجية . مثال بشأن حكم بوقف دعوى .
٥٣١	٨٦	(الطنان رقم ٤٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٣) .. ..
		٤ - حجية الحكم الابتدائي مؤقتة . وقوفها بمجرد رفع الاستئناف عنه . صودتها في حالة القضاء بتأييده وزوالها في حالة الالغاء .
٢١٦	٣٧	(الطنان رقم ٣٦٩ لسنة ٣٧ ق - ١٩٧٤/١/٢٢) .. ..
		٥ - حجية الأعلام الشرعى . دفعها بحكم من المحكمة المختصة في دعوى أضرار أو في صورة دفع . اختصاص الهيئة التي فصلت في الدفع بالحكم فيه . وجوب التمويل على هذا القضاء ولو خالف ماورد بالأعلام الشرعى .
٢٥٠	٤٤	(الطنان رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٣٠) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٦ — حجية إشهاد الوفاة والوراثة. قاصرة على هذين الأمرين دون غيرهما .
١٥٣٧	٢٦٠	(الطن رقم ١٥٤ لسنة ٣٩ القضائية — جلسة ١٢/٣/١٩٧٤) ... ..
		٧ — التزام مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة باحترام الأحكام القضائية بالمحددة لنطاق الحراسة . حجيتها قبله . قرار لجنة تحقيق الديون بإضافة أموال لم تكن خاضعة للحراسة إلى أصول ذمة من رفعت عنه بالمخالفة لحكم قضائي نهائي . قرار معدوم . خضوعه لاختصاص المحاكم .
٢٨٥	٤٨	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٥/٢/١٩٧٤) ... ..
		٨ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في التظلم من أمر اداء . بيان الحكم المطعون فيه أن القضاء في التظلم كان على أساس أنه رفع بعد الميعاد . لا قصور .
٣٢٧	٥٣	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤) ... ..
		٩ — للزوجة حق رفع دعوى جديدة بالتطليق للضرر . استنادها إلى وقائع استجدت بعد صدور الحكم الأول برفض التطليق . القضاء برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . صحيح .
٣٧٩	٦٣	(الطن رقم ٤٦ لسنة ٤٠ ق — أحوال شخصية جلسة ٢٠/٢/١٩٧٤) ..
		١٠ — الحكم بإبطال العقد الصادر من المدين . حجة على دائئه . علة ذلك . إبطال عقد بيع المنشأة . أثره . زوال أثر العقد من وقت انعقادها سواء بالنسبة للمتعاقدين أو مصاحبة الضرائب . مؤدى ذلك . عدم مسئولية المتنازل إليه عن أداء دين الضريبة .
٤٥٠	٧٢	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٧٤) ... ..

الصفحة	القائمة	حكم
٤٥٩	٧٤ ... .. (الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢)	١١ — قضاء الحكم في مسألة اسباسبية — تحديد الأجر الإضافي للمامل الذي يأخذ حكم الأجر الأصلي — حيازته قوة الشيء المحكوم فيه . مانع لمخصوم أنفسهم من التنازع فيها في دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها . عدم التقيد بهذه الحجية يحيز الطعن بالنقض .
١٤٨٢	٢٥١ ... .. (الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢١)	١٢ — القضاء بثبوت أو بانتفاء حق يترتب على ثبوت انتفاء مسألة أساسية . اكتسابه قوة الامر المقضى في تلك المسألة . مانع لذات الخصوم من التنازع فيها بطريق الدعوى أو الدفع بشأن أى حق اخر مترتب على ثبوتها أو انتفائها .
٦٤٩	١٠٥ ... .. (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٩)	١٣ — قاضى الموضوع لا يتقيد بتكييف المدعى لدعواه تكييفاً خاطئاً . حقه في اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها الصحيح . مثال في دعوى بطلب التقرير بعدم سرىان الحكم على من لم يكن ممثلاً في الدعوى التى حكم فيها .
٦٦٧	١٠٧ ... .. (الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١٠)	١٤ — القضاء نهائياً بنفى رده المورث وأنه ظل على دين الاسلام حتى وفاته . عدم جواز الاستدلال على الردة بأسانيد سبق انارتها ولم يمرض لها الحكم السابق . الحكم برفض الطعن بالنقض في موضوع الردة . حكم نهائى واجب الاحترام .

الزاعدة	الصفحة
١٥ — الحكم بوقف الدعوى لحين التوصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها . حكم قطعي . أثره . امتناع العودة لنظر الموضوع دون تقديم الدليل على تنفيذ ذلك الحكم .	
( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٤ ) .. .. ١١٢	٦٩٨
١٦ — الحكم نهائيا بوقف الدعوى لحين الفصل في شأن الجلوسية من المحكمة الادارية المختصة . قضاء بعدم الاختصاص الولائي بنظر هذه المسألة . امتناع عرضها من جديد على المحاكم العادية . قوة الأمر المقضي تعلو على اعتبارات النظام العام . تشديد الحكم أجلا لاقامة الدعوى ، لا يجوز قوة الأمر المقضي .	
( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٤ ) .. .. ١١٢	٦٩٨
١٧ — الأحكام المنهية لمقصومة كائنا أو بعضها . لا تعد مستأنفة باستئناف الحكم الموضوعي الذي يصدر بعد ذلك . المادة ٤٠٤ مرافعات سابق . عدم استئنافها في اليعاد . أثره . صيرورتها حائزة لقوة الأمر المقضي .	
( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٧٤ ) .. .. ١٨٦	١١١٥
١٨ — حجية الحكم لا تكون إلا فيما فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها . مثال بشأن حكم نذب خير لتقدير صافي التركة .	
( الطعن رقم ٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٥/٦/١٩٧٤ ) .. .. ١٦١	٩٧١



الصفحة	القاعدة	حكم
٥٤٨	٨٩	١٩ — إعتراض الورثة على إجراءات التنفيذ العقاري المتخذة بناء على أمر أداء صادر ضد المورثة . الحكم نهائيا برفضه استنادا إلى أن أمر أداء المذكور لم تظلم منه المورثة وهو حجة على الورثة . لا يحول دون دعوى إعتراض الخارج عن الخصومة على هذا الأمر (الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) .. ..
٥٦٦	٩١	٢٠ — لاحجية لقرار مجلس المراجعة الصادر خارج ولايته . للمحكمة ذات الولاية أن تنظر في النزاع كأنه لم يسبق عرضه عليه . (الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) .. ..
١٠٣٥	١٧١	٢١ — عدم تضييع الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق قضاء قطعيًا له حجية في النزاع . أثره . عدم تقيد المحكمة عند الفصل في الموضوع بما يكون قد ورد بذلك الحكم من أسباب . مثال في دعوى طلاق . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٢) .. ..
١٠٥٩	١٧٤	٢٢ — صدور حكم بئدب خير لبيان ما إذا كانت العمارة التي حصلت بالعين المؤجرة في سنة ١٩٥٩ هي مجرد إصلاحات أم تعديلات جوهرية . ثبوت أن تاريخ إنشاء العمارة لم يكن محل نزاع . تناول الحكم الابتدائي الصادر من بعد بحث تاريخ إنشاء العمارة وانتهاء إلى أنها تمت في سنة ١٩٦٤ . القضاء بتأييد هذا الحكم . لاخطأ . (الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٣) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٣ — الحكم في دعوى الربيع . جواز استناده إلى تقرير الخبير في دعوى ربيع عن مدة سابقة باعتباره من مستندات الدعوى . لا مخالفة في ذلك لأحكام قوة الأمر المقضي .
١١٤٦	١٩٢	(الطنز رقم ٣٢٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٤) .. ..
		٢٤ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . الحكم بادانة المتهم في جريمة مرفقة مسدس وأشياء أخرى وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص . لاجية لما ورد بأسباب الحكم الجنائي بشأن ملكية هذه المبروقات لشخص معين بالذات . حالة ذلك .
١٣٨٣	٢٣٥	(الطنز رقم ٣٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٤) .. ..
		٢٥ — الحكم الصوري من جهة قضاء خارج حدود ولايتها . يعد معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية . المنازعات المتعلقة بالمسؤولية عن العمل غير المشروع . لا تدخل في اختصاص جهة القضاء الإداري . رجوع المتبوع على التابع بالتوكيل المحكوم به الذي أداه للضرورة . اختصاص القضاء العادي بنظر هذه المنازعة .
١٢٨٦	٢١٩	(الطنز رقم ١٨٩ — جلسة ٢٦/١١/١٩٧٤) .. ..
		”استنفاد الولاية“
		١ — الحكم بعدم قبول الدعوى طبقاً للسنتين ٢٧٥٤، ٢٧٥٤ من قانون التجارة البحرية . قضاء في الموضوع تستنفد به المحكمة ولايتها . استئناف هذا الحكم بطرح الدعوى برمتها على محكمة الاستئناف في حدود طلبات المستأنف .
١٣٩	٢٥	(الطنز رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى . قضاء المحكمة بقبوله تستنفد به ولايتها في موضوع الدعوى . لا يجوز لمحكمة الاستئناف عند الغاء حكم محكمة أول درجة وقبول الدعوى ، أن تعيدها إليها لنظر موضوعها .
٢٨٥	٤٨	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٥) .. ..
		٣ — قضاء محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى بحالتها . استنفادها ولايتها في الفصل في موضوعها . استناد مصلحة الجمارك إلى قرار مدير عام الجمارك ٤ لسنة ١٩٦٣ الذي عمل به أثناء نظر الاستئناف . القضاء في الدعوى على أساسه . لا يعد اخلافا بنظام التقاضي على درجتين .
١١١١	١٨٥	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤) .. ..
		٤ — حكم محكمة أول درجة في موضوع الدعوى . استنفاد ولايتها . قضاء المحكمة الاستئنافية بطلان حكم محكمة أول درجة . التزامها بنظر الدعوى والفصل فيها .
١٥١٩	٢٥٧	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		بطلان الحكم :
		(راجع : بطلان " بطلان الحكم " )
		الطعن في الحكم :
		١ - القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . المقصود بالربط النهائي . يكفى لاعتبار الربط غير نهائي . أن يكون التقدير محل طعن من الممول أو المصلحة . لا محل لأعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه .
١٠٩	٢٠	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٩)
		٢ - على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة ، ليعلن بالطعن من يصح اختصاصه قانوناً بصفته . م ٣٨٣ مرافعات سابق . وفاة الخصم . وجوب توجيه إعلان الطعن إلى ورقته بجملة وإلا كان باطلاً .
٣٩٦	٦٥	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢١)
		٣ - عدم جواز رفع دعوى مبتدأة ببطلان قرارات لجان الطعن الضريبي . وجوب الالتجاء إلى الطريق الذي رسمه القانون للطعن في هذه القرارات في الميعاد المحدد .
١١٠٠	١٨٣	(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣)
		٤ - قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة العامة على الإيراد . الطعن فيها . بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة وليس بطريق اتكليف بالحضور . المادة ٥٤ مكرراً من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أحال إليها ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩
١١٠٠	١٨٣	(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		• — القضاء بإعلان الطعن في قرار لجنة الضرائب لرفعه بغير الطريق القانوني . لا محل بعد ذلك لبحث أسباب الطعن .
١١٠٠	١٨٣	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٢) .. ..
		” المصلحة في الطعن “
		جواز الطعن بالتقضى في الحكم الا تتهائى لصدوره على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى . لا يغير من ذلك تقضى الحكم الأخير بعد صدور الحكم المطعون فيه . علة ذلك . المصلحة في الطعن . العبرة في قيامها هي بوقت صدور الحكم المطعون فيه .
٤٥٩	٧٤	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢) .. ..
		” القبول المانع من الطعن “
		١ — قبول الحكم الذى يتمتع معه الطعن فيه . وجوب أن يكون دالا على ترك الحق في الطعن دلالة واضحة لا تحتمل الشك .
١١٦٩	١٩٥	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٩) .. ..
		٢ — القبول المانع من الطعن في الحكم . شرطه . الحكم بقبول طعنى الممول ومصلحة الضرائب شكلا وبندب خير لفحص اعتراضاتهما . قيام هذه المصلحة بدفع الأمانة . عدم اعتباره قبولاً مانعاً من الطعن فيه . علة ذلك .
١٤٤٣	٢٤٥	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥) .. ..
		٣ — قبول المحكوم عليه للحكم الابتدائى المانع من استئنافه .

الصفحة	القاعدة	
		شرطه . استقلال قاضي الموضوع بتقدير ما يعتبر قبولاً ضمنياً للحكم . لارقابة محكمة النقض عليه في ذلك متى استند لأسباب سائغة .
١٤٦٢	٢٤٨	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٧٤) .. .. <p>”ميعاد الطعن“</p> <p>١ — الموطن الثابت للطاعن بالحكم المطعون فيه بمدينة الاسكندرية . إضافة ميعاد المسافة بينه وبين مقر محكمة النقض المقرر بالطعن في قلم كتابها إلى ميعاد الطعن . لا يغير من ذلك ثبوت وجود موطن آخر للطاعن بمدينة الخيزة في إعلان الطعن . علة ذلك جواز تعدد الموطن وفقاً للمادة ٤٠/٢ من القانون المدني</p>
١٠٠٩	١٦٦	(الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٨/٦/١٩٧٤) .. .. <p>٢ — جواز إيداع صحيفة الطعن بالنقض قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم . المادة ٢٣٣ مرافعات وجود مقر الشركة المطاعة بالاسكندرية . اختيارها إيداع صحيفة قلم كتاب محكمة النقض . وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن .</p>
١١٦٩	١٩٥	(الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٩/١٠/١٩٧٤) .. ..
١٥١٤	٢٥٦	(والطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٤) .. .. <p>٣ — انتهاء ميعاد الطعن بالنقض في يوم وافق آخر أيام عطلة عيد القطر . أمثاله إلى اليوم التالي له مباشرة . ١٨ مرافعات .</p>
١٤٨٧	٢٥٢	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢١/١٢/١٩٧٤) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		« الأحكام الجائز الطعن فيها »
		١ - فصل الحكم - الصادر في الدفع بعدم القبول - فصلا قاطعا على الأساس الذي بنيت عليه الدعوى . جواز الطعن فيه امتثالا . عدم استثنائه في الميعاد القانوني . أثره . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
٢٨٥	٤٨	( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٥ ) ... ..
		٢ - أحكام المحاكم الابتدائية بشأن الطعون في قرارات لجان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . جواز استئنافها أيا كانت قيمة النزاع . المادة / ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ مغللة بالمرسوم بقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ . هذا النص استثناء من قانون المرافعات السابق . ناسخ له في خصوص هذا الحكم .
١٠٣٢	١٧٠	( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٢ ) ... ..
		٣ - م ١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها . أن يكون الطعن واردا على حكم من المحكمة الابتدائية في منازعة إيجارية . الحكم الاستئنافي بعدم جواز الاستئناف . جواز الطعن فيه بالتقاضي .
١١٤٠	١٩١	( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧/١٠/١٥ ) ... ..
		٤ - الأحكام الصادرة في شق من الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة . عدم قابليتها للطعن إلا بعد صدور الحكم المنهي لخصومة كلها . استثناء الأحكام الفالبة للتنفيذ الجبري م ٢١٢ مرافعات .
١٢٧٨	٢١٨	( الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ ) ... ..
		٥ - قضاء الحكم الابتدائي - في الطلب الأصلي - بنسخ العقد والتسليم مع النفاذ المعجل بلا كفالة . الحكم الاستئنافي

الصفحة	القاعدة	
		بإلغائه ورفض الدعوى في هذا الطلب . قابلية الطعن المباشر . علة ذلك . قابليته للتنفيذ الجبري لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي .
١٢٧٨	٢١٨	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥) .. .. « الأحكام غير الحائز الطعن فيها » ١ - نهائية الأحكام الصادرة من محكمة النقض في طلبات رجال القضاء . لأسبيل إلى إلغاء هذه الأحكام إلا إذا قام بأحد القضاة الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات . لا يغير من ذلك الدفع بعدم دستورية القانون سند الحكم المطعون فيه .
٤٥	٧	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق - رجال القضاء جلسة ١٩٧٤/٢/٧) .. .. ٢ - الحكم بنبذ خبير لمجرد استكمال عناصر النزاع . لاجية له في خصوص تحديد أساس المحاسبة . عدم استثنائه استقلالاً في الميعاد . لا يجعله حائزاً قوة الأمر المقضى .
٤٢٨	٧٠	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) .. .. ٣ - الحكم الصادر بنبذ الخبير عدم فصله في أية منارعه . غير منه لا حصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه استقلالاً . غير جائز . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
١٤٣٥	٢٤٣	(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٤) .. .. ٤ - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بناء على البين الحاسمة . مناطه . أن يكون توجيهاً أو حلفاً أو النكول عنها مطابقاً للقانون .
٤٦٤	٧٥	(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٥) .. ..

حكم	القاعدة	المقدمة
	٥ - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . لا يجوز الطعن فيها استقلالا . المادة ٣٧٨ مرافعات سابق . قضاء محكمة أول درجة بحكم واحد برنض الدفع بطلان الصحيفة وفي الموضوع معا . قدير الاستئناف على الشق الخاص بالدفع دون الموضوع . الحكم الصادر فيه . عدم جواز الطعن فيه بالنقض .	
٩١٠	١٤٨ (الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩) .. ..	
	٦ - اعتبار الحكم بتحقيق الأجرة وفقا لأحكام ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيقه في معنى م ١٥ منه .	
٧٦٩	١٢٦ (الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٩ ق - ١٩٧٤/٤/٢٩) .. ..	
	٧ - المنازعة في مدى صلاحية شقة القياس لتقدير أجرة المثل . منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها . م ٤/١٥ من القانون المذكور .	
١١٤٠	١٩١ (الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٥) .. ..	
	٨ - قضاء محكمة أول درجة في دعوى التزوير الفرعية ، قبل الفصل في موضوع الدعوى . استئنافه . فصل المحكمة الاستئنافية في الإدعاء بالتزوير برد وبطلان الورقة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . المادة ٢١٢ مرافعات .	
٩١٤	١٤٩ (الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩) .. ..	
	٩ - القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للأساس الذي يجب احتساب الاشتراكات المستحقة لهيئة	



الصفحة	القاعدة	
		التأمينات الاجتماعية وفقا له ووجوب احتسابها على أساس معين . قضاء لا تقتضي به الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بالنقض على استقلال لصدوره في ظل المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الحالي .
١٠١٧	١٦٧	( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٨ ) ١٠ - المعارضة في تقدير التعويض عن نزع الملكية وعن عدم الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلي . نهائية حكم المحكمة الابتدائية في الطعن على قرار لجنة المعارضات .
١٢٢٠	٢٠٦	( الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٣ ) ١١ - تضمين الدعوى طلبا أصليا هو فسخ عقد البيع وآخر احتياطيا هو دفع باقي الثمن . الحكم ابتدائيا بإجابة الطلب الأصلي . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء ذلك الحكم المستأنف وإحالة الطالب الاحتياطي لمحكمة أول درجة للفصل فيه . قضاء غير منته للخصومة كلها وغير قابل للتنفيذ الجبري . الطعن فيه بطريق النقض إستقلالا . غير جائز . م ٢١٢ مرافعات .
١٤١٠	٢٣٩	( الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١١ ) ١٢ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بقبول الطعن الصري شكلا . غير منته للخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه استقلالا . غير جائز . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
١٤٤٣	٢٤٥	( الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥ )

الناعدة	الصفحة
تصحيح الحكم .	
تصحيح منطوق الحكم . مناطه . خلو منطوق الحكم من النص على الفوائد التي عرض في أسبابه لعلها وللخلاف القائم حوله مبينا سببها وسعرها ومحددا تاريخ استحقاقها ومنهيا إلى وجوب إلزام المستأقنين بها . جواز تصحيحه . علة ذلك .	
(الطمان رقم ٣٧١ و ٤٠١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٤)	١٤٠
حوادث طارئة	
راجع (التزام "حوادث طارئة" ) .	
حوالة	
راجع (التزام "حوالة" ) .	
حيازة	
١ - وضع اليد على الأموال العامة - مهما طال مدتة - لا يكسب الملكية مالم يقع بعد زوال صفة المال العام عنها . مثال بشأن وضع اليد على أرض طرح نهر .	
(الطمن رقم ١٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٤)	٣٠
٢ - عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق . مخالفة ذلك . أثره . سقوط الإدعاء بالحيازة . قيام دعوى الحيازة .	١٧٤

الصفحة	القاعدة	
		اعتبارها مانعا من رفع دعوى الملكية . وقف سريان التقدم المكسب لها طوال مدة نظر دعوى الحيازة .
١١٨٥	١٩٩	(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢٦/٥) ... ..
		٣ — استخلاص المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية، أن الحائز يحوز العقار نيابة عن زوجته وأنه كان يمثلها في دعوى الحيازة التي أقيمت عليها . لا خطأ .
١١٨٥	١٩٩	(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٥) ... ..
		٤ — وضع يد المالك على الشيوع على جزء مفروز من العقار يوازي حصته . لا يحق لأحد شركائه انتزاع هذا القدر منه . حق هذا الشريك في طلب القسمة أو مقابل الانتفاع .
١٣٢٤	٢٢٦	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣) ... ..
		٥ — المشتري لقدر مفروز في العقار الشائع — لا يجوز له طلب التسليم مفروزا . علة ذلك .
١٣٢٤	٢٢٦	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣) ... ..
		٦ — للشريك على الشيوع حق المطالبة بربع حصته من الشركاء الآخرين الذين يضعون اليد على ما يزيد عن حصتهم ، كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة .
١٣٢٤	٢٢٦	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٣) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		(خ)
		خبره . خلف
		خبره
		١ - لاقاضي مطلق الحق في تقدير مايدلى به الخبراء من أراء . حقه في إقامة قضائه ببطلان العقد لعته المتصرف على مايعطى من إلية من شهادة الشهود والقرائن ولو كانت بخلفة لرأى الطائيب .
٩٢	١٨	(الطعن رقم ٥٣ و ٥٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١) .. ..
		٢ - تمويل المحكمة في قضائها - على التقرير الأصلي للتقرير محمولا على أسبابه . أفاده ذلك أطراحوا لم ورد بملحقه مخالفا له .
٣٨٩	٦٤	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) .. ..
		٣ - إقامة الحكم قضاء على النتيجة التي انتهى إليها الخبير بأسباب سائبة بما يكفي لحمل قضائه . عدم التزام المحكمة بتعقب كل حجة للتصوم بعد ذلك .
٤٣٩	٧١	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧) .. ..
		٤ - الحكم يندب خبير لمجرد استكمال عناصر النزاع . لا حجية له في خصوص تحديد أساس المحاسبة . عدم استثنائه استقلالاً في الميعاد . لا يجعله حائزاً قوة الأمر المقضي .
٤٢٨	٧٠	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الطلب الاحتياطي بنذب خير . ليس إقراراً ضمنياً بالحق . عدم دلالة على التنازل عن التمسك بالتقادم .
٤٢٨	٧٠	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦) ... ..
		٦ - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب نذب خير . عدم إشارتها إلى هذا الطلب . قضاء ضمنى برفضه .
٧٦١	١٢٥	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ..
		٧ - عدم التزام المحكمة بإجابة نذب خير آنحومتى وجدت في أوراق الدعوى وفي تقرير الخبير السابق نذبه . لا يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها . عدم التزامها بالرد استقلالاً عن ماوجه إلى تقرير الخبير من مطاعن متى أخذت به محصولاً دلي أسبابه . علة ذلك .
٧٦١	١٢٥	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ..
		٨ - عدم التزام المحكمة الأخذ برأى خير مخالف لما انتهت إليه من صحة الإمضاء المدعى بتزويره . علة ذلك .
٨١٣	١٣٤	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٧) ... ..
		٩ - تقرير الخبير من عناصر الإثبات التي تخضع لتقدير قاضى الموضوع دون تعقيب .
١٠٥٩	١٧٤	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٣) ... ..
		١٠ - جواز أن يكون الخبير المرجع رئيساً للخبير السابق نذبه في الدعوى . علة ذلك .
٨٧٨	١٤٢	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١١ - عدم إدعاء المشتري بأن تناقضا قد غلب تقرير الخبير الثاني ذاته الذي استند إليه الحكم في قضائه بتروير البيع . النعي على هذا التقرير بأنه خالف في بعض ما ورد به تقرير الخبير الاول . غير منتج .
٨٧٨	١٤٢	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٤) ... ..
		١٢ - مخير الاستعانة بما يراه ضرورياً من معلومات فنية يستقيها من مصادرها . لا وجه للنعي بأن المحكمة نذبت خيراً حسانياً لا بدوابة له بالمسائل الزراعية محل البحث .
١٢٩١	٢٢٠	(الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٢١/٢٦) ... ..
		١٣ - الحكم في دعوى البيع . جواز استناده إلى تقرير الخبير في دعوى بيع عن مدة سابقة باعتباره من مستندات الدعوى . لا مخالفة في ذلك لأحكام قوة الأمر المقضى .
١١٤٦	١٩٢	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٥) ... ..
		خلف
		١ - تاريخ الورقة العرفية الموقعة من الوكيل حجة على الأصيل ووارثه . الأصيل لا يعتبر غيراً . اعتباره ممثلاً في التصرف الذي أبرمه وكيله لحسابه .
٥٧٥	٩٢	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ... ..
		٢ - الحكم بإبطال العقد الصادر من المدين . حجة على دائته . طه ذلك . إبطال عقد بيع المنشأة . أثره . زوال أثر العقد من وقت انعقاده سواء بالنسبة للمتاعدين أو مصلحة



الصفحة	القاعدة	
		الضرائب . مؤدى ذلك . عدم مسئولية المتنازل إليه عن أداء دين الضريبة .
٤٥٠	٧٢	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧) .. ..
		٣ — أيلولة ملكية مستشفى المواساة المؤمّم بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ إلى المؤسسة العلاجية لمحافظة الاسكندرية . عدم اعتبار هذه المؤسسة خفّالاً . مؤدى ذلك . بقاء حقوق الدائنين الناشئة قبل التأميم قائمة قبل أصحابه .
٦٧٦	١٠٨	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١٣) .. ..
		٤ — الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ . صيرورتها ملكاً للدولة من وقت رفع الحراسة . قانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . عدم اعتبار الدولة خلفاً عاماً أو خاصاً لأصحاب هذه الأموال . اللجوء إلى القضاء بطلب دين من المدير العام لإدارة هذه الأموال قبل عرضه عليه لإصدار قرار بتسأنه . أثره . عدم سماع الدعوى . للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .
٨٧٢	١٤١	(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٣) .. ..

( د )

## دعوى . دفع غير المستحق . دفع

## دعوى

## رفع الدعوى .

١ - التزام الإجراءات المقررة لرفع الدعوى في المادتين ٨٦٩ و ٨٧٠ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات . محله .  
أن تكون الدعوى قد رفعت باعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية للأجانب .

١٢٣ ٢٣ (الطن رقم ٣١ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية جلسة ١٩٧٤/١/٩) ..

٢ - الدعاوى المتعلقة بضريبة كسب العمل - المرتبات وما في حكمها - وجوب رفعها بطريق التكليف بالحضور لا بطريق إيداع صحيفة قلم الكتاب . علة ذلك .

٢٤١ ٤٢ (الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٣٠) ..

٣ - دفع مصلحة الضرائب بإعلان صحيفة الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني . القضاء برفضه . استئناف المصلحة لقضاء المحكمة في الموضوع دون الدفع . أثره . عدم اعتبار قضاء محكمة أول درجة في الدفع مطروحا على محكمة الاستئناف ولو كان متعلقا بالنظام العام . علة ذلك . قوة الأمر المقضي تسو على قواعد النظام العام .

٢٤١ ٤٢ (الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٣٠) ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إلتزام الطاعن بأن يقيد طعنه عند تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب وإلا كان الطعن باطلا . المسادة ٥٤ مكرر ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . الإجراء الذي يعتبر به الطعن مقدما لقلم الكتاب . وجوب الرجوع في ذلك إلى القواعد العامة في قانون المرافعات . واقع أداء الرسم . منته الصلة بتقديم صحيفة الطعن إلى قلم الكتاب . عدم قيد الصحيفة في ذات يوم تقديمها إلى قلم الكتاب لتقدير الرسم . لا بطلان .
٩٨٩	١٦٣	( الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦ ) .. ..
		٥ — الطعن في قرارات المجان الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وجوب رنمه بصحيفة تقدم لقلم كتاب المحكمة الابتدائية . يعد ذلك استثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات . لا يغير من ذلك صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل قانون المرافعات . عدم جواز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام .
١٣٥١	٢٢٨	( الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤ ) .. ..
		٦ — حصول المحامي على إذن نقابة المحامين للترافع ضد زميله المحامي . ليس شرطا لقبول التقرير بالطعن بالنقض .
٨١٣	١٣٤	( الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٧ ) .. ..
		٧ — الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا . م ٧٥ مرافعات سابق . ترتب هذا الاثر ولو قدمت الصحيفة إلى قلم محضرين غير تابع للمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .
٧٤١	١٢٠	( الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٥ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		شروط قبول الدعوى :
		(أولا) الصفة :
		١ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . فرضها على كل شريك شخصيا في شركة التضامن . وجوب أن يضمن في الربط بنفسه أو بمن ينييه في ذلك من الشركاء أو الغير .
٣٧٠	٦١	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠ ) .. ..
٥٨٣	٩٣	( والطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ ) ... ..
		٢ - إقامة الشريك في شركة التضامن طعنا في قرار اللجنة عن نفسه وبصفته مديرا للشركة . عدم إفصاحه عن صفته كوصى أو وكيل عن باقي الشركاء . مؤداه . عدم إنصراف أثر الطعن إلى سواه .
٣٦٠	٦١	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠ ) .. ..
		٣ - الطعن في قرار اللجنة من الشريك المتضامن بصفته مديرا لشركة التضامن . أثر الطعن لا ينصرف إلى شخصه ولا إلى باقي الشركاء المتضامين . لا يغير من ذلك إجابة الشركاء له في عقد الشركة لتمثيلهم أمام القضاء طالما أنه لم يرفع الدعوى بصفته قائما عنهم ، بل رفعها بصفته مديرا للشركة .
٥٨٣	٩٣	( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ ) .. ..
		٤ - استخلاص الحكم الابتدائي استخلاصا سائقا أن المطعون عليه أقام الطعن في قرار اللجنة من نفسه كأحد الشركاء

الصفحة	القاعدة	
		المتضامنين في الشركة . قبول الحكم المطعون فيه للاستئناف بالنسبة للمطعون عليه عن نفسه . لاختلاف القانون .
٧٣١	١١٨	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٤ ) .. .. • - التظهير المعيب يعتبر توكيلا للظهور إليه في قبض قيمة السند . م ١٣٥ من قانون التجارة . للظهور إليه مقاضاة المدين باسمه خاصة وإن كان ذلك لحساب المظهر .
٣٩٦	٦٥	(الطن رقم ٣٩٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ ) .. .. ٦ - للحامي أن ينيب عنه محاميا آخر لتمثيله في الخصومة دون توكيل خاص . حسب المحكمة أن يقرر المحامي - تحت مسئوليته - نيابته عن زميله النائب . المادة ٣٣ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٧ .
١٢	٢	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) .. .. ٧ - بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له بالنظام العام . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض لأول مرة .
٥٦٦	٩١	(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) .. .. ٨ - الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام الصفة . لا يتعلق بالنظام العام . لا يحق لغير من هو مقرر لمصلحته الاحتجاج به .
١١٥٣	١٩٣	(الطن رقم ٣٧١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢ ) .. ..
١٢٢٤	٢٠٧	(والطن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٣ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ - التحقق من زوال أو استمرار صفة صاحب المنشأة الفردية في تمثيلها أمام محكمة أول درجة بعد أن يساهم فيها القطاع العام . عدم قبول التحدى بزوال تلك الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٩٣	٢٥٣	( الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨ ) .. ..
		١٠ - دعوى شركة التأمين قبل المسئول عن الضرر استناداً إلى حوالة الحق إليها من المؤمن له في وثيقة التأمين . هي دعوى من ذى صفة . وقوع الخطر المؤمن منه فعلاً . صيرورة الحق المحال محققاً وليس احتمالياً . انتقال هذا الحق ليس معلقاً على وفاء شركة التأمين بالتعويض للمؤمن له .
٨٥٩	١٣٩	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٢ ) .. ..
		١١ - الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذى صفة . القضاء بقبول الاستئناف شكلاً . لا يعد قضاءً ضمناً في هذا الخصوص . عدم مواجهة الحكم المطعون فيه لهذا الدفع والرد عليه . قصور .
١٠٧٨	١٧٨	( الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦ ) .. ..
		١٢ - المنشأة الفردية . تأميمها باعتبارها كذلك . انتفاء تحولها من قبل إلى شركة . توافر صفة صاحبها في تمثيلها بشخصه - قبل التأميم - أمام القضاء .
١٤٩٣	٢٥٣	( الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨ ) .. ..
		١٣ - الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ . صيرورتها ملكاً للدولة بحكم القانون



الصفحة	القاعدة	
		من وقت رفع الحراسة . تحديد التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى مقداره ثلاثون ألف جنيه . ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . مؤدى ذلك . اعتبار الدولة صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الأموال والممتلكات .
١٢٢٤	٢٠٧	( الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٢ ) .. .. ١٤ - اندماج شركة في أخرى . أثره . خلافة الشركة الدامجة للشركة المندمجة خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . مباشرة الشركة الدامجة للدعوى . لا أهمية لهذه الصفة في تقرير الطعن بالنقض .
٨٥٩	١٣٩	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٢ ) ... .. ١٥ - استخلاص المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية ، أن الحائز بحوز العقار نيابة عن زوجته وأنه كان يمثلها في دعوى الحيازة التي أقيمت عليها . لا خطأ .
١١٨٥	١٩٩	( الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٥ ) .. .. ١٦ - دفع الشركة المطعون عليها بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بـ عدم تأميم الشركة المدينة واندماجها فيها . رفض هذا الدفع بأسباب سائغة . لا قصور . استخلاص تجديد العقد . من مسائل الواقع .
١٥٢٦	٢٥٨	( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		( ثانيا ) المصلحة .
٢١٦	٣٧	١ — الطعن بصورية عقد . عدم قبوله إلا ممن له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة . مثال بشأن البيع . ( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ ) .. ..
٦١١	٩٩	٢ — لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره . ( الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٨ ) .. ..
٤٩	٨	٣ — اختصاص محكمة النقض بالفصل في قرارات التخطي في الترقية في ظل القوانين السابقة على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . طلب إلغاء قرار التخطي في الترقية وإجراء ما يترتب على ذلك من تسويات مالية . وفاة الطالب . صيرورة مصالحته ومصلحة ورثته قاصرة على الحكم بأحقية لمرتب تلك الوظيفة من تاريخ استحقاقه لها وما يترتب على ذلك من تسويات . الطلب رقم ١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٧ ) .. ..
		٤ — عدم نفاذ عقد شراء الخصم للعقار في حق الحاجز . عدم اعتبار الخصم مالكا لهذا العقار ولا حاجزا له ولا مصلحة له عندئذ في تعيب إجراءات التنفيذ بأنها اتخذت بشأن عقار غير مملوك لمدين ذلك الحاجز .
٧٨٤	١٢٩	( الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠ ) .. ..
		٥ — رفض دعوى صحة ونفاذ عقد البيع لبطلانه . للدعي مصلحة قائمة في إقامة دعوى بصحة التوقيع على هذا العقد . طه ذلك .
١٢٥٠	٢١٢	( الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٩ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) سماع الدعوى .
		١ - التصرفات التى تندرج تحت المادة ١/١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ٧٨ لسنة ١٩٣١ ومن بينها التغير فى الوقف . الا شهاد ليس شرطا لصحتها قبل العمل بقانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، بل هو شرط لسماع الدعوى بها عند الانكار . بعد صدور قانون الوقف . الا شهاد شرط لصحة هذه التصرفات . إغفال إثبات الإذن بالانتقال خارج مقر المحكمة فى إشهاد التغير الحاصل فى سنة ١٩٣٨ . لا بطلان .
١٦٤	٢٩	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية جلسة ١٦/١/١٩٧٤)
		٢ - المحروم من الاستحقاق فى الوقف . عدم إقامة الدعوى بحقه ، مع التمكن وعدم العذر الشرعى خلال سنتين شمسيين من تاريخ موت الواقف . أثره . عدم سماع الدعوى . الاعذار الشرعية لم ترد على سبيل الحصر . المجادلة فى تقدير دليل العذر . جدل موضوعى . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
١١٩٩	٢٠٢	(الطن رقم ١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٦/١٩٧٤) ... ..
		٣ - منع القضاء من سماع الدعوى بمضى ١٥ سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى ، وإنكار الحق فى تلك المدة . قاعدة أوردها المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية الصادرة فى سنة ١٩٣١ ، ولائحة ١٨٩٧ ، والمادة ٣٧٦ ق ٣١ لسنة ١٩١٠ المعدل للائحة الأخيرة ، والمادة ٦١٤ من قانون العدل والانصاف .
٢٥٠	٤٤	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١/٣/١٩٧٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ - التناقص يمنع من سماع الدعوى فيما لا يخفى سببه، مادام باقيا لم يرتفع . بإمكان التوفيق بين الكلامين . لا يمنع من سماع الدعوى . مثال في دعوى نسب .
٧٩٢	١٣٠	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية جلسة ١/٥/١٩٧٤) ..
		٥ - صحة العدة . شرط سماع الدعوى بها . ألا تزيد المدة المطالب بالنفقة عنها على سنتين تاريخ الطلاق وألا يكون قد مضى على هذه السنة ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى . المادة ١٧ / ١ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمادة ٩٩ / ٦ من اللائحة الشرعية .
٩٢٧	١٥٢	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية جلسة ٢٢/٥/١٩٧٤) ..
		٦ - الدفع للمؤسس على أن الدائن الذي رفعت عنه الحراسة لا يجوز له رفع الدعوى بدينه ضد المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة قبل اللجوء إلى هذا المدير لإصدار قرار بشأنه . هو في حقيقته دفع بعدم القبول . م ١٤٢ مرافعات سابق .
٢٨٥	٤٨	(الطن ٢٠١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/٥/١٩٧٤) .. ..
		١ - الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ . صيرورتها ملكا للدولة من وقت رفع الحراسة ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . عدم اعتبار الحصيلة ملكا عاما أو خاصا لأصحاب هذه الأموال . اللجوء إلى القضاء بطلب دين من المدير العام لإدارة هذه الأموال قبل عرضه عليه لإصدار قرار بشأنه . أثره . عدم سماع الدعوى . للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .
٨٧٢	١٤١	(الطن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ - المنازعات المتعلقة بامتداد عقود إيجار الحدائق . اتخاذ الاختصاص بنظرها للحاكم العادية دون لجان الفصل في المنازعات الزراعية . مؤدى ذلك . امتناع عرض هذه المنازعات على تلك اللجان قبل الإلجاء للقضاء . ق ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ .
٦٤٢	١٠٤	( الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧ ) .. ..
		٩ - تقديم طلب كتابي لميثة التأمينات الاجتماعية للطالبة بمستحقات المؤمن عليه . م ١١٩ ق ٦٣ سنة ١٩٦٤ . ليس شرطا لقبول الدعوى . إعلان الميثة بصحيفة الدعوى للطالبة بهذه المستحقات خلال خمس السنوات المحددة بالنص المذكور . يتحقق به معنى الطلب الكتابي .
١٣٦١	٢٣٠	( الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٧ ) .. ..
		الخصوم في الدعوى .
		١ - تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التي يرفعها المشتري . إحداث أثره بالنسبة لجميع من ترتبت لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد حصوله . عدم زوال هذا الأثر بتصحيح شكل الدعوى بدخول النائب القانوني عن المشتري للحكم له بالطالبات التي تضمنتها الصحيفة المسجلة .
١٢٦٠	٢١٤	( الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢١ ) .. ..
		٢ - الخصومة في الاستئناف تتحدد بمن كان محميا أمام محكمة أول درجة . تحديد الخصم . مناطه .
١٤٢٧	٢٤٢	( الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٢ ) .. ..

## دعوى

الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم توجيه أي طلبات إلى أحد المدخلين في الدعوى . قضاء الحكم المطعون فيه بإخراجه منها . إختصاصه في الطعن بالنقص . غير مقبول .
٩٣٥	١٥٣	( الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٥ ) .. ..
		٤ - عدم الحكم على المطعون ضده ابتداء بشيء . وإختصاصه في الاستئناف ليصدر الحكم في مواجهته بحسب . عدم اعتباره خصما حقيقيا في النزاع . صحة إعلانه . لا يتعداه إلى الخصم الحقيقي فيه .
٩٥٢	١٥٧	( الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧ ) .. ..
		٥ - وجوب اشتغال صحيفة الطعن على أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم . م ٢٥٣ مرافعات . علة ذلك . خلو الصحيفة من بيان أسماء بعض الطاعنين . أثره . بطلان الطعن . لا يغني عن هذا البيان ذكر أرقام التوكيلات الصادرة منهم .
١١٥٣	١٩٣	( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢ ) .. ..
		٦ - الخصومة في الطعن بالنقض . قاصرة على من كان خصما في النزاع الذي فصل فيه بالحكم المطعون فيه . الخصم الذي لم يطلب في الاستئناف سوى الحكم في مواجهته ولم يقض له أو عليه بشيء . ليس خصما حقيقيا . عدم قبول إختصاصه في الطعن .
١٥٠٦	٢٥٥	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		<p>”تدخل النيابة في الدعوى“</p> <p>١ - إخبار النيابة كتابة بمجرد قيد الدعوى في القضايا الخاصة بالقصر . إجراء جوهري . إغفاله يرتب بطلان الحكم .</p> <p>(الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٩ ) .. ..</p> <p>٦٤٩ ١٠٥</p> <p>٢ - تمسك وصي المحبوسة بالبطلان لعدم إخبار النيابة بالدعوى . دفاع جوهري . عدم الفصل من أن إخبار النيابة قد تم من عدمه . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٩ ) .. ..</p> <p>٦٤٩ ١٠٥</p> <p>٣ - إخبار النيابة العامة بدعوى القصر . إجراء جوهري . حضورها فيها جوازى . م ١٠٠ ، ١٠٢ مرافعات سابقى .</p> <p>(الطن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦ ) .. ..</p> <p>٥٤٨ ٨٩</p> <p>سبب الدعوى .</p> <p>١ - محصوم فى الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصل على حاله ، تغير سببه والاضافة إليه . مثال بشأن حق المرور للأرض المحبوسة عن الطريق العام . المادتان ٨١٢ و ١٠١٧ مدنى .</p> <p>(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ ) .. ..</p> <p>١٥٤٧ ٢٦٢</p> <p>٢ - المحكمة الابتدائية . امتداد اختصاصها إلى ماعساه أن يكون مرتبطا بالطلب المنظور أمامها من طلبات تدخل فى الاختصاص النوعى للقاضى الجزئى . طلب أجر العامل عن مدة</p>

الصفحة	القاعدة	
		الايقاف إرتباطه بطلب التعويض عن الوقف الخاطئ . . . . . ذلك . . . . . وحده سببهما القانوني وهو عقد العمل . . . . .
٨٥٤	١٣٨	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١١ ) .. .. .
		<b>الطلبات في الدعوى :</b>
		١ — العبرة في تحديد طلبات الخصم . هي بما يطلب الحكم له به . تضمنين صحيفة اندعوى ان مسئولية المدعى تضامنيه دون طلب الحكم بالتضامن . القضاء بذلك . خطأ . . . . .
٣٨٩	٦٤	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ ) .. .. .
		٢ — للمحكمة أن تقضى بشهر الإفلاس بغير طلب متى توافرت الشروط الموضوعية لذلك . تعلق أحكام الإفلاس بالنظام العام . القضاء بشهر إفلاس الطاعن دون طلب باعتباره شريكا متضامنا في شركة تبعا للقضاء بأفلاس هذه الشركة . لا خطأ . . . . .
٦٠٦	٩٨	(الطن رقم ٢٨ : لسنة ٢٨ ق — ١٩٧٤/٣/٢٨ ) .. .. .
		٣ — وجوب الفصل في دعوى صحة التعاقد في حدود القدر من المبيع الذي ثبت ملكية البائع له . لاجابة للمدعى إلى تعديل طلباته إلى القدر الأقل أو التأشير بذلك بالشهر العقارى . . . . .
١١٣٥	١٩٠	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/١٥ ) .. .. .
		٤ — الطلبات التي يجب على الحكم أن يتقيد بها هي الطلبات الصريحة الجازمة . إصرار الخصم في جميع مراحل الدعوى

الصفحة	القاعدة	
		على الحكم له بالتعويض الاتفاق وحده دون رد العربون . القضاء له بهذا العربون . خطأ .
١٤٢٧	٢٤٢	(الطن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٧٤) ... .. هـ — طلبا التعويض عن الفعل التعسفي والتعويض عن عدم مراعاة مهلة الانذار المقررة لفسخ عقد العمل غير المحدد المدة . اختلافهما في الأساس الذي يقوم عليه كل منهما وإن اتحدا في المصدر وهو العقد . القضاء بمقابل مهلة الانذار مع رفض طلب التعويض عن الفصل التعسفي . لاتناقض .
٦٩٢	١٥٩	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١/٦/١٩٧٤) ... .. «الطلب الاحتياطي» . طلب الطاعن أصليا الحكم له بصفته الشخصية بثبوت ملكية عقار واحتياطيا الحكم له بصفة آخرين بثبوت ملكية ذات العقار . إلغاء الحكم الابتدائي القاضي بإجابة الطلب الأصلي ورفض الطلب الاحتياطي . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لتفصل في الطلب الاحتياطي بالنسبة للطاعن . علة ذلك .
١١٠٥	١٨٤	(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٦٤) ... .. الطلبات في الاستئناف . ١ — التزام محكمة الاستئناف بالفصل في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة سواء ما أغفلت الفصل فيه أو ما فصلت فيه لغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعي منه . شرط ذلك . أن يكون الحكم المستأنف قد قضى له بكل طلباته .
٧٣١	١١٨	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٧٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — الضريبة لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي . أثر ذلك . اعتراض الورثة على تقدير المأمورية لصافي التركة . موافقتهم أمام لجنة الطعن على تقدير قيمة الأشجار القائمة بالأرض بمبلغ معين . لا ينعمهم من المنازعة في الاستئناف بشأن تقدير قيمة مستقلة لهذه الأشجار لأنها منازعة تتعلق بمسألة قانونية . لا يعد ذلك طلبا جديدا في الاستئناف .
٨٩١	١٤٤	( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٤ ) .. .. .
		٣ — إقامة الزوجة دعواها بالتطبيق للضرر . المادة ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . إضافتها أمام محكمة الاستئناف امتناع زوجها عن الإنفاق عليها . المواد ٤٤٠ ، ٤٤١ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٠ . يعد طلبا جديدا يختلف في موضوعه عن الطلب الأول . حلة ذلك . عدم قبول هذا الطلب أمام الاستئناف . النعي على الحكم بأنه أغفل الرد على طلب التطبيق لعدم الإنفاق . غير منتج .
٩٧٩	١٦٢	( الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ ق أحوال شخصية — جلسة ٦/٥/١٩٧٤ ) .. .. .
		٤ — اعتراض الورثة على تقدير المأمورية لصافي التركة . عدم منازعتهم أمام اللجنة في شأن عدم استبعاد المأمورية . لقدن موقوف من الأطيان تم فرزهم للخيرات . تمسكهم بذلك في الاستئناف . لا يعد طلبا جديدا . حلة ذلك .
٩٧١	١٦١	( الطعن رقم ٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٦/٥/١٩٧٤ ) .. .. .

الصفحة	القائمة	
		تكييف الدعوى :
		١ - قاضى الموضوع لا يتقيد بتكييف المدعى دعواه تكييفاً خاطئاً . حقه فى إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها الصحيح . مثال فى دعوى بطلب التقرير بعدم مريان الحكم على من لم يكن ممثلاً فى الدعوى التى صدر فيها .
٦٤٩	١٠٥	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٩ )
		٢ - دعوى تخفيض أجرة المكان لنقص فى المنفعة . تكييفها دعوى فسخ جزئى لعقد الإيجار . تقدير قيمة الدعوى بأجرة المدة الواردة فى العقد أو الباقى منها .
٩١٧	١٥٠	( الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠ )
		٣ - تكييف محكمة الموضوع للدعوى وإزالة الوصف القانونى الصحيح عليها . وجوب تقيدها فى ذلك بالوقائع والطلبات المطروحة عليها .
١٣٧٤	٢١٧	( الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ )
		٤ - تكييف الحكم المطعون فيه لدعوى تمويض أقيمت على أساس المسئولية التقصيرية على أنها دعوى بطلان تصرفات . قضاؤه بسقوطها على هذا الأساس خروج بالدعوى عن نطاقها .
١٣٧٤	٢١٧	( الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ )

الصفحة	القاعدة	
		قيمة الدعوى :
		دعوى إثبات الوفاة والوراثة . تقدير المحكمة التركة بأكثر من مائتي ألف قرش انعقاد الاختصاص للمحكمة الابتدائية . لا يمنع من ذلك دفع المدعى عليهم للدعوى بأن المورث تصرف في أعيان التركة قبل وفاته . علة ذلك .
٦٦٧	١٠٧	( الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/٤/١ )
		إجراءات نظر الدعوى :
		مباشرة كاتب الجلسة عملاً في الدعوى التي تربطه بأحد الخصوم فيها صلة قرابة لدرجة الزاوية : أثره . بطلان إجراءات نظر الدعوى . عدم تعاق هذا البطلان بالنظام العام .
٦٥٨	١٠٦	( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٩ ) .. ..
		"الدفاع في الدعوى"
		١ — عدم تنفيذ الجهة المطروح عليها النزاع لخصوم في دفاعهم . قصر الخصم دفاعه — رغم ذلك — على وجه معين . الفصل في موضوع النزاع برأيه . لا إخلال بحق الدفاع .
١٢	٢	( الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) .. ..
		٢ — التصميم على الطلبات بالجلسة التي أعيدت إليها الدعوى للمرافعة . مفادة : اكتفاء الطالب بما سبق إبدائه فيها من دفاع . لا على المحكمة إن اعتبرت المرافعة منتهية وحجرت الدعوى لإصدار الحكم فيها .
١٢	٢	( الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ — القصور المبطل للحكم هو ما يرد في أسبابه الواقعية . التفات الحكم عن الرد على دفاع لاسند له من القانون . لا يعيبه .
٥٦١	٩٠	( الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) .. ..
		٤ — إدعاء الزوج في دفاعه في دعوى التطليق بأن زوجته كانت على علاقة غير شرعية به وحملت منه قبل الزواج . أمر لا يقتضيه حق الدفاع . وجوب القضاء بالتطليق لإنطواء ذلك الإدعاء على مضادة لا يمكن معها استدامة العشرة الزوجية .
٩٧٩	١٦٣	( الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٤/٦/٥ )
		٥ — دفاع الخصم بأنه على فرض استبعاد أحد الإقرارين الذين يستند إليهما . فإن الإقرار الآخر يكفي سنداً للدعوى . دفاع لا يفيد تنازلة عن الإقرار الأول كدليل في الإثبات . جواز إقامة الحكم قضاءه على الإقرار المذكور .
١٠٣٥	١٧١	( الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٢ ) .. ..
		” تقديم المذكرات “
		١ — عندم جواز إبداع المستأنف عليه مذكرات أو مستندات في غير جلسة دون علم الخصم الآخر . الاستثناء . إبداعها قبل طرح الدعوى على المحكمة بثلاثة أيام . المسادتان ١٠٨/١٦٩٢ مرافعات سابق .
٧٤٥	١٢١	( الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إيداع المستندات عليه بعد اعذاره مذكرة ببدفاعة مرفقا بها مستنداته قلم كتاب المحكمة . استناد الحكم في قضائه ببطلان صحيفة الاستئناف إلى ما ورد بتلك المذكرة . إخلال بحق الدفاع .
٧٤٥	١٢١	( الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨ ) .. ..
		٣ - حجز الدعوى للحكم مع منع الخصوم أجلا لتقديم مذكرات في موعد محدد . استبعاد المذكرة المقدمة بعد الميعاد لا أخلال بحق الدفع .
١٠٠٢	١٦٥	( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٩/٦ ) .. ..
		”إعادة الدعوى للمرافعة“
		١ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة أو طلب استجواب الخصم .
١٢٣	٢٣	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٩ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٧٤/١/٩ ) ..
		٢ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة أو مد أجل الحكم لتقديم مستندات بعد حجز الدعوى للحكم دون الإذن بتقديم مذكرات أو مستندات . عدم الاستجابة لطلب إعادة الدعوى للمرافعة وإغفال الحكم الإشارة إليه وإني المستند المقدم . لا حيب .
١٣٩	٢٥	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٠ ) .. ..
٢٥٠	٤٤	( والطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٣٠ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — المحامي الموكل بالخصومة . جواز إقامته غيره من المحامين في القيام بأعمال الوكالة ما لم يكن ممنوعا من ذلك صراحة . حضور محام بالنيابة عنه بمجلس إعادة الدعوى إلى المرافعة . عدم اعتراضه على ذلك بالجلسات التالية . إجازة ضمنية .
١٨٧	٣٢	( الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٩ ) .. ..
		٤ — إعادة الدعوى للمرافعة . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها إلا إذا حضروا وقت للنطق بالقرار . لا يغني عن إعلان الغائب تمرير المحكمة اعتبار النطق بقرارها إعلانا له .
١٢	٢	( الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) .. ..
		٥ — إعادة الدعوى للمرافعة . حضور الخصم أو من يمثله بمجلس المرافعة يغني عن دعوته للاتصال بها . لا بطلان لتحقيق الغاية من الإجراء .
١٢	٢	( الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) .. ..
		٦ — طلب فتح باب المرافعة . تقدير مدى إلخافه . مما تستعمل به محكمة الموضوع .
١٢٣٧	٢١٠	( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٩ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		مسائل تعترض سير الخصومة :
		(أولا) إنقطاع الخصومه .
		١ — بطلان الإجراء المترتب على انقطاع سير الخصومة .
		بطلان نسبي . مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته . ليس
		للخصم الآخر التمسك بهذا البطلان .
٣٨٩	٦٤	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) .. ..
		٢ — اعتبار الدعوى قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت
		تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين . قاصر على صحيفة الدعوى
		أو الطعن . وجوب إتمام إعلان المتأنف ضده بتعجيل
		الاستئناف بعد انقطاع سير الخصومه خلال الميعاد المقرر .
		تقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين لا يقطع التقادم
		أو السقوط .
٥٣٨	٨٧	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥) .. ..
١٣٩١	٢٣٦	(والطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٠) .. ..
		٣ — زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن أحد الخصوم
		أثره انقطاع سيرها بحكم القانون دون حاجة إلى صدور حكم
		بذلك . مخالفة ذلك . أثره بطلان الإجراءات .
١٥١٤	٢٥٦	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — اختصاص الطاعة في الاستئناف بوصفها وصية . عزلها من الوصاية أثناء سير الدعوى . عدم إعلانها بقيام الخصومة بعد صدور حكم النقض بوقف تنفيذ حكم العزل . أثره . بطلان كل ما تم في هذا الاستئناف من إجراءات بما في ذلك الحكم المطعون فيه . علة ذلك .
١٥١٤	٢٥٦	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ ) .. ..
		( ثانياً ) وقف الدعوى .
		١ — أسباب الحكم . حيازتها الحجية متى كانت مرتبطة بالمنطوق ولازمة لمحل تبيجه . ما عدا ذلك لا يجوز حجية . مثال بشأن حكم بوقف دعوى .
٥٣١	٨٦	( الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٢ ) .. ..
		٢ — الحكم نهائياً بوقف اندعوى لحين الفصل في شأن الجلوسية من المحكمة الإدارية المختصة . قضاء بعدم الاختصاص الولائي بنظر هذه المسألة . امتناع عرضها من جديد على المحاكم العادية ولو كان هذا القضاء قد أخطأ في القانون . قوة الأمر المفضي تعلو على اعتبارات النظام العام . تحديد الحكم أجلاً لإقامة الدعوى . لا يجوز قوة الأمر المفضي .
٦٩٨	١١٢	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/٤/١٧ ) .. ..
		٣ — الحكم بوقف الدعوى لحين الفصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها ، حكم قطعي . أثره . امتناع العودة لنظر الموضوع دون تقديم الدلائل على تنفيذ ذلك الحكم .
٦٩٨	١١٢	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/٤/١٧ ) .. ..

الصفة	الزاعدة	
		<p>٤ - وقف الدعوى حين الفصل في مسألة أولية من جهة قضاء أخرى . تخلف الخصم عن إقامة الدعوى أمام هذه الجهة . أثره . لاحكة الفصل في الدعوى بحالتها م١٥٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ اعتبار الحكم هذا التخلف تسلياً بدفع الخصم . فساد في الاستدلال .</p>
٦٩٨	١١٢	<p>( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٠ ق "أحوالعية" - جلسة ١٧/٤/١٩٧٤ )</p> <p>٥ - الوقف الاتفاقى المقرر في المادة ٢٩٢ مراقبات سابق . اختلافه في نطاقه ومناطه عن أحكام الوقف طبقاً للقانونين ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ و ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ . وقف الدعوى اتفاقاً أثره . وجوب تطبيق أحكام قانون المراقبات .</p>
١٣١٠	٢٢٤	<p>( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٤ )</p> <p>( ثانياً ) سقوط الخصومة .</p> <p>١ - نقض الحكم يزيله . تعجيل الدعوى لتستأنف سيرها أمام محكمة الإحالة يتم بتكليف بالحضور يعلن بناء على طلب من يهده الأمر من الخصوم إلى الطرف الآخر خلال سنة من صدور حكم النقض . لكل ذى مصلحة التمسك بسقوط الخصومة لإنفضاله سنة من آخر إجراء صحيح في الدعوى .</p>
٥٣٨	٨٧	<p>( الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٧٤ )</p> <p>٢ - انقطاع سير الخصومة بوفاة المدعى عليه . وجوب موالاته المدعى للسير في الإجراءات في مواجهة ووثق قبل انقضاء سنة . جهل المدعى بهؤلاء الورثة وصفاتهم وموطنهم . لا يعتبر عنوا مانعاً من سقوط الخصومة . م ١٣٤ مراقبات تعجيل</p>



الصفحة	القاعدة	
		الدعوى في الميعاد بالنسبة لبعض المدعى عليهم. لا يمنع الآخرين من التمسك بسقوط الخصومة .
١٣٩١	٢٣٦	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٠) ... ..
		٣ — اعتبار الدعوى قاطعة للتقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين قاصر على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن . م ٣/٧٥ من قانون المرافعات السابق . إعلان الورثة بعد انقطاع سير الخصومة بالتعجيل . وجوب اتمامه خلال الميعاد . تقديم طالب التعجيل إلى قلم المحضرين . لا ينقطع التقادم أو السقوط .
١٣٩١	٢٣٦	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٠) ... ..
		سقوط الدعوى بالتقادم :
		قاعدة عدم جواز تقاضى فوائد على متجمد القوائد أو تقاضى فوائد أكثر من رأس المال . تعلقها بالنظام العام منذ نفاذ القانون المدني في ١٥/١٠/١٩٤٩ . قيام المدين بسداد آخر قسط من الدين في ٨/٣/١٩٥٨ . إقامته الدعوى باسترداد ما دفع من القوائد زائدا عن رأس المال في ١٦/٤/١٩٦١ . أثره . سقوط الدعوى بالتقادم .
٦٠٢	٩٧	(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨) ... ..

الصفة	القاعدة	
		اعتبار الدعوى كأن لم تكن :
		قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن تأسيسا على تقارير موضوعية سائغة وكافية لحمل تديجته . تضحينه الأسباب أن الطاعنين لم يبادروا باستئناف الحكم الصادر على استقلال برفض الدفع المذكور . تزيد . النعى به . غير منتج .
٥٠٢	٨١	(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٧٤) .. ..
		شطب الدعوى :
		إعلان الخصوم بتعجيل السير في الدعوى بعد شطبها . وجوب إتمامه خلال الميعاد المنصوص عليه في ٩١ مرافعات سابق . لا يغني عن ذلك تقديم صحيفة التعجيل إلى قلم المحضرين خلال هذا الأجل . علة ذلك .
٩٥٢	١٥٧	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٧٤) .. ..
		أثر رفض الدعوى :
		الحكم برفض الدعوى يزيل أثرها في قطع التقادم فيستمر في السريان . النعى على الحكم بالقصور والتناقض فيما استورد إليه زائدا عن حاجة الدعوى . لا جدوى منه .
١٥٠٢	٢٥٤	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٨/١٢/١٩٧٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		مصرفات الدعوى :
		اخفاق كل من الخصمين في بعض طلباته . للمحكمة الزام كل خصم بما دفعه من مصرفات الدعوى أو تقسيمها بينهما على أى أساس تراه ، أو الحكم بها جميعا على أحدهما .
٩٧١	١٦١	(الطن رقم ٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٥)
		أنواع من الدعاوى :
		( أولا ) الدعوى البوليصية .
		١ — تصرف الممول في عقاره بالبيع . الحكم بإلغاء انجز الادارى الموقع على هذا العقار استيفاء لضريبة الأرباح التجارية المستحقة بعد سنتي ٩٥٦ و ١٩٥٧ . إقامة الحكم قضاءه على إن الورد لم يوجه إلى الممول قبل تاريخ التصرف الذى سجل في سنة ١٩٥٩ ، وبالإلى عدم توافر شروط الدعوى البوليصية . خطأ في القانون .
١٥٧	٢٨	(الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٦ ق . — جلسة ١٩٧٤/١/١٦)
		٢ — جواز الجمع بين دعوى الصورية والدعوى البوليصية معا متى كان الدائن يهدف بها إلى عدم نفاذ تصرف المدين في حقه . اغفال محكمة الدرجة الأولى الفصل في طلب الصورية . لا يجعله طالبا جديدا أمام محكمة الاستئناف .
٧٧٣	١٢٧	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)



الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) دعوى الحيازة .
		عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق . نطاق مخالفة ذلك . أثره . سقوط الإدعاء بالحيازة . قيام دعوى الحيازة . اعتبارها مانعا من رفع دعوى الملكية لوقف سريان التقادم المكسب لها طوال مدة نظر دعوى الحيازة ..
١١٨٥	١٩٩	(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٥) .. ..
		دفع غير المستحق
		١ — قاعدة عدم جواز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد أو تقاضى فوائد أكثر من رأس المال . متعلقة بالنظام العام منذ نفاذ القانون المدنى فى ١٥/١٠/١٩٤٩ . قيام المدين بسداد آخر قسط من الدين فى ٨/٣/١٩٥٨ . إقامته للدعوى باسترداد ما دفع من الفوائد زائدا عن رأس المال فى ١٦/٤/١٩٦١ . أثره . سقوط الدعوى بالتقادم .
٦٠٢	٩٧	(الطن رقم ٤٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨) .. ..
		٢ — استخلاص محكمة الموضوع بأسباب سائغة أن مطالبة بمصلحة الضرائب للمول بالرسوم المستحقة لا تتضمن تهديدا له . عدم أحقيته فى استرداد ما دفع من رسوم .
١٠٧٠	١٧٦	(الطن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) .. ..
		٣ — طلب الوارث استرداد ما دفعه عن ضريبة التركات استنادا إلى عدم استحقاقه مصلحة الضرائب له . الالتجاء إلى القضاء مباشرة لرد ما دفع بغير وجه حق . صحيح . ملة ذلك .
١٠٨٧	١٨٠	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٩) .. ..

الصفحة	القاعدة	دفع
		( أولا ) الدفع بعدم الدستورية .
٤٥	٧	١ — نهائية الأحكام الصادرة من محكمة النقض في طلبات رجال القضاء . لا سبيل إلى إلغاء هذه الأحكام إلا إذا قدم بأحد القضاة الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات . لا يغير من ذلك الدفع بعدم دستورية القانون سند الحكم المطعون فيه . ( الطلب رقم ٥ لسنة ٤٣ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٧٤/٢/٧ ) ..
٨٧٢	١٤١	٢ — الدفع بعدم دستورية القوانين واللوائح قبل أو بعد إنشاء المحكمة العليا . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٣ ) .. ..
		( ثانيا ) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى .
٣٢٧	٥٣	١ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في التظلم من أمر أداء . بيان الحكم المطعون فيه أن القضاء في التظلم كان على أساس أنه رفع بعد الميعاد . لا قصور . ( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١ ) .. ..
٣٧١	٦٣	٢ — للزوجة حق رفع دعوى جديدة بالتطابق للضرر . استنادها إلى وقائع استجلت بعد صدور الحكم الأول برفض التطبيق . القضاء برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . صحيح . ( الطعنة رقم ٤٦ لسنة ٤٠ ق « أحوال شخصية » — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠ )

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الدفع بعد جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . اعتباره من النظام العام . م ١٠١ من قانون الاثبات .
٧٥٢	١٢٣	( الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ) .. ..
		٤ — التزام محكمة الموضوع بالقضاء في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من تلقاء نفسها متى كان باديا من واقع طلبات المدعية .
٧٥٢	١٢٣	( الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ) .. ..
		( ثالثا ) الدفع بعدم القبول .
		١ — الحكم بعدم قبول الدعوى طبقا للمدتين ٢٧٥ ، ٢٧٤ من قانون التجارة البحرية . قضاء في الموضوع تستنفد به المحكمة ولايتها . استئناف هذا الحكم يطرح الدعوى برمتها على محكمة الاستئناف في حدود طلبات المتأنف .
١٣٩	٢٥	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٠ ) .. ..
		٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى . قضاء المحكمة بقبوله تستنفد به ولايتها في موضوع الدعوى . لا يجوز لمحكمة الاستئناف عند إلغاء حكم محكمة أول درجة وقبول الدعوى ، أن تعيدها إليها لنظر موضوعها .
٢٨٥	٤٨	( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٥ ) .. ..
		٣ — الدفع المؤسس على أن الدائن الذي رفعت عنه الحراسة لا يجوز له رفع الدعوى بدينه ضد المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة قبل الجوء إلى هذا المدير لإصدار قرار



الصفحة	القاعدة	
		بشأنه . هو في حقيقته دفع بعدم القبول . م ١٤٢ مرافعات سابق .
٢٨٥	٤٨	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٥) ... ..
		٤ — الدفع بعدم الاختصاص أو الدفع بعدم القبول . كل ما يلزم للفصل فيه هو التحقق من قيام سببه . الحكم الصادر بقبول الدفع . ما كان من أسبابه زائدا ويستقيم قضاء المنطوق بدونه . عدم اكتسابه قوة الأمر المقضى .
١٠٥٣	١٧٣	(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٣) ... ..
		٥ — الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة . لا يتعلق بالنظام العام . لا يحق لغير من هو مقرر لمصلحته الاحتجاج به .
١١٥٣	١٩٣	(الطن رقم ٣٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢) ... ..
١٢٢٤	٢٠٧	(والطن رقم ٦٠٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١٣) ... ..
		٦ — استخلاص محكمة الموضوع بما لها من سلطة في تفسير العقود أن الشركة المطعون عليها أبرمت مشارطة التأجير بصفتها وكيلة وفي حدود نيابتها . قضاؤها بعدم قبول الدعوى الناشئة عن هذا العقد قبل الشركة المذكورة . لا خطأ .
١٠٤٥	١٧٢	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٣) ... ..
		٧ — الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة . القضاء بقبول الاستئناف شكلا . لا يعد قضاء ضمينا في هذا الخصوص . عدم مواجهة الحكم المطعون فيه لهذا الدفع والرد عليه فعبور .
١٠٧٨	١٧٨	(الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) ... ..

القاعدة	الأمثلة	
		<p>٨ — دفع الشركة المطعون عليها بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذي صفة مد تأميم الشركة المدينة وإنماجها فيها . رفض هذا الدفع بأسباب سائفة . لا قصور . استخلاص تجديد العقد . من مسائل الواقع .</p>
١٥٣٦	٢٥٨	<p>( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ ) .. ..</p> <p>٩ — تقديم طلب كتابي لهيئة التأمينات الاجتماعية للطالبة بمستحقات المؤمن عليه ١٩٨٠م ١٩٨١ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ليس شرطاً لقبول الدعوى . إعلان الهيئة بصحيفة الدعوى للطالبة بهذه المستحقات خلال خمس السنوات المحددة بالنص المذكور . يتحقق به معنى الطلب الكتابي .</p>
١٣٦١	٢٣٠	<p>( الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧ ) .. ..</p> <p>( راجعاً ) الدفع ببطالان الصحيفة .</p> <p>١ — دفع مصلحة الضرائب ببطالان صحيفة الدعوى لرفضها بغير الطريق القانوني . القضاء برفضه . استئناف المصلحة لقضاء المحكمة في الموضوع دون الدفع . أثره . عدم اعتبار قضاء محكمة أول درجة في الدفع مطروحاً على محكمة الاستئناف وأوكان متعلقاً بالنظام العام . علة ذلك . قوة الأمر المقضي تسمو على قواعد النظم للأمام .</p>
٢٤١	٤٢	<p>( الطعن ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٧٤/١/٢٠ ) .. ..</p> <p>٢ — الأحكام العمادة قبل الفصل في الموضوع . لا يجوز الطعن فيها استقلالاً . المادة ٣٧٨ مرافعات سابق . قضاء محكمة أول درجة بحكم واحد برفض الدفع ببطالان الصحيفة وفي الموضوع معاً</p>

الصفحة	القاعدة	
		فصر الاستئناف على الشق الخاص بالدفع دون الموضوع . الحكم المطعون فيه الصادر في هذا الشق . عدم جواز الطعن فيه بالنقض
٩١٠	١٤٨	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ ) ... ..
		( خامسا ) مسائل متنوعة .
		١ - حجية الاعلام الشرعى . دفعها بحكم من المحكمة المختصة في دعوى أصلية أو في صورة دفع . اختصاص الهيئة العامة التي فصلت في الدفع بالحكم فيه . وجوب التعويل على هذا القضاء ولو خالف ما ورد بالإعلام الشرعى .
٢٥٠	٤٤	( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" . جلسة ١٩٧٤/١/٢٠ )
		٢ - الترام محكمة الاستئناف بالفصل في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة سواء ما أغفلت الفصل فيه أو ما فصلت فيه لغير مصاحته دون حاجة لاستئناف فرعى منه . شرط ذلك . أن يكون الحكم المستأنف قد قضى له بكل طلباته .
٧٣١	١١٨	( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٤ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		( ر )
		ريج
		١ — انصب عمل غير مشروع . التزام مرتكبه بالتعويض . عدم التقيد في القضاء بريج الأرض المقتضية بحكم م ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعي .
٤٦٤	٧٥	(الطن رقم ٤٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٧٤) ..
		٢ — الريج . ماهيته . تعويض لصاحب التمسار المقتضب مقابل ما حرم من ثماره . تقديره . من سلطة محكمة الموضوع . جواز تقدير الريج بقدر أجرة العين .
١١٤٦	١٩٢	(الطن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٧٤) ... ..
		٣ — الحكم في دعوى الريج . جواز استناده الى تقرير الخبير في دعوى ريج عن مدة سابقة باعتباره من مستندات الدعوى . لا مخالفة في ذلك لأحكام قوة الأمر المقضي .
١١٤٦	١٩٢	(الطن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٧٤) ... ..
		٤ — للشريك على الشيوع حق المطالبة بريج حصته من الشركاء الآخرين الذين يضعون اليد على ما يزيد عن حصتهم ، كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة .
١٣٢٤	٢٢٦	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٤) ... ..
		٥ — رفع الطاعنات دعوى براءة ذمة من مبلغ يطالب به المطعون عليهما مقابل أجرة أرض تأسيسا على تملكهن للأرض

الصفحة	القاعدة	
		بوضع اليد المدة الطويلة . رفض الدعوى استنادا الى ان هذا المبلغ يمثل ريع الأرض فلا يسقط بالتقادم الخمسى . هذا القضاء لا يعتبر فصلا في ملكية الأرض .
١٤٧٧	٢٥٠	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٩) ... ..
		٦ - المنع من اعادة التزع في المسألة المقضى فيها . شروطه تأسيس الطاعنات دفاعون في دعوى طلب تثبيت ملكية أرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة على أن قيامهن بدفع ريع تلك الأرض للطاعون عليهما كان توقيما من توقيع الججز الإدارى على أموالهن . عدم طرح هذه المسائل في الدعوى السابقة المرفوعة بطلب براءة الذمة من الريع . مؤداه . جواز نظر دعوى تثبيت الملكية .
١٤٧٧	٢٥٠	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٩) ... ..
		( س )
		سمسرة
		مبالغ السمسرة أو العمولة . خضوعها لضريبة الارباح التجارية والصناعية ولو كان الممول الذى دفعت له لا يتمتع السمسرة أو الاشتغال بالعمولة بل يقوم بهما صفة عارضة . الترام دافع السمسرة أو العمولة العارضة بتوريد مبلغ الضريبة للخرانة بعد خصمها من العمولة أو السمسرة . الممول غير المتهم . تعريفه . مثال بشأن موردى الانقار للقاوول .
٦٣٠	١٠٢	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٣) ... ..

(ش)

## شركات . شفعة

شركات

## الشركات المساهمة :

١ - الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ على مجموع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة بالشركات المساهمة . وعاقبها . استمرار العضو المذكور في تقاضي ذات المرتب الذي كان يحصل عليه منذ كان مديرا عاما للشركة دون زيادة . لا أثر له وجوب خضوعه للضريبة .

٢٤٥ ٤٣ (الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/١/٣٠) ... ..

٣ - الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ . وعاقبها . المبالغ التي يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل فيها بهذه الصفة . يستوى في ذلك أن تكون ثمار عضوية أو من غير ثمارها .

٣٤٢ ٥٦ (الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٦ قضائية جلسة ١٩٧٤/٢/١٧) ... ..

٩٢١ ١٥١ (والطعن رقم ١٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٢٢) ... ..

٣ - الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة . التبرعات لا تدخل في نطاق التكاليف الجائز خصمها من وعاء الضريبة .

٩٢١ ١٥١ (الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٢٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
١٠٠٩	١٦٦	٤ - أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة . اعتبارهم وكلاء عن الشركة طبقا لقانون التجارة . عدم اعتبارهم من العاملين بتلك الشركات قبل العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ (الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٨ )
١١٤	٢١	٥ - إعفاء الصرفيات الحكومية من رسم الدمغة، المادة ٥٧/ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ . قاصر على تعامل مصلحة صناديق التأمين والمعاشات في الأوراق المالية . اكتاب هذه المصلحة في رأس مال الشركة عند تأسيسها . لا يشمل الإعفاء من الرسم . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٩ )
شركات القطاع العام :		
٣٣٧	٥٥	١ - تحديد متوسط المنحة الواجب ضمها للرتب . المناط فيه . المنحة التي صرفتها الشركة للعاملين في الثلاث السنوات السابقة على تعادل وظائف الشركة بوظائف الجدول المرفق بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ . (الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٦ )
٥١٤	٨٣٤	٢ - القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٢ تشريع خاص . القسواعد المقررة بنصومه تعتبر استثناء من أحكام نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بالقوار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للتؤسسات العامة وفقا لأحكامه يكون بقرار من الوزير المختص . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٦ )

## شركات

الصفحة	القاعدة	
		٣ — القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٢ فرضه مرتبا خاصا للمعينين وفقا لأحكامه . تقييد الشركات بهذا المرتب . لا محل للتعدي بكادر الشركة باعتباره أكثر فائدة أو بمرتبات الجدول المرفق بالقرار الجمهوري ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١
٥١٤	٨٣	(الطنن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٤) ... ..
		٤ — محامو أقلام قضايا الشركات التي تساهم فيها الحكومة بتصيب في رأس المال . قبولهم للرافعة عنها أمام المحاكم . مدير الإدارة القانونية فيها . حقه في تمثيلها أمام محكمة النقض . التوكيل الصادر منه للدعوى الذي قرر بالطعن بالنقض نيابة عن الشركة . صادر ممن يملكه . ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧
٤٩٢	٨٠	(الطنن رقم ٣٩٦، ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٤) ...
		٥ — منشور الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة المنظم لإجراءات التظلم من قرارات التقييم . تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع . عدم التعويل على ما تضمنه بشأن الجهة المختصة بنظر التظلم من قرارات التقييم . انعقاد الاختصاص للقضاء العادي بنظر التظلم من هذه القرارات .
٧١٣	١١٤	(الطنن رقم ١٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٧٤) ... ..
		٦ — العاملون بالشركات التابعة للوحدات العامة . علاقتهم بها تعاقدية لا تنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل ولنظام العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة . عدم اعتبار القرارات التي تصدرها الشركات في شأنهم قرارات إدارية . اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات المتعلقة بهذه القرارات .
٧١٣	١١٤	(الطنن رقم ١٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٧٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ — العامون ببنك مصر . علاقتهم به تعاقدية منذ تحوله إلى شركة مساهمة بصدور القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ ، خضوعهم لأحكام قانون العمل ولنظام العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة .
٨٩٥	١٤٥	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٤) ... ..
		٨ — رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة المنتدب بالشركات التابعة للتؤسسات العامة . اعتبارهم من العاملين بها منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٧٢ متى روعي في تعيينهم الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة . اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات بينهم وبين الشركات التي يعملون بها .
١٠٠٩	١٦٦	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٦/١٩٧٤) ... ..
		٩ — عدم افصاح المادة ٥٦ من نظام العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة الصادر بقرار الجمهوري ٣٩٤٦ لسنة ١٩٦٢ عن الحالات التي يجوز فيها توقيع عقوبة الفصل . مؤداه . ترك ذلك التحديد للقواعد العامة الواردة بالمادة ٧٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩
٨٩٥	١٤٥	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٤) ... ..
		١٠ — سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية على موظفي الشركات المشار إليها . نون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا . شمولاً حق توقيع عقوبة الفصل عند احلال العامل بالتزاماته الجوهرية . عدم التزام رب العمل بإبلاغ النيابة الإدارية عند وقوع أية مخالفات منهم .
٨٩٥	١٤٥	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١١ - اختصاص النيابة الإدارية بفحص وتحقيق الشكاوى المقدمة ضد موظفي الشركات المشار إليها في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . إبلاغ النيابة الإدارية بتعيين موظف لأموال الشركة . إبلاغ السلطة المختصة في حكم المادة ٢٧ من قانون العمل .
٧٩٦	١٣١	(الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٤) ... ..
		١٢ - التحكيم في المنازعات بين شركاء القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين . اختياري . عدم تعلقه بالنظام العام ما لم يقدّم دليل على قبول هؤلاء الأشخاص له بعد وقوع النزاع .
١٥٠٦	٢٥٥	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠) ... ..
		”تأميم المنشأة“
		١ - قرار لجنة تقييم الشركة، بإدراج مسؤوليات الشركاء ضمن أصولها بوصفها ديون لها في نعمتهم . العودة إلى إضافتها إلى خصوم الشركة . أثر ذلك . عدم احتسابها ضمن صافي أصول الشركة الذي آل إلى الدولة .
٣٦٤	٦٠	(الطن رقم ٢٣٣ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٩) ... ..
		٢ - تأميم المنشأة الفردية تأمينا كاملا وادماجها في شركة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة . أثره . انقضاء المشروع المؤمم وتصفيته . عدم اعتبار الدولة بمثابة خلف لها . مسؤولية الشركة المداخلة عن الوفاء بالتزامات السابقة على التأميم . نطاقها . م ٣ ق ١٧ السنة ١٩٦٢ .
١٤٩٣	٢٥٣	(الطن رقم ٤٥١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم زوال الشخصية المعنوية للمشروع التأميم . مسئوليته كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأميم . لا يغير من ذلك أيلولة أسهم الشركات المؤمنة إلى الدولة وتحديد مسئوليتها عن التزاماتها السابقة في حدود ما آل إليها من أموال وحقوق في تاريخ التأميم .
١٥٠٦	٢٥٥	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٠) .. ..
		شركات التضامن :
		١ — الربط الحكمي في القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . قصر تطبيقه على الممولين من الأفراد دون الشركات . الشريك في شركة التضامن لا تسرى عليه أحكام هذا الربط . عدم صحة الاستدلال بنص المادة ٣٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ للقول بسريان الربط الحكمي عليه .
٣٧٥	٦٢	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠) .. ..
		٢ — ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . فرضها على كل شريك شخصيا في شركة التضامن . وجوب أن يطعن في الربط بنفسه أو بمن ينييه في ذلك من الشركاء أو الغير .
٣٧٠	٦١	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠) .. ..
٥٨٣	٩٣	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧) .. ..
		٣ — إقامة الشريك في شركة التضامن طعنا في قرار اللجنة عن نفسه وبصفته مديرا للشركة . عدم إفصاحه عن صفته كوصي أو وكيل عن باقي الشركاء . مؤداه . عدم انصراف أثر الطعن إلى سواه .
٣٧٠	٦١	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الطعن في قرار اللجنة من الشريك المتضامن بصفته مديرا لشركة التضامن . أثر الطعن لا ينصرف إلى شخصه ولا إلى باقي الشركاء المتضامنين . لا يغير من ذلك انابة الشركاء له في عقد الشركة لتمثيلهم أمام القضاء . طالما انه لم يرفع الدعوى بصفته نائبا عنهم ، بل رفعها بصفته مديرا للشركة .
٥٨٣	٩٣	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧) ... ..
		٥ - الشريك المتضامن في الشركة التي تراول التجارة على سبيل الاحتراف . تاجر باعني ائتمانوني لا يمنع من ذلك كونه موظفا ممن تحظر القوانين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة .
٤٠٤	٦٦	(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) ... ..
		٦ - نفى الحكم ما ادعاه أحد الشركاء المتضامنين - وهو من موظفي شركات القطاع العام - من بيع حصته في شركة تجارية وانسحابه منها . قضاؤه بأشهار أفلاسه على هذا الأساس . لا خطأ .
٤٠٤	٦٦	(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) ... ..
		٧ - شركات التضامن . الحكم بشهر أفلاسها . يستتبع حتما شهر أفلاس الشركاء فيها . استدلال الحكم على كون الطاعن شريكا مستترا في شركة تضامن بتوقيعه على مستندات إذنيه وعقود ومستندات أخرى خاصة بالشركة . استخلاص ذلك من أوراق الدعوى وكفايته لحمل نتيجة الحكم . لا قصور . ولا فساد في الاستدلال .
٦٠٦	٩٨	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ — للمحكمة أن تقضى بشهر الإفلاس بغير طلب متى توافرت الشروط الموضوعية لذلك لتعلق أحكام الإفلاس بالنظام العام . القضاء بشهر إفلاس الطاعن دون طلب باعتباره شريكا متضامنا في شركة تبعا للقضاء بإفلاس هذه الشركة . لا خطأ .
٦٠٦	٩٨	(الطن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨) ... ..
		شركات التوصية :
		١ — شركة التوصية . شركة تجارية ذات شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء . خروج حصة الشريك عن ملكه وصيرورتها مملوكة للشركة .
٥٨٧	٩٤	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧) ...
		٢ — الأصل أن حصة الشريك في شركات الأشخاص غير قابلة للتنازل الا بموافقة سائر الشركاء . تنازل الشريك دون موافقتهم . أثره . بقاء هذا التنازل قائما بينه وبين الغير . مع عدم نفاذه قبل الشركة أو الشركاء . علة ذلك .
٥٨٧	٩٤	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧)
		مسائل متنوعة :
		١ — اندماج شركة في أخرى أثره . خلافة الشركة الداخلة خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . مباشرة الشركة الالجة للدعوى لأهمية لاغفال هذه الصفة في تقرير الطعن بالنقض .
٨٥٩	١٣٩	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٢) ... ..

## هـركات . شفعة

الصفحة	الزاعدة	
١٢٣٧	٢١٠	٢ — تحديد صفة الشركة . العبرة فيه هي بطبيعة العمل الرئيسي الذي تقوم به وبالفرض المحدد في عقد تأسيسها . مثال في قيام الشركة بأعمال تجارية بطبيعتها . (الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١٩) .. ..
١٢٩١	٢٢٠	٣ — إنفراد أحد الشركاء بإدارة الشركة خلافا لما تضمنه العقد ، ومدة استمرار الشركة الفعلي ومقدار ما أنتجته . وقائع مادية . جواز إثباتها بكافة طرف الأثبات . (الطن رقم ٢١٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢٦) .. ..
١٤٩٣	٢٥٣	٤ — المنشأ الفردي . تأميمها باعتبارها كذلك . انتفاء تحويلها من قبل إلى شركة . توافر صفة صاحبها في تمثيلها بشخصه قبل التأميم أمام القضاء .. (الطن رقم ٤٥١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨) .. ..
شفعة		
٥٠٢	٨٩	١ — اشتراط القانون المدني الجديد إيداع كامل الثمن والا سقط الحق في الأخذ بالشفعة . أغفال ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه خلافا لقانون الشفعة القديم . عدم رد الحكم المطعون فيه على ما اثاره الطاعنان من سقوط حق المطعون عليه في الأخذ بالشفعة لعدم اشتغال صحيفه الدعوى على استعداده لدفع الملحقات . لاقصور . (الطن رقم ٤١٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - استخلاص المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب سائفة أن مآقره المطعون عليه قبل إتمام بيع العقار المشفوع فيه . لا يتضمن تنازلاً عن استعمال حقه في الشفعة . استطراده إلى القول بأن التنازل الضمني لا يثبت إلا بعد إتمام البيع . تزيد . غير مؤثر .
٥٠٢	٨١	( الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٧٧٤/٣/١٤ ) ... ..
		شيوخ
		١ - وضع يد المالك على الشيوخ على جزء مفرز من العقار يوازي حصته . لا يحق لأحد شركائه انتزاع هذا القدر منه . حق هذا الشريك في طلب القسمة أو مقابل الانتفاع .
١٣٢٤	٢٢٦	( الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٤/١٢/٣ ) ... ..
		٢ - المشتري أقدر مفرز في العقار الشائع . لا يجوز له طلب التسليم مفرزاً . علة ذلك .
١٣٢٤	٢٢٦	( الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٤/١٢/٣ ) ... ..
		٣ - للشريك على الشيوخ حق المطالبة بربع حصته من الشركاء الآخرين الذين يضعون اليد على ما يزيد عن حصتهم . كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة .
١٣٢٤	٢٢٦	( الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٣ ) ... ..



الصفحة	التأريخ	
		( ص ) صلح سورية
		صلح
		١ - الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . بطلانه بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام . سواء ورد في العقد أو أثناء سريانه .
٥٢٠	٨٤	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٤) ... ..
		٢ - الحكم بطلان الاتفاق على زيادة الأجرة لمخالفته للنظام العام . لا محل لمناقشة وجود أو عدم وجود إكراه يشوب هذا الاتفاق . تحلت الحكم عن وجود إكراه . تزيد يستقيم بدونه .
٥٢٠	٨٤	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٤) ... ..
		سورية
		١ - الطعن بصورية عقد . عدم قبوله إلا من له مصلحة فيه . وفي حدود هذه المصلحة . مثال .
٢١٦	٣٧	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٢/١/١٩٧٤) ... ..
		٢ - الأجرة المتعاقد عليها في معنى المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . هي تلك الأجرة الحقيقية التي تم التعاقد عليها منذ بدء الإيجار . ثبوت أن الأجرة الواردة بالعقد صورية

الصفحة	القاعدة	
		وأن الأجرة الحقيقية هي المؤداة فعلا من المستأجرين . وجوب التعديل على هذه الأجرة الأخيرة عند اجراء التخفيض .
٢٥٩	٤٥	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٣١) ... ..
		٣ — استخلاص الحكم من أقوال الشهود والقرائن أن الأجرة الحقيقية المتعاقد عليها هي الأجرة المؤداة فعلا . وجوب اجراء تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على تلك الأجرة . عدم لزوم بحث مطابقة هذه الأجرة لأجرة المثل .
٢٥٩	٤٥	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٣١) ... ..
		٤ — استخلاص الحكم من أقوال الشهود والقرائن سورية الأجرة الثابتة بعقود الإيجار وأن الأجرة الحقيقية هي المؤداة فعلا . كفاية هذه الدعامة لحمل قضائه . النعى عليه فيما أورده من تقرير لم يبين مصدره . غير متبع .
٢٥٩	٤٥	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٣١) ... ..
		٥ — صدور الحكم المطعون فيه في موضوع غير قابل للتجزئة . وهو سورية عقد بيع . بطلان الطعن بالنقض بالنسبة لبعض المطعون عليهم . يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .
٥٩٨	٩٦	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨) ... ..
		٦ — استخلاص الحكم من تقرير الخبير أن الإقرار اللاحق إنما ينصب على العقد السابق وصفه بأنه بيع بات . استدعاه من عباراته أن العقد قصد به منذ البداية أن يكون سائر الرهن حيازي . لا خطأ . علة ذلك .
٦٥٨	١٠٦	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ — جواز الجمع بين دعوى الصورية والدعوى للبولىصية . ما . متى كان الدائن يهدف بها الى عدم تقاد تعرف المدين في حقه . إغفال محكمة الدرجة الأولى لفصل في الدفع بالصورية . لا يجعله طلبا جديدا أمام محكمة الاستئناف .
٧٧٣	١٢٧	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ..  إثبات الصورية :
		١ — تقدير كفاية أدلة الصورية . هو مما يستقل به قاضي الموضوع .
٢١٦	٣٧	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..
٢٥٩	٤٥	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٣١) ... ..
		٣ — التمسك بصورية الأجرة المبينة بهقود الإيجار صورية تدليسية مبناها التحايل على القانون للتوصل إلى أجرة أكثر من الأجرة القانونية . جواز إثبات ذلك بين المتطاعدين بطرق الإثبات كافة .
٢٥٩	٤٥	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٣١) ... ..
		٣ — الورقة العرفية حجة على طرفيها بكانة بياناتها . بما في ذلك تاريخها إلى أن يثبت العكس وفقا للقواعد العامة . إدعاء أحد طرفيها بعدم مطابقة تاريخها للواقع . إدعاء بالصورية . عليه إثباته بالكتابة .
٥٧٥	٩٢	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ — إءعاء الأصل أو وارثه نءءم تاريخ الورقة العربىة غشا حتى لا ىنكشف حقىة صدور التصرف من الوكىل بعد زوال وكائته . جواز إىباته بكافة الطرق . حلة ذلك .
٤٧٥	٩٢	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ... ..
		٥ — عءم جواز الحكم فى الاءعاء بالتزوىر وفى الموضع معا . لا ىل لأعمال هذه القاعدة متى كان دفاع الخصم فى تكىفه الصحيح دفا بصورىة تاريخ المحرر العرفى ولىس اءعاء بالتزوىر . جواز القضاء بحكم واحد بعدم صحة التاريخ ورفض الدعوى تبعا لذلك .
٤٧٥	٩٢	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ... ..
		٦ — حق محكمة الموضع بصلء التءابىل على صورىة عقد البىع فى الاستعانة بأقوال الشهود فى تحقق أءرته حول ءءءم تاريخ هذا العقد . اءبار ما ىصلاه من تلك الأقوال . قرىنة تسانء الأءلة الأءرى .
٧٧٣	١٢٧	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ..
		٧ — إءظمة الحكم بصورىة عقد البىع صورىة مطابقة على قرائن متسانءة ، عءم جواز مناقشة كل قرىنة على حلة لإىبات عءم كفاىءتها . النعى على الحكم فى هذا الصلء . جمل ماضى .
٧٧٣	١٢٧	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(ض) ضرائب
		(أولا) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
		١ — ضريبة الأرباح التجارية . استحقاقها سنويا . منوط بنتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي يباشرها الممول في بحر السنة .
١٥٧	٢٨	(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٦) ... ..
		٢ — دين الضريبة . ينشأ بمجرد توافر الواقعة المنشئة له طبقا للقانون . الورد أداه تنفيذية لتحصيل الضريبة . تصرف الممول في عقاره بالبيع . الحكم بإلغاء الحجز الإداري الموقع على هذا العقار استيفاء لضريبة الأرباح التجارية المستحقة بعد سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ . إقامة الحكم قضاءه على أن الورد لم يوجه إلى الممول قبل تاريخ الصرف الذي سجل في سنة ١٩٥٩ ، وبالتالي عدم توافر شروط الدعوى البوليصة . خطأ في القانون .
١٥٧	٢٨	(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٦) ... ..
		٣ — تصفية المنشأة . بدء توقف المنشأة من تاريخ انتهائها . فترة التصفية : فترة عمل . عمليات التصفية . اعتبارها استمرارا لنشاط المول الخاضع للضريبة .
٢٩٩	٤٩	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الأرباح الناتجة عن بيع الوارث لمنشأة مورثة . خضوعها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية إذا كان قد استمر في استغلالها . اعتبارها ربحا عارضا لا تتناوله الضريبة إذا ما كف الوارث عن استغلال المنشأة بعد وفاة المورث .
٤٧٩	٧٧	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٦) ... ..
		٥ - إغفال الحكم الرد على ما تمسكت به مصلحة الضرائب من استمرار الورثة في مزاولة نشاط مورثهم . عدم بيان الحكم ما إذا كان الورثة قد اقتصروا على مجرد تصفية هذا النشاط . أم أنهم قاموا باستغلاله بعد وفاة المورث . قصور .
٤٧٩	٧٧	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٦) ... ..
		٦ - وعاء الضريبة . الأرباح الناتجة من مجموع العمليات التي باشرت المنشأة خلال سنة كاملة . تنفيذ العملية على عدة سنوات . الجزء الذي يتم منها كل سنة ، تخضع نتيجته للضريبة إن كان ربحا . لا يلزم أن يكون الربح قد تم قبضه فعلا . مثال في أعمال المقاولات .
٦٨٦	١١٠	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١٧) ... ..
		٧ - مبالغ السمسرة أو العمولة . خضوعها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ولو كان الممول الذي دفعت له لا يتمتع السمسرة أو الاشتغال بالعمولة بل يقوم بهما بصفة عارضة . اتزام دافع السمسرة أو العمولة العارضة بتوريد مبلغ الضريبة لخزانة بعد خصمها من العمولة أو السمسرة . مثال بشأن موردي الأنفاق للمقاول .
٦٣٠	١٠٢	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٣) ... ..



## ضرائب

الصفحة	القاعدة	
١٤٠٣	٢٣٨	٨ — السنة المالية للنشأة . الأصل فيها أنها تتمشى مع السنة التقويمية . تحديد بدء السنة المتداخلة . متروك لتقدير الممول . لا يجوز لمصلحة الضرائب أن تعدل في بداية السنة المتداخلة . (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٧٤)
١١٨٢	١٩٨	٩ — الإعفاء من أداء الضريبة على النشاط في تربية المواشى م ١٤٠٤٠ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ٣٧٠ لسنة ١٩٥٩ . سريانه اعتبارا من ١/٥/١٩٦٠ . عدم انطباقه على السنوات السابقة . علة ذلك . (الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣/١١/١٩٧٤)
١٤٤٠	٢٤٤	١٠ — الضريبة على أرباح المنشآت المنفصلة في مصر . مناطقها . (الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٧٤)
"الربط الحكى"		
١٠٩	٣٠	١ — قاعدة للربط الحكى فى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . صيرورة الربط نهائيا عن أية سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ . أثره . عدم جواز أعمال منه المتعلقة . (الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٩/١/١٩٧٤)
١٠٩	٣٠	٢ — القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . المقصود بالربط النهائى . يكفى لاعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن من الممول أو المصلحة . لا محل لأعمال قاعدة أن الطاعن لا يضر بطعنه . (الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٩/١/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . ربط الضريبة على الأرباح الفعلية . شرطه . أن تتجاوز أرباح الممول ١٥٠ جنيها ولا تتعدى ٥٠٠ جنية في سنة الأساس ، مع زيادة أرباحه في إحدى السنتين المقيستين زيادة جوهرية سواء من ذات النشاط أو من نشاط مستحدث .
٢٢٣	٣٨	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) .. .. .
٩٩٤	١٦٤	(والطن رقم ٤٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٥) .. .. .
		٤ — تمسك الطاعنة — مصلحة الضرائب — بأن أرباح الممول الفعلية قد زادت زيادة جوهرية عن سنة الأساس بما يوجب ربط الضريبة على أرباحه الفعلية في السنتين المقيستين إعمالاً للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . إغفال الحكم بحصر مقومات هذه الزيادة . قصور .
٢٢٣	٣٨	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) .. .. .
		٥ — اعمال قاعدة الربط الحكمي طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . شرطه . تجاوز أرباح الممول في سنة الأساس مبلغ خمسمائة جنية .
٤٤٥	٧٣	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧) .. .. .
		٦ — تطبيق قاعدة الربط الحكمي في القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . شرطه يستوي في ذلك أن تكون أرباح سنة الأساس موضوع ربط أصل فقط أو اشتملت على ربط إضافي . علة ذلك .
	١٥٨	(الطن رقم ٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٩) .. .. .

الصفحة	القائمة	
		٧ - الربط الحكمي في القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . قصر تطبيقه على المولين من الأفراد دون الشركات . الشريك في شركة التضامن لا تسرى عليه أحكام هذا الربط . عدم صحة الاستدلال بنص المادة ٣٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ للقول بسريان الربط الحكمي عليه .
٣٧٥	٦٢	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠) .. ..
		٨ - إخطار مصلحة الضرائب للممول بأسباب ربط الضريبة على الأرباح الحقيقية في السنتين المقيستين لزيادتها زيادة جوهرية . ق ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . عدم وجوب هذا الإخطار إذا تحققت شروط الربط الحكمي أثناء نظر النزاع في مرحلة من مراحله .
٩٩٤	١٦٤	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٥) .. ..
		٩ - وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية حتى سنة ١٩٥١ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير . ولو كانت الحسابات منتظمة في تلك السنوات . ق ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . الاستثناء . المولون الذين يسكون حسابات منتظمة عن السنوات من ١٩٥٢ - ١٩٥٤
٤٨٤	٧٨	(الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠) .. ..
		١٠ - تطبيق قاعدة الربط الحكمي . ق ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ . شرطه . أن تكون الضريبة قد ربطت على المول في سنة القياس بطريق التقدير .
٦٨١	١٠٩	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١٤) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		١١ — قاعدة الربط الحكمي في القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ . الاستثناء . استحداث نشاط جديد يختلف نوعا عن النشاط في سنة الأساس ، أو التوقف عن مواصلة نشاط مستقل . المقصود بالنشاط في هاتين الحالتين . التوقف عن الإتجار في بعض السلع التي يتكون منها نوع معين من النشاط لا يعد توقفا عن نشاط مستقل .
٧٢٤	١١٦	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٧ ق . — جلسة ١٩٧٤/٤/٢١) .. .. ” الربط الإضافي “ الربط الإضافي . أحواله . الخطأ والتدليس وظهور نشاط جديد للمول كان خافيا على المصلحة . أعمال قاعدة الربط الحكمي طبقا للقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . لا يحول ذلك دون إجراء ربط إضافي متى توافرت إحدى حالاته .
٤٥٤	٧٣	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٧ ق . — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧) .. .. ” التنازل عن المنشأة “ ١ — التنازل إليه عن المنشأة مسئول عن دين الضريبة بالتضامن مع المتنازل . إبطال التنازل . أثره . زوال الترام المتنازل إليه بأداء الضريبة . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٧ ق . — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧) .. ..
٤٥٠	٧٢	٢ — الحكم بإبطال العقد الصادر من المدين . حجة على دائته . حلة ذلك . إبطال عقد بيع المنشأة . أثره . زوال أثر العقد من وقت انعقاده سواء بالنسبة للتعاقدين أو مصلحة الضرائب . مؤدى ذلك . عدم مسئولية المتنازل إليه عن أداء دين الضريبة . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٧ ق . — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧) .. ..
٤٥٠	٧٢	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٧ ق . — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧) .. ..

## ضرائب

الصفحة	القاعدة	
		ضريبة المهن غير التجارية .
		١ — المهن غير التجارية الخاضعة للضريبة . نطاقها . لا محل للفرقة بين الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري .
١٣٩٦	٢٣٧	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١١/١٢/١٩٧٤) ... ..
		٢ — وعاء الضريبة على الأرباح غير التجارية . صافي الأرباح بعد خصم التكاليف التي تصرف بمسوغ وتكون لازمة لمباشرة النشاط الذي أدى إلى الربح الخاضع للضريبة .
١٢٣٢	٢٠٩	(الطن رقم ١٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/١١/١٩٧٤) ... ..
		٣ — التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة على الأرباح غير التجارية . التبرعات والاحتياطات . لا تعد من التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة . علة ذلك .
١٣٩٦	٢٣٧	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٧٤) ... ..
		٤ — تقدير المصروفات جزافا بنحو الإيراد في حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات . عدم تحقيق الممول إرادا . وجب تقدير المصروفات تقديرا فعليا .
٧٢٨	١١٧	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٧٤) ... ..
		٥ — نشاط المؤلف في نقل مؤلفه إلى الجمهور واستغلاله بطريق مباشر أو غير مباشر . خضوعه للضريبة على أرباح المهن غير التجارية . أعضاء هيئات التدريس بالجامعات . خضوعهم للضريبة المذكورة بالنسبة للأرباح التي يحققونها من نشر بحوثهم ومؤلفاتهم .
٧١٨	١١٥	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢١/٤/١٩٧٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ — مهنة الهندسة . لا يشترط لمزاوتها الحصول على دبلوم حال . ق ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بعد تعديله بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ . المهندس الحاصل على بكالوريوس الهندسة لا يتمتع بالإعفاء الموقوف من ضريبة المهن الحرة ق السنوات الخمس من تاريخ حصوله على الدبلوم . م ٧٦ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
١٣٥٧	٢٢٩	( الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤ ) .. ..
		٧ — الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب . إعفاؤها من ضريبة الأرباح غير التجارية في حدود نشاطها الاجتماعي أو العلمي أو الرياضي . إنتفاء هذا الإعفاء بالنسبة لنشاط آخر .
١٢٣٢	٢٠٩	( الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٧ ) .. ..
		٨ — إعفاء الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب من أداء ضريبة المهن غير التجارية . مناطه . مزاولة النشاط في حدود أغراضها الاجتماعية أو العلمية أو الرياضية . استقلال قاضي الموضوع بتقدير أن النشاط قصد به تحقيق كسب مادي للأعضاء بما يخضعه للضريبة .
١٣٩٦	٢٣٧	( الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١١ ) .. ..
		« الربط الثابت »
		١ — القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٥ . نطاقه . أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى .
٨٨٥	١٤٣	( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٥ ) .. ..
١٠٧٤	١٧٧	( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٦ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن نظام الربط الثابت . نطاقه . مهنة التأليف . خروجها عن مجال تطبيق أحكام ذلك القانون .
٧١٨	١١٥	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢١) .. .. ٣ — القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم سريان أحكامه على المهن الهندسية . طلة ذلك . جواز مزاولة المهنة لحلة دبلومات غير جامعية عملاً بقانون نقابة المهن الهندسية ٨٩ لسنة ١٩٤٦ قبل وبعد تعديله بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٥٧ .
٨٨٥	١٤٣	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٥) .. .. ٤ — مهنة المحاسبة . عدم اشتراط الحصول على درلوم عال من إحدى الجامعات لمزاولتها . ق ١٣٣ لسنة ١٩٥١ .. عدم سريان قاعدة الربط الحكى الوارد بالقانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ على المحاسب .
١٠٧٤	١٧٧	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) .. .. (ثالثاً) ضريبة التركات . ١ — هبة المورث لسندات القرض الوطنى إلى أولاده خلال السنوات الخمس السابقة على وفاته . فى ظل القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٣ الذى كان يعنى السندات من كانه الضرائب . خصوصها لضريبة التركات . متى كان المورث قد توفى بعد صدور القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦١ الذى أخضعها للضريبة . لا يعد ذلك انسحاباً لأثر القانون الجديد على الماضى . طلة ذلك . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٦) .. ..
٢٩٩	٤٩	

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الهبات الصادرة من المورث خلال خمس السنوات السابقة على وفاته ، إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدورها . لا تحتاج بها مصلحة الضرائب . المادة ٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .
٢٩٩	٤٩	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦٧٤/٢/٦) .. .. .
		٣ — حق مصلحة الضرائب في أن تستبعد نهائيا من ولاء رسم الأيلولة ، الديون المعدومة . وهي التي يفقد الأمل في تحصيلها .
٢٩٩	٤٩	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٦) .. ...
		٤ — اعتبار الديون معدوما . من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سليمة .
٢٩٩	٤٩	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٦) .. .. .
		٥ — إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من الضريبة . المادة ١٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . تصرف المورث في هذه الدار بطريق الهبة إلى ورثته خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة لا يمنع من صريان الإعفاء من الضريبة عليها . ولا يجوز لمصلحة الضرائب التمسك بانتقال ملكية الدار المرهوبة إلى الورثة قبل الوفاة .
٦٣٦	١٠٣	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٣) .. .. .
		٦ — تخصيص جزء من الدار المخلفة عن المورث لسكنى الأسرة . وجوب قصر الإعفاء من الرسم على هذا الجزء دون باقي أجزاء الدار .
١١٢٦	١٨٨	(الطن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣٠) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٧ — يجوز بمقتضى القانون أو الاتفاق أن تكون ملكية سطح الأرض منفصلة عن ملكية ما فوقها أو ماتحتها . آلات المطبخ الثابتة في الأرض على سبيل القرار . تعتبر عقارا لا تنتقل ملكيته إلا بالتسجيل . العقارات التي يكون المورث قد اشتراها قبل وفاته بعقود عرفية لم تسجل . دخولها في نطاق ضريبة التركات . ضمن أصول التركة .
٨٣١	١٣٦	(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٨) ... .. ٨ — الأراضي الزراعية الداخلة ضمن عناصر التركة . تقدير قيمتها استنادا للقيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة . يستوى في ذلك استغلال الأرض في زراعة المحصولات العادية أو زراعة الفواكه .
٨٩١	١٤٤	(الطن رقم ٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٥) ... .. ٩ — شهرة محل التجارى . ماهيتها . وجوب تقدير قيمة التركة في تاريخ وفاة المورث . استبعاد مقابل شهرة المنشأة من عناصر التركة بسبب هدمها بعد وفاة المورث . خطأ في القانون .
١١٢٦	١٨٨	(الطن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣٠) ... .. ١٠ — الحق في التعويض عن أكل النهر عينا كان أو نقديا المنصوص عليه في القوانين ٧٣ لسنة ١٩٥٣ و ١٨١ لسنة ١٩٥٧ و ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على التوالي . وجوب دخوله في وعاء ضريبة التركات .
١١٣١	١٨٩	(الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣٠) ... .. ١١ — سريان رسم الأيلولة على مبالغ التأمين على الحياة أو غيرها من التأمينات . شرطه .
١٤٥٧	٢٤٧	(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٢ — تقدير التركة يكون بحسب الوقت الذي انتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث أو المستفيد من النص في عقد التأمين على استحقاق قيمته إذا ظل المستفيد على قيد الحياة حتى حلول ميعاد الاستحقاق . لا محل لفرض رسم الأيلولة على قيمة هذا العقد عند وفاة المورث المؤمن له .
١٤٥٧	٢٤٧	(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٧٤) .. ..
		١٣ — حجية الحكم لا تكون إلا فيما فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها . مثال بشأن حكم نذب خبير لتقدير صافي التركة .
٩٧١	١٦١	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٥/٦/١٩٧٤) .. ..
		( رابعا ) الضريبة العامة على الإراد .
		١ — الواقعة المنشئة للضريبة العامة على الإراد . بيانها . إخطار المورث — الممول — بربط الضريبة العامة لاعلاقة له بنشوء الضريبة التي استحققت بوفاته . الترام الورثة بأدائها من أموال التركة .
١٠٦	١٩	(الطن رقم ١٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٩/١/١٩٧٤) .. ..
		٢ — إيراد الأراضي الزراعية الداخل في وعاء الضريبة العامة . يحدد بالقيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة العقارية بعد خصم ٣٠٪ . تحديد الحكم المطعون فيه لإيراد الأطنان اعتبار القيمة الإيجارية سبعة أمثال للضريبة . خطأ في القانون .
٣٤٧	٥٧	(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٦ ق — ١٧/٢/١٩٧٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الدخل الذي لا يخضع لضريبة توعية . لا تسرى عليه أحكام الضريبة العامة . الضريبة العامة تنشأ بالنسبة للعقارات المبنية من تاريخ مريان العوايد عليها . المادة ٦ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .
٤٣٩	٧١	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧) .. ..
		٤ — محاسبة الممول الخاضع للضريبة العامة على الإرادة، على أساس الإرادة الفعلية للعقار في حالة عدم ربط العوايد عليه . غير جائز .
٤٣٩	٧١	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧) .. ..
		٥ — ضريبة الدفاع المفروضة على التجار السنوي للعقارات المبنية . فرضها لأول مرة من ١ / ٧ / ١٩٥٦ . عدم جواز خصمها من وعاء الضريبة العامة إلا إذا قام الدليل على سدادها خلال تلك السنة .
٤٣٩	٧١	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧) .. ..
		٦ — تمسك مصلحة الضرائب بوجوب احتساب عنصر الأرباح التجارية في وعاء الضريبة العامة . إغفال الحكم المطعون فيه هذا الدفاع . قصور .
٣٤٧	٥٧	(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٧) .. ..
		٧ — للول خصم الضرائب المباشرة التي يكون قد دفعها في سنة المحاسبة من وعاء الضريبة العامة على الإرادة بصرف النظر عن سنوات استحقاقها . المادة ٧ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩
٤٧٠	٧٦	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٦) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — للمول خصم المصاريف التي يستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه من وعاء الضريبة العامة . لا يغير من ذلك إلغاء المادة ٨ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ التي كانت تجيز هذا الخصم .
٤٧٠	٧٦	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٦) .. ..
		٩ — خسائر الاستغلال التجاري والصناعي . عدم جواز خصمها من الأرباح الماخلة في وعاء الضريبة العامة على الإيراد باعتبارها تكليفا على الأرباح التجارية والصناعية في السنوات الثلاث التالية . تعديل المادة ٦/٦ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بالقانون ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ . إجازة خصم هذه الخسائر من وعاء الضريبة العامة على الإيراد في سنة تحققها دون السنوات التالية.
٤٧٠	٧٦	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٦) .. ..
		١٠ — وعاء الضريبة العامة على الإيراد . تحديد وعاء الإيرادات التجارية بعد تطبيق المادة ٣٦ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ كعنصر من عناصر وعاء الضريبة العامة . لا يمنع من إضافة إيرادات رؤس الأموال المنقولة إلى هذا الوعاء .
٤٧٠	٧٦	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٦) .. ..
		١١ — التكاليف الجائر خصمها من وعاء الضريبة العامة . ماهيتها . مثال لتقارير موضوعية غير منضبطة ولا سائغة .
١١٧٥	١٩٦	(الطن رقم ٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٣٠) .. ..



الصفحة	القائمة	
		( خامسا ) الضريبة الإضافية .
		١ - الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ على مجموع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة بالشركات المساهمة . وعائها . استمرار العضو المذكور في تقاضي ذات المرتب الذي كان يحصل عليه منذ كان مديرا عاما للشركة دون زيادة . لا أثر له . وجوب خضوعه للضريبة .
٢٤٥	٤٣	( الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٣٠ ) .. ..
		٢ - الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ . وعائها . المبالغ التي يتقاضاها عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل فيها بهذه الصفة . يستوى في ذلك أن تكون ثمار عضوية أو من غير ثمارها .
٣٤٢	٥٦	( الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٧ ) .. ..
٩٢١	١٥١	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٢ ) .. ..
		٣ - الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة . التبرعات لا تدخل في نطاق التكاليف الجائز خصمها من وعاء الضريبة .
٩٢١	١٥١	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٢ ) .. ..
		٤ - الضريبة الإضافية . وعائها . إضفال المحكمة الإشارة إلى طلب وقف الدعوى بشأن الضريبة الإضافية لحين الفصل فيها نهائيا في المنازعة بخصوص تحديد وعاء الضريبة على القيم المنقولة . قصور .
١١٩٥	٢٠١	( الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٦ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		(سادسا) رسم الدمغة .
		١ — اعفاء الصرفيات الحكومية من رسم الدمغة . المادة ٥٧ ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ . قاصر على تعامل مصلحة صناديق التأمين والمعاشات في الأوراق المالية . إكتساب هذه المصلحة في رأس مال الشركات عند تأسيسها . لا يشمل الاعفاء من الرسم . علة ذلك .
١١٤	٢١	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٩) ... ..
		٢ — تسليف النقود على رهونات . تصرف قانوني مركب لا يشمل التجزئة . وجوب تحصيل رسم دمغه اتساع واحد .
١١١٥	١٨٦	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٦) ... ..
		٣ — رسم الدمغة . تعدده بتعدد الإعلانات ولو تضمنتها لوحة أو نشره واحد . تحقق التعدد بنشر الإعلان تباعا . الإعلانات المضيفة بانعكاسات ثابتة المعروضة على دور السينما . يستحق عنها رسم جديد كلما تغيرت بتغير الفيلم المعروض .
		المساذتان ١ و ٦ من الجدول ٣ ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
٨٢٧	١٣٥	(الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٨) ... ..
		٤ — رسم الدمغة على الأوراق . الواقعة المفشئة له . وجوب التوقيع على العقد من طرفيه أو أن يكون لدى كل متعاقد نسخة منه موقعه من الآخر . لا يغني عن التوقيع كتابة امم المنشأة على المحرر .
١١١٥	١٨٦	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٦) ... ..

## ضرائب

الصفحة	القاعدة	
		٥ - متى كانت نصوص القانون واضحة جلية المعنى ، فلا محل للبحث عن حكمة التشريع ودواعيه . مثال في الإحفاء من رسم الدفعة .
١١٤	٢١	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٩) ... ..
		<b>الطن الضريبي :</b>
		١ - لجنة الطن . هيئة إدارية منحها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومه . وجوب ارتباطها بالمبادئ العامة للتقاضى . اختصاصها . مقصور على الفصل في أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة دون غيرها .
١١٩	٢٢	(الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٩) ... ..
		٢ - إجراءات الإعلان بربط الضريبة . اختلافها عن إجراءات الإعلان في قانون المرافعات . لائحة البريد . كيفية تسليم المراسلات المسجلة .
٦٢٢	١٠١	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣١) ... ..
		٣ - الضريبة لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول . جواز تدارك الخطأ الذي يقع فيها . سواء من الممول أو المصلحة ما لم يكن الحق قد سقط بالتقادم .
٤٣٩	٧١	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧) ... ..
٦٣٦	١٠٣	(والطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٣) ... ..
		٤ - دفع مصلحة الضرائب بيطلان صحيفة الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني . القضاء برفضه . استئناف المصلحة لقضاء المحكمة في الموضوع دون الدفع . أثره . عدم اعتبار قضاء



الصفحة	القاعدة	
		محكمة أول درجة في الدفع مطروحا على محكمة الاستئناف ولو كان متعلقا بالنظام العام . علة ذلك . قوة الأمر المقضى تسمو على قواعد النظام العام .
٢٤١	٤٢	( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٣٠ ) .. ..
		٥ — القضاء ببطالان الطعن في قرار لجنة الضرائب لرفعه بغير الطريق القانوني . لا محل بعد ذلك لبحث أسباب الطعن .
١١٠٠	١٨٣	( الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣ ) .. ..
		٦ — إلزام الطاعن بأن يقيّد طعنه عند تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب وإلا كان الطعن باطلا . المادة ٥٤ مكرر ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . الإجراء الذي يعتبر به الطعن مقدما لقلم الكتاب . واقعة أداء الرسم منبته الصلة بتقديم صحيفة الطعن إلى قلم الكتاب . عدم قيد الصحيفة في ذات يوم تقديمها إلى قلم الكتاب لتقدير الرسم . لا بطلان .
٩٨٩	١٦٣	( الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٥ ) .. ..
		٧ — عدم جواز رفع دعوى مبتدأة ببطالان قرارات لجان الطعن الضريبي . وجوب الالتجاء إلى الطريق الذي رسمه القانون في هذه القرارات في الميعاد المحدد .
١١٠٠	١٨٣	( الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣ ) .. ..
		٨ — القبول المانع من الطعن في الحكم . شرطه . الحكم بقبول طعني الممول ومصاحبة الضرائب شكلا وبندب خير لفحص اعتراضاتهما . قيام هذه المصاحبة بدفع الأمانة . عدم اعتباره قبولا مانعا من الطعن فيه . علة ذلك .
١٤٤٣	٢٤٥	( الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بقبول الطعن الضريبي شكلا . فير منه لمخصومة كلا أو بعضا . الطعن فيه استقلالا . غير جائز . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
١٤٤٣	٢٤٥	(الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٤) ... ..
		١٠ - الوقف الاتفاقي المقرر في المادة ٢٩٢ مرافعات سابق . اختلافه في نطاقه ومناطه عن أحكام الوقف طبقا للقانونين ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ و ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ . وقف الدعوى اتفاقا . أثره . وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات .
١٣١٠	٢٢٤	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١/١٢/١٩٧٤) ... ..
		١١ - الدعاوى المتعلقة بضريبة كسب العمل . وجوب رفعها بطريق التكليف بالحضور لا بطريق إيداع صحيفة قلم الكتاب . عليه ذلك .
٢٤١	٤٢	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣٠/١/١٩٧٤) ... ..
		١٢ - الطعن في قرارات اللجان الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وجوب رفعه بصحيفة تقدم لقلم كتاب المحكمة الابتدائية . يعد ذلك استثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات . عدم جواز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام .
١٣٥١	٢٢٨	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٤/١٢/١٩٧٤) ... ..
١٤٤٣	٢٤٥	(والطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٤) ... ..
		١٣ - أحكام المحاكم الابتدائية بشأن الطعون في قرارات لجان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . جواز استئنافها أيا كانت قيمة النزاع . المادة ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ معمله

الصفحة	القاعدة	
		بالمرسوم بقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ . هذا النص استثناء من قانون المرافعات السابق عليه ناسخ له في خصوص هذا الحكم .
١٠٣٢	١٧٠	( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٢ ) ... ..
		١٤ — قرارات بلان الطعن الخاصة بالضريبة العامة على الايراد . الطعن فيها . بصحيفة تقدم الى قلم كتاب المحكمة وليس بطريق التكليف بالحضور . المادة ٥٤ مكررا من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أحال إليها ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩
١١٠٥	١٨٤	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤ ) ... ..
		١٥ — أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون في قرار بلان الطعن الخاصة بالضريبة العامة على الايراد . ميعاد استئنافها . ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الحكم من وقت النطق به . عدم جواز إصدار القانون الخاص لإعمال القانون العام .
١١٢٢	١٨٧	( الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٦ ) ... ..
		١٦ — عدم منازعة الممول أمام لجنة الطعن في خضوع إيراد العقار في سنة معينة للضريبة العامة لعدم ربط العوايد عايه في هذه السنة . لا يحول دون اثاره ذلك لأول مرة أمام المحكمة الابتدائية . لتعلق المنازعة بمبدأ الخضوع للضريبة وهي مسألة قانونية لا يجوز الاتفاق على خلافها .
٤٣٩	٧١	( الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧ ) ... ..



## ضرائب

الصفحة	القاعدة	
		١٧ — وجوب الطعن في الميعاد في تقديرات مصلحة الضرائب للأرباح سواء كان الطعن متعلقا بالأرقام أو بمبدأ فرض الضريبة في ذاته . انقضاء ميعاد الطعن . أثره . صيرورة الربط نهائيا .
٦٢٢	١٠١	( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٣١ ) .. ..
		١٨ — النعي ببطالان التعديل الذي أجرته لجنة الطعن الضريبي في رقم الأرباح . سبب جديد . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٢٢	١٠١	( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٣١ ) .. ..
		١٩ — ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . فرضها على كل شريك شخصيا في شركة التضامن . وجوب أن يطعن في الربط بنفسه أو بمن ينييه في ذلك من الشركاء أو الغير .
٣٧٠	٦١	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠ ) .. ..
٥٨٣	٩٣	( والطعن ١٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ ) .. ..
		٢٠ — إقامة الشريك في شركة التضامن طعنا في قرار اللجنة عن نفسه وبصفته مديرا للشركة . عدم افصاحه عن صفته كوصي أو وكيل عن باقي الشركاء . مؤداه . عدم انصراف أثر الطعن إلى سواء .
٣٧٠	٦١	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠ ) .. ..
		٢١ — الطعن في قرار اللجنة من الشريك المتضامن بصفته مديرا لشركة التضامن . أثر الطعن لا ينصرف إلى شخصه ولا

الصفحة	القاعدة	
		إلى باقى الشركاء المتضامنين . لا يغير من ذلك انابة الشركاء له فى عقد الشركة لتمثيلهم أمام القضاء . طالما انه لم يرفع الدعوى بصفته نائبا عنهم . بل رفعها بصفته مديرا للشركة .
٥٨٣	٩٣ .. ..	( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ )
		٢٢ — استخلاص الحكم الابتدائى استخلاصا سائغا أن المطعون عليه أقام الطعن فى قرار اللجنة عن نفسه كأحد الشركاء المتضامنين فى الشركة . قبول الحكم المطعون فيه للاستئناف بالنسبة للمطعون عليه عن نفسه . لا مخالفة للقانون .
٧٣١	١١٨ .. ..	( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٤ )
		٢٣ — اعتراض الورثة على تقدير المأمورية لقيمة التركة . جواز تمسكهم أمام اللجنة أو المحكمة باعفاء الدار المخصصة لسكنى الأسرة من الضريبة . لا يغير من ذلك عدم اعتراضهم على تقدير المأمورية لقيمة هذه الدار . علة ذلك .
٦٣٦	١٠٣ .. ..	( الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٣ )
		٢٤ — الضريبة لا ترتكن فى أساسها على رباط عقدى . أثر ذلك . اعتراض الورثة على تقدير المأمورية لصافى التركة . موافقتهم أمام لجنة الطعن على تقدير قيمة الأشجار القائمة بالأرض بمبلغ معين . لا يمنعهم من المنازعة فى الاستئناف بشأن تقدير قيمة مستقلة لهذه الأشجار لأنها . منازعة تتعلق بمسألة قانونية . لا يعد ذلك طلبا جديدا فى الاستئناف .
٨٩١	١٤٤ .. ..	( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٥ )
		٢٥ — اعتراض الورثة على تقدير المأمورية لصافى التركة . عدم منازعتهم أمام اللجنة فى شأن استبعاد المأمورية لقدر

الصفحة	القاعدة	
		موقوف من الأطيان تم فرزه للخيرات . تمسكهم بذلك في الاستئناف . لا يعد طلبا جديدا . حلة ذلك .
٩٧١	١٦١	( الطعن رقم ٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٥ ) ... ..
		٢٦ — الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وبالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط . اغفال الحكم المطعون فيه إدراج مبلغ ضمن أصول التركة دون بيان السبب مع عدم وجود ما يبرر ذلك قانونا ، ورغم موافقة الورثة على أدراجه . خطأ في القانون وقصور .
٩٧١	١٦١	( الطعن رقم ٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٥ ) ... ..
		٢٧ — الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق . شرطه . صيرورة الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتقدير قيمة التركة نهائيا بالنسبة لأحد الورثة بسبب استئناف مصلحة الضرائب لهذا الحكم بالنسبة لباقي الورثة فحسب . تعديل الحكم المطعون فيه لقيمة التركة لا يعد مناقضا للحكم السابق الصادر من محكمة أول درجة بالنسبة للوارث المذكور .
٨٣١	١٣٦	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٨ ) ... ..
		٢٨ — الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير القاضي بلامعقب عليه متى كان سائغا . إقرار أحد الورثة بملكية المورث لما كينة طحين . جواز استناد الحكم إليه كقرينه بالإضافة إلى الأدلة والقرائن الأخرى التي ساقها على ثبوت هذه الملكية .
٨٣١	١٣٦	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٨ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٩ — الأصل في رسم الأيلولة أن ينقسم بين الورثة . النزاع بشأن عناصر التركة قبل أيلولتها للورثة . نزاع غير قابل للتجزئة . طعن الوارث في تقدير التركة . اعتباره نائبا عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية أساسها وحدة التركة واستقلالها .
٩٠٧	١٤٧	( الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ ) .. ..
		٣٠ — الطعن أمام المحكمة الابتدائية في القرار الصادر من لجنة الطعن الضريبي . نطاقه . مثال بشأن استبعاد قيمة الشقة المخصصة لسكنى الأسرة من وعاء ضريبة التركات .
١٤٥٢	٢٤٦	( الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٨ ) .. ..
		٣١ — رفض لجنة الطعن استبعاد قيمة الحصة التي تصرف فيها المورث قبل وفاته من وعاء ضريبة التركات لعدم تقديم الدليل على التصرف . تعرض المحكمة لهذا التصرف بعد تقديم سند . لا يعد ذلك تصديا لمالم يكن معروضا على اللجنة .
١٤٥٢	٢٤٦	( الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٨ ) .. ..
استرداد الضرائب :		
		١ — طلب الوارث استرداد ما دفعه من ضريبة التركات استنادا إلى عدم استحقاق مصلحة الضرائب له . الالتجاء إلى القضاء مباشرة لرد ما دفع بغير وجه حق . صحيح . علة ذلك .
١٠٨٧	١٨٠	( الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٩ ) .. ..
		٢ — استخلاص محكمة الموضوع بأسباب سائغة أن مطالبة مصلحة الضرائب للمول بالرسوم المستحقة لا تضمن تهديدا له . عدم أحقيته في استرداد ما دفع من رسوم .
١٠٧٠	١٧٦	( الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦ ) .. ..

الصفحة	القائمة
	النقادم الضريبي :
	١ - اكمال تقادم الضريبة قبل توجيه النموذج ١٩ "ضرائب" . أثره . سقوط الحق في اقتضاء الضريبة بالتقادم .
١٤٠٣	٢٣٨ (الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٨ق - جلسة ١١/١٢/١٩٧٤) ... ..
	٢ - قطع تقادم الحق في اقتضاء الضريبة . أسبابه . قرار لجنة الطعن بإعادة الملف إلى المأمورية لإعادة تقدير الضريبة . لا يزيل أثر الاجراءات السابقة القاطعة للتقادم .
١٤٠٣	٢٣٨ (الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٨ق - جلسة ١١/١٢/١٩٧٤) ... ..
	(ع)
	عرف . عقد . عمل
	عرف
	١ - نفى الحكم بأسباب سائغة قيام نية التبرع في مباشرة المحامي للقضايا الخاصة بزميل له . استخلاص موضوعي تستقل به محكمة الموضوع . لا محل التحدى بقيام عرف يقضى بعدم اقتضاء الأتعاب ، طالما أن الحكم قد دلل بأسباب سائغة على اتفاق الطرفين على خلافه .
١٢	٢ (الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ق - جلسة ٤/٣/١٩٧٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — معاهدة مونترو الخاصة بإلغاء الامتيازات الأجنبية. أثرها على سلطات القناصل. حق القنصل في توثيق المحررات الخاصة برعايا دولية. قائم على الرضاء الضمني المستند إلى شرط التبادل وإلى العرف الدولي. المقصود بشرط التبادل.
١٣٢٩	٢٢٧	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤)
		عقد
		عيوب الرضا :
		«الإكراه» .
		١ — الإكراه الذي يصلح سببا لإبطال العقد. شرطه. أن يكون غير مشروع م. ١/١٢٧٣ مدني . استخدام وسيلة قانونية. التهديد بالتنفيذ بدین في الضغط على المتعاقد للوصول إلى غرض غير مشروع . اكراه .
٢٠٨	٣٦	(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٤/١/٢٢)
		٢ — الإكراه المبطل للرضا . تحققته بتهديد المتعاقد بخاطر جسم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها . ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تجعله على الإقرار بقبول مالم يكن ليقبله اختيارا .
٢٠٨	٣٦	(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..
		٣ — تقدير كون الأعمال التي وقع بها الإكراه مشروعة أو غير مشروعة . دخوله تحت رقابة محكمة النقض متى كانت تلك الأعمال مبينة في الحكم .
٢٠٨	٣٦	(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ - تقدير وسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها على نفس المتعاقد . أمور موضوعية . تستقل بها محكمة الموضوع دون معقب من محكمة النقض .
٢٠٨	٣٦	(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) .. ..
		٥ - إثبات الحكم أن المطعون ضده، اضطر تحت تهديد الطاعن له بتنفيذ حكم الطرد من العين المؤجرة في الظروف المحيطة التي أوردتها إلى التوقيع للطاعن على عقد بيعه المباني التي أقامها على العين المؤجرة بثمن بخس، وإلى الاتفاق على زيادة الأجرة . مؤداه . تحقق الاكراه بمعناه القانوني . لا خطأ ولا قصور .
٢٠٨	٣٦	(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) .. ..
		٦ - تقي محكمة الموضوع وقوع اكراه مؤثر على إرادة الخصم عند تحرير الاقرار . إقامة قضائها على أسباب سائغة . لافساد في الاستدلال .
١٠٣٥	١٧١	(الطن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٢) .. ..
		عقد الإذعان :
		١ - عقد الإذعان . خصائصه . تعلقه بسلع أو مرافق ضرورية واحتكار الموجب لها احتكاراً قانونياً أو فعلياً أو قيام منافسة محدودة النطاق بشأنها . مع صدور الإيجاب للناس كافة وبشروط واحدة ولمدة غير محددة .
٤٩٢	٨٠	(الطنان رقم ٣٩٦، ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — السلع الضرورية . ماهيتها . الاتفراد بامتناع سلعة ما أو الاجبار فيها . لا يعد بذاتة احتكارا .
٤٩٢	٨٠	(الطنان رقم ٣٩٦ . ٣٩٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٢/٣/١٩٧٤) ..
		٣ — اعتبار الحكم أن السيارات الخاصة من اللوازم الأولية للممهور في هذا المجتمع دون أسباب سائفة . ترتيبه على ذلك أن الاعلان الموجه من الشركة ممتكرة انتاجها ايجابا بالبيع وأن طلب حجز السيارة المقدم للشركة الموزعة قبولا أقام به عقد إذعان . يجب الحكم نفسه عن بحث دفاع الشركة الطاعنة من أن اعلانها مجرد دفوة إلى التقاعد وأن طلب الحجز إيجاب ، وما إذا كان هذا الإيجاب صادفه قبول انعقد به عقد بيع السيارة . قصور
٤٩٢	٨٠	(الطنان رقم ٣٩٦ ، ٣٩٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٤)
		توثيق العقد :
		سلطة القناصل في توثيق العقود . لا تنقص من سيادة الدولة . علة ذلك .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطنان رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق أحوال شخصية — جلسة ٤/١٢/١٩٧٤) ..
		تفسير العقد :
		١ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود . إلزامها بعدم الخروج عن المعنى الظاهر بعباراتها .
٥٦١	٩٠	(الطنان رقم ٤٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
٨٠٨	١٣٣	٢ - الترام محكمة الموضوع في تفسير العقود بالأخذ مما تفيد عباراتها بكلماتها وفي مجموعها . تفسيرها لعبارة دون اعتبار لما يكملها عن عبارات . نسخ لنصوص العقود ومخالفة لقواعد التفسير . ( الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٧ )
١١٠٥	١٨٤	٣ - استقلال قاض الموضوع بتفسير العقد بلا رقابة عليه من محكمة النقض . متى أقام قضاءه على ما يتفق ونصوص العقد الواضحة ويؤدي إلى ما انتهى إليه . مثال في تفسير عقد بيع بطريق النيابة . ( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤ )
١٢٩١	٢٢٠	٤ - تفسير العقود والشروط . من سلطة محكمة الموضوع . متى كان تفسيرها مما تحتمله عبارتها . عدم تفيدها بما تفيد عبارة بل بما يفيد العقد في جملة . ( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢٦ )
٦٥٨	١٠٦	٥ - استخلاص الحكم من تقرير الخبير أن الإقرار اللاحق إنما ينصب على العقد السابق الذي وصف بأنه بيع بات . استنتاجه من عباراته أن العقد قصد به منذ البداية أن يكون ساترا لرهن حيازي . لا خطأ . حلة ذلك . ( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٩ )



الصفحة	القاعدة	
		٦ — استخلاص محكمة الموضوع بما لها من سلطة في تفسير العقود. أن الشركة المطعون عليها أبرمت مشارطة التأجير بصفتها وكيلة وفي حدود نيابتها . قضاؤها . بعدم قبول الدعوى الناشئة عن هذا العقد قبل الشركة المذكورة . لاخطا .
١٠٤٥	١٧٢	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٨ القضائية جلسة ١٣/٦/١٩٧٤) .. ..
		٧ — إلتواء الحكم إلى أن التعاقد على شحن البضاعة ثم بمشارطة إيجار لا تخضع لأحكام معاهدة سندات الشحن . تحصيله في حدود — سلطته الموضوعية — لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون نقل البضائع بحرا الصادر بانجلترا في سنة ١٩٢٤ . إعماله مانصت عليه أحكام ذلك القانون . عدم رده على أسباب الحكم الابتدائي الذي ألغاه . لاخطا .
١٠٤٥	١٧٢	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣/٦/١٩٧٤) .. ..
		فسخ العقد :
		١ — الاستقالة . إنهاء للعقد بالإرادة المنفردة . إنتاجها لأثرها بمجرد تقديمها . يحول دون ذلك التأشير عليها بالحفظ من رب العمل أو إقراره بأن علاقة العمل ما زالت قائمة .
٥٣١	٨٦	(الطن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٧٤) .. ..
		٢ — طلب كل من البائع والمشتري فسخ العقد بناء على سبب مغاير للسبب الذي بناء عليه الآخر . القضاء بالفسخ تأسيسا على تلاقى الإرادتين . لاخطا .
١٢٥٤	٢١٣	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢١/١١/١٩٧٤) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٣ — المادة ١٥٧ مدني. مجال إعمالها. حالة الشرط الفاسخ الضمني في الفسخ الاتفاقى بفسخ العقد حتما دون خيار بين الفسخ والتنفيذ .
١٢٥٤	٢١٣	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٢١/١٩٧٤) ... ..
		٤ — فسخ عقد البيع لإخلال البائع بالتزامه بتسليم المبيع . أثره . لا يجوز للبائع المطالبة بتكاليف إعداد المبيع للتسليم .
١٣١٥	٢٢٥	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٧٤) ... ..
		” انقضاء العقد “
		١ — نزع ملكية العين المؤجرة للنفقة العامة . بعد هلاكها كليا يترتب عليه انقضاء عقد الايجار بقوة القانون . عدم جواز مطالبة المؤجر بالتعويض في هذه الحالة . م ٥٦٩ مدني .
١٢١٣	٢٠٥	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٧٤) ... ..
		٢ — انقضاء عقد البيع بسبب استحالة نقل ملكية الأطيان المبيعة لإستيلاء الإصلاحي الزراعي عليها . أثره . وضع المشتري يده على تلك الأطيان بعد الاستيلاء . القضاء على البائع بتعويض عن أجرة الأطيان المستحقة للإصلاحي الزراعي في المدة التالية لانقضاء العقد . خطأ .
١٢٦٦	٢١٥	(الطن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٢١/١٩٧٤) ... ..

الصفحة	القائمة	
		إبطال العقد :
		قضاء الحكم بإعلان تصرفات المحكوم عليه تأسيساً على أنه كان عند تصرفه في حالة عته معدم لإرادته . كفاية ذلك لحمل قضائه . استطراده إلى بحث حالة السفه أو انتفاء هذا الوصف عند تصرف المحجور عليه إلى آخرين . تزيد .
٩٢	١٨	(الطنان رقم ٥٣ و ٥٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/١) .. ..
		وراجع : بطلان " بطلان التصرفات "
		العقد الإداري :
		١ — سريان أحكام ق ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات على مقاولات الأعمال . ما يجوز لجهة الإدارة المتعاقدة اتخاذه من إجراءات ضماناً لحقوقها قبل المفاوض . م ٩٤ لأئحة المناقصات والمزايدات .
٣٣١	٥٤	(الطنن رقم ٤٤١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٢) .. ..
		٢ — حقوق جهة الإدارة بمقتضى ق ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ والأئحة الصادرة بمقتضاه . تعلقها بأحكام العقود الإدارية . لا شأن لها بأحكام الضمان المقررة في القانون المدني ولا بطرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات والجزء الإداري .
٣٣١	٥٤	(الطنن رقم ٤٤١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٢) .. ..
		٣ — عقد مقاوله الأشغال العامة . عقد إداري . تحفظ جهة الإدارة على أدوات المفاوض وآلاته وتحديد يوم لبيعها نتيجة



## مقد

النافذة	الصفحة
	<p>محب العمل منه . اعتباره إجراء اتخذته الإدارة بمقتضى العقد .  هو ليس أمرا بتوقيع الحجز الإداري . اختصاص محكمة القضاء  الإداري . امتداده إلى الطلبات المستعجلة المتعلقة بالعقود الإدارية .  شموله لما يصدر بشأنها من إجراءات وقرارات . مخالفة ذلك .  جواز الطعن بالنقض م ٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٣٣١	<p>(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٢) .. .. ٥٤</p> <p>٤ — المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة  وعقود التوريد الإدارية . اختصاص القضاء العادي والإداري  بنظرهما في ظل القانون ٩ لسنة ١٩٤٩ . القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ،  ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وإن جعل الاختصاص بنظر هذه المنازعات  للقضاء الإداري وحده إلا أنها استثنيا الدعاوى المنظورة  أمام جهات قضائية أخرى عند صدورهما .</p>
٤١٠	<p>(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) .. .. ٦٧</p> <p>٥ — مصادرة التأمين من قبيل الجزاءات المالية التي توقعها  الإدارة دون حاجة إلى حكم قضائي . القضاء باعتبار الأجرة -  المتأخرة لجهة الإدارة تعويضا كانيا يفي عن مصادرة التأمين .  مخالف للقانون .</p>
٨٠٨	<p>(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٧) .. .. ١٣٣</p>

الصفحة	القائمة	عمل
		علاقة العمل :
١٤٧	٢٦	١ — تبعية العامل لرب العمل . عنصر جوهري في عقد العمل . في الحكم قيام هذه التبعية دون بيان الدليل على ذلك . قصور . . ( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٢ ) .. ..
٧١٣	١١٤	٢ — منشور الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة المنظم لإجراءات التظلم من قرارات التنظيم . تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع . عدم التحويل على ما تضمنه بشأن الجهة المختصة بنظر التظلم من قرارات التقييم . انعقاد الاختصاص للقضاء العادي بنظر التظلم من هذه القرارات . ( الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٠ ) .. ..
٧١٣	١١٤	٣ — العاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . علاقتهم بها عاقدية لا تنظيمية خضوعها لأحكام قوانين العمل ولنظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . عدم اعتبار القرارات التي تصدرها الشركات في شأنهم قرارات إدارية . اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات المتعلقة بهذه القرارات . ( الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٠ ) .. ..
		٤ — العاملون ببنك مصر — قبل تحويله إلى شركة مساهمة — موظفون عموميون . تطبيق لأئحة القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على موظفي المؤسسات العامة . بقاء علاقتهم

الصفحة	القاعدة	
		بها رغم ذلك علاقة تنظيمية . اختصاص القضاء الإدارى دون غيره بنظر الدعاوى الخاصة بهم .
١٨٠	٣١	(الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٩) ... ..
		٥ - العاملون ببنك مصر . علاقتهم به تعاقدية منذ تحوله إلى شركة مساهمة بصدور القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ . خضوعهم لأحكام قانون العمل ولنظام العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة .
٨٩٥	١٤٥	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٨) ... ..
		٦ - أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة . اعتبارهم وكلاء من الشركة طبقا لقانون التجارة . عدم اعتبارهم من العاملين بتلك الشركات قبل العمل بالقرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام العاملين بشركات القطاع العام .
١٠٠٩	١٦٦	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٨) ... ..
		٧ - رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة المنتخب بالشركات التابعة للتؤسسات العامة . اعتبارهم من العاملين بها منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ متى روعى في تعيينهم الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة . اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات بينهم وبين الشركات التى يعملون بها .
١٠٠٩	١٦٦	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٨) ... ..
		٨ - عدم استئناف حكم محكمة أول درجة الذى قطع بأن عقد العمل غير محدد المدة . مؤداه . صيرورته نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى . التعمى على ما قضى به ذلك الحكم لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .
٧٩٦	١٣١	(الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		أجر العامل :
		١ - أجر العامل : جواز الاتفاق على تحديده بنسبة مئوية من قيمة المبيعات .
٤١٤	٦٨	(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣) ... ..
		٢ - حق رب العمل في تنظيم منشأته . عدم جواز التعدي به لتعديل طريقة تحديد الأجر بإرادة رب العمل المنفردة بما يؤدي إلى خفضه . مثال في تعديل أسس احتساب الأجر الإضافي .
٤١٤	٦٨	(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣) ... ..
		٣ - قضاء الحكم في مسألة أساسية . تحديد الأجر الإضافي للعامل الذي يأخذ حكم الأجر الأصلي . حيازته قوة الشيء المحكوم فيه مانع للتصوم أنفسهم من التنازع فيها في دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة بذاتها الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها .
٤٥٩	٧٤	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢) ... ..
		٤ - إقامة الحكم على دعوات متعددة . كفاية إحداها لحمل قضائه . النعي على أخرى - أيا كان وجه الرأي فيه - غير منتج . مثال في عمل .
٢٧٧	٤٧	(الطن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - استخلاص الحكم من مستندات العامل أن تمسك رب العمل بأنه خير وليس موظفا بالشركة هو في مصلحته إذا لم يكن ليحول دون التصريح له بالجمع بين المرتب والمعاش . لافساد في الاستدلال .
٢٧٧	٤٧	(الطنز رقم ٢٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢ ) .. .. .
		٦ - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ تشريع خاص . القواعد المقررة بنصوصه تعتبر استثناء من أحكام نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . تعيين تخرجي الجامعات بالشركات التابعة لتؤسسات العامة وفقا لأحكامه يكون بقرار من الوزير المختص .
٥١٤	٨٣	(الطنز رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٦ ) .. .. .
		٧ - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ . فرضه مرتبا خاصا للعينين وفقا لأحكامه . تقيد الشركات بهذا المرتب . لا عمل للتحدى بكادر الشركة باعتباره أكثر فائدة أو بمرتبات الجدول المرفق بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١
٥١٤	٨٣	(الطنز رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٦ ) .. .. .
		٨ - تحديد متوسط المنحة الواجب منحها للرتب . المناط فيه . المنحة التي صرفتها الشركة للعاملين في الثلاث سنوات السابقة على تعادل وظائف الشركة بوظائف الجدول المرفق بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
٣٣٧	٥٥	(الطنز رقم ٥١٠ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٦ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٩- الحكم برفض دعوى العامل بطلب رفع أجره إلى الحد الأدنى المقرر باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . صدور القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ في ١٩٦٨/٩/٢٨ بعد إقامة الطعن بالنقض الذي منع المطالبة بالحد الأدنى المذكور . وجوب رفض الطعن . علة ذلك .
١١٧٩	١٩٧	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢ ) .. ..
		١٠- العامل بأعمال وظيفة تعلو المنق عليها في عقد العمل . لا يفيد بذاته تعديل العقد . الوعد بالترقية إليها لا يكسبه حقا فيها . القضاء برفض طلب تسوية الحالة على أساس الدرجة والمرتب المقرر لها . صحيح .
١٤٣٥	٢٤٣	( الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٤ ) .. ..
		“ مكافآت الإنتاج ”
		١ — التسوية بين الموظفين والعمال في اقتضاء مكافآت الإنتاج أو اليونص . م ١ ق ٥٩ لسنة ١٩٦٣ . الحد الأقصى لتلك المكافآت بالنسبة لهم جميعا . مائة جنيه في السنة .
٣١٦	٥١	( الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٩ ) .. ..
		٢ — مكافآت الإنتاج المنصوص عليها في المادة ١ ق ٥٩ لسنة ١٩٦٣ . شمولها كافة صور هذه المكافآت ومنها مكافأة الإيراد . الحد الأقصى لتلك المكافآت في الفترة من ١٩٦٣/١/٦ وإلى أن تتم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات وفقا للنظام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . مائة جنيه في السنة .
٣١٦	٥١	( الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٩ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
٣١٦	٥١	٣ — عدم جواز تحدى العمال بحق مكتسب فيما يزيد عن الحد الأقصى الذى فرضه المشرع لمكافآت الإنتاج . للمشرع أن يعدل في المراكز القانونية القائمة بحيث يتمتع التمسك بالحق المكتسب . (الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٩) ... .. "إعانة الغلاء"
١٤٨٢	٢٥١	القضاء نهائيا بأحقية الطاعن — بحرى بشركة الملاحة البحرية — في إعانة غلاء المعيشة عن مدة سابقة على ق ٧٦ لسنة ١٩٦٤ . الحكم من بعد برفض دعواه بحقه في هذه الإعانة عن مدة لاحقة . جواز الطعن فيه بالنقض . علة ذلك . (الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢١) ... ..
		أجازات العامل :
١٩١	٣٣	أجازات العامل بأنواعها . فرضها لإعتبارات تتعلق بالنظام العام . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . استبدالها بأيام أخر أو بمقابل نقدي . شرطه . رفض الترخيص بالاجازة . إخلال بالتزام جوهري يوجب تعويض العامل عنه . (الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٩) ... ..
		إصابات العمل :
٥٠٩	٨٢	١ — قواعد التحكيم الطبي المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . قواعد تنظيمية عدم اتباعها لا يحرم العامل من حقه الأصيل في اللجوء إلى القضاء . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٦) ... ..
٩٠٣	١٤٦	(والطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — التزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون إصابات العمل . غير مانع من التزامه بالتعويض عن الحوادث طبقاً لأحكام القانون المدني إذا وقع بسبب خطئه الجسيم .
١٥١٩	٢٥٧	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ... ..
		٣ — مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . قيامها على خطأ مفترض لا يقل أثبات العكس لإنهاء الحكم إلى إعتبار الأخطاء المسندة إلى تابعي الشركة الطاعنة والتي نشأ عنها حادث وفاة العامل . أخطاء جسيمة تجيز الرجوع عليها طبقاً لأحكام القانون المدني . الحد في نسبة الخطأ وتقدير درجته موضوعي .
١٥١٩	٢٥٧	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ... ..
		إنهاء التقد :
		١ — اختصاص المحاكم التأديبية بتوقيع جزاء الفصل أو الوقف عن العمل . نطاقه . عدم اختصاص تلك المحاكم بإعادة من يفصل إلى عمله أو تعويضه عن الفصل أو الوقف المخالف للقانون . الاختصاص بذلك للمحاكم العادية ذات الولاية العامة .
٣٢٢	٥٢	(الطن رقم ٥١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٩) ... ..
		٢ — سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية على موظفي الشركات المشار إليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ الذين يتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيهاً شهرياً . شمولها حق توقيع عقوبة الفصل عند إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . عدم التزام رب العمل بإبلاغ النيابة الإدارية عند وقوع أية مخالفات منهم .
٨٩٥	١٤٥	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم إفصاح المادة ٥٦ من نظام العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عن الحالات التي يجوز فيها توقيع عقوبة الفصل . مؤداه . ترك ذلك التحديد للقواعد العامة الواردة بالمادة ٧٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
٨٩٥	١٤٥	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٤) ... ..
		٤ — نص المادة ٦٧ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عدم إيجابه إبلاغ النيابة العامة عن ارتكاب العامل لجنابة أو أية جنحة داخل دائرة العمل . حتى رب العمل في فصله متى قدر أن ما وقع منه يكفي لإنهاء علاقة العمل طبقا للمادة ٧٦ من ذات القانون .
٨٩٥	١٤٥	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٤) ... ..
		٥ — اختصاص النيابة الإدارية بفحص وتحقيق الشكاوى المقدمة ضد موظفي الشركات المشار إليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٩ . إبلاغ النيابة الإدارية بتبديد موظف لأموال الشركة . إبلاغ للسلطة المختصة في حكم المادة ١٧ من قانون العمل .
٩٧٦	١٣١	(الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٤/٥/١٩٧٤) ... ..
		٦ — عدم تحقيق الدليل الذي بنت عليه المحكمة امتناعها . قصور مبطل . مثال في وقف عامل .
٨٥٤	١٣٨	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٤) ... ..
		٧ — عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع من فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩
٨٩٥	١٤٥	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ — المنازعة فيما انتهى إليه الحكم بأسباب سائغة من توافر شروط تطبيق المادة ٧٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . جدول موضوعي عدم جواز أثارته أمام محكمة النقض .
٨٩٥	١٤٥	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٤) ... ..
		٩ — الاستقالة إسهاء للعقد بالإرادة المنفردة . انتاجها لآثارها بمجرد تقديمها . لا يحول دون ذلك التأشير عليها بالحفظ من رب العمل أو إقراره بأن علاقة العمل مازالت باقية .
٥٣١	٨٦	(الطن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٧٤) ... ..
		غلق المنشأه :
		١ — عدم التزام صاحب المدرسة الخاضعة لرقابة وزارة التربية والتعليم في ظل القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بالحصول على إذن سابق منها عند اعتزامه غلق المدرسة . ضرورة هذا الإذن في ظل القانون القائم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ .
٩٣٩	١٥٤	(الطن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٤) ... ..
		٢ — قرار رئيس الوزراء بتشكيل لجنة لبحث أسباب توقف منشآت القطاع العام . عدم إيجابه الحصول على إذن من تلك اللجنة عند غلق المنشآت المشار إليها فيه .
٩٣٩	١٥٤	(الطن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٤) ... ..
		التعويض عن الفصل :
		١ — تقدير مبرر الفصل عن مسائل الواقع . استقلال قاضي الموضوع به متى بني على أسباب سائغة .
٧٩٦	١٣١	(الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٤/٥/١٩٧٤) ... ..

## عمل

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القضاء برفض دعوى التعويض عن الفصل استنادا إلى أنه كان مبررا لا يتسم بالتعسف . عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض متى بنى على أسباب سائغة .
٩٣٩	١٥٤	(الظن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٥) ... ..
		٣ — جواز إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بالإرادة المنفردة . شرطه . مراعاة مهلة الإخطار المقررة في القانون . هذا الإنهاء لا يرتب مسئولية ظالم استند إلى ما يبرره . تخطئه الحكم إذ أقر إنهاء العقد في غير الحالات الواردة في قانون العمل . لا سند له من القانون .
٩٦٢	١٥٩	(الظن رقم ٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١) ... ..
		٤ — طلبا التعويض عن الفصل التعسفي والتعويض عن عدم مراعاة مهلة الإنذار المقررة لفسخ عقد العمل غير المحدد المدة . اختلافهما في الأساس الذي يقوم عليه كل منهما وأن اتحدا في المصدر وهو العقد . القضاء بمقابل مهلة الإنذار مع رفض طلب التعويض عن الفصل التعسفي . لا تناقض .
٩٦٢	١٥٩	(الظن رقم ٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١) ... ..
		٥ — التعويض عن مهلة الإخطار والتعويض عن الفصل بغير مبرر . ماهية كل منهما . جواز الجمع بينهما قانونا .
١٤٩٣	٢٥٣	(الظن رقم ٤٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨) ... ..
		٦ — عدم جواز إبداء طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف كأصل عام . على محكمة الاستئناف أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول هذه الطلبات . إغفال المحكمة الاستئنافية الرد على

الصفحة	القاعدة	
		طلب جديد غير مقبول أمامها . لا عيب . مثال بشأن فصل عامل .
٧٩٦	١٣١	(الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٤) ... ..  مكافأة نهاية الخدمة :
		١ — الإلتزام بمكافأة نهاية الخدمة . نقله من عاتق صاحب العمل إلى عاتق مؤسسة التأمينات الاجتماعية . سواء اشترك في التأمين أو تخلف عنه . ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩
١٤٩٣	٢٥٣	(الطن رقم ٤٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨) ... ..  ٢ — تأمين الشيخوخة . حلوله محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٦٢ . الإلتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة بعد هذا التاريخ . وقوعه على عاتق مؤسسة التأمينات الاجتماعية دون رب العمل .
١٩١	٣٣	(الطن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٩) ... ..  ٣ — تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . م ١/٦٩٨ مدني . عدم سريانه على طلب مكافأة نهاية الخدمة المتمثل في تعويض الدفعة الواحدة . حلة ذلك . منشأ الحق في هذا التعويض ليس عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية .
١٣٠٧	٢٢٣	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٣٠) ... ..  وراجع : ( ت . تأمينات اجتماعية )



الصفحة	القاعدة	
		دعوى العمل :
		١ — الجهة القضائية المختصة بنظر دعوى العامل بثبوت حقه في الترقية . العبرة في تحديدها بوقت نشوء الحق . عدم الاعتداد بزوال صفة المؤسسة العامة عن البنك بعد ذلك وتحوله إلى شركة مساهمة .
١٨٠	٣١	(الطنز رقم ٢٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٩) ... ..
		٢ — المحكمة الابتدائية . إمتداد اختصاصها إلى ماعناه أن يكون مرتبطا بالطلب المنظور أمامها من طلبات تدخل في الاختصاص النوشى للقاضي الجزئى . طالب الأجر عن مدة الإيقاف . ارتباطه بطلب التعويض عن الوقف الخاطئ . علة ذلك . وحدة سببهما القانونى وهو عقد العمل .
٨٥٤	١٣٨	(الطنز رقم ٢٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١١) ... ..
		٣ — جواز إثبات العامل وحده لحقوقه العمالية بكافة طرق الإثبات . شرطه . عدم وجود عقد عمل مكتوب . م ٤٣ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
١٢٢٨	٢٠٨	(الطنز رقم ٤٦٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٦) ... ..
		٤ — إنتهاء الحكم بتقادم الدعوى العمالية إلى نتيجة سليمة . استناده خطأ إلى م ٣٨٧ مدنى والصحيح إنها م ١/٦٩٨ مدنى لا يبطله . لمحكمة النقض أن تصحيح الخطأ .
١٥٠٢	٢٥٤	(الطنز رقم ٤٨٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		هـ — حلف عضوى هيئة التحكيم اليمين لضرورة لإثباته فى محضر جلسة كل نزاع يعرض عليها . كفاية إثباته بمحضر جلسة أول نزاع ينظر أو فى محضر مستقل . الأصل فى الإجراءات أنها روعيت . من يدعى خلاف ذلك عليه إقامة الدليل على مدعاه .
٣١٦	٥١	(الطن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٩) ... ..
٤١٤	٦٨	(والطن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣) ... ..

## (ف)

## فضاله . فوائد

## فضاله

قيام الفضالة . عدم كفاية أن يكون ما تصدى له الفضولى  
نافعا أو مفيدا . وجوب أن يكون شأنا عاجلا لرب العمل . عدم  
تحقيق الحكم ذلك . خطأ قصور .

٢٣٨	٤١	(الطن رقم ٣٢١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٨) ... ..
-----	----	--

الصفحة	القاعدة	فوائد
		١ — سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . أن يكون محل الالتزام مبلغا معلوم المقدار وقت رفع الدعوى . المقصود يكون محل الالتزام معلوم المقدار . ألا يكون للقضاء سلطة في التقدير .
٢٨٥	٤٨	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٥) ... ..
		٢ — م ٧٠٩ مدني . أتعاب المحامي المتفق عليها قبل تنفيذ الوكالة . أجروكيل . خاضع لتقدير المحكمة . الفوائد تسرى من تاريخ الحكم النهائي .
٢٨٥	٤٨	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٥) ... ..
		٣ — قانون نزاع الملكية السابق ٥ لسنة ١٩٠٧ . صيرورة عمل الخبير لتقدير التعويض نهائيا . حبس الحكومة للتعويض . لا سند له . الحكم بالزامها بالفوائد عن هذا المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية . صحيح .
٤١٩	٦٩	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤) ... ..
		٤ — الفوائد التأخيرية عن المدة السابقة على العمل بالقانون المدني القائم . تقدير الحكم لها بنسبة ٥٪ ثم تقديرها بعد ذلك بنسبة ٤٪ . صحيح .
٤١٩	٦٩	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ — قاعدة عدم جواز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد أو تقاضى فوائد أكثر من رأس المال . متعلقة بالنظام العام منذ نفاذ القانون المدنى فى ١٥/١٠/١٩٤٢ . قيام المدين بسداد آخر قسط من الدين فى ٨/٣/١٩٥٨ . إقامته الدعوى باسترداد ما دفع من الفوائد زائدا عن رأس المال فى ١٦/٤/١٩٦١ . أثره . سقوط الدعوى بالتقادم .</p>
٦٠٢	٩٧	<p>(الطن رقم ٤٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨) ... ..</p> <p>٦ — مصادرة التأمين قبل الجزاءات المالية التى توقعها الإدارة دون حاجة إلى حكم قضائى . القضاء باعتبار الأجرة المتأخرة لجهة الإدارة تعويضا كافيا يغنى عن مصادرة التأمين . مخالف للقانون .</p>
٨٠٨	١٣٣	<p>(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٧) ... ..</p> <p>٧ — استخلاص الحكم بأن منازعة الطاعنين فى الرصيد لم تكن جدية فتسرى الفوائد القانونية عليه من تاريخ المطالبة القضائية بها . الجدل فى ذلك موضوعى ، لا يقبل أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطنان رقما ٣٧١ و ٤٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٣) ...</p> <p>٨ — صيرورة الحساب الجارى باقفا له بوفاة العميل ديننا عاديا تسرى عليه الفوائد القانونية . عدم جواز تقاضى فوائد مركبة عنه . الا إذا وجدت عادة تقضى بذلك .</p>
٨٦٧	١٤٠	<p>(الطنان رقما ٣٧١ و ٤٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٣) ..</p> <p>٩ — تصحيح منطوق الحكم . مناطه . خلو منطوق الحكم من النص على الفوائد التى عرض فى أسبابه لطلبها وللخلاف</p>

الصفحة	القاعدة
	القائم حوله مينا سببها وسعرها ومحددا تاريخ استحقاقها ومنتها إلى وجوب الزام المستأنفين بها . جواز تصحيحه . علة ذلك .
٨٦٧	(الطنان رقا ٣٧١ و ٤٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٤) ... ١٤٠
	١. — الفوائد المستحقة على أصل قيمة السند الإذني المعتبر عملا تجاريا . سرياتها من تاريخ تحرير بروتستو عدم الدفع . إيداع أصل قيمة السند دون الفوائد في هذه الحالة . غير مبرئ للذمة .
٩٦٢	(الطن رقم ٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١/٦/١٩٧٤) ... .. ١٥٩

## (ق)

قانون . قرار إداري . قسمه . قضاء مستعجل .  
قضاء . قناصل . قوة الأمر المقضى

## قانون

## دستورية القانون :

١ — نهائية الأحكام الصادرة من محكمة النقض في طلبات  
رجال القضاء . لا سبيل إلى إلغاء هذه الأحكام إلا إذا قام  
بأحد القضاة الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية  
المنصوص عليها في قانون المرافعات . لا يغير من ذلك الدفع بعدم  
دستورية القانون سند الحكم المطعون فيه .

(الطلب رقم ٥ لسنة ٤٣ ق — رجال القضاء جلسة ٧/٢/١٩٧٤) ... .. ٧

الصفحة	الترجمة	
		٢ — الدفع بعدم دستورية القوانين واللوائح قبل أو بعد إنشاء المحكمة العليا . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٧٢	١٤١	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٤) ... ..
		تطبيق القانون من حيث المكان :
		١ — قانون التوثيق ٦٨ لسنة ١٩٤٧ . استمرار تطبيق قواعد القانون الدولي بالنسبة لمحركات الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٤/١٢/١٩٧٤) ... ..
		٢ — حق الأجانب المقرر لهم في التوثيق تطبيقا لقواعد الإسناد في القانون الدولي الخاص . عدم المساس به بصدور القانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ المعدل لقانون التوثيق ٦٨ لسنة ١٩٤٧ .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٤/١٢/١٩٧٤) ... ..
		٣ — المحررات التي يجزئها القناصل المعمريون في الخارج بوصفهم موثقين . لها ذات القوة الرسمية للمحررات الموثقة في مصر . المادة ٦٤ ق ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٤/١٢/١٩٧٤) ... ..
		٤ — المحررات التي يوثقها القناصل الأجانب في مصر وفقا لقانون دولهم . تعد محررات رسمية أجنبية لها حجيتها في الإثبات . جواز تنفيذها في مصر بعد شمولها بأمر التنفيذ وفقا لنص المادة ٤٩٦ مرافعات سابق .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٤/١٢/١٩٧٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - القانون الأجنبي . واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليه . مثال في وصية الأجنبي . جواز استناد الحكم إلى أحكام محكمة النقض والاستئناف الإثني كعنصر من عناصر البحث في تأويل القانون اليوناني .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٤) ... ..
		٦ - اختصاصات البعثات القنصلية . الرجوع فيها لقواعد القانون الدولي العام . للقنصل اختصاصات إدارية بالنسبة لمواطنيه وفقا لقوانين دولته ما لم يتعارض ذلك مع قوانين الدولة الموفد اليها .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٤) ... ..
		٧ - سلطة القناصل في توثيق العقود . لانتقص من سيادة الدولة . علة ذلك .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٤) ... ..
		٨ - الوصية تعد من مسائل الأحوال الشخصية . قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع . نطاقها . لا شأن لهذه القاعدة بمسائل الأحوال الشخصية .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٤) ... ..
		٩ - للوصي الأجنبي أن يفرغ الوصية في الشكل المقرر في قانون دولته ، أو في الشكل المقرر في قانون البلد الذي تم فيه الوصية . المادة ١٧ مدني . التجاوزه إلى قنصل دولته لتوثيق الوصية . وجوب تطبيق قانون ذلك القنصل على شكل المحرر .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١ - أيلولة أموال الشخص إلى غيره بالوفاة بأحد طريقين . الميراث أو الوصية . استخلاص الحكم أن ملكية العقارات الكائنة بمصر انتقلت إلى الطاعنين بوفاة والدتهم بطريق الوصية لا الميراث . إباحة القانون الانجليزي الساري على واقعه النزاع باعتباره قانون الوصية حرية الإيصاء . النعى على الحكم مخالفة القانون . لا محل له .
١٥٣٧	٢٦٠	(العلم رقم ١٥٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ... ..  تطبيق القانون من حيث الزمان :
		١ - هبة المورث لسندات القرض الوطني إلى أولاده خلال السنوات الخمس السابقة على وفاته في ظل القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٣ الذي كان يعنى السندات من كافة الضرائب . خف وعها لضريبة التركات متى كان المورث قد توفي بعد صدور القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦١ الذي أخضعها للضريبة . لا يعد ذلك إنسحاباً للأثر القانون الجديد على الماضي . علة ذلك .
٢٩٩	٤٩	(العلم رقم ٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٦) ... ..  ٢ - الفوائد التأخيرية عن المدة السابقة على العمل بالقانون المدنى القائم . تقدير الحكم لها بنسبة ٥٪ ثم تقديرها بعد ذلك بنسبة ٤٪ . صحيح .
٤١٩	٦٩	(العلم رقم ٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — قاعدة عدم جواز تناضي فوائد على متجمد الفوائد أو تقاض فوائد أكثر من رأس المال . متعلقة بالنظام العام منذ نفاذ القانون المدني في ١٥/١٠/١٩٤٢ . قيام المدين بسداد آخر قسط من الدين في ٨/٣/١٩٥٨ . إقامته الدعوى باسترداد ما دفع من الفوائد زائدا عن رأس المال في ١٦/٤/١٩٦١ . أثره . سقوط الدعوى .
٦٠٢	٩٧	(الطن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨) .. .. ٤ — المادة ١٧ ق ٦٣ لسنة ١٩٦١ . سرعان أحكامها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . تأخر رب العمل في أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة لمهينة . جوازه . تقرير الحكم المطعون فيه . أن المادة ١٧ لا تنطبق إلا في حالة التخلف عن الاشتراك . خطأ .
٦١٨	١٠٠	(الطن رقم ٦١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٣٠) .. .. ٥ — أداء الاشتراكات على أساس الأجور الفعلية للعمال المؤمن عليهم . قرار وزير العمل ٢٠ لسنة ١٩٥١ بحساب أجور عمال المقاولات بنسبة مئوية من قيمة العملية أو المقاول في تأمين إصابات العمل . اعتبار القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ناسخا له . حساب الاشتراكات في ظل هذا القانون وقبل العمل بأحكام قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ على أساس أجورهم الفعلية . لا خطأ .
١٣٠١	٢٢٢	(الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٣٠) .. .. ٦ — الحكم الصادر في منازعة إيجارية قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الحالي . خضوعه من حيث جواز الاستئناف



الصفحة	القاعدة	
		قاعدة ٤/١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدول بها وقت صدور الحكم . المادة ٣/١ مرافعات .
١١٤٠	١٩١	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٤) .. ..
		٧ — الحكم برفض دعوى العامل بطلب رفع أجره إلى الحد الأدنى المقرر باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . صدور القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ في ٢٨/٩/١٩٦٨ . بعد إقامة الطعن بالنقض الذي منع المطالبة بالحد الأدنى المذكور . وجوب رفض الطعن . عليه ذلك .
١١٧٩	١٩٧	(الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢/١١/١٩٧٤) .. ..
		٨ — الإصفاء من أداء الضريبة على النشاط في تربية المواشي م ٤٠ ، ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩ . مريانه اعتبارا من ١/٥/١٩٦٠ . عدم انطباقه على السنوات السابقة . عليه ذلك .
١١٨٢	١٩٨	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣/١١/١٩٧٤) .. ..
		٩ — وفاقا لواقف بعد صدور قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . الورثة المحرومون من الاستحقاق . جواز منازعتهم في ذلك استنادا لنص المادة ٢٤ من قانون الوقف . لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي ألغى نظام الوقف على غير الخيرات .
١١٩٩	٢٠٢	(الطن رقم ١٦ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٦/١١/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		القانون الواجب التطبيق :
		١ — تعديل مواعيد منح العلاوة الدورية الذي تناوله القانون ٦٠ لسنة ١٩٧٠ . عدم انصرافه إلى العاملين المدنيين والعسكريين العاملين بالنظم والكادرات الخاصة ومنهم رجال القضاء .
٢٦	٣	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٤٠ ق — رجال القضاء جلسة ١٠/١/١٩٧٤) ..
		٢ — القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٢ تشريع خاص . القواعد المقررة بنصوصه تعتبر استثناء من أحكام نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للتؤسسات العامة وفقا لأحكامه يكون بقرار من الوزير المختص .
٥١٤	٨٣	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧٤) .. ..
		٣ — القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٢ . فرضه مرتبا خاصا للمعينين وفقا لأحكامه . تقيد الشركات بهذا المرتب . .. للتحدى بكادر الشركة باعتباره أكثر فائدة أو بمرتبات الحدود المرفق بالقرار الجمهوري ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ .
٥١٤	٨٣	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧٤) .. ..
		٤ — عدم جواز تحدى العمال بحق مكتسب فيما يزيد عن الحد الأدنى الذي فرضه المشرع لمكافآت الانتاج للمشرع أن يعدل في المراكز القانونية القائمة بحيث يتمتع التمسك بالحق .
٣١٦	٥١	(الطن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٩/٢/١٩٧٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — منشور الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة المنظم لإجراءات التظلم من قرارات التقييم . تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع . عدم التعويل على ماتضمنة بشأن الجهة المختصة بنظر التظلم من قرارات التقييم . انعقاد الاختصاص للقضاء العادى بنظر التظلم من هذه القرارات .
٧١٣	١١٤	(الطن رقم ١٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٠) ... ..
		٦ — ضم مدة الخدمة السابقة لمن كان خاضعا لقانون التأمينات الإجتماعية والتحق بإحدى الوظائف . جوازى للمؤمن عليه . م ٤٢ ق ٥ . لسنة ١٩٦٣ . اعتبار اللائحة التنفيذية للقانون هذا الضم اجباريا . لأجل لأعمالها . للمؤمن عليه المطالبة بتعويض الدفعة الواحدة . علة ذلك .
١٣٦٤	٢٣١	(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧) ... ..
		٧ — انتهاء الحكم إلى أن التعاقد على شحن البضاعة تم بمشارطة إيجار لا تخضع لأحكام معاهدة سندات الشحن . تحصيله — فى حدود سلطته الموضوعية — لما ورد بسند الشحن بمن أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون نقل البضائع بحرا الصادر بانجلترا فى سنة ١٩٢٤ . أعماله مانصت عليه أحكام ذلك القانون . عدم رده على أسباب الحكم الابتدائى الذى الغاه . لاختلا .
١٠٤٥	١٧٢	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٣) ... ..
		٨ — أحكام المحاكم الابتدائية فى الطعون فى قرارات لجان الطعن الخاصة بالتسوية العامة على الأيراد . ميعاد استئنافها . ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن



الصفحة	القاعدة	
		القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الحكم من وقت النطق به . عدم جواز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام .
١١٢٢	١٨٧	(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٦) .. ..
١٣٥١	٢٢٨	(والطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤) .. ..
		٩ — الطعن في قراوات اللجان الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . رفعه بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية استثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات . لا يغير من ذلك صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أو أن يكون الممول قد تازع في خضوعه للضريبة . علة ذلك .
١٤٤٣	٢٤٥	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥) .. ..
		تفسير القانون :
		١ — متى كانت نصوص القانون واضحة جلية المعنى ، فلا محل للبحث عن حكمه التشريعي ودواعيه . مثال في الاعفاء من رسم الدمغة .
١١٤	٢١	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٤/١/٩) .. ..
		٢ — النص العرّيج الجلي . لا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بمصدره التاريخي أو قصد الشارع منه .
١١٦٥	١٩٤	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٩) .. ..
		٣ — وجوب تطبيق الأحكام العامة لعقد الإيجار في القانون المدني . سريان الأحكام التي صدرت بها تشريعات خاصة .

الصفحة	القاعدة	
		دون توسع في التفسير . في نطاق الأغراض التي وضعت لها .
١٣٦٩	٢٣٢	الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٨ ) .. .. .
		٤ — عمال الزراعة المستثنون من نطاق تطبيق قانوني التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود بهم . العاملون بالزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ومنهم الذين يؤدون الأعمال الإدارية والكتابية المتعلقة بالزراعة .
١٠٩٥	١٨٢	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٢ ) .. .. .
		٥ — المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . إيرادها في مقام التعليق على مادته الثانية أن المقصود بعبارة العاملين في الزراعة من يقومون بأعمال الفلاحة البحتة لامن يؤدون الأعمال الإدارية أو أعمال الحراسة . خروج عن المعنى الصحيح للنص وبسط لمجال تطبيق القانون على بعض طوائف عمال الزراعة دون مند . عدم الاعتداد بما ورد بها في هذا الخصوص .
١٠٩٥	١٨٢	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٢ ) .. .. .
		إلغاء القانون :
		١ — التفويض التشريعي في الفرار بقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ . حدوده . ما تضمنه الفرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بالاستناد إليه من اعتبار رجال القضاء والنيابة العامة الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائفهم أو النقل إلى وظائف أخرى

الصفحة	القائمة	
		محالين إلى المعاش بحكم القانون . خروجه من نطاق قانون التفويض . أثر ذلك .
٦٠	١١	(الطلب رقم ٤ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٤/٣/٧ .. ٢ — عزل أعضاء النيابة العامة من وظائفهم من الأمور التي لا يجوز — وفقا لدستور سنة ١٩٦٤ — تنظيمها بأداء تشريعية أدنى مرتبة من القانون . اعتبار ما تضمنه القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ من اعتبار لم تشملهم قرارات التعيين أو النقل من رجال القضاء والنيابة العامة محالين إلى المعاش غير قائم على أساس من الشرعية ومعدوم الاثر . عدم صلاحيته أساسا لصدور قرار جمهوري بالعزل من وظيفة النيابة العامة والنقل إلى وظيفة أخرى .
٦٠	١١	(الطلب رقم ٤ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٤/٣/٧ ..  <h3>قرار إداري</h3> ١ — التزام مدير الأموال التي آلت إلى الدولة باحترام الأحكام القضائية المحددة لنطاق الحراسة . حجيتها قبله . قرار لجنة تحقيق الديون بإضافة أموال لم تكن خاضعة للحراسة إلى أصول ذمة من رفعت عنه بالمخالفة لحكم قضائي نهائي . قرار معلوم . خضوعه لاختصاص المحاكم . (الطلب رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٥) .. .. ٢ — العاملون بالشركات التابعة للتؤسسات العامة . علاقتهم بها تعاقدية لا تنظيمية خضوعها لأحكام قوانين العمل ولنظام العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة عدم اعتبار القرارات التي تصدرها
٢٨٥	٤٨	



الصفحة	القاعدة	
		الشركات في شأنهم قرارات إدارية . اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة بهذه القرارات .
٧١٣	١١٤	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٠) ... ..
		قسمة
		١ — وضع يد المالك على الشيوع على جزء مفرز من العقار يوازي حصته . لا يحق لاحد شركائه انتزاع هذا القدر منه . حق هذا الشريك في طلب القسمة ومقابل الانتفاع .
١٣٢٤	٢٢٦	(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣) ... ..
		٢ — نص المادة ٩٠٨ مدنى . معالجته القسمة التى يجزئها المورث فى تركته بين ورثته حال حياته . عدم إفادته أن الوارث يكتسب ملكية نصيبه فى التركة بالميراث إذا أوصى المورث بما يعادل هذا النصيب .
١٥٣٧	٢٦٠	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ... ..
		قضاء مستعجل
		عقد مقاوله الأشغال العامة . عقد إدارى . تحفظ جهة الإدارة على أدوات المقاول وآلاته وتحديد يوم لبيعها نتيجة سحب العمل منه . اعتباره إجراء اتخذته الإدارة بمقتضى العقد . هو ليس أمرا بتوقيع الحجز الإدارى . اختصاص محكمة القضاء الإدارى امتداده إلى الطلبات المستعجلة المتعلقة بالعقود الإدارية وشموله لما يصدر بشأنها من إجراءات وقرارات . مخالفة ذلك . جواز الطعن بالنقض . م ٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٣٣١	٥٤	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>قضاة</b></p> <p>نهائية الأحكام الصادرة من محكمة النقض في طلبات رجال القضاء . لا سبيل إلى إلغاء هذه الأحكام إلا إذا قام بأحد القضايا الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات . لا يغير من ذلك الدفع بعدم دستورية القانون سند الحكم المطعون فيه .</p> <p>(الطلب رقم ٥ لسنة ٤٣ ق — رجال القضاء، جلسة ١٩٧٤/٢/٧) ... ٧ ... ٤٥</p> <p><b>“أعوان القضاء”</b></p> <p>مباشرة كاتب الجلسة عملاً في الدعوى التي تربطه بأحد الخصوم فيما صلة قرابة للدرجة الرابعة . بطلان إجراءات نظر الدعوى .</p> <p>تعلق هذا البطلان بالنظام العام .</p> <p>(الطلب رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٩) ... ١٠٦ ... ٦٥٨</p> <p><b>قناصل</b></p> <p>١ — اختصاصات البعثات القنصلية . الرجوع فيها لقواعد القانون الدولي العام . للقنصل اختصاصات إدارية بالنسبة لمواطنيه وفقاً لقوانين دولته ما لم يتعارض ذلك مع قوانين الدولة الموفد إليها .</p> <p>(الطلب رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق “أحوال شخصية” — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤) ... ٢٢٧ ... ٣٢٩</p>

الصفحة	القاعدة	
١٣٢٩	٢٢٧	٢ — معاهدة مونترو الخاصة بإلغاء الامتيازات الأجنبية . أثرها على سلطات القناصل . حق القنصل في توثيق المحررات الخاصة برعايا دولته . قائم على الرضاء الضمني المستند إلى شرط التبادل وإلى العرف الدولي . المقصود بشرط التبادل . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤)
١٣٢٩	٢٢٧	٣ — قيام قناصل الدول الأجنبية في مصر بأعمال التوثيق . ليس هناك نص تشريعي يحظر قيامهم بذلك . اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية . بيانها وظائف القنصل . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤)
١٣٢٩	٢٢٧	٤ — الوصية تعد من مسائل الأحوال الشخصية . قاعدة خضوع المقار لقانون الموقع . نطاقها . لاشأن لهذه القاعدة بمسائل الأحوال الشخصية . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤)
١٣٢٩	٢٢٧	٥ — للموصي الأجنبي أن يفرغ الوصية في الشكل المقرر في قانون دولته ، أو في الشكل المقرر في قانون البلد الذي تم فيه الوصية . المادة ١٧ مدني . التجاؤه إلى قنصل دولته لتوثيق الوصية . وجوب تطبيق قانون ذلك القنصل على شكل المحرر . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤)
١٣٢٩	٢٢٧	٦ — المحررات التي يجريها القناصل المصريون في الخارج بوصفهم موثقين . لها ذات القوة الرسمية للمحررات الموثقة في مصر المادة ٦٤ ق ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤)



## قناصل . قوة الأمر المقضى

الصفحة	القاعدة	
		٧ — المحررات التي يوثقها القناصل الأجانب في مصر وفقا لقانون دولتهم . تعد محررات رسمية أجنبية لها حجيتها في الإثبات . جواز تنفيذها في مصر بعد شمولها بأمر التنفيذ وفقا لنص المادة ٤٩٦ مرافعات سابق .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطنن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٤/١٩٧٤)
		٨ — سلطة القناصل في توثيق العقود . لا تنتقص من سيادة الدولة . علة ذلك .
١٣٢٩	٢٢٧	(الطنن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٤/١٩٧٤)
		<b>قوة الأمر المقضى</b>
		١ — قضاء المنطوق هو الممول عليه في الحكم . حجية الأمر المقضى لا ترد إلا على هذا القضاء وما يكون من الأسباب مرتبطة به ارتباطا وثيقا .
٩٢	١٨	(الطنان رقما ٥٣ و ٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١/١/١٩٧٤) .. ..
		٢ — أسباب الحكم . حيازتها الحجية متى كانت مرتبطة بالمنطوق ولازمة لحمل نتيجته . ماعدا ذلك لا يجوز حجية . مثال بشأن حكم بوقف دعوى .
٥٣١	٨٦	(الطنن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٧٤) ... ..
		٣ — الحكم نهائيا بوقف الدعوى حين الفصل في شأن الجنسية من المحكمة الإدارية المختصة . قضاء بعدم الاختصاص الولائي بنظر هذه المسألة . امتناع عرضها من جديد على المحاكم العادية ولو كان هذا القضاء قد أخطأ في القانون . تحديد الحكم أجلا لإقامة الدعوى . لا يحوز قوة الأمر المقضى .
٦٩٨	١١٢	(الطنن رقم ٣٨ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٧/٤/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حجية الحكم الابتدائي مؤقتة . وقوفها بمجرد رفع الاستئناف عنه . عودتها في حالة القضاء بتأييده وزوالها في حالة الإلغاء .
٢١٦	٣٧	( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ ) ... ..
		٥ - أمر الأداء النهائي . هو بمثابة حكم حاز قوة الأمر المقضي .
٣٢٧	٥٣	( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١ ) ... ..
		٦ - دفع مصلحة الضرائب ببطلان صحيفة الدوى لرفعها بغير الطريق القانوني . القضاء برفضه . استئناف المصلحة لقضاء المحكمة في الموضوع دون الدفع . أثره . عدم اعتبار قضاء محكمة أول درجة في الدفع مطروحا على محكمة الاستئناف ولو كان متعلقا بالنظام العام . قوة الأمر المقضي تسمحو على قواعد النظام العام .
٢٤١	٤٢	( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٣٠ ) ... ..
		٧ - النعي على قضاء المحكمة الابتدائية متى حاز حكمها قوة الأمر المقضي . غير جائز . ليس لمحكمة الاستئناف أن تعرض لبحثه . ما يرد بأسباب حكمها بشأن هذا البحث . نافله . متى كان الطعن على قضاء محكمة أول درجة ممتنع فلا تقبل آثاره أمام محكمة النقض .
٢٨٥	٤٨	( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٥ ) ... ..
		٨ - فصل ١ الحكم - الصادر في دفع بعدم القبول - فصلا قاطعا في الأساس الذي ثبت عليه الدوى . جواز الطعن فيه استقلالا . عدم امتثاله في الميعاد القانوني . أثره . صيرورة نهائيا حازا قوة الأمر المقضي م ٣٧٨ وأحكام سابق .
٢٨٥	٤٨	( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ - قضاء الحكم في مسألة أساسية . تحديد الأجر الإضافي للعامل الذي يأخذ حكم الأجر الأصلي . حيازته قوة الشيء المحكوم فيه . مانع المحصوم أنفسهم من التنازع فيها في دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها .
٤٥٩	٧٤	( الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢ ) .. ..
		١٠ - القضاء بثبوت أو بانتفاء ن من من من ثبوت أو انتفاء مسألة أساسية . اكتسابه قوة الأمر المقضي في تلك المسألة . مانع لذات المحصوم من التنازع فيها بطريق الدعوى أو الدفع بشأن أى حق آخر مترتب على ثبوتها أو انتفائها .
١٤٨٢	٢٥١	( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢١ ) .. ..
		١١ - عدم استئناف حكم محكمة أول درجة الذي قطع بأن عقد العمل غير محدد المدة . مؤداه . صيرورته نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضي . النعمى على ما قضى به ذلك الحكم لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .
٧٩٦	١٣١	( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٤ ) .. ..
		١٢ - القضاء نهائيا بأحقية الطاعن - بحرى بشركة الملاحة البحرية - في إعانة غلاء المعيشة عن مدة سابقة على ق ٧٦ لسنة ١٩٦٤ . الحكم من بعد برفض دعواه بحقه في هذه الإعانة عن مدة لاحقة . جواز الطعن فيها بالنقض .
١٤٨٢	٢٥١	( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١ ) .. ..



الصفة	القاعدة	
		١٣ — القرار الصادر بتوقيع الحجر للعتة . حيازته محمية مطلقة بوصفه منشئا لحالة مدنية .
٩٢	١٨ ...	( الطعن رقم ٥٣ و ٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١ )
		١٤ — للزوجة حق رفع دعوى جديده بالتطابق للضرر . استنادها إلى وقائع استجلبت بعد صدور الحكم الأول برفض التطابق . القضاء برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . صحيح .
٣٧٩	٦٣	( الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠ )
		١٥ — القضاء نهائيا ينفي ردة المورث وأنه ظل على دين الإسلام حتى وفاته . عدم جواز الاستدلال على الردة بأسانيد سبق اثباتها ولم يعرض لها الحكم السابق . الحكم برفض الطعن السابق بالتقضى في موضوع الردة . حكم نهائى واجب الاحترام .
٦٦٧	١٠٧ ...	( الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/٤/١٠ )
		١٦ — أحقية البيع لاقتضاء باقى الثمن وحق المشتري فى حبسه وجهان متقابلان لشيء واحد . القضاء بأحقية البائع لباقى الثمن ، ينلرج فيه حتما عدم أحقية المشتري فى حبسه .
٣٢٧	٥٣ ...	( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١ )
		١٧ — اعتبار المورث ممثلا لورثته فيما يرفع منه أو يرفع عليه من الدعاوى . للوارث أن يعترض على الحكم الصادر ضد مورثه متى أثبت غشه أو تواطؤه أو إهمال الجسيم وكانت له مصلحة قانونية .
٥٤٨	٨٩ ...	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ )

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — احالة الدعوى إلى المحكمة المختصة . لا تكون إلا عند الحكم بعدم الاختصاص . الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بعدم اختصاص القضاء العادى بنظرها . لا يعد فصلا في مسألة الاختصاص .
٦٩٨	١١٢	(الطن رقم ٣٨ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٧/٤/١٩٧٤) ..
		١٩ — التزام محكمة الموضوع بالقضاء في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من تلقاء نفسها متى كان باديا من واقع طلبات المدعية .
٧٥٢	١٢٣	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٧٤) .. ..
		٢٠ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . اعتباره من النظام العام . المادتان ١٠١ إثبات و ١١٦ مرافعات .
٧٥٢	١٢٣	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٧٤) .. ..
		٢١ — الدفع بعدم الاختصاص أو الدفع بعدم القبول . كل ما يلزم للفصل فيه هو التحقق من قيام سببه . الحكم الصادر بقبول الدفع . ما كان من أسبابه زائدا ويستقيم قضاء المنطوق بدونه عدم اكتسابه قوة الأمر المقضى . مثال .
١٠٥٣	١٧٣	(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٤) .. ..
		٢٢ — الحكم في دعوى الرجوع . جواز استناده إلى تقرير الخبير في دعوى رجوع عن مدة سابقة باعتباره من مستندات الدعوى . لا مخالفة في ذلك لأحكام قوة الأمر المقضى .
١١٤٦	١٩٢	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٣ — رفع الطاعنات دعوى براءة ذمة من مبلغ يطالب به المطعون عليهما مقابل اجرة أرض تأسيسا على تملكهن للأرض بوضع اليد المدة الطويلة . رفض الدعوى استنادا إلى أن هذا المبلغ يمثل ريع الأرض فلا يسقط بالتقادم الخمسى . هذا القضاء لا يعتبر فصلا في ملكية الأرض .
١٤٧٧	٢٥٠	( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٩ ) ... ..
		٢٤ — المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها . شروطه . تأسيس الطاعنات دفاعهن في دعوى طالب تثبيت ملكية أرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة على أن قيامهن بدفع ريع تلك الأرض للمطعون عليهما كان توقيما من توقيع الجزاء الإدارى على أموالهن . عدم طرح هذه المسائل في الدعوى السابقة المرفوعة بطلب براءة الذمة من الريع . مؤداه . جواز نظر دعوى تثبت الملكية والفصل فيها .
١٤٧٧	٢٥٠	( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٩ ) ... ..
		٢٥ — النعى على الحكم المطعون فيه بأنه جاء على خلاف حكم آخر حاز الحجية بين الخصوم أنفسهم دون تقديم ذلك الحكم . عار من الدليل .
٣٢٢	٥٢	( الطعن رقم ٥١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٩ ) ... ..
		٢٦ — الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . المسادتان ٢٣ ، ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٣٢٢	٥٢	( الطعن رقم ٥١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٩ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٧ — الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق . شرطه . صيرورة الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتقدير قيمة التركة نهائيا بالنسبة لأحد الورثة بسبب استئناف مصلحة الضرائب لهذا الحكم بالنسبة لباقي الورثة فحسب . تعديل الحكم المطعون فيه لقيمة التركة لا يعد مناقضا للحكم السابق الصادر من محكمة أول درجة بالنسبة للوارث المذكور .</p>
٨٣١	١٣٦	<p>( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٨ ) .. ..</p>
		<p>٢٨ — الطعن بالنقض المبني على تناقض حكيم انتهائين . شرطه . مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضي في مسألة تار حولها النزاع واستقرت حقيقتها بين طرفي الخصومة بالفصل فيها في الحكم السابق .</p>
١٤٨٢	٢٥١	<p>( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢١ ) .. ..</p>
		<p>حجية الحكم الجنائي :</p>
		<p>١ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه . الحكم بالبراءة . إقامته على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء لانتفاء القصد الجنائي أو بسبب آخر . أثر ذلك . عدم ثبوت حجية الشيء المحكوم أمام المحكمة المدنية . للمحكمة المدنية . بحث ما قد نشأ من هذا الفعل من ضرر يصح أن يكون أساسا للتعويض .</p>
٧٧٩	١٢٨	<p>( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠ ) .. ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . الحكم بأدانة المتهم في جريمة سرقة مسدس وأشياء أخرى وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص . لا حجية لما ورد بأسباب الحكم الجنائي بشأن ملكية هذه المسروقات لشخص معين بالذات . حالة ذلك .
١٣٨٣	٢٣٥	( الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٤ ) .. .. راجع : ( " حكم حجية الحكم " ) .
		( ك ) كفالة
		١ - الكفيل المتضامن مع المدين الأصلي . تمسكه بسقوط حق حامل الورقة التجارية في الرجوع عليه طبقا لنص المادة ١٦٩ من قانون التجارة . لا محل له .
١٠٨٢	١٧٩	( الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٧٤ ) ... .. ٢ - الدفع ببطلان تضامن الكفيل مع المدين . عدم جواز اقراره لأول مرة أمام محكمة للنقض .
١٠٨٢	١٧٩	( الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٧٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		( م )
		محاماه . محكمة الموضوع . مسئولية . معاهدات . مقاوله . ملكية . مؤسسات عامة . مؤلف . موطن . موظفون
		محاماه
		نيابة المحامي :
		١ — المحامي الموكل بالخصومة جواز إنابته غيره من المحامين في القيام بأعمال الوكالة ما لم يكن ممنوعا من ذلك صراحه . حضور محام بالنيابة عنه بجلسة إعادة الدعوى إلى المرافعة . عدم اعتراضه على ذلك بالجلسات التالية . إجازة ضمنية .
١٨٧	٣٢	( الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٩ ) ... ..
		٢ — للمحامي أن ينيب عنه محاميا آخر لتمثيله في الخصومة دون توكيل خاص . حسب المحكمة أن يقرر المحامي — تحت مسئوليته — نيابته عن زميله الغائب . المادة ٣٣ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .
١٢	٢	( الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) ... ..
		٣ — بطلان إعلان التقرير بالطعن غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز التمسك به إلا من شرع لمصلحته . صدور توكيل لمحام من



الصفحة	القاعدة	
		<p>المطعون ضده بصفته رئيس شركة في القضايا الخاصة بها .</p> <p>مفاده . عدم وكالته عنه بصفته الشخصية . الدفع المبدى من</p> <p>المحامى عن المطعون ضده بصفته الشخصية . غير مقبول .</p>
٢٧٧	٤٧	<p>( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢ ) ... ..</p> <p>”قلم قضايا الشركة“</p> <p>محامو أقلام قضايا الشركات التى تساهم فيها الحكومة</p> <p>بنصيب فى رأس المال . قبولهم للرافعة عنها أمام المحاكم . مدير</p> <p>الإدارة القانونية فيها . حقة فى تمثيلها أمام محكمة النقض .</p> <p>التوكيل الصادر منه للمحامى الذى قرر الطعن بالنقض نيابة عن</p> <p>الشركة . صادر ممن يملكه . ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .</p>
٤٩٢	٨٠	<p>( الطعن رقم ٣٩٦ و ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٢ )</p> <p>الطعن أمام النقض :</p> <p>١ — عدم تقديم المحامى الذى قرر بالطعن سند وكالته عن</p> <p>الطاعنين . أثره بطلان الطعن . م ٤٢٩ مرافعات سابق .</p>
٣٦٤	٦٠	<p>( الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ ) ... ..</p> <p>٢ — عدم التزام المحامى المقرر بالطعن بالنقض بتقديمه سند</p> <p>بما له عند التقرير به . حسب تقديمه عند نظر الطعن .</p>
٤٩٢	٨٠	<p>( الطعن رقم ٣٩٦ و ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٢ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الطعن بالنقض . جواز حصول التقرير به من نفس الخصم الطاعن إذا كان محاميا مقبولا أمام محكمة النقض . لا محل لاشتراط المغايرة بين الطاعن والمحامي الحاصل منه التقرير . بالطعن . علة ذلك .
٣	١	( الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) .. ..
		٤ — وجوب حصول الطعن بالنقض بتقرير يوقعه المحامي الموكل عن الطالب وإلا كان باطلا . م ٢٩٩ مرافعات سابق .
٦٤٩	١٠٥	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٩ ) .. ..
		٥ — حصول المحامي على إذن نقابة المحامين للترافع ضد زميله المحامي . ليس شرطا لقبول التقرير بالطعن بالنقض .
٨١٣	١٣٤	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٧ ) .. ..
		أتعاب المحامي :
		١ — م ٧٠٩ مدني . أتعاب المحامي المتفق عليها قبل تنفيذ الوكالة . أجر وكيل خاضع لتقدير المحكمة . الفوائد تسرى ن تاريخ الحكم النهائي .
٢٨٥	٤٨	( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٥ ) .. ..
		٢ — تقدير أتعاب المحامي . الاختصاص به للجنة خماسية يؤلفها مجلس النقابة . صحة اجتماع اللجنة بحضور ثلاثة أعضاء . المادة ٤٦ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . القرارات الصادرة من اللجنة . لا يلزم لصحتها أن تشمل على بيان تشكيلها الأصلي . كفايه بيان أسماء الأعضاء الثلاثة الحاضرين .
١٢	٢	( الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — اختصاص مجلس نقابة المحامين ولجانه بتقدير أتعاب المحامي عند الخلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق مكتوب. تقدير اللجنة للاتعاب قضاء في خصومه. مخالفة قرار التقدير لأسس النظام القضائي وانحرافه عن الأصول العامة أثره. البطالان .
٨٤٠	١٣٧	( الطعان رقما ٢٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٩ )
		٤ — صدور قرار من اللجنة المختصة بتقدير أتعاب المحامين بتصحيح ماورد بديباجة الأمر لاستدراك ما وقع في اسم أحد الأعضاء من خطأ مادي . رفض الحكم المطعون فيه الدفع بالبطالان رغم أن التصحيح السابق لا يقطع به ما ثبت بمحضر جلسة النطق بالأمر . خطأ في القانون .
٨٤٠	١٣٧	( الطعان رقما ٢٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٩ )
		٥ — نفى الحكم بأسباب سائغة قيام نية التبرع في مباشرة المحامي للقضايا الخاصة بزميل له . استخلاص موضوعي تستقل به محكمة الموضوع . لا محل للتحدى بقيام عرف يقضى بعدم اقتضاء الاتعاب ، طالما أن الحكم قد دلل بأسباب سائغة على اتفاق الطرفين على خلافه .
١٢	٢	( الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) .. ..
		تعيين المحامين في القضاء :
		صلاحية المحامي للتعيين في القضاء بمرور أربع سنوات متوالية على اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف . وجوب تحديد أقدميته بين أغلبية زملائه الذين استوفوا هذا الشروط في نفس التاريخ .
٧١	١٢	( الطلب رقم ٢٩٠ لسنة ٣٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٤/٥/٢ )



الصفحة	التأني	
		مسئولية المحامين :
		١ — إغفال المحامي استصدار إذن من النقابة قبل أن يشكو زميلا له أو يتخذ إجراءات قانونية ضده . المادة ٣١ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . لا يؤدي إلى بطلان الإجراء . مخالفه المحامي لهذا النص . أثرها . مساءلته تأديبيا .
١٢	٢	( الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) ... ..
		٢ — استخلاص محكمة الموضوع للخطأ الموجب لمسئولية المحامي قبل موكله . المنازعة في ذلك جدل في تقدير الدليل . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .
٨٤٠	١٣٧	( الطعن رقم ٢٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٩ )
		محكمة الموضوع
		تفسير العقد :
		١ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود . التزامها بعدم الخروج عن المعنى الظاهر بعباراتها .
٥٦١	٩٠	( الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) ... ..
		٢ — التزام محكمة الموضوع في تفسير العقود بالأخذ بما تفيد به عباراتها بأكملها وفي مجموعها . تفسيرها لعبارة دون اعتبار ما يكملها من عبارات . نسخ لخصوص العقود ومخالفة القواعد التفسير .
٨٠٨	١٣٣	( الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - استقلال قاضي الموضوع بتفسير العقد بلا رقابة عليه من محكمة النقض متى أقام قضاءه على ما يتفق ونصوص العقد الواضحة ويؤدي إلى ما انتهى إليه . مثال في تفسير عقد بيع بطريق النيابة .
١١٠٥	١٨٤	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٩ - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤ ) .. ..
		٤ - تفسير العقود والشروط . من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمله عبارتها . عدم تقيدها بما يفيد عبارة بل بما يفيد العقد في جملة .
١٢٩١	٢٢٠	( الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٦ ) .. ..
		٥ - تفسير الاقرار . اتساق المعنى الذي استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى . لاسبيل لمحكمة النقض على محكمة الموضوع في ذلك .
١٠٣٥	١٧١	( الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٢ ) .. ..
		٦ - استخلاص محكمة الموضوع بما لها من سلطة في تفسير العقود أن الشركة المطعون عليها أبرمت مشاركة التأجير بصفتها وكيلة وفي حدود نيابتها . قضاؤها بعدم قبول الدعوى الناشئة عن هذا العقد قبل الشركة المذكورة . لاخطأ .
١٠٤٥	١٧٢	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٣ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<b>تكييف الدعوى</b>
		١ - قاضى الموضوع لا يتقيد بتكييف المدعى ادعواه تكييفاً خاطئاً . حقه فى اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها الصحيح . مثال فى دعوى بطلب التقرير بعدم سرىان الحكم على من لم يكن ممثلاً فى الدعوى التى صدر فيها .
٦٤٩	١٠٥	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٩) ... ..
		٢ - لقاضى الموضوع سلطة فهم الواقع فى الدعوى . خضوعه لرقابة محكمة النقض فى تكييف هذا الفهم وفى تطبيق ما ينبغى تطبيقه من أحكام القانون .
٨١٣	١٣٤	(الطن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٧) ... ..
		<b>تقدير الدلائل :</b>
		١ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة . حقه فى أن تأخذ بنتيجة دون أخرى . لا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك متى كانت الأدلة التى أوردتها من شأنها أن تؤدى إلى هذه النتيجة .
٩٢	١٨	(الطنان رقم ٥٣ و ٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١) ... ..
		٢ - سلطة قاضى الموضوع فى بحث المستندات المقدمة له وفى استخلاص ما يراه متفقاً مع الواقع متى كان استخلاصه سائفاً .
١٧٤	٣٠	(الطن رقم ١٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٧) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٣ - ابتناء الحكم على ماله أصل ثابت في الأوراق . تضمينه الرد الضمني المسقط لما ساقه الطاعنون من أوجه دفاع . المنازعة في ذلك جدل في تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٢٥٩	٤٥	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣١ ) ... ..
		٤ - سلطة قاضي الموضوع في تقدير أدلة الصورية . لارقابة عليه في ذلك مادام الدليل الذي أخذه مقبولا قانونا .
٢٥٩	٤٥	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٣١ ) ... ..
٢١٦	٣٧	( والطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ ) ... ..
		٥ - تقدير كفاية المستندات المقدمة من العامل لتقدير التعويض المستحق له قبل هيئة التأمينات الاجتماعية ومدى جدية المنازعة التي أدت إلى تأخرها في صرف التعويض له . استقلال قاضي الموضوع به بلا معقب من محكمة النقض متى كان سائغا .
١٠٦٦	١٧٥	( الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٥ ) ... ..
		٦ - المحروم من الاستحقاق في الوقف . عدم إقامة الدعوى بحقه مع التمكن وعدم العذر الشرعي خلال سنتين شمسيتين من تاريخ موت الواقف . أثره . عدم سماع الدعوى . الأعذار الشرعية لم ترد على سبيل الحصر . المجادلة في تقدير دليل العذر . جدل موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
١١٩٩	٢٠٢	( الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٤/١١/٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ - حق المرور المقرر لمالك الأرض المحبوسة عن الطريق العام . عدم استعماله إلا في موضع من العقار يكون فيه المرور أخف ضررا . الجدل الموضوعي في كفاية الدليل . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
١٥٤٧	٢٦٢	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ... ..
		مسائل الاثبات :
		” القرائن “
		١ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير القرائن دون معقب متى كان استنباطه سائغا .
٢١٦	٣٧	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..
		٢ - حق محكمة الموضوع بصدد التدليل على صورية عقد البيع في الاستعانة بأقوال الشهود في تحقيق أجرته حول تقديم تاريخ هذا العقد . اعتبار ما تحصله من تلك الأقوال قرينة تساند الأدلة الأخرى .
٧٧٣	١٢٧	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ..
		٣ - تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع . استنادها إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضها وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي خلصت إليها . عدم قبول مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٨٣١	١٣٦	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”الشهود“
		تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بأقوال شاهد دون آخر . لامعقب عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مداولها .
٢١٦	٣٧	(الطنن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..
٥٧٥	٩٢	(الطنن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦) ... ..
		”الإقرار“
		سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الإقرار بالحق أو نفيه بشرط بيان كيف أفادت الأوراق ذلك وأن يكون هذا البيان سائغا . مثال في دعوى تثبيت ملكية .
٦١١	٩٩	(الطنن رقم ١٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨) ... ..
		”الاستجواب“
		إجابة طلب الاستجواب من الرخص المنحولة لمحكمة الموضوع . حقها في الالتفات عنه متى وجدت في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الإجراء .
٢٠٠	٣٥	(الطنن رقم ٤٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..
		”تقرير الخبير“
		١ — تعويل المحكمة في قضائها على التقرير الأصلي للتعبير بمحولا على أسبابه . إفادة ذلك إطراحها كل ماورد بملحقه مخالفا له .
٣٨٩	٦٤	(الطنن رقم ٢١٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) ... ..



## محكمة الموضوع

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقرير الخبير من عناصر الاثبات التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع دون معقب .
١٠٥٩	١٧٤	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٤) .. ..
		٣ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل . مثال في الأخذ بتقرير خبير .
١٤٨٧	٢٥٢	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢١/١٢/١٩٧٤) .. ..
		مسائل الواقع :
		١ — تقدير حالة العته هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى . لا معقب من محكمة النقض على القضا في ذلك متى كان استخلاصه سائغا .
٩٢	١٨	(الطنان رقا ٥٣ و ٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١/١/١٩٧٤) ..
		٢ — تعرف حسن نية المتصرف إليه أو سوء نيته من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . عدم مخالفة ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود للثابت بمحضر التحقيق . تدليله على سوء نية المتصرف إليه وعلمه بعته المتصرف بأسباب سائغة . لا قصور ولا خطأ في الاسناد .
٩٢	١٨	(الطنان رقا ٥٣ و ٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١/١/١٩٧٤) ..
		٣ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير حسن نية الباني في أرض الغير أو سوء نيته متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة .
١٣٧٣	٢٣٣	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٧٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تقدير الظروف المبررة لرد الولاية إلى الولي بعد الإذن له بالتنحي . مما يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .
٢٢٩	٣٩	(الطن رقم ٥ لسنة ٤٠ ق - أحوال شخصية جلسة ١٩٧٤/١/٢٣)
		٥ - تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها على نفس المتعاقد . أمور موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع دون معقب عليها من محكمة النقض .
٢٠٨	٣٦	(الطن ٣٦٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..
		٦ - استخلاص محكمة الموضوع بأسباب سائغة أن مطالبة مصلحة الضرائب للممول بالرسوم المستحقة لا تضمن تهديدا له . عدم أحقيته في استرداد ما دفع من رسوم .
١٠٧٠	١٧٦	(الطن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) ... ..
		٧ - المناور التي تعلو قاعدتها عن قمة الانسان المعتادة . عدم اشتراط أية مسافة لصحتها . م ٨٢١ مدني . تقدير محكمة الموضوع الارتفاع المطلوب ب ١٨٠ سم . لاخطا .
٢٧٢	٤٦	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٣١) ... ..
		٨ - شرط اعتبار الأرض محبوسة من الطريق العام . يكفي أن يكون المر غير كاف بحيث لا يتيسر لمساكنها الوصول إلى ذلك الطريق إلا بنفقة باهظة أو مشقة كبيرة . استقلال قاضي الموضوع بتقدير ذلك متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة .
١٥٤٧	٢٦٢	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ... ..

## محنة الموضوع

الصفحة	القائمة	
		٩ - اعتبار الدين معدوما . من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى أقام قضاء على أسباب سليمة
٢٩٩	٤٩ ... ..	( الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٦ )
		١٠ - نفى الحكم بأسباب سائغة قيام نية التبرع في مباشرة المحامي للقضايا الخاصة بزميل له . استخلاص موضوعي مستقل به محكمة الموضوع . لا محل للنقد بقيام عرف يقضى بعدم اقتضاء الاتعاب ، طالما أن الحكم قد دلل بأسباب سائغة على اتفاق الطرفين على خلافه .
١٢	٢ ... ..	( الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٤ )
		١١ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير ما يقدمه الريان لتبرير النقص متى أقامت قضاها على ما يكفي لحمله .
٥٤٢	٨٨ ... ..	( الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦ )
		١٢ - انتهاء الحكم إلى أن التعاقد على شحن البضاعة تم بمشارطة إيجار لا تخضع لأحكام معاهدة سندات الشحن . تحصيله في حدود سلطته الموضوعية لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون نقل البضائع بحراً الصادر بإنجلترا في سنة ١٩٢٤ . إعماله ما نصت عليه أحكام ذلك القانون . عدم رده على أسباب الحكم الابتدائي الذي الفاه . لا خطأ .
١٠٤٥	١٧٢ ... ..	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٣ )



الصفحة	القاعدة	
		١٣ — استخلاص المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب سائغة إن ماقرره المطعون عليه قبل إتمام بيع العقار المشفوع فيه لا يتضمن تنازلاً عن استعمال حقه في الشفعة . استطراده إلى القول بأن التنازل الضمني لا يثبت إلا بعد إتمام البيع . تزيد . غير مؤثر .
٥٠٢	٨١	( الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٣٨ ق — رجال القضاء جلسة ١٩٧٤/٣/١٤ )
		١٤ — المقصود بالأجور المتعاقد عليها في معنى المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . استقلال قاضي الموضوع باستخلاص حقيقته تلك الأجور دون معقب متى كان استخلاصه سائغاً .
٧٠٧	١١٣	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١٨ ) .. ..
		١٥ — المنازعة فيما انتهى إليه الحكم بأسباب سائغة من توافر شروط تطبيق المادة ٧٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . جدل موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٨٩٥	١٤٥	( الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٨ ) .. ..
		١٦ — تقدير مبرر الفصل من مسائل الواقع . استقلال قاضي الموضوع به متى بني على أسباب سائغة .
٧٩٦	١٣١	( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٤ ) .. ..
٩٣٩	١٥٤	( والطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٥ ) .. ..
		١٧ — استخلاص المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية . أن الحائز لمحور العقار نيابة عن زوجته وأنه كان يمثلها في دعوى الحيازة التي أقيمت عليها . لا خطأ .
١١٨٥	١٩٩	( الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٥ ) .. ..

الصفحة	رقابة	
١٢٣٢	٢٠٩	<p>١٨ - قيام الجمعيات التعاونية بجانب نشاطها الاجتماعي بنشاط آخر ترمى به إلى الكسب المادي . استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا رقابة من محكمة النقض .</p> <p>( الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٧ ) .. ..</p>
١٣٩٦	٢٣٧	<p>١٩ - إعفاء الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب من أداء ضريبة المهن غير التجارية . مناطه . مزاولة النشاط في حدود أغراضها الاجتماعية أو العلمية أو الرياضية . استقلال قاضي الموضوع بتقدير أن النشاط قصد به تحقيق كسب مادي للأعضاء مما يخضعه للضريبة .</p> <p>( الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١١ ) .. ..</p>
١٢٧٨	٢١٨	<p>٢٠ - تقدير جدية السبب الذي ولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده . لقاضي الموضوع بلا رقابة من محكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب مائغة .</p> <p>( الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ ) .. ..</p>
٤٦٢	٢٤٨	<p>٢١ - قبول المحكوم عليه للحكم الابتدائي المانع من استئنافه . شرطه . استقلال قاضي الموضوع بتقدير ما يعتبر قبولاً ضمنياً للحكم . لارقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى استند لأسباب مائغة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٨ ) .. ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		” استخلاص الغش والخطأ “
		١ — قبول الاعتراض . شرطه . ثبوت الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم من جانب من كان يمثل المعارض وعلاقة السببية بين ذلك وبين الحكم الصادر في الدعوى . ظواهر الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها .
٥٤٨	٨٩	( الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) ... ..
		٢ — استخلاص محكمة الموضوع للخطأ الموجب لمسئولية المدعى قبل موكله أو نفى ذلك مما يدخل في حدود سلطاتها التقديرية متى كان استخلاصها سائغاً . المنازعة في ذلك جدل في تقدير الدلائل عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٨٤٠	١٣٧	( الطعن رقم ٣٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٩ ) ... ..
		٣ — علاقة السببية فيما بين الخطأ والضرر . من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع دون رقابة محكمة النقض .
١٥١٩	٢٥٧	( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ ) ... ..
		٤ — مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . قيامها على خطأ مفترض لا يقبل لإثبات العكس . انتهاء الحكم إلى اعتبار الأخطاء المسندة إلى تابعي الشركة الطاعنة والتي نشأ عنها حادث وفاة العامل أخطاء جسيمة تميز أرجوع عليها طبقاً لأحكام القانون المدني . الجدل في نسبة الخطأ وتقدير درجته . موضوعي .
١٥١٩	٢٥٧	( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ ) ... ..



الصفحة	القائمة	
		” تقدير التعويض “ .
		١ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة التعويض متى كان غير مقدر في القانون دون محقب .
٣٨٩	٦٤	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) .. ..
		٢ — الريع . ماهيته . تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثماره . تقديره . من سلطة محكمة الموضوع . جواز تقدير الريع بقدر أجرة العين .
١١٤٦	١٩٢	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/١٥) .. ..
		الإعادة للمرافعة
		طلب فتح باب المرافعة لتقديم مذكرات أو مستندات . إجابته . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٢٥٠	٤٤	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٣٠) .. ..
		مسئولية
		(أولا) المسؤولية العقدية
		١ — جواز إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بالإرادة المنفردة شرطه . مراعاة مهلة الأخطار المقررة في القانون . هذا ، الإنهاء لا يرتب مسئولية طالما استند إلى ما يبرره . تخطيط الحكم إذ أقر إنهاء العقد في غير الحالات الواردة في قانون العمل . لا سند له من القانون .
٩٦٢	١٥٩	(الطن رقم ٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — استخلاص محكمة الموضوع للخطأ الموجب لمسئولية المحامي قبل موكله أو نفى ذلك . مما يدخل في حدود سلطتها التقديرية متى كان استخلاصها سائفا . المنازعة في ذلك جدل في تقدير الدليل . عدم جواز إثارته أمام محكمة التقص .
٨٤٠	١٣٧	( الطعن رقم ٣٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٩ )
		٣ — انتهاء الحكم إلى أن التماقد على شحن البضاعة تم بمشارطة إيجار لا تخضع لأحكام معاهدة سندات الشحن . تحصيله في حدود سلطته الموضوعية لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون نقل البضائع بحرا الصادر بإنجلترا في سنة ١٩٢٤ . إعماله مانصت عليه أحكام ذلك القانون . عدم رده على أسباب الحكم الابتدائي الذي الغاه . لا خطأ
١٠٤٥	١٧٢	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٣ ) ... ..
		٤ — إعفاء الناقل والسفينة . طبقا لقانون نقل البضائع بحرا الصادر بإنجلترا في سنة ١٩٢٤ . من المسؤولية عن الهلاك أو التلف الناتج عن خطأ الربان في الملاحة أو في إدارة السفينة ولو كان جسيما . شموله ذلك الخطأ سواء وقع في أعالي البحار أم في المياه الإقليمية .
١٠٤٥	١٧٢	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٣ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		( ثانيا ) المستولية التقصيرية .
		١ - علاقة السببية فيما بين الخطأ والضرر . من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع دون رقابة محكمة التقض .
١٥١٩	٢٥٧	( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ ) .. ..
		٢ - التعويض في المستولية التقصيرية . شموله لكل ضرر مباشر متوقعا كان أو غير متوقع . وجوب تقويمه على أساسين . الخسارة اللاحقة والكسب الفائت . ١/٢٢١ مدي .
١٢١٠	٢٠٤	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١ ) .. ..
		٣ - الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها . يعد معدوم الخجيه أمام الجهة صاحبة الولاية . المنازعات المتعلقة بالمستولية عن العمل غير المشروع . لا تدخل في اختصاص جهه القضاء الإداري . رجوع المتبوع على التابع بالتعويض المحكوم به الذي أداه للضرور . اختصاص القضاء العادي بهذه المنازعة .
١٢٨٦	٢١٩	( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٦ ) .. ..
		٤ - وفاة المضرور بسبب فعل ضار من الغير . ثبوت حق المضرور في التعويض عن الضرر الذي لحقه حسبا يتطور ويتقادم . انتقال هذا الحق إلى ورثته . التعجيل بالوفاة بفعل الغير عن عمد أو خطأ يلحق بالمضرور ضررا ماديا محققا . منال بشأن عزل من وظيفة النيابة العامة على خلاف أحكام القانون .
٩٠	١١	( الطالب رقم ٩٣ لسنة ٩٣ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٧٤/٢/٧ )



الصفحة	القاعدة	
		٥- الغصب عمل غير مشروع . إلزام مرتكبه بالتعويض . عدم التقيد في القضاء ببيع الأرض المقتصبة بحكم م ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي .
٤٦٤	٧٥	( الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٥ ) .. .. ٦- كفاية ما أورده الحكم لنفي الكيدية عن الأجراء الذي أخذ المطعون عليه . تزيده إلى أن خطأ الطاعن هو الذي جر المطعون عليه إلى الخطأ . غير مؤثر على سلامته .
٨٤٠	١٣٧	( الطعن رقم ٣٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٩ ) ٧- ادعاء الزوج في دفاعه في دعوى التطلاق بأن زوجته كانت على علاقة غير شرعية به وحملت منه قبل الزواج . أمر لا يقتضيه حق الدفاع وجوب القضاء بالتطلاق لانطواء ذلك الادعاء على مضارة لا يمكن معها استدامة العشرة الزوجية .
٩٧٩	١٦٢	( الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٦/٥ ) .. ٨- استقلال مسئولية الربان عن العجز في البضاعة أمام مصلحة الجمارك عن مسئوليته عنه أمام صاحب الرسالة في ظل نظام تسليم صاحبها . إنتهاء المسئولية أمام صاحب الرسالة بتسليمها إليه في الميناء المتفق عليه . بقاء المسئولية أمام مصلحة الجمارك قائمة لحين إتمام المراجعة . علة ذلك .
٧٥٦	١٢٤	( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ) .. .. ٩- انقضاء عقد النقل البحري بالتنفيذ وتسليم البضاعة . مسئولية الناقل عن تلف البضاعة نتيجة تسرب مياه من البانحة إلى الرصيف . مسئولية تقصيرية .
١٢١٠	٢٠٤	( الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١ ) .. ..

## مسئولية

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - تكييف محكمة الموضوع للدعوى وأن تنزل عليها وصفها الصحيح في القانون. وجوب تقيدها في ذلك بالوقائع والطلبات المطروحة عليها .
١٢٧٨	٢١٨	(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥) .. ..
		١١ - تكييف الحكم المطعون فيه لدعوى تعويض أقيمت على أساس المسؤولية التقصيرية على أنها دعوى بطلان تصرفات . قضاؤه بسقوطها على هذا الأساس . خروج بالدعوى عن نطاقها .
١٢٧٨	٢١٨	(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥) .. ..
		”خطأ المتبوع“ .
		١ - رجوع المتبوع على التابع بالتعويض المحكوم به الذي دفعه للضرورة . للتابع إثبات اشتراك المتبوع معه في الخطأ . أثر ذلك .
		تقييم التعويض بينهما بنسبة اشتراك كل منهما في الخطأ .
١٢٨٦	٢١٩	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٦) .. ..
		٢ - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . قيامها على خطأ مفترض لا يقبل إثبات العكس . انتهاء الحكم إلى إعتبار الأخطاء المسندة إلى تابعي الشركة الطاعنة - والتي نشأ عنها حادث وفاة العامل - أخطاء جسيمة تجيز الرجوع عليها طبقاً لأحكام القانون المدني . الجدل في نسبة الخطأ أو تقدير درجته . موضوعي .
١٥١٩	٢٥٧	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) .. ..

الصفحة	القائمة	المستولية عن الأشياء .
١٥٥٧	٢٦٣	الحراسة الموجبة للمستولية عن الأشياء . مناطها . إبرام مرفق المياه عقدا مع متاول لأجراء حفر لوضع أنابيب المياه فيها . مسئولية المرفق عن الأضرار التي تحدثها على أساس الخطأ المفترض . عدم انتقال الحراسة إلى المتاول . علة ذلك . لهذه المسئولية لا تنفى إلا بإثبات السبب الأجنبي لا يغير من ذلك النص في العقد على عدم مسئولية المرفق عن مثل هذه الأضرار . ( الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ ) .. ..

## معاهدات

٩٤٤	١٥٥	١ - أحكام معاهدة بروكسل . شرط تطبيقها . أن يكون سند الشحن محررا في دولة من الدول الموقعة عليها . وأن يكون الناقل والشاحن متممين لإحدى هذه الدول . وأن يكون النقل بين ميناءين تابعين لدولتين مختلفتين . تطبيق قانون التجارة البحري بشأن ميعاد رفع الدعوى رغم توافر شروط انطباق أحكام المعاهدة . خطأ في القانون . ( الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٦ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦ ) .. ..
١٣٢٩	٢٢٧	٢ - معاهدة مونترو الخاصة بإلغاء الامتيازات الأجنبية . أثرها على سلطات القناصل . - ق القنصل في توثيق المحررات الخاصة برعايا دولته . قائم على الرضاء الضمني المستند إلى شرط التبادل وإلى العرف الدولي . المقصود بشرط التبادل . ( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٤/١٢/٤ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ — قيام قناصل الدول الأجنبية في مصر بأعمال التوثيق . ليس هنالك نص تشريعي يحظر قيامهم بذلك . اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية . بيانها وظائف القنصل .
١٣٢٩	٢٢٧	( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤ ) ..
		<b>مقاول</b>
		١ — سريان أحكام ق ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات على مقاولات الأعمال . ما يجوز بلجهة الإدارة المتعاقدة اتخاذه من إجراءات ضمانا لحقوقها قبل المفاوض م. ٩٤ لائحة المناقصات والمزايدات .
٣٣١	٥٤	( الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٢ ) .. ..
		٢ — وعاء الضريبة . الأرباح الناتجة من مجموع العمليات التي باشرتها المنشأة خلال سنة كاملة . تنفيذ العمالية على عدة سنوات . الجزء الذي يتم منها كل سنة ، تخضع نتيجته للضريبة إن كان ربحا . لا يلزم أن يكون الربح قد تم قبضه فعلا مثال في أعمال المقاولات .
٦٨٦	١١٠	( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١٧ ) .. ..
		٣ — أداء الاشتراكات على أساس الأجور الفعلية للعمال المؤمن عليهم . قرار وزير العمل رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ ، بحساب أجور عمال المقاولات بنسبة مئوية من قيمة العملية أو المقاول في تأمين إصابات العمل . اعتبار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ناسخا له في حساب الاشتراكات في ظل هذا القانون وقبل

الصفحة	القاعدة	
		العمل بأحكام قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ على أساس أجورهم الفعلية . لا خطأ .
١٣٠١	٢٢٢	(الظعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٣٠) .. ..
		٤ — الحراسة الموجبة للمسئولية عن الأشياء . مناطها . إبرام مرفق المياه عقدا مع مقاول لإجراء حفر لوضع أنابيب المياه فيها . مسئولية المرفق عن الأضرار التي تحدثها على أساس الخطأ المفترض عدم انتقال الحراسة إلى المقاول . علة ذلك . هذه المسئولية لا تقوم إلا بآثبات السبب الأجنبي . لا يغير من ذلك النص في العقد على عدم مسئولية المرفق عن مثل هذه الأضرار .
١٥٥٧	٢٦٣	(الظعن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) .. ..
		ملكية
		أسباب كسب الملكية :
		(أولا) التقادم المكسب
		١ — وضع اليد على الأموال العامة — مهما طالت مدته — لا يكسب الملكية ما لم يقع بعد زوال صفة المال العام عنها . مثال بشأن وضع اليد على أرض طرح نهر .
١٧٤	٣٠	(الظعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٧) .. ..

## ملكية

الصفة	القاعدة	
		٢ - واضع اليد الذي يحق له طلب منع بيع العقار . هو من اكتسب ملكيته بالتقادم الطويل أو القصير قبل تسجيل تفييه نزع الملكية . السبب الصحيح للتملك بالتقادم الحمدي . وجوب أن يكون سنداً مسجلاً من شأنه نقل الملكية لو أنه صدر من المالك الحقيقي .
٧٨٤	١٢٩	(الطن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠) ... ..
		٣ - التقادم المكسب لا ينقطع إلا بعمل جازم من قبل المالك الأصلي م ٨٢ مدني قديم . قضاء الحكم المطعون فيه بإجابة طلب الخصم المتدخل تثبيت ملكيته للأطيان تأسيساً على اكتمال مدة التقادم الطويل في مواجهة مصلحة الأملاك المالكة قبل العمل بقانون حظر تملك الأموال الخاصة للدولة بالتقادم . لا خطأ .
١٥٤٢	٢٦١	(الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) ... ..
		٤ - عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق . نطاق مخالفة ذلك . أثره . سقوط الادعاء بالحيازة . قيام دعوى الحيازة . اعتبارها مانعاً من رفع دعوى الملكية لوقف سريان التقادم المكسب لها طوال مدة نظر دعوى الحيازة .
١١٨٥	١٩٩	(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٥) ... ..
		وراجع (تقادم "تقادم مكسب")



الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) الالتصاق .
		١ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير حسن نية الباني في أرض الغير أو سوء نيته . متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
١٣٧٣	٢٣٣	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ) .. ..
		٢ - إقامة المالك بناء على أرضه . تتجاوز به بحسن نية إلى جزء صغير من ملك جاره . جواز الزام الجار بالنزول عن ملكية هذا الجزء للباني مقابل تعويض عادل . المادة ٩٢٨ دنى .
		إغفال الحكم الرد على ما تمسك به الباني في هذا الخصوص .
١٥٦٢	٢٦٤	(الطن رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ ) .. ..
		الأموال العامة :
		١ - الأموال المملوكة أصلا للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة صيرورتها من الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل لمنفعة عامة . الأموال المملوكة للأفراد أو الأوقاف لا تكتسب صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها للمنفعة العامة إلا إذا انتقلت إلى ملكية الدولة بإحدى طرق كسب الملكية ثم خصصت بعد ذلك للمنفعة العامة أو كانت من المحلات المخصصة للعبادة أو البر والإحسان وقامت الحكومة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لحياتها .
٧٢٧	١١٩	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٥ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الأموال التي تصبح أموالاً عامة بمجرد تخصيصها للمنفعة العامة بالفعل . هي الأموال المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة . الأموال المملوكة للأفراد . عدم اكتسابها صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل لمنفعة عامة . اكتسابها هذه الصفة . شرطه .
١١٩٠	٢٠٠	( الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٥ ) ... وراجع ( أموال "أموال عامة" ) الملكية الشائعة :
		١ - وضع يد المالك على جزء مفروز من العقار يوازي حصته . لا يحق لأحد شركائه انتزاع هذا القدر منه . حق هذا الشريك في طلب القسمة أو مقابل الانتفاع .
١٣٢٤	٢٢٦	( الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣ ) .. ٢ - المشتري لقدر مفروز في العقار الشائع . لا يجوز له طلب التسليم مفزاً . ملة ذلك .
١٣٢٤	٢٢٦	( الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣ ) .. ٣ - للشريك على الشيوع حق المطالبة ببيع حصته من الشركاء الآخرين الذين يضعون اليد على ما يزيد عن حصتهم ، كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة .
١٣٢٤	٢٢٦	( الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣ ) .. وراجع : ( شيوع ) .

الصفحة	القاعدة	
		<b>إثبات الملكية :</b>
٦١١	٩٩	١ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الإقرار بالحق أو تقيمه بشرط بيان كيف أفادت الأوراق ذلك . وأن يكون هذا البيان سائغا . مثال في دعوى تثبيت ملكية . (الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨ ) .. ..
٨٣١	١٣٦	٢ - الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير القاضي بلا معقب عليه متى كان سائغا . إقرار أحد الورثة بملكية المورث لما كينة طحين . جواز استناد الحكم إليه كقرينة بالإضافة إلى الأدلة والقرائن الأخرى التي ساقها على ثبوت هذه الملكية . (الطن رقم ٤٨١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٨ ) .. ..
١٣٨٣	٢٣٥	٣ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . الحكم بإدانة المتهم في جريمة سرقة مسدس وأشياء أخرى وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص . لا حجية لما ورد بأسباب الحكم الجنائي بشأن ملكية هذه المسروقات لشخص معين بالذات . (الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٠ ) .. ..
		<b>التركات :</b>
		١ - يجوز بمقتضى القانون أو الاتفاق أن تكون ملكية سطح الأرض منفصلة عن ملكية ما فوقها أو ما تحتها . آلات المطحن الثابتة في الأرض هل سبيل القرار . تعتبر عقارا . لا تنتقل ملكيته إلا بالتسجيل . العقارات التي يكون المورث قد اشتراها



الصفحة	القائمة	
		قبل وفاته يعقود عرقية لم تسجل . دخولها — في نطاق ضريبة التركات — ضمن أصول التركة .
٨٣١	١٣٦	(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٨) ... ..
		٢ — الحق في التعويض عن أكل النهر عينيا كان أو تقديا المنصوص عليه في القوانين ٧٣ لسنة ١٩٥٣ و ١٨١ لسنة ١٩٥٧ و ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على التوالي . وجوب دخوله في وعاء ضريبة التركات .
١١٣١	١٨٩	(الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣٠) ... ..
		٣ — شخصية الوارث مستقلة عن شخصية المورث . تعلق ديون المورث بتركة الوارث الذي خلصت له ملكية أعيان الزركة أو جزء منها قبل وفاته المورث . لا يعتبر مسئولاً عن التزامات الأخير قبل من تعامل معه بشأنها ولم تنتقل إليه ملكيتها بعد .
١١٣٥	١٩٠	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/١٥) ... ..
		القيود على الملكية :
		« حق المطل »
		١ — رد الحكم على دفاع الطاعن — باكتساب حق المطل بالتقادم — بأنه غير مجد تأسيسا على أن الفتحات تطل على مال خصص للنفع العام « حديقة مدرسة » . إقفاله مناقشة ما قال به الطاعن من أن عقاره لا يطل مباشرة على المدرسة . وعدم بيانه أوجه التعارض بين استعمال حق المطل وبين الاستعمال الذي خصص له عقار المطعون عليه كمدرسة . قصور .
٢٣٤	٤٠	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٧) ... ..

الصفحة	التأريخ	
٢٣٤	٤٠	<p>٢ — المذاور التي تعاوقاعتها عن قامة الإنسان المعتادة .</p> <p>عدم اشتراط أية مساندة لصحتها . م ٨٢١ مدني . تقدير محكمة الموضوع الارتفاع المطلوب بـ ١٨٠ سم . لا خطأ .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٧ ) ... ..</p> <p>« حق المرور »</p> <p>١ — تصرف المالك في أرضه بما يجعل جزءا منها محبوسا عن الطريق العام . وجوب تقرير حق مرور لهذا الجزء في الأجزاء الأخرى . حق المرور في عقار مجاور . حالاته . المادة ٨١٣/٢ مدني .</p> <p>( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ ) ... ..</p> <p>٢ — شرط اعتبار الأرض محبوسة عن الطريق العام . يكفي أن يكون المر غير كاف بحيث لا يتيسر للمالكها الوصول إلى ذلك الطريق إلا بنفقة باهظة أو مشقة كبيرة . استقلال قضى الموضوع بتقدير ذلك متى قام قضاؤه على أسباب مائغة .</p> <p>( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ ) ... ..</p> <p>٣ — حق المرور المقرر لمالك الأرض المحبوسة عن الطريق العام . عدم استعماله إلا في موضع من العقار يكون فيه المرور أخف ضررا . الجدل الموضوعي في كفاية الدليل . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .</p> <p>( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ ) ... ..</p>
١٥٤٧	٢٦٢	
١٥٤٧	٢٦٢	
١٥٤٧	٢٦٢	

الصفحة	القاعدة	مسائل متنوعة :
		١ - شركة التوصية . شركة تجارية ذات شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء . خروج حصة الشريك عن ملكه وصيرورتها مملوكة للشركة .
٥٨٧	٩٤	( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ )
		٢ - الأصل أن حصة الشريك في شركات الأشخاص غير قابلة للتنازل إلا بموافقة سائر الشركاء . تنازل الشريك دون موافقتهم . أثره . بقاء هذا التنازل قائما بينه وبين الغير مع عدم نفاذه قبل الشركة أو الشركاء . علة ذلك .
٥٨٧	٩٤	( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ )
		٣ - عدم تسجيل عقد بيع العقار — مضرب أرز — قبل تأميمه . أثره . بقاء الملكية للبائع حتى نقلها التأميم إلى الدولة . لا أهمية لثبوت تاريخ التصرف أو تسليم المبيع قبل التأميم . استحالة تنفيذ الالتزام بنقل الملكية . أثره . انفساخ العقد .
١٠٢٧	١٦٩	( الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٩ ) .. ..
		٤ - دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . وجوب بحث ما عسى أن يثار فيها من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه .
١١٣٥	١٩٠	( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/١٥ ) .. ..
		٥ - وجوب الفصل في دعوى صحة التعاقد في حدود القدر من المبيع الذي ثبت ملكية البائع له . الحاجة للمدعى إلى تعديل طلباته إلى القدر الأقل أو التأشير بذلك بالشهر العقاري .
١١٣٥	١٩٠	( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/١٥ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	مؤسسات عامة
		١ — انتقال ملكية بنك مصر إلى الدولة واعتباره مؤسسة عامة . م ١ ق ٣٩ لسنة ١٩٦٠ . القرار الجمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء "مؤسسة مصر" لم يغير شخصية البنك المعنوية باعتباره مؤسسة عامة . تحول البنك إلى شركة مساهمة بالقرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ .
١٨٠	٣١ ... ..	(الطن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٩ )
		٢ — العاملون ببنك مصر — قبل تحويله إلى شركة مساهمة — موظفون عموميون . تطبيق لأشحة القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على موظفى المؤسسات العامة . بقاء علاقتهم بها رغم ذلك . علاقة تنظيمية . اختصاص القضاء الإدارى دون غيره بنظر الدعاوى الخاصة بهم .
١٨٠	٣١ ... ..	(الطن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٩ )
		٣ — أيلولة ملكية مستشفى المواساة المؤتمر بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ إلى المؤسسة العلاجية لمحافظة الاسكندرية . عدم اعتبار هذه المؤسسة خلفا له . مؤدى ذلك . بقاء حقوق الدائنين الناشئة قبل التأميم قائمة قبل أصحابه .
٦٧٦	١٠٨ ... ..	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١٣ )

الصفحة	القاعدة	مؤلف
		<p>١ - نشاط المؤلف في نقل مؤلفه إلى الجمهور . واستغلاله بطريق مباشر أو غير مباشر . خضوعه للضريبة على أرباح المهن غير التجارية . أعضاء هيئات التدريس بالجامعات . خضوعهم للضريبة المذكورة بالنسبة للأرباح التي يحققونها من نشر بحوثهم ومؤلفاتهم .</p>
٧١٨	١١٥	<p>(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢١) ... ..</p> <p>٢ - القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن نظام الربط الآتية . سريانه فحسب على أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى . مهنة التأليف تخرجها عن مجال تطبيق أحكام ذلك القانون .</p>
٧١٨	١١٥	<p>(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢١) ... ..</p>
		<p>موطن</p>
		<p>١ - إعلان صحيفة الاستئناف بالمحل اختيار المدين في ورقة الحكم في ساعة تقع في الفترة المحددة في المادة ٨ مرافعات سابق . صحيح .</p>
٣٤٢	٥٦	<p>(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٧) ... ..</p> <p>٢ - الموطن. النائب للطاعن بالحكم المطعون فيه بمدينة الاسكندرية . وجوب إضافة ميعاد المسافة بينه وبين مقر محكمة النقض المقرر بالطعن في قلم كتابها إلى ميعاد الطعن . لا يغير من ذلك ثبوت</p>

الصفحة	القاعدة	
		وجود موطن آخر للطاعن بمدينة الخيزة في إعلان الطعن . علة ذلك . جواز تعدد الموطن .
١٠٠٩	١٦٦	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٨ ) .. ..
		<b>موظفون</b>
		<b>المرتبات :</b>
		١ — تعديل مواعيد منح العلاوات الدورية الذي تناوله القانون ٦٠ لسنة ١٩٧٠ . عدم انصرافه إلى العاملين المدنيين والعسكريين العاملين بالنظم والكادرات الخاصة ومنهم رجال القضاء .
٢٦	٣	( الطلب رقم ٣٠ لسنة ٤٠ ق رجال القضاء جلسة ١٩٧٣/١/١٠ ) ..
		٢ — جواز نذب القاضي لأعمال قضائية أو فنية غير عمله أو بالإضافة إليه . تولى مجلس القضاء الأعلى وحده تحديد المكافآت المستحقة عن ذلك . م ٢/٧٧ ق ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ . صدور قرار وزير العدل بنذب الطالب للعمل بقطاع غزة مع صرف مكافأة استثنائية له . استحقاقه ما يقرره من مكافأة بموافقة مجلس القضاء الأعلى . لا يتبع من ذلك صدور قرار من وزير العدل بتحويل النذب إلى إعاره . علة ذلك .
٥٣	٩	( الطلب رقم ١٦ لسنة ٣٩ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٧٤/٣/٧ ) ..
		٣ — بدل طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء . مناهة استحقاقه . مناهة العمل القضائي .
٦٠	١١٢	( الطلب رقم ٤ لسنة ٤٣ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٧٤/٣/٧ ) ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ — خلو جدول المرتبات من تقرير بدل تمثيل لمن عدا رئيس محكمة النقض والنائب العام . مؤداه عدم أحقية الطالب الذي أعيد إلى القضاء بدرجة مستشار في طلب بدل التمثيل الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة .
٧٧	١٤	( الطلب رقم ٣٠ لسنة ٤٢ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٧٤/٦/٦ ) ..
		معاشات :
		١ — إلغاء القرارات المتضمنة عزل مورث الطالبات من وظيفته في النيابة العامة ونقله إلى وظيفة أخرى . مؤداه . بقاءه في وظيفته واستحقاقه لعلاواته التي حل . وعدها في الفترة بين تدريج النقل بالوفاة وتسوية معاش الورثة على هذا الأساس .
٦٠	١١	( الطلب رقم ٤ لسنة ٤٣ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٧٤/٣/٧ ) ..
		٢ — تسوية المعاش والتأمين على أساس المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٣ . مناطه .
٦٠	١١	( الطلب رقم ٤ لسنة ٤٣ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٧٤/٣/٧ ) ..
		٣ — حق المعينين بعد العمل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في طلب ضم مدد العمل السابق وفقا لأحكام الموضوعية الواردة في القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ . البالغ المستحقة نظير الضم يطبق بشأنها أحكام المادة ٤١ من القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .
٥٧	١٠	( الطلب رقم ١ لسنة ٤٠ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٧٤/٣/٧ ) ..
		٤ — ضم مدة الخدمة السابقة لمن كان خاضعا لقانون التأمينات الاجتماعية والتحق بإحدى الوظائف . جوازي للؤمن عليه . م

الصفحة	القاعدة	
		٤٢ ق ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . اعتبار اللائحة التنفيذية للقانون هذا الضم إجباريا . لا محل لأعمالها للمؤمن عليه . المطالبة بتعويض الدفعة الواحدة . علة ذلك .
١٣٦٤	٢٣١	(الطنز رقم ٤٠٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧) .. ..  الاختصاص بنظر الدعوى :
		١ — العاملون ببنك مصر — قبل تحويله إلى شركة مساهمة — موظفون عموميون . تطبيق لائحة القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على موظفي المؤسسات العامة . بقاء علاقتهم بها رغم ذلك علاقة لائحية تنظيمية . اختصاص القضاء الإداري دون غيره بنظر الدعاوى الخاصة بهم .
١٨٠	٣١	(الطنز رقم ٣٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٩) .. ..  ٢ — اختصاص محكمة النقض بشئون رجال القضاء والنيابة العامة . مناطه . تعلق هذه الشئون بصفاتهم هذه أثناء قيامهم بمزاولة وظائفهم القضائية دون الشئون المتعلقة بوظائفهم السابقة على التحاقهم بها . م ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥
٤٠	٦	(الطاب رقم ١٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٧) .. ..  مسائل عامة :
		١ — تعيين النظراء في درجة وكيل النائب العام . شرطه . جواز تحديد أقدمية من يعينون من خارج السلك القضائي في وظائف القضاء الممتازة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات . القرار الجمهوري ٢٣٧٨ لسنة ١٩٦٧ نظم وضع

الصفحة	القاعدة	
		المنقول من أحد الكادرات الخاصة إلى الكادر العام أو العكس . شاغل الدرجة الخامسة في الكادر العام لا يعتبر معادلا لدرجة وكيل النائب العام إلا إذا بلغ راتبه ٥٤٠ ج سنويا .
٣٠	٤	(الطلب رقم ٥ لسنة ٣٩ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٧٤/٢/٧) ..
		٢ — تعيين أحد النظراء مساعدا للنياية العامة . وجوب مضي سنتين متوالتين مشغلا بعمل قانوني . العبرة في تحديد الأقدمية في هذه الحالة هي بمدة الخدمة القانونية في المصالح الأخرى .
٨٠	١٥	(الطلب رقم ٣١ لسنة ٤٠ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٠)
		٣ — الشريك المتضامن في الشركة التي تزاول التجارة على سبيل الاحتراف . تاجر بالمعنى القانوني لا يمنع من ذلك كونه موظفا ممن تحظر القوانين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة .
٤١٠	٦٧	(الطلب رقم ٤٥٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) .. ..
		٤ — نفى الحكم ما ادعاه أحد الشركاء المتضامين — وهو من موظفي شركات القطاع العام — من بيع حصته في شركة تجارية وانسحابه منها . قضاؤه بإشهار إفلاسه على هذا الأساس . لا خطأ .
٤١٠	٦٧	(الطلب رقم ٤٥٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢١) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		( ن )
		نزع الملكية للمنفعة العامة . نظام عام . نقض نقل بحرى . نيابة عامة
		نزع الملكية للمنفعة العامة
		١ — قانون نزع الملكية السابق لسنة ١٩٠٧ . صيرورة عمل الخبير بتقدير التعويض نهائيا . حبس الحكومة للتعويض . لا سند له . الحكم بانزاعها بالفرائد عن هذا المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية . صحيح .
٤١٩	٦٩	( الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ ) .. ..
		٢ — قانون نزع الملكية السابق لسنة ١٩٠٧ . القضاء بالزام الحكومة بدفع مبالغ التعويض وفوائده على أساس أنها لم تودع المبلغ الذى قدره خبير رئيس المحكمة خزانة المحكمة كما ألزمها بباقى التعويض أخذا بتقرير الخبراء الآخرين . قضاء صحيح .
٤١٩	٦٩	( الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ ) .. ..
		٣ — المعارضة فى تقدير التعويض عن نزع الملكية وعن عدم الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلى . نهائية حكم المحكمة الابتدائية فى الطعن على قرار لجنة المعارضات .
١٢٢٠	٢٠٦	( الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٣ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
١٢١٣	٢٠٥	٤ — نزع ملكية العين المؤجرة للمنفعة العامة . بعد هلاكها كليا يترتب عليه انقضاء عقد الإيجار بقوة القانون . عدم جواز مطالبة المؤجر بالتعويض في هذه الحالة . م ٥٦٩ مدني . ( الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٢ ) .. ..
<b>نظام عام</b>		
<b>المسائل المتعلقة بالنظام العام :</b>		
١٩١	٣٣	١ — إجازات العامل بأنواعها . فرضها لاعتبارات تتعلق بالنظام العام . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . استبدالها بأيام أخرى وبمقابل نقدي . شرطه . رفض الترخيص بالأجزة . إخلال بالتزام جوهرى يوجب تعويض العامل عنه . ( الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٩ ) .. ..
٥٢٠	٨٤	٢ — الاتفاق على اجرة تتجاوز الحد الأقصى للأجرة المقررة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . بطلانه بطلانا مطلقا . لتعلقه بالنظام العام سواء ورد في العقد أو أثناء سريانه . ( الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ ) .. ..
٥٢٠	٨٤	٣ — الحكم بطلان الاتفاق على زيادة الأجرة مخالفته للنظام العام . لا محل لمناقشة وجود أو عدم وجود إكراه يشوب هذا الاتفاق . تحدث الحكم عن وجود إكراه . تزيد يستقيم بدونه . ( الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ ) .. ..
١٢٤٣	٢١١	٤ — تحديد أجرة الأماكن من مسائل النظام العام . جواز إثبات التعايل على زيادة الأجرة بكافة طرق الإثبات . ( الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٩ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — دفع مصلحة الضرائب ببطلان صحيفة الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني . القضاء برفضه . استئناف المصلحة لقضاء المحكمة في الموضوع دون الدفع . أثره . عدم اعتبار قضاء محكمة أول درجة في الدفع مطروحا على محكمة الاستئناف ولو كان متعلقا بالنظام العام . علة ذلك . قوة الأمر المقضي تسمو على قواعد النظام العام .
٢٤١	٤٢	( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٠ ) ... ..
		٦ — إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين . القانونان ١٤ لسنة ١٩٦٢ و ٥١ لسنة ١٩٦٧ . شرطه . ألا تكون المنازعة مشوبة بعيب شكلي متعلق بالنظام العام . القضاء ببطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني . اطراح المحكمة كتاب لجنة إعادة النظر . لا خطأ .
١٣٥١	٢٢٨	( الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤ ) ... ..
		٧ — للمحكمة أن تقضي بشهر الافلاس بغير طلب متى توافرت الشروط الموضوعية لذلك . تعلق أحكام الافلاس بالنظام العام . القضاء بشهر افلاس أطاعن — دون طلب — باعتباره شريكا متضامنا في شركة تبعا للقضاء بافلاس هذه الشركة . لا خطأ .
٦٠٦	٩٨	( الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨ ) ... ..
		٨ — قاعدة عدم جواز تقاضي فوائد على متجمد الفوائد أو تقاضي فوائد أكثر من رأس المال . متعلقة بالنظام العام منذ تقاذ القانون المدني في ١٥/١٠/١٤٤٩ . قيام المدين بسداد آخر قسط من الدين في ٨/٣/١٩٥٨ . أقمته الدعوى باسترداد مادمع من الفوائد زائدا عن رأس المال في ١٦/٤/١٩٦١ . أثره . سقوط الدعوى .
٦٠٢	٩٧	( الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٩ - مباشرة كاتب الجلسة عملاً في الدعوى التي تربطه بأحد الخصوم فيها صلة قرابة للدرجة الرابعة . بطلان إجراءات نظر الدعوى . عدم تعلق هذا البطلان بالنظام العام .
٦٥٨	١٠٦	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٩) ... ..
		١٠ - الحكم نهائياً بوقف الدعوى لحين انفصل في شأن الجنسية من المحكمة الإدارية المختصة . قضاء بعدم الاختصاص الولائي بنظر هذه المسألة . امتناع عرضها من جديد على المحاكم العادية ولو كان هذا القضاء قد أخطأ في القانون . قوة الأمر المقضى تعلو على اعتبارات النظام العام . تحديد الحكم أجلاً لإقامة الدعوى . لا يحوز قوة الأمر المقضى .
٦٩٨	١١٢	(الطن رقم ٣٨ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٤/٤/١٧)
		١١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . اعتباره من النظام العام . المسادتان ١٠١ لإثبات و ١١٦ مرافعات .
٧٥٢	١٢٣	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ..
		١٢ - التزام محكمة الموضوع بالقضاء في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من تلقاء نفسها متى كان بادياً من واقع طلبات المدعية .
٧٥٢	١٢٣	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ... ..
		١٣ - عدم جواز إبداء طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف كأصل عام . على محكمة الاستئناف أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول هذه الطلبات . اغفال المحكمة الاستئنافية الرد على طلب جديد غير مقبول أمامها . لا عيب .
٧٩٦	١٣١	(الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ . صيرورتها ملكا للدولة من وقت رفع الحراسة . عدم اعتبار الدولة خلفاءا أو خاصا لأصحاب هذه الأموال . اللجوء إلى القضاء بطلب دين من المدير العام لإدارة الأموال قبل عرضه عليه لإصدار قرار بشأنه . أثره . عدم سماع الدعوى . لا يحكم أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها .
٨٧٢	١٤١	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٤ ) .. ..
		المسائل غير المتعلقة بالنظام العام :
		١ — بطلان إعلان التقرير بالطعن غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز التمسك به إلا ممن شرع لمصلحته . صدور توكيل لمحامي من المطعون ضده بصفته رئيس شركة في القضايا الخاصة بها : مفاده . عدم وكالته عنه بصفته الشخصية . الدفع المبدى من المحامي عن المطعون ضده بصفته الشخصية . غير مقبول .
٢٧٧	٤٧	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢/٢/١٩٧٤ ) .. ..
		٢ — بطلان الإجراءات المترتبة على انقطاع سير الخصومة . بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته . ليس للنصم الآخر التمسك بهذا البطلان .
٣٨٩	٦٤	( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢١/٢/١٩٧٤ ) .. ..
		٣ — الدفع بعدم دستورية القوانين واللوائح قبل أو بعد إنشاء المحكمة العليا . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٧٢	١٤١	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٤ ) .. ..

## نظام عام : نقض

الصفحة	القاعدة	
		٤ — الدفع بعدم الاختصاص القيمي . عدم تعلقه بالنظام العام . م ١٣٢ مرافعات سابق بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
٩١٧	١٥٠	( الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠ ) .. ..
		٥ — الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة . لا يتعلق بالنظام العام . لا يحق لغير من هو مقرر لمصلحته الاحتجاج به .
١١٥٣	١٩٣	( انظر رقم ٢٧١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢ ) .. ..
١٢٢٤	٢٠٧	( وانظر رقم ٦٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٣ ) .. ..
		٦ — التحكيم في المنازعات بين شركات القطاع العام وبين الاشخاص الطبيعيين . اختياري . عدم تعلقه بالنظام العام . لم يقر دليل على قبول هؤلاء الاشخاص له بعد وقوع النزاع .
١٥٠٦	٢٥٥	( انظر رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ ) .. ..
<b>نقض</b>		
<b>إجراءات الطعن :</b>		
<b>( أولا ) ميعاد الطعن .</b>		
		١ — ميعاد الطعن بالنقض في مواد الأحوال الشخصية .
		ستون يوما . المادة ٨٨١ مرافعات معدلة بالمادة ٢/٣ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والقانون ٤ لسنة ١٩٦٧ .
٣٠٦	٥٠	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٦ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - انتهاء ميعاد الطعن بالنقض في يوم وافق آخر أيام عطلة عيد الفطار . امتداده إلى اليوم التالي له مباشرة . م ١٨ مرافعات .
١٤٨٧	٢٥٢	( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢١ ) .. .. <p>”ميعاد المسافة“</p> <p>١ - الموطن الثابت للطاعن بالحكم المطعون فيه بمدينة الإسكندرية . إضافة ميعاد المسافة بينه وبين مقر محكمة النقض المقرر بالطعن في قلم كتابها إلى ميعاد الطعن . لا يغير من ذلك ثبوت وجود موطن آخر للطاعن بمدينة الجيزة في إعلان الطعن . حلة ذلك . جواز تعدد الموطن وفقا للمادة ٢/٤٠ من القانون المدني .</p>
١٠٠٩	١٦٦	( الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٨ ) <p>٢ - جواز ايداع صحيفة الطعن بالنقض فلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم . المادة ٢٥٣ مرافعات . وجود مقر الشركة الصناعية بالإسكندرية . اختيارها إيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض . إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن .</p>
١١٦٩	١٩٥	( الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٩ ) .. .. <p>٣ - وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن بين موطن الطاعن وبين مقر المحكمة التي يودع بقلم كتابها صحيفة الطعن .</p>
١٥١٤	٢٥٦	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) رفع الطعن .
		١ - الطعن بالنقض . جواز حصول التقرير به من نفس الخصم الطعن إذا كان محاميا مقبولا أمام محكمة النقض . لا محل لاشتراط الممايرة بين الطاعن والمحامي الحاصل منه التقرير بالطعن . علة ذلك .
٣	١	( الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) ... ..
١٢	٢	( والطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) ... ..
		٢ - وجوب حصول الطعن بالنقض بتقرير يوقعه المحامي الموكل من الطالب وإلا كان باطلا . م ٤٢٩ مرافعات سابق .
٦٤٩	١٠٥	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٩ ) ... ..
		٣ - حصول المحامي على إذن نقابة المحامين لترافع ضد زميله المحامي ليس شرطا لقبول التقرير بالطعن بالنقض .
٨١٣	١٣٤	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٧ ) ... ..
		٤ - رفع الطعن بالنقض بتقرير أودع قلم الكتاب على خلاف ما تنص به المادة ٢٥٣ مرافعات من رفعه بصحيفة . لا بطلان . علة ذلك . توافر البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن تتحقق معه الغاية من الإجراء .
١١٥٣	١٩٣	( الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”بيانات الصحبة“ .
		١ — إندماج شركة في أخرى . أثره . خلافة الشركة الداخلة لشركة المندمجة خلافة عامة فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات . مباشرة الشركة الداخلة للدعوى . لا أهمية لإغفال هذه الصفة في تقرير الطعن بالنقض .
٨٥٩	١٣٩	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٢) ... ..
		٢ — خلو صورة تقرير الطعن بالنقض من بيان تاريخ الطعن واسم الموظف الذي حصل أمامه . لا يبطل الطعن .
١١٥٣	١٩٣	(الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢) ... ..
		٣ — وجوب اشتغال صحيفة الطعن على أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم . م ٢٥٣ مرافعات . حلة ذلك . خلو الصحيفة من بيان أسماء بعض الطاعنين . أثره . بطلان الطعن . لا يفتى عن هذا البيان ذكر أرقام التوكيلات الصادرة منهم .
١١٥٣	١٩٣	(الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢) ... ..
		(ثالثا) التوكيل في الطعن .
		عامو أقلام قضايا الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنصيب في رأس المال . قبولهم لرافعة عنها أمام المحاكم . مدير الإدارة القانونية فيها . حقه في تمثيلها أمام محكمة النقض . التوكيل الصادر منه لأحامي الذي قرر بالطعن بالنقض نيابة عن الشركة . صادر من يملكه . ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧
٤٩٢	٨٠	(الطعن رقم ٣٩٦ و ٣٩٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٢)



الصفحة	القاعدة	
		” تقديم سند الوكالة “
		١ — عدم تقديم المحامي الذي قرر بالطعن سند وكالته عن الطاعنين . أثره . بطلان الطعن . م ٢٩٩ مرافعات سابق .
٣٦٤	٦٠	( الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٩ ) .. ..
		٢ — عدم التّزام المحامي المقرر بالطعن بالنقض بتقديم سند وكالته عند التقرير به . حسبته تقديمه عند نظر الطعن .
٤٩٢	٨٠	( الطعن رقم ٣٩٦ و ٣٩٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٢ )
		( رابعا ) إيداع الأوراق .
		١ — أمر رئيس محكمة النقض بضم ملفي الدعوى الابتدائي والاستئنافي في مسواد الاحوال الشخصية اللذين احتويا على مستندات الطاعن . الدفع ببطلان الطعن لعدم إيداع الطاعن لمستنداته في الميعاد . لا محل له .
٣٠٦	٥٠	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٦ ) .. ..
		٢ — الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية . جواز استناد الخصوم الى ما حواه ملف الدعوى الابتدائي أو الاستئنافي من مستندات . شرطه . صدور أمر رئيس المحكمة بضم الملف قبل فوات ميعاد الطعن .
١٤٦٣	٢٤٨	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ ق احوال شخصية — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٨ )
		٣ — الاحكام المصادرة باجراءات الاثبات . لاضرورة لتقديم صورها عند التقرير بالطعن . انطواء أسباب الحكم المطعون فيه على بيان وقائع النزاع بما يغني في خصوصها عن

الصفحة	القاعدة	
٣٣٧	٥٥	<p>الاحالة إلى الحكم الابتدائي . تقديم صورة للحكم يندب الخبير الذي أحال إليه الحكم الابتدائي . غير لازم .</p> <p>( الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٦ ) ... ..</p> <p>٤ — إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه في شق منه على أسباب مستجدة والاحالة في الآخر إلى أسباب الحكم الابتدائي . قصر الطعن على الشق الأول دون النعي على الشق الآخر . عدم وجوب تقديم صورة من الحكم الابتدائي .</p>
١٥٠٦	٢٥٥	<p>( الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ ) ... ..</p> <p>( خامسا ) إعلان الطعن .</p> <p>١ — إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . حضور المطعون ضده وتقديمه مذكرة بدفاعه . التمسك ببطالان الإعلان دون بيان وجه المصاحبة . غير مقبول .</p>
٢٠٨	٣٦	<p>( الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ ) ... ..</p> <p>٢ — تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه في الميعاد المقرر لذلك . أثره . تحقق الغاية من الاعلان . التمسك بالبطالان لا يبشأ بإجراءات الإعلان في هذه الحالة . لا محل له .</p>
٢٧٧	٤٧	<p>( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢ ) ... ..</p> <p>٣ — بطلان إعلان التقرير بالطعن غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز التمسك به إلا ممن شرع لمصلحته . صدور توكيل لمحام من المطعون ضده بصفته رئيس شركة في القضايا الخاصة بها . مفاده . عدم وكالته عنه بصفته الشخصية . الدفع المبدئي من المحامي عن المطعون ضده بصفته الشخصية . غير مقبول .</p>
٢٧٧	٤٧	<p>( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ — على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة ليعان بالطعن من يصح اختصاره قانوناً بصفته. م ٣٨٣ مراقبات سابق . وفاة الخصم . وجوب توجيه إعلان العان إلى ورثته جملة وإلا كان باطلا .
٣٩٦	٦٥	( الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ ) .. ..
		٥ — كفاية تسليم صورة واحدة من أصل الإعلان لمن كان له أكثر من صفة من المعان إليهم . إتمام إعلان تقرير الطعن بالنقض على هذه الصورة صحيح . الدفع بطلان إعلان التقرير الحاصل بعد ذلك — يفرض صحته — غير منتج .
٨٤٠	١٣٧	( الطعان رقم ٢٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٩ ) ..
		المصلحة في الطعن :
		١ — عدم الزام الحكم المطعون فيه للطاعن بشيء . طعنه في الحكم بطريق النقض . غير جائز .
٤١٩	٦٩	( الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ ) .. ..
		٢ — لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره .
٦١١	٩٩	( الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨ ) .. ..
		٣ — جواز الطعن بالنقض في الحكم الاتهامي لصدوره على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي . لا يغير ذلك نقض الحكم الأخير بهـ صدور الحكم المطعون فيه . ملة ذلك .



الصفحة	القاعدة	
		المصلحة في الطعن . العبرة في قيامها هي بوقت صدور الحكم المطعون فيه .
٤٥٩	٧٤	( الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢ ) .. ..
		٤ - عدم جواز التمسك بسبب النعي بدفاع لامصلحة للطامن فيه . مثال بشأن رفع الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية ( الطعن رقم ٢٧ و ٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١١ )
١٤١٧	٢٤١	
		المحصر في الطعن :
		١ - عدم توجيه أي طلبات إلى أحد المدخلين في الدعوى . قضاء الحكم المطعون فيه بإخراجه منها . اختصاصه في الطعن بالنقض . غير مقبول .
٩٣٥	١٥٣	( الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٥ ) .. ..
		٢ - الخصم الذي وقف من الخصومة موقفا سلبيا ولم يكن للطاعة أي طلبات قبله ولم يحكم عليه بشيء ولم تتعلق به أسباب الطعن . عدم قبول اختصاصه في الطعن .
١٥٠٢	٢٥٣	( الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨ ) .. ..
		٣ - الخصومة في الطعن بالنقض . قاصرة على من كان خصما في النزاع الذي فصل فيه بالحكم المطعون فيه . الخصم الذي لم يطلب في الاستئناف سوى الحكم في مواجهته ولم يقض له أو عليه بشيء . ليس خصما حقيقيا . عدم قبول اختصاصه في الطعن .
١٥٠٦	٢٥٥	( الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		حالات الطعن :
		١ — النعى على قضاء المحكمة الابتدائية متى حاز حكمها قوة الأمر المقضى . غير جائز . ليس لمحكمة الاستئناف أن تعرض لبحثه . ما يرد بأسباب حكمها بشأن هذا البحث . نافلة . متى كان الطعن على قضاء محكمة أول درجة ممتنعاً فلا تقبل آثاره أمام محكمة النقض .
٢٨٥	٤٨	( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٥ ) ... ..
		٢ — الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . المادتان ٢ و ٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٣٢٢	٥٢	( الطعن رقم ٥١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٩ ) ... ..
		٣ — قضاء الحكم في مسألة أساسية . تحديد الأجر الإضافي للعامل الذي يأخذ حكم الأجر الأصلي . حيازته قوة الشيء المحكوم فيه . مانع للتصوم أنفسهم من التنازع فيها في دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق مرتبة عليها . عدم التقيده بهذه الحجية يحيز الطعن بالنقض
٤٥٩	٧٤	( الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢ ) ... ..
		٤ — عقد مقاولة الاشغال العامة . عقد إدارى . تحفظ جهة الادارة على أدوات المقاولة وآلاته وتحديد يوم لبيعها نتيجة سحب العمل منه . اعتباره اجراء اتخذته الإدارة بمقتضى العقد . هو ليس أمراً بتوقيع الحجز الإدارى . اختصاص محكمة القضاء الإدارى . امتداده إلى الطلبات المستعجلة المتعاقبة بالعقود الإدارية . شموله لما يصدر بشأنها من اجراءات وقرارات . مخالفة ذلك . جواز الطعن بالنقض م ٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٣٣١	٥٤	( الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - الطعن بالنقض المبني على تناقض حكيم إنتهائين .  شرطه . مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قسوة  الأمر المقضى في مسألة ثار حولها النزاع واستقرت حقيقته بين  طرفي الخصومة بالفصل فيها في الحكم السابق .</p>
١٤٨٢	٢٥١	<p>( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢١ ) ... ..</p>
		<p>٦ - الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي لفصله في نزاع على  خلاف حكم سابق . شرطه . صيرورة الحكم الصادر من محكمة  أول درجة بتقدير قيمة التركة نهائيا بالنسبة لأحد الورثة بسبب  استثناف مصلحة الضرائب لهذا الحكم بالنسبة لباقي الورثة فحسب .  تعديل الحكم المطعون فيه لقيمة التركة لا يعد مناقضا للحكم السابق  الصادر من محكمة أول درجة بالنسبة للوارث المذكور .</p>
٨٣١	١٣٦	<p>( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٨ ) ... ..</p>
		<p>٧ - الحكم بأكثر مما طلبه الخصم . الأصل الطعن فيه  بطريق الالتماس . القضاء بذلك عن ادراك بنطاق الدعوى  وطلبات الخصوم . سبيل الطعن فيه هو النقض .</p>
٦٨١	١٠٩	<p>( الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١٤ ) ... ..</p>
		<p>الأحكام الجائز الطعن فيها :</p>
		<p>١ - الطعن في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بالنقض  لمخالفة القانون . جائز . عدم جواز الطعن بهذا الطريق عملا  بنص م ١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محله : أن يكون واردا  على حكم صادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق  هذا القانون .</p>
٥٦٦	٩١	<p>( الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) ... ..</p>



الصفحة	القاعدة	
١١٤٠	١٩١	٢ - م ١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها أن يكون الطعن واردا على حكم من المحكمة الابتدائية في منازعة تجارية . الحكم الاستثنائي بعدم جواز الاستئناف . جواز الطعن فيه بالنقض . ( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٧٤ ) ... ..
١٤٨٢	٢٥١	٣ - القضاء نهائيا بأحقية الطاعن - بحرى بشركة الملاحة البحرية - فى إعانة غلاء المعيشة عن مدة سابقة على ق ٧٢ لسنة ١٩٦٤ . الحكم من بعد برفض دعواه بحقه فى هذه الاعانة عن مدة لاحقة . جواز الطعن فيه بالنقض . صلة ذلك . ( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٨ ق - ٢١/١٢/١٩٧٤ ) ... ..
		الأحكام الغير الجائز الطعن فيها :
٤٦٤	٧٥	١ - عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة . مناطه . أن يكون توجيهها أو حلفها أو التكون عنها مطابقا للقانون . ( الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٥/٣/١٩٧٤ ) ... ..
٩١٤	١٤٩	٢ - قضاء محكمة أول درجة فى دعوى التزوير الفرعية ، قبل الفصل فى موضوع الدعوى . استثنائه . فصل العكبة الاستثنائية فى الادعاء بالتزوير برد وبطلان الورقة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . المادة ٢١٢ . رافعات . ( الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٧٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . لا يجوز الطعن فيها استقلالا . المادة ٣٧٨ مرافعات سابق . قضاء محكمة أول درجة بحكم واحد برفض الدفع بطلان الصحيفة وفي الموضوع معا . قصر الاستئناف على الشق الخاص بالدفع دون الموضوع . الحكم الصادر فيه . عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
٩١٠	١٤٨	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ ) .. ..
		٤ - الطعن بالنقض في مواد المجرم . المادة ١٠٢٥ مرافعات . القرار الصادر في طلب صرف مبلغ من أموال المحجور عليه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
١٢٠٨	٢٠٣	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٤/١١/٦ )
		٥ - تضمين الدعوى طلبا أصليا هو نسخ عقد البيع وآخر احتياطيا هو دفع باقي الثمن . الحكم ابتدائيا بإجابة الطلب الأصلي . قضاء المحكمة الاستئنافي بالغاء الحكم المستأنف وأحالة الطلب الاحتياطي لمحكمة أول درجة للفصل فيه . قضاء غير منه للتصومة كلها وغير قابل للتنفيذ الجبري . الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . غير جائز . م ٢١٢ مرافعات .
١٤١٠	٢٣٩	( الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١١ ) .. ..
		٦ - قبول الحكم الذي يتمتع معه الطعن فيه . وجوب أن يكون دالا على ترك الحق في الطعن دلالة واضحة لا تشمل الشك .
١١٦٩	١٩٥	( الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٩ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		أسباب الطعن :
		( أولا ) بيان الأسباب .
		١ — النعى بأن الحكم أغفل الرد على الدفاع الوارد بصحيفة الاستئناف دون بيان هذا الدفاع في تقرير الطعن . غير مقبول .
١٣٩	٢٥	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٠ ) .. ..
		٢ — البيان الخاص بمراحل الدعوى الذى يترتب على إغفاله البطلان . شرطه . أن يكون ضروريا للفصل فى الدعوى . عدم بيان الطاعن للرحلة التى أغفل الحكم المطعون فيه ذكرها . نعى غير مقبول .
٨٥٩	١٣٩	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٢ ) .. ..
		٣ — عدم بيان الطاعن مواطن القصور فى الحكم أو مواضع الخطأ فيه التى يدعيها . نعى مجمل . غير مقبول .
١١٩٠	٢٠٠	( الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٥ ) .. ..
		( ثانيا ) تقديم الدليل .
		١ — النعى على الحكم المطعون فيه بأنه جاء على خلاف حكم آخر حاز الحجية بين الخصوم أنفسهم دون تقديم ذلك الحكم . عار عن الدليل .
٣٢٢	٥٢	( الطعن رقم ٥١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٩ ) .. ..
٧٠٧	١١٣	( والطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١٨ ) .. ..



الناعدة	الصفحة	
		٢ — عدم تقديم الطاعن الدليل على ما تمسك به من أوجه الطعن في الميعاد القانوني . نعي لا دليل عليه .
٢٤٨	١٤٦٢	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ ق احوال شخصية — جلسة ١٨/١٢/١٩٧٤ )
		( ثالثا ) السبب الجديد .
		١ — دفاع موضوعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .
		عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٧	١٥١	( الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٤ ) .. ..
١١٣	٧٠٧	( والطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٧٤ ) .. ..
١٦٥	١٠٠٢	( والطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٦/٦/١٩٧٤ ) .. ..
٤٥	٢٥٩	( والطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣١/١/١٩٧٤ ) .. ..
٥١	٣٥٨	( والطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٤ ) .. ..
٦٦	٤٠٤	( والطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢١/٢/١٩٧٤ ) .. ..
		٢ — عدم جواز اثارة السبب الجديد أمام محكمة النقض .
		مثال بشأن الزام الخصم بتقديم اوراق تحت يده .
٢٥٢	١٤٨٧	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢١/١٢/١٩٧٤ ) .. ..
		٣ — بطلان الاجراءات المبنيّة على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى . لا شأن له بالنظام العام . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .
٩١	٥٦٦	( الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٦/٣/١٧٤ ) .. ..
		٤ — التحقق من زوال أو استمرار صفة صاحب المنشأ الفردية في تمثيلها أمام محكمة اول درجة بعد ان يساهم فيها القطاع العام . عدم قبول التحدى بزوال تلك الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٥٣	١٤٩٣	( الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٨/١٢/١٩٧٤ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		د - النعي ببطلان التعديل الذي اجرتة لجنة الطعن للضريبي في رقم الأرباح. سبب جديد عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٢٢	١٠١	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣١) ... ..
		٦ - الدفع بعدم دستورية النوازين واللوائح قبل وبعد إنشاء المحكمة العليا . عدم تطبيقه بالنظام العام . عدم - واز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٧٢	١٤١	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٢) ... ..
		٧ - عدم استئناف حكم محكمة أول درجة الذي قطع بان عقد العمل غير محدد المدة . مؤداه . صيرورته نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضي . النعي على ما قضى به ذلك الحكم لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .
٧٩٦	١٣١	(الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٤) ... ..
		٨ - خنوا الأوراق من تمسك الطاعن ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف . عدم جواز اثارته ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٤٠	١٣٧	(الطعن رقم ٣٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٩) ... ..
		٩ - تمسك الطاعن لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان محضر الخطبة . غير مقبول .
٩٤٨	١٥٦	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦) ... ..
		١٠ - الدفع ببطلان تضامن الكفيل مع المدين . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٨٢	١٧٩	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١١ - الادعاء بقيام حادث طارئ جعل تنفيذ الالتزام مرهقا . دأع مخالطه واقع . عدم جواز إثارة . لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣١٥	٢٢٥	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣) ... ..
		١٢ - تمسك المستأنف - في خصوص بدء نيعاد الاستئناف - بأن الحكم الابتدائي صدر غيابيا في حقه . سبب جديد . عدم جواز ادائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٦٢	٢٤٨	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٤/١٢/١٨)
		(رابعاً) السبب المتعاق بالواقع .
		١ - تقدير حالة التمه هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى . لا معقب من محكمة النقض على القاضي في ذلك متى كان استخلاصه سائفا .
٩٢	١٨	(الطعان رقا ٥٧ و ٥٣ لسنة ٣٨ ق ، جلسة ١٩٧٤/١/١) ... ..
		٢ - عدم بيان الطاعن أمام محكمة الموضوع ماهية الخ ومه بينه وبين الشاهد . تمسكه أمام محكمة النقض بقيام مداوة دنيوية يينهما لا تراه بالاعتداء عليه بالضرب . نعى غير مقبول لتعلقه بواقع مما تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه .
١٣٥	٢٤	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٤/١/٩)
		٣ - جواز اثبات صحة الورقة أو تزويرها بكافة الطرق ومنها القرائن . المنازعة في ذلك جدل في تقدير الأدله . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .
٢١٦	٣٧	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٢) ... ..



## نقض

الصفحة	القاعدة	
		٤ — القضاء بتزوير الأوراق المطعون فيها بناء على قرائن كافية لحمل الحكم . رفض ضمنى لطالب الاحالة للتحقيق . قيام الحكم في هذه الحالة على موجب حاصل فهم محكمة الموضوع للدعوى مما لارقابة لمحكمة النقض عليها .
٢٠٠	٣٥	( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ ) ... ..
		٥ — إبتناء الحكم على ماله أصل ثابت في الأوراق . تضمينه الرد الضمني المسقط لما ساقه الطاعنون من أوجه دفاع . المنازعة في ذلك جردل في تقدير المحكمة للدلة . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .
٢٥٩	٤٥	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ القضائية — جلسة ١٩٧٤/١/٣١ ) ... ..
		٦ — تقدير وسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها على نفس المتعاقد . أمور موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع دون معقب من محكمة النقض .
٢٠٨	٣٦	( الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ ) ... ..
		٧ — اقصود بالأجور انتعاقد عليها في معنى المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . استقلال قاضي الموضوع باستخلاص حقيقة تلك الأجور دون معقب متى كان استخلاصه سائغا .
٧٠٧	١١٣	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٩ القضائية جلسة ١٩٧٤/٤/١٨ ) ... ..
		٨ — تقدير مبرز انفصل من مسائل الواقع . استقلال قاضي الموضوع به متى بني على أسباب سائغة .
٧٩٦	١٣١	( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٤ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٩ - المنازعة فيما انتهى إليه الحكم بسبب سائفة من توافر شروط تطبيق المادة ٧٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . جدل موضوعي . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .
٨٩٥	١٤٥	(الظن رقم ١٧٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٨) ... ..
		١٠ - القضاء برفض دعوى التعويض عن الفصل استناداً إلى أنه كان مبرراً لا يتسم بالتعسف . عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض متى بنى على أسباب سائفة .
٩٣٩	١٥٤	(الظن ٣٢٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٥) ... ..
		١١ - تقدير كفاية المستندات المقدمة من العامل لتقدير التعويض المستحق له قبل هيئة التأمينات الاجتماعية ومدى جدية المنازعة التي أدت إلى تأخيرها في صرف التعويض له . استقلال قاضي الموضوع به بلا معقب من محكمة النقض متى كان سائفاً .
١٠٦٦	١٧٥	(الظن رقم ٣٢٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٥) ... ..
		١٢ - تقدير الأدلة مما تستلزم محكمة الموضوع . استنادها إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضاً وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي خلصت إليها . عدم قبول مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٨٣١	١٣٦	(الظن رقم ٤٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٨) ... ..
		١٣ - النعي بشأن تقدير نفقة الصغير . جدل موضوعي . لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .
٩٢٧	١٥٢	(الظن رقم ٢٧ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٥/٢٢)

الصفحة	النقطة	نقض
٨٤٠	١٣٧	<p>١٤ - استخلاص محكمة الموضوع لخطأ الموجب لمستوى المحامي قبل موكله أو نقى ذلك مما يدخل في حدود سلطتها التقديرية متى كان استخلاصها سابقا . المنازعة في ذلك جدل في تقدير الدليل . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٣٨٢ و ٤٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٩ ) ... ..</p>
٨٦٧	١٤٠	<p>١٥ - استخلاص الحكم بأن منازعة الطاعنين في الرصيد لم تكن جدية فتسرى الفوائد القانونية عليه من تاريخ المطالبة القضائية بها . الجدل في ذلك موضوعي ، لا يقبل أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٧١ و ٤٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٣ ) ... ..</p>
٨٧٨	١٤٢	<p>١٦ - تعي المشتري بأن الحكم أطرح عقد الإيجار الذي استدل به على صحة إمضاء البائع على عقد البيع . جدل موضوعي .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٤ ) ... ..</p>
١٠٣٥	١٧١	<p>١٧ - تفسير الإقرار . اتساق المعنى الذي استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى . لا سبيل لمحكمة النقض على محكمة الموضوع في ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٢ ) ... ..</p>
١١٠٥	١٨٤	<p>١٨ - استقلال قاضي الموضوع بتفسير العقد بلا رقابة عليه من محكمة النقض متى أقام قضاءه على ما يتفق ونصوص العقد الواضحة ويؤدي إلى ما انتهى إليه . مثلك في تفسير عقد بيع بطريق النيابة .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤ ) ... ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>١٩ — المحروم من الاستحقاق في الوقف . عدم إقامة الدعوى بحقه . مع التمكن وعدم العذر الشرعي خلال سنتين شمسيتين من تاريخ موت الواقف . أثره . عدم سماع الدعوى . الاصدار الشرعية لم ترد على سبيل الحصر . المجادلة في تقدير دليل العذر . جدل موضوعي . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .</p>
١١٩٩	٢٠٢	<p>( الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٦/١٩٧٤ ) ... ..</p> <p>٢٠ — مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . قيامها على خطأ مفترض لا يقبل إثبات العكس . انتهاء الحكم إلى اعتبار الأخطاء المسندة إلى تابعي الشركة الطائفة — والتي نشأ عنها حادث وفاة العامل — أخطاء جسيمة تجيز الرجوع عليها طبقاً لأحكام القانون المدني . الجدل في ذلك . موضوعي .</p>
١٥١٩	٢٥٧	<p>( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٢/٣١/١٩٧٤ ) ... ..</p> <p>( خامسا ) السبب غير المنتج .</p> <p>١ — استخلاص الحكم من أقوال الشهود والقرائن صورية الأجرة الثابتة بعقود الإيجار وأن الأجرة الحقيقية هي المؤداة فعلا . كفاية هذه الدعامة لحمل قضائه . النعي عليه فيما أورده من تقرير لم يبين مصدره . غير منتج .</p>
٢٥٩	٤٥	<p>( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ القضائية جلسة ١/٣١/١٩٧٤ ) ... ..</p> <p>٢ — التجديد لا يرد على عقد باطل . ما قرره الحكم بشأنه زيادا . النعي عليه غير منتج .</p>
٣٥٨	٥٩	<p>( الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٨ ق — ١٨/٢/١٩٧٤ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن تأسيسا على قرارات موضوعية سائغة وكافية لحمل نتيجته. تضمنته الأسباب أن الطاعنين لم يبادروا باستئناف الحكم الصادر على استقلال برفض الدفع المذكور تزيد . النعى به غير متج .
٥٠٢	٨١	(الطلب رقم ٤١٤ لسنة ٢٨ ق "رجال القضاء" جلسة ١٤/٣/١٩٧٤)
		٤ - إقامة الحكم على دعوات متعددة . كفاية احداها لحمل قضائه . النعى على أخرى أيا كان وجه الرأي فيه . غير متج . مثال في عمل .
٢٧٧	٤٧	(الطلب رقم ٢٧٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢/٢/١٩٧٤) .. ..
		٥ - انتهاء الحكم إلى أن النقص الجزئي في مقدار البضاعة يرجع إلى أسباب لا دخل لإرادة الربان فيها . النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه لمجاوزة هذا النقص نطاق نسبة التسامح المقررة . غير متج .
٥٤٢	٨٨	(الطلب رقم ٢٣١ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٦/٣/١٩٧٤) .. ..
		٦ - إقامة الزوجة دعواها بالتطليق للضرر . المادة ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . إضاقتها أمام محكمة الاستئناف امتناع زوجها عن الاتفاق عليها . المواد ٥٤٤، ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٠ يعد طلبا جديدا يختلف في موضوعه عن الطلب الأول . حلة ذلك . عدم قبول هذا الطلب أمام الاستئناف . النعى على الحكم بأنه أفضل الرد على طلب التطليق لعدم الاتفاق . غير متج .
٩٧٩	١٦٢	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" جلسة ٥/٦/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		سلطة محكمة النقض :
		١ — تقدير كون الأعمال التي وقع بها الإكراه مشروعاً أو غير مشروع . دخوله تحت رقابة محكمة النقض متى كانت تلك الأعمال مبيحة في الحكم .
٢٠٨	٣٦	( الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ ) .. ..
		٢ — لقاضي الموضوع سلطة فهم الواقع في الدعوى . خضوعه لرقابة محكمة النقض في تكييف هذا الفهم وفي تطبيق ما ينبغي تطبيقه من أحكام القانون .
٨١٣	١٣٤	( الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٧ ) .. ..
		« الأخطاء القانونية »
		١ — لمحكمة النقض أن تصحح أسباب الحكم المنظوبة على أخطاء قانونية بغير أن تنقضه .
٥٧٥	٩٢	( الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) .. ..
٤٢٨	٧٠	( والطعن ١٢٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦ ) .. ..
		٢ — انتهاء الحكم بتقادم الدعوى العمالية إلى نتيجة سليمة . استناده خطأ إلى م ٣٨٧ مدني والصحيح أنها م ١/٦٩٨ مدني لا يبطله . لمحكمة النقض أن تصحح الخطأ .
١٥٠٢	٢٥٤	( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨ ) .. ..



النافذة	النافذة	النافذة
		أثر نقض الحكم :
٣٥١	٥٨	١ - نقض الحكم نقضا كليا . أثره . عدم إقتضاره على ما تناولته أسباب الطعن وحدها . امتداده إلى ما ارتبط بها أو تبعها من أجزاء الحكم الأخرى . مثال بشأن تقدير التعويض .
		( الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ ) ... ..
٤٩٢	٨٠	٢ - نقض الحكم نقضا كليا . أثره . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وما كانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض .
		( الطعن رقم ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٣٧٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٢ )
٥٢٠	٨٤	٣ - النقض الكلى . ماهيته . مثال بشأن إيجار الاماكن
		( الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ ) ... ..
٥٢٠	٨٤	٤ - نقض الحكم نقضا كليا . أثره . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض وإلغاء الأحكام اللاحقة المبنية عليه ولو لم يشر إليها أثناء نظر الطعن .
		( الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ ) ... ..
١٣١٠	٢٢٤	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١ ) ... ..
		٥ - نقض الحكم بزياله . تعجيل الدعوى لتستأنف سيرها أمام محكمة الاحالة يتم بتكليف بالحضور يعطى بناء على طلب من يهمه الأمر من الخصوم إلى الطرف الآخر خلال سنة من صدور حكم النقض . لكل ذي مصلحة التمسك بسقوط الخصومة لا تقضاء سنة من آخر إجراء صحيح في الدعوى .
٥٣٨	٨٧	( الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ - صدور الحكم المطعون فيه في موضوع غير قابل للتجزئة وهو صورية عقد بيع . بطلان الطعن بالنقض بالنسبة لبعض المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .
٥٩٨	٩٦	( الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨ ) ... ..
		٧ - القضاء نهائيا ينفي رده المورث وأنه ظل على دين الاسلام حتى وفاته . عدم جواز الاستدلال على الردة بأسانيد سبق انارتها ولم يعرض لها الحكم السابق . الحكم برفض الطعن السابق بالنقض في موضوع الردة . حكم نهائي واجب الاحترام .
٦٦٧	١٠٧	( الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق أحوان شخصية - جلسة ١٩٧٤/٤/١٠ )
		٨ - نقض الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف الفرعي . أثره . وجوب إعادة نظر موضوع الاستئناف الأصلي أمام محكمة الإحالة .
٨٠٤	١٣٢	( الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٥ ) ... ..
		٩ - نقض الحكم والاحالة . التزام المحكمة المحال إليها الدعوى باتباع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها . للمحكمة بعد ذلك مطلق الحرية في الفصل بما تراه في الموضوع . مثال في تقدير نفقة الصغير .
٩٢٧	١٥٢	( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٤/٥/٢٢ )

الصفحة	القاعدة	
		أثر الحكم بوقف التنفيذ :
		اختصاص الطاعة في الاستئناف بوصفها وصية . عزلها من الوصاية أثناء سيره ، عدم إعلانها بقيام الخصومة بعد صدور حكم النقض بوقف تنفيذ حكم العزل . أثره . بطلان كل ماتم في هذا الاستئناف من إجراءات بما في ذلك الحكم المطعون فيه . حالة ذلك .
١٥١٤	٢٥٦	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ ) .. ..

## نقل بحرى

## البيع قوب :

		١ - البيع "قوب" . تنفيذ التزام البائع بالتسليم لا يتم إلا بشحن البضاعة على السفينة في ميناء القيام .
١٣١٥	٢٢٥	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣ ) .. ..
		٢ - تسليم البضاعة في البيع "قوب" . لا محل لتحدى البائع بأن التسليم يحصل على النحو الذى يتفق مع طبيعة الشيء المبيع طبقا لنص المادة ١/٤٣٥ مدنى .
٧٥٦	١٢٤	( الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		مسئولية الناقل والربان :
		١ — استقلال مسؤولية الربان عن العجز في البضاعة أمام مصلحة الجمارك عن مسؤوليته عنه أمام صاحب الرسالة في ظل نظام تسليم صاحبه . انتهاء المسؤولية أمام صاحب الرسالة بتسليمها إليه في الميناء المتفق عليه . بقاء المسؤولية أمام مصلحة الجمارك قائمة لحين إتمام المراجعة . علة ذلك .
١٣١٥	٢٢٥	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣ ) ... ..
		٢ — إعفاء الناقل والسفينة — طبقاً لقانون نقل البضائع بحراً الصادر بالمرسوم رقم ١٩٢٤ — من المسؤولية عن الهلاك أو التلف الناتج عن خطأ الربان في الملاحة أو في إدارة السفينة ولو كان جسيماً . شموله ذلك الخطأ سواء وقع في أعالي البحار أم في المياه الإقليمية .
١٠٤٥	١٧٢	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٣ ) ... ..
		٣ — إنقضاء عقد النقل البحري بالتنفيذ وتسليم البضاعة . مسؤولية الناقل عن تلف البضاعة نتيجة نسرب المياه من الباخرة إلى الرصيف
١٢١٠	٢٠٤	( الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١١ ) ... ..
		قبول الدعوى :
		١ — الحكم بعدم قبول الدعوى طبقاً للمادتين ٢٧٥ ، ٢٧٤ من قانون التجارة البحرية . قضاء في الموضوع تستند به المحكمة ولائها . استئناف هذا الحكم يطرح الدعوى برمتها على محكمة الاستئناف في حدود طلبات المستأنف .
١٣٩	٢٥	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — استخلاص محكمة الموضوع بما لها من سلطة في تفسير العقود أن الشركة المطعون عليها أبرمت مشارطة التأجير بصفتها وكيلة وفي حدود نيابتها. قضاؤها بعدم قبول الدعوى الناشئة من هذا العقد قبل الشركة المذكورة. — لا خطأ .
١٠٤٥	١٧٢	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٤ ) .. ..
		٣ — أحكام معاهدة بروكسل . شرط تطبيقها . أن يكون سند الشحن محررا في دولة من الدول الموقعة عليها ، وأن يكون الناقل والشاحن متسمين لاحدى هذه الدول ، وأن يكون النقل بين ميناءين تابعين لدولتين مختلفتين . تطابق قانون التجارة البحري بشأن ميعاد رفع الدعوى رغم توافق شروط انطباق أحكام المعاهدة . خطأ في القانون .
٩٤٤	١٥٥	( الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٦/٥/١٩٧٤ ) .. ..
		مسائل متنوعة :
		١ — الاتفاق في وثيقة التأمين على البضاعة المنقولة بحرا على حلول المؤمن ، يدفع من تعويض محل المؤمن له فيما له من الدعاوى والحقوق قبل المسئول . مفاده . حوالة حق المؤمن له في التعويض عن الضرر قبل المسئول للمؤمن . ليس للمؤمن له أن يجمع بين مبلغ التعويض ومقابل التأمين . طلة ذلك .
٧٤٩	١٢٢	( الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٧٤ ) .. ..
		٢ — وصف البضاعة بأنها مما تشحن صبا أو طرودا . أمر يرجع فيه إلى طريقة الشحن لا إلى نوع البضاعة . مثال بشأن رسالة أخشاب .
٩٦٧	١٦٥	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢/٦/١٩٧٤ ) .. ..





الصفحة	القاعدة	
		( هـ )
		هبة
		١ — البيانات الصادرة من المورث خلال خمس السنوات السابقة على وفاته ، إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الارث كان متوافرا وقت صدورها . لا تحتاج بها مصلحة الضرائب . المادة ٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
٢٩٩	٤٩	( الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٦ ) .. ..
		٢ — إعفاء الدار المخصصة لسكنى أمرة المتوفى من الضريبة . المادة ١٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . تصرف المورث في هذه الدار بطريق الهبة إلى ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . لا يمنع من صريان الإعفاء من الضريبة عليها . ولا يجوز لمصلحة الضرائب التمسك بانتقال ملكية الدار الموهوبة إلى الورثة قبل الوفاة . حلة ذلك .
٦٣٦	١٠٣	( الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٣ ) .. ..
		٣ — هبة المورث لسندات القرض الوطني إلى أولاده خلال السنوات الخمس السابقة على وفاته في ظل القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٣ الذي كان يعفى السندات من كافة الضرائب . خضوعها لضريبة التركات متى كان المورث قد توفى بعد صدور القانون ١٤٩ لسنة ١٩٦١ الذي أخضعها للضريبة . لا يعد ذلك انسحابا لاثر القانون الجديد على الماضي . حلة ذلك .
٢٩٩	٤٩	( الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٦ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة. التبرعات لا تدخل في نطاق التكاليف الجائز خصمها من وعاء الضريبة .
٩٢١	١٥١	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٢ ) ... ..
		٥ — هدايا الخطبة . من قبيل الهبات . الخطبة هي السبب في هذا النوع من الهبات . فسخ الخطبة لا يؤدي إلى انعدام السبب بعد أن تحقق . بقاء الهبة صحيحة قائمة رغم العدول عن الزواج .
٩٤٨	١٥٦	( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦ ) ... ..
		٦ — حق الخاطب الواهب في استرداد هدايا الخطبة . خضوعه لأحكام الرجوع في الهبة . أعمال محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية حكم المادة ٥٠٥ مدني . القضاء بعدم أحقية الخاطب في استرداد الشبكة والهدايا . لا مخالفة للقانون .
٩٤٨	١٥٦	( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦ ) ... ..
		٧ — الهبة لدى رحم محرم . من وائع الرجوع فيها . الفقرة هـ من المادة ٥٠٢ مدني . نص عام مطلق . سر يانه على هبة الوالد لولده . عدم جواز الرجوع فيها .
١١٦٥	١٩٤	( الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٩ ) ... ..

( و )

وصية . وقف . وكالة

## وصية

١ - البت في أمر صحة العقد وتفاذه بيعا أو وصية . توقفه على تكييفه ومعرفة الأحكام القانونية التي تنطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ . اعراض الحكم عن الفصل في النزاع حول تكييفه مأخوفا باتساع التركة للنفاذ في الحالين . مخالفة للقانون وقصور .

١٦٧ ١٢٥ ( الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ) .. ..

٢ - الوصية تعد من مسائل الأحوال الشخصية . قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع . نطاقها . لا شأن لهذه القاعدة بمسائل الأحوال الشخصية .

١٣٩ ٢٢٧ ( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٤ )

٣ - توصى الأجنبي أن يفرغ الوصية في الشكل المقرر في قانون دولته ، أو في الشكل المقرر في قانون البلد الذي تم فيه الوصية . المادة ١٧ مدني . التجاؤه إلى قنصل دولته لتوثيق الوصية . وجوب تطبيق قانون ذلك القنصل على شكل المحرر .

١٣٢٩ ٢٢٧ ( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٤ )

٤ - القانون الأجنبي . واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليه . مثال في وصية الأجنبي . جواز استناد الحكم إلى أحكام



الصفحة	القاعدة	
		محكمة النقض والاستئناف الإثنية كعنصر من عناصر البحث في تأويل القانون اليوناني .
١٣٢٩	٢٢٧	(الظن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤ ) هـ — أيلوله أموال الشخص إلى غيره بالوفاة بأحد طريقين، الميراث أو الوصية . استخلاص الحكم أن ملكية العقارات الكائنة بمصر انتقلت إلى الطاعنين بوفاة والدتهم بطريق الوصية لا الميراث إباحة القانون الإنجليزي الساري على واقعة النزاع باصتباره قانون الوصية حرية الإيهاء . النعى على الحكم بخالفه القانون . لا محل له .
١٥٣٧	٢٦٠	(الظن رقم ١٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ ) ٦ — نص المادة ٩٠٨ مدني . معالجته القسمة التي يورثها المورث في تركته بين ورثته حال حياته . عدم إبادته أن الوارث يكتسب ملكية نصيبه في التركة بالميراث إذا أوصى المورث بما يعادل هذا النصيب .
١٥٣٧	٢٦٠	(الظن رقم ١٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١ )

## وقف

## التغيير في الوقف :

١ - التصرفات التي تندرج تحت المادة ١٣٧/١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ٧٨ لسنة ١٩٣١ ومن بينها التغيير في الوقف. الإشهاد ليس شرطاً لصحتها قبل العمل بقانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦، بل هو شرط لسماع الدعوى بها عند الإنكار. بعد صدور قانون الوقف، الإشهاد شرط لصحة هذه التصرفات اغتال إثبات الإذن بالانتقال خارج مقر المحكمة في إشهاد التغيير الحاصل في سنة ١٩٣٨ . لا بطلان .

١٦٤ ٢٩ .. (الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية جلسة ١٦/١/١٩٧٤)

٢ - التغيير في الوقف . قاصر على موضوع التغيير دون أن يتعدى إلى غيره من شروط ونصوص كتاب الوقف . مثال بشأن الشروط العشرة في كتاب الوقف .

١٦٤ ٢٩ .. (الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية جلسة ١٦/١/١٩٧٤)

٣ - النص في كتاب الوقف على حق الواقفه في تكرار الشروط العشرة . استعمال حقها في واحد منها . لا يسقط حقها في استعماله بعد ذلك .

١٦٤ ٢٩ .. (الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية جلسة ١٦/١/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		استبدال الوقف .
		قائمة مزاد استبدال الأموال الموقوفة . عقد بيع معلق على شرط واقف هو الموافقة على الاستبدال وصدور وصيته من المحكمة الشرعية . قرار الموافقة على الاستبدال وصيته . أجازة للعقد بشروطه السابق الاتفاق عليها بين الطرفين على أساس من القائمة .
١٤١٣	٢٤٠	( الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٧٤ ) ... ..
		عدم سماع الدعوى :
		١ — منع القضاة من سماع الدعوى بمضى ١٥ سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى ، وانكار الحق في تلك المدة . قاعدة وردت المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية الصادرة في ١٩٣١ ، ولائحة ١٨٩٧ ، والمادة ٣٧٦ ق ٣١ لسنة ١٩١٠ المعدل لللائحة الأخيرة ، والمادة ٦١٤ من قانون العدل والانصاف .
٢٥٠	٤٤	( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية — جلسة ٣٠/١/١٩٧٤ )
		٢ — المحروم من الاستحقاق في الوقف . عدم أقامته الدعوى بحقه ، مع اتتمكن وعدم العذر الشرعى خلال سنتين شمسيين من تاريخ موت الواقف . أثره . عدم سماع الدعوى . الاعذار الشرعية لم ترد على سبيل الحصر . المجادلة في تقدير دليل العذر . جدل موضوعى عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .
١١٩٩	٢٠٢	( الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ٦/١١/١٩٧٤ )



الصفحة	القاعدة	مسائل متنوعة :
		١ — وفاة الواقف بعد صدور قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . الورثة المحرومون من الاستحقاق . جواز منازعتهم في ذلك استنادا لنص المادة ٢٤ من قانون الوقف . لا يغير من ذلك صدور القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي ألغى نظام الوقف على غير الخيرات .
١١٩٩	٢٠٢	( الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ قأحوال شخصية — جلسة ١١/٦/١٩٧٤ ) ٢ — حل الوقف على غير الخيرات . أثره . بقاء الأموال تحت يد الناظر كحارس حتى تمام التسليم . عدم جواز استجاره هذه الأموال قبل تسليمها للمستحقين .
٣٥٨	٥٩	( الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٤ ) ٣ — ولاية إيجار الوقف للناظر عليه . استئجار الوقف باطل . علة ذلك .
٣٥٨	٥٩	( الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٤ ) ٤ — الأموال المملوكة أصلا للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة . صيرورتها من الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل لمنفعة عامة . الأموال المملوكة للأفراد أو الأوقاف لا تكتسب صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها للمنفعة العامة إلا إذا انتقلت إلى ملكية الدولة بأحدى طرق كسب الملكية ثم خصصت بمسند فلك للمنفعة العامة أو كانت من المحلات المخصصة للعبادة أو البر والإحسان وقامت الحكومة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لحياتها .
٧٣٧	١١٩	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/٤/١٩٧٤ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - اعتراض الورثة على تقدير المأمورية لصالح الشركة -  عدم منازعتهم أمام اللجنة في شأن عدم استبعاد المأمورية لقدر  موقوف من الأعيان، وقضيات . تم كبح ذلك في الاستئناف  لا بد طالبا جديدا . علة ذلك .</p>
٩٧١	١٦١	<p>(الطن رقم ٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٥) ... ..</p> <p style="text-align: center;"><b>وكالة</b></p> <p style="text-align: center;"><b>التوكيل بالخصومة :</b></p> <p>١ - المحامي الموكل بالخصومة جواز إنابته غيره من المحامين .  في القيام بأعمال الوكالة ، لم يكن ممنوعا من ذلك صراحة .  حضور محام بالنيابة عنه بجلسة إعادة الدعوى إلى المرافعة ، عدم  اعتراضه على ذلك بالجلسات التالية . إجازة ضمنية .</p>
١٨٧	٣٣	<p>(الطن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٩) ... ..</p> <p>٢ - لا أمي أن ينوب عنه محاميا آخر لتمثيله في الخصومة دون  توكيل خاص . حسب المحكمة أن يقرر المحامي - تحت مسؤوليته -  نيابته عن زميله الغائب . المادة ٣٣ ق ١٦ لسنة ١٩٥٧</p>
١٢	٢	<p>(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٤) ... ..</p> <p>٣ - محاموا أقلام : قضايا الشركات التي تداوم فيها الحكومة  بتصيب في رأس المال . فيولهم لارلغة عنها أمام المحاكم . مدير  الإدارة القانونية فيها . حقه في تمثيلها أمام محكمة النقض . التوكيل  الصادر منه للمحامي الذي قرر بالطن بالنقض نيابة عن الشركة .  صادر من يملكه . ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .</p>
٤٩٣	٨٠	<p>(الطنان رفا ٣٩٦ و ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٢)</p>

الصفحة	الفاصلة	
		٤ — الطعن بالنقض . جواز حصول التقرير به من نفس الخصم الطاعن إذا كان محاميا مقبولا أمام محكمة النقض . لا محل لاشتراط المغايرة بين الطاعن والمحامي الحاصل منه التقرير بالطعن . علة ذلك .
٣	١	( الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ) .. ..
		٥ — بطلان إعلان التقرير بالطعن غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز التمسك به إلا ممن شرع لمصلحته . صدور توكيل لمحام من المطعون ضده بصفته رئيس شركة في القضايا الخاصة بها . منفاده . عدم وكالته عنه بصفته الشخصية . الدفع المبدى من المحامي عن المطعون ضده بصفته الشخصية . غير مقبول .
٢٧٧	٤٧	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢ ) .. ..
		٦ — عدم الترام المحامي المقرر بالطعن بالنقض تقديم سند وكالته عند التقرير به . حسبه أن يقدمه عند نظر الطعن .
٤٩٢	٨٠	( الطعن رقم ٣٨٦ ، ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٢ )
		٧ — ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . فرضها على كل شريك شخصيا في شركة التضامن . وجوب أن يطعن في الربط بنفسه أو بمن ينوبه في ذلك من الشركاء أو الغير .
٣٧٠	٦١	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠ ) .. ..
٥٨٣	٩٣	( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ ) .. ..
		٨ — إقامة الشريك في شركة التضامن طعنا في قرار اللجنة عن نفسه وبصفته مديرا للشركة . عدم إقصائه عن صفته كوصي أو وكيل عن باقي الشركاء . مؤداه . عدم إنصراف أثر الطعن إلى سواه .
٣٧٠	٦١	( الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠ ) .. ..



الصفحة	للقاعدة	
		٩ — الطعن في قرار اللجنة الشريك المتضامن بصفته مديرا لشركة التضامن . أثر الطعن لا ينصرف إلى شخصه ولا إلى باقي الشركاء المتضامين . لا يغير من ذلك إنابة الشركاء له في عقد الشركة لتمثيلهم أمام القضاء طالما أنه لم يرفع الدعوى بصفته نائبا عنهم ، بل رفعها بصفته مديرا للشركة .
٥٨٣	٩٣	( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧ ) ... ..
		<b>أجر الوكالة :</b>
		م ٧٠٩ مدني . أنعاب المحامي المتفق عليها قبل تنفيذ الوكالة . أجر وكيل . خاضع لتقدير المحكمة . القوائد تسرى من تاريخ الحكم النهائي .
٢٨٥	٤٨	( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٥ ) ... ..
		<b>الوكالة بالعمولة :</b>
		تمييز الوكالة بالعمولة عن الوكالة العادية بطبيعة الشيء محل الوكالة . اعتبار الوكالة وكالة بالعمولة متى كان محالها من فروض التجارة . مريان أحكام قانون التجارة عليها . جواز اعتبار الوكيل بالعمولة ضامنا لتنفيذ العقد . شرطه .
٤٩٢	٨٠	( الطعن رقم ٣٩٦ ، ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٢ ) ... ..
		<b>تصرفات التوكيل :</b>
		١ — تاريخ الورقة العرفية الموقعة من الوكيل حجة على الأصل ووارثه . الأصل لا يعتبر غيرا . اعتباره ممثلا في التصرف الذي أبرمه وكيله لحسابه .
٥٧٥	٩٢	( الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إدعاء الأصيل أو واردة تقديم تاريخ الورقة العرفية غشا حتى لا ينكشف حقيقة صدور التصرف من الوكيل بعد زوال وكالته . جواز إثباته بكافة الطرق . علة ذلك .
٥٧٥	٩٢	( المظن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) .. ..
		٣ — الحكم في الدعوى على أساس ثبوت وكالة الطاعة عن شركة التأمين . حظر الوكالة على الطاعة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦١ لا أثر له . الوكالة التجارية التي تزاو لها، صحيحة وترتب آثارها . علة ذلك .
٥٦١	٩٠	( المظن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ) .. ..
		٤ — استخلاص محكمة الموضوع بما لها من سلطة في تفسير العقود أن الشركة المطعون عليها أبرمت مشاركة التأجير بصفتها وكيلة وفي حدود نيابتها . قضاؤها بعدم قبول الدعوى الناشئة عن هذا العقد قبل الشركة المذكورة . لا خطأ .
١٠٤٥	١٧٢	( المظن رقم ٢١٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٣ ) .. ..
		٥ — استقلال قاضي الموضوع بتفسير العقد بلا رقابة عليه من محكمة النقض متى أقام قضاؤه على ما يتفق ونصوص العقد الواضحة ويؤدي إلى ما انتهى إليه . مثال في تفسير عقد بيع بطريق النيابة .
١١٠٥	١٨٤	( المظن رقم ٤٨١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		مسائل متنوعة :
٣٩٦	٦٥	١ — التظهير المعيب يعتبر توكيلا للظهير إليه في قبض قيمة السند . م ١٣٥ من قانون التجارة . لاظهر إليه مقاضاة المدين باسمه خاصة وان كان ذلك لحساب المظهر . ( الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ ) ... ..
٩٠٧	١٤٧	٢ — الأصل في رسم الأيلولة أن ينقسم بين الورثة . النزاع بشأن عناصر التركة قبل أيلوانها للورثة . نزاع غير قابل للتجزئة . طعن انوارث في تقدير التركة . اعتباره نائبا عنها وعن مائر الورثة بوكالة قانونية أساسها وحدة التركة واستقلالها . ( الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ ) ... ..
١٠٠٩	١٦٦	٣ — أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة . اعتبارهم وكلاء عن الشركة طبقا لقانون التجارة . عدم اعتبارهم من العاملين بتلك الشركات قبل العمل بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام العاملين بشركات القطاع العام . ( الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٨ ) ... ..
١١٥٣	١٩٣	٤ — الوكالة الخاصة في المعاوضات . عدم وجوب بيان العقارات محل التصرف على وجه التحديد في التوكيل . مثال في توكيل بالشراء في التنفيذ العقاري . ( الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢ ) ... ..
١١٨٥	١٩٩	٥ — استخلاص المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية ، أن الحائز يحوز العقار نيابة عن زوجته وأنه كان يمثلها في دعوى الحيازة التي أقيمت عليها . لاخطأ . ( الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٥ ) ... ..





**موضوعات وصفحات فهرس الأحكام**  
**الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية**  
**وطلبات رجال القضاء**  
**السنة الخامسة والعشرون — ١٩٧٤**

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
هيئة المواد المدنية والتجارية		(م)	
العدول عن مبدأ سابق	٣	مرتبات	١٢
دعوى	٣	معاش	١٤
محاماة	٤	المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية	
طلبات رجال القضاء		(أ)	
(أ)		إثبات	١٥
إجراءات	٦	إثراء بلا سبب	٢٨
اختصاص	٧	أجانب	٢٨
إعارة	٧	إحالة	٣٠
أقدمية	٨	أحوال شخصية	٣٠
(ت)		إختصاص	٤٤
ترقية	٩	أدوية	٥٤
(ع)		إرتفاق	٥٤
عزل	١٠	إرث	٥٦
		استئناف	٦٠
		إصلاح زراعى	٧٣
		اعتراض الخارج	
		عن الحضوره	٧٥

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
إعلان	٧٦	تقادم	١٤٨
أعمال تجارية	٧٨	تنفيذ	١٥٣
إفلاس	٨٠	تنفيذ عقارى	١٥٥
التزام	٨٢	—	—
التماس إعادة نظر	٨٨	(ج)	—
امر أداء	٨٨	جمارك	١٥٨
أموال	٨٩	جمعيات	١٦٠
أهلية	٩٠	جنسية	١٦٠
أوراق تجارية	٩٤	—	—
إيجار	٩٥	(ح)	—
(ب)	—	مجموع	١٦١
بريد	١٠٥	حراسة	١٦٣
بطلان	١٠٥	حكم	١٦٥
بنوك	١١٧	حوادث طارئة	٢٠٢
بيع	١١٨	حوالة	٢٠٢
(ت)	—	حيازه	٢٠٢
تأمين	١٢٦	(خ)	—
تأمين	١٢٩	خبرة	٢٠٤
تأمينات اجتماعية	١٣٠	خلف	٢٠٦
تأمينات عينية	١٣٤	—	—
تجزئة	١٣٥	(د)	—
تحكيم	١٣٦	دعوى	٢٠٨
نزول	١٣٧	دفع غير مستحق	٢٣٤
تسجيل	١٤١	دفوع	٢٣٥
تعليم	١٤٣	—	—
تمريض	١٤٤	—	—



(ج)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ق)		(ر)
٣٠٤	قانون	٢٤٠	ريج
٣١٤	قرار إداري		
٣١٥	قسمة		(س)
٣١٥	قضاء مستعج	٢٤١	سمسة
٣١٦	قضاء		
٣١٦	قناصل		(ش)
٣١٨	قوة الأمر المقضى		شركات
		٢٤٢	شفعة
	(ك)	٢٥٠	شروع
٣٢٥	كفالة	٢٥١	
	(م)		(ص)
٣٢٦	محاماه	٢٥٢	صلح
٣٣٠	محكمة الموضوع	٢٥٢	موردية
٣٤٢	مسئولية		
٣٤٧	معاهدات		(ض)
٣٤٨	مقاولة	٢٥٦	ضرائب
٣٤٩	ملكية		
٣٥٧	مؤسسات عامة		(ع)
٣٥٨	مؤلف	٢٨٠	عرف
٣٥٨	موطن	٢٨١	عقد
٣٥٩	موظفون	٢٨٩	عمل
	(ن)		(ف)
٣٦٣	نزع الملكية للنفعة العامة	٣٠١	فضاله
٣٦٤	نظام عام	٣٠٢	فوائد

## تصويبات

العدد المدني — السنة الخامسة والعشرون

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٣٨	٤	صبيعتها	طبيعتها
٥٠	٢١	أدعى	المدعى
٥٥	الأخير	١٠	٢٦
٥٧	١٣	نصير	نظير
٦٩	٢٠	١	لم
٨٩	١٣	ثم	في
١٠٢	٢٣	لا	إلى
١٠٢	٢٤	أو	و
١٠٣	١٤	الطعن	المطعون
١٠٤	٤	فيها	فيما
١٠٧	٦	ورثة	مورث
١٣٥	١٩	الدواة	العداوة
١٤٩	٦	١	إلى
١٦٤	١٥	الواقعة	الواقعة
١٦٥	٢٣	المعمول	المعول
٢٨٦	١٢	القرار	المقدار
٣٠١	٩	قدر	قد
٣٠٩	١٨	من	من

(٨)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
نقض	٣٦٨	(و)	
نقل بحرى	٣٩٢	وصية	٣٩٨
نيابة عامة	٣٩٥	وقف	٤٠٠
(٥)		وكالة	٤٠٣
هبة	٣٩٦		



رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٣١٣	الأخير	القيم	المقيم
٣٢٥	١٦	أه	أن
٣٤٧	الأخير	١٤,١٠٠	$\frac{١٠٠}{١٤}$
٣٥٦	٨	الحكم في المطعون فيه	الحكم المطعون فيه في
٣٦٦	١٤	تقيسها	تقييمها
٣٨٤	١٩	بالطبيق	بالتطبيق
٣٨٧	٢٢	الماعة	المساعة
٣٩١	٢٢	الجلسات	الجلسات
٤٣٠	٤	يجوز إبدائه	يجوز إبدائه
٤٣٤	٣	الرشد	الرشد
٤٣٥	٩	وقد	أنه
٤٣٨	١٧	بمجرد	بمجرد
٤٤٣	١٨	التقرير	التقدير
٤٦٤	١٤	غير مطابقا	مطابقا
٤٦٨	٢٠٦١٧٤٨	المادة ٢٣	المادة ٣٣
٤٧١	١٥	الفقرة الأولى	الفقرة الأولى من المادة الأولى
٤٩٣	٥	من ج	جنيتها من
٥٣٤	١٦	قدمت لأحكام	قدمت وفقا لأحكام
٥٤١	٤	الخصومة	الخصوم
٥٤٩	٢١	تواطؤه	تواطئة
٥٥٧	٣	تواطؤها	تواطئها

(ز)

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٥٧٩	الأخير	له خبره فيه	له خيرة فيه
٥٨٢	٦	المادة ٢٧١	المادة ٢٧٦
٥٩١	٢٠	إلى	إلا
٦٥٠	١٥	السابق لمصلحة بقوله	السابق بقوله
٦٦٣	٢٢	ورداً	أورد
٦٩٧	٤	الدعوة	الدعوى
٧٢٥	الأول	القاعدة	القانون
٧٢٥	١٣	فليسا	قياسا
٧٢٥	٢٣	وخطئه	وخطؤه
٧٢٦	٢١	المشروع	المشرع
٧٢٨	١١	في عدم	في حالة عدم
٧٢٨	١٦	المطعون فيه	المطعون عليه
٧٤١	٧	قلم محضرين	قلم محضرين غير تابع
٧٤٤	٤	واعتمد	واعتمد
٧٤٥	٩	المادتين	المادتان
٧٥٠	الأول	ويطلب	وطلبت
٧٥٨	٢٢	الطاعة	الطاعة
٧٦٤	٦	طالبين إلغاؤه	طالبين إلغاؤه
٧٦٧	٥	وأطرحه	وإطراحه
٨٣٦	١٦	الطعن	الطاعن
٨٣٧	٢١	صبيحت	أصبحت

(ح)

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨٦١	٢٢	الحال	المحال
٨٧٩	١٨	الاحاطة	الاحالة
٨٨٠	٤	الواقع	الوقائع
٩١١	٦	عق	عن
٩٨٤	٢٣	أضحت	أوضحت
١٠٥٠	٦	المحققة	الملحقة
١١٣١	١٨	الشواه	الشراء
١١٥٩	٢٢	أولى	الأولى
١١٥٩	٢٤	الألاسية	بالنسبة
١١٦١	٦	حدود	حدد
١٢٦٠	٢٢	يغير	غير
١٣٤٩	٥	الميراث	الميراث
١٣٨٤	٢٢	يدفعه	يدفعا
١٣٨٥	١٧	مفاتحها	مفاتيحها
١٤٠٣	٩	المداخلة	المتداخلة



طبع بالهيئة العامة لكتون المطابع الامرية

رئيس مجلس الادارة  
محمد حمدي السعيد

رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٦٢ / ١٩٧٦

الهيئة العامة لكتون المطابع الامرية  
٢٤٤٨-١٩٧٦-٦٦٤٦















Bibliotheca Alexandrina



0542371